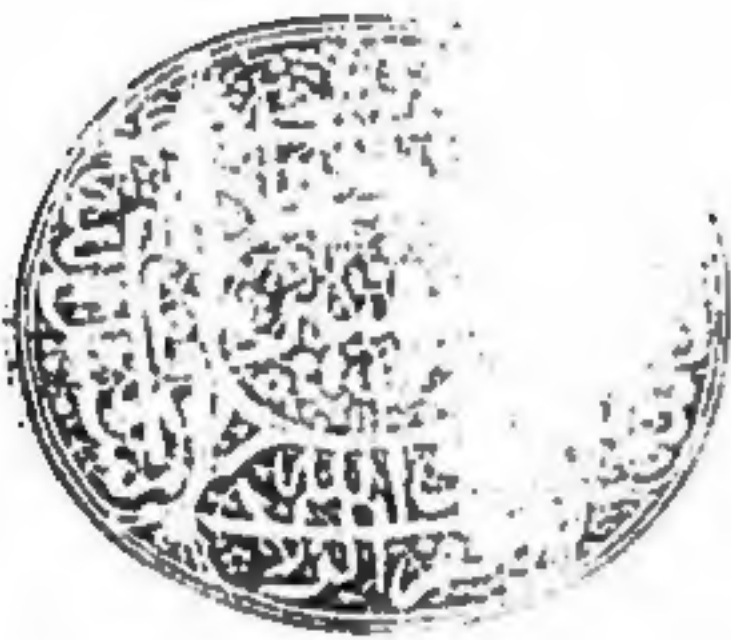


كتاب البيوع	كتاب الصرف	كتاب الكفالة	مسائل شتى	كتاب الخوالة
١	١٢٠	١٣٧	١٥٣	١٥٧
مسائل شتى	كتاب لودب القاضي	كتاب الشهادات	كتاب الرجوع عن الشهادة	
١٦١	١٦٢	٢٢٧	٢٦٤	
كتاب الوكالة	مسائل مشورة	كتاب الدعوى	مسائل متفرقة	
٢٧٦	٣١١	٣١٥	٣٩٢	
كتاب الوقرار	كتاب الصلح	كتاب المضاربة	كتاب الوديعة	
٤٠٧	٤٥٤	٤٨٥	٥١٧	
كتاب العارية	كتاب الهبة	كتاب الاجارة	فصل في المتفرقات	
٥٣٢	٥٣٩	٥٦٢	٥٨٨	
كتاب الملكات	كتاب الولاء	كتاب الاكراه		
٦٣٩	٦٥٤	٦٦٠		
كتاب الحجر	كتاب الماذون			
٦٧٣	٦٨١			
كتاب الغصب				
٧١٨				

المريضك الرحمن في سورة الفتح
 فاشك ان ترضى وفضنا معذب
 مركبت العبد التاجي شفاعه
 سيد الكونين الحاجي بشير ناظر
 المحرمين الشريفيين
 سكت الله

الملك الله دخل في حفظ عبده
 الحاجي بشير اغاء دار السعاده
 الشريفة لستتم
 وحسن وهايت
 ولف



بذرة السخة الجيدة والنجدة الجيدة من وقف حضرت مولانا صاحب الخيرات
 صاحب ذيل الجود والاحسان من مؤلفات صاحب المقاصد بالاولى العتابة
 منفعته المرافد بمضاج الكفاية جامع محاسن العلم والعمل في جميع
 الاصول والآداب واداء السعادة للحاج سيرة وهدى للمريد ولبكر الكثرة
 من سواعي كل شئ قد سر حوش العظمى سحر ولف
 محمد ابي القاسم باوفا وكبري المرحوم
 عوله



İstanbul İ. M. A. K. Kütüphanesi
Konu: Hacı Beşir Ağa
Yeni: 1919
Eski Kay: 330

44

بسم الله الرحمن الرحيم رب سائر الكرم وصلى الله على سيدنا محمد
كتاب البيوع وفيه عشرون بابا الباب الأول
 في تعريف البيع وركنه وشرطه وحكمه وانواعه اما تعريفه فبإدائه المال بالمال بالتراضي
 كذا في الكافي واما ركنه فنوعان احدهما الايجاب والقبول والثاني التعاطي
 وهو الاخذ والعطاء كذا في محيط السرخسي واما شرطه فانواع اربعة شرط
 الانعقاد وشرط النفاذ وشرط الصحة وشرط اللزوم اما شرط الانعقاد
 فانواع منها في العقد وهو ان يكون عاقلًا مميزًا كذا في الكافي والنهاية فيصح
 بيع الصبي والمعتوه اللذين يعقلان البيع واثره كذا في فتح القدير وان يكون
 متعقدًا فلا يصح الواجد ما قد ادين الجانبين كذا في البدائع والاب ووصيته
 والقاضي اذا اناحلوا ماله من الصفي او اشتروا منه ويستترط في الوصي ان
 يكون فيه وقع ظاهر للبيعه الا الرسول من الجانبين هكذا في البحر الرائق والاعقب
 يشتري نفسه من مولاه بامره كذا في القيني شرع الهداية ومما في العقد وهو ما
 انقبول للايجاب بان يقبل المشتري ما اوجبه البائع بما اوجبه ان خالفه بان
 قبل غير ما اوجبه او بعض ما اوجبه او غير ما اوجبه او ببعض ما اوجبه لم
 ينعقد الا فيما اذا كان الايجاب من المشتري فقبل البائع ما نقص من الثمن
 او كان ثمن البائع فقبل المشتري بان زيد انعقد فان قبل البائع الزيادة في
 المجلس جازت كذا في البحر الرائق ومما في البدلين وهو قيام المالية حتى لا
 ينعقد متى عدت المالية هكذا في محيط السرخسي ومما في المبيع وهو ان يكون
 موصوفًا اعلانًا ينعقد بيع المعدوم وما اخطأ القدم ببيع شئ من الشئ والجل كذا
 في البدائع وان يكون مملوكًا في نفسه وان يكون ملكه البائع فيما يبيعه لنفسه فلا
 ينعقد بيع الكلاء ولو في ارض مملوكة له ولا يبيع ما ليس مملوكًا وان ملكه فعده الا
 السلم والمضروب لو رباعة الغاصب ثم ضمنه نفقه يبيعه هكذا في البحر الرائق
 وان يكون ما لا ينقسم شرعًا معقدًا والتسليم في الحال او في ثلثي الحال كذا في فتح
 القدير ومما في مبيع المتعاقدين كلامهما وهو شرط انعقاد البيع بالاجماع فاذا
 قال المشتري واشتريت ولم يسمع البائع كلام المشتري لم ينعقد البيع هكذا في
 الفتاوى والصوفي فان سمع اهل المجلس كلام المشتري والبائع بنوك لم يسمع

ولا قر

وقرر اذ لم يصدق قضاء كذا في البحر الرائق ومما في المكان وهو ان يخلو المجلس
 بان كان الايجاب والقبول في مجلس واحد فان اختلفت لا ينعقد واما شرط
 النفاذ فنوعان احدهما الملك والولاية والثاني ان لا يكون في المبيع حق لغير البائع
 فان كان لا ينعقد كالموهون والمستلحق كذا في البدائع واما شرط الصحة فمما
 وخاصة فالعقود كلها يبيع ما هو شرط النفاذ لان ما لا ينعقد لم يبيع ولا ينعكس
 فان العاقد عنده ما منعقة نافذ اذا اتصل به القبض ومما ان يكون موقتا
 فان اتمته لم يصح ومما ان يكون المبيع معلومًا او الثمن معلومًا على ما يمنع من المنازعة
 فيبيع المجهول جهالة تقضي اليها غير صحيح كبيع شاة من هذا القطيع وبيع شئ بقيمة
 وبكم فلان ومما في الفايضة فيبيع ما لا يابى فيه وشراؤه فاسد كبيع درهم بدرهم
 استوبا وزنا وصفته كذا في البحر الرائق ومما في الملوحة عن الشرط الفاسد وهو
 انواع منها شرط في وجوده غير ركن اذا اشترى ناقه يملكها كما يل وان يكون الموقوف
 محظورًا لا يقتضي العقل وفيه منعقة للمبايع او للمشتري او للمبيع ان
 كان من بني ادم وليس بملايم للعقد ولا يجزى به التفصيل بين الناس وشرط
 الاجل في المبيع العين والثمن العين ويجوز في المبيع الدين والثمن الدين
 وشرط الخيار موبد وشرط حيا وموقت بموقت فموجب جهالة متعاقصة
 كمنوب البرج ويحجى المطر وقدوم فلان او متعاقبة كالحصاد والدياس وقدوم
 الحاج وشرط حيا غير موقت اصلا وشرط حيا وموقت بالزيادة فيما ثلاثة ايام
 هكذا في البدائع واما الخاصة فمنها معلومية الاجل في البيع ثمن موجب فيفسد
 ان كان مجموعا ومنها القبض في بيع المشتري المنقول وفيه الدين فيبيع الدين
 قبل قبضه فاسد كالمسلم فيه رأس المال ولو بعد الاقالة وبيع شئ بالدين الذي
 يملك فلان بخلاف ما اذا كان على البائع ومنها المائنة بين البائع وبينه اسوا للربا
 ومنها الخلو عن شبهة الربا ومنها القبض في الصرف قبل الافتراق ومما
 ان يكون الثمن الاول معلومًا في بيع المراجعة والتولية والاشتراك والوصيعة
 واما شرط اللزوم فيلوه من الحيات والاربع المستثورة وغيرها هكذا في البحر
 الرائق واما حكمه فثبتت الملكية للمبيع للمشتري وفيه الثمن للمبايع اذا كان البيع
 باثا وان كان موقوفًا فثبتت الملك فيها عند الاجازة كذا في محيط السرخسي
 واما انواعه فبالنظر الى مطلق البيع اربعة نافذ وموقوف وفاسد وباطل فانما قد
 ما اذا حكم للحال والموقوف ما افاده عند الاجازة والفاسد ما افاده عند
 القبض والباطل ما افاده اصلا بالنظر الى المبيع اربعة بيع العين بالعين
 وهي المقايضة وبيع الدين بالدين وهو الصرف وبيع الدين بالعين وهو السلم
 وعكسه هو بيع العين بالدين كالمشتري يملك هكذا في البحر الرائق وكذا باعتبار
 تسمية البذل يتنوع الى اربعة انواع مساوية وهو بيع بالثمن الذي ينفقان
 عليه ومراجعة وهو بيع بمثل الثمن الاول وزيادة وتولية وهو بيع بالثمن الاول
 كثير ووصيعة وهو بيع بالثمن الذي ينفقان عليه بانقص من الثمن الاول هكذا
 في محيط السرخسي **الباب الثاني** في ما يرجع الى انقضاء البيع ويحكم المقبول



على سبب الشراء وغيره وفيه ثلاثة فصول الفصل الاول فيما يرجع
الى انعقاد البيع قال اصحابنا رحمهم الله تعالى كل لعطين يذبح عن التملك
والتملك على صيغة الماضي او الحال ينعقد بها البيع كذا في المحيط فارسية كانت
او عربية او نحوها هكذا في التاتارخانية وينعقد بالماضي بلائية وبالضارع
بما في الاصح كذا في البحر الرائق فاذا قال الباع ابيع منك هذا القيد بالماضي او باله
او اعطيكه وقال المشتري اشتريته منك او اخذه ونوبا ايجاب للحال او كان احدهما
بلغظ الماضي والاخر بالمستقبل مع نية ايجاب للحال فانه ينعقد وان لم ينو ينعقد
هكذا في الغنية واما ما يخص الحال كما يبيعك الا ان فلا يحتاج اليها واما ما يخص
للاستقبال كالقرون بالسنين وسوق او الامر فلا ينعقد به الا اذا دل الامر على
المعنى المذكور كخذه بكذا اقول اخذته فانه كالماضي كذا في النهر العاني في سبيل
ابو الليث الكبير عن قال اخرجه هذا الثوب بقرعة فقال اخذته ثم الباع
قال اعطيك قال ليس لي ذلك وكذا للمشتري ليس له ان يمتنع بعهده قوله
اخذت كذا في المحيط ثم اذا كان بلغظ الامر فلا بد من ثلاثة الفاظ كما اذا قال
الباع اشتريته فقال اشتريت فلا ينعقد ما لم يقل الباع بعث او يقول
المشتري بع مني فيقول بعث فلا بد من ان يقول ثانيا اشتريت كذا في الراجح
الوهاج ولا ينعقد بصيغة الاستفهام بالاتفاق بان يقول المشتري للبائع
ابيع هذا الشيء بي كذا او ابعث مني كذا اقول الباع بعث لا ينعقد ما لم يقل
المشتري اشتريت كذا في السداج ولو قال اخر حردى بى ابن حردى اذن من كذا
وقال اخر اشتريته واما قيل هو بعث لا ينعقد كذا في الخلاصة وحكي الامام
الاخجل ظهير الدين عياض شمس الامية الاورجندى واستاده شمس الامية السرخسي انه
ينعقد ٢ من فروضه مضرب في قول الباع ومعه خردى كذا في المحيط وهو
المختار كذا في مختار الفتاوى ولو قال اقلتك هذا القيد بالماضي او باله
قبلت اختلفوا فيه قال الغنية ابو جعفر رحمه الله تعالى لا ينعقد به اخذ الغنية
ابو الليث رحمه الله تعالى وهذا قول ابي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في فتاوى
قاضي خان وينعقد البيع بلغظ السلم باتفاق الروايات كذا في المحيط ولو قال
الرجل اخر وهبت منك هذا القيد بالماضي او باله وقال اخر قبلت صح البيع كذا
في الخلاصة ويصح الايجاب بلغظ الجمل كقولك جعلت لك هذا كذا الما ذكره محمدان
انفا في اذا قال للدائن جعلت لك هذا ابدى لك كان بيعا وهذا الصحيح ويقول
رضيت وينعقد بلغظ اجرت بعد قوله بعث كذا في البحر الرائق وكذا لو قال
المشتري اشتريت بكذا اقول الباع رضيت وامضيت او اجرت كذا في الاختيار
شرح المختار وكذا لو قال هذا القيد ببيع كذا ينعقد الاخر ينعقد البيع كذا
في الغنية قال لغيره اشتريته بكذا بالماضي او باله فقال الباع قد فعلت او قال
نعم او قال هات الثمن صح البيع بينهما وهو الاصح كذا في جواهر الاطلاق ولو قال
اشتريت بكذا اقول الباع هو كذا او عبتك او قد اوكتم البيع كذا في الوجيز للكردى
ولو قال اخر بعث منك كذا كذا اقول اخذت ثم البيع كذا في الخلاصة ولو قال

لاخر عرضت فزس بزرسك فقال وانا قبلت ايها فكذا ابيع وعليه فتوى شمس
الامية الاورجندى كذا في جواهر الاطلاق واذا قال لغيره هذا القيد عليك بالماضي
درهم فقال اخر قبلت يكون بيعا كذا في المحيط قال بعث منك هذا القيد بالماضي
وهبت الثمن منك وقال اخر اشتريت لا يصح كذا في الوجيز للكردى واما اذا
قال بكذا امن الثمن وقبل المشتري ثم ابراه من الثمن او وهبه او تصدق عليه
صح ولو باعده وسكت عن الثمن بيبث المالك اذا اتصل به القبض في قول ابي
يوسف رحمه الله ومحمد رحمه الله في الخلاصة ويلزم على المشتري قيمة القيد كذا
في جواهر الاطلاق ولو قال بعث منك بغير ثمن لم يملك المبيع وان قبض كذا في الخلاصة
ولو قال بعث منك هذا القيد بالماضي درهم فقال المشتري اشتريته بغير ثمن لا يصح
كذا في فتاوى قاضي خان واذا اضاف البيع الى عنصر من اعضاء المملوك ان اضاف
الى عضو اذ اضاف العتق اليه يصح البيع بالاضافة وما لا فلا كذا في الذخيرة
في تجنيس الناصري لو قال من فروضه ابن سنده واهزار درهم بخر يدى فقال يجيب
لم خريدم ثم البيع اما لو قال من فروضه ابن سنده بخر درهم فقال المشتري
خريدم ولم يزد على هذا الا يكون بيعا لعدم الاضافة كذا في التاتارخانية
ولو قال بعثتك بكذا ابعده وجوزعت عات البيع فقال اشتريت ولم يقل منك صح
وكذا في العكس كذا في فتح القدير وعن ابي يوسف رحمه الله تعالى لو قال اخر عبتك
هذا القيد بالماضي انما عبتك فقال العبيتي فكذا ابيع كذا في الخلاصة وكذا اذا قال
ان وافقك فقال وافقتي وكذا اذا قال ان اردت او هويت فقال اردت او هويت
فكذا ابيع كله في الجواب واما في الاستدلال فلا يلزمه كذا في الذخيرة قال ان كان هذا
الصمت حمس نية من فروضه فقد بعث منك كذا اقول المشتري فقد اشتريته
ثم وزنه فكان كذا قال الباع فليس يبيع الا اذا عثر الباع وزنه قبل هذه المقالة
فيجوز ٢ انه تحقيق وليس بتعليق كذا في الغنية راجع الى قوله اخر اذهب به هذه
السلفة ولم يظن انها اليوم فان رضيت في ذلك بالماضي درهم فذهب بها كذا
لو قال ان رضيت اليوم فهي لك بالماضي درهم فذهب بها كذا في الخلاصة
القيد بالماضي درهم على انك بالخير اليوم كذا في فتاوى قاضي خان وهذا الصحيح
اخذه علمي وانا الثلاثة كذا في الذخيرة ولو قال بعث منك بالماضي ان شئت يوما
الى الليل كان ذلك تقييما لا تعليقا كذا في البحر الرائق بعث بالماضي ان رضي فلان
ان وقت للمرضى جاز ان رضي كذا في الوجيز للكردى وان اشترى ثوبا شرا فاسدا
ثم لغيره عدا فاق له البيه قد بعثني ثوبك هذا بالماضي درهم فقال بلى فقال قد اخذته
فما بطل وهذا اعلم ما كان قبله من البيع الفاسد فان كان التارك الباع الفاسد
فما جاز اليوم رجل باع من رجل عدا بالماضي درهم فقال ان لم تجشني اليوم بالثمن
فلا يبيع بيني وبينك فعقب المشتري ولم يات به بالثمن ولغيره عدا فقال المشتري قد
بعثني عدا كذا بالماضي درهم فقال نعم فقال قد اخذته فكذا اشترى الساعة لان
ذلك الشراء قد انتقص ولا يشبه كذا في البيع الفاسد كذا في فتاوى قاضي خان ولو قال
بعثتك بالماضي فان لم تاتي بالثمن الى سنة فلا يبيع بيني وبينك فكذا فاسد وليس

وكذا لو لم يتم ولكنه تشا غلبة المجلس بشي غير البيع بطل الايجاب فان كان قابلا فحققت
ثم قبلت انما يصح كذا في السراج الوهاج وشييل نصير عن قال اخر بعث منك هذا
العبد وفي يد المشتري قطع ماء فشربه ثم قال اشتريت قال كان بيعا تاما وكذا
لو اكل النعمه ثم قال اشتريت كذا في الذخيرة واما اذا اشتغل بالاكل ببندل المجلس
فلو نام او نام احدها ان كان مضطجعا في غرفة واما اذا نام ملجأ لسين لا
يكون غرفة كذا في الخلاصة واذا انعم عليها ثم انقا وقيل جاز عند ابي يوسف رحمه
الله وقال محمد رحمه الله اذا طأ بيطلا كذا في التنازع عليه رجل قال لغيره
اعطيتك هذا اياك كذا فلم يقبل المشتري شيئا حتى كالم البيع انسانا في حاجة
له بطل البيع كذا في فتاوي قاضي خان ولو كان في الوضوء وقبل بعد الفراغ
صرا جاز كذا في القنية ولو اضا في ركة في الغل ثم قبل جاز كذا في الوجيز
للكردري ولو كان المشتري في الدار فخرج ثم قال اشتريت لا ينعقد البيع بينهما كذا
في المحيط وان تعاقد بعد البيع وهم بمشيان او يسيران بكذا في واحدة
او ذاتين فان اخرج الى طبع حوايه شيئا لم يخل بصلاح العقد بينهما وان
فصل عنه وان قل فان لا يصح وان كانا في محل واحد كذا في العيني شرح الهداية
وفي الخلاصة عن النوازل اذا اصاب بعد ما مشي خطوة او وضوئين جاز كذا في
فتح القديري وبه نأخذ كذا في الزهر الفلق ثاقلا من جمع الثغارين وقال الصدوق الشهيد
في الفتاوي يظهر الرواية لا يصح كذا في الخلاصة وان اوجب احدها وهما
واقعان فسارا او سارا احدها بعد خطاب صاحبه قبل القبول بطل الايجاب
وان تباقا في السفينة بطل سيرها فوجدت سكتة بين الخطابين لا
تمنع ذلك الا ينعقد وهي بمنزلة البيت كذا في السراج الوهاج واذا قال بعث
من فلان الغائب فحضر في المجلس فلان وقال اشتريت يصح كذا في المحيط ولو
قال البائع بعث وقال المشتري اشتريت وخرج الكلامان معا ينعقد البيع
هكذا ان يقول والدي رحمه الله تعالى كذا في الظهيرية وانه من كون القبول
قبل تغير المبيع كذا في البحر الرائق فلو تابع نصيرا ولم يقبل المشتري حتى تخر
ثم تحلل ثم قبل المشتري لم يجز وكذا في الوالدات الحارثية ثم قبل المشتري وكذا في
باع عبدين فلم يقبل المشتري حتى قتل احدهما فقبض الدية ثم قبل المشتري هكذا
في التنازع خاتمة رجل قال اخر بعثك هذه الامه بالدرهم فلم يقبل المشتري
حتى قطع رجل يدها ودفع ارش اليه الي البائع اولم يدفع قال المشتري قبلته
فيجوز كذا في الظهيرية ذكر محمد في كتاب الوكالة مسئلة تدل على ان من قال له
لغيره بعث منك هذا العبد بكذا فقال المشتري قبلت ان البيع لا ينعقد
بغيره فلا يقبل البائع بعد ذلك اخذت وبه قال بعض المشايخ وهذه الاثار البائع
حين قال بعث منك فقد ملك العبد من المشتري فاذا قال المشتري
اشتريت فقد تملك العبد وملكه بالثمن فلا بد من اجازة البائع بعد ذلك
ليتملك الثمن وعامة المشايخ يجمعون ان يحتاج الى اجازة البائع بعد ذلك وهو
الصحيح وهكذا روي عن محمد كذا في الذخيرة والموجب ايا كان ان يرجع قبل قبول

الاخر هكذا في الزهر الفائق ولا بد من سماع الاخر رجوع الموجب كذا في التنازع
خاتمة وفي القنية يصح الرجوع وان لم يعلم به الاخر كذا في البحر الرائق لو
قال البائع بعث منك هذا العبد بكذا ثم قال رجعت ولم يستمع المشتري
رجوع البائع وقال اشتريت بيقينه البيع كذا في الظهيرية لو قال بعث
وقال المشتري اشتريت وقازية الاخر رجعت ان كان معا ليم البيع وان
عاقبة البائع رجعت ثم كذا في الوجيز للكردي واذا حصل الايجاب والقبول
لزم البيع ولا خيار له الا من عيب او عدم روية كذا في الهداية ولا
يحتاج في تمام العقد الى اجازة البائع بعد ذلك كذا في القنية وهو الصحيح
كذا في الزهر الفائق لو قال المشتري اشتريت منك هذا العبد بثلث وقال
البائع بعث فقال المشتري لا اريده فليس له ذلك كذا في الذخيرة وان قال
لا رجعت مني هذا الثوب بقرعة دراهم فقال له بعث فقال المشتري لا اريده
فله ذلك هكذا في السراج الوهاج رجل استباع من رجل ثوبا بتسعة دراهم
فقال له رب الثوب بالفارسية يده درهم ثم سدي فقال اخر رجعت فقال
صاحب الثوب لا بيع فله ذلك كذا في الراجية الكتاب كالمخطاب وكذا في الارسل
حتى اعتبه مجلس بلوغ الكتاب واداء الرمي كذا في الهداية قال تاج
الترجمة وصورة الكتاب ان يكتب الى رجل اما بعد فقد بعث عبد يفلان
منك كذا فلما بلغه الكتاب وقراه وثم ما فيه وقبل في المجلس صح البيع كذا
في العيني شرح الهداية والرسالة ان يقول اذهب الي فلان وفلان فلانا
بائع عبده فلانا منك كذا في الفحيرة فاجاب في مجلسه ذلك بالقبول وكذا
اذا قال بعث عبدي فلانا من فلان كذا افاذهب يا فلان فاجبه فذهب
فاجبه فقبل كذا في فتح القديري ولذا قال بعث هذا الثوب من فلان الغائب
بكذا فقبله الخبر قال فقبل لا يصح لو قبل عنه انسان في المجلس توقف على
الجلوس كذا في السراجية ولو قال بعث منه فبلغه يا فلان فقبله رجل اخر جاز
كذا في المحيط رجل كتب الى رجل اشتريت عبدا كذا فكتب اليه رب العبد
بعثه منك كان يبيع كذا في الظهيرية ولو كتب اليه بعث منك كذا اخر وصل اليه
فكتب بعثته لم يتم ما لم يقبل الكاتب اشتريت كذا في العيني شرح الهداية كتب
رجل الى اخر بعث عبدا كذا فكتب اليه كذا فكتب اليه بعثه منك عبدا
هذا اخذ البيهقي كذا في المحيط وتعد ما كتب من شرط العقد او ارسل رسولا
اذا خرج عن ذلك صح رجوعه سواء علم الرسول او لم يعلم كذا في العيني شرح الهداية
ويصح رجوع الكاتب والمرسل عن الايجاب الذي كتبه وارسله قبل بلوغ الاخر
وقبوله سواء علم الاخر او لم يعلم حتى لو قبل الاخر بعد ذلك لم يتم البيع كذا في فتح
القديري اذا قال اخر بعث منك هذا العبد بكذا فقال الاخر لرجل اخر قل
اشتريت فقال الرجل اشتريت ينظر ان اخرج الكلام مخرج الرسالة في الشرا
وان اخرج مخرج الوكالة لا يصح كذا في المحيط وقد يكون البيع باخذ
والاعطاء من غير لفظ ويسمى هذا البيع بيع التفاضل كذا في فتاوي قاضي خان

ولا فرق بين ان يكون البيع خسيًا او نفيسًا وهذا الصحيح هكذا في التبيين هـ
والشرط في بيع التفريط الاعطاء من الماني يمين عند اشتمال اليمين الحلوة اي كذا في
الكفاية وعليه اكثر المشايخ وفي التبرازية هو المختار كذا في البحر الرائق والصحيح
ان قبض احدهما كاف لنص محمد رحمه الله عنه علي ان بيع التفريط يثبت بقبض
احد التبرئين وهذا ينتظم الثمن والمبيع كذا في البحر الرائق وهذا القابل بشرط
بيان الثمن لا ينعقد هذا البيع بتسليم المبيع وهكذا احكي فتوى الشيخ الامام
ابي الفضل الكرماني كذا في المحيط وهذا فيما ينبغي معلوم واما الخبر واللم فلا
يحتاج طيه الي بيان الثمن كذا في البحر الرائق وفي المشتري رجل ساءوم رجلا كشي
اراد شراءه منه ولم يكن معه وعكها خذ منه ثم فارقه ثم جاء بالوعاء فعقد له
واعطاه الدرهم فله الخيار كذا في المضارعة في المشتري له على اخرا الف درهم فقال
الذي بعثه المال للذي لم المال اعطيك بما لك دنائير فساومة بالدينار ولم
يقع بيع وفارقه فجاءه بها فدفعها اليه يريد الذي كان ساءوم عليه ثم فارقه ولم
يستأنف بيعا جاز الساعة كذا في فتح القدير رجل اشترى وقرأ من اخر
بثمانية دراهم ثم قال للبائع ايت بقرقر هذا الثمن والعه هنا في البائع
بقرقر اخر والفي في ذلك الموضع فهذا ابيع وله ان يطلب الامر بثمانية دراهم كذا في
المضارعة في المشتري رضى الله تعالى اذا قال للماني كيف تبصع اللحم
قال كل ثلاثة ارطال بدرهم قال بعد اخذت منك زني ثم به اللحم ان لا يوزن
فله ذلك وان وزن فقبل قبض المشتري كان لكل واحد منهما الرجوع فاذن
قبضه المشتري او جعل البائع ببيع وعاء المشتري بامره ثم البيع وعليه درهم
وفي نوادر ابن سمي عن محمد رحمه الله تعالى اذا قال لقصا بدينار لم يحنك
من اللحم او قال زني لمن هذا الحنك او قال من هذا الرجل على حساب ثلاثة
ارطال بدرهم فوزن له فلا خيار له كذا في المحيط قال لمن جاء بقرقر بطبخ فيه الكبار
والصغار بكم عشرة من هذه فقل بدرهم فعزل عشرة اختارها فذهب
بها والبائع ينظر او عزل البائع عشرة فقبل المشتري ثم البيع كذا في فتح القدير
دفع الي ببيع الحنطة خمسة دنائير ليأخذ منه خمسة صفة وقال له بكم تبصعها
قال ما يهين بدينار فسكت المشتري ثم طلب منه الحنطة ليأخذها فقال البائع
عند ادفع اليك ولا يجزينا ببيع وذهب المشتري فحيا عند البائع الحنطة
وقد تغير السعر فليس للبائع ان يمتنع منه بل عليه ان يدفعها بالسعر الاول
كذا في القنية اشترى وسأيد وطنا فسلم تنسج ولم يذكر الاجل لا يصح ولو
نسج الوسايد وسلم لا يصح والتفريط انما يكون ببيع اذا لم يكن بناء على
بيع فاسد او باطل واما اذا كان بناء عليه فلا كذا في العجبي للمكروري قال
لا خيركم هذا الوقوف من الخطب فقل لا يذوق الحمار فسقا قد لم يكن
بيعا الا اذا سلم الخطب وانتقد الثمن كذا في السراجيه قال لقصاب كم من
هذه اللحم بدرهم فقال منوبين قال زني فاعطى درهما فاخذته فهو بيع جائز
ولا يعيد الوزن وان وزنه فوجده انقص رجوع بقدره من الدرهم لا من اللحم لان

الانقضاء

الانقضاء بقدر المبيع المعطى كذا في الوجيز للمكروري رجل اتي قصابا كل يوم
بدرهم والقصاب يقطع اللحم او يوزنه وصاحب الدارم يظن انه من
عشرون اللحم في البلد هكذا ثم وزن المشتري في البيت يوما فوجده اللحم ثلاثين
استارا يرجع على القصاب بما يخص قدر النقصان من الدرهم ولا يرجع بقدر
النقصان من اللحم هذا اذا كان الرجل من اهل البلدة التي وقع فيها البيع
واما اذا لم يكن من اهل هذه البلدة بان كان غريبا وقد اصطلح اهل البلد
على اسم الخبز واللم وشاع ذلك على وجه لا يتفاد وتفق على هذا الغريب لخيار
او نقص اعطى له درهم خبزا او اعطى له درهم فاعطاه اقل فاشاع ولم
يعلم المشتري بذلك ثم علم على الخبز ان يرجع كما اذا كان من اهل هذه البلدة
وفي اللحم ليس له ان يرجع لان الاصطلاح والتسعين في الخبز متعارف فظهر في حق
الكل وفي اللحم من الغرائب فلا يظهر في حق غيره اهل البلدة كذا في الظهيرية
في مجموع السوارف رجل لم يعل خردين وطالته في الطلب بشعير قدر معلوما
وقال للطالب جذه يسو البلد وقال ان كان سوا البلد معلوما وهما يعلمان
ذلك كان يبعان تاما اما اذا لم يكن سوا البلد معلوما او كان معلوما الا انها
لا يعلم ان ذلك لا يكون بيعا كذا في المحيط ومن يبيع التفريط تسليم المشتري ما
اشترى الي من يطلبه بالشفقة في موضع لا شفقة فيه وكذا تسليم الوكيل
بعد ما صار شراءه فتمسك لنفسه الي الموكل اذا قبضه الامر وانكر الامر وقد
اشترى له كذا في البحر الرائق فاقلاعت المجتنب ومن صورته ما اذا جاء
المودع بامعة غير المودعة وقال هذه امتك والمودع يعلم انها ليست اياها
وحلف فاخذها حلف الوطي للمودع وللأمة التمكن وعن ابن يوسف رجل له
لوق الحياط لبست هذه بطاني وحلف الحياط انها هي وسفاه اخذها
كذا في فتح القدير ولو رد امة بخيار عيب والبائع متيقن انها ليست له فاخذها
ورجى فهو بيع بالتفريط هكذا في البحر الرائق وكذا القصار اذا رد ثوبا اخر
على رب الثوب وكذا الاسكاف كذا في الوفاق في الحساب دفع اليه دراهم
ليشتري منه البطا طين المعينة فاخذها او يقول اعطيتك بها واخذ المشتري
منه البطا طين فلم يستردوها ويعلم عادة السوق ان البيع اذا لم يرض يرد الثمن
او يسترد المتاع والايكون راضيا ويصبح خلفه لا اعطيتك لتطيبا لقلب المشتري
فقال مع هذا لا يصح البيع كذا في القنية قال خلف سالت اسدا عن حسن قال
في السوق من عنده ثوب هروي بقرقر فقل له رجل انما اعطاه قال هذا ليس
بجميع الا ان يقول حين اخذه اخذته بقرقر فاذهب وانظر اليه وسالت الحسن
عن هذا فقال البيع جائز ولكل واحد منهما حق نقض هذا البيع كذا في المحيط
القسم الثاني في حكم المقبوض على شئوم الشرا رجل
سأوم رجلا ثوب فقال البائع هو لك بعشرين وقال المشتري لا بل بقرقر
فذهب به المشتري فباع ذلك ولم يرض البائع بقرقر فليس هذا ابيع الا ان

المشتري ان استهلك الثوب بثلثه عشرون درهما ولم ان يردده ما لم يستهلكه قال
ابو حنيفة وابو يوسف رضي الله عنهما القياس ان يكون عليه قيمة الثوب ان كان ترك
القياس بالثوب وتبليغه عشرون واذا اخذ ثوبا على وجه المساومة بعد ثوب
التمن فهلك في يده كان عليه قيمته وكذا لو استهلك وارث المشتري بعد موت
المشتري كذا في فتاوي قاضي خان واذا اخذ من رجل ثوبا وقال اذهب به
فان رضىته اشتريته فذهب به وصاع الثوب فلا شيء عليه ولو قال ان رضىته
اخذه بعشرة فضاع وهو صانع من قيمة كذا في المحيط وعليه الفتوى كذا في
التاريخانية وعن محمد رحمه الله تعالى رجل ساءم رجلا ثوبا فاحذمه على
المساومة او دفعه اليه وهو ساءم وقال هو بغيره فذهب به المشتري
قال ابو حنيفة الثمن الذي قاله البائع ابدأ حتى يرد عليه وصحني فلو اخذ يرد عليه
ان يقول المشتري لا اخذ الا بتسعة او لا ارضي الا بتسعة كذا في الدخيرة
رجل قال هذا الثوب بعشرين وقال المشتري اخذه ثمانية عشرة فذهب بالثوب
فهلك في يده فعليه قيمة ولو قال البائع بعد ذلك انقصه من عشرين فذهب
به وهلك فعليه عشرون كذا في الخلاصة وفي فروق الكرابيس هذا الثوب لك
بعشرة فقال هاته حتى انظر اليه او حتى اريد غيري فضاع قال ابو حنيفة
رحم الله لا شيء عليه يعني بهلك امانته وان قال هاته فان رضىته اخذته
فضاع كان عليه الثمن والنفق انه في الاول امر بدفعه اليه لينظر اليه او ليريه
غيره وذلك ليس ببيع وفي الثاني امره الاتيان به ليرضاه ويأخذه وذلك
بيع بدون الامر في الامراء كذا في النهاية النعمانية وان اخذه لا فيما ينظر ثم قال
انظر فضاع لا يخرج من الكلام الاضمر عن الضمان الواجب باول مرة كذا في الوجيز
للكردي طلب من البزاز ثوبا فاعطاه ثلاثة ارباب وقال لهذا بعشرة واثني
بعشرين والثالث بثلاثين واخذوا اليه فاستردوا ثوبه فذهب به بعشرين
فخل الكسب فاحترقت في ماله المشتري فان هلك الكل جله ولم يدان بها
هلك في التفتاق او علم ان هلك في التفتاق لكن لم يعلم الاول هلاكا
ولا الثاني ولا الثالث ضمن المشتري ثلث قيمة كل ثوب وان علم الاول لزومه
قيمة ذلك والاخران امانته عنده وان هلك الثوبان وبقي الثالث لزومه
قيمة نصف كل واحد منهما ان لم يعلم ايها هلك او لا ورد الثالث انه امانة
وان هلك واحد وبقي اثنان لزومه قيمة الهالك ويرد الثوبين فان احترق
ثوبان ونقص الثالث ولا يدري ايها احترق او لا رد ما بقي من الثالث ولا
يضمن نقصان الحرق ويضمن نصف قيمة كل واحد من الثوبين كذا في الصغير
وان احترق احدهما ونقص الآخر فليرد النصف الباقي ويلزمه الآخر ولا يملك
جعل الامانة في الهالك وامساك النصف الباقي بكل الثمن وكذا لو بعت ثوبا
ثم لم يضمن كذا في الوجيز للكردي ولو ان رجلا بعت رسولاً الى بزاز ان ابعت
الي ثوب كذا فبعت اليه البزاز مع رسول او مع غيره فضاع الثوب قبل

ان يصل الى الامر ونصا دقوا على ذلك فلا ضمان على الرسول وبعد ذلك ان كان هو
رسول الامر فلا ضمان على الامر وان كان رسول رب الثوب ضمان على الامر حتى
يصل اليه فاذا وصل اليه الثوب فهو ضمان كذا في الخلاصة رجل دفع ثوبا
الى مناد لينادي به عليه فطولت منه يد راحم معلومة فوضعه عند النعيه
ظالمه فقال ضاعت مني او وقعت مني كانت عليه قيمتها قالوا ولا
شيء على المنادي وهذا اذا كان ما دون ما في الدفع الى من يريد شراءه قبل
البيع وان لم يكن ما دون ما في ذلك كان ضمانا كذا في الظهيرية الوكيل بالثوب
اذا اخذ الثوب على سبيل الشراء فاقاه الموكل فلم يرض به الموكل ورده عليه فهلك
عند الوكيل قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى ضمن الوكيل
قيمة ولا يرجع على الموكل الا ان يامره الموكل بالاخذ على سبيل الشراء فيجوز اذا
ضمن الوكيل رجوعه على الموكل كذا في فتاوي قاضي خان وفي تجنيس الناصري
ثوب ثمان عن دلال ضمان عليه ولو غاب من صاحب الحياض وقدمت
وانتفا على من فعليه قيمة الثوب كذا في التواريخ استباع قوسا وتوزر
التمن فذهبا من البائع او قال له ان انكر فلا ضمان عليك فذهبا فانكر ضمن
قيمة وان لم ينكر الثمن ضمان ولو بالاذن وعن الامام اراه الدرام لينظر
اليه فذهبا او قوسا فذهبا فانكر او ثوبا فلهبسة فتمزق ضمن ان لم يامره بالغير
والمدة واللبس وقيل ان كان لا يبرئ الا بالغير لا يضمن ان ايجأ وزوج يصدق فيه انه لم
يجامز كذا في الوجيز للكردي رجل جاء الى رجاء فقال له ادفع الي هذه القارورة
فأراها اياه فقال الرجاء ارفها فرفها فوقع وانكسرت لا يضمن الرجاء
رفها بآذنه وان كان على سبيل الشراء فالتمن ليس بمذكر ولا المغنوص على سببه
التمن الا يضمن الامانة في ظاهر الرواية فان كان القابض قال للرجاء
بكم هذه القارورة فقال الرجاء بمكة افعال اخذها فقال الرجاء بكم فلفظها
فوقعت من يده فانكسرت كان عليه قيمة ثوبا اذا اخذها باذن صاحبها وان
اخذها بغير اذن صاحبها كان ضمانا بين التمن والم يبين كذا في الظهيرية
رجل ساءم رجلا فاحذمه فقال له صاحب القديح ارفي قد حذمت اذ دفعه اليه
فتفر اليه الرجل فوقع منه على اقتداح لصاحب القديح فانكر القديح واقتداح
قال محمد رحمه الله لا يضمن القديح امانة ويضمن سائر الاقتداح لانه انكر بغير
لاذنه كذا في فتاوي قاضي خان ولو اشتري شيئا فاعطاه البائع غير البيع
غلطا فهلك ضمن القيمة لانه فوضعه على جهة البيع وهو سبب و لو قال لفلانة
اقبض فقبض غلطا فهلك لم يضمن كذا في التواريخ الخ

الفصل
الثالث في معرفة المبيع والنقح والتصرف فيه ما قبل القبض قال القدر
في كتابه ما يتعين بالقبض وهو سبب وما لا يتعين فهو ثمن ان يقع عليه لفظ
البيع كذا في الذخيرة لا يباع بثلاث اثمان ابدأ وبيع ابدأ وما هو بين بيع
وتمن اما ما هو ثمن ابدأ فله راحم والدنانير قابلا امثالا او اعيان اخر
صحها حرف الباء الم ٢ والفلوس اثمان لا يتعين بالتعيين كالدراهم واما ما هو

تباع ايدي الاميان التي ليست من ذوات الامثال والعقد ديات المتقاربة ١٢
 الثياب اذا وصفت وعزب لها اجل لتبصر ثمنها حتى لو اشترى بغير الثوب
 موصوف في الذمة ولم يضر للثوب اجلا لم يجز وان ضرت له اجلا جاز ولو افترقا
 قبل قبض العقد لا يبطل البيع كذا في محيط السرخسي ولا يجوز البيع في الاميان
 التي ليست من ذوات الامثال ١٣ غيبا كذا في العيني شرح الهداية واما ما هو
 مبيع وثمنه في المكيلات والموزونات والعقد ديات المتقاربة فان قابلها
 الايمان فهي مبيعة وان قابلها امثالا لمكيل او موزون او عدي متقارب ينظر
 ان كان كلاهما غيبا جاز وكلاهما مبيعا وان كان احدهما غيبا والاخر دينا
 موصوفا في الذمة فان جعل الدين منها مبيعا والدين ثمنها جاز ويشترط قبض
 الدين قبل التفريق لانه يصير بايضا ما ليس عنده ولا يجوز الجهة السلم وعلامة
 الثمن ان يصحبه الباء وعلامة المبيع ان لا يصحبه وان كان كلاهما دينا لم يجز لانه
 تباع ما ليس عنده كذا في محيط السرخسي واذ اقرت المبيع والثمن فنقول
 من حكم المبيع اذا كان متوقفا ان لا يجوز بيعه قبل القبض وكل جواب عرفت في
 المشتري فهو الجواب في الاجرة اذا كانت الاجرة غيبا وقد شرط تعجيله لا يجوز
 بيعها قبل القبض وكذلك بدل الصلح عن الدين اذا كان غيبا لا يجوز بيعه
 قبل القبض فاما المهر وبديل الخلع وبديل الصلح عن دم العقد اذا كان غيبا
 فليس جاز قبل القبض وما لا يجوز بيعه قبل القبض لا يجوز اجازته كذا
 في المحيط ولو وصفت او تصدق به او فترضة او رهنة من غير ثابته لا يجوز
 اي يوسف ويجوز عند مجر وهو الاصح كذا في محيط السرخسي ولو زوج الجارية
 المشتراة قبل القبض يجوز كذا في الوجيز للكردي هذا اذا تصرف المشتري
 في المنقول المشتري قبل القبض مع اجنبي واما اذا تصرف فيه مع بايعه فاذن
 باعه منه لم يجز بيعه صلا قبل القبض كذا في المحيط ولو رهنه من البائع لم يصح
 ولو وصفت منه فقبله يفسخ البيع كذا في محيط السرخسي والام يقبل البائع الهبة
 عطلة الهبة والبيع صحيح على حاله كذا في التاتار خانية فاعلم شرح الطحاوي
 قال محمد رحمه الله كل تصرف يجوز من غير قبض اذا فعله المشتري قبل القبض
 جاز لا يجوز وكل ما لا يجوز الا بالقبض كالهبة ونحوها اذا فعله المشتري قبل القبض
 جاز كذا في الظهيرية وذكر الكرخي في مختصره اذا قال المشتري للبائع قبل
 القبض بعه لنفسك فقبل فهو نقض للبيع ولو قال بعه لا تكون نقضا ولو
 ملكه لم يجز بيعه ولو قال بعه ولم يقبله او لنفسك فقبل فهو نقض للاول
 وهذا قول ابي حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف لا يكون نقضا كذا في المحيط ولو
 قال بعه من شئت فانه لا يصح هكذا في التاتار خانية فاعلم خلاصة
 ولو قال المشتري للبائع قبل القبض بعه فاعتقه البائع جاز العقوق عن
 البائع ويفسخ البيع ١٤ ولان العقد عن المشتري عند ابي حنيفة رحمه
 الله متعالي وعند ابي يوسف العقد باطل كذا في المحيط وجعل اشتري جارية ولم

يقبض

يقبضها فقال للبائع بوا او طأها او كان طعاما فقال كذا ففعل فان ذلك يكون
 فسحقا للبيع وما لم يفعل البائع ذلك لا يكون فسحقا كذا في فتاوى قاضي خان ولو
 ملك المنقول بالوصية او الميراث يجوز بيعه قبل القبض كذا في المحيط
 اشترى دارا وعقار او غيرها قبل القبض من غير البائع يجوز عند الكل ولو باع
 يجوز في قوله ابي حنيفة واي يوسف رحمه الله ولا يجوز في قوله محمد رحمه الله تعالى
 ولو اجدها قبل القبض من البائع او غيره لا يجوز عند الكل وكذا لو اشترى ارضا
 فيها زرع يزرعها وانزعه قبل ودفعها الى البائع متفائلة بالنصف قبل القبض
 لا يجوز كذا في فتاوى قاضي خان وفي النوازل اذا اشترى دارا وعقار قبل
 القبض وقبل قبضه الثمن فالامر موقوف ان ادب الثمن وقبضه جاز الوقت
 كذا في المحيط والتصرف في الاميان قبل القبض والدين استند الاسوي الصرف
 والسلم جاز عندنا كذا في الذخيرة وذكر الطحاوي انه لا يجوز التصرف في النقص قبل
 الوقف قلت القدوري في كتابه هذا استهو والصحيح انه يجوز كذا في المحيط وفي
 السير الكبير اذا اسر العدو وعقد المسلم واحرفوه به ارم قد خلسا دارهم
 واشترى القيد منهم واحرفه القيد منهم الى دار الاسلام فحضر المالك القديم
 وقضى القاضي بالعبد بالثمن فلم يقبضه من يدي المشتري من العدو حتى
 يباعه ان يباعه من الذي يبيده يجوز وان يباعه من غيره لا يجوز قال وهو
 نظير ما اذا قضى القاضي برد العبد المشتري بالبيع على البائع فلم يقبضه
 البائع حتى يباعه ان يباعه من المشتري يجوز وان يباعه من غيره لا يجوز كذا في
 الذخيرة **الباب الثالث** في الاختلاف الواقع بين الايجاب
 والقبول اذا اوجب البائع البيع في شيئين او ثلاثة واراد المشتري ان يقبل
 العقد يا احدهما دون الاخر ان كانت الصفقة واحدة ليس له ذلك وان كانت
 متفرقة فله ذلك كذا في المحيط وكذا اذا اوجب المشتري وازاد البائع ان يقبل
 به البعض دون البعض وليس له ذلك ان اتحدت الصفقة وان تفرقت فله ذلك
 كذا في الكافي وكذا لو قال بعثك هذا القيد فقبل المشتري في نصفه لم يصح
 الا ان يرخص الاخر في المجلس كذا في محيط السرخسي قال القدوري واما يصح
 مثل هذا اذا كان للبعض الذي قبله المشتري حصنة معلومة من الثمن فاما
 اذا كان الثمن ينقسم باعتبار القيمة بخلاف العقد الي عديدين او ثوبين لم يصح
 العقد اذا قبل المشتري من احدها وان رضي به البائع كذا في الذخيرة ثم لا بد
 من موافقة اتحاد الصفقة وتوقفا فنقول اذا اتحد البيع والشراء الثمن بان ذكر
 الثمن جملة والبائع واحد والمشتري واحد فاصفقة واحدة قبا واستحسا
 وكذا لو كان ثوب الثمن بان سمي لكل بعض من المبيع ثمن على حدة واتحد الباقي
 بان قال البائع بعثك هذه الثوب العشرة كل ثوب منها مائة كانت الصفقة
 متحدة ايضا وكذا اذا كان البائع او المشتري اثنين والثمن ذكر جملة بان قال
 البائع لرجلين بعث هذا منك ما كانا اوقا والمشتريان اشتريا هذا منك
 بكذا كانت الصفقة متحدة كذا في المحيط وهذا هو الكلام في الاتحاد واما

الكام في جانب التوفيق فنقول ان تزقت التسمية بان سمي لكل بعض ثمانية اربعة
وتكرر البيع او الشراء والبيع والمشتري اثنان او كان احدهما اثنين فالصفقة
متفرقة وكذا ان تفرق الثمن وتكرر البيع او الشراء والبيع والمشتري واحد بان
قال البائع لرجل بعث منك هذه ٢١ ثوب بعثتك هذه البقرة بعثتك هذا
جسمته او قال المشتري اشتريت منك هذه ٢١ ثوب اشتريتك هذه البقرة
اشتريت هذا الجسمته كانت الصفقة متفرقة بالاشتراك كذا في النهاية شرعا
الهداية وان اخذ العقد ونقد الفاقيد والتمن في القياس يتعدد وفي
الاستحسان وهو قول الامام وعليه الفتوى لا يتعدد كذا في الوجيز للكردي
اذا اشترى شيئين او اشيا مختلفة او شيئا واحدا ونقد بعض الثمن وازاد
ان يقبض بعض المبيع فان كان نقد الصفقة واحدة ليس له ذلك وان كانت
الصفقة متفرقة فله ذلك فاذا اشترى رجل من اخر عشرة اثواب يهودية كل ثوب
بقرة دراهم ونقد المشتري عشرة دراهم وقال هذه العشرة ثمن هذه اثواب
بقية وازاد ان يقبض ذلك ليس له ذلك لان الصفقة متحدة وكذا لو ابراء البائع
المشتري عن ثمن اخذ هذه الاثواب بعينه وقال للمشتري ان اخذ ذلك الثوب
لم يكن له ذلك وكذا لو اخذ البائع ثوبا بعينه شهر لم يكن له ان يقبض ذلك
وكذا لو ابراء عن جميع الثمن الادريها واخر عنه جميع الثمن الادريها كذلك
لو وقع الشراعيان ان ثمن ثوب منها بقية حال و ثمن الباقية مؤجل لم يكن له ان
يقبض شيئا حتى ينقد الحال وكذا لو كان الثمن مائة والمشتري على البائع
تسقوت دراهم فصار ذلك قضايا بما وجب على المشتري لم يكن المشتري قبض
شي من الثياب حتى ينقد العشرة وكذا اذا كان احد الاثواب بعينه عشرة دراهم
و ثمن الباقية مائة درهم فنقد الدرهم فادبر او نقد الدرهم لم يكن له ان يقبض شيئا
منها هكذا في المحيط بخلاف ان اشترى من رجل عبدا بالدرهم فباعه فباعه فباعه
و خضر الاخر فليس له ان يقبض شيئا من العبد ما لم ينقد الثمن جملة فان اوفي جميع
الثمن قبض العبد كله ولا يكون متطوعا فاذا خضر الغايب ليس له ان يقبض
حصته حتى يوفى الى الحاضر ما تقدمه من حصته فاذا فقل ذلك قبض نصيبه
كذا في المحيط وان هلك العبد بغيره الذي قبضه قبل ان يخضر الغايب او نقد
ما خضر قبل ان يطلبه هلك امانته حتى يرجع الغني قبض حصته وان خضر الغايب
وطالجه نصيبه فمنه حتى يستوفي ما تقدمه ثم هلك هلك بما تقدم عنه
بمتركة المبيع بهلك في يد البائع وهذا قول ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى
ولو كان البائع ابراء احد المشتريين عن حصته من الثمن واخر عنه شهرا
لم يكن له ان يقبض حصته من العبد حتى ينقد الاخر حصته من الثمن
كذا في الذخيرة وان تعددت الصفقة في هذه المسئلة لم تكن الاحكام
كذا في البحر الرائق **الباب الرابع** في حبس المبيع بالتمن
وقبضه بان البائع وغيره في تسليم المبيع وفيما يكون قصدا فقبض
وما لا يكون ونيا بانه اخذ القبضين عن الاخر والتصرف في المبيع قبل القبض

وفيما يلزم المتعاقدين من الموتة في تسليم المبيع او الثمن وفيه ستة فصول
الفصل الاول في حبس المبيع بالتمن قال اصحابنا رحمهم
الله تعالى للبائع حق حبس المبيع لا يستيف الثمن اذا كان خالا كذا في المحيط
وان كان موجلا فليس للبائع ان يحبس المبيع قبل حلول الاجل ولا بعده كذا
في المبسوط ولو كان بعض الثمن حالا وبعضه موجلا فله حبسه حتى يستوفي
الحال ولو بقي من الثمن شيء قليل كان لحبس جميع المبيع كذا في الذخيرة وفي التزوية
والمشتري ان لا يستلم الثمن اذا كان المبيع غائبا حتى يحضره كذا في التاتل
خاتمة سوا كان في هذا المصرا الذي فيه المبيع او في مصر اخره بل حقه الموتة
باحضاره كذا في الرزاق الوهاج اذا استوفى الثمن وسلم المبيع او سلم بغير قبض
الثمن او قبض المشتري باجازه البائع لفظا او قبضه وهو يراه ولا ينهاه
ليس له ان يسترده ليجسه بالتمن وان قبضه بغير اذنه لم ان يقبض تبصنه
كذا في الخلاصة ولو دفع بالتمن رهنا او كفله كغيره لم يسقط حق البائع في
الحبس كذا في المحيط وفي الزيادة لو احوال البائع عن بيع المبيع سقط
حقه ولو احوال المشتري البائع بالتمن على انسان لم يسقط وذكر الكرخي
ان هذا قول محمد وعنه ابي يوسف رحمه الله تعالى يسقط حق الحبس كذا في المحيط
الرخسي من الفتاوى ولو احوال البائع المبيع من المشتري او اودعه سقط حق
الحبس حتى لا يملك استرداده في ظاهر الرواية ولو كان الثمن موجلا فلم يقبض
المشتري حتى حل الاجل كان له قبضه قبل نقد الثمن وليس للبائع منه كذا
في الذخيرة ولو اجله بالتمن ستة غير معينة فلم يحضر المشتري حتى مضت
الستة فالاجل ستة من حيث يقبض المبيع في قول ابي حنيفة رحمه الله تعالى
وان كانت ستة بعينها صانعا لثمن خالا او قال ابرير شفت ومحمد رحمهما الله
التمن حاله في الوجهين كذا في المحيط ومحل الاختلاف فيما اذا امتنع البائع
من التسليم لما اذا لم يمتنع فابتدأه من وقت العقد اجماعا كذا في البحر الرائق
ولو كان في المبيع خيارا او اخذها والا حل مطلقا فابتدأه من حين يلزم
العقد وفي خيار الروية يعتبر الاجل من حين العقد كذا في المحيط اذا اخذ الثمن
بعد العقد بطل حق الثمن الحبس كذا في البدائع ولو اشترى عبدا فاعتقه
او دبره قبل القبض وهو مفسد ليس للبائع ان يجسه ونقد العتق ولا
يسعي الفلامه قيمة للبائع عنه ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى كذا في
الخلاصة وهو على ظاهر الرواية هكذا في المبسوط ولو كانت قبض القبض او
اجره او رهنه للبائع ان يرجع الى القاض حتى يبطل هذه التصرفات فان لم
يبطل حتى نقد المشتري الثمن جازت ائتمانه وتبطل الرهن والاحارة
كذا في الخلاصة والمشتري اذا نقد الثمن كله او ابراء البائع عن كله بطل حق
الحبس كذا في البدائع المشتري بايا فقبضه بغير اذن البائع وسره
بمستأجره يد او كان ثوبا فصنفه او ارضاء فباعها او غيرها فلا يبيع
ان ياخذها ويجسها فان قال البائع ان اترع المسمى رواقلم الكرم ليصير

الارض كما كانت فان لم يكن في ترعه ضرر فله ان يترعه وان كان فلا اذا هلك في يد الباع
ضمن الباع قيمة المسار والصنع كما في تحيط الرخسي ولو كان المبيع حارثة فوطيها
المشتري فان عطلت وولدت فليس للبائع ان يجبرها وان لم تعلق ولم تلد فلا ان
يجبرها فلو كانت عند الباع فاما احداث الباع منها بعد الوطى هلكت من مال
الباع وان لم يحدث هلكت من مال المشتري هلكه ان الواقعات الحسامة
في الروضة عنه قال المولاه اشتريت نفسي منك بكذا افقا للمولي بعت لبيد لم ان
منعه لا يتبعها الثمن كذا في الخلاصة وكذا الوطى اجنبي القيد يشترطه من مولا له
فاعلم المولي واشترى بنفسه لم لا يملك الباع حسيبه للثمن كذا في البحر الرائق هـ
الفصل الثاني في تسليم المبيع وفيما يكون قبضا وما لا يكون قبضا من
بيع سلفه بمن قبل المشتري اذ في الثمن اولا فمن باع سلفه بسلفه او ثمن
بثمن قبل له سلفا معا كذا في الهداية وتسلم المبيع هو ان يجلي بين المبيع وبين
المشتري على وجه يتكفل المشتري من قبضه من غير حائل وكذا التسليم في جانب
الثمن كذا في الذخيرة وشرط في الاجناس مع ذلك ان يقول خليت بينك وبين المبيع
فان قبضه كذا في الرار الفائق ويعتبر في التسليم ان يكون المبيع موزنا غير مشغول
بحق غيره هلكه في الرجز للكردي واجمعوا على ان التحلية في البيع المايه يكون
قبضا وفي البيع الفاسد رواية في الصحيح انه قبض كذا في فتاوى قاضي خان
والتحلية في بيت الباع صحيحة عند محمد بن عبد الله تعالى خلافا لابي يوسف رحمه الله
رجل باع خلا في دن في بيته فخل بينه وبين المشتري فحم المشتري على الدن ونزك
في بيت الباع فهلك بقد ذلك فانه يهلك من مال المشتري في قول محمد رحمه الله
وعليه الفتوى هكذا في الصوري رجل باع مكيلا في بيت مكاملة او موزونا مولاه
وقا خليت بينك وبينه ودفع اليه المفتح ولم يملك ولم يزنه صار المشتري قابضا
ولو انه دفع اليه المشتري المفتح ولم يقل خليت بينك وبينه لا يكون قبضا كذا في
الطهيري وقبض المفتح قبض الدار اذا انهيء له فتحها بلا كلفة ولا فليس
بقبض كذا في مختار الفتاوى ولو باع الدار وسلم المفتح فقبض ولم يذهب
الي الدار يكون قابضا قبل هذه اذا دفع اليه مفتاح هذا الفلق واما اذا لم يكن
لم يكن ذلك تسليما وان دفع اليه المفتح ولم يقل خليت بينك وبين الدار فقبضه
لم يكن ذلك قبضا كذا في فتاوى قاضي خان ولو قال خذ لا يكون قبضا ولو قال
خذنه فهو قبض اذا كان يصل الي اخذه ويأه كذا في الذخيرة وفي فتاوى
الفصلي اذا قال لغيره بعت منك هذه السلعة وسلمتها اليك فحق ذلك الغير
قبلت لم يكن هذا تسليما حتى يسلمه بعد البيع كذا في المحيط ولو اشترى غلاما
او جارية وقال المشتري للعالم فقال سي او امسي فتخطى معه فهو قبض كذا
في فتاوى قاضي خان وكذا الوار سلم في حاجة كذا في فتح القدير ولو باع دارا
غايبة فقال للمشتري اليك فقال قبضتها لم يكن قبضا وان كانت قريبة كان قبضا
كذا في البحر الرائق وهو ظاهر الرواية وهو الصحيح هكذا في فتاوى قاضي خان
والقريبة ان تكون محال يقدر على اغلاقها والاخرى بعينة كذا في البحر الرائق اذا

بائع دار من انسان ببلقة اخرى ولم يسلمها اليه الا باللفظ ثم امتنع المشتري عن
تسليم الثمن كان له ذلك كذا في المحيط اشترى عبدا اية منزل البائع فقال البائع هـ
المشتري قد خليت بينك وبين المشتري ان يقبضه ثم مات القيد فهو من مال المشتري
كذا في مختار الفتاوى ولو اشترى ثوبا وامره الباع يقبضه فلم يقبضه حتى غصبه
انسان فان كان حين امره الباع بالقبض امكنه ان يمد يده ويقبض من غير قيام
صح التسليم والا فلا كذا في فتاوى قاضي خان رجل باع من رجل ساجدة ملقاة في
الطريق والمشتري قائم عليها فخل الباع بينها وبينه فلم يجرها المشتري من موضعها
حتى جاز رجل واحرقها كان المشتري ان يخنه فان استحقها رجل كان المستحق ان
يضمن الحرق ولبيد لم يضمن المشتري كذا في الطهيري وفي فتاوى ابي الليث
اذ باع دارا وسلمها الي المشتري وقبضها متاع قليل للبائع لا يصح التسليم
حتى يسلم اليه فارغة فان اذن الباع للمشتري يقبض الدار والمتاع صح التسليم
لان المتاع صار رديعة عند المشتري كذا في الذخيرة وكذا كذا اذا باع ارضا فيها زرع
للبائع وسلم الارض الي المشتري لا يصح التسليم كذا في المحيط ولو باع قطعا في
فراشه او حنطة في سبل وسلم كذا فان امكن للمشتري قبض القطع او الحنطة
من غير فتح الفراش ودق السبل صار قابضا وان لم يمكنه الا بالفتح والدق
لا انه تعرف في ملك الباع وهو لا يملكه المتعرف في ملكه ولو باع الثمر على الشجر
وسلم كذا صار قابضا لانه يمكنه الحيا اذ من غير تعرف في ملك الباع كذا في
البدائع ولو اشترى دابة والبائع راكبها فقال احملني معك فحمل فغطبت هلك
عجا المشتري قال القاضي الامام هـ اذا لم يكن على الدابة سرج فان كان عليها
سرج وركبه المشتري في السرج يكون قابضا والا فلا ولو كان راكبا في باعها لم يكن
من الاخر لا يصير قابضا كما اذا باع الدار والبائع والمشتري فيها كذا في فتح القدير
رجل باع قضا في خاتم يدبنا رو دفع الخاتم الي المشتري واي ان ينزع الفص فهلك الخاتم
عند المشتري اذ كان المشتري يقدر على نزعها بغير ضرر كان على المشتري ثم
الفص لا غيره وان كان لا يقدر على نزع الفص الا بضرر لا يضر على المشتري لان تسليم المبيع
لم يصح وان لم يهلك الخاتم خيرا للمشتري ان شاترعه حتى ينزعه الباع فان شاترعه
الباع كذا في فتاوى قاضي خان رجل باع حيا في بيت لا يمكن اخراجها الا بقلع الباع
فان الباع يجبر على تسليمها خارج البيت وان كان لا يقدر على تسليمها الا بضرر
بين كان له ان ينقض البيع كذا في الطهيري وذكرني الهاروني في بيع الاب كذا من ابنه
الصغير في عياله وهو فيها ساكن جاز البيع ولا يصير لابن قابضا حتى يفرغ الاب
فان انه دمت الدار والاب منساكن يكون من مال الاب وكذلك لو كان فيها متاع الاب
وعيا لم وليس فيها وكذا لو باع من ابنه الصغير حية هو على الاب او طيلسا ناهولا بيه
او حيا في اصبعه لا يصير لابن قابضا حتى ينزع ذلك وكذا في الدابة والاب
راكبها حتى ينزل فان كان عليها فهو حتى يخطأ كذا في تحيط الرخسي ولو كانت
الرمال في حظيرة هلكه باب مغلق لا يقدر الرماك على الخروج منها فباعها من رجل وخلي
بينها وبين المشتري ففتح المشتري الباب ففلس الرماك فان غفلت كان الثمن

على المشتري سواء كان يفقه رعييا اخذ الرماك او لا وان لم يفتح المشتري الباب وانما هو
فتح رجل اخر او فتحت الترخ حتى خرجت الرماك ينظر ان كان المشتري يود حمل
الخطيرة يقدر على اخذها يكون قابضا والا فلا كذا في الظهيرية رجل لم يملك
في خطيرة مائة منها واحدة بعينها من رجل وقبض الثمن وقال للمشتري ادخل
الخطيرة واتصرت فعد خلت بينك وبينها فدخل ليقبضها فعلقها فانفلتت
وخرجت من باب الخطيرة وذهبت قال محمد رحمه الله تعالى ان سلم الرمكة الى المشتري
في موضع يقدر على اخذها بوجهه ومعه وهو في الرمكة لا تقدر على الخروج من ذلك
المكان فهو قبض وان كانت تقدر على ان تنفلت منه ولا يضبطها الباع فليس
بقبض ولو كان المشتري يقدر على اخذها بوجهه ولا يقدر بغيره وهو ليس بمعه
وهو كذا في فتاوى قاضي خان وان كان المشتري لا يقدر على اخذها وحده فليقل
على اخذها لو كان معه اعوان او فرس ينظر ان كان الاعوان والفرس معه يصير
قابضا وان لم يكن الاعوان والفرس معه لا يصير قابضا كذا في المحيط وان كانت
الرمكة في يد الباع وهو تمسك بها فقال للمشتري هات الرمكة فان ثبت المشتري
بيده عليها ايضا حتى صار في الرمكة في ايديهما والباع يقول للمشتري خلت
بيننا وبينك وانما امسكها منعا لها منك وانما امسكها حتى تضبطها فانفلتت
من ايديهما فانها هلك على المشتري وان كانت الرمكة في يد الباع ولم يحمل اليها يده
المشتري فقال الباع للمشتري قد خلت بيننا وبينك فانتبه فانما انما
امسكها لك فانفلتت من ايدي الباع قبل ان يقبض المشتري وهو يقدر على اخذها
من الباع وضبطها كان الهلاك على الباع كذا في الدخيرة وان اشترى طيرا بطير
في بيت عظيم الا انه لا يقدر على الخروج الا بفتح الباب والمشتري لا يقدر على اخذها
بطيرانه وخلى الباع بينه وبين البيت ففتح المشتري الباب فخرج الطير ذكر الباع
انه يكون قابضا للطير ولو فتح الباب بغير المشتري او فتحة الريح لا يكون المشتري
قابضا كذا في فتاوى قاضي خان سئل شيخنا الاعظم في عصره عن رجل اشترى
وهو في المرمي باع اخذها نصيبه صاحبها وقال للمشتري اذهب واقبضه
فهلك الفرس قبل ان يذهب المشتري اليه قال الهلاك عليها ووقفت في زمانك
ان رجلا اشترى بقرة من رجل وهبها المرمي فقال له الباع اذهب واقبض البقرة
فانتي بعض مسكين ان البقرة ان كانت براءي القين بحيث يمكن الاشارة اليها
فهذه اقبض وما لا فلا وهذا الجواب ليس بصحيح والصحيح ان البقرة ان كانت
ببراءة بحيث يمكن المشتري من قبضها لو اراد هو قابض لها كذا في المحيط
اشترى من اخردها معينا وفتح اليه قارورة ليزنه فيها فوزن حخرة المشتري
صار المشتري قابضا وان كان في مكان الباع او في بيته وان كان وزنه بعينية
المشتري قبل بيعها ايضا وهو الصحيح كذا في جواهر الاخلاط وفي البزارية
وكذا كذا مكمل او موزون اذا دفع اليه الوعاء فحاله او وزنه في وعاءه كذا في البحر
البراق ولو كان الدهن غير معين لا يصير قابضا ولا مشتريا سواء وزن
بعينه او حضرته ولا يحل للمشتري تصرف المالك فيه وهذا المختار للفتوى هكذا

في جواهر

في جواهر الاخلاط ولو قبض بعد ذلك حقيقة الا ان يصير مشتريا قابضا حتى
لوهلك هلك عليه بالاتفاق كذا في العينية ولا يحل له التصرف فيه الا بعد
الوزن ثانيا وعند البعض يحل التصرف قبل اعادة الوزن وعليه الفتوى كذا
في الوجيز للكدوري ولو اشترى من اخر عترة ارطال دهن بدرهم في قارورة
ودفعها اليه وامره ان يكيل له منها والدهن معين على وزن فيه كطال
انكرت القارورة وسأل الدهن ووزن الباقي وهما لا يعلمان بالانكسار
فما وزن قبل الانكسار فلهلاكه على المشتري وما وزن بعد الانكسار فلهلاكه
على الباع وان بقي بقية الانكسار شي مما وزن قبل الانكسار وحسب الباع فيه
دهنا اخر كان ذلك للباع وضمن مثله للمشتري كذا في الظهيرية وكان دفع
القارورة منكرا الى الباع ولم يعلم بذلك وحسب فيه بامر المشتري فذلك كله
على المشتري ولو ان المشتري امسك القارورة بنفسه ولم يدفعها الى الباع
والمسئلة بها كان الهلاك يجهل ما ذكرنا على المشتري كذا في المحيط وذكر
في المنتقى رجل اشترى سنا ودفع الى الباع ظرفا وامره بان يزن فيه وفي
الظرف خرق لا يعلم به المشتري والباع يعلم به فقلبت كان التالف على الباع
ولا شيء له على المشتري وان كان المشتري يعلم بذلك والباع لا يعلم او كان
يعلم ان جميعا كان المشتري قابضا للبيع وعليه جميع الثمن وفيه ايضا رجل
اشترى كرامد صبرة وقال للباع كله في جوالق ودفع اليه الجوالق فقلبت كان
المشتري قابضا كذا في فتاوى قاضي خان وفي القدرى اذا اشترى جنيطة
بعينها فاستعار من الباع جوالق وامره بان يكيل فيها فقلبت الباع فان
كان الجوالق جنيضا صار المشتري قابضا بكيل الباع فيها وان كانت بغير
عينها بان قال امر في جوالق وكلها فيه فان كان المشتري كاهرا فهو قبض
وان كان غائبا لم يكن قبضا وقال محمد رحمه الله تعالى لا يكون قبضا عند غيبة
المشتري في الوجهين حتى يقبض الجوالق فيسلمه اليه كذا في الفتاوى وهو الصواب
قال هشام في نوادره سألت محمد بن رجل اشترى من اخر شيئا وامره المشتري
ان يحمله في وعاء المشتري فحمله فيه ليزنه عليه فانكر الا ان يتوي ما فيه فهو
من مال الباع لانه انما حمله ليزنه فيعلم وزنه لا للتسليم الى المشتري فان وزنه
ثم انكر الا ان يؤمنه مال الباع ايضا وان وزنه في مشن للباع من حمله في اثناء
المشتري ثم انكر فهو من مال المشتري كذا في الدخيرة ولو اشترى دهن
ودفع القارورة الى الدهان وقال للدهان امض القارورة الى منزلي
فبعث فانكرت في الطريق قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله
ان قال للدهان امضت على يدي غلامي ففعل فانكرت القارورة في الطريق
فانما هلك على المشتري ولو قال امضت على يدي غلامك فبعث فهلك في الطريق
فانما هلك على الباع لان حخرة غلام المشتري يكون حخرة المشتري وما
غلام الباع بمشترى الباع كذا في فتاوى قاضي خان وان قال المشتري للباع
زنا لي في هذه الايام كذا او كذا او ابعث به مع غلامك او قال مع غلامك ففعل فانكر

الاثني في الطريق قال هو من مال البائع حتى يقول ادفعه الي غلامك او قال الي
 غلامي فاذا قال ذلك فهو وكيل ما اذا دفعه اليه فكانه دفعه الي المشتري فيكون
 الصلح عليه كما في المحيط اذا قال المشتري للبائع ابعت الي ابني واستلجر
 البائع رجلا لم يلم الي انه قد البين قبض والا جري البائع الا ان يقول هو
 استاجر علي من يحمل قبض الاجير يكون قبض المشتري ان صدق انه استاجر
 ودفع اليه وان انكر استجاره والدفع اليه فالقول قولك في التا تاريخا فيه
 وفي مجموع النوازل لو اشترى وعاء هديد من قروي في السوق وامره الي
 حانوته فسقط في الطريق هلكت عليه البائع وكذا لو اشترى وقرا التين في مصر
 علي البائع ان ينقل الي بيته ولو هلكت في الطريق هلكت علي البائع كذا في الخلاصة
 رجل اشترى نزة فقال للبائع سقوا الي منزلك حتي اجي خلفك الي منزلك واسوقها
 الي منزلي فماتت النزة في يد البائع فانها تهلك من مال البائع فان ادعي البائع
 تسليم النزة كان القول قوله المشتري مع يمينه اشترى ذابنة مترجعة في اصطبل
 البائع فقال المشتري تكون هنا الدليل فان ماتت ماتت في تهلكت هلكت
 من مال البائع ٢ من مال المشتري كذا في فتاوي قاضي خان بان كان باع من اخراج ربة
 ووضعه عند متوسط ليوفيه المشتري الثمن فضاقت عنده فهو علي البائع
 ولو قبض المتوسط بعض الثمن وسلم الي ربة الي المشتري فغير علم البائع للبائع
 ان يستردها ومتى استردها فلا ان لا يضره علي يد المتوسط الا اذا كان
 المتوسط عدلا فان تغدر رد الي ربة ضمن العدل فيما للبائع كذا في محيط
 الرخسي رجل اشترى ثوبا ولم يقبضه وانفق الثمن فقال للبائع لا اتمتعك عليه
 ادفعه الي فلان فيكون عنده حتى ادفع اليك الثمن فدفعه البائع الي فلان فهلك
 عنده كان الهلاك علي البائع ٣ من مال المشتري فروع اليه بمسكة بالثمن لاجل البائع فيكون
 يده كيد البائع كذا في الظهيرية البائع اذا دفع المبيع الي من يبيع الي المشتري
 لا يصير قابضا حتى لو هلك بفسخ البيع كذا في مختار الفتاوى ولو اشترى
 شئ فنقد بعض الثمن ثم قال للبائع تركته فها عندك ببغية الثمن او قال تركته
 ودقيقة عندك لا يكون ذلك قبضا كذا في فتاوي قاضي خان لو انك المشتري
 المبيع في يد البائع او احدث فيه عيب فهو قبض منه وكذا لو فقه البائع
 بامره وكذا لو اعتقه وديره او اقران الجارية ام ولد له وكذا لو فقه البائع
 بامره واذا اشترى جارية با حبل فاعتق ما في بطنها قبل القبض لا يكون قبضا
 بغيره ان لم يصب اعتاقه فلم يصير متعلقا كذا في محيط الرخسي وان امر المشتري
 البائع بقبضه فقبضه لم يكن كقبض المشتري كذا في الرخسي التزويد اذ اجني
 علي المبيع قبل القبض فاختار المشتري ابتاع الجاني بغير اختياره يصير
 قابضا عند اي يورثه خلافا للمذمومة كذا في التا تاريخا فيه ولو قتل المبيع قبل
 القبض فعلى المشتري عن الدماء فهذا اختيار منه للمبيع وللبيع ان ياخذ
 القية من القاتل فيكون رهنا في يده فاذا ادب المشتري الثمن رد القية
 علي التايل كذا في محيط الرخسي واذا امر المشتري البائع بطن الحنطة

فطن صار قابضا والدقيق للمشتري كذا في البحر الرائق ولو اودع المشتري من
 البائع اولغا ومنه او آجره لم يكن قابضا ولا يجب الا جرد ولو اودع المشتري عند
 اجني روايا ومنه فامر البائع بالتسليم اليه يصير قابضا كذا في محيط هـ
 الرخسي اذا قال المشتري للبائع قل للمقيد بعقد لي كذا فامر البائع نقول
 صار المشتري قابضا كذا في المحيط رجل اشترى عبدا ولم يقبضه فامر البائع
 ان يهبه من فلان فعقل البائع ذلك ودفعه الي الموهوب لم تجز الهبة ويصير
 المشتري قابضا وكذا لو امر البائع ان يواجد من فلان فعين او لم يعين فعقل جاز
 وصار المشتري قابضا للمشتري او لم يصير قابضا للمشتري والاجر الذي
 ياخذ البائع من المستاجر يحسب من الثمن ان كان من جنسه وكذا لو اقر
 البائع العبد من رجل قبل التسليم الي المشتري او وهب او رهن فاجاز
 المشتري ذلك جاز ويصير قابضا كذا في فتاوي قاضي خان وان قال اعنته
 فاعتقه البائع عنه قبل قبضه جاز عند الامام ومحمد كذا في الوجيز للمكروري
 ولو امر المشتري البائع ان يحمل في المبيع فلا ينعصه كالفصارة والفصل
 باجر وبغير اجر لا يصير قابضا ويجب الاجرة علي المشتري ان كان باجروا
 كذا في خلاصة يصير قابضا كذا في البد ايع ولو استاجر المشتري البائع
 لتعليم العبد او خلق زاسه او قص شاربه او طوره لا يصير قابضا ولو اجر
 الا ان يكون شئ من ذلك يحدث نقصا ولو استاجر البائع ليحفظه ايصح
 لانه واجب عليه كذا في التا تاريخا فيه ولو زوجه المشتري او اقر عليه بد من لا يملك
 يكتف قبضا منه استحسب ولو وطئها الزوج به يدي البائع فهو قبضه بقوله جميعا
 كذا في الحاوي اشترى جارية فزوجه قبل القبض فقبلها الزوج او لمسه فالت
 ينبغي ان يصير قابضا كالوطئ كذا في الفتية قال في المشتري اشترى
 جارية وزوجه قبل القبض فماتت قبل ان يدخل بها الزوج ينتقض البيع
 ويموت من مال البائع ويكون المهر الذي علي الزوج للمشتري وعليه حصته من
 الثمن يقسم الثمن علي المهر وعليه قيمة الجارية فما اصاب المهر من الثمن لزومه ويتصدق
 بالفضل ان كان في المهر فضل والمهر في هذا بمنزلة الولد قال ثمة ايضا اشترى
 عبة ايجارية فلم يتيق قابضا حتى زوج المشتري الجارية من انسان بمائة درهم ثم
 مات العبد في يده ما ينع قبل ان يدفعه الي مشتري العبد فان العقد ينتقض
 فيها بينهما ورجعت الجارية الي الذي كانت له ومهرها له ويرجع علي المشتري
 بقدر النقصان وذكر هذه المسئلة في موضع اخر من المتن وزاد في وضعها
 وقال رجل اشترى من رجل جارية بعقد فقبل ان يقبض المشتري الجارية
 زوجها المشتري من رجل بمائة درهم وقد كانت الجارية قبل التزوج تشاوي التي
 درهم فتقصا الزوج خمسة ثم وطئها الزوج من يد البائع ثم مات العبد قبل
 التسليم الي مشتريه قال المهر الذي باعها ويكون له الجارية ان شا اخذ جارية
 ناقصة ولا شئ لم غيره هاتان شا ضمن مشتريها قيمتها يوم وطئها الزوج
 ولو كان المشتري زوجها من البائع قبل القبض فوطئها الزوج ثم مات العبد

قبل التسليم فان بايع الجارية ان شاء سلم الجارية لمشتريه وضمنه قيمته يوم وطهر
هو حكم النكاح وان شاء نقض البيع فبها واخذ جارية من المشتري ونقض النكاح
وتحل المهر والخيار في نقض البيع فيها وتزجر الي بايعه دون مشتريه وينقض البيع
بنقضه وان لم ينقض القاضي ولو كان المشتري زوجها اياه بعد ما قبض بامر
وبقي المسئلة بما لها من الباع سبيل على الجارية ويضمن المشتري قيمتها يوم
قبضه وسلم من المشتري ويكون المهر على الباع والنكاح صحيح ولو كان المشتري
شعبه بغير امر الباع ثم لقي الباع فزوجها اياه وقد علم الباع بقبضه لها اول
يعلم فان هذه الابكون سلبا من الباع للمشتري لا تزوجه اياه قبل القبض
صحيح فان وطهر الباع بعد ذلك في يد المشتري حكم النكاح فان هذا تسليم من
الباع بقبضه فان مات القيد قبل التسليم لم يكن للباع على الامة سبيل
كذا في المحيط **الفصل الثاني** في قبض المبيع بغير اذن الباع
لو قبض المشتري المبيع بغير اذن الباع قبل نقد الثمن كان للباع ان يسترده
فان حل المشتري بين المبيع وبين الباع لا يصير الباع قابضا ما لم يقبضه
حقيقته كذا في فتاوى قاضي خان ولو تصرف المشتري في ذلك تصرفا يلحقه
النقص بان باع او وهب او رهن او اجر او تصدق ففقد التعريف وان كان لا
يلحقه الفسخ كالفتق والتدبير والاستيلاء لم يملك الباع رده الي يده كذا
في الذخيرة ولو نكح المشتري ببايعه الثمن فوجده الباع زبونا واستوفى او
استحق او وجد بعضه كذا كان له ان يبيع المبيع فان كان المشتري قبضه بغير
اذن الباع بعد ما نقد الزبوف او استوفى فللباع ان ينقض قبضه ولو
تصرف فيه المشتري نقض تصرفه اذا كان تصرفا يحتمل النقص هكذا في المحيط
وان كان قبضه باذن الباع ينظر ان وجده زبونا فردها اجملك استرداده
عند اصحاب الثلاثة وان وجد استوفى او رضاء او مستحقا واخذ منه لم يستر
ولو كان المشتري تصرف فيه فلا سبيل للباع عليه سواء كان تصرفا يحتمل الفسخ
او لا كذا في البداهة وان لم يجد الباع شيئا مذكورا في الثمن حتى باع المشتري العبد
او اجره او رهنه وسلم ثم ان الباع وجد في الثمن شيئا مذكورا بجميع ما صنع
المشتري في القيد جاز له ان يقدر الباع على رده ولا سبيل لبيع العبد كذا في
المحيط قال محمد في الجاه اذا اشترى الرجل مصري باب او حفين او غلين
فقبض احدهما بغير اذن الباع ولم يقبض الاخر حتى هلك ما كان عند الباع
هلك من مال الباع فلم يحفل قبض احدهما قبض الاخر ثم قال ويخير المشتري
في المقبوض فقد جعلها في حق الخيار كمن واحد كذا في الذخيرة ولو احدث
بأحدهما عيب قبل القبض يصير قابضا لهما جميعا كذا في الظهيرية ولو قبض
احدهما فاستهلكه او عيبه صار قابضا للاخر حتى لو هلك الاخر عند الباع
قبل ان يجد الباع فيه عيبا او منعا هلك على المشتري ولو نكح الباع
بعد ذلك ثم هلك على الباع حتى سقط من الثمن بحصة كذا في الذخيرة ولو جني
الباع على احدهما باذن المشتري صار قابضا لهما حتى لو هلك بعد ذلك هلكا

من مال المشتري ولو منع الباع احدهما بعد ذلك او منعهما كان عليه قيمة ما هلك
ولو اذن الباع للمشتري بقبض احدهما كان اذنا في قبضه حتى لو قبضه ثم
استرد الباع احدهما بعد القبض بالثمن صار قابضا كذا في المحيط قال محمد
في الجاه رجل اشترى جارية من رجل بالدرهم ولم يقبض منها حتى قبضها
بغير اذن الباع وباعها من رجل بماية دينار وتعاث بها وباعها للمشتري الاول وحضر
ببايعه واراد استرداد الجارية من المشتري الاخر فان اقر المشتري الاخر ان امر
كما وصفه الباع كان للباع الاول ان يستردها اذا استردها نطل البيع الثاني
وان كذب المشتري الاخر الباع الاول فيما قال او قال لا ادريه احق ما قال ام
ما طلا ولا حضرة بينهما حتى يحضر القاضي كذا في الذخيرة فان حضر القاضي وحضر
الباع الاول فيما قال لا يقصد قسما للمشتري الاخر وان كذبه يقال للباع الاول ان
البيته على ما ادعيت فان اقام البيته يحضر من المشتري الاول والثاني ردها
القاضي على الباع الاول وانتقض البيع الثاني ١٢١ اذا نقد المشتري الاول الثمن
قبل الرد على الباع الاول لم يجز له ان يرد رضاء القاضي على الباع الاول وان نقد
المشتري الاول الثمن بعد ما اخذها الباع الاول سلمت الجارية للمشتري
الاول ولم يكن للمشتري الاخر عليها سبيل كذا في المحيط ولو كانت الجارية
بهدية للمشتري الاخر كان للباع الاول ان يعين المشتري الاخر قيمتها ويكون
القيمة المردودة على الباع الاول قيمة مقام الجارية حتى لو هلكت عند الباع
الاول انتقض البيعان ويرجع للمشتري الاخر على المشتري الاول بما نقد له من الثمن
كما لو هلكت الجارية بعد الاسترداد في يد الباع الاول ولو لم تهلك القيمة في
يد الباع حتى نقد المشتري الاول الثمن اخذ القيمة من بايعه ولم يكن للمشتري
الثاني على القيمة سبيل كما لم يكن له على الجارية سبيل في مثل هذه الصورة
ويرجع المشتري الثاني على المشتري الاول بالثمن الذي نقده واذا سلمت
القيمة للمشتري الاول ينظر ان كانت من غير جنس الثمن لا يتصدق بشيء
وان كانت من جنس الثمن يتصدق بالفصل ان كان ثمة فصل كذا في
الذخيرة **الفصل الرابع** فيما يتوب قبضه عن قبض المشتري
وما لا يتوب الاصل ان البيع اذا وقع والمبيع مقبوض من متضمن على المشتري
بقيمة يتوب قبضه عن قبض الشرائع من جنس القبض المستحق بالشراء
لان قبض الشراء متضمن بنفسه كذا في محيط السرخسي اذا جازت القبضات
بان كان قبض امانة او ضمانا او با و ان اختلفت باب المتضمن عن غيره
تخير كذا في الوجيز للكردي فان كان الشيء في يده بعصب او مقبوضا بعتق
فاسيد فاستراه من المالك عتقا صحح يتوب القبض الاول من الثاني
حتى لو هلك قبل ان يذهب الي بيته ويحصل اليه او يمكن من اخذه كان ه
الهلاك عليه كذا في الخلاصة ولو جعل المقبوض بدل الصنف واقترا ١٢٢
بيطلا وكذا لو افترقا عن مجلس الصنف قبل قبض احدهما لبيد ثم اشترى
القابض ما قبض بغير رضاء المالك لانه لو بقي المقبوض في يده على حكم ه

عقد فاسد كان مضمونا بقيمة كتاب عن قبض الشراء كذا في محيط السرخسي
ولو كان في يده غاربه او وديعة او رهنا لم يصرف ايضا مجرد العقد الا ان يكون
بخصرته او يرجع اليه فيتملك من القبض كذا في الكاوي وان جعل المشتري في
قبض الدبقة والغاربه ما يكون قبضا منهم اراد البائع ان يجسها بالثمن
لم يكن له ذلك وان اخذها البائع من بيت المودع قبل ان يصل اليه يد المشتري
كان له ذلك ولو كان المبيع محض ثمن فباعته منه لم يكن للبائع حبسه كذا في المحيط
ولو ارسل غلاما يحميه من ثمن بائع من ابنه الصغير جاز فان هلك الغلام
قبل الرجوع مات من مال الاب لان يده عليه قائمة لكنها بيد امه فلا ينوب
عن قبض الشراء ولو رجع وتمكن الاب من قبضه صا وقابض لانه وليه فان
رجع نقد بلوغ الابن لم يصرف الاب قابضا وقبض الابن بنفسه ولو اشترى
من غيره لابن ثم بلغ الابن فحق القبض للاب كما كان كذا في محيط السرخسي واذا
اشترى ابريق فضة بمائة دينار وقبض المشتري ابريقا ولم يتقد الثمن هـ
الدينار في رقبته افترقا وتطل القصر فقدم قبض احد البديلين في المجلس كان يملك
المشتري والابريق على البائع وان وضع المشتري ابريقا في يده ولم يردده
حتى تقبى البائع فاشترى ابريقا منه شراء مستقبلا بدناشيه ونقده الثمن
ثم افترقا فالبيع جائز ويصير قابضا للابريق بنفس الشراء كذا في الذخيرة ولو
اشترى عبدا او قبضه ونقده الثمن ثم تقابلا ثم اشتراه ثانيا وهو في يد
المشتري صح الشراء ولو باعته من غير المشتري لم يصح ولا يصير قابضا بنفس
العقد حتى لو هلك قبل ان يقبضه هلك بالعقد الاول وتطلت الاقالة
والعقد الثاني ان المبيع في يده بعد الاقالة مضمون بغيره وهو الثمن الاول
امانة في نفسه فشا به الموهون فلا ينوب عن قبض الشراء وكذا لو كان الثمن
الاخير جنسا اخر سوى الاول كذا في محيط السرخسي ولو اشترى رجل غلاما
بجارية وتقابلا وجعل كل واحد منهما اشترى فخر له ثم تقابلا ثم اشترى
احدهما من صاحبه ما افاقه اياه قبل ان يدفعه اليه حتى جاز الشراء صار
المشتري قابضا بنفسه الشراء حتى لو هلك قبل ان يصل يده اليه هلك على
المشتري بالشئ الثاني ولم يبطل الاقالة لان كل واحد منهما بعد الاقالة مضمون
على قابضه بالقيمة هذا اذا تقابلا والعقد مع الجارية قائم اما اذا تقابلا
تعد ما هلك العبد بعد التقابل صح الاقالة ووجب على المشتري العبد
قيمة فان اشترى الذي في يده الجارية في هذه الصورة الجارية من باعها
قبل ان يدفعها اليه وليست الجارية بحضرتها ثم ماتت الجارية بعد الشراء الثاني
قبل ان يجد المشتري لها قبضا هلك بالشراء الاول فبطلت الاقالة والشراء
الثاني لان الجارية بعد هلاك العبد مضمونة على المشتري بغيرها وهو
قيمة العبد ومثل هذا القبض لا ينوب عن قبض الشراء لو كان قابضا بعد
الاقالة ثم اشترى كل واحد منهما من صاحبه ما في يده بدراهم ثم هلكا معا
او على التقابل هلك كل واحد منهما من مال من اشتراه لان كل واحد منهما

مضمون

مضمون بغيره نفسه وله الدية هلكا اخذها بعد الاقالة قبل الشراء تجب قيمته
ولو اشترى قيمته جارية بدراهم بغير ان المشتري بالخيار فيه ثلاثة ايام ثم
تقابلا ثم فسخ المشتري البيع بخيار الشرط فلم يرد لها على البائع حتى اشتراها
رحمة شراء مستقبلا وكذا ان يتفق ان يصح شراء الاجنبي من البائع قبل قبض
البائع فلو هلك الجارية قبل ان يصل اليها يد المشتري بطل الشراء الثاني
وافسخ وهكذا حكم الشراء الاول لان المبيع به خيار الشرط بعد الفسخ مضمون على
المشتري بغيره وهو الثمن ولو كان الخيار للبائع والمسئلة على صاحبه الشراء
الثاني واذا هلك الجارية هلكت بالشراء الثاني والجواب في الردحيا والروية
ويجوز القيد نظير الجواب فيها اذا كان البيع بشرط الخيار للمشتري كذا في المحيط
الاصل في جنس هذه المسائل ان في كل موضع انفسح البيع بين البائع والمشتري
في القول بسبب وفسخ من كل وجه به حق الناظر كقصة البائع قبل ان يقبض
من المشتري يصح بيعه باعته من المشتري او من اجنبي وفي كل موضع انفسح البيع
بينهما بسبب هو فسخ بحق المتعاقدين عقد جديد في حق غيرهما لو باعته
من المشتري يصح ولو باعته من اجنبي لا يصح وهذا اصل كبير حسن اشار
اليه محمد رحمه الله في بيوع الجامع كذا في الذخيرة اشترى ابريق فضة بابريق
فضة وتقابلا ثم تقابلا ثم تقابلا قبل ان يفترقا ولم يتقابلا ثانيا هـ
وافترقا بطل البيع الثاني والاقالة وعاد البيع الاول لان المعارفة كل
بقا مضمون بعد الاقالة بصاحبه لا بنفسه اشترى ابريق فضة بدراهم
وتقابلا ثم انه زاد دينارا ربحا اذا قبضه البائع في مجلس الزيادة ولا
يشترط تحديد قبض فيما قبل الزيادة ولو لم يزد ولكن جدد البيع على الابريق
بزيادة او باقل من الثمن الاول يجب قبض ابريقا والثمن الثاني وان لم يقبض
انتقض وعاد العقد الاول كذا في محيط السرخسي **المفصل الخامس**
في خلط المبيع والكنابة عليه في نوازل من سلعته مع محمد رحمه الله في رجل اشترى
من اخر كزحطة بعينه وكز شعير بعينه ولم يقبضهما المشتري حتى خلطهما
البائع قال يقوم كز من هذا المخلوط ويقوم الكز من قبل الخلط ثم يقسم من الكز
بما ذكركم ويحط عن المشتري ما دخل الكز من النقصان وبأخذ المشتري الكز
وبأخذ الشعير بثمنه وكذا لو باع رطلا من زبيب ورطلا من بنفسج فخلطهما
ولو باع رطلا من زبيب ومائة رطل من زبيب وخلط الزبيب بالزبيب فقد بطل
البيع بالزبيب والمشتري ان يأخذ الزبيب ان احب فياخذ منه مائة رطل ولم
الخيار فيه وان كان ذلك لم ينقصه ولو ان رجلا كان من خاينة زبيب عشرة
ارطبا فاشترى اهلها من رجل فلم يقبضها حتى خلطها البائع باقية الخاينة كانت
المشتري في اخذها بالخيار كذا في المحيط بطل اشترى عبدان بثلث ولم يقبض
حتى رهته البائع بمائة او اجره او اودعه فمات بنفسج البيع ولا يكون للمشتري
ان يضمن احدا من هؤلاء الا انه اذا ضمنهم رغبوا على البائع ولو ائتمروا او هبوا
فمات عبد المستعير او الموهوب له او اودعه فاستعمله الموضع فمات من ذلك

كان المشتري بالخيار ان شاء البيع وضمن المستعير والمودع والموهوب له
وليس للضامن ان يرجع على الباع وان شاء فسخ البيع كذا في فتاوى قاضي
خان وكان للبائع ان يضمن المستودع القيمة لانه استعمله بغير امره وليس
له ان يضمن المستعير لانه استعمله بامره كذا في المحيط رجل اشترى من
رجل عبدا بالف درهم فلم يقبضه حتى قطع الباع يده فالمشتري بالخيار
ان شاء اخذ العبد بنصف الثمن وان شاء تركه فان اختار فسخ العقد
سقط عنه جميع الثمن وان اختار اخذ الاقطع فقلبه نصف الثمن عندنا
وكذا لو قتل الباع قبل القبض يسقط الثمن عن المشتري عندنا
وان شلت يد العبد من غير فعل احد كان المشتري بالخيار ان شاء اخذ
بجميع الثمن وان شاء تركه وان قطع اجنبي يد العبد فالمشتري بالخيار
فان اختار امضاء العقد فقلبه جميع الثمن وان تبع القاطع بنصف
القيمة فاذا اخذ من القاطع نصف القيمة تصدق بما زاد عن نصف القيمة
على نصف الثمن وان اختار المشتري فسخ البيع فان الباع يتبع المجاني بنصف
القيمة ويتصدق ايضا بما زاد من نصف القيمة على نصف الثمن لان اصل
الحناية حصلت لا على ملك الباع وان كان باعتبار المال يجعل كالحاصل
على ملكه كذا في المبسوط ولو قطع الباع يده ثم قبضه المشتري ياديه
او غير اذنه فمات من حناية الباع سقط نصف الثمن ولزمه نصفه ولا شيء
على الباع منه لان قبض المشتري مشابه بالعقد من حيث انه يبيد
ملك التصرف ويؤكد ملك القين فقد تخلل بين حناية الباع وسرايتها
ملك التصرف للمشتري فيقطع اضافة السراية اليها لان اختلاف الملك يمنع
اضافة السراية اليها كما لو قطع يد عبد انسه ثم باعه مولاة وماتت منه
عند المشتري لم يضمن المجاني الا في قطع اليد بخلاف قبض الباع للحبس به
قبض المشتري لان قبضه لا يبيد له ملكا تاما فليخلل بين حنائه
وسرايتها ملك فبقيت السراية متصافاة بحنائه ولو قبض قبل نقد
الثمن بغير اذنه فقطع الباع يده في يد المشتري فمات منه سقط كل الثمن
وان مات من غيره فعلى المشتري بنصف الثمن كذا في محيط السرخسي
اشترى عبد اقلته انسان عدا قبل القبض قلت الشيخ الامام ابو بكر
عبد بن الفضل خبر المشتري في قول ابي حنيفة رحمه الله تعالى ان اختار امضا
البيع كان القصاص له وان اختار ينقض البيع كان القصاص للبائع هـ
وعند ابي يوسف رحمه الله تعالى ان اختار امضاء البيع كان القصاص
للمشتري وان اختار ينقض البيع فلا قصاص ويكون القيمة للبائع ومحمد رحمه
الله استحسن فقال يجب القيمة في الحالين ولا يجب القصاص وهو معتزلة
ما لو كان القتل خطأ كذا في فتاوى قاضي خان اشترى عبدا ولم يقبضه
فامر الباع رجلا ان يقتله فقتله فالمشتري بالخيار ان شاء ضمن القاتل
قيمه ودفع الثمن الي الباع وان شاء نقض البيع فان ضمن القاتل فالقاتل

لا يرجع على الباع كذا في الذخيرة ولو كان مكان القيد ثوب فقتل الباع لحياط
اقتطعه لا قيمته باجرا وبغير اجر لان كون المشتري ان يضمن الحياط ويرجع
بالقيمة على الباع كذا في المحيط رجل اشترى شاة فامر الباع انسانا
بذبحها ان علم الذاج بالبيع فلم يشتري ان يضمنه الا انه لو ضمنه لا يرجع به على
الباع وان لم يكن علم الذاج بالبيع فليس للمشتري ان يضمنه كذا في الظهير
ولو ان رجلا لشاة امر رجلا بان يذبحها ثم باع الشاة قبل ان يذبح ثم ذبحها
المأمور كان للمشتري ان يضمن الذاج ولا يرجع الذاج به لكونه الامر وان لم يعلم
المأمور بالبيع كذا في فتاوى قاضي خان ولو كان المشتري هو الذي
قطع يد العبد صار قاصا لجميع العبد فان هلك العبد في يد الباع من
القطع او من غيره قبل ان يضمنه الباع من المشتري فعلى المشتري
جميع الثمن وان كان الباع منقذ مائة من القطع فعلى المشتري جميع
الثمن ايضا وان مات من غير القطع فعلى المشتري بنصف الثمن فان قطع
الباع او لا يده ثم قطع المشتري رجله من خلاف ثم ذبحها من جوفها فالعبد
لازم للمشتري بنصف الثمن ولا خيار له ولو كان المشتري هو الذي قطع
يده او لا ثم قطع الباع رجله من خلاف فبقي منها كان المشتري بالخيار ان
شاء اخذ العبد واعطى ثلاثة ارباع الثمن وان شاء تركه وعليه نصف الثمن
ولو كان المشتري نقد الثمن ولم يقبض العبد حتى قطع المشتري يده ثم قطع
الباع رجله من خلاف فمات منها فالعبد للمشتري ولا خيار له فيه كذا في
المبسوط وعلى الباع نصف قيمة العبد مقطوع اليد كذا في محيط
السرخسي ولو كان الباع او لا قطع يده ثم قطع المشتري رجله فالعبد
لازم للمشتري بنصف الثمن ويرجع على الباع بنصف الثمن الذي اعطاه
كذا في المبسوط وهذا كله اذا برأت حنايتها وان شرت حنايتها وماتت منها
فان بدأ الباع وقطع يده ثم قطع المشتري رجله وماتت منها في يد الباع
فان لم يكن الثمن منقذ الزم المشتري بثلاثة اثمان الثمن لان بقطع الباع
سقط نصف الثمن والمشتري بالقطع اتلف نصف الباقي فبقي ربع المبيع
تلف بسرانية الحنايتين وكان الربح عليها نصفين وان كان الثمن منقذ
يرجع على الباع بنصف الثمن لانه لا يضمنه ولا يضمن قيمة العبد لان ثمنه
تلف بسرانية حنائه بعد القبض قبض المشتري واما اذا بدأ المشتري
فقطع يده ثم الباع والمسئلة تجاها فقلبه خمسة اثمان الثمن اذا لم يكن
الثمن منقذ او ان كان الثمن منقذ فقلبه جميع الثمن وعلى الباع
ثلاثة اثمان القيمة هكذا في محيط السرخسي واذا اشترى عبدا بالف درهم
ولم يقبضه الثمن حتى قطع الباع يده ثم قطع المشتري يده الاخرى او قطع
الرجل التي في جانب اليد المقطوعة فمات من ذلك كله فقد بطل عن المشتري
بقطع الباع يد العبد بنصف الثمن ثم سيطر الي ما نقص العبد من حناية المشتري
عليه في قطع يده او رجله فان كانت هذه الحناية نقصته اربعة اخماس ما بقي

فقد تقرر على المشتري اربعة اخماس نصف الثمن ثم الباقي وهو خمس النصف
تلف بجنايتهما فيكون نصف ذلك على المشتري فصار حاصل ما على
المشتري من الثمن اربعة اعشار الثمن ونصف عشر الثمن وسقط عنه
بجنايته البايع وسراية جنايته خمسة اعشار ونصف عشر كذا في المبسوط
ولو قطع البايع يده او لام المشتري واخرج له من خلاف قبل نقد الثمن
ومات فعلى المشتري ثلاثة اشمان الثمن وثلاث ثمن حصته بجنايته
وجنايته الاجنبي ويرجع المشتري على الاجنبي بثلث القيمة وثلاث ثمنها
لان نصف العبد تلف بجنايته البايع فسقط نصف الثمن ونصف الباقي
تلف بجنايتهما فتقرر على المشتري ربع الثمن ثم الربع الباقي تلف بجنايته
الكل فتلف بجنايته كل واحد ثلثه ويحتاج الى حساب ربع ورابع نصف
وثالث وذلك اربعة وعشرون ولا يتصدق بشي من ذلك لانه ربع حصل في
ملكه وضمانه ولو قطع البايع والاجنبي يده او لام المشتري رجله من خلاف
ومات فعلى المشتري بجنايته ربع الثمن وبالنفس ثلثا ثمنه ويرجع المشتري
على الاجنبي ربع القيمة باليد وثلاث ثمنها بالنفس يكون على ما قلته في ثلاث
سينين ثم ما يجب على الاجنبي وهو على المشتري لانه لما جنى بعده صار مختارا
ايتاع الحماي ثم ما ياحذه عن اليد ان كان اكثر من ربع الثمن تصدق بالفضل
لانه وجبة بجنايته قبل القبض فكان ربع ما لم يضمن ولا يتصدق بشي مما ياحذه
عن النفس لانه ربع ما قد ضمن لانه حدث بقدر حصول البيع وضمانه كذا في المحيط
الرخيس ولو قطع المشتري واجنبي يده معاقبة قطع البايع رجله من خلاف
فات من ذلك كله فالمشتري بالخيار ان اختار البيع فكلية من الثمن خمسة
اشمانه وثلاث ثمنه ويسقط عنه ثمن الثمن وثلاث ثمنه حصته ما تلف بجنايته
البايع وسراية جنايته ثم يرجع المشتري على الاجنبي بثلث القيمة وثلاث ثمن
القيمة ولا يتصدق بفضل ان كان في ذلك وان اختار المشتري نقض البيع لزم
من الثمن حصته ما تلف بجنايته وسراية جنايته وذلك ثمن الثمن وثلاث ثمن الثمن
ويسقط عنه ما سوي ذلك ويرجع البايع على الاجنبي بثلث القيمة وثلاث ثمن القيمة
فان كان فيه فضل تصدق بالفضل كذا في المبسوط ولو اشترى رجل من رجلين
عبد او لم يتعد الثمن فقطع احد البايع يده ثم اخرج رجله من خلاف ثم فقاء
المشتري عينه ومات من ذلك كله في يد البايع فعلى المشتري للقايح الاول ثمن الثمن
وخمسة اسداس ثمنه ويرجع المشتري عليه بثلثي قيمة العبد وسدس ثمنه على
ما قلته في ثلاث سنين وعليه للقايح الثاني ثمن الثمن وخمسة اسداس ثمنه
ويرجع وهو على ما قلته بثلثي قيمة العبد وسدس ثمن القيمة ويتصدق بما
زاد على ما عزم الا فضل ما اخذ عن النفس فانه يطيب له ولو اشترى رجلان
من رجل ثم قطع احد المشتريين يده ثم اخرج رجله ثم البايع فقاء عينه ومات
فان نقض البيع فعلى البايع الاول للبايع ثمن الثمن وسدس ثمنه وعلى الثاني ثمن
الثمن وسدس ثمنه ويرجع البايع على الاول بثلثي القيمة وسدس ثمنه وعلى

الثاني بثلث القيمة وسدس ثمنه وان امضى البايع فعلى كل واحد ثلاثة اشمان
الثمن وثلاث ثمنه ويرجع القايح الثاني على الاول بثلثي القيمة وسدس ثمنها
كذا في محيط الرخيس رجل اشترى شاتين فتطحت احدهما الاخرى قبل القبض
فهلكت خير المشتري ان شاء اخذ الباقي قيمة حصته من الثمن وان شاء
ترك وكذا لو اشترى حمارا وشعيرا فاكل الحمار الشعير قبل القبض لان فعل
الحمار جبار فصار كانه هلكت باقية مساوية رجل اشترى عبدين ففعل احد
الاخر قبل القبض خير المشتري ان شاء اخذ الباقي بجميع الثمن وان شاء
ترك وكذا لو اشترى عبدا او طفا مائة كل العبد الطفا قبل القبض لا
يسقط شي من الثمن لان فعل الادبي معتبر فصار المشتري قابضا الى كذا
بفعل الاول كذا في فتاوى قاضي خان ولو مات احد العبد من اخذ الباقي
بخصته من الثمن ان شاء ولو اشترى ذابتي وماتت احدهما قبل
القبض فان شاء اخذ الباقي بخصته من الثمن وان شاء ترك وذكر في الجامع اشترى
جارية فولدت قبل القبض ثم قتل احد هاتين احدهما المشتري الباقي
بجميع الثمن وان شاء ترك فان اخذه ثم وجد به عيبا زده بجميع الثمن هكذا في
محيط الرخيس ولو باع عبد ابراهيم بغيره ولم يتف بصاحبه اكل العبد
الرقيق يصير البايع مستوفيا الثمن لان جناية العبد في يد البايع مضمونة
على البايع ولو باع حمارا بشعير بغيره فلم يتف بصاحبه اكل الحمار الشعير
ينفسخ البيع ولا يكون البايع مستوفيا الثمن كذا في فتاوى قاضي خان وفي
الولولجية رجل اشترى من رجل جارية فوطئها المشتري قبل نقد الثمن
فمنها البايع فهلكت عنده لا يجب على المشتري العتق لا ثقافي وهو المختار
كذا في التاتارخانية الفصل السادس فيما يلزم المتعاقد من
الموتة في تسليم المبيع والثمن الاصل ان مطلق القعد يقتضي تسليم المعقود
عليه حيث كان المعقود عليه وقت القعد ولا يقتضي تسليمه في مكان القعد
هذا هو ظاهر مذهب اصحاب رحمهم الله تعالى حتى انه لو اشترى حنطة
وهو في مصر والحنطة في السودان تسليمها في السودان كذا في المحيط لو اشترى
حنطة في حنطة ففعل البايع تخليصها بالكس والدرس والتدريه ودفعها
الى المشتري هو المختار كذا في الخلاصة والتب للبايع كذا في التذرية
ولو اشترى حنطة مكابله بالكيل على البايع وضمانه في وعاء المشتري على البايع
ايضا هو المختار كذا في الخلاصة وكذا لو اشترى ماء من سقاء في قرية
كان ضا الماء على السقاء والمعتبر في هذه القري كذا في قاضي خان
وكل ما باع نجا زفة من القدرات كالتمر والعنب والقمح والجزر فقلوا
وقطعوا على المشتري ويكون المشتري قابضا بالتخلية وان شرط الكيل
والوزن فعلى البايع ان يجبر البايع ويقول انها لوزن كذا فاما ان يصدق
المشتري فلا حاجة الى الوزن او يكد به فيبرن بنفسيه والصحيح المختار ان الوزن

عليه الا اذا قلنا ان كل حق هو لم او قال بموافقة او قال بكل قليل وكثير هو فيه او منه
وتبيع الدار يدخل العلوق تحت البيع وان لم يذكر كل حق هو لا او ما اشبه ذلك كما
يدخل السفل وان لم يذكر كل حق هو لا او ما اشبه ذلك هكذا في المحيط ولو
اشترى بيتا لا يدخل عليه وان ذكر الحقوق ما لم ينص على العلوق في محيط
السرخسي وان لم يكن عليه علوقا لان بيتي عليه علوقا في السراج الوهاج
في الواحد الجواب على هذه التفصيل بناء على عرف اهل الكوفة وتبعنا يدخل
العلوق في الكل سواء باع باسم البيت او المترل او الدار لان كل مسكن يسمى خانه
سواء كان صغيرا او كبيرا او دار السلطان فانها تسمى سراجا في الكافي
والجناح يدخل في البيع كذا في البيضاوي والظلة التي تكون في الطريق وهي السابا
التي احدثها فيه على وجه هذه الدار او الطريق الاخر على جداره او على الاسطوان
خارج الدار لا يدخل تحت بيع الدار لا بد من كل حق هو لا وهذا قول ابي حنيفة رحمه
الله وقال ابو بريد بن محمد رحمه الله تعالى لا يدخل وان لم يذكر كل حق هو لا اذا كان
مفتحا الي هذه الدار واذا ذكر الحقوق او المرافق يدخل الظلة عند ابي حنيفة في البيع
اذا كان مفتحا في الدار وان لم يكن مفتحا الي الدار لا يدخل وان ذكر الحقوق او المرافق
كذا في المحيط ومن باع دارا دخل بناءها في البيع وان لم يسمه كذا في الهداية
اشترى بيتا في دار لا يدخل الطريق ومسبل الماسن عند ذكره كحقوقه وموافقة
يدخل وهو الاصح هكذا في الفتاوى الصوري ومن اشترى منزلا في دار او
مسكنا فيها لم يكن له الطريق في هذه الدار الي ذلك المشتري الا ان يشترى بكل
حق او بموافقة او بكل قليل وكثير وكذا المسبل هكذا في فتح القدير اشترى دارا
لا يدخل فيه الطريق من غير ذكر وان باع دارا وقال بحقوقها وسراقتها او قال بكل
قليل وكثير فيها داخل فيها وخارج عنها كان له الطريق كذا في فتاوى قاضي خان
والطريق ثلاثة طريق اي الطريق الاعظم وطريق الي سكة غير نافذة وطريق خاص
به ملك انسان فالطريق الخاص في ملك انسان لا يدخل في البيع من غير ذكره
نصا او ملكا كالحقوق والماضي كالطريقان الاخران يدخلان في البيع من غير ذكر
وكذا حق مسبل الماوية ملك خاص وحق القاء الشبل في ملك خاص لا يدخل في
البيع الا بالذكر اما ايضا او يذكر الحقوق والمرافق كذا في المحيط والمتر
قسط من الثمن حتى لو باع دارا مع قمره فاستحققت الدار دون المير بقسم الثمن
على الدار والمتر هكذا في الكافي والظاهر لا يدخل الطريق وليس له مفتح الي الشارع لان
يرد البيع ان لم يعلم بالحال كذا في الوحيير للكردي ولو كان في البيت باب موضوع
لا يدخل في البيع من غير ذكره كذا في المحيط والخطب والتين الموضوع في البيت
لا يدخل في البيع من غير شرط هو الصحيح كذا في جواهر الاطلافي وسيع العلوق
دون السفل كما يزاد اذ كان مبنيا فاذا لم يكن مبنيا يجوز ان اذا كان مبنيا لا
يدخل طريقه في الدار لا بد من الحقوق والمرافق كذا في السراج الوهاج ويكول
سطح السفل لصاحب السفل والمشتري حق الوار عليه وكذا الواحد هذا
العلوق كان للمشتري ان يبيعه عليه علوقا اخر مثل الاول كذا في فتاوى قاضي خان

عليه البائع مطلقا كذا في الوحيير للكردي وفي المشتري اذا اشترى حنطة في
سعة فاحراج على المشتري واذا كانت في بيت فتفتح الباب على البائع
والاخراج من البيت على المشتري وكذا اذا اجماع حنطة او ثوب في جراب وباع
الحنطة والثوب دون الجراب فتفتح الجراب على البائع والاحراج من الجراب على
المشتري كذا في المحيط ولجنة الكيل والوزان والذراع والعدا على البائع
اذا باع مقيط الكيل والوزن والذراع والعدد كذا في الكافي واجرة وزان الثمن
على المشتري هو المختار كذا في جواهر الاطلافي واجرة ناقه الثمن على البائع
ان زعم المشتري جودة الثمن والصحيح انه على المشتري مطلقا وعليه الفتوى
كذا في الوحيير للكردي وهو ظاهر الرواية هكذا في فتاوى قاضي خان هذا اذا
كان قبل القبض وهو الصحيح اما بعده فعلى البائع كذا في السراج الوهاج
ولو اشترى على ان يوفيه في مترل جاز خلافا لحد رحمه الله تعالى ولو اشترى
حنطيا في قرية وقال موصولا بالشرا حمله الي مترل لا يفسد وهو ليس بشرط
كذا في الخلاصة اذا اشترى وقرض خطب فعلى البائع ان ياتي به الي مترل المشتري
بحكم الفرق وفي النوازل عن محمد بن سلمة قال في الاشياء التي تباع على ظهر الدار
كالخطب والفم وغير ذلك اذا امتنع البائع عن الحمل الي مترل المشتري اجبرته على
ذلك وكذا الحنطة اذا اشترى على ظهر الدار فان كانت صيرة اشترىها على
ان يحملها الي مترل فالبيع فاسد كذا في الفتاوى الصوري يدخل اشترى صوفيا في
فراشه في البائع فتعفه هذا على وجهين اما ان كان في فتقه ضررا ولم يكن في
الوجه الاول لا يجبر عليه لان الضرر لا يلزم بالعقد وفي الوجه الثاني يجبر لكن مقدار
ما ينظر اليه المشتري فاذا رضى به اجبر على فتقه كذا في الواقعات المحاسبية
في النصاب رجل اشترى دارا فطلب من البائع ان يكتب صكاعا على الشرا في
البائع من ذلك لا يجبر على ذلك وان كتب المشتري من مال نفسه وامره بالاسترداد
وامتنع البائع عن ذلك يوم من يان يشهد شاهدان هو المختار لان المشتري محتاج
الي الاشهاد لكن انما يزعم اذا اشترى بهدين اليه يشهد به على البيع ولا
يملك بالخروج الي الشهود كذا في المضار فان البائع يرفع المشتري الامر الي
التأخير فان اخبر بين يدي القاضي كتب له سجلا او اشهد عليه كذا في المحيط
وكذا لا يجبر على دفع الصك القديم كذا في الوحيير للكردي ولكن يوم با حصار
الصك حتى يفسخ من تلك النسخة فيكون حجة في يد المشتري والصك القديم
فيه يد البائع حجة ايضا كذا في الفتاوى الصوري فان البائع ان يرض الصك
القديم ليكتب المشتري من ذلك صكاهل جبر البائع على ذلك قال القاضي
ابو جعفر في مثل هذا انه يجبر عليه كذا في فتاوى قاضي خان والله تعالى اعلم
باب في الخا منس فيما يدخل تحت البيع من غير ذكره صريحا ولا
يدخل وفيه ثلاثة فصول **الفصل الاول** فيما يدخل في بيع الدار
وتحقوقها قال محمد رحمه الله تعالى رجل اشترى منزلا فوقع مترل فليس له

فلو بيع السفلى بغير البيع مبنيا كان او منفردا كذا في شرح الطحاوي لو اشترى
 علو المنزل واشتري الطريق صح كذا في الكافي ولو باع دارا ولم يذكر الحقوق والمرافق
 وكل قليل وكثير يدخل في البيع جميعا كان فيها بيوت ومنازل وعلو وسفل
 وجميع ما يجتمع وتشتل عليها حدودها الاربعية من المطبخ والحيز والكنيف
 كذا في المضارعة خلد في بيع الدار المخرج والمربط والبئر وذكر الحقوق والمرافق
 او لم يذكر وفي بيع منزله من الدار او بيت منها لا يدخل هذه الاشياء الا بالذكر
 وهذه اذا كان المخرج والمربط في الدار المبيعة فاما اذا كان في دار اخرى متصلا
 بالدار المبيعة لا يدخل هذه الاشياء كذا في المحيط واما اذا كان بيتا فاسم البيت
 يقع على مبني مسقف عليه باب ويدخل حيطانه وسقفه والباب كذا في السراج
 الوهاج والقوية مثل الدار فان كان في الدار او في القرية باب موضوع او خشب
 اولين او حصلا يدخل من ذلك في البيع وان ذكر الحقوق والمرافق وكذا لو
 اشترى دارا وقالة جمل قليل وكثير هو فيها او منها لا يدخل من ذلك في
 البيع كذا في فتاوى قاضي خان ولو باع دارا وكان لها ظنين قد سد صاحبها وحمل
 لها طريقا اخر فباعا بمقتضى ذلك الطريق الثاني دون الاول كذا في محيط الرخسي ولو
 باع بيتا بقبضه من المنزل حدوده وحقوقه فاراد للمشتري ان يدخل المنزل
 وصاحب المنزل يمنعه من الدخول ويأمره بفتح الباب الى السكة فان كان
 البائع بين البيت الذي يملكه طريقا معلوما من المنزل ليس له ان يمنعه
 وان لم يبين قالا بعضهم ليس له ان يمنعه وهو الصحيح كذا في الظهيرية امرأة
 لها حجرة ثمان ومستراح احدي الحجرين في الحجرة الاخرى ومفتح المستراح ورأسه
 من الحجرة الثانية فباعته الحجة التي فيها المستراح وليس رأس المستراح فيها
 ثم باعت بعد ذلك الحجة الاخرى التي رأس المستراح فيها وقد كتبت لكل واحد صكا
 قال ابو بكر البجلي رحمه الله تعالى ان كانت كتبت في الصكا الاول انه اشتراها
 بسفلى وعلوها ولم تكتب فيه دون المستراح الذي رأسه في الحجرة الاخرى هو
 فالمستراح في هذه الحجة لمشتريها على حاله وان كان المكتوب في الصكا الاول
 دون المستراح الذي رأسه في الحجرة الاخرى فلمشتري الحجة الاولى ان يرفع المستراح
 عن حجرته او يبيد مفتحه والمشتري الثاني بالخيار ان شاء اخذ حجرته بخصته من
 الثمن وان شاء ترك ان كانت الباقية شرطت له المستراح في البيع كذا في فتاوى
 قاضي خان وشيخ ابو بكر رحمه الله تعالى عن امرأة لها حجرة ثمان ومستراح
 احدي الحجرين في الحجرة الاخرى ومفتح من الحجرة الثانية فباعته الحجة التي مفتح
 المستراح فيها ثم باعت بعد ذلك الحجة الاخرى وقد كتبت لكل واحدة منها صكا
 قال ان كتبت في الصكا الاول انه اشتراها بسفلى وعلوها ولم تكتب فيه دون
 المستراح التي في الحجة الاخرى فالمستراح التي في الحجرة الاخرى لمشتريها على حاله
 حاله وان كان المكتوب في الصكا الاول دون المستراح التي في الحجرة الاخرى فلمشتري
 الحجة الاخرى ان يرفع المستراح عن حجرته وان لم يرفع فلا ان يبيد مفتحه هو
 والمشتري الثاني بالخيار ان شاء اخذ حجرته بخصته من الثمن وان شاء ترك

ان اشترطت له الباقية المستراح في البيع كذا في التاتارخانية ناقلا عن الحاموي
 دار فيها بيوت باع بعض البيوت بعينها بمرافقها ثم اراد البائع ان يرفع باب الدار
 الاعظم واني المشتري لم يكن للبائع ان يرفع وكذا لو باع بعض البيوت بمرافقها
 من حقوقها هكذا في فتاوى قاضي خان ولو كان للبائع في الدار المبيعة مسيل
 او طريق له داره اخرى يبيعها وقال بكل حق فذلك كله للمشتري ولم ان يمنعه
 وكذا لو كان يبيع خشب على حيط المبيعة وكذا لو كان السرداب الذي تحته للمشتري
 الا ان يستثنيه البائع والقول للمشتري ان لم يستثنه ولو كان الطريق والخشب
 واردا بوجهي بحق لا يزم بملكه او لخاصة فهو مبيع لا يمين ان يمنعه وان كان
 باعنا حجة اخرى لم يمين بل لازم ولو قال البائع استثنيت ذلك فالتقول قول كذا
 في التاتارخانية ولو اشترى دارا فيها بستان دخل في البيع صغيره كان او كبيرا
 فان كان خارجا منها لا يدخل وان كان له باب في الدار كذا قال ابو سليمان وجعل
 باع دارا وخريفها مسيل ماء فرضي صاحب المسيل ببيع الدار قالوا ان
 كان له رتبة المسيل كان له حصه من الثمن وان كان له حق حريم الماء فقط
 فلا مسيطر من الثمن وقيل حقه اذا رخص بالبيع هكذا في فتاوى قاضي خان
 وفي العميون اذا باع دارا لا بناء فيها ومنها بئر ماء واجر مطوي والبئر واشياء
 اخر كلها متصلة بالبئر دخل تحت البيع وفي النوازل اذا باع دارا فيها بئر ماء
 وعليها بكرة تدور حولها فان باعها بمرافقها دخل الحبل والدلو في البئر لانها من المرافق
 وان لم يكن المرافق لا يدخلان والبكرة تدخل على كل حال لانها مركبة ولا أصل
 ان كان في الدار من الباب او ما كان متصلا بالبناء يدخل في بيع الدار من
 غير ذلك بطريق التبعية وما لا يكون متصلا بالبناء لا يدخل في بيع الدار من غير
 ذكر الا ان كان شيئا يجري الفرق فيه فيبين الناس ان البائع لا يمينه ولا يمنعه
 تحت المشتري فحينئذ يدخل وان لم يذكره في البيع ومن هذا قلنا ان الغلق
 يدخل في بيع من ذكر كونه متصلا بالبناء كذا في المحيط ولا يدخل القفل في بيع
 انما فرقته والدور والبيوت وان كان الباب مقفلا ذكر الحقوق والمرافق او لم يذكر
 ولا يدخل مفتاح الغلق استحسننا كذا في فتاوى قاضي خان ومفتح القفل
 لا يدخل هكذا في المحيط ويدخل السلاطيم في بيع الدار والبيت ان كانت مركبة
 وان لم تكن مركبة اختلفوا فيه والصحيح انها لا تدخل كذا في الظهيرية والسرداب
 نظير السلاطيم كذا في المحيط والاجار يدخل في بيع الدار سواء كان من نصب
 اولين لانه مركب والاهجاء اصل اللفظة السطح غير انه اريد به ههنا السرة
 المبنية على السطح ولا يدخل في بيع البيت كما لا يدخل العلوكه في الظهيرية
 والشمور يدخل في بيع الدار ان كانت مركبة وان لم تكن مركبة لا تدخل كذا في التاتار
 خانية ناقلا عن الحاموي وفي العميون اذا اشترى دارا فيها رجي الا ببل وقد اشترى
 حقوقها ومزاتها لا يكون رجي الا ببل ولا مشتريها في هذا بخلاف ما لو باع
 ضبعة وفيها رجي ما وفيا عنها بكل حق فهو لا حيث كان الرجي للمشتري وكذا لو
 دولا ب الضبعة للمشتري بمنزلة الرجي والد البيت للبائع وكذا لو جددوها كذا في التاتار

ولو اشترى بيت الرحي بكل حق هو لم او بكل قليل وكثير هو فيه ذكر محمد رحمه الله تعالى
في الشروط ان لم يخرج الا على راسه او لا سفل كذا في الظهيرية ولو باع نصفه هليزه
من شريكه او غيره يدخل نصف الباب الخارج كذا في القنية واذا كان درج
في الدار من حطب او سباح اصلها في النافذ يدخل في بيع الدار من غير ذكر
ولو لم تكن في بناء بل تحول وتنصب فهو للبائع وهذا مثل السلم كذا في المحيط
وكذا في السلم والفتاوي دليل المسورة في السقف كذا في التنازل
ناقل من الفتاوي العتبية اشترى دارا واختلف في باب الدار فقال الباع
هو لي وقال المشتري لا بل هو لي فان كان الباب مركبا متصلا بالبيت كان القول
قول المشتري يسوا كانت الدار بيد الباع او بيد المشتري وان لم يكن الباب
مركبا وكان مقلوعا فان كانت الدار بيد الباع كان القول قوله وان كانت
بيد المشتري كان القول قول المشتري كذا في فتاوي قاضي خان وفي المنتقى
اذا قال لغيره بعيت هذا البيت وما اخلق عليه بابه فليس من اخلق عليه
بابه من المتاع للمشتري وهذا يقع على حقوقه كانه قال بعيتك بحقوقه
قاله هشام قلت لابي يوسف رحمه الله تعالى ان قال لم بعيتك فيه
ما شئت قاله هذا على حقوقه ايضا وان قال بعيتك فيه من المتاع فهذا جائز
على ما فيه من المتاع من كذا في المحيط وفي النوار السيل ابو بكر رحمه الله
عن رجل له داران وبيع احدهما الدار من سراج مفتاحها في الدار الاخرى فباع الذي
مفتاحها اليه ثم باع الدار الثانية قال السراج للذي مفتاحها اليه وان باع الدار
التي للمد اباحتها او لا ثم باع الثانية لم يكن للذي مفتاحها اليه شي وسئل ابو نصر
عن رجل اشترى دارا وفيها سراج مفتاحها اليه دار المشتري واسفلها اذا جاره
او كيف مثل ذلك فتشروع الذي المفتاح اليه والذي اسفلها قال السراج
لمد المفتاح اليه فان اقام الذي اسفلها اليه البيعة قضى له فان كان المشتري الذي
اشترىه بمحقوقه فله ان يرجع على بايعه بحصته من الثمن كذا في التنازل
رجل له ارضان في سكة غير نافذة اسكن كل واحدة منهما رجلا من احد الساكنين
سبا طار وضع خشبة على حائط الدار التي هو فيها وعلى حائط الدار التي يسكنها
الساكن الاخر وحمل باب السبا طار الى الدار التي هو فيها لا غير ورتب الدار يعلم
ذلك ثم ان البائع طلب من رب الدار ان يبيع منه هذه الدار التي هو فيها
فباعه بحقوقه وموافقه ثم طلبت الساكن الثاني من البائع ان يبيع منه الدار
التي هو فيها كذا في كذا ثم اختص المشتريان فادام المشتري الثاني ان يرفع حطب
السبا طار عن حائطه كان له ذلك كذا في فتاوي قاضي خان وفي المنتقى اشترى حائطا
بيد خله فيه ما تحته من الارض وكذا ذكر في النخبة من غير ذكر خلاف وفي المحيط
جعل قول محمد والحسن رحمهما الله تعالى وقول ابي يوسف رحمه الله تعالى لا
يدخل وما اساسه فقيل الظاهر من مذهبه انه يدخل كذا في فتوح القدير
اذا اشترى دارا وكان في حائطها فوجد فيه رصا صا او ساجا
او خشبا ان كان من جملة البناء كما حشيت التي تحت الدار موضع لبني عليه

وسمي ببيع بالعارضية فهو للمشتري وان كان مودعا فيه فهو للبائع كذا في المحيط
وفي الفتاوي رجل باع خانوتا دخل الراجح الخانوت في البيع سواء باع الخانوت
بمرافقة او لا هو المختار كذا في الخلاصة ولو عيلا الخانوت ظلم كما يكون في الاسواق ان ذكر
المراقف يدخل ولا خلا كذا في الوجيز للكردي ولو باع الحداد خانوته يدخل كذا في الحداد
في البيع وان لم يذكر المراقف وكذا في الصايغ لا يدخل وان ذكر المراقف ان كور الحداد مركب
متصل وكور الصايغ لا يكون مركبا ورتب الحداد الذي يبيع فيه لا يدخل كذا في
فتاوي قاضي خان وقد روي عن النبي صلى الله عليه وسلم ان السويق فيه الخطه او
للصايغين يطبخ فيه الصبيغ او للصيارين يوضع فيه الثياب للبايع كذا في
المحيط وحدث القصار الذي يدق عليه الثياب لا يدخل وان ذكر المراقف كذا في
الوجيز للكردي ومقالة السواقين وهو الذي يقبل فيه السويق اذا كانت
من حديد او حاسن فهو للبائع وان كانت في البناء كذا في المحيط السرخسي وان كانت
من طين فخلت في البيع كذا في الوجيز والصندوق المثبت في البناء واجلج
الغسلين وحقول الرياتين وحسابهم وودانهم وجرها فرد برده بزمين او المثبت
في البناء لا يدخل وليس هذه الاشياء من متاع الدار ولا من حقوقها ويستوي
في هذه المسائل ان ذكرها في نوت مطلقا او عرفا او حقوقه كذا في المحيط
باع الحمام لا يدخل فيه القصاص والعقبات وان باعته بالمراقف كذا في الظهيرية
والكرية والدوا التي في الحمام لا يدخل كذا في محيط السرخسي وقال السيد الامام
ابو القاسم في عرفات المشتري كذا في تحت الفتاوي ويدخل القدر في بيع
الحمام من غير ذكره كذا في المحيط والحاوي سئل ابو بكر رحمه الله عن مصابيح
الحمام هل تدخل في بيع الحمام قال لا كذا في التنازل خانية **المحيط**
الثاني فيما يدخل في بيع الاراضي والكرية اذا باع ارضا او كرم ولم يذكر الحقوق
ولا المراقف ولا كل قليل وكثير فانه يدخل تحت البيع ما ركب فيها للمنا ببيع
الواحد والاشجار والابنية كذا في الوجيز ثم ان محمد رحمه الله ذكر ان الشجر
يدخل في بيع الارضين من غير ذكره ولا يفضل بين الثمر وغير المثمرة ولا بين
الصغيرة والكبيرة ولا بين الاصح ان الكل يدخل من غير ذكره كذا في الفتاوي الصغرى
سواء كانت للحطب او غيره وهو الصحيح كذا في الخلاصة ولا يدخل البيا بنة
فانما على شرف القطع فهي كحطب موضوع فيها هكذا في فتوح القدير قال
مشايخنا ان كان الشجر يزرع للقطع كحطب لا يدخل في البيا بنة بل يزرع
كذا في الصغرى والزرع واكثر لا يدخل في البيا بنة استحسننا الا ان يشترط
المستاع هكذا في الوجيز ولو باع الارض وقال بمراقفها لا يدخل الزرع والثمر في
البيع في ظاهر الرواية كذا في فتاوي قاضي خان ولو قال بكل قليل وكثير هو
فيها ومراقفها او مرفقها لم يدخل ايضا وان لم يقل من حقوقها او مرفقها
يدخلان فيه كذا في السراج الوهاج وفي المنتقى اذا قال بكل قليل وكثير هو فيها
يدخل ما فيها من الزرع والتبيل والربا حيد وغير ذلك كذا في الوجيز ولا يدخل
في بيع الارض ما كان موضوعا فيها كالثمار المحبودة والزرع المحبودة

والخطبة اللبن الموضوع فيها الا ان يشترطه صريحا كذا في السراج الوهاج ولو باع
ارضا فيها متا برصع البيع فيها وراء المقابر ومطبخ الحصاد ليس من مرافق الارض
ولا يدخل في البيع بذكر المرافق كذا في البحر الرائق اذا باع الارض والكرم وقال بعض
منكم يحقوقي او قال لم يرافقي دخل في البيع بذكر الحقوق والمرافق ما كان غير داخل
بدونها وذلك الشرب والمسيل والطريق الخاص هكذا في التبايع وبيع ولو اشترى غلة
يطر بقر من الارض ولم يبين موضع الطريق وليس لها طريق معروف من ناحية
معلومة قال ابو يوسف يستحقون البيع ويخلف للخلعة طريق من ارض نواح شالاة
لا يتفاوت فان كان متفاوتا لا يجوز البيع كذا في فتاوى قاضي خان وورق
الثوت والاس والزعران والورد بئر الارض الثمار واشجارها بمنزلة الخل
كذا في التبيين باع ارضا وفيها قطن لا يدخل من غير ذكر وهو كالشجر وما اصل
القطن فقد قالوا لا يدخل وهو الصحيح وشجرة الباذنجان لا تدخل في بيع الارض
من غير ذكر هذا كذا في الكاظم احمد السرخسي رحمه الله تعالى كذا في الظهيرية الحراف
وشجرة الخلاف تدخل تحت البيع وكذا الغنضة وكل ما لم يساق والامام افضل
رحمه الله جعل قوائم الخلاف كالشجر بل ان القطع او لا يبيع كذا في الخلاصة
ولو اشترى اشجارا لزمه ان لا يدخل الا وراق الا بالشرط كذا في الفتاوى الصغرى
وان كان في الارض كراث فبيعت مطلقا كان على الارض ان لا يدخل في البيع
المطلق وما كان مغيبا من الارض فالصحيح انه لا يدخل لانه يبقى رنين
فيكون بمنزلة الشجر هكذا في فتاوى قاضي خان واما الفت وبالفارسيه اسست
والرطب فاكان على وجه الارض لا يدخل في البيع من غير ذكر كالزروع والثر واما
اصول هذه الاشياء وهي ما كان مغيبا من الارض منهم من قال لا يدخل لان
الزانية الاصول مدة معلومة فيها بين الناس فيكون كالزروع ومنهم من قال
يدخل لان زانية هذه الاشياء تتفاوت تفاوتا فاحتمل تفاوت الاراضي
فيكون كالاشجار وصار الاصل ان ما كان لقطعه مدة معلومة ومنه ما
معلومة فهي بمنزلة الثمر فلا يدخل في البيع من غير ذكر وما ليس لقطعه مدة
معلومة فهو بمنزلة الشجر فيدخل تحت بيع الارض من غير ذكر والزرعان لا يدخل
من غير ذكر وكذلك اصله كذا في المحيط ولا يدخل فيه ما ليس للثبات وان كان متصلا
به كالقصب والخطب والحشيش كذا في محيط السرخسي وكل ما لم يساق ولا يعط
اصل حتى كان شجرا لا يدخل تحت بيع الارض من غير ذكر لانه بمنزلة الثمر هكذا في المحيط
بعد الارضه وباعا قبل ان ينبت لا يدخل في البيع لانه ما لم ينبت لا يصير ثمتا
ولو نبت ولم يصير ثمتا ذكر العقبة ابو الليث رحمه الله تعالى انه لا يدخل فيه
والصواب انه لا يدخل كذا في الظهيرية وهو الصحيح هكذا في محيط السرخسي
ومن باع ارضا دخل ما فيها من النخل والزرع والشجر في البيع وان لم يسمه فان
كانت النخيل مثمرة وقت العقد وشرط العقد الثمر للمشتري فله حصة من الثمر فان
كانت قيمة الارض خمسية وقيمة الثمرة كذا في النخل كذا فان الثمر ينقسم اثلاثا
اجما فلوفات الثمرة باقية مساوية او اكله البايع قبل القبض فانه يطرح عن المشتري

ثلث الثمن وله الباقي ران شاخذا الارض والنخل بثلاثي الثمن وان شارك في قولهم
جميعا كذا في السراج الوهاج ثم يعتبر في العسمة قيمة الثمن راجع اكله البايع
كذا في المبسوط وان لم يكن الثمرة موجودة وقت العقد واثرت بعده قبل القبض
فان الثمرة للمشتري ويكون الثمرة زيادة على الارض والنخل عندها وقال ابو
يوسف رحمه الله تعالى على النخل خاصة وبنيانه اذا كانت قيمة الارض خمسية
وقيمة النخل كذا في النخل كذا في النخل كذا في النخل كذا في النخل كذا في النخل
ثلث الثمن عندها وباخذ الارض والنخل بثلاثي الثمن ولا خيا ولا عند ابي
حنيفة رحمه الله تعالى خاصة وعند محمد رحمه الله تعالى في الخيار وقال ابو
يوسف رحمه الله تعالى يطرح منه ربع الثمن والخيار ان شاخذا الارض والنخل
بثلاثة ارباع الثمن وان شارك كذا في السراج الوهاج وان كانت اثرت النخل
مربعين اخذ المشتري الارض والنخل بنصف الثمن وقال ابو يوسف رحمه الله
تعالى يلحقها بثلاثي الثمن وان اثرت ثلاث مرات اخذ الارض والنخل
بخمسة الثمن وسقط عنه ثلاثة اقسام الثمن حصة الثمر وعنه ابي يوسف
رحمه الله تعالى ياخذها بخمسة اثمان الثمن وان اثرت اربع مرات ياخذها
بثلث الثمن وعند ابي يوسف رحمه الله تعالى ياخذها بثلاثة اقسام الثمن وان
اثرت خمس مرات اخذها بسبعي الثمن وعند ابي يوسف رحمه الله تعالى بسبعة
اجزاء من اثني عشر جزءا من الثمن هكذا في المبسوط ولو فانت الثمرافة
صاوية لا يطرح شيء من الثمن ولا خيا للمشتري في قولهم جميعا ولو كان سمي
للمخيل خمسية ولا راض كذا في النخل فان الثمرة في هذا الفصل زيادة على النخل
خاصة اجما فاذا اكله البايع طرحة عن المشتري ربعه ولا خيا للمشتري
عنه ابي حنيفة رحمه الله تعالى وعند هالة الخيا كذا في الجوهرة النيرة
ولو اشترى تالة صغيرة وتركها باذن البايع حتى كبرت وصارت عظيمة كان
للبايع ان يامر بقلها ويكون الكل للمشتري وان تركها بغير اذن البايع حتى اثرت
يتصدق المشتري بالثمر كذا في فتاوى قاضي خان واذا اشترى ارضا وتخللا
وليس لها ثوب وهو لم يعلم بذلك فله الخيار هكذا في المستقي كذا في المحيط
رجل اشترى ارضا بغير ثمن وللبايع في القناة التي يسقي منها الارض ماء كثير
ذكر في النوازل انه يقضي للمشتري من الماء بقدر ما يكفي هذه الارض فيكون
ذلك شراعا مع الارض كذا في فتاوى قاضي خان اشترى ارضا الى جنبها افدق
وبين الارض والافدق مسناة وعلى المسناة اشجارا وحصل احد حدود الارض
الافدق دخل المسناة وما عليها من الاشجار تحت البيع وهذا ظاهر كذا في
الظهيرية من باع تالا او شجرا فيه ثمر فترته للبايع الا ان يشترط المبتاع بان
يقول المشتري اشتريت هذا الشجر ثمة سواء كانت موبرة او لا كذا في السراج
الوهاج واقرن بين ما اذا كان للثمر قيمة او لم يكن في الصحيح ويكون في الكالين
للبايع هكذا في التبيين رجل اشترى شجرة بشرط ان يقلها فكلها في حوزة
والصحيح انه يجوز للمشتري ان يقلها من اصلها وان اشترى الشجرة بشرط

القطع قال بعضهم ان بين موضع القطع او كان موضع القطع معلوما عندنا
جاء البيع والا فلا وقال بعضهم يجوز البيع بما كل حال وهو الصحيح ولم ان
يقطع من وجه الارض فاما عروقها في الارض لا يكون الا بالشرط كذا في فتاوى
قاضي خان واعلم بان شراء الشجر لا يخلو من ثلاثة اوجه اما ان يشتري القلق
بدون الارض وفي هذه الوجه يورث المشتري بعلوها وله ان يعلوها بغير حق
واصلها يدخل في البيع وليس له ان يخلو الارض الى ما يتناهى اليه العروق
لكن يعلوها بما عليه العروق والمادة الا اذا شرط البائع القطع على وجه
الارض او يكون في القطع مضرة للبائع نحو ان يكون قريب من الحائط او الشجرة
فحينئذ يورث المشتري ان يعلوها على وجه الارض فان قلنا ان يعلوها شجر
ثبتت من اصلها او عروقها شجرة فانما للبائع وان قطع من اعلى الشجرة فمما ثبت
يكون للمشتري واما اذا اشتراها ولم يشتري شيئا ففقد اي يوسف رحمه
الله تعالى في الارض لا تدخل في البيع وعند محمد رحمه الله تعالى تدخل في البيع
والشجرة مع قرارها من الارض قال الصدر الشهيد رحمه الله تعالى
والفتوى على ان الارض تدخل في الحائط وهو المختار كذا في البحر الرائق
واجمعوا انه لو اشتراها للقطع لم يدخل ما تحترق من الارض كذا في البحر الرائق
الفايق وان اشتراها للقرار تدخل اتفاقا كذا في البحر الرائق وفي اي موضع
دخل ما تحت الارض من الشجر فانما دخل بغيره رغلط الشجرة وقت مباشرة
ذلك التصرف حتى لو زادت الشجرة غلظا بعد البيع كان لصاحب الارض ان
يجت ولا يدخل تحت البيع ما يتناهى اليه العروق والاعصان وعلمه
الفتوى كذا في المحيط استرعي شجرة بعروقها وقد ثبت من عروقها اشجار
فان كانت الاشجار النابتة بحيث لو قطعت شجرة اصلها يبيست صارت
مبيعة والا فلا لانها اذا كانت يبيست بقطع الشجرة كانت نابتة من هذه
الشجرة وكانت مبيعة كذا في الذخيرة استرعي كرمًا تدخل الوثايل المشدودة
على الاوتاد المضروبة في الارض وكذا عمد الزواحي المدفونة اصولها في الارض
من غير ذكر كذا في الفتوى رجل في ارض بيضا ولا خرفها غلظ فباعها في الارض
باذن الاخر بالثمن وقيمة كل واحدة منها خمسة اية فالتمس بينهما نصفان فان
هلك النخل قبل القبض باقية معاوية خيرا للمشتري بين التمس واخذ الارض بكل
التمس لان المشتري يملك النخل وصفا وتبعاً والتمس كله لرب الارض لا يتوقف البيع
بحق النخل فلم يسلم المشتري الا الارض والتمس بمقتضى ما يسلم للمشتري
دون ما فات وان هلك نصف النخل فله ان يخل ربعه وثلاثة ارباع التمس
لرب الارض ولو اضر النخل ما يتناهى خمسة اية فله ان يخل ثلثا التمس وثلثه لرب
الارض وعند اي يوسف رحمه الله نصفه لرب الارض فان باع الارض والنخل
وشي لكل واحدة ثمنًا والتمس لواحده او لرجلين ثم هلك النخل سقط
نصف التمس لان النخل اصل من وجهه ووصف من وجهه فاذا لم يسلمها ثمنًا لم
يبعها واذا سمي لها صارت اصلا فاذا هلكت هلكت بحصتها من التمس ولم

يملك النخل ولكنها اثمرت قبل القبض ثمنًا في خمسة اية فالارض بخمس اية
والنخل والتمس بخمس اية عندكم كذا في الكافي لو اشترى اشجارا للقطع من
وجه الارض وفي القطع ضرر بالارض واصول الشجر فليس له ان يقطع لان فيه
ضرر بالصاحب الارض فله ان يدفع الضرر وينتقص البيع وهذا المختار لا يخرج عن
التسليم يعني كذا في محيط الرخسي وفي فتاوى ابي الليث ومن اشترى
اشجارا ليقطعها من وجه الارض فلم يفعل حتى اتي على ذلك مدة وجاءه اوان هـ
الصيف فاداه المشتري ان يقطعها فان لم يكن في القطع ضرر بين بالارض هـ
واصول الاشجار له ان يقطع لانه تصرف في ملكه وان كان فيه ضرر بين فليس له
ان يقطع دفعا للضرر عن صاحب الارض واصول الاشجار وان لم يكن للمشتري
ولاية القطع في هذه الصورة ما اذا يصنع اختلقت المشايخ فيه قيل يدفع صاحب
الارض قيمة الاشجار الى المشتري ويصير الاشجار له واختلفوا فيما بينهم انه
يدفع قيمتها مقطوعة او قيمتها قايمة عما تمت عليه انه يدفع قيمتها قايمة وهو
الصحيح وقيل ينتقص البيع بينهما الاشجار ويرد صاحبها لارضها للمشتري
ما دفع اليه من ثمن الاشجار وفيه كان يعني الفتوى ابو جعفر رحمه الله تعالى هـ
واخاره الصدر الشهيد رحمه الله وفيه كذا في المضرات ولو طلبت
رجل من اخوان يبيع منه اشجارا في ارضه للخطب ما تعاقب رجل من اهل
البصر لم يخطروا الى الاشجار لم يكون منها من الاوقار ما تعاقبوا على ان هذه
الاشجار خمسة وعشرون وقرا من الخطب فاشترى بها ثمن معلوم فلما قطعت
كانت اكثر من خمسة وعشرين وقرا فاداه البائع ان يبيع الزيادة من المشتري
ليس له ذلك كذا في الظهيرية وفي فتاوى ابي الليث رحمه الله تعالى رجل باع
كرما بمائة ومثل حق هولاء ومجربى مائة في سكة غير نافذة بينه وبين رجلين
وعلى سفة النهر اشجار فان كان رقبته المجربى ملك البائع كانت الاشجار للمشتري
وان لم يكن رقبته المجربى ملك البائع بل كان له حق بتسليم الما فاشجار البائع
هذه اذا كان الفارس هو البائع او لم يكن الفارس معلوما فان كان الفارس
غير البائع كانت الاشجار للفارس كذا في فتاوى قاضي خان ولو باع قرية ولم
يسرح ود هاهو على موضع القرية البيوت والساكنون المختار كذا في محيط
الرخسي ولو باع قرية بارضا وللبيع قرية اخرى يجنبها ففلا يملك هذه
القرية التي باعها مما يليها وان قال احد هذه القرية ارض قرية كذا
يدخل فيه ارض القرية التي لم يبعها كذا في المحيط الفصل الثالث
فيما يدخل في بيع المتقول من غير ذكر دخل باع غلاما وجارية كان على البائع
من الكسوة قدر ما يراى عونه كذا في فتاوى شيخنا في ثياب الغلام
والجارية تدخل في البيع بغير شرط للعرق الا ان تكون ثيابا مرفعة ليس
للعرق فلا يدخل الا بالشرط لعدم الفرق اذا الفرق في ثياب البذلة والمهنة

ثم البائع بالخيار ان شاء اعطى الذي عليه وان شاء اعطى غيره لان الداخل بحسب
 العرف كسوة مثلاً لا بعينه وللهذا المكنى لها حصّة من الثمن حتى لو استحق
 ثوب منها لا يرجع على البائع بشيء وكذا اذا وجدها غيباً لم يملك ان يردّها كذا في
 التبيين ولو هلك الثياب عند المشتري او غيبت ثم رد الجارية بغير
 ردّها جميع الثمن كذا في البحر الرائق ولو وجد بالجارية غيباً كان له ان يردّها بدو
 تلك الثياب كذا في التبيين هذا اذا هلكت وامام مع قيامها فلا بد من ردّها
 وان كان تبعاً كذا في البحر الرائق هشام عن ابي يوسف رحمه الله تعالى رجل
 باع جارية وعليها قلب فضة وقرطان ولم يشترط ذلك في البيع ينكر قال ٧٧
 يدخل شيء من الحلي ببيع البيع وان سلم البائع الحلي لها وان سكنت عن
 طلبها وهريرة اها في رواية كذا في الظهيرية باع عبداً له مال ان لم يذكر المال
 ببيع البيع قال لموله الذي باعه كذا في فتاوى قاضي خان وهو الصحيح كذا في
 جواهر الاطلاق وان باع العبد مع ماله فقال بعتته مع ماله كذا في التبيين
 المان فسد البيع وكذا الوسم المان وهو دين يحل بالناس او بعضه دين فسد
 البيع وان كان المان غيباً جاز البيع ان لم يكن من الايمان وان كان من الايمان
 فان كان مال العبد فراهم والثمن كذلك فان كان الثمن اكثر جاز وان كان
 مثله او اقل منه لا يجوز وان لم يكن الثمن من جنس مال العبد بان كان ثمن العبد
 دلام ومال العبد دنانير او على العكس جاز اذا انتاب في المجلس وكذا لو قبض
 مال العبد بوقت حصّة من الثمن وان افرق قبل القبض بطل العقد ومال
 العبد كذا في فتاوى قاضي خان ويحل العذر في بيع الفرس من غير ذكر وكذا
 الزمام في بيع البعير ولا يدخل المفقود في بيع الحمار من غير ذكر لكن الزمام لا تنقل
 الا بمقود وكذا البعير بخلاف الحمار كذا في فتاوى قاضي خان والحبل المشدود
 ينعق الحمار يدخل في بيع الحمار للوقوف الا ان يكون الوقوف بخلافه كذا في محيط السرخسي
 ولو باع حماراً موكفاً يدخل الاكاف والبردة تحت البيع وان كان غير موكفاً
 فكذلك هو المختار كذا في الخلاصة وهكذا في الظهيرية كذا في الخزانة الصدر
 الشهيد كذا في المحيط ولا يتعين ذلك الاكاف بعينه كتوب العبد كذا
 في النهر النابت قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل لا يدخل الاكاف
 من غير شرط ولا يستحق ذلك على البائع ولم يفصل بين ما اذا كان الحمار موكفاً
 او لم يكن وهو الظاهر لان الحمار اذا بيع مع الاكاف يتألف باجابه من غير ذكر كذا في
 فتاوى قاضي خان ويدخل الاكاف في بيع الحمار كذا في البحر الرائق اذا باع
 فرساً وعليه شرح فلا راية لهذا في شرح من الكتب قال ابو شيخي ان لا يدخل
 الا بالتخصيص عليه او يكون الثمن اكثر لا يشترط ذلك الزمان على ما يثبت
 ذلك الثمن كذا في الغياثية وحكام الدابة والحمل المشدود يدخل في الثمن والحمل
 لا يدخل الا بالشرط لعدم العرف الا ان يكون العرف بخلافه كذا في التبيين
 وقصيد الناقة وفلوان المكنى وحش الاثنان والحمل ان ذهب به مع
 ٧٨ الى موضع البيع دخل في البيع بدلالة الحال الا ان يكون الوقوف بخلافه كذا

في محيط

في محيط السرخسي قال اصحابنا رحمهم الله تعالى اشترى سكة فوجد في بطنها
 لؤلؤة فان كان في الصدق تكون للمشتري وان لم تكن في الصدق فان كان
 البائع اصطفاً السكة يردّها للمشتري على البائع وتكون هذه البائع يترك
 اللقطة بغير الرجوع حولاً ثم يتصدق كذا في فتاوى قاضي خان وكل شيء لا
 يكون غداء للسكة فالبائع وما يكون غداء للسكة فهو للمشتري كذا في الفتاوى
 وان اشترى سكة فوجد في بطنها سكة تكون للمشتري كذا في فتاوى قاضي
 خان ولو كان فيه غير يكون للمشتري كذا في الذخيرة وان اشترى سكة فوجد
 في بطنها سكة تكون للمشتري كذا في فتاوى قاضي خان ولو كان فيه غير يكون
 للمشتري كذا في الذخيرة ولو اشترى دجاجة فوجد فيها لؤلؤة فهي للبائع
 كذا في المحيط وفي التبريد وكل شيء يوجد في حوصلة الطير مما ياكله فهو للمشتري
 وان كان من غيره فهو للبائع كذا في التاتارخانية ولو وجد لؤلؤة في بطن
 السكة التي في بطن السكة فهي للبائع ولو وجد في بطنها صدقاً فيه لم
 رة اللحم لؤلؤة كان تكون اللؤلؤة في الصدق فهي للمشتري وكذا الواشتر
 اصدافاً لياكل ما فيها من اللحم فوجد في بعضها لؤلؤة في اللحم فهو له كذا في
 الذخيرة واعلم ان كل ما دخل تحت لينة بل شيء من الثمن ولذا قال في
 القنية اشترى داراً فذهب بناء فها لم يسقط شيء من الثمن وان استحق
 اخذ الدار بالحصّة ومنهم من سوي بينهما بخلاف ضرب الشاة لا يأخذ
 قسطاً من الثمن الا بالتسمية كذا في النهر النابت **الباب**
السادس في خيار الشرط وفيه سبعة فصول الفصل الاول فيها
 يصح منه وما لا يصح يصح البيع بشرط الخيار لاجد الفاقدين او لهما جميعاً عندنا
 وكذا خيار الشرط لا يجزي عن خيار كذا في فتاوى قاضي خان وهو موضوع
 للفسخ لا للخيار عندنا فان اذات العتق بمجي وقته ثم العقد هكذا في
 السراج الوهاج وهو على انواع فاسيد باتفاق كما اذا قال اشترت بيتاً اني بالخيار
 او على اني بالخيار اياماً او على اني بالخيار اياماً باتفاق وهو ان يقول
 على اني بالخيار ثلاثة ايام فما دونها ومختلف فيه وهو ان يقول على اني بالخيار
 شهر او شهرين فانه فاسيد عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في جازع عند ابي
 يوسف رحمه الله تعالى ومحمد بن عيسى الله تعالى كذا في العناية ففقد ابي حنيفة
 رحمه الله تعالى لا يجوز اكثر من ثلاثة ايام وعندهما يجوز اذا سمى مدة معلومة
 كذا في مختار الفتاوى والصحيح قول الامام كذا في جواهر الاطلاق وان شرط
 الخيار اكثر من ثلاثة ايام او ابد اخطى فسد العقد فان اجاز في الثلاث
 صح العقد عنه كذا في الركان ولو شرط الخيار اكثر من ثلاثة ايام او لم يبين
 وقتاً او ذكر وقتاً مجهولاً جاز في الثلاث او سقط الخيار بموته او بموت
 العبد او اعتقه المشتري او احدث فيه ما يوجب لزوم العقد فيقلب جائزاً كذا
 في محيط السرخسي واختلف المشتري في حكم هذا العقد في الايتد اعيا قول ابي
 حنيفة رحمه الله تعالى فمنهم من يقول هو فاسيد ثم يتقلب محججاً بالاستسقاء

قبل اليوم الرابع وهو من هذا اهل الواقع كذا في النهاية قيل وهو ظاهر الرواية
كذا في النهر العاني والآوجه انه موقوف فاذا مضى جزء من اليوم الرابع فسد
العقد الا وهو من هذا اهل خراسان كذا في النهاية واختاره الامام
المرحوم وفي الاسلام وغيرهما من مشايخنا ورأى النهر في الفتاوى
الظهيرية والذخيرة كذا في النهر الرابع اذا لم يوقت للخيار وقتا وبطل
صاحب الخيار خياره بعد مضي الثلاث لا ينقلب جازا عند اي حنيفة
رحمة الله تعالى وبمعه ما ينقلب جازا هكذا في السراج الوهاج وفي الفتاوى
اذا شرط للمشتري خيار يومين بعد شهر رمضان والشرط في اخر شهر رمضان
فالشرط جائز ولو الخيار ثلاثة ايام اليوم الاخر من شهر رمضان ويومين
بعد ولو قال لا خيار في رمضان فالبيع فاسد كذا في المحيط وفي الفتاوى
اشترى شيئا في رمضان يعلم انه بالخيار ثلاثة ايام بعد شهر رمضان فسد
العقد في قول اي حنيفة رحمه الله تعالى وكذا لو كان الخيار للبايع يعلم هذا
الوجه ولو شرط المشتري على البايع فقال لا خيار لك في رمضان وكذا الخيار
ثلاثة ايام بعد رمضان او قال البايع للمشتري ذلك فسد البيع عند الكل
كذا في فتاوى قاضي خان واذا باع من اخر ثوبا عشرة دراهم ثم ان البايع
قال للمشتري لي عليك الشرب او عشرة دراهم قال محمد رحمه الله تعالى هذا
عندنا خيار كذا في المحيط خيارا الشرط يثبت في البيع الفاسد كما يثبت
في البيع الجائز حتى لو باع عبد اباه درهم ورطل من خرما علم انه بالخيار
فقبضه المشتري باذن البايع واعتقه لا يجوز الا اذا موقوف كذا في
الفتاوى الصوري اذا باع علم انه ان لم يتقد الثمن الى ثلاثة ايام فلا بيع
بينهما فالبيع جائز وكذا الشرط هكذا اذكر في الاصل وهذا المسئلة
على وجه اما ان يبين الوقت الاصل بان قال يعلم انك ان لم تتقد الثمن فلا
بيع بيننا او بين وقتا مجهولا بان قال يعلم انك ان لم تتقد الثمن اياما
وفي هذه من الوجهين العقد فاسد وان بين وقتا معلوما ان كان ذلك
الوقت مقدرا بثلاثة ايام او دون ذلك فالعقد جائز عند علمائنا الثلاثة
رحمهم الله تعالى وان بين المدة اكثر من ثلاثة ايام قال ابو حنيفة رحمه الله
البيع فاسد وقال محمد رحمه الله تعالى البيع جائز كذا في المحيط فان
تقد في الثلاث جاز في قولهم جميعا كذا في الهداية ولو اعتقه المشتري في ايام
الثلاثة قبل ان يتقد الثمن بعد اعتاقه لان هذا البيع بمنزلة شرط الخيار
للمشتري ولو مضت الايام الثلاثة ولم يتقد الثمن فالصحيح انه يفسد
ولا يفسخ حتى لو اعتقه بعد الايام الثلاثة بعد اعتاقه ان كان في يد المشتري
وعليه قيمة وان كان في يد البايع لا يفسد اعتاق المشتري هكذا في فتاوى
قاضي خان في فصل الشروط المفسدة واذا باع عبد او نقد الثمن على ان
البايع ان رد الثمن فلا بيع بينهما كان جازا وهي بمعنى شرط الخيار للبايع كذا
في النخبة كذا اذا قبض المشتري المبيع يكون مضمونا عليه بالقيمة ولو اعتقه

المشتري لا يفسد عقده ولو اعتقه البايع نفذ كذا في فتح القدير ويجوز شرط
الخيار بعد البيع كما يجوز شرطه وقت البيع حتى ان المشتري اذا قال للبايع
او البايع فقال للمشتري بعد تمام البيع جعلتك بالخيار ثلاثة ايام او ما اشبه
ذلك صح وكان الخيار شرطا ولم يكن كان الخيار فاسدا ففسد العقد في قول
اي حنيفة رحمه الله تعالى وقالا لا يفسد ومن باع من اخر شيئا وقبضه المشتري
المبيع ومضى ايام فقال البايع للمشتري انت بالخيار قوله الخيار كذا في المجلس
لان هذا بمنزلة قوله لك الاقالة ولو قال انت بالخيار ثلاثة ايام جعلتك بالخيار ثلاثة
ايام كما سمي هكذا في المحيط وهو الصحيح كذا في فتاوى قاضي خان الفتاوى
القنانية ولو قال جعلتك بالخيار الذي نفقده ثم اشتراه مطلقا لم يثبت
الخيار في البيع عند اي حنيفة رحمه الله تعالى ولو قال المشتري علم اني بالخيار
في الثمن او في المبيع فهو كقولنا علم اني بالخيار كذا في الفتاوى وان شرط
الخيار الى الليل او الى وقت الظهر او الى ثلاثة ايام كان الخيار في جميع الليل
وقد ظهر وثلاثة ايام ولا يثبت الخيار زمانا ثم مضى القاية في قول اي حنيفة
رحمة الله تعالى وقال لا تدخل القاية في الخيار كذا في الفصول العبادية هكذا
ذكر المسئلة في الاصل وذكر الحسن بن زياد عن اي حنيفة رحمه الله تعالى
بجلاي ما ذكر في الاصل فقال اذا باع علم انه بالخيار الى الليل فله الخيار
بينه وبين ان يعقب الشمس فاذا غابت الشمس بطل خياره عند اي حنيفة
رحمة الله تعالى كذا في الذخيرة ولو شرط خيارا ثلاثة ايام ثم اسقط منها يوما
او يومين سقط ما اسقطه من ذلك وصار كأنه لم يشترط الا يوما كذا في السراج
الوهاج كما علم انه ثلاثة ايام بالخيار وعلم ان له ان يفسد ويستجده
جازا وان فعل ذلك لا يبيطل خياره ولو باع كراما علم انه بالخيار ثلاثة ايام علم
ان ياكل من ثمره لا يجوز البيع كذا في فتاوى قاضي خان واذا باع الاب او الوصي
شيئا من مال الصغير وشرط الخيار لنفسه فهو جائز فان بلغ الصبي
بمدة الخيار ثم البيع وبطل الخيار وناقول اي يورثه رحمه الله تعالى وقال
محمد رحمه الله تعالى في ظاهر الرواية الخيار الى الصبي فاذا اكمل البيع في قبة
الخيار جاز فان رد بطل كذا في الفتاوى الصوري **الفصل الثاني**
في بيان عمل الخيار وحكمه اذا كان الخيار مشروطا للبايع فالبيع لا يخرج عن
ملكه بالاتفاق والتمن يخرج عن ملك المشتري بالاتفاق وهل يدخل في ملك
البايع علم قول اي حنيفة رحمه الله تعالى لا يدخل وعلم قولهم يدخل كذا في المحيط
ولو شرط الخيار لهما جميعا لا يثبت حكم العقد اصلا كذا في فتاوى قاضي خان
واذا كان الخيار مشروطا للمشتري فالتمن لا يزول عن ملكه بالاتفاق والمبيع
يخرج من ملك البايع بالاتفاق وهل يدخل المبيع في ملك المشتري علم قول
اي حنيفة رحمه الله تعالى لا يدخل وعلم قولهم لا يدخل كذا في الفتاوى الصوري
وهي على هذا الاصل المختلف مسايلا منها ان من اشترى بزوجته على
انه بالخيار ثلاثة ايام لم يفسد النكاح عند اي حنيفة وعندهما يفسد

فان وطهر في المدة قبل الاختيار ان كانت بركا سقط الخيار اجماعا وان كانت
تسالم يسقط خياره ولم ردها وعندها يصير مختارا كذا في المراج ٥
الوهج وهذه اذا لم ينقص الوطى فان نقصها ولو رتب استحق الرد هكذا في
النهر العايق واجمعوا انها لو لم تكن زوجة فوطرها فانه يصير مختارا سواء
كانت ثيبا او بكر اذ في المراج الوهج سواء نقصها الوطى او لم ينقصها كذا
في النهاية ومنها اذا اولدت المشتراة من المدة منه بالنكاح ٧ نصير ام ولد
عنده خلافا لما كذا في الهداية وهذا اذا اولدت في مدة الخيار ووهي
بنت البائع اما اذا كانت مقبوضة في يد المشتري وولدت عنده في
مدة الخيار يسقط الخيار ويثبت الملك للمشتري وتصير ام ولد له بالاتفاق
لا نقبض بالولادة هكذا في الكفاية واذا اشترى جارية قد ولدت منه
بشرط الخيار فعنده لا نصير ام ولد له بالاتفاق بنفس الترخا وخياره على
حاله الا اذا اختارها صارت ام ولده وعندها نصير ام ولد له بنفس
الترا ويطلق الخيار اما اذا كانت مقبوضة في يد المشتري ولدت عنده في
مدة الخيار يسقط الخيار ويثبت الملك للمشتري وتصير ام ولد له بالاتفاق
لا نقبض بالولادة هكذا في الكفاية ومنها لو كان المشتري يترتب له يفتق
عنده خلافا لما كذا في محيط السرخسي ومنها ان من قال ان ملك عبد اخوه
حرفا شترى عبد بشرط الخيار فانه لا يفتق عنده ابي حنيفة رحمه الله
تعالى وعنده ما يفتق اما لو قال ان شترى عبد اخوه حرفا شترى بشرط
الخيار فانه يفتق بالاتفاق ومنها اذا قال اشترى جارية بشرط الخيار
وقبضها في صفة عنده في المدة فاختارها لا يكتفي بملك الكيفية في الاستبراء
عنده وعنده ما يكتفي بملكه ان المراج الوهج وكذا اذا وجد بعض الكيفية
فيها هكذا في فتح القدير فاذا اشترى المشتري القدر من الجارية على البائع ٧
يجب على البائع الاستبراء عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى سواء حصل الفسخ
والرد قبل القبض او بعده وعندها ان كان الفسخ والرد قبل القبض لا يجب
على البائع الاستبراء المستحان والقياس ان يجب وان كان الرد والفسخ بعد
القبض يجب على البائع الاستبراء قياسا واستحسانا كذا في المحيط
واجمعوا ان العقد لو كان باتا ثم فسخ العقد قالة او غيرها ان كان قبل
القبض لا يجب على البائع الاستبراء وان كان بعده يجب ولو كان الخيار للبائع
فسخ لا يجب الاستبراء فان اجاز البائع فعلى المشتري ان يستبراء بعد جواز
البائع والقبض كصفة مستأنفة اجماعا كذا في المراج الوهج ومنها اذا قبض
المبيع ثم اودعه البائع وهكذا عنده في مدة الخيار او قبضه ما ينقص البائع
عنده وعنده لا ينقص ويلزمه الثمن كذا في المضرات اما لو كان الخيار للبائع
فسخه الى المشتري ثم ان المشتري اودعه في مدة الخيار والبائع فملكه في يده
فقد انقضى البيع او قبضه يبطل البيع في قولهم جميعا كذا في فتح القدير ولو كان
للبائع قبضة المشتري باذن البائع او بغير اذنه والثمن منقود او موجد

ولم فيه

ولم فيه خيار روية او خيار رقيب فاودعه البائع فملكه في يد البائع هلكه على المشتري
فلزمه الثمن بالاجماع كذا في النهاية ومنها اذا اشترى العبد الماذون سلفة وشرا
الخيار لنفسه ثم ابراه البائع من الثمن فان خياره يملكه ان شاء اختار ان يكون
المبيع بغير ثمن وان شاء فسخ البيع وعاد الى البائع بغير ثمن وعندها نقض البيع
ويطلق خياره كذا في المضرات واما لو كان العقد باتا فبري العبد الماذون عن
الثن ببراء البائع فليس له ان يرد السلفة ولا يجبر الى الروية ولا يجبر الى القيد
بالاجماع ولو كان للمشتري حرا والمسألة تجالها لم ان يرد خياره الشرط وان يرد
من الثمن في قولهم جميعا وهو ظاهر وكذا انه ان يرد بخياره البروتية ايضا قبل القبض
وبعده وان يرد من الثمن ولو وجد به عيبا فاراد ان يرده فعليه ما يرد من
الثن وانه يستظر ان كان قبل القبض فلا الرد وان كان بعد القبض فليس له الرد
كذا في النهاية ومنها اذا اشترى ذي من ذمي حرا او خيرا فاسلم او اسلم اخذها
قبل القبض بطل البيع سواء كان العقد باتا او بشرط الخيار ولو
اسلم او اسلم اخذها بعد القبض فان كان العقد باتا فاجاز ولا يبطل وان كان
بشرط الخيار للبائع فاسلم البائع بطل البيع ولو اسلم المشتري لا يبطل وخيار
البيع على حاله فان اختار الفسخ عادت الحرة اليه وان اختار الاجازة صارت
الحرة للمشتري حكما والمسلم من اهل ان يملك الحرة حكما وان كان الخيار للمشتري
فاسلم بطل العقد فيقول ابي حنيفة ابي حنيفة رحمه الله تعالى وفي قولهما ثم العقد لا يبطل
وان اسلم البائع لا يبطل بالاجماع وخيار المشتري يملكه فان اختار المشتري
العقد صارت له وان فسخ صارت للبائع والمسلم من اهل ان يملك الحرة
حكما هكذا في النهاية ومنها خلال اشترى طيبا بالخيار فقبضه ثم احرقه والطبي
بذم يده ينتقض البيع عنده ويرد الى البائع ولا يلزم المشتري ولو كان الخيار للبائع
ينتقض بالاجماع ولو كان للمشتري فاحضر البائع للمشتري ان يرده كذا في
فتح القدير ومنها مسلم اشترى من مسلم عسيرة بشرط الخيار ففتح ثمنه المدة
فسخ البيع وعندها تم كذا في النهاية ومنها ان الخيار اذا كان للمشتري وفتح
العقد فالزواج يرد على البائع عنده وعندها للمشتري كذا في فتح القدير
بائع عسيرة اجارية يملك ان يبيع العبد بالخيار ثلاثة ايام فاعتق البائع العبد
في الايام الثلاثة فقد عتقه في قولهم ويطلق البيع وان اعتق الجارية جاز
ويكون اسقاطا للخيار روية البيع ولا يعتقها في كلام واحد فقد عتقه فيها
ويفرق قيمة الجارية ولا ينفذ اعتاق المشتري في العقد ولا في الجارية ولو كان
الخيار للمشتري كانت الاحكام على عكس هذا ولو كانت الجارية بنت البائع العبد
والخيار للبائع العبد لا يفتق الجارية ولو كانت زوجة لا يفسد النكاح بينهما في
قول ابي حنيفة رحمه الله ولكنه لو اعتقها بعد اعتاقه فيها ويكون ذلك اسقاطا
للمرأة وكذا في فتاوي قاضي خان سيجل فمن اشترى عسيرة اعلم ان المشتري بالخيار
ثلاثة ايام قال لا يملك للبائع مطالبة الثمن ما لم يفسد الثلاث كذا في التاتارخانية
ناقل عن الحادي قال بغير رحمه الله سمعت ابا يوسف يقول رجل اشترى عسيرة

عليه انه بالخيار اجبر الباع على دفع القيد الى المشتري ولا اجبر المشتري على دفع
الثمن اليه ولو دفع المشتري الثمن اخبرت الباع على دفع القيد اليه ولو دفع الباع
القيد الى المشتري امرت المشتري على دفع الثمن وله الخيار ولو كان الخيار
للباع وثقة المشتري الثمن واذا ان يقبض القيد فثقة الباع فله ذلك
غير انه يجبر الباع على رد الثمن قال اصحابنا رحمهم الله تعالى خيارا شرط
يمنع تمام الصفقة فاذا كان الخيار للباع او للمشتري والمبيع شي واحد او شيان
لم يكن له ان يجبر العقد في البعض دون البعض سواء كان المبيع مقبوضا او لم يكن
لانه يترتب الصفقة قبل التمام وانه لا يجوز خلاف ما يثبت التمام حيث يجوز التفرق
كذا في المحيط ولو كان الخيار للباع والمبيع مقبوض فلهك بعضه او استهلكه
انسان فللباع ان يجبر البيع على قبول اي حبيفة ورحمة الله تعالى واي
يوسف رحمه الله وقال بعد رحمة الله اذا كان ما يتفاوت فلهك البعض استقص
البيع وليس للباع ان يجبر في الباقي وان كان مكبلا او موزونا او معدودا غير
متفاوت فلهك بعضه فللباع ان يلزم البيع فيما بقي ولو استهلك المستهلك
المبيع في يد المشتري فللباع ان يلزمه البيع ويأخذ الثمن في قوله اي حبيفة
رحمة الله وقوله اي يوسف الاول وقال ابو يوسف رحمه الله بعد ذلك ليس للباع
ان يلزمه الا برضا المشتري ولو هلك احد القدين في يد الباع لم يكن له ان
يلزم المشتري القيد الباقي الا برضا كذا في الحاوي الفصل
الثاني بيان ما ينبغي به هذا البيع وما لا ينبغي به وفي بيان ما ينبغي
به وما لا ينبغي به من شرط الخيار سواء كان باعيا او مشتريا واجبا له ان
يجوز مائة الخيار باجماع الفقهاء وان يفسخ وان اجاز بغير حصة صاحبه
يريد بغير علمه جاز كذا في فتح القدير شرط الخيار اذا كان للباع في خيار البيع
ونقوده باحد ثلاث معان احدها ان يجبر البيع بالقول في المدة كذا في السراج
الوهاج كان يتول اجزت البيع ورضيته واستغلت خياره ويؤخذ كذا
بفتح القدير ولو قال هو يت اذنه او احببت او اعجبتني او وافقتي لا يبطل
كذا في البحر الرائق والثاني ان يموت الباع في مدة الخيار فيبطل خياره
بموته ونقذه عقده كذا في شرح الطحاوي والثالث ان يمضي مدة الخيار من غير
فسخ ولا اجازة ممن له الخيار كذا في السراج الوهاج وكذا اذا انقضت اوجز
ومضت الايام الثلاثة ولو انه افاق في مدة الخيار كجاء عن الشيخ الامام الزاهد
احمد الطواويس انه لا يكون خياره وذلك شمس الائمة الخواص رحمه الله
تعالى انه على خياره قال رحمه الله وهو مخصوص في المادون وهو الاصح
كذا في الذخيرة والتحقيق ان الاعمال والخبر لا يسقطان اما المستطال
مضي المدة من غير اختيار كذا في البحر وكذا لو بقى ما يباحي مضت المدة كذا
في محيط السرخسي وان سكر من الخمر يبطل خياره وهو الصحيح كذا في جواهر
الاخلاط وان سكر من البيع في المدة يبطل خياره حتى لو زال السكر من
البيع في المدة لم يفسد ان يتصرف في الخيار هكذا حكى عن الشيخ الامام الزاهد

احمد الطواويس رحمه الله تعالى والصحيح انه لا يبطل هكذا في المحيط وان
ازته وعاد الى الاسلام في المدة فهو على خياره اجماعا وان مكات او قتل على
الردة يبطل خياره اجماعا وان تصرف في الخيار معه بها توقفت تصرفه عنه اي
حبيفة رحمه الله تعالى ونقذه عقده كذا في الذخيرة ونقضه باخذ امرين اما
بالقول او بالفعل اما القول بان يقول ففسخت فبعد ذلك ينظر ان كان المشتري
خاضرا يفسخ الفسخ ولا يحتاج فيه الى قضاء او رضا وان كان غائبا لا يفسخ
ويكون موقفا عند اي حبيفة ومحمد رحمه الله تعالى خلافا لابي يوسف
رحمة الله كذا في المحيط والخلاص انما هو في الفسخ بالقول اما اذا فسخ بالفعل
فانه يفسخ حكما اتفاقا في الحرة والغيبه والمراد بالغيبه عدم علمه وبالحرة
علمه فلو فسخ في غيبته فبطلت في المدة ثم الفسخ لحصول العلم به ولو بلغه بعد مضي
المدة تم العقد بمضي المدة قبل الفسخ وكذا اذا اجاز الباع فسخه قبل
ان يعلم المشتري كذا ويطلب فسخه كذا في البحر الرائق واما الفسخ بالفعل بان
تصرف الباع في مدة الخيار في المبيع تصرف الملاك كما اذا اعتق او دبر او كاتب
حرفه كذا اذا باع من غيره وكذا لو وهب وسلم يفسخ البيع ولو وهب ولم يعلم
لا يفسخ البيع واذا ارهن وسلم يفسخ البيع كذا في المحيط واذا جرد في بعض
المواضع لا يكون فسخا ما لم يسلمه الى المشتري وبه اخذ عامة المشايخ رحمهم الله
تعالى كذا في الذخيرة واذا سلم المبيع في مدة الخيار الى المشتري قال الشيخ
الامام ابو بكر محمد بن الفضل ان سله على وجه الاختيار لا يبطل خياره ولا يملكه
المشتري وان سله على وجه التحليل يبطل خياره هكذا في الفصول العارضة
والخاصة ان ما وجد من الباع في المبيع لو وجد منه في الثمن لكان اجازة
للبيع يكون فسخا للبيع كذا في المدافع وجعل باع عبد اثنى في المدة على
انه بالخيار ثلاثة ايام ثم وهب الثمن من المشتري في مدة الخيار وادبراه
عنه الثمن واشترى من المشتري شيئا كذا الثمن يصح شراؤه وادبراه وبيته
ويبطل خياره لان الثمن في المدة بمنزلة العوض كذا في فتاوى قاضي خان
وكذا الوساطة الباع بالثمن الذي في ذمته شيئا كذا في المدافع ولو اشترى
من غير المشتري شيئا بذكر الثمن يبطل خياره ولا يجوز شراؤه ولو كان الثمن
ذميا فاقوه المشتري وقبض وتصرف فيه لا يبطل خياره وكذا العود في المبيع
الي المشتري لا يبطل خياره ولو كان الخيار للمشتري فادبراه الباع من الثمن لا
يصح ادبراه في قوله اي يوسف رحمه الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى اذا سلم
البيع بينهما بمضي مدة الخيار او باسقاط الخيار في المدة يفسد ادبراه الباع هكذا
في فتاوى قاضي خان والخاصة في هذه المسائل ان الثمن اذا كان شيئا يتعين
بالتعيين فاذا قبض الباع الثمن وتصرف فيه من بيع او هبة فذلك امضاء
للبيع واما كان الثمن شيئا لا يتعين بالتعيين كالدرهم فتصرف فيه بعد ما قبض
مع المشتري او مع غيره فذلك ليس بامضاء للبيع وان تصرف فيه قبل القبض
مع المشتري بان اشترى منه بالثمن ثوبا او صار منه من الثمن وهو العادم

على ما به دينار فذلك اختاره للبيع كذا في المحيط ولو باع عبد بن علي بالخياري
فيها وتبصرها المشتري ثم مات أحدها واستحق لا يجوز البيع في الباقي وإن
تراضيا على إجازة البيع لا البيع بشرط الخيار غير منعقد في حق الحكم فإذا
هكذا أحدهما كانت الإجازة في الباقي بغير كسبة العقد بل حصه فلا يجوز ولو
قال الباع في حياة العبد ينقصت البيع في هذا بعينه أو قال نقصت البيع
بأحدهما كان نقصه باطلا ويبقى الخيار فيها وكذا لو باع عبد واحد اعلم أنه
بالخياري ثلاثة أيام ثم قال نقصت البيع في نصفه كان باطلا رجلا باع بيضا أو
كوبه على أنه بالخياري ثلاثة أيام فخرج الفروج من البيض وصار الكفر بغير مدة
الخيار بطل البيع ولو كان الخيار للمشتري والمسئلة عا لهما بقية خياره كذا في
فتاوى قاضي خان ولو لم يكن في البيع خيار فالبيع باق والمشتري بالخيار إن
شاخه وإن شاء تركه كذا في الواقعات للحكامة رجلا باع أرضا على أنه بالخياري
ثلاثة أيام وتمت بتمامه أن الباع ينقص البيع في الأيام الثلاثة تبقى الأرض
مضمونة بالقيمة على المشتري وكان للمشتري أن لا يجسرها لاستيفاء الثمن الذي
دفعه إلى الباع وإن أذن الباع بعد ذلك للمشتري في زراعة هذه الأرض
سنة فزرعها بغير الأرض أمانة عند المشتري وكان للباع أن يأخذها من
المشتري متى شاء قبل أن يودي ما عليه من الثمن ولا يكون للمشتري أن يجسرها
لاحتيف الثمن الذي كان على الباع كذا في فتاوى قاضي خان وإن كان المشتري
زرع الأرض كان للمشتري أن يجسرها بأجر المثل ويمنع الباع عنها إلى أن يستحصل
الزرع وإن أراد المشتري بعد ما زرعها أن يمنع الأرض من الباع حتى يسترد
الثمن ليس له ذلك وإن أذن المشتري أن تكون الأرض في يده بأجر المثل إلى وقت
أدراك الزرع وكرة قلع الزرع أيضا وأراد نصيب زبوا الأرض الزرع كان له ذلك
إذا كان قد أذن له في زرعها إلى أن يدرك الزرع إلا أن يبرئ الباع أن يترك الزرع في
حتى يستحصل بغير شيء هكذا في المحيط وإذا كان الخيار للباع في عهده باعته
فقال الباع للعبد أنت حر إن دخلت الدار أو قال إن دخلت الدار فانت حر لم يكن
هذا انعقادا للبيع وكذلك إذا قال للعبد أنت حر وهذه العبد الأخيرة كالمسئلة
في المتن في روي هثم وشمر عن أبي يوسف رحمه الله تعالى فإذا مضى أجل الخيار
قبل أن ينقص البيع وجب البيع وعق العبد الآخر كذا في الخبر ولو كان الخيار
في الرجعي فخطئ الباع كان فسخا وإن طعن المشتري ليعرف المشتري مقدار الخطئ
لا يسقط وإن زاع على ذلك يبطل قال الفقيه أبو جعفر ما زاد على يوم وليلة كثير
وما دونه قليل لا يبطل خياره كذا في فتاوى وإذا هلك المبيع قبل القبض
يبطل البيع سواء كان الخيار للباع أو للمشتري وألها جميعا وإن هلك بعد القبض
فإن كان الخيار للباع فكذا يبطل البيع لأن المبيع صار كالماله لا يجمل أن شاء
العقد عليه فلا يجمل الإجازة فيعتسح العقد ضرورة ويلزمه القيمة إن لم يكن
له مثل والمثل إن كان له مثل وإن كان الخيار للمشتري لا يبطل البيع ولكن يبطل
الخيار ويلزم البيع وعليه الثمن هكذا في البدائع وفي المتن رجلا باع من آخر

خارية على أنه بالخيار ودفعها إلى المشتري فاعتقها المشتري أو زوجها فمدة الخيار
ثم أن الباع أجاز البيع فيها لا يجوز هفت المشتري ولا تزويجه وقد نقص الباع
البيع بإجازة البيع وإحلاله فوجها للمشتري ولو كان الزوج وطها وهي بكر ثم نقص
البيع البيع فيها وقد نقصها الوطى مائة درهم وعقها مائتا درهم فالبيع بالخيار
إن شاء الباع الزوج بالعقر مائة درهم يرجع به الزوج على أحد وإن شاء الباع المشتري
ينقصان الوطى ورضع المشتري على الزوج الوطى بالمائة التي ضمن ولو لم يكن
البايع دفع المائة إلى المشتري وزوجها المشتري رجلا وهي في يد الباع فوطئها
الزوج ثم أجاز الباع البيع ولم ينقصها الوطى لأنها ثابتة بالنكاح فاسد إذا فسخه
المشتري ولا يبطل ما لم يفسخه لأن فسخه لم يحل للمشتري بإجازة الباع البيع للمشتري
على الوطى مائة مثلاً إذا فسخ النكاح ولا خيار للمشتري في رد المائة بالوطى الذي
كان على الباع من قبل إن الوطى لم ينقصها وإن كان الوطى زنا كان هذا اختياراً
فترديه كذا في المحيط رجلا باع داراً على أنه بالخياري ثلاثة أيام ففصله المشتري
على راح منسمة أو على عرض بعينه فلي أن يسقط الخيار ويضي البيع جاز ذلك
ويكون زيادة في الثمن وكذا لو كان الخيار للمشتري فصالحه الباع على أن
يسقط الخيار فيخط عنه من الثمن كذا في الأوبريد هذه العرض بقيت في البيع
جاز ذلك كذا في فتاوى قاضي خان وإذا باع عبد ألف درهم فباع إن الباع فيه
بالخياري ثلاثة أيام فاعطاه المشتري مائة دينار ثم أن الباع ينقص البيع
فأصرف باطلا وكان عليه أن يرد الدينار كذا في المحيط قال هشام سألت حمدا
رحمته الله عن رجل باع داراً على أنه بالخياري ثلاثة أيام فتوارى المشتري في
بيته أراد أن يبعث في الثلاث فيجبه له البيع هل يؤخذ في هذا بالأعذار قال
نوابه إليه من بعده فأن ظهر وأما المطلع خياره إلا أن يجي في الثلاث فله
فإن إتيات الخصم في الأيام حتى كان آخر الثلاثة الأيام أتاك في وقت لا يستطيع
أن تبعث إليه من قبلك إلا عذر ففسا لك أن تبطل الخيار عليه قال ١٢ فقل ذلك
قلت فإن قلنا الخصم أي عذر رتب إليه وأشهدت فاضني مني فاشهد لي بذلك
قال أقول أشهدك أن هذا عذر زعم أنه قد عذرني في صاحبه في الأيام الثلاثة
كان ياتيه كل يوم فيعذرني فيختفي منه فإن كان الأمر كذلك فقل بطلت عليه
الخيار وإذا ظهر بعد ذلك وانكر سألت المدي البينة على الخيار وعلى العذر
كأن ادعى كذا في الخبره اشتري شيئا على الباع ثلاثة أيام ففعل المشتري
في الأيام الثلاثة إلى باب الباع ليرد البيع فاختفى الباع منه فطلب المشتري من
القاضي أن ينصب خصما عن الباع ليرده عليه فاختلفا فيه قال بعضهم
ينصب خصما نظر المشتري وقال محمد بن مسلمة رحمه الله تعالى فيجيبه القاضي
إلى ذلك ولا ينصب خصما لأن المشتري لما اشتريه ولم يأخذ منه وكبلا مع احتمال
الفقهاء فقد ترك النظر لنفسه فلا ينظر له وإن لم ينصب القاضي خصما وطلب
المشتري من القاضي الأعذار عن محمد رحمه الله تعالى في فيه روايتان في رواية
يجيبه القاضي إلى ذلك فينبغي من ادعاء الباع على الباع أن القاضي يقول إن

خصه فلا يبريد ان يرد عليك البيع فانه حصة ولا ينقض البيع فلا ينقض القاضي
البيع ما عدا اراد في رواية لا يجبه القاضي الى الامد ارباضا فقبل لمجد رحمه الله
كيف يصنع المشتري قال ينبغي للمشتري ان يبيع في حياضه منه وكذا لا ينقض
ان اخاف العيب حتى اذا عاقب البائع يرد على الوكيل كذا في فتاوى قاضي خان
استدري شيئا ينتدع اليه العيب على بائع ثلثة ايام في القياس لا يجبر
المشتري على شئ ولا الاستحسان لا يقال للمشتري اما ان تنسخ البيع واما ان
تأخذ البيع ولا شيء عليك من التمسح حتى يجبر البائع او يفسد البيع عندك دفع الضرر
من الضرر كما بين كذا في فتح القدير ولو باع شيئا مما يتسارع اليه الفساد يبعها تاما
ولم يقضه المشتري ولم يفسد الثمن حتى غلب كان للمشتري ان يبيع من
الخرق ويجعل للمشتري الثاني ان يشتري وان كان يعلم ذلك كذا في فتاوى قاضي خان
ولو كان الخيار للبائع او للمشتري فقال من له الخيار ان لم اقل كذا اليوم اطلت
جاري لا يبطل خياره وكذا لو قال ذلك في حياض العيب ولو لم يطل ذلك ولكنه قال
ا بطلت خياري بعد اوقات ا بطلت خياري اذا جاء عند في محله ذكر في المتقي انه
يبطل خياره وليس هذا الا لاوله لان هذا وقت يبيح له ان يخلو الاول كذا في
الطهيري ولو باع حياضه بغيره على انه بالخيار في الجارية فمئة العبد او غيره
على البيع اجازة وعرضا على البيع فسخ على الاصح كذا في الخبر الرايق وجعل المشتري
جارية على انه بالخيار فردد غيرها على البائع وقال هي التي اشتريتها في القول
قوله وللبيع ان يملكها ويطلها كذا في الواقعات الحسامية بشرط ان يوسع
رحمة الله تعالى مسلم باع من مسلم عسيرة على ان البائع بالخيار وقبضه المشتري
فصار في يده خرافه انتقض البيع وذكر المسئلة في المتقي قال وضمن
العصير وهكذا روي عن محمد رحمه الله تعالى وقال الحاكم ابو الفاضل رحمه الله
وقد قال في توضيح احوال البائع على خياره ان سكت حتى مضى الثلاث لزم البيع
المشتري ثم قال في ما ذكره من ان البيع ينتقض لو لم يتجافها حتى صار خلا
فاختار البائع الزام البيع فله ذلك ولا يعتبر رضا المشتري في المشهور من
الرواية كذا في الفخيرة المستقنات عدا قبل ان البائع بالخيار فاذن في التجارة
لا يكون هذا انتقضا للبيع الا ان يلحقه دين ولو اوصاه بعد ما لحقه دين لم يجز
كذا في محيط السرخي ولو باع عبده على انه بالخيار ثلثة وسنة الى المشتري ثم
غصبه من المشتري لم يكن ذلك فسخا للبيع ولا ابطالا للخيار كذا في الفصول العادنية
في الفصل الخامس والعشرين واذا باع عبدا على ان البائع بالخيار وقبضه المشتري
وقتل العبد عند المشتري قبل اوقات العبد وضمن المشتري قيمته للبائع
اخذ اوليا الحباية القيمة من البائع وكان للبائع ان يرجع على المشتري بمثلها
وهو غير في الغصب فكل باع عبدا على انه بالخيار وقبضه في يده فقال في
الثلاث قد فسخت البيع ونقضته ثم قال بعد ذلك اجزت البيع وقبل المشتري
فهذا اجازة الاستحسان ولو جازي البائع على المبيع في هذه الصورة حباية ونقضه
فقال المشتري ان اخذ كذا فليس له ذلك الا ان يسلم البائع كذا في المحيط

ولا يستهلك المبيع اجنبي والخيار للبائع لا ينقض البيع والبائع على خياره سواء كان
المبيع في يد المشتري او في يد البائع فان شا فسخ البيع واتبع الحائي بالضم وكذلك
لو استهلكه المشتري ان شا فسخ البيع واتبع المشتري بالضم وان اجازة واتبعه
بالضم ولو تعيب المبيع في يد البائع فان كان باقة مساوية او بفعل المبيع لا يبطل
البيع وهو على خياره ان شا فسخ البيع وان شا اجازة فان اجازة للمشتري بالخيار
فان شا اخذ جميع الثمن وان شا ترك لتغير المبيع قبل القبض وان كان يفعل البيع
مطلا للبيع وان كان يفعل اجنبي لم يبطل البيع وهو على خياره ان شا فسخ البيع
وانتبع الحائي بالضم وان شا اجازة واتبع المشتري بالضم والمشتري يبيع الحائي
بالضم وكذلك لو تعيب بفعل المشتري لا يبطل البيع والبائع على خياره ان
شا فسخ واتبع المشتري بالضم وان شا اجازة واتبع المشتري بالضم
وكذا اذا تعيب في يد المشتري بفعل اجنبي او بفعل المشتري او باقة مساوية
فالبيع على خياره ان شا اجازة للبيع وان شا فسخه فان اجازة اخذ من المشتري
جميع الثمن غير انه ان كان التعيب بفعل الاجنبي فالمشتري ان يبيع الحائي بالضم
وان فسخ فان كان التعيب بفعل المشتري او باقة مساوية فالبيع على خياره
الباقى وارث الحباية من المشتري وان كان التعيب بفعل اجنبي فالبيع على
الخيار ان شا اتبع الحائي بالضم وان شا انتع المشتري هو يرجع على ضمن على
الاجنبي هكذا في المذاهب اربع وروي ابو سليمان عن ابي يوسف في الامالي اذا جني
المبيع في يد البائع حباية والخيار له فانما نقض البيع ودفعه البائع او فداه فان
امضى البيع او سكت حتى مضت المدة وقبل المشتري ورعي بعيب الحباية
دفعه المشتري او فداه كذا في المحيط رجل اشترى ابنه على ان البائع بالخيار
ثم مات المشتري فاجاز البائع البيع متقا لابن ولا يبرأ اباه كذا في فتاوى
قاضي خان ولو باع المكاتب او المأذون بشرط الخيار لنفسه فمكاتب ومحرر
المأذون في مدة الخيار فله لزم البيع ومطل الخيار في قولهم جميعا كذا في البياني
باع ثلثة عباية بالخيار ثلثة ايام في البائع ضوفا في مدة الخيار يكون نقضا كذا
في الفصول العادنية ولو كان الخيار للبائع والمجارية عنده وطئت بشبهة
انتقض البيع كذا في المحيط ولو باع جارية على انه بالخيار ثلثة ايام فاكثبت
الكسبا بعد البائع او عند المشتري او ولدت اولاد اذا الكل يدور في الاصل
ان يتم البيع بينهما يكون للمشتري وان انتسخ البيع بينهما يكون للبائع كذا في
فتاوى قاضي خان واذا كان الخيار للمشتري فنقض هذا البيع بما ذكرنا من
المعاني الثلاثة وبمعنى اخر سواء اوهوا ان يتصرف المشتري في المبيع تصرف
الملاك والاصل فيه ان كل فعل مباشر للمشتري في المشتري بشرط الخيار فله
يحتاج اليه للامتحان ويحل في غير الملك مجال في الاشتغال به او مرة لا يكون
دليل الاختيار حتى لا يفسد خياره وكل فعل لا يحتاج اليه للامتحان او يحتاج
اليه للامتحان الا انه لا يجل في غير الملك كالحال فانه يكون دليل الاختيار كذا في الفخيرة
اذا كان الخيار للمشتري فباعه او اعطاه او دبره او كاتبه او وهبه او سلمه
سلم او لم يسلم او اجره فله اجازة منه لان هذه التصرفات تختص بالملك

هكذا في النهاية وكذا الواقع بعضه كذا في النهر الفائق الوطني والتقليد بشهوة
 والمباشرة بشهوة والنظر الي فرجها بشهوة اجازة من المشتري واما المشتري والنظر
 الي فرجها بشهوة لا يكون اجازة هكذا في البدأ اي ولو نظر الي ساير اعضائها
 بشهوة لا يسقط خياره لانه يجتنب اليه للامتحان بخلاف البايع لو لم ينسأير
 اعضائها او نظر الي فرجها لامن شهوة او نظر الي ساير اعضائها عن شهوة بحيث
 ان يسقط خياره لانه لا يجتنب الي ذلك وهذه التصرفات لا تحمل بدون الملك
 كذا في محيط السرخسي وقد استشهدوا ان تشتت الله او يزداد انتشارها
 وقيل ان يشتبه بقلبه ولا يشترط الا يتشار كذا في السراج الوهاج رجل اشترى
 من اخر جارية على ان المشتري بالخيار ثلاثة ايام ثم ان المشتري قبلها اولسها
 او نظر الي فرجها ثم اراد ان يرددها وقال لم يكن ذلك بشهوة فالقول قوله مع يمينه
 هكذا روي عنه محمد في المستقي ثم قال لا يبري ان رجلا لو قبل امرأته اولسها او نظر
 الي فرجها ثم قال لم يكن عن شهوة كان القول قوله كذا ايضا ولو كان متباعدة ثم
 قال كان ذلك مني بغير شهوة لم يقبل قوله وكان الصدر الشهيد يقول في القبلة
 يعني بحمة المصاهرة ما لم يتبين انه فعل بغير شهوة وفي المسح والنظر الي الفرج
 كان يقول لا يعني بالمحرمة ما لم يتبين انه فعل بشهوة فعلى قياس ما قاله الصدر
 الشهيد ثم يجب ان يقال في مسألة الشراء اذا قبلها ثم قال لم يكن عن شهوة ان
 لا يقبل قوله ويسقط خياره كذا في المحيط وتقبلها المشتري فقال قبلتها
 بغير شهوة ان كان في النهر لا يقبل قوله وان كان في ساير البدن فالقول قوله وهو
 عليه خياره هكذا في السراج الوهاج ذكر الصدر الشهيد رحمه الله تعالى في بيوت
 (ان) نظرت الجارية الي فرج المشتري او قبلته او لمسته بشهوة فاقتر المشتري
 انما قبلته بشهوة فان فعلت ذلك فتمكين المشتري يسقط خياره بالاجماع
 كذا في الفتاوي الصوري وان اختلفت اختلاسا من غير تمكين المشتري وهو
 كاره لذلك فكذا عند اي حنيقة وروي عن ابي يوسف رحمه الله انه لا يكون ذلك
 اجازة للبيع وقال محمد رحمه الله لا يكون فعلا اجازة للبيع كيف ما كان واجمعا
 على انها لو باضعت وهو نائم ان ادخلت فرجها في فرجها يسقط خياره كذا في
 السراج الوهاج اذا ادعى الجارية المشتري الي فراشه لا يطل خياره وكذا اذا زوجها اذا
 وطئ الزوج كذا في الفتاوي السراجية وان كان الخيار للمشتري والسلعة مقبوضة
 فحدث بها عيب لا يقع لزوم القصد ويطل الخيار سواء كان بفعل البايع او بغير فعله
 وهذا اقوال ابي حنيفة وابي يوسف رحمه الله تعالى كذا في الظهيرية وان كان
 القبيح مما يجتهد الارتفاع كالمريض بالمشتري على خياره ان شافه وان شاف
 اجاز ولو لم ينسأير ان يفسخ وان يرفع العيب في مدة الخيار فان مضت المدة
 والقبيح قائم بطل حق الفسخ ولزم البيع كذا في البدأ اي ولو مرض القيد
 والخيار للمشتري فلقى البايع وقال انقضت المبيع وردت القيد عليك فلم
 ينسأير البايع ولم يقبضه فان مضت المدة والقيد مريض لزم المشتري وان
 مض فيها فلم يردده حتى مضت المدة كان ان يردده على البايع بذلك الرد الذي
 كان منه كذا في فتح القدير اذا اراد المبيع في مدة الخيار بقبض المشتري رباية

متصلة

متصلة متولدة من الاصل كالسمن والبر من المرن وذهاب البياض من العين
 فانما تمنع الرد والفسخ عند اي حنيقة وابي يوسف كذا في السراج الوهاج وان كانت
 الزيادة متصلة غير متولدة منه كصنع الثوب وخياطة ثوبه وكتا السروبي
 بالسمن والسبا والفرس في الارض فانه مباح من الرد بالاجماع وكذا ان كانت
 الزيادة منفصلة متولدة كالولد واللبن والصوف والقوم الارش وغيرها
 فانما تمنع الرد ايضا كذا في السراج الوهاج والمنفصلة الغير المتولدة كالغلة والحب
 لا تمنع اتفاقا كذا في النهر الفائق فاذا اختار البايع فالزيادة لم يمتنع الاصل
 اجماعا وان اختار الفسخ يرد الاصل مع الزيادة عند اي حنيقة رحمه الله
 وقال لا يرد الاصل لا غير الزيادة للمشتري ولو كان المبيع دابة فركبها المشتري
 والخيار لم يسقط الي سيرها او قوتها او كان ثوبا فلبسته لينظر الي مقدار
 او كانت ثامة فاستخدمها لينظر ذلك منها ثوبا فلبسها فانه زاد في الركوب
 على ما يوفيه فهو رضى ويسقط خياره فان ركبها الحاجة فهو رضى كذا في السراج
 الوهاج هذا اذا كان الاستخدم يسيرا فاما اذا كان كثيرا يخرج عن حد الامتنان
 والاختيار يكون اختيار الملك كذا في المحيط وان لبسه يستغنى به وهو ان
 يلبسه لدفن عمادية البرد بطل خياره كذا في الظهيرية وان ركبها لبيعتها او ليشترى
 بها علفا او ليردها على بايعة فالباع ان يكون اجازة وفي الاستحسان لا
 يكون اجازة وهو خياره كذا في السراج الوهاج عتيل هذا اذا لم يمكنه الرد والسقي
 والعلف الا بالركوب وان امكن بدون الركوب يبطل وكذا الركوب بالعلف
 ان كان في وعاء واحد لا يبطل وان كان في عدلين يبطل ذكره في السير الكبير
 كذا في محيط السرخسي وان استخدمها مرة اخرى فان كان في النوع الذي استخدمها
 في المرة الاولى كان اختيار الملك وان كان في نوع اخر لا يكون اختيارا والاكره على
 الاستخدم في المرة الاولى اختيار الملك فمر محمد رحمه الله تعالى في الاستخدم اربعة كتاب
 الاجازات فقال تعبان يامر بها يحمل المتاع على السطح او ينزلها عن السطح او
 يتقدم الفحل بين يديه او بان تمر جمل بعد ان لا يكون عن شهوة او بلاء
 تطبخ او تخبز تعبان يكون ذلك يسيرا وان امرها بالطبخ والخبز فوق العا
 قد ذلك رضا كذا في المحيط ولور كذا في الدابة ليوف سيرها ثم ركبها مرة اخرى
 ان ركبها لمعرفه سير اخر غير الاول بان ركبها او لا يعرف انما هلاجه ثم ركبها ثانيا
 ليوف سرعة عدوها فهو على خياره والثوب اذا لبسه مرة لمعرفه الطول
 والرضع ثم لبسه ثانيا يسقط خياره كذا في البدأ اي ولو اشترى ارضا مع حرثه
 فسقي الحرت او فضل منه شيئا او حصده او عرسه للبائع بطل خياره ولو عرسه
 لينقوم كذا في النهر الفائق ولو كان في الارض غل فخرم الغل او لقي بطل خياره
 كذا في محيط السرخسي ولو زرع الارض او حرثها فهو رضى من المشتري ومن
 البايع فسق ولو كان النهر عاريا وكان يسقي به كما كان يسقي قبله سقط
 خياره وكذا اذا غارت او اجره سقط خياره سواء سقى منه المستقي او لم

هـ يستحق كذا في القاتار خاوية ناعلا عن القتاوي القتاوية ولوسقي من نهر
الارض دوابه او شرب بنفسه لا يسقط خياره لانه مباح ولوسقي من نهرها
ارضا اخرى فهو راضا بخلاف ما اذا سقي منه اجنبي بغير علمه ولورعت
ما شئت المشتري الكلا يسقط خياره بخلاف ما شئت الناصر كذا في
المحيط وكذا في النهر وكس البير يسقط خياره ولو نهضت البير من نهرها
لم يعد خياره كذا في الذخيرة واذا اشترى الرجل نهر او بيرا وهو بالخيار
فوقفت في البير شاة فماتت او وقعت فيها عذرة او شيء مما ينجس الماء
لم يكن له ردها قبل الترح واما اذا ترح في مدة الخيار حتى ظهر هلك لم انبرد
على البائع لم يرد كذا في الله تعالى هذه في الكتاب واختلف المتأخر فيه
قال بعضهم لمحق الرد لان القيد زال في مدة الخيار على وجه لم يبق له اثر
فيكون المشتري على خياره على قيا من ما لم يحكم القيد في مدة الخيار
في يد المشتري ثم انقطع عنه المحرم في المدة كان المشتري على خياره
وحكي القيد ابو جعفر عن استاذة ابي بكر البجلي انه لا يكون له الرد ايضا بعد
الترح لانه بقي بعد الترح نوع عيب فانه وان ظهر عيب لا يظهر عنه بعض العلماء
كذا في الذخيرة ولا يسقط خياره لو استسقى البير لشربه ووضعوه ودوابه
ليظهر الي كثره الماله محتاج اليه ولوسقي باري بطل خياره لانه غير
محتاج اليه لم يفرقه قدر الماله كذا في المحيط ولو قطع حوافر الدابة او اخذ بعض
عرقها لا يبطل كذا في فتح القدر فان وجد بها او فسد خنكها او بخرها فهو راضا كذا
في السراج الوهاج ولو حمل عليها غلفا لم يسقط خياره هكذا روي عن ابي يوسف
رحمة الله وعن محمد رحمة الله انه اذا حمل غلفا لم يفسد خياره ولو كان
له قواب يحمل غلف جميع الدواب عليها فذلك راضا كذا في المحيط اشترى بقرة او
شاة على انه بالخيار فخلب لبنها بطل خياره كذا في الفتاوي السراجية وهو
المختار كذا في جواهر الاخلاطي وفي القدر يري اذا سكن المشتري الدار او
اسكنها راضا بغير اجر او تم منها شيئا او احدث فيها بناء او جصصها
او طينها او هدم منها شيئا فهو امسا للبيع كذا في الظهيرية ولو سقط خابط
منها بغير صنع اخذ بسقط الخيار كذا في محيط السرخسي ولو اشترى دارا وهو
سكن فيها لم يملك ان بالخيار فدام على السكنى لا يبطل خياره كذا في فتاوي قاضي
خان ولو كان فيها ساكن باجر فباعها البائع برضاة وشرط الخيار للمشتري فترك
المشتري واستادى القلة فهو راضا كذا في الحاويي المشتري بالخيار الشرط
اذا باع خيارا الشرط لا يبطل خياره وقيل يبطل وهو الصحيح كذا في جواهر
الاخلاطي ولو شبع من الكتب بنفسه او لغيره لا يبطل وان قلب الأوراق هو
وما لدرس منه يعلم يبطل كذا في البحر الرائق قالوا ولو قيل بالانتساع يبطل
الخيار وما لدرس لا يبطل خياره فله وجه ويجوز اخذ به كذا في فتاوي قاضي
خان ولو كان فيها ساكن وهو الماخوذ كذا في جواهر الاخلاطي ولو جم الغلام اوسقي

دوابا وحلق راسه فهو راضا كذا في المحيط وعن محمد رحمة الله تعالى اذا امر اخلا
بجز راسه يعني راس الغلام فهذه البير رضا لان يري به الدواب وكذا الطلا
بالقوة الا ان يراد به الدواب وكذا غسل الراس والحكة وفيه المستقي اذا احتج الكاد
بالمشتري فهو راضا كذا في الظهيرية ولو اشترى قنار ففراة تجم الناس
باجر فسكت كان راضا لا يبرأ اجرا لانه لا يستد ام لانه لو قال اجنبي فجم لم يكن
رضا كذا في البحر الرائق وفي الاصل لها شتر بخارية فامرها ان ترضع ولده ٧
يكون رضا كذا في الفضول الهادية ولو امر الجارية بغير ما اشتراها لم يملك ان بالخيار
بالمشيط والد هان او اللبس فهذه البير رضا كذا في الظهيرية اشترى بشرط
الخيار شيئا فقبضه او نقد ثمنه لا يبطل بذلك خياره كذا في الفضول الهادية
ابن جماعة عن ابي يوسف رحمة الله تعالى في رجل اشترى عبدا على ان بالخيار
ثلاثا وقبضه فهو للقبض مال او اكتسبه ثم استهلكه القيد يعلم المشتري
بغير اذنه او بغير علمه لم يبطل خيار المشتري ولو وهب للقبض ابن المشتري
وقبضه القيد عتق الابن ولا يبطل خيار المشتري في القيد ولو وهب للقبض
ام ولد المشتري وقبضه القيد بطل خيار المشتري في القيد قال ولا يشبه الولد
ام الولد من قبل ان ام الولد تبقى على ملكه بعد حكم الخيارات والولد لا يبقى ولو ات
المشتري استهلك المتاع الموهوب للقبض بطل خياره في القيد هكذا روي
ابن جماعة عن محمد رحمة الله تعالى في هذه المسئلة كذا في الظهيرية ولو اشترى
عبد اعيا انه بالخيار ثلاثة ايام فقطع البائع يده عند المشتري بطل خيار
المشتري في قول ابي حنيفة رحمة الله تعالى ولا يبطل في قول محمد رحمة الله تعالى وعن
ابي يوسف رحمة الله عليه روي ان يمان ولو قطع البائع يده قبل التسليم الى المشتري
لا يبطل الخيار عند الكل ولو قطع اجنبي عند المشتري بطل الخيار عند الكل كذا
في فتاوي قاضي خان واذا بيعت الدار بحب الدار المشتراة بشرط الخيار
بالمشتري فاخذها المشتري بالشفعة فقد سقط خياره كذا في المحيط
والاخذ ليس بقيد لانه يتم بمجرد الطلب سواء كان معة اخذ او لا كذا في النهر الفائق
المشتري بشرط الخيار اذا ارهن بالثمن في ايام الخيار كان كذا في الفضول
الهادية واذا باعته الدار بحب في المدة سقط الخيار الا ان تكون مذرة ولذا
ولد الجواذ سقط ٧ ان يكون الولد ميتا كذا في البحر الرائق وفيه المستقي اذا ولدت
بغيره المشتري ولد اميتا لم تنقص المولاة فهو على خياره كذا في المحيط
واذا كان البائع والمشتري جميعا بالخيار لم يتم البيع باجازه احدهما حتى يحق
عليه كذا في المبسوط وفيه المستقي رجل باع عبدا بامعة على ان كل واحد منهما
بالخيار فباعها باجر باع القيد البيع وقد نقضت القيد في يد
المشتري فقد لزمه وتم البيع وفيه رجل اشترى عبدا بارية وشرط كل واحد
الخيار لنفسه فباعها ثم انها اعتقا معا جازعت كل واحد منهما في السلعة
التي كان يملكها رجل اشترى من اخر عبدا بالف درهم وها جميعا بالخيار فقال
البائع قد اجزت البيع محضر من المشتري وقال المشتري بعد ذلك قد فسخت

البيع بحضرة البائع فالبيع يفسخ فان هلك العبد في يد المشتري قبل ابدؤه في
 الايام الثلاثة او بعد ما فعل المشتري الثمن من قبل ان البائع قد ازم البيع وما
 المشتري بالخيار ردون البائع ولو اصابته غيب قبل هذه المدة او بعد ما فهو
 سواء وعليه الثمن ولا يستطيع رده بعد الغيب الذي اصابته وان بدأ المشتري
 ففسخ العقد ثم ان البائع اجاز البيع ثم هلك العبد فعلى المشتري قيمته وكذا
 لو اصابته غيب نقصه بعد هذه المدة فالبيع منتقض بصد المبيع وبرد نقصا
 الغيب ولو اصاب الغيب قبل ان يفسخ المشتري البيع ثم اجاز البائع فالبيع
 ازم للمشتري وعليه الثمن كذا في المحيط قال واذا كان الخيار للبائع او للمشتري
 فتنقضي البيع ثم هلك عند المشتري قبل ان يقبضه البائع فعلى المشتري الثمن
 اذا كان الخيار والقيمة ان كان الخيار للبائع كذا في المبسوط ولو اشترى شيئا
 على انما بالخيار ورزني احدها بالبيع صريحا او دالة لا يرد الاخر بل يبطل خياره
 عند الامام وقال لا يرد البيع في نصيبه وعلى هذا الخلاف خيار الردية والغيب
 كذا في الزهر الفائق رجل اشترى عبدا من رجلين صفقة واحدة على ان البائع
 بالخيار فزرني احدها بالبيع ولم يرض الاخر لزمته من قول ابي حنيفة رجة الله كذا
 في فتاوى قاضي خان **الفصل الرابع** في اختلاف المتبايعين
 فيه اشتراط الخيار اذا اختلف فيه فالقول قول الذي ينفيه وان اختلفا في
 مقداره فالقول قول المترابقين وان اختلفا في مضيه فالقول
 قول الذي ينكر مضيه كذا في المبسوط اختلفا في شرط الخيار واقاما البينة
 فبينة مدعي الخيار ولو كذا في البينة ان كان الخيار احدهما واختلفا في الاجازة
 والنقض في المدة فالقول لمن له الخيار رادعي الفسخ والاجازة والبينة بينة
 الاخر وان اختلفا بعد مضي المدة فالقول لمدعي الاجازة ايها كان والبينة
 لمدعي النقص واما اذا كان الخيار لهما واختلفا في النقص والاجازة في المدة
 فالقول لمدعي النقص والبينة للاخر وان اختلفا بعد مضي المدة فالقول لمدعي
 الاجازة والبينة لمدعي النقص كذا في محيط الرحى هذا كله اذا لم يكن
 لبينة ما يريخ ولو ارجحت البينة ان يقبل بينة اسبقها تاريخا ايها كان
 على الفسخ والاجازة كذا في منزه الطلبي وقال محمد رحمه الله تعالى في
 النجاشي الكبير رجل باع عبدا من رجل بالف درهم على ان البائع فيه بالخيار
 ثلاثة ايام وقبضه المشتري فبضت المدفوع لا احدها ايها كان ان العبد
 مات في الثلاث وانتقض البيع ووجب الثمن وقال الاخر لا يلزم
 ابق فالقول قول من يدعي انه حي ابق وان اقاما البينة كانت البينة
 بينة من يدعي انه حي ابق ايضا كذا في المحيط واما اذا تصادقا على الموت
 فقال احدهما مات في الثلاث وقيل الاخر بعد الثلاث فالقول لمدعيه في
 الثلاث والبينة للاخر واما اذا تصادقا على الموت بعد الثلاث في يده
 المشتري واختلفا في الفسخ والاجازة فاقام احدهما البينة ان البائع ه
 نقض في الثلاث واقام الاخر انه اجاز في الثلاث فالبينة لمدعي النقص ه

وقيل هذا قياس وفيه الاحتياط ان البينة لمدعي الاجازة وان تصادقا على الموت في
 الثلاث فالمسئلة هي البينة مدعي الاجازة اولى ولو ادعى احدهما الموت بعد الثلاث
 واجازة البائع في الثلاث وادعى الاخر الموت في الثلاث ونقض البائع قبله فالقول
 لمدعي النقص والبينة للاخر ولو ادعى احدهما الموت بعد الثلاث ونقض البائع
 في الثلاث والاخر الموت في الثلاث واجازة البائع قبله فالقول لمدعي النقص
 والبينة لخصه وكذا لو كان الخيار لهما فاختلعا على هذا الوجه كذا في محيط
 الرحى قال محمد رحمه الله تعالى في الخيار ايضا رجل باع عبدا على ان البائع بالخيار
 ثلاثة ايام فقبضه المشتري وقيمة العبد درهم فزادت قيمته في الايام الثلاثة
 فصارت اليه درهم ثم مضت الايام الثلاثة فاقام البائع بينة ان المشتري قتل
 خطا في الايام الثلاثة بعد ما صارت قيمته اليه درهم وانكره المشتري فلقا
 المشتري بينة ان البائع قتل خطا بعد مضي الايام الثلاثة والبينة بينة
 البائع ولو اقام احدهما البينة انه مات في يد المشتري في الايام الثلاثة واقام
 الاخر البينة انه مات بعد الثلاث كانت البينة بينة من يدعي الموت بعد الثلاث
 واذا قضيت بوجوب ضمان القتل للبائع هنا كان للبائع ان يضمن ما قتل ه
 المشتري ولو اذ ان يضمن المشتري قيمة العبد يوم قبضه لم يكن له ذلك ه
 وكذا لو اقام البائع بينة ان فلان قتل في الايام الثلاثة خطا واقام
 المشتري بينة على ذلك الرجل او غيره انه قتل خطا بعد مضي الايام الثلاثة
 كانت بينة البائع اولى ونقض للبائع على ما قتل القاتل بيمته يوم القتل ه
 وان اختلفا بيمين المشتري القاتل لم يكن له ذلك ولو كان المشتري اقام البينة
 على البائع فليان البائع قتل في الايام الثلاثة واقام البائع بينة ان المشتري
 قتل بعد الايام الثلاثة فالبينة بينة البائع ولو اقام البائع بينة على ان هذا
 الاحبى قتل بعد الايام الثلاثة واقام المشتري بينة على ان هذا الاحبى
 اذكره قتل في الايام الثلاثة فالبينة بينة البائع وان اراد المشتري في هذا
 الوجه اثبات القتل على الذي اقام عليه البائع البينة انه قتل بعد الثلاث
 واراد تضمينه لم يكن له ذلك كذا في المحيط ولو اتفقا ان هذا الرجل خصه في
 الثلاث وادعى البائع الموت في الثلاث وادعى المشتري الموت بعد الثلاث
 فالبينة للمشتري ولو عكس فبينة البائع اولى والمشتري ان يضمن الغاصب
 قيمته كذا في محيط الرحى وكذا لو كان الغصب من اثنين كان للمشتري
 ان يأخذ الذي اثبت الغصب عليه بيمينه وان لم يتم البينة على ما وصفنا من
 القتل والموت فالقول قول من يدعي القتل والموت في الثلاث كذا في المحيط
الفصل الخامس في خيار التعيين صح خيرا التعيين في القيمات
 لا في المشتريات فبما دون الاربعة استحسانا كذا في الزهر الفائق ولا يصح في الاربعة
 كذا في الكافي وهو ان يبيع احدا لعبدين او الثلاثة او احد الثوبين او الثلاثة
 على ان يأخذ المشتري واحدة كذا في البحر الرائق ويجوز خيار التعيين في جانب البائع
 كلما زرع جانب المشتري كذا في الظهيرية وهو الاصح كذا في البحر الرائق واذا وقع

البيع على هذه اقبضها المشتري فاحدها ملك المشتري مضمون عليه بالثمن والآ
 ملكه البايع امانة في يده فكله في الحاي ثم قيل يشترط ان يكون في هذا العقد
 خيار الشرط مع خيار التعيين هو المذكور في الجامع الصغير قال شمس الآبية وهو
 الصحيح وقيل لا يشترط وهو المذكور في الجامع الكبير قال في الاسلام هو الصحيح
 كذا في التبيين وان تراضيا على خيار الشرط مع خيار التعيين ثبت حكمه وهو جواز
 ان يرد كل من التبيين الى ثلاثة ايام ولو بعد تعيين الثوب الذي فيه البيع ولو
 رد احدها كان بخيار التعيين وثبت البيع في الاخر بخيار الشرط ولو مضت الثلاثة
 قبل رد شي وتعيينه بطل خيار الشرط وانبرم البيع في احدهما وعليه ان يعين كذا
 في فتح القدير واذا لم يرد خيار الشرط فلا بد من تاقية خيار التعيين بالثلاث
 عنده ومدة معلومة ايها كانت عندها كذا في النهاية المهداية واذا ذكر الخيار
 مطلقا ولم يعرفه كان الكرخي يقول لا يجوز هذه البيع واليهما شارة الجامع هـ
 الصغير ونية الماذون واليه ما لا شمس الآبية الحلواني وشمل الآبية السرخسي هـ
 وفي الاسلام على اليزدوي كذا في المحيط وان شرط معه خيار الشرط هو كذا
 لم الخيار بطل خيار الشرط وثبت للوارث خيار التعيين حتى لا يملك الوارث ردها
 واذا اختار احدها بقى الاخر امانة فان كان الخيار للمشتري وهلك احدها
 قبل القبض تعين الهالك للامانة والقيام للبيع ولم الخيار بقاءه باخذه او
 يده ولو هلك بطل البيع كذا في محيط السرخسي وان كان البايع في اثنين لم ان
 ياخذ ايها شاء وان شاء تركها ولو هلك الكل بطل البيع كذا في شرح الطحا
 ري ولو هلك احدها بعد القبض تعين الهالك للبيع والقيام للامانة فيرد
 ولو هلك على التعاقب تعين الهالك او لا للبيع قبل الهلاك ولزمه ثمنه
 ولو هلكا معا لزمه نصف ثمن كل واحد منهما كذا في محيط السرخسي وكذلك
 لو هلكا على التعاقب ولكن لا يرد في السابق لزمه نصف ثمن كل واحد منهما
 كذا في النهاية وتوقار البايع فكله اغلاهما ثمن وقال المشتري لا يرد اخصها
 ثمن فالقول للمشتري كذا في محيط السرخسي ولواقم احدها البيه على الانفراد
 قبلت بيته وسقط اليمن ولواقم جميعا بيته البايع اولى ولو تعيب
 احدها في يد البايع قبل القبض فالمتعيب منها لا يتعين للبيع والمشتري
 على خياره ان شاخذ المعيب بجميع ثمنه وان شاخذ الاخر وان شاتركها
 وكذا ان تعيبا جميعا كذا في شرح الطحاوي ولو قبضها ثم تعيب احدها
 في يده تعين ذلك للبيع والاخر للامانة وان تعيبا جميعا ان كان على التقا
 لزمه الاول ويرد الباقي الي بايعه ولا يضمن نقصان ما حدث به كذا في البيا
 وان اختلفا في الاول فعلى ما ذكر كذا في البحر الرائق ولو تعيبا معا فلا يتعين
 احدها للبيع ولم ان ياخذ ايها شاء بثمنه وليس ان يرد ردها جميعا وبطل
 خيار الشرط ولو ارد ادعيا احدها بعد ذلك احدث به عيب اخر تعين ذلك للبيع
 كذا في البيايع ولو تصرف المشتري في احدها تصرف المالك جاز تصرفه فيه ويكون
 مختار له ولزمه ثمنه وتعين الاخر للامانة ولو تصرف البايع في احدها فتصرف

فيه موقوف ان تعين ذلك للبيع بطل تصرفه فيه وان تعين ذلك للامانة نفذ
 تصرفه فيه كذا في شرح الطحاوي ولو تصرف المشتري فيها وهما خياران وهو على خياره
 فيرد الذي لم يختار وليس له ان يردهما كذا في المحيط ولو باعها المشتري ثم اختار
 احدها صح بيعه فيه ولو صبح المشتري احد التبيين تعين هو مبيعها ورد الاخر
 ولو اعتقها البايع عتق الذي يرد عليه وان كان اعتق ما اختاره المشتري ليصح
 اعتاقه وان استولدها المشتري تعينت الاولى للبيع وضمن عقر الاخرى للبايع
 وثبت نسب ولدها منه لعدم الملك وتبين المشتري بالبيان ايتهما استولدها
 اولا فان مات قبل البيان لخيار التعيين للورثة وان لم يعلم الورثة الاولى منها
 ضمن المشتري نصف ثمن كل واحدة ونصف عقرها للبايع وتضمنان في نصف
 قيمتهما للبايع وروي ان الولدين يضمنان ايضا في نصف قيمتهما للبايع
 كذا في الظهيرية ولو وطئها البايع والمشتري فولدت واحد في كل واحد الولدين
 صدق المشتري في التي وطئها اولا وضمن عقر الاخرى وثبت نسب ولدا الاخرى
 من البايع ويضمن البايع عقر الاخرى للمشتري وان ماتا قبل البيان ولم يعلم
 ورثة المشتري الاولى منها لم يثبت نسب الولدين من احدهما وعتقوا وضمن
 المشتري نصف ثمن كل واحدة منهما ونصف عقرها للبايع والبايع يضمن
 نصف عقر كل واحدة منهما للمشتري وتيقا صان ولو ادوم بينهما كذا في البحر
 الرائق ولو كان الخيار للبايع والمسئلة بحالها فله ان يلزم المشتري اي ثوب
 شاء وليس للمشتري خيار التركة لان البيع من جانبها ثابت ولم ان يفسخ البيع
 لان في المبيع منها الخيار وليس له ان يلزمها جميعا لان المبيع احدها ولو هلك
 احدها قبل القبض او بعده هلك امانة والبايع بالخيار ان شاء الزم الباقي
 وان شافسح البيع فيه وليس له ان يلزم الهالك وان هلكا جميعا قبل القبض بطل
 البيع فيهما ولو هلكا بعد القبض ان هلك احدهما قبل صاحبه يجب على
 المشتري ضمان قيمة الهالك الاخر لان الاول هلك امانة وان هلكا معا لزمه
 نصف قيمة كل واحد منهما كذا في شرح الطحاوي ولو تعيب احدها او كلاهما
 قبل القبض او بعده فخيار البايع على حاله وان يلزم المشتري ايها شاء
 فان الزمة السليم فلا خيار في تركه وان الزمة المعيب ان كان بعد القبض فكذلك
 وان كان قبل القبض فهو بالخيار ان شاء رضى به وان شا تركه كذا في البيايع
 وان الزمة المبيع المعيب لم يرض به ليس له ان يلزمه الاخر بعد ذلك كذا في الظهيرية
 وان شا البايع فسخ البيع واستولدها كذا في شرح الطحاوي وان تعيب كلاهما
 في يد المشتري فعليه نصف قيمة كل واحد منهما كذا في البيايع ولو تصرف المشتري
 فيها او في احدها لا يجوز ولو تصرف البايع في احدها يجوز تصرفه فيه وتعين
 الاخر للبيع ولم خيار الا لزام فيه والفسخ ولو تصرف فيها جميعا يجوز تصرفه فيها
 ويكون فسخا للبيع كذا في شرح الطحاوي ويسقط خيار التعيين بما يسقط به
 خيار الشرط كذا في الظهيرية ابن سبعة في نوادره عن ابي يوسف رجل اخذ
 من رجل ثوبين على ان ياخذ ايها شاء ان شا اخذ بهما عشرة وان شا اخذ

هذه العشرة وان شأنا أحدها جميعاً فصنع أحدها واختاره ورزق الاخر فقال البائع
 اخترت الذي ثمنه عشرة وقال المشتري اخترت الذي ثمنه عشرة قال القول
 به الثمن قول المشتري ولو ان المشتري قطع الثوب قبضاً ولم يخطه بشره اختلف
 بين الثمنين فان شأنا البائع أخذ ما اقرب به المشتري من الثمنين وان شأنا اخذ الثوب
 مقطوعاً وان كان القطع قد زاد فيه مثل الصبغ فلا سبيل للبائع عليه وله
 ما اقرب به المشتري المعلق ان يوسف رجل اخذ من رجل ثوبين فكان
 يخذ أحدهما ثمين مسمى فصاع أحدهما وقطع الاخر فقال المشتري اخترت
 الذي قطعت ثم صناع اخذوا ثوباً فيه امين وقال البائع لا بل اخترت الذي
 صناع ثم قطعت الاخر فقلبك قيمة الذي قطعت مع ثمن الذي صناع فان المشتري
 صناع من نصف ثمن الذي صناع ثم قطعت الاخر فقلبك قيمة الذي قطعت
 مع ثمن الذي صناع فان المشتري صناع من نصف ثمن الذي صناع ونصف
 قيمة الذي قطع ونصف ثمنه كذا انما المحيط ويجوز خيل التعيين في البيع انما
 ايضاً الان ههنا ما يتعين للبيع يكون مضموناً بالقيمة والبائع يحكم
 به الجائز فانه ما تعلقا ضمن نصف قيمة كل واحد منها ولو اعتقها المشتري
 عتق أحدهما والتعيين اليه ولو اعتق أحدهما بقيت اوتباعه كاز وعليه
 قيمته ولا يجوز اعتاق المهر لامي البائع ولا من المشتري ولو اعتق البائع أحد
 بغيره ثم اعتق المشتري ذلك او غيره للبيع او مكات فعتق البائع باطل ولو
 رد ذلك على البائع صح عتقه ولو كان اعتقها ورزق اعليه عتق أحدهما والتعيين
 اليه كذا في الظهيرية **الفصل السادس** في شرط الخيار
 به البعض والخيار لغير الفاقد ولو اشترى ثوبين او عبدين او دابتين
 على ان يملك خياره أحدهما ثلاثة ايام او على ان البائع بالخيارية أحدهما
 ثلاثة ايام فهدده المسئلة على اربعة اوجه في ثلاثة منها يفسد البيع وبها
 جيفت وتي الواحد جاز منها جميعاً اما الوجه الثلاثة فاحدها اذا لم يعين
 الذي فيه الخيار ولم يبين ثمن كل واحد منها فاحدة والثاني اذا عين
 الذي فيه الخيار ولم يبين حصة كل واحد منها من الثمن والثالث اذا بين
 حصتها من الثمن ولم يعين الذي فيه الخيار والرابع اذا عين الذي فيه الخيار
 وبين حصتها من الثمن فان البيع جائز واخذها بثلثا وربع الاخر الخيار فان جاز
 البيع من الخيار او مكات او مصنعة الخيار من غير فسخه البيع فيها
 ولزم المشتري ثمنها ولو ليس للافرضع البيع من أحدها ولا في كليهما حتى ينقذ
 ثمنهما كذا في البيع ولو اشترى كلبين او ذئبين او عبداً واحداً اعلم انه بالخيار
 به نصفه مع فصل الثمن او لا فرق بين ان يكون الخيار للبائع او للمشتري
 فان كان الخيار للمشتري ولم ان يرد النصف الذي شرط الخيار فيه وان كان
 فيه تزويج الصفة على البائع انه رضى بهذا التزويج كذا في الكافي واذا اشترى
 الرجل من اخوه عبدين كل واحد منهما بالدرهم وشرط الخيار في أحدهما بغيره للبائع
 حتى جاز الفقد فقال المشتري ان اخذ الذي احببته فيه وانقذ ثمنه لم يكن

لم ذلك ولو اراد البائع من المشتري ان ينقذ جميع الثمن فإني المشتري لا
 يجبر عليه ولو اراد البائع ان يسلم الذي اخبر فيه اليه المشتري ويبيع ثمنه
 من المشتري وتوقف القيد الاخر فقال المشتري لا قبل منك ولا اعطيك شأ
 من الثمن حتى تجيز البيع في الاخر فاخذها او تفسخ العقد فيه فاخذ القيد الذي
 تم البيع فيه بجمته فذلك اليه المشتري كذا في المحيط ولو اراد البائع ان يدفع
 القيد من المشتري ويأخذ ثمنها لم يجبر المشتري على ذلك وان قال المشتري
 ان اخذ القيدين وانقذ ثمنهما لم يسلم ذلك الا برضا البائع ولو كان الخيار للمشتري
 به ههنا الصورة فإراد المشتري ان يأخذ القيد الذي رضى البيع فيه وحده
 ثمنه وإني البائع لا يجبر البائع عليه وكذا لو اراد البائع ان يسلم اليه المشتري
 القيد الذي رضى فيه البيع ويأخذ ثمنه وإني المشتري ذلك فذلك كله اليه
 المشتري ولو قال المشتري ان اخذ القيدين وانقذ ثمنهما وإني البائع ذلك
 لا يجبر البائع عليه ولو قال البائع للمشتري اعطيك القيدين واخذ الثمنين
 وانت يملك خيارك لا يجبر عليه كذا انما الخيار رجل اشترى عبداً وشرط الخيار
 بغيره ثلاثة ايام فايها احبب البائع جاز وايها فسخ البيع ففسخ على
 هذا الشرط صحيح عند علماءنا الثلاثة اسوة بالجامع الصغير
 وان احبب أحدهما وفسخ البيع الاخر فان كان السابق منهما فهو اول كذا في
 المحيط وان فسخ أحدهما وجاز الاخر ففسخ اول كذا انما المأمر وهو الاصح
 فكذا في النهي فان شرط رجل امراً خربان يبيع عبده بشرط الخيار لا امر فباعه
 بآت بغير خيار او بشرط الخيار لنفسه توقف ولو امتثل بان شرط الخيار
 لا امر ثبت الخيار لهما فايها جاز او تفسخ غير ان المأمور ان احبب بطل خياره
 وبقي الامر بالخياره ويكون الباقي خياراً لا جازة حتى لا يتوقف بمدة هـ
 وكذا المرأة بالبيع مطلقاً او بشرط الخيار لنفسه فباع بشرط الخيار لا امر
 او اجنبى يثبت الخيار لهما المأمور ان اشترط الخيار لغير الفاقد اشترط لنفسه
 كذا انما الكافي واذا امر رجلاً ان يشتري له عبداً بغيره سمي له ثمن وجباً
 حتى صح الامر وامره ان يشتري الخيار لنفسه يعني المأمور فاشترى وشرط
 لنفسه او لا امر او لا اجنبى نفذ على الامر ولو امره ان يشتري الخيار لا امره
 فاشتراه بغير خيار او بشرط الخيار لنفسه لا ينفذ على الامر ولكن يلزم هـ
 المأمور وكذا لو امره ان يشتري الخيار لنفسه فاشتراه بغير خيار
 لنفسه لا ينفذ على الامر ولو امره ان يشتري الخيار لا امر فاشترى وشرط
 الخيار له كما امره به حتى نفذ على الامر ثم احبب المأمور البيع بطل خياره والامر
 على خياره فان جاز العقد كان القيد له وان رد كان للوكيل حتى لو هلك القيد
 بعد ذلك يرد الوكيل هلك من مال الوكيل ولو ان الوكيل لم يجز البيع من المأمر
 حتى قال الامر له رد القيد فلا حاجة اليه فيه ففسخ العقد لهذا القول في رد الوكيل
 هلك من مال الامر فان قال الوكيل بعد ما قال له الامر رد هذا القيد ففسخ
 بهذا العقد هلك القيد يرد الوكيل هلك من مال الامر ولو باع المأمور

بعد الامر بالرد من رجل توقف على اجازة الامر فلما اجاز البيع الثاني نفذ البيع
 الثاني والاول ونشبت الملك لم يطيب لم الروح ان كان في الثمن ربع وان نقص البيع
 الثاني صار الحال بعد قبضه كالحال قبل وجوده وان نقص البيع الاول بعد
 البيع الثاني لزم القيد المأمور ولكن لا ينفذ عليه بيعه الذي كان قبل ذلك
 جدد المأمور ببيعاً بعد ذلك نفذ وطاب لم الروح ان كان في الثمن ربع كذا
 في المحيط واذا اشترى الرجل شيئاً لغيره بامره وشرط الخيار للامر كما امر به
 حتى يثبت الخيار للامر وللوكيل ثم اختلفت الباي والوكيل بعد ذلك فقال الباي
 ان الامر قد رضى والامر غائب وانكرا للوكيل ذلك قال لقول للوكيل بل لا يبين
 وذكر شمس الائمة الحلواني ان في استخلاف الوكيل في هذه المسئلة روايتين
 وعلى اصح الروايتين استخلاف الوكيل كذا في الغيرة هذا اذا لم يفسد
 الباي بيته على ما ادعي وما اذا قام الباي البيته ان الامر قد رضى فان البيع
 لزم للامر وان كان الامر غائباً وان لم يفسد البيته على ذلك الا ان المشتري قد
 صدقه فيما ادعي من رضا الامر ثم حضر الامر بمدة الخيار وانكر الرضى وادعي
 انه نقص البيع بمحض من الامر وكان الشراييلزم المشتري ولا يلزم الامر حتى
 لا يكون للوكيل ان يرجع على الامر بالثمن اذا لم يكن مد فوعا اليه هذا اذا قال
 الامر هذه المقالة في مدة الخيار وما اذا قال لها بعد المدة فان البيع
 يلزمه ولا يكون مفسداً فيما حكى انه حكى امر الامم استيفاءه للحال كذا في
 المحيط ولربما لا ب او الوصي او المصارب او الشريك او الوكيل لنفسه او
 للذي عاقده جاز ولو بلغ الصبي في مدة الخيار بطل الخيار وقرى البيع
 عند ابي يوسف كذا في محيط السرخسي وقال محمد في ظاهر الرواية الخيار رآي
 الصبي فاذا اجاز البيع في مدة الخيار جاز وان رد بطل كذا في الصوري وان رد
 مبني وقت الخيار نقص البيع كذا في الكافي ولربما المكاتب وشرط الخيار لنفسه
 ففيه الثلاث ثم البيع بقوله وكذلك الماذون اذا حج عليه المولي في الثلاث
 بطل الخيار كذا في المحيط ولو اشترى الاب والوصي شيئاً للصبي بدين في الذمة
 وشرط الخيار ثم بلغ الصبي فاجاز الاب او الوصي جاز القيد عليهما والصبي بالخيار
 ان شاها اجاز وان شافس فان اجاز الصبي ثم البيع في حقته وان شافس زال حق
 الصغير فيصح الشراي حتى الاب او الوصي لوجود الاجازة فان لم يجز الصبي
 شافس مات الوصي بعد ما رضى بالبيع او قبل ذلك فالبيع بالخيار
 فان لم يمت الوصي ومات القيد بعد الوصي في وقت الخيار او بعد مضيه او ما
 البتة في وقت الخيار قبل رضى الوصي بالمشتري او بعده فالشراي لزم للمشتري
 كذا في الدخيرة **الفصل السابع** الاختلاف في تعيين
 المشتري بشرط الخيار عند الرد ويحب انية المبيع بشرط الخيار وما يتصل
 به رجل اشترى من اخر شيئاً على انه بالخيار ثلاثة ايام وقبضه ثم جاز الرد
 على الباي حكم الخيار فقال الباي لبيب هذا هو الذي بعته وتقال المشتري
 هو ذلك قال لقول قول المشتري مع يمينه كذا في الظهير ولو كانت السلعة

غير مقبوضة في هذه الصورة فاذا اشترى اجازة القيد في عين في يد الباي
 فقال الباي ما بعته هذا او قال المشتري لا بل بعته هذا الم يرد رحمه الله تعالى
 هذا الفصل في تعيين الكسبة قالوا ينبغي ان يكون القول قول الباي هذا الله
 ذكرنا اذا كان الخيار للمشتري فما اذا كان الخيار للباي ان كان السلعة مقبوضة
 في المشتري بسلعة ليردها على الباي في مدة الخيار فقال الباي ليس هذا
 هو الذي بعته وقبضت مني فقال المشتري الذي بعته او قبضتني هذا
 قال لقول للمشتري مع يمينه وان كانت السلعة غير مقبوضة فاذا اشترى الباي
 الزام البيع في عين فقال المشتري ما اشتريت هذا او قران القول للمشتري مع
 يمينه كذا في الدخيرة قال محمد رحمه الله تعالى تعالى رجل باع عبداً اعلم انه فيه
 بالخيار ثلاثة ايام فقتل العبد فقتل الخطأ في مدة الخيار فعمل المولي ذلك فلما
 البيع وهو عام بالجناية لم يصححت اللفظ او صحت الاجازة وكان للمشتري
 الخيار لان العبد قد قبض في ضمان الباي فان اختار المشتري اخذ به غير
 بين الدفع والغدا وان اختار نقص البيع غير الباي بين الدفع والغدا هذا
 اذا كانت الجناية في يد الباي فان كانت في يد المشتري وباقي المسئلة بما لها
 قال الباي على خياره فان اجاز جاز ونشبت الملك للمشتري وقت العقد ثم
 غير المشتري بين الدفع والغدا فان كان الخيار للمشتري وجب القيد في
 يد الباي كان للمشتري خيار القيد وسيقي خيار الشرط ايضا فان اختار
 اخذ به غير بين الدفع والغدا وان اختار النقص غير الباي ولو جني في يد
 المشتري في مدة الخيار لم يكن له ان يردده على الباي ان يعديه في مدة الخيار
 تخينه لم ان يردده غير الشرط لزو القيد ولو لم يرد واختار الدفع سقط
 خيار الشرط وتوزر القيد على ملكه عند اقدام على الدفع فيجب عليه الثمن رجل
 اشترى داراً بشرط الخيار للباي او للمشتري او كان البيع بائناً فوجد في الدار قتل
 فعلى قول ابي حنيفة رحمه الله الدية على عاقلة صاحب الدية على كل حال وعلى
 قول ابي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى على عاقلة المشتري ان كان البيع بائناً وعلى
 عاقلة من يصير الدار له بالفسخ والاجازة ان كان فيه الخيار ثم عند هذا اذا
 كان البيع بائناً لداره يد الباي حتى وجب الدية على عاقلة المشتري لم يذكر
 في الكتاب ان المشتري هل يتخير ويحب ان لا يتخير ان وجب القيد في الدار ليس
 بعقب حله الدار حقيقة ولا اعتبارا فان الدار يصير مستحقة بضمانه
 الجناية كذا في المحيط **الباب السابع** في خيار الروية
 وفيه ثلاثة فصول **الفصل الاول** في كيفية ثبوت الخيار وحكمه
 شرهما لم يره جاز كذا في الحاوي وصورة المسئلة ان يقول الرجل لغيره بعث
 منك هذا الثوب الذي في هذا او صغته كذا او الدرة التي في كفي هذه وصغتها
 كذا او لم يذكر الصفة او يقول بعث منك هذه الجارية المستقيمة واما اذا قال
 بعث منك ما في كفي هذا او ما في كفي هذه من شئ هل يجوز هذا البيع لم يذكر في
 المسوطات العامة مشايخنا رحمهم الله اطلاق الجواب ببل على جواز عندنا

ضمة

كذا في المحيط من اشترى شيئا لم يره فلا خيار له ان شاء الله تعالى
وان شاء الله تعالى رده سواء في الصفة التي وصف في او غير ذلك
فتح القدير وهو خيار يثبت حكمه لا بشرط كذا في الجوهر النيرة ولا يمنع ثبوت الملك
في البدلين ولكن يمنع لزوم كذا في المحيط الرخصي ولا يسقط بصره الاستقاط قبل
الرؤية ولا بعد هذا هكذا في البدائع وله ان يفسخ وان لم يره عند عامة المشايخ
وهو الصحيح كذا في الفتاوى والصوري وان اجازته قبل الرؤية لم يجز وخياره
باق على حاله فاذا اراد ان شاء الله تعالى رده وان شاء الله تعالى في المضمرات وكما ثبتت الخيار
في البيع للمشتري يثبت للبايع في الثمن اذا كان فيها كذا في فتاوى قاضي خان
وشروط ثبوت الخيار ان يكون المبيع مما يتعين بالتعيين فان كان مما لا يتعين
بالتعيين لا يثبت فيه الخيار كذا في البدائع والمكيل والموزون اذا كان غيبا
فهو بمنزلة ما يبرأ الغيبان وكذا التبر من الذهب والفضة والياواني ولا يثبت له
خيار الرؤية فيما ملكه وبنا في الدية كالمسلم والدراهم والدنانير غيبا كان او دينا
والمكيل والموزون اذا لم يكن معينا فخرجه عن الدراهم والدنانير كذا في فتاوى
قاضي خان وانما يثبت في كل عقد يفسخ بالرد كالأجارة والصالح عن دعوى مال
والقسم والشر او ما اشبه ذلك من العقود التي تفسخ بالرد هكذا في شرح الطحاوي
ولا يثبت في كل عقد لا يفسخ بالرد كالمهر وقيل له الكلع وقيل له الصلح عن دم العبد
وما اشبه ذلك من العقود التي يكون المردود مضموها بنفسه لا بما يقابل كذا في
الذخيرة الاسترويش في ثوابه بعض الامية استفتيت ائمة بخاري الى خيار الرؤية
وخيار العيب هل يثبتان في البيع الفاسد فاجابوا انهما يثبتان كذا في الفصول
العمارية واحتكفوا في انه مطلق او موقت وقيل انه موقت بوقت امكان الفسخ
بعد الرؤية حتى لو تمكّن من الفسخ بعد الرؤية ولم يفسخ يسقط خيار الرؤية
وان لم يوجد الاجازة صريحا ولا دلالة كذا في البحر الرائق والمختار انه يثبت
بل يثبت في ان يوجد ما يبطله كذا في فتح القدير وخيار الرؤية لا يثبت حتى ان
المشتري لو مات قبل الرؤية فليس لورثته الرد كذا في شرح الطحاوي ولو باع
شيئا لم يره حتى باعه جاز البيع وخيار له في قول ابي حنيفة الاخر كذا في الذخيرة
ولو باع غيبا بعين ابره وبدين ثم رآه رده ينتقض البيع بحصة العين ولا
ينتقض حصة الدين لا لخيار في حصة كذا في المحيط الرخصي ومن اشترى
ما رآه خيرا ان تغير وان لم يتغير لا يجزى اذ لم يعلم عند العقد انه كان رآه من
قبل فحينئذ يثبت له الخيار كذا في التبيين وان اختلفا في التغير فقال المشتري
قد تغير وقال البايع لم يتغير فالقول للبايع مع عينيه وعلى المشتري البيعة هذا
اذا كانت المدة قريبة يعلم انه لا يتغير في مثل ذلك المدد فان بعدت المدة بان
راي ائمة شابه ثم اشترىها بعد عشرين سنة وزعم البايع انما لم يتغير فالقول للمشتري
المشتري كذا في الكافي وعليه الفتوى هكذا في فتاوى قاضي خان ولو اختلفا في
البايع للمشتري رايه وقت الشراء قال المشتري لم اره في القول قول المشتري
مع عينيه كذا في البدائع وان كان المشتري بخدود او اقر المشتري بقبض المخذود

المشتري

المشتري ثم قال بعد ذلك لم يرجع المخذود لا يقبل قوله كذا في المحيط وقد قال
أصحابنا رحمهم الله تعالى اذا اختلفا بعد ذلك فقال البايع ليس هذا ما بعته
وقال المشتري هو ما بعته يعني فالقول قول المشتري وكذا كذا في كل موضع يفسخ
العقد بقول المشتري وحده وكل موضع لا يفسخ العقد بقول البايع
او حكم الحاكم فالقول قول البايع في الجميع مثل الرد بالعيب كذا في شرح القدر
ولا قطع رجل اشترى من الشاة المذبوحة كمرثا قبل السلخ جاز بخلاف ما اذا
باع من البطيخ بزره قبل القطع فانه لا يجوز وان رضى البايع بالقطع واذا جاز
بيع الكرش قبل السلخ كان على البايع اخراجها والمشتري خيار الرؤية كذا في
فتاوى قاضي خان ولو كان اشترى قبل الذبح لا يجوز كذا في الفتاوى الصوري ولو
نظر الى جراب هروي فقبله ثم ان صاحبه الجراب قطع منه ثوبا ثم اخبره انه
قطع منه ثوبا ولم يره اياه حتى اشترى باقي الجراب منه وبالحيار اذا اراد وكذا
لو عرض رجل ثوبين ثم لفت احدهما بمنديل وكساه ولم يره واشتراه منه ولم
يعلم ايها هو فهو بالخيار اذا اراد كذا في الحاوي ولوانه بالتوبين جميعا ولو كل
واحد منهما بمنديل وقال هذا ان الثوبان اللذان عرضت عليك امس فقال
اخذت هذا الثوب بقيته بعشرة وهذا الثوب بقيته بعشرة ولم يره خالف الشرا
لا خيار له وان اشترىها بثمن مختلف بان قال اخذت هذا بعشرين وهذا
بعشرة فله الخيار ولو قال اخذت احدهما بعشرين ولم يعلم ايها هو فله انفسد
هكذا في المحيط المتعق اذا عرض يدا رجل جراب هروي فنظر الى كل ثوب ثم ان
صاحبه الثوب لفت ثوبا من الجراب في منديل فاشترى الذي عرض عليه الجراب
فله الخيار اذا اراد وان كان بين صاحب الجراب انه من ذلك الجراب حتى يبين انه
ثمن يره بقيته كذا في الذخيرة واذا اشترى شيئا قد كان رآه وهو لا يعرفه بان
راي ثوبا في يد انسان ثم ان صاحبه الثوب لفت في منديل وباعه او راى جارية
في يد انسان ثم رآها متعفة عنده فاشترىها منه ولم يعلم بان ذلك الثوب
وتلك الجارية فله الخيار اذا اراد بعد ذلك كذا في المحيط اشترى راوية مائة فلما
الخيل اذا اراد ان يقض الى اطيع من بعض وكذا الوشر طمن دجلة وهي من دجلة
من بعض المواضع اطيع من بعض كذا في المحيط الرخصي وخيار الرؤية يمنع تمام
الصفة حتى ان من اشترى من اخر عدل زطي فلم يره فقتضه وحدث بثوب منه
عيب فليس له ان يرد منه شيئا بخيار الرؤية كذا في الذخيرة ولو اجاز العقد
في بعض المبيع دون البعض بان اشترى ثوبين او عشرين او ما اشبه ذلك
وراهما بعد ما تبصرهما ورضي باحدهما فقال رخصيت بهذا الميز والخيار على كل حال
كذا في المحيط ولو اشترى شيئين ورأهما ثم تبصرهما فقتض احدهما فمضى رآه
انه رستم عن ابي حنيفة ورؤية احدهما لا تكون كرويهما الا اذا قبض الذي رآه فالتلف
فحينئذ يلزمه وفيه خلاف ابي يوسف كذا في الظهيرية رجلان اشترى شيئا لم
يرياه وقبضاه ثم نظر اليه فوضعه احدهما واراد الاخر الروليس الرد الا ان ه
يجتمع عليه وهذا قول ابي حنيفة رحمه الله تعالى وكذا كذا اذا كان البايع اثنين

والمشتري واحدا والخيار للبائع فنقض احدهما واجاز الآخر لا يجوز ما لم
يجمع على الاجازة ولان جليل اشترى خارية فقدرها احدها فنقضها
فقط الرأى الذي يرى واجتماع ردها فلهذا ذلك ولان الذي رآها قال رضى
وانقض البيع قبل ان يرد الذي يرى ان يرد جميع المبيع ويرضى بشركه بمقتضى
رويته كذا في المحيط ومن رأى أحد الثوبين فاشترى احدهما رآه الآخر فلم يرد
او عسكه كذا في الكافي لو اشترى عدل رطل لم يره فليس منه ثوبا بطل خياره
في الكل كذا في محيط الرخصي والرد بخيار الروية فنسخ قبل القبض وتبعه ولا يجزى
الى قضاء ولا رضى البائع وينفسخ بقوله ردت الا انه لا يصح الرد الا يعلم البائع عند
البيع حقيقته ويحذرهما الله تعالى هكذا في البحر الرائق واذا قبضه ثم رآه فهو على
خياره ما لم يجز او يوجد منه ما يدل على الرضا كذا في الظهيرية والرضا به
يصح بعد الروية بمحض من البائع وبغير محض منه بالاتفاق وهو على ضربين
رضا بالصرح ورضا بالدلالة والرضا بالصرح ان يقول بعد الروية رضىت او
يقول اخبرت والرضا بالدلالة ان يراه بعد الشراء فقبضه هكذا في الذخيرة
وما يبطل به خيار الشرط من تعيب او تصرف يبطل به خيار الروية ثم ان كان
تصرفا لا يمكن نسخه بعد وقوعه ونفاذه كالاعتاق والتدبير او تصرفا يوجب
حقا للغير كالبيع المطلق والرهن والاجارة يبطله قبل الروية وتبعه
كذا في الكافي فان باع بعد القبض قبل الروية ثم رد عليه بغير قبض قاض
او باهوه فنسخ من كل وجه وفك الرهن وانتقضت الاجارة لا يعود خيار
الروية وهو الصحيح كذا في فتاوى قاضي خان وان كان تصرفا لم يتعلق به
حق الغير بان باع بشرط الخيار لنفسه او لغيره ولم يسلم او عرض على البيع
لا يبطل خياره وان كانت هذه التصرفات فيه بعد الروية يبطل خياره كذا في
الكفاية ولو عرض على البيع بعض المبيع بعد الروية يبطل خياره عند محمد رحمه الله
ولا يبطل في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في فتاوى قاضي خان والصحيح قول
أبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في الباع ولو كانت ثم غرقه لم يكن له ان يرد به بالخيار
كذا في الحاوي ولو خرج بعض المبيع من يده او نقص في يده او زاد زيادة متصلة
او منفصلة فانه يبطل خياره كذا في السراج الوهاج وكذا لو كان خارية فوطها
او لمستها بشهوة او نظر الى فرجها عن شهوة او ذابة فركبها الحاجة لنفسه او نحو
ذلك هكذا في البدائع ولو كان البيع بشرط الخيار للمشتري فهو كالملك حتى
يسقط به الخيار قبل الروية كذا في القيني شرح الكترو كذا اذا باعه ببيعاه
فاسد او سلمه كذا في الظهيرية وكذا لو وهبه وسلمه قبل الروية كذا في
محيط الرخصي وكذا استبد الثمن مع الروية كذا في فتاوى قاضي خان ولو هلك
في يده شيء منه بطل خياره كذا في الحاوي وان تصرف فيه تصرفا ينقصه وهو
لا يعلم به بطل خياره كما اذا جز صوف الشاة المبيعة وهو لا يعلم انما المبيعة
او لبس الثوب ولا يعلم انه المبيع ونقص بلبسه كذا في السراج الوهاج ولو اشترى
خارية لم يرها فادعها البائع المشتري وهو لا يعرفها فانت عند من وقاض

وعليه الثمن لا صفات في ضمانه وعليه الثمن كذا في محيط الرخصي ولو استودع
المشتري البائع بعد ما قبضها فانت عند البائع قبل ان يرضى المشتري
لأن من مال المشتري وعليه الثمن كذا في المسبوط وكذا اشترى خنا فالسنة
البائع وهو ان يرفع تمام فحسب فيه وذلك ينقصه فقد بطل خيار الروية وان لم ينقصه
لا يبطل خيار الروية كذا في المحيط ولو اشترى دارا لم يرها فبيعت دار غيرها
فاخذها بالسنة لا يبطل خيار الروية في ظاهر الرواية كذا في فتاوى قاضي خان
وهذا المختار كذا في البحر الرائق في الكسبي لو اشترى لؤلؤة في صدق قال أبو
يوسف البيع بغيره جائز ولو الخيار اذا رآه وقال محمد البيع باطل وعليه الفتوى
كذا في المضمرات ولو قال بعتك ما في هذا الخوالف او ما في هذا البيت جاز ولو
الخيار اذا رآه ولو قال بعتك ما في هذه الدار او ما في هذه القرية لا يجوز لان
الحال متفحشة كذا في محيط الرخصي وجازية ابتلعت لؤلؤة فباعها
مع اللؤلؤة لا يجوز البيع وان كان المشتري راي اللؤلؤة قبل ابتلاع وان باع
اللؤلؤة بعد ما كانت الدجاجة جازا لبيع والمشتري خيار الروية في
اللؤلؤة ان لم يكن رآها قبل ذلك كذا في فتاوى قاضي خان لو اشترى متاعا
وجعله في موضع فلا رده بعيب او روية لوردة الى موضع العقد والا فلا كذا
في البحر الرائق سواء اردت قيمته بالكل او انتقصت كذا في القنية اشترى
لبنا نجا ان يحمل البائع الى منزل المشتري او كان البيع بلفظ الف رسيته
كذا لبيع فان لم يكن راي اللبن فراه بعد ما حمل البائع الى منزله قال
الفتية ابو الليث لم يكن له ان يرده بخيار الروية لانه لو رده يحتاج الى الحمل
فيكون ذلك عبثا حدث عند المشتري كذا في فتاوى قاضي خان وصوته
رد المبيع بعيب او بخيار شرط او روية بخيار المشتري ويزجها مع الفضول لو اسكن
المشتري في الدار رجلا لا يسقط خيار الروية الا ان اسكنه باجر هكذا في
البحر الرائق ولو اشترى أرضا ولها اكار فزرعها الاكار يرضى المشتري بان تركها
عليه على الحاله المتقدمة ثم رآها فليس له ان يردها كذا في الكفاية اذا غار
الارض قبل ان يزرعها المستعير فان الخيار لا يسقط قبل الزراعة هكذا
في الفضول العادية وفي الولد الحية اذا كان يبيع ضيعة على وجه لا يكون
المشتري خيار الروية فالمحيلة ان يقر بثوب لا سنان ثم يبيع الثوب مع
الضيعة ثم المقر يستحق الثوب المقر به فيبطل خيار المشتري كذا في
البحر الرائق اشترى من احد ارا لم يرها فراه ولم يقل بيسئد امدا
بينا مد وقال نعم كواه باشيد بر خريون من ابن خيانه زام اذا ان يردها
بخيار الروية ليس له ان يردها كذا في الذخيرة رجل اشترى دارا في بلدة
اخرى فقال البائع للمشتري سلمتها اليكم امتنع المشتري عن اداء الثمن
لعدم الروية وعدم القبض حقيقة كان ان يردها بخيار الروية فان لم
يردها بغير البائع بان يخرج مع المشتري الى تلك البلدة او يبعث وكلا
الي تلك البلدة فيقبض الوكيل الثمن ويسلم الدار اليه كذا في فتاوى قاضي

ارضا فان كان لا يرضى بها بطل خيار
تفهم به فعل كذا في القنية
المشترى ولو اشترى

وكان عبد المجيد اعمى فقال اريد ان اعتقه عن كفارة عيني فان اجره وادى
رؤيته فله ان يرد بشرى ابي يوسف في رجل اشترى كرم حنطة ولم يرها فاما
قال في احداهما قبل القبض او بعدة فله خيار الروية فيها بقى كذا في الذخيرة
في المشتري اشترى شيئا لم يره فقال للبائع بعه او قال بعه لنفسك فله رد
الساعة باع البائع او لم يبعه وقد انقضى البيع ولو قال ذلك بعد ما رآه لم
يذكر هذا الفصل في هذه المسئلة اما ذكره بعد هذه المسئلة الشاة
فقال اذا اشترى شاة ولم يقبضها حتى قال للبائع بعه او بعه لنفسك
فهو سواء فان كان لم يرها لم يرد الساعة نقض البيع ورد خيار الروية وان كان
قد رآها لم يكن نقض حتى يقول قبلت ذلك وانا ابيع كذا في المحيط اشترى
شاة لم يرها فقال للبائع اطلب لبنها فتصدق به او صبه على الارض ففعل
بطل خياره في الشاة يقبض اللبن كذا في البحر الرائق ناقلا عن جامع
الفصولين ولا اشترى قديد فقتل احدا العبد من انسان خطاه قبل القبض
فاخذ المشتري قيمته من قاتله وانفاقه لا يبطل خياره في الاخر كذا في الظهير
وفي الاصل اذا جرح العبد عند المشتري جرحا لم ارش او كانت امته فوطئها
غير المشتري بشبهة فليس له ان يرد خيار الروية فان وطئها غير المشتري
بطريق الزنا او وطئها المشتري او كان الجرح من المشتري فليس له ان يرد الا
ان يرد البائع في المسائل الثلاث واولدت ولدت اثنان بقي الولد فليس له الرد
كل حال وان مات الولدان او جئت الولادة نقصان ظاهرا فليس له الرد
الارض البايع وان لم يوجب نقصان ظاهرا فكذلك غير رواية كتاب المصارفة
كذا في المحيط ولو كانت ذابة او شاة فولدت لم يكن له ان يرد هذا وكذا الوثيل
وله ما هو وغيره فان مات الولد كان له الرد كذا في الموي ولو ان البائع
جرح العبد عند المشتري او قتله وكرمي الاصل انه وجب البيع على المشتري
وعلى البائع القيمة في القتل والارش في الجراحة كذا في المحيط وعن عيسى
ابن ابيان اذا زوج المشتري ابنة قبل القبض ثم رآها قبل دخول الزوج
بما قلته الرد والمهر يصح به بدلا عن عيب الزوج وان كان ارش العيب اكثر من
المهر وقبل بغير الباقي وهو الصحيح كذا في الظهيرية ولو لم يقبض ذهب
الحمي منه كان له ان يرد اذا رآه ولو خاصته الي القاضي وهو محرم في البائع
ان يقبل فان القاضي يبطل الرد ويجزى البيع وان صح بعد ذلك لم يكن له ان يرد
بعد قضاء القاض ولو اشهد عيانه بذهبه البائع وهو صحيح ثم حرم
قبل ان يقبضه ثم اقلعت عنه الحمرة عدا الي الصحة فهو لازم للبائع كذا في
الموي اشترى حنطة مجازفة قد رآها فلم يقبضها حتى جفت ونقصت
لا خيار له كذا في مختار الفتاوى ثم علم ان كل من له الخيار يملك الفسخ
الاثلاث لا يملك الوكيل والوصي والعبد المملوك اذا اشترى شيئا باقل
من قيمته فانهم لا يملكونه اذا كان حيا رطب ويملكونه اذا كان خبثا رطوبة او
شرط كذا في البحر الرائق الفصل الثاني فيما يكون روية بعضه

كروية الكل في ابطال الخيار اصله ان غير المرئي ان كان ثوبا المرئي فلا خيار له في
غير المرئي وان كان غير المرئي اصلا ينظر ان كان روية مكارا لم يفرق كمال ما
لم يره بخياره وان كان يعرفه بطل خياره كذا في محيط السرخسي اذا اشترى
خيارية او عبدا ورأى وجهه ورأى به لا يكون له الخيار بعد ذلك كذا في المحيط
وكذا اذا نظر الي اكثر الوجه فهو كروية جميعه ولو رأى من بني ادم الي جميع الاعضا
من غير الوجه بخياره باق كذا في السراج الوهاج ولو اشترى ثوبا او عبدا او
حمارا وكذا كذا في رأي وجهه لا غير روي عن ابي يوسف رحمه الله تعالى ان له الخيار
ما لم يره وجهه وموضعه وهو الصحيح كذا في البداية وقد قالوا ان قال اهل
الصناعة والمعرفة باله واثباته يحتاج الي النظر الي القوائم كان شرط في سقوط
الخيار ايضا كذا في شرح القدر في الاقطار روية الحافر والناصية والذئب
لا يمكن هو الصحيح كذا في الفتاوى القنية وفي شاة القنية لا بد من النظر
الي مرضها وسبب حجبها كذا في الظهيرية وان اشترى شاة اللحم لا بد من
الحبس حتى لو رآها من بعيد فهو على خياره كذا في البداية ولو اشترى بقرة
حلوبا او نافقة حلوبا فرائي كلها ولم يرها فله الخيار كذا في السراج الوهاج
وفيما يطعم لا بد من الذوق وفيما لا يطعم لا بد من الضم ونقد فوق المفازي لا بد من
سماع صوته كذا في التبيين اشترى ثوبا فاذا قد تلبس به لم يره سقط خياره
كذا في القنية وان كان المبيع منقول لا يستحق خياره فان كان من منه مقصودا كالتو
نية المفازي فاشيائه ذلك لا يبطل خياره ما لم يره وجهه وان لم يكن شيء مقصودا
كالكرسي اذا راي البعض ورأى به بطل خياره اذا وجد غير المرئي مثل المرئي
بما اوصفته كذا في فتاوى قاضي خان وان وجد هونه فله الخيار كذا في الذخيرة
ولو اشترى ثوبا واحدا فرائي ظاهره مطويا ولم ينشره فان كان سادجا
ليس بمشتقش ولا بد من علم فلا خيار له وان كان منقشا فهو على خياره
ما لم ينشره ويبري نقشه وان لم يكن منقشا ولكنه ذو علم فرائي علمه فلا خيار
له وان لم يره علمه فله الخيار كذا في البداية ثم قيل هذه في عرفهم اما في عرفنا
فالم يربط طين الثوب فلا يسقط خياره لانه استقر اختلاف الساطن والظاهر
في الشايب وهو قول رفاعة الله تعالى وفي المبسوط الجواب على ما قال
رفاعة الله تعالى كذا في فتح القدير ولا يكفي ان يري ظهر الطنفسة ما لم يبر
وجهها وموضع الرشي منها وما كان له وجهان مختلفان يعتبر رويتهما
كذا في الظهيرية وقالوا في البساط لا بد من روية جميعه كذا في الهادي الثاني
وكذا الوساوة المحشوة لو راي ظاهرها فان كانت محشوة مما يحش
مثلا يبطل خياره وان كانت محشوة مما لا يحش مثلا فله الخيار كذا
في البحر الرائق ناقلا عن المصنف لو اشترى جبة مبطة ورأى بطنها ولم
الخيار اذا راي ظهرها سوا كانت البطانة مقصودة بان كان عليها
فروا ولم يكن لان الظاهرة مقصودة بكل حال ٢١ اذا كانت الظاهرة غير
مقصودة بان كانت شيا صغيرا ولو راي ظاهريه فليس له الخيار اذا راي

بطلتها ٧١ ان كانت البطانة مقصودة بان كان غير مفروكة في التناظر خانية ه
ناقلات البرهان فيه وفي فتاوى المستفي اذا اشترى مكعب وقد جعل وجوه المكعب
بعضها الى بعض فنظر الى المشتري الى ظهورها لا يبطل خيار الروية ولو نظر الى ه
وجوهها ولم ينظر الى الصم يبطل خيار الروية كذا في الصوري وقيل ينبغي ان ينظر
الى الصم في زمانا لتفاوته وكونه مقصودا كذا في فتح القدير وفي تراب المعدن
وتراب الصواعق يعتبر روية مكسح ولو اشترى سرجا باده وقبضه ولم ير
اللبد ثم رآه فله ان يرد الكل وكذا الرجب اذا اتم الميراثا مياها ثم رآه
فله ان يرد كذا في الطهيري ولو اشترى خفين او مصراعين او نعلين وراى ه
اخذهما كان له خيار الروية اذا رآى الباقي كذا في فتاوى قاضي خان وفي الفتاوى
واذا اشترى ثاقي مسك واخرج المسك منها فليس له ان يردها لروية او عيب
بهن الاخراج بيدخل فيه عيبا حتى لو لم يدخل كان له ان يردها كذا في الذخيرة
اشترى قوصرة سكر لم يره ثم اخرجها من القوصرة وعز بطله سقط خياره كذا في
التجر الرايق ولو اشترى يد ه في قارورة فنظر الى القارورة ولم يصب اليه
عليه راحة او عيب اصبعه فله ان يرد روية عند اي خفيفة رحمه الله تعالى كذا
في الخلاصة ولو رآى ما اشتراه من وراء حجاب او في مرآة او كان المبيع
على شفا حوض فنظره في الماء فليس له ان يرد روية وهو على خياره كذا في السراج
الوهاج ولو اشترى سكا في الماء يمكن اخذه من غير اصطلياد فراه في المنا
قال بعضهم لا يسقط خياره وهو الصحيح هكذا في فتح القدير ولو نظر الى المبيع
من وراء سترة فتيق كان روية كذا في فتاوى قاضي خان وفي المنتقى عن محمد رحمه
الله تعالى اذا رآى عن كرم فله الخيار حتى يري منه كل نوع منها شي وفي الخلل
اذا رآى بعضه ورضى به يبطل خيار الروية وجعل روية نوع من انواع الخلل ه
خيارا فكله واذا اشترى رمانا حلوا وطامعا ورآى اخذها فله الخيار اذا
رآى الاخر وفيه ايضا اذا اشترى جمل خلل فرائي بعضه ورضى به لم يلزم البيع
حتى يري كله فيرضى به وكذا لك الشرا الظاهرة كلها ما يدخل منها في الكيل والوزن
وما يدخل في القدر بعد ان يكون في راس الخل والشح كذا في الذخيرة وهو
المختار لكل في المضرات وان كان المبيع مقارا ذكره جماعة اكر رايات انه اذا رآى
خارج الدار ورضى به لا يفتي خياره فلو اذالم يكن في الداخل بناء فان كان
فيها بناء لابد من روية الداخل او ما هو المقصود منه وعليه الفتوى كذا في ه
فتاوى قاضي خان حتى اذا كان في الدار بيتان شتويان وبيتان صيفيان
وبيتان طابق يشترط روية الكل كما يشترط روية صحن الدار ولا يشترط
روية المطبخ والمنزلة والعلو الا ان في بلد يكون العلو مقصودا كما في سمرقند
وبعض شرط روية الكل وهو الاظهر والاشبه كذا في المحيط وفي بيت الغلة
يعني بجواب الرواية انه يكتفي بروية الحدة اخرج البيت كذا في الخلاصة ه
وان كان كرمنا ذكره في الكتاب انه اذا رآى رؤس الاشجار من خارج وراى
راس كل شجرة ورضى به لا يفتي خيار الروية كذا في فتاوى قاضي خان قالوا لابد

في البستان من روية ظاهره وباطنه كذا في التجرايق واذا كان المشتري اشيا
فراى وقت الشراء بعضا دون بعض ان كان من المكبلات والموزونات فان
كان في وعاء واحد فلا خيار له الا اذا وجد الباقي بخلاف ما راي فيشتت له
الخيار لكن خيار العيب لا خيار الروية وان كان في وعاءين فان كان الكل من
جنس واحد وعي صفت واحدة اختلف المشايخ فيه قال مشايخ العراق لا
خيار له وهو الاصح الصحيح وان كان من جنسين او من جنس واحد على صنفين
فله الخيار لا خلاف كذا في البدايع وان كان للبيع من العدديات المتفاوتة وشعرو
الشيء التي اشتراها في جزاب والبطا طبخ التي تكون في الشريحة وغيره لكل لابد
من روية كل واحد واذا رآى البعض فهو باختيار الباقي ولكن اذا زاد الرد
يرد الكل هكذا في الذخيرة وفي العدديات المتفاوتة بخوارزمو والبييض روية
البعض تكفي اذا وجد الباقي مثل المربي او موقوفة هكذا في المحيط لكن اذا رده
يرد الكل وهو الصحيح كذا في جواهر الاحلاط فان قال المشتري في هذه ه
الفضولة لم اجد الباقي عي الصفة التي رايته المربي بل دونه وقال البايع
لا بد وصدة على تلك الصفة فالقول قول البايع مع عيبيه وعلى المشتري البيت
كذا في الذخيرة ولو اشترى شيئا مغيبا في الارض كالبصل والثوم والخزور
وما شبهه لم يكن بروية بعضه مختارا وهو على خياره ما لم يجمع وهذا
عند اي خفيفة رحمه الله وعندها اذا قلع شيئا منه يستدل به على الباقي
ورضى به سقط خياره كذا في السراج الوهاج وجماعة المشايخ ورحمهم الله تعالى
قالوا لم يذكر هذه المسئلة في الاصول ظاهرة الرواية وانما ذكرها في الامالي ه
عن ابي يوسف رحمه الله تعالى انه قال ان كان المغيب في الارض مما يكال او يوزن
بعد القلع كالثوم والخزور والبصل فنقل المشتري شيئا باذن البايع او قلع
البايع ان كان المتلوع مما يدخل تحت الكيل او الوزن اذا رآى المتلوع ورضى
به لم يلزم البيع في الكل ويكون روية البعض كروية الكل اذا وجد الباقي كذا في ه
وان كان المتلوع شيئا يسيرا لا يدخل تحت الوزن لا يبطل خياره هذا اذا قلع
البايع او قلع المشتري باذن البايع فان قلع المشتري منه شيئا بغير اذن
البايع ان كان المتلوع شيئا لم يفتي في روية البايع في الكل حتى لو لم يرض كذا في فتاوى
قاضي خان وحده في ناحية اخرى من الارض اقل منها او لم يجد فيها شيئا كذا في
المحيط وان كان المتلوع قليلا لا يفتي في روية البايع في الكل حتى لو لم يرض كذا في ه
المستأبل على قول ابي يوسف رحمه الله تعالى كذا في فتاوى قاضي خان وان كان
ذلك شيئا عذوا كالفجل فروية البعض لا يبطل خياره فيما بقي اذا حصل القلع
من البايع او من المشتري باذن البايع وان قلع المشتري بغير اذن البايع
وكان المتلوع شيئا لم يفتي في روية البايع في المحيط وهو المختار كذا في فتاوى
القدير هذا اذا كان المغيب معلوما وجوده في الارض فان باعته قبل البناء
او بعد ما نبت في الارض لا يرد ربه اهو نابت في الارض او ليس نابت
لا يجوز بيعه ولو باع ما هو موجود في الارض مثل البصل وخره وقلع البايع

شيان موضع وقال ابيعك على ان في كل مكان مثل هذا في الكثرة يجوز بيعه
 كذا في فتاوى قاضي خان وقال ابو يوسف رحمه الله تعالى ان باع جزرا
 فقال البائع احق ان اقلعه فلا ترصاه فيه لك علي وقال المشتري احق ان
 ان اقلعه فلا يصح له فلا اقدر على رده فمما يتطوع بهما بالقلع جزا وان
 لم يتطوعا فسخ القاضي القفد بينهما كذا في شرح القدرين للاقطع ولو
 اشترى كردجنين من الجزر فقلعه فوجد في احدي الكردجنين جيدا
 وقلعه الاخر فوجد به عيبا لا يرد شيئا منه كذا في قفيل بالقلع لكنه يرجع
 بنقصان العيب ولا اشترى جزرا في جوالي فوجد في اعلاه جزرا طويلا
 وفي اسفله قصيرا صغيرا فان كان القصير لا يشتري به يشتري به
 الطويل كان عيبا يرجع بالنقصان كذا في فتاوى قاضي خان وفي نوادر
 هشام كانت محمد ارحمة الله تعالى عن رجل اشترى عشرة اجرة جزر
 في الارض فقبض الارض وبعث القلام واسره بقلع الجزر فقطع كله
 ثم جاء المشتري هل له خيار الروية قال نعم قلت قد نقصت القلع ثلث
 القيمة قال وان نقصته كذا في المحيط **الفصل الثالث في شراء**
الاعمى والوكيل والرسول بيع الاعمى وشراء حيا بربا اتفاق الامة الثلاثة
 كذا في فتح القدير وله الحيا راد اشترى راحيا لم يبايعه كذا في السراج
 الوهاج وتعليقه وحجبه بخلة النظر من الصحيح فيما يجس وفي
 المشهورات يعتبر الشروية المذوق يعتبر الذوق كذا في الذخيرة
 ولا يشترط بيان الوصف في اشهر الروايات كذا في محيط السرخسي فان
 كان ثوبا فلا بد من صفة طوله وعرضه ورقعته مع الجس وكذا المنة لا
 بد من المس والصفة كذا في الجوهرة النيرة ولو اشترى ثوبا في روس الانجار
 فانه يعتبر فيه الوصف لا غير في اشهر الروايات كذا في محيط السرخسي ولا يسقط
 خياره في العار حتى يوصف له وهذا هو الصحيح من المذهب كذا في شرح
 القدرين للاقطع وكذا الدابة والعبد والاشجار وجميع ما لا يوف بالجبث
 والشم والذوق كذا في السراج الوهاج وان وجد هذه الاسباب قبل
 القفد فلا خيار كذا في فتاوى اكثر تاشي ولو وصف ثم رضي به ثم ابرأ يعود
 الحيا ركة في البداهة ولو اشترى البصير ثم غي انتقل الحيا رة الى الوصف
 كذا في فتح القدير ولو قال الاعمى قبل الوصف رضيت لم يسقط خياره
 كذا في الجوهرة النيرة قال محمد رحمه الله تعالى في الجامع الصغير عن ابي حنيفة
 رحمه الله تعالى اذا اشترى طعاما ولم يره وكل ولا يقبضه فقبضه
 الوكيل بعد ما راى فونظر اليه فليس للمشتري ان يرده ولو ارسل رسولا
 بقبضه فقبضه الرسول بعد ما راه ونظر اليه فليس للمشتري ان يرده ولو
 قال رسول رسول ابو يوسف ومحمد رحمه الله الوكيل والرسول سواء والمشتري
 ان يرده ان شاء وان شاء اخذه كذا في الذخيرة واصل المسئلة ان الوكيل بالقبض
 يملك ابطال خيار الروية عنده خلافا لهما وانما يملك ابطاله عنده اذا قبضه

وهو ينظر اليه فان قبضه مستورا ثم اراد بعه ما نظر ابطال الخيار قصدا
 فليس له ذلك كذا في الكافي وصورة الوكيل ان يقول المشتري لغيره كن وكيل
 في قبضه المبيع او وكلتك بقبضه وصورة الرسول ان يقول كن رسولا عني في
 قبضه او امرتك بقبضه او ارسلتك لتقبضه او قال قل فلان يدفع
 اليك المبيع كذا في البحر الرائق ناقلا عن الفوائد اما الوكيل بالشراف وبيته
 كروية الموكل بالاتفاق كذا في المحيط وليس للموكل ان يرده كذا في
 العيني شرح الهداية واجمعوا علي ان الرسول بالشراف لا يملك ابطال الخيار ولا
 تكون روية الرسول وبثبت الحيا رة للمرسل اذا لم يره هكذا في البداهة
 واذا وكل انسان او ارسله قبل الشراخي رة سعة اشتراه الموكل والمرسل
 بنفسه بثبت له خيار الروية كذا في المحيط وعليه الفتوى كذا في المضمرات
 الوكيل بالشراف اذا اشترى شيئا كان راه الموكل ولم يعلم به الوكيل كان هذا
 للوكيل خيار الروية كذا في فتاوى قاضي خان وهذا اذا لم كان وكلا بشراف
 شي غير عينه فلو كان وكلا بشراف شي بعينه قدر راه الموكل ولم يره الوكيل
 فليس للموكل خيار الروية اذا اشتراه كذا في الفصول العا دية التوكيل هـ
 بالروية مقصود الايصاح ولا يصير روية كروية موكله حتى لو اشترى شيئا
 لم يره فوكل رجلا مروية وقال ان رضيت فذه ايجز كذا في البحر الرائق
 ناقلا عن جامع الفصولين ولو وكل رجلا بالنظر الي ما اشترى ولم يره
 ان رضي يلزم القفد وان لم يرض يفسخه يصح التوكيل فيقوم نظره مقام نظره
 الموكل انه جعل الراي والنظر اليه فيصح كذا لو فوض الفسخ والاجارة اليه في
 البيع بشرط الحيا رة كذا في محيط السرخسي **الباب الثاني في خيار العيب**
 في ثبوت الحيا رة شرط اياه وحكمه ومعرفة العيب وتفصيله خيار العيب هـ
 يثبت من غير شرط كذا في السراج الوهاج واذا اشترى شيئا لم يعلم بالعيب
 وقت الشراء علمه قبله والعيب يسير او فاحش فله الحيا رة ان شاء رضي
 جميع الثمن وان شارد كذا في شرح الطحطاوي وهذا اذا لم يتمكن من ازالته
 بلا مشقة وان تمكن فلا كحرام الحيا رة فانه بسبيل من تحليلها كذا في فتح
 القدير وليس له ان يمسكه ويأخذ النقصان كذا في شرح القدرين للاقطع
 ثم ينظر ان كان الاطلاع على العيب قبل القبض فالمشتري ان يرده عليه هـ
 وينفسخ القفد بقوله ردت ولا يحتاج الي رضا البائع ولا الي قضاء القاضي
 وان كان بعد القبض لا ينفسخ الا برضاء او قضاء ثم اذا رده برضي هـ
 الباع كان فسخا في حقه ما يباع في حق غيرها وان رد قضاء كان فسخا في
 حقها وفي حق غيرها كما هـ كذا في السراج الوهاج وفي كل عقد ينفسخ بالرد
 ويكون مضمونا بما يقابل به يرد بالعيب اليسير والفاحش واما اذا
 رد كل عقد لا ينفسخ بالرد ويكون مضمونا بنفسه لا بما يقابل به كالمهر
 وتبادل الخلع والقضاء فانه لا يرد بالعيب اليسير وانما يرد بالعيب هـ

الفاحش هكذا في شرح الطحاوي وأما لا يرد المهر بالغييب اليسير إذا لم يكن مكبلا أو
موزونا أما إذا كان مكبلا أو موزونا فيرد باليسير أيضا كذا في الفصول العمدية
والفاحش من المهر ما يخرج به من الجيد إلى الوسط ومن الوسط إلى الردي كذا في
البحر الرائق والحكمة الفاضل فيه كل غيب يخل تحت تقويم المقومين بأن يقوم
مقوم صحيحا بالف وفي الغيب باقل ويقوم بمقوم آخر مع هذا الغيب
بالف فهو يسير وما لا يخل تحت تقويم المقومين بأن اتفق المقومون في تقويمه
صحيحا بالف واتفقوا في تقويمه مع هذا باقل فهو فاحش هذا هو المختار للفقهاء
كذا في مختار الفتاوى وأما حكمه فهو بثبوت الملك للمشتري في المبيع للمالك ملكا
غير لازم هكذا في البداية ويكون موزونا كذا في شرح الطحاوي ولا يتوقف كذا
في السراج الوهاج وأما شرط بثبوت الخيار فمنها بثبوت الغيب عند البيع
أرجعه قبل التسليم حتى لو حدث بعد ذلك لا يثبت الخيار ومنها بثبوت عقد
المشتري بعد ما قبض المبيع ولا يكتفى بالثبوت عند البائع لثبوت حق الرد
في جميع العيوب عند غامة المشايخ ومنها العقل في الإباق والسرقة والبول على
التراسق ومنها اتحاد الحالة في العيوب الثلاثة فإن اختلفت لم يثبت حق الرد
ومنها جهل المشتري لوجود الغيب عند العقد والقبض فإن كان عالما
به عند أخذها فلا خيار له ومنها عدم اشتراط السراة عن الغيب في المبيع عند
حقه لو اشترط فلا خيار للمشتري كذا في البداية قلت القيدوري في كتابه كلما
يوجب نقصانا في الثمن في عادة التجار فهو غيب وذكر شيخ الإسلام خواهر را
ان ما يوجب نقصانا في الثمن من حيث المشاهدة والعيان كالشلل
في أطراف الحيوان والهشم في الأواني أو يوجب نقصانا في منافع الثمن فهو غيب
وما لا يوجب نقصانا فيها يعتبر فيه عرف الناس ان عدوه غيبا كان غيبا
والأصل كذا في المحيط والمرجع في كونه غيبا أو لا أصل الخبره بذلك وهم التجار
أو أرباب الصنایع ان كان المبيع من المصنوعات كذا في فتح القدير العمى والعمى
والحوادث والأصبع الزائدة والناتئة غيب كذا في المحيط وكذا القيدل مصدر
الاقبل وهو الذي كانه ينظر إلى طرف الثمرة والبزوم وهو خروج الصدر هكذا في
البداية وكذا الصم والحرس وسائر العيوب التي تكون في الخلقة كذا في الحاوي
والبحر والدفوع غيب في الأمانة وليس غيب في الفلام إلا ان يكون فاحشا لأن ذا
بذ لا يخلأ ذاء في الباطن والذاء في نفسه غيب كذا في الكافي وهكذا في البداية
والمبسوط والتبيين والبحر عيبين بها وهو انتفاع ما تحت السرة هكذا في
البحر الرائق والقرن غيب وهو عظم يثبت في الفرج يمنع الوطئ والعقل غيب
وهو لم يثبت في الفرج يمنع الوطئ كذا في السراج الوهاج وقيل ان يكون الماني
منها شبه الكيس لا يلبس الوطئ بوطئها كذا في الظهيرية ولو اشترى جارية
قد كانت ولدت عند البائع أو عند غيره ولم يعلم به المشتري ثم علم كان
لأن يرد لها في أحدي الروايتين وعليه الفتوى وفي رواية أخرى لا يحفل بقدر
الولادة غيبا فلا ترد إذا لم توجب الولادة نقصا ناظرا فيها كذا في فتاوى قاضي

خان نفس الولادة في البراءة ليس بعيب إلا ان توجب نقصانا وبه يفتي كذا في المضار
والكحل غيب في الجارية كذا في السراج الوهاج ولو اشترى جارية فولدت عند المشتري
لا خصوصية لم مع البائع فإن ماتت في نفس سيرها رجع بنقصان الكحل ان لم يعلم به
عند الشرا كذا في البحر الرائق وفي النصاب الكحل في البراءة والدواب ليس بعيب إلا
ان يوجب نقصانا فيها وبه يفتي كذا في المضار والرتق غيب وامرأة رتقا
إذا لم يكن لها خرق إلا المبالاة والفتق غيب وهو رجب في المثانة وتربها يهيج
بالمرء فيقتله ولا يكون ذلك إلا لذة في البطن كذا في الظهيرية والغث في الجارية
التي تخذل أم ولد غيب كذا في المحيط وفيه البقال لو كان ابوها أو جد لها بغير
رشد فهو غيب عند أبي الجوارح الثلاثي تتخذن أمهات أولاد أصاغير ذلك فليس
بغيب إلا ان يكون غيبا عند النخاسين كذا في الذخيرة والزنا غيب في
الجارية قل ذلك أو أكثر وفيه الفلام ان كان قليلا فليس بغيب وإنما هي
كبيرة ارتكبتها وتجب عليه التوبة والاستغفار وإن كان قد مناعها الزنا
بجئت بجلد عذبة المولى فهو غيب كذا في البداية يبيع وكذا إذا ظهر وجوب الحد عليه
فهو غيب كذا في البداية وإذا كانت الجارية ولدت الزنا فهو غيب وليس بغيب
في الفلام كذا في المحيط والعيوب كلها لا بد لها من المعاودة عند المشتري
حتى يرد إلا الزنا في الجارية فإنه روي عن محمد بن أبي حمزة لو اشترى جارية
بالغة وقد كانت رتت عند البائع فلم يشتري ان يرد لها وان لم ترن عنده
وفي نوادر مشرعة في يوسف رحمه الله تعالى وجعل اشترى جارية فابقت عنده
ثم وجدها واستحقها يستحق ببينة فعيب لا باق لازم لها ابد أو هذا نص
في بيان الإباق أيضا لا يشترط معاودة فقل هذا يرجع المستحق بنقصان
الغيب عليه وإن لم يرد لها عنده وكذا من اشترى منه يرد لها عليه من
غير معاودة عنده والأول هو الظاهر كذا في التبيين لو اشترى عبد أو جارية
به عمل قوم لوط فإن كان مجانا فهو غيب لأنه دليل الأمانة وإن كان باعرا فلا يجلا
إلى جارية فإنه يكون غيبا كيف ما كان كذا في القنية وفيه البراءة ان غيب
التخنة نوحان أحدهما بمعنى الردي من الأفعال وهو غيب والثاني في الرعونة
واللبن في الصوت والتكسر في المشي فإن قل لا يرد وإن كثر رده كذا في البحر
الرائق والعنة غيب وكذا الخصى ولو اشترى عبدا عيلا أنه خص فوجده فلا
لا يرد ولو اشترى عيلا أنه محمل فاذا هو خص كان له ان يرد كذا في فتاوى قاضي
خان والأفرة غيب وهو عظم الخصى يثبت كذا في الظهيرية والتولول غيب إذا
كان ينقل لثمن وإن كان لا ينقصه فليس بغيب وإن كان كذلك فقد يكون إلى مال
زينة لا ينقص من المالية وهو ما إذا كان يحيا الخد وقد يشبهه إذا كان يملأ من
الزينة وذلك ينقص من المالية كذا في المبسوط وعدم الاحتنا في الفلام والجارية
ليس بغيب إذا كان جليبين أو مولدين صغيرين وإن كانا مولدين كبيرين
فهو غيب كذا في محيط النرخسي وهذه في عرف بلادهم ما في ديوان الجارية
لا تحتن فعدم الاحتنا فيها لا يكون غيبا أصلا كذا في البداية وهكذا في فتاوى

قاص خان فان طلق العبد الزوجة قبل الرد سقط الرد وان طلق الامة زوجها
ان كان الطلاق رجعي فله الرد لان المطلقة الرجعية في حكم الزوجة بدليل
ان الزوج ان يراجعها بغير اذن سيدها وان كان الطلاق بائنا سقط الرد
قال في الكرخي اذا كانت الجارية محرمة الوطى عينا المشتري برضاها او صهرية
فليس بعيب مثل ان يكون اخيه من الرضاعة او امه من الرضاعة او امراة
او ابنتها كذا في السراج الوهاج والدين في العبد والامة عيب لان يقضى بالبا
او يبري العرق كذا في الخلاصة وفي القنية الدين عيب لان اذا كان يسييرا لا يبعد
مثله نقصا كذا في البحر الرائق وكذا لو وجدته موهونا او مستاجرا كذا
فيه النيا بيع وفي الكرخي اذا كان في رقبته جنابة فهو عيب ويتصور هذا فيما
اذا حدثت الجنابة بعد العقد قبل القبض اما اذا كانت قبل العقد فليس
يصير البائع مختارا للمحنة فان قضى المولى قبل الرد سقط الرد كذا في
السراج الوهاج وترب الخمر ان كان ينقص الثمن يكون عيبا في الجارية وفي العبد
ليس بعيب لان يكون امرد وهذا اذا كان فاحشا لا يكون للناس مثله
فان لم يكن كذلك لا يكون عيبا في الجارية هكذا في الخلاصة والسفاح
العديم عيب اذا كان من ذاء اما القدر المعتاد منه فلا يبعد عيبا والبرص
عيب والكدام عيب وهو قبح تحت الجلد يوجد نسيته من بعيد وربما ينقطع
الاعضاء به وهو الخش العيوب كذا في الطهيرية والسن السوداء والخضر اعيب
وفي الصنوا اختلاف الروايات كذا في المحيط والسفن الساقط عيب ضررا
كان او غيره وهو الصحيح كذا في جواهر الاختلاف وارتفاع الخيض عيب في
الجارية البالغة وهي التي بلغت سبعة عشر سنة وكذا اذا كانت مستحاضة
فهو عيب كذا في السراج الوهاج ويوف ذلك بقول الامة فتزد اذا انضم اليه نكول
البائع قبل القبض ويغده وهو الصحيح كذا في العداية قالوا في ظاهر الرواية
لا يقبل قول الامة فيه كذا في الكافي ولو اشترى عبدا فوجده مقامرا ان كان يبعد
عيبا كالقمار بالنرد والشطرنج ونحوها فهو عيب وان كان مما لا يبعد عيبا عرفا
كالقمار بالجوز والبطنج يقال له بالفارسية كوز باختن وستة زدن لا يكون عيبا
كذا في الفصول العادية ولو وجد المملوك عيبا غير الاسلام فهو عيب كذا في
الحاوي واذا اشترى عبدا عيبا انه كافر فوجده مسلما لم يرد عليه العكس يرد
كذا في التهذيب وكذا اذا اشترى نصرانيا عبدا عيبا انه نصراني فوجده مسلما
لم يثبت له خيار كذا في السراج الوهاج والعسر عيب وهو الذي يعمل بيساره
ولا يستطيع ان يعمل بيمينه الا ان يكون اعسر يسر وهو الاضبط الذي يعمل
باليدين كذا في المبسوط والعسر عيب وهو ضعف بالبحر حتى لا يري عند شدة
الظلمة او شدة الصنود والعسر عيب وهو يسوسنة وتشخي في الاعصاب والسلعة
بالكر عيب وهي زيادة تحدث في الجسد كالقعدة تتحرك اذا حركت وقد تكون من
حصنة الى بطيخة والسلعة بالفتح الشجرة وفقرها ستمس الابية الرخسي بالتموج
التي تكون عينا العنق كذا في الطهيرية والخنف عيب وهو اقبال كل واحد من

الابها مين الى صاحبه وقال ابن الاعراب الذي يمشي على ظهر قدميه كذا في
الطهيرية والصدف عيب وهو التواء في اصل العنق والشدق عيب
وهو توسع مفرد في الفم كذا في المبسوط والكر عيب لان يكون سمة كما يكون
فيه بعض الدواب والفج عيب وهو في الايدي تقارب صدور قدميه وتباعده
عقبه والقدع عيب وهو المصوح الرسع كذا في المحيط وكثرة الدمع في العين
عيب اذا كان من ذاء كذا في السراج الوهاج هو الشتر عيب وهو انقلاب في ه
الاحفان كذا في الطهيرية يرح السيل عيب كذا في الخلاصة والجرب في العين
وغير العين عيب كذا في المحيط والظفر عيب وهو يياض بيضا وفي انسان
العين يسمى بالفا رسية ناخنة والشمرة جوف العين عيب كذا في الطهيرية
والصهوة وهي لون بين الصورة والحمة يعد عيبا في التركية والهندية
لاني الرومية والصفا ليه لان غامة شعور اهل الروم تكون كذا كذا
فيه فتاوى قاضي خان والشمط عيب وهو ان يكون بعض شعر الرأس او
الحلم ابيض والبعض اسود كذا في مختار الفتاوى ثم اللون المستوي في
الشعر الاسود وما هو في ذلك ان كان ينقص الثمن ويغده النجار عيبا فهو
عيب كذا في الطهيرية وفي الحاوي ظهرت الجارية محضونة الداس قال ان
ظهر بها شطرها وان ظهر بها شوة يرد هذا لان سواد الشعر مشهور ط
فيه البيع كذا في التاتارخانية الاباق والبول في الواش والسرقة ليس بعيب
فيه الصغير الذي لا يعقل بان كان لا يملك وحده ولا يلبس وحده فاما اذا كانت
صغرى اعاقل فانه يكون به عيبا ولكن يوجب حق الرد عند اتحاد الحالة
هكذا في المضمرات ناقلا عن الراد فاذا وجدت هذه الاشياء من
الصغير عند البائع والمشتري في حال صفوه فهو عيب يرد به واذا
وجدت عندها في حال كبره وكذا لو اما اذا اختلفت فكان عند
البائع في صفوه وعند المشتري في كبره فلا يرد به كذا في العناية
وفيما عند المحنون من السرقة والاباق والبول على نرائش ذكره مفسر
الائمة الحلواني في شرحه ظاهر الجواب انه لا يشترط المعاودة في بيع المشتري
ومن المشايخ من قال يشترط وهو الصحيح وبعضهم ذكر في شرحهم
ان معاودة هذه الاشياء شرط بخلاف من المشايخ وهكذا ذكره في
عمامة الروايات كذا في المحيط ولو وجد العيب القديم عند المشتري
ثم زال قبل ان يرده بطل خياره كذا في السراج الوهاج وكذا الاباق ه
انه اذا استخفى وغاب من ماله ثم افرها واباق وهو اختيار الامام ه
طهير الدين المرعشي هو المختار وفيه يفتي كذا في مختار الفتاوى وجب
الاباق من دون السفرة عيبا بخلاف عيوب المشايخ كذا في النهاية
اذا خرج من البلد يكون اجماعا عيبا بالاتفاق ان ابق من المولى او من
رجل كان عنده باجارة او غارية او دبة وان لم يخرج منه اختلفوا
فيه والاشبه ان يقال ان كانت البلدة كبيرة مثل القاهرة يكون عيبا

وإن كانت صغيرة بحيث لا يحق عليه اهلها وسبوتها لا يكون عيبا هكذا
 في التبيين ومن التوبة الى مصر باق وكذا اعلى العكس ولو ابق من هـ
 غاصب الى مولاه فليس بعيب ولو ابق منه ولم يرجع الى المولى ولا الى
 الغاصب فلا كان لا يعرف منزل مولاه ويقوى على الرجوع اليه فهو عيب
 وإن لم يعرفه ولا يقدر ولا كذا في فتح القدير وإن ابق في دار الحرب
 من المغنم قبل ان يقسم ثم رد الى المغنم فهو ليس باق وإن بيع في المغنم
 او قسم المغنم فوقع في سهم رجل فابق في دار الحرب يريد الرجوع الى
 اصله ولا يرجع فهو باق كذا في الظهيرية والسرقة وإن كانت اقل
 من عشرة دراهم فهو عيب وقيل مكدون الدرهم غوفلس او فليس
 فليس بعيب والعيب في السرقة لا فرق فيه بين كونه من المولى او من
 غيره الا في المالكولات فان سرقتها لاجل الاكل من المولى ليس عيبا هـ
 ومن غيره عيب وسرقته للبيوع من المولى وغيره عيب هكذا في فتح
 القدير ويحتاج مع الفصولين لو سرق بصل او بطيخا من الفلة او
 فلسا كما سرق التلامذة لم يكن عيبا ولو سرق بطيخا من غلة هـ
 لا حربي فهو عيب وهو المحتار كذا في البحر الرائق وإن سرق شيئا من
 المالكولات للاذخار يكون عيبا المولى لا لا حربي فيه سواء كذا في الفصول
 الهادية وإذا انقلب البيت ولم يخل بساكنة شيئا فهو عيب كذا في الظهير
 قال في الفوائد الظهيرية وهذا مسئلة محيية وهي ان من
 اشترى عبد صغيرا فوجده يبول في الفراش كان له ان يرد فان
 لم يتمكن من الرد حتى يقبض عليه بعيب اخر كان له ان يرجع بنقصا
 العيب فاذا رجع بنقصان العيب ثم كبر القيد هل للبائع ان يسترد
 ما اعطى من النقصان لئلا قال ذلك العيب بالبلوغ رواية لهذه
 المسئلة في الكتب ثم قال رضي الله عنه وكان والدي رحمه الله يقول
 ينبغي ان يسترده استردا استردا لا بمسئلتين احدهما ان الرجل
 اذا اشترى جارية فوجدها ذات زوج كان له ان يردّها فان بقيت
 عنده بعيب اخر رجع بالنقصان ثم ابانها زوجها كان للبائع ان يسترد
 النقصان لئلا قال ذلك العيب فكذا فيما نحن فيه والثانية اذا اشترى
 عبدا فوجده مريضا كان له ان يردّه فان بقيت عنده بعيب اخر رجع
 بالنقصان فاذا رجع ثم برى من مرضه هل للبائع ان يسترد النقصان
 قالوا ان كان البرء بالمد أو اة لم يكن له ان يسترده والا فله ذلك والبلوغ
 ههنا لا بالمد أو اة فكان له ان يسترده كذا في النهاية وعدم استسكان
 القول عيب كذا في البحر الرائق والجنون في الصفر عيب ابدا ومناه
 اذا جن عند البائع في الصفر ثم جن في يد المشتري في الصفر او في الكبر
 يردّه وقيل اذا اشترا عمة اقد جن عند البائع فله ان يردّه وإن لم يكن عند
 المشتري والجمهور على انه لا يرد ما لم يفرده عند المشتري هو الصحيح

كذا في الكافي ومقدار ان يكون اكثر من يوم وليلة وما ذونه لا يكون عيبا كذا
 في التبيين والقيني شرح الكثر والمبايع الكبير كذا في النوايا يقوى
 الظهيرية من المحاضرات الطارئة والباش وقطع الطريق عيب في القيد
 كذا في البحر الرائق ولو اشترى عبدا امرد فوجده مخلوقا للحيمة او متوفى
 الحيمة كان له ان يردّه ان ظهر ذلك في مدة بعد الشراء يعلم انه كان عند
 البائع كذا في فتاوى قاضي خان واذا اشترى جارية تركية لا تعرف
 التركية او لا تحسن والمشتري يعلم بذلك الا انه لا يعلم انه عيب عند التجار
 فقبضها ثم علم انه عيب وان كان هذا عيبا بيننا لا يحق على الناس
 كالغور وقبحه لم يكن له ان يردّها وإن لم يكن بيننا يحق على الناس ان له ان
 يردّها اما اذا اشترى جارية هندية لا تعرف الهندية ينظر ان عده هل هـ
 البحر عيبا فله الرد وإن لم يردّه فهو عيب فليس له الرد كذا في المحيط اشترى
 جارية فوجدها لا تحسن الطبخ والخبز اصالا ليس بعيب وكذا في العبد
 فان كان لا يحسن ان ثم نسباه في يد البائع فله المشتري الرد كذا في الخلاصة
 وفي الكبري لو اشترى جارية فوجدها وجع العين باق مرة بعد اخرى ان كان
 حديثا لا يرد وان كان قديما يرد كذا في التارخانية واذا اشترى جارية
 فوجدها وجع فوجدها وجع الضرس باق مرة بعد اخرى فان كان حديثا فليس
 له الرد وان كان قديما فله الرد كذا في المحيط الامة المشتراة اذا قالت
 لي وجع الضرس لم يرد بقولها كذا في التراجمة اذا كانت احدا القينين زرقاء
 والاخرى غير زرقاء او احدهما كحلا والاخرى بيضا فهو عيب كذا في البحر الرائق
 اشترى غلاما فظهر به حمى فهو عيب له ان يردّه كذا في مختار الفتاوى واذا
 اشترى جارية شابا علم ان البائع لم يطاها ثم ظهر انه كان وطيا قبل البيع هـ
 فليس له الرد كذا في المحيط ونه المتقي اشترى جارية يعلم انها غدا فقبضها
 وماتت في يده ثم ظهر انها كانت شيئا لا يرجع على البائع يسترد ما كان ذلك
 ينقصه ولا ينقصها رداه الحسن من ابي حنيفة وروى ابى مالك عن ابي
 يوسف رحمه الله تعالى انه يرجع عليه بمغرة ارقصان كذا في الذخيرة ولو
 اشترى جارية علم انها صغيرة فاذا هي بالقة لا يردّها كذا في الخلاصة
 ولو اشترى جارية فوجدها دمية او سودا ليس له حق الرد اذا كانت تلعة
 الخلفة كذا في الظهيرية فان اشترى جارية فوجدها محترقة الوجه بحيث
 لا يستين لها وجه ولا جمال كان له حق الرد فان امتنع الرد بسبب من الاستسكان
 قومت محترقة الوجه كما هي وقومت صحيحة غير محترقة الوجه ولكن علم القبح
 لا على الجمال فيرجع بفضل ما بينها كذا في المحيط فقلنا عن الزيات اذا اشترى
 جارية علم انها جميلة فوجدها قبيحة يردّها كذا في الخلاصة رجل اشترى غلاما
 بركبته ورم فقال البائع انه ورم حديثا صاحبه ضرب فاورمته فاشتراه هـ
 المشتري يعلم ذلك ثم ظهر انه كان قديما لا يرد قال رضي الله تعالى عنه وهذا
 اذا لم يبين السبب واما اذا بين السبب فله ان يردّه كان بسبب اخر غير الذي

بين كان له ان يرد كما لو اشترى عبد اهو محموم فقال البائع هو حرمي غيب فلا اهو
غير ذلك كان له ان يرد كذا في فتاوى قاضي خان وكذا اذا قال البائع ان كان قد
نجواه علي ثوبين انه قديم فليس له الرد وكذا اذا اشترى عبا انه حديث
فاذا هو قديم ليس له الرد ذكر المسئلة في فتاوى الفاضل كذا في الذخيرة اشترى
غلاما ليس لاحد اذ فيه ثقب في الدماغ فهو عيب وثقب الاذن وان كان
واسعا في الهندية ليس بعيب وفي التركيبة عيب ان يحدوه عبا كذا في الخلاصة
وكثرة الاكل نعهده عيبا في الجارية دون الغلام كذا في مختار الفتاوى وفي
صلح الفتاوى اشترى جارية وهي قرحة ولا يعلم المشتري الا عيب فله الرد
والصحيح من الجواب في مسئلة التوجه ان كان هذا عبا يبيح لا يجزي على الناس
لا يكون له الرد وان لم يكن هذا عبا يبيح فله الرد كذا في الذخيرة والله اعلم
الفصل الثاني في معرفة عيوب الدواب وغيرها اشترى برة
فوجد بها الخلب فان كان مثله يشترى للمحلب فله ان يرد وان كان مثله
يشترى للحم لا ولو كانت تأخذ بضرها وتصر جميع لثقلها فله ان يرد كذا في الخلاصة
وقلة الاكل في الدواب عيب وليس بعيب في بني ادم كذا في السراج الوهاج وفي فوايد
شمس الائمة ولو كانت الدابة الكولة خارجة عن العادة ليس بعيب كذا في الخلاصة
اشترى حمارا لا ينهق فهو عيب كذا في القنية ولو اشترى ثورا فاذا اهو
ينام يعني كاد بوقت كاد يركب من خبيد يكون عيبا كذا في الفضول العادية
ولو اشترى حمارا فوجده بطل الذهب فليس له الرد الا اذا اشترى عبا انه عجول
وان كان يعثر كثيرا داما فهو عيب وان كان في الاحان فليس بعيب كذا
في الظهيرية اشترى ديكاً فيصبح في غير الوقت له ان يرد كذا في مختار
الفتاوى رجل اشترى شاة فوجد بها مقطوعة الاذن ان اشترى بها
لا ضحية كان له ان يرد كذا في كل ما يمنع التضحية وان اشترى بها
غير الضحية لا يكون له ان يرد كذا في الا ان يكون ذلك عيبا عند الناس وان
اختلف البائع والمشتري فقل لا المشتري اشترى بها لا الضحية وانكر البائع
ذلك فان كان ذلك في زمان لا ضحية كان القول قول المشتري اذا كان من اهل
ان يضي كذا في فتاوى قاضي خان كما ويا كوسقند يلبدي مجبور اكرسو سته
خورد عيب بود واكر در هفت يك باريا دوبا خور عيب بود كذا في
الفضول العادية وذكر في المتن ان الرجل اذا اشترى دابة فوجد بها
تاكل الذباب ان كثر ذلك فهو عيب وان كانت تاكل في الاحان فليس بعيب
كذا في الظهيرية اذا اشترى حمارا فتر لعله حرم هل يكون ذلك هذا عيبا يرد
به حكمي ان هذه المسئلة صارت واقعة بخارافلم يتفق اجوبة اية ذلك
الفهد واجاب القاضي الامام عبد الملك الحسين النسفي انه ان كان
مقهورا فهو ليس بعيب وان سلم نفسه بذلك فهو عيب فاتفقوا عليه كذا في
الذخيرة والدخس عيب وهو قديم يكون في اطرة حافر الفرس والاطرة دون
الحافر كذا في الظهيرية والفرد عيب وهو ميلان في الذنب والشمس عيب

وهي شي يخرج في ساق الدابة يكون لحم وليس له صلاحية كذا في المحيط وتبل
الخلاصة عيب اذا قص الثمن لجله يعني اذا كان يسيل من ماء فمه ما يبتل
به الخلاصة التي جعل فيها القلف كذا في المحيط الرخسي وخلع الراس عيب
وهو ان يكون له حيلة يخلع راسه من المقود وان شد عليه كذا في الظهيرية
والخفيف عيب وهو تداءي القدمين وتباعد الفخذين كذا في المحيط والحزن
وهو ان يقف ولا يتقاد والجروح وهو ان لا يقف عند اللجام عيب هكذا في
الخلاصة والجربا لذل المعية عيب وهو كل ما يحدث في عرق الدابة
من تراحم او انتفاخ عصب والزوايد عيب وهي اطراف عصب تنفر
عند الحاجة وتنقطع عندها وتلتصق بها والحاجة عضة في فرس هـ
البعير كذا في الظهيرية والصلك عيب وهو ان يصطك الساقان
او الرجلان عند المشي كذا في محيط الرخسي والمهقوع عيب فسه في الاصل
فقال ماخوذ من الهقعة وهي الدابة التي تكون في صدره من جأثبه
الايسر ويكون ذلك ابيض يتشائم به وفرة المتقي فقال المهقوع الذي
اذا سار سمع ما بين خاصرته وفرجه صوت والانتفاخ عيب وهو انتفاخ
في العصب عند الالتفات وقيل هو انتفاخ ستواد العين حتى كاد
يلتصق بالياض كله كذا في المحيط اشترى فرسا فوجد بها كبير السن فبطل
ينبغي ان يرد الا اذا شرط صغر السن كالجارية اذا وجدت بها كبيرة السن
كذا في البحر الرائق وفي فتاوى اهو اشترى برة نته هب من مكان المشتري
الي مكان البائع قال لا يكون عيبا وفي الغلام بمرتين او ثلاث كذا في الفتاوى
خانبه ومن اشترى برة مصرقة وهي التي شد البائع ضرعها حتى اجتمع اللبن
فيه فصار ضرعها كالصرة وهي الخوض فليس له ان يرد كذا في التصرية ليس بعيب
عندها وكذا لو سود انا ولعبه واجلسه على المعرض حتى ظنه المشتري
كاتب او المبة شياب الخبارين حتى ظنه حمارا فليس له ان يرد كذا
في الظهيرية اشترى خفين فوجد بها ضيقا لا يدخل رجلاه فيهما ذكر
شيخ الاسلام المعروف بخوارزاده ان كان لا يدخل رجلاه لعله في رجلاه يرد
وان كان لا يدخل لعله في رجلاه يرد وذكر الشيخ الامام ابو بكر محمد بن
الفضل انه ان اشترى حمارا ليلبسها فله الرد وان اشترى حمارا مطلقا لا يرد وكان
القاضي الامام علي السعدي يفتي بالرد اشترى حمارا للباس او لغير اللبس فان
وجد احدها اضيق من الاخر فان كان خارجا على خفاف الناس في العادة
يرد والا فلا كذا في الظهيرية يتولو كان لا يدخل لعله في رجلاه فقال له البائع
در ياي تو فراخ شود فاحذ المشتري وليس يوما فلم يتسع هل له ان يرد كانت
واقعة الفتوى واجاب بعض الائمة انه لا يرد كذا في الفضول العادية هـ
اشترى مسجلا ليس الرجل مع اللقافة ويمنع بدونها فله الرد اذا اشترى
لللبسة كذا في القنية في فتاوى الفاضل اشترى جبة ووجد بها فارة مية
فهو عيب وتاويل المسئلة اذا كان اخراجها يوجب نقصان في الكفة فان

كان يحتاج الى الخرق وتقصان الحجة لا يكون عيبا كذا في الخلاصة وفي الذ
اذا اشترى ثوبا غسلا ولم يعلم به ثم علم وكان جالا اذا غسل ينقص الثوب
لا يكون له حق الرد على ما هو المختار للفتوى كذا في المضرات وان كان فيه دهن
فهو عيب لان الدهن قلما يزول كله فيعد عيبا كذا في فتاوي قاضي خان
اشترى خائوتا فوجد بعد القبض على بابها مكتوبا وقت على مسجد كذا لا
يرد لانه علة لا يبيح عليه الاحكام كذا في القنية نافع سكتي له في خانوت لغيره
واخر المشتري ان اجرة الخائوت كذا فظهر ان اجرة الخائوت كان اكثر من
ذلك قالوا ليس له ان يرد السكتي بهذا السبب كذا في فتاوي قاضي خان
وكون نقب المفلح للبيت الذي يبيع فيه جد ار الغير عيب وكذا الركان في
جلده جد اره نقب كبير بعد عيبا كذا في الوجيز للكردي اشترى ارضا
فظهر انها مشومة ينبغي ان يتمكن من الرد كذا في القنية واذا اشترى حنطة
مشار اليها فوجد هاردي فليس له حق الرد بالقب وكذا اذا اشترى انا
فضة بغيرها فوجد هاردي من غير عش ولا كسر فلم يعتبر الرداء في المكيل
والموزون عيبا كذا في المحيط وان وجد الحنطة مسومة او عفتة كان له
ان يرد هاردا اشترى ثوبا على انها زخم دار فقبضها واذا بها فلم تكن ه
زخم دار كان له ان يرد هاردا لان فوات المشروط بمدة العيب كذا في فتاوي قاضي
خان اشترى روثا قلع فوجد فيها ترايا يرد به بلا فصل بين القليل
والكثير كذا في الوجيز ولو اشترى باقة من بقل فوجد في جوفها حشيشا
فله ان يرد وكذا اذا اشترى صبرة فوجد في اسفلها دكانا والباقة الدسجة
وما ينسج من سعة الطرفا ان صغر فهو فقة وان عظم فهو قردالة كذا في الظهير
رجل اشترى ارضا فوجد فيها ظمير فيه الناس كان له ان يرد بالحق ولو
اشترى كراما فوجد فيه بيوت النمل كثيرا كان له ان يرد كذا في فتاوي قاضي
خان وكذا الوجود في الكرم من الغير او مسيل ماء الغير كذا في الخلاصة
واذا اشترى كراما فظفر ان مشرب على ناوق يوضع على ظهره او على موضع
اخر فله حق الرد كذا في المحيط وكذا اذا كان بحال لا يمكن سقيه الا بعد
ان يسكر الزهر كذا في الظهير وكذا الوجود خابطا واحدة مشتركا فهو عيب
ولو وجد الخابط رهصا ان كانا يهدونه عيبا فهو عيب كذا في الخلاصة اشترى
دارا ولها مسيل ماء الى ساحة الغير ثم ظهر انه بغير حق ولم يعلم وقت ه
الشراء انه بغير حق فله الرد وان شاها مسكها ورجع بنقصانه كذا في القنية
اشترى ارضا وتخللا ليس لها مشرب ولم يعلم به لم يختار كذا في الوجيز وفي المتنقي
اشترى مصحفا فوجد في حروفه سقطا واشتراه على انه منقوط بالخو
فوجد في نقطه سقطا قال هذا عيب يرد به وفيه ايضا واذا اشترى مصحفا
على انه خام فاذا فيه ايتان سا قطان اراية سا قطة قال هذا عيب ه
يرد به ووجدت في موضع اخر رجل اشترى لوله مصحفا قال المعلم ان
فيه خطا كثيرا قال ان كان فيه خطا الكتابة يرد ويرجع بالثمن كذا في المحيط

ولو اشترى ارضا ففقدت عنده وقد كانت عند البائع فله ان يرد الا اذا رفعه
المشتري وجه الارض فيعلم انها منته لرفع التراب او جاء الماء الغالب من
موضع اخر لا يرد كذا في محيط الرخص ولا ينظر ان يكون الترفي يد المشتري ه
اكثر مما كان في يد البائع او كان مثل ذلك القدر بل اذا كان بعين ذلك ه
السبب يملك الرد كيف ما كان كذا في المحيط وكذا اذا اشترى كراما وقد
ظهرت يد المشتري بها رية ان كان بالسبب الذي كان في يد البائع يملك الرد
كذا في الفتاوي الصوري اشترى خبز اعلم انه مطبوخ بالماء الزا ثم علم انه
بخلافه فله الرد وكذا اذا لم يرد كذا في القنية وكذا لو اشترى الحنا
او حوه على ان الكل مثل الجاشني وليس من جنسه يرد كذا في الخلاصة اشترى
حسباية فغير حنطة فوجد فيها ترابا ان كان ذلك التراب مثل ما يكون في
مثل تلك الحنطة ولا يبعده الناس عيبا ليس له ان يرد ولا ان يرجع بنقصان
القيس وان كان مثل ذلك التراب لا يكون في مثل تلك الحنطة وبعده الناس
عيبا فان اراد ان يرد الحنطة كلها فله ذلك وان اراد ان يميز التراب فرد ه
على البائع بحصة من الثمن ويجوز الحنطة ليس له ذلك هذا اذا لم يميز فلو
ميز فوجد ترابا كثيرا بعهده الناس عيبا فان امكنه ان يرد هاردا على البائع
بذلك الكيل لو خلط البعض بالبعض فله ان يرد ه وان لم يمكنه الرد بذلك
الكيل لو خلطها بان انتقص بالتقية ليس له الرد لكن يرجع بنقصان
القيس وهو نقصان الحنطة الا ان يرضى البائع ان ياخذ هاردا فقه ه
فيكون له ذلك وعلى هذا كله ما كان نظير الحنطة كالسمسم وغيره لو اشترى
فوجد فيه ترابا فهو على التفصيل الذي ذكرنا كذا في المحيط ولو اشترى
ذهبا فوجد فيه اللآي فهو كذا للاحتي لا يرد الا في وحده كذا في الخلاصة
لو اشترى مسكا فوجد فيه صا صا صا صا صا صا صا صا صا صا صا صا صا صا صا صا
من الثمن قل او اكثر كذا في الظهير جعل ابو يوسف رجلا انه تعالى لجنس
هذه المسائل اصلا فقال كلما نساخ في قليله لا يميز كثيرا وكل ما لا يميز
في قليله كان له ان يميز كثيرا والرضا صا في المسك لا يميز في قليله فيميز
كثيره ويبين في قليل التراب فلا يميز كثيرا عامة المشايخ اخذوا بهذه
الرواية كذا في فتاوي قاضي خان واذا اشترى لحما قد بدا ووجد فيه ملحا
كثيرا فهو على ما ذكرنا في الحنطة يجد فيها التراب كذا في المحيط وفي فتاوي
ابن الليث لو اشترى ثوبا فوجد فيه ملحا فخرج منه ملحا فخرج منه ملحا فخرج منه ملحا
فله ان يمسك من الثمن بحسبه الا ان شاها البائع ان ياخذ هاردا كذا في الرد
الثلث كذا في الفقيه الفصل الثالث فيما يمنع الرد ه
بالعيب وما لا يمنع وما يرجع فيه بالنقصان وما لا يرجع الاصل ان
المشتري متى تصرف في المشتري بعد العلم بالعيب تصرف الملاك بطل حقه
في الرد واذا اشترى دابة فوجد بها حرجا فله ان يرد كذا في الخلاصة فليس له
ان يرد هاردا لو ارادها من عيب قد بري اليه فله ان يرد هاردا بغير حرجا

اليه كذا في المحيط الاستحد ام مرة لا يكون رضا بالعيب الا اذا كان على كره
من العبد واذا استخدم مرتين يكون رضا بالعيب وبه بقي كذا في المضرات
ولو تركت الدابة لينظر الي سيرها او لبس الثوب لينظر الى قدره فهذا منه
رضا كذا في المحيط واذا ركبها ليردها او ليعقبها او يشترى لها غلما فليس
برضا اذا لم يجد بدا من ذلك بان كانت صعبة او هو عاجز عن المشي او كان ه
الغلط في وعاء فان كان في وعائين فلا حاجة الى الركوب فكان رضا كذا في الرأ
ولو حصل عليها غلف دابة اخرى وركبها او لم يركبها فهذا يكون رضا كذا في الحي
وان كان المشتري دارا فسكنها بعد ما علم بالعيب او رم منها شيئا او هدم
يسقط خياره كذا في البدايع اشترى طيرا فوجدها عيبا فامر بها ان ترضع
حبيا لا يكون رضا ولو حلب من لبنها فاطعم صبيا او باع فهو رضي كذا في محيط
الرضع ولو حلب لبنها ولم يبيع ولم ياكل فذلك الجواب وفي صلح الفتاوي ان الكلب
يذون البيع او الاكل لا يكون رضا كذا في المحيط وعن ابي يوسف فممن اشترى
جارية لها لبن فارضعت صبيا لها او للمشتري ثم وجد بها عيبا فله
ان يردها ولو انه حلب لبنها واستهلكه او شربه ثم وجد بها عيبا لم يردها
كذا في الظهيرية والمحيط اشترى برة فشرى من لبنها ثم اطلع على عيب لا
يردها ويرجع بنقصان العيب كذا في الفصول العارضية رجل اشترى شاة
او برة مع ولدها فلم يبيع ثم ارضخ من الولد كان له ان يردها ولم يكن
ذلك رضا بالعيب وان كان هو ارسل الولد عليها وان احتلب المشتري من
لبنها شيئا فشرىه وسقاه ولده بعد ما علم بالعيب كان ذلك رضا بالعيب
كذا في فتاوي قاضي خان وان جزضوها ثم وجد بها عيبا فان لم يكن الجز نقصا
فله ان يردها قال محمد رحمه الله الجز عندني ليس بنقصان في موضع اخر
من المشتري اذا جزضوها بعد العلم بالعيب فهو رضا ولو اخذ من غيرها
فليس برضا كذا في المحيط قبل ان ياشترى كرها فامر عنده فقطع عماره
ووضعه على الارض ثم وجد بالكرم عيبا لم يعلم به قال ان كان القطع لم ينقص
شيئا فله ان يرده كذا في الفصول العارضية رجل اشترى جارية على ان يراها
صناجة جازا البيع فان لم تكن صناجة لا يكون للمشتري ان يردها كذا في
فتاوي قاضي خان اشترى عبد افترجه به عيبا فضر به بعد ذلك فان كان اثر
الضر به فيه لا يردها ويرجع بالنقصان وان لطمه او ضرب به سوطين او ثلاثة
ولم يوتر فيه كان له ان يردها كذا في الفصول العارضية ولو اشترى عبد ابي عيسى
بنيان ففعلت بانيه عنه فقال انه من الضرب ويؤول الى عشرة ايام ومضت
العشرة ولم يزل لا يردها كذا في القضية سيكل عيا بن احمد عن رجل اشترى غلاما
ثم ادعى عليه بعد ثلاثة ايام ان له سقلا او بقي هذه الفلام مدة ثلاثين يوما
او اكثر بعد هذه الدعوى في يده واستعمله ثم بعد ذلك ادعى عليه السقلا
هل له ان يردها على ذلك العيب فقال ان استعمله بعد ما علم بعيب فهو رضا
كذا في التنازع قلعة عن البيه واذا اوطى الجارية المشتراة ثم اطلع

علي عيبها لم يردها ويرجع بنقصان العيب سواء كانت بكر او ثيبا الا ان يقول
البائع انا اقبلها كذلك وكذلك اذا قبلها بشهوة او لمسا بشهوة وان ه
وطيها او قبلها بشهوة او لمسا بشهوة بعد ما علم بالعيب فانه رضي بالعيب
وليس له ان يردها ولا ان يرجع بنقصان العيب واذا وطىها غير المشتري
في يد المشتري يزنا فليس له ان يردها بكر او ثيبا ويرجع بنقصا
العيب الا ان يرضي البائع ان ياخذها كذلك وان كان الوطى بشبهة حتى
وجب الفروع على الواطي فليس له الرد وان رخص به البائع كذا في المحيط ولو
اشترى جارية فزوجهها لا يردها وطىها الزوج ام لا رضي البائع بالرد او لم
يرض كذا في المضرات ويرجع بالنقصان كذا في محيط الرخص ولو كان لها
زوج عند البائع فوطىها عند المشتري فان كانت ثيبا فان نقص الوطى
لا يردها الا برضي البائع وان لم ينقص له الرد هذا الذي ذكرنا في التبيد
وطىها في يد البائع مرة ثم وطىها عند المشتري واما اذا لم يكن وطىها عند البا
وانما وطىها عند المشتري لم يرد كذا في الاصل وقد اختلف المتأخرين فيه والصحيح
ان يرد كذا في المضرات ناقلا عن المنصاف وانه كذا في المحيط ويرجع
بالنقصان ولو قال البائع انا اقبلها كذلك فله ان ذلك كذا في محيط
الرخص اشترى خشيبة ليتخذها مدمقة شرط ذلك في البيع فقطعها في
الليل واقرانه ليس بها عيب ثم جدد العقد عليها بغير شرط فنظر لها
بالهار فوجدها مغيبة كان له ان يردها كذا في فتاوي قاضي خان ولو
اشترى برذونا فخصاه ثم اطلع على عيب به كان له الرد اذا لم ينقصه
الخصا ذكره في فتاوي اهل سمرقند وكان الشيخ الامام ظهير الدين ه
المرغيناني يعني بخلافه كذا في الظهيرية ولو اشترى طعاما فاكل بعضه
ثم وجد به عيبا رجع بنقصان عيب ما اكل وميرد الباقي عند محد وكذا لو
عرض نصفه على البيع يرد الباقي وكذا الوناع ولو رجع بنقصان عيب ما باع
ويرد الباقي عند محد وعليه الفتوى ولو اشترى دقيقتا في ثوبين ثم تبين
ان الدقيق كان صرايرد ما بقي بحصته من الثمن ويرجع بنقصان العيب
بحصته ما استهلك وهذا قول محمد رحمه الله وبه اخذ الفقهاء كذا في الخلاصة
هذا اذا كان الطعام في وعاء واحد ولم يكن في وعائين فان كان في وعائين
يجوز العقب او في قوصرين او ما اشبه ذلك فاكل ما في احدها او باع ثم علم ه
بعيب كان عند البائع كان له ان يرده الباقي بحصته من الثمن في قولهم كذا
في فتاوي قاضي خان ولو اشترى ثوبا فوجده صغيرا لا يمكن قطعه ه
فاذا رده فقال له البائع اره المحيط فان قطعه والارده على فاراه
المحيط فاذا هو صغير لا يقطع فان رده كذا في السراج الوهاج وكذا في الحق
والقلمسوة كذا في البيه وكنه اذا قضاه دراهم زيو فاقبال للمبايض
انفق فان راجت عليه ولا يرد ما على فقبلها على ذلك فلم ترج عليه فله
ان يردها استحسانا كذا ذكره في كتاب الصلح بين النوازل كذا في الظهيرية

المشتري اذا وجد المبيع متعيبا فقال له البائع بعه فان لم يشتري رده عليه
فعرض فلم يشتري ليرده كذا في الفتاوى الصوري ولو اشترى عبدا فاستقال
البائع فاني ان يقبله قال هذا ليس بعرض على البيع وله ان يرده كذا في
الظهيرية رجل اشترى ثوبا فقطعه ولم يخط فوجد به عيبا فليس له ان
يرده فان قال البائع انا اقبله كذا كان له ذلك وان باع الماشريه
صا ومبطلا حق الرد فلم يرجع بشي علم او لم يعلم وان خاطه ثم وجد به
عيبا كان فله ان يرجع بالعيب فان قال البائع انا اقبله كذا لم يكن له
ذلك كذا في الجامع الصغير وكذا في السويقي اذا الته بالسم او الفسل
كذا في المضرات واذا عرض على البائع بعد ما علم بالعيب او اجره او
رهقه فذلك رضى بالعيب وليس له ان يرده بالعيب ولا ان يرجع بنقصان
العيب كذا في الذخيرة وفي القدروري اشترى شيئا وجره ثم اطلع على
عيب فله ان ينقص الاجارة ويرد المستاجر بالعيب بخلاف ما لو رهقه
من غيره كذا في الظهيرية اذا وضعت المبيع بعد ما اطلع على عيب به ولم
يسلم فليس له ان يرده على باعه ولو فعل شيئا من ذلك قبل العلم بالعيب
يعني العرض والهبة بدون التسليم فهذه الاكبر رضا كذا في الذخيرة
رجل اشترى عبدا وقبضه فوهبه لرجل وسلمه الى الموهوب له ثم رجع فيه
الهبة بغير قضاء ثم علم بعيب كان به وقت الشراء لم يكن له ان يرده في قول
ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله تعالى وعن محمد رحمته الله تعالى ان له
ان يرده كذا في فتاوى قاضي خان اعلم ان الزيادة نوعان متصلة
ومتفصلة والمتصلة نوعان غير متولدة من المبيع كالصنع ومسا
اشبهه وانما تتم الرد بالعيب بالاتفاق سواء قال البائع انا اقبله كذا
او لم يقل ومتولدة من المبيع كالسمن والجمال والجلد والبياض وانما لا
تتم الرد بالعيب في ظاهر الرواية كذا في الظهيرية وهو الصحيح هكذا
في فتاوى قاضي خان فان اي المشتري الرد ولا بد الرجوع بالنقصان
وقال البائع لا اعطيك نقصان العيب ولكن رد علي المبيع حتى ارد
عليك جميع الثمن هل البائع ذلك على قول ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله
ليس له ذلك وعلى قول محمد رحمته الله كذا في الظهيرية واما الزيادة
المنفصلة فتعني ان ايضا متولدة من المبيع كالولد والفرس وما هو في معنا
كالارض والعقود وانما تتم الرد بالعيب والفسخ بساير اسباب الفسخ وطريقه
ان يفسخ العقد في الاصل دون الزيادة ويسلم الزيادة للمشتري مجانا
بغير عوض كذا في المحيط هذا اذا كانت الزيادة قائمة في يد المشتري
فاما اذا كانت هالكة فهلاكه ان كانت باقة سببا لانه ان يرد الاصل
بالعيب ويجعل كانه لم تكن وان كان بفعل المشتري فالبايع بالخيار
ان شاء قبل ورد جميع الثمن وان شام يقبل ويرد بالعيب وان كان بفعل
اجنبي ليس له ان يرد ويرجع بنقصان العيب هكذا في الباع هذا اذا

حدثت

حدثت الزيادة بعد قبض المبيع اما اذا حثت قبل قبضه وكانت متصلة
حادثة منه فانما لا تتم الرد وان كانت متصلة غير حادثة منه صار
المشتري قابضا بذلك وصارت الزيادة كانه حثت بعد القبض
فتتم الرد ويرجع بالارش وان كانت متفصلة حادثة منه كالولد
والصوف واللبن والتمر والارز والعق فانما لا تتم الرد فان شاء
ردها جميعا وان شاء رجع بها بجميع الثمن كذا في السراج الوهاج ولو
اجد بالمبيع عيبا ولكن وجد بالزيادة عيبا فليس له حق الرد الا اذا
كان حداثته تلك الزيادة قبل القبض يورث نقصانها في المبيع فحينئذ
يكون له الرد لاجل النقصان في المبيع كذا في شرح الطحاوي ولو قبض
الزيادة والاصل ثم وجد بالمبيع عيبا ليرده بحصة من الثمن لانه
صار للزيادة حصة الثمن بعد قبضها ولو وجد بها عيبا يردها
خاصة بحصتها ومن الثمن كذا في القنية وان كانت متفصلة غير
حادثة منه كالسب والهبة فانما لا تتم الرد فاذا اردت الزيادة
يكون للمشتري عند اي حنيفه رحمه الله تعالى ولا يطيب له وعندها
الزيادة للبائع ولا تطيب له ايضا وان رضى بالعيب واختار المبيع
فالمبيع مع الزيادة له اجماعا ولكن لا يطيب له كذا في السراج الوهاج ولو
قبض المبيع مع هذه الزيادة ووجد في المبيع عيبا فعند ابي حنيفة
رحمه الله يرد المبيع خاصة بجميع الثمن وعندها يرده مع الزيادة ولو وجد
بالزيادة عيبا يردها ولو هلكت الزيادة والمبيع معيب يرده
خاصة بجميع الثمن بالاجماع كذا في القنية رجل اشترى حنطة فزهد الغبار
عنها عند المشتري وانتقص كيلها ليس له ان يردها وكذلك لو كان فيها
رطوبة نجفت عند المشتري او اشتري خشبة رطبة فبيعت عند
كذا في فتاوى قاضي خان وفي المنتقى اذا اشترى عبدا كاتبا او خبزا
وقبضه ففسد ذلك في يده ثم اطلع على عيب به فله ان يرده كذا في الذخيرة
وفي المنتقى اذا اشترى من اخر ثوبا بالري وخلفه الى الكوفة ثم اطلع على عيب
به هناك وارا ان يرده قال محمد رحمه الله تعالى ليس له ذلك حتى يرده الى
الري ولو كان مكان التجارة رية اسار محمد رحمه الله الي انها ليست نظير
التمرح حيث قال اري سفير هذه ثمة وههنا قريبا ولا اري لحملها لذلك
المؤنة كذا في الظهيرية قال محمد رحمه الله في الزيادة اذا اشترى الرجل
منا خراجية يبيضا احدي العينين وهو يعلم بذلك فلا خيار له في ردها
فان لم يقبضها المشتري حتى انجلي البياض ثم عاد البياض فهي لازمة
للمشتري ولا خيار له في ردها وعن ابي يوسف رحمه الله ان له الخيار
والصحيح ملاك في ظاهر الرواية الا يري ان رجلا لو اشترى جارية وثبتها
ساقطة او سودا والمشتري يعلم بذلك فلم يقبضها حتى نبتت الساقطة
وردها السوداء عن ثمنها ثم سقطت تلك الثنية او عاد السوداء فالجارية

لازمة للمشتري لان البائع لم يعجز عن تسليم ما التزم به بالعقد كما التزم ولو قبضها
وهي ايضا احدي العينين او شئها ساقطه وهو يعلم بذلك ثم اخلي البياض
ونبت الثنية ثم عاد البياض وسقطت الثنية ثم وجد بها عيبا اخر كان
عند البائع ودها بذلك القيب ولو لم يعد البياض في العين التي ذهب منها
البياض لكن ابيضت العين الاخرى لم يكن له ان يرد بها الجارية بغير ابد
ولو لم تبصر العين الاخرى ولكن عاد البياض في العين التي ذهب عنها
البياض بفعل المشتري بان ضرب المشتري عينها فابيضت ثم وجد بها
عيبا اخر كان عند البائع لم يكن له ان يرد بها فان قال البائع انا اقبلها كذلك
وارد جميع الثمن كان للمشتري ان يرد بها عليه بخلاف ما اذا عاد البياض
بفعل الجاني في يد المشتري حيث لا يكون للمشتري ان يرد بها بالعيب وان
دعي به البائع هذا الذي ذكرنا كله اذا اشتراها مع علمه انها ايضا احدي
العينين واما اذا اشتراها ولم يعلم بكونها بيضا احدي العينين وقبضها
ثم علم كان له ان يرد فان لم يرد اخلي البياض لم يكن له ان يرد بها بعد ذلك وان
استحوذت سلمية لما لم يعلم بالقيب فان عاد البياض لا يكون له ان يرد بها
ايضا ولو وجد بها عيبا اخر كان له ان يرد بها كذا في المحيط اشترى جارية
وكهي بيضا احدي العينين ولم يعلم بذلك ولم يقبضها حتى اخلي البياض
عنه غير ان عاد بيضا فلم يرد بها لان كان له ان يرد بها ولو قبضها وهي بيضا
احدي العينين ولم يعلم بذلك حتى اخلي البياض ثم عاد بيضا لا يكون له
ان يرد بها كذا في فتاوي قاضي خان وفي فتاوي الفضلي رجل اشترى
جارية وفي احدي عينها بياضا فاخلي البياض من ثم عاد فقبض المشتري
وهو لا يعلم بذلك ثم علم فله ان يرد كذا في المحيط في نوع في معرفة العيوب
وكذا اذا اشترى جارية وهي ساقطة الثنية او مسودة الثنية وهو
لا يعلم بذلك فقبضها ثم علم بذلك ثم زال السواد او نبت الثنية لم يكن
له ان يرد بها وكذا لو سقطت الثنية او عاد السواد بعد ذلك لم يكن
له ذلك ولو وجد بها عيبا اخر كان له ان يرد بها كذا في المحيط نتف ريش
الطا بللمد بوج يمنع الرد بالقيب كذا في القنية وفي فتاوي ابي الليث
اشترى عبدا وبه مرض فاداد المرض في يد المشتري فليس له ان يرد
بما البائع لكن يرجع بنقصان القيب كذا في الظهيرية رجل اشترى عبدا
كان محمودا عند البائع فاحد الحمار كل يومين او ثلاثة ايام ولم يعلم به
المشتري فاطبق عليه عند المشتري ذكر في المتفق ان للمشتري ان يرد
ولو انه صار رصا فرائش بذلك عند المشتري فله ان يرد بها كذا في المحيط
فيرجع بالنقصان ولا يرد وكذا لو كان به فرجة فانفرت او كان جديا فانفرت
وان كان به جرح فذهب يده من ذلك عند المشتري او كانت موضحة فصار
آفة عند المشتري ليس له ان يرد كذا في فتاوي قاضي خان واذا كان في
المشتري جرح عيب في يد البائع وزال ثم عاد في يد المشتري ان عاد ثانيا عيبا

صحيح

له الرد لا اتحاد السبب ولو كان الثاني ريبا لا يكون له الرد لا اختلاف السبب
وكذا لو اشترى وقد ظهر في يد المشتري مرض فهو علي هذا ويخرج من هذا
جنس هذه المسائل كذا في مختار الفتاوي اشترى عبدا فقبضه
ثم علم عنده وكان يحتمل البياض قال ابن الفضل المسئلة محفوظة عن
الحاجب انه ان حتم في الوقت الذي كان يحتمل عنده البياض كان له ان يرد
او غيره فلا كذا في الفتاوي ناقلا عن الحاشية اشترى عبدا وبه اثر
فرجة ونذب فلم يعلم به ثم عاد فرجه واخر الجراحون ان عودها بالسبب
القديم لم يرد ويرجع بنقصان القيب كذا في القنية اشترى جارية
وقبضها وخاض البياض في عيب الجارية ثم ترك الخصومة اياما ثم خاصه
فقال له البائع لم امسكها طول المدة بعد ما اطلعت على عيب فقال له
المشتري انما امسكها لانظر انه هل يزول القيب قال كنه بن الفضل
ترك الخصومة لهذا لا يكون رضا بالقيب وله ان يرد بها على البائع وكذا
اذا اراد الرد فلم يجد البياض واطمعه وامسكه اياما ولم يتصرف فيه تصرفا
يؤهل على الرضا ثم وجد البياض فله ان يرد قال الفقيه ابو الليث رحمه
الله تعالى عليه هذا ادرت مستباح زمانهم ابد كذا في الفصول
الهادية في المشتري رجل اشترى من رجل عبدا ثم ان المشتري امر رجلا
ببيعه ثم علم الامر بعد ذلك ان به عيبا قال ان باعه الوكيل بمحض من
الموكل ولم يقل للموكل شيئا فله ان يرد بها بالقيب حتى لو لم يتفق البيع
ليس للمشتري ان يرد القيد على بايعه بذلك القيب قال وكذا ان
اعلم الوكيل انه يذهب من فوره لبيعه فلم يبيعه فله ان يرد بها
اخبر الامران الوكيل ساقط به وهو يعرضه لبيعه فلم يبيعه فله ان يرد
رضا بالقيب كذا في المحيط اشترى سحبا نا وجلود الثعلب فبذلها
للبيع وظهر بها عيب يرجع بالنقصان كما لو اشترى ابريسا ولم يعلم
عيبه كذا في القنية رجل اشترى ارضا ليس عليها خراج فوجد بها عيبا
ثم وضع عليها الخراج لا يكون له ان يرد بها ولو اشترى عبدا وقبضه ثم
رده على البائع بخلاف الشرط او بخلاف الروية او القيب ثم ذهب عنه
ضمن المشتري نصف الثمن وان ذهب عنه عيبه ضمن النقصان ولا خيار
للبائع ولو اشترى دارا فباع بعضها ثم وجد بها عيبا قال ابو حنيفة
وابو يوسف رحمه الله تعالى لا يرد ولا يرجع حتى كذا في فتاوي قاضي
خان اشترى كروما فاكل الثمار ثم اطلع على عيب فليس له الرد وان رضى
البائع كذا في المحيط ولو اشترى فيلقا فشمسه ثم وجد به عيبا فله الرد
كذا في القنية اشترى قدوما وادخله في النار ثم اطلع على عيب لم
يرده ولو اشترى ذهبا فادخله في النار ثم اطلع على عيب رده كذا
في الذخيرة وهكذا في الخلاصة اشترى جديا ليتخذ الات الجارين
وجعله في الكور ليحرقه بالنار فوجد به عيبا ولا يصلح لتلك الات يرجع

بالتقصان ولا يردده كذا في القنية ولو اشترى منشارا وحده ثم اطلع على
عيب به لم يردده الا برضى البائع كذا في الصغير ولو اشترى سكيناً محدده ثم
وجد به عيباً ان حده بالمرد ليس له ان يردّها لانه ينتقص منه وان حده
بالجمله الرد كذا في الفصول العادية اشترى برمة جديدة فقال له البائع
اطبخها فان ظهر بها عيب اقبلها بعد الطبخ واراد الثمن فطبخها فظهر بها
عيب لا يرددها دون الرضا ويرجع ينتقصان العيب فلم يعلم العيب لكن
لم يعلم انه قد تم صرف فيه تصرف الملاك ثم علم قدمه لم يردده كذا في القنية
واذا اشترى عبداً فوجده مباح الدم بقود او بردة او قطع طريق يقتله
فقتل عند المشتري يرجع على البائع بكل الثمن عند موافق الا يردده ولكن
يرجع بالتقصان عيبه فيقوم سارقاً وغير سارق فيرجع بفضل ما بينهما
ولو اشترى عبداً قد سرق ولم يعلم به المشتري فقطع في يده المشتري لم ان
برده على البائع ويرجع بكل الثمن عنده وقالا لا يردده ولكن يرجع بالتقصان
عيبه فيقوم سارقاً وغير سارق فيرجع بفضل ما بينهما ولو سرق عند
البائع ثم عند المشتري فقطع بهما يرجع بالتقصان عند هاتين العيينتين
لا يردده بل ارضى البائع للعيب الحادث ويرجع برع الثمن لان اليد من الايدي
نصفه وقد تلفت بجنايتين وان قتله البائع كذا في يرجع المشتري
على البائع بثلاثة ارباع الثمن فان تداو له البيوع والايدي ثم قطع
او قتل عند الاخير يرجع الباعة بعضهم على بعض عنده كذا في الاستحقاق
وعنده هاهو بمنزلة العيب فيرجع الاخير على البايع وهذا اذا لم يعلم
المشتري به فان علم به لم يرجع بشئ عندها وعنده يرجع في اصح الروايتين
لانه بمنزلة الاستحقاق عنده والعلم بالاستحقاق لا يمنع الرجوع كذا في
الكافي وهكذا في الجامع الصغير فان اعتق المشتري بماله ثم قتل او قطع
فعنده هاهو يرجع بالعيب وعنده اي حنيقة رحمه الله لا وان اعتقه بلاماله
يرجع به عنده كذا في الجامع الصغير رجل اشترى عبداً او قبضه ثم
باعه من البائع فوجد به البائع عيباً فدي قال ابو يوسف رحمه الله
وهو قول اي حنيقة رحمه الله لم ان يردده على المشتري الاول كذا في فتاوي
قاضي خان في المنتقى اشترى من اخيه ديناراً بديناراً وتقا بضا ثم ان
مشتري الدينار باع الدينار من رجل اخر ثم وجد المشتري الاخر عيباً
ورده على المشتري الاول بغير قضاء كان للمشتري الاول ان يردّها
على البايع بذلك العيب وعلى هذا اذا قبض رجل دراهم لم يعلم رجل
وقضاها من غريمه فوجده الفريم زيفاً فزدها عليه بغير قضاء
القاضي فله ان يردّها على الاول كذا في الظهيرية وفي المنتقى اشترى
عبداً فوجده اعرج فقال المشتري للبائع اريد ان اعقته عن كفارة
يمني فان جازعني والا ردته فله ان يردده كذا في المحيط اشترى جراب
ثوباً هروياً فوجد المشتري بالتياب عيباً وقد كان اتلف الجراب هـ

في المنتقى

في المنتقى ان لم ان يرد الثياب بجميع الثمن قال رضي الله عنه وينبغي ان يكون
الجواب في الجارية والعبد لا وجوبها عيباً بقدر ما اتلف ثوبها كذا في
له ان يردّها بكل الثمن كذا في الفصول العادية وفي المنتقى عن محمد رحمه الله
المشتري يهتار العيب اذا قال للبائع ان لم ارد عليك اليوم فقد رتبته
بالعيب فحق القول باطل ولو الرد كذا في الذخيرة رجل اشترى من رجل
داراً فادى رجله فيها مسيل ماء واقام على ذلك بيته فهو بمنزلة العيب
فان شاء المشتري استكملها بجميع الثمن وان شاربها فان كان قد بشئ
فيها لم يردّها ان ينتقص بناءه وليس له ان يرجع بقيمة بنائه كذا في الظهير
العبد المأذون اذا اشترى شيئاً فوجده عيباً وقد كان ابراءه البائع عن
الثمن او وهب له الثمن وقبيل العبد ذلك لا يملك الرد بالعيب ولو كان هـ
مكان العبد المأذون حران وجد به العيب بعد القبض لا يملك الرد وان
وجد العيب قبل القبض فله الرد كذا في الذخيرة اقر المشتري بعبء ما
اطلع على عيب او قبله ان المبيع كان لفلان غير البائع وكذا به فلان له
الرد على البائع وبالقود الى المشتري بعد البيع على البائع لا يكون له
حق الرد وان كان فسخاً كذا في الذخيرة المذكور في ولو باع ثم رد عليه بسبب هـ
وهو فسخ من كل وجه ثم اطلع على عيب كان عند البائع فله ان يردده كذا
في الذخيرة رجل اشترى من رجل عبداً بكثر موضوع بغير عيبه وتقا بضا
ثم وجد بايع العبد بالكر عيباً وحدث به عنده عيب اخر فانه لا يرجع بشئ
وان كان الكر يقينه عند الشراء رجع في العبد بمثل نقصان العيب
في الكر الا ان يرضى البائع هو ومشتري العبد ان ياخذ الكر يقينه ويرد
العبد رجل استقرض من رجل كرحضة وفتقته ثم اشتراه منه بمائة
درهم يعني المستقرض اشترى الكر المستقرض من المقرض ثم وجد بالكر
عيباً قال ابو يوسف رحمه الله تعالى له ان يردده بالعيب ولا يردده في قبا
قول اي حنيقة رحمه الله تعالى وكذا اذا كان الفرض دراهم فاشترى المقرض
بها دنانير وقبض الدنانير ثم وجد المستقرض الدراهم المقرض زيفاً فله
ان يستبد لها في قول اي يوسف رحمه الله تعالى كذا في المحيط ثم في كل موضع
يثبت للمشتري حق الرد اذا قال في وجه البائع قد ابطلت البيع ان كان قبل
القبض انتقص البيع قبل البائع او لم يقبل وان كان بعد القبض فاءن
قبل البائع فكذلك ينتقص البيع وان لم يقبل لا ينتقص البيع وان كان
بغير تحضر من البائع لا ينتقص البيع وان كان قبل القبض كذا في الذخيرة
اشترى كراماً مع غلاتها ثم وجد بها عيباً فان اراد الرد ردّها ساعة
وجدّها كذا في لانه لو جمع الغلات او تركها ينتفع الرد عليه كذا في السراجية
من اشترى عبدين او ثوبين او غيرها صفقة واحدة وقبض احدها وجد
بلاخر الذي لم يقبض عيباً فانه بالخيار ان شاخدها بجميع الثمن وان
شاردها وليس له ان ياخذ السليم ويرد المعيب بحصته من الثمن في

هذه الصورة هـ اذا كان الغيب في غير المقبوض فلو وجد الغيب في
المقبوض اختلفوا فيه يردى عن ابي يوسف رحمه الله انه يرده خاصة هـ
والصحيح انه يخذها او يردها ولو قال المشتري انا امسك المعيب هـ
واخذ التقضآن ليس له ذلك فاما لو قبضها اعني القيد من ثم وجد
بأحد هـ اعني فان لم يردده خاصة كذا في فتح القدير وليس له ان يردها
الا برضا البائع كذا في المحيط ثم هـ انما يمكن ان يرد احداهما دون الآخر
في الانتفاع واما اذا لم يكن في القادة كنعلين او خفين او مصراعي با
فوجد بأحد هـ اعني فانه يرد هـ او يمسكها بالاجماع كذا في فتح القدير
واذا اشترى زوج ثوب ثم وجد بأحد هـ اعني بعد القبض فلو اراد ان يرد
المعيب خاصة فظاهر الجواب ان ذلك قال مستأجنا ان الفأخذ هـ
القول صحيحه وصار بحال لا يعلم الا مع صاحبه فانه لا يرد المعيب
خاصة وصار بمنزلة شي واحد كذا في المحيط اذا اشترى جارين ولم
يقبضها حتى وجد بأحد هـ اعني فقبض المعيبة لزمته جميعا وان
قبض التي لا عيب بها كان له ان يردها وان باع السليمة بعد ما قبضها
او امتنقها قبل القبض او بعده لزمته المعيبة كذا في فتاوى قاضي خان
واذا اشترى جراب ثوب هـ وي واخذ ثوبا منه وقطعة وخاطه او باعه
ثم وجد بثوب من الجراب عيبا فللمشتري ان يأخذ ما بقي من الثياب
ويرد الذي به العيب خاصة ولو قال البائع لا اسلم انا ارضى ان يرد
الجراب كله فليس له ذلك الا ان يشاء المشتري ولو كان قطع الثوب
ولم يخطه فرضي البائع ان يمسك الجراب ويأخذ الثوب المعطوع فله ذلك
كذا في المحيط اشترى نخلا فامرت عنده فهلك الثمر باقية سائمة
يرد بالغيب وان اكلم البائع لا يرد بالغيب كذا في الكافي اشترى نخلا
فيه ثم موضع من الارض وثمره ولم يقبض المشتري حتى جز البائع
التمر فان كان جزاه بقص النخلة او التمر بان كان لم يبلغ الجزا فالمشتري
بالجناز وان كان لم ينقص النخل والتمر فلا خيار للمشتري واذا قبضها
المشتري فوجد بأحد هـ اعني فانه يرد هـ وان كان المشتري قبض ذلك
كله قبل الجزا ثم جزه المشتري ولم ينقصه الجزا شيئا ولم ينقص النخل
ايضا ثم وجد بأحد هـ اعني لم يكن له ان يرد احداهما دون الآخر وله ان يرد
جميعا بالغيب الذي وجد بأحد هـ ولو كان جزا المشتري نقص احداهما
ثم وجد الغيب لم يرد واحد منها ورجع بنقصان الغيب الا ان يشاء
البائع ان يقبل ذلك مع الغيب فيشيد يرد وكذا لو اشترى ثوبا على
ظاهره صوف في جز البائع الصوف قبل القبض او جزه المشتري بعد
القبض كان الجواب فيه كالجواب في التمر كذا في المحيط اشترى ثوبا حاملا
قولدت عند البائع ولم ينقصها الولادة لا خيار للمشتري فان قبضها
ووجد بأحد هـ اعني فانه يرد هـ مجتمعة من الثمن ولو ولدت بعد القبض لا يرد

كذا في المحيط اشترى اذا اشترى ثوبا في ضربه لبن فحلب البائع او
المشتري لغيره كان بمنزلة الولد اذا قيمته له حالة الاتصال كما في الولد
كذا في المحيط واذا اشترى في لا او شلج معيب في الارض فقلعة المشتري
كله فوجد به عيبا بعد ما قلعة كله لا يستطيع الرد لكن يرجع بنقصان
العيب كذا في التاتار خانيه رجل اشترى مسخة فوجد بعض هـ
اشجارها معيبة قال ابو بكر يرد الكل او يأخذ الكل وليس له ان يرد
المعيب خاصة وان كانت الاشجار متباينة قال سمرقند الدعنه
ان كان ذلك قبل القبض فله ذلك الجواب وان كان بعد القبض هـ
لو اشترى المشعة بارصها فله ذلك وان اشترى الاشجار خاصة
رد المعيب خاصة كذا في فتاوى قاضي خان واذا اشترى من اخر عبد
بثمن معلوم فباعه اجنبي وزاد المشتري في المبيع ثوبا فقبضه المشتري
فهذا منتطوع وللثوب حصه من الثمن وقد روي صاحب الثوب
ان يكون حصه ثوبه للبائع فلو وجد المشتري بالعبد عيبا رده
بحصته من الثمن ويكون حصه الثوب للبائع فان وجد المشتري بالعبد
بالثوب عيبا بعد ذلك رده على صاحبه واخذ من البائع تلك الحصه ولو لم
يجد بالعبد عيبا انما وجد بالثوب عيبا رده على صاحبه ولم يرجع حصته
فان وجد بعد ذلك بالعبد عيبا رده على صاحبه بجميع الا لف كذا في
المحيط ولو اشترى مصرعي ثاب فقبض احداهما باذن البائع وهلك
الاخر عند البائع فانه يهلك على البائع والمشتري ان يرد الاخران شا
ولا يجعل قبض احداهما كقبضها جميعا ولو ان المشتري قبض احداهما
فعبه وهلك الاخر عند البائع يهلك على المشتري كذا في فتاوى قاضي
خان ولو اشترى خاتما فيه فص وقطع الفص لا يضر لواحد منهما هـ
فوجد بأحد هـ اعني بعد القبض كان له ان يرد المعيب منها وكذا
السيف المحلي والمنطقة كذا في النهر الفائق وان كان المشتري شيا
واحد فوجد ببعضه عيبا قبل القبض وبعده فليس له ان يرد
المعيب خاصة وان كان المفقود عليه ما يكال او يوزن من ضرب
واحد فوجد ببعضه عيبا ليس له ان يرد المعيب خاصة سواء كان
ذلك قبل القبض او بعده حكى الشيخ الامام الزاهد احمد الطواوسي
انه كان على قتياس قول محمد يجب ان يرد بعض المكيل والموزون بالغيب
وان كان مجتمعا اذا كان التميز لا يزيد بالمعيب عيبا وكذا اذا وجد
البعض صفا فافاراد ان يغيره يرد الصغار من الحب الذي هو من
تحت القيل والميسل الباقي ليس له ذلك وكذا اذا اشترى الجوزا
البيض فوجد البعض صفارا فافاراد ان يرد الصغار خاصة ويمسك
الباقي فليس له ذلك وحكي عن الفقيه ابي جعفر الهندواني رحمه الله
انه قال ما ذكر من الجواب في المكيل والموزون محمول على ما اذا كان

الكل في وعاء واحد وأما إذا كان في أوعية مختلفة فوجد في وعاء واحد
 معيبا فإنه يرد ذلك وحده بمنزلة التبرين والصنفين كالخضرة والشعير
 وكان يعني به وينزع الرواية عن أصحابنا وبه أخذ شيخ الإسلام خواهر
 زاده رحمه الله ومن المشايخ من قال لا فرق بينا إذا كان الكل في وعاء
 واحد أو أوعية ليس إلا إن يرد البعض بالغيث وإطلاق محمد رحمه الله
 في الأصل يدل عليه وبه كان يعني شمس الأئمة الرضوي كذا في المحيط
 وقال القمي أبو جعفر فبينا إذا اشترى لفافين أبريسم فوجد بعض ما
 به كل لفافة معيبا فأراد أن يرد ذلك خاصة بان يميز المعيب فليس له
 ذلك ولو وجد لفافة بها كلها معيبا كان له أن يرد ذلك ويمسك ما لا
 عيب به كذا في المحيط وكذلك إذا اشترى عددا من كبة الفزل فوجد
 به كل واحد شيئا معيبا لا يكون له أن يميز ذلك ويرده خاصة وإن
 وجد بعض الفزل معيبا له أن يرد ذلك ويمسك ما لا عيب به كذا في
 الذخيرة ولو استحق بعض المكبل والموزون فلا خيار له في رد ما بقي
 هذا إذا كان الاستحقاق بعد القبض أما لو كان ذلك قبله لم يرد
 الباقي هكذا في الهداية وإذا كان المشتري ثوبا وقد قبضه المشتري
 ثم استحق بعضه فلم يشتري الخيار في رد ما بقي كذا في النهاية
 وإذا أخذت عند المشتري عيب باقة ثملوية أو غيرها ثم أطلع على عيب
 كان عند البائع فله أن يرجع بنقصان العيب وليس له أن يرد
 المبيع إلا أن يرضى البائع أن يأخذه بقبضه الحادث عند المشتري
 فله ذلك اللهم إلا أن يجتمع أخذه آية الحق الشرع كذا في فتح القدير
 وكيفية الرجوع بنقصان العيب إن يقوم المبيع ولا عيب به ويقوم
 وبه ذلك العيب فإن كان تفاوت ما بين القيمتين النصف فالمشتري
 يرجع على البائع بنصف الثمن وإذا بلغ المشتري المبيع بعد ما علم
 بالعيب فالأصل في هذا أن كل موضع لو كان المبيع قابلا على ملك
 المشتري وأمكنه الرد على البائع أما بالرضا أو بدون الرضا فإذا
 أزاله عن ملكه بالبيع أو ما أشبهه لا يرجع بنقصان العيب وفي كل
 موضع لا يمكنه الرد لو كان المبيع قابلا على ملكه فإذا أزاله عن ملكه
 بالبيع أو ما أشبهه يرجع بنقصان العيب كما في المحيط رجبنا
 عبد أو قبضه ولم يعلم بالعيب حتى قتله هو أو غيره ثم علم بعيب فإنه لا
 يرجع على البائع بشي كذا في فتاوى قاضي خان ولو قتله اجنبي لا يرجع
 بالنقصان قتله عمدا أو خطأ كذا في المحيط وإن قتله بنفسه فكذلك
 في ظاهر الرواية الرواية عن أبي يوسف أنه يرجع بنقصان العيب كذا
 في شرح التنكلم ومن اشترى عبد الفجرة بلامال أو مات عنده فاطلع
 على عيب رجع بنقصان العيب والتدبير والاستيلاء كالاعتاق ولو
 حرره بمال أو كاتبه ثم أطلع على عيب لم يرجع بشي كذا في الكافي وهكذا

مطلب
 كيفية الرجوع بنقصان العيب

في محيط الرضوي ولو اشترى جبة فلبسها وانتقصت باللبس ثم علم بفارة
 مية فيها فإنه يرجع بنقصان العيب إلا أن يأخذه البائع ويرضى بنقصان
 اللبس كذا في فتاوى قاضي خان اشترى سمكة فوجد بها معيبة وغاب
 البائع ولو انتظر حضوره فنقص فشتواها وباعها فليس له أن يرجع
 بنقصان العيب ولا يصح له في دفع هذا الضرر كذا في القنية اشترى
 حبة أرز ما لا يعلم به حتى سقط فله الرجوع بالنقصان كذا في
 النهر الفائق قال في القدر في إذا اشترى طعاما أو ثوبا أو خرق
 الثوب أو استهلك الطعام ثم أطلع على عيب كان به لا يرجع بنقصان
 العيب بخلاف ولو لبس الثوب حتى تحرق من اللبس أكل كل الطعام
 ثم أطلع على عيب به قال أبو حنيفة رحمه الله لا يرجع بنقصان العيب
 وهو الصحيح وإذا اشترى عبدا أو باع بعضه وبقي البعض لم يرد ما
 بقي ولم يرجع بنقصان العيب بحصة ما باع بخلاف وهل يرجع
 بحصة ما بقي ففي ظاهر الرواية عن أصحابنا رحمهم الله لا يرجع وهو الصحيح
 هكذا في الذخيرة والمحيط ولو اشترى دقيقا فله خبر بعضه وخبذه
 ثم قال أبو جعفر لم يرد الباقي بحصة من الثمن ويرجع عليه بنقصان
 ما خبز منه وهو قول محمد خاصة قال أبو الليث وبه نأخذ كذا في البيان
 ولو اشترى طعاما فوجد به عيبا وقد أكل بعضه يرجع بنقصان عيب
 ما أكل ويرد ما بقي بحصته وهذا قول محمد وبه كان يعني القمي أبو جعفر
 وبه أخذ القمي أبو الليث وإن باع نصفه يرد ما بقي عند محمد رحمه الله
 أيضا وعليه الفتوى ولا يرجع بنقصان ما باع كذا في المضار هذا إذا كان
 الطعام في وعاء واحد أو لم يكن في وعاء فإن كان في وعاءين في جوارفتين
 أو في قورصتين أو ما أشبه ذلك فكل ما في أحدهما أو باع ثم علم بعيب
 كان عند البائع كان له أن يرد الباقي بحصته من الثمن في قولهم كذا في
 فتاوى قاضي خان اشترى سمكة ذابيا فأكلم ثم أكل البائع أنه كان هـ
 وقعت فيه فارة وماتت فله أن يرجع بنقصان العيب عند أبي يوسف
 ومحمد رحمهما الله وعليه الفتوى كذا في المضار اشترى خبزا فوجد به أقل
 من السعر المعهود رجع بالباقي وكذلك كل ما ظهر سعة كذا في السراجيه
 ومن اشترى بيضا أو بطيخا أو قشرا أو خبزا أو جوزا أو قشرا أو قشرا
 فكثر غير عالم بالعيب فوجد به فاسدا فإن لم ينتفع به كالتقاع المروا البيض
 المفرد يرجع بالثمن كله لأنه ليس بمال فيكون بيعه باطلا بخلاف ما لو كسره
 عالما بالعيب لا يرد ولا يعتبر به الجوز صلاح قشرة وإن كان ينتفع به مع
 فساده بأن يأكله القشرا ويصلح للعلف يرجع بحصة العيب كذا في فتح القدير
 إلا إذا رضى به البائع هذا إذا لم يبتأ ول منه شيئا فإن تنازل بعد ما ذاقه
 لم يرجع بشي ولو وجد البعض فاسدا وهو قليل جاز البيع استحسانا
 والتقليل ما لم يخلو الجوز عنه عادة كالواحد والاثنتين في المايه وإن كان

انما فيه كثيرا لا يجوز ويرجع بكل الثمن كذا في الهداية واذا اشترى بيض
 النعامة ففكرها ووجدها مذرة ذكر بعض المشايخ انه يرجع بنقصان
 القيب ولا يرجع بجميع الثمن لانه ينتفع بقشرها فكونها مذرة يكون غياها
 وهذه الفصل يجب ان يكون بلا خلاف واما كذا الصنف في النعامة فوجد
 فيها فرخا ميتا اختلف فيه المتأخرون منهم من قال لا يجوز لانه اشترى
 شيئا واحدا ميتا ومنهم من قال يجوز لان الميت في معدنه كذا في المحيط
 وهاهنا عنده اي يوسف رحمه في حصة الصحيح منه وفي النهاية هو الاصح
 هكذا في الزهر النافع اشترى بغير اقل ادخله داره سقط فذبحه
 انسان بامر المشتري فظهر به عيب قد علم كان للمشتري ان يرجع بنقصان
 القيب على البائع في قول اي يوسف رحمه وبه اخذ المشايخ هذا اذا
 علم بالعيب بعد الذبح فان علم قبل الذبح لم يذبحه هو او غيره بامر او بغير
 امره لا يرجع بشي كذا في فتاوي قاضي خان اشترى جونا فذبحه بنفسه
 فاذا امعاه فاسدة فساده قد بدا رجع بالنقصان عندها وعليه
 الفتوى ولو اكل امعاه بعضه ثم علم رجع بنقصان ما اكل ويرد الباقي
 كذا في السراجيه واذا اشترى جملا فظهر به عيب فوق فافكر عنقه فخره
 ليس له ان يرجع على البائع بشي كذا في الذخيرة رجل اشترى بغير اوقية
 ثم وجد به عيبا فذهب به الي البائع ليرده فقطب في الطريق فانه يملك على
 المشتري ثم المشتري ان اثبت العيب يرجع بنقصان القيب على البائع
 كذا في فتاوي قاضي خان اشترى بخارية فقبضها فابقت ثم علم بها عيبا
 لا يرجع بشي ما ذلت حيا وان ماتت يرجع بالنقصان كذا في محيط
 السرخسي ولو اشترى عمة ايجارية وتقبضها فوطي المشتري الجارية ثم
 راي صاحب العبد فلم يرض او وجد به عيبا فخره بخير ان شاء صنفه
 مشتري الجارية قيمتها يوم قبضه مشتريا وان شا اخذ الجارية و
 يضمن النقصان ان كانت بكر ولا العقر ان كانت ثيبا كذا في الذخيرة
 رجل باع من رجل عمة ابامة وثقا بضائمه وجدته مشتري الامة بالامة
 اصفا زائدة ورد لها عليه بقضا قاض واخذ العبد ثم ان مولي الامة
 اطلع على ان مشتري الامة قد كان وطيا قبل ان يستردها والوطي لا
 ينقصها شيئا وذلك بعد ما كانت الامة في يد الذيرودت عليه اذ بعد ما باعها
 فليس لشي كذا في المحيط شيل حمير الوبري ويوسف بن محمد وعمر بن الحافظ
 عن من قابض ثورا ببقرة وهي خامل فولدت عند المشتري ووجد الاخر
 بالثور عيبا فرد على صاحبه بما اذا يرجع عليه بقيمة الثورام بقيمة البقرة
 قالوا يرجع بقيمة البقرة كذا في التاتارخانية ناقلا عن اليتيمة ولو اشترى
 ارضا فجعلها مسجدا ثم وجد بها عيبا فانه لا يرد في قراهم واختلفوا في الرجوع
 بنقصان القيب والمختار للفتوى انه يرجع كما لو اشترى ارضا فوطقها
 ثم علم بعيب ذكره لال انه يرجع بنقصان القيب كذا في فتاوي قاضي خان

ولو اشترى ثوبا وكفنه به ميتا فان كان المشتري وارث الميت وقد اشترى
 بشي من التركة رجع بالارش ولو تبرع بالتكفين اجني لم يرجع بالارش العيب
 كذا في المحيط اشترى شجرة فقطعها فوجد بها لا تصلح الا للخطب يرجع
 بنقصان القيب الا ان يأخذ البائع مقطوعة قالوا وهذا اذا اشترى بها
 لا لجل الخطب اما اذا اشترى بها لا لجل الخطب لا يرجع بنقصان القيب
 كذا في الذخيرة قال محمد رحمه الله في الجامع مسلم اشترى عصيرا وقبضه
 فخر به ثم اطلع على عيب لم يردده ويرجع بنقصان القيب فان قال
 البائع انا اخذ الخمر بعينها فليس له ذلك لان امتناع الرطوق الفرع فان لم
 يجامعه في القيب حتى صارت خلا رجع بنقصان القيب ولا يردده
 بالقيب الا ان يقبل البائع كذا في المحيط ولو ان نصرانيا اشترى من
 نصراني خمر او تقاضا ثم اسلم ثم وجد المشتري بالخمر عيبا لا يردده بالقيب
 وان قبله البائع كذا وكذا ولكن يرجع بنقصان القيب فان لم يرجع بنقصان
 العيب حتى صار الخمر خلا ليرده البائع بالقيب الا ان يرضى البائع كذا في
 الذخيرة الحاوي سئل ابو القاسم عن من اشترى خلا فلم يصب في خابية
 المشتري ظهر انه منتن لا ينتفع به قال هو اماتة في يد المشتري
 فان هلك او فسد اخوان عليه وان اهراته للمشتري بفساده قال ان كان
 بخلافه لا قيمة له اذا شهد عليه شاهدان ان فلاحه عليه كذا في التاتارخانية
 المشتري الثاني اذا وجد المبيع معيبا وقد تغذ الراد بقبض حدث
 عنده فرجع على ما يملكه بنقصان القيب لم يكن للبائع ان يرجع بالنقصان
 على البائع عند اي حنيقة رحمه الله خلافا لما كذا في الصغري رجل اشترى
 عمة او قبضه فباعه من غيره ومات عند الثاني ثم علم بعيب كان عند
 البائع الاول فان المشتري الثاني يرجع بنقصان القيب على البائع الثاني
 والبائع الثاني لا يرجع بنقصان القيب على البائع الاول لان البيع الثاني
 لا يفسخ بالرجوع بنقصان القيب رجع بقا البيع الثاني لا يرجع البائع
 الثاني على الاول كذا في فتاوي قاضي خان قال محمد رحمه الله في الجامع
 اصغير رجل اشترى من اخر عمة ابالف درهم وتقبضها ثم اقر المشتري
 ان البائع قد كان اعنته قبل البيع او دبره او كانت امته فاقرا له استولدها
 وانكر البائع ذلك وحلف لا يصدق المشتري على البائع ويكون العبد حرا في
 الاقرار بالعتق ولاه موقوف وصا ومذبرا موقوفا في سيلة التديروك
 في سيلة الاستيلاء وان وجد المشتري بالمبيع عيبا علم انه كان عند البائع
 فله ان يرجع بنقصان القيب وكذا لو كان المشتري اقرانه خرا لاصل
 والمسئلة جالها رجع بنقصان القيب كذا في المحيط ولو ادعى المشتري
 انه باعه وهو ملك لفلان وصدهقه المقر له واخذه ثم وجد المشتري به
 عيبا لا يرجع بنقصانه ولو كذبه المقر له فله رده كذا في محيط السرخسي ولو
 علم بالعيب ثم اقر به لفلان وكذبه رده به كذا في الكافي ولو وجد به المشتري

عينا قد يما وقد حدثت عنده اخر حتى امتنع رده وذلك قبل الاقرار فوج بنقض
الغيب ثم اقرانه به المشتري للمقر له وصدة المقر لم يرجع الباي على المشتري
بنقض الغيب الذي اخذ منه كذا في المحيط ولو اشترى عبد او قبضة
ثم قال بعت من فلان فعد ما اشترى به واعقته فلان وكذا به المدعي عليه
فيما قال فان الغيب يعقن على المشتري باقراره فان وجد به عيبا بعد
ذلك لا يرجع على الباي بشي ولو ادعي المشتري انه باعه من فلان ولم يذكر
ان فلانا اعتقه وتجد فلان ذلك وحلف ثم وجد به عيبا فانه يرد على الباي
كذا في فتاوي قاضي خان اشترى من رجل عبدا بالف درهم وتعاضا فافترق
المشتري ان العبد كان لفلان اعتقه قبل ان اشترى به وانكر الباي ذلك
كله فاما ان صدقة المقر في الملك والاعتاق او صدقة في الملك دون الاعتاق
او كذا به فيها جميعا ففي الوجه الاول كان العبد مولى للمقر فان وجد المشتري
بالعبد عيبا لم يرجع بشي وفي الوجه الثاني ذبح العبد الى المقر وكان
عبد الم لا يعقن عليه وان وجد المشتري به عيبا لم يرجع بشي وفي الوجه الثالث
عقن العبد على المقر وكان الولاء موقوفا وان وجد المشتري بالعبد عيبا
قد يارج بنقض الغيب على الباي كذا في المحيط فان غادر فلان الى تصدقة
رجع الباي عليه بما اخذ من الغيب ولو اقرانه كان لفلان فاعتقه بعد ما
اشترى به لم يرجع بنقض الغيب سواء كان صدقة المقر او كذا في محيط
السر حسي **باب في دعوى الغيب والخصومة فيه**
واقامة البينة يجب ان يعلم بان الغيب نوعان ظاهر يعرفه القاضي بالمشاهدة
والعيان كالزوجه والعمر والاصبع الزائدة واشباهها وباطن لا يعرفه القاضي
بالمشاهدة والعيان والظاهر انواع قديم كالاصبع الزائدة وعقودها وحديث
لا يحتمل الحدوث من وقت البيع الى وقت الخصومة كاشرا الجذري وما اشبه ذلك
وحادث يحتمل الحدوث من وقت البيع الى وقت الخصومة كالجراحات وما
اشبهها وحادث لا يحتمل التقديم على مدة البيع واما الباطن فنوعان نوع
يعرفه باثنا عشر رقايم كالشعبة والحبيل والداد في موضع لا يعلم عليها الرجال
ونوع لا يعرف باثنا عشر رقايم كالسرقة والاباق والجنون فان كان الدعوى في غيب
ظاهر يعرفه القاضي بالمشاهدة ينظر اليه فان وجده مع الخصومة وما لا
فلا فان كان الغيب قدما او حادثا لا يحدث من وقت البيع الى وقت الخصومة
كان للمشتري ان يرد ما لا عرفنا قيامه للحال بالمعانية وتيقنا بوجوده
عند الباي اذا كان لا يحدث مثله ولا يحدث في مثل هذه المدة الا ان يدعي
الباي سقوط حق المشتري في الرد بالرضا او غيره ويكون القول قول المشتري
فيه مع يمينه كذا في المحيط ثم عند طلب الباي يمين المشتري يحلف المشتري
باتفاق الروايات وعند عدم طلبه هل يحلف المشتري بعمامة المشايخ على
انه لا يحلف في ظاهر الرواية ثم كيف يحلف المشتري في الشرا القصة عينا انه
يحلف بالله ما سقط حثك في الرد بالغيب من الوجه الذي يدعيه لانها

ولا لانه وهو الصحيح كذا في المحيط والخيرة وان كان عيبا يحتمل الحدوث
في مثل هذه المدة ويحتمل التقدم عليه او كان مشكلا فالقاضي يسأل الباي
اكان به هذا الغيب من يده فان قال نعم كان للمشتري حق الرد الا ان يدعي الباي
سقوط حق المشتري في الرد وثبت ذلك بنكول او بالبينه فان انكره القول
قوله مع يمينه ان لم يكن للمشتري بينه على كونه هذا الغيب عند الباي كذا
في المحيط وتكلموا في تحليفه قال مشايخنا الصحيح انه يحلف بالله ما لا حق
الرد عليك بهذا الغيب الذي يدعيه كذا في محيط السر حسي وعليه الفتوى
كذا في التاثيرا خاتمة وان كان عيبا لا يحتمل التقدم على مدة البيع فالقاضي
لا يرد على الباي واما اذا كان الغيب باطنا فان كان يعرف باثنا عشر رقايم
في البدن وكان في موضع يعلم عليه الرجال فان كان للقاضي بصيرة بمعرفة
الامراض ينظر بنفسه وان لم يكن له بصيرة يسأل عن البصيرة ويعتد
على قول عدلين وهذا الحوط والواحد يكون في فاذ الخيرة واجد عدل به ذلك
بيئت الغيب يقول في توجه الخصومة فيحلف الباي ولا يرد بقول هذا الوجه
هكذا اذكر بعض المشايخ في شرح الجامع وفي شرح ادب القاضي للخصاف
ينظر ان كان هذا الغيب مما يحتمل الحدوث في مثل هذه المدة عرف ذلك بقول
الواحد او المشتري او اشكل عليها ذلك واختلفوا فيما بينهم فانه لا يرد على الباي
بل يحلف وان كان هذا الغيب لا يحتمل الحدوث في مثل هذه المدة ان عرفه
وجوده يقول الواحد لا يرد يحلف الباي وان عرف وجوده يقول المشتري ذكر
في الاقضية وفي القدر ان يعيد بقولها وهذا اذكر بعض المشايخ في شرح
الجامع كذا في الخيرة وان كان عيبا لم يعلم عليه الا النساء كالحبل وما
اشبه ذلك فالقاضي يريها النساء الواحدة القدر ثم تنكح وانتان احوط
فاذا قالت واحدة بعد الا للحبل او قالت ثنتان ذلك ثبت الغيب في حق
توجه الخصومة فتبعد ذلك ان قالت او قالت اخذت في مدة البيع لا يرد على
الباي ولكن حلف الباي فان نكل الا ان يرد عليه وان قالت او قالت كان
ذلك عند الباي فان كان ذلك بعد القبض لا يرد ولكن يحلف الباي
وان كان ذلك قبل القبض فكذلك لا يرد بقول الواحدة وهل يرد بقول
المشتري ذكر بعض مشايخنا ان عليا فيايس قول ابي حنيفة رحمه الله لا يرد وعيا
قيايس قولهما يرد ذكر الخصاف في ادب القاضي انه لا يرد في ظاهر الرواية اصحابنا
وفي القدر يري انه لا يرد في المشهور من قول ابي يوسف ومحمد رحمهما الله فيحلف
الباي فاذا نكل فقد نكذت شهادته بنكول فيثبت الرد ذكر الصدر الشهيد
في بيوع الجامع الصغير وتيدعي الحبل لو قالت امرأة انما لحبلي وقالت امرأتان
او ثلاث لبيس بالحبل يتوجه الخصومة على الباي بقول تلك المرأة ولا يقرضها
قول المرأتين او الثلاث في انما ليس بالحبل لو قال الباي للقاضي المرأة التي تقول
انما لحبلي جاهلة بيني للقاضي ان يحلف له تلك امرأة عمالة كذا في المحيط
رجل اشترى جارية قد بلغت فادعي انما حثي قال محمد رحمه الله يحلف الباي

البيع ما هي كذا لانه لا ينظر اليه النساء والرجال كذا في فتاوي قاضي خان
والجواب في دعوى الاستحاضة في حق حكم الرجوع الى النساء لتوجه الخصومة
وتدبر بشهادتين قبل القبض وبعبارة كالجواب في دعوى الحبل ولكن اذا شهد
الرجال على الاستحاضة قبلت شهادتهم لان دور الدم يراه الرجال فياز
ان يثبت بشهادتهم كذا في المحيط ولو اشترى جارية وقبض ثم قال انها لا
تحيض قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل لا يسمع دعوى المشتري الا
ان يدعي ارتفاع الحيض بالحبل او بسبب الداء فان ادعى بسبب الحبل
يسمع دعواه ويرى القاضي النساء ان قلن هو حبل يحلف البائع ان ذلك
لم يكن عنده وان قلن ليست بحبل فلا يمين على البائع كذا في فتاوي قاضي
خان والمرجع في الداء قول الاطباء كذا في الذخيرة ولو ادعى بسبب الحبل عن
عذر وايتان في رواية ان كان من وقت شراء الجارية اربعة اشهر وعشرة
ايام يسمع الدعوى وان كان اقل من ذلك فلا وفي رواية شهران وخمسة
ايام وعليه عمل الناس وهو المختار للفتوى كذا في مختار الفتاوى فاذا
سمع القاضي الدعوى سأل البائع اهي كما يقول المشتري فان قال نعم ردتها
على البائع وان قال هي كذلك الحال وما كانت كذا عندك توجهت الخصومة
على البائع لتصادقها على قيامه بالحال فان طلب المشتري يمينه حلف فان
حلف بري وان نكل ردت عليه وان اقام المشتري يمينه لم تقبل على الانقطاع
وتقبل على الاستحاضة وان انكر البائع الانقطاع في الحال هل يستحلف عند
الامام او عندها يستحلف كذا في النهر الفائق قال في كتابه في قضية
اشترى جارية وطلع المشتري بشجة كانت باعده البائع وحلف القاضي
البائع فنكل فردها المشتري عليه فادعى البائع تعبد ذلك انها حبلت في يد
المشتري وهي حبل في هذه الساعة قال القاضي يسأل المشتري عن ذلك فان
قال مالي ما علم قال القاضي يرى النساء فان قلن هي حبل لا يثبت الرد بقرهن
ولكن يتوجه الخصومة على المشتري فيحلف بالله ما حدث هذا الحبل عندك
فان حلف فلا شيء عليه والرد ماض وان نكل يثبت ما ادعاه البائع هو
فيرد على المشتري مع نقصان عيب الشجة فان قال البائع انا مسك
الجارية مع الحبل ولا ضمن نقصان عيب الشجة كان له ذلك ولو ان القاضي
حين سأل المشتري عن الحبل قال هذا الحبل كان عند البائع ولم اعلم به
سمع دعواه فيحلف البائع فان حلف لم يثبت وجوده عند البائع وقد اقر
المشتري بوجوده عنده فكان للبائع ان يرد الجارية عليه ويرد معها نقصان
الشجة وان نكل عن اليمين ظهر ان هذا العيب كان عند البائع وظهر ان الرد
كان صحيحا قال ولو كان القاضي حين قضى برد الجارية على البائع بعيب الشجة
فقبل ان يرد المشتري الجارية على البائع قال البائع انها حبل وانه حدث
عند المشتري وقال المشتري لا يبل كان عند البائع فالقاضي لا يعجل في الرد
ويحلف البائع على ما ادعى المشتري عليه انه حدث عنده ولا يمين على المشتري

هنا كذا في المحيط واذا كان العيب باطنا لا يعرف باشار قايمة بالسدن نحو الاباق
والجنون والسرقة والبول في الفراش فانه يحتاج الى اتيان في الحال وطريق معرفة
ثبوته على ما ذكره محمد في الجامع ان يسأل القاضي البائع ايه هذا العيب في
الحال قالوا انما يسأل البائع عن ذلك اذا صح دعوى المشتري وانما يصح دعوى
المشتري اذا ادعى ان هذه العيوب كانت في يد البائع وقد وجدت في يد المشتري
الا ان في الجنون يصح دعوى المشتري بهذا العذر وفي الاباق والسرقة والبول
في الفراش لا بد لصحتها من زيادة شيء وهو ان يقول المشتري هذه العيوب
كانت في يد البائع وقد وجدت في يد المشتري والحالة متحدة ويعني بالاتحاد
ان يكون وجودها في يد البائع وفي يد المشتري قبل البلوغ او بعد البلوغ
اما لو كانت في يد البائع قبل البلوغ ووجدت في يد المشتري بعد البلوغ فهذا
لا يكفي لصحة الدعوى لسؤال البائع وفي الجنون سواء كان في يد البائع والمشتري
قبل البلوغ او كان في ايديهما بعد البلوغ او كان في يد البائع قبل البلوغ وفي
يد المشتري بعد البلوغ فهذا لا يكفي لصحة الدعوى ولسؤال البائع كذا في
الذخيرة وان ادعى اباقا ونحوه مما يتوقف الرد فيه على وجود العيب عند هذا
كالبول في الفراش والسرقة والجنون اما لو اعترف بقيامه للحال فانه يسأل
عنه وجوده عنده لم يحلف البائع اذا انكر قيامه للحال حتى يبرهن المشتري انه
ابق عنه فان اعترف به رده عليه بالتام من المشتري وان انكر طول الب
المشتري بالبينه على ان الاباق وجد عند البائع فان اقامه رده والاحلف
بالله لقد باعته وسلمته وما ابق عنده قط فان برهن المشتري على قيامه
للحال حلف البائع بالله ما ابق عنده قط وان لم يبرهن ولم يبر البائع فعند
الامام لا يحلف خلافا لها كذا في النهر الفائق ولا يحلف المشتري على الرضا
من غير دعوى البائع عند اي حليفة وعدها الله تعالى ثم اذا ادعى البائع
كيف يحلف المشتري اكثر القصص على انه يحلف بالله ما سقط حقتني
الرد من الوجه الذي يدعيه البائع لا صريحا ولا دلالة كذا في المحيط وهو الصحيح
كذا في البحر الرائق رجل اشترى عبدا فوجد به عيبا فانكر البائع ان يكون عنده
فاقام المشتري شاهدين شهدا احدهما انه باعه وبه هذا العيب وشهد
الآخر على اقرار البائع بالقبول كذا في فتاوي قاضي خان ولو ابتاع في
صنفين بان اشترى نصفه بخمسين دينارا ثم اشترى منه النصف الآخر
بمائة دينار وعلم بقبيل فيه وقال كان قبل البيعتين وقال البائع حدث عندك
بعدهما قالوا للبائع ولو قال المشتري احلف في النصف الثاني واتروفت
في النصف الاول لا ياتي اتيقن بالقبيل عند البيع الثاني واشك فيه عند البيع
الاول لم ذلك فان حلف لزم ولا يرد ولا ان يستحلف بعد في النصف الاول كذا
في الكافي ورواه عن المشتري في النصف الاول قبل ان يخاضه في النصف الثاني
فنكل البائع عن اليمين فرد عليه النصف الاول ثم اراد رد النصف الثاني
بذلك القول لم يكن له ذلك حتى يخاض فيه خصوصية مستقبله كذا في المحيط

ولو خاصة في النصفين لم ذلك واقراره بالقبيل في النصف الاول اقراره في
النصف الثاني بخلاف العكس وتكوله في اخدهما ليس يتكول في الاخر كذا في
الكافي واذا خاصة في النصفين جميعا لم يكن على الواحد الايمين واحدة لانه
جمع بين الدعويين فيكفي يمين واحدة كما لو جمع بين الدعويين في الدعوي
وان تكلف لزمه كل القيد وان حلف في النصف وتكلف في النصف لزمه ما نكل
لاغير وما اذا كان البائع اثنان فباعتا عبدا من رجل صفقة او صفقتين
فما اتحداه وورثته الاخر تم طعن المشتري بغير فيه ان شأنا خاصة في احد
النصفين وان شأنا فان خاصة في احد النصفين حلفه فيما باعته على
البتان وفيما باع مورثه على العلم كذا في محيط الرخص فان حلف في احدها
لم يقع به الاستغناء عن اليمين في النصف الاخر وان شك في اخدهما لم يكن ذلك
لازسا في النصف الاخر وان جمع بين النصفين في الخصومة فلا يخلوا اما ان
يكون البيع صفقة او صفقتين فان كان صفقتين حلفه على النصفين
ويجمع بين اليمين بالله لقد بعته النصف وسلمته وما به هذا القيد ولقد
باعه صاحبك نصفه وسلمه وما يعلم به هذا القيد وهذا بالاتفاق فاما
اذا كانت الصفقة واحدة فكذلك الجواب عند محمد رحمه الله وعند ابي يوسف
رحمته الله يكفي باليمين على نصيبه خاصة على البتان ونيو ذلك عن يمينه
في النصف الذي باعه مورثه كذا في المحيط رجل اشترى جارية وقبضها
وباعها من غيره ثم باعها الثاني من ثالث ثم ادعت الى جارية انها حرة فرد
الثالث على بايعه بقولا وقيل البائع الثاني منه ثم الثاني ردها على الاول
فلم يقبل الاول وقالوا ان كانت الجارية ادعت العتق كان الاول ان لا يقبل
وان كانت الجارية ادعت انها حرة الاصل فان كانت جارية بيعت وسلمت
انقادت لذلك وهو بمنزلة دعوي العتق وان لم تكن انقادت ثم ادعت انها حرة
الاصل لم يكن للبائع الاول ان لا يقبل كذا في فتاوى قاضي خان والصحيح
انه اذا لم يسبق منها ما يكون اقرارا بالرق كان القول قولها في دعوي الحرية
والمشتري ان يرجع على البائع بالثمن كذا في جواهر الاطلافي ذكره المنتقى
رجل اشترى جارية والجارية لم تكن عند البيع فقبضها المشتري ولم تقتر
بالرق ثم باعها المشتري من اخر والجارية لم تكن حاضرة عند البيع الثاني
وقبضها المشتري الثاني ثم قالت الجارية انها حرة فان القاضي يقبل قولها
ويرجع بعضهم على بعض بالثمن فان قال المشتري الاول ان الجارية اقرت
بالرق وانكر المشتري الثمن الثاني ذلك وليس للمشتري الاول يمينه على اقرارها
بالرق فان المشتري الثاني يرجع بالثمن على المشتري الاول والمشتري الاول
لا يرجع بالثمن على بايعه لانه ادعى اقرارا بالجارية بالرق كذا في فتاوى قاضي
خان وفي الظهيرية اشترى عبدين احدهما باللف حالة والاخر بالعتق
الي ستة صفقة او صفقتين فرد احدهما بغير ثم اختلفا فقال البائع
رددت مؤجل الثمن وقال المشتري بل محجلة قال القول للبائع سواء هلكت

ما في يد المشتري او لا تخالف ولو اختلفا في الثمن فادعى البائع ان ثمنه
المرد وكذا وعكس المشتري في القول للمشتري كذا في الزهر العاين باعه عبدا
وهبة لم عبدا اخر وقبضها ومات احدها وازاد رد المحي بغير وقال المبيع
قد اوقال البائع هو موهوب قال القول للبائع انه موهوب وللبيع ان يرجع
في المحي وان ادعى المشتري ان الموهوب مبيع يرجع المشتري عليه بالثمن
او لكن انما يرجع البائع في المحي بعد ان يحلف انه ما باعه المحي وكذا
المشتري انما يرجع بالثمن على البائع بعد ان يحلف انه ما اشترى المبيت
ورجع البائع على المشتري بغيره المبيت ولو اشترى عبدين ومات احدهما
وازاد رد المحي بالقبيل وقال ثمنه درهم وقال البائع دن بغيره القول
للمشتري ولو كان القيد واحدا وازاد رده بالقبيل وقال البائع المبيع
غيره قال القول كذا في الكافي عن محمد رحمه الله في الاملا اذا اشترى الرجل
من اخر عبدين باللف درهم صفقة واحدة ووجه باخدهما غيبا بعد
ما قبضها ثم اختلفا في قيمتهما يوم وقع البيع فقال المشتري كان قيمة
المعيب الف درهم وقيمة الاخر الف درهم وقال البائع على عكس هذا لم
يلتفت الى قوله واحد منهما وينظر الى قيمة القيد يوم قبضهما فيه
فان كانت قيمة كل واحد منهما يوم الخصومة الف درهم رد المعيب خاصة
بنصف الثمن بعد ما حلف كل واحد منهما على دعوي صاحبه كذا في الذخير
وان اقام جميعا البيينة على ما ادعى احدهما بيمينتها جميعا فيما ادعى
من الفصل فيجعل قيمة المرود الف درهم على ما شهد به شهود المشتري
ويجعل قيمة الاخر الف درهم على ما شهد به شهود البائع فيرد المشتري المعيب
بنصف الثمن ولو مات احدهما والاخر قايما ووجه بالقايير عياها
واختلفا في قيمة القايير وقيمة المبيت ولا يمينه لهما قال القول البائع
في قيمة المالك ويقوم البائع في بيعه قيمة يوم اختصما ولو اقاما البيينة على
قيمة المالك فالبيينة مبيته البائع ايضا ولو لم يقيم البيينة على قيمة المالك
واقاما البيينة على المحي فالبيينة مبيته المشتري كذا في المحيط وفي
النوازل رجل اشترى خلافا بيته وخمسة في حرة له فوجه فيها فارة مبيته
فقال البائع هذه الفارة في حرقه وقال المشتري لا بل كانت وخايبته
قال القول قول البائع كذا في الظهيرية وفي فتاوى اهل سمرقند اشترى هذا
بعينه في امنية بغيرها فاق على ذلك ايام فلما فتح رأس الانية وكان رأسها
مستدودة منه قبضها وجه فيها فارة مبيته وانكر البائع ان يكون في يده
قال القول قول البائع انه ينكر المعيب وتاويل المسئلة اذا كان رأسها مشدودا
وقت القبض ولم يعلم انفتاحها بعد ذلك الى ان وجه فيها الفارة ولا عتد
اما لو عرف استمرار الشد وعدم انفتاح رأس الانية الى ان وجد فيها الفارة
قال القول للمشتري وله الرد كذا في المحيط واذا اشترى عبدا او قبضه ثم جاء
به وقال وجدته مخلوق الحية فانكر البائع قال القول قول البائع فادع

علي البيعة انه باعة وهو آتية كذا في الظهيرية ومن المشتري رجل اقر على عبده بدين
ثم باعه من آخر ولم يذكر الدين ثم باعه المشتري من آخر ولم يذكر الدين فان
المشتري الاخر ان يرد عليه بايعه بذلك القرار الذي كان من البيع الاول
لان الدين لازم للغرم ان يرد البيع فيه وليس هذا الاقرار بالابق قبل البيع
وربما قد حق من البيع الاخر بين المشتري وبين بايعه الذي لم يقره
بالابق والاقرار بالزوج كالاقرار بالدين في ان المشتري الاخر يرد على
بايعه بالاقرار الذي كان من البيع الاول كذا في المحيط رجل اشترى عبدا
وقبضه فباعه من رجل اخر فقال المشتري لا عيب به فلم يتفق البيع
بينهما ثم وجد المشتري بالعبد عيبا حدث مثله واقام البيعة ان هذا
القييد كان عند البيع كان له ان يرد وقول المشتري للذي ساومه ليس
به عيب لا يبطل حقه في الرد كذا في فتاوي قاضي خان ولو قال للذي
ساومه اشتره فانه ليس به عيب كذا في المتفق بينهما بيع ثم ان المشتري
ادعى ذلك القيد واذا ان يرد عليه بايعه فليست له ذلك ولو كان مكان
العبد ثوب وباقى المسئلة جالها لا يسمع دعواه ولا يرد عليه بايعه في
الوجهين جميعا ولو كان القيد ما لا يحدث مثله اصلا ولا يحدث
مثله في هذه المدة رد القاضي القيد على بايعه كذا في المحيط رجل
اقر ان يبيعه ابنته ثم وكل وكبلا ان يبيعا فلم يبين انما ابنته فباعها ما موه
وتعاقبا ثم علم المشتري بذلك الاقرار واذا رد هاهنا على بايعه وكذبه
بايعه وقال لم تابق فليس للمشتري ان يرد هاهنا على الوكيل ولو ان الموكل
قال للوكيل ان عبيدي ابق فباعه وتبرأ من اباقة فباعه الوكيل ولم يتبرأ
من اباقة ثم علم المشتري بمقالة الموكل قبل القبض فله ان يرد به بذلك
كذا في الظهيرية من الفضول جالو باعة ولها اصبح زانية ليردها على
رجل فانكر الرجل بيعها منه ثم اقام البيعة على شرايه ثم قال البائع اشترى
مع براءة من كل عيب واقام البيعة عليه لا تقبل كذا في المجامعة رجل اشترى
عبدا فاذا ان يرد به بالعبد واقام البائع البيعة على اقراره انه باع القيد
قبلت بيعة وليس له ان يرد به بالعبد ولو اقام البائع البيعة انه باع من
فلان وفلان خاضع محمد والمشتري الاول يجزى ايضا كان محمودا بمقالة الاقالة
ولا يرد كذا في فتاوي قاضي خان لو قال الجارية بيعة باعته او باعته او
يا زانية او يا مجنونة او قال هذه البسارقة ففعلت كذا ونحوها لا يكون
اقرارا منه بقيام هذه الاوصاف حتى لو باعها ثم وجدها المشتري
كذلك لم يرد هاهنا على البائع بقوله ذلك كذا في مختار الفتاوى اذا باع عبدا
واقرا البائع والمشتري با باقة وكان ذلك من هاهنا عند البائع ثم باعه
المشتري من آخر وكم اباقة ثم باعه المشتري الثاني من آخر على انه ما موه
وليس باق ثم علم المشتري الاخر بالابق ولم يجز بين البائع الاول
والمشتري الاول من اقرارها بالابق وقت جريان البيع لم يكن له ان يرد

ولا يكون

ولا يكون اقرار المشتري الاول با باقة نافذة اعلى من لم يشتره من البيعة ولو
ان المشتري الاول اشتراه من غير اقرار منه ومن البائع الاول با باقة ثم اقام
المشتري الاول بيعة على اباقة ورده القاضي على البائع الاول ثم ان البائع
الاول باعه من ذلك المشتري او من رجل اخر وباعه المشتري من رجل وباعه
المشتري الثاني من رجل اخر ثم علم المشتري الاخر بالابق وعما جري بين
المشتري الاول وبايعه من رد القاضي القيد عليه بالابق ببيعة قامت فله ان
يرده على بايعه كذا في المحيط رجل اشترى من اخر جارية ثم ادعى انها ابنته
واقام البيعة على اباقة وردها القاضي بذلك ثم اقام رجل البيعة على انها
ابنته ولدت في ملكه وقضى القاضي له بالجارية ثم باعها ما موه فخاصه المشتري
بها باقة فادعى عليه حكم الحاكم بالابق فله ان يرد هاهنا في الظهيرية باع الاما
او ابنته غنية محررة ووجد المشتري عيبا لا يرد عليها كذا في القاضي ولكن ينصب
الامام رجلا لخصومة مقنة ولا يقبل اقراره بالعبد ولا يمين عليه لو انكر وانما
هو خصم لا يمينه بالبيعة واذا اقر من ضرورة الامام بالعبد انزل ثم اذا
رد بالعبد فانه ينضم الى العينة ان كان قبل القسمة وان كان بعد هاهنا
يباع بالثمن وان نقص الثمن او زاده كان في بيت المال كذا في البحار الرايت
اشترى عبدا او بعة من ابنه في صحته ثم مات فورثه الابن وليس له وارث
سواه ثم وجد بالمشتري عيبا قدما كان له ان يرد الا انه يسأل القاضي حتى
ينصب خصما عن الميت فيرده الابن على ذلك الحكم ثم الابن يرد عليه بايعه ابيه
فان كان للميت وارث اخر يرد الابن على ذلك الوارث ثم يرد على بايع
الميت ولم يفصل محمد رحمه الله تعالى في الكتاب بين ما اذا كان الميت
استوفى الثمن وبين ما اذا لم يستوفى واطلاق محمد رحمه الله في الكتاب دليل على
التسوية في الوجهين كذا في فتاوي قاضي خان ولو باع الوارث من مورثه
فمات المشتري وورثه البائع ووجد به عيبا رد الى الوارث الاخران كان
وان لم يكن له سواه لا يرد ولا يرجع بالنقصان وكذا لو اشترى من نفسه
من ابنه الصغير شيئا وقبضه واشهد ثم وجد به عيبا يرجع الامر الى القاضي
بحق ينصب عن ابنه خصما يرد عليه ثم يرد الابن عليه بايعه وكذا لو باع
الاب من ابنه كذا في الوجيز للكردي مكاتب اشترى اباه او ابنه لا يرد بالعبد
ولا يرجع بنقصانه فان عجز المكاتب بعد ما علم بالعبد يرد المولى ويتولا
المكاتب فان باع المولى المكاتب او مات يرد المولى بنفسه فان ابراه المكاتب
قبل العجز لا يرد المولى وان ابراه المولى قبل عجز المكاتب جاز كذا في المحيط
السرخصي وكذا اذا اشترى امه وامه اذا اشترى اخطأ ورثته او اخته فكل قول
اي يوسف ومحمد رحمهما الله هؤلاء لا يكاتبون معه فملك ردم بالعبد كما يملك
بيعه فان ابراه المولى البائع عن القيد قبل عجز المكاتب لا يصح ابراه عنده
واذا اشترى المكاتب ام ولده ووجد به عيبا ان كان موكلا ولا يملك ردها
كما لا يملك بيعها ولكن يرجع بنقصان القيد والمكاتب هو الذي يلي الرجوع

فان ابراهيم الكاتب البائع عن الغيب قبل الفرج صرح وان ابراهيم المولي لا يصح وان لم يكن
معا ولقد فكك الجواب على قولها وعلى قول ابي حنيفة انه ان يرد لها هكذا في المحيط
اشترى من مكانه عند ابيده المولي بالغيب ولا يجام بايعة كذا في محيط الرخصي
مكتب او حراشترى عند او كاتبة ثم وجده غيبا لا يرد به ولا يرجع بنقصان
الغيب ايضا فان ابراهيم الكاتب او الحراشترى من الغيب صرح ابراهيم حتى لا يكون
لمولي الكاتب قبل الفرج ولا لو ارث الحراشترى الغيب ولو ارث المولي البائع
قبل الفرج الكاتب لا يصح ابراهيم وكذلك وارث الحراشترى البائع لا يصح ابراهيم
وان كان ذلك في مرض الموت الحراشترى المولي ابراهيم البائع بعد ما عجز الكاتب
الاول قبل الفرج الثاني او بعد عن الثاني صرح ابراهيم وكذا وارث الحراشترى البائع
بعد موت المورث صرح ابراهيم ولو اشترى غيبا او باعة من اخر ثم مات المشتري
الاول ثم ظهر الغيب كان عند البائع الاول فابراشترى المشتري الاول
البائع عن الغيب صرح ابراهيم حتى لو رد الغيب عليه لا يستطيع هرده على البائع
وان كان الرد مستقفا في الحال ولو كان المولي اشترى الغيب او من الرجل
وباعه من مكانه ثم عجز الكاتب ثم وجده المولي بالغيب عيبا واراد المولي ان
يرده على بايعه هل له ذلك ام لا هذا الفصل في الكتاب قال مشائخنا
يتبعي ان لا يكون له ذلك كذا في المحيط عيبا دون مديون باع غيبه من سيده
عقل قيمته وقبضه فعلم المولي بغير في الغيب فان كان الثمن مستقدا او كان دينيا
بان كان ذراعا او ذراعا او مكيلا او موزونا غيريين او كان غرضا لكنه هل له في
يد الغيب حتى صار دينيا لا يرد به وان لم يكن الثمن مستقدا او كان مستقدا ولكنه
عرض قائم في يد الغيب رده ورد قبل القبض في الوجه كذا في الكافي ما دون
مديون اشترى غيبا فباعه من مولا وقبضه ثم اراده الزماعة الدين فوجده
المولي بالغيب عيبا لا يرد به ولا يرجع بالنقصان وان لم يقبض يرد به باع
شيئا من اخر ولم يقبض فذهب منه الثمن لا يرد المشتري بالغيب وان كان
قبض الثمن ثم ذهب منه يرد بالغيب كذا في محيط الرخصي باع غيبا وذهب
ثمنه للمشتري او ابراهيم ثم وجده غيبا رد قبل قبضه لا يرد كذا في الكافي والله اعلم
الفصل الخامس في البراءة عن العيوب والصمان عنها البيع
بالبراءة من العيوب جائز في الحيوان وغيره ويدخل في البراءة ما علة البائع وما
لم يعله وما وقف عليه المشتري وما لم يقف عليه وهو قول اصحابنا رحمهم الله
مستأد سبي جنس العيوب او لم يسم اشرا واليه اول يشترى ويراهن كل غيب موجود
به وقت البيع وما يحدث بعده الى وقت التسليم في قول ابي حنيفة وابي يوسف
رحمهما الله تعالى وقال محمد رحمه الله لا يبرأ عن الغيب الحادث كذا في شرح
الطحاوي ولو شرط انه يبري من كل غيب به لم ينصرف الى الحادث في قول جميعنا
وكذا اذا اخضض ضربا من العيوب صرح التخصيص كذا في المحيط ولو باع
بشرط البراءة عن كل غيب به وما يحدث قال يبيع بهذا الشرط فابسد كذا في
شرح الطحاوي ولو اختلفا في غيب انه حادث بعد العقد او كان عنده لا اثر

لهذا عند ابي يوسف رحمه الله وعند محمد رحمه الله القول للبائع مع يمينه على العلم
انه حادث هذه اذا اطلق اما اذا ابراه معتقدا بغير كان عند البيع ثم اختلفا
على حرمنا ذكرنا في القول للمشتري كذا في الجار الرقيق واذا شهد شيئا هذا ان علم
البراءة من كل غيب في جائز ثم اشترى منها احد الشاهدين بغير البراءة فوجدها
غيبا كان لان يرد بها وكذلك لو شهدا على البراءة من الاثاق ثم اشترىها
احدها فوجدها آتية فله ان يرد بها ولو شهدا انه براء من اباقي ثم اشترىها
احدا الشاهدين فوجدها آتية فله ان يرد بها كذا في المحيط
ولو تبرأ البائع من كل غيب فدخل فيه العيوب والادواء وان تبرأ من كل
داء فهو على المرض ولا يدخل فيه الكي والاصبع الزائدة ولا يفرق قد يري
كذا في فتاوي قاضي خان ولو تبرأ من كل غيبه فان ثلثة السرقمة والاثاق
والفجور كذا في السراج الوهاج ولو تبرأ من كل سنة سودا يدخل الحراشترى
كذا في فتح القدير ولو باع غيبا او تبرأ من كل فوج به دخل تحت القروح
الدائمة واشار فزوج قد يبيح بريت ولا يدخل تحت اشار الكي لان الكي
غير القروح كذا في المحيط ولو ابراه من كل آفة يرايه فاذا ابراهه موصحة
لا آفة لا يبراه من الموصحة كذا في محيط الرخصي رجل قال لا خراشترى بريت
من كل حق لي قبل ذلك دخل الغيب وهو المختار ولا يدخل الدر كذا في
الواقعات الحسامية رجل اشترى ثوبا فاذا راه البائع فيه خرقا قال
المشتري قد ابراهك هذا الخرق ثم جاء المشتري بعد ذلك يريد ان يقبض
الثوب من البائع فراه الخرق فقال المشتري ليست هذا امثل ما ابراهك
منه كان ذلك شر الا وهذا ذراع كان القول في ذلك قول المشتري وكذا في زيادة
تيامن العين وكذا الوابراه عن كل غيب بها او ابراهه عن غيبها ثم قال المشتري
هذا حدث بعد ابراهه وكذا لو قال ابراهك عن هذه البرصه ثم قال هذا
غير ذلك حدث بعد ابراهه كذا في فتاوي قاضي خان ولو قال بريت اليك
من كل غيب بيمينه فاذا هو اعور لا يبراه كذا لو قال بريت اليك من كل غيب
بيمينه فاذا يديه مقطوعة لا يبراه وان كان اصبع واحدة مقطوعة او اصبعين
مقطوعتين بريت كذا في محيط الرخصي وان كان مقطوعة اصبعين فها غيب
ولا يبراه اذا كانت البراءة عن غيب واحد باليد وان كان الاصابع كلها مقطوعة
مع نصف الكف فهو غيب واحد كذا في فتاوي قاضي خان ولو قال انا بريت
من كل غيب هذه الغيب الا اباة فوجدها بيمينه بريت عنه ولو قال انا بريت
قوله الرد بالاثاق كذا في المحيط رجل باع ثوبا يعلم انه بريت من كل شيء به من
الخرق وكانت فيه خروق قد خا طأ او رققها او رققها فهو بريت من ذلك وكذا
لو كان فيه خروق من خرق نار او عفونة فهو بريت منها كذا في فتاوي قاضي
خان اذا اشترى غيبا علم ان به غيبا واحدا فوجده به عيبين وقد تقدّر
رده بموت او ما اشبه ذلك فعند ابي يوسف رحمه الله الحيا رالي البائع وقال
محمد رحمه الله الحيا رالي المشتري يرجع بنقصان اي الغيبين شاء فيقوم

العقد وبه القيان ويقوم وبه القيب الذي لا يريد الرجوع بنقصانه فخرج
بفصل ما بينهما وكذلك اذا وجد به ثلاث عيوب وتعيب عنده بعيب
زائد حتى تغفر الرد يرجع بنقصان القيين من الثلاثة اي ذلك شاء
عنه محمد رحمه الله فيقوم وبه القيب الذي لا يريد الرجوع بنقصانه ويقوم
وبه العيوب الثلاثة فيرجع بفصل ما بينهما كذا في المحيط اذا اشترى هـ
عبد بن علي ان باحدها عيبا فوجده باحدها عيبا فلم يمس له حق الرد ولو وجد
به عيبين فله حق الرد وكذلك لو وجد بكل واحد منها عيبا فله حق الرد
فتعد ذلك بنظر ان كان ذلك قبل القبض ردّها جميعا وان كان بعد القبض
ردّها ما شاء وهذا قول محمد رحمه الله فالحق راي المشتري عند محمد فان كان
قبض احد العقدين ولم يعلم بالعيب فيه ثم علم بالعيب بالعقد الاخر وقبضه
مع العلم بالعيب الذي قبضه او لا كان له ان يرد ايها الشان او اذ رد الذي
قبضه مع العلم بالعيب فقال البايع ليس له ان ترده لانك رضىت بعيبه
حين قبضته مع العلم بالعيب لا يلتفت الى قول البايع وان علم بقيام
العيب بالعقدين ثم قبضهما او قبض احدهما كان ذلك منه اختيارا والتمس
كذا في الذخيرة باع شيئا على انه يري من كل عيب لا يكون اقرارا بالعيب بخلاف
ما لو شرط البراءة عن عيب واحد او عن عيبين كان ذلك اقرارا بذلك العيب هـ
بينا انه اذا باع عبد بن علي انه يري من كل عيب بهذا العقد بعينه وسلمها
اليه المشتري فاستحق احداهما ووجه المشتري بالآخر عيبا لزمه المبيع بحصة
من الثمن فيقسم الثمن على العبدتين وهما صحيحتان لا عيب بهما فاذا عرفت
حصة المستحق يرجع المشتري على البايع بحصة المستحق من الثمن ولو
باي عيبين ثمن واحد على انه يري من عيب واحد بهذا العقد ثم استحق
احدهما فوجد بالذي يري عن عيب واحد به عيبا فانه يقسم الثمن عليهما على
قيمة المستحق صحيحا وعلى قيمة الاخر وبه عيب واحد فاذا عرفت حصة
المستحق رجح المشتري على البايع بذلك كذا في فتاوى قاضي خان اذا باع
من اخر عبدا على ان لا عيب به ولكن تبراء اليه عن عيب واحد فاشتراه
على ذلك وقبضه ثم وجد به عيبين وقد تغدر رده بسبب من الاسباب
يرجع بنقصان اي القيين شامنا قيمة صحيحا بخلاف ما اذا لم يقل
في الابتداء لا عيب به فان هناك يرجع بنقصان اي القيين شاء من
قيمة صحيحا بالعيب الاخر ولو اشترى عبد بن علي انه يري من كل عيب هـ
باحدهما فقبضهما ثم وجد باحدهما عيبا لا يكون له ان يرده فان استحق
الاخر تعدد ذلك يرجع بحصته من الثمن فيقسم الثمن عليهما وهما صحيحتان
ولو اشتراهما على انه يري من ثلاث شجاج باحدهما فوجد باحدهما ثلاث
شجاج واستحق الاخر فانه يقسم الثمن على المستحق وهو صحيح وعلى الاخر
وهو مشجوع بثلاث شجاج كذا في المحيط وفي نوادر ابن سماعة عن ابي يوسف
رحمه الله اشترى من رجل عبدا وضمن لرجل عيوبه فوجده عيبا ورده

فلا ضمان عليه في قياس قول ابي حنيفة رحمه الله وهذا على العدة وقال ابو
يوسف رحمه الله هو ضمان للعيوب وهذا مثل ضمان الدرك في الاستحقاق
وكذلك لو ضمن لرجل ضمان السرعة والعناق فوجده خرا او مشروقا ضمن
وكذلك لو ضمن لرجل العي والجئون فوجده كذلك رجع على الضامن بالثمن ولو
مات عنده قبل ان يرده وقضى على البايع بنقصان القيب كان للمشتري
ان يرجع بذلك على الضامن كذا في الذخيرة رجل اشترى عبدا فضمن رجل
للمشتري بحصة ما يجد فيه من القيب من الثمن قال ابو حنيفة وابو
يوسف رحمه الله تعالى يجوز ذلك فاذا وجد به عيبا ورده على البايع كان
لأنه يرجع على الضامن بحصة القيب من الثمن كما يرجع على البايع كذا في
فتاوى قاضي خان **الفصل السادس** في الصلح عن العيوب
قال محمد رحمه الله في الاصل اذا اشترى عبدا بالف درهم وقبضه وتقدم
الثلث ثم وجد به عيبا في نكاح البايع ان يكون باعه وبه ذلك العيب ثم صالحه
البايع على ان يرد عليه درهم مسمية حالة او الى اجل فهو جائز ولو صالحه
من القيب على دينار فان تقدمه قبل ان يتفرقا فهو جائز وان اتمم قبل ان
ينقذه بطل الصلح ولو كان المشتري بلفه وانتقد الثمن ثم اطلع على عيب به
فصالحه بايعه منه على درهم لم يجز فان كان العقد مائة عند المشتري الثاني
فخرج على بايعه بنقصان القيب ثم ان البايع الثاني صالح البايع الاول
على صلح فغلب قول ابي حنيفة رحمه الله الصلح باطل وهذه صحيحة وان كان
الثلث مكيلا او موزونا بغير عيبه وبين الكيل والوزن وتقابضا ثم وجد
بالعبد عيبا فصالح فان وقع الصلح على بعض الثمن من جنسه فهو استيعا
لا استبداد فيجوز حاله او موقلا سواء كان الثمن قايما في يد المشتري او مستهلكا
وان وقع الصلح على خلاف جنس الثمن فهو مفاوضة في كل موضع حصل هـ
الاقتراق فيه عن عيبين يدين يجوز وفي كل موضع حصل الاقتراق فيه عن دين
يدين لا يجوز وان كان الثمن مكيلا او موزونا بعينه وتقابضا وصلح على
بعض الثمن من ذلك الجنس موقلا او بعينه فهو جائز ان كان الذي اخذه عوضا
عن العبد مستهلكا وان كان الذي هو ثمن قايما بعينه لم يجز الصلح على
بعض الثمن من ذلك الجنس موقلا او جاز كذا اذا وافاه قبل ان يتفرقا او كان
بعينه كذا في المحيط وزوال العيب يبطل الصلح فيرد على البايع ما بدله
او حط اذا زال ولو زال بعد خروجه عن ملكه لا يرد ولو صالحه لم يجز كذا في
فتح القدير طعن بغيره في صحة البايع من عيبها على شي جاز وان لم
يدكر البيع القيب وجعل تسمية محل العيب بمثوله تسمية العيب كذا في المحيط
ولو وجد به عيبا فاصطلى على ان يحط كل عشرة ويأخذ الاجني بما وراء هـ
المحطوط ورضي الاجني بذلك جاز وجاز حط المشتري دون البايع ولو
قصر المشتري الثوب فاذا هو متخرق وقال المشتري ادرى تخرق عند
القصار او عند البايع فاصطلى على ان يقبله المشتري ويرد عليه القصار

درها و البایع در همتا باز و کذا لکوا صطلحوا علی ان یقبله البایع و یدفع الیه
القصار در همتا و المشتري در همتا قبل هذا اغلط و تاویل ان یضمن القصار
او لا المشتري ثم یدفع المشتري ذلك الي البایع کذا فی فتح القدير و فی فتاوی
الفضل المشتري من اخرجاریة و وجد به عیبا فاصطلحوا ان یدفع البایع
کذا در همتا و الجاریة للمشتري فهو جائز و ان اصطلحوا علی ان یدفع المشتري
ذلك و الجاریة للبایع لا یجوز الا ان یباعه منه باقل من الثمن الذي اشتراها
منه یقید ان کان نقد الثمن کذا فی الذخیره و هكذا فی فتاوی قاضی خان
اشتری ثوبا مقطعة فیسأ و لم یخطه ثم وجد به عیبا اقرا البایع انه کان عنده
فصلحة البایع علی ان قبل البایع الثوب و حط المشتري عنه من الثمن مقدار
در همتا کان هذا اجاز و یجوز ما احتسب عند البایع من الثمن بمقابلته ما
انتقص بفعل المشتري کذا فی المحيط قال فی الاصل اشتري امة بمخسین و
دینار و قبضها و طعن المشتري بعیب بها فاصطلحوا علی ان قبل البایع
السلفه و رد علیه تسعة و اربعین دینارا فالرد جائز و هل یطیب للبایع
ما استفضل من الدینار ینظر ان کان البایع مترا ان هذا العیب کان عنده
علی قول ای حنیفة و محمد رحمهما الله تعالی یطیب و یجیب علیه رد همتا المشتري
و علی قیاس قول ای یوسف رحمه الله لا یلزمه الرد و اما اذا کان جاحدا ان
هذا العیب کان عنده ان کان عیبا لا یحدث مثله فکذا لک الجواب و ان کان عیبا
یجوز ان یحدث مثله طاب الفصل للبایع بالاتفاق و ان لم یقر و لم ینکر بل سکت
بنو مال و انکر سوا کذا فی الذخیره و ان کان اخذ من المشتري ثوبا و قبل منه
السلفه علی ان یرد علیه الثمن کله فلهذا و حبسه الدینار سواء و لو کان مکان
الثوب دراهم فان قبضت فی المجلس فکذا لک الجواب و ان كانت الدراهم الی اجل
لم یکر علی وجه من الوجوه الا ان صرف و لو کان مکان الدراهم طعام موصوف الی اجل
وهو یکر العیب کان عنده علی ان یرد علیه الثمن و تقاضا قبل ان یتوقفا
و العیب یحدث عنده مثله فهو جائز و ان ترقا قبل ان ینقده الثمن بطل
الطعام الا ان یدین بدین و قسبت الدنانیر علی قیمة السلفه الصحیحة
و قیمتها و بها العیب و یرد علی المشتري ما اصاب السلفه و امسک ما اصاب
النقصان کذا فی المبسوط و جعل اشتری عبدا فوجد به عیبا قبل القبض
فصلحة البایع من العیب علی جاریة كانت الجاریة زیادة فی المبیع فیقسم
الثمن الذي اشتری به العبد علی العبد و الجاریة علی قدر قیمة العبد لو وجد
بأحد همتا رد همتا بخصه من الثمن و ان کان هذا الصلح بعد ما قبض همتا
المشتري العبد کان الجاریة یدفع العیب حتی لو وجد بالجاریة
عیبا رد همتا بخصه عیب العبد من الثمن کذا فی فتاوی قاضی خان و
و یجوز ان یرد ابن سماعة عن محمد رحمه الله و جعل اشتری منی اخر عبدا و وجد به
عیبا قبل ان یقبضه و فصلحة من العیب علی عبدا اخر و قبضها المشتري
ثم استحق أحد العبدین رجع المشتري بحصته المستحق من الثمن ایها کان

كانه اشتراها جميعا و لو قبض العبد المشتري ثم وجد به عیبا فصلحة منه
علی عبدا و دفع الثمن ثم استحق العبد المشتري یبطل الصلح فی العبد الثاني
کذا فی المحيط و هكذا فی فتاوی قاضی خان فصلحة من العیب علی ركب همتا
ذاتین حواجیه شتر او حواجیه قاروانا و یلزمه اذا شرط ركبیه فی المصر اما اذا
شرط ركبیه خارج المصر و اطلق لا یجوز کذا فی الذخیره استحق المبیع من
ید المشتري و رجع علی بایعه فصلحة بایعه علی مال قليل فللبایع
ان یرجع علی بایعه بجميع الثمن کذا فی الصوري **مسألة** الاستحقاق
ادعی عیبا بیه جاریة فانکر البایع فاصطلحوا علی مال علی ان یرد المشتري
البایع عن ذلك العیب ثم ظهر انه لم یکن بها هذه العیب او کان بها لکن بریت و صحت
کان للبایع ان یرجع علی المشتري و یأخذ ما ادی من بدل الصلح کذا فی الصوري
و لو طعن فی بیاض بعینها فصلح البایع من ذلك علی ان حط عنه درهما کان
جائزا فلما لم یجعل البیاض بعد ذلك رد الدرهم علی البایع و کذا لک لو طعن بجبل
فیها فصلحة البایع علی ان حط عنه درهما ثم ظهر انه لم یکن بل جبل فانه یرد
الدرهم و کذا لک لو اشتری امة فوجد بها منکوحة فاراد ان یرد همتا البایع
فصلحة البایع علی دراهم ثم طلقها الزوج طلاقا بائنا کان علی المشتري رد
الدرهم کذا فی المحيط اشتری ثوبا مقطعة فیسأ و خا طه فباعه بعد
ذلك اول بیعه حتی اطلع علی عیب به او کان البیع بعد ظهور العیب ثم فصلحة
من العیب علی دراهم کان جائزا و کذا لک اذا صبغة بصنع اخر ثم باعها و لم
یتبعه حتی فصلحة من العیب و لو قطعه و لم یخطه حتی باعها ثم فصلحة من
العیب لم یصح و السواد بمنزلة القطع الموقوع عند ای حنیفة رحمه الله تعالی
و عند همتا بمنزلة القطع مع الحیاطة کذا فی الذخیره اشتری خارا و وجد به عیبا
قدما فاراد ان یرد فصوص بینهما بعدینار و اخذ همتا و وجد به عیبا
یرده مع الدینار کذا فی القنیة و فی المستقر و لا یشترى من آخر کر حنطة بعشرة
دراهم و قبض الکر و لم یدفع الثمن حتی وجد الکر عیبا ینقص العشر فاراد
رده فصلحة البایع من العیب علی کر شعیر یقینه فانه جائز و حصته الشعیر
نقصان العیب و ان کان بغير عینه و وصفه و یی اجله فهو باطل لانه صار
بمنزلة سلیم لم یدفع الیه رأس ماله فان دفع عشر الثمن و قال هذا حصته الکر
الشعیر فهو جائز و الشعیر سلیم و کذا لک اذا دفع الیه کل الثمن فلو دفع الیه عشر
الثمن لم یقل هذا حصته الشعیر فان الذي نقده من جمیع الثمن فیشیت
عشر کر الشعیر و یبطل تسعة اعشاره کذا فی المحيط **الفصل**
السابع و احکام الوصي و الوکیل و المریض لو باع الوصي مال المیت یلزمه
العقود و یرد علیه بالعیب و لو اشتری عبدا بالثمن و قبضه قبل نقد الثمن
فمات المشتري عن دین القبر سوي الثمن و لا مال له سوي العبد فوجد الوصي
به عیبا فرده علی البایع بغير قضاء لا ینقصه الویبر و یأخذ الوصي من
البایع نصف الثمن و یدفعه الی الغريم و کذا لک لو قال بغير عیب کذا فی المحيط

السرخسي ولو ان البايع لم يقبل هذا العبد من الوصي حتى خاصته الى القاضي
فان كان القاضي يعلم بدين الغريم الاخر لا يرد به بل يبيعه ويقسم هذه الثمن
بينهما ولا يضمن البايع نقصان القيب لا قبل بيع القاضي ولا بعده
وان لم يعلم القاضي بدين الغريم الاخر وخاص الوصي البايع في القيب
رده بالقيس على البايع وسيطل الثمن الذي للبائع على الميت فان اقام
الغريم بينة على دينه جاز البايع المردود عليه ان شاء امضى الرد
وضمن الغريم الاخر نصف من القيد فيصير الثمن بينهما نصفين وان
شاء نقض الرد ورد العبد حتى يباع في دينهما كذا في الذخيرة فان كان
العبد مات احدث به عيب اخر عند البايع او اعنته او دبره او اسود
تقدر رد القاضي تعين عليه ضمان نصف الثمن فان كانت قيمة القيد
تعم الرد اكثر من ثمنه ما يتفان فيه جعل ذلك عفوا وان كان اكثر مما لا
يتفان فيه لم يجعل عفوا كذا في محيط السرخسي ولو ان رجلا اشترى
عبد او صحته بالف درهم وقبض القيد ولم يتعد الثمن حتى مرض وعليه
دين الدرهم فوجد بالعبد عيب فرده بغير قضاء واستقال البايع البايع
فقال له فان يركب من مرضه جميع ما صنع صحيح وان لم يركب من مرضه
ومات وقيمة القيد مثل الثمن او اقل منه ولا مال له غيره كان الجواب
فيه كالجواب في الوصي اذا ردد القيد بغير قضاء او اقاله البيع وقيمة
العبد مثل الثمن او اقل منه ولم يقبل البايع القيد حتى خاصه المشتري
البايع الى القاضي في القيب في مرض المشتري فالقاضي يرد العبد عليه
سواء علم بدين الغريم الاخر او لم يعلم فان مات المشتري من مرضه
بعد ما رده عليه فالجواب فيه كالجواب في الوصي اذا رده بالقيس
بقضاء ولم يعلم القاضي بدين الغريم الاخر الا انه متى كانت قيمة القيد
اكثر من الثمن فانه لا يجزى المردود عليه بل ينقض الرد ويباع العبد
ويقسم ثمنه بينهما نصفين ولو قال انا امسك العبد واراد نصف
القيمة حتى يزول الحاباة لم يكن له ذلك كذا في المحيط الوكيل بالبيع اذا
باع ثم خوص به عيب فقبل المعيب بغير قضاء لزم الوكيل ولا يلزم الموكل
ويكون المبيع للموكل للوكيل ولا يكون للوكيل ان يخام الموكل فان خاصته
واقام البينة على ان هذا القيب كان عند الموكل لا يقبل بينة هذا اذا
كان عيبا يحدث مثله وان كان قد عيلا لا يحدث ذكر في عامة روايات البيوع
والرهن والوكالة والمأذون انه يلزم الوكيل وهو الصحيح وبه اخذ الفقهاء
ابن تيمية والحنفي وان كان الرد بقضاء القاضي فان كان بالبينة لزم الموكل قد
كان القيب او حادثا وان كان القضا يتكول الوكيل فكله عند علمائنا
وان رد على الوكيل باقراره بقضاء القاضي ان كان عيبا لا يحدث مثله كان
ذلك رد على الموكل وان كان عيبا يحدث مثله لزم الوكيل وللوكيل ان يخام
الموكل فان اقام الوكيل بينة ان هذا القيب عنده الموكل رده على الموكل

كذا في فتاوى قاضي خان وان لم يكن له بينة فله ان يجلب الموكل فان نكل
رده عليه وان حلف لزم الوكيل وهذا كله اذا كان الوكيل خراعا قلاقا كان
مكتوبا او عبدا مأذونا في الخصومة في الرد بالقيس متبعا ولا يرجح ان علي
الموكل ولكن يباع المأذون فيموت بدين الدين المكتوب كذا في المحيط الرد
بالقيس يكون للوكيل وعليه ما دام خياعا قلاقا من اهل لزوم العهدة
فان لم يكن من اهل وجوب العهدة بان كان عبدا محجورا الوصيا محجورا
كان الرد الى الموكل فان كان من اهل وجوب العهدة فمات الوكيل ولم يتبع
وارثا ولا وصيا كان الرد الى الموكل كذا في فتاوى قاضي خان من امر
عبد غيره ان يشتري نفسه للامير من مولاه بالف درهم فقال نعم فاني مولاه
وقال يعني نفسي لفلان بالف درهم فقبل فهو لا مير فان وجد الامر به
بالقيد عيبا واراد خصومة البايع فان كان العيب معلوما للعبد
تعم اشترى نفسه لم يرد به وان لم يكن العبد عالما بذلك فله الرد
والذي يملكه يملك الخصومة في ذلك القيد وكان للعبد الرد من غير استطلاع
راي الامر كذا في الذخيرة الوكيل بالشراء اذا اشترى جارية للموكل
ولم يسلمها اليه حتى وجدها عيبا كان له ان يرد ها كان الموكل حاضر او
غائبا وقبض التسليم الى الموكل لا يملك الرد الا بالامر الموكل فان ادعى البايع
في الرجاء الاول ان الموكل رضي بالقيد والموكل غائب وطالب بيمين الوكيل
او الموكل ليس له ذلك ولا عندنا كذا في فتاوى قاضي خان واذا لم يستحل
ورد الوكيل الجارية على البايع ثم حضر الموكل وادى الرضا فاراد
استرداد الجارية من يد البايع فله ذلك كذا في الذخيرة وان اقام
البايع بينة على ما ادعى قبلت بينته وان اقر الوكيل ان الموكل رضي
بالقيد صح اقراره حتى لا يبقى له حق الخصومة كذا في فتاوى قاضي
خان وان اقر الوكيل انه ابراه الامر صدق على نفسه ولزمت المبيع
ان يرضى الامر او يقر بينة على ذلك فيلزم الامر كذا في محيط السرخسي
ولو كان مكان الوكيل بالشراء وكيل بالخصومة في القيب فادى البايع
ان المشتري رضي بهذا القيب لا يملك رده حتى يحضر الموكل فيحلف كذا
في المحيط الوكيل بالشراء اذا اشترى وسلم الى الموكل فوجه الموكل به عيب
رده على الوكيل ثم الوكيل يرد على البايع كذا في فتاوى قاضي خان الوكيل
بالشراء اذا وجده بالمشتري عيبا قبل القبض وابراء البايع عن القيد جاز
ولزم الامر وان كان بعد القبض لزمت دون الامر كذا في الخلاصة المشتري
من الوكيل يرد بالقيد عليه وان وصل الثمن الى الموكل كذا في الوجيز
الوكيل بالشراء اذا اشترى العبد الذي وكل بشرايه ثم علم بالقيد قبل
القبض جاز الوكيل بغيره اكان القيد او فاحشا فان رده ارتد وان
رضي فان كان القيد يسيرا يتفقد على الموكل وان كان فاحشا فبطل الوكيل
استحسانا الا ان شاء الامر كذا في الصغرى وذكر المستحق ان على قوله

اي حنيئة صفة الله تعالى اذا كان المبيع نيسا وفيه بالثمن الذي اشتراه ه
فرضي به الوكيل فانه يلزم الامر وقرى كزيادة الوكيل اذا رضى بالقيس ان
كان قبل القبض لزم الامر وان رضى بعد القبض فانه يلزم الوكيل ولا
يلزم الموكل ولم يفصل بين السير والفاحش والصحيح ما ذكر في المستق
سواء كان القبض او بعه كذا في فتاوي قاضي خان ولو قال الامر للمشتري
حين راي القيس لا رضى به فرضي به المشتري فلا امر ان يلزمها المأمور
كذا في الصغرى وفي المستق لو وكل رجلا ببيع عبده فاقتر الوكيل انه
آبق ولا يعلم انه اقربيه قبل الوكالة او بعه الوكالة ثم باع القيد من رجل
وتعابضا ثم اطلع على مقالة الوكيل فلم يرده على الوكيل وليس للوكيل
ان يرده على الموكل ولو كان المشتري يبيع اقرار الوكيل بذلك قبل البيع ثم
اشتراه منه لم يكن له ان يرده على الوكيل كذا في المحيط وان وجد المشتري
من الوكيل عيبا اخذ الثمن من الوكيل ان كان نقد الثمن اليه وان نقد
الثمن للموكل فمن الموكل كذا في الوحي من اشتري عبدا ثم باعه من اخر
ثم وجد المشتري الاخر عيبا فزده على المشتري الاول ان رده قبل القبض ه
بقتضا او برضا فلمل المشتري ان يرده على بايعه فان كان المشتري ه
الاخر قبض القيد ثم رده على المشتري الاول فان كان الرد بقتضا
بيئته او ببول المشتري الاول او باقراره بالقيس فله ان يرده اذا
ثبت ان القيس كان عند البايح الاول ومعني القضا بالاقرار انه انكر
الاقرار فثبت بالبيئته وان رده برضا المشتري الاول فالمشتري
الاول لا يرده على بايعه والجواب فيما يحدث مثله كالمريض وفيما لا يحدث
كالاصبح الزائدة سواء في الصحيح كذا في الكافي وفي المستق اشتري من
اخر دارا واسلمها الي انسان ثم افترقا قبل القبض ثم راي المشتري ه
بالدار عيبا فله ان يردها على بايعها وان لم يتفرقا حتى تنقضا السلم
فكذلك لم ان يردها على بايعها وهذا يجب ان يكون على قول احمد رحمه الله
لان بيع العقار قبل القبض يجوز عنده كذا في الذخيرة قال محمد
رحم الله تعالى رجل اشترى من اخر عبدا بالف درهم وقبضه ثم باعه بما يتيه
ونفا بضا ثم ان المشتري لقي بايعه وزاد في الثمن خمسين دينارا حتى صحت ه
الزيادة ودفع المشتري الزيادة الي البايح ثم وجب المشتري بالعبد
عيبا فرده على البايح بقتضا وقاض استرد الثمن والزيادة جميعا وكان
للمشتري الاول ان يرده على بايعه كذا في المحيط ولو ان البايح مع المشتري
حدد بيعة ثانيا باقل من الثمن الاول او باكثر ثم رده بالقيس لم يكن للبايح
الثاني ان يرده على البايح الاول بذلك القيس سواء كان يحدث مثله او لا يحدث
مثله كذا في الخلاصة ولو كان المشتري الثاني زاد في الثمن عرضا بعينه ثم
وجد بالعبد عيبا ورده على الاول بقتضا رده المشتري الاول على البايح
الاول فان لم يجد المشتري الثاني بالعبد عيبا لكنه هللك العرض قبل ان

قبل

يقبض

يقبض البايح الثاني وقبض العرض خمسون دينارا فانه ينقض العقد في ثلث
القبض ويعود ذلك الثلث الي البايح الثاني فان وجد المشتري بعه ذلك بالعبد
عيبا فرده الثلثين الباقيين على البايح الثاني بقتضا فان للبايح الثاني ان
يرد القيد على البايح بدلك القيد وان كان لم يهلك العرض لكن اقاله البيع في
ثلث القيد ثم وجد الباقي عيبا لا يرده على بايعه كذا في المحيط رجل اشترى
عبدا او قبضه وباعه من اخر وجد المشتري الثاني البيع وحلف وعزم ه
المشتري الاول على ترك الخصومة واستد القيد ثم وجد بالعبد عيبا كان
عنده البايح الاول كان له ان يرده على بايعه ولو وجد المشتري الثاني البيع
وعزم المشتري الاول على ترك الخصومة ولم يملك المشتري الثاني ثم وجد
بالعبد عيبا كان عند البايح ليس له ان يرده على بايعه كذا في فتاوي قلبي
خان والمشتري متى علم انه صادق في دعوى البيع لا يسمع الرد فيما بينه
وبين الله تعالى الا اذا علم ان لا يخاص الثاني اذا وجد بيئته يوما من الدهر
فحينئذ يسمع الرد فيما بينه وبين الله تعالى كذا في الذخيرة ولو صدقه في البيع
ثم قال انه كان تلجئة او كان فيه خيار الشرط او خيار الروية او كان بيعا ه
فاسد لم ينقض كان الرد بالقيس على بايعه ولو تصادقا بعد البيع انها
الحقابه الخيار ثم نقضه صاحب الخيار لم يرده على البايح ولو اقر عند القا
ض بالبيع ثم حجها انها اقرعنده بشي جعل القاضى جودها نسخا حتى لو اراد
الاخر امساكها او اعاقه لا يصح ولا يرده الثاني بالقيس على البايح الاول
كذا في محيط السرخسي رجل اشترى عبدا او قبضه ووجد به عيبا فزاد ان
يرده فاقام البايح بيئته ان المشتري اقرانه باعه من فلان قبلت بيئته
ولم يكن للمشتري ان يرده سواء كان فلان حاضرا او غائبا ولو كان البايح
اقام البيئته ان المشتري باع هذا القيد من هذا الرجل وهو حاضر
لكنما يجد ان البيع والشرا لم يرده المشتري الاول كذا في الذخيرة ساو
غلاما باثني عشر ناي وقال وصبته لك وقبضه المشتري وذهب له الدنانير
الاثني عشر وقبضها ثم وجد الموهوب له بالعبد عيبا ليس له ان يرده كذا
في القنية البايح **الفصل الثاني** فيما يجوز بيعه وما لا يجوز وفيه
عشرة فصول **الفصل الاول** في بيع الدين بالدين وبيع ه
الامان وبطلان العقد بسبب الافتراق قبل القبض بيع الدين بالدين
حاي اذا تفرقا عن المجلس بعد قبض المدين حقيقة او حكما او بعد قبض
اخذ المدين حقيقة والاخر حكما سواء كان عقد صرف او لم يكن اما بعد قبض
المدين حقيقة بان اشترى من اخر دينارا عشرة دراهم حتى كان العقد
صرفا ولم يكن الدرام والدنانير يحضرتهما ثم نقدا في المجلس وتفرقا جاز
وكذلك اذا اشترى فلو سنا او طعنا سادرام حتى لم يكن صرفا ولم يكن الكل
محضرتهما ثم نقدا في المجلس وتفرقا جاز واما بعد قبض المدين حكما بان
كان لرجل على اخر عشرة دراهم والاخر عليه دينار فاشترى كل واحد منهما ه

ما عليه بما عليه علي صاحبه حتى كان القعد صرفا ولم يكن صرفا بان كان له على اخره
 فلو س او طعام ولا اخر عليه دراهم فاشترى بكل واحد منها ما عليه بما عليه علي صاحبه
 وتوقفا كان القعد جازيا واما بعد قبض احد البديلين حقيقة والآخر حكم
 بان كان لرجل على رجل عشرة دراهم فاشترى من عليه الدراهم الدراهم بدنيا
 ونقد الدينار وتوقفا عن المجلس والقعد جازيا وكذلك ان كان لرجل على رجل
 حنطة فاشترى من عليه الحنطة الحنطة بالدراهم ونقد صافي المجلس جازيا وذكروا
 في صلح الفتاوي مسئلة الحنطة وقال لا يجوز البيع وان نقد الدراهم في هـ
 المجلس قالوا وما ذكر في صلح الفتاوي في محمول على ما اذا كانت الحنطة هـ
 مسلماتها اما اذا كانت الحنطة قرضا او ثمن بيع جازا البيع على ما ذكرنا
 كذا في المحيط واما اذا حصل الافتراق بعد قبض احد البديلين لغير
 اما حقيقة او حكما فان حصل الافتراق بعد قبض احد البديلين حقيقة
 جاز في غير الصرف ولم يجوز في الصرف بيكانه فبين اشترى دينارا بعشرة هـ
 دراهم حتى كان القعد صرفا فقبض الدينار ولم يسلم العشرة او قبض العشرة
 ولم يسلم الدينار حتى توقفا كان البيع باطلا ولو اشترى فلو س او طعاما
 بدراهم حتى لم يكن القعد صرفا وتوقفا بعد قبض احد البديلين حقيقة
 يجوز واما اذا حصل الافتراق بعد قبض احد البديلين حكما لا يجوز
 سواء كان القعد صرفا او لم يكن بياضا فاما اذا كان له على رجل دينار هـ
 فاشترى من عليه الدينار الدينار بعشرة دراهم حتى كان القعد صرفا وتوقفا
 قبل نقد العشرة كان باطلا وكذلك اذا كان عليه فلو س او طعام فاشترى
 ما عليه الفلو س او الطعام الفلو س او الطعام بدراهم وتوقفا قبل نقد
 الدراهم كان القعد باطلا وهذا حصل يجب حفظه والناس عنه غافلون
 كذا في الوجيز واذا اشترى من اخرا الف درهم بدينار ونقد مشري الدرا
 الدنانير ولم ينفذ ببيع الدراهم الدراهم وقد كان لبايع الدراهم على مشريها
 الف درهم دين قبل عقد الصرف فقال بايع الدراهم لمشريها اجعل الالف
 التي لي عليك بالدراهم التي وجبت لك علي بقعد الصرف فرضي به المشتري
 جازوه هذه المستحسن والمعاينة بدین وجب بالشراء بعد عقد الصرف
 بان اشترى من اخرا دراهم بدينا ونقدته ولم يقبض الدراهم حتى اشترى
 مشري الدراهم من بايعها بها ثوبا فقال بايعها لمشريها اجعل الدرا
 التي لي عليك بالدراهم التي لك علي بقعد الصرف وتراضيا عليه كذا في رواية
 ابي سليمان انه يجوز واليه اشارة الزيات وذكروا رواية ابي حفص انه
 لا يجوز وهو الصحيح فكذا في المحيط ولونبايعا فلسا بعينه بفلسين
 باعيا بها جازا البيع ويتفق كل واحد منهما حتى لو هلك احد هاتين القبض
 سطل العقد ولو اراد احدهما ان يدفع مثله ليس له ذلك كذا في شرح الطحاوي
 ولو باع فلسا بفلسين بفلسين بفلسين بفلسين بفلسين بفلسين لا يجوز
 وان تقا بضا في المجلس ولو باع فلسا بعينه بفلسين بفلسين بفلسين بفلسين

في الذخيرة

او على العكس لا يجوز ما لم يقبض ما كان دينيا في المجلس كذا في محيط السرخسي
 قال الشيخ الامام الاجل تيسر الآية الحكواتي كل جواب في الفلو س فهو هـ
 الجواب في الدراهم التجارية اعني ما الفطادف وكذلك الجواب في الرضا والستوق
 قالوا ويجب ان يكون في العقد كذا في الذخيرة حتى لو باع واحدا منها
 ما شئت يجوز بعد ان يكون يدا بيد هذا هو المختار للمفتوي كذا في العياشية
 ولو باع بضا فلو س بدراهم على ان كل واحد منها بالخيار وتوقفا بضا وافتراقا
 بطل البيع ولو كان الخيار لاحد هـ فكذا عند اي حنيفة رحمه الله تعالى ونقد هـ
 يجوز كذا في البداهة وذكر القعد وري به شرحه ايضا قال محمد واذا اشترى فلو س
 بفلو س على ان كل واحد منها بالخيار وتوقفا بضا وتوقفا على ذلك فالبيع فاسد
 ولو كان احدهما بالخيار فالبيع جازي ويجب ان يكون هذا قول ابي يوسف ومحمد
 رحمه الله تعالى يريد به اذا كان الخيار لاحد هـ كذا في الذخيرة ولو باع فلسا
 بعينه بفلسين باعيا بهما بشرط الخيار يجوز كذا في محيط السرخسي لو اشترى
 فلو س كاسدة في موضع لا يتفق فان كانت باعيا بهما جازوا ان لم تكن مقينة
 لا يجوز قال محمد رحمه الله في الجامع واذا استقرض الرجل من رجل كرامن طعام
 وقبضه ثم ان المستقرض اشترى من المقرض الكرا الذي له عليه بامية درهم
 كازر وجب عليه للمستقرض كرامن مثله فيصح شراؤه بخلاف ما اذا اشترى
 غيره من عليه الكرا حيث لا يجوز واذا جازا الشراء ان نقد المامية في المجلس هـ
 فالشراء ماض على الصحة وان افتراقا من غير قبض بطل الشراء وهذا بخلاف
 ما لو وجب للمستقرض على المقرض كرامن حنطة ثم ان كل واحد منها اشترى ما
 عليه لصاحبه بما له على صاحبه وتوقفا حيث يجوز قالوا وهذا الجواب الذي
 ذكره الكتاب قول ابي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى واما على قول ابي يوسف
 رحمه الله فالمستقرض لا يصير ملكا للمستقرض الا بالاستهلاك بعد القبض
 فلم يجبه في ذمة المستقرض الى ان يشي فلا يصح شراؤه فاذا استهلكه ثم اشتراه
 الان يصح الشراء بخلاف ثم اذا نقد المشتري وهو المستقرض للمامية في المجلس هـ
 وجب بالكرا القرض عينا لم يردده ولكن يرجع بنقصان العيب من الثمن ولو
 كان القرض المقبوض مستهلكا كان الجواب كما قلنا الا ان الفصل الاول
 يكون مختلفا فيه والفصل الثاني مجمعا عليه وكذا الجواب في كل مكمل
 وموزون غير الدراهم والدنانير والفلو س اذا كان قرضا ولو كان المستقرض
 اشترى الارض الكرا الذي عليه بالقرض بكم مثله جازا اذا كان عينا وان كان هـ
 دينيا لا يجوز الا اذا قبضه في المجلس فان وجد المستقرض بالقرض عينا لم
 يردده ولم يرجع بنقصان العيب بخلاف الفصل الاول ولو اشترى هـ
 المستقرض الكرا المستقرض بعينه وهو مقبوض لم يصح شراؤه عند ابي حنيفة
 ومحمد رحمه الله تعالى وعلى قول ابي يوسف يصح ولو اشترى المقرض من
 المستقرض عين القرض صح عند ابي حنيفة رحمه الله وعلى قول ابي يوسف
 لا يصح كذا في المحيط رجل اقترض رجلا الف درهم على ان يجيأه فقبضها

ثم اشتراها المستقرض من المورض بعشرة دينار صريح ثم اذ اصبح الشراء هو هنا
بالاتفاق فان لم يتقد الدنانير في المجلس وانفردا بطل العقد فان قبضه
الدنانير في المجلس فالعقد مانع على الصحة فان وجد المستقرض الدراهم
القرض زيوفا او بخرجة لم يرد لها ولا يرجع بقضائه العيب ههنا ايضا
كذا ان التنازل خاينه رجل لعشرة دراهم صحاح فاذ ان يبيع من انسان
بأشياء عشرة درهما مكررة يجوز ان اراد الجيلة فالحيلة في ذلك ان يستقرض
منه اثني عشر درهما مكررة فيقبضه العشرة ثم يبريه من درهمين كذا في الواقع
الحسامية اذا ادعى رجل على غيره شيئا مما يتكال او يوزن او يبعد فاشترى
المدعي عليه من المدعي بمائة دينار ثم تصادقا انه لم يكن للمدعي على المدعي
عليه شيء فالعقد باطل توقا او لم يتوقا ولو ادعى دراهم او دنانير او فلو شأ
فاشترى المدعي عليه بدراهم وقصد الدراهم ثم تصادقا انه لم يكن عليه شيء ففي
مسئلة الدراهم والدنانير ان لم يتوقا ورجع بمثل ما اشترى في المجلس يصح
العقد ولو توقا عن المجلس بطل العقد ونزع العلوس لم يبطال العقد وان
توقا عن المجلس قبل قبض ما اشترى كذا في الذخيرة واذ اباع درهما
كبير ابدرهم صغير او درهما جيدا ابدرهم ردي يجوز ان لها فيه عرضا صحيحا
فاما اذا كانا مستويين في القدر والصفة فيبيع احدهما بالآخر قال بعضهم
لا يجوز واليه اشار رحمه الله في الكتاب وبه كان يعني الحاكم الامام ابو
احمد كذا في المحيط الدرام المطلوبة على ثلاثة انواع احدها ان يكون
ثلثاها صورا وثلثاها فضة او ثلاثة ارباعها صورا وربعها فضة او خمسة
اسداسها صورا وسدسها فضة او كان الصفر هو الغالب ونوع منها ان يكون
ثلثاها فضة وثلثاها صورا او ثلاثة ارباعها فضة وربعها صورا وكانت هـ
الفضة هي الغالبة ونوع ثانيا ان يكون الصفر مع الفضة سواء النصف من هذا
والنصف من هذا او النوع الاول من الدراهم يحل في الحكم كشيئين مختلفين
صفر وفضة ولا يكون احدهما مغلوبا لصاحبه ويعتبر كل واحد منهما على
حملة وان اشترى بهذا النوع من الدراهم فضة خالصة او مال حكم الفضة
خالصة فان كان وزن الفضة الخالصة اقل من وزن الفضة التي في هـ
الدراهم او يكون وزن الفضة المنقودة مثل وزن الفضة التي في الدراهم
او كان لا يدرى وزنها لا يجوز البيع عند علمينا وان كان وزن الفضة الخالصة
اكثر من وزن الفضة التي في الدراهم يجوز البيع ويكون الفضة بالفضة والنزلة
من الفضة الخالصة بازاء الصفر ويراعي فيه شرطان حتى انه لو اخل
بشرط من شرطيه فسد الصفر وبطلان الصفر ايضا ولو اشترى بهذا النوع
من الدراهم ذهبا يجوز كيف ما كان ولو اخل بشرط من شرطيه بطل الصفر
وبطل البيع في الصفر ايضا ولو تبايعا بهذا النوع من الدراهم بعضا ببعض
يجوز كيف ما كان متفاضلا ومتساويا والتفاضل في كل ما جمعا من
شرطيه كذا في شرح الطحاوي اذا اشترى دراهم اشترى غش واطل فضة بدراهم

من هذه الجنس واحدها نسبية يجوز وان كانت رايحة وكذا اذا اختلفا جبا
لا يجوز اذا كان احدهما نسبية وكذا اذا كان المنقود رايحي والنسبية كاسدة
مردودة كذا في الفياضية الوجه الثاني ان يكون الصفة في الدراهم المعشوشة
غالب بان كان ثلثاها فضة وثلثاها صورا فيبعت بالفضة الخالصة لم يجز
الا سواء بسواء كذا في الذخيرة وكذا ان يبيع بعضا ببعض لا يجوز الا بمثل مثل
كذا في التبايع والوجه الثالث ان يكونا على السواء بان كانت الدراهم
المعشوشة نصف فضة ونصف صورا فيبعت بالفضة الخالصة فان
كانت الفضة التي في الدراهم غالبة على الصفر لا يجوز بيعها الا بوزن نابوزن وان
لم تكن غالبة بان كانا على السواء لم يجز بيعها الا بوزن الاول هكذا في المحيط حتى
لا يجوز البيع بها ولا اقراضها الا بوزن الاول اذا اشار اليها في المبايع فيكون
بيانا لقدرها ووصفا كالواشار اليها الجيد ولا ينقص البيع بهلاكها
قبل التسليم ونزع الصفر كغالب الفضة حتى لو باعها بجنسها جاز على وجه
الاعتبار ولو باعها بالخالصة لا يجوز حتى يكون الخالص اثر ما فيه كذا في
النهر الفائق قاله في جامع واذا كانت الدراهم ثلثاها صورا وثلثاها فضة
فاشترى بها رجل متاعا وزنا جاز على كل حال ولا ينبغي ان يملك الدراهم وان
اشترى بدراهم متاعا من هذه الدراهم بغير عينا عددا وهي بينهم وزنية
فلا خير في ذلك وان اشترى بغيرها عددا فلا بأس به وان كان تعامل الناس
بها وزنا فبعد ذلك ان ادعى من غيرهما تحتج اليه وزن هذه الدراهم المشار
اليها وان ادعى عينا صريح من غير وزن كما في الدراهم الخالصة ولو عين هذه الدراهم
وسماها وقال اشتريت منك هذا المتاع بهذه الدراهم وهي كذا كذا درهما
اراد به تسمية الوزن وكانت تباع فيما بين الناس وزنا وقع ذلك على الوزن
هذه اذا كان بينهم وزنا وان كان بينهم عددا فاشترى بها بغير عينا عددا هـ
جاز وان كان فيها الخلف في الثقال كذا في الذخيرة وان كانت الدراهم
ثلثاها فضة وثلثاها صورا فيبعت بمنزلة الدراهم الزئوف والبنهرجة ان اشترى
بها ان لم يكن مشارا اليها لا يجوز الشر الاول وان كان الكل فضة زينا وان
كان مشارا اليها لا يجوز الشرايين من غير وزن وان كانت الدراهم نصفها فضة
ونصفها صورا فالحجاب فيها كالحجاب فيما اذا كانت الدراهم ثلثاها فضة وثلثاها
صفر سواء كذا في المحيط ومن اشترى بها سلفه فلكسدت وترك الناس
المعاملة بها بطل البيع عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى ثم لينظر ان كان المبيع
قايما بعينه اخذه البائع وان كان هالك ضمن المشتري قيمته يوم القبض
وقالا البيهقي جاز الا عند ابي يوسف يجب عليه قيمتها يوم القبض وعند
محمد رحمه الله تعالى آخر ما يتعامل الناس بها واذ اشترى بالعلوس ثم كسدت
فهو على هذا الخلاف كذا في البيهقي وشرط في العيون ان يكون الكسلا في سائر
البلدان فلم كسدت في بعض البلاد دون البعض لا يبطل عند ابي حنيفة رحمه الله
قالوا وما ذكر في العيون قول محمد وما يعلق قولها فلا ينبغي ان ينتفي البايع

بالكس في تلك البلدة التي وقع فيها البيع كذا في فتح القدير ولو اشترى رجل
من آخر ثوبا بدينارهم بعينها من التي ثلثها فضة وثلثها صنفها عندهم
وزنا او عدد اقل من ثلثها حتى صاعته لم ينتقض البيع حتى يعطيه مثلها
وهذا اذا علم عددها او وزنها حتى يتمكن المشتري من اعطائها مثلها عددا
او وزنا كما قال محمد في الكتاب اما اذا لم يعلم ينتقض البيع وان كانت الدراهم
ثلثها فضة وثلثها صنفها حتى يتمكن المشتري من اعطائها مثلها عددا
ينتقض البيع بهلاكها ويرد مثلها وزنا ان علم وزن المشتار اليه فان لم
يعلم ينتقض البيع وكذا كذا الجواب فيها اذا كان بصفه فضة ونصفها صنفها
وان كانت الدراهم ثلثها صنفها وثلثها فضة وينبغي ان يتعين
بالتحسين فيبطل البيع بهلاكها قبل التسليم كذا قاله مشايخنا رحمهم
الله تعالى كذا في المحيط ولو استعمل هذا النوع من الدراهم وصارت لا تروج
بين الناس فهي بمنزلة الفلوس الكاسية والزيف والرصاص حتى يتعين
بالإشارة اليها ويتعلق العقد بعينها حتى يبطل العقد بهلاكها قبل النقد
لكن قالوا هذا اذا كان العاقدان عالمان بالهذه ويعلم كل واحد منهما
ان الاخر يعلم بذلك واما اذا كانا لا يعلمان او يعلم احدهما ولا يعلم الاخر
يعلمان لكن لا يعلم كل واحد منهما ان صاحبه يعلم فان العقد لا يتعلق
بالمشتار اليه ولا يجنسها وانما يتعلق بالدراهم الراجحة التي عليها تعامل
الناس في تلك البلدة هذا اذا صارت بحيث لا تروج اصلا فاما اذا
كانت يقبلها البعض دون البعض فحكمها حكم الدراهم الزعينة فيجوز
الزواج بها ولا يتعلق العقد بعينها بل يتعلق بجنس تلك الدراهم الزيف وان
كان البائع يعلم بالهذه خاصة وان كان البائع لا يعلم لا يتعلق العقد بجنس
المشتار اليه وانما يتعلق بالجنس من تلك البلدة كذا في البدائع وفي الخلاصة
والبرازيل عن المشتق غلتا فلوس او رخصت ففقد الامام الاول والثاني
اولا ليس عليه غيرها وقال الثاني ثانيا عليه قيمتها يوم البيع والقبض عليه
الفتوي انتهى اي يوم البيع في البيع ويوم القبض في الغرض كذا في الزهر الفائق
واذا كانت الدراهم صنفا مختلفا منها ثلثها فضة وثلثها صنفها صنفها
بثلثها فضة وثلثها صنفها صنفها بثلثها فضة ونصفها صنفها فلا بأس ببيع
احدهما هذه الصنف بالصنف الاخر متصفا صلايا ايده ولا خير في ذلك نسبة
فاما اذا باع جنسا من ذلك الجنس متصفا صلايا اذا كانت الغضة غالية
لا يجوز الاصل بمثل وفيها اذا كان الصنف غالبا او كان غاليا السوا لا يجوز متصفا
ومتصفا صلايا ويشترط ان يكون بدايبه باعتبار ضرورة الغضة وعلى قياس
هذه المسئلة قالوا اذا باع من العدا الي التي في زمانها واحد اباشين يجوز
بعد ان يكون بدايبه هذه الجملة من الجاه الكبير كذا في المحيط قال ومثاقنا
لم يتقوا يجوز ان ذلك في العداي والقطارفة لانها اعز الاموال في ديارنا فلما باع
التفاضل فيه يفتح باب الربا كذا في الهداية والتبيين الفصل

الثاني في بيع الثمار وانزال الكرم والاوراق والمبطحة وفي بيع الزرع والرطبة
والخشيش وبيع الثمار قبل الظهور لا يجوز انما فان باعها بعد ان يصير
متفعلا بها يصح وان باعها قبل ان تصير متفعلا بها بان لم يصلح لتناول
بني آدم وعلف الدواب والصحيح انه يصح وبيع المشتري قطعا في الحال هـ
هذا اذا باع مطلقا او بشرط القطع فان باع بشرط الترك ففسد البيع وهذا
اذا لم يتناه عظمها فان تناهي عظمها فبطل مطلقا او بشرط القطع صح وان
باع بشرط الترك لم يصح قياسا عند ابن حنيفة واي يوسف وصح استحسانا
عند محمد وفي الاسرار ان الفتوى على قول كذا في الكافي وفي الحق الصريح
قولهما كذا في الزهر الفائق ولو باع كل الثمار وقد ظهر البعض دون البعض
فقط المذهب انه لا يصح وكان نفس الآية الحلو اي والفضل يفتيان
بالجواز في الثمار والبادجان والبطيخ وغير ذلك ويجعلان المحذور اصلا
في العقد والمعدوم تبعا استحسانا لتعاقيل الناس فيه والاصح انه لا يجوز
كذا في المسنونا ولو اشترى مطلقا وتركها باذن البائع طاب له الفضل
وان تركها بلا اذنه وزاد ذاتا يتصدق بما زاد في ذاته واما تركها بعد ما
تناهي لم يتصدق بشي وان باع مطلقا وتركها على التحيل واجر التحيل
مدة معلومة بطلت الاجارة وطاب له الفضل كذا في الكافي ولو هو
اشترى مطلقا عن القطع واثرت ثمره فان كان قبل تحلية البائع بين
المشتري والشارع ففسد البيع وان كان بعده لم يفسد ويشتركان والقول
للمشتري في مقدار الزائد مع يمينه وكذا في البادجان والبطيخ والحبيبة
فيكون الحادث على ملكه كذا في الزهر الفائق اشترى انزال الكرم وبعضه في
وتبعضه قد انضج فانه كان كل نوع بعضه في وتبعضه قد انضج جاز وان كان
بعضه انواع نيا والبعض قد انضج لا يجوز والصحيح انه يجوز في الوجهين
وهذا اذا باع الكل فان باع البعض وبعضها في وبعضه قد انضج او الكل
في لا يجوز وكذا اذا كان مشتركا بين رجلين باع احدهما نصيبه وبعضه
في او الكل في لا يجوز وهذا اذا باع من اجني فان باع من شريكه افترى ركن
الاسلام على السعدي انه لا يجوز كذا في المحيط والخبرة والحيلة في ذلك
ان يبيع الكل ثم يبيع البيع في النصف او الثلث ويخو ذلك ولو باع نزل الكرم
بعد ما انضج وادرك مشاعا او غير مشاع جاز كذا في العراجية اشترى
الكرم مع الغلة وقيضه ان رضى الاكار جاز البيع ولم حصه من الثمن هـ
وان لم يرض لا يجوز بيعه كذا في مختار الفتاوى لو اشترى ثمره بعد اصلاح
بعضه وصلاحي الباقي يتقارب بشرط الترك جاز عند محمد وان كان يتخلف
ادراك البعض تاخر كثيرا فالبيع جائز فيها ادرك ولم يجوز من الباقي كذا في
الخلاصة والاشترى الرجل عن كرم على انه الف من ولم يخرج منه الا
قدر تسعائة من فلم يشتري ان يطالب البائع بحصة مائة من الثمن

كذا في الظهيرية وهكذا ان الكافي اشترى اوراق التوت ولم يبين موضع القطع
 لكنه معلوم عرفناح ولو ترك الاعضاء فله ان يقطعها في السنة الثانية ولو
 تركها مدة ثم اراد ان يقطعها فله ذلك ان لم يضر ذلك بالشجرة كذا في البحر الرائق ولو
 اشترى اوراق فرصاد بعد ما ظهرت على الشجرة ولم يقطعها حتى ذهب وقتها
 قال الفقيه ابو جعفر ان اشترى الاوراق باعها كمين موضع القطع لا يكون
 للمشتري ان يرد البيع على ذلك في وقت ويخير على اخذها الا ان يكون قطعها
 الاعضاء بضر بالشجرة فحينئذ يخرى البيع ان شافسح البيع وان شارضي به
 بالقطع وان اشترى الاوراق بدون الاعضاء ان اشترىها على ان يخذها
 من ساعة جاز وان اشترىها على ان يخذها شيئا فشيئا يجوز وكذا لو
 اشترىها على ان يتركها على الشجرة وان اشترىها ولم يشترط شيئا فان اخذها
 في اليوم جاز وان لم يخذها حتى مضى اليوم فسحق البيع كذا في فتاوى قاضي
 خان والحيلة في ذلك ان يشتري الشجرة باصلها فيخذ الاوراق ثم يبيع
 الشجرة من البائع او يهبها له كذا في مختار الفتاوى وسبع قوائم الخلاف يجوز ان
 كانت تنمو ساعة فساعة وتبيع الكراث يجوز وان كانت تنمو من الاسفل
 لمكان التفصيل فاما ما لا تنمو منه وهو ينمو ساعة فساعة يجوز كذا في
 الظهيرية وقال الامام الفضلي الصحيح ان يبيع قوائم الخلاف يجوز كذا في
 فتح القدير ولو كانت المبطنه لواحد فباع قبل ان يخرج الخدجه بهذا
 اللفظ اي خيار زاد او ختم يجوز البيع على شجرة المبطنه دون ما يخرج من
 الخدجه يخرج على ملكه ولو اراد ان يترك في الارض ويكون له الولاية الشرعية
 والحيلة ان يشتري الخشيش واشجار البطنه ببعض الثمن وتبيح لغير الارض
 ببعض الثمن من صاحب الارض اياها معلومة وفي الجامع الصغير يجوز
 هلكه ان الخلاصة وينبغي ان يتقدم بيع الاشجار والثمار والخشيش ويؤخر
 الاجارة فانه لو تقدم الاجارة لا يجوز كذا في مختار الفتاوى ولو باع اشجار
 البطاطين واعاره الارض يجوز الا ان الاعارة لا تكون لازمة ويكون له ان
 يرجع كذا في فتاوى قاضي خان مبطنه بين شريكين باع احدهما نصيبه من
 انسان لا يجوز لان في قلعه ضررا يلحق غير البائع والاشجار لا يجوز على تحمل
 الضرر وان رضيه فينبغي ان يشتري كل المبطنه من الشريكين ثم يفسخ كذا
 في المحيط رجل قال لغيره ابن خيار زار يتوفى وختم يده صرهم فكان ذلك
 قبل ان يخرج الخدجه قال ابو بكر محمد بن الفضل يجوز ان يكون البيع على شجرة
 البطون دون ما يخرج من الخدجه وان خرجت الخدجه بعد ذلك كانت الخدجه
 للمشتري وان كان البيع بشرط التركة لا يجوز البيع فان كانت المبطنه هـ
 مشتركة فباع احدهما نصيبه منها لا يجوز فان باع نصيبه من المبطنه وسلم
 الى المشتري كان نصيب البائع للمشتري ما لم ينقص البيع ولو اجاز له
 الشريك الذي لم يبيع بيع صاحبه ورضيه كان له ان لا يرضى بعد ذلك كذا في
 فتاوى قاضي خان باع الزرع وهو بطل ان باعه على ان يقطعها المشتري

او يرسل فيها ذابته ليأكله جاز وان باعه على ان يترك حتى يدرك لا يجوز وكذا
 بيع الرطبة وقا ربيها سبست زاد على التفصيل المذكور هو المختار وهو ما نحو
 الفقيه ابو الليث كذا في جواهر الاطلافي في فتاوى ابو الليث ارض بين رجلين
 فيها زرع لهما باع احدهما نصف الزرع الذي هو نصيبه من غير شريكه بدون
 الارض فان كان الزرع مدركا يجوز وان كان غير مدرك لا يجوز الا برضا صاحبه
 باع مطلقا او بشرط القطع وان باع بشرط التركة لا يجوز وان رضيه صاحبه
 ولو باع احدهما نصف الزرع مع نصف ارضه جاز وقام المشتري مقام
 البائع ثم في الفصل الاول اذا لم يميز بين نصف الزرع لولم يفسخ العقد حتى ادرك
 الزرع انقلب العقد جائزا وان كان الزرع مع الارض مشتركا بين رجلين
 باع احدهما نصيبه من الزرع من شريكه بدون الارض لا يجوز اذا لم يكن مدركا
 كذا في المحيط وهو المختار للفقيه ابو الليث هكذا في محيط الرضوي وعلى
 هذه القطن وسائر انواع الزرع اذا كان مشتركا بين اثنين باع احدهما هـ
 نصيبه من صاحبه بدون الارض واما اذا باع نصف الزرع مع نصف
 الارض من شريكه او من اجنبي بغير رضا شريكه جاز وفي الاجناس اذا باع
 النصف من الزرع المشترك من شريكه يجوز في ظاهر الرواية كذا في المحيط
 وفي الفتاوى الصوري اذا كانت الشجرة مشتركة بين اثنين باع احدهما
 نصيبه من الاجنبي لا يجوز ولو كان بين ثلاثة باع احدهم نصيبه من احد
 صاحبيه لا يجوز ولو باع منها جاز كذا في الظهيرية وان كان الزرع بين
 رب الارض والاكار فباع رب الارض من الاكار نصيبه لا يجوز ولو باع الاكار
 نصيبه من رب الارض جاز لانه لا يحتاج في التسليم الى القسمة ولو كان مدركا
 جاز يبيع كل واحد منها نصيبه من صاحبه وفي مزارعة الجاه الاصول قال
 نصير مزارع بالثلث باع نصيبه من الزرع من رب الارض او غيره لا يجوز وفي
 الاصل اذا باع رب الارض الارض وفيها زرع بينه وبين الاكار جعله على هـ
 وجهين الاول ان يكون الزرع بطلا وفي هذا الوجه يتوقف البيع على اجازة
 المزارع سواء باع الارض مع الزرع او بدون الزرع فلان كان باع الارض مع
 جميع الزرع وما جاز المزارع البيع في الارض والزرع جميعا نقض البيع وانقسم
 الثمن على قيمة الارض وعلى قيمة الزرع في اصاب الارض فهو لصاحب الارض
 وما اصاب الزرع فهو بين رب الارض والمزارع نصفان وان لم يميز المزارع
 البيع فالمشتري بالخيار ان شاء ترضى حتى يدرك الزرع وان شافسح البيع
 وان كان صاحب الارض باع الارض وحدها فان اجاز المزارع البيع فالارض
 للمشتري والزرع بين رب الارض والمزارع وان لم يميز المزارع البيع فالمشتري
 الخيار وان كان صاحب الارض باع الارض بخصته من الزرع واجاز المزارع
 البيع اخذ المشتري الارض وخصته رب الارض من الزرع بجميع الثمن وان لم يميز
 فالمشتري بالخيار وان اراد المزارع ان يفسخ البيع في هذه الصورة فالصحيح
 انه لم يفسخ لم ذلك ان كان الزرع مدركا وقت البيع وفي هذه الوجه ان باع الارض

وحده اوج نصيبه من الزرع جاز البيع من غير توقف وان باع الارض مع جميع الزرع
 ينفذ البيع في الارض ونصيب ربة الارض من الزرع ويتوقف في نصيب المزارع
 فان اجاز المزارع ذلك ينفذ البيع في حصته ايضا وكان له من الثمن حصته
 نصيبه من الزرع والباقي من الثمن لربة الارض وان لم يجز غير المشتري اذا لم يعلم
 بالمراعة وقت الشراء كذا في الذخيرة ارض فيها زرع فباع الارض بقول الزرع
 او الزرع بدون الارض جاز وكذا لو باع نصف الارض بدون الزرع وان
 باع نصف الزرع بدون الارض لا يجوز الا ان يكون بينه وبين الكافر فيه بيع الكافر
 نصيبه من صاحب الارض جاز وان باع صاحب الارض نصيبه من الكافر
 لا يجوز هذا اذا كان المبتدئ من قبل صاحب الارض واما ان كان من قبل الكافر
 ينبغي ان يجوز كذا في فتاوي قاضي خان ولو كان مبدعا جاز بيع كل واحد منهما
 نصيبه من صاحبه وفي مزارعة الجامع الاصغر مزارع بالثلث باع نصيبه
 من الزرع من ربة الارض او من غيره لا يجوز كذا في المحيط ذكر شيخ الاسلام ان
 ربة الارض اذا باع نصيبه من الزرع بدون الارض من اجنبي وباع المزارع نصيبه
 من اجنبي والزرع لم يدر كذا في حيز البيع لدفع الضرر عن صاحبه ثم ان صاحبه
 باع نصيبه بعد ذلك من ذلك المشتري انتقلت البيع الاول جاز كذا في الذخيرة
 ثم بيع نصف الزرع بدون الارض انما لا يجوز به موضع كان لصاحب الارض حق
 القمار بان كان متعديا في الزراعة كالغاصب جاز بيع نصف الزرع وعلى
 هذا اذا باع نصف البناء بدون الارض ان كان متعديا في البناء لا يجوز وان
 كان متعديا جاز كذا في المحيط في البيعة ذكر الباقي من اشترى ارضا
 فزرعا فاشرك في الزرع والارض جاز ولو اشرك في الزرع وحده لم يجز كذا في
 التاتارخانية اشترى غصنا على شجرة بجوز ولو اشترى بقلا في بقله لا
 يجوز كذا في القنية ولو اشترى رطب على رويس النخل بتر على الارض جزافا
 غير الكيل لا يجوز كذا في التهذيب دفع ارضه الى رجل معا ملكه بالنصف
 علما ان يفس فيها فوس ثم باع صاحب الارض ارضه ونصيبه من الغراس
 بعد مضي المدة صح فلو باع المشتري من اخره من البيع وهذا يجب ان
 يكون على قول محمد واما على قولهما يصح لان بيع العقار قبل القبض جائز
 عندهما وعليه الفتوى كذا في المضار اذا باع جزء من الكراث بعد ما عتلا
 يكون وان باع كذا وكذا اجرة لا يجوز وكذا في سائر البقول اذا باع منه
 جزء بعد ما عتلا لا يجوز وان باع وان باع كذا وكذا اجرة لا يجوز وكذا في
 القصيل اذا باعه بعد ما عتلا القصيل في الحال يجوز البيع وكذا في هذا
 في الاستحارة اذا باعها وهي ثابته ليقطع او ليقلم في الحال فهو جائز كذا في الذخيرة
 ولا يجوز بيع الكلاء واجازة وان كان في ارض مملوكة غير ان لصاحب الارض ان
 يمنع الدخول في ارضه واذا منع فليغيره ان يقول ان لي في ارضك حقافا ما ان
 توصلني اليه او غشته وتدفعه لي هذا اذا ثبت بنفسيه فاما اذا كان سقي
 الارض واعدها للابنات فثبت في الذخيرة والمحيط والنوازل يجوز بيعه

لانه ملكه وهو مختار الصداق الشهيد ومنه لو خندق حول ارضه وهبها
 للابنات حتى نبت الغصن صار ملكا له وعليه اكثر هكذا في البحر الرائق
 ولو اجتنسه انسان بلا اذنه كان له الاسترداد هو المختار كذا في جواهر الاخلا
 والحيلة في جواز اجازة ان يبتاع ارض لا يفتق الدواب فيها او لمنفعة اخرى
 بقدر ما يريد صاحبها من الثمن او الاجرة فيحصل به غرضها كذا في البحر الرائق
 ويبدل في الكلاء جميع انواع ما ترعاه الدواب رطبا كان او يابس بخلاف
 الاشجار لان الكلاء ما لا ساق له ولا شجر لها ساق فلا تدخل فيه حتى جاز
 بيعها اذا ثبتت في ارضه والكفاءة كاللأكثر كذا في التبيين وبيع نصيب
 في ارضه لم يوحده لا يجوز هكذا في الحاوي **الفصل الثالث**
 في بيع المهرن والمستاجر والمفوض والابن وارصن القطيعة في الاخارة
 والاكارة اختلعت في بيع المهرن عما تمه على ان بيعه موقوف هو الصحيح
 هكذا في جواهر الاخلاط حتى لو قضى الراهن الدين او ابتاه المهرن من
 الدين ورد الرهن عليه او اجاز ورهن به ثم البيع ولا يحتاج الى تجديد العقد
 كذا في الفياثية وان لم يجز المهرن من بيعه وطلب المشتري من القاضي
 التسليم فالقاضي يفسخ العقد بينهما كذا في المحيط وبيع المستاجر نظير بيع
 المهرن موقوف عند عامة المشايخ وهو الصحيح والمشتري ان خيارا اذا لم
 يعلم وقت الشراء ان المشتري موهون او مستاجر كذا في الذخيرة قال
 الصداق الشهيد الصحيح ان جواب ظاهر الرواية له الخيار وان كان علمابه
 كذا في الفياثية ولو اذاد المستاجر فسخ البيع ذكر الصداق الشهيد ان
 ذلك في ظاهر الرواية وفي رواية الطحاوي ليس له ذلك وذكر شيخ الاسلام جواهر
 زاده ان غيره روايتين والفتوى على ان ليس له ذلك كذا في الفضول العمادية
 ولو كانت الاجارة طويلة فباع ثم جاء ايام الفسخ نفذ بيعه عند اکثر الشا
 كذا في فتاوي قاضي خان واختلنوا في المهرن قال بعضهم له ذلك وقال
 بعضهم لا وهو الصحيح كذا في الفياثية ثم اذا لم يجز المستاجر حتى انفسخت
 الاجارة بينهما نفذ البيع السابق وكذا المهرن اذا لم يفسخ حتى قضى الدين نفذ
 البيع السابق وليس للراهن والآخر حق الفسخ اصلا فان اجاز المستاجر
 البيع نفذ ولا ينزع من يده حتى يصل اليه ماله كذا في الفضول العمادية
 وان كان المستاجر مائلا لهلك عند المستاجر بعد الحبس لا يسقط
 الدين بخلاف الرهن كذا في فتاوي قاضي خان باع الدار الموحدة بغير رضا
 المستاجر ثم زاد المستاجر اجرة وجدد العقد بينه وبين الموقوف
 ٢٢ تجديد الاجارة يتضمن فسخ الاول وينفذ البيع كذا في القنية اذا باع
 الاجر المستاجر من رجل بغير اذن المستاجر ثم باعه من المستاجر جاز البيع
 من المستاجر وهو نقض البيع الاول ولو باعه من رجل ثم باعه من رجل اخر
 فاجاز المستاجر البيع الاول والثاني نفذ البيع الاول وبطل الثاني كذا في
 الصغري ولو باع عبده المواجه وباعه الى المشتري فغيبه لم يكن للمستاجر ان

يضمنه بخلاف المرتهن فان لم ان يضمنه قيمته كذا في محيط السرخسي سماع المستاجر
البيع فقال للمشتري في الجارية ولكن من كرمك ان تتركني حتى اخذ الاجرة التي
دفعته اليه فهو اجازة وينفذ البيع كذا في القنية والمشتري من الرهن اذا
باع او اعتق ثم اجاز المرتهن البيع نفذ بيعه وعقده بلا خلاف كذا في الفضول
العادية واذا باع الراهن الرهن بغير اذن المرتهن ثم باعه من المرتهن جاز البيع
من المرتهن وهو يقض للبيع الاول كذا في المحيط واذا باع الراهن الرهن
من رجل بغير اذن المرتهن ثم باعه من رجل اخر بغير اذن المرتهن ثم اجاز
المرتهن احد البيعين نفذ البيع الذي لحقته الاجازة والثن للمرتهن يستوفي
منه حقه كذا في الصوفي ولو كان مكان البيع الثاني رهن او اجارة واجاز
المرتهن الرهن او الاجارة بغير البيع ويظل الرهن والاجارة كذا في الذخيرة
باع عبدا امره فاعقده المشتري قبل ان يقبضه من المرتهن عتق ويضمن
قيمته للمرتهن ولا يضمن للبايع عليه كذا في محيط السرخسي باع الراهن الرهن
وقبض الثمن ثم باعه من اخر قبل الفل كذا في الفل كذا في القنية
اذا باع المفضوب من غير الفاضل فهو موقوف هو الصحيح فان اقر الفاضل
ثم البيع والزمه وان جدد ولم يفضوب منه يئنه فكذا في الفياضية وان
لم يكن له يئنه ولم يسلمه حتى هلك انتقض البيع كذا في الذخيرة ومن باع ملكا
غيره ثم اشتراه وسئل الى المشتري لم يجوز ويكون باطلا لا يسد او انما يجوز اذا
تقدم سبب ملكه عليه يبيع حتى ان الفاضل اذا باع المفضوب ثم ضمنه المالك
جاز بيعه ولو اشتراه الفاضل من المالك او رقبته منه او ورثته منه لا ينفذ
بيعه قبل ذلك كذا في الفضول العادية وروى بغير عن ابي يوسف في رجل
غصب من اخر طفا وتصدق به وكان قايما في يد المساكين حتى اشتراه
الفاضل من المفضوب منه جاز شراؤه ويرجع في صدقته ولا يضمن عنه
كفارة يئنه وان استهلك المساكين الطعام بعد الشراؤهم ولو لم يشتره
وضمن قيمته جازت صدقته واجزت عن كفارته ولم يرجع فيها ولو كان الطعام
مستهلكا حال ما اشتراه الفاضل من المفضوب منه في ايدي المساكين
فالشرا باطل الا ان يقول اشتريه منك مالاك علي من الطعام فينبذ يجوز
الشرا وجازت الصدقة للمساكين قال محمد رحمه الله تعالى في الجامع
رجل غصب من اخر عبدا ثم ان الفاضل امر رجلا حتى يشتريه له من
مولاه فاشترى في الشرا وصار الامر قابضا له بنفس الشرا وكذا لو امر
رجلا اجني الفاضل ان يشتريه له ففعل في وصار الامر قابضا
بنفس الشرا كذا في المحيط ابن سامة عن محمد رحمه الله رجل غصب من
اخر عبدا او باعه الفاضل من رجل وسئل الى المشتري ثم ان الفاضل
صالح مولاه منه علي يتي قال ان صالحا على القيمة درهم او دينار
جاز بيع الفاضل وان صالحا على عرض من العروض فهو بمنزلة بيع مستأنف
مستقبل ويظل البيع الاول كذا في الظهيرية وان اعتقه ثم ضمنه القيمة

لم يخر عتقه كذا في مختار الفتاوى والمشتري من الفاضل اذا عتق ثم
اجاز المالك البيع لا ينفذ عتقه قيا سا وهو قول محمد رحمه الله وعند ابي
حنيفة والي يوسف رحمهما الله ينفذ اسحقنا ولو كان المشتري
من الفاضل باعه ثم اجاز المالك البيع الاول لا ينفذ بيع المشتري بلا خلا
الفاضل اذا باع المفضوب من رجل ثم باعه المشتري من اخر حتى
تد اولته الايدي ثم ان المالك اجاز عتقه ان العتق جاز ذلك العتق
غصب عبدا وباعه من انسان ثم ان المشتري باعه من اخر ثم ان المالك
ضمن الفاضل فانه ينفذ البيع الاول ويظل بيع المشتري كذا في الفضول
العادية ولو قطعت يده عند المشتري واخذ المشتري ارثها ثم اجاز
المولي بيع الفاضل كان الارث للمشتري ويتصدق باثره على نصف
الثن واذا ماتت العبد او قتل ثم اجاز المولي لايصح اجازته واذا كان
المشتري اعنت العبد فقطعت يده ثم اجاز المولي بيع الفاضل كان
الارث للعبد كذا في التا تاريخا يئنه هشام عن ابي يوسف رحمه الله
في رجل غصب من رجل عبدا او باعه ثم جاز المفضوب منه واجاز البيع
قال ان كان المفضوب منه يقدر على اخذ العبد فاجازته جليزة والا فلا
وان كان اعترضه بالبري فالعبد بالكوفة والفاضل والمفضوب منه
كلاهما بالري فاجاز المفضوب منه البيع قال محمد رحمه الله امضاه
جائز وقال ابو يوسف رحمه الله اذا علم انه في الاحياء فامضاه جائز
وان لم يعلم احى هو ام ميت فامضاه باطل وهذا قول ابي يوسف رحمه الله
الاخر كذا في الظهيرية ولو خاض المالك الفاضل وقضى له ثم اجاز البيع صح
في ظاهر الرواية ولو لم يعلم قيام المفضوب بان ابن فاجازته يصح الاجازة
في ظاهر الرواية وكل ما حدث من كسب وولد وعقر وارث قبل الاجازة
فللمشتري كذا في محيط السرخسي قال في الجامع رجل غصب من اخر جارية
وغصب اخر من ربه الجارية عبدا وتبايعا العبد بالجارية وتقبضت ثلغ
المالك ذلك فاجازته كان باطلا ولو كان مائلكها جليين قبلوها واجازا كان
جائزا وصارت الجارية لفاضل الفلام والعلام لفاضل الجارية وعلى
فاضل الفلام قيمة الفلام لمولاه وعلى فاضل الجارية قيمة الجارية لمولاه
كذا في المحيط واما اذا غصب احدها دراهم والاخر دينار من رجل واحد
وتبايعا وتقبضا واقرقا فاجاز المالك جاز ويضمن كل واحد مثله
وان لم يميز بطلان الفلوس مثل الدراهم والدينارين وما اذا غصب
احدها دراهم والاخر منه جارية ايضا وتبايعا فاجاز المالك جاز فادن
اخذ غاصب الجارية الدراهم ثم اجاز المالك وهلك عنده فلكا مائة
ولكن يضمن مشتري الجارية مثله دراهم فان اجاز قبل قبض غاصب
الجارية الدراهم ثم قبض وهلكت عنده فله ان يضمن ايها شاء فان
ضمن المشتري لم يرجع على البايع وان ضمن البايع يرجع على المشتري مثله

فكان له وان ارجع بها سلم ما اخذه كذا في محيط السرخسي بيع الابن لا يجوز
فان عماد بن الابن وسئل الى المشتري روي عن محمد بن الله انه يجوز
وبه اخذ الكرخي وجماعة من مشايخنا وهكذا اذ كذا القاضي الاسي جاني في
شرحهم والمذكور في شرحه اذا ظهر الابن وسئل الى المشتري يجوز البيع
وابه ما امتنع اما البائع عن التسليم او المشتري عن القبض فير عليه ولا
يحتاج اليه بيع جديد الا اذا كان المشتري رغب الى القاضي وطلب التسليم
من البائع وظهر عجزه عن التسليم عند القاضي ونسخ القاضي العقد
بينهما ثم ظهر القيد حينئذ يحتاج اليه بيع جديد وروي عنه رواية اخرى
انه لا يجوز ذلك البيع ويحتاج اليه بيع جديد وبه اخذ جماعة من مشايخنا وبه
كان يفتي ابو عبد الله البلخي وهكذا اذ كذا شيخ الاسلام في شرح كتاب البيوع
في باب البيوع الفاسدة هكذا في المحيط قالا والخيار هذا تاويل
الرواية الاولى انها يتراميان عند عقود العقد كذا في الفياضية وان جا
رجل الي مولي الابن وقال ان عندك الابن عندي وقد اخذته فبعه مني
فباعه جاز كذا في الذخيرة فاذا جاز بيعه فان كان حين قبضه اشهد
انه قبضه هذا البرده علم ما لك لا يصير قابضا فان ملك قبل ان يرجع
اليه انسخ البيوع ورجع بالثمن وان لم يشهد يصير قابضا هكذا في فتح
القدير وروايتك صوغه فلان وقد اخذه فبعه مني فصدقه فباعه
لا يجوز لكنه فاسد اذا قبضه المشتري ملكه كذا في البحر الرائق اذا اشترى
عبد اذ ابق قبل القبض فان المشتري بالخيار في نسخ ذلك العقد ولا يكون
للبياع ان يطالب المشتري بالثمن ما لم يحضر العقد الابن كذا في الذخيرة
ولو باع الابن من ابنه الصغير لا يجوز ولو ذهبت له اوليته في حقه جاز وافتق
الابن عن الكفارة جاز اذا علم حياته ومكانه كذا في النهاية واذا ابق
العبد المغضوب من يد الفاعل ثم ان المالك باع العبد من الفاعل
وهو ابق فالبيع جاز كذا في الذخيرة وبيع ارض الخراج جاز بريد به
ارض السواد وكذا ارض القطيعة يجوز بيعها وهي التي قطعها الامام
لغيره وخصمها كذا في الحاوي واما بيع ارض الاخارة والاكارة
فالاخارة هي ارض الخراب ياخذها الانسان بامر صاحبه
فيحرقها ويوزعها والاكارة ارض التي في يد الاكره فنقول ان باعها
صاحبها جاز وان باع الذي لم اخاره تملكها لا يجوز واذا باع ارض
وهية في عقد مزارعة اخر قال شمس الائمة الحلواني المزارع اولى في مدينه
من ايها كان البقر فان اجاز المزارع البيع فلا اجر لعله وفي مجموع النوازل
ان اجاز المزارع يكون كل النصيبين للمشتري بريد به اذا كان في الارض
غلة وان لم يجز لا يجوز البيع وكذا في الكرم سواء ظهر الثمار او لم يظهر وقبل
الجواب في مسئلة الارض على التفصيل ان كان البذر من المزارع لا يجوز
بيعه وان كان من ذب الارض وقد بقي البذر لا يجوز وان كان الارض

فارغا يجوز وكذا في الكرم ان لم يظهر الثمار يجوز البيع وبه كان يفتي ظهير الدين كذا
في المحيط وان لم يزرع ولكن المزارع كرم الارض وحرقها لا يزرع ذلك في ظاهر
الرواية فيغذي بيه وهو الاصح ولو باع الكرم لم ينفذ في حق القابل سواء عمل
به الكرم او لم يعمل كذا في الفصول الهادي ولو اشترى قرية ولم يبني منها
المسجد والمقبرة فسد البيع هذا اذا كان المسجد مهورا فان خرب ماله
واستغنى الناس عنه لا يفسد وان اشترى ضيعة وفيها قطعة من الوقف
لا يجوز كالمسجد ذكره شمس الائمة الحلواني رحمه الله وشمس الائمة السرخسي رحمه الله
وقالت ركن الاسلام علي السفدي رحمه الله يجوز وفيه التفويض ذكر رجوعها
الي قول ركن الاسلام هو المختار ولو باع ارضا مملوكة مع ارض موقوفة ولم يبين
حصة المملوكة من الموقوفة من الثمن يجوز في المملوكة في اصح القولين ولو
اشترى ملكا وفيه طريق العامة لا يفسد البيع والطريق عيب وفي المنتقى
الطريق ان كان ليس بمحمد ولا يورثه فسد البيع ولو باع قرية وفيها مسجد
واستثنى المسجد في بيع القرية هل يشترط ذكر الحدودية المسجد اختلف المشايخ
رحمهم الله تعالى فيه والمختار انه لا يشترط بيه يفتي واستثنى الحياض وطريقه
العامة على هذا قرية المقبرة لا بد من ذكر الحدود الا اذا كانت قرية كذا في مختار
الفتاوي جيل فيه كبرت فحمل منه وبيع لباقي به وكذا لو حمل من حقه فباعه
وكذا لو نتج كان فيه استثنى فحمل الفسق فباع وكذا ذلك الملم وهذا كله اذا
لم يكن المكان ملكا لآخر فان كان لا يجوز بيع شي ما ذكرنا كذا في التاتارخانية هـ
الفصل الرابع في بيع الحيوانات بيع السمك في الجراد والبير لا يجوز
فان كانت له حظيرة فدخلها السمك فلما ان يكون اعد هالدا لك اولا فان كان
اعدها لذلك فدخلها ملكه وليس لاحد ان يأخذه ثم ان كان يؤخذ بغير حيلة
اصطيلا جاز بيعه وان لم يكن يؤخذ بالاحيلة لا يجوز بيعه فان لم يكن اعد هـ
لذلك لا يملك ما يدخل فيها فلا يجوز بيعه الا ان يسد الحظيرة واذا دخلها
حينئذ يملكه ثم ينظر ان كان يؤخذ بالاحيلة جاز بيعه والاحيلة لا يجوز ولو لم يعد
لذلك ولكن اخذه ثم ارسله في الحظيرة ملكه فان كان يؤخذ بالاحيلة جاز بيعه
او يحمله لم يجز كذا في فتح القدير وفي كل موضع جاز بيع السمك في الماء اذا قبضه هـ
المشتري وراه فله الخيار واذا اخذ سمكة وجعلها في جيب ماء فالجواب فيه على
التفصيل الذي قلنا في الحظيرة كذا في المحيط فان كانت في نهر عظيم لا يجوز بيعها
بحال وان قدر على التسليم بغير البيع وكذا لو ملك السمكة ثم انفلتت من
يده فوقع في النهر غير ان ههنا ان قدر على التسليم فقبل ان يفسخ هـ
العقد جاز والمشتري خيار الروية سواء راها قبل ذلك او لم يرها وهذا عند
ابي الحسن الكرخي وقال مشايخ بل لا يجوز بيعها وان قدر على التسليم كذا في
البياع وان كان في الحظيرة سمك وقبض باع السمك والقصب جملة فان
كان لا يمكن اخذ السمكة الا بصيد فالبيع فاسد في الكل اصطاد السمك قبل
ذلك اولا وان كان يمكن اخذ السمك من غير صيد ان لم يكن اصطاد السمك قبل ذلك

فاتباع فاسد في السمك وهل يفسد في القصب قالوا على قياس قول ابي حنيفة
يفسد وعلى قياس قولهم لا يفسد والصحيح ان يفسد قولهم لا يفسد القصب في
القصب وان كان اصطلاذاً السمك قبل ذلك يجوز البيع في الكل عند جمهور
كذا في الذخيرة والحام اذا علم عددها وامكن تسليمها كذا في بيعها واما اذا كانت
في بروجها وتجارها مسدودة فلا يشكال في جواز بيعها واما اذا كانت في
حال طيرها ومعلوم بالعامة انها حي فكذلك اذا في فتح القدير واذا اراد الرجل
ان يبيع بروج حمام ان يباع ليلا جاز في المشتق اذا باع طيرا في الماء او سمكا
فيه وهي ما يبيع اليه او طيرا يطير في السما ويرجع اليه فالبيع جائز ويصح اذا رجع
وكذلك الطير الذي الف وهو داجن ويصح اليه وان توحشت بعد الف ولا
يؤخذ الا بصيد فباعه لم يجر بيعة كما في الذخيرة يبيع قرس عائد لا يجوز اذا كان
لا يمكن اخذه الا بحيلة كذا في السراجية ولا يجوز بيع الخل اذا كان مجموعا عند ابي
حنيفة واي يونسف الا اذا كان في كوارها غسل فاشترى الكورات بما فيها
من الخل وقال محمد يجوز اذا كان مجموعا كذا في الحاوي يبيع الخل يجوز عند محمد
رحمة الله وعليه الفتوى كذا في الغياثية وفي فتاوى ابي الليث اذا اشترى هـ
العلق الذي يقال له بالفارسية مرغك يجوز وبه اخذ الصدر والشهيد كذا
في المحيط وهو الخنزير ولو استاجر انسان ليرسل عليه العلق جاز بالاتفاق
كذا في الخلاصة ويصح بذرا القرد هو يبيع بذرا الفيلق يجوز عند ابي يوسف ومحمد جها
المعتق وعليه الفتوى ويصح دود القرد وهو دود الفيلق يجوز عند محمد ايضا
وعليه الفتوى كذا في الواقعات ولا يجوز بيع هوام الارض كالخنية والقوب هـ
والفوز وتما شبه ذلك ولا يجوز بيع ما يكون في البحر كالصفد والسراطين
وغیره ٢١ السمك ولا يجوز ٢٢ تنقاع جلده او عظمه كذا في المحيط والنوازل
يجوز بيع الحيات اذا كان ينتفع بها الادوية وان كان لا ينتفع بها لا يجوز والصحيح
انه يجوز بيع كل شيء ينتفع به كذا في التاتارخانية يبيع الكلب المعلم عندنا جائزه
وكذلك يبيع السنور وسباع الوحش والطير حيا يزعمنا مقلد كان اولم يكن
كذا في فتاوى قاضي خان ويصح الكلب الغير المعلم يجوز اذا كان قابلا للتعليم
والان فلا هو الصحيح كذا في جواهر الاصلاح قالا محمد رحمه الله وهكذا انقول في
الاسد اذا كان بحيث يقبل التعليم ويصاد به انه يجوز البيع قال القهقرى وابا ري
يقبلان التعليم على كل حال فيجوز بيعهما على كل حال كذا في الذخيرة وفي الفتاوى
الغياثية ويجوز بيع الذئب الصغير الذي يقبل التعليم وقال ابي يوسف
صغيره وكبيره سواء كذا في التاتارخانية ويصح الفيل جاز في بيع القردة
روايتان عن ابي حنيفة رحمه الله في رواية يجوز وهي المختار كذا في محيط
المرحضي يجوز بيع جميع الحيوانات سيوى الخنزير وهو المختار كذا في جواهر
الاصلاح ويجوز بيع بناء بيوت مكة ولا يجوز بيع اراضيها كذا في الحاوي ويصح
دور بعد ادخالها في السوق التي للسلطان لا يجوز ولا شفعة فيها كذا في التهذيب
الفصل الخامس في بيع الحرم الصيد وفي بيع الحرمات بيع الحرم

الصيد لا يجوز وكذلك بيع صيد الحرم لا يجوز كذا في المحيط لا يجوز بيع صيد الحرم محرم
بائع او خلال كذا في السراجية خلا لان في الحرم تباع صيد في الحل جاز عند ابي
حنيفة رحمه الله ولكن يستلمه بقدر ما خرج منه الى الحل وعند محمد رحمه الله لا يحكم
لا يجوز كذا في محيط السراجية ولو احرمت ونابده صيد لغيره فباعه ماله وهو
خلال حايه ويجوز بيع التسليم وعليه الجزان تلف ولو دخل في حلال لا يبيع صيده
فباعه فالبيع جائز في قول ابي حنيفة رحمه الله تعالى وقال ٢٢ الكسبي باطل كذا في
الحاوي ولو دخل الحلال حرم ما يبيع صيده او شرابه لا يجوز ولو دخل رجل رجلاه
يبيع صيده فاحرم الامر وباع المأمور فالبيع جائز في قول ابي حنيفة رحمه الله
وعنده باطل كذا في المحيط ولو اشترى حلال من حلال صيد اقل يقبضه
حتى احرمت احدها انتقض البيع كذا في الحاوي ولا يجوز بيع ذبيحة الحوي والمردة
وتغير الكفاي وكذا لا يجوز بيع ما تركت التسمية عليه كذا في الذخيرة وفي
الجزيد كذا في ذبيحة الصبي الذي لا يعقل والمجنون كذا في التاتارخانية
ولا يجوز بيع ما ذبح الحرم من الصيد وما ذبح الحلال في الحرم من الصيد هكذا
في الحاوي ويجوز بيع ذبايح اهل الكتاب كذا في المحيط اهل الكفر اذا بلغوا
المية فيما بينهم لا يجوز ولو باعوا ذبيحتهم وذبيحتهم ان يخشوا الشاة او
يخربونها خشي مات جاز كذا في الواقعات ولو تباع الذميان خمر او خنزير
ثم اسلموا او اسلم احداهما قبل القبض انتقض البيع يريد به اثبات حق الفسخ
ولو تقاضى الله الحرم ثم اسلموا او اسلم احدهما جاز البيع قبض الثمن اقل يقبض
كذا في الحاوي واذا اشترى الذي عبد مسلما جاز واجبر على بيعه صغيرا كان
الباع او كبيرا كذا في التاتارخانية فافلاحت التجنيس ولو اشترى كافر من
كافر عبد مسلما شرعا فاسد اجبر على رده ويجوز الباع على بيعه ولو اعتقه الذي
او برة جاز وتبيعي المدبر وكذا ان كانت امته يستولدها ويوجع الذي ضررا
ولو كانت جازت الكفاية ولا ينتقض وكذا اذا اشترى الذي مصحفا وكذا
اذا ملك الذي شقضا من عبد مسلم فالحكم في البعض كالحكم في الكل ولو كان
احد المتفق قديم مسلما والاخر ذميا لم يجز بينهما الا ما يجوز بين المسلمين ولو
وكل المسلم قديما يبيع الحرم او شرابه جاز في قول ابي حنيفة وقال لا يجوز ولو ان
يتلبي النصاري اسلم عبد له اجبروا على بيعه فان كان له وصي فباعه وان
لم يكن جعل القاضي له وصي فباعه لم ولو وهب مسلم عبد كافر او
تصدق به عليه وسلم اليه جاز واجبر على بيعه هكذا في الحاوي والعيون
لا بأس ببيع عظام الفيل وغيره من الميتات الاعظم الادوية والخنزير وهذا اذا لم
يكن على عظم الفيل واشباهه دسومة فاما اذا كان فهو نجس ولا يجوز بيعه
وبه فتاوى اهل العلم اذا ذبح كلبه وباع لحمه جاز وكذا اذا ذبح حماره وباع
لحمه وهذا الفصل اخلف المشايخ فيه بناء على اختلافهم في طهارة هذا
اللحم بقية الذبح واحتياط الصدر والشهيد على طهارته ولو ذبح الخنزير وباع لحمه
لا يجوز كذا في الذخيرة ويجوز بيع لحم السباع والحرم التي تبخر في الرواية الصحيحة

ولا يجوز بيع لحم السباع الميتة كذا في محيط السرخسي وأما جلود السباع والحمر
 المتوحشة والبقال فما كانت قد بخت أو قد بخت تجاريتها وما لا فلا وهذا
 بناء على أن الجلود كلها تظهر بالدكاة أو بالدباغ أو بالأجلد الإنسان والخنزير
 وإذا ظهرت بالدكاة جاز الانتفاع بها فيكون محل البيع وأما شعر الميتة
 وعظمها وصوفها وقرنها فلا بأس بالانتفاع بها وبيع ذلك كله جائز وأما العصب
 ففيه رواية في جواز الانتفاع به وبيع كذا في المحيط ولا يجوز بيع
 شعر الخنزير ويجوز الانتفاع به للخراسين ولا يجوز بيع شعر الإنسان ولا يجوز
 الانتفاع به وهو الصحيح كذا في الجامع الصغير ولو أخذ شعر النبي صلى الله
 عليه وسلم من عنده وأعطاه هدية عظيمة لا يباع وجه البيع والشراء لا بأس
 به كذا في السراجية ولا ينعقد بيع الملاقية والمضامين والمطوق ما في ربح الانتفاع
 وعليه هذا يبيع حسب الفحل والحمل هكذا في التذائع ولم يجوز بيع لبن امرأة ولو في
 قديم حرة كانت أمانة ولم يضمن متلفه كذا في الكافي وفي أبي يوسف رحمه الله
 يجوز بيع لبن الأمة هو المختار كذا في مختار الفتاوى ولا يجوز بيع الحمر والخمر
 والخنزير والميتة كذا في التهذيب ويجوز بيع السرقين والبعور والانتفاع بها
 وأما العذرة فلا يجوز الانتفاع بها ما لم يختلط بالتراب ويكون التراب غالباً
 وكذا بيع العذرة لا يجوز ما لم يختلط بالتراب ويكون التراب غالباً كذا في
 المحيط يبيع سرقين الرباطات لا يجوز إلا إذا حقت رجل فباعته كذا في السراجية
 يجوز بيع خمر الحام إن كان كثيراً وهبته كذا في القنية والحلال إذا اختلط بللاً
 كالخمر والقارة يقع في السم والعيون فلا بأس ببيعه إذا بين ما لم يفلح عليه
 أو استويا كذا في محيط السرخسي ولا بأس بالانتفاع به من غير الأكل وفي
 الحاشية وإذا وقعت قطرة من البول أو الدم في خل أو زيت لا يجوز بيعه كذا
 في التانرخانية وما كان الفاسد عليه الحرام لم يجر بيعه ولا هبته وكذا الكزنية
 إذا وقع فيه ودل الميت فإن كان الزيت غالباً جاز بيعه وإن كان النور غالباً
 لم يجر والمراهم الانتفاع حال غلبة الحلال الانتفاع في غير الأبدان وأما في
 الأبدان فلا يجوز الانتفاع به كذا في المحيط ويجوز بيع البربط والطبل والمزمار
 والدق والبرقع أشباه ذلك في قول أبي حنيفة رحمه الله وعندنا لا يجوز بيع هذه
 الأشياء قبل الكسر ذكر المسئلة في إجازات الأصل من غير تفصيل وذكر في السير
 الكبير تفصيلاً على قولها فقال إن باعها ممن لم يستعملها ولا يبيع هذا المشتري
 ممن يستعملها فلا بأس ببيعها قبل الكسر فإن عفاها ممن يستعملها أو يبيعها هذا
 المشتري ممن يستعملها لا يجوز بيعها قبل الكسر قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى
 ما ذكر من إطلاق في الأصل يجوز بيعها التفصيل المذكور في السير كذا في الأخير
 وإن أتلفها إنسان فإن كان الاتلاف بامر القاضي لا يضمن وإن لم يكن بامر القاضي
 فكذلك في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في فتاوى قاضي خان والفتاوى
 على قولها كذا في التهذيب ولو باع عبداً بما يربح أبداً في أرض المشتري أو ما
 يشترط من ماله بغيره جاز وكذا الوباغ عبداً بغيره من جوارى البائع أو من

جوارى المشتري ولم يضمنها ينعقد كذا في محيط السرخسي قال أبو حنيفة رحمه الله
 يجوز بيع الأشرية الحرمه كلها ٧١ الحمر وعلى مستهلكها الضمان وقال أبو يوسف ه
 وعنه لا يجوز بيعها ولا يجب الضمان على مستهلكها كذا في المحيط وفي الفتاوى الف
 ولا بأس ببيع القصير ممن يتخذ حراً ولا يبيع الأرض ممن يتخذ كنيسة كذا في الثاني
 خازنيه ولا يجوز بيع المكاتب والمدبر وأما الولد ومعتق البعض كذا في الحاوي
 ولو باع أم الولد وسلمها لا يملكها المشتري وكذا لمعتق البعض وكذا المدبر
 عندنا كذا في فتاوى قاضي خان ولو ربح المكاتب بالبيع ففيه رواية في
 والأظهر الجواز كذا في الهداية وفي الجمع المكاتب إذا أجاز بيعه لا يفسد هو
 المختار من الرواية وعليه عامة المشايخ كذا في مختار الفتاوى ولو هلك الحر
 وأما الولد والمدبر والمكاتب في يد المشتري لم يضمن وقا لا يضمن في المدبر وأما
 الولد فغيره وهو رواية عن أبي حنيفة رحمه الله بخلاف المكاتب فإنه لا يضمن
 المشتري إذا عبثه ومات عنده اتفاق كذا في الكافي ولو باع ما لا يتقوما
 بمكاتب أو أم ولد وقبض المال ملكه ملكاً فاسداً ويجوز بيع أم الولد من
 نفسها وكذا لذي بيع المدبر من نفسه كذا في فتاوى قاضي خان ولو اشترى
 بميتة أو دم لا يملك لأنه ليس بمال لعدم ثبوتها فعلي هذا لو اشترى بميتة لم يملك
 وذلك كله يمسكه الناس للديانة ينعقد ولو اشترى عبداً بميتة أو دم
 وقبضه وهلكه قبل قبض قيمته ذكر في السير الكبير أنه لا يضمن عند أبي حنيفة
 ويضمن عندهما كذا في محيط السرخسي وذكر في الأئمة السرخسي أنه يضمن وهو
 الصحيح كذا في فتاوى قاضي خان وأولاد الأماء من أولئك بمنزلة الأصول
 وكذا ولد المشتري في حال الكفاية والولدان وأما من سواهم من
 ذوي الأرحام فلا يولد خلون في الكفاية ويجوز بيعهم بقول أبي حنيفة رحمه
 الله تعالى وعندنا لا يجوز كذا في الحاوي **الفصل السادس**
 في تفسير الربا وأحكامه وهو في الشرع عبارة عن فضل مال لا يتأمله عوض في
 معاوضة مال بمال وهو محرم في كل مكيل وموزون يبيع مع جنسه وعلته القدر
 والجنس ونعتي بالقدرا المكيل فيما يكال والوزن فيما يوزن فاذا بيع المكيل
 كالبر والشعير والتمر والماء والموزون كالذهب والفضة وما يباع بالأواقي
 بحسبه مثلاً بمثل صاع وإن تفاضل أحدهما لم يضر وجيده وزديه سواحي لا
 يضر بيع الجيد بالردى مما فيه الربا الأمثلة بمثل ويجوز بيع الحفنة بالحفنتين
 والتفاضة بالتفاحتين وما دون نصف الصاع في حكم الحفنة ولو تبايعا
 مكيلاً أو موزوناً غير مطقوع بحسبه متفاضلاً كالخص والكدي لم يضر عندنا
 وإن وجد القدر والجنس حرم الفضل والنساء وإن وجد أحدهما وعدم الآخر
 حل الفضل وحرم النساء وإن تعد ما حل الفضل والنساء كذا في الكافي
 وكل شيء نص رسول الله صلى الله عليه وسلم على تحريم التفاضل فيه كليل فهو
 مكيل ابتداء وإن ترك الناس الكيل فيه مثل الخنطة والشعير والتمر والماء
 وكل شيء نص على تحريمه وزناً فهو موزون ابتداء وإن ترك الناس الوزن فيه مثل

الذهب والفضة كذا في السراج الوهاج وما لا يخفى فيه ولكن عرفت كونه كيليا على عهد
رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو كيل اية اذ ان اعتاد الناس بيعه وزنا في
زماننا وساعرت كونه مؤزونا في ذلك الوقت فهو مؤزون ابدأ وما لا يخفى فيه
ولم يعرف حاله على عهد رسول الله عليه الصلاة والسلام يعتبر فيه عرف الناس
ان تغلفوا كيله فهو كيل وان تغاروا وزنه فهو وزني وان تغاروا كيله
وزنه فهو كيل وزني وهذا كله قول ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى كذا في
الحديث فعلى هذا الوباغ البرجيسه متساويا وزنا والذهب بحسبه هـ
متساويا كيلا لم يجز عندهما وان تغاروا ذلك كذا في الكافي فلو باع المكمل
وزنا او المؤزون كيلا لا يجوز وان تساوبا في بيعه حتى يعلم تساويهما
بالاصالة كذا في النهر الفائق قال الشيخ الامام واجمعوا على ان ما ثبت كيله
بالنص اذ بيع وزنا بالدرهم يجوز وكذا ما ثبت وزنه بالنص اذ بيع كيلا
بالدرهم يجوز كذا في الذخيرة وكل ما يباع بالامناء او بالواقي كالدهن وعجوه
فوزني كذا في مختار الفتاوى فلو بيع ما ينسب الي الرطل والوقية كيلا
بكيل متساويين يوزن قدرها كيلا ولا يعرف وزن ما يجلبها لا يجوز ولو باعها
كيلا متفاضلا وهما متساويان في الوزن صح كذا في فتح القدير وفي المبسوط
الحنطة العفنة مع الحنطة الجيدة جنس واحدة وكذا السقي مع الجنس
والفارس مع الدقلية التمر جنس واحد مع اختلاف الوصف وكذا العلكة
مع الرضوة كذا في الظهيرية وقد اعتبروا الجودة في الاموال الربوية في ماله اليتيم
فلا يجوز للوصي بيع حيدره بردي ويتبع في ان يكون الوقت كذا في النهر الفائق
وصح بيع البيضة بالبيضتين والتمر بالتمرين والجوزة بالجوزتين وصح
بيع الفليس بالفلسين باعيانها عند ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله
وعنه محمد لا يجوز كذا في الكافي وصح بيع العنب بالزبيب متماثلا كيلا عند هـ
خلافها وكذا اكل ثمرة لها حال حنان كالتين والشمش والجوز والكثري والرمث
والاجاص يجوز بيع رطبها وزنا بسا كذا في النهر الفائق ولا باس ببيع الناطق
بالتمر متفاضلا الا ان يكون ذلك في موضع يباع التمر فيه وزنا فانه لا يجوز اذا
كان نسيئة وان كان في موضع يباع التمر فيه كيلا جازت النسيئة ايضا كذا في فتاوى
فتحي خان ذكر ابو الحسن الكرخي ان ثمار الخيل كلها جنس واحد واما بقية الثمار
فثمرة كل نوع من الشجر جنس واحد كالعنب كلها جنس واحد وان اختلفت
انواعها وكذا الكشمش كلها جنس واحد وان اختلفت انواعها وكذا التفاح
كلها جنس واحد حتى لو جاز بيع نوع من العنب بنوع اخر متفاضلا وعلم هذا
التفاح والكثري ويجوز بيع الكثري بالتفاح متفاضلا وكذا ابيع التفاح
بالعنب متفاضلا كذا في الذخيرة يبيع العنب بالدرهم ينبغي ان يجوز كيف
ما كان كذا في القنية ويجوز بيع الحنطة المبلولة والمبلولة باليابسة
والرطبة باليابسة والباقي لا الرطب والزبيب المنقع بالزبيب الغير المنقع
عندهما وعند محمد لا يجوز الا اذا علم انهما اذا احببا كانا سواء كذا في محيط الخرسني

وفي بيع الحنطة المقلية بغير المقلية اختلاف المشايخ رحمهم الله والاصح انه يـ
يجوز وان تساوبا كيلا واما بيع المقلية بالمقلية فيجوز اذا تساوبا كيلا كذا
في المحيط ولا يصح بيع البصر بالدقيق والتسويق متساويا او متفاضلا وصح
بيع الدقيق بالدقيق متساويا كيلا عندنا ولا يصح بيع الدقيق بالسويق هـ
عند ابي حنيفة متساويا او متفاضلا كذا في الكافي يبيع النخالة بالدقيق
عند ابي يوسف رحمه الله يجوز على طريق الاعتبار ان كانت النخالة الخالصة
الثر من النخالة في الدقيق وعند محمد رحمه الله لا يجوز بطريق الاعتبار بل اذا
تساوبا كيلا كذا في الصوري واذا باع الدقيق بالدقيق وزنا لا يجوز كذا لا يجوز
بيع الحنطة بالحنطة وزنا وبيع السويق بالسويق وبيع النخالة بالسويق
نظير بيع الدقيق بالدقيق واذا باع دقيقا متحولاً بدقيق غير متحول كاز
اذا تساوبا كذا في الذخيرة وبيع الدقيق بالخبيث يجوز كذا في القنية هـ
وبيع الحنطة بالخبز والخبز بالحنطة وبيع الخبز بالدقيق والدقيق بالخبز قال
بعضهم يجوز متساويا ومتفاضلا وعليه الفتوى في الحنطة كيليا وكذا الدقيق
والخبز وزني فيجوز بيع احدهما بالآخر متساويا ومتفاضلا اذا كانا قد بين
وان كان احدهما نسيئة اذا كان الخبز قد اجاز عند علمائنا وان كان الحنطة
او الدقيق نقدا والخبز نسيئة لا يجوز به قول ابي حنيفة وعند ابي يوسف
يجوز وهو رواية عن ابي حنيفة وعليه الفتوى هكذا في الظهيرية قال
ابو حنيفة رحمه الله لا باس بالخبر قرص بنز صين يدا بيد وان تفاوت كثيرا
فهذا انص على ان يبيع الخبز بجوز كيف ما كان عند هـ كذا في القنية وفي
المجتبى باع رغيفا نقدا برغيفين نسيئة يجوز ولو كان الرغيفا نقدا
والرغيفن نسيئة لا يجوز ولو باع كسرات الخبز بجوز نقدا ونسيئة كيف ما كان
كذا في النهر الفائق ولا يجوز استقراض الخبز وزنا ولا بعدد اعند ابي حنيفة
وقال محمد يجوز بالوزن والعقد جميعا للتفاضل وقال ابو يوسف يجوز
بالوزن وعليه الفتوى كذا في التبيين ويقتضي الجمع الفتوى على قول
محمد كذا في البحر الرائق وبيع الدقيق بالسويق لا يجوز عند ابي حنيفة
رحمه الله متساويا او متفاضلا وعندهما يجوز متساويا او متفاضلا بعد
ان يكون يدا بيد كذا في المحيط وفي الاصل ولا خيرة في بيع الحنطة هـ
بالحنطة مجازة قالوا وهذا اذا كانت الحنطة بحيث تكال قاسما اذا كانت
قليلة فيجوز بيع البعض بالبعض وكذا الخبز في كل مكمل ومؤزون وان
بيعت الحنطة بالحنطة مجازة ثم كيلا فكانت متساويتين لا يجوز الاصل
ان في كل موضع اعتبرت المماثلة بين البديلين في المعيار الشرطي كذا
العقد بشرط العلم بالمماثلة في المعيار وقت مباشرة العقد كذا في الذخيرة
وان اشترى طعاما بطعام مثله في علمه لم يترك الدنيا اشترى ولم يقيض
حتى افرقا فلا باس به عندنا والمتعلق في المجلس في بيع الطعام هـ
بالطعام من جنسه او من خلافه في جنسه ليس بشرط عندنا كذا في المبسوط

ولو باع الحنطة بالشعير متفاضلا لا بد جاز وان كان في الشعير
 حبات الحنطة قد رما يكون في الشعير وكذا الوبيقة الحنطة بالحنطة
 لا يجوز الامساويا وان كان في كل واحد من الحاتين شعيرات
 كذا في فتاوي قاضي خان ولو اشترى حنطة في سبيل الحنطة مذراة ٢
 يجوز عندنا الا ان يعلم ان المذراة اكثر كذا في الظهيرية وان باع قصيل
 حنطة بحنطة كيلة او جاز ان لم يشترط الترك كذا في البحر الرائق
 في الاصل لو باع الزيت بالزيتون او دهن السمسم بالسمسم او شاة علي
 ظهرها صوف بصوف او شاة في ضرعها لبن بلبن او الفصيل بالعنب او
 الرطب بالدبس او اللبن بالسنة او القطن بحب القطن او الخوي بالتمر
 او دارافها صناع ذهب بذهب او سيف مفضضا بفضضة والحنطة المتقا
 حنطة في سبيلها اذا كان الى الص والمفضول اكثر من المكثون والمضون
 جاز عندنا وان كان الموصول اقل او مثله لا يجوز البيع بالاجماع هـ
 وهذه اذا كان الثقل في البديل الاخر متقوما وان لم يكن متقوما لا يجوز
 البيع كما اذا باع السن بالزبد لا يجوز الا اذا علم ان السن الى الص مثلا
 فيه فيجوز هذا التقييد مروي عن ابي حنيفة نصا كذا في محيط السرخسي
 ولو باع القطن بوزن جاز عندنا وهو اظهر ولو باع المحلوج بغيره جاز اذا
 علم ان الى الص اكثر مما في الاخر ولو باع غير المحلوج بحب القطن فلا بد ان
 يكون الى الص اكثر من الذي في القطن هكذا في النهر الفائق والكراس هـ
 بالحنطة يجوز كيف ما كان بالاجماع كذا في الهداية لا بأس بفرق قطن بشباب
 قطن ببايد وكذا لغير كل جنس بشبابه اذا كانت لا توزن تلك الثياب كذا
 في الفتية ويجوز بيع فقير سمسم مزي بفقير مزي وغير مزي والزيادة
 بازاء الراية وقال ابو يوسف انما يعتبر الراية اذا كانت تزيد في وزنه
 بحيث لو خلس نقص كذا في الحاوي ودهن البنفسج والخيري جنسان والادها
 المختلفة اصولا اجناسا كذا في فتح القدير والحل والزيت جنسان وكذا اذا
 اختلفت الادها انما يطيب به الدهن يجعل جنسين وان كان اصلها
 واحدا نقلا ولا يتكفل بجوز بيع فقير دهن سمسم مزي بفقير مزي دهن سمسم
 غير مزي وجعلوا الراية التي فيه بازاء الزيادة ولا يجوز بيع رطل زيت
 مطيب برطل زيت غير مطيب لان الراية زيادة فكانه باع زيتا بوزن هـ
 وفصل كذا في السراج الوهاج وفي المستقر واذا باع مكو سمسم مزي بنفسج
 بنفسج مكيك سمسم غير مزي ببايد يجوز وان كان المزي مثله في الكيل لا
 يجوز وكذا في سوقي ملتوت بنفسج وحلي بسكر بسوبق غير ملتوت
 وغير حلي كذا في المحيط ولو اشترى شاة بلحم فان اشترى بلحم شاة
 مذبوخة مسلوخة استخرج شها وامعاوها ان شاة او جاز ولا فلا
 وان اشترى بلحم شاة مذبوخة غير مسلوخة ان كان اللحم اقل مما في المذبوخة
 او مثله ولا يدرى لا يجوز وان كان اللحم في المذبوخة جاز وان اشترى

اكثر

بالسم

بالمشاة حية في القياس لا يجوز الا ان يعلم ان اللحم اكثر من المشاة وهو قول
 عدهما الحسنان يجوز على كل حال وهو قولهما كذا في فتاوي قاضي خان
 ويشترط التبيين اما نسبة فلا هكذا في النهر الفائق ولو اشترى شاة
 مذبوخة بشاة حية يجوز اجماعا ولو اشترى شاتين حيتين بشاة مذبوخة
 غير مسلوخة جاز كذا في السراج الوهاج ولو اشترى شاتين حيتين بشاة مذبوخة
 غير مسلوخة بشاة مذبوخة غير مسلوخة جاز لانه لم يلزم زيادة اللحم مع
 السقوط بازاء سقط الاخر ولو اشترى شاتين مذبوختين مسلوختين
 بشاة مذبوخة غير مسلوخة جاز لانه لم يلزم زيادة اللحم في الشاتين هـ
 المسلوختين بازاء سقط الاخر ولو اشترى شاتين مذبوختين غير مسلوختين
 بشاة مذبوخة مسلوخة لم يجر لان زيادة اللحم مع السقوط بازاء ولو اشترى
 شاتين مسلوختين بشاة مسلوخة لم يجر لان كلاهما لم يلزم زيادة ربا الا
 اذا كانا مستويين في الوزن يجوز حينئذ كذا في شرح الطحاوي واللحم معتبر
 باصولها فالقرو والكرايس جنس واحد لا يجوز بيع لحم واحد بها بالآخر متقا
 ولا بل جنس واحد عرايا وبجرتها وكذا لحم الفم جنس واحد صانعا ومفرضا
 كذا في الفتاوي الفتاوية واللحم الذي بالمطبوخ يجوز سوا عند اصحابنا
 رحمهم الله تعالى ويجوز التفاضل الا ان يكون في المطبوخ شي من التواجل
 كذا في الثنايا خاينه لم ابل والبقر والفم والبانها اجناس مختلفة
 يجوز بيع البعض بالبعض متفاضلا لا يبيد ولا خيره نسبة وكذا الالية
 واللحم وشحم البطن اجناس مختلفة يجوز بيع البعض بالبعض متفاضلا
 لا يبيد ولا خيره فيه نسبة كذا في فتاوي قاضي خان واما شحم الكلب وخوه
 فتابع اللحم وهو شحم البطن والالية جنسان وكل ذلك لا يجوز نسبة واما
 الروس والاكراع والكلود فيجوز بيع ابيد كيف ما كان الانسية كذا في فتح القدير
 وكذا لا يجوز بيع خل الخرجل المسكر متفاضلا كذا في الحاوي ويجوز ايضا بيع
 خل الدقل بخل العنب متفاضلا كذا في النهر الفائق ولو باع الحل بالعصير
 متفاضلا لا يجوز لان العصير يصير خلافا للثاني كذا في الظهيرية وفي نوازل
 ابن سبابة عن ابي يوسف رحمه الله تعالى ان لبن الخبيض مع لبن الحليب اذا
 كان الخبيض اثنين والحليب واحد الا باس به وان كان الخبيض واحدا هـ
 والحليب اثنين ولا خيره فيه من قبل ان الحليب فيه زيادة زبد وقيل ايضا
 فيما اذا كان الحليب اثنين ان كان الحليب بحيث لو اخرج زبده نقص من رطل
 فهو خاير وان كان لا ينقص فلا خيره فيه كذا في المحيط ولا بأس ببيع لحوم الطيور
 واحد ابا اثنين يعا يبيد ولا خيره فيه نسبة كذا في فتاوي قاضي خان وروي عن
 ابي حنيفة رحمه الله انه يجوز بيع الطير بلحم الطير متفاضلا وان كان من نوع
 واحد كذا في الحاوي ولا بأس بان يبيع وحاجة يد حاجتين مذبوختين
 كن او مشويات او نيات كذا في فتاوي قاضي خان ولا بأس بالسمك واحدا
 باثنين لانه لا يوزن فان كان جنس منه يوزن فلا خيره فيما يوزن الامثلة مثل

كذا في الظهيرة وكل ما يوزن فيه الماء لا يباع بان يباع طابق بطابقين هـ
وينظر في ذلك الى حال اهل البلدة كذا في فتاوى قاضي خان ولو باع كوز ماء
يكون مائة جاز في قول ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله تعالى لان الماء
عندهما ليس بكيل ولا وزن في يجوز احدها بالآخر متفاضلا والمجدان
كالباع وزنا فيبيع بالمجد يجوز معتد بشرط التساوي كذا في الظهيرة والحد
والرضا والاشبه اجناس كذا في النهر الفائق واذا باع ثوبا مستوحا
بالذهب الخالص لا يباع اذ من الاعتبار وهو ان يكون الذهب المنفصل
الشركة في المحيط والشياب تتجسس باصولها وصفاتها وان جملها الاسم
كالهروي مع الهروي والمروي الذي يبيع بغيره الذي يبيع كذا في
نهر الحاموي وكذا المتخذ من القطان مع المتخذ من القطن وكذا الذي يبيع
مع الودادي جستان كذا في الخلاصة واللبد الارمني والطالقان جستان
هكذا في النهر الفائق ولا يباع يبيع غزل القطن بالكتان او الصوف بالشعر
واحد باثنين كان احدها نسبة لا يجوز لمكان الوزن كذا في الظهيرة
وكذا غزل خرف غزل قطن كذا في المحيط والمشتق ولا يصح غزل قطن لين
بغزل قطن خشن الا مثلا بمثل كذا في الذخيرة ولا يجوز بيع التم المطلق الذي
استخرج منه النوى بغير المطلق الا مثلا بمثل هكذا في الظهيرة ولو باع
لبدا يصون ان كان اللبد بحال لو نقص يهود ضوفا بغير المساواة
في الوزن وان كان لا يهود لا يفتقر كذا في فتاوى قاضي خان ويجوز بيع
الصابون بالصابون مثلا بمثل كذا في القتيبة ولا يباع بين المولي وعنده
هذا اذا لم يكن عليه دين يستغرق رقبته فان كان عليه دين لا يجوز وفي المحيط
في كتاب الصرف لا يباع بينهما وان كان عليه دين كذا في التبيين والمدبروام والو
كالقيد بخلاف المكاتب كذا في البحر الرائق والمتن وحنان لا يباع بينهما وكذا
شريك العنان اذا ابتاعها من مال الشركة وان كان من غيره لم يجز كذا في
التبيين ولا بين المسلم والحربي في دار الحرب هذا قولهما وقال ابو يوسف
رحمه الله يثبت بينهما الربا في دار الحرب وكذا اذا دخل المسلما بامان في
من مسلم اسلم في دار الحرب ولم يهاجر اليها جاز الربا بينهما عند ابي حنيفة
رحمه الله وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى لا يجوز واما اذا هاجر اليها
ثم عاد اليها دارهم لم يجر الربا معه كذا في الجوهرية التبره وكذا لو اسلموا وكره
يهاجر كذا في النهر الفائق واذا ابتاعا بغير فاسد في دار الحرب فهو
جائز عندنا وهذا عند ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى وقال ابو
يوسف رحمه الله تعالى لا يجوز كذا في التبيين **الفصل**
السابع في بيع الماء والجهد لا يجوز بيع الماء في بيده ومنه هكذا في الحاموي
وحيلت ان يواجر الدلو والرشاء هكذا في محيط السرخسي فاذا اخذه
وحمله في جرة او ما اشبهها من الاوعية فقد اخرزه فصار حق به
فيجوز بيعه والنظر فيه كالصيد الذي ياحذه كذا في الذخيرة وكذا

ماء المظفر

ماء المظفر يملك بالحيازة كذا في محيط السرخسي فاما بيع ماء حفة الاستان في حوضه
ذكر شيخ الاسلام المعروف بجواهر رآه في شرح كتاب الشرب ان الحوض انما كان محصيا
او كان الحوض من نحاس او صخر جاز البيع على كمال حاله فانه جعل لصاحب الحوض هـ
عز الماء يجعله يخرضه ولكن بشرط ان ينقطع الجري حتى لا يختلط المبيع بغير
المبيع وان لم يكن الحوض من الصخر والنجاسة ولم يكن محصيا فقد اختلف المشايخ
رحمهم الله تعالى فيه على حسب اختلافهم في بيع الجدي في المجددة في الصيف قال محمد
رحمه الله تعالى في المختار في هذه المسئلة انه ان سئل لو ابيع مسوم البيع بشر
تأخذه بعد التسليم جاز وان باع او لا لم يسلم لا يجوز كذا في المحيط والصحيح انه
يجوز بيعه ما قبل التسليم ان يسلم الي ثلاثة ايام وان لم يسلم قبل ثلاثة ايام لا يجوز
كذا في محيط السرخسي رجل باع المجددة الاصح انه يجوز تسليمه او لا لم يباع او
باع او لا لم يسلم وهو اختيار الفقيه ابي جعفر رحمه الله تعالى والاحوط ان
يسلم او لا لم يبيع كذا في فتاوى قاضي خان وكان الفقيه ابو نصر محمد بن سلام
البلخي يجوز البيع بعد التسليم وقبله اذا لم يتخلل بين البيع والتسليم
مدة طويلة بان يسلم بعد البيع بيوم او يومين ولو سلم بعد ثلاثة ايام لا يجوز
وعليه هذا اكثر مشايخ ما وراء النهر ثم اذا جاز البيع يثبت للمشتري خيار
الروية اذا رآها حين وقع التسليم فان رآها بعد ما وقع التسليم فاذن
وقع لتمام ثلاثة ايام لم يثبت له خيار الروية فان وقع التسليم قبل ذلك يفتقر
لخيار الروية الي تمام ثلاثة ايام من وقت البعثة كذا في المحيط اذا باع الشرب
وخذه لا يجوز واذا باع الشرب مع الارض يجوز واذا باع ارضا مع شرب ارض
اخر لم يكره محمد رحمه الله تعالى في هذه الفصل وحكي في القتيبة ان يصر
سلام رحمه الله تعالى انه يجوز قال الفقيه ابو جعفر الفقيه اشار محمد رحمه الله
كذا في الذخيرة رجل اشترى من الشفا كذا اقرية من ماء النوات قال
ابو يوسف رحمه الله تعالى ان كانت القرية بغيرها جاز ان يملكها التسليم وكذا
الراوية والحجرة وهذا استحسان وفي القتيبة لا يجوز اذا كان لا يجرى هـ
فدريها وهو قول ابي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في فتاوى قاضي خان هـ
واذا قال لغيره اسق دواي كذا اشترى به رم لا يجوز ولو قال كل شهر كذا اقرية
فهو جائز اذا رآه القرية ولو قال لغيره اسق بك ملاء فراحك ماء ففتح
له من غير وسفاه فلا شيء له ولو قال اسق دواي بك من يدرى او من جوصي
كذا في حايه كذا في الذخيرة **الفصل** في بيع الفضة من وجهه
المبيع او الثمن ومن اطلق الثمن في البيع بان ذكر القدر دون الصفة كان على غالب
نقد البلد وان كانت النقود مختلفة فبعض البيع الا ان يبين احدها او يكون
اوج فيصرف اليه وهذا اذا كانت مختلفة في المالانية فان كانت سواء فيا جاز البيع
اذا اطلق اسم الدرهم ويصرف الي ما قدر به من اي نوع وذا بان يكون الواحد
احاديا او اخر شائيا او ثلاثيا فاليه الاثني او الثلاث فاليه الواحد من
الاجاديه واليسمي الواحد من الشاي او الثلاثي درهما بل ينصرف الدرهم في غير

نم

الى احد الاشياء وهذا الواحد من الاجاري والاشنان من الثنائي والثلاث من
 الثلاث وكذا في الباقي واذا اشترى رجل شيئا من غيره ولم يدر كرامتها كان البيع
 فاسدا ولو كان البايع قال بعثت منك هذه القبة بلا ثمن وقال المشتري هـ
 قبلته كان البيع باطلا كذا في التطهيره رجل قال لمديونه الذي عليه عشرة
 دراهم بعثني هذا الثوب ببعض العشرة وبعثني هذا الثوب الاخر بما بقي من هـ
 العشرة فقال نعم قد بعثتكم فيهما جميعا وان قال بعثني هذا ببعض العشرة وبعثني
 هذا الاخر ببعض العشرة فقال نعم فوعدتكم هكذا كان فاسدا لانه بقي من هـ
 العشرة شيء مجهول بخلاف الاول فانه لم يبق من العشرة شيء كذا في فتاوي
 قاضي خان حيث ان البيع او الثمن ما نفعه جواز البيع اذا كان يتقدر
 متهما التسليم وان كان لا يتقدر لم يفسد العقد كنهالكه كميل الصبرة بان
 باع صبرة معينة ولم يعرف قدر كيلها وكما كانت عدد الثياب المعينة بان
 باع اثوابا معينة ولم يبين عددها كذا في المحيط واذا قال بعثت منك هذه
 الصبرة كل فقير منها بدرهم قال ابو حنيفة رحمه الله يجوز البيع في
 فقير منها بدرهم ولا يجوز البيع في الجميع الباقي الا اذا علم المشتري جملة
 الفقير ان قبل التفرق فله الخيار ان شاء اخذ كل فقير بدرهم وان شاء
 تركه ولا يرد البيع بدرهم وقال ابو يوسف ومحمد يجوز البيع في جميع الصبرة
 كل فقير منها بدرهم سواء علم جملة او لم يعلم وكذا لو قال بعثت منك هذه
 الصبرة كل فقير من ثيابي بدرهم او كل ثلاثة اقفة بثلاثة دراهم فهو علي
 هذا الاختلاف كذا في شرح الطحاوي فان لم يتنازع حتى كالم البايع
 او بقصره وسلم الى المشتري لزم في جميع ما يسلمه عند اي حنيفة هـ
 ويطلق الباقي وعليه هذا الخلاف كل ورني ليس من تبغيضه ضرر كالفسل
 والتميت وغيرهما من الموزونات كذا في المضرات واما الحكم في الذرعي اذا
 قال بعثت منك هذه الارض كل دراع منها بكذا قال ابو حنيفة لا يجوز البيع
 في الكل الا في الدراع الواحد والباقي الباقي الا اذا علم المشتري جملة الذرعا
 في المجلس فله الخيار وان تفرقا قبل العلم تاكد الفساد وقال ابو يوسف
 ومحمد يجوز البيع في الكل كل دراع بما سمي له من الثمن واخيار له لو كان كذا اذا قال
 بعثت منك هذا الثوب كل دراعين بدرهمين او قال كل ثلاثة اذرع بثلاثة
 دراهم فهو علي هذا الاختلاف وكذا الحكم في الورني في تبغيضه مضرة للبايع
 واما الحكم في العدي فانه ينظر ان كان متفقا وتاف الحكم كذا في الكيل هـ
 والورني وان كان عدديا متفقا وتاف يحول يقول بعثت منك هذه القطيع
 من الغنم كل شاة منها بعشرة فهو علي الاختلاف الذي ذكرنا في الذرعي ولو قال
 بعثت منك هذا القطيع كل ستاتين بعشرة دراهم لا يجوز البيع في الكل في قول
 جميعا وان علم الجملة في المجلس واختار البيع لا يجوز ايضا كذا في شرح الطحاوي
 ولو باع لولوة عليا ثمن متفقا لا فوجدها التزمت للمشتري كذا في
 فتاوي قاضي خان لو باع هذه الحنطة وهذه الشعير كل فقير بدرهم ولم

يبين جملتها فالبيع فاسد في الكل عند اي حنيفة حتى يعلم الكل فاذا علم فله
 الخيار ان شاء اخذ كل فقير من الحنطة بدرهم وعندهما يجوز في الكل ولو قال
 فقير منها بدرهم جاز البيع علي فقير واحد ونصف من الحنطة ونصف من
 الشعير ولا يجوز في الباقي فاذا علم كله فله الخيار عند اي حنيفة ولو باعها
 عليا ان كل واحد عشرة اقفة كل فقير بدرهم لزمه كل واحد بنصف الثمن وهو
 عشرة حتى لو وجد باحد هاعيا بعد القبض رده خاصة بنصف الثمن هـ
 ولو باع كل فقير منها بدرهم ثم وجد باحد هاعيا رده المعيب خاصة بحصة
 من الثمن فان كانت قيمة الحنطة ضعف قيمة الشعير رده الشعير بثلاث
 الثمن والحنطة بثلاثه ولو قال الفقير منها بدرهم فانه قال كل فقير منها
 بدرهم ولو باع صبرة حنطة وقطيع غنم عليا ان الصبرة عشرة والقطيع
 عشرة كل شاة وفقير بعشرة ان وجد كل واحد عشرة جاز البيع وان وجد القطيع
 احد عشر ففسد البيع في الكل وان وجد القطيع عشرة والصبرة احد عشر صح
 البيع ولو وجد كل واحد تسعة جاز ويطرح منه عشرة دراهم وله الخيار ولو
 وجد القطيع عشرة والصبرة تسعة جاز البيع ويقسم كل عشرة علي شاة
 وفقير والشاء الزايدة يضم اليها فقير من هذه الحنطة فاذا تبين حصه
 جملة الحنطة بطرح منها عشرة ويجزيه الكل بين الاخذ ببقية الثمن وبين تركه
 وان وجد القطيع تسعة والصبرة عشرة ففسد البيع في فقير من الصبرة
 جملته ثمنه لانه لا يوفى ثمنه الا بعد القسة عليه والشاة الفايضة والصفقة
 متى فسدت في البعض فسدت في الكل عند اي حنيفة وعندهما لا يفسد في
 الكل فيجوز في تسعة اغانم وتسعة اقفة وله الخيار كذا في محيط الرخص
 في القدورين اذا قال بعثت منك هذه الالح كل رطل كذا فالبائع فاسد في الكل
 عند اي حنيفة وقال لا البيع جاز في الجميع واخيار له هكذا في المحيط رجل
 اشترى العنب كل وقر بكذا او الوقر عندهم متروك ان كان العنب عندهم
 من جنس واحد يجب ان يجوز في وقر واحد عند اي حنيفة رحمه الله كما في
 بيع الصبرة كل فقير بدرهم وان كان العنب احبا شاخته لا يجوز البيع
 اصلا عند اي حنيفة كبيع قطيع الغنم وعندهما اذا كان جنسا واحدا جاز
 في كل العنب كل وقرعا قال وكذا اذا كان الجنس مختلفا هكذا اورد الصدر
 الشهيد في الفتاوى والعقبة ابو الليث جعل الجواب بالجواز فيما اذا كان
 العنب من جنس واحد متفقا وان كان من احبائهم مختلفا قال الفقهاء
 والفتوى علي قولهم ما تيسيرا بالامر علي المسلمين كذا في الخلاصة وفي المنقح
 رجل قال لاخر بعثت هذه السفينة الاخر كل الف بعشرة دراهم فالبيع فاسد
 ولو قال لاخر اشبعك منه الف بعشرة فان عدل الف من البيع فيها والكل واحد
 منها ان يبيع من البيع ما لم يعد له كذا في المحيط وفيه البزاز يبيع اشترى عنب
 كرم عليا الف مئة فظهر ثمن مائة طاب للبايع بحصة مائة مئة من الثمن
 وعليه قياس قول الامام يفسد العقد في الباقي كذا في البحر الرائق ان كان

البيع كليليا وسجلته كليله يتعلق العقد باسم منه كما اذا قال بعث منك هذه
 الصبرة على انهما مائة كل فقير بدرهم او على انهما مائة فقير بمائة درهم وسمى لكل هـ
 فقير ثمننا ولم يسم فان وجبة كما سمي فيها كونت وتكون للمشتري ولا خيار له
 وان وجبة اكثر من مائة فقير فزيادة لا تدخل في البيع ويكون الزيادة
 للبائع ولا يكون للمشتري الا مقدار ما سمي منها بمائة درهم ولا خيار له
 ايضا وان وجبة اقل من مائة فقير فالمشتري بالخيار ان شاء اخذه بحصة
 من الثمن وان شارك وبطرح حصة النقصان سواء سمي لكل فقير ثمننا على حدة
 او سمي لكل ثمننا واحدا وتعين المقنود باول الكيل ولا عبرة للكيل الذي
 بعده وكذلك هذه الحكم في جميع الكيليات وفي جميع الوزنيات التي ليس في
 تبعيضه مضرة هكذا في شرح الطحاوي وان اشترى ثوبا على انه عشرة اذرع
 بعشرة او ارضا على انهما مائة ذراع بانه فوجدها اقل فالمشتري بالخيار ان
 شاء اخذها بثلث الثمن وان شارك وان وجدها اكثر من الذراع الذي سماه
 فهو للمشتري بخلاف البائع وان نقص فقد فات الوصف المطلوب فيه فيجوز
 رضاه فيجوز ولا يحط شي من الثمن كذا في الكافي ولو قال بعث منك هذا الثوب
 او هذه الارض على انه عشرة اذرع كل ذراع بدرهم فوجدها عشرة لزمت به عشرة
 دراهم واخيار له وان وجدها خمسة عشر ذراعا فهو بالخيار ان شاء اخذ
 الجميع كل ذراع بدرهم وان شاة تركا وان وجدها تسعة اذرع او اقل اخذها
 بحصن ان شاكر اني البائع لو اشترى ثوبا على انه عشرة اذرع كل ذراع
 بدرهم فوجده عشرة اذرع ونصف اخذه بعشرة ان شاء وان وجده تسعة
 ونصف اخذه بتسعة ان شاء عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى وقال ابو يوسف
 رحمه الله ان وجده عشرة ونصف اخذه باحد عشر وان وجده تسعة ونصف
 اخذه بعشرة ان شاة وقال محمد ان وجده عشرة ونصف اخذه بعشرة ونصف
 وان وجده تسعة ونصف اخذه بتسعة ونصف والصحيح قول ابي حنيفة
 رحمه الله تعالى قالوا هذه ابي مذرر مع يتفاوت جوابا ما في مذرر لا
 يتفاوت جوابه كالكرتاس اذا اشترى على انه عشرة اذرع بكذا فوجده
 زائدا لا يسلم له الزيادة كذا في محيط السرحس وكذا في جميع الدرعيات
 كالحشب وغيره وكذا في كل قرني في تبعيضه صر كالان المصوغ من
 الصوف والخماس وغيرهما ان يقول بعث هذا الانا على انه عشرة اماء
 بمائة درهم فوجده ناقصا او زائدا سمي لكل من ثمننا او لم يسم كذا في الكفارات
 رجل قال ابيعك هذا الثوب من هذا الطرف الى هذا الطرف وهو ثلاث
 عشر ذراعا فاذا هو خمسة عشر ذراعا فقال البائع غلطت لا يلتفت الي
 قول ويكون للمشتري بالثمن المسمى قضاء وفي الديانة لا يسم كذا في الظهير
 ولو باع مصوغا من الفضة على ان وزنه مائة بعشرة دنانير وتقا بصفا
 واكثر قائم جد وزنه مائتين فهو كله للمشتري بعشرة دنانير ولا يزداد في الثمن
 شي وان وجده ثمانين او تسعين فالمشتري بالخيار لو سمي لكل عشرة ثمننا فقال

بعث

بعث منك على انهما مائة بعشرة دنانير كل وزن عشرة دنانير وتقا بصفا ووجه هـ
 وزنه مائة وخمسين ان علم بذلك قبل التفريق فله الخيار ان شاء زاد في الثمن
 خمسة دنانير واحدا كله بخمسة عشر دنانير او ان شاء ترك وان علم بعد التفريق
 بطل البيع من ثلث المصوغ وله الخيار من الباقي ان شارك في ثلثيه هـ
 بعشرة دنانير وان شارك الكيل واسترد الدنانير وان وجده خمسين
 وعلم ذلك قبل التفريق او بعده فله الخيار ان شاء رده وبستر بعشرة دنانير
 وان شارك به واسترد من الثمن خمسة دنانير وكذا لو باع مصوغا
 من ذهب بدرهم فوجده هذا التفصيل كذا في شرح الطحاوي ولو باع مصوغا
 بخمسة مثله وزنه فوجده ازيد فان علم بها قبل التفريق فله الخيار ان
 شاء زاد في الثمن وان شاء ترك وان علم بها بعد التفريق بطل العقد القبيح
 في قدرها وان وجده اقل فله الخيار ان شارك به واسترد الفضل وان
 شاء رد الكيل سواء سمي لكل وزن درهم درهما او لا كذا في البحر الرائق واما
 الحكم في العقد فان كان عدديا متفارا كالجوز والبيضة فله حكم هـ
 الكيل والوزن ويتعلق العقد بمقداره اذا سمي لكل ثمننا واحدا او
 سمي لكل واحد ثمننا على حدة وان كان عدديا متفارا كاللبن والغنم وغيرها
 فان لم يسم لكل واحد ثمننا كما اذا قال بعث منك هذا القطيع من الغنم
 على انهما مائة بالف درهم او سمي كما اذا قال كل شاة بعشرة فان وجده مائة
 كما سمي فيها ونعت وان وجده زيادة فالبائع فاسد في الكل سمي لكل واحد
 ثمننا او لم يسم فان وجده اقل ان لم يسم لكل واحد ثمننا فالبائع فاسد ايضا
 وان سمي لكل واحد منها ثمننا على حدة فالبائع جائز ولكن له الخيار ان شاء اخذ
 الباقي بما سمي من الثمن وان شارك وكذلك الحكم في جميع العقد ديات المتفاوتة
 ولو قال بعث هذا القطيع من الغنم كل شاتين بعشرين درهما وسمى جلته مائة
 فالبائع فاسد وان وجده كما سمي كذا في شرح الطحاوي وكذا لو اشترى ثوبا على انما اكثر
 من عشرة اقفره فوجدها اكثر من عشرة اقفره جاز وان وجدها عشرة او اقل
 لا يجوز وان اشترى ثوبا على انما اقل من عشرة فوجدها اقل جاز وان وجدها عشرة
 او اكثر لا يجوز وعن ابي يوسف رحمه الله انه يجوز وفي الدار على انها عشرة
 اذرع في الوجوه كلها يجوز كذا في الفتاوى الصوفية واما اذا باع الحنطة على
 انها اقل من كرا او اكثر من كرا فوجدها اقل او اكثر جاز وان وجدها كرا ثمانا
 فسدة البيع واما اذا باع ثوبا على انها كرا او اقل جاز كيف ما كان وزنه لان
 وجبة كذا او اقل فهو المسمى وان وجدها اكثر فزيادة لم تدخل تحت البيع هـ
 فيردها اول الكرمية وكذا الثوب على انها كرا او اكثر لانها اذا وجده اقل بطرح
 حصة النقصان ويخير كذا في محيط السرحس واذا اشترى حنطة على
 انها كرا فوجدها ينقص فقير ايفسد العقد في الباقي عند ابي حنيفة رحمه الله
 وهو الصحيح وعلى هذا اذا اشترى مائة حوزة كل حوزة بفلس فوجده بعض
 الحوزة خا وبها فان العقد لا يجوز كذا في الحاربي ويتصدي الفساد الى الباقي

متكسر

عند أبي حنيفة رحمه الله وكذا إذا اشتري مائة بيضة كل بيضة بدينار
فوجد البعض مذرة فان العقد فاسد في المذرة ويتقدي الفساد الى
الباقى عند أبي حنيفة وعلى قياس هذه المسائل يجوز ما إذا اشتري
عنا مئتين في كرم مئتين على أنه كذا متافوخة كذا كذا أو كذا أو كذا
في المحيط ولو باع عدل لا يحل أن عشرة أثواب فنقص ثوب أو زاد ثوب فسد
البيع كذا في الكافي ولربما ينشئ كل ثوب ونقص صح بقدره وخير وإن زاد فسد
وقيل عند أبي حنيفة يفسد في فصل النقصان أيضا والصحيح أنه يجوز
كذا في التبيين جلد عده حنطة أو كيل آخر أو موزون ظن أنها أربعة
الاف من فباء لا أربعة ثقل كل واحد منهم الف من ثمن معلوم ثم وجد
ناقصا قال بعضهم لم الحيار أن شاؤا أخذوا من الموجود حصته من الثمن
وإن شاؤا تركوا والصحيح ما قال بعضهم إن الجواب فيه على التفصيل إن
باع منهم جلد فكذا لو أن باع منهم على التقاقب فالنقصان على الأخير دون
الاولين وهو بالخيار أن شاؤا أخذوا ما وجدوا من الثمن كذا في فتاوي قاضي
خان قال محمد رحمه الله في الجامع إذا اشتري الرجل من غيره زق زيت بمائة
درهم على أن له الزق وما فيه من الزيت على أن وزن ذلك كله مائة رطل فوزن
ذلك فوجد كله تسعين رطلا الزق من ذلك عشرة رطل والزيت سبعون
فإن النقصان من الزيت خاصة فيقسم الثمن على قيمة الزق وقيمة
ثمانين رطلا ما زيت في أصاب الزيت بطرح ثمنه ويبقى الباقي وكان
المشتري الجاهل رخصا بقي أن شاؤا أخذوا قلنا وإن شاؤا تركوا
مما يجوزهم الله ينبغي أن ينسب العقد في الكل عند أبي حنيفة رحمه الله
وإن وجد المشتري الزق ستين رطلا والزيت أربعين رطلا فإن كان الزق
لا يبلغ ذلك القدر في مبيعات الناس كان للمشتري الخيار أن شاؤا أخذوا
الكل بكل الثمن وإن شاؤا تركوا ولن وجد المشتري الزق مائة رطل والزيت
خمسين رطلا كان البيع فاسدا ولو وجد وزن الزق عشرة رطل ودوزن
الزيت مائة رطل لنم المشتري الزق وثمانون رطلا من الزيت بجميع الثمن
ويرد الباقي على البائع وكذا لو كان الزق عينا واحدة والزيت عينا واحدة
فاشتراها جلد كان الجواب كما قلنا كذا في المحيط رجلا اشتري زيتا على
أن يزنه بمطرافه ويطرح عنه مائة رطل فوجد خمسة رطل واشتري
على أن يطر عنه موزن الظرف جاز كذا في الجامع الصغير ولو اشتري زيتا في
ظرف وشمنا في ظرف آخر فاشتراها بغير ظرف على أن يكون ذلك كله مائة رطل
فوجد السمن أربعين رطلا والزيت ستين رطلا فإنه يرد من الزيت عينا الباقى
عشرة أرطال ويطرح من ثمن السمن مائة رطل من السمن وكذا لو
إذا اشتري حنطة بدينار وشعير بدينار آخر بغير الجواز على أن يكون
مائة من شعير هذا وكذا لو إذا أضاف المائة إلى ثلاثة أصناف من
المكبلات دخل تحت العقد من كل صنف ثلث المائة كذا في المحيط ويجوز

البيع
بمائة بقينه لا يوزن قدره ووزن حجر بقينه لا يوزن قدره وروى الحسن عن أبي
حنيفة رحمه الله أنه لا يجوز والأول أصح كذا في الكافي وهذه إذا كان الأبناء
يتكسب بالكسب ولا يتقبض ولا يتنسط كالنقصان والخرف وأما إذا كان
يتكسب كالزبيب والقفة فلا يجوز إلا في قرب الماء استحسانا بالمتأمل فيه
وكذا إذا كان الحجر يتفتت وكذا إذا باع موزن شيء يخف إذا جف كالخيار
والبطيخ كذا في التبيين ويتقترط لبقاء عقد البيع على الصحة مع الأبناء
والجوز على حالهما قبل التسليم فسد البيع كذا في البحر الرائق في
المنتقى رجلا مائة درهم قال اشتريت منك هذه الثوب مثلا بهذا وأشار
إلى مائة من الدراهم فوجده ستوقا فالبيع فاسد كذا في المحيط
رجلا أراد أن يشتري جارية فباع بصره فقال اشتريت هذه الجارية بهذه
الصرة أو قال باني هذه الصرة فوجده البائع مائة خلاف نقد البلد
قلنا إن يرد ما يرجع بنقد البلد وإن وجدها نقد البلد جاز ولا خيار للبائع
بخلاف ما إذا قال اشتريت هذه الجارية بمائة كذا في الحاشية ثم رأي
الدراهم التي كانت فيها كان له الخيار ويسمى هذا خيار الكمية لا خيار الروية
لأن خيار الروية لا يثبت في النقود كذا في فتاوي قاضي خان وإذا اشتري
شيء ببرقه ولم يعلم المشتري برقه فالعقد فاسد فان علم بعد ذلك أن
علم في المجلس جاز العقد وكان الشيخ الإمام لأجل ثمن الأمانة الحلواني
رحمة الله يقول وإن علم بالرقم في المجلس لا يقلب جازا ولكن إن كان البائع
دائما على ذلك الرضى ورضى به المشتري ينعقد بينهما عقد ابتداء بالتراضي
كذا في الذخيرة وإن ترقى قبل العلم بطل وكذا لو باع بمائة فلان والبائع
يعلم والمشتري لا يعلم إن علم المشتري في المجلس صح ولا يطل كذا في الخلاصة
رجل باع ثوبا ببرقه ثم أن البائع باعه من آخر قبل أن تبين الثمن جاز بيعه
من الثاني ولو أن البائع أخيرا الأول بالثمن فلم يجز حتى باعه البائع من
آخر لم يجز بيعه من الثاني ولو استهلكه قبل العلم بالثمن كان عليه القيمة
والرقم يسكنون القاف علامة يعلمها مقدارا ما وقع به البيع من الثمن كذا
في الظهيرية وفي الأصل إذا قال أخذت هذا منك بمثل ما يبيع
الناس فهو فاسد ولو قال بمثل ما أخذ به فلان من الثمن فإن علمنا
مقدار ذلك وقت العقد فالبيع جاز وإن لم يعلم فالعقد فاسد فان علمنا
بعد ذلك أن علمنا في المجلس ينعقد العقد جازا ويجوز للمشتري
أن ما يلزم المشتري من الثمن إنما ظهر في الحال وهذا يسمى خيار تركه
الحال كذا في الذخيرة وفي شرح الشافعي لو باع بمثل ما باع فلان إن كان
شيئا لا يتفاوت كالخبز والحب يجوز ولو اشتري عدل زطي بغيره أو جلد
لم يجز له الباطل كذا في الخلاصة ولو باع شيئا ببرقه ولم يعلم ما اشتري
به فالبيع فاسد حتى يعلم المشتري فيجوز ما أودع وهو رواية عن ابن سريج
عن محمد فإذا علم رضي به جاز البيع وروى ابن سميعة عن محمد أن البيع فاسد

ومعناه انه موقوف عليك الاجازة ولو قبض واعتقه او باعه قبل العلم او
مات المشتري فالعقد والبيع جائز وعليه القيمة ولو كان عتق عليه
حكم الزانية ولم يكن علم بالشر حتى قبضته فعليه القيمة كذا في المحيط
وخمس مبيع عشرة اذرع من دار او حطام عند الامام وقال يجوز اذا كانت الدار
مائة ولا فرق عنده بين ان يقول من مائة او لاني الاصح كذا في النهر الخانيق
واختلفت المشايخ على قولها فيما اذا لم يسم جملتها والصحيح الجواز كما
في البحر الرائق قال شيخ الاسلام رحمه الله لو باع سبعمائة عشرة
اسهم من هذه الدار انه يجوز ولو قال ذراع من هذه الدار ان عين مو
بان قال من هذا الجانب الا انه لم يميزه بعد فالقصد منع غير نافذ
حتى لا يجبر البائع على التسليم وان لم يبين موضع الذراع فعلى قول ابي
حنيفة رحمه الله تعالى لا يجوز اصلا وعلى قولها يجوز ويذرع الدار فاذن
كانت عشرة اذرع صار شرطا بمقدار عشر الدار وذكر شمس الامة الحلواني
ان على قولها اختلفت المشايخ الاصح انه يجوز عند هذا اذا باع سبعمائة من الدار
ولم يبين موضع ذكر شمس الامة الحلواني انه لا يجوز ولو قال بعثتك ذراعا
من هذه الثوب ولم يبين موضعه او قال من هذه الخشبة ولم يبين موضعه
ذكر بعض مشايخنا انه على الخلاف الذي ذكرنا في مسألة الدار وذكر بعضهم
انه لا يجوز بالاجماع كذا في المحيط اشترى ذراعا من خشبة او ثوب من هـ
جانب معلوم لا يجوز ولو قطعه وسلم لم يجز ايضا الا ان يقبله ويمنه اي يرفق
افهجا يزعم رحمه الله انه فاسد ولكن لو قطع وسلم فليس للمشتري ان
يمنع من اخذه كذا في القتيبة رجل قال بعثت منك نصيب من هذه الدار وكذا
جاز اذا علم المشتري بنصيبه من الدار وان لم يعلم به البائع لكن يشترط
تصديق البائع فيما يقول وان لم يعلم المشتري بنصيبه لا يجوز في قول ابي حنيفة
ومحمد رحمه الله علم البائع بذلك او لم يعلم كذا في فتاوى قاضي خان ولو باع
جزاء من خمسة اسم او سهمين منها او نصيبا منها او من خمسة انخبا او
جزاء او نصيبا فيه جاز عند ابي حنيفة رحمه الله استحسانا لا قياسا
كذا في البحر الرائق رجل باع حنطة مجمعة في حفرة من ارض والمشتري
لا يعلم مبلغها ولا منتهى الحفرة قالوا كان له الخيار وان كان يعلم منتهى الحفرة
الا انه لم يعلم مبلغ الحنطة جاز البيع ولا خيار له الا ان يخرج تحتها دكانا ونحو ذلك
كذا في الظهيرية رجل قال بعثت منك هذه المائة الشاة بهذه المائة الشاة
كلها بشاة فابيع فاسد رجل قال اخبرت منك هذه البقرة وهي حية
كل رطل بدرهم فقبضتها فصاعقت منه ضمن قيمتها وعن محمد بن عيسى قال بعثت
هذه الشاة كل ثلاثة ارطال بدرهم بوزن حية فالبيع باطل وكذا اذا
قال وزنها خمسون رطلا فاشترى منه كل ثلاثة ارطال بدرهم وكذا اذا قال
بعثتك هذه الرمات بوزنها ورام كذا في المحيط اذا قال لغيره بعثت منك
عبدا بكذا ولم يسمه ولم يره المشتري فالبيع باطل لان المبيع مجهول بسبب

عبد الغير وعبد اخر له كذلك اذا قال بعثتك عبدا فالبيع فاسد اذا كان لم يسم
اخر فان اتفق البائع والمشتري ان المبيع هذا العبد فالبيع جائز واحتلفت
المشايخ في معنى قوله البيع جائز منهم من قال معناه ان البيع الاول يجوز اذا هـ
اتفقا ومنهم من قال لا ينفق بينهما بيع اخر بالاتفاق الا ان ينفق البيع
الاول جازا كذا في الذخيرة وفي شرح كتاب الفتاوى اذا قال لغيره بعثت منك
عبدا بكذا او لغيره واحد ان قال عبدا لي في مكان كذا جاز البيع وان لم يقل لي
مكان كذا قال شمس الامة الحلواني رحمه الله تعالى عمامة المشايخ على انه لا
يجوز البيع قال رحمه الله وهو الصحيح كذا في المحيط رجل قال لغيره بعثت منك
جميع ما في هذه الدار من الرقيق والدواب والنباتات والمشتري لا يعلم بها
جوز الدار كان البيع فاسدا ولو كان مكان الدار بيتا والمسئلة عما لا يجوز
وكذا كذا في هذه الصنفين والجواز كذا في الظهيرية رجل اشترى من اخر
ساحة اوارضا وذكر حده ودفاه ولم يذكر فيها لا طول ولا عرضا جازا للمشتري
اذا عرف الحدود ولم يعرف الجيران يجوز ولو لم يذكر الحدود ولم يعرف المشتري الحدود
جاز البيع اذا لم يقع بينهما عقد وقد عرف جميع المبيع كذا في الخلاصة
الفصل التاسع في بيع الاشياء المتصلة بغيرها كذا في البيوع
التي فيها استأجر ببيع لبن في ضرع وولد في بطن ولا يجوز بيع صوف على ظهر
الغنم في الرواية المشهورة كذا في محيط السرخسي ولو سلم الصوف واللين بعد
الفقد لم يجز ايضا ولا ينفك صبي كذا في البحر الرائق ولا يبيع في عصب الغنم
كذا في شرح الطحاوي ويجوز بيع الحنطة في سنبلة مكاملة او مؤازرة وان لم
تشتد الحبوب بعد كذا في القتيبة ولم يجز بيع المزينة وهو بيع التمري على النخل
بشرط تجذود مثل كيل ما على النخل من الترحيز او طنا والمأقلة هو بيع الحنطة
في سنبلة الحنطة مثل كيل اخر صا كذا في النهر الخانيق ولو اشترى ثمن تلك
الحنطة لا يجوز ولو اشترى الثمن بعد الكس قبل التذرية جاز كذا في الخلاصة
ولم يجز ايضا بيع الملامسة وهي ان يبتسا وما سلفه ويتفقان على انه اذا
لمسها المشتري فقد باعها منه ولم يجز ايضا بيع القاقح وهو ان يلقى حصاة
وثمة الثوب او ثوب وقع عليه كان كذا في المحيط ولا فرق بين كونه معينا وغير
معين لكن لا بد ان يسبق تراصها على الثمن وكذا المنة بدة وهو ان ينجذ
كل منها ثوبه الى اخر ولم ينفك كل واحد منهما الى ثوب صا حبه على جعل النبد
يبعا كذا في النهر الخانيق ولو باع الحدون الحنطة جاز والحل ساق الحنطة
كذا في الظهيرية ولو اشترى الصدف ولم يسم اللؤلؤة جاز ولو اللؤلؤة كذا
في الخلاصة اذا باع البذر الذي في البطيخ بمن يريد البذر ورخصه صا حبه البطيخ
ان يقطع له البطيخ فالبيع باطل ولم يجز اصلا هو الصحيح كذا في جواهر الاطلا
وكذا ابيع النوي في الثمر وحل السمسم وزيت الزيتون وان سلم الباع بذلك للمشتري
كذا في الحاوي دفع البذر لا يفسد له عمامة من سداه فشيئا ثم اشترى منه
الابريس الذي نسجه فيه كذا في القتيبة وفي العميون لو باع حبا في بيت لم يمكن هـ

اخراجه الا بقلع الباب يجوز واجرة على تسليمه خارج البيت وان علم المشتري
 ان لا يقدر ان يسلم اليه البائع في البيت فان لم يقدر الا بالكر كسره واخرجه
 وقيل البيع باطلا كذا في مختار الفتاوى ولو باع حب هذا القطن لا يجوز وفي
 المنتقى واخبار القبية ابو الليث رحمه الله تعالى انه يجوز كذا في الخلاصة
 ولو باع الجلد والكرش قبل الذبح لا يجوز فان ذبح بعد ذلك وترع الجلد والكرش
 وسلم لا يفتل القعد جاز كذا في الذخيرة ولو باع جذعا في سقف او دها
 من ثوب من طرف منه معلوم او ذراعا من خشبة من موضع بعينه او حلية
 سيف لا تخلص الا بضر او نصف ذراع لم يدرك او كان ذلك بين رجلين فباع
 احدهما نصيبه من غير شركه فالبيع تامس وان رضى البائع ان يقطع الجذع
 او يقطع الذراع من الثوب او الخشبة او الحلية من السيف او يحدد الزرع
 اذا كان كله فلم يشتري ان يفسخ قبل ان يفتل شيئا من ذلك فان فعل البائع
 قبل ان يفسخ المشتري لزمه العقد ولا خيار له كذا في الحاوي ويبيع موضع الجذع
 من الحائط ودهيته لا يجوز بالاتفاق كذا في مختار الفتاوى ويبيع الفص في الحائط
 على هذا ان كان فيه ضرر يجوز والخاتم اماته في يد المشتري وان لم يكن فيه ضرر
 حاز وعليه ثمن الفص ان هلك الخاتم في يده وان كان فيه ضرر لا شيء عليه ان
 هلك كذا في الخلاصة وفي نوادر ابن سماعه قال سالت محمدا عن من باع فصا في
 خاتم او جذعا في سقف ولا يترع ذلك الا بضر يملكه المشتري او هو موقوف
 لا يملكه ما دام للبائع فيه خيار ان شاء وسلم وان شام يسلم اشارة الى ما
 قبل القلع فاذا صار محال لا يقدر البائع فيه على الامتناع من دفعه يملكه
 المشتري فان لم يخاصم المشتري في ذلك حتى باع البائع الخاتم باسره او باع
 البيت من انسان اخر ودفعه اليه قال محمد رحمه الله يبيع البائع ثانيا
 ينقض بيعه او لا كذا في المحيط وذكر في المنتقى صلاحي جئس هذه المسائل
 فقال كما اجبر البائع على دفعه الي المشتري فقبضه على ذلك البيع فضاء
 لزمه وكله لا يجوز على دفعه الي المشتري فدفعه اليه لا يكون قابضا ولا ضمان
 عليه اذا هلك كذا في الاجيرة وجب له ببيع ضوفا في فراشه فاني البائع فتقه
 ان كان في فتقه ضرر لم يجوز وان لم يكن في فتقه ضرر يجوز فان اختلفا فعلى
 البائع ان يفتق شيئا حتى ينظر اليه المشتري فاذا رآه ورضى به اجبر على تق
 الباقي وكذا يبيع الجوز في الارض على هذا كذا في الخلاصة ويشترط لجواز
 بيع العمارة في الحانوت والاستجار في الارض ان لا يلحقها ضرر بالقلع في الاملاك
 للباعة كذا في الغنية قال ابن سماعه قلت لمحمد ارايت ان اعتصبت
 حديا فستقت به قتيلا او اغتصبت اجرا فقتيت به دارا او اغتصبت
 معمارا فجملكه في باب ثم اني بعته البيت والبايع والدار يجوز البيع
 به ذلك واذا علم المشتري يكون له الخيار في رد الدار والتمسك بالبايع قال
 البيهقي جاز وليس للمشتري فيه خيار كذا في المحيط اكار له عمارة وضيعة
 رجل فباع العمارة ان كانت العمارة ببناء او شجر اجازاذا لم يشترط الترك

في الارض وان كان كرابا او كرى انما روي ذلك لا يجوز كذا في الظهيرية ولو كان هـ
 المبيع دارا او ارضين رجلين مشاعا غير مقسوم فباع احدهما قبل
 القسمة بينهما ببعينه او قطعة بعينه فالبيع لا يجوز في نصيبه ولا في
 نصيب حاكمه بخلاف ما اذا باع جميع نصيبه من الدار والارض فالبيع
 جاز كذا في شرح الطحاوي ولا يجوز بيع المسيل وهبته ويجوز بيع الطريق
 وهبته كذا في التبيين ولو باع امته في بطنها وله موصي به اخر فلجاء
 الموصي له ثم ولدت بعد قبض المشتري فلا شيء له من الثمن وان ولدت
 قبل القبض فله حصته من الثمن الا اذا مات قبل القبض فلا حصته
 له وان ولدت قبل القبض ولم يجز الموصي له او اعتقه اخذ المشتري الا ان
 يخصصها من الثمن ولا يصح الاجارة بعد الولادة بحال كذا في التناخا فيه
 لو استثنى من المبيع ما يجوز افراده بالقد جاز الاستثنا كالمو باع صبرة
 الاضاعلها او دنا من خل او درهم الا عشرة امسا وكذا لو كان عدد جيا
 متقاربا جاز البيع ولو استثنى منه ما يجوز افراده بالقد يصح استثنائه
 كالمو باع خارية الاحل او شاة الاحل او شاة الاعضا منها او قطعة من
 الغنم الامشاة او سيفا محلي الاحلية لم يجز كذا في محيط الرخصي ولو باع بناء
 او دارا واستثنى ما فيه من الخشب او استثنى ما فيه من اللبن والجر والتراب
 يجوز اذا اشتراه للمنفق كذا في القبية ولا يجوز ان يبيع التمر ويستثنى منه
 ارضا لا معلومة هذا اذا باعها على راسب الشرا ما اذا كان كذا وذا فباع
 اكل الاضاعلها فانه يجوز قالوا وهذه رواية الحسن وهو قول الطحاوي
 ولما عاينا ظاهر الرواية ينبغي ان لا يجوز ولو باع نخلا واستثنى منها نخلا معلوم
 جاز هلكه في الراج الوهالج ولو باع صبرة بمائة الا عشر هـ فله تسعة
 اعشارها بجميع الثمن ولو قال على ان عشرها في فله تسعة اعشارها هـ
 بتسعة اعشار الثمن خلا لما روي عن محمد رحم الله تعالى انه يجزى الثمن
 فيها وعن ابي يوسف رحمه الله لو قال ابيعك هذه المائة الشاة بمائة
 على ان هذه لي او ولي هذه فسد ولو قال الا هذه كان ما بقي بمائة كذا
 يفتح القدير ولو قال هذه المائة لك بمائة درهم الا نصفها فان النصف
 بمائة درهم ولو قال ولي نصفها كان النصف بمائة درهم كذا في المحيط
 ولو باع اغناما او عدل بن وامتنى واحدا غير معين فالبيع فاسد
 ولو استثنى معين جاز كذا في الخلاصة وكذا لو قال ابيعك عددي متقاوت
 كذا في فتح القدير ولا يجوز بيع جارية اعتق ما في بطنها ونظيرها احدي
 عشر مسئلة احدها يجوز القعد والاستثنا وهي ما لو اوصى بالام واستثنى
 الجنيب او اوصى بالحل واستثنى الام صح الاستثنا واربعة منها يفسد العقد
 والاستثنا وهي ما لو باع امته او كانتا او استاجرهما دارا او صالحا عليها
 من دين واستثنى الجنيب ففسدت هذه العقود وستة يجوز القعد وبطل
 الاستثنا وهي ما لو وهب الام او تصدق وسلمها او امرها او صالح هـ

عليها من دم العقد او خالف عليها او اعتق الام واستثنى الجنبين في هذه العقود
بطل الاستثناء ونفذت العقود عليها كذا في محيط السرخسي وفي الامالي
عن محمد رحمه الله اذا قال الرجل لغيره بعثتك هذه القبة بالف درهم النصف
بجسمانية درهم فالبيع جائز في جميع القبة بالف وجسمانية وكذلك لو قال ٢٠
نصفه بمائة درهم فالبيع كله للمشتري بالف درهم ومائة درهم وفي الامالي
عن محمد رحمه الله اذا قال له بعثتك هذه القبة بالف درهم علي ان لي نصفه
بثلث مائة درهم او ست مائة درهم او قال بثلث الثمن او قال بمائة دينار
فالبيع فاسد في هذا كله كذا في المحيط رخصت الطرقي علي ان يكون
للبيع فيها حق المروحة وكذا لو باع صاحبه الدار المستغل علي ان يكون
للبيع حق قرار العلو عليه كذا في الظهيرية وكرابن سماعة في نوادره عن محمد
رحمه الله اذا قال لغيره ابيعك هذه الدار الا طرقتا فيها من هذا الطريق
الموضع الي باب الدار ووصف طول وعرضه وشرط ذلك لنفسه او لغيره
فالبيع جائز والثن الذي سمي كله ثمن ما بقي من الدار سوى الطريق ولو
قال في بيع الدار علي ان للبايع فيها طرقتا ووصف طول وعرضه لا يجوز ذلك
كذا في المحيط ولو قال ابيعك داري هذه بالف علي ان لي هذه البيت بعينه
لا يبيع ولو قال الا هذه البيت جاز البيع ولو قال بعثتك هذه الدار الابناء
جاز البيع ولا يدخل البنا في البيع ولو باع ارضا الا هذه الشجرة بعينها
بقرارها جاز البيع والمشتري ان يمتنع عن تدلي الغصان بالشجرة في ملكه
كذا في البحر الرائق الحسن بن زياد في كتاب الاختلاف بين اي يوسف ووفر
رحمهما الله اذا قال لغيره بعثتك هذه الدار بالف درهم الامانة ذراع فالبيع
فاسد في قول اي حنيفة رحمه الله وفي قول اي يوسف رحمه الله البيع جائز
والمشتري بالخيار اذا علم ذراع الدار فان شاء كان البايع مكرها معا في
الدار بالمائة الذراع وان شاك كذا في المحيط ولو قال ابيعك هذا
الطعام بالف درهم الا عشرة اقفة بها فالبيع فاسد في قول اي حنيفة
رحمه الله وفي قول اي يوسف رحمه الله البيع جائز والمشتري بالخيار اذا
عزل منه الاقفة الاقفة ولو باع بمائة الا دينار كان يتسع ويتسع
كذا في البحر الرائق الفصل العاشر في بيع شئين احدهما
لا يجوز البيع فيه وشراء ما باع باقل مما باع ومن جمع بين جزاءه وشاة
ذكية ومبيته وباعها بطل المبيع فيها سمي لكل واحد ثمن او لم يسم عند
اي حنيفة وعندهما ان سمي لكل واحد ثمن صحيح القيد والذكية كذا في
الكافي وكذا لو اشترى شئتين مملوكتين فاذا اخدها ذليجة مجوسي
او ذبيحة مسلم ترك التسمية عليها بعد ان كان ذلك والمبيته سواء عندنا
كذا في الميسوط وان جمع بين قن ومذبر ومكاتب او ام ولد او بين عبده وعب
غيره صح في القن وعبه بالحصاة من الثمن ومن جمع بين وقف وملك واطلق
صح في الملك في الاصح كذا في الكافي ولو اشترى دين من خلع ثم ظهر ان احد

خر ان لم يبين حصاة كل من من الثمن فالعقد فاسد وان بين مكدة كذا عند اي
حنيفة رحمه الله وعنه ما يجوز العقد في الخلع كذا في الذخيرة واذا اشترى
عبد دين وقبض احداهما ولم يقبض الاخر صح بائنه جميعا بالبيع ان كل واحد
بجسمانية جاز البيع فيما قبض ولم يجز فيما لم يقبض كذا في المحيط رخصت الطرقي
مملوكا فباعه مع مملوكه قبل ان يقبض ما اشترى جاز البيع في الذي هو عنده
عند علمنا بالثلاثة كذا في الخلاصة واذا اشترى عبدا بالف درهم وقبض
العبد ولم يقبض الثمن حتى باعه مع اخر له من البايع بالف درهم كل واحد بجسمانية
فانه يجوز البيع في عبده ويجوز في العبد الذي اشتراه كذا في الذخيرة وفي المتقي
رجل اشترى دارا وطريقا من طريق المسلمين بمدة معلومة يعني جمع بين
الدار وبين طريق المسلمين في البيع فاستحق الطريق بقدر ما قبضها
المشتري فان شاء المشتري رد الدار وان شاء استمسكها حصتها اذا كان
الطريق مختلا بالدار فان كان ثمن الزمته الدار حصتها ولم يكن له الخيار
وان كان الطريق ليس بمدة ولا يعرف قدره فسد البيع ولو كان مكان الطريق
مسجد خاص يجمع فيه فالقول فيه مثل الطريق المعلوم وان كان مسجد جماعة
فسد البيع كله لان بيع المسجد الجامع لا يجوز ولا يخل وكذلك اذا كان مهادا
او ارضا سلعة لا بناء فيها بعد ان يكون في الاصل مسجد جامع واذا كان
الارض مشتركا بين رجلين باع احدهما جميع الارض من صاحبه كان الشيخ
الاسام الاجل ظهير الدين المرعشي رحمه الله يقول بفساد البيع وكذا اذا كان
يقول فيها اذا صالح المدين عليه مع المدين عن دعواه في دار مشتركة بينهما
ولو اشترى عبدا بجسمانية بقدر جسمانية لم يخل فلان او بجسمانية الي العطا
فسد البيع في الكل ذكره القدوري في شرحه كذا في المحيط واذا اشترى من
اخر مائة او بعشرة دراهم والف من من الحنطة وبين او صافا الا انه لم
يبين مكان الايناء للحنطة حتى فسد البيع علي قول اي حنيفة رحمه الله
يحصة الحنطة هل يبيعه الفساد الي البايع في قول اي حنيفة ان لا
يتقدي كذا في الذخيرة ولم يجز شراءه وشراؤه لا يصح شراؤه لم ما باع
بغيره او بيع له ثمان باع وكيله باقل مما باع قبل نقد الثمن لنفسه او
لغيره من مشتريه او من وارثه لان الموهوب له والموصي له والمبيع له
ينقص ذاتا واخذ الثمن بجسمانية او الدينار جنس الدراهم ههنا
وفي الشفعة كذا في الكافي وكذا ان يبيع عليه ثمن قبل نقد الثمن كذا في المحيط
وفي القنانية ولو باعه بدنانير ثم اشتراه بدراهم باقل لا يجوز ولو باعه بدنانير
ثم اشتراه بغير الفضة باقل جاز واذا اشتراه بالفلس باقل قبل علي قول
محمد رحمه الله لا يجوز وعليه قياس قولهما يجوز كذا في التاتارخانية ولو اشترى
بجنس اخر او بعد ما قبض يجوز كذا في التهذيب ولو اشتراه بالثمن من الثمن
الا قبل نقد الثمن او بعه جاز ولو رخص السعر فانقص من حيث السعر
فاشتراه باقل مما باع لم يجز ولا عبرة للسعر كذا في الخلاصة لو قبض نصف

التمن ثم اشترى النصف باقل من نصف الثمن لم يجز وكذا لو اخل البائع على المشتري
ثم اشترى باقل مما باع كذا في القنية ولو باع المشتري من رجل ثم ان البائع ه
الاول اشتراه من المشتري الثاني باقل مما باعه جاز فان عاد المشتري الى
المشتري الاول ان عاد ببيع هو منسحق في حق الناس كافة لا يجوز للبائع الاول
ان يشتريه باقل مما باع وان عاد اليه بسبب هو منسحق في حقها ببيع جديد
يحق الثالث كان للبائع ان يشتريه باقل مما باع كذا في الحيط القناني
القنانية ولو قبض الثمن ثم اشتراه باقل جاز ولو وجدها زبوا فردها
لم يبطل الجواز وكذا لو صالحه من الثمن على ثوب وقبضه ثم اشتراه باقل ثم
وجد بالثوب غيبا فرده لا يفقد الشراء ولو وجد الدرام ستوقا فسد الشراء
ولو باعه ثم اشتراه ابوه وابنه باقل جاز في حال حييائه وبعد موته واذا
باع المصنوع ثم اشتراه رب المال باقل لم يجز وان كان فيه ربح ولو اشترى
عبد اباية وقبضه ثم باع من البائع امة بثلاث مائة درهم ثم اشترى
الامة بالعبد وبما به جاز في نصف الامة كذا في التاتارخانية باع
عبد اباية نسيئة وشرها الخيار لاجنبي واذا جاز المشتري طاله الخيار والبيع
ثم اشتراه الاجنبي بخمسائة قبل نقد الثمن جاز وان كان البائع هو الذي
اشتراه لم يجز كذا في السراجية ولو ان المشتري وهب السلعة من انسان
وهبه الموهوب له من الواهب وهو المشتري بعد ذلك ثم ان المشتري باعه
على البائع باقل جاز وكذا لو ان المشتري باع القيد من انسان ثم اشتراه
ثم باعه من البائع باقل مما باع جاز ولو ان المشتري وهبه من انسان وسلمه
ثم رجع في الهبة ثم باعه من البائع باقل لا يجوز اذا وكل ببيع عبد لم بالقبض
الوكيل ثم اراد الوكيل ان يشتريه باقل مما باع لنفسه او لغيره بامره قبل نقد
الثمن لا يجوز ولو باع المدير والمكاتب والقيد لم يكن للمولى ان يشتريه باقل
هكذا في الحيط ولو باع ثم وكل اخر حتى يشتري باقل جاز عنده كذا في الخلا
صحيح البيع في المضموم الى شراء ما باعه باقل قبل النقد كما لو اشترى امة بخمسة
ثم باعها لغيره من البائع قبل نقد الثمن بخمسمائة جاز البيع في التام
يشتريها منه ونفسه في الاخرى كذا في النهر الرابع وفي القدرين ولا يجوز
ان يبيع سلعة بثلثي حال ثم يشتريها بعد ذلك الثمن الى اخل ولو باعه بالف
درهم نسيئة الى ستة ثم اشتراه بالف درهم الى ستين لا يجوز وان زاد على
على الثمن درهم او اكثر جاز ويجعل الزيادة في الثمن الثاني بمقابلته
التقصان المتمكن بزيادة الاخل في عدم التقصان كذا في الحيط
الباب العاشر في الشروط التي تقصد البيع والتي لا تقصد
يجب ان يعلم بان الشرط الذي يشترط في البيع لا يخلو اما ان كان شرطا
يقصد به العقد ومعناه ان يجب بالعقد من غير شرط فانه لا يوجب فساد
العقد كشرط تسليم المبيع على البائع وشرط تسليم الثمن على المشتري واما
ان كان شرطا لا يقصد به العقد على التفسير الذي قلنا الا انه يلازم ذلك

العقد ونعني به انه يوكد موجب العقد وذلك كالبائع بشرط ان يعطي المشتري
كفيلاً بالثمن والكفيل معلوم بالاشارة او التسمية حاضر مجلس العقد
قبل الكفالة او كان غائبا عن مجلس العقد فخر قبل ان يتفرقا وقبل الكفالة
جاز البيع استحسانا وكذا البيع بشرط ان يعطي المشتري بالثمن رهنا
والرهن معلوم بالاشارة او التسمية جاز البيع استحسانا وان لم يكن
الرهن من مقتضيات العقد الا ان الرهن يوكد موجب العقد فالت
نية المتقنة وان لم يكن الرهن معينا ولكن كان مضمنا ان كان عرضا لم يجز وان
كان ملكيلا او حوزا وموضوعا فهو جائز وان لم يكن الرهن معينا ولا مضمنا
وانما شرط ان يرهنه بالثمن رهنا فالبيع فاسد الا اذا تضمنت على تعيين
الرهن من المجلس ودفعه للمشتري اليه قبل ان يتفرقا او تنحل المشتري ه
الثمن ويبطل الاجل فيجوز البيع استحسانا كذا في الحيط واذا لم يكن
الكفيل مضمنا ولا مضمنا فالعقد فاسد وان كان الكفيل حاضرا في مجلس
العقد واني ان يقبل الكفالة او لم ياب ولكن لم يقبل حتى افترقا او اذ في
عمل اخر فالبيع فاسد استحسانا قبل ذلك او لم يقبل كذا في الذخيرة ولو
شرط ان يرهنه بمرحلة جيدة جاز لان هذه الجملة لا تقصد البيع ولو
شرط فيه رهنا معينا ثم امتنع من تسليم الرهن لم يجز عليه ولكن يقال
للمشتري اما ان تدفع الرهن او قيمته او الثمن او يفسخ العقد كذا في
حيط السرخسي ولو امتنع المشتري هذه الوجوه فللبائع ان يفسخ البيع
كذا في البع ايع اذا اشترى شيئا بشرط ان يكفل فلان بالدرر فهو كالبيع
بشرط ان يعطي المشتري بالثمن رهنا او بنفسه كفيلاً فانه يصح اذا كان
الكفيل حاضرا في مجلس العقد وكذا ان الصوري ولو باع على ان يحيل
البائع رجلا بالثمن على المشتري فسد البيع قياسا واستحسانا ولو
باع على ان يحيل المشتري البائع على غيره بالثمن فسد قياسا وجاز
استحسانا كذا في الظهيرية وقيل في الحوالة ان باع بشرط ان يحيل
المشتري جميع الثمن على غيره فسد البيع ولو شرط ان يحيله بنصف الثمن
على غيره جاز ذكر الحالم في تحصره انه يجوز مطلقا وهذا الصحيح كذا في
حيط السرخسي وان كان الشرط شرطا لا يلازم العقد الا ان الشرع يري جازه
كالخيار والاجل او لم يرد الشرع بجوازه ولكنه متعارف كما اذا اشترى فلا
وشرط ان يحيله البائع جاز البيع استحسانا كذا في الحيط ان
اشترى صرما على ان يجزى البائع له حفا او فله صورة بشرط ان يبطن له البائع
من عنده فالبيع بهذا الشرط جائز للتعامل كذا في التاتارخانية وكذا لو
اشترى خفا بهرق على ان يجزى البائع او ثوبا من خلقا في وجهه فرق على ان
يخيطه ويحفل عليه الرقعة كذا في محيط السرخسي ولو اشترى كرايا
بشرط القطع والخياطة لا يجوز لعدم الفرق كذا في الظهيرية وان كان
الشرط شرطا لم يرد الشرع بجوازه في صورة وهو ليس بمتعارف ان كان

لا أحد المتقدين فيه منقعة أو كان للمعقود عليه منقعة والمعقود عليه
من أصل أن يستحق حقا على الغير فالعقد فاسد كذا في الذخيرة ولو باع عبدا
على أن يسلمه المشتري قبل نقد الثمن كان البيع فاسدا كذا في الظهيرية
رجل قال لغيره بعثك عبدي هذا بألف درهم على أن تعطيني عبدك هذا
أو قال لي على أن تجعل لي عبدك هذا فاستد البيع لأنه شرط الهبة في البيع
ولو قال بعثك عبدي هذا بألف درهم على أن تعطيني عبدك هذا زيادة
جائزة يكون ذلك زيادة في الثمن كذا في فتاوى قاضي خان ولو باع عبدا
على أن المشتري متى باعه فالبايع أحق بثمنه فالبيع فاسد كذا في الرأ
الوهاب بعث منك هذا الجار على أنك ما لم تجاوز به هذا النهر فزدته على
أقبله منك ولا فلا يصح وكذا إذا قال ما لم تجاوز به إلى العدة كذا في
القنية ولو اشترى شيئا ليبيعه من البايع البيع فاسد ولو اشترى ثمر الجزرة
البايع أو يرضى البايع المشتري فالبايع فاسد كذا في الخلاصة ولو باع
شيء على أن يهب له المشتري أو يتصدق عليه أو يبيع منه شيئا أو يرضى
كان فاسدا كذا في فتاوى قاضي خان إذا شرط منقعة للمعقود عليه إنما يفسد
العقد إذا كان المعقود عليه من أهل أن يستحق حقا على الغير وذلك الرقيق
فما ما سوى الرقيق من الحيوان التي لا يستحق على الغير حقا فاشتراط
منقعة لا يفسد العقد حتى لو اشترى شيئا من الحيوان سوى الرقيق
بشرط أن لا يبيعه أو لا يهبه فالبيع جائز وإن كان في هذا الشرط منقعة للمعقود
عليه كذا في المحيط ولو باع عبدا أو جارية بشرط أن لا يبيعه وأن لا يهبه ولا
يجزبه عن ملكه فالبيع فاسد كذا في البدائع وإن باع عبدا على أن يطعمه
المشتري كل يوم وإن باع على أن يطعمه خبيصا أو لحمًا كان فاسدا كذا في
فتاوى قاضي خان وإذا باع عبدا بشرط أن يعتقه المشتري فالبيع
فاسد في ظاهر الرواية عن أصحابنا رحمهم الله حتى لو اعتقه المشتري قبل
القبض لا ينقذ عتقه ولو قبضه ثم اعتقه ينقلب العقد جائزا استخشا
فيقول أبي حنيفة رحمه الله حتى يلكم الثمن وعلى قولهم لا ينقلب جائزا
حتى يلكم القيمة كذا في المحيط وأجمعوا أنه لو هلك في يده قبل الاتفاق
لزمته القيمة وكذا لو باع من رجل أو دعبه من رجل وصيت عليه القيمة كذا
في التتارخانية اشترى جارية على أن يكسوها القرا وعلى أن لا يفرها
أو على أن يؤذيها ففسد البيع كذا في فتاوى قاضي خان ولو باع جارية على
أن يدبرها المشتري أو على أن يتسولها فالبيع فاسد كذا في البدائع
وإن كان شرط المنقعة جري بين أحد المتقدين وبين أجنبي بانه
اشترى على أن يرضى البايع فلان الأجنبي كذا أو قبل المشتري ذلك ذكر
الصدر والشهيد رحمه الله في شرح الجامع في باب الزيادة في البيع من غير
المشتري أن العقد لا يفسد وذكر القدر في رحمه الله أن العقد يفسد
وضورة ما ذكر القدر في رحمه الله إذا قال المشتري للبايع اشترى

منك هذا على أن ترضى أو على أن ترضى فلان وذكر أن الفقة فاسد كذا
في الذخيرة وفي المستقى قال محمد رحمه الله كل شيء يشترط على البايع يفسد
العقد فإذا شرط على الأجنبي فهو باطل من جملة ذلك إذا اشترى ذابية على أن
يهبه أو لم يرضى به درهما فهو باطل وكذا لو قال على أن يهب لي فلان عشرين
درهما وكل شرط يشترط على البايع لا يفسد العقد فإذا شرط على
الأجنبي فهو جائز وهو بالخيار كذا في الخلاصة إذا اشترى شيئا على أن
يحط فلان الأجنبي كذا أو حطه جازا البيع وهو بالخيار أن شاخاخذ بجميع الثمن
وأن شاخره وروى ابن سماعه عن أبي حنيفة رحمه الله إذا اشترى من
آخر شيئا على أن يهب البايع لأبي المشتري أو لأجنبي من الثمن كذا في
البيع كذا في البحر الرائق إذا كان ثوبا على أن لا يبيعه المشتري ولا يهبه
أو ذابية على أن لا يبيعه أو يهبها أو طعما على أن لا يأكله ولا يبيعه ذكر
في المزارعة ما يبدل على جواز البيع وهكذا روي الحسن في البحر عن أبي
حنيفة وهو الصحيح هكذا في البدائع وهو الظاهر من المذهب كذا في
الهداية وروى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله إذا اشترى من آخر
ذابية على أن لا يبيع ولا يهب أو رجلا على أن لا يبعفه فالبيع جائز وكذا لو
إذا قال على أن يخرجه وإن قال على أن يبيعه من فلان أو على أن لا يبيعه
منه فالبيع فاسد وإن قال على أن يبيعه أو يهبه ولم يقل من فلان
فالبيع جائز قال في المستقى وهكذا روي ابن سماعه عن محمد رحمه الله
وإن اشترى على أن يبيع الأباذ فلان أو اشترى ذابية على أن لا يهبها
أو لا يبيعه الأباذ فلان فالبيع فاسد كذا في المحيط ورجل باع شيئا
على أن يشتريه لنفسه لا يجوز البيع ولو قال بعثك منك هذا بأية درهم
سحاور شوة جاز البيع كذا في فتاوى قاضي خان ولو اشترى على أن يؤذي
الثمن من يبيعه فهو فاسد كذا في البحر الرائق ولو باع ذراعا على أن يتخذها
مسجدا للمسلمين ففسد البيع وكذا لو باع طعاما على أن يتصدق به على
الغرا وكذا لو باع بشرط أن يجعلها سقاية أو مغفرة للمسلمين ففسد البيع كذا
في فتاوى قاضي خان وفي العتائيه ولو شرط أن يتخذ بيعته أو يتخذ العصير
خراجا كذا في التتارخانية ولو قال أبيعك هذا بثلاثمائة درهم وعلى أن
يخذه مني ستة أو على أن يخذ مني ستة أو قال بثلاثمائة درهم وخذ منك ستة
كأنه فاسد الآن هذا التلخيص من طرفيه الإجازة وكذا لو قال أبيعك عبدي هذا
بكذا من ستة كذا في فتاوى قاضي خان ولو باع ثوبا على أن يخرقه المشتري
أو ذراعا على أن يخرقها فالبيع جائز والشرط باطل كذا في البدائع وإن كان شرط
ليس فيه منقعة ولا مضرة نحو أن يبيع طعاما بشرط أن يأكله أو ثوبا بشرط
أن يلبسه فالبيع جائز وهو مستطوع عن فلان فلو أراد أن يبعه كذا في
المحيط ولو اشترى جارية بشرط أن يوطأها أو يوطأها عند محمد يجوز في الرهني
وهو الصحيح كذا في محيط السرخسي في المستقى إذا قال لغيره أبيعك هذا العبد

مؤنة قبل الفل كذا في القنية ولو ناع شاقها انما تحلب كذا انما يبيع فاسد
 باتفاق الروايات وكذا لو اشترى انا على انما تضع بعد شهر فاسد كذا
 في الذخيرة قال اشترى منك هذه البقرة على انما اذ ان لبن وقال البائع انما ابيعها
 كذا لك ثم ياتي القعد مرسلان من غير شرط ثم وجدها خيلا ذلك ليس له الرد كذا
 في القنية اشترى جارية على انما تقني كذا كذا اوصونا فاذ اهي لا تقني جاز ولا
 حيار له قالوا وهذا اذا ذكر هذه الصفة على وجه التبري عن الغيب وفي
 الفتاوى ان البيع بهذه الشروط فاسد على قول ابي حنيفة رحمه الله واحدي
 الروايتين عن محمد رحمه الله والماخوذ به هو الاول وعلى هذا يبيع الكسبي النظار
 والديك المغاتل اذا كان شرط ذلك على وجه التبري عنه يجوز ايضا كذا في الفتاوى
 اشترى جوزا على انما فاسد لا يجوز البيع الا ان يكون كثيرا يشترى مثله للخط
 كذا في فتاوى قاضي خان ولو اشترى حمامة على انما تصوت كذا كذا اوصونا
 في البيع فاسد لانه لا يمكن اجبار الحمام على ذلك والمشرط لا يمكن التعرف عنه للحال
 فيفسد كذا في الظهيرية وفي الاصل اذا ابتاع كلبا على انما عقور وحامة
 على انما دارة لا يجوز الا ان يبين ذلك على وجه الغيب كذا في الاخير ولو اشترى
 دارا واشترط مع الدار الغناء لا يجوز باع ارضا وشرط ان احدث المشتري فيها
 حنقا فاستحققت فالبيع ضامن للمشتري بذلك لا يجوز لان البيع لا يضمن
 الحفر وما شاكله وانما يضمن البناء والفرس والزرع كذا في محيط السرخسي
 ولو اشترى جارية على انما تختبر كل يوم كذا او تكلم كل يوم كذا لا يجوز كذا في هـ
 الخلاصة باع زرعاً وهو بقل على ان يرسل المشتري فيما ذكره كذا في استخسانا
 وعليه الفتوى كذا في القياس فيفسد وبه اخذ بعض المشايخ كذا في فتاوى قاضي
 خان اشترى ارضا على ان خراجها على البائع فالبيع فاسد ولو شرط البعض
 على البائع ان شرط عليه شي من خراج الاصل فكذا وان شرط عليه زائدا
 على خراج الاصل جاز اشترى ارضا على ان خراجها ثلاثة دراهم ثم ظهر انه اربعة
 او قال اربعة ثم ظهر انه ثلاثة فالبيع فاسد هذا اذا كان علم بذلك فان لم يعلم
 فالبيع جائز والمشتري بالخيار ان شاء قبل الخراجها كلها وان شاء تركها ولو اشترى
 ارضا خراجية بغير خراج او ارضا بغير خراج اشترىها مع الخراج بان كان للبايع
 ارض خراجية وضع خراجها على هذه الارض فباعها وعلم المشتري ذلك فالبيع فاسد
 كذا في الخلاصة اشترى عبد اعلم ان يكون مرفقة على البائع اية اوجوبة الى
 ان يستهل الهلال فيقبل ان يستهل الهلال فرده على البائع فلم يقتضه
 البائع ففعل كذا عند المشتري قالوا البيع بهذه الشروط فاسد فاذا رده على
 البائع بحيث يتالم يده فقد بري منه ولا شيء للبايع عليه كذا في فتاوى قاضي
 خان وشيكل القاض الامام ركن الاسلام في السعدي عن ارض خراجها
 عشرة باعها ما لكها مع خراج خمسة عشر ذرا على من خراج ارض اخرى قال البيع
 فاسد وكذا في جانب النقصان فشكل وان لم يعلم مقدار اصل الخراج على
 هذه الارض واختلف البائع والمشتري في المقدار فادعى المشتري اقل

وادعي البائع اكثر هل ينظر الى خراج مثل هذه الارض في تلك القرية واذا اراد
 المشتري ان يخلع البائع ما يعلم ان اصل خراج هذه الارض كذا في ذلك فقال
 الخصم في الخراج نايب السلطان فسل واما قوله ان كانت البلدة خراجية
 الا انه لا يعلم كيف وضع اصل الخراج غير انهم يوزعون الخراج على الشرب بذلك
 جري العرف بينهم في القديم فباع رجل ارضا بغير خراج او بخرج قليل هل
 يجوز وقال هذه اعرف بخلاف حكم الشرع كذا في الذخيرة اشترى ارضا على ان
 البائع يخلع خراجها فقبض المشتري فاخذها الشفعين بالشفعة ظنا
 منه ان البيع بهذه الشروط جائز ثم ظهر له انه كان فاسد اقال القاضي الامام
 ابو علي النسفي البيع فاسد وفي البيع الفاسد لا يثبت للشفعين حق الشفعة
 ما لم يبطل حق البائع في الاسترداد فان كان الشفعين اخذها بتراضيهما كان
 ذلك بيعا فساد فان شرط ان اخذ بالشفعة ان يخلع البائع خراجها كان
 للشفعين ان يرد ولا فلا كذا في الظهيرية ولو اشترى بشرط انك ههنا ياتي
 بار كشد البيع فاسد وكذا الوبايع بشرط ان لا يؤخذ منه الجباية ولو هو
 اشترى على ان الجباية الاولي ليس على المشتري واتقيا على ذلك جاز البيع
 كذا في الخلاصة اذا ابتاع ولم يترك الخراج ولم يحكم شرط في البيع جاز ثم ينظر
 ان كان خراجها كثيرا مثل ما يبعد ذلك عميا في الناس بخير المشتري بسبب
 الغيب وان لم يكن كذا فلا خيار له كذا في فتاوى قاضي خان واذا ابتاع
 ارضا وقال ان خراجها كذا ثم ظهرت الزيادة ان كانت الزيادة شيئا
 بعهده الناس عميا فله الرد اذا اشترى واذا على انما خرة عن الثواب
 فاذا اطلب المشتري بالنواب فله ان يرد ما على بايعه ان كاشي وعلم
 ورثته ان كان ميتا وكذا اذا اشترى ارضا على ان قايها نصف ذاتق فاذا
 هو اكثر فله ان يرد ما واذا ابتاعها ثوبا على ان غلها بمائة فانها خمسة
 عشر فان اراد بذلك انما كانت تقبل فيما مضى كذا في خلاصة العقد وان
 اراد بذلك انما تقبل في المستقبل فالعقد فاسد وان اطلق ولم يفسر
 ولم يرد به شيئا فالعقد فاسد ههنا في المحيط باع ارضا على ان فيها كذا
 كذا اخذها فوجدها المشتري ناقصة جاز البيع وخير المشتري ان شاء
 اخذها بجميع الثمن وان شاء ولو باع دارا على ان فيها كذا كذا ابيت فوجدها
 المشتري ناقصة جاز البيع وخير المشتري على هذا الوجه ولو باع ارضا على ان
 فيها كذا كذا اخذها على تمامها فباعها اهل بيته او كان ثل فيها غير مائة فسد
 البيع كذا لو باع شاة مذبوحة فاذا رجعها من الفخذ مقطوعة فسد البيع كذا
 في فتاوى قاضي خان واذا ابتاع ارضا على ان فيها نخلا واشجارا فاذ ليس فيها
 نخيل واشجار فالبيع جائز وخير المشتري واذا ابتاع نخيلا واشجارا
 فهذا او ما لو باعها على ان فيها نخيلا واشجارا سواء وكذا لو باع دارا بغير
 وعلمها فاذا اعلوها كان للمشتري الخيار واذا قال بعثتك هذه الدار باجدا
 وابوابها وخشبها فاذا ليس فيها اجزاء ولا ابواب ولا خشب له بالخيار وان

كان فيهما تباين واحد عن فلاحه لانه وان كان في باب واحد وجذع واحد فله الحق
ولو قال بعتكم بما فيها من الاحذاع والابواب والمحتب والتميل فلم يجد شيئا
من ذلك فلاحه لانه اذا اشترى شيئا علم انه محلي بمائة درهم فضة او فلان
علم انها مشتركة بشر ان او خاتم لكي ان تصه يا قوت او فصاعلي انه مركب
في حلقه ذهب فاذا اشترى الى اخره او كانت هذه الاشياء كما شرطت فقلعت الفراك
واشبهه ذلك قبل القبض فالمشتري بالخيار في هذه الصورة ان شاء
اخذ الباقي بجميع الثمن وان شارك الا اذا اشترى فصاعلي انه مركب في حلقه
ذهب فلم يوجد الحلقه فان في هذه الصورة البيع فاسد والحلقه في ذلك ان
كل شي يباع ويدخل غيره في البيع تبعا له من غير ذكر ذلك الغير فاذا بيع ذلك
الشيء وشرط ذلك الغير مقفه في البيع ووجد ذلك الشيء ولم يوجد ذلك الغير فالمشتري
بالخيار ان شاء اخذ ذلك الشيء بجميع الثمن وان شارك وكل شي يباع ولا يدخل
غيره في بيعه تبعا له من غير ذكره فاذا بيع ذلك الشيء وشرط غيره مقفه في البيع
ولم يوجد ذلك الغير فالمشتري يخلد ذلك الشيء بحصته كذا في المحيط ببيع ثوبا
علم انه مصبوغ بالصوف فاذا هو ابيض جاز البيع وخير المشتري كما
لو باع دارا علم ان فيها بناء فاذا البناء فيها جاز البيع وخير المشتري بخلاف
ما لو اشترى ثوبا علم انه ابيض فاذا هو مصبوغ بالصوف كان فاسدا
كما لو باع دارا علم ان لا بناء وكان فيها بناء يفسد البيع كذا في فتاوي قاضي
خان ولو باع دارا علم ان فيها بناء آخر فاذا هو لبن ذكرية التجر يدانه فاسد
كذا في الخلاصة وكذا لو باع ثوبا علم انه مصبوغ بالصوف فاذا هو مصبوغ
بالزعرور فسد البيع ولو اشترى كراشا علم ان سداه الف فاذا هو
الف ومائة يسلم اليه الثوب ولو اشترى علم انه سداه اسي فاذا هو خا من خير
المشتري ان شاء اخذ بجميع الثمن وان شارك كذا في فتاوي قاضي خان واذا
قال بعتك هذا الثوب القز والحز وكان مختلطا فان كان السدي مما
شرط واللحمة من غيره فالبيع باطل وان كانت اللحمة ماسرط فالبيع جاز
وتخير المشتري في فصل القز وتبخر الحز لا خيار للمشتري ان كانت اللحمة
خزا والسدي من غيره قاله بشر سالت ابا يوسف عن رجل اشترى من
آخر ثوبا علم انه كنان فاذا ثلثه قطن فله ان يردده وان قطعه لم يرجع بشيء
ولو كان اكثره قطن فالبيع فاسد كذا في المحيط اشترى مئويقا علم انه
لحمه بمجن من السمك وتقا بضا والمشتري ينظر اليه وظهوره انه لحمه بنصف
من جاز البيع ولا خيار للمشتري كما لو اشترى صابونا علم انه متخذ من كذا
جرة من الدهن ثم ظهر انه اتخذ من اقل من ذلك والمشتري كان ينظر الى الصابون
وقت الشراء جاز البيع من غير خيار وكذا لو اشترى قميصا علم انه متخذ
من خمسة ادرج وهو ينظر اليه فاذا هو من تسعة جاز البيع ولا خيار للمشتري
ولو باع من اخر ابريسا فزرنه الباع علم المشتري فذهب به المشتري ثم جاء
بعد مدة قال وجدته ناقصا ان كان يعلم انه انتقص من الهواشي علم الباع

الغير

وكذا

وكذا لو كان النقصان مما يجري بين الزين فان لم يكن النقصان من الهواشي
يجري بين الزين فان لم يكن المشتري اقرانه كذا ما قلنا ان يمنع حصته النقصان
ان كان لم ينقده الثمن وان كان نقده رجع عليه بده ذلك وان كان المشتري اقر
انه قبض كذا ما قلنا قال وجدته اقل من ذلك فليس له ان يمنع من الباع شيئا
من الثمن ولا يسترده رجل يبيع حيا من طعام ثم ظهر النصف تبنا فاحده
ياخذه بنصف الثمن بخلاف ما لو اشترى بيرا من حنطة علم انه عشرة
ادرج فوجده اقل بخير المشتري ان شاء اخذه بجميع الثمن وان شارك
وكذا لو اشترى كتابا علم انه كتاب النكاح من عالمين محمد فاذا هو كتاب
الطلاق او كتاب الطب او كتاب النكاح لا من تأليف محمد فالواجب ان يبيع
لان الكتاب هو السوداء علم الباعين وذلك صنف واحد وانما يختلف
انواعه وهو لا يمنع الجواز ولو اشترى شاة بخلافها نجيحة فاذا هي معز
جاز البيع وخير المشتري ولو اشترى بغير علم انه خراسي فلم يجد خراسيا
كان له ان يردده كذا في فتاوي قاضي خان واذا باع شخص علم انه كجارية
فاذا هو غلام فلا بيع بينهما وهذا استحسان اخذ به علماءنا والاصل
في هذه المسئلة وما يجانسها ان الاشركة مع التسمية متى اجتمع في
الصفة فوجد المشتري المشار اليه علي خلافا للمسمى ان كان الخلاف من حيث
الحسن فالبيع باطل حتى ان من باع فصاعلي انه ياقوت فاذا هو رجاج
كان البيع باطلا وان كان المشار اليه من جنس المسمى الا انه يالعه في
الصفة فالصفة جاز والمشتري بالخيار اذا رآه كما لو اشترى فصاعلي
انه ياقوت اخر فاذا هو صوف كذا في المحيط اشترى قلسوة علم انه حشوه
قطن فقتل المشتري فوجد المشتري صوف او حشوه فانيه قال بعضهم
البيع فبرده المشتري ورجع ويرد منها نقصان الفتق وقال بعضهم يجوز
البيع ورجع بالنقصان وهذا اوضح هكذا في الظهيرية ولو باع جسيمة
علم ان ظهرا رجا كذا او بطانة كذا او حشوها كذا او حدة الظهارة علم ما
شرط والبطانة والحشوة بخلافه فالبيع جاز وتخير المشتري وان
كانت الظهارة من غير شرط فالبيع باطل واذا باع قبا علم ان بطانته
قوهي فاذا هو مروي فالبيع جاز وتخير المشتري وكذا اذا قال حشوه
قز فاذا هو قطن كذا في المحيط اشترى ارضا ثم امتنع عن ابيعاء الثمن وقال
اشترتها علم انها جريمان فاذا هي ناقصة وقال الباع بعتها كما هي وما
شرطت كذا شيئا كان القول قول الباع وانكار الشرط مع يمينه يباع حارا
وقال بان شرط مفرق ثم عاري است كان للمشتري ان يرد وكذا لو قال
ايبيعك علم ان لا ترجع علي بالثمن عند الاستحقاق كان البيع فاسدا كذا
في فتاوي قاضي خان ولو اشترى جارية ثيبا علم ان الباع لم يكن وطئها
ثم بان ان الباع كان وطئها ثم لم يزوج الباع ولا يكون للمشتري ولاية الرد كذا في
الظهيرية ولو اشترى جارية علم انها بكر فاذا هي غير ذلك فلو قال المشتري

لهما بعد ما كرا وقال بعثها وسلمتها وهي بكر وقد هبت القول قول البائع مع
اليمن ويحلف لقد بعثها وسلمتها وهي بكر ولم يذكر انه يريها النسباء وذكر
في كتاب الاستحسان انه يريها النسباء في الخلاصة وفي نوادر ابن سبعة
رجل اشترى من اخر سمكة على انما عشرة ارطال ووزنها على المشتري فوجد
ببطنها جارا وزنه ثلاثة ارطال او نحو ذلك والسمكة على حالها فالمشتري
بالخيار ان شاء اخذها بجميع الثمن وان شاء ترك وان شاء قد شواها قبل
ان يعلم بذلك فاني اقوم السمكة على انما عشرة ارطال واقومها وهي سبعة
فيخرج بحصة ما بينهما وان وجد في بطنها طيبا او ما اشبه ذلك مما ياكله
السمكة لزمه البيع ولا خيار له وقال محمد بن اشترى من اخر طست على انه
عشرة اماء فقبضه فاذا هو خمسة اماء فهو بالخيار ان شاء امسكه بجميع
الثمن وان شاء ترك وان حدث به عيب عند المشتري والي البائع قوله
لاجل العيب فانه ينظر الى الطست فان كان قيمته على عشرة اماء عشرين
وعلى خمسة اماء عشرة والقيس تقصه على قيمته خمسة اماء درهم
فانه يرجع على البائع بنصف الثمن لتقصان الوزن ويرجع ايضا بعشر
الثلث لاجل العيب وذلك درهم كذا في المحيط اشترى بغير اعلى انه لا يصح
فوجده يصح كان لم ان يردده وهذا الجواب ظاهر فيها اذا كان يصح زيادة
على العادة بحيث بعد ذلك عيبا عند الناس كذا في فتاوى قاضي خان
ولو اشترى جارية على ان لم تلد فظهر انها كانت ولدت كان له ان يردّها
كذا في الظهيرية رجل قال لغيره بع عبدك من فلان بالف درهم على ان يكون
الثلث علي والقبول لفلان المشتري في ظاهر الرواية لا يجوز هذا البيع ولو قال
بع عبدك من فلان بالف درهم على اني صلته لك خمسمائة درهم من الثمن جاز
كذا في فتاوى قاضي خان ولو اشترى ثوبا على انه ينسب بوري فاذا هو جاري
او عاصم على اني شهرستاني فاذا هو سمرقندي البيع فاسد كذا في الخلاصة
اشترى جارية على انما مولدة الكوفة فاذا هي مولدة البصرة يردّها اشترى
ثوبا على انه هروي فاذا هو بلخي البيع فاسد عند اصحابنا الثلاثة وفي نوادر
عشر عن ابي يوسف اذا اشترى سفيينة على انما اساج فاذا فيها غير الساج
قال ان كان شيئا لا بد من ان يكون فلا خيار له وهو بجميع الثمن يريد بهذا انه
اذا استعمل فيها شيء من غير الساج لا يصلح ذلك الشيء الا من غير الساج ولو كان
كل السفينة من غير الساج فلا يصح بينهما وروي عن ابي يوسف ورجل
قال لغيره بكم هذا الثوب الهروي والثوب مصبوغ صبغ الهروي فقال
بكذا ابتاعه قال قال ابو حنيفة رحمه الله هو مثل الشرط انه هروي وهو
قولي يريد بهذا الوتين انه مزور كان البيع باطلا كذا في المحيط اذا شرط
الاجل في البيع القين فسد العقد وان شرط الاجل في الثمن والثلث دين
فان كان الاجل معلقا جاز البيع وان كان مجهولا فسد البيع ومن جملة
الاجال المجهول البيع الى النيروز والكهرجان وقد ذكر محمد مسئلة النيروز

والكهرجان في الجامع الصغير واجاب بالنسبة مطلقا والصحيح من الجواب
في هذه المسئلة انها اذا لم يبين نيروز الجوس او نيروز السلطان فالعقد
فاسد واذا بينا احدها وكانا يعرفان وقته لا يفسد العقد هكذا في المحيط
ولم يجزئ بيع الى قدوم الحاج والخصاء والدياس والقطاف والحيد اذ كذا في
الكافي وان اشترى الى قطر المنصاري وقد خلوا في الصوم جاز وقبل دخوله
في الصوم لا يجوز فان اسقط الاجل الفاسد قبل مجيئه ينقلب العقد
جائزا استحسننا وعنده زفر لا ينقلب جائزا والصحيح قولنا لان مشترينا
قالوا العقد موقوف فيظهر انه كان جائزا باسقاط المفسد وهكذا روي
الكرخي عن ابي حنيفة نصا وهو الصحيح واما سائر الياقات الفاسدة
روي الكرخي عن اصحابنا انه ينقلب جائزا بخلاف المفسد والصحيح انه لا
ينقلب جائزا كذا في محيط الرضوي ولو باع مطلقا ثم اجل الثمن الى هذه
الاقوات جاز كذا في النهالفاين وان اجله الى شهر الربيع فهو باطل وان قال
يوجب اجلك الى رجب فهو على الرجل القابل وان قال الى انفسله فالي
انفسله هذه الراجب والبيع الى الميلا فاسد هكذا ذكر محمد في الكتاب
فان كان المراد ميلا البرهيم فالجواب على ما اطلق في الكتاب وان كان المراد
ميلا عيسى فما ذكر من الجواب محمول على ما اذا لم يفرقا وقته كذا في المحيط
رجل اشترى متاعا بالف درهم الى عشرة اشهر على ان يعطيه الثمن اني
تقد كان يومئذ كان البيع فاسدا رجلا باع عبدا بالقياس على ان ينفقه كل
اسبوع بعض الثمن حتى ينفقه خمسمائة درهم عند مضي الشهر كان فاسدا
كذا في فتاوى قاضي خان اذا اشترى مسكا وزنا فوجده الرصاص
فهو بالخيار ان شاء راد الرصاص وحط عن الثمن بقدر وزن الرصاص
وان شاء ترك واذا اشترى سمنا وزنا فوجده فيه ربا قد قال محمد رحمه الله
ان كان ربا قد يكون مثله في السم ولا يبعد عيبا لزمه بجميع الثمن وان
كان يبعد عيبا فان شاء اخذ بجميع الثمن وان شاء ترك وان كان مما لا يكون
مثله في السم فان شاء اخذ بحصته وان شاء ترك رجل اشترى من اخر
جراب ثوب هروي او غيرها او اشترى قوسرة ثم لم يقبضها حتى عد البائع
واخرج الثياب عن الجراب واخرج التمر من القوسرة ثم باع الجراب او القوسرة
وترك الثياب ولم يبيع الجراب او القوسرة لكنه انتفع بها قال المتاع والتمر
لازم للمشتري لانه يمتنع من الثياب والتمر لكان الجراب والقوسرة
كذا في المحيط اشترى جبة لولوة وشرط لها وزنا وتقا بضم ووجدها
ناقصة وقد استهلكها قال لا يصح بيع في قياس قول ابي حنيفة
ولكنه استفتح ذلك وترك قياسه فيه لان نقصان اللولوة يحط من الثمن
شيا كثيرا ورجل لم ير رجلا بالنقصان في ثياب الاحارة في اخر كتاب
الصرى اذا باع على ان وزنها مثقال فاذا هو مثقالان فالزيادة تسلم
للمشتري بغير ثمن لان الوزن فيها بصره التبويض بمنزلة الوصف كذا

في الاجرة اشتري بستانا فيبخل وشجر وشوط انه عشرة اجرة وقبضة
بغير مساحة فاكل ثمره سنيين ثم وجدته شقيقة اجرة لم يرد ولم يرجع بشي
في قياس قول ابي حنيفة كذا في المحيط وعن محمد بن عبد الله بن ابي حنيفة
ارضا بربا بخل وكرم على ان عشرة اجرة واكل ثمرها سنيين ثم تبين انها
خمس اجرة قال يقيم هذه الاجرة الارض وهي خمسة اجرة بكم تساوي
ولو كانت عشرة اجرة في مثل خالها بكم تساوي فيجمع بفضل ما بينهما كذا في
النجرة رجل معه فقير ان من حنطة في زيبيل فباع فقيرا من رجل بدرم
ولم يقبض حتى باع من آخر فقيرا منه بدرم ثم هلك احد الفقيرين فالمشتري
بالخيار فيه ان شاء اخذ كل واحد منهما نصف الفقير الباقي بنصف الثمن
وان شاء ترك وان ترك احداهما نصيبه فاراد الاخر ان يأخذ الفقير كله
بدرم فليس له ذلك الا ان يشاء البائع فان قبض المشتري الاخر فقيرا ولم
يقبض الاو شيئا ثم ان المشتري الاخر رد ذلك الفقير على البائع بعيب بغير
قضاء قاض فليس للمشتري الاول في الفقير المردود شيئا له ان يأخذ
الفقير الباقي او يترك فان خلط البائع احد الفقيرين بالآخر استقصى قبض
المشتري الاول وان لم يخلط البائع وكان قد رد عليه بعيب بقضاء قاض
وليس بالفقير الباقي عيب فاراد المشتري الاول ان يأخذ الباقي دون المردود
واي البائع الا ان يأخذ نصف كل واحد منهما فذلك للبائع فلو هلك الفقير
الباقي عنده وتقر المردود الذي به عيب فاراد المشتري الاول تركه فذلك
له وان اراد اخذه كله فله ذلك وان شاء ان يأخذ نصفه ويترك نصفه
فصل ولو كان الفقير الها لك هو المردود الذي به عيب والفقير الباقي هو
الاول الذي لم يكن به عيب فالمشتري ان يأخذ نصفه وليس له ان يأخذ كله
فان سلم البائع كله فالمشتري ان يبيع كذا في المحيط رجل اشترى ارضا
بشرط فاذا اشرب لها فارقا اراد المشتري ان يأخذ الارض بمحضه ويرجع
على البائع بحصة الشرب من الثمن فذلك كذا في النجدة اذا اشترى طعاما
مكائلة وقبضة فانه لا يأكل ولا يبيعه ولا يبتاع به حتى يكيله وكذا اذا
كان البائع ابتاعه واكتاله من بابه بحصة المشتري لم يجز له ان يمتنع
على ذلك الكيل ولا يبيع ولا ياكل حتى يكتاله ثانيا كذا في المحيط ثم عامة المشا
حلوا فيها اذا كالا لبائع قبل البيع والمشتري يراه اما اذا كاله بعد القدر
فيكون النقص فعليه وان لم يعد الكيل والوزن وعليه العتري كذا في التهذيب
وان كاله البائع بعد البيع عند غيبة المشتري اختلفوا فيه والصحيح انه
يشترط كيل اخر كذا في التاتارخانية واذا اشترى من غيره حنطة
مجازفة وباعة بعد ما قبضها من غيره مكائلة فانه يكتفي به كيل واحد
وكذا اذا استقرض من رجل حنطة على انه كثر باعة مكائلة فانه يكتفي
بكيل واحد اما كيل المشتري واما كيل البائع المستقرض بحصة المشتري
ولو اشترى حنطة مجازفة وباعة من غيره بعد ما قبضها مجازفة

او اشتاد حنطة من ارضه او بالهبة وباعة من غيرهما مجازفة او ملك حنطة
ثمنا على انها كثر وقبضا وباعة مجازفة قبل الكيل فمجازفة او اياه ابن سماعة
عن محمد واذا اشترى مكائلة وباعة من غيره مجازفة قبل ان يكيل هل يجوز
ظاهرا اطلق محمد بن الاصل يدل على انه لا يجوز وذكر ابن قسطنطين في نوادره انه
اذا باع مجازفة قبل ان يكيله حجاز ولو باعه مكائلة قبل ان يكيله لا يجوز
فصار في المسئلة روايتان وكل جواب عرفت في المكائلات فهو الجواب في الموزونات
كذا في المحيط اذا اشترى من اخر ثوبا على انه عشرة اذرع كان له ان يبيعه
وان يتصرف فيه قبل الذرع واذا اشترى من اخر عددا بشرط القدر هل
يجب اعادة القدر ايد كرم هذا الفصل في الكتب الظاهرة قالوا وقد
ذكرنا كذا في ان على قول ابي حنيفة يشترط اعادة القدر لائحة التفرقات
وعلى قولها لا يشترط ونذكر في القدر ما المحدثون وان يجب اعادة القدر
في رواية ويروى لائحة لا يجب وصح القدر ويروى هذه الرواية اشترى طعاما
او مؤونة ثم اراد فاسده او قبض بغير كيل ثم باعه وقبضه للمشتري فالبائع
الثاني جائز وانما يعتبر اعادة الكيل في البيعين الصحيحين كذا في النجدة
قال محمد رحمه الله اذا اشترى كرا من طعام مكائلة بماية درهم فاكثاله من
البائع لنفسه ثم انه وفي رجلا بالثمن الاول لم يكن للمشتري ان يقبضه الا بكيل
مستقبل فان كان المشتري الاول الذي باع من هذا الثاني اكله لنفسه
بحضر من المشتري فان اكله المشتري الثاني فوجهه يزيد فقيرا رد الزيادة
على المشتري سواء كانت هذه الزيادة زيادة تجري بين الكيلين او زيادة
تجري فان رد هذا المشتري الثاني على الاول ينظر ان كانت الزيادة مما يدخل
بين الكيلين كانت الزيادة للمشتري الاول بهردها على بابه وان كانت
الزيادة لا تدخل بين الكيلين رد هذا المشتري الاول على بابه فان وجد
المشتري الثاني ناقضا كان للمشتري الاخر ان يأخذ المشتري الاول بحصته
سواء كان النقصان يدخل بين الكيلين او لا يدخل فان كان النقصان
مما يدخل بين الكيلين يرجع المشتري الاول على بابه وان كان مما لا يدخل
وثبت ذلك بالبيضة او بتصديق البائع يرجع وكذا لو كان البيع الثاني
مراوحة ولو كان المشتري الاول باع من الطعام فقيرا او دفعه الى المشتري
ثم باع الباقي على انه كرم مثل ما اشترى ثوبا فاكثاله الثاني فوجهه كرا فاما
فذلك جائز ولا خيار له لكن ثمن الكرم يقسم على احد واربعين فغير انما اصحاب
الفقير يسقط عنه المشتري الثاني وذلك جز من احد واربعين جزاء من الثمن
ولزوم الباقي وعند محمد يجز ان شاء اخذ الكل جميع الثمن وان شاء ترك ولو كان
القدر الثاني سراحة وباقي المسئلة على ما قبل قول ابي حنيفة ومحمد يجز
المشتري ان شاء اخذ الكل جميع الثمن وان شاء ترك ولو كان القدر الثاني سراحة
رده وان شاء امسكه جميع الثمن كذا في المحيط اشترى كرا بماية درهم على انه اربعون
فقيرا فاكثاله وثنا نصف فابتل فصا رجسيتين فاقبضه الماء ثم باع سراحة

قياس

او تولية ولم يبين حازر والمشتري منه اربعون فقيرا او ثقت له عشرة افقرة وان
بلغ هذه العشرة الزايقة سراجة او تولية باعها على حسن الثمن وهذا على قياس
قولها وعلى قول اي حنيفة رحمه الله لا يبيع هذه العشرة مراحنة ولو اصابته
الحاجة الكيل الثاني قبل القبض اخذ المشتري كله بكل الثمن ان شاكره
في محيط الرخصي رجل اشترى كرسنة بمائة درهم على انه اربعون فقيرا او كاله
فاذا هو اربعون فقيرا فقبضه المشتري ثم تقايلا البيعة ثم التالى البايع
فاذا هو يزيد او ينقص فقيرا او تصادف ان ذلك من نقصان الكيل او من
زيادة الكيل فالزيادة على الاصل للبايع والنقصان عليه حتى لا يحيط شي من
الثمن وكذلك لو اصابه الماء فزاد فقيرا ورخص به البايع فذلك كله لان
يكون لم يعلم به فله ان يرد به بالقيس وتطل الاقالة ويقود البيعة الاولى وكذلك
ان كان رطباً وقت البيع وهو كرتام ثم جف وانقص عند المشتري ثم تقايلا
فاكتاله فانقص وعلم انه من الجفاف او تصادف عليه فذلك كله للبايع
ولا يحيط من الثمن شي كذا في المحيط الاصل ان المبيع ان كان قيا مضافا اليه
بيع شرط الكيل فالزيادة الحادثة قبل الكيل للبايع وتعود للمشتري
وان لم يكن المبيع عن مضاف اليه بيع فالزيادة الحادثة بعد الكيل قبل القبض
للبايع وبعد القبض للمشتري اذا اشترى طعماً ما على انه فقير بدرهم فابتل
قبل الكيل ثم كاله فاذا هو فقير وربع بسبب التلبل فان شاخذ منه فقيرا وان
شاترك وان اردت بعد الكيل بمخ من المشتري قبل القبض فالزيادة له
وتجبر لمكان التلبل وان انتقص بعد الكيل اخذه بجميع الثمن ولو انتقص قبل
اخذة بحصته من الثمن كذا في محيط السرخسي ولو كان للمشتري مخ من المشتري
فكان فقيرا فلم يقبضه المشتري حتى اعبد عليه الكيل فاذا هو يزيد او ينقص
قدر ما يكون بين الكيلين لزمه جميع الثمن لان المعقود عليه يقين بالكيل
ولم يظهر خطأ الكيل الا لاحقاً لو كانت الزيادة والنقصان قدر ما يجري
بين الكيلين ان كان زائداً او الزيادة على البايع وان كان ناقصاً اخذه
بحصته في الثمن من الحالين جميعاً كذا في المحيط واذا اشترى فقيراً من صبرة
بدرهم فقول البايع من فقيرا وكاله للمشتري ولم يسلم اليه فاصاب البصرة
والمعزول ماء وزاد كل فقير ربعاً للبايع ان يعطي المشتري فقيراً الا غير من
اي الطغافين شاة والمشتري الخيار من قبول ولو نقص البصرة والمعزول
بان كان ندياً مخفياً كان فقيراً تام ولا خيار لو اخذ منها ولو اشترى فقيراً من
صبرة فقبض فقيراً من جملتها ثم رده بقيب انتقص البيعة اذا ابتاعها فقيراً
فقيراً باعياً منها فابتل اخذها بعد الكيل قبل القبض فزاد ربعاً فذلك
للمشتري وتجبر ولا يفسد البيعة لمكان الزيادة ولو كانت الزيادة قبل الكيل
خير صاحب الطعام اليابس بين اخذ فقير وبين التزك عند اي حنيفة
واي يوشف واذا ابتاع فقيراً من صبرة بغير يقين وكان صاحب البصرة
فقيراً سراً ولم يسلم اليه حتى اصابه والمعزول ماء فمضاجب الفقير اليابس

بالخيار

بالخيار ان شاخذ فقيراً رطباً وان شاترك وعنده يفسد البيعة ولا يمتل المعزول
خاصة فعليه تسليم فقير من اليابس ولا خيار لو اخذ منها كذا في المحيط
السرخسي البايع الحادي عشر في احكام البيعة الغير الجارية البيعة
توعان بما تطل وتايبه فالباطل ما لم يكن محله ما لا يتقوى كذا لو اشترى
خراً او خنزيراً او صبيد لحم او المبيته او ذماً مسفوفاً فهو لا يبيد الملك
واما الفاسد وهو ان يكون بدها ما لا كذا لو اشترى بخراً او خنزيراً او صبيد
الحرم او مذبواً او مكاتباً او ام الولد او ادخل فيه شرطاً فاسداً او غيره فان
ينقصد البيعة ببيعة المبيع ويملك عند القبض كذا في محيط السرخسي
المشايع انه مضمون ام امانته قال بعضهم هو امانته وقال بعضهم يكون مضموناً
عملية كذا في شرح الطحاوي ويشترط ان يكون القبض باذن البايع وما قبضه
غير اذن البايع في البيعة الفاسد فهو كالم يقبض زينة الزيات اذا قبض
المشتري المبيع في البيعة الفاسد من غير اذن البايع وتجب فيه فانه قبضه
بما المجلس يصح القبض استحساناً ويثبت الملك فيه للمشتري وان قبض
بعد الافتراق عن المجلس فيصح قبضه لا قيا سراً واستحساناً ولا يثبت الملك
فيه للمشتري واذا اذن له بالقبض فقبض به المجلس او بعد الافتراق عن
المجلس صح قبضه ويثبت الملك قيا سراً واستحساناً وهذا الملك يستحق
النقص وكبره للمشتري ان يتصرف فيما اشترى شراء فاسداً او يتلفه او يتلفه
لكن مع هذا الوتر في فيه تصرفاً فانه تصرفه ولا ينقص تصرفه ويبيط له حق
البايع والاسترداد سواء كان تصرفاً يحتمل النقص بعد ثبوته كالبيع واشباهه
او لا يحتمل النقص كالاغتياق واشباهه الا الاجارة والتكاح فانهما لا يبطلان
حق البايع في الاسترداد كذا في المحيط ولو اعتقه او باع المشتري او ذبوه
بطل حق الفسخ وكذا الواسطولة وتبصر المحلة الجارية ام ولد للمشتري
وعلى المشتري قيمة الجارية وهل يفرق الحق ذكره البيوع انه لا يفرق وفي الشرح
روايتان والصحيح انه لا يضمن العرق وكذا لو كانت عمة على المشتري قيمته فان
اديه بذا الكتبة وعفق تزويج المشتري ضمان القيمة وان عجز ورد في الرق
ان كان ذلك قبل القبض بالقيمة على المشتري فالمبايع ان يسترد وان كان بعد
ما قضى عليه بالقيمة لا يسيل على القيد للبايع ولو اوصى به تحت الوصية ثم
ان كان الموصي حياً فلم يبايع حق الاسترداد وان كان بطل حقة لان الثابت
للموصي له ملكه جديد بخلاف الثابت للوارث بان باع المشتري شراء فاسداً
فلم يبايع ان يسترد من ورثته وكذا اذا مات البايع فلم ورثته ولاية الاسترداد
كذا في البدائع ولو قطع الثوب وخاطه او بطنه وحشاه ينقطع حق البايع في
الفسخ هكذا في محيط السرخسي ورجل اشترى ثوباً شراء فاسداً او قبضه
وقطعه ولم يحيط حتى اودع عند البايع فملك ضمن المشتري نقصان القطع
ولا يضمن قيمة الثوب كذا في فتاوى قاض خان ولو كان المبيع فضاء فبقي
المشتري فيها بناء او غرس اشجاراً بطل حق الفسخ عنده وعنده لا يبطل

ع

كذا في محيط الرهن الواجب في البيع فانما يفسد القيمة ان كان المبيع من ذوات
القيمة والمثل ان كان مثليا وهذه اذا هلك عند المشتري او استهلكه او
رهبه وتقطع حق الاسترداد للبائع وكذا الكرهن او بيع المشتري
من اخر فلو افك الرهن ورجع في الهبة وعاد المبيع الى البائع بما يكون فسخا
للبيع ان يسترد وهذه اذا لم يقض الفسخ بالقيمة فان قضى ليس له حق
الاسترداد كذا في الخلاصة وان كان المبيع قايما في يد المشتري لم يرد
ولم يتعص فان لم يرد على البائع وبفسخ البيع فيه لان الفسخ اذا كان قويا
دخل في ضلبي وهو البذل او المبدل فكل واحد منهما يملك فسخه في حضرة
صاحبه عنده وعند ابي يوسف رحمه الله يملك حضرة صاحبه وبغير
حضرة صاحبه واذا لم يكن الفسخ قويا دخل في ضلبي وانما دخل الفسخ
بشرط فيه منفعة لاحد المتعاقدين فكل واحد منهما يملك فسخه قبل القبض
واما بعد القبض فالذي في الشرط يملك فسخه حضرة صاحبه ولا يملك الاخر ولو
ازداد المبيع في يد المشتري فلا يخلو اما ان يكون متصلة او منفصلة وكل
واحد من المبيعين اما ان يكون متصلة متولدة من الاصل كالخمس والجمال
والجلاء بياض او غير متولدة كالصنعة الثوب والسمن في السوق والبا
في الساحة والمنقطة متولدة من الاصل كالولد والعرق والارض
والثمر والصوف او غير متولدة من الاصل كالكتب والفلة والهبة
والصدقة فان كانت متصلة متولدة من الاصل فانه لا يتقطع حق
البائع عنه وان كانت متصلة غير متولدة من الاصل كالصنعة وغيره انقطع
حق البائع عنه وتوزع عليه ضمان القيمة او المثل ان كان من المثليات وكذلك
لو كان قطنا فلو لم يرغز ففسخه او حنطة فطحنها انقطع حق البائع عنه
وتحول الى القيمة او المثل ولو كانت الزيادة منفصلة ان كانت متولدة من
الاصل فانما لا تمنع الفسخ وان لم يردها جميعا ولو كانت الولادة نقصا يجبر
النقص الواقع فيها بالحادث منها ولو هلكت هذه الزيادة في يد المشتري
فلا ضمان عليه ويعزم نقصان الولادة ولو استهلك هذه يضمن ولو هلك
المبيع والزيادة قايمة للبائع ان يسترد الزيادة ويأخذ من المشتري
قيمة المبيع وقت القبض ولو كانت الزيادة منفصلة غير متولدة من
الاصل فالبائع ان يسترد المبيع مع هذه الزيادة ولا يطالب ان هلك
الزيادة في يد المشتري فلا ضمان عليه وان استهلك فلا ضمان عليه ايضا
في قول ابي حنيفة وعلم قولهما يفرم ولو استهلك المبيع والزيادة قايمة في يد
المشتري توزع عليه ضمان المبيع ونصيب الزيادة للمشتري وان انتقص
المبيع في يد المشتري ان كان النقصان باقية مساوية فالبائع ان يأخذ
المبيع مع ارش النقصان وكذلك النقصان بفعل المشتري او بفعل المعقو
عليه واما ان كان النقصان بفعل الاجنبي فالبائع بالخيار في الارش ان
شاء اخذ من الجاني ولا يرجع بما للمشتري وان شاء اشع المشتري ثم المشتري

يرجع

يرجع على الجاني ولو قتل الاجنبي فالبائع ان يضمن المشتري قيمة ولا يسبيل له
على القاتل والمشتري يرجع على عاقلة القاتل بالقيمة في ثلاث سنين ولو
كان النقصان بفعل البائع صار مستردا حتى انه لو هلك في يد المشتري
ولم يوجد منه جسد ثم هلك بغيره فانه يتعطل ان هلك من سراية جنائنه البائع وان
صار مستردا ايضا ولا ضمان على المشتري وان هلك من سراية جنائنه
فعلية ضمانه ويظهر حصة النقصان بالجنائنه ولو قتل البائع او سقط
في بئر حفها البائع صار مستردا وبطل عنه الضمان هكذا في شرح الطحاوي
ولو اشترى جارية شراء فاسدا او قبضا وبعها بربح فيها فصدق بالربح ولو
اشترى بثمنها شيئا اخر فربح فيه طاب له الربح كذا في السراج الوهاج رجل اشترى
دارا اشترى فاسدا او قبضا فخربت خرابا فاحشا ثم خاضم البائع الى القاضي
فيقبض القاضي للبائع بقيمة الدار يوم قبض المشتري كان للمشتري ان يأخذها
من المشتري بتلك القيمة رجل اشترى عبدا فاشترى فاسدا او قبضه ثم اعتقه
او قتل وقيمته يوم القتل والاعتاق اكثر من قيمته يوم القبض كان عليه
قيمته يوم القبض كذا في فتاوى قاضي خان ولو اشترى من رجل عبدا
بمكاتب او مدبرا وام ولد وتقا بضا ملكه مشتري العبد القبة ومشتري
المكاتب والمدير وام الولد لا يملكه وان قبضه باذن البائع وكذلك لو
اشترى عبدا اجمالا الغير بغير اذن صاحبه يملك مشتري العبد القبة ولا
يملك الاخر ما قبض حتى يجيز ذلك البيع وكذا لو اشترى من رجل عبدا
يشرب او جاء غير مرفوع يحوض او نهي او يبر او اشترى بدرا غير محشود
فهو على ما ذكرنا كذا في شرح الطحاوي من اشترى جارية شراء فاسدا ليس
له ان يطأها فان وطأها ولم يعلقها كان للبائع ان يستردها فاذا استردها
ضمن المشتري بعقرها للبائع واذا علقها يضمن قيمتها فاذا وجبت القيمة
فعل قولنا شمس الامية الحنفي لا عقر عليه وعلى ما ذكره شيخ الاسلام في المسئلة
روايتان بكار واية كتاب البيوع عقر عليه وتكثير رواية كتاب الشرب عليه
العقر هكذا في المحيط رجل اشترى امه شراء فاسدا فلم يقبضها حتى ه
اعتمها فاجاز البائع اعتمها فعتقت على البائع ولا شيء على المشتري ولو اشترى
عبدا اشترى فاسدا فاعتق البائع قبل القبض اعتقه عني فاعتقه البائع
عنه كان العتق على البائع دون المشتري كذا في فتاوى قاضي خان ولو اشترى
عبدا اشترى فاسدا او قبضه ثم قال للبائع هو حر لم يعتق فلان قال بعد
ذلك هو حر ان كان الكلام الاول بحضرة المشتري يحق كذا في محيط الرهن
ولو اشترى حنطة شراء فاسدا فامر البائع ان يطحنها فطحنها كان له
الدقيق للبائع وكذا لو كانت شاة فامر البائع بذبها فذبحها ولو اشترى
فغير حنطة شراء فاسدا فامر البائع قبل القبض ان يخلط بخلطه
المشتري ففعل ذلك كان ذلك قبضا من المشتري وعليه مثله للبائع

كذا في فتاوى قاضي خان رجل اشترى امة شراء فاسدا او زوجها بمهر مسمى
فوطيها الزوج وقد كانت بكر ثم ان البائع خاض فيها واخذها فالنكاح
حايز والمهر للبائع ثم ان كان فيه وفاء بما نقص من ذهاب العذرة فلا
شيء على المشتري وان كان النقصان اكثر من المهر رجع بمثل المشتري
كذا في المحيط ولا يجوز بيع جارية باريين الى اجل فان قبضها وذهبت
عينها عنده ردها ونصف قيمتها ولو فاقها عتق المشتري كان للبائع
حياتان يضمن الفاق او المشتري بقيمة ثم رجع المشتري على الفاق ولو
ولدت ولدين وماتت اخذها الجارية والولد الباقي ولا يضمن قيمة
الميت ويضمن نقصان الولادة الا اذا كان في الولد وفاء ولو مات الولد
بجنايته يضمن قيمته ولو ماتت الام وحدها اخذ الولدين وقيمة الام
كذا في المحيط الرخصي اشترى عبدا شرا فاسدا او قبضه باذن البائع
وتعده الثمن ثم اراد ان يبيعه كان له ان يبيعه كان له ان يبيعه
منه الى ان يستوفي الثمن فان مات العبد ولا مال له غير العبد كان له
المشتري احق بالعبد من مائة البائع فباع بحقه فان كان الثمن الثاني
مثل الثمن الاول اخذ المشتري وان فضل فالفضل للمشتري وان
كان الثمن الثاني اقل كان هو اسوة لسائر مائة البائع بضرب هو مقيم
بقيمة حقه فيما يظهر من التركة وان مات العبد في رد المشتري كان
عليه قيمته ولو اشترى مائة دين كان له على البائع قبل الشراء فاسدا
وقبضه باذن البائع ثم اراد ان يبيعه كان له ان يبيعه كان له ان يبيعه
واراد المشتري حبه بما كان له عليه من الدين لم يكن له ذلك فان مات
البائع وعليه ديون كثيرة والعبد عند المشتري بقيما اذا وقع الشرا فاسدا
لا يكون المشتري احق بالعبد هكذا في المحيط رجل باع عبدا بغير فاسد
ثم تشافضا البيع بعد القبض ثم ابراه البائع من القيمة ثم مات الغلام
عند المشتري كان على المشتري قيمة الغلام ولو قال ابراه ككف الغلام
ثم هلكت عند المشتري كان تبرأ عن الغلام لانه اذا ابراه عن الغلام فقد
اخرجته من ان يكون مضمونا وصلا لانه فلا يضمن عند الهلاك كذا في فتاوى
قاضي خان رجل اشترى غلاما خمسينية وقيمة خمسينية ثم اراد ان يبيعه
فازدادت قيمته من قبل السعر حتى صار مائة الف الفان فباعه فباعه
لاغير اعتبار القيمة يوم القبض ولو نصب عبدا قيمته الف فازدادت قيمته
حتى صار الفين ثم اشتراه من المالك مائة الف فاسدا ثم مات العبد فان وصل
الي الف حسب بقية ما اشتراه ففك له الفان وان لم يصل حتى مات فعليه
الا لان الزيادة في الف حسب امانة وانما تصير مضمونة في الشراء بالقبض
والقبض لم يوجد كذا في الظهيرية غاصب العبد اذا اشتراه من المفضو
منه شرا فاسدا او اعتقه بغير اعتاقه بغيره بغيره كذا في فتاوى
قاضي خان وكورد المشتري المبيع على بايعه في الشراء فاسدا انفسه

الفقد على اي وجه رد عليه يبيع اودمية او صدقة او بقرية او وديعة
وكذا لو باعته من وكيل البائع بالشراء وسلم اليه بزي من ضمانه ولو باعته
من عبد البائع وهو ماذون له في التجارة وليس عليه دين يجوز ولكن ه
البيع الفاسد ينفسخ عليه ولا يبرأ من الضمان حتى يصل المبيع الى
البائع ولو كان العبد ماذونا في التجارة وعليه دين صح البيع وتوزر عليه
الضمان للبائع ولو كان اشترى من العبد الماذون عليه دين وقبضه
باذنه ثم باعته من سيده جاز بيعه من السيد وتوزر عليه الضمان
للعبد وان كان العبد لا دين عليه لا يجوز البيع الثاني ولكن ينفسخ البيع
الاول ويبرأ من ضمانه بالرد على السيد لان رده على مولي العبد كرده على
العبد ولو باعته من مضارب البائع صح البيع وتوزر عليه الضمان ولا
ينفسخ البيع ولو كان البائع وكليلا لغيره بالشراء فاشترى من المشتري
منه لموكله صح البيع الثاني وثبتت عليه الثمن للمشتري وتوزر له الضمان
على المشتري الاول فيلتحقان فصلا الا اذا كان في احد هما
فضل يرد كذا في شرح الطحاوي ولو كان المبيع ثوبا فضيعة المشتري
بضغ يزيه من الاحمر والا صفر وخوها روي عن محمد رحمه الله تعالى
ان البائع بالخيار ان شاء اخذها واعطاه ما اراد الصبغ فيه وان ه
شاء ضمنه قيمته وهو الصحيح كذا في البدائع ولو باع ارضا بغير فاسد
فخلف المشتري مسجدا لا يبطل حق الفسخ ما لم يبين بظاهر الرواية
فان بناءه بطل في قول ابي حنيفة رحمه الله تعالى وعرض الاشجار كالبناء
كذا في فتاوى قاضي خان وفي نوادر ابن سنان عن ابي يوسف رجل ه
اشترى عبدا شرا فاسدا ثم ان المشتري اذن له في التجارة فلحقه دين
ثم ان البائع خاض المشتري في استرداد العبد فانه يرد اليه ولا يستعمل
للموكل عليه ويضمن المشتري الاقل من قيمة العبد ومن الدين للموكل
كذا في المحيط اشترى جارية شراء فاسدا او قبضها باذن البائع ثم انه
يبريها ان يستردها من المشتري بكم فساد البيع فقام المشتري ه
بينة انه باعها من فلان مكذبا فان صدقه البائع فيه ضمنه قيمتها وان
كذبه فيها قال كان له ان يستردها منه فان استرد البائع الجارية بشر
حضر الفايه وصدق المشتري كان له ان يسترد الجارية من البائع ه
وان كان البائع الاول صدق المشتري فيها قال واخذ القيمة ثم حضر
الفاي لم يكن للبائع الاول استرداد الجارية سواء صدق الذي ه
حضر المشتري الاول او كذبه ولو قال بعتا من رجل ولم يسمه وكذبه ه
البائع كان للبائع ان يستردها فان استرد ثم جاز رجل فقال المشتري
عتيت هذا فان كذب ذلك الرجل المشتري فالاسترداد ماض وان
صدق فكذلك كذا في المحيط اذا اختلف المتبايعان احد هما يبي الصحة
والاخر يبي الفساد ان كان يدي على الفساد بشرط فاسد او اجل فاسد

كان القول قول مدعي الصحة والبيته بيته مدعي الفسخ باتفاق الروايات
وان ادعى العقد لمعني في طلب العقد بان ادعى انه اشتراه بالف درهم وظل
من حرم ولا خريدي بيع بالف درهم في ظاهر الرواية القول قول مدعي
الصحة ايضا والبيته بيته الاخر كناية الوجه الاول هكذا في فتاوى قاضي
خان الباب الثاني عشر في احكام البيع الموقوف
ويجب احد الشريكين اذا ابتاع الرجل مالا الغير عندنا يتوقف البيع على
اجازة المالك ويشترط صحة الاجازة قيام الفاقدين والمفقود بغيره
عليه ولا يشترط قيام الثمن ان كان من النفوذ فان كان من العرض
يشترط قيامه ايضا كذا في فتاوى قاضي خان ثم اذا صحت الاجازة فيها
اذا كان الثمن شيئا يتعين بالتعيين وكان الثمن قابلا للثمن يكون
للبيع دون الجيز ويرجع الميز على البائع بقيمة ماله ان كان من ذوات
القيم وبمثله ان كان من ذوات الامثال هكذا في المحيط ولو هلك الثمن في
يده قبل الاجازة او بعد هلك امثاله ولو هلك المبيع في يد المشتري
فلمالك ان يضمن اياه كذا فان ضمن المشتري يرجع بالثمن على البائع ان
نقده وان ضمن البائع فان كان المبيع مضمونا عنده فقد البيع وان
كان امثاله عنده فان سلم او اتم ببيع نقد البيع وان باع او اتم ببيع
ينفذ البيع ويرجع بما ضمن على المشتري كذا في محيط السرخسي واما ان
المالك لا ينفذ بل اجازة الوارث ونحو اجازة الوارث المالك يملك المشتري
مع الزيادة التي حدثت بعد البيع قبل الاجازة كذا في فتاوى قاضي خان
ولو اشترى لغيره نفذ عليه الا اذا كان المشتري صبيا او مجنونا عليه فيوقف
هذا اذا لم يضمن الفصولي الي غيره فان اضافه بان قال ب هذا العقد
فلان فقال البائع بعته لفلان توقفت والصحيح انه يكفي في التوقف
ان يضاف في احد التلاخين الى فلان وفيه نزوق الكرايمسي لوقال اشتريت
لفلان بكذا او البائع يقول بعته منك بطل العقد في اصح الروايتين
هكذا في الزهر النافع وان قال البائع للفصولي بعته هذا منك لاجل
فلان فيقول الفصولي قبلت او اشتريت او يقول اشتريت منك هذا
باجل فلان فيقول بعته ينفذ العقد على المشتري ولا يتوقف ورايت
به موضع اخر لوقال صاحب العقد للفصولي بعته منك هذا العقد بكذا
وقال الفصولي قبلت لفلان او قال اشتريت لفلان او بقاء الفصولي
فقال اشتريت منك هذا العقد لفلان فقال البائع بعته منك فالصحيح
ان العقد يتوقف ولا ينفذ على الفصولي هكذا في المحيط رجل قال لغيره
اشتريت عبدك فلهذا من نفسي بالف درهم ومولي العبد حاضر فقال المولي
قد اجزت وسلمت قال محمد يجعل كلام المولي ببيع الساعة رجل باع عبدا
لغيره بغير اذنه فقال المولي قد احسنت واصبت ووفقت لم يكن كلامه
اجازة للبيع ولم ان يردده وان قبض الثمن يكون اجازة وكذا لوقال كفتني

مؤنة البيع احسنت في كل الله خيرا لم يكن ذلك اجازة الا ان محمد ارجمه الله قال قويا
احسنت واصبت يكون اجازة استحسانا كذا في فتاوى قاضي خان وهو
الاصح كذا في محيط السرخسي باع ارض ابنه فقال الابن مادمت حيا فان اراض
بالبيع او اجزته مادمت حيا فهو اجازة ولو قال امسكها مادمت حيا
لا يكون اجازة كذا في الوجيز للكردي وفيه المستحق ان قول بئس ما صنعت
اجازة بئس عندي بويشت رجل باع عبدا رجل بغير امره فنكفه الحر فقال
للبيع قد وهبت لك الثمن او تصدقت به عليك فهذا الاجازة ان كان له
قايما كذا في الظهيرية بلغ المالك ان فضولي باع ملكه فسكت لا يكون
اجازة ولو بلغ البيع فاجازه قبل علمه بمقدار ثمنه علم للمقدار ورد البيع
فالمعتبر اجازته لارده باع الفضولي او المودع بلا اذن المودع فترهن المالك
على اجازة البيع كالحال قيام المبيع لا يمكن من اخذ الثمن من المشتري الا
ان يكون وكيل من الفضولي في قبض الثمن باع عبدا غيره ونكف الفصولي
ادعي المالك انه كان امره ببيع يصدق وان قال بلفتي البيع واجزته لا
يصدق كذا في الوجيز للكردي رجل باع عبدا رجل بغير اذنه بمائة درهم لجا
المشتري الي مولاه واخبره ان فلانا باع عبده بكذا فقال المولي ان باعك
بمائة درهم فقد اجزت قال محمد رحمه الله ان كان فلان باعته بمائة درهم
او اكثر فهو كذا وان كان باعه باقل من مائة يجوز وكذا الوباة بمائة درهم
ديك لا يجوز واجازته يكون على النصف الذي ذكر وكذا لوقال ان باعك
بمائة درهم فهو جائز فهو على ما وصفتنا ولو قال ان باعك بمائة درهم اجزت
ذلك لم يجز ولا يكون ذلك اجازة بل يكون عده فان باعته بهذا ان شاء
اجاز وان شاء لم يجز كذا في فتاوى قاضي خان باع ثوب غيره بغير امره
فضممه المشتري فاجازت ثوب البيع جاز ولو قطع وخاطم لم يجز لان
المبيع قد هلك كذا في محيط السرخسي ولو اشترى الفضولي شيئا لغيره ولم
يضمن الي غيره حين كان الشراء لم يضمن المشتري والمشتري لم ان المشتري
لم يسلم اليه بعد القبض بالثمن الذي اشتراه به وقبل المشتري لم ياراد
ان يسترد من صاحبه بغير رضاه لم يكن له ذلك ولو اختلف فقال المشتري لم
كنت امرتك بالشراء وقال المشتري اشتريتك بغير امرك فالقول قول المشتري
لم لان المشتري لما قال اشتريتك كان ذلك اقرارا منه بامره كذا في البيع
رجل اشترى عبدا فاشترى الف درهم وقبضه ثم باعه من البائع بمائة
دينار ان قبضه البائع كان ذلك فسخا للبيع الفاسد وما لم يقبضه لا يفسخ
كذا في فتاوى قاضي خان رجل باع عبدا بغير اذن صاحبه بالف درهم
وقبضه المشتري وباعه اخر من اخر بالف درهم بغير امر صاحبه فقبله
المشتري الثاني توقفت العقد ان واذا بلغ المولي ذلك فاجازها ما بنصف
العقدان وكان لكل واحد من المشتريين الخيار هكذا في المحيط وكذا لو
كان الفضولي واحد اباعه من مولى قال الكرخي مسئلة الفضولي فيما اذا باعه

منها معلان له لو عاقب بين العتدين كان الثاني فسخا للاول ومن اصحابنا
 من لا يجعل الثاني فسخا للاول وهو الصحيح كذا في محيط السرخسي وفوائد
 ابن سميعة عن محمد بن جعفر بن ثوب عن عبيد بن ابي نعيم عن امرئ القيس والابن هـ
 صفير ما ذون او باعة من عبده الماذون له وعليه دين او ادين عليه من ان
 البائع اعلم رب الثوب انه قد باع ثوبه ولم يعلمه من باعه لا يجوز ذلك الا في عبدة
 المدين كذا في المحيط والبيع الحق بين النكاح والاحارة والرهن حتى لو باع
 فضولي امته بطلت روجها فضولي اخر من اخرها او رهنها فاجازها
 المولي معا جاز البيع وبطل غيره والعق والكتابة والتدبير احق من غيرها
 والهبة والاحارة احق من الرهن والهبة احق من الاحارة والبيع احق من
 الهبة في الدار واستويا في العبد كذا في الكافي ولو قال اشترت عبدك
 هذا امين نفسي ومن فلان بالدرهم يعني امس فقال المولي قد رضيت لم يجز
 بيعه ولو قال اشترت عبدك هذا امس اشتريت نصفه من نفسي بخمسائة
 ونصفه من فلان بخمسائة فهو حايث في النصف الذي اشتراه من فلان اذا
 قال المولي اجزت كذا في المحيط والمشتري فسخ البيع قبل الاحارة وكذا الفضولي
 قبلها كذا في الوجيز للكردي ومن البيع الموقوف بيع الصبي المحجور الذي يعقل
 البيع والشراء يتوقف بيعة وشراؤه على اجازة والده او وصيه او جده او
 القاضي وكذا المعتوه والصبي المحجور اذا بلغ سفيها يتوقف بيعه وشراؤه على
 اجازة الوصي والقاضي والقيد المحجور اذا باع شيئا من مال المولي او من مال
 وهب له او اشترى شيئا يتوقف على اجازة المولي واذا باع رجل عبده الماذون
 المدين بغير اذن المولى يتوقف على اجازة المولى واذا باع المولى العبد الماذون
 بغير اذن المولى فبطلت النكاح فلهذا تم اجازة المولى ببيعته صحته وبهلك الثمن
 على المولى وان اجاز بعضهم البيع ونقض بعضهم بحضرة القيد والمشتري لا يصح
 الاحارة ويطل البيع ومن الموقوف اذا باع المرفوض بغير اذن المولى من وارثه
 عينا من اعيان ماله ان صح جاز ببيعته وان كانت من ذلك المرفوض لم يجز الورثة
 بطل البيع وممن المرتد اذا باع او اشترى يتوقف ذلك ان قتل على ردة او مات
 او لحق بداء الحرب بطلت تصرفه وان اسلم نفسه ببيعته اذا دفع ارضه مزارعة مدة
 معلومة على ان يكون التبذر من قبل المالك وزرعها القاسم او لم يزرع مباح
 صاحب الارض يتوقف على اجازة المزارع هكذا في فتاوى قاضي خان وحكم
 اشترى من رجل ثوبا فباعه البائع من اخر بفضل عشرة دراهم ثم اجاز
 المشتري البيع لا يجوز بالاحارة كذا في الحاوي جارية بين رجلين باعها
 احدهما بغير اذن الشريك وقبض المشتري فاعتقها ثم اجاز الشريك البيع لا
 يجوز في حصته كذا في فتاوى قاضي خان في نوادر ابن سميعة اذا باع احد الشريكين
 نصف الدار مستاعا ينصرف ذلك الى نصيبه ولو باع فضولي نصف الدار والمشتري
 بين رجلين ينصرف البيع الى نصيبهما فان اجاز احدهما صح في النصف الذي هو
 نصيب المحجز وهذا قول ابي يوسف وقال محمد وزفر البيع حايث في ربه كذا في

المحيط رجلان بينهما صبرة من طعام فباع احدهما فقيرا من الصبرة وكالته
 للمشتري بعد البيع فاجاز الشريك بيعه او لم يجز جاز البيع ويكون جميع الثمن
 للبائع وان باع احدهما فقيرا فاجاز الشريك ثم كاله للمشتري فضاء ما بقى
 كان للشريك على البائع نصف فقير ولا يسيل له على المشتري ولو لم يكن الشريك
 اجاز البيع حتى ضاع ما بقي من الطعام احدهما الشريك من المشتري بنصف
 الطعام الذي باع ولو عزل احدهما فقيرا من الصبرة المشتركة وباع ذلك
 الفقير فاجاز الشريك بيعه كان الثمن بينهما نصفين وان لم يجز الشريك بيعه
 واخذ من المشتري نصف ما باع فادان يرجع على البائع تمام الفقير كسره
 ذلك ولكن بالخيار ان يسلخ بنصف الثمن على البائع وان شاك ذلك كذا في هـ
 فتاوى قاضي خان قرية مشتركة بينهما باع احدهما منه دورا او قراحين او ثلثا
 جاز في النصف ولو باع نصف قراح لم يجز وكذا اذا باع حصة من لم يجز وكذا ابيع
 طريق في ارض بينهما لا يجوز الا برضا هـ ولو باع البيت من الدار ثم باع بقية الدار
 جاز في النصف واذا باع نصف بناء من غير ارضه لم يجز كذا في المحيط واذا
 كانت الحنطة او الموزون مشتركا بين اثنين فباع احدهما نصيبه من شريكه
 او من الاجنبي فنقول اذا كانت الشركة في المال بسبب الخلط منها باختيارها
 او بالاختلاط من غير اختيارها يجوز بيع احدهما نصيبه من شريكه ولا يجوز
 من الاجنبي الا باذن شريكه واذا كانت الشركة بسبب الميراث او الشرا او الهبة
 يجوز بيع احدهما نصيبه من شريكه ومن الاجنبي بغير اذن شريكه ولا يملك التصرف
 في نصيب شريكه كذا في الفتاوى الصوري ذكر في النوازل باع نصيبا من
 الشجرة بغير اذن شريكه بغير ارض ان كانت الاشجار تلتصق وان القطع جاز
 البيع وان لم تلتصق فالبيع فاسد في الواقعات تخلص شريكين وعليهما ثمن ارض
 بين اثنين وفي زرع قال لم يذكر هذا في الكتاب وينبغي ان يجوز كذا في المحيط
 اذا قال لا تربعت منك نصيب من هذه الدار كذا او علم المشتري بنصيبه
 ولم يعلم البائع جاز بعد ان يتر البائع انه كما قال المشتري وان لم يعلم هـ
 المشتري قال ابو حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى لا يجوز علم البائع او لم يعلم
 وقال ابو يوسف رحمه الله يجوز علم البائع او لم يعلم كذا في الفتاوى الصوري
 ولو كان ثياب بين رجلين او غنم او ماشية ذلك مما ينقسم فباع احدهما حصته
 من ماشية او ثوب فانه يجوز ليس لشريكه ان يبطله في رواية محمد رحمه الله تعالى
 وفي رواية الحسن بن زياد لا يجوز الا باحارة شريكه وبه اخذ الطحاوي رحمه الله
 كذا في المحيط بغير ارض بين رجلين باع احدهما نصيبه من البئر بقرعة
 في الارض جاز البيع في البئر ولا يجوز في الطريق وهو الصحيح ويتوقف على
 احارة صاحبه فلو اجاز شريكه جاز البيع في الكل وان باع نصف البئر
 بغير طريق جاز هذا كذا في محيط السرخسي اذا باع نصف البائع نصف الارض
 جاز سواء باعه من اجنبي او من شريكه وان باع نصف البئر دون الارض
 من اجنبي او من شريكه لا يجوز قالوا وهذا اذا كان البائع يبيع اما اذا كان

بغير حق جاز بيع نصفه من اجنبي ومن شركه كذا في المحيط ومن باع عبد رجل
واراد المشتري رد القيد وقال انك بعني بغير امر صاحبه وخذ البايع ذلك
وقال بل بعنيك بامر صاحبه فاقام المشتري بينة على اقرار صاحبه القيد
انه لم يأمره ببيعه او اقام بينة على اقرار البايع بذلك لا يقبل بينته وان اقر
البايع عند القاضي ان رب القيد لم يأمره بالبيع بطل البيع ان طلبته
المشتري ذلك ولو وجد رب القيد امره عند القاضي وغاب وطلب بايعه
الفسخ فسخ القاضي البيع بينهما فان طلب المشتري تأخير الفسخ لم يجز
الامر على عدم الامر لم يؤخر فلو حضر الامر وحلف اخذ القيد وان نكل عاد
البيع ولو حضر ووجد الامر عند القاضي والمشتري غائب لم يأخذ القيد والبايع
ان يجلف رب القيد بالله ما امرتني ببيعه فان نكل ثبت امره وان حلف
ضمن البايع ونفذ بيعة ولو مات رب القيد قبل حضوره وورثه بايعه
ووجد الامر وتبرهن لا يقبل بينته وان تبرهن على اقراره فشره بغير الامر
تعد موته يقبل ولو ورثه البايع وغيره فان ادعي غيره جرد الامر ببيع
والمشتري ان يجلف بالله ما بع من المولى ما امره ببيعه فان نكل ثبت
الامر وان حلف اخذ نصف القيد ورجع المشتري على البايع بنصف الثمن
وخبره النصف الاخر هذا اذا اقر المشتري بان القيد ملك الامر فلو وجد
لغا قول الامر حتى يبرهن على ملكه كذا في الكافي الباب
الثالث عشر في الاقالة قال ابو حنيفة رحمه الله تعالى هي
فسخ في حق المتعاقدين ببيع جديد في حق غيرها الا ان لا يمكن جعلها فسخا
بان ولدت المبيعة فيبطل كذا في الكافي اذا باع جارية بالدرهم وتقايلا
القدر فيه بالدرهم صحت الاقالة وان تقايلا بالف وخمسائة صحت
الاقالة بالف وتلفوا ذكر الخمسائة وان تقايلا بخمسمائة فان كان المبيع قابلا
بيد المشتري على حاله لم يدخله عيب صحت الاقالة بالالف وتلفوا ذكر
الخمسائة فيجب على البايع رد الف على المشتري وان دخله عيب يصح الاقالة
بخمسمائة ويصير المخطوط بازاء التمسك ولو كانت الاقالة تجنيسا
ذكر في قامة الكتب انها تصح الاقالة عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى بالثمن
الاول وتلفوا ذكر جنس اخر وان ازيد اذ المبيع ثم تقايلا فان كان قبل القبض
صحت الاقالة سواء كانت الزيادة متصلة او منفصلة وان كانت بعد
القبض ان كانت منفصلة فالاقالة باطلة عنده وان كانت متصلة فهو
صحت الاقالة عنده هكذا في المحيط اقلني حتى اوخر كذا في الثمن ستة او اقلني
حتى اضع عندك خمسين تصح الاقالة بالتأخير والمخطوط قال الثاني جاز ايضا
اصح ان الاقالة تصح عند الثاني بلغطين احدها ماض والاخر مستقبل
كقوله اقلني فقال الاخر اقلت وقال محمد بن ابي حنيفة كالببيع واختار في
الفتاوى قول محمد كذا في الوجيز للكردي رجل باع شيئا ثم قال للمشتري اقلني
بالبيع فقال قد اقلتك لم يكن ذلك اقالة في قول ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله

في ظاهر الرواية حتى يقول البايع بعد ذلك قبلت كذا في فتاوى قاضي خان ولو
قال المشتري تركت البيع وقال البايع رخصت او اجزت يكون اقالة كذا في
الخلاصة ببيع بمن ياربه فقال دادم تصح الاقالة ما لم يقبل يد يرفقه وبه
يعني كذا في الوجيز للكردي ولو طلبت البايع الاقالة من المشتري فقال
المشتري هات الثمن وقبل البايع فهو كقوله للبايع اقلني كذا في الخلاصة
جاء الدال بالثمن الي البايع فبطلت الاقالة بالامر المطلق فقال البايع
ادفعه بهذه الثمن واخبر به المشتري فقال ان انا اريد ايضا لا تنسخ ه
كذا في القنية ويتحقق بالتعاطي ولو باع احدا الجابنين هو الصحيح كذا في النهر
القائيق قبض الطعام المشتري وسلم بعض الثمن ثم قال بعد ايام ان الثمن
غال فرد البايع بعض الثمن المعقب من قال البيع يتحقق بالتعاطي من
احد الجابنين حيلة اقالة وهو الصحيح كذا في الوجيز للكردي اشتري ابرسيما
فاخذته ثم قال للبايع لا يصلح لقلبي فخذة وادفع الي الثمن فاني فقال تركت
كذا من الثمن وادفع الي الباقي ففعل فهو اقالة لا يبيع مبتدا طلبت البايع
من المشتري فسخ البيع فقال المشتري ادفع الي الثمن فكتبه قبالة ودفعها
اليه فاخذها منه ورد المبيع فهو فسخ كذا في القنية باع من اخر ثوبا فقا
له المشتري قد اقلتك البيعة في هذا الثوب فاقطعه فبطلت البيعة
فبطلت قبل ان يتزقا ولم يتكلم بشي كان اقالة كذا في فتاوى قاضي خان
وشرط صحة الاقالة رضا المتعاقدين والمجلس وتقاض بدل الصرف في اقالته
وان يكون المبيع محل الفسخ بساير اسباب الفسخ كالرد بخلاف الشرط والروية
والقياس عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى فان لم يكن بان ازيد اذ زيادة يسمع
الفسخ بهذه الاسباب لا يصح عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى وقيام المبيع
وقت الاقالة فان كان هالكا وقت الاقالة لم تصح واما قيام الثمن وقت
الاقالة ليس بشرط اذا تباععا عينا بدين كالدراهم والدنانير عينا او لم
يعينا والفلوس والمكيل والموزون والقعد وديات الموصوفة في الذمة
ثم تقايلا ان تقايلا والدين قايمة في يد المشتري صحت الاقالة سواء
كان الثمن قايما او هالكا وان تقايلا بعد هلاك الدين لم تصح وكذا ان
كانت قايمة وقت الاقالة ثم هلك قبل الرد على البايع بطلت الاقالة
وكذا اذا كان المبيع عينا بدين وتقا بضا ثم هلكا ثم تقايلا تصح الاقالة
وكذا لو كان احدهما هالكا وقت الاقالة والاخر قايما وصحت الاقالة ثم
هلك القايم قبل الرد بطلت الاقالة ولو تباععا عينا بعين وتقا بضا ثم
هلك احدهما في يد مشتري ثم تقايلا صحت الاقالة وعلى مشتري الهالك
قيمة ان لم يكن له مثل ومثل ان كان له مثل فيسلمه الي صاحبه ويسترد
منه العين وكذا لو تقايلا والعينان قايمان ثم هلك احدهما بعد
الاقالة قبل الرد لا يبطل الاقالة هكذا في القيد ابيع ولو هلكا قبل التراد
بطلت الاقالة كذا في المحيط جاز باع من اخر كرا وسما فاكل المشتري

تلفاسنة ثم تقايلا يصح وكذا لو هلكت الزيادة المتحصلة او المتفصلة
او استهلكها اجنبي كذا في الخلاصة ولو سلم عبد في طعام فقبض الطعام
فان العبد ثم تقايلا صحت الاقالة ويلزمه قيمة كذا في محيط الرخصي
ولو اشترى عبدا بنقرة او بمصوغ وتقا بضا ثم هلك العبد في يد المشتري
ثم تقايلا والفضة قيمة في يد البائع صحت الاقالة وغيا البائع رد الفضة
ويسترد من المشتري قيمة العبد ذهبا لافضة ولو كان العبد وقت هـ
الاقالة ثم هلك قبل الرد على البائع فعلى البائع ان يسترد الفضة ويسترد
قيمة العبد ان شاذ هبا وان شاذ فضة كذا في التبد ايع رجل اشترى صابونا
رطباً وقبضه فحرقه عند ما تنقص وزنه بالخفاف ثم تقاسخا البيع صح الفسخ
ولا يجزى على المشتري شئ من الثمن لاجل التقصصان رجل اشترى لحي اوسمكا
او شيا يتسارع اليه التفساد فذهب المشتري الي بيته ليبي بالثمن فظالم ملكه
وخاف البائع ان يفسد كان للبائع ان يبيعه من غيره استحسانا والمشتري
الثاني ان يشتري من البائع ثم ينظر ان كان الثمن الثاني اكثر من الثمن
الاول كان عليه ان يتصدق بالزيادة وان كان انقص فالنقصان يكون
من مال البائع ولا يكون على المشتري الاول كذا في فتاوي قاض خان
رجل اشترى حمارا وقبضه ثم خله بالحمار فقدر بقة ايام ورده على البائع
فلم يقبل البائع صرحا واستعمل الحمار اياما ثم امتنع عن رد الثمن وقبول
الاقالة كان له ذلك كذا في الظهيرية ببيع امه وانكر المشتري الشراء لاجل الباع
ان يطاها ما لم يعزم ببيع ترك الخصومة لان البيع لا يفسخ بخود المشتري
فان عزم البائع ببيع ترك الخصومة حل له ان يطاها وكذا لو باع جارية ثم
انكر البيع والمشتري يدعي لاجل البائع ان يطاها فان ترك المشتري الدعوى
وسمى البائع انه ترك الخصومة حل له الوطى كذا في فتاوي قاضي خان هـ
اشترى من رجل عبدا ابامة وتقا بضا ثم ان المشتري باع نصفه بمارجل
ثم اقال البيع في الامه بعد ذلك جازت الاقالة وكان عليه لبائع العبدية
العبد وكذا لو لم يبع لكن قطعت يد العبد واخذ الارش ثم اقال البيع
بوامه كذا في الظهيرية رجل اشترى عبدا ابالف درهم ودفع الثمن ولم
يقبض العبد فقال له البائع بعد ما لقيته وهبت لك العبد والثمن كان
ذلك نقصا للبيع ولا يصح هبة الثمن كذا في فتاوي قاضي خان قوم في
السفينة وقد اشترى قوم من رجل منهم في السفينة امتعة فحيف
الفرق ووقع الاتفاق على القاء بعض الامتعة عن السفينة حتى هـ
يجو السفينة فقال باع الامتعة من طرحة منكم المتاع الذي اشترى
منه فبعد اقلته البيع فطر حواصت الاقالة استحسانا كذا في الخلاصة
رجل اشترى عبدا ثم ادعى انه بركة من البائع باقل مما اشتراه قبل نقد الثمن
وفسد البيع وادعى البائع انه اقال البيع كان القول قول المشتري في انكار
الاقالة مع يمينه ولو كان البائع يدعي انه اشتراه من المشتري باقل مما

باع والمشتري يدعي الاقالة يحلف كل واحد منهما كذا في الظهيرية الوكيل بالبيع
يملك الاقالة قبل قبض الثمن في قول ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى واما
الوكيل بالشراء ذكره في الامية الرخصي والشيخ الامام الموفق بن حنبل زاد هـ
انه لا يملك الاقالة كذا في فتاوي قاضي خان ويصح اقالة الموكل مع البائع
والمشتري واقالة الوارث والوصي جائزة ولا يجوز اقالة الموكل له كذا في
القنية ويجوز الاقالة في المكيل من غير وكيل ولا يصح تعليق الاقالة هـ
بالشرط بان باع ثورا من زيد فقال اشترته خبيصة فقال ان وجدت
مشتريا بالريادة فبعت منه فوجد فباع باري لا ينفعه البيع الثاني
كذا في الوجيز للكردي والاقالة لا تبطل بالشرط الفاسدة عند ابي
حنيفة رحمه الله تعالى لانها فسخ كذا في محيط الرخصي من له دين مؤجل اذا
اشترى بثلث الدين من عليه شيا وقبضه ثم تقايلا لا يعود الاجل هـ
ولو رده بالقبض بقضاء كان فسخا من كل وجه فيعود الاجل ولو كان هـ
بالدين كغليل لا يعود الكفالة في الوجهين كذا في الفتاوي الكبرى باع
بقرة ثم قال للمشتري بعثها منك خبيصة فقال المشتري ان كانت خبيصة
فبعها واسترجع فيها لنفسك واوصل الي ثمن بقرتي التي بعثتها مني هـ
فباعها ورجع فان كان قبل القبض او بعده كذا قال له مشتريا بعثها
لنفسك فهو فسخ والبرج له والا فهو توكيل والبرج للموكل باعت ضيقة
مشاركة بينها وبين ابنها البالغ واجاز الابن البيع ثم اقالته الام واجاز
الابن الاقالة ثم باعها ثانيا بغير اجازته يجوز ولا يتوقف على اجازته
لان الاقالة تعود للمبيع الي ملكه القاعد الي ملك الموكل والمجيز اشترى
كرشبال ذهب ودفع مكانه حنطة ثم تقاسخا البيع فبطل ان يطلب الحنطة
اشترى بدرهم جيا ودفع زئرفا مكانها ويجوز بها البائع ثم تقايلا للمشتري
ان يرجع على البائع بالحياء اشترى شيا له حمل وصوته ونقله الي موضع اخر
ثم تقايلا لموته الرد على البائع اشترى بقرة وتقا بضا ثم تقايلا هـ
والبقرة تعد في يد المشتري بغيره ويكمل لثمنها فالبائع ان يطلب منه مثل
الدين ولو هلك في يد المشتري تبطل الاقالة ولا يسقط ضمان الدين عن
المشتري لظهور الاقالة في حق الغايمة دون الها لك كذا في القنية ولو اشترى
ارض مع زعما وحصة المشتري ثم تقايلا صحت في الارض حصتها من الثمن
بخلاف ما لو تقايلا بعد ادراكه فانها لا تجوز كذا في الزهري الفايق رجل اشترى
شيا وتقا بضا ثم كسدت الدرهم ثم تقايلا فانه يرد تلك الدرهم الكاسدة
كذا في الخلاصة ولو اشترى ارضا بغير اشجار فقطعها ثم تقايلا صحت الاقالة
بجميع الثمن ولا شئ للبائع من قيمة الاشجار ويسلم الاشجار للمشتري هذا اذا
علم البائع بقطع الاشجار واذا لم يعلم ينوقت الاقالة بخير ان شيا اخذها
بجميع الثمن وان شاء ترك كذا في القنية اقالة الاقالة جائزة لا اقالة اقالة
التكلم كذا في الزهري الفايق ولو باع بعد الاقالة من المشتري جاز ولو باع من

غيره يجوز والقال البائع البيع ثم اقال البائع ببيع الاول حاز وكذا يبيعه من
 ببيعهم يجوز كذا في محيط السرخسي البائع الرابع عشر
 في المراجعة والتولية والوصية المراجعة يبيع بمثل الثمن الاول وزيادة
 ربح والتولية يبيع بمثل الثمن الاول من غير زيادة شي والوصية
 يبيع بمثل الثمن الاول مع نقصان معلوم والكل جائز كذا في المحيط
 ولرباع شيامراجعة ان كان الثمن مثليا كالملك والموزون جاز البيع
 اذا كان الربح معلوما سواء كان الربح من جنس الثمن الاول او لم يكن
 وان لم يكن مثليا كالعرض ان باعته مراجعة من لا يملك العرض لا يجوز
 وان باعته من يملك ذلك العرض ان باعته بالعرض الذي بيده وربع عشرة
 حاز وان باعته بربح ده يارده لا يجوز الا اذا علم الثمن في المجلس جاز
 وله الخيار فاذا اختار العقد يلزمه احدى عشر استحضانا وكذا الرباع
 التولية ولا يعلم المشتري بكم يقوم عليه لا يجوز الا اذا علم الثمن في المجلس
 حاز وله الخيار كذا في محيط السرخسي ولو اشترى ثوبا بعشرة هـ
 فاعطى بهادينا را او ثوبا فزاس المال العشرة حتى لو باعته مراجعة لزم
 المشتري الثاني عشرة ولو اشترى ثوبا بعشرة بخلاف نقد البلد فباعه
 بربح درهم فالعشرة مستحقة نقد والربح من نقد البلد ولو نسب الربح الي
 راس المال فقال ابيك بربح ده يارده فالربح من جنس الثمن كذا في
 المحيط ولو اعطى الزبون مكان الجيد وجوز به البائع فله ان يبيع هـ
 مراجعة على الجيد كذا في الحاوي ولو اعطاه بالثمن عرقا او رهنه فله ان
 يبيع مراجعة على الدرهم كذا في محيط السرخسي باعته مراجعة واخبره
 ان راس ماله مائة دينار فله ان يارده الثمن قال اشترى بهادينا
 شامية والبيع بصفة اذ قال لبيك له الان قد نفذ اد وان اقام بينة انه
 اشتراه بهادينا تبرئ منه قبلت بينته ويكون المشتري بالخيار كذا في المحيط
 ولو وهب المشتري المبيع من انسان ثم رجع في الهبة فله ان يبيع مراجعة
 وكذا لو باعته ثم رجع عليه بهيب او خيارا او قاله فلو تم البيع فيه ثم رجع
 اليه بمرات او هبة لم يكن له ان يبيعه مراجعة واذا كان المبيع جملة مما كان
 او يوزن او يحد وهو غير متفاوت كان المشتري ان يبيع بعض تلك الجملة
 وان كان جملة مما يختلف او عدديا متفاوتا فباع بعضا منها مراجعة
 حاز وان باع بعضا فان كان الثمن جملة لم يجوز وان سمي لكل واحد ثمنه حاز يبيعه
 مراجعة على ما سمي له في قول ابي حنيفة وابي يوسف ربحها الله كذا في الحاوي
 ولو اشترى عشرة دراهم في ثوبين من جنس واحد وبين جنسهما او نوعيهما هـ
 وصغرهما وذرعهما على التسوية فقبضهما عند كل الاصل واراد ان هـ
 يبيعهما مراجعة على خمسة كره ما لم يبين وقال لا يكره كذا في الكافي واذا اشترى
 ثوبا واحدا او حرق نصفه فليس له ان يبيع النصف الثاني بنصف الثمن
 وان كان الباقي نصف الثوب باعتبار الدرهمان كذا في المحيط غاصب العبد

اذا قضى عليه بقية العبد عند الاباق ثم عاد العبد من الاباق فله ان يبيعه
 مراجعة على القيمة التي حرم الا انه يقول قام علي بكذا او كذا واشترى عبدا
 ثم فقبضه فابق فقبض القاض عليه بالقيمة للبائع كذا في الفتاوى والكبرى
 رجل وهب لرجل ثوبا على عوض اشتراطه وتقابضا فليس له ان يبيعه
 مراجعة في قياس قول ابي حنيفة ربحه الله كناية الصلح وما في قياس قول
 ابي يوسف ربحه الله فان العوض مثل قيمة الهبة فلا بأس بان يقول
 قام علي بكذا او لا يقول اشترى رجلا ورث عبدا فباعه بالف ثم اقال البيع
 بعد التقابض او قبله فاراد ان يبيعه مراجعة لم يبيعه في قياس قول
 ابي حنيفة ربحه الله كذا في الحاوي ولو اشترى مخموم حنطة بمخمومي شعير
 بغير عينها ثم تقابضا فلا بأس بان يبيع الحنطة مراجعة وكذا لكل
 صنف من المكمل والموزون بصفت اخر ولو اشترى فقيرا من الحنطة
 بقبض شعير بغير عينها ثم باع الحنطة بربح ربح الحنطة لم يجوز وهذا بخلاف
 ما لو اشترى قلب فضة ثم باعته بربح درهم كذا في المحيط ولو اشترى
 ثوبين ولم يستكمل واحد ثمن لا يجوز بيع احدهما مراجعة وان سمي لكل واحد
 منها ثمن جاز عندهما وعند محمد ربحه الله لا يجوز ومن اشترى شيئا واغل
 ثمنه فباعه مراجعة كذا في الحاوي وقال ابو يوسف ربحه الله اذا زاد زيادة
 لا يتقارب الناس فيه فاني احب ان يبيعه مراجعة حتى يبين رجلا ان اشترى
 مكلا او موزونا او معددا او متقاربا او اقتساما جاز لكل منهما ان يبيع حصته
 مراجعة ولو كان شيئا او غيرهما فاقسمها لم يجوز لكل منهما بيع حصته مراجعة
 كذا في محيط السرخسي اشترى دنانير بدراهم فاراد ان يبيع الدنانير
 مراجعة لا يجوز كذا في الظهيرية اشترى متاعا او رقيا كثر ثمنه فباعه
 مراجعة على الرق حاز ولا يقول قام علي بكذا او كذا الورث اذا تهب ما ٧
 وباع بربحه وهذا اذا كان عند البائع ان المشتري يعلم ان الرق غير الثمن اما اذا
 علم المشتري يعلم ان الرق والتمن سواء فانه كان خيارا كذا في محيط
 السرخسي ولو اشترى نصف عبدا بماية ثم اشترى النصف الاخر بماية فله ان
 يبيع ابي النصفين شاء مراجعة على ما اشتراه وان شاء باع الكل على ثلث مائة
 درهم مراجعة كذا في الحاوي ويجوز ان يبيع الي راس المال اجرا القصار والصنع هـ
 والطراز والقتل والحمل وسوق الفم والاصم ان عرف التجار معتبر في بيع
 المراجعة فاجري الفرق بالمحاكمة براس المال بلحق به وما لا فلا كذا في الكافي ولا
 جعل عليه ما اتفق عليه من طعم ولا كراء ولا مؤنة لانعدام الفرق فيه ظاهرا
 كذا في المبسوط ولا يضمن اجرة الراعي والتعلم للعبد صناعة او قرانا او علما
 او شعرا او كرايت الحفظ وعلى هذا الايض اجرة سابق الرقيق وكما قطعهم
 وكذا حفظ الطعام وكذا الايض اجرة الطبيب والراعي والبيطار وجعل
 الايق واجرة الحقان والغدا في الحناية وما يؤخذ في الطريق من الظلم الا اذا
 حرت العادة بضمه كذا في النهر الفايق ولا يلحق اجرة الحناية ولا يزم اجرا لبا

في ثمن الطعام كذا في الحاي ويضم اجرة السمساري في ظاهر الرواية ولا يضم ثمن
الحلال وكحوها في الدواب ويضم الثياب في الرقيق وطعامهم الا ما كان سرفا
وزيادة ويضم علف الدواب الا ان يعود عليه شي متولد منها كاللبانها ووصفها
وتسميها فيسقط قدر ما نال ويضم ما زاد بخلاف ما اذا اجر الدابة او العبد او
الدار واخذ اجرة فانه يراعى مع ضم ما اتفق عليه لان الفلة ليست متولدة من
القبن وكذا اذ جاجة اصناف من بيضها يحسب بمال وما اتفق ويضم الباقي
ويضم اجرة التخصيص والتطين وكذا البئر في الدار ما بقيت هذه فان
زالت لا يضم وكذا اسقي الزرع والكرم وكشحه ولو قصر الثوب بنفسه او طين
او عمل هذه الاعمال لا يضم شي منها وكذا الوطوع مستطوع بهذه الاعمال او
باعتارة كذا في فتح القدير ويضم نفقة كرمي الاثارة وجعل القناة والمساة
والكراب وغرس الاشجار وما دامت باقية وكذا نفقة اجر الجاذل للثمن واللقا ط
ولا يضم اجر الجاذل كذا في محيط السرخس واذا اشترى شاة واستخرج من
يدجها وتيسلها وتعلمها فانه يضم ذلك كله الي راس مالها وكذا اذا اشترى
خاسا واستخرج من بيضه اتيه يحسب بذلك وكذلك الخشب يختم ابوابا
وكذا اذا اشترى خطبا فاتخذ منه فمما فانه يحسب اجر الموقد والاثون
والنقالين كذا في المحيط ولو زوج عبده لم يلحق ماله به راس المال ولو زوج
امته لم يحط مته بها من راس المال ولو اشترى لولوة فتشبهها باجره
الي الثمن واما الباقوت فان كان ثقبها ينقصها فلا يضم وان كان يزيد بها
خيرا او لا بد منه يضم ولو اشترى ثوبا وبطانة فاتخذها حبة وخصاها
قطنا ورثة او ذهب له لم يضم اجرة القطن والخصاطة الي ثمنه وكذا لو ورث
الثوب وبطنه بالزوال الذي اشتراه او كان الفرو ميراثا والظاهرة اشتراه
يضم ثمن الفرو والخصاطة اليه ولو كان ثوبك احدها شراء والاخر ميراثا
فباعها بمراجه وقال ليقومان علي بعشرة لا يجوز لان الثوب الموروث لم يشتره
بشيء ولو صبغ الثوب الموروث بعصفر وانفق عليه درهما ثم باعها بمراجه
وقال ليقومان علي بكذا اجاز كذا في محيط السرخس وان كان في المراجعة فهو
بالخيار ان شاء اخذ بكل الثمن وان شاء ترك وان كان في التولية حط من الثمن
وهذا عند ابي حنيفة رحمه الله فلو هلك المبيع قبل ان يرد او حدث به ما يمنع
الفتح عند ظهور الخيانة لزمه جميع الثمن المسمى وسقط خياره عند ابي حنيفة
رحمه الله وهو المشهور من قول محمد رحمه الله كذا في الكافي اذا كان بالمبيع عيب
فدلس فلما علم رضي به فله ان يبيعه بمراجه وكذا لو اشتراه بمراجه فملا به
صلحه فله ان يبيعه بمراجه علي ما اخذ به كذا في الحاي واذا حدث بالمبيع
عيب فزيد الباع او في يد المشتري بافة ساهوية او بفعل المشتري او بفعل
المبيع فله ان يبيعه بمراجه بجميع الثمن من غير بيان عند علمائنا الثلاثة
ولو كان الحادث من فعله او فعل اجنبي لم يبيعه بمراجه حتى يبين ذلك اذا
حدث من المبيع غماء وهو قاييم في يده كالثمرة والولد والصوف او هلك

بفعله

بفعله او فعل اجنبي لم يبيعه بمراجه حتى يبين ولو هلك بافة ساهوية جاز له
ان يبيعه بمراجه من غير بيان ولو اشترى جارية ثيبا فوطيها جاز
له ان يبيعه بمراجه من غير بيان وان كانت بكر لم يبيعه بمراجه حتى
يبين كذا في المحيط واذا اشترى ثوبا فاصابه قرض فار او حرق نار ه
بيعه بمراجه بلا بيان وان تكسر الثوب بنشره وطيه فانقص لزمه الي
كذا في الكافي ولو استغل الدار او الارض من غير تقصير دخلها جاز له ان
يبيعه بمراجه من غير بيان ولو اشترى نسية لم يبيعه بمراجه حتى يبين
وهذا في الاجل المشروط فان لم يكن مشروطا لانه متعارف مرسوم فيما
بين التجار مثل البياع يبيع الشر ولا يجل له بالثمن جملة بل يأخذه منه مجا
يا كل شهرا وكل عشرة ايام فكثر المشايخ علي انه ليس عليه ان يبين ثم في اجل
المشروط اذا ناعه من غير بيان وعلم به المشتري فله الخيار ان يرضيه ه
وامسكه وان شاهده كذا في المحيط فان استهلك المشتري المبيع او هلك
فلم ياجل لزم البيع كذا في الزهر الفاني ولو اشترى بالدين عن علي الدين
شيا وهو لا يشترى ذلك الشيء بمثل ذلك من غيره فليس له ان يبيعه بمراجه من
غير بيان وان كان يشترى بمثل ذلك الثمن من غيره فله ان يبيعه بمراجه
سواخذة صلفا في الشراء او بلفظ الصلح وفي ظاهر الرواية يفرق بين الصلح ه
والفرا هكذا في الظهيرية ويكمل موضع وجب البيان ولم يبين فاذا علم المشتري
بذلك فالمشتري بالخيار ان شاء امضى البيع بالثمن كله وان شاء رد المبيع فان
لم يكن المبيع قايما في يده لزمه جميع الثمن ولا خيار له كذا في الحاي واذا حط
الباع عن المشتري بعض الثمن باعه بمراجه بما بقي بعد الحط وكذا لو حط
عنه بعد ما باع حط عن المشتري الثاني مع حصته من البرج ولو كان ولا حط
فلكه عن المشتري الاخر ولو زاد المشتري في الثمن باعه بمراجه علي الاصل
والزيادة جميعا وهذا مذهب علمائنا الثلاثة ولو اشترى ثوبا لم
ينعده ثمنه ثم باعه بمراجه جاز فان اخرا الثمن عنه شهر بعد ذلك لم يلزمه
ان يخر عن المشتري كذا في المحيط ولو ركب الثمن كله جاز له ان يبيعه ه
مراجه علي ما اشترى كذا في الحاي ومن اشترى ثوبا وباع بربح ثم
اشترى طرعا كل ما ربح ان باعه بمراجه وان احاط بثمنه لم يبيعه بمراجه
وهذا عند ابي حنيفة رحمه الله وعندهما يبيعه بمراجه بالثمن الاخير ه
فاذا اراد اشترى ثوبا بعشرة ثم باعه بخمسة عشر وتقابض ثم اشتراه
بعشرة يبيعه بمراجه بخمسة ويقول قام علي بخمسة ولا يقول اشتريته
بخمسة ولو اشتراه بعشرة وباعه بعشرين ثم اشتراه بعشرة لا يبيعه بمراجه
اصلا عبدا ما ذون عليه دين يحيط برقبته اشترى ثوبا بعشرة وباعه من
شيعه بخمسة عشر باعه سيده بمراجه علي عشرة واذا اشتراه سيده ه
بعشرة وباعه من العبد بخمسة عشر باعه القيد بمراجه علي عشرة والمكاتب
كالماذون ولو بين انه اشتراه من عبده الماذون المديون او من مكاتبه

لأنه ان يبيعه مائة على خمسة عشر كذا في الكافي ولو اشترى رب المال
من المضارب مال المضارب ببيعة مائة على خمسة عشر من البرج هـ
وكذا لو اشترى من لا يقبل شهادته لم عند أبي حنيفة رحمه الله كذا
في محيط السرخسي وإذا اشترى من شركي لم شركة عنان فلا بأس
ان يبيعه مائة وهذا اذا كان الشيء لشركي خاصة واشتراه هـ
لنفسه فاما اذا كان الشيء من الشركة واشتراه خاصة نفسه فله
ان يبيعه نصيب شركي مائة على مائة اشتراه ويبيع نصيب نفسه
مائة على الثمن الاول كذا في الحاوي رجل اشترى عبد بالف درهم
وتبعه بثمان مائة مائة على الف ومائة درهم وقد تقا بثمان مائة
المشتري الثاني ان شراء الاول كان بالف في خاصة في ذلك فاقام بينة
عليه بذلك فقال ببيعة مائة قد كنت اشتريته بالف درهم ثم وهبته له
ثم اشتريته بالف ومائة لم يصدق على ذلك فان طلب يمين المشتري على
عليه وقال المشتري شهدني حين وهبته واشتريته بالف ومائة هـ
استخلفته على علمه ولو لم يدع بيعه هذا ولكنه قال هذه المائة هـ
الزيادة انفقته عليه في طعامه ونياحه مولته من الذي قد اشتريته
فيه الي هذا البلد فان كان انما ببيعة مائة على مائة فاقام عليه فالقول
قوله مع يمينه وان كان قال قد اشتريته بالف ومائة فبيعة مائة على ذلك لم
يقبل قوله في هذه المائة انما نفقة رجل اشترى ثوبا بخمسة عشر
درهما ونقد الثمن ثم ببيعة بربح ده يارده واخبرانه قام على بعثته ثم
انتقد عشرة ووزحما ثم قال بعد هذا كما غلطت قام على بخمسة عشر وكذا
المشتري فانه لا يقبل بينة البائع على ما ادعي من رأس المال وان
صدقه المشتري في ذلك قيل لم اعطه خمسة دراهم ونصف اور المبيع في قول
ابن يوسف رحمه الله واما في قياس قول أبي حنيفة رحمه الله فلا يؤخذ للمشتري
بزيادة انما يقل للبائع ان ثبت فافسخ البيع وحده الثوب ورد ما انتقدت
وان ثبت ففسخ البيع بالذي انتقدت لزيادة عليه ولو قال المشتري انما
اشتريته بخمسة فحنت وصحيت رأس مائة عشرة واراد استخلافا على ذلك
فلا يمين على البائع في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولو اقر البائع ان رأس
مائة خمسة او قامت على ذلك بينة فانه يرد في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى
واما في قول أبي حنيفة رحمه الله فلا يرد شيئا ان شاء المشتري رد البيع وان
شأه امسك بالثمن الذي نقده وانما كان اشتراه تولية في المسئلة في جميعها
فلا يرد فانها يتراد ان في الزيادة والنقصان في قول أبي يوسف رحمه الله
وكذا قال ابو حنيفة رحمه الله في النقصان وكذا في قياس قوله في الزيادة
وكذا لو ايتاعه بربح درهم على عشرة فهو مثل ذلك في جميع هذه الوجوه وفيه
يأزره كذا في المحيط وإذا باع الرجل المتاع بربح ده يارده او ما يشاء كل ذلك
فلا يعلم المشتري بالثمن ان شاء اخذه وان شاء ترك وان علم بالثمن قبل هـ

العقد فليس له ان يرد واذا اشترى رجل ثوبا بخمسة دراهم واشترى اخر ثوبا
بسته دراهم ثم باعهما جميعا بصفة واحدة مائة على مائة هـ
فالثمن بينهما على قدر رأس المال كذا في الحاوي ولو اشترى ثوبا هـ
بثمان عشرة بعثته واشترى اخر ثوبا بعثته بثمان عشرة واشترى
بيعه مع ثوبه فقال قام على بعثته وبيعك بربح عشرة فاشتراهما
وقبضهما وجده بثوب الامرعيان واراد رده فقال المشتري اشترتهما
صفة واحدة بعشرين وانقسم الثمن والبرج اقلان فارد بثلثي الثمن
وقال البائع بصفقتين فرد به بالنصف فالقول للمشتري مع يمينه
بالله ما يعلم ان الامر كما قال البائع وان اقام ما البينة فالبينة للمشتري
ويأخذ من البائع ثلثي الثمن ويرجع الما مور على الامر بنصف ثمنه هـ
الثمن خمسة عشر وربع خمسة في مائة ولو ادعي المشتري صفقتين
وادعي البائع صفقة فالقول للبائع والبينة للمشتري كذا في الكافي فان
وجد المشتري القبيس ثوب الما مور رده بعشرة وان اقام ما البينة فالبينة
بينه المشتري وان وجد القبيس ثوب الامر رده بخمسة عشر وقد اقر له
البائع بخمسة زائدة فان شأه صدقه واخذ منه وان شأه تركه قال
مشايخنا رحمهم الله تعالى هذا اذا كان البائع موصرا على اقراره فاذا ما
اذا لم يكن موصرا على اقراره لا يأخذ بثلث الخمسة كذا في المحيط ومن ولي رجلا
قبيا بثمان مائة على ولم يعلم المشتري بكم قام عليه ففسد البيع فان اعلمه
البائع في المجلس صح البيع والمشتري الحيا ران شأه اخذه وان شأه تركه
كذا في الكافي ولو اشترى ثوبا بعشرة فباعه بوضيعة ده يارده يجعل
كل درهم من طاس المال احد عشر جزء فيكون الجملة مائة وعشرة فيسقط
من الجزء واحد من احد عشر وذلك عشرة وعلى هذا يجري هذا الباب حتى
لو باعه بوضيعة ده يارده يجعل كل درهم اثنا عشر فيكون مائة وعشرين
فيسقط منها عشرون كذا في المحيط الباب الخامس عشر
في الاستحقاق استحقاق المبيع على المشتري يوجب توقف العقد السابق
على اجازة المستحق ولا يوجب نقصه وفسخه في ظاهر الرواية كذا في المحيط
واختلفت في البيع متى يفسخ والصحيح انه لا يفسخ ما لم يجرع على بايعه
بالثمن حتى لو اجاز المستحق بعد ما قبض له او قبضه قبضه قبل ان يرجع
المشتري على بايعه يصح كذا في الزهري فان كان المشتري شيئا واحدا
كالثوب الواحد والقبض فاستحق قبضه قبل القبض او قبضه فللمشتري
الحيا ران الباقى ان شأه اخذه بالخاصة وان شأه تركه وان كان المشتري هـ
شئين كالثوبين والعبد فلم يقبضهما حتى استحق احدهما او قبض احدهما
ثم استحق الاخر فللمشتري الحيا ران والاخر وان استحق بعد القبض فلا
خيار له في الاخر وان توفقت الصفقة عليه وان كان المشتري مكليلا

او موزونا فاستحق قبضه قبل القبض فله المشتري الخيار في بق وان استحق
قبضه بعد القبض فحق اي حنيفة روايتان كذا في المحيط رجل له ثلاثة
اقربة حنطة باع منها فقيرا ثم باع من فقيرا من رجل اخر ثم باع من فقيرا من
ثالث ثم كاله الاقربة الثلاثة ثم استحق رجل من الكل فقيرا فانه يأخذ الفقير
الثالث كذا في الظهيرية اذا استحق المبيع او المفضوب مذباع او غصن
بشنة ويري الفاصب اشترى ثوبا او غصبا وخاطه قميصا او برا وطحنه
او شاة وشواهها فاستحق لا يرجع بثمنه ولا يبرأ الفاصب بل للمالك ثمنه
ولو لم يخط ولم يشور رجعا بالثمن ويري الفاصب لو برهن ان الراس لم يآخر
ان اللحم لم يآخر ان الجلد لم يرجع على البائع بالثمن وكذا لو اشترى ثوبا
فقطعة ولم يخطه وبرهن رجل ان الكمين له واخر ان الدخري له واخر ان
البون له لا يرجع المشتري على البائع بالثمن كذا في الكافي واذا استحق المبيع
قبل القبض فادعي المتبايع ان البائع اشتراه من المسحق وقبضه
ثم باعته من المشتري يقبل بينهما فان لم يجد بيينة فنقض القاضي البيع
بيئتها ورد البائع الثمن على المشتري ثم وجد البائع بيينة لا ينقض
النقض ولو كان الاستحقاق بعد قبض المبيع فنقض القبض ويلزم
المشتري لاخير فان كان المتبايعان نقضاه من غير قضاء بان طلبت
المشتري الثمن منه فاعطاه لا يرجع نقضها بحال وان نقض المشتري
بغير رضا البائع لا ينقض حتى ينقضه القاضي كذا في الحاوي والمتق
رجل اشترى عبدا بالف درهم وذهب البائع الثمن للمشتري قبل القبض او
قبضة ثم استحق العبد فلا سبيل للمشتري على البائع ولو اجاز مسحق
العبد العقد قبل ان يقضي له بالعبد فان البيع جائز والهيئة جائزة
يقول اي حنيفة رحمه الله تعالى ان كانت الهيئة قبل قبض الثمن
ويضمن البائع مثله لرب العبد ولا يجوز الهيئة بعد القبض فيوديه المشتري
ويكون لرب العبد كذا في المحيط اشترى من رجل عبدا ثم ذهبه لرجل ثم
باعه الموهوب له من رجل فاستحق من يده المشتري لم يكن للمشتري الاول
ان يرجع بالثمن على البايع حتى يرجع المشتري الثاني على الموهوب له فاذا رجع
رجع كذا في الظهيرية رجل اشترى عبدا وقبضه فذهب من اخر او نقد
به على رجل ثم جاز رجل واستحقه من يده الموهوب له او من يده المستصدق
عليه كان للمشتري ان يرجع بالثمن على البايع ولو اشترى عبدا وبعاه
من رجل وسلم فاستحق من يده الثاني لا يرجع المشتري الاول بالثمن
على البايع قبل ان يرجع المشتري الثاني عليه في قول اي حنيفة رحمه الله
كذا في فتاوي قاضي خان مبيقة ولدت عند المشتري اباسيلا
فاستحق بيئته تبعها وله ما وان اقربا لرجل لا يتبعها وله ما واذا
قضي بالاصل المستحق ولم يعلم بالزوايد لا يدخل الزوايد تحت القضا

وكذا

وكذا اذا كانت الزوايد في يده اخر وهو غائب لم يدخل الزوايد تحت القضا كذا
في الكافي واذا قال العبد لمشتري فاشترى فاشترى فاشترى فاشترى فاشترى
كان البائع حاضرا او غائبا غيبته معروفة فلا شيء على العبد وان كان البائع غائبا
غيبته غير معروفة بان لم يدركه فان المشتري يرجع على من قال له اشترى
فانا عبيد بما دفع الي البائع من الثمن ثم يرجع على من باعه بما دفع المشتري
به عليه ان قد رهك في البحر الراجح ومن ادعي حقا جوهلا في دار فانكره
المدعي عليه ذلك فضول منه على مائة درهم فاخذها المدعي فاستحق بعضها
لم يرجع على المدعي ولو ادعي كذا فضا لك على مائة درهم فلا بد من نقض الصلح
ولو اقام البيئته عليه لا يقبل بيئته الا اذا ادعي اقرار المدعي عليه بالحق
فحينئذ يصح الدعي فتقبل البيئته كذا في الكافي ولو ادعي قد را معلوما
كبره لم يرجع ما دام يده ذلك المقدار وان بقي اقل منه رجع بحساب ما
استحق كذا في البحر الراجح اشترى بائة وقبضها فادعت انها حرة الاصل او
ملك فلان او معتقته او مدبرته او ام ولده وصدقه فلان او حلف المشتري
فمنكر لا يرجع بالثمن على البائع وان برهن على انها ملك المسحق لا تقبل وعلى
اقرار البائع على انها ملك المسحق تقبل ولو برهن المشتري على انها حرة الاصل
وهي تدعي او برهن على انها ملك فلان وهو اعتق او دبرها او استولدها قبل
شرايه تقبل ويرجع بالثمن على البائع كذا في الكافي اشترى جارية وقبضها
فباعها من غيره ثم باعها الثاني من ثالث ثم ادعت الجارية على انها حرة فزادها
الثالث على البايع يبعه بقولها وقبل البائع الثاني منه ثم الثاني ردها على
الاول فلم يقبل الاول قالوا ان كانت الجارية ادعت العتق كان للاول ان لا
يقبل وان كانت ادعت انها حرة الاصل فان كانت حين بيعت وسلمت انتا
لذلك فهو بمنزلة دعوي العتق وان لم تكن انتا دعت انها حرة لم يكن للبائع
الاول ان لا يقبل رجل اشترى جارية وهي لم تكن عند البائع فقبض المشتري
ولم يقر بالرق ثم باعها المشتري من اخر وهي لم تكن حاضرة عند البيع الثاني
وقبض المشتري ثم قالت انها حرة فان القاضي يقبل قولها ويرجع بعضهم
على بعض بالثمن فان قال المشتري ان الجارية اقوت بالرق وانكر المشتري
الثاني ذلك ولم يصف للمشتري الاول بيئته على اقرارها بالرق فان المشتري
الثاني يرجع بالثمن على المشتري الاول والمشتري الاول لا يرجع بالثمن على البايع
كذا في فتاوي قاضي خان رجل في يده عبيد باع نصفه من رجل ولم يسلم
حق باع نصفه من اخر وسلم النصف اليه ثم جاز رجل واستحق نصف العبد
بيئته كان المسحق بين البيعين جميعا وان كان المشتري الاول قبض العبد
ولم يقبض الثاني ينصرف الاستحقاق الى الثاني دون الاول وان قبضاه
جميعا كان المسحق من رجل اشترى عبيد من رجل بالف درهم وقبضها
ثم استحق نصف احدها فان العبد الثاني يكون لازما للمشتري بحصته
من الثمن وله الخيار في العبد الذي استحق نصفه في قول اي حنيفة رحمه الله

كذا في الظهيرية ولو باع نصفه وأودعه النصف أو باع النصف ثم باع
نصفه ميتة أو لم يكن المشتري حيا لم يستحق ولو باع من رجل نصفه
وأودع من آخر نصفه قضى بنصف ما اشترى وهو الربع كذا في الكافي اشترى
أرضا وعمرها فاستحقته هل يرجع على بايعه بما اتفق في عمرتها لا رواية لهذه
المسئلة فتدل لا يرجع شيك بنسب الاسلام الا في جنود عمن اشترى جارية
فظهرت حرة وقد مات الباع ولم يترك شيئا ولا وارث له ولا وصي غير ان بايع
الميت حاضر قال القاضي يعقل للميت وصيا حتى يرجع المشتري عليه ثم هو
يرجع على بايع الميت كذا في المحيط رجل اشترى شيئا فاستحق من يده ورجع
المشتري على الباع بالثمن ثم وصل المبيع الى المشتري بوجه من الوجوه لا
يؤثر بالتسليم الى الباع ولو اشترى شيئا قد اقرانه ملك الباع ثم استحق
عليه ورجع على الباع بالثمن ثم وصل اليه بوجه من الوجوه فانه يؤمر بتسليمه
الى الباع كذا في فتاوي قاضي خان رجل اشترى امة وقبضها ونقد الثمن
ثم استحق رجل بالبيعة فازاد المشتري ان يرجع على الباع بالثمن فقلالة
الباع قد علمت ان الشهود شهود زور وان الامة كانت له وقال المشتري انا
اشهد ان الامة كانت لك وانهم شهدوا بزور لا يبطل حق المشتري بالرجوع
بالثمن الا ان الجارية لو وصلت اليه يوما من الدهر بوجه من الوجوه يؤمر
بالرد على الباع كذا في الظهيرية اشترى امة وقبضها ثم اشتراها منه اهل
الحرب ثم اشتراها هذه الرجل منهم ثم استحق بالبيعة وقضى القاضي للمشتق
ان يأخذها فله ان يرجع بالثمن على بايعه الاول كذا في المحيط اشترى جارية
وضمن له اخر بالدر كذا في غير ذلك من اخر وقبضها ثم استحق فليس
لواحد منهم ان يرجع على بايعه حتى يقضى عليه وذلك الكفيل لا يرجع الاول عليه حتى
يقضى عليه فان اقام واحد منهم البيعة ان العبد عبد الباع بعد ما قضى به
للمستحق لم يقبل بيعة وان كان العبد لم يستحق ولكن اقام البيعة انه حر الاصل
او انه كان عبدا لغيره فاعقته او اقام رجل البيعة انه عبده ويره فقطع بشيء
من ذلك فلكل واحد ان يرجع على بايعه قبل القضاء عليه ولذا لك المشتري الاول
ان يرجع على الكفيل قبل الرجوع عليه كذا في الحاوي اشترى امة وقبضها فادعاها
اخر فاشترها منه ايضا ثم استحق وقد ولدت للمشتري قال محمد رحمه الله
يرجع بالثمنين على الباعين فان كانت جات بالولد اكثر من ستة اشهر من وقت
اشترائها من الاخر رجع بقيمة الولد التي يفرها للمستحق على الباع الاخر وان
جات لاقل من ستة اشهر من ذلك الوقت لا يرجع بقيمة الولد على واحد منهما
قال محمد رحمه الله ويضمن الباع في الارض المشتراة اذا استحققت البناء
والفوس والزروع وضمان الزرع ان ينظر في قيمته فيضمنه الباع كذا في المحيط
اشترى دارا وقبضها ثم جاز رجل واستحق بنصفها ثم ان المشتري اقام البيعة
انه اشتراها من المستحق ولم يوقت لذلك وقتا قال محمد رحمه الله لا يرجع المشتري
على الباع بشيء من الثمن انما هو رجل اشترى دارا فادعاها اخر فاشترها

من المدي ايضا فانه لا يرجع على الباع بشيء ولو اقام المشتري البيعة انه اشتراها
من المدي بعد استحقاق النصف قبلت بيعة وكان ان يرجع على الباع هو
بنصف الثمن كذا في فتاوي قاضي خان ابن سنانة عن ابي يوسف رحمه الله
في الاملاء رجل اشترى من رجل ارضا بيضا وبني فيها بناء ثم استحقته
الارض وقضى القاضي على المشتري بهدم البناء فهدمته ثم استهلكه فلا شيء
على الباع من قيمة البناء وهذا اختياره له وان لم يستهلكه ولكن المظرافسة
كان البناء صحيحا فصلاطينا او كسره رجل فبقي الباع فضل ما بين النقص
والبناء وان اشاء الباع اخذ النقص على تلك الحالة واعطاه قيمة البناء ومبني
ويُدفع عنه ما حدث في النقص من النقصان من كل وجه وان اختار هذا
فالمشتري بالخيار ان شاء ففعل وان شاء لم يفعل وكذا كل فساد يدخله
بجناية احد فالمشتري بالخيار والباع بالخيار فان اتفقا على وجه من ذلك امضى
بينهما وان اختلفا ترك في يد المشتري وضمن الباع فضل ما بين النقص الى
البناء وان كان النقصان من غير جناية احد فهو مثل ذلك في قول ابي يوسف
رحمه الله كان للمشتري ان يمسكه ويرجع بفصل ما بين الهدم الى البناء كذا في
المحيط رجل اشترى دارا وبني فيها وقبضها ثم ان الباع باعها من اخر ونقص
المشتري الاخر بناء الاول وبني فيها بناء ثم جاء الاول واستحقها فان كان الثاني
بناها بالاثنتين هي ملكه يضمن المشتري الثاني للمشتري الاول حصه بناء
الاول من الدار العامة ونقص البناء الاول للمشتري الاول ان كان قايما
وان كان الثاني استهلكه ضمن قيمة ذلك للمشتري الاول وان بني بنقص الاول
فالمشتري الثاني يضمن للمشتري الاول حصه البناء من الدار العامة والمشتري
الاول ان يمسك البناء وليس للمشتري الثاني رفعه فان زاد المشتري الثاني
بذلك زيادة اعطاه قيمة الزيادة من غير ان اعطاه اجر القايمة كذا في الخبير
اشترى جارية وقبضها فولدت ثم اشترى من غيرها فولدت له ولدا اخر
ثم استحق فليس عليه الاعتراف واحد وكذا لو له بنتا وجها بعد العتق هو
ولكنه زني والعتق ذباله فولدت له اولاد ثم استحق لم يفر للمستحق الاعتراف
واحد او صا وذلك العتق كان لم يكن وبنيته نسب الاولاد ويضمن قيمتهم ويرجع
على الباع بقيمة الاولاد الذين كانوا قبل العتق ولا يرجع بقيمة الاولاد الذين
كانوا بعد العتق كذا في المحيط واذا اشترى امة من انسان فاستحققت من
يده بالملك المطلق وقضى القاضي بالامة للمستحق وقصر يد المشتري عن
الامة ورجع المشتري على الباع بالثمن فاقام بيعة ان هذه الامة ولدت في
ملكه من امة وان القضاء للمستحق وقع باطلا وليس لك حق الرجوع على
بالثمن قبلت بيعة اذا اقامها حفرة المستحق ونقص ما بين ابوا ذلك فقالوا
ينبغي ان لا يشترط حفرة المستحق وهكذا احي فتوى شمس الامة السرخسي
بقرعانه كذا في الظهيرية جارية بين رجلين اشترىها من رجل واستولد
احدهما وضمن لشرطه نصف قيمتها ونصف عرقها ثم استولدها ثانيا ثم

استحقاق مستحق وقضى القاضي له بالجارية وبقيمة الولدين وبالفقر على المستول
فان المستول يرجع على الشريك بما ضمن له ثم يرجع على الثمن على البايع ويرجع
على البايع بنصف قيمة الولدين حصته من الشراء ولا يرجع بالنصف الثاني
كذا في الذخيرة وفي نوادر ابن سبعة عن ابي يوسف رحمه الله رجل باع
لرجل ساجدة مملوكة في الطريق وقبض الثمن وجعل بين المشتري وبين
الساجدة ولم يحركها المشتري من موضعها فقد صار قابضاً لها فان احرقها
لاني من مال المشتري فان جاء مستحق استحقها ببينته فانه بالخيار ان
شاؤ ضمن الحرق وان شاؤ ضمن البايع ان كان البايع هو الذي اقامها في ذلك
الموضع ولا سبيل للمستحق على المشتري ان لم يكن المشتري حركها من ذلك
لموضع كذا في المحيط استحق حمارا من يد رجل بخاري وقبض المستحق
عليه السجل وباعه بمرقند فقدمه الى قاضي سمرقند واذا الرجوع عليه
بالثمن واظهره سجل قاضي بخاري فاقول البايع بالبيع ولكنه انكر الاستحقاق
وكون السجل سجل قاضي بخاري فاقام المستحق عليه البينة ان هذا السجل
سجل قاضي بخاري لا يجوز لقاضي سمرقند ان يقول به ويقضي للمستحق عليه
بالرجوع بالثمن ما لم يشهد الشهود ان قاضي بخاري قضى على المستحق
عليه بالحمار الذي اشتراه من هذا البايع واخرجته من يد المستحق عليه كذا
في الذخيرة فلو قال البايع في الدفع ان الحمار ربح في ملكه بايعي وليس لك
الرجوع علي واقام البينة تقبل ان كانت بحضرة المستحق ويشترط حضرة الحمار
وقال الامام طهير الدين لا يشترط حضرة الحمار وكذا في دعوى العبد الحرية
اذا رجح المشتري على البايع بالثمن لا يشترط حضرة ولا يشترط حضرة
المستحق عليه في الحمار كذا في الخلاصة في كتاب الدعوى والله تعالى اعلم
الباب السادس عشر في الزيادة في الثمن والتمن
والخط والابراء عن الثمن الزيادة المتولدة من المبيع كالولد والعز والارش
والشر والدين والصوف وغيرها مبيغة كذا في محيط السرخسي فان حدثت
قبل القبض كان لها حصه من الثمن وان حدثت بعد القبض كانت مبيغة تبعا
واحصه لان الثمن اصلا ولو اتلف البايع النماء المتولد من المبيع قبله
القبض سقطت حصته من الثمن وينقسم الثمن على قيمة الاصل يوم العقد وعلى
قيمة الولد يوم الاستهلاك ولا يجاز للمشتري عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى
وقال لا الجار ولو استهلك النماء اجنبي ضمن قيمته وكانت مع الاصل مبيغة
هكذا في المحيط الزيادة في الثمن في الثمن جائزة حال قيامها سواء كانت
الزيادة من جنس الثمن او من غير جنسه ويلحق باصل العقد ولو ندم
المشتري بعد ما زاد يجبر اذا امتنع وفي الرد بالقبض وغيره يعتبر الزيادة
كانه باعه بمرق مع هذه الزيادة واذا زاد في الثمن لابد ان يقبل الاخر من المجلس
حتى لو لم يقبل وتفرقا بطل كذا في الخلاصة وانما تصح الزيادة اذا كان المبيع
محل العقد فلو اجر المشتري ارضه من اودج او خايط او اتخذ سيفاً او قطعة يده

واحد المشتري ارشها صحت الزيادة الا انه لو باع من المرتن والمستاجر او باع
تعد الذبح والحياطة وغيرها لا يصح ولو اعق او كاتب او دبر او استولد او ما
او قتل او ذهب وباع او طعن او شج او شج او سلم مشتريه الخ لا يصح الزيادة
كذا في الكافي وان كان دقيقاً في هذه او اتخذ النمل قليلاً او سكبها او شاة فجعلها
ارثاً او رثاً ثم زادت في الثمن لا تصح هكذا في الخلاصة ولو زاد بعد ما صار الخمر خلا
صحت الزيادة بلا خلاف كذا في الذخيرة ولو اشترى عبداً ابالف فباعه من
اخر عناية دينار فزاد الاخر خمسين ديناراً او رد بعيب بقضاء رجع بالثمن
والزيادة ولو زاد المشتري الثاني عرضاً يساوي خمسين ديناراً نصف
الثمن فهلك الوض قبل قبض المشتري الاول ينفسخ البيع في ثلث العقد
ولو رد ثلثي العقد بعيب بقضاء رد كل العقد على بايعه الاول ولو تقايلاني
الثلث ثم رد ثلثيه بقضاء لا يرد شيئا كذا في الكافي ثم من كل موضع تصح الزيادة
من المشتري تصح من الاجنبي ايضاً كذا في المحيط ولو زاد الاجنبي ان زاد بامر
المشتري يجب على المشتري ولا يجب على الاجنبي وان زاد بغير امره من موقوفه
ان اجاز المشتري لزمته وان لم يجز بطلت ولو كان حين زاد ضمنه عن المشتري
او اضاف الى مال نفسه لزمته الزيادة بعد ذلك فان كان بامر المشتري يرجع
عليه والا فلا كذا في الخلاصة الزيادة المتولدة لان اتمام المبيع في الزيادة
المشروطة مادام المبيع قائماً حتى كانت الزيادة المشروطة زيادة على المبيع
دون الولد والتمن ينقسم الى قسمين الاول على المبيع وعلى الزيادة المشروطة ثم ما اضاف
المبيع ينقسم عليه وعلى الولد ويعتبر قيمة الاصل يوم العقد وقيمة الزيادة
المشروطة يوم الزيادة وقيمة الولد يوم قبضه رجل اشترى جارية قيمتها
الف درهم بالف درهم فولدت الجارية قبل القبض ولداً قيمته الف درهم ثم ان
البايع زاد المشتري غلاماً يساوي الف درهم ثم ازدادت قيمة الولد فصارت
الف درهم ثم قبضهم المشتري ونقد الف ثم وجد بالولد عيباً رده بثلث الف
وان وجد بالام عيباً ردها بسدس الالف وان وجد بالزيادة عيباً ردها بنصف
الالف وكذا الولد ولد الجارية لكن عيباً يسيراً وقت العقد فذهب البياض عن غيرها
ثم ان عيباً عيباً عند البايع قد دفعه مولاة بالجارية الى البايع ثم زاد البايع
المشتري عبد ايساوي الف فهذا الاول سواء اذا قبضهم المشتري ينقسم
الثمن على قيمة الجارية وقت العقد وعلى قيمة الزيادة يوم زادت ما اصاب الجارية
ينقسم على قيمتها وقت العقد وعلى قيمة العبد المدفوع بالعين يوم
قبضه المشتري فاذا وجد بخدم عيباً رد بالحصة واما اذا كانت عيناها
صحبتان عند البيع وقيمتها الف درهم فضرر عيبها عند التام حتى
ايضت فدفعه مولاة الى البايع ثم زاد البايع المشتري عبد ايساوي الف
درهم ثم قبضهم المشتري فيقسم الثمن اولا على قيمة الجارية يوم العقد وعلى
قيمة الزيادة نصفان ثم ما اصاب الجارية ينقسم عليها وعلى العبد المدفوع
نصفان قلت قيمة العبد او كثرت ولو ماتت الجارية بسبب غير فوق العين

ثم زاد البائع المشتري في البيع دابة تساوي الف درهم ورخصي به المشتري
صحت الزيادة فاذا قبض المشتري يقسم الثمن على قيمة الدابة يوم القصد
وعلى قيمة الولد او العبد المدفوع يوم قبض المشتري تحسب الدابة تسقط
بهلاكها قبل القبض وحصة الولد او العبد المدفوع يقسم عليه وعلى هـ
الزيادة يعتبر قيمة الزيادة يوم الزيادة وتقيمة الولد او العبد المدفوع يوم
قبض المشتري فان لم يقبض المشتري شيئا من ذلك حتى هلكت الزيادة
هلكت حصتها وتخير المشتري ان شاخذا الولد او العبد المدفوع وحصة
من الثمن وان سائر ذلك وهذه الخيارات الحيا والحي ثبت له بهلاك الدابة
قبل القبض وان هلك الولد او العبد المدفوع قبل القبض وبقيت الزيادة
فالبائع ان يمسك الزيادة عن المشتري كذا في المحيط ولو اشترى امتين هـ
بالف فولدت احدهما ولد اخات فزاد البائع عبدا وقيمة كل واحد الف وازداد
الولد الفاقبضهم قسم الثمن او لا على الامتين بنصفين فما اصاب الام قسمه
على الام وولدها اثلاثا اعتبار القيمة الولد يوم القبض وقيمة الام يوم
العقد وتسقط قسطها بهلاكها وتثلث الثمن للولد ثم قسم العبد الزيادة
على ما في الولد والحية من الثمن فيستبع الولد خمسي العبد والحية ثلثه اخماسه
وقسم في الولد من الثمن وهو ثلث الف عليه وعلى خمسي الزيادة اسداسا
بقدر قيمتها وقيمة خمسي الزيادة اربعة اية وقيمة الولد الفان يجعل كل اربعة اية
سهما فصار خمس الزيادة سهما وصار الولد خمسة اسهم وما في الحية عليها
وعلى ثلثة اخماس العبد اثنا عشر قيمة هـ وقيمة الحية الف وقيمة ثلثة
اخماس الزيادة ست اية فيعمل كل مائتين سهما فتكون الامه خمسة اسهم هـ
وثلثة اخماس الزيادة ثلثة اسهم فتكون الكل ثمانية اسهم فلو هلك العبد
قبل قبضه ظهر انه لا يقابل شيئا وان الام هلكت بنصف الثمن والنصف
في الحية والزيادة يتبع الحية وتخير المشتري لتقرير المبيع قبل القبض ولو
بقي وقيمة الف تسقط بموت الام الربع وفيه ربع فيقسم ما فيه عليه وعلى
ثلث العبد الزيادة لانه يقسم بين الزيادة الولد والحية اثلاثا ثلثة هـ
تبع لها وثلثة تبع للولد ارباعا بقدر قيمتها ربعه في ثلث الزيادة وثلثة
ارباعه في الولد وما في الحية عليها وعلى ثلثي العبد اخماسا ثلثة اخماسه
في الحية وخمسة في ثلثي الزيادة كذا في الكافي اشترى عبدين بالف قيمة
احدهما الف وقيمة الاخر خمسين ثم صار قيمة الاول الفان زاد المشتري بغير
الزيادة عليها يوم البيع اثلاثا وان كان احدهما الف اليوم الزيادة صحت
الزيادة بقدر الباقي وهو الصحيح هـ كذا في المحيط السرخسي في المشتري رجل
اشترى عبدين صفقة واحدة بالف درهم وتقابضا ولم يتقابضا حتى
زاد المشتري مائة في ثمن احدهما العبد بين بعينه او قال في ثمن احدهما ولم
يقين يجوز الزيادة وان كان لكل واحد منهما ثمن على حدة وزاد في ثمن احدهما
بعينه جاز وكذا اذا زاد في ثمن احدهما لا يقين وجعل القول قول المشتري

لأضافة

وأضافة الزيادة الى احد الثمنين وذكر في موضع اخر من هذا الكتاب اذا اشترى
عبدان صفقة واحدة بالف درهم ثم زاد المشتري في ثمن احدهما العبد بين بعينه
القياس ان يجوز ويقسم الثمن على العبد بين ثم يدخل الزيادة في حصة العبد
الذي زيدت فيه وكذلك اذا زاد جارية في ثمن احدهما بغير عينة جاز وكان
المشتري ان يضيقها اليها ما شاء وكذلك اذا زاد عرضا كذا في المحيط باع
امته فلم يقبضها حتى زاد البائع امته اخرى ثم استخفت الاولى ياخذ المشتري
الباقية بحصتها من الثمن كذا في المحيط السرخسي خط بعض الثمن صحيح هـ
ويلحق باصل العقد عندنا كالزيادة سواء بقي تحالا للمقابلة وقت الخط
اولم يبق تحالا كذا في المحيط اذا وهب بعض الثمن من المشتري قبل القبض
او ابراء عن بعض الثمن فهو خط فان كان البائع قد قبض الثمن ثم خط بعض
او وهب بان قال وهبت منك بعض الثمن او قال خططت بعض الثمن عندك
صحيح يجب على البائع رد مثل ذلك على المشتري ولو قال ابراءك عن بعض هـ
الثمن بعد القبض لا يصح الا براءة كذا في الذخيرة فاذا خط كل الثمن او وهبه
او ابراءه منه فان كان ذلك قبل قبض الثمن صح الكل ولكن لا يلحق باصل
العقد وان كان بعد قبض الثمن صح الخط والهمية ولم يصح الا براءة هـ كذا
في المحيط الا براءة من الثمن بعد الاقالت يجوز والمبيع امته في يد المشتري هـ
بعد الاقالة كذا في التاتارخانية باع غلاما بغير واسدة او تقابضا ثم
ابراه البائع من القيمة ثم مات الغلام ضمن القيمة ولو قال ابراءك من
الغلام فهو بري كذا في السراجية **الباب السابع عشر**
في بيع الاب والوصي والقاضي مال الصغير وشراهم له يجوز بيع الاب من ابنة
الصغير وشراهم منه لنفسه استحسانا او يرجع الحقوق الى الصبي ويقوم
الاب مقامه فيها وهذا الابلغ ملكه خطا لقيمة الاب بالثمن ولو باع الاب من هـ
غيره فبطل لا يملك المطالبة بنفسه كذا في المحيط السرخسي واحتكم
الشيخ في انه هل يشترط لتمام هذا العقد الايجاب والقبول والصحيح انه
لا يشترط حتى ان الاب لو قال بعث هذا من ولدي فلا نكح او قال اشتريت
من مال ولدي هذا نكح اذ اذانه يتم العقد ولا يشترط ان يقول بعث هذا من
ولدي واشتريت ويجوز هذا البيع مع الاب بمثل القيمة وبما يتقابض الناس
فيه والكيد ابواب عند انفدام الاب بمثل ثمنه كذا في المحيط باع الاب ضيقة
او عقارا لابنه الصغير بمثل قيمته فان كان الاب محمورا او مستورا عند الناس
يجوز وان كان مفسدا لا يجوز وهو الصحيح وان باع منقولا وهو مفسد في
رواية لا يجوز الا اذا كان خيرا للصغير وهو الاصح وبيع الاب على ابنه الكبير
المجنون جنونا طويلا جاز وقصيرا لا يجوز والمجنون الطويل مقدّر شهر
فصاعد او القصير بما دونه وهو الاصح كذا في المحيط السرخسي الاب او الوصي
اذا باع عقارا للصغير قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله
ان راي القاضي بقض البيع خير للصبي كان له نقضه كذا في فتاوى قاضي خان

باع الاب من الصغير شيئا بمثل الثمن فالحاز القاضى بقضه وكذا الوجه
 الباع وضيا فالحاز هو بنفذه كذا في القنية ومن كان له ابنان صغيران
 فباع ما لا احدهما من الاخرين قال بعت عبد ابن فلان من ابني فلان
 حاز واذا بلفا فالعهد عليه ما في الصحيح كذا في المحيط الاب كذا باع ما له
 من ولده الصغير لا يصير قابضا بنفسه البيع حتى لو هلك المال قبل ان
 يصير عال يترك من القبض حقيقة هلك على الوالد كذا في فتاوى قاضي
 خان والتمن الذي لم يشتر ما له ولده لنفسه لا يبرأ منه حتى ينصب القاضى
 وكيله عن الصغير فيقبضه من ابيه ثم يرد اليه فيكون ردقة من ابية
 في يده وفيما باع داره من ابنة وهو فيها ساكن لا يصير الابن قابضا حتى
 يورث الاب ويشترط تسليمها الي امين القاضى كذا في محيط السرخسي فان
 غاد الاب بعد ما تحول عنها فتمسكها او جعل فيها متاعا واسكنها عيال وكان
 عنها صار بمنزلة الغاصب كذا في المحيط رجل اشترى لولده الصغير ثوبا
 او خادما ونقد الثمن من مال نفسه لا يرجع بالثمن على ولده الا ان يشهد
 انه اشتراه لولده ليرجع عليه وان لم ينفذ الثمن حتى مات يورث الثمن
 من تركته ثم لا يرجع بقية الورثة بذلك على هذا الولد ان كان الميت لم يشهد
 انه اشتراه لولده وان اشترى لابنه الصغير وضمن الثمن ثم نقد الثمن في
 القياس يرجع على الولد وفي الاستحسان لا يرجع وان قال حين نقد الثمن
 نقدته لا يرجع على الولد كان له ان يرجع على الولد كذا في فتاوى قاضي خان
 ولو اشترى لولده الكسوة والطعام يرجع بثمنه عليه وان لم يشهد عليه
 لانه ما مور به غير متطوع فيه بخلاف شراء الدار والعقار كذا في محيط السرخسي
 الاب اذا باع مال الصبي وسلم قبل استيفاء الثمن يملكه استرداد المبيع
 يحسنه لاستيفاء الثمن كذا في الخلاصة امرأة اشترت لولدها الصغير
 ضيعة بما لها على ان لا ترجع على الولد بالثمن حاز استحسانا وتكون الام
 مشترية لنفسها ثم تصير هبة منها لولدها الصغير وصلة وليس لها
 ان تمنع الضيعة عن ولدها كذا في فتاوى قاضي خان دار رجل ولم امرأة
 بينهما ابن صغير فقالت المرأة اشترت منك هذه الدار لابني بماله
 وقال الاب بعثا يجوز كذا في الخلاصة ولو كانت الدار مشتركة بين الارب
 والاجنبى فقالت المرأة لها اشترت منك هذه الدار لابني بماله فقالت ابنا
 حاز لان الاب لم يجوز شراءها جلة الدار فقد اذن لها بشراء الجلة كذا في فتاوى
 قاضي خان وذكر ههنا ان الاب اذا اشترى عبد ابنة الصغير لنفسه فمراه
 فاسد الفات العبد قبل ان يستعمله الاب او يقبضه او يامر به بفعلات من
 مال الصغير ولو باع عبد الم من ابنة الصغير بيضا فاسد ان اعنته الاب
 حاز عنقه كذا في المحيط ولو اشترى الاب مال ولده لنفسه قبل الصبي
 كانت العهدة من قبل الولد على الوالد كذا في فتاوى قاضي خان وكل الآ
 رجلا يبيع عبد الاب من ابنة لا يجوز اذا كان الابن صغيرا لا يعبر عن نفسه

الا اذا قبل الاب العقد من الوكيل حاز والصحيح ان حقوق العقد تثبت للوكيل
 وتكفي في ان الامر يكون متصرفا لنفسه او للصغير والصحيح انه متصرف
 للصغير نائب عنه وما كان من حقوق العقد من جانب الابن فعلى الاب وما
 كان من جانب الاب فعلى الوكيل وكذا لو وكل ببيع ما له احد ابنيه من اختر
 فباع لا يجوز ولو وكل رجلين فباعا حاز وكل الاب رجلا يبيع عبد ابنة فباع
 الوكيل من الاب حاز هكذا في محيط السرخسي وفي نوادر ابن سماعة فباع عبد
 ابنة الصغير من رجل بالقدوم ثم قال في مرضه قد قبضت من فلان الثمن
 ثم مات في مرضه لم يجز اقراره ولو قال في مرضه قد قبضتها من فلان فصحت
 كان مصدقا ولو قال قبضتها واستهلكتها لم يكن مصدقا ولا يبرأ المشتري
 منها ولا يكون للمشتري اذا اخذ منه الثمن ان يرجع به على الاب او في ماله كذا
 في المحيط اشترى الاب دارا من من الصغير يملكه بعد على الاب دون الصغير
 كذا في محيط السرخسي وان اشترى للمعتوه امة استولدها بالزنا يلزم
 الاب قيا ساوية الاستحسان يجوز على المعتوه شراء واحدة من ذلك والاصح
 هو الاول كذا في الذخيرة ولو اشترى لابنه الكبير المعتوه من ماله من يفتق
 عليه لا ينفذ عليه وينفذ على الاب فبعد ذلك ان كان المشتري قريبا من الاب
 عتق عليه وان كان اجنبيا عنه كام الصغير والمعتوه او اجنبيا او اختها لا يفتق
 عليه كذا في المحيط باع الاب ملكا ابنة فقال الابن كنت بالقاضى بأكفه بغير
 اذني وقال الاب كنت صغيرا فالقول قول الابن ولو ماتت وحلفت ولادها
 صفارا وكبرافباغ ابو الصغير شيئا من التركة قبل القسمة يصح في حصته
 الصغير اذا كان بمثل القيمة كذا في القنية ولو اشترى الوصي مال اليتيم لنفسه
 حاز في قول ابي حنيفة رحمه الله اذا كان خيرا لليتيم والخيرية في غير العقار
 ما قال شمس الامة ان يبيع مال نفسه ما يشاء ويخمس عشرة بعتة وان
 يشتري لنفسه ما يشاء ويخمس عشرة بخمس عشرة ونفسه الخيرية في العقار
 عند البعض ان يشتري لنفسه بضعف القيمة وان يبيع من اليتيم بضعف
 القيمة كذا في فتاوى قاضي خان ثم اذا خاز بيع الوصي من نفسه على قول ابي
 حنيفة رحمه الله تعالى هل يكفي قوله بعت او اشترى بكاء الاب او يحتاج
 الى الشطرين لم يذكر رحمه الله هذا الفصل في شيء من الكتب وذكرنا في طبع
 نية واقفاته انه يحتاج فيه الى الشطرين بخلاف الاب كذا في المحيط ولو باع
 الوصي ماله من اجنبى بمثل قيمته يجوز وقيل انما يجوز تصرفه باحد شرايط
 ثلاث اما ان يبيع بضعف قيمة او للصغير حاجة الي ثمنه او يكون على الميت
 دين لا وفاة الاب عليه الفتوى كذا في محيط السرخسي ولو امر الوصي رجلا
 بان يشتري شيئا من مال اليتيم فاشترى لم يملكه لا يجوز كذا في فتاوى قاضي خان
 الصبي الماذون له اذا باع مال نفسه من الوصي فانه كبيع الوصي بنفسه ولو باع
 الصبي الماذون من الاجنبى بغير فاجترح بغيره عند ابي حنيفة رحمه الله كذا في
 المحيط وصى باع عقارا لليتيم ومصلحة اليتيم في بيعه الا انه يبيع لينفق الثمن

على نفسه قال لا يجوز البيع ويضمن الثمن لليتيم اذا افق الثمن لنفسه كذا في فتاوى
قاضي خان ولو اشترى الوصي لاحد المتبرعين من الاخر لا يجوز وكذا ان اذن
لها بالتجارة ليتبايع لا يجوز لان الوصي لو باشر ذلك لا يصح فكذا من استغله
التصرف من جهة وكذا لو اذن لعقيد يهمل في التجارة فباع احدها من حصة
لا يجوز وفي الاب يجوز في الامنين وعندهما كذا في محيط الرخصي القاضي اذ باع
ماله من القيم واشترى مال اليتيم لنفسه لا يجوز كذا في فتاوى قاضي خان
القاضي اذا اشترى من الوصي شيئا من مال اليتيم جاز وان كان هذا القاضي
جعل وصيا كذا في الفتاوى الكبرى احد الوصيين اذا باع مال اليتيم من
الوصي الاخر لا يجوز في قول ابي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في فتاوى قاضي خان
وصي اشترى لليتيم من مديون اليتيم دارا بعشر من قيمتها خمسون دينارا فلا
استوفى الدين اقل ببيع لا يجوز كذا في القنية الوصي اذا باع مال اليتيم
بالنسبة اذا كان التاجيل فحشا بان لا يباع هذا المال بهذا الاجل لا يجوز
وان لم يكن كذلك لكن يخاف عليه الجحود عند حلول الاجل او هلاك الثمن عليه
فكذا وان كان لا يخاف عليه الجحود ولا هلاك الثمن عليه جاز ببيع الوصي جمل
استباح مال اليتيم من الوصي بالف وزجل اخر استباحة بمائة والف والار
اصل قالوا ينبغي للوصي ان يبيع من الاول كذا في فتاوى قاضي خان ولو باع
الوصي التركة من غيره فان كان الورثة صفارا جاز ببيع في كل شيء ضياعا
كان او عقارا او عروضا سواء كان خاضرا او غائبا على الميت دين او لا لكن انما
يبيع بمثل القيمة او بما يتفادى الناس في مثلها كالمسكن لينة في ادب القاضي
هذه اجواب السلف وخواب المتأخرين انه انما يجوز بيع العقار بلحدي في الشرائط
الثلاث اما ان يرغب المشتري بضعف قيمتها او للصغير حاجة الي ثمنها او على
الميت دين لا وفاء له الاب والوكالت الورثة كلهم كبارا وكانوا حضورا ولا ذرة
على الميت لا يملك التصرف في التركة املا لكن يتقاضى ديون الميت ويوفى الي
الورثة وان كان على الميت دين ان كان محيطا بالتركة اجمعوا انه يبيع كل التركة
وان لم يكن مستغرقا يبيع بقدر الدين وينتاز انما الذي يبيع عند ابي حنيفة
رحمه الله ايضا وعندهما لا يبيع وان لم يكن في التركة دين لكن الميت اوصى بوصايا
ان كانت الوصية بالثلث او دونها انفذها وان كانت اكثر من الثلث انفذ
بقدر الثلث وما يبق للورثة ولو اذ ان يبيع شيئا من التركة لتفقد الوصية
اجمعوا انه يبيع بقدر الوصية وما زاد على الوصية فعلى ما ذكرنا من الخلاف
وهذا اذا لم يقض الورثة الدين ولم ينفذ الوصية من خالص ماله
اما اذا فعلوا لم يبق للوصي ولاية يبيع التركة اصلا وان كانت الورثة غيبا
وحده عن محمد ثلاثة ايام فان لم يكن في التركة دين ولا وصية فانه يبيع المنقول
ولا يبيع العقار ولو خيف هلاك العقار اختلف المشايخ فيه والاصح انه
لا يملك بيعها وان كانت التركة مشغولة بالدين في الوصى يبيعها مطلقا
بقدر الدين وزيادة على الدين وفي العقار على ما ذكرنا وان كانت الورثة

بعضهم

بعضهم صفارا والبعض كبارا ان كان الكبار غيبا والتركة خالية عن الدين
وعنه الوصية فانه يبيع المنقول ومن العقار يبيع محصة الصفار ويبع
حصة الكبار على ما ذكرنا من الخلاف وان كانت التركة مشغولة بالدين
الوصية ان كانت مستغرقة يبيع العقار والمنقول وان كانت غير مستغرقة
يبيع بقدر الدين من العقار والمنقول بالاجماع ويبع الزيادة على ما ذكرنا
من الخلاف وان كان الكبار حضورا ان كانت التركة خالية يبيع حصة الصفار
من العقار والمنقول بالاجماع ويبع حصة الكبار على ما ذكرنا من الخلاف
وان كانت التركة مشغولة بالدين ان كان مستغرقا يبيع الكل وان كان غير
مستغرق يبيع بقدر الدين وفي الزيادة على الخلاف كذا في الخلاصة وكل ما
ذكرنا في وصي الاب فكذا في وصي وصية ووصي الجد ابوالاب ووصي وصية
ووصي القاضي ووصي وصية فوصي القاضي بمنزلة وصي الاب الا في غصلة وهو
ان القاضي اذا جعل وصيا في نوع كان وصيا في ذلك النوع خاصة والاب اذا
جعل وصيا في نوع كان وصيا في الانواع كلها كذا في فتاوى قاضي خان في نوازل
هشام عن محمد رحمه الله وصي يتيم باع غلاما لليتيم قيمة الف درهم بالف
درهم على ان الوصي بالخيار فازدادت قيمة العبد في مدة الخيار فصارت
الف درهم فلم يمسك الوصي ان ينفذ البيع وهو قول ابي حنيفة وابي يوسف
رحمهما الله تعالى كذا في المحيط امرأة باععت متاعا زوجها بعد موته وزعمت
انها وصية ولزوجها اولاد صفار فباعت المتاع بعد مدة لم تكن وصية
قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله لا تصدق المرأة على المشتري
وبيعها متوقفا الى البلوغ الصفار وان صدقوها بعد البلوغ انما كانت وصية
جازيها وان كذبوها بطل فان كان المشتري يترقب الارض المشتراة لا يبيع
المشتري على المرأة بشرط هذا اذا ادعت المرأة بعد البيع انها لم تكن وصية وان
ادعى وصي انها باععت ولم تكن وصية يسمع دعوى الصبي اذا كان ما ذونا في التجارة
او في الخسومة من له ولاية الخصومة كالقاضي والوصي ونحوهما فان عجز
عن استرداد الضيعة تضمن المرأة قيمة ما باععت على الرواية التي يضمن
الباع قيمة العقار بالبيع والتسليم كذا في فتاوى قاضي خان للصبي او
المعتوه اب او وصي اوجه صحيح فاذا كان القاضي للصبي او المعتوه في التجارة
والي ابوه فاذنه جاز وان كان ولاية القاضي مؤخره عن ولاية الاب او الوصي
كذا في القنية الباب **الفصل الاول** في تفسيره وركنه وشرائطه
وقه ستة اصول **الفصل الاول** في تفسيره وركنه وشرائطه
وحكمه اما تفسيره فالسلم عقد يثبت به المالك في الثمن مما جلا والمثلن آجلا
واما ركنه ان تقول اخرا سلمت اليك عشرة دراهم في كرخطة او اسلفت
وتقول الاخر قبلت وتنفذ السلم بلفظ البيع في رواية الحسن وهو الاصح
كذا في محيط الرخصي اما شرطه فثلاثة نوع يرجع الي نفس العقد ونوع يرجع
الي البديل اما الذي يرجع الي نفس العقد فواحد وهو ان يكون العقد عارضا

عن شرط الخيار للمعاقدين أو لأحدهم بخلاف خيار المستحق فإنه لا يبطل السلم
حتى لو استحق رأس المال وقد افتراق قبض وأجاز المستحق والسلم
صحيح ولو أبطل صاحب الخيار خياره قبل الافتراق بأية أرباب رأس المال
فإنه يرد المسلم إليه ينقلب العقد جازعا عندنا وإن كان هالكا أو مستهلكا
لا ينقلب إلى الجواز بالإجماع كذا في البدع وأما الذي يرجع إلى البدع فبسته
عشر سنة في رأس المال وعشر في المسلم فيه أما الستة التي في رأس المال أحدها
بيان الجنس أنه دراهم أو دينار أو من المكيل حنطة أو شعير أو نحو ذلك والثاني
بيان النوع أنه دراهم غنطرية أو عذرية أو دينار محمودية أو هرورية وهذا
إذا كان في البلد نقود مختلفة وأما إذا كان في البلد نقد واحد فذكر الجنس
كافيه والثالث بيان الصفة أنه جيد أو ردي أو وسط كذا في النهاية والرابع
بيان قدر رأس المال وإن كان مشتركا إليه في يتعلق العقد على مقداره
كالمكيل والموزون والمعدود قال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله لا يشترط
معرفة القدر بعد التعيين بأشارة حتى لو قال لغيره أسلمت إليك هذه
الدراهم في كبريت لم يرد وزن الدراهم أو قال أسلمت إليك هذا البرق كذا
من الزعفران ولم يرد قدر البرق لا يصح عنده وعندهما يصح كذا في الكا في
ولو كان رأس المال مما لا يتصلق القدر بقدره من الذرعيات والقدر ديات
المتفاوتة لا يشترط إعلام قدره ويكتفى بالإشارة بالإجماع كذا في البدع
ولو أسلم شيئين مختلفين ورأس المال مكيل أو موزون لم يجوز حتى تبين
حصة كل واحد منهما من رأس المال في قول أبي حنيفة رحمه الله وإن كان
من غير المكيل والموزون لم يجز حتى لا يفتقر إلى التفصيل وقال أبو يوسف ومحمد يجوز
به ذلك كله كذا في الحاوي لو أسلم جنسين ولم يبين قدر أحدهما بأن أسلم دراهم
ودنانير في مقدار معلوم من البرقين قدر أحدهما ولم يبين الآخر لا يصح
السلم فيهما كذا في البحر الرائق والحاوي من يكون الدراهم والدنانير مستقرة
وهو شرط الجواز عند أبي حنيفة رحمه الله بوضوح إعلام القدر هكذا في النهاية
والسادس أن يكون مقبوضا في مجلس السلم سواء كان رأس المال دينا أو
عمينا عند عامة الفقهاء استخسانا وسواء قبض في أول المجلس أو في آخره
أن ساعات المجلس لها حكم ساعة واحدة وكذا لو لم يقبض حتى قاما
بمشي أو قبض قبل أن يفتراق بأية أرباب كذا في البدع في النوادر
لو تفاقد العقد السلم ومشي أميلا أو أكثر لم يغيب أحدهما عن صاحبه
ثم قبض رأس المال فافتراقا جاز كذا في الذخيرة ولو ناما أو نام أحدهما
أن كانا جنسين لم يكن ذلك فرقة لتعدد الاحتراز عنه وإن كانا مضطجرين
فهو فرقة كذا في فتاوى قاضي خان وفي النوازل جلد 1 سلم عشرة دراهم
بعض عشرة اقضه حنطة ولم يكن الدراهم عنده فدخل بيته ليخرج الدراهم
أن دخل تحت براءة المسلم إليه لا يبطل السلم وإن توارى عنه بطل كذا في
الخلاصة ولو خاض أحد هاتين في الماء وعمس فيه فإن كان الماء صافيا

بحيث يري بعد التمس لم يثبت الافتراق وإن كان كذا لا يري بعد التمس يثبت
الافتراق كذا في مختار الفتاوى ولو أتي المسلم إليه قبض رأس المال في المجلس
أجرة الحاكم عليه كذا في المحيط وأما الشرط الثاني للمسلم فيه فأحدها بيان
جنس المسلم فيه حنطة أو شعير والثاني بيان نوعه حنطة سقية أو جنية
أو جبلية أو سهلية والثالث بيان الصفة حنطة جيدة أو رديّة أو وسط
كذا في النهاية أسلمتني كندم ينكو أو قال نيك أو قال سره يجوز وهو الصحيح
والما حذوه كذا في الغياشة والرابع أن يكون معلوم القدر بالمكيل أو الوزن
أو العدد أو الذرع كذا في البدع ويعتق أن يعلم قدره بمقدار يوم من فقهه
من أيدي الناس ولو علم قدره بمكيل بعينه كقولنا هذا الانا بعينه أو بهذا
الزنبيل أو وزن هذا الحبل لا يجوز إذا كان لا يعلم كم يسع في الانا ولا يعرف وزن الحبل
كذا في جواهر الإخلاص وكذا في الذرعيات ينبغي أن يعلم قدره بذرع يوم من فقهه
من أيدي الناس وإن علمه بحشيشة بعينه ولا يدرى كم هي أرباع يده أو
يد فلان يجوز كذا في الذخيرة ولا يصح بمكيل رجل بعينه ولا بذراع رجل
بعينه إذا كان كميل الرجل وذراعه معاير الكميل العامة وذراعهم وأما
إذا كانا موافقين لكيل العامة وذراعهم فتقييده بدلك يكون لغوا والسلم
جائز كذا في التنايس ولا بد أن يكون المكيل مما لا ينقبض ولا ينسبط كالقضا
مثلا فان كان مما يتكسب بالكيس كالزنبيل والجرباب لا يجوز لما زعمه الأبي قرب
المآ للفقهاء مثل فيه كذا روي عن أبي يوسف رحمه الله كذا في الهداية الخامسة
أن يكون المسلم فيه موجبا بأجل معلوم حتى أن سلم الحال لا يجوز واختلاف
فيه أدنى الاجل الذي لا يجوز السلم فيه بدونه عن محمد رحمه الله أنه قد رآناه بشر
وخلية الفتوى كذا في المحيط ولا يبطل الاجل بموت رب السلم ويبطل بموت
المسلم إليه حتى يؤخذ السلم من تركته كالأية فتكوي قاضي خان الساد
أن يكون المسلم فيه موجودا من حين العقد إلى حين الحل حتى لو كان منقطعا
عند العقد موجودا عند الحل أو على الفاكس أو منقطعا فيما بين ذلك وهو
موجود عند العقد والحل لا يجوز كذا في فتح القدير وهو موجود أن لا ينقطع
من السوق وحده لا ينقطع أن لا يوجد في السوق وإن كان يوجد في البيوت
هكذا في السراج الوهاج وإذا أسلم فيه يوجب الحل إلى حين الحل ولم يقبضه حتى
انقطع في أيدي الناس فالسلم صحيح على حاله وزيت السلم بالحي ران شاء
فسخ العقد وإن شاء انتظر لوجوده كذا في التنايس السابع أن يكون المسلم فيه
مما يتقينا بالتقنين حتى لا يجوز السلم في الدراهم والدنانير وأما التبره لا يجوز
فيه السلم فعلي قيا من رواية الصنف لا يجوز وعلى قيا من رواية كتاب الشركة
يجوز كذا في النهاية الثامن أن يكون المسلم فيه من الأجناس الأربعة من
المكيلات والموزونات والقدر ديات المتعارفة والذرعيات كذا في المحيط
فلا يجوز السلم للميوان ولا أطرافه من الروس والكارع وكذا لا يجوز في القيد
والأماء لاختلافهما في القفل والاختلاف كذا في السراج الوهاج التاسع بيان

مكان الايمان فيها لم يحمل وموتة كالبر ونحوه كذا في الكافي وهو الصحيح كذا في النهر
القائيق قال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى ليس بشرط ولكن ان شرطه صح
وان لم يشترطه يتعين مكان العقد للتسليم كذا في الكافي واذا شرط رب
السلم على المسلم اليه ان يوفيه السلم في مصر كذا في اي موضع دفعه اليه من ذلك
المصر فله ذلك وليس لرب السلم ان يتكلف في موضع اخر كذا في المحيط فتعلم
هذا اذا لم يكن المصر عظيم فان كان عظيمها بين نواحيه فرسخ لا يجوز ما لم يبين
ناحية منه لان جهاتها مقضية الى المنازعة كذا في محيط السرخسي وفيها
لا حمل له واموتة كالمسك والكافور لا يشترط تعيين مكان الايفاء بالاجماع
وهل يتعين مكان العقد للايفاء في رعاية البيوع والجامع الصغير يتعين هـ
وهو الاصح وهو قولهما كذا في محيط السرخسي والنيابيع وذكرية الاجازات
انه لا يتعين ويوفيه في اي مكان شاء وهو الاصح كذا في الكافي والهداية فلو
عين مكانا قليل لا يتعين لانه لا يفيد حيث لا يلزم بتقلبه موتة ولا يتحمل هـ
ما لينة باختلاف الامكنة وقيل يتعين وهو الاصح كذا في العناية ولو عقد
السلم في البحر او على شاطئ الجبل فيما لم يجل وموتة سلم اليه في اقرب الاماكن منها
كذا في النيايع العاشر ان لا يشتمل البقرة لبن احد وصفي علة الربا العقد وهو
القدر والكسب وهذا مظهر الاثبات فانه يجوز اسلامها في الموزونات الحاجة
الناس كذا في محيط السرخسي اما بيان حكم السلم هو ثبوت الملك لرب السلم في
المسلم فيه شرطا بمقابلة ثبوت الملك في راس المال المعين او الموصوف منجلا
للمسلم اليه كذا في النهاية واذا صح السلم فاحضر المسلم اليه المسلم فيه لاجاز
لرب السلم فيه ان يجد عينا خلا من الشروط فيجوز المسلم اليه بالحضار ما وقع
عليه العقد كذا في النيايع **الفصل الثاني** في بيان ما يجوز
السلم فيه وما لا يجوز اذا سلم ثوبا في ثوب هو ي لا يجوز واذا باع قميصه
حنطة في قميص شعير يجوز ايضا كذا في الذخيرة ويجوز ان يسلم ما ياكل فيما يوزن
اذا كان الموزون مما يصلح ان يكون مسلما فيه بان يكون شيئا مضبوطا بالوصف
حق اذا سلم الحنطة في الذهب والفضة لا يجوز عندنا ويكون عقد اباطلا وهو
الاصح ويجوز ان يسلم ما يوزن فيما ياكل هكذا في المبسوط ولا يسلم ما يوزن
فيما يوزن اذا كانا متعينين في العقد كالحديد في الزعفران واما اذا سلم الدرا
م والدينار في الوزنيات يجوز ولو سلم نقرة فضة او تبرا من الذهب او المصوب
في الزعفران قال ابو يوسف رحمه الله يجوز ولو سلم الفلوس في الوزني يجوز
الا اذا سلمها في جنسه ولو سلم او اي الصوفي الوزنيات ان كانت الاواني
تباع وزنا لا يجوز وان كانت تباع عده لا يجوز الا انه لا يجوز كالمثل في الفلوس هـ
هكذا في شرح الطحاوي ولا يجوز اسلام المكمل في المكمل واذا اختلف النوعان
بما لا ياكل ولا يوزن ولا يابس به واحد باثنين يد ايده ولا يابس به نسيئة اذا
المسلم فيه مضبوطا بالوصف على وجه يلحق بذكر الوصف بدوات الامثال
حتى لو سلم ثوبا في جوهرة او درة لا يجوز وكذا في الجواهر عندنا وان كان بين

نوع واحد مما ياكل ولا يوزن ولا يابس به اثنان بواحد يد ايده ولا يابس به نسيئة هـ
على قول علي بن ابي بصير لو سلم ثوبا في ثوب هو ي لا يجوز عندنا هكذا في المبسوط
ولو سلم مكمل في مكمل وموزون او شيئا في جنسه وغير جنسه بطل العقد في
جميعه في قول اي حنيفة رحمه الله وعندهما يصح في حصة الموزون وخلاف الجنس
كذا في الطحاوي ولا يابس بالسلم في نزع واحد مما ياكل ويوزن على ان يكون حلول بعضه
في وقت وحلول بعضه في وقت ولا يحتاج الى بيان حصة كل واحد منهما واذا لم
يقصر حتى فات المسلم فيه وصار مثله غير موجود لا يبطل السلم عندنا على اننا
الثلاثة ولكن رب السلم بالخيار ان شاء استظر الى وقت وجود مثله في اخذ منه
وان شالم ينتظر ولم يصبر الى ذلك الوقت واخذ راس ماله كذا في شرح الطحاوي
واذا سلم الدراهم في الزعفران يجوز ولا يابس بان يسلم الفلوس في الحديد والترصص
وما اشبهه واذا سلم الفلوس في الصفر لا يجوز والمراد من الفلوس الدراية اما
لو كانت كاسية لا يجوز اسلامها في الحديد والرصاص ولو سلم النصل في الحديد
لا يجوز وكذا السيف في الحديد وان سلم السيف في الصفر يجوز اذا كان السيف
يباع عده اذا كان يباع وزنا لا يجوز كذا في المحيط ولا يجوز اسلام الحنطة في الدراهم
الموجلة عندنا واذا لم يصح سلمها قال عيسى بن ابيان رحمه الله يبطل العقد اصلا
قال شمس الامية ابو بكر محمد بن اي شهل السرخسي رحمه الله هو الصحيح هكذا في
الطهبرية ولو سلم في المكمل وزنا كذا اذا سلم في البر والشعير بالميزان ففيه
روايتان في المعتمد الجواز وفي هذا الخلاف لو سلم في الموزون كيدا كذا في البحر
الرايق واذا سلم في اللبن في حينه كيدا او وزنا معلوما الى اجل معلوم جاز
وكذا كذا الحنط والعصير نظير اللبن ثم ذكرية اللبن حينه قال شمس الامية هذا
في ديارهم لان اللبن كان ينقطع عن ايدي الناس في بعض الاوقات اما في ديارنا
لا ينقطع فيجوز في كل وقت والحمل يوجد في كل وقت فلا يشترط الحين والعصير
لا يوجد في كل وقت فيشترط السلم في حينه ايضا كذا في الذخيرة ويجوز السلم في
السمن كيدا او وزنا الا رواية عن محمد رحمه الله لا يجوز وزنا وكذا اكل ما ياكله
بالرطل يجوز كيدا وزنا كذا في التلخار خانية نافع عن الفتاوى الفتاوية
ولو سلم في حنطة حنطة فيلحق وثا لا يصح عندنا لانه سلم في المنقطع
وعلى هذا يخرج ما اذا سلم في حنطة موضع انه ان كان مما لا يتوهم انقطاع طفا
حازا السلم فيه كما اذا سلم في حنطة خراسان او العراق او فغانه وكذا اذا
سلم في طعام بلدة كبيرة كسر قند وجارا او كاشان جاز ومن مشايخنا
من قال لا يجوز الا في طعام ولاية والصحيح ان الموضع المضاق اليه الطعام
ان كان مما لا ينفذ طعامه غالبا لا يجوز السلم فيه سواء كان ولاية او بلدة كبيرة
وان كان مما يحتمل ان ينقطع طعامه فلا يجوز السلم فيه كارض بعيه او قرية هـ
بغيرها كذا في البدائع ولو كانت النسيئة الى قرية لبيان الصفة لا يتعين هـ
المكان كذا في بني ابي رافع لان ذكره لبيان الجودة كذا في الكافي ولو سلم في
حنطة هرة لا يجوز ولو سلم في ثوب هرة لا يجوز اذا لم يجمع شرائط السلم كذا في

شرح الطحاوي ونحوه ان من سمع رجلا يقول ان يسلم الروي هـ
البعد ادي في مروي مرو وكذا المروي السعد ادي في مروي الهواز ومروي
الواسط كذا في المحيط ولو اسلم قطنا مروي في ثوب هروي جاز كذا في فتاوي هـ
قاضي خان ولو اسلم شعرا في مسج من شعرا او صوفيا في لبدا وخران ثوب خره
فان كان لا ينقض شعرا جاز وان كان ينقض ويعود شعرا كاللبد لا يجوز ولو اسلم
غزلا في ثوب غزل جاز كذا في محيط الرخسي وكل معدود تفاوت احاده كالبطيخ
والرمان لم يجز السلم فيه عددا كذا في الحاوي ويجوز السلم في العديرات المتفاوتة
حتى يجوز في الجوز والبيض عددا او كيلة او وزن ولو ذكر في الزيادات انه يجوز السلم
في الجوز والبيض متى بين بيض الدجاجة والاوز وان لم يسم وسطا واجيدا
لانما سقط التفاوت من حيث القدر فلان يسقط من حيث الصفة اول كذا
في محيط الرخسي وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى كل ما يتفاوت احاده في هـ
القيمة فهو عددي متفاوت وكل ما لا يتفاوت احاده في القيمة فهو عددي متقار
وعن أبي يوسف رحمه الله اذا اسلم بيض الاوز في بيض الدجاجة او بيض النعام
في بيض الدجاجة جاز وان اسلم بيض الدجاجة في بيض النعام او اسلم بيض
الدجاجة في بيض الاوز ان كان في حين يقدر عليه جاز وان كان في حين لا يقدر
عليه لا يجوز هكذا في المحيط ويجوز السلم في الكاغد عددا او لو اسلم بالوزن رابت
في جواب الفتاوي انه يجوز ايضا هكذا في المضارب ويجوز السلم في الفلوس عددا
ينظر الرواية كذا في النبايع وهذا الاصح هكذا في النهاية ويجوز السلم في
الباذنجان عددا وكذا الكدري والمشمس ذكره الزندوسني رحمه الله كذا في فتاوي
قاضي خان وتدي الحسن ان السلم في البخل والثوم يجوز كيلة وعددا لانه عددي
متقارب كذا في محيط الرخسي قال واخبرني السلم في الزجاج الا ان يكون
مكسورا فيشترط وزنا معلوما وكذا لكجواهر الزجاج فانه موزون معلوم على
وجه لا تفاوت فيه كذا في المبسوط البيهقي اذا سلم في اواني الذهب والفضة
وحقل راس المال ذهب لا يجوز السلم فيها هكذا في السان تاريخية ولا يجوز السلم
في الاواني المتخذة من الزجاج لانها معدنية متفاوتة ويجوز في الطوابيق اذا هـ
بين نوعا معلوما ونوع الاواني المتخذة من الخنزق ان بين نوعا معلوما عند
الناس يجوز وكذا الكيزان على هذه كذا في الظهيرية ولا بأس في الدين والاجر
اذا سمي ملين معلوما وانما يصير الملين معلوما اذا نسب طول وعرضه هـ
ومعناه الى ذراع العامة فان كان اهل البلدة اصطلحوا على ملين واحد
فلا حاجة الى بيان الملين كذا في النبايع وكذا السلم في الثياب بعد بيان
الطول والعرض بالذرعان المعلومة كدبا سكا كان او حريرا ولا يشترط ذكر
الوزن في الكرياس واختلفوا في الحرير والصحيح انه يشترط كذا في فتاوي
قاضي خان وان بين الوزن ولم يبين الذرع لا يجوز قال شيخ الاسلام خواهر
زاده في شرحه اذا شرط الوزن في الحرير ولم يشترط الذرعان انما لا يجوز السلم اذا
لم يبين لكل ذراع ثمنها واما اذا بين لكل ذراع ثمنها يجوز كذا في المحيط ولو اسلم

في ثوب

في ثوب الخزان بين الطول والعرض والرقعة ولم يذكر الوزن جاز وان ذكر الوزن
ولم يذكر الطول والعرض والرقعة لا يجوز وروي انه اذا بين الطول والعرض ولم
يذكر الوزن لا يجوز ايضا كذا في فتاوي قاضي خان واذا اشترط كذا اذ راعا
مطلقا فله ذراع وسط اعتبارا للظن من الخائمين واختلفت المشايخ رحمهم
الله في تفسير قوله فله ذراع وسط بعضهم قالوا ان ذراع المصير وهو فعل الذرع
الاسم وهو الخشب يعني لا يد كل المد ولا يبرح كل الارضا وقال بعضهم اراد به
الخشب لان حشبة الذرع يتفاوت في الاسواق فاما ما يكون اقصر ومنها ما يكون
اطول قال شيخ الاسلام والصحيح انه يحمل عليها اذا شرط مطلقا فيكون
في الوسط منها نظرا للخائمين كذا في الذخيرة فالتبني الاصل ولا بأس بالسلم
في الثياب كيلة معلوما ونوعا معلوما وكيلة القارة اذا كان معلوما جاز هـ
والا فلا خير فيه وقد شرط الكيل فيه وقد اختلفت المشايخ رحمهم الله فيه قال
بعضهم انه مكيل على كل حال وقال بعضهم ان تفاوت الناس وزنه فهو موزون
وان تفاوتوا كيلة فهو مكيل كذا في المحيط ولا يجوز السلم بمراب الصواني هـ
والقادر كذا في السان تاريخية ناقلا عن الفتاوية ويجوز السلم في البسوط
والخصير والبوارى اذا شرط من ذلك ذراعا معلوما وصفة معلومة وصنعة
معلومة كذا في الحاوي ويجوز في الجوارق والمسوح والاكسية بصفة معلومة
طولا وعرضا ورقعة لانه يمكن ضبطها بالوصف ولا يجوز في الثياب المتفاوتة
كذا في محيط الرخسي واخبرني السلم في خلود الابل والبقر والغنم وان بين من
ذلك ضربا معلوما يجوز كذا في الذخيرة وفي المبسوط ولا يجوز السلم في الادم والورق
الا ان يشترط من الورق والادم ضربا معلوما بالطول والعرض والجودة فحينئذ يجوز
السلم فيه كالثياب وكذا الادم اذا كانت تباع وزنا فانه يجوز السلم فيها بذكره
الوزن على وجه لا يمكن المنازعة بينهما في السلم والتسليم كذا في الظهيرية ولا يجوز
في الرؤس والاكراع كذا في الخلاصة ولا يصح السلم في اللحم عند أبي حنيفة رحمه الله
وقال لا يجوز اذ بين جنسه ونوعه ودرهه ووضعه وصفته وقدره كشاة خضبي
مشي من الجنب او الفخذ سمين مائة رطل ونحوه من روع العظم روايتان والاصح
عدده ونوعه الحقيق والعيون الفتوي بخلافها واذا حكم الحاكم بجواره صح اتفاقا
كذا في البحر الرائق ويجوز السلم في الالبية والشع عند اهل كذا في الظهيرية والسلم
في السمك لا يجوز لاسان يكون طريا او مالحا ولا يجوز السلم فيه عددا او وزنا
فان اسلم فيه عددا لا يجوز طريا كان او مالحا وان اسلم فيه وزنا كان مالحا لا يجوز
وان كان طريا كان العدة في جنسه والاحل في جنسه ولا ينقطع فيما بين ذلك هـ
فانه يجوز والا فلا كذا في شرح الطحاوي وان اسلم في السمك الصغار بالكيل او
الوزن فالصحيح انه يصح في الصغار كذا في النبايع ونحو الكيل عن أبي حنيفة
رحمة الله روايتان في ظاهر الرواية عنه وهو قولنا لا يجوز كذا في محيط السرخسي
قال شيخ الاسلام واخبرني السلم في شئ من الطيور كذا في المحيط وفي الحيوانات
التي لا تتفاوت كالقصاص غير قليل لا يجوز وهو الاصح ولا يجوز في لحم الطيور قليل

هذه في حكم طيور لا تقتني ولا تحبس للتوالة لانه بمعنى المقطع فاما ما تقتني
وتحس للتوالة فيل يجوز عند اي حينة رحمه الله خلافهما وقيل يجوز
بالاقتناع وهو الاصح هكذا في تحيط السرخس ويجوز السلم في الحيز عند اي
حينة ومحمد رحمه الله لا يوزن ولا يقدد او يباع قول اي يوسف رحمه الله يجوز
وزنا واختار المشايخ رحمهم الله للفتوي قول اي يوسف رحمه الله اذا ات
بشرط الحاجة الناصر لكن يجب ان يحاط وقت القبض حتى يقبض من
الحبس الذي سمي حتى لا يصير استيذا بالاسلم فيه قبل القبض كذا في المحيط
ولا يجوز اسلام الحيز في الحنطة والدقيق وعندها يجوز وعليه الفتوي كذا في هـ
التهذيب ويجوز السلم في الدقيق كيلا وزنا كذا في الظهيرية ولا خير في السلم
في شي من الجواهر واللؤلؤ اما الصغار من اللاتي التي تباع وزنا وتجعل في
الاذوية يجوز السلم فيها وزنا ولا بأس بالسلم في الجص والنورة كيلا لا يتكسر
معلوم وهو مقدور التسليم في كل وقت كذا في المبسوط ولا بأس بالسلم في
الدهن اذا شرط من ذلك ضربا معلوما فيل المزي وغيره سواء هو الصحيح كذا
في جواهر الاطلا ولا بأس بالسلم في الصوف وزنا وان اشترط كذا في اجرة
غير وزن لم يجز ولو اسلم في صوف غنم بغيره لم يجز وكذا البانها وسمونها
ولا خير في السلم في السمك الحديث والزيت الحديث والحنطة الحديثة وهي
التي تكون في هذا العام ولا بأس بالسلم في فصل السيف برديه اذا كان في
معلوم الطول والقرص والصفة ولا يجوز اسلام الصوف في الشعر لانه
يجمعها الوزن قال شمس الامة الحلواني هذه اذا كانت الشهور يباع وزنا وان
كان لا يباع وزنا ولا يحرم السلم كذا في المحيط ويجوز سلم الذمين في الحمر ولا
يجوز في الخنزير فان اسلم احدهما بطل والسلم والنصر في سواء في احكام السلم
ما خلا الحمر كذا في تحيط السرخس ولا بأس بالسلم في الجبن والمصل اذا كان معلوم
عند اهل الصنعة فيل وجبه لا يتغاف وت هو الصحيح كذا في المحيط ولا بأس بالسلم
في القطن والكتان والابرسيم والحناس والتبر والموديد والرصاص والصفر
والشبه وهذه الاشياء من ذوات الامثال والحناء والوسمة والرياحين اليابسة
التي تكال نظير هذه الاشياء واما الرياحين الرطبة والبقول والحبوب فهذه
الاشياء ليست من ذوات الامثال فلا يجوز السلم فيها واذا اسلم في الحذر وضربا معلوما
وسمي طول وعرضه واجله والمكان الذي يوفيه فيه فهو جائز وكذا الساج
وضنونا البعيدة ان والحناء والقصب واعلام القلظ في القصب باعلام ما يشد
بها الطن بشرا ووزن او نحو ذلك فعند ذلك لا تجري المنازعة بينهما كذا في المبسوط
ولا خير في السلم في الرطبة كذا في الذخيرة والفزل من ذوات الامثال ذكره شمس الامة
السرخس وذكر الطحاوي ان كل ما كان موزنا فهو مثلي كذا في المحيط ولا بأس بالسلم
في طست او قفعة او خفين او نحو ذلك اذا كان يعرف وان كان لا يعرف فلاحق فيه
كذا في الهداية ولا بأس بالسلم في القث وزنا كذا في الحلاصة واذا اسلم في الماء
وزنا وبين المشايخ جاز واذا جاز في الماء جاز في الجدا ايضا كذا في فتاوي

الفصل الثالث فيما يتعلق بقبض راس المال والمسلم
فيه لا يجوز السلم اليه ان يسري راس السلم من راس المال فان ابراه وقيل راس
السلم البراة بطل عقد السلم وان رد البراة لم يبطل كذا في المحيط ولا يجوز
ان ياخذ عوضا راس المال شيئا من غير جنسه فان اعطاه من جنسه اجوده
او اورد في الصفة فرضي المسلم اليه بالادي جاز وان اعطاه اجوده من جنه
اجر على اخذه وقال زرارة رحمه الله لا يجبر ولا ياخذ الا برضاه وهو المختار كذا
في السراج الوهاج ولا يجوز الاستبدال بالمسلم فيه ولو اعطاه السلم جيدا
مكان الرد يجرى راس السلم على القبول عندنا وان اعطاه رديا مكان
الجيد لا يجبر ولو كان السلم ثوبا جيدا جاء بثوب ردي وقال خذ هذا
وارد عليك درهما فهذه ثمان متسايل اربعة في المذروعات واربعة في
المكيلات والموزونات اما المذروعات اذا كان السلم ثوبا جاء المسلم اليه
بازيدوصفا او ذرا وقال خذ هذا وزدني فيه درهما جاز ويكون زيادة الدرم
بمقابلة الجودة والذراع الزايد ولو جاء بثوب ردي او بما هو اقصى ذرعا وقال
خذ هذا واراد عليك درهما فعقل لا يجوز ولو اعطاه الردى وقال خذ هذا ولم
يقبل واراد عليك درهما فعقل جاز ويكون ذلك ابراء عن الصفة وان كان السلم
من المكيلات والموزونات بان اسلم عشرة ذراعا في عشرة اقفة من الحنطة
فاتي بحنطة جيدة وقال خذ هذا وزدني درهما لا يجوز ولو جاء باحد عشر
قفيرا وقال خذ هذا وزدني درهما او جاء بتسعة اقفة وقال خذ هذا
وارد عليك درهما فعقل جاز ولو جاء بعشرة اقفة ردية وقال خذ هذا وارد
عليك درهما لا يجوز وعن اي يوسف رحمه الله انه يجوز في الفضول كلها كذا في
فتاوي قاضي خان هكذا في الظهيرية ويصح الحوالة والكفالة والارتها
براس المال فان فازت السلم المسلم اليه قبل القبض بطل العقد وان
كان الكفيل والمحتال عليه في المجلس ولا يضرهما افتراق الكفيل والمحتال
عليه اذا كان المتفاقدان في المجلس ولو اخذه رهن فافتراق الرهن
قايما تنقض العقد ولو هلك في المجلس معينا العقد على الصحة ولو اخذه
بالمسلم فيه رهن فهلك الرهن صار مستوفيا ولو لم يهلك الرهن ولكن
مات المسلم اليه وعليه ديون كثيرة فصاحب السلم احق بالرهن الا انه
لا يجعل الرهن بدينه بل يباع بمغني حقه لانه يصير مستدلا بالمسلم فيه
قبل القبض كذا في المحيط واذا جاء المسلم اليه الي راس السلم فيل يمينه ويمن
السلم يصير قايما بالتخلية كما في دين اخر كذا في فتاوي قاضي خان ويجوز الحوالة
بالمسلم فيه وكذا الكفالة الا ان في الحوالة يبرأ المسلم اليه وفي الكفالة لا يبرأ
عزب السلم بالخيار ان شاء طالب المسلم اليه وان شطاطا الكفيل ولا
يجوز لرأس السلم الاستبدال مع الكفيل ويجوز للكفيل ان يستبدل مع المسلم
اليه عند الرجوع فيل خذ بدل ما ادي الي راس السلم كذا في البدائع ولو كان

بالمسلم كفيل فاستوفى الكفيل من السلم من المسلم اليه على وجه الاقتضاء ثم
 باعته ورجع فيه فذلك خلا لثمة اذا قضى رب السلم طعاما مثله ولا خلاف في هذا
 اذا انقضى ذلك باءاء طعام السلم وانما الخلاف فيما اذا كان المسلم اليه هو الذي
 قضى رب السلم طعام السلم فانه يرجع على الكفيل بطعام مثل ما دفع اليه
 ثم قال في هذه الكتاب فمخرج يطيب للكفيل وهو قول ابي يوسف ومحمد رحمهما
 الله تعالى وذكر في ابي حنيفة رحمه الله انه قال احب الي ان يرد عليه الذي
 قضاه ولا اجبره عليه في القضاء وتكاتب الكفالة قال يتصدق بالفضل
 هذا اذا قبضه الكفيل على وجه الاقتضاء فاما اذا قبضه على وجه
 الرسالة بان يسلم اليه المسلم اليه طعام السلم ليكون رسوله في تبليغه
 الي رب السلم فتصرف فيه ورجع فالرجع لا يطيب له في قول ابي حنيفة ومحمد
 رحمهما الله تعالى كذا في البسوط ولو قال رب السلم كل مالي عليك في غيرك
 او قال كله واعزله في بيتك ففعل لا يصير رب السلم قابضا كذا في فتاوي
 قاضي خات ومن اسلمه كرفا من رب السلم اليه ان يكبل له في غيرا
 رب السلم ففعل ورب المسلم غائب لم يكن قبضا حتى لو ملكه ذلك من
 مال المسلم اليه كذا في الهداية ولو كان رب السلم حاضرا يصرف قابضا
 بالاتفاق سواء كانت الغزاية او للبائع هكذا في فتح القدير والفتاوى شرح
 الهداية ولو دفع رب السلم غزاية الى المسلم اليه وفيها طعامه وقال كل مالي
 عليك في غيرا ففعل ورب السلم غائب اخلف المشايخ فيه والصحيح
 انه يصير قابضا كذا في فتاوي قاضي خان ولو طمعه بامر رب السلم يصير
 قابضا كذا في الحاوي فاذا اخذ رب السلم الدقيق كان حراما كذا في التلخيص
 خاتمه وان امره ان يصير في البحر في السلم ففعل هكذا من مال المسلم اليه
 كذا في العناية وامر رب المسلم غلام المسلم اليه او ابنه بقبض السلم ففعل
 كان جائزا كذا في فتاوي قاضي خان واذا وكل رب السلم وكيل له فاسلم المال
 الي المسلم اليه صح فان دفع الوكيل وهما في المجلس بعد صح وان قام الوكيل
 عن المجلس قبل الدفع وذهب وهما في المجلس بعد لا يبطل السلم وان ذهب
 رب السلم عن المجلس او دفع الوكيل يبطل السلم وكذلك لو كان المسلم اليه وكل
 رجلا بالقبض ان اسلم الي رجل ذراعية كحظته ثم ان المسلم اليه اشترى من
 رجل حنطة يبيعها كرواوين رب السلم عن كرا السلم فانه يحتاج لا باحة التصرف
 فيه من الاكل والبيع واشتبه ذلك الي كيلين كيل للمسلم اليه وكيل لرب السلم
 ولا يكفي لرب السلم كيل المسلم اليه وان كان رب السلم حاضرا حين ائتمار المسلم
 اليه وكذلك لو ان المسلم اليه من السلم يقبضه فقبضه يحتاج الي ان يكبل
 مرتين او لا للمسلم اليه بحكم النيابة عنه ثم يكبل لنفسه ولا يكفي بكيل واحد
 وكذلك لو كان المسلم اليه دفع الي رب السلم ذراعا حتى يشترى له حنطة بشرط
 الكيل وقبضه وكاله ثم قبضه قضاء حجة فعليه ان يكبل ثانيا لنفسه

المسلم اليه قبل
 احو

كذا في المحيط ولو اشترى المسلم اليه حنطة بخارفة او استغاذ من ارضه هـ
 بيمرات او هبة او وصية او فاه رب السلم وكاله بمحض منه فيكتفي بكيل واحد
 كذا في النهاية ولو استقرض الطعام بكيل وسلمه الي رب السلم لم يحتاج الى اعادة
 الكيل كذا في الحاوي وكل جواب قرينة في المكيلات فهو الجواب في الموزونات
 كذا في المحيط وان كان رأس المال عبثا فوجده المسلم اليه مستحقا او معيبا
 فان لم يجز المستحق او لم يرض المسلم اليه بالقبض يبطل السلم سواء كان بعد
 الافتراق او قبله وان اجاز المستحق او رضى المسلم اليه بالقبض جاز السلم سواء
 كان قبل الافتراق عن قبض رأس المال او لا ولا سبيل للمستحق في المقبوض
 وله ان يرجع على الناقض بمثله ان كان مثليا كذا في البدائع وان كان رأس المال
 دينيا وقبضه فلا يخلو اما ان يوجد مستحقا او ستوقا او زيوفا ولا يخلو اما ان يوجد
 ذلك في المجلس او بعد الافتراق فان وجده مستحقا في المجلس فان اجاز هـ
 المستحق جاز اذا كان رأس المال قابضا نص عليه ذلك في الجامع وان لم يجز التقصير هـ
 القبض بقدره من الاصل فصا كان لم يقبض فان قبض مثله في المجلس جاز
 ولا فلا كذا في محيط الرضى وان وجده مستوقا ان كان ذلك في مجلس العقد فان
 تجوز به المسلم اليه لا يجوز فاما اذا ارده فقبض الجيد مكانه في المجلس جاز كذا في
 المحيط وان وجده زيوفا او بخرجه وكان ذلك في مجلس العقد فان تجوز المسلم
 اليه جاز وان رد هو استبدل به في مجلس العقد يجوز وان افتراقا قبل الاستبدال
 يبطل السلم كذا في الذخيرة واما اذا وجد شيئا من مستحقا وكان ذلك بعد هـ
 الافتراق عن المجلس ان اجاز له المالك وكان رأس المال قابضا جاز وان رد يبطل
 السلم بقدره عند حيفا واما اذا وجد شيئا من مستوقا وكان ذلك بعد الافتراق
 عن المجلس يبطل السلم بقدره قل اوكثر تجوز به او رد استبدل مكانه او لم
 يستبدل ولا يفتقر جازا بالقبض بعد المجلس كذا في المحيط واما اذا وجد
 شيئا من زيوفا وكان ذلك بعد الافتراق وان تجوز به جاز وان لم تجوز ورده هـ
 اجمعوا على انه اذا لم يستبدل في مجلس الرد ان السلم يبطل بقدر ما رد واما اذا
 استبدل مكانه في مجلس الرد ففي رواية الاستحسان لا يبطل متى كان المراد
 قليلا وبه اخذ علماء اوفاء رحمهم الله وان كان كثيرا فعند ابي حنيفة رحمه الله هـ
 يبطل وعند ما لا يبطل استحسانا هكذا في الذخيرة ثم اتفقت الروايات
 الظاهرة المشهورة عند ابي حنيفة رحمه الله ان ما زاد على النصف كثير
 واما النصف فعليه روايتان وفي رواية الثلث كثير وهو الاصح والاحوط هـ
 كذا في محيط السرحس وفي الحاوي قاله نصير كان شدا يقول المسلم اليه اذا
 وجد في الدرام زيوفا بعد ما افتراق ينبغي ان يلخذ البذل او يتم برك الزيوفا
 قال القتيبي هذا احتياط فلوردد الزيوفا واخذ البذل قبل ان يفارقه يجوز
 ايضا في قول علماءنا اذا كان اقل من النصف كذا في التاتارخانية ولو وجد
 على المسلم اليه دين مثل رأس المال هذا يصير رأس المال قصاصا بذكره ام
 لا فهذا لا يخلو اما ان وجب دين اخر بالعقد واما ان وجب بالقبض فان وجب

بالفقد فاما ان وجب بعقد متقدم على عقد السلم واما ان وجب بعقد متاخر
عنه فان وجب بعقد متقدم على عقد السلم واما ان وجب بعقد متاخر
رب السلم باع من المسلم اليه ثوبا بقرعة درهم ولم يقبض القرعة حتى اسلم اليه
عشرة دراهم في حنطة فان جعل الدين قصاصا او تراجعا بالمقاصة يصير
قصاصا وان ابي اخذها لا يصير قصاصا وهذا المستحسن وان وجب بعقد
متاخر عن السلم لا يصير قصاصا وان حنطه قصاصا هذا اذا وجب الدين
بالعقد فاما اذا وجب بالقبض كالقصب والقرع فانه يصير قصاصا
سواء حنطه قصاصا او لا بعد ان كان وجوب الدين الاخر متاخر عن العقد
هذا اذا تساوى الدينان فاما اذا اختلفا بان كان احدهما افضل والاخر
ادون فرضي احدهما بالنقصان والآخر فانه ينظر ان ابي صلح بالافضل
لا يصير قصاصا وان رضي صاحب الادون يصير قصاصا كذا في البداية قال
محمد رحمه الله في الزبادات رجل اسلم الي رجل مائة درهم في حنطة وسط الى اجل
معلوم ودفع اليه رأس المال ثم ان رب السلم باع من المسلم اليه عبدا بقر حنطة
وسط مثل المسلم فيه وقبض الكرو لم يسلم العبد اليه حتى انتقض العقد بموت
العبد او بالرد بخيار الشراء او الرتبة او البرء بالعيب قبل القبض بقضاء او بغير
قضاء او بقبض القبض بقضاء حتى انتقض العقد من كل وجه وفي حق الناس كافة كان
عبار رب السلم ان يرد الكرا الذي هو من العبد حكما لا نفعا في العقد في العبد فان قال
تباع العبد وهو رب السلم انا امسك الكرا المقبوض وارد مثله كان له ذلك فان ابرء
رب السلم الكرا الذي هو من حتى حل الشئ السلم صار قصاصا بغير السلم
تقاصا او لم يتقاصا وكذلك لو كان عقد البيع قبل السلم ولكن قبض الكرا الذي
هو من كان بعد السلم ثم انتفع البيع بينهما بالاسباب التي ذكرنا صار الكرا الذي
هو من قصاصا بالسلم عند حلول الاجل ولو كان مشتريا العبد وهو المسلم
البرء العبد بعد القبض بالتراجعي او تقيلا لا العقد في العبد وباقي المسئلة
بما لها فان الكرا الذي هو من لا يصير قصاصا بالسلم في الفصيلين تقاصا او لم
يتقاصا ولو كان عقد البيع وقبض الكرا قبل عقد السلم وباقي المسئلة بما لها
فان الكرا الذي هو من العبد لا يصير قصاصا بغير السلم وان تقاصا كذا في
المحيط ولو وجب في السلم دين يقبض مضمون بخوان يعصب منه او
يستقرض بعد السلم يصير قصاصا ولو كان غصب منه كرا قبل العقد
وهو قائم في يده حتى حل السلم فجعل قصاصا صار قصاصا سواء كان
بخرته او لم يكن ولو كان الكرو بقرعة عند رب السلم قبل العقد او بعده
فجعل المسلم اليه قصاصا لم يكن قصاصا الا ان يكون الكرا بخرته او بخرجه
السلم فيتحل له ولو غصب منه كرا بعد القبض العقد قبل حلول السلم ثم
حل صار قصاصا ولو كان القصب واقعا قبل العقد فلا بد من ان يجعله
قصاصا وهذا كله اذا كان القصب في مثل الحنطة فان كان في اجود او ادون
لم يصير قصاصا في الجيد ابرضا المسلم اليه وفي الردى ابرضا رب السلم

هكذا في الحاوي اسلم الي اخراية في كرا فاشترى المسلم اليه منه كرا مثله بمائتين
مئذلا وقبضه فان كان قائما في يده فاردت السلم ان يقبضه عن كرا السلم
لم يجز فان قبضه وطحنه فقلبه مثله ولا يصير الواجب عليه قصاصا بالسلم وان
رضي به فان قبض الضمان ثم قضاه اياه عن كرا السلم جاز ولو لم يطحن ولكن
تعب عنه فان شاء المسلم اليه اخذه وان شاء ضمه فان ضمه مثله لا يصير
قاصا قصاصا وان اخذه ثم قضاه جاز فان اختار اخذه الكريهية ولم يسترده
فجعل قصاصا جاز اذا رضيه جميعا ولو اوصطلي على المقاصة قبل ان يتنا
للمسلم اليه شيئا لم يذكره محمد في الكتاب وقد قالوا انه يجوز ولو لم يجعله قصاصا
واسترد المسلم اليه الكرا المعيب ثم غصبه رب السلم ورضي به فهو قصاص ولا
يلتفت الى رضي المسلم اليه واذا غصب الكرا لم يبيع اجني من المسلم اليه ثم احوال المسلم
اليه رب السلم على الفاص ليقبضه عن سلمه لم يجز والحوالة باطلة وان تعيب
عند الاجني ورضي به رب السلم جاز وكذلك لو كان ودقة عند الاجني ورضي
به رب السلم الا انه اذا هلك الكرا لم يبيع قيل قبضه في القصب لا يطل الحوالة وفي
الودقة تبطل هكذا في محيط الرخصي رجل اسلم الي رجل من فقير من رطب وجعل
اجله في حينه حتى كان جائزا فاعطاه المسلم اليه مكانه فقير من تمر او اسلم في
فقير من تمر فاعطاه مكانه فقير من الرطب ويجوز به رب السلم فهو جائز في قول ابي
حنيفة رحمه الله وعندهما ان كان المسلم من فقير رطب فاعطاه مكانه تمر لا يجوز على
كل حال وصار كرا لو اسلم في ثلاثة ارباع فقير ثم استوفى فقير من تمر وان كان اسلم
في فقير من تمر فاعطاه فقير من رطب فهو عيب وجهين عندهما ان يقبضه على وجه
الاستيفاء بان يقول المسلم اليه لرب السلم اخذه بحقك او قضاه بحقك او قضاه من
حقك او ما اشبه ذلك من العبارات او يقبضه على وجه الصلح والابرا بان يقول
خذه صلحا بحقك او قضاه من حقك على ابي برب ميا كان كذا قبلي في الوجه الاول هو
باطل وفي الوجه الثاني وهو ما اذا كان على طريق الصلح والابرا ينظر الى هذا
الرطب كم ينقص اذا حب فان علم ذلك يعني على ما يعلم وان لم يعلم يعني ذلك على اكثر ما لا
يزيد عليه المقصود فان علم انه اذا حب ينقص مقدار الربع او علم انه لا يزيد
النقصان على الربع ويبقى ثلاثة ارباع ينظر بعد هذا ان كانت قيمة الفقير
من الرطب مثله قيمة ثلاثة ارباع فقير من تمر او اقل فالصلح جاز وان كانت قيمة
فقير من الرطب اكثر من قيمة ثلاثة ارباع تمر السلم بطل الصلح رجل اسلم الي رجل في
فقير من حنطة فاعطاه مكانه فقير حنطة مقلية لم يجز في قولهم جميعا وكذلك لو
اسلم في فقير بسر اخضر او اصفر في حينه واعطاه مكانه فقير بسر مطبوخ او
اسلم في فقير حنطة فاعطاه مكانه فقير حنطة مطبوخة او اسلم في فقير
حنطة فاعطاه مكانه فقير دقيق لا يجوز ولو اسلم في فقير حنطة فاعطاه
فقير من حنطة قد وقع في الماء حتى التفت فهذا جائز عند ابي حنيفة وابي يوسف
رحمهما الله وعند محمد رحمه الله لا يجوز ولو اسلم في زيتون فاحد مكانه زيتا لا يجوز
وان علم انه اقل مما في الزيتون كذا في المحيط **الفصل الرابع في الاختلاف**

الواقع بين رب السلم والمسلم اليه ان وقع الاختلاف في جنس المسلم فيه بان قال رب
السلم اسلمت اليك عشرة دراهم في كرحنطه وقال المسلم اليه اسلمت عشرة دراهم
في كرشعير فقالوا استحسنوا ان لم يكن لهما بينة وبينهما بينة السلم اليه في قوله اي
يوسف الاول وفي قوله الاخر بينة او بينة بين رب السلم كذا في المحيط واذا اختلفا
في القاضى يقول لما اذا اتريدا ان فان قال لا تفسخ العقد او قال احدها ذلك فسخ
القاضى العقد بينهما وان قال لا تفسخ تركها فلكل لان يعود احدها الي تصديق
صاحبه كذا في الذخيرة وايضا نكاح قضى عليه بما ادعى صاحبه كذا في شرح هـ
الطحاوي وبما اقام بينة قبلت بينته وان اقام ما بينته ان لم يتفرق قاعن مجلس
العقد بعد فسخه محمد رحمه الله تعالى يقضي بعقدين يقضي على رب السلم بعقدين
درهما وعلى المسلم اليه بكر حنطة وكرشعير وان تفرقا عن المجلس ونقد رب السلم عشرة
لاغير يقضي بعقد واحد بينة رب السلم وعند ابي حنيفة رحمه الله واي يوسف
رحمه الله يقضي بعقد واحد بينة رب السلم على كل حال كذا في المحيط وان اختلفا في
قدر المسلم فيه فهذا او ما اختلفا في جنس المسلم فيه سواء كان وان اختلفا في
صفة المسلم فيه ولا بينة لواحد منهما القياس ان يتحا لفا وفي الاستحسان لا يتحا لفا
وبالقياس نأخذ فان قامت لاحدهما بينة فانه يقضي بينته طالبا كان او
مطلوبا فان اقاما جميعا البينة فعلى قولها لا شك انه يقضي بعقد واحد هـ
بينية رب السلم واما على قول محمد رحمه الله ذكره بعض المواضع انه يقضي بعقدين
وانه قياس وبه نأخذ كذا في الذخيرة ومن اسلم الي رجل عشرة دراهم في كرحنطة فقال
المسلم اليه شرطت زويا وقال رب السلم لم تشترط شيئا فالقول قول المسلم اليه وفي
عكسه قالوا يجب ان يكون القول لرب السلم عند ابي حنيفة وعندهما القول للمسلم اليه
كذا في الهداية وان اختلفا في راس المال ورأس المال شي لا يتعين بالتعيين
ان اختلفا في جنسه بان قال رب السلم اسلمت اليك عشرة دراهم في كرحنطة وقال
المسلم اليه ابل اسلمت الي دينا رايه كرحنطة ولا بينة لواحد منهما فانها لا
يتحا لفا قياسا ويكون القول قول رب السلم وفي الاستحسان يتحا لفا هـ
فان اقاما البينة فعند محمد رحمه الله يقضي بعقد بين عليا رب السلم بدينا وعشرة
دراهم ويقضي على المسلم اليه بكر حنطة ان لم يتفرق قاعن مجلس العقد ولم يذكر في هـ
الكتاب قول ابي حنيفة رحمه الله واي يوسف رحمه الله في هذه الصورة وذكر ابن
سماعة في نوادره عنهما انه يقضي بعقدين وذكر الكرجي انه يقضي بعقد واحد بينة
المسلم اليه وهو الصحيح وان وقع الاختلاف في قدر راس المال او صفته فالحجوب
فيه كالحجوب فيما اذا وقع الاختلاف في صفة المسلم فيه او قدره كذا في المحيط
الاصل انهما اذا اختلفا في جنس المسلم فيه او قدره او صفته ادعى راس المال
من هذه الوجوه واقاما البينة فعندهما يقضي بعقد واحد ما امكن فادن
تقدر بعقدين وعند محمد رحمه الله يقضي بعقدين فان تفرق بعقد واحد
كذا في محيط السرخسي اذا اختلفا في المسلم فيه وفي راس المال ورأس المال شي
لا يتعين بالتعيين ان اختلفا في جنس المسلم فيه وفي جنس راس المال ولا هـ

بينية لها يتحا لفا قياسا واستحسانا فان اقام احدهما بينة قبلت بينته وان
اقاما البينة يقضي بالعقد بينا ان لم يتفرق قاعن مجلس العقد بالاختلاف وان وقع
الاختلاف في قدر المسلم وفي قدر راس المال ولا بينة لهما يتحا لفا وان اقاما
احدهما بينة قبلت بينته وان اقاما البينة يقضي بعقدين عند محمد رحمه الله
ان لم يتفرق قاعن مجلس العقد وعندهما يقضي بعقد واحد وان اختلفا في صفة
راس المال والمسلم فيه فالحجوب في حق التحا لفا ان يتحا لفا قياسا واستحسانا
والجواب في البينة عندهم جميعا كالجواب فيما اذا اختلفا في صفة المسلم فيه او
في صفة راس المال لا غير فكل جواب عرفت ثم في اقامة البينة عندهم
فهو الجواب هنا كذا في الذخيرة اذا كان راس المال عنها بان كان عرضا ان هـ
اختلفا في جنس المسلم فيه فان الجواب في التحا لفا ان لا يتحا لفا قياسا هـ
ويكون القول قول المسلم اليه ولكن في الاستحسان يتحا لفا ثم الجواب
الي اخره على ما بينا وان قامت لاحدهما بينة فانه يقضي بينته وان اقاما
جميعا البينة فانه يقضي بعقد واحد عندهم جميعا وان اختلفا في قدر
المسلم فيه فالجواب في حق التحا لفا والبينة كالجواب في الفصل الاول عندهم
جميعا وان اختلفا في صفة المسلم فيه ان لم يتفرق قاعن مجلس العقد فالبينة على
ما تضمن من الاستحسان ان يتحا لفا وفي الاستحسان لا يتحا لفا هـ
وبالقياس نأخذ وان قامت لاحدهما بينة يقضي بها وان اقاما جميعا
البينة يقضي بعقد واحد عندهم جميعا كذا في المحيط فان اختلفا في جنس
راس المال ولم يتفرق لاحدهما بينة القياس ان لا يتحا لفا ويكون القول لرب السلم هـ
وفي الاستحسان يتحا لفا وان قامت لاحدهما بينة فانه يقضي بينته هـ
وان اقاما جميعا البينة فعلى قول محمد رحمه الله يقضي بعقدين وعلى توكا اي
حنيفة واي يوسف رحمهما الله يقضي بعقد واحد في رواية الكرجي وهو الاصح
وان اختلفا في مقداره ان لم يتفرق لاحدهما بينة فالقياس ان يكون القول لرب
السلم ولا يتحا لفا لانها يتحا لفا استحسانا بالاثروان قامت لاحدهما
بينية فانه يقضي بينية وان اقاما جميعا البينة يقضي بعقد واحد عندهم
وان اختلفا في صفة ان لم يتفرق لاحدهما بينة فانها لا يتحا لفا قياسا هـ
واستحسانا وان قامت لاحدهما بينة فانه يقضي بينية وان اقاما جميعا
البينة يقضي بعقدين وان اختلفا في قدر راس المال والمسلم فيه ان لم
يتفرق لاحدهما بينة يتحا لفا قياسا واستحسانا وان قامت لاحدهما
بينية تقبل بينة وان اقاما جميعا البينة فانه يقضي بعقد واحد عندهم
جميعا وتقبل بينة كل واحد منهما في اثبات الزيادة فاما اذا اختلفا
في صفة راس المال والمسلم فيه ولم يتفرق لاحدهما بينة فانها يتحا لفا قياسا
واستحسانا وان قامت لاحدهما بينة فانه يقضي بينية وان اقاما جميعا
البينة فانه يقضي بعقد واحد وتقبل بينة كل واحد منهما في اثبات الزيادة
كذا في الذخيرة وان اختلفا في مكان الايقاع قال ابو حنيفة رحمه الله القول قول

المسلم اليه ولا يتجأ لغيره وقال صاحبها نعم فان قيل الخلاف على العكس والاول
اصح كذا في فتاوى قاضي خان وهذه اذا لم يتم لاحد هما بيته وان قامت
لاحد هما بيته فانه يقضى ببيته طالبا كان او مطلوبا وان اقاما جميعا البيتين
ذكرانه يقضى ببيته الطالب ويقضى ببقعه واحد كذا في المحيط ولو اختلفا في
احد البيتين لا اختلاف فيه لا يوجب التجاؤل والتراد عند علمائنا الثلاثة
كذا في شرح الطحاوي فلو اختلفا في اصل الاجل مان كان المدي الاجل رب السلم
فالقول قوله ولو ادعى المسلم اليه وانكره رب السلم فالقول قوله المسلم اليه
والفقد صحيح استحسننا في قول ابي حنيفة رحمه الله وقال لا القول قوله رب
السلم والعقد فاسد كذا في الحاوي وهذا اذا لم يتم احدهما بيته وان قامت
لاحد هما بيته وان اقاما البيتين فالبينة بيته من يدعي الاجل كذا في المحيط
وان اتفقا على شرط الاجل واختلفا في قدره كان القول قوله رب السلم مع
بمينه كذا في فتاوى قاضي خان هذا اذا لم يكن لاحد هما بيته وان قامت
لاحد هما بيته يقضى ببيته وان اقاما جميعا البيتين فالبينة بيته المطلوب
ولا يقضى ببقعه عند جميع كذا في الذخيرة ولو اختلفا في من اجل بعد
ما اتفقا انه شرط القول قوله المطلوب كذا في التهذيب وان قامت لاحدهما
بيته تقبل بيته وان اقاما جميعا البيتين فالبينة بيته المطلوب كذا في
المحيط ولو اختلفا في قدره ومحميه فالقول في القدر قوله رب السلم
والقول في المحمي قوله المسلم اليه ولو اقاما جميعا البيتين فالبينة بيته
المسلم اليه على اثبات زيادة انه لم يمسح كذا في شرح الطحاوي واذا وقع
الاختلاف بينهما يقضى برأس المال في المجلس فاقام رب السلم البيتين انهما
تفرقا قبل قبض رأس المال واقام المسلم اليه انه قبض رأس المال قبل
الاقتراق فان كان رأس المال في يد المسلم اليه فالبينة بيته المسلم اليه
والسلم جائز كذا في الذخيرة والمحيط وان كانت الدراهم في يد رب السلم
باعتبارها فقال المسلم اليه او دعها اياه او عصتها بعد القبض وقد قال
البينة على القبض كان القول قوله ويقضى بالدراهم كذا في الحاوي وان
قامت لاحدهما بيته فان قامت لرب السلم لا تقبل وبينة المسلم اليه
تقبل وان لم تقم لاحدهما بيته فان كانت الدراهم في يد المطلوب ان كان الطالب
لا يدعي عليه غصبا ولا ودعة وانما يقول ما قبضت رأس المال فانه لا يمين
عليه واخذ منها وان ادعى الطالب الغصب منه الودعة بعد ما انكر القبض
في المجلس فالقول قوله المطلوب وان كانت الدراهم في يد رب السلم فان كان
المطلوب ادعى القبض ولم يدع على الطالب غصبا ولا ودعة بعد ذلك فلا
يمين على واحد منهما وان ادعى المطلوب الغصب او الودعة بعد ما ادعى
قبض رأس المال في المجلس وانكر الطالب فمن مشايخنا من قال القول قوله
المطلوب مع بيمينه فيجوز السلم ويأخذ رأس المال من رب السلم
ومنهم من قال بان هذا هكذا اذا قال الطالب لم يقبض مفعولا بان قال

اسلمت اليك وسكت ثم قال الا انك لم تقبض او قال اسلمت اليك ولم تقبض بالعطن
لا بالاستئذان فاما اذا قال مفعولا لم يقبض والمطلوب يقول قبضت يجب ان
يكون القول قوله الطالب في هذه المسئلة ولا يكون القول قوله المطلوب هكذا في
المحيط اذا جاء المسلم اليه بعد ما تفرقا عن المجلس بنصف رأس المال وقال
وجدته زبورا ان صدقة بذلك رب السلم كان له ان يردعه على رب السلم وان كذبه
بذلك وانكر ان يكون من ذراهه وادعى المسلم اليه انه من ذراهه فان كان المسلم
اليه اقرب من ذلك فقال قبضت لحياد او قال قبضت حتى او قال قبضت رأس
المال او قال استوفيت الدراهم ففي هذه الوجوه اربعة لا تتم دعواه بالزيادة
حتى لا يستحق رب السلم اما اذا قال قبضت الدراهم فالتقاضي ان يكون القول
لرب السلم وفي الاستحسان القول للمسلم اليه واما اذا قال قبضت فالقول
للمسلم اليه كذا في الذخيرة ولو اقر يقبض الدراهم ثم ادعى انها ستوقه لا تقبل
وان قبض ولم يقربش ثم ادعى انها ستوقه قبل قوله هكذا في فتاوى قاضي خان
واذا وجد بعض رأس المال بغير حجة او مستحقة فاختلعا فقال رب السلم هو ثلث
رأس المال وقال المسلم اليه هو النصف فالقول قوله رب السلم مع بيمينه ولو كان
ستوقا او رضاصا فاختلعا في ذلك فالقول قوله المسلم اليه كذا في الحاوي واذا شرط
في السلم الثوب الجيد في ثوب فله ان يبيعه وانكر الطالب فالتقاضي بين اثنين
من اهل تلك الصنفه وهذه الحوط والواحد يبيع فان قال جدي اجبر على القول كذا
في الخلاصة راجع الى عشرة دراهم يكر حطة (2) ان لم اقتضها او قال
اسلفتي (2) ان لم اقتضها فان ذكر قوله الا اني لم اقتضها مفعولا بسلامه صدق قياسا
واستحسانا وان ذكر مفعولا بان سكت ساعة ثم قال الا اني لم اقتضها صدق
قياسا ولم يصدق استحسانا ثم اذا لم يصدق على جواب الاستحسان ذكر ان القول
قوله الطالب مع بيمينه هذا اذا قال اسلمت اليه اما اذا قال دفعت الي عشرة او
قال نقدتني لكن لم اقتضها قال ابو يوسف رحمه الله لا يصدق وصلاح فضل
كما لو قال قبضت ثم قال لم اقتض وقال محمد رحمه الله يصدق ان وصل وان
فضل لا يصدق كذا في المحيط وان اختلفا فقال رب السلم شرطت لي ان توفيقي في محلة
كذا او قال المسلم اليه اعطيك في محلة اخرى غير تلك اجبر رب السلم على القول كذا
في الذخيرة واذا كان الشرط في عقد السلم ان يوفيه في مكان كذا فقل المسلم اليه اخذه
في مكان اخر وحذمني الكراء الى ذلك المكان فقبضه كان جائزا ولا يجوز اخذ الكراء
وعليه رد ما اخذ من الكراء وهو الجاني ان شارعي يقبضه وان شاء رده حتى
يوفيه في المكان الذي شرط له فان هلك المقبوض في يده فلا شيء له كذا في المبسوط
ولو شرط ان يوفيه اياه في منزله بعد ما يوفيه في محلة كذا بان قال علي ان توفيقي في در
متر فندتم توفيقي بعد ذلك في منزلي بكلا بدعامة المشايخ على انه لا يجوز قياسا
واستحسانا وكان الفقهاء ابو بكر محمد بن سلام يقول يجوز السلم استحسانا كذا في
المحيط ولو شرط ان يوفيه اياه في منزله ابتداء يقبض مشايخنا رحمه الله قالوا القياس
ان لا يجوز وفي الاستحسان يجوز وقال الحاكم الشهيد هذا القياس والاستحسان

رب السلم اختل المشايخ فيه قال بعضهم هو والصالح سواء وقال بعضهم
يتوقف في قولهم جميعا كذا في الظاهر في قبض البراءة فيه وتقيت عنده
ووجدته عينا قديما فعند أبي حنيفة ان قبلة المسلم اليه مع القبيح الحاد
عنا التسليم وان اليه قوله ذلك وقال ابو يوسف ان اي ان يقبله معيار
عليه مثل ما قبض ويرجع ما شرط في السلم وقال محمد رحمه الله تعالى ان
اي ان يقبله رجع عليهم بقدر النقصان من رأس ماله كذا في الكافي قال
هشام في نوادره سألت ابا يوسف رحمه الله تعالى عن رجل اسلم عشرة
درهم في ثوب فاخذة وقطعة ثم وجد به عيبا قال ليس له ان يرجع بنقصان
القبيح ونعمه ايضا قال سألت محمد رحمه الله عن رجل اسلم الى رجل درهمين
احدهما في الخنطة والاخر في الارز ودفعهما اليه ثم وجد احدهما مستوقا قال
ان كان دفعهما اليه معا فسد به نصف الخنطة ونصف الارز وان كان دفع اليه
كل درهم على حدة فان اقاما البيئتين البيئتين البيئتين الذي اسلم اليه وان لم يقع لهما
بيئتين تحالفا فسد السلم كله وعن ابراهيم بن رستم عن محمد قال رجل اسلم الى رجل
خمسة دراهم في خمسة اقفة حنطة وخمسة دراهم في خمسة اقفة شعير خمسة
الحنطة على حدة وخمسة للشعير على حدة فاصاب درهمان مستوقين يعني بعد ما
تفرقا فقال رب السلم هو من الخنطة وقال المسلم اليه هو من الشعير فالقول
قول رب السلم وان تصادقا انهما لا يقبلان من ايها قال يرد المسلم اليه درهمان
اخر عيار رب السلم وينقص من كل واحد منهما خمسة وروى بشير بن الوليد عن ابي
يوسف رحمه الله تعالى ان رجل اسلم الى رجل عشرة دراهم في حنطة وخمسة دراهم
في شعير فاعطاه عشرة الحنطة ثم اعطاه خمسة الشعير ثم وجد درهمان مستوقين
بقية ما تفرقا فقال المسلم اليه هو من دراهم الحنطة وقال رب السلم هو من
دراهم الشعير قال ان كان المسلم اليه اقربا لاستيفاء القول قول رب السلم
وان لم يكن اقربا لاستيفاء القول قوله وان تصادقا انهما لا يدرين من ايها
هو قال يكون نصفه من العشرة ونصفه من الخمسة فينقص عشر الحنطة
ونصف عشر الشعير وان كان اعطاه خمسة عشرة صفقة واحدة فانه ينقص
ثلاثة عشر الحنطة وثلاث خمس الشعير كذا في المحيط **الفصل السادس**
في الوكالة في السلم من وكل رجلا ليس له درهم وكره حنطة فاسلمها الوكيل
بشرط السلم كذا في شرح التكملة والوكيل هو الذي يطلب بتسليم السلم فيه
عنه محل الاجل وهو الذي يسلم رب المال ثم ان كان الوكيل نقده درهم الموكل اخذ
المسلم فيه ودفعه الى الموكل وان كان نقده درهم نفسه ولم يدفع اليه الذي وكله
شيئا يرجع بما نقده الموكل كذا في الذخيرة ولهذا الوكيل ان يقبض السلم فاذا
قبض كان له ان يجلس عن الامر حتى يستوفي الدرهم فان هلك المقتوص في يده
ان هلك قبل ان يجلس من الموكل يهلك اماله وان هلك بعد الجلس قال ابو يوسف
رحمه الله يهلك هلاك الرهن وقال محمد رحمه الله يسقط الدين قلت قيمة الرهن
او كثرت وذكر شمس الامية السرخسي ان هذا قول ابي حنيفة رحمه الله كذا في فتاوى

قاضي خان فان كان دفع رأس المال من مال الموكل واخذ بالسلم كفيلا او رهن
حاز فادخل السلم فاخر الوكيل او ابتداء الذي عليه الطعام منه او رهنه له
حاز ويضمن الوكيل للموكل وكذا ان احتال به علي ملكه او غير ملكي وابتداء الاول
حاز وعليه خاصة ويضمن للامير بطعامه وان اقتضى الطعام ادون من شرط
حاز والموكل ان يضمنه مثل طعامه وان تارك الوكيل السلم حاز ويضمن الطعام
للموكل بغير قياس قوله ابي حنيفة ومحمد رحمه الله كذا في الحاوي وانما قال السلم
حاز ويكون ضامنا للموكل مثل السلم في قوله ابي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى
هكذا في فتاوى قاضي خان واذا عقد الوكيل عقد التسليم ثم امر الموكل باداء
رأس المال وذهب الوكيل فقد بطل السلم وكذا لو كان الذي عليه السلم وكل
رجلا يقبض رأس المال وذات عن المجلس قبل ان يقبض وكيله رأس المال
بطل السلم كذا في الذخيرة واذا احتال الوكيل بالسلم فاسلمه في غير ما امره
الموكل بالسلم فيه كان للموكل ان يضمن الوكيل دراهمه وان شاء ضمن المسلم
اليه فان ضمن الوكيل بقى السلم صحيحا على الوكيل وان ضمن المسلم اليه ان
ضمنه وهما في المجلس يعني الوكيل والمسلم اليه ونقد الوكيل دراهم اخر فاسلم
خايز وان ضمنه بعد ما تفرقا عن المجلس فان السلم يبطل كذا في المحيط قال
واذا دفع الى رجل عشرة دراهم ليس له طعام فساو الوكيل رجلا فباعه فان
اضاف القدر الى دراهم الامر كان القدر للامير وان اضاف الى دراهم نفسه كان
عاقدا لنفسه وان عقد القدر بعشرة مطلقة ثم توافها للامير فالقدر له وان
توافه ليقسمه فالقدر له فان لم يحضره بيته فان دفع درهم نفسه فالقدر له وان دفع
دراهم الامر فمولا لامي قوله ابي يوسف رحمه الله وقال محمد رحمه الله هو عاقد
لنفسه ما لم ينو عند العقد انه للامير وان تكاد با في النية فقال الامير بنوينة لي هـ
وقال المامور بنوينة لنفسه فالطعام للذي نقده دراهمه بالاتفاق كذا في المبسوط
ولو وكل رجلا ان ياحذله درهم في طعام فاخذة الوكيل ثم دفعها الى الموكل فالطعام
للمسلم على الوكيل وللوكيل على موكله درهم قرض ولو اسلم وكيله طعام فقبض
الموكل السلم او فسخ العقد مع المسلم اليه حازا مستحسنا وللمسلم اليه ان يمنح
دفعه اليه كذا في خزائن الاكل واذا وكل رجلا ان يسلم له فاسلم اخذها لم يجز
وان اسلم ثم تارك اخذها المسلم اليه لم يجز في قولهم جميعا كذا في الحاوي رجل
وكله رجلا ان كل واحد منهما ان يسلم له عشرة دراهم في طعام لكل واحد منهما قيل حذ
فاسلم لهما في عقد حاز وان خلط الدرهم ثم اسلم كان السلم له ويكون ضامنا
لهما بالخلط كذا في فتاوى قاضي خان وان اسلم درهم كل واحد منهما على حدة
الى رجل واحد ثم اقتضى شيئا فادعي كل واحد من الامرين انه من حقه فالقول قول
المسلم اليه فان كان هو غايب فالقول قول الموكل فاذا قدم المسلم اليه هـ
وكذب الوكيل فالقول قول المسلم اليه وان وكله بثوب يبيعه بدرهم فاسلمه
في طعام الى اجل فهو عاقد لنفسه وان امره ببيعته ولم يسلم له الثمن فاسلمه
في طعام الى اجل حاز على الامر في قوله ابي حنيفة ولم يجز في قولهما كذا في المبسوط

ولو امره بان يسلم دراهمه الي رجل بعينه فاسلم الي غيره لم يجز كذا في خزانة الاكل
واذا وكله بالسلم فادخله الوكيل في عقد السلم شرط افسده لم يضمن الوكيل كذا في
الحاوي قال واذا وكله ان يسلم عشرة دراهم في طعام فالطعام الدقيق هو
والحنطة عندهنا استحسانا قالوا هذا اذا كانت الدراهم كثيرة فاما اذا
كانت قليلة فانما ينصرف الي الخبر فاما الدقيق فعينه روايتان في رواية
هو عبارة الحنطة وفي رواية هو عبارة الخبر وهذا القياس ثابت في الوكيل
بالشراء فاذا وكله ان يسلم له دراهم في طعام فاسلم في شعير او غيره فهو مخالف
ولو وكل ان يضمن الوكيل دراهمه وان شأنا اخذها من المسلم اليه كذا في المبسوط
ولو وكل ان يضمن السلم بخارج الكراهة كذا في خزانة الاكل الوكيل بالسلم
اذا اسلم وتحمّل العيب الفاحش لا يجوز كذا في فتاوى صاحب خان واذا وكل الوكيل
رجلا بقبض السلم من عليه فقبضه بري الذي عليه السلم فان كان وكيل الوكيل
عنده ارايه الذي يجنيه او اجيره فهو كاجير علي الآسرة وان كان اجنيا فالوكيل
الاول يكون ضامنا للطعام ان ضاع يحمي ويكفي وان وصل الي الوكيل الاول
بري هو وكيله من الضمان كذا في الحاوي وكيف للوكيل بالسلم ان يركل غيره
الا ان يقول الموكل اصنع ما تشئت كذا في خزانة الاكل الوكيل بالسلم اذا اسلم الي
نفسه او مفاوضه او عبده لا يجوز وان اسلم الي شريك لم شركة عنان جاز اذا لم
يكن ذلك من تجارتها وان اسلم الي ولده او زوجته او احد ابويه لا يجوز في قول ابي
حنيفة رحمه الله خلافا لصاحبه كذا في فتاوى صاحب خان ولو قال اسلم الي
عليك في كرسية او عين رجلا بعينه صحت الوكالة بالاجماع وان لم يعين رجلا
فكذلك عندها وقال ابو حنيفة رحمه الله لا يصح الوكالة كذا في التتبع قال
واذا دفع الوكيل الدراهم مسلما علي ما امره به الامر ولم يشهد علي المسلم اليه
بالاستيفاء جاء المسلم اليه بدراهم يوف لي رد عليه فقال وجدته تار بوضا
فهو مصدق وان كان اشهد عليه بالاستيفاء لم يصدق بعد ذلك علي ادعائه
انه زين معناه اذا اقر المسلم اليه باستيفاء الجياد او باستيفاء حقة او
باستيفاء رأس المال فهو من قبض بعد ذلك في دعواه انه يوف فلا يسمع ذلك
منه ولا يقبل بينته عليه ولا يتوجه اليه بيمين علي خصمه فاما اذا اقر باستيفاء
الدراهم فاسم الدراهم بينا ولا الزم يوف والحياء فلا يكون مناقضا في قوله وجدة
ويوف كذا في المبسوط اذا سلم اليه القطن لا يعطي فيه الدراهم كما في البيع اتفق
عليه مشايخ زماننا فشرع ابي يوسف رحمه الله تعالى في الاملاء رجل اسلم عبدا
الي رجل في كرسية ودفع اليه العبد ثم ان المسلم اليه باع العبد من رجل
وسلمه الي المشتري ثم ان المشتري وجد بالعبد عيبا ورد به الي المسلم اليه بغير علم
ثم ان رب السلم مع المسلم اليه اراد ان يتقايلا السلم فلان قال رب السلم للمسلم
اليه رد علي العبد وابرا تكمن السلم او قال ابراك من السلم بهذا العبد
او قال اقلني السلم بهذا العبد فقد اكمل باطل وان قال اقلني السلم ولم يذكر
العبد او قال ابراني من السلم وحذر اس ما لك ولم يذكر العبد فقد انتقض

السلم ولقيمة العبد رأس ماله كذا في المحيط رجل باع من اخيه عبدا بثوب موصوف في
الذمة فخذ اعلي وجهين اما ان لم يضرب في الثوب اجلا او ضرب في الوجه الاول
لا يجوز وفي الوجه الثاني جاز فلو افرقا قبل القبض لا يبطل العقد كذا في
الواقعات الحسامية وان زاد رب السلم رأس المال اجاز عاجلا ولا يجوز اجلا
فان نقدها في المجلس صحيح وان تفرقا قبل قبض الزيادة بطل من السلم بقدر
الزيادة وان زاد المسلم اليه ينظر ان كان رأس المال عينا وهو قايمة جاز عاجلا
ولاجلا وان كان رأس المال دينيا ان زاد المسلم اليه يبيح جاز عاجلا ولا يجوز
زاد دينه دراهم او دينارين بشرط قبض الزيادة في المجلس كذا في المحيط
الشرح السراج **باب** المستقرض في القرض والاستقراض
والاستصناع ويجوز القرض فيما هو من ذوات الامثال كالكيل والموزون
والعددي المتعارف كالبيض ولا يجوز فيما ليس من ذوات الامثال كالحيوان
والثياب والعدديات المتفاوتة ويمكّل المقبوض بالقرض الفاسد لان
الاقراض الفاسدة تعلية بمثل مجهول فيفسد ومكلمه بالقبض كالمقبوض
في البيع الفاسد والمقبوض بمثل مجهول فاسد يتعين للرد فاما في القرض الجاز
اذا كان قايما فمفيد المستقرض لا يتعين في الرد وهو بالخيار ان شاء رده وان
شاء رد مثله كذا في المحيط السرخسي ثم في كل موضع لا يجوز القرض لا يتباعد
به لكن يجوز بيعه كذا في الفصول العارضة ويصح استقراض الجوز والعددا
عند ابي يوسف وعليه الفتوى كذا في الكافي وهكذا في فتاوى صاحب خان
والطهري وفي نوادر هشام عن ابي يوسف رحمه الله تعالى انه قال لا ضرورة
لاخرية فرض الحنطة والدقيق بالوزن وكذلك التمر وان كان حيث يوزن كذا
في المحيط ذكره الاصل اذا استقرض الدقيق وزنا لا يرد وزنا ولكن يصطلي
علي القيمة وعن ابي يوسف رحمه الله في رواية يجوز استقراضنا استحسانا
اذا تعارف الناس ذلك وعليه الفتوى كذا في الغنيانية ولا يجوز استقراض الخبث
والخشب والقصب وسائر الرجا حين الرطبة والبقر فاما الحنا والوسمة
والرجا حين اليابسة التي تكال فلا بأس باستقراضها هكذا في الفصول
العارضة واستقراض القطن عددا جاز كذا في الخلاصة ويجوز استقراض الجوز
كذلك استقراض الباذنجان عددا هكذا في المحيط وفي الفتاوى الغنيانية
عن ابن سلام قرض اللبن والخبز عددا يجوز اذا لم يتفاوتت كذا في التناخا حانية
ويجوز استقراض اللحم وهذا الاصح كذا في المحيط السرخسي استقراض اللحم في الجوز
كذا في الصغير استقراض العيين في بلاد الجوز وزنا هو المختار كذا في مختار
الفتاوى واستقراض الزعفران يجوز وزنا ولا يجوز كيلا كذا في التناخا حانية
واستقراض الجوز في الجوز لو استقرض في الصيف وسلم في الشتاء جاز عن العدة
والجوز من ذوات القيم ولو قال صاحب الجوز اخذ العام منك قال ابو بكر
الاسكافي لا اعلم هنا حيلة يسوي ان يدفع الذي عليه الجوز مثله وزنه جدا
ويطير في جمدة صاحبه حتى يبرأ عما عليه وقال القاضي الامام فخر الدين رحمه الله

المخرج عندي ان يرفع الامر الى القاضي حتى يجبره على قبول مثل ما كان عليه كما لو
استقرض من اخر حصة فاعطى مثله بعد ما تغير سعرها فانه يجوز المقرض على
القبول كذا في مختار الفتاوى ويجوز استقراض الذهب والفضة وزنا ويجوز
عند ذلك اني الشاخر خانية قال محمد رحمه الله في الجامع اذا كانت الدراهم ثلثها
فضة وثلثها صفر فاستقرض رجل من عدة او هي جارية بين الناس عدة
فلا بأس به وان لم يجرب بين الناس الاوزنا لم يجز استقراض الاوزنا وان كانت
الدراهم نصفها فضة ونصفها صفر لا يجوز استقراض الاوزنا كذا في المحيط وسئل
عن السرقين الذي يجوز بيعه هل يجوز استقراضه ايه من ذوات القيم
فقال الذي يجوز بيعه من هذا الجنس يجوز استقراضه وذكره واقفات حسام
الدين ان الرقيق من ذوات القيم يجب على متاعها القيمة وعلى هذا لا يجوز استقراضه
ونعم التجريد وكذا قرض من موجد لا وشروط التاجيل بقدر القرض فالجمل باطله
فاما حال خلاف ما اذا اوصى بقرض من ماله فلانا الى شرطه كذا في التناوب
خانية ولا فرق بين ان يوجبل بعد استهلاك القرض او قبله هو الصحيح كذا في
فتح القدير والحكمة في لزوم تأجيل القرض ان يجعل المقرض على احد يديه
فيوجبل المقرض فله ذلك الرجل المحتال عليه فيلزم حينئذ كذا في البحر الرائق
قال محمد رحمه الله تعالى في كتاب الصرف ان ابلحيفة كان يكره كل قرض جر
منفعة قال الكرخي هذا اذا كانت المنفعة مشروطة في العقد بان اقرض
غلة لبردة عليه صحاحا او ما اشبه ذلك فان لم يكن المنفعة مشروطة في العقد
فاعطاه المستقرض اجود مما عليه فلا بأس به وكذلك اذا اقرض رجلا ذراهم
او دينار لم يشترط المستقرض من المقرض متاعا بثمن غال فهو مكره واذ لم
يكن شري المتاع مشروطا في القرض ولكن المستقرض اشترى من المقرض
تعبه القرض متاعا بثمن غال فعلى قول الكرخي لا بأس به وذكر الخصاص في كتابه
وقال ما احب له ذلك وذكر شمس الامية الحلواني انه حرام وذكر محمد رحمه الله تعالى
في كتاب الصرف ان السلف كانوا يكرهون ذلك الا ان الخصاص لم يذكر الكراهة
انما قال لا احب له ذلك فهو قريب من الكراهة لكنه دون الكراهة ومحمد رحمه الله
لم يبين يري بذلك بأسا فانه قال في كتاب الصرف المستقرض اذا اهدى للمقرض
شيا لا بأس به من غير فصل فلهذا دليل على انه رخص قول السلف قال شيخ
الاسلام خواجه زاده رحمه الله ما نقل من السلف محمول على ما اذا كانت
المنفعة وهي شراء المتاع بثمن غال مشروطة في الاستقراض وذلك مكره بلا
خلاف وما ذكر محمد رحمه الله تعالى محمول على ما اذا لم يكن المنفعة وهي الهدية
مشروطة في القرض وذلك لا يكره بخلاف هذا اذا تقدم القرض على البيع
فاما اذا تقدم البيع على القرض وصورة ذلك رجل طلبت من رجل ان يعامله
بمائة دينار فباع المطلوب منه المفاصلة من الطالب ثوبا بقيمة عشرين
دينارا واربعتين دينار ثم اقرضه ستمين دينارا حتى صار للمقرض على المستقرض
مائة دينار وحصل للمستقرض ثمانون دينارا وذكر الخصاص ان هذا جائز

وهذا امذهب محمد بن مسلمة امام بلخ فانه روي انه كان له سلع وكان اذا استقرض
انسان منه شيا كان يبيعهم او لا يسلطه بثمن غال ثم يقرضه بعض الدنانير
الى تمام حاجته وكثير من المشايخ كانوا يكرهون ذلك وكانوا يقولون هذا قرض
جر منفعة ومن المشايخ من قال ان كان يجلس واحد يكره وان كانا في مجلسين
مختلفين لا بأس به وكان الشيخ شمس الامية الحلواني يفتي بقول الخصاص ويقول
محمد بن مسلمة كذا في المحيط ولا بأس بهدية من عليه القرض والافضل ان
يتورع من قبول الهدية اذا علم انه يعطيه لاجل القرض وان علم انه يعطيه
لاجل القرض بل لقرابة او صداقة بينهما لا يتورع عنه وكذا لو كان المستقرض
مروفا بالمجود والسخا كذا في محيط السرخسي وان لم يكن شيا من ذلك فالحال حالة
الاستكال فيستورع عنه حتى يتبين انه اهدى لاجل الدين قال محمد رحمه الله
لا بأس بان يجيب دعوة من كان عليه دين قال شيخ الاسلام هذا اجواب الحكم فيما
الافضل ان يتورع عن اجابة اذ اعلم انه لاجل الدين او اشكل عليه الحال قال
شمس الامية ما ذكر محمد رحمه الله محمول على ما اذا كان به غوه قبل الاقراض اما اذا
كان لا يدعوه او كان يدعو به قبله في كل عشرين يوما وبعد الاقراض جعل يدعوه
في كل عشرة ايام او زاد في الباجات فانه لا يجمل ويكون خبيثا واذ ارجع في بدل القرض
فلم يكن الرجحان مشروطا في القرض فلا بأس به كذا في المحيط رجل على رجل
دراهم فظن بدهام مديونه كان له ان ياخذ دراهم المديون اذا لم يكن دراهم المديون
اجود او لم يكن موجدلا وان ظفر بديناره في ظاهر الرواية ليس له ان ياخذها
وهو الصحيح المديون اذا قضى الدين اجود مما عليه لا يجبر رب الدين على القبول
كما لو دفع اليه انقص مما عليه وان قبل جاز كما لو اعطاه خلاف الجنس وهو
الصحيح ولو كان الدين موجدلا فقتضاه قبل حلول الاجل يجبر على القبول
وان اعطاه المديون اكثر مما عليه وزنا فان كانت الزيادة زيادة تجريبية بين
الوزنين جاز واجمعوا على ان الدائنة في الماية يسير تجري بين الوزنين وقد
الدرهم والدرهمين كثيرا يجوزوا اختلافوا في نصف الدرهم قال ابو النصر البزجي
رحمة الله بنصف الدرهم في الماية كثير يرد على صاحبه فان كانت الزيادة هي
كثيرة لا تجريبية بين الوزنين ان لم يعلم المديون بالزيادة يرد الزيادة على صاحبه
وان علم المديون بالزيادة فاعطاه الزيادة اختيارا هل يجمل الزيادة للتفاضل
ان كانت الدراهم المدفوعة مكسرة او صفي احالها بغيره التبقيض لا يجوز اذا علم
الدافع والتايب هكذا في فتاوى قاضي خان واما اذا كانت الدراهم صفا
يظهرها الكسرة فان كان الرجحان زيادة يمكن تمييزها بدون الكسرة كان يوجد
فيها درهم خفيف يكون مقدار الزيادة لا يجوز وان كان الرجحان زيادة لا يمكن
تمييزها بدون الكسرة يجوز بطريق الهبة ولو اقرضه بالكوقة على ان يوفيه بالهبة
لا يجوز كذا في المحيط ويكره السفينة الا ان يستقرض مطلقا ويوفي بعد ذلك
في بلد اخر غير شرط كذا في فتاوى قاضي خان وفي المستقضي ابراهيم عن محمد
رحمه الله رجل قال لا اقرضني الفاعل ان اعيرك ارجي هذا تزعمها ما دامت

الدرهم في يدي فزرع المقرض لا يتصدق بشي واكره له هذا كذا في المحيط
ولو استقرض الفلوس او العدا الى فكسدت قاطعاً بوحسنة رجة الله عليه هـ
مثلاً كاسدة ولا يغفر قيمتها وقال ابو يوسف رحمه الله عليه قيمتها يوم القبض
وقال محمد رحمه الله عليه قيمتها في اجز يوم كانت راجحة وعليه الفتوى كذا في فتاوي
قاضي خان وبعض مشايخنا افتوا بقول ابي يوسف وقوله اقرب الى الصواب
في زماننا كذا في المحيط رجل اقترض الدرهم التجارية بخرام لقي المستقرض
في بلد لا يقدر على تلك الدرهم قال ابو يوسف وهو قول ابي حنيفة رحمه الله
بجهل قدر المسافة ذاهباً وجائياً ويستوفى منه بكفيل ولا يأخذ قيمتها
وقيل هذا اذا القيه في بلد يتفق فيه تلك الدرهم لكنها لا تؤخذ فانه يؤجله قدر
المسافة ذاهباً وجائياً واما اذا كانت لا يتفق في هذه البلدة فانه يفرم
قيمتها كذا في فتاوي قاضي خان وان اقترض النصراني نصراً يخرجه اثر اسلم
المقرض سقطت الخمر ولو اسلم المستقرض فغن ابي حنيفة رحمه الله سقوطها
وعنه ان عليه قيمتها وهو قول محمد رحمه الله كذا في البحر الرائق في المتفرقات استقرض
وزنيا او كليلياً فاقطع ذلك فغن ايدي الناس يجبر المقرض على التخيير حتى يترك
الحث على قول ابي حنيفة رحمه الله هو المختار ووجه يفتي كذا في مختار الفتاوى هـ
رجل لم يجر رجل جيد فاخذ منه زيوفا او نهجته او ستوقه ورصى به حجاز فان
اتقوا كره وعنه اي يوسف انه يكره استقراض المزينة والنهجته وعلى المستقرض
مثلاً فان كسدت كان عليه قيمتها رجل استقرض من رجل طفاً ما في بلب الطفاً
فيه رخيص فلقية المقرض في بلب الطفاً فيه فغال فاخذه الطالب بحقه فليس
له ان يجلس المطلوب ويؤمر المطلوب بان يوثق له حتى يعطي طفاً منه اياه
في البلد الذي استقرض فيه كذا في فتاوي قاضي خان رجل اقترض رجلاً الف
درهم وقبضها المستقرض ثم ان المقرض قال للمستقرض اصف الدرهم التي لي
عليك بالدينانير فان عني لم شخصاً بان قال له مع فلان ففعل جاز بالاجماع
وان لم يعين شخصاً ففعل قال ابو حنيفة رحمه الله لا يجوز على المقرض وقال
يجوز فان اراد الطالب ان ياخذ الدينانير من المستقرض ودفع اليه المستقرض
باجتباره جاز له جاز ذلك وهذا عند جميع كذا في المحيط رجل له على
رجل الف درهم الدرهم قرضا فصالحه عليه مائة منها الى الاجل مع الخطه
والمائة كاله وان كان المستقرض جالداً للقرض فالمائة الى الاجل رجل
اقترض رجلاً كراماً من حنطة ثم ان المستقرض اشترى القرض من المقرض بدرهم
جاز سوا كان القرض قايماً في يد المستقرض او لم يكن كذا في فتاوي قاضي خان
واذا جاز الشراء نقد الدرهم في المجلس فالشراء ماض على صحته وان لم
ينقد هاهنا في المجلس بطل وهذا بخلاف ما اذا بطل وجب للمستقرض على المقرض
كرو حنطة ثم ان كل واحد منهما تابع ماله على صاحبه بما لصاحبه عليه حيث يجوز
وان افرقوا ثم اذا نقد المشتري الدرهم في المجلس ثم وجد بالكره غيباً لم يرد
بالغيب ولكن يلزمه مثلاً المقبوض ويرجع بنقصان الغيب من الثمن ولو كان

القرض المقبوض مستهلكا كان الجواب كما قلنا عند الكل وكذا الجواب في كل مكيل
وموزون غير الدرهم والفلوس اذا كانت قرضا كذا في المحيط ولو اشترى ما
عليه بكر مثلاً جاز ان كان غيباً ولا يجوز ان كان ديناً الا اذا قبضته في المجلس فان
وجد بالمقرض غيباً لا يرجع بنقصان الغيب كذا في محيط السرخسي ولو اقترض
كراماً من طفاً فقبضه المستقرض ثم اشترى المستقرض هذا الكريه من
المقرض فالبيع باطل ولا يتضمن نقض الاقرار اما التوباع المستقرض من المقرض
كراماً من بعينه صح كذا في خزائن الكل رجل اقترض رجلاً مائة غيلاً بالحيار هـ
فقبضها ثم اشترى المستقرض من المقرض بعشرة دينار صح ثم اذا صح الشراء
هنا فافترقا عن المجلس من غير قبض البذل وهو الدينانير يبطل الصرف
وان قبض الدينانير قبل ان يتفرقا فالعقد ماض بطل الصحة فان وجد المستقرض
الدرهم القرض زيوفا او نهجته لم يرد هاهنا ويرجع بنقصان الغيب ولو وجد
ستوقه او رصاً صابراً يرد هاهنا على المقرض وبعد هذا ان لم يتفرقا عن المجلس هـ
وقد نقد الدينانير واستوفي مائة درهم جيداً في المجلس يصح العقد وان تفرقا
عن المجلس بطل الصرف وكان للمستقرض ان يسترد دينانيره هكذا في المحيط
ولو كان الدين على المستقرض دينانيراً وقلوباً فاشترى هاهنا بدرهم ثم
وجد هاهنا زيوفا او نهجته او ستوقه ففي الدينانير الجواب ما ذكرناه جميع الاحوال
وكذا الجواب في الفلوس اذا كان زيوفا او نهجته اما اذا وجد الفلوس ستوقه
وقد تفرقا بعد قبض الدرهم كان العقد جائزاً كذا في المحيط في القباوي الخ لا
التيصرف في القرض قبل قبض القبض الصحيح انه يجوز كذا في التاتارخانية
ولا يجوز اقراض العبد التاجر والمكاتب والصبي والمعتوه لانه تبرع هـ
وهو لا يملك التبرع واذا اقترض الرجل صبياً او معتوها فاستهلكه لا
ضمان عليه هكذا اطلق في نسخ ابي حنيفة رحمه الله وفي نسخ ابي سليمان
قال وهذا قول ابي حنيفة رحمه الله ومحمد رحمه الله اما في قول ابي يوسف
رحمه الله فهو ضامن لما استهلك وهو الصحيح وان اقترض عبداً مجرباً عليه
فاستهلكه لم ياخذ به حتى يعتق وهو على خلاف الذي بينا وان لم يعتق عليه
وعنه اي يوسف يواخذ به في الحال كما في الوديعه وان وجد المقرض ماله بقينه
عند احد من هؤلاء فهو لاحق به كذا في المبسوط رجل قال لغيره استقرض لي
من فلان عشرة دراهم فاستقرض المأمور وقبضها وقال دفعها الي الآبر فان
المال يكون على المأمور ولا يصدق المأمور على الآبر ولو بعث رجل بكتاب مع
رسول الى رجل ان اعطى الي كذا درهمها قرضا لك على فبعت مع الذي اوصل
الكتاب روي ابو سليمان عن ابي يوسف رحمه الله انه لم يكن ذلك من مال الآبر
حتى يصير اليه ولو ارسل رجل رسولا الى رجل وقال اعطى الي بعشرة دراهم
قرضا قال نعم وبعث بها مع رسول كان الآبر ضامناً لها اذا قرآن رسولها فبعتها
كذا في فتاوي قاضي خان ولو بعث رجلاً يستقرضه الدرهم فاقترضه
فصاع في يده ان قال الرسول اقترض فلانا المرسل نهى المرسل وعليه الضمان

ولو قال الرسول اقرضني لفلان المرسل فاقرضه وضاع في يده فعلى الرسول
والحاصل ان التوكيل بالاقراض يجوز وبالاستقراض لا يجوز والرسالة بالاستقراض
لا تبرجائزة وان اخرج الوكيل بالاستقراض الكلام مخرج الرسالة يقع القرض
للاستقراض وان اخرج مخرج الوكالة بان اضاف الى نفسه يصير مستقرضا لنفسه ويكفي
ما استقرض من الدراهم له وله ان يمنعه من الموكل ولو دفع الموكل اليه شيئا ليرهن
يصير الوكيل راضيا بدينه ولا يصير ضامنا للرهن كذا في الفصول العادية هـ
استقرض عشرة دراهم وارسل عبده ليأخذها من المقرض فقال المقرض دفعته
اليه واقرا القيد به وقال دفعته الي مولاي وانكر المولى قبض القيد العشرة
فانقول له ولا شيء عليه ولا يرجع المقرض على القيد كذا في الجرد الرابع رجل قال
لغيره استقرض لي من فلان عشرة دراهم فاستقرض المأثور وقبض وقال دفعته
الي الامر ومحمد الامر ذلك فان المال يكون على المأثور ولا يصدق المأثور على الامر
كذا في فتاوي قاضي خان استقرض رجل من رجل كرجلة وامره ان يزرعه
في ارض المستقرض فقد صح القرض وصار المستقرض قابضا بايصاله الى الملك
كذا في التنازعانية رجل استقرض من رجل دراهم فاعطاه المقرض بالدراهم
فقال له المستقرض القيا في الماء قال سمع رحمه الله تعالى لا شيء على المستقرض
كذا في فتاوي قاضي خان واذا اقرض على ان يكفل فلان جاز كما هو الكفا او غايبا
كفل او لم يكفل كذا في الفصول العادية رجل اقرض فقال استقرضت من فلان
الفارسي فاقول ان الفارسي بهرجة وانفقته وادعي المقرض انها كانت جيادا
قالت ابو يوسف رحمه الله القول قول المستقرض في البهجة والزيتون اذا وصل
ولا يصدق اذا فصل كذا في فتاوي قاضي خان رجل اشترى كرجلة بعينه
ثم قال للبايع اقرضني قفيز حنطة او قال اقرضني هذا القفيز واخطط به
الكر الذي اشتريته منك ففعل وصب الشرا على القرض او القرض على الشرا
قال ابو يوسف رحمه الله يصير قابضا بهما جميعا وهكذا روي عن محمد
رحمه الله كذا في الفصول العادية وعارية كل شيء يجوز قرضه قرض وعارية
كل شيء لا يجوز قرضه عارية كذا في محيط السرخسي رجل عليه الف لرجل
فدفع الي الطالب دراهم فقال اصرفها واخذ حقه منها فاحذها فهلك
قبل ان يصرفها هلكت من مال الدافع وكذا لو صرفها وقبض الدراهم
فهلكت الدراهم في يده قبل ان ياخذ منها حقه هلكت من مال الدافع
وان اخذ منها حقه ثم ضاع كان ذلك من مال المدفع اليه ولو دفع المطلق
الي الطالب دراهم وقال اخذها فضاء لحقك فاحذها كان داخل في ضمانه
ولو دفع المطلق الي الطالب دراهم وقال بها حقه فباعها بدينار
مثل حقه واخذها يصير قابضا حقه بالقبض بهذا البيع كذا في فتاوي
قاضي خان وكذا اذا اقرض ان ياخذ كره بعينه من المستقرض ليس له
ذلك والمستقرض ان يعطيه غيره كذا في خزانة الاكل عشر من رجلا جاوا
واستقرضوا من رجل وامره ان يدفع الدراهم الي واحد منهم فدفع ليس له

ان يطلب

يطلب منه الا حصة وحصل بهذا رواية مسئلة اخرى ان التوكيل بقبض
القرض صحيح وان لم يصح التوكيل بالاستقراض كذا في القنية الاستصناع
خايز في كل ملجري النفا مل فيه كالقلمسوة والحف والاواني المقذدة
من الصفر والنجاس وما اشبه ذلك استحسن كذا في المحيط ثم انما جاز
الاستصناع فيما للناس فيه نقا مثل اذابن وصفا على وجه يحصل هـ
التعريف اما فيما لا نقا مل كاستصناع في الشيا بان يامر حايكا فيجوز
لم توبا بفول من عند نفسه لم يجوز كذا في الجامع الصغير وصورته ان هـ
يقول للحفان اصنع لي خفا من اذيك يوافق رجلي ويريه رجله بكذا او يقول
للصانع اصنع لي خفا من فضتك وبيّن وزنه وصفته وصفته بكذا وكذا
لو قال لسقا اعطني شربة ملاء بفلس او احمي باجر فانما يجوز لتعاطي الناس
وان لم يكن قدر ما يشرب وما يجتم من ظميره مقلوما كذا في الكافي والاستصناع
ينفقه اجارة ابتداء وتصير بيضا انتهاء قبل التسليم بساعة هو الصحيح
كذا في جواهر الاخلاط ولا خيار للصانع بل يصير على التولد وعن ابي حنيفة
رحمة الله انه لم الخيار كذا في الكافي وهو المختار هكذا في جواهر الاخلاط
والمتصنع بالخيار ان شاء اخذته وان شاء تركه ولا خيار للصانع وهو
الصحيح هكذا في الهداية والاصح ان المعقود عليه المستصنع فيه ولهذا
لوجاهته مغر وغائنه لا من صنعته او من صنعت قبل العقد جاز كذا
في الكافي ولا يتعين الا بالاختيار حتى لو باع الصانع قبل ان يراه هـ
المستصنع جاز هذا هو الصحيح هكذا في الهداية وان ضرب الاجل
فيما للناس فيه نقا مل صار سلم عند ابي حنيفة رحمه الله حتى لا يجوز
الا بشرايط السلم ولا يشب فيه الخيار وعندهما يبقوا استصناعا ويكون
ذكر المدة للتجمل وان ضرب الاجل فيما لا نقا مل فيه صار مل بالاجماع
كذا في الجامع الصغير هذا اذا كان ضرب المدة على وجه الاستعمال بان
قال شرا او ما اشبه ذلك اما اذا ذكر قيا وجه الاستعمال بان قال عيلا ان
تزوج منه غدا او بقبضه لا يصير ملما في قول جميعا كذا في الصغير
رجل استصنع رجلا في شيء ثم اختلفا في المصنوع فقال المستصنع لم تقبل
ما امرتك فقال الصانع بل فعلت قالوا لا يمين فيه لاخذ هما على الاخر ولو
ادعي الصانع على رجل انك استصنعت الي في كذا وانكر المديعي عليه لا
يجلف كذا في الجرد الرابع **الباب العشرون**
في البيعات المكروهة والارباع الفاسدة الورقة التي فيها الرخصة هي
القطعة دون البيع وتفسير العربية ان يهت الرجل ثمة خلع من بستانه
لرجل ثم يشق على المعري دخول الموي لم في بستانه كل يوم لكون اهله في
البستان ولا يرضى من نفسه خلف الوعد والرجوع في الهبة فيعطيه مكان
ذلك ثم يجد وذا بالخبر ليدفع ضرره عن نفسه ولا يكون خلف الوعد وهي
جائزة عندنا كذا في المستوطا اختلف المشايخ في تفسير العينة التي

المقرض

ورداً النبي عنهما قال بعضهم تفسيرها ان ياتي الرجل المحتاج الى اخره ويستقرضه
عشرة دراهم ولا يرغب المقرض على الاقراض طمعا في الفضل لا ياتي في المقرض
فيقول ليس يتيسر على الاقراض ولكن ابيعك هذا الثوب ان شئت باثني عشر
درهما وقيمة في السوق عشرة ليبيع في السوق بعشرة فيرضى به المستقرض
فيبيعه منه باثني عشر درهما ثم يبيعه المشتري في السوق بعشرة ليحصل الرب
الثوب ربع درهمين بهذه التجارة ويحصل للمستقرض قرص عشرة وقالت
بعضهم تفسيرها ان يمد خلاصتها ثلثا فيبيع المقرض ثوبه من المستقرض باثني
عشر درهما ويسلم اليه ثم يبيع المستقرض من الثالث الذي ادخله بيدها ه
بعشرة ويسلم الثوب اليه ثم ان الثالث يبيع الثوب من صاحب الثوب
وهو المقرض بعشرة ويسلم الثوب اليه ويأخذ منه العشرة ويدفع الى طالب
القرض فيحصل لطالب المقرض عشرة دراهم ويحصل لصاحب الثوب عليه اثني
عشر درهما كذا في المحيط وعن ابي يوسف رحمه الله العينة جائزة ما جاوز من
ثمنها كذا في مختار القنادي البيه الذي تعرف اهل زماننا احتيالا
للربا وسموه بيع الوفا هو في الحقيقة رهن وهذا البيع في يد المشتري كالرهن
في يد المرتهن لا يملكه ولا يطلق له الانتفاع الا باذن مالكه وهو صامن لما
اكل من ثمره واستهلك من شجره والدين ساقط بهلاكه في يده اذا كان به
وفاء بالدين ولا ضمان عليه في الزيادة اذا هلك من غير صنعه وللبيع
استرداده اذا قضى دينه ولا فرق عندنا بينه وبين الرهن في حكم الاحتكا
كذا في الفضول القنادية وعليه فتوى السيد ابي شجاع السمرقندي وفروى
القاضي علي السخري بخاري وكثير من الامة على هذا كذا في المحيط
وصورته ان يقول البائع للمشتري بعت منك هذا الثوب كذا في المحيط
على اني متى قضيت الدين فهو لي او يقول البائع بعتك هذا الثوب كذا في
متى دفعت لك الثمن تدفع العين الى كذا في البحر الرائق والصحيح ان العقد
الذي جري بينهما ان كان بلفظ البيع لا يكون رهنا ثم يشترط ان ذكر شرط الفسخ
في البيع ففسد البيع وان لم يذكر كذا في البيع وتلفظا بلفظ البيع بشرط
الوفاء او تلفظا بالبيع الجائز وعندها هذا البيع عبارة عن بيع غير لازم
فكذلك وان ذكر البيع من غير شرط ثم ذكر الشرط على وجه المواعدة كذا في البيع
ويلزم الوفاء بالوعد كذا في فتاوى قاضي خان ومن النسخة شيل عن باع
داره من اخر ثمن معلوم بيع الوفاء وتفاصيلها استأجرها من المشتري مع
شرايط صحة الاجارة وقبضها ومضت المدة هل يلزمه الاجر قال لا كذا
في التاتارخانية بلغ كرمه من اخر بيع الوفاء وتفاصيلها باعته المشتري من
آخر ميعادها ووافى فللبائع ان يجامع المشتري الثاني ويرد له الثمن
وكذا اذا مات البائع والمشتريان وكل ورثة فكل فلورثة المالك ان يستخلصه
من ايدي ورثة المشتري الثاني ولورثة المشتري الثاني ان يرجعوا ادي
من الثمن الى بايعه في تركته التي في ايدي ورثته ولورثة المشتري الاول ان

يستردوه

يستردوه ويحبسوه بدين مورثهم الى ان يقضوا الدين كذا في جواهر الاطلا
في فتاوى ابي الفضل شيل عن كرم بيد رجل وامرأة باعته المرأة نصيبها من
الرجل واشترطت انما تم جات بالثمن رد عليها نصيبها ثم باع الرجل نصيبه
هل للمرأة فيه شفعة قال ان كان البيع مع مقابلة ففيه الشفعة للمرأة
سواء كان نصيبها من الكرم في يدها او في يد الرجل كذا في المحيط وفي العناية
بيع الوفاء وبيع المفاملة واجد كذا في التاتارخانية الفليحة هي العقد الذي
يفتسه بضرورة امر فيصير كالمضروع اليه وانه على ثلاثة اضرب احدها ان
يكون في نفس المبيع وهو ان يقول الرجل اني اظهر اني بعت دارا منك وليس
بيعي في الحقيقة ويشهد على ذلك ثم يبيع في الظاهر في البيع باطل والثاني ان
يكون الفليحة في البذل غواة يتفقا في السر ان الثمن الف وبتبايعان في الظاهر
بالعين فالثمن المذكور في السر يصير كأنها هرا في الزيادة وروى ابو يوسف
ان الثمن هو المذكور في الظاهر والثالث ان يتفقا في الباطن ان الثمن الف
درهم وبتبايعان في الظاهر بمائة دينار قال محمد رحمه الله القياس ان يبطل
العقد وانه الاستحسان يصح بمائة دينار كذا في الحاوي وعن ابي حنيفة رحمه
الله بيع النكحة موقوف ان اجازاه جاز وان رده بطل كذا في التهذيب ولو
اتفقا ان يقر البيع لم يكن فاقرا بطل كذا في المحيط ولا يجوز باجارتها كذا في الحاوي
ادعي احد هما النكحة وانكر الاخر فالمينة على المدعي واليمين على المنكر كذا
في التهذيب بيع الزنا من المنصاري والقلنسوة من المجوس لا يكره وبيع
المكعب المفضض من الرجل اذا علم انه اشتراه لللبس يكره وبيع الغلام الامرد
ما يعلم انه يعصى الله يكره كذا في الخلاصة من يبيع ويشترى على الطريق ولم
يصر قعوده للناس لسعة الطريق لا بأس به وان اضر بهم فالجناح رانه لا
يشترى منه لانه اذا لم يجد مشتريا لا يقعد وكان الشرا منه اعانة على المعصية
كذا في الفياضة رجل اشترى من التاجر شيئا هل يلزمه السؤال انه
حلال ام حرام قالوا ينظر ان كان في بلد وزمان كان الغالب فيه هو الحلال
في اسواقهم ليست على المشتري ان يسأل انه حلال ام حرام ويسأل الحكم على الظاهر
وان كان الغالب هو الحرام او كان البائع رجلا يبيع الحلال والحرام تحت ط
ويسأل انه حلال ام حرام رجلا مات وكسبه من الحرام ينبغي للورثة ان يتفرقوا
فان تفرقوا اربابها ردوا عليهم وان لم يفرقوا تصدقوا به كذا في فتاوى قاضي
خان رجل اراد ان يبيع السلعة المعيبة وهو يعلم ان يبيها فلم يبين
قال بعض مشايخنا يصير فاسقا مردود الشكارة قال الصدق الشهيد
لان خذبه كذا في الخلاصة رجل اشترى شيئا بعشرة دراهم صفار فدفع اليه
العشرة وبعضها كبار وهو لا يعلم لا يحل للبائع ان يأخذها ويصرفها الى حوايج
سئل مشايخ بلخ عن بيع الطين الذي يوكل قال لا يحسن بيعه اذا لم
ينفع به الا لاكل لانه يضر ويفنل كذا في المحيط في الاثرية للامام السرخسي
بيع العصير ممن يتخذ خرا لا يكره عند ابي حنيفة وعندهما يكره ويجوز بيع الف

من يتخذ الحزب على هذا الخلاف كذا في الخلاصة رجل باع شاة من كافر يقتله
خفيا او يضره على الرأس حتى يموت قالوا لا بأس ببيعهم كذا في فتاوى ه
قاضي خان رجل استقام من رجل شيئا فزاد رجل اخري الثمن لا يريد شراءه
وانما يفعل ذلك ليرغب المشتري في الزيادة فذلك مكروه وهو الخش
المهر عنه وان كان الذي استقام يطلب الشراء باقل من قيمته فلا بأس لغيره
ان يريد حتى يرغب المشتري في الزيادة الي تمام قيمته وهو ما يجوز في ذلك
كذا في فتاوى قاضي خان وكذا اذا اراد الرجل ان يبيع ماله لحاجة فطلب
منه بدون قيمته فزاد رجل الي تمام قيمته فلا بأس بذلك وهذا المحمود
غير مذموم كذا في السراج الرواح ولا بأس ببيع من يريد وهو بيع الفقرا وبيع
من كسدت بضاعته والاستيلاء على سوم الغير مكروه والفرق بين
الزيادة وبين الاستيلاء على سوم الغير ان صاحب المال اذا كان ينادي
على سلعة فطلبته انسان بثمن فكيف عن الغداء وركن الي ما طلب منه
ذلك الرجل فليس للغير ان يزيد في ذلك وهذا الاستيلاء على سوم الغير وان لم
يكن عن النفاق فلا بأس لغيره ان يزيد ويكون هذه ابيع الزايدة ولا يكون
استيلاء على سوم الغير وان كان الدال هو الذي ينادي على السلعة
وطلبته انسان بثمن فقال الدال حتى اسال المالك فلا بأس للغير ان يزيد
بعد ذلك في هذه الحالة فان اخبر الدال المالك بذلك فقال بعد ذلك واقتض
الثن فليس لاحد ان يزيد بعد ذلك وهذا الاستيلاء على سوم الغير كذا في ه
المحيط وكراه بيع الحاضر للبادي وهذا اذا كان اهل البلدة في قحط وهو ان
يبيع من اهل البلدة رغبة في الثمن الفالي فيكره فان لم يكن كذلك فلا بأس به
كذا في الكافي وقيل صورته ان يبي البادي بالطعام الي مصر فيستوكل الحاضر
عن البادي وبيع الطعام وبيالي السعر وبيع المجتبى هذا التفسير اصح كذا
في فتح القدير وكراه البيع عند اذان الحجة والمعتبر الاذان عند بعد الزوال
كذا في الكافي من اشترى جارية يبيعا فاسدا او ثوبا يبيعا فاسدا او ربح فيها
يتصدق بالربح وان اشترى البايع بالثمن شيئا ورجع فيها فيه طاب له
الربح لان الجارية مما يتعقب بالتعقب فيعلق العقد بها فيؤثر الخبث في
الربح والدراهم والدنانير لا يتعقبان في العقود فلم يتعلّق العقد الثاني
بغيرها فلم يؤثر الخبث وهذا انما يستقيم على الرواية الصحيحة وهي انها
لا تتعقب كذا في العلنية هذا في الخبث الذي لفساد المالك وان كان الخبث
لعدم المالك كالفساد والامانات اذا خان فيها الموتى فانه يشمل ما يتعقب
وما لا يتعقب عند ابي حنيفة ومحمد وجمعا الله كذا في التبيين ولوا دعي على اخر
الف درهم فقصاه الالف وتصرف القابض فيه ورجع ثم تصادقا انه لم يكن عليه
دين طاب له ربحه كذا في الكافي من استقرض من اخرا الفاعل ان يعطي المقرض
كل شهر عشرة دراهم وقبض الالف ورجع فيها طاب له الربح في نوادر هشتاد
قال سالت محمد بن رجل باع من اخرون حنطة ثم ان البايع باعها من اخره
فقبضها

فقبضها المشتري الثاني واستهلكها فالمشتري الاول بالخيار ان شاء فسخ
البيع وان شاء اخذ الثاني فان اخذه بمثلها فباعه بالثمن من راس المال قال
كاتب الفصل قلت ان ابا يوسف يقول يتصدق بالفصل فاني محمد رحمه الله
ان يقبل ذلك وقال انما يتصدق بالفصل اذا اخذ قيمته دراهم قال
ابو يوسف رحمه الله رجل اشترى عبدا او قبضة ومات عنه فقام
رجل بيته انه اشترى قبله قال له ان يضمنه قيمته ويتصدق بفصل القيمة
على الثمن ونحوه او ادرا من سماعة عن ابي يوسف رحمه الله تعالى رجل امر
رجلا ان يشتري له متاعا بالف درهم فاشتراه بنقد البلد فاعطاه
الامر وضعا ونقد المشتري في ثمن المتاع غلة هل يطيب له الفصل قال
ان علم الامر بذلك وحلله منه فهو طيب له وان لم يعلم فان في نفسه ما فيها
من هذا ولم يجب بشيء كذا في المحيط غصب من رجل عبدا او باعه بغيره
ثم باع العبد الثاني بعرض ثم باع العرض بدرهم فعلى قوله الامام يتصدق
بالفصل عما ضمن من قيمة العبد المغضوب وكذا لو اغتصب الف درهم
واشترى بها عبدا فباعه بالعين ثم اشترى بها غيره فباعه بالثمن
من ذلك قال القاضي في المسئلتين يطيب له الفصل ولو اشترى امته شراء
فاسدا او باعها بامته فانه يحل له وطى هذه الامته ولم يكن له وطى الامته الاولى
قال القاضي لو باع هذه الامته الثانية يتصدق بما زاد على قيمة الاولى
التي ضمن قيمتها ووافق الامام في البيع الفاسد فانه يقول لو باع المبيعة
بيعا فاسدا بعرض ثم باع ذلك العرض بفصل عما ضمن من قيمة المبيع ه
بالبيع الفاسد انه يتصدق بالفصل وجعل البيع الفاسد استثناء من الغصب
كما ان جواهر الاطلاق عن محمد بن محمد لو اشترى دارا وقد اجرها البايع من رجل
فقال المشتري انا اسكر حتى يتم الاجارة فهو جائز ولا اجر للبائع يتصدق
به كذا في الحاوي في الارباح الفاسدة اشترى رجلا حاجة خمس بيضات
بغيرها فلم يقبضها حتى باضت الحاجة خمس بيضات يا حجة المشتري
الحاجة والبيضات ولا يتصدق بشي ولو استهلك البايع البيضات
وقبض الحاجة يتلغ خمس بيضات ياخذ المشتري الحاجة بثلاث بيضات
وثلاث بيضة ولو اشترى الحاجة خمس بيضات بغيرها وباضت خمس
قبل القبض يتصدق بالزيادة ولو استهلك البايع البيضات ياخذ
الحاجة بثلاث بيضات وثلاث بيضة كذا في محيط الرخسي لو اشترى بخلاعة من
رطب بغير عينه ولم يقبض الخلاعة حلت رطبا فان الثمن يقسم على قيمة الخلاعة
والرطب الحادث يسلم له من الرطب الحادث قدر ما يصيبه من الثمن ويتصدق
بالزيادة وان كان اشترى الخلاعة برطب بغيره فهو جائز ولا يتصدق ه
بشي كذا في فتاوى قاضي خان بغيره عن ابي يوسف رحمه الله تعالى لو باع
درهما من نصراني بدرهمين ثم اسلم قال ان عرف صاحبه فليرد عليه الفضل
وان لم يعرف يتصدق به رجل اشترى امته يبيعا فاسدا او قبضا فباعها

ثم قبض على القاضي بالقيمة للبائع الاول فاداهما اليه وابراة البائع الاول من
 الشئ وثمة الشئ الثاني ففضل على القيمة التي اداها فانه يتصدق بذلك
 الفضل في قول ابي حنيفة وابي يوسف واما طاب للمساكين على قياس
 اللقطة وقال وهذا البرج لا يطيب المشتري وان كان فقيرا لانه يكتسبه
 بمصيبة ويطيب للمساكين وهو اطيب لهم من اللقطة وان لم يتصدق
 بالبرج حتى عمل بالثمن ورجع ربحا فبيعت فيها بيوع كلها ربح قال يتصدق
 بالفضل في جميع ذلك لو غصب ما لا او عمل بوديعة او مضاربة وخالف
 فيها ورجع يتصدق بالفضل في قول ابي حنيفة رحمه الله تعالى وقال ابو يوسف
 رحمه الله يطيب له الفضل ولو اشترى بغير الفص وفضل الفص او اشترى
 بالفص وتقدم غيره فانه كذلك في قول ابي يوسف وقال ابو حنيفة رحمه الله
 لا يتصدق في هذا كذا في المحيط عن ابي يوسف رحمه الله في رجل اشترى
 امة بالثمن فوالت في يد الباع ولو لم اتم قبضها وبيعها زيادة وفضل
 كثير على الثمن فذلك له طيب ولو قتل في يد الباع فاختار المشتري
 ان يتبع القيمة ويتقدم الثمن فانه يتصدق بالفضل ولو قتل الولد
 وحده فانه انما يتصدق بفضله قيمة على حصته من الثمن من قبل ان
 الفضل يقع في ضمانه كذا في الحاوي ولو اشترى عبد ابا له درهم فقتله
 عبد قبل القبض فدفن به واخذ المشتري بغير قيمته ففضل على الثمن فليس
 عليه ان يتصدق به ولو باع هذا العبد بفضل اكثر مما كان فيه او اقل
 فانه يتصدق بالفضل ولا يجاوز ما كان فيه واما يتصدق بالافضل من
 البرج الذي صار فيه ومن الفضل في القيمة يوم قبض هذا العبد ولو باع
 هذا العبد بقرض لا يتصدق بشئ وان كان فيه فضل فان باع ذلك القرض
 بالدرهم او دينارين ففضل فاني انظر الى قيمة العبد المدفوع بالحباية
 يوم قبضه فان لم يكن فيه فضل يوفيه لم يتصدق بشئ وان كان في قيمة
 فضل يوفيه نظر الى ذلك الفضل والي هذا البرج الذي صار في يده
 فيتصدق بالاكثريهما كذا في المحيط الحسن عن ابي حنيفة رحمه الله
 في البيوع غصب من اخر كرجلة يساوي خمسين وباعه بمائة ثم ضمنه
 صاحب الكرم مثله تصدق بالفضل وان كان ثوبا طاب له كذا في التاتار
 خائنه ولو اشترى عبدا ابا له وقيمة الفان فقتل في يد الباع فاختار
 المشتري اخذ القيمة وهي الف درهم ولم يتصدق باحد الا لعين حتى صاغ
 احد الا لعين وبقى الف الاخر لا يتصدق بشئ ولو لم يصنع حتى اشترى
 بما ربح تصدق باحد الا لعين وحصته من البرج عند ابي حنيفة رحمه الله
 وخلفه ابي يوسف رحمه الله لا يتصدق بربح الا ان هلك الف درهم منها
 بغير ما تصرف فيها فقلية التصدق بالف ولو كان صالحا مع القاتل من القيمة
 على عبد واعتق العبد لم يلزمه التصديق بشئ فان كان اعتقه على مال او
 كاتبه على مال فكذلك لا يتصدق بشئ الا في حصة ان يكون العبد يوم

لهذا

قبضه

قبضه يساوي اكثر من راس ماله ويكون الذي اعتقه عليه مثل قيمته او اكثر
 فيصدق بذلك الفضل الذي في القيمة على راس ماله كذا في المحيط
فصل الاحتكار وهو مكره وذلك ان يشتري طعاما في مصر
 ويمتدع من بيعه وذلك بغير ما يناسب كذا في الحاوي وان اشترى في ذلك المصر
 وجسه ولا يضر باهل المصر لانهم به كذا في التاتار خائنه ناقلان
 التجنيس واذا اشترى من مكان قريب من المصر وحمل طعامه الى المصر
 وحسبه ذلك بغير ما يناسب هله فهو مكره هذ اقول محمد رحمه الله وهو احدي
 الروايتين عن ابي يوسف رحمه الله تعالى وهو المختار هكذا في الغياثية
 وهو الصحيح هكذا في جواهر الاخلاط وفي جامع الجوامع فان جلبت من
 مكان بعيد واحتكر لم يمنع كذا في التاتار خائنه وان اشترى طعاما
 في مصر وجلبه الى مصر اخر واحتكر فيه فانه لا يكره هكذا في المحيط هـ
 وكذلك لو زرع ارضه وادخر طعامه فليس بمحتكر كذا في الحاوي لكن الافضل
 ان يبيع ما فضل عن حاجته اذا اشتد حاجة الناس اليه كذا في التاتار
 خائنه ناقلان المضرات واذا قلت المدة لا يكون احتكارا واذا طالت المدة
 يكون احتكارا وعن اصحابنا انهم قدروا الطويلة بالشهر فما دونه قليل
 ثم يقع التفاوت في الاحتكار بين ان يترصد للفترة وبين ان يترصد للقطعة
 فوالا الثاني اعظم من وقال الاول وفي الجملة التجار في الطعام غير محذور
 كذا في المحيط والاحتكار في كل ما يضر بالقامة في قول ابي يوسف رحمه الله هـ
 وقال محمد رحمه الله الاحتكار بما يتقوت به الناس والبراءة كذا في الحاوي قاله
 محمد يلام ان يجبر المحتكر على البيع اذا خاف الهلاك على اهل المصر ويقول
 للمحتكر ببيع الناس ويزيادة يتقارب الناس في مثلها كذا في فتاوي
 قاضي خان ولا يسعر بالاجماع الا اذا كان ارباب الطعام يتحملون ويتقدمون
 عند القيمة وعجز القاضي عن ضياع حقوق المسلمين الا بالتسوية فلا بأس
 به بمسورة اهل الراي والبصر هو المختار ورويه يفتي كذا في الفضول العارضية
 فان سعر فباع الحياز باكثر مما سعر جاز يبيعه كذا في فتاوي قاضي خان
 ومن باع منهم بما قد رالا امام من الثمن جاز يبيعه كذا في التاتار خائنه
 واذا رفع امر المحتكر الى الحاكم فالحاكم يامر ببيع ما فضل عن قوته وقوت
 اهله على اعتبار السعة ونهاية عن الاحتكار فان انتهت فيها ونعت وان لم ينته
 ورفع الامر الى القاضي مرة اخرى وجسه وعززه على عاقبة وهدده فان
 رفع اليه مرة اخرى وجسه وعززه على ما يري ذكر القدر في شرحه واذا
 خاف الامام الهلاك على اهل المصر اخذ الطعام من المحتكرين وفرق بين
 المجاميع فاذا وجد واردوا مثله وهذا صحيح كذا في المحيط وفي المصراة
 وهل ينبغي للقاضي ان يبيع على المحتكر طعاما من غير رضاه قيل هو على
 الاختلاف وقيل يبيع بالاتفاق في الملتقط لو خيف الهلاك على الناس
 امور الجالب ان يبيع مثل ما امر المحتكر كذا في التاتار خائنه والتكفي اذا

كان يضر باهل البلدة فهو مكروه وان كان لا يضر فلا يكره اذا كان لا يلبس على
اهل القافلة سوا اهل البلدة ولا يضرهم بان اخبرهم ان قيمة الطعام في المصر
كذا وصدق واذا البت عليهم سوا اهل البلدة فهو مكروه كذا في المحيط
عن ابي يوسف ان امرأبا قد موال الكوفة واراها ان يختاروا منها ويضرب
ذلك باهل الكوفة يمنهم من ذلك كما يمن اهل البلد من الشراء السلطان
اذا قال للخزازين بيضوا عشرة امساء بدينار ولا تنقصوا من ذلك شيئا فاشترى
رجل من احد عشر امساء بدينار والخزاز يخاف ان ينقص بغيره السلطان
لا يحل اكله لانه في معنى المكروه والحبس ان يقول المشتري للخزاز يعني
الخبز كما تحب فيصحب البيوع ويحل الالكل فلو اشترى عشرة امساء كما امر به
السلطان ثم قال للخزاز اجزئت ذلك البيوع جاز وحل للمشتري اكله كذا
في الفتاوى الكبرى ويكره ان يلقى في الناس ذوا في بيعة ويبيعه
بحساب الفضة وكذا ضرب الدراهم في غير ذل الضرب وان كان جيا داه
اما الوصاغ الفضة لاهل ويلقي فيه الناس فلا بأس به ويجوز ان يرش البزاز
الثوب ليلينه كما غسل وجهه جارية ويزينها لبيوعها ويكره ان يلبس الجيد
بالردي وان يصنع اللحم بالزعفران ولا بأس ببيع المفشوش اذا كان الغش
ظاهرا كما تحنطه بالتراب وان طحنه لم يجز حتى يبيعه ويكره ان يضع عند الخباز
او الفصا ب او غيره دراهم ليأخذ منه ما شاء ولكن يودعه ويأخذ منه ما
شاء بشئ مسمى من ذلك وان دفعها اليه على وجه البيع ضمن ولا يحلف لترويج
السلفة وقد ابي بكر البلخي ياتم الفقاي بالصلاة على النبي عند فتح الفتح
وكذا الحارس بقوله لا اله الا الله عند الحراسة كذا في التارخانية صبي جاء
الي القاضي بفلس او عجز وطلب منه شيئا يستغفر به في البيت كالمخ والاشنان
وتحذ لك خبازان يبيع ذلك منه وان طلبت منه جوزا او فسقا او نحو ذلك مما يشترى
الصبي لنفسه عادة لا يبيع صبي يبيع ويشترى وقال انا بالغ ثم قال بعد ذلك
لمست ببائع فان كان جين اخبر عن البلوغ بحمل البلوغ بان كان سنة اثني
عشر او اكثر لا يعتبر جوده وان كان سنة دون ذلك لا يصح اخباره بالبلوغ فيصح
جوده كذا في فتاوى قاضي خان رجل يذبح ثوب قال وكلني فلان ببيعه وان
لا انقص من عشرة فطلب انسان بنسفة ان وقع في قلبه انه قال فلان ليروج
السلفة عشرة وسعه ان يشتري وان لم يقع ذلك في قلبه لا يسمع الشر كذا في
الخلاصة اشترى ثورا او فرسا لاستيناس الصبي لا يصح واقية له ولا يضمن
كذا في الفتية اكتسب مالا من حوام شر اشترى شيئا فان دفع تلك الدراهم
الي البائع او لأم اشترى منه بتلك الدراهم فانه لا يطيب له ويتصدق به وان
اشترى قبل الدفع بتلك الدراهم ودفعها فلكه في قول الكرخي وابي بكر خلافا
لابي نصر وان اشترى قبل الدفع بتلك الدراهم ودفع غيرها واشترى مطلقا
ودفع بتلك الدراهم او اشترى بدراهم اخرى ودفع تلك الدراهم قال ابو نصر

يطيب

يطيب وتحت عليه ان يتصدق وهو قول الكرخي والمختار قول ابي بكر ان اليوم
الفتوى على قول الكرخي كذا في الفتاوى الكبرى رجل اشترى دارا فوجد في
حديقها دراهم قال بعضهم يدها على البائع فان لم يقبل البائع يتصدق
بها وهذا الصواب كذا في فتاوى قاضي خان رجل اشترى ستر الكعبة
من بعض السادة لا يجوز ان نقله الي بلدته كان عليه ان يتصدق به على القرا
حصير المسجد اذا صار خلقا جازا ان يباع ويأخذ في ثمنه ويشترى به اخر
رجل دخل كرم صدقة فاكل منه شيئا وكان صدقة باع الكرم وهو لا يشعر
به قالوا لا تم عنه موضوع وينبغي ان يستحل المشتري او يضمن له كذا في فتاوى
قاضي خان قال رحمه الله لا يجب ان يدخل الرجل السوق ليشتري فأكفه
ان ياكل مما له قيمة حتى يتاذن كذا في التارخانية التبريق بين الصغير
والكبير وبين الصغيرين من المحارم بالرحم بالبيع والهبة ونحوها مكروه والبيع
حايض من الحكم ولو كان احدهما له والاخر لولده الصغير او لعبد او لمكاتبه
لا يكره ولو كان كلاهما له فباع احدهما لولده الصغير يكره كذا في الخلاصة
وكذا لو كان كل واحد منهما لولد من اولاده لم يفرق بينهما بالبيع ولو كان لم من
كل واحد منهما شقيق لم يكره له ان يبيع شقيقه من احدهما دون الآخر كذا في
المبسوط ولا يكره اذا لم يكن بينهما محرمية كابي عم وابني خال او كان بينهما محرمية من
الترصاعة والصهرية ولا يكره التبريق بين الزوجين ولم يرد احدهما بالبيع والدفع
بالجناية والدين فان استولدا احدهما او ذبحه لا يكره بيع الاخر ولا بأس ان
يكاتب احدهما او يبيعه نفسه بان قال ان اشتريتك فانت خرفاعة منه جاز
كذا في محيط السرخسي وان كان احدهما لمكاتبه والاخر لزوجة او لمكاتبه فلا
جاس بالفرق بينهما وكذا لو كان احدهما لعبد له تاجر وعلية دين وان كان
لمضارب فلا بأس بان يبيع المضارب من عنده منها كذا في المبسوط ولو
باع الام على انه بالخيار ثم اشترى الولد يكره التبريق ولو اشترى الام بالخيار
والولد في ملكه كان له ردها اتفاقا كذا في النهر الفايق حري اخرج اخوين من
دار الحرب لئلا التفرق بينهما ولو اشترى اهما من ذي لم يجز له التفرق واجبر على
بيعهما معا كذا في محيط السرخسي وان كان مالكهما كافر لا يكره التفرق سواء
كان المالك حرا او مكاتب او مانوا عليه دين او لادين عليه صغيرا او كبيرا
وسواء كان المملوكين مسلمين او كافرين واحدهما مسلم او لودخل الحري دار الاسلام
بما كان ومعه عبدة ان صغيرا او احدهما صغيرا والاخر كبيرا واشترى اهما في دار
الاسلام ما صحبه الذي دخل عليه بامان فارد ان يبيع احدهما فلا بأس به
للمسلم ان يشتريه ولو اشترى اهما من مسلم في دار الاسلام او حري دخل بامان من
ولاية اخرى بغير ولاية يكره للمسلم ان يشتري احدهما كذا في التارخانية ولو كان
بملكه ثلاثة احدهم صغير جاز بيع احد الكبيرين كذا في النهر الفايق ولو اجتمع
بعض الصغير قريبا لم فان استويا في القرب ان كانا مختلفين في الجهة كالابوين
وكالعمة وكالحالة لا يبيعهم الا جميعا كذا في التارخانية او مسلمين وكذا للاختلاف والاخت

لام وان كانا متساويين في القرب والجهة كلاهما اقرب والاخمين لآب وام جاز بيع
احدها استخسانا واصا اذا كان احدهما اقرب كثلث اخوات متوفات
اولهم وعمة او خالة فلا يجاس بيع الابد وهو غير لازم وغير الاخت لآب وام
وكذا اخوته وعمته وخالاته لا يجاس بيع العمة والخالة ادعي وله جارية بينهما
وهما كخارية دار الحرب ثم اسروا وملكوا الا يبيعا احدا الا بولي امراه مواصبة
فقالتنهن ولدي كره القرب وان لم يثبت النسب كذا في محيط السرخسي
ويكره للمالك ان يقبل التاجر من التوفيق ما يكره للمحر كذا في الحاوي واذا
كان المالك كافرا فلا يكره التوفيق هكذا في العناية كتاب
الصرف وفيه ستة ابواب **الباب الاول** في تعريفه وركنه
وحكمه ومن ابطه اما تعريفه فهو بيع ما هو من جنس لآب ان بعضه يبيع كذا
في فتح القدير وما ركنه فما هو ركن كل بيع كذا في البحر الرائق وما حكمه هو
شرعية فوقع للملك لكل واحد من المتصارفين فيما اشترى من صاحبه
ابتداء كما في البيع العين كذا في محيط السرخسي واما شرطه فثلاثة البند
قبل الافتراق كذا في البند ابع سوا كانا يتقيان كالمصوغ او لا يتقيان
كالمضروب او يتعين احدهما ولا يتعين الاخر كذا في الهداية وفي فواجد
العموري المراد بالقبض هنا القبض بالبراج لا التحلية يريد باليد
كذا في فتح القدير وتفسير الافتراق هو ان يفترق القاعدان بآية انهما
عن مجلسهما بل ياخذ هذا في جهة وهذا في جهة او يذهب احدهما ويبقى
الاخر حتى لو كانا في مجلسهما لم يبيعا عنه لم يكونا متفرقين وان طال مجلسهما
الابعد الافتراق بآية انهما وكذا اذا ناما في المجلس او اغشي عليهما وكذا اذا قاما
عن مجلسهما مفا ودفعتا في جهة واحدة وطريق واحد ومشيلا او اكثر
ولم يبقا احدهما صاحبه فليسا بمتفرقين كذا في البند ابع ولو كان احدهما
على صاحبه الف درهم وللآخر عليه دينار فنادي احدهما صاحبه من
وراء الحدة ارا من بعيد فقال بعتك مالي بملكك علي لم يجز وكذا لو
تصارفا بالرسالة لآبهما بمتفرقان بآية انهما كذا في محيط السرخسي ولا
اعتبار ركن المجلس لآب مسئلة وهي ما اذا قال الاب اشهد والى اشترى
هذه الدينار من ابني الصغير بقرعة دراهم ثم قام قبل ان يزن القرعة
فمواطل كذا روي عن محمد رحمه الله لان الاب هو القاعد ولا يمكن اعتبار
التفرق بالابد ان فيعتبر المجلس كذا في البحر الرائق تفرق بين بيع الدرام
بالدراهم والدنانير بالدنانير وبين بيع الفلوس بالدراهم او بالدنانير قبض
البند لين قبل الافتراق ويكتفي بقبض احدهما كذا في المحيط ومنه ان
لا يكون في هذا العقد حيا والشرط لاحدهما ومنها ان لا يكون في هذا العقد
احدا هكذا في النهاية واذا شرط الاجل ثم تقاضا قبل الافتراق كان ذلك
اسقاطا للاجل وصح ولو شرط الخيار ثم اسطلا قبل الافتراق او اسطلا
الذي له الخيار جاز البيع استخسانا ولو كان فيه اجل فاطل صاحب

الاجل

الاجل قبل التفرق جاز استخسانا كذا في الحاوي ولو شرط الشاء في اخذ البدلين
بيع الدراهم بالدنانير واستباه ذلك ثم ان المشروط بالنسيئة بقدر البعض
دون البعض فبيعه البيع في الكل في قول ابي حنيفة رحمه الله وذلك بان يشتري
دينارا بقرعة دراهم الى شهر فتقدم خمسة ثم افترقا لا يجوز بحصة الخمسة فادب
اشتراه بخمسة نقد وخمسة نسيئة فنقد الخمسة فانفارقا فالصرف فابيه
كله ولو نقد القرعة جاز كذا في الذخيرة بشرط الخيار والاصل بفسد الصرف
من الاصل لانه فساد مقترن بالفسد وقوان القبض بفسد العقد بقدر
الصحة لان القبض شرط لبقاء العقد على الصحة عند بعضهم وعند بعضهم
مشرط الصحة ابتداء والاول اصح وميزة الخلاف نظرها اذا فسد العقد
فيما هو صرف لقدم القبض بفسد فيما ليس بصرف عنه ابي حنيفة على قول
الاخرين ولا يفسد على قول الاولين وهو الاصح حتى لو اشترى جارية وفي
عنقها طوق فضة بفضة وافترقا قبل القبض بطل البيع في حصة الصرف
لعدم القبض ولم يفسد في الجارية ولو اشترىها مع طوق فضة بفضة بشرط
الخيار والاصل ففسد الصرف والبيع عنه ابي حنيفة وعندها لا يفسد البيع
كذا في محيط السرخسي اذا فسد الصرف بسبب الافتراق عن المجلس قبل
القبض لا يخرج المشتري عن ملك المشتري قبل الرد على البايع بآية في مسئلة
ذكرها محمد رحمه الله في الجامع اشترى ابريق فضة بدينارين وفتن الا بريق
ونقد الدينارين دينارا واحدا ثم تفرقا قبل ان ينقد الدينار الاخر ففسد
البيع في نصف الا بريق ولا يتقدي الفساد الى النصف (الخرفان في البيع
في دعي انسان نصف الا بريق لنفسه كان المشتري خصما له كذا في الذخيرة
في فصل المتوفات ويحتاج الى شرط رابع في عقد الصرف اذا كان المفقود عليه من
جنس واحد وهو التساوي في الوزن كذا في خزائن المفتين وان لم يكونا
من جنس واحد بان باع الذهب بالفضة يشترط التقاض فيه ولا يشترط
التساوي كذا في التبيين **الباب الثاني** في احكام العقد
بالنظر الى المفقود عليه وفيه خمسة فصول **الفصل الاول** في بيع الذهب
والفضة الدراهم والدنانير لا يتقيان في عقود المعاوضات عندنا ولا يجوز
بيع الذهب بالذهب والفضة بالفضة الا مثلا بمثل ثبرا كان او مصوغا ولو
بيع شي من ذلك بخمسه ولم يهرقا ونزها او عرفا وزن احدهما دون الاخر او عرف
احد المتصارفين دون الاخر ثم قرا ثم وزنا وكانا سواء فالبيع فابيه فاما
اذا وزنا في المجلس قبل الافتراق وكانا سواء جاز البيع استخسانا كذا في
الحاوي ويجوز بيع الفضة بالفضة والذهب بالذهب اذا اعتدل البدلان
في كفة الميزان وان لم يعلم مقدار كل واحد منهما كذا في الذخيرة وفي فصل المتوفات
ويجوز بيع الذهب بالفضة بخارفة ومفصلة كذا في محيط السرخسي ابن سينا
عن ابي يوسف رحمه الله اشترى من اخرا الف درهم بمائة دينار وصدف كل
منها صاحبه بالوزن وتقاضا يعني قبل الوزن فهذا جائز وينفع كل واحد

منها ما اشتراه ولو قال يعني هذه الدراهم التي في يدك بهذه الدراهم
التي في يدي ولم يستأجره دأولا وزنا وتقا بضا حار لكل واحد منهما ان
يستع بما اشترى قبل الوزن والقدر هذه ابيع بخارفة وان قال يعني ان
درهم بال درهم وباعة وتقا بضا بغير وزن وصدق كل منهما واحد صاحبه
ان هذا المقبوض الدرهم ثم وزن كل واحد قبل التوزن او بعده فوجداهما
سواء سواء فقبل انهما قد تفرقا على غير علم بايهما قد استوفياه كذا
فكانا سواء لم يجز من قبل انهما قد تفرقا على غير علم بايهما قد استوفياه كذا
في المحيط في فصل المستوفيات ولو باع قلب فضة بمسوا بدرهم لا يعلم فيها
قال يبيع باطل كذا في الحاوي ويبيع البهرجة والزبون بالجباة لا يكون الامتسا
وكوباعها المستوفى بالجباة لا يجوز الا ان يكون الجباة اكثر من الفضة في السوقة
كذا في محيط السرخسي واذا بيعت الفضة السوداء او الحما بالبيضا كانت
المائلة شرطا كذا في الحاوي واذا كانت الغالب على الدراهم الدراهم فهي
فضة وان كان الغالب على الدراهم الذهب فهي ذهب ويعتبر بينهما من تخريم
التفاضل ما يعتبر في الجباة حتى لا يجوز بيع الحالصة بها ولا يبيع بعضها ببعض
الامتساوي في الوزن وكذا لا يجوز استقراضها الا وزنا لا عددا وان كان الغالب
عليها الفضة فليسا به حكم الدراهم والدراهم في حكم الفضة في
المستصفي وهذه اذا كانت لا تخلص من الفضة لا صار مستهلكة اما اذا
كانت تخلص منه فليست مستهلكة فاذا بيعت بفضة خالصة فهو كبيع خام
وفضة فيجوز عليه وجه الاعتبار فاذا بيعت بمسوا متفاضلا حار وهي في حكم
شيئين فضة وصور لكنه صرف حتى يشترط القبض في المجلس لوجود الفضة
فاذا شرط القبض في الفضة شرط في الصور وان كانت الفضة والفضة متساوية لم يجز
بيعها بالفضة الا وزنا كذا في السراج الوهاج ولو اشترى دينارا او درهما بدرهمين
ودينارين فهو كايوز يكون الدينار بالدينارين من ذلك الجانب والدينار بالدرهمين
من هذا الجانب كذا في الحاوي ويجوز بيع درهم صحيح ودرهمين غلة بدرهمين صحيحين
ودرهم غلة كذا في الهداية ومن باع احد عشر درهما بفضة درهم ودينار حار
وكانت الفضة مثلهما والدينار بالدرهم كذا في السراج الوهاج ولو اشترى ثوبا
وثقة فضة بثوب وثقة فضة بالتوب بالتوب والفضة بالفضة فان كان
في احدي الثوبين فضل فهو مع الثوب بذلك الثوب فان تفرقا قبل التقابض
انتقضت من ذلك حصة الصرف وحار من الثوب بما بقا به كذا في الحاوي هـ
اشترى ثوبا ودينارا بثوب ودرهما فمترقا قبل التقابض بطل من الصرف
وحار فيما بقي لانها اشياء مختلفة فليست باعتبار المماثلة فانقسم الدينار والثوب
على الدرهم والثوب باعتبار القيمة فما اصاب الدينار من الدرهم يكون مرقاه
وتبطل لعدم القبض والباقي يكون بيضا فلم يفسد بترك القبض كذا في محيط
السرخسي ولو باع مسينا محلي بفضة بثوب وعشرة دراهم وقبض العشرة والثوب
ولم يقبض السيف حتى افترقا بطل البيع كله كذا في الحاوي واذا اشترى الرجل

من الرجل الدرهم بدينارين وليس عند واحد منهما درهم ولا دينار ثم استقرض
كل واحد مثل ماسي ودفعه الي صاحبه قبل ان يتفرقا حار وكذا لشد ثوبا
الذهب بغير الفضة او بغير الفضة بغير الذهب وهذا اذا كان التبرير بين
الناسين وزواج النقود كذا في المبسوط واذا اشترى دينارا بدرهم ولم يقبضه
درهم ولا دينار فنقد احدهما وتفرقا لم يجز من اشترى شيئا بدينارين وهما يعلمان انه
لا دين عليه لا يجوز الشراء ويكون هذا بمنزلة الشراء بغير وزن ولو اشترى بدينارين
ثم تصاد فاعلم انه لا دين عليه فالشراء صحيح بمثل ذلك الدين كذا في المحيط واذا
اشترى الرجل الدرهم بدينارين بدينارين بدينارين بدينارين بدينارين بدينارين
سود او رضي بها البائع كذا في الوقبض الدرهم فاذا ان يعطيه ضربا اخر
من الدراهم يسوي ما عينه لم يجز الا برضا كذا في المبسوط نصا واما ولم يذكر
النقد فان كان في الباك نقد واحد صرف الي نقد الباك ووزنه وان كان نقد
الباك مختلفا فان كان الكلية الرواج سواء ولا صرف لبعضها على البعض حار
البيع وان كان لبعضها صرف على البعض لا يجوز البيع وان كان لبعضها فضل على
البعض الا ان واحد اسما اروج فانه يجوز كذا في محيط السرخسي وان كان نقد
من ذلك معروفا وشرطا في النقد نقد اخر فالنقد ينقد على النقد المشروط هـ
فان اختلفا فقال احدهما شرطت لي كذا افضل من النقد المعروف وقال الاخر لم
اشترط ذلك فعليهما اليقين فايهما نكل لزومه دعوى صاحبه وان كانا نكرا
وان قاما متلهما بيته اخذ بيته الذي يدعي الفضل منها كذا في المبسوط
ومما يتصل بهذا الفصل بيع الحديد بالحديد والصفر بالصفر وما
يجرم فيه الربا بمنزلة الذهب والفضة في اعتبار المماثلة لا في وجوب التقابض
كذا في محيط السرخسي والحديد كله نوع واحد جوده وترديه سواء لا يجوز
البيع الا وزنا بوزن فان افترقا قبل التقابض لا يجوز بطل البيع ولكن بمشروط
ان يكون عينين بعين وكذا هذه الحكم في سائر الموزونات كذا في الذخيرة هـ
والرصاص والقلعي والاسرب رصاص كل من الوزن ولكن البعض احدث من
البعض فلا يجوز بيع البعض بالبعض الا مثلا بمثل كذا في المحيط ولا بأس
بالخامس الا حمر الشبه واحد والخامس اثنان يد ابيد من قبل ان الشبه قد
زاد فيه الصغ فيجعل زيادة الخامس من احد الجانبين فزيادة الصغ
الذي في الشبه ولا خيرة في نسبة لانه نوع واحد ويزيادة الصغ في الشبه لا
يتبدل المجلد الخامس لانه موزون في المعنى متفق والوزن بهذه الصفة
بحر النساء ولا بأس بالشبه بالصفر الا يبيد بيد الشبه واحد والصفر
اثنان لما في الشبه من الصغ ولا خيرة في نسبة كذا في المبسوط وكذا لـ
لا بأس بالصفر الا يبيد بالخامس الا حمر الصفر واحد والخامس اثنان يد
بيد ولا خيرة هذه النسبة لان الجنس والوزن يجمعها وياخذ الوصفين يجرم
النساء فيجمعها واولي كذا في المحيط ولو اشترى مثقال فضة ومثقال
خامس بمثقال فضة وثلاث مثاقيل حديد كان جائزا بطريق ان الفضة هـ

بمثلها وزنا وما بقي من الفضة والخامس بالحديد فلا يتمكن فيه الربا وكذا مثقال
صفر ومثقال حديد بمثقال صفر ومثقال رصاص فالصفر بمثل الرصاص
بما بقي كذا في المبسوط وفي التجريد الاواني المنقحة من الصفر والحديد
يصير عادة معدنية بالتقاسم لا يجوز بيع بعضها ببعض كيف ما كان كذا في
التنزيل خاتمه لو تفرقا فباع هذه الاواني بالوزن لا بالقدر لا يجوز بيعها
بجنسها الامتناع واما كذا في النهر الفائق وان اشترى انا من نحاس برطل من
حديد بغير عينه ولم يضرب له احلا وقبض الا انما هو جاز ان يضع اليه الحديد
قبل ان يتفرقا وان تفرقا قبل ان يضع اليه الحديد فان كان ذلك لا يباع
في القادة وزنا ولا بانه وان كان الا في وزن ولا خيره فيه ولو قبض
الحديد في المجلس ولم يقبض الا انما حتى تفرقا لم يفسد العقد وكذا ان اشترى
رطلا من حديد بقبض برطلين من رصاص جيد بغير عينه وقبض الحديد
وتفرقا قبل قبض الرصاص ففسد البيع وان كان كل واحد منهما بغير عينه
فالعقد فاسد تقاسما في المجلس او لم يتقاسما كذا في المبسوط هـ
الفصل الثاني في بيع السيوف والحلابة وما شابهها مما يبيع فيه
الفضة او الذهب مع غيره وفيه بيع ما يباع وزنا فيزيد او ينقص لو اشترى
سيفا محلي بالفضة او الجاما مفضضا بفضة خالصة وزنها اكثر من
الحلية جاز وان كان وزنها اقل من الحلية او مثله او لا يدرى لا يجوز كذا في
مخطط السرحسي وان لم يعلم مقدار الدرهم وقت البيع ثم علم بعد ذلك فكانت
اكثر من الفضة التي في السيف فان علم واهل في مجلس العقد جاز البيع
وان علم بعد ما افرقا عن المجلس لم يجز البيع قال القدريري وكذا لو
اختلف اهل العلم فيه فقال بعضهم الثمن اكثر من الفضة التي في السيف وقال
بعضهم لا بطل هو مثله لا يجوز البيع كذا في المحيط واذا كانت الدرهم اكثر فافترقا
قبل التقاض فان كانت الحلية لا تتخلص من السيف الا بضرا انتقص في الكل
وان كانت تتخلص بغير ضرر بطل بيع الحلية وجاز في السيف وان كانت
الحلية ذهبا والتمن درهم جاز البيع كيف ما كان ولو شرط تأجيل الثمن وهو
من جنس الحلية او من غير جنسها بطل البيع في السيف كله سواء كانت الحلية
تتميز بخر او بغير ضرر وكذا لو تفرقا واخذها احدا والشرط وان كان في
البيع اجل فنقد المشتري قد راح الحلية من الثمن جاز استحسانا وان لم يصر
المقبوض من حصة الحلية كذا في الحارثي والدارقطني صاحب ذهب او فضة
بيعهما بجنسهما كالسيف المحلي كذا في محيط السرحسي واذا باع الرجل من
آخر حلي ذهب فيه لولد وجوهه بدينار وقبض المشتري المحلي فان كانت
الدنانير مثل الذهب الذي في الحلي او اقل او لا يدرى لا يجوز البيع اصلا في
الذهب ولا في الجوهر سواء امكن تخليص الجوهر من غير ضرر او لم يمكن واما اذا
كانت الدنانير التي هي ثمن اكثر من ذهب الحلي فانه يجوز البيع في الذهب والجوهر
ثم بعد ذلك ان نقد الثمن كله قبل ان يتفرقا فالعقد ماض على الصحة وكذا ان نقد

حصة الذهب التي في الحلي وان لم ينقد شيئا حتى تفرقا فالعقد فاسد بخلاف الحلي
من الذهب يفسد وفيها يفسد الجوهر ان كان الجوهر حيث لا يمكن تخليصه الا بضر
يفسده وان امكن تخليصه من غير ضرر لا يفسد العقد في الجوهر هكذا في المحيط
وان باعته بدينار ربيعة لم يجز ان يهتبه الحلية العقد صرف فيفسد بشرط
الاجل والدلول والجوهر لا يمكن تخليصه وتسليمه الا بضر فاذا فسد العقد
في بعضه ففسد في كله كذا في المبسوط وان امكن تخليصه من غير ضرر جاز ان
يكون المسئلة على الخلاف على قول ابي حنيفة رحمه الله لا يجوز البيع في الجوهر
وعندها لا يفسد العقد في حصة الجوهر كذا في المحيط اشترى سيفا محلي بفضة
وزنها اكثر من الحلية ونقد من الثمن قد راح حصة الحلية وقال هـ ان ثمنهما
او من ثمن السيف او لم يبين فهو من ثمن الحلية وجاز البيع في الكل كذا في المحيط
السرحسي ولو قال هـ ان ثمن النصل خاصة ينظر ان لم يكن التميز الا بضر
يكون المنقود ثمن الصفر ويصح ان جميعا وان امكن تميزها بغير ضرر بطل هـ
الصرف كذا في النهر الفائق ناقلا عن المحيط ولو قال هـ ان هذا نصف من ثمن الحلية
ونصف من ثمن السيف لا يبطل ايضا ويجعل المقبوض من ثمن الحلية كذا في التبيين
هشام قال ابو يوسف رحمه الله اذا باع حلية السيف بدونه لم يجز الا ان يبيعه
على انه يقلعه المشتري فيقلعه قبل ان يتفرقا وان باعته ولم يقل على ان يقلعه
ثم قال لم يباع قبل ان يتفرقا قد اذنت لك في قلعه فاقبله قال ان قلعه قبل
ان يتفرقا جاز وان افرقا قبل ان يقلعه فهو باطل قال قلت لم وان كان المشتري
قد قبض السيف قال ولم لا يكون قابضا حلية حتى يقلعها من السيف كذا
في المحيط ومن باع جارية قيمتها الف مثقال فضة وفي عتقها طرق فضة فيه
الف مثقال فضة بالبي مثقال فضة ونقد من الثمن الف مثقال ثم افرقا قال هـ
نقد ثمن الفضة وكذا لو اشترى بالبي مثقال الفضية والفاقد اقل لنقد
ثمن الطوق وكذا لو قال هـ من ثمنها شرط في الطوق وصح البيع فيها بخلاف ما لو
صرح فقال هـ هذه الف من ثمن الجارية فلا اقتضيه ثم افرقا بطل في الطوق
كذا في البحر الرائق ولو اشترى القلب مع ثوب بعشرين درهما وقبض القلب
ونقد عشرة دراهم ثم افرقا كان المنقود ثمن القلب خاصة استحسانا ولو
نقد العشرة وقال من ثمنها جميعا فهو مثل الاول وان قال هـ من ثمن الثوب
خاصة وقال الاخر ثم افرقا لا تفرقا على ذلك انتقص البيع في القلب وان كان
قلب فضة لرجل قيمته عشرة دراهم او ثوب اخر قيمته عشرة دراهم فباعا من رجل
بعشرين درهما فباع كل واحد منهما الذي له الا ان البيع صفقة واحدة ثم نقد
المشتري صاحب القلب عشرة فهو خاصة ولا شركة بينهما في المقبوض ولو باع
جميعا الثوب وباعا جميعا القلب فنقد صاحب القلب عشرة ثم تفرقا انتقص
البيع في نصف القلب كذا في المبسوط اشترى سيفا محلي بدينار وقبضه وبع
من اخر قبل ان ينقده الدنانير وقبضه الثاني ولم ينقد الثمن حتى افرقا
بطل البيعان ورجع السيف الى الاول فان تقاضى الاوسط والثالث دون

الاول صح البيع للثاني وغرم المشتري الاول لبائعه قيمة السيف وكذا لو باع
 الاوسط بخصفه صح في نصفه ورد نصفه الي الاول وليس للاول ان يمتنع عن
 الاول بقبيل التقييض ويضمن قيمة النصف الثاني كذا في محيط الرخصي
 وان كان السيف المحلي بين رجلين فباع احدهما نصيبه وهو النصف بدينار
 من شركه او من غيره وتقايبضا فهو جائز وان باعه من شركه وتقدمه الدينار
 والسيف في البيت ثم افترقا قبل ان يقبض السيف انتقض البيع كذا في المبسوط
 واذا اشترى سيف محلي فيه مائة درهم من الحلية مائة درهم ثم علم ان فيه مائة
 درهم ففقد الباقي وجعل في مائة درهم ما تقايبضا وتوقا بطل العقد في الكل وان
 علم ذلك قبل ان يتوقا فالمشتري بالخيار ان شاء زاد في الثمن مائة اخرى وان
 شاء فسخ العقد في الكل وان علم في الابتداء ان وزن الحلية مائة درهم وقد
 تباعف السيف بمائة درهم ثم اراد المشتري ان يزيد مائة اخرى قبل ان
 يتوقا فان العقد لا يجوز هكذا في الذخيرة واذا باع قلب فضة على مائة
 درهم بمائة فوزنوه قبل الافتراق فوجدوه اكثر فالمشتري بالخيار ان شاء زاد
 في الدرهم فاخذ بمثل وزنه وان شاترك وان كان ناقصا فكذا ولو افترقا
 فوجدوه مائة وخمسين فهو بالخيار ان شاء اخذ ثلثيه بمائة وان شاترك
 وكذا ان كان ناقصا ان شاء اخذه بمثل وزنه وان شاترك كذا في الحاوي
 وان اشترى نقرة فضة بمائة درهم على ان فيها مائة وتقايبضا فاذ فيها مائة
 درهم كان المشتري يضمنها لا خيار له فيها كذا في المبسوط هذا اذا حصل الشراء
 بالجنس اما اذا حصل بخلاف الجنس بان اشترى سيف محلي على ان حليته مائة
 درهم بعشرة دنانير واشترى ابريق فضة على ان فيه الف درهم بمائة دينار فاذا
 فيه الفان او اشترى نقرة فضة على ان فيها الف درهم بمائة دينار فاذا فيه الفان
 فالعقد جائز للمسايل كلها واذا اجاز العقد فالزيادة على المسمى من الوزن في
 مسألة الثقة لا يسلم للمشتري من غير شيء وفي مسألة الابريق يسلم للمشتري
 من غير شيء كذا في المحيط ولو كان الثمن دنانير ووجد الاثنا ناقصا فالمشتري
 بالخيار ان شاء اخذ بكل الثمن وان شاترك هكذا في الحاوي اشترى لؤلؤة بدرهم
 علم ان وزنها مشتال فزادت ثمن سائلة له ولرباع كل مشتال بكذا اقراوت رد
 الكل او اخذ الزيادة بحصتها كالدرهم في الثوب والدار ولوبايع قلب فضة
 بدرهم وقال كل درهم كذا او لم يقل فزاد ولم يتوقا فله الخيار في اخذ الزيادة
 بعصمها ولم يسلم له الزيادة كذا في محيط الرخصي ولو كان السيف موهبا بالذهب
 او الفضة فاشترى بجنس جاز البيع بكل حال ولا عبرة للتوبة لكونه مستهلكا
 فيه كذا في المضار واذا اشترى الجاشا موهبا بفضة بدرهم باقل مما فيه او اكثر
 فهو جائز وكذا لو اشترى دنانير موهبة بالذهب بثمن موهب فانه يجوز وان كان
 يستوفى من التوبة بالذهب اكثر من الثمن كذا في الحاوي **الفصل**
 الثالث في بيع الفلوس الفلوس بمنزلة الدرهم اذ اجعلت ثمننا لا تتعقبن
 في العقد وان عينت ولا يفسخ العقد بهلاكها كذا في الحاوي اذا اشترى

ذلك

الرجل فلوسا بدرهم وتقدم الثمن ولم يكن الفلوس عند البائع فالبيع جائز وان
 استقرض الفلوس من رجل ودفع اليه قبل الافتراق او بعده فهو جائز اذا كان قد
 قبض الدرهم في المجلس وكذا لو افترقا بعد قبض الفلوس قبل قبض الدرهم
 كذا في المبسوط وروي الحسن عن ابي حنيفة رحمه الله اذا اشترى فلوسا بدرهم
 وليس عند هذا الفلوس ولا عند الآخر درهم ان احدهما دفع وتفرق جاز وان
 لم يتقدم واحد منهما حتى تفرقا لم يجز كذا في المحيط لو باع الفلوس بالفلوس ثم
 افترقا قبل التقايبض بطل البيع ولقبض احدهما ولم يقبض الاخر او تقايبضا
 ثم استحق ما في يديه احدهما بعد الافتراق فالعقد صحيح على حاله كذا في
 الحاوي وان اشترى خاتم فضة اخاتم ذهب فيه فص او ثمن فيه فص كذا
 فلسا وليست الفلوس عنده فهو جائز ان تقايبضا قبل التفرق او لم يتقايبضا
 لان هذا بيع وليس بضر فكذا في المبسوط ولو باع ثمن فضة بفلوس بغير اعيانها
 وتوقا قبل ان يتقلضا فهو جائز وان لم يكن الثمن عنده لم يجز كذا في المحيط ولو
 اشترى شيئا بنصف درهم فلوس مجاز صح وعليه فلوس تباع بنصف
 درهم وعليه هذا الوقال بثلاث درهم او بربعة كذا في التبيين واذا اشترى
 بدائق فلس او بغيره فلس فله ان يستحسنها هكذا اذ كان الاصل
 قاله في الامية الامية رحمه الله لو باي رحمه الله اذا كان الدائق والغيره
 معلوما فبما بين الناس لا يختلف في مقام ملاتهم وان كان مختلفا فخذ
 بقصم عشرة وبعض ثمنه لا يجوز العقد لمكان المنازعة ولم يذكر شيخ الاسلام
 خواهر زاده وشيخ الامية السرخسي رحمه الله تعالى هذا التفصيل في ترجمها
 كذا في المحيط ولو قال بدرهم فلوس او بدرهم فلوسا فله ان يستحسنها
 يوسف رحمه الله يجوز وعنه محمد رحمه الله انه لا يجوز وفيه وزن الدرهم
 والحوار قول ابي يوسف رحمه الله صح هكذا في الهداية واذا اعطي رجل جلا
 درهما وقال اعطني بنصفه كذا فلسا وينصف درهمها صغيرا فله
 جائز فان توقا قبل قبض الدرهم الصغير والفلوس فالعقد قائم في الفلوس
 منتقض في حصته الدرهم وان لم يكن الدرهم الكبير حتى افترقا بطل البيع في
 الكل كذا في الذخيرة ولو قال اعطني بنصفه كذا فلوسا وينصف الباقي
 درهمها صغيرا وزنه نصف درهم الاخرة فسدت في الكل عند ابي حنيفة رحمه
 الله وعندهما بطل في الدرهم الصغير خاصة كذا في محيط الرخصي ولو كرر
 لفظ الاعطاء كان جوابه كجوابها وهو الصحيح كذا في الهداية رجل باع درهمها
 زائبا لا يتفق من رجل وقد علم عينه بحسنه دوائق فلسا فهو جائز وكذلك
 ان باعه بنصف درهم فلوس درهم صغير وزنه دوائق فلان اذا تقايبضا قبل
 التفرق وان باعه اياه بحسنه دوائق فضة او بدرهم غير قيراط فضة لم يجز
 ولو قال بعني بهذه الفضة كذا فلسا فهو جائز وان باعه اياه بحسنه اسدا
 درهم او بنصف درهم لم يجز كذا في المبسوط لو اشترى مائة فلس بدرهم
 فقبض الدرهم ولم يقبض الفلوس حتى كسدت لم يبطل البيع مائة وساو يجز

س

المشتري ان شاء قبضها كاسدة وان شافخ البيع وهو قول زفر رحمه الله
ويطلب البيع استحقاقا ولو قبض جميعه فليس فكسدة الفلوس بطل البيع
به النصف وردد نصف الدرهم كذا في محيط السرخسي ولو لم تكسده ولكنها
رخصت او غلت لم يفسد البيع والمشتري ما بقي من الفلوس كذا في الحاوي
وان اشترى بدرهم فلوسا وقبضها ولم يقدر الدرهم حتى كسده فلوسا فباع
جائزا بدرهم دين كذا في الميسر واستحب الدرام التي غلب عليها الفش
او بالفلوس وكان كل منهما ناقصا حتى جاز البيع ولم يسلمها المشتري الي
البايع ثم كسدت بطل البيع والانتطاع عن ايدي الناس كالكتاد ويجب
على المشتري رد المبيع ان كان قابضا ومثله ان كان هالكا وكان مثليا والاه
فقيمته وان لم يكن مقبوضا فلا حكم لهذا البيع اصلا وهذا عند الامام وقال
لا يبطل البيع واذا لم يبطل البيع وتقدر تسليمه وجبت قيمته لكن عند ابي يوسف
يوم البيع وعند محمد يوم الكساة وهو آخر ما يتفاهل الناس به وفي الذخيرة
الفتوي على قول ابي يوسف رحمه الله وفي المحيط والتممة والحقايق يقول محمد
يفتي رفق بالناس كذا في البحر الرائق اشترى متاعا بعينه او غرضا بعينه
او فاكهة بعينها بفلوس ليست عنده فهو جائز واذا اشترى متاعا بعينه ب
بفلوس بعينه فله ان يعطي غيرهما يجري بين الناس ولو اعطي تلك الفلوس
وافترقا ثم جده فيها فلما لا ينفق فرده فاستبدل هكلى ينتقض العقد فقه هذه
الصورة وهي ما اذا كان الفلوس من متاع لا يبطل العقد سواء كان المراد وده
قليل او كثيرا استبدل او لم يستبدل وان كانت الفلوس من الدرام فهذا اعل وجيه
اما ان كانت الدرام مقبوضة او لم تكن مقبوضة وان كانت مقبوضة فردد
الذي لا ينفق واستبدل او لم يستبدل فالعقد باق على الصحة وكذا لو وجد
الكل بهذه الصورة لا ينفق وردها واستبدل او لم يستبدل فالعقد باق على
الصحة وان لم يكن الدرام مقبوضة ان وجد كل الفلوس لا ينفق فردها بطل
العقد عن قول ابي حنيفة وزفر رحمه الله استبدل في مجلس الرد او لم يستبدل وقال
ان استبدل في مجلس الرد فهو صحيح على خالفه وان لم يستبدل انتقض العقد وان
كان البعض لا ينفق فردها فالقبيل ان ينتقض العقد بقدره قليلا كان او
كثيرا استبدل في مجلس الرد او لم يستبدل في قول ابي حنيفة رحمه الله وهو
قول زفر لكن ابا حنيفة رحمه الله استحسن في القليل اذا رده واستبدل في
مجلس الرد ان لا ينتقض العقد اصلا واختلف الروايات عن ابي حنيفة
رحمه الله في تحديد القليل فقال في رواية اذا زاد على النصف فهو كثير وما
دونه قليل وفي رواية اذا بلغ النصف فهو كثير وفي رواية قال اذا زاد على
الثلث وقال اذا ردها واستبدل في مجلس الرد لا ينتقض العقد قليلا كان
المرود او كثيرا وهذا اذا كان الفلوس فلوسا قد تزوج وقد لا تزوج فاما اذا
كانت الفلوس فلوسا لا تزوج بجال وقد تزوجا فرد الفلوس ينتقض العقد
استبدل في مجلس الرد او لم يستبدل فان وجد بعض الفلوس بهذه الصفة فرده

ينتقض

ينتقض العقد بقدره استبدل في مجلس الرد او لم يستبدل كذا في الذخيرة ولو
اشترى فلوسا بدرهم وافترقا ثم وجد شيئا من الفلوس مستحقا لم يجزه
المستحق وان كان مشتريا الفلوس نقد الدرام فانه يستبدل مثله ويجوز
الفقه وان لم يكن نقد الدرام فالعقد ينتقض بقدر المستحق ان كان المستحق
بعض الفلوس ونحو الكل ان كان المستحق جميع الفلوس كذا في المحيط ه ه
الفصل الرابع في الصرف في المتعدين وتراب الصواعين وتدخل
فيه الاستحجار تحليص الذهب والفضة من تراب المعدن لو اشترى تراب
ذهب بذهب او تراب فضة بفضة لا يجوز الا اذا علم ان ما فيه مثل ما يعطى
وكذا الوباغة بذهب وفضة لا يجوز ولو اشترى ترابا بذهب بفضة او الفضة
بذهب جاز بعد ان يكون يدا بيد وهو باختيار اذا اراد ابي ما فيه وان لم يخلص
شيء من الذهب لم يجز البيع ويسترد الثمن كذا في محيط السرخسي ولو اشترى
فضة من التراب بغير قيمته بقض او ذهب او اشترى فضة بفضة من التراب
بغيره لا يجوز البيع لان المعقود عليه مجهول كذا في خزانة المفتين ولو اشترى
نصفه او ربعه جاز ويكون مخلص مشتركا بينهما على قدر ملكهما كذا في
محيط السرخسي ان كان ترابا بذهب وفضة ان بيع بذهب او فضة لا يجوز
واذا بيع بذهب وفضة يجوز ويصرف الجنس الى خلاف الجنس وان كان لا
يدري ان فيه ذهب او لا يدري ان فيه كليهما او احدهما ان بيع بذهب او ب
فضة لا يجوز وكذا اذا بيع بذهب وفضة هكذا في المحيط ولو اشترى
ترابا مثله لا يجوز ولو اشترى ترابا بخلاف جنسه جاز ويكون صرفا ان
خلص منهما شيء وان لم يخلص منهما او من احد ههنا شيء بطل البيع كذا في محيط
السرخسي ولو اشترى بثوب او بوجه من العروص فالشراء جائز ولا يراى فيه شرائط
الصرف كذا في شرح الطحاوي وكذا تراب الصواعين كذا في محيط السرخسي عن
الشفيع قال لا خير في بيع تراب الصواعين وهو غير مثل السيل في الماء وبه
ناخذ ولكن هذا اذا لم يعلم هل فيه شيء من الذهب والفضة ام لا كذا في الميسر
ابن جماعة عن ابي يوسف رحمه الله اذا اشترى تراب الصواعين بعرض فلم يكن فيه
ذهب ولا فضة فالبيع فاسد من قبل انه اشترى ما فيه وليس البيع على التراب
يدون ما فيه واذا كان فيه ذهب او فضة جاز البيع وليس ينبغي للصايغ ان
يأكل من ثمن متاع من تراب الصياغة من قبل ان ما فيه متاع الناس الا ان
يكون قد زاد في متاعهم حين وقام بقدر ما سقط من ما لهم في التراب فاذا
كان كذلك طاب لم كان كذلك طاب له الاكل من ثمنه قال واكره للمشتري ان يشتريه
حتى يجزه الصايغ انه فله قال او في الناس متاعهم من قبل ان علم المشتري ه
محيط بان الصايغ لا يملك ذلك كذا في المحيط في فصل المتفرقات اشترى دارا
فرد معدن ذهب بذهب لا يجوز وفضة جاز كذا في محيط السرخسي ولو كان
تراب معدن الذهب والفضة بين رجلين فاقسما بجزاة بينهما لا يجوز لادن
القسمة كالبيع ولا يدري تساوياهما ما لم يخلص فاذا اخلص فاقسما بالوزن جاز

كذا في شرح الطحاوي وإذا كان لرجل على رجل دين فأعطاه ترابا بقيته يد ابيد
 فان كان الدين فضة وأعطاه تراب فضة لم يجوز أن أعطاه تراب ذهب جاز
 ولم الخيار إذا راي ما فيه كذا في الحايوي وإذا استقر من الرجل من آخر تراب ذهب
 أو تراب فضة فأنما عليه مثل ما خرج من التراب لأنه هو المقصود والقول المستقر
 به مقدر أو يخرج ولو استقر منه جمل ان يعطيه ترابا مثله لا يجوز كذا في المحيط
 ولو خرج المعدن ثم باع تلك الحفيرة لا يجوز لأنه باع ما لا يملكه لأنه لم يقصد
 تلك الحفيرة بل قصد تلك ما فيها فلم يصير الحفيرة ملكا بخلاف ما لو احتقر
 حفيرة في ارضه الموات فانه يملكها فانه بالاحتقار قصد تلك استاجرا
 بتراب معدن بقيته جاز وهو بالخيار إذا علم ما فيه فان رده رجع على المواجه
 باجر مثله فان استاجر بوزن من التراب بغير عينه لا يجوز استاجره ليخرج
 له في المعدن بنصف ما يخرج منه لا يجوز ولو أجر مثله كذا في محيط الرحبي
 ومن استاجر انفسا نا بخلص له ذهباً أو فضة من تراب المعادن أو من تراب
 الصواعين فلهذا على ثلاثة اوجه اما ان يقول استاجر تلك لخلص لي الف
 درهم فضة من هذا التراب او قال الف مثقال ذهب من هذا التراب ولا
 يدري ان هذا المقدار هل يخرج من هذا التراب المستأر إليه او لا يخرج وانه
 لا يجوز واما ان يقول استاجر تلك لخلص لي الذهب او الفضة من هذا
 التراب بكذا او قال الف مثقال ذهب من هذا التراب ولا يدري ان هذا
 المقدار يخرج من هذا التراب المستأر إليه وانه جاز واما ان يقول استاجر تلك
 لخلص لي الف درهم فضة من التراب ولم يشر إلى التراب وانه لا يجوز ايضا
 جاز ما لو استاجر به ليجيط له قيسا بدرهم ولم يقين ان التراب كذا في المحيط
 وإذا دفع الجاهل ما أوجز إلى رجل ليموهه بفضة وزنا معلوما يكون فرضا على
 الدافع ويعطيه اجرا معلوما فهو جاز ويلزمه الاجر والقرض وان اختلفا
 به مقدر أو ما صنع من الفضة فالقول قول رب الجاهل مع يمينه ويجلف على
 علمه فان قال موهبه بباية درهم فضة على ان اعطيك ثمنها وأجر عملك ذهباً
 عشرة دنانير بكذا كله وتزق على ذلك وهو فاسد وقد تقدم رد عينها فعليه
 رد مثله او كان له اجر مثله من الدنانير لا يجازي به ما عصى كذا في المبسوط
 الفصل الخامس في استهلاك المشتري في عقد الصرف قبل
 القبض اشترى قلب فضة بدينار وذهب اشترى انسان قبل قبض المشتري
 فقال انا اخذ القلب واتبع المفسد ضمان القلب فله ذلك كذا في المحيط
 ولو اشترى قلب فضة بدينار وذهب الدينار ثم ان رجلا احرق القلب في
 المجلس فلم يشتري الخيار فان اختار امضاء العقد واشتباع المحرق بقيمة
 القلب من الذهب فان قبضه منه قبل ان يقارق المشتري البائع فهو
 جائز ويصدق بالفضل على الدينار ان كان فيه وان تفرقا قبل ان يقبض
 القيمة بطل الصرف وعلى البائع رد الدينار واشتباع المحرق بقيمة القلب في
 قول محمد رحمه الله وهو قول ابي يوسف الاول ثم رجع وقال لا يبطل الصرف

بافتراقهما

بافتراقهما بعد اختيار المشتري تضمين المحرق قبل القبض منه وقول ابي حنيفة
 رحمه الله لقول ابي يوسف الاخر كذا في المبسوط اشترى سيفا محلي فيه خمسون
 درهما بباية درهم او بقشرة دنانير ونقد الثمن ولم يقبض السيف حتى افسده
 انسان شيئا من محالبه او خفنه فاختار المشتري اخذ السيف وتضمين المفسد
 قيمة ما افسده فله ذلك فان قبض السيف ثم غرق البايع قبل ان يقبض من
 المفسد ضمان ما افسده لا يضره ذلك وان لم يقبض السيف وغرق البايع
 ما لعقد يفسد في الكل عندهم جميعا هذا اذا افسد شيئا منه واما اذا افسد
 الكل بان احرقه بالشارف اختار المشتري ابتاع المحرق ان اخذ منه قيمة الكل
 او قيمة حصته الحلية قبل ان يفارق البايع فالعقد جائز في الكل وان لم يقبض
 قيمة الحلية حتى غرق البايع فالمسئلة على الخلاف على قول ابي يوسف اخرا
 وهو قول ابي حنيفة رحمه الله لا يبطل العقد اصلا وعلى قول ابي يوسف
 او لا وهو قول محمد رحمه الله لا يبطل كذا في المحيط رجل اشترى سيفاً محلي فيه
 خمسون درهما فضة بباية درهم فاحرق رجل بكرة من حليته فاختار المشتري
 امضاء البيع وتضمين المحرق فنقد الثمن وقبض السيف ثم غرق قبل ان يقبض
 قيمة البكرة فالبيع ينتقض في البكرة خاصة دون السيف عند محمد رحمه الله وفي
 قول ابي يوسف الاخر لا ينتقض البيع في البكرة ايضا كذا في المبسوط والله اعلم
 الباب الثالث في احكام تصرفات المتصرفين بعد
 العقد وفيه اربعة فصول **الفصل الاول** في التصرف في بدل الصرف
 قبل القبض وفيه يكون مقصداً يبدل وما لا يكون اشترى ببدل الصرف شيئا
 منه او من غيره او استبدل به قبل قبضه لا يجوز وبقي الصرف على حاله يقبضه
 ويتم العقد كذا في محيط السرخسي وإذا اشترى الرجل عشرة دراهم بدينار وثق
 الادرها واجده ابقى من العشرة وكسب عند بايعها الدرهم العاشر فإذا اشترى
 الدرهم ان يأخذ عشر الدينار فله ذلك وهذا الجواب عما هذا الاطلاق الذي
 قاله محمد رحمه الله يستقيم بعد ما تفرقنا عن مجلس العقد قبل نقد الدرهم العاشر
 فما قبل التفرق اذا اراد ان يأخذ عشر دينار من مشتريه فليس له ذلك الا ان
 يرضى به مشتريه الدينار فاما اذا قال له يعني بعشر دينار فلو ساء مسماة او
 عرضا مستمرا فبأية به كان جائزا سواء باعته قبل التفرق او بعد التفرق وهذا
 بخلاف ما لو قال بيع الدينار يعني بالدرهم شيئا فباعه فانه لا يجوز سواء باع به قبل
 التفرق او بعده كذا في المحيط وإذا اشترى الرجل الف درهم بعينه بباية دينار
 والدراهم بيض فأعطاه مكاناً سوداً او رضى به البايع جاز ذلك ومراعاة من
 السود المضروب من النقود السوداء الا الدراهم البخارية حتى لو باع ديناراً بدرهم
 بيض وتبين مكان الدراهم البيض البخارية فانه لا يجوز وكذلك لو قبض الدراهم
 فأراد ان يعطيه ضرباً اخر من الدنانير سوى ما عينه لم يجوز ذلك الا برضاة فان
 رضى به كان مستوفياً لا يشتبه لا قبل هذا اذا اعطاه من يادون المسمى فان اعطاه
 ضرباً هو فوق المسمى فلا حكمة الي رضى مشتريه الدينار به لانه اوفاه حقة وزيادة

كذا في المبسوط ولاخذ الدرهم اجود او اودي مما يجازي في الوصف وذلك المعنوي هـ
 يجري مجرى الدرهم الواجب بالقد في معاملات الناجز كان اقتضاء لا
 استبداد الا في المحيط ونحو كتاب الصرف اذا اشترى الف درهم بعينها بامية
 دينار والدرهم بيض فارد مشتري الدرهم ان يتبرع عليه بامية بالجودة واني
 بامية تبرعه فله ذلك قال شيخ الاسلام رحمه الله وهو نظير ما ذكرناه عن شي
 من المعنوي او ردد من عليه كان له ذلك قال رحمه الله ايضا وهو نظير ما ذكرناه
 اذا كان لرجل عيا اخر الف درهم فانه بالفيض واني صاحب الدين ان يقبل
 ذلك لا يجبر عليه وان اتي بجنس حقه وزيادة لانه تبرع عليه وكان له ان لا يقبل
 تبرعه ومنته فكذا هنا قال ركنه لكونه اشترى منه ضربا من الدنانير وقال
 للبائع اعطني دينار بغيرها لم يكن له ذلك وان كان ما طلب دون حقه الا ان
 برعي الاخر وبيعتي وللمشتري عليه السود ان يودي بيضا هي مثل السود او اوجو
 منه ويجبر من لم يقبل وكذا من عليه البيض اذا ادي سودا مثل ما يجبر على القبول
 عند علمي ان الثلاثة رحمه الله كذا في الذخيرة ولو ابراء احد المتصارفين
 صاحبه او وهبه منه فقبل انتقض الصرف وان لم يقبل لم ينسخ ولو وهب
 فلم يقبل واني التا هب ان ياخذ الموصوب اجبر على القبض كذا في محيط الرخصي
 في المشتري رجل باع من اخر قلب فضة وزنه عشرة دراهم بعشرة دراهم فذبح
 القلب ولم يقبض الدرهم حتى وهب مشتري القلب القلب منه فليطرد دفع
 مشتري القلب ثمن القلب قبل ان يتفرقا صح البيع وجازت الهبة وان تفرقا
 قبل ان يذبح ثمنه انتقض البيع وتطلبت الهبة ورجع القلب الي باميه وصار
 ذلك من افضة وبيعه نوادر ابن سماعة رجل اشترى من اخر دينارا بعشرين درهما
 وقبض الدينار ولم يذبح الدرهم حتى وهب الدينار لباميه ثم فارقته قبل
 ان يذبح اليه الدرهم قال الهبة في الدينار جليزة وللبائع الدينار على مشتريه
 دينارا مثله كذا في المحيط اشترى دينارا ولم علي باع الدينار بعشرة دراهم
 ففلاة قصاصا كذا في محيط الرخصي وسعي المسئلة اذا
 باع بعشرة مطلقه كذا في الهداية وان حدث الدين بعد الصرف فانه لم
 يتقاصا لم تقع المقاصة وان تقاصا لا يصح في رواية وفي رواية يصح وهو
 الاصح كذا في الكافي الحسن بن زياد عن ابي يوسف رحمه الله رجل له عيا اخر الف
 درهم واشترى منه مائة دينار بالدرهم ثم تقاصا عليه قال ابو يوسف
 رحمه الله ان تقاصا قبل ان يتفرقا جاز وان تفرقا قبل ان يتقاصا بطل وهو
 قول ابي حنيفة رحمه الله كذا في المحيط في فصل المتفرقات وقال القتيبي ابوالثيث
 في شرح الجامع الصغير اذا استقرض باع الدينار بعشرة من المشتري او غصبه
 فقد صار قصاصا ولا يحتاج الي التراض لان قد وجد منه القبض كذا في البحر
 الرائق وما يتصل بمسائل المقاصة وان لم يكن من هذا الباب ما ذكر في هـ
 المشتري وضوئها رجل له عند رجل وديعة والمودع عيا صاحب الوديعة دين
 هو من جنس الوديعة لم تصر الوديعة قصاصا بد بين قبل ان يجتمعا عليه هـ

عليه

وبعد

وبعد ما اجتمعا عليه لا يصير قصاصا ايضا ما لم يرجع الي اهله فيلخذها
 وان كانت في يده فاجتمعا عليه جعلها قصاصا لا يحتاج الي شيء غير ذلك ومتى
 صار ديناصار قصاصا به وحكم المفضوب اذا كان المفضوب قايما في يده
 رب الدين وحكم الوديعة سواء وحكم الدين اذا كان موجبا لانه لا يقع المقاصه
 بينهما ما لم يتقاصا وكذا اذا كان احدهما موجبا والاخر جالا او كان احدهما
 غلة والاخر صحيا كذا في الذخيرة **الفصل الثاني في المراجعة**
 في الصرف اذا اشترى ذهبا بعشرة دراهم فباعه بربع درهم جاز كذا في الحاوي
 واذا باع قلب فضة منه عشرة دراهم بدينار وتقا بصلته باميه بربع درهم او بربع
 نصف دينار جاز اما اذا باعه بربع نصف دينار فلا يبيع باميه قلب فضة
 وزنه عشرة دراهم بدينار ونصف دينار لان الجنس مختلف فلا يظهر الزرع هـ
 واما اذا باعه بربع درهم فما ذكر من الجواب ظاهر الرواية انه يصير باميه
 القلب بدينار ودرهم وانه جاز لانه يجعل بازاء الدرهم من القلب مثله
 والباقي من القلب بازاء الدينار وعن ابي يوسف رحمه الله انه لا يجوز لان
 الدرهم يقابل مثله وزنه من القلب فيكسا عليه اصل ولو جوز لكان
 الدينار يقابل ثمانية اعشار القلب والدرهم يقابل ثمانية اعشار القلب فيكون
 تبعض ما سمي به رأس المال رجحا في تسعة اعشار القلب وتبعض ما سمي به
 رجحا رأس المال في ثمانية اعشار القلب وذلك تصحيح على غير الوجه الذي مر جاز كذا في
 المحيط وفي مختصر خواهر زاده وان اشترى ذهبا بدينار او فضة بفضة
 لم يجز مراجعة اصله كذا في التاتارخانية ولو اشترى قلب فضة منه عشرة
 دراهم بعشرة دراهم وضم مئة ثوبا فقام عليه بعشرة دراهم وقال يقوم علي بعشرين
 درهما وباعها ببيع درهم او بربع درهم يارده فانه يجوز في الثوب بحصة ولا يجوز
 في القلب في قول ابي يوسف ومحمد رحمه الله ولا يجوز في ذلك في قياس قول
 ابي حنيفة رحمه الله كذا في الحاوي ركنه لكونه اشترى تجارة وطوق فضة فيه
 مائة درهم بالدرهم وتقا بصلته باميه بمراجعة بربع درهم يارده فالفقد فابعد
 في قول ابي حنيفة رحمه الله وعندهما يجوز في الجارية دون الطوق وقد ذكرنا في
 رجوع ابي يوسف الي قول ابي حنيفة رحمه الله في مسألة الطوق واستدل به علي
 رجوعه في نظايره كذا في المحيط وان اشترى سيفا فباعه باميه درهم وحليته هـ
 خمسون درهما وتقا بصلته باميه المشتري بمراجعة بربع درهم او بربع درهم
 يارده او بربع ثوب بقينه او بوضيعة نحو ذلك لم يجز كذا في المبسوط ولو باع
 السيف بربع درهم فباعه بسوي الحلية جاز كذا في محيط الرخصي واما الحمام هـ
 الموه فلا بأس بالمراجعة فيه كذا في الحاوي ولو اشترى قلب فضة منه عشرة
 دراهم بعشرة واشترى هو او غيره ثوبا بعشرة ثم باعه بربع درهم يارده جاز
 حصة الثوب ولا يجوز حصة القلب وهذا قولهما اما عند ابي حنيفة فيفسد
 العقد كله كذا في المبسوط ولو باعه باميه بوضيعة يارده فالحجوب فيه كالحجوب
 فيما اذا باعه بمراجعة كذا في المحيط ولو اشترى فضة بجنسين درهما وزنه كذا

واشترى بحسين درهما بغيره وحامله ثم انفق عليه خمسة دراهم وعلى الصياغة
خمس دراهم ثم قال بغيره على مائة وعشرة وباعة ثم ارجع بربعه او
بربع عشرين درهما كان ذلك كله فاسد اذ الحايي ولو اشترى فضة هـ
بخمسة دنانير واشترى سيفاً وحفاً وحمايل بمائة دينار وانفق على
صياغته وتركيبه ديناراً ثم باعه بمائة وعشرة على ذلك بربعه او بربعه او بربعه او بربعه
كان جائزاً وكذلك لو كان قلب فضة مقيوم عليه ديناراً وثوباً اخر يقوم بدينار
فباعها بربع دينار فان الربح على قدر ما بين مال كل واحد منهما كذا في
المبسوط **الفصل الثالث** في الزيادة والخط في الصرف ولو اشترى
قلب فضة وزنه عشرة بقرعة دراهم وتقا بثمان خطه في درهم فقبل الخط
وقبضه بعد ما افترق من مقام البيع او قبل ان يفترقا ففسد البيع كله في قول
ابن حنيفة رحمه الله تعالى ونحو قول ابن يوسف رحمه الله الخط باطل وبطل
الدرهم عليه والعقد الاول صحيح وفيه قول محمد رحمه الله العقد الاول صحيح
والخط بمنزلة الصلة المستدانة ان يمتنع منه ما لم يسلم ولو زاد في الثمن
رددها وسلمه اليه ففسد العقد في قول ابن حنيفة رحمه الله تعالى وعندها
الزيادة باطلة والعقد الاول صحيح كذا في المبسوط ولو اشترى قلب فضة
وثوباً بعشرين درهما وفي القلب عشرة دراهم وتقا بثمان خطه في درهم
من ثمنها جميعاً فان الخطوط يكونان في ثوبها ففسد في الثوب فيصح البيع في
الثوب بحصة من العشرين ويحيط عن ثمنه نصف درهم وهذا بخلاف هـ
وكذلك يصح نصف الخط في القلب عند ابن حنيفة رحمه الله تعالى حتى يفسد
العقد في كل القلب الا ان هذا افساد طاري فلا يفسد به العقد وخصه
الثوب وعلى قولهما لا يصح الخط في حصة القلب الا ان محمد رحمه الله تعالى
يجعله هبة مستدانة وهذا بخلاف ما لو قال حططتلك درهما عن ثمنها
ولم يقل جميعاً فان الخط يصح كله ويصرف الى الثوب ويبقى العقد في القلب
جائزاً كذا في الذخيرة واذا اشترى الرجل ثوباً بحالي بمائة درهم وحليته هـ
خمسون وتقا بثمان ان باع السيف حط عن ثمنه درهما جاز كذا في المحيط
ولو تبايعا الحسن بخلاف الحسن بان تصارفا ديناراً بعشرة دراهم زاد احدهما
صاحبه درهما وقبل الاخر حط عنه درهما من ثمن الدينار جازت الزيادة
والخط باجماع الا ان في الزيادة يشترط قبضها قبل الافتراق حتى لو
افترقا قبل القبض بطل البيع في الزيادة وما بالخط في الجائز لو كان قبل
التفرق او بعده ووجب عليه رد الخطوط ولو حط مشتري الدينار بقيراط منه
قباع الدينار يكون شركاً له في الدينار كذا في البدائع واذا اشترى قلب فضة
فبيع عشرة دراهم بد ديناراً ثم ان احدهما زاد صاحبه شيئاً ينظر ان زاد باع
القلب وكانت الزيادة ثوباً ورخص به مشتري القلب فالزيادة جائزة
ولا يشترط قبض الثوب في المجلس وان كانت الزيادة ذهباً وكانت من
قبل البايع ينظر ان كانت الزيادة ديناراً او اكثر صحت الزيادة عند ابن

حنيفة

حنيفة رحمه الله وتطل العقدة فاما على قولها لا يصح الزيادة ويبقى العقد على
الصحة وان كانت الزيادة نصف دينار فمكايلاً انه يشترط قبض الزيادة
بمجلس الزيادة هذا اذا كانت الزيادة من بايع القلب ثوباً او ذهباً وان
كانت الزيادة من بايع القلب فضة فانه يجوز الزيادة وان كثرت فانه
كانت الزيادة من قبل مشتري القلب فان كانت الزيادة ثوباً يصح ولا
يشترط قبضه في المجلس وان كانت الزيادة ذهباً فان كانت ديناراً او
اكثر جازت الزيادة الا انه يشترط قبض الزيادة في مجلسها وان لم يقبضها
بطل العقد في القلب بحصة الزيادة وان كان مشتري القلب زاد فضة
فان كانت الفضة مثل القلب او اكثر لا يجوز وان كانت الفضة اقل من هـ
القلب يجوز كذا في الذخيرة ولو اشترى سيفاً بحالي بمائة درهم وحليته هـ
خمسون درهما وتقا بثمان زاد مشتري السيف درهما او ديناراً او جاز
وان تفرقا قبل القبض ولو كان بايع السيف زاد ديناراً او فضة قبل الافتراق
جاز وان تفرقا قبل ان يقبض انتقض من الثمن بحصة الدينار كذا في المبسوط
ولو انه حط عنه شيان من الدراهم فهو جائز والخط ليس من الفضة كذا في الحايي
قال في الجامع واذا اشترى ابريق فضة بمائة دينار وتقا بثمان
التقيا فزاد المشتري البايع في الثمن عشرة دنانير يصح الزيادة ويشترط
قبضها في مجلسها ولا يشترط قبض الا بريق في الحال وان كانت الزيادة تقابل
الابريق في الحال ١٢٧ لا تقابل الا بريق حقيقة وانما تقابل به تسمية كذا في المحيط
الفصل الرابع في الصلح في الصرف اشترى ابريق فضة وزنه العن
درهم بمائة دينار وتقا بثمان فوجد بالابريق عيباً وانه قايير بقيته حتى كان له
زده فصالحه البايع علم دنانير وفضة المشتري اولم يقبض حتى تفرقا فالصلح
مأمن وذكر المسئلة في الاصل من غير ذكر خلاف وهو على قولها مستقيم وكذلك
على قول ابن حنيفة رحمه الله على قول من يقول من المشايخ رحمه الله بان الصلح
وقع عن حصة العيب من الثمن لان حصة منه دنانير وبطل الصلح ديناراً ايضاً
فيكون هذا الصلح واقعاً على جنس حقه فلا يكون صرفاً وان وقع الصلح على
عشرة دراهم فان قبضها المشتري قبل ان يتفرقا فالصلح جائز وان لم يقبضها حتى
تفرقا بطل الصلح لانه وقع على خلاف جنس الحق فيعتبر صرفاً فان كانت الدراهم
التي وقع عليها الصلح اكثر من حصة العيب فالصلح جائز لان الصلح وقع عن حصة
العيب عند الكل عند بعض المشايخ وحصة العيب ديناراً وشر الدينار بدراهم
اكثر من قيمة الدينار جاز وعنده بعض المشايخ الصلح وقع على الجزء الغائب وجزء الجزء
الغائب بدراهم اكثر من قيمته يجوز كذا في المحيط اشترى ابريق فضة بمائة دينار
فوجد به عيباً فصالح من العيب على ديناراً وقيمة العيب اقل منه بما لا يتفان
الناس فيه جاز عند ابن حنيفة رحمه الله وعندها يجوز الا بقدر ما يتفان مثله
كذا في المحيط اشترى ابريقاً بمائة دينار وتقا بثمان وجد به عيباً
وخاضم بابه وفيه فاقتر البايع بالعيب او محله وصالح المشتري عن العيب على

دنا نير فانه علي وجهين الاول ان يكون بدل الصلح اقل من حصه القيب من
 الثمن بان كان حصه القيب من الثمن عشرة فنانير ووقع الصلح على اقل من
 عشرة دنانير واكثر فاقبل التقاض فالصلح جائز من شئنا بحسب الله
 من قال ما ذكر من الجواب على قولنا اما على قولنا ان حصة ربحه الله ينبغي
 ان لا يجوز الصلح اذا افرق قبل التقاض ومن شئنا بحسبنا من قال لا قبل
 ما ذكره هنا قوله الكل والثاني ان يقع الصلح على اكثر من حصه القيب
 من الثمن فان كانت الزيادة بحيث يتقارب الناس في مثلها يجوز وان
 كانت بحيث لا يتقارب الناس في مثلها بان وقع الصلح على اثني عشر دينار
 فعلى قولنا ان حصة يجوز وعلى قولنا لا يجوز كذا في المحيط ولو صلح على
 دراهم مائة وقبضها قبل ان يتفرقا جاز وان افرق قبل القبض انتقض
 الصلح فاذا بطل الصلح استقبل الخصومة في القيب كما كان عليه قبل الصلح
 وكذلك ان ضرب للدراهم اجلا ثم فارق قبل ان يقبض او شرط في الصلح خيارا
 افرقا قبل ان يبطل صاحب الخيار خياره كذا في المبسوط واذا ادعى على رجل
 مائة درهم فانكر المدعي عليه ذلك او اقر ثم صلح منها على عشرة دراهم كالة او ابي
 اجل ثم افرقا قبل القبض فالصلح جائز وكذلك لو كان فيه خيارا لشرط
 لو احدى منهما فافترقا قبل القبض لا يبطل الصلح وان كان صالحا على خمسة
 دنانير واكثر فاقبل التقاض بطل الصلح وان افرقا بعد القبض فالصلح
 صحيح كذا في الاخيرة وان فارق بعد ما نقد البعض مربي من حصه ما نقد
 ويلزمه حصه ما بقي وان صالحا من المائة على ذهب ثلث او مصوغ لا يعلم
 ورتبه حازان قبضته قبل الافتراق كذا في الحاوي في الفصل الخامس في النقص
 والصرف فيه واذا كانت امرأة وتركته ميراثا من رقيق وشباب وذهب
 وقضته وحلي فنجوا هو والى وغير ذلك وتركته زوجتها واباها وميراثها كله
 عند ابيها فصالح الاب زوجها على مائة دينار فهذا ابي وجهين الاول ان يعلم
 نصيب الزوج من الذهب المتروكة وفيه هذا الوجه ان كان بدل الصلح اكثر من
 نصيب الزوج من الذهب يجوز وان كان مثله او اقل لا يجوز الثاني ان لا يعلم
 ذلك فلا يجوز الصلح وكذلك اذا صالح على خمسة دراهم فهو عيا هذا بين الوجهين
 ايضا وان كان صالحا على مائة درهم وخمسين دينارا جاز الصلح كيف ما كان
 فان وجد التقاض بقي الصلح في الكل على الصحة وان لم يوجد التقاض يبطل
 الصلح هكذا ذكر في الكتاب ويجب ان يقال بان الصلح في حصه الصرف يبطل
 وكذلك في حصه اللالي والجواهر التي لا يمكن نزعها الا بضرر واما فيما عدا ذلك
 من الشيك والمحتاج والعوض فالصلح يبقى على الصحة وان قبض الزوج
 الدراهم والدنانير التي هي بدل الصلح وكان الميراث في بيت الاب ولم يكن
 حاضرا في مجلس الصلح فان الصلح يبطل بحصة الذهب والنقطة هكذا ذكر في
 الكتاب وهذا اذا كان الاب مقرا للزوج بما عنده حتى يكون نصيب الزوج
 امانة في يده وقبض الامانة لا ينوب عن قبض الشراء فيحصل الافتراق من

غير قبض فيبطل حصه الصرف وحصة ما لا يمكن تسليته الا بضرر كالجوهر المرص
 واللولؤ المرص فاما اذا كان جاحدا للزوج ما عنده كان الاب غاصبا
 نصيب الاب الزوج وقبض القصب ينوب عن قبض الشراء فاذا قبض بدل
 الصلح فالافتراق حصل بعد التقاض ولا يبطل الصلح في حصه الصرف
 وكذلك اذا كان الاب مقرا للزوج بما عنده الا ان الميراث كان حاضرا في مجلس الصلح
 فالصلح جائز في الكل هكذا في المحيط واذا ادعى الرجل شيئا على بفضته في
 يدي رجل فصالحه منه على عشرة دنانير وقبضها خمسة دنانير ثم افرقا او
 اشترى بالباقي منه ثوبا قبل ان يتفرقا وقبضه فان كان نقد من الدنانير
 بعد راحلية وحصلها فالصلح باطل وان كان نقد اقل من حصه راحلية فالصلح
 فاسيد وشراء الثوب فاسيد ايضا كذا في المبسوط واذا ادعى على عشرة دراهم
 وعشرة دنانير وانكر المدعي عليه او اقر ثم صلح المدعي عليه على خمسة دراهم
 من ذلك كله فلهذا جائز شئوا كان نقد او نسيئة كذا في المحيط وان اشترى
 قلب ذهب فيه عشرة مثاقيل بمائة درهم وتقاضى واستهلك القلب ولم
 يستهلكه ثم وجد به عيبا قد دلت له فصالحه على عشرة نسيئة فهو جائز
 ولو صلح على دينار لم يجز الا ان يقبضه قبل التفريق كذا في الحاوي وان اشترى
 قلب فضة فيه عشرة دراهم بدنيا وتقاضى وصدة في القلب هسثا
 ينقصه فصالحه من ذلك على قيراطي ذهب من الدينار على ان زاده مشتر
 القلب مع كرسطة وتقاضى فهو جائز وان كانت الكرسطة بعينها وتفرقا قبل
 التقاض فهو جائز ايضا وان تقاضى ثم وجد في الكرسطة عيبا ردها ورجع
 بثمنها ومعرفة ذلك ان يقسم القيراطان على قيمة الكرسطة وفيه القيب
 فكما يخص قيمة الكرسطة فهو ثمن الكرسطة يرجع به كذا في المبسوط المستحق اذا
 كان لرجل على رجل دراهم تجارية واصطلى منها على دراهم لا يورق ونزهاها
 قال انظر التجارة فان كان الغالب فيها الخامس فهو جائز على القليل
 والكثير وان كان الغالب فيها الفضة لا يجوز الصلح الا على مثل وزنها وان
 صالح على اجل لا يجوز من قبل ان هذا ليس على وجه الخط الا يري لو كان له
 عليه ان درهم غلة فصالح منها على تسعائة بيضا لا يجوز ولو كان الدينار
 بيضا فصالح على تسعائة سود جاز وكان هذا خطأ ولو صلح على
 تسعائة ولم يشترط بيضا فاعطاه بيضا جاز ذلك وقال ابو يوسف رحمه
 الله تعالى ان كان السود افضل لم يجز الصلح على السود اقل من وزن البيض
 وان كان سواء جاز الصلح من احدهما على الاخرى اقل من وزنه كذا في المحيط
الباب الرابع في انواع الخيارات في الصرف اذا اشترى الرجل
 من الرجل الف درهم بمائة دينار واشترط الخيار فيه يوما فان ابطل الخيار
 قبل ان يتفرقا جاز البيع وان تفرقا قبل ان يبطله وقد تقاضى فالبيع
 فاسد وكذلك اذا كان الخيار للبائع او لها طالبت المدة او قصرت وكذلك الا
 المصوغ والسيف المحلي والطرف من ذهب فيه لولو وجوه لا يتخلص الا

بكر الطوق واما اللجام الموه وما اسبقه فان شرط الخيار في بيعه صحيح كذا في
المبسوط واذا اشترى جارية وطوق ذهبية حمشون دينار بالث درهم
واشترط الخيار فيه لم يمتد في الكل من قول ابي حنيفة رحمه الله وقتك
ابو يوسف ومحمد رحمهما الله يجوز في الجارية بمحض الثمن وكذا اذا
اشترىها بمائة دينار كذا في الحاوي ولو اشترىها بمائة دينار وشرط الاجل
فاشترط الاجل كاشترط الخيار كذا في المبسوط وان اشترىها بمحض
خيار اشترط الخيار مائة او اكثر كذا في الحاوي وان اشترى رطلا من نخاس
بدرهم واشترط الخيار فيه فهو جائز لانه ليس بصرف كذا في المبسوط وفي نوادر
ابن سبعة عن محمد رحمه الله اذا اشترى ثوبا بدينار ثم باع الدرهم
بالخيار فندفع الدرهم ولم يتقبض الثوب حتى افتراقا لم يبيع فاسيدوات
كان الخيار لربايع الثوب وقد قبض الدرهم فالبيع جائز وعي قول ابي حنيفة
رحمه الله ينبغي ان لا يجوز هذا العقد كذا في المحيط في فصل المتوفقات وليس
في الدرهم والدنانير وسائر الديون خيار الرقبة وله خيار الرقبة فيهما
ينقضي كالنسيئة والحلي كذا في محيط السرخسي واما حلي الاستحقاق فان كان
العقد وزعيما الدرهم والدرهم نحو ان يشتري دينار بعشرة دراهم فاستحق
نصف الدينار ربع نصف الدرهم وله نصف الدينار ولا خيار له كذا في
الحاوي وان استحققت الدرهم واخذها المستحق بطل القبض ولو ان
يرجع بمثلها ولا يبطل العقد وان اجاز المستحق ذلك فانه ينظر ان حصلت
اجازته بعد القبض جاز القبض وليس للمستحق على المقبوض سبيل ولم
ان يرجع على الناقد وان حصلت اجازته قبل القبض فوجود الاجازة وعد
شوافه ان ياخذ دراهم ولا يبطل العقد وله ان ياخذ مثله اذا كان
قبل الافتراق كذا في شرح الطحاوي واما اذا وجدها او قبضها مستحقة
وكان ذلك بعد الافتراق بابتدائها ان اجاز المستحق وكانت الدرهم قائمة
جاز واذا ارد بطل الصرف كله ان كان الكل مستحقا وان كان البعض مستحقا
بطل الصرف في جميعه بقدره قل او اكثر كذا في المحيط اشترى عشرة دراهم بدينار
وتقابضهم ووجد زيوفا بعد الافتراق فاستبدل فاستحق تلك الدراهم
الزويوف لم ينتقض الصرف عندها وكذا عند ابي حنيفة رحمه الله ان كانت
الزويوف قليلة ولو وجد الكل زيوفا انتقض الصرف استبدل ام لا كذا في محيط
السرخسي وان ورد العقد على شيء بعينه نحو ان يشتري قلبا فاستحق بعضه كان
المشتري بالخيار ان يشارد الباقي وان شاء امسكه بمحضته فان استحق فلم
يحكم به للمستحق حتى اجاز البيع جاز وكان الثمن فيها اجاز للمستحق ياخذ
التبايع ويبيعه اليه كذا في الحاوي لو اشترى انا مصوغا او قلب فضة
بذهب او فضة تبرم استحق الا ان او القلب بطل البيع وان كانا في المجلس
وهذا اذا لم يجز المستحق العقد واما اذا اجازها كذا في العقد كذا في المبسوط
رجل لم يعل اخرا لث درهم غلة فاخذ بها تسوية وضع ودينارا فافتراقه استحق

الدينار فانه يرجع على الغريم بمائة درهم غلة وان استحق الدينار قبل ان يتفرق
يرجع عليه بدينار وكذلك الجواب فيما اذا كان مكان الدينار مائة فلس كذا في المحيط
في فصل التبرع المتفرقات واما خيار الرد بالعيب فانه يثبت لمن عدها فيما
ضار له بعد الصرف كذا في الحاوي واذا باع دينار بعشرة دراهم او مصوغا من
الذهب وتقابضهم ان قابض الدرهم وجدها زيوفا او بهرجة فله ان يرد
فان ردها بعد الافتراق بطل الصرف عند ابي حنيفة وزعمهما انه وقال ابو يوسف
ومحمد ومحمد اذا استبدلها في مجلس الرد جاز وان استبدلها قبل الافتراق جاز
اجمعا وان وجد المصوغ زيوفا ان كان ليس الا يبطل العقد استبدل كذا في السراج
الوهاب وان وجدها مستوفة وكان ذلك في مجلس العقد ليس له ان يحوّلها
فان ردها وقبض الحياض في المجلس جاز وجعل كانه اخر القبط الى اخر المجلس
كذا في المحيط وكذلك لو علم ذلك وقت القبض وقبضها لا يجوز له ان يرد
وباخذ الدرهم الجاهل ولو علم انها مستوفة او رصاص وقت العقد فانه ينظر ان
علم بالبيان والكسبية نحو ان يقول اشتريت منك هذه الدراهم هذه الدراهم
المستوفة والرصاص فالبيع جائز وينتقل العقد بعينها وان لم يسم اليها
مستوفة او رصاص لكنه قال اشتريت منك هذه الدراهم هذه الدراهم وأشار الى
المستوفة والرصاص فان كان يعلم ان انها مستوفة او رصاص او يعلم كل واحد منهما
ان صاحبه يعلم فان العقد يتعلق بعينها وان كان لا يعلم ذلك او يعلم احدهما
ولا يعلم الاخر او يعلمان جميعا ولا يعلم كل واحد منهما ان صاحبه يعلم ذلك فالفقد
لا يتعلق بها فلهما بعينها ولكن ينتقل العقد بذلك القدر من الدراهم الجاهل
كذا في شرح الطحاوي واما اذا وجدها او قبضها مستوفة وكان ذلك بعد الافتراق
بايداهما او وجد الكل مستوفة بطل الصرف كله وان وجد البعض مستوفة بطل
الصرف بقدره تجوز به اوردته واستبدل مكانه اخر او لم يستبدل كذا في المحيط
ولو وجد الدرهم مستوفة بعد الافتراق وقد هلك في يد المشتري فعليه قيمتها
والصرف باطل او يرجع بالدينار كذا في الثاني رعايته باقلا عن النجاشي هذا
كله اذا كان بدل الدينار دراهم لا تتعيب للعقد واما اذا كان بدله مما يتعيب
للعقد نحو ان يشتري قلب فضة بدينار وان فضة او تبرم من فضة بدينار
فتقابضهم ووجد المصوغ او التبرم ميبا فان ردها بعينه جاز وان لم يرد
بطل العقد لمسا كما قبل الافتراق او بعده وقابض الدينار بالخيار ان يشارد
رد عين المقبوض وان يشارد مثله الا اذا ظهر فساد العقد من الاصل نحو
ان يستحق المصوغ ووجد خلاف جنس ما سماه فاما فساد العقد استبدل منه
عين الدينار اذا كان قابلا ومثله اذا كان هالكا كذا في شرح الطحاوي اشترى
سيفا محلي بدينار ثم فوجده في شيء منه عيبا يرد المكي وانه البعض لانه شيء
واحد والقيس في البعض يؤثر في الكل فان رد الكل بغير قبضه ثم افتراق
قبل القبض بطل الرد لان الرد بالرضا بيع جديد في حق ثالث والمقبض في الصرف
وجب حق المشرع وهو ثالث فكان افتراقه لا أثر فيه في حقه وبطل لا يبطل

لا بد فسخ في حق الكل كذا في محيط السر حسي ولا تقابلوا المبيع انما باعده الذي
 فلكم بالاقالة من المشتري او غيره قبل القبض لم يحسن في قول ابي يوسف رحمه
 الله وقال محمد رحمه الله في الجاهل مع الكليل ان باعه من المشتري جاز وان باع من
 غيره لم يحسن كذا في الحاوي ولو اشترى ابريق فضة منه الف درهم بالف درهم
 او مائة دينار فتنقبا وصا وتفرقا ثم وجد الدراهم رصاصا او ستوقا
 فردها عليه كان له ان يبارقه قبل قبض الثمن وقبل الاسترداد الا بريق
 وكذا البريق في قول ابي حنيفة رحمه الله وعندهما في الزئبق يستبد له
 قبل ان يتفرقا عن محل مجلس الراد كذا في المبسوط لو اشترى جنبي ذهب
 فيه جوهر فوجد بالجوهر عيبا قال ان يردده دون الحلي لم يكن له ان يردده
 الا ان يردده كله او باخره كله وكذلك لو اشترى خام فضة فيه فضة باقوت
 فوجد بالفضة او بالفضة عيبا كذا في الحاوي واذا اشترى الرجل طستا او انا لا يدرى
 ما هو ولم يشترط له صا حبه شيئا فوجد بها عيبا وان اشترى انا فضة فاذا هو غير
 فضة فلا بيع بينهما ولو كان فضة سودا او حمرا او رصاصا او صفرا وهو
 الذي افسدها فهو بالخيار ان شاء اخذها وان شاترها كذا في المبسوط ولو اشترى
 قلب فضة بذهب فوجد فيه عيبا فله ان يردده فان ملك في يده او حدث فيه
 عيب اخر كان له ان يرجع بنفسه العيب والبايع ان يقول انا قبله كذا
 وان كان الثمن فضة لم يرجع بالنقصان كذا في الحاوي وان لم يجد به عيبا ولكن
 استحق نصفه ولم يرد النصف الباقي حيا انكسر لزمه النصف وزجج بنصف الثمن
 كذا في المبسوط ولو اشترى دينارا بعشرة دراهم وتنقبا وصا والدراهم زبوف
 فانفقها المشتري وهو لا يعلم فلا شيء له على البايع في قول ابي حنيفة رحمه الله
 وقال ابو يوسف رحمه الله يرد حشيل ما قبض ويرجع باللياد وقال القوري
 في شرحه وانظروا من قول محمد رحمه الله انه مع ابي يوسف وذكر ابو الحسن
 في كذا في رحمه الله قول محمد رحمه الله مع ابي حنيفة رحمه الله كذا في الذخيرة
 وذكر في الاسلام وغيره ان قولهما قياس وقول ابي يوسف رحمه الله استحسن
 كذا في فتح القدير وعلى هذا الاختلاف اذا كانت العشرة من قرض او من مبيع
 كذا في الحاوي ولو اشترى فضة فوجد بها ردية بغير عيب لا يرددها كذا في محيط
 السر حسي ولو قال بايع الدراهم لمشتريها بدينار من كل عيب ثم وجد بها
 ستوقا لم يرد وان وجدها زبوف كذا في الحاوي وعن محمد رحمه الله فمن
 قال ابيعك هذه الدراهم واراها اياه ثم وجدها زبوف قال يرد لها الا ان يقول
 هي زبوف او يرد عن عيبها كذا في المحيط وعن محمد فيمن اشترى دنانير
 بدراهم وقبض الدنانير فباعها من ثالث ثم وجد بها عيبا فردها على الاوسط
 بغير قسطا كان للاوسط ان يرددها على الاول ولا يشبه هذا الفروض كذا في محيط
 السر حسي اشترى خاتما من فضة فيه فضة بدراهم او دنانير وتنقبا ثم قلغ
 المشتري الفضة من الفضة والقلغ لا يضر بواحد منهما ثم وجد باخره عيبا رده
 واخذ حصته من الثمن وكذلك لو وجد باخره عيبا قبل ان يتلق الفضة من الفضة

واراد ردها جميعا ليس له ذلك ولكنه يتلق الفضة من الفضة ثم يرد الذي به العيب
 منها وان كان المشتري قد قبضها ولم يدفع الثمن حتى وجد باخرها عيبا فان شأنا
 اخذها وان شأنا ردها وان لم يجد باخرها عيبا ولكنها افترا قبل قبض الثمن
 بطل البيع في الفضة ولزم المشتري الفضة لخصته لان الذي بطل فيه البيع
 انما بطل بترك المشتري دفع الثمن وذلك لا يوجب له الخيار ثم قال والفضة
 والفضة اذا كانا مبدرا لم يضر ذلك بواحد منهما بميزة السمن في الزق بياغان
 جميعا وبميزة الرقيق في الجراب وكذلك وكذلك السيف المحلي او المنطقه
 المحلاة او ما شبه ذلك من الجوهر يكون في الذهب فكل شيء من ذلك يكون
 نزعها لا يضر بواحد منهما فكانها شيان متباينان في جميع ما وصفت لك كذا
 في المحيط في فصل المتعلقات وما يتصل بهذا الباب
 اذا اشترى دينار بعشرة دراهم وتنقبا وصا ثم جابايع بدراهم زبوف
 وقال وجدتها في تلك الدراهم وان لم يشتري الدينار ان تكون هذه الدراهم من
 دراهمه فالمسألة على وجهه اما ان اقربايع الدينار قبل ذلك فقال قبضت
 الجار او قبضت حتى اوقال قبضت راس المال وقال استوفيت الدراهم وقال
 قبضت الدراهم اوقال قبضت فلم يرد عليه ففي الوجه الاول والثاني والثالث
 والرابع لا يبيع لا يبيع ابيع الدينار حتى لا يستحق مشتري الدينار على ذلك
 وفي الوجه الخامس وهو ما اذا قال قبضت الدراهم الخول قول بايع الدينار
 وعلى مشتري الدينار البتة انه اعطاه الحيا واستحق ان يرد له الجواب في الوجه
 في السادس وهو ما اذا قال قبضت ولم يرد على هذا ولو قال وجدتها ستوقا
 او رصاصا لا شك ان لا يقبل قوله في الوجه الاربعه وكذا في الوجه الخامس لا يقبل
 قوله وفي الوجه السادس يقبل قوله كذا في المحيط الباب الخامس
 في احكام العقد بالنظر الى احوال الماقدين وفيه ثلث فصول الفصل
 الاول في العرف في الموضع قال محمد رحمه الله واذا باع المربع من طرفه دينارا
 بالف درهم وتنقبا وصا لا يجوز في قول ابي حنيفة رحمه الله الا باجازه باقي الورثة
 وبغير وصية للوارث بالعين وكذلك اذا باعه بمثل قيمته او اقل وغيرهما
 اذا باعه بمثل قيمته او بالثمن يجوز من غير اجازة بقية الورثة ولو اشترى
 المربع من ابنه الف درهم بما تقي درهم دينار وتنقبا وصا وله ورثة كما دفعلي
 قول ابي حنيفة رحمه الله لا يجوز الا باجازه الورثة سواء كان قيمة دنانيره
 الف درهم او اكثر واقل وعندهما ان كان قيمة دنانيره الف درهم او اقل
 يجوز من غير اجازة باقي الورثة وان كان قيمة دنانيره اكثر من الف درهم
 فان اجاز باقي الورثة ذلك جاز وان لم يجزوا بخير الابن المشتري ان شاقض
 البيع ورد الدنانير فاخذ دراهمه وان شأنا اخذ من الدنانير مثل دراهمه
 ورد الفضل كذا في المحيط واذا باع المربع من اجنبي الف درهم بدنانير وتنقبا
 ثم مات المربع والدنانير عنده ولا مال له غير ذلك قلل الورثة ان يردوا ما زاد
 على الثلث فاذا ردوا كان المشتري بالخيار ان شاء اخذ دينار وردد الالف

على الباب الخامس
 في احكام العقد

وان شأ أخذ من الالف قيمة الدينار واخذ ايضا ثلث الالف كما حلا وان كان
المريض قد استهلك الدينار كان للمشتري ان يأخذ قيمة الدينار من الالف
وثلث ما بقي من الالف كذا في الحاوي ثم ان محمد رحمه الله خير مشتري الدراهم
بعد هلاك الدينار في يد المريض وقرئ بين هذا وبين ما اذا هلك الالف في يد مشتري
الالف ولم يجز الورثة ما صنع المريض فان هناك لا يجز مشتري الالف
بين العصف والاجازة بل يأخذ قدر قيمة الدينار وثلث جميع الالف ويرد الباقي
على الورثة كذا في المحيط وكذلك ان باع المريض سيفا قيمته مائة درهم وفيه
من العصف مائة درهم وقيمة ذلك عشرة دنانير او دينارين وثلاثين فابت
الورثة ان يبروا كان المشتري بالخيار ان شاء أخذ قدر قيمة الدينار من السيف
وحليته وثلث السيف ما بعد ذلك وان شأ رده كله واخذ ديناره وهذا
وما سبق في التخرج سواء ما يخص به هذه المسئلة ان قيمة الدينار له من
السيف والحلية جميعا وان كان المريض قد استهلك الدينار كان المشتري
بالخيار ههنا ان شاء أخذ دينارا مثل ديناره ورد البيع ويكون ذلك دينارا
في تركة الميت ببيع السيف حتى ينتد الدينار وان شا كان له من السيف
وحليته قيمة الدينار وثلث ما بقي وان كان المشتري ايضا قد استهلك
ما قبضه جاز له منه قيمة الدينار وثلث الباقي وعزم ثلث الباقي للورثة كذا
في المبسوط مريض له تسعة مائة درهم مال له غيره باعها بدينار قيمته تسعة
دراهم وقبض المشتري الدينار وقبض الاخر مائة درهم وافترا ثم مات المريض
والدينار قائم في يده والدراهم كذلك فاجازة الورثة ههنا وعدم اجازتهم سواء
ويسلم لمشتري الدراهم مائة درهم بتسع الدينار وان كان قيمة المائة اكثر من تسع
الدينار ويرد الورثة عليه ثمانية اشباع الدينار وكذلك لو كان مشتري
الدراهم قبض من الدراهم مائتي درهم او ثلاث مائة درهم فاجازة الورثة
وعدم اجازتهم سواء ويسلم للمشتري مائتي درهم بتسع الدينار وان كان ههنا
الحاجة اكثر الدراهم قبض من الدراهم اربعة مائة فمحتاج الى اجازة الورثة
فان اجازت الورثة ذلك سلم للمشتري اربعة مائة درهم وسلم للورثة اربعة اشباع
الدينار ولم الورثة رد خمسة اشباع الدينار على المشتري وان لم يجز الورثة
ذلك فالمشتري بالخيار ان شاء نقض البيع ورد ما قبض من الدراهم واخذ ديناره
وان شأ أخذ مما قبض من الدراهم قدر اربعة اشباع الدينار وثلث جميع المال
وذلك ثلاث مائة ورد الباقي على الورثة وان لم يقبض مشتري الدراهم
شيئا من الدراهم بردها لورثة ديناره وهل يجب على المشتري رد ذلك الدينار
بقيمة ام لا فالمسئلة على روايتين ولوم يتفرقا ولم يمت المريض فزاده المريض
تسعة وخمسين دينارا وتقايفها فهو جائز كله ان كان قيمة كل دينار عشرة دراهم
وان كان المريض وكل وكيل فباعها من هذا الرجل بدينار ثم مات المريض
قبل ان يتقايفها فقال المشتري انا اخذ تسعة مائة بتسعين دينارا فهو جائز
اذا رضي به الوكيل قالوا بل ويل هذه المسئلة ان المريض وكل هذا الرجل ببيع

اولا ان حابة تسعة اشباع الدينار

الدراهم وفوض الراي اليه بان قال اعمل فيها برباكن او قال ما صنعت من شيء
فهو كذا حتى يكون بيع الوكيل جائزا على المريض مع الحياة فيكون بمنزلة
بيع المريض فاذا اراد المشتري ورفع الحياة يجوز فاما اذا لم يقبض اليه الراي
لا يجوز وان زاد المشتري على اختلاف الذهبين اما على قولها فلان الوكيل
بالصرف وكيل بالبيع من وجهه وبالشرا من وجهه وباني ذلك اجماعا اعتبرناه
لا يجل منه الحياة الفاحشة ولا يجوز بيعه على المريض واما على قول
ابي حنيفة رحمه الله فلا يملك بالبيع من وجهه وبالشرا من وجهه
من حيث انه وكيل بالبيع ان جاز قصره مع الحياة على المريض من حيث
انه وكيل بالشرا لم يجز قصره مع الحياة على المريض فوقع السكن في جواز
قصره على المريض فلا يجوز بالشرا هكذا في المحيط واذا اشترى من المريض
الف درهم بمائة درهم وتقايفها ثم مات المريض من مرضه فهذا ربا وهو
باطل من الصحيح والمريض جميعا والذي اعطى المائة ان يمكن المائة من
الالف بما فيه ويرد الفضل ولا وصية له هناك في المبسوط قالوا وهذا
على الرواية التي يقول فيها ان المقبوض من الدراهم يحكم عقد فاسد لا يبرئ
للرد فاما على الرواية التي يقول فيها ان المقبوض من الدراهم يحكم عقد فاسد
متعين للرد على الذي اعطى المائة ان يرد جميع الالف المقبوضة على الورثة
الميت ويرجع عليهم بمائته ان كانت قائمة بغيرها كذا في المحيط فان كان
اعطى مع المائة ثوبا او دينارا كان ذلك مباحا فان مات المريض
وابت الورثة ان يجزوا غيرهما حصة الدينار والثوب فان شأ نقض البيع
وان شا كان له من الالف مائة مكان مائة وقيمة الدينار والعرض بطريق
المعاوضة وثلث الالف بطريق الوصية ان كان الدينار والالف قائما في يد
الورثة كذا في المبسوط وثلث ما بقي ان كانا هالكين كذا في المحيط واذا كان
للمريض ابرق فضة فيه مائة درهم وقيمته بالدينار عشرة دنانير فباعه
بمائة درهم قيمتها عشرة دنانير ثم مات المريض فابت الورثة ان يجزوا
المشتري بالخيار ان شاء رد البيع وان شأ اخذ ثلثي الابرق ثلثي المائة
وثلثه للورثة كذا في الحاوي **الفصل الثاني** في الصرف مع مملوكة
وقرابة وشريك وصغير وبيع ومضاربة وصرف القاضي وامينه ووكيله
وصرف الوصي ليس بين المولى وعبيده ربا فان كان على العبد دين فليس
بينهما ربا ايضا ولكن على المولى ان يرد ما اخذه على العبد وسواء كان اشتريه
منه درهما بدينارين او درهمين بدينارين كذا في المبسوط قال القدوري
ولا يجوز فعل القاضي وامينه للشيء وفعل الاب لابنه الصغير والوصي الامير
بين الاجنبيين كذا في المحيط فاذا كان ليسم دراهم فصرفه الوصي بدينارين
نفسه بغير السوق لم يجز وكذلك لو كان انا فضة فباعه من نفسه بوزنه
ولو كان في حجره يتيمان لا اخذهم دراهم ولا اخذ درهمين بدينارين فصرفه الوصي
بينهما لم يجز كذا في الحاوي والماشتري من مال اليتيم شيئا لنفسه نظرت فيه

وعلى الفصل الثاني في الصرف

ان كان خير المبتع اصبحت البيع فيه والا فهو باطل وهذا قول ابو حنيفة رحمه
الله واي ينفى الآخر وفي قوله الاول وهو قول محمد لا يجوز اصلا للثاني الذي
روى عن ابن مسعود رحمه الله كذا في المبسوط قال وحكم القاضي في المهر
وحكم وكيله وامينه كما سائر الناس يريد به انه يشترط التقاض في المجلس
ويكون التقاض اليه اذا فعل ذلك في مال الغائب او التيم ولو باع مال
التيم من نفسه او صرف دراهمه بدراهم نفسه او بدنانير نفسه لا يجوز
كذا في الحاوي الفصل الثالث في الوكالة في الصرف اذا اشترى
الوكيل ان لم يبيع لها ان يتفرقا حتى يتقاربا ولا يضرها غيبة الموكلين
عنهما كذا في محيط السرخسي في الحاوي نقلا عن وكلا بقبضه فتقاضي
الوكيلان قبل ان يتراق الموكلين جاز وبعد افتراقهما لا يجوز كذا في محيط
السرخسي واذا وكل الرجل اثنين رجلين بدراهم بصرف فانها فليس
۲ حرمه ان يصرف دون الآخر وان عدا جعلا ثم ذهب احدهما قبل
القبض بطل حصه الغائب وهو النصف وتقت حصه الباقي وهو
النصف كذا في ذخيرة دان وكلاهما رب المال بالتقاضي والاداء وذهب
بطل الصرف كذا في الحاوي وان وكله بان يصرفه دراهم بدنانير فصرفها
وتقاضيها واقر الذي قبض الدراهم ثم وجد فيها درهما زيفا فقبله الوكيل
واقترانه من دراهمه ونحوه موكل وهو لازم على الوكيل كذا في المبسوط
ولو نكح الوكيل ان هذا من تلك الدراهم على الوكيل ويلزم فاقام مشتريها
بينة انه منها ولم يكن اخر هو بالا ستيفا قبل بئنه ويرد الدرهم على الوكيل
ويلزم الامر من مشايخنا رحمهم الله من قال هذا الذي ذكر في الكتاب خطأ
لان هذه الصور ليست موضع اقامة البينة فالقول لمشتري الدراهم استحقاقا
كا اذا جاء المسلم اليه بدرهم زيف يدعي انه من راس المال ولم يكن اخر بالاستفا
فالقول قوله استحقاقا كذا ها هنا والى هذا مال بعض الفقهاء السرخسي
ويجوز الكلام خواهر زاده رحمه الله صلى ما ذكر محمد رحمه الله في الكتاب
وقال بطل القول للمشتري استحقاقا ولكن مع البينة فهو بهذه البينة اسقط
البينة والبينة لا سقط البينة مقبولة كا اذا اقامها المودع على الرد او الهلاك
وكان الشيخ الامام الرازي يوجب رد الدار بن الحسين بن احمد رحمه الله يقول
ليس في الكتاب ان يشتري الدراهم يكلف باقامة البينة وانما فيه انه لو اقامها
قبلت ولم يلقها اقامها لدفع البينة عن نفسه فكان كالمودع قال وكذلك
اذا استخلف الوكيل على ذلك فنكح فردي عليه بنكوله لزم الموكل هكذا
ذكر محمد رحمه الله وبعض مشايخنا قالوا هذا خطأ ايضا لانه لا يمين على الوكيل
في هذه الصورة وانما البينة على المشتري لان القول قوله شرعا ومن جعل القول
قوله شرعا يتوجه عليه البينة فهو بائنه اذا حلف على ذلك اما ان يخلط
الوكيل فلا وانما الصبي من الحيوان ولذلك اذا حلف مشتري الدراهم ودفع على
الوكيل ويكون ذلك على الامر لانه رد على الوكيل بغير اختياره بما هو

حجة في حق الامر فيظهر ذلك في حقه والمحققون منهم صحوا المذكور في الكتاب
وقالوا هذا الذي ذكرتم على طريق الاستحسان وما ذكر محمد رحمه الله على طريق
التقاس فان القياس ان يكون القول قول الوكيل فلا مع بئنه كما في بيع الثمن
كذا في المحيط واذا وكله بان يصرف له هذه الدراهم بدنانير فصرفها فليس للتيم
ان يتصرف في الدنانير كذا في المبسوط واذا وكل الرجل رجلا بان يشتري له
ابريق فضة بعينه بدراهم فاشتراه بدراهم كما امر به ويؤي ان يكون للتيم
لنفسه كان المشتري للامر ولو اشتراه بدنانير وعرض كان المشتري للوكيل
ولو كان وكله ان يشتري ابريق فضة بعينه ولم يسم له الثمن فاشتراه بدراهم
او دنانير كان المشتري للموكل ولو اشتراه بعرض او بشي من المكمل او الموزن
فالمشتري للوكيل كذا في المحيط ولو وكله ببيع فضة بعينها ولم يسم ثمنها
فبعها بفضة اكثر منها لم يجز ولم يضمن الوكيل والموكل احق بهذه الفضة
من الوكيل بقبض منها بوزن فضة والباقي في يد الوكيل حتى يرده الي صاحبه
كذا في خزانة الاكمل قالوا تاويل ما قاله محمد رحمه الله ان الموكل احق بالفضة
التي قبضها الوكيل ان الموكل اذا كان بحال لا يتدر على اخذ فضته بعينها
بان تغيب قاضيا او كان حاضرا وقد استعملها فبئنه كانت الحالة هذه كان له
ان ياخذ مما في يد الوكيل مثل فضته وزنا في ما اذا كان قادرا على اخذ فضته
بعينها فانه ياخذها لا غير كذا في المحيط واذا وكل الرجل رجلا ببيع تراب
فضة فباعه بفضة لم يجز فان علم المشتري ان الفضة التي في التراب
مثل الثمن فرضي جاز ذلك وله الخيار فيه فان رده بغير حكم جاز على الامر
وان تفرقا قبل ان يعلم ذلك فالبيع فاسد كذا في الحاوي وان باعه بعرض
وقد علم ان في التراب ذهبا او فضة او كلهما جاز البيع عند ابو حنيفة رحمه
الله خلافا لهما وان لم يعلم ان فيه احدهما او كليهما فباعه بالعرض جاز عند الكل كذا
في المحيط ولو وكله بان يبيع له سيفا محلي فباعه بئنه فابيع فاسد فلا
ضمان على الوكيل وكذلك ان اشترط فيه الخيار او باعه باقل مما فيه فقد فهو
فاسد ولا ضمان على الوكيل ولو وكله على ذهب فيه لولوء وباقوت ببيع
له فباعه بدراهم ثم تفرقا قبل قبض الثمن فان كان اللولوء والياقوت بائنه
منه بغير ضرر بطل البيع في حصه الصرف وجاز في حصه اللولوء وان كان
لا يترفع الا بضر لم يجز شي منه كذا في المبسوط ولو وكله بان يشتري له فلوسا
بدراهم فاشترها بقبضها فكسدت قبل ان يسلمها الي الامر في الامر وان
كسدت قبل ان يقبضها الوكيل كان الوكيل بالخيار ان يشاردها وان يشاردها
فان اخطأ فحق لا رمة له دون الامر الا ان يشاء الامر ان ياخذها كذا في الحاوي
واذا وكل الرجل رجلا ان يشتري له طوق ذهب بعينه بالف درهم
ودفع اليه الالف فاشترى الوكيل الطوق بالف درهم وتعد الثمن فقبل
ان يقبض الوكيل الطوق كسر رجل الطوق في يد البائع كان الوكيل الخيار
ان يشاء محبي العقد واتباع الكاسر بقيمة الطوق مصوغا من خلاف

المجنس وان شافع العقد ودفع اليه البايع ان شاع بين تلك الدراهم وان ساء
فان امضى الوكيل العقد واخذ من الكاسر قيمة الطوق ليس للوكيل ان يأخذ
تلك القيمة من الوكيل وانما يأخذ منه مثال تلك الدراهم التي دفعها اليه كذا
في المحيط فاذا اخذ الوكيل الثمن من الكاسر يصدق بالفضل ان كان فيه كذا وفي
في المبسوط واذا اوكل رجلا بطوق ذهب ببيعه فباعه وتقد الثمن وسلم
الطوق الي المشتري في المشتري بعد ذلك وقال وجدت الطوق صفرا موهوما
بالذهب فانكر الامر فالمسئلة علي وجهين الاول ان يحيد الوكيل ذلك فاقام
المشتري عليه البينة بذلك ولم يكن للمشتري بينة خلف الوكيل فنكحل
ورد القاضي الطوق عليه وفي هذين الوجهين الطوق يلزم الموكل الوجه
الثاني ان ينظر الوكيل وفي هذا الوجه المسئلة علي وجهين ايضا ان رد عليه
بغير قضا كان ذلك رد اعلي الوكيل وليس له ان يجامع الموكل في ذلك وان رد
عليه بغير قضا فليزم الوكيل ايضا ولكن للوكيل حق محاسبة الموكل كذا
في المحيط واكره للمسلم توكيل الذي اذكره بان يصرف له دراهم او دنانير
واجب ان فعل كذا في المبسوط واذا اوكله بدرهم يصرفها له وضربها مع غيره
للموكل فلهذا علي وجهين الاول ان لا يكون علي العبد دين ففي هذا الوجه
لا يجوز صرف الوكيل مع العبد لو فعل الموكل ذلك بنفسه ولكن لا ضمان علي الوكيل
وان كان علي العبد دين يجوز له لو فعل المولى ذلك بنفسه ولكن لا يسلم الوكيل المبيع
الي العبد حتى يستوفي منه الثمن كذا في المحيط وان وكله بالف درهم يصرفها له فباعها
بدنانير وخط عنه مالا يتقاي في مثله لم يجز علي الامر وان صرفها بسعرها
عند منا ومن للوكيل او يتركه له في الصرف او يضارب له في المضاربة لم تجز وان
صرفها عند منا ومن الامر لم يجز كالوصف في الامر بنفسه وان صرفها عند شريك
الامر في الصرف غير منا ومن ففوجايز وكذلك مضاربه كذا في المبسوط واذا اوكل
بالف درهم يصرفها وها بالكوقة ولم يسلم مكانا فاني ناحية من الكوقة صرفها
جاز وان خرج بها الي الحيرة وصرفها ففوجايز ولا ضمان علي الوكيل **هـ** واذا
لم يكن لما اوكل به حمل وموتة فاما اذا كان له حمل وموتة كالعبد والطعام واسماء ذلك
فباعها في بلد اخر غير الكوقة ان لم ينقلها الي ذلك البلد جاز البيع قياسا واستحسانا
وان نقلها الي بلد اخر وباع ذكر في كتاب الصرف في رواية ابي سليمان رحمه الله اذا
نقل الي مكة وانتا جريدك فان ضاع او سرق منه فهو ضامن وان سلم حتى
باع اجزت البيع ولم يلزم الامر من الاجر شيئا وذكر في رواية ابي جعفر اجزت
البيع اذا بعه مثل ثمنه في الموضع الذي امره ببيعه فذكر هذه المسئلة
في كتاب الوكالة وقال استحسنته انما ضمنه ولا اجيز البيع اتفق عليه رواية ابي ليلى
ورواية ابي جعفر فكان ما ذكر في كتاب الصرف في رواية ابي سليمان انه اذا سلم
حتى باع انه يجوز لبيع جواب القياس لا جواب الاستحسان فصار حاصلا المسئلة
ان فعل له حمل وموتة اذا باعه الوكيل في مصر اخر جاز قياسا ولا يلزم الامر شيئا
من الاجر وفي الاستحسان لا يجوز البيع كذا في الاخيرة وهو الاصح كذا في المبسوط

ومن وكل غيره بالف درهم يصرفها له ثم ان الموكل صرف تلك الالف في الوكيل
الي بيت الموكل فاخذ الف غيرها وصرفها ففوجايز وكذلك لو كانت الاولى باقية
فاخذ الوكيل غيرها وصرفها ففوجايز وكذلك الدنانير والفلوس كذا في الحاوي
واودع الموكل تلك الالف الي الوكيل فسرق منه او هلك في يده بطلت الوكالة
كذا في المحيط وكذا امره ببيع فضة ببيعها او ذهب ببيعه فباع غير ذلك لم يجز
كذا في الحاوي واذا اوكله بدرهم يصرفها له بدنانير وها بالكوقة فصرفها بدنانير
كوفته مقطعة ففوجايز في قوله ابي حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله
لا يجوز الا اذا صرفها بدنانير شامية وانما لم يسم بان الوكالة تنصرف الي نقد البلد
وقد كان نقد البلد في زمن ابي حنيفة رحمه الله الكوفية المقطعة والشامية
فاقت علي ما شاهد في زمنه وفي زمن ابي يوسف ومحمد رحمهما الله كان نقد البلد
الشامية اغير فاقب علي ما شاهد في زمنها فلهذا في الحقيقة اختلاف عصر
وزمان واذا اوكله ان يشتري له هذه الدنانير درهم غلة ولم يسلم غلة الكوقة
او غلة بغداد فلهذا علي غلة الكوقة يريد به اذا كان التوكيل بالكوقة فان اشترى
بها غلة بغداد او غلة البصرة فان كانت مثل غلة الكوقة او فوجايز وان كان
دون غلة الكوقة لا يجوز ولو وكله بان يبيع هذه الدراهم بكذا دنانير شامية
فباع بدنانير كوفية فان كانت الكوفية غير مقطعة وكان وزنها مثل وزن
الشامية يجوز علي الامر قال وليس الدنانير في هذا كالدراهم لا يعتبر زيادة
الوزن بزيادة جودة وفي الدنانير يعتبر زيادة الوزن بزيادة جودة حتى قال
لو وكله بان يبيع هذه الدراهم بكذا دنانير شامية فباع بكذا دنانير كوفية
فان كانت الكوفية وزنها مثل وزن الشامية جاز علي الامر وما لا فلا وقال
فيمن وكل رجلا ان يبيع هذه الدنانير بكذا درهم غلة الكوقة فباعها بغلة
بغداد او بغلة البصرة قال ان كان غلة البصرة مثل غلة الكوقة جاز ولم
يشترط ان يكون مثل وزن غلة الكوقة ولو قال ببيعها بدنانير عتيق
فباعها شامية لا يجوز علي الامر واذا اقرض الرجل رجلا الف درهم وفيه
المستغرض ثم ان المقرض قال للمستغرض اصرف الدراهم التي لي عليك ولم
يسلم مع من يصرف لا يبيع التوكيل عند ابي حنيفة وبيع الصرف للمستغرض
وعلي قوله ابي يوسف ومحمد رحمهما الله يبيع التوكيل وبيع الصرف للمستغرض واما
اذا قال اصرفها ولم يرد عليه لا يبيع التوكيل عند جميعهم كذا في المحيط
رجل عليه الف درهم لرجل فذبح الي الطالب دنانير فقال اصرفها وخدمتك
منها فاخذها فهلك قبل ان يصرفها من مال اذ افع وان اخذ منها حقه
ثم ضاع كان ذلك من مال المدفوع اليه ولو دفع المطلوب الي الطالب دنانير
وقال خذها قضا حقتك فاخذ كان داخلا في ضمانه ولو دفع المطلوب
الي الطالب دنانير فقال بها بخفتك فباعها بدرهم مثل حقه واخذها
بغير قضا حقه بالقبض بعد البيع كذا في الحاوي قاضي خان واذا اوكل
رجلا ببيع قلب له ووكله اخر ببيع ثوب له فباعها جنيها صفقة واحدة

بدراهم عشرة دراهم على ان الدينير من القلب والذراهم من الثوب كان
حاجبا فان دفع القلب وقبض منه فهو جائز ولا يشترط صاحب الثوب
ولو باعها بعشرين درهما ثم تعد عشرة دراهم كانت من ثمن القلب وكان البيع
جائزا ويجوز كلها لصاحب القلب ولا يشترط صاحب الثوب فيها كذا في الحاوي
الفصل الرابع في الرهن والحوالة والكفالة في الصرف قال محمد
رحمه الله اذا اشترى الرجل من اخر عشرة دراهم بدراهم فقد الرهن
واخذ بالدراهم رهنه فهو جائز كذا في المحيط فان هلك في المجلس هلك رهنه وجاهز
العقد وان هلك بعد الافتراق بطل الصرف ولا يكون مستوفيا هكذا في المحرر
الراقي ولو افتراق المتعاقدان والرهن قائم بطل الصرف ولا يكون مستوفيا
واذا بطل الصرف بالافتراق بقي الرهن مضمونا على المرتفعين باقل من قيمته ومن
الدين وان برى الراهن عن الدين لما فسد الرهن بالافتراق خلاف ما لو ابرأ
المرتفع الرهن عن الدين حيث بطل ضمان الرهن قال واذا اشترى الرجل
من اخر سيفا على دينه روقبض السيف ودفع بالدينار رهنه فحكم ما ذكرنا
في المسئلة المتقدمة انه ان هلك الرهن قبل افتراقهما بقى الصرف على الصحة
وان افتراقا والرهن قائم بطل الصرف وبقي الرهن مضمونا باقل من قيمته
ومن الدين وان حصل الارهاق بالسيف بان تعد المشتري الدينار واخذ
بالسيف رهنه فملك الرهن عنده قبل ان يتفرقا فان باع السيف يوم يرد
السيف على مشتري السيف ولا يصير مشتري السيف مستوفيا للسيف
بالحلاك ويضمن المرتفع للرهن الاقل من قيمة السيف ومن الرهن كذا في المحيط
وكذلك لو كان مكان السيف منطقة او سرج مفضض او ايا مضموع او حقة
نير كذا في المبسوط ويجوز الحوالة والكفالة بضمن الصرف فان سلم الكفيل
او المحيل او المحال عليه في المجلس قبل افتراق المتعاقد من صح العقد وان
افتراق المتعاقدان او احدهما وبقي الكفيل او المحال عليه بطل الصرف كذا
في السراج الوهاج **الفصل الخامس في الصرف والقصب**
والودعة رجلا رجل عصب رجلا قلب فضة او ذهب فاستهلكه
فعلبه قيمته مضموعا من خلاف جلسه عندها والنول في الوزن والقيمة
قول القاض مع يمينه كذا في المبسوط ثم اذا ضمنه القاض قيمته من خلاف
جنبه حاد القلب ملكه بال ضمان فبعد ذلك ينظر ان قبض المضمون منه
القيمة قبل ان يتفرقا بقي القبض صحيحا بالاجماع وان تفرقا قبل قبض
القيمة فذلك لا يبطل القبض عند علمنا بالثلاثة وكذلك ان اضلما
على القيمة ولو اخر القيمة عنه شهر اجاز عند علمنا بالثلاثة ايضا كذا
في الذخيرة وكذلك الرجل فليسنا فضة او ذهب لرجل فعليه قيمته من خلاف
جنبه سوا قل النقضان بالكسر او كثر كذا في المبسوط واذا عصب الرجل
من اخر الف درهم ثم اشتراها منه مائة دينار وقبض المائة الدينار قبل ان
يتفرقا جائزا وان لم يكن الدراهم في يده وقت الشراء كذلك ان صالح سنها على

مائة دينار وقبض المائة الدينار قبل ان يتفرقا ثم يستوي في هذا ان يكون
الدراهم قاعة في منزل القاض او كانت مستهلكة كذا في الخالين جميعا
يجوز الشراء بالمائة الدينار اذا قبض المائة في المجلس كذا في المحيط وكذلك لو
كان الذي عصبه انا فضة ثم اشتراه القاض من المضمون منه او صالحه
على جنبه حقه او خلاف جنبه حقه وقبض المضمون منه البذل قبل
ان يتفرقا واما اذا تفرقا قبل ان يقبض المضمون منه المائة الدينار فالشراء
لا يجوز قياسا واستحسانا سوا كان المضمون قايما او مستهلكا واما الصلح
فان كان المضمون مستهلكا حقيقة بان احرقه القاض او حكم بان كان
مغيبا وحلف القاض وتفرقا قبل قبض البذل القياس ان يبطل الصلح
وفي الاستحسان لا يبطل ولو كان المضمون قايما في يد القاض وهو مقرر
به ولا يمنع المالك من اخذه لا يجوز الصلح قياسا واستحسانا كذا في الذخيرة
ولو اشترى المودع الودعة بخلاف جنبها وتفرقا قبل ان يجد المودع
قبضها في الودعة بطل الصرف كذا في النهر الفائق وان اودعه سيفا محلي
فوضعه في بيته ثم التقى في السوق فاشتره منه بثوب وعشرة دراهم
ودفع اليه الثوب والعشرة ثم افتراقا التفتق البيع كله وكذلك لو اشتراه بسيف
محلي فدفعه اليه ولم يقبض الودعة من بيته حتى افتراقا فان تقابضا قبل
ان يتفرقا جائز وكانت فضة كل واحد منهما بفضة الاخر وحامل كل
واحد منهما وبضله بحامل الاخر وبضله كذا في الحاوي فان كان في الجلسة
فصل اصف الفضل الى الحامل من الجانب الاخر والفصل كذا في المبسوط
واذا كان لرجل عند اخر الف درهم وديعة فاشترى المودع بها مائة دينار
واجاز صاحب الودعة الشراء قبل ان يتفرقا لجازوله على المستودع الف درهم
وان اجازة بعدا افتراقا فان شاها صاحب الودعة ضمن مائة المستودع ويجوز
البيع وان شاها منه باع الدينار والتفتق الصرف كذا في المحيط في فصل المتفرقا
واذا كانت الدراهم او الدينير وديعة عند رجل فباع الدراهم بالدينار او الدينير
بالدراهم وتقابضا فاحصا جميعا فاحصا من البايع فان كان لم يتفرقا كان عليه
مثلا وان كان قد افتراقا بطل الفرق اذا اخذها المشتري وان لم يقبضها
المشتري ولكنه اجاز البيع جاز ذلك عندنا وكان له مثلهما على المودع كذا
في المبسوط **الفصل السادس في الصرف في دار الحرب وحل**
مسلم او ذي دار الحرب بامان او بغيره وعقد مع الحربي عقد الربا
بان اشترى درهما بدرهمين او درهما بدراهم او اجل معلوم او باع منهم
حمرا او خنزيرا او ميثا او مالا فذلك كله جائز عند الطرفين وقال
القاضي فلا يجوز بين المسلم والحربي ثمة الا ما يجوز بين المسلمين كذا في
في جواهر الاطلاط والصحح قولها ورايت في بعض الكتب ان
هذا الاختلاف فيما اذا اشترى منهم درهماين بدرهما اما اذا اشترى منهم
درهماين بدرهما اما اذا اشترى منهم درهماين بدرهماين لا يجوز بالاتفاق كذا

في المحيط وان دخل حربي اليها بامان فباعه مسلم على هذه الوجوه لم يجز كذا
في محيط السرخسي ولو عاقد المسلم الذي دخل بامان رجلا اسم هناك ولم
يهاجر فباع درهم بدرهمين لم يجز كذا في الحارثي واما التاجران من المسلمين
في دار الحرب فلا يجوز بينهما الا ما يجوز في دار الاسلام كذا في المسبوط اسلم
حربيان في دار الحرب فبناهما بالربا او الخمر او الخنزير حرمه جاز وبكره عند
ابي حنيفة رحمه الله وعندهما لا يجوز ويرد الفضل وان خرجا اليها قبل
التقاضي بطل العقد ومع فيما كان مقبوضا كذا في محيط السرخسي ولو ان
تاجر من المسلمين اعطى رجلا من اهل الحرب الف درهم بالفسخ فمضى
كان جائزا كذا في المحيط لو دخل تاجر اهل الحرب دان بامان فاشترى احدى
من صاحبه درهم بدرهمين لم اجز الا ما اجز بين اهل الاسلام وكذلك
اهل الذمة اذا فعلوا ذلك كذا في المسبوط وكذا لا سريان مناه في دارهم
هكذا في محيط السرخسي ولو ان حربي باع من حربي درهما بدرهمين
ثم خرجا الي دار الاسلام مسلمين او ذميين واحتضا الى القاضي فانت
كان ذلك بعد التقاضي والقاضي لا يفرض ذلك ولا يسطله وان كان ذلك
قبل التقاضي فان القاضي يسطله وكذلك لو عاقد اهل الربا في دار الحرب
ثم خرجا الي دار الاسلام قبل ان يتقاضيا ثم تقاضيا في دار الاسلام وتراجعا
الي القاضي والقاضي يرد ذلك ايضا كذا في المحيط وكذلك المسلم يبيع الحربي
بذلك في دار الحرب ثم اسلم الحربي وخرج الي داران قبل التقاضي فان خاصه
في ذلك الي القاضي بطله وان كانا تقاضيا في دار الحرب ثم احتضا لم انظر
فيه كذا في المسبوط **الباب السادس عشر في المنتقات**
في المنتقى رجل صار في غيره دينارا بعشرين درهما وتقاضيا ثم ان باع الدراهم
وجد الدينار الذي قبضه يقضى قبرا طاقا له ان يرجع بدرهم حصته
القرط لان كل دينار عشرون قبرا طاقا وله ان يرد الدينار ويأخذ
دراهمه لانه تعيب وان شا مسكه ولا شيء له غير الدينار تقضى واما قول
ابي يوسف فانه يرجع بنقصان الدينار ثم ان شا مسكه الدينار يقضى وان شا
رده ورجع عليه تسعة عشر جزا من عشرين جزا من دينار فتكون
لبايع الدينار جزا ولهذا تسعة عشر فيكون الدينار بينهما على ذلك كذا
في المحيط قال محمد رحمه الله تعالى اذا اشترى الرجل من الاخر اخرة عشرو
دراهم فبضعة بعشرة دراهم وادعتهما دائنات فوهبه له ولم يدخله في البيع
فخرج يدر يد بقوله لم يدخله في البيع ان الهبة لم تكن مشروطة
في الشر اذا لو كانت مشروطة في الشر لا فسدت الشرا فالوا واما نص
منه هبة الدائق اذا كان الدرهم بحيث يقضى الكسر واما اذا كان الدرهم
بحيث لا يقضى لا يجوز الهبة كذا في الذخيرة ابو سليمان عن ابي يوسف
رحمه الله اذا تصارف الرجلان درهمين بدينارين وتقاضيا ونقد فوجدت
الدراهم من صنف غير الذي اشترط له ففي قول ابي يوسف رحمه الله

ان يشتد لها اذا كانت دون شرطه وان كانت خيرا من شرطه فليس له
ان يشتد لها وكذلك اذا كانت مثل الذي شرط تنفق في جميع البلدان والبيع
كما تنفق الذي شرط في البيع وان كانت لا تنفق في بعض البيوع او في بلد
من البلدان فله ان يشتد لها وان شا تجوز بها واما في قول قيس قول
ابي حنيفة رحمه الله ان كان بينهما هذا التقاض فان منزلة التبرع
وان كانت اكثر من الثلث انتقص بحسب ذلك كذا في المحيط **باب**
قال سالت ابا يوسف عن باع درهما بدرهم فخرج احدهما فخلله صاحب
الرجحان قال هذا جائز لانه لا يقسم كذا في الذخيرة اذا اشترى خاتم فضة
فيه فقه بدرهم ودينارين ثم قبضها او مئزرها قبل الافتراق او بعده
والتميز يرضيه واقترا قبل ان يدفع الثمن فالبيع فاسد في ذلك كله ويرد
المشتري على البايع الفرض وما انتقصه وان كانت الفضة نفقت مع ذلك
او نفقت هو وحده لا يتعد المشتري على ردها ولكنه يفرم قيمتها معوضة
من الذهب الا ان بينا البايع ان يأخذها وحدها ولا يفرم المشتري بتقاضيها
كذا في المحيط لو اشترى خاتم فضة فقبضه ياقوت بائة دينار فذهب الفضة
عند البايع فهو بالخيار ان شا تركه وان شا اخذ الحلقة بائة دينار كذا
في ذخيرة الاكل ولو كان اشتراه بدرهم كان له ان يأخذ الحلقة بوزنها من
الفضة كذا في المحيط واذا اقترض الرجل رجلا الف درهم واخذها كفيل ثم ان
الكفيل صالح الطالب على عشرة الدنانير وقبضها فهو جائز ويرجع الكفيل
على الاصيل بالدراهم ولو ان الكفيل صالحه عليه بائة درهم لا يرجع على الاصيل
الابائة درهم هذا الذي ذكرنا اذا صالح الكفيل مع الطالب واما اذا صالح
الكفيل مع الاصيل على عشرة دنانير وذلك قبل ان يودي الكفيل شا الى الطالب
واما اذا صالح مع الصالح اذا قبض الكفيل الدنانير من الاصيل ثم صالح الكفيل
مع الاصيل لا يوجب سقوط مطالبة الطالب لا عن الكفيل ولا عن الاصيل
فيطالب الطالب ان شا الاصيل وان شا الكفيل فان طالب الكفيل واخذ منه
الالف لا يرجع للكفيل على الاصيل وان طالب الاصيل واخذ منه الف
كان لله صيل ان يرجع على الكفيل بالالف الا ان بينا الكفيل ان يعطي
الاصيل الدنانير التي اخذها منه كذا في الذخيرة قوله الا ان شا الكفيل
ان يعطي الاصيل الدنانير التي اخذها منه مناه اذا قال الكفيل للاصيل
حيث اراد ان يرجع عليه ثلث درهم انا اعطيك الدنانير التي اخذتها منك
ولا اعطيك الف درهم فلكفيل ذلك لان الكفيل يقول للاصيل اذا
اخذت منك الدنانير بطريق الصلح ومبني الصلح على الاعراض والمخوض
بدون الحق واما رضى انا بالتجوز بدون حق بشرط ان اتون انا المباشرة
بتضاد بين الطالب لعلمي ان الطالب يرضى بخفي بدون الحق فاذا ياشرت
انت وارت الرجوع على جميع الف فتدقات عرسي من هذا الصلح
فلا رضى به وهذا يصلح حجة للكفيل فلهذا كان له الخيار بين ان يعطي

الطالب الف درهم وبين ان يعطيه العشرة الدنانير كذا في المحيط النواردي باع
عشرة دراهم طماح باثني عشر درهما مكسورة لا يجوز لانه ربا والحيلة
فيه ان يستقر من منه اثني عشر درهما مكسورة فيقبضه عشرة صحاح
باثني عشر درهما مكسورة لا يجوز ثم يريه من درهين ولو باع ثوبا بعشرة
مكسورة الى اجل فلما حل الاجل جاء المشتري بنسبة صحيحة وقال هذه
بتلك العشرة لا يجوز وحيلته ان يدفع هذه التسعة ثم يريه البايع عن
الدراهم الباقي كان خاف المشتري ان لا يفعل البايع ذلك فحيلته ان يدفع
هذه التسعة وقلبا او شيئا قليلا وصالحه على ذلك وعن محمد رحمه الله
انه قال لو باع الدرهم بالدرهم وفي اخره فضل من حيث الوزن وفي الاخرى
فلوس جاز ولكن اكرهه لان الناس يعتقدون التعامل بمثل هذا ويستعملونه
فيما لا يجوز وقال ابو حنيفة رحمه الله لا بأس لانه يمكن تصحيحه بان يحل
الفضل بازا الفلوس كذا في محيط السرخسي وفي المنتقى رجل اشترى منقطة
بمائة درهم على ان فيها خمسين درهما حليتها وتناقصا وقد شرط له ان
ان حليتها فضة ايضا فكسر الحلية فاذا هي سودا اجاز ذلك عليه ولم
يرجع قبضتي وان وجد بعض الحلية رصاصا فالبيع فاسد وان كان قد استهلك
الحلية ضمن قيمتها من الذهب وضمن قيمة الرصاص ورد السرا فان كان ينقص
السرا رد ما نقص السرا ولو لم يجد رصاصا ولكن فيها اربعين درهما حليتها
فانه بالخيار ان يرد رصاصا وان يارجع بعشرة دراهم وان وجد فيها ستين
درهما حليتها فالبيع فاسد اذا كان قد تفرقا وان لم تفرقا فان شأ المشتري
زاد العشرة وجاز البيع وان شأنا نقض البيع ولو كان الثمن دنانير فتفرقا
والمسيلة بحالها فالبيع جائز كانه باع قلب فضة بدنانير على انه عشرة
دراهم فاذا هو عشرون درهما كذا في المحيط من المخرج قال رحمه الله
صبرني باع البني درهم بمائة دينار وليس عند الصيرفي درهم اخبرنا
الصيرفي على ان يشتري له او يستقرض له الفين حيث شأ حتى يوفيه
اياه وكذلك ان لم يكن عند الاخر الدنانير اخبرناه على انه يدفع الي الصيرفي
مائة دينار ما لم يتفرقا فاما اذا تفرقا بطل الصرف كذا في حواشي الاكل باع
انسان من صيرفي الف درهم غلة بتسعة مائة وضع ومائة فلس وتناقصا
ثم استحق الف الغلة من يدي الصيرفي بعد ما تفرقا رجع الصيرفي
على الذي اشترى منه الغلة بالتسعة مائة الوضع الذي اعطاه ويرجع
عليه مائة درهم غلة فمن الفليس الذي اعطاه وان لم يتفرقا حتى استحققت
الغلة رجع الصيرفي عليه بالغلة مثله وان لم يستحق شي من ذلك
حتى افرقا ثم استحققت المائة الفليس رجع على الصيرفي بمائة فلس
مثله وان لم يستحق الفلوس ولكن استحققت التسعة مائة الوضع بعد
ما افرقا رجع على الصيرفي بتسعة مائة غلة من الوضع وان استحققت
التسعة مائة الوضع والمائة الوضع بعد ما افرقا رجع على الصيرفي بتسعة مائة غلة

فيها

غلة ويرجع عليه مائة فلس بدل الذي استحق وان استحق ما في يدي
الرجل من الوضع والفلوس واستحق ما في يدي الصيرفي من الغلة فان
كان بعد ما افرقا فقد انتقض البيع بينهما وجميع الدراهم والفلوس وان
كان لم يتفرقا يرجع كل واحد منهما على صاحبه مثل ما استحق من يده والبيع
تام كذا في المحيط الحسن بن زياد عن ابي حنيفة رحمه الله لا بأس ببيع
خاتم فيه فصين خاتمين فيه فصان وكذلك السيف المحل بسيفين
كذا في الذخيرة ابن سماعة عن ابي يوسف اذا باع عشرة دراهم وضع بعشرة
مكسولة لم يقع لان هذه تنقص وما فيها من الكحل بما زاد من وزن السيف
كذا في المحيط قال ابو حنيفة رحمه الله لا بأس ببيع المغشوش اذا بينت
او كان ظاهرا يري وهو قول ابي يوسف وقال في رجل حمل الفضة على الخاس
لا يبيعه حتى يبين قال ولا بأس بان يشتري مستوقا اذا بين واري
للسلطان ان يكرها فلعلها تقع في يدي من لا يبين كذا في الذخيرة بشر
في الاملا عن ابي يوسف رحمه الله اكراه للرجل ان يعطي الزبوف والتمهجة
والستوق والمكحلة والبخارية وان بين ذلك وتحوّلها عنه الاخذ من قبل
ان انفاها ضرر بالعوام وما كان ضررا عاما فهو مكروه وليس يصححه تراخي
هذين الحاضرين من قبل ان يجوز من الدلسة على الجاهل به ومن الفاجر
الذي لا يخرج قال وكل شي لا يجوز بين الناس فانه ينبغي ان يقطع ويقاب
صاحبه اذا انفق وهو يعرفه كذا في المحيط كذا الكفالة
وفيه ابواب الباء الاول في تعريف الكفالة وركنها وشروطها اما
تعريفها قيل هي ضم الدمة الى الدمة في المطالبة وقيل في الدين والاول اصح
كذا في الهداية اما ركنها فالاجاب والقبول عند ابي حنيفة ومحمد رحمه الله
وهو قول ابي يوسف رحمه الله اولا حتى ان الكفالة لا تتم بالكفيل وحده سوا
كفيل بالمال او بالنفس ما لم يوجد قبول المكفول له او قبول اجبي عنه في مجلس
العقد او خطاب المكفول له او خطاب اجبي عنه بان قال الطالب لاحد اكفل
بنفس فلان او بمال فلان فلان فيقول ذلك الغير كلفت ببيع الكفالة
وتوقف على ما رواه المجلس على اجازة المكفول له والكفيل ان يخرج نفسه
عن الكفالة قبل ان يجيز النائب كفالته اما اذا لم يوجد شي من ذلك وقال
الكفيل كلفت بنفس فلان او بمال فلان على فلان من الدين فانها
لا تقف على ما رواه المجلس حتى لو بلغ الطالب فقيل لم تقع ثم رجع ابو يوسف
وقال الكفالة تتم بالكفيل وحده وجد القبول او الخطاب من غيره او كلف
يوجد كذا في المحيط واختلصوا على قول ابي يوسف فقيل عنده يجوز
بوصف التوقف حتى لو ربي به الطالب ينقذ والا يبطل وقيل جاز عنده
بوصف التناذ ورعا الطالب ليس بشرط عنده وهو الاصح كذا في الكافي وهو
الاظهر كذا في فتح القدير وفي البزارية وعليها الفتوى كذا في التمهيد الفائق
وهكذا في البحر الرائق وان وجد الخطاب او القبول من المكفول عنه بان

على الكفالة وركنها وشروطها

قال المطلوب لرجل اكفل عني فلان بنفسي او بماله علي او كفل رجلا بماله عن
مطلوب او نفسه وقبل عنه المطلوب ان وجد الخطاب او لتقول من المطلوب
في صحته فانه لا يصح الكفالة عند ابي حنيفة ومحمد بن النعمان وهو قول ابي يوسف
اولا وتكون خطابات المكفول عنه او قبوله بمنزلة العدم وان كان الخطاب من
المطلوب في مرضه او خطب ورثته بذلك بان تكفل عنه بماله الذي لفلان
عليه ثم مات من مرضه فالقبيل ان لا تصح الكفالة عندهم وفي الاستحسان
تصح حتى اذا مات اخذت الورثة بذلك حكم الكفالة وان كان المكفول له غايضا
هكذا في المحيط ولو مات لا عن تركه لا يواخذ الورثة بايديه كذا في محيط السرخسي
وان قال ذلك لا اجبي ضمن الاجبي اخلف المشايخ فيه فقال بعضهم لا يصح
هذا الضمان لان الاجبي غير مطالب بتقاضي دينه بدون التزام فكان المريض
والصحيح في حقه سواء وقال بعضهم يصح هذا الضمان لان المريض قد
به النظر لنفسه والاجبي اذا فطن الدين بامرره يرجع في تركه فصح هذا
من المريض على ان يجعل قايما مقام الطالب لضيق الحال عليه لكونه على شرف
الهلاك ومثل ذلك لا يوجد من الصحيح فتوخذه فيه بالقاس كذا في الكافي والشيخ
والكفاية والتهامة والعيني وهو الاصح كذا في فتح القدير ووقالت الورثة
للمريض صنا للناس كذا دين لم عليك ولم يطلب المريض ذلك منهم والفرع
لم تصح ولو قالوا ذلك بعد موته صحت الكفالة استحسانا كذا في فتاوى قاضي خان
واما شرائطها فاقسام اربعة القسم الاول ما يرجع اليه الكفيل
فمنه العقل والبلوغ وانها من شرائط الابتعاد فلا تتعد كفاية الصبي
والمجنون الا اذا استدان الولي دينا في نفقة التيم وامره بان يضمن المالك
عنه فانه صحيح ولو امره بكفاية نفسه عنه لم يجز كذا في البحر الرائق واداكفل
الصبي نفسي او ماله ثم بلغ واقربا لكفالة لا يواخذها لانه اقرب بكفاية باطلة
فان وقع الاختلاف بين الصبي بعد البلوغ وبين الطالب فقال الطالب كفلت
وانت رجل وقال الصبي كفلت واناصي والقول قول الصبي ولو قال كفلت
وانا مجنون او مغمي عليه او مريض وانكر الطالب ذلك وقال كفلت وانت
صحيح ان كان ذلك معهودا من المقر والقول قول المقر وان لم يكن ذلك معهودا
فالقول قول الطالب كذا في المحيط ومنه الحرية وهي شرط لان هذا
المقر فلو تجوز كفاية العبد المحور او الماذون له في التجارة ولكنها تنقضي
حتى يواخذه بعد العتاق واما صحة يدنا لكفيل فليس بشرط صحة الكفالة
فتصح كفاية المريض من الثالث كذا في البدائع القسم الثاني ما يرجع اليه
الاصيل فمنه ان يكون قادرا على تسليم المكفول به اما بنفسه واما بتأييده عند
ابي حنيفة رحمه الله فلا تصح الكفالة بالوكيل عن ميت مطلق عنه
وعند ابي يوسف ومحمد تصح كذا في البدائع والصحيح قول ابي حنيفة كذا في الراد
ولو ترك ما لا جاز مقداره كذا في محيط السرخسي ومنه ان يكون معلوما
اذا كانت الكفالة مضافة حتى ان من قال لغيره كفلت لك بما يفت احد من الناس

كانت

كانت الكفالة باطلة ولو قال كفلت لك علي فلان او بمالك علي فلان اخرجنا
ويكون الكفيل الكفار وان كان المكفول عنه مجهولا لعدم كونه مضافا هكذا
فهم من الذخيرة والمحيط في فصل الكفالة مع الجهالة ومن التهامة ولا يشترط
ان يكون حرا عقلا بالكفاية كذا في البحر الرائق فاذا ادعى رجل علي صبي او مجنون
شيا وكفل رجل نفسه او بماله عليه يبرأ ذن وليه فانه تقع الكفالة سواء كان
الصبي ماذونا له في التجارة او غير ماذون وسواء كان عقلا او غير عقلا
فان اخذ الكفيل باحضاره فارد الكفيل ان يحضر الصبي فان حصلت الكفالة
بذن من يلي عليه جبر وان حصلت من غير ذن من يلي عليه ومن غير
اذن الصبي لا يجبر الصبي علي الحضور وان كان الصبي هو الذي طلب ذلك
من الكفيل هل يجر الحضور فان كان ماذونا في التجارة يومر واداكفل
عنه بما وادي في هذه الصورة كان له ان يرجع علي الصبي وان كان مجنونا
لا يجبر الصبي علي الحضور واداكفل الكفيل ما كفل عنه لا يرجع علي الصبي
كذا في المحيط القسم الثالث ما يرجع اليه المكفول له فمنه
ان يكون معلوما كذا في البدائع فاذا قال الرجل لرجلين كفلت لهذا
بماله علي فلان وهو الغديرهم ولهذا بانه عليه فهو باطل لجهالة المكفول
له هكذا في الذخيرة ولو قال يقوم ما يبيعتموه اتم وغيركم فعلي صبي في حق
الحالين دون غيرهم كذا في محيط السرخسي ولو قال من ياتك من هؤلاء
واشار اليهم معدودين فانكفيل عنك بثمنه جاز لان المكفول له معلوم كذا
في خزانة المفتين ومنه وهو ترويج علي قولها ان يكون عقلا فلا يصح
قبول المجنون والصبي الذي لا يعقل ولا يجوز قبول وليها عنه واما حرية
المكفول فليس بشرط هكذا في البدائع القسم الرابع ما يرجع
اليه المكفول به فمنه ان يكون مقبولا على الاصيل بحيث يجر الاصيل على
تسليمه كذا في الذخيرة فتجوز الكفالة بتسليم المبيع والذبيون والاعيان المقومة
بالقصور والمهور في بد الزوج وبد الخلع في بد المرأة وبذلك الصلح عن دم العمد
والمبيع مما فاسد هكذا في التبدين وتجوز الكفالة بالتفويض بالمقبوض علي
سوم الشراء ان كان الثمن مسمى والا فهو امارة هكذا في التمه العاني ولا تجوز
الكفالة بالامانات كالودائع والمضاربات والشركات لان هذه الاشياء
غير مضمونة لا عينها ولا تسليمها كذا في الذخيرة وكذا بتسليم المهرين بين المهرين
والمستعار والمستاجر هكذا في الكافي واما الكفالة بتكليف المودع من الاخذ
فصححة كذا في الذخيرة وكذا بتسليم آثره بعد القبض وتسليم المتاجرا الي
المستاجر هكذا في الكافي واما الكفالة بتسليم العارية فتدفع محرم في الحامع ان
الكفالة صحيحة كذا في الذخيرة والكفالة بتسليم الشاهد ليحضر مجلسا لقاضي
فيتمه لا تجوز كذا في الفصول العلية ومنه ان يكون مقدورا للتسليم
من الكفيل وعن هذا قلنا ان من يقبل من رجل بئاد معلومة او كرايا رضى
معلومة واعطاه كفيلة بذلك فان كان شرط العمل مطلقا جازت الكفالة وان

شرط على هذا الرجل بعينه فان كفل بنفسه لعل لا يجوز وان كفل بتسليم نفسه
 فهو جائز وكذا اذا تكاثر الى بلد من البلدان واخذ من المكارم كغنيلا كان
 كانت الا بل بغير اعيانها صحت الكفالة كفل بالحمولة وهو الحمل او بتسليم الابل
 وان كانت الابل باعيانها صحت الكفالة بالتسليم ولا تقع بالحمل عليها كذا في الذخيرة
 وكذا من استاجر عبدا للخدمة فكفل له رجل خدمته فهو باطل كذا في التمهيد
 في الهداية وكذلك لا تقع الكفالة بالقصاص والحرد وكذا لو كفل بنفسه رجل غائب
 لا يعرف مكانه لا تقع كذا في الذخيرة ومنه ان يكون العن صحيحا فلا يجوز
 بيد الكتابة هكذا في النهاية وتدل السمانية بكيد الكفالة فلا تقع كفاة احد
 عنه لانه كما كتب عنه وعنده هو حرة عليه ذنب فتصح كذا في الكفاة ولا يشترط
 ان يكون معلوم التذرع هكذا في البحر الرائق الباب الثاني في الفاظ
 الكفالة واقسامها واحكامها وما يتعلق بها وفيه فصول **الفصل**
 الاول في الالفاظ التي يقع بها الكفالة ولا تقع وللکفالة الفاظ صان وكفاة
 وحالة وزجامة وغرامة او بتسليم علي او الي كذا في شرح الطحاوي الفاظ الكفالة
 كل ما ينفي عن العهدة في العرف والقاعدة كذا في التاتارخانية تأخلا عن التقدير
 وتصح بكلمات عنه وبما عبر عن البدن حقيقة لنفسه وجسده كروحه
 ورأسه وجهه وحزبه شايع كمنصفه وثلثه وجزيه كذا في الكافي ولو قال
 كفلت بيده ورجله او غيره مما لا تقع اضافة الطلاق اليه لا يقع به الكفالة
 كذا في فتاوي قاضي خان ولو كفل بعينه لم يذكره في الكتاب وحكي النقيب ابو بكر
 البلخي انه قال لا تقع الكفالة ولو نوى البدن صحت السنة واما من غير نيّة
 فيخرج الى العتق والفرد وهو عين الباصرة هكذا في محيط السرخسي وذكر
 فضل الفرج في كتاب الطلاق ولم يذكره ههنا قالوا ينبغي ان تقع اضافة
 الكفالة اليه متى كان الفرج مضافا الي المرأة كذا في المحيط اذا اضيف الجز
 الى الكفيل بان قال الكفيل كفل لك نفسي وثلثي فانه لا يجوز ذكره الكرخي
 في باب الرهن كذا في السراج الوهاب ولو قال علي ان اوفيك به صار
 كفيلاً بهذا او ما لو قال علي ان اسم نفسك سوا وكذا اذا قال علي ان الفاك
 به صا وكفيلاً وهذا وما لو قال علي ان انك به سوا كذا في المحيط وفي اجناسي
 الناطقي رحمه الله اذا قال لك عندي هذا الرجل او قال دعه الي هذا كفالة رأت
 في بعض المواضع انه لم اوافك به عندي فعندي لك هذا الحال فلم يوافق به عندا
 لزسه المال هكذا في الذخيرة واما اذا قال هو لذي صبيتي ان يكون كفيلاً لاني قد
 لدي بمنزلة قوله عندي كذا في المحيط اذا كفل رجل بنفسه رجل ودفعه الى الطالب
 وبري منه ثم ان الطالب لزم المطلوب فقال له الكفيل دعه وانا على كفائي او قال
 دعه وانا على مثل كفائي ففعل فهو لازم له وهو كفيل بنفسه على ما كان عليه
 وهذه كفالة مبتدأة لوجود القبول منه دلالة لانه ترك الملازمة بعد قوله
 دعه وانا كفيل هكذا في الذخيرة ولو لم يترك الطالب فينبغي ان لا يكون كفيلاً لان
 الكفالة لا تقع بدون الطالب لم يوجد كذا في الفصول التي دية ولو قال لرجل

في الكفالة
 في الفصول
 في الفصول
 في الفصول

ما يفت فلا نأفوه على جاز لانه اضاف الكفالة الى سبب الوجوب وهو المايمة
 والكفالة المصلحة الى وقت في المستقبل جارية لتعامل الناس في ذلك كذا في محيط
 السرخسي ان ادعى فانكر المدعي عليه فقال رجل ما لم ادعيت علي فلا نفع لي
 فصامني ولو قال ما تدعي فلا كذا في التاتارخانية ولو قال لا اخذ ارفع الي فلان
 كل يوم درهم فانما من لك فاعطاه حتى احتج عليه على كثير فقال الامر لم
 ارد هذا كله بلزمت جميع ذلك كذا في خزائن المفتين ولو قال هو علي حتى يحتج
 او يوافق او يلتقي فهو كفيل الى النهاية التي ذكرها هكذا في التمهيد
 ولو قال انا صام من حتى يحتج او قال يلتقي لا يكون كفالة لانه لم يمتن المفتون
 انه يمتن او حال كذا في فتاوي قاضي خان ولو قال ائسني في فلان بزمين
 قال النقيب ابو جعفر يكون كفيلاً بنفسه وقال النقيب ابو الميث لا يكون
 كفيلاً وما قال النقيب ابو جعفر اقرّب العرف الناس كذا في فتاوي قاضي
 خان وفي الواقعات الفتوي علم انه يصير كفيلاً كذا في التمهيد ولو قال
 فلان ائسني من است او قال فلان ائسني است قالوا يكون كفالة
 بالنفس كذا في فتاوي قاضي خان وفي الكيري وبه يعني كذا في التاتارخانية
 لو قال انا صام من لمعرفته او معرفته فانه لا يصير كفيلاً وكان بمنزلة
 ما لو قال انا صام من لك علم ان ادرك عليه او وقع عليه كذا في المحيط ولو قال
 معرفته فلان علي قالوا يلزمه ان يدل عليه كذا في فتاوي قاضي خان اذا قال
 اخيه ترابير فلان است من يدقم بهذا او عدل الكفالة وبعض مشايخنا
 قالوا في قوله اخيه ترابير فلا ناست من جواب كويم ان هذا كفالة بحكم
 العرف وكان النسخ الامام ظهير الدين يعني بانه لا يكون كفالة وكذا كان
 يعني في قوله جواب مال كويم من اجواب ما لا تؤمن يكون انه لا يكون
 كفالة كذا في المحيط ولو قال يذرفتم هذا صان صحيح ولو قال لكرم اخي
 المتأخر وثنيه قيل لا يكون كفالة وقيل ان ادبه الكفالة يكون كفالة
 وان لم يرد يكون وعدا لا ضمانا ولو قال هرجه توابيري اي يذرم من لا يكون
 كفالة ولو قال هرجه ترابير فلان يشكك فهو علي لا تقع كذا في خزائن
 المفتين لو قال يذرفتم فلان راكم فردا بتسليم كنم هذه كفالة
 مطلقة لان قوله يذرفتم فلان ترا كفالة تامة وقوله فردا تسليم كنم
 لم يدخل في الكفالة بخلاف ما لو قال كفلت نفسي فلان عدل فليسا من هذه
 المسئلة لو قال يذرفتم فلان راكم هرجه كاه طلب كنم بتسليم كنم
 يكون كفالة مطلقة حتى لو سلم اليه قبل ان يطلبه منه يرا ولو قال
 هرجه كاه كه طلب كنم فلا ترائن او را يذرفتم فيسئل يعني ان لا يكون
 كفيلاً قبل ان يطلبه منه وان المسئلة هذه واقعة الفتوي لو قال الكرمال
 بر فلان فردو رد من جواب كويم لا يكون كفالة ولو قال الكرمال تالان
 وقت مال تو تكذا رد من جواب كويم او قال يا تيو اندكزا رد من جواب
 كويم لا تقع الكفالة كذا في الفصول العبادية وعرف القاضي الامام ركن الاسلام

علي السعدي انه قال اذا قال الكرمي فلان كسر واحضر نتوانم كردن جواب
ان مال بر من هذا لا يكون كفالة وفي فتاوي النسخ ان من قال لغيره ان الدين
الذي لك علي فلان انا دفعه اليك انا سلمه اليك انا قضيه لا يصير كفالا عالم يتكلم
بلفظ يدل علي الالتزام بحقوقه كقلت صحت علي ان كان النسخ الامام طهري الدين
الحسن بن علي المرعشي بنوي يقول اذا اتى بهذه الالفاظ مجزا لا يكون كفالة واذا
اتي بها معنفا بان قال ان لم يود فلان فاكرك عليه فانا اودى فانا دفع يصير
كفالا كذا في المحيط لو قال بالحق لا تقوم باعيانهم خرجته متبارزا فلان اريد
بر من لا شيء عليه هذا الضمان لا قوله ان فلان اريد لفظ مجمل كذا في خزانة المفتين
وفي نوادر من سماعة عن محمد بن محمد بن علي بن رجل قال فقال رجل للطالب
صحت لك ما عاها فلان ان اقبضه منه ودفعه اليك قال ليس هذا علي طامني
المال ان يدفعه من عنده / ان هذا علي ان يتقاضاه ويدفعه اليه وعلي هذا معاني
كلام الناس وقصد رجل غصب من رجل الف درهم فقاتله المقتوب منه
واراد ان ياخذها منه فقال رجل لا تقابلها فاناضا منها ياخذها ودفعها
اليك لزمه ذلك ولا يشبه هذا الدين ولو كان القاصد استهلاك الالف وصارت
دينا كان هذا الضمان باطلا وكان علي ضمان التقاضي كذا في المحيط وعنه محمد
فمن ادعي علي سائر امة غصب عبدا فقال رجل انا ضامن بالعبد الذي تدعي
قال هو ضامن حتي ياتي بالعبد فيقيم البيعة فان لم يات به واستحققت البيعة
فهو ضامن ببيعتك ولو ادعي انه غصب عبدا ومات في يده فقال خله وانا ضامن
ببيعة العبد فهو ضامن ياخذ به من ساعته ولا يحتاج الي الاتيان بالبيعة
كذا في الخلاصة الفصل الثاني في الكفالة بالنفس والمال الكفالة
بالنفس جائزة لانه بقدر علي تسليمه بطريقه بان يعلم الطالب مكانه فيعلم
بيته وينه هكذا في الهداية او يوافق اذ ادعاه ويكرهه بالخصم الي مجلس
الحاكم وان لم يقدر عليه استعان باعوان القاضي كذا في التبيين من اخذ من
رجل كفلا بنفسه ثم ذهب فاخذ منه كفلا اخر فها كفلاان كذا في الهداية
والمفتون في احضار المكفول به فان شرط في الكفالة تسليم المكفول به في وقت
بعينه لزمه احضاره ان طلبه في ذلك الوقت رعاية ملا لزمه فان احضره
فيها وان ابي حنيفة الحاكم كذا في الكافي هذا اذا لم يظهر عجزه واما اذا ظهر
عجزه فلا مفتي بحسبه الا انه لا يجادل بينه وبين المكفول فيلزمه ويطلبه
ولا يجوز له ومن اشغاله كذا في التبيين وان اضره ملازمه المستوفى
منه بكفيل كذا في التبيين القاق ولا يجنبه اول مرة وانما يجنبه بعد الرفع
مرتين او ثلاث مرات هذا اذا كان مضمرا بالكفالة اما اذا كان متكررا فقامت
البيعة عليه او حلفه القاضي فكل حنيفة في اول مرة كذا في الظهيرية وهذا
ظاهر الرواية هكذا في التبيين القاق وليس هذا في هذا الموضع خاصة بل في عامة
الحقوق كذا في الظهيرية ولو غاب المكفول بنفسه أمهل الحاكم مرة ذهابة ومجيئه
فان مضت ولم يحضره بحسبه كذا في الهداية وان غاب ولم يعلم مكانه لا يطلب به وان

اختلفا

اختلفا فقال الكفيل لا اعرف مكانه وقال الطالب قعره ينظر ان كان له خروجه
معروفة يخرج الي موضع معلوم للتجارة في كل وقت والقول قول الطالب وبومر
الكفيل بالذهاب الي ذلك الموضع وان لم يعرف منه ذلك كان القول قول الكفيل وان
اقام الطالب بيعة انه في موضع كذا امر الكفيل بالذهاب الي ذلك الموضع واحضاره كذا
في التبيين لو حلف المكفول به بداء الحرب سرتدا ينظر ان كان الكفيل قادرا علي
رده بان كان بينا وبينهم مواعدة علي ان من حلف بهم سرتدا يرونه البنا اذا
طلبنا فيمهل الكفيل قدر ذهابه ومجيئه وان لم يكن قادرا علي رده بان لم تقدم
مواعدة الكفيل علي الوجه الذي قلنا فالكفيل لا يؤخذ به كذا في التبيين في الذخيرة
وفي كل موضع قلنا انه بومر بالذهاب اليه الطالب ان يستوفى الكفيل بكفيل
اخر حتي لا يغيب الضرر فيضيع حقه كذا في التبيين وجازت الكفالة بالنفس في
في القصاص وحد التذوق والسرقه عند ابي حنيفة رحمه الله ولكن لا يجزى بل اذا
سمحت وطابت نفسه باعطا الكفيل هكذا في محيط السرخسي والحدود والخاصة
للمفتي كذا في الشرب والنزاع وحد السرقه علي قول بعضهم فلا يجوز فيها الكفالة
وان طابت نفسه كذا في الكفالة وادام عيره علي عطا الكفيل قال لمدعي
لا ربه الي ان يقوم القاضي من مجلسه فان جاء بيعة والاخبر بسيله كذا
في المحيط ذكر شمس الامة السرخسي رحمه الله في ادب القاضي ان في دعوي
جراحة الخطا وقيل الخطا ونسب من الخطا التي لا قصاص فيها وكل شيء
يجب فيه التقدير بحسب المطلب علي اعطا الكفيل فان هذه الدعوي ودعوي
المال علي السوا كذا في التمهيد ولا يجنب في الحدود والقصاص حتي يشهد
بشاهدان مستوران او شاهد عدل يعرف القاضي بالبرالة كذا في الكافي
الكفالة بالمال جائزة معلوما كان المال او مجهولا بامر المكفول عنه او بغير
امره والطالب ان يشا طالب الاصيل وان شا طالب الكفيل كذا في السراجية
ولو طالب احدهما لم يشا طالب الاخر وله ان يطلبها كذا في الهداية
الفصل الثالث في البراءة عن الكفالة قال اصحابنا رحمهم الله
الكفالة بالنفس مبيحة فالبراءة عنها انما تكون باحد الاشياء الثلاثة اما
بتسليم المكفول به الي الطالب واما ببراء المكفول له اياه عنها واما بعود
المكفول عنه كذا في المحيط اذا حضره وتسليمه في مكان تقدر المكفول له ان
خاصمه كصبره علي الكفيل من الكفالة كذا في الخواص ستوافقه الطالب او لا
كذا في فتح القدير وان سلمه في بر او سواد لم يبر كذا في الكافي ولو كفل به
في مضر فسلمه في مصر اخر يبري عند ابي حنيفة رحمه الله وعندهما لا يبر
كذا في الهداية وقوله او حله كذا في فتح القدير وهذا اذا لم يشترط التسليم
في مضر فكل فيه وان شرط فلا يبرأ عندهما وعلي قوله اختلفت المذاهب
فيه كذا في الكفالة ولو كفل علي ان يسلمه في مجلس القاضي وسلمه في السوق
يبري كذا في الكافي قال الامام السرخسي المتأخرون من متابعينا قالوا هذا بنا
علي عادتهم في ذلك الوقت اما في زماننا اذا شرط التسليم في مجلس القاضي

لا يبرأ بالتسليم في غير ذلك الموضع كذا في غايته لبيان شرح الهداية وفي الكثر
 وبه يعني كذا في الثاني رخصية وان شرط على الكفيل ان يدفعه اليه عند الامور
 فدفعه اليه عند القاضي او شرط ان يدفعه اليه عند القاضي فدفعه اليه
 عند الامير او شرط عليه الدفع عند هذا القاضي فاستعمل قاض اخر
 فدفعه اليه عند الثاني بولي كذا في فتاوي قاضي خان سالت ابا حامد
 عن رجل كفل بنفس رجل وكان المكفول له جائسا مع قومه في خاتمة في
 الكفيل بالمكنول عنه وسلم المكفول عنه على الجماعة وقال له الكفيل
 هذا هو المكفول عنه ولم يحل للمكفول عنه بل مروى في باب آخر
 هل يكون هذا التدرج تسليم قال نعم كذا في الثاني رخصية رجل كفل بنفس
 رجل عليه ان لم يوافق به في وقت كذا فعليه المال الذي للطالب على المكفول
 به وشرط الكفيل في الكفالة انه يري من الكفالة اذا وافاه السيد الاعظم
 فوافاه به في ذلك المكان يومئذ واستشهد على ذلك وتغيب الطالب بولي
 الكفيل من الكفالة بالنفس والمال جميعا وكذا لو كان ذلك في الكفالة
 بالنفس وحدها ولو كفل بنفس رجل من التدرج عليه ان لم يوافق به عند
 في السيد فعليه المال الذي له عليه وشرط الكفيل على الطالب انه ان لم
 يوافق الطالب عند السيد الاعظم فبقضه منه فهو منه بولي ثم التقيا
 بعد الفد فقال الكفيل قد تقبضت وقال الطالب قد وافيت لا تصدق
 احدهما على الاخر والكفالة على الكفيل على حالها والمال لازم على الكفيل
 وان اقام كل واحد منهما البينة على المواقاة في المسجد ولم يشهد وان الكفيل
 دفع المكفول به كانت الكفالة تالفت على حالها ولا يلزم المال على الكفيل ولو
 اقام الكفيل البينة على المواقاة في المسجد ولم يبق الطالب بينة بولي الكفيل
 من المال والنفس ولا يصدق الطالب على المواقاة رجل كفل بنفس رجل
 والمكفول به محبوس عند القاضي فدفع الكفيل الى الطالب في السجن بولي
 الكفيل وان كفل بنفس رجل وهو محبوس ثم اطلق ثم اخذ الى الحبس فدفعه
 اليه قالوا ان كان الحبس الثاني لمشي من التجارة او غيرها مع الوقع وبولي الكفيل
 وان كان الحبس الثاني لمشي من امور السلطان لا يبرأ الكفيل كذا في فتاوي
 قاضي خان اذا حبس المكفول بنفسه بدين او غيره فواخذه الكفيل هكذا
 اطلق في الاصل قالوا وهذا اذا كان محبوسا في مصر اخر فاما اذا كان محبوسا
 في المصر الذي وقعت فيه الكفالة في سجن القاضي الذي يحتاج اليه لا يطالب
 بالتسليم ولكن القاضي يخرج من السجن حتى يجيب حقه ثم يعيده الى السجن
 فاما اذا كان محبوسا في السجن الذي وقعت فيه الكفالة ولكن في سجن قاض
 اخر بان كان في مصر قاضيان او حبس في سجن الوالي فالقياس ان يواخذ الكفيل
 بالتسليم وفي الاستحسان لا يواخذ به ويكون الحكم فيه كما حكم فيما اذا كان
 في سجن هذا القاضي كذا في الدخيرة وفي المشي اذا كان المكفول بالنفس
 محبوسا في سجن قاض اخر في هذا المصر والقاضي بامر الطالب ان يذهب

الى القاضي الذي حبسه وتكون حصومته عنده كذا في المحيط اذا حبس المكفول
 بالنفس بعد الكفالة وسلم الكفيل المكفول بنفسه في السجن لا يبرأ قال مشايخنا
 هذا اذا كان محبوسا في سجن قاض اخر فاما اذا كان محبوسا في سجن القاضي الذي
 وقعت الحصومة اليه فقد اختلفوا فيما بينهم قال بعضهم لا يبرأ وعلمهم على انه يبرأ
 وهو الصحيح وعليه قيا من المسئلة المتقدمة ينبغي ان يبرأ اذا كان محبوسا في المصر
 الذي وقعت الكفالة فيه استحسانا وان كان محبوسا في سجن قاض اخر وفي سجن
 الوالي وقالوا ايضا وهذا اذا كان محبوسا من جهة غير الطالب فاما اذا كان محبوسا
 من جهة الطالب يبرأ بالتسليم في الحالين كالمحالة وفي الفتاوي اذا سلمه في السجن
 بنا على طلب الطالب يبرأ هكذا في الدخيرة ولو كفل بنفس رجل وهو غير محبوس
 ثم حبس في حاكم الطالب الكفيل الى القاضي الذي حبسه فقال الكفيل كفلت
 به وانت حبسته بدين فلان اخر له عليه عن محمد ان القاضي يا مريا حضار
 المطلوب حتى يسلمه الكفيل الى المكفول له ثم يدا الى الحبس كذا في فتاوي قاضي
 خان المكفول به محبوس بدين عليه فخرج القاضي حصومة الطالب فقال
 الكفيل قد دفعته اليك فلان قال ذلك قدام القاضي بولي من الكفالة وان قال في غير
 مجلس القاضي وهو ممنوع منه مع رسول القاضي لا يبرأ من الكفالة قال محمد اذا كفل
 بنفس رجل وسلمه اليه في المجلس مع من احضره من الحبس في مجلس القاضي
 لا يبرأ ولو حبس الكفيل في الكفالة ولو كان المكفول به محبوسا في الدم فلا يبرأ
 على الكفيل بالنفس ولو حبس الكفيل في الكفالة ثم علم ان المكفول به محبوس
 ببعض الامصار يامر القاضي للطالب ان ياخذ منه كفيلة بنفسه ويخرجه من السجن
 حتى يجي بالمكفول به وكذلك لو حبسه بدين عليه وسال عنه فلم يوجد له في هذا
 المصر مال وكان ماله بخراسان فانه يخرج به وبامره ان ياخذ منه كفيلة بنفسه
 على قدر المسافة فيبيع ماله ويقضي دينه كذا في محيط السرخسي من كفل بنفس اخر
 ولم يقل اذا دفعت اليك فان ابري فدفعه اليه فهو بولي كذا في الهداية ثم اختلفوا ان
 يسلم بعد طلب الطالب منه او قبله فان سلم اليه بعدما طلب منه يبرأ وان لم يقل
 سلمت اليك بحكم الكفالة وان سلمه من غير طلب الطالب لا يبرأ مال يقل سلمت
 اليك بجهة الكفالة كذا في محيط السرخسي ولو سلم الكفيل المكفول عنه الى الطالب
 فابي ان يقبله بغيره على القبول كذا في التبيين لو كفل بنفسه الى شهر ثم دفعه
 اليه قبل الشهر بولي وان ابي المكفول له ان يقبله كذا في الخلاصة وبولي بتسليم
 المطلوب نفسه من كفالة وتسلم وكيل الكفيل ورسوله كذا في الكثر وشرط
 براته ان يقول كل واحد من هؤلاء سلمت اليك بحكم الكفالة كذا في التبيين ثم ان محلا
 شرط في هذه المسئلة التسليم من كفالة فلان قال الشيخ الامام القرافي نحو اهر
 زاده قال مشايخنا بشرط التسليم من الكفالة شرط لازم فاما شرط التسليم من كفالة
 فلان فاما يحتاج اليه اذا كان بنفسه كفلا ن كل واحد منهم يعقد على حدة فاما اذا
 كان بنفسه كفيل واحد فلا حاجة الى ذكر فلان كذا في المحيط لو ان رجلا احبسا ليس
 بما موز سلم المكفول به الى الطالب وقال سلمت عن الكفيل ان قبل الطالب بولي

الكفيل وان سكت الطالب ولم يقل قبلت لا يبرأ الكفيل ولو اخذ القاضي من
 المدعي عليه او امين القاضي كفيل لنفس يطلب المدعي او يعطيه وسلم الكفيل
 الي القاضي يري وان سلمه الي الطالب لا يبرأ هذا اذا لم يصف القاضي او امينه الكفالة
 الي الطالب فان اضاف وقال له القاضي او امينه ان المدعي يطلب منك كفيل
 بنفسك فسلم الكفيل الي القاضي او الي امينه لا يبرأ وان سلمه الي الطالب يري
 كذا في فتاوي قاضي خان اذا وكل الطالب رجلا بان يأخذ له كفلا من المطلوب
 بنفسه فكذا على وجهين اما ان اضاف الوكيل الكفالة الي نفسه ففي هذا
 الوجه حق مطالبة الكفيل للوكيل وان اضاف الوكيل الكفالة الي الموكل وفي هذا
 الوجه حق مطالبة الكفيل للموكل فان دفع الوكيل الكفيل المطلوب الي الموكل
 يري في الوجهين جميعا استحسانا كذا في الذخيرة اما اذا سلمه الي الوكيل
 فان اضاف الي نفسه يري وان اضاف الي الموكل لا كذا في التاتارخانية لو كفل
 جماعة بنفس رجل كفالة واحدة فاحضره احدهم يري واجمعا وان كانت
 الكفالة متفرقة لم يبرأ الباقيون كذا في المدايع واذا مات المكفول به
 يري الكفيل بالنفس من الكفالة كذا في الهداية ولا فرق في ذلك بين كون المكفول
 به حرا او عبدا كذا في فتح القدير وكذا اذا مات الكفيل كذا في الهداية الكفيل
 بالنفس اذا اعطى الطالب كفلا بنفسه مات الاصيل يري الكفيلان وكذا لو
 مات الكفيل الاول يري الكفيل الثاني كذا في فتاوي قاضي خان رجل كفل
 بنفس رجل فمات الطالب فالكفالة بالنفس على حاله فعند ذلك ان دفع الكفيل
 المكفول به الي وصي الميت يري عن الكفالة سواء كان في التركة دين او لم يكن في التركة
 دين يبرأ عن حصته المرفوعة اليه خاصة ولو كان في المال فضل على الدين وقد كان
 الميت اوصي بثلاث حاله فدفع الكفيل المكفول به الي الوارث او الي الموصي له
 او الي الغير كما يبرأ ولو دفع الي هؤلاء الثلاثة هل يبرأ قال شمس الاية السرخسي
 الاصح عندي انه لا يبرأ كذا في الظهيرية فان ادعي الوارث الدين والوصية
 جاز ذلك الدفع الي الورثة ويبرأ الكفيل كذا في المحيط رجل كفل لرجل بالغ درهم
 ثم مات الطالب والكفيل وارثه يري الكفيل عن الكفالة ويبرأ المال على المكفول
 عنه على حاله وان كانت الكفالة بغير امره يري المطلوب ان يقبلا له لما مات الطالب
 صار ذلك المال ميراثا لورثته ولو ملك الكفيل المال في حال الحياة بالقضاء او بالهبة
 يرجع على المكفول عنه ان كانت الكفالة بامره وان كانت بغير امره لا يرجع على
 المكفول عنه فكذا اذا ملك الكفيل المال بالارث هذا اذا مات الطالب والكفيل
 وارثه وان مات الطالب والمكفول عنه وارثه يري فكذا اذا ملك الكفيل المثلث
 بالارث هذا اذا مات الطالب والكفيل وارثه الكفيل لان المطلوب وهو الاصيل
 ملك ما في ذمته فبرأ وبراء الاصيل توجب براءة الكفيل فان كان للطالب
 ابن اخر مع المطلوب يري الكفيل عن حصته المطلوب وتبقى عليه الابن الاخر
 كذا في فتاوي قاضي خان ويبرأ الكفيل باذا الاصيل وببراء الطالب الاصيل
 كذا في الله الكافي ويشترط قبول الاصيل وموته قبل القبول والرد يقوم مقام
 القبول كذا في التمهيد الفايته ولو رده ارتد وببراء الطالب على حاله واختلف

مشايخنا

مشايخنا وجههم الله ان الدين هل يعود الي الكفيل ام لا قال بعضهم يعود وقال
 بعضهم لا يعود كذا في شرح الطحاوي ولو وهب الطالب المال من المطلوب
 مات قبل الرد فهو يري وان لم يموت فرد الهبة فرده صحيح والمال على
 المطلوب وعلى الكفيل على حاله كذا في المحيط ولو كان الاثر والهبة
 يعودونه فقبل ورثته وقع ولو رد وقبضه ان ارد بطل الاثر في قول
 ابي يوسف لان ابراه بعد الموت ابراه للموتة وقال محمد رحمه الله لا يرد
 يرد فم كذا لو ابراه في حال حياته ثم مات قبل القبول والرد كذا في شرح الطحاوي
 ولو ابراه الكفيل مع الاثر قبل ان يبرأ يبرأ ولا يرجع على الاصيل ولو وهب الدين
 له او تصدق عليه يحتاج الي القبول فاذا قبل كان له ان يرجع كذا في غاية
 البيان شرح الهداية ففي الكفيل حكم ابراه والهبة له مختلف ففي الاثر
 لا يحتاج الي القبول وفي الهبة والصدقة يحتاج الي القبول وفي الاصيل اتفق
 حكم الاثر والهبة والصدقة فيحتاج الي القبول في الكل كذا في شرح الطحاوي
 ولو ابراه المريض وارثه من الكفالة بالنفس جاز لان المريض مريض الموت
 بمنزلة الصبي فيما يتعلق به حتى العزما والورثة وخفهم لا يتعلق
 بالكفالة بالنفس لا انها ليست بماله ولهذا لو كان الكفيل بالنفس اجنبيا فابراه
 المريض لم يعتبر من الثلث وكذلك لو كان الكفيل بالنفس غير وارث وعلى المريض
 دين محيط فابراه الكفيل ثم مات من مرضه ذلك فهو جازير كذا في محيط الخرجي
 ولو ابراه الكفيل يري هو الاصيل لو صالح الكفيل عما استوجب بالكفالة
 لا يبرأ الاصيل كذا في الكافي لو صالح الكفيل او الاصيل الطالب على خمسة
 عن الالف التي عليه فاما ان يذكر في الصلح براءتها فبرأ جميعا او براءة
 الاصيل فكذا الحكم اولا لم يشترط شي فكذا ان يشترط ان يبرأ الكفيل لا غير
 فبرأ هو وحده عن خمسة والالف على الاصيل كذا في الشيبان الطالب
 بالخيار ان شاء اخذ جميع دينه من الاصيل وان شاء اخذ من الكفيل خمسة
 ومن الاصيل خمسة وببرأ الكفيل على الاصيل بما دى ان كان اصطلاحي بامره
 وان كان بغير امره فلا كذا في شرح الطحاوي لو ان الكفيل احال المكفول له على رجل
 فقبل المكفول له والمحال عليه يري الكفيل والمكفول عنه كذا في السراج الوهاج
 واذا كفل رجل نفسه رجل ثم اقر الطالب انه لا حق له قبل المكفول به له ان يأخذ
 الكفيل بنفسه فلا يبرأ ولو اقر وقال لا حق قبل المكفول به لا من جهته ولا من
 جهة غيره ولا بولاية ولا بوصاية ولا بوكالة يري الكفيل من الكفالة كذا في الخلاصة
 ولو قال لا حق لي قبل الكفيل يبرأ الكفيل وصار المتني بهذا الاقرار الحقوق الثابتة
 كلها للطالب قبل الكفيل كذا في الذخيرة فمن له الفاعل فلان يبرهن فلان
 انه كان قضاء اياها قبل الكفالة فانه يبرأ الاصيل دون الكفيل ولو برهن
 انه قضاء بعدها يبرأ كذا في الهداية لا يبرأ الكفيل الاصيل قبل الا اذا
 الي الطالب من الدين او وهبه منه يجوز حتى لو اداه الكفيل الي الطالب
 بعد ذلك لم يرجع به على الاصيل كذا ذكره اللعام قاضي خان والامام المحمدي

كذا في النهاية قال محمد في الاصل الكفيل بالنفس اذا قضى الدين الذي علمه المكفول
 بنفسه على ان يراه عن الكفالة بالنفس ففعل جاز القضا وجاز البراءة هكذا
 في المحيط لو قضى المطلوب دين الطالب لا يبرأ الكفيل بالنفس اذا كان يرضى عليه
 حقا اخر كذا في التتارخانية الكفيل بالنفس الاصل على ما لا يسقط الكفالة
 لا يبرأ احدا المالك وهل يسقط الكفالة بالنفس فيه روايتان في رواية تسقط
 كذا في العمول الاسترويشية وبه يفتي كذا في الدر خيرة ولو كان كفيلا بالنفس
 والمال فصالح بشرط البراءة من الكفالة بالنفس يبرأ كذا في الفصول الاسترويشية
 ولو قال المكفول له الكفيل يبرأ الى من المال فهو اقرار منه بالانفا حتى يرجع الكفيل
 على الاصيل اذا كفل بامرته ولو قال للكفيل ابرأ نكحوا براء الاقرار منه بالقض
 من الكفيل حتى لا يكون للكفيل ان يرجع بالمال على الاصيل وان قال الطالب للكفيل
 يبرأ ولم يقل هو ابرأ عند محمد وعنه ان يبرأ هو اقرار بالقض كذا في الكافي
 وقيل ابو حنيفة رحمه الله مع ابى يوسف في هذه المسئلة وهو مختار صاحب
 النهاية وهو اقرب الاحتمالين فالصبر اليه اولى كذا في النهاية هكذا هذا
 كله اذا غاب الطالب اما اذا كان يرجع اليه في البيان لانه هو المالك كذا في الاختيار
 شرح المختار والاختلاف بينهم انه لو كتب في الصك يبرأ الكفيل من الدين اهر
 التي كفل بها كان اقرارا بالقض كذا في التتارخانية ولو قال الطالب للكفيل
 انت ففعل من المال فهو كونه ابرأ نكح بالاجماع من الائمة الاربعة لان لفظ العمل
 يستعمل في البراءة بالامراد من البراءة بالقض كذا ذكره المحمدي كذا في معراج
 الدراية لو كفل بالثمن فاستحق المبيع يبرأ الكفيل وكذا الوردة يعيب بفساد
 او بغير فساد او بخيار روية او شرط ولو كفل المشتري بالثمن لغرم البايع ففسد
 استحق المبيع يبرأ الكفيل ولو رده يعيب بفساد او بغيره لا كذا في البحر الرافق
 رجلا تزوج امرأة وكفل بالمهر رجل عن الزوج ثم يسقط كل المهر بالفرقة الكائنة
 بينهم من قبلها قبل الدخول بها او يسقط نصف المهر بالطلاق قبل الدخول بها
 يبرأ الكفيل عن كل المهر في الفصل الاول وعنه نصف المهر في الفصل الثاني حكاه
 لبراة الزوج ولو ان امرأة زوجت نفسها من رجل علمت ان درهم وامرت زوجها
 حتى يرضيها لغرم او حالته بها عليه او كفل بها عنه ثم وقعت بينهما من جهتها
 فرقة قبل الدخول بها حتى يسقط كل المهر فان الزوج لا يبرأ عن الكفالة واذا
 بقيت الكفالة حتى ادى الزوج رجوعها ادى على المرأة وكذا لو طلقها الزوج قبل
 الدخول بها ضمن مثل ذلك الا انه يرجع عليها بقدر النصف كذا في المحيط ولا يجوز
 تعليق البراءة من الكفالة بالشرط كذا في الهداية وهذا هو الظاهر كذا في غاثة
 البيان ويروى انه يبرأ كذا في الهداية وهذا الوجه كذا في فتح القدير فتمسك
 في وجه اختلاف الروايتين ان عدم الجواز انما هو اذا كان الشرط بشرط محض
 لا متعلق للطالب فيه اصلا كقوله اذا جاء غدا وعنه لانه غير متعلق بين الناس
 واما اذا كان بشرط فيه فمفعول للطلب وله تمام فمعلق البراءة به صحيح كذا في النهاية
 ولا يجوز تعليق براءة الاصيل بالشرط ولو قال للمطلوب اذا جاء غدا فانت يبرأ

من الدين

من الدين لا يجوز كذا في محيط السرخسي رجل له دين على رجل فقال الطالب للمطلوب
 ان لم اقبض مالي عليك حتى توت فانت في حل فانت للمطلوب كانت البراءة باطلية
 ولو قال الطالب ان مت انا فانت في حل فهو جائز لا بها وصية كذا في فتاوى قاضي
 خان وعنه ابى يوسف لو قال الطالب للمطلوب ابرأ فخرج فلان من السجن او اذا
 قدم من سفره فانت يبرأ من الدين فهذا باطل ولو كان المطلوب كفيلا بالالف
 عن المسجون جاز الا يبرأ كذا في محيط السرخسي رجل كفل عن رجل بمال فقال
 الكفيل للمكفول له ان وافيتك بنفسه غدا فانت يبرأ من المال جاز ويبرأ عن
 المال لمكان التماثل كذا في فتاوى قاضي خان وفي هشام عن ابى يوسف رحمه
 الله اذا ضمن مهران امرأة ابنه علمانه ان مات الا نكح امرأته قتل النكاح
 يبرأ الصمان لازم والشرط باطل كذا في الفصول العائدة ولو قال الكفيل يبرأ
 بالنفس انا يبرأ متى عاراه الطالب او لقيه فهذا جائز ويبرأ اذا عاراه الطالب ولقيه
 في موضع يقرر على طلب حقه فيه كذا في محيط السرخسي رجل كفل عن رجل
 وفي المحرر عن ابى حنيفة رحمه الله اذا قال الرجل لغيره الكفيل لك بنفسك هذا
 اليوم فاذ اضمن اليوم فانا يبرأ قلنا قال اذا ضمن اليوم فقد يبرأ كذا في المحيط
 كفل بمال على رجل على انه متى سلم نفس المطلوب الى الطالب فهو يبرأ من
 المال وان اخذ الطالب المال من الضامن قبل ان يدفع الضامن اليه نفس
 المطلوب رجوع ثم ان الضامن جأ بنفس المطلوب ودفع الى الطالب دفع الضامن
 على الطالب بالمال الذي دفع اليه كذا في الدر خيرة الطالب اذا علق براءة الكفيل
 بالنفس بشرط فهو على وجه ثلاثة في وجه يجوز البراءة وبطل الشرط عوان
 تكفل رجل بنفس رجل فابراه الطالب عن الكفالة على ان يعطيه الكفيل
 عشرة دراهم جازت البراءة وبطل الشرط وان صالح الكفيل المكفول له على مال
 ليريه عن الكفالة لا يبرأ الصالح ولا يجب المال على الكفيل ولا يبرأ الكفيل
 عن الكفالة في رواية البخاري واحدي روايتي الحوالة والكفالة وفي رواية
 اخرى يبرأ عن الكفالة وفي وجه يجوز البراءة والشرط وصورة ذلك
 رجل كفل بنفس رجل وباعه من المال فشرط الطالب على الكفيل ان
 يدفع المال الى الطالب ويبرأ عن الكفالة بالنفس جازت البراءة والشرط
 وفي وجه لا يجوز كلاهما وقصوره ذلك رجل كفل بنفس رجل خاصة فشرط الطالب
 على الكفيل ان يدفع اليه المال ويرجع بذلك على المطلوب فانه يكون باطلا
 كذا في فتاوى قاضي خان **الفصل الرابع في الرجوع** اذا قال
 لغيره الكفل فلان بالدرهم عني او قال انك فلان بالالف درهم له علم او قال
 اضمن له عني او قال اضمن له الف التي علمي او قال اقبضه كماله علمي او قال
 اقبضه عني او قال اعطه الف التي له علمي او قال اعطه عني الف درهم
 او قال اوفه عني او قال ارفع اليه الف التي له علمي او قال ارفع عني الف
 درهم ففعل المأمور فانه يرجع على الامر في هذه المسائل بما وقع في رواية
 الاصل كذا في فتاوى قاضي خان كل موضع صححت اللغة فيه وادى الكفيل

في قوله المصلح المبرور في الرجوع

ما كفل به من عنده رجع على المكفول عنه ولا يرجع قبل الاداء اذ ادي المال
 من عنده رجع بما كفل ولا يرجع بما ادي حتى لو ادي الكريوف وقد كفل بالحياد
 يرجع بالحياد ولو ادي مكانا لو نابى لزمهم وقد كفل بالدنانير او شيت
 بما يكاد او بوزن على بسيل الصلح رجع بما كفل به كذا في المحيط والرصوع على
 الامر كما يكون اذا كان الامر ممن يجوز اقراره على نفسه بالثبوت حتى ان
 المكفول عنه اذا كان حيا محجورا وامر رجلا بان يكفل عنه فكلل وادى لا يرجع
 وكذا العبد المحجور اذا امر رجلا بان يكفل عنه فكلل وادى لا يرجع عليه الا بعد
 العتق واذا كفل عن الصبي اما ذوقا بامره وادى كانه ان يرجع به بذكر عليه
 هكذا في الغاية لو قال لا دفع او امن او كفل له ولم يقبل عني او له علي فان كان
 حليطه بان كان ياخذ الرجل منه ويديته ويضع عنده المال او يكون في عياله
 والا فلا كذا في محيط السرخسي ذكر في الاصل اذا امر حر بئالة من الصيارفة
 ان يعطي رجلا الف درهم فضا عنه او لم يذكر فضا عنه ففعل المأمور فانه
 يرجع القير في علي الامر في قوله اي حنيفة رحمه الله وان لم يكن صريحا لا يرجع
 الا ان يقول عني ذكر في الاصل رجل قال لغيره وليس حليطه اذ دفع الى فلان
 الف درهم فدفع المأمور لا يرجع به على الامر لكن يرجع به على القايض قال
 لانه لم يدفع اليه عار وجه يجوز دفعة كذا في قناني قاضي طلق لو ان رجلا
 كفل عن رجل حاضر بناية درهم بغير امره فقال المكفول عنه قد رخصت
 بكفا لئن ان كان رضاه قبل المكفول له كان للكفيل ان يرجع بما ادي على المكفول
 عنه كما لو امره قبل الكفالة ان يكفل عنه وان كان رضاه بعد بقول المكفول
 له لا يكون للكفيل ان يرجع بما ادي على المكفول عنه ولا يكون لرضاه عسرة
 كذا في الذخيرة كفل عير عن سبه فعتق فاداه او كفل سبه عنه بامره فاداه
 بعد عتقه لم يرجع واحرم منها على الاخر كذا في الكافي اذا تزوج امرأة والملاة
 ساكنة في منزل بعلها فنزل بها وتمن عنها الا حرقا اذا ابرج عليها سوا كان
 بامرها او بغير امرها نظرا هذا ما لو ضمن الاب المهر عن الابن الصغير لا يرجع
 على الابن والرواية محفوظة في الاب اذا شرط وقت الفها والاداء انها
 ضمن واذا لم يرجع على الابن ان لم يرجع على الابن ففي المرأة يجب ان يكون
 الجواب كذا في الذخيرة ولو كفل للبايع بالثمن فوهب البايع الثمن من
 الكفيل فقبضه الكفيل من المشتري ثم وجد المشتري بالبيع عيبا قال رده على
 البايع ويرجع عليه بالثمن وليس لواحد منهما على الكفيل سبيل كذا في محيط
 السرخسي ولو ادي الكفيل الثياب في السلم رجع بغير ثمنها ولو شرط في السلم
 التسليم في المصرو به كفيل فسلم الكفيل المسلم خارج المصرو بضراب السلم
 يرجع على المسلم عليه اليه في المصركذا في التاكر رخصته نقلا عن الغتابي
 في نوادر ابن سميعة عن ابي يوسف رحمه الله رجل ادي على رجل الف درهم ضمنها
 رجل بامر المدعي عليه ودفعها القاض الى المدعي ثم ان المدعي مع المدعي
 عليه تصادقا على انه لم يكن علي شي فالمدعي يدفع ما قبض الى المدعي عليه

قبول هو

ثم القاض

ثم القاض من يرجع بها على المدعي عليه وفي المشتري رجل له على رجل الف
 درهم قال مر الطالب المظلوب ان يقض عنه لرجل الف كالة او لرجل قال ابو يوسف
 ان كانت الالف التي لا امر على المأمور حالة وضمن المأمور عنه الف لرجل فلا امر
 ان يرجع عليه بالف حالت او لم تجل وان كانت الالف التي لا امر موقوفة الى مثل
 ذلك الاجل ثم حلت لم يكن له ان ياخذ بها وكذلك لو كانت له عنده وذبة
 وامره ان يقض لغريمه عنه ليس له ان ياخذ كذا في المحيط قال محمد بن
 في الاصل المعبر اذا اخذ كفيل ببرد المستعار او المقصود منه اذا اخذ
 كفيل ببرد المقصود ثم ان الكفيل حمل المكفول به الى مالك كان على الكفيل
 الرجوع على المستعير والقاصب بقيمة الحمل وهو اجر مثل عمله وهذا استبان
 ولو كان مكان الكفالة وكالة بان وكل المستعير والقاصب وكلاهما في ذلك
 في من المعتبر والمقصود منه او حيث وقع القصب او العارية فهو جازم
 ايضا ولكن لا يحبر او كفل على النقل بخلاف الكفيل فان الكفيل يحبر على النقل
 كذا في الذخيرة وروى ابو سليمان عن ابي يوسف في رجل كفل بالف درهم عن
 رجل بامره ثم ان الذي عليه الاصل اداها فحضر من الكفيل ثم جحد الطالب
 ذلك وحلف فاحذر من الكفيل فالكفيل ان يرجع به على المكفول عنه ولو كان
 الكفيل هو الذي دفع بحضور من عليه الاصل ثم جحد الطالب القصب وحلف
 واخذ المال من الكفيل فليس للكفيل ان يرجع بما ادي على الاصل في المحيط
 ولو ضمن الوصي دين الميت يرجع في تركته كذا في التاكر رخصته نقلا عن الغتابي
 رجل اشترى عبدا بالف درهم وكفل رجل بالثمن عن المشتري فنقد الكفيل البايع
 الثمن وقبض المشتري العبد ثم غاب الكفيل قبل ان يرجع على المشتري بانه قد
 عنه من الثمن فما مستحق فاستحق العبد من يد المشتري فارد المشتري ان
 يرجع على البايع بالثمن لم يكن له ذلك حتى يحضر الكفيل ثم اذا حضر الكفيل كان
 للكفيل الخيار ان يارجع بما ادي على البايع وان يارجع على المشتري واذا
 اختار ضمن احدهما لا يكون له ان يقض الاخر كان ضمن الاخر فليس للبايع
 ان يرجع على المشتري وان كان الكفيل ضمن المشتري من الابتداء فالمشتري
 ان يرجع على البايع بما دفع ولو كان الكفيل حين نقدا لثمن رجع على المشتري
 وكذا وان ظهر الاستحقاق كان للمشتري ان يرجع على البايع بالثمن وكذلك
 لو لم يستحق العبد ولكن طهر به كان حرا او مكاتب او مبررا او كان المشتري
 حاربه وظهر انها كانت ام ولد له كان الجواب فيه الجواز في فصل الاستحقاق
 قال محمد رحمه الله واذا اشترى الرجل من اخر عبدا بالف درهم وكفل
 بالثمن كفيل عن المشتري بامره ونقد الثمن وغاب فمات العبد في يد البايع
 قبل ان يقضه المشتري كان للمشتري ان يرجع على البايع بالثمن نسوا
 رجع الكفيل على المشتري بالثمن او لا يرجع فلو لم يموت العبد ولكن وجد
 المشتري به عيبا ورده بقضا او بغير قضا ورده بخيار روية او بخيار شرط
 له كان للمشتري ان يرجع على البايع بالثمن ولا سبيل للكفيل عليه قال ولو ان

رجلا شترى من رجل عبدا بالف درهم وكفل رجل بالثمن عن المشتري بامره
ثم ان الكفيل صالح البائع عن الالف علي خمسين ديناراً الكفيل يرجع علي المشتري
بالدراهم دون الدراهم فان استحق العبد والكفيل غابت والمشتري لا يرجع
علي البائع وان حضر الكفيل اتبع البائع بالدراهم ولو اراد الكفيل ان يرجع
علي المشتري لم يكن له ذلك بخلاف ما اذا ادعى الكفيل الدراهم فان هناك
للكفيل ان يرجع علي المشتري ولو كان مكان الصلح بين البائع والكفيل
خمسين ديناراً من البائع بالف ثم استحق العبد كان البيع في ذلك والصلح
سواء وراى محمد رحمه الله بهذه المشوية بين البيع والصلح المشوية
فيما اذا استحق به العبد بعد اقرارهما فان هناك البيع يبطل ثم ان الصلح
يبطل وما اذا استحق الدراهم وهما في المجلس بعد البيع كما يبطل
والصلح يبطل ولو لم يستحق العبد ولكنه مات في يد البائع قبل التسليم
وقد كان الكفيل باع من البائع خمسين ديناراً بالدراهم وقبض البائع
الدراهم كان للمشتري ان يرجع علي البائع بالدراهم ولا يسيل للكفيل
علي البائع ولو كان مكان البيع صلح البائع الكفيل البائع من الدراهم علي خمسين
ديناراً ثم مات العبد قبل التسليم اي المشتري فهو نظير مسألة البيع الا انه
فرق ما بين الصلح والبيع في الصلح لبائع العبد اختياراً في ثبوت خمسين ديناراً
وان شارب الف درهم وفي البيع لا يخير بل يد الف درهم لا محالة ثم في مسألة
الصلح اذا اختار البائع الدراهم والكفيل هو الذي يقبض الدراهم من البائع
وان اختار رد الدراهم فالمشتري هو الذي يقبضها من البائع ولو كان الكفيل
مأموراً من جهة المشتري بان يقبض البائع الثمن فباع المأمور من البائع
خمسين ديناراً بالثمن او صلح من الثمن علي خمسين ديناراً يجوز ولو كان
الكفيل كفيل عن المشتري بغير مأمور بالمشتري ثم ان الكفيل باع من البائع
خمسين ديناراً بالثمن او صلح من الثمن علي خمسين ديناراً فالبيع لا يجوز
علي كل حال واما الصلح ان صلح علي ان يكون الثمن الذي للبائع علي المشتري
للمشتري في الصلح باطل ايضا وان صلح بشرط براءة المشتري عن الثمن
جاز الصلح وان اطلق المصلح اطلاقاً ولم يشترط شيئا مع الصلح فلو مات العبد
قبل التسليم الي المشتري او استحق فغيبا اذا اطلق المصلح اطلاقاً لا يسيل
للمشتري اعلى البائع ولكن الكفيل هو الذي يرجع علي البائع ويخبر البائع
بين اعطاء الدراهم وبين اعطاء الدراهم كذا في الاخرى ان قضى بانه غير
بامره رجوع عليه وان لم يشترط الرجوع كما لو قضى دين غيره كذا في معراج
الدراهم قال شمس الائمة هذا اذا امره به لا عن اكره اما اذا كان مكرها في الامر
فلا يعتبر امره في الرجوع كذا في العناية ذكرها السير المسم اذا كان سيرا في يد
اهل الحرب فاشتره رجل منهم ان اشتره بغير امره يكون منقوضا لا يرجع
بذلك علي الا سيرا وان اشتره بامره في القياس لا يرجع المأمور علي الامر
وفي الاثنى عشر يرجع سوا امره الا سيرا ان يرجع بذلك عليه او لم يفعل علي ان

يرجع بذلك علي وهو كما لو قال الرجل لغيره اتفق من مالك علي عبلي او اتفق
في بناء داري فاتفق المأمور كانه ان يرجع علي الامر بالاتفاق وكذا الا سيرا
اذا امر رجلا ليدفع الفداء ياخذ منهم فهو بمنزلة مالوا امره بالشرا الذي في قاضي
قاضي خان رجلا تكاري بالانفرا عبا بها محامل وزواجل واخذ بها كغسل ثم غاب
الحال وحمل الكفيل يرجع علي المكارى باجر مثله يوم ضمن وكذا لغير الكفالة
بالجباطة واذا قال الكفيل صاحب الحق بدنه وبراءه صاحب الحق كان
للمكفيل وهو الكفيل ان يرجع علي الذي عليه الا صلح في قول ابي يوسف وقال
ابو حنيفة وزفر ليس له ان يرجع عليه رجل له علي رجل الف درهم فامر
رجلا حتي كفل بها عنه للطالب ثم قال من عليه الا صلح لرجل الكفيل بنفس
هذا الكفيل ففعل ثم اخذ الطالب الكفيل بالنفس لم يكن للكفيل بالنفس
علي الذي امره بذلك يسيل ولو كان امر رجلا حتي كفل عن الكفيل بالمال
ثم ان الطالب اخذ الكفيل الثاني واخذ منه المال كان له ان يرجع علي الذي امره
بذلك هكذا ذكر المسئلة في المتفق كذا في المحيط رجل قال لا خرب لفلان
عني الف درهم فذهب المأمور كما امر كانت الهبة عن الامر ولا يرجع المأمور
علي الامر ولا علي القايض وللامر ان يرجع في الهبة والدافع يكون متبرعا
ولو قال هب لفلان الف درهم علي اني ضامن ففعل جازت الهبة ويضمن
الامر للمأمور وللامر ان يرجع في الهبة كذا في قاضي خان ولو قال
اقضه عني او اعطه عني حيث يرجع وان لم يقبل علي ان ضامن ولو اعطي
غير ما امره لم يرجع كذا في التاتارخانية ناقلا عن القاسية ولو قال
اقض فلان الف درهم فاقضه لم يضمن الامر شيئا سو كان خليطاً او لم
يكن ولو ذهب رجل مالا لا جبي لم ان الموهوب له امر رجلا ليعوض الوهاب
عن هبته من مال نفسه ففعل جاز ولا يرجع علي الامر الا اذا قال له الامر في الامر
علي ان يرجع بذلك علي فحينئذ يرجع وكذا لو قال كفر عني عيني بطعام او ادر كة
مالي بما لم يفسد او اجمع عني رجلا بكذا او اعطى عني عبداً عن طهارتي كذا في قاضي
قاضي خان اذا قال الرجل لغيره هب لي الف علي ان فلان ضامن لها وفلان
حاضر فقال نعم لم وهبه المأمور الف درهم قال هبة من الضامن ويكون
المال قرضا للدافع علي الضامن كذا في الذخيرة قال محمد في الجامع رجل
له علي رجل الف درهم قال هبة من الضامن وهو المال قرضا للدافع علي
الضامن فامر المأمور لاجل ان يقبض صاحب المال ماله فقال المأمور قد
قبضت صاحب المال ماله فاذا رجع عليك فصدقه الغريم في ذلك وقال
صاحب المال ما قبضت شيئا فالقول قول صاحب المال مع يمينه ولا يرجع
المأمور علي الامر بشئ وان صدقه الامر وكذلك لو كفل رجل عن رجل بمال
بامر المكفول عنه فقال الكفيل بعد ذلك قبضت صاحب المال ماله وصدقه
المكفول عنه بذلك وكذبه صاحب المال وحلف واخذ ماله من المكفول
عنه لم يرجع الكفيل عن المكفول عنه ولو ان الامر محمد القضا ايضا فاقام

الما مورسنة انه قضا صاحب المال رجع الما مور علي الامر وتقبل هذه البيعة
 علي الطالب ايضا وان كان الطالب غائبا ولو ان الامر قال للما مور ان لغلاق
 علي الفايعة عبدك بها كان هذا جائزا فان باعه العبد بها ثم اختلف
 فقال صاحب المال يا علي الا اني لم اقبض العبد حتى هلكت في يده وقال الامر
 والبايع لا بل قبضته والقول قول صاحب المال مع ميمنه فاذا حلف ثبت
 هلاك المبيع قبل القبض وذلك بوجوب انفساخ العقد من الاصل فيبطل به
 حكم المتعاقبة وكان لصاحب المال ان يرجع علي غيره وهو الامر ولا يرجع الما مور
 علي الامر وان صدقه وان تجد الامر قبض الطالب فاقام الما مور بيعة علي
 الامر علي قبض الطالب قبلت بيعة ويكون هذا قبضا علي الغائب ولو كان
 الامر قال له صالح فلانا من الالف التي لم علي عبدك هذا فبطل
 فقال الطالب لم اقبض هذا والاول سواء الا ان صاحب العبد يرجع علي الامر
 بقيمة العبد وفي فصل البيع يرجع بالدين كذا في المحيط واذا ادعي علي رجل
 انه كفل بنفسه رجل بالث درهم له عليه ان لم يواف به غدا وشهد بذلك
 شاهدا ان وشهدا ان المكفول به امر الكفيل بذلك والكفيل والمكفول عنه
 يتكرران المال والامر قبض القاض بتلك الشهادة علي الكفيل ولم يواف به
 غدا فاحد بالمال واذا كان الكفيل يرجع بذلك علي المكفول به وان كان
 في رعيه انه لا رجوع له علي الاصيل وان لم يكن بينهما كفالة الا ان القاضي
 كذبه في ذلك كذا في الظهيرية او دعه الفأ وجدا وحلوا واذن
 المودع للمودع ان يقضي بالث الودعية دينه او يصالح غيره من دينه
 علي العبد فقال فعلت وكذبه غيره واخذ حقه من المديون بعد
 ما خلفت ضمن المديون الودعية ولو ان رب العبد للغير ان سبعة دينه
 فقال بعث وسلمت وكذبه رب الدين فاحلف عليه فان المودع
 لا يرجع علي المديون كذا في الكافي واذا كان للرجل علي رجل الف درهم فقال المديون
 لرجل ادفع الي هذا الرجل الف درهم ليقبضها من الالف التي علي اني
 ضامن لك فقال الما مور دفعت وصدقه الامر بذلك وكذبه الطالب
 كان القول قول الطالب ورجع الما مور علي الامر بالالف ولو كان المديون في علي
 قال له دفع الي فلان الف درهم فقبضها منه علي اني ضامن ما تدفع فقال
 الما مور دفعت وصدقه الامر بذلك وكذبه الطالب وحلف ورجع علي
 الغريم بدنيه لم يرجع الما مور علي الغريم ولو جحد الامر والطالب دفع
 واقام الما مورسنة علي الدفع والقضا فان الما مور يرجع علي الامر بدنيه
 في المسئلة الاولي وفي المسئلة الثانية يرى الامر عن دين الطالب كذا في المحيط
 الفصل الخامس في البيعة والتخليق والتاجيل يصح تخليق
 الكفالة بالشروط كالوقال ما بايعت فلانا ففلي وما ذاب لك عليه فعلي
 وما عكسك فلا فلي ثم ان كان الشرط ملايا بان كان شرط الوجوب الحق
 لقوله اذا استحق المبيع او لا مكان الاستيفاء لقوله اذا قدم زيد وهو مكفول

في بيع العبد
 ما لا يملكه
 من غير
 اذن

عنه او لتعذر الاستيفاء لقوله اذا غاب عن البلد يصح وان لم يكن ملايا لقوله
 ان هبت الريح او ان جالطرا وان دخل زيدا دار لا يصح والكفالة سمي يصح تعليقها
 بالشرط فلا تبطل بالتشروط الفاسدة كالطلاق والعنق كذا في الكافي وجعل
 قال لغيره اذ بيعت فلانا شيئا فهو علي فباعه شيئا بعه شيئا اخر لزم الكفيل المال
 الاول دون الثاني كذا في فتاوي قاضي خان اذا قال لا الرجل لغيره يا بيع فلانا فما بايعت
 من شيء فهو علي فهذا جائز استحسانا فاذا باعه شيئا يبي جنس باعه وباي قدر باعه
 لزم الكفيل ذلك فان جحد الكفيل وقال لم تبع شيئا قال الطالب بعته متاعا بالف
 درهم وقبضه مني وصدقه المكفول عنه هل يلزم الكفيل هذا المال فهذا علي
 وجهين الاول ان يكون المتاع الذي ادعي انه باعه قابلا في يده او في حيد
 المستشري وفي هذا القياس ان لا يلزم الكفيل شي وهكذا روي اسد بن عمر وعن
 ابي حنيفة رجه انه وفي الاستحسان يلزمه ونسبت في حقه الوجه الثاني
 ان يكون المتاع هالكا وفي هذا الوجه لا يلزم الكفيل شي مالم يقيم الطالب
 البيعة علي البيع قياسا واستحسانا ولو قال الكفيل بعته خمسينية وقال
 الطالب بعته بالف واقرا المكفول عنه بذلك فانه يوافق الكفيل بالث درهم
 وهذا علي جواب الاستحسان ولو قال ما بايعت اليوم فهو علي فباعه
 المبيعين اليوم لزم الكفيل المالا ان جحد ذلك اذا قال ما بايعته ولو قال
 ان بعته متاعا او اذ بعته متاعا فانما ضامن لثمنه فباعه متاعا نصفين
 كل نصف خمسينية احدهما قبل الاخر لزم الكفيل الاول دون الثاني ولو
 قال ما بايعته من دمي فهو علي فباع ثيابا يهوديا او كر حنطة لا يلزم الكفيل
 شي كذا في المحيط رجل قال لا خير يا بيع فلا تا علي ان ما اصابك من حنزان فهو
 عليا وقال ان هلك عبدك هذا فانما ضامن به لا تصح هذه الكفالة كذا في فتاوي
 قاضي خان لو قال من بايع فلانا اليوم يبيع فهو علي فباعه غير واحد لا يلزم
 الكفيل شي روي بشر عن ابي يوسف رجل قال لغيره يا بيع خادمتك هذا
 فلانا بالف درهم علي اني ضامن لهذه الالف فباعته بالبيع لم ضمن الكفيل
 الا الف ولو باعها عدة خمسينية ضمن خمسينية ولو باع نصفها خمسينية
 ضمن خمسينية كذا في المحيط وفي الفتاوي الغنابية ولو قال ما دابسته فهو
 علي الغرض والمباينة ولو رجوع عن الضمان قبل المباينة او بها عن المباينة
 مقه لم يضمن كذا في التاتارخانية ولو قال ما اكرضته اليوم فهو علي فباعه متاعا
 لا يلزم الكفيل منه كذا في المحيط ان قال تكفلت لك بما عليه فقامت البيعة
 بالث عليه ضمن الكفيل وان لم تقم البيعة فالقول للمكفيل مع ميمنه في قدر ما اقر
 به فان اقر المكفول عنه بالثمن لم يصدق علي كفيله ويصدق في حقه نفسه
 كذا في الكافي رجل كفل في صحته فقال ما اقر به فلانا فلان فهو علي ثم مرض الكفيل
 وعليه دين بحيث ماله فاقر المكفول عنه ان لغلاق عليه الف درهم لزم المريض
 جميع ذلك في جميع ماله وكذا الوافر المكفول عنه بذلك بعد ما مات الكفيل لزم
 الكفيل ويجازي المكفول عنه كذا في فتاوي قاضي خان ان قال ما ذاب لك

على فلان فهو على او ما شئت او ما قضى عليه فاقطع المطلوب بال لزم الكفيل
 الا في قوله ما قضى عليه لم يلزمه الا ان يقضى القاضي ولو قال مالك او ما اقر لك
 به امس فقال المطلوب اقررت له بالق لم يلزم الكفيل فان قال ما اقر
 به في الحال يلزمه ولو قال مت بنة انه اقر به قبل الكفالة بالحال لم يلزمه
 لانه لم يعمل ما كان اقر لك ولو ابي المطلوب الممن فالثمة القاضي لم يلزم الكفيل
 كذا في تحصيل البيان شرح الهداية رجل قال لا اخبر ما اذاب لك على فلان فهو على
 ورعي به الطالب فقال المطلوب للطالب على الف وقال الطالب لي علمته
 الف درهم وقال الكفيل ما للطالب على المطلوب شي ذكر في الاصل ان القول
 قول المطلوب ويحب الا لنعلم على الكفيل كذا في فتاوى قاضي خان لو كفل بامرءه
 ما اذاب عليه ففقد على بعد موته الكفيل اخذ من تركته وضرب الطالب
 مع غرمائه ان كان الاصيل ميتا وما اخذ وارث الطالب من تركته الاصيل
 يضرب فيه الطالب بما بقي من دينه شا ضرب في تركته الاصيل مع غرمائه
 ثم يرجع بما بقي في تركته الكفيل كذا في التاتارخانية فقلا عن القنانية ولو ان
 رجلا كفل عن رجل بالف درهم بامرءه على ان يعطيه المكفول عنه هذا العبد
 رهنا ولم يشترط ذلك على الطالب ثم ان المكفول عنه ابي ان يدفع العبد كان له
 ذلك ولا يتخير الكفيل بين ان يمضي في الكفالة وبين ان يفيخ وان لم يسلم له
 شرط لان هذا الشرط جري بين الكفيل وبين المكفول عنه ولم يجز بينه
 وبين الطالب فلو ثبت له الخيار اذ لم يسلم له شرط لثبت له هذا الخيار
 من جهة المكفول عنه والمكفول عنه ليس له هذا الخيار بخلاف ما لو شرط
 ذلك على الطالب بان قال للطالب اكفل لك بهذا المال غلاما يعطيني المطلوب
 بهذا المال عده هذا رهنا فكفل على هذا الشرط فابي المطلوب ان يعطيه
 الرهن فان الكفيل ان تخير بين ان يمضي في الكفالة وبين ان يفيخها لان هناك
 ثبت له الخيار من جانب الطالب وللطالب هذا الخيار فانه ان يبريه فيفيخ
 الكفالة وله ان لا يبريه فيبقى الكفالة فجاز ان ثبت للكفيل هذا الخيار من
 جهة وكذلك لو قال للطالب اكفل لك بهذا المال على ان يعطيني المطلوب عده
 هذا رهنا فان لم يعطني ما نابري من المال وكفل بهذا الشرط فابي المطلوب
 ان يعطيه الرهن فانه يبري عن الكفالة اذا قال للمكفول اكفل عنك بهذا المال
 على ان يعطيني كفيلا لا يتخير الكفيل بين ان يمضي في الكفالة وبين ان يفيخها
 ولو شرط على الطالب ان لا يعطيني كفيلا بالمال فما نابري من المائة فلم
 يعطه كفيلا فهو بري كذا في المحيط قال محمد رحمه الله اذا كفل رجل عن رجل
 بالف درهم على ان يعطيه ابنا له من وديعة المطلوب عنده فالصان جاز
 ويحبر المودع على ان يبا الدين من الوديعة وهذا استحسان فانه هلكت الوديعة
 فلا ضمان على الكفيل كذا في الذخيرة وكذلك لو ان صاحب الوديعة طلب من المودع
 ان يضمن الوديعة حتى يدفعها الى فلان فضا بدنه هذا ففعل كان جازا وهذه
 المسئلة والمسئلة الاولى في المتفق لو ان هذا الضامن رد درهم الوديعة

وان

على صاحبها

على صاحبها او اخذها صاحبها منه فالل على الضامن كذا في المحيط ولو ضمن
 له الف درهم على ان يعطيه ابنا له من هذه الدار فلم يعطها لم يكن على الكفيل
 ضمان كذا في الذخيرة قاله ولو ضمنها على ان يعطيهها من هذه الدار
 على الكفيل ضمان كذا في الذخيرة بفتح فباع الدار بعد ان يلزمه المال ولم يجز
 على بيع العبد في الضمان فان باع العبد بعد ذلك بذراعه جعلت عليه ان
 يقضيه من تلك الدراهم استحسن ذلك كذا في المحيط ولو ضمن عن رجل
 ما لا على ان يعطيه من ثمن هذا العبد والعبد للكفيل فان العبد قبل ان
 يبيعه بطل الضمان عن الكفيل وان باع العبد بجاه درهم وهي قيمته والدين
 الف لم يلزمه من الضمان الا بقدر قيمة العبد وقالت ابو يوسف اذا ضمن
 على ان يعطيه من ثمن هذا العبد وليس العبد له فالضمان باطل ولو ضمن
 على ان يعطيه من ثمن عبده ولا عبده له فالضمان لازم كذا في الذخيرة
 رجل ضمن لرجل مائة درهم على ان يعطيه نصفها ههنا ونصفها بالبري ولم
 يوقت فله ان يأخذها حيث يشاء وان كان المضمون شيئا له حمل وموتة يأخذها
 حيث ما شرط واذا قال لغيره ضمن لك الف درهم على ان لا يودرها اليك فهو
 باطل ولو قال على ان لا يودرها اليك في حياتي فهو جائز ويؤخذ الما من ميراثه
 بعد موته كذا في المحيط ولو كفل بنفسه على انه ضامن لما قضى عليه قاضي الكوفة
 وقضى عليه قاض غير قاضيه يلزمه ولو قال ما وجب لك على فلان حكم فلان
 الحكم فهو على وجب عليه حكم غيره لا يلزمه وهذا اذا كان كلا الضامنين
 حنفي المذهب فاما اذا كان المذكور حنفي المذهب فقضى به قاض شيعي المذهب
 لا يؤخذ به وفي زماننا يجب ان يصح التضمن كذا في محيط السرخسي رجل ادعى على
 رجل انه غصب ثوبا فاخذ من المدعي عليه كفيلا بنفسه وقال للكفيل
 ان لم تزده على غدا ففعلك من قيمة الثوب عشرة دراهم فقال الكفيل لا بل
 عشرون درهما فسكت المكفول له قال محمد في قياس قول ابو حنيفة رحمه الله
 وقوله لا يلزمه الا عشرة دراهم كذا في فتاوى قاضي خان رجل له على رجل مائة درهم
 فجاء انسان وكفل بنفس من عليه المائة علم انه ان لم يواف به غدا فعليه المائة
 اني له عليه صحت الكفالتان ثم ان لم يواف به يصير كفيلا بالمائة ويبقى
 الكفالة بالنفس على طاله فان ادعى الكفيل المائة فيندك الى الطالب لا يبرأ
 عن الكفالة بالنفس كذا في خزائن المفتين لو كفل بنفس رجل وجا اخر
 وكفل بنفس الكفيل على انه ان لم يواف بنفس الكفيل في وقت كذا فالل
 الذي للطالب على المكفول به الاول عليه صحت الكفالتان بلا خلاف اذا
 كفل بنفسه على انه ان لم يواف به غدا فالالف التي للطالب على المكفول به
 على الطالب بدعي على المكفول به مائة دينار ولا بدعي عليه الدراهم
 فانه يواف به غدا لا يجب على الكفيل شي من المال كذا في الذخيرة وفي المتفق
 اذا كفل رجل بنفس رجل على المكفول بنفسه ان غاب عنه فالكفيل
 ضامن لما عليه فتاب المكفول بنفسه الى الكوفة ثم رجع ودفعه الكفيل

الزم

الي الطالب قال لعل الكفيل كذا في المحيط رجل كفل بنفسه رجل علم انه ان لم يواف
به غدا فعليه ما ادعى الطالب عليه ولم يواف به الغد وادعى الطالب عليه
الف درهم وصدقته المطلوب ووجدتها الكفيل كان القول قول الكفيل مع اليدين
عليه العلم كذا في فتاوي قاضي خان والقيام الطالب البينة على ذلك او تكفل الكفيل
لزم الكفيل الالف هكذا في المحيط ولو كفل بنفسه رجل علم انه ان لم يواف
به غدا فعليه من المال ما اقتربه المطلوب ولم يواف به الغد وادعى المطلوب
ان له عليه الف درهم كان الكفيل صانعا لما اقترنه كذا في فتاوي قاضي خان والفرق
في مسألة الاقرار الكفالة اصبحت الى ما هو سبب الوجوب من كل وجه وهي
جائزة للمعامل اما في مسألة الدعوى الكفالة اصبحت الى ما هو سبب
الوجوب من وجه دون وجه لان الدعوى ان كانت بسبب الوجوب في حق
المدرعي ليس بسبب الوجوب في حق المدرعي عليه ولا تعامل في اضافة الكفالة
الى ما هو سبب الوجوب من وجه فبردا الى ما يقتضيه القياس ولا يمكن
تصح هذه الكفالة لوجوبها بمضاهة الى مجرد الدعوى فعملنا هذا
مضاهة الى دعوى يثبتها الطالب بالحق حتى يصير سببا للوجوب من كل
وجه حتى لا يتعطلوا هذه الاضافة اصل كذا في الدخيرة لو كفل رجل بنفس
رجل بان لم يواف به غدا فعليه ما عليه فكل رجل الطالب في صفة الطالب
ولا زمة كالماني على الكفيل وان لازمه الى اخره اليوم لانه لم يوجد من الكفيل
الموافاة به ولو قال الرجل للطالب قد دفعت نفسي اليك من كفاية فلان تربي
الكفيل من المال سو اكانت الكفالة بالنفس بأمرة او بغير أمرة كذا في البدائع
اذا شرط في الكفالة ان لم يواف به غدا فعليه ما عليه من المال ولم يسم مقدار
المال صححت الكفالة الثانية ايضا فادام يواف به غدا ان توافقوا على مقدار
من المال او قامت البينة لزم الكفيل ذلك وان اختلفوا في مقدار ما على المكفول
بنفسه من المال فالقول قول الكفيل لا تكاره الزيادة اذا شرط في الكفالة بالنفس
ان لم يواف به غدا فعليه مائة درهم ولم يقل فعليه المائة التي عليه فلم يواف به
غدا ينظر اذا قل الكفيل ان له عليه مائة درهم وقد كفل عنه بذلك يصير
كفيلة وهذا ظاهر وان قال الكفيل لم يكن للطالب عليه شيء وكان هذا معنى
اقرار الطالب بمائة درهم وقال الطالب كان له عليه مائة درهم وقد كفلت
لي عنه بذلك معلتا بعدم الموافاة فالقياس ان لا يلزم الكفيل شيء ويكون
القول قول الكفيل وبه اخذ محمد رحمه الله وهو قول ابي يوسف الا في الاستحسان
لزم الكفيل الى ما هو قول ابي حنيفة رحمه الله وابي يوسف رحمه الله الا في
كذا في المحيط اذا قال ان لم يواف به متى دعا به فعليه الالف التي له عليه
ثم ان الطالب دعا به فدفعه اليه مكانه فهو بري من المال قال
شمس الامة السرخسي رحمه الله معنى قوله دفعه اليه مكانه سلمه في المجلس
الذي دعا به استعمل باحضاره وبما هو اسباب تسليمه حتى دفع اليه كذا
في الدخيرة رجل قال لاخر ان لم يعطك فلان ما لك فهو علي فتقاضاه الطالب

فلم يعطيه المطلوب ساعة فتقاضاه لزم الكفيل استحضار كذا في فتاوي قاضي
خان اذا قال ان لم يواف به غدا فعليه مائة درهم سوي المائة التي له عليه
فلم يواف به غدا فعليه المسئلة لا تتابع على قول محمد وانما تتابع على قولهما
وقد خلت المشايخ فيها على قولهم قال بعضهم لا يصير كفيلة عن غيره احر
ولا يلزمه المال اصلا وقال بعضهم يصير كفيلة عن غيره كذا في المحيط اذا قال
ان لم يواف به غدا فالمائة الدراهم التي لك علي فلان اخر على فالكفالة الثانية
جائزة بالاتفاق وان كان ذلك الرجل شريك المكفول بنفسه في الدين بان كان
الدين وجب عليهما بسبب واحد وكل واحد منهما كفيل عن صاحبه وان كان
ذلك الرجل اجنبا عن المكفول بنفسه فالكفالة الثانية جائزة في قول ابي حنيفة
وابي يوسف حتى لو لم يواف به غدا لزمه المال وعليه قول محمد الكفالة الثانية
باطلة بخلاف ما اذا قال ان لم يواف به غدا فالمال الذي لك عليه علي فلان وكذا ان
حاضر وقبل فانه يجوز اذا قال ان لم يواف به غدا فعليه المائة الدراهم التي لك
عليه والطالب يدعى عليه مائة دينار لمائة درهم فلم يواف به لا يلزمه المال
بل اختلاف كذا في الدخيرة اذا قال ان لم يواف به غدا فالمال الذي لك علي فلان
اخر على لا تصح الكفالة الثانية اذا قال ان لم يواف به غدا فالمال الذي لك علي فلان
عليه فلكل واحد على هذا المكفول به على لا تصح الكفالة الثانية بخلاف
هكذا ذكر الشيخ الامام شيخ الاسلام اذا قال ان لم يواف به غدا فالكفيل بنفسه
فلان سمي رجلا اخر للطالب عليه حق فالكفالة الثانية جائزة حتى انه اذا
لم يواف به غدا يصير كفيلة بنفسه الثاني كذا في المحيط رجل كفل بنفسه رجل
عليه انه ان لم يواف به في وقت كذا فعليه المال الذي له عليه فتغيب
الطالب عند محل الاجل فطلبه الكفيل ولم يدفعه الى الطالب واستشهد على
ذلك فاما لا يلزم على الكفيل وكذا لو شرط على الكفيل مكانا في الكفيل
بالمكفول به في ذلك المكان فطلب الطالب ليدفعه اليه فتغيب الطالب
كان المال لازما على الكفيل وعلى قول المتأخرين من المشايخ وهو قول ابي
يوسف اذا تغيب الطالب يرفع الكفيل الامور التي تغيب لتغيب الكفيل وكذا
للقايب ويسم الكفيل الى الوكيل كذا في فتاوي قاضي خان في الجامع الصغير
رجل لزم رجلا وا دعى عليه مائة دينار ولم يدفع المائة دينار بل ادعى عليه حقا
مطلقا او مالا مطلقا او دينا مطلقا ولم يسم قدرها فقال رجل دعه
وانا كفيل بنفسه فان لم يواف به غدا فعليه مائة دينار ورعي به الطالب
فلم يواف به غدا فعليه مائة دينار فيما لو جهن عند ابي يوسف رحمه الله اذا ادعى
صاحب الحق المائة دينار وهو قول ابي حنيفة رحمه الله كذا في الدخيرة واذا
كفل بنفسه فلان عليه انه ان لم يواف به غدا فالمال الذي عليه للطالب
عليه فمات المكفول به قبل مضي الغوت مضي الغد يصير كفيلة بالمال فان
مات الكفيل قبل مضي الاجل فان وافي ورعي الكفيل بالمكفول به الى الطالب
قبل مضي الاجل لا يلزم الكفيل المال وكذا اذا دفع المكفول بنفسه نفسه

الى الطالب عن جهة الكفالة قبل انقضاء الاجل لا يلزم الكفيل المال كذا في الظهيرية
وان لم يوافق به حتى مضى الفد لم يلزم الكفيل المال كذا في الوضعية ولو كفل بنفسه رجل
لرجل علمي انه متى طال به تنسليمه سابه اليه فان لم يساه فليده ماله عليه
فان الكفيل بالنفس فطال به الكفيل المكفول به بالنسليم حتى عجز عن التسليم
هل يلزمه المال قال رضي الله عنه وكان والذي يقول كذا رواية لهذه المسئلة
وسبق ان لا يلزمه المال لان المطالبة بالتسليم بعد الموت غير صحيحة فلم يوجب
الشروط فلم تتجز الكفالة بالمال كذا في الظهيرية قال ابو حنيفة رحمه الله
لو قال كرجل ان قتلت فلانا ناسا من لوتك وتقال المصون له قد رضيت
فهو جائز ولو قال ان شجك او قطع يدك او قتل عبدك او عصبك فاناسا من
لقبته ورضي المصون له فهو جائز ولو قال كمن قتل من الناس او من عصبك
فاناسا من كديك فهو باطل كذا في محيط السرخسي اذا كفل بنفسه رجل علمي انه
ان لم يوافق عدا فهو وكيل مخصوصته ضامن لما داب عليه ورضي به المطلوب قد ك
جائز كله فان وافى به في العدم فهو بري من ذلك كله وان لم يوافق به في العدم صار كفلا
بالمال وكفلا بالخصوصية فان لم يسلم المكفول به بعد ذلك يرضي عن الكفالة بالنفس
وهل يرضي عن الوكالة بالخصوصية وعن الكفالة بالمال فلا شك انه لو لم يشترط
برأته عنهما متى وافى به انه لا يبرأ ولا شرط برأته عنهما يرضي عن الكفالة بالمال
ولا يبرأ عن الوكالة بالخصوصية ولو كفل بنفسه علمي انه ان لم يوافق به عدا
فعلا نرجل اخر وكيل في خصوصية فما قضى به عليه فعلا نرجل اخر ضامن له
ورضوا به فهذا جائز لانه اخذ الطالب والمطلوب في الكفالة لثمن انما اختلف الكفيل
وذلك غير مانع ولو كفل بنفسه رجل علمي انه ان لم يوافق به عدا فهو وكيل في خصوصية
ورضي الطالب بذلك ولم يوافق به في العدم فهو وكيل بالخصوصية فان قضى عليه بشي
لم يلزم الكفيل فان قضى الكفيل الطالب حقه فله ان لا يقبل ذلك منه لانه متبرع
في الاذ او متى قبل منه لا يبرح على المطلوب بذلك ولو كفل بنفسه رجل الى اجل
مسمى علمي انه ان لم يوافق به فهو ضامن لما داب عليه ووكيل في الخصوصية ورضي
الطالب بذلك ولو كفل بنفسه رجل الى اجل مسمى علمي انه ان لم يوافق به فهو ضامن
لما داب عليه فاراد الطالب ان يأخذ الكفيل بالكفالة بالنفس قبل الاجل فكيف له
ذلك وهذا علمي ظاهر الرواية وليس له ان يجأه قبل مضى الاجل انما ولو كفل
رجل بنفسه رجل وجعله المكفول به وكفلا بالخصوصية ضاملا لانه عليه ورضي الكفيل
بذلك ثم مات الكفيل فلا خصوصية بين الطالب وبين ورثة الكفيل فان وجد
الطالب المكفول به وحاصه الى القاضي فما قضى له عليه بشي كان في مال الكفيل
ولكن لا بد من خصوصية الطالب مع المطلوب في اثبات الطالب حقه بالحجة
وقضا القاضي بذلك ويكون بعد ذلك بالخيار ان يشاء المتطلب وان شاء اتبع
تركة الكفيل فان اختار اتباع المطلوب فادى المطلوب المال فالمطلوب لا يبرح
بما ادى علمي اجماع وان اختار اتباع تركة الكفيل وادوا رجعا بما ادوا علمي المطلوب
كذا في المحيط لو قال ان عجز عني عن الاداء فهو علي فاعجز بطن السرخسي ان

حبسه ولم يود لزوم الكفيل كذا في النصوص العادية اذا قال المطلوب للطالب ان لم
او افك بنفسه فدا فله المال الذي تدعي فلم يوافق به لا يلزمه شي فكذا في شيخ
الاسلام في شرح الجامع الصغير في كتاب الصلح رجل قال لغيره استلك هذا الطريق
فان اخذ مالك فاناسا من فسلكه فاخذ ماله كان الضمان صحيحا واكفون عنه مجنون
مع هذا اجوز الضمان ولو قال له ان اكل ايتك سبع او اتلف مالك سبع فاناسا من
لا يصح كذا في النصوص الاستثنائية رجل كفل عن رجل يدين علمي ان فلانا وفلانا
يكفان عنه بكذا وكذا من هذا المال فابي الاخر ان يكفلا قال الفقهاء ابو بكر
البيهقي الكفالة الاولى لازمة ولا خيار له في ترك الكفالة كذا في قباوي قاضي خان
لو قال الطالب للمطلوب احبني علمي فلان بما لي عليك علمي انك كذلك ضامن ففعل
فهو جائز وله ان يأخذ بها نشا وهذا بمنزلة الكفالة ولا يبرأ الاصيل لان
الحوالة بشرط الضمان علمي الاصيل تثقل بكفالة كذا في محيط السرخسي رجل
قال لآخر ضمنت لك ما لك علمي فلان علمي ان احبلك به علمي فلان فرضا الطالب
فان احاله الضامن علمي فلان فهو جائز وان ابي فلان ان يقبل الحوالة فالضامن ضامن
علمي حله ان شاها الطالب اخذ وان شاها الذي عليه اتفق الاصيل ولو قال ضمنت
لك ما لك علمي فلان علمي ان احبلك بها علمي فلان الي شهر فهو علمي ان عمله علمي فلان
متي شا فكون علمي المحتال عليه الي شهر كذا في المحيط ويجوز تأجيلها الي اجل معلوم
والجهازه السبوة فيها متجولة كذا في التبيين وجميع الاجال في ذلك علمي السوا وما سل
بيئت الاجل ان يكون من الاجال المتعارفة بيئت سوا كان اجلا يتوهم حله للمال
اولا يتوهم كذا لو كفل بنفسه رجل الى ان يقرم المكفول له من سقره وان لم يكن
من الاجال المتعارفة ان لم يتوهم حله في الحال اصلا كذا لو كفل الى القطاف او الى
النير واولا الى الحصاد او الى الرباس جائز وبيئت الاجل ان كان يتوهم حله
للمال لا يبيئت الاجل كذا لو كفل بنفسه فلان الي ان يهب الريح او الى ان يطر السحاب
كذا في الظهيرية قال محمد في الاصيل اذا كفل رجل بنفسه رجل الى شهر او الى
ثلاثة ايام وما اشبه ذلك فهو جائز واذا تمت الكفالة فانما يطالب الكفيل
بعد مضي شهر ولا يطالب به في الحال في ظاهر الرواية عن اصحابنا كذا في المحيط
وفي السراجيه وهو الاصل صحيح وفي الصغرة وفي يتي كذا في الثنا راجحة
لو قال كفلت بنفسه فلان في هذه الساعة الي شهر تشي الكفالة بمضي شهر
بلا خلاف ولو قال كفلت بنفسه فلان شهرا او قال ثلاثة ايام لم يذكر محمد رحمه
الله هذا الفصل في الكتاب وقد اختلف المشايخ رحمهم الله فيه قال بعضهم
هذا وما لو قال الي ثلاثة ايام سوا ومنهم من قال ان الكفيل في هذه الصورة يطالب
في المرة ويرا بعض المدة واليه مال الشيخ الامام عبد الواحد السبكي رحمه الله
كذا في الظهيرية والمحيط روي عن محمد رحمه الله فيمن قال لغيره كفلت لك ما لك
علمي فلان علمي انك متى ظلمت في اجل شهر فهو جائز فمتي ظلمه منه فله اجل
شهر فاذا مضى شهر كان له ان يأخذه متى شاها لطلب الاول ولو شرط هذا
الشرط بعد الكفالة فهو باطل فلا يطالب به متى شاها في محيط السرخسي

ه وفيما استقر رجل كفل بنفس رجل على انه كلما طال به منه فله اجل شهر فميت
 ه طلبة منه فله اجل شهر من يوم طلبه واذا مضى شهر من ذلك الوقت فله
 ه ان يأخذه متى شاء بالطلب الاول ولا يكون له بالطلب الثاني اجل شهر اخر كما اذا
 دفعه اليه ان قال حين دفعه اليه بريت اليك منه فهو بري منه فيما يستقبل ولو
 دفعه ولم ير اقطاعه بعد ذلك فلكفيل اجل شهر اخر ايضا من يوم طلبه منه
 كذا في الذخيرة ولو كان له دين موجبل على اخراجه منه كفيل ثبتت على الكفيل
 موجبل ولو كان الدين عليه حالا وتكفل به رجل موجبل تحت الكفالة وتاخر
 عنها الا ان يشترط الطالب وقت الكفالة الاجل لاجل الكفيل خاصة فلا تاخر
 الدين حينئذ عن الاصل كذا في خزائنه المفتين اذا تكفل عن رجل بالف موجلة فأت
 الكفيل بوجده من تركته حالا ولا ترجع ورثته على المكفول عنه الا بعد حلول الاجل
 وان مات الاصل حل الدين في حق موجبل في حق الكفيل حتى لو اختار المكفول
 له متابعة الكفيل دون ورثة الاصل ينتظر حتى يجل الاجل كذا في السراج الوهاج
 واذا كان لرجل على رجل الف درهم حالة من ثمن بيع فكفل بها رجل الى ستة اشهر
 على وجهين ان اضاف الكفيل الاجل الى نفسه بان قال اجلي ثبتت الاجل في حق
 الكفيل وحده والاصل جميعا فاذا كان للرجل على رجل الف درهم موجبل فكفل بها
 كفيل الى اجل مثل ذلك الاجل او دونه او اكثر منه فهو جائز والمالك على الكفيل
 الى الاصل الذي سمي ولو كان المال على الاصل فاحضر الكفيل المكفول عنه ولا يصح
 في حق الطالب وان اخبر الطالب المطلوب الى اجل قبح التاخير في حق المطلوب ويصح
 في الكفيل جميعا وان اخبر الكفيل الى اجل صح التاخير في حق الكفيل خاصة كذا في المحيط
 ولورد الكفيل التاخير ريث كذا في خزائنه المفتين فان ادعى الكفيل فيما اذا اخبر
 الطالب الكفيل خاصة قبل مضي الاجل لا يرجع على الاصل مالم يرض الاجل كذا ذكر
 في عامة الروايات كذا في المحيط ذكر في المبسوط واذا كان المال من ثمن بيع او غير
 فيه كفل فاحضر الطالب عن الاصل الى ستة اشهر فان قيل ذلك فاما عليه وعلى الكفيل
 حال كذا في كذا في النهاية واذا تكفل رجل فكفل عن الكفيل رجل اخر ثم الطالب باخر
 المال عن الاصل كان ذلك تاخيرا عن الكفيلين ولو اخبر عن الكفيل الاول
 فهو تاخيرا عن الكفيل الاخر والمالك على الاصل حال كذا في المحيط ولو تكفل رجل
 عن رجل بالف درهم الى ستة اشهر ثم ان الكفيل باع الطالب بها عند قبل الاجل وسلمه
 اليه ثم استحق العبد فاما على الكفيل الى اجله وكذا الوردة المشتري بعيب
 بقتنا وان كان البديع بغير عيب او بغير عيب لا يبيع لا يعود الاجل ولو لم يبعه الكفيل
 عبدا ولكن قضاها وجعلها فوجدها ستوقه فردها كان المال على الكفيل
 الى اجله وكذلك لو وجدها زبوا او بغير حجة وردها بغير قضا وان كان
 حين اعطاه المال اعلمه انها زبوا وقبض مع ذلك فهو جائز كذا في الذخيرة
 واذا كفل الرجل عن رجل بمال وباع الاصل من الطالب عبدا بذلك وسلمه اليه
 حتى يري الكفيل عن الكفالة حكما براءة الاصل ثم استحق العبد من يد الطالب
 او رده الطالب بالعيب بغير قضا القاضي عاد المال الى الكفيل ولو رده بغير قضا

لا يعود

لا يعود المال على الكفيل كذا في المحيط واذا كفل بالقرض موجلا الى اجل مسمى
 في كفالة جارية والمالك على الكفيل الى الاجل الذي سماه وعلى الاصل حال كذا
 في الذخيرة واذا اخبر الكفيل والا اصل شهر ثم اخبر سنة دخل الشهر فبالسنة
 في الاجل اذا احتضنت انقضت بكرة واحدة كذا في المحيط وذكر محمد رحمه الله
 في اقرار الاصل في باب الخيار في الكفالة والاقرار بالدين شرط للخيار في الكفالة
 صحيح صورة ما ذكره محمد رحمه الله اذا اقر الرجل انه كفل لفلان بالف درهم
 على انه بالخيار ثلثة اشهر ان صدقه الطالب ثبتت الخيار وان بعد الطالب
 لا ثبت الخيار مالم يبق السنة عليه كذا في الذخيرة الباب الثالث
 الثالث في الدعوى والخصومة رجل كفل عن رجل بالف ثم ادعى الكفيل ان الالف
 التي كفل بها قمارا ومن حزم وما اشبه ذلك مما لا يكون واجبا لا يقبل قوله ولو ادعى
 السنة على المكفول له بذلك والمكفول له لا يقبل بيته ولو اراد ان يحلف
 الطالب لا يلتفت اليه كذا في قضاوي قاضي خان ولو اقام الكفيل السنة على
 اقرار الطالب بذلك لا تسمع السنة كذا في المحيط ولو كان الكفيل اذى المال الى
 الطالب واراد ان يرجع بذلك على المكفول عنه والطالب يقابل فقال المكفول
 عنه كان المال قمارا او من مينة وما اشبه ذلك واذا انقم البيته على الكفيل
 لا تقبل بيته ويومر اداء المال الى الكفيل وبغاله اطلب تحلفك وخاضعة
 فان حضر الطالب قبل ان ياخذ المال من الكفيل فاحضر الطالب عند القاضي
 ان المال كان من حجر او ما اشبه ذلك يري الاصل والكفيل جميعا فلو ان
 القاضي ابرأ الكفيل ثم حضر المكفول عنه فاقرا ان المال من قرض او من
 بيع وصدق الطالب لزمه المال ولا يصدقان على الكفيل والتا والحوالة
 في هذا بمنزلة الكفالة كذا في قضاوي قاضي خان ثلثة اشهر كذا في المحيط
 الف غير مشترك بينهم فشهد اثنان منهم للثالث على رجل انه كفل بشئ المطلوب
 تقبل وان كان الدين مشترك بينهما لا تقبل شهادتهما كذا في الكافي اذا ادعى رجل
 على رجل كفالة بنفس او مال وجا به شاهدان شهدا واختلغا في الروايات
 او في المكان والقاضي يقبل هذه الشهادة وان اتفقا في الزمان والمكان
 واختلغا في الاجل وكما ثبت الدعوى في الكفالة في المال فقال احدهما كفل به الشهر
 وقال الاخر الى شهرين فان كان المدعي يدعي اقرب الاجلين في القاضي يقبل شهادتهما
 وان كان يدعي ابعد الاجلين لا يقبل شهادتهما كذا في المحيط واذا شهدا شاهدان
 على رجل انه كفل بغير هذا عن فلان بالف درهم غير ان احدهما قال الى سنة وقال الاخر
 هي حالة والطالب يدعي انها حالة ومجد الكفيل الكفالة او اقربها وادعى الاجل
 فاما عليه حال في الوجهين كذا في خزائنه المفتين وان كانت الدعوى في الكفالة ه
 بالنفس فشهدا احدهما باجل شهر والاخر باجل شهرين ذكر في السلام في شرحه
 هذه المسئلة على التفصيل ايضا ان كان المدعي يدعي اقرب الاجلين قبلت
 الشهادة وان كان يدعي ابعد الاجلين لا تقبل وذكر في مسند الشرح في شرحه
 من غير تفصيل ان هذه الشهادة مقبولة كذا في المحيط واذا شهد شاهد على

قفة
 على قول الحكم الباب الثالث
 في الدعوى والخصومة

الكفالة معانية وشهد الآخر على اقرار الكفيل بالكفالة قبلت شهادتهما واذا
 شهد شاهدان على الكفالة بالف درهم واختلفا في اللفظ فقال احدهما كفيل بها
 وقال الاخر ضيقها او قال احدهما انه قال هي التي وقال الاخر انه قال هي علي فانه
 قال شهادته جارية كذا في الظهيرة ادعى علي رجل ما لا مفعول لبيبت كفايته
 له عن رجل ولم تبين نسبت المفعول عنه هل يقع دعواه حكى فتوى شمس
 الايم الا ورجل في رجه الله انه لا يقع الدعوى وهكذا ان يفتي ظهير الدين
 المرعشي في ذكر محمد رجه الله في باب الشهادة في الكفالة ولو شهد شاهدان
 ان هذا الرجل كفيل بهذا الرجل بنفس رجل لا تعرفه باسمه ولكنه تعرفه بوجهه
 فهو جازي بوجهه الكفيل وكذا اذا قال لا تعرفه بوجهه ايضا واخذ
 الكفيل ويقال للكفيل بين فان اتى الكفيل رجلا وقال المفعول به هذا وصدقه
 الطالب في ذلك فيه وثقت ولم يكن عليه عمن وان كذبه يقضي فيه الدعوى
 والانكار فلهذه المسئلة دليل على ان في دعوى الكفالة لا يشترط تشيئة
 المفعول عنه وذكر تشيئة وقد فتيل هذه المسئلة فليعلم دليل لان
 وضع هذه المسئلة ان الكفالة وقعت عن شخص معين الا ان اليهود لا يبر
 لا يبرونه ولا يذكرون نسبته فتكون هذه الكفالة واقعة عن شخص معلوم
 في نفسه وموضوع ما حكى عن شمس الاسلام ان المدعى قال ان هذا الرجل
 كفيل عن رجل فتكون الكفالة عن شخص مجهول في نفسه فلا يفي كذا في الذخيرة
 فاذا شهد شاهدان على رجل بالكفالة بالنفس غير ان احدهما قال المفعول به
 ريد وقال الاخر المفعول به غير ولا تقبل الشهادة ادعى الطالب كفاية احدهما
 او كفايتهما واذا ادعى رجل قبل رجل كفاية بنفس رجلين واقام الشاهدان
 شهدا على كفاية احدهما واختلفا في الاخر فشهد احدهما على كفاية لثمة
 وسك احترفته فقال لا يدرى اهو ام غيره فان الكفيل يوحى بكفاية
 الذي اجبها على كفايته ولا يقضي بكفاية الاخر واذا شهد شاهدان على
 رجل انه كفيل لهما ولعللان بنفس فلان كانت الشهادة باطلة لانها
 شهدا بلفظ واحد وقد بطلت شهادتهما في حق ايها فبطل في حق الاخر
 ايضا واذا شهد شاهدان على رجل انه كفيل لفلان بنفس فلان على انه ان
 لم يوافق به بعدا فعليه ما عليه وهو الف درهم فالشهادة جارية فان شهد
 له شاهدان بالايضا في ذلك اليوم فهو بري عن الكفالة وان اختلفا في المال
 فشهد احدهما بالف درهم وشهد الاخر بخمسة مائة واتفقا على الكفالة بالنفس
 فالقاضي يقضي بالكفالة بالنفس لانها لم يختلف فيها وفي الكفالة بالمال اختلفا
 واختلفا في الشاهدان في المال على هذا الوجه يمنع قبول الشهادة عندنا
 حينئذ رجه الله سواء ادعى الطالب اقل المالين او اكثرهما وان اختلف الشاهدان
 بالمال فشهد احدهما بدينار وشهد الاخر بدينار لم تجز شهادتهما في شيء من ذلك
 ادعى الطالب احد القسطين بوجهها وان اتفقا في المال انه الف درهم الا انها
 اختلفا فقال احدهما قرض وقال الاخر من مبيع وادعى المدعي انه من مبيع

فانه لا يقضي له بشي الا ان يوفى ويقر ان كان عليه من مبيع الا انه اقره
 بين يدي شاهد اخر انه من قرض هذا اذا ادعى المدعي احد القسطين فان
 ادعى القسطين جميعا قبلت شهادتهما وقضى له بالف درهم ولو كانا شاهدا
 كفيلين بالمال عن صاحب الاصل لم تجز شهادتهما كذا في المحيط هشام قال
 سالت محمد بن احمد بن علي عن رجل ادعى على رجل انه كفيل بفلان فانكره
 فاقام المدعي بينة على الكفيل انه قتل بنفسه والزمه الكفالة ثم ان الكفيل
 اقام بينة انه قتل بنفسه بامرته قال لا قبل بينته كذا في الظهيرة قال محمد
 رجه الله في الجاه مع رجل ضمن عن رجل بما فقي له عليه ثم غاب المفعول به
 فاقام الطالب بينة على الكفيل ان له على الغائب الف درهم فانه لا يقضي له
 بذلك لا على الكفيل ولا على الاصيل لانه ادعى كفاية غير لازمة لان كزوجها
 مطلق بالقضاء على الاصيل ولم يثبت ذلك بمحض لو قال الطالب اني قدمت
 المطلوب الي فلان القاض واقضت عليه السنة بالف درهم بعد الكفاية وفتي
 لي عليه بذلك وانكر الكفيل فاقام الطالب اثبته عليه كذلك فتى القاض
 عليه بالف كذا في الذخيرة ولو برهن رجل على رجل انه على فلان الغائب
 الف درهم فانهم تنازوا وان هذا الكفيل لي عنه بامرته يقضي القاض بالمال على
 الكفيل والمفعول عنه وثبت امره فيرجع الكفيل بما ادعى على الامر وان
 ادعى الكفالة بغير امره فتى القاض بالمال على الكفيل دون الاصيل ولو قال
 كفيل لي عن فلان بكل ما لي عليه وان كان عليه الف درهم وبرهن على المال
 والكفالة فتى عليه وعلى الغائب ادعى الامر او لا الا انه اذا كان بائنا
 يرجع والا لا كذا في الكافي اذا شهد شاهدان على شهادته شاهدان
 على الكفالة وقال لا تعرف الكفيل والمفعول عنه ولكن اشهدنا فلان
 وفلان على شهادتهما ان فلان ابن فلان الغلابي كفيل لهذا الرجل بنفس
 فلان بن فلان الغلابي قبلت شهادتهما فبعد ذلك ان اقر المدعي عليه
 الكفالة انه فلان ابن فلان بوا حذبه وان انكر يحتاج المدعي الي شهودهم
 يشهدون ان المدعي عليه فلان ابن فلان الغلابي كذا في المحيط
 الرابع في كفالة الرجلين ورجلان عليهما الف درهم
 لرجل ثمة متاع او قرض وكفل كل واحد منهما عن صاحبه بما ادعى احدهما
 فهو عنه ولا يرجع على شريكه حتى يزيد ما يورديه على النصف فان زاد
 المودي على النصف رجع بالزيادة كذا في الكافي ولو قال هذا سمس كفلت عن
 صاحبي لم يقبل قوله ما لم يحاوا المودي حفته كذا في المحيط اذا كان على رجل
 الف فتكفل رجل عن الف كلفه ثم جاء اخر فتكفل عن جميع الالف
 ايضا ثم تكفل كل واحد من الكفيلين عن الاخر بجميع الالف فما اراه اخر
 وقع شايما عنهما فارجع على شريكه بنصفه كذا في شرح النافع ثم يرجعان
 على الاصيل وان تنازعا بالجميع على المفعول عنه فاذا برأب المال
 احدهما اخر الاخر بالجميع كذا في الهداية واذا وجب على رجلين

عليه في كفاية الرجلين
 في كفاية الرجلين

الف درهم بالسرا فكل واحد من صاحبه ولم يكفل الاخر عنه فادى الكفيل
شيا وقال هذا مما كفلت به عن صاحبي قبل قوله رجلان اشترا رجل
عبد بالف درهم على ان كل واحد منهما يكفل عن صاحبه ثم ان البايع
اخر ما على احد المشتريين خاصة ثم ان هذا الذي اخر عنه ادى نصف
المال وقال هذا مما كفلت به عن صاحبي قبل قوله رجل له رجلان الف
درهم من قرضه اقضه اومن ثمن مبيع باعه وكفل له رجل نصف المال
وكفل رجل اخر بالنصف الاخر كذا لثمن مقرر قتيبي او كفا واحدة فادى
الاصل خمسة بقر ولم يكفل شيئا كان المودى عنها ولو قال هذا مما كفل فلان
فهو علي ما قال وكذا لثمن اذا كان الالف متفرقا على الاصل بان كان من
قرضين او مبيعين او كان ما بينهما حبا بسببين مختلفين بان كان احدهما
من قرض والاخر من مبيع وكفل احد الكفيلين باحد المالين وكفل
الكفيل الاخر بالمال الاخر فادى الاصل خمسة بقر وقال هي من التي كفل بها
فلان فلان فهو علي ما قال وان كان باحدى الحسنيين كفل فادى الاصل
خمسماية وقال ادبتهما عن قوله قبل قوله كذا في المحط اذا وجب عليه الالف
من مبيع ثم ان صاحب المال جعل نصف المال الى سنة او وجب نصف الالف
من الاثنا حاله ووجب النصف الاخر من الاثنا او جلا الى سنة وكفل بكل
نصف كفل على حدة ثم ان الاصل ادى خمسة بقر ولم يكفل شيئا فهو عن الكفيل
الذي كفل عن المال كذا في الذخيرة واذا قال هي من التي كفل
عن المال بالموجب قبل قوله كذا في المحط اذا كفل رجلان عن رجل بالف درهم
وكل واحد منهما كفل عن صاحبه على ان المال على احدهما الى سنة وعلى الاخر
الى سنتين فهو جائز فان حل على صاحب السنة فاداه رجع به على الاصل
ولا يرجع به على الكفيل الاخر كذا في المحط المتنا ومان اذا فترقا فلا صاحب
الدين ان ياخذوا ايها شيا وجميع الدين ولا يرجع احدهما على صاحبه حتى
يؤدى اكثر الثمن من النصف فيرجع بالزيادة المكاتبان كتابة واحدة اذا كفل
كل واحد منهما عن صاحبه القياس ان لا يرجع وفي الاستحسان يرجع ثم لو ادى
احدهما شيا رجع على صاحبه بنصفه وان لم يؤد شيئا حتى اعترق المولى احدهما
جازا العتق ويرى عن النصف والمولى ان ياخذ حصة الذي لم يعترق ايها
شيا فان اخذ الذي اعترق رجع على صاحبه وان اخذ الاخر لم يرجع على العتق
بشي كذا في شرح الجامع الصغير للقدور الشهد حسام الدين كفل ثلاثة عن
رجل بالف درهم فادى احدهم بقرين جميعا ولم يرجع احدهم على صاحبه بشي
ولو كان كل واحد كفلا عن صاحبه فاداهما احدهم رجع المودى على صاحبه بالثلثين
ولصاحب المال ان يطالب كل واحد منهما بالف هذا اذا طفر بالكفيلين فان طفر
باحدهما رجع عليه بالنصف ثم رجع على الثالث بالثلث فان طفر بالثالث
رجع كل واحد بالتسديس ثم رجعوا جميعا على الاصل بالالف وان طفر بالاصل
قبل ان يطفر بها رجع عليه بجميع الالف قال ابو يوسف اذا اقر رجلان

الكفالة

لرجل

لرجل بالف درهم على ان ياخذ بهذا المال ايها شيا فهذا بمنزلة كفالة كل واحد
منهما عن صاحبه كذا في محط السرخسي الباد ^{الحا} مسوق
في كفالة العبد والذي لا يجوز كفالة العبد بالنفس والمال بغير اذن المولى
الا ان يعترق فيؤخذ به كذا في محط السرخسي والاذن بالتجارة لا يكون
اذن بالتجارة بالكفالة كذا في الذخيرة اذا اذن المولى في الكفالة فكل من اذن المولى
او عن اجنبي بالصح الكفالة سواء كان العبد تاجرا او لا فمحو راعيه
اذا لم يكن عليه دين وكذلك الامة والمويرة وام الولد كذا في المحط ويتباع
رقبه بالكفالة بالدين الا ان يفرقه المولى كذا في كبرايغ وان كان على العبد
دين وقبض على المولى او عن اجنبي بماله باذن المولى لا يلزمه شي ما دام
رقبته فاذا عتق لزمه ذلك كذا في المحط اما كفالة المولى عن العبد
تقع سواء كانت الكفالة بالنفس او بالمال وسواء كان على العبد دين او لم
يكن كذا في النهاية ولا يجوز كفالة المكاتب من الاجنبي سواء اذن له
المولى او لم ياذن لكنه تنفذ حتى يطالب بعد العتاق ولو كفل المكاتب
عن المولى جاز كذا في البدايع من ضمن عن عده ما لا يؤخذ به بعد عتقه بان اقر
باستقلال مال وكذا بغيره او اقضيه بغيره او باعه وهو محجور ولم يسم
حالا او غير جاز يؤخذ به بغير عتقه الكفيل به حالا كذا في الكافي وكذا اذا
اذا اودعه شيئا في ستملكه او وطئ امرأة يشبهه بغير اذن المولى فاداه
لا يؤخذ به في الحال فاداه ضمنه السنيان ولم يبين انه حال ولا غيره كان
على الكفيل حالا كذا في البحر الرائق ثم اذا ادى عنه يرجع به بعد العتق
ان كان باصره كذا في التبيين قال محمد في الحامع الصغير ادى على عبد
رجل دينيا وكفل رجل بنفس العبد ثم مات العبد بوا الكفيل كذا في الذخيرة
وان ادى على عبد يديره العبد فكل بنفس العبد دخل ثم مات العبد
فاقام المدعي البينة انه كان له ضمن الكفيل قيمته ولو ثبت ملك المدعي
ياقر ردي البينة او ينكوله عن الخلف وقد مات العبد في يدي البينة
ففي قيمة العبد على المدعي عليه ولا يلزم على الكفيل بشي مما يلزم على
الاصل الا اذا اقر الكفيل بما اقر به الاصل وذكر الامام الترمذي في الاستيعاب
وقال في موت العبد وجبى هو وان كفل فان طال اجس من القيمة
كذا في النهاية يجب ان يعلم بان اهل الذمة واهل الاسلام في حكم الكفالة
على النساء الا في الخمر والخنزير فان كان للذي خمر على ذمي من قرض او غضب
فكفل به ذمي جاز فان اسلم احدهم فمضاه على وجوه اما ان اسلم الطالب
ففي هذا الوجه يرى الكفيل عن الخمر وعن قيمتها عندهم جسيما واما ان
اسلم المطلوب ففي هذا الوجه يرى عن الخمر وعن قيمتها ويرى الكفيل
ببرائة وهذا قول ابو يوسف وهو رواية عن ابي حنيفة رحمه الله وروى
محمد ورفعه عن ابي حنيفة رحمه الله ان على المطلوب قيمة الخمر والكفيل على
كفالتة وهو قول محمد واما ان اسلم الكفيل خاصة ففي هذا الوجه يستظهر

على قول المصنف الباطل
في كفالة العبد والذي

اصلا عن الكفيل لا الى بدل في قول ابي حنيفة رحمه الله اخرا وهو قول ابي يوسف
وعند محمد الطالب بالخيار ان يشارح على الكفيل بقيمة الخمر وان يشارح على
الاصيل بعين الخمر وان اسلموا جميعا سقطت الخمر لا الى بدل وكذلك ان اسلم
الطالب والكفيل او اسلم الطالب والاصيل سقطت الخمر لا الى بدل وان اسلم
الكفيل والاصيل سقطت الخمر لا الى بدل عند ابي حنيفة اخرا وهو قول ابي
يوسف رحمه الله وعند محمد الطالب ان يطالب ايها الشاؤ اذا كان الخمر
من ثمن مبيع او اسلم الطالب والمطلوب فقد يبري الكفيل عن الخمر وفيه
بالاجماع وان اسلم الكفيل فالطالب يطالب بالمطلوب بعين الخمر ويرى الكفيل
عن الخمر وقيمتها عند ابي حنيفة رحمه الله اخرا وهو قول ابي يوسف
وعلى قول محمد بن حنبل الخمر ابي القيمة في حقه وكان للطالب ان يطالب بقيمة
الخمر وان كان الخمر واجبا فنسب التسليم ثم اسلم الطالب او المطلوب بقل
السلم واذا انفسخ التسليم يبري الاصيل وبرة الاصيل توجب براءة الكفيل
وان اسلم الكفيل يبري الكفيل بلا خلاف وبقي الخمر للطالب قبل المطلوب
على حاله كذا في المحيط والاصل ان اسلم الطالب يبطل الخمر اصلا لان امتناع
التسليم جازم قبله تسلامه واسلام المطلوب كذلك عند ابي يوسف
لتفوت التسليم وعند محمد لا يبطل بل يحوله الى القيمة لان الامتناع مانع
من قبل صاحب الحق بل جازم قبل من عليه الحق باسلامه والكفيل مطلوب
في حق الطالب طالب في حق المطلوب فصرنا في حاله نصرا بينين على خمر
على ان كل واحد كفيلة فاسلموا واسلموا ما يبرئهما عن الكفالة فيحول ما عليها
الى القيمة وان اسلمت احدهما يتحول ما عليها قيمة وبقي ما على الاخر خمر
فان ادت المسألة القيمة لا ترجع على صاحبها وان ادت الكافرة جميع الخمر
ترجع على المسألة بقيمة ما ادت عنها عن الخمر فان اسلمت معا ولم يسلم
الزوج يتحول ما على كل واحدة قيمة للكفالة والاصالة جميعا وان ادت
كل القيمة لا ترجع على صاحبها بشئ ولو تقاسما يتحول ما عليها قيمة
فان ادت المسألة الثانية ترجع على صاحبها بما ادت عنها وان ادت المسألة
الاولى فلا ترجع على صاحبها ولو اسلمت احدهما ثم الزوج ثم الاخرى
تحول كل ما على الاولى قيمة ولا ترجع على صاحبها بشئ وتحول قيم ما على
الاخرى اصالة ويبطل حق الزوج فيما عليها كفاية نصرا في صالح نصرا بين
عن دم لم عليها على خمر وكفيل كل عد الاخر في الخلع فيما سر بلا تفاوت
كذا في الكافي ولو ان ذميا ادعى على ذمي خمر او خمر يدا وكفيل بنفسه المدعي
عليه رجل مسلم وجعله وكفيل في خصوصته صانعا فقي له عليه
حازت الكفالة بالنفس وجازت الوكالة ايضا ولكن يكره فان اقيم عليه
البينة وقضى بالخمر والخمر يبرئ هل يلزم الكفيل ذلك فهو على وجهين ان كفيل
به قبل هلاك الخمر والخمر يبرئ في هذا الوجه لا يلزم الكفيل بشئ وان كفيل بعد
هلاك الخمر والخمر يبرئ في الخمر لا يلزمه بشئ وفي الخمر يبرئ وفي القاضي

على الاصيل

على الاصيل بقيته دراهم او دنانير لزوم الكفيل ذلك وان لم يقض القاضي عليه
بالقيمة فليقول ابي حنيفة رحمه الله لا يلزم الكفيل بشئ لان الحق لا يتنقل عن
العين الا بقضاء القاضي فيصير كفيل بالخمر يبري وعلى قولها الحق يتنقل عن
العين الى القيمة بنفس الاستهلاك فيصير كفيل بالقيمة وذلك جائز كذا
في المحيط وكفالة المرند كسائر تصرفاته موقوفة والمرندة كفالة جارية
بالاتفاق كسائر تصرفاتها فان لحقت بدار الحرب ونسبت فان كانت الكفالة
بالنفس تبطل وان كانت بالمال ولها مال تستغل ابي المال كفيل حربي بمال
او بنفسه ثم لحق بدار الحرب ثم خرج مستمنا لزمه كفيل مسلم لمرند
بنفسه او مال ثم لحق المرند بدار الحرب فورثته على حقه في الكفالة وان
رجع واستوفي ورثته بقضاء الكفيل يبري وان لم يكن فله ان يأخذ الكفيل
كذا في محيط السرخسي **مسألة** تنقضي الكفالة بالدرك جارية وهي
التزام تسليم الثمن عند استحقاق المبيع ولو كفيل بالدرك فاستحق المبيع
لم يأخذ الكفيل حتى يقضي به على البايع كذا في محيط السرخسي ويجوز الكفالة
بنفس البايع في الدرك كذا في التناظر جارية ناقلة عن الغائبة ومما كان
العهد باطل على ظاهر الرواية كذا في غاية البيان شرح الهداية وصورتها
ان يشتري عبدا من رجل مثالا فضمن للمشتري رجل بالعهد وانما لا يجوز
لان العهد اسم مشترك وقد يقع على الصك القديم ويطلق على العقد
وعلى حقوق العقد وعلى الدرك وعلى خيار فتعذر العمل بها قبل البيان
فبطل الفهم لكفالة كذا في التبيين ومما ان الخلاص باطل ايضا عند ابي
حنيفة لان تفسيره عند تحليف المبيع عن المستحق وتسليمه الى
المشتري لا محالة وهو باطل لانه ضمن بما يتورأ لوفاء ولو ضمن تحليف المبيع
او رد الثمن مع الفهم لانه ضمن بما يمكنه الوفاء وهو تسليم المبيع ان اجاز
المستحق ورد الثمن ان لم يحضر المستحق كذا في الكافي واذا باع رجل دارا
مثلا وكفيل رجل للمشتري عن البايع بالدرك فكفالة تسليم المبيع واقرار
منه انه لاحق له فيها حتى لو ادعى ان الدار ملكه او ادعى الشفعة او الاجارة
لا يسمع دعواه كذا في التبيين ولو شهد وختم ولم يكفل لم يكن تسليما وهو
على دعواه كذا في الهداية قال مشايخنا ما ذكر من الجواب محمود على ما اذا
كتب شاهد فلان البيع والشراء وكتب حربي البيع بمشهد ي او كتب
اقر بالبيع والشراء عندي اما اذا كتب في الشبهة ما يوجب صحة البيع
وتعاده بان كان في صك البيع باع فلان كذا وهو يملكه وكتب هو شهد بذلك
لا يسمع دعواه بعد ذلك كذا في النهاية واذا اخذ الكفيل بالدرك رهنا فالهين
باطل ولا ضمان كذا في المحيط ومن كفيل عن رجل بالغ بامرته فامرته الاصيل ان
يتعين عليه حريها ففعل فالشراء للكفيل والزوج الذي رخصه البايع عليه
مقناه الا مديع العينة مثل ان يستقرض من تاجر عشرة فيباي عليه
ويبيع منه ثوبا بياوي عشرة خمسة عشر مثالا لبيعه المستقرض بعشرة

على قول المصنفين

وتجمل حصة كذا في الهداية وهو مكروه كذا في الكافي رجل كفل عن رجل بامر به
عليه ففطن الاصيل للكفيل فلا جأوا ما ان قضاه علي وجه الاقتضا بان دفعه
المالك اليه وقال اني لا آمن ان ياخذ الطالب منك حقه فخذ قبل ان يودي
فقبضه او على وجه الرسالة وهو ان يقول الاصيل للكفيل خذ هذا
المال وادفع الي الطالب فليس للاصيل ان يسترد في كلا الوجهين فان تصرف
الكفيل فيما فطن علي وجه الاقتضا ورجع فيه فالرجع له لا يجب عليه ان
التصدق الا ان فيه نوع خبث على مذهب ابي حنيفة رحمه الله ان ادي
الاصيل الدين واما اذا قضاه الكفيل فلا خبث فيه اصلا في قوله
جميعا واذا قبضه علي وجه الرسالة فالرجع له يطيب له في قوله ابي حنيفة
ومحمد وفي قوله ان يوفى يطيب قايما اذا كانت الكفالة فيما تضمنه ككفر خطه
قبضها الكفيل من الاصيل من الاصيل قبل ان يودي الي الطالب وتصرف
فيها فالرجع له في القضاء قال ابو حنيفة رحمه الله واجب الي ان يرد الي المالك
عنه وهذا الصريح واذا رد عليه فان كان فقيرا طار له وان كان غنيا فغنى
روايتان قال الامام في الاسلام لا شبهة ان يطيب له هذا اذا قبضه
عليه وجه الاقتضا واذا قبضه علي وجه الرسالة فعلي ما تقدم من الاختلاف
فيما لا يتعين عند ابي حنيفة ومحمد لا يطيب له وعند ابي يوسف رحمه الله
يطيب كذا في العناية اذا اراد انسان ان يكفل بنفسه انسان ولا يصير
كفيلة اصلا فالحيلة فيه علي ظاهر الرواية ان يقول الكفيل عند الكفالة كفلت
بنفس فلان الي شهر علي ان لا اكون كفيلة بعد الشهر فانه لا يكون كفيلة
اصلا لانه لا يصير كفيلة بعد الشهر لنفسها فيمورا الشهر فلا يكون كفيلة لئلا
في ظاهر الرواية لانه اذا كفل الي شهر يصير كفيلة بعد الشهر فاذا كفل هو الشهر
الي شهر علي ان لا يكون كفيلة بعد الشهر لا يكون كفيلة اصلا كذا في الفصول
العمادية وفي مجموع التوازي رجل له علي رجل الف درهم وكفل بها كفيل
فقال المطلوب للطالب ان فلا قد كفل لك عني بهذه الالف وابراي عني
لا خرج من البني ويتقي لك الخصومة مع الكفيل فابراه منها بيرا الكفيل
ايضا لان براءة الاصيل توجب براءة الكفيل وهذا ضرب من الخيل فحب علي
الرجل ان يعلم بذلك حتى لا يطل حقه واذا كفل الرجل عن رجل بامر به
ورهنه المكفول عنه رهنا قصوا جاز فان هلك الرهن في يد الكفيل صار مستوفيا
لما وجب له علي المكفول عنه حكم بهلاك الرهن ويكون الجواب فيه كالجواب
فيما اذا استوفاه حقه كذا في المحيط لو كفل بنفسه رجل علي ان لم يوافي
به الي سنة فعليه المال الذي عليه وهو الف درهم ثم اعطاه المكفول عنه
بالمال رهنا الي سنة كان الرهن باطلا لانه لم يجب المال للكفيل علي الاصيل
بعد وكذا لو كان الكفيل قال للطالب في الكفالة ان مات فلان ولم يودك المال
المال فهو علي ثم اعطاه المكفول عنه رهنا لم يجز ولو ابراه الطالب عن
هذه الكفالة لا يجوز ويجوز الا بر علي الاصيل وكل حق لا يجوز الرهن به

لا يجوز الا بر عنه كذا في فتاوي قاضي خاين وكل رجل بان يعطى خلافا كفيلا
بنفسه الموكل صامنا لما اذا ان عليه غطى ففطن علي الموكل قال للطالب
ان ياخذ الكفيل وليس للكفيل ان ياخذ لو كفل لان الموكل ههنا مائة
الرسول لانه لم يوجد منه اجاب العقد ولا قبوله وانما وجد منه مجرد الامر
بالكفالة عن المطلوب ولا امر بالعقد لا يواخذ عنقوف العقد كذا في محيط
السر حسي رجل امر رجلا ان يقض المأمور دينه من مال نفسه فامتنع
المأمور عن القضا لا يجز لان قول المأمور كان وعدا او وعدا غير
لازم الا اذا قبل وكفل فحينئذ يجز علي القضا كذا في فتاوي قاضي خان
وفي المنتقى عن محمد بن رواية ابيه اهما اذا قال صنت فلان حين فلان
ما في هذا الكتاب او قال ما في كتابي فامتنع فمما يطل ولو قال صنت
فلان عن فلان ما عليه فهو في هذا الكتاب فهو كذا في الهداية
ومن باع لرجل ثوبا وضمن له الثمن او مضارب ضمن من متاع قال الصنان
با طلة ان الكفالة التزام المطالبة وهي اليها فبصرف كل واحد منهما
صا من نفسه وكذا لرجلان باعا عبد صفقة واحدة وضمن احدهما
لصاحبه حصة من الثمن كذا في الهداية وان باعا صفقةين باذ باع كل
واحد نصفه بعتد على حدة ثم ضمن احدهما لصاحبه حصة من الثمن
صح الصنان والتوكيل بالنكاح اذا ضمن المهر للمرأة والرسول في باب
البيع اذا باع وضمن الثمن عن المشتري صح الصنان كذا في الكافي ولو ضمن
لا امرأة عن زوجها صفقة كل شهر جاز وليس له الرجوع من الصنان
في راس الشهر ولو ضمن اجرة كل شهر في الاجارة فله ان يرجع في راس
الشهر والفرق ان السبب في الصفقة لم يتجدد عند راس الشهر بل يجب
في الشهر وكلها بسبب واحد وسبب الاجارة يتجدد في كل شهر
لتجدد العقد فله ان يرجع عن الكفالة المستقبلة كذا في الاختصار
شرح المختار فان مات الكفيل ثم سكن المستاجر شهر بعد ذلك فما لزم
المستاجر لزم ثمة الكفيل ولا يطل الكفالة بالموت كما لا يطل كفالة
الورث عكاف كفالة النفس كذا في خزانة المعين وليس للكفيل بالاجر
ان ياخذ المستاجر قبل ان يودي فاما ادي الكفيل كان له ان يرجع بذلك
عليه المستاجر ان كانت الكفالة بامر به رجل دفع الي صبي محجور عشرة
درهم فقال له انفقها علي نفسك فيا انسان وضمن للدافع هذه العشرة
لا يصح الصنان لانه ضمن عن الصبي ما ليس بمضمون عليه ولو ضمن
قتل الدافع الي الصبي فقال ادفع الي هذا الصبي هذه العشرة علي اني
ضامن لك بهذه العشرة صح ذلك ويكون الصان مستقرا متنا
للعشرة من الدافع امرا له بدفعها الي الصبي وبصر الصبي باثباته
في القبيض اولا وكذا في المحجور اذا باع شيئا وضمن الثمن فجا
انسان وكفل للمشتري الدورك ان كفل بعد ما قبض الصبي الثمن

لا تقع كفالته وان كفل قبل ذلك صحت الكفالة كذا في فتاوى قاضي خان
واذا كان اخبره بكتبه ويقتل فكتب كفالته على نفسه بنفسه او مال او قتل
له رجل بشي من ذلك وقيل هو في كتاب فلكل جازي كذا في المحيط كفل برطب
وقضى بالقيمة على اصيلة لا تقطع او انه بقي على الكفيل عين الرطب
ولا يتحول عنه لعدم الخبر وان اخذ القيمة من الاصيل يري الكفيل وان
ادى الرطب رجع على الاصيل كذا في الكافي المربعين مريض الموت اذا كفل
عن رجل مال فان كان عليه دين يحيط بماله فالكفالة بكلمها باطله وان
لم يكن عليه دين جازت الكفالة بتقدر الثلث وان كفل لوارث او عن وارث
لا تقع اصلا وان كفل المربعين عن رجل بالف درهم ولا دين عليه ثم اقرب دين
يحيط بماله لا جزي ثم مات الكفيل كان المقر له اولى بتركه الكفيل من اكلها
المكفول له وان كان تركته اكثر من الدين الذي اقرب به ينظر ان كانت
الكفالة تخرج من ثلث ما بقي بعد الدين صحت كلها وان لم تخرج كلها
من ثلث ما بقي صح بتقدر ثلث ما بقي كذا في المحيط سبيل عمن
ضمن مال الاجارة ثم انفسحت وتيقا قد اعتدا حريدا بذلك المالك قال
لا يبقى كفالا كذا في التاتارخانية رجل له على رجل الف درهم موصل وطلب
بالدين من المديون كفالا فالقاضي لا يجبره على اعطاء الكفيل في ظاهر الرقعة
رواية اصحابنا وذكر في المنتقى ان يطالبه باعطاء الكفيل وان كان الدين موجلا
وذكر بعد هذا ان في الدين التوجل لو اخذ القاضي كفالا من الخصم الذي يريد
ان يغيب متغذا سئلا لا بالمراة اذا طلبت الكفيل بنفسها عند ارادة
الزوج الشرف والقاضي باخذ منه كفالا بثقة شهر عند ابي يوسف رحمه الله
استحسننا رفقاً بالناس قال العبد الشهيد في واقعة الفتوى في سيرة
الشفقة على قول ابي يوسف رفقاً بالناس في سائر الديون لو ائتمن مقيلاً بذلك
كان حسناً رفقاً بالناس كذا في ذخيرة اذا كفل رجل عن رجل بماله عليه شعر
اختلف الكفيل والمكفول له والمكفول عنه فاذا كفل كفيلة درهم
وادعى المكفول له عشرين ديناراً او اقتر المكنول عنه بكر حصة فلا ين على
الكفيل والمكفول عنه فاذا كفل كفيلة ولو كان كذلك يخلص واحد منهما فان
حلفا برضا عند الدعوى وان حلف احدهما ويكفر الاخر فالذي نكل يلزمه
والذي حلف يبرأ عن الغرم كذا في المحيط لو قال لاخر كنت كفلت لك
بالدين الذي لك على فلان الى شهر وبعد الشهر لا فانا يري من المطالبة
وقال صاحب المال بل نكملت بان لا اطالبك الى شهر وبعد الشهر اطالبك به
فالقول قول صاحب المال ولا يقبل قول الكفيل كذا في التاتارخانية اذا قال
الرجل لغيره كفلت لك بنفس فلان ولم يكن المكفول له يدعى على المكفول
به شيئا فالكفالة جائرة ويجعل في حق الكفيل حضور المكفول به مجلس الحكم
مستحقا عليه اللطاب فتكون الكفالة واقعة بحق مستحق على الاصيل
في ربح الكفيل والمدعي وكان بمنزلة ما لو كفل عن رجل مال والمكفول عنه

ينكر المال لان المال واجب في ربح الكفيل والمدعي وكان بمنزلة فان خاصم
الطالب الكفيل بالنفس الى القاضي فقاد الكفيل انه لاحق له قبل المكفول به
فالقاضي لا يلتفت الى قوله كذا في المحيط رجل امر رجلا ان يقتل المأمور
دنيه من مال نفسه فامتنع المأمور عن القتل لا يجبر الا اذا قتل وكفل
محمداً بجبر على القتل كذا في فتاوى قاضي خان في المنتقى رجل قضي رجلا
الف درهم في كسب يخاف ان ينقص من الالف فقضى له رجل ما نقص
من الالف فوجدها واديا الا انها زبوف فلا ضمان عليه في قياس قول
ابي حنيفة رحمه الله من قبل انه لو امتنعها لم يرجع بشي وفي قول ابي يوسف
نضمن الفاجياد ويرد الزبوف على الغرم اذا كان الدين بين رجلين
فكفل احدهما لغيره لشره بحقه فالكفالة باطله واذا كان
لامرأة على زوجها الف درهم من صداقها فكفل لها رجل عن الزوج
ثم ماتت المرأة فورثها زوجها واخوها فانه يرا الكفيل عن النصف
وبقي كفالا بنصف الاخر واذا ادعى مسلم على مسلم ما لا وعده وادعى
الطالب كفالته رجل من اهل الزمة عنه بماله بامر ومجده الكفيل
فتشبه له بذلك ذميان جازت شهادتهما على الذي ولم يجز على المسلم
حتى لو ادعى الكفيل المال لا يرجع به على الاصيل هكنا ذكره في عامة
روايات كفالته الاصل وذكر في بعض الروايات انه لا تقبل هذه الشهادة
اصلا كذا في المحيط الكفيل بالنفس او المال اذا اخرج نفسه عن عهدة
الكفالة بحضرة المكفول له والمكفول عنه لا يخرج ويبقى كفالا كما كان
والوكيل اذا اخرج نفسه عن الوكالة بين يدي الموكل يخرج عن الوكالة
واشار في كتاب الحمل الى ان له ان يخرج عن الكفالة بصورة ما ذكر
منه اذا كان للرجل على رجل مائة مؤجل ومضى قال لرجل للطالب
اذا حل ما لك على فلان فانا كفل لك بنفسه او قال كل ما لك
خرج من هذه التجوم على فلان فانا كفل بنفسه لك عند كل خمس
ثم اراد الكفيل ان يخرج من الكفالة قبل حلول المال فليس له ذلك
قبلا لمصلحة ما قبل حلول المال فهذا اشارة الى ان المال لو كان حال
كان له ان يخرج من الكفالة كذا في ذخيرة الكفالة والرهن جازان
في الخراج كذا في الهداية قبل المرافعة الخراج الموظف كذا في الكفاية
واما التواب فان اراد بها ما يكون بحق ككوي النهر المشترك
للعمامة واخر الخادس للمحلة والموظف للجهنم الجبس وفي حق
قوا الاسارى اذا لم تكن في بيت المال شي فالكفالة جائرة بالا طاع
وان اراد بها ما ليس بحق كالحيايات الموظفة في زمانا على
الحياط والصباغ وغيرها للسلطان في كل يوم او شهر فانها ظلم
اختلف المشايخ في صحة الكفالة بها كذا في فتح القدير والفتوى
على الصحة كذا في شرح الوقاية ومن يميل الى الصحة ايقع الامام على

البردوي كذا في الهداية وقال النسي وشمس الامية وقاضي خان مثل قول
 فخر الاسلام لا يها في حق توجه المطالبة فوق سائر الديون والعبية في باب
 الكفالة للمطالبة لا يها شرعت لا التزامها ولهذا قلنا ان من قام بتوزيع
 هذه النوايب بالقسط بوجوه وان كان الاخذ في الاخذ ظاهرا كذا في معراج
 الوراثة المقود التي يشترط فيها الكفالة اقسام ثلاثة قسم اذا كان
 الكفيل غائبا قبل الكفالة ولم يقتل او كان حاضرا ولم يقتل انه كفيل
 قايما واستحسانا واذا كان حاضرا وقبل بيع استحسانا وذكركل
 عقد يتطله الشروط الفاسدة خواليع والاحارة والسلم وقسم
 لا يفسد شرط الكفالة فيه سواء كان الكفيل حاضرا او غائبا قبل
 او لم يقتل وذكركل عقد لا يتطله الشروط الفاسدة خواليع من
 والعق على مال والنكاح والصلح عن دم العبد الا انه اذا لم يقتل الكفيل
 الكفالة لا تثبت الكفالة واذا قبل تثبت قايما العقد لا يفسد باستمر
 باشرط الكفالة في الاحوال كلها وقسم اذا شرط فيه الكفالة وقبل الكفيل
 بيع سواء كان الكفيل حاضرا او غائبا وما اذا لم يقتل لم يبع وذكركل
 له على رجل الف درهم حالة من مئة بيع او سلم وسأله ان يجمع
 بوجوه على ان يكفل له فلان قبل ان قبل الكفيل فجمع مع التناخير
 سواء كان الكفيل حاضرا او غائبا وان لم يقتل لم يبع التناخير كذا في المحط
 رجلان في سفينة اتفقا الى مكان قليل الماء فقال احدهما لصاحبه
 اني متاعك في الماء على ان متاعى بيديك فهو فاسد ويضمن لصاحبه
 نصف قيمة متاعه كذا في محيط السرخسي وطريقه انه يصير متاعا متاع
 الملقى بنصف متاعه كذا في التناخرات ناقلا عن قاضي ابي الليث
 كذا في علي اخر له غلام نوكة من بضاعت دارى وكفى كذا في البردوي
 كذا في مال نوكة بضاعت كبريه من درهما وعنده ان يروى
 ووي جند بن ارمال من ضايعت كبريه است برى واحب است
 كه بدعي يبع هذه الدعوى كذا في القصول العارضة وكو طليل المدعي
 ان ياتيه المدعي عليه كفلا بالمدعي به فلا يخلوا ما ان كان منقولا
 او عقارا او دينيا فان كان منقولا يتطرق ان مثليا كالمكيل والموزون
 لا يجر على اعط الكفيل المدعي به لانه ليس عليه احضاره مجلس الحكم
 وان لم يكن مثليا كالعبد والواحدة والثوب يجر على اعط الكفيل
 بالمدعي به قايما اذا كان المدعي به عقارا او دينيا لم يجر منه كفلا كذا
 في محيط السرخسي وذكركل بن سماعه في نوادة عن ابي يوسف لو ان
 رجلا ادع شاة لرجل فاكلها فضمن رجل تلك الشاة لم يكن عليه الشاة
 عند ابي حنيفة رحمه الله لانه ليس عليه الشاة وكذلك كل شيء يتعاقبه
 الناس فيما بينهم فهو مثل الشاة في قياس قول ابي حنيفة رحمه الله فكذا
 المسائل تفيد عن ابي حنيفة ان حق المقصوب منه بعد هلاك المقصوب

في القيمة لا في العبد وفي صلح الا صلح صل عن ابي حنيفة رحمه الله ان حق
 المستهلك عليه في العبد حتى قال يجوز الصلح عن المقصوب بعد الهلاك
 على اكثر من قيمته وقال ابو يوسف قايما انا نقول ان اخصب شاة غيره وذكركل
 فتمت له اخر عينا الزينة الفان وارجع عنه فيه القياس قال وذكركل
 الحيوان كله وكذلك لو عصب عبدا ومات عبده ففقد له رجل اخصب اياه
 الا ترى انه لو ابراه من عبده بري من قيمته وهذه المسائل تفيد عن ابي
 يوسف ان حق المقصوب منه بعد هلاك العبد في عيني المقصوب لا في قيمته
 كذا في الذخيرة قال في الاصل واذا عصب رجل عبدا من رجل او امة او شيئا من
 الحيوان او من المملوك ففقد له كفيل صحت الكفالة ووجب على الكفيل رد عبده
 مادام قايما ودر قيمته ان هلك كوجب على الاصل والقول في مقدار قيمته اذا
 وقع الاختلاف فيما بين الطالب والكفيل قوله الكفيل وان اقر القاصب بغيره
 اكثر مما اقر به الكفيل لزمه ولم يلزم الكفيل وان قامت بينة على زيادة القيمة
 اخذ الكفيل بالزيادة ولم يذكر في الكتاب ان الاصل اذا حلف وتكلى حتى لزمه
 الزيادة وهل يلزم الزيادة الكفيل قالوا يجب ان يكون المسئلة على التفصيل
 ان يبقى من الاصل اقرار بخلافه بان قال كانت قيمته خمسين والمقصوب
 منه يقول لا بل كان الفا فاستخلف الاصل فاني ان يحلف حتى لزم الف لا يلزم
 الكفيل الف وان لم يسبق منه اقرار بخلافه بان كان ساكتا حين ادعى المقصوب
 منه ان قيمته الف درهم فاستخلف فاني فانه يلزم الكفيل الف كذا في المحيط
 القاضي ياخذ من المدعي عليه كفلا ثقة اذا طلب وقال لي بينة حاضرة
 والنقد بثلاثة ايام لا تفكنا نرايخسون للقضا في كل ثلاثة ايام وكوامتغ المدعي
 عليه من اعط الكفيل بامر القاضي بالملازمة ولا يجسم كذا في الخلاصة والثقة
 من يكون معروف الدلالة ومعلوم الخاف لا يمكنه ان يخفى نفسه وما وراءه
 ذلك من كون الكفيل تاجرا او ما اشبهه من شهود النفس فلا يلتفت
 اليه القاضي ومن يسكن بيتا او حجرة بكرة فليس بثقة فلو قال لا اخذ كفلا
 ثقة فاقول قوله وبامر المدعي ان يلازمه كما يلزم الغريم غيره كذا في المحيط
 ولو قال لا ينقي عيتي او اقام شاهدا واحدا وقال لا اخذ عتاب لا باخذ الكفيل
 كذا في الخلاصة هذا اذا كان المدعي عليه مقيما في المصر اما اذا كان مسافرا
 لا يجزى على اعط الكفيل كف يوجهه الى وقت قيامه في مجلس الحكم فان اتى
 المدعي بينة والاخلى بسببه كذا في محيط السرخسي فان ادعى الخصم انه
 مسافر وانكر المدعي ذلك كان القول قول المدعي لان الاقامة في الامصار
 اصل عهد كذا في قياوي قاضي خان ولو قال انا اخرج عدا والى ثلاثة ايام تكفله
 الى وقت الخروج وان انكر الطالب خوجه بغير اية او بعت من يتقربه
 الى رقابيه يسألهم عن ذلك فان قالوا نعم اعد الخروج ففقد الكفيل الى وقت
 الخروج كذا في قيس الاجارة بعد السفر كذا في الخلاصة شروط في الكتاب
 لاخذ الكفيل طلب المدعي ذلك من القاضي قالوا هذا اذا كان الرجل عالما

بهتدي الى الخصومات اما ان كان جاهلا بالقاضي بامر المدعي عليه باعطا الكفيل
 وان لم يطلب المدعي ذلك كذا في المحيط واذا اعطى كفيل بنفسه وامتنع عن
 التوكيل لا يحرمه القاضي ولا يأمره بالملازمة وان اعطاه وكيله بالخصومة
 وامتنع عن اعطاء الكفيل يحرم على اعطاء الكفيل كذا في الخلاصة رجل عليه
 دين وبه رهن وكفيل كفيل بأذن المدين ففقد الكفيل دين الطالب ثم
 الرهن في يد الطالب كذا في النوازل ان الكفيل يرجع على الاصيل ما كفل وهو
 كما لو باع شيا واخذ بالثمن كفيل بامر المشتري فادى الكفيل الثمن ثم هلك المبيع
 عند البائع فانه الكفيل لا يخاصم البائع ولا يرجع عليه وانما يخاصم المشتري ثم
 المشتري يرجع على البائع كما دفع الكفيل اليه رجل عليه دين لرجل وبه كفيل فاخذ
 الطالب من الكفيل رهنا من الاصيل رهنا آخرها بعد الآخر وبكلا واحد من
 الرهنتين وفا بالدين فهلك احد الرهنتين عند المرفق قال ابو يوسف رحمه
 الله ان هلك الرهن الثاني ان كان الرهن الثاني عام بهن الاول فانه الثاني
 يهلك بنصف الدين وان لم يعلم بذلك يهلك جميع الدين وذكر في كتاب الرهن
 ان الثاني يهلك بنصف الدين ولم يذكر العلم والجهل والصحيح ما ذكر في كتاب
 الرهن كذا في فتاوى قاضي خان في كتاب الرهن عديت نهر ايتس كاشاه
 كتابة واحدة على حصة فاستلم احدها صار الكفيلة وبقيت الكتابة وكذا لو
 كان العبد لواحد فمات واسلم احده ورثته وكذا لو كانت عبده كتابة واحدة
 وكفل كل عن صاحبه فاسلم المولى او احدها نظره كاشاه او كتابا او كتابا
 عبد الله عليه رطب فانقطع او انه وقضى القاضي بالقيمة على احدها صار على
 الاخر قيمة اذ لو بقي رطبا لتفرقت الكتابة كذا في الكافي وكذا السراج وهو
 قرض استفاد به المقرض سقوط خطر الطريق وقد نهى رسول الله صلى الله عليه
 وسلم عن قرض جرنقا وصورته دفع دفع الى تاجر عشرة ليدفعها الى صدقته
 وانما يدفعه على سبيل القرض لا على سبيل الامانة ليستفد به سقوط خطره
 الطريق فان لم يكن المنفعة مشروطة ولا كان فيه عرف ظاهر فلا بأس به كذا
 في الكافي في كتاب الحوالة لقول الرجل لغيره اكتب لي سفيحة الى موضع كذا على ان
 اعطيك ههنا الى ايام فلا ضرر فيه كذا في الدر خيرة لوجا بكتاب سفيحة التي رجل
 من شريكه او خلطه فدفعه اليه فقراه ثم قال كتبها لك عندي او قال له الراجع
 اصنعها لي فقال قد اشتها لك عندي او قال كتبها لك عندي فهو باطل كذا
 في الدر خيرة ان شأ دفع اليه المال وان شأ لم يدفعه كذا في الطحاوي اذا قبل المدفوع اليه
 كتاب السفيحة وقرأ فيه لزمه المال والاعتماد على الاول انه لا يلزمه المال
 ما لم يقبل او يقول كتبها لك على او قال اشتها لك على كذا في فتاوى قاضي خان
 والفتوي على ما تقدم كذا في الدر خيرة وعن الشيخ الامام ابي بكر محمد بن الفضل
 رجلا انفذ اخراجه الى مدينة من المداين ثم انفذ الى الاخير بغير خروج الاخير
 من المدينة شيئا من السورديان ثم كتب الرجل الى اخيره سفيحة باسم رجل
 قالما وصلت السفيحة فقد بدلت الى الاخير قبلها وادى بعض المال وبذل صاحب

هكذا

السفيحة

السفيحة خطأ بالباقي ثم ورد الى الاخير كتاب من الاستاذ ان لا تقبل السفيحة
 التي كتبها اليك باسم فلان وان كنت قبلتها فلا توفها مال ورد عليه كتاب
 السفيحة فقد بدلت الى وقد تبدل الامر فهل للاخير ان يمتنع عن ادا الباقي
 قال محمد رحمه الله ان كان المكتوب اليه وهو صاحب السفيحة دفع المال الى الذي
 كتب السفيحة وصنف له المكتوب اليه مع ضمان الاخير ولا يكون للاخير ان
 يمتنع عن ادا الباقي وان لم يكن صاحب السفيحة دفع المال الى الكائن لا يصح
 ضمان الاخير وكان للاخير ان يمتنع عن ادا الباقي ولا يكون له ان يسرد ما دفع
 اليه هذا اذا كان الاخير ضمن المال لصاحب السفيحة وان لم يقبله كان له
 ان يمتنع عن دفع المال الى صاحب السفيحة في وجهه قال ويذكر الخطا لما
 لا يفرق ضمانا منه الا ان يقر باللسان او يكتب لفلان على من المال كتب وكنت
 هو يشهد على ذلك شهود كذا في فتاوى قاضي خان في دعوى الفضلي او رد
 سفيحة من اخراجه بعض التجار فوفى عليه من جملة المال بعضه وبقيت منه
 بقية ان كان الذي كتب مال قبل المكتوب اليه وكتب اليه ان يدفعه الي
 صاحب الكتاب واقر المكتوب اليه بالكتاب وان المال دين عليه اخبر
 على دفعه وان لم يقبله لا يجوز وان لم يبين للذي كتب قبل المكتوب اليه مال
 لا يجبر على دفعه الا ان يكون ضمن المال لصاحب الكتاب كذا في الدر خيرة
 كتاب الحوالة وهي مشتملة على ابواب الباب
 الاول في تعريفها وركبها وشرايطها واحكامها اما تعريفها فهو نقل الدين من
 ذمة الي ذمة هو الصحيح كذا في النهر العايق اما ركنها فهو الايجاب والقبول
 والايجاب من المحيل والقبول من المحتال عليه والمحال جميعا فالاحكام
 ان يقول المحيل للطالب احملك على فلان كذا والقول من المحتال عليه
 والمحتال له ان يقول كل واحد منهما قبلت ورضيت او خذ ذلك مما يدل على
 القبول والرضا وهذا اعتداهما في البداية اما شرايطها فانواعه
 بعضها يرجع المحيل وبعضها يرجع الى المحتال له وبعضها الى المحتال عليه وبعضها
 الى المحتال به اما الذي يرجع الى المحيل فانه ان يكون عاقلا فلا يقع حوالة
 المحيرون والنصي لوي لا يغفل عنه ان يكون بالغ وهو شرط التناذرون
 الانفاذ في حوالة النصي العاقل موقوف على اجارة وليه واما
 حرية المحيل فليست بشرط لصحة الحوالة حتى يقع حوالة العبد ما ذونا كان
 في التجارة يرجع عليه المحتال عليه في الحال كذا في ولم يكن للعبد عليه دين
 مثله ويتعلق برقبته وان كان محجورا يرجع عليه بعد العتق وكذا الصحة
 ليست بشرط لصحة الحوالة فصح من المريض كذا في البداية فاما رضا من
 عليه الدين وامره فليس بشرط لصحة الحوالة حتى ان من قال لغيره ان
 لك على فلان كذا من الدين فاحتله على ورضي بذلك صاحب الدين
 صححت الحوالة فان ادى المال لا يرجع بذلك على الذي عليه الاصل وبكذا
 في النهاية واما الذي يرجع الى المحتال فانه العقل لان قبوله ركن وغير العاقل

في

على كتاب الحوالة

لا يكون من اهل القبول ومنه البلوغ وانه شرط النفاذ دون الانقضاء فيستبعد
احتماله موقوف على اجازة وليه ان كان الثاني املي من الاول كذا في البوايع وكجوز
قبول الحوالة بال التيم من الاب والوصي على املا من الاول وان كان مثله في الاملاء
اختلصوا على قولين كذا في الجوازات ناقلا من المحيط ومنه الرضي حتى لو
احتمل مكرها لا يقع ومنه مجلس الحوالة وهو شرط الانقضاء عند ابي حنيفة
ومعه وعند ابي يوسف شرط النفاذ حتى ان المحتمل له لو كان غائبا عن المجلس
قبله الحجز فاحاز لا ينفذ عندها والصحح قولهم كذا في البوايع الا ان يقل
رجل الحوالة للغائب هكذا في قناوي قاضي خان واما الذي يرجع الى الخشال
عليه فممنه الغفل فلا يقع من المحبون والصبي الذي لا يعقل قبول الحوالة
اصلا ومنه البلوغ وانه شرط الانقضاء ايضا فلا يقع من الصبي قبول
الحوالة اصلا وان كان عاقلا سوا كان محجورا او ما دون في التجارة وسوا كان
الحوالة بغير امر المحيل او بامر له وان قيل وليه عنه لا يقع ايضا كذا في البوايع
ومنه رضاه وقبول الحوالة سوا كان عليه دين او لم يكن عند علمائنا اجماع
الله كذا في المحيط ولا يثبت حضرته لبيعة الحوالة حتى لو اخاله على رجل غايب
ثم علم الغائب قبل صحت الحوالة كذا في قناوي قاضي خان واما الذي يرجع الى
المحتمل به فممنه ان يكون دينالا زما فلا يقع الحوالة بالا عيانة القائمة ولا بد من
غيره لا زم كبدل الكتابة وما جرى مجراه والاصل ان كل دين لا يقع الكفالة
به لا يقع الحوالة به كذا في البوايع اما احكامها فمنه براءة المحيل عن الدين كذا
في محيط السرخسي فلو ابرأ المحيل عن الدين او دهيته له لا يقع وعليه
الفتوي كذا في الظهيرية واذا احال الراهن الموقوف بالدين على غيره يسترد
الرهن كذا في محيط السرخسي وكذا لو احال بدينه رهنا يقع هكذا في الكافي
ولو احال الزوج المرأة بصدقتها لم يحسن نفسها هكذا في البحر الرائق
ولم يرجع المحتمل على المحيل الا ان يتوي حقه فاذا توي عليه عاد الدين
الى ذمة المحيل والتوي عند ابي حنيفة رحمه الله اخذ الامرين اما ان يحد
المحتمل عليه الحوالة وتختلف ولا يثبت للمحيل ولا للمحتمل له او يوقف
مجلسا بان لم يتوكل مالا عينا ولا دينيا ولا كفلا كذا في التبيين سوا كانت
الكفالة بامر او بغير امره كذا في حزانة المفتين ولو احال المحيل الطالب
على الاصيل لم يقع عليه بالتوي كذا في التنا نازحانية ولو مات المحتمل عليه
مجلسا وعين المحتمل له رهن بالمال لغیر المحتمل عليه بان استعار محتمل
عليه من اخر عينا رهنا عند المحتمل له او رهن رجل عند المحتمل له رهنا
بالمال تبرعا وجعل المحتمل له مسلطا على بيعه ولم يحيل لم يعود المالك
في ذمة المحيل كذا في قناوي قاضي خان ولو ان صاحب الرهن لم ياخذ الرهن
بقدم ما مات المحتمل عليه مجلسا حتى هلك في يده الرهن هلك بدين
الذي هو مضمون به وان سقط الرهن عن المحتمل عليه لم يتركه مجلسا ثم اذا
هلك الرهن بدين الذي هو مضمون به يظن بعد ذلك ان كان الراهن نطوع

في الرهن

في الرهن لا يرجع على احد شي وان رهن بامر المحتمل عليه او استعار المحتمل عليه
شيا ورهنه اشبع صاحب الرهن المحيل بالمال فياخذ منه وما رزق تركه للمحتمل
عليه فيقتضي منه لادين غرمائه وان رهن من جملة غرمائه كذا في المحيط لو مات
المحتمل عليه وقال المحتمل له مات مجلسا وقال المحيل خلفه ففي التنا في
القول قول المحتمل له مع اليدين على العلم وفي المبسوط كما في التنا في التهمة
ولو ظهر للميت مال كان له كونه له على ملي او وديعة عند رجل او مند ثوب
ولم يعلم القاضى به يوم موته حتى قضى بطلان الحوالة ويعود الدين الى المحيل
رد القاضى قضاه فيعد ذلك ان لم يكن المحتمل له اخذ شي من المحيل رد عليه
ما اخذه ولو كان القاضى يعلم ان للميت دين على المجلس فلا يولي ابي حنيفة
رحمه الله لا يقض بطلان الحوالة كذا في المحيط رجل احال رجلا لدين له عليه
فقال المحتمل عليه عن البلد حيث لا يدرى ان هو لفسرته وعجزه فاراد المحتمل
ان يرجع بمقتضى المحيل لم يكن له ان يرجع بالدين عليه ما لم يثبت موته كذا
في قناوي الجواهر واذا ادي المحيل ولم يقبل المحتمل له يجزى على القول
كذا في الخلاصة ولا يكون متبرعا اذا تبرع من يقصد الاخصان الى الغير
من قبل غيرا يقصد دفع الضرر عن نفسه وبهذا اذا قصد دفع الضرر عن
نفسه حيث اسقط عن نفسه المطالبة والجس حال اعساره هكذا في الكافي ومنه
ثبوت ولاية المطالبة للمحتمل له على المحتمل عليه بدين في ذمته ومنه ثبوت حق
الملازمة للمحتمل عليه على المحيل اذا لازمه المحتمل له فكما لازمه المحتمل
له فله ان يلزم المحيل لتخلصه عن ملازمة المحتمل له واذا حبسه له ان
حبسه اذا كانت الحوالة بامر المحيل ولم يكن على المحتمل عليه دين مثله
والحوالة متينة بالدين لم يكن للمحتمل عليه ان يلزم المحيل اذا لزم ولا ان يحبس
اذا حبس كذا في البوايع **الباب الثاني في تقسيم الحوالة**
وهي نوعان مطلقة ومقيدة فالمطلقة منها ان يرسل الحوالة ولا يقيد بها شي
مما عنده وديعة او عصب او دين او يحيله على رجل ليس عليه شي مما ذكرنا
كذا في التبيين فلو احال مطلقا لا يتعلق حق المحتمل له بالدين الذي للمحيل على
المحتمل عليه ولا بالوديعة ولا بالنصيب الذي عنده بل بذمة المحتمل عليه
ويجب عليه ادا دين المحتمل له من مال نفسه والمحيل ان يقبض دينه ووديعة
وعصبة منه ولا يطل الحوالة باخذه فلو مات المحيل قسم دينه ووديعة
ونصيبه الذي قبل المحتمل عليه بين غرمائه دون المحتمل له كذا في الكافي
ثم المطلقة على نوعين حالة وموجلة فالحالة منها ان يحيل المدين الطالب
على رجل بالف درهم فيجوز ويكون الف على المحيل حالة والموجلة منها
رجل له على رجل الف درهم من من بيع الى تيم فاحاله بها على رجل الى سنة
فالحوالة جائزة ويكون المحتمل عليه الى سنة ولم يذكر محمد رحمه الله ما اذا
حصلت الحوالة مبهمه هل يثبت الاجل في حق المحتمل عليه قالوا لا ينبغي
ان يثبت كما في الكفالة فان مات المحيل لم يحل المال على المحتمل عليه وان مات

في الرهن لا يرجع على احد شي وان رهن بامر المحتمل عليه او استعار المحتمل عليه

في الرهن لا يرجع على احد شي وان رهن بامر المحتمل عليه او استعار المحتمل عليه

المحتال عليه قبل حلول الاجل والذي عليه الاصل حتى حل المال على المحتال عليه
فان لم يكن وفاء للمحتال له بالمال الذي عليه الاصل الى اجله كذا في النهاية
واذا كان المال حالا على الذي عليه الاصل من قرض فاحاله بها على رجل الى سنة
فهو جائز وان كان هذا تاجيلا في القرض فان مات المحتال عليه قبل مضي الاجل
مفساغا دالمال الى المحتال حالا وكذلك لو كان المال حالا على المحتال من قرض
بيع او غصب فاحاله بها على رجل الى سنة ومات المحتال عليه قبل مضي الاجل
مفساغا فانه يعود للمال الى المحتال حالا كذا في الذخيرة رجل عليه الف حالة
لرجل والمدينون له عليه رجل اخر الف درهم حالة فاحاله المدينون الاول
صاحب دينه على المدينون الثاني حوالة مقبذة با عليه صححت الحوالة فلو
ان المحتال له احصا لمحتال عليه الى سنة لا يكون للمحتال ان يرجع على مدينه
مما كان له عليه فلو ان المحتال له بعد التاخير ابرأ المحتال عليه عن دين
الحوالة كان للمحتال ان يرجع على مدينه بدينه حالا كذا في فتاوى قاضي خان
رجل له على اخر الف درهم فاحاله على غيره الى سنة ثم ادب المحتال المال الى
المحتال له قبل السنة فله الرجوع على المحتال عليه حالا كذا في السراجية
اذ احتال رجل للمال الى اجل ثم احتال عليه احاله على اخر الى اجل مثل ذلك
اقل او اكثر لم يثبت له ان يرجع على الاصل حتى يقبض الطالب كذا في التاتارخا
ولو احتال الاب والوصي بدين الصبي الى اجل لم يخف لكونه ابرأ مؤقتا فبعت
بالاير الموبز وهو اذا كان ديناً ورثه الصغير وان وجب بقدها جاز التاجل
عند أبي حنيفة وابو يوسف رحمهما الله كذا في البحر الرائق وليس للمحتال عليه ان يرجع على
المحتال قبل ان يودي لكن اذا اوزم قبله ان يلزم واذا احسب كان له ان يحبس الاصل
حتى يجلسه عن ذلك كما في الكفيل كذا في المحيط اذا ادب المحتال عليه الى المحتال له
او غيبه او تصدق به عليه او مات المحتال له فورثه المحتال عليه يرجع في ذلك كله
على المحتال ولو ابرأ المحتال له للمحتال عليه بري ولم يرجع على المحتال كذا في الخلاصة
واذا قال للمحتال عليه قد تركته لك كان للمحتال ان يرجع على المحتال كذا في خزانة
الفتاوى رجل عليه دين لرجل فاحاله الطالب على رجل ليس للمحتال دين في حق فضولي
وقضى المال من المحتال عليه يرجع الى المحتال عليه ان يرجع على المحتال كذا في الوادي
من مال نفسه وليس عليه دين ولو كان للمحتال دين على المحتال عليه فاحاله الطالب
على مدينه بدينه بدينه المال ثم جاز الفضولي فضولي وقضى دين المحتال له عن المحتال
الذي عليه اصل المال كان للمحتال ان يرجع بدينه على المحتال عليه ولو اختلف
المحتال والمحتال عليه كل واحد منهما يدعي ان الفضولي قضى عليه والفضولي لم يبينه
عند اتقنا اخرها بيمينه يرجع الى قول الفضولي عن انها قضت فان مات الفضولي
قبل البيان او غاب كان القضاء على المحتال عليه كذا في فتاوى قاضي خان ويرجع المحتال
عليه للمحتال له لا بالمودي حتى لو كان المحتال به ذراهم فتقدرا المحتال عليه دنائره او العكس
فتصارا وتراعيان شرط القرض وصحت المصارفة والمحتال عليه يرجع على المحتال بمال
الحوالة لا بالمودي كذا اذا باعه بالدرهم او الدينار عرضا يرجع بمال الحوالة

لا بالمودي

لا بالمودي وكذا اذا اعطاه زيوفا مكان الجياد وجوز المحتال له رجوع على المحتال بالجياد
ولو صالح المحتال له المحتال عليه فان صالحه على جنس حقه وبراءه عن الباقي يرجع على
المحتال بالقدور المودي لانه ملك ذلك القدور من الدين فيرجعه وان صالح على خلاف
جنس بان صالحه من الدراهم على الدينار او على مال اخر يرجع على المحتال بكل الدين
هكذا في البدايع والمقبدة على نوعين احدهما ان يقبذ المحتال الحوالة بالدين الذي له
على المحتال عليه والثاني ان يقبذ الحوالة بالعين الذي له في يد المحتال عليه بالغصب
او بالوديعة كذا في النهاية اما المقبذة بالعين فتصورها رجل له عند رجل الف درهم
وديعة او غصب وعلى صاحب الوديعة والغصب لرجل الف درهم دين احال صاحبها
الوديعة او الغصب الطالب على المودع والغاصب بالف على ان يعطيه من الالف التي
هي له عنده ووديعة او غصب فليس للمحتال ان يأخذ من المحتال عليه بمال الحوالة
فان دفعها المودع الى المحتال صار مائنا لها فان اخذ المحتال ماله من المحتال
عليه ثم ان المحتال له اخذ ماله من المحتال عليه كان للمحتال عليه ان يرجع على
المحتال كذا في الذخيرة واذا كانت الحوالة مقبذة بالوديعة فقال المودع هو
صاحبت الوديعة بطلت الحوالة ولو كانت مقبذة بالغصب لا تطل الحوالة
كذا في الخلاصة ولو استوفيت الوديعة او الغصب بطلت الوديعة الحوالة
كذا في الذخيرة اما الحوالة المقبذة بالدين الذي للمحتال على المحتال عليه
فتصورها رجل له الف درهم احاله المطلوب الطالب قال الف على رجل
المطلوب عليه الف درهم دين على ان يوديها من الالف التي للمطلوب
عليه كذا في النهاية واذا كانت الحوالة مقبذة بالعين التي للمحتال
في يد المحتال عليه ثم ان المحتال وهب للمحتال عليه ملكها عليه كذا
في خزانة المفتين ولو ابرأ المحتال له المحتال عليه من الدين وقد احاله دينه
مقبذاً للمحتال ان يرجع على المحتال عليه بدينه وان لم يكن للمحتال على المحتال
عليه دين ففي الهبة والاذن يرجع المحتال عليه على المحتال كذا في التكماني
المحتال اذا اخذ المالا من المحتال بطريق الثقل وقال ان المحتال عليه
مفساغا الحوالة مقبذة بالدين الذي للمحتال على المحتال عليه الصبي اخذ
برجع المحتال على المحتال عليه بالدين الذي له على المحتال عليه كذا في خزانة
المفتين ولو مات المحتال فاما اذا كان بالدين الذي على المحتال عليه
او بالعين الذي في يد المحتال عليه وعلى دينه كثيرة ولم يدع شيئا
سوي الدين الذي له على المحتال عليه والعين الذي له في يد المحتال عليه
فالمحتال له لا يكون احصا بذلك استحيانا هكذا في الذخيرة وتكون اسوة
لغيرها المحتال فكذا في الهداية ولو كانت الحوالة مقبذة بالوديعة كانت
عند المحتال عليه ثم رخص المحتال فدفع المحتال عليه الوديعة الى المحتال له
مات المحتال وعليه دين كثيرة لا يضمن المودع شيئا لغيرها المحتال ولا يضمن
الوديعة للمحتال له بل يكون بينه وبين غيره المحتال بالخصص كذا في فتاوى
قاضي خان واذا احسب المودع الوديعة وادب من مال نفسه لم يكن متبرعا

استحسننا كذا في الكافي رجل عليه الف درهم دين احواله الطالب بها على رجل
عليه ان يودعها من الالف التي عليه فلم يودعها المحتال عليه حتى مرض المحتال
فادى المحتال عليه ثم مات المحتال من مرضه وعليه ديون ولا مال له سوى
ذلك الالف التي هي المحتال عليه سلم الالف للمحتال له وليس للمرضى في ذلك
حق كذا في الخلاصة لو كانت الحوالة معتدة بئن عبد كان للمحتال على المحتال
عليه ثم اتفخ ببيع العبد بخيار روية او شرط او غيب قبل القبض وبعد
بقضاء من اوهلك العبد المبيع قبل التسليم بطل الثمن عن المحتال عليه
ولا تبطل الحوالة استحسننا كذا في قناني قاضي خان ولو استخف العبد
المبيع واستحق الوين الذي قبضه الحوالة من جهة الغرماء او ظهر ان
العبد المبيع كان حرا تبطل الحوالة بالاجماع كذا في ذخيرة اذا احوال المولى غريبا
من غرمائه على المكاتب فان اطلق الحوالة لا يجوز لان ضمان العبد باطل
وان قيد الحوالة بيد الكتابة بحوزة ان يصر غريم المولى ويكتل عن المولى
والتوكيل بقبض بدل الكتابة جائز ولا يفتق المكاتب قبل الاداء فان مات
المولى قبل الاداء وعليه ديون كثيرة فالمحتال له بحاص سائر الغرماء فيما على
المكاتب ولو ان المولى اعتق المكاتب حتى سقط بدل الكتابة لا تبطل الحوالة
استحسننا وبه اخذ علماونا الثلاثة واذ لم تبطل الحوالة وادى المكاتب
بدل الكتابة الى المحتال له رجع بها على المولى هكذا في المحيط ولو كانت المولى ام
ولده ثم احوال غريبا من غرمائه بدل الكتابة ثم مات المولى ففتق ام الولد
ولا تبطل الحوالة استحسننا كذا في قناني قاضي خان مكان احواله
بدل الكتابة على رجل مطلقه بطلت كذا في الكافي ولا يفتق كذا في محيط السرخسي
ولو كانت الحوالة معتدة بدين او ودعة او غصب صحت ويكون توكيلا
للمحتال عليه با دابة الكتابة من مال المكاتب الذي عنده او عليه واذا ه
صحت الحوالة بري المكاتب وعنى فان توي ما على المحتال عليه او عنده
قبل الاداء بطلت الحوالة وعاد بدل الكتابة على المكاتب وبقي الفتق كذا
في الكافي ولو احوال الطالب غريبا بالمال على الكفيل براء الكفيل من الطالب
وللطالب ان يطالب المكفول عنه والكفيل ان ياحد المكفول عنه حتى
يخلصه من الحوالة كذا في محيط السرخسي وان استوفى المحتال له المال
من الكفيل بري المكفول عنه ولا يرجع بما ادى على المحتال براء الكفيل من الطالب
المكفول عنه هكذا في المحيط وان ادى المكفول عنه المال الى المحتال
قبل ان يودي الكفيل الى المحتال له لم يكن للكفيل على المكفول عنه سبيل لكنه
ياخذ المحيل حتى يخلصه من الحوالة ولا يبرأ الكفيل من حق المحتال له
فان ادى الكفيل الى المحتال له بعد ذلك كان له ان يرجع على المحيل دون
الاصيل كذا في محيط السرخسي اذا احوال الطالب غريبا على الاصيل
حوالة معتدة جازت الحوالة والاصيل للمحتال له على الكفيل وبري الاصيل
والكفيل عن مطالبة المحيل فان اراد الطالب بعد ذلك ان يحيل غريبا من

غرمائه

غرمائه على الكفيل حوالة معتدة بذلك الدين لا يجوز كذا في المحيط رجل له على
رجل الف درهم وبها كفيل وعليه دين الدين الف درهم ودين كل واحد
منهما الف درهم احوال الدين احد غرمائه على الكفيل حوالة معتدة بذلك الدين
واحوال غرمائه الاصل حوالة معتدة بذلك الدين ففتق ادى وجهين
اما ان حصلت الحوالتان على التتابع والفق على وجهين اما ان بدأ بالحوالة
على الكفيل وبدأ بالحوالة على الاصيل فان بدأ بالحوالة على الكفيل صحت
الحوالتان فاذا ادى الكفيل شيئا لا يكون له ان يطالب المكفول عنه بما ادى ولكن
يرجع على المحيل فلوان الكفيل لم يود شيئا ولكن ادى المكفول عنه بنفسه بري
المكفول عنه با راد وبري الكفيل عن دين الكفالة وصارت الحوالة مطلقة
عند علماونا الثلاثة واذ ادى الكفيل المال الى المحتال له لا يكون له ان يطالب
المكفول عنه ولكنه يطالب المحيل وان بري بالحوالة عن الاصيل ثم بالحوالة
على الكفيل فالمحتال على الاصيل صحيحة على الكفيل با طلة ولو دقت الحوالتان
مما جازت كذا في ذخيرة رجل عليه دين لرجل وبه كفيل فاحال الكفيل الطالب
بالمال على رجل وقيل المحتال عليه بري الاصيل والكفيل جميعا كذا في قناني
قاضي خان فان توي المال على المحتال عليه بئوته مغسبا عاد الامر على
الذي عليه الاصيل وعلى الكفيل وباحد الطالب ايها شيا ولو كان الكفيل
احال الطالب بما تهي على ان ابراه منها فللطالب ان ياحد الذي عليه الاصيل
والمحتال عليه فان مات المحتال عليه مغسبا في هذه الصورة فللطالب ان ياحد
الكفيل ايضا ولو ان رجلا قال للطالب من يطوعا احتل على هذا المال ففعل
فالحوالة عن الاصيل والكفيل جميعا ولو قال اخذ على ان يبرأ الكفيل كانت
الحوالة عن الكفيل فلا يبرأ الذي عليه الاصيل كذا في المحيط رجل احوال الطالب
يديه على رجل وقيل منه ذلك الرجل ثم ان الطالب احواله على رجل له عليه
دين وقيل ذلك الرجل انتقضت الحوالة الاولى والثانية ولا يبقى للطالب
عليه شي والثاني ان يطالبه بدينه على مقتضى الحوالة كذا في حذرافة
المفتين احوال بما عثر على ان يعطيه من ثمن داره هذه فاحواله
جائزة ولا يجبر المحتال عليه على بيع داره ولا على اعطاء ماله حتى يبيع داره
واذا باع داره اجبر على ان يعطيه ماله منها ولو احوال ان يعطيه من ثمن
دار المحيل بغير امره فالحوالة با طلة كذا في محيط السرخسي ولو امر المحيل
بدلك حتى جازت لا يجبر المحتال عليه على الاعطاء قبل بيع الدار وهل
يجبر على البيع بنظر ان كان البيع مشروطا في الحوالة جبر عليه ولو باع
المحتال عليه دار نفسه في الاول ودار المحيل في الثاني وادى الثمن
فلا ضمان بعد ذلك لانه الرم الا دامن الثمن وقد ادى الثمن بكامله
هكذا في المحيط اذا كان لرجل على رجلين الف درهم وكل واحد منهما
كفيل عن صاحبه فاحاله احدهما على رجل بالف درهم فالمحتال له بالخيار
ان شا هذا المحتال عليه جميع الالف وان اخذ منه خمسين ومن الذي

شاه

لم يحل عليه خمسمائة وليس له ان يأخذ الذي لم يحله بالريادة على خمسمائة
ورجع المحتال عليه على المحيل خمسمائة وان اخذ من الف كل ما رجع على المحيل
جميع الالف ثم المحيل يرجع على صاحبه نصف ذلك قال في الجامع رجل له على
رجل مائة درهم منهجة والمديون على رجل مائة درهم جبارا فاحال الذي عليه
النهرجة على الذي عليه المحتال ديونهم جبارا فكان الدراهم النهرجة
عليه ان يأخذها من الدراهم الجبارة التي له عليه بدراهم النهرجة والمحتال
عليه غاب فبلغه الحوالة كاجازها فالحوالة باطلة قياسا واستحسانا
وان كان المحتال عليه حاصلا وقيل الحوالة جازا استحسانا كذا في المحيط فان
دفع قبل منارقة المحتال له من المحيل جازا وبطلت الحوالة وعادت
الدراهم النهرجة كذا في محيط السرخس فان افرقا ثم ادي المحتال عليه
الحيا دملح لانه الحوالة وان بطلت بقي الامر بالاداء ويرى المحتال عليه عن دين
المحيل للقائمة ويرجع المحيل على المحتال له بالجبارية بقضيه بعد فساد الصرف
ثم يرجع المحتال له على المحيل بدنيه وهي النهرجة كذا في الكافي وكذا اذا قضى
المحتال له عليه المحتال له من الدراهم الجبارة في الحوالة الاولى يرى المحتال عليه والمحيل
ان يرجع على المحتال له فاحذ منه الجبار وتعيبه النهرجة وان لم تكن المائة
عليه المحتال عليه وباقي المسئلة جازا فللمحتال عليه ان يرجع على المحيل بالمائة
الجبارة هكذا في المحيط رجل له على رجل الف نقد بيت المال وعليه يوفى فاحال
رب الزبوف على الزبوف عليه الجبارا على ان يعطيه الجبار او على ان يعطيه الزبوف
والجبار له بطلت كذا في الكافي سواء كان المحتال عليه حاضرا او غائبا فقبل
قياسا واستحسانا كذا في المحيط فان ادي رجع على المحيل لانه ادي بانسره
او على المحتال له لانه ادي عليه حكم حوالة قاسدة كذا في الكافي واذا رجع على
المحتال له بالنهرجة فالمحيل يرجع عليه بالجبار كذا في المحيط ولو صالح المحيل
المحتال عليه من الجبار على ديون علي ان يحلها عليه صاحب الزبوف ضم
كذا في الكافي ويرى المحتال عليه من الجبار وصار عليه الف درهم بنهرجة للمحتال
له فان ما من المحيل في هذه الصورة وعليه ديون كثيرة سوى دين المحتال له
يؤخذ من المحتال عليه الف بنهرجة ويقسم بين المحتال له وبين ساير افرقا
لو كانت الجبار عند المحتال عليه غصبا او ودعة وهي قائمة فاحال المحيل صاحب
النهرجة على المستودع او على الغاصب فقال المحيل للمحتال عليه اخذت عليك
الجبار ونقطتها بالنهرجة فالحوالة جازا ان قضى المحتال له قبل ان
يقا رجع المحيل وكذلك اذا قال المحيل للمحتال له قد اخذتك بدراهمك النهرجة
عليه فلا يعطيك بها دراهم جبارا وعنده فالحوالة جازة ان قضى المحتال
له قبل ان يفرق المحيل واذا افرقا فبطلت المصارفة وان لم يفرقا
ولكن فارقا فوجع او الغاصب فالحوالة جازة لانه ليس بمصارف كذا
في المحيط له زبوف وعليه جبارا فاحاله على ان يأخذ الزبوف ضم وكذا لو صالح
المحيل المحتال له من الجبار على الزبوف على ان يحلها عليه فلا جاز فان ما من

المحتال عليه فاسا ورجع بالزبوف الى المحيل على المحيل دراهم ودين المحيل دنانير
فاحاله على ان يعطيه الدنانير وعل ان يعطيه دراهم من الدنانير التي عليه بطلت
الا ان يكون ودعة او غصبا وهي قائمة كذا في الكافي الباب الثالث
في الدعوى في الحوالة والشهادة زعم المديون انه كان احال الدين على فلان وقيله
وانكره ثم سئل المديون عن البينة على الحوالة ان احضرها والمحتال عليه حاضر
قلت ويرى المديون وان غاب قلت في حق التوقيت الى حضور المحتال عليه
فان حضر واقربا قال المديون يرى والا امر باعادة البينة عليه وان كان الشهود
غابوا وما توارى حلف المحتال عليه وان لم يكن للمدوين بينة وطلب حلفا حلف
بالله ما احتال علي فلان بالمال فان نكر يري المطالب كذا في البحر الرائق غاب
المحيل وزعم المحتال عليه ان ما على المحيل كان ممن حذر لا نفع وهداه وان يرهض
عليه كذا في الكافي الكفاية ولو دفع المال المحتال عليه الى المحتال او اراد الرجوع على
المحيل فقال للمحيل المال المحتال به كان ممن حذر لا نفع وان يرهض ويقال للمحيل
اديه الى المحتال عليه ثم حاصم المحتال فان يرهض على المحتال ان ذك كان ممن حذر
يقبل ثم المحتال عليه بالخبر بين الرجوع على المحيل والمحتال كذا في الوجيز للكردي
ولو ان المحتال اقر بين يديه القاض ان ماله من ممن حذر فلا خصومة للمحتال
له مع المحتال عليه فان حضر المحيل وقال لا مال فرفض لغرضه المال ان صدقه
المحتال في ذك ذلك ولكن لا يلزم المحتال عليه شي كذا في المحيط لو حال امراته بصلاتها
او ان الزوج اعطاها المهر او باع بصدقتها متعاشيا وقضت قبلت ببيته
وان كان المبيع غير مقبوض لا تقبل بيته كذا في قاضي قاض لو ان مسلما
باع من مسلم خمر بالف درهم ثم ان البائع حال مسلما على المشتري حوالة مقبوضة
بان قال احلت فلانا عليك بالالف التي عليك ثم اخلفوا فقال المحتال عليه وهو
المشتري الالف كان ممن حذر وقال المحيل وهو البائع كان ممن متاعه قال قول
قول البائع المحيل فان اقام المحتال عليه بينة على المحيل بذك قبلت بيته وان لم يكن
الحوالة مقبوضة بل كانت مطابقة بان قال البائع للمشتري احلت فلانا عليك بالالف
درهم لا تبطل الحوالة وان اثبت المشتري على المحيل ان الالف عليه كان ممن حذر كذا
في المحيط رجل له على رجل الف درهم فاحال صاحب الدين رجلا على المديون بالالف
التي له عليه فقبض المحتال له المال من المحتال عليه فقال للمحيل للقاضي ما كان
لك علي شي وانما امرتك لتقبض المال منه بطريق الوكالة وطالبه بدفع المقبوض
اليه وقال القاضي ما كان لي عليك الف فاحلتي بها عليه كذا القول قول المحيل كذا
في قاضي قاض خان ولو ادي المحتال عليه الدين ثم اخلفا فقال للمحيل احلت مالي عليك
فقال المحتال عليه ليس لك علي دين فارجع عليك فالقول قول المحتال عليه كذا في المحيط
السرخسي واذا كان المحتال له غائبا فاراد المحيل ان يقبض ماله من المحتال عليه
وقال احلته بوكالة ولم يكن له علي دين قال ابو يوسف رحمه الله لا اصدق ولا اقبل
بيته لانه قضى على النابت وقال بخار يقبل قول المحيل انه وكله كذا في قاضي قاض
خان شهد احدهما انه حال بماله على رجل وشهد الاخر على انه ممن له على ابر الاصيل

وعلى قول المصنف الباب الثالث
في الدعوى في الحوالة والشهادة

اولم يذكر البراءة والطالب يدعي الحوالة بري الاصيل لانها اتفاق على كون المحتمل عليه ضامنا بشرا ذمها الا ان براءة الاصيل تثبت باقرار الطالب بالحوالة قلنا قال الطالب صحت براءة الحوالة لم يبرأ الاصيل وباخذ بهما شاكرا في محيط السرخسي واذا كان لرجل على رجلين الف درهم فاحالها على رجل لها عليه مال فحشد الطالب الحوالة فشهد عليه انما هو اذ بواه بالحوالة فشهدا ذمها جابزة وان شهد انا المطلوبين الاولين لا تقبل شهدا ذمها اذ ادعى المطلوبان ذلك وان شهدا تقبل شهدا ذمها كذا في المحيط مسأله شتى الكفالة بشرط براءة الاصيل حوالة والحوالة بشرط مقابلة الاصيل كفاية كذا في السرخسي ريب الذين اذا حال رجل على غيره وليس للمحتمل له على الجبل دين فذمه وكالة ليس بحوالة كذا في الخلاصة احواله عليه مائة مد من الخطة ولم يكن للجبل على المحتمل عليه شيء ولا للمحتمل له على الجبل فقبل المحتمل عليه ذلك لا شيء عليه احواله دفع السمسار درهم نفسه الى الرستاقى من دبر او فطن او حطم لما خذ ذلك من المشتري فجاء السمسار عن اخذها من المشتري لافلاسه ببيعه من الاحدا سحسا ناجري الفادة في بلادنا ان السمسار يدفعه من مال نفسه حتى يرجع على المشتري فصار كواحواله البائع على المشتري نصا قال رضاه عنه والسماسرة في تجار قوم لهم حوايت مقدرة للسمسرة يضعونها اهل الريا يتق ما يريدون منها من الحبوب والفواكه ويتركونها فيسعها السمسار ثم قد يتعمد الرستاقى الرجوع فمدفع اليه السمسار الثمن من ماله فاحذره من المشتري كذا في الفتنة رجل احواله على اخر فقدر من الفلة ثم باع المحتمل له منها المحتمل عليه الفلة ان لم يقبض الثمن لم يصح لانه بيع كذا في جواهر الفتاوى لو اشترى من رجل دينار بعشرة دراهم دفع بايع الدينار اليه الدينار ولم يقبض الدراهم حتى كفيل بالرداهم رجل بامر او بفكر امره جازت الكفالة فان لم يتفقوا حتى ابراهما صاحب العشرة من العشرة براء الكفيل شيوا قبل او لم يقبل لانه في حقه ابراهم واما الكفو لعمه فان قبل الا ببيع ولا فلا وان لم يتكفل احد لكن بايع العشرة احواله بها صاحبه على جمل حاضر وقيل يجوز بشرط القبض في مجلس العاقدين كذا في الكفالة فان لم يتفقوا اختي ابراهم المحتمل له عليه عن الدين صرح الالباء وان تقضى الصرف قبل الا براء ولم يقبل ولو كانت الحوالة بغير امس من عليه الدراهم بري المحتمل عليه لانه في حقه ابراهم ويوقف في حق بايع العشرة على رضاه وقبوله كذا في خزانة المفتين في الموضع الذي كانت الحوالة فاسدة اذا ادي المحتمل عليه المال هو الجار ان شارح علم القابض وان شارح علم الجبل كذا في الخلاصة اذا حال الرجل رجلا بماله عليه علم ان المحتمل له الجار فهو جائز وله الجار ان شامعني على الحوالة وان شارح علم الجبل وكذا كان احواله عليه علم ان المحتمل له متى شارح علم الجبل فهو جائز والمحتمل له الجار يرجع اليه ما شاكرا في المحيط باع بشرط ان يحط بجبل على المشتري بالثمن غير ماله فقبل لانه شرط لا يقتضيه العقد ولو باع بشرط ان يحتمل بالثمن صح لانه يوشد موجب العقد كذا في الكافي البائع اذا حال غيره بماله على المشتري حوالة مقيدة

بالتن لا يبقى للبائع حق الجبس والمشتري اذا حال البائع على غيره له كان البائع حق الجبس في ظاهر الرواية رجل اشترى من رجل دابة بمائة وقبضها فاحال البائع بالتن على رجل ثم ان المشتري وجد غيبا بالدابة فرددها بقبضا قاض لم يكن للمشتري ان يرجع بالدابة على البائع ولكن البائع يحمله بها على المحتمل عليه شاكرا ان المحتمل عليه او غابا ويكون القول قول البائع انه لم ياخذ الدابة من المحتمل عليه وكذا لو كان رد بغير قبضا فانه لا ياخذ المال من البائع وان كان البيع فاسدا فابطله القاضي ورد الدابة رجوع المشتري بماله له على المحتمل عليه كذا في فتاوى قاضي خان اذا اخذ الخط من المحتمل عليه بعد ما قبل الحوالة ثم قال للجبل انه متفلس فقال له الجبل ابعث الى الخط الذي اخذته منه واترك الحوالة فبعث الخط ولم يقبل بلسانه شيئا انفسخت الحوالة ولو لم يقبل ابعث الخط لكن اخذ المال منه بالتقديرات او ادي الجبل باختياره يرجع الجبل بماله على المحتمل عليه كذا في الخلاصة لو حال المشتري البائع بالتن على رجل لم يملك حبس المبيع وكذا لو حال المرتهن الراهن بحس الرهن فكذا في الجمل الراتب المشتري اذا اعطى بالتن كفلا ثم ان الكفيل اخذ البائع على المال على انسان كذا في البائع اخذ المال من المشتري دون المحتمل عليه ليس له ذلك كذا في الاخير كتاب

ادب القاضي وهو مستعمل في فصول فصل في تفسير معنى الادب والقبضا واقسامه وشروطه ومعرفة من يجوز التقدير منه وما يتصل بذلك الادب هو التحاق بالاخلاق الحميلة والحصول الحميلة في معاشر الناس ومعاملتهم وادب القاضي التزامه لما نذر اليه الشرع من سبط العدل ودفع الظلم وترك الميل والحفاظ على حدود الشرع والجري على سنن السنة والعقل لغة بمعنى الالتزام ومعنى الاضرار ومعنى الفراغ ومعنى التقدير وفي الشرع قول ملزم يصدر عن ولاية عامة كذا في خزانة المفتين والاصل ان القبضا لبرقعة محكمة وسنة متبعة قد باشره الفقهاء والتابعون ومعنى علمه الصالحون ولكنه فرض كفاية كذا في الكافي والقبضا على خمسة اوجه واجب وهو ان يضمن له ولا يوجد من يضمنه غيره ومسحب وهو ان يوجد من يضمنه لكنه هو اصله واقوم به ويخبر به وهو ان يستوي هو وغيره في الصلابة والقيام به وهو غير ان شاقيله وان شاكرا ومكروه وهو ان يكون صالحا للقبضا لكن غيره اصله وحرام وهو ان يعلم من نفسه الخسر عنه وعدم الارضا ف فيه كما يعلم من باطنه من ابتاع الهوى ما لا يعرفونه فيحرم عليه كذا في خزانة المفتين ولا يصح ولاية القاضي حتى يحتمل في المولى شرائط الشهادة كذا في الهداية من الاسلام والتكليف والخبرة وكونه غير اعم ولا محدود في قذف ولا اصر ولا احرص واما الاطرش وهو الذي يسمع القوي من الاصوات فالاصح حوازية لبيته كذا في المهر الفائق ويكون من اهل الاجتهاد والصحيح ان اهلية الاجتهاد بشرط الاطوية كذا في الهداية

عليه قول المصنف كتاب ادب القاضي

حتى لو قلد جاهل وقضى هذا الجاهل بفتوى غيره يجوز كذا في الملتقط لكن
مع هذا لا ينبغي ان يقلد الجاهل بالاحكام وكذا في العادة عندنا ليست بشرط
جواز التقليد لكنه بشرط الكمال فيجوز تقليد الفاسق ونقد قضاياه اذا لم يكن
فيها حد الشر لكن لا ينبغي ان يقلد الفاسق كذا في البدائع ولو قلد وهو عدل
ثم فسق يستحق العزل ولكن لا يعزل وبه أخذ جماعة المشايخ ويجب على
السلطان ان يعزله كذا في الفصول العا دية ولو بشرط السلطان انه متى فسق
ينعزل انعزل كذا في البرازية ويجوز تقليد القضا من السلطان العادل والجار
ولكن انما يجوز تقليد القضا من السلطان الجابر اذا كان يمكنه من القضا بحسب
والخصوص في قضاياه بشرط ولا ينهيه عن تنفيذ بعض الاحكام كما ينبغي اما اذا كان
لا يمكنه من القضا بحق والخصوص في قضاياه بشرط ولا يمكنه من تنفيذ بعض الاحكام
كما ينبغي ان يتقلد منه وفي السطحي والاجوز طاعته في الجوز وذكر في الملتقط
والاسلام ليس بشرط فيه ان في السلطان الذي تقلد كذا في آثارنا راجع اليه
يجوز تقليد القضا من اهل البقي فانه ذكر في باب الخوارج من سيرا الاصل غالب
اهل البقي على مدينة واستعملوا عليها قاضيا ففقهنا باسمهم ظهر اهل العدل
على تلك المدينة فرفقت قضاياه اليها قاضي اهل العدل فانه ينفذ منها ما كان عدلا
وكذلك لو قضى بشي مما رآه الفقهاء بمصنعه اذا كان مختلفا فيه كذا في سائر القضاة
وذكر الحنفية رحمه الله في ادب القاضي اذا كان القاضي من اهل البقي ايضا لا ينفذ
قاضي العدل قضاياه وانما في الاقضية الى انه ينفذ فانه قال هم بمنزلة
فساق اهل العدل والفاسق يصلح قاضيا على ارضه الا قاول وكرر الفقيه ابو الليث
رحمه الله في ادب القاضي من النوازل المتعلبة اذا ولي رجلا فقيلا وقضى ذلك
القاضي في مختلف فيه ثم رفع اليه فاصح اخر فان وافق رايه امناه وان خالف
ابطله وهو بمنزلة حكم الحاكم وذكر في الفتاوي والتقليد من اهل البقي يصح
ويجوز سبيلنا الباغي لا ينفذ قضاء العدل ويصح عزله الباغي لهم حتى لو اقيم
الباغي لا ينفذ قضاياه ثم بعد ذلك ما لم يقدحهم سلطان العدل ثانيا وقد ذكر
في الفتاوي ايضا يجوز صلاة الجمعة خلف المتقلب الذي لا عهد له اي لا مشهور
له من الخليفة اذا كان سيرته في رعيته سيرة الامير احكام فيما بين رعيته بحكم
الولاية لان هذا ثبت السلطنة ويتحقق الشوط لا بد من معرفة اهل البقي
فاهل البقي هم الخارجون عنه عن الامام الحق بطريق بيانه ان المسلمين
اذا اجتمعوا على امام وصاروا امينين به فخرج عنه طائفة من المؤمنين
فان كان حروجه عليه بظلم ظالمهم فليسوا من اهل البقي وعليه ان يترك
الظلم وينصفهم ولا ينبغي للناس ان يهتوا بالامام عليهم لان فيه اعانة على
الظلم ولا ان يعينوا تلك الطائفة على الامام ايضا لان فيه اعانة لهم على حروجه
على الامام وان لم يكن حروجه عليه بظلم ظالمهم ولكنهم ادعوا الحق والولاية فقالوا
الحق معنا فاهل البقي فباي كل من يقوى على القتال ان ينصر امام المسلمين
على هؤلاء الخاكرين لا يهملون على لسان صاحب الشرح فانه عليه السلام

قال

قال الفتنة بامة لعن الله من ايقظها فان كانوا تكلموا بالخروج لكن لم يعزموا على
الخروج فليس للام ان يتعرض لهم وفي زماننا الحكم على الفتنة ولا يدرى العادة والبلقية
لان كلهم يطلبون الدنيا كذا في الفصول العا دية نصبت القاضي فرض كذا في البدائع
وهو من اهم امور المسلمين واقوي واجب عليهم فكل من كان غرقا واقدروا وجهه
واهيبوا لصبر على ما اصابه من الناس كن اولي ونسفي للمولى ان يتحقق في ذلك
ويولي من هو اولي لتو لم عليه السلام من قلدا انسانا عملا في رعيته من هو اولي
منه فقلد خان الله ورسوله وجماعة المسلمين كذا في التبيين قالوا يستحب
لل امام ان يقلد القضا من له ثروة وغنية لكيلا يطع في اموال الناس كذا في محيط
السرحي قال القاضي الامام ابو جعفر رحمه الله وهو صاحب كتاب الاقضية
بعد ما بين اهل القضا ولا ينبغي لاحد ان يفتي الامن كان هكذا ويريد ان يفتي
ينبغي ان يكون عدلا عالما بالكتاب والسنة واجتهادا الراي الا ان يفتي بشي قد
سمعه فانه يجوز وان لم يكن عالما بما ذكرنا من الادلة لانه حاكم بما سمع من غيره
فهو بمنزلة الراوي في باب الحديث فشرط فيه ما يشترط في الراوي من العقل
والضبط والعدالة والفهم كذا في المحيط قد استقر راي الاصوليين على ان المفتي
هو المجتهد فاما غير المجتهد ممن يحفظ اقوال المجتهد فليس يفتي والواجب
عليه اذا سئل ان يذكر قول المجتهد كذا في حصة رحمه الله الحكامة معروف
ان ما يكون في زماننا من فتوى الموجودين ليس بفتوى بل هو نقل كلام المفتي
ليأخذ به المستفتي وطريقه نقله لذلك عن المجتهد احدا لا من امان
يكون له سند فيه او يأخذ من كتاب معروف تداولته الايدي نحو تنب
محمد بن الحسن ونحوها من النفا نف المشهورة للمجتهدين لانه بمنزلة
الخبر المتواتر والمشهور هكذا ذكر الراوي فلهذا الوجه نفس نسخ
النواذر في زماننا لا يحل عزوه ما فيها الى محمد رحمه الله ولا الى ابي يوسف
رحمه الله نعم اذا وجد النقل عن النواذر مثلا في كتاب مشهور معروفة كالمهاجر
والميسوط كان ذلك نقول لا يحل ذلك الكتاب كذا في البحر الرائق اجمع الفقهاء على
ان المفتي يجب ان يكون من اهل الاجتهاد كذا في الظهيرية ذكر في الملتقط
واذا كان صوابه اكثر من خطابه حل له ان يفتي وان لم يكن من اهل الاجتهاد
لا يحل له ان يفتي الا بطريق الحكامة فيحكي ما يحفظ من اقوال الفقهاء كذا في الفصول
العا دية والفاسق يصلح مقنيا وقيل لا يصلح قال العيني واخبره كثير
من المتأخرين وحرم به في الجمع وبشرحه اختلاف في اشتراط اسلام المفتي
وعقله وشرط بعضهم تنقذه نعم لا يشترط ان يكون حرا ولا ذكرا ولا ناطقا
فصح اقنا الاخرين حيث فهمت اشارته بل لا طاق ان قبل له يجوز هذا
فحرك رايه اي نعم جاز ان يعمل باشارته ونسفي ان يكون مثمرا عن حوارم
المروءة فقيه النفس سليم الذهن حسن التصرف والصحيح ان الاقضية
مكروه لمن كان اهلا وعليا ولي الامران بحيث يصلح للفتوى ويمنع
من لا يصلح للفتوى كذا في النهر القابق ومن شرائط الفتوى كون المفتي

حافظا للترتيب والعدل بين المستفتين لا يميل الى الاغنيا واعوان السلطان
والامراء بل يكتب جواب من سبق غنيا كان او فقرا حتى يكون العدل من الميسر
ومن ادائه ان يأخذ الكتاب بالحكمة ويقرأ المسئلة بالنصيرة مرة بعد اخرى حتى
يتفهم له السؤال ثم يجيب ومن شرطه ان لا يترقى بالكثرة عند اعتاده بعض
التاسلان فيه اسم الله تعالى وتكلم اسمه تعالى واجب واذا اجاب المفتي
ينبغي ان يكتب عطف جوابه والله اعلم وعودتك وقيل في المسائل الدينية
التي اجمع عليها اهل السنة والجماعة ينبغي ان يكتب وايضا الوقت او يكتب وبالله
التوفيق او يكتب يا لله العصمة كذا في خواص الاخلاط وكان بعضهم لا يأخذ الرقعة
من يد امرأة ولا يصح وكان له تلبيد باخذ منهم وجمعها ويرفعها فكيفها تقطعا
للعلم والاحسن اخذ المفتي من كل واحد تواضعا وكجوز للشباب الفتوى اذا كان حافظا
للروايات واقفا على الروايات بما فظا على الطاعات مجابا للشهوات والشبهات والعالم
كبير وان كان صغيرا ولجاهل صغيرا وان كان كبيرا كذا في البحر الرائق يجب ان يكون المفتي
حليما رزينا لين القول منبسط الوجه كذا في السراجة ولا ينبغي له ان يجحجج للفتوى
اذا لم يسئل عنه واذا اخطا رجع ولا يستحي ولا ينافي كذا في النهر العاتق وفي اشراط
معرفة الحساب لتفهم مسأله ورحمان ويستشرط ان يحفظ مذهب امامه ويرى
قواعده واساليه وليس للاصولي الماهر وكذا الباحث في الخلاف من ائمة الفقه
ومقول المأظف ان ينبغي في النزوع الشرعية ولا يجب الاقفا على ما يقع ويجوز
النساجل في الفتوى واتباع الحيل ان فسدت الاعتراض وسؤال من عرف بذلك
ولا ينبغي في حال تغير اخلاقه وحروجه عن الاعتدال ولو يفرج وموافقة الاخشين
فان افقي معتقد ان ذلك لم يمنعه عن ترك الصواب تحت فتواه وان خاطر والا ولى
ان يترج بالفتوى وان اخذ رزقا من بيت المال جاز الا ان تعين عليه وله كفاية ولا
ياخذ اجرة من يستفتي فان جعل له اهل البلد رزقا جاز وان استوجر جاز والا ولى كونه
باجرة مثل كتبه مع كراهة وعالي الامام ان يفرض لمدرس ومفت كفايته ولكل اهل
بلد اصطلاح في اللفظ فلا يجوز ان يفتي اهل بلد بما يتعلق باللفظ من لا يعرف اصطلاحهم
كذا في البحر الرائق ثم الفتوى مطلقا بقول الامام ثم يقول ان يكون ثم يقول ثم يقول
زفر ثم يقول الحسن بن زياد وقيل اذا كان الامام في جانب وصاحبه في جانب فالمفتي
يلتزم الاول الاصح اذا لم يكن المفتي مجتهدا وفي الحاوي القدرسي الاصح ان العمدة لقوة
المرر كذا في النهر العاتق والمفتي والامام قبولا الهدية واجابة الدعوة الخاصة كذا
في خزانة المفتين وعزائي يكون رحمه الله انه يستفتي في مسئلة فاستوى وارثي
وتنعم ثم افقي تقطعا لامر الاقفا كذا في التبيين **فصل في الدخول**
في القضا او رد الحضا في ادب القاضي اذا ثبت في كراهة الدخول في القضا وفي الرخصة
فيه قال وقد دخل فيه قوم صالحون وامتنع عنه قوم صالحون وترك البضول امثل
واسلم واصح في الدين وهذا فصل اختلف فيه المشايخ ان بعد استماع شرايط
القضا في شخص هل يجوز له تغل القضا قال بعضهم يكره له التغل كذا في المحط لما روي
عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال من ابتلي بالقضا فكما بما ذبح بلا سكين وروى عن عبد الله

هذا هو الوجه في القضا

ابن وهب رحمه الله انه استفتي فلم يقبل وتجان ودخل منزله وكان
كل من يدخل عليه يد ش وجهه ومزق ثيابه فجا واحد من الصحابة عن
راس الكوفة فقال لا يا ابا عبد الله لو قبلت القضا وعدلت كان خيرا فقال
يا هذا وعقلك هذا اما سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول
القضاة يجشرون مع السلاطين والعلماء يجشرون مع الانبياء والمشهور
ان ابا حنيفة رحمه الله كلف القضا في حتى ضرب نسيه في سوط طاقه الحاق
عليه نكتة شرا وراحا به فسوى له ابا يوسف رحمه الله وقال له قلوت
لنفتي الناس فقال ابو حنيفة رحمه الله لو امرت ان اغير الحر سباحة
لكنت اقدر عليه وكاني بكر قاضيا فنكس راسه ولم ينظر اليه بعد ذلك كذا
في خزانة المفتين ودعي محمد رحمه الله الى القضا في حتى قتل وجلس فاضطر
ثم تغل كذا في القضاية شرح الهداية قال انكر في القضا وفي علماء العراق
وعليه اجتناب صاحب المذهب انه لا يسوغ ما لم يحرم عليه قاله مشايخ ديارنا
لا بأس بقوله لمن كان صالحا يا من نفسه الجور والامتناع لغيره اولى فان
الصحابة رضي الله عنهم ومن تلاهم فلو لم يكره كذا في الوجيز للمكردي
وكره التغل لمن يخاف الحيف وان امن بما يكره كذا في الحاوي وفي التبيين
ان يطلب الولاية ولا يسأل لها فالطلب ان يقول للامام ولى القضا والسؤال
ان يقول للناس لو ولى الامام قضا مديته كذا الاجتهاد الى ذلك وهو يطع
ان يبلغ ذلك الى الامام فقلده وكل ذلك مكروه وقال بعضهم من قلده
بغير مسئلة فلا بأس بالقول ومن سأل يكره له ذلك والذي عليه عامة
المشايخ رحمه الله ان الدخول في القضا رخصة ولا امتناع عنه مائة
وفي السراجة هو المختار كذا في التا تاريخية ولا يطلب القضا لا بقلبه
ولا بلسانه الا اذا لم يكن غيره يصلح للقضا فانه يفرض عليه صيانة الحقوق
المستامين لصلاة القضا كذا في التبيين اذا كان في البلد قوم يصلحون للقضا
وامتنع واحد منهم لا ياتم كذا في المحيط وكذا امتنع الكل حتى قلده جاهل اشتركوا
في الامم كذا في العناية شرح الهداية وفي التبيين وان وجد اثنان وهما من اهل
القضا ولكن احدهما افقه والاخر اوزع فهو اولى من الافقه كذا في التا تاريخا
ولو قلدا السلطان من لا يصلح للقضا وفي تلك المدة من يصلح لذلك كان الامم
علم السلطان كذا في شرح ادبي لقضا القاضى للحضا في القاضي اذا اخذ القضا
بالرئاسة الصحيح انه لا يصير قاضيا ولو قضى لا ينفذ قضاة ومن قلده القضا
بالرئاسة او بالتشيعا اذا قضى في مختلف قبه ثم رفع الى قاض اخر فان وافق
رأيه اطاعه امضاه وان خالف رأيه اطله بمنزلة حكم الحاكم والاصح ان
الذي طلب القضا بالتشيعا فهو الذي قلده سواء في حق نفاذ القضا
في المحضات والقاضي اذا ارشى وحكم لا ينفذ قضاة فيما ارشى ونفذ
فما لم يرش وهو اختيار السرخسي والمصنف وان ارشى ولو القاضى هو
او كاتبه او بعض اعوانه فان كان بامرهم ورضاه فهو وما لو ارشى

القاضي سواء ويكون قضاءه مردودا وان كان يعرف علم القاضي فند قضاؤه
وكذا علم المرتضى وما يقضي منه كذا في خزانة المفتين **فصل**
في ترتيب الأدلة لئلا يخل العمل بها قال = ينبغي للقاضي ان يقضي بما في كتاب الله
الله تعالى وينبغي ان يعرف ما في كتاب الله تعالى من النسخ والمنسوخ
وينبغي ان يعرف من النسخ ما هو صحيح وما هو منسوخ في تأويله اختلاف
كالأقوال فان لم يجد في كتاب الله تعالى يقضي بما جاء عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
وينبغي ان يعرف النسخ والمنسوخ من الأخبار فان اختلفت الأخبار راجح
ما هو الاشباه وميل الاجتهاد اليه ويجب ان يعلم المتواتر والمشهور وما كان
من أخبار الأجداد ويجب ان يعلم من كتب الرواة فان منهم من عرف بالقصة
والعدالة كالحفاظ الراشد بن والعبادلة وغيرهم ومنهم من عرف بطول الصفة
وحسن الضبط والاختصار رواية من عرف بالقصة اولى من الاختصار رواية من
لا يعرف بالقصة وكذلك الاختصار رواية من عرف بطول الصفة اولى من الاختصار
برواية من لم يعرف بطول الصفة وان كانت حادثة لم يرد فيها سنة رسول
الله صلى الله عليه وسلم يقضي فيها بما اجمعت عليه الصحابة رضي الله تعالى عنهم
لان العمل باجماع الصحابة واجتنب فان كانت الصحابة فيها مختلفين اجتنب
في ذلك ويرجع قول بعضهم على بعض باجماعه اذ كان من اهل الاجتهاد
وليس له ان يخالفهم جميعا بخلاف قول ثالث لانهم مع اختلافهم اتفقوا
على ان ما عدا القولين باطل وكان الخصاف وجه الله يقول له ذلك
لان اختلافهم يدل على ان للاجتهاد فيه محالا والصحيح ما ذكرنا وان اختلفت
الصحابة على حكم وخالفهم واحد من التابعين ان كان الخالف ممن لم يترك
عهد الصحابة لا يفتد خلافة حتى لو قضى القاضي بقوله خلاف اجماع الصحابة
كان باطلا وان كان ممن ادرك عهد الصحابة وراحمهم في الفتوى وسوغوا
له الاجتهاد كشرع والتشيعي لا يفتد الاجماع لخالفته وان جاعل
بعض التابعين ولم ينقل عن غيرهم فيه شيء فمن ابي حنيفة رحمه الله
روايتان في رواية قال لا اقلدهم وهو ظاهر المذهب وفي رواية النوادر
قال من كان منهم افني في زمن الصحابة وسوغوا له الاجتهاد مثل شرح
ومسروق بن الاجلج والحسن فانما اقلدهم كذا في محط فان كان شيء
لم يأت فيه من الصحابة قول وكان فيه اجماع التابعين فقي به وان كان فيه
اختلاف بينهم رجح قول بعضهم وقض به وان لم ينج شيء من ذلك فان كان
من اهل الاجتهاد فاسمعه على ما يشتهر من الاحكام واجتهد على رايه
فيه وخبري الصواب ثم يقضي به براه وان لم يكن من اهل الاجتهاد يستفتي
في ذلك فيأخذ بفتوى المفتي ولا يقضي بغير علم ولا يشيعي عن السوأل
ثم لا بد من معرفة فضلين اخذها انه اذا اتفق المجتهدان في شيء ابو حنيفة وابو
يوسف ومحمد رحمهم الله لا ينبغي للقاضي ان يخالفهم براه والثاني اذا اختلفوا
فيما بينهم قال عبد الله بن المبارك يوحى بقول ابي حنيفة رحمه الله

لانه كان من التابعين وراحمهم في الفتوى كذا في محيط السرخسي ولو لم يوجد
الرواية على ابي حنيفة وابوه رحمهم الله ووجد عن المتأخرين يقضي به ولو
اختلف المتأخرون فيه بخلاف واحد من ذلك ولو لم يوجد عن المتأخرين
بجته فيه براه اذ كان يعرف وجوه الفقه ويشاور اهل الفقه فيه وفي شرح
الطحاوي ثم اذا قضى بالاجتهاد فان خالف النص يجوز قضاؤه وان لم يخالف
النص لكنه راي القدر ذلك راي اخر لا يطل ما مضى ويقضي في المستأنف
بما يراه وهذا قول ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله وقال محمد رحمه الله
ان قضى في اول المرة بالاجتهاد ثم راي غيره خيرا منه كان قال ابو حنيفة
وابي يوسف رحمهما الله فان اختلف المتقدمون على قولين ثم اجمع من يقوم
عليه احدهما بين القولين فهذا الاجماع هل يرفع الخلاف المتقدم فقد قيل
على قوله ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله لا يرفع وعار قول محمد رحمه الله يرفع
وذكر شيخ الاسلام شمس الامية السرخسي رحمه الله انه يرفع الخلاف
المتقدم بخلاف راي اصحابنا رحمهم الله وانما الخلاف في ذلك لبعض العلماء
وان اتفق اهل عصر على قول وانقضوا فخرج هذا القاضي عن قولهم
وقضى بخلاف قولهم لما راي الصواب بخلافه فان كان قد سبق هذا الاتفاق
اختلف العلماء فقد اختلف المشايخ فيه بعضهم قالوا لا يسمع الا الخلاف
وبعضهم قالوا يسمع الخلاف وان لم يسبق هذا الاتفاق اختلف لا يسمع
الخلاف بالاتفاق وفي الفتاوى العتبية قاض استفتي في حادثة واقفي
ورايه خلاف راي المفتي وانه يعمل برأي نفسه ان كان من اهل الراي فان
ترك رايه وقضى برأي المفتي لم يختر عدها كما في الحري وعند ابي حنيفة
رحمه الله نعت لمعا دفته فضلا مجتهدا فان لم يكن له راي وقت القضا
وقضى برأي المفتي ثم حدث له راي بخلافه قال محمد رحمه الله ينقضه
هو وقال ابو يوسف رحمه الله لا ينقضه كذا لو قضى براه ثم ظهر له راي
اخر كذا في التنازع خاتمة وفيما لا يفسد خلافه ولا اطع لا اخلوا ما
ان كان القاضي من اهل الاجتهاد وما ان لم يكن من اهل الاجتهاد واقفي
رايه الى شيء يجب عليه العمل براه وان خالف راي غيره من اهل الاجتهاد
والراي وللجور ان يتبع راي غيره لان ما ادى اليه اجتهاده هو الحق
عند الله تعالى ظاهرا وكوافض رايه الى شيء وهناك مجتهد اخر افقه منه
له راي اخر فاراد ان يعمل براه من غير النظر فيه ويرجع رايه لكونه افقه
منه هل يسمع ذلك ذكر في كتاب الحدود ان عند ابي حنيفة رحمه الله يسمع
ذلك وعند ابي يوسف ومحمد رحمهما الله لا يسمع الا ان يعمل برأي نفسه
وذكر في بعض الروايات هذا الاختلاف على العكس وان اشكل عليه حكم
الحادثة استعمل رايه في ذلك وعمل به والافضل ان يشاور اهل الفقه
في ذلك فان اختلفوا في حكم الحادثة نظري ذلك فاخذ بما يودي الى الحق
ظاهرا وان اتفقوا على راي يخالف رايه عمل برأي نفسه ايضا لكن لا ينبغي

ان يعمل بالقضاء ما لم يقف حق التأويل والاجتهاد وينكشف له وجه الحق
 فادخل في الحق باجتهاده فحق ما يؤول اليه اجتهاده ولا يكون حائفا
 في اجتهاده بعد ما يؤول بمجتهوده لاضافة الحق حتى لو قضي مجازا لم يقع قضاءه
 فيما بينه وبين الله تعالى وان كان من اهل الاجتهاد الا انه اذا كان لا يدري
 حاله قبل ان يقضي براهه ويحكم بالصحة حلا لا من اسلم على الصحة والساد
 ما امكن هذا اذا كان القاضي من اهل الاجتهاد فاما اذا لم يكن من اهل الاجتهاد
 فان عرف اقاويل اصحابنا وحفظها على الاحكام والاتفاق لم يعمل بقول من
 يعتقد قوله حقا على التقليد وان لم يحفظ اقاويلهم عمل بقول اهل الفقه
 في بلده من اصحابنا وان لم يكن في البلد الا فقه واحد من اصحابنا يسعه ان
 يأخذ بقوله ونحوه ان لا يكون شيئا في البدائع والاجتهاد بهذا المجهود
 لثبيل المعقود وبشرط صيرورة التمسك بجهته ان يعلم من الكتاب والسنة
 مقدار ما يتعلق به الاحكام دون الموانع وقيل اذا كان صوابه اكثر من خطابه
 حل الاجتهاد والاول اصح كذا في المصنوع العارضة واضح ما قيل في هذا المجتهد
 ان يكون قد حوى علم الكتاب ووجوه معانيه وعلم السنة بطرقها ومتونها
 ووجوه معانيها وان يكون مصيبا في القياس عالما بعرف الناس كذا في الكافي
 قال واذا كان في البلد قوم من اهل الفقه يشاورهم في ذلك فاداساؤهم والتوق
 رايه ورايهم على شئ حكم به وان وقع الاختلاف بين هؤلاء الذين يشاورهم
 نظر الي اقرب الاقوال عند من الحق وامضي على ذلك باجتهاده اذا كان
 من اهل الاجتهاد ولا يفتقر في ذلك كبر السن وكذلك لا يفتقر كثرة العدد فالواحد
 قد يوفق للصواب ما لا يوفق الجماعة وينبغي ان يكون هذا قول ابي حنيفة رحمه
 الله اما على قول محمد رحمه الله يفتقر كثرة العدد وان لم يقع اجتهاده على
 شئ وبقيت الحادثة مختلفة ومشكلة عليه كتب الي فقها غيرا لمصنوع الذي
 هو فيه فالمشاور بالكتاب سنة قدمت في الحوادث الشرعية فان اتفق الذين
 كتب اليهم القاضي على شئ وراي القاضي يوافق رايهم وهو من اهل
 الراي والاجتهاد امضي ذلك براهه وان اختلفوا لم يصح فيهم نظر الى اقرب
 الاقوال عنده من الحق اذا كان من اهل الاجتهاد وان لم يكن القاضي من اهل
 الاجتهاد في هذه الصورة وقد وقع الاختلاف بين اهل الفقه اخذ بقول من هو
 افقه واورع عنده وان كان القاضي يشاور قوما من اهل الفقه فانفقوا على شئ
 وراي القاضي بخلاف رايهم لا ينبغي للقاضي ان يترك راي نفسه ويقضي براهيهم
 وان شاور القاضي رجلا واحدا في ولكن مشاورة الفقهاء احوط وان اشار ذلك
 الرجل الى شئ وراي القاضي بخلاف رايه فالقاضي لا يترك راي نفسه فان
 اهتم القاضي رايه لما ان ذلك الرجل افضل وافقه عنده لم يذكر هذه المسئلة
 هذا وذكر في كتاب الحدود وقال لو قضي براهي ذلك الرجل ارجوا ان يكون في سنة
 من ذلك وان لم يهتم القاضي رايه لا ينبغي له ان يترك راي نفسه ويقضي براهي
 غيره كذا في المحيط **فصل في اختلاف العلماء في اجتهاد الصحابة في زمن**

رسول الله

فان اجتمعوا على شئ لم يترك رايه
 وان اختلفوا لم يترك رايه

رسول الله صلى الله عليه وسلم هل يجوز للصحاب المجتهد ان يجتهد في عصر النبي
 صلى الله عليه وسلم قبل الاجور وقيل يجوز وقال اكثر العلماء يجوز لمن كان بعد منه ولا
 يجوز لمن كان يقرب منه وهو الصحيح كذا في محيط السرخسي اختلفوا ان رسول الله
 صلى الله عليه وسلم هل كان مجتهدا فيما لم يوح اليه ويفصل الحكم باجتهاده بعضهم
 قالوا من كان ما كان مجتهدا بل كان ينتظر الوحي ومنهم من قال كان يرجع فيه
 الى شريعة من قبله لان شريعته شريعة كاملة لم يعرف نسخها ومنهم من قال كان
 لا يعمل بالاجتهاد الا ان ينقطع عمله طمعه عن الوحي فاذا انقطع حينئذ
 كان مجتهدا فاذا اجتهد صار ذلك شريعة له فاذا نزل الوحي بخلافه يصير ناسخا له
 ونسخ السنة بالكتاب جائز عندنا وكان لا ينقض ما مضى بالاجتهاد وكان
 يستأنف القضاء في المستقبل كذا في المحيط **فصل في الاجتهاد في المستقبل**
 والعزل اذا قلنا السلطان رجلا قضا بالبدل الا يصير قاضيا في سواد تلك
 البلدة ما لم تملد قضا البلدة ونواحيها وهذا الجواب انما يستقيم على رواية
 النوادر المصنوعة ليس بشرط لنفاذ القضاء ما على ظاهر الرواية فالمصنوع بشرط
 لنفاذ القضاء فلا يصير متفلا على القري وان كتب في منشوره ذلك اذا علق
 السلطان الامارة والقضا بالشرط او اوصافها الى وقت في المستقبل بان قال
 اذا قدمت بلدة كذا فانت قاضيا اذا اثبت مسكفا انت امام مكة او قال
 جعلتك قاضيا راس الشرح جعلتك اميرا راس الشرح قد كذا في المتن
 بالاجماع كذا في الخلاصة ويجوز تعليق عزل القاضي بالشرط ايضا اذا قلنا السلطان
 رجلا قضا يوم يجوز وثابت واذا قيد بالمكان يجوز ويتقدم ذلك المكان فعلى
 هذا الوعد القاضي انما ينافيه في مسجد معين لا يكون للنايات ان يقضي في مسجد اخر
 كذا في المتن وتعلق الحكم بالسان بين اثنين والاضافة الى وقت في المستقبل
 لا يصح وعليه الفتوي وكذا يجوز استئناس بغير الحكومات كدعوى التكمية
 في زمانها ودعوى شئ سالة او سمع خصومة رجل بعينه ولا يصير قاضيا في المتن
 وكذا لو قال لا سمع خصومة فلان حتى ارجع من سفرى لا يجوز له ان يسمع
 ويقضي حتى يرجع ولو قضي لا ينفذ كذا في خزائنة المفتين القاضي اذا قضى في حادثة
 في حق ثم امر السلطان ان يسمع هذه الحادثة ثانيا ثم شهد من العلماء لا يفتقر من
 على القاضي ذلك كذا في الخلاصة والمصنوع بشرط لنفاذ القضاء في ظاهر الرواية
 وفي النوادر ليس بشرط وهو المختار كذا في خزائنة المفتين السلطان اذا قال
 جعلتك قاضيا ولم يذكر في اي بلدة لا يصير قاضيا في البلدة الذي هو فيه والمختار
 انه يصير قاضيا لجميع بلاد السلطان كذا في الخلاصة وهو الاظهر والا يشبه
 واذا اجتمع اهل بلدة على رجل وجعلوه قاضيا يقضي فيما بينهم لا يصير قاضيا
 ولو اجتمعوا على رجل وعقدوا معه عقد السلطنة او عقد الخلافة يصير
 خائفة وسلطانا كذا في المحيط اذا قال الرجل جعلتك قاضيا ليس له ان
 يستأنف الا اذا اذن له في ذلك صريحا او دلالا بان يقول له جعلتك قاضيا
 القضا لان قاضي القضا لان قاضي القضا هو الذي يتصرف في القضاة

فصل في الاجتهاد
 على قول واحد

تقليد او غير ذلك ذكر في النسخة واجاب عن الدين النسخي رحمه الله عن محضر
انه غير صحيح لانه ذكر فيه ان هذا القاضي مفقود من جهة القاضي القضاة وليس فيه
ان قاضي القضاة ما دون الاستخلاف من جهة السلطان كذا في الفصول العشرة
وكان القاضي الامام بن عيسى الاوزجيني يقول اذا كتب السلطان من الحاكم ينبغي
ان يكتب فيه خليفة الحكم من قبل فلان وفلان ما دون الاستخلاف بحكم المثال الصحيح
من جهة فلان اذا قال السلطان لرجل جعلتك بابي في القضاة بسط ان لا ترشي
ولا تشرب الخمر ولا تشل امر احد علي خلاف الشرع والتقليد صحيح والشرط صحيح
واذا فعل شيئا من ذلك لا ينبغي قاضيا كذا في المحيط ولو قلده وصل اليه ان لا يسمع خصوص
فلان انزل في حق فلان كذا في الخلاصة في الحاشية لو ان الامام قلده رجلا للقضاة
واذن له بالاستخلاف فامر القاضي رجلا لسمع الدعوى والشهادة في حادثة وبسال
عن الشهود وسمع الاقرار ولا يحكم هو بذلك لكن يكتب الي القاضي وينهي اليه حتى
يقضي القاضي بنفسه لم يكن لهذا الخليفة ان يحكم وانما يفعل ما امره القاضي
واذا رفع الامر الى القاضي فان القاضي يتابع في تلك الشهادة ولا بدك الاقرار
بل جمع بين المدعي والمدعى عليه واما ما رواه في السنة فاذا شهدوا بذلك بحضرة
الحضرة بن محمد يقضي القاضي تلك الشهادة قال هذه مسئلة يغلط فيها
القضاة فان القاضي يستخلف رجلا لسمع الشهادة في حادثة ثم يكتب بكتاب فصل
الخليفة ذلك ثم يكتب الي القاضي انهم شهدوا بذلك عندي وكذا يكتب القاضي
الشهادة او يكتب ان المدعي عليه اقر عندي بذلك يقضي القاضي بذلك من غير
اعادة السنة عنده فلا يقع هذا القاضي لان القاضي لم يسمع ذلك الاقرار فكيف
يقضي تلك الشهادة وبذلك الاقرار ما خيرا والخليفة الا ان يشهد الخليفة
مع آخر عند القاضي على اقراره ويكون فائدة هذا الاستخلاف ان ينظر
الخليفة هل للمدعي تزويد او يكتفي بالفعل له شهود الا انهم غير عدول وقد
لا تنفق القاضي فموضوع القاضي النظر في ذلك الى الخليفة السلطان اذا قال
قلبت قاضي بلدة كذا زيد او عمرا لا يصح ان هذا التقليد للمجهول كذا في التاتارخانية
القاضي اذا لم يكن ما دون الاستخلاف في استخلاف غيره لا ينفذ قضا خليفته
سواء كان الاستخلاف في حجة او مرضه او سفره وان استخلف غيره باذن
الامام يكون خليفته قاضيا من جهة الامام حتى لا يملك القاضي عزله الا اذا
قال له الخليفة ولت من شئت واستبد من شئت فحسب بملك عزله بخلاف
الماثور بامامة الجمعة فان له ان يستخلف غيره واذا لم يكن ما دون الاستخلاف
في استخلاف وحكم خليفته في مجلس القاضي بين يديه جاز كذا في خزائن الحقائق
القاضي اذا لم يكن ما دون الاستخلاف في استخلاف غيره فحكم الخليفة بان يده جاز
ولو ان الخليفة لم يحكم بين يدي القاضي وحكم في عيسته فرفع قضاة الي القاضي
فاجاز نفذ قضاة عندنا كذا في فتاوي قاضي خان ولو حكم في عيسته فرفع قضاة
الي القاضي فجاز قضاة نفذ قضاة عندنا استخفافا وكذلك القاضي
اذا جاز حكم الحكم في المجتهدات كذا في الظهيرية اذا استغنى الصبي ثم ادرك

ليس له ان يقضي بذلك الا من والى العبد اذا استغنى ثم عتق كانه ان
يقضي بذلك الامر في فتاوي النسخي سبيل عن سلطان مات واتفقت
الرغبة علي ابن صغيره وجعلوه سلطانا ما حال القضاة والخطا وتقليده
ايهم مع عدم ولايته قال ينبغي ان يكون الاتفاق علي وال عظيم فيصير
سلطانا لهم ويكون التقليد منه وهو بعد نفسه تنعيا لابن السلطان
ويغضبه لشرفه ويكون السلطان في الحقيقة هو الولي كذا في الدرر السليمة
امر غيره بنصب القاضي في بلده ونصب يصح بطريق السان من السلطان
ولو حكم بنفسه لا يصح كذا في التاتارخانية واذا قال الخليفة لوالي بلدة هو كرام
يا بدت قضي تقليدك وعزيتك قلده من شئت صح ولو قال كسي راقضا تقليدك
وعزيتك قلده اخذ لا يصح اذا قال السلطان لا مير من امرائه فلان
ولاية بتوادم او قال تراد آدم لا عليك تقليد القضا وان جعله اميرا علي
بلدة وجعل خراجها له فاطلق له التصرف في الرعية علي العموم كما يقتضيه
الامارة فله ان يغفل وان يغفل كذا في المحيط الامام اذا لم يكن عدلا جاز حكامه
وحكامه ولا يجوز تولية السلطان اذا كان صغيرا ويسعى ان يكون الامام
قريبيا ولا يشترط ان يكون هاشميا وان لم يوجد من قريبين فالاولي ان
يكون عدلا ايضا عالما بشرائط القاضي السلطان المولي اذا كان صا قلع
هل يبقى سلطانا ام يحتاج الي عتد يد الاصح انه يحتاج الي تقليد خذ يد
السلطان اذا قلده رجلا قضا بلدة وفيها قاض ولم يغزله ضريا الا يشبه
ان لا يصير الاول معزولا كذا في المنتقط السلطان اذا قلده قضا خاصة الي
رجل فليقضي احدهم لا يجوز كذا في كليات ولو قلدها علي ان يغزل كل منهما بالقضا
يجوز كذا في خزائن الحقائق وللسلطان ان يغزل ويستبدل مكانه اخر لرغبة
وتغير رتبة وقد صح عن ابي حنيفة رحمه الله انه قال لا يترك القاضي علي القضا
اكثر من سنة كذا في التاتارخانية ومن حق السلطان ان ينظر الي هذا القاضي
اذا هني عليه حول فنقول لا فساد فيك ولكن احسن عليك ان تنسى العلم
ثم عدلنا حتى تقلدك ثانيا كذا في التاتارخانية السلطان اذا عزل قاضيا لا يغزل
ما لم يصل اليه الخبر حتى لو قضي بقضايا بعد العزل قبل وصول الخبر اليه
جاز قضاياه وهو نظير الوكيل لا يغزل قبل وصول الخبر اليه ولكن ان
يوسف رحمه الله لا يغزل وان علم تغزله حتى تغلده غيره مكانه صافيه
لحقوق العباد ونصحه بامام الجمعة اذا عزل وهذا اذا حصل العزل
مطلقا بشرط وصول الكتاب اليه لا يغزل ما لم يصل اليه الكتاب علم بالعزل
قبل وصول الكتاب اليه اول علم كذا في التاتارخانية واذا مات الخليفة وله
قضاة وولاههم علي حالهم وليس هذا كالوكالة وفي هداية الساطع لو مات
القاضي او عزل انغزل خليفاه من القضاة وكذا اذا مات امير الناحية
انغزل قضاة خلائق ما اذا مات الخليفة كذا في المنتقط وفي جامع الفتاوى
اذا ورد الكتاب من الامام الي عامل خراسان ان يجمع الفقهاء او قوما

هذا هو العلم

منه وكذلك اهل الامانة يكونون بقرب منه ولا باس بان يمس وحده اذا كان عالما بالقضا كذا في محيط السرخسي وان كان جاهلا يستحب له ان يتقدم معه اهل العلم كذا في التبيين ويشاورهم كذا في النهر الفائق ولا يشاورهم عند الخصوم كذا في النزاهة ويتبع النظر الى جانبه عن يمينه لان فيه السجلات والمحاضر والفتوك فيجب ان يكون مع ارباب يديه وتحلس كاشته تاحته عنه حيث يراه حتى لا يخدع بالرشوة فيزيد في الفاظ التهمة او ينقص كذا في محيط السرخسي لو جلس في داره فلا باس به وبازن للناس بالدخول فيها وتحلس معه من كان يحلس قبل ذلك كذا في الهداية والاولى ان يكون الدار في وسط البلدة كالمسجد كذا في النهر الفائق ذكر في المسبوط ولا باس بان يقضي في منزله او حيث يحب لا في عمل القضا لا يختص مكان كذا في التاتار خانية ولو جلس في بيته لا باس به عندنا لو كان في وسط البلدة كذا في النزاهة وفي الخاتمة فاذا جلس القاضي في المسجد او في داره ياخذ بواحسا ليمنع الخصوم من الازدحام والايحاح للثقات ان ياخذ شيئا ليدان بالدخول كذا في التاتار خانية ثم اذا قضى في المسجد خرج للثقات ولا يقرب في المسجد خذوا ولا تقرب كذا في النهر الفائق ولا باس بان يتقدم على الطريق اذا كان لا يقضي على المارة كذا في التبيين اذا دخل القاضي المسجد فلا باس بان يسلم على الخصوم يريد به تسليما عاما ثم اختلف المتأخر فيه منهم من قال ان تسلم عليهم فلا باس به وان ترك وسلمه لبقى الهبة ويكثر الخشية وهذا جري الراسخ ان الولاية والامرا اذا دخلوا لا يسلمون ومنهم من قال عليه ان يسلم ولا يسلمه الترك وهكذا الوالي والامير اذا دخلوا عليه ان يسلم ولا يسلمه الترك هذا هو الكلام وقت الدخول فاما اذا جلس فاختص من المسجد للفصل والحكم لا يسلم على الخصوم ولا يسلمون عليه وعند هذا قال بعض مشايخنا من هذا جري الرسم ان الناس متى دخلوا على الولاية والامرا لا يسلمون عليهم وهم لا يسلمون على الناس لان القاضي متى جلس للحكم لا يسلم ولا يسلمون عليه فالوالي والامير اولى وليس الامر كما ظنوا والصحيح ان الناس يسلمون عليهم وهم يسلمون على الناس بخلاف القاضي والفرق ان الوالي والامير انما جلس للريادة لا للفصل والحكم والسلام تحية الترابين فاما القاضي انما جلس للفصل والحكم لا للريادة فلا يسلمون عليه وان استلموا مع هذا في مجلس الحكم فلا باس بان يرد عليهم السلام وهذا اشارة الى ان لا يحب عليه رد السلام بل يتخير ان يسلمه وان شام يرد كذا في ادب القاضي للخصاف وان اراد القاضي جوابه ينبغي ان لا يرد على قوله وعلى السلام انشاهد على القاضي ويرد عليه كذا في التاتار خانية وحكي عن الشيخ الامام الحليل ابي بتر محمد بن الفضل البخاري رحمه الله انه كان يقول من جلس لبقته فلا يمد يده فدخل عليه داخل ويسلم وسعه ان لا يرد السلام وكذا كان يقول فيمن جلس للذكر اذكر كان فدخل عليه داخل وسلم وسعه ان لا يرد

واذا جلس القاضي لفصل الخصومات ينبغي ان يقوم بين يديه رجل يمنع الناس عن التقدم بين يديه فيعرف قنهم وينفهم عن اشارة الادب ويقال له صاحب المجلس وله ايامي الشرط والعريف والجلواز وينبغي ان يكون معه سوط الادب وينبغي ان يكون امينا وينبغي ان لا يكون طماعا حتى لا يبتغي فلا يعمل الى بعض الخصوم ولا يترك تاديبه اذا اشأ الادب واذا جلس الخصمان بين يدي القاضي وراى ان القاضي ان يامر صاحب المجلس ليقوم بعد منه حتى لا يعرف ما يدور بين الخصمين وبين القاضي فلا يعلم به احد الخصمين ولا يلقنه شيئا قبل ذلك وان كان مأمويا وتركه بقرب منه فلا باس والخاص بل ان القاضي يعمل ما فيه النظر والاحتياط في امور الناس ولا ينبغي لهذا الرجل ان يسار يا هذا الخصمين كذا في المحيط والاولى ان يبعث امينا الى موضع جلوسه قبل محبته فيحفظ من جا اولافا ولا يقدمهم على ذلك ولا يقدم واحدا على من جا قبله لفصل منزلته وسلطنته واذا ارى ان يبدى بالعرفاء فعل وان كانت فيهم كثرة بحث يستغلونه عن اهل المصر قد هم على منازلهم مع الناس ويقدم النساء على حدة والرجال على حدة وان جعل للنساء يوما على حدة فهو اسهل من كذا في الحاوي فقه حتى قال محمد رحمه الله الذي يرجع من ليلة الى اهله بمنزلة المقوم والذي يثبت في غير اهله بمنزلة الغريب الا ان الغريب يعني المسافر الشدحالا كذا في المحيط واذا ارى التقدم لاجل القرية لا يصدق في قوله ان غريب عازم على الرجوع الى وطنه لكنه يساله السنة على انه غريب هكذا روي عن محمد رحمه الله لكن لا يشترط العدالة في هذه الشهادة وشهادة المستور تكفي ومن اصحابنا من قال ان القاضي يساله مع من يريد السفر فساله الترفقه انهم متى يخرجون وان فلا ياهل يخرج معهم فان قالوا نعم فيسند بتحقيق العذر واذا اجتمع على باي باب القاضي ارباب الشهود والايان والغربا والسافقدم القاضي ارباب الشهود فله ذلك وان قدم ارباب الايمان فله ذلك وان قدم الغربا فله ذلك وان قدم الساع على الك فله ذلك كذا في السرخسي وينبغي للقاضي اذا تقدم اليه الخصمان ان يسوي بينهما في المجلس ويجلسهما بين يديه كذا في المحيط ويسوي بينهما في النظر والكلام ولا يسار احدهما ولا يشهد اليه كذا في خزانة المفتي ويجتنب المزاح مطلقا معها او مع احدهما او مع غيره في مجلس الحكم ولا يكثر في غيره لانه يذهب بالمهابة كذا في التبيين وكذلك لا ينبغي له ان يطلق نوحه الى احدهما في شيء من المنطق ما لا يعمل بالاحرم مثله كذا في المحيط ولو كان ميل قلبه الى احد الخصمين واجب ان يظهر محبة لا يواخذه لانه لا اختيار له فيه كذا في الكلام والحاصل ان القاضي مأمور بالتسوية فيما يقدر على التسوية فيه كذا في المحيط فان كان اخذها سلطانا او غنا فجلس السلطان مجلسه والخصم

في القضا ولا يعجل في حقه
احدهما كذا في خزانة المفتي

على الارض ينبغي للقاضي ان يقوم من مكانه ويجلس على الارض ويجلس خفيه
في مكانه كما يكون يقضي على الاخر كذا في الخلاصة ولا يصف احد
الخصمين الا ان يكون خفيه معه كذا في النهاية ولا يكل احدهما بلسان لا يعرفه
الاخر كذا في البدايع وفي مختصر خواص زياده ولا يخلو باحد الخصمين في منزله
كذا في التنازعانية ولا ينبغي للقاضي ان يفعل ما يؤدي الى التهمة كذا في خزانة
المفتنين ويكره ان يلوي عنقه على احد الخصمين اي يعرض عنه بقدر
ما كان مقبلا عليها وهذا من شريعتها ويكره ان ياذن لاحد الخصمين
ان يدخل في منزله ومن لم يكن له خصوصية فلا بأس بان ياذن له القاضي
بالدخول عليه للسلام او حاجة تعرض كذا في محط السرخسي ولا ينفذ
احدهما من جانب البهائم والاخر من جانب البهائم لا جانب البهائم
افضل فيكون تقدما له غاي صاحبه يفعل ذلك بين الكبر والصغر
حتى يحب عليه ان يسوي فيه بين الابن والابن وبين الخليفة والرفعة
وبين الذم والشريف كذا في التبيين قال صاحب الاقضية وينبغي
ان يكون جالسهما بين يدي القاضي على قدر دراعين او تحوذ ذلك
حيث يسمع كلامهما من غير ان يرفعوا اصواتهما وينبغي للقاضي
اذا جلس في المجلس ان يستند ظهره الى الجدران وكان الرسم في زمن
الحصاف وغيره ان يجلس مستقبل القبلة بوجهه ودرنسم
زماننا احسن ويحب ان يكون القاضي بين يدي القاضي ليكون اهدب
في عين الناس ويجب ان يكون قدامه من القاضي حتى لا يسمعوا
ما يدور بين القاضي وبين من تقدم اليه من الخصوم ولا يعرفون راي
القاضي في بعض ما يقع لهم من المسائل ولا يحلون لابطاله كذا في المحط
اذ تقدم خصمان سأل المدعي من دعواه هكذا ذكر الحصاف رحمه الله
وصاحب كتاب الاقضية ابو جعفر وسد افضل اختلف فيه المسالج
بعضهم قالوا ليس للقاضي ان يسأل المدعي عن دعواه ولكن يستكت
ويسمع ما ادعاه المدعي وقال بعضهم يسأل ويه اخذ الحصاف
رحمه الله وصاحب كتاب الاقضية وهكذا ذكر في محاضر ابن سباعة
وهكذا ذكر في المستفي وذكر الشيخ الامام في هذا الاسلام على البردوي
رحمه الله ان على قول اي يوسف رحمه الله القاضي يستال وعلى قول
محمد رحمه الله لا يسأل بل يستكت وفي الحاشية واذا جلس الخصوم
بين يديه قال ابو يوسف رحمه الله يستنطقهم فيقول ايكم المدعي فاذا
عرف المدعي بقوله سأل المدعي وقال محمد رحمه الله لا يفعل ذلك وقول اي
يوسف رحمه الله ارفق كذا في التنازعانية فاذا حضر فهو الخيار ان سألها
بالكلام فقال مالك وان سألها حتى يبد بالطق وهو احسن كذا يكون
مهما للخصومة كذا في التبيين ثم اداساته اولم يساله ولكن ادعي بنفسه
سأل القاضي المدعي عليه عن دعوي المدعي هكذا ذكر صاحب الاقضية

وذكر

وذكر صاحب الحصاف رحمه الله في ادب القاضي ان القاضي يكتب دعوي
المدعي في صحيفة وينظر فيه اصحح هو ام فاسد فان كان فاسدا لا يقبل
على المدعي عليه ولكن يقول للمدعي قم فضع دعواك هكذا ذكر الحصاف
في موضع من ادب القاضي وفي موضع اخر ان القاضي لا يقول له ذلك وبه اخذ
بعض مستأجريهم الله ولكن يقول دعواك هذه فاسدة فلا يلزم من
سماعها وهذا ليس بيلقي بل يتوي بالفساد وان كان دعواه صحيحة
فالقاضي يسأل المدعي عليه ويقول ان خصمك ادعي عليك كذا وكذا فاذا
تقول هكذا ذكر الحصاف رحمه الله وصاحب كتاب الاقضية وفيه
اختلاف المسالج رحمه الله ايضا على نحو ما ذكرنا في جانب المدعي فان عند
بعض المسالج لا يساله القاضي الجواب ولكن ينظر اليه لما في الجواب كذا
في المحط فاذا انكم صاحب الدعوي استكت الاخر واستمع من صاحب
الدعوي حتى يفهم حجة لايها اذا تكلم بما لا يتمكن من ان يفهم كلام
واحد منهما قال ثم يامره بالسكوت بعد ذلك ويستنطق الآخر
وهذا اللفظ يدل على ان يستنطق الاخر وان لم يسأل المدعي ذلك
واختار بعض القضاة انه لا يفعل ذلك الا عند سؤال المدعي في الاصح
عندنا انه يستنطق الاخر وان لم يلهن المدعي ذلك كذا في السفاتي
ولا يلقن الشهود بقوله الشاهد كذا واسمعه ابو يوسف رحمه الله
فيما لا يهتم فيه كذا اذا كان امينا عالما بكسب فتلقينه علما ودرنسم
عن الكلام حشمة القاضي ومهابة المجلس فكان في تلقينه احياء حق المسلم
في القسمة والخزاة ان المسائل التي تتعلق بالقضا الفتوي فيها على قول
اي يوسف رحمه الله اذ حصل له زيادة علم بالجملة كذا في شرح اي الكارم
لا ينبغي للقاضي ان يلحق احد الخصمين بحكمة ولكن اذا طلب منه حشمة
جا وان الاستحلاف ان لم يكن للمدعي سنة حاضرة فساله عند ذلك
الكن سنة وفي النوار ارسال ابو نصر عن رجلين تقدموا الى القاضي فقلا احدهما
ان لي على هذا الرجل الف درهم ولم يرد عليه هذا قال سأل المدعي عليه
في ذلك وقال ابو بكر تقدم رجلان الي عبي بن ابي حنيفة فقال احدهما ان لي
على هذا الف درهم فقال له عبي قد اخبرني خبرا في انسا ان هذه الدعوي
غير صحيحة ما لم تقل مرة لمعطيني حقي او تحوذ ذلك قال ابو نصر وهذا
عند النيسابني وهذا مما لا يحد عليه انهما لم يقدموا الا لطلب ثمر
اذا سمع جواب المدعي عليه كتب جوابه في قسط نس او امر الكاتب ان
يكتب ذلك بين يديه بسم الله الرحمن الرحيم حضر القاضي فلان ابن فلان
يوم كذا انك البتة خلت من شهر كذا من سنة كذا ثم ان كان القاضي يعرف
المدعي عليه والمدعي انبها في رقعة مبروفة وكتب حضر فلان واحضر
معه فلانا وان لم يعرفها ارسل الكتابة رسالا وكتب حضر رجل ذكر انه
فلان بن فلان يثبته اي الكارم وجرده او الى مواليه فيكتب ذكر

انه فلان مولي فلان بن فلان فان كان له تجارة او صناعة
يعرف بها ينسب اليها زيادة في التعريف وكذا ليجليه زيادة في التعريف
ولكن عليه بما يميزه لا بما يشبهه واخصر رجلا ذكر انه فلان علي نحو
ما ذكرنا في جانب المدعي ثم يكتب فادعي فلان بن فلان يعني المدعي
الذي حضر علي فلان بن فلان يعني المدعي عليه الذي اخصره منه
كذا وكذا وتكتب دعواه من غير زيادة ونقصان ثم يكتب فيسلك
القاضي المدعي عليه فلان بن فلان علي ادعي عليه فلان بن فلان
من الدعوي الموصوفة في هذا الكتاب فان كان قد اقر به كتب اقراره
وفي الخاتمة وبامر المدعي عليه بابقا الحق كذا في الثابتا رعايته وان كان
قد يحل يكتب بحجوده ليعلم بعد ذلك انه هل ينبغي له ان يسأل السنة عليه
ام لا وينبغي ان يكتب الجود بلفظه ولا يحوله الى لسان القريية الا اذا امكن
ان يحوله من غير زيادة ونقصان ومن غير ان يدخل فيه كلمة مبهمه
مستتركة فان الجود يختلف حكمه باختلاف الواقعة فان الموضع الاصح
الايداع اصلا ثم ادعي الرد او الهلاك لا يسمع دعواه ولو قال ليس علي تسليم
ما ادعيت ولا اقبضتها ثم ادعي الهلاك او الرد تسمع دعواه وتكتب عبارته
بلسانه من غير زيادة ونقصان حتى يبين عليه حكمه وهذا الذي ذكرنا رسم
قضاة ديار الحضايف وصاحب كتاب الافضية وعرف زمانها والفقهاء في زمانها
علي رسم احسن من هذا فان المدعي في زماننا يكتب باب القاضي حتى
يكتب دعواه في بياض وتكتب حضر القاضي يكتب اسم القاضي الذي يرفع
اتيه الحادثة ويترك موضع التاريخ ثم يكتب اسم المدعي ونسبه وتكتب
اسم المدعي عليه ونسبه وتكتب دعواه بتسريطه ثم يترك موضع الجواب
فاذا جلس المدعي او وكيله للحضور يدعي ويكتب من ذلك الكتاب ويسأل
القاضي المدعي عليه الجواب عن دعواه فاذا اظنه بالاقرار او بالانكار دفع
البياض الى القاضي حتى يكتب التاريخ في اوله والجواب في اخره بعبارة المدعي
عليه ثم ان كان الجواب بالاقرار امره القاضي بالخروج عن عهده ما اقر به وان كان
بالجود والقاضي يقول للمدعي ان خصمك قد جحد دعواك فماد تريد هكذا
ذكر الحضايف وصاحب الافضية وهو اختيار بعض المشايخ وان علي الاختلاف
فان قال المدعي حلفه والقاضي يقول للمدعي انك بينه علي كما هو رأي الحضايف
وصاحب كتاب الافضية وهو قول بعض المشايخ فان قال لحلف القاضي المدعي
عليه وان قال نعم لي بنه والقاضي يامر به باحضارها وتكتب اسم الشهود
واسماهم وحلاهم وتعاكم او يامر الكاتب حتى يكتب ذلك فاذا حضر
المدعي بشهوده يكتب الكاتب لفظ شهادتهم من غير زيادة ونقصان فاذا
جلس الشهود بين يدي القاضي وحاوروا الشهاده اعدا القاضي البياض
وسأله عن شهادتهم وان كتب القاضي لفظ شهادتهم بنفسه فهو اوثق
واحوط ثم يقابل القاضي لفظ شهادتهم بالدعوي فان كانت موافقة للدعوي

وعرف

وعرف القاضي الشهود بالعدالة يقول للمدعي عليه هل لك دفع فان
قال نعم ولكن امهلني حتى آتي به امهله وان قال لا وجه عليه القضا
وان لم يوف القاضي اياهم بالعدالة يتوقف وان قال المدعي لي بنه
حاضرة الا اني اطلت بمسكن المدعي عليه ان قال حاضرة في المجلس والقاضي
لا يحسبه ولا يحلف المدعي عليه بالاجماع كذا ذكره القزويني في شرحه
وان قال حاضرة في بلدته والقاضي لا يحلف المدعي عليه في قول ابي حنيفة
رحمه الله وقال ابو يوسف رحمه الله يحسبه وقول محمد رحمه الله
مضطرب واذا كانت المسئلة مختلفة فان كان يري استخلافا طفه
وحلف وطلب من القاضي ان يعطيه فقه ان فلا يادعي علي فلان كذا
وحلفه وحلف حتى لا يئذ منه هذا القاضي ثانيا او ان قاض اخر
فيجلسه مرة اخرى اعطاه نظرا له والقاضي بالخيار ان شاكت ذلك
في رقة علي حدة وان شاكت ذلك في البياض الذي كتب فيه الدعوي
والانكار وتكتب فيه التاريخ واعطاه كذا في الخط قضيت
في افعال القاضي وصفاته وتنسب للقاضي ان ينبغي الله وتضمن الحق ولا يقضي
تقوا بصله ولا لرغبة تقوى ولا لرغبة تزجره بل يوطئ طاعة ربه ويعمل
لعمارة طمعا في جزيل ثوابه وهربا من اليم عذابه فيستع الحكمه وفصل
الكتاب كذا في مخطط السرخسي القاضي هل يفتي فيه اقاويل والصواب انه
لا بأس به في مجلس القضا وغيره في المعاملات والديانات كذا في الخلاصة
واتفقوا علي انه لا يفتي للحضور حتى لا تقوا علي رايه فيستغفلون
بالنيلس وروي ابن شريعة عن ابي يوسف رحمه الله في رجلين تقدموا الى القاضي
في امر وقطن القاضي اليهما تقدموا اليه لتعلم ما تقضي به في ذلك اقامتهما
من عند نفسه قال محمد رحمه الله في الامر لا ينبغي له ان يبيع ويشترى
في مجلس القضا لنفسه قال الشافعي الامر السرخسي رحمه الله في قوله
لنفسه اشارة الي انه لا بأس بان يبيع ويشترى لثمن او ميت موقوف
ولو باع واشترى لنفسه في غير مجلس القضا فلا بأس به عندنا
وفي الخاتمة والصحيح انه لا ينقل الى مجلس القضا ولا في غيره لان الناس
يسأهلونه لاجل القضا وينبغي ان يؤجل لذلك غيره ممن ينبغي ولا ينبغي
له ان يستغرض الامن صديق او خليط له كان قبل ان يستغرض فلا
خاصم اليه ولا يتهمه انه يفتي خصما وكذلك الاستغارة وليست الحاشية
وتعود المريض ولكن لا يطل مكثه في ذلك المجلس ولا يفتي احد من الخصوم
يتكلم معه في ذلك المجلس نشي من الخصومات وفي السفاتي وانما يعود
المريض اذا لم يكن المريض من المتخاصمين اما اذا كان من غيرهم فلا ينبغي
ان يعود كذا في الثابتا رعايته ولا ينبغي للقاضي ان يكون قطعا غائبا
عنه او ينبغي ان يكون موقفا به في عفاة وعفلة وصلاحة وفهمه
وعلمه بالسنة والاثر ووجوه الفقه ويكون شديدا من غير عنف

وعرف القاضي وصفاته
في افعال القاضي وصفاته

لنا من غير ضعف كذا في التبيين وبما مر أعوانه بالرفق كذا في الزاوية وفي التبيين
ويذكره ان يقضي بين الناس وهو غفيلان وكذلك لا يقضي اذا دخله غفلة
ولا يقضي وهو جالس او عطشان وهذا اذا لم يكن جهة القضا بينا فاما اذا
كان وجه القضا بينا فلا بأس ان يقضي ونحن هذا قال مشايخنا
رحمهم الله لا ينبغي له ان يتطوع بالصوم في اليوم الذي يريد الخلو في
فيه للقضا كذا في التاخرانية ولا يقضي حال شغل قلبه بغير اوجاهة
الركاع او برد او حر شديد او مرافعة الاخشين كذا في النهر الثاني
لا ينبغي للقاضي ان يجلس للقضا وهو جالس او كطيط من الطعام فان عرض
له هم او غضب او غلبت كفه حتى يذهب ذلك منه فيكون جلوسه عند
اعتدال امره ويجعل سمعه وبصره وفقهه وقلبه الى الخصوم غير
مجل لهم ولا يخوف اياهم فان الخوف يقطع حجة الرجل كذا في الحاوي فقه
حنفي ويجلج في احسن لباسه كذا في الظهيرية ويقضي وهو جالس متليا
او مريعا كذا في الزاوية وتكون القضا مستويا افضل نقطيا لامر القضا
كذا في التبيين ولا ينبغي له ان يقف نفسه في طول المجلس ولكن يجلس في طرفي
النهار او ما اطاق وكذلك الفقيه والمفتي كذا في المحيط وان كان القاضي شابا
ينبغي ان يقضي شهوته من اهله قبل ان يجلس للقضا كذا في السراج حنيفة
ولا يقضي وهو يمشي او يسير على الدابة وكذلك قال مشايخنا في المفتي
لا ينبغي له ان يقضي وهو يمشي لكن يجلس في موضع واذا استقر فيه
افتي فانه من قال لا بأس بان يقضي في الطريق اذا كانت المسئلة واضحة
كذا في المحيط وفي الصيون وينبغي للقاضي ان يختصم اليه الاخوة او يسوا
المرات لا يجلس بفصل القضا بينهم ويذاقهم قليلا لعلمهم بصطحتهم او في الكبري
وهو لا يختصم بالاكل بالاقارب بل ينبغي ان يفعل ذلك اذا اوقفت الخصومة
بين الجانب كذا في التاخرانية فثبت في رزق القاضي
وقد ثبت ودعوتهم فماتصل بذلك ان كان القاضي فقرا محتاجا الاولى ان يأخذ رزقا
من بيت المال بل يقتصر عليه فان كان غنيا تكلموا فيمنعوا الاولى ان يأخذ من بيت
المال كذا في تباوي قاضي خان ولا يأخذ الرزق الا من بيت مال الكورة التي يعمل فيها
لانه يعمل للهل هذه الكورة فيكون رزقه في مال بيت هذه الكورة كذا في القباية
كما يجوز كذا في القاضي من بيت المال جعل كفاية عياله ومن مونة من اهله واعوانه
في بيت المال ولم ينقل عن محمد رحمه الله ان القاضي هل يأخذ الرزق في يوم القضا
اختلف المتأخرون فيه والعلم انه يأخذ كذا في التاخرانية القاضي اذا كان يأخذ
من بيت المال شيئا لا يكون عاملا بالاجر بل يكون عاملا بالله تعالى وليستوفي حقه
من مال الله تعالى وكذا الفقهاء والعلماء والمعلمون الذين يعلمون القرآن وروى
ان ابا بكر رضي الله عنه لما استضاف كان يأخذ الرزق من بيت المال وكذا عمر وعلي
رضي الله تعالى عنهما واما عثمان رضي الله تعالى عنه كان صاحب ثروة وسار فكان
يحتسب ولا يأخذ كذا في الخلاصة وينبغي للامام ان يوسع عليه وعلى عياله كيلا

يطعم

يطعم في اموال الناس وروى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لما بعث عثمان بن
سيد الى مكة وكاه امرها رزقا ريعا درهم في كل عام وروى ان الصحابة رضي الله
تعالى عنهم اجمعين اكرهوا ان يكرهوا الله تعالى عنه مثل ذلك من بيت المال وكان لعلي رضي الله
تعالى عنه من بيت المال كل يوم قصعة من ثريد وروى ان عليا رضي الله تعالى
عنه فرض له خمسمائة درهم في كل شهر كذا في البدائع واما ما احركا ثبت القاضي
واحرق سامة فان راي القاضي ان يجعل ذلك على الخصوم فله ذلك وان راي ان
يجعل ذلك في مال بيت المال وقنه سنة فلا بأس به وعليه هذا الصحيفة التي
يكتب فيها دعوي المدعي وشهادتهم ان راي القاضي ان يطلب ذلك من المدعي
فله ذلك وان كان في بيت المال سعة وراي ان يجعل ذلك في بيت المال فلا بأس
به وفي السوازل قالوا انهم سمعت ابا يوسف سئل عن القاضي اذا احري له
ثلاثون درهما في رزاق كاتبه ومن صحيفته وقراطيسه وانعطى الكاتب
عشرين درهما وجعل عشرة دراهم لرجل يقوم معه وكلف الخصوم الصحف ايسعه
ذلك قال ما احب ان يصرف شيئا من ذلك عن موضعه الذي سمي له كذا في التاخرانية
المهدية مال يعطيه ولا يكون معه شرط والرشوة مال يعطيه بشرط ان يعينه
كذا في خزانة المفتين ولا تقبل هدية الامن ذي رحم محرم او ممن جرت عاقبته
قبل القضا بها دابة لكن هذا اذا لم يكن للقريب او لمن جرت عاقبته بها دابة
خصومة وحاصل ذلك ان هدايا القاضي انواع هدية ممن له خصومة
وليس له ان يقبلها سواء كان بين القاضي وبين المهدى متعاداة قبل القضا او لم
يكن وسواء كان بينهما قرابة او لم يكن وهذه ممن لا خصومة له وانها على نوعين
اما ان يكون بينهما متعاداة قبل القضا بسبب قرابة او صداقة او لم يكن
لا ينبغي له ان يقبلها وان كان بينهما متعاداة قبل القضا فان اهداه بعد القضا
يمثل ما كان يقضيه قبل فلا بأس بان يقبلها فيجعل ذلك على المباسطة السابقة
سواء حملها من المسلمين على السواد والصلح بالقدر الممكن وان كان اهداه
زبادة علم ما كان يهديه قبل القضا فانه لا يأخذ الزبادة قال الشيخ الامام
محمد الاسلام بنودوي رحمه الله الا ان يكون مال المهدى قد ازداد فنقد له
ماله اذا ازداد في الهدية فلا بأس بقبولها ثم اذا اخذ الهدية ولم يكن له اخذها
اختلف المشايخ بعضهم قالوا بصفها في بيت المال وعامة منهم قالوا بانه يرد لها
على اربابها ان عرفهم واليه اشار في السراج الكبير كذا في التهاكة وكذا في كل موضع
ليست له ان يقبل كذا في الخلاصة وان لم يعرف مهديها او عرفه الا انه كان بعد
حتى يرد الرزق عليه بصفها في بيت المال خفيف يكون حكمها حكم القطعة كذا في التهاكة
فان كان المهدى ثاقي بالرد يقبل ويعطيه متلفعة هدية كذا في الخلاصة
ويقبل الهدية من الوالي الذي ولاه ولو كان في لقمه خصومة لم يقبل
هدية الا بعد الحكم كذا في القباية ولو اهدى الرجل الى واعظ شيئا كان له ان
يقبل ويخص به كذا في المحيط ويجوز للامام والمفتي قبول الهدية واجابة
الدعوة الخاصة واما الكلام في دعوة القاضي قال محمد رحمه الله في الاصل

لا بأس للقاضي ان يحجب الدعوة العامة ولا يحجب الدعوة الخاصة كذا في فتاوي
 قاضي خان والشيخ ان المصنف لو علم ان القاضي لا يحضرها لا يتخذها ففي خاصة
 وان كان يتخذها فهي عامة كذا في الكافي ولم يفصل بين الدعوة الخاصة وبين
 القريب وبين الاجنبي وكذا لم يفصل بينهما اذا كان بين القاضي وبين صاحب
 الدعوة مباشرة قبل القضاء وكان يتخذ الدعوة لاجله او لم يكن وذكر القزويني
 ان القاضي يحجب الدعوة الخاصة في الحرم وهكذا ذكر شمس الائمة
 الحلواني في شرح ادب القاضي وذكر الطحاوي في مختصره ان علي بن ابي حنيفة
 والي يوسف رحمه الله لا يحجب الدعوة الخاصة من القريب وعليه قول محمد
 رحمه الله يجب وذكر شمس الائمة السرخسي في شرح الاسلام ان صاحب الدعوة
 ان كان ممن لا يتخذ الدعوة للقاضي قبل تقلد القضاء لا يحجب دعوة القريب
 والاجنبي فيه سواء اذا كان يتخذ الدعوة قبل القضاء في شهر مرة وبعد القضاء
 في كل اسبوع مرة فالقاضي لا يحجب دعوته الا في كل شهر مرة وكذلك اذا كان
 صاحب الدعوة زادا في البجوات فقد القضاء على ما كان قبل القضاء فالقاضي
 لا يحجب الدعوة الا ان يكون مال صاحب الدعوة قد ازداد فمقدرا ما ازداد
 من ماله ازداد في البجوات فالقاضي يحجب وهذا كله اذا لم يكن لصاحب
 الدعوة خصومة فاما اذا كان لصاحب الدعوة خصومة يتاحج دعوته
 وان كان بينهما قرابة او مباشرة قبل القضاء كذا في المحيط واما الدعوة العامة
 فان كانت بدعة كدعوة المباركة ونحوها لا يحل له ان يحضرها لانه لا يحل لغير
 القاضي اجابتهما فالقاضي اولى وان كانت سنة كولاية القيس والكتات فانته
 بحسبها لانه اجابة السنة ولا يفتة فيه كذا في البداية ومما يفصل بهذا الفصل
 الرشوة واعلم بان الرشوة انواع منها ان يهدي الرجل الى رجل مالا متاعا
 التودد والتحب وهذا النوع حلال من جانب المهدي والمهدي اليه ونوع
 منها ان يهدي الرجل الى رجل مالا بسبب ان ذلك الرجل قد خذله في شيء
 اليه مالا ليدفع الحق عن نفسه او يهدي الى السلطان مالا ليدفع ظلمه
 عن نفسه او عن ماله وهذا النوع اهل لانه يحل ماله الاخذ لاخذ واذا اخذ
 يدخل تحت الوعيد المذكور في هذا الباب وهل يحل للمعطى الاعطاء عامة
 المشايخ على انه يحل لانه يجعل ماله وقاية لنفسه او جعل ماله وقاية
 الباقي ونوع منها ان يهدي الرجل الى رجل مالا ليسوي امره فيما بينه
 وبين السلطان ويعينه في حاجته وانه على وجهين الوجه الاول ان يكون
 حاجته حراما وفي هذا الوجه لا يحل للمهدي اليه الاخذ الوجه الثاني ان يكون
 حاجته مباحا وانه على وجهين ايضا الاول ان يشترط ان يهدي اليه
 بعينه عند السلطان وفي هذا الوجه لا يحل للمهدي الاعطاء ولا للمهدي اليه
 لاخذ الاخذ وهل يحل للمعطى الاعطاء تكليفه منهم من قال لا يحل ومنهم
 من قال يحل والحنابلة في حل الاخذ وحل الاعطاء عند الكل ان يستأجره صاحب
 الحاجة يوما الى الليل ليقوم بعمله بالمال الذي يريد الرخ اليه فيصنع الاجارة

ويستحق

ويستحق الاجر الا حرم المتأجر بالخيار ان شاء استعمله في هذا العمل
 وان شاء استعمله في عمل اخر قالوا وهذه الحيلة انما تقع اذا كان العمل
 الذي استأجره عليه عملا يصح الاستئجار عليه كذا في المحيط كتبايع الرسالة
 ونحوه وان لم يبين امرة لا يجوز كذا في فتاوي الخلاصة وهل يحل للمعطى
 الاعطاء دون هذه الحيلة تكلموا فيه قبل حل وقيل يحل وهو الاصح
 هذا اذا اعطاه قبل ان يسوي امره اما اذا اعطاه بعد ان يسوي امره
 ونحوه عن ظلمه حل للمعطى الاعطاء وحل للاخذ والاخذ وهو الاصح كذا
 في محيط السرخسي وهو الفصح كذا في فتاوي قاضي خان الوجه الثاني في
 اذا لم يشترط ذلك صريحا ولكن انما يهدي اليه ليعينه عند السلطان وفي هذا
 الوجه اختلف المشايخ رحمه الله وعامة على انه لا يكره هذا اذا لم يكن
 بينها مهادة قبل ذلك بسبب من الاسباب واما اذا كان بينها مهادة
 قبل ذلك بسبب صداقة او قرابة كاهدي اليه كان يهدي قبل ذلك ثم
 ان المهدي اليه قام لا صلاح امره فهذا امر حسن لانه بحارة الاحسان
 بالاحسان ومقابلة الكرم بالكرم نوع اخر ان يهدي الرجل الى سلطان فيقلد
 القضاء او عملا آخر وهذا النوع مما يحل للاخذ والاخذ ولا للمعطى الاعطاء
 كذا في المحيط فخص في بيان ما يكون حراما وما لا يكون وما يسطر
 به الحكم بعد وقوعه صحح وما لا يسطر قال مشايخنا رحمهم الله ينبغي للقاضي
 اذا اراد الحكم ان يقول للحضرة احكم بحسبكم وهذا على وجه الاختصاص
 حتى اذا كان في التقليد حلال يصير حكمكم بحسبكم واذا قال القاضي ثبت
 عندي ان لهذا على هذا كذا وكذا هل يكون هذا حكم من القاضي فكان القاضي
 الامام ابو عاصم العامري يعني بان حكمه وهو اختيار شمس الائمة الحلواني
 واختيار الصدوق لشمس الائمة وفي الحاشية وعليه الفتوي وكان
 القاضي شمس الاسلام محمود الا ورحمته رحمه الله يقول لا بد وان يقول
 القاضي قضيت او يقول حكمت او يقول انفذ عليك القضاء وهكذا
 ذكر الناطقي في واقفاته والمذكور مائة اذا ادعى رجل دارا في يد رجل فقال
 القاضي للمدعى عليه لا اري لك حقا في هذه الدار فهذا لا يكون حكما وهكذا
 كان يعني الشيخ الامام طهري الدين المرعشي رحمه الله وكان يقول اذا
 ظهرت عندك الشهود في دعوى عين مخدودة فقال القاضي للمدعى
 عليه اين مخدود يابن برعي ذه فهذا لا يكون حكما من القاضي ويستفي ان
 يقول حكم كردم يابن مخدود مدين مدعي راوا الصحيح ان قوله حكمت
 وقضيت ليس بشرط وان قوله ثبت عندي نفي وكذلك اذا قال ظهر عندي
 او قال صح عندي او قال علمت فهذا كله حكم فاذ قال القاضي بعد ما قضى
 في جلسته رجعت عن قضائي او بدلي عني ذلك وفي الخلاصة او قال ابطلت حكمي
 وفي المحيط او قال وقضيت على تليس الشهود وارا ان يطل حكمه لا يقتض
 هذا الكلام منه والقضا ماض على حاله اذا كان يدعي دعوى صحيحة وشهادة

على قول المصنف لا يحل له ان يحضرها لانه لا يحل لغير
 القاضي اجابتهما فالقاضي اولى وان كانت سنة كولاية القيس والكتات فانته
 بحسبها لانه اجابة السنة ولا يفتة فيه كذا في البداية ومما يفصل بهذا الفصل
 الرشوة واعلم بان الرشوة انواع منها ان يهدي الرجل الى رجل مالا متاعا
 التودد والتحب وهذا النوع حلال من جانب المهدي والمهدي اليه ونوع
 منها ان يهدي الرجل الى رجل مالا بسبب ان ذلك الرجل قد خذله في شيء
 اليه مالا ليدفع الحق عن نفسه او يهدي الى السلطان مالا ليدفع ظلمه
 عن نفسه او عن ماله وهذا النوع اهل لانه يحل ماله الاخذ لاخذ واذا اخذ
 يدخل تحت الوعيد المذكور في هذا الباب وهل يحل للمعطى الاعطاء عامة
 المشايخ على انه يحل لانه يجعل ماله وقاية لنفسه او جعل ماله وقاية
 الباقي ونوع منها ان يهدي الرجل الى رجل مالا ليسوي امره فيما بينه
 وبين السلطان ويعينه في حاجته وانه على وجهين الوجه الاول ان يكون
 حاجته حراما وفي هذا الوجه لا يحل للمهدي اليه الاخذ الوجه الثاني ان يكون
 حاجته مباحا وانه على وجهين ايضا الاول ان يشترط ان يهدي اليه
 بعينه عند السلطان وفي هذا الوجه لا يحل للمهدي الاعطاء ولا للمهدي اليه
 لاخذ الاخذ وهل يحل للمعطى الاعطاء تكليفه منهم من قال لا يحل ومنهم
 من قال يحل والحنابلة في حل الاخذ وحل الاعطاء عند الكل ان يستأجره صاحب
 الحاجة يوما الى الليل ليقوم بعمله بالمال الذي يريد الرخ اليه فيصنع الاجارة

مستقيمة وعدالة الشهود ظاهرة وفي فتاوى الشافعي رحمه الله عليه
حرية نفسه وقضى القاضي بها سنة اقامتها العبد ثم قال العبد كذبني ايا
عبد هذا الرجل هل يبطل القضا بالحرة فلا رواية هذه المسئلة في شيء
من الكتب قاله وبنى ان يبطل القضا وهذا بخلاف ما لو ادعى رجل علي
رجل ما لا وقضى القاضي بالمال للمدعي بالسنة ثم قال للمدعي كنت كما دنا
فما ادعيت حيث يبطل القضا واذ قال للمدعي بعد القضا المقتضي به
ليس ملكي لا يبطل القضا بخلاف ما اذا قال لم يكن ملكي لان قوله ليس
ملكيا ينافي الحال وليس من ضرورة في الملك للحال انتفاء من الاصل
بخلاف قوله لم يكن ملكي المقتضي له اذا قال ما فقه به في حق حرام في امر
ايسر بالبشرية ذلك له من المقتضي عليه فهذا يبطل الحكم كذا في التاثير راجية
لو اقام رجل السنة على انه هذا القين له بسبب الشرا او الارث ثم قال
لم يكن لي قط او لم يقل قط لم يقبل بدينه ويبطل القضا اما لو قال هذا
ليس ملكي لا يبطل القضا كذا في الخلاصة تكذب المشهود له الشهود وقسم
وتفسيقه اياهم قبل القضا يمنع القضا وتكذبه وتفسقه اياهم بعد
القضا يبطل القضا على ما هو اشارات الاصل والجامع وكان القاضي الامام
ابو علي الشافعي رحمه الله يقول نفس المشهود له الشهود بعد القضا
لا يبطل القضا وظن بعض مشايخنا رحمه الله ان ما قال القاضي الامام
مخالف لاشارات الجامع وليس كذلك لان المراد مما ذكر في الجامع
نفس المشهود له من تكذب المشهود له وانه يوجب بطلان القضا كما يمنع
جواز القضا والمراد مما قاله القاضي الامام نفس التفتيق بان قال هم زناة
هم شاربوا الخمر لا نفس المشهود له من التكذب ونفس التفتيق يمنع
القضا اما لا يبطل القضا كذا في الملتقط قال محمد رحمه الله في الجامع
واذا قضى القاضي بالدار المدعي بسنة اقامتها فاقتر المقتضي له بالدار
ان الدار دار فلان لاحق له فيها وصدة فلان في ذلك فقال المقتضي عليه
للمقتضي له قد كذبت شهادتك حين اقررت انها فلان لاحق لك فيها
واقررت بخط القاضي في قضائه فرد الدار على اوقعتها فالقضا ماض
على حاله ولا سبل للمقتضي عليه لاعدل الدار والاعلى المقتضي له ولو لم يقل على
هذا الوجه ولكن قال بعد القضا هذه الدار فلان ولم يكن لي قط
بدا بالقرار فلان ثم بالنفي عن نفسه او بدا بالنفي عن نفسه ثم بالقرار
فلان بان قال هذه الدار لم تكن لي قط وانما هي فلان فان صدق المقر
له في جميع ذلك برود الدار على المقتضي عليه في جميع ذلك ولا شيء على
المقر للمقر له وانما اذا صدق المقر له في الاقرار وكذبه في النفي
بان قال المقر له الدار كانت للمقر وهيها في بعد القضا وقضيتها منه
ذكر في الكتاب ان الدار تدفع الى المقر له وهذا الجواب ظاهر فيما اذا بدا
بالاقرار ثم بالنفي لانه يدعي بطلان الاقرار بعد صحتها ظاهر والمقر له كذبه

في بطلان

في بطلان اقراره فلم يبطل اقراره ويصنع قيمة الدار في هذا الوجه للمقتضي
عليه لان في رعيه انه صاحب الدار وقد عجز عن تسليمها بسبب اقراره
الاول فيصنع قيمتها كما لو اهدمت مشكلا فيما اذا بدا بالنفي وفي هذا
الوجه ينبغي ان لا يصح اقراره لانه لما بدا بالنفي فقد كذب شهوده
فيما شهدوا به لا يحكم شهدوا ان الدار من الاصل وقد اقر بها ليست
من الاصل واقر بطلان القضا وان الدار ملك للمقتضي عليه فاذا قال بعد
ذلك ولكنها فلان حل مقرا بملك الغير فيصنع ان لا يصح اقراره والجواب
ان يصح اقراره واجب ما امكن وامكن تصحيح اقراره بتقديم اقراره على
النفي والتقديم والتأخير شايع في الكلام فقدمنا اقراره تصحيحا ولكن يجب ان
يكون قوله ولكنها فلان موصولا بالنفي لانه لما تقدم الاقرار وبوخر
تصحيحا اذا كان الكلام بنفسه موصولا بالنفي قالوا ما ذكر محمد رحمه الله
في الكتاب ان المقر له اذا قال وهيها في بعد القضا وقضيتها منه فهو لي
بالهبة انما يصح هذا اذا عاين مجلس القضا حتى امكن للمقتضي تصديق
المقر له فيما ادعى من الهبة فاما اذا قال هذا في مجلس القضا فقد علم القاضي
تكذبه لانه لم يحضرها فيه فيصنع ان لا يصح اقراره في هذا الوجه
في لو ايضا قول محمد رحمه الله في الكتاب ان القاضي يقتضي قيمة الدار للمقتضي
عليه على المقتضي له قوله محمد رحمه الله وهو قوله ابو يوسف رحمه الله الاول
ومنه من قال هذا قوله الكل ولو قال للمقتضي له هذه الدار ليست لي انما هي
لفلان فهذا وما لو قال هذه الدار فلان لاحق لي فيها سوا حتى لا يبطل قضا
القاضي بالدار للمقتضي له وفي الجامع ايضا رجل في يدته دار جرحل وادعى انها كانت
لابيه مات وتركها ممرانا له واقام عليه ذلك بسنة وقضى القاضي له بالدار ثم
جرحل اخر وادعى انها داره اسمها من اي المقتضي له في حال حياته وصدة
المقتضي له يدرك فان الدار تدعى المقتضي عليه ويبطل القضا ونفاد المدعي الشرا
اقم السنة على المقتضي عليه انها كانت لابي المقتضي له وانك اشترتها منه
فان اقام السنة على هذا الوجه فقي بالدار له وما لا فلا كذا في المحيط
فصل في الدعوى وتسميتها بالان والخصم على الخصوم
وما يتصل بذلك واذ تقدم رجل الى القاضي وادعى على رجل حقا والقاضي لا يعرف
انه حق او يبطل فاراد الا على خصم يريد ان يطلب من القاضي ان يحضر
خصمه فهذا على وجهين الاول ان يكون المدعي عليه في المصداق على وجهين
ايضا الاول ان يكون المدعي عليه رجلا صحيحا او امرأة صحيحة تزوجت
تحت الطر والرجال وفي هذا الوجه القياس ان لا يعده وفي الاستحسان يعده
ولا اعدا على نوعين احدهما ان يذهب القاضي بنفسه والثاني ان يفتي
من حضره ورسول الله صلى الله عليه وسلم جعل كلا النوعين الا ان في زماننا
القاضي لا يذهب بنفسه الوجه الثاني من هذا الوجه وهو ما اذا كان المدعي
عليه في المصداق لانه يكون المدعي عليه مريضا او امرأة مجذرة وهي التي لم يعهد

مجلس القضا
في بطلان
الخصم

لها الخروج والقاضي لا يعدهما وكلما المشايخ في مقدار المرض الذي لا يعده
القاضي قال بعضهم ان يكون حاله لا يمكنه الحضور بنفسه وان كان يمكنه
الحضور بالكرسي وحمل الناس من غير ان يردوا مرضه وهذا القول ارق
واصح ثم اذ لم يحضرهما يعني المريض والمختدة فماذا يصنع القاضي فالمسئلة
علي وجهين ان كان القاضي مادونا بالاستقلال في بيعت خليفته اليها
فيقضي بينهما وبين حضورهما وان لم يكن القاضي مادونا بالاستقلال
في بيعت القاضي اليه امينا فيقضي بينهما من امانة فبها وبيعته معه
شاهدين عدلين حتى يخرج القاضي بما جرى كذا في الحيرة وانما بيعت
شاهدين من يعرفان المرأة والمريض كذا في الحيرة ويبقى للقاضي اذا بيعت
الامين ان يبين له صورة الاستخلاف وكيفيته حتى اذا انكر المدعي عليه
حلفه علي ما هو رأي القاضي والناس مختلفون في كيفية الاستخلاف وهذا
قال يبين له ذلك ثم اذا ذهبوا الى المدعي عليه فالامين يحرم بما ادعى
عليه فان اقر بذلك شهد عليه شاهدين بما اقر به وامره ان يوكل وكيله
يحضر معه مجلس القاضي ليشهد عليه شاهدان بما اقر به بحضرة وكيله
فيقضي القاضي عليه بحضرة وكيله وان انكر فالامين يقول للمدعي انك
سنة فان قال نعم بامر المدعي عليه ان يوكل وكيله يحضر مع خصمه مجلس
القاضي ويقام عليه السنة بحضرة وكيله وان قال ليس له سنة فالامين
يحلف المدعي عليه فان حلف اخبر الشاهدين ان القاضي بذلك حتى يمنع
المدعي من الدعوى الى ان يجد بيئته وان لم يجد البيئتين ثلاث شهادات
امرة الامين ان يوكل وكيله يحضر مع خصمه مجلس الحكم ويشهد عليه
الشاهدين بكونه ويقضي القاضي عليه بالنكول هكذا ذكر الحصار
في ادب القاضي هذا اذا كان المدعي عليه في مصر فاما اذا كان المدعي عليه
خارج المصر وهو الوجه الثاني من هذا الفصل وانه على وجهين
ايضا الاول ان يكون قريبا من المصر والجواب فيه كالجواب فيما اذا كان
في مصر فعليه بحد الدعوى استخسانا وان كان بعيدا من مصر وهو
الوجه الثاني لا يعده والقاضي بين القريب والبعيد انه اذا كان بحيث
لو انكر في اهله امكنه ان يحضر مجلس الحكم ويحجب خصمه ويبست في منزله
فهذا قريب فان كان يحتاج الى ان يبيت في الطريق فهذا بعيد كذا في الحيرة
ثم اذا كانت المسافة بعيدة اذا ادعى المدعي كيف يصنع القاضي اختلف
المشايخ فيه منهم من قال بامر المدعي باقامة السنة على موافقة
دعواه ولا يكون هذه السنة لاجل القضاء وانما يكون لاجل الاحضار والمنشور
في هذا كفي فاذا اقام امر السنانا ان يحضر خصمه فاذا احضره امر المدعي
باعداد السنة فاذا اعدا فظن من عدالة الشهود فقيضي بطل عليه ومنهم
من قال بحلفه القاضي فان نكل اقامه من مجلسه وان حلف امر السنانا
ان يحضر خصمه والاوه اصح وعليه اكثر الفقهاء كذا في شرح ادب القاضي

الحصاف

الحصاف وان ارسل القاضي الى المدعي عليه من جفيرة فلم يجده فقال المدعي للقاضي
انه توارى عني وسال التميمي والحكمي فبني علي بان داره والقاضي بكلفه اقامة السنة
عليه في منزله فان جاب شاهدين بشهادته في منزله والقاضي يستألفهما من ابيهما
فان قالوا انما فيه اليوم او امس او منذ ثلاثة ايام قبل القاضي ذلك ولمره بالحكم كذا
في الحيط ويجعل بيته عليه سحبا ويسد عليه اعلاه واسفله حتى يضيق عليه
الامر فيخرج كذا في الطهريه وان كانت الروية قد تقادمت لا يقبل ذلك
منهم ثم جعل ما زاد على ثلاثة ايام متقادما قال تميمي الامم الخواص الصريح
ان ذلك موقوف الى رأي القاضي وان تقادمت روية الشاهدين الا انه كان لا يمكن
للمدعي الدعوى لثنا خروج فرعيه بان كان القاضي اقرع بان الحضور لتعلم
كل واحد روية دعواه يقبل ذلك منه فان قال الحضر للقاضي تقوما حكمنا اننا
ومضي ايام ان قد جلس في الدار وللحضر فاضرب لي كعنه وكبلا اقم عليه السنة
فان انما يوفى رحمه الله كان يقول القاضي يفت رسولنا يادي علي يابه ومفقه
شاهدان فتبادي الرسول علي يابه الحضر ثلاثة ايام كل يوم ثلاث مرات
يا فلان بن فلان ان القاضي يقول اخضر مع خصمك فلان ابن فلان مجلس
الحكم والا تضمت عنك وكبلا وقبيلت السنة عليك بحضرة وكيلك فاذا فعل
ذلك ولم يحضر نصب القاضي عنه وكيله ويسمع السنة عليه فانه في الحكم
عليه بحضرة وكيله قال الحصاف في ادب القاضي وقال غير ابي يوسف
لا اري ان انصب عنه وكيله فتدبرين هذا مخالفا لابي حنيفة وكيف رحمه الله
ولم يذكر الخالف فقبل خالف ابو حنيفة رحمه الله لا يحضر رحمه الله فتدبري
ابن سبعة عن محمد رحمه الله مثل قول ابي يوسف رحمه الله وكان القاضي اللطام
ابو علي النسفي رحمه الله يقول رأت في بعض روايات النوادر عن ابي حنيفة
رحمه الله مثل قول ابي يوسف رحمه الله وفي الكبري وكذا هذا افعال متفق عليه
ان القاضي نصب له وكيله ويقضي بحضر من وكيله وفي الحاشية قال ابو يوسف
رحمه الله وكذا لو كتب القاضي الى القاضي كتابا في حاجته فامتنع القاضي المكتوب
اليه على الحضر فان القاضي يوكل عنه على نحو ما قلنا كذا في التائار حاشية في نوادر
هشام سالت محمد رحمه الله ما تقول في سلطان انسان قبله حق ولا يحبس
الى القاضي فاجري ان ابا يوسف رحمه الله كان يعمل بالاعداء وهو قول اهل
النصرة وقال صورة ذلك ان يفت القاضي رسول الله من قبله يادي علي
يا به ان القاضي يقول احب بناذي بذلك يا ما فان اجاب ولا جعل القاضي لذلك
السلطان الذي ابي ان يحبس وكيله في هذا المدعي فقلت له فقل انت
يجعل له وكيله قال نعم فقلت افلا يكون قضيت علي الغائب فقال لا
وكان ابو حنيفة رحمه الله لا يعمل بالاعداء كذا في الحيرة واما المحرم
على الحضر وصورة ان يكون لرجل علي رجل دين فتتوارى المدعيون في منزله
وتنصن ذلك للقاضي فيبيعت امينين من امانته ومعهما جماعة من اعوان
القاضي ومن السنانا الى منزله بفتة حتى يجمعوا علي منزله ويقيم الاعوان

بالكل وصول المنزل وعلى السطح حتى لا يمكنه الهرب ثم تدخل النساء المنزل من غير
 استئذان وحشية فبما من حرم المطلوب حتى يدخلن في زاوية ثم يدخل اخوان
 القاضي ويقتشون الدار عرقها وما تحت السرير حتى اذا وجدوه اخرجوه
 واذا لم يجدوه بامرون النسا حتى يقتلن النساء فربما ترى النساء
 بهذا هو صورة المحكوم فاذا طلب المدعي ذلك من القاضي هل يفعل القاضي
 قال ما جاب الاقضية وسع فيه بعض اصحابنا رحمهم الله قالوا ارادوا
 به ايا بيت رحمه الله فقد روي عنه انه كان يفعل ذلك في زمن قضايه
 وقد روي هشام عن محمد رحمه الله مثل هذا ايضا واصل ذلك ما روي
 عن عمر رضي الله عنه انه هو علي بيت رجلين اخوه قريش والآخر
 ثقيف بانه ان في بيتهما شرابا فوجد في بيت اخرهما دون الاخر وعن
 هذا قال ابي نعيم رحمه الله تعالى لا بأس بالهجوم على بيت المعصومين
 والدخول فيه من غير استئذان اذا سمع منه صوت فساده فلا امر بالمعروف
 والنهي عن المنكر قاله **بعض الامم الحجازية** ظاهر المذهب عندنا انه
 لا يجوز الهجوم للقاضي كذا في المحيط وان راي القاضي ان يعطي المدعي
 طينتا او خاتما او قطعة قسطا من احضار الخصم جاز كذا في الذخيرة
 وهذا في خارج مصر وفي مصر يعطى الاشخاص وقا **بعض** لخصم رحمه
 الله على قلب هذا كذا في الخلاصة والفتاوى في هذا يختلفون بعضهم اختاروا
 دفع طينة وبعضهم اختاروا قطعة قسطا من وبعضهم اختاروا دفع الخاتم
 ولو اعطاه القاضي طينة او خاتما وذهب به الى الخصم واره بسبغ له ان يقول
 لخصم هذا خاتم القاضي فلان يدعون ان عرفه فان قال نعم اعرفه ولكن
 لا احضره بشهادة المدعي على ذلك شاهدان حتى يشهدا عند القاضي
 ثم رده فاذا شهدا بذلك بعث القاضي من محفظة ويستعين في ذلك
 بالوالي واختلف العلماء في اجرة الشخص بعضهم قالوا هي في بيت الي او بعضهم
 قالوا على المنة كذا في الذخيرة هو الصحيح كذا في فتاوى قاضي خان اما صورة
 الموكل وهو الشخص الذي امره القاضي بملازمة المدعي عليه لاجراجه
 ذكر القاضي الامام صدر الاسلام ابا علي المدعي عليه وعليه بعض القضاة
 وبعض مشايخنا على انه على المدعي وهو الاصح ثم اذا حضر المدعي عليه
 مجلس القضاة القاضي بامر المدعي باعادة البينة اعادته فاذا اعاد
 البينة عاقبه على ما صنع من التردد واساءة الالين وكذلك لو كان المدعي
 عليه في الاستدعاء قال احضر ثم لم يحضر الا انه جاف في هذه الصورة
 دون ما ينافيه في الصورة الاولى ثم لا يشترط التعديل في هذه الشهادة
 يعني في الشهادة على التردد المستور يكفي وهذا قول الخفاف وعن ابي
 حنيفة رحمه الله لا يشترط التعديل وهكذا روي عن محمد رحمه الله
 كذا في الذخيرة وفي الخاتمة وكذا اذا استلكت المدعي عليه بعد ما راي الخصم
 ولم يجب ولم يرد له ظهر فقتله وفي الفتاوى الغنائية واذا حضر عذره

بعض

بضرب او حبس على حسب حاله على ما ترى ولو كان القاضي من الاستدعاء
 امر المدعي انه ياخذ طينة من عند الامير لا حضرا المدعي عليه فذلك
 جائز وفي الفتاوى من اراد ان يستوفي حقه في باب السلطان ولا يذهب
 الي باب القاضي فهو مطلق فيه شرعا ولكن لا يقضي به وبعض متساهل
 زمانا على انه لما يطلق له في ذلك اذا ذهب الى القاضي او لا وعجز عن
 استيفاء حقه من جهة اماله اراد الذهاب الى باب السلطان او لا فطلق
 لا يطلق له في ذلك وفيه يفتي واذا ذهب الى باب السلطان والمفسر خوب
 دار احضار خصمه واخذ حوته دار من خصمه زيادة على الرسم هل الخصم
 ان يرجع بالزيادة على المدعي بنظران ذهب المدعي الى القاضي او لا وعجز
 عن استيفاء حقه من جهة القاضي لم يرجع اخضر بالزيادة على المدعي
 وان لم يذهب الى القاضي او لا يرجع واذا كان المدعي يسكن في داره
 وطالبه الغريم بالخروج الى باب الحاكم فامتنع والقاضي هل يسير اليه
 اخضر المصلحة فيه والصحيح انه يسير وفي مجموع الموازل اذا كان
 المدعي يسكن في داره وجنحه والى الخروج اليه الحاكم والقاضي يسير اليه
 عليه لان العدة في هذا الباب للمساكنة حتى لو ثبت عند القاضي انه نقل
 الامتعة عنها ولم يبق سكنها فيها لا يسير اليه وفي الجامع الصغير
 وسر عن دار الشركة بين ورثة ولا حذر دعوى على احد الشركاء اشتراك
 الظالم بالسلطان حتى يسير اليه هل يسير الشركاء ان يدفعوا اليه الحاكم
 ليرفع المسمى وقال ابو القاسم الصغار يرفع لاد التهمة على باب دار مشترك
 لاجل واحد منهم بمقر عن العدل وفي الخاتمة ولو ادعى على صبي محجور
 حقا فادعاه بكن له بينة على ما ادعى لا يحضره القاضي كذا في التاتارخانية
فصل في ما يقضي القاضي بعلمه وما لا يقضي به بعلمه وفي القضا
 باقل من شهادة الاثنين القاضي اذا علم بحادثة في البلدة التي هو فيها قاض
 في حال قضايه ثم رفع اليه تلك الحادثة وهو في قضايه بعد يقضي بعلمه في حقوق
 العباد قضايا وسبعا في الاموال وغيرها كالتكاح والطلاق وغير ذلك
 على السواء ان صاحب الاقضية ذكر في هذه المسئلة اذا علم بحادثة
 في حال قضايه وفي مجلس قضايه وذكر لخصم في هذه المسئلة اذا علم
 في البلدة التي هو فيها قاض في حال قضايه في مجلس قضايه او في غير مجلس
 قضايه كذا في المحيط اما في الحدود والحالفين لله تعالى وفي الولوات خبنة
 نحو حد الزنا والسرقة وشرب الخمر يقضي بعلمه قاضا ولا يقضي بعلمه
 استخفا وفي شرح الطحاوي الا في السرقة فانه يقضي بالمال دون القطع
 كذا في التاتارخانية وفي القضا حد العذف يقضي بعلمه كذا في الخلاصة
 الا انه اذا لبي بالسكران فالقاضي يعذره لاجل التهمة لانه من اماران
 السكر ولا يكون ذلك حرا وما اذا علم بحادثة قبل ان يقضي ثم استنقضي
 ورفعت اليه تلك الحادثة وهو قاض على قوله ابي حنيفة رحمه الله

في قول القاض على المدعي
 في قول القاض على المدعي
 في قول القاض على المدعي

قاصد

لا يقضي بذلك العلم وعلى قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله يقضي وعين
محمد رحمه الله انه يرجع الى قول أبي حنيفة رحمه الله ولو علم تحت دحية
وهو قاص ولكن في مخرج هو ليس بقاص فيه ثم حضر مصره الذي
هو فيه ثم رقت اليه تلك الحادثة واراها ان يقضي بذلك العلم فهو على
الخلاف الذي مر ولو علم بحادثة وهو قاص ولكن في ريبا يتقصر المصير
الذي هو فيه قاص ثم دخل المصير ورقت اليه تلك الحادثة لا شك
ان على قولهم يقضي بذلك العلم فاما على قول أبي حنيفة رحمه الله
اختلاف المشايخ فيه بعضهم قالوا اذا لم يكن مقلدا على القري
حتى كان له ان يقضي في المصير وليس له ان يقضي في القري لا يقضي
بمخرجة ما لو علم بحادثة في مخرج هو ليس بقاص فيه ثم رجع الى قصره
الذي هو قاص فيه واما اذا كان مقلدا على القري بان كان في مشوره
تقليد البلدة ونواحيها كان له ان يقضي وهذا القول يرجع الى ان المصير
ليس بشرط لنفاذ القضاء وهو رواية عن أبي يوسف رحمه الله وهذا القول
يرجع الى ان المصير شرط لنفاذ وقال بعض مشايخنا رحمه الله وان كان
مقلدا على القري ليس له ان يقضي بذلك العلم على قول أبي حنيفة رحمه الله
وهذا القول يرجع الى ان المصير بشرط لنفاذ القضاء وهو ظاهر الرواية
عن اصحابنا رحمهم الله وفي المتن وما سمع خارجا من المصير في وجه
خرج لم يحكم به الا ان يكون خرج خرج للعبدين وكانه سمع في مجلس
قضايه وهذا على قياس قول أبي حنيفة وقرر رحمه الله واما اذا علم
وهو قاص في مخرج ثم عزل عن القضاء ثم اعيد اليه بعد ذلك هل يقضي
بذلك العلم لا شك ان على قولهم يقضي واما على قول أبي حنيفة رحمه الله
لا يقضي وفي نوادر ابن سماعه عن محمد رحمه الله في حاكم اخبر باعناق
عبد له بطلاق رجل امراته ثلاثا قال ان اخبره بذلك عزلان فيسفي
ان يجتهد في طلب ذلك اذا طلب حتى يظفر به ويظهر في امره
بريد هذا اذا اخبر ان فلانا اعترف عبده ثم استرق او طلق امراته
ثلاثا ولا يعزل عنها وان كان المحرم او حرا عزلا وكان البرaire انه
صا دقة لا فضل في ذلك طلبه وان لم يقبل رجوعه ان يكون في سنة منه
كذا في المحيط فخص

هذا هو الوجه في القاصد
في قوله لا يقضي

بان شهدا

ان شهدا عند القاض انك قضيت لهذا بكذا ولم يقولوا علي من قضيت ان القاض
لا يقبل شهادتهما كذا في المحيط اذا وجد القاض شهادة شهود في ديوانه
اي في خريطة محتومة تحت القاض والشهادة مكتوبة بخطه او بخط نائبه الا انه
لا يتذكر تلك الشهادة فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله لا يقضي بذلك الشهادة
وعلى قولهم يقضي وكذا اذا وجد سجلا في خريطة او خريطة محتومة
تحتة والجل مكتوب بخطه او بخط نائبه فاما على قولهم يقضي ذلك السجل عند
ابي حنيفة رحمه الله وعندهما يقضي كذا في المحيط لو تقدم رجل الى القاض
ومعه رجل قال انك قضيت لي على هذا الرجل هكذا من المال او بضعة
كذا او حق من الحقوق والقاض لم يذكر فقام عنده شهودا عدولا وشهودا
ان القاض اشهدهم انه قضى لهذا الرجل على هذا الرجل الذي معه بالحق
الذي ادعاه لا ينفذ ذلك ولا يقضي به عند أبي يوسف رحمه الله عنه الحسن
ابن زياد ويشريه الوليد كذا في محيط السرخسي واذا وجد الشاهد
شهادته مكتوبة بخطه ولا يتذكر الحادثة فمامة المشايخ رحمهم الله
ان هذا الفصل على الخلاف الذي مر ذكره وهو الظاهر وذكر شمس
الائمة السرخسي رحمه الله ان على قول أبي حنيفة وابي يوسف رحمهم الله
لا يسمعه ان يشهد وعلم قول محمد رحمه الله يشهد ان يشهد وفي جامع
الفتاوى ولا يجل له ان يشهد في قولهم جميعا وفي جامع الفتاوى وفي المحيط
وفي المؤلفات والجمع ان في هذه المسئلة ابا يوسف مع ابي حنيفة
رحمه الله والخالف في هذه المسئلة محمد رحمه الله وفي النوارل وسئل
ابوالقاسم عن شاهد على اقر رجل يقول اعرف خطي واعرف الرجل
غيري اذكر الوقت والمكان قال اذا علم انه شاهد على ذلك وعرف
المفتر فعليه ان يشهد وفي جامع الفتاوى ولو كان اميا وكتب له لا يجوز ان
يشهد ما لم يتذكر ومن هذا الجنس رواية الاخبار عن رسول الله صلى
الله عليه وسلم اذا وجد الرجل سماعه مكتوبا في موضع لكن لا يتذكر
ذلك لا يجل له ان يروي عن أبي حنيفة رحمه الله وعندهما له ان يروي
فسرط الرواية عند أبي حنيفة رحمه الله ان يحفظ الحديث من حين يسمع
الي حدان يروي وعندهما الحفظ ليس بشرط كذا في التناوخي خاتمة
ذكر الحصة قال محمد رحمه الله لو ضاع محضر رجل من ديوان
القاض وفيه شهادة شهود له بحق من الحقوق والقاض لا يبرك ذلك
فشهد كتابه عند القاض انه امضى ذلك فللقاض ان يقبله وكذا اذا فر
رجل لرجل فشهد الكتابان عند القاض ان هذا اقر عبدك لهذا بكذا وقد
سمعناه قبل القاض وقضى بشهادتهما وما وجد القاض في ديوان قاض
كان قبله من اقراره بنبذة فانه لا يعمل بشي من ذلك ولا ينفذه حتى يستقروا
الخصومة عنده كذا في محيط السرخسي واجمعوا الله لا يعمل بما جحد في ديوان
قاض قبله وان كان محتوما كذا في البراية ولو ان قضيا عزلا عن القضاء

ثم رد بعد ذلك الى القضا فانه لا يقضي بشئ مما كان في ديوانه الاول من القضا انسان
 عليا انسان اذ لم يذكره بالاجماع وان ذكره فذلك عندنا في حجة رجم الله
 حلالا فاما اذا قامت السنة بحق عنده لا انسان عليا انسان فقبل ان
 يقضي بكفره ثم اعيد الى القضا فرفعت اليه تلك الخصومة فان المدعي بكلف
 اعادة السنة تذكر او لم تذكر كذا في محط السرخسي فصل
 في القاضى يفتي بقضية ثم تداله ان يرجع عنها وفي وقوع القضا يبرحق اذا قضى
 القاضى بقضية ثم تداله ان يرجع عنها فان كان الذي يقضي به خطأ لا يختلف فيه
 القضا رده لا محالة وان كان ذلك مما يختص فيه القضا معناه لا محالة
 وقضى في المستقبل بما يري كذا في الملتقط واعلم بان التحول من راي الى راي
 في المحدث ان جازم فقي القاضى اذا وقع خلاف الحق لم يخلو عن وجهين
 اما ان اخطا فيما قضى او بعد الجور فيما قضى واقر بذلك فان اخطا في ذلك
 وذلك على وجهين اما ان يكون ذلك في حقوق الله تعالى او في حقوق القضا
 فان اخطا في حقوق القضا ان امكن التدارك والرد بان قضى بما لا او صدق
 لو طلاق او عتاق ثم ظهر خطاه بان ظهر ان الشهود عسدا وكفارا ومحدودون
 في القذف فانه يبطل ذلك القضا ويرد العبد رقيقا وترد المرأة الى زوجها
 ويرد المال الى من اخذ منه وان اخطا فيما لا يمكن رده بان كان فقي بالقصاص
 واستوفى لا يقتل المقتول بالقصاص وان تبين انه قتل بغير حق وبغير
 صورة القضا بشبهة ما يقع من وجوب القصاص ولكن بحسب الدية في مال
 المقتول وهذا كله اذا ظهر خطأ القاضى باليسرة او باقرار من المقتول
 فاما اذا ظهر ذلك باقرار القاضى لا يظهر ذلك في حق المقتول له حجة لا يبطل اقراره
 في حق المقتول له وهو يظهر الشاهد اذا رجع عن شهادته لا يعمل رجوعه
 في حق المقتول حتى لا يفتى القضا ولكن الشاهد يضمن كذا هذا وان
 اخطا وكان ذلك في حق الله تعالى بان قضى بحد الزنا او حد السرقة
 او حد شرب الخمر واستوفى القطع والرجم والحد ثم ظهر ان الشهود
 عسدا وكفارا ومحدودون في القذف فانه يبطل ذلك في مال وان
 كان القاضى بعد الجور فيما قضى واقربه فالصالح في هذه الوجوه
 كلها بالحيانة والاتلاف ويغزر القاضى على ذلك لارتكابه الجريمة العظيمة
 قال ويغزر عن القضا ولم يقل ويغزر عن القضا فها انشأه الى ان
 القاضى يحد النفس لا يغزر ولكن يستحق العزل كذا في المحط
 فصل في اقوال القاضى وما ينبغي للقاضى ان يفعل وما لا يفعل
 ذكر ابن سماعه عن محمد بن حماد انه قال لا يجوز للقاضى ان يقول اقر فلان
 عندي بكذا حتى يقول معه الرجل ليقضي به عليه من قتل او عدا او طلاق
 حتى يشهد معه على ذلك رجل عدل قال ولا اقم حدا على احد بقول قاض
 اقر عندي بكذا حتى يقول معه الرجل العدل فاذا كان القاضى عندي عدلا
 والشاهد معه على ذلك عدلا وينبغي ان اقيم عليه واذا كانا غير عدلين

هذا هو القضا

هذا هو القضا

لم يصدق

لم يصدق قولها ولو كان هذا الحاكم هو الذي ولي قطع يدها باقرار رجم منه
 عنده كان في القياس ان اقطع يده بيده ولكن ادرا عنه القضا لا اختلاف
 القضا في ان قول القاضى اقر عندي بكذا نافذ عليه قالوا جعل الدية في ماله
 عليه هذا حجة ما ذكره ابن سماعه عن محمد بن حماد انه قال اعلم ان اخبار القاضى
 عن اقرار رجل بشئ لا يخلو ما ان يكون الاخبار عن اقراره بشئ يرجع رجوعه
 كالحديث بان الزنا والسرقة وشرب الخمر وفي هذا الوجه لا يقتل قول القاضى
 بالاجماع واما ان يكون الاخبار عن اقراره بشئ لا يرجع رجوعه عنه كالقصاص
 وحقوق القضا وسائر الحقوق التي هي للعباد ففي هذا الوجه قبل قوله طهر
 في الروايات الظاهرة عن اصحابنا رحمهم الله الله وروى ابن سماعه عن محمد
 بن حماد انه لا يقتل قوله قال سئس الامم الحواشي ما ذكر في ظاهر
 الروايات قول ابن حنيفة وابن بكير ومحمد بن حماد الله اولاه ما روى ابن
 سماعه وهو قوله اقرتم في بعض النسخ وقع رواية ابن سماعه مطلقا
 وفي بعضها مقيدة فقي بعضها لا يقتل قوله وفي بعضها يقتل قوله مالم
 يتعلم اليه عدل اخر وهو الصحيح وكثير من مشايخنا اخطوا بهذه الرواية
 في زماننا وذكر بعض مشايخنا رجوع محمد بن حماد الله عن هذه الرواية
 وكان شيخ الاسلام الزاهد امام الهدى ابو منصور الماتريدي يجعل
 هذه المسئلة على وجوه اما كان القاضى عالما عدلا يقتل قوله وان كان
 عدلا غير عالما يتسفسد ان احسن ذلك قبل قوله وان كان جاهلا
 فاستأوا فاستأوا غير جاهل لا يقتل قوله الا ان يعان السب وتكر
 بعض مشايخنا رجم الله ذلك وقال مع جعله اوفسقه لا يقتل قوله اصلا
 هذا اذا اصر القاضى عن ثبوت الحق بالاقرار واما اذا اصر عن ثبوت
 الحق باليسرة بان قال قامت بذلك دية عندي وعدلوا وقبلت
 شهادتهم على ذلك قبل قوله وله ان يجزم بها بخلاف الاقرار لان رجوع
 الخصم منه يعمل وهو هنا رجوع الخصم لا يعمل هذا الذي ذكرنا اذا اصر
 القاضى عن شئ وهو قاض فاما اذا اصر عن شئ بعد العزل وصورته
 اذا عزل القاضى فاحرج وحاصره الى القاضى المقلد وقال الله دفع مالى
 وذلك كذا وكذا التي هذا بغير حق او قال انه قتل ولي فلانا وهو قاض
 بغير حق وقال الميزول فعلت ما فعلت بقضا فقيته عليه
 باقرار اوسنة فعلى رواية ابن سماعه لا يقتل قوله وهو قاضى فاولي
 ان لا يقتل قوله بعد العزل واما على الروايات الظاهرة فالمسئلة على
 وجهين اما ان كان المين الذي وقع فيه الخصومة قائما وها كما وفي الوجهين
 جنبا لا صحتا على القاضى وكذلك اذا قال القاضى الميزول لرجل فقيت
 عليك لعلان بالى واخذتها منك ودفعتها اليه حين ما كنت قاضيا
 وقال الرجل لا ابل اخذتها بعد العزل طمعا قال قول القاضى على الروايات
 الظاهرة وهل يبرح ذلك الشئ من يد المقتضى له ان كان قائما فهو على

وبصر فيها الى القضاة ونفقة الايام واشباه ذلك واذا حضر الوارث بعد
 ما حضر فيها الى هذه المصارف يقضى حقه من مال بيت المال قال في الاصل
 اذا ارتب القاضي في امر اليهود فترق بينهم ولا يستغنى عن ذلك ويسألهم
 ايضا ان كان هذا ومثلي كان هذا ويكون هذا السؤال بطريق الاحتياط وان
 كان لا يجب هذا على اليهود في الاصل فاذا فرغهم فان اختلفوا في ذلك
 اختلفا في نفس الشهادة ردّها وان كان لا يفسدها لا يردّها وان كان
 يفسدها لا يردّها في التهمة في نوادر ابن سماعه عن ابن يوسف رحمه الله
 قال ابو حنيفة رحمه الله اذا التهمت فرقت بينهم ولا يلتفت الى اختلافهم
 في ليس الثابت وعدد من كان معهم من الرجال والنساء والاعيان
 المواضع بعد ان يكون الشهادة على الاقرار وان كان الشهادة على الاعيان
 والاختلاف في المواضع اختلفا في الشهادة قال ابو يوسف رحمه الله اذا التهمهم
 ورايت البرية فطنت انهم يهودا والروايات بينهم واسألهم عن المواضع والبيات
 ومن كان معهم فاذا اختلفوا في ذلك فهذا عندي اختلاف ابطاله الشهادة
 كذا في المحيط فخص **باب في قضا المحاضر من ديوان القاض المعزول**
 ومن قلده القضاء يسأل اجماع اول ما بدا له من الاحمال هذا وهو ان يسأل اني يطلب
 من القاضي المنعزل ديوانه وينظر في حال المحبوسين ويبعث الى السجن
 من حبسهم ويأمنه باسمهم واخبارهم كذا في فتح القدير القاض المعزول يبعث
 رجلا من ثقاته وواحد تلميذ والاشكان اخطوط فمقتضيان من المعزول
 ديوانه كذا في محيط السرخسي وديوان القاض خريطة التي فيها الصكوك
 والمحاضر ونصب الاوصياء والقوام في الاوقاف وتقدر النفقات وما يشاكله
 كذا في المحيط ثم اذا قضا ديوان القاض المعزول فسخ التسميات جمع في خريطة
 والمحاضر في خريطة وكذلك نصب الاوصياء ونسخه في الاوقاف في جميع
 كل نوع من هذه الانواع في خريطة ويسأل ان القاض المعزول يسأل قنصل
 ليتكشف له ما اشكل عليه ومثلي قضى ذلك ليتكفل ان على ذلك احترازا
 عن الزيادة والنقصان وباحذر ان ذلك خصه القاض المعزول وان لم يحضر
 لا يحضر عليه لكنه يبعث اميناً ليسلما الديوان الى اميني القاض ويسأل
 امينا القاض من اميني المعزول يسأل قنصل ليتكشف له ما اشكل عليه كذا في محيط
 السرخسي واذا قضا ديوانه يقتضيان الودائع واموال الشهي ايضا ويكون
 عند القاض وباحذر ان اسم المحبوسين ايضا والقاضي اذا احتسب رجلا حق
 ينبغي ان يكتب اسمه واسم ابيه وجده والسبب الذي لاهله حبسه وتاريخ
 الحبس وينبغي ان يذكر في ذكره تاريخ الحبس من الوقت الذي اشتهر
 القاضي المعزول لا من وقت عمله ويسأل ان القاضي المعزول عن
 المحبوسين وعن اسيان الحبس وجمع بينهم وبين خصومهم وان كان
 في المحبوسين جماعة لم يحضر لم خصم وقالوا احسنا بغير حق والقاضي
 المعزول لا يطلعهم ويامر مناديا بالنداء انا وجد فلانا وقلانا محبوسين

من كان له عليه حق فليأتنا فان حضر رجل فصل الخصومة بينهما على وجهه
 والا اطلقهم فكيف وتقدر مدة الندة والمنة التي تسع فيها الاطلاق فيكون له
 راي القاض في كل ما ذكره من هذا من اخذ الكفيل قولها ما قلنا قولنا ان جنة رجنة
 الله لا ياخذ قال الشيخ الامام بن عيسى الائمة السرخسي ياخذ الكفيل ههنا
 على قول الكل كذا في المحيط العجوة ان اخذ الكفيل ههنا بالاتفاق كذا في الغاية
 ثم اعلم بان الحبس انواع اربعة الحبس بالدين وانه يستعمل على فصول
 الاول اذا قال المحبوس حبست بدين فلان اقررت به عند القاضي المعزول
 والقاض المعزول جمع بين المحبوسين في حال خصمه فان صدقه في ذلك اعاده الى
 الحبس اذا طلب خصمه ذلك واما اذا التزم المحبوس الدين وقال ان هذا يدعي
 علي شيئا فبرحق وقد حبسني ظلماً وخصمه يقول له عليه كذا وقد حبست
 بحق والقاضي يأمر خصمه بالتأدية اليه على ما ادعي فاذا اقام وعرفه القاضي
 بالعدالة ادام حبسه وان لم يعرفه بالعدالة واحتج الى السؤال اخذ كفيلا
 بنفسه ويطلقه وان قال يقض المحبوسين ان المحبوسين بدين فلان فتره
 ياخذ مني كفيلا ويطلقني والقاضي يأمره باحضار خصمه فاذا حضر وصدة
 المحبوسين في اقراره والقاضي يعزق المقر له باسمه ويسره ولم يعرفه
 ولكن شهد اليهود بذلك ولم يشهد اليهود بذلك وفي الوجوه كلها
 القاضي يأمر المحبوسين بالمال اليه ولا يطلقه التهمة الواضحة وبامر
 مناديا بالنداء على ما بينا فان لم يحضر له خصم اخر اطلقه في الوجوه كلها
 ولم يذكر الحضياف اخذ الكفيل في الوجه الاول والثاني وذكره في الوجه
 الثالث وبعض مشايخنا اخذوا كفو اخذ الكفيل في الوجوه كلها وكذلك
 اذا لم يحضر المحبوسين بالمال لكن قال المقر له انا اختار الرقق وامهله واطلقه
 والقاضي لا يطلقه ويخطط بالطريق الذي قلنا ثم يطلقه مكفيل وان قال
 لا كفيل لي او قال لا يجب علي اعط الكفيل اذ ليس لي خصم تطلق
 مني الكفيل والقاضي يتشاور في ذلك ولا يعجل باطلاقه حتي يماضي فان لم
 يحضر له خصم بعد ذلك اطلقه النوع الثاني الحبس بنسب العقوبات
 الخالصة حق للعبد كالتقصان اذا قال بعض المحبوسين انما حبست
 لاني اقررت بالتقصان فلان وجمع القاضي بينه وبين خصمه وصدق
 خصمه فيما اقر ولا يحل ذلك من احد وجهين اما ان يكون التقصان
 في النفس بجره القاضي من السجن وعلى خصمه من الاستسقاء ولا يتباني
 وان كان التقصان في الطريق بجره القاضي من السجن ايضا وعلى خصمه
 من الاستسقاء ولكن لا يعجل في خلاقه لجوار ان يكون لرجل اخر عليه حق في نفسه
 فبواضع منع هذا الرجل فينقله بطريقه ليتخلص عن السجن فيسطل
 حق الاخذ في النفس الثالث الحبس بنسب العقوبات الخالصة حق
 لله تعالى نحو الزنا والسرقة وشرف اخر اذا قال بعض المحبوسين
 انما حبست لاني اقررت بالزنا عند القاضي المعزول اربع مرات في اربع

من كان

وبصر فيها الى القضاة ونفقة الايام واشباه ذلك واذا حضر الوارث بعد
 ما حضر فيها الى هذه المصارف يقضى حقه من مال بيت المال قال في الاصل
 اذا ارتب القاضي في امر اليهود فترق بينهم ولا يستغنى عن ذلك ويسألهم
 ايضا ان كان هذا ومثلي كان هذا ويكون هذا السؤال بطريق الاحتياط وان
 كان لا يجب هذا على اليهود في الاصل فاذا فرغهم فان اختلفوا في ذلك
 اختلفا في نفس الشهادة ردّها وان كان لا يفسدها لا يردّها وان كان
 يفسدها لا يردّها في التهمة في نوادر ابن سماعه عن ابن يوسف رحمه الله
 قال ابو حنيفة رحمه الله اذا التهمت فرقت بينهم ولا يلتفت الى اختلافهم
 في ليس الثابت وعدد من كان معهم من الرجال والنساء والاعيان
 المواضع بعد ان يكون الشهادة على الاقرار وان كان الشهادة على الاعيان
 والاختلاف في المواضع اختلفا في الشهادة قال ابو يوسف رحمه الله اذا التهمهم
 ورايت البرية فطنت انهم يهودا والروايات بينهم واسألهم عن المواضع والبيات
 ومن كان معهم فاذا اختلفوا في ذلك فهذا عندي اختلاف ابطاله الشهادة
 كذا في المحيط فخص **باب في قضا المحاضر من ديوان القاض المعزول**
 ومن قلده القضاء يسأل اجماع اول ما بدا له من الاحمال هذا وهو ان يسأل اني يطلب
 من القاضي المنعزل ديوانه وينظر في حال المحبوسين ويبعث الى السجن
 من حبسهم ويأمنه باسمهم واخبارهم كذا في فتح القدير القاض المعزول يبعث
 رجلا من ثقاته وواحد تلميذ والاشكان اخطوط فمقتضيان من المعزول
 ديوانه كذا في محيط السرخسي وديوان القاض خريطة التي فيها الصكوك
 والمحاضر ونصب الاوصياء والقوام في الاوقاف وتقدر النفقات وما يشاكله
 كذا في المحيط ثم اذا قضا ديوان القاض المعزول فسخ التسميات جمع في خريطة
 والمحاضر في خريطة وكذلك نصب الاوصياء ونسخه في الاوقاف في جميع
 كل نوع من هذه الانواع في خريطة ويسأل ان القاض المعزول يسأل قنصل
 ليتكشف له ما اشكل عليه ومثلي قضى ذلك ليتكفل ان على ذلك احترازا
 عن الزيادة والنقصان وباحذر ان ذلك خصه القاض المعزول وان لم يحضر
 لا يحضر عليه لكنه يبعث اميناً ليسلما الديوان الى اميني القاض ويسأل
 امينا القاض من اميني المعزول يسأل قنصل ليتكشف له ما اشكل عليه كذا في محيط
 السرخسي واذا قضا ديوانه يقتضيان الودائع واموال الشهي ايضا ويكون
 عند القاض وباحذر ان اسم المحبوسين ايضا والقاضي اذا احتسب رجلا حق
 ينبغي ان يكتب اسمه واسم ابيه وجده والسبب الذي لاهله حبسه وتاريخ
 الحبس وينبغي ان يذكر في ذكره تاريخ الحبس من الوقت الذي اشتهر
 القاضي المعزول لا من وقت عمله ويسأل ان القاضي المعزول عن
 المحبوسين وعن اسيان الحبس وجمع بينهم وبين خصومهم وان كان
 في المحبوسين جماعة لم يحضر لم خصم وقالوا احسنا بغير حق والقاضي
 المعزول لا يطلعهم ويامر مناديا بالنداء انا وجد فلانا وقلانا محبوسين

من كان

بما ليس اقام عليه الحد فحينئذ يقيم على الحد القاضي المقلد لا يقيم
 عليه الحد بتلك الاقرار فان اقر عدة اربع مرات في اربع مجالس اقام
 عليه الحد تقادم العهد ولم يتقادم فيه ان كان محصنا وعجلده ان
 لم يغير محصن ولكن لا يجعل في اطلاقه لجواز انه يحصى في نفسه
 وان رجع عن الاقرار رجع روجه كما لو رجع عند القاضي الاول ولكن
 لا يجعل القاضي في اطلاقه لتوهم الحيلة وان قال انما حبست لانه قاض
 السنة عاين بالزنا فحينئذ القاضي المعزول يقيم على الحد فنقول السنة
 القائمة عند القاضي المعزول غير معتبرة في حق هذا القاضي فلا يقيم عليه
 الحد بتلك السنة ولو شهد الشهود عند هذا القاضي براه لا يقيم عليه
 الحد ايضا اذا كان العهد قد تقادم ولا يحمل في اطلاقه لتوهم الحيلة بل
 ثانيا فينبطقه بعد ذلك بكفيل لما ذكرنا فان قال بعض المحققين
 انما حبست لاني اقررت بشرب الخمر عنده او لانه قاض السنة عاين
 بشرب الخمر فحينئذ يقيم على الحد هذا القاضي لا يقيم عليه الحد عنداني
 صيغة روجه الله واني فحسب روجه الله وان قال انما حبست لاني قد اقررت
 بالسرقة من فلان او لانه قاض السنة عاين بالسرقة من فلان فهذا القاضي
 يجمع بينه وبين خصمه ولا يقضى عليه بالقطع لا بذلك الاقرار ولا بتلك السنة ولكن
 لو اقر عند هذا القاضي يقضى عليه بالقطع تقادم العهد ولم يتقادم ولا يحمل
 في اطلاقه ولو قاض عليه السنة ثانيا لا يقضى عليه بالقطع اذا تقادم العهد عند
 الزنا وحده السرقة في حق هذا الحكم على السواء الرابع الحبس بسبب عقوبة
 هي بين حقوق الله تعالى وبين حقوق العباد وهو حد القذف اذا قال بعض المحققين
 انما حبست لاني قد قذفت هذا الرجل بالزنا وصدقه هذا الرجل في اقراره استوفى
 منه حد القذف ولا يجعل القاضي في اطلاقه ولو رجع عما اقر لا يصح رجوعه بخلاف
 الرجوع عن الحد ودلنا على صحة الله تعالى اذا قال القاضي المعزول عاين يدي فلان
 كذا وكذا من المال دفعه اليه وهو فلان ابن فلان فان صدقه الذي في يده
 المال في جميع ذلك امر بالتسليم الى المقر له وهذا ظاهر وان قال دفع الى فلان
 القاضي المعزول هذا القدر من المال لكنه لا يري انه ليس وفي هذا الوجه
 امر بالتسليم الى المقر له ايضا وان كان صاحب اليد كذب القاضي المعزول
 في جميع ما قال قال القول قوله وهذا ظاهر ايضا وان كان صاحب اليد قال دفع
 الى القاضي المعزول هذا القدر من المال وهو فلان اخذ غير الذي اقر له
 القاضي فهذا اعلى وجهين احدهما هذا وفي هذا الوجه يومر بالتسليم الى الذي اقر له
 القاضي الوجه الثاني اذا بدأ بالاقرار بالملك بان قال المال الذي في يدي فلان
 غير الذي اقر له القاضي المعزول دفعه الى القاضي المعزول امر بالتسليم الى الذي
 اقر له صاحب اليد كان دفع الى الاول بغير قضا من الثاني وان دفع بغير قضا
 فكذلك عند محمد رحمه الله وعند ابي يوسف رحمه الله لا يقضي وان قال القاضي
 المعزول في يدي فلان الف درهم اصابه فلان السهم من تركه ابيه وصدقه دوا ليد

في ذلك

في ذلك فان لم يدع احد من باقي الورثة ذلك المال فهو للتسليم وان قال باقي الورثة
 لم يستوف من احد حقه من تركه الميت كان ذلك المال مشتركا بين جميع الورثة
 والتسليم من جملة من الاله ينبغي للقاضي المقلد ان ينظر للتسليم ويختلف باقي
 الورثة بالله ما استوفيت حقوقكم من تركه والدتم فلان وان قال القاضي
 المعزول هذا المال لفلان التسليم ولم يقل اصابه من تركه والده وادعي باقي
 الورثة انه من تركه والده وادعي باقي الورثة والدهم وانهم لم
 لم يستوفوا حقوقهم من تركه والدهم والمال للتسليم لان القاضي المعزول
 هو ما اقر بالملك لو ادعى التسليم لم يصح مقرا فيكون ميراثا لورثته
 بل اقر للتسليم بالملك مطلقا وليس من ضرورة كونه مملوكا للتسليم
 ان يكون من تركه والده فيعقد ذلك باقي الورثة يدعون لنفسهم
 حقا في هذا المال ولا يصدقون الا بحجة وان كان مالا يصح على رجل
 قد كان القاضي بين في الفصل بسببه والشاهد في الفصل انه لفلان التسليم
 وادعيه من تركه والده فلان وان ساءل الورثة استوفوا حقوقهم
 فنقول مجرد الفصل ليس بحجة وكذلك قول القاضي المعزول عاين استأنا
 باقي الورثة حقوقهم ليس بحجة وبالحجة شهادة شهود يشهدون
 على استأنا القاضي عليهم بالا استأنا او على اقرارهم بالا استأنا فان
 شهد الشهود بذلك كان هذا المال للتسليم والا فهو لكسائر الورثة
 واذا قال القاضي المعزول ثبت عدي بشهادة الشهود ان فلانا
 وقف صبيحة كذا على كذا وحكمت بذلك ووضعها على يدي فلان
 وامرته بغير غلاظتها الى السبل المشروطة في الوقت وضدقة بذلك
 صاحب اليد فان كان اقر ورثة الوارث فبذلك انقض القاضي المقلد هذا
 الوقف وان كانت الورثة قد جحدوا ذلك ولم يقع عليهم بيعة كان ميراثا
 بينهم ولكن يستأنا الورثة على علمهم فان حلفوا في الامراض وان تكلموا
 ففني عليهم بالوقف باقرارهم وان قامت البيعة عليهم بذلك ففني القاضي
 علمهم بالواقعة لا لوقامت البيعة على الواقع حال حياته وان قال القاضي
 المعزول انه وقف على الارباب او على المسجد او بين وجه اخر من وجوه
 البر ولم يقل وقفها على فلان فالقاضي المقلد ينفذه ولا يسلمه عن
 التفصيل وهذا هو السبيل في كل موضع يقع الاستفسار خارا والقاضي
 المقلد يتركه ويكتفي بالاحكام وينبغي للقاضي ان يحاسب الامنا ما يجري
 على ايديهم من اموال السامى وغلاظتهم كل سنة استأنا او كل سنة على حسب
 ما يري حتى ينظر هل ادى الامانة فيما فوض اليه او خان فان اذبح
 الامانة قرره عليه وان خان استبدل غيره وكذلك يحاسب الغوام
 على الاوقاف ويقل قولهم في مقدار ما خصل في ايديهم من الغلات
 والاموال الوصي والقيم في ذلك على السواء قال والامتنان في الشرع ان
 القول قول القاضي في مقدار المضمون وفيما يحسب من الاتفاق على التسليم

قال

او على الصنعة وما صرف منها في موانئ الاراضي ان كان وصبا يقبل قوله
 في المحتمل وان كان في لا يحتمل لا يقبل قوله هكذا ذكر الحنفى في ادب
 القاضى ووفق بين الوصى وبين القيم فالوصى من فوض اليه الحفظ والتصرف
 والقيم من فوض اليه الحفظ دون التصرف واذا عرفت الفرق بين الوصى
 وبين القيم فادع الى الوصى الاتفاق فعدا دعوى ما دخل تحت ولايته
 فيقبل قوله في المحتمل وان ادعى القيم ذلك فعدا دعوى ما لم يدخل تحت
 ولايته فلا يقبل قوله وكثير من مشايخنا سوا بين الوصى وبين القيم
 فيما لم يكن للصنعة منه بل قالوا يقبل قوله القيم في ذلك كما يقبل قول العزضى وقاسوا
 على قيم المسجد او واحد من اهل المسجد اذا اشترى للمسجد ما لا بد منه نحو الحصى
 والخشيش والذهن او صرف شيئا من غلات المسجد الى احد الخادمين لا يضمن لكونه
 ملا وناقض لانه لو لم يفعل ذلك يتعطل المسجد كذا هو مذهبنا ومشايع زياتنا
 قالوا الفرق بين الوصى والقيم في ما لنا فالقيم في زماننا من فوض اليه التصرف
 والحفظ جميعا كالوصى قال وان اتم القاضى واحدا منهم يريد به واحدا من
 الاوصياء فادع من الاتفاق على التمس او على الوقت حلقه القاضى على ذلك وان
 كان امينا لمودع اذا ادعى هلاك الوكيل او دهاقا لم يضمن مستأجنا امسا
 يستألف اذا ادعى عليه شيئا معلوما لان الاستئلاف يقع على دعوى صحيحة
 ودعوى الجور لا يقع وقال بعضهم يخلف على كل حال لانه انما يخلف نظرا
 للتميم واخيرا طاله وفي مثله يستألف على كل حال وان اخرجوا انهم انفقوا
 على الصنعة والتميم من اموال الاراضي وغلاتها كذا هو مذهبنا وهذا القدر
 من كان منهم معروف بالامانة والقاضى يقبل منه الاجمال ولا يجزى على التفصيل
 ومن كان منهم متهم بالقاضى يجزى على التفصيل شيئا وشيئا ولا يقبل منه الاجمال
 وليس تفصيل الجهر ههنا الحسن وانما تفسيره ان حصة القاضى المقلد يومين
 او ثلثا خوفه ويحده ان لم يفسر احتياطا في حق التميم فان فعل ذلك ومع هذا
 لم يفسر القاضى يكتفي منه باليمين وسئلوه قال وان قال الوصى للقاضى المقلد
 ان القاضى المعروف حائض والقاضى المقلد لا بدعه الابد وان قال الوصى او القيم
 انفق على التميم او قال على الوقت كذا من مالي وان ارد ان يرجع بذلك في مال التميم
 والوقت لا يقبل قوله الا بحجة بخلاف ما اذا ادعى الاتفاق من مال التميم او من مال
 الوقت حيث يقبل قوله في المحتمل قال واذا ادعى القيم او الوصى ان القاضى المعروف
 اصرى مشاهرة في كل شهر كذا وكذا او مشاهرة في كل سنة كذا وكذا او صرفه
 القاضى المعروف في ذلك او لم يصرفه والقاضى المقلد لا يصدق ذلك فان قامت له شبهة
 على فعل القاضى في حال قضاياه قبلت وانما القاضى المقلد ذلك فعند هذا القاضى
 المقلد ينظر في ذلك ان كان ذلك مقدار اجر مثل عمله او دونه انما ذلك
 كله وان كان اكثر انما مقدار اجر مثله وبطل الزيادة وان كان القيم
 قد استوفى الزيادة امره القاضى بالرد على التميم قال في الاصل وما وجدته القاضى
 في ديوان القاضى المعروف من شهادة او قضا او قرار فهو باطل لا يعمل به القاضى

المقلد

المقلد الا ان تقوم بينة انه فقي به واتقده وهو قاض يومئذ كذا في المحسوط
 فصل فيما اذا وقع القضا لشهادة الزور ولم يعلم القاضى به الكلام في هذا
 الفصل في العقود والعسوخ وفيها اختلاف على قول ابي حنيفة وابي يوسف
 رحمهما الله الاول فيما القاضى في العقود والعسوخ بشهادة الزور يستفد
 ظاهرا وباطنا وعلى قول محمد وابي يوسف رحمهما الله الاخر يستفد ظاهرا وباطنا
 صورة المسئلة في العقود كثيرة من جعلتها رجل ادعى على امرأة نكاحا وهي
 تحت واقام عليها شاهد زور وقضى القاضى بالنكاح بينهما حل للرجل
 وطبها وحل للمرأة التمسك منه عند ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله الاول
 وعند محمد وابي يوسف رحمهما الله الاخر لا يحل لها ذلك من مشايخنا رحمهم الله
 من قال انما ثبت نكاح مستدا بقضا القاضى اذا كان القضا بحضر من الشهود
 ومنهم من قال حصة الشهود وقت القضا في هذه الصورة ليست بشرط
 كذا في الوصية واجمعوا على ان قضا القاضى بالنكاح بشهادة الزور في مقبرة الغير
 ومنكوحة انه لا ينفذ كذا في النهاية وصورة المسئلة في العسخ كثيرة من جعلتها
 امرأة ادعت على زوجها انه طلقها ثلاثا واقامت على ذلك شهود زور وقضى
 القاضى بالفرقة بينهما وتزوجت بزوج اخر بعد انقضاء العدة فعلى قول ابي حنيفة
 رضي الله تعالى عنه وهو قول ابي يوسف رحمه الله الاول لا يحل للزوج الاول
 وطبها ظاهرا وباطنا وحل للزوج الثاني وطبها ظاهرا وباطنا علم الحقيقة
 الحال ان الزوج الاول لم يطلقها بان كان الزوج الثاني احدا لشاهدين او لم
 يعلم بحقيقة الحال بان كان الزوج الثاني احسبا او ما على قول ابي يوسف رحمه
 الله الاخر وهو قول محمد رحمه الله لا يحل للثاني وطبها اذا كان عالما بحقيقة الحال
 وان لم يعلم بحقيقة الحال حل له وطبها هكذا ذكر شيخ الاسلام في كتاب الرجوع
 عن النكاح اذ ثبت وهل يحل للاول وطبها على قول ابي يوسف رحمه الله الاخر
 لا يحل مع ما به لم تقع الفرقة عنده باطنا وذكر شيخ الاسلام في كتاب الرجوع عن
 النكاح ان على قول ابي يوسف رحمه الله الاخر يحل للاول وطبها سرا
 وعلى قول محمد رحمه الله حل للاول وطبها ما لم يدخل بها الثاني فاذا دخل بها
 الثاني الان لا يحل للاول وطبها سواء كان الثاني تعلم حقيقة الحال او لم يعلم
 وهذا الجواب على قول محمد رحمه الله ظاهرا فيما اذا لم يعلم الثاني بحقيقة
 الحال لان الثاني تزوجها وهي في الباطن منكوحة الاول عند محمد رحمه الله
 الا ان الثاني لم يعلم به فكان نكاح الزوج الثاني فاسدا عنده فاذا دخل بها الثاني
 وجب عليها العدة من الثاني فلا يحل للاول وطبها وان كانت امرأة الاول حتى
 ينفق عدها من الثاني مشكلا فيما اذا كان الثاني عالما بحقيقة الحال لانه
 اذا كان عالما بحقيقة الحال لا يجب العدة من الثاني بهذا الدخول لانه تزوجها
 وهو يعلم انها منكوحة الاول فوقع نكاحه باطلا فكأن هذا الزوج زنا ومنكوحة
 الانسان اذا زنت لا يجب عليها العدة ولا يحرم على الزوج وطبها ومن
 جملة صور العسخ صبي وصبية سبيا وهما صغيران فكبرا وانقضا ثم

قوله المقلد في هذا
 وقع القضا بشهادة الزور
 يعلم انما ضيقه بالاحد

181

تزوج احدهما الاخر ثم جازى مسلما واقام بينهما ولداه فالقاضي يعقبن بينهما
ويفرق بينهما فان رجع الشاهدان عن شهادتهما حتى تبين انهما اشهدا بزور
لا يسمع للزوج وطبها عند اي حنيفة رحمه الله لانه يتحقق عليه بالحكمة وقد
نفذ القضا ظاهرا وباطنا وكذلك علي بن ابي طالب رحمه الله لا يسمع للزوج وطبها
لانه لا يعلم بحقيقة كذب الشهود ومن جملة صور العقد اذا قضى القاضي
بالبيع بشهادة الزور انه علي وجهين احدهما ان يكون الدعوى من جانب
المشتري باذنه دعي رجل على غيره انك بعت مني هذه الجارية بكذا واقام
علي ذلك شهود زور وقضى القاضي بالجارية للمشتري نفذ قضاءه باطنا عند
اي حنيفة رحمه الله حتى يحل للمشتري وطبها خلافا لمحمد رحمه الله وبعض
مناجنا قالوا يجب ان يكون مسيلة البيع على التمسيد عند اي حنيفة
رحمه الله ان كان الثمن المذكور مثل قيمة الجارية او اقل مقدار ما لا يتغابن
الناس فيه ينفذ قضاءه باطنا وهكذا اذكر في المتن في فضاء عن اي حنيفة
رحمه الله وان كان اقل مقدار ما لا يتغابن الناس فيه لا ينفذ قضاءه باطنا
لان طريقه يقتضي القضا باطنا عند اي حنيفة رحمه الله في العقود
والفسوخ ان القاضي يقتضيه بصيرته لئلا يترك التصرف وانما يصير
القاضي مستبها فيما له ولاية الانشاء للبيع وله ولاية الانشاء لمثل القيمة
او اقل مقدار ما يتغابن الناس فيه وما ليس له ولاية البيع باقل من
القيمة قدر ما لا يتغابن الناس فيه لانه يبيع بمقدار ما ليس للقاضي
ولاية انشاء التبرع ونقضهم قالوا لا بل ينفذ القضا على كل حال لان البيع
وان كان بغيب فهو مبادلة كذا في المحيط الوجه الثاني ان يكون الدعوى
من جانب البائع وصورة رجل ادعى على اخرا انك اشتريت مني هذه
الجارية واقام على ذلك شهود زور وقضى القاضي بذلك رجل للمشتري
وطبها الجارية عند اي حنيفة رحمه الله وانما علي بن ابي طالب رحمه الله ان عزم
المشتري على ترك الخصومة حل له وطبها هذا اذا اقام المرعي شهود
زور ولو لم يبق المرعي شهودا وحلف المشتري ورد الجارية على البائع ان
عزم البائع على ترك الخصومة حل له وطبها ثم اختلف المشايخ في تفسير
العزم على ترك الخصومة قال بعضهم من العزم بالقلب وقال
بعضهم تفسيره ان يشهد بلسانه على العزم بالقلب ولا يلتقي بحوالية
بالقلب ومن جملة صورة العقد رجل ادعى على رجل هبة مقبوضة فاقام
علي ذلك شهود زور وقضى القاضي للمرعي فعلى قول محمد رحمه الله ينفذ
القضا ظاهرا وباطنا حتى لا يحل للمقضى له الانتفاع به وعن اي حنيفة
رحمه الله فيه روايتان في رواية لا ينفذ اذ ليس للقاضي ولاية انشاء التبرع
وفي رواية اخرى ينفذ باطنا لان للقاضي ولاية انشاء التبرع في الجملة كذا في الخبر
وفي الصدوق روايتان عن اي حنيفة رحمه الله كذا في الكافي وما لا ملاك
المرسلة والقضا فيهما بشهادة الزور لا ينفذ باطنا بالاجماع كذا في الزهير

واجمعوا

واجمعوا ان الشهود لو ظهروا عبيدا او محرودين في قذف او كفار ينفذ
ظاهرا وباطنا واجمعوا انه لو اقر بالطلاق الثلاث ثم انكر وحلف
فقتل له بها الجمل له وطبها الكل في شرح الجامع الصغرى للقاضي الامام
محمد بن ابي حنيفة كان رحمه الله كذا في الخلاصة واما قضاء القاضي بالنفس
بشهادة الزور فقد قيل انه على الخلاف وفيه لانه لا ينفذ باطنا بخلاف
صورة المسئلة امه ادعت علي مولاهما انها ابنته فانه اقر بذلك واقام
علي ذلك شهود زور وقضى القاضي بذلك حرم علي المولى وطبها عند اي
حنيفة رحمه الله خلافا لمحمد رحمه الله عند بعض المشايخ وعند بعض
المحققين بالاجماع فان مات الاب وترك ميراثا هل يحل لها اكله ذكر في كتاب
الرجوع عن الشهادات انه يحل لها اكله من غير ذكر خلاف واختلف
المشايخ رحمهم الله فيه بعضهم قالوا هذا على الخلاف وبعضهم قالوا لا يحل
لها اكله بخلاف وبعضهم قالوا يحل لها اكل ميراثه بخلاف وان ماتت
المرأة ذكر محمد رحمه الله هذه المسئلة في كتاب الرجوع وذكر انه يحل له
اكل ميراثها قال شيخ الاسلام رحمه الله وهذا الجواب على قول الكل
لان الحال لا يخلو اما ان كانت امته او ابنته فان كانت امته فهذا النسب
امته فيحل له بالاجماع وان كانت ابنته كان ميراثها حلالا له بالاجماع قال
محمد رحمه الله في الجامع اذا شهد شاهدان علي رجل في شئ قال انه اعتق
عبيده في رمضان وقيمة العبد يوم الشهادة الف درهم وكانت قيمته
في رمضان الف درهم بعد لا حتى صارت قيمته ثلاثة الف درهم ثم عدل
فقضى بشهادة قيمته ثم رجعا قيمته العبد يوم اعتقه القاضي وذلك
ثلاثة الاف كذا في الدعوة وفي الفتاوى القاضية اذا قضى بعتي امر
رجع الشهود فاعتق ثلث ولا حد الشاهدان ان يترجعا وفي المتن بشرط
علي قولهما ان يكون ذلك بعد القضا بقيمة علي الشاهدان كذا في التارخانية
واذا ادعت المرأة علي زوجها انه ابنتها بثلاث او بواحدة فخذ الزوج خلفه
القاضي بخلاف فان علمت ان الامير كان لا يسمع الاقامة معه ولا ان
ياخذ ميراثها كذا في النهاية فصار في القضا خلاف
ما يقتضيه الحكم له والحكم عليه وفيه بعض مسائل الفتوى رجل قال
لامرأته انت طالق البتة وهو يراها واحدة رجعية فراجعها ورافعتها
الي قاض يراها ثلاثا فحلفا ثلاثا وقرق بينهما او كان الزوج يراها واحدة
بانته فترجعا ورافعتها الي قاض يراها ثلاثا وقرق بينهما نفذ هذا القضا
ظاهرا وباطنا حتى لا يحل له المقام معها ولا يسمع ان تملكه من نفسها
وان كان الزوج ثلاثا فراجعته الي قاض يراها واحدة بانته او واحدة رجعية
فراجعها واحدة بانته او واحدة رجعية نفذ هذا القضا باطنا عند اي حنيفة
رحمه الله ومحمد رحمه الله حتى يسمع ان يراجعها وان يترجعا وعند
اي يوسف رحمه الله لا ينفذ هذا القضا باطنا ذكر الخلاف على هذا الوجه

فمن قول محمد بن الفضل في القضا

في احراز استحقاق الاصل والحاصل ان البتة بالحادث ان كان عاميا لا يراي له
 فقلبه ان يتبع حكم القاضي فيما يقضي في تلك الحادثة سواء حصل الحكم له بان حصل
 الحكم بالحل او حصل الحكم عليه بان حصل الحكم بالحكمة وان كان المستلي بالحادث
 فقلبه له راي وحكم القاضي بخلاف رايه ان حصل الحكم عليه بان كان هو يعتقد الحل
 وقضى القاضي بالحكمة بالحل ذكر في بعض المواضع انه يتبع حكم القاضي ويترك
 راي نفسه من غير ذكر خلاف وذكر في الاستحسان ان علي قول ابي يوسف رحمه الله
 لا يترك راي نفسه ولا يلتفت الى ابا حقه القاضي فيما يتقدمه حراما وجه قولها ان
 اجتمعا علي ان المستلي بالحادث اذا كان عاميا وقضى القاضي له يتقدم فقضاؤه
 قلدا اذا كان عالما لان قضاة القاضي ملزم في حق الثابت كافة توصيه ان
 القاضي يقضي بامر الشرع وما يصير معناه في الشرع فهو بمنزلة النص
 فلا يترك ذلك بالرأي كالاترك النص بالاجتهاد واما بويوسف رحمه الله
 يقول لا التزام في جانب المقتضي عليه فاما في حق المقتضي له فلا التزام ولهذا لا يفتي
 القاضي بدون طلبه وفي ذلك رايه ان القاضي يحل في هذا القضاة لا يتبعه في ذلك
 كرا في الخط في نوادره شام عن محمد رحمه الله رجل تزوج امرأة ثم خن
 جنونا مطلقا وله ولد فادعت المرأة انه كان حلفت قبل الزوج بطلاق كل
 امرأة يتزوجها فلا قال له نصيب القاضي ولده حصفا فان نصيبه وراي ان
 هذا القول ليس بشئ فابطله وامضى النكاح ثم يرى الزوج وهو يرى وقوع
 الطلاق بهذا القول هل يسعه المقام معها قال لا وعلي قاس فود ان يرد
 رحمه الله لا يسعه المقام معها لان الحكم وقع له وفي الحاشية ان كان الزوج عالما
 ونوي وقوع الطلاق بهذا القول فلا يسعه المقام معها وهو قول ابي يوسف
 رحمه الله وقال ابو حنيفة ومحمد رحمه الله العالم واجاهل في ذلك سواء يتبع
 راي القاضي وفي الحاشية ثم شرط محمد رحمه الله ان يكون او لا حلفا ان يكون
 حنون الزوج متطفا اجتمعت الروايات في المطبق وانفتحت الروايات
 الظاهرة ان الجنون اذا كان يوما او يومين لا يقهر ولا يصير غيره حصفا
 عنه وينفذ بقضائه في حاله الكفاية كما في الامم وذكرنا طعن والشيخ الامام
 المعروف بخواهر زاده ان الجنون المطبق في قول ابي حنيفة رحمه الله كمقدر
 بشهر وعليه الفتوى كما في التاتار حانية ولو ان فقهاء قالوا امراته انت طالق
 البتة وهو يراها ثلاثا قاضي رايه فيما بينه وبينها وعزم على انها حرم من
 عليه ثم راي بعد ذلك انها تطلقه رجعية امضي رايه الذي كان عزم عليه
 ولا يرد لها الى ان تكون زوجة برأي جدي من بعد خلاق ما اذا قضى القاضي
 بخلاف رايه الذي عزم عليه وكذلك لو كان في الاستدلال بعزم ذلك ولم يرض
 رايه حتى رايها ثلاثا لم يسعه المقام معها وكذلك لو كان في الاستدلال برأي
 انها ثلاث تطلقات الا انه لم يعزم عليه ولم يرض رايه حتى رايها واحدة
 رجعية بعد ذلك فامضى رايه فيها وجعلها واحدة رجعية وسعه ذلك
 ولا يجرمها راي اخر بعد ذلك وفي اول المستقي لو ان فقهاء قالوا امراته انت طالق

البتة

البتة وهو يري انها واحدة بملك الرجعة وعزم على انها امراته فراجعها ثم
 قال لامرأة اخرى له انت طالق البتة وهو يري يوم قال ذلك انها ثلاث حرة
 عليه البتة الاخرى بهذا القول فيكون للرجل امرتان قد قال لهما قولا واحدا
 حل احدهما له وختم الاخرى عليه واذا كان المستلي فقلبه له رايه واستفتي
 فقهاء اخرافته بخلاف رايه يعمل برأي نفسه واذا كان المستلي جاهلا
 فانه يأخذ بفتوى افضل الرجال عن عامة الفقهاء ويكون ذلك بمنزلة
 الاجتهاد له فان اقتناه مفتي في تلك الحادثة وهو جاهل وقضى قاض في تلك
 الحادثة بخلاف الفتوى والحادث مجتهد فيها ان كان الفقهاء عليه يتبع راي
 القاضي ولا يلتفت الى فتوى المفتي وان كان المجتهد المفتي اعلم من
 القاضي في تلك الحادثة عند العامة وان كان الفضالة فتوى على الاختلاف
 الذي مر ذكره لان قول المفتي في حق الجاهل بمنزلة رايه واجتهاده فصار
 هذه المسئلة عين تلك المسئلة وفي نوادر داود بن رشيد عن محمد رحمه
 الله في رجل ليس بفقهاء اتى بمارلة في امرأة فسال عنها فقهاء فاقوا
 بامر من يحرم او يحلل فعزم عليه وامضاه ثم اتاه ذلك الفقهاء بعينه
 او غيره من الفقهاء في امرأة اخرى له في عين تلك المارلة بخلاف ذلك
 فآخذه وعزم عليه وسعه الامر ان جميعا ولو كان هذا الرجل سال بعض
 الفقهاء عن بارة فاقاه بحلال او حرام فلم يعزم على ذلك في زوجته حتى
 سال فقهاء اخرافتي بخلاف ما افي به الا اوله فامضاه على زوجته وترك
 فتوى الاول وسعه ذلك ولو كان امضى قول الاول في زوجته وعزم عليه
 فيما بينه وبين امراته ثم اقتناه فقهاء اخر بخلاف ذلك لا يسعه ان يدع ما عزم
 عليه ويأخذ بفتوى الآخر قال محمد رحمه الله وهذا كله قول ابي حنيفة
 وابي يوسف رحمه الله وقولنا وفي العتوري اذا لم يكن الرجل المستلي بالحادث
 فقهاء واستفتي انسانا واقناه بحلال او حرام فان لم يعزم على ذلك حتى اقتناه
 غيره خلافة فآخذ بقول الثاني وامضاه في ملكه حتى لم يترك ما امضاه
 فيه ويرجع الى ما اقتناه به الاول كذا في الذخيرة اذا حلف الرجل بطلاق كل امرأة
 ويستفتي فقهاء فاقوا بحل من اهل الفتوى واقناه بطلاق
 الممن ويسع اتباع فتواه وامساك المرأة وفي النوازل اذا استفتي فقهاء
 فاقناه بطلاق الممن فزوج امرأة اخرى ثم استفتي فقهاء اخرافتي
 ببيعة الممن يبارق الاخرى ويمسك الاول عالما بقولها ثم في الثاني رجعية
فصل في القضاة في المجتهدات قضاة القاضي الاول لا يخلو اما
 ان وقع في فصل فيه بعض مفسر من الكتاب والسنة المتواترة او اجماع
 واما ان وقع في فصل مجتهد مجتهد فيه من طواهر النصوص والقاس فان
 وقع في فصل فيه مفسر من الكتاب والخبر المتواتر او اجماع فان وقع فقهاء
 ذلك فخذ الثاني ولا يحل له العقب وان خالف شيئا من ذلك رده وان وقع في فصل
 مجتهد فبمفعلا يخلو اما ان كان مجتمعا على كونه مجتهدا فيه واما ان كان مختلفا

فصل في المجتهدات
 في القضاة

فيكون مجتهدا فيهما فان كان مجمعا علي كونه محل الاجتهاد فاما ان كان المجتهد
 هو المقتضي به واما ان كان نفس القضا فان كان المجتهد فيه هو المقتضي به فرفع
 قضاءه الى قاض اخر لم يرد به الثاني بل ينفذه فان رده القاضي الثاني فرفع الى قاض
 ثالث نفذ قضا القاضي الاول واطل قضا الثاني وان كان نفس القضا مجتهدا
 فيه انه يجوز ان لا يكون مقتضي بالحرج على الحر او يقتضي على الغائب يجوز للقاضي
 الثاني ان ينفذ الاول اذا مال اجتهاده الى خلاف اجتهاد الاول هذا اذا كان
 القاضي في محل اجتهاد علي كونه محل الاجتهاد فاما اذا كان في محل اجتهاد
 انه محل الاجتهاد ام لا كسبع ام الولد انه هل ينفذه فيه قضا القاضي عند
 الى حصة واري يوسف رحمه الله ينفذ لانه محل الاجتهاد عند اختلاف
 الفتاوى وصوان الله تعالى عليهم اجمعين في جواز بيعها وعند محمد رحمه الله
 لا ينفذ لوقوع الاتفاق بعد ذلك من الصحابة وغيرهم علي انه لا يجوز بيعها
 فخرج عن محل الاجتهاد فينظر ان كان من راي القاضي الثاني انه مجتهد فيه
 ينفذ قضا ولا يرد به وان كان من رايه انه خرج من حد الاجتهاد وصار
 متعلقا عليه لا ينفذ بل يرد به كذا في البدائع اذا كان نفس القضا مختلفا فيه
 بان يقتضي القاضي حلق الغائب او يملكه او لا يملكه هل ينفذه روايتان عن
 اصحابنا في رواية لا ينفذ وهكذا ذكر الحنفية وهو الصحيح كذا في محيط
 السرخسي قال ابن سماعه في نوادره كل امر جاعل النبي صلى الله عليه وسلم
 انه فعل وجاعل غيره غير ذلك الفعل او جاعل احد من الصحابة وجاعل
 ذلك الرجل او عن غيره من الصحابة خلافة وعمل الناس باحد الامرين
 دون الاخر او عمل باحد القولين ولم يعمل بالاخر ولم يحكم به احد فهو مستر وك
 منسوخ فان حكم به احد من اهل زماننا لم يجز ان ياتي به وان قضى بالنقض
 لكن ثبت باجماع الامة اتساعه حيث لم يعمل به احد من الامة والعمل
 بالمنسوخ باطل غير جائز قال وانما يخرج من ذلك ما اختلف فيه الناس
 وحكم به حكم من حكم اهل الامصار فاخذ بعضهم بقول واحد وبعضهم بقول
 الاخر يعني بعض الحكم اشار الى انه مجتهد خلاف بعض القضا لا يصير
 المحل محل الاجتهاد ما لم يقتضي القضا ويسوغوا له الاجتهاد فيه الاثري
 ان عبد الله بن عباس رضي الله تعالى عنه لم يقتض خلافة كان من فقهاء
 الصحابة ثم لما لم يسوغوا له الاجتهاد في رايه المنفذ حتى انكر عليه ابو سعيد
 الخدري رضي الله تعالى عنه لم يقتض خلافة حتى لو قضى قاض بجواز بيع الدرع
 بالدرهمين لم يجز قضاؤه ثم قوله وانما يخرج من ذلك ما اختلف فيه
 الناس يشير الى ان العبرة بحقيقة الاختلاف في ضرورة المحل مجتهدا فيه
 وهو اختيار الحنفية الا انهم يفترون خلاف بين الشافعي والمايعة
 الخلاف بين المتقدمين والمراد من المتقدمين الصحابة رضي الله
 تعالى عنهم ومن بعدهم من السلف والقاضي الامام علي السعدي
 اختلفوا في الشافعي رحمه الله في مسئلة مذكورة في اخر السير الكبير وصورة

تلك

تلك المسئلة لو ان اماما راي مشركي العرب ونسبهم وقسمهم جاز وليس
 لا امام اخر بعد ذلك ان يبطله لان هذا موضع الاجتهاد لان الشافعي
 رحمه الله يقول يجوز استرقاق مشركي العرب وكذلك شيخ الامام الاحل
 شمس الائمة السرخسي ذكر في فتاها الجامع قوله الشافعي في مسئلة وخلقهم
 واعتبره وحكم القاضي في الخلع انه فسخ او طلاق نظرا لحكمه في سائر
 المجتهدات وانه مختلف فيما بين الصحابة رضي الله تعالى عنهم وفي المستقي
 يشير الى ان العبرة لا بشبه الدليل لا حقيقة الاختلاف وهكذا ذكر محمد رحمه الله
 في الجامع وفي السير الكبير هكذا ذكره صاحب الاقضية صورة ما ذكر في السير لوراي
 امام من ائمة المسلمين ان يفتل الجارية من مشركي العرب وقيل جاز وان كان
 هذا خطأ عند الكل انه موضع الاجتهاد كذا في الذخيرة وكما يقع بكون المسئلة
 مجتهدا فيها لوقوع الاختلاف فيها كذلك يصير مجتهدا لوقوع الاختلاف
 في مثلهما كذا في البرازية قضا القاضي في المجتهدات نافذ لكن ينبغي ان يكون عالما
 بمواضع الخلاف ويترك قول المخالف وينقض برأيه حتى يقع علي قوله جميع
 العلماء وان لم يعرف مواضع الاجتهاد والاختلاف ففي تمام قضا روايتان
 والاصح انه ينفذ كذا في خزنة الغني ولو ادعي المدعي في مسئلة الصلح علي
 الانكار يندل الصلح وقالا المدعي عليه لا يلزم من اداه بسبب وساد الصلح
 لانه كان عن انكاره ولا يقع علي قول ابن ابي كليل والشافعي رحمه الله فاذا قضى
 عليه بصلح الصلح وبطل قول المخالف ينفذ قضا علي قوله جميعا باتفاق الروايات
 كذا ذكره طهري الدين رحمه الله في شروطه وذكر في شرح الطحاوي وجامع الفتاوى
 القاضي اذا لم تكن مجتهدا ولكنه قضى بتعليق نفسه بمثل ان خلاف مذهبه
 ينفذ وليس لغرضه نقضه وله ان ينفذ هكذا روي عن محمد رحمه الله وقال
 ابو يوسف رحمه الله ما ليس لغرضه ان ينفذ ليس له نقضه والقاضي اذا كان
 مجتهدا وهو يعلم برأيه نفسه وقضى برأيه غيره قال ابو حنيفة رحمه الله
 ينفذ قضاؤه وهو الصحيح من مذهبه وقال لا ينفذ قضاؤه وادلسي رايه
 وقضى برأيه غيره ثم ذكر رايه قال ابو حنيفة رحمه الله ينفذ قضاؤه وقال لا
 يرد قضاؤه كذا في الفصول العبادية والفتاوى علي قوله كذا في الهداية
 وذكر في الفتاوى الصغرى ان الفتاوى الفتوى علي قوله الى حنيفة رحمه
 الله فقد اختلف الفتوى والوجه في هذا الزمان ان يقتضي بقولهما
 لان التارك لمذهبه عبد لا يفعل الا الفتوى باطل لا ينفذ جيل هذا كله
 في القاضي المجتهد فاما المقلد فاما ولا له الحكم بمذهب ابي حنيفة رحمه الله
 مثلا فلا يملك المخالفة فيكون مقلدا لا مستقيا الى ذلك الحكم هكذا في فتح
 القدير وان قضى في حادثة هي محل الاجتهاد براءة ثم رفعت اليه ثانيا
 فحول رايه يفعل بالراي الثاني ولا يوجب هذا نقض الحكم بالراي الاول
 ولو رفعت اليه ثالثا فحول رايه الى الاول يعمل به ولا يبطل قضاؤه بالراي
 الثاني بالعمل بالراي الاول كما لا يبطل قضاؤه الاول بالعمل بالراي الثاني كذا

في البدايع قال صاحب الاقضية واذا اذن رجل بام امراته ولم يدخل بها فخلعه
القاضي وراي ان لا يعرجهما عليه فاقربها معه وقضي بذلك نفذ قضاء وذكر
القدوري رحمه الله في شرحه فبعد تزوج امرأة اذن بها ابوه او ابنه وقضي
القاضي بنفاذ هذا النكاح في نفاذ هذا القضاء خلافاً بين ابي يوسف ومحمد
رحمهما الله فقال علي قول ابي يوسف رحمه الله لا ينفذ قضاءه وعلى قول محمد رحمه
الله خلافاً له في يوسف رحمه الله كما في العيول العمدية واذا قضي قاض بجواز
بيع امهات الاولاد لا ينفذ قضاءه وانما كان جواز بيع امهات الاولاد مختلف
فيه في الصور الاول فهو علي رضي الله تعالى عنهما كانا لا يجوزان بيعها وهكذا اروي
عن عائشة رضي الله تعالى عنها وقالت علي رضي الله تعالى عنهما اخرا يجوز بيعها
ثم اجمع المتأخرون على انه لا يجوز بيعها وتركوا قول علي رضي الله عنهما اخرا ينفذ
لهذا قال الشيخ الامام بن حنبل في الامانة الحواشي ما ذكر في الكتاب انه لا ينفذ فضله
قول محمد رحمه الله واما علي قول ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله ينبغي ان ينفذ
وكانه مال الي قول من قال ان المتقدمين اذا اختلفوا في شيء علموا قولين ثم اجمع من بعدهم
بعدهم على احد القولين هذا الاجماع هل يرفع الخلاف المتقدم عند محمد رحمه الله يرفع
خلافه في حنيفة وابي يوسف رحمهما الله واذا ارفع الخلاف المتقدم عند محمد رحمه
الله لم يكن قضاءه القاضي في محل مجتهد فيه فكذا في حنيفة وابي يوسف رحمهما
الله كان هذا قضاء في فصل مجتهد فيه فنفذ وكان الامام بن حنبل في الامانة
السر حنبل رحمه الله يقول لا خلاف بين اصحابنا ان الاجماع المتأخر يرفع
الخلاف المتقدم فكان القضاء في غير محل الاجتهاد عند الكل فلا ينفذ عند الكل
فكان ما ذكر في الكتاب انه لا ينفذ قضاء قول الكل وذكر اخصاف في ادب القاضي
انه لا ينفذ من غير ذكر خلاف وفي الباب الاول من اقصية الحامع الكبير ان قضاء القاضي
بجواز بيع ام الولد يتوقف على امضا قاض اخر وهو لا يصح فان امضا قاض اخر
يعود لا يكون لاحد بعد ذلك ابطاله وانا بطل قاضي اخر يبطل وليس لاحد بعد ذلك ابطاله
وكذلك هذا الحكم في كل جاذبة اختلف الناس فيها انها مختلفة او ليست مختلفة
ان قضاء القاضي فيها يتوقف على امضا قاض اخر ان امضا قاض اخر ينفذ وليس
لاحد بعد ذلك ابطاله وان ابطاله قاض اخر يبطل وليس لاحد بعد ذلك امضا
وفي الزيادة ان لو ان المسلمين اسروا اسارى من اهل الحرب واخرجوهم
بدار الاسلام ثم طرد عليهم المشركون ولم يخرجوهم بدار الحرب حتى طرد عليهم
قوم اخر من المسلمين واحد وهم من ايوهم في دار الاسلام فانهم يردون
على الفريق الاول اقسام الفريق الثاني اولم يقتلوا قال في الكتاب الا ان يكون
الذي قسم بين الفريق الثاني اما ما بين يدي من ضيق المشركين على واحد لا ينفذ
كان الفريق الثاني اولم يذبحوا في المحيط ذكر في السير الكبير اذا استولى المشركون
على متاع المسلمين واخرجوه بعسكرهم في دار الاسلام ثم استنفذ منهم
جيش من المسلمين قبل الاخراج بدار الحرب فذلك مردود على صاحبه وكذلك
لو لم يعلم الامام بذلك حتى قسم المتاع بين من اصابه فالقسم باطله والمناع

مردود وعلي صاحبه فان علم الامام الحال وراي احرازهم بالعسكر احرازاً تاماً
فجئته وقسمه مع عبيد المشركين بين من اصابه من المسلمين ثم رفع الي قاضي بري
ذلك غير احراز جاز ما صنع الاول ولم تبطله ونظري هذا ما قلنا قضي قضي بشهادة
القاضي على القايب او بشهادة رجل وامرأتين بالنكاح على القايب ينفذ قضاءه وان
كان من ينفذ القضاء على القايب يقول ليس للنسوان شهادة في باب النكاح وليس
للقاضي شهادة اصلية ولكن قيل كل واحد من النقليين مجتهد فيه فينفذ
القضاء من القاضي باجتهاده وفيها وما ذكر في السير الكبير ينفذ على ان قضا القايب
بالملك الكافر يجرى الا يستل قبل الاخراج بدار الحرب نافذ قبل وقد ذكر في شرح
الجامع الكبير انه لا ينفذ في الذخيرة قال ولو قضي قاض بشاهد وثمانين
لا ينفذ قضاءه وذكر في كتاب الاسماء ان علي قول ابي حنيفة وسفيان الثوري
رحمهما الله ينفذ قضاءه وعلي قول ابي يوسف رحمه الله لا ينفذ وفي اقصية الحامع
من تعلقت ان القضاء يشاهد ويثبت يتوقف على امضا قاض اخر ولو قضي
هــ محل متروك التسمية عند ذكر في النوادر ان علي قول ابي حنيفة ومحمد
رحمهما الله ينفذ وعلي قول ابي يوسف رحمه الله لا ينفذ ولو قضي في حرس
او قضا ص بشهادة رجل وامرأتين ثم رفع الي قاض اخر يري خلاف رايه
فانه ينفذ قضاءه ولا يبطله وفي السير الكبير يشترط رجل طائفة وعري عليها
فوجدتها عيباً في دار الحرب فان كانا يابغ معه في العسكر خاصه وان لم يكن
ينبغي له ان لا يركبها ولكن يسوقها معه حتى يخرجها الجدار الاسلام ولو ركبها
نفسه او حمل امته عليها سقط حقه في الرد ووجد دابة اخرى او لم يجد
فان اتى الامام واخبره فامر به بالركوب فركب سقط حقه في الرد ولو اكرهه
على الركوب لما انه كان يخاف عليها الهلاك فركب ولم ينقصها ركوبه فله
الرد وان لم يكرهه الامام على الركوب ولكن قال اركبها انت على ردك فركبها
سقط حقه في الرد فان ارتفع الي قاض بعد ذلك وردها اليه على طر يق الاجتهاد
لما قال له الامر من ذلك ثم رقت الي قاض اخر يري ما صنع الاول خطأ فانه
يعضي قضاء الاول ولو قضي بالها بطل طلاق المكره نفذ قضاءه واذا قضي القاضي
في فصل مجتهد فيه وهو لا يعلم بذلك اختلف المتأخر فيه بعضهم قالوا ينفذ
قضاءه واليه اشارة محمد رحمه الله في كتاب الاكراه وهكذا اروي الحسين عن ابي حنيفة
رحمه الله وعامة من علم انه لا يجوز واليه اشارة في السير الكبير فقد ذكر في السير
الكبير في ابواب العدا اذ اقامت الرجل وترك رقتا وعليه ذبوع فباع القاضي
رقتيه وقضي ذبونه ثم قامت السنة لبعضهم ان مولاه كان ذبوعاً كان يبيع القاضي
فيه باطلاً لو كان القاضي عالماً بتدبيره فاجتهد وبطل تدبيره ثم ولي قاض اخر
يرى ذلك خطأ ينفذ قضاء الاول وهكذا ذكر في كتاب الرجوع عن الشهادة والمذكور
مئة واذا شهد بخذ ودان في قذف ولم يعلم القاضي بذلك حتى قضى بشهادتهما ثم علم
فان كان من رايه ان شهدا ذبوعاً في القذف بعد التوبة حجة امضي قضاءه وان
لم يكن من رايه ذلك ينعى قضاءه ولو علم القاضي بكون الشاهد محدوداً في القذف

في نسخة
للقاضي

في حال ابتداء الشهادة ان كان من رايه انه حجة يقضي بها وما لا فلا فهذا التصحيح على ان
قضا القاضي في المحض انما ينفذ اذا علم بكونه محتجدا فيه والى هذا القول اشار
في الجامع ايضا وهكذا ذكر الحنفية في كتابه كذا في المحط اذا قضى القاضي في فصل
محتجدا فيه وهو لا يعلم بذلك الاصح انه لا يجوز قضاه وانما ينفذ اذا علم بكونه محتجدا
فيه قال شمس الامة وهذا هو ظاهر المذهب كذا في خزائن المفتين وفي الخلاصة
ان هذا الشرط يعني كونه عالما وان كان ظاهر المذهب لكن يعني بخلافه كذا في البحر
الرايق ومن شرط اخر لنا اذا قضى في المحض ان ان يصير الحكم حادثة
فيجري فيها خصوصية صحيحة بين يدي القاضي من خصم الى خصم كذا في الزخيرة
اذ قضى القاضي بشهادة المحرود في القذف بعد التوبة وهو يري ان شهادته
حجة انما ينفذ قضاه لان هذا فصل محتجدا فيه وفي افضة الجامع من غلق
عن الشيخ الامام الرازي رحمه الله اخراجه اذا قضى القاضي بشهادة المحرود
في القذف بعد التوبة ورفع قضاه الى قاض اخر انما لا يتطال الثاني قضاه
الاول اذا كان الاول براه حقا وعلم الثاني ان الاول براه حقا بانه اظهر الاول
ذلك للثاني ولم يري الثاني ان الاول براه حقا ام لا اما اذا علم الثاني
ان الاول لم يرد كذا حقا بان قال الاول الصحيح قول ابن عباس رضي الله تعالى
عنه ان شهادته لا تقبل وان تاب كان للثاني ان يبطله كذا في المحيط المحرود
في القذف لا يقضي قبل التوبة والقاضي الثاني يبطل قضاه لا محالة حتى لو
نقل ثم رفع الى قاض ثالث فله ان ينقضه لانه لا يصلي قاضيا بالاجماع فكان
القضا لمن الثاني مخالفا للاجماع فكان باطلا واما اذا كان بعد التوبة فلا ينفذ
قضاه عندنا لكن لقاض اخر ان ينفذه حتى لو نفذ قاض اخر ثم رفع الى قاض
مختر ثالث ليس للثالث ان يبطله كذا في ذب القاضي للحنفية والقاسق
اذ قضى فرفع الى قاض اخر باطله ليس لقاض ثالث ان ينفذه كذا في محط
الشرح لو كان القاضي اعني قاضي يتوقف ثباده على امضا قاض اخر فاطله
واذا امضى لا يبطله الثالث وان لم يضمنه الثاني لكن ابطله وهو يري بطلانه
بطل اذ قضى بشهادة احد الزوجين مع اخر لصاحبه او بشهادة الوالد
لولده او الولد لوالده فنجد حتى لا يجوز للثاني ابطاله وان راى بطلانه كذا في الثاني
ولو فرق القاضي بين الزوجين بشهادة امرأة واحدة برضا ع برد قضاه
كذا في العضول العمانية والقاضي المطلق اذ قضى بشهادة رجل وامرأتين
في الحدود والعقاص وهو يري جواره بخلاف الاختلاف في حجة القضا
ومن الناس من يجوز ذلك وهو يشرح كذا في التاخرانية في فتاوى القاض
ظهر الدين رحمه الله ولو قضى بشهادة النساء في حد او عقاص فنقض قضاه
وليس كغيره ان يبطله اذ اطلق منه ذلك فانه روي عن شريح وجماعة
من التابعين رحمه الله انهم جواز ذلك كذا في العضول العمانية ولو ان
قاضيا قضى بشهادة شاهدين ثم علم انها كافران برد قضاه اذا ظهر ان
قضاه وقع بخلاف الاجماع وان علم انها عيذان فكذلك الجواب ولو علم

انها

انها اعيان فقد ذكر شمس الامة السرخسي في شرح كتاب الرجوع ان الجواب
فيها كالجواب في المحرود في القذف وذكر شيخ الاسلام رحمه الله ان الجواب فيها
كالجواب في العبدن وظاهر ما ذكر في المختصر يدل عليه عدد او صبي او نصراني
استنقض وقضى بقضية ثم رفع قضاه الى قاض اخر فامضاه فانه لا يجوز له امضاه
وهذا الجواب ظاهر في حق الصبي والنصراني مسك في حق العبد ما ذكرنا
ان القضا معتبر بشهادته والصبي لا يصلح شاهدا في حق المسلم فلا يصلح قاضيا
فاما العبد يصلح شاهدا عندنا كذا في شرح فيصلي قاضيا فاذا انقضى امضا قاض
اخر ينبغي ان ينفذه في المحرود في القذف ولو ان امرأة استنقضت حاز قضاه
في كل شيء الا الحدود والعقاص وان قضت في المحرود والعقاص ثم رفع قضاه الى
قاض اخر فامضاه فنقض امضاه وفي الثانية ولا يكون لغيره ان يبطله ذكر
الشيخ الامام فخر الاسلام علي البردوي في مقدمة قضا الجامع انه لا ينفذ وهكذا
ذكر في وقت قضاوي الفضلي رحمه الله كذا في التاخرانية اذا قضى القاضي بقتل
في قسامة لا ينفذ قضاه وصورته قتل وجد في محلة وادعى اوليا القتل على
رجل انك قتلتم قال بعض العلماء وهو قول مالك وقول الشافعي رحمه الله
في القديم اذا كان بين المدعي عليه وبين القتل عداوة ظاهرة ولا يعرف له عداوة
مع غير المدعي عليه وبين دخوله في المحلة وجوده قسامة قريبة فالقاضي
يحلف ولي القتل على دعواه فاذا حلف قضى له بالعقاص وعينه بافيه الدية
والقسامة كذا في المحيط فاذا قضى بالحد ثم رفع الى قاض اخر ينقضه لان هذا
الفقهاء مخالفت للاجماع لان مالك لم يكن موثوقا في الصحابة فلم يكن قوله مقبرا
كذا في شرح ادب القاضي للحنفية وذكر في الزخيرة سند شيخ الاسلام ابو
الحسن السفدي رحمه الله عن غاب عن امراته غيبة منقطعة ولم يخلف
لهذه المرأة نفقة فرفعت الامر الى القاضي فحلف القاضي الى عالم يري التقرب
بالعز عن النفقة ففرق بينهما هل يقع الفرقة قال نعم اذا تحقق العجز
عن النفقة قبل له فان كان الزوج هنا عارا واملاك هل يتحقق العجز
قال نعم اذا لم يكن من جنس النفقة لانه لا يجوز بيع هذه الاشياء للنفقة
لانها مكرمة القضا على الغائب قال صاحب الزخيرة وفي هذا الجواب
نظر والصحيح انه لا يصح قضاه وان رفع هذا القضا الى قاض اخر فاجاز
قضاه الصحيح انه لا ينفذ ذكر في مجموع النوازل بسند شيخ الاسلام عطا
ابن حمزة عن ابي الصغرة ز وجها من صغري وقيل ابوه وكبر الصغرة ان
وسمها غيبة منقطعة وكان الزوج بشهادة الفسقة هل يجوز للقاضي ان ينفذ
التي تدين المذهب ليطل هذا النكاح بسبب انه كان بشهادة الفسقة قال
نعم والقاضي الحنوي يفعل ذلك بنفسه اخراجه المذهب وان لم يكن مذهب
وهي مسألة القضا على خلاف مذهب وكذا في النكاح بغير ولي لو طلقها ثلاثا
ثم تزوجها قبل دخول الزوج المحلل اذ قضى بصحة هذا النكاح وان لا يقع
الطلاق اخراجه بقول محمد رحمه الله وقال نجم الدين رحمه الله كان استاذي رحمه الله

لا يبري ذلك ولكن لو بحث الى شافعي المذهب لم يقدسها ويقضي بالصحة يجوز
اذا لم ياجد الكاتب والكتوب اليه فيه شيئا وهذا القضاء لا يظهر ان النكاح الاول
حرام او فيه شبهة وهكذا ذكر في فتاوي السنن ذكر في الرجعية ولو قضى بجواز النكاح
بغير شهود نفذ قضاءه وهكذا ذكر في جامع الفتاوى وذكر في نكاح الملتقط
لو قال امرأة في محفل ابن شوي منسيت وقال الرجل ابن زن منسيت اختلفوا
في انعقاد هذا النكاح ولو قضى بالنكاح صار متفقاً عليه اذا تزوج امرأة
عشرة ايام فاجازها قاض من القضاة جاز لان عند زفر رحمه الله تعالى
اذا تزوج امرأة الى شهر يصح وبطل ذكر الوقت ولو قضى بجواز هذا النكاح
ينفذ ولو جواز منتهى النساء لا يجوز وصورته اذا قال لامرأة امتع بك
تذكر امرأة بكذا جلا في ما لو قال بلفظ الزوج بان قال تزوجتك الى شهر
او الى عشرة ايام فانه لو قضى بذلك قاض يجوز ولو قضى برد نكاح المرأة
بعبث عمي او جنون او نحو ذلك ينفذ قضاءه لان عمر رضي الله تعالى عنه
كان يقول برد المرأة بعبوب خمسة ولو قضى برد المرأة الزوج بواحدة
من هذه العبوب ينفذ لان هذا يختلف بين اصحابنا رحمهم الله ومحمد رحمه
الله يقول بالرد ولو قضى بابطال المهر من غير شبهة ولا اقرار اخذ ابن تيمون
بعض الناس ان قدم النكاح بوجوب سقوط المهر لان الظاهر سقوطه اما
بالانفا او بالابراء فهذا القضاء باطل ولو قضى بان العنين لا يوجمل يبطل قضاءه
ويوجمل وفي الصغرى وحكم القاضي في الخلع انه فسخ كالحكم في سائر المجتهدين
فان خواهر زاده رحمه الله ذكر فيه اختلاف الصحابة رضي الله تعالى عنهم
اجمعين فاذا قضى بكونه فسخاً نفذ قضاءه ولو قضى باطلا باطل الطلاق
قبل النكاح او بالنكاح في الحيوان يجوز كذا في الفصول العارضة اذا راجع الرجل
امرأته بغير رضاها ورفع الامر الى قاض يري رضا المرأة بشرط كونه مذهب
الشافعي باطل الرجعة هل ينفذ قضاءه وهل يكون هذا الفصل مجتهداً
فيه قيل ينبغي ان لا ينفذ قضاءه لان شرط ارضى المرأة ليس طاهر مذهب
الشافعي ولم يذكر في كتبهم ذلك واصحابنا رحمهم الله يدعون الاجماع في ان ارضى
المرأة ليس بشرط لصحة الرجعة ويستدلون به على ان الرجعة استدامة
النكاح وليست بانشا للنكاح الا ان اصحاب الشافعي رحمه الله في سوا الائمة
يمنعون هذا الفصل وهذا البصير المحل مجتهد فيه فلا ينفذ قضاءه
كذا في الرجعية اذا طلق امرأته وهي حبلى او حائض او طلقها ثلاثاً قبل
الدخول ففسخ قاض بطلا في طلاق من طلقها ثلاثاً بكلمة واحدة
او طهر حائضاً فيه ففسخه باطل ولو قضى سلطان طلاق المكره نفذ
قضاءه ولو رفع الى قاض اخر يصح قضاء الاول ذكر في فتاوي رشيد الدين رحمه
الله ولو قضى بغير وقوع طلاق السكران نفذ لانه يختلف بين الصحابة
وذكر في باب دعوى النكاح من فتاوي رشيد الدين الزوج الثاني اذا طلقها
بعد الدخول ثم تزوجها ثانياً وهي في الفترة ثم طلقها قبل الدخول فانزوجها

الاول

الاول قبل انقضاء العدة وحكم حكم بصحة هذا النكاح نفذ قضاؤه لان الاجتهاد فيه هذه
الصورة مساعاً وهو مذهب زفر رحمه الله ولو قضى بجواز خلع الاب علي صغيرته
نفذ ولو قضى بمضي عدة ممتدة الطهر بالا شهر حكى في حنف منساج الشريعة
عن مالك رحمه الله انه قال في المرأة اذا طلقها زوجها ومضى عليها ستة اشهر
ولم ترفها الدم حكم بانها ميتة حتى تنقضي عدتها بعد ذلك ثلاثة اشهر وروي
عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما مثل ذلك فعلى هذا ممتدة الطهر قبل ان تنقضي حد
الاباس وهو خمس وخمسون سنة اذا انقطع الدم على الحسنيين او انقطع قبل ذلك
بسنة او لستين فيما اختاره جدي شيخ الاسلام يروى ان لو طلقها زوجها
ومضت عليها ستة اشهر ثم اعتدت بثلاثة اشهر وقضى بذلك قاض ينبغي
ان ينفذ لانه مجتهد فيه وهذا مما يجب حفظه في كثرة الوقوع ولو قضى
بنصف الكفار لم يفسخ طلاق امرأته قبل الدخول وقد قبضت المهر منه ونحو ذلك
لا ينفذ قضاؤه لانه خلاف الجمهور ولو قضى بالفرقة في رقبتي اعتق الميت
واحد منهم ينفذ قضاؤه لانه مجتهد فيه في ذلك والشافعي رحمه الله يقولان
بالفرقة في رقبتي كذا في الفصول العارضة رجل اعتق نصف عبده او كان
العبد بين اثنين اعتقه احدهما وهو مفسر وقضى القاضي للاخر في بيع نفسه
فباع ثم احببهما الى قاض اخذ لا يبري ذلك ذكر الحنف في ان القاضي الثاني يبطل البيع
والقضا وذكر شمس الائمة الحلواني حاكياً عن المشايخ رحمهم الله ان ما ذكره الحنف في
قول الحنف ليس في هذا شيء من اصحابنا ولو لا قول الحنف لقلنا انه ينفذ
قضاؤه لانه فسخ في فسخ مجتهد فيه كذا في الظهيرية القاضي اذا قضى في مسئلة
المخسنة ينفذ قضاؤه لانه مختلف فيه وفي فتاوي رشيد الدين رحمه الله تعالى
ولو قضى بجواز رهن المشاع نفذ قضاؤه وكذا ذكر في شروط اي نصير الربوي
رحمه الله فانه قال واذا رتب الرهن مشاعاً ينبغي ان يلحق به حكم حاكم
حتى يصح ولو قضى بجواز بيع الما ليس لغره ان يبطله وان ابطله ليس لغره
الا جازة في الجامع في الفتاوى وفي السير الكبير ولو قضى بجواز بيع فسد
بمسبب اجل مجهول ينفذ قضاؤه اذا حوكم اليه في ذلك وحل للمشتري
امسأله ولو قضى بجواز بيع المور ينفذ قضاؤه واما بيع المكاتب برضاه ف
فيصح فيما ظهر الروايات ولو قضى في الما دون في النوع انه لا يصير ما دونها
في الانواع كما ينفذ كذا في الفصول العارضة وما يبطل القضاء من التقويض الى
شافعي المذهب في فسخ التيمن المصانعة وبيع المذبر وغير ذلك انما يجوز اذا كان
المعوض يري ذلك بان قال لاخ لي اجتهاد في ذلك اما اذا كان لا يري ذلك لا يصح
تقويضه وقيل يصح التقويض وان كان لا يري ذلك وهو المختار كذا في خزانة
المفتين وان توضع الى شفعوي لم يقضي بانه اول يقضي به هو حكم الشرع ينفذ
ذلك التقويض عند الكل كذا في فتاوي قاضي خان ولو ان قاضياً قضى بخلع في دار
استحققت من يد المشتري واخذ الفاضل من يد رقبته ثم رفع الى قاض اخر
ابطله بصورة المسئلة رجل باع داراً له وضمن البائع للمشتري الخلاص او ضمن

اجبي له الخلاص وتفسيره ان يقول الضامن للمشتري ان استحققت الدار
المشتراة من يدك فانما ضامن لك استخلاص الدار احوال حتى استخلص لك الدار
بالبيع والهبة واسلمها اليك وان عجزت عن تسليمها واستخلاصها استريت
دارا مثله واسلمها اليك فهذا القيمان باطل عندنا وعند بعض الناس
يصح هذا القيمان ثم ما ذكرنا من تفسير ضمان الخلاص قولنا ان حنيفة رحمه الله
وقهوا اختيار صاحب الاقضية قاضا على قولنا ان يوفى ويحضر بيمينه رحمه الله
فتفسير ضمان الخلاص والعهد والورك واحد وهو الرجوع باليمن عند
الاستحقاق وعندنا ان حنيفة رحمه الله تعالى تفسير ضمان الخلاص ما ذكرنا
وتفسير ضمان الورك ما قاله وتفسير ضمان العهد ضمان الصلح القديم الذي
عند التايين ثم عندنا تفسير هذه الاشياء ان كان واحدا وهو الرجوع باليمن
عند الاستحقاق كان هذا القيمان صحيحا واذا استحق المبيع من يد المشتري
رجع باليمن على الضامن فمضى قضى قاض يصح هذا القيمان وان ثبت حوت
الخصومة مع الكفيل نفذ هذا القضاء فادفع الى قاض اخر لا ينطلم فاما
اذا ضمن تسليم الدار الى المشتري ضمانه فلا يصح القضاء لما ذكرنا ولو ان امرأة
رجل او ابنته عفت عن دم القيد وبطل ذلك قاض لما ان من رايه انه لا عفو
للمساكين فالقاض ينفذ ذلك العفو وبطل القضاء بالقود وان كان هذا الرجل
قد قتل نفذ بالقاض القاني لا يتغير شي هكذا ذكرنا الحذف وصاحب كتاب
الاقضية قالوا وينبغي ان يقال ان كان المقتض له بالقبض على الما يقتض منه
وان كان جاهلا بقبض عليه بالدية كذا في المحيط وفي فتاوى الخلاصة ولو قضي
بحوز بيع الموهون والمستاجر ينفذ وفي جامع الفتاوى ولو قامت عليه شبهة
زور ان امته شبهة وقضى بذلك فانما شبهة في الحكم ولا يحل له ان يطاها ولا يحل
له ان ياكل من ميراثها شيئا عندنا اي يوسف رحمه الله وقال ابو حنيفة
رحمه الله لا بأس بان ياكل ميراثها وادفعني بالسكينة على الشهادة فيما
دون مسيرة سفر نفذ قضاءه وادفعني بشهادة شاهد على خطا انه لا نفذ
قضاءه وادفعني بشهادة شهود على وصية محبوسة من غير ان يقرى عليهم
امضاءه الاخر وكذلك اداقني بما في ديوانه وقد نسي اداقني بشهادة شهود
على صلح لا يدرون ما فيه الا انهم يعرفون خطوطهم وجامعهم امضاءه الاخر
وكذلك اداقني بما في ديوانه وقد نسي اداقني بشهادة شهود ولم يكن
ينبغي للاول ان يفعل ذلك وهذا كله قياس قولنا ان حنيفة واي يوسف ورفر
رحمهم الله وفي الجانب رجل حلف بطلاق او عتق او لا ياكل لحما فاكل سمكا
فراعت المرأة الى القاضي ففرق بينهما ثم رفع ذلك الى قاض اخر لا يدرك السمك
الحق فان الثاني يضمن قضاء الاول كذا في الثنا تاريخية فاذا قال العزم للطلاب
ان لم تفعل ما لك اليوم فامرته طالق فلا توارى الطالب وخشي العزم ان
لا يظن اليوم فيجوز في يمينه فاحضر القاضي بالقصة فحلف القاضي على الغياب
وكيلا وامر الوكيل بقبض المال من المطلوب حتى يبرأ بقبض المال وحكم به

حاكم

حاكم اخر فان ابا يوسف رحمه الله قال لا يجوز كذا في الاقضية وهذا قولهم
وان خص قولنا اي يوسف رحمه الله وذكر الناطقي رحمه الله ان القاضي يضمن
عن القاص وكيلاه ويقضي ما عليه المطلوب فلا بحث قال الناطقي وعليه الفتوى
كذا في القصول العبادية واذا ظهر الامام على بلدة من بلاد اهل الحرب واداد
ان يمن عليهم بوقايهم واراضهم فله ذلك ويقضي على رؤسهم الجزية وعلى
اراضهم الخراج ولا يبرأ علي وظيفة عمر رضي الله تعالى عنه في الاراضي بزيادة
الطاقة عندنا اي يوسف رحمه الله خلافا لمحمد رحمه الله واجمعوا على انه ينقص
عن تلك الوظيفة بقبضان الطاقة وبعد ما ينقص عن تلك الوظيفة ادا صار
الاراضي بحاله تنطق ذلك الوظيفة يعاد اليها فان كان الامام وطف على اراضهم
مثل وظيفة عمر رضي الله تعالى عنه فليس له ان يبرأ علي تلك الوظيفة وان كانت
الاراضي تنطق الزيادة بالاجماع وكذلك ليس له ان يحولها الى وظيفة اخرى بان
كانت الوظيفة الاولى دراهم فاراد ان يحولها الى المقاسة او كانت الوظيفة الاولى
مقاسة فاراد ان يحولها الى الدراهم فان زاد عليهم علي تلك الوظيفة او حولهم
الى وظيفة اخرى وحكم بذلك عليهم وكان من رايه ذلك ثم ولي بعده والي يري خلاف
ذلك فان كان الاول صنع ما صنع كطبيب انفسهم امير الثاني ما فعله الاول
وان صنع بغير طبيب انفسهم فهو علي وجهين ان قضت الاراضي عموة ثم من الامام
بها عليهم امضى الثاني ما فعله الاول وان قضت الاراضي بالصلح قبل ان يظهر
الامام عليهم فحولهم الامام الى وظيفة اخرى او زاد علي تلك الوظيفة بغير رضاهم
فالثاني ينقص قبل الاول كذا في الذخيرة **فصل في ما يجوز**
فيه قضيا القاض وما لا يجوز يجب ان يعلم بان الانسان لا يصلح صلاحا قاضيا في حق
نفسه فاذا قضى القاضي لنفسه من كل وجه او من وجه لا ينفذ قضاءه بخلافه
اذا قضى لنفسه من كل وجه لا ينفذ بامضاء قاض اخر ادا قضى لغيره من كل وجه
فان لم يرضح قاضيا يضمن لا ينفذ قضاءه وان امضاه قاض اخر وان كان في صلاحه
اختلاف فاذا امضاه قاض اخر نفذ قضاءه بالاجماع وان وقع الخلاف في قضاء القاضي
انه قضى لغيره من كل وجه او قضى لغيره من وجه ونفسه من وجه اخر
يتوقف على امضاء قاض اخر قال في كتاب الوكالة واذا وكل القاضي رجلا
ببيع دار له او اجارها او بالخصومة له في كل حق يطلبه قبل رجل او يطلب حقا
قبله رجل فهو جائز وهذا ظاهر ولا يجوز للقاضي ان يقضي لنفسه لو كيله
ولا لو كيله وكيله وكذا لا يقضي لو كيله له وان علا ولا لو كيله له وان سفل ولا يجوز
للقاضي ان يقضي لغيره ولا لغيره ولا لغيره من لا يقبل بشهادته لهم ولا لغيره
وكذلك لا يجوز له ان يقضي لشريكه بشركة مفوضة او بشركة علقا اذا كان
الخصومة في مال هذه الشركة كذا في المحيط وكل من لا يجوز بشهادة القاضي
له لا يجوز التقض له كالوالدين والمولودين والزوجة والزوج عندنا كذا
في شرح الطحاوي ولومات رجل وادعي للقاضي شكك ماله وادعي الى رجل
اخر لم يجز قضاءه لميت يمين من الاشياء وكذلك اذا كان القاضي احد ورثة

قوله في المصنف
فيما يجوز فيه القضاء
القاضي وما لا يجوز

الميت لا يقضي للميت بشئ وكذلك لو كان الموكل له ابن القاضى او ابن امراته او غيره
 ممن لا يقبل شهادته لهم او كان عبده هو لاء وكذلك لو كان القاضى وكيل الوصى
 في ميراث الميت لان القضا يقع له من حيث الظاهر وكذلك لو كان للقاضى على الميت
 دين لا يجوز قضاءه للميت بشئ واذا وكل احد الخصم بن عبد القاضى او مكانه او بغير
 من لا يقبل شهادته له لا يجوز له ان يقضى للوكيل على خصمه لان القضا يقع
 للوكيل من حيث الظاهر واذا وكل رجلا بالخصومة فاستتفى الوكيل فليس له
 ان يقضى في ذلك لان القضا يقع للوكيل من حيث الظاهر وليس له ان يتف وكيلا
 من موكله لانه ان اقام حكم القضا كان هذا قضا للغائب وان اقام حكم الوكالة
 فهذا وكيل ولم يقل له الوكيل ما صنعت من شئ فهو جاز فان كان الموكل قال له
 ما صنعت من شئ فهو جاز فكل رجلا بالخصومة جاز وليس له ان يقضى لهذا
 الوكيل قال في الجامع الكبير ولوامات الرجل وله ديون على الناس يقضها على
 القاضى وبعضها على من لا يقبل شهادته له نحو امراته او ابنته فادعى رجل
 عند هذا القاضى ان الميت اوصى اليه فاعلم ان هنا ثلاث مسائل احدها ما
 هذه والحكم فيها ان القاضى اذا قضى بوجوبه كجع قضاؤه استجبا حتى لو قضى
 بعض من سمينا الوين الى هذا الوصى بثل ولو رفع قضاؤه الى قاض اخر قال القاضى
 الاخر بمضيه ولا يقضه ومثله لو ان القاضى لم يقض له بالوصاية حتى قضى
 هو او بعض من سمينا الدين ثم قضى له بوجوبه لا يقع قضاؤه حتى كان الورثة
 مطالبته بالدين ولو رفع قضاؤه الى قاض اخر فاعلم ان محذور حمة الله سوى
 في الفصل الثاني بين القاضى وبين امراته وابنه وقالوا اذا رفع قضاؤه الى قاض اخر
 اطلعه ولو امضاه كان اطلا يقض مشاخر حمة الله قالوا ينبغي ان يكون الجواب
 في امراته وابنه بخلاف الجواب في حق نفسه وبعض مشاخر حمة الله قالوا
 خاذكر من الجواب في حق ابنته مستقيم على قول محمد رحمه الله اما ما ذكر من
 الجواب في حق امراته غير مستقيم اصلا وقد ذكر في بعض الكتب ان قضا القاضى
 لامراته يتوقف على امضاه قاض اخر ولو لم يدع احد الاضا حتى جعل له
 القاضى وصيا ثم ان القاضى او بعض من سمينا رفع الدين اليه يجوز الاضا
 والنصب ويجوز الرفع اليه ومثله لو قضا الدين اليه ولا ثم نصب وصيا
 عن الميت براه لا يصح النصب المسئلة الثانية مسئلة دعوى النسب
 اذا كان مكان دعوى الوصاية دعوى النسب في هذه المسئلة بان جازل
 وادعى انه ابن الميت ووارثه واقام على ذلك سنة ففطن القاضى بنسبه ان
 كان القضا بنسبه بعد قضا الدين اليه لا ينفذ قضاؤه وان كان قبل قضا الدين
 نفذ والمسئلة الثالثة اذا كان مكان دعوى الوصاية والنسب دعوى
 الوكالة بان غاب رب الدين ثم جازل واقام بينة ان رب الدين وكاه يقضى
 الدين للمضى له على القاضى او على من سمينا من قرائته ففطن القاضى بوكالته
 لا يجوز سوا كان القضا قبل دفع الدين اليه او بعد دفع الدين اليه فان رفع قضاؤه
 بالوكالة الى قاض اخر فان كان القضا بالوكالة بعد قضا الدين يرد له لاجل امضاه

لا يجوز

لا يجوز امضاه وان كان القضا بالوكالة من الاول قبل قضا الدين اليه فامضاه
 الثاني جاز امضاه واذا نصب القاضى مسخرا عن غائب لا يجوز وتوكل عليه
 لا يجوز حكمه عليه وتفسير المسخر ان ينصب القاضى وكيله عن الغائب ليسمع
 الخصومة عليه وكذلك لو احضر رجل غيره عند القاضى ليسمع الخصومة عليه
 والقاضى يعلم ان المحضر ليس خصم القاضى لا يسمع الخصومة عليه كذا في المحط
 وذكر محمد رحمه الله في شها دات الجامع رجل غاب فجازل وادعى على رجل ذكر
 انه غريم الغائب وان الغائب وكله بطلب كل حق له على غريمه بالوكالة وبالحضومة فيه
 والمدعى عليه يتكروكالة فاقام المدعى بينة على ذلك ففطن القاضى بالوكالة قال
 شيخ الاسلام رحمه الله هذه المسئلة دليل على جواز الحكم على المسخر فانه قال ادعى رجل
 على رجل ذكر انه غريم الغائب ولم يقل ادعى على رجل هو غريم الغائب كذا في الدر خيرة
 قال مشاخر المتأخرين رحمهم الله انما يجوز اقامة السنة على المسخر اذا لم يعلم القاضى
 انه مسخر اما اذا علم لا وهو اختيار الشيخ الامام لاجل ترهات الامة عبد العزيز رحمه
 الله كذا في التاتار خانية وقبل ينبغي ان يكون هذه المسئلة على رواية لان هذا في المحط
 قضا على الغائب وفي القضا على الغائب روايتان في احاد الروايتين لا ينفذ لان نسرا القضا
 يختلف فيه وفي الرواية الاخرى ينفذ لان نفس القضا ليس يختلف فيه والى هذا مال شيخ
 الاسلام رحمه الله وكان الشيخ الامام طهيرا الوين رحمه الله يقول في القضا على الغائب
 يعني بعدم الجواز والتفاد كذا ينطرقوا الى قدم مذهب اصحابنا رحمهم الله فلو ان
 القاضى حكم على المسخر وامضاه قاض اخر رفع الامضاء لا يكون لاحد بعد ذلك اطلاله
 اذا قضى القاضى يعني في يد رجل والمقضى به ليس في ولايته صح القضا ولكن لا يقع
 التسليم صورة المسئلة بخاري ادعى دار على سمرقندي عند قاض بخاري ان الدار
 التي في يده بسمرقندي في محلة كذا الى اخره ملكه وحق في يده بغير حق واقام بينة
 على دعواه فالتقضى يقضى بالدار للمدعى ويصح قضاؤه لانه المقضى له والمقضى عليه خاضر
 الا ان التسليم لا يقع لان الدار ليست في ولايته فكيف الى قاض سمرقندي لا خزل التسليم
 كذا في المحيط اذا خاف صاحب الدين غيبة الشهود او موته وادان اثبات الدين على الغائب
 قال بعضهم يوكل غيره باثبات حقوقه على الناس وجعل ما يريد اثباته على الغائب من طلاق
 او عتاق او بيع شرط الوكالة بان يقول ان كان فلان باع عبده من فلان او طلق امراته او عتق
 عبده فانت وحد وكيل في اثبات حقوقى على الناس اجمعين فقال ان فلانا الغائب قد باع عبده
 او عتق عبده وصرت وكيل في اثبات حقوقى موكل وان موكل هذا عليك الف درهم فيقول
 المدعى عليه بل ان فلانا وكل على هذا الوجه ولكن لا اعلم ان الشرط قد وجد ففطن
 المدعى البينة على الشرط ففطن القاضى بالشرط الا ان هذا فصل يختلف فيه المشاخر
 رحمهم الله ان الانسان هل ينصب خصما عن الغائب في اثبات شرط حقه والصحيح
 ما ذكر محمد رحمه الله في الجامع وهو ان الرجل اذا ادان اثبات الدين على الغائب ينبغي لرجل ان
 يقول لصاحب الدين كفلت لك كل ما لك على فلان الغائب ثم ان صاحب الدين يحضر الكفيل
 الى مجلس القاضى ويقول ان لي على فلان الغائب الف درهم وان هذا الرجل كفل جميع ما لي على
 فلان ولي على فلان الف درهم قبل كماله هذا الرجل فبعد الكفيل بالوكالة ويكره المال على الغائب

لا يجوز ان يثبت القضا على من لا يقبل شهادته له

تعدله وقوله في علمه او اعلمه عدلا يصح قال في ادب القاضي واذا قال المزيكي هم عدول
فهذا ليس بتعديل وكذلك اذا قال هم ثقات فالقاضي لا يلتقي به فتدبر في هذا اللفظ
على المستور وبعض مشايخنا قالوا انه تعديل ولو قال لا اعلم منها لا خير فقد ذكر
في ادب القاضي انه تعديل وانه موافق لما روي عن ابي يوسف رحمه الله ومن المشايخ
رحمهم الله من قال انه ليس بتعديل والاصح انه تعديل وعن محمد رحمه الله ان المزيكي
اذا كان عالما بتدليله منه واذا كان غير عالما لا يلتقي به منه وان قال لا اعلم منه
الاحضلة من انواع الخير لا يكون هذا تعديلا وان قال هو عدل فيما علمنا فقد قال بعض
العلماء انه تعديل وهكذا روي عن شيخنا والاصح انه ليس بتعديل وان قال هو عدل
ان لم يكن شرب الخمر فهذا ليس بتعديل وان قال ان الله تعالى اعلم لا يكون
تعديلا بل يكون حرجا كذا في التاتارخانية وتعديل السر ان يكتب القاضي
في الرقعة اسما الشهود واسماهم وجلاهم وقبائلهم ومجاليهم وشوقهم ان كانوا
من السوقه يدفع الى المزيكي في السر فيسأل اهل النظر والعمارة من جيرانهم
واما العلانية يا من القاضي الطالب فاني يقوم بركبهم في العلانية بلفظة الشهادة
في مجلس القضاء وبشرط العدول لانه في معنى الاحتكاك الشهادة ولهذا لا يصح
من هو ليس باهل للشهادة وان كان عدلا ولا بد في تركية العلانية ان يحسم
بين المزيكي والشاهد وليكتفي بتركية السر في زمان لان تركية العلانية
بلا وقتية وينبغي للقاضي ان يختار المسئلة عن الشهود او ثقات الناس وادعهم
واعظمهم امانة وان كان الناس خيرة واعلمهم بالتميز عن موقوف بين الناس كيدا
لنفسه ولا يستعمل او يحذر عوا وينبغي للمزيكي ان يسأل عن احوال الشهود ويتعرف
من جيرانهم واهل سوقهم فان ظهرت عند الله عتبه كتب ذلك في اخر الرقعة هو عدل
عندي جازي الشهادة والا كتب انه غير عدل وحتم الرقعة وردد ما يقول القاضي
للمدعي زدي في شهودك ولا يقول جرحوا او يقول لم يجد شهودك عندي لان هذا
اقرب الى السر والسر على المسلم واجب بطور الامكان كذا في خزانة المفتين لو جمع
القاضي بين تركية السر وتركية العلانية فذلك احسن وتفسير الجمع ان المزيكي اذا عدل
الشهود في السر فالقاضي يجمع بين الشهود والمزيكي في مجلسه ويقول للمزيكي اهولاه
الذين ركبتم قال في كتاب الاختصاص وينبغي ان يكون المعدل في العلانية هو المعدل
في السر وهذا قول النجاشي كذا في المحط اذا احتاط القاضي وادان يسأل عن الاول
فانه يعمل مع الثاني كما فعل مع الاول ولا يعلم انه سأل عن حاله من غيره فان جرحه
الاول وقد عدله الثاني فعارضوا وصار كأنه لم يسأل احدا فان عدله الثالث فالعدالة
اولى وان جرحه الثالث صار الجرح اولى والتعريف كالتعديل ويصعب كلاهما من المرأة كذا
في خزانة المفتين تعديل العلانية لا يصح لمن لا يجوز شهادته ولا يصح تعديل العبد
والكاتب والمرأة والمجذوم في القذف ولا تعديل الوالد والابن والمولودين ويصح
تعديل السر من هو لا ويشترط تعديل العلانية ما اشترط للشهادة كذا في فتاوى
قاضي خان والشهود الكفا واعدلهم المسلمون فان لم يعرفهم المسلمون سأل المسلمين
عن عدولهم المشركين ثم يسأل اولئك عن الشهود وتركية المدي ليس بشي ولو شهد

جماعة عليه التركية واثنان على الجرح فالجرح اول الا اذا كان بينهم نقص
فانه لا يقبل جرحهم ولو عرف نسق الشاهد فتاب غيبة منقطعة سنة
او اكثر ثم قدم ولا بد من الاصلاح لا ينبغي للمعدل ان يحججه والشاهد ان
لو عدل لا يعد ما ماتا فالقاضي يفتي بشيئا وثقا وكذا لو غاب ثم عدل ولو حرسا
او عينا ثم عدل لا يفتي بشيئا وثقا كذا في خزانة المفتين وينبغي ان لا يكون المعدل
قريب او لاحدا حتى لا يتجسس بالمال وينبغي ان يكون فقيرا يعرف اسباب الجرح واسباب
التعديل وان وجد عالما فقيرا او غنيا غير عالما يختار العالم وان وجد عالما ثمة لا يخطئ
الناس يختار العالم وان وجد عالما ثمة لا يخطئ الناس يختار
العالم لان العالم لا يقدم في شي حتى يصح ذلك عنده فهو يعلم بتدبير الجرح والتعديل
وغير العالم لا يعرف العدل من غير العدل فكل العالم اول من هذا الوجه والاول ان
لا يكون المزيكي مقفلا ولا منزولا ولا يخطئ الناس لانه اذا كان مقفلا ولا يخطئ الناس
لا يعرف ما يفتيهم ولا يتكشف له حالهم ولا يمكنه تميز العدل من غير العدل والعدد
في المزيكي ورسول القاضي الى المزيكي وفي المخرج عن الاجمعي وعن الشاهد والخصم
الا جمعي ليس بشرط عند ابي حنيفة وابي يوسف رحمه الله ولا واحد يكتفي وعند محمد رحمه
الله العدد بشرط والواحد لا يكتفي وتلقه الاثنان ان كان المشهود به حقا ثبتت
بشهادة رجلين عدلين وان كان حقا لا ثبتت الا بشهادة الارب بشرط الاربعة
واجمعا على ان ما سوى المعدل من سائر بشرط الشهادة سوى التلقظ بلفظ
الشهادة من العدالة والباوع والبصر وان لا يكون محمورا في القذف بشرط والحرية
شرط بالاجماع في ظاهر الرواية والاسلام بشرط بالاجماع اذا كان المشهود علمية
مسماوا جمعا على ان التلقظ بلفظ الشهادة ليس بشرط ثم هذا الاختلاف في تركية
السر فاما في تركية العلانية فالعدد بشرط بالاجماع وذكر ابو علي النسفي رحمه الله
ما يدل على ان العدد في تركية السر عنده ليس بشرط الترخا ان اذا كان اجمعي ذكر
في غير رواية الاصول ثم ان ابي حنيفة رحمه الله لا يجوز ترجمته لان اجمعي خرج وعن
ابي يوسف رحمه الله انه يجوز ترجمته والمرأة الواحدة اذا كانت ثقة حرة جاز
ترجمتها عندها كالرجل وهذا في العمل وما يجوز شهادتها فيها وامامنا لا يجوز
شهادتها فيها لا يجوز ترجمتها قال في كتاب الاصلية اذا اراد المزيكي ان يعدل
الشهود وينبغي ان يقول لهم عدول ثمة جازي الشهادة قال هو بلغ الالفاظ والتعديلات
وينبغي للمعدل ان يختار السؤال ممن انصف بالادب التي شرطها في المزيكي
قال الشيخ الامام شمس الاية الحلواني انه يسأل عن جيرانه اذا لم يكن بينه وبينهم
عداوة ظاهرة ولا تخالفا عليهم يعني لا يكون به فوق ايدهم كوان لا يعطى
الجانية وما انعمه وهو اختيار ابي علي النسفي رحمه الله ورواه عن محمد رحمه
الله وذكر من جملة من يسأل عنه رقيق الشاهد وقريبه وان لم يجد في جيرانه
واهل سوقه من يصلح للتعديل يسأل اهل محله وهم غير ثقات وانتقوا على
تعديله او جرحه ووقع في قلبه انه صدق كان ذلك بمنزلة ثبوت الاخبار وان
اخبر بعضهم بعد الله وبعضهم بجرحه فالحكم فيه كالحكم في اختلاف المزيكي في التعديل

في غير رواية الاصول

والجرح وان كان الشاهد غير بلا يعرف اذا سئل عنه في السرف القاضي يسأل الشاهد
عن معارفه فاذا سألهم يسأل عن معارفه في السرف حتى يظهر عنده انهم هل يصلحون للمعريف
فاذا عدلوا اسألهم عن الشاهد واعتمد على خبرهم في الجرح والتعديل والالتفات فيه
وسأل عن المحدث الذي في بلدته ان كان في ولاية هذا القاضي وان لم يكن كتب الي قاضي ولايته
بمعرف عن حاله قال هشام سالت سمي ارجع اليه عن رجل شهد عند القاضي وهو علي
واثن خمسين فرسخا فبعث القاضي امينا علي جعل يسأل المحدث عن الشاهد فاجعل علي
من قال علي المدعي كذا في المحيط في نوادر ابن سماعه عن محمد رحمه الله لا ينبغي للقاضي ان
يسأل عن الشاهد رجلا له علي المشهود له مال اذا كان المشهود له مفسدا فليس له القاضي
او ميتا اقام وصيه علي غيره بدنه وصحه وتظهر هذه المسئلة الشاهد اذا كان له علي
المشهود له مال وانه مفسد انه لا يقبل شهادته له كهدية التهمة وان لم يكن مفسدا يقبل
شهادته له ويصح تعديله للمشهود لا يفرام هذه التهمة قال ولو ان غيرنا نزل بنو
ظهير بن قوم وشهد هذا الغريب عند القاضي في حادثة فساله القاضي او المحدث عن
حاله وقد عرفوه بالصلاح ولم يظهر منه الا الاصلاح ما يسقط عدالتهم هل يسعهم
ان يعدلوه كان ابو بكر رحمه الله ولا يقول ان مكث بينهم سنة اشهر ولم يعرفوا منه
الا الاصلاح جاز لهم ان يعدلوه وما لا فلا وفي الصغرى وعليه المعتوي وروى هشام
عن محمد رحمه الله انه علي قدر ما يقع في القلب صلاحه وروى ابن ابي عمير انه قال من وقت
في التركة فهو محط في هذا علي ما يقع في القلب وما يعرف الرجل الرجل في شهرين واخر
لا يعرف في سنة وهذا القول اشد بالنقد وينبغي ان يكون علي قياس قوله ان حصة رحمه الله
كذا في التاتارخانية وقال محمد رحمه الله لا وقت فيه وقتا وهو علي ما يقع في قلوبهم
وعليه الفتوي كذا في قباوي قاضي خان ولو ان صبا بلغ وشهد شهادة في حكمه حكمه هذا
الغريب الذي نزل بنو ظهير بن قوم لا يعدلونه حتى يظهر عندهم صلاحه وعدالته والمرة
التي يظهر فيها حاله عندهم مقدرة علي قياس قوله اي يوفى رحمه الله كائنا ولا يقدر
عند محمد رحمه الله بل هو علي ما يقع في القلب ولو ان نصرانيا اسم ثم شهد فان كان
القاضي يعرفه عدلا في النصرانية يقبل شهادته ولا يباي وان لم يعرفه بالعدالة
يسأل ممن عرفه بالعدالة في النصرانية ويسمع ان يعدل من غيرنا وقال بعض
مشايخنا اذا راضوا الحام ولم يزل رشيد حتى بلغ ان شهادته مقبولة ويسمع للمحدث ان يعدل
وان لم يعرف منه رشيد الي ان بلغ فانه يشاق فيه ويتردد مرة يظهر صلاحه ويقع
في القلب انه عدل كما ذكر في الغريب هذا القابل سوي بين الصبي وبين النصراني هو
في اعتبار العدل السابقه هو اختيارا لا يوجب علي السفي رحمه الله ولكن المشهور ما ذكرنا
كذا في النجوة في كتاب الافضة عن محمد رحمه الله في نصرانية شهدا علي نصراني
وعدا في النصرانية ثم اسلم المشهود عليه ثم اسلم الشاهدان والقاضي لا يقبل تلك
الشهادة لانها كافرين وقت الادا فان شهدا بذلك بعد الاسلام يعني اعداد
شهادتها بعد الاسلام فالقاضي يسأل المحدث المسلم عن حاله لاني ذلك التعديل
لم يعتبر حجة علي المسلم ولا علي غيره الاسلام لكونه تعديلا الكافر حتى لو كان ذلك
التعديل السابق من المسلمين قضى القاضي بشهادتهما لان ذلك التعديل حجة

الصبي هو

وقع

وقع معتدلا قال محمد رحمه الله في رجل ارتكب ما يصير به ساقط الشهادة من الكتاب
ثم تاب وشهد عند القاضي قبل ان ياتي عليه زمان لا ينبغي للمحدث ان يعدله حتى ياتي
عليه زمان وهو علي توبته يقع في القلب انه صحت توبته كذا في المحيط وبعض مشايخنا
قدروا ذلك بستة اشهر وبعضهم قدروا بسنة والصحيح والصحيح ان ذلك مقوم
الي راي القاضي والمحدث كذا في الظهيرية وان كان هذا القاضي شهودا وهو فاسق
ثم تاب ومعتدلا زمان وهو علي توبته علي كوما ذكرنا فالقاضي لا يقبل تلك الشهادة
بل يامر اعداها فانا عاودها وعدل المحدث فالقاضي يقبل شهادته ان كان لم يرد
شهادته التي شهد بها في حال فسقه بنفسه ولو ان فاسقا معروفا غاب غيبة
منقطعة سنة او سنتين ثم قدم ولا يرى منه الا الاصلاح فشهد عند القاضي
وسأل القاضي المحدث عنه فلا ينبغي للمحدث ان يخرج له لكان راي فيه من قبل ولا
ينبغي له ان يعدله ايضا حتى يبين عدالته وهو بمنزلة الغريب تزل ظهير بن قوم
وكذا كذا لامي اذا سلم وقد عرف منه ماله وخرج قبل الاسلام لا ينبغي للمحدث ان
يخرجه لما راي فيه من قبل ولا يعدله ايضا حتى يظهر عدالته قال ولو ان
رجلا عدلا مشهورا بالرضا غاب ثم حضر وشهد قبل المحدث عنه فان كانت الغيبة
قريبة كان للمحدث ان يعدله وان كانت الغيبة منقطعة مسيرة ستة اشهر او نحوها
فان كان رجلا مشهورا بالرضا والعدالة كشهرة ابي حنيفة وابن ابي ليلى رحمهما الله
فله ان يعدله وان لم يكن رجلا مشهورا بالمحدث لا يعدله واي اعدل الشهود عند
القاضي وعرفهم القاضي بالعدالة فشهدوا بعد مرة اخرى فاني كان بين التعديل
وبين الشهادة الثانية مرة قريبة فقضى القاضي بشهادتهم من غير سوال وان قال
الزمان وتقدم العهد سأل القاضي عنهم كذا في المحيط وكما هو في الغريب
قال بعضهم مقدار ستة اشهر فما دون ستة اشهر قريب وقال بعضهم ما دون
الستة قريب والصحيح انه نفوس ذلك الي راي القاضي كذا في قباوي قاضي خان
وان عرف المحدث الشهود بالعدالة غير انه علم ان دعوى المدعي كانت باطله
وان الشهود وهموا في بعض الشهادة فينبغي ان يبين للقاضي بما صح عنده من
عدالة الشهود ووجههم في الشهادة ويطلبان دعوى المدعي ثم القاضي يتفحص
عما اخبره اخبره المحدث عن غاية التفحص فان تبين له حقيقة ما اخبره المحدث
رد شهادة الشهود وان لم تبين له حقيقة ما اخبره المحدث فقل شهادة الشهود
وان عرف المحدث من الشهود منا هو حرج فلا ينبغي له ان يذكر حرجه صريحا
بل يذكره بالتقريب او بالكتابة بان يقول الله اعلم او ما اشبهه خرا عن هتكن
الستر عن المسلم بقول المحدث وبعض مشايخنا قالوا لا بد وان يذكر الجرح ويذكر
سببه لينظر القاضي فيه فان راى حرجا رد شهادته وما لا فلا كذا في المحيط اذا كان
المحدث لا يعرف السابق فصدقه شاهدان عدلان عنه وسعه ان يعدله لان
المحدث في هذا بمنزلة القاضي كذا في قباوي قاضي خان في قباوي اني اللبث شاهدان
شهدا عند القاضي والحكم يبرر اخبرهما بالعدالة ولا يعرف الا في فركاه المعروف
بالعدالة قال نصير لا يقبل تعديله وعن ابن سبلة روايتان وعن المقيده اي بكر

لم تقم البينة وسأل القاضي الجبلولة الى ان يحضر مشهوده لا يجب القاضي الى ذلك
وان كان على ذلك شاهدا واحدا ينظر ان قاله شاهد في سوي هذا الواحد
لا يجوز سنه وبين ذي اليد وان قال في شاهدا في المصراة في المجلس
الثاني لا يجوز بينهما قياسا ويجوز استنباطا اذا كان الشاهد عدلا واما اذا
اقام شاهدين مستورين يتبع للقاضي ان يضع الحارثة على يدي امرأة ثقة
ما مونة تحفظها حتى يسأل عن الشهود ولا يتكلم في يدي الذي هي في يديه
وسوائيه ان كانا المرعي عليه عدلا او غير عدل وهذا اذا سأل المرعي من
القاضي ان يضعها على يدي عدل فاما ما يدون سوائه لا يضعها وهذا اذا كانت
الامة في يدي رجل اما اذا كانت في يدي امرأة وادعاه رجل لا يضعها على
يدي عدل وان سأل وكذلك ادعي على امك حاكم القاضي بكفها ولا يضعها
على يدي عدل كما في منزلها فاما القاضي لا يضعها امرأة مع رجل ادعت
انه تزوجها فاما سدا واقامت بينة على ذلك وهو زوجها تزوجها فاما
صحتها فانها يضعها على يدي عدل وكذلك رجل ادعي امة في يدي
رجل وقال نعتها من هذا الذي في يديه يبيعها فاسدا واقام على ذلك بينة
وقال الذي في يديه اشترى منها شيئا صحيحا او قال هي جارية لم اشترها
منه فاما القاضي فيقول ان في محيط السر حتى يحد في يدي رجل ادعاه رجل
انه عبده واقام على ذلك شاهدين لا يعترفهما القاضي لم يوجد من يد المرعي
عليه ولكن ياخذ القاضي من المرعي عليه كفيل بنفسه ويكفل بالخصوصية حتى
انه اذا لحاب ولم يتدر الكفيل على احضاره فالمرعي يحاكم الكفيل ونقصني
القاضي عليه ولكن ان ابي المرعي عليه ان يعطيه ويكفل بالقاضي لا يحضر بخلاف ما اذا
ابي اعطى الكفيل حيث يحضر عليه وان لم يجد المرعي عليه كفيل فاما القاضي يقول المرعي
الزم المرعي عليه والعقد فان كان المرعي لا يتدر على ذلك وكان المرعي عليه محوفا
علي ما في يديه بالاتلاف فاما القاضي ان يضع العقد على يدي عدل ينفقه ضيافة
حق المرعي وكذلك اذا كان المرعي عليه فاسقا معروفا بالجور مع القليل فاما القاضي
يضعه على يدي عدل ولكن هذا لا يعتصم بالدعوة البينة بل في كل موضع كان صاحب
القلام معروفا بالجور مع القليل يخرج القاضيه عن يده ويضعه على يدي عدل
بطريق الامر بالوقوف والهي عن المتكلم اذا اوضحه على يدي عدل امره ان يكتب
ويتفق على نفسه اذا كان قادرا على الكسب ولم يذكر مثل هذا في الامة الا انها حرة
عن الكسب عادة حتى لو كانت الامة قادرة على الكسب ان كانت عسالة معروفة
بذلك او خبارة توثر الكسب ايضا ولو كانت القيد عاجزا عن الكسب لم يرضه او صفوه
يوم المرعي عليه بالتقعة فاذا افرق بين العبد وبين الامة هل هو اخبر عن التقعة
ابي بكر النكفي والتقعة ابي اسحاق الحافظ رحمه الله وفي نوادر ابن سماعة عن
محمد رحمه الله رجل ادعي جارية في يدي رجل انما له واقام على دعواه بينة فركبت
بينته وقد كان القاضي وضعها على يدي عدل وهرب المرعي عليه الذي في يديه

يعني

يعني العدل ان يواجرها ويتفق عليها من امرها فان كان لا يواجرها مثلها امرته
ان تستدين في التقعة عليها فاذا حصل الياس من صاحبها امرت ببيعها فدان من
الثمن بالدين قاديتيه ووقفت الياس من الثمن فاذا جاء الذي كانت في يديه قضيت
عليه ببيعة الجارية لا في نعتها على الذي هي كانت في يديه فاما كان على المقتضى عليه
دين فمستحق الجارية الحق هذا الثمن من الثمن لا ينفقه له الوهن حتى
وضعه القاضي على يدي عدل دابة او ثوب في يدي رجل ادعاه اخر واقام
بينة فطلب المرعي من القاضي ان يضعه على يدي عدل لم يجب القاضي ولكن
ياخذ القاضي من المرعي عليه كفيل بنفسه وما وقع فيه الدعوى ويكفل الكفيل
بالثمن ويكفل بالخصوصية اذا طالت نفس المرعي عليه ولا يحد والبدل على التقعة
عندنا بخلاف الرقيق فان قال المرعي عليه لا كفيل لي قبل للمرعي الزم المرعي عليه
والمرعي به انا البيل والجار ليسون به حقل فان كان الذي في يده فاستأخوفا
على ما في يده واني ان يعطيه كفيل وكان المرعي لا يتدر على الملازمة فاما القاضي يقول
للمرعي انا لا احضر المرعي عليه عدل ان ينفق على الدابة لكن ان شئت ان اضعها
على يدي عدل فانفق عليها والا فلا تضعها كذا في الذخيرة قال هشام سالت
محمد ارحمه الله عن رجل في يديه رطب او سمك طري او قماش شئ ذلك فادعاه
الاسان انه له وقدمه الى القاضي وهو ما ينفق ان تركه وقال المرعي ينفق
في المصراة حفرهم قال لا اوقف ذلك ولكن اقول له يعني للمرعي ان شئت احلفه
على ذلك فان حلف لم يكن له ذلك ان ينفق وان قال انا احضر البينة يعني اليوم
فاني اوجله الى قيام القاضي فاقول للمرعي عليه لا تخرج الى قامة فان فسدت النسي
في ذلك الوقت لا يضعه المرعي بحسب علمه ثم وين ابي عمرو عن محمد رحمه الله
رجل اشترى من اخيه سمكة او لحما طريا او فاكهة او ما اشبه ذلك مما سارع اليه
الفساد ثم حمله البايع واقام المشتري على ذلك شاهدين او شاهدا واحدا
واحتاج القاضي الى ان يسأل الشهود فقال البايع هذا البعد ان ترك حتى يعدل
الشهود وقال ان كان شهد المرعي شاهدا واحدا وقال الشاهد الا حفر
حاضر اجل في شبهة الا حفر ما لم يحف الفساد فان احضر شاهدا الا حفر
والاحلف بينه وبين البايع وهي المشتري ان ينفق له ولو كان اقام شاهدين
امر البايع بدفعه الى المشتري اذا حلف عليه الف الف الف فادعاه المشتري
احذه القاضي وامر امينا ببيعه ووقف منه ووضع الثمن على يدي عدل
فان زكيت البينة وقف بالثمن للمشتري وامر العدل بدفع الثمن الى المشتري
وان لم يترك البينة سلم القاضي ذلك الثمن الذي على يدي العدل الى البايع ذكر
شيخ الاسلام خواهر زاده رحمه الله اذا كان المرعي به منقولا وطلب المرعي
من القاضي ان يضعه على يدي عدل ولم يكتب باعطا المرعي عليه كفيل
بنفسه ويتفق المرعي به فان كان عدلا فاما القاضي لا يحسمه وان كان فاسقا
اجابه كذا في المحيط لو ادعي عقارا في يدي رجل واقام بينة لا يامره القاضي
بالوضع على يدي عدل ولا بالكفيل به الا ان يكون ارضا فيها شجر فهو مشر

فبو صنع على يدي عدل كذا في محيط السرخسي وفي أدب القاضي للحضرة في باب
 مالا يضعه القاضي على يدي عدل إذا قالت المرأة للقاضي لست آمن على نفسي
 من زوجي إن تقرتني في حالة الحضي فضعني على يدي عدل فالقاضي يلتفت
 إلى ذلك أمة بين اثنين خاف كل واحد منهما صاحبه عليها فقال أحدهما تكون
 عندك يوما وعندية يوما وقال الآخر بل تضعها على يدي عدل فإني أحفظها
 عندك واحد منها يوما ولا أمنها على يدي عدل قال متناجيا رحمهم الله
 وجناحنا في باب العروحة في جميع المواضع نحو العتق والجواري والطلاق في النساء
 في الشهادة وغير ذلك الأتي هذا الموضوع وأنه لا يحتاج إلى شيء مملوك كذا في الإخوة
 في كتاب القاضي إلى القاضي إذا تقدم رجل إلى القاضي فساله
 أن يقبل بيعة على حق على رجل في بلد آخر ليكتب له كتابا إلى قاضي ذلك البلد
 فالقاضي يسمع شهوده على حقه للذي يدعي وذكر الحضاف في أدب القاضي القاضي
 يكتب عند شرط الشهادة بأن أقام رجل عند القاضي شاهدا واحدا بحق له
 قتل رجل أو شهد له امرأة أو شهادة على شهادة القاضي يكتب بذلك
 كذا في محيط السرخسي يجب أن يعلم أن كتاب القاضي إلى القاضي صار حجة شرعا
 في المماثلات بخلاف القياس لأن الكتاب قد يفتعل ونزور والخط يشبه الخط
 والحاتم يشبه الحاتم ولكن جعلناه حجة بالإجماع ولكن لما يقبله القاضي المكتوب
 إليه عند وجود شرطه ومن جملة الشروط البيعة حتى أن القاضي المكتوب
 إليه لا يقبل كتاب القاضي ما لم ثبت البيعة أنه كتاب القاضي ومن جملة ما علم فيه
 بالقياس الكرو والقتاض والمنقولات نحو العروحة والعتق والجواري
 على قول أبي حنيفة ومحمد وأبي يوسف رحمهم الله الأول حتى لم يجوزوا كتاب القاضي
 في هذه الأشياء ثم رجع أبو يوسف رحمه الله وقال يجوز في العتق والعتق ولا يجوز
 في غيرهم وعنده رواية أخرى أنه يجوز في جميع المنقولات وفيه أحد بعض المتأخرين
 ممن متناجنا وحكي عن القاضي الإمام المنسوب إلى اسمها ب أنه كان يفتي به
 ويجوز كتاب القاضي في النكاح والطلاق وفي كل حكم يمكن تحقيق شرط كتاب
 القاضي فيه من إعلام المشهود به وغير ذلك وفي سائر القضايا إنما لم يجد
 كتاب القاضي عندهم إلا إعلام المشهود به في هذه الأشياء بالاشارة ولا إشارة
 عند الكتاب فلا يصح الدعوى والشهادة فلهذا الكتاب كذا في المحيط إذا
 قال الرجل إن فلانة بنت فلان تزني فلان يسلم كذا زوجي والفتاح كذا
 وإن شهودي على النكاح ههنا فلا يكتفى بالجمع بينهما وبين شهودي فقلت
 له في هذا الكتاب أفتل القاضي يسمع شهادة شهوده ويكتب له وكذا الوادعة امرأة
 أنها امرأة فلان الغائب أو ادعى ولها عتاقة أو ولها مولاة وكذا الوادعة نسبا
 بأن قال رجل إن فلانا ابن فلان أبي وهو نكر نسبي ويسته بها أنه أقبل أنه أنه
 أو أنه تزوج أمي وأني قد ولدت غلاما ذكرا ونسبت إليه فأقام على ذلك بيعة فأنه
 يكتب له كتابا وكذا الوادعي رجل أنه أب فلان الغائب وأقام البيعة فطلب منه
 الكتاب ولو ادعى أنه أخو فلان الغائب أو ادعى أنه عمه وطلب الكتاب فأن القاضي

هذا كتاب القاضي إلى القاضي
 في جميع المواضع

لا يكتب

لا يكتب إلا أن يدعي إثباتا أو نفقة أو يدعي من الحصانة والتربية في اللقيط
 وفي الأب والابن يقبل البيعة سواء كان ذلك في حياته أو بعد وفاته ولو أن رجلا
 وامرأة ادعيا ابنا أو ابنة وقالاهم معروف النسب منا وهو في يد فلان بن
 فلان الغائب في بلدة كذا وهو يسرقه وأقام على ذلك بيعة وطلبا في ذلك
 كتابا فأن القاضي يكتب في قول أبي يوسف رحمه الله ما عند أبي حنيفة ومحمد
 رحمه الله وإن كان يكتب في النسب إلا أن ههنا لا يكتب فالحق فصل
 أن إذا كان في دعوى البيعة دعوى الاسترقاق لا يكتب في قول أبي حنيفة
 ومحمد رحمه الله إلا أن يدعي فيقول هو ابني عصه فلان الغائب فأنه يكتب
 في قولهم وفي الوار والعتق يكتب في قولهم سواء كانت الدار في البلد الذي فيه
 المدعي عليه أو في بلدة أخرى أو في بلدة القاضي الكاتب وإذا مرض شهود
 الكتاب في الطريق أو بداهم الوجوع إلى وطنهم وأرادوا السفر إلى بلدة
 أخرى فاستشهدوا قوما على شهادتهم يجوز ذلك كما يجوز في غير كتاب القاضي
 وتفسير أشهادهم أن يقولوا هذا كذا كذا قاضي بلد كذا فلان بن فلان إلى قاضي
 بلد كذا فلان بن فلان في دعوى المدعي هذا على غيب هو فلان بن فلان
 قرأ علينا وختمه بختمنا وأشهدنا عليه فاستشهدوا ثم على شهادتنا
 ههنا وكذا لو شهدوا الشهود والأهوالنا وأبنا وغاشرا وإن كان
 كثير كفا في قضاوي قاضي خان العلوم الخمسة شرط جواز كتاب القاضي إلى القاضي
 وهو أن يكون الكتاب من معلوم يعني القاضي الكاتب إلى معلوم يعني القاضي
 المكتوب إليه في معلوم يعني المدعي به لمعلوم يعني المدعي عليه أما القاضي
 الكاتب فيبغي أن يكون معلوما وأعلامه أن يكون بكتابة اسم القاضي واسم
 أبيه واسم جده أو قبيلته إذا لم يذكر اسم أبيه وجده لا يحصل التعريف
 بالاتفاق وإن ذكر اسم أبيه ولم يذكر اسم جده أو قبيلته فعنده أبي حنيفة
 رحمه الله لا يحصل التعريف وإن كان مشهورا الكني لا اسم الذي كان مشهورا
 به وكذلك إذا كتب من أبي فلان إذا كان مشهورا بملك الكنية كذا في حنيفة رحمه
 الله وكذلك إذا كتب من أبي فلان وهو مشهور بكنية كذا في أبيه الله يكتب
 به ولا يقبل شهادة الشهود على اسم القاضي ونسبه ما لم يكن مكتوبا في الكتاب
 وكذلك إعلام القاضي المكتوب إليه بشرط وأما بصير معلوما بما يوجب تعريفه
 من ذكر الاسم والنسب ولا يكتفى بالشهادة على الاسم والنسب إذا لم يكن مكتوبا
 وكذلك إعلام المدعي عليه بشرط عند أبي حنيفة رحمه الله لا يحصل التعريف
 بذكر اسمه واسم أبيه بل بشرط مع ذلك ذكر الحد وعند أبي يوسف رحمه الله
 ذكر الحد بشرط وقول محمد رحمه الله تنصرت وكان القاضي الإمام أبو علي السعدي
 رحمه الله في الأصل لا بشرط ذكر الحد ثم رجع في آخر عمره وكان بشرط وهو
 الصحيح وعليه الفتوى وإن لم يذكر اسم الحد ونسبه كما قبيلة فأن كان أدبي
 القابل واللاتي الذي يعرف بذلك فقد كفي بالحدائق ويقوم مقام اسم الحد
 لحصول الإعلام به فأنه قل ما يتفقان في أدبي الأخذ في اسمها واسم أبيهما

لا يكتب

وان نسبته الى اعلى الانحاء والقبائل بان قال تميم او ما اشبهه لا يكتب به
 وان نسبته الى بلده ولم ينسبه الى حوزة ولا الى قبيلته فقال كوفي او قسوي
 فذلك لا يكتب وان نسبته الى حرفته وصنعتة ولم ينسبه الى القبيلة والحد لا يكتب
 عند اي حنيفة رحمه الله وعندهما اذا كان صناعة يعرف بها الاحالة يكتب وان
 كان ذكر اسم ابيه ولقبه وانه يعرف بذلك اللقب الاحالة فانه يكتب ويدون ذلك
 لا يكتب وان ذكر اسميه واسم حوزة ولم يذكر اسم ابيه لا يكتب وان كتب من قاضي بلد
 كذا فلان بن فلان الى قاضي بلد كذا فلان بن فلان فذلك لا يجوز في قول اي حنيفة
 يعني مشايخنا رحمه الله لان كونه قاضيا من اسباب التعريف فستغنى عما به
 عن ذكر الجند لو كتب من فلان ابن فلان قاضي بلد كذا الى كل من يصل اليه
 كتابي هذا من قضاء المسلمين وحكامهم فذلك لا يجوز في قول اي حنيفة
 رحمه الله في قول اي يوفى وزفر رحمه الله يجوز والظاهر ان محمدا
 رحمه الله مع اي حنيفة رحمه الله واي يوفى رحمه الله توسع حين انبلي
 بالقضا وراي اخوال الناس واستحسن في كثير من المسائل تشبيها للامير
 على الناس من جملتها بالسيادة المستقلة كذا في المحيط وعليه عمل الناس
 اليوم كذا في الخلافة ولو كتب ان فلان علم فلان السوي غلام فلان ابن
 فلان العلاني كذا وكذا جاز لان تعريف المملوك بالنسبة الى المالك فاذانسه
 الى مالك معروف بالشهرة او ذكر اسم المولى ونسبه الى ابيه وحوزة ولا قبيلته
 فقد تم تعريفه بذلك وان ذكر اسم العبد واسم المولى واسم ابي المولى ولم يذكر
 اسم جد المولى ولا قبيلته ذكر شمس الائمة السرخسي رحمه الله ان ذلك لا يكفي
 وذكر شيخ الاسلام انه يكتب لان التعريف يحصل بذكر ثلاثة اشياء كذا في المحرر وقد
 ثلاثة اشياء وهو اسم العبد واسم المولى واسم ابي المولى وان ذكر اسم العبد
 واسم المولى ان لم ينسب المولى الى قبيلته الخاص لا يكتب وان نسبته الى قبيلة
 الخاص فلا يكتب من ذكره شمس الائمة في المسئلة المتقدمة لا يكتب وعلمي
 قبايس ما ذكر شيخ الاسلام يكتب وان كتب ان فلان علم فلان وهو العبد السيد
 الخاكي الذي في يد فلان بن فلان او الساكن في دار فلان بن فلان لا يكتب
 لانه التعريف انما يقع بالنسبة اللازمة وذلك بالملك دون العبد لا يعصى بكون
 بغير حق كذا في الزحوة ويجب ان يقرأ الكتاب علم ليعرف اوصافه او يعلم
 به ان لم يقرأ الا لشهادة بلا علم ثم يحضر في المجلس ويسلم اليه لئلا يتوهم
 التعريف وهذا عند اي حنيفة ومحمد رحمه الله لان من اهلها ان غلام الشهود
 بما في الكتاب والحق يحضر في شرط حوزة العضا بذلك وكذلك حفظ ما في الكتاب
 من وقت التحمل الا وقت الاداء بشرط عندهما وقال ابو يوسف رحمه الله اخر اثنى
 من ذلك ليس بشرط والشرط ان يشهدوا ان هذا كتابه وخاتمته وعند اي
 الحكم ليس بشرط ايضا فسهل في ذلك حين انبلي بالقضا وليس الجركا لمائة
 واختار شمس الائمة السرخسي رحمه الله في قول اي يوفى رحمه الله كذا في الكافي
 وحمل القضا اليوم انهم يسلمون المكتوب الي المدعي وهو قول اي يوفى رحمه الله

وهو اختيار

وهو اختيار الفتوي على قوله شمس الائمة رحمه الله كذا في النهاية اذا ثبت من
 مذهب اي حنيفة ومحمد رحمه الله ان شهادة الشهود بما في الكتاب شرط في
 القضي الكافي ان يدفع الى الشهود نسخة ما في الكتاب ليكون عندهم فيما كتبهم
 الشهادة على ما في الكتاب قبل فتح الكتاب كما قال ابو حنيفة ومحمد رحمه الله
 احتياط وما قاله ابو يوسف رحمه الله توسع ومن الشرط عند اي حنيفة
 ومحمد رحمه الله ان يكون الكتاب معنونا بان يكتب هذا كتاب من فلان
 ابن فلان القاضي الى فلان ابن فلان القاضي حتى انه اذا لم يكتب فيه ذلك
 وانما كتب فيه عاقبا قال الله واياك فالقاضي المكتوب اليه لا يقبله وعند اي يوفى
 رحمه الله العنوان ليس بشرط انما الشرط ان يشهد الشهود ان هذا كتاب
 القاضي فلان البكر وختمه واد اشترط ان العنوان بشرط عندهما فتقول
 ان كان العنوان في الباطن وعلى الظاهر والقاضي المكتوب اليه يعمل به
 وان كان العنوان في الباطن لا يغير بعمل به وان كان على الظاهر
 لا غير والقاضي المكتوب اليه لا يعمل به وبعض المتأخرين من مشايخنا
 رحمه الله النقول بعنوان الظاهر كذا في المحيط ويكتب الاسماء والاشياء
 في العنوانين جميعا فان ترك ذلك في العنوان الباطن لا يصح وصورة
 العنوان الظاهر في زماننا ان يكتب قبل كتاب التسمية من جانب السلا
 من فلان ابن فلان قاضي بلد كذا وكذا ويكتب في جانب اليمن فوق
 كتاب التسمية ليعلم الله الملك الحق المبين ويخود ذلك الى القاضي الامام
 فلان ابن فلان قاضي بلد كذا وكذا الى كل من يصل اليه كتابي هذا
 من قضاء المسلمين وحكامهم ادام الله توفيقه وتوفيقهم فان كتب
 الى قاضي بلد كذا ولم يكن في البلدة الا قاض واحد قال الشيخ الامام
 علي بن محمد البردوي يفيح ذلك وان كان في البلدة قاضيان لم يصح
 ثم يكتب على الظاهر الكتاب من قبل اليسار وعلى الصدور من فلان
 ابن فلان قاضي بلدة كذا ونواحيها ويكتب على الظاهر من قبل
 اليمن ليعلم الله الملك الحق المبين الى قاضي بلدة كذا فلان ابن فلان
 والي كل من يصل اليه من قضاء المسلمين وحكامهم ادام الله
 توفيقه وتوفيقهم ثم يكتب بعد التسمية كتابا طال الله تعالى
 بها فلان القاضي الى الخيرة كما هو الرسم في الكتاب ثم يكتب اما بعد
 ثم اذا كان القاضي يعرف المدعي بوجهه واسمه ونسبه يكتب في كتابه
 حضر في مجلس قضائي في بلد كذا وانما مقيم بها فاذا بقضا من فلان
 ابن فلان كما هو الرسم فلان ابن فلان الفلاني ويذكر جلسته كذا
 في النهاية والصحيح ان قوله في مجلس قضائي ليس باسرا لارم
 بل اذا كتب في مجلس الحكم في كورة كذا كفاه الا اذا كان بلدة فيها
 قاضيان كل قاض على ناحية على حدة كذا في الملتقط وان كان
 القاضي لا يعرفه وهو يقول فلان ابن فلان يسأل عنه السنة

ثبت

وبذكر في كتابه حضر رجل يزعم انه فلان ابن فلان ولم يعرفه حسنا له البينة
وبذكر ان الشهود والناس اجمعين وحلهم ومساكنهم ان كتب ذلك كان اولي وان لم يذكر
اسماهم والناس اجمعين والتقى بقوله شهودا وعدولا على فتم بالعدالة وسالت عنهم فعدلوا
وعرفوا بالعدالة جاز ذلك ثم يذكر بعد ذلك فشهدوا ان فلان بن فلان ويستقصى
في تفرقه فان ذكر قبضته مع ذلك كان باطلا وان ترك ذلك لا يضر ثم يكتب من غير
ختم حضره ولا ياب عن ختم حضره وادعى له دارا في بلدة كذا في محلة كذا اخذوها
كذا في يد رجل يقال فلان بن فلان يعرف المدعي عليه على وجه التمام وان كان رجلا
مشهورا لا يحتاج اليه هذا بل يكتب قاضي على فلان ولا بد ان يذكر ادعى المدعي
انه غائب عن هذه البلدة مشيرة بسيف لان بين العلم اختلاف في تقدير
المسافة التي يجوز كتاب القاضي فيها وكثير من مشايخنا قالوا يجوز في ظاهر
الرواية وعن ابي يوسف رحمه الله ان لو كان محال لوعدا الى باب القاضي لا يمكن الرجوع
الي منزله في يومه ذلك قبله وعليه القوي كذا في السراجية ويكتب وقد ثبت
غيبته عندي بالبينة القادرة ليعلم القاضي المكتوب اليه ان كتابة الكتاب كانت شرطا
ثم يكتب وانه اليوم مهم بكورة كذا في الملتصق بكتب وهو جاحد لدعوى المدعي هذا
وشهوده على صحة دعواه ههنا ويصدق عليه الجمع بينهم فالي الاستماع الي
شهادتهم لا ملية يا صبي عندي من شهادتهم الى القاضي فلان فاجبه اليه فاحضرهم
وهم فلان وفلان يكتب اسم كل واحد ونسبه وقبيلة وتجارتهم ان كان تاجرا ومساكنهم
ومعلاهم ومجملته تمام التعريف فشهد كل واحد من هؤلاء الشهود بعد دعوى المدعي
هذا ولا يستشهد منهم شهادة مستقيمة مستقيمة اللفظ والمعنى هكذا روي عن
محمد رحمه الله قالوا وينبغي ان لا يكتب هذا القدر بل يفسر الشهادة فيها اما الاول
فشهد بكذا او يفسر شهادته ويصحح فان كان المدعي به عقارا يذكر موضع
وجوده الاربعة وان كان غلاما يذكر اسم العبد وحليته وصفته وحرفته واسم
المولى واسم امه وجده وكذلك في الرهن يذكر حسنة وقدره وصفته وهو المعروف
وقد يكتب شهودا ان فلان المدعي هذا اعلى فلان ابن فلان هذا الذي
ذكر اسمه ونسبه في هذا الكتاب في دعوى المدعي كذا وكذا لا ذكر حسنة الرهن
وتوعده وصحته وجميع ما ذكر في الدعوى فاجب على فلان هذا المدعي عليه
الذي ذكر اسمه ونسبه في هذا الكتاب اذا هذا المال ليقيم لنفسه وقد
اختلف المتأخرون في انه هل يشترط ذكر هذا والصحة انه لا يشترط ويشترط
بيان سبب الدين ليكون الشهادة موافقة لدعوى المدعي ثم يكتب وشهد كل واحد
من الباقين بمثل شهادته هذه واسا في جميع مواضع الاشارة ان لا يكتب على
مثل شهادته ثم يكتب فانوا بالشهادة على وجهها وساقوها على سنها فسمعتها
واثبتها في محضر المحل في ديوان الحكم ثم بعد ذلك ان عرف القاضي الشهود اثبت
ذلك في الكتاب وهم مؤيدون عندي بالعدالة والرضا وان لم يعرفهم سأل المزي
عن حالهم الى من اليه التركة والتقدير وهم فلان وفلان ونسبهم الى العدالة
والرضا وقبلوا القول ثم القاضي الكاتب بعد ما ظهرت عنده عدالة الشهود

الذين

الذين شهدوا وعنده بالحق المدعي بحلف المبرج بالعه ما قبضت هذا المال منه ولا تقبل
ان رسولك او وكيلك قبض منه واذا كتب الكتاب على هذا الصفة التي ذكرنا يكتب
في آخر الكتاب بقول القاضي فلان بن فلان بن فلان قاضي بلد كذا كتب هذا الكتاب
على ما روي ان كان كتب الكتاب غيره وجري الامر على ما روي فيه مني وعندني
وهو كما كتب فيه وهو معنون فهو بعنوانين عنوان على طاهره وعنوان في باطنه
وهو مختم وخامس ونقش خامس كذا وهو مكتوب على ثلاثة اقسام من الكاغذ
وهو موقع بتوقيع وتوقيع هكذا هكذا كتبت التوقيع على صورة واستدعت عليه
شهودا وهم فلان ابن فلان بن فلان وفلان وفلان بن فلان بن فلان بذكر اسمهم واسماهم
وحلاهم وقرات الكتاب عليهم واعلمهم بما فيه وختمت الكتاب بخمسة منه والشهود
على جميع ذلك وكتبت هذه الاسطر في آخره وهي كذا خط بخط في تاريخ كذا اولي كتبت
في آخر الكتاب ان ثاب الله تعالى ونسفي ان يكتب بنسختين نسخة في يد المدعي محتوية
بنسخة نسخة من غير زيادة وتقصان ونسخة في يد الشهود لان الشهادة بما في الكتاب
شرط عند ابي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى كذا في فتاوى قاضي خان والمعنى كذا في النهاية
ولم يكتب في الكتاب تاريخا قبله وان كتب فيه تاريخا لم يضر هل هو كان قاضيا في ذلك
الوقت ام لا ولا يكتب بالسطر اذ لم يكن مكتوبا وكذا كونه كتاب القاضي لا يثبت
بمجرد شهادتهم دون الكتابة وكذا الشهود واعلم اصل الحادثة ولم يكتب مكتوبا
لم يعمل به كذا في الخلاصة ثم اذا انتهى الكتاب الى المكتوب اليه ينبغي للمكتوب اليه
ان يجمع بين الذي جاء بالكتاب وبين خصمه بطلبه ولا ينبغي له ان يقبل البينة على انه
كتاب القاضي الا ومعه خصمه ثم اذا جمع بينهما فالمدعي يدعي حقه عليه فليسال القاضي
المدعي عليه على دعواه فان اقر به الرخصة القاضي ذكر باقراره ودفع الاستعانة عن
الكتاب وان عجز دعواه حتى احتاج المدعي الي اقامة الحجة يدعي الكتاب على القاضي
فاذا عرض للقاضي يقول له ما هذا يقول كتاب القاضي فلان فيقول له القاضي هات
البينة على ان هذا كتاب ذلك القاضي كذا في المحيط فلو قبل الكتاب من غير حصة خصمه
جاز ولو سمع البينة على ان هذا كتاب القاضي من غير حصة خصمه لا يجوز تحضيره الخصم
شرط قبول البينة على الكتاب لا شرط قبول الكتاب وقول محمد رحمه الله في الشرط
وان قبل ذلك وليس معه خصم جاز اراد به قبول الكتاب لا قبول البينة على الكتاب كذا
في الملتصق فاذا شهد الشهود ان كتاب القاضي فلان بن فلان بن فلان السك وهو محتوم
خامسة فحينئذ يقبل الكتاب ويقول هل قرا عليك وهل ختم حضرته فان قالوا لا او قرا
عليها ولم تختم حضرته او على العكس لا ياخذ الكتاب وان قالوا نعم قرا علينا وختم
حضرته واشهدنا بفتح الكتاب ولا يكتب يقولهم ختم عندنا ومشهدنا كذا في المحل
لو شهدوا ان كتاب القاضي وخاتمته لم يشهدوا ما فيه لم يقبل بهذه الشهادة عندهم
وعند ابي يوسف رحمه الله يقبل كذا في المحيط السوخي واذا فتح الكتاب بنظر في الكتاب
فان كانت شهادتهم مخالفة في الكتاب زده وان كانت موافقة كان القاضي الكاتب
كتب في كتابه عدالة الشهود او غيرهم القاضي المكتوب اليه بالعدالة فيعني على الحق بالحق
وان لم يكن كذلك سأل القاضي عن عدالة الشهود فان عدلوا قضى بشهادتهم كذا

في النهاية والاولي ان يكون الفسخ محضه الختم وان فتح بغير محضر منه جاز كذا في المحط ولحم
تيسر في الكتاب ظهور العدالة للفتح حيث قال قاضي الشهدا انه كتاب فلان القاضي سلمه
الناس في مجلس حكمه الى ان قال فتحه القاضي ولم يقبل فاذا شهدوا وعدوا فاعلم بهذا انه
لم تسترط العدالة للفتح والصحيح انه يعني الكتاب بعد ثبوت العدالة لكن هذا الذي
اخطاره بانه يعني الكتاب بعد ثبوت العدالة موافق لرواية شرح ادب القاضي للمصدر
الشهدا ومخالفة لما اخطاره في المفتي حيث قال فيه وذكر الحنفيا رحمه الله في ادب
القاضي ان القاضي لا يفتح الكتاب قبل ظهور عدالة الشهود وقال ما قاله محمد رحمه
الله / صح اي يجوز ان يفتح عند شهادة الشهود مطلقا فان هذا كتاب القاضي وحتمه
من غير كسر من عدالة الشهود كذا في الشهادة ذكر ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى
ان في قضا سرقول ابي حنيفة رضي الله تعالى عنه اذا جاء الكتاب في حق ينبغي للقاضي ان
يحضر المدعي عليه تمام اذا حضر سال الذي جاء بالكتاب اهو هذا الذي تدعي عليه فان قال
نعم ساله بعد ذلك او قبل انت في الكتاب او صاحب الكتاب فان قال صاحب
الكتاب ساله البينة على ان كتاب القاضي وان قال انا وكيل الطالب وان قال فلان بن فلان
فانه سال البينة فلان بن فلان وان فلانا وكله فان اقام بينة على الكتاب قبل ان
يعتق بينة وكالته القياس ان لا يقبل وهو قول ابي حنيفة رحمه الله وفي الاستحسان
يقبل وهو قول محمد رحمه الله وعن ابي يوسف رحمه الله روايان قال ابن سماعة عن محمد
رحمه الله اذا سمع القاضي البينة على الوكالة والكتاب فقبل ان يظهر عدالة الشهود
عزل الكاتب ثم ظهرت عدالتهم قضى القاضي بالامرين جميعا وان عدلت بينة الوكالة ولم
يعزل بينة الكتاب حتى عزل القاضي الكاتب فادركه الوكيل ان يقيم بينة اخرى على الكتاب
والحكم لا يقبل كذا منه وان عدلت بينة الكتاب ولم يعزل بينة الوكالة حتى عزل
الكاتب فادركه الوكيل ان يقيم بينة على ان فلانا قد كان وكله يومئذ وعدلت الشهود
قبلت البينة وقضى بالوكالة وهذا التفرع انما ياتي على قول محمد رحمه الله لا على قول ابي
حنيفة رحمه الله ان قبل القاضي الكتاب وفتح وانما يجمع الشرايط على جوازها هل
يقضي بما في الكتاب ان علم القاضي ان الذي جاء بالكتاب فلان بن فلان العتق او اقر به الخصم
وشهد الشهود انه صاحب الكتاب يعني وان لم يكن شئ من هذا سال البينة انه فلان بن فلان
وان سال البينة قبل ذلك فهو حجة فغير المسألة كذا في المحيط في الحاشية اذا جاء قاضي
جاء المدعي بكتاب القاضي الى القاضي الذي الخصم بكتبه لا يكتب في قول ابي يوسف رحمه الله
ولكن في قول ابي حنيفة ومحمد رحمه الله ويسمى القاضي المكتوب اليه دفع الخصم
اذا قال في دفع ولا يجوز الرسالة مكان الكتاب وان وجد جميع الشرايط وجوز استماع
القاضي من امير المصرا الذي ولاه من غير شرط الكتاب بكتابه او رسالة بعثت معه امين
وان كان الامير في مصر اخر بغير الشرايط من ختم الكتاب والشهادة على انه كتاب
القاضي كذا في التنازع خاتمة ذكر الحنفيا في ادب القاضي واذا انكسر خاتم القاضي الذي على
الكتاب او كان الكتاب منشورا وفي اسفله خاتم القاضي فان القاضي المكتوب اليه يقبل
الكتاب اذا شهد الشهود ان هذا كتاب قاضي فلان وان اقر عليهم قال الحنفيا
عقب هاتين المسائلين هذا قول ابي يوسف رحمه الله يشهد له ذلك المكتوب فاما علي

قول

المدعي من هذا القاضي ان يكتب الى القاضي في وجه
المدعي من هذا القاضي ان يكتب الى القاضي في وجه
المدعي من هذا القاضي ان يكتب الى القاضي في وجه
المدعي من هذا القاضي ان يكتب الى القاضي في وجه

قول ابي حنيفة ومحمد رحمه الله القاضي المكتوب اليه لا يقبل الكتاب اذا لم يكن محتوما
غير ان ابا يوسف رحمه الله يقول ان كان الكتاب غير محتوم لا يبيع الشهادة على الكتاب
ما لم يشهد الشهود بما في الكتاب ذكره القاضي ابو بكر الرازي والشيخ الامام شمس الامية
الخلواني ان قبول الكتاب مع كسر الخاتم قوليهم جميعا لان هذا مما يستلزم به الناس كذا
في الذخيرة والصحيح انه قول الكل في الكسر في امسرة وكنت غايبا واشهدت شهودا بذلك
فشهدوا / بين يدي قاضي بلدة ليكتب الي قاضي بلدة الوكيل ليحكم بالوكالة يقبل
هذه الشهادة كذا في التنازع خاتمة وان كان المدعي يدعي دارا بالارث فالقاضي الهات
يكاتب في كتابه وذكر ان فلان ابن فلان ما ثم يكتب ويترك دارا بالوفقة في بني فلان
ان اضرما ذكرنا وكانت هذه الوارث ملكا وحقا لفلان ابن فلان وفي يده وثقت بضمه
الي ان توفي وخلف فلانا لا وارث له غيره وترك هذه الدار المجرودة ميراثا
له ولا ينبغي ان يكتب بذكر المدعي لا اعلم له وارثا غيره ثم يذكر وتاتي فلان المدعي
بفلان وفلان فشهدا ان فلان ابن فلان قد توفي الى اخر ما ذكرنا واذا وقع الدعوى
في القمار وطلب المدعي من القاضي ان يكتب اليه بذكر كتابا فمذا على وجهين
اما ان يكون القمار في بلد المدعي ويكون المدعي عليه في بلد اخر واما ان يكون
القمار في بلد اخر غير بلدة التي فيها المدعي وانه على وجهين اما ان يكون في البلدة
التي فيها المدعي عليه او يكون في بلد اخر غير البلدة الذي فيه المدعي عليه وفي الوجه
كلها القاضي يكتب له بذكر كتابا لان الصلة في هذه القضية للمدعي عليه فعند ذلك
ان كان القمار في بلد المدعي عليه ووصل الكتاب الى المكتوب اليه
فالكتاب اليه يقبل به بشرطه على ما يشاء ويحكم به للمدعي وامير المحكوم عليه
بالتسليم الى المدعي وان امتنع المدعي عليه عن التسليم فالقاضي يسلم بنفسه
لان القمار في ولايته فتقدر على تسليمه وان كان القمار في البلد الذي فيه
المدعي فالقاضي المكتوب اليه بالخيار ان ياتي ببعث المدعي عليه او وكيله مع
مع المدعي الى القاضي الكاتب حتى يكتب يقضي له عليه ويسلم القمار وان شا
حكم به لوجود الحجة وسجل له وكتب له قضية القمار ليتكون في يده واشهد
علي ذلك ولكن لا يسلم القمار لان القمار ليس في ولايته ولا يقدر على التسليم
ثم اذا اورد المدعي قضية القاضي المكتوب اليه الى القاضي الكاتب واقا مر
بينة على قضايه فالقاضي الكاتب لا يقبل هذه البينة لانه يحتاج الى تنفيذ ذلك
القضا وتنفيذ القضا منزلة القضا فلا يجوز على القاضي ولكن ينبغي للقاضي
المكتوب اليه اذا قضى للمدعي وسجل له يا مولاي المدعي عليه ان يبعث مع المدعي امينا
له ليسلم الدار الى المدعي فان ذلك كتب المكتوب اليه الى الكاتب كتابا ويجلي كيفية
كتابه الذي وصل اليه ويجزئه بجمع ما جزم بين المدعي وبين المدعي عليه بحضور
المدعي ويجلي عليه القمار وامره اياه ان يبعث معه اخرا ليسلم القمار اليه وامتناعه
عن ذلك ثم يكتب وذلك قبله وسالني المدعي الكتاب اليك واعلم اني حكمي علي
فلان بذلك ليسلم اليه هذا القمار فاعمل في ذلك برحمتك الله وايانا بما يحق الله
عليك وسلم القمار المجرود في الكتاب اليه المدعي فلان ابن فلان موصل كتابي

هذا البك فاذ وصل هذا الكتاب الى القاضي الكاتب سلم العتار الى المدعي واخرجوه
من يد المدعي عليه وان كان العتار في بلد اخر غير البلد الذي فيه المدعي عليه فالتا في
المكتوب اليه بالخيار ان شأبت المدعي عليه او وكيله مع المدعي الى القاضي البلد الذي فيه
العتار ويكتب اليه كتابا حتى يقضي للمدعي بالعقار حفرة المدعي عليه وان شأكم به
للمدعي وسجل له وتكون له يسلم العتار اليه واذا اراد القاضي ان يثبت في العبد الاثبات
عند ان يوفى رحمه الله كيف يكتب صورته اذا كان له رجل بخاري عبد ابق الى سمرقند
فاخذه رجل سمرقندي فاحضره اليه وليس للمولي شهود سمرقندي انما شهوده بخاري
وطالب المولي من قاضي بخاري ان يكتب بما شهده شهوده عنده فالتا في حقيقته الى ذلك
ولكتب له كتابا الى قاضي سمرقند على ما سألنا في الديون غير انه يكتب شهده عندني فلان
وفلان ان العبد السندي الذي يقال فلان حلتته كذا وقامته كذا في المحيط
وسمه كذا وقيمته كذا في النهاية ملك فلان المدعي هذا وقدايق الى سمرقند
واليوم في يد فلان سمرقندي فيخرج ويشهد على كتابه شاهدين شخصيان الى سمرقند
ويعلمها ما في الكتاب حتى يشهدا عند قاضي سمرقند بالكتاب وبما فيه فاذا اتتني
هذا الكتاب الى قاضي سمرقند تحضر العبد مع الذي في يده حتى يشهدا عند قاضي
سمرقند بالكتاب وبما فيه حتى يقبل منهما دفتها بالاجماع فاذا قبل القاضي شيئا دفتها
وثبت عدلتها عنده فتح الكتاب فان وجد حلية العبد المذكور مخالفا لما شهد
به الشهود عند القاضي الكاتب رد هذا الكتاب اذ اظهر ان هذا العبد غير المشهود
به في الكتاب وان كانت موافقة قبل الكتاب ودفع العبد الى المدعي من غير ان يقضي له
بالعبد وباجد كفيلا من المدعي بنفس العبد ويجعل في عقد العبد خانما من رصاص
حتى لا يفرض له احد في الطريق انه سرق ويكتب كتابا الى قاضي بخارا بذلك ويشهده
شاهدين على كتابه وختمه وعلى ما في الكتاب فاذا وصل الكتاب الى قاضي بخارا وشهد الشهود
ان هذا كتاب قاضي سمرقند وخاتمه امر المدعي ان يحضر شهود الذين شهدوا عنده
اول مرة فيشهدون بحفرة العبد انه ملك هذا المدعي فاذا شهدوا بذلك ماذا يصنع
قاضي بخارا اختلفت الروايات عن ان يوفى رحمه الله ذكر في بعض الروايات ان قاضي
بخاري لا يقضي للمدعي بالعبد ولكن يكتب كتابا اخر الى قاضي سمرقند ويكتب فيه ما حيرني
عنده ويشهد شاهدين على كتابه وخاتمه وبما فيه ويسف بالعبد معه سمرقند حتى يقضي
له قاضي سمرقند بالعبد حفرة المدعي عليه فاذا وصل الكتاب الى قاضي سمرقند وشهد
الشاهدان عنده بالكتاب والختم وبما في الكتاب وظهرت عدالة الشاهدين قضى المدعي
بالعبد حفرة المدعي عليه وبرا كفيلا المدعي وقال في رواية اخرى ان قاضي بخاري يقضي بالعبد
للمدعي ويكتب الى قاضي سمرقند حتى يبعث كفيلا المدعي وعلى الرواية التي حوت ابو يوسف
رحمه الله كتاب القاضي في الاصل صورة ما ذكرنا في العبد غير ان المدعي اذا لم يكن
ثقة ما موافقا للقاضي المكتوب اليه لا يوقعها اليه ولكن يامر المدعي حتى يجرى بركة ثقة
ما موافق في دينه وعقله يبعث بها معه لانه الاحتياط في باب العتار واجب كذا في المحيط
اذ اقامت القاضي الكاتب قبل ان يصل الكتاب الى المكتوب اليه فالتا في المكتوب اليه لا يعمل
بهذا الكتاب عندنا وقال ابو يوسف رحمه الله في الامالي يعمل وهو قول القاضي رحمه الله

ولو قبل

ولو قبله مع هذا وقضي به ثم رفع الى قاضي اخر مضاه لان قضاءه صار في الاجتهاد
وكذا الجواب فيما اذا اقامت بعد وصول الكتاب اليه قبل العتار واما اذا اقامت بعد وصول
الكتاب والعتار فان المكتوب اليه يعمل به هكذا في ظاهر الروايات والصحيح ما ذكر
في ظاهر الرواية وان عول القاضي الكاتب فاجواب فيه كاجواب فيما اذا اقامت كذا في الخيرة
لو لم يبق القاضي الكاتب اهلا للقضاء فقل وصول الكتابة اليه لا يقبله كذا في التكملة
واما اذا اقامت المكتوب اليه او عول واستعمل مكانه قاض اخر فوصل الكتاب الى الذي
استعمل هل يعمل به بنظر ان كان في كتابه الى كل من يصل اليه الكتاب من قضاة
المسلمين يعمل به وان لم يكن في الكتاب الى كل من يصل اليه من قضاة المسلمين
لا يعمل به عندنا قال في كتاب الخوالة واذا جاء الرجل بكتاب القاضي الى قاضي
اخر قام بحضرته ستة فسال الطالب القاضي المكتوب اليه ان يكتب له الى قاضي
اخر ما انا منه من القاضي الاول فعل اذا ثبت ذلك عنده وشرايط الثبوت فاذكرنا
وهذا لان شهادة الشهود الذين شهدوا عند القاضي الكاتب صار منتقلا الى
المكتوب اليه حكم فثبتوا بما لو شهدوا عنده حقيقة ولو شهدوا عنده
حقيقة وطلب المدعي من القاضي ان يكتب له كتابا الى قاضي البلد الذي
خصه هناك اليس ان يكتب له كتابا كذا هذا لان القاضي المكتوب اليه
انما يكتب بتدريس ما ثبت عنده والثابت عنده كتاب القاضي الاول بالحق على
القاضي لا بنفس الحق فيكتب ويكتب كتاب القاضي الاول انه هو اصل الحق
وان شأكم به ذلك في كتابه وكذلك ان كان المدعي قال للقاضي الاول اني
لا احب من الشهود من يصحني الى بلد اخر فالتا في يترك قاضي بلد كذا
ليكتب ذلك القاضي الى قاضي بلد اخر احابه القاضي الذي ذكر ولو كان المدعي
قال للقاضي الاول اني قاض مروا الى قاضي بيسا نور حتى اذهب الى مرو
فان وجد شخصي سنة والا ذهبت الى قاضي بيسا نور فليقل قول ابو يوسف
رحمه الله القاضي يجب ان يكتب ويكتب الى خليفته ومحمد رحمه الله لا يكتب
على هذا الوجه فان رجع الطالب الى القاضي الكاتب الاول وقال كتب الى
قاضي بلدة اخرى لا يترك خليفتي في تلك البلدة فانه لا يكتب له في ذلك حتى
يورد عليه ذلك الكتاب فاذا رد الات يكتب ولو ان القاضي الكاتب اراد ان
يكتب له ما قبل رد ذلك الكتاب اليس مع انه ليس له ذلك ينبغي ان يبعث
في الكتاب انه قد كتب له مرة الى قاضي بلدة كذا بجملة النسخة لتقول
به الا لئلا يس كذا في الخيرة واذا كتب القاضي لرجل يدعي دينه على غائب
كتابا وختم الكتاب ثم جاء المدعي وقال فقدت الكتاب وانتمسكت كتابا اخر
فان القاضي يتحمله لا يكتب كتابا اخر وان لم ينهه كتب لكن يدعي الكتاب الثاني
ان يكتب البك في هذه الحادثة كتابا في تاريخ كذا حتى جاني فقال فقدت ذلك
الكتاب فطلب مني وكنت هذا الكتاب وبذلك كذا ربح كذا باخذ الحق مرتين
بكتابين ولو قال المدعي بعد ما كتب له كتابا ان المدعي عليه استعمل من تلك
البلدة الى بلدة اخرى فالتا في كتابا الى قاضي تلك البلدة يكتب ويذكر في كتابه

المشاخج رحمهم الله علي قول ابي حنيفة رضي الله تعالى عنه في صورة وهو ما اذ علم بالحادثة
قبل ان يستقضي ثم استقضي بعضهم قالوا لا يكتب بذلك العلم كما لا يقضي بذلك العلم وبعضهم
قالوا يكتب وقال محمد رحمه الله في كتاب الوكالة رجل وكل رجلا بالخصومة في دار في غير
مصره وتقبضها او اجارها واراد كتاب القاضي فالتاضي يكتب له في ذلك فبعد ذلك
ان كان القاضي عرف الموكل اثبت معرفته وان لم يعرف يكتب وقد سالت البينة
علي انه فلان بن فلان علي نحو ما سالتكم يكتب وقد وكل فلان بن فلان بذكر
اسم ونسبه علي ما قدمنا من رسم الكتابة فان وكله بتقبض الدار يكتب وكله
بتقبض الدار التي بالكوفة في بن فلان واذا كان وكله بالخصومة فيها يكتب وكله
بالخصومة فيها في داره التي بالكوفة فلما حصل ان يثبت القاضي ان يذكر في الكتاب
ما يوكله به ثم ان كان الوكيل حاضرا حله زيادة في التعريف وان ترك لم يعرفه وان كان
غائبا بالكوفة يكتب وكل رجلا بذكره فلان بن فلان الفلاني هذه الاشارة الي ان يوكل
القاضي صحيح وهو المذهب لعلي بن ابي حمزة الله الا انه لا يلزم الوكيل قبل قبوله دفع
للصريح عنه كما في يوكل الحاضر ثم اذا وصل الكتاب الي المكتوب اليه فالتاضي يحضر
الذي في يده الدار ويسال البينة علي الكتاب والجامع يحضره ويضع الكتاب بعد
ما قامت البينة عليه ويقراه علي الشهود حتى يشهدوا علي ما فيه ويجوز ما ذكره رسال
الوكيل البينة علي انه فلان بن فلان الفلاني فان اقامها سال الذي في يده الدار عن
الوارث فان اقر بها للوكيل امره بدفعها اليه وان سال الوكيل البينة علي انه فلان
ابن فلان الفلاني قبل ان يسال البينة علي الكتابة فحسن وهذا علي قول محمد رحمه
الله اما علي قول ابي حنيفة رحمه الله فيستقي ان يسال الوكيل او البينة علي انه فلان
ابن فلان ثم يسال البينة علي الكتاب وكذا الخواب في الوكالة في الوواب والريفيق
والعوض والودعة والدين قال ولو وكل بالاجارة الا ان يواجر الدار ويكون حصلا
لمن اجرها منه قالوا اذا وكلت المرأة بمهرها ونقعتها وكيلا وطلبت من القاضي
كتابا في ذلك فينبغي للقاضي ان يذكر في كتابه وذكر ان علي زوجها فلان
ابن فلان من المهر كذا وقد وكلت فلان ابن فلان بتقبض ذلك من زوجها وبالحصوة
فيه ان انكرها وانما يكتب بالخصومة فيه خذرا عن قول ابي يوسف ومحمد رحمهم الله
لان عندهم الوكيل يتقبض الدين لا يملك الخصومة ويكتب ايضا وكله بطلب
نقعتها من زوجها وبالحصومة فيها فاذا وصل الكتاب الي القاضي يحضر الزوج
ويسال عن المهر فان اقر به امره بالرفع الوكيل ولو كانت وكلته بنهرها وبالحصومة
في نقعتها حتى يقوضها كل شهر نفقة مسماة وكل سنة كسوة مسماة فاذا وصل الكتاب
الي المكتوب اليه لا يقبل البينة الا بحضرة الزوج لانه هو الخصم فاذا ثبت ذلك عنده
ساله عن المهر فان اقر به اخذ منه وبغرض من النفقة والكسوة ما يصلحها كذا
في المحيط ولو ان رجلا كتاب القاضي فقبل ان يسمع القاضي شهادة الشهود علي الكتاب
تؤاخذ الخصم في البينة قبل علي قول ابي حنيفة وابي يوسف رحمهم الله يثبت مناديا ينادي
علي يابه ثلاثة ايام اخرج فان لم يخرج نصبت عليك وكيل وقضيت علي الوكيل وعامة
المشاخج رحمهم الله لم يصحوا هذا القول كذا في قفاوي قاضي خا قال في كتاب

الاقضية

الاقضية واذا وكل الرجل رجلا بالخصومة في عيب خادم اشتراه واحذر بذلك قلب القاضي
لم يحذر لان الخادم لا يدري حتى يحضر الموكل وهو المشتري فيجلب الله ما رضى بالعب و ذلك
لانه لو لم ينتظر من الموكل ورد بالعيب لمحق التايغ ضررا لا يمكن تداركه لانه العيب
ينفذ ظاهره ويملك فلا يقع التدارك بالتكول بخلاف فعل الدين ثم تحضرها ذكره ههنا
ان الوكيل لا يملك الرد حتى يحضر الشهود المشتري ويجلب الله ما رضى بالعب وان لم يدع
البائع رضي المشتري وهكذا ذكر الحضايف والخصاص وهو رواية الحسن عن ابي حنيفة
رحمه الله وذكر محمد رحمه الله في المبسوط ان الوكيل يملك الرد بالعب الا اذا ادعي
البائع رضي المشتري وجهه ما ذكره هنا ان علي القاضي ضيامة قضائه عن النقض وجمع
الواع الشهرة وضيامة حتى العباد وذلك بانتظار رضي المشتري واعتبره الرد بالعب
بعد موت البائع فان القاضي يستحي ان يشتري بالله ما رضى بالعب وان لم يدع الوارث
ذلك وجهه ما ذكره في المبسوط ان القاضي يغيب لفصل الخصومات لا لانها هي
وفي الاستيفاء بدون طلب المدعي انشا الخصومة وهذا لا يجوز الا بمرئيه لا يستحق
الوالي في بيان القصاص بالله ما عفي بدون طلب القاتل والقصاص مما يندري بالشبهات
فلان لا يستحي ههنا والوالي لان الاستيفاء لا ينظر البائع والبائع قادر علي النظر
لنفسه بان يدعي الرضا علي المشتري فاذا ترك الدعوى لم ينظر لنفسه فلا ينظر له بخلاف
المسئلة التي تستشرك بها لان الميت عاجز عن النظر بنفسه والقاضي نصب ناظر
لكل من عجز عن النظر بنفسه فلهذا يستيف له كذا في الذخيرة والوالي علي بلدة من
بلاد المسلمين او علي ناحية من بلاد المسلمين اذا اراد ان يكتب الكتاب الحكم فان كان
الخامسة قد ولاه القضاة زوايا لم يوله لم يحضر ولو كان هذا الوالي قلدنا شانا وانما رله
ان يقضي هل يقبل كتاب هذا القاضي بنظر ان كان الخليفة اذن لهذا الوالي بالتقليد قبل
كتاباه وما لا فلا ذكر في كتاب الاقضية ان كتب الخليفة الي قضائه اذا كان الكتاب في الحكم
بشهادة شاهدين شهدا عنده بغير كتاب القاضي الي القاضي لا يقبل الا بالشرائط
التي ذكرناها وما كتابه انه ولي فلا يوازع ولا يقبل عنه بدون تلك الشرائط ويعمل
به المكتوب اليه اذا وقع في قلبه انه حق فلا يهاق في الاصل ولا يقبل بشهادة اهل
الذمة علي كتاب قاضي المسلمين الذي علي ذي وفي نوازل ان سماعة عن ابي يوسف
رحمه الله رجل كتاب قاضي القاضي وقيل المكتوب اليه الكتاب وشهد الشهود علي
الكتاب ثم قدم بينة صاحب الحق علي اصل الحق مفر المكتوب اليه فان المكتوب اليه
لا يعمل الكتاب ويامر الطالب ان يحضر البينة علي اصل الحق ابراهيم عن محمد رحمه الله
اذا غلب الخوارج علي بلدة واستغنوا عنها فاصاب من اهل البلدة فكتب هذا القاضي
كتابا الي قاضي اهل العدل فان كان المكتوب اليه يعلم ان الشهود من اهل العدل الذين
شهدوا واتخذوا كانت من اهل البغي لا يقبل الكتاب وان كان يعلم ان الشهود من اهل العدل
او من اهل الخوارج لا يقبل الكتاب كذا في المحيط قصص **باب** في التحكيم
تقسيمه بغير غيره حاكما فتكون الحكم فيما بين الخصمين كالتاضي في حق كاقعة
الناس وفي حق غيرها بغيره الصلح كذا في محيط السرخسي يجب ان يعلم بان
التحكيم جائز بشرط جواره ان يكون الحكم من اهل الشهادة وقت التحكيم

علي قول صلواتي عليهم

وقد الحكم ايضا حتى انه اذا لم يكن اهلا للشهادة وقت الحكم وصار اهلا للشهادة
وقت الحكم بان كان الحكم عند افاغته او ذميا فاسم وحكم لا ينفذ حكمه وحكم هذا
الحاكم ينافي حكم القاضي المولى من حيث ان حكم هذا الحكم انما ينفذ في حق الخصمين
ومن رضى بحكمه ولا يرضى الى من لم يرض بحكمه خلافا للقاضي المولى كذا في الملتقط
ولا يجوز بحكم الكافر والعبد والذمي والمجرد في القذف والفسق والصبي والفاسق
اذا حكم بحكم ان يجوز عندنا وكل واحد من الحكمين ان يرجع ما لم يحكم عليهما
واذا حكم كونهما كذا في الهراية ثم المرد من عدم جواز بحكم الذي ان لو كان الذي
حكما بين المسلمين اما لو كان الذي حكما فيما بين الذميين فانه يجوز وذكر
في المستوط وان حكم الذي بين اهل الامة جاز لانه اهل الشهادة بين اهل الامة
دون المسلمين وتكون نراضها عليه في حقها كتقليد السلطان اياه وتقليد حكومة
الذين حكم لهم بين اهل الامة صحيح وتقليده بان يحكم بين المسلمين باطل وكذلك
الحكم كذا في النهاية ويصح الحكم فيما كان فعل ذلك بانفسهما وهو حق في العباد
ولا يصح فيما لا يمكن ذلك بانفسهما وهو حقوق الله تعالى حتى يجوز الحكم في الاموال
والطلاق والعشاق والنكاح والعقاص ونقض السرقة ولا يجوز في حياض النساء والسرقة
والقذف وذكر الحضانة ولا يجوز حكم الحاكم في حياض عقاص وذكر في الاصل انه يجوز
الحكم في العقاص وينفذ حكم الحاكم في سائر المحرمات نحو الكنايات والطلاق
والعشاق وهو الصحيح لكن مشايخنا اختلفوا عن هذا الفتوي كيبلا يخاسر العوام
فيه ولا يجوز حكمه في الدم الخطا لان العاقلة لم ترض به وحكم الحاكم انما ينفذ
عليه من رضى بحكمه وان بقي بالدية على القاتل لا يجوز الا ان يكون القاتل قرا بالقتل
خطا بخير جوارحه بالدية عليه حكم الزمان ذميا ثم اسلم احد الخصمين خرج
من الحكومة فيما بينها اراد به في الحكم على المسلم لا على الذي حتى لو حكم للذمي
على المسلم لا يجوز وان حكم للمسلم على الذي يجوز نص عليه في مواضع اخر
من المستوط فانه قال مسلم وذميا حكما ذميا جاز حكمه على الذي دون
المسلم وكذلك مسلم وذمي حكما ذميا فانه حكما للمسلم على الذي جاز
وان حكما للذمي على المسلم لا يجوز كما لو حكم عيدا او حرا في حكم حريمها لان حكم
العبد لا يجوز فبني الحر مفردا بالحكم وقد رتبنا بحكمهما فلا ينفرد احدهما
به حكم ذمي من بين مسلمين فالحال ان لم يجرى كالحكام في الاستاذامان
حكم ذميا فاسم الحكم قبل الحكم فهو على حكومة مسلم ومن رد حكما بينها
في حكم بينهما ثم قتل المرتد او حتى يدار الحرب لم يجر حكمه عليه ولو اسلم جاز عقدا في
حقيقة رحمه الله بعد جاز بكل حال كذا في محيط السرخسي ويجوز ان يجعل
بينها امرأة يعني يجوز اذا حكم بينهما امرأة واراد به فيما سوى الحدود والعقاص
لما ذكرنا ان الحكم يقتضي على الشهادة والمراة تصلح شاهدة فيما سوى الحدود
والعقاص فتصلح كالحكم ولا تصلح شاهدة في الحدود والعقاص فلا تصلح حكما وقال
ابو يوسف رحمه الله لا يجوز الحكم مطلقا بالاخطار ولا مضافا الى وقت في المستقبل
وقال محمد رحمه الله يصح وفي الفتاوى العنابية لا يصح وعليه الفتوي كذا

في التتار خاتمة

في التتار خاتمة صورة التعليق اذا اقال للعبد اذا اعتقت فاحكم بينها او قالا
لرجل اذا اهل الهلال فاحكم بينها صورة الاضافة اذا اقال لرجل جعلنا كحكمنا
غدا او قالا لراي الشهر واذا اصبطل على حكم يحكم بينهما على ان يسال فلانا ه
الفقيه ثم يحكم بينهما جاز وكذا اذا اصبطل على حكم بينهما على ان يسال الفقيه
ثم يحكم بينهما باجموعا عليه جاز فان يسال ذلك الفقيه في الفصل الاول وحكم
بينهما جاز وهذا ظاهر واذا يسال فقيهها واحدا في الفصل الثاني
وتحكم بقوله جاز ايضا واذا اصبطل على حكم يحكم بينهما في يومه هذا
او مجلسه هذا فهو جاز وان معنى ذلك اليوم او تمام عن مجلسه ذلك
لا يفتي حكما واذا رفع حكم الحاكم المحكم الى القاضي المولى فالقاضي ينظر في حكمه
فان كان موافقا لرايه ينفذه وان كان مخالفا لرايه ابطله وان كان مخالفا
يختلف فيه الفقيه واذا اصبطل الرجلان على حكم يحكم بينهما ولو لم يعلماه
ولكنهما قد اختلفا اليه وحكم بينهما جاز واذا اختلفا على حكم يحكم
بينهما فقدم وحكم بينهما جاز كذا في المحيط واذا اصبطل على ان يحكم بينهما
فلان او فلان فليحكم بينهما جاز وانما قدم الى احدهما فقد عينه للحكومة ولا يبقى
الا حكم كذا في الملتقط واذا اصبطل على ان يحكم بينهما ولم يدخل المسجد
فذلك باطل ولو سافر الحاكم او مرض او عجز عليه ثم قدم من سفره او نرا
وحكم جاز ولو عجز الحاكم ثم ذهب العجز وحكم لم يجز ولو اراد عن الاسلام والعباد
بالله ثم اسلم وحكم لا يجوز ولو وجه الحكم القضا على احدهما يريد به ان الحكم
قال لا احد الخطيين قامت عندي الحجة بما ادعي عليك من الحق ثم ان الذي توهمه
عليه الحكم عزله ثم حكم عليه بعد ذلك لا ينفذ حكمه عليه واذا وكل احد الخصمين
الحكم بالحكومة وقبل الحكم الوكالة خرج عن الحكومة ذكر في الاضية بعض مشايخنا
رحمهم الله قالوا هذا الجواب انما يستقيم على قول ان يرفع رحمه الله ولا يستقيم على
قول اني حنيفة ومحمد رحمه الله ومنهم من قال لا بل ما ذكره من قول الكل واذا اثنى
الحكم اتفقوا الذي احتضن اليه فيه او استأذنه او احدهما لا يجوز شهادته له فقد
خرج عن الحكومة كذا في المحيط ولو اخرج الحاكم باقرار احد الخصمين بان يقول لا حوهم
اعترف عندي لهذا كذا او بعدالة الشهادة مثل ان يقول قامت عندي عليك
سنة لهذا كذا فلو اعترف وقد اقرت ذلك وحكمت به لهذا عليك فانكر
المتفق عليه ان يكون اقر عدة بشي او قامت عليه سنة بشي لم يلتفت الى قوله
ومقتضى القضا ونفذ وان اخرج الحاكم مثل ان يقول كنت حكمت عليك لهذا كذا لم يصدق
كذا في القنانية ولو حكما رجلين لا يضمن احدهما حتى لو حكم احدهما دون الاخر
فان ذلك لا يجوز ولا يصدق في علم ذلك الحكم بعد انقسام من مجلس الحكومة فلا
يقبل شهادتها على فعل باشره كذا في المستوط كذا في النهاية حكما رجلا فجاز
انقاض حكومته قبل ان يحكم ثم حكم بخلاف راي القاضي لم يجز حكما رجلا ففقد احدهما
ثم حكم احدهما بغير حكم الاول ان كان جازيا عنه وان كان حيو لا ابطله حكما رجلا ثم حكم
الحاكم احدهما بينهما سوى ذلك ولا يعلم بالاول ثم رجع الى القاضي فانه ينفذ حكمه

الموافق لرايه حكمه رجلا مادام في مجلسه فقال له حكم بيننا وقال حكمت فالحكم مصدق
مادام في مجلسه ولا يصدر عنه اقام احدها السنة على الحاكم انه حكم له وانه يحكم
يقبل بيته ولو شهد الحكم انه قضى بالسنة لفلان على فلان جاز كما يجوز من القاضي شهد
شاهد ان الحكم قضى لفلان على فلان بالف وشهد اخر ان الحكم ابراه من الالف الكرامة
والحكم غائب او حاضر بقرا ويذكر يقضي بالبراءة ولو كانت المحضومة في دار فشهد
شاهد ان الحكم قد قضى بها لهذا وشهد اخر ان الحكم مثله في ان كانت الدار
في ايديهما يقضي بينهما وان كانت الدار في يدي احدهما يقضي له وان كانت في يدي
اخرى لم يرض حكمه بترك في يده كذا في محيط السرخسي ولو كانت المحضومة
بينهما في الف درهم واقام المدعي سنة ان الحكم قضى على المدعي عليه بالالف التي ارعاه
يوم السبت واقام المدعي عليه سنة ان المدعي عليه اخبره عن الحكومة قبل ذلك
فحكمه بالطل قال ولو كان المدعي اقام السنة ان الحكم قضى له بالمال يوم الجمعة
واقام المدعي عليه سنة ان الحكم ابراه عن المال يوم السبت او كان المدعي عليه اقام
سنة ان الحكم ابراه عن المال يوم الجمعة واقام المدعي سنة ان الحكم قضى له بالمال يوم السبت
فان القضاء الاول نافذ والثاني والعقضاء الثاني باطل ولا يجوز كتاب الحكم الى القاضي وكذلك
لا يجوز كتاب القاضي الى حكمه رجلا ان تشهدا في شهود شاهد وعنده كذا في المحيط
ولا يحكم الحكم بكتاب القاضي الى القاضي لانه لم يكتب اليه الا اذا رضى الخصمان ان تشهد
الحكم المتقاضي بينهما فيجوز ان تشهدا في شهود شاهد وعنده كذا في محيط السرخسي واذا ارد الحكم
شهادة شهود شهودا وعنده بتهمة ثم شهد او بكتاب الشهود وعنده قاضي اخر
او وعنده حكم اخر فانه يسأل عنهم فان عدلوا اجازهم وان جرحوا رددهم خلاف
ما اذا رد القاضي المولى شهداتهم واذا اصطلح على حكمها بينهما واجاز القاضي حكومتهم
قبل ان يحكم بينهما هذه الاجازة من القاضي لغرضي لو حكم الحاكم بخلاف رايه القاضي
فللقاضي ان يبطله قال شمس الائمة السرخسي رحمه الله وهذا الجواب صحيح
فما اذا لم يكن القاضي القاضي ما ذونا في الاستخلاف واما اذا كان ما ذونا في الاستخلاف
فتجب ان يجوز اجازته ويجعل اجازة القاضي منزلة استخلافه اياه في الحكم بينهما
فلا يتبون له ان يبطل حكمه بعد ذلك كذا في المحيط وليس الحاكم ان ينفوس الحكم الى غيره
لان الخصمين لم يرضيا بحكمه غيره فان فوض وحكم الثاني بغير رضاها واما خالف
الحاكم الاول لم يجز الا ان يجزه الخصمان من مشائهما من قال بان قوله فان اجاز
الحكم الاول لا يجوز مما لا يكاد يصح كالتوكيل الاول اذا اجاز بيع الوكيل الثاني جاز
وكالقاضي اذا لم ياذن له في الاستخلاف اذا اجاز حكم خليفته جاز وذكر في التيسير
اذا نزل قوم على حكم رجل في حكم غيره بغير رضاها لم يجوز ولو اجاز الاول حكمه جاز
وتابيل قوله ان اجازته باطلة اجماعا جازته حكمه ونفوضه الى الثاني باطلة لان
الاذن منه بالحكم في الابتداء لا يقع فكذا في الاثبات فاما اجازته حكم الثاني يجوز كانه
باشرة بنفسه ومنهم من يفرق بينهما والفرق ان الحكم لا يبيع الا بالعبارة فلا يبيع منه
تفصيلا الحكم عليها بعبارة غيره بخلاف اجازة الوكيل الاول يبيع الثاني لان البيع ينعقد
بدون العبارة بالتعاطي فكان المقصود بالتوكيل حضور رايه الوكيل عند البيع لا بعبارة

فاذا اجاز

فاذا اجاز بيع الثاني فقد حضر رايه ذلك العقد فصح وبخلاف اجازة القاضي حكم خليفته
لان القاضي يملك العقار بقضا خليفته من غير رضاه من الخصمين فلا يملك ايضا اجازة
فقضا الغير عليها من غير رضاها كذا في محيط السرخسي واذا حكم رجل بين رجلين
ولم يكونا حكما فقال بعد حكمه وصيا حكمه فاجزاه عليه فهو جائز واذا اصطلح
رجلان على ان يبعث كل واحد منهما حكما من اهل بيته فاجزاه اذا قضى احدهما على
احد الخصمين وقضى الاخر على خصم لا يجوز واذا حلف احدا لخصمين وتكلم عن البيتين
وقضى عليه فقال القاضي عليه لا اجزى حكمه على واحلف في حكمه عليه ماض ولو كان
المدعي من الالباء اقام السنة على دعواه وعدلوا او حكم الحاكم بها على المدعي عليه
جاز فان انكر المدعي عليه الحكم فانكر الحكم وادعى المدعي ذلك كان المدعي ان
يخلفه فان نكر لزومه دعوي صاحبه وان كان المدعي اقام سنة على ما ادعى مسن
التحكم والحكم ينظر ان كان الشهود الذين شهدوا اعلموا الحكم غير الذين جري الحكم
بشهادتهم قبلت شهادتهم وان كانوا من الذين جري الحكم بشهادتهم لا يقبل
شهادتهم وفي الزيارات اذا رفع حكم الحاكم في الميتمات الى قاضي وهو يبري
خلاف ما حكمه فتسند مع ذلك ثم رفع الى قاضي اخر يبري ورحم الحكم ايضا فالقاضي
الثاني لا يبرده كذا في المحيط لوان رجلا ادعى على رجل بالالف درهم وانعه في ذلك
فاذنى ان فلانا الغائب ضمنها له عن هذا الرجل في كبر سنهما رجلا وكذا الغائب
فاقام المراهي شاهدين على المال وعلى الكفالة باقره او بغير امره حكم الحاكم بالمال
على المدعي عليه وبالكفالة عنه حكمه فاجاز على المال المدعي به لانه رضى حكمه والكفيل
لم يرض فصح الحكم في حقهما دون الكفيل وكذلك ان حضر الكفيل والمكفول عنه غائب
كذا في البرالقي واذا حكم رجلا بينهما فقصى لاحدهما على صاحبه باجتهاده ثم
رجع عن قضايه وقضى للاخر فان التقض الاول ماض والتقضاء الثاني باطل
واذا اصطلح الرجلان على حكم حكم بينهما فاقام احدهما البيعة عند قاضي الحاكم
فقضى له عليه صاحبه هذا والمدعي عليه بخلافه يقر فانه يقبل بيته واذا اصطلح
الرجلان على حكم حكم بينهما فقصى لاحدهما على صاحبه في بعض الدعوى
الذي حكم في ذلك ثم رجع المقتضى عليه عن حكم هذا الحكم فقامت بينهما من الدعوى
قال الفقهاء الاول نافذ وما يقضى به بعد ذلك لا ينفذ واذا اصطلح الخصمان على حكم بينهما
فاقام المدعي شاهدين عدة ان له على هذا الرجل وعلى كفيله الغائب فلان الف
درهم فقال المدعي عليه الشاهدان عدلان فانه يسمع طعن المشهود عليه واذا اقام
الشاهدان عليه سنة ان مولاها قد كان اعتقها وعذبت بيعة العتق فالحكم يقضى
بعتقها في حق المشهود عليه ويقضى بالمال عليه ولا يقضى به على الكفيل ولا يثبت
العتق في حق المولى بحكم الحاكم وان كان حصل هذا من القاضي المولى يثبت العتق في حق
المولى ويثبت المال على الكفيل فان جاز مولي العتق وانكر العتق وقدما الى القاضي
فان شهد هذان الشاهدان اللذان شهدا بعتقها عند الحكم وقضى القاضي بشهادتهما
فتسند اجازته وان لم يكن لهما بيعة على العتق وقضى القاضي برفق المولى بطل حكم الحاكم
قال ولو ادعى رجل قبل رجلين انهما غصباه ثوبا او شيئا من الكلب او الوزني فتاب

احدهما ورضي الحاضر والمدعي عليه بحكم بينهما فاقام المدعي بينة على حقه عليهما
فانه يلزم الحاضر بنفسه ولا يلزم الغائب منه شي وكذا على هذا اذا ادعى رجل
علي ميت ديناً ورثته غيب الا واحداً فاضطر هذا الواحد للوارث مع المدعي
على حكم حكم بينهما فاقام المدعي بينة على الميت بحقه وحكم الحاكم بذلك لا يظهر
حكمه في حق الغيب غير ان في مسألة الورثة يقتضي على الحاضر جميع الورث ويستوي
ذلك مما في يده وفي مسألة الغيب يقتضي على الحاضر بالنصف واذا اشترى
من احضر عند اوصيته ونقد الثمن ثم طعن بغير واسطى على حكم يقتضي بالرد
على البايع فهو جائز فان اراد البايع ان يخامه بآتيه في ذلك الغيب لا يجوز تركه
اصطلاحاً جميعاً على حكم هذا الحكم المسترقي الثاني والمسترقي الاول والبايع الاول
وردها بعد على البايع الثاني فاراد البايع الثاني ان يرد على البايع الاول
ليس له ذلك فبأنه ذلك استحسن وجه القياس ان البايع الاول ليس
بخصم للمال اذ لا خصوصية معه في البيع قبل الرد على البايع الثاني فلا يصح حكمه
معنى في الغيب قبل الرد على البايع الثاني فصار وجوب هذا الحكم والقدم بمثله
ولو تنقض البيع الاول بعد ذلك وان خاضع البايع الثاني البايع الاول بعد ذلك
بسبب هذا الغيب عند قاضي من العقاب في القياس ان لا يرد على القاضي على
البايع الاول وفي الاستحسان يرد له ولو ان رجلاً باع سلعة رجل بأمرة قطعت
المستري بغير محكما سحماً حكماً برضى الامر فردها اليه على البايع بسبب
ذلك باقرار البايع او ينكوله او يبيته قامت فان كان الرد بالبينة او ينكول
الوكيل فله ان يرد على الموكل وان كان الرد باقراره بالبيع وذلك غيب
لا يحدث مثله رده على الموكل ايضاً فان كان يحدث مثله لم يرد على الموكل
حتى يقيم البينة ان هذا الغيب كان عند الموكل وان كانت الحكومة بغير رضى الامر
لم يلزم الا من ذلك البينة او كان عيباً لا يحدث مثله ولو كان هذا الرجل
اشترى عبد الرجل بأمرة فطعن المستري بغير به وحكما فيما بينهما رجلاً
برضى الامر ورده بينة او باقرار او ينكول كان ذلك جائزاً على الامر وهذا
ظاهر ولو كان الحكم بغير رضى الامر ورده بغير ما ذكرنا فذلك الجواب
وكان الرد جائزاً على الامر كذا في المحيط في البينة وسئل علي بن احمد عن
وصي الصغير وعريم ابني الصغير اذا حكما رجلاً فاقام القوم على وصي الصغير
بينة عنده هل للحكم ان يحكم على وصي الصغير بتلك البينة ام يكون للقاضي
خاصة فقال ليس له ان يحكم ببينة وصي الصغير وسئل عنهما ابو
حامد قال لا وسئل عنهما حمير الويزي فقال ان كان في حكم الحاكم نظر للوصي
ببينة ان يجوز وينفذ حكمه فيكون بمنزلة وصي كذا البينة في الشا نأدخاينة
فصل اثبات الوكالة والودائع وفي اثبات الدين قال ولو ادعى
رجلاً ان رجلاً وكله بطلب كل حق له بالكوفة وبقيعة والخصومة فيه وجهاً
بالبينة على الوكالة والموكل غائب ولم يحضر الوكيل هذا الموكل قبله حق واراد ان
يبينة الوكالة فان القاضي لا يسمع من شهوده حتى يحضر حلفاً قال وان احضر

رجلاً

هذا هو الجواب
في قوله لو كان الحكم بغير رضى الامر ورده بغير ما ذكرنا فذلك الجواب

رجلاً فادعى عليه هذا الموكل والمدعي عليه بذلك مقراً او جاحداً فان القاضي
يسمع من شهود الوكيل على الوكالة وينفذ له الوكالة قال فان احضر عريماً
اخر يدعي عليه هذا الموكل لم يجز الرجوع الى البينة على الوكالة وبحكم القاضي
بالوكالة على كل خصم يحضره ويدعي قبله هذا الموكل قال ولو كان وكله
وكالة بطلب كل حق له قبل البينة لم يسمع القاضي من شهوده على
الوكالة الا بحضور من ذلك الرجل ولو كان وكله بطلب كل حق قبل البينة
بعينه ثم حضر واقام البينة على الوكالة ثم جازخص احضر يدعي عليه حلفاً
فانه يحتاج الى اقامة البينة على الوكالة مرة اخرى رجلاً في الفصل الاول
قال ولو ان الموكل حضر ليوكّل عند القاضي هذا الوكيل فقال لم يكن هذا
الوكيل بطلب كل حق لي بالكوفة وبقيعة وبالحضومة في ذلك وليس معهما احد للموكل
قله حق فان كان القاضي يعرف الموكل ويعلم انه فلان ابن فلان فلا يفتل في قبل
القاضي وكالته وانتهى للموكل فان احضر الوكيل احضر يدعي عليه للموكل
وقد غيب الموكل كان الوكيل حلفاً له قال فان كان القاضي لا يعرف الموكل لا قبل
الوكالة كذا في ادب القاضي المضاف ذكر الحلف في رجما له في ادب القاضي لو ان
رجلاً قدم رجلاً الى القاضي وادعى ان عليه الف درهم باسم فلان ابن فلان
الفلاني وان هذا المال ليوثان فلاني الذي باسمه المال اقر ان هذا المال لي وان
اسمه عارية في ذلك وانه قد وكلني بنفسه ذلك منه وبالحضومة فيه فان القاضي
يسأل المدعي عليه عن هذه الدعوى فان اقر جميع ذلك امره القاضي يدفع
المال اليه المدعي وهذا الماعرف ان الوثون تقتضي من مال المدعيون فاقراره منه
بذلك تصرف منه على نفسه وفي ماله فينفذ فند شرط الحلف في رجما له
ان يدعي ان فلان الذي باسمه المال وكلني بقبض المال وجعل هذا جواب
ظاهر في الرواية وروى عن ابي يعقوب رحمه الله ان ذلك ليس بشرط بل اذا
اقر ان المال الذي عليه باسم فلان فله هذا المدعي امره بالرفع اليه ثم اذا
اقر المدعي عليه جميع ذلك وامره القاضي يدفع المال الى المدعي لا يكون
هذا افتقاراً على الغائب حتى اذا جاء الغائب وانكر الخطيب التوكيل كان له ان
ياخذ ماله من المدعي عليه وان جحد المدعي عليه الدعوى عليه كلها فقال
المدعي للقاضي حلفه لي فان القاضي يقول للمدعي انك بينة على ما ادعيت من اقرار
الرجل بالمال لك ومن توكيله اياك بقبض ذلك المال ثم شرط في الكتاب ان
يقض المدعي بينة على اقرار ذلك الرجل بالمال وعلى توكيله اياه بالقبض واقامة
البينة على المال ليس بشرط لثبوت حق الحضومة وانما الشرط اقامة البينة
على الوكالة فيطلب القاضي البينة على الوكالة بعد هذا المسئلة على وجهين
ان اقام بينة على الوكالة ثبت كونه حلفاً فيطلب القاضي من البينة على المال
على نحو ما ادعى فان اقام بينة اخذ المال منه ويتقدم هذا القضاء الى الغائب
حتى لو جاء الغائب وانكر التوكيل لا يكون له ان ياخذ المال من المدعي عليه وان
لم يكن المدعي بينة على المال واراد استخلاف المدعي عليه حلفه القاضي باللسه

ما قلناه ابن فلان الفلاني ولا باسمه عليك هذا المال الذي سماه فلان ابن فلان
ولا شيء منه هذا اذا اقام المدعي بينة على الوكالة وان لم يكن للمدعي بينة على الوكالة
فقال للقاضي هذا المدعي عليه يعلم ان فلان الذي باسمه المال قد وكلني بقبض هذا
المال فاستخلفه لي على ذلك والقاضي استخلفه بالله ما تعلم ان فلان ابن فلان الفلاني
وكل هذا بقبض المال على ما ادعي هكذا ذكر الخصم في ادب القاض واصناف هذا
الجواب الى ابي يوسف رحمه الله ومحمد رحمه الله واختلفت المسألة فيه بعضهم
قالوا هذا الجواب على قول الكل الا ان الخصم حصر قول ابي يوسف ومحمد رحمه الله
بالدلالة لم يحفظ قول ابي حنيفة رحمه الله لان قوله يخالف قولهما والي هذا
مال الشيخ الامام تميم بن مسكان الكلواني ومنهم من قال ما ذكر في الكتاب قولهما
واما على قول ابي حنيفة رحمه الله فينبغي ان لا يخلف المدعي عليه والي هذا
مال الشيخ الامام تميم بن مسكان السرخسي رحمه الله ثم اذا حلف اما على الاتفاق
او على الاختلاف ان حلف انتهى الامر وان نكل صار مقرا بالوكالة فيقبض القاضي
بالوكالة بحكم اقراره ثم سأل القاضي عن المال فان اقر بالمال على الوجه الذي
ادعي امره بالتسليم واما انكر المال صار خصما للمدعي في حق استخلافه على المال
واخذ المال ولا يصح خصمه له في حق اثبات المال عليه بالبينة حتى لو اراد المدعي
ان يقيم عليه البينة بالمال والقاضي لا يسمع بينته وكذا لو كان المدعي عليه
اقرار بالوكالة من الاستدراك بالمال الا انه لا يملك المال صار خصما للمدعي في حق الاستدراك
واخذ المال لا في حق اثبات المال عليه بالبينة ونظر هذا ما قاله من انما رجمهم الله
تعالى في رجل ادعي ان فلان ابن فلان الفلاني وكلني بطلب كل حق له قبل هذا
وان له عليه الف درهم فاقول المدعي عليه بالوكالة وانكر المال فقال المدعي
انا اقيم البينة بان هذا المال عليه لم يكن خصما له في ذلك ولكن يكون خصما في حق
استخلافه وفي حق اخذ المال منه ان اقر بالمال وان كان المدعي عليه اقرار بالمال
ومحمد الوكالة في القاضي يسأل من المدعي بينة على الوكالة فان اقام ثبتت الوكالة
بالبينة وصار خصما مطلقا وان لم يكن له بينة وادعي استخلاف المدعي عليه على
الوكالة حلفه وهو على الاختلاف الذي قلناه فان حلف فقد انتهى الامر وان نكل
ثبتت الوكالة ولكن في حق اخذ المال منه لا في حق القضا على الغائب قال ولو ان رجلا
جاء الى القاضي واحضر معه رجلا آخر فادعي انه وكيل فلان الغائب وكله بقبض
الدين الذي له على هذا والحفوضه فيه ونقبض الدين الذي له في يده هذا
ودية وصدقة المدعي عليه في جميع ذلك فانه يوم يدفع الدين الى المدعي ولا يومر
ب دفع الدين اليه كذا في المحيط رجل قدم رجلا الى القاضي وقال ان فلان ابن فلان
الفلاني على هذا الف درهم وقد وكلني بالحفوضه فيها وفي كل حق له ونقبضه
واقام البينة على ذلك جملة قال ابو حنيفة رحمه الله لا قبل البينة على المال
حتى يقيم البينة على الوكالة والدين جملة يقبض بالوكالة وبعد البينة على الدين وقال
محمد رحمه الله اذا اقام البينة على المال جملة يقبض بالكل ولا يحتاج الى إعادة البينة على المال
وبراعي القاضي الترتيب في القبض لا في البينة وهذا السمعان وعن ابي حنيفة رحمه الله

انه قال اخذ بالبينة لظهور وجه القياس ومحمد رحمه الله اخذ بالاستسكان لحاجة
الناس والقوي على قوله وعلى هذا الخلاف الوصي اذا اقام البينة على الدين والمومي به
جملة والوارث اذا اقام البينة على النسب وموت المورث والدين عند ابي حنيفة رحمه
الله يشترط اثبات الحفوضه او لا ثم يقبل البينة على الحق كذا في فتاوي قاضي خان
اذا وكله بقبض الدين ولم يصر بالحفوضه ومحمد المروني بالوكالة والمال قبلت
بينة الوكيل على الوكالة والمال جملة عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى عنه وعندها يقبل
بينته على الوكالة ولا يقبل بينته على المال وقال محمد رحمه الله في الربا دأبت
رجل وكل رجلا بالحفوضه في كل حق له على الناس فاحضر الوكيل رجلا يدعي
قلمه حق الموكل وهو جاحد الوكالة مقرا بالحق اوجاه الحق واقام عليه البينة
بالوكالة فقبل ان يظهر عدالة الشهود غاب الرجل ثم عدلت الشهود في القاضي لا يقضي
بالوكالة ما لم يحضر فان احضر رجلا اخر يدعي عليه حق الموكل وهو جاحد الوكالة فقبض
القاضي عليه بالبينة الا ان كان المدعي عليه الاول خصما عن جميع الناس في حق سماع البينة
عليه لان مدعي الوكالة يحتاج الى اثبات الوكالة على جميع الناس لكون الوكالة واحدة
وانتقبت الذي احضر خصما عن الناس كافة وصار اقامة البينة عليه كاقامة البينة
على الكل ولو اقام على الكل وغاب واحد منهم البينة ان يقضي بها على الجاحد كذا ههنا
واختبره في الكتاب بينة قامت على الوكيل كتاب الوكيل وحضر الموكل اوقامت على
الموكل فغاب الموكل وحضر الوكيل اوقامت على المورث حال حياته فمات وحضر الوارث
اوقامت على وارث غاب هذا الوارث وحضر وارث اخر فانه في هذه الفصول
يقضي بتلك البينة على الذي حضر ثانيا ولو ان رجلا قدم رجلا الى القاضي وقال
ان ابي فلان مات ولم يترك وارثا غيري وله علي هذا كذا من المال فاعلم بان
هذه المسئلة على وجهين احدهما ان يدعي دينا او يدعي عينا في يده
انه كان لابي عصبه هذا من ابيه او ورثه اياه ابوه او لا يشعر من قبلي فيذكر
انه لا يده مات ابوه وتركه ميراثا له لا وارث له غيره فان القاضي يسأل المدعي
عليه عن ذلك فان اقر بجميع ما ادعاه المدعي صح اقراره وامر بتسليم الدين
والعين اليه جميعا وينبغي ان يقيم البينة او لا على الموت والنسب حتى يصير
خصما ثم يقيم البينة على المال وان لم يكن للمدعي بينة وادعي حلف المدعي عليه
على ما ادعي ذكر الخصم ان روي عن بعض اصحابنا رجمهم الله انه لا يخلف قال
الخصم وقيل قول اخوانه حلف ولم يبين القائل بعض متاجنا رجمهم الله
قالوا الاول قول ابي حنيفة رحمه الله والثاني قول ابي يوسف ومحمد رحمه الله
قال الشيخ علي الرازي والشيخ الامام تميم بن مسكان الكلواني رحمه الله القول الثاني
انه حلف قولنا انما البينة الا وهو الصحيح وذكر في مواضع اخر ان ابا حنيفة رحمه الله
تعالى عنه كان يقول ولا يستخلف عن رجمه وقال يستخلف ثم اذا استخلف استخلف
على خاص المدعي بالله ما لهذا عليك هذا المال الذي يدعي من الوجه الذي يدعي
وانه جواب ظاهر لرواية واذا اقام المدعي بينة على النسب والموت وموت المورث والنسب
والموت دون المال استخلف على المال بلا خلاف وان اقام البينة على المال دون الموت

والنسب لا يتبدل بغيره ثم اذا اقر يدعي المدعي كله وامر بتسليم الدين والعين الى المدعي
لا يكون هذا قضاء على الاب حتى لو ظهر الاب حيا كان له ان يتبع المدعي عليه بحقه
والمدعي عليه يتبع الاب ولو اقر بالورثة والموت وانكر المال يخلف على المال وهذا
الجواب قول ابي حنيفة رحمه الله على ما ذكره شمس الائمة السرخسي رحمه الله او على
قوله ابي حنيفة رحمه الله ولا على ما ذكره في بعض المواضع اما على قول ابي يوسف
ومحمد بنهما الله على ما ذكره شمس الائمة السرخسي رحمه الله او على قول ابي حنيفة
رحمه الله اخرا على ما ذكره في بعض المواضع ينبغي ان يخلف على العلم كذا في المحيط ولو ان
رجلا قدم رجلا الى القاض وقال ان ابا هذا قد مات ولي عليه الف درهم دين فانه
ينبغي للقاضي ان يسأل المدعي عليه هل مات ابوه ولا بامر به جوار دعوى المدعي
اولا فتعذر ذلك المسئلة على وجهين اما ان اقر الابن فقال لم مات ابي او انكر موت
الاب فان اقر وقال نعم مات ابي سأل القاض عن دعوى الرجل على ابيه فانه اقر له
بالدين على ابيه يستوفى الدين من نفسه ولو انكر فقام المدعي بنبه على ذلك
فقلت يستوفى وقضى بالدين ويستوفى بالدين من جميع التركة لامن نصيب
هذا الوارث خاصة بما يخلف بالدين في تركة الميت بهذه البينة بعده
ما يستخلف المدعي على القرض الابن وان لم يدع الوارث ذلك يخلف ما اذا وقعت
الدعوى على الابن لا على الابن فادع على المدعي فلا يستخلف بدون دعواه له خلاف
الميت هكذا ذكر الحنفى في ادب القاضي وذكر في ادب القاض من اجناس الناطق
في الجنب الرابع انه من ادعى دينا في تركة الميت واقام البينة على ذلك فالقاضي
لا يخلف عليه الا شيئا عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى عنه ما لم يدع ذلك
احدا الورثة وعلى قول محمد وابي يوسف رحمهما الله تعالى فادعوا الحنفى
في ادب القاضي قوله هو اختيار الحنفى ثم اذا اراد استخلاف يستخلفه
ما قسمته ولا شيئا منه ولا ان قسمت به منه رهنا ولا بشيئا منه ولا احتلت
به على احد ولا بشيئا منه ولا تعلم رسولا ووكيلك فتضمن هذا المال ولا شيئا
منه وان ذكر مع ذلك ما وصل اليك بوجه من الوجوه كان احوط وان لم
يكن للمدعي بينة واراد استخلاف هذا الوارث يستخلف على العلم عند
علمي بآرهم الله بالله ما تعلم ان لهذا عليا بك هذا المال الذي ادعى وهو
الف درهم ولا شيئا منه فان خلف ابنتي الامر وان نكر يستوفى الدين من
نفسه وفي الحاشية في ظاهر الرواية فان كان هذا الوارث المدعي عليه اقر بالدين
على الاب او انكر قال يخلف نكر يستوفى الدين من نفسه حتى صار مقفلا
بالدين الا انه قال لم يصل الى شي من تركة الاب فان صدقه المدعي في ذلك
فلا ينبغي له وان كذبه وقال انه وصل اليه الف درهم واكثر واراد ان يخلف
بجلفه على البينات بالله ما وصل اليك من ماله ابيك هذه الالف ولا شيئا منه
فان نكر لزمه القضاء وان خلف اشي عليه هذا اذا خلف المدعي على الدين اولا ثم
خلفه على الوصول قالوا ان المدعي من الابتداء حين اراد ان يخلف هذا الوارث على الدين
قال له الوارث ليس لك علي يمين فانه لم يصل الى من تركة الاب شيئا وكذبه المدعي وقال

لايل وصل اليك من تركة الاب كذا وكذا او صدقه في ذلك الا انه مع هذا اراد استخلافه
على الدين فالقاضي لا يلتفت الى قول الوارث ويجلفه على الدين وفي الكبرى وكان النية
ايو حضر رحمه الله قال في مثل هذا لا يسمع البينة على المدعي ولا يستخاف الوارث
قبل ظهور المال وهو اختيار النية الى الميت رحمه الله وفيه يفتي وان انكر الابن
الدين ووصول شي من التركة اليه وكذبه المدعي في ذلك كله واراد استخلافه
على الدين والوصول جميعا لم يذكر الحنفى رحمه الله هذا الفصل في الكتاب وقد
اختلف المشايخ رحمهم الله فيه بعضهم قالوا يخلف بمينا واحدة بالله ما وصل
اليك الف درهم ولا شيئا من تركة ابيك ولا تعلم ان لهذا الرجل على ابيك دين
من الوجه الذي ادعى فقدم مع بين الدين على البينات وبين البينة على العلم
وانه جائز في حديث القسامة وعيتمهم على انه يخلف مرتين هذا الذي ذكرنا
ان اقر بموت الاب واما اذا انكر موت الاب ووصول التركة اليه واراد العزم
استخلافه فقد وقعت هذه المسئلة في بعض نسخ هذا الكتاب واجاب فيها
انه يخلف على الوصول والموت بمينا واحدة لكن على الموت على العلم وعلى الوصول
على البينات ما تعلم ان اباك مات ولا وصل اليك شي من ميراثه وبه اخذ
بعض المشايخ على انه يخلف مرتين مرة على الموت على العلم ومرة على الوصول
على البينات فان نكر حتى ثبت الموت وثبت وصول الميراث اليه يخلف على
الدين على علمه ولو انه اقر بالدين والموت وان هذه الالف تركة الا انه احضر
جماعة وقالوا اخوتي وفي هذا الوجه يومر بالتسليم اليه رب الدين وادعوا بالقرار
بالاخوة ثم بالتركة والدين فتدفعونهم بالتركة موقوفة في التركة فصارت التركة
مقسومة بينهم بالخصص واذا اقر بالدين والتركة بعد ذلك فادعوا به فادعوا به
في حقه يستوفى الدين من نفسه خاصة كذا في التاخر خاتمة قالوا ولو ان رجلا مات
فادعى وارثه على رجل انه كان لا يسمع عليه الف درهم دين وصار ميراثه وارث المدعي
عليه بالموت وانكر الدين فاراد الوارث ان يخلفه بآرهم الله ما كان لابي عليك
الف درهم ولا شيئا منه من الوجه الذي ادعى وكذلك اذا قام بنبه على الدين لا يخلف
الابن على بنبه الاب عندنا وان اقر الميراث بالدين وادعى ان الاب ضمن منه
الدين او عرض الميراث فقال قد يكون على الانسان دين لم لا يفتي باعتباره ان
صاحب الدين يفتي ذلك منه وانما لا يحب ان اقر بشيئا مما قد يكون له وارث
استخلافه يخلف الابن حنيفة على العلم بالله ما تعلم ان هذا قد قسم هذا المال
قال في التاخر ان رجلا مات فخا رجل وادعى انه وارث الميت لا وارث له غيره
وان قاضي بلد كذا قسم بكونه وارث الميت وجا بشهدين شهدا ان قاضي بلد كذا
استشهدنا على قضايه ان وارث الميت فلان الميت لا وارث له غيره وقال الشهود
لا ندري بالشيء سبب ففتي فان القاضي الثاني جعله وارثا وينبغي للقاضي الثاني
ان يسأل المدعي ما تشبه عود الميت وهذا السؤال ليس بشيئا يفتي القاضي
حتى لو لم يبين المدعي شيئا بهذا القاضي الثاني فضلا لا اول ولكن هذا السؤال
من القاضي على سبيل الاحتياط ليعلم انه باي سبب يستحق حتى لو ظهر وارث اخر

هـ يعرف القاضى الثاني ان ابها اولي بالميراث فان اخبر المدعى بسبب يكون به وارثا على وجه من الوجوه انقصى قضا الاول بالميراث ودفع المال اليه ولكن لم يقضى بالسبب الذي ادعى فان جار رجل بعد ذلك وادعى انه ابه الميراث وارث له غيره واقام على ذلك سنة ينظر ان كان الاول يقضى سببا لا يثبت مع الارث بذلك السبب جعل القاضى الميراث كله للثاني وان كان الاول بين سببا يثبت مع الارث مع الارث بذلك بان يثبت انه اب الميراث جعل القاضى الثاني ثلاث سنين للميراث وان ذكر الاول انه اب الميراث واقام الثاني سنة انه اب الميراث يعطى الثاني خمسة الاسداس وان ذكر الاول انه اب الميراث وادعى الثاني انه ابو الميراث واقام على ذلك سنة وقضى القاضى الثاني بابوته جعل الميراث له لان ابوة الثاني تثبت بالقضا بالسنة وابوة الاول لم تثبت الا باقراره لو جار رجل واقام سنة انه ابو الميراث وقضى بابوته وجعل الميراث له واقام سنة انه ابو الميراث والقاضى لا يقبل بينته ولا يدخل مع الاول قال في الكتاب ولو ان القاضى الثاني حتى قضى بالميراث للثاني قال الاول ان اقم السنة عندك اني ابو الميراث تلتفت اليه وان اقام الاول سنة على اني القاضى الاول قضى بابوته جعل القاضى الثاني الميراث للاول ولو ان القاضى لم يقض بابوة الثاني حتى اقام الاول سنة على ابوته قضى القاضى بالميراث سنة لا تسقط ابها في الدعوى مدعى الجدة والجواب في ولا العتاقة كالجواب في الابوة بان ادعى الاول انه مولى الميراث اعتقه وان القاضى الاول انما قضى به بالميراث لذلك وادعى الثاني انه مولى الميراث اعتقه لانه لا يتصور ان يكون الشخص معتقا من الاثنين من كل واحد منهما على الكمال كما لا يتصور ان يكونا الاثنين لكل واحد منهما على الكمال فصار الحكم الوفاك السبب من هذا الوجه وان سبق الحكم لاحدها بالميراث بسبب الاول فهو اولي وان اجمعا قضى بينهما على خوف ذكرنا وان رجع الاول انه اب الميراث وان القاضى الاول قضى بالميراث لذلك واقام احدهما سنة بطلت اشتراكا في الميراث وان سبق الحكم لاحدهما وان رجع الاول انه اب الميراث واقام سنة ابنة ابها ثبت الميراث فالميراث بينهما اثلاثا وان تقدم الحكم للاول ولو ادعى الاول انه اب الميراث او ابوه واقام الاخر سنة انه اخ الميراث لا شيء للثاني ولو كان القاضى له امرأة زوجت ابها زوجة الميراث ثم جار رجل واقام سنة انه اخ الميراث اخذ منها ما زاد على الربع ولو اقام سنة انه اب الميراث اخذ منها ما زاد على النصف وما زاد حصل ان القاضى الاول ادعى قضى بوارثه الاول ولم يبين سبب الورثة واقام الاخر سنة عند القاضى الثاني على نفسه عن الميراث يسأل القاضى الثاني الاول عن نفسه ان ذكر نسب لا يثبت مع الثاني فالميراث كله للثاني وان ذكر نسب لا يثبت الثاني معه فلا شيء للثاني وان ذكر نسب لا يثبت الثاني معه جمع بينهما في الميراث قال فان كان المقتضى له الاول معنوها او صغيرا لا يعبر عن نفسه فاقام بعض ما ذكرنا سنة انه وارثه وبين نسبه عن الميراث فان كان الثاني ممن يحتمل استقوط الحال

خو

خو الاخ والعم جعله القاضى ساقطا بالاول وان كان الثاني لا يحتمل الاستقوط فان القاضى يجعل للاول افضل الاشياء ويقضى للثاني باقل ما يكون ساقطه فيما اذا كان الاول ذكرنا يجعل ابن الميراث حتى لو كان الثاني ابنا يعطى له السدس لكونه اقل ولو كان الثاني زوجة الميراث يعطى لها النصف لكونه اقل قال ولو ان امرأة اقامت سنة ان قاضي بلوكذا قضى بانها وارثه هذا الميراث وجعل كل الميراث لها نظر القاضى الثاني ذلك كما نفرد الرجل فان اقام بعد ذلك رجل سنة انه اب الميراث او ابوه او اقامت امرأة سنة ابها زوجته سال القاضى الثاني المرأة الاولى عن سبب القضا لها فان زعمت انها بنت الميراث عاقل متقها بزعمها وان كانت المرأة الاولى صغيرة لا تقرب عن نفسها او كانت معنوها جعل القاضى لها الثلث ما يكون لها وجعل لها ولا اقل ما يكون لها مع المرأة الاولى حتى لا ينقص القضا الاول الا في القدر المتيقن كذا في المحط اذا ادعى رجل على ورثة رجل وبناعلى الميراث وقال ان ابنا هذا قد مات ولبيعت له كذا او قد فرت به كذا في حياته طائعا ومات قبل ان يوفى شيئا من ذلك وخلف من التركة في يدها ولا ما بقي بالدين المذموم به وزيادة ولم يمان احب التركة فالحق في التركة ان لا تستر طائعا اعيان التركة لاثباته الدين ولكن انما يامر القاضى الوارث بقضا الدين اذا ثبت وصول التركة اليهم وعينوا كادهم وصول التركة اليهم لا يمكن المدعى اثباته الا بعد اعيان التركة في ايديهم بما يحصل به الاعلام رجل ادعى دارا في يد رجل وقال في دعواه هذه الدار كانت لابي فلان مات وتركها ميراثا لي ولا حتى فلانة لا وارث له غيري وترك مع هذه الدار ثيابا ودوا من فقتها الميراث ورفعت هذه الدار في نصيبى بالقسمة واليوم جميع هذه الدار ملكي بهذا السبب وفي يد هذا المدعى عليه فخر حق فدعواه صحيحة ولكن لا بد وان يقول اخوت اخي نصيبها من تلك الاموال حتى يصح منه مطالبة المدعى عليه بتسليم كل الدار اليه ولو قال في دعواه فان ابى وتركها ميراثا لي ولا حتى ثم اقرت اخي جميعها لي وصرفتها في ذلك فالصحيح ان القاضى لا يسمع دعواه في الثلث لان هذا دعوى الملك في الثلث بسبب الاقرار ودعوى الملك بسبب الاقرار غير صحيحة وعليه فتوى عامة المشايخ كذا في المنتقى ومن له الورثة الموحل اذا المراد اثباته فله ذلك وان لم يكن له حق المطالبة بالاداء في الحال وكذا للمرأة اذا ارادت اثبات بقية مهرها على الزوج فلها ذلك وان لم تكن لها حق المطالبة به في الحال يسأل القاضى الامام شمس الاسلام الاورجندى عن ادعى على اخيه في يده وقال كان هذا ملك ابي مات وتركها ميراثا لي ولا حتى وثلاثي سمي غدا الورثة ولم يبين حصة نفسه قال مع من هذه الدعوى واذا اقام على دعواه السنة قال القاضى يسمع ولكن اذا اكل الاموال المطالبة بالسلم بالتسليم لا بد ان يبين حصته ولو كان بين حصته ولم يبين عدد الورثة باد قال مات ابي وترك هذا العين ميراثا لي وكما عهدهما سواي وحصتي منه كذا وطلبه بتسليم ذلك قال لا يسمع منه هذه الدعوى ولا بد من بيان عدد الورثة لجواز ان

بيان

لو بين كان نصيبه انفق رجل ادعى على رجل ان له عليه فلان الف درهم دين وان مات
قل ان يورثها اليه وان في يدك الف درهم من ماله وطالبه بقضا الدين من ذلك المال
فالتفت اليه باسمع دعواه واذا لا يسمع دعواه لا خلف المدعى عليه ولو اقام بينة لا يسمع
بينته كذا في المحيط ما تفرغني تحت امرته مسلمة فقالت اسلمت بعد موته ولي
الميراث وقالت ورثته اسلمت قبل موته ولا ميراث لكن قال قول للورثة ولو مات
المسلم وله امرأة فعليه في مات مسلمة بعد موته وقالت اسلمت قبل موته وقالت
الورثة اسلمت بعد موته قال قول للورثة ايضا كذا في الكافي ولا يحكم الحال لان الظاهر
لا يصلح حجة للاستحقاق وهي محتاجة اليه اما الورثة فهم الواضون ويشهد لهم
ظاهر الحديث ايضا ومن مات وله في يورث اربعة الاف درهم ودعته فقال
المستودع هذا بين الميت لا وارث له غيره فانه يدفع المال اليه بخلاف ما اذا اقر
لرجل انه وكيل المودع بالقبض او انما اشتراه من حيث لا يومر بالدفع اليه لانه اقر
بقيام حق المودع اذ هو حي فيكون اقراره على مال الغير ولا كذلك بعد موته بخلاف
المديون اذا اقر بتوكيل غيره بالقبض لان الدينون تقضي بامانها فيكون اقراره على
نفسه فيومر بالدفع اليه ولو قال المودع لآخر هذا بين الميت ايضا وقال الاول ليس للميت
ان يورثني فقي بالمال الاول كذا في الهداية في القواعد الظهيرة في فضل الوديع
اذ لم يورث بالتسليم ومع هذا سلم ثم اراد الاسترداد هل له ذلك ذكر شيخ الاسلام علا الوتر
رحمه الله انه لا يملك الاسترداد وكان والي يحكي عن استاذه ظهير الدين المرغيناني
انه كان يترد في جواب هذه المسئلة وفي فضل الوديع اذ لم يورث بالتسليم ولم
يسلم حتى ضاعت في يده هل يقضي قبل لا يقضي وكان ينبغي ان يقضي واذا اقر
الميراث بين العرفا او بين الورثة قال لا يأخذ من العرفم ولا من الورثة كفيلا وهذا
شيء احتياط به لبعض الفقهاء كذا في النهاية وهو ظالم وهذا عندنا في حجة رحمه
الله كذا في الهداية وقال لا يأخذ الكفيل اي لا يدفع المال اليهم حتى يأخذ الكفيل
وهذا الذي ذكره وهو الدفع الى المديون انما يصح ان لو كان وارثا من لا يحب بغيره
واما اذا كان يحب فالحكم بخلافه ذكر هذه المسئلة في ادب القاضي المصدر الشهيد
رحمه الله فقال واذا حضر الرجل وادعى دارا في يد رجل انها كانت لآبائه مات وتركها
ميراثا له واقام على ذلك بينة ولم يشهد له غيره عند الورثة ولم يورثهم فكم قالوا
ترتها ميراثا للورثة فانه لا يقبل هذه الشهادة ولا يدفع اليه شيئا حتى يقم بينة على
عدو الورثة لانهم ما لم يشهدوا لا يصير نصيبه هذا الواحد معلوما والفقهاء غير
المعالم مستندون في هذا ثلاثة فصول الاول هذا والثاني وهو ما اذا شهد
الشهود ذواته ابنة ووارثه لا تعرف له وارثا غيره فان القاضي يقضي بجمع التركة من
غير تالم والفصل الثالث اذا شهدوا انما بين فلان مال هذه الدار ولم يشهدوا
على عدو الورثة ولم يقولوا في شهادتهم لا تعرف له وارثا غيره فان القاضي يتلوم
رما ناعا على قري ما يورث فان حضر وارث غيره فستم الحال بينهم وان لم يحضر دفع
الدار اليه وهل يأخذ كفيلا ما دفع اليه قال ابو حنيفة رضي الله عنه لا وقال
ابو يوسف ومحمد رحمهما الله ياخذ ثم انما يدفع الى الورث الذي حضر جميع المال بعد

التلوم اذا كان هذا الوارث ممن لا يحب بغيره لكن يختلف نصيبه كالزوج والزوج
يدفع اليه اقل النصيبين او فوال النصيبين قال محمد رحمه الله او فوال النصيبين
وهو النصف للزوج والزوج للمرأة وقال ابو يوسف رحمه الله اقل النصيبين وقوت
اي حنيفة رضي الله عنه فمضطر وبالمسئلة فيما اذا ثبت الدين والارث بالشهادة
اما فلا ثبت الدين والارث بالاقرار فيؤخذ الكفيل بالاتفاق كذا في النهاية واذا كانت
الوارث في يد رجل واقام الاخذ البينة ان اياه مات وتركها ميراثا بينه وبين اخيه
فلان الغائب فقيله بالنصف وترك النصف الاخر في يد الذي هو في يده ولا يستوفى
منه كفيلا وهذا عندنا في حنيفة رحمه الله وقال ان كان الذي هو في يده جاحدا
اخذ منه وجعل في يده منقرا ان لم يجد ترك في يده ولو كانت الوعاقب في منقول
فقد قيل يؤخذ منه بالاتفاق لانه يحتاج فيه الى الحفظ والرفع بلغ فيه بخلاف
القار لا يملك محضته بنفسها ولهذا يملك الوضي بيع المنقول على الكبر الطائفة
دون القار وكذلك حكم وصي الام والاخر والع على الصغير وقيل المنقول
على الخلاف ايضا وقول في حنيفة رحمه الله فله اظهر حاجته الى الحفظ واذا حضر
الغائب لا يحتاج الى عايدة البينة وقال شيخ الامام علي بن الرضا رحمه الله
وهو الاصح كذا في الكفاية ويسلم النصف اليه بكن القضا لان احدا الورثة
ينصب خصمه في الباقيين فيما يستحق له وعليه دينان او عينا لان المعقوله
وعليه انما هو الميت في الحقيقة وواحد من الورثة يصلح خليفه عنه في ذلك
بخلاف الا يستوفى لنفسه لانه حامل فيه لنفسه فلا يصلح باساعن غيره
فلهذا لا يستوفى الا نصيبه وصادق اذا قامت البينة بدين الميت الا انه
انما ثبت استحقاق الكل على احد الورثة اذا كان الكل في يده ذكره في الجامع
كذا في الهداية **فصل** في القاض والقبض والقبض على رجل بغير
الي القاض وان ثبت عليه ماله بينة او اقرار الرجل له فالقاضي لا يجسه من غير
سؤال المدعي هذا هو مذهبنا واذا سأل المدعي فذكر في كتاب الاقضية ان القاضي
لا يجسه في اول الوهلة ولكن يقول له فارضه فان غادر مرة اخرى جسه ولم يفصل
بين الدين الثابت بالاقرار وبين الدين الثابت بالبينة وهو اختيار الحنفية
وامذهب عندنا ان في فضل البينة يجسه في اول الوهلة وفي فضل الاقرار لا يجسه
في اول الوهلة وفي الفتاوى القياسية حتى يظهر ما طلعت ثم في فضل الاقرار اذا لم
يجسه في اول الوهلة هل يجسه في المرة الثانية ذكر في بعض الروايات ان
يجسه وفي بعضها انه لا يجسه لا يجسه في المرة الثالثة ثم اذا
حجا وانما يجسه فان عرف القاضي بفساده جسه وان لم يعرف بفساده لا يسأله الك
من مال هذا ظاهر مذهبنا في ما رجمه الله وهو ليسا بالمدعي الى مال
وظاهر مذهبنا ان لا يسأل الا اذا طلب المدعي عليه ذلك كذا في التاتارخانية
فان سأل المديون من القاضي ان يسأل صاحب الدين الى مال سأل القاضي بالاجماع
فان قال الطائفة هو معسر لا يجسه لانه لو اقر بعسرته بعد احبس اخرجه وقيل
الحبس لا يجسه فان قال الطالب هو موصى قادر على القضا وقال المديون

فقد قيل المصنف في الجليل والكلالة

انا محسن تكلوا فيه قال بعضهم القول قول المربيون انه معسر وقال بعضهم
ان كان الدين واجبا بدلا عما هو مال كالقرض ومثل المبيع القول قول مدعي
البسار مروي ذلك عن ابي حنيفة رضي الله عنه وعليه الفتوى لان قدرته
كانت ثابتة بالبرهان فلا يقبل قوله في زوال تلك القدرة وان لم يكن الدين
بدلا عما هو مال كان القول قول المربيون وقال بعضهم كل ما وجب بعقده
لا يقبل قول المربيون انه معسر وان لم يكن ذلك بدلا عما هو مال كذا في فتاوي
قاضي خان فقد علمت ان الفتوى على انه لا يجب الا في ما كان بدلا عن
مال فلا يجب في المهر والكفالة على المفتي به وهو خلاف ما اختاره المص
نفع الصاحب الهداية وذكر الطرسوسي في شعر الوسائل انه المذهب المفتي به
فقد اختلف الا فتاوى الترمذية معتدة ولم يكن بدل مال والعمل على ما هو
في المتنون لانه اذا تعارض ما في المتنون والفتاوى فالمعتد ما في المتنون
ولذا لم تقدم ما في الشروع على ما في الفتاوى كذا في البحر الرائق قال
محدث رحمه الله في كتاب الحوالة ويجب في الربوة كلها كائنا من كان من احم
او حرم او حال او زوج او زوجة او امرأة او رجل مسلما كان او ذميا او حرييا
مستائما او محررا او ممتعا او امثلا او مقطوع اليد قال الا ان يكون
ابا او اما فانه لا يجب واحدا من الابوين بدلين الا ان وكذلك لا يجب الجدة والجدوة
وان علوا وعن ابي يوسف رحمه الله انه يجب ان لا يحجب عنها نفقة وكل
من اجبرته على النفقة وابي حنيفة ايا كان او اما او جوا او خيرة او زوجا والمكاتب
والعبد التاجر في الحبس بمنزلة ما وصفت لك والعبد لا يجب لمولاه وكذا العيس
المولي لعبده اذ لم يكن عليه دين وان كان مديونا حبس فيه كذا في الخلاصة واما
الصبي الحر فمقتضى المشايخ رحمهم الله ما لو ابي الحبس وجعلوه كالبائع وبعضهم
قالوا اذا كان له وصي يجب تاديبا حتى لا يعود لمثله ويبقى الوصي فيفسارح
الي فقنا الدين وان لم يكن له اب او وصي لم يجب فاما اذا كان محجورا عليه ذكر في بعض
المواضع انه ان كان له اب او وصي يجب تاديبا يعني الاب او الوصي وان لم يكن له
اب او وصي نصيب القاض فيما ليس له بدلا من الدين ويوفي الغرض ما حكم كذا
في الملحق والمكاتب حبس مولاه الا فيما اذا كان من جنس الكتابة والمولى لا يجب
المكاتب في دين الكتابة وغيرها وفي رواية ابن سبيعة حبسه في غير مال الكتابة
والصحيح هو الاول كذا في فتاوى قاضي خان ويجب المسلم بدلين الذمي والذمي
بدلين المسلم وكذا المستامن كذا في الخلاصة وفي الكبري والفتوى على الاول
وحبس في الحدود والعقاص اذا قامت البينة حتى يسأل عن الشهادة فاما قبل
اقامة البينة فانه لا يجب فان شهد شاهد عدل بترك حبسه عند ابي حنيفة
رحمه الله وعند ما لا يجب في حد القذف والعقاص كذا في التاتارخانية
وفي كفاية الاصل لا يجب العاقلة في دية ولا ارش ولكن يؤخذ من عطية تهم
ولو لم يكونوا من اهل العطا وامتنعوا من الاداء حبس كذا في الخلاصة
وان طلب المدعي اليقين في العقاص فامتنع عنه المدعي عليه وكذا فانه يجب

عند ابي حنيفة

عند ابي حنيفة رحمه الله وكذا في البين في التسمية وحبس الدعا والذين
مخوفون على المسلمين واهل الفساد حتى يعرف منهم التوبة والدعا من يتعهد
اتلاف اموال الناس او انفسهم او كليهما فاذا كان يخاف على الناس منه في النفس
والمال حبس في السجن حتى يظهر منه التوبة وينبغي ان يكون للناس محسن على
حدة تخرزا عن الفتنة وعن ابي حنيفة رحمه الله ان المرأة تحبس في محبس
النساء ولكن يحفظها الرجل وفي مختصر خواهر زاده ايجس الكفيل بالنفس
كما يجب في الدين قال نعم واذا حبس كفيل الرجل بامر بالمال فلكفيل ان حبس
الذي عليه الاصل الا ترى ان الكفيل اذا طوّل بالمال له ان يطالبه الاصيل
فاذا لزم كان له ان يلزم الاصيل وانا اخذ من الكفيل كان له ان ياخذ من
الاصيل كذا في التاتارخانية ولا ياخذ المال قبل الاداء وهذا يدل على ان رب
الدين لو اراد ان حبس الكفيل والاصيل كذا في الخلاصة فان حبس رجل في دين
وجاهر نطالبه بالدين فان التراضي خرج المظالم حتى يجمع بينه وبين المظالم
المدعي فان قامت للديني بينة عادلة او قرأه الى السجن وكتب في ديوانه
انه محبوس بحق هذا المترجي ايضا مع الاول حتى اذا قضى دين احد هما
يتفرج حبوسا بدين الاضطرار في المحيط لهما على رجل دين لا حذرهما القليل
ولا الاخر الاكثر لهما حب القليل حبه وليس لهما حب الاكثر اطلاقه بلا رضاه
وان اراد احدهما اطلاقه بعد ما رتب حبسه لنفسه ذلك كذا في البرازية لا ينبغي
للقاضي ان يعزب محبوسا في دين ولا غيره ولا يفتد ولا يقتل ولا يمد
ولا يعزب ولا يقيه في الشمس واذا خاف القاضي على المحبوس في السجن ان يضر
من حبسه حوله الى حبس اللصوص الا اذا كان يخاف عليه منهم لما يشعرون
الصوص عدواة وعرف انه لو حوله اليهم لفسدوه لا يجوز له كذا في المحيط السرخسي
ولا يقيم بين يدي صاحب الحق اهانة كذا في الخلاصة وان كان هذا المحبوس لا يزال
يهدب من السجن يورده القاضي باسوار كذا في الملحق ومتى حبسه القاضي
يكتب اسمه ونسبه في ديوانه ويكتب من حبس لاجله ويكتب مقدار الحق عليه
ويكتب التاريخ فكتب حبس فلان ابن فلان كذا او كذا في ديوانه يوم كذا ما شتمه
كذا في سنة كذا كذا في محيط السرخسي قال محمد رحمه الله في كتاب الحوالة والكتابة
اذا حبس الرجل في الدين شهرين او ثلاثة سال القاضي عنه في السر وان سأل عنه
في العلن ولا ما حبسه كذا في المحيط اختلفت الروايات في تقديم تلك المدعى
محمد رحمه الله انه قدرها بشهرين الى ثلاثة وعنه ايضا انه قدرها بربعة اشهر
وعنه ابي حنيفة رحمه الله برواية الحسن انه قدرها بستة اشهر وعنه رواية الطحاوي
انه قدرها بشهر وكثير من مشايخنا رحمهم الله اخذوا برواية الطحاوي وبعض مشايخنا
رحمهم الله قالوا القاضي ينقل الى المحبوس ان يراى عليه ربي المقر وهو صاحب
عيال ايشكوا عياله الى القاضي البوس وصلى النفقة وكان لنا عند جواب
خضه حبسه شهر ثم يسأل وان كان وقا حاكمه جواب خضه وعرف ثم رده ولاي

عليه اطاره اليسار حبه اربعة اشهر الى ستة اشهر ثم يسال وان كان فيها
بين ذلك حبه شهرين الى ثلاثة اشهر ثم يسال وبه فقل كان يعني الشيخ
الامام طهر الدين المرحوماني وهو يحكي عن عمه شمس الامية الادريجي
وكثير من المشايخ رحمهم الله قالوا ليس في هذا تقدير لازم كذا في الذخيرة
والصحيح انه موقوف الى رأي القاضي فاني متفي ستة اشهر وعلم نقضه بدم
الحبس وان مضي شهر وظهر عجزه وعسرته بان شهروا بافلاسه خلا له
ثم اذا سال القاضي عنه فاما يسال اهل الخبرة من خبرانه ومن حال طهر
في المعاملة كذا في جواهر الاخلاط والتمسك عن خبرانه واصدقائه واصل
شوقه من الثقات دون العساق فاذا قالوا لا نعرف له مالا كذا في ذلك كذا
في فتاوي قاضي خان قال الشيخ الامام في شرحه هذا السؤال من القاضي
تعد ما حبه احتياط وليس بواجب فاذا ساله عنه فقامت البينة
عليه عسرته اخرج القاضي من الحبس ولا يحتاج الى لفظة الشهادة
بل اذا اخبر بذلك يكفي وان اخبره بذلك ثقة عمل بقوله واخرجه من
السجن والاشنان احوط كذا في جواهر الاخلاط قالوا هذا اذا لم يكن
الحال حال منارعة بان لم يجر بين الطالب والمطلوب منارعة بان ادعى المطلوب
انه احبس بهذا وقال انه موثر لا بد من اقامة البينة ومثي كانت الحالة هذه
فان شهد شاهدان انه مضر على سبيله ولا تكون هذه الشهادة على التمسك لان العسار
بعد السار امر حادث فيكون شهادة بامر حادث لا بالشي كذا في الذخيرة فان اخبره
عدول او اشنان باعساره قبل الحبس فيه روايتان في رواية يقبل ولا يجبه وفي رواية
الحصاف لا يقبل وجب فيه واليه ذهب عامة مشايخنا رحمهم الله هو الصحيح كذا
في محيط السرخسي وفي الحاشية وبعد ما خلى سبيله هل لصاحب الدين ان يلزمه
اختلافه فيه والصحيح انه ان يلزمه وقال الشيخ الامام شمس الامية الحلو ان
رحمه الله احسن الاقوال في الملازمة ما روي عن محمد رحمه الله انه قال يلزمه
في مشابهة ولا يمنع من الدخول الى اهله ولا من الفدا والعشا ولا من الوضوء والخلا
وفي الفتاوي الفتاوية ويجلس على باب دارة حتى يخرج وليس له ان يجلس في موضع
لان ذلك حبس وليس له حق الحبس قال هشام سالت محمد رحمه الله فان
كانت الملازمة تقر بعباله وهو ممن يكتسب في سعيه في طوفه قال امر صاحب
الحق ان يوكل غلاما له يكون معه ولا يمنع عن طلب قدر قوت يومه وعباله
وكذلك ان كان يعمل في سوقه قال وان شئت ترك ابا ما يعني هذا المجلس ثم يلزمه
على قدر ذلك قلت له فان كان عاملا يعمل بعباله ان كان عملا يتدبر ان يعمل حيث
يلزمه اي حيث يجلس لازمه ويعمل هوثة وان كان عملا لا يتدبر الاعمال الطلب
خروج وطلب فان كان في ملازمة ذهاب قوته وقوت عياله امرته ان يقيم قتيلا نفسه
ثم يجلي سبيله ويستترق الله تعالى وفي كتاب الاقضية ان كان العمل سعي الما ونحوه
ليس لصاحب الحق ان يمنع من ذلك لانه لا ضرر على الملزوم في هذه الصورة
وتغلاصه الا اذا كانه نقضه او نقضه عياله واعطاه حبيد كان له ان يمنعه

من ذلك

من ذلك لانه لا ضرر على الملزوم في هذه الصورة وفيه ايضا لصاحب الحق
ان يمنع الملزوم ان يدخل في بيته لغايط او غدا الا اذا اعطاه الغدا او غدا موضعها
اخر الاجل الغايط حينئذ له ان يمنعه عن ذلك وفي الحاشية فان قال المذنبون لا اجلس
مع غلاما مكن واجلس معك قال بعضهم كان له ذلك وانفع ان في الملازمة الماي
الى صاحب الدين لا الى المذنبون ان شئلازمه كنفسه وان شئلازمه بغيره وفي الذخيرة
قال القاضي الامام ابو علي السني رحمه الله المذهب عندنا ان الطالب لا يلزم
المطلوب في المسجد لان المساجد ليست لذكر الله تعالى لا للملازمة وحكمي عن
الفقيه ابي جعفر الكندي ان الطالب لا يلزم بالملازمة في المسجد بل لا يلزم
ولو كان الرجل ممن يلتزم بالمال لا يلزم في المال كذا في التاثير حاشية وذكر
الحصاف رجل حبس عن عياله ثم غلبت فساله القاضي عن المحبوس فوجده
معه ربا خط منه كقبلا وحكي سبيله لانه ربا غيب الطالب ويحفي بنفسه
وبعد ان يطول حبسه فينظر كذا في محيط السرخسي وعن محمد رحمه الله
ان الطالب ان يلزم الغريم وان لم يامره القاضي بملازمته ولا فلسه اذا كان
مقرا بحقه فان قال الفقيه احمسي واما الطالب الا الملازمة قال يلزمه
كذا في الذخيرة لم يمسك الطالب ان يقيم في الشمس او على الثلج او في موضع يقصر
به كذا في الخلاصة عن محمد رحمه الله سئل عن ملازمة المرأة قال امر عن عياله
ان يامر امرأة حتى تملك زوجها فقيل له ان لم يقدر الغريم على امرأة تملكها قال
اقول لغريمها اجعل معها امرأة فتكون في بيتها وتكون أنت على الباب او تكون
المرأة في بيت نفسها وحدها ويكون الغريم على الباب فتلك المرأة اذ هربت المرأة
وتذهب قال ليس له الا ذلك وذكر ابن رستم عن محمد رحمه الله يلزمها
في موضع لا يخاف عليها الفقه كالمساجد والاسواق ويخوذ ذلك ان شاب رجلا
وان شائنا وهذا في النهار وما لي الليل قبل ملازمته بالسلا محالة فالحاصل
انه يلزم على جميع الامن من الفقه من كل وجه ذكره هلال في كتاب الوقت
اذا شهد الشهود بغير معنى المدة انه فقير فالتقاضي لا يجلي سبيله حتى يسال في السر
وانه حسن فاذ وافق خبر السر شهادة الشهود لا يجلي سبيله ايضا حتى استوفى
المحبوس ثم يجلي سبيله وان خالف خبر السر شهادة الشهود اخذ بخبر العدل
في السر كذا في المحيط وذكر الامام قاضي خان في الجامع الصغير وانما القاضي ان
يسال بعد الحبس قبل انفق المدة كان له ذلك والسبب على الافلاس قبل انفق
المدة بعد الحبس مقبولة بالاجماع كذا في التاثير حاشية وان اقام المحبوس بينة
على عسرته وقيام صاحب الحق ببنية على يساره احدى بينة صاحب الحق ولم
يلزم محمد رحمه الله في شيء من الكتب كقصة الشهادة على الافلاس وذكر الحصاف
رحمه الله في كتاب الوقت كيفية الشهادة على الافلاس فقال ينبغي للشهود
ان يشهدوا انهم فقير لا يعلم له مالا ولا عريضة من العروص حتى يترك عياله
حد الفقير وحكمي عن الفقيه ابي القاسم رحمه الله انه قال ينبغي ان يقولوا انه
مفلس مودم لا نفلم له مثل مالا سوى كسوته التي عليه وبيات ليلة وقد

١ ختبرنا امره في السور والعلامة وهذا ثم ابلغ ثم اذ انت عسره فالقاضي
 لا يجسه بعد ذلك ما لم يعرف له حالا وان قامت البيعة على عسره بعد ما مضت
 مودة في الحبس وكان الطالب عابيا فالقاضي لا ينتظر حضوره القابيل بل يخرج
 من السجن ولكن باخذ كنفه كذا في المحيطه اذا قامت البيعة على عسار المحبس
 فتقبل ان يحكم القاضي بافلاسه اطلاق الدين المحبوس فطلب المحبوس
 من القاضي ان يعفي عسره بيعة اقامها بحضرة رب الدين اجابه القاضي
 الى ذلك انه فيه فائدة حتى لا يجسه رب الدين ثانيا من سمعته وحق الحبس
 واني اخرج كذا في الذخيرة واذا كان الرجل محبوسا بدينين فادى الى أحدهما
 لم يخرج من السجن حتى يودي حق الآخر وهذه المسئلة دليل على ان
 المحبوس ان يوثق بعض الغرام على البعض وقد نص في فتاوى الشافعي على ذلك
 وصورة المسئلة المذكورة ثم رجل عليه الف درهم لثلاثة نفر لو اخرج منهم
 خمسة ولو اخرج منهم ثلاثة ولو اخرج منهم ما بقا فاحقق الغرام وحسبه
 يدبونهم في مجلس القضاء وماله خمسة كيف يقسم ماله بينهم قال اذا كان
 المديون حاضرا فانه يعفي ديونه بنفسه وله ان يخدم البعض على البعض
 في القضاء ويؤثر البعض على البعض لانه يتصرف في خاص ملكه لم يتعلق
 به حق احد فتصرف فيه على حسب مشيئة وان كان المديون غائبا
 فالدين ثابت عند القاضي والقاضي يقسم ماله بين الغرام المحض وليس للقاضي
 ولاية تقديم بعض على البعض المرأة اذا حشد زوجها للمهرها او بدين
 اخر فقال الزوج للقاضي احبسها معي فانه في موضعها في السجن فتكون معي
 ذكر المحض في ادب الفتى في باب المطالبة بالمهر والمهر لا يحبسها وبعض
 قضاة زماننا اختاروا الحبس لفساد الزمان سد الباب للمفسدة عليها
 فانها اذا لم تحبس وضحت زوجها تذهب حيث تريد كذا في الذخيرة
 وفي نوادر ابن سماعه عن محمد بن عبد الله اذا مات الرجل في الورثة صغير
 وكبير والميت على رجل دين فحسبه الابن الكبير ثم اراد ان يطلقه لم يطلقه
 القاضي حتى يستوثق للمنفعة ولا يخرج المحبوس في الدين من السجن
 لحي شهر رمضان ولا للفطر ولا للادعي ولا للكمعة ولا للعلة مكتوبة ولا لخدمة
 فريضة ولا لخدمة حاضرة بعض اهلها وان اعطى كفلا بنفسه كذا في المحيط
 ولا علة الحر يعني كذا في الخلاصة اذا مات المحبوس والداؤه ولم يحضرته
 احد للعسل والتلفين يخرج القاضي من السجن هو اجمع اذا كان من ينفق
 بذلك الامني لاحد من السجن فيدان المحبوس بخروج بكفيل كان له جنازة
 الوالد والاحداد والجدان والولد لا يباين باخراجه اما في غيرهم لا يخرج
 والفتوى على انه يخرج في جنازة الولد بكفيل كذا في الكبرى وعلى ان الامام
 ابو بكر الاسدي رحمه الله انه قال في المحبوس في السجن اذا جن لم يخرج الحاكم
 من السجن وذكر المحض رحمه الله في ادب القاضي ان المحبوس في السجن
 اذا مرض مرضا اضناه ان كان له خادم يخرج منه لا يخرج من السجن ولا يخرج

للمعاجة وهكذا روي عن محمد بن عبد الله عن حماد بن عمار قال
 وان مات فيها كذا في المحيط وفي واقعات الناطقي لو مرض في الحبس واضناه
 ولم يحضر من يخدمه يخرج من الحبس هكذا روي عن محمد بن عبد الله عن
 اذا كان القاتل هو الملاك وعن ابن يونس رحمه الله انه يخرج منه والملاك
 في السجن وغيره سواء الفتوى على رواية محمد بن عبد الله كذا في الخلاصة
 قال محمد بن عبد الله بن يونس في السجن ولا يخرج الى الحمام ولو احتاج الى الحمام لا بأس
 بان يدخل زوجته او جاريتها في السجن فيطأها حيثما يطأ عليه احد
 وفي الفتاوى العتبية وان لم يجد مكانا خاليا جامع وهل يترك ليكتسب
 في السجن اختلف المشايخ رحمهم الله فيه قال بعضهم يمنع من الاكتساب
 في السجن وقال بعضهم يمنع عن ذلك وهو الاصح والله اعلم بالحق
 رحمه الله وفي الكبرى وقال القاضي فخر الدين العنوي اليوم على انه
 لا يمنع من الاكتساب ولا يمنع المسجون من دخول اهله وجيرانه عليه
 ولكن لا يكون من ان يكتسب ثمة طويلة وفي السفن في قالوا وينبغي ان
 يحبس في موضع خشن لا ييسر له فرار ولا وطأ ولا احد يدخل عليه
 ليستأنس ببعض قلبه المحبوس في الدين اذا امتنع عن قضاء الدين ولم
 مال فان كان ماله من حبس الدين بان كان ماله دراهم والدين دراهم
 فالقاضي يعفي دينه من دراهمه بالاخلاق وان كان ماله من خلاف جنس
 دينه بان كان الدين دراهم وماله عروض او عقار او دنانير فعلى نول
 الى حقيقة رحمه الله لا يبيع العروض والعقار وفي بيع العقار فقياس
 وان استحسنه ولكنه يستبد بحسبه الى ان يبيع بنفسه ويقض الدين
 وعندهما يبيع القاضي دنانيره وعروضه رواه واحدة وفي العقار روايتان
 وفي الخانية وعندهما في رواية يبيع المقول وهو الصحيح ويكون البيع على
 الترتيب يبيع الدنانير اولاً ثم العروض ثم دنانير دينه كذا في التاتارخانية
 ذكر في كتاب العين والدين ان صاحب الدنانير اذا ظفر بدراهم من عليه
 الدين او على القس كان له ان يأخذها كذا في بيان مذهب ابي حنيفة رحمه
 الله واما على قول ابن يونس ومحمد بن عبد الله في بيع مال المديون بدنية
 ولكن يبدل بدانيه اذا كان الدين دراهم فان فضل الدين عن ذلك يبيع العروض
 اولاً دون العقار فان لم يبق ثمة بدنية وفضل الدين عنه حينئذ يبيع العقار
 اما بدون ذلك لا يبيع العقار اصلاً وهذا على احدى الروايتين عنهما وقال
 بعضهم على قولهما يبيع ما يجني عليه التلف والتوي من عروضه ثم يبيع
 ما لا يجني عليه التلف ثم يبيع العقار وان كان للمدبون باب يلبسها ويملكه
 ان يجزي بدون ذلك فانه يبيع ثيابه فيقضي الدين ببعض ثمنها ويشترى ما بقي
 ثوباً يلبسه وعلى هذا القياس اذا كان له مسكن ويملكه ان يجزي بما دون ذلك
 المسكن يبيع ذلك المسكن ويبقى بعض الثمن الى العرضا ويشترى بالباقي
 مسكناً لنفسه وعن هذا قال مشايخنا انه يبيع ما لا يجزا الى له حتى ان

انه بيع اللب في الصنف والنظم في الشئ واذا كان كائون من حديد او صغرى سيمه
وتجده كانوا من طين ثماني قدر يترك المديون من ماله ويباع ما سواه لغير
يدكر محمد رحمه الله هذه المسئلة في شئ من الكتب وقدر يروي عن عمر بن عبد العزيز
ثلاث روايات في رواية قال يترك ثيابه ومسكنه وخادمه ومركبه لانه يحتاج
الى ذلك كله وفي رواية اخرى يترك ثيابه ومسكنه وخادمه وهذه الرواية اخذ
بعض القضاة وفي رواية قال يبيع جميع ماله ويواجر ويعرف غلته الى عمرائه
وفي ظاهر رواية اصحابنا رحمه الله لا يواجر الا رواية روي عن ابي يوسف رحمه الله
ولكن ان اجره هو نفسه واخذ الاجرة يترك له قوت يومه وعياله ويعرف ما سوي
ذلك الى رب الدين ومن القضاة من قال ان كان في موضع الحرياء ما فوق الارار
وان كان في موضع البرد يترك له ما يدفع به من البرد حتى لا يباع جيبه وعياله
وباع ما سوي ذلك ومن الشايخ من قال يترك له دستا من الثياب ويباع ما سوي
ذلك وبه اخذ شمس الائمة الحلواني رحمه الله ومنهم من قال يترك له دستا من
من الثياب حتى اذا غسل احداهما لبس الاخر وهو اختيار شمس الائمة
المسرحي رحمه الله الحسن عن ابي يوسف رحمه الله اذا باع امين القاض غرض
المديون في دينه وقضى الثمن وهلك ثم استحق المبيع رجع المشتري على القرض
وبرجع القرض على المطلوب ولا يرجع المشتري على المطلوب ويجوز اقرار
المحبوس بالتدين لغرضه بعد ان يخلف بالله ما اقربه على وجه التخلي وهذا قول
ابي يوسف رحمه الله واذا اقر المحبوس بالبيع يخلف المشتري بالثمن انه اشترى
منه صحته ودفع الثمن اليه وما كان ذلك تخلفه كذا في المحيط ولا يزوج المديونة
ليقضى دينها من مهرها كذا في الملقط وفي نوادر ابن سماعه عن محمد رحمه
الله رجل عليه دين وهو مستر وله دين على رجل ملي فان كان المهر المعسر
حتى يتقاضى ماله على غرضه الموهوب فان قضي وجب غرضه الموهوب فان الحاكم
للخمس القس بما غلبه وقال ابو يوسف رحمه الله اذا كان للمعسر دين على
غرضه اخذ القاض غرضه بدنه وقضى دين غرضه ابن سماعه عن محمد رحمه
الله في المحبوس بالدين اذا علم انه لا مال له في هذه السكدة وله مال ببلدة اخرى
يومرى الدين ان يخرج من السجن وياخذ منه كفلا بنفسه على قدر المسافة
وبامره ان يخرج ويبيع ماله ويقضى دينه فان اخرجته فلم يخرج الى ذلك الموضع
حبسه كذا في الذخيرة والمال غير مقرر في حق الحبس حتى انه حبسه في الارض
وفي اقل منه لان ما في الارض وما دفعه ظالم كذا في الكفاية والحوالة من المسئلة
كذا في النهاية تشاءم الحصان عند القاض ان شا حبسها او عزرها حتى لا يعود
الى مثله عند القاض فان عفي محسن وان هذا كذا احدها عنده لا تغزرة فلا
طلب حبسه لكن يبيع عن ذلك رجلا يشتم الناس ان كان مرة بوعظ وان كان
شتم ضرب وحبس حتى يترك كذا في البرازية وفيها يبيح به
القاض ويرد قضاة وما لا يرد ما يجب اعتباره في هذا الفصل شيان
احدهما ان قضا القاض متى اعتمد سببا صحيا ثم بطل السبب من بعد لا يبطل

بأنه لا يبيع من ثيابه
ولا يترك له قوت يومه
ولا يبيع ما سواه

القضا

العقبا واذا ثبت عدم السبب من الاصل بعد وجوده من حيث الظاهر
فكذلك عند ابي حنيفة رحمه الله وابي يوسف رحمه الله والاحقر وعبدان يوسف
رحمه الله الاول هو قول محمد رحمه الله بطل القضا والثاني ان استحقاق
المبيع على المشتري يوجب توقف البيع السابق على حيازة المستحق ولا يوجب
توقفه وقضيه في ظاهر الرواية قال محمد رحمه الله في الروايات رجل
اشترى من اخر جارية ولم يقضها حتى استحقها رجل بالينة والبايع
والمشتري حاضران وقضى القاضي بها المستحق ثم ادعى البايع والمشتري
ان المستحق باعها من هذا البايع ونسبها اليه ثم ادعى البايع من المشتري
واقام البينة فبطلت بينته فقد شرط محمد رحمه الله في الكتاب للقضا
بالجارية للمستحق حضرة البايع والمشتري وانه شرط لازم حتى لو حضر
البايع دون المشتري او حضر المشتري دون البايع والقاضي لا يقضي بها
للمستحق وان لم يكن لها بينة على ما ادعى وطلبت المشتري من القاضي ان يقضي
العقد بينهما لغير البايع عن التسليم احياه القاضي اليذكر فان قضى القاضي العقد
بينهما ثم وجد البايع بينة واقامها على المستحق انه كان اشتراها وقضيه من
المستحق قبل ان يبيعها من هذا المشتري قضى القاضي بالجارية للبايع وليس له
ان يلزمه المشتري وقول محمد رحمه الله في الكتاب ثم وجد البايع بينة واقامها
على المستحق يشتر ان شرط قبول هذه البينة اقامتها على المستحق ولو
كان المشتري قضى الجارية من البايع ثم استحقها مستحق بالبينة قضى بها للمستحق
ويشترط حضرة المشتري لا يبيع المستحق القاضي البيع سلبا على ظاهر الرواية
اذا طلب المشتري ويرجع المشتري بالثمن على البايع فان اقام البايع بعد ذلك
بينته على المستحق انه كان اشتراها منه وقضيه قبل ان يبيعها قضى القاضي
بالجارية للبايع وبطلت قضا القاضي حتى كان للبايع ان يلزم الجارية المشتري
وهذا قول ابي يوسف رحمه الله الاول وهو قول محمد رحمه الله ما قول ابي حنيفة
وابي يوسف رحمه الله الاخر لا يبطل قضا القاضي بالفسخ ولا يكون للبايع ان يلزم
المشتري ثم عند محمد رحمه الله لما كان للبايع ان يلزم المشتري الجارية وان ابي
هل للمشتري ان يلزمها من البيع اذا ابي البايع ذلك لم يذكر هذا الفصل هنا قال
مشايخنا رحمه الله وينبغي ان لا يكون له ذلك واليه اشار بعد هذا في هذا الباب
هذا اذا قضى القاضي العقد بينهما فلوان القاضي لم يفسخ العقد بينهما
ولكن البايع مع المشتري اجتمعا على الفسخ حين استحققت الجارية من يد
المشتري ثم اقام البايع بينة على المستحق وقضى القاضي له بالجارية لا يكون له
ان يلزم المشتري بلا خلاف وان اراد المشتري ان يقضى البيع بعد الاستحقاق بلا قضا
والارضاء ليس له ذلك والمذهب انه لا بد لصحة العقد من قضا او تراض
منها وان كان المشتري لم يطلب من القاضي فسخ العقد بعد الاستحقاق ولكن
طلب من البايع ان يرد الثمن عليه فرده عليه ثم اقام البايع بينة على المستحق
على ما ذكرنا واخذ الجارية من المستحق ليس له ان يلزم المشتري اياها ولو كان

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

بنيته وقضى بالوابة له وان صار ذواليد مقضيا عليه لانه صار مقضيا عليه
بالملك المطلق لا بالتاج فقبلت نيته على التاج لهذا اليه اشار في السير
في الكبير ثم ان محمدا رحمه الله شرط حضرة المستحق لقبول هذه البيعة من
البائع وتعين المشايخ ابوا ذلك وقالوا ينبغي ان لا يشترط حضرة المستحق
وهكذا حكم الخ الامام شمس الائمة السرخسي رحمه الله بفرعائه وتعين
مشايخنا قالوا لا بل حضرة المستحق شرط كما اشار اليه محمدا رحمه الله في الاخر
وقيل غلبي قياس قول محمدا والي يوجبها الامام الله الاخر يشترط حضرة
المستحق وعليه قياس قول ابي حنيفة واي يوجبها الله الاول
لا يشترط حضرته وهذا القول اظهر واشبه وفي دعوى المستاجر لان
المالك للأجر والبدل للمستاجر وكذلك في دعوى الرهن يشترط حضرة
الاجر والمستاجر الراهن والمرهق لان الملك للراهن والبدل للرهن
واذا اراد الشفيع الاخذ بالشفعة وكان ذلك قبل قبض المشتري يشترط
حضرة البائع والمشتري للقبض بالشفعة واذا استحق الاستعانة رجل
بالبيعة يشترط للقبض له حضرة المبيع والمستعير جميعا وفي دعوى الضياع
هل يشترط حضرة المزارعين اختلف المشايخ رحمهم الله بعضهم شرطوا
وبعضهم لم يشترطوا وبعضهم قالوا انه كان البذر من قبلهم يشترط
حضرتهم وان كان البذر من قبل رب الارض لا يشترط حضرته
واذا ادعى رجل نكاح امرأة ولها زوج ظاهر يشترط حضرة الزوج
الظاهر لاستماع الدعوى والبيعة واذا مات الرجل وترك اثنا يكن
تقاضي وعليه دين مستغرق لتركته وليس له وارث ولا وصي فالقاضي
ينصب له وصيا لبيع تركته ولا يشترط اعضاء التركة لنصب الوصي
وهل يشترط اعضاءها لاثبات التركة فتد قيل يشترط وقيل لا يشترط
واذا قامت البيعة على افلاس المحبوس لا يشترط لسماعها حضرة رب
الدين ولكن ان كان رب الدين حاضرا او وكيله فالقاضي يطلقه بحضرته
وان لم يكن احدهما حاضرا فالقاضي يطلقه بتقيل ولو ادعى رجل علي صغير
شيا وله وصي حاضرا يريده الصغير المحجور عليه لا يشترط حضرة
الصغير هكذا ذكر شيخ الاسلام في شرح كتاب الفسقة لم يفصل بينا اذا
كان المدعي به ذنبا او غنا وجب الدين بمباشرة هذا الوصي او وجب
لا بمباشرة وذكر الناطقي في اجنبية اذا كان الدين واجبا بمباشرة هذا
الوصي لا يشترط اعضاء الصغير وفي ذيل القاضي للحنفاء رحمه الله اذا ادعى المدعي
على الصبي المحجور ان لم يكن للمدعي بيعة لا يكون له اعضاء الصغير وان كان للمدعي
بيعة والمدعي يدعي الاستهلاك فلا حق اعضاءه ولكن يحضر معه ابوه حتى
اذا لم يكن الصبي ثم يودي عنه ابوه من امره وفي كتاب الاقضية ان اعضاء
الصبي في الدعوى شرط وبعض المتأخرين من مشايخنا من شرط ذلك
سواء كان الصغير مدعيا او مدعى عليه منهم من ابي ذلك اذا لم يكن للصبي

وصي وطلب المدعي من القاضي ان ينصب عنه وصيا اجابه القاضي الى ذلك ويشترط
 حضرة الصغير عند نصب الوصي للاشارة اليه ومن مشايخ زماننا رضي الله عنهم من ابي
 ذلك وقال لو كان الصبي في المهد يشترط احضار المهد مجلس الحكم والاوّل
 اقرب الى الصواب وابشبه بالحق كذا في المحيط وكذا في الدرر والاشجار
 او على امرأة مخدرة لا يشترط احضارها كذا في الزخيرة وفي المآزون
 الكبير والعبد المأزون اذا كفه دين التجارة وطلب الغرامة من القاضي
 بيع العبد كالتقاضي كما يبيع العبد الاخرى المولي وفي المآزون الكبير
 ايضا اذا شهد شاهدان على العبد المأزون بفرض اغتصبه او بوثنية
 استهلكها او بحدها او شهدوا عليه باقراره بذلك او شهدوا عليه ببيع
 او شرا او بآجارة وانكر العبد ذلك ومولاه غاب قتلته شهداها ولا يشترط
 حضرة المولي ولو كان مكان العبد المأزون عبد فمعه شاهد شاهدات
 باستهلاك مال او غصب اغتصبه وحده العبد ذلك لا يقبل هذه الشهادة
 الا بحضرة المولي وقول محمد رحمه الله في هذه المسئلة ان الشهادة لا تقبل
 معناه انها لا تقبل على المولي حتى لا يخاف المولي ببيع العبد ما يقبل الشهادة
 على العبد ويقضي القاضي عليه حتى يوافق به بعد العتق هكذا ذكر شيخ الاسلام
 في شرح المآزون وان المولي حاضر مع العبد فان كان المدعي ادعى استهلاك
 مال او غصب قال القاضي يقضي على المولي وان ادعى استهلاك ودعيعة
 او استهلاك بضاعة على العبد المحرر فليقول اي حينة ومحمد رحمه
 الله القاضي لا يبيع هذه البينة على المولي وعنه راي ابو جرحه الله
 يسمع البينة على المولي والصبي الذي اقره ابوه او وصي ابوه في التجارة بمنزلة
 العبد المأزون له في التجارة اذا شهد اليهود عليه باهو من ضمان التجارة
 قتلته شهداها فان كان الذي اقره غايبا واذا شهد اليهود على العبد
 المأزون بقتل عهده او قذف امرأة او زنا او شرب خمر والعبد ينكر فان كان
 المولي حاضرا فليقضي بذلك على العبد بخلاف وان كان العبد حاضرا والمولي
 غايبا فليقول اي حينة ومحمد رحمه الله القاضي لا يقضي عليه بشي
 وعلي قول ابن بخت رحمه الله القاضي يقضي عليه بالحد والقصاص كل لوقامت
 البينة عليه بالحد والقصاص قبل الاذن وان كان اليهود شهدوا على اقرار
 العبد ان شهدوا على اقراره بالحد والحالمة لعم تالي كذا في الزنا وشرب الخمر
 لا تقبل هذه الشهادة بالاجماع وان شهدوا على اقراره بالحد والقصاص
 العبد يقبل البينة حال حضرة المولي ويقضي بالقصاص وحد القذف وان كان المولي
 غايبا فالمسئلة على الخلاف وان قامت البينة على اقرار العبد ولو شهد اليهود
 على صبي مأزون او معتوه مأزون له بقتل او قذف او شرب خمر او زنا فليقضي
 القتل لا تقبل الشهادة سواء كان الاذن حاضرا او غايبا لا يقبل الشهادة وقيل
 لو قامت البينة على قتل الصبي والمعتوه عمدا كان او خطأ ان كان الاذن حاضرا
 قبلت البينة وقضي بالدية على العاقلة وان كان غايبا لا يقبل وان شهدوا على اقرار

الصبي

الصبي والمعتوه ببعض ما ذكره لا يقبل الشهادة سواء كان الاذن حاضرا
 او غايبا وان شهدوا على عبد مأزون له بسرقة عشرة دراهم واكثر وهو محمّد
 فانه فان كان مولاه حاضرا قطع عنهم جميعا وهل يقضي السرقة ان كان
 امتهلكها لا يقضي وان كانت قائمة ردّها على المسروق منه وان كان
 المولي غايبا لا تقطع العبد عن اي حينة ومحمد رحمه الله ويقضي السرقة
 وعنه راي ابو جرحه الله يقضي بالقطع وان كان اليهود شهدوا بسرقة اقل
 من عشرة دراهم وقضي القاضي بالمال ولا يقضي بالقطع سواء كان المولي حاضرا
 او غايبا وان كان اليهود شهدوا بسرقة على اقرار المولي حاضرا
 دراهم والمولي غايب والقاضي يقضي بالمال على العبد ولا يقضي بالقطع في قول
 اي حينة ومحمد رحمه الله وقال ابو يوسف رحمه الله يقضي بالقطع ولو
 شهدوا على عبد محمور بسرقة عشرة دراهم واكثر فان كان المولي غايبا فالقاضي
 لا يقضي عليه بشي لا بالقطع ولا بالمال عند اي حينة ومحمد رحمه الله وان كان
 اليهود شهدوا شهدوا على اقرار العبد المحمور بالسرقة فالقاضي لا يقبل هذه البينة اصلا
 ان كان المولي غايبا وان كان حاضرا لا يسمع البينة على المولي حتى لا يقطع العبد ولا يقطع
 المولي ببيعها لا قبل المال ولكن يوافق العبد بعد العتق كذا في المحيط
 في نصب الوصي والقيم والنفقات الوصية عند القاضي واذا ترك الرجل مالا في البلدة
 التي مات فيها وورثته في بلدة اخرى فادعي عليه قوم حقوقا ومالا اهل ينصب
 القاضي عن الميت وصيا لميت الغريبون والحقوق على الميت ذكر الحنفية
 ومحمد في ادب القاضي في باب النفقات الحقوق على الميت ان هذه البلدة ان كانت
 منقطعة عن تلك البلدة ولا يذهب العبر من هنا الى ثمة ولا ياتي من ثمة الى هنا
 يعني في الغالب فالقاضي ينصب عنه وصيا كذا في الزخيرة وان لم يكن منقطعة
 لا ينصب كذا في البرازية واذا هلك الرجل وترك عتقا وعقارا
 وعلمه يورث ذكر الحنفية رحمه الله في ثمناته في باب نفقة المرأة اذا مات الرجل
 ولم يوص الى احد وله اولاد صغار وكبار فالقاضي ينصب وصيا في ماله وقال
 الشيخ الاجل حكى شمس الائمة الحلواني رحمه الله والقاضي ان ينصب الوصي
 في مال الميت في ثلاث مواضع احدها ان يكون على الميت دين او يكون
 الورثة صغارا او يكون الميت اوصي بوصايا فنصب وصيا لسفوف وصايا به
 فانما ينصب القاضي الوصي في هذه المواضع وفيما عداها فلا وما ذكر
 الحنفية رحمه الله في ادب القاضي لا يخالف ما ذكره الشيخ الامام شمس
 الائمة رحمه الله لان المراد ما ذكره شمس الائمة رحمه الله نصب الوصي
 بقضا الدين والمراد مما ذكر الحنفية نصب القاضي لاثبات الدين واذا
 هلك الرجل وترك عتقا وعقارا وعلمه يورث له ورثته كبارا متنفذين
 الورثة عن قضا الدين وعن بيع التركة وقالوا الرب الدين سلمنا التركة
 اليك فانت اعلم به فالقاضي يهل ينصب وصيا للميت فقد قيل ينصب
 وقد قيل لا ينصب ويأمر الورثة بالبيع فان ابوا حبسهم

على قول المعصية
 في نصب الوصي والقيم
 الوصية عند القاضي

حبسهم حتى يسموا فاذا حبسهم القاضي ولم يسموا الا ان يبيع نفسه او يبيع
وصيا للكنة لبيع الوصي ايضا لصاحب الدين بقدر المكن واذا نصب القاضي
وصيا في تركه اتيام والائتام في ولاية ولم يكن التركة في ولايته او كانت التركة
في ولايته والائتام لم يكونوا في ولايته او كان بعض التركة في ولايته والبعض
لم يكن في ولايته حكمي عن الشيخ الامام شمس الائمة رحمه الله انه قال يصح
النصب عنه كله حال وتظهر الوصي وصيا في جميع التركة ايما كانت التركة
وقال القاضي الامام ركن الاسلام علي السعدي رحمه الله ما كان من
التركة في ولايته يصير وصيا فيه وما لا فلا كذا في المحيط القاضي اذا نصب
متوليا في وقف ولم تكن الوقف والموقوف عليه في ولايته يصير وصيا فيه
حكمي عن شمس الائمة اكلوا في رحمه الله انه اذا وقعت المطالبة في مجلسه
صح النصب وقال القاضي ركن الاسلام علي السعدي رحمه الله انه لا يصح
فان كان الموقوف عليهم في ولايته فانه لا يملك العلم او اهل قرية او اناست
معدودين او كان خافا او رابا او مسجدا ولم يكن الصيغة الموقوفة في ولايته
فنصب متوليا قال شمس الائمة رحمه الله يصح ويغير النظام والمراعاة وقال
ركن الاسلام ان لم يكن المقتضي عليه حاضر الا يصح النصب وان كان حاضرا يصح
النصب كذا في الدر خيرة رجل جاءني فامر من الفضالة وقال ان ابي فلانا مات
وعليه دين وترك محط عروضا وعقارا ولم يوص الى احد وانما لا يستطيع
بيع ما تركه لا يقضي دينه لان اهل الناحية لا يعرفوني لا بأس للقاضي ان يقول ان كنت
صا دقا فبيع المال واخضع الدين ان كان صادقا وقع موقعه وان كان كاذبا لا يصل
اموال القاضي واذا مات الرجل وقد كان اوصي الى رجل اي جعله وصيا وقل الوصي
الوصاية في حياته او بعد وفاته وجا الى القاضي تريد اثبات وصايته والقاضي ينظر
فيه ان كان لهؤلاء الوصاية يسمع دعواه اذا حضر مع نفسه من يصلح
خصما حتى ان المدعي اذا كان عبدا اوصيا فالقاضي لا يسمع دعواه وهل
ينظر بغيرها اختلف المشايخ رحمهم الله فيه والاصح انه لا ينفذ فان
عقب العبد فالقاضي يسمع دعواه بعد ذلك ويقضي بوصايته وان كان لصبي
فعلى قول ابي يوسف رحمه الله يسمع دعواه وعلى قول ابي حنيفة رحمه الله لا يسمع
والخصم في ذلك وارث او موصي له او رجل للميت عليه دين او رجل له على الميت
دين هذه الاجلة من كتاب الاقضية في المشتق رواية ابراهيم رجل مات وعليه
دين واوصي ثلث ماله وادراهم مسماة لرجل واخذها الوصي له ثم جاء الغريم
والثورة شهودا ووجب وقدم الوصي له الى القاضي فالوصي له لا يكون خصما له
واشار الى ان الوصية متى حصلت بقدر الثلث فالوصي له لا يعتبر بالوارث
واذا حصلت الوصية بما زاد على الثلث وصحت الوصية بان لم يكن ثمة وارث
فالوصي له خصم الغريم في هذه الحالة ويعتبر الوصي له في هذه الحالة بالوارث
لان استحقاق ما زاد على الثلث من خصما يبي الوارث والوارث ينتصب خصما
للعليم ففي حق الوصي له يجب ان يكون الجواب كذلك وصاحب الاقضية ذكر الوصي

له مطلقا من غير فصل بينها اذا كان الوصي له بالثلث او بالزيادة على الثلث
فجعله ان يكون الوارث منه ما اذا كان الوصي له بالزيادة على الثلث ثم اذا اقام
بينة على بغيره ولا انا لميت او وصيا له وانه قد قبل وصايته يظهر القاضي فيه فان
كان عدلا موصيا السبر مهتديا في التجارة جعله القاضي وصيا وقضي بوصايته
وان عرفه بالفسق والخيانة لا يعني البقاء وان عرف منه ضعف راي وقلة هداية
في التصرف يعني وصايته ولكن يقيم اليه امنا مهتديا في التجارة حتى يتطامن
في التجارة ولا يملك مال الصبي وان لم يظهر منه فسق ولم يعرف بذلك لكن اتقوا
به فالقاضي يشده بمسرق او يقيم اليه وصيا اخر حتى لا يتفردا هذه بالتصرف
فيظهر النظر للميت كذا في المحيط ولو ثبت الوصاية بالبينة وفي كتاب الوصاية بينة
اقرار الميت لا ياتس بدونه وصيا بالاناس ووصيا بانواع البر وحضر بعض الغرماء
وقضي له حقه تحضر اخر هل يقضي بذلك البينة في الوصية بانواع البر يكتفي بذلك
البينة بالاجماع وفي العزيم والوصيا عتدا في حبيته رحمه الله لا يقضي بذلك
البينة وعنده ابي يوسف رحمه الله يقضي كذا في الخلاصة قال في كتاب الاقضية
ولو ان رجلا حضر عند القاضي واوعى ان اخاه فلان ابن فلان مات وترك من
الورثة اياه فلان بن فلان وامه فلانة بنت فلان ومن البنين فلانا وفلانا
ومن البنات فلانة وفلانة وامراته فلانة بنت فلان لا وارث له غيرهم وانه
اوصي الى في حقه عقله وجوار يرضه في جميع تركته واني قبلت منه هذه الوصية
وتوليت القيام بذلك وانه كان لافي هذا علي هذا الرجل الذي حضر كذا من الدين
وان اخي هذا مات قبل قبضه شيئا من هذا الدين وان علي هذا الذي حضر فقضا
هذا الدين الى لأصرفه الى ورثته والى ما امر به الميت فالقاضي يسمع دعواه ويصال
الخصم ولا عن الموت فان اقر بالموت توجهت عليه المطالبة من جهة الوصي
لان حق المطالبة كان ثابتا للميت وبالموت تحول الى الوصي ثم يباله عن الدين
فان اقر بالدين جيبه يباله عن الوصاية فان اقر بها ايضا لا يورث بدفع المال اليه
حتى تثبت وصايته بالبينة وذكر الخصم في ادب القاضي رجلا دعي ان فلانا مات
وانه كان وصيا له يقضي دينه الذي له على هذا الرجل والعين الذي في يديه
وصدقه المدعي عليه في جميع ذلك امر بتسليم الدين والعين اليه وفي الجامع الكبير
ان علي قول محمد رحمه الله ولا يومر المدعي عليه بتسليم الدين الى الوصي دون العين
كافي الوكالة ثم رجع وقال لا يومر بتسليم الدين اليه ولا بتسليم العين فما ذكر في الاقضية
بوانقوله محمد رحمه الله اخذ علي ما ذكر في الجامع ولو كان الغريم اقر بالموت
واكثر الوصاية والمال كان المدعي اقام البينة على الوصية او لا فاذا ثبت الوصاية
بالبينة جيبه يقيم البينة على المال وكذلك اذا اكبر جميع ذلك كاف المدعي اقامة
البينة على الوصاية والموت جميعا ليستعجب خيرا فاذا اقامها جيبه يسمع
البينة منه على المال فلو اقام البينة او لا على المال ثم اقام البينة على الوصاية
لا تقبل بينته على المال ويومر باعادتها وان كان الشهود على الوصاية والموت
والمال فربما واحدا فاقام بينة على ذلك كله جملة قال ابو حنيفة رحمه الله لا يقبل

بينته على المال ويومر باعدها وقال ابو يوسف رحمه الله يقبل بينته عليها ولا يومر
بالاعادة ولكن اذا ال الامر الى القاضي فالقاضي يقضي بالوصاية اولاً ثم بالمال هكذا ذكر الخفاف
رحمه الله وفي موضع اخر ان القاضي لا يقبل البيعة على المال عند اي حيلة رحمه الله وعند
ابي يوسف رحمه الله يقبل قال ثمة وقول ابي يوسف رحمه الله مستطرب واذا اقرب الوصاية
والموت وانكر المال ولم يكن للمدعي بينة وطلب من القاضي ان يجعله على المال ايجاب
القاضي اليه وان اقرب المال والموت وانكر الوصاية كان للقاضي ان يتصب وصياً ولو لم
يتصب ليس له ان يستخلفه وان اقرب الوصاية والمال وانكر الموت هل يستخلفه
عليه فان جواب فيه يظهر الجواب في الوارث كذا في المحيط ادعي الوصي والقيم
ان القاضي المعزول اجره بها مساهمة او مشاهرة كل شهر كذا فان القاضي الموكل
لا ينفذ ذلك وكذلك لو صدقة المعزول فان اقيمت البيعة انه حال كونه قاضياً فعل
ذلك قبلت البيعة ثم ينظر ان كان قد اقر المثل او اقل ينفذ وان كان اكثر ينفذ بقدر
اجر مثل عمله وبطل الزيادة وان استوفى ذلك امره بر الزيادة على النعم كذا
في الخلاصة ولو كان اب الصغير مبدراً متلفاً مال الصغير يتصب وصياً يحفظ ماله
ولو اشترى الوارث من مورثه شيئاً لم اطلع بمورثته على عيب نصب القاضي وصياً
حتى يرد عليه وكذا اذا اشترى الاب من ابنه الصغير شيئاً فوجده عيباً نصب القاضي
وصياً حتى يرد له الاب عليه كذا في البرزانية **فصل في القضا**
عليه الغائب والقضا الذي يتعدى اليه المقتضى عليه وقام بعضا هل الحق عن
المقتضى في اقامته البيعة القضا بالبيعة عليه الغائب والغائب لا يجوز الا اذا كان عنه
خصم حاضر اما قصدي وذلك بتوكيل الغائب اياه واما حكمي وذلك بان يكون المدعي علي
الغائب سبباً لثبوت المدعي على الحاضر لا محالة او شرطاً على ما ذكر الشيخ الامام فخر
الاسلام عليه البرز دوي رحمه الله وهكذا كان يعني القاضي الامام شمس الاسلام محمود
عبد العزيز الازج دوي رحمه الله وعند عامة المشايخ رحمهم الله ان يكون المدعي
عليه الغائب سبباً لثبوت المدعي على الحاضر لا محالة واليه اشار محمد رحمه الله في الكتب
في المواضع كذا في التتارخانية ثم سوي الشيخ الامام المعروف بخواهر زاده بما اذا كان
المدعي على الغائب والحاضر شيئاً وبني اذا كان المدعي شيئاً واحد شرط البيعة
لا تنصب الحاضر خصماً عن الغائب في الفصلين جميعاً وذكر القاضي الامام ابو زيد
في كشف المشكل وعامة المشايخ في شرحهم ان البيعة يشترط في اذ كان المدعي
شيئاً وهو الا شبه والا قرب الى القصة بيان هذا الاصل فيما اذا كان المدعي عليها
واحد اذا ادعي رجل داراً في يدي رجل لها داره اشترها من فلان الغائب وهو
ملكها وقد غصبها واليد مني وقال ذو اليد الدار داري فاقام المدعي بيعة على
دعواه قبلت بيعة ويكون ذلك قضا على الحاضر والغائب ويتصب الحاضر خصماً
عن الغائب اما على ما ذكره شيخ الاسلام فلان المدعي على الحاضر والغائب شيئاً واحد
والمدعي على الغائب سبباً لثبوت المدعي على الحاضر لا محالة واما على ما ذكره عامة
المشايخ فلان المدعي على الحاضر والغائب شيئاً واحد كذا في الذخيرة اذا ادعي على رجل
انه كفل عن فلان بما يدين له عليه فاقام المدعي عليه بالكفالة وانكر الحق فاقام المدعي

البيعة انه ذاب له على فلان كذا فانه يقضي بها في حق الكفيل الحاضر وفي حق
الغائب جميعاً حتى لو حضر الغائب وانكر لا يلتفت الي انكاره اذا ادعي البيعة
في داره في يد الممان وقال ذو اليد الدار داري ما اشترتها من اخد فاقام
المدعي البيعة ان ذا اليد اشترى هذه الدار من فلان بال درهم وهو عليها
وانه شفعيها يقضي بالسرا في حق ذي اليد والغائب جميعاً كذا في الفصل
العام دية بيان هذا الاصل فيما اذا كان المدعي عليها شيئاً اذا شهد
شاهدان لرجل على رجل بحق من الحقوق فقال المشهود عليه هما عبدان
لفلان الغائب فاقام المشهود له ان فلان الغائب اعتقهما وهو على كسهما
فانه يقبل هذه البيعة ويثبت العتق في حق الحاضر والغائب جميعاً والمدعي
شيئاً ان المال على الحاضر والعتق على الغائب الا ان المدعي على الغائب سبباً
لثبوت المدعي على الحاضر لا محالة لان العتق لا ينفك عن ثبوت ولا بية
الشهادة كذا في فصار الشيء واحداً من حيث المعنى فينتصب الحاضر خصماً
عن الغائب ويقضي بالعتق في حق الحاضر والغائب جميعاً كذا في الذخيرة
اذا قذف محصناً حتى وجب عليه الحد فقال القاذف انا عبد وعلي حد
الحدف وقال المحدث لا بد اعتقك مولانا ولي عليك حد الا حد ر
واقام بيعة علي ذلك يقبل ويقضي بالعتق في حق الحاضر والغائب حتى
لو حضر الغائب وانكر العتق لا يلتفت الي انكاره وان ادعي شيئاً ليس
مختلفين لانه ادعي على الحاضر حراً كاملاً وعلى الغائب العتق لكن لما كان
العتق سبباً لثبوت المدعي على الحاضر يقضي بالبيعة في حق الحاضر والغائب
جميعاً واذا قتل رجل عبداً وله وليان غائب احدهما فادعي الحاضر على
القاتل ان الغائب عني عن نفسه وانتقل نصيبه لاوليائه القاتل
فاقام المدعي البيعة على ذلك يقبل ويقضي بها في حق الحاضر والغائب
كذا في الفصول العمدية واذا كان المدعي شيئاً الا ان المدعي على الغائب
ليس سبباً لثبوت المدعي على الحاضر لا محالة بل قد لا يكون سبباً لثبوت
الحاضر خصماً عن الغائب شيئاً هذا الاصل في رجل غائب قال لامرأة
رجل غائب ان زوجك فلان الغائب وكلني ان احملك اليه قتلت المرأة
انه كان قد طلق فلاناً واقامت على ذلك بيعة قبلت بيعة في حق
فصر بدا الوكيل ثمنها لافي حق اثبات الطلاق على الغائب حتى لو حضر
الغائب وانكر الطلاق فالمرأة تحتاج الى اعادة البيعة كذا في الذخيرة
رجل جاء الى عبد النساء وقال مولانا وكلني بنقلها بك اليه فبرهن
العبد على انه حرره يقبل في فقره بها حاضر لافي حق ثبوت العتق على الحاضر
الموكل ولو حضر الغائب وانكر لا بد من اعادة البيعة كذا في البرزانية واذا كان
المدعي عليها شيئاً والمدعي على الغائب سبباً لثبوت المدعي على الحاضر باعتبار
الغالب لنفسه فالقاضي لا يلتفت الى دعوى المدعي ولا يقضي بينته لا على
الحاضر ولا على الغائب بيان هذا الاصل رجل اشترى من اخيه جارية ثم ان

بسم ان الروح محمد

باع ضياعه او طلق امراته قبل توكيل زيد اياي وقصرت وكيله من زيدا لمقصومة
 في حقوقه وقبضها وان لم يدع عليه كذا وكذا فيقول المردعي عليه نعم وان زيدا قد كان وكل ذلك
 علي الوجه الذي قلت اني لا اعلم ان هذا الشرط هل كان وهل صيرت ان وكيله لم يقم
 جعفر البينة علي بيع عمر وداره او علي طلاق امراته فيقضي القاضي بالبيع علي عمر وودع كالتا
 الحاضر فهذا فتوي بعض المتأخرين ايضا والاصح ان هذه البينة لا تقبل كذا في الجامع
 الاضمر لان فيه ابطال حق الغير كذا في الذخيرة اذا قبل رجل عن رجل بالف درهم
 وغاب المكشوف عنه وادعي الكفيل علي الطالب ان الالف التي كفلت بها من فلان ممن
 خمر وقال الطالب لا بل كان ممن عبيد قال لقول قيل الطالب فان اراد الكفيل ان يقيم بينة
 علي الطالب بذلك لا تقبل بينته ولا ينصب الطالب خصما له في ذلك بخلاف ما لو كان
 المطلوب حاضرا واقام البينة علي الطالب علي ان الالف التي يدعي عليه من ممن
 خمر حيث تقبل بينته كذا في التاتارخانية ولو كان رجلا عليهما الف درهم لرجل
 وكل واحد منهما كفل عن صاحبه ثم عدا المال واقام المردعي البينة علي احدهما بالمال
 وبقضي القاضي عليه بالمال والكفالة فله باخذ الطالب شيئا حتي غاب ثم قدم الآخر
 فان القاضي يفتي عليه بتلك البينة بحسب ما كانت عليه كذا في فتاوي قاضي خان
 وفي نوادر ابن سماعه عن محمد رحمه الله رجل ادعي علي رجل الف درهم لنفسه
 والغائب من ممن عبيد او ثوب باعها واقام البينة قال ابو حنيفة رحمه الله يقضي
 بنصيب الحاضر دون الغائب حتي لو حضر الغائب كلف اعادة البينة وقال ابو يوسف
 رحمه الله يقضي بنصيب الحاضر والغائب جميعا قال صاحب شرح القضية وذكر
 بعد هذا ما يدل علي رجوع ابي يوسف رحمه الله ومحمد رحمه الله في الطاهر
 وعلي ما عليه عامة الروايات مع ابي حنيفة رحمه الله وذكر في المستقي قول محمد رحمه
 الله مع قول ابي يوسف رحمه الله قال في المستقي وان كان الالف شيئا بينه
 وبين الغائب لا يكلف الغائب اعادة البينة اذا حضر بلا خلاف ثم علي قول
 ابي يوسف ومحمد رحمه الله علي ما ذكر في المستقي اذا حضر الغائب وضيق الحاضر
 فيما ادعي كذا بالخيار ان شارك المردعي فيما قضى ثم يتيان المطلوب وان
 شأنا بيع المطلوب وياخذ بنصيبه منه وان لم يحضر الغائب حتي رجع الشاهدان
 عن شهادتهما فان علي قول ابي حنيفة رحمه الله يظل حق الغائب ولا يقضي له بشي
 ثم يشارك الغائب في حضر الحاضر فيما قضى ثم اذا شاركه الحاضر كما يرجع
 علي المطلوب بشي واداد علي رجل آثم وقلنا الغائب اشترينا هذه الدار
 من هذا الرجل بالتدريج وقد ناله الثمن واقام البينة علي ذلك فعلي قياس
 قول ابي حنيفة رحمه الله يقضي للحاضر بنصف الدار فاذا قدم الغائب
 كلف اعادة البينة وعلي قول ابي يوسف رحمه الله يقضي بالدار كلها الي حاضر
 والغائب ويدفع الي الحاضر نصف الدار ويوضح النصف الثاني علي يدي
 رجل ثقة قال ابو يوسف رحمه الله ولا قسمها حتي يحضر الغائب قال
 في المستقي كما تقدم الغائب ومحمد الشرا بطلان نصه من ذلك وحاضر يقضي
 الحاضر وقال هذا بلا خلاف وذكر اصل المسئلة في المستقي علي الخلاف وذكر

هذه المسئلة في المبسوط قال يقبل البينة في حق الحاضر ولا يقبل في حق الغائب
ولم يذكر فيها خلافاً وذكر الحنفية المسئلة على الخلاف على حسب ما ذكر
في المنتقى وذكرنا أن علي قول أبي يوسف رحمه الله ينزع نفي الغائب من يد المدعي
عليه نفي من شاكنا قالوا هذا الذي وصل التمسك إلى البائع كما هو موضوع المسئلة
فإن موضوع المسئلة أن المدعي قال لا تقبل البينة إلا أن كان لم يصل لا ينزع
وبعضهم قالوا تعدل البينة يحتاج إليه المدعي المسترعي ونحن للدفع إلى المسترعي
بل نضعه على يدي العدل وبعد العدل في الحبس نظير يد البائع كما أن يد العدل
في الرهن نظير يد المتهن في الحبس كما في المحيط ذكر في ديان المبسوط أن أحد
المرتبين على النقص من علي رجل ثبت ذلك في حق جميع الورثة حتى لا يكلف بقية
الورثة إقامة البينة إذا حضر أو عند أبي يوسف ومحمد رحمهما الله وعلي قول أبي
حنيفة رحمه الله ثبت حق الحاضر بهذه البينة ولا يثبت حق الغائب حتى يكلف
الغائب إذا حضر إعادة البينة كما في الذخيرة وذكر في دعوي المبسوط أن يدي
رجل أقام رجل البينة أن أباه مات وترك هذه الدار ميراثاً له ولا حية فلان
لا دار له غيرها وأخوه غائب فأنفذ القاضي يفتي بحصة الحاضر وينزع
نصيبه من يده ويسلمه إليه وأما نفي الغائب فبترك في يدي ذي اليد
حتى يحضر الغائب في قول أبي حنيفة رحمه الله وعلي قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله
أن كان صاحب اليد منكراً كما هو موضوع المسئلة حتى يخرج إلى إقامة البينة
يجزى نفي الغائب من يده ويضعه على يدي عدل وإن كان مقراً بترك
نفي الغائب في يده فإن ترك نفي الغائب في يدي ذي اليد من حضر
الغائب هل يكلف إعادة البينة لم يذكر محمد رحمه الله هذا الفصل في كتاب
الدعوي وأختلف المشايخ رحمهم الله فيه على قول أبي حنيفة رحمه الله منهم
من قال يكلف إعادة البينة كما في مسئلة الفقهاء ومنهم من قال لا يكلف إعادة
البينة وجعل هذه المسئلة على الوفاق وهو الصحيح وقيل مسئلة دعوي بالارث
عتمد أن يكون على الخلاف في مسئلة النقصان وصاحب الاقضية
ذكرها مطلقة من غير ذكر خلاف ولكن هذا ليس بصحيح ومن جلس هذه
المسئلة مسئلة الهبة وصورتها رجل ادعى على رجل أنه وهب له هبة فلان
الغائب وسلمها إليها فإن كان الموهوب شيئاً لا يحتمل القسمة صحت هذه الدعوي وقيل
ببينة في حق الحاضر دون الغائب عند أبي حنيفة رحمه الله وعلي قول أبي يوسف رحمه الله
تقبل في حق الغائب البينة كما في السر وإن كان الموهوب شيئاً لا يحتمل القسمة بأن كان داراً
لم يصح هذه الدعوي عند أبي حنيفة رحمه الله لأن عنده هبة الدار من رجلين
فأسد وعنده هبة الدار من رجلين صحيحة فتصح هذه الدعوي ومن هذا
الحسن مسئلة الرهن وصورتها رجل ادعى على رجل أني وفلان الغائب ارتضا
من هذا الرجل الدار التي في يديه بين لنا عليه ثم أنه أسقطنا عليها وأقام علي
ذلك بينة فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله لا يقبل هذه البينة لأن عنده أنما تقبل
البينة في نفي الحاضر لا غير وذلك مستفاد من هنا لأنه يهين رهن المشاع ورهن

المشاع

المشاع لا يجوز وما يحتمل القسمة وما لا يحتمل فيه على السواء ومن هذا الجنس
مسئلة الوصية فحضر واحد منهم ممناً أو ممناً وقدم يقضي الورثة وأقام البينة
على الوصية فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله يقضي بنصيب الحاضر دون الغائب وعلي
قول أبي يوسف رحمه الله يقضي بجميع الوصية حتى إذا حضر الغائب لا يكلف إعادة
البينة ثانياً ذكر في كتاب الاقضية عن أبي يوسف رحمه الله لو أن رجلاً ادعى على
رجلين مالا في مكان واحد فحضر أحدهما وحضر الآخر غائب وأقام علي ذلك بينة فإن
أباحت بينة رحمه الله قال أفتي بالمال على الشاهد والغائب جميعاً قال الشيخ
الأمام أبو بكر الرازي رحمه الله هذه الجواب على أصل أبي حنيفة رحمه الله لا تقضي
لأن الحاضر لا ينتصب خلف الغائب عنه في حقه المسائل قال في
المص ورايت في المنتقى عن أبي حنيفة رحمه الله أنه قال أفتي على الحاضر بنصيب
المال وقال أبو يوسف رحمه الله أفتي على الحاضر والغائب بجميع المال وأعلم
أن محمد رحمه الله ذكر هذه المسئلة في المبسوط وأجاب في الكل على منطوق أحد
أن عند أبي حنيفة رحمه الله التقضا على الحاضر والحاضر يقصر عليه وصاحب
الاقضية ذكر في هذه المسائل أن علي قول أبي حنيفة رحمه الله يقصر التقضا على
الحاضر وذكر في بعضها أنه يتعدي التقضا إلى الغائب وتارة ذكر قول محمد رحمه
الله مع أبي حنيفة رحمه الله وتارة ذكر قول محمد رحمه الله مع أبي يوسف
رحمه الله بخلاف قول أبي حنيفة رحمه الله فكان عن أبي حنيفة رحمه الله روايتان
في الفصول كلها وكذا عن أبي يوسف رحمه الله روايتان وكذا عن محمد رحمه الله روايتان
وأما الفرق فلا وجه له رجل باع عبداً من رجلين بالف درهم ففعل كل واحد
منهما كفيلاً عن صاحبه ثم أن البائع لقي أحدهما رجلاً وأقام عليه البينة أن له علي هذا
وعلى فلان الغائب الف درهم وكل واحد منهما كفيلاً عن صاحبه بأمرة فانه يقضي له
على الحاضر بالف درهم فإن حضر الغائب لم يكن له أن يأخذ إلا الخمسية وهي الاصلية
عليه يريد به أنه إذا حضر الغائب قبل أن يأخذ البايع من الحاضر شيئاً لا يكون للبايع أن
يأخذ الذي حضر الا الخمسية وهي الاصلية عليه لأن التقضا على كفيله بها فضا عليه
والقضا على المكحول عنه لا يكون فضا على الكفيل كما في المحيط رجل له علي رجل الف درهم
وبها كفيلاً بأمرة ثم أن الطالب لقي الاصيل قبل أن يلقى الكفيل وأقام عليه بينة أن لي
عليك ألفاً وفلان كفيلاً بها بأمرك فانه يفتي عليه بالف درهم ولا يكون هذا قضا
على الكفيل حتى لو لقي الكفيل ليس له أن يأخذ منه شيئاً قبل أن يعيد البينة عليه كذا
في المنتقى وتولي الكفيل أولاً وأدعى أن لي علي فلان الكفيل الف وأنت كفيلاً بها لي عنه
بأمرة وأقام البينة ثبت المال عليه وعلي الغائب وينتصب الكفيل خصماً عن الاصيل
أما الاصيل فلا ينتصب خصماً عن الكفيل كذا في الفصول العادية ولو ادعى رجل
على رجل أنك كفيلاً لي وفلان الغائب عن رجل بالف درهم وكل واحد منهما
كفيل عن صاحبه وأقام علي ذلك بينة وقضى عليه بالف درهم ثم حضر الغائب
فله أن يأخذ الغائب بجميع الألف لأن حين قضي بها علي الحاضر قضي بها علي
أنه كفيلاً عن المطلوب وعن الكفيل لا يبرياني لو لم أجعله كفيلاً عن كل واحد

منها لم يكن له اذا ادي ان يرجعها كلها علم الذي عليه الاصل وفي نوادر بشي بن الوليد
عن ابي يوسف رحمه الله في رجل ادي شرا دار من نضر وهي في ايديهم وبعضهم
حضور وبعضهم غيب والحاضر مقتر للغياب بنصيبه جاحد للبيع قام المدي
بينة علي دعواه فالتاضي لا يقضي الا على الحاضر في حصته عند ابي حنيفة رحمه الله
وصرف قول ابي يوسف رحمه الله ايضا هذا اذا كان الحاضر مقرا بنصيب الغائب وان كان جاحدا
بنصيب الغائب فالتاضي يقضي بالدار كلها للمدي واذا ادعي هبة او صدقة او رهنا
من رجلين واحدا الرجلين غائب والدار في يد الحاضر واقام بينة على الهبة والقبض
او على الصدقة والقبض او على الرهن والقبض فان علي قول ابي حنيفة رحمه الله
لا يقبل هذه البينة في فصل الرهن لان عنده القضا يقتصر على نصيب الحاضر
ورهنه المشاع باطل فاما في الهبة فان كان مما لا يجتمع القسمة قبلت بينته في حق
الحاضر دون الغائب لان القضا بنصيب الحاضر ههنا ممكن لان الشروع فيه لا يمنع
حيوان الهبة واما علي قول ابي يوسف رحمه الله ففي فصل الرهن القاضي لا يقبل هذه
البينة مثلا وفي الهبة والصدقة ان كانت الهبة والصدقة مما لا يقسم يقضي على
الحاضر والغائب جميعا حتى اذا حضر الغائب لا يكلف المدي إعادة البينة عليه
ويقضي عليه بتلك البينة وان كانت الهبة والصدقة مما يقسم فالتاضي يقضي به
الكل ولكن ينفذ في النصف في الحال وفي النصف الاخر يتوقف الى ان يحضر الغائب فينفذ
عليه قال ابن سبعة عن محمد رحمه الله رجل ادي على رجل مالا فقبض القاضي له على
المدي عليه بينة اقامها على المدي ثم غاب المقيض عليه اومات وله ورثة وله
مال في المضي في يد اقوام وهم مقرون به للمقيض عليه قال لا ادفع الى المدي
من ذلك شيئا حتى يحضر المقيض عليه ان كان غائبا او ورثته ان كان ميتا لان القاضي
يفسب ناظرا وليس من النظر في حق الغائب دفع ماله الى المقيض له فاعل انه
قضي هذا الدين او وارثه فوفقنا للاسراج في المحيط وفي نوادر ابن سبعة
عن محمد رحمه الله ايضا واذا غاب المدي عليه اومات بعد اقامة البينة عليه
قبل فقه القاضي وقد ركت البينة في السر والعلانية لا يعقبي حتى يحضر الغائب
او تايه او يحضر وارث الميت فاذا حضر واحد من هؤلاء القاضي يقضي بتلك البينة
ولا يحتاج الى إعادة البينة للقضا ولو كان المدي عليه اقربا ادعاه المدي ثم
غاب فالتاضي يقضي عليه باقراره في حال غيبته بعد هذا ينظر ان كان المدي به
عيبا فالتاضي لا يرضى في يديه بالتسليم اذا كان الذي يديه مقرا انه ملك المقر
وفي الدين اذا قلعت حتى يأمروا بالاحضار ولا يبيع في ذلك العزم والمقار وهذا
قول ابي حنيفة رحمه الله وهو قول محمد رحمه الله قال محمد رحمه الله وقال ابو يوسف
رحمه الله لا يعقبي القاضي حتى يحضر الغائب في البينة والاقرار جميعا ذكر قول ابي يوسف
رحمه الله هكذا والمحموط عن ابي يوسف رحمه الله والمذكور عنه في عامة الكتب
غير هذا في المذكور عنه في عامة الكتب انه كان يقول اولا ان القاضي لا يعقبي في فصل
البينة حتى يحضر الغائب وفي فصل الاقرار يعقبي حتى ابتلى بالقضا وقال يعقبي فيهما
جميعا استحسن ذلك حفظا لاموال الناس وصيانة لحقوقهم كذا في الذخيرة قال

محمد رحمه الله

محمد رحمه الله في الزيادة ان امة في يدي رجل يقال له عبد الله فقال رجل
يقال له ابراهيم لرجل يقال له محمد يا محمد الامة التي في يد عبد الله كانت امتي
بعتها منك بالقدرة وسالمتها اليك الان عبد الله قد غصبها منك وصدقه
محمد في ذلك كله وعبد الله ينكر ذلك كله ويقول الجارية جارية قال قول
في الجارية قول عبد الله ويقضي بالثمن لا يبرأهم علي محمد لا يبرأهم نقاد قاعا لبيع
والتسليم ونقاد حجة في خفيها فلو استحق احد الامة في يد عبد الله
بعد ما اخذ ابراهيم الثمن من محمد فاراد محمد ان يرجع بالثمن على ابراهيم
وقال الجارية التي اشتريتها منك ورد عليها الاستحقاق لا يلتفت
الى ذلك لان القضا بالاستحقاق على عبد الله اقتصر على عبد الله ولم يمتد
الى محمد والاصل ان القضا بالملك المطلق على ذي اليد فقضا على ذي اليد
وعلي من تلقى ذواليد الملك من جهته ولا يكون قضا على الناس كافة وذو
اليده وهو عبد الله لا يدعي تلقى الملك من جهة محمد فلم يصير محمد مقضيا
عليه بالقضا على عبد الله وما لم يصير محمد مقضيا عليه لا يرجع بالثمن على ابراهيم
والدليل على ان محمد لم يصير مقضيا عليه في هذه الصورة ان محمد لو اقام
بينة فاما المستحق ان الجارية جاريته اشتراها من ابراهيم وهو يملكها قبلت بينته
ولو صار مقضيا عليه لما قبلت بينته وكذلك لو ان الذي استحقه علي عبد الله
استحقه بالنتائج بان اقام بينة على ابنها جاريته ولدت في ملكه وقضي القاضي
بها للمستحق لم يرجع بالثمن على ابراهيم وان ظهر بينة المستحق ان ابراهيم
باع جاريته الغير لان القضا بالاستحقاق اقتصر على عبد الله ولم يصير محمد
مقضيا عليه بانه وهو ان النتائج ههنا غير محتاج اليه لان المستحق
خارج الاتريانه لو اقام البينة على الملك المطلق قبلت بينته ففسط
اعتبار دعوي النتائج وبقي دعوي الملك المطلق وفي دعوي الملك المطلق
لا يصير محمد مقضيا عليه بالقضا على عبد الله وكذا ههنا قال في الكتب
الاتريانه ان محمد لو اقام البينة على المستحق ان الجارية جاريته اشتراها من
ابراهيم بكذا وهو يملكها انه يقضي بها ل محمد ولو صار محمد مقضيا عليه بالقضا
على عبد الله لما قضي له ولو اعادة المستحق البينة على محمد ابنها امته ولدت في ملكه
قضي بها للمستحق وتزوجت له بينة على بينة محمد لان بينة النتائج لا يبرأ منها بينة
الملك لان بينة النتائج الترتيبا ويرجع محمد بالثمن على ابراهيم في هذه الصورة
لان محمد صار مقضيا عليه بهذا القضا قال ولو لم يستحق الجارية احد ولكن
اقامت الجارية البينة على عبد الله انها حرة الاصل وقضي القاضي بحريتها يرجع
محمد بالثمن على ابراهيم لان محمد صار مقضيا عليه في هذه الصورة والقضا
بالهبة وما الحق بها وقضي قضا على الناس كافة لان الحرية تتعلق بها احكام متقدمة
الى الناس من اهلية الشهادة والقضا والولاية وغير ذلك فان تعيب ذواليد
خفي عن الناس كافة فكان القضا على ذي اليد قضا على الناس كافة اما الملك
الملك المطلق فلم يتعلق به احكام متقدمة الى الناس كافة فلم يتعيب ذواليد

خصم عند الناس كافة وكذلك لو قامت البيعة على عبد الله انما كانت امته
 (عقده) وقضى القاضي بذلك رجع محمد بالثمن على ابراهيم هذا والقضا بجزية الاصل
 سواء كذا في المخطط اما القضا بالوقفية على ذي اليد هل يكون قضا على الناس كافة
 حكيم عن شمس الائمة الحلواني والقاضي الامام ركن الاسلام انه يكون قضا على الناس
 كافة حتى لو ادعى رجل هذه الارض لنفسه لا يسمع دعواه ولا يحكمه بالقضا
 بجزية الاصل وجي فتاوي ابي الليث انه لا يكون قضا على الناس حتى لو ادعى رجل
 بعد ذلك الارض لنفسه ملكا مطلقا يسمع دعواه والحكمه بالقضا بالملك المطلق
 وبه اخذنا لصدر الشهيد رحمه الله كذا في الملتقط ادعى دارا في يدي رجل ان
 اياه مات وتركها ميراثا له ولا فيه فلان واخوه منكر دعواه وزعم انه لاشي له
 من الدار فاقام المدعي بيعة على دعواه وقضى له نصف الدار ثم رجع اخوه الي
 نصديقه لم يقبل له بشي فان جاء الغريم بعد ذلك واشتد دية محضر من الوارث
 بيعة وسأل القاضي ان يقضي للميت بالدار فانه القاضي يستقبل القضا فيقضي
 للميت بالدار كلها بالسهادة الاولى وشاع الدار ويقضي الغريم حقه من ثمنها
 فان فضل شي من ثمنها جعل نصفها للابن المدعي ويترك الباقي على المقتضي
 عليه بالدار ولا جعل للابن المتكبر من الفضل شي كذا في المخطط ذكر في شهادت
 الجائز ان في دعوي العين احد الورثة انما ينتصب خضا عن الميت للمدعي
 في عين هو في يد ذلك الوارث لا في عين ليس في يده حتى ان من ادعى عينا
 من التركة فاحضر وارثا ليس له العين في يده هذا الوارث الذي احضره لا يسمع
 دعواه عليه وفي دعوي الدين احد الورثة ينتصب خضا عن الميت وان لم
 يملك اليه شي من التركة قال اذا ادعى رجل على غيره انك كلفت لي عين
 فلان بالقدرة هم لي عليه بامره وحده المدعي عليه الكفالة واقام المدعي
 بيعة على دعواه في القاضي يقضي بالمال على الكفيل وهذا ظاهر حتى لو حضر
 وانكر ما ادعاه المدعي كان للكفيل ان يرجع عليه بالمال من غير ان يختم الي
 اعادة البيعة عليه فان حضر الغائب قبل دفع الكفيل المال الي المدعي كان للمدعي
 الخيارات شريطة ان الكفيل بالمال وان شأ طالب الكفيل الاصيل ومثي ادعي الكفيل
 يرجع على الاصيل بامره ولا يحتاج الى اعادة البيعة ولا يكون للاصيل ان يختم على
 الكفيل بانكار الكفالة والامير بطلان بحججه بخلاف ذلك
 ولو كان المدعي ادعي الكفالة بالندين درهم ولم يدع الامر واقام بيعة على دعواه
 وقضى القاضي على الكفيل بالمال لا يتقدم به ذلك القضا الى الغائب حتى لو حضر
 لا يكون له حقه عليه سبيل الا بعد اعادة البيعة وهذا اذا كانت الخصومة
 بين الطالب والكفيل فتدفع دعاه الطالب كفالة مضمرة فاما اذا كانت الخصومة
 بين الطالب والكفيل وقدا ادعاه كفالة مضمرة بان قال كلفت لي عين فلان بكل مالي
 قتله ولم عين المال ولم يتقدم بربله اياه واطلعه وحده الكفيل ذلك فاقام
 المدعي بيعة على دعواه ان له على فلان الف درهم كانت قبل الكفالة قبلت بيعة
 وقضى بالتالي على الكفيل وتقدمي القضا الي المكفول عنه الغائب حتى لو حضر كان للطالب

ان يطالبه

ان يطالبه سواء ادعى الطالب الكفالة بامره او بغير امره غير انه ان ادعى
 الكفالة بامره فالكفيل يرجع ما ادعى على المكفول عنه واذا ادعى الكفالة
 بغير امره فالكفيل لا يرجع عليه ما ادعى اما في حق وجوب المال للطالب فدعوي
 الامر وعدمه على السواء وكل جواب عرفته في الكفالة فهو الجواب في الحوالة
 هذا اذا كانت الخصومة بين الطالب والكفيل والمكفول عنه غائب واما
 اذا كانت الخصومة بين الكفيل والمكفول عنه والطالب غائب بان ادعى رجل
 وقال اني كلفت عتق فلان بكذا بامرك وفقتك ذلك عنك فالان رجع عليك
 بذلك في المدعي عليه دعواه ذلك كله او اقر بالكفالة بالامر ولكن انكر
 القضا واقام المدعي بيعة على دعواه والقاضي يقضي بالمال للكفيل على المكفول
 عنه لاثباته ذلك بالحجة ويكون ذلك قضا على الطالب الغائب حتى لو حضر
 وانكر القضا لا يلتفت الي انكاره والجواب في الحوالة نظير الجواب في الكفالة
 قال واذا قال الرجل لغيره اضمن فلان عتقي بمن ما يعني به او ما داني
 او ما اقرضني فعتق ذلك وغاب المكفول عنه ثم اقام المكفول له بيعة على
 مبايعته او مائة بيعة او قراضه اياه بعد كفايته هذا الكفيل والكفيل يتخذ
 ذلك كله قضا القاضي على الكفيل بالمال ويكون ذلك قضا على المكفول عنه
 الغائب حتى لو حضر ويخذ ما ادعاه المكفول عنه لا يلتفت الي محججه
 وبامره المال من غير ان يحتاج الى المكفول له الى اعادة البيعة وان غاب
 المكفول له وحضر المكفول عنه فادعي الكفيل على المكفول عنه ان المكفول
 له قد دانيك الف درهم واني فقتك عنك عن الكفالة التي امرتني بها
 ويخذ الاصيل ذلك كله او اقر بالبيعة ولكن حده القضا واقام عليه
 الكفيل البيعة بذلك قضا القاضي بالمال للكفيل على المكفول عنه الثبوت
 الا اذا من الكفيل بعد المداينة بالبيعة العادلة ويكون قضا على المكفول له كذا
 في الخيرة ذكر في فتاوي رشيد الدين لوطالب رب الدين الكفيل بالدين فقال
 الكفيل مدينون اذاه والمدينون غائب فاقام الكفيل بيعة على ادا المدينون
 تقبل وينتصب الكفيل خضا عن المدينون لانه لا يمكن دفع رب المال الا بهذا
 فينتصب خضا كذا في الفصول العارضة هشام عن محمد رحمه الله قال
 سألت محمدا رحمه الله عن فتاة في قوم كثير منهم الشاهد والغائب
 والصغير والكبير فاقام رجل البيعة على بعضهم ثم احتضروا هذه
 الفتاة في ارضه عفسا وهم قوم كثير لا تتدبر علي اني تجمعهم قال جعلت
 لهم وكيلة وقضيت علي وكيلهم كذا في المحيط رجل باع من رجل نصف العبد
 بمائة دينار وادعه نصفه ثم غاب البايع فحضر رجل واقام البيعة ان له نصف
 العبد فلا خصومة بينه وبين المشتري اذا اقام المشتري البيعة على ما كان
 من البايع او لا يبايع حصل في النصف المعقوبه ولا يستحقا ويرد على الودعة
 والمودع لا ينتصب خضا لذي اني الفصول العارضة فصل في المتوفات
 واذا كان غلوا لرجل وسفل لا عز فليس لصاحب السفل ان يتدنيه وتذا ولا ينتب

في قول المع فصل في المتوفات
 في قول المع فصل في المتوفات

في قول المع فصل في المتوفات
 في قول المع فصل في المتوفات

فيه كوة بغير رضى صاحب العلو وليس لصاحب العلو ان يبنى على علوه ولا ان
يقع جوعا لم يكن ولا يحدث كنهيا الا برضا صاحب السفل عند ابي حنيفة رحمه
الله وقال جاز لكل واحد منهما ان يمنع ما لا يقرب به ويتيل هذا التقسيم
لقول ابي حنيفة رحمه الله يعني ان ابا حنيفة رحمه الله لما منع عما منع اذا كان
مضرا وانما اذا لم يكن فلم يمنع كما هو قولها فكان جواز التصرف لكل واحد
منهما فيما لا يتضرر به الاخذ فضلا مجما عليه لان التصرف حصل في ملكه
فيكون المنع بعللة الغير لصاحبه وقيل ليس بتفسيره وانما الاصل عندهما
الا بئحة لانه تصرف في ملكه والملك يقتضي الاطلاق فلا يمنع عنه الا بعارض
الضرر فاذا لم يكن ضرر لم يمنع بالاتفاق وانما يظهر من الاختلاف اذا اشكل
عندها لم يمنع لان الاطلاق يقتضي والتقييد لا يزيل بالشك والاصل
عنده الخط لانه يعرف في محل نفعه حق محترم للغير وهو صاحب
العلو لان قراره عليه ولهذا يمنع من الاهداء انفاقا وتعلق حق الغير
بمنع المالك من التصرف كما منع حق المرفق والمستاجر لما ذكر عن التصرف
في المرفق والمستاجر والاطلاق بعارض وهو الرضى بدون عدم الضرر به
فاذا اشكل لا يزيل المنع علميا لانه لا يبرى عن ضرر بالعلو من توهمين
بنا او نفعه فمنع عنه كذا في العنايد والمختار للفتوى انه اذا اشكل انه
يضر او لا يملك واذا علم انه يضر لا يملك كذا في البحر الرائق واذا كانت نافية
مستقلة فتشبه منها زائفة مستطيلة وهي غير نافذة وكذلك الزائفة
الاولى ايضا غير نافذة هكذا ذكر الامام الترمذي والفقهاء ابو الليث
كذا في النهاية فليس لاهل الزائفة الاولى فيما بيع فيه حق الشفعة
بخلاف النافذة لان المودع فيها حق العامة قبل المنع من المودع لا من فسخ
الباب لانه رفع حذاره والاضح ان المنع من الفسخ لا يبعد الفسخ لا يمكن المنع
من المودع في كل ساعة وان كان مستديرة قد ذكرت طرفها فافهم ان يفتخوا
لذلك منهم حق المودع في كل ادهم ساحة مشتركة وهذا يشتركون
في الشفعة اذا بيعت دار منها ومن ادعى في دار دعوى وانكرها الذي هي
في يد من صاحبه منها فهو جابر وهي مسئلة الصلح على الانكار والموعود
وان كان محمولا فالصلح على معلوم عن محمول جابر عندنا ومن ادعى
دار في يد رجل انه وبعها له في وقت فسيل البينة فقال جدد الحق
فاشترتها واقام البينة على الشرا قبل الوقت الذي يدعي فيه الهبة
لا يقبل بئس لظهور التناقض اذ هو يدعي الشرا بعد الهبة وهم
يشهدون بها قبلها ولو شهدوا به بعدة ليقبل لوضوح التوفيق ولو كان
ادعى الهبة ثم اقام البينة على الشرا قبلها ولم يقل جدد الهبة فاشترتها
لم يقبل ايضا ذكره في بعض الشيخ لان دعوى الهبة اقرب منه بالملك للواهب
ودعوى الشرا رجوع منه فصرحنا بخلاف ما اذا ادعى الشرا بعد
الهبة لانه يقر ملكه عندها ومن قال لاخر اشترت مني هذه الجارية وانكر

اذا اجم

ان اجم البائع على ترك الخسومة ونسعه ان يطاها ومن اقراة فتغن من
قلان هبة دراهم ثم ادعى الباز يوف صدق بخلاف ما اذا اقراة فتغن
الجارية او حقة او تمكنا او استوفى لا قدره بقتن الجارية او اود لا
فلا يصح والتمسح كالتزويج وفي المستوفى لا يصدق لانه ليس من جنس
الدرهم والريف ما ربه بنت المال والبهرج ما يرد به التجار والمستوفى
ما يغلب عليه الغش ومن قال لاخر كذا على كذا درهم فقال ليس
لي عليك شيء ثم قال في مكانه بل لي عليك الف درهم فليس عليه شيء لان
اقراره هو الاول وقد ارتد بربا لمقره والثاني دعوى فلا بد من الحجة
او يصدق خصمه بخلاف ما اذا قال اشترت وانكر وانكره ان يصدق
ومن ادعى على اخر ما لا يقال ما كان لك على شيء فقل فقام الموعود البينة على
الالف واقام هو البينة على النفا قبلت ببينة وكذلك على الاخر وكذا
لو قال ليس لك على شيء فقل ولو قال ما كان لك على شيء فقل ولا اعرفك
لم يقبل ببينة على النفا وكذا على الابرا وذكر القروزي رحمه الله انه
يقبل ايضا لان المحقق او المحدة قد يوعي بالشغب على بابيه
فما يفتن وكلاهما بارضاء ولا يعرفه ثم يعرفه بعد ذلك فامكن التوفيق
ومن ادعى على اخر انه باعه جارية وقال لم انبها منكم فقام البينة
على الشرا فوجدتها امسحها زائفة واقام البائع البينة انه بريء اليه من
كل عيب لم يقبل بينم البائع ذكره في كنفه في اسنله ومن قام بهذا الذكر
الحق فهو عتيق ولي ما فيه ان ساء الله او كتبه في الشرا فقلان خلاص
ذلك وتسلية ان ساء الله تعالى بطل الذكر كله وهذا عند ابي حنيفة رحمه
الله وقال لا انسا الله هو على الخلاص وعلى من قام بذكر الحق وقولها
استحسن ذكره في الاقرار ولو ترك فرجه قالوا لا يلحق به وبغيره
كفصل السكون كذا في الهبة اراد ان يبنى في داره فقول لاخر البائع يحا
يكون في اليد كالمير او رجي للظن او مبدق في المضامين لم يجب لان ذلك ليس
بجبرانه ضررا فاحشا لا يمكن التجرع عنه وله ان يتجرعها كما حالان ذلك
لا يضر الا بالندوة والتجرع عنها ممكن بان يبنى بئس بئس وبن جاره حاديا
بنوة قال المير الشهيد والجملة في هذه ان القياس له ذلك كله لانه يعترف
في ملكه لكن ترك القياس واخذ بالاستحسان لاجل المصلحة قال وكان والذي
يقضي اذا كان ضررا بينا يمنع وبه يعني وعدا ابي يوسف رحمه الله اخذ دارة حماما
وتأوى الجيران من دحانها فلم تمنعه الا ان يكون دحان الحمام مثل دحانهم
ولو اخذ دارة حظيرة غنم والجيران يتادون من بئس السرفق ليس لهم
في الحمام ولو حضر في داره بئر فخر منها حائط جاره لم يكن له منه وقيل اذا كان
بئر ذلك لا محالة فلم يمنع وهو خلاف قول اصحابنا بسفط حائط بئر دار بئر
ولا حدها عورات وطلب من جاره ان يساعده في النفا قال اصحابنا لا يخبر وقال
الفتية رحمه الله تعالى يجب في زماننا وقيل ان كان يمنع بئس في الضمود في دار

جاءه فله منه عن الصدوق حتى يتخذ سيرة وان كان يقع في سطره فلا كذا ذكر
الامام الترمذي كذا في النهاية شافى المذهب اذا جاء الى القاضي وادعى الشفعة
بالجوارف القاضي هل يقضي له بالشفعة لا ذكر هذه المسئلة في سب من الكتب
وقد اختلف المشايخ رحمهم الله فيها بعضهم قالوا لا يقضي ومنهم من قال يقضي
ومنهم من قال اذا تقرر الى القاضي القاضي يقول له هل تقصد وجوب الشفعة
بالجوارف قال نعم يقضي له بها وان قال لا اقامة من ذلك الموضع ولم يسمع
كلامه قال الشيخ الامام شمس الامنة الحلواني رحمه الله هذا الوجه الاقوال
واحسنها وفي المتن قضية ثلاثة بعد ذلك فاض على موضع معلوم فادعى
رجل على رجل دعوى واختلفا فيمن خصمان اليه بينهم فان كان منزل
المدعى والمدعى عليه في موضع واحد خصمان الى القاضي الذي هو في موضعها
وان كان منزلها مختلفين في موضع واحد هذا الجانب والاخر من ذلك الجانب
قال ابو يوسف رحمه الله ذلك الى المدعى حيث شاء وقال محمد رحمه الله
ذلك الى المدعى عليه يذهب حيث يشاء وكذلك اذا كان احدا الخصمين عسكرا
وقال تذهب الى القاضي العسكروا الخصم الاخر كان يلزم قتال تذهب الى قاضي البلدة
مفوض على الخلاف الذي ذكرنا في المسئلة المتقدمة كذا في المحيط قاله اذا قال
القاضي لرجل قد ثبت عندي ان هذا سرق فاقطع يده او قال انه زني فخذ
او قال وجب عليه القصاص فاقتله فانه ان يقطع يده ويحرقه ويذبحه
ذلك عندها وقال محمد رحمه الله كما يسمع ذلك حتى يكون القاضي عنده عدلا
وحتى يشهد معه رجل اخر ان كان في حق يعقل فيه شيئا دقة رجلين والى ثلاثة
اخرى ان كان هذا في الزنا وقال بعض اهلنا هذا على ثلاثة اوجه اما ان يكون
القاضي عالما عادلا او عالما ظالما او عادلا جاهلا اما اذا كان عالما عادلا فلا
ان ياخذ بقلبه عندي حجة واي يثبت رحمه الله من غير ان يستفسر
وان كان عالما ظالما فانه لا يثبت امره سواء فسره او لم يفهمه وان كان عادلا جاهلا
فانه لا يثبت امره حتى يفهمه لانه لا يخطئ في القضاة في المسئلة عند
اليمين حجة واي يثبت رحمه الله بصورة في القاضي العالم العادل وكذلك اذا قال
القاضي اقر هذا الرجل عندي بالف درهم وهذا المقر بغير قول القاضي معقول عندها
وعند محمد رحمه الله لا يثبت قبوله كذا في شرح الطحاوي واذا اراد ان يثبت قضاء الخليفة
عند قاضي الاصل يقول النائب عند قاضي الاصل اقر فلان لفلان بكذا حكمت لفلان
على فلان بكذا فثبت اقرار فلان وحكم النائب وجميع ما اخبر النائب عند قاضي
الاصل لا ان النائب قاضي في المكان الذي لا صلح فيه طاهر وقول القاضي في مكان
قضاية معقول كذا في النواحيه واذا ادعى القاضي حفرة وكيل الغائب او حفرة
وصي الميت يقضي على الغائب وعلى الميت ولا يقضي على الوكيل والوصي وبكسب
في النجاشي يقضي على الميت وعلى الغائب ولكن حفرة وكيل وحفرة وصيه
ذكر الحنفية ورحمهم الله في ادب القاضي في باب العدوي اذا امر القاضي رجلا
بملازمة المدعى عليه لاستخراج المال وتسمى بالفارسية موكل فمؤنته

على المدعى

علي المدعى عليه كذا ذكره القاضي الامام صدر الاسلام وعليه بعض الفقهاء
وبعض مشايخنا قالوا هي على المدعى وهو الاصح لان منعه يعود الى المدعى
واذا اقر رجل لاسان بان وقامت المقر فقامت ورثته بعد موته ان انا اقر
بما اقر كذا قال لم ينع اقراره وانما اقرارها المقر له عالم بذلك وارادوا تخليفه
على ذلك لم يكن له ان يحلوه واذا قال المدعيون البيع عدي هذا واقضي
حقه ذكر صاحب شرح مختصر الامام رحمه الله في اول مكانته ان القاضي هو
لا يجيبه بل يوجهه بوجهين او ثلاثة ادمى على اخره الا وانكر المدعى عليه
ذلك ثم ادعى عليه في مجلس اخر انك استهلكت من هذا المال وصرت مقرا
بالمال والمدعى عليه ينكر المال والا يستمال جميعا فكذا القاضي يخلفه على المال
او على الاستمال وقد قيل يخلفه على المال لا بالاستمال بغير مقرا والاقرار
بحق المدعى والمدعى عليه لا يخلف على نية المدعى فانه لا يخلف بالنية ما للمدعى
بينة وفي نوادر ابي يوسف عن محمد رحمه الله رجل قال لاخر عليك الف
درهم فقال ذلك الرجل اني خلفت ابها لك علي اربعتها فخلف الرجل فادها
اليه ان اداها على الشرط الذي شرط كان له ان يرضعها فادع اليه رجل اخر
صكها باقرار رجل فقال المقر قد اقرت لك بهذا المال الا انك ردت اقراره
يخلفه المقر له من ادعى البيع على انسان فقال الباع بعته منك الا انك اقلتي
فانه يخلف مدعي الشرط رجل تزوج امرأة وابنتها في عقدين وقال لا ادري ايتهما
الاولي يخلف لك واحدة منهما ما تزوجها قبل ما حبستها فالتاضي بيدي في الخلف
بانيته شافاذا حلفه لاحدهما وخلف ثبت نكاح الاخرى وان نكل لزمه نكاح
هذه وبطل نكاح الاخرى وهذا على قولهما اما على قول ابي حنيفة رحمه الله فلا
يجري الاستخلاف في النكاح المدعى عليه بالدار اذا قال انا بنيت هذه الدار والمدعى
بعم يذبح وطلب بين المدعي لا يخلف المدعي الجوار ان يكون المدعى عليه هو الباني
وتكون البنا المدعي بان بني المدعى عليه بامر المدعي حتى لو قال المدعى عليه بنيت
الدار لنفسي بغير امر المدعي يخلف المدعي الحاكم الحاكم اذا حلف المدعى عليه
وحلف ثم تراءى الى قاضي موالي القاضي الولي لا يخلفه ثانيا كذا في المحيط
وان كان الحاكم غائبا عند تراءى في قضاوي قاضي خان دار في يدي رجل ادعاها
رجل انه غصبها منه فقال المدعى عليه هذه الدار كانت لي وقفها علي كذا
وكذا واراد المدعي تخليفه يخلف عند محمد خلا قالها بيا علي ان غصب
الدار يتحقق عند محمد رحمه الله وكان في الخلف فائدة حتى لو نكل
يقضي عليه بالقيمة ولو اراد ان يحلفه لياخذ العين لا يخلف بالا اتفاق
لان الدار صارت مستهلكة لصيرورتها وقفا والفقهاء على قول
محمد رحمه الله دفعها لليلة وهذا الرجل في يده عند قال هذا العبد
لفلان اغتصبه من فلان فانه يصدق في اقراره انه لفلان ولا يصدق
على المقر له انه اغتصبه من فلان ويصدق في حق نفسه حتى يضمن
قيمته للثاني رجل في يده صبيعة يرعها وقت جده وقتة علي وعليه

واولاد ابنه خاصة بخارج جمل وادعاهما وقال ان الواقف هذا وقفه على
 جميع اولاده وانا من جملة اولاده واراد خلفه صاحب اليد لا يحلف الا اذا كان
 في يد صاحب اليد من غلة هذه الصبغة فحذف خلفه على نصيب المرعي
 لانه يدعي ملك ذلك القدر لنفسه وادعاهما فحذف خلفه على ذلك ولا كذلك
 الوجه الاول وهذا الجواب مستقيم على قول من يقول بان الموقوف عليه حق
 الحضور في ما على قول من يقول ليس له حق الحضور في ما على قول من يقول ليس له
 من المتولي حتى يحلف المدعي عليه في الوجه الثاني فاحذف العسكر الاول لانه
 على غير العسكر ولا ينفذ فقهه على غير اهل العسكر الا ان شرط ذلك
 عند التنفيذ وان كان الرجل من اهل العسكر وهو يعمل في السوق ويجتري
 فهو من اهل العسكر يسبب شمس الامة الا ان جندى رحمه الله عمن
 وقف صبغة على علمه حوا وقد وسلم الى المتولي ثم ادعى على المتولي فسداد الوقفية
 بسبب الشيوع بين يدي قاضي حوا وقد سلم صبغة الوقفية على قول من يرى
 ذلك وقاضي حوا قد سلم على حوا وقد سلم صبغة وقضاة قال بنظر فقهه
 لانه يعلم شهادته في هذا فاصلا فاصلا وانما يصلح شهادته في هذا لتسند لا لا
 كما ذكره هذا في وقفه اذا وقف الرجل على فقره حوا ثم شهد بعض
 فقره حوا ثم شهد على الوقف قبلت شهادته لان الجواز ليس بالزام القاضي
 لا يمكن ترفع القضاة الا اذا كتب في منشور ذلك اذا مات القاضي قبل ان
 استنفا الرزق من بيت المال يستنفا رفته ذكره شمس الامة الحوا في رحمه
 الله في اول باب النسخة من ارباب القاض في فتاوى السفي قاضي كرخ وقاضي
 خبير اذا التفتا فقال احدهما للاخر ان فلانا اقر فلانا بكذا لا يقضي به
 حتى يبعث اليه الرقعة انما عا لست في كتاب القاضي الى القاضي قالوا هذا اذا لم
 يكن كل واحد منهما زعمان الاخبار في مكان هو قاض في انا اذا كان كل واحد
 منهما في مكان هو قاض فيه ينبغي ان يقضي به لان القول اقوى من الرقعة كذا
 في المحيط قاض باع مال التيم بفساده او دعه او باع امته بفساده وهو يعلم
 بذلك من رجل ثم مات هذا القاضي واستخفى غيره فشهد قوم عندها ثم
 شهدوا القاضي الاول يقول بعت فلانا مال التيم بكذا وكذا وهذه الشهادة
 تقبل ويوجد المشتري بالمال وكذا الودعة في التمسك ولو مات احدهما
 ولا يعلم له وارث فباع القاضي داره بكذا ولو ظهر الوارث بعد ذلك فالبيع باطل
 القناويي الخلاصة رجل له على اخر دين متفرقة من الدراهم والديار
 والضياع قال تجمع دعاويه كلها وتحلف بها واحدا على ذلك كله كرجل
 ادعى على رجل مالا فانكر المدعي عليه واخرج المدعي خطا اقرار المدعي عليه
 بذلك المال وقال هذا خط المدعي عليه فانكر المدعي عليه ان يكون خطه
 في سكتين وكتب وكان بين الخطين مشابهة ظاهرة اختلفوا فيه قال
 بعضهم يقضي القاضي على المدعي عليه بذلك المال ولا يقضي في حق
 الصحيح ولو قال المدعي عليه هذا خطي ولكن ليس على هذا المال ان كان الخط

علي وجه

هذا هو الوجه الثاني
 في جواب المدعي
 في جواب المدعي
 في جواب المدعي

علي وجه الرسالة او كان كان علي وجه يكتب الصلوات الاقرار فان شهد
 علي نفسه بما فيه يكون اقرارا يلزمه وان كتب الخط بين يدي الشهود وقرأ
 عليهم كان اقرارا حل لهم ان يشهدوا عليه سواء قال لهم شهدوا علي او لم يقل
 فان كتب بين يدي الشهود ولم يقرأ عليهم ولكن قال لهم شهدوا علي بما فيه
 كان اقرارا حل لهم ان يشهدوا ان علموا بما فيه وان لم يعلموا لا يحل لهم ان يشهدوا
 بما فيه العيون رجل مات وله غلام كاتبه على التذمة وعلى الميتة لانيان
 التذمة ففطن المكاتب الغريم فضا عن دينه فغير من القاض في القياس باطل
 ولا يقضي المكاتب حتى ينفقه القاضي انما رجع ادعى عند في يدي رجل
 فانكر المدعي عليه فاستنفذ ففطن القاضي فضا عن دينه فغير من القاض في القياس باطل
 عليه اقام اليه فشهد والله كان يشترى العبد من المدعي قبل ذلك كذا
 في التنازع خاتمة ومن قال ما في المسالك صدقة فهو علي ما فيه
 التركة وان اوصي بثلاث ماله فهو علي كل شيء ويدخل فيه الارض العشرية
 عند ابو يوسف رحمه الله وعند محمد رحمه الله لا يدخل ولا يدخل الارض
 الخارج بالاجماع ولو قال ما املكه صدقة في المسالك فقد قيل تناول
 كل مال لا نفاهم من لفظ المال والمقتضى ان الشرع وهو محتق بلغة الملك
 ولا يخص في لفظ الملك فبقى على الغنوم والصبي انما سواهما اذا لم
 يكن له ما سوي ما دخل تحت الايجاب يسكن من ذلك فوته ليوم وصاحب
 الغلة لشهود وصاحب الضياع لستة علي حسب التفاوت في مدة وصولهم
 الي المال وعلي هذا صاحب التنازع يسكن بقوم ما يرجع اليه ماله ومن اوصي
 اليه ولم يعلم بالوصية حتى باع ثيابا من التركة فهو وصي والبيع جائز ولا يجوز بيع
 الوكيل حتى يعلم وعن اي يوسف رحمه الله انه لا يجوز قباله الا ولدا ايضا
 ومن اعلمه الناس بالوكالة يجوز دفعه لانه اثبات حق لا لزام امير ولا يكون النبي
 عن الوكالة حتى يشهد عنده شاهدان او واحد عدل وهذا عند ابو حنيفة رحمه
 الله وقال لا هو الاول سواء علي هذا الخلاف اذا حضر المولى بخاتمة عبده
 والشفيع والبكر والمسلم الذي لم يهاجر واذا باع القاضي او امته عند الفرم
 واخذ المال فباع واستحق العبد بيمين ورجع المشتري علي الفرم وان
 امر القاضي ببيعه للفرم ثم استحق او مات قبل القبض وطاع المالك رجع
 المشتري علي الوصي ورجع الوصي علي الفرم وان ظهر لست مال يرجع الفرم
 فيه بدنيه قالوا ويجوز ان يبرح بالامانة التي ظهر بها ارتدادا له لحقة في امر
 المست والوارث لا يبيع له منزلة الغريم والله تعالى اعلم بالصواب كذا في النهاية

كتاب الشهادات في ثمانية عشر بابا بالباب الاول
 في ثمرتها وركنها وسبب ادائها وحكمها وشروطها وانما التبريد
 فهو احراز صدق لاثبات حق بلغة الشهادة في مجلس القضاة كذا في فتح القدير
 واما ركنها فلفظ الشهادة بمعنى الخبر دون القسم كذا في التبيين واما سبب
 ادائها فاما طلب المدعي منه الشهادة او خوف فوت حق المدعي اذا لم يعلم المدعي

لا يثبت هذه الشهادة
 الا في احوالها
 لا يثبت هذه الشهادة
 الا في احوالها

كتاب الشهادات في ثمانية عشر بابا
 في ثمانية عشر بابا

كونه شاهداً واما حكمها فوجوب الحكم على الحاكم بمقتضاها كذا في العناية واما
الشروط فتوعان نوع هو شرط تحمل الشهادة ونوع هو شرط اداء الشهادة
اما الاول فانه ان يكون عاقلًا وقت التحمل فلا يصح تحمّلها من مجنون وصبي
لا يعقل ومنه ان يكون بصيرًا فلا يصح التحمل من الاحمي ومنه ان يكون التحمل بمقتضى
المشهود به بنفسه لا بغيره الا في شيا مخصوصة يصح التحمل فيها بالتسامح
من الناس هكذا في البدائع ولا يشترط للمحمل البلوغ والكفره والا سلام
والعدالة حتى لو كان وقت التحمل صبيًا عاقلًا أو عبداً أو كافراً أو فاسقاً
ثم بلغ العصبية واعتق العبد واسلم الكافر وتاب الفاسق صحت شهادته واخذ
القاضي بقبول شهادته كذا في الجواهر الرابع اما الثاني فانواع منها ما يرجع
الى الشاهد وهو العقل والبلوغ والكفره والنفق وان يكون محدوداً
في قذف عندنا وان يشهد لله تعالى ولا يجوز الشاهد ان نفسه مغتصب ولا يدفع
عن نفسه مغرماً وان لا يكون خصماً وان يكون عالماً بما يشهده به وقت الاداء
هذا كراهه عندنا في حنفية رحمه الله لا عندهم هكذا في البدائع والعدالة
وهي شرط وجوبه القبول على القاضي لا جوازها هكذا في الجواهر الرابع والشرط
هو العراكة الظاهرة عندنا في حنفية رحمه الله واما الحقيقة وهي الثابتة
بالسؤال عن حال الشهود بالتعديل والتركة ليست بشرط وعندنا في يوسف
وعندنا ان العدل في الشهادة ان يكون محتاجاً للكبار ولا يكون مصراعاً على
الصغار ويكون صلاحه اكثر من فساده وصوابه اكثر من خطابه كذا
في لسانه واختلفوا في تفسير الكبار واصح ما قيل فيه ما نقل عن الشيخ الايام
شمس الآفة الحلواني انه قال ما كان شيعياً بين المسلمين وفيه هتك حرمة
الله تعالى والدين فهو من جملة الكبار وكذلك ما فيه تنبذ المروة والكرم
فهو من جملة الكبار وكذلك العاقل المفاصي والجور والحك عليها
من جملة الكبار وما عداها من الصغار هكذا في المحيط ومنها ما يرجع
الى نفس الشهادة وهي الدعوى في الشهادة القائمة على حقوق العباد
من المدعي او دابيه وان تكون موافقة للدعوى والمدد في الشهادة بما يطلع
عليه الرجال واتفاق الشاهدين والذكورة في الشهادة في الحدود والاسلام
اذا كان المشهود عليه مسلماً وعدم التصادم في الشهادة على الحدود كلها
الا حد القذف حتى لا يقبل الشهادة عليها اذ التصادم بخلاف الاقرار لما
عرف في كتاب الحدود والاصالة في الشهادة على الحدود والقصاص هكذا
في البدائع ونقد رخصته الاصل في الشهادة على الشهادة هكذا في الجواهر
الرائق ومنها ما يرجع الى المشهود به وهو ان يكون معلوم فان كانت مجهول
لا تقبل لان علم القاضي بالمشهود به شرط صحة قضائه فانه لا يعلم القضا
به وعلى هذا يخرج ما اذا شهد رجلان عند القاضي ان فلاناً وارث هذا
الميت لا وارث له غيره انه لا يقبل شهادتهما لا تقبل شهادتهما بمجهول لجهالة
اسباب الوراثه واختلاف احكامها هكذا في البدائع اما اقسام الشهادة

والشاهد في الشهادة
والشاهد في الشهادة
والشاهد في الشهادة

فمنها

فمنها الشهادة في الزنا ويعتبر فيها اربعة من الرجال ومنها الشهادة ببغية ه
الحدود والقصاص تقبل فيها شهادتان رجلين ولا تقبل في هذين القسمين شهادتان
النساء هكذا في الهداية ومنها الشهادة في الولادة والبكارة وعيوب النساء
لا يطلع عليه الرجال وتقبل فيها شهادتان امرأة واحدة مسلمة حرة عدلة والثنتان
احوط هكذا في فتح القدير وهل يشترط لفظة الشهادة قال مشايخ بل ومشايج
بخاري تشترط وقال مشايخ العراقي لا تشترط كذا في المحيط والقدير المختص
على الاول وعليه الفتوى كذا في الخلاصة ولو شهد بذلك رجلان قال في جواهره فانفق
نظري اليهما فالجواب انه لا يمتنع قبول شهادته ان كان عدلاً في مثل هذا الموضع
هكذا في المحيط والصحيح انه لا يشترط العدد لان شهادته الرجل اقوى من
شهادة المرأة فلما ثبت المشهود بغيرها بشهادة امرأة واحدة فبشهادة رجل
واحد او لي كذا في النهاية ومنها الشهادة بغير الحدود والقصاص وما يطلع عليه
الرجال وشرط فيها شهادتان رجلين او رجل وامرأتين سواء كان الحق مالا او غير
مال كالنكاح والطلاق والعتاق والوكالة والوصاية وكذا ذلك مما ليس بمالك
كذا في التبيين وما يتوقف عليه كمال العقوبة وهو الا حصان من هذا القسم حتى
ثبت الا حصان يشهد رجل وامرأتين عندنا كذا في المحيط الباب
الثاني في بيان تحمل تحمل الشهادة وحمل ادايتها والامتناع عن ذلك لا باسي
للانسان ان يجتزئ عن قبول الشهادة وتحملها وفي باب العين من كراهية الواقات
رجل طلب منه ان يكتب شهادته او يشهد على عقد فاني ذلك فان كان الطالب
بحر غيره جازله الامتناع عنه والا فلا يسعه الامتناع كذا في الاخرى وعالي
هذا امر التعديل اذ اسئل من انسان فان كان هناك سواء من يبدله يسعه
ان لا يجيب والام يسعه ان لا يقول فيه الحق حتى لا يكون مبطلاً للحق كذا في المحيط
ولم يرق اذا الشهادة وبائمه بكتفها اذا طلب المدعي وانما بائمه اذا علم ان القاضي
يقبل شهادته وتعين عليه الاداء وان علم ان القاضي لا يقبل شهادته او كانوا جماعة
فادري غيره ممن تقبل شهادته فقبلت قالوا لا بائمه وان ادري غيره ولم يقبل شهادته
بائمه من لم يود اذا كان ممن تقبل شهادته كذا في التبيين وان كان هو اسرع قبولاً
من اخري ليس له الامتناع عن الاداء كذا في الوجيز للكروري واذا كان موضع الشاهد
بعيداً من موضع القاضي بحيث لا يمكنه ان يذهب الى القاضي لا الشهادة ويرجع الى اهله
في يومه ذلك قالوا لا بائمه هكذا في التبيين سبب خلف رحمه الله ممن له شهادته
ووقعت الخصومة عند قاض غير هذا هل يسعه ان يكتب الشهادة حتى يشهد
عند قاض عدل قال له ذلك كذا في الظهيرية والشهادة والشهادة في الحدود وخبر
فيها الشاهدين السبب والاطهار والتمسك بفضل الاله يجب ان يشهد بالمال
في السرقة فيقول اخذ ولا يقول سرق هكذا في الهداية ما يجمل الشاهد على
نوعين نوع يثبت حكمه بنفسه بلا شهاد كالبيع والاقرار وحكم الحاكم والقضيت
والقتل فاذا سمع شاهد البيع والاقرار وحكم الحاكم او راى القاصب والقتل وسعه
ان يشهد وان لم يشهد عليه ويقول اشهد انه باع ولا يقول اشهد لي بل يكون

على قول الجمهور ان الشهادة

كاذبا ونوع لا يثبت حكمه بنفسه كاشهادة على الشهادة فاداسم شاهد يشهد
يشي لم يحزن ان يشهد على شهادته الا ان يشهد كذا في الكافي ولو سمع من ولا الحجاب
لا يسمعه ان يشهد لا حتم ان يكون غيره اذا لغة تشبه اللغة الا اذا كان في الداخل
وحده ودخل وعلم لشهادته ليس فيه غيره ثم جلس على المسلك غيره فسمع منه
فسمع اقراره الداخل ولا يراه لانه يحمله العلم وينبغي للقاضي اذا امره ان لا يقبل
كذا في التبيين اختلف المشايخ في جواز تحمل الشهادة على المرأة اذا كانت متتقة
بعض مشايخنا قالوا لا يصح التحمل عليها بدون روية وجهها وبعض مشايخنا
نوسع في هذا وقالوا يصح عند الترتيب وتزويج الواحد بكفي والمشي احوط والي
هذا مال الشيخ الامام المعروف بنواصر طارده والي القول الاول قال الشيخ الامام شمس
الاسلام الاورجندي والشيخ الامام طهر الدين وضرب من المعتكف يدل على
هذا فانما جمعنا على انه يجوز التحمل على وجهها التحمل الشهادة ثم عليه قول ابي يوسف
وجها اذا خبره عدلان انها فلانة فذلك يكفي وعليه قول ابي حنيفة رحمه الله لا يحمل له
الشهادة على السب ما لم يسمع من جماعة لا يتصور ثبوت طهره على الكذب كذا
في الظهيرية والنقمة ابو بكر الاسكافي كان يفتي بقولها في هذه المسئلة
وهو اختيار رحم الدين الشافعي وعليه الفتوى فان عرفها باسمها ونسبها
عدلان ينبغي للعدل ان يشهدوا على شهادتها هو لا يشهدون كما هو طريق
الاشهاد فيفتي الشهادته حتى يشهدوا عند القاضي على شهادتها بالا سمر
والنسب ويشهدوا باصل الحق بطريق الاصل فمجرد ذلك بلا خلاف كذا
في المحيط وكان الفقيه ابو الليث يقول اذا افترق المرأة من ولا الحجاب وشهد
عنده اثنتان انها فلانة لا يجوز لمن سمع اقرارها ان يشهد على اقرارها الا اذا
راى شخصها يعني حالها اقرت بحديث جواز ان يشهد على اقرارها بشرط
روية شخصها لا روية وجهها كذا في الاحكام لو كسفت وجهها وقالت انها فلانة
ثبت فلان لا يحتاجون الى شهود وطرفة فان ما كنت يحتاجون الى شهود يشهدان
انها كانت فلانة ثبت فلان واذا لم يشهدوا وجهها وشهدت اثنان انها فلانة ثبت
فلان لا يحمل لهما ان يشهدا بذلك يعني على اقرار فلانة اما يجوز ان يشهدا ان امرأة
اقرت بكذا وشهد عندها شاهدان انها فلانة ثبت فلان هكذا في المحيط
اذا شهدا على امرأة سمهاها ونسبها وكانت حاضرة فقال القاضي للشهود
هل تعرفون المتوعى عليهما فقالا لا فالتاضي لا يقبل شهادتهما ولو قال لهما الشهاد
الشهادة على امرأة نسبها واسمها كذا ولكن لا تدري ان هذه المرأة هل
هي بعينها ام لا صحت شهادتهما على المسماة وكانت على المرعي اقامة السنة
ان هذه هي التي سموها ونسبوها كذا في المحيط ويصح تعريف من لا يصح
شاهد لهما واختيار رحم الدين الشافعي القول الاول كذا في الفصول العا دية
سئل علي بن احمد عن امرأة اقرت عند رجلين انها اعتقت هذه
الحارية ولم يريا وجه المتتقة هل لهما ان يشهدا بذلك قال لا ما لم يعرفاهما
فان لم يثبوتها منرا اعتقتها وسمعها ان يشهدا عليها بالاعدا وكذا

في التناخية

في التناخية ناقلا عن التينة اذا كان لرجل علم رجل حق فيقرر في السوء محمد
في العلانية وعجز صاحب الحق عن الوصول الي حقه فاختار ذلك واحق فوما من
العدول في بيته ثم استخبره وطلبه الحق واقر بذلك سرا وخرج فسمع الشهود
حل لهما ان يشهدوا عند علمائنا لانه العلم قد حصل وقيل لا يحمل لان فيه
تدليسا وعرضا ولكن لا يجوز اذا كان الشهود يرون وجهه وان كانوا
لا يرون وجهه ولكن يسمعون كلامه لا يحمل ان يشهدوا وان شهدوا
ومشروا للقاضي لم يقبل شهادتهم الا اذا احاطوا به تخليا كذا في محيط السرخسي
وانا عاين الملك ذوق الملك بان عاين ملكا جوده ينسب الي فلان ابن
فلان ولم يباينه بوجهه ولا عرفه بنفسه فعلى الاصح ان يشهد وتقبل كذا
في خزانة المفتين وان لم يباين الملك والمالك ولكن سمع من الناس قالوا فلان
ابن فلان في قرية كذا صنعة جوده كذا وهو لم يعرف تلك الصنعة ولا يراه
عليها لا يحمل له ان يشهد له بالمالك وان عاين المالك دون الملك بان عرف الرجل
معرفة تامة وسمع ان له في قرية كذا صنعة وهو لا يعرف تلك الصنعة بعينها
لا يسمعه ان يشهد كذا في الكافي وان عاين الشاهد المالك والمالك بان عرف
المالك بوجهه واسمه ونسبه وعرف الملك جوده وحقوقه وراه في يده
يتصرف تصرف المالك ويدعي انه له ويقع في قلبه انه له حل ان يشهد له
بالمالك هكذا في المحيط ذكر في المنتقى اذا رايت في يد رجل متاعا او دارا وقع
في قلبك انه له ثم رايت يده يمد لك في يده غيره وسمعت ان يشهد انه لا ولد
واذا اردت ان تشهد انه لا ولد فيشهد عندك شهادته انه لا ولد يعني يوه
اليوم كان هو او دعه الاول يحضرهما لم يسمع ان يشهد انه لا ولد بخلاف
ما اذا شهد به عدل واحد الا ان يقع في قلبك ان هذا الواحد صادق
ولم يذكر في الكافي مع الصغير وقع في قلبه انه له ولم يذكر ان تصرف مع اليد والصبي
ما ذكر في المنتقى وكذلك كل امر ظاهري يجوز فيه الشهادة بالسمع كالموث
والنكاح والنسب اذا وقع في قلبك انه حق ما سمعت من الخير فشهد عندك
عدلان بخلاف ما وقع في قلبك لم يسمع ان تشهد بما وقع في قلبك الا ان تستبين
انها كاذبان وان شهد به عندك عدل واحد وسمعت ان تشهد بما وقع في قلبك
من الامور الاول الا ان يقع في قلبك ان هذا الواحد صادق فيما يشهد به كذا في قاضي
واخرجنا ونسبنا ان لا يبين بالاستعداد العلم به من مائة اليد حتى لو كان
ذلك نرد كذا في الكافي والقاضي الامام يقول اذا راى شيئا في يد رجل يتصرف
فيه والناس يقولون انه ملكه الا انه وقع في قلب الرائي انه ملكه غيره لا ملكه
وانه يتصرف بما رآه في يد رجل لا يحمل له ان يشهد بالملك وعليه فتوى كثير من
مشايخنا كذا في المحيط واذا عاين العبد والامة في يد انسان يجد ماله فان
كان يعرف انها رقيقان جاز له ان يشهد انها ملكه سوا كانا صغيرين او كبيرين
وان لم يعرف رقيقتهما فان كانا صغيرين لا يعبران عن انفسهما فكذلك وان كانا
كبيرين يعبران عن انفسهما سوا كانا صغيرين عاقلين او بالعين لا يحمل له

الشهادة هكذا في فتح القدير وفي الوقفات اذا علم الشاهد ان يهود الدار
للمدعي فتشهد عندها شهادته ان المدعي باع الدار من الذي في يديه
قال محمد رحمه الله يشهد ان باعها ولا يلتفتان الى شهادتي البع كذا في المحيط
ذكر الناطق غايبا فكا حيا او قتيلا فلما اراد ان يشهدا شهد عندهما عدلان
بانه طلقها ثلاثا او كان ابائهما اعتق العبد قبل بيعه او الولي عفي عنه بعد
القتل لا يحل لهم ان يشهدا بالنكاح وغيره وان كان واحدا عدلا لا يتسعه ترك
الشهادة كذا في الوجيز للمرددي اذا اقر الرجل باليمين يدي رجل آخر
ثم انكر وطلب المقر له شهادته واخبر شهادته عدلان بان ذلك الذي اقر
به المقر قد صار له بيع او هبة قال يشهد الشاهد بما كان يعلم من ذلك كذا
في الذخيرة رجل اقر بين يدي قوم اقرارا صحيحا ان فلانا عليه الف درهم ثم
جاء عدلان او ثلاثة اهل هولا الشهود وقالوا لا تشهد والفلان علي فلان بالدين
فانه قضي جميع ما كان عليه من الدين كان لهم الخيار ان شاءوا امتنعوا عن
الشهادة وان شاءوا شهدوا بذلك وذكروا القضية للقاضي كيلا يفتن بالباطل
هكذا روي عن محمد رحمه الله وعنه محمد في رواية يشهدون انه كان عليه
ذلك ولا يشهدون انه عليه قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل اذا شهد
عدلان عند الشاهد ان صاحب المال قد استوفى دينه او انه ابرأ المملوك
عن دينه لا يسعهم ان يمتنع عن الشهادة على الاقرار بالدين الا ان يكونا
سما اقرارا لطالب بالدين او بالاستيناف وهكذا روي عن ابي يوسف رحمه الله
كذا في فتاوي قاضي خان وبعض مشايخ زماننا اختاروا في هذه المسائل كلها
انما يشهد عند الشاهد عدلان ووقع في قلبه انها صادقة ليس له ان
يشهد بما علم من اصل الحق وان شهد عنده شاهد واحد وشاهدان
الا انه لم يقع في قلبه صدقهما فله ان يشهد بما علم من اصل الحق كذا في الذخيرة
اذا اقر الزوج عند الشاهد بالطلاق او اقر المولي بالاعتاق ثم دعا الى الشهادة
على النكاح وعلى البيع فانه يمتنع عن الشهادة ولا يحل له ان يشهد كذا في فتاوي
قاضي خان سئل ابن مقاتل عن اثنين تخاسبا يدي جماعة وقال
لهم لا تشهدوا علينا بما نسمون منا ثم اقر احدهما للاخر فادان للشاهد ان يشهد
بما سمع من اقرار وهو قول ابن سيرين قال في التقيم ابو الليث وهكذا روي عن
ابي حنيفة رحمه الله وبهنا خذ كذا في المحيط اذا تزوج الرجل امرأة بشهادة
شاهد يدي علي مهر مسمى ومضى على ذلك سنون وولدت اولاد ومضى سنون
ثم مات الزوج ثم اتيها استشهدت الشهود ان يشهدوا على ذلك المسمى وهم
يتذكرون يسعهم ان يشهدوا وعليه الفتوى هكذا في الذخيرة من عاين داره
تسعة دابة ترفع من قبله ان يشهد بالدابة التي ترفع لها دابة الاخرى
وبالتاج كذا في المحيط والشهادة بالتاج بان يشهد بان هذا كذا تسع هذه
الناقة ولا يشترط ان الشهادة على ولادة كذا في التاتارخانية فتلا عن النابيع
اسراة اقرت على نفسها باللايها او اخيها تريد الاضرار بغيره الوحدة والشهود

يعلمون

يعلمون بذلك قالوا وسعهم ان يتجملوا الشهادة ويشهدوا بذلك ويكره لها
ان تفعل ذلك كذا في فتاوي قاضي خان اذا كان المقر له سلطانا فقال المقر اقرت
خوفا منه ان وقت الشاهد على خوف لا يشهد فان لم يفتش شهودا خبر
القاضي انه كان في يد عونا من اعدان السلطان كذا في الوجيز للمرددي سئل
ابو القاسم عن رجل اخذ سوقا لخماسين مقاطعة من السلطان كل شهر
بديارهم معلومة وكتب بذلك صك هل يجوز ذلك وهل يحل للشهود ان يشهدوا
بذلك قال قد ضل المقاطع والمقاطيع عن سبل الرشاد وانما الشهود فلو شهدوا
على ذلك حل لهم اللعنة فسل فلوان الشهود شهدوا على اقراره بالوراثة
ولكن عرفوا السبب هل يجوز لهم الشهادة قال ان شهدوا على ذلك بعد معرفتهم
بسببه فهم ملعونون ولا يجوز ان يشهدوا بذلك كذا في التاتارخانية وكذا في كل اقرار
سببه حل لهم وبطل كذا في المحيط وتوسعا قاضيا يقول لرجل فقتل عليل هذا
الرجل بكذا وشهدا على قضائه وسما للقاضي وقال اسمعنا قاضي كذا قال فقتلت
على هذا الرجل بكذا ولكن لم يشهدا على قضائه لا يوجب ذلك خلافا في شهادتهما
وان سما بينهما سما منه في غير البلد الذي هو فيه قاض لا تقبل شهادتهما ولا ينبغي
لهم ان يشهدا هكذا في الذخيرة سئل علي بن احمد وابو حامد عن القاضي
اذا شهد الشهود شهودا اني قد حكمت فلان علي فلان بكذا ولم يحضروا مجلسه
حين حكم فلو شهدوا عند قاض اخر هل تقبل شهادتهم قال علي بن احمد هذه شهادة
بطلة فلا عقيبها قال ابو حامد الجواب كذا في الوجيز للمرددي القضا قال وانما
شرط الاشهاد كذا في التاتارخانية ناقلا عن التهمة راي خطه ولم يتذكر الحادثة
او تذكر كتابة الشهادة ولم يتذكر المال لا يسعهم ان يشهد وعند محمد رحمه الله
يسعهم ان يشهد قال الحواشي يفتي بقوله محمد رحمه الله هكذا في الوجيز
للمرددي وفي النوار اذا عرق خطه واخط في حرره ونسب الشهادة عند
ابي يوسف ومحمد رحمه الله يسعهم ان يشهد قال في التقيم ابو الليث رحمه الله
وبهنا خذ كذا في الخلاصة وان كان الخط في يدي المدعي لا يحل له ان يشهد هو
المختار كذا في فتاوي قاضي خان قال المختارون من اصحابنا اذا لم يكن ه
للشاهد شبهة في الخط يجوز ان يشهد وان لم يتذكر الحادثة سواء كان
العكس في يد الخصم او غيره وعليه الفتوى كذا في الاختيار شرح المختار ثم
ان الشاهد اذا اعتمد على خطه على القول المعنى به وشهد فكلنا بقوله
فلما قضى ان يسأل هل تشهد عن علم او عن الخط ان قال عن علم قبله وان
قال عن الخط لا كذا في الوجيز الشاهد اذا كان يعرف خطه ويحفظ اقراره
ويعرف المقر له الا انه لا يعرف الوقت والمكان له ان يشهد كذا في الوقفا
الخصامة رجل كتب صك وصية وقال للشهود اسشهدوا بما فيه ولم يقرأ وصيته
عليهم قال علماء ولا يجوز لهم ان يشهدوا بما فيه وهو الصحيح وانما يحل لهم
ان يشهدوا باخر معان ثلاثة اما ان يقرأ الكتاب عليهم او كتب الكتاب غيره
وقرأه عليه بين ايدي الشهود فيقول هو لهم اسشهدوا بما فيه او يكتب هو

بين ايدي الشهود وهم يعلمون بما فيه فيقول هو اشهد واعلي ما فيه وان كتب بين
بين ايدي الشهود مكا وعرفه الشاهد ما كتب فيه ولم يقل اشهد واعلي ما فيه
لا يسمعهم ان يشهدوا عليه قال الامام ابو علي النسفي هذا اذا لم يكن الكتاب
مكتوبا على الرسم فان كان مكتوبا على الرسم وكتب بين ايدي الشهود والشاهد
يعلم بما في الكتاب ويسعه ان يشهد وان لم يقل له الكاتب اشهد على ما فيه وان
حسن كذا في فتاوي قاضي خان والكتابة على وجوه منها ما هو المستحب المرسوم
وهو ان يكتبها على صحيفة وصدرها وغشون على وجهه يكتب الى الغاية فان قال
لم انويه الطلاق او لم اريد به الاقرار دين فيما بينه وبين الله تعالى ولا بد من القضا
حتى يجوز للشاهد ان يشهد عليه وعلى ما فيه سوا قال للشاهد اشهد على ذلك
او لم تقل كذا في خزائن المفتين وفي المستفي رجل كتب كتاب رسالة الى رجل فكتب من
فلان بن فلان الى فلان ابن فلان سلام عليك اما بعد فانك كتبت اليه تنقاضي
الالف التي كانت لك على وقد كتبت قصتها منها خمسمائة وبقى لك على منها
خمسمائة انه حازل من علمه ان يشهد بذلك عليه وان لم يشهد على نفسه بذلك
كذا في المحيط واما الكتاب الذي هو غير مرسوم نحو ان كتب على الارض او صحيفة
او ورقة او لوح او كتبه غير مرسوم في صحيفة الا انه ليس بين وقال له اشهدوا
وسمعهم ان يشهدوا والافلا ولولا قوم كتب ذكر حق على نفسه لرجل ولم
يشهد به على نفسه لم يكن ذلك لازما ولا ينبغي لمن علم ان يشهد به لانه
يحتل ان يكون للثبوت بخلاف الكتابة المرسوم وبخلاف خط السمسار والصراف
فانه حجة فان مجد الكتاب قضا من عليه سنة انه كتبه او املاه جازا لو ادعى
اقراره وعهد وكذا سائر النقرات على هذا بخلاف الحدود والقصاص المرسوم
وغير المرسوم فيه سوا ولو اقر بسرقة في كتاب مرسوم يضمن المال ولا يقطع
واما على المستتب نحو ان يكتب على اما او على الهواثم قال اشهد واعلي
بذلك لا يسمعهم ان يشهدوا عليه وان علموا اما اذا كتب لان الكتاب الذي لا يستبين
كالكلام الذي لا يفهم والرجل والمرأة والمسلم والذمي فهو سوا هذا في خزائن
المفتين ولو كتب رسالة عند امين لا يقران ولا يكتبان وامسكا الكتاب عندهما
وشهدا به لا يجوز عندهما وعند القاضي يجوز كذا في الوجيز للكردي استخري
عينا وادعى على البائع ان به عيبا فلم يثبت فباعه من رجل فادعى المشتري الثاني
عليه هذا العيب فانكر فالدين سمعوا حل لهم ان يشهدوا على العيب في الحال كذا في الخلاصة
صبت زيتا او سمن او خلا لغيره يعاينه الشهود وقال ماتت قتيلا فارة كان
القول قوله مع ميمه في انكاره استهلال الطاهر ولا يسمع للشهود ان يشهدوا
عليه انه صاب غير حشيش ولو ان رجلا عمر الى طوبى الله في استهلاله بمعاينة
الشهود ثم قال كانت ميمه لا يقبل قوله في ذلك وبيع للشهود ان يشهدوا على
انها ذكبة كذا في فتاوي قاضي خان الشهادة بالشبهة والسماع تقبل في اربعة
اشيا بالاجماع وهي النكاح والنسب والموت والفقه كذا في محيط السرخسي
فان سمع الرجل من الناس انه فلان فلان او راى رجلا يدخل على امرأة

وسمع من الناس ان فلانة زوجة فلان او راى رجلا فحق من الحقوق وسمع
من الناس انه قاضي هذه البلدة او سمع الناس يقولون ان فلانا مات او راى صنفوا
به ما يصنع بالموت ويسعه ان يشهد وان لم يمان الولادة على فراشه او عقد النكاح
او تغليظ الامام ما في قضى هذه البلدة او الموت هكذا في الذخيرة وكذا اذا راى رجلا
واسرة يسكنان بيتا وينسب كل واحد الى الاخر انسا طالا زواجا ويسعه ان
يشهد انها زوجته هكذا في الهداية اما الوقت فالصحيح انه تقبل الشهادة
بالتسامع على صلته دون شرطه هكذا في الكافي وكل ما يتعلق به صحة الوقت
فهو من اصله وما لا يتوقف عليه الصحة فهو من شرطه كذا في البحر الرائق
قال الامام طهير الدين المرعشي لا بد في الشهادة على الوقت من بيان الجهة
بان يشهدوا به وقفه على المسجد المعبر حتى لو لم يذكره واذكر في شهادتهم
لا يقبل كذا في الجوهرة النيرة اما الشهادة على الدخول بالشبهة والسماع فمحموز
كذا في شرح آداب القاضي للخصاف للصدر والشهد وهكذا في الهداية والذخيرة والكاظمي
لان هذا امر يشتهر ويتعلق به احكام مشهورة من النسب والمهر والعقود
وثبوت الاحصان كذا في النهاية واما الشهادة على المهر بالشبهة والسماع فمحموز
في كتاب المستفي انه يجوز كذا في المحيط وهو الصحيح هكذا في فتاوي قاضي خان والشهادة
على الفتح بالشبهة والسماع لا يعمل عندنا كذا في المحيط اما الولا فالشهادة بالسماع
فيه غير مقبولة عند اي حنيفة ومحمد رحمهما الله وهو قول ابو يوسف رحمه الله
اولا ثم رجع وقال تقبل والصحيح جواب ظهر الرواية كذا في البدائع وينبغي ان يطلق
اد الشبهة ولا يفسر حتى لو فسر للقاضي انه يشهد بالسماع لم يقبل شهادته كذا في الكافي
لو شهدا عند القاضي وقال لا تشهدان فلانا مات اخبرنا بذلك من تثق به جازت شهادتهما
هو الاصح كذا في الخلاصة وهكذا في النهاية نقلنا عن عدة اذ اشهد الشهود بما يجوز به
الشهادة بالسماع وقالوا لم يمان ذلك لكنه اشهد عندنا جازت شهادتهما
كذا في فتاوي قاضي خان وفي فتاوي رشيد الدين وتقبل الشهادة في الوقت بالسماع
وان صرحا به لان الشاهد راى يكون سنة عشر مائة وتاريخ الوقت مائة سنة فثبتت
القاضي ان الشاهد يشهد بالسماع لا بالعيان فاذا اذق بين السكوت والافصاح اشار
ظهير الدين المرعشي الى هذا المعنى كذا في الفصول العارضية في الفتاوي الصغرى
الشهادة بالشبهة في النسب وغيره بطريقين الحقيقة والحكمة الحقيقية ان يشهد
ويسمع من قوم كثير لا يتصور تواطؤهم على الكذب ولا يشترط في هذه العدالة ولا لفظ
الشهادة بل يشترط التواتر والحكمة ان يشهد عدة رجلا ان او رجل وامرأتان عدول
بلفظ الشهادة كذا في الخلاصة هذا اذا شهدا عنده من غير شهادته وهذا الرجل
فانه ذكر محمد رحمه الله في كتاب الشهادة ان اذ راى رجلين عدلين شهدا عنده
على نسبه وعرفا حاله وسمعه ان يشهد ولوا قام هذا الرجل عنده شاهدين شهدا
على نسبه لم يسمع ان يشهد ولو ان رجلا نزل بين صرحا بين قوم وهم لا يعرفونه
وقال ان فلان ابن فلان قال محمد رحمه الله لا يسمعهم ان يشهدوا على نسبه حتى
يلقوا من اهل بلده رجلين عدلين فيشهدان عندهم على نسبه قال الخصا في شرح

هذا الكتاب وهو الصحيح كذا في شرح ادب القاضي للصدر الشهيد قبل
 في الموت يكتفي باحدا وواحدة وهو المختار ولا يشترط لفظ الشهادة
 بالاتفاق كذا في فتح القدير من شهادته حضر دثن فلان او صلي على جنازته
 فهو صالحة حتى لو قسم للقاضي قبله كذا في المفهرات لو جازر موت الشبان
 فضموا ما يصنع عند الموت لم يمكن ان يخبر بموته حتى يخبر بقتله انه عاين
 موته كذا في محيط السرخسي قال مشايخنا اذا لم يباين الموت الجوالا وحده
 ولو شهد عند القاضي لا يفتي بشهادته ووجهه ما اذا يفتي قال لو اخبر بذلك عدلا
 مثله ما اذا سمع منه حله ان يشهد على موته فشهد هو مع ذلك الشاهد
 حتى يفتي القاضي بشهادته كذا في النهاية الباقية

المادة الثالثة

في صحة اداء الشهادة والاستماع اليها اليهود يحتاج في الشهادة على الحاضر
 الي الانشادة الى المدعي عليه والمدعي والمشهد به اذا كان المشهود به تقريبا
 وفي الشهادة على الميت او الغائب وقد حضر الوصي او الوكيل يحتاج الي تسمية
 الشهود اسم الميت واسم الغائب واسم ابه واسم جداه شرط الحفاف ذكر
 الجدة للتوفيق وهكذا ذكر في الشروط ومن مشايخنا من قال هذا قول ابي حنيفة
 ومحمد رحمهما اما على قول ابي يوسف رحمه الله فذكر ان لا يكتفي كذا في الذخيرة والفتاوى
 ان النسبة الي الجدة لا بد منه كذا في البحر الرائق فاذا قضى قاض يدين ذكر الجدة
 بنقل لانه وقع في فصل مجتهد فيه كذا في الفصول المتقدمة وان كان معروفا
 بالاسم المجرد مشهورا كابي حنيفة يكتفي ولا حاجة الي ذكر الاب والجدة كذا في البحر
 الرائق والصناعة لا تقوم مقام ذكر الجدة على قول من شرط ذكر الجدة الا اذا كانت
 صناعة جرف بها لا محالة كذا في الذخيرة وان ذكر اسم واسم ابه ولم يسم قسيلة
 وحرفته ولم يكن في محلة رجل بهذا الاسم وهذه الحرفة يكتفي وان كان مثله
 اخر لا يكتفي حتى يذكر شيئا اخر يوصل به التميز كذا في ادب القاضي والحاصل
 ان المختبر انما هو حصول المعرفة وارتفاع الاشتراك هكذا في الفصول المتقدمة
 اذا شهد اليهود على اقرار رجل يشترط محدود او بعه او ما شبه ذلك لا بد
 وان يذكر في الشهادة انه اقر على نفسه او يقولوا اقر جشرا به بنفسه او بعه
 بنفسه كذا في الذخيرة وفي فتاوى الفقيه ابي الليث رحمه الله اذا ادعى على اخر
 انه استهلك دابة له عذرا معلوما واقام النسبة على ذلك ينبغي ان تبين الشهود
 الذكر والانشاء وان لم يبينوا ذلك قال الفقيه ابو بكر الخاف ان يتطل الشهادة
 ولا يفتي للمدعي بشي من دعواه وان يبينوا الذكر والانشاء حازت شهادتهم
 ولا يحتاج الي ذكر اللون وهذا القائل يقول مع ذكر الانوثة والذكورة لا بد من
 ذكر النوع بان يقول فرس او حمار ونحوه ولا يكتفي بذكر اسم الدابة ومن المشايخ من
 ابي ذكر الذكورة والانوثة والاول اصح هكذا في المحيط ولو سأل القاضي اليهود
 عن لون الدابة وذكروا ثم شهدوا عند الدعوى وذكروا الصفة على خلافه
 يفتي والتحقق فيما لا يحتاج اليه لا يفتي كذا في الخلاصة شهيدان هذه المسألة
 وهي فلانة حرام على هذا المدعي عليه بثلاث تطليقات فواجب عليه الكف

روى في نسخة اخرى
 في نسخة اخرى

عنها

عنها قال فيه خلل لا بد من ذكر الفعل من جهة المدعي عليه ليقوم به الحمة
 وهو ان يقول في الشهادة انه طلقها ثلاثا وكذا لا يكتفي بالشاهد بقوله وقد
 ان حلق بطلاقها وحلت فيها حتى يفسر لفظ اليمين والحلف كذا في
 في التارخانية نقل عن الحارثي الشهادة على الافلاقي ان يشهدا ويقولان
 لا نعلم له ما سوى ثياب ليله ونهاره كذا في السراجية رجل جاء الى رجل
 فساوموه ثوبا ودفع اليه ثوبا واخذ الثوب واقترقا من غير ان
 يعقدا شيئا بل سانهما جاز ذلك فادعت الحضور بينهما بعد ذلك فامست
 الحاجة الي الشهادة قالوا ينبغي للمساكين ان يشهدا له انه دفع اليه دراهم
 وفتي منه الثوب ولا يشهدان على البيع الا اذا كان بينهما مقدمات يعلم
 الشهود ان الاخذ والاعط كان وجه البيع والقاضي الذي وقعت الحضور
 اليه يعتقد حوالا البيع بالتعاطي كذا في فتاوى قاضيان واذا وقع البيع بالتعاطي
 بالتحاطي بين رجلين وقعت الحاجة الي الشهادة فالشهود كيف يشهدون
 قيل يشهدون على الاخذ والاعط ولا يشهدون على البيع وقيل لو شهدا
 على البيع جوز كذا في المحيط ولو قالوا في شهادتهم اي مدعي ملك اي مدعي
 است ولم يقولوا در دست اي اي مدعي عليه بناحق است اختلف المشايخ
 فيه والصحيح انه ان طلب المدعي من القاضي القضاء لملك فانه يقول هذه
 النسبة وان طلب التسليم لا يفتي بها ما لم يقولوا در دست اي مدعي عليه
 بناحق است كذا في الفصول المتقدمة وهو الا شبه والا قرب الي القواب
 وهذا القائل يقول لو سأل القاضي عن اليهود اهو في يده هذا المدعي عليه
 بغير حق قتال الشاهد لا ادري بقبول هذه الشهادة على الملك كذا في الذخيرة
 واذا شهد اليهود ان هذا العبد ملك هذا المدعي وفي يد المدعي عليه
 بغير حق ولم يقولوا فواجب عليه فقريده عنه وتسليمه هذا المدعي
 حلي عن شيخ الاسلام ابي الحسن علي الشافعي انه فيه اختلاف المشايخ
 منهم من قال لا بد وان يقولوا ذلك يفتي للقضاء بالتسليم ومنهم من قال
 لا حاجة الي ذكره وتكون الشهادة مقبولة ويجوز للمدعي عليه على التسليم اذا
 طلب المدعي ذلك وعليه ادركنا كثيرا من مشايخنا قال شيخ الاسلام
 هذا وانما افتي ان في الشهادة قصورا كذا في المحيط وفي فتاوى الشافعي ينبغي
 للمساكين ان يقول في شهادته اي عيني يملك اي مدعي است وحق واثبت
 حتى لا يمكن ان يلحق به وحق وفي يتي وكان الشيخ الامام نحو الاسلام
 على البرزوي يقول اذا قال المدعي فلان جبن ملك منست وحق من
 لا يفتي به وينبغي ان يقول وحق منست ويقول في قوله وبدرست
 فلان يناحق بدرست فلان بناحق است وكذلك في نظائره حتى لا يلحق
 به كلمة النفي قال الاحتياط في هذا ولكن هذا الاحتياط في موضع يطلب
 بالتسليم كذا في الذخيرة سئل شيخ الاسلام الاورخندي عن اليهود
 اذا قالوا بالفارسية ما كواهم دهم كاي عيني مدعي به ملك اي مدعي

است هل يقبل شهادتهم قال نعم وتقبل ينبغي ان لا يقبل لان قوله ما لو احي
وهيم في العرق للاستقبال والحال ما لو احي مبدعهم كذا في المحيط وفي فتاوى
الشيخ تيسار عن شهود كان في لفظ شهادته كل واحد منهم ما لو احي مبدعهم
كم فلا تجوز فلان است هل يكون هذا بمنزلة قوله ملك فلان است قال
نعم وكان الاطام ظهير الدين المرعشي رحمه الله يقول ينبغي للقاضي ان لا
يستفسرهم انهم ارادوا الملك وغيرها وان فسروا احسن بتفسيرهم
وان لم يفسروا وكابوا او ما نوا في القاض يفتي بشهادتهم بالملك كذا في الذخيرة
وفي فتاوى شمس الاسلام الاورجندي اذا شهد الشهود ان هذا الامين
حق هذا المرعي ولم يقولوا ملك فبطلت شهادته وقيل لا تقبل وتقبل ينبغي
للقاضي ان يستفسر الشهود عن الحق الادوية الملك او ما هو حقيقة
الحق ويبنى الامر على ما فسروا وعلى هذا اذا ادعى ان هذه الادوية لم تقبل
ملك هل يصح منه هذه الالكوي كذا في المحيط فاشهد بشهادته وتفسير
الشهادة على وجهها ثم شهد الاخر فقال اشهد مثل شهادته صاحبي لا يقبل
القاضي حتى يتكلم كل شأ هو بشهادته قال الشيخ الامام شمس الائمة ابو محمد
عبد العزيز بن احمد الحلو ان هذا الاحتياط من صاحب الكتاب ان لا يقبل من
الشهود الاجمال وهذا دابة في هذا الباب اما عندنا فاذا شهد الاول وفسر
وقال الثاني اشهد ما شهد به هذا فانه يعني ثم قال رحمه الله المختار ان يحل الجواب
على التفتت ان كان الشاهد فضيحا يمكنه بيان الشهادة على وجهها لا يقبل
منه الاجمال كما قال صاحب الكتاب وان كان انما غير فضيحا يقبل منه الاجمال
اذا كان بحال لولا حشمة المجلس مجلس القاض يمكنه ان يغير الشهادة بلسانه
اما اذا كان بحال لا يمكنه ان يغير بلسانه فانه لا يقبل ايضا وقال الشيخ الامام محمد
ابن ابي سهل السرخسي المختار ان يحول الجواب على التفتت ان احسن القاضي
بحبابة من الشهود بشهادة الزور كف كل شاهد ان يفسر شهادته كما قال
صاحب الكتاب وان لم يحسن بشي من الحيانة لا يكلف وحكم في ذلك رايه كذا في شرح
ادب القاضي للصدر الشهيد وفي شمس الاسلام الاورجندي انما يقبل الاجمال
من الشاهد الاخر اذا قال في شهادته هذا المرعي على هذا المرعي عليه وبه ينبغي
كذا في الخلاصة ثم قال رحمه الله هذه الاقاويل فيما اذا قال الثاني ان اشهد
ما شهد به الاول او قال اشهد ما شهد به الاول وكذا اذا قال اشهد عظمي مثل
اما اذا قال اشهد على شهادته الاول لا تقبل بالاجماع لان هذه شهادته على الشهادة
وليس شهادته على الحق وكذا اذا قال اشهد على مثل ما شهد به الاول لان المثل
قد يكون صلة وما قد يكون بمعنى من فيصير كانه قال اشهد على من شهد به الاول
كذا في شرح ادب القاضي للصدر الشهيد اذا كتب شهادته الشاهد في ساهي
وقرئ عليه ذلك فقال اشهد ان المرعي جميع ما سمع ووصف في هذا
الكتاب على هذا المرعي عليه او قال هذا المرعي به الذي قرئ ووصف في هذا
الكتاب في يده هذا المرعي عليه بغير حق فواجب عليه تسليمه الى هذا المرعي

فهذه

فهذه شهادته صحيحة وحكي عن الشيخ الامام السرخسي في رجل ادعى دارا من نسخة
او صك قراه فقال له الشهود وهم اميون ما هيمنون ما هيمنون ما هيمنون ما هيمنون
على هذا المرعي عليه ان شهدا ثم صحبة كذا في المحيط في النوازل اذا شهد
احد الشاهدين بنسخة قراها بلسانه ثم قرأ رجل اخر من النسخة والشاهد
الاخر يقرامه مقارنا بقراءته فهذا ليس ببيع كذا في الذخيرة سبيل
على ان اخذ عن الشاهد اذا كان يصف حدود المرعي حين ينظر في الصك
واذا لم ينظر لا يقدر على وجهها هل يقبل قال اذا كان ينظر وينقله ويحفظه
عن النظر فلا يقبل واذا كان يستفتي به نوع استعانة كقاري القرآن عن
الصنف تحت كذا في التاتارخانية نقلت عن التبعة ادعى على اخر عشرة دراهم وشهد
الشهود ان لهذا المرعي على هذا المرعي عليه مبلغ عشرة دراهم قبل تقبل
وهو الاصح كذا في المحيط اذا ادعى بالفارسية دوا زده درم وشهد الشهود ان
لهذا المرعي على هذا المرعي عليه دوا زده درم لا تقبل لكان الجهالة وكذلك
اذا ادعى دوا زده درم لا يسمع دعواه وكذلك اذا ذكر التاريخ في شهادتهم
على هذا الوجه لا يقبل شهادتهم كذا في الذخيرة لو ادعى على اخر قرض شي فشهد
بهذه العبارة ابن مرعي عليه حين كفت كذا ابن مرعي ابن مرعي به راى
من فرستاد لا يقبل كذا في الخلاصة ثلاثة شهود في جاذبة ثم قال احمد
قبل القضا استفسر الله قد كذبت في شهادتي فسمع القاضي ذلك ولم يعلم ابهم
قال ذلك فسألهم القاضي بعد ذلك فقالوا كلنا على شهادتنا قالوا لا يعقبن القاضيه بشهادتهم
ويقيمهم من عنده حتى ينظر في ذلك فان جال المرعي باثنين منهم في اليوم الثاني يشهدان
بذلك جازت شهادتهم كذا في فتاوى قاضي خان اذا شهد في جاذبة قبل الدعوى ثم اعادها
بعد الدعوى قبلت شهادته كذا في المحيط ومن شهد ولم يرح ثم قال او شهدت
بمعنى شهادتي يعني تركت ما يجب علي ذكره او اتيت بالاجور لي ان يكون غير عدل شرد
شهادته مطلقا قاله في المجلس او يوقع في موضع الشبهة او غيره وان كان عدلا
قبلت شهادته في غير موضع الشبهة مثال ان يدع لفظ الشهادة او ان يترك
ذكر اسم المرعي او المرعي عليه او الاشارة الى احدهما سواء كان في مجلس القضا او في غيره
اما في موضع الشبهة التلبس كما اذا شهد بالف ثم قال غلطت بل هي خمسمائة او بالكلية
تقبل اذا قال في المجلس ويعقبي جميع ما شهد اولاه عند بعض المشايخ وما ياتي او زاد عند
اخرين واليه مال شمس الائمة السرخسي واما بعد ما قام عن المجلس فلم تقبل وعلى هذا
اذا وقع الغلط في بعض الحدود فذكر الشرفي مكان الغربي او في بعض النسب
كان ذكر محمد بن احمد بن عمر بل محمد بن علي بن عمر مثلا فان تذكره قبل الباع عن
المجلس قبلت والا فلا وعن ابي حنيفة وابي يوسف رحمهم الله انه يقبل قوله في غير
المجلس في جميع ذلك والظاهر ما ذكر اولاه هكذا في العناية والكا في البحر الرائق عن
ابن سماعه عن ابي يوسف رحمهم الله اذا شهد شاهدان على رجل بمال فقبل ان
يقض القاضي بشهادتهما شهد عليهما رجلا بالهما رجلا عن شهادتهما ان
كان الذي اخبر عن رجوعهما ممن يعرفه القاضي ويعدله وقت في امرهما

ولم ينفذ شيئا منها كذا في المحيط رجل ادعى دارا واقام البيعة فابطل القاضي
 بيئته ثم جاء بعد عشرين سنة يشهد بانها لا حرق فيها دمه باطلة وكذا وقال
 هذه الدار لفلان لا حق لاحد فيها ثم شهد بانها لفلان اخذ لا تقبل كذا في الخلاصة
 واذا قال المدعي للقاضي لا بيعة لي وحلف القاضي المدعي عليه يطلب
 المدعي ثم جاء المدعي ببيعة روي الحسن بن زياد انه تقبل بيئته وعن
 محمد بن حماد انه لا تقبل وعلى هذا اذا قال المدعي كل بيعة آتت بها فهم
 شهود روي ثم اتي ببيعة وعلى هذا اذا قال ليس لي عند فلان حق شهادة
 فيما ادعى على هذا فلما حلفه القاضي جازلان يشهد وعلى هذا الخلاف
 اذا قال حالي عند فلان وفلان شهدا دة علمي هذا ثم ادعى بعد ذلك شهدا
 هكذا في المحيط لو قال كل بيعة اقيمها فهي باطلة فان اقام بيعة لا تستمع في قولهم
 جميعا قال الحلواني اختلفت الروايات عن ابي حنيفة في هذا او شهر قوله
 مثل قول الحسن وكان القاضي الامام ابو علي النسفي يقول قضوا اليوم على ما قال
 محمد بن حماد انه لا تقبل وقال القاضي الامام محمد بن ابي القاسم علي بن تقبل
 كذا في الغاية رجلان قال لا بشهادة لفلان عندنا ثم شهدا له ذكر في المنتقى
 انه يجوز تشهدان معا وعن محمد بن النوار اذا قال في شهادة لفلان عندي في امرا وقال
 لا علم لي بهذا ثم شهدا بعد ذلك جازلة تشهدا وكذا لو ان رجلا قال لا كل شهادة تشهد
 بها لفلان على فلان فهو روي جازل وشهدا وقال لا تذكر حبيبتنا ثم تذكرنا جازلة
 شهدا بها كذا في فتاوي قاضي خان رجل ادعى في عبيد في يدي رجل وله علمي ذلك شهود
 فتاوا واحد من الشهود عن القاضي لعبد من عبد المدعي عليه هذا العبد الذي لفلان
 فيما ادعى ثم ان المدعي ادعى ذلك العبد بعينه لنفسه وشهد له ذلك الشاهد الذي قال
 تلك المقالة باني يدي القاضي فتدقيل يجب ان لا تقبل شهادته وقيل يجب ان تقبل كذا
 في المحيط رجل ادعى عمدا في يدي رجل وقال يقتل هذا العبد بالف درهم ونقدت
 الثمن فانك المدعي عليه البيع وقتعت الثمن فشهد للمدعي شاهرا على اقرار الباي بالبيع
 وقال لا تعرف العبد ولكنه قال لنا عبيدي زيد وشهد شاهرا ان هذا العبد
 اسمه زيد واقر الباي ان اسمه زيد قال لا يتم البيع بهذه الشهادة ويحلف الباي فان حلف
 رد الثمن وان نكل الباي عن البيع لم يرد البيع فيكون له وان شهد الشاهدان ان الباي
 اقرانه باعه عبده زيد المولى فتسبوه الى شيء يعرف من عمله او صناعة او حيلة
 او عيب فوافق ذلك هذا العبد قال هذا الاول في القياس سواء الا ان يستحسن
 اذا تسبوه الى سوء فان اجيزه وكذا للامم كذا في فتاوي قاضي خان وفي المنتقى شهد
 شاهرا ان هذا في هذه الدار الف ذراع فاذا الدار حسانية ذراع او شهدا ان له في هذا
 الدار عشرة اجيرة فاذا القدر خمسة اجيرة فالشهادة باطلة ولو كان اقر بذلك
 اخذ المعركة كلها ولو شهدا ان داره في دار هذا هرة ولم يجدا مائي موضع الى اى
 موضع هي فالشهادة باطلة كذا في المحيط ولو شهدوا انها امراته وحلاله ولم يذكروا
 العقد المختار انه يجوز كذا في خزانة المفتين ان ادعى انه رهن عند هذا ثوبا او عصب
 منه قشور الشهود بذلك فتاوا لا تعرف الثوب قبلت شهادتهم وبيان الثوب الى القاضي

ليس هو العبد

تأخرو

والمرهون

والمرهون كذا في المعزات اذا شهد على رجل انه اقتران اسمه عارية في هذا الدين
 والمال لفلان وفلان يدعيه فذلك جازل كذا في الملحق بالباي
 الرابع فيمن تقبل شهادته ومن لا تقبل وهو مستحل على فصول
 الفصل الاول فيمن لا يقبل شهادته لعدم اهليته لها لا يجوز شهادته
 الاخرى عند علماء ائمة الله كذا في الذخيرة ولا تقبل شهادة الا عجمي
 مطلقا سواء عجمي قبل التحمل او بعده فيما يجوز الشهادة فيه بالسما مع او لا يجوز
 وقال ابو يوسف يجوز فيما طرفة السماع ومالا يفي فيه السماع اذا كان بصيرا
 وقت التحمل اعجمي عند الا اذا كان يعرفه باسمه وتسميه كذا في فتح القدير هذا
 اذا كان المدعي شيئا لا يحتاج الى الاشارة اليه وقت الا اذا كان يحتاج الى
 الاشارة لا تقبل شهادته اجماعا هكذا في البدائع ولو عجمي بعد المدعي قبل العقبات
 يمتنع العقبات عند ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله كذا في الكافي الا عجمي اذا شهد وردت
 شهادته ثم صار بصيرا فتشهد في تلك الحادثة تقبل كذا في الخلاصة لا تقبل شهادته
 الصبيان والجانين والمعتوه بمنزلة المجنون اذا كان الرجل يحسن ساعة ويفيق
 ساعة فتشهد في حال افاقته تقبل شهادته وقدره شمس الامة الحلواني
 يومين وقال اذا كان جنونه يومين اذ قل من ذلك ثم يفيق هكذا فغيره
 في حال افاقته تقبل شهادته كذا في المحيط ولا تقبل شهادة النساء وحدهن الا
 شهادة القابلة علم الولادة في حق النسب وروا المعزات هكذا في فتاوي قاضي
 خان وكذا شهادة الصبيان بعضهم على بعض فيما يقع في الملاعب وشهادة النساء
 فيما يقع في الحمامات لا تقبل وان منست الحاجة كذا في الذخيرة وكذلك اهل السفن
 اذا شهد بعضهم على البعض فيما وقع بينهم في السفن لا تقبل اهادتها واهل السفن
 على استهلاله الصبي وهو صبيح الولد بعد الانفصال عن الام او على تحريك عضو
 من اعضائه بعد الانفصال عن الام مقبولة في حق الصلاة عليه بالاجماع وامام في حق
 الميراث فتد اخذوا فيه قال ابو حنيفة رحمه الله لا تقبل واشترط شهادة
 رجلين او رجلا وامرأتين وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله تقبل شهادة امرأة
 واحدة اذا كانت عدلة كذا في المحيط وهو روي كذا في فتح القدير اما شهادتهن
 على تحريك الولد قبل الانفصال عندها وشهادة الرجل وامرأتين او رجلين
 على تحريك الولد قبل الانفصال او على تحريكه حاله الانفصال عند الكل لا تقبل
 كذا في المحيط لاشهادة النساء في السرقة في حق القطع وتقبل في حق القهات
 كذا في التنازع خاتمة نقلاب عن العتابة رجل قال ان اشتريت الخمر فمملوكي هذا
 حرقه رجل وامرأتان على هوانه يشرب الخمر يعتق العبد ولا يحد وكذا
 لو قال ان سرقت من مال فلان شيئا فتشهد رجل وامرأتان على هذا يعتق العبد
 ولا يقطع كذا في الخلاصة لا تقبل شهادة المملوك فسا كان او مملوكا ومكاتبيا
 او ام ولد وكذلك معتق المصنف في قول ابي حنيفة كذا في فتاوي قاضي خان كل
 من ردت شهادته للرق او للمكفر او للمصنف ثم زالت هذه الموانع فادها قبلت
 ولوردت لغت او زوجية او العبد كراه او المولى لعبد ثم زالت قادها لم تقبل

تقبل
 على قول المصنف ان الباي المستحل
 شهادته ومن لا تقبل وهو مستحل على

ولو تحمل لولاه واحد الزوجين للاخر فاداهما بعد العتق والبيونة قبلت وكذا ان
تخلها وهو عبد او كافرا او من فاداهما بعد زوال هذه العوارض قبلت لان المتبر
حالة الاداء والامانة حينئذ كذا في خلاصة المفتين لو شهد لصاحبه حال قيام النكاح فلم
يقبل التام في شهادته ولم يردحها حتى وقعت الفرقة بينهما لم يكره رده الله هذا
الفصل في الاصل وعنا اي يكون رده الله ان التام لا يقبل تلك الشهادة الا ان يبرها
كذا في المحيط **الفصل الثاني** من لا يقبل شهادته لنفسه التفتوا
عليه ان الاعلان بكبرية يمنع الشهادة وفي الصبيان كان معلنا بنوع فسق
مستثنى بيمينه الناس بذلك فاستقام مطلقا لا يقبل شهادته وان لم يكن
كذلك فان كان صلاحه اكثر من فساده وصوابه اغلب من خطايه واليكور سليم
القلب يكون عدلا لا يقبل شهادته كذا في فتاوي قاضي خان وعن ابي يوسف الفاسق
اذا كان حيا في الناس ذامرة تقبل شهادته والاصح ان شهادته لا تقبل كذا
في الكافي لا تقبل شهادته الا بالبرهان المشهور بذلك المقيم عليه كذا في المبسوط
لا تقبل شهادته من اشهر باكل الحرام هكذا في الجوهر النيرة نرد شهادة اكل
مال النسم باكل مرة هكذا في فتح القدير والنجور شهادته مكره من اكره واراد به
الادمان في السنة يعني يعذب ومن يشهد ان يشرب بعد ذلك اذا وجده قال
شمس الامة السرخسي ويشترط مع الادمان ان يظهر ذلك للناس ارجو
خرج سكران فيمنع منه الصبيان حتى ان شرب الخمر في السر لا يسقط العداوة
قال في الاصل ولا يجوز شهادته ممن شرب السكر واراد به في سائر الاثر بة سوي
الخمر كذا في المحيط وان شرب المتكوي لا يسقط عدالته هكذا في البحر الرائي لا تقبل
شهادته من يجلس مجلس الخمر والمجاعة والشرب وان لم يشرب هكذا
في المحيط لا تقبل شهادته من ياتي بايمن الكباير التي يتلف بها الخمر للمفسق
كذا في الهداية كل مرض له وقت معين كالصلوات واليوم اذا اضر من غير
عذر سقطت عدالته ومالبس بها الخمر له وقت كالزكاة والحج ممن عجز عن
رويه هشام عن محمد رجه الله ان تاخيره لا يسقط لا يسقط العداوة وجه
احمد محمد بن مختار وقال بعضهم اذا اخر الزكاة والحج من غير عذر ذهبت
عدالته وبه اخذ الفقيه ابو الليث قال القاضي الامام ومحمد بن ابي خرازمي
الفتوي على ان يتاخر الزكاة من غير عذر سقطت عدالته وبه اخذ الفقيه
ابو الليث ويتاخر الحج لا يسقط خصوصاً في زماننا كذا في المصنفات والصحيح
ان تاخير الزكاة لا يبطل العداوة وان ترك الجمعة ثلاث مرات بعد فاسق كذا
ذكر في بعض المواضع وبه اخذ شمس الامة السرخسي وذكر في بعض المواضع
انه يبطل العداوة ولم يبرر ولم يذكر التردد وقال شمس الامة الحلواني وعلته
العتوي وهذا اذا تركها مجاعة ورغبة عنها من غير عذر كذا في فتاوي قاضي خان
وان تركها بعد مرض او بعد من المصروفات بل كان يفسق الامام او ما اشبهه
لان شهادته كذا في الذخيرة اذا ترك الرجل الصلاة بالجماعة استخفافا بان لا يسقط
امرها بتفويت الجماعة كما يفعله العوام او مجاعة ادفعها لا يجوز شهادته وان تركها

في الامانة

متاولا

متاولا بان كان العالم فاستقام فكره الاقتداء به ولا يمكنه ان ينع في فصل في شهادته وحده
او كان ممن يضل الامام ولا يرى الاقتداء به جازيا فاما ما سقطت العداوة هكذا
في المحيط رجلا شهد على رجل انه طلق امراته تلكا وهو صاحب فراش وقال انه
اشهدنا عليه قبل ذلك الا انه قال انما فكتننا لا تقبل شهادته لانها اقرا
علمه اتسها بالفسق والفاسق لا قول له كذا في الوقعات الحسامية عن ابي القاسم
اذا شهدا مكان على طلاق امرأة او عتامة وقال كان ذلك عام اول جاز قس
شهادتهما وتاخرهما لا يوهن شهادتهما قال مولانا رضي الله عنه ينبغي
ان يكون ذلك وهذا اذا علم انه بمسكها امساك الزوجات والامان الوغوني
لمست بشرط هذه الشهادة فاذا اخرها صاروا وشقة كذا في فتاوي قاضي
خان قال الشيخ الامام المعروف بخواهر رايه ان في حقوق القبا اذا اطلت
المرعى من الشاهد لم يشهد له فاضر من غير عذر ظاهرا ثم اذ يبعد ذلك
لا تقبل شهادته هذا الشاهد لان ما انا من غير عذر صار قسقا كذا
في الظهيرية لا تقبل شهادته المتأمرقا متر بالشطرنج او باي شيء غيره وان
لقب بالشطرنج ولم يتأمر ان دام على ذلك حتى شعله عن الصلاة او كان خلاف
باليمين الى طلة في ذلك لا تقبل شهادته كذا في فتاوي قاضي خان وفي الغنة من
لقب بالشطرنج في الطريق لا تقبل شهادته كذا في العيني شرح الهداية ومن يلعب
بالردي فهو مردود الشهادة على كل حال واذا كان الرجل يلعب بشيء من الملاهي
وذلك لم يفسده عن الصلاة ولا عما يلزمه من الفرائض يتظر ان كانت مستشفة
عن الناس كالمرامير والطباير لم يكره شهادته وان لم تكن مستشفة نحو
الحداء وضرب القصب جازت شهادته الا ان تفا حتى بان يرقصوا به
فدخل في هذا المعاصي والكباير وجنيد يسقط به العداوة كذا في المحيط
قال ابو يوسف رحمه الله من لعب بالعتولان يربد الفروسية جازت شهادته
كذا في المللنقط لا تقبل شهادته الرقاص والمستود كذا في العيني شرح الهداية
ولا شهادته من يلعب بالجام يطير هي فاما اذا كان مسك النعام فيستأنس
بها ولا يطيرها فانه مقبول شهادته كذا في المبسوط وهكذا
في الكافي وفتاوي قاضي خان الا اذا كانت بخرجا مات اخر مملوكه لعنوه
فتخرج في ذكورها فتباكل ويبس منه ولا يقبل شهادته من يقن للناس ويشتبه
اما لو كان لا سماع نفسه حتى يترك الوجنة عفا نفسه من غير ان يسمع حاشه
فلا بأس به ولا يسقط عدالته في الصحيح هكذا في اللسان ولا تقبل شهادته مفسدة
تسمع النابض صوتها وان لم تقن له كذا في شرح ابي الكارم ولا يقبل شهادته
النابجة التي تنوح في مهيبة غيرها وانحوت ذلك مكسبة هكذا في المحيط
والتي تنوم في مهيبتها فشهدا مقبولة كذا في السراج الوهاج ولا تقبل
شهادة الخنثى الذي يباشر الردي من الافعال وليس كلامه عمدا اما اذا
كان في كلامه لبس وفي اعضائه تكسر خلقه ولم يشتهر بشيء من الافعال الردية فهو
عدل مقبول شهادته هكذا في التبيين ولا يقبل شهادته الداعر وهو الناسق الممهل



الذي لا يبالى بما يصنع كذا في الذخيرة ومن اشتدت عقله لا تقبل شهادته كذا
في فتاوى قاضي خان والمعرف بالكذب لا عدالة له ولا تقبل شهادته ابدأ وان تاب
خلاف من وقع في الكذب سهوا او اضل به مرة ثم تاب كذا في البدائع والمعروف
بالعدالة اذا شهد بزرور وتاب تقبل شهادته وعليه الاعتناء كذا في حذراته المقتنين
القاسق اذا تاب لا تقبل شهادته ما لم يحضر عليه زمان يظهر عليه اثر التوبة والصحيح
ان ذلك موقوف الى رأي القاضي وغير العدل اذا شهد بزرور ثم تاب وجازت شهادته
كذا في فتاوى قاضي خان المحدود في الزنا والسرقة والشرب تقبل شهادته بالاجماع
اذا تاب كذا في البدائع لا تقبل شهادته المحدود في القذف وان تاب كذا في الهداية
الصحيح من المذهب عندنا انه اذا اقام اربعة من الشهود على صدق مقالته
بعد اقامته الحد عليه تقبل ويصير هو مقبول الشهادته كذا في المبسوط ولو
ضرب بعض الحد فثوب قبل تمامه فمظاير الرواية تقبل شهادته ما لم يضرب
جميعه ولو حد الكافر في قذف ثم اسلم تقبل شهادته خلاف العبد اذا حد ثم اعتق
واما اذا كان القذف في حالة الكفر فحري في حالة الاسلام بطلت شهادته على التاميد
ولو حصل بعض الحد في حالة الكفر وبطلت في حالة الاسلام في مظاير الرواية لا تبطل
شهادته على التاميد حتى لو تاب تقبل كذا في الجوهرية النيرة والصحيح جواب
مظاير الرواية كذا في البدائع الشاعرون ان كان يجهل لم تقبل شهادته وان كان
مدوح وكان اغلب مدحه الصدق قبلت كذا في التائنا رخصة الرجل الصالح
اذا فتن بشعر فيه فحش لا تبطل عدالته لانه حكمي فحش غيره والذي تعلم شعير
العرب ان كان تعلم لاجل العربية لا تبطل عدالته وان كان فيه فحش كذا في فتاوى قاضي
خان رجل كان يشتم اهله ومالهيكه واولاده ان صدر منه ذكر اجابا لا يؤثر اسقاط
العدالة لان الانسان قلم بجلاواته وان كان ذلك عدالة سقطت عدالته كذا في الوقفات
الحسامية وكذا الشمام الحيوان كذا في فتح القدير ولا تقبل شهادته من
يظهر سب السلف الذين هم الصحابة والتابعون وابو حنيفة واصحابه رضي الله
تعالى عنهم هكذا في النهاية وكذا العلم كذا في فتح القدير ومن سب عدله وقالوا
نهيته دشتم اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم لم اقبل ذلك واخير شهادته
ولو قالوا انهم بالفسق والنجور وظن ذلك به ولم يتره قبلت ولم اخير شهادته
كذا في المحيط وتقبل شهادته اهل الاهوال الخطابة كذا في الهداية ذكر شيخ الاسلام
شهادته اهل الاهوال مقبولة عندنا اذا كان هو بكفرية صاحبه ولا يكون
ما حيا ويكون عدلا في تقاطبه وهو الصحيح كذا في المحيط ولا تقبل شهادته من يفعل
الافعال المستحقة كالبول على الطريق والاكل عليها كذا في الهداية وكذا من اكل
في السوق من الناس كذا في السراج الوهاب من اكل فوق الشح سقطت عدالته
عند الاكثر كذا في الراهدى وفي مناقب الى حنيفة ان شهادة الجمل لا كذا في المحيط
ذكر الكرخ لا تقبل شهادته من يشي في الطريق بسرا او وحده ليس عليه غيره كذا
في النهاية ولا تقبل شهادته من يدخل الحكم بغير الاراذل لم يعرف رجوعه عن
ذلك كذا في فتاوى قاضي خان حكى عن ابي الحسن ان شيئا لو صار الاحداث في الجامع

لم تقبل

لم تقبل شهادته كذا في غاية البيان شرح الهداية بر شهادته شيخ معروف بالصلاح هـ
بمسببة انه في النفقة في طريق مكة كذا في الراهدى لا تقبل شهادته الطغيلة والمجازف
في كلامه في المستغرة بلا خلاف هكذا في البحر الرائق شهادته بايع الاكفان لا تقبل قال
شمس الائمة انما لا تقبل او استكره ذلك العمل وتزوجه اذ كان يبيع الشيا
ويشترى الاكفان يجوز الشهادة كذا في الذخيرة اذا كان الرجل يبيع الشيا المقصورة
او يبيعهما لا تقبل شهادته هكذا ذكر في الاقضية هكذا في المحيط اذا قدم الامر
بلدة فخرج الناس وحلبوا في الطريق يتطرون البع قال خلف نطق عدالتهم
الا ان يذهبوا للاعتبار بخسفة لا تبطل عدالتهم وان شوي على انهم اخرجوا للتفطير
من يستحق التفطير ولا للاعتبار تبطل عدالتهم كذا في الظهيرية وفي فتاوى قاضي
خان تقبل شهادته الاقلق الا اذا تركه اسحافا كذا في الهداية وشهادة الخفي
مقبولة كذا في المحيط تقبل شهادته ولد الزنا في الزنا وغيره هكذا في فتح القدير
شهادة الخفي المشكل جازية وحكم حكم المرأة كذا في السراج الوهاب وشيخان لا يقبل
شهادة الخفي المشكل في الحدود والنكاح كذا في البيان شرح الهداية العمال
اذا كانوا عروضا ولا يحدون من الناس في حق تقبل شهادتهم وان اخذوا بغير
حق من الناس ولم يكونوا عروضا ولا يحدون من الكواب انما تقبل شهادتهم كذا في المحيط
اما شهادة الصم كذا في الصحيح انما تقبل اذا كان غالب حاله الصلاح هكذا في الذخيرة
والغيبانية وفي فتح القدير كذا في قصور الشهيد صلوات الله عليه في واقعاته ان شهادته الرئيس
والجاني في السكة والبلدة الذي يحد الزمان في الجبايات والصفوف الذين يجمعون الدراهم
اليه وبأخضا طوعا او اتقا كذا في المحيط اما شهادته اهل الصناعات الدينية كالكساح
والزبال والحائك والحمام فلا يصح انما تقبل لانها قد يؤلفها قوم صالحون فاما يعلم القادح
لا ينبغي علي ظاهرها الصناعات وكذا النحاسون والبلالون هكذا في فتح القدير
الفصل الثالث فيما يقبل شهادته للتممة او لزوم التاخير
اول زوم نقص القضا لا يجوز شهادته الوالدون لولدها وولد ولدها وان سفلوا ولا شهادته
الولد لوالديه واجدادهم وخدانتهم من قبلهم وان علموا ولا شهادته الزوج لامرأته وان
كانت مملوكة ابنة ولا شهادته المرأة لزوجها وان كان مملوكا ابنة كذا في الحاوي
ولا تقبل شهادته الرجل لمعتدته عن طلاق بانه كذا في الخلاصة اذا شهد رجل لا مسرة
بحق ثم تزوجها بطلت شهادته كذا في فتاوى قاضي خان ويجوز شهادته الرجل لولده
ولو اذنيه من الرضا كذا في الحاوي وتقبل شهادته الربيب كذا في القنية ويجوز شهادته
الاخ لاخته كذا في محيط السر حسي شهادته الاخ لاخته واولاده جازية وكذا الاعمام
واولادهم والاقوال والخالات والعمات كذا في فتاوى قاضي خان وتقبل شهادته الرجل
لامرأته وابيها ولزوج ابنته وامرأة ابية ولاخت امرأته كذا في الخلاصة اذا شهد
لاين انه علمي شهادته كذا في فتاوى قاضي خان شهادته ولد الملاحين وولد ام
ولد المولود على فراشه اذا انفاه لا تقبل للماني لان نسب هذا الولد كان ثابتا من
الزوج والمولي قبل اللعان والنفي من حيث الظاهر وبالعان والنفي وان انقطع في حق
بعض الاحكام وهو الميراث والنفقة لم ينقطع في حق بعض الاحكام وهو قبول

الشهادة وحرمة المناكحة ووضع الزكاة فيه وفساد دعوة الغير حتى لو ادعى انسان
اخر هذا الولد لم تنفع دعوته وان صدقه الولد الملاحق ولو ادعاه الملاحق بيمينت النسب
منه وانما يثبت النسب في حق هذه الاحكام احتياطاً لا امر الحزم لان هذه الاحكام مما
يجب طردها ولهذا تبطل بالشبهات كذا في محيط السرخسي ولا تقبل اولاد دول الملاحق
له هكذا في فتاوى قاضي خان ولا تقبل شهادة الملاحق لولده الذي نكحها هكذا في فتح
القدير باج احد التومين وحرره مشتملة في شهادته تقبل لان شهادته معتقة
الانسان له جارية وشهادة معتقة في اولاد في نسب الولد الذي عنده
ثبت نسبها وبطل البيع والعنف والقضا كذا في الكافي والجواز شهادة الرجل
لمملوكه ومديره ومكاتبه وام ولده كذا في الحاوي ولا يجوز شهادة الاجبر لا سناً ذه
اراد به التلميذ الحاضر وهو الذي ياكل معه وفي عبالة وليس له اخيرة معلومة
اما الاجبر المشترك اذا شهد للمستاجر تقبل اما الاجبر الواحد وهو الاجبر
الذي يستاجر مياومة او مشاهرة او مسابقة باجرة معلومة لا تقبل
استحساناً كذا في الخلاصة وشهادة الاستاذ مقبولة وكذا المستاجر كذا في فتح
القدير ولا تقبل شهادة المستاجر للاجر المستاجر والمستاجر للمعبر
بالمستاجر كذا في البحر الرائق ذكر في المنتقى لو استأجر داراً شهراً فتمكن التاجر
كله ثم جاء مدعي آخر في شهادتها المستاجر ورجل اخر معه قال قاضي
يسال المدعي عن الاجارة كانت بامره او بغير امره فان قال كانت بامري
لم تقبل شهادته المستاجر لانه مستاجر شهد بالمستاجر للاجر وان قال
كانت بغير امري تقبل شهادته لانه ليس بمستاجر في حقه ولو لم يسكن
الشهر كله لم يحز شهادته وان لم يدع المدعي ان الاجارة كانت بامره ولو شهد
المستاجر ان المدعي للمدعي اجبرها لاثبات الاجارة او الانسان اخرج على المجرر
لفسخ الاجارة قال ابو حنيفة رحمه الله جازت شهادتها سواء كانت الاجارة
رخصة او غالية وقال ابو يوسف رحمه الله لا يجوز شهادتها في فتحها لانها
يدفعان عن انفسهما الاجارة وان كالا ساكنين في الدار بغير اجرة جازت شهادتهما
كذا في محيط السرخسي اذا شهد الاجبر لاسناده وهو اجبر شهر فله بد شهادته
ولم يعدل حتى معنى الشهر ثم عدل لم تقبل شهادته لو كان شهراً ثم طلقها قبل
التعديل لا تقبل شهادته وان شهد ولم يكن اجيراً قبل القضا بطلت شهادته
ولو ان القاضي لم يرد شهادته وهو غير اجبر صار اجيراً ثم مضت مدة الاجارة
لا يفتى بتلك الشهادة وان لم يكن اجيراً عند الشهادة ولا عند القضا فلوان القاضي
لم يبطل شهادته ولم يقبل قاعداً الشهادة بعد انقضاء مدة الاجارة جازت شهادته
كذا في فتاوى قاضي خان وتزد شهادته الشريك لشريك فيما هو من شركتهما لا شهادته
لنفسه من وجه ولو شهد ما ليس من شركتهما تقبل تقدم التهمة كذا في الكافي وكذا في
اجبر احد الاجبر الشريك الشريك الا في الميسوط قال محمد بن الفضل اذا
شهد رجلان انهما اولاد علي هذا الرجل الف درهم فخذ علي وجوه الاولاد انهما
علي الشركة بان شهدا ان اولاد علي هذا الرجل الف درهم مشتركة بينهما وفي هذا

الوجه لا تقبل شهادتهما اصلاً الثاني اذا نكح علي الشركة بان شهدا ان اولاد علي
علي هذا اجمالية وجب بسبب علي حدة ولما عليه حسنة وجب بسبب علي
حرة وفي هذا الوجه تقبل شهادتهما في حق فلان الثالث اذا اطلقا الشهادة
اطلاقاً وفي هذا الوجه لا تقبل الشهادة اصلاً وان كانا رجل علي ثلاثة نفر الف درهم
شهادتهما منهم ان صاحب الدين ابراهيم وقلنا عن الف التي كانت له عليه وعليهما
فان كان البعض كقيل عن البعض لا تقبل شهادتهما اصلاً وان لم يكن البعض كقيل
عن البعض فان شهدا انه ابراهيم وقلنا بكلمة واحدة لا تقبل شهادتهما اصلاً
وان شهدا انه ابراهيم علي حدة وقلنا علي حدة تقبل شهادتهما في حق فلان
ونظير هذا ما ذكر في كتاب الجواز اذا شهد رجلان ان فلان قد فاضلها وهذه
بكلمة واحدة لا تقبل شهادتهما ولو شهدا انهم قفوا امهما علي حدة قبلت
شهادتهما في حق فلان كذا في المحيط ثلاثة نفر لم يرض علي رجل الف
فشهادتهما منهم علي الثالث انه ابراهيميون عن حصته لا تقبل شهادتهما
وكذا لو قضى من المديون ثم شهدا انه ابراهيم عن حصته كذا في فتاوى قاضي
خان وشهادة الوكيل للموكل بعد العزل ان خاضع لا تقبل وان لم يخاضع تقبل وهو
قول ابو حنيفة ومحمد رحمهما الله كذا في ذخيرة ولوكلمة بطل حق له قبل فلان بحضرة
القاضي فخاصه في الف منزل فان شهد بذلك الف رؤف وان شهد بما لا آخر
لا نرد وان لم يرض القاضي بوكالته وانكر فلان وكالته واشتباها بالبنية ثم عزل
وشهد ردت شهادته للموكل في كل حق قائم وقت التوكيل الا اذا شهد بحق
حادث بعد تاريخ الوكالة فحينئذ لا تقبل كذا في الكافي رجل ادعى عند القاضي علي
رجلان فلان لوكلمة بالحضرة في كل حق له قبل هذا المدعي عليه وقبل فلان وقلان
واقام البينة علي الوكالة بالصفة التي ادعى وقضى القاضي بذلك ولم يقف ثم عزله
الموكل فشهد المدعي ول للموكل بحق قبل هذا الذي اخبره وقبل الاخرين
لا تقبل شهادته الا ان يشهد بحق حادث بعد التوكيل او علي رجل غير النفر الثلاثة
فتقبل شهادته كذا في مسنون القضا رجل وكل رجل بالحضرة في كل حق له وقبضه
من الناس مطلقاً في مصر وقدم الوكيل رجلاً واقام البينة وحلفه القاضي خصماً
ثم اخرج المدعي من الوكالة لم يحز شهادته لا علي هذا الرجل ولا علي غيره ممن كان
للموكل عليه حق يوم وكلمه ولا ما حدث بعد ذلك علي الناس الي يوم اخرج من
الوكالة كذا في الخلاصة لو شهد بحق حدث بعد العزل قبلت شهادته كذا في المحيط
الوكيل يقبض الدين يجوز شهادته بالدين كذا في الوجيز للمكروري رجل وكل ثلاثة
نفر في حضرة وقال ابي حنيفة وهو وكيل فيها فشهدا ثلثان منهم لو احدث
بكن هذا الواحد حصماً بشهادتهما وان وكل واحد علي حدة بالحضرة والقبض
جازت شهادة الاثنين لصاحبها بالوكالة في الحضرة والقبض رجلان شهدا
علي رجل انه قال لهما ورجل اخر ابيكم طلق امرأتكم فوجابوا وقالوا امرها
فما يدعيكم فابكم طلقها فوجابوا والزواج محدد ذلك لم يحز شهادتهما ولو
اقر الزوج بالامر وشهدا ثلثان علي طلاق الثالث لم يحز شهادتهما من قبل

ا بضم شير في الوكالة فاذا اشترى كوا في الوكالة لا تقبل شهادة بعض
 لاله وكما عليه كذا في قلوب قاضي خان الوكيلان بالبيع والدلالة ان اذا شهدا
 وقالان نحن بعنا هذا الشيء من فلان لا تقبل شهادتهما كذا في الزهيرة شهدا ان
 فلانا امرهما بزوج فلانة منه او خلفها او ان يشترى له عبدا ففعلناه فاما
 ان ينكر الموكل الامر والعقد او ينكر الامر لا العقد او ينكرهما وكل علي وجهين
 اما ان يدعي الخصم العقد مع الوكيل او ينكر فان كان الموكل ينكر لا تقبل في الفصول
 كلها وان كان الامر بغيرهما والخصم بغير العقد فبالاقرار لا يقبل شهادتهما الخلع
 والتمكاح والبيع فيه سواء ان كان الخصم ينكر العقد لا يقضي بالتمكاح والبيع ويقضي
 في الخلع بالطلاق بلا مال باقرار الزوج لا كشهادتهما وان اقر الامر بالامر ولكن
 يتخذ العقد فان كان الخصم مقرا يقضي بالعقد كلها الا في التماح عند الامام رحمه
 الله كذا في الوجيز للكردي عن ابي يوسف رحمه الله في النوادر اذا شهد شاهدان
 ان فلانا امرنا ان نبلغ فلانا انه قد وكله ببيع عبده وقد اعلمناه او امرنا ان نبلغ
 امرنا انه جعل امرها بيدنا فبلغنا وقد علمت نفسها جازت شهادتهما
 ولو قالان شهدا انه قال لنا خلفنا خبرا امرنا في تخييرها فاجازت نفسها لا تقبل
 شهادتهما كذا في المحيط شهادة ابي الوكيل على الوكالة لا تقبل وكذا شهادة ابويه
 واصداده واحفاده كذا في الخلاصة اذا شهدا الموكل على عقد الوكيل فان كان الموكل
 والوكيل يقران بالامر والعقد جميعا فان كان الخصم يدعي ذلك كله فالقاضي يقضي
 بالعقد كلها ولكن يتخذ دقها لا بالشهادة وان كان الخصم ينكر ذلك معني قول ابي
 حنيفة وابي يوسف رحمهما الله لا تقبل شهادتهما ولا يقضي للشيء من هذه العقود
 الا في الخلع فان هناك يقضي بالطلاق بغير مال لاقرار الزوج وهو الموكل وان كان
 الوكيل والموكل مجمدان ذلك كله فان كان الخصم يحكي ما ينفي لا يقبل الي هذه
 الشهادة وان كان الخصم يدعي تقبل شهادتهما عندهم جميعا وان كان الوكيل
 بغير وكالة الامر بينه والموكل يدعي الامر ويتخذ العقد فان كان الخصم يدعي ذلك فانه
 يقضي بالعقد كلها الا في التماح قول ابي حنيفة رحمه الله وعن كثرها القاضي
 يقضي بالعقد كلها كذا في الزهيرة واذا جعل الرجل امرأته بيدها حنفي
 وطلقها فشهادتها المطلق ان الزوج جعل امرأته بيدها وان طلقها
 والاب حنفي يدعي ذلك او مثبت لا تقبل شهادتهما عند ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما
 الله وعن ابي يوسف رحمه الله ان عتبه بن زلة موته كذا في المحيط لو شهدا
 الموكلان بانهما وكل هذا الرجل فقبض ديونه لا تقبل اذا جحد المطلوب الوكالة
 كذا في الخلاصة ثم وكل رجل بالخصومة في دار بينهما وقبضها وغان فشهد
 ابنا الموكل ان اباهما وكل هذا الرجل للخصومة في هذه وقبضها لا تقبل شهادتهما
 سطر جحد المطلوب الوكالة واقر بها هذا اذا كان الموكل هو الطالب فان كان الموكل
 هو المطلوب وقد ادعى الطالب في داره فشهدا ابنا المطلوب ان اباهما وكل هذا الخصومة
 فان كان الوكيل جحد الوكالة لا تقبل هذه الشهادة لانها خلت عن الدعوى
 وان كان الوكيل يدعي الوكالة لا تقبل شهادتهما ايضا اقر الطالب بالوكالة

عليه

او جحد

او جحد لان هذه بينة قامت على غير الخصم كذا في المحيط في الفصل
 السابع في شهادة الرجل على فعل من افعاله ابيه لو ان رجلا اشترى ثوبا من
 رجل نقد الثمن او لم يتقدها فجاد رجل وادعى ان الثوب له فشهد المشتري ان
 له بالثوب او شهدا على اقرار البايع ان الثوب له لم يتخذ شهادتهما كذا في المحيط
 في الفصل الثامن فيما يجوز من الشهادتين وما لا يجوز المشتريان شرافسا
 اذا شهدا يكون المشتري مدعى بعد القبض لا تقبل وكذا لو تضمن القاضي
 العقد بينهما او تناصحا على ذلك والعين في يدهما فان ردا على البايع ثم شهدا
 تقبل كذا في الخلاصة رجل اشترى من رجل جارية ثم شهدا المشتري ورجل
 اخر ان الجارية للمدعي فشهادتهما باطلة سواء كانت هي بحبوسة بالثمن عند
 المشتري او دفنها الى البايع ولو كان الزوج بعد القبض بقضا او قبل القبض
 بغير قبض وشهادتهما الباطل ثم جاد رجل وادعى ان الجارية له فشهدا المشتري ورجل
 اخر ان الجارية للمدعي فشهادتهما باطلة او كان الزوجا رديا او جارا بشرط
 ثم شهدا للمدعي مع غيره جازت شهادتهما واذا حبسها بالثمن فذلك
 الجواب ولو حبسها بالثمن فجازت الجارية في يدها المشتري ثم شهدا بالجارية للمدعي
 وبطلت شهادتهما كذا في المحيط رجل اشترى جارية بعد وثقا بعتا ثم جاد الجارية
 عينا فردها بعتا وجلس الجارية بالمعد ثم جاد رجل وادعى الجارية بكفارة بانها
 فشهدا المشتري مع رجل اخر انها للمدعي لا تقبل شهادتهما المدعي المشتري وان
 شهد بعد ما دفعها اليها ببيعها جازت شهادتهما ولو كان العبد هلك في يد بايع الجارية
 ثم ان المشتري الجارية وخدعها عينا فردها بعد القبض بقضا القاضي صحيح ردة
 ويرجع على بايعها بقيمة العبد فان جاد رجل وادعى الجارية في هذه الحالة فشهد
 المشتري مع اخر انها للمدعي جازت شهادتهما كذا في فتاوى قاضي خان ولو ان رجلا
 اشترى من اخر عبدا وتبرا البايع عن عيوبه فباعه المشتري من رجل اخر وولس
 العيب الذي به فخاصم المشتري الاخر المشتري الاول فيه فشهد البايع الاول على عيوبه
 فباعه المشتري ورجل اخر ان هذا العيب كان به عند البايع قال لا قبل شهادته البايع
 الاول في رده على البايع الثاني ولا قبل في تبريه منه كذا في المحيط رجل باع عبدا
 وسلمه للمشتري ثم ادعى رجل انه اشتراه من المشتري فانكر المشتري ذلك فشهد
 البايع للمدعي بالادعي من الشرا لا تقبل شهادته كذا في الظهيرة لو ادعى المشتري انه
 بعه من فلان وفلان جحد فشهد له البايع لم تقبل كذا في المحيط والبايع اذا شهد
 لغيره بما باع لا تقبل شهادته وكذا المشتري كذا في فتاوى قاضي خان جارية في يده
 رجل ادعى رجل انه اشترى هذه الجارية من فلان بثمانية دينار وان فلانا قد اشترىها
 منك بالف درهم وقبض قبلي ان يسهل مني وانكر الذي في يده الجارية والمشتري
 الاول فشهدا ابنا الذي في يده الجارية بذلك قبلت شهادتهما على المشتري
 الاول بالبيع واذا قبلت قضى لصاحبه البدي على المشتري الاول بالف درهم وقضى
 للمشتري الاول على المشتري الثاني بثمانية دينار وان كان الذي في يده الجارية على المشتري
 الاول يدعي ذلك والمشتري الاول ينكر لا تقبل شهادتهما وكانت الجارية للمشتري الثاني

او جحد لان هذه بينة قامت على غير الخصم كذا في المحيط في الفصل السابع في شهادة الرجل على فعل من افعاله ابيه لو ان رجلا اشترى ثوبا من رجل نقد الثمن او لم يتقدها فجاد رجل وادعى ان الثوب له فشهد المشتري ان له بالثوب او شهدا على اقرار البايع ان الثوب له لم يتخذ شهادتهما كذا في المحيط في الفصل الثامن فيما يجوز من الشهادتين وما لا يجوز المشتريان شرافسا اذا شهدا يكون المشتري مدعى بعد القبض لا تقبل وكذا لو تضمن القاضي العقد بينهما او تناصحا على ذلك والعين في يدهما فان ردا على البايع ثم شهدا تقبل كذا في الخلاصة رجل اشترى من رجل جارية ثم شهدا المشتري ورجل اخر ان الجارية للمدعي فشهادتهما باطلة او كان الزوجا رديا او جارا بشرط ثم شهدا للمدعي مع غيره جازت شهادتهما واذا حبسها بالثمن فذلك الجواب ولو حبسها بالثمن فجازت الجارية في يدها المشتري ثم شهدا بالجارية للمدعي وبطلت شهادتهما كذا في المحيط رجل اشترى جارية بعد وثقا بعتا ثم جاد الجارية عينا فردها بعتا وجلس الجارية بالمعد ثم جاد رجل وادعى الجارية بكفارة بانها فشهدا المشتري مع رجل اخر انها للمدعي لا تقبل شهادتهما المدعي المشتري وان شهد بعد ما دفعها اليها ببيعها جازت شهادتهما ولو كان العبد هلك في يد بايع الجارية ثم ان المشتري الجارية وخدعها عينا فردها بعد القبض بقضا القاضي صحيح ردة ويرجع على بايعها بقيمة العبد فان جاد رجل وادعى الجارية في هذه الحالة فشهد المشتري مع اخر انها للمدعي جازت شهادتهما كذا في فتاوى قاضي خان ولو ان رجلا اشترى من اخر عبدا وتبرا البايع عن عيوبه فباعه المشتري من رجل اخر وولس العيب الذي به فخاصم المشتري الاخر المشتري الاول فيه فشهد البايع الاول على عيوبه فباعه المشتري ورجل اخر ان هذا العيب كان به عند البايع قال لا قبل شهادته البايع الاول في رده على البايع الثاني ولا قبل في تبريه منه كذا في المحيط رجل باع عبدا وسلمه للمشتري ثم ادعى رجل انه اشتراه من المشتري فانكر المشتري ذلك فشهد البايع للمدعي بالادعي من الشرا لا تقبل شهادته كذا في الظهيرة لو ادعى المشتري انه بعه من فلان وفلان جحد فشهد له البايع لم تقبل كذا في المحيط والبايع اذا شهد لغيره بما باع لا تقبل شهادته وكذا المشتري كذا في فتاوى قاضي خان جارية في يده رجل ادعى رجل انه اشترى هذه الجارية من فلان بثمانية دينار وان فلانا قد اشترىها منك بالف درهم وقبض قبلي ان يسهل مني وانكر الذي في يده الجارية والمشتري الاول فشهدا ابنا الذي في يده الجارية بذلك قبلت شهادتهما على المشتري الاول بالبيع واذا قبلت قضى لصاحبه البدي على المشتري الاول بالف درهم وقضى للمشتري الاول على المشتري الثاني بثمانية دينار وان كان الذي في يده الجارية على المشتري الاول يدعي ذلك والمشتري الاول ينكر لا تقبل شهادتهما وكانت الجارية للمشتري الثاني

ولا يقض للذي في يديه الجارية على المشتري الاول بشئ ولا يكون للذي اليد ان
يجبس الجارية من المشتري الاخر حتى يستوفي الثمن منه سواء ادعى المشتري
الاخر ان يقبض الجارية من المشتري الاول وصدقه صاحب اليد في ذلك او لم يدع
ذلك ولو كان المشتري الاخر ادعى انه اشتراها بالف وحسماته حتى كان الثمن ان
من جنس واحد والمشتري الاول يحج ذلك والذي في يديه الجارية صدق المشتري
الاخر فيما قال فان ادعى المشتري الاخر انه قبض الجارية من المشتري الاول باذن
وصدقه واليد في ذلك لا يكون للذي اليد ان يجبس الجارية من المشتري الاخر ولا يعطيه
المشتري الاخر من الثمن شيئا ولكن المشتري الاخر ان حلي بين المشتري الاول وبين
الثمن حتى صار الثمن ملكا للمشتري الاول يتصدق ذي اليد والمشتري الاخر كان
لذي اليد ان يأخذه وان لم يكن حلي لا يورث المشتري الاخر بالتخلية ولو كان المشتري الاخر
اقرا لم يقبض الجارية في الاستحسان يكون له حق حبس الجارية من المشتري
الاخر اشتراها بالف او بالف وحسماته وان كان اشتراها بمحسماته بحبسها
حتى يستوفي حسماته ولو تفادى ذواليد والمشتري الاول على شراء المشتري
الاول وتسليم الجارية اليه الا انها تحدا شراء المشتري الاخر فقام المشتري الاخر
اني ذواليد واشهد انه قبضت شيئا منها ويثبت البيع الثاني ثم ينظر ان كان المشتري
الاخر يدعي القبض باخذ الامة ولا يكون للذي اليد حق الحبس وان لم يدع القبض
فان كان الثمن من جنسين مختلفين فكذلك الجواب وان كانا من جنس واحد
ففي الاستحسان له حق الحبس كذا في المحيط رجل اشترى عبدين واعتقهما ثم اختلف
البائع والمشتري في الثمن فادعى البائع ان الثمن كان ألفا وادعى المشتري انه كان
خمسماية فشهدا المقتان ان الثمن كان ألفا لا تقبل شيئا منها كذا في قناوي فامني
كان وكذا في البيع العاسدا اذا اختلفا في قيمتها يوم قبضتها فشهد هذا
العبدان بعد العتيق على قيمتها يوم قبضتها فانه لا تقبل هكذا في المحيط
ولو لم يختلفا في الثمن ولكن المشتري يدعي الايضا وانكر البائع فشهدا المقتان
للمشتري او شهدا ان البائع ابراه عن الثمن جازت شيئا منها كذا في قناوي
قاضي خان وفي نوادر ابن سماعه عن ابي يوسف رحمه الله اذا اشترى الرجل عبدين
وقبضهما واعتقهما واراد ان يرجع بقبضهما عيب قد انكره البائع فشهد العبد
ان هذا العيب كان بهما لا تقبل شيئا منها وكذلك لو شهد الرجل على المشتري انه
كان له نصفها فشهدا بطلان ذلك لو شهدا ان المشتري قد كان وهب
نصف كل واحد منهما لرجل قبل ان يقبضهما لم يقبل شيئا منها وكذا لو كان ولد الرجل
مات عنها او اعتقها فشهدت هي وامرأة ورجل انها كانت بين الميت ورجل اخر
لا قبل شيئا منها كذا في المحيط باع عبد اوسله الي المشتري ثم ادعى العبد ان المشتري
اعتقه وانكر المشتري وشهد البائع بذلك لم تقبل شيئا منه كذا في قناوي قاضي خان
لو شهد رجلان ان اباهما باع هذه الجارية من هذا الرجل او قالاهما العبد واعتقه
المشتري فان ادعى الابن ذلك لا تقبل شيئا منها ولو كان يفتق العبد والولاموتوف وان
انكر الابن وادعت الجارية وانكر المشتري ايضا وهو غائب فشهدا جازة كذا في المحيط

ولو ان امة لرجل شهدا بانها وهما حران مسلمان ان مولاهما اعتقها على
الف درهم فان ادعى المولى ذلك والعتق واقع باقراره فتمن هذه شيئا دقة
على امة بالمال فقبلت وان انكر المولى فان ادعت لا تقبل شيئا منها وان انكرت قبل
وان شهدا بان المولى بذلك فان ادعى المولى لا تقبل وان انكر المولى قبلت شيئا منها
ولو كان مكان الجارية غلام وقد شهدا بان المولى بذلك وانكر المولى والغلام ذلك
لا تقبل شيئا منها عند ابي حنيفة رحمه الله وعندهما تقبل كذا في الذخيرة قال
ابن سماعه عن محمد بن محمد رحمه الله في رجل اشترى من رجل عبدا فاعتقه فاشترى
ذلك العبد عبدا فاعتقه فاشترى ذلك العبد عبدا فاعتقه فاشترى ذلك المولى الاسفل
والاوسط والاعلى حثان فقام رجل البينة ان اتمت عبده واراد اخذ تركته
فشهدا بان المولى الاعلى ان الاوسط اشترى من فلان وهو عليه فاعتقه
جازت شيئا منها وان كان المولى الاوسط مات ايضا ولم يترك طرنا الا المولى الاعلى
ثم شهدا بان المولى الاعلى بما ذكرنا لم تقبل شيئا منها ولو مات المولى الاوسط ثم مات
المولى الاسفل ايضا ولم يترك طرنا الا بئنا له والمولى الاعلى وادعى رجل ان المولى
الاسفل كان عبدا له واقام البينة وادعت البينة انه كان حرا وان المولى الاوسط
اعتقه وهو عليه والمولى الاعلى ينكر ذلك فشهدا بان المولى الاعلى ان الاوسط اشترى
من فلان وهو عليه ثم اعتقه فاني اخبر شيئا منها وجعل حرا من المولى الاوسط
ويكون الميراث بين ابنته والمولى الاعلى لضعف كذا في المحيط في نوادر ابن سماعه
عن محمد بن محمد رحمه الله رجل شهد عليه شاهدان لرجل انه باع هذه الدار من هذا الرجل
بالف درهم على انها ضمننا للمشتري الورك قال انا كان القنان في اصل البيع لرجل
بخير شيئا منها وان لم يكن القنان في اصل البيع جازت شيئا منها كذا في الذخيرة رجلان
شهدا على رجل انه باع داره من هذا المدي بالف درهم على انها كفيلان بالثمن
قال محمد رحمه الله ان كان ضمنها في اصل البيع لم تقبل شيئا منها لان البيع يتم بينهما
فكانها باعها وان لم يكن القنان في اصل البيع جازت شيئا منها رجل اشترى جارية
وكفل له رجلان بما يخته فيها ثم شهدا الكفيلان ان البائع التقط الثمن لا تقبل شيئا منها
وكذا لو شهدا ان البائع ابراه عن الثمن كذا في قناوي قاضي خان ذكر ابن سماعه عن
محمد بن محمد رحمه الله في رجل صنف لرجل مائة من شئ فقال له طالب قد باعت
فلانا مائة من درهم في القنا من ذلك فشهدا عليه انهما قد باعه مائة من درهم
فان شهدا جازة وكذلك اذا شهدا القنا من قنينة مائة من فلان امرت ان تقسم
عنه وانك صنت عنه فلان مائة وصدقه مائة بالف درهم قال شيئا منها
جازة ويؤخذ بالالف ويرجع بها على الذي امره ان يقسم عنه كذا في المحيط لا يجوز
شهادة الشفيعين بالبيع على البائع الى حدان طلبا للشفعة وان ساهما جازت
شيئا منها للمشتري وان شهدا المشتري الشراء وادعى البائع لم يقبل شيئا منها ايضا
ان طلبا للشفعة غير انها باعها باقرار البائع وشهادة ولد الشفيع ووالده
بمخرطة شيئا منه في ذلك وان شهدا بغير ولد الشفيع بالتسليم جازت شيئا منها
ولا يجوز شيئا من المولى وولده ووالده على البيع للعبد والمكاتب يطلبان الشفعة

ويجوز شهادتهم عليهم بالتسليم كذا في الحاوي ذكر في شفعة الاصل اذا شهد البايع
اولاده ان الشفع قد طلب الشفعة من المشتري والمشتري ينكر والدان في يد
المشتري لا تقبل شهادتهم كذا في قاضي قاضي خان في نوا دراي سما عه غن محرم
رحمه الله رجل باع دارا ولم يقضها المشتري حتى جاء شفع الدار وخصم فيها
فشهدا البايع ان المشتري قد سلم الدار للشفيع بشفعته ثم اشتراها منه
بالمثل لا تقبل شهادتهما وكذا لو شهدا ان الشفع سلم الشفعة في الدار لا تقبل
شهادتهما وهذا اذا ادعى الادب ما شهدا به اما اذا شهدا به تقبل
شهادتهما ولو كان المشتري فتن الدار من البايع ثم شهدا البايع على تسليم
المشتري الدار الى الشفع بشفعته لا تقبل شهادتهما سواء ادعى البايع ما شهدا
به او مجرد ذلك كذا في المحيط وروى ابن سميعة لو شهد البايع ان الشفع سلم الشفعة
حاز ولو شهد البايع بذلك لم يجز كذا في قاضي قاضي خان اذا باع الرجل دارا وجعله المأذون
الذي عليه دين شفيعا فشهدا البايع ان العبد سلم الشفعة للمشتري لم تقبل شهادتهما
اذا كانت الدار في يدي المولى البايع وكذلك لو باع العبد المأذون المأذون والمولى
شفيعا فشهدا البايع المولى على العبد انه سلم الدار بالشفعة للمولى لا تقبل شهادتهما
كذا في الحاوي واذا باع المولى داره ومكاتبه شفيعا فان شهدا البايع ان المالك
سلم الشفعة للمشتري فشهادتهما باطلة في كلتا وتبطل هذه المسئلة ان الدار في يد
البايع بعد اذ كانت الدار في يد المشتري فالشهادة تقبل لحواها عن التهمة
وان كان البايع المكاتب ومولاه شفيعا والدان في يد البايع فان شهدا البايع المولى
انه سلم الشفعة للمشتري جازت شهادتهما هكذا في المبسوط واذا كان للدان
شفيعان فشهدا شاهدان ان احدهما سلم الشفعة ولا يعلمان ايها هو فشهادتهما
باطلة وان كان الشفعان ثلاثة فشهدا ثلثان منهم على اخدهم انه قد سلم الشفعة
وقالوا سلمنا معه فشهادتهما جائزة وانما نحن نطلبها فليشهدا بها باطلة وكذلك
لو قالوا سلمنا معه ولا بين احدهما ولا بينه او لمكاتبه او لزوجته شفعة فشهادتهما
باطلة كذا في الحاوي احدا الورثة اذا اقر بالدين ثم شهد هو ورجل اخر على ان الدين
كان على الميت فليقبل وشفيع شهادته هذا المقرر كذا في خزائن المفتين قال
محمد رحمه الله شهادة الوصي للميت بردين او غير ذلك باطلة سواء كانت الورثة مفاردا
او كتابا في المحيط في كتابه الا يفي في النوع الحادي والعشر ولو شهد بردين على الميت
جازت شهادتهما على كل حال كذا في قاضي قاضي خان ولو شهد لبعض الورثة على
الميت ان كان المشهود له صغيرا لا يجوز بالاتفاق وان كان بالغاً فذلك عند ابي
حنيفة رحمه الله وعندهما جاز ولو شهد للكبير على الاخص فليقبل في ظاهر
الرواية ولو شهد للوارث الكبير والصغير جميعا في غير ميراث لم يجز ولو شهد
الوصيان على اقرار الميت بردين فليقبل في كل حال كذا في خلاصة الوصي اذا
عزله فشهد للميت او للميت لا تقبل وان لم يخاصم كذا في شرح ادب القاضي للصدر
الشهيد ولو ان الوصي لم يقبل الوصاية بعد موت الموصي ولم يرد حتى شهد عند
القاضي والقاضي ينفذ له ان يقبل الوصاية ام تردّها فان قبل بطل شهادته وان رده

امني شهدا وتوان سكت ولم يجز بردين توقف القاضي في القاض فيقول له ان تقبل
في شهادتهما هكذا في الملتقط الغرمان الذين لم يثبت عليهما دين اذا شهدا بالوصاية
او الوصية او الورثة ان كان الحفم جاحدا لا تقبل شهادتهما وان كان الحفم يدعي
ذلك قبلت شهادتهما سواء كان الموت ظاهرا او لم يكن والغرمان الذين لم يثبت عليهما الميت
دين اذا شهدا بالورثة او الوصاية او الوصية فان كان الموت غير ظاهرا لا تقبل شهادتهما
وان كان الموت ظاهرا فان كان المشهود له لا يدعي ذلك فذلك لا تقبل شهادتهما
سواء كان المشهود له طالبا لذلك او كان جاحدا وان كان الموت ظاهرا وكان المشهود له
طالباً لذلك تقبل استخفافا والوصي ان شهدا بوصي اخر منهما فان كان الموت
غير ظاهرا لا تقبل شهادتهما وان كان الموت ظاهرا وكان المشهود له طالبا لذلك
لا تقبل شهادتهما استخفافا والوصي ان شهدا بالوصي البع فان كان الموت ظاهرا
والمشهود له يطلب ذلك قبلت شهادتهما وان كان الموت غير ظاهرا لا تقبل شهادتهما
وفي نوا دراي سما عه غن عن محمد رحمه الله في رجلين شهدا ان الميت اوصى الى ابنه
ورثة الميت يقولون بذلك او ينكرون فان كان ابوهما يدعي الوصاية لا تقبل
شهادتهما وان جحد الوصاية قبلت شهادتهما هكذا في المحيط لو شهد شاهدان
ان الميت اوصى الى هذا الرجل وقضى به ثم شهد الغرمان او الوارثان او الموصي
لها بالابن او رجل اخر وهو يدعي ذلك لا تقبل كذا في الكافي ولو شهدا قبل التقضا
انه رجع عنه وادعى الى هذا الثاني قبل القاضي شهادتهما اذا كان الثاني يدعي ذلك
هكذا في المحيط رجل مات وترك ثلاثة ابناء فشهدوا شاهدان ان اباوصي
بهذا العبد لهذا الرجل وقضى بالعبد له وشهد الوارثان بغيره لرجل اخر ردت
وان شهدا للثاني قبل التقضا تقبل والعبد للثاني ان ذكر الرجوع عن الوصية
الاولي ولا شيء للاول وان لم يذكر الرجوع فليقبل تقضى عبده هذا اذا شهدا للثاني
بعيد اخر فان شهدا بغير العبد الاول للثاني بعد التقضا وذكر الرجوع ردت شهادتهما
على الرجوع وتقبل شهادتهما بالوصية للثاني وان لم يذكر الرجوع لا ترد والعبد
سهما بينهما فنفى هذا اذا شهدا بالوصية للثاني فان شهدا بالعتق بعد التقضا
بالوصية للاول بالعبد او بالثالث ردت شهادتهما باعتاق عبيد اخر او بذلك
العبد ذكر الرجوع او لم يذكر كذا في الكافي ولكن يفتي العبد فوجب السعاية عليه
هكذا في المحيط ولو شهدا هذا بالوصية بالثالث للاول ثم شهدا الوارثان بالوصية
بالثالث للاول ثم شهدا الوارثان للاخر بعد التقضا للاول ولم يذكر الرجوع تقبل وان
ذكر الرجوع تقبل على الوصية دون الرجوع وقسم القاضي وتسليمه كفتاويه حتى
لو لم يذكر الرجوع ولكن شهدا بعد قسم القاضي المال بين الموصي وبين الورثة
ترد ان فيه نقص قسم القاضي وقسمته قضاء وكذا ان اقر القارطان الميت
اوصي بثلث ماله او بعبد لفلان وقضى به ثم انه شهد مع رجل اخر انه اوصي
بثلث ماله او بذلك العبد او بعبد اخر لا تقبل وكذا ان اقر الوارث بردين رجل
على الميت وقضى به ثم شهد مع رجل اخر بالدين على الميت لرجل اخر ولم تقب
التركة بينهما لا تقبل حتى لو كان القضا للاول بينهما شهادتين تقبل الشهادتين

وان كان الثاني
الوصي ان شهدا
بوصي اخر منهما
فان كان الموت
ظاهرا لا تقبل
شهادتهما

بالدين الثاني ولهذا تجا صان وان كانت الشهادة الثانية قبل القضاة الاول فتقبل في الوجه
كلها الا ان الفوارث بالثلاث والعبد او الدين الاول وسلم الى الاول ما اقرب منه شهيد به للثاني
لا تقبل وكذا لا تقبل شهادته للثاني اذا وجد التسليم الى الاول من القاضي كذا في الكافي ولو شهد
الوارث مع اجنبي بالثلاث وصية لرجل ثم شهد بالثلاث وصية لرجل آخر قبل القاضي
بشهادتهما سوا شهيد للثاني قبل قضا القاضي الاول او بعد القضا رجلان شهدا ان الميت
اوصى بثلث ماله لهذا الرجل ثم شهدوا بان الميت رجع عن تلك الوصية واوصى بالثلاث
لوارثه فلان ان الشاهدين جميع الورثة اجازوا ذلك بعد الموت فشهادة الوارثين جائزة
والثالث لذلك في قول ابي يوسف الاول وعلي قوله الآخر وهو قول محمد رحمه الله شهادة الوارثين
على الرجوع باطلة هكذا في المحيط عن محمد في رجل مات وترك مالا واخا وادعي رجل انه
ابنه واقام بنية فشهدوا انه ابنه لا يعلمونه ترك وارثا غيره وقضى له بالمال فاقترالا بن
ان اباه اوصى للشاهدين بثلث ماله واقربهما بدين قال لا يسلط شهدا دعيهما لانه اقر
لها بعد القضا ولو اقربها بعد ما شهدا قبل ان يقضي القاضي فشهادتهما باطلة كذا في الحاوي
رجل مات واوصى لغيره بثلث ماله ونكر الوصية الورثة وصيته فشهدوا على الوصية
رجلان من جيرانه لهما اولاد محتاجون قال محمد رحمه الله لا تقبل شهدا دعيهما اصل
كما لو شهدا على رجل انه قد ذبح امها وفلانة لا تقبل شهدا دعيهما واذا وقف على فقرا
جيرانه فشهدوا بذلك فقيران من جيرانه جازت شهدا دعيهما كذا في خزائن العيين قال
الدين الفتوي على انه لا تقبل شهادته من له اولاد محتاجون في جوار الموصي اذا كان الجيران
من يحضرون وما في الوقت فتاويله اذا كان فقرا الجيران لا يحضرون كذا في التتارخانية
تفلا عن الكبرى لو شهدا انه اوصى بثلث ماله لفقرا اهل بيته وهما فقيران من اهل بيته
او ولد لهما فقير من اهل بيته لم يخر الشهادته لهما ولا لغيرهما وان كانا غيبين ولا ولد لهما
فقير جازت الشهادته كذا في المحيط رجل وقف وقفا على مكتب في قرية وعلى معلم ذلك المكتب
فقتب رجل هذا الوقت فشهدا بعد اهل القرية ان هذا وقت فلان بن فلان على مكتب
كذا وليس له اولاد لشرود اولاد في المكتب تقبل شهدا دعيهما فان كان لهم صبيان في المكتب فذلك
هو الاصح وكذا لو شهدا بعض اهل الحلة للمسيح بشي وكذا شهدا دعيهما على وقف وقف
على مدرسة كذا والشرود من تلك المدرسة تقبل وكذا لو شهدا ان هذا مصحف وقف
على هذا المسجد كذا في الخلاصة ولو اوصى بشي من ماله لمسيح خيه وانكر ورثته ذلك
فشهد بذلك بعض اهل المسجد جازت شهدا دعيهما وكذا اذا شهدوا على وقف لمسجد الجامع
او على ابناء القبيل وهما ابناء السيل جازت شهدا دعيهما كذا في فتاوى قاضي خان ولو شهد
بعض اهل القرية على بعض اهل القرية براءة الخراج لا تقبل وان كان خراج كل ارض مهيئا
اولا خراج للثالث هه تقبل كذا في الخلاصة وفي فتاوى النسخي اهل القرية واهل السكة الغابر
النافذة شهدوا على قطعة ارض انهم من قريتهم او سكتهم لا تقبل وان كانت نافذة انا دعيهم
حقا لا تقبل وان قال لا اخذ شي تقبل كذا في الوجيز للكردي قال محمد رجلان في يديهما
مال ودية لرجل فادعاه رجل فشهدا المودع ان ذلك جازت شهدا دعيهما ولو ان المودع قام
شاهدين سوى هذين المودعين ثم شهدا المودع ان ذلك جازت شهدا دعيهما ان هذا العبد للمودع
لا تقبل شهدا دعيهما سوا كانت الودية قايمة او مستهلكة ولو اهلها كانا ردا الودية

على المودع

على المودع ثم شهدا على اقرار المودع ان الودية ملك المودع قبلت شهدا دعيهما
وفي المتن اذا شهد المودع ان الذي اودعه اقربا منه جازت شهادته وكذلك
القارة ولو شهدا ان الذي استودعهما او اعارها باعها من هذا المودع لم يخر
شهادته واذ كان العبد ودية في ايدي رجلين شهدا ان المولي كاتبه او دبره
او اعتقه والعبد يدعي ذلك جاز ولا يشبه هذا البيع لان العتق خروج عن ملك
الي غير ملك كذا في المحيط رجلان في ايديهما رهين لرجل فادعي الرجل
فشهدا له المرتهنان جازت شهدا دعيهما ولو شهدا المرتهنان لغيرهما بالرهين
والمرتهن ينكر لا تقبل شهدا دعيهما الا ان المرتهنين يفتنان فتمت الودية الرهن
للمدعي ولو كان الرهن جارية فهلكت عند المرتهنين وقبضتها مثل الدين
او اقل واكثر فشهدا بها المرتهنان للمدعي لا تقبل شهدا دعيهما على المرتهنين
ويفتنان فتمت الودية الرهن للمدعي لا يملك اقرارا على انفسهما اهلها كانا فسد
كذا في فتاوى قاضي خان ولو شهدا على اقرار المودع يكون المرهون ملك المرتهن
لا تقبل فاما كان او هالك الا اذا شهدا بعد ما ردا الرهن على المرتهن
كذا في الوجيز للكردي ولو شهدا القاصب بالملك للمدعي لا تقبل وبعد
الرد على المقتضوب منه تقبل كذا في الخلاصة ولو شهدا بعد هلاك المقتضوب
في ايديهما لا تقبل سوا قضي القاضي بالقيمة او لم يقض وسوا دفع القيمة
الي المقتضوب منه او لم يدقها كذا في المحيط لو شهدا المستقرض ان يكون له
المستقرض ملك المدعي لا تقبل لا قبل الدفع ولا بعده وكذا الورع عنه لان رد
عينه ومثله سوا وشهادة القريبي بالدين الذي عليه ان الدين للمدعي
لا تقبل وكذا الوقفيا الدين كذا في الخلاصة وفي نوادر ابن سنان عن محمد في عبد
ما ذونه في التجارة عليه دين شهد رجلان من غريم العبد ان مولاه اغتقه
والمولي ينكر فاما ان يجنوا الشاهدان اتباع المولي يفتنانهما اياه او يختار
ان استشهدا العبد فان اختار القريبي لا تقبل شهدا دعيهما وان ابراه عن
القيمة واختار اتباع العبد المقتضى بدينهم قبلت شهدا دعيهما كذا في المحيط
يجوز شهدا دعي رب الدين لمديونه بما هو من جنس دينه ولو شهدا لمديونه
بعد موته بمال لم تقبل كذا في فتاوى قاضي خان ويجوز شهادة القاسميين
على قسمتها عند اي حينة وهو قول ابي يوسف اخرا هكذا في المحيط وقاسما
القاضي وجيزهما سوا كذا في الهداية لو ان القاسميين جردا الارض وقوماها
ثم عرضا ذلك على القاضي ثم حضرت الورثة واقروا بالخبر والقيمة فافترع
القاضي بينهم ثم شهدا بالقيمة فشهدا دعيهما جازت شهدا دعيهما كذا في الدرر
لومات رجل وترك مالا على رجلين وترك اخا فشهد الرجلان لتمام يدعي
انه ابن الميت انه ابنه لا علم له ولا غيره اجزت شهدا دعيهما كذا في المحيط رجل
مات وله على رجلين الف درهم فشهدا القريبيان لرجل انه ابن الميت لا ورث له سوا
وشهدا خزان سواهما لرجل انه اخ الميت وورثه لا ورث له سواه فانه يقتضي
بشهادة القريبيين وكذا الوقفيا الدين للاخ باصل القاض او بغيره ثم شهدا

للأب لا تقبل شهادتهما كذا في فتاوى قاضي خان وكذا الوصاية على دنياير او كان
الاخ وهب لها المال على عوض او كانا اشتريا من الاخ جارية من تركية الممست
او تصدق الاخ عليها بصدقة على عوض كذا في المحيط ولو كان مكان الترتين
عبد عصب في ايديهما من الميت ولم يدفع العبد الى الاخ حتى شهدا انه للابن
لا تقبل شهادتهما وان دفعاه الى الاخ بقتضائهما شهدا للابن جازت شهادتهما
ولو كان العبد ودعيه في ايديهما لمست جازت شهادتهما للابن دفعهما الى الاخ او لم
يدفعهما العبد الى الاخ او لم يدفعهما كذا في فتاوى قاضي خان ولو مات عن اخ لاب وام وترك
دنيا على رجل في بنة الاخ عنده او وهب ما عليه له او عينا من تركته ثم شهد المديون
مع اخوه لا حراة ابن الميت لا تقبل لانه لا يقع له فيه بل فيه ضرر يعود الدين او رد الهبة
بخلاف الهبة بموضع لانه منهم الرجوع في العوض كذا في الكافي نوادر ابن سماعة
عن محمد بن حماد عن رجل تزوج امرأة على مهر مسمى ثم ان هذا الرجل شهد مع
رجل اخر انها امه هذا الرجل والرجل يدعيها قال القاضي لا يقبل شهادة الزوج
سواء قال المدعي امرتها بالتزوج او قال لم اخرها دخلها الزوج او لم يدخل دفع
اليها المهر ولم يدفع وان قال قد كنت امرتها بالتزوج واذنت لها في قبض المهر
فان كان الزوج لم يدفع اليها المهر لا تقبل شهادته وان كان الزوج قد دفع المهر
اليها قبلت شهادته قالوا هذا اذا كان تزوجها على مهر مثلها والشرطان
حفظت عن مهر مثلها بالابن ان الناس فيه كانت مخالفة لامرأة النكاح
فينبغي ان لا تقبل الشهادة ثم هذا الذي ذكرنا يحتمل ان قوله اني يوسف ومحمد لا نقول
اي حنيفة لان الوكيل بالنكاح عنده يملك النكاح باي مهر يشاء وعندهما تنقيد
التوكيل بمهر المثل وان كان هذا قول الكل يحتاج ابو حنيفة الى الفرق بين امر الولي
عنده او امته بالتزوج وبين امره احبسا والفسق ان عند ابو حنيفة رخصة
الله تصرف المأثور بغير قاض انما يتخذ على الامراة ان تقت التهمة والتهمة
في حق الوكيل بالنكاح مستغنية والعبد والامته متهمان فيعلمان تحلما الفين لمحصل
تقع بعود اليها هكذا في الذخيرة رجل تزوج امرأة ثم شهد مع رجل اخر ان المرأة
اقرت انها امه لفلان يدعيها لا تقبل شهادته الزوج الا ان يكون الزوج اعطاه
مهرها والمدعي يقول كنت اذنت لها في النكاح وقبض المهر كذا في فتاوى قاضي خان
اذا شهد رجلان بالمهر اختلفت نسب تزويجهما وقالوا انما زوجنا اختنا بالفسق
ودهم والزوج محمد النكاح او قال كان المهر خمسينية لا تقبل شهادتهما ولو اقر
الزوج بالمهر والنكاح وادعى البقرة او الادا فشهدا بذلك للزوج قبلت
شهادتهما كذا في المحيط رجل زوج ابنته رجلا بشهادة ابنته فشهدا عنده
بحود الزوج النكاح ودعوى الاب اني زوجتها اياهم ردق هذه الشهادة
وعند محمد بن حماد عن رجل ان كان شجرة هكذا في الكافي رجل وامرأتان
شهدوا على زوج المرأة انه قال للشيبة اني طوائف لم تحضر الشهادة
لا على طلائقها ولا على طلاق غيرها كذا في فتاوى قاضي خان قال محمد بن
الله في الجامع رجلان شهدا ان اباها طلق امها فان كان الاب يدعي فلا حاجة

فلا يصح

الى الشهادة

الى الشهادة وان كان الاب يحد فان كانت الام تدعي فلا تقبل شهادتهما وان كانت
يحد تقبل شهادتهما في فتاوى مولانا شمس الدين الاورجندى ان الام اذا
ادعت الطلاق تقبل شهادتهما وهو الاصح قال مولانا وعندي ما ذكر
في الجامع اصح كذا في المحيط ولو ان رجلا تزوج امرأة وطلقها قبل الدخول بهما
ثم تزوجها مرة اخرى فشهدا بانها انه كان طلقها ثلاثا في النكاح الاول
فتزوجها ثانيا قبل ان تزوج اخر فان ادعى الاب ان صدقته المرأة
ثبتت الفرقة وسقط جميع المهر لنصا دفهما وان انكرت المرأة لا يقبل شهادتهما
وان انكر الاب تقبل شهادتهما اذعت المرأة ذلك او انكرت كذا في الذخيرة
ولو ان رجلين شهدا ان امرأة ابهما اردت عن الاسلام والمرأة تنكر ذلك فان
كانت ابهما حرة وهما في نكاح ابهما لا تقبل الشهادة ادعى الاب ذلك او محمد
وان كانت ابهما ممتعة فان ادعى الاب ذلك لا يقبل شهادتهما وان محمد بن قنبل
كذا في المحيط وان شهدا ان اباها طلق امها على صداقها فان ادعى الاب
ذلك لا تقبل شهادتهما وان محمد الاب فان كانت الام تدعي لا تقبل شهادتهما
وان كانت تحت شهادتهما وان شهدا ان اباها طلق امها وان ابهما ممتعة
فان كان الاب يدعي لا تقبل شهادتهما وان كان محمد بن قنبل كذا في الذخيرة
في نوادر ابن سماعة عن ابي يوسف وعنه ابو حنيفة رخصها الله رجل قال
لعبد ان دخلت دار هذين الرجلين او قال ان مسست يؤبها فانت
حرفقيل العبد ذلك في الرجلين بشهادته على ذلك فشهدا دفهما جارية
بخلاف ما اذا قال ان كلنا عبيدي او مسست يؤبها فهو حرة فشهدا
انهما فعلا ذلك لا تقبل شهادتهما كذا في المحيط لو شهدا ان فلانا قال لامرأة
انت طالق ان كلمت فلانا فشهدا انها كلمتها كانت شهادتهما باطله
كذا في فتاوى قاضي خان لو قال لعبد ان كلمت فلانا فانت حرفقيل فلان
انه كلم العبد وشهدا بانها بذلك لا تقبل الشهادة ادعى ابو حنيفة وابي يوسف
رخصها الله كذا في المحيط رجلان شهدا على رجل انه قال ان كلمت اباكم فقبدي
حروا فادكم اباها قال ان كان الاب غائبا او حاضرا فاعلما بشهادتهما فشهدا
باطلة وان كان الاب منكر الكلام جازت شهادتهما وكذا لو كان النبي على الفرب
كذا في فتاوى قاضي خان اذا قال لرجلين ان دخلتما هذه الدار فقبدي حرة
فما ثنا فشهدا بانها ان ابويهما قد دخلا الدار لا تقبل الشهادة عند ابو حنيفة
وابي يوسف رخصها الله ولو انكر الاب وان هما حيان جازت شهادة الابن
على دخولها بلا خلاف وهذا هو الحكم في كل شئ شهد الابن به وان ثبتت
بشهادته فعلا من ابيه من نكاح او طلاق او غير ذلك انه لا يجوز شهادته
ان كان الاب حيا يدعي او كان ميتا عندها وان كان حيا وهو ينكر تقبل شهادتهما
بلا خلاف هكذا في الذخيرة وفي العيون ولو ان رجلا خلف بطلاق امراته
ثلاثا ان ضرب هذين الرجلين فشهدا وسعها ان يشهدا عليه بطلاق
امراته ثلاثا ولا يجزى ان كيف كان وان اخبروا لا تقبل شهادتهما كذا في التائار خاتمة

ولو شهدا انه قال عدي حران ضربتكما فشهدا شاهدان سواء هما انه قد ضربهما لم يجز شهادتهما وكذا اذا قرا المشهود عليه بغيرهم وانكر السامع كذا في فتاوى قاضي خان ان دخل داري هذه احد قسمة فشهد ثلاثة اواربعة ايهم دخلوه قال الامام الثاني ان قالوا دخلنا لا نقبل وان قالوا دخلنا ودخل هو معنا نقبل وان كانا اثنين لا نقبل مطلقا شهدا على رجل انه قال ان مسيت جسدك فامراة كذا او عبده حر وممن جسدك لا نقبل ولو شهدا انه قال ان مسيت بياك وفعل نقبل وفي فتاوى قاضي خان اذا اراد الشهود ان يشهدوا في هذه المسئلة يشهدون بالهلكة والعقاق مطلقا وبلا بيان السب كذا في الوجوه المذكورة وكذا لذكر رجل له شهادة على كتاب وصيته ميت وله فيه وصية قال الفقهاء ابو بكر البجلي ينبغي ان يقول استشهد على جميع ما في هذا الكتاب الا هذا ويضع يده على ما اوصى له وعدا اي القاسم اذا دعت امرأة علي ورثة الزوج محرمات فانكر الورثة فكا حيا وكان الشاهد يولي قسمة قال في يده على الكا ح ولا يذكر العفد عن نفسه كذا في فتاوى قاضي خان رجل قال لرجلين ان رايتما هلال رمضان فبدي حرق فشهدا انما قد ابصراه قال ابو يوسف رحمه الله لم اعنق العبد واجزت شهادتهما على الصوم كذا في الذخيرة رجل قال عدي هذا حران كان فلان وفلان رايا في اذخل هذه الدار فشهدا وقالوا راينا دخل لا نقبل حتى يشهد شاهدان سواء هما علموتهما وفي تلافية نقر قتلوا رجلا عمره ثم شهدا انه قد عفى عنا لا يجوز ولو شهدا ان منهم انه عفى عنا وعن هذا فاني اقبل على هذا الواحد وهو قول ابو يوسف رحمه الله كذا في الخلاصة وروي الحسن بن زياد فيمن حلف بعق ما ليك ان لا تستقرض ابدا شيئا فشهد رجلان انهما اقربنا لا نقبل شهادتهما ولو شهدا انه طلب ذلك ولم يقرضه قبلت شهادتهما كذا في المحيط رجل حلف وقال ان استقرضت من فلان درهم فبدي حرق اوعى فلان عليه القرض فشهدا على ذلك ابو الفيد مع رجل اخر ذكر في النوازل انه يقضي بالمات المدعي ولا يقضي بالمتق كذا في فتاوى قاضي خان ولو حلف بعق ما ليك ان لا يقرضني شيئا انه اقربنا جازت الشهادة كذا في الخلاصة ولو حلف ان لا يقرضني شيئا ولا يعطوني شيئا فشهدا على انه فعل ذلك لم يجز شهادتهما كذا في فتاوى قاضي خان لو شهد رجلان ان هذا عتق عبده فبدي حرق العبد على احدهما فبقي عتقه والولي سكر العتق فلا شي للمجي عليه ولا نقبل شهادتهما كذا في المحيط رجل ادعى دارا في يد رجل فشهد له شاهدان بها وان المدعي استأجرها على شأها وعقد ذلك ما لا يحب عليه الصلحان في ذلك جازت شهادتهما وان قالوا استأجرنا على قدر ما قدرنا لا نقبل شهادتهما بالملك للمدعي وبهذا في قيمة البنا للمدعي عليه كذا في فتاوى قاضي خان رجل في يده شاة مريته رجل فقال الذي في يده الشاة للمراة هذه الشاة فزجها ثم جاز رجل وادعي انه شاة اغتصبها منه الذي كانت في يده فقام على ذلك شاهدان احدهما الذراع لم يجز شهادته الذراع كذا في المحيط

ولو كان

ولو كان الشاهد شيئا لا يقدر على المشي ولا يمكنه الحضور لا والشهادة الا بالواحد وليس عنده دابة ولا ما يشترط به دابة فيعقده المشهود له اليه دابة فركبها لا والشهادة لا تطل شهادته وان كان كذلك وهو يقدر على المشي وكان يرد دابة فيعقده المشهود له دابة فركبها لا نقبل شهادته في قوله ان يركب دابة ان اكل الشاهد طعاما للمشهود له لا ترد شهادته وقال الفقهاء ابو الفيد رحمه الله الجواب في الركوب ما قال اما في الطعام ان لم يكن المشهود له هيا طعاما للمشاهد بل كانت عنده طعام فقدمه اليهم واكلوه لا ترد شهادتهم وان كان هيا طعاما فاكلوه لا نقبل شهادتهم هذا اذا فعل ذلك لا اذا الشهادة فان لم يكن كذلك فكل من جمع الناس للاستشهاد واكل طعاما او بيت اليهم دواب والجميع من المعرف كرسوا واكلوا طعاما اختلصوا فيه قال ابو يوسف رحمه الله في الركوب لا نقبل شهادتهم بعد ذلك وتقبل في اكل الطعام وقال محمد رحمه الله لا نقبل فيهما والفتوى على قول ابو يوسف رحمه الله لان العادة جرت بذلك فيما بين الناس خصوصا في الانكحة فانهم يتناولون السكر والخلاب وينشرون الوراق ولو كان ذلك قد حاز الشهادة لما فعلوا ذلك كذا في فتاوى قاضي خان رجل لا يحسن الدعوى والخصومة فامر القاضي رجلين فعلى الدعوى والخصومة ثم شهدا على تلك الدعوى جازت شهادتهما ان كانا عدلين ولا بأس بذلك على القاضي بل هو جائز فيمن لا يتدبر على الخصومة ولا يحسن الدعوى فخصوما على قوله ابو يوسف كذا في الظهيرية نص في الخلاصة شهادته الجند للاميرة تقبل ان كانوا يحضون وان كانوا لا يحضون تقبل نص في الصبر في حد الاخصامية وما رونه وما زاد عليه فهو لا يحضون كذا في قواعد الاخلاق ذكر محمد في الزيارات لو ان سيرة رجعت الى دار الاسلام باسارى وقالت الاسارى نحن من اهل الاسلام ومن اهل الذمة اخذنا هو لا في دار الاسلام وقالت السيرة اخذنا هم في دار الحرب كان القول قول الاسارى فان اتى من السيرة بنية علم دعواهم ان كان اليهود من التجار جازت شهادتهم لان السيرة حرم وان كانوا من السيرة لا نقبل ولو كانت المسئلة على هذا الوجه في الجند فشهد بعض الجند بذلك جازت شهادتهم لان السيرة قوم يحضون فكانت شهادته البعس شهادته على حقيقته واما الحديث فجمع عظيم فلا يعتبر بحقه ما ينافي الشهادة هكذا في فتاوى قاضي خان البنا الخامس فيما يتعلق بالحدود وفي الشهادة على الحدود لا بد من ذكر الحدود كذا في الخلاصة اذا كان الشهادة بحصة العتق لا يحتاج الى بيان الحدود كذا في الذخيرة اذا ذكر الشهود ثلاثة حدود وقبلت شهادتهم كذا في المحيط في الفصل السابع من كتاب ادب القاضي ان لم يكن المتق مشهورا فشهد الشهود على الحدود الثلاثة وقالوا لا نعرف الرابع جازت شهادتهم استحسننا ويقضي بها للمدعي ويجعل الحد الثالث محاذيا للحد الاول كذا في فتاوى قاضي خان اذا ادعى رجلا مملوكا وذكر حدين لا غير والشهود ذكروا حدين لا غير يقع الدعوى والشهادة كذا في المحيط لو ذكر الحدود الاربعة لكن احدا الحدودين مجرولا لا يقره هو والترك سواء ولو

على قوله المعصية الباب الخامس

غلط الشاهد احوال الحدود لا تقبل هكذا ذكرنا الصداق الشهيد رحمه الله في ادب
القاضي مطلقا وذكر بعض الائمة الجواني انه لا تقبل عند البعض وتقبل
عند البعض قال رحمه الله والفتوى على ما اورد الصداق الشهيد انه
لا تقبل كذا في الخلاصة وانما ثبت غلط الشاهد في ذلك باقرار الشاهد اني
قد غلطت في ذلك اما لو ادعى المدعي عليه ان الشاهد قد غلط في الحدود
او في بعضها لا نسلم دعواه ولو اقام ما يثبت عليه ذلك لا نسلم بینه هكذا
حكى فتوى الشيخ الامام شمس الائمة السرخسي والشيخ الامام الاوزجيني وكذلك
لو ادعى المدعي عليه اقرار المدعي بغلط الشاهد في الحدود لا نسلم دعواه وحكي
عن شمس الائمة السرخسي انه قال اذا غلط الشاهد في بعض الحدود فذكر
سواء تذكر في ذلك المجلس او في مجلس اخر وتبين ان مكان التوفيق
كان صاحب الحد فلا يأنى لانه باع داره من فلان وعنى ما علمناه او بقوله كان صاحب
الحد ما قلنا الا انه سمي بعد ذلك بهذا الاسم وعنى ما علمناه وعلى هذا كذا
في المحيط شهيد يهودي على رجل يهودي يهودا الحدود وذكرها في كواثرها
على الحقيقة والمشهود به في بعض الفتوى قال شمس المدعي عليه من القاضي
ان يا من المشهود بالخروج الي تلك حتى يبينوا الحدود ويبينوا الحدود فان القاضي
لا يلزم المشهود ذلك هو الصحيح كذا في ذخيرة اذا شهد اليهود لرجل
بدار وقالوا نفق الدار ونفق على حدودها اذا مشينا اليها لكنها لانها اسم
الحدود فان القاضي يقبل ذلك منها اذا عدل وبيعتها مع المدعي والمدعي عليه
وامتنع به لم ينف الشهود على الحدود بحصة امين القاضي فاذا دقنا عليها
وقال هذه حدود الدار التي شهدنا بها هذا المدعي يجمعون الى القاضي فيشهد
الامتنان انهم وقفوا على الدار وشهدوا باسم الشهود الحدود فحشد يقضي
القاضي بالدار التي شهد بها هذا المدعي يجمعون الى القاضي فيشهدون كذا هذا
في الفتوى والحوادث وجميع الضياع كذا في العصور العمانية وهذا اظهر هكذا
في المحيط ولو شهد ان الدار التي في بلدة كذا في محلة فلان تلاصق دار فلان بن فلان
الغلابي وهي في بلدة فلان المدعي عليه هذا هذا ولكن لا ترق حدودها ولا تقف
عليها قال المدعي للقاضي انا انك مشهودا من يجمعون حدود هذه الدار
وانك يشاهد من شهد ان حدودها كذا وكذا اختلفت حول هذه المسئلة
في التمسك ذكر في بعضها ان القاضي يقبل ذلك ويحكم بها للمدعي وذكر في بعضها انه
لا يقبل والحكم بها للمدعي وكذا الفتوى والضوابط والحوادث وجميع الضياع
على هذا كذا في الظهور ذكر طبري الذين المرعاني هذه المسئلة في شروط
وقال اختلفت الروايات في هذه المسئلة والظاهر انها تقبل لان محصل
الشهادة على ما يكون على هذا الوجه فانه اذا شهد البائع على البيع في البلدة والارض
او الكرم في السواد فالظاهر ان الشهود لا يعرفون حدود البيع لكن سمعوا ذكر
الحدود ويشهدون على تلك الحدود المذكورة في البيع وان كانوا لا يعلمون الحدود

على الحقيقة

على الحقيقة كذا في الفصول العمانية وهو الاصح كذا في الفتوى وهو الصحيح
كذا في الذخيرة وان لم يأت المدعي بشاهدين يشهدان على ان الدار المدعي بها
على تلك الحدود فطلب من القاضي ان يبعث امينين من امثاليه الى الدار
حتى يتفرقا عن حدودها واسما جيرانها اجابه القاضي الى ذلك فاذا اتيها
وتفرقا ان كان حدود الدار واسما جيرانها توافق تلك الحدود التي ذكرها
الشهود واحضر الامتنان للقاضي بذلك فحشد القاضي بالدار للمدعي بشهادتهم
كذا في المحيط هذا كله اذا لم يكن الدار مشهورة فان كانت مشهورة باسم
رجل يهودي يهودي حرث بالكوخه ودار ريس بالهجرة وشهد بها الشاهدان
لا يمان ولم يذكر الحدود لا تقبل منها دفعا في قوله اني حشيت رحمه الله وتقبل
في قول صاحبه والامتنان اذا كانت مشهورة في قول هذا الخلاف ايضا
كذا في فتاوى قاضي خان ولو قال الشهود حتى تشهدان الدار التي
في كورة كذا في محلة كذا لاننا صنف مسجد كذا ملك هذا المدعي وحفصة
وتلكا نعلم انها احب ان فقال المدعي اناني يشاهدني يشهدان على
الحدود فان القاضي لا يثبت الى هذا كذا في الفصول العمانية المشهود اذا لم
يعرف الحدود وسألو الثقات وشهدوا عند الحاكم فقبل شهدا على اقرار
المدعي عليه بالدار وصير الحدود من عند انفسهم ولا يذكرون اقرار
المدعي عليه بالحدود تقبل كذا في الوجيز للكردي ولو قال احد حدود
لزيق ارض ميان دهي لا يحصل المرفة بهذا كذا في الخلاصة لان ميان
دهي مجهول جهالة متفاحشة فالارض التي غاب اربابها او مات اربابها
ولا وارث لها فتبي ميان دهي وكذلك الارض التي تركها مالا لها على اهل
القرية بالحراج فتبي ميان دهي وكذلك الارض التي تركت لرجل الرواة
ولم يدخل تحت القسمة فتبي ميان دهي كذا في المحيط والاختلاف ان ذكر
اسم ذي اليد واسمه يكتفي به كذا في الخلاصة ولو قال احد حدودها
لزيق ارض ورثة فلان قبل القسمة فيحصل تقبل والاصح خلافه ولو قال
لزيق ارض الوقت لا بد من ذكر المصنف كذا في الوجيز للكردي ولو قال
لزيق ارض المملكة بين اسم امير المملكة ونسبه ان كان الامير اثنين كذا
في الخلاصة رجلا ن شهدا على رجل انه تقف حايطة فلان ان ذكر الحدود
الحدود وسنا الطول والعرض جازت شهدا وتها وان لم يذكرا فيجوز فتبته
قال رحمه الله وعندي لا بد من ان يذكرا ان من المدعي ومن المشتب
وبيننا موضع كذا في فتاوى قاضي خان قال اذا كان لرجل باب في دار رجل
فاذا دنا يمر في داره من ذلك الباب فبعض صاحب الدار فحشد الباب هو
المدعي للطلبي في دار الغير فعليه اثباته باليمين وبالدعاء هو المنكر فالتول
قوله مع يمينه وفتح الباب لا يستحق بينا فان اقام اليمة ان كان يمر في هذه
الدار من هذا الباب لم يستحق المدعي بينا الا ان يشهدوا ان له طريقا تاما
محمية الثابت باليمين كالثابت باقرار الخصم وان لم يجدوا الطريق ولم يسموا اذ رجع العرض

والطول بعد ان يتولوا الضال طرقتا في هذه الدار من هذا الباب الى باب الدار
 فالشهادة مقبولة ومن اصحابنا رحمهم الله من يقول ان اوله اذا شهدوا
 على اقرار الخصم بذلك فالحالة لا تمنع صحة الاقرار ما اذا شهدوا على القات
 لا تقتل شهادتهم والاصح انها مقبولة ويجعل عرض الباب حكما فيكون عرض
 الطريق له بذلك المندرج وطوله الى باب الدار كذا في المبسوط في كتاب الدعوي
 وكذلك على هذا اذا كان له باب مفتوح من داره على حائط في رواق
 وانكر اهل الرقاق ذلك واذا كان له رجل مبرز في داره فله على هذا
 وكذا النهر اذا كان في ارض رجل فاختلط في ذلك الا اذا كان الما تجاريا زمان
 الحفومة فحينئذ التولية لصاحب الما وكذلك اذا لم يكن الما جارا زمان
 الحفومة الا انه يعلم انه كان يجري الى ارض هذا الرجل قبل ذلك كان القول
 قول صاحب الما وكذلك اذا كان الما جارا في الميزاب زمان الحفومة
 فالقول قول صاحب الما كذا في الظهيرية فان شهد الشهود ان له مسيل
 مما فيها من الميزاب قبلت الشهادة فان شهدوا انه الما فله الما فله الما
 وان شهدوا انه لغيره لغيره فهو لذلك وان لم يفسر شيئا من ذلك
 فالقول قول رب الدار في ذلك مع بيته كذا في المبسوط وذكر النقيب ابو الليث
 عن المتأخرين من اصحابنا انهم استحسنوا في الميزاب اذا كان تقويت سطح
 صاحب الميزاب والتقويت قديم جعل له حق في مسيل الما والتقويت
 الحدود وهو بالفارسية تثبت كذا في الظهيرية اذا ذكر في الدعوي
 او الشهادة احدى حدود الارض الموضحة لربها ارض فلان وولفلان في القرية
 التي فيها الارض الموضحة ارض كثيرة متفرقة تحت الدعوي وصحت الشهادة
 وان كان فيه نوع جهالة الا انها تحتمل للضرورة كذا في المحيط اذا شهدوا بملكية
 ارض وبينوا حدودها وقالوا هي مقدار خمس مكايل بدير والمدعي يدعي
 ذلك واصاب في بيان الحدود واخطا في بيان المقدار فظهر انه تسع فصد
 ثلاثة مكايل بدير حكيم عن شمس الملام في الحسن السعدية انه قال لا سلطان
 الدعوي والشهادة واجاب بعض مشايخ زمانه بطلان الدعوي والشهادة
 وقيل يجب ان تكون المسئلة على التفصيل ان شهدوا بحفرة الارض المدعى
 وانشاروا اليها تقبل وان شهدوا ببقية الارض لا تثبت بهذه الشهادة
 ملكية ارض تسع فيها خمسة مكايل بدير وقيل تثبت هذه البينة
 على كل حال وهو الاظهر والاشبه بالحق كذا في الفصول العبادية
الباب السادس في الشهادة في الميراث رجل ادعى انه
 وارث فلان المسترق واقام شاهدين فشهدا انه وارث فلان الميت لا وارث له
 سواه فان القاضي يسأل عن الميت ولا يقضي قبل السؤال لا ختلاف اسبابهما
 والعقبات بالجملة مشهور فان مات الشاهدان او غابا قبل ان يسألهما لا يقضي
 بشي كذا في فتاوى قاضي خان لو شهدا بانه ابن ابنه واحوه او جدته او مولاه
 تزويلا بيان واذ بان يقول في الاول بانه وارثه وفي الاخ احوه لابييه وامه او لابييه

بسم الله الرحمن الرحيم
 في بيان صحة الشهادة في الميراث

اولامه

اولامه ووارثه في الميراث بوايه او بوايه وفي الجدة ام امه او ام امه وفي المولي معتقده
 او معتقته ووارثه لا يعلم له وارثا غيره كذا في الكافي وكذا لو شهدوا انه عمه وابن
 عمه لا يجوز حتى ينسبوا الميت والوارث حتى يلتصقا بالاب واحد وبينوا ان
 عمه وابن عمه لابييه او لامه او لابييه وامه وان وارثه كذا في خزائن الفتاوى
 وفي الشهادة بانه بانه ابنه او بنته او امه او ابوه لا يحتاج الى قوله ووارثه كذا في الكافي
 وعليها الفتوى كذا في الخلاصة ولا يشترط ذكر اسم الميت حتى لو شهدوا انه جده او
 ابيه ووارثه ولم يسموا الميت تقبل به ونذكر اسم الميت كذا في الوجيز للكروري اذا
 شهد الشاهدان ان خلا لا اعتق هذا الميت وان هذا الرجل عصبة الذي اعتق
 لا تقبل شهادتهما ما لم ينسب العصبية ابن الذي اعتق او ابوه او اخوه
 او ما شهد به كذا في المحيط اذا شهد الشهود بولادة رجل وبينوا نسبه ولم
 يبرروا عليه فالشهادة مقبولة الا ان القاضي لا يدفع المال الى المتهود وله الحال
 بل يتلوم زمانا لم يبرر وان ظهر وارث اخر للميت من اهل المتهود له او مقدم عليه
 هكذا في الزخيرة اذا شهدوا بولادته وبينوا نسبه وقالوا لا نعلم له وارثا اخر فله هذه
 الشهادة مقبولة ويدفع القاضي المال اليه الحال من غير تلوم وقوله لا نعلم له وارثا
 سوى هذا ليس من صلب الشهادة بل هو لاستقاط مونة التلوم عن القاضي
 كذا في المحيط والوقفا لا وارث له غيره قبل استحقاقه وحمل على العلم كذا في الحاوي
 ولو قال لا وارث له يرضى كذا تقبل عند ابي حنيفة رحمه الله خلافا لهما هكذا
 في الوجيز للكروري ثم الشهود اذا شهدوا على ورثة شخص وبينوا نسبه
 وهذا الشخص ممن يستحق جميع المال ولا يصير محجوبا بغيره كالاب والابن والاب
 ان قالوا لا نعلم له وارثا غيره فاقاضي يدفع جميع المال اليه من غير تلوم كذا في المحيط
 فاذا شهدوا بانه ولم يبرروا على هذا القاضي لا يدفع جميع المال اليه الحال بل
 يتلوم زمانا يقع في غالب راي القاضي انه لو كان متهودا وارث اخر لظهر في هذه المدة
 هكذا في الزخيرة اذا شهدوا انه زوجها او شهدوا انها زوجة لا نعلم له وارثا غيره
 دفع الى الزوج والنصف والى المدة الربع واما اذا شهدوا انه زوجها او شهدوا انها زوجته
 ولم يبرروا على هذا اجتمعوا على ان قبل التلوم لا يدفع اليه اكثر النصفين واما
 اذا تلوم زمانا ولم يظهر وارثا اخر قال محمد رحمه الله في دعوي الاصل ان
 القاضي يدفع اليه اكثر النصفين ان كان زوجا يدفع اليه النصف وان كان زوجة
 يدفع اليها الربع وقال ابو يوسف والحفاظي يدفع اليها قبل النصفين ان
 كان زوجا الربع وان كان زوجة النصف واليطاوي في محنته ذكر قول ابي حنيفة
 مع ابي يوسف والحفاظي ذكر قوله مع محمد رحمه الله كذا في المحيط شهد رجلان
 لرجل انه اخو الميت لابييه وامه ووارثه لا نعلم له وارثا غيره فقبض على شهادتهما
 انه ابن الميت لا تقبل ويقعنان للابن ما اخذ الاخ ولو شهدوا احوا لابييه
 وامه ووارثه لا نعلم له وارثا غيره وعبر الاول تقبل ويدخل الثاني مع الاول في الميراث
 ولا ضمان على الشاهدين للاول ولم يفرض الثاني شيئا شهدا هؤلاء ان فلانا اخو
 الميت لابييه وامه لا نعلم له وارثا غيره وقضي وشهدا احوا لابييه وامه لا نعلم له

الفقه الاول بالوراثة للاول ضرورة فان كان المال قابجا في يد مدعي الابن وان كان هالكا
 فلابد ان يخبر ان صاحبه الاخ وان شاع من الشاهدين فان ضمن الاخ لا يرجع علي
 احد وان ضمن الشاهدين رجعا علي الاخ كذا في محيط السرخسي شهد الرجل انه جد الميت
 وقضى القاضي بذلك ثم جاز رجل اخر وادعى انه ابو الميت واقام البينة يعق به وهو احق
 بالميراث كذا في الخلاصة ويجعل الجد اب للميت الذي ادعى الابوة فان قال الاب للقاضي
 ان هذا الذي اقام البينة انه جد ليس باب له فمعه باعادة البينة فالقاضي لا يكلفه كذا
 في المحيط ولو شهد ان قاضي بلد كذا قضى بانه وارث الميت ولا وارث له غيره فمعه بارتبه
 لا بالنسب بين اولاد ولوين وبرهن اخر بنسب محجبه وبشارته قبل وجوب او شارك
 حتى لو بين الاول انه ابن الميت وبرهن الاخ انه ابنه فالارث بينهما ولو برهن الثاني
 انه ابو الميت جعل للثاني السدس والباقي للاول ولو ذكر الاول انه جد الميت وبرهن
 الثاني انه ابو الميت فالارث للثاني ولو ذكر الاول انه ابو الميت وبرهن الثاني انه ابن
 الميت جعل للثاني خمسة اسداس الارث وللاول السدس ولو برهن الثاني انه ابو الميت
 ايضا فالارث للثاني والجواب في العتق كالجواب في الاب وورثته الاول علي
 ابوته بعد الفقه الثاني الا ان يبرهن الاول علم ان القاضي قضى بانه ابو الميت فكان اولي
 وبطل نسب الثاني ولو برهن الاول علم ابوته قبل الفقه الثاني اشتراك في الارث حتى لو كانت
 احدهما نكحيا لآخر ابا والحكم في الولاء علي هذه الوجوه ولو كان الاول معتوها او صغيرا لا يتردد
 علي البيان جعله القاضي ابها لو كان ذكر فان جاء الثاني وبرهن انه ابو الميت جعل للثاني سوس
 المال وان برهن انما هو الميت جعله محجوبا بالاول وان كان الاول امراة جعله بنتا
 للميت وجعل لها جميع المال بالعرض والرد فان جاء اخر وادعى انه اخو الميت يعطيه
 النصف وان ذكر الثاني انه ابنه يعطيه الثلثين كذا في الكافي رجل اقام البينة انه عم
 الميت ووارثه لا يعلم له وارثا غيره ثم اقام الاخ البينة انه اخو الميت ووارثه لا يعلم
 له وارثا غيره ثم حض البينة انه ابن الميت لا يعلم له وارثا غيره واقاموا البينة جميعا معا
 فانه يعق بالميراث للابن كذا في محيط السرخسي اذا مات الرجل فاقام رجل بينة انه فلان
 ابن فلان الغلابي وان الميت فلان بن فلان الغلابي حتى التقيا الباب واحد من قبيلة واحدة
 وهو عصبة الميت ووارثه لا يعلم له وارثا غيره فمعه بالميراث فان جاء اخر بعد ذلك واقام
 بينة انه عصبة الميت فان اثبت الثاني مثل ما اثبت الاول بان اثبت انه فلان ابن فلان الغلابي
 والميت فلان ابن فلان الغلابي حتى التقيا الباب واحد من قبيلة واحدة وان كان من
 قبيلتين بان ادعى الاول انه من العرب وادعى الثاني انه من النجاشية لانه لا تقبل بينة الثاني وان اثبت
 الثاني نسبا بعد من الاول بان اثبت الثاني انه ابن عمه فالقاضي لا يقبل البينة وان التقيا
 الي اب واحد من قبيلة واحدة ومن قبيلتين وان اثبت الثاني نسبا فله الاول بان ادعى
 الثاني ان الميت ابنه وولد علي فراشه وانه ابوه لا وارث له غيره فمعه بالميراث وان ادعى
 الاب نسبه من القبيلة او عاها ابنا لم يقبل بينة الاب ويقبل البينة الاول وفي حق الميراث
 دون النسب حتى يتي الاول اب عم له حتى لو مات هذا الاب يرث الاول منه اذ لم يكن
 له وارث اقرب منه وان ادعى نسبه من قبيلة اخرى فمعت بينة الاب وتنفذ القضا
 للاول في حق النسب والميراث جميعا كذا في المحيط اذا ادعى دار في يد انسان انه له

ابن

ورثها

هو ورثها من ابيه وجعل بشهود شهدوا انها كانت لابيه الى ان مات وتركها ميراثا
 لا يعلم له وارثا غيره او شهدوا انها كانت لابيه يوم الموت فالقاضي يقبل هذه الشهادة
 ويقضي بالدار للمدعي وان لم يشهدوا انه تركها ميراثا له وكذا اذا شهدوا انها كانت
 في يد ابية الى ان مات او شهدوا انها كانت في يد ابية يوم الموت فالقاضي يقبل هذه
 الشهادة ويقضي بالدار للمدعي وهو ظاهر التروية واما في الدخيرة لو شهدوا
 ان اباه مات وهو ساكن في هذه الدار فنقل كذا في المحيط ولو شهدوا ان اباه مات
 في هذه الدار وشهدوا ان اباه دخل هذه الدار ومات لا تقبل كذا في قاضي قاضي خان اذا
 شهد الشهود ان اباه مات وهو ليس بهذا التيميم او لا نس هذا الخاتم نقل هذه
 الشهادة كذا في المحيط اطلق محمد رحمه الله في الجواب في الخاتم وحكي القاضي ابو الهيثم
 عن الفقه الثلاثة انهم كانوا يفتون ويقولون ان شهدوا ان الخاتم كان في خنصره
 او بنصره يوم الموت فنقل الشهادة وان شهدوا انه كان في السبابة او في الوسطى
 او في الاقدام لا تقبل (الشهادة) ولكن الجميع ان يحرم علي اطلاقه كذا في محمدرقم
 انه كذا في الدخيرة لو شهدوا انه مات وهو حامل لهذا الثوب فنقل كذا في المحيط
 ولو شهدوا ان اباه مات وهو راكب علي هذه الدابة فنقل للمواري ولو شهدوا
 ان اباه مات وهو قاعد علي هذا الفراش او علي هذا البساط او يام عليه لا تقبل
 هذه الشهادة ولو شهدوا ان اباه مات وهذا الثوب موضوع علي راسه ولم
 يشهدوا انه حامل له لا تقبل هذه الشهادة ولا يقضي للمواري كذا في الدخيرة ولو
 شهدوا انه كان هو الواضع علي راسه يوم الموت فنقل هكذا في محيط السرخسي
 والاصح في جنس هذه المسائل ان الشهود اذا شهدوا علي فعل من المودعة
 في البني عند موته فمذا علي وجهي اما ان يشهدوا بفعل هو دليل اليد او بفعل
 هو ليس بدليل اليد فالذي هو دليل اليد في التقلبات فعل لا يتصور بثوته
 بدون التقلبات دليل اليد فعل يوجد من الملاك في الغالب كالسكن في الدار فمذا
 النوع من التقلبات انما هي البينة علي وجوده من المورث في البني عند موته
 يعق بالمدعي للمدعي والذي ليس بدليل اليد في التقلبات فعل ثلثي بدون
 النقل ولا يحصل في الغالب للمقل كالحلوس علي البساط وفي غير التقلبات
 الذي ليس بدليل اليد فعل يوجد من غير الملاك في الغالب كالحلوس والنو
 في الدار فمذا النوع من التقلبات انما هي البينة علي وجوده من
 المورث في البني عند موته لا يعق بالمدعي للمدعي كذا في المحيط اذا شهدوا
 انها كانت ملك ابية او ان اباه كان يسكن هذه الدار او يملكها فان جردوا
 الميراث فقالوا مات وتركها ميراثا له فمعت شها دفع ويقضي له في قولهم
 وان لم يجدوا لا تقبل في قول اي خيفة ومحمد رحمه الله لا تقبل في قول اي يوكي
 الاخر وان شهدوا علي قرار المدعي عليه بشي من ذلك يكون اقرا منه
 بالملك للمدعي ويومر بالسليم اليه كذا في قاضي قاضي خان لو شهد

الشهود فيها كانت لآبيه ولم يجر والميراث الى المدعي فالتاضي بقوله هذه الشهادة
في قول ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله وهو قول ابي يوسف والاكد في المحيط لو شهدوا
انها كانت لآبيه مات فيها فملي هذا الخلاف كذا في النصول العائدة ولو شهدوا
انها لآبيه ولم يقولوا مات وتركها ميراثا له منهم من قال هذا ايضا على الخلاف
ومنهم من قال ههنا لا تقبل بالاجماع وهو اختيار الفضل رحمه الله وهو الاصح كذا
في الخلاصة في كتاب الدعوي في الفصل العاشر وهكذا في النصول العائدة اذا ما
رجل فاقام وارثه بينة على دارها كانت لآبيه عارها او اجرها او اودعها الذي
في يده فانه يأخذها ولا يكلف البينة على ان مات وتركها ميراثا له كذا في الكافي
اذا شهد شاهدان ان فلانا مات وترك هذه الدار ميراثا لفلان اسمه هـ
ولا يعلمون له وارثا غيره ولم يدركوا فلانا الميت فشيئا دهم باطلة كذا في المبسوط
هـ اذا كان نسب المدعي متروفا من الميت وان لم يكن نسب متروفا من
فشهد انه ابن فلان بن فلان بن فلان الميت وان فلانا الميت ترك هذه الدار ميراثا
له وان لم يدرك الميت لم يذكر هذا الفصل ههنا وذكر في المنتقى اجيز شيئا دهم
في النسب وابطلها في الميراث كذا في المحيط لو شهدوا على دار في يد رجل انها
كانت لفلان جده هذا المدعي وخطبه وقد ادركوا الجرح والمدعي يدعي انها كانت
لآبيه فان جرو والميراث بان شهدوا انها كانت لجده هذا المدعي فلان مات
وتركها ميراثا لآبي هذا المدعي ثم مات الاب وتركها ميراثا لهذا المدعي تقبل
الشهادة ويقضي بالدار للمدعي وان لم يجر والميراث فان لم يعلم تقدم قوت
الجرح على موت الاب لا يقتضي بالدار للمدعي بالاجماع وان علم فكذا الجواب عند
ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله وابي يوسف رحمه الله اولو ينعن مشايخنا قالوا
في هذه المسئلة لا تقبل الشهادة بخلاف ولو شهدوا على اقرار ذي الدار ان
هذه الدار كانت لجده هذا المدعي ولم يجر والميراث فان التاضي يقضي بالدار للمدعي
اذا لم يكن له وارث اخر هكذا في الدخيرة اذا شهدوا ان هذه الدار لجده هذا المدعي
ولم يجر والميراث فان التاضي يقضي بالدار للمدعي ولم يقولوا كانت لجده فان جرو
الميراث تقبل ويقضي بالدار للمدعي وان لم يجر والميراث فعلى قول ابي حنيفة ومحمد
رحمهما الله لا تقبل وانما على قول ابي يوسف رحمه الله الاخر فقد اختلف المشايخ
فيه بعضهم قالوا تقبل ومنهم من قال لا تقبل ولا يقتضي بالدار للمدعي ايضا كذا
في المحيط فان في كتاب الاقضية دار في يد رجل فاقام احد البينة ان ابي
اشترها منه بالدرهم وقد مات ابي والباقي عجز ذلك فاني لا اكلف البينة
ان اياه مات وتركها ميراثا له ولكن اسأله البينة انهم لا يعلمون له وارثا غيره
فان اقامها امرته يدفع الدار اليه كذا في الدخيرة ولو كانت الدار في يد غير البايع كلفت
كلها كذا في محيط السرخسي قال في الاصل دار في يد رجل جا ابن اخي صاحب اليد
واقام بينة ان هذه الدار كانت لجده مات وتركها ميراثا له ولكن اسأله البينة انهم
لا يعلمون بين ابنه وبين عمه هذا الذي الدار في يده فقال ثم مات ابوه وترك نفسه
ميراثا له فالتاضي يقبل هذه البينة ويقضي بالدار بين المدعي وبين عمه هذا المدعي

نصفين

نصفين فان لم يقض القاضي بينة ابن الاخ حتى اقام بينة ان اخاه وهو ابو هذا
المدعي مات قبل موت الجد وورث الجد منه السدس ثم مات الجد وصار جميع الدار ميراثا
له فلهذه المسئلة على وجهين الاول ان يكون في يد ابن الاخ شيء من ثلثة ابيه وفي هذا
الوجه بينة ابن الاخ اولى والوجه الثاني ان يكون في يد ابن الاخ شيء من ميراث ابيه
وباقى المسئلة حالها وفي هذا الوجه ميراث الجد كله للمدعي وميراث الاخ كله لابن الاخ ويجعل
كلها مائة مائة كذا في المحيط اذا كانت الدار في يد رجل واكن اخيه فادعي كل واحد
ان اياه مات وتركها ميراثا له لا وارث له غيره فعلى بينهما نصفين فان قال
العم مات بين ابي واخي نصفين وصرفه ابن الاخ الا ان العم قال مات اخي قبل موت
الجد وصار النصف الذي لابي بيلا لجد وبنيك اسأله ما مات الجد خورث السدس منه
وقال ابن الاخ مات الجد ولا وصار النصف للجد وبنيك وبني ابي نصفين ثم مات ابي
خورث ذلك منه فان لم يجر لها ولا احد لها بينة حلف كل واحد على دعوى
صاحبه فان حلفا بيا وصار الحال بعدا حلف كالحال قبله وقبل الحلف كان الدار بينهما
نصفين وان حلف احدهما ونكل الآخر يقضي للمخالف ما نكل له صاحبه ولو كان
اقام البينة احدهما فعلى بالدار له بينة وان اقام ما قضيت بينهما نصفين ولو حلف
حلف احدهما هلك في الدخيرة رجلا ان اقام كل واحد منهما بينة على دار في يد
رجل انها كانت لآبيه مات وتركها ميراثا له لا يعلمون له وارثا غيره واحده
هذين الرجلين ابن اخي ذي اليد ووارثه لا وارث له غيره فلم يترك البينتان حتى
مات المدعي عليه فعادت الدار في يد ابن اخيه ولم يوص الى احد فان لم يترك
البينتان جميعا يقضي بينهما نصفين وان صار ابن الاخ ذا اليد فلو اقام الاجنبى
البينة على ابن الاخ ان الدار آره ورثها من ابيه لم يسمع ولو ان القاضي ذكر بشهود
احدهما بعد موت العم ولم يترك شهود الاخر يقضي بالدار كلها له ثم تركت بينة الاخر
لم يقض له بشي الا اذا عا ذلك الشهود وشهود الاخر فشهدوا ان الدار آره بسبب
الارث فحينئذ يقضي جميع الدار له فان قال الذي قضى بالدار له اولا اني اعيد البينة
ان الدار آره لا يلتفت اليه ولو اقام ابن الاخ البينة في حياة العم والاجنبى بعد
موته فترك البينتان يقضي بها للاجنبى ولو اقام كل واحد منهما شاهدا واحدا
على العم فمات العم فورثه ابن الاخ ثم احضر كل واحد منهما شاهدا اخر فترك
البينتان يقضي بالدار بينهما نصفين فان قال احدهما بعد ما قضى بينهما
ان اقم البينة على ما حي لا يلتفت الى ذلك ولو اقام كل واحد منهما شاهدا واحدا
على العم فمات العم اقام الاجنبى شاهدا اخر فترك شاهداه وقضى له بشهادتهما
ثم جاء ابن الاخ بشهدها حولا يلتفت الى ذلك فان عا ابن الاخ شاهدين على الاجنبى قضى
بهما لان ابن الاخ هكذا في المحيط رجل توفي فادعي رجلا من ميراثه يدعي كل واحد منهما
ان الميت مولا له واعتقه لا وارث له غيره واقام البينة على ما ادعي ولم يوقتوا
المعقوق وقتا فصاحب الوقت الاول ادعي كذا في الدخيرة في نوادر السدس
عن ابي يوسف رحمه الله رجلا من اخوان لابي في ايديهما دار اقام احدهما بينة
ان هذه الدار كانت لآبي مات وتركها ميراثا لبني وبني ابي ابا عا ثمر

مات الاب وتوكت ذلك الربح بيني وبينك واقام الاخرينة ان هذه الدار كانت
 لابي مات وتركها ميراثا بيني وبينك قال اخذ يمينته الذي ادعي ثلاثة
 ارباع الدار لنفسه ولا يقبل بيعة الاخر كذا في المحيط البات السابع
 في الاختلاف بين الدعوي والشهادة والتناقض بينهما وفيما يكون الدار بالشهود
 وحمل لا يكون الشهادة ان وافقت الدعوي قبلت والا كذا في الكفر في المعنى في الاتفاق
 بين الشهادة والدعوي هو الاتفاق في المعنى ولا عبرة للفظ حتى لو ادعي الفضي
 وشهد بالافترار بالغصب تقبل هكنا في حماية البيان شرح المعاني والمواخفة
 اما المطالبة او كون المشهود به اقل من المدعي به دينا اذا ادعي الفاضل خمسة
 فشهد بخلاف ما اذا كان اكثر كذا في فتح القدير وفي هذا الباب فصول
الفصل الاول فيما يكون المدعي به دينا اذا ادعي الفاضل خمسة
 فشهد واخمسائة من غير دعوي التوفيق وكذا لو ادعي الفاضل خمسة
 كذا في فتاوي قاضي خان اذا ادعي عليه رجل خمسة وشهد له الشهود بالف درهم
 لا تقبل شهادتهم الا اذا وفق فقال كان لي عليه الف درهم الا انه قضاني خمسة
 او ابراهه منها ولم يعلم الشهود بذلك فتقبل ويقض بالخمسة والبخس الى اقامة
 البيعة على التوفيق كذا في المحيط لو ادعي خمسة فشهد له الشهود بالف
 فقال الطالب انما لي عليه خمسة وخمسة وثلاثون الف فقبضت منها خمسمائة
 وصل الكلام او فصل فشهدت بها بالخمسة جارية ولو قال لم يكن لي الاخمسمائة
 بطل شهادتهم كذا في فتاوي قاضي خان اذا ادعي الفاضل ان صاحب المال اجره
 او حله او جاز بشهود فشهدوا على اقرار صاحب المال بالاستيفاء فان القاضي
 بسأل الفرض عن البراءة والتحليل كانت بالاستقاط والاستيفاء فان قال كانت
 بالاستيفاء قبلت وان قال كانت بالاستقاط لا تقبل وان سكت ذكر محمد رحمه الله
 في الاصل انه لا يجبر على البيان لكن لا تقبل شهادتهم ما لم يوفق كذا في الخيرة
 لو ادعي الفرض الاين فشهد ان صاحب المال ابراه جارية والقاضي يقضي
 بالبراءة من غير سوال ويكون الثابت بغير القاضي براءة الفرض بالاستقاط
 لا البراءة بالاستيفاء حتى لو كان الفرض كفل بامر المكفول عنه فادعي
 الاين فشهد الشهود بالبراءة كان له صاحب المال ان يرجع بدينه على الفضل
 ولا يكون للفضل ان يرجع على المكفول عنه هكذا في فتاوي قاضي خان
 ولو ادعي الاين فشهد بالبراءة او الصدقة او التحلل او الاخلال او ادعي البراءة
 او الصدقة او التحلل او الاخلال فشهد بالاستيفاء لا تقبل هكذا في المحيط
 السرخسي ذكر في المتن رجلا شهد ان هذا علي هذا الف درهم منها مائة
 وقال الطالب لم افترض منها شيئا قال ابو حنيفة وابو يوسف رحمهما الله
 يقضي بالالف ويجعل مقتضيا للمائة كذا في فتاوي قاضي خان في الميرون اذا
 شهد الرجلان على امر بالف درهم وشهدا انه قد قضاه خمسمائة وقال
 الطالب لي عليه الف وما قضاني شيئا والشهود صدقوا في الشهادة على
 الالف واوهوا في الشهادة علي الفقتنا تقبل شهادتهما ان عولا ولو قال

في الاختلاف بين الدعوي والشهادة

علي قوله الم الفصل الاول

شهدتهم

شهدتهم بالالف حتى وبالفقار طر وزور لا تقبل شهادتهما لانه نسبهما الى التناقض
 كذا في المحيط لو شهدا ان هذا علي هذا الف درهم ولكنه قد ابراه منها وقال المدعي
 جارية وقال المشهود عليه ما كان له علي شيئا ولا ابراهه في شي قال الحاكم يدعي شهادتهما
 على البراءة فقبضت عليه بالالف كذا في فتاوي قاضي خان لو شهدا على رجل بالف درهم
 والمدعي يدعي ذلك وشهدا ايضا للمدعي عليه علي المدعي بمائة دينار والمدعي ينكر
 ذلك قبلت شهادتهما كذا في الخيرة ادعي علي امر بالف درهم فشهد له الشهود بالف
 الاجارة فمات واغصب الاجارة بمائة وطلب مال الاجارة فشهد الشهود ان الاجر
 اقرب يقين مال الاجارة تقبل وان لم يشهدوا على عقد الاجارة كذا في الخلاصة فها هو ان
 شهد الرجل بالف درهم من ثمن جارية فقال المشهود له انه قد اشهد بها ههنا
 الشهادة والذي لي عليه من ثمن متاع اجرت شهادتهما قالوا تاتوا بل المسئلة اذا شهدوا
 على اقرار المدعي عليه بالالف من ثمن الجارية فالمسئلة محفوظة ان ادعي على آخر الف
 درهم من ثمن مبيع وشهد له الشهود بالالف من ثمن جارية غصبها وقد هلكت الالف
 لا تقبل شهادتهم وبمثلها في الاقرار تقبل كذا في المحيط والخلاصة والخيرة ولو قال
 لم يشهدوا لم تقبل كذا في محيط السرخسي ادعي علي امر بائة فشهدت حنطة بسبب
 السلم مسئلة لشرا طر وشهد الشهود ان المدعي عليه اقر ان له عليه مائة فغير
 حنطة ولم يبردها على هذا فقد قبلت شهادتهما وقيل ينبغي ان تقبل والاول
 اصح كذا في الخيرة ادعي قرضا على رجل وشهدوا ان المدعي دفع اليه عشرة دراهم
 ولم يقولوا قبض المدعي عليه ثبت قبض المدعي عليه ويكون القول قول ذي السد
 ان قبضت جهة الامانة فان ادعي انه قبض جهة الترخيص يحتاج الى اقامة البيعة
 على الترخيص كذا في خزانة المعين لو ادعي ديارا وشهدوا ان المدعي دفع الديار
 الى المدعي عليه لا تقبل هذه الشهادة كذا في الفصول العا دة ادعي الفرض
 وشهدوا على اقراره بالمال تقبل من غير بيان السبب ولو ادعي عشرة دراهم فرضا
 وشهدوا له بهذا اللفظ وراد انني است لا يثبت الفرض ولو قال زادني
 است بسبب الفرض تقبل كذا في خزانة المعين اذا ادعي رجل على رجل دينا ولم
 يبين السبب فشهد الشهود بالسبب جازت شهادتهم كذا في فتاوي قاضي خان
 ذكر في شهادات المحيط اذا ادعي الدين بسبب الفرض وبالفقار وشهدوا له
 بالدين المطلق كان شمس الاسلام الا ورجوي يقول لا تقبل هذه الشهادة وذكر
 في فتاوي قاضي خان والصحيح انها تقبل وفي شهادات المحيط ايضا اذا ادعي
 الفاقول خمسة مائة من ثمن عبد استراه مني وقبضه وخمسمائة من متاع
 استراه مني وقبضه وشهدوا بخمسمائة مطلقا تقبل الشهادة على الخمسمائة
 وذكر السبب ليس بشرط قال هذه المسئلة تنقض ان في دعوي الدين
 بسبب اذا شهدوا له مطلقا تقبل وذكر السبب ليس بشرط وبه كان ينبغي
 ظهور الدين المعياني كذا في الفصول العا دة الفصل الثاني
 فيما اذا كان المدعي به ملكا اذا كانت الدعوي بلفظ الدار وشهدوا بلفظ البيت
 قيل ينبغي ان تقبل في عرفنا وهو الاشبه والاظهر كذا في الخيرة اذا ادعي كل الدار

علي قوله الم الفصل الثاني

فتشهدوا له بنصف الدار جازت شهادتهم ويقضي له بالنصف من غير توفيق
 كذا في فتاوى قاضي خان اذا ادعى ملكا مطلقا فتشهدوا له بنصف الدار جازت شهادتهم
 ويتحقق للقاضي ان يسأل المدعي الذي ادعى الملك بهذا السب الذي شهد به الشهود وان يقر
 بنسب اخوان قال ادعيه في هذا السب قال القاضي يقبل شهادته شهوده ويقضي له
 بالملك وان قال ادعيه بنسب اخوان قال لا ادعيه بهذا السب قال القاضي
 لا يقبل شهادته شهوده كذا في المحيط لو ادعى ملكا مطلقا وشهدوا له على الملك بنسب
 ثم شهدوا على الملك المطلق لا تقبل شهادتهم ولو شهدوا على الملك المطلق ثم شهدوا
 على الملك بنسب تقبل شهادتهم كذا في الفصول العارضة لو ادعى التاج وشهدوا على
 الملك المطلق تقبل ولو ادعى الملك المطلق وشهدوا على التاج لا تقبل كذا في عوارضة
 المفتين اذا ادعى اولا الملك في العارضة بالتاج وشهدوا له الشهود اثم ادعى التاج
 في التاج لا تقبل شهادتهم الا ان يوفق فيقول نعم في ملكي الا ان يفتي منه ثم
 استر بها منه فمال يدع التوفيق على هذا الوجه لا تقبل شهادتهم كذا في الظهيرية
 اذا ادعى ملكا مطلقا وشهدوا له بنسب من ابيه او امه او من فلان وفلان
 بملكه ولم يقولوا انه ملكه في الحال تقبل هذه الشهادة ويقضي للمدعي ولكن
 للقاضي ان يسأل الشهود هل تعلمون انه خرج من ملكه كذا في الفصول العارضة
 لو ادعى ان له ورثة من ابيه وجايشه وشهدوا له ولا حية القاب ميراث
 عن ابيه جازت شهادتهم كذا في فتاوى قاضي خان في المستفي ادعى ملكا مطلقا
 مورخا وقال قبضه مني منذ شهر وشهدوا على مطلق الملك بالانارخ
 لا تقبل وعلى القاب تقبل في الحار ودعوى الملك بالانارخ كدعوى الملك المطلق
 كذا في الوجوه للكردي والخلاصة ولو ادعى دارا في يد رجل انها له منذ سنة فتشهد
 الشهود انها له منذ عشرين سنة بطلت شهادتهم فلو ادعى المدعي انها له منذ عشرين
 سنة والشهود شهودا منذ سنة جازت شهادتهم كذا في فتاوى قاضي خان ادعى
 عينا في يد رجل انه ملكه وان صاحب اليد قبضه بعد حرق من شهر وشهدوا له الشهود
 له بالقبض مطلقا لا تقبل شهادتهم وكذا اذا ادعى القبض مطلقا وشهدوا له
 بالقبض منذ شهر الا اذا وفق وقال اردت من المطلق القبض من ذلك
 الوقت الذي شهد به الشهود فقبضه قبل قبض هذا من غير توفيق
 كذا في الفصول العارضة ادعى القبض من مالي كذا قبضه موصيا للرد وشهدوا
 انه قبضه ولم يشهدوا له قبضه قبضا موصيا للرد قبل في اصل التوفيق القبض
 فوجب رد كذا في البحر الرائق بتلا عن جامع الفصولين وكذا لو شهدوا على اقراره
 بالقبض قبل كذا في خزانة المفتين ادعى قبضه من مالي كذا ادعى قبضه موصيا
 للرد وشهدوا له قبضه ولم يشهدوا له قبضه قبضا موصيا للرد قبل في اصل القبض
 فوجب رد كذا في فتاوى قاضي خان وشهدوا له قبضه قبضا موصيا للرد قبل في اصل القبض
 كذا في الفصول العارضة ولو ادعى القبض فتشهدوا على القبض بجهة الربا لا تقبل
 ادعى انك قبضت من مالي جملا بغير حق وذكر قبضته وشيئته وشهدوا له الشهود
 ان هذا الذي هو ذواليد قبضت جملا من فلان غير المدعي قبل هذه الشهادة

فتشهدوا له بنصف الدار جازت شهادتهم ويقضي له بالنصف من غير توفيق

حتى يجبر على الاحضار كذا في خزانة المفتين لو شهد ان فلانا هذا اعطى عبده ولكن
 قد زده عليه بعد ذلك فان عند مولاه وقال الموصوب منكم يرد على وامانات
 عند القاصب وقال المشهور عليه ما عصى ولا ردت عليه وما كان من هذا شي
 ايا القاضي قال ضمنته القيمة هكذا في الظهيرية وكذا لو شهد انه عصى
 عبده وان مولاه قتله عند القاصب وقال الموصوب منكم ما قتله
 ولكنه قد عصى وما كان عبده وقال المشهور عليه ما عصى عبدا
 ولا قتل لهذا المرعي عبده في يدي كان عليه فتمت كذا في فتاوى قاضي خان
 لو ادعى الاستملاك وشهدوا له شهوده على القبض تقبل ادعى انه استملك
 من مالي اقمته كذا وعليه قيمتها وشهد الشهود انه باع وسلم لفلان
 تقبل ولو شهدوا له باع ولم يذكروا التسليم لا يكون شهادته على الاستملاك
 كذا في الفصول العارضة اذا ادعى انه عصى حمارة وشهدوا له شهوده ان
 هذا المرعي ملك المدعي وفي يدي هذا بغير حق لا تقبل هذه الشهادة كذا في خزانة
 المفتين ادعى عشرة امسا من الرقيق مع الخالة فتشهدوا له الشهود على الرقيق
 من غير خالة لا تقبل وكذا لو ادعى دقعا منجولا فتشهدوا له على غير المنجول
 ولو ادعى النقرة الحيدة وبني الوزن فتشهدوا له الشهود على النقرة والوزن ولم
 يذكروا الصفة ايا حيدة او ردية او وسط تقبل هذه الشهادة ويقضي بالرد
 هكذا في الخلاصة ذكر في دعوى المنتفي دار في يدي رجل ادعى رجلها سبه
 وفي الذي في يديه ثمان ميرا عن ابيه ومحمد ذلك الذي في يديه وادعى
 ان كلها له في المدعي بشهود شهدوا ان هذه الدار كانت لابي هذا
 المدعي مات وتركها ميراثا له خاصة لا وارث له غيره قال ان لم يدع المدعي ان
 النصف خرج الى الذي في يديه بنسب من قبله شهادته شهوده باطله وان قال
 قد كنت بعثت ثمنها بالف درهم لم يصدق القاضي على البيع ولم يجعله مكذوبا
 لشهوده قضى له بنصف الدار ميراثا عن ابيه وان احضر بينة على ان النصف
 من المدعي عينة بالف درهم او انه صلح من الدار على ان يسلم له النصف من
 قبلة بينته وقضى بالدار كلها ميراثا للمدعي من التوالد وقضى بنصف الدار بها
 من المدعي عليه ان ادعى البيع وكان المدعي على المدعي عليه الثمن وان كان او اقام
 البينة على الفاعل بطلت الفاعل وردت الدار كلها الى المدعي كذا في المحيط في المنتفي
 ادعى ان له نصف هذه الدار وشهدوا والدار في يد رجلين اقساما وكانا احدهما
 في حاضره وفي يده نصفها الموصوب فتشهدوا ان له هذا النصف الموصوب في يد
 الحاضر لا تقبل كذا في الوجوه للكردي اذا ادعى عينا في يدي انسان انه له واقام على ذلك
 بينة ثم ان المدعي قال له هذا العين لم تكن لي قط بطلت بينة ولم يقبل القضا
 ان كان قد قضى له به وكذا اذا لم يقبل كذا في المحيط رجل ادعى عبدا في يد رجل
 واقام البينة وشهدوا على اقراره انه ملك المدعي تقبل ولو شهدوا على اقراره انه
 استراه من المدعي وقال المدعي انه اقر به هذا الذي ماوت منه باجره المدعي وكذا الاستملاك
 الاستيلاء وكذا لو شهدوا له اقراره بجره بكذا وكذا لو شهدوا ان المدعي عليه قال

بعته بكذا وكذا لو شهد انه اودعه ولو شهد اعلى اقراره ان المدعي دفع اليه لا تقبل
ولو شهد انه غصبه او شهد انه اقراه رهنه تقبل ويقضي بالغير للمدعي كذا في الخلاصة
ادعي رجل جارية في يد رجل وقال كانت هذه الجارية لي وشهد اليهود انها
هل تقبل هذه الشهادة لا ذكر هذه المسئلة في الكتب وهذا مختلف المسايخ
فيه بعضهم قالوا تقبل ومنهم من قال لا تقبل وهو الاصح كذا في المحيط والذخيرة
لو ادعي انها كانت له وشهدوا انها كانت له لا تقبل كذا في خزائن المفتين ان ادعي
المدعي انها له وشهد اليهود انها كانت له تقبل اذا ادعي رجل دارا في يد رجل
وجاء شاهدان شهدا ان هذه الدار كانت في يد هذا المدعي لا تقبل هذه الشهادة
ولا يقضي للمدعي بشي في ظاهر الرواية كذا في المحيط ادعي دارا واستثنى
بنايتها ومن دخلها وجعلها ومن اقرها وشهدوا بالدار ولم يستثنوا
المحقق والمراقب وما ذكره المدعي لا تقبل الا اذا رفق وقال كان هذا في الاثني
بعث البيت والمدخل منها فخذ قبل كذا في الواجب للمدعي اذا شهد به
الشهود يد رجل قتل المشهود له هذا البيت من هذه الدار فلان لرجل
اخر غير المدعي عليه ليس هو في مقتضى كذب شهوده ان قال هذا قبل القضا لا يقضي
له ولا فلان بشي وان كان بعد القضا تنال هذا البيت لم يكن وانما هو فلان
قال ابو يوسف رحمه الله اجرت اقراره فلان وجعلت له البيت واردماني من
الدار علم المقتضي عليه ويقضي قيمة البيت للشهود عليه كذا في فتاوي قاضي خان
ادعي دارا ويرقن وحكم بالبناء فيما تم اقرار المقتضي له ان البناء المقتضي عليه او يرهق
المقتضي عليه بدلا لباقي المقتضي عليه ولا يسطر القضا في حق الارض ولو شهد الشهود
في شهادتهم على البناء ايضا وانقلبه القضا ثم اقر المدعي بالبناء بطل فان يرهق
المقتضي عليه ان البناء لم يقضي له بعد كذا في الاصل كذا في الوجيز للمدعي ركي
في كتاب الدعوى ذكر في المتن ان شهدوا على رجل فلما روى اقال المدعي عليه
البناء في اثابنيته واراد ان يقيم السنة على ذلك فان كان يهود المدعي حضورا
بسالهم القاضي عن البناء قالوا البناء المدعي الدار لا يلتفت القاضي الي قول المدعي
عليه وان قالوا لا يدرى من البناء الا اننا شهدنا ان الارض للمدعي فليس ذلك باكاذاب
منهم لشهادتهم ويقضي للمدعي عليه بالبناء اقام بينته ويومر بالهدم
وسليم الارض الى المدعي وان لم يحضر المدعي عليه سنة على البناء فحق عليه القاضي
بالارض بشهادة شهود المدعي وانع الارض البناء فان جاء المدعي عليه بعد ذلك
بالبينة ان البناء اياه اخذه لان القاضي لم يقضي على المدعي عليه بالبناء بشهادة
شهود المدعي كذا في العضود العارية وفي المتن لو شهدوا بالدار للمدعي شعر
ما تروا وعادوا فلم يندرج عليهم فلما اراد القاضي ان يقضي بنايتها قال المدعي
عليه ان اقيم البينة ان البناء لي انما بينته لم يقبل ذلك منه وقضي للمدعي
بنايتها كذا في الخلاصة في الاصل الاول في مسائل الشافعي من كتاب الدعوى
لو شهد شهود المدعي ان الدار له ولم يندرجوا على هذا ما تروا وعادوا ثم جاء رجل اخر
وادعي بنا هذه الدار لنفسه وشهد له شاهدان اخران بذلك فان القاضي يقضي بالارض
للمدعي

للمدعي الذي شهدت شهوده بالدار ويقضي بالبناء بين المدعيين لضعفين فان اقام
المدعي عليه بينة ان البناء قبل القضا او بعده لم اقبل ذلك منه ولو ان شهود المدعي
شهدوا ان الارض للمدعي وقالوا اننا لم نكن في البناء فحق بالارض له وقضي بالبناء للمدعي
البناء خاصة كذا في المحيط والارض التي تكون فيها الخيل والاشجار يسمى دارا
او لم يسمى دارا فان القاضي يقضي للمدعي بالارض ويبقى الخيل والاشجار من غير ان
يكون ذلك سنة او بالخيل والاشجار وكذا ان اشتهر وان هذا الخاتم او هذا
السيف لفلان ولم يذكروا العرف والحلية والقاضي يقضي بالسيف والحلية بالخاتم
والعرف للمدعي من غير ان يكون الحلية والعرف مشهودا بها حتى لو اقام المشهود
عليه بينة ان العرف والحلية له قبلت بينة قضي بذلك القاضي للمدعي او لم يقضي
هكذا في العضود العارية امه في يد رجل وابنتها في يد غيره جارية واقام
البينة على الذي في يده الجارية ان الجارية له وقضي للقاضي بالجارية ان يكون
للمقتضي له ان يأخذ البينة بذلك القضا ويحمله لو ان رجلا في يده حلة وشهد
في يد غيره جارية واقام البينة على الذي في يده الحلة وقضي القاضي له بها
كان للمقتضي له ان يأخذ البينة بخلاف ذلك القضا هكذا ذكر في المتن كذا في فتاوي
قاضي خان ان شهد الشهود على رجل جارية في يده العارية المدعي وقضي القاضي
له بها ثم غاب الشاهدان او سانا وظاهر الجارية وكذا في يد المشهود عليه لم يرهق
الشهود اخذ المدعي وكذلك لو كان الولد ظاهرا وشهد الشهود بالجارية
للمدعي ولم يرهقوا الولد والقاضي يقضي للمدعي بالجارية والولد فان قال
الذي في يده الجارية ان اقيم بينة على ان الولد لم يثبت اليه بينة ويقضي
بالجارية وولده للمدعي فان اقر القاضي القاضي بذلك ثم حضر الشهود وقالوا لم يكن
الولد للمدعي وانما كان للمدعي عليه القاضي لا يقضي بالولد للمدعي عليه وان
اتى البينة على الولد ولو كان الشهود حضورا وسالهم القاضي عن الولد
قبل التفتت لو اهدى المدعي عليه او قالوا لا يدرى من هو القاضي لا يقضي
في الولد بشي ويقضي بالجارية للمدعي كذا في الوجيز رجل ادعي دارا في يد
رجل اياه واقام البينة قضي له القاضي ثم اقر المقتضي له اياه دارا فلان
لرجل غير المقتضي عليه لاحق للمدعي بینه فصدق المقتضي له بعد القضا هذه
قضا القاضي كذا في فتاوي قاضي خان ولو قال المقتضي له بعد القضا هذه
الدار فلان لم يكن في قضا ما ان يدعى بالدار وشي بالسقي او بدا بالني وشي
بالاقرار فان صدقه المقتضي له في جميع ذلك بطل قضا القاضي ونرد الدار على
المقتضي عليه ولا بشي للمدعي وان كذب في قوله ما كان في قضا وصدق في الاقرار
فقال كانت للمدعي الا انه ملكها مني بعد القضا بسبب وهي دار تكون الدار
للمدعي ويقضي المقتضي له الدار للمقتضي عليه سواء ايدى المقتضي بالاقرار او بالنفي
كذا ذكر في الجاهل مع فلو اهدى الدار بالني وشي بالاقرار موصولا فصح الاقرار
اما اذا اثني بالاقرار موصولا لا يصح اقراره هكذا في فتاوي قاضي خان ولو
ان القاضي لم يقضي بالدار للمدعي حتى قال ان هذه الدار لفلان لا حق فيها

اوقا هذه الدار ليست لي انما هي لفلان فالقاضي لا يقنع له بالدار الا ان يتولى
 المخر في هذه الصورة هي دار فلان بعثها منه بعد ستمائة الف دينار وبقولها
 منه وتضمنها مني بعد ما كان عن مجلس الشهادة قال ذلك موصولا بفلان
 فحينئذ القاضي يقنع له بالدار كذا في المحيط رجل ادعى قبل رجل دار فقال المدعي
 عليه ليست في يدي فاقام المدعي بيعة فشهدوا ان الدار في يدي المدعي عليه
 وفي ملكه قال ليس لي القاضي المدعي فان قال كل شاهدوا انما في يدي وفي ملكه
 فقد اقر بالدار وان قال صدقوا انما في يدي ولا اصدق فمات في ملكه فله ذلك
 فجعل المدعي عليه خفيا كذا في قاضي خان **الفصل**
 الثالث فيما يكون المدعي به غمدا او يكون سببا من اسباب الملك ادعى دارا ارثا
 او شرا فشهدوا بملكه مطلق لا يقبل بيعة كذا في التبيين والخبر والمحيط
 والمشهور ان دعوى الارث كدعوى الملك المطلق كذا في فتح القدير وجزم
 به في البرازية هكذا في البحر الرائق وفي الاقضية لو ادعى الملك بالشرا وهم
 شهدوا على الملك المطلق انما لا تقبل اذ كذا في الدعوى رجلا معروفا فقال ملكي
 اشترته من فلان ابن فلان وذكر شروط المرفقة فاما اذا قال ملكي
 اشترته من رجل اوقا من زيد والشهود شهدوا على الملك المطلق قبل كذا
 في الخلاصة لو ادعى الشراء من رجل معروف ونسبه اليه وجده غير انه
 ادعى الشراء مع الغيب وهم شهدوا على الملك المطلق قبل كذا في الوجيز
 للكردي ادعى دارا في يد رجل انما له اشترها من فلان غمدا في اليد فحيا
 بشاهدين وشهدوا ان فلانا وهبها له وبيعتها منه وهو عليها لا تقبل
 هذه الشهادة حتى يوفق فيقول اشترتها منه فحيي ثم وهبها له بعد ذلك
 واقام على ذلك البيعة على ذلك قبلت شها دق كذا في قاضي خان اذا ادعى
 دارا في يدي رجل انه وهبها له وانما لم يصدق بها عليه واقام شاهدين
 على الصدقة وقال لم يهبها لي قط وقيام على البيعة عند القاضي فهذا الكواب
 منه لشاهديه وتناقض في الكلام فلا يسمع دعواه ولا تقبل البيعة وان ادعاها
 هبة ولم يقبل لم يصدق بها على قط فحيا بعد ذلك بشهود على الصدقة وقال
 لي محمد في الصدقة سألته ان يصدق بها علي ففعل اجزتها هكذا في المبسوط
 لو ادعى الوديعة وشهدوا على اقرار المودع بالايديع قبل كذا في الغصب وكذا العارية
 كذا في الفصول العمانية لو ادعى الشراء من كذا في البحر الرائق والشرا من كذا في
 التارخ تقبل وعلى القلب لا مدعي الشراء لو ذكرنا في الشراء من كذا في البحر الرائق
 وشهدوا على الشراء من كذا في البحر الرائق وعلى القلب لا كذا في الخلاصة والوجيز للكردي
 عيني يد رجل ادعى رجل ان الذي في يدي تصدق به عليه من كذا في قاضي خان
 ويجوز ان يدعي في يدي في المدعي بشهود فشهدوا انما اشتراه من ذي اليد منذ
 سنتين لا تقبل الا ان يوفق فيقول اشترته ثم بعته منه ثم يصدق به على منذ
 سنة تشهد الشهود بالصدقة منه فحيي المدعي ولا تقبل كذا في قاضي خان
 على هذا الوجه فشهد الشهود بالبيع منه ثم بالصدقة يقنع له ولو ادعى اولا

الشرا

الشراء من ذي اليد من سنة ثم اشترته وشهد الشهود له بذلك ولو ادعى الصدقة
 منذ سنة فشهد الشهود له انما اشتراه منه منذ شهر لا تقبل الا ان يوفق فيقول تصدق
 به على من سنة وقبضته ثم وصل اليه فحيي من الاسباب ويجوز الصدقة فاشترته
 منه منذ شهر فاذا وفاق على هذا الوجه وابتنى بالبيعة قبلت بيعة كذا في قاضي
 خان واذا ادعى الشراء من كذا في البحر الرائق والشراء من كذا في البحر الرائق
 لا تقبل الشهادة الا ان يوفق كذا في الخبر ولو ادعى ميراثا على ابيه من سنة وشهد
 الشهود انما اشترها من ذي اليد بعد ما قام من عند القاضي لا تقبل فان وفاق
 محمد في الميراث فاشترته منه الا ان قبلت بيعة كذا في قاضي خان على ذلك ولو ادعى
 امته في يدي رجل فقال اشترتها منه بعد ما قام من عند القاضي لا تقبل الا ان يوفق
 بشهود فشهدوا انما اشترها منه بالصدقة فحيي من عند القاضي لا تقبل الا ان يوفق
 اشترتها بالبعد منذ شهر ثم حدي فاشترتها منه بالبعد بعد ذلك فاذا وفاق
 على هذا الوجه واعاد البيعة على الشراء بالبعد بعد ذلك ولو ادعى اولا انما اشترها
 منه بالبعد منذ شهر ثم حدي فاشترتها منه بالبعد بعد ذلك فاذا وفاق
 لا تقبل الا ان يوفق فيقول اشترتها منه منذ سنة كذا في البحر الرائق والشراء من كذا في
 ثم اشترتها منذ شهر فاذا وفاق على هذا الوجه وشهد الشهود بالبيع والشراء بعد
 ذلك يصح التوفيق ويقنع له كذا في قاضي خان رجل في يدي عتدا دعي انه رجل
 اشترته من ذي اليد ولو ادعى محمد في المدعي بشاهدين شهدا انما له من
 ولا ندري اهل المبيع ام لا حازت شها دقها ولو ادعى الشراء من كذا في قاضي
 العبد انما باع المدعي عليه من هذا المدعي فان القاضي يقنع بشها دقها للمدعي كذا
 في الظهيرية ادعى شرا دار من رجل فشهدوا له الشراء من كذا في قاضي خان
 باع وهذا المدعي عليه احاز بيعة لا تقبل كذا في قاضي خان ادعى انها امراته بسبب
 انه تزوجها على كذا وشهدوا انها منكوحته ولم يدكروا انه تزوجها تقبل ويقضي
 بهر المثل اذا كان بعد المسمى او قبل وان كان زيدا لا يقضي بالزيادة كذا في الوجيز
 للكردي رجل ادعى على امرأة انها زوجت نفسها منه مخسبا في دينار والشهود
 شهدوا على النكاح ولم يدكروا المهر تقبل كذا في الخلاصة ان قال هذه امراتي او قال
 هذه منكوحتي وشهدوا انه كان تزوجها ولم يتزوجها الحال بان لم يقولوا بانها منكوحته
 تقبل هذه الشهادة كذا في خزانة المفتين وفي الخزانة قال الزوج الكبري لكن لا ندري
 الكبري بكفه باقامة البيعة ان الكبري هذه شهدوا انها زوجت نفسها منه ولا تعلم
 انها هل في الحال امراته ام لا او شهدا انه باع منه هذا العبد ولا ندري هل في ملكه
 في الحال ام لا يقضي بالنكاح والمثل في الحال بالاستصحاب والشاهد على العقد شاهد
 على الحال كذا في الوجيز للكردي ادعى ان مولاي اعتقني وشهد الشهود انه حري
 لا تقبل وقيل تقبل والامة اذا دعت ان فلانا اعتقني وشهدوا انها حرة تقبل
 ولو ادعى العبد حرة الاصل وشهدوا له انه اعتقه فلا تقبل وقيل لا تقبل وقيل
 تقبل كذا في الفصول العمانية **الباب**

الثامن في الاختلاف بين الشاهدين

في قول المدعي
 على قول الشاهد
 بين الشاهدين

وقال الاتفاق في المعنى هو المعنى لا غير والمراد بالاتفاق في اللفظ اتفاق اللفظين
على اعادة المعنى بطريق الوضع لا بطريق التفهيم كذا في التبيين فلو ادعى الفصيح
وشهد احدهما على القصب والاخر على الاقرار بالقصب لا تقبل ولو ادعى الوديعه وشهد
احدهما على الابداع والاخر على الاقرار بالابداع هل تقبل ينبغي ان لا تقبل على
قياس مسئلة القصب وعلى قياس مسئلة القرض ينبغي ان تقبل كذا في الفصول العارضة
سواء كان تعيين ذلك اللفظ او مرادفه حتى لو شهد احدهما بالهبة والاخر بالعطية
قبلت كذا في فتح القدير اذا شهد احدهما بالكسح والاخر بالتزويج تقبلت شهادتهما
ذكره في المحيط ولم يكن فيه خلافا كذا في التبيين لو شهد احدهما انه قال لها انت
خلية وشهد الاخر انه قال انت بدية لا تقبل عند الكل وكذا لو شهد احدهما
انه طلقها ان دخلت الدار وقد دخلت وشهد الاخر انه طلقها ان كلمت فلا خلاف
وقد كلمت لا تقبل عند الكل وكذا لو شهد احدهما انه طلقها ثلاثا وشهد الاخر انه قال
لها انت حرام ونوي الثلاث لا تقبل عند الكل كذا في فتاوي قاضي خان شهد احدهما
بالف والاخر بالالفين لم تقبل بشي عند ابي حنيفة رحمه الله وعندهما تقبل على الالف
اذا كان المدعي يدعي الالفين وعلى هذا المائة والمائتان والطلاق والطلاق
الثلاث كذا في الهداية والصحيح قول ابي حنيفة رحمه الله كذا في المحررات لو ادعى خمسة
عشر فشهد احدهما بخمسة عشر والاخر بشي لا يقضي بشي عند ابي حنيفة رحمه الله
كذا في فتاوي قاضي خان وان شهد احدهما بالف والاخر بالف وخمسمائة والمدعي
يدعي الف وخمسمائة قبلت الشهادة على الالف ونظيره الطلقة والطلقة والنصف
والنصف والمائة والمائة والحبسون كذا في الهداية وان قال المدعي لم يكن الا لالف
فشهد الذي شهد بالف وخمسمائة باطلة وكذا اذا سكنت الاعني دعوى الالف
ولو وفق وقال كان اصل حتى الف وخمسمائة كذا في التبيين لو شهد احدهما بالالف
خمسمائة واخره بالف ولا يقبل بذلك الشاهد قبلت هكذا في الكافي ولو شهد
احدهما على عشرين والاخر على خمسة وعشرين تقبل على العشرين بالاجماع هذا
اذا ادعى المدعي خمسة وعشرين اما اذا ادعى عشرين لا تقبل بالاجماع فلو وفق في هذه
المسئلة وفي الالف والالفين فقال كان في عليه الفان لبي ابراهمة عن الالف تقبل كذا
في الخلاصة اذا شهد شاهدان لرجل على رجل بالف درهم الا ان احدهما قال انه سود وقال
الاخر ببيض والبيض يقبل على السود فان كان المدعي يدعي السود لا تقبل شهادتهما
اصلا الا ان يوفق فيقول كان ما شهد به هذا الشاهد الا ان ابراهمة من صحة المجودة
علم به ذلك الشاهد ولم يعلم به هذا فاذا وفق على هذا الوجه تقبل شهادتهما
على السود وان كان يدعي البيعن تقبل شهادتهما على السود لا تقبل شهادتهما على البيعن
لفظا ومعنى كذا في المحيط وكذلك هذا الحكم في جميع المواضع في الجنس الواحد اذا اتفقا
على قدره وصف واختلفا فيما زاد على ذلك تقبل الشهادة فيما اتفقا عليه ان ادعى
المدعي افضلها وان ادعى اقلها لا تقبل شهادتهما اصلا واما اذا اختلفا في الجنس
لا تقبل شهادتهما اذا اختلفا كيف ما اختلفا بان شهد احدهما على كرسية والاخر
على كرسية كذا في الوجيزة لو شهد بالف وقال احدهما فقاهه منها خمسمائة

تقبل

تقبل بالف ولم يسمع قوله انه فقاهه الا ان يشهد معه اخر ويجب عليه
ان لا يشهد بالالف كلها اذا علم انه فقاهه منها خمسمائة حتى يثبت المدعي انه
قضى خمسمائة كليا يصير حينا على الظلم كذا في التبيين وانما في كذا في رجل
على رجل قرض الف درهم وشهد شاهدان احدهما على القرض والاخر
على القرض والقضايين يشهدان على القرض ولا يقضي بالقضايين في ظاهر
الرواية وروي عن ابي يوسف رحمه الله لا يقضي بشهادتهما على القرض من
افضل والصحيح جواب ظاهر الرواية كذا في البواقي اذا ادعى الغريم الا ان يشهد
احدهما كذا في الدين بالافقار بالاستيفاء والاخر بالابواب لا تقبل ولو شهد الذي
شهد بالبراة ان صاحب الحق اقوان الغريم يري اليه من المال قبلت شهادتهما
كذا في محيط السرخسي رجل عليه الف لرجل فادعى انه اوفاه دينه واقام شاهدين
شهد احدهما بالابواب والاخر على اقرار صاحب ضايب المال بالاستيفاء لا تقبل
لو ادعى الغريم الا ان يشهد احدهما على اقرار صاحب المال بالاستيفاء
وشهد الاخر بالهبة او الصدقة او التحليل لا تقبل كذا في فتاوي قاضي خان لو ادعى
الغريم البراة فشهد احدهما شاهدان بذلك وشهد الاخر انه وهب له الحق او نفق
عليه او غلبه او حله منه او حله كسبه قبلت الشهادة كذا في المحيط لو ادعى
الغريم البراة فشهد احدهما بالهبة والاخر بالصدقة لم تقبل ولو شهد احدهما
بالبراة والاخر بالحق او العتقة او التحليل او الاحلال تقبل كذا في محيط
السرخسي ادعى الغريم الا ان يشهد احدهما حيا حيا به بالهبة والاخر بالبراة جازت
شهادتهما كذا في فتاوي قاضي خان في البراة الرابع من فتاوي رشيد الدين رحمه
الله ادعت الصداق بعد الطلاق وادعى الزوج انها وهبت الصداق واقام
البينة فشهد احدهما على الهبة والاخر على الابواب لا تقبل كذا في الفصول العارضة
وفي شرح الجامع الصغير هذا اذا لم يدع عتقا فان كان ذلك في دعوى العتق
فهو بما في مسابيل البيع والاجارة والكتابة والرهن والعتق على مال والمخالعة
والفصل عن دم العمد والسكاح كذا في الخلاصة من شهد لرجل انه اشترى عبدا
فلان بالف وشهد اخر انه اشتراه بثلثمائة وخمسمائة فالشهادة باطلة وكذا اذا
كان المدعي هو البائع ولا فرق بين ان يدعي المدعي اقل المال او اكثرهما
وكذلك الثمانية ان كان المدعي هو العبد فظاهر وكذا اذا كان هو المولى لان
العتق لا يثبت قبل الادا فكل من المقصود اثبات السبب كذا في الهداية
اذا طلب التسليم السبعة فاقام شاهدين شهد احدهما انه اشتراه بالف
درهم وشهد الاخر بثلثمائة دينار لا تقبل الشهادة وكذلك لو شهد احدهما بالبراة
بثلثمائة درهم انه اشترى بالالفين واشترى يقول لا يشترى بثلثمائة الا ان تقبل
شهادتهما وكذلك لو شهد احدهما بالبراة بالف درهم وشهد الاخر بالبراة
دينار لا تقبل الشهادة وكذلك لو شهد احدهما انه اشترى من فلان وشهد
الاخر انه اشترى من فلان اخر لا تقبل شهادتهما كذا في المحيط والاجارة ان
ان كانت في اول المرة فهي كالبيع ادعى المشترا والاجر وان كانت بعد مضيتها

استوفى المنفعة او لم يستوف بعد ان يعلم فان كان الموعى هو المجرم ففي دعوى
المال وان كان المدعي هو المستاجر ففي دعوى الغد بالاجماع وفي الرهن ان كان
الموعى هو الرهن لا تقبل وان كان الموعى فهو كدعوى الدين كذا في الكافي واذا
وقعت الدعوى في الختام او في الطلاق على مال او العتق على مال او الفسخ عن دم
العبد على مال فان كان المدعي هو الزوج او المولى او ولي القصاص فهو دعوى
مال وان كان هو العبد او المرأة او القاتل فهو دعوى عقد فلا تقبل بالاجماع كذا
في السيراج الوهاج وفي النكاح يصح باقل المالين عند ايه حبيبة رحمه الله
سواء كان المدعي من الزوج او من المرأة وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله
تقبل الشهادة ولا يقضى بشئ وتقبل الحلف فيما اذا كانت المرأة هي المدعية
اما اذا كان المدعي هو الزوج فلا تقبل بيئته بالاجماع والاول هو الاصح وهو
استحسان ويستوي فيه دعوى اقل المالين واكثرهما هو الصحيح هكذا
في التبيين والهداية والكافي رجل ادعى على رجل انه اجر عبدة ومحمد بن
العبد فاقام المستاجر شاهدين احدهما شهدها استاجره بخمسة وهو
يدعي اربعة او خمسة وشهد الاخر انه استاجره بستة فالشهادة باطله
وان ادعى المستاجر انه تكاري راية الى بغداد بعشرة لبركها وحمل عليها
واقام شاهدين شهد احدهما انه تكارها لبركها بعشرة وشهد الاخر
انه تكارها لبركها وحمل عليها هذا المتنازع المعروف بعشرة فالشهادة
باطلة ولو شهد انه تكاري راية بعينها باجر مسمى الى بغداد وشهد الاخر
انه تكارها لحمل عليها محمولة معروفة الى بغداد بعشرة دواهم لا تقبل هذه
الشهادة سواء ادعاها المستاجر او رب الرابة وكذلك اذا شهد احدهما انه
تكارها لبركها وشهد الاخر انه تكارها لحمل عليها كذا في المحيط لو ادعى انه
سلم الثوب الى صباغ فشهد احد الشاهدين انه دفعه اليه لنفسه احر وشهد
الاخر انه دفعه لبيصفه اسود او اصل لا تقبل هذه الشهادة وكذلك ان محمد
رب الثوب فادعاها الصباغ كذا في الفصول العبادية لو شهد احدهما على الشرا
مع العيب والاخر على اقرار البائع بالعب لا تقبل كذا في الخلاصة اذا شهد رجلان
على رجل انه كفل بالف درهم لفلان عن فلان فقال اخبرهما الى شهر كذا او قال
الاخر جالته وادعى الطالب الحلول ومحمد الكفل كذلك او اقرنا كفاية وادعى
الاجل فالما لحال في الوجهين واذا اقام شاهدا واحدا ان فلانا حاله على هذا
بالف درهم واقام شاهدا اخر انه حاله بمائة دينار لا تقبل شهادتهما وان شهد
احدهما بالف درهم وشهد الاخر بالف درهم ومائة دينار تقبل شهادتهما
على الاقل اذا كان المدعي يدعي الدراهم والدينار حيلة اما اذا كان يدعي الدراهم
وخبرها لا تقبل الشهادة كذا في المحيط لو ادعى الكفاية وشهد احدهما على الكفاية
والاخر على الحواة تقبل على الكفاية ويحكم بها لا تقبل كذا في الفصول العبادية
احدا شاهدين على الكفاية هذا المذهب كواهي مذهبهم كذا في جنين كفت
له كروفلان شش ماه راين مال فلان ندهد من كتمان كروم من اين مال

رايدهم

رايدهم وشهد الاخر بهذا كواهي مذهبهم كذا في جنين كفت له اين مال راين
كروم اين فلان راين فلان راين شش ماه لا تقبل الشهادة كذا في الاخيرة ذكر
في باب الشهادة على الوكالة من وكالة الاصل لو شهد احد شاهدي الوكالة انه
وكله بالخصومة مع فلان في دار بينهما وشهد الاخر انه وكله بالخصومة فيهما
وفي شئ اخر جازت شهادتهما في الدار التي اجتمعا عليها ولو شهد احدهما انه
وكله بطلاق فلانة وحدها وشهد الاخر انه وكله بطلاقها وطلاق فلانة
الاخرى فهو وكيل في طلاق التي اجتمعا عليها ومن جنس هذا صار
واقعة الفتوى وصورة الحكم في الدعوى الوكالة في شئ معين وفي خصومة معينة
واقام شاهدين شهد احدهما انه وكله بالخصومة مع فلان في هذا الشئ المعين
وشهد الاخر انه وكله وكيله مسطفا عما في سائر المقررات هل تقبل هذه
الشهادة في الوكالة المعينة ينبغي ان يثبت الوكالة المعينة كذا في الفصول العبادية
اذا اقام مدعى الوكالة شاهدين فشهد احدهما ان الطالب وكله يقبض دينه من هذا
الرجل وشهد الاخر ان الطالب خبره في ذلك لانه سلطه على قبض الدين من هذا الرجل
او انه جعله وصياله في حياته جازت شهادتهما ويصير وكيله بالقبض والخصومة في قول
ابي حنيفة رحمه الله وعلى قول صاحبنا يكون وتقبل بالقبض ولا يكون وكيله بالخصومة
لو شهد احدهما انه وكله يقبض دينه وشهد الاخر انه ارسله في اخذ دينه او انه امره
بقبض دينه من فلان او انه انايه مناب نفسه او جعله نائب نفسه في قبض الدين جازت
شهادتهما ولا يصير وكيله بالخصومة عند الكل ولو شهد احدهما انه وكله وشهد
الاخر انه جعله وصيا في حياته وشهد الاخر انه جعله وصيا ولم يقبل في حياته لا تقبل هذه
الشهادة وكذا في قناوي قاضي خان في نوادره سماعة عن محمد رحمه الله في رجلين شهدا
على وصية رجل فشهد احدهما انه قال جميع مالي لفلان بعد موتي وشهد الاخر انه
قال جميع مالي صدقة على فلان بعد موتي وذلك في مجلس او مجلسين فالشهادة
جائزة كذا في الاخيرة ولو شهد بالوكالة وادعى اخبرهما انه عزله جازت شهادتهما
على الوكالة ولم يجوز على العمل كذا في الفصول العبادية رجل ادعى على مولى العبد ان
العبد في التجارة واقام شاهدين فشهد احدهما على الاخر على ان مولى العبد
راه بشري ويبيع ولم يبع عنه لا تقبل شهادتهما كذا في قناوي قاضي خان قال محمد
رحمه الله في المأذون الكبير اذا حق العبد بن فقال المولى عبيدي تخور عليه وقال
الفرع هو ما ذون قالوا قول المولى فانما الفرع بمشاهدين شهد احدهما ان المولى
اذن له في شراء البروق قال الاخر انه اذن له في شراء الطعام فشهدا جازت وكذا لو
شهد احدهما ان المولى قال له اشتر البروق وشهد الاخر ان المولى قال له اشتر الطعام
وبع تقبل الشهادة كذا في المحيط شاهدين شهد احدهما في الوقت او المكان
او في الاشياء الاقرار بان كان المشهود به قولاً محضاً كالبيع والاجارة والطلاق والعتاق
والصلح والابراء ومسورة ذلك اذا ادعى الشراء بالفسد وشهد انه اشتراه منه بالف الا انها
اختلفا في البلدان وفي الايام وفي الساعات وفي الثمن او في البيع بالف فشهدا احدهما
انه باعه وشهد الاخر على اقراره بالبيع جازت شهادتهما وكذا في الطلاق ولو شهد احدهما

انه طلقها اليوم واحدة والاخر انه طلقها امس او شهدا احدهما على اقراره بالف
اليوم وشهد الاخر انه اقر بالالف امس جازت شهادتهما ولا يبطل الشهادة باختلاف
الشاهدين في ما بينهما في الايام والبلدان الا ان يقولوا كذا مع الطالب في موضع واحد
في يوم واحد ثم اختلفا في الايام والمواطن والبلدان فانما باحسنة رضى الله تعالى
انما احسن الشهادة وعليهم ان يحفظوا الشهادة دون الوقت وقال ابو يوسف
رحمه الله في الفتن انما يستحسن ويبطل هذه الشهادة بالتمهيد الا ان يختلفا في الساعات
من يوم واحد بنحو وقت فجور كذا في قناوي قاضي خان وفي قناوي رشيد الدين
رحمه الله ادعى انه باع بشرط الوقت فانكروا وليد فشهدا احدهما انه باع بشرط
الوقت وشهد الاخر انه اقر ان المشتري انه اشترى بشرط الوقت فقبل كذا في الفصول
في الفصول العا دية شاهدان شهدا ان فلانا طلق امراته فشهد احدهما ان
طلقها يوم الجمعة بالبيعة والاخر انه طلقها في ذلك اليوم بعينه بالكوفة لم تقبل
شهادتهما لانما يتحقق بكذب احدهما فان الانسان في يوم واحد لا يكون بالبيعة
والكوفة بخلاف ما اذا شهد احدهما انه طلقها بالكوفة والاخر انه طلقها بالبيعة
ولم يوقتوا فمناك الشهادة تقبل كذا في الميسر ولو شهدا في يومين
متفرقين من الايام وبشهادتهما قدر ما يسد الرأب من الكوفة الى مكة جازت شهادتهما
كذا في البحر الرائق اقام شاهدان على القتل فالحاكم القاضي الى بيان التاريخ فقال
احدهما انه كان منذ سبعة اشهر اقل او اكثر وقال الاخر اقل من ثلاث سنين
او ازيد لا تقبل لما اختلفا في الاختلاف الفاضل وان كانا لا يجتمعان الى بيان
التاريخ كذا في الفتنه واذا كان المشهود به قولاً كان صيغة الاقرار
مختلفة نحو الخذف قال في كتاب الحدود ان شهدا احدهما على القذف
والاخر على الاقرار بالقذف فلا تقبل الشهادة بلا خلاف ولو اتفقا على القذف
واختلفا في الزمان او المكان قال ابو حنيفة رحمه الله تقبل هذه الشهادة وقال
ابو يوسف ومحمد رحمه الله لا تقبل هكذا في المحيط وقناوي قاضي خان وان كان
الاختلاف في فعل ملحق بالقول كالعرض فهو كالطلاق هكذا في الخلاصة وان كان المشهود
به فعلا حقيقة وحكم كالغيب والحياة واختلفت الشهود في المكان او في الزمان
او في الانشاء والاقرار لا تقبل شهادتهم كذا في قناوي قاضي خان ولو كان المقصود هالكا
فشهدا بالقيمة فشهد احدهما ان قيمته الف وشهد الاخر على اقرار القاصب ان
قيمته الف لا تقبل شهادتهما كذا في الظهيرية لو ادعى القتل وشهد احدهما على القتل
والاخر على اقراره لا تقبل كذا في الفصول العا دية لو شهدا على اقرار القاتل في وقتين
او مكانين جازت كذا في السراجية وان اختلفا في الزمان او المكان لا تقبل
غير ان احدهما شهد بالقتل والآخر بالشهادة لا تقبل شهادتهما
كذا في المحيط اذا شهد احدهما انه قتل محمدا وشهد الاخر انه قتل محمدا لا تقبل شهادتهما
وان قال احدهما قتلته بالسيف وقال الاخر لا احفظ الذي قتل به لا تقبل شهادتهما
كذا في الدخيرة ولو كان المشهود به قولاً لا يتم الا بقبول كالحاكم واختلفت الشهود
في المكان او في الزمان او في الانشاء والاقرار لا تقبل شهادتهم وان اختلفوا في عقد

لا يشئ

لا يشئ حكمه لا يعمل القضي لا الهية والصدقة والرهن فان شهدوا على معانيته
القضي واختلفوا في الايام او البلدان جازت شهادتهم في قول ابو حنيفة وابو يوسف
رحمهما الله ولو شهدوا على اقرار الرهن والمقتضوف والواهب بالقضي جازت الشهادة
في قولهم هكذا في قناوي قاضي خان لو ادعى الرهن فشهدا احدهما على معانيته القضي والاخر
على اقرار الرهن لا تقبل المقتضوف لا تقبل والرهن في هذا كالعقب كذا في الفصول
العمارية لو اختلفا في الشايب التي على الطالب والمطلوب او المرب او قال احدهما كذا
معنا فلان وقال الاخر لم يكن معنا فلان ذكر في الاصل انه يجوز ولا يبطل هذه الشهادة
كذا في الظهيرية اذا شهدا بالعقب واختلفا في لون البقرة فانه لا تقبل كذا في المحيط
واذا شهد شاهدان على رجل انه سرق بقرته واختلفا في لونها فقطع عند ابو حنيفة
رحمه الله خلافا لما في الخلاف في لونين يتشابهان كالسواد والحمر او الحمر
والصفر لا في لونين لا يتشابهان كالبياض والسواد والصبحان الخلاف في جميع
الالوان كذا في الكافي ولوان المروى منه عيني لونا حمر فقال احدهما سواد لم يقطع
اجماعا كذا في فتح القدير وعلى هذا الخلاف فيما اذا اختلفا في ثوب بان قال احدهما
هروبي وقال الاخر مروبي فان اختلفا في الزمان او المكان لم تقبل الشهادة كذا في البيان
لو شهد احدهما انه سرق بقرته وشهد الاخر انه سرق ثوبا وشهد احدهما انه سرق بقرته
والاخر انه سرق ثوبا لا تقبل كذا في المحيط اذا ادعى الملك مطلقا وشهدا احدهما
بسبب والاخر مطلقا تقبل ويقضي بالملك الحادث وان ادعى بسبب وشهدا احدهما به والاخر
مطلقا لا تقبل كذا ذكره رشيد الدين ولو شهد احدهما على الملك المورخ والاخر على الملك
المطلق ان ادعى المديع الملك المورخ لا تقبل شهادتهما وان ادعى الملك المطلق تقبل
ويقضي بملك مورخ هكذا في الفصول العا دية ذكر في الجامع اذا ادعى ملكا فشهدا
شهادتهما احدهما انه ملكه وشهد الاخر على اقرار المديع عليه انه ملك المديع لا تقبل كذا في قناوي
قاضي خان بخلاف ما اذا شهدا احدهما على الدين والاخر على الاقرار بالدين تقبل كذا في الفصول
العا دية اذا شهدا احدهما على اقرار ذي الدين العبد للمدعي وشهد الاخر على اقراره
ان المدعي اودعه اياه قبلت شهادتهما وقضي بالعبد للمدعي ولو شهد احدهما على اقرار
ذي الدين العبد للمدعي وشهد الاخر على اقراره انه عبيد والمدعي اودعه اياه فقبض
به للمدعي كذا في المحيط لو شهدا احدهما على اقراره ان العبد للمدعي وشهد الاخر
على اقراره انه عبيد ان المدعي دفع اليه لا تقبل ولا يقضي بالعبد للمدعي كذا في الفصول
العا دية ولكن بوجه المدعي عليه بالدفع الى المدعي كذا في الدخيرة قال محمد رحمه الله
في كتابه الغصب اذا ادعى رجل جارية في يده رجل وحاشاهدين شهدا احدهما انها
جارية غصبها منه هذا وشهد الاخر انها جارية ولم يبل غصبها منه هذا
قبلت شهادتهما وان شهدا احدهما انه جارية وشهد الاخر انها كانت جارية
تقبل هذه الشهادة ايضا بخلاف ما لو شهد احدهما انها كانت في يده وشهد
الاخر انها في يده فانه لا تقبل هذه الشهادة عند ابو حنيفة رحمه الله كذا في المحيط
شهد احدا شاهدان على اقرار ذي الدين العبد للمدعي وشهد الاخر انه اقر ان
استراه من المدعي وقال المدعي صاحب اليد اقر بما قال الشاهد الا اني لم ابع منه

شيئا تقبل البينة ويقضي بالعبد للمدعي وقال المدعي صاحب البند
 اقربا حوالا امرين لا تقبل هذه الشهادة كذا في خزانة المفتين قال ابو يوسف
 رحمه الله رجل ادعى على رجل ان درهم فشهد شاهدان المطلوب اقران له عليه
 الف درهم قرضا وشهد اخر ان المطلوب اقران له عليه الف درهم من مشن
 متاع اشتراه وضمته وقال الطالب انما مالي عليه قرض ولم يشهد لي الا بالقرض
 فقد كذب الشاهد الذي شهد له ان متاعا وقرضا ولو كان قد اشهد
 علي هاتين الشهادة لكانت بيني وبينك اصل مالي كان قرضا قضى له عليه بالف
 درهم ولو قال مالي من مشن متاع وضمته وقضى مني وقد اشهد هذين
 علي ما شهد به لا يقضي له بشي حتى ياتي بشاهد اخر يشهد له مثل شهادة الذي
 شهد له من متاع الا ان الطالب ان ماله من مشن متاع فلا بد من شاهد من
 علي قبضه كذا في المحيط ولو شهد شاهدان المطلوب اقران له عليه الف درهم قرضا
 وشهد اخر ان المطلوب اقران له عليه الف درهم من مشن متاع على فلا بد من امره فان
 قال الطالب اشهد لي بهاتين الشهادة بين علي وما وصفتا وان مالي عليه قرض
 فانه يقضي له بالمال وان قال مالي من مشن متاع كما شهد به الاخر لا يقضي له عليه
 بشي والقها في هذا والبيع سوا ما في قياس قوله اي حصة رخصه الله
 المال لازم في الوجهين جميعا كذا في الوجوه رجل ادعى عبدا في يده رجل واقام
 البينة فشهدا اخرهما علي قراره انه وهب منه هذا العبد وشهد الاخر
 علي اقراره انه اشتراه منه بائة دينار باخذه المدعي وكذا لو شهدا احدهما
 انه اقرانه اشتراه منه بائة دينار وشهد الاخر انه اشتراه منه بالعت
 درهم كذا في الخلاصة اذا شهد احد الشاهدين ان الذي في يده العبد اقر
 ان المدعي وهب العبد منه وشهد الاخر ان هذا العبد اقران للمدعي تقضي به
 عليه وقال المدعي صاحب اليد اقربا امرين الا اني ما وهبته منه وما تقضي
 به عليه فانه يقضي بالعبد للمدعي وكذا لو شهدا احدهما علي اقرار ذي اليد انه
 قد استجاره من المدعي بعشرة دراهم وشهد الاخر علي قراره انه اشتراه
 منه بالف درهم وشهدا اخرهما انه سمع ذا اليد يقول للمدعي هب هذا العبد
 مني والاخر انه سمع يقول للمدعي تصدق به علي او شهدا احد الشاهدين
 ان ذا اليد قال للمدعي بعت بالف درهم والاخر انه قال للمدعي بعت بائة دينار
 وقال المدعي اقرن ذا اليد بكذا الا اني ما بعت منه ولا اخبرت قال القاضي
 يقضي في هذه الوجوه كلها بالعبد للمدعي هكذا في الوجوه لو شهدا احدهما
 الشاهد علي اقرار ذي اليد ان العبد للمدعي وشهد الاخر علي قراره انه
 استجاره من المدعي او ارأه منه او غصبه منه فحق بالعبد للمدعي وهذا
 اذا قال المدعي ان ذا اليد اقر بما قال الشاهد الا اني ما بعت وما اخبرته وما رخصته
 وما غصبته مني كذا نصير مكذا احد الشاهدين فيما يدعي كذا في الفصول العارضة
 لو كان الذي في يده العبد اقران العبد كان المدعي وادعى ان المدعي اعطاه صلة وحسب
 يشاهد بشي فشهدا اخرهما ان المدعي قراره تصدق بهذا العبد علي المدعي عليه والاخر

شهد

شهدا ان المدعي اقرانه وهب هذا العبد من المدعي عليه قال القاضي لا تقبل هذه
 الشهادة الا ان ياتي بشاهد اخر يشهد علي البينة او علي الصدقة وهذا بخلاف
 ما لو شهدا احدهما ان المدعي اقرانه وهبته للمدعي في يده وقبضه منه وشهد الاخر
 انه اقران له للمدعي في يده وقبضه هكذا في المحيط لو شهدا احدهما ان المدعي اقرانه
 اخذ منه هذا العبد وشهد الاخر ان هذا العبد له لا تقبل كذا في الخلاصة اذا شهد
 شاهد علي رجل انه اقرانه اخذ هذا العبد من فلان وشهدا اخرهما اقرانه هذا العبد
 لفلان لم يقضي للمدعي بشي كذا في المحيط لو شهدا احدهما اقرانه اخذه منه
 وشهد الاخر انه اقرانه او دعه اياه جاز يشهدا دعهما حتى يورس المدعي عليه
 برد العبد علي المدعي ولكن لا يقضي له بالملك وكذا لو ان الذي شهد به لو دعه
 لم يشهد بالوديعة بما شهد به اقرانه هذا المدعي او دعه اياه او انه اقر دعه اليه
 فلا تكتفي في الوجوه لو شهدا احدهما ان صاحب اليد اقرانه اغتصبه من هذا المدعي
 وشهد الاخر انه اقران هذا المدعي او دعه اياه او انه اقرانه اخذ من هذا المدعي
 قبضت شيئا دعهما وامر المدعي عليه بالرد علي المدعي ولكن لا يقضي بالملك للمدعي ونقي
 المدعي عليه علي حجة في الملك حتى لو اقام المدعي عليه بعد ذلك بينة ان العبد له قضى
 القاضي له بالعبد وذكر في المنتقى عن مسألة العبد ووضعها في التوب وذكر
 انه اذا شهد احد الشاهدين علي اقرار صاحب اليد انه غصبه من المدعي وشهد
 الاخر علي اقراره ان المدعي او دعه اياه وزاد ههنا زيادة علي ما ذكر في مسألة العبد
 فقال وقال المدعي قد اقر بما قال جميعا ولكنه اغتصب مني قال قلت الشهادة
 وجعلت الذي في يده التوب مقرا بملك المدعي ولم اقبل من صاحب اليد بعد ذلك
 بينة علي التوب ثم قال لو ان شهدا احدهما علي اقراره انه اغتصبه من المدعي وشهد
 الاخر علي اقراره انه اخذه منه قضيت به للمدعي وجعلت المدعي عليه علي حجة ثم قال
 ولو شهدا احدهما علي اقرار ذي اليد انه اخذ منه هذا التوب وشهد الاخر علي قراره انه
 او دعه اياه وقال المدعي قد اقر بما قال الا اني او دعت منه قال لا تقبل هذه الشهادة
 ولو شهدا احدهما علي اقرار ذي اليد ان العبد للمدعي وشهد الاخر علي اقراره انه او دعه
 منه تقبل هذه الشهادة وقضى بالعبد للمدعي هكذا في المحيط والوجوه لو شهدا احدهما
 انه اقران لهذا المدعي عليه الف درهم قرضا وشهد الاخر انه او دعه الف
 درهم تقبل هذا اذا ادعى المدعي الف لمطابقا اما اذا ذكر احد السببين في الدعوي
 فقد كذب احد الشاهدين فلا تقبل هذا اذا شهدا علي اقراره واخلفنا في الجهة
 اما اذا شهدا احدهما ان هذا المدعي عليه الف درهم قرضا وشهد الاخر انه عنده
 الف درهم ووديعة فلا تقبل كذا في خزانة المفتين اذا ادعى الشرا وشهدا احد الشاهدين
 علي البيع كذا التقدير من التمن وشهد الاخر انهما ملكها لان زوجها اقرانها ملكها
 تقبل شيئا دفعا وقبض لا تقبل اما لو شهدا احدهما ان زوجها دفع اليها بمكة
 الرستقيان وشهد الاخر ان زوجها اقرانه دفعها اليها بمكة الدستقيان
 تقبل هكذا في الفصول العارضة ادعى القمار ميراثا عن ابيه فشهدا احد الشاهدين
 ان هذا القمار ملكه والاخر ان هذه الصيغة لا تقبل لان القمار اسم للعروة المنسوبة

ملكه

هذا هو الخبر الذي
يروي عن النبي صلى الله عليه وسلم
في قصة ابنة العنبر

والصنعة اسم للمرصة لا غير فصا ركة لودعي القفار وشهدوا علي البستك لا تقبل
كذا في خزائن العقدين الباب التاسع في الشهادات على
النسب والبنات يدفع بعضها بعضا هذان شهدا علي رجل يقول افضل بلمرسة
بذلك اجازة او كفاية او بيع او قضا او مال او طلاق او عتاق في موضع وصفاه
او في يوم مسمياه فاقام المشهود عليه بيعة انه لم يكن في ذلك الموضع او الا في ذلك اليوم
في الموضع الذي وصفاه لم يقبل منه البيعة علي ذلك كذا في المحيط وكذا لو اقام
المشهود عليه بيعة هذين انه كان في مكان كذا ذكر مكان اخر سوى مكان الذي
ذكره الاول لا تقبل هذه الشهادة كذا في الذخيرة وكذلك كل بيعة قامت علي ان
فلان لم يفعل لم يفعل لم يفعل كذا في المحيط وكذا اذا شهد الشاهدان ان هذا الشيء
لم يكن له وكذلك اذا شهد لم يكن فلان علي فلان دين وكذلك اذا اقام بيعة علي حق
فتعفى له به فيقول المظن عليه انما اقيم بيعة انه لم يفعله الا يقبل منه هكذا
في المستوطان كل سنتين لو اجتمعنا في حالة سقطنا لوجود الكذب في احدهما
فاذا بدا الحكم الحكم باحدهما تبين الكذب في الاخرى مستطال لو شهدوا انه
طابق غيره يوم الغفر بالكوفة وشهدوا هذان انه طابق ربي في هذا اليوم
مكة وشهدا بطلان ولو حكم اليكم باحدى البيعتين ثم جات الاخرى لا تقبل الشهادة
الثانية ولو شهدا بذلك في يومين متفرقين وشهدا من الياوم مقدار ما يسير الراكب
من الكوفة الى مكة جازن شهدا كذا في محيط التمسح حسني لو شهدا انان انه طلق
امرأته يوم الخميس وشهدا حران انه اعتق عبده بعد ذلك اليوم بالكوفة فان
القاضي يقضي بالطلاق بالوقت الاول فان استقام ان يكون في المكان جميعا
باسرع مما يقدر عليه من السير فحق عليهم بشهادتهما والاطلاق الوقت الثاني هكذا
في المحيط ولو اقامت امرأة البيعة ان اتميت تزوجها يوم الخميس فقامت علي
لها اقامت امرأة اخرى البيعة انه تزوجها في ذلك اليوم حراسا لم يقبل بينهما
كذا في فتاوى قاضي خان اذا شهدا هذان انه قتل زيد يوم الخميس وشهد
اخران انه قتل يوم الخميس بكوفة واجمعوا عند الحكم قبل الشهادتين فان
سبقت احدهما وقضي بها ثم حضرت الاخرى لم تقبل كذا في الهداية رجل
اقام بيعة علي انه جرحه يوم الخميس هذا الجرح وقضيت بذلك ثم اقام المدعي عليه
الجراحة علي احد الشاهدين بيعة انه جرحه يوم الخميس بكوفة لم يقبل بيعة علي ذلك
ولو لم يكن قضيت بالاولى حتى اجعت البيعتان والدعويان ابطالها كذا
في المحيط في التوادروا اقام رجل البيعة ان هذا قتل ابني يوم الخميس فقام ابن اخر
السنة ان فلانا اخر قتل اباه يوم الخميس بكوفة قبلت البيعتان وحكم لكل واحد
منهما بنصف الدية ولو كانا المقتولين البيعتان والقاتل واحد بطلت الشهادة
ونظير ذلك في الجا مع كذا اقام الابن الاكبر البيعة ان الابن الاوسط قتل اباه
والاوسط اقام البيعة ان الاوسط قتل اباه والاوسط اقام البيعة علي الاكبر انه قتل
اباه فحقت البيعتان معمولة ويكون لكل واحد علي صاحبه ثلث
الدية كذا في محيط السرخسي ولو اقام البيعة علي دار في يد رجل اخطا كانه لا يبيعه

مات ابوه يوم كذا مورثها عنه المدعي لا وارث له غيره واقامت امرأة البيعة
ان اباه تزوجها يوم كذا اليوم بعد اليوم الذي ذكره الابن موته وولوله هذا الولد
ثم مات بعد ذلك ولها الميراث والمهر فان القاضي يقضي بالمهر والميراث سواء قضا القاضي
بيعة الابن او لم يقض فاقامت امرأة اخرى البيعة بعد ما قضا القاضي بيعة الاولى
انه تزوجها بعد ذلك الوقت قبلت بينهما ايضا ولو ان اقام البيعة علي رجل
انه قتل اباه يوم كذا وقضى القاضي بذلك ثم اقامت البيعة انه تزوجها بعد ذلك اليوم
لا تقبل بيعة الابن يوم القتل ما لم يقض به كذا في فتاوى قاضي خان ولو ان الابن اقام
البيعة ان هذا الرجل قتل اباه عمدا بالسيف من عشرين سنة وانه لا وارث له غيره
واقامت امرأة البيعة انه تزوجها من خمس عشرة سنة وان هولا اولاده منها
وهم ورثته قال ابو حنيفة رحمه الله فقبل بيعة المرأة وبقيت النسب
اسكتنا ولا تقبل بيعة الابن علي القتل كذا في محيط السرخسي ولو اقامت المرأة
البيعة علي السكاج ولم تات بولد فالبينة بيعة الابن والميراث للابن دون الميراث كويقتل
القاتل انما اسكتني في النسب خاصة وهو قوله اي يوسف ومحمد رحمهما الله
كذا في المحيط وفي الامم اقام رجل البيعة علي اخوانه قتل اباه عمدا في ربيع
الاول فاقام المدعي عليه البيعة انه راوا اباه حيا بعد ذلك الوقت او انه كان حيا
وافرضه الف درهم بعد ذلك الوقت وانما عليه دين واقام رجل علي اخرا البيعة
انه اقرب فلانا اباه امسى الف درهم وانما عليه دين واقام الاخر البيعة ان اباه مات
قبل ذلك الوقت واقامت امرأة رجلين ان فلانا طلق امرأته يوم الخميس فقام
فلان البيعة انه كان في ذلك اليوم حيا بمي فالبينة بيعة المدعي الي بيعة المدعي عليه
الان تاتي العامة وتشهد بذلك فيوقد بينهما دهم كذا في الذخيرة ولو اقام رجل
البيعة علي رجل انه قتل اباه عمدا فقام اخر البيعة انه باعه امس عبدا
بالف روي عن اي يوسف عن اي حنيفة رحمه الله انه يقضي بالقود ويبيط البيع الذي
هو الاحدث وهو قوله اي يوسف رحمه الله كذا في محيط السرخسي اذا شهد اربعة
علم رجل وامرأة بالزنا فشهدا ربيعة اخرى علي هولا الشهود اربعة فزاد هذا باطل
علي قوله اي حنيفة رحمه الله وعندهما المحدثان الاول بينهما في الفريق الثاني
والشهود عليه الاول لا يجدا تبا فلهذا في المحيط لقوله لا امرأتين له انك اكلت
هذا الرغيف لا تقبل بينهما دهم في طالق وشهدا هذان ان هذه اكلت هذا الرغيف
وشهدا حران ان الاخرى اكلت هذا الرغيف لا تقبل شهادتهما ولو قضى بشهادة احده
الفريقين لا تقبل شهادته الفريق الثاني كذا في محيط السرخسي وان رد القاضي الشهود شمر
مات احدا الفريقين ثم شهد الفريق الثاني بما شهدوا به واعادوا شهادتهم لا تقبل
شهادتهم فان جات الاخرى بشاهدين آخرين قبلت شهادتهما كذا في المحيط اذا ه
شهدا هذان انه قال لبيد ان ميت من مرضي فانت حرو وقال الاثوري مات من
ذلك المرض وقالت الورثة لا يذبح علي فاما القول قول الورثة مع البيعتين وان قامت
لها بيعة اخذت بيعة العبد كذا في الذخيرة وان قال ان ميت من مرضي هذا
قتلان حروان يريقت فقلان الاخرى فقال العبد الذي قال له ان ميت من مرضي

هذا فان حر البينة انه مات من مرضه ولكن قبلت بینه ويقضي بعقته ففتق
ثلاثا هو يسمى في ثلث قيمته ان لم يكن للميت مال سوى القدين وكان قيمتهما سوا
كان قامت البينتان جميعا اخذت بالبينة التي شهدت على موته من ذلك المرض ولا قبل
بينة الاخرى فان قالت الورثة مات من مرضه قبل ان يراى يفتق البعد المقر له من ثلث
ماله بعد عتق الاخر بشهادة الشهود من جميع المال فيعتق ثلثه مما اوصيت في ثلثي
قيمته ان لم يكن للميت مال غير العبدون هكذا في المحط لو شهد شاهدان انه قد
قتله فلا يان قتل وان قد قتل وشهد شاهدان انه مات طمونا فان احبر العتق
من ثلثه وكذلك لو شهد انه اعتقه ان حدث به حادث في مرضه او سفره هذا وان
قد مات في ذلك السفر او المرض وشهداخران انه وضع من ذلك السفر ومات في اهله فاني
احبر شهادتهما سواد العتق وان شهداخران الاخران انه قال ان رجعت من سفر
هذا فميت في اهلي بفلان صروا انه قد رجعت فاني في اهله فاني واجمعا الى القاض فاني
لا احبر شهادتهما ان الذين شهدا على الرجوع واجمعا قيمتهما الذي شهدا الله ما
في سفره كفا في المسبوط في باب الوصية في العتق من كتاب الوصايا ان قامت المسرة
البينة ان زوجها طلقت يوم النحر بالرقعة واقام هذه البينة انه اعتقه في ذلك اليوم
بعتي وجات البينتان جميعا والرجل يتخذ لك كلمة فالستتان باطلتان فان صدق
الرجل احدي البينتين ومجد الاخرى ففي عليه بالطلاق والعتاق جميعا كذا في المحط
اذا اقام المدعي عليه سنة ان شهود المدعي محروودا في محض في قد حدهم قاضي بلد
كذا فلا في وقت كذا وكذا وقتا كان فلا في قاضي في ذلك فقام الشهود عليه
العتق الا اقيم البينة على اقرار ذلك القاضي انه ما اخبرني حد العتق ولم يوفت واحدة
من البينتين وقتا فلقاض بعض بكونه محروودا في العتق ولا يتمتع القاض من
القضا بكونه محروودا في العتق تبسبب سنة الاقرار فان كان شهود العتق قد وقتوا
وقتا بان شهدوا ان قاضي كذا حده العتق سنة سبع وخمسين واربعائة مثلا فقام
المشهود عليه سنة ان ذلك القاضي مات سنة خمس وخمسين واربعائة واقام البينة
انه كان غائبا في أرض كذا سنة سبع وخمسين واربعائة فان القاضي يقضي بكونه محروودا
في العتق ولا يملك الى بينة الا ان يكون موت القاضي قبل الوقت الذي شهد الشهود
باقامة الحدية وكون القاضي غائبا في أرض كذا في الوقت الذي شهد الشهود باقامة
الحدية مستغفنا ظاهرا فيما بين الناس عليه كل صغير وكبير وعالم وجاهل
مخيف لا يقضي القاضي بكون الشاهد محروودا في العتق ويقضي على المشهود عليه
بالمال وعن هذه المسئلة اسمي جنا جواب مسئلة صارت واقعة القوي صورتها
رجل ادعى على رجل انه كان لاي فلان بن فلان عتقك مائة دينار وقد مات ابي قبل استيفاء
شي منها وصارت المائة دينار مبركة في محضه لا انه لا وارث له عتري وطلعت بتسلم
المائة الدينار فقال المدعي عليه قد كان لا يسكن على مائة دينار كما ادعت الا اني ادبت
منها ثمانين دينارا الى ابني في حال حياته وقد اخبر ابني في حال حياته يقضي ما ادعت
ببلدة سمقند في بيتي في يوم كذا فقال القاضي محطبا ان صدد دينار كذا صارا ثمانين
هشتاد دينار يقضي كذا ام ارنو ومرار برنو جزير يست دينار كذا است واقام

على ذلك

على ذلك سنة فقال المدعي للمدعي عليه انك مسطل في دعواك اقرار ابي يقضي ثمانين
دينارا متك لما ان ابي كان غائبا عن بلدة سمقند في اليوم الذي ادعت اقراره
فيه وكان بلدة كيرة واقام على ذلك ينقهل يندفع بينة المدعي عليه بينة المدعي
تقبل الا ان تكون عجيبة ابي المدعي عن سمقند في اليوم الذي شهد سمقند المدعي
عليه على اقراره بالا اعتقنا سمقند وكونه بلدة كيرة ظاهرا مستغفنا
بهرقه كل صغير وكبير وكل عالم وجاهل فبسم القاض يرفع بينة المدعي
عليه كذا في الذخيرة ذكر في باب البين بالجماع من القاضي الصغير اذا لم
عبد حر ان لم اجمع العام فقال تحت فشهد شاهدان انه ضحي العام بالكروفة
لم يفتق العبد وقال محمد رحمه الله يفتق كذا في الفصول العامة وقول محمد
رحمه الله اوجه كذا في فتح القدير وقال لعبد ان لم ادخل الدار اليوم فاني
حرو واقام العبد بينة انه لم يدخلها تقبلت بل فقال هذا الوجه امرها بدها
ان ضحيتها بغير حياية ثم ضحيتها وقال ضحيتها بعبادة وقد قامت هي بينة انه
ضحيتها بغير حياية فيغلن تقبل بينتها وان قامت على التمسك بغير حياية على
الشرط حلف ان لم تخفي صهرتي هذه البينة ولم تخفي اخليها في كذا اقامت
طالق ثلاثا فشهد شاهدان انه خلف بكذا ولم تخفي صهرتي في تلك الليلة او لم
يكلمها في ذلك وقد طلقت اسرته بغير هذا البين تقبل هذه الشهادة كذا في الفصول
العامة كوشهدا ثمان انهما اسلاموا ونسبتهما في اسلامه وشهدا حرانا انه اسلام
ولم يستثن في ايمانه تقبل الشهادة على ثمان في الاسلام كذا ان مشايخ بخاري
سلبوا عن رجل ادعى ان ارضه ليست بخارجية واقام بينة على ذلك وشهد
الشهود ان ارضه هذه خرة فاجاب التزم بقول هذه الشهادة وقال بعضهم
لا تقبل هذه الشهادة لان قصدهم من هذه الشهادة نفي الجراح فخرجوا الى قول
هذا القابل ولا تقبل على انه لا تقبل هذه الشهادة كذا في الذخيرة ادعى انها امراته فانت
بالرفع ابي محرمه عليه ثلاث طلقات لانه قال الكفلان روث بكذا وان فاشات
بزدك فويتم فانت طالق ثلاثا وقد مضى ذلك اليوم ولم يسلم لفاشات وقات
البينة على ذلك اندفعت عنها حضومة الزوج رب السلام في السلم الصبح وانكلم
اليه يقول وقع فاسد لانه لم يذكر الاجل واقام البينة تقبل كذا في الفصول العامة
ادعى التاجر بانه ملكه وحنه وحنه على ملكه وانه لم يزل على ملكه ولم يخرج عن
ملكه بسبب من الاسباب لا تقبل وتقبل وتقبل وتقبل وتقبل وتقبل وتقبل
اذا شرط على الظير الارضاع بنفسها فارضعت بلسن الشاة فلا اخبرها فان حدث
ذلك وقالت ما ارضعت بلسن البهايم وما ارضعت بلسن بلسن والقول قولها
منها استغفنا وان قامت لاهل القسي بينة على ما ادعوا فلا اخبرها قال
شمس الائمة الحلواني رحمه الله تاويل المستسلم انهم شهدوا انها ارضعت بلسن
الشاة وما ارضعت بلسن نفسها اما لو التفتوا بقولهم ما ارضعت بلسن نفسها لا تقبل
شهادتهم وان اقاموا البينة اخذت بينة الظير كذا في الفصول العامة اذا شهد على
رجل ان اسمعناه يقول السبع بن الله ولم يقبل قول النعمان رضي فبانت منه امراته

والرجل يقول وصلت بقولي قول النصارى تقتل الشهادته وتبع العرقه ولو قال
 سمعنا يقول المسيح بن الله ولم ينس منه غير ذلك لا تقبل هذه الشهادة كذا في خزانة
 الفتاوى ادعى علي رجل انه امر صبيا لم يرب حماره ويخرجه عن كرمه فصر به القبي
 حتى مات واثما واثم عليه بنية واقام الموعد عليه سنة ان ذلك الحمار حيا لا تقبل
 بنية لا يها قامت علي التي مقصود الكذا في الفتنة **الفصل**
 انما ينسب في شهادته كذا في الفتنة الكافر علي المسلم كذا في محيط السرخسي قبل
 شهادة اهل الامة بعضهم علي بعض وان اختلفت مللهم فعدوا كانوا بعد ان
 كانوا عدوا ولا هكذا في البدائع شهادة اهل الامة علي المستأمنين جائرة بخلاف
 شهادة المستأمنين علي اهل الامة وشهادة المستأمنين بعضهم علي بعض
 تقبل اذا كانوا من اهل دار واحدة وان كانوا من اهل دارين كالروم والترك لا تقبل
 كذا في الظهيرية اما شهادة المرتد والمرتدة فقد اختلف المشايخ فيها فقال
 بعضهم تقبل علي الكفالة وقال بعضهم تقبل علي مرتد مسلمة والامح انما لا تقبل
 علي كل حال هكذا في المحيط اذا شهد شهيد كافران علي شهادة مسلمين لكافر
 علي كافر حق او علي قضا قاضي المسلمين علي كافر لمسلم او كافر لم يجز شهادتهما
 ولو شهد مسلمان علي شهادة كافر جازت كذا في المبسوط كافر في يده امسة
 اشترها من مسلم فشهد عليه كافران ايها الكافر او لمسلم لم يجز شهادتهما وكذلك
 لو كانت في يده هبة او صدقة من المسلم وهذا قول ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله
 وقول ابي يوسف رحمه الله او لا يرجع وقال ابي حنيفة الكافر خاصة ولا اقبض
 بها علي غيره كذا في الحاوي والمبسوط ولا تقبل شهادة ذميين علي ذميين است
 اسلام لا تقبل يزعم ان اهل الامة وشهادة اهل الامة علي المرتد باطله كذا في محيط
 السرخسي ولو شهد رجل وامرأتان من اهل الاسلام انه اسلام وهو يحد بخبره
 الامام محلي الاسلام ويجبسه ولا يقبله كذا في الظهيرية ذميين مات فشهد عشرة
 من النصارى انه اسلام لا يقبل عليه بشهادتهم وكذا لو شهد فساق من المسلمين
 ولو كان لهذا الميت ولي مستم وبغية او لباه كذا من اهل دينه فادعي الوحي
 المسلم انه اسلام وانه اوصى اليه واراد ان يأخذ ميراثه وشهداثنان من اهل
 الكفر بذلك باحدا ولي المسلم ميراثه بشهادتهما وبعلي عليه بشهادة الوالي
 المسلم ان كان عدلا ولو لم يشهد علي اسلامه غير الوالي المسلم يصلي عليه
 بقول ولية المسلم ولا يكون له الميراث كذا في فتاوى قاضي خان قال في المتن
 اذا شهد رجل علي امرأته مع رجل ايها الرثت والعباد بالله وهي تحدد وتنفذ
 بالاسلام فرقت بينهما وجعلت عليه نصف المهر ان لم يكن دخل بها واجعل مخرجها
 الردة واقرارها بالاسلام نوبة ولو شهدا علي انها اسلمت وهي تحدد واصل دينها
 كان هو النهرانية قبلت شهادتهما علي الاسلام واجعل مخرجها وبناتها علي
 النهرانية رددة ولا يرث من نصف المهر كذا في المحيط روي عن ابي عمر عن محمد
 رحمه الله في الاملا رجل من اهل الامة مات فشهد مسلم عدل واسم انه اسلام
 قبل موته وانكر اوليائه من اهل الامة ذلك فميراثه لاوليائه من اهل الامة بحال

هذا هو الوجه في
 شهادة الكافر
 على المسلم

ويشفي للمسلمين ان يغسلوه ويكفنوه ويعملوا عليه وكذلك ان كان الخبي
 محرودا في قذف بعد ان يكون عدلا كذا في الذخيرة نصراي مات وله ابنان احدهما
 مسلم والاخر نصراني فاقام المسلم نصراي بن ان مات مسلما واقام النصراني
 مسلمين انه مات نصرانيا بعض بالارث للمسلم كذا في محيط السرخسي وكذا لو اقام
 النصراني نصرانيا هكذا في الذخيرة ويصلي علي الميت بقول الله الله الله ما مات
 مسلما لا يشهد اهل النصرانية ولو قال الله الله ابن المسلم اسلامي قبل موته
 وان وارثه وقال النصراني ابي لم يسلم فالقول للنصراني في الميراث ويصلي عليه
 بقول الله المسلم كذا في محيط السرخسي قال في المتن في ابي لم يسلم الاين المسلم
 سنة علي اسلام ابيه قبل موته حتى ادعي رجل علي الميت دينا فاقام سنة ابن النصراني
 يغني له بالمال لئلا يترك ابن المسلم اقام سنة من النصارى علي اسلام لان قبل موته
 قال محمد رحمه الله ان كان الغريم مسلما لم ابطال دينه بشهادة اهل الذمة ولم
 ارد القضا وان كان ذميا ردت القضا وانفذت للابن المسلم جميع الميراث ولو لم
 يترك الميت مالا واقام الابن المسلم شهادة من النصارى علي انه مات مسلما واراد
 اخذ حوته الصغار لم تقبل بشهادة علي ذلك وهذا الحكم لا يخص بهذا الموضع بل في كل
 في موضع شهد قوم من اهل الذمة علي اسلام ميت ان كان الميت لم يترك مالا
 تمام السنة لاحكه لا تقبل شهادتهم ولا يحكم بسلامه كذا في الذخيرة والمحيط
 قال ابن سماعه قلت لمحمد رحمه الله فان كان شهيدا الغريم المسلم
 من المسلمين وقضيت دينه دفعت حقه الابن النصراني ثم جاء الابن المسلم
 ببينة من اهل الذمة ان الابن مات مسلما قال محمد رحمه الله هو الوارث
 فيما كان للنصراني الميت من المال وما يقضي علي الغريم بميتي قال ابن سماعه قلت
 لمحمد رحمه الله فان كان الغريم والابن المسلم اقام كل واحد منهما شاهدين ذميين
 قال فاذا جاءوا معا فالحكم هو الابن المسلم لانه ثبت وراثته باقامه من
 السنة وانما يقبل سنة الغريم علي الوارث فاذا كان الوارث مسلما فشهادة اهل
 الذمة ليست بحجة عليه فلا يستحق الغريم بها شيئا كذا في المحيط لو قال احدهما
 كان ابي مسلما والاخر ايضا وقال الاخر بل والا مسلمت قبل موته وكذبه الاخر
 فالميراث للمعتق علي اسلامه في حال حياة ابيه كذا في محيط السرخسي
 لو قال الابن المسلم لم ير ابي كان مسلما وقال النصراني لم ير ابي
 كان نصرانيا فالقول قول المسلم وان اقام السنة فالسنة كذا في المستم
 ايضا ولو ان المسلم اقام بينة من المسلمين علي اسلام الاب قبل موته
 لم اقبل ذلك حتي يصنفوا الاسلام وكذا اذا شهد شاهدان من المسلمين
 علي نصراني انه اسلام لا تقبل شهادتهما حتي يصنفوا الاسلام وذكر القاضي
 الامام ركن الاسلام علي السخدي في شرح كتاب السير الكبير ان الشاهد
 اذا كان فقيها تقبل شهادته من غير ان يصنف الاسلام وان كان جاهلا
 لا تقبل شهادته مالم يصنف الاسلام كذا في الذخيرة مسلم قال كان زوجي
 مسلما وقال اولاده الكفار لا يرثون كاهرا او للمسلم اح مسلم يضيق المهر

قال الميراث للاخ والمرأة ولو ترك ابنا كافرا وابنة مسلمة فقالت الامة ما ن ابي مسلما
وصدقها الاخ وقال الابن كان ابي كافرا قال لقول الميت ولولم يكن زوجة ولكن
اخ وابن والاخ يدعي الاسلام دون الابن فالميراث للابن بنت واخا مختلفا قال لقول
لمدعي الاسلام وكذلك الابن مع الابن كذا في محيط السرخسي اذا مات الرجل وترك
دارا فقال ابن الميت وهو مسلم ما ن ابي وهو مسلم وترك هذه الدار ميراثا
لي وجا احوال الميت وهو ذمي فقال مات ابي وهو كافر علي ديني وابنه هذا مسلم
فالتقول قول الابن وله الميراث ولو اقام جميعا علي مخالفتها بينة اخذت بينة المسلم
ولو اقام الاخ بينة من اصل الامة علي ما قال ولم يقع الابن البينة لم اخذت بينة الاخ
قال ما اذا اقام الاخ مسلم علي ما ادعي من كبر الميت بغير الميراث للاخ كذا في محيط
والدخيرة قال ابو يوسف رحمه الله نصراني مات وترك ابنا ذميا فاستم اخوها
بعد موته ثم اقام نصراني بينة نصرانية انه ابنه كذا في اقبل بينة علي النسب
وا جعله شريك ابنه النصراني في الميراث ولا يشارك ابنه المسلم في نصيبه كذا في محيط
السرخسي وكذلك لو ترك ابنا واحدا نصرانيا فاسلم بعد موته انه ثم جاء نصراني
وادعي بانه الميت واقام بينة من النصراني فاني اخفي بنسبه من الميت ولا اعطيه
شيئا مما في يد الابن المسلم فان خرج للميت مال كان ذلك كله للمسلم فان مات المسلم
ورثت اخاه بغير يدان بغير ما مات الابن المسلم في ميراث الميت الذمي للابن الذمي
قال ابن سماعه انما لا يكون للابن الذمي حق الميراث مع الابن المسلم في هذه المسئلة
اذا اسلم قبل ان يثبت نسب الابن الذمي اما لو ثبت نسبه قبل اسلامه بهذه البينة
كانت له الميراث الابن المسلم كذا في محيط نصراني مات فقالت امراته وهي مسلمة
اسلمت بعد موته ولي الميراث وقالت الورثة قبل قبضه ولا ميراث لكر قال لقول
لهم وكذا لو مات مسلم عن نصرانية وهي مسلمة يوم الخصومة فقالت اسلمت
قبل موته وقالت الورثة بعده قال لقول لهم كذا في التمر تاشي ادعي خارجا مسلما
وذمي دارا في بد ذي وادعي الميراث وبرهنا فخص بها بينهما ان كان يشهد الذمي
مسلمين والا فخص بها للمسلم وان كان شهودة كفارا هكذا في البحر الرائق والمحيطين
كل شهادة تشهد بها ذمي علي ذمي فلم ينفذ الحكم الشهادة ولم يحكم بها حتي
اسلم المشهود عليه فان الشهادة بطلت فان اسلم المشهود عليه بعد الحكم فالحكم
ما ص عليه ويؤخذ ما حقوق كلها الا في الحدود واما القصاص في النفس وما دون
النفس فالقياس ان ينفذ القاض في الاستحسان لا ينفذ واما السرقة اذا اسلم
السارق بعد القضا قبل القطع فالتاضي يقيمته المال ويبرئ عنه القطع وان اسلم المشهود
عليه ثم اسلم الشاهدان او اسلم الشاهدان ثم اسلم المشهود عليه ان لم يجدوا الشهادة
لم يخصص بها في جميع الحقوق وان جردا في الوجه الاول نصر اسلامها في الوجه
الثاني بعد اسلام المشهود عليه فخص بها في الاموال والقصاص وحد القذف ولم يخصص
بها في الحدود والحالفة لله تعالى هكذا في شرح ادب الخصافي للصدر الشهيد لو شهد
علي نصراني اربعة من الفساري انه زني بامته مسلمة فان شهدوا انه استنكرهم
حوال الرجل وان قالوا طاعة عنه درء الحد عنهم ويعذر الشهود لحق الامة المسلمة كذا في فتاوي

قاضي خان قال ابن سماعه عن محمد بن نصراني شهد علي مسلم ونصراني
انهما قتلا مسلما عمدا قال لا يجوز شهادتهما علي المسلم وادعي النصراني القتل
وا جعل عليه الدية في ماله كذا في محيط قال ابن سماعه رحمه الله سمعت محمدا
يقول في مسلم قطع بنصراني عمدا وزعم القاطع انه خذ لنصراني وادعي المعطوعة
بده انه حر فاقام رجلا وامرأتين من المسلمين علي انه اعتقه مولاة منذرته قال
اقضه حر او قضي منه وان اقام المعطوعة بده نصراني ان مولاة اعتقه منذ شهر
واراد ان يقتل له فانه يفتق بهذه الشهادة ولا اقتض من القاطع قالوا ينبغي
ان يكون القضا بالعنف قولها لا قول ابي حنيفة رحمه الله فان ابا حنيفة لا يري قول
الشهادة علي عني العبد بدون دعواه ولم يوجبه دعوي العبد فانه منكر لذلك
كذا في الدخيرة قال لو ان مسلما قال ان طلق فلان نصراني امراته فبدي حر
فشهد نصرانيان ان فلانا طلق امراته بعد هذا القول اني اطلق امرأة النصراني
ولا اعتق عبد المسلم هكذا في محيط مسلم قال ان دخل عبيد هذه الدار فخصو
حرو قال نصراني امراته طالق ثلاثا ان دخل العبد الدار ثم شهد نصرانيان انه دخل
الدار ان كان العبد مسلما فقتلها دية باطلة وان كان نصرانيا فقتلها علي طلاق
النصراني جارية وعلي العنق لا يجوز كذا في محيط السرخسي نصراني في يده طلسان
اقام كل واحد من مسلم ونصراني ونصرانيان ان النصراني اقربا لطلسان
له قال اني اخفي به المسلم كذا في محيط نصراني اقام بينة علي امرأة نصرانية
انه تزوجها في وقت كذا فخصت بها له ثم اقام المسلم البينة انه تزوجها في وقت
بعد ذلك لا يفتق به له عند ابي يوسف وعندي ابي حنيفة رحمه الله بخص بها له
فلو اقام ما يفتق المسلم عند ابي حنيفة رحمه الله وعند ابي يوسف رحمه الله بخص
لنصراني نصراني مات وعليه دين لمسلم بشهادة نصراني وعليه دين لنصراني
بشهادة نصراني قال ابو حنيفة ومحمد وزفر ابدا بدين المسلم هكذا في محيط السرخسي
فان فصل شي كان ذلك للنصراني هكذا في المحيط ولو كان النصراني حيا وفي يده عبد فادعاه
مسلم وبغير اني واقام كل شاهدين نصرانيين فهو للمسلم بالاجماع كذا في محيط
السرخسي ان مات ذمي عن مائة درهم فاقام مسلم ذميين يدين مائة عليه واقام
مسلم وذمي ذميين مائة فقتلنا المائة المنفردة ونكفها للمسلمين ولو اقام ذمي ذميين
واقام مسلم وذمي ذميين فاما المائة المتروكة بينهم لكل واحد ثلثها وكذا لو اقام الشريكان
مسلمين واقام الذمي المنفردة ذميين قسم ثلاثا ولو اقام الذمي المنفردة مسلمين
والشريكان ذميين او مسلمين فثمن المائة المنفردة والنصف لها كذا في الكافي
نصراني مات وترك مائتي درهم وترك ابني نصرانيين فاسلم احدهما ثم جاز رجل
فاذبح علي الميت مائة درهم فاقام شاهدين نصرانيين فان القاضي يخص بذلك
في نصيب الكافر ولا بد حل الابن النصراني علي اخيه المسلم في نصيبه كذا في المحيط
قال محمد رحمه الله نصراني توفي وترك مملوكا فاسلم المملوك بعد موته ثم شهد
له نصرانيان ان مولاة اعتقه ولا مال له غيره واقام مسلم شاهدين نصرانيين
ان له علي الميت الف درهم قال اقبل شيئا فم جميعا فاعتقه ويسعي الفلام للمسلم

كذا في محيط السرخسي قال محمد رحمه الله في كتاب الرهن ذي مائة فادعي ذي
 بعضا من متاعه رهنا واقام بيته من اهل الذمة وادعي مسلم عليه دين واقام بيته
 من المسلمين ومن اهل الذمة وادعي مسلم عليه دين واقام بيته فان اخذ بيته
 المسلم فادعي دينه حتى يستوفي المسلم دينه فان كان ثمة الذي مسلم من وشهود
 المسلم ذميين او مشركين كان الذي ادعي بحق بالرهن حتى يستوفي دينه كذا في المحيط
 اذا ادعي مسلم علي كافر متالا وادعي كفاة مسلم بذلك واقام بيته من الكفار
 ثبت المال بهذه البيعة على الاصيل ذوا الكفيل وكذلك لو كان اصل المال على
 كافر وشهد كافران علي مسلم وكافراهما كفلا عنه بهذا المال وبعضهم عن بعض
 جازت الشهادة علي الاصيل وعلي الكفيل الكافر ولا يجوز علي الكفيل المسلم
 واذا ادعي مسلم علي مسلم متالا ونحوه المطلوب وادعي الطالب كفاة رجل
 من اهل الذمة عنه بالمال بامرره ويحد الكفيل وشهد كفاة ذميان جازت
 شهاده علي الكفيل ولم تجز علي المسلم حتى ان الكفيل اذا ادعي لم يكن له ان
 يرجع علي المسلم بشئ وكذلك لو كان المال عليهما في الفل والمسلم في صدر الفل
 والذي يقيده عبده او كان الفل عليهما وكل واحد منهما من علي صاحبه ففوز
 البيعة بحجة علي الكافر ومن المسلم كوفي المبسوط ولو ان رجلا مسلما كفلا كافر
 عن كافر بالف درهم فقال الكافر الذي عليه الاصل امره ان يضمن عني فحسب
 المسلم بشاهدين من اهل الكفر ان قد امره بالضمين واقر الطالب انه قد استوفي
 منه المال كان له ان يرجع عليه واذا كفيل مسلم بنفس ذي او مال عليه مسلم ولزمي
 وشهد عليه اهل الذمة فان حجب المسلم الكفالة لم يجز ذلك عليه وان اخبر بها
 جاز ذلك عليه لاقراره فان ادعي المال وشهد شهود من اهل الذمة انه كفيل
 بامرره رجحه كذا في المحيط يجوز شهادة الكفار علي المكاتب الكافر والعبد
 المأذون الكافر وان كان مولاة مسلما كوفي المبسوط لو شهد نصرانيا
 علي العبد المأذون النصراني للمسلم انه قتل هذا الرجل او فرسه لا يجوز
 شهاده علي قتل الرجل ويجوز علي قتل الرهن عندهما وعند اي يوسن
 رجحه ابعه تقبل البيعة عليه في القصاص دون المال في الخطا هكذا في المحيط
 ولو كان العبد المأذون له مسلم ومولاه كافر لم تجز شهاده الكفار علي العبد
 كذا في المبسوط ولو كان كافرا وكل مسلم بشرا او بياض اجز علي الوكيل الشهود
 الا مسلمين ولو ان مسلما وكل كافرا بكذا جازت علي الوكيل الشهود من
 اهل الكفر كذا في المحيط لو مات الكافر وادعي مسلم فادعي رجل علي الميت
 دينه واقام شهودا من اهل الكفر جازت شهادههم استحسانا وان كان
 الوصي مسلما كذا في الظهيرية قال محمد رحمه الله في الجامع مسلم ادعي
 ان فلانا النصراني مات وادعي اليهود واقام شهودا من النصراني فان احضر
 عنهما نصرانيا قبلت الشهادة عليهما قياسا واستحسانا وشهدني الي عسيرة
 واما اذا حضر عنهما مسلما فالقياس ان لا تقبل شهادههم عليه وهو قول جمهور

وفي الاستحسان

وفي الاستحسان تقبل وكذا لو اقام نصراني بيته من النصراني ان فلانا مات وادعي
 ابنه وادعيه لا يعلمون ذلك وادعيه واحضر عنهما الميت كافر تقبل شهادههم قياسا
 واستحسانا وان احضر عنهما مسلما فالقياس ان لا تقبل وفي الاستحسان تقبل كذا
 في الذخيرة لو ان مسلما ادعي وكفاة من النصراني بكذا حتى له بالكوفة واحضر عنهما مسلما
 واقام عليه شهودا نصرانيا لا تقبل وان احضر نصرانيا قبلت شهادههم واذا قبل
 القاضي هذه الشهادة وقضى له بالمال بالوكالة كان ذلك قضاء على جميع الغلما من
 المسلمين وغيرهم حتي لو احضر عنهما مسلما بعد ذلك وهو حي وكفاة لم يكف
 القاضي اقامة البيعة علي الوكالة كفا في المحيط مسلم باع عبده من نصراني فاستحققه
 نصراني بشهادة نصرانيين لا يقضي له لانه لو قضي لرجع بالنصراني علي المسلم كذا في الوجيز
 للمكرذي قال ابن سماعية عن محمد رحمه الله في نصراني اشترى من مسلم عبدا
 وقبضه وادعيه من نصراني اخر ثم ان المشتري الثاني وجد به عينا بعد ما قبضه
 واقام بيته من النصراني ان هذا العبد كان عند المسلم قبل ان يبيعه من النصراني
 المشتري كان له ان يريده علي بايعة النصراني وان كان بايعة لا يقدر علي يريده علي
 بايعة المسلم بهذه البيعة كذا في الذخيرة قال في المتن عني بغيره نصراني
 من نصراني ثم باعه المشتري من نصراني اخر ثم عني تراولته الابدي عني ليد
 من الباعة كلهم نصراني ثم اسلم واحضرتهم عن ادعي العبد انه حر الاصل واقام علي
 ذلك شهودا من النصراني قال زفر رحمه الله لا تقبل بيته سواء اسلم
 اولهم او اخرهم او وسطهم حتي تقع بيته من المسلمين وقال ابو يوسف رحمه
 الله ان كان المسلم يري الاخر هو الذي اسلم لم تقبل بيته وان كان غيره اسلم
 فقبضه بقبضه وتراولته اليه فيما بينهم حتى يذهبوا الي المسلم فلا يوجب ذلك الثمن
 ولا من قبله من الباعة وطحا كان العبد اقام البيعة علي الاعناق فان اقام بيته
 ان البائع يملو لا قد اعنته وقد اسلم الاولا والشهود نصراني لا قبل بيته وكذلك
 ان كان الاوسط هو الذي اسلم لا تقبل بيته علي عني الاوسط ولا علي عني من
 بعده وتقبل بيته علي عني من قبله وهذا قول ابو حنيفة وزفر رحمه الله وقال
 ابو يوسف رحمه الله بايعة الباعة اقام البيعة عليه من النصراني انه اعنته الذي قبل
 المسلم والذي بعده سواء ويقبل شهادههم وقبض بقبضه الا ان يقوم البيعة علي المسلم
 فلا تقبل واذا اقام علي غيره يراعيون حتي يذهبوا الي المسلم فلا يرجع عليه ولا علي
 من قبله الا ان يقر بذلك المسلم ويترادون بالثمن حتي يذهبوا الي الذي اعنته
 كذا في المحيط الباب الحادي عشر في الشهادة علي
 الشهادة الشهادة علي الشهادة جازة في كل حق لا يفسط بشيء وهذا
 استحسان فلا تقبل فيما يندري بالشبهات كالحودود والقصاص كذا في الهداية
 وفي شهادات الاصل لو شهد شاهدان علي شهادة شاهدين ان قاضي كذا ضربت
 فلانا حدا في ذوق فهو جائز وذكر في ديانا الاصل انه لا يجوز كذا في المحيط اما
 التقدير ففي الاحسان من نوا در ابن رستم عن محمد رحمه الله يجوز في التقدير
 الشهادة علي الشهادة كذا في فتح التدبير ولا يجوز في درجات حتي يجوز الشهادة

وان

علي قولنا انما لا يجوز
 في الشهادة

علي شهادة الفروع ثم ونم صيانة لحقوقهم عن الاتوا كذا في الكافي لا يجوز علي شهادته
رجل اقل من شهادته رجلين او رجل وامرأتين وكذا علي شهادته المرأة وهذا عن
كذا في الخلاصة رجالا شهدا علي شهادته رجلين او علي شهادته قوم جاز عندنا كذا
في فتاوى قاضي خان لو شهد امرؤ علي شهادته نفسه وشهد اخوان علي رجل اخر قبل كذا
في الخلاصة ولو شهد علي شهادته رجل واحد ما يشهد بنفسه ايضا لم يثبت كذا في محيط
السر حسي وصفية الاشياء وان يقول شاهد الاصل لهذا الفرع شهد ان
لريد علي بكون كذا فاشهد انت علي شهادتي بذلك او يقول شهد علي شهادتي
اني استشهد ان فلانا ابن فلان اقر عتوي بكذا او يقول شهد اني سمعت فلانا
يقول فلان بكذا فاشهد انت علي شهادتي بذلك ولا يقول اشهد اعني بذلك
وكذا لا يقول فاشهدا بشهادتي ولا يدين فيهم كاشهد عند القاضي لثقل الي
محلي القضاء ولا يحتاج الاصل الي ان يقول استشهد في فلان علي نفسه كذا
في الكافي لو ان اصلين قال لرجلين اشهدنا ان سمعنا فلانا يقول علي نفسه
لفلان بكذا درهم فاشهدا علينا بذلك فشهدا لفرعان لا تقبل شهادتهما وكذا
لو قال الاصلان لشهدا فلانا اقران لفلان عليه الف درهم فاشهدا يا تشهد
بذلك او قال كاشهدا عليه ان تشهد عليه بذلك او قال فاشهدا علينا بما شهدنا
او قال لفلان علي فلان الف درهم فاشهدا ان شهدا عليه او قال فاشهدا علي
ما شهدنا وكذا لو قال الاصل للفرع شهد اني اشهد علي اقر فلانا ابن فلان ان
فلان بكذا درهم لا يصح الا شهادته في هذه الوجوه كذا في فتاوى قاضي خان واذا اراد ان
يشهد غيره علي شهادته ينبغي ان يحضر الطالب والطلوب ويسمع لهما واذا اراد ان
يشهد عند غيبتهما ينبغي ان يذكر اسمهما ونسبهما الا انه اذا كان المشهود عليه
غائبا فذكر الاسم والنسب يجوز للاسما ولا يفي هذا القدر للقضا كذا في المحيط
ويقول شاهد الفرع عند الاداء اشهد ان فلانا اشهدني علي شهادته ان فلانا اقر عتوي
بكذا او قال لي شهد علي شهادتي بذلك لانه لا بد من شهادته وذكر شهادته الاصل
وذكر التحييل ولها لفظ اطول من هذا واقر من وجه الامور واسماها كذا في الهداية
وهو الاصح كذا في الزهري لو شهد الفروع ولم يقولوا نحن تشهد علي شهادته
هذه لا تقبل لا تقبل شهادتهم كذا في خزانة الفتاوى لا تقبل شهادة شهود الفروع
وينبغي ان يذكر الفرع اسم الشاهد الاصل واسم ابه وجده حتى لو ترك ذلك
فالقاضي لا يقبل شهادتهما كذا في الدخيرة لا تقبل شهادته شهود الفرع هه
الا ان يموت فهو الاصل او غير موافقا لا يستطيعون حضور مجلس
القاضي او غيبوا مسيرة ثلاثة ايام ولها لهما قصور فاعدا كذا في الكافي هذا
ظاهر الرواية والفتوي عليه هكذا في التاخر خاتمة وعن ابى يوسف رحمه الله ان
كان في مكان كوخا اذا الشهادته لا يستطيع ان يبيت في اهل صبح الاشهاد
وبه اخذ الفقهاء ابو الميث كذا في الزهري والهداية وكثير من مشايخنا
اخذوا بهذه الرواية كذا في المحيط وعليه الفتوي هكذا في الفتاوى السراجية
وفي نوادر هشام سالت محمدا رحمه الله عن رجل خرج وشيعه قوم وهو يريد مكة

اوسفر

اوسفر اخر سماه ثم ودعه القوم وانصرفوا ثم شهد قوم علي شهادته وادعي
المشهود عليه انه حاضر فقد شهد السنة علي ماسي ولم يرد واعلم ذلك هل
تقبل الشهادة علي الشهادته في قول من لا يقبل الشهادة علي حاضر قال بلى لان
الغيبه يكون هكذا فان كان ودعه وهو في منزله ولم يرد حين خرج لا قبل
شهادته كذا في التاخر خاتمة قال الاصل في الشهادته حسام الدين لا يجوز
الشهادة علي الشهادته من الامير والسلطان اذا كان في البلد كذا في القتيبة
وجوز شهادته لابن علي شهادته الابدون قضايه في رواية في الصحيح الجواز فيها
كذا في فتح القدير ان كان الاصل محبوسا في المعرف فاشهد علي شهادته هل يجوز للفرع
ان يشهد علي شهادته هل يجوز للفرع ان يشهد علي شهادته واذا شهد عند القاضي
فالقاضي هل يقبل شهادته لا كره هذه المسألة في شيء من الكتب وقد اختلف
مشايخ زماننا فيمنهم قالوا ان كان محبوسا في سجن هذا القاضي لا يجوز ان كان محبوسا
في سجن الوالي ولا يمكنه الاخراج من الحبس يجوز وقد قيل ينبغي ان لا يجوز كذا في مجموع
الاصل في الشهادة اذا كان امرأة محدرة يجوز شهادتها علي شهادتها والمرأة
التي تخرج من بينها لفضاحتها والرجل الحام وخوة تكون محدرة بشروط ان
لا يتخالط الرجال كذا في القتيبة ان كان الاصل ممتلكا قال القاضي بديع الدين
لا يجوز سوا كان من ذورا وغير من ذورا كذا في التاخر خاتمة وفي التاخر صغرى
الاشهاد علي شهادته نفسه يجوز وان لم يكن بالاصول عند حتى لو حل لهم العذر
من مرض او سفر او موت يشهدا بالفروع كذا في الخلاصة لو ان فروعا شهدا علي
شهادته الاصول ثم حضر الاصول قبل القضاء لا يقبل شهادته الفروع كذا في فتاوى
قاضي خان شاهد الاصل اشهد غيره علي شهادته فلم تقبلها وقال لا قبل
ينبغي ان لا يصير شهادته كذا في القتيبة رجل اشهد رجلا علي شهادته ثم شهد ان
يشهد علي شهادته لا يصح فيه في قول ابى حنيفة وابي يوسف رحمه الله لا يشهد
علي شهادته بعد النهي جازت شهادته كذا في فتاوى قاضي خان ولو شهدا علي شهادته
رجلين انه اعتق عبده فلم يقبل شهادتهما حتى حضر الاصلان وفيما الفروع عن
الشهادته صح عند عامة المشايخ وقال بعضهم لا يصح والاول اظهر كذا في الخلاصة
وان انكر شهود الاصل الشهادة لم تقبل شهادة شهود الفروع كذا في الهداية
لو ان فروعين شهدا علي شهادته الاصل فشهدا علي شهادته او شهدا او شهدا
او فسق او ذهبن عقله وصار كالا يجوز شهادته بطلان شهادته علي شهادته
واذا شهد الفرع علي شهادته اصل فردت شهادته لفسق الاصل لا تقبل شهادته
اخرها بعد كذا في فتاوى قاضي خان والمبسوط وهكذا في الخلاصة اذا شهد
الرجل رجلا علي شهادته ثم صار الاصل كالا يجوز شهادته ثم صار كالا يجوز شهادته
بان فسق ثم تاتي ثم ان الفرع شهد علي شهادته الاصل جازت شهادتهما وان شهدا رجلا
علي شهادتهما والفرعان عدلان ثم صار ابا سفيان ثم صار عدلين فشهدا او شهدا
علي شهادتهما فصح جاز كذا في المحيط ان شهد الفرعان عند القاضي فردا القاضي
شهادتهما للتمهة في الاولين لا يقبلها بعد ذلك من الاولين ولا من شهادتهما

علي شهادتها وان كان رد شهادته الفرعيني لثبوتها فيها فثبتها في الاولين جازية
 اذ انما عدلين وكذلك ان اشهد رجلين عدلين اخرون كذا في الذخيرة اذا شهد
 شاهدان على شهادته عديني او مسلمين او كافرين على مسلم فرددتها القاضي بذلك
 ثم عتق العبدان واليهما ثمان واسم الكافران وشهدا بذلك واشهداها او غيرهما
 على شهادتهما جازية في المحيط ان كان الاصل في شهادتهما لا يردان
 يشهدا الفرع الا ان يردا الا شهادتهما في القابلية لو ان شهادتهما الاصل اتردا
 استلما لم تجز شهادته الفرعيني على شهادتهما ولو شهد الاصلان بانفسهما بعد ما استلما
 تقبل شهادتهما كذا في السانن راجية اذا قال الفروع اشهدنا الاصول على شهادتهما
 لفلان ابن فلان علي فلان ابن فلان بكذا الا ان لا يعرف فلان بن فلان المشهور عليه
 بكذا فالقاضي يقبل الشهادته ويأمر المدعي ان يقيم بينة ان الذي احضره فلان ابن
 فلان كذا في المحيط فرعان شهدا على شهادته اصلين ان كان القاضي يعرف
 بالاصول والفروع بالعدالة قضى بشهادتهما وان عرف الاصول بالعدالة ولم يعرف
 الفروع بساكن عن الفروع وان عرف الفروع بالعدالة ولم يعرف الاصول ذكر الحنفية
 رحمه الله ان القاضي يسأل الفروع عن اصولهم ولا يقضي قبل السؤال فان عدلا الاصول
 بثبت عدالة الاصول بشهادتهما في ظاهر الرواية وعلى محمد رحمه الله انه لا يثبت
 عدالة الاصول بتعديل الفروع والصحح ظاهر الرواية وان قال الفرعان
 للقاضي لا تعدل لا يقبل شهادتهما فان قال المدعي انا اشك بين يديهما على قول محمد
 رحمه الله لا يلتفت اليه ولا يقضي بشهادتهما كذا في فتاوى قاضي خان وان قال المدعي
 سل عن الاصل فان عدل لا يقبل ذلك في ظاهر الرواية كذا في محيط السرخسي اذا قال
 الفرعان لا نعرف الاصل اعدل ام لا قال شمس الامية الملقب ان لا يرد القاضي شهادتهما
 ويسأل عن الاصول على ما هو عليه كذا في فتاوى قاضي خان وهكذا في غير ذلك
 رحمه الله وهو الصحيح كذا في المحيط والذخيرة لو قال الفرع للقاضي انا نكف في الاشهاد
 لا يقبل القاضي شهادته الفرع على شهادته كذا في فتاوى قاضي خان وان سكت
 الفروع عن تعديلهم صح ويتعرف القاضي عدالة شهود الاصل ممن هو من اصل
 التركية وهذا عندنا في بعض وجهه وعند محمد رحمه الله لا تقبل هكذا في الكافي ذكر
 هشام عن محمد رحمه الله انه في عدل اشهد على شهادته شاهدان ثم غاب غيبة منتظفة
 نحو عشرين سنة ولا يدري اهو على عدالة ام لا فثبت على تلك الشهادته ولم يجد الحاكم
 من يسأل عن حاله ان كان الاصل مشهورا كابي حنيفة وسفيان الثوري فثبت شهادتهما
 لان عترة المشهور يتخذ ثبوتها وان كان غير مشهور لا يقضي بها كذا في فتح القدير
 قال في الجامع اذا شهد شاهدان على شهادته شاهدان على الفروع ولكن يرد الوكيل الوية
 بالدية على العاقلة ثم جاء المشهود يقضي حيا فلا ضمان على الفروع ولكن يرد الوكيل الوية
 على العاقلة ولو جاء الشاهدان الاصلان وانكر الشهادته لم يصح قرارهما في حق
 الفرع حتى لا يجب عليهم الضمان ولا ضمان على الاصلين ايضا وان قال الاصول
 ان قد شهدناهما باطل ونحن نعلم يومئذ انهما كاذبان لم يثبتنا شأنا وان شأنا صحت
 الولي فان صحت الاصلين رجعا على الولي لم يرجع على الاصلين كذا في الرحيق

عشر في جرح القاصي
 عشر في جرح القاصي

الباب الثاني عشر في الجرح والتعديل لا بد ان يسأل القاضي
 عن الشهود في السر والعلانية في سائر الحقوق وطعن الخصم او لا عند الويوسف
 ومحمد رحمه الله وعندنا في حنيفة رجمته تقتصر على ظاهر العلانية في المسكن حتى
 يطعن عليه الا في الحدود والتقصا فان سأل في السر ويحكم في العلانية فيحكم
 بالاجماع طعن الخصم او لم يطعن والفتوى على قولها في هذا الزمان هكذا في الكافي
 فان لم يطعن الخصم في الشهود بل عدلهم فان قال هم عدول صدقوا فيما شهدوا عليه
 او قال هم عدول جاز شهادتهم علي وعلى القاضي يقضي عليهم بدعوى المرعي
 ولا يسأل عن الشهود لانه اقرب الحق وان قال هم عدول ولم يرد او قال هم
 عدول الا انهم اخطوا في الشهادة فان كان المدعي عليه عدلا يصح للتركية ينظر
 ان لم يجد دعوى المرعي عند الجواب بل سكت حتى تشهد عليه الشهود ثم قال
 هم عدول قال ابو حنيفة وابو يوسف رجموا الله القاصي يقضي للمدعي بشهادتهم
 ولا يسأل عنهم سوا كان المدعي به حقا ثبتت مع الشبهات او لا ثبتت معها وقال
 محمد رحمه الله القاضي لا يقضي قبل السؤال بل يسأل عنهم وان جرد دعوى المرعي
 فلما شهد عليه الشهود قال هم عدول في بعض الروايات لجعل هذا على الخلاف
 الذي تقدم عندهما يقضي القاضي لمن غير سؤال وعند محمد لا يقضي بالتمسك عن
 غيره وذكر في الجامع الصغير ان في هذا الوجه لا يصح تعديل الخصم في قولنا يوسف
 ومحمد رحمه الله ويكون تعديلها تعديلة العدم وفي بعض الروايات
 عن محمد في هذا الوجه يقول القاضي للخصم ما ذا تقول اصدقوا في الشهادة ام لا
 كذا في الكافي قال فقد اقرنا ادعي المدعي وان قال كذبوا لا يقضي وان كان
 فاسقا ومستورا لا يصح تعديله ولا يقضي القاضي ولا يعمل قول الخصم هم عدول
 اقرارا على نفسه بالحق وان لم يصح تعديله اذا كان فاسقا ومستورا يسأل الله القاضي
 صدقوا الشهود ام كذبوا فان قال صدقوا كان ذلكا قرارا فبعض القاضي باقراره
 وان قال كذبوا لا يقضي هكذا في فتاوى قاضي خان اذا عدهما قبل ان يشهد
 عليه ثم شهدا عليه فأنكر المشهود عليه ما شهدا به فالقاضي لا يقضي بذلك التمهيد
 كذا في المحيط رجل شهد عليه شاهدان بحق فعدلا احدهما فقال هو عدول الا انه
 غلط واوهم قال القاضي يسأل عن الشاهد الاخر فان عدل الشاهد الثاني
 قضى القاضي بشهادتهما لان قوله غلط او وهم ليس بجرح كذا في فتاوى قاضي
 خان شهدا عليه فقال بعد ما شهدا عليه الذي شهد به فلان علي بحق
 او قال الذي شهد به فلان علي هو الحق الزم القاضي ولم يسأل عن الاخر
 وان قال ذلك قبل ان يشهدا عليه بان قال الذي شهد به فلان علي حق
 او قال الذي شهد به فلان علي هو الحق فلما شهدا عليه قال للقاضي سل
 عنهما قال شهدا على باطل وما كنت اظنهما يشهدان علي بما شهدا به بل مره
 ذلك ويسأل القاضي عنهما فان عدلا من شهادتهما وان لم يعدلا كذا في ادب القاضي
 للحنفية في المصدر المشهور وهكذا في فتاوى قاضي خان في فتاوى ابي الليث شاهدان
 شهدا عند القاضي والحاكم يعرف احدهما بالعدالة ولا يعرف الاخر فحكم المعروف

بالعدالة قاله فغير لا يقبل تعديله وعن ابي سلمة رواه عن ابي عبد الله
 ابي بكر السجستاني في ثلاثة شهود عند الحاكم وهو يعرف الشئ ولم يعرف الثالث فعدله
 الاثنان قال يجوز تعديلهما اياه في شهادته اخري ولا يجوز في هذه الشهادة وانه موافق
 لقول بعضهم وينبغي كذا في المحيط الواحد يصلح ان يكون منكم ورسولا من القاض من الميركي
 ومنه جازع الشاهد عند ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله والاثنان افضل وهذا في تركية
 السر من تركية العلانية فالعدد بشرط الاجماع كذا في الكافي والجمهور على ان ما يشترط في الشاهد
 من العدالة والبدون والحرية والبهر بشرط ذلك في الميركي في تركية العلانية كذا في فتاوي
 قاضي خان وتركية السر يقبل من العبد والاعمى والصبي والمجذوم في القذف عند ابي حنيفة
 وابي يوسف رحمهما الله كذا في محيط السرخسي والزهري اذا كان على فتن ابي حنيفة رحمه
 الله لا يجوز وعن ابي يوسف رحمه الله انه يجوز كذا في الخلاصة والمراة الواحدة اذا كانت
 لغة صرة جازت ترجمتها عند ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله كذا في رجل وهذا في الاموال
 وما يجوز شهادته في ما لا يجوز شهادته في ما لا يجوز ترجمتها هكذا في المحيط
 ونصح تركية السر من الواحد الفاسق في قوله ابي حنيفة وفي ابي يوسف رحمهما الله كذا
 في فتاوي قاضي خان وكذا كل من لا يقبل شهادته لم يكره في الخلاصة ويقبل تعديل المرأة
 لزوجها وغيره اذا كانت امرأة نورة تحالط الناس وتقام بهم كذا في محيط السرخسي
 واجموا على ان اسلام الميركي شرط اذا كان المسترود عليه مسلما كذا في الخلاصة
 واجموا على ان لا يشترط لفظة الشهادة في تركية العلانية كذا في فتاوي قاضي خان
 وينبغي للقاضي ان يحذر المسئلة عن الشهود من كان عدلا صاحب خبرة بالناس وان
 لا يكون طامعا وينبغي ان يكون فقيها يعرف اسباب الجرح والتعديل وان يكون عسما
 وان وحده فخر عالما ففرا وغيا ثقة فخر عالما او عالما لا يحالط الناس وثقة
 عن عالم يحالط الناس اختار العالم والاوتي ان لا يكون الميركي مغفلا ولا يكون
 منزوبا لا يحالط الناس هكذا في المحيط في كتاب الاقضية وينبغي ان يكون المعدل
 في العلانية هو المعدل في السر وهذا في اصحابنا كذا في الذخيرة وصورة تركية
 العلانية ان يجمع القاضي بين العدل والشاهد ويقول للمعدل هذا الذي عدلته
 او يقول للميركي تحقرة الشهود حله لا عدول معتقوا الشهادة كذا في الكفاية وصورة
 تركية السر ان يبعث القاضي رسولا الى الميركي او يكتب اليه كتابا فيه اسم الشهود
 والساير وحالهم ومحلهم وسوقهم ان كان سوقا حتى يعرف الميركي وساير عمن
 خبرهم واصدقاهم كذا في النهاية وينبغي على بيتي امتية محضو ما عمنه الي ذلك
 الميركي ولا يطلع احد على ما في يدنا حبه حتى لا تعلم فخرج كذا في محيط السرخسي شهر
 القاضي ان يشايع بين تركية العلانية وبين تركية السر وان شئت اكتب بتركية السر
 وفي زماننا تركوا تركية العلانية واكتفوا بتركية السر كذا في فتاوي قاضي خان وقد كانت
 العلانية وحدها في الصدر الاول ووقع الاكتفاء بالسر في زماننا عذرا عن الفتنة فيروى
 عن محمد رحمه الله تركية العلانية بلا وقتة كذا في التتبع في الهداية وينبغي للمعدل
 ان يختار للسؤال عن الشهود من كان موصوفا بالافاضة التي شرطت في الميركي
 كذا في النهاية قال شمس الايمه الحاروي انما يسأل عن خبره انه اذا لم يكن بينه وبينهم

بدية

عداوة ظاهرة ولا يتجامل هو عليهم كذا في لا يعطى الجانية وما اشبهه وهو اختيار
 ابي علي النسفي ورواه عن محمد رحمه الله كذا في الذخيرة وان لم يجد في خبره واهل
 سوقه من يصلح للتعديل يسأل اهل محله وان وجد كلهم غير ثقات يعتمد في ذلك
 بتواتر الاخبار وكذلك اذا سأل خبره واهل محله وهم غير ثقات فانفقوا على
 تعديله او جرحه ووقع في قلبه انه صدقة كان ذلك منزلة لتواتر الاخبار كذا في المحيط
 اذا كان المولى لا يعرف الشاهد فعدله شاهدان عدلان عنده وسعه ان يعدله كذا
 في فتاوي قاضي خان ممن عرفه بالعدالة يكتب تحت اسمه في كتاب القاضي عدلا جازع
 الشهادة كذا في النهاية ويكون تعديله وعليه الاعتماد كذا في فتاوي قاضي خان وروى
 عن محمد انه قال ينبغي ان يكتب تحت اسمه في كتاب القاضي انه هو عدي عدل مرصنا جازع
 الشهادة وبما حذر بعض علمائنا وقال بعضهم هذا اللفظ لا يكون تعديله كذا في قوله عدي
 لفظ موهم الا يريد ان الشاهد اذا قال الحق عدي هذا المرعي يكون باطلا كذا في الطهري
 والفتن بالاثبات رحمه الله في هذا القول وقال هذا ليس بشرط لان العالم بالحققات هو الله
 تعالى وانما يخبر الكلف عما عنده ووقع اجتهاده كذا في المحيط ومن عرفه بالفسق
 لا يكتب شهادته عن الفتن او يقول الله يعلم الا اذا عذر غيره وكذا في قوله يصح
 بذلك يعني بشرطه فحسب بعضه بذلك كذا في الفتاوى ومن لم يعرفه بعدالة ففسق يكتب
 تحت اسمه مستور ثم يرد المستورة مع اثنين القاضي اليه في السر كيلا يظن فخرج
 الميركي ويقصد بالاذي كذا في فتح القدير ينبغي ان يعدله قطعا ولا يتول انتم عدول
 عدي لان الثقات اخبروني بعد التهم ولو قال لا اعلم منهم الاخوة فالاصح ان
 تعدل ولو قال هم فيما علمناهم عدول الاصح انه ليس بتعديل كذا في الخلاصة وفي ادب
 القاضي اذا قال الميركي هم عدول فعد ليس بتعديل وكذلك اذا قال هم ثقات فالقاضي
 لا يكتفي به ويؤلف انه مكره يكتفي وان قال لا اعلم منه الاخوة من انواع الخبر
 لا يكون هذا تعديله كذا في المحيط وقيل يكتب بقوله وهو عدل لان الحرية ثابتة بالدأر
 وهو من اهلها فلا يلزم تلك الزيادة وهذا اصح كذا في فتح القدير وهكذا في الكفاية
 وان قال هو عدل ان لم يكن بشرب الخمر فعد ليس بتعديل كذا في الذخيرة ان
 عرف الميركي الشهود بالعدالة خبره انه علم ان دعوي المرعي كان باطلا وان الشهود
 او هو في بعض الشهادة ينبغي ان يبين للقاضي ما هو عنده من عدالة الشهود
 وايها منهم في بعض الشهادة او بطلان دعوي المرعي ثم القاضي يتفحص عما اخبر به
 الميركي عما في التفحص فان تبين له حقيقة ما اخبر به الميركي رد شهادته الشهود وان
 لم تبين له قل هكذا في المحيط رجل غريب شهد عند القاضي فان القاضي يقول له من
 معارفك فان ساءم وهم يقبلون للمسئلة عنه سبل عنهم في السر فان عدل لعد
 سأل عنهم في العلانية فان عدلوه قل تعديلهم الى ان كان القاضي يريد ان يجمع بين تركية
 السر والعلانية كذا في فتاوي قاضي خان ولا يكتب القاضي ولا يشترط في حاله
 الذي في بلدته ان كان دولة هذا القاضي وان لم يكن كتب القاضي ولا يشترط في حاله
 هكذا في المحيط رجل شهد عند القاضي وهو على رأس حشيش فربما من يذوقه القاضي
 فبعث امينا على جعل ليسان المعدل عن الشاهد فاجعل على المرعي كذا في محيط السرخسي

ان كانت الشهود شهدوا على حد او قاص سال عنهم ايمانهم ويحيى عن ذلك بحثا
شافيا حتى يستقيم معرفة ذلك لانه اذا استقصى رجا ظاهري توجب سقوط الحد
عنه هكذا في شرح ادب القاضي للحنفى المصدر الشهيد اذا اتاه كتاب التعديل واحتاط
القاضي واراد ان يسال عن غيره ايضا فينبغي ان يدفع اليه اسم الشهود ولا يعامله
انه سال عن حاله من غيره فان اتي الثاني بمثل ما جابه الاول فقد انقض ذلك كذا في محيط
الشرح وان عدلهم احدى او خرجهم الاخر قال ابو حنيفة وابو يوسف رحمهما الله
المرح اولي كل واحد اثنان وخرجهم اثنان كان المخرج اولي في قولهم وان جرحهم
واحد وعدلهم اثنان يثبت العدالة في قولهم وان جرحهم اثنان وعدلهم عشرة
كان المخرج اولي كذا في فتاوى قاضي خان اذا سأل القاضي عن الشهود وطعن فيهم
لا ينبغي للقاضي ان يصرح للمدعي بان شهودك جرحوا بل يقول له زد في شهودك
او يقول له لم يجد شهودك كذا في المحيط فان قال المدعي انا اتي بمن بعد لهم
من اهل الثقة والامانة او قال للقاضي اسمي لك اقواما من اهل الثقة فاسألهم عنهم
بذلك فسمي له قوما يصلحون للمسئلة فان القاضي يسمع قوله فان جابقهم وعدلوا
او سأل اولئك فعدلوا ينبغي للقاضي ان يسال اولئك الذين طعنوا فيهم ثم يعطون
عليهم لانه يجوز ان يكونوا جرحواهم بشي يكون جرحا عنهم ولا يكون ذلك جرحا عند
القاضي وعند المعدلين فبعد ذلك المسئلة على وجهين اما ان يشيوا بذلك او يشيوا بما
يكون جرحا عند المعدل في الوجه الاول لا يلتفت الي ذلك ولا يخذ بقول الذين عدلوا
وفي الوجه الثاني المخرج اولي كذا في شرح ادب القاضي للحنفى المصدر الشهيد
وهكذا في فتاوى قاضي خان والظهيرية والواقعات والمحيط نقل عن العيون
وكذا الوعدل المرئي الشهود وطعن المشهود عليه وقال القاضي سال عنهم فلان
وفلان واسمهم فيما يصلحون للمسئلة عن الشهود فان القاضي يسال عنهم فان جرحوا
ويشوا جرحا صالحا كان المخرج اولي كذا في فتاوى قاضي خان وهكذا في المحيط نقل عن
العيون وفي نوادر سامية قلت لمرحمة الله ابا من القاضي المشهود له ان ياتي
من يعدل شهوده قال كذا في الذخيرة لو ثبت عدالة الشهود عند القاضي وقضي
بشيء دفنهم ثم شهدوا عند القاضي في حادثة اخرى اذا كان العهد قريبا لا يستقل
بتعديله وان كان بعيدا يستقل به واختلفوا في الحد الفاصل بينهما والصحيح فيه
قوله ان احدهما انه مقدر بستة اشهر والثاني انه موقوف الى راي القاضي كذا في محيط الشرح
والصحيح انه موقوف ذلك الى راي القاضي كذا في فتاوى قاضي خان والشيخ هذان لو عدلا بعد
ساعات قال القاضي يفتن بشي دفنهما وكذا لو غابا ثم عدلا ولو خرسا او عيما ثم عدلا لا يفتن
بشيء دفنهما كذا في حكاية المفتين لو ان رجلا عدلا مشهورا بالرضا غاب ثم حضر وشهد
وسيل المعدل عنه فان كان الغيب قريبا كان المعدل ان يعدله وان كانت مسقطعة مسيرة
سنة اشهر وجوه فان كان الرجل مشهورا بالرضا كان حنيفة وابن ابي ليلى فله ان يعدله
وان لم يكن مشهورا فالمعدل لا يعدله كذا في المحيط رجل تزول بين ظهري قوم لا يعرفونه
قبل ذلك فاقام بين اظهريهم ولم يظهر لهم منه الا الصلاح والا ستقامة قال محمد
رحمه الله لا وقت فيه وقتا وهو علي كما يقع في قلوبهم وعليه الفتوى كذا في فتاوى

قاضي خان

قاضي خان لو ان صيدا بلغ وشهدت به دة في حكمه الذي نزل بين ظهري قوم
وهو المشهور ولو ان نظريا اسلام ثم شهد فان كان القاضي عرفه عدلا في النصراينة يقبل
شهادته ولا يثبت وان لم يعرفه بالعدالة يسال ممن يعرفه بالعدالة في النصراينة ويسعه
ان يعدله من خبرتيه كذا في الذخيرة في كتاب الافضة عن محمد رحمه الله في نصراينين
شهدا على نصراين وعدلا في النصراينة ثم اسلام المشهود عليه ثم اسلام الشاهد اقول
قال القاضي لا يفتن بتلك الشهادة فان احاد شهدا بعد الاسلام والقاضي يسال المعدل
المسلم عن حالهما ولو كان التعديل السابق من المسلمين فحق القاضي بشي دفنهما
لان ذلك التعديل وقع معتبرا كذا في المحيط لو عرف قاضي الشاهد قضا بعبثية مقطعة
ستقاوا اكثر ثم قدم ولا يدري منه الا الصلاح لا ينبغي للمعدل ان يجرحه كذا في الخلاصة
ولا ينبغي ان يعدله ايضا حتى يتبين عدالته وكذلك الذي لو اسلام وعرف منه
قبل الاسلام لا ينبغي للمعدل ان يجرحه ولا يعدله حتى يظهر عدالته كذا في الذخيرة
قال محمد رحمه الله في رجل انكس ما يصير به ساقط الشهادة من الكباير ثم تاب
وشهد عند القاضي قبل ان ياتي عليه زمان لا ينبغي للمعدل ان يعدله حتى ياتي عليه زمان
وهو علي قوته يقع في القلب انه صح قوته كذا في المحيط ولا يسمع القاضي الشهادته
علي المخرج المحرم عن حق الشرع او البعد وذلك بان يشهد بان الشهود فسقة
او زناة او كذابة او شريرة الحكم او علي اقرارهم انهم جرحوا في هذه الشهادة واقرارهم
ان المدعي مبطل في هذه الدعوى او اقرارهم علي ان لا يشهد له في المدعي عليه
في هذه الحادثة هكذا في فتح القدير ولو اقام المدعي عليه البينة علي مخرج فبحق فمن
حقوق العباد اوحق من حقوق الشرع بان اقام البينة انهم زناوا وصنوا الزنا او شرب
الخمر او سرقوا مني ولم يتقدم العهد او انهم عبيد او احداهم كعبد او شريك المدعي المدعي
مال او قاذف او المعتد فيدعيه او محروون في التقديف والقاضي يستكمل الشهود
او علي اقرار المدعي انه استأجرهم علي اذ هذه الشهادة تقبل كذا في الكافي ثم المدعي عليه
اذا اقام البينة ان شاهد المدعي محروون في التقديف والقاضي يسال الشهود من حادثة
هكذا في الاصل لان اقامة الحادثة حصل من السلطان او من نائبه يبطل شهادته وان
حصل من واحد من الرعايا لا يبطل شهادته فلا بد من السؤال عن ذلك وان قال
حده قاضي كورة كذا قال القاضي هل يسال في اي وقت حده لم يذكره محمد رحمه الله في الاصل
وفي كتاب الافضة ان القاضي يسال البينة ان يعلم انهم هل كان قاضيا في ذلك الوقت كذا في المحيط
فان قال المدعي انا اقيم البينة علي اقراره ان القاضي انما لم يجده وعليه مات قبل
الوقت الذي شهدوا او علي اقراره ان القاضي انما كنت عن المخرج في ذلك الوقت لا يقبل
الكل في الخلاصة لو شهدوا ان المدعي استأجرهم بعشرة واعطاهمها من مالي
الذي كان في يده اني صاحبهم علي كذا من المال ودفعتم اليهم علي ان لا يشهدوا علي
بالباطل وقد شهدوا وطالبهم بترد المال او علي اقرارهم انهم لم يحضروا ذلك المحاسن
الذي كان في ذلك الاصل او علي اقرار المدعي انهم فسقة وخود ذلك من اقراره بما يبطل
شهادته وهم مقبل هكذا في فتح القدير وفي نوادر سامية عن محمد رحمه الله رجل
ادعي دارا في يدي رجل فاقام علي ذلك شهودا واقام المشهود عليه شهودا ان

هذا الشاهد كان يدعيها ويرى انها له فذا اخرج ان عدلت بينه وكذا لو اقام
سنة ان الشاهد كان يدعي الشركة كذا في المحيط واذا اقام المشهود عليه السنة اخرج
ان المدعي وكل الشاهد في هذه القضية فثبتت فيها دهم وقد خاضع قبلت
سنة دهم كذا في قاضي قاضي خان اذا قال المشهود عليه ان الشاهد بن عمران
وقال لا نحن حران لم نملك قط فان عرفنا القاضي وعرف حريته لا يلتفت الى قول المشهود
عليه وان كان لا يعرفها وكانا مجرولين قبل قول المشهود عليه ولا يقبل منها دهم
الا ان يقع المدعي او هما سنة انها حران فثبتت فيها دهم فان قال لاسل عنا
لا يقبل ذلك فان سال عنهما او اخبرنا بها حران فقبل منها دهم كانه ذكر حسنا
كذا في خزانة المفتين وان طلب على ذلك سنة فهو احب واحسن ولو حبا انسان
وادعي رتبة هذا الشاهد بعد ذلك لا ذكر لهذه المسئلة في الكتب قال في غير الاسلام
على البردوي وفيه شبهة يجب ان لا يسمع اذا قامت البينة على حريته ويسمع ان
لم يقع البينة كذا في المحيط وكذا لو قال المشهود كنا عتقنا لا يقبل
القاضي ذلك الابينة كذا في قاضي قاضي خان وكذلك اذا قال المشهود نحن
احرار لاصل وقال المزكون كانوا عبيدا فلان اعتقهم فالقاضي لا يقبل بشهادتهم
حتى يقع البينة على العتق وان اقام المشهود له بينة على المشهود عليه ان فلانا
اعتقهم وهو يملكهم وقضى القاضي بعتقهم كان ذلك فقط على العتق حتى لو حلفوا انكر
الا فتاوى لا يحتاج الى اقامة البينة عليه لان المشهود عليه انتقب حقها عن
المولى كذا في المحيط وما يتصل بذلك قال صاحب الاقضية وشاهد
الزور عدونا المرفعي نفسه بذلك فيقول كذبت فيما شهدت متفرا او يشهد
بقتل رجل او موته فينبى المشهود بقتله او موته حيا كذا في المحيط ولا يحكم به
بردسها دمه بحالته الزعمي او الشاهد الاخر او تكذب المدعي له كذا في فتح
التدوير ولا اذا قال غلطت ارا حطت او ردت منها دمه لثمة هكذا في النهاية
شاهد الزور يعز را جاعا انقل القضا بشهادة او لم يتصل قال ابو حنيفة
رحمه الله تقديره لشهيرة فقط هكذا في الكافي فان كان سو قيا يثبت به
القاضي الى اهل سوقه وقت الحاجة اجمع ما كانوا وان لم يكن سو قيا يثبت
الى محله اجمع ما كانوا ويقول امين القاضي ان القاضي يقرنك السلام ويقول
انا وجدنا هذا شاهدا زورا فاحذروه وحذروه الناس كذا في المحيط ولا يقرب
عندنا في حنيفة رحمه الله وعليه الفتوى وقال لا يقرب وحسنا ويحسنا ناديا
كذا في السراج ذكر حسي الائمة السرخسي انه يشهد عند هذا ايضا كذا في الهداية
قال الحائر الامام ابو محمد الكاتب ان رجعا على سبيل التوبة والابانة والندامة
لا يعبر من غير خلاف ولو رجعا على سبيل الاضرار يعبر بالقرب من غير خلاف
وان كان لا يعلم فعلى الاحتياط كذا في النهاية والرجال والنساء واهل الذمة
في شهادة الزور سواء كان في التوبة كذا في السراج
الشهادة وهو مشتعل على ابواب الباب الاول في تفسيره
وركنه وشروطه وحكمه اما تفسيره فهو في ما اشبه كذا في محيط السرخسي واما

هذا هو الوجه في قوله
في قوله لا يقرب

وكنه فهو قول الشاهد رجعت عما شهدت به او شهدت بزور هكذا في السراج
الوجهان واما شرطه فان يكون الرجوع عند القاض كذا في محيط السرخسي سواء كان
هو القاضي المشهود عنده او غيره كذا في فتح التدوير ومتر حنيفة نظرا اذا ادعي
المشهود عليه عند القاضي رجوع الشاهد في غير مجلس القاضي وانكر الشاهد
ذلك فارد المشهود عليه اثباته بالبينة او استخلاف الشاهد ليس له ذلك
كذا في النهاية وكذلك اذا ادعي الرجوع مطلقا لا يسمع بينته ولا يستخلف
المشهود عليه كذا في الذخيرة لو اقام البينة انه رجع عند قاضي كذا او عنده
المالك يقبل كذا في الهداية والكافي رجع الشاهدان عند قاضي اخر بينهما
كذا في محيط السرخسي واذا اقر الشاهد عند القاضي انه رجع عند غيره مع
اقراره وتجعل هذا رجوعا مستندا من الشاهد هكذا في المحيط لو رجعا عند غير
قاضي وضمننا المال وكتبنا به على أنفسهما صكنا وكتبنا المال الى الوجه الذي هو
له ثم جحد ذلك عند القاضي لم يقض بذلك عليهما وكذلك لو اقر ايدلر عند
صاحب الشرطة او على مل تورة ليس القضا اليه كذا في المسبوط اذا تصادقا
عند القاضي على ان الاقرار بهذا السبب لا يقضي له بل رتبتهما القضا كذا في خزانة
المفتين واما حكمه فاجابة التدوير على كل حال سنوار جعفر القضا بشهادته
ادبع القضا بها والفتان مع التدوير ان رجعا عند القضا وكان المشهود به مسالا
وقد ازاله بغير عوض كذا في السراج الوجهان وان لم يكن المشهود به مسالا بان كان
قضا صا او نكا حائلا ضمانا على الشاهد عند علمائنا وادعان الشاهد متلفا
بشهادته ومذكرا ان كان مالا او كان الاتلاف بعوض مما دله وان كان بعوض
لا يبار له فيبعد العوض لا ضمان ويجب فيما وراءه هكذا في المحيط وانما يضمنان
اذا قبض المدعي المال دينيا كان او نقيضا كذا في الهداية والتخافي وفي الذخيرة
وميسوط في الاسلام ان كان المشهود به عينا فلا يشهد عليه ان يضمن هـ
الشاهد بعد الرجوع قبضا المشهود له امين او لم يقض بخلاف ما اذا كان
المشهود به دينيا كذا في الكافي قال البرازي والذي عليه الفتوى الضمان
بعد القضا بالشهادة في قبض المال اولا وكذا التقا رقبين بعد الرجوع ان اتصل
القضا بالشهادة كذا في فتح التدوير وهكذا في الخلاصة وينظر الى قيمة المشهود
به يوم القضا كذا في المحيط فان رجع الشاهدان عن شهادتهما قبل الحكم بهما لم
يقض القاضي بشهادتهما ولم يضمنوا وان حكم بشهادتهما لم يضمن الحكم كذا
في الكافي اذا رجع الشاهد عن شهادته عند غير القاضي الذي شهد عنده وثبانت
تخلية البينة بالرجوع ويقض القاضي عليه بالفتان هذا القاضي ينفذ ذلك عليه
فما مره باذا الضمان وكذا لو شهد عليه الشاهدان عند القاضي انه اقر انه رجع عند
قاضي من القضاة وعفى عليه بالفتان هذا القاضي يقضي به هذه الشهادة
ويلزمه الضمان كذا في المحيط الباب الثاني في الرجوع بعين
الشيء وان رجع احداهما من النصف والقيمة لمن بقي للمرجع فان شهد ثلاثة
ورجع واحد لم يضمن وان رجع اخرهما من النصف كذا في الكافي ولو شهد رجلان وامرأة

في قوله لا يقرب
في قوله لا يقرب

ثم رجعوا فلا ضامن على المرأة كذا في الذخيرة ولو شهد رجلان وامرأتان ثم رجعوا
المرأتان فلا ضامن عليهما ولو رجع الرجلان يضمنان نصف المال ولو رجع رجل واحد
لا شيء عليه ولو رجع رجل وامرأة فعليها ربع المال اثلاثا ثلثاه على الرجل وثلثه على
المرأة ولو رجعوا جميعا فاليضمان سهمان ثلثاه على الرجلين وثلثه على المرأتين
كذا في البدايع لو شهد رجل وامرأتان ثم رجعت امرأة فعليها ربع المال وإن رجعت
المرأتان فعليها النصف وإن رجع الرجل وحده فعليه نصف المال وإن رجع رجل
وامرأة فعليها ثلاثة ارباع المال على الرجل النصف وعلى المرأة الربع وإن رجعوا
جميعا فعلى الرجل نصف المال وعلى المرأتين النصف كذا في المبسوط ولو شهد رجل وثلث
نسوة ثم رجعوا فعندها على الرجل النصف وعلى النسوة النصف وعنده عليه خمس
وعليهن ثلاثة الاخماس ولو رجع الرجل وامرأة فعليه النصف كله عندها ولا يجب على
المرأة شيء وعنده عليه وعلى الرجعة اثلاثا كذا في التبيين وإن شهد رجل وعشرة نسوة
ثم رجع ثمان فلا ضمان عليهن فإن رجعت أخرى كان عليهن ربع الحق وإن
رجع الرجل والنساء فعلى الرجل سدس الحق وعلى النسوة خمسة اسداسه عند
أي حنيفة رحمه الله وعندهما على الرجل النصف وعلى النسوة النصف
فإن رجعت النسوة العشر دون الرجل عليهن نصف الحق على القولين
كذا في الهداية ولو رجع مع الرجل ثمان نسوة فعلى الرجل نصف الحق ولا شيء على
النسوة كذا في محيط السرخسي ولو رجع الرجل فعليه نصف المال بالاجماع ولو رجع
رجل وامرأة فعليها نصف المال اثلاثا ثلثاه على الرجل والثلث على المرأة هكذا
في شرح الطحاوي الباب الثالث في الرجوع عن
الشهادة في الأموال في الجامع أربعة شهدوا على امرأة بزيادة وقضى بها فزوج واحد
عن مائة وأخر عن ثلث مائة ومائة أخرى والأخر عن ثلث مائة وأخرى فعلی
الراجعين خمسون درهما اثلاثا فإن رجعوا جميعا عن الجميع ضمنوا المائة ارباعا وضمنوا
سويها الاول خمسين أيضا اثلاثا كذا في محيط السرخسي في المشتق رجل مات وترك مائة
درهم فادعى رجلان كل واحد منهما على الميت مائة درهم وأقام شاهدين لمحضر من الوارث
وقضى القاضي لكل واحد منهما مائة درهم وقسمت المائة المتروكة بينهما نصفان ثم
رجع شاهدا أحد الرجلين عن خمسين درهما وقال لم تكن الا خمسون درهما غزما للفرع
الأخر ثلث الخمسين وذلك ستة عشر وثلثان وخمسة أيضا رجل مات وترك ألف درهم
فادعى رجل على الميت ألف درهم وأقام على ذلك بينة وادعى رجل آخر ألف درهم فعنا
وأقام على ذلك بينة وقضى القاضي بالالف بين المدعيين ثم رجعوا ضمن كل شاهد
خمس مائة وإن رجع شاهد أحد المدعيين لم يضمن للورثة شيئا ولم يذكر في الكتاب
هل يضمنان للمدعي الآخر على قياس المسئلة الاولى يضمنان وإن رجع
بعد ذلك شاهد المدعي الآخر فضاء ما لو رجعوا جميعا سواء كذا في المحيط ولو شهد
رجل وامرأتان على ألف درهم ورجل وامرأتان عليها وعلى مائة دينار فقضى القاضي
بذلك ثم رجع رجل وامرأتان عن شهادتهما على الالفهم دون الدراهم لم يضمنوا
شيئا ولو رجعوا جميعا عن الدراهم والدراهم فضمنان الدراهم على الذين شهدوا بها

خاصة

في الرجوع عن الشهادة

خاصة وضمان الولاة عليهم جميعا عند أي حنيفة رحمه الله ارباعا على كل امرأتين
ربع وعلى كل رجل ربع وعندها اثلاثا على كل رجل الثلث وعلى النسوة الثلث كذا في المبسوط
إذا شهد أربعة على رجل بحق فشهادتان عليه خمسية وشهادتان بالف وقضى القاضي
بشهادتهم ثم رجع أحد شاهدي الف فان عليه ربع الف وإن رجع معه شاهد الخمسية
فعليه ربع الف خاصة وعليه شاهد الخمسية ربع الف اثلاثا وإن رجع أحد
شاهدي الخمسية وحده أو رجعا فلا ضمان عليهما وإن رجعوا جميعا فعلى شهادتي الف
ضمان الخمسية التي تقر بها جميعا والخمسية الأخرى ضامنا على المرتقبين ارباعا وإن
رجع أحد شاهدي الخمسية وشاهد الف فان على شاهدي الف نصف الف
خمسية وعليهما وعلى شاهدي الخمسية ربع الف اثلاثا وإن رجع أحد شاهدي
الف واحد شاهدي الخمسية كان على أحد شاهدي الف ربع الف ولا شيء على أحد
شاهدي الخمسية كذا في المحيط ولو كان لرجل على آخر دين فشهدا له وهبه له أو تفديق
به عليه أو براه ثم رجعا بعد القضا ضامنا كذا في الخلاصة وكذا إذا شهدا له أو فاه ثم
رجعا بعد القضا هكذا في محيط السرخسي ولو ادعى رجل على رجل ألف درهم فأقام
بها عليه شاهدين وأقام المشهود عليه بالالف شاهدين انما يراه منها أو شهدا له
أبراء من كل قليل وكثير يدعى عليه فعندوا واجتمعت البينات عند القاضي فانه ينبغي له
أن لا يسمع من الشهود الذين شهدوا على المال فانه أخذ بشهادة شهود البراءة فقط فيهما
ثم رجعوا بكلف المشهود له بالالف البينة ثانيا ولا يلتفت إلى ما مضى إذا اراد فقهرين شهود
البراءة فان اتخاذهما فخصه في ذلك شهود البراءة الذين رجعوا فان شهدا الشهود على
الف انهما على المدعي عليه في الأصل فحقن بهما شهود البراءة ولا يرجحان بها على
المشهود له بالبراءة وانما مراعاتي مدعي المال فاعادة شهوده بعد رجوع شاهدي
البراءة بحضرتهما كذا في المال انما وجب عليهما ساعة رجعا وهو مال حادث وجب
عليهما فلا يخفى بينهما دة الشهود الذين شهدوا به قبل رجوعهما بالمال عليهما
لانها كانت غفيرا المال ساعة بقضى القاضي له ورجعا هكذا في المبسوط ولو شهدا
انه اخبره سنة ثم رجعا بعد القضا قبل الاجل أو بعده ضامنا للمطالب ورجعا على
المطلوب إلى اجله كذا في الخلاصة ثم ههنا يتفحص في رجوعهما قبل اجل الاجل وكذلك
لو رجعا بعد اجل الاجل لأن الضمان انما وجب بسبب انهما بشهادتهما فوئا عليه حق
القبيض وجعلوا الاجل لم يبين ان ذلك لم يكن اثلاثا فلهذا كان له حق الرجوع عليهما
وكان الخيار له ان شاء أخذ المطلوب وإن شاء أخذ الشاهد كذا في المبسوط فان توفي
على المطلوب بموته ميسلم برجع على الطالب كذا في الخلاصة ولو سقط المديون
الاجل لم يضمن كذا في البحار اربعة وإذا كان الرجوع عن الشهادة في مرض الشاهدين
وقضى القاضي بالضمان عليهما فذلك يبرأه اقرارها بالدين في المرض حتى لو ماتا مسوق
من مرضهما وعليهما دين الصحة يبدأ بدين الصحة كذا في الذخيرة لو شهدا على
عبد في يد رجل انه لهذا الرجل وفقي بعه وهو يضمن العبد ثم ذهب اليها ض

عنه وازاد خيرا ومان عند المفقدين ثم رجعا عن شهادتهما فثبتت به ولم
يبلغت الي ما كان فيه بعد ذلك من زيادة او نقصان والقول قولهما في القيمة كذا في المحاي
الباب الرابع في الرجوع عن الشهادة في البيع والهبة والرهن
والعارية والوديعة والبضاعة والمضاربة والسركة والاجارة ان شهدا ببيع شيء بمثل
القيمة او اكثر ثم رجعا لم ينعنا وان كانا قالا من القيمة ضمننا التمسكان ولايين ان يكون
البيع انا او فيه خيار للبائع كذا في الهداية فان شهدوا انه باع من هذا عبده بالف درهم
وشرط الخيار للبائع ثلاثة ايام وقيمة العبد الفان فانكر البائع حكم الحاكم بالبيع ثم
ثم رجعا ان ضمن البائع في الثلاثة ايام وادارته فلا ضمان عليه وان لم يبيع ولا اجاره حتى
قضت الثلاثة واستقر البيع الي تمام القيمة وذلك الف دولارهم كذا في المحصرات
ولو شهدا هلي رجل بالسرق ففقد به ثم رجعا فان كان عتق القيمة او اقل لم ينعنا كالمشتري
شيء وان كان اكثر من قيمته ضمننا ما زاد على قيمته للمشتري وكذا اذا شهدا عليه
بالسرق بشرط الخيار للمشتري وجازا لبيع بعينه المدة وان جازا باجارته لا ينعنا منه
كذا في النبيين اذا كان لرجل امة وقيمتها مائة فشهد شاهدان عليه انه باع من
فلا نة خمسمائة وقضى الثمن والبائع يحج والمشتري يدعي ففقد به ثم رجعا ضمننا
قيمتها مائة للبائع ولو شهدا بالبيع والافقضي به وبالثمن ثم شهدا ببيع الثمن
وقضى به ثم رجعا عن الشهادتين ضمننا الثمن خمسمائة كذا في الكافي ادعي انه اشترى
عبد هذا بالدين الى سنة وقيمته الف فشهدوا عليه بذلك ثم رجعا
فللبائع الخيار ان شاء اتبع المشتري بالدين الى سنة وان شاء اتبع الشهود بالف
حالة وايضا احتار فقيمته بولي الاخر وان اتبع الشهود رجعا على المشتري
بالدين درهم عند حلول الاجل ويطلب لهم الف ويصدقون بالف اخري
هكذا في المحصرات فان وجد المشتري بالبيع كذا فده فان كان يفرقنا قاض
فهذا بمنزلة بيع جديد فبا حد من البائع التي درهم ولا سبل له على الشاهدين
وان كان بقضا القاضي بريد العبد على البائع وبأخذ من الشاهدين ما دفع اليهما
التي درهم ويرجع الشاهدان على البائع بما دفع اليه الف درهم كذا في شرح
القطي وكي ولو شهدا ببيع عبد قيمته خمسمائة بالف درهم حالة وقضى القاضي
بشيء دفعه ثم شهدا ان البائع اشترى الثمن الى سنة وقضى القاضي بالاجل
ثم رجعا عن الشهادتين جميعا ضمننا الثمن للبائع وذلك الف درهم ولو كانت
الشهادة بالتاجيل مع الشهادة بالعقد بدفعة واحدة وقضى القاضي بشهادتهما
كان البائع بالخيار ان شاء ضمن الشاهدين قيمة العبد خمسمائة حاله وان شا
اتبع المشتري بالف درهم الى سنة هكذا في المحصرات ولو شهدا على البيع بحسبة
والفضل به العتق ثم شهدا ان البائع اشترى العتق ثم شهدا ببيع العتق ثم رجعا
عن الشهادتين ضمننا الثمن خمسمائة عند الامام وهو قول الثاني او لا كذا
في الوجيز للكردي ولو شهدا على البائع انما يراه عن كل قليل وكثيره قبله
وقضى به ثم شهدا عليه انه باعه هذا العبد قبل ذلك واخذ العبد فان رجعا عن
البيع ضمننا القيمة وان رجعا عن البراءة ضمننا الثمن كذا في العناية رجلان شهدا

منهم من يشترط ان يكون
الشاهدان من اهل البيت
او من اهل البيت

لرجل

لرجل ببيع عبده من فلان بالدين والمشتري ففقد ففقد بذلك ولم يدر ما فعل العبد
فشهدا اخران ان المشتري قبض العبد ففقد للبائع على المشتري بالدين ثم رجعا
جميعا فان لنا المشتري ضمن الثمن شاهدان على القبض بالدين فسلم له الف منهما
وبرد على شاهد البائع الف وكذا لو ففقد بالشهادتين معا او ففقد بشهادة البائع
او لا كذا في شرح الجامع الكبير فان مات المبيع وقت الخصومة فلا شيء على الشهود
العقد لانهم شهدوا على عقد متفق الا ان بنا حرا حكم لشهادة شهود العقد
ففيهم من الزيادة ههنا في الكافي رجل ادعي على رجل انه باع منه جارته ههنا
الف درهم والمشتري ففقد ذلك فاقام عليه شاهدان فالزمه القاضي البيع والمشتري
يعلم انه لم يشهدا ثم رجعا عن شهادتهما ففقد البائع على البائع والمشتري
في حلالين وطبقا في قول الى حنفية رجعا اليه وفي قول الى يونس الاخر وهو قول محمد
لاجله ان يطاهها كذا في المبسوط شهدا فان شهدا عليه من فلان وقبضه ثم رجعا
بعد لقضا ضمننا قيمة العبد فان ضمننا قيمة العبد لم يرجع في هبته ولا يرجع الشاهدان
في العبد ولو كانا يدين العبد يوم التقضا بالهبة ثم رجعا والباقي لا يرد ضمننا قيمته كذا
في تحصيل السرخسي ولو لم يدين المبيع عليه الشاهد اقيمة فله الرجوع في العبد بقضا
القاضي كذا في المبسوط وكل جواب عرفته في الهبة فهو الجواب في الصدقة الا في فصل
الرجوع فانه لا رجوع في الصدقة بخلاف الهبة كذا في المحصرات عبيد في يد رجل ادعي رجل
انه وهبه له وسلم اليه وبرهن عليه وادعي اخر عليه مثله وشهدا اخران له بذلك
ولم يدر التا ربح قض بينهما نصفين فان رجعا فريقتان ضمن كل فريق للواهب نصف
قيمتها ولا يضمن للموهوب له الاخر شيئا كذا في الكافي ولو شهدا بالهبة لرجل واخران
بالهبة لآخر فرجع هذا الفريقين ضمننا نصفه للواهب ونصفه للموهوب له كذا في العناية
ادعي من له الف على اخر انه رهنه عدا بها قيمته الف والمطلوب مقر بالدين وشهد
شاهدان بالرهن ثم رجعا لم ينعنا ولو كان فيه فضل على الدين لم ينعنا ما دام العبد
حي فان مات في يد المهن ضمننا الفضل على الدين فلو ادعي الراهن الرهن وانكر
المهن لم ينعنا القسط ويضمنان قدر الدين للمهن وان رجعا عن الرهن دون التسليم
بان قال سلم اليه هذا العبد وما رهنه لا ينعنا كذا في محيط السرخسي رجل ادعي رجل
الف درهم وهو مقر بها وفي يد الطالب ثوب يساوي مائة درهم يدعي له فاقام
المطلوب شاهدين انه له رهنه اياه بالمال وقضى به ثم هلك الثوب فذهب بمائة درهم
ثم رجعا ضمننا مائة درهم للمطالب ولو كان ذو اليد مقر بالثوب للراهن غير انه يقول
هو عندي ودعته وقال الراهن بل هو رهن عندك واقام شاهدين عليه ففقد
به ثم قضى ففقد عليه به ثم هلك ثم رجعا فلا ضمان عليه كذا في المبسوط اذا شهد
شاهدان بدفعة في يدي رجل والمودع يحج ذلك ففقد عليه القاضي بالقيمة
ثم رجعا فانها يضمنان ذلك وكذلك البضاعة والعارية على هذا كذا في المحصرات
ادعي المضارب نصف الربح فشهدا به ورب المال مقر بالنصف ثم رجعا والربح
لم يقبض لم ينعنا فان قبضاه واقتسماه نصفين ثم رجعا ضمننا سدس الربح
فبطل هذا في كل ربح حصل قبل رجوعهما فاما ربح حصل بعد رجوعهما

كان كاف راس المال عر ضافكذلك وان كان فقد افر ب المال ملك فسميها فكان راضيا
باستحقاق النكاح كذا في محيط السرحني ولو شهد انه اعطاه بالثلث فلا ضمان
عليها في هذا الوجه اذ رجعها لان القول بكون راس المال بغير شهود فم تلتها على
المضارب شيئا يشهد دعي ولو تولى راس المال في العوضين لم يضمن شيئا كذا
في المبسوط في رجل مال فشهد الرجل انه شاركه شركة معاوضة فقص له بنصف
ما في يده ثم رجعها فثبت ذلك النصف للمشهد عليه كذا في البحر الرائق ولو شهدا انهما
اشتركا ورأس مال كل واحد واحد منهما الف على ان الزوج بينهما اثلاثا وصاحب الثلث
يدعي النصف وقد رجعها قبل الشهادة فقصه القاضي بينهما اثلاثا ثم رجعها عن شهادتهما
ضمن لصاحب الثلث ما بين الثلث والنصف وما رجعها قوما اشترى با بعد الشهادة فلا ضمان
عليها فيه كذا في الحاوي رجل ادعى على رجل انه اجر داره منه شهرا بعشرة والمستاجر
ينكر فشهد شاهدان على ذلك ثم رجعها فان كان في اول المدة ينظر ان كان اجرة مثل الوار
مثل المسمى فلا ضمان عليها وان كان دونه يضمن الزيادة وان كان الا عوي بعد مضي
المدة يضمن الاجرة كذا في شرح الطحاوي ولو ادعى رجل انه استاجر هذه الدابة
من فلان بعشرة دراهم واجرة مثلها مائة درهم والمواجر ينكر فشهد شاهدان
وقضى القاضي ثم رجعها لم يضمن للمواجر شيئا كذا في البدائع ولو ركب رجل بعيرا الى
سكة فغلب فقال له البعير غصبتني وقال الركاب استاجرته منك بكذا ووافقا ثم
عليه شاهدان فادعى القاضي من الغنم وانفذ عليه ما وجب بها من الاجر ثم رجعها
عن شهادتهما فثبت قيمة البعير الا مقدار ما اخذه صاحبه من الاجر ولو كان البعير
اول يوم ركبه يساوي ما ياتي درهم واخر يوم غلب فيه يساوي ثلثا ثمانية درهم لزيادة
في بدنه والاخر خمسون درهما فانها يضمنان ما ياتي درهم وخمسين درهما بحساب قيمته
يوم غلب من اصحابنا رحمهم الله من يقول هذا في قولها اما عند ابي حنيفة رحمه الله
يضمنان بحساب قيمته يوم ركب والاصح ان هذا قولهم جميعا كذا في المبسوط

الباب الخامس في الرجوع عن الشهادة في النكاح والطلاق
والرجوع لو اخلع اذا دعت امرأة نكاحها على رجل واقامت عليه سنة وقضى
بالنكاح ثم رجع الشاهدان فان كان مهر مثلها المسمى واكثر لم يضمن شيئا وان كان
مهر مثلها اقل من المسمى ضمن الزيادة للزوج كذا في الكافي ولو ادعى رجل على امرأة
النكاح واقام على ذلك سنة والمرأة جاحدة فقص القاضي عليها بالنكاح بالسنة ثم رجعها
عن شهادتهما فانها لا يضمنان للمرأة شيئا سواء كان المسمى مثل مهر مثلها او اقل
كذا في الحضرة اذا ادعى رجل على امرأة انه تزوجها على مائة درهم وقالت المرأة لا بل
تزوجتني بالثمن ومهر مثلها الف درهم فشهد شاهدان انه تزوجها على مائة
درهم وقالت المرأة فقص القاضي بذلك ثم رجعها عن شهادتهما فان رجعها عن شهادتهما
حال اقام النكاح او بعد الطلاق فهو الرجوع يضمنان للمرأة ثمنها في قول ابي حنيفة ومحمد
رجعها انهم وان رجعها بعد الطلاق قبل الدخول لا يضمنان للمرأة شيئا عندهم جميعا فيجب
تحكيم المتعة حتى لو زاد ضمنها الزيادة على خمسين عندها هكذا في المحيط ولو شهدا
عليها انه تزوجها على الف ومهر مثلها خمسينا يضمنان الف والنصف الف وهو تنكر

فقصي

لو تزوجت امرأة رجلا
فشهد شاهدان
فقالوا له
فقالوا له

فقصي القاضي بينهما دعي ثم رجعها فثبت ذلك النصف للمشهد عليه كذا في البحر الرائق ولو شهدا انهما
اشتركا ورأس مال كل واحد واحد منهما الف على ان الزوج بينهما اثلاثا وصاحب الثلث
يدعي النصف وقد رجعها قبل الشهادة فقصه القاضي بينهما اثلاثا ثم رجعها عن شهادتهما
ضمن لصاحب الثلث ما بين الثلث والنصف وما رجعها قوما اشترى با بعد الشهادة فلا ضمان
عليها فيه كذا في الحاوي رجل ادعى على رجل انه اجر داره منه شهرا بعشرة والمستاجر
ينكر فشهد شاهدان على ذلك ثم رجعها فان كان في اول المدة ينظر ان كان اجرة مثل الوار
مثل المسمى فلا ضمان عليها وان كان دونه يضمن الزيادة وان كان الا عوي بعد مضي
المدة يضمن الاجرة كذا في شرح الطحاوي ولو ادعى رجل انه استاجر هذه الدابة
من فلان بعشرة دراهم واجرة مثلها مائة درهم والمواجر ينكر فشهد شاهدان
وقضى القاضي ثم رجعها لم يضمن للمواجر شيئا كذا في البدائع ولو ركب رجل بعيرا الى
سكة فغلب فقال له البعير غصبتني وقال الركاب استاجرته منك بكذا ووافقا ثم
عليه شاهدان فادعى القاضي من الغنم وانفذ عليه ما وجب بها من الاجر ثم رجعها
عن شهادتهما فثبت قيمة البعير الا مقدار ما اخذه صاحبه من الاجر ولو كان البعير
اول يوم ركبه يساوي ما ياتي درهم واخر يوم غلب فيه يساوي ثلثا ثمانية درهم لزيادة
في بدنه والاخر خمسون درهما فانها يضمنان ما ياتي درهم وخمسين درهما بحساب قيمته
يوم غلب من اصحابنا رحمهم الله من يقول هذا في قولها اما عند ابي حنيفة رحمه الله
يضمنان بحساب قيمته يوم ركب والاصح ان هذا قولهم جميعا كذا في المبسوط

الباب الخامس في الرجوع عن الشهادة في النكاح والطلاق
والرجوع لو اخلع اذا دعت امرأة نكاحها على رجل واقامت عليه سنة وقضى
بالنكاح ثم رجع الشاهدان فان كان مهر مثلها المسمى واكثر لم يضمن شيئا وان كان
مهر مثلها اقل من المسمى ضمن الزيادة للزوج كذا في الكافي ولو ادعى رجل على امرأة
النكاح واقام على ذلك سنة والمرأة جاحدة فقص القاضي عليها بالنكاح بالسنة ثم رجعها
عن شهادتهما فانها لا يضمنان للمرأة شيئا سواء كان المسمى مثل مهر مثلها او اقل
كذا في الحضرة اذا ادعى رجل على امرأة انه تزوجها على مائة درهم وقالت المرأة لا بل
تزوجتني بالثمن ومهر مثلها الف درهم فشهد شاهدان انه تزوجها على مائة
درهم وقالت المرأة فقص القاضي بذلك ثم رجعها عن شهادتهما فان رجعها عن شهادتهما
حال اقام النكاح او بعد الطلاق فهو الرجوع يضمنان للمرأة ثمنها في قول ابي حنيفة ومحمد
رجعها انهم وان رجعها بعد الطلاق قبل الدخول لا يضمنان للمرأة شيئا عندهم جميعا فيجب
تحكيم المتعة حتى لو زاد ضمنها الزيادة على خمسين عندها هكذا في المحيط ولو شهدا
عليها انه تزوجها على الف ومهر مثلها خمسينا يضمنان الف والنصف الف وهو تنكر

فقصي

النكاح فلا ضمان للزوج علي شهود النكاح امرأة مرتدة ادعت علي رجل انه تزوج
 في حال اسلامها علي الذي درهم ودخل بها وطلوها ثم كانت البرة وانكر الزوج ذلك كله
 ومهر مثلها الف فتشدها شاهدها بالنكاح بالتي درهم وقضى القاضي بشهادتهم
 وشهد آخران علي الدخول والطلاق ومنس وانما اريدت اليوم وقضى القاضي بشهادتهم
 ثم رجعا جميعا عن شهادتهم فتشدها بالنكاح لا يضمنون للزوج شيئا وشهود الدخول
 والطلاق يضمنون للزوج الذي درهم ولو وقع النكاح بالشهادتين جميعا فهذا هو الواقع
 القضا بشهادة شهود النكاح او لا سوالا ان شهود النكاح يجعل متقدما وشهود الدخول
 يجعل متأخرا كما هو الاصل الا اذا وجد دليل مغير ولم يوجد ولو قضي القاضي بشهادة
 شهود الدخول ولا ثم قضي بشهادة شهود النكاح ثم رجعا جميعا عن شهادتهم
 شهود الدخول مهر مثلها ويضمن شهود النكاح القاضي الاخرى وهو الالف الزايد
 علي مهر المثل ولا يرجع احد الطرفين علي الاخر كذا في المحيط اذا شهد شاهدان
 علي رجل انه طلق امراته والزوج يتكرر رجعا بعد النكاح فان كان الطلاق بعد
 الدخول والزوج مقربه فلا ضمان علي الشاهدين وان كان قبل الدخول فنقض
 بنصف المهر والمتعة ثم رجعا فانها يضمنان الزوج ذلك هكذا في شرح الطحاوي
 قال محمد رحمه الله في الجامع مع رجل تزوج امرأة ولم يدخل بها حتى شهد شاهدان
 علي الزوج انه طلقها وتوفي القاضي بينهما وقضى بنصف المهر ثم ماتت الزوج بشر
 رجعت الشاهدان عن شهادتهما فليما يغمران لو زنة الزوج نصف المهر ولا يغمران
 لو زنة الزوج قيمة منافع بضعها ولا يغمران للمرأة ما زاد علي نصف المهر ولا ميراث للمرأة
 ويستوي في حق هذا الحكم ان يكون الزوج حيا او مريفا كذا في المحيط ولو شهدا
 بعد موت الزوج انه طلقها في حياته قبل الدخول بها ثم رجعا لم يضمنا للورثة وضمانا
 للمرأة نصف المهر والميراث كذا في الكافي واذا شهد رجل وامرأتان علي طلاق امرأة
 ورجل وامرأتان علي دخوله بها فنقض القاضي بالصداق والطلاق ثم رجعا فليما
 شهود ثلاثة اربع المهر وعلي شهود الطلاق ربع المهر ولو رجعت شهادته الطلاق
 وحده لم يضمن شيئا ولو رجعت شهود الدخول كله ضمنوا النصف ولو كان شهود الطلاق
 هم الذين رجعوا لم يضمنوا شيئا ولو رجعت امرأة من شهود الطلاق وامرأة من شهود
 الدخول فعلى الراجحة من شهود الدخول ضمن المهر والايمان علي شاهدة الطلاق
 كذا في المسبوط لو شهد رجلان علي الطلاق ورجلان علي الدخول وقضى بذلك ثم
 رجع احد شاهدي الدخول ضمن ربع المهر فان رجع بعد ذلك احد شاهدي الطلاق
 واحد شاهدي الدخول ضمنوا جميعا نصف المهر علي شاهدي الدخول من ذلك
 نصفه والباقي عليهم انلا كذا في الحاوي ولو شهد شاهدان انه طلق امرأة واحدة
 واخران انه طلقها ثلاثا ولم يكن دخل بها فنقض بالفرقة ونصف المهر لها ثم رجعا
 جميعا فضمنان نصف المهر علي شهود الثلاث ولا ضمان علي شهود الواحدة كذا
 في الظهيرية اذا شهد شاهدان علي رجل انه طلق امراته عام اول في رمضان
 قبل ان يدخل بها فاجاز القاضي ذلك والزمه نصف المهر ثم رجعا عن شهادتهما
 فنقض القاضي نصف المهر ولم يضمنها حتى شهد شاهدان علي الزوج انه طلق

عام

عام اول في شوال قبل الدخول به لم تقبل شهادتهما الفريق الثاني كذا في المحيط
 ولو اقر الزوج بذلك برود علي الشاهدين ما ضمنا قبل هذا عند أبي يوسف
 ومحمد رحمه الله خلافا لابي حنيفة كذا في محيط السرخسي ولو شهد الفريق الثاني
 بالطلاق في وقت متقدم علي الوقت الذي شهد به الفريق الاول قبلت الشهادة
 فنسقط الفريق الاول هكذا في المسبوط ولو شهد شاهدان علي الطلاق وشاهدان
 علي الدخول ولم يكن بينهما مهر فنقض بذلك ثم رجعا فمن شاهد الطلاق نصف
 المتعة وشاهد الدخول قيمة المهر كذا في الحاوي وشهد شاهدان انه تزوج هذه
 المرأة علي الف وهو مهر مثلها وقات الزوج بغير تسمية فنقض ثم طلقها ثم رجعا
 فعليها فضل ما بين المتعة الي خمسة مائة ولو شهد آخران علي الدخول ثم رجعا فليما
 شاهد علي الدخول خمسة مائة خاصة وعليها وعلي شاهد علي التسمية فضل ما بين
 المتعة والخمسة مائة فضان ولو شهدا خبران علي الطلاق فنقض ثم رجعا فليما
 الدخول خمسة مائة وعليها وعلي شاهد علي التسمية فان بين المتعة الي نصف المهر وعلي
 الفريق الثلاثة فذر المتعة انلا كذا في محيط السرخسي ولو شهد علي رجل
 انه تزوج امرأة علي الف درهم والزوج يتكرر رجعا وشهد شاهدان خمسة مائة درهم وشهد
 آخران انه طلقها قبل الدخول بها فنقض بذلك ثم رجعا فليما شاهد علي النكاح مائة مائة
 وخمسون وعلي شاهد علي الطلاق رجعا مائة مائة وخمسون ولو شهدا خبران ايضا الدخول
 فالزمنه القاضي الف درهم قبل رجوع الارسة ثم رجعا فليما شاهد علي النكاح خمسة مائة
 الفضل عن مهر مثلها وعلي شاهد الدخول ثلاثة ارباع الخمسة مائة الاخرى وعلي
 شاهد علي الطلاق رجعا كذا في الحاوي ولو شهد شاهدان انه طلقها في يوم النحر
 واخران انه طلقها يوم النحر فاباها القاضي منه ولم يكن دخل بها والزمه نصف المهر
 ثم رجعا فالضمان علي شهود الطلاق دون شهود الانلا كذا في المسبوط ولو شهد
 شاهدان علي امرأة لم يدخل بها زوجها انها اختلفت من زوجها علي ان ابداه عن
 المهر والمروة تخي والزوج يدعي وقضى القاضي بشهادتهما ثم رجعا عن شهادتهما
 فانها يضمنان للمرأة نصف المهر ولو كان الزوج قد دخل بها وباقي المسئلة بحالها
 ضمن المرأة جميع المهر كذا في الأخيرة واذا ادعى انه خالفها علي الف درهم وهي تنكر
 فشهد بذلك عليها ثم رجعا ضمنوا لها الالف وان كانت المنة هي المدركة فلا
 ضمان عليهم كذا في الفرائد **الباب السادس من الرجوع**
 عن الشهادة في العتق والتدبير والكتابة اذا شهد انه اعنت عبدا فنقض بالعتق
 ثم رجعا ضمنوا قيمته سواء كان موصرا او مفسرا والاول المولى كذا في فتح القدير
 اذا شهد شاهدان علي رجل انه اعنت امته هذه فاجاز القاضي ذلك واعتقها
 وتزوجت ثم رجعا عن شهادتهما ضمنوا قيمتها للمولى ولم يسع المولى وطوها كذا في الحاوي
 اذا شهد شاهدان علي رجل في شوال انه اعنت عبدا في رمضان وقيمة العبد يوم
 الشهادة الف درهم وكانت قيمته في رمضان الف درهم فلم يقولا حتى صارت قيمته
 ثلاثة الالف درهم كذا في المحيط وحكمه في حدوده وجير اجنبت فيما بين رمضان الي
 الي ان اعنته القاضي حكمه كذا في محيط السرخسي اذا شهد شاهدان انه اعنت

علي نود الحكم بالسادس

عنده في رمضان ففرض القاض بذلك ثم رجعا وجب عليهما الفهمان ثم انهما
اذا ما السنة انه اعتقه في شعبان لا يسقط الفهمان عنده وعندهما يسقط
ولو اقامت السنة انه اعتقه في شوال لا يسقط الفهمان بالاجماع كذا في شرح النظمي
ولو شهد انه ذبوه ففرض القاض بذلك ثم رجعا ضمنا ما تقصده التدبير فان مات
المولى ويخرج الميراث من ثلثه عتق وضمن الشاهدان قيمته مبررا وان لم يكن له
مال عتق عتق ثلثه ويسعى في ثلث قيمته مبررا ويضمن الشاهدان ثلث القيمة
اذا عمل العبد الثلثين ولا يرجعان بذلك الثلث على العبد وادام يعمل العبد الثلثين
من القيمة ويخرج عتقا فلو لم يبرهنا ان يبرهنا على الشاهدان ويرجع الشاهدان
بذلك على العبد كذا في المسبوط اذا شهد شاهدان انه اعتقه السنة وشهدا ان
انه اعتقه عن ديرة منه وفرض القاض لهما درهم ثم رجعا ضمنا فالشاهدان
على شاهدي الاعتقاد لا على شاهدي التدبير ولو شهد شاهدان التدبير
اول مرة وفرض القاض لهما درهم ثم شهد شاهدان الاعتقاد بالاعتقاد وفرض القاض
بذلك ثم رجعا فان شاهد يبرهنا ما تقصده التدبير ويضمن شاهدان
العتق الباقى قيمته مبررا وان كان شاهد العتق الباقى شهدا انه اعتقه قبل
التدبير فاعتقه القاض ثم رجعا عن شهدا درهم ضمن شاهد العتق قيمته ولم يضمن
شاهد التدبير فالواجب ان يكون هذا الجواب على قول ابو يوسف ومحمد رحمهما
الله ما عاين قول ابو حنيفة رحمه الله فينبغي ان لا يقضى القاض بشهادة العتق
كذا في المحيط ولو شهدا عليه انه كان عبده غاي الف درهم السنة ففرض بذلك
ثم رجعا عن الشهادة وهو يساوي الف الف الف فلهما قيمته وثمانان
العبد بالكتابة على نحوها ولا يقضى المكاتب حتى يودى والولا يوصيه للذي كاتبه
وان عجز فرد في الخصم الرق كان مولاه ويرد المولى ما اخذ من الشاهدان عليها
كذا في الحاوي اذا شهد شاهدان على رجل انه كان عبده بالدرهم السنة وقيمة
العبد خمسمائة وفرض القاض بالكتابة ثم رجعا عن شهدا درهم فان القاض يحرم المولى
فان اختار يقضي الشاهدان لا يكون له احتيارا لاتباع المكاتب بهذا الكتاب ايا فاما
اذا المكاتب الف درهم وفرض الشاهدان ذلك فانه يطيب لهما من ذلك خمسمائة
ويشهدان بالزينة هذا على قول ابو حنيفة ومحمد رحمهما الله وان اختار اتباع
المكاتب او تفاضاه لا يختار القاض لا يكون له تقضي الشاهدان ايا ويرجع على
الشاهدان بالعقل على المكاتب الى تمام قيمته هكذا في المحيط لو شهدا على رجل
انه عتق عبده على خمسمائة وقيمة الف درهم فاعتقه القاض ثم رجعا فامشروا
عليه مخبران شاهدان الشاهدان الف درهم على العبد بخمسمائة وان شهدا
رجع على العبد خمسمائة واياها اختار صما فلم يكن له ان يرجع على الاخر بعد
ذلك بشي ايا كذا في المسبوط اذا ادعى عبدان مولاه كاتبه على الف درهم وهي
قيمتها وادعى المولى انه كاتبه على الفين واقام على ذلك سنة ففرض القاض بالالفين
المكاتب فاداهما رجعا الشاهدان قيمته الف درهم للمكاتب ولو كان المكاتب لم يدع
المكاتب وقال المولى كان جده على الف درهم ومحمد المكاتب فاقام المولى على ذلك سنة

فان القاض لا يقضى بالكتابة سنة المولى ويقال للمكاتب ان شئت فامض على الكتاب
وان شئت قدعها وكن رفيقا فان كان المكاتب ادعى انه حر في المولى بشا فدين
فشهدا انه كاتبه على الفين وفرض القاض عليه بذلك فادى المال ثم رجعا الشاهدان
فاداهما يضمنان للمكاتب الفين وان كانت قيمته اقل من ذلك كذا في المحيط
الباب الثاني في الرجوع عن الشهادة في الولاء والنسب والولادة
والميراث اذا ادعى رجل على رجل اني ابنك والرجل يحد عواه فاقام الابن السنة
انه ابنه وفرض القاض بذلك وان ثبت نسبه ثم رجعا فانهم لا يضمنون شيئا للآب
سوار صمو اخل حياة الاب او بعد وفاته وكذلك لا يضمنون لساير الورثة ما ورثه
الابن المشهود له وكذلك اذا ادعى رجل ولا رجل وقال اني اعتقتك والمعتق
يحد فاقام الميراث السنة على دعواه ثم رجعا لا يضمنون شيئا سوار صمو اخل
حياة المعتق او بعد وفاته كذا في المحيط لو شهدوا انه ابن هذا القتل لا وارث
له غيره والقاتل يقتل عمدا حقيقا بالقصاص وقتله الابن ثم رجعا فلا ضمان
عليهم في القصاص ويضمنون ما ورثه هذا الابن من القتل لو رثته الميراثين
وعليه التقضي بكذا في محيط السر حنفي اذا شهدوا بالولاء لم يضمنوا
ثم رجعا عن شهدا درهم فانهم يضمنون جميع ما ورثه المعتق لو رثته الميراثين
واذا شهدوا بنكاح امرأة وماتت الزوج فبذلها القاض بالنكاح ثم رجعا
عن شهدا درهم او كان الرجوع منهم حال حياة الزوج فلا ضمان عليهم ولو شهدوا
بالنكاح بعد موت الزوج ثم رجعا ضمنوا حصتها من الميراث لساير الورثة
كذا في المحيط لو شهدوا بالرجل مسلم كان ابوه كافرا ان اباه مات مسلما ولم يمت
ابن كافر ففرض القاض بما لابيهم للمسلم ثم رجعا عن شهدا درهم يضمنون الميراث
كله للمكافر كذا في المسبوط اذا سلم كافرا ثم مات ولما كان مسلما كان كل واحد
يدعي انه اسلم فقتل موت ابيه واقام على ذلك شاهدين فورثهما القاض ثم رجعا
شاهدا احدهما ضمنا جميع ما ورثه للاخر وكذلك لو مات رجل على اخ معروف
فاذعى اخرا انه ابنه وشهد له بذلك شاهدان وحكم بالميراث ثم رجعا ضمنا جميع
ذلك للاخ ولو كان صبي في يدي رجل لا يعرف اخرا وعبد فشهدا شاهدان على اقراره
انه ابنه فانت القاض نسبه ثم مات الرجل وفرض له ميراثه ثم رجعا عن شهدا درهم
له لم يضمنوا شيئا كذا في الحاوي لو ان صبا وصية نسيبا وكبرا وعتقا وتزوج احدهما
الاخر ثم جازي مسلما واقام بينه ابنا ولدا ففرض القاض بذلك وفرق بينهما
ثم رجعا عن شهدا درهم لم يقبل رجوعهما ويبيع الزوج ان يطاها وان علم انهما
شهدا يزورا ولا يضمن الشاهدان شيئا عندنا ولو كانت صبية في يدي رجل
يزعم انها امته فشهدا شاهدان انه اقراها نسبه وفرض القاض لم يسع
بيس المولى ان يطاها وان علم انهما شهدا يزورا فان رجعا ضمنا قيمتها ولو ماتت
وتركت ميراثا وسعدان باكل ميراثها وكذلك لو كانت في نسبه من اكل ميراثه
كذا في المسبوط رجل مات وترك عبدين وامه واموالا فشهدا شاهدان لرجل انه اخو
هذه الميت لابيها وامه ووارثه لا وارث له غيره وفرض له بالعبدتين والامه والاموال

عمى قول الميراث بالاسماع
في الرجوع عن الشهادة

ثم شهد شاهدان ان الميت اعتق هذه الامة في صحته وتزوجها وقضى بنكاحها وبالمهر
وجعل لها الثمن وكل واحد من صاحبه ان يكون وارثا ثم رجع شاهد الابن
الاول فانهما يضمنان جميع قيمة الابن الاول والثاني والمرأة بينهما اثمانا سبعة
اثمانا للابن الثاني وثمانيا للمرأة ويضمنان جميع ما ورثه الابن الاول للابن الثاني ولا
يضمنان للمرأة من ميراث الابن الاول شيئا وكذلك لا يضمنان للاخ شيئا وكذا ان رجع
شاهد الابن الثاني ايضا وان رجع شاهد المرأة ايضا فثمانية للمرأة والمهر
وما ورثته بين الابنين نصفين هذا اذا كان يكذب بعضهم ببعض يزعم انه هو الوارث
دون غيره واما اذا كان يصدق بعضهم بعضا في كونه وارثا فلا ضمان عليهما في شيء
من ذلك وكذلك الجواب اذا ثبت ورثة الكل بشهادة شهودين شهدا بذلك في اوقات
مختلفة او في وقت واحد بعد ان شهدا بنسب كل ابن يدعوه على حدة بان شهدا
انه ادعى هذا ثم ادعى الاخر ففقي ثم رجعوا عن شهادتهما ولا فرق بين الفريقين
الواحد في حق الفريقين للابنين والمرأة واما الفرق بينهما في ضمان الاخر ففقي اذا كان
الشهود فرقين لا يضمنان الاخر شيئا وان اقر الراعيان بورثة الاخر وفيما
اذا كان الفريق واحد ضمنا للاخر اذا اقر بورثته هكذا في المخطط لو كان في يدي
رجل عبد صغير وامة فشهد شاهدان انه اقر انه ابنه واخران انه اعتق هذه
الامة بمهر زوجها على الف وهو بنحو ففقي جميع ذلك ثم مات الرجل عن ابنين
سوي الصبي ففقي المرأة بالمهر وقسم المال بينهم على الميراث ثم رجعوا
فشهد الابن يضمنون قيمته الانفسه منها ويضمنون شهود الامة قيمتها
الاميراثا منها ولا يضمنون غير ذلك الا ان يكون المهر اكثر من مهر
مثلها فيضمنون النصف ولكن يطرح من ذلك ميراثها منه هكذا في المخطط
رجل له جاريتان لكل واحدة مخطبة منكمها ولد ولدت له في ملكه فشهد شاهدان
لاخر الولدين انه ادعاه وهو ينكر واخران للاخر مثلها ففقي بالنوبة وامة
الولد ثم رجعوا فان كانت الشهادة والرجوع حال حياة الوالد ضمن كل شاهدتين
قيمة الولد الذي شهدا به ونقصان قيمة ام الولد فاذا اغرما واستهلك الاب
ثم مات ولا وارث له غيرهما وكل واحد من الابنين يصدق صاحبه ضمن كل شاهدتين
للولد الاخر نصف قيمة ام الولد الذي شهدا به كذا في محيط السرخسي ولا يضمن
كل فريق قيمة الولد الذي شهدا به كذا في المحيط ورجع شاهد كل واحد في ميراثه
الذي ورثه جميع ما اخذ منهم الولد في حياته كذا في محيط السرخسي ولا يرجع
كل فريق من الشهود على الابن المشهود له بما عزم كاخته من نصف قيمة امه بعد
النقصان ولا يضمن كل فريق ما ورثه الابن الذي شهدا به الا بالابن الاخر اذا صرف
كل واحد منهما صاحبه فالشهود لا يضمنون شيئا للابنين وباخذ كل فريق من
الشهود ما ضمن للميت من قيمة الولد المشهود له ومن نقصان قيمة امه مما ورثا
عن ابهما هكذا في المحيط واذا كانت الشهادة حال حياة الوالد والرجوع بعد وفاته
ضمن كل شاهدتين لم تشهد له نصف قيمة الولد المشهود له ونصف قيمة امه غير
ام الولد ولم يضمن الميراث كذا في محيط السرخسي ولا يرجع كل فريق من الشهود

ما ضمن

ما ضمن للابن الذي لم يشهد له على الابن المشهود له هذا اذا كان كل ابن يصدق
صاحبه فاما اذا صدق كل ابن صاحبه فالشهود لا يضمنون للابن شيئا كذا
في المحيط واذا كان كلاهما بعد وفاته وله اخ لاه وام ضمن كل فريق للميت لم
تضمنوا له قيمة الولد الاخر وقيمة امه وجميع ما ورثا ولم يضمنوا
للاخر شيئا كذا في محيط السرخسي ولا يرجع كل فريق عما ضمن في ميراث المشهود
له وان كانت الشهادة من فريق واحد بان شهدا ان المولى قال في كلمة واحدة
هذان ابناي من هاتين الجارتين والابن كبير ان يدعيان ذلك مع الجارتين
ففقي ثم رجعوا فان كانت في حياة المولى ضمن المشهود له قيمة الولدين ونقصان
استهلاكهما فاذا اخذ ذلك واستهلكه ثم مات لم يرع المشهود شيئا من قيمة الابنين
ويرجع الشهود ما ضمنوا للمولى فيما ورثه الوالدان عن ابهما ولا يضمن الشهود
للاخر شيئا مما ورثه الابن ان كان للميت اخ وان كانت الشهادة في حياة المولى
والرجوع بعد وفاته لم يرع المشهود شيئا للابنين ولا للاخر وان كانت الشهادة والرجوع
بعد وفاته فالشهود لا يرعون للابن شيئا ويضمنون للاخر قيمة الجارتين وقيمة
الابنين وما ورثه الابن وان كان الشهود فريقا واحدا والولدان صغيران وقت
الشهادة ينتظر بلوغهما فاذا بلغا فان صدق كل واحد منهما الشهود في جميع
ما شهدوا به فهذا وما لو كانا كبيرين وقت الشهادة وادعى جميع ما شهد به الشهود
سواء كان صدق كل واحد منهما صاحبه سوا ولم يذكر محمد رحمه الله في الكبيرين
هذا الفصل انه اذا كان الشهود فريقا واحدا وصدق كل واحد من الابنين
الشهود فيما شهدوا له وكذبهم فيما شهدوا له لصاحبه هل يقبل شهادتهم
وحكي عن القاضي الامام ابو علي الحسين بن الحضر السفي رضي الله عنه انه لا يقبل
شهادتهم وقامة المشايخ قالوا لا بل الجواب في حق الكبيرين والصغيرين
واحد حتى يجوز القضاة للكبيرين بهذه الشهادة لان كل واحد من الكبيرين
وان كذب الشهود ولكن كذبهم فيما شهدوا عليه لا فيما شهدوا له وهذا لا يوجب
خلفا في الشهادة اذا لم يشهدوا عليه ابا يكذب الشهود فيما يشهدون
هكذا في المحيط رجل شهد عليه شاهدان انه اقر ان هذا ابنه من امته
هذه والرجل يحد وقضى القاضي به ثم مات المشهود عليه فشهد شاهدان
بعد موته لصاحبه لصية كان في يده من امته انه ان الميت اقر عندنا
في حال حياته ان هذا الصبي ابنه من امته هذه فان القاضي يقبل هذه
الشهادة بحضر من الابن الاول وينبت نسبه ويصدق امه من جميع المال
ويعطيه نصف ما في يد الابن الاول فان رجع الشهود قيد هذا عن شهادتهم
ضمن شاهد الابن الثاني للابن الاول جميع قيمة الابن الثاني وقيمة امه
وما اخذ منه الميراث ويضمن شاهد الابن الاول للابن الثاني نصف قيمة الاول
ونصف قيمة امه ولا يضمنان له من ميراثه شيئا كذا في الذخيرة في البدائع
شهدا على اقرار المولى ان هذه الامة ولدت منه وهو ينكر ففقي القاضي بذلك
ثم رجع فان لم يكن معها ولد فرجع في حياته منها نقصان قيمتها بان تقوم قنة

وام ولد لوجا زبوعها فبعضنا ان المقصود ان مات المولى عتقت وصمنا بقية
قمتها للمولى فان كان معها ولد فربما في حياته منها قيمة الولد مع ضمان نقصا
فان مات المولى بعده فان لم يكن مع الولد شريك في الميراث لم يضمن له شيئا ورجعنا على
الولد بما قبض الاب منها من تركته ان كانت والا فلا ضمان عليه وان كان معه اخ
صمنا له نصف البقية من قيمتها ويرجعنا على الولد بما اخذ الاب منها لا بما قبض
الاخ ولا يضمنان لما اخذوا الولد من الميراث فان رجعا بعد وفاة المولى فان لم يكن
مع الولد شريك فلا ضمان عليه والا ضمان للاخ نصف البقية من قيمتها ونصف قيمة
الولد لا ميراثا ولا يرجعنا على الولد هنا وان كانت الشهادة بعد موت المولى بان ترك
ولدا وعبد او امه وتركه فشهدنا ان هذا العبد ولدته هذه الامه من الميت وصدها
الولد والامه لا ميراث الا ان وفقي ثم رجعا ضمانا قيمة العبد والامه ونصف الميراث
انتهى كذا في البحر الرائق ذكر عيسى بن ابيان في نوادره رجل مات وترك اخاه لانيه
لا يعلم له وارث غيره فجا رجل وادعي انه اخو الميت لانيه وامه واقام شاهدين
انه اخو الميت لانيه وامه واقام شاهدين انه اخو الميت لانيه وامه فان القاضي يقضي
انه اخو الميت لانيه وامه فان رجعا عن شهادتهم ضمن اللذان شهدا ان اخوه
لانيه ثلثي الميراث والاخران الثلث كذا في الظهيرية والمحيطين ولو رجع احد
الشاهدين الذين شهدا انه اخ لاب واحد الشاهدين الذين شهدا انه اخ لام ضمننا
النصف بينهما التناق كذا في المحيط ولو شهد شاهدان انه اخ لاب فقضى القاضي واعطاه
نصف الميراث ثم شهدا اخران انه اخ لام فقضى به واعطاه نصف الباقي ثم رجعا عن
شهادتهما ضمن كل فريق نصف المال كذا في محيط السرخسي ولو شهد شاهدان
انه اخ لام وقضى القاضي له بسدس الميراث ثم شهدا اخران انه اخ لاب وقضى القاضي
له بباقي الميراث ثم رجعا ففعلوا الذين شهدا انه اخ لام سدس المال وعلى الذين
شهدا انه اخ لاب وقضى القاضي خمسة اسداس المال وكذلك ان شهدا معا وعزل
احد الفريقين وقضى القاضي لباقيهما ففعلوا الذين شهدا انه اخ لاب وقضى القاضي بباقيهما
فانه ينظر في هذا الى القضاء فمن قضى بشهادتهما ولا يقلبه ضمانا ما قضى بشهادتهما والباقي
على الفريق الآخر ولو ان الذي ادعي انه اخ لاب وام شهدا شاهدانه اخ لاب وام وشهد
له شاهد اخر انه اخ لام وشهد له شاهد اخر انه اخ لاب وقضى القاضي بالميراث ثم رجعا الذي شهد
انه اخ لاب وام فعليه ضمان نصف الميراث وان لم يرجع هو ولكن رجعا الذي شهد
انه اخ لاب فعليه ضمان ثلث المال وان رجعا الذي شهد انه اخ لام فعليه ضمان سدس
المال وان رجعا جميعا فالحمل فان لم يكن كذا في المحيط وفي نوادر عيسى بن ابيان رجل
مات وترك اخا موقوفا وعبدين وامه فشهدا شاهدانه كذا في العبدين انه ابن الميت
وشهدا اخران للاخرا انهما ابن الميت وشهدا اخران للامه انهما ابنة الميت وقضى القاضي بشهادتهم
وجعل الميراث بينهم ثم رجعا عن شهادتهم لم يضمنوا للاخ شيئا ويضمن كل فريق مسدس
الشهود قيمة الذي شهدوا له وميراثه للاخرين ولو كان الميت ترك اخا موقوفا وعبد
وامه فشهدا شاهدانه للعبد انه ابنه وشهدا اخران للامه انهما ابنته وقضى القاضي بشهادتهم
وجعل الميراث كله بين الابن والابنة ثم رجعا جميعا فالحمل عن شهادتهم فان شاهد الابن وشاهد

للاخ نصف الميراث ونصف قيمة العبد وللأبنة سدس الميراث ونصف قيمة العبد يضمن
شاهدا الامه قيمتها وميراثها للابن خاصة كذا في الذخيرة وفي نوادر عيسى بن ابيان رجل
مات وترك ابنة واخا لاب فاعطى القاضي البنت النصف والاخ النصف ثم جاز رجل وادعي
انه اخو الميت لاب وام فشهدا شاهدانه اخوه لاب وام وشهدا اخرانه اخوه
لاب وشهدا اخرانه اخوه لام وقضى القاضي بنصف الميراث له ثم رجعا الذي شهدا انه
اخوه لانيه وامه فان عليه ضمان نصف ما صار له من الميراث وان رجعا الذي شهدا انه
اخ لاب فعليه ضمان ثلث ثلثه انما ما صار له من الميراث وان رجعا الذي شهدا انه اخ لام
فعليه ضمان ثمن ما صار له من الميراث كذا في المحيط وفي نوادر ابن سماعه عن ابي يوسف
رجعنا الله رجل مات وترك ابن عم وترك الف درهم في يدي ابن العم فقام رجل البينة
انه اخوه وقضى القاضي له بالالف ثم اقام رجل اخو البينة انه وقضى القاضي له بالالف
ثم رجعا شاهد الاخر عن شهادتهما فليس لابن العم ان يضمنهما وان رجعا شاهد الابن
بعد ذلك فلا ضمان لعنه شاهد الابن فاذا اخذ الالف من شاهدي الابن فلا ضمان
لعم ان يضمن شاهدي الاخ الالف كذا في الذخيرة رجل مات وترك ابنة واخذ ميراثه
فجا رجل اخر وادعي انه ابن الميت واراد ان يشارك الابن المعروف
في ثلث الابن المعروف لنفسه وانكر ان يكون وصلا اليه شئ من الميراث فاني بشاهدين تشهدا
انه ابن الميت وقضى القاضي له بنفسه ثم بشاهدين اخرين فشهدا انه وصلا اليه من مال
الميت كذا وكذا فقضى القاضي عليه بنصف ذلك للابن المدعي ثم رجعا الشاهدان اللذان
شهدا بالنسب علمهما بما ضمنا ولو كانا رجعا جميعا فالابن المعروف بالخيار ان يضمن
شاهدي النسب علمهما بما ضمنا ولو كانا رجعا جميعا فالابن المعروف بالخيار ان يضمن
شاهدي النسب في رجعا علي شاهدي المال وان يضمن شاهدي المال كذا في المحيط
في الجا مع مات رجل غنى وديعة الف عند رجل فقربها واقام رجل شاهدين علمانه عمه
لانيه وامه لا يعلمان وارثا غيره فقضى به له ثم جاز اخر واقام البينة انه اخو الميت لانيه
وامه فانه يقضى به ويسترد المال من الميراث فيدفع اليه فان اقام بعده امر البينة انه اخو
الميت لانيه وامه ابن الميت لا يعلمان له وارثا غيره يقضى له ويرده الاخ على الابن
فان رجعا جميعا ضمن شهود الابن للاخ ولا يضمن شهود الاخ للعم وشهود العم لا يضمنون
للمودع وكذلك لو جازا جميعا وشهدوا حمله كذا في محيط السرخسي رجل مات وترك بنتا
واخا لاب وام واخذت البنت نصف الميراث واخذ الاخ نصف الميراث فجا رجل اخر
وادعي انه اخو الميت للاب وام وحاشا هذين شهدا بذلك وقضى القاضي بنفسه واشركه
مع الاخ المعروف في الميراث ثم رجعا عن شهادتهما انه اخ لاب وبنتا علي شهادتهما
انه اخ لام او علي العكس ضمانا نصف ما صار في يده من الميراث ولا يضمنان جميع
ذلك وكذلك لو رجعا جميعا عن شهادتهما انه اخ لاب وبنتا علي شهادتهما انه اخ لام
ورجعا الاخر عن شهادتهما انه اخ لام وبنتا علي شهادتهما انه اخ لام وبنتا علي شهادتهما
منها الربع مما صار في يده لا يضمن رجعا عن نصف الشهادة وبنتا علي نصف الشهادة
والشاهدان في هذا علي النسبين والفريقان الا شاهد كل فريق علي احد النسبين بسوا
ولو شهد كل فريق علي نسب بان يشهدا احد الفريقين انه اخوه لانيه وشهد الفريق الاخر

واحد بنصف عبده ورجعا لاهل ان الوارث عليهم وضمن كل فريق للموصي له الاخر نصف
قيمة عبده وان اخرج من ثلثة ضمن كل فريق قيمة العبد الذي شهد به وان كان ثلث
ماله الف وخمسمائة ففي كل واحد ثلثة ارباع عبده فان رجعا ضمن كل فريق خمسمائة للورثة
وضمن كل فريق للموصي له الاخرها ثلثان وضمن قيمة ربع العبد ولو كان ثلثة الثلث وقيمة
احدها الثلث وقيمة الاخر الف ففي كل واحد ثلث عبده فان رجعا ضمن كل فريق الثلثين
الثالث للورثة وضمن ثلث الثلث للموصي له الاخر وضمن فريق الثلث ثلثي الثلث للموصي له
بالعبد الاربع والاشي للورثة عليهم ولو كان كل واحد بنصف عبده والآخر ثلث ماله الف
وشهدا الفريق الثاني بالرجوع والوصية ضمن للموصي له الاول قيمة عبده والاشي للورثة
علي الاول والاخر الثاني ولو خرج من ثلثة وثلثة الثمان ضمن شهود الثاني للاول
قيمة عبده والورثة قيمة الثاني ولو كان ثلثة الف وخمسمائة ضمن شهود الثاني للاول
قيمة عبده والورثة قيمة الثاني كذا في الكافي لو شهدا ان الميت اوصى الى هذا في تركته
فضمن القاضي ثم رجعا فلا ضمان عليهما ان استشهدا الوصي شيئا انما اوصى ان علي الوصي
كذا في الحاوي الباب التاسع في الرجوع عن الشهادة
في الحدود والجنابات اذا شهد شاهدان على رجل بفسقة الف درهم بينهما فقطعت يده
ثم رجعا ضمناديه اليه في ماله ولا قصاص عليهما عنونا وصننا الف ايضا لا في الف الف على
المستودع عليه وكذلك كل قصاص في نفس او ذنبها كذا في المبسوط ولو شهدوا عليه
بسرقة فقطعت يده ثم رجعا على احدهما فلا ضمان كذا في القياس اربعة شهدوا
على رجل بالزنا وشهد شاهدان عليه بالاخصان فاجاز القاضي شهادتهما وامر برجمه
ثم رجعا جميعا عن شهادتهما فان شهود الزنا يضمنون الزينة ويجدون حرق القذف
عند ثلثة اربعة واثمان على شهود الاحصان كذا في المحيط ولو شهدا ربة على
رجل بالزنا ولم يحصن فجلده الاحام وجرحته السياط ثم رجعا عن الشهادة
فغدا في حنقه ربه الله ليس عليهم ارش المجرا حنق خلا فلهما ولو لم يخرج السياط فلا
ضمان عليهما بالاتفاق وعلي هذا الحد القذف وحد الحكم والتعزير كذا في المبسوط هو
لو رجع واحد من الشهود قبل ان يحكمها حدوا ولو رجع واحد منهم بعد الحكم قبل
الاستئناف قال ابو حنيفة وابو يوسف غدا بها الله يجدون وقال ابو محمد رحمه الله
حد الرابع ولو رجع احد من بعد استئناف الجلد فعليه الحد خاصة كذا في الحاوي ولو شهد
اربعة على رجل بالزنا والاحصان فضمن القاضي بذلك وامر برجمه فرجعوا عن الشهادة
فجرحته الخيارة وهو حي فان القاضي يذرع عن الرجم وهم ضامنون ارش جرحته
كذا في المبسوط اذا شهد شاهدان على رجل انه اعتق عبده وشهد عليه اربعة
بالزنا والاحصان وضمن القاضي شهادتهما وعقته ورجمه ثم رجعا عن شهادتهما فان
على شهود العتق قيمته لمولاه وعلى شهود الزنا الدية ويكون الدية للمولى اذ لم يكن
للمرجوم وارث اخر من العتق كذا في المحيط ولو كان احدا شهدا العتق احد
الاربعة ضمن حصته من الدية مع حصته من القيمة كذا في الحاوي ولو شهدا ربة
على العتق والزنا والاحصان فضمن القاضي ذلك كله ثم رجعا عن العتق وعلى الذين
رجعا عن الزنا نصف الدية وحد القذف كذا في المبسوط شهدوا على مؤثرهم

في الرجوع عن الشهادة
في الحدود والجنابات

اي ايهم او ايهم او ابن عمهم المحصن بالزنا رجم ولا يعتبر قيمة استعجال الارث
فان رجم ولم يصيبوا مقتله فرجع واحد عن ربه وورث الرجوع فان اصابوا
مقتلا فرجع واحد وكذبوه في الرجوع لم يغرم شيئا وقد وان قالوا شهدت بباطل ما كنت
ما ريت زناه وراياه عن ربع الدية لهم ولا يبرئ وان كذبوه في الشهادة وضد قسوه
في الرجوع عن ربه وحد القذف وحرقوا عن الارث وصرف الى اقرب الناس البص
كذا في الكافي اذا شهدا بقصاص ثم رجعا بعد القتل ضمن الدية ولا يقتض منها كذا في المعتمد
لو شهدا انه قتل فلانا خطأ ثم رجعا ضمن الدية ويكون في ماله وكذا لو شهدا انه قطع
يد فلان خطأ وضمن القاضي ثم رجعا ضمن الدية اليه كذا في البدائع ثلثة شهدوا
بالقتل عمدا فقتل المولى بالقتل فقتل يده ثم رجع واحد منهم فالتقوا على ماله
فان قتله المولى ثم رجع اخر فلا ضمان على المولى ويضمن الرجوع الاول ربع الدية اليه في ماله
ثلثا ذلك في السنة الاولى وثلثه في السنة الثانية ويضمن الرجوع الثاني نصف الدية
النفس في ماله في ثلاث سنين في كل سنة ثلثه فان رجع اخر مع ذلك غرم نصف نصف
الدية في ثلاث سنين في كل سنة ثلثه ويضمن الرجوع الاول فضل ما بين ربع الدية الى ثلثها
فان وجد الشاهد الثالث على كات دية اليد كاملة على المولى والثاني ودية النفس على
عاقلة المولى في ثلاث سنين ثلثة شهدوا بالقتل عمدا فقتل المولى يده ثم رجع
واحد فقطع المولى يده ثم رجع واحد فقطع رجله ثم رجع اخر فقطع يده ثم رجع
الروايات فان بوي من الجرح حنين فعلى الاول ربع الدية وعلى الثاني ربع الدية
ويصف ارش الرجل فان كان الثالث عبدا كان دية الرجل على المولى فان مات منها
فارش اليد عليهما ثلثا وارش الرجل على الثاني والثالث نصفان فان مات من
ذلك كله فالدية عليهما ثلثا كذا في محيط السرختي رجل ادعى على رجل انه قطع
يد وليه خطأ ومات منها وجايبينة شهدوا عليه انه قطع يد وليه خطأ ولم يشهدوا
انه مات منها وجايبينة شهدا اخرين شهدا انه مات من اليد لم يشهدوا على القطع فضمن
بالدية على عاقلة ثم رجع الشهود على القطع خاصة فانما يضمنان جميع الدية ثم ان رجع
شاهد الموت فشهود القطع يرضون عليهم وكذلك لو ان رجلا ادعى على رجل انه قطع
اصبع منه من المفصل خطأ وان كفه شلت منها وانكر المدعي عليه ذلك فحسب
المدعي بشاهدين شهدا على القطع ولم يشهدا على الشلل وجايبنا هذين اخرين
شهدا على انه كفه شلت منها فضمن على عاقلة القاطع دية الف ثم رجع شاهدا
القطع فانهم يضمنان جميع ارش الكف الا ارش الاصبع فيكون على اللذين شهدا
بالضحية ثم ان رجعا للذين شهدا على الشلل فان شاهدي القطع يرضان على
شاهدي الشلل بجميع ارش الكف الا ارش الاصبع فيكون على اللذين شهدا بالضحية
خاصة هكذا في الذخيرة شهدا بقتل عبده رجلا خطأ واخران باعتاقه فقتلها
مما او بالقتل او لا فرجعوا ضمن شهود القتل الف قيمته وشهود العتق عشرة
الف قيمته وسبعة الاف تمام الدية فان شهدوا بعتقه او لا فقتل به ثم شهد
اخران انه قتل قبل العتق والمولى يعلم به ثم رجعوا ضمن شهود العتق قيمته وشهود
الجنابة عشرة الاف كذا في الكافي اذا شهدا بعتق معلق بالي شهدا ان عبده قتل ولي

هذا الرجل اول من امسى وهو يعلم بقيمة العبد الف درهم واخر ان قال
 امسى ان دخل عبدي الدار فهو حر واخر ان انه دخل الدار اليوم وفتن بها ثم رجعا
 ممن شهود السمين ارض الجنانية ومن شهود الجنانية الف درهم ولا شيء على شهود
 الدخول كذا في محيط السرخسي وعن محمد رحمه الله في العلم شاهدان شهدا على
 رجل انه قتل ابن هذا الرجل غموا وشهد هذا الشاهدان على هذا الرجل ايضا
 انه قتل ابن هذا الرجل الاخر غموا والا يوان يدعيان ولا وارث لهما من
 المقتولين غير هذين الا يوان ففتن القاض بالقبض وقتله الا يوان ثم
 رجعا عن احد الاثنين وقال لم يقتل ابن هذا صمنا نصف الدية ولو لم يرجع
 عن شهدائهم وتكن رجعا احد الاثنين حيا فلو لم يقتل ابن هذين نصف
 الدية ان شهد الشاهدان وان شهد الاية القاتل الذي جاء به حيا ولو كان المقتولان
 ابني رجل واحد وفتن القاض له بالنقص وقتله الاية بانيه ثم رجعا الشاهدان
 عن قتل احد الاثنين فلا ضمان عليهما كذا في المحيط الباق
 العا شتر في الرجوع عن الشهادتين على الشهادتين قال محمد رحمه الله
 في الاصل اذا شهد شاهدان على شهداء شاهدان لرجل ثم رجعا الاصول والفروع
 جميعا قال ابو حنيفة وابو يوسف رحمه الله الا ضمان على الاصول والماضيان على
 الفروع وقال محمد رحمه الله المستهود عليه بالخيار ان شهد من الاصول وان
 ضمن الفروع كذا في الذخيرة فان ضمن الفروع فالفروع ما يرجعون على الاصول وان
 ضمن الاصول فالاصول لا يرجعون على الفروع كذا في المحيط وان رجعا الفروع
 وحدهم فعليهم الضمان بلا خلاف كذا في الذخيرة وان قال شهود الفروع كذب
 شهود الاصول او غلطوا في شهدائهم لم يلتفت الي ذلك ولو قال شهود الفروع
 رجعا عن شهدائهم وتنا وقال شهود الاصول قد غلطنا في شهدائنا كان الضمان على
 شهود الفروع كذا في التائار طينة وان قال الفرعان للقاضي قد كانا شهدان
 على شهدائهم هذه ولكنهم رجعا عن هذه الشهادة او قال قد اضربنا بها قد
 رجعا عن شهدائهم ولا ضمان عليهما في شيء من هذا كذا في ادب القاضي للحصاف
 ولو رجعا الاصول فقالوا لم نشهد الفروع على شهدائنا فلا ضمان على الاصول
 بالاجماع وان قالوا شهدنا هم على الفروع على شهدائنا فلا ضمان على الاصول
 عند ابي حنيفة وابي يوسف رحمه الله وقال محمد رحمه الله صمنا هكذا في القاض
 اذا شهد شاهدان على شهداء اربعة وشاهدان على شهداء اربعة شهود بحق ففتن
 به ثم رجعا فعلي الشاهدان الذين شهدا على شهداء اربعة الثلثان وغير الشاهدان
 الاخرين الثلث في قول ابي حنيفة وابي يوسف رحمه الله وقال محمد رحمه الله الضمان
 على الفريقتين نصفان كذا في المسبوط وجميعوا على انه اذا شهد شاهدان على
 شهداء اربعة وشاهدان على شهداء اربعة ففتن القاض في دين شهدائهم ثم رجعا
 ايا الضمان على الفريقتين نصفان هكذا في المحيط اذا شهد شاهدان على شهداء
 شاهدان على رجل بالف درهم وشهد اخران على شهداء شاهد واحد بتلك

الالف

الالف بعينها وفتن القاض بالالف بالشهادتين جميعا ثم رجعا واحد من الفريقتين
 الاول وواحد من الفريقتين الثاني كان عليهما ثلاثة ايمان المال الثمان على احد الاولين
 والثمن على احد الاخرين ولو لم يرجع الا احد الاولين كان عليه ربع الحق ولو رجعا الاخرين
 مع احد الاولين صمنا نصف المال يكون نصفه على الراجح من الاولين ونصفه على
 الاخرين كذا في الذخيرة ولو شهد كل فريق على شهداء اربعة وشهدا دين ورجعا واحد من
 هذا وواحد من ذلك صمنا ثمانين ونصفا وذكر في المسبوط النصف والاصح ان المذكور
 في المسبوط جواب القياس والمثل المذكور في الجامع جواب الاستحسان كذا في محيط
 السرخسي المارجع المذكور عن التركية صمنا وهذا قول ابي حنيفة رحمه الله وقال
 ايضا في علمهم والصحيح قول ابي حنيفة رحمه الله كذا في المفاتيح الباب
 الخلا في عتق الممتدقات لو ادعت امرأة على زوجها انه صالحا لها من نفقتها
 على عشرة دراهم بشر وقاد الزوج صالحا لزوجها على خمسة فشهد شاهدان انه صالحا
 على عشرة ففتن بها ثم رجعا فان كانت نفقة مثلية عشرة او اكثر فلا ضمان عليهما وان
 كانت اقل صمنا الفضل للزوج فيما ضمن كذا في المسبوط اذا فرض القاض على الزوج
 كل شهر لا من نفقة مسماة ومن نفقة لذلك سنة ثم شهد شاهدان انه اقرا فداها
 ه النفقة واجاز ذلك القاضي ثم رجعا عن شهدائهما فليها نصفان ذلك للحرية وكذلك
 ه الولد وكل ذي رحم محرم ممن فرضه القاض له نفقة كذا في الذخيرة الا اطلق امرأته
 قبل الدخول ولم يرض لها مهر فشهد شاهدان انه صالحا من النفقة على عبده
 ودفعه اليها وقبضته وهي تكذب ذلك ففتن القاض عليهما ثم رجعا شاهدان عن
 شهدائهما فليها نصفان للمدة المتعة لا قيمة العبد وفتن القاض لها بالعبد ثم رجعا عن شهدائهما
 المتعة على العبد ولم يرضها على قبض العبد وفتن القاض لها بالعبد ثم رجعا عن شهدائهما
 فليها نصفان لها قيمة العبد كذا في المحيط ولو شهد شاهدان انه صالحا على الف
 درهم ثم رجعا عن شهدائهما كانا المثل للعبد ولو شهدا انه صالحا على عشرة زوايا
 والقاتل بجرح ثم رجعا عن شهدائهما صمنا الفضل على الدية وكذلك هنا فمادرت
 النفس كذا في المسبوط اذا شهد شاهدان على رجل انه عتي عن دم خطا او جرحا
 خطا او عمدا فيها ارض وفتن القاض بذلك ثم رجعا عن شهدائهما صمنا الدية
 وارضى تلك الجرحا وتكفوا الدية عليها في ذلك سنين واربعة من ارض الجرحا حرة
 حمس مائة فصاعدا الى ثلث الدية فتي سنة وما زاد الى الثلث فتي سنة اخرى وما
 كانا اقل من خمسة صمناه حالا وان كانت البية قد وجبت حالا ولم يوجد منها شيء
 وشهد شاهدان انه ابراه منها وفتن بالبراه ثم رجعا صمنا ذلك كذا في الحاوي
 شاهدان شهدا على رجل ثم دعاهما القاضي الى الصلح فاصطلحا على بعضه ثم
 رجعا احد الشاهدين لا يضمن كذا في الفتنة لو شهد شاهدان على رجل انه عتق هذا
 الرجل وفتن القاض به ثم عتقه على مال ثم رجعا عن شهدائهما صمنا
 المستهود عليه بغير ضمان كذا في المسبوط وفي نوادر ابن سماعة عن ابي يوسف رحمه الله
 اذا شهد شاهدان على عبد في يدي رجل وفتن القاض بشهادتهما ثم ان المستهود عليه
 اشترى العبد من المستهود له بمائة دينار ثم رجعا عن شهدائهما فليست له عليه

على وجه المستفاد في
 عشر في

بر جمع على الشهود بالكتابة اذا لم يصدقها ان شهدتها حق بعد ان رجعا عن
 الشهادة كذا في الرجوع اذا شهد شاهدان على عيني يدي رجل انه لفلان
 ففقي به والذي في يديه العبد محمد ذلك ثم رجعا عن شهادتهما وضمهما الثاني
 القيمة فادياها ولم يودياها حتى وهب المشهود له العبد من المشهود عليه وقبضه
 فان الشاهد يبرئ من القنان ويبرئ فيما ادياه فان رجعا الواهب في العبد وقبضه
 رجعا المشهود عليه بالقنان على الشاهدين ولو مات المشهود له فورث المشهود عليه
 العبد رجعا الشاهدان عليه بما ادياه اليه من القيمة كذا في الحادي وكذلك اذا شهد عليه
 يديه او عيني وقضى للمشهود له بذلك ثم رجعا عن شهادتهما مات المشهود له
 وورث المشهود عليه عيسى تلك القيمة او ماله حتى ميراثه ذلك قد يبرئ الشاهدان
 عن القنان كذا في المحيط وكذلك لو كان العبد قتل فاحد المشهود له قيمته فورث
 المشهود عليه من تلك القيمة او ماله من ميراثه وكذلك ان كان له ماله وارث اخر
 وفي حصته من ميراثه وقابلت القيمة كذا في الحادي وفي نوادر عيسى بن ابيان
 رجل ادعى جارية في يديه رجل وبنيت لها انها جارية له وانكحها الذي في يديه ان
 تكون الجارية للمدعي وان يكون الصبي بنتا للجارية في المدعي بشاهدين شهدا
 ان الجارية للمدعي وجا بشاهدين اخرين ان الصبي بنت الجارية ففقي بالجارية
 وابنتها للمدعي ثم رجعا المدعيان الشاهدان الجارية للمدعي فان القاضي يضمنها
 قيمة الامة وقيمة بنتها لان القاضي اذا اقام قضي بالثبت بشهادتهم ان الجارية جارية
 لا يستحق من الاصل فكل ما كان معها من مال او ولد فهو تبع لها فكأنهم شهدوا بالاول
 لما شهدوا بالجارية قاله ارايت رجل في يديه عبيد تاجر كثير المال مات العبد وترك
 مالا كثيرا فجاء رجل وادعى ان العبد عبده لباخذ ما تركه العبد وانكر الذي في يديه ان يكون
 العبد للمدعي وان يكون المال للعبد في المدعي بشاهدين شهدوا ان العبد ملك للمدعي
 او دعه الذي كان العبد في يديه وجا بشهود كثير شهدوا ان المال للعبد وقضى القاضي
 للمدعي بالعبد والمال ثم رجعا الشاهدان الذين شهدوا ان العبد للمدعي فافهم يضمنون المال للمدعي
 كان العبد والمال في يديه فبعد ذلك ان رجعا الذين شهدوا ان الصبي بنت الامة فشهود
 الامة برجعوا على شهود الولد بقيمة الولد وفي المنتقى رجل ادعى انه في يديه رجل
 لها امته وقضى القاضي له بالامة وقد كانت الامة اسم في يديه المدعي عليه ولم
 يعلم القاضي بها فقام المدعي بعد ذلك بينة انها انتها فان القاضي يقضي له بالامة
 ايضا تبعا للام فان قضى التام بذلك ثم رجعا الشهود الذين شهدوا على الام انها
 للمدعي عن شهادتهما فافهم يضمنون قيمة الام وولدها وقد مررت المسئلة
 من قبل قاله وبسبب في هذه المسئلة ان يكون القاضي يقضي بذلك معا
 او قضى بالام ثم بالولد بعد ذلك لان المعنى لا يوجب الفضل هكذا في المحيط
 رجل في يديه عبيد فشهد شاهدان انه لرجل اخر وقضى له ثم شهد اخران
 على المقضي له بالعبد لرجل اخر له وقضى له ثم شهد اخران على المقضي له الثاني
 ان العبد لهذا الثالث وقضى للثالث ثم رجعا جميعا كل قريب للمشهود عليه
 جميع قيمة العبد كذا في الكافي اذا اشترى رجل دارا بالف درهم وهي قيمتها ونقدته

الثنى

الثمن فشهد شاهدان ان هذا الرجل شفعها بدار فلحق هذه الدار المسترة
 ففقي له بالسفعة ثم رجعا فلا ضمان عليهما فان كان المشتري قد بني فيها بنا فامره
 القاضي بنقضه حين له الشاهدان قيمة بناءه حين رجعا ويكون النقص له كذا
 في الحادي وفي المنتقى شاهدان شهدا على رجل انه اقترض المدي ائسا بالف
 درهم وقضى القاضي عليه وقبضها منه ثم رجعا عن شهادتهما فلما اراد القاضي
 ان يضمنهما الالف قال لا نحن نجعل بينة ان هذا الذي قضت عليه قد اقترض
 المقضي له بهذا الالف من مائة قال لا اقبل ذلك منهم واحضروا الالف ولو شهد شاهد
 على رجل انه اقترض عبيد من مائة شهر وشهد رجل اخر عليه انه اقترض عبيد
 من مائة وقضى القاضي بعقوب العبد ثم رجعا عن شهادتهما فادى القاضي ان يضمنهما قيمة
 العبد فقال لا نحن نجعل بينة من ارضين فشهدوا ان اقترض عبيد من مائة شهرين قال
 اقبل ذلك منهما استجبا ناكذا في المحيط لو شهد على رجل انه وكل هذا الرجل بقبض دينه له
 على فلان فلا ينفذ بقوله بالدين وقضى القاضي به للوكيل وقبضه واستهلكه ثم قدم صاحب فأنكر
 الوكالة ثم رجعا عن شهادتهما فلا ضمان عليهما والوكيل ضامن لما استهلك من ذلك وكذلك
 لو شهد انه وكله بقبض دينه او غلة او ميراث او غير ذلك كذا في الحادي اذا شهد شاهدان
 ذميان لذي دمي بمال او نخم او خنزير ففقي بذلك ثم رجعا ضامنا المال وقيمة الخنزير
 ومثل الخمر وان كان الشاهدان اسما ثم رجعا عن شهادتهما فافهم يضمنان القيمة الخنزير وفي الخمر
 عند مدعي رجعه الله يضمنان القيمة وعند اي يكون رجعه الله لا يضمنان شيئا ولو لم
 يسم الشاهدان واسم المشهود عليه ثم رجعا ضامنا قيمة الخنزير ولم يسمنا الخمر كذا في المبسوط
 ان شهد شاهدان انه قال لعمري ان دخلت الدار فانت حرا فقلت لعمري ان دخلت الدار فانت
 طالق وهي غير مدخول بها وشهد اخران بوجود الشرط ورجع الفريقان بعد الحكم قال الشاهدان
 على شهود البيه دون الشرط وهو قيمة العبد ونصف المهر ولو رجع شهود الشرط وجهم
 فالضمان لهم يضمنون كماله ولو شهدا بالتقويض واخران بانها طلقت او عتق فالتقويض
 كالشرط هكذا في الكافي لو شهدا انه امره بالتعلق واخران ان المأمور علق واخران
 على وجود الشرط ثم رجعا فلا ضمان على شهود التقويض كذا في البحر الرائق ولو شهدوا
 بالاحصان ثم رجعا لم يضمنوا عتقا كذا في الكافي كتاب الوكالة
 وهو مشتمل على ابواب الباب الاول في معانيها شرعا وكنها وشرطها والقاضي
 وحكمها وصفتها وما يتعلق بها مما عرفت من ان يكون مملوكا من الانسان غيره بنفسه فيعرف
 معلوم حتى ان التعريف ان لم يكن معلوما ثبت به ادنى تعريفات الوكيل وهو الحفظ وذكره
 في المبسوط وقوله على ما يفتن قال لا خير وكل من يملك هذا اللفظ الحفظ
 فقط كذا في النهاية وما ركنها قال لا يملك هذا اللفظ الحفظ وكذا في بيعه
 هذا العبد او شرابه كذا في السراج الوجاه وقوله الوكيل ليس بشرط لصحة
 الوكالة استحضارا ولكن اذا رد الوكيل الوكالة تميزه كذا في الاصل كذا في النخبة
 ولو قال وكلتك ببيع كذا فسكت وباعه جاز ولو قال لا اقبل بطل كذا في محيط السمح
 وكل رجلا بطلاق امرأته فليان يقبل ثم طافها لا يبيع وان لم يرد ولم يقبل فخرجها ولكن
 طلقها يصح استحسانا ويجعل اقدا منه على الطلاق قبول الوكالة دلالة هكذا في المحيط

على قول كذا في كذا
 وهو مشتمل على ابواب

مسلم في دار الاسلام واذا وكل الحر يمسلم او ذميا او حربيا بتقاضي دين له في دار
الاسلام واشهد على ذلك من اهل الاسلام خرج وكيله من دار الحرب يطلب ذلك فهو جائز
وكذا اذا وكل يبيع او يشر او يقبض ودبعة او ما شبه ذلك واذا وكل المسلم والذي
حربيا مستمنا في دار الاسلام بخصوصه او يبيع او غير ذلك جاز واذا التقى بدار الحرب
بطلت وكالته كذا في الحاوي ويجوز وكالة المرتد بان وكل مسلم مرتدا وكذا لو كان
مسلم وقت التوكيل ثم ارتد فهو على وكالته الا ان يلحق بدار الحرب فيبطل وكالته
كذا في البدايع في نوادر ابن سماعه عن ابي يوسف رحمه الله اذا باع المصاريب عبدا
اشتره بحال المصارية من رجل فوكل المشتري برب المال بقبضه لم يحن وكذا لو
وكل المشتري شريك الباع بقبضه منه وهو مفاوضة او وكل شريك عتق
وهو من تجارتها قال في نسخة كل من كنت احيى يبيعه في العبد لا يكون وكيله مستثريا
في قبضه كذا في المحيط واذا وكل المستامن مستمنا بخصوصه ثم حوّل الموكل
بالدار وبقي الوكيل بخاص فان كان الوكيل هو الذي يدعى للحرب الحق قبلت
المخصوصة فيه وان كان الحرب هو المدعى عليه ففي القياس ينقطع الوكالة حين
يلحق بالدار وبه اخذ لان المقصود من المخصوصة القضاء وليس للتقاضي
ولاية الزام على اهل الحرب ولو وكل المستامن ذميا يبيع متاعا او تقاضي دين
سوي المخصوصة ثم حوّل بدار الحرب فهو جائز هكذا في المبسوط ومنه
ما يرجع الى الموكل به اعلم ان المتيقن نوعان حق الله وحق العبد وحق الله نوعان
نوع منه يكون الدعوي فيه شرط الحد القذف وحد السرقة فهذا النوع يجوز
التوكيل فيه عند ابي حنيفة ومحمد رحمه الله في اثبات سوا كان الموكل حاضرا
او غائبا ويجوز في الاستيفاء اذا كان الموكل حاضرا ولا يجوز اذا كان غائبا ونوع
منه لم يكن الدعوي فيه شرط الحد الزنا وحد الشرب فهذا النوع لا يجوز التوكيل
في اثباته ولا في استيفائه ثم الخلاف انما هو في حق اثبات الحد ما التوكيل باثبات
المال في السرقة فقبول بالا جاع هكذا في السراج الوهاج واما حقوق العباد فعلى
نوعين نوع لا يجوز استيفائه مع الشبهة كالنقص فيجوز التوكيل باثباته
عند ابي حنيفة ومحمد رحمه الله واما التوكيل باستيفاء النقض فان كان الموكل وهو
المولي حاضرا جاز وان كان غائبا لا يجوز ونوع يجوز استيفاءه مع الشبهة كالديون
والاغبان وسائر الحقوق فيجوز التوكيل بالمخصوصة في اثبات الدين والعين وسائر
الحقوق بسوي النقض يرضى الحكم بالا خلاف ويجوز التوكيل بالتقرير اثباتا واستيفاء
بالاتفاق والتوكيل ان يستوفي سوا كان الموكل حاضرا او غائبا هكذا في البدايع ويجوز التوكيل
بالباعث والاشربة والاجازات والنكاح والطلاق والعتق والخلع والصلى والاعارة
والاستعارة والهبة والصدقة والابدايع وحبس الحقوق والمقصود من تقاضي الديون
والرهن والارتفاق كذا في الزخيرة ولا يصح الوكالة في المباحات كالا حطاب والاحتشاش
والاستمنا واستخراج الجوهر من المعادن فما اصاب الوكيل شيئا من ذلك فهو له وكذا
التوكيل بالتكدي كذا في فتاوى قاضي خان ولا يصح التوكيل بالاستقراض فلا ثبت
المالك فيما استقرض الموكل الا اذا ابلغ على سبيل الرسالة فيقول ارسلني اليك فلان

يستقرض

يستقرض كذا تخييد ثبت المالك للمستقرض وما استقرض الموكل وله ان يمنعه من
الامر ولو هلكت ملك من ماله كذا في الكافي ويجوز طلب الشفعة والرد بالعيب والقسمة
وبالاستيفاء هكذا في البدايع وليس للموكل في الهبة ان يرجع فيها ولا ان يقبض الوديعة
من المودع ولا العارية من المستعير ولا القرض من من هو عليه ولا الرهن من الرهن وان
كانت هذه الوكالة من الملتبس لذلك من المالك فوكل رجلا ان يرهق عند فلان بدينه
او يستعيره له او يستوصيه فان الوكيل في ذلك يضيف الى موكله ولا يضيف الى نفسه
فيقول ان زيدا يستوصيك عبدك او يستوصيك بماله عليك من الدين او يستعير
منك وان اضافه الى نفسه فقال له بلي او اعزني او اقضني فذلك كله للموكل دون الموكل
هكذا في السراج الوهاج واما العاظها فكل لفظ يدل على الاطلاق كقوله وكلتك او هويت
او اجبت او رضيت او شئت او اردت ولو قال لا الهناك عن طلاق المرأة لا تكون
توكيلا كذا في التبيين ولو قال وافقني فهذا التوكيل وامر هكذا في المحيط واذا قال
لغيره اجرت لك تباع عبيدي فهذا التوكيل صحيح كذا في الزخيرة ولو قال لنفسي انت
وكيل في قبض هذا الدين يصير وكيلا وكذا لو قال انت حربي وكذا لو قال انت
وصي في خيالي ولو قال انت وصي لا يكون وكيلا ولو قال انت وكيل بفلان شي يكون
وكيلا يحفظ المال لا غير هو الصحيح وكذا لو قال انت وكيل بكل فليل وكثير
ولو قال انت وكيل في كل شي جائز امرك يصير وكيلا في جميع النقر فان المالك كاشع
والسر والهبة والصدقة واختلغوا في الاعناق والطلاق والوقت قال بعضهم لا يمكن
الا اذا دل دليل سائبة الكلام وكفه وبه اخذ الفقهاء بواليت هكذا في فتاوى قاضي خان
ولو قال وكلتك في جميع اموري فقال له طلقت امراتك او قننت جميع ارضك
الاصح انه لا يجوز ولو انك ماله في عمارة املاكه او في نفقة عياله هل يرجع عليه
بذلك قيل ينبغي ان يرجع على الموكل بما انفق في عمارة املاكه وبما انفق على هذه
ان كان قال له تجارعا صنعت كذا في الخلاصة قال لغيره وكلتك في جميع اموري
واقتنك مقام نفسي لا يكون الوكالة عامة ولو قال وكلتك في جميع اموري التي
يجوز بها التوكيل كانت الوكالة عامة تناول الباعث والاشربة وفي الاول اذا لم
تكن عامة فيظهر ان كان امر الرجل مختصا ليست له صناعة موروثة فالوكالة
بالطلة وان كان الرجل ناجدا تجارة موروثة ينصرف الوكالة اليها رجلا له عبيد قال لرجل
ما صنعت في عبيدي فهو جائز عتق الكل لا يجوز عند ابي حنيفة رحمه الله وعليه
العتوي هكذا في فتاوى قاضي خان اذا اراد السلطان رجلا ان يوكله بطلاق امراته
فقال المكره لا لك العير انت وتكيل وطلق الوكيل امراته والنزوح لم ارد به الطلاق
طلعت امراته بخلاف ما لو قال له انترا انت وكيل وقال لم ارد به الطلاق كذا في المحيط
اذا قال لا امراته تو وكيل مني هرجه خواتمي كن فقالت المواة كرم من وكيل
توام حوشتني رادست بازدا شتمت بسمه طلاق فقال الزوج لم ارد به الطلاق
فان لم يسبق من كلام الطلاق ما يكون هذا الجواب بالقول للنزوح ويسعى بغيره
اذا حلفت وان سبق بيع واحدة رجعة ان كانت المرأة من خواتمها قالوا انما يقع
واحدة اذا لم يكن السابق دليلا على ارادة الثلاث وهذا الجواب على قولها واما على

قال ص

مولاي حنيفة اذا لم يكن السابق دليلا على ارادة الثلاث لا يقع شيء وان كان سابقا
الكلام دليل لا يقع الثلاث عند الكل هكذا في الأخيرة قال **لا حنيفة** هذا الحكم من
زوجك قلت **توداني** او قال **هل ازوجك** من فلان او قال **لغيري** هل ابيع متاعك
فاجاب له **توداني** فهو اذن وتوكيل بالجمع والشكاح والبيع كذا في جوابه **الاخلاط** قال
آخر هذا المال وهرجه مصلحتي بئس يكن لا يكون توكيلا ولو قال **هرجه**
مصلحتي است بئس روايت فهذا التوكيل بمثل الانصاع وغيره كذا في وجيز الكردري
اذا قالت المرأة تزوجها في حال الغضب لا كردني مبكتم فقال الزوج **هرجه** توداني كردني
فقلت كنم بدستوري فو قال الزوج بئس قلت خوشتين رأسه طلاق دادم
لا يطلق لانه لا يولد بهذا الطلاق عرفا كذا في المحيط قال **لغيري** اشتري جارية بالف
درهم او اشتري جارية لا يصير وكيل او يكون ذلك مشورة ولو قال **اشتري جارية** بالف
درهم لكن علي شرط ان درهم تحسب بغير وكيل ويكون للوكيل امر مثله ولا يزداد علي
درهم راجل قال **لمدوني** اشتري عتقك جارية لا بيع التوكيل في قولاي حنيفة ولو قال
اشتركي مالي عتقك جارية فلان او قال هذه الجارية صح التوكيل عند الكل وكذا لو قال
اسلم مالي عتقك في كذا الاصح التوكيل في قولاي حنيفة ولو قال **اسلم مالي عتقك**
الي فلان في كذا اصح التوكيل عند الكل كذا في فتاوي قاضي خان اذا قال **لغيري**
ان لم تنع غيري هذا فامري طلاق يصير كذا لغيري وكذا بالبيع كذا في الأخيرة زجل
قال **لغيري** سلطنتك علي كذا اتهم عتقك قوله وكتبتك كذا في فتاوي قاضي خان
ولو قال **مالك** المستغلات فوضت اليك امر مستغلات وكان آخرها من انسان
ملك تقاضي الاجرة وقبضها وكذا لو قال اليك امور ديوني ملك التقاضي ولو قال
فوضت اليك امر ديوني وامر مالي ملك الحفظ والرعي والتعليف والنفقة
عليهم ولو قال **فوضت اليك** امر امرائي ملك طلاقها واقصر علي المجلس
بخلاف ما لو قال **ملكنتك** حيث لا يقتصر علي المجلس كذا في البحر الرائق وامر
حكما منه قيام الوكيل مقام الموكل فيما وكله به ولا يجبر الوكيل في اتيان ما وكل به
الا في دفع الوديعة بان قال له ادفع هذا الثوب الي فلان فقبله وغاب الامر بجبر
الامور علي دفعه هكذا في محيط السمحسي وان وكله بالعتق فقبل ثم ان
يعتق لم يجبر عليه كذا في الحاوي ومنه ان ليس للوكيل ان يوكل غيره بما وكل الا ان
يطلق له الذي وكله او يجبر امره فيما وكل به فيكون له ذلك كذا في شرح الطحاوي
وكذا جلا بالخصومة وقال ما صنعت من شيء فهو حيز فوكل الوكيل بذلك غيره
جاز توكيله ويكون الوكيل الثاني وكيل الموكل الاول لا وكيل الوكيل حتى لو كان الوكيل
الاول او غيره الموكل او جن او ارتد وحق بدار الحرب لا ينعزل الوكيل الثاني ولو مات
الموكل الاول او جن او ارتد وحق بدار الحرب ينعزل الوكيلان ولو عزل الاول الثاني
جاز عزله ولو ان الوكيل وكل غيره وقال له ما صنعت من شيء فهو حيز لم يكن للوكيل
الثاني ان يوكل غيره كذا في فتاوي قاضي خان وكل العبد التاجر مولا بقبض ديونه
فليس للمولي ان يوكل غيره فان وكل المولي مع هذا وباشرو وكيله هل يجوز نظران
لم يكن علي العبد دين يجوز وان كان عليه دين لا يجوز كذا في محيط السمحسي في توكيل

العبد الماذون والمكاتب واما صنعتها فانها من العقود الجائزة الغير اللازمة
حتى لو ملك كل واحد من الوكيل والموكل العزل بدون ما جئنا في النهاية ومنه
انه امين فيما في يده كالمودع فنعين بما يضمن به المودع وبيليه والقول قوله في دفع
الصمان عن نفسه فلو دفعه مالا او قال اقضه فلان عن ديني فقال قضيه وكذبه
صاحب الدين فالقول للوكيل في براءة الذمة وللدائن في عدم قبضه فلا يسقط دينه
كذا في البحر الرائق ولا يجب اليقين عليها وانما يجب علي الذي كذبه دون الذي صدقه
فان صدق المأمور في الدفع فانه يحلف الاخر بالله ما قبض فان حلف لا يسقط دينه
ولم يظهر القبض وان نكل ظهر قبضه ويسقط عن الأمر دينه وان صدق
الأمر انه لم يقبضه وكذب المأمور فانه يحلف المأمور خاصة لقد دفعه اليه
فان حلف بغيري وان نكل لزمه ما دفعه اليه كذا في شرح الطحاوي اما ما ينص
بدونك فمنه انه يحمل الجحالة المسيرة في الوكالة ولا ينطلي بالشرط
الفاصلة اي شرط كان ولا يقع شرط الخيار فيها لان شرط الخيار يقع في لازم
يحمل الفسخ والوكالة غير لازمة كذا في فتاوي قاضي خان حتى ان من قال انت
وكيل في طلاق امرأت علي في الخيار ثلاثة ايام او علي انها بالخيار ثلاثة ايام فالوكالة
جائزة والشرط باطل كذا في المحيط في نوع الخيار في الوكالة ومنه صحة اضافتها فتقبل
التقييد بالزمان والمكان فلو قال بعه عدا لم يجز له بيعه اليوم ولو قال **اعتق**
عبدي هذا او طلق امرأت بعد ايامه اليوم ولو قال **اشترى** عبد اليوم
او قال **اعتق** عبدي اليوم فنعل ذلك عدا فيه رأتان بعضهم قالوا الصحيح
ان الوكالة لا تبقى بعد اليوم كذا في فتاوي قاضي خان ولو وكل بتقاضي دينه بالشام
لمس له ان يتقاضاه بالكوكة كذا في البحر الرائق ومنه صحة تعليقها ولو قال اذا حل
مالي فاقض او اذا قدم فلان فتقاض او اذا اوتيت شيئا فانت وكيل في قبضه او اذا قدم
الحاج فاقض ديوني صح الوكالة كذا في محيط السمحسي ومنه ان كل عقد يحتاج فيه
الوكيل الي اضافته الي الموكل ويلتقي بالامانة الي نفسه كالساعات والاشربة والاجارات
والصلح الذي هو في معنى البيع فحقوقه واجبة الي الوكيل ويكون الوكيل في هذه الحقوق
كالملك والمالك كالاختصاص المبيع وقبضه ومطالبة الثمن وقبضه وقبض المبيع
والخاصة في العيب والرجوع بالثمن وقت الاستحقاق هكذا في البدائع والملك يثبت
للملك خلافة عن الوكيل ابتداء وهو الصحيح حتى لو اشترى ذومحارمه لا يمتنع ذلك
عليه هكذا في السراج الوهاج ولا يستقل الحق الي الموكل فيما يملك الي الوكيل مادام الوكيل
حيوانا كان غايبا كذا في البحر الرائق وكيل البائع هو الذي يملك تسليم المبيع اذا تقدره المشتري
الثمن ولا يطالب الموكل به كذا في السراج الوهاج واذا طالب الموكل المشتري بالثمن
فلم ان يمنعه اياه فان دفعه اليه جاز ولم يكن للوكيل ان يطالبه ثانيا كذا في كونهرة النيرة
لو استغنى المبيع رجوع المشتري بالثمن علي الوكيل ان يقدره اليه وان تقدر الثمن الي الموكل
رجوعه عليه ولو لم يستحق المبيع ولكن المشتري وجده عيبا فلم ان يجاهر الوكيل
فا دأبت العيب عليه ورده عليه بقبض القاض اخذ الثمن من الوكيل اذا تقدره اليه
وان تقدره الي الموكل اخذ من الموكل وكذا لو وكيل بالشرا هو المطالب بالثمن دون

الموكل وهو الذي يقبض المبيع من البايع دون الموكل وإذا استحق المبيع فهو الذي يتولى الرجوع بالثمن على البايع دون الموكل كذا في السراج الوهاج ولو ادعى انه رسول وقال البايع انه وكيل فطالبه بالثمن فالقول للمشتري والبينة على البايع عند اشتري من رجل شيئا فقال البايع لا اسم البينة المبيع لانك محجور وقال العبد انما ذوق كان القول قول العبد فلو قام البايع بالبينة على ان العبد قد زانه محجور فخل ان يقدم اليه القضا بعد الشر لم يقبل بنبته عند بايع من رجل شيئا ثم قال هذا الذي يفتك لمولاي وانا محجور وقال المشتري بل انت ما ذوق كان القول قول المشتري ولا يقبل قول العبد ولو قيل بالاجارة الخاصة في ثباتها وقبض الاجر وقبض المستاجر فيه فان وهب الاجر المستاجر او ابراه جاز ان لم يكن بعينه وان كان بعينه لا كذا في البحر الرائق ومنه ان كل عقد يحتاج فيه الى اضافته الى الموكل فحقه يرجع الى الموكل كالسكاخ والطلاق على مال والعتاق عليه والخلع والصلح عن دم العمد والكتابة والصلح عن انكار المدعي عليه كذا في البدائع ولا يطالب وكيل الزوج بالصدوق ولا بالنسب وكيل المرأة تسلمها وكذلك اذا كان وكيل المرأة فليس له قبض المهر وكذلك الوكيل بالكتابة ليس له قبض بدل الكتابة وكذلك الوكيل بالخلع ان كان وكيل الزوج فليس له قبض بدل الخلع وان كان وكيل المرأة فلا يوجب بدل الخلع الا اذا ضمن كذا في السراج الوهاج هذا كله ان كان الوكيل من اهل العهدة هكذا في البدائع واذا وكل صبيا محجورا بان يبيع له او وكله بان يشتري له فباع شيئا واشترى جاز اذا كان يمثل ذلك ولا عهدة على الصبي وانما العهدة على الامر كذا في الذخيرة والاختيار للمشتري ولا للبايع سواء علم بكونه محجورا او لم يعلم في ظاهر الرتبة كذا في السراج الوهاج وان كان صبيا ما ذوقه في التجارة فان كان وكيله بالبيع بثمن حال او بثمن مؤجل فباع جاز ولمرمة العهدة فاما اذا كان وكيله بالشر ان كان وكيله بالشر بثمن مؤجل لا يلزمه العهدة قياسا واستحسانا بل يكون العهدة على الامر حتى ان البايع يطالب الامر بان يضمن دون الصبي واما اذا وكله بالشر بثمن الحال فالقياس ان لا يلزمه العهدة وفي الاستحسان يلزمه كذا في الذخيرة اذا وكله بالشر ما ذوقه بان يشتري له عبدا او جارية او طعاما او غير ذلك بالثمن نقد ولو لم يدفع اليه الا الف او دفع اليه فاشترى له العبد على ما امره به فالشر جائز والعهدة على الما ذوق ولو كان الامر امر العبد ان يشتري له نفسه فاشترى العبد ذلك الامر بالشر وان كان جميع ما اشتراه العبد للعبد ولا شيء للامر وان وكل الما ذوق رجلا ببيع شيء مما في يده او شرايه فهو جائز وهو في ذلك بمنزلة الحر وان كان الما ذوق موقفا جاز بيعه ولكن يتوقف حكم العهدة عند ان يضمنه رحمه الله فان اسم كانت العهدة عليه والا فهو على الامر كذا في السراج الوهاج **قصة**

في ثبوت الوكالة والتمتع

ابن فلان

ابن فلان الغلاني وكل فلان ابن فلان الغلاني بكذا يقبله ويكتب به لان حضرة الخصم ليس بشرط لسماع البينة للكتاب الحكم كذا في وجيز الدرر ادعى ان فلانا وكله بطلب كل حق له بالكوفاة وقبضه والخصومة وجاز بالبينة على الوكالة وانموكل غائب ولم يحضر احد قبله للموكل حق فالتااضي لا يسمع من شهوة حتى يحضر حضا جازا لذلك او مقرا به فحينئذ يسمع وينفذ الوكالة فان احضر بعد ذلك غير ما اخرج الى اعادة البينة ولو ادعى الوكالة بطلب كل حق له قبل ان يبين بعينه بشرط حضوره بعينه وانما البينة بحضوره فجاز يحضر اخر فيقيم البينة على الوكالة مرة اخرى كذا في البحر الرائق في باب الوكالة بالخصومة وان يبرهن على الوكالة على ان يبين في حق ثم ادعى عليه لموكله حقا اخر لا يحتاج الى اعادة البينة على وكالته بخلاف دعواه الوكالة عن موكل اخر كذا في الوجيز للدرر اقام رجل بينة ان فلانا وكله وفلان ابن فلان يقبض المال الذي على هذا فاقر العزم بالدين ومحو الوكالة او محوها جميعا فاقام الوكيل البينة على الوكالة وعلى الدين فان القاضي يقضي بوكالة الوكيلين جميعا وليس للحاضر ان يقبض الدين حتى يحضر الغائب لان الحاضر قهرا انتقب حضا عن الغائب لانه يدعي لنفسه حقا متصلا بحق الغائب لان احدا الوكيلين بالقبض لا ينفرد بالقبض فان حضر الغائب قبضا الدين ولا يحتاج الذي حضر الى اثبات وكالته كذا في المحط في الفصل الثامن من كتاب الوكالة ادعى انه وكيل فلان يقبض دينه الذي على المحض وبرهن على الوكالة والدين برهانا واحدا قال الامام يقبل على الوكالة ويحكم بها ثم بعد البينة ثانيا على الدين بمره هكذا في الوجيز للدرر وقال **مدرج** انه اذا اقام على الحكم فحمله يقضي بالكل ولا يحتاج الى اعادة البينة على الدين وهو الاستحسان والفتوي على قوله هكذا في جواهر الاطلاق وكل رجلا ببيع عيني من اعيان ماله فاراد الوكيل ان يثبت وكالته بالبيع عند القاضي حتى لو حال الموكل وانكر لا يلتفت اليه انكاره فله وجوبه احد **مدرج** ان يسمع الوكيل العيني الى رجل ثم يدعي له وكيل من ملكه بالقبض والبيع فسلمه لي فيقول ذواليد لا علم لي بالوكالة فيقيم البينة على انه وكيله بالقبض والبيع فيستمع القاضي ذلك ويأمره بالتسليم اليه فيبني عليه وثانيا ان يقول هذا ملك فلان ابيهم منك فاذا باعه منه بامر يقبض المبيع فيقول المشتري لا اقبض منك لاني اخاف ان يني المالك وينكر الوكالة وربما يكون المقبوض هالكا في يدي او يحصل فيه نقصان فيبني فيقيم الوكيل بينة انه وكيل فلان بالبيع والتسليم ويجزئه على القبض وثالث **مدرج** رجل ادعى الدار التي في يدك منك فلان وانت وكيله بالبيع وقد بعته مني فقال بعته منك ولكن لست بوكيل من فلان ولم بوكلي بالبيع فاقام من ادعى الشرا بينة انه وكيل فلان بالبيع فهو خصم يقبل البينة عليه فيثبت كونه وكيله عنه في البيع كذا في البحر الرائق ناقلا من حذابة المفتي رجل فكل رجلا يقبض ديونه من فلان والخصومة فيها فاحضر الوكيل المدبون فاقر المدبون بالوكالة وانكر الدين فاقام الوكيل البينة على الدين لا يقبل بنبته لان البينة على الدين لا يقبل الا من الخصم وباقر المدبون لم يثبت الوكالة فلم يكن حضا الاثري ان المدبون لو اقر

بالوكالة فقال الوكيل انا اثبت الوكالة صحافة ان يحضر الطالب ويكر الوكالة قبلت بعينه
وان كانت البينة قائمة عالمنا فكذلك في قاضيها رجل ادعي علي رجل حقل غاييب
واقام بينة ان القاييب وكله بطلت حقه وحضومته في ذلك فاقام المدعي عليه
بينة ان الموكل اخرج هذا عن هذه الوكالة فحضر او غيره يحضر منه قبلت هذه البينة
وتبطل الوكالة وكذلك اذا اقام البينة على اقرار الوكيل ان الموكل اخرج من الوكالة قبلت
البينة وكذلك اذا اقام البينة على اقرار الموكل انه لم يوكله قبلت البينة كذلك في الفصل
الثامن من كتاب الوكالة ولو دفع الغريم المال الى الوكيل ثم اقام البينة انه ليس بوكيل
واقام البينة على اقراره ان الطالب ما وكله لا يقبل ولو اراد ان يستخلفه علي ذلك
لا يخلف عليه فان اقام الغريم البينة ان الطالب يجد الوكالة وقبض المال مني
فقبل كذلك في باب التوكيل بالخصومة التوكيل بقبض الدين اذا اقام
بينة علي الزين فقضي القاضي علي الغريم بذلك وامره بدفع المال الى الوكيل وقبض
الوكيل كذلك وضاع من يده ثم اقام الغريم بينة علي انه قبضه فالي رب المال فلا سبل له
علي الوكيل انما سبله علي الموكل لان يد الوكيل يد كذا في المحيط في الفصل الثامن
رجل وكل رجلا بخصومة كل واحد فحضر الوكيل رجلا يدعي عليه مالا الموكله فافر
المدعي عليه بوكالة المدعي فقال الوكيل انا اقم البينة علي الوكالة تكون حجة لي علي
غيره فان القاضي يقبل بيشته ويجعله وكيله مع المقر ومن غيره كذا في قاضي قاضي
خان ادعي علي رجل انك وكيل فلان بالخصومة ولي علي فلان كذا فقال المدعي عليه
ما وكلني فلان بالخصومة وبرهن علي انه وكيل بالخصومة تقبل كذا في الوحي من
للمدعي وان شهد بالوكالة والوكيل لا يدرى انه وكله ام لا وقال اخبرنا الشهود
انه وكلني فانا طلبه فهو جائز لان خبر الشهود يثبت العلم للقاضي فلان ثبت
العلم للوكيل اولى وان شهدا علي وكالة وهو صحيح فان كان وكيل الطالب فليس له
ان يأخذ بتلك الشهادة لانه اكدت شهوده وان كان وكيل المطلوب فانه شهد انه قبل
الوكالة لزمته لان وكيل المطلوب بعد قبوله مجبر علي جواب الخصم وان لم يشهد
علي قبوله فله ان يقبل ولما ان يرد لان الثابت من التوكيل بالبينة كالثابت بالمعينة
هكذا في المبسوط وان كان المطلوب غاييب فادعي الطالب في داره حقا وجائز بانبي
المطلوب فتشهد ان المطلوب وكل هذا بالخصومة في هذه الدار والوكيل يجد الطالب
بطلت والمطلوب اذا دفع المال اليه انسان وادعي انه وكيل الطالب بقبضه ثم اذا قدم
الطالب محمد وشهد للمطلوب اننا الطالب بالوكالة جازت ولو كان وكيل الطالب
يدعي الوكالة والمطلوب محمد فتشهد اننا الطالب بالوكالة لم تقبل سواء كانت الوكالة
بالخصومة او بقبض الدين او بقبض العيني فان اقر المطلوب بالوكالة في الدين يومر
بدفع الدين الي الوكيل لاقراره علي نفسه ولو كان بالخصومة لم يجز اقراره لاحتمال
انها توافقا لتقرر الوكيل انه الحق له وان كان اقر في قبض العيني في ظاهر الرواية
انه لا يصح اقراره ولا يومر بتسليم العيني كذا في المحيط ولو كان مسلم في يده دار
ادعي في شيها دعوي ووكيل لا يشهد اهل الزمة لم يجز شيها دقهم
علي الوكالة اقر المسلم بالوكالة او اقره بالوكالة لا يلزمه الجواب لانه يهادف

حق الغير

حق الغير فاذا يلزمه ذلك بشهادة اهل الزمة علي المسلم كذا في المبسوط رجل وكل
رجلا بقبض دينه من فلان فاذا الوكيل اثبات الوكالة بالبينة فتشهدنا هذا ان
الموكل وكله بقبض دينه من فلان قال ابو حنيفة رحمه الله بصير وكيله بالقبض
والخصومة ولو شهد اليهود ان صاحب الدين ارسله في اخذ الدين فانه لا يكون وكيله
بالخصومة في قوله وكذا لو شهدوا انه امره باخذ دينه منه لا يصير وكيله بالخصومة
وكذا لو شهدوا ان صاحب الدين اتاه به مناب نفسه فقبض الدين ولو شهدوا ان الموكل
قال له جعلتك حري في قبض ديني من فلان او سلطتك علي قبض ديني من فلان
او جعلتك وصي في قبض ديني من فلان لا يصير وكيله بالخصومة وقبض الدين
في قوله اي حنيفة رحمه الله كذا في قاضي قاضي خان ولو شهدا حقه انه وكيله بقبض الدين وشهد
الاخر انه امره بقبضه او ارسله بقبضه وهو مقر بالدين فله اخذه وليس له ان يجاوزه اذا
اتمر الدين كذا في المحيط فاذا شهدا حقه انه وكله بقبضه وشهد الاخر انه وكله بتقاضيها وبطله
منه فالسبب دة جائزة وعليها ما استحسن اصحابنا يجب ان لا يقبل هكذا في شرح ادب المحقق
ولو شهدا حقه انه وكله ببيع هذا العبد مطلقا والاخر انه وكله بالبيع وقوله لا تبع حتى تستأذني
فباع الوكيل جاز لا تقاها علي الوكالة بالبيع وانفرادا حدها باشتراط الاشياء ولو قال
احدها وكل هذا ببيعة وقال الاخر وكل هذا وهذا ببيعة لم يكن لهما ولا احدهما ان يبيعه
وكذا في قبض العيني ولو كان في الخصومة فلهما ان يتناحرا عليه ان يجاوزه امكن ان يقبض هذا
وحده اذا قبض له به كذا في المحيط ولو شهدا حقه انه قال له انت وكيل في قبضه وشهد
اخر انه قال له انت حري في قبضه قبض به وكذا هذا في الخصومة وقبض العيني ولو قال
احدها وكيل وقال الاخر وصي لم تقبل الا ان يقول وصي في قبضه ولو قال احدهما
وكله بالخصومة في هذا الدار الي قاضي بلد كذا وقال الاخر الي قاضي بلد اخر فهو
وكيل بالخصومة كذا في المبسوط ولو كان في التقيض للتحكيم لم تقبل وكذا لو ذكر
احدهما قاضي كذا وذكر الاخر قاضي للتحكيم وان شهدا حقه بتوكيله بطلاق فلانه والاخر
بطلاق فلانه وفلانة ثبت في حق الاول وكذا في البيع والكتابة والعقود ولو قال احدهما
وكله بقبضه وقال الاخر سلطه علي قبضه فها سوا في المعنى كذا في المحيط شهدا علي
الوكالة ثم قال احدهما وقد كان عزله عنها جازت شيها دقها ولم يجز شيها دة احدهما
علي العزل كذا في المبسوط وان شهدا بوكالة انسان وقبض به ثم رجعا لم يبطل القضاء بالوكالة
ولم يفسد كذا في المحيط ولو وكله بتقاضي دينه لشهود ثم قال فشهد اننا الطالب ان اباهما
قد عزله عن الوكالة وادعي المطلوب شيها دقها جازت شيها دقها فان لم يدع المطلوب شيها دقها
اجبرته علي دفع المال اليه وكذلك شهادة الاجنبيين في هذا فان جاء الطالب بعد دفع
المال فقال كنت اخرجته من الوكالة فانما ضمن المطلوب فان كان الشاهد ان ابني الطالب
لم يكن له ان يضمن لان شيها دقها لان لا يسمي في تقاضي دينه علي المطلوب وان كان الشاهد ان
اجنبيين فقد ثبت العزل بشيها دقها وكان للطالب ان يرجع بماله علي المطلوب كذا في المبسوط
ولو شهدا اننا الطالب قبل قدوم اباهما وكل هذا به وعزل الاول فان جاء
المطلوب بذلك لم يقبل لاعل عزله هذا ولا علي وكالة هذا ونحو الاول وكيل في يومر
بدفع المال اليه وان اقر المطلوب بذلك ثبت العزل بشيها دقها علي اباهما ويدفع

الحال الى الثاني باقرار المطلوب كذا في المحيط واذا ادعى الوكيل دعوى في دار في يدي رجل
لموكله فانكره واليد الوكالة والدعوى فيشهد انبأ في اليد على الوكالة بالخصومة فهو
جانب لا يثبت ان عليا ابها هكذا في المبسوط ولو شهد ان الوكيل ان الطالب عزلا ابها
وذكر هذا الخبر بقبضه جاز فان كان الشاهدان ابنا الوكيل الثاني لم يقبل على وكالة ابها
ونقبل على عزله الاخر كذا في المحيط وان كان الطالب ذميا فشهد مسلم ان انه وكل هذا
المسلم بقبض دينه على هذا والمطلوب مقر وشهد الزباني ان عزله عن الوكالة ووكّل
هذا الامر لم يجر ذلك علي الوكيل الاول ولو كان الاول ذميا جاز عليه كذا في المبسوط
الباب الثاني في التوكيل بالشرا لا الاصل ان الجهالة اذا كانت
تتمتع الا مثالا ولا يمكن دركها تمنع صحة الوكالة والا فلا كذا في التبيين اجماله ثلاثة انواع
فاحشة وهي جهالة الجنس كالتوكيل بشر الثوب والدابة والرقبة وهي تمنع صحة الوكالة
وان بين الثمن وسيرة وهي جهالة النوع كالتوكيل بشر الحار والبغل والفرس والثوب
الحريري والمروني فانها لا تمنع صحة الوكالة وان لم بين الثمن ومتوسطة وهي بين الجنس
والنوع كالتوكيل بشر عبد او امه او دار فان بين الثمن والنوع تقع ويلحق بجهالة النوع
وان لم بين الثمن او النوع لا يصح ويلحق بجهالة الجنس كذا في الكفاية امره بشر ثوب
هروري او فرس او بعل صعي سمي ثمننا او لا وبشر عبد حار ان سمي ثمننا وان لم بين الثمن
لم يجر وبشر ثوب او دابة لا يصح وان سمي ثمننا وهذا كله اذا لم يكن فيه دلالة على العموم فان قال
ابتغى ما رايته جازت الوكالة لانه فوض الامر الى رايه كذا في التبيين وكذا لو قال اشتر
لي بالف ثيابا او دوابا او اشيا او ماشيت او ما رايته او اديني شي حضرتك او ما يوجد او ما يفتق
صح وكذا لو قال اشتر لي ولم يرد عليه بالن او تبع او اقبل النفا من مالك بضاعه لانه تنوعين
كذا في الكافي وكذا اذا قال اي عني ثوب شيت او اي دابة شيت او ما ينسرك من
التياب والذواب صح هكذا في البدائع ولو قال اشتر لي الثياب او الاثواب لا يصح لان الاثواب
اسم جمع والدابة ثلاثة واللام بدل على التكرار كالمركب والاسم لجمع هذا اللفظ عشرة فاذا امر
بشرا في الواحد فلا يجوز في هذا اللفظ اذ في اجماله فيه اكثر كذا في محيط السرخسي
ولو قال اشتر لي دارا بالكوحة لا يصح ما لم بين الثمن وعند بيانه يتصرف التوكيل الى دار
في المعصر الذي هافيه وتبين مع بيان الثمن لانه من بيان الجملة كذا في فتاوي قاضي خان ولو
قال اشتر لي دارا بالكوحة بالن محبت انتا قال ولو قال دارا بالكوحة في موضع كذا او سمي موضعها
متفارا بغيره من بغير جازت ذكر الثمن او لم يذكره بغيره ان يبلغ فاشترى خارجا ان كان
الموكل من اهل البلد لا يجوز وان كان من اهل الرستاق جاز كذا في البحر الرافعي ولو قال اشتر لي
دارا بالشام بالن درهم فهذا لا بد لانه متفاوت كذا في المحيط ولو قال اشتر لي جنة لولوة او فصح
ياقوت احمر ولم يسم الثمن لم يجر فان اشتراه كان للوكيل دون الموكل هكذا في السراج الوهاج وكله
بشرا حنطة او مقدار اخر ولم يسم مقدار او لا ثمننا ولو سمي كيلا معرقا صح كذا في وجوه الكردري
الوكيل بالشرا يجوز ان يشتري بمثل القيمة وزيادة يتفان الناس في مثلها قال الامام
خواهر زاده هذا فيما ليس له قيمة معلومة عند اهل ذلك البلد واما ماله قيمة معلومة عندهم
كالخمر والكم اذا زاد لا يلزم الا مرقلت الزبارة او كثرت كذا في الجوهرة النيرة واذا قال
اشتر لي جارية حبشية او مولدة او هندية ولم يسم لها ثمن جاز شرها على الصفة التي ذكرها

بشر الثوب
بشر الدابة
بشر الحار

اذا كان

اذا كان ثمن مثلها كذا في السراج الوهاج اذا قال اشتر لي جارية من جنس كذا او كذا
ولم يسم ثمنها فهو جاز على ما تعلق عليه الناس عليه في ذلك الجنس فان جاز من ذلك مستثنى
كثير الثمن لا يتعامل عليه العامة لم يجوز على الاخر اذا قال اشتر لي ثوب خمر كوفي ولم
يسم ثمنها جاز وكذا اذا قال اشتر لي ثوب خمر بامية درهم ولم يسم الجنس كذا في الزخيرة
ولو ان رجلا من اهل البادية امر رجلا ان يشتري له جارية حبشية ولم يسم ثمنها خازله ان
يشتري من الضرب الذي يشتري اهل البادية ويشتري لهم وان نقدي ذلك الى ما لا
يشتري اهل البادية لم يجر كذا في المحيط دفع الى سمارا قال اشتر لي بها شيا
ان كان السمار موقفا بشرا مني فهو عليه والا فمسا سركذا في الوجوه للكردري
التوكيل بالشرا ان كان متبديرا في التبدل اجا عا سوا كان التبدل اجا الى المشتري او الى
الثمن حتى انه اذا خالف يلزم الشرا الا انه اذا كان خلافا الى خير فيلزم الموكل واذا
قال اشتر لي جارية اطفاها واتخذها ام ولد فاشترى جارية محبوبة او احنته
من الرضاع او مرتدة اشترى على الموكل وينفذ على الوكيل كذا في البدائع ولو قال
اشتر لي جارية بكرا فاطفاها فاشترى بياض امراة او عمتها او خالتها من رضاع او لب
لا يلزم الامر ويحكم الوكيل مشتريا لنفسه وكذا لو اشترى جارية لها زوج او في عدة
زوج من طلاق باين او رجم او وفاة لا يلزم الامر كذا في فتاوي قاضي خان هكذا
في وجوه الكردري ولو اشترى رقا فان لم يعلم بها الوكيل جاز على الامر له حق الرد
وان كان الوكيل عالم بذلك لا يلزم الامر وكذا لو لم يعلم وشرط المرأة من كل عيب
كذا في فتاوي قاضي خان رجل قال اشتر لي جارية بيطاها فاشترى جارية
لا يوطا مثلها فهو مخالف كذا في الزخيرة واليهود في النصارية يجوز على الامر
والصابية يجوز على الامر في قياس قول ابي حنيفة واذا اشترى اخت امه هي عند الامر
وقد وطئها الامر يلزم الامر كذا في المحيط ولو قال اشتر لي جارية بيطاها فاشترى
اختين في عدة واحدة او اشترى جارية وعمتها او خالتها من رضاع او نسب في عدة
لا يلزم الامر عندنا ولو اشترى في منقبة لزم الامر عندهم وذكر في المستق لو اشترى
هذا الوكيل له جارية واشترى لزم الامر لانه قادر على وطئ احدها في الحال انما يجرم عليه
وطئ الاخرى بعد وطئ الاولى كذا في فتاوي قاضي خان وان قال اشتر لي جارية تحمها والحد
او التحمها وعبد التحمة او لم يسم الاعمال فاشترى جارية عمتها او مقطوعة اليدين
او الرجلين لم يلزم الموكل جاز كذا في السراج الوهاج ولو وكله ان يشتري له دابة تركها
فاشترى بغيرها او عمتها او مقطوعة اليد لم يلزم الامر هكذا في الوجوه للكردري رجل
وكل رجلا وقال اشتر لي جارية اعتقها عن ظمري فاشترى عمتها او مقطوعة اليدين
او الرجلين ولم يعلم بذلك لزم الامر وكان له ان يرد ولو علم الوكيل بذلك لا يلزم الامر
كذا في فتاوي قاضي خان واذا قال اشتر لي جارية تركية فاشترى جارية حبشية لا يلزم
الموكل ويلزم الوكيل كذا في البدائع ولو وكله ان يشتري له بيطاها فاشترى بيطاها
له ثوبا بهوديا يقطعه فبشرا فاشترى ثوبا لا يقطعه فبشرا لا يلزم الامر كذا في الزخيرة
ولو وكله ان يشتري ويشترط الحمار للموكل فاشترى بغير حمار لزم الوكيل كذا في البدائع
قال اشتر لي جارية بالف درهم واشترى جارية بالف درهم من علي او بهذه الالف

واضاف الى مال نفسه يكون توكيلا حتى لو اشترى الامور يكون مشتريا للامور
ولو قال اشترى جارية بالف درهم وهذه الجارية بالف لا يكون توكيلا ويكون الامور
مشترى لنفسه قال كغيره اشترى جارية بهذه الالف درهم واشترى الى الدنانير
كان التوكيل بالدنانير حتى لو اشترى بالدرهم كان مشترى لنفسه هكذا في فتاوي قاضي
خان التوكيل اذا خالف من حيث الجنس لا ينفذ على الامر وان كان المأني به انفع
من المأمور به كما اذا امره ان يبيع عبده بالف درهم فباع بالف دينار كان ما حيث
الوصف والتدرا ان كان المأني به انفع ينفذ على الامر كما اذا امره ان يبيع عبده بالف درهم فباعه
بالدينار كان ما حيث انفع او اشترى من كان المأني به انفع وخصماته وان كان
اضرا لا ينفذ على الامر كما اذا امره ان يبيع عبده بالف درهم فباعه بتسعة درهم هكذا
في المحيط واذا قال اشترى جارية بالف فاشترى بالالف يلزم الوكيل
دون الموكل ولو قال اشترى جارية بالف درهم او بانه دينار فاشترى جارية بمائتي
الدرهم والدنانير لا يلزم الموكل اجاعا وكذا اذا وكله بان يشتري له جارية بالف تسعة
فاشترى بان حاله لم يلزم الموكل ولو امره بان يشتريه بالف حاله فاشترى بان تسعة لم يلزم
الوكيل كذا في البدايع ولو وكله بشرا جارية بالف درهم فاشترى جارية بمائة ومثلها
بشترى بالف فهو الموكل كذا في البدايع ولو وكله بشرا جارية بمائة دينار فاشترى
بدرهم قيمتها مائة دينار لم يلزم الامر في قولهم المشهور من الرواية وروي الحسن
عن ابي حنيفة رحمه الله انه يلزم الامر كذا في الحاي رجل وكل رجلا بان يشتري
له عبدا فلان بالف وقطعت يده فاشترى الوكيل لا يلزم الامر كذا في فتاوي قاضي
خان اذا وكله بشرا جارية وسمى جنسها ومنها فاشترى له جارية غيرها
او مقطوعة اليد او الرجلين او منقوعة او محنونة جاز عند ابي حنيفة رحمه
الله وعندهما لا يجوز العوزة او مقطوعة احدي اليدين او احدي الرجلين يجوز
بالاتفاق هكذا في محيط السرخسي واذا اشترى جارية مقطوعة اليد والرجل
من خلاف لم يلزم الموكل هكذا في البدايع ولو قال اشترى جارية رتبة لم يجز بشرا
العمية ولا المقطوعة اليدين او الرجلين اجاعا ولو قال اشترى العوزة او مقطوعة
احدي الرجلين لم يلزم الموكل اجاعا كذا في السراج الوهاج ولو وكله بشرا جارية
وبين عنقها وجنسها فاشترى ذات رحم محرم من الموكل او جارية حلف الموكل
بعقبتها ان ملكها صح وعققت كذا في الدخيرة واذا وكله ببيع وصيفة او شراها
فصار عجزا فصاع ذلك او اشترى بجوز وكله كذا في الجدي اذا اشترى في الظهيرة
والمحيط في فضل الفحل اذا قال اشترى خادما بالف درهم فان الخادم يكون على القصد
والامة كذا في الدخيرة ولو وكله ان يشتري له كما بدرهم فاشترى له لم كان او بقر او نمل
لزم الامر وان اشترى كرشا او بطونا او كبادا او روبا او كارع او لحما قديدا او لحما
الطهورا او حوشا او شاة حية او مؤبوحة غير مسلوخة لا يلزم الامر وان اشترى
مسلوخة لم يلزم الامر الا ان يكون المدفوع قليلا هكذا في فتاوي قاضي خان ولو امره ان يشتري
له لحما بدرهم فاشترى له شحم البطن او الالبية او البية فاشترى له لم كان او شحا فاشترى له
اليت لم يلزم الامر هكذا في السراج الوهاج ولو وكله ان يشتري له لحما فاشترى له مشويا

او مطبوخا

او مطبوخا لم يجز على الامر الا اذا كان مسافرا نزل خانا ولو امره ان يشتري له سمكا
بدرهم فاشترى السمك الكبار ولو امره ان يشتري له راسا فهو على راس الغنم
دون غيرها من الابل والبقر وهو على المشوي منها دون الذي كذا في السراج
الوهاج والتوكيل بشرا البعير ينصرف الى بعض الدجاج خاصة كذا في فتاوي
قاضي خان ولو امره ان يشتري له لنا فاشترى له المتعارف في البلد من لبن النر
والغنم وكذلك السمك وان تساوى فهو محمول عليها كذا في الحاي ولو وكله
بشرا دهن فهو على دهن باع في السوق وكذا اذا قال فأكهة فهو على كل فاكهة
باع في السوق كذا في الدخيرة ولو دفع دراهم وامره ان يشتري له بها طعاما
ذكر في الكتاب ان التوكيل ينصرف الى الحنطة والدقيق قال الشيخ الامام المعروف
بخوارزمي انه ان كانت الدراهم كثيرة بحيث يشتري بها الحنطة ينصرف الى الدقيق
والخبز وان كانت قليلة بحيث لا يشتري بها الدقيق والحنطة فهو على الخبز
لا غير وان كانت بين القليل والكثير فهو على الحنطة والدقيق ولا ينصرف الى
الخبز قالوا هذا في عرفهم اما في عرفنا التسم الطعام تنصرف الى المطبوخ كالغنم
المطبوخ والمشوي وما يوكل مع الخبز ووحده كذا في فتاوي قاضي خان قال
الصدر الشهيد وعليه الفتوى وكذا لم يقع اليه حلالهم وقال لا يشتري طعاما لم يجز
على الامر لانه وكله ان يشتري له مكينا ولم يبين مقدار كذا في التبيين التوكيل
بشرا الكلب لا يملك بشرا النجعة حتى لو اشترى لا يملك الموكل وكذا لو وكله بشرا
عناق فاشترى حيدا كذا في البدايع ولو امره ان يشتري له فرسا او برذو وخصا
وسمي له ثمن فاشترى ركة من الخيل او البراذن فان هذا يجوز على اهل الامصار
وجوز في البلدان التي تجوز فيها الحوز والبرمان واما الغال فيجوز فيها الذكر
والانثى في الامصار وغيرهما لم يسم انني فيجوز الذكر والذكر فحالف الى
انني كذا في السراج الوهاج والبقر يقع على الذكر والانثى وكذا البقرة في رواية الجماعة
وهو الصحيح والدجاج على الذكر والانثى والدجاجة على الانثى والبعير على الذكر والناقة
على الانثى ولا يقع اسم البقر على الجائوس وان كان من جنس البقر هكذا في البدايع
ولو كان فاليزيا وكله اخر بشرا حمار فاشترى له حمارا مضرىا بصيل للركوب دون العمل
لم يلزم الموكل فان كان سمي له ثمن فاشترى حمارا بذلك المسمى من الثمن وقيمته
مثل الثمن او اكل او اكثر قدر ما يتغلب الناس في مثله جاز على الموكل وان كان
خلاف ذلك جاز على الوكيل كذا في السراج الوهاج ولو وكله بشرا الاضحية سودا فاشترى
بيضا او حمر لزم الامر ولو اشترى ذكر لا وكله الشاة ولو اشترى لم يملك انثى
لزم الموكل ولو وكله بشرا الكبش اقرن كبش فاشترى كبش ليس باقرن لا يلزم
الامر هكذا في الوجيز للكردي دفع الى رجل عشرة دراهم وامره ان يشتري له
بها حنطة يزرعها ودفع اليه الدراهم ليرعها فاشترى الامور حنطة قالوا ان
كان اشترى الوكيل في اوان الزراعة وزرعها في غير اوانها يجوز الشرا على
الامر وعلى المأمور مثل تلك وان كان المأمور اشترى الحنطة في غير اوان الزراعة
كان المأمور مشترى لنفسه فيضمن دراهم الامر كذا في فتاوي قاضي خان ولو امره ان يشتري له سمكا

ان يشتري له حمارا يتصرف الامر الى ما يركبه الامر حتى لو كان الامر هو القاصي فاشترى
الامور حمارا مقطوع الادنين او مقطوع الذنب لا يجوز بخلاف ما اذا كان الامر
هو القاصي حيث يجوز كذا في خزانة المفتين الوكيل بشرع عبد حبشي اذا اتفق الوراثة
على نفسه واشترى ما امر به من عنده يكون المشتري للوكيل دون الامر هو المختار
ولو اشترى ما امر به ثم اتفق الوراثة بعد ما سلم الى الامر ثم تعد البايع عنهما جاز كذا
في الخلاصة في فصل الوكيل بالبيع في بعض النسخ وكل رجلا بان يشتري له دارا بعينها
فاشتري بغيره ثم اشترى الموكل النصف الباقي لا يلزم الامر النصف الذي اشتراه
الوكيل ولو كان الموكل اشترى نصف الدار ولا يتم اشترى الوكيل كسرا الموكل النصف
الباقي جاز كان استحقاق النصف الذي اشتراه الموكل ولا كان له ان يرد الباقي لان
سرا الوكيل كسرا الموكل ولو اشترى الموكل كل الدار ثم استحق نصفها كان له ان
يرد الباقي كذا في فتاوى قاضي خان الوكيل بشرع عبد بعينه اذا اشترى نصفه فالشرا
موقوفات ان اشترى باقية قبل الحصة لم يزم الموكل عند اصحابنا الثلاثة ولو خاص الموكل
الوكيل الى القاصي قبل ان يشتري الوكيل والزم القاصي الوكيل ثم ان الوكيل اشترى الباقي
يلزم الوكيل لاجتماعه وكذلك هذا في كل ما في تبعية ضرر وفي تشخيصه عيب
كالعبد والامة والدابة والثوب وما اشبه ذلك وان وكله بشرا شي ليس في تبعية
ضرر ولا في تشخيصه عيب فاشترى نصفه لم يزم الموكل ولا يتوقف لزومه على شرا
الباقي بخلاف ذلك بشرط الحصة بامية درهم فاشترى نصفه فاشترى وكذا لو وكله
بشرا بدين بالف درهم فاشترى احدها بدينار لم يزم الموكل لاجتماعه وكذا لو وكله
بشرا بجماعة من العبد فاشترى واحدا منها كذا في التبايع ولو وكله ان يشتري له عبيد
با عبا بالف فاشترى احدها بستمائة لم يجز على الامر اذا اشتراه باكثر من حصته
من الالف وان كان اشتراه بخصته منها او باقل جاز وكذا اذا اشترى الباقي بالباقي
جاز الكسبي الامر كذا في الحاي ويا امر رجلا ان يشتري له دارا بالف فاشترى نصف دار
ورثها الموكل مع اخيه جاز كذا في خزانة المفتين ولو امر رجلا ان يشتري له نصف
دار غير مقسومة بالف فاشترى في قاسم الوكيل البايع جاز شراؤه وبطلت
تسميته وان كان ذلك فيما يملك او يورث يجوز الشرا والتسمية جميعا كذا في فتاوى قاضي
خان ولو وكله بشرا دارا فاشترى دارا لاساقفها جاز لان الدار اسم للوصف هذا اذا
اشترى بحدود كانت مبنية في الاصل ثم خربت فاما اذا لم تكن مبنية في الاصل فانه يلزم
الوكيل لان ما اشترى لا يسمى دارا وفي عرفنا لا يلزم الامر في الوجهين لان عرفنا
لا يسمى المحر دارا كذا في غيظ السرخسي واذا وكله بشرا عشرة ارطال لم يدرهم
فاشترى عشرة بنوطا لدرهم من كل بيع مثله عشرة بدرهم لم يزم الموكل منه عشرة
بنصف درهم عند ابي حنيفة اذا كانت عشرة ارطال من ذلك الميساوي فتمت درهما
واذا كانت عشرة منه لاشنا وفيه نقد المال على الوكيل اجماعا وقال ابو يوسف
ومحمد رحمهما الله يلزمه العشرة هكذا في السراج الوهاج دفع الى رجل درهما وضما
وامره ان يشتري له ببعضه لحما وبعضه خبزا قالوا الحيلة له في ذلك ان يامر
القصاب بيشترى القصاب لنفسه خبزا بنصف درهم ثم يشتري هذا الوكيل منه

بنصف

بنصف درهم لحما او بنصف درهم خبزا ويدفع اليه الدرهم الصحيح او يامر الخياط ليشترى
لنفسه بنصف درهم لحما ثم ينقل ملقنا كذا في فتاوى قاضي خان امره بشرا ثوب هروي بعشرة
فاشتري ثوبين هرويين بعشرة كل يساوي عشرة لا يلزم الامر واحد منهما عنه لعدم
امكان الترويج ولو امره بشرا ثوب بعينه والمسئلة بخلاف ذلك الثوب بخصته
من عشرة وكذا لو امره بشرا حنطة بعينها كذا في وجيز الردري الا **مصل**
في هذه المسئلة ان الموكل متى جمع بين الاشارة والتسمية في ثمن ما وكل بشرا به
والمسئلة اليه بخلاف جنس المسمى فاما ان يكون جاهلين بحال المسئلة اليه او احدها
او كانا عالمين ولا يعلم احد يعلم صاحبه او عالمين بها ففي الثالث الاول يتعلق
الوكالة بالمسمى لرفع الغرور عنهم او عن احدهما وفي الرابع يتعلق بالمسئلة لان
الاشارة ابلغ في التعريف من التسمية من غير مانع الغرور وان كان المسئلة
اليه من جنس المسمى فالوكالة تتعلق بالمسئلة اليه الا اذا كان فيه ضرر بالوكيل
بان يتقرر عليه الثمن من غير رضاه قال **لغيره** اشترى جارية بما في هذا
الكسبي من الالف الدراهم ودفع الكسبي الى الوكيل فاشترى جارية بالف درهم
كما امر به ثم نظر الى الكسبي فاذا فيه الف دينار او الف فلسا وتسميته درهم فالشرا
جاز على الامر اذا كانا جاهلين بما في الكسبي او كان احدهما جاهلا او كانا عالمين
الا ان كل واحد لا يعلم ان صاحبه يعلم به وكذا لو نظر الوكيل الى ما في الكسبي وعلم به
ثم اشترى جارية بالف درهم فالشرا نافذ على الموكل وكذا اذا قال **اشترى** جارية
بالف درهم نقد بيت المال التي في هذا الكسبي فاشترى له كما امر فاذا في الكسبي الف
درهم غلة او قال **اشترى** جارية بالف درهم غلة التي في هذا الكسبي فاشترى له
كما امر به فاذا في الكسبي الف درهم نقد بيت المال فالشرا جاز على الامر **مصل** كذا
في المحط ولو كان الموكل وزن الف درهم بين يدي الوكيل والوكيل ينظر اليها فقال
اشترى بهذه المائة دينار جارية فاشترى جارية كالمسمى الموكل كان مستتر بالنفس
ولو اشترى بثلث الدراهم جاز على الموكل وتعلقت الوكالة بالمسئلة اليه ولو دفع اليه
كيسا فامره ان يشتري له جارية بهذه الالف الدراهم التي في هذا الكسبي فملك
الكسبي بما فيه في يدي الوكيل ثم اشترى الوكيل جارية للامر بالف درهم ونقدا
على ان الدراهم كانت ستوقه او رصا فالشرا للموكل وهذا اذا كانا غير عالمين
بما في الكسبي وقت الدفع او كانا احدهما غير عالم به او كانا عالمين ولكن لم يعلم كل واحد
منهما يعلم الاخر وما اذا علم بما في الكسبي وعلم كل واحد منهما بما فيه فملك
الوكالة بالمسئلة اليه وكانت التسمية للمدح والترويج حتى لو اشترى بغير هذا المسئلة
اليه يصير مستتر بالنفس ولو اشترى احدهما العلم بما في الكسبي والعلم بصاحبه فالقول
قوله ولو نقدا قال ان الدراهم كانت رويها او بغيره وباني المسئلة كما فيها اذا امر
بعلما بما في الكسبي وقت الدفع او علم احدهما دون الاخر او علم كل واحد منهما
بما فيه فالشرا للموكل ولو كانت الزبوى قائمة بعينها في يدي الوكيل فاشترى جارية
بالف درهم جاز فنقد الشرا على الموكل فاما اذا علم كل واحد منهما بما فيه
فعلق الوكالة بالمسئلة اليه والمشتري بغير الهلاك للموكل كذا في الخيرة قال **لغيره**

اشترى هذا العبد ودفع اليه فهو وكيل بشرائه له عرفا وان لم يقل لي او هذا المال وليس
 للمامور ان يشترى لنفسه وان نواه لنفسه فهو للموكل كذا في الفتية واذا وكله بشراء عبد
 بعينه او بشرا جارية بعينه فاشتراه بكيه او موزون بعينه او اشتراه بعرض لا يجوز بلا خلاف
 بين علما بنا ولو اشترى بكيه او موزون بغير عينه لم يرد هذا الفصل في الاصل وقد
 اختلف المشايخ فيه كذا في المحيط اذا وكل ان يشترى له عبدا بعينه بثمن مسمى
 وقبل الوكيل الوكالة ثم خرج من عبدا للموكل واشهد انه يشترى لنفسه ثم اشترى
 العبد بمثل ذلك الثمن فهو للموكل ولو اشتراه الوكيل بالثمن الثمن الاول ويجوز ان
 اخبره بغيره بغيره لنفسه فان كان قد وكل هذا الوكيل رجلا اخر فاشتراه الوكيل
 الثاني فهو للموكل الاول دون الموكل الثاني وهذا اذا قبل الوكالة بغير محضر من الاول
 فان قبل محضر من الاول فان كان الثاني سمي له جنسا اخر من الثمن بان سمي الاول
 الف درهم وسمي الثاني مائة دينار فاشترى مائة دينار فهو الثاني كذا في الذخيرة
 وان كان الامر امره ان يشترى له هذا العبد بعينه ولم يسم له الثمن ان اشتراه المامور
 باحد التقدين يصير مشتريا لنفسه عند علمنا بنا ولو وكل الوكيل رجلا ليشترى له ذلك
 بغير عينه ولم يسم له الثمن ان اشتراه المامور بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره
 وان كان نوى الشراء لنفسه او صرح به وان اشترى بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره
 يصير مشتريا لنفسه عند علمنا بنا ولو وكل الوكيل رجلا ليشترى له ذلك الشيء بعينه
 فان كان الوكيل الثاني اشترى ذلك الشيء بعينه للوكيل الاول يكون الاول قالوا انما ينفذ الشراء
 على الوكيل الاول في هذه الصورة اذا قال الوكيل الاول للوكيل الثاني اشتر هذا الشيء لي وقال
 اشتر هذا الشيء فاما اذا قال اشترى لموكله فلان فاشتراه الوكيل الثاني فهو للوكيل الثاني
 لا للوكيل الاول فاما اذا اشتراه الوكيل الثاني بحضرة الاول فان اشتراه بمثل الثمن الذي
 هو داخل تحت التوكيل الاول او باقل منه ينفذ على الامر الاول وان اشترى بالثمن من
 الثمن الاول ويجوز ان ينفذ على الوكيل الاول لان هذا حضره راي الموكل فان كان
 الامر قال للوكيل الاول اعمل بربك فوكيل الاول الاخر فاشتراه بغيره الوكيل الاول
 بمثل ذلك الثمن ينفذ على الامر الاول ولا يكون للوكيل الاول كذا في المحيط قالوا لا
 اشترى جارية فلان فاميل المامور ثم لم يقل لا فذهب فاشترى ان قال اشترى بها للامر
 فهي للامر وان قال اشترى بها لنفسه فهي له ولو قال اشترى ولم يقل للامر او لنفسه ثم
 قال اشترى بها فلان ان قال قبل ان يملك او يورث بها عيب يصدق وان قال بعد الملاك
 او حدث العيب لا يصدق كذا في الخلاصة الوكيل بشرائه في اشترى والموكل لا يرد بعد
 ذلك فان البيع لازم وليس له ان يرد البيع كذا في جواهر الفتاوى امر رجلا ان يشترى عبدا
 بعينه بينه وبين الامر فقال المامور نعم ثم ذهب واشتراه واشهد انه يشترى لنفسه خاصة
 فالعبد بينهما على الشرط كذا في فتاوى قاضي خان اذا قال الرجل اخراشتر عبدا فلان بغيره
 فقال نعم ثم لقي المامور رجلا اخر وقال اشترى عبدا فلان بغيره فقال نعم ثم اشترى المامور
 فهو بين الامرين ولا شيء للمامور ولو لقيه ثالث قبل الشراء فقال له اشترى عبدا فلان
 بغيره فقال نعم ثم اشترى المامور فان كان المامور قبل الوكالة بمحضر من الاولين فالعبد
 بين المامور والثالث نصفاً ولا شيء للاولين وان كان قبل الوكالة من الثالث بغير محضر

من الاولين فالعبد بين الاولين نصفاً كذا في الذخيرة ولو وكله بشراء عبد بعينه
 بحسبة فاشتراه مع عبدا اخر بالف صفقة واحدة كانا جميعا للموكل ولم يلزم الموكل
 منهما احد عند اي صفقة وقال لا للموكل ما عينه منهما ان كان حصته من الثمن
 حصة واحدة او اقل وهذا اذا سمي عند التوكيل اما اذا لم يسم بجوارجا عا اذا كان حصته
 المشتري للامر من الثمن مثله قتمته او اكثر بما يتغابن الناس فيه كذا في السراج
 الوهاج ولو وكل رجلا ان يشترى له شيئا بعينه بثمن سمي فاشتراه بمثل ذلك الثمن
 حتى يصير مشتريا للامر ثم وجد بالمشتري عبدا فرده على بايعه ثم اراد ان يشترى
 بعد ذلك لنفسه فان كان الرد بعد القبض بقضا او قبل القبض بقضا او بغير قضا
 لا يملك الوكيل ان يشترى لنفسه الا اذا اشتراه بجنس اخر او بمثل ذلك الثمن
 ولكن بالزيادة عليه وان كان الرد بعد القبض بغير قضا كان له ان يشترى لنفسه
 ويصير المشتري له باي ثمن اشتراه كذا في الذخيرة ولو امر رجلا ان يشترى
 له عبدا بعينه بالف درهم فاشتراه بالف ومائة ثم خط البايع المائة عن المشتري
 كان العبد للمشتري كذا في البحر الرائق **فصل في التوكيل بشراء**
 شيء بغير عينه والاختلاف بين الموكل والوكيل وكله بان يشترى له عبدا وكله
 الاخر بمثله ودفع الثمن اليه فاشتراه فقال نويت لفلان بقيل وكله كل واحد
 منهما ان يشترى له نفسه عبدا من عبدا بعينه فاشتراه والثمنان من جنس
 واحد فقال نويت لفلان فالقول قوله وان كان الثمنان بان جنسين بان
 وكله احدهما ان يشترى نصفه بحسبة درهم وكله اخر بان يشترى له بمائة
 دينار فاشترى نصف العبد بمائة دينار وبالصاحب الدراهم فالشرا يقع للوكيل
 كذا في محيط السرخسي ان وكله بشراشي بغير عينه فاشترى عبدا فاما ان يقيف
 العقد الي ثمن معين او الي مطلق من الثمن فان اضافته الي معين كان المشتري
 لصاحب ذلك الثمن وان نوي خلاف ذلك وان اضافته الي ثمن مطلق اما ان يكون
 حالا او موقلا فان كان حالا فلا يخلو اما ان ينصا دقا على وجود النية لا حدهما
 او على عدمها او مختلفا فيه فان كان حالا وانفق على وجود النية لا حدهما
 كان لمن نوي له وانا اختلفا في النية يحكم العقد بالاجماع وان انفق على انه لم يحضره
 النية فعند محمد رحمه الله هو للعاقدة وعند اي يوسف رحمه الله يحكم العقد فمن
 اي المالين فقد قد عين المحتمل به فان كان الثمن موقلا فهو للوكيل بشرا عبد
 بغير عينه اذا اشترى عبدا فدراهم الموكل ولم يرد الوكيل فلو وكيل حيا لا روية ولو كان وكلا
 بشرا عبد بغير عينه فاشترى عبدا فدراهم الوكيل فليس للموكل ولا للموكل خارا لروحية
 كذا في المحيط ومن وكل رجلا بشرا امته بالف الذي دفعه اليه فاشتراه فقال الامر
 اشترى بها بحسبة وقال المامور اشترى بها بالف فالقول قول المامور اذا كانت الجارية
 نسواوي الفاوان كانت نسواوي حصة فان نقول للمامور ان لم يدفع الالف اليه
 وباقي المسئلة محالها فالقول للامر ويلزم الجارية المامور بعد ما قال كذا في الكافي ولو وكله
 ان يشترى له جارية بعينه فاشتراه بها وقع الاختلاف بين الموكل والوكيل فقال الوكيل
 امرتني بالشراء بالف وقد اشترى بها بالف كما امرتني وقال الامر منك بالشراء بحسبة

عني قول المصل في التوكيل

وقد اشترى بها بالف فضرت مشرياً لنفسك فالقول للموكل ولا يتجلى ان كذا في المحيط
ولو وكله بشرا هذا العبد ولم يسم له ثمناً فاشتره فقال المأمور بشريته بالف وصدق بالثمن
المأمور وقال الامر بشريته بخمسائة نخالفاً وهو اختيار النجاشي في منقوله وقيل لا خلاف
وهو اختيار القتيبي اي جعفر كان الاول هو الاصح كذا في الكافي رجل وكل رجلاً
بان يشترى له اخاه فاشترى الوكيل فقال الموكل ليس هذا اخي كان القول قوله مع
بمينه ويكون الوكيل مشرياً لنفسه وينفق العبد على الوكيل لانه زعم انه اخ الموكل
وعتق عبي موكله كذا في فتاوي قاضي خان واذا وكل رجلاً بشراً عبداً هدي بكذا
فاشترى الوكيل عبداً هدياً امراً به وجاباً بالعبد الي الموكل فقال الموكل هذا عبيدي
وقد كان فلان غصبه مني وقال الوكيل هذا عبيد فلان وقد اشترى منه لك فخذ اعلى وجهين
ان كان الثمن مرفوعاً لا يقتل قول الموكل وان لم يكن الثمن مرفوعاً فالقول قوله في ان لا يكون
للموكل حق الرجوع بالثمن عليه ما لم ينفق السنة على ما ادعاه فان اقام الوكيل سنة على
دعواه فقد نود دعواه وان اقام الموكل السنة ان العبد عبده فبينة الوكيل ولي دفع الي
رجل الف درهم وامره ان يشترى له بها الوكيل عبداً فاشترى منه من هذا بالف درهم
وقال الامر لم تشتره وقد اخرجتك من الوكالة فلا تشترى شيئا فالقول قول المأمور وكذا
لو قال قد اشترى لك من هذا عبداً فبينة فمات فوجاً بزوجته اليه الف ولو قال
قد اشترى لك بالف عبداً من رجل ولم ينسبه الي امره عرف وقال له الامر لم تشترى شيئا وقد
اخرجتك من الوكالة فلا تشترى شيئا كان خارجاً من الوكالة ولا يصدق علي ان يقر برجل بعينه
بعده هذا وفي نوادر ابن سماعه عن أبي يوسف في رجل قال اشترى هذا العبد بالف درهم من مال
فلان فقال فلان انا امرتك بذلك وقال المتر من امرتي ولكن غصبتك الف واشترى
بها هذا العبد فالقول قول صاحب الف كذا في المحيط رجل وكل رجلاً بان يشترى له امراً
بالف درهم فاشترى امراً بالف درهم وبعت بها الي الامر فاستولدها الامر ثم قال الوكيل
يعود لك اشترى بها بالف درهم فان كان الوكيل حينئذ يبيعها الي الامر قال هي هذه جارية التي امرتني
بشرا بها فاشترى بها لك ثم قال اشترى بها بالف درهم لا يصدق وان اقام البينة على ذلك لم يقد ولو كان
الوكيل حينئذ يبيعها اليه لم يقد شيئا ثم قال اشترى بها بالف درهم يقبل قوله وله ان يأخذ جارية من
الامر وعقرها وقبضها ولدها كذا في فتاوي قاضي خان امر رجلاً ان يشترى جارية
بالف درهم ودفعها اليه وامره ان يريد من عنده الي خمسائة فقال الوكيل اشترى بها
بالف وخمسائة وقال الامر بالف خلت كل واحد منهما على دعوى صاحبه ويبدأ بيمين
الوكيل فان حلف فلجارية سبها اثلاً للوكيل ثلثها والباقي للموكل كذا في محيط السرخسي
وان قال اشترى هذا العبد قال الامر اشترىته لنفسك فان كان مأموراً بشراً عبداً بعينه فان
اخبره بشرا به والعبد حي قائم فالقول للمأمور ارجعاً منقول كان الثمن او غير منقول وان كان
العبد ميتاً حين اخبره فقال هلك عبيدي بعد الشراء وانكر الموكل فان كان الثمن غير منقول
فالقول للمأمور وان كان الثمن منقولاً فالقول للمأمور مع بعينه وان كان حياً العبد بعينه
فان كان حياً قال المأمور اشترىته لك وقال الامر لا بل اشترىته لنفسك فان كان الثمن منقولاً
فالقول قول المأمور وان لم يكن منقولاً فالقول للمأمور عبيدي حينة وعندهما القول للمأمور
وان كان العبد ميتاً فان كان الثمن منقولاً فالقول للمأمور وان كان غير منقول فالقول للمأمور كذا في التبيين

اذا دفع

اذا دفع الي رجل الف درهم وامره ان يشترى له بها جارية او شيئاً اخر بعينه فحلفت الدراهم
في يد الوكيل ثم اشتراه نقد الشراء على الوكيل وان هلك بعد الشراء قبل ان تنته
هلكت قبل الشراء ثم اشتراه نقد الشراء على الوكيل وان هلك بعد الشراء فاشترى بكون
واقفاً للموكل ويرجع بمثل ذلك على الامر هذا اذا انتفى على الهلاك قبل الشراء وبعده
واما اذا اختلفا فالقول قوله الامر مع بعينه على علمه ولو لم يهلك الدراهم حتى نقدها
الوكيل في رجل وطبقتهم من يد البائع رجع البائع على الوكيل والوكيل على الموكل
ولو هلك في يد الوكيل بعد الشراء ورجع بها على الامر واخبر منه ثانياً فحلف المأخوذ
ثانياً في يد الوكيل لم يرجع على الامر بعد ذلك وكذا لو قبض الوكيل الدراهم من الموكل
ابتداءً للشراء وهلك في يده لم يرجع على الامر فبينة الثمن للبائع من مال نفسه
كذا في الذخيرة دفع الي رجل الف درهم وامره ان يشترى له بها عبداً فوضعه الوكيل
الدراهم في منزله وخرج الي السوق واشترى له عبداً بالف درهم وجاباً بالعبد الي
منزله واراد ان يأخذ الدراهم ليدفعها الي البائع فاذا الدراهم قد سرقت وهلك
العبد في منزله في البائع وطلب منه الثمن وجاب الموكل بطلب منه البند قالوا ياخذ
الوكيل من الموكل الف درهم ويدفعها الي البائع والعبد والدراهم هلك في يده على العامة
قال القتيبي ابو الليث رحمه الله هذا اذا علم بشهادة الشهود انه اشترى العبد
وهلك في يده اما ان لم يعلم ذلك لا يقوله فانه كعبد في يدي الغائب عن نفسه ولا
يصدق في ايجاب الغائب على الامر كذا في فتاوي قاضي خان دفع الي رجل الف درهم
وامره ان يشترى له بها جارية فاشترى ثم وجد الوكيل الدراهم زيوفاً او تبهرجة
او ستوفة او رصاصاً وجابها الي البائع ليدفعها اليه فلم يقبلها البائع وضاعت في يد
الوكيل ضاعت من مال الامر ويرجع الوكيل على الامر بالف جباراً يدفعها الي البائع
ولو كان تبعت الدراهم من الوكيل ثم وجدها على ما وصفنا وردها على الوكيل فضاعت
في يد الوكيل ان وجدها زيوفاً او تبهرجة كان الهلاك على الوكيل فبينة الفاجباً اليه فبينة
الي البائع من مال نفسه ولا يرجع على الموكل وان كانت الدراهم ستوفة او رصاصاً كان
الهلاك من مال الموكل ثم في الستوفة والرصاص او هلك في يد الوكيل يرجع الوكيل على
الموكل بالثمن ليدفعها الي البائع فاذا تبعتها لو هلك في يده يهلك من مال الوكيل هكذا
في المحيط امر رجلاً ان يشترى له جارية بالف درهم فاشترى الوكيل ولم يقبضها ولم يدفع
الثمن الي البائع حتى اعطى الامر الوكيل الثمن ليقبضه ثم ان الوكيل استهلك الثمن وهو
معه فالبائع ان يبيع جاريته الي ان يستوفي الثمن وليس للبائع ان يأخذ الامر
بالثمن وليس للموكل على الامر قبيل فاذ نقد الامر الثمن مع اليه ليس عليه احد
الجارية وليس للبائع ان ياتي بغير الامر عداً الوكيل بالثمن وان لم ينفذ الامر الثمن
فالقاضي يبيع الجارية بالثمن او ارضى البائع والامر بالبائع بالاتفاق وان لم يرض كل
واحد منهما او الامر فكذا جواب عندي اي يوسف ومحمد رحمهما الله فاذا باعها القاضي
فان كان في الثمن الثاني فضل على الاول فهو للمأمور وان كان فيه نقصان فالبايع يرجع بالنقصان
على الوكيل لا على الامر ثم الامر يرجع على الوكيل بما كان قبض منه كذا في التاتارخانية
قال غيره اشترى بهذه الف الدراهم جارية واراد الدراهم ولم يسلمها الي الوكيل

جني سرقته الوراثة ثم اشترى الوكيل جارية بالف درهم لزوم الموكل وكذا لو لم يسرق
 الوراثة ولكن صرفها الموكل الى حاجته ولو كان الموكل دفع الوراثة الى الوكيل فسرقت
 من يد الوكيل لا ضمان عليه فان اشترى الوكيل بعد ذلك جارية بالف درهم فقد اشترى
 على الوكيل ويستوي ان غلام الوكيل يهلك الوراثة او لم يعلم ولو دفع اليه الف درهم
 واستره ان يشتري له بها جارية فذلك مفسد في يد الوكيل وفي حتمية فاشترى
 الوكيل بعد ذلك جارية بالف درهم يصير مشتري بنفسه وان كان قد تساوى الف درهم
 ان كان قد تساوى حتمية في بيعه مشتري بنفسه وان كان قد تساوى الف درهم
 او اقل قد زعمنا ان الناس فيه يصير مشتري بالموكل كذا في الذخيرة قال اب
 العبد المشتري بنفسه من ماله فذلك حلال العبد ثم ذهب الى مولاة واشترى نفسه
 فان كان له نفس بنفسه بالف درهم فباعه وقيل العبد فهو حر وعليه الف درهم والولا
 للمولى وكذا لو اطلق الكلام لطلاق او اطلاقا في الشراء الى الامر بان قال للمولى
 يعني نفسي لفلان فذلك حلاله وقيل العبد فهو العبد لا ماله في رتبة العبد
 يرجع به على الامر ولو اراد الباع ان يحبس العبد حتى يحد الثمن لم يكن له ذلك
 فان وجد الامر به عينا فادخله في حصة الباع فان كان ذلك العبد معلوما للعبد يوم
 اشترى نفسه لم يرد به وان لم يكن العبد عا لما بذلك فلم يرد به والذي في ذلك
 الحصة في ذلك العبد وكان له ان يرد من غير استعلاء ع راي الامر ولو كان
 اشترى نفسه للامر بالف الى العطاء كان القدر في سائر ما كان العبد عقيب العند
 ضمن لا مرفقته بالالف ما بلغت وان لم يكن العبد حتى استعمل الباع في بعض
 عمله فحده منه يفتن للبيع حتى لو مات بعد ذلك يموت من مال الباع ولو كان العبد اشترى
 نفسه للامر بالف وعينه الى العطاء او الى اجل معروف والامر كان امره بالف فهو
 حر حين وقع البيع كذا في المحيط ولو وكل العبد رجلا فبشر نفسه من سيده بالف
 ودفع الف الى الوكيل فقال الوكيل لسيده وقت الشراء اشترى عبيدك لنفسه
 فباعه على هذا عتق وولاه لسيده وان قال اشترى به ولم يبي ان يشتريه
 لنفسه العبد كان العبد ملكا للوكيل والالف الذي اخذه من العبد كان للمولى
 فيها جانا وبشر على المشتري او على المعتق الالف ثمن او بده العتق ثم اذا لم يبين
 يرجع للمولى بالثمن على الوكيل لانه العتق والمالك للعبد وان بين انه يشتريه للعبد
 فقد ذكر محمد رحمه الله في باب الوكالة بالعتق ان العتق يقع والمالك على العبد دون الوكيل
 وهو الصحيح هكذا في الثمن ولو كان هذا العبد موبرا فالمدبر حر حين دفع الشراء
 سواء اشتراه الما موزع مطلقا او اضاف الشراء الى نفسه او الى المدبر ولو كان سمساره
 الى العطاء فالمال الى ذلك الاجل والمالك في هذه الوجوه كلها على المدبر ولا شيء على الوكيل
 من ذلك بكل حال لان المدبر مما لا يجوز شراؤه ويجوز اعتاقه فلهذا بالعتق فصار
 وكيل من جهة المدبر ليعتق الاعتاق هكذا في المحيط الوكيل بالشراء اذا
 ستم المشتري وجوب المشتري عياله الردم غير استنار الامر ان كان المشتري
 في يده كذا في الخلاصة الوكيل بالشراء اذا سلم المشتري الى الامر ثم جاني صم
 التبايع في العيب لم يكن له ان يرد الا ان يجي بيعة ان الامر به بالرد كذا في الذخيرة

وان لم يقبض الامر المبيع حتى وجبه الوكيل عيبا فامر الامر برده بالعيب فرضي الوكيل
 بالعيب وانما الباع قال الموكل بالخيار ان شاء اخذ الجارية ولا شيء غيرها وان شاء الرضا الوكيل
 بالعيب واخذ منه الثمن فان لم يختر الامر اخذ الجارية ولا الرضا الوكيل حتى ما تنفي يد الوكيل
 فانها تموت من مال الوكيل ويرجع الموكل على الوكيل بحصة العيب كذا في السراج ولو لم تمت
 الجارية لكنها عورت لزوم الامر وكان الامر ان يرجع على الوكيل بحصة العيب الذي رضي به
 ولو لم تقور واختار الامر لزوم الوكيل الجارية فالرضا به وقبض الثمن ثم وجد الوكيل بها عيبا
 اخر غير العيب الذي رضي به وقد كان ذلك العيب عند الباع لم يستطع ردها بذلك العيب
 على الامر ولا على الباع كذا في المحيط الوكيل بالشراء اذا وجد بالشراء عيبا ورضي به وقبضه
 فان كان العيب ليس باستعلاء مثل العمى وغيره لزوم الامر وان كان استعلاء مما لا يتفان
 الناس في مثله لم يلزم الامر وكان للمراة يلزم المشتري وهذا قولها وقال ابو حنيفة
 هاسوا ويلزم الامر اذا كان مع ذلك العيب يساوي الثمن الذي اشتراه به او ما يتفان الناس
 فيه كذا في الذخيرة رجل اشترى لرجل عبدا بامره وقبضه فوجده عيبا فابى الباع عن
 العيب فقال له الامر قد الزمتك العبد باريك عن العيب فلم يقبله الى مولى لم يلزم منه
 ذلك الا بقضا القاضي وان الزم القاضي ذلك صار بمنزلة المشتري من الامر فان وجده
 عيبا لم يستطع رده على الباع حتى يرد على الامر اليه حتى يرد على الباع كذا في المحيط
 واذا كانت الجارية في يد الوكيل بالشراء فادان يرد بها بالعيب فادى الباع رضي الامر بهذا
 العيب لم يصدق على ذلك من غير بيعة وان اراد الباع استخلاص الوكيل على علمه برضى الامر
 لم يكن له ذلك فان لم يكن للباع بيعة على رضي الامر بالعيب ورد الوكيل الجارية على الباع
 بالعيب ثم حضر المحاضر الامر وادى الرضا واراد اخذ الجارية قاي الباع ان يرد فيها
 فقال قد نقض القاضي البيع فلا سبيل لك عليها فان القاضي لا يلتفت الى قول
 الباع ويرد الجارية على الامر بعض مشايخنا قالوا هذا على قول محمد وبعضهم
 قالوا لا بل هذا قول الالف وهو الاصح كذا في الذخيرة ولو ان الوكيل خشي رد الجارية
 على الباع بالعيب اخذ الثمن من الباع فباع الثمن من يده صاغ من مال الوكيل
 وبقرم الوكيل للامر من مال نفسه ثم اذا صدق الامر بالباع في الرضا بالعيب وقبض
 الجارية يدفع الامر الثمن الى الباع من مال نفسه والامر هو الذي يادى دفع الثمن
 وقبض الجارية وليس للموكل ان يقول للباع انك اقررت مرة بقبض الثمن من الوكيل
 فليس لك ان تقبض مني مرة اخرى فان وجد الامر بها عيبا اخر كان هو الخصم
 بالرد دون الوكيل ولو كان الوكيل بعد ما ردها بالعيب وبعد ما فتح القاضي البيع
 اقر برضى الامر بالعيب كان للباع الخيار ان شاء امسك الجارية وان شاء ردها على
 الوكيل ولو اقر الامر ان كان رضي بالعيب كانت الجارية للامر باخذها لو قبل من الباع
 ويدفعها الى الامر ويكون الثمن للباع على الوكيل ان كان الوكيل قبض الثمن من الباع حين رد
 الجارية عليه ولو وجد الجارية عيبا اخر كان هو الخصم فيه كذا في المحيط واذا امر رجلا ان
 يشتري لجارية فاشترى الوكيل ولم يقبضها حتى اطلع على عيب بها فرفض الامر بذلك العيب
 فذلك جائز وان نقض الموكل العتق لا يبرئ نفسه كذا في الخلاصة الوكيل بالشراء اذا اشترى عبدا
 يساوي ثلاثة الاف درهم بالف درهم فوجده عيبا فليس له ان يرد ذلك في خيار روية



او حيا رطافله ان يرد كذا في المحيط في نوع الوكيل بالشرا اذا وجد بالمبيع عيبا والوكيل
 بشر غير عيبه اذا اشترى عيبا به عيب قد علمه الموكل ولم يعلم به الوكيل فلو وكيل
 ان يرد بالبيع كذا في المحيط في نوع الخيارات في الوكالة الوكيل بالشرا يطالب بالثمن من
 مال نفسه وان لم يدفع اليه الموكل بعد ذلك ولو وكيل ان يرجع على الموكل بالثمن قبل ان
 يودي من مال نفسه وله ان يحبس المشتري من الموكل التي ان يأخذ منه ما تشاء
 وان هلك المشتري في يد الوكيل قبل الجس هلك على الموكل من غير ضمان
 على الوكيل وان هلك بعد الجس هلك بالثمن كهلل المبيع قبل القبض عند
 ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله ولم يذكر محمد رحمه الله في شيء من الكتب ان الوكيل اذا لم
 يتقد الثمن والبايع سلم المبيع اليه هل له حق الجس من الموكل الي ان يستوفي
 الدراهم منه حتى يخرج النقص الاقام سمس الاية الجواني انه له ذلك وهو صحيح كذا
 في المحيط وان تقدم الوكيل بالشرا الثمن من ماله ثم لقعه الموكل في بلد اخر والمشتري
 ليس فنده وطلب منه الثمن فابي الا ان يسلم المشتري فان كان الامر طال به
 بتسليمه حين كان المشتري يحضرهما ولم يسلمه حتى يقبض الثمن له ان لا يدفع
 الثمن حتى يقبض المشتري وان كان الامر لم يطلبه منه حال حضرة المشتري ليس
 له ان يمتنع عن دفع الثمن لانه صار دينا في ذمة الامر كذا في البحر الرائق الوكيل
 بشر اجارته بالالف اذا اشتراها بالالف كما امر وتقدر الف وقبضها وكلم
 بحبسها عن الامر حتى تقدر الامر جنسية ثم طلبها منه فبقيت في يده
 في يده سلم للوكيل الجنسية المقبوضة وبطلت الباقية عن الامر ولو كان
 حبسها في الابتداء فطلبه رد المقبوضة ايضا كذا في المحيط ولو ذهبت عنده
 عنده بعد حبه لم يمسك شي من الثمن ويحبر الموكل ان شاأه اخذه بجميع الثمن
 وان شاأ ترك هلكا في البحر الرائق الوكيل اذا اشترى عيبا بالف درهم الي سنة
 وقبضه فلم يقبضه الامر حتى حل المال واخذ البايع الوكيل به فارد الوكيل منه
 من الموكل حتى ياتيه الثمن لم يكن له ذلك ولو منه ماضيا ولو قبضه الامر ثم
 حضر الوكيل واخذه بغير محض من الامر ولم يذكر انه يأخذه حتى يعطيه الثمن فحلت
 في يده بطل الثمن عن الامر وجعل الاخذ منها للبعد كانه منعه حتى يعطيه الثمن
 كذا في الذخيرة ولو كان الامر ان يشتري له جاريتين كل جارية بالف درهم
 او امر ان يشتريهما جميعا بالف درهم فاشترىهما وقبضهما ثم الامر طلب منه
 احداهما فقبضها فبقيت الجارية حتى ماتت بطل ثمنها فان قال الامر لاحاجة
 لي في الباقية لا ضرورة للامر وحليته جميعا لا يلتفت الي قوله ولو منعه حبسها
 فان لم تمت التي منعها اياه الوكيل ولكن ماتت الاخرى فالباقية لازمة للامر وعليه
 ثمنها جميعا ولو كان الامر ان يشتري له جاريتين احدهما بان حاله والاخرى بالف
 الي سنة في صفقة واحدة فاشترىها كما امره وقبضها وطلبها منه الامر فبقيت الاخرى
 فبقيت اياه حتى يعطيه الثمن فليس له ذلك ويعطيه الجارية التي ثمنها الاجل فان منعها
 اياه حتى ماتت فطلبه فبقيت الاخرى فله ان يمنعها اياه حتى يعطيه الثمن
 فان منعها اياه حتى ماتت فقال الامر لاحاجة لي بالتي ثمنها الاجل لا يلتفت الي قوله ويلزمها

التي

التي ثمنها الاجل وكذلك لو وكله ان يشتريها منه بالثمن حالتين فاشترىها كذلك فلم يمنعها
 عن الامر حتى اخذ البايع المشتري بتمن احداها كانه هذا والاول سوا في جميع ما وصفت
 لك هكذا في المحيط ولو ادعى الوكيل بالشرا دفع الثمن من ماله وصدقه الموكل وكذب البايع
 لم يرجع الوكيل على الموكل كذا في البحر الرائق الوكيل بشر بشي يضمنه اذا اشترى ولم ينقد
 الثمن حتى اخذ البايع الثمن عن الوكيل صح وثبت التأخير في حق الموكل حتى لم يكن للوكيل
 ان يرجع على الموكل قبل حلول الاجل وان خطا البايع عن الوكيل بعض الثمن فانه يحطه عن
 الموكل ولو خطا البايع جميع الثمن لا يظن ذلك في حق الموكل حتى كان للوكيل ان يرجع على الموكل
 بجميع الثمن ولو وهب البايع بعض الثمن من الوكيل يظن ذلك في حق الموكل حتى لم يكن للوكيل
 ان يرجع على الموكل بذلك التقدر ولو وهب كل الثمن لا يظن ذلك في حق الموكل ولو اراه البايع
 عن جميع الثمن فالجواب فيه كالجواب في هبة جميع الثمن هكذا في المحيط ولو وهب البايع منه
 جنسية ثم وهب الجنسية الباقية لا يرجع الوكيل على الموكل بالجنسية الاولى ويرجع
 بالجنسية الثانية لانه هبة ولو وهب جنسية ثم وهب منه المائة الباقية فانه لا يرجع على
 الموكل الا بالمائة وهذا كله قول ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله كذا في فتاوي قاضي
 خان البزاز الثالث في الوكالة بالبيع الوكيل بالبيع يجوز
 بيمه بالقليل والكثير والعرض عند ابي حنيفة وقالا يجوز بيمه بنقصان لا يتغير الناس
 فيه ولا يجوز الا بالبراهم والدينار كذا في الهداية وينبغي بقوله في مسئلة بيع الوكيل بما
 غرضه وان وباني ثمن كان كذا في الوجيز للكردي والكل في الوكالة المطلقة اما
 اذا قال الموكل بيمه بالالف او بناية لا يجوز ان ينقص بالاجماع كذا في السراج الوهيج
 الوكيل ببيع ببيع العبد عرض موصوف اذا باعه بعرضين فاحس جار عند
 ابي حنيفة رحمه الله كذا في الذخيرة الوكيل بالبيع يملك البيع بالنسبة وفي المتن قال
 ابو يوسف هذا اذا كان للتجارة فان كان للحاجة لا يجوز كالمراة المذمومة غزلا التي رجل
 ليسه لها هذا على ان يبيعه بالتقيد وبه يفتي كذا في الخلاصة الوكيل بالبيع المطلق
 اذا باع باجل متعارف فيما بين التجار في تلك السلفة جاز عند علمائنا وان باع باجل
 غير متعارف فيما بين التجار بان مثالا في جنسية كنه او ماضية ذلك فليقول ابي حنيفة
 يجوز وعلي قول ابي يوسف ومحمد لا يجوز قال مشايخنا وانما يجوز البيع بالنسبة اذا لم يكن
 في لفظه ما يدل على البيع بالتقيد اذا كان في لفظه ما يدل على البيع بالتقيد لا يجوز البيع
 بالنسبة وذلك بخلافه يقول مع هذا العبد واقضه ببي او قال بيع فان الغرماء لا رموني
 او قال بيع فانني احتاج الي ثمنه عيال في هذه الصورة ليس له ان يبيع بالنسبة كذا في المحيط
 التوكيل بالبيع قضية يصر في التوكيل بالبيع الي شهر وما فوقه لان ما دون الشهر عا جمل
 فلو ان هذا الوكيل باعه بالتقيد اختلف المشايخ فيه قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل
 رحمه الله ان باعه بالتقيد مما يبيع بالنسبة جاز وان باع بالتقيد بقل مما يبيع بالنسبة
 لا يجوز وقال غيره يجوز مطلقا وكذا لو قال لا تبعه الا بالتقيد وكل رجل يبيع ماله جمل
 وموتة فهو على البطل الذي فيه الوكيل والموكل اذا كان في يدرة واحدة فان خرج الوكيل بذلك
 الى بلدة اخرى فصرق او ضاع كان ضا منا ولو لم يخرج به الوكيل الى مكان اخر اصرح هو
 بضاعه في ذلك المكان كان عليه تسليمه في مكان البيع وان لم يكن له وضوته لا يتقيد الامر بذلك

محكي قولنا لعمري اننا انما
 في الوكالة بالبيع

باع

منه

البلدة كذا في قناوي قاضي خان الوكيل بالبيع المطلق اذا باع مبيعاً فاسد الا يضمن بالبيع والتسليم
 والوكيل ان يسترده والمأمور بالبيع الفاسد الا ان يبيع المباح جازاً استخراً كذا في الخلاصة
 الوكيل بالبيع لا يملك شراؤه لنفسه لان الواحد لا يكون مشترياً وباعاً كذا في الوجيز للكردي ولو
 امره ان يبيع من نفسه وبشترى لم يجز ايضاً وكذا لو باعه الوكيل من ابن له صغير لم يجز ولو باع
 من عبده او مكاتبه لا يجوز بالاجماع كذا في السراج الوهاج الوكيل بالبيع اذا باع ممن لا يقبل شهادته
 له ان كان اكثر من القيمة يجوز بالاخلاق وان كان باقيل من القيمة يفتى في حش لا يجوز بالاجماع
 وان كان بعض ليسر لا يجوز عند اي حنيفة رحمه الله كذا في الذخيرة وان باع بمثل القيمة فيه
 روايتان عن اي حنيفة والظاهر انه لا يجوز كذا في قناوي قاضي خان وان امر الموكل بالبيع
 من هولا او جازله ما صنع بان قال بيع من شئت فانه يجوز ببيع من هولا بالاجماع
 الا ان يسه من نفسه او من ولده الصغير او من عبده ولا دين عليه فانه لا يجوز له ذلك
 قطعاً وان صرح له الموكل بذلك وكذلك حكم الوكيل بالشرا اذا اشترى من هولا كذا في السراج
 الوهاج وفي الزيادات في الوكالة بالبيع والشرا الوكيل من اب الموكل وابنه او مكاتبه
 او عبده المأذون جاز وكذا وكيل العبد لو باع من مولاه كذا في الخلاصة وكله ببيع متاعه
 فقال بكم يبيعه فقال انت اعلم بذلك وبثمنه فباعه بثمن حقير فله الرد وبه يفتى
 كذا في القنية الموكل اذا شرط على الوكيل شرطاً مفيداً من كل وجه بان كان ينفعه من
 كل وجه فانه يجب على الوكيل مراعاته اكره بالنسبة او لم يوكده اذا قال بعه بخيار
 فباعه بغير خيار لا يجوز هكذا في الذخيرة امر رجلاً ان يبيع عبده وامره ان يشترط
 الخيار للامر تئذ نقصه عليه وبيعت له الخيار للامر وتوكل كان الامر امره
 بالبيع مطلقاً فباع وشرط الخيار للامر ولا حرجي صح كذا في المحيط وان شرط
 في العقد شرطاً لا يفيد اصلاً بل يفرضه لا يجب على الوكيل مراعاته اكره بالنسبة او لم
 او لم يوكده اذا قال بعه بالنسبة او قال ان يبعه الا بالنسبة فباع بالنسبة فباع بالف
 فقد تجوز على الامر واذا شرط شرطاً يفيد من وجه ولا يفيد من وجه ان اكره بالنسبة
 يجب مراعاته وان لم يوكده بالنسبة لا يجب مراعاته كما اذا قال بعه في سوق كذا فباعه
 في سوق اخر فان لم يوكده بالنسبة ينفذ على الامر وان اكره بالنسبة لا ينفذ على الامر
 كذا في الذخيرة لو قال ببع عبدي هذا واشهد فباع ولم يشهد كان جائزاً ولو
 قال لا تبع الا بشهود فباع بغير شهود لم يجز وكذا لو قال وكلتك ببيع هذا العبد
 علي ان يشهد فباعه ولم يشهد لم يجز وكذا اذا قال ببع بشهود كذا في قناوي قاضي خان
 وكله بالبيع ونهاه عن البيع الا بحض فلان لا يبيع الا بحضته كذا في الوجيز للكردي
 واذا امر ان يبيع برهن او كفيل فباع من غير رهن او من غير كفيل لم يجز اكره بالنسبة
 او لم يوكده اذا قال برهن ثمة لم يجز الا برهن يكون بغير ثمة وقا بالنسبة او يكون
 قيمته اقل بمقدار ما يتغابن فيه واذا اطلق جازاً برهن القليل كذا في المحيط
 ولو قال بعه وخذ كفلاً او قال بعه وخذ رهناً لا يجوز الا كذلك كذا في قناوي
 قاضي خان فان اختلف في الاشرط فانقول للموكل وكذا لو قال برهنك بغير هذا الثمن
 فانقول له كذا في الوجيز للكردي ولو وكله بان يبيعه بالف درهم فباعه باكثر نفذا لبيع

وان باعه باقل لم ينفذ وكذا لو باعه بغير درهم لم يجز وان كان قيمة ذلك اكثر من
 الف درهم كذا في السراج الوهاج امر رجلاً ببيع عبده بالف درهم فباع نصفه بالف درهم
 ثم باع النصف الاخر بمائة دينار جاز ببيع النصف الاول ولا يجوز ببيع النصف الثاني ولو باع
 كله بالف درهم ومائة دينار جاز لبيع في الكل كذا في المحيط وان باع نصفه بالف درهم
 الا درهم وكسر خطمه بطل وان باع العبد بالف وكسر خطه بطل وان باع العبد بالف وكسر من
 طعام بوعيه كان الامر بالخيار ان يطل بطل البيع وان شاها جاز وصير للكردي وعلية
 حصته من قيمة العبد وان باعه بالف درهم ثم زاره المشتري بغير ثمة او بغير عينه
 جاز من غير خيار ولو اكمل الامر كذا في قناوي قاضي خان ولو وكله ببيع عبده فباع نصفه
 او جزء منه مالم يجر ببيع في قوله اي حنيفة يتوابع الباقي منه ويبيع وعند هولا لا يجوز
 الا ان يبيع الباقي وكذلك هذا الاختلاف في كل شيء في بيعه مضرة ويكون الانتهاض
 فيه عيباً وانما اذا لم يكن في بيعه مضرة لا يكون الانتهاض فيه عيباً كما للبكي والورقي
 واتعدى المتعارب اذا وكله ببيع فباع بغيره جاز لبيع في قولهم جميعاً وكذلك لو وكله ببيع
 جماعة من العودي المتعارب فباع واحداً منها جاز لبيع في قولهم جميعاً هكذا في شرح الطحاوي
 واذا امره ان يبيعه من فلان بثلثي دين فباعه من رجل اخر بثلثي دين لا يجوز وان باعه
 منه ومن اخر لا يجوز البيع في النصف الذي باعه من اخر ويجوز البيع في النصف الاخر
 على قول اي حنيفة وعلى قولها لا يجوز الا ان يبيع الباقي هكذا في الذخيرة الوكيل يبيع
 جاز بثلثي بالف اذا باع اقلها خمساً مائة او اقل او اكثر لم يجز الا ان يبيع الاخرى بتمام
 الف او اكثر في قول اي حنيفة واي يوفى رهنها الله كذا في المحيط ولو قال بعه وبع من
 فلان كان له ان يبيعه من غيره ولو قال بعه من فلان فباعه من غيره لا يجوز كذا في قناوي
 قاضي خان اذا قال بعه بالف نسبة فباعه بالف او اكثر بالقد جاز وان باعه باقل
 من الف بالثمن لا يجوز فان باعه بالثمن نسبة فباعه بالثمن او اكثر لا يجوز كذا في المحيط وكله
 بالبيع مطلقاً ثم قال لا تبع اليوم فباعه غداً من غير تحديد لوكالة جاز كذا في الوجيز للكردي
 اذا امر رجلاً ان يبيع له عبداً دفع العبد اليه ونهاه الامر عن دفع العبد بغير البيع حتى
 لا يقبض الثمن قال بعه هذا الثمن باطل ولو هلك العبد في يد المشتري هلك على المشتري
 والوكيل هو الذي يتولى قبض الثمن ولا موكل ان يقبض الوكيل الثمن كذا في المحيط فان
 سلم الوكيل قبل قبضه الثمن وتويع الثمن على المشتري فلا ضمان على الوكيل كذا في قناوي
 قاضي خان ولو ان الامر دفع العبد اليه وقال لا تبعه حتى يقبض الثمن فباعه قبل الثمن
 كان البيع باطلاً حتى يسترد المبيع من المشتري ولو لم يدفع العبد اليه فباعه في يد الامر
 بالف درهم حاله لم يكن له ان يسلم العبد حتى يقبض الثمن سواء كان الامر فحاه عن الدفع
 الى المشتري قبل قبض الثمن او لم يبيعه ولو باعه بالف درهم نسبة اليه فهو العبد في يد
 الامر صح البيع وليس للموكل ان يجبه عن المشتري لانه اذا خلت الامر فحاه عن الدفع
 بمنزلة بيع الامر بنفسه وهو جاز على التسليم ببيع نسبة هكذا في المحيط ولو وكل
 ببيع العبد ودفع اليه العبد فباعه الوكيل ولم يسلم حتى اخذه الموكل من بيته ونهى
 الوكيل عن التسليم قبل نقد الثمن صح ببيع لم يكن له ان يباخر من بيت الامر ويدفعه
 الى المشتري قبل نقد الثمن هكذا في قناوي قاضي خان ولو امره ببيع عبده والعبد

قبض

في يد الامر ولم يامر به الامر بالقبض ولم ينه عن ذلك فباعه الوكيل ثم قبضه من
مترد الامر ليدفعه الي المشتري فمات العبد في يد الامر قبل الدفع الي المشتري
فلا ضمان على الامر لان الامر لم يرد حق قبض العبد من مترد الامر لم يكن التسليم
عند نقد الثمن الا اذا وجد النقص عن الموكل ولم يوجد فان لم يمت العبد وسلم الامر
الي المشتري قبل قبض الثمن فلا ضمان ياخذ من المشتري حتى يتقد الثمن فان
استرد الامر العبد ثم احضر المشتري الثمن فالامر يدفع العبد الي الامر ويامر بدفعه
الي المشتري ويأخذ الثمن هكذا في المحيط فان لم يأخذ حتى مات العبد عند المشتري
فلا ضمان للامر على احد لا على الوكيل ولا على المشتري فمات الثمن لكن الوكيل ياخذ
الثمن من المشتري ويدفع الي الامر كذا في فتاوى قاضي خان ولو امره بالبيع ونهاه عن قبضه
فقبضه قبل البيع فمات في يده قبل ان يبيعه فهو ضامن لثمنه وان تقصص البيع وان اراد
المشتري القيمة وهو الاصح فان لم يمت العبد حينما كان يبيعه صحها وان كان العبد
معه وناعليه ولو لم يمت حتى سلمه الي المشتري فمات في يده لم يضمن البائع القيمة وان صار
غاصبا بالقبض قبل البيع لان الامر يبيع بعد القبض باني وهل يضمن الوكيل الثمن
للامر على قياسي قول ابي حنيفة ومحمد لا يضمن بل ياخذ الثمن من المشتري ويدفع الي الامر
ولو لم يمت العبد في يد المشتري حتى حضر الامر واخذ من المشتري ثم اخذ البائع من
مترد الامر ليدفعه الي المشتري قبله نقد الثمن فمات في يد الوكيل قبل ان يدفعه الي المشتري
لا ضمان على الوكيل لان له حق القبض بعد البيع وان تقصص البيع هكذا في المحيط ولو امر
رجلا ان يبيع عبده ونهاه عن قبض الثمن الا يحضر من فلان او يبيعه لابن بغيه
حتى كان له ان يقبض الثمن من غير فلان ومن غير يبيعه ولو باع الابن
العبد بنفسه ووكله بقبض الثمن ثم نهاه عن القبض الا يحضر شهود مع نفسه كذا في الاخرة
ولو امر المكاتب رجلا ان يبيع عبدا له من فلان فباعه من غيره وليس بوكيله لم يترك كذا
في المبسوط رجل وكل رجلا يبيع عبده مائة دينار فباعه بالثمن درهم ولم يعلم الموكل بما
باعه فقال الوكيل بعث العبد وقال الموكل اخبرته جاز بالثمن كذا في الخلاصة ولوقال
الامر قد اجرت ما امرتك به لم ينجس بعه بالدرهم كذا في فتاوى قاضي خان الوكيل
يبيع الدينار اذا امسك الدينار لنفسه وباع ديناراه لاجور كذا في الخلاصة ولو دفع اليه
عبد اقل بعه بالثمن درهم ودينار بعه بالثمن درهم وزن خمسة فمات جاز لان
باعه ما كثر مما سمي له من خمسة كذا في المبسوط وكل رجلا يبيع عبده بالثمن درهم
وقيمة الف فتغير السعر وصارت قيمته الفين ليس للوكيل ان يبيعه بالثمن ولو باع
بلخيار فازدادت قيمته في مائة الف حتى صارت تساوي الفين له ان يبيع البيع
عند ابي حنيفة خلافا لابي محمد ومحمد رحمهما الله ولو لم يبيع الوكيل بالبيع
لكنه سكن حتى مضت مائة الف فباعه بالثمن درهم وعنده ابي يوسف يجوز كذا
في الخلاصة وكذا اذا كانت الجارية حاملة فولدت ولدا يباع بالثمن درهم وكذا اذا امر
الرجل كذا في المحيط اذا قال الرجل لغيره خذ عبيدي هذا وبعه بعبد او قال
اشتر لي به عبدا صح التوكيل فان كان قد وكله بالشر فاشترى عبدا بغير عينه لاجور
وان اشترى بغير عينه ان كانت قيمة العبد المشتري مثل قيمة هذا العبد او اقل مقدار

ما يتقاي

ما يتقاي الناس فيه يجوز وان كان مقدار ما لا يتقاي الناس لاجور وان كان قد وكله
بالبيع فباعه بغير عينه لاجور ولو باع بغير عينه فان كان قيمة ذلك العبد مثل قيمة
هذا العبد او اقل بمقدار ما يتقاي الناس فيه يجوز وان كان مقدار ما لا يتقاي الناس
فيه لاجور كذا في الذخيرة ولو امره ان يبيع عبده هذا بكذا او بغيره انواب
هروية فلا وكيلا ان يبيعه باسمه معينة موصوفة في الزمة موصولا وشروط ان
يكون التوكيل قدر قيمة العبد الامر ببيع كذا في المحيط ولو وكله ببيع طعم قتل
بته كل كرا حسيين فباعه كله فهو جاز كذا في المبسوط ولوقال بعه بمثل ما باع
به فلان الكرا قتل فلان بعث الكرا بارسين فباع بها ثم وجو فلا باع بحسب من
حنسبي فالبيع مردود لانه وكله بمثل ما باع به فلان لا بمثل ما اخبره فان كان باع
كرا بارسين وكرا حسيين فباع الوكيل طعمه كله بارسين ارسين اجزاء استحسن
هكذا في تحبب السر حسي ان دفع الي رجل حجاب هروي لبيعه وهما بالكوفة وباني
اسواق الكوفة باعه جاز ولو نقله الي بصرة يصير مخالفا لما استحسننا حتى
لو هلك هناك يضمن ولو لم يهلك حتى باعه بالبصرة ذكر في قوله في وكالة الاصل انه
لا يجوز بيعه على الامر وذكر في كتاب الصرف في رواية ابي سليمان انه يجوز قبض
ما ذكر في كتاب الوكالة جواب الاستحسان وهو قوله ان حنيفة وقيل في المسئلة
روايتان واليه مال الشيخ الاكلام وان كان قد امره بالكوفة بان قال بعه بالكوفة فقتل
الي بصرة ضمن قياسا واستحسانا واذ باع بالبصرة عامة الشايح عليه انه لا يجوز
بيعه على الامر هكذا في الذخيرة وهو الاصح كذا في المبسوط اذا وكل رجل رجلا ببيع
زحلي او حجاب هروي ببيعه له فان باع العبد جملة صفقة واحدة بمثل قيمته
او باقل مما يتقاي الناس فيه يجوز في قوله جميعا وان باع باقل من قيمته بحيث
لا يتقاي في مثله فالمسئلة على الاختلاف واما اذا باع ثوبا حتى اتى على جميع العبد
ان كان ثمن ما باع بصفات متفرقة يبلغ ثمن جميع العبد كذا في المبسوط واقل
من ثمن الكل لو باع جملة بحيث يتقاي الناس في مثله فانه يجوز عندهم جميعا وان
كان ثمن ما باع بصفات متفرقة يبلغ ثمن جميع العبد لو باع العبد جملة او اقل من ثمن
الكل لو باع جملة بحيث يتقاي الناس في مثله لا شك انه يجوز على قول ابي حنيفة
واما على قوله فقد اختلف المشايخ قال بعضهم بانه لا يجوز ومنهم من قال يجوز
على قوله واما اذا باع ثوبا واحدا ولم يبيع الثاني ذكر ان علي قول ابي حنيفة رحمه الله
يجوز سوا ذلك الباقي ضررا لا يتقاي الناس في مثله او يتقاي الناس في مثله وعلى
قوله ان كان لا يبيع الباقي او ضررا لا يتقاي الناس في مثله بان كان يدخل تحت تقويم
المقومين يجوز وان كان لا يتقاي الناس في مثله ذلك لاجور وهذا الذي ذكرنا في الكتاب
واما اذا امره ببيع مكمل او موزون في وعاء واحد فباع البعض ولم يبيع الباقي يجوز عندهم
جميعا هكذا في المحيط واذا وكل الرجل رجلا ان يبيع عبده بالثمن درهم وقيمة الف درهم
او خمسة مائة فباعه بالثمن الف والعا او سائما الي المشتري فمات في يده او عنته والامان على
الوكيل وعلى المشتري القيمة ويكون حق قبض القيمة للوكيل كذا في الذخيرة امر رجلا
ان يبيع عبده بالثمن درهم فباعه خمسة مائة الي العطاء وقيمة الف او خمسة مائة وقيمة المشتري

لا يملكه فالومات في يد المشتري كان للامر الخيار ان شاء اخذ القيمة من المشتري وان شاء اخذ
من الوكيل فان اخذ القيمة من المشتري لم يرجع بها على غيره وان ضمن الوكيل رجوعا ضمن
وهو القيمة على المشتري ولو وكله ان يبيع عبدا له بالف درهم الا اولا عطا يكون فباع الى
العطاء الثاني وقتضه المشتري فمات في يده لم ينفع على الامر ولو باعه الى اجل دون
العطاء فمات على الامر حتى لا يضمن الوكيل كذا في المحط واذا امر رجلا ان يبيع عبدا له
الف درهم فباعه بالف درهم ورطل من خمر فمات في يد المشتري فالمشتري والمشتري
ضمن للقيمة ولا ضمان على البايع ولو باعه بالف درهم ورطل من خمر فمات في يد
المشتري فمات من القيمة ولا ضمان على البايع ولو باعه بالف درهم ورطل من خمر فمات في يد
المشتري فمات من القيمة ان شاء ضمن المشتري قيمة العبد ولم يرجع على
البايع بشئ وان شاء ضمن البايع وعند ذلك يضمن العبد على الف درهم وعلى قيمة الخمر فما اصاب
الالف من العبد يضمنه البايع ولكن يضمن المشتري وما اصاب قيمة الخمر فان شاء الامر
ضمن البايع ذلك التذرع وان شاء ضمن المشتري جميع القيمة فان ضمن البايع يرجع بما ضمن على
المشتري وهذا كله قول الى حنفية وما على قول الى ينف ومحمد المالكي الخيار ان شاء ضمن
البايع جميع القيمة وان شاء ضمن المشتري جميع القيمة ولو باعه بالف درهم فمات من يضمنه
او يضمنه فلكل جواب فيه كالجواب فيما اذا باعه بالف درهم فمات من يضمنه
او ذم او شئ لا قيمة له ومات عند المشتري فلا ضمان على البايع بالاتفاق وعلى المشتري
القيمة والوكيل هو الذي يأخذها ويدفعها الى الامر ولو امره ان يبيع كرسية له فباعها
درهم فباعه بمائة درهم ورطل من خمر فمات من يضمنه فلكل الجواب في يد المشتري فلكل جواب
عند المال كالجواب عند اي حنفية رحمه الله في العبد اذا باعه الى امره بالف درهم فمات من يضمنه
هكذا في المحط ولو امره ان يبيع عبده بمائة رطل من خمر فباعه بخمسة ايام او امره ان يبيع
عبده بخمسة رطل فباعه بمائة رطل من خمر لم يملكه المشتري حتى لو اشترى بعد ما قبضه
لا ينفع عتقه ولو مات في يد المشتري كان الامر بالخيار ان شاء ضمن البايع القيمة ورجع
بها على المشتري وان شاء ضمن المشتري ولا يرجع بها على احد كذا في المحط وكل رجلا
ان يبيع عبدا له فباعه فوجده المشتري عيبا قبل القبض فردة على الوكيل قبل فانه
يلزم الموكل ولو وجده عيبا بعد القبض فردة على الوكيل وقبل الوكيل يلزم الوكيل هكذا
في الذخيرة الوكيل بالبيع اذا مات ووجد المشتري بالبيع عيبا رده على وصي الوكيل او على
وارثه وان لم يكن له وصي ولا وارث يرده على الموكل وفي القناوي الصغير الوكيل اذا
كان غايما مادام حيا لا يتصل الحق الى الموكل كذا في الخلاصة في فضل الوكالة بالسرا ومن
امر رجلا ببيع عبده فباعه من رجل وسلمه وفتقه الثمن او لم يقبضه حتى وجد المشتري
به عيبا لا يحدث مثله كالاصبع الزايد والسن الزايد فردة بقبضه او باي حال
او باقرار من المأمور فلا مأمور ان يرده على الامر وان كان عيبا يحدث مثله فان رده
بالسنة فهو لازم للموكل وكذا ان ردها بالنكول وان كان رده باقرار لزوم الوكيل وان كان
المشتري رده بنفسه بغير قبض القاض فالحب مما يحتمل الحدوث لزوم الوكيل ولا يكون له
ان يخاص موكله حال وان كان العيب لا يحدث مثله والرد بغير قبض باقرار الوكيل يلزم
الموكل بلا خصوصية في رواية وفي عامة الروايات ليس له ان يخاص الموكل بل يلزم الوكيل

هكذا

هكذا في الكافي وكل رجلا ببيع صيغة له فباعه الوكيل فظهر فيها قطعة ارض موقوفة فاراد
المشتري ان يردها على الوكيل فاقبل الوكيل بذلك كذا في ان يردها على الوكيل ثم الوكيل
لا يردها على موكله فان ردت على الوكيل بالسنة كان الوكيل ان يردها على الموكل وهل يفسد
العتق فيما بقي قال لا عامة المسألة لا يفسد البيع في الباقي وهذا الصحيح هكذا
في قناوي فاقض خان الوكيل بالبيع اذا باع العبد بالف درهم كالموكل وثق ايضا
وهذا الثمن عنده او دفعه الى الامر ثم ادعى المشتري بالعبد عيبا حدث مثله وانكره
البايع وهو الوكيل واقر الامر به لم ينفع البيع باقرار الامر ولم يلزم الامر ولا البايع شي وكذلك
لو حدث عند المشتري به عيب اخر واراد المشتري ان يرجع بنفسه الف الف كذا في الذخيرة
ولو اقر الوكيل وانكر الموكل رده المشتري على الوكيل واقر به صحيح في حق نفسه لا في حق
الموكل الا ان يكون عيبا لا يحدث مثله في تلك المرة للقطع بقبض العيب عند الموكل وان
امكن حدوث مثله في تلك المدة لا يرده على الموكل الا بدهان على كونه عند موكله والا
يملكه فان نكل رده ولا يلزم الوكيل مادام حيا عاقل لا يمان ولم يدع خلفا ولم يكن
من اهل لزوم العدة بان كان مجورا يرده على الموكل وليس للموكل ان يخاص بايعة كذا
في الوجيز للمكرري ولو استحق المبيع رجوعا للمشتري بالثمن على الوكيل ان نقد الثمن اليه
وان نقد الثمن اليه الموكل رجوعا اليه بالثمن ولو لم يستحق المبيع ولكن المشتري وجد به
عيبا وله ان يخاص مع الموكل فاذا ثبت عليه العيب ورده عليه بالقبض احتد الثمن من
الوكيل اذا نقده اليه ولو نقدا الثمن الى الموكل اخذه منه كذا في شرح الطحاوي وان ادعى
المشتري الشرا على الوكيل وانكر الوكيل ذلك واقر به الامر وجعل القاض العدة على الغير
وتقاضيها ثم عاد الوكيل الى قبضتها تحولت العدة من الموكل الى الوكيل وبري الموكل منها
فان ادعى المشتري بعبودته عيبا قد دلسه البايع ومحمد البايع ان يكون دلسه شيئا وحلف
على ذلك وصدق الامر المشتري بما ادعى من العيب فلا خصوصية بين المشتري وبين
الامر كذا في المحط الوكيل بالبيع لا يطاق له ان يضمن من مال نفسه كذا في قناوي قاضي
خان ولا يجبر على التقاضي والاستيفاء فان تناقض وقتض فيها والائتلاف له احل
الموكل على المشتري او وكله بالتقاضي فان قال الوكيل بالبيع انا اتقاضى وقال
الموكل انا اتقاضى فالتقاضي الى الوكيل ولا يجبر على ان يحل الموكل على المشتري هذا
اذا كان وكلا بغير اجرة ما اذا كان وكلا باجرة نحو التسمير والدلال والبيع غير
على استيفاء الثمن كذا في المحط ولا يملك الموكل وان كتب الصل باسم الموكل
كذا في الذخيرة الوكيل بالبيع اذا باع وكفل بالثمن عن المشتري لا يبيع كفالته والوكيل
يقبض الثمن من المشتري اذا كفل بالثمن عن المشتري جازت كفالته واذا امر المشتري
عن الثمن لا يصح ابراءه كذا في قناوي قاضي خان ولو ان الموكل اجتاح بالثمن على الوكيل
كانت الحوالة باطلة ولو صالح الامر عن الثمن الذي على المشتري على عبد للموكل يضمنه
او قبض الوكيل الثمن عن المشتري كان ذلك جليلا وبري المشتري ويضمن العبد للموكل ولا يكون
للموكل ان يرجع بشئ لا على الامر ولا على المشتري ونوع الوكيل التجارية من الامر بالثمن
الذي للامر على المشتري كان البيع باطلا وكذلك لو صالح الوكيل الامر على جارية بنفسه
على ان يكون الثمن الذي للامر على المشتري بالوكيل فذلك باطل وكذلك لو قبض الوكيل الثمن

للامر على ان يكون الثمن الذي للامر على المشتري للوكيل كان باطلا ايضا ولو احوال
الموكل على المشتري بذلك الثمن ورضي به المشتري صح وكان هذه وكالة لاهواله
فان طالب الامر المشتري بالثمن اجبر المشتري على ادايه اليه وان طالب الوكيل
اجبر على ادايه ايضا وان تهي الوكيل المشتري عن الدفع الى الامر مع نفسه حتى
لا يج على المشتري دفعه الى الامر هكذا في المحيط الوكيل بالبيع الى اخر الثمن
عقن المشتري او ابراه منه او قبل المواله او اقتصر التوفيق وتجاوز به خارجا ضمن الثمن
للامر وهو قول ابي حنيفة واجمعوا على ان الثمن اذا كان عينا فهو له الوكيل من المشتري
انه لا يبيع وكذلك لو كان الثمن دينيا فقبضه الوكيل ثم وهبه من المشتري لا يبيع بالاجماع
كذا في الذخيرة ولو اقال الوكيل البيع صحته اقالته عندها ويكون ضامنا لغيره
وعلى قول ابي يوسف لا اقاله يصير الوكيل مشتريا لنفسه كذا في فتاوي قاضي خان
واذا دفع الى رجل جارية وامره ان يبيعها فباعها الى مور من رجل له على الامر
دين الف درهم وسلم الجارية اليه فالباع جازية والثمن يصير قضايا صا به عندهم جميعا
وان كان الوكيل باعه من رجل له على الوكيل دين الف درهم فان الثمن يصير قضايا
بدن الوكيل عند ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله كذا في الذخيرة ولو ان هذا الوكيل لم
يسلم ما باع حتى هلك المبيع في يده بطلت المتأخره ولا ضمان على الوكيل لموكله كذا
في فتاوي قاضي خان وان كان الوكيل باعه من رجل له على المامور وعلى الامر دين
قضايا لثمن قضايا بدني الامر ولا يصير قضايا بدني الى مور حتى لا يبيع
الامر على المامور ديني من الثمن كذا في الذخيرة الا ان الوكيل بالبيع
متي اقضى له موكله بما توجب براءة المشتري عن الثمن وكذا في الموكل في ذلك
ان كان ما اقربه شيئا لو اقرب ذلك على نفسه صح اقراره وبني المشتري عن الثمن
ولم يضمن للموكل شيئا فاذا اقر على موكله كان كذلك وان كان ما اقربه على الموكل شيئا
لو اقربه على نفسه صح وبني المشتري عن الثمن عند ابي حنيفة ومحمد ومن الامر
مثل ذلك وعند ابي يوسف لا يبرأ فاذا اقربه على موكله كان كذلك لان الوكيل اقر
بملكه بنفسه مضافا الى غيره واقرار الانسان بما يملكه مضافا الى غيره
وذلك الغير ما كان له بمنزلة اقراره بذلك على نفسه الا يبرأ من اشتري عينا
فان كان البايع كان عتقه قبل البيع كان بمنزلة ما اقر على نفسه انه اعنته لئلا
كذا ههنا هكذا في المحيط الوكيل يبيع العبد اذا باع ثم اقر الوكيل ان موكله قبض
الثمن من المشتري كان القول قوله مع يمينه وبني المشتري عن الثمن فان حلف
الوكيل لا ضمان عليه وان تكلم ضمن الثمن للموكل كذا في فتاوي قاضي خان ولو اقر الوكيل
ان الامر استقرض الف من المشتري وباعه بعت منه الف قبل الشرا بربي
المشتري من الثمن ومن الوكيل الثمن للامر من قايس قوله ابي حنيفة ومحمد
رحمهما الله ثم حلف الوكيل عندها فان ابي بربي الوكيل وان حلف ضمنه ولو اقر
ان الامر استقرض او استقرض منه الف درهم بعد الشرا كان القول قوله مع يمينه
وكذا لو اقر ان الموكل جرم المشتري بعد الشرا وقبل جراحه ارشها الفضة
يريد به اذا كان محمدا حتى يكون الارش في ماله ويكون حاله كذا لا اقرار بالابرا

وكذا

وكذا لو كان المشتري امرأة فاقرا الوكيل ان الموكل تزوجها على الف مثل الثمن ودخل بها
واقرت المرأة بذلك وانكر الامر وكذا لو اقر ان امرأته اشتري بثلثي ماله موكل
الثمن واوفاه المشتري عمله حتى صار الثمن قضايا بالاجر وكذا لو اقر على امرأته اشتري
ملية دينار من المشتري بالثمن وانها قبضت الدينار هكذا في المحيط جارية يدرجلين وكل
اخرها صاحبها بيمينه فباعها بالف فاقرا الذي لم يبع ان البايع قد قبض الثمن
وانكر البايع بربي المشتري من حصة المقر ويدفع نصف الثمن الى البايع لانه اقرب من
المشتري عن الثمن بيمينه البايع الثمن فصح اقراره في حقه كذا في محيط السر حتى في باب
ما يضمن الوكيل وما لا يضمن ثم حلف الامر المختار المامور بالله ما قبض ما ادعى الامر
فان حلف فلا شيء عليه وان نكل لم يضمن تسليم نصيب الامر فان كان المامور هو الذي اقر
على الامر ان الامر قبض الثمن من المشتري وصدقه المشتري وانكر الامر فالمشتري
ببرأ من نصف الثمن ايضا وباعه البايع من المشتري ذلك النصف فلا يضمن له بل يشارك
الامر فيه بحلف كل واحد منهما على دعوى صاحبه وهذا هو الصحيح كذا في المحيط الوكيل
بالبيع اذا لم يقل له الموكل ص ما صنعت من شيء فهو جازي لا يملك التوكيل فان وكل غيره
فباع الوكيل الثاني بحضرة الاول جازي في الاصل ان الحق تخرج الى الوكيل الثاني
وهو الصحيح كذا في فتاوي قاضي خان وان كان ثانيا لم يجز وان باعه رجل غير الوكيل
فبلغ الوكيل فسلم البيع فهو جازي واذا وكل رجل رجلا ببيع وقال اعمل بزيك فوكل الوكيل
فكذلك وقال لما عمل بزيك لم يكن للثاني ان يوكل الثالث كذا في المحيط ولو فكله بالبيع وسمي
له الثمن وامر الوكيل بغيره وسمي له الثمن كانه جازي لانه وفيد في عقد الثاني ما اراده
الموكل وهو حقور راي الاول نفسه الثمن هكذا في محيط السر حتى الموكل وكل يبيع
الرهن فباع بمحض العراج وان كان العبد عابسا لم يجز الا باجازه وان كان العبد
عبي ثانيا فباعه الثاني به ان يحضر منه فظاهر وان نفسه في رواية هذا الكتاب
خواره بحضرة رايه وفي رواية غير هذا الكتاب لا باجازه كذا في وصير الموردي وفي
وفي نوادر ابن سنان رجل وكل رجلا ان يبيع عبده واجاز امره في ذلك وجعل له ان
موكل بذلك فوكل الوكيل رجلا ثانيا الوكيل الاول اشتري العبد من الوكيل الثاني جازي لان
الثاني صار وكلا موالي العبد رجل باع عبده بغير امره ثم ان صاحب العبد قال
للمشتري ويكفلك ببيع هذا العبد وان توكل بذلك من حيث المشتري رجلا ببيع ذلك
العبد واجاز ذلك البيع كان جازي كذا في المحيط الوكيل بالبيع والنكاح وكل عقد هو ما وصية
لو فعل غير الوكيل بحضرة الوكيل جازي وهو جازي وحال عتقه لا يجوز والوكيل بالطلاق
والعتاق بغير الكفا وصية لو فعل غيره بغير حضرة الوكيل لم يجز وان اجازته كذا
في محيط السر حتى رجل قال لرجل امزتك ان تبيع عبيدي بشد فعتبه بنسبه وقال
امزتك ببيعهم ولم يقل شيئا فالتقول قول الامر واذا قال لغيره امزتك ان تبيع
عبيدي على ان لي فيه الخيار وقال المامور لم تأمرني ان اشتري لك الخيار فالتقول
قول المامور وكذا لو قال امزتك ان تبيع بعا فاسد كذا في المحيط امر رجلا بان
يبيع عبده ودفع اليه ثمان بعت من فلان بالف درهم وقبضت الثمن فهلك
عبيدي او قال دفعته الى الامر وكذا في الامر في البيع او قربا ببيع لكن انكر قبض الثمن

منه قال قول الوكيل ولا يمين عليه كذا في الذخيرة ويسلم البيع الى المشتري
والتمن على الوكيل على المشتري فان حلف الوكيل على ما قاله يري هو ايضا وان
نكل ضمن التمن للموكل فان استحق العبد من المشتري رجع بالتمن على الوكيل
ولا يرجع الوكيل على الموكل اذا لم يصدق في قبض التمن لانه مصدق في دفع
الصنان على نفسه لا في حق الرجوع على الموكل والوكيل يخلف موكله على عدم
علمه بنفسه فان نكل او اقر بالقبض وكذبه في الدفع والمكلا رجع بما ضمن
هذا اذا اقر بتبع الوكيل اما اذا اقر بتبع الموكل لا يرجع المشتري على الوكيل
ولا على الموكل وان وجد المشتري به عيبا وردده على وكيله بقضا ان كان الوكيل
اقر بتبع التمن اخذ منه التمن ورجع هو على موكله ان كان صدقه في قبض
التمن والمبيع للموكل وان كذبه لا يرجع وحلف الموكل على العلم فان نكل رجع
وان حلف لا وباع العبد واستوفى منه فان فضل رده على الموكل وان نقص
غرم ولا يرجع بالنقصان على اخذ كذا في الذخيرة للكفر وهو الصحيح كذا
في الذخيرة وان كان اقر بتبع الموكل من المشتري لم يرجع على الوكيل والموكل
وحلف الموكل بان نكل فان نكل يرجع عليه والمبيع له وان حلف لا وباع البيع
واستوفى منه التمن كما امر كذا في وجيز هو الكدرى وان كان الامر لم يدفع الى
الماور فادعى الماور انه باعه وقبض التمن وهلك او دفع الى الامر وانكر المالك
له ان يجسه المبيع حتى يستوفي التمن ويقال للمشتري ان شئت فادفع اليه
انما اخذ وان شئت فانتفض البيع كذا في الخلاصة فان اخذ اخذ الحارث
واري اليه العبد رهن واخذ الحارث من الامر فالمشتري يرجع على الوكيل
بالف درهم بقا في المحبط فان مات الامر فقال ورثته لم تبعه وقال الوكيل
بعتة وقبضت التمن وهلك وصدق المشتري ان كان العبد قايما قال قول
الوكيل استجسنا وان هالك لا يصدق الاينة تقوم على البيع في حياة الامر كذا
في الخلاصة امر رجلا ان يبيع عبده ودفع العبد اليه ثم وجد العبد في يدي رجل
فقال الوكيل بعتة منه وصدق الذي يديه وكذا في الموكل فله ان يأخذ العبد ولا يصدق
على ان يضمن الوكيل ان هلك بعد ذلك في يد الرجل واذا وكل رجلا يبيع عبدا فقال الامر
قد اخذت عن الوكالة فقال الوكيل قد بعتة اسلم بصدق الوكيل وقد خرج الوكيل عن
الوكالة قالوا هذا اذا كان الشئ قايما بعتة واما اذا كان هالكا قال قول الوكيل مع يمينه
الوكيل بالبيع اذا ادعى انه كان تابع بموته الوكيل وانكر الورثة ذلك ان كان الشئ قايما
قال قول الورثة وان كان هالكا قال قول الوكيل كذا في المحبط ويجوز التوكيل بتقد
الصراف والسلم من قبل رب السلم اما من قبل المسلم اليه لا يجوز وان قارق الوكيل صاحبه قبل
القبض واما اذا جاء في مجلس المتدانة فتعلل المتداني الموكل ويعتبر مزارعته ولا يصح
الصراف بالرسالة ولو تم فقد الرجلان في الصراف ثم امر كل واحد منهما رجلا ان ينقل
التمن ثم قام الامر عن المجلس فذهبت بطل الصراف وان كان الوكيل حاضرا مع الآخر
وان قام الماور بالدفع لم يطل بالصراف هكذا في السراج المعاج وكله بشر البريق
فضه بعينه ولم يسم التمن فاشترى بوزنه دراهم او دنانير يجوز ولو قلله بشر البريق

قصة بعته دراهم فاشترى به بوزن نيكان للوكيل وكله ببيع ثواب الصاعه فباع بغير
التعدين جاز على الموكل عند اي حصة وعند هال لا يجوز وكله بصرق الف بعينه فاحذ
الوكيل الف الف اخرى من ملا الموكل قبل قبض الحصة بصرق جاز وان قبض الف الف
اخرى لا يجوز امره ببيع مبيع فضة بعينه فباع بغيرها لم يحز وكذلك التبر في احدي
الروايتين امره بالكوفا بان يصرق الدنانير بدها بصرقها بدها بصرقها بدها بصرقها
اي حصة وعند هال لا يجوز ولو قال ببيع هذه الدراهم بدها بصرقها بدها بصرقها بدها بصرقها
وهي في الورق كهي جاز ولو صار في الوكيل مع عبدا الموكل لم يضمن عليه دينا ام لا علم انه
عبده ام لا ولو صار في مع مفاوض الموكل او الوكيل او شريك الوكيل او مضاربة لم يحز
وان صرف مع شريك الموكل بغير مفاوض جاز ولو صار في او اسلم اليه او بوزنه او بوزنه او بوزنه
لم يحز عند اي حصة رجه اياه وقال يجوز وكله بشر افانوس فلكسوت تعد القبض
لزم الامر وان كسوت قبل القبض فقبض كان للوكيل لان الكسوت بمنزلة الهلاك
فانتقض البيع فاذا اخذها الوكيل انتقضت ببيع خدي بالتسا ط فله ان يمنعه
عن الموكل وانما على الامر انتقضت ببيع خدي فكل رجلا يسلم له عشرة في كرسطة
جاز وان اذاه من مال نفسه يرجع على الموكل ولو امره ان يأخذ له عشرة في طعام ففعل
لزم الوكيل لانه فله ببيع ما ليس عنه قال اسلم مالي عليك في كرسطة فاسلم انتقد
على الموكل عند اي حصة رجه الله لانه امره بتملك الدين من غير من عليه الدين بخلاف
ما لو قال اسلم مالي عليك الى فلان ففعل على الموكل بالا طاع وكل المخراب رجلا يسلم له
جاز وكله رجلا نكل واخذ منها يسلم له دراهم في طعام فخلط وطار مستعمل ففعل
بيق وكيله ولو لم يخلط فاسلم كلها في عقد واحد جاز كذا في محيط السرحس ولو وكله
ببيع ببيع خام ذهب فصد يا قوته فباعه بنصفه او ذهب التمن فيه او خاتم ذهب الكثر
وزناته وليس فيه ففعل فهو جاز بذكر لو باعه الموكل بنفسه ولو باعه بخاتم ذهب الكثر
مما فيه من الذهب او النصفه او اقل وفيه ففعل وتنا بضا جاز وان دفع اليه عشرة دراهم
يسلمها في ثوب ولم يسم حنسه لم يحز فان اسلمها الوكيل في ثوب موصوف فاسلم للوكيل
ثم للموكل ان يضمن دراهم انهما شاك فان ضمنها الوكيل فقد سلكها باليمن وتبين ان
تقدر راهم نفسه فكالاسلم له وان ضمنها المسلم اليه ففعل فبطل السلم وان سمي
ثوبا هو ديا جاز التوكيل لبان الحسن كذا في الميسوط والتوكيل بالسلم على الاقالة في قول
اي حصة ومحمد رجه الله كذا في فتاوى قاضي خان فصل في التوكيل
بالهبة يجوز الوهاب ان يوكل بالتسليم والتحويل له ان يوكل بالقبض وكذا في الصدقة
وليس يوكل الوهاب ان يرجع في الهبة وكذا لو كان هو الذي وهبها باذن صاحبها ولو اراد
الوهاب ان يرجع وهي في يدي وكيل الوهاب لم يكن له ان يرجع ولم يكن هذا الوكيل خصا له
فكذا في الكاوي واذا ذهب الذي الذي خرج او خذ برك فوكل الوهاب له بقبضها سلم
لو وكل الوهاب وكلها بغيره ففعل ففعل ففعل ففعل ففعل ففعل ففعل ففعل ففعل ففعل ففعل
جاز ولو وكل بغيره الى الوهاب له مسلم جاز ولو وكل الوهاب له رجلا بقبض الهبة
فقبضها احداهما لم يحز وان كان الوهاب وكلها بغيره ففعل ففعل ففعل ففعل ففعل ففعل ففعل ففعل ففعل
لو وكل الوكيل غيره بغيره جاز ولو وكل وكيل الوهاب بقبضها لم يحز الا ان يكون

قصة قول الامر ففعل ففعل ففعل ففعل ففعل ففعل ففعل ففعل ففعل ففعل

ॐ नमो भगवते वासुदेवाय

وإذا وكله بأن يستأجر له سنة فاستأجره سنتين فالسنة الأولى للأمر والثانية للوكيل
 وإذا أهدم بعض الدار قبل قبض الوكيل الدار وبعد فقلنا المستأجر أنما للأرض بها
 فأنها تلزم الوكيل دون الأمر كذا في الجاوي أمر رجل أن يستأجر له دابة بعشرة إلى
 الكوفة فاستأجرها بخمسة عشر ثم أتاه بها فقيل استأجرتها بعشرة فركبها لا آخر
 على الأمر وعلى الأمور الأجر لرب الدابة أمر رجل بأن يواجر داره بعشرة فأجرها
 بخمسة عشر فالأجرة فاسدة ويتصدق بالخمسة أن أحدها كذا في الخلاصة وكل رجل
 بأن يستأجر له دارا بعينها سنة بمائة درهم فاستأجرها الوكيل وقبضها ومنعها من
 حتى يأخذ الأجرة إن كانت الأجرة مطلقة لم يكن له ذلك فإن منعها الوكيل بالأجر
 حتى مضت السنة كان الأجرة للأجر على الوكيل بحكم المتقدم يرجع الوكيل على الموكل ولذا لو كان
 الأجر بالسنة فهذا والأول سواء كذا وقع هذه المسئلة في بعض الروايات وفي بعض
 الروايات الوكيل لا يرجع بالأجر على الأمر استسما نأقالت القاضي الامام حلال الدين
 حذني هذا هو الصحيح وكذا لو قبض الموكل من الوكيل بالاستئجار ثم عدي عليه
 الوكيل وأجرهما من يد الأمر حتى مضت السنة كان للأجر أن يطالب الوكيل بالأجرة
 ثم الوكيل يرجع بذلك على الموكل فإن أهدمت الدار من سكن الوكيل فلا ضمان عليه
 ولو أن الوكيل حبس الدار عند الموكل ثم جاء حبيبي وعصبة الدار من الوكيل
 ولم يدفع إلى الوكيل حتى مضت السنة سقط الأجر عن الوكيل والموكل جميعا
 وإذا اشترط الوكيل تحجيل الأجرة مع عليه وعلى الأمر فاقبض الوكيل الدار
 ودفع الأجر ولم يدفع فله أن يمنع الدار من الأمر حتى يستوفي الأجر فادامع
 حتى مضت السنة والدار في يد الوكيل فالأجر للأجر على الوكيل ولا يكون للوكيل
 عليه الموكل ههنا ولو لم يطلب الأمر الدار حتى مضت السنة لزم الوكيل الأجر
 ورجع على الأمر وإن مضى نصف السنة ثم طلب الأمر الدار فمنع الوكيل منه
 حتى تمت السنة وجب الأجر له على الوكيل فيرجع بحصته ما مضى من السنة على
 الأمر هكذا في الأخيرة والوكيل بالاستئجار أن يأخذ الموكل بدفع الأجرة إليه قبل
 أن يورده الوكيل كذا في الجاوي للوكيل بالأجرة أن يواجر بالقبض الفاضل
 عند أبي حنيفة رحمه الله الوكيل بالأجرة إذا أجز الدار لأب الموكل وأبنته
 جاز في البيع ولو أجز من ابنه أو ابنه أو من لا يقبل شهادته لا يجوز عند
 أبي حنيفة رحمه الله ولا يقبض الوكيل بالأجرة الفاسدة ويحب أجز الموكل على المستأجر
 والوكيل بالأجرة الطويلة يطالب بالأجرة عند الفسخ وإن أجز الأجر عن
 الوكيل وأبواه صح ولو وكيل أن يرجع على الأمر كذا في الخلاصة وإذا كانت
 الأرض بين جماعة فوكل أحدهم وكسلا بأجرة نصيبه فأجره من جميع جاز
 وإن أجزه من أحدهم لم يجر في قول أبي حنيفة وجاز عندهما كذا في الجاوي
 ولو أجزه من حبيبي لا يجوز في قول أبي حنيفة وجاز عندهما كذا في الجاوي
 في الميسوط والوكيل بالأجرة إذا تافق الأجرة مع المستأجر قبل استيفاء
 المئتمنة جاز أن يتناقضه سواء كان الأجر ديناً أو عيناً إلا أن يكون الوكيل
 قبل الأجر فحينئذ لا يجوز مناقضته لأن المقبوض ما وكل الموكل وبشئت

عليه يد الحوكل بيد الوكيل فاما قبل القبض ان كان الاجر عينا لم يضر ملكا للحوكل بنفسه
 العتق وتعدا شرط التحميل لم يثبت عليه يد الحوكل كذا في قنوين قاضي خان ولو باقضى
 وكيل المستأجر رب الارض الاجارة والارض في يد المأجر حازا في دفعها الى الوكيل
 او الى الحوكل لم يجز استحقاقا كذا في الخلاصة في فضل الوكالة بالبيع الوكيل يدفع الارض
 من ارضه اذا دفعها الى رجل يزرع فيها رطبة او شاة من المبوب يجوز ان يدفعها الى
 رجل يبيع من فيها اشجارا او على العكس لا يجوز كذا في المحيط وكل رجلا ان يدفع ارضه
 من ارضه قد دفعها بالانتماء فيه لم يجز والخارج بين الوكيل والمزارع على شرطهما
 ولا شيء لرب الارض منه وفيه من ربح الارض اياها شاة نقض ان الارض عندهما خلاصا
 لابي حنيفة وان لم ينقص المزارعة لم يدره محمد رحمه الله نصا قال عامة
 مناجنا المزارعة خابرة والخارج بين الوكيل والمزارع ولا شيء للحوكل منه فان دفع
 كاستغناء فيه حاز والخارج بين الموكل والمزارع على السراط والوكيل قبض نصيب
 الموكل فان كان البذر من رب الارض ودفع ما يتعين فيه فرب الارض هو الذي
 يلق قبض حصته في رواية المزارعة وكذا في العامة صاحب التحيل هو الذي يلقى
 قبض حصته وفي رواية الوكالة للوكيل حق القبض ولو دفع بالانتماء فالوكيل
 غاصب للارض والبذر فرب الارض يقضي نقض ان الارض ولا يتصدق المزارع
 بشيء مما اصابه في مسايل الخلاف ويتصدق الوكيل بالفضل كذا في محيط السرحني
 وللوكيل بالمزارعة والمعاملة ان يقبض نصيب رب الارض من الخارج وتوهمه
 للعامل او ابيه منهم كذا في قول من يحيل للمعاملة والمزارعة كذا في الحاوي ولو
 وكله ان يدفع ارضه مزارعة ولم يسمي الوقت للوكيل جاز على اولئك واول مزارعة
 فان دفعها الثمن من ذلك او غير هذه السنة ولم يدفعها هذه السنة لم يجز استحقاقا
 ولو وكله ان يأخذ له هذه الارض مزارعة هذه السنة على ان البذر من الموكل
 فاحذر ما يتعين فيه جاز وبما يتعين لا يجوز الا ان يرضى الموكل به ويزرعها
 فيجوز والوكيل هو المأخوذ بحصة رب الارض حتى يسلمها اليه فان اخذ بها
 لا يتعين فيه ولم يخرج حتى زرعتها وامره الوكيل بالمزارعة فالحارج للموكل
 وعلى الوكيل اجر مثل الارض لصاحبها بما اخرجت ولا شيء لرب الارض على الموكل
 وعلى المزارع نقض ان الارض لصاحبها ولو كان لم يخرج ولم يأمره المزارعة
 فخرج فالحارج للمزارع ولا شيء لرب الارض على الوكيل وعلى المزارع نقض ان
 الارض ولا يرجع به على الوكيل ولو اضره ان يأخذ له ارض مزارعة او خلا
 معاملة ولم يبين لم يخرج فان بين الارض ولم يبين البذر جاز ولو اضره ان
 يدفع مزارعة او معاملة ولم يبين المذوق ان جاز لو وكله ان يستأجر
 زحلا ولم يبين الاجر امه ان يدفع ارضه مزارعة في الحنطة فاحذر
 بكر حنطة وسط جاز والمزارع ان يزرع ما يذله من المزارع مما هو
 مثل الحنطة او اقل ضرر منها وان اضرها بكر حنطة لم يجز وكله ان يدفع
 ارضه مزارعة بالثلث فاحذر بكر حنطة وسط فهو على ان كان زرعتها
 المستأجر فالحارج له وعليه بكر حنطة وسط للمؤجر وفيه نقض ان الارض

لما لكها

لما لكها ويرجع به على المؤجر وان شارب الارض ضمن المؤجر ويوقع المؤجر من الكدر
 الذي اجر به الارض فحينئذ ويتصدق بالفضل وكله ان يأخذ هذه الارض مزارعة بالثلث
 فاحذرها الوكيل بكر حنطة وسط لم يجز الا ان يرضى به ولو وكله ان يأخذ هذه الارض
 معاملة فاحذره عال ان الخارج لصاحب الحنطة والمعاملة كمن تم فاني جيد جاز
 فان بشره كد قل فان كان الحنطه قلا جاز والا فلا ولو شرط له بكر حنطة لم يجز ولو وكله
 ان يأخذ له حنطه فلك معاملة بالثلث فاحذر بكره فاني لم يلزم العامل الا ان يعلم ان
 الكدر اقل من الثلث او مثله كذا في محيط السرحني **الفصل الثاني في توكيل**
 المضارب والمضارب الاصل ان كل حاجة لو باسرها المضارب صح على رب المال فاذا وكل
 يذكر يصح على رب المال وتوكيل المضارب بالبيع والشراء والقبض والحضومة جاز
 وكل المضارب غيره بالحضومة في الدين فاقول الوكيل ان المضارب اخذ جاز فان قال
 المضارب لم اقبضه فلا ضمان عليه وقد يبري التزيم كالواقر بالقبض من المطلوب
 فانكر المضارب هكذا في محيط السرحني واذا وكل المضارب ان يشتري له عبدا بالمضاربة
 فاشترى اياه رب المال فالشراء جاز على المضارب دون رب المال وان اخل المضارب
 فان لم يكن فيه فضل جاز على المضاربة وان كان فيه فضل جاز على المضارب خاصة هكذا
 هكذا في المبسوط واذا وكل المضارب ان يشتري له وكذا يقبض مال المضاربة من
 رب المال او يدفع شي منه اليه كان جازا واذا امر رب المال المضارب ان ينفق على
 اهله فكل المضارب وكذا بالنفقة عليهم فهو جاز فان قال الوكيل انفق
 عليهم بانه درهم في مرة ينفق منها على امته وقال المضارب انفق ما بيني
 درهم في مرة ينفق امته على امته وقال رب المال ما انفق شيئا ما بيني درهم
 قال قول المضارب وقد ذهب من المال ما بيني درهم ولا يقضي الوكيل شيئا ما بيني درهم
 لان المال في يديه وكذا لو وكله ان يدفع اليه مال ويؤمر ان ينفق على شيء من الاشياء كان مصروفا
 على ذلك بالمعروف هكذا في الحاوي وان وكل المضارب وكذا ينفق على رقيق من المضارب
 ولم يدفع اليه مالا فقال الوكيل انفق عليه كذا وكذا به المضارب فان الوكيل لا يقضي وكذا لو
 لو وكله في ماله ينفق على رقيقه فله ان يسلوا ولو وكله المضارب ببيع عبده من رقيق
 المضاربة ثم ان رب المال يرضى المضارب ببيع وكذا لو مات رب المال ثم باعه الوكيل او وكله
 بعد موته فباع جاز كذا في المبسوط واذا وكل احد المتفارضين وكلما بشي هو وليه لم يفرق
 واقسموا وشهدوا انه لا شركة بينهم ثم امضى الوكيل ما وكله به وهو بيع ولا فاعلم جاز لكل عليهما
 وكذلك لو كانا وكلاه جميعا كذا في الحاوي واذا وكل احد شريك الفان وكذا لا يبيع من شركتهما
 جاز عليه وعلى صاحبه استحقاقا لان كل واحد منهما في حق صاحبه بمخرقة وكذا
 فوض اليه الامر على العموم هكذا في المبسوط وان وكله ببيع او شرا شي او اجارة او شاة
 دين ثم اخرج الشريك الاخر من الوكالة فانه يخرج من الوكالة في جميع ذلك الا في نقض
 الدين فان الموكل لو كان هو الذي اذانه فاحذر هذا باطل وان كان الموكل لم يذنه لم يكن
 يمين توكيله في النقض جاز يترك في الحاوي او اشتري احدا متفارضين عبدا فوجدته
 عبدا فوكل وكذا في زده اذا كان شريكه هو الذي جاز فيه لم يكن يذنه ان يحضر الذي
 اشتراه حتى يجلف ما رضى بالعب وانه كان الذي اشتري جازا جاز مع وطلب

على قول العم الفصل الثاني
 في توكيل المضارب والمضارب

البائع يمين شريكه ما رضى بالعيب لم يكن عليه وان فكر احدها وكيله بالخصوصة في عيب
 بانه فطعن المشتري فيه لعيب وعاب لم يكن على الوكيل فيه يمين وان اراد المشتري
 ان يحكم الشريك الاخر ويحلفه على علمه فقل ان ذلك واحد من الشريكتين في المفاوضة قائم
 مقام صاحبه فيما يدعي كذا في الميسر الفصل الثالث
 في البضاعة اذا دفع الرجل الى غيره درهم بفضاعة وقال اشترى بها ثوبا او قال ثوبا
 او قال ثلاثة ثوب اصح وكذلك اذا دفع اليه الف درهم بفضاعة وقال اشترى بها شيئا جاز
 ولو قال له اجعل لي من مالك بضاعة الف درهم واشترى بها شيئا ففعل كان جازا واي
 شي اشترى فهو الامر ولو قال هذه الف بضاعة جاز ويصير ما ذو وض
 بالشرا ولو قال هذا الثوب بضاعة جاز ويصير ما ذو بالبيع ثم في الثوب
 ينفذ به بغير ضمان وبما يمين من كان عند اي حنيفة وعندها لا ينفذ
 بعه الا بالدرهم والدونان يمينان في الناس وفي الدرهم لا ينفذ شراء على
 الا في الامثلة الثمة او بيمينتين في مثله ولو قال هذه الف بضاعة
 بضاعة واشترى بها ثوب فجعل الله يمينه في ثوبه كان جازا وله ان يشتري بها
 ويبيع كذا في الذخيرة ولو قال رجل لغيره ابي اريد ان اتي مصرا فاشترى الرقيق
 او الثياب فقال له رجل هذه الف بضاعة لي او قال اجعل لي من مالك بضاعة
 الف درهم كان جازا ويصير ما ذو بشر الرقيق والثياب ولو قال هذه
 الف بضاعة الي الرقي في الثياب او قال في الرقيق او قال في الطعام فاشترى
 المستضعف بجميع المال ما امر به ثم جعل ذلك وانفق في حوائج الي به صاحبه
 كان متطوعا في ذلك وكان الشرا جازا على رب المال ولو اشترى بيمين بعض المال ما امر
 به وجعل ذلك بيمين في المال وانفق حتى اتي به صاحبه فهو جاز وان كان رب البضاعة امره
 ان يشتري له هذه الاشياء في المصرا الذي هو فيه واشترى باليمين وانفق البضاعة حتى
 حملها الى منزل صاحب المال جاز ذلك على صاحب المال وانما اذا اشترى هذه الاشياء
 بجميع المال في المصرا وانفق من مال نفسه حتى حملها الى منزل صاحب المال في الاستحسان
 يرجع على رب المال ولو اشترى المستضعف ببعض المال هذه الاشياء وامسك الباقي للاتفاق
 واكمل ولم تنفق حتى مات صاحب المال ثم انفق فان كان بعد موته فوضعا من المال انفق وان لم
 يعلم موته ففي الاستحسان قال لا يضمن ولا يضمن له في المحيط ولو ان المستضعف
 لم يشتري بالمال شيئا حتى مات رب المال ثم اشترى فانه يضمن علم موته ولم يعلم ثم في مسيلة
 البضاعة اذا علم بموته رب المال او علم بالهني وجاز الضيق على الرقيق لو لم ينفق عليهم
 وقوا اشترى ببعض المال رفع الامر الى القاضي ليا امره بما راي للعليق من البيع وامسك
 اليمين على الغائب او الاتفاق عليه بما بقي من المال في يد المستضعف ولكن لا يامر به بشي ما لم يغم
 البينة عليه فان لم يكن له بينة فرائي القاضي ان يشهد له فيقول ان هذا الرجل ذكر كذا وكذا
 فان كان الامر على مال فقد ادت له بالاتفاق عليه او في يمينه كان جازا كذا في الذخيرة
 ولو اشترى المستضعف ببعض المال ثم مات البضاعة ثم اشترى بالباقي وانفق
 الباقي في الكرا او النقة في الشرا يضمن علم موته البضاعة ولم يعلم وفي الاتفاق فان علم
 يضمن وان لم يعلم لا يضمن اشترى كذا في الصغير دفع الى رجل الف درهم بفضاعة ففعل

على قول المع الفصول الثالث
 في البضاعة

يشتري بها

يشتري به بها متاعا ساء وان يوكل بذلك من احب فدفعها الوكيل الى رجل وامره
 ان يشتري بها المتاع الذي امره رب المال ففعل ذلك فللوكيل الاول ان يضمن المتاع
 مما اشترى وان مات الوكيل الاول لا يسل وكذا الثاني ولو ان رب المال حين دفع الدراهم
 قال وكلتاك لفلان ان تشتري له بهذه الف كذا ففعل وكيل رب المال وليس للذي دفع
 الدراهم ان يضمن المتاع مما اشترى وكذلك لو دفع اليه الدراهم وقال وكلتاك ان تشتري
 بهذه الف لفلان كذا ولم يقل وكلتاك لفلان وكذا الوكيل وكلتاك ان تشتري بهذه
 الف كذا ثم دفعوا ان المال لفلان وانه انما وكله لشترى لفلان وان فلانا قد امره ان
 يوكل من احب كذا في المحيط في فضل في بيان حكم وكيل الوكيل رجل دفع الى رجل الف درهم
 بضاعة لشترى له متاعا قد دفع المتوفى اليه الدراهم الى صاحبها واشترى السمسار
 المتاع وبعث الى صاحبه فاصيب في الطريق لا يضمن المبعوث يعلم لو لم يبيع صاحب الدراهم
 انه بضاعة وباتي المسيلة بحالها يضمن المبعوث اليه الا ان يكون السمسار اشترى بحض
 منه كذا في الذخيرة الباب الخامس في اوكالة بالرهن
 اذا دفع الى رجل متاعا فقال له في وارثين به رهنا ففعل فهو جائز فان كان الرهن اقل من
 الثمن مما يتعين الناس جاز في قول ابي حنيفة فان قال له بيمينتين فارتفع رهنا
 يكون قيمته اقل من الثمن بما يتعين الناس فانه جاز وبما يتعين لا يجوز ولو قبض الوكيل
 الرهن ثم رده على صاحبه جاز رده ويضمنه للموكل والبيع بحاله وان وضع الوكيل الرهن
 على يد غيره كان جائزا وليس للموكل قبض الرهن وانما دفع الى رجل دراهم وقال ايت
 بها فلانا فقل له ان فلانا اقترضها على ان يعطيه بها رهنا وامرني ان اقبض الرهن منك
 فانه ففعل ذلك وقبض الرهن جاز ولا امر ان يقبضه من الوكيل فان هلك الرهن عند الوكيل
 هلك من مال الامر وان قال له هذه الدراهم اقترضها وخذها رهنا ففعل
 لم يكن للرهن ان يضمن الرهن من الوكيل وان هلك في يد الوكيل هلك من مال الامر كذا
 في الكاوي وانما دفع الى رجل ثوبا يساوي عشرة دراهم وامره ان يرهنه له بعشرة دراهم
 ليستقرها له فان اخرج الامر الكلام مخرج الرسالة بان قال اذهب الي فلانا وقل له ان فلانا
 تستقر من منك عشرة دراهم وبهين منك هذا الثوب ان اخرج الامر بعد ذلك الكلام مخرج
 الرسالة بان اضاف القرض والرهن الى الامر وقبض الدراهم ودفع الرهن يكون القرض للامر
 حتى كان له ان ياحد الدراهم يكون ثم سئل الرسول فانه هلك الدراهم بعد ما قبض التي اخذها
 الرسول من المقرض ويكون المطالبة بالدين المقرض فانه يملك على الامر وان اخرج على الرسول
 لا على الرسول وافتكك الرهن يكون للرسول فان هلك الدراهم بعد ما قبض الرسول
 من المقرض فانه يملك على الامر وان اخرج الرسول الكلام مخرج الوكالة بان اضاف القرض
 والرهن الى نفسه بان قال لفلان اقترضني عشرة دراهم وارثين هذا الثوب مني ففعل
 المقرض ذلك فان الرسول يصير مستوفى نفسه حتى لم يكن للامر ان ياحد الدراهم من
 يده ويصيرضا من اللقوى الذي دفع الى المقرض فان هلك الثوب في يد المقرض
 فصاحبت الثوب بالخيار ان شاء ضمن للقرض وان شاء ضمن المقرض قيمة ثوبه بالغا
 ما باغت فان ضمن الرسول جاز الرهن وسقط دين المقرض وان ضمن المقرض
 يرجع المقرض على الرسول بدنه وقيمة الثوب وان اخرج الامر الكلام مخرج الوكالة

على قول المع الباب الخامس
 في اوكالة بالرهن

بان قال وكلتكم ان تستقرض لي من فلان عشرة دراهم وترهن هذا الثوب منه فان اخرج
 الوكيل بعد هذا الكلام مخرج الرسالة بان قال لفلان ان فلانا ارسلني اليك يستقرض
 منك عشرة دراهم ويرهن منك هذا الثوب بالعشرة ففعل المقرض كما استقرض من
 الراهم يكون للامر حتى لا يكون للوكيل ان يمنع ذلك منه ويكون رهنه جازرا على الموكل
 حتى لا يصير ضامنا للثوب بالدفع اليه ويكون اقتكاه الرهن للامر وان اخرج الوكيل
 الكلام فخرج الوكالة بان قال المقرض اقرضني عشرة دراهم وارهن هذا فان الثوب
 مني بعشرة دراهم والعشرة للوكيل وله ان يمنعها من الامر ولا يصير ضامنا للرهن
 وان صار رهنا بدينهم فان هلك في يد المقرض ضمن الوكيل الاقل من قيمته ومن
 الدين هلك في الذخيرة او اذا دفع الى رجل ثوبا وامره ان يرهنه له بدراهم قرضا وسمي له
 الدراهم فاستمر اذا الامر على ما سمي او نقض فان خرج الامر الكلام مخرج الرسالة بان
 قال ايت فلانا وقل له ان فلانا يقول لك اقتض هذا الثوب رهنا واعطني عشرة فان
 اخرج الامر الكلام مخرج الرسالة وايضا فافعل المقرض والرهن الى الامر الا انه زاد على
 ما سماه المرسل او نقض يصير محالفا وكان ما يستقرض له ولا ينيل للامر على الراهم
 التي اخذها الرسول ويصير ضامنا للرهن وكان لصاحب الثوب الخيار ان يضمن
 الرسول وان يضمن القايض قيمة الثوب بالقيمة ما بلغت زاد او نقض على ما سماه
 فان ضمن الوكيل صح الرهن وان ضمن المقرض قيمة الثوب فالرهن يرجع بما ضمن
 من قيمة الرهن ويدينه على الرسول وان اخرج الوكيل الكلام مخرج الوكالة وزاد
 او نقض يصير محالفا او ضامنا للثوب واذا اخرج الامر الكلام مخرج الوكالة بان قال
 وكلتكم ان تستقرض لي عشرة دراهم وترهن هذا الثوب به ان اخرج الوكيل الكلام
 مخرج الوكالة بان قال له اقرضني وارهن هذا الثوب قرضا على ما سمي او نقض
 فما استقرض يكون له ويضمن متى ما زاد على ما سمي له وكان لصاحب الثوب
 الخيار متى هلك الثوب ان يضمن الوكيل وان يضمن المقرض فان ضمن الوكيل
 ملك الثوب بالضم ان يضمن الرهن نفسه ولا يرجع بما ضمن على المقرض وان
 ضمن المقرض يرجع بدينه وبما ضمن من قيمة الثوب على الراهم وانما اذا نقض عما
 سمي فان كان الدين مثل قيمة الثوب او اكثر فانه لا يضمن وانما اذا كان الدين اقل من
 قيمة الثوب فانه يضمن ولصاحب الثوب الخيار ان يضمن الرهن وان يضمن المقرض
 وان اخرج الامر الكلام مخرج الرسالة فزاد او نقض عما سمي يضمن على كل حال فان حيا
 الوكيل الى الموكل بدراهم مثل ما سمي الموكل فاعطاه اياه فهو دين لم عليه
 ولا يكون الثوب رهنا والمقرض ان يرجع على الوكيل بما ضمن منه هلك في المحسط
 والذخيرة وان كان المقرض صدقة في الرسالة فالوكيل موثر ان هلك الدراهم في يده
 لم يضمن للمقرض شيئا فان قال دفعته اليه برب الثوب فالقول قوله في براءة نفسه عن
 الضمان ولا يصدق في ايجاب الضمان على رب الثوب فان قال الوكيل انما امرتني ان ارهنه
 بخمسة عشر وقال رب الثوب امرتك بعشرة او بعشرين فالقول قول رب الثوب
 في الوجهين مع يمينه فان حلف كان هذا الفصل الاول وسوا ولو وكل ان يرهنه
 له شيئا ولم يسم ما يرهنه فما رهنه به فما فهو جازر لو اتي المبسوط وليس للوكيل

بالرهن ان يوكل غيره ولا ان يسايط المقرض على بيعه وان كان قال للوكيل ما صنعت
 من شي فهو جازر فان امر الوكيل غيره ان يرهنه فهو جازر ولو رهنه الوكيل بنفسه وسلط
 المقرض على بيعه جازر كذلك في الكاوي وان وكل ان يرهنه له ثوبا بدراهم مسماة رهنه
 عند نفسه ودفع الدراهم اليه الامر ولم يبين له الا امره بكن الثوب رهنا وهو امر حسن
 في هذا الثوب ان هلك لم يضمن والدراهم فرض كذا على الامر وكذلك ان رهنه عند
 ابن له ولا دين عليه ولو كان رهنه عند ابنه وهو كبير او مكاتب او عند جده لا جازر
 وعليه دين كان جازرا فان كان الوكيل في ذلك عبدا اتا جارا او مكاتب او صبيا فان
 كان قال ان فلانا يقول لك اقرضني كذا او امسك كذا رهنا فهو جازر وان كان قال
 اقرضني وامسك هذا رهنا لم يجز في العبي والعبد المحجور وجاز في غيره ولو كان
 العبد تاجرا وعليه دين فرهنه عند مولاه جازر وان لم يكن عليه دين فان قال له
 اقرض فلانا فهو جازر وان قال اقرضني وامسك هذا رهنا لم يكن رهنا كذا في المبسوط
 واذا وكل ان يرهنه عبدا له بالي درهم فقال الوكيل قدره عند فلان وقبضت
 منه المال وهناك وقد دفعت اليه الرهن وقد قلت له اقرض فلانا فانه ارسلني
 اليك وبذلك امره الموكل وصدقه المقرض قال الموكل لم نقض لي هذا المقرض
 ولم ترهن العبد فالقول قول الموكل مع يمينه كذا في الكاوي ولو كان الوكيل هو
 استقرض المال فرهن العبد وبذلك امره رب العبد كان المال دينا عليه دون
 الموكل كذا في المبسوط وكله ان يرهنه فرهنه وكتب سرا والوكيل والمستقرض
 مقترنان انه رهن وكتب الشراعية فهو رهن استحسانا لانها تضاد قاذ
 رهن وان الشراكان سمة ورايا والمعتد حقا لا يبروها فكون الثوب
 قولها في كنفه ملعقدا وصار الثابت بطلها كالثابت بخاتبة كذا في محيط العرجسي
 واذا اذن الوكيل المقرض في ركب الرهن واستخدمه ففعل خصوصاً وطعام
 الرهن وعلمت على الموكل وان كان الوكيل استقرض المال لنفسه فبطل
 له اما ان تنفق لتنفق به او ترويه على صاحب لينفق على ملكه وكذلك سبي التبا
 واخرجه الفهم على الموكل بخلاف اجره الحافظ والمكان الذي يحفظ فيه
 كذا في المبسوط **الباب الثاني** **السادس** في الوكالة بان يكون

على قول المع الباب السادس
 في الوكالة بان يكون الوكيل

الوكيل فيه سيرا ولا يرجع اليه الحقوق كالنكاح والطلاق وفيه فصول **الفصل**
 الاول في الوكالة بالنكاح منكوحة رجل قال لاخراني اريد ان اخضع نفسي من زوجي
 فاذا اختلفت وانقضت عدني فزوجني من فلان صح كذا في الخلاصة الوكيل بالزوج
 ليس له ان يوكل غيره فان وكل فزوج الثاني بحصة الاول جازر رجل وكل جازر
 ان يزوج امرأتين في عمدة واحدة وكذا لو امره ان يزوج فلان في عمدة
 فزوج امرأتين امرأة فزوج امرأتين في عمدة واحدة وكذا لو امره ان يزوج
 ثلاثا في عمدة فزوج امرأتين في عمدة واحدة وفي بعض الروايات لا يجوز ذلك وهو
 الظاهر كذا في قضاوي قاض خان وكل رجل ان يزوج امرأة فزوج امرأتين جازر
 امرأة على ان امرها سبعة جازر النكاح ويبطل الشرط اذا وكلت المرأة رجلا ان
 يزوجها واجازت ما تنص فاوصي الوكيل اي رجل ان يزوجها ثم مات الوكيل كان

لا يجوز ان يزوجه وكذا في سائر الوكالات وكل رجلا ان يزوجه امرأة من بلدة فلان او من
 قبيلة فلان فزوجه من بلدة اخرى او من قبيلة اخرى لا يجوز كذا في فتاوي قاضي خان
 اذا وكل العبد المحمور رجلا ان يزوجه له امرأة ثم ان له المولى في النكاح او عتق العبد صار
 الوكيل وكيلاً لزوجها مرة يجوز كذا في الذخيرة ولو وكل ان يزوجه امرأة بعينها بشر
 ما رتد الامر حتى بالدار فقال الوكيل زوجت في اسلامه وكذبه الورثة والمولى بعد ما جازى
 فانه لا يقبل قول الوكيل والمرأة لان الوكيل هو المولى لا يملك استيفاء بعد ما انفرد
 بردة الاخرى وانما قاموا البينة فالبينة بينة المرأة وان لم تكن لها بينة يستحق الورثة علي
 عاقلهم لانهم لا يقرؤا بما ادعت لهم فان قضى القاضي لهم بالمرثات بعد ما جازوا ثم رجع المرتد
 مسلماً فاردت المرأة ان تستلمه البينة فلهذا ذلك لا كما تدعى الصداق دسافي ذمته كذا
 في المسبوط في الوكالة من اهل الكفر القسطل الثاني في الوكالة بالطلاق والخلع
 اذا وكل الرجل رجلا ان يطلق امرأته للسنة وهي ممن تحيض وكذا في الوكيل في حالة الحيض
 او طهرها جازاً بغيره فطلقها في حالة الحيض او في ذلك الطهر لا يتبع الطلاق كذا في المسبوط
 ولا بطل وكالته حتى لو طلقها بعد ذلك في وقت السنة بتم طلاقه كذا في فتاوي قاضي خان
 وكذلك لو قال لها في هذه الحالة انت طالق السنة انت طالق انما طهرت في الصورة الاولى انت
 طالق اذا حضت وطهرت في الصورة الثانية لا يتبع الطلاق واذا طهرت في الصورة الاولى
 او حضت وطهرت في الصورة الثانية فطلقها الوكيل يتبع الطلاق كذا في المسبوط رجلا قال
 لعنه طلق امرأتى ثلاثاً للسنة فقل لها لو كبل في طهر لا جاع فبانت طالق ثلاثاً للسنة
 يقع للحال واحدة ثم اذا حاضت وطهرت لا يتبع شي الا اذا جرد لا يتبع رجلاً قال لعنه
 طلق امرأتى السنة وقال لرجل اخر مثل ذلك فطلقها معها في طهر واحد لا جاع فيه وقع
 واحدة ولا خيار للزوج في ذلك ثم لا تطلق في الطهر الثاني حتى يطلقها ولو طلقها الوكيل
 والزوجه معها في طهر واحد ثم طلقها الوكيل في الطهر الثاني يقع واحدة اخرى رجلاً قال
 لعنه طلق امرأتى بالسنة وقال لآخر طلقها رجعتا للسنة فطلقها في طهر واحد
 طلقت واحدة وللزوج الخيار في تقيي الواقع كذا في فتاوي قاضي خان وان وكله ان يطلقها
 ثم طلقها الزوج فان طلاق الوكيل يقع عليها ما طهرت في الصورة فان لم يطلقها الوكيل حتى تنقضي
 العدة ثم تزوجه فطلقها الوكيل لم يقع عليها طلاقه ولو ارادت اوارثها الزوج فان طلاق
 الوكيل يقع عليها في العدة وان لم يوارثها الزوج بدار الجاهل بمرثتها طلق الوكيل وهي في العدة لغير
 يقع طلاقه عليها وكذلك ان عاد مسلماً فزوجها كذا في الفتاوى وكل رجلا ان يطلق امرأته
 واحدة فطلق الوكيل تنتهي لا يتبع شي في قول ابي حنيفة رحمه الله وقال صاحباه يقع
 واحدة رجلاً قال لعنه طلق امرأتى فطلقها الوكيل ثلاثاً فان كان الزوج نوي الثلاث يقع
 الثلاث واللام يقع شي في قول ابي حنيفة وفي قول صاحباه يقع واحدة وكل رجلا ان يطلق امرأته
 فطلقها بانه فطلقها واحدة رجعتا بانه وكذا لو وكل ان يطلقها واحدة رجعتا
 فطلقها واحدة بانه يقع واحدة رجعتا وهذا اذا قال الوكيل طلقها واحدة بانه فان
 قال بانه لا يقع شي كذا في فتاوي قاضي خان اذا قال لامرأته طلقا نفسك
 ثلاثاً فطلقت احداهما نفسها في مجلسها وتلقى من حبسها يجوز في مجلسها وما حبسها
 ثلاثاً فطلقتا لكن ينبغي ان تطلق نفسها في مجلسها وتلقى من حبسها يجوز في مجلسها

وغير

وغير مجلسها اذا وكل رجلا ان يطلق لسانه وطلق واحدة منهم بعينها صح وليس
 للزوج ان يهرق الطلاق الى غيرها ولو طلق واحدة منهم لا بعينها صح ويكون الخيار
 للزوج كذا في الذخيرة اذا وكله ان يطلق امرأته وله اربع نسوة ولم يسم له امرأة
 بعينها فافترق الطلاق على احدي نسائه حار وان طلقهن جميعاً حار علي واحدة
 واوقع الزوج على اتهم شكاً في الحاوي ولو قال لها طلقا نفسك ثلاثاً ان
 شتما فطلقت احداهما لا يقع عليهما تحتها علم الثلاث في المجلس كذا في فتاوي
 قاضي خان ولو قال انت وكيل في طلاق امرأتى ان شئت وازادت او هو يت لم يكن
 وكيل حتى تشاء هي ذلك في مجلسها فان شئت صار وكيل وان قام الوكيل عن المجلس
 قبل ان يطلق بطلت الوكالة ولو قال انت وكيل في طلاقها انا شئت فان شئت ذلك
 في المجلس جاز وان قام قبل ان يشاء فلا وكالة له هكذا في الحاوي رجلاً قال
 لعنه اذا تزوجت فلانة فطلقها فزوج فلانة فطلقها الوكيل صح هكذا في الذخيرة الوكيل
 بالطلاق اذا وكل غيره لا يصح وان وكل غيره فطلقها الثاني بخبرة الاول او طلقها احب
 فجازا الوكيل لا يتبع طلاق المصولي كذا في فتاوي قاضي خان رجلاً قال لامرأة الفير اذا دخلت
 الدار فانت طالق فجازا الزوج ذلك فدخلت بعد الاجازة طلقت ولو دخلت قبل الاجازة
 لا تطلق فان عادت بعد الاجازة فدخلت طلقت كذا في المسبوط اذا وكل عبده
 يطلق امرأته ثم باع العبد فهو عليه وكالة كذا في الذخيرة رجلاً قال لرجل طلق امرأتى
 قد جعلت ذلك انك لا تقدر ذلك علي المجلس وكل رجلا ان يطلق فطلقها الوكيل قبل ان
 يعلم بالوكالة لا يتبع طلاقه كذا في فتاوي قاضي خان الوكيل بالطلاق اذا خلع على مال ان كانت
 متوخلة بخلاف ان كان شراً كانت غير متوخلة فالي خير وعليه الترخايج واحتاره
 الصغار وقال ظهير الدين لا يصح في غير المبرخولة ايضاً لانه خلاف في بيعها الي شر
 كذا في الوجيز لكل درة وكل رجلا ان يبيع ثلاثاً فطلقها من المرأة بالف درهم فباعه
 الوكيل واحدة بثلاث الا ان لا يقع شئ رجلاً قال لامرأته اشترى طلاقاً مني بمائة
 شيت فمروكلك بذلك فقالت اشترى بك ذلك او كذا كان ذلك باطلا كذا في فتاوي
 قاضي خان ولو وكله ان يطلقها ثلاثاً بالف درهم او علي الف درهم فطلقها واحدة
 او ثنتين لم يقع وان طلقها بالف درهم او بالرجل جاز كذا في المسبوط واذا وكله
 بالخلع فله ان يخلف في ذلك المجلس وفي غيره ما لم يعمله كذا في الحاوي الوكيل بالخلع
 لا يملك قبض الدل كذا في فتاوي قاضي خان الوكيل بالخلع المطلق يملك قبض وكثير
 عنده وعند هذا لا يجوز باقل من مهر مثلها كذا في التائا رخانه واذا وكل رجلاً
 بالخلع وقال له ان انت فطلقها فانت الخلع فطلقها الوكيل ثم قالت اختلعت فان
 خالعهما وهي في العدة والطلاق رجمي جاز بالخلع كذا في الحاوي وكل رجلا ان يخلع
 امرأته ثم خلعها الزوج او بات بوجه من الوجوه ثم تزوجه في العدة او بعد ما
 لا يكون الوكيل ان يخلع اذا كان الرجل وكيلاً بالخلع من الجانيين فانه لا يملك العقد
 من الجانبين في احدي الروايتين كذا في فتاوي قاضي خان الوكيل بالخلع اذا خالعه بان
 علمانه متامن يقع وان لم تأمره المرأة بالخلع واذا ادعى الوكيل رجوعاً على المرأة
 وكذا يرجع اليها قبل الادا كذا في السراجية ولو وكل الرجل امرأتى ان تخلع نفسها

منه فخلعت نفسها منه مال او عوض لا يجوز الا ان يرخص الزوج به امرأة قالت
لزوجها اذا جاءني فخلعت علي الف درهم كان ذلك توكيلا حتى لو نكحت عن ذلك
صح نكحتها كذا في قضاوي قاضي خان اذا وكلت الذمية مسلما بجلها من الذي
عليه ثم اوخترت بزوجها ولو كان احد الزوجين مسلما والوكيل كافرا جاز الخلع
وسقط العمل كذا في المسبوط اذا وكل الرجل ان يخلع امرأته علي مال
او تطلقها ثلاثا بغير مال ثم ارتد الزوج ولحق بالدار او مات وخلعت الوكيل
او طلقها فقالت المرأة فعلت ذلك بعد موت زوجي او بعد حاقه وقال الوكيل
والورثة كان ذلك في حياته واسلامه فالقول قول المرأة والطلاق باطل وما لها
من رد وعليها المهران كذا في المسبوط في الوكالة من اهل الكفر ويجوز
التوكيل بالعتق سواء كان العتق علي مال او غير مال وليس للتوكيل ان
يقضي المال اذا عتق ولا ينصرف التوكيل علي الخلع التوكيل بالاعتناق
مطلقا لا يملك التدبير والكتابة والاعتناق علي مال وكذلك لا يجوز ملك
التعلق بالشرط والاضافة الى الاوقات فلا يسلط التوكيل بالعتق بتدبير المولى
كذا في المحيط ولو وكله بعتق عبده فاعتق علي دين او علي مال او بشرط وقالت
ان شئت فانت حر لم يجز لان ما لا يجرى وهو آت بالتعلق وهما مخالفان حسبا
كذا في محيط السرخسي ولو وكله ان يفتي نصف عبده فاعتق كله لا يجوز ولا يفتي
شي في لا يجوز ويفتي كله ولو وكل رجلا ان يفتي كل عبدا فاعتق نفسه عتق النصف
عنده والكل عندها كذا في الذخيرة ولو ان رجلا وكل واحدا من عبده بكذا احررها
رجلا ان يفتي عبده ووكل الاخر هذا الوكيل ايضا ان يفتي عبده فقال الوكيل
اعتقت احررها ثم مات الوكيل قبل البيان في القياس سنها يفتي احد منهما وفي
الاستحسان عتق الجميعا ويسبق كذا في قضاوي قاضي خان اذا وكل الرجل رجلا بعتق عبده فاعتق
فانه لا يصدق علي ذلك من غير رتبة كذا في الذخيرة ولو وكله بعتق امرأته
فولدت قبل ان يفتيها لم يكن له ان يفتي ولدها وان وكله ان يفتي علي جعل
فاعتقه علي حر او خنزير فالعتق جائز وعليه قيمته نفسه ولو اعتقه علي
منته اودم لم يجز ولو قال اعتقه علي هذا العبد فاعتقه عليه فاذهو حزن
جاز العتق وعليه قيمة نفسه في قول ابن حنيفة الاخر وهو قول ابن يونس ولو اعتقه
علي عبده فاستحق جاز العتق وعليه قيمة نفسه في قول ابن حنيفة الاخر وهو قول
ابن يونس كذا في الحاوي ولو اعتقه علي شاة مزدوجة قاذي مئة لم يجز وان وكله
ان يفتقه علي جعل فاعتقه علي الف جاز ان كان مملوك يفتي علي مثله استحسانا
كذا في محيط السرخسي اذا قالت لعمري اعتق نفسك بما شئت فاعتقه علي دراهم
فهو جائز اذ رضي به المولى لان الواحد لا يصلح وكيل من الكافرين اذ لم يكن البذل
مسي وروي ابن سماعة عن محمد انه يصلح وكيل من الجاهلين وان لم يكن البذل
مسي وبعض مناجنا صحوا رواية ابن سماعة ولو كان البذل مسمي في هذه الصورة
فقال العبد اعتقت نفسي علي كذا جاز ولا يشترط رضي المولى بعد ذلك كذا في المحيط

قال اعنته علي مال فاعتقه علي درهم جاز عند ابن حنيفة خلافا لما كذا في محيط السرخسي
وان وكله بان يفتقه علي شي فاعتقه في الاعتقه عليه من اصناف المال فهو جائز وان
اختلف الوكيل والمولى في جنس ما امره به من البذل او مقاره فالقول قول المولى كذا
في المسبوط رجل وكل اخر بان يكاتب عبده ويقتن بدلا للكتابة فقال الوكيل
كاتبته وفتنت البذل وانكر المولى فالقول قول الوكيل في الكتابة دون قبض يد
الكتابة ولو كاتبه ثم قال فتنت بدل الكتابة ودفعته اليك فهو مصرى كذا
في الخلاصة ولو وكله ان يكاتب عبده فكاتب لم يكن للوكيل ان يقتن المكاتبة لانه
في العقد سفير ومعمروان دفعها اليه المكاتب لم يبرأ ولو وكله ان يكاتب عبده وكاتبه
علي شي لا يتقايين الناس في مثله جاز في قول ابن حنيفة وان كاتبه علي غنم او وصيف
او صنف من الثياب او من الوكيل او من الموزون جاز ذلك كذا في المسبوط ولو وكله
ان يكاتب عبدين له فكاتب احررها جاز ولو وكله ان يكاتبها مكاتبته واحدة ويجعل
كل واحد منهما فكاتب احررها لم يجز ولو وكله ان يكاتبه او يبيعه ثم قتل البذر جلا خطا
ثم فعل الوكيل ذلك وهو يعلم ولا يعلم جاز ما صنعه الوكيل لان استحقاق العبد بجنائنه لا يمنع
منه الموكل من التعريف فيه بالبيع والكتابة ولا يوجب عزل الوكيل الفاء وعلي المولى
قيمته كذا في المسبوط ولو قال بع عبدي هذا او كاتبه او اعتقه علي مال فاعتق
ذلك فعل الوكيل جاز ولو قال كاتب هذا او هذا فله ان يكاتبها بشا كذا في الحاوي
فان كاتب كل واحد منهما جاز في مكاتبه الاول وان كاتبها معا فكتا بفتحها باطلة
ولو وكله ان يكاتب عبده يوم الجمعة فقال الوكيل يوم السبت قد كاتبته امس بعد الوكالة
علي كذا وكذا وكذا المولى فالقول قول المولى في القياس ولكنه استحسن فقال يجوز
اقراره لانه كان مسلطا علي مباشرة التقدي في وقت معلوم وقد اخرجنا سلطة عليه
ولو وكله ان يكاتبه فقال الوكيل وكاتبتي امس وكاتبته احررها بعد الوكالة وقال
رب العباد انما وكاتبتم اليوم فالقول قول رب العبد كذا في المسبوط ولو قال ابي هذين
الرجلين كاتبه فهو جائز فيهما كاتبه جاز ولو وكل رجلا ان يكاتب عبده فابي العبد
ان يقبل ثم يده اليه قبوله ذلك فكاتبه الوكيل جاز كذا في الحاوي ولو وكله بعتق عبده
له علي مال او غير مال او مكاتبته ثم ارتد الموكل ولحق بدارا كره ومات فقال الوكيل
فعلت ذلك في اسلامه وكذا في الورثة فالقول قول الورثة لان سب ملاتهم في العبد
ظاهر فالوكيل مخير بما يسلط ملاتهم عن العبد وهو لا يملك انشاء في الحال فلا يقبل
قوله كذا في المسبوط الباب السابع في التوكيل بالخصومة والصلح
وما يناسبه التوكيل بالخصومة بغير رضا الخصم لا يلزم وقال لا يلزم ثم اختلف المسالج
علي قوله بعضهم قالوا رضا الخصم ليس بشرط لصحة التوكيل بل هو شرط لزومه وهو
الصحيح كذا في خلاصة العتق وتكاتبه المولى حتى لا يلزم الخصم الخصوم والكوابن خصوص
الوكيل كذا في المحيط والفقهاء يوالى لث اختار قولهما للفتوى كذا في خزانة المفتين
وقال القناني وهو المختار وبه اخذ الصغار كذا في البحر الرائق وانما يختاره في هذه
المسئلة من الجواب ان القاضي اذا علم بالمرعي التفتت في ايا التوكيل لا يمكن من ذلك
الا برضي الخصم كذا في المسبوط اجمعوا علي ان الموكل لو كان غائبا اذ في مرة السفر او كان

مسبوط المسمو بالباب السابع في التوكيل
علي قوله المسمو بالباب السابع في التوكيل
علي قوله المسمو بالباب السابع في التوكيل
علي قوله المسمو بالباب السابع في التوكيل

مورضا في المعر لا يتقدرا ان يمشي على قدميه الى باب القاضي كان له ان يوكل مورضا كان او مورضا
عليه وان كان لا يستطيع ان يمشي على قدميه ولكنه يستطيع ان يمشي على ظهرا او ظهر
السان فان اردا مرضه بذكر صريح التوكيل وان كان لا يدرى ان يمشي على ظهرا او ظهر
له ان يوكل وهو الصحيح هكذا في فتاوى قاضي خان وهذا القول اصح وارق كذا في المحيط وان كان
ان اردا السفر يلزم منه التوكيل طالبا كان او مطلوبا ولكن يكفل المطلوب ليتكفل الطالب
من استغناء دينه وان كذبه الخصم في رادته السفر يلزم منه التوكيل باختلاف المناج
فيه قال بعضهم عليه القاضي بالله انك تريد السفر وهو اختيار الحنفية وقال
بعضهم لا يخرج منه سبل ومن الاستعداد الحيف والنفاذ اذا كان القاضي يقف في المسجد
وهذه المسئلة على وجهين اما كانت طالبة او مطلوبة ان كانت طالبة قبل من التوكيل
وان كانت مطلوبة ان اخرها الطالب حتى يخرج القاضي من المسجد لا يقبل منها التوكيل وان لم
يخرجها قبل منها التوكيل وان كان الموكل محبوسا في سجن هذا القاضي الذي وقع
الخصومة عنده لا يقبل منها التوكيل وان كان محبوسا في سجن الوالي وهو لا يمكن الخروج
للخصومة يقبل منها التوكيل هكذا في الظهيرة ويجوز للمرأة المخدرة ان توكل وهي التي لم
تخالط الرجال تكرات او ثيابا كذا ذكره ابو بكر الرازي وعامة المشايخ اخذوا به وعليه
الفتوى هكذا في فتاوى قاضي خان وان اعلم القاضي ان الموكل عاجز عن البيان في الخصومة
بنفسه يقبل منه التوكيل كذا في النهاية فان وكلت بالخصومة فوجب عليها التميز وهي لم
تخرج بخروج فان الحكم يثبت اليها ثلاثة من الدول يستألفها احدهم ويشهد اخران
على خلفها وعلى هذا المرفق الذي لا يستطيع الحضور لانه معذور كذا في السراج الوهاج
وكذا اختلاف في كونها مخدرة فان كانت من نيات الاشراف فالقول لها بكر او ثيابا لانه اظهر
لانما الظاهر من حالها وفي الاوساط قولها لو بكر او ثيابا لانه اظهر في الوجهين والخروج
للمحاجة لا يتدح ما لم يكن بان يخرج بغير حاجة كذا في الوجيز للردري اذا علم القاضي بان
الموكل عاجز عن البيان في الخصومة بنفسه يقبل منه التوكيل كذا في فتاوى قاضي خان دخل
من الاشراف وفقت خصومته رجل وضع فاراد ان يوكل وكذا لا يخفى بنفسه اختلاف
فيه قال النقيب ابو الليث بن نري ان يقبل الوكالة كان الموكل شريفا او ضعيفا كذا في جواهر
الاخلاط امرأة مستورة في دار زوجها لا يمكنها الخروج من دار زوجها اذ هي عليها
رجل دعوى من غير ثيابا هذين ليس لهذا المرعي ان يخرج من زوجها وليس للزوج ان يمنع
من الخصومة وكذا المرأة او معها كذا في فتاوى قاضي خان ولو قال وكلت بالخصومة
في كل حق لي قبل اهل بلدة كذا فهو وكيل بالخصومة في كل حق له قبل اهل تلك البلدة يوم التوكيل وما
يحدث استحسانا ولو قال وكلت فلان يكون وكيل بالخصومة في كل حق يكون موجودا
يوم التوكيل كذا في الخلاصة اذا قال لغيره وكلت بالخصومة ولم يرد على هذا التصير وكذا
واما اذا قال وكلت بالخصومة التي بيننا وجعلت وكيل بالخصومة بيننا وما يشبه ذلك
فقد ذكر شيخ الاسلام حواشي زائدة والنهي الامام ابراهيم الطحاوي سيما انه يصير وكذا وذكر شمس
الائمة انه لا يصير وكذا كذا في الزخيرة ولو وكله بقبض الدين لا يكون وكذا بالخصومة
اجماعا كذا في السراج الوهاج والوكيل يطلب الشفعة والردية لعيب والشفعة وكيل بالخصومة
بالاجماع كذا في الحاوي حتى ان التوكيل ياخذ الشفعة اذا ادعى المشتري ان الموكل سلم الشفعة

واقام البيعة على الوكيل بان الموكل سألها تقبل وكذا المشتري لو وجد بالمبيع عيبا فوكل
رجلا بالرد قلنا لا يبيع قدره المشتري بالعيب وانكر الوكيل فاقام البائع البيعة
على الرضا تقبل وكذا الوكيل بائنا جاع الهبة اذا اقام الموهوب له البيعة على ان الواهب
اخذ عوضه او على ان الهبة زادت قبلت وكذا الوكيل بالشفعة اذا قال احد الشريكين
وهو الذي لم يوكل ان شريكي قد استوفى نصيبه وانكر الوكيل فاقام الشريك البيعة
على الاستشفة تقبل هكذا في السراج الوهاج فكله بقبض دين وظلم الطالب وقامت
البيعة على الخصم الذي قال المطلوب ان يبيعني الطالب انه ما استوفاه حتى يلزمه
الاذا الى الوكيل وكذا الوكيل لطلب الشفعة اذا ادعى تسليم الشفعة على الوكيل يوم
يتسلم الوكيل الى الوكيل ثم يحلف الشفيع متى حضر وكذا لو وكيل المستحق بقبض المستحق
اذا ادعى المشتري الاجارة على المستحق يوم يتسلمه الوكيل ثم يحلف المشتري المستحق
متى حضر كذا في محيط السرحس الوكيل بقبض الدين وكيل بالخصومة عند اي حينة
حتى لو اقيمت عليه البيعة على استئجار الموكل او ابراهه يقبل عنده وقال لا يكون خفيا
وهو رواية الحسن عن ابي حنيفة رحمه الله كذا في الهداية واداجد الغريم الدين واراد الوكيل
بالقبض ان يقيم بيعة على الدين هل تقبل بيعة على قول ابي حنيفة تقبل بيعة وعلى قولها
لا تقبل والاصح لا يبيع في جنس هذه المسائل ان التوكيل اذا حصل بقبض ما هو ملك
الموكل فالوكيل لا يصير خصما في الاثبات واذا حصل التوكيل بقبض ما هو ملك الغير
من كل وجه بحق الموكل عليه التوكيل ينتصب خصما في الاثبات كذا في الذخيرة والقاضي اذا
وكل رجلا بقبض دين القاي لا يكون هذا الوكيل وكذا بالخصومة في قولهم كذا
في فتاوى قاضي خان اذا وكل رجلا بالخصومة فهو على وجه الاول ان يوكل بالخصومة
ولا يتعذر لشئ اخر وفي هذا الوجه يصير وكذا بالانكار بالاجماع ويصير وكذا بالاقرار
ايضا عند علمائنا الثلاثة وبهذا اختلفت علماء وقال ابو حنيفة ومحمد
رحمهما الله التوكيل بالخصومة توكيل بالاقرار في مجلس الحكم حتى لو اقر على موكله في مجلس
الحكم ببيع اقراره ولو اقر في غير مجلس الحكم كما يبيع وقال ابو يوسف التوكيل بالخصومة
توكيل بالاقرار في مجلس الحكم وغير مجلسه غير ان عندها ان اقر في غير مجلس الحكم
ولم يبيع اقراره لا يبي وكذا حتى يمنع عن الخصومة بعد ذلك كذا في الزخيرة ولو اقر
الوكيل بالخصومة في حداثته والقبض لا يبيع اقراره كذا في التبيين والثاني ان يوكله
بالخصومة غير جائز الاقرار وفي هذا الوجه يصير وكذا بالانكار والثالث ان يوكله بالخصومة
غير جائز الاقرار وفي هذا الوجه يصير وكذا بالخصومة والاقرار حتى لو اقر ببيع اقراره
عند ائمة الموكل بالاقرار ويصح الاستشفة في طاهر الرواية والرابع ان يوكله بالخصومة
جائزا الاقرار عليه وفي هذا الوجه يصير وكذا بالخصومة والاقرار حتى لو اقر ببيع اقراره
عند ائمة الموكل والحاكم اذا قال وكلت بالخصومة غير جائز الاقرار والانكار فقد
اختلف المتأخرين بعضهم قالوا لا يبيع هذا التوكيل اصلا وحكي عن القاضي الامام صاعد
السيابوري انه قال يبيع التوكيل ويصير الوكيل وكيل السكون حتى يحضر مجلس الحكم
حتى يسمع عليه البيعة كذا في الذخيرة والتوكيل بالاقرار جائز ولا يقبل الموكل مقر ان يفسد
التوكيل ومعني التوكيل بالاقرار ان يقول الموكل وكلت بالخصومة وبالذات عني

فإذا ريت مزية تلحقني بالانكار واستصوبت الاقرار فاقر علي فاني قد اجزت ذلك وإذا
وكل خصوصاته واخذ حقوقه من الناس علي ان لا يكون وكيلاً فمعي علي الموكل فهذا
التوكيل جائز كذا في خزانة المفتين فلو ثبت التوكيل المال لموكل ثم اراد الميرعي عليه الدفع
لا يسمع علي التوكيل هكذا في فتوى الصمد الشهيدي بهان الدين كذا في المحيط في كتاب الاقضية
اذا كان الموكل بالخصوص هو المطلوب فوكل رجلاً بخصومة الطالب وقال علي ان لا يجوز
اقراره فهو جائز فلو لا ان يكون علي ما وكله بقا لمحمد اذا كان المطلوب هو الذي
ينصب الوكيل فقال الطالب لا ارضى الا ان تقوم لي رجلاً يقوم مقامك ويجوز اقراره كما يجوز
اقرارك والا فاحضر وخصمني فانه يقال للمطالب خصمه واقم رجلاً يجوز اقراره عليك
وكذلك لو كان الموكل هو الطالب فقال الطالب لا ارضى الا ان تخاضمني او توكل من يقوم مقامك
لا يمتنع عن خصوصتي ومجتمعي اذا جئت بها ويجوز اقراره عليك بقضاء المال فله ذلك
اذا كان الطالب حاضراً وان كان غائباً ووكلاً وكيلاً لا يجوز اقراره عليه بان يستثنى الاقرار
من المطلوب يدفع ما وجب الي الوكيل لا يكون له الا متاع من خصوصية الوكيل بان يقول
لا اخاصمك حتي يجوز قرارك علي الذي وكلت كذا في الخيرة رجلاً عليه رجل دعوي
وخصوصية فوكل الميرعي عليه عند القاض بطلب خصمه وكيلاً بخصومة والوكيل
حاضر فقبل فالمرجع من عند القاض قال الميرعي عليه للميرعي اخرجت الاول من الوكالة فوكلت
والا لا يفلان القليل في الخصومة مع هذا الرجل وفلان ذلك غائب كان للطالب ان يقبل
هذه الوكالة وكل رجلاً في خصوصية رجل ثم ان الموكل مع وكيله جالي القاض مع رجل آخر
فقال الموكل للقاض قد كنت وكنت هذا في خصوصية فلان وان هذا الوكيل يريد السفر والافهم
ان يقر علي بشي يبرئني واخرجت عن الوكالة وكنت هذا الاخر في خصوصية فان القاضي
لا يقبل ذلك بامر حتي يحضر الخصم فيخرج الوكيل بحضرته وينصب القاضي من اعوانه
حتى يطلب الخصم فان لم يجده ولم يقدر واعليه حينئذ يخرج الاول عن الوكالة ويوكل
الثاني ويستوثق منه الميرعي عليه كذا في فتاوى قاضي خان ولو وكر رجلاً بطلب حقوقه
وقبضها والخصوصية فيها علي ان لا يجوز صلح ولا تعديله شاهداً عليه بشي يسطر
حقاً فالوكالة علي هذا الشرط جائز فان اقر هذا الوكيل الطالب بقبض هذه الغريم
لم يجز ذلك علي الموكل فان قال الوكيل قد قبضت انا هذه الحق من الغريم ففسخ
او قال دفعته الي الطالب مع اقراره وبري الغريم كذا في ادب القاض للخصم اذا وكر
في خصوصية ثم اراد ان يستثنى اقرار الوكيل عليه ان كان يحضر من الطالب جاز وان
كان غير محضر من الطالب فلو كان عند محمد خلافاً لابي يوسف وعلم هذا الخلاف اذا
اذن المطلوب لو كيله في ان يوكل ثم اراد بعد ذلك ان يحضر عليه في حق هذه الزيادة حتي
لا يملك الوكيل الاول التوكيل عند محمد يصح حجه وان كان بقدر محضر من الطالب كذا
في المحيط وكل رجلاً بالخصوصية في داره وفي غيرها فباعه الذي في يده الدار وقبضها
المشتري كان للوكيل ان يخاصم المشتري ولو كان وكيلاً بالخصوصية مع فلان في هذه
الدار فباعها من اخر لم يكن للوكيل ان يخاصم المشتري كذا في الخيرة واذا وكر ذوا اليد
وكيلاً بالخصوصية ولم يبعه فان لهذا الوكيل ان يخاصم وكيل الذي يملك ولو وكر ان
يخاصم فلان في هذه الدار فادان الدار في يدي غيره فلان لم يكن له ان يخاصم غيره فلان

ولا فلان

ولا فلان وان لم يسم له احداً كان له ان يخاصم من وجد الدار في يده ولو كان الدار في يدي
العبد فوكل وكيلاً بالخصوصية فيه فلان الميرعي فادعها اخر لم يكن الوكيل وكيلاً بالخصوصية
هذا الثاني وهو وكيل في خصوصية الاول وخصوصية وكيله كذا في المبسوط ولو وكره
بالخصوصية عند قاض فلان كان للوكيل ان يخاصم الي قاض اخر ولو وكره بالخصوصية
الي فلان الغنيم لم يكن له ان يخاصم بالوكالة لوقا في كل دين لي بالوكالة فقدم الناس
من خراسان والوكالة عليهم دين الموكل فله ان يخاصمهم من الموكل بالوكالة وكل
رجل بطلب كل حق له وبالخصوصية فيه فغضب انسان داراً من موكله فلو وكره
ان يخاصم فيها ولو بيعت داره وفيه شفعة للموكل لم يكن هذا وكيلاً في طلبها وله
ان يقبض كشفة قد قبض بها للموكل كذا في الحاوي وعبد في يد رجل يقول
انا عبد فلان ولدت في مثلك وقد وكرتني في خصوصية في نفسي للميرعي ليس في يده
العبد ان يمنع العبد اذا كان للعبد بينة علي الوكالة ولو قال العبد يا غني فلان
منك ولم يقبض الثمن فوكلني بقبض الثمن منك كذا في الميرعي في يده ان يمنع عن
الخصوصية لان هذا العبد من مملوك ذي اليد وكان له ان يمنع العبد من صرف
المنافع الي غيره وفي الوجه الاول العبد من مملوك ذي اليد فلا يكون له ان
يمنعه من الخصوصية كذا في فتاوى قاضي خان وكل المطلوب وكيلاً في خصوصية فلان
هذا فيما يدي قبله من الحقوق واجاز له ان يوكل من مملوكه من ذلك من راى
كان ذلك جائزاً فان وكر الاول وكيلاً فثبت الطالب حقه عليه ولم يثبت حتي
يخرج الاول الثاني من الوكالة فانه يجوز سوا كان يحضر من الطالب او لم يكن
ولو ان الوكيل الاول وكل وكيل بالخصوصية هذا الطالب عن فلان يحضر من
الطالب وقبل الثاني الوكالة من الوكيل الاول ثم ان الوكيل الاول مات في الوكيل
الثاني وكيل علي حاله في خصوصية الطالب وكذا لو ان المطلوب اخرج الوكيل الاول
من الوكالة كان خارجاً منها وكان الوكيل الثاني علي حاله في خصوصية الطالب كذا
في ادب القاض للخصم اذا وكر رجلاً بالخصوصية علي ان يوكل من اجب
ثم ان الميرعي عليه استشهد بغير محضر من الميرعي انه خرج علي الوكيل ان يوكل غيره
جار حجرة عند محمد وعليه الفتوى هكذا في فتاوى قاضي خان ومن احكام الوكيل
بالخصوصية ان الحق اذا ثبت علي موكله لم يلزمه ولا يجس عليه ولو كان وكيلاً عاماً
لانه لا ينظم الامر بالاداء والقبض كذا في البحر الرائق وكل رجلاً بالخصوصية وقال
ما صنعت من شي فوكل الوكيل بذلك غيره جاز توكيل ويكون الوكيل الثاني وكيل
للكل الاول لا وكر الوكيل حتي لو مات الوكيل الاول او عزل او جن او ارتد وحق
بدار الحرب لا يعزل الوكيل الثاني ولو مات الموكل الاول او جن او ارتد وحق بدار
الحرب يعزل الوكيلان ولو عزل الوكيل الاول الوكيل الثاني جاز عزله كذا في فتاوى
قاضي خان قصص
رجلاً يتقاضى دينه فهو جائز رضي المطلوب او لم يرض سوا كان الموكل حاضر او غائباً
وسوا كان صحيحاً او مريضاً فلو اقر هذا اذا كان المطلوب مريضاً بالدين فاما اذا كان
جائداً لا يصح التوكيل عن ابي حنيفة من غير رضي الخصم اذا كان الموكل صحيحاً حاضراً

والله مال شخصي الا بسلام الخواني وذكر شيخ الاسلام ان التوكيل صحيح على كل حال كذا في المحيط والتوكيل بالتقاضي وكيل بالتقاضي لا بالتقاضي تتدخل من الاقتضا وهو عما روي عن القضا فكان التوكيل بالتقاضي توكيلا بالاقتضا ايضا وقال مشايخنا ليس للتوكيل بالتقاضي الاقتضا لان المارة جازت بخلاف ذلك في بلادنا وهل يملك الخصومة / ختلاف المساجح فيه وقبل يجب ان يملك الخصومة عند ان حبيبه وهو الا صوب والا شبه فان محمدا ذكر تحقيق هذه المسئلة في كتاب الوكالة التوكيل بالتقاضي وكيل بالخصومة والتوكيل بملازمة غيره ماله عليه لا يكون وكيل بالتقاضي كذا في محيط السير خصي والتوكيل بالخصومة توكيل بقبض الدين عند صاحبه الثلاثة وقال زفر لا يكون توكيلا بالتقاضي قال الصدر الشهيد في كتابه مع الصغير لا يفتي بقول اصحابنا في هذه المسئلة والفتوي على قول زفر في السوازل اختار القضاة ان يوالى الله ان يملك القضاة قال وهكرا ايضا رواه المتأخرون وبه تأخذ في الخلاصة ولو وكله تقاضي كل دين له او وكله بملحق له على التماسا ووكله بقبض دين له على فلان او وكله بقبض كل دين له على فلان ذكر في الزيارات انه ينصرف الى القيام لا الى الحادث قياسا واستحسانا كذا في الزخيرة ولو قال انت وكيل بقبض كل دين لي وليس له دين يومئذ لم يحدث له دين كان وتكليفه قبضه كذا في الحاوي واذا وكله بقبض كل حق محدد له والخصومة فيه جائز امره فانه يدخل فيه الدين والوديعة والعارية وكل حق ملكه الموكل اما التفتة فمن الحق التي لا يملكها كذا في البحر الرائق رجل وكل رجلا بقبض كل حق له على الناس وعندهم ومعهم وفي يد غيره وبقبض ما يحدث له وبالمقاسمة بين شركائه وعيسى من بري حبيبه وبالمقاسمة عند اذابة ذلك وكتب في ذلك كتابا وكتب في اخره انه مخاضهم ان قوما يدعون قبل الموكل مالا والموكل غائب واقرا الوكيل عند القاضي ان وكيله وانكر المالا في حضر الخصوم شهودهم على الموكل لا يكون له ان يحبسوا الوكيل كذا في فتاوي قاضي خان ولو كان المكاتب بين رجلين او كل احداهما بقبض دين له على اخر او على غيره او بيع او شراء من الاخر او من غيره فهو جائز وكذا ان وكله اخرا ببيع عبد من الاخر او غيره وبالخصومة مع الاخر او مع غيره فهو جائز وكذلك لو كانت الخصومة بينه وبين موليه جميعا فوكلا ابن اخيه بملوك او غيره او مكاتبه او وكله بالبيع والشرا فهو جائز كذا في المسبوط الوكيل بقبض الدين ليس له ان يقبل احواله كذا في الخلاصة وليس للوكيل بقبض الدين ان يهب الدين للغيرم او ان يوجره او ان يبره منه وان باخر رهنا ولو اخذ الطالب منه كفيل لم يكن للوكيل ان يتقاضى من الكفيل كذا في الحاوي فان هلك الرهن في يد الوكيل هل المطلوب ان يقبضه الاقل من قيمته ومن الدين فهذا على وجهين الاول ان يقول الوكيل ان الرهن بقبض الرهن فرفع المطلوب اليه رضا في هذا الوجه له الثاني بقبضه كذا المسئلة في الاصل مطلقا وذكر شيخ الاسلام في شرحه فقال ان كونه المطلوب في الوكالة او سكت او صدقة وشرط عليه الضمان له ان يقبضه وان صدقه ولم يقبضه فليس له ان يقبضه الوجه الثاني اذا قال الوكيل لم يامرني بقبض الرهن ومع ذلك دفعه المطلوب اليه رهنا وهلك في يد الوكيل لا ضمان على الوكيل كذا في المحيط اذا وجب لرجل على رجل دين

بابي وجه وجب فوكلا وكيل بقبضه فهو جائز فاذا قبضه بري الذي عليه الدين وكان ما قبضه الوكيل ملكا للموكل والامانة في يدي الوكيل يعينه كما يضمن به اودبحة كذا في السراج الوهاج ولو وكل رجل رجلا ان يقبض له دين من فلان فيدفعه الى فلان هبة منه له فهو جائز قال الغريم قد دفعته اليه فصدقته الموهوب له فهو جائز وان كذبه لم يصدق الغريم ولو وكل وكيل بقبضه منه ودفعه الى الموهوب له فقال الغريم قد دفعته الى الوكيل وصدقته الوكيل وقال الوكيل قد دفعته الى الموهوب له والغريم والوكيل بريان الغريم بصدق الوكيل له والوكيل بالامانة ولكن لا يصدق الوكيل على الموهوب له حتى لا يرجع الواهب عليه شيئا وكذلك الرجل يهب ما على مكاتبه وبأمره اخر بقبضه ودفعه الى الموهوب له كذا في المسبوط الوكيل بقبض الدين اذا قبض الدين ثم حضر وكيل اخر بقبض الدين ليس له ان يقبض من الوكيل الاول ولو وكل الثاني بقبض كل شيء له ان يقبض من يد الوكيل وليس للوكيل الا ان يقبض من الثاني شيئا كذا في الخلاصة ولو وكل المولى من يد بقبض دينه فقبضه او اقر بقبضه وهلك منه ثم قتل على يده جاز قبضه وكذلك ان كان الوكيل حريبا فقبضه ثم حتى يدار الحبيب كذا في المسبوط ولو وكل الراتب عبد المديون في قبض دينه من مولاه جاز ولو اقر العبد بالقبض والهلاك يبري المولي جاز ولو وكل الغريم مولي العبد المديون بالقبض من عبده لم يجز توكيله ولا قبضه كذا في البحر الرائق المحتال له اذا وكل المحيل بقبض الدين من المحتال عليه نعم وكذلك رتب الدين اذا وكل المديون بقبض الدين من نفسه لا يبيع وفي نوادر شرعا كان بالمال كفيل فوكله الطالب بقبضه من المطلوب فقبض لم يجز قبضه وان هلك عنده فلا ضمان كذا في الزخيرة عديم مديون اعتقه مولاه حتى ضمن قيمته للغيرم وبطالب العبد بجميع الدين ان وكله الطالب بقبض المالا عن العبد لم يأتلا هلكا في الهداية وفي نوادر ابن سماعة عن أبي يوسف رجل له علي رجلين الف درهم وكل واحد منهما كفيل عن صاحبه فوكلا رب الدين رجلا بقبضه من احدهما بقبضه فقبض من الاخر جاز وكذلك لو ان رجلا له علي رجل الف درهم وبها كفيل فوكلا الطالب رجلا بقبض المالا من الذي عليه الاصل فقبضه من الكفيل جاز كذا في المحيط ولو وكل رجلا بقبض دين له فاجب الوكيل ان يقبل ثم ذهب الوكيل بعد ذلك فقبضه فان الغريم لا يبرأ منه والدين على حاله وصار قبضه كقبض الاجنبى كذا في السراج الوهاج واذا وكل رجلا بقبض دين له على رجل فقبضه الوكيل ووجهه زبوا واستوفى او نهى رجعة او رصا فخردها فالقبض ان يضمن وفيما لا يستحسان لا يضمن والصحيح ان هذا القياس وفيما لا يستحسان فيما اذا وجهه زبوا او نهى رجعة فاراد ان يبرها فالقبض ان لا يكون له الرد من غير استطلاع راي الموكل واذا ردّها ضمن وفيما لا يستحسان له الرد من غير استطلاع راي الموكل فاذا ردّها لا يضمن واما في الاستوفى والبرصا فله ان يبردها من غير استطلاع راي الموكل واذا ردّها لا يضمن قياسا والاستحسان كذا في المحيط الوكيل بقبض الدين اذا اخذ العروض من الغريم والموكل لا يبرضي ولا يرضى العروض فلو توكيل ان يبرد العروض على الغريم وبطالبه بالدين كذا في جواهر الفتاوى رجل له علي رجل الف درهم وصح فوكلا رجلا بقبضها واعلم انها وضع فقبضها الوكيل الف درهم غله وهو يعلم انها غله لم يجز على الامر فان ضاعت

في يده ضمنها الوكيل ولم يلزم الامر بشي ولو قبضتها وهو لا يعلم انها غلة فقبضه جائز
ولا ضمان عليه ولما ان برد لها وبأخذ وضما فان ضاعت من يده فكأنها ضاعت من يد
الامر ولا يرجع بشي في قياسه قولنا اي حبيته وفي قياسه قولنا اي يوتف بردها وبأخذ
الوصح كذا في الحاوي الوكيل يقبض الدين اذا قال قبضت وهلك عندي وقال دفعته عندي
الي الموكل وكذا به الموكل يصدق في حق برقة المديون لا في حق الرجوع على الموكل علي
تقدير الاستحقاق حتى لو استحق انسان ما اقر الوكيل قبضه ضمن المستحق الوكيل
لا يرجع الوكيل على الموكل كذا في المحيط المديون اذا دفع الى صاحب الدين عينا فقال
بعد وحذفتك منه فباعه وقبض الثمن وهلك في يده يهلك من مال المديون ما لم يحدث
رب الدين فيها قبضه لنفسه ولو قال بعه محقق فباعه فقبض الثمن يصير مقتصيا
حقه حتى لو هلك بعد ذلك يهلك من القابض ولو وكل المديون بامر نفسه عن الدين
مع توكيله ولا يقتصر على المحامي كذا في فتاوى قاضي خان واذا قال المديون تصديق
بالعشرة التي لي عليك على القتر اعني اوقا كفي عيني بما لي عليك اوقا لا ذر كاة
ما لي من العشرة التي لي عليك يقع الوكالة بالاجماع هكذا ذكر شمس الائمة وذكر في كتاب
الاجازات فيمن استأجر دابة لركبها من بلدة الى بلدة ثم ان الاجير وكل المستأجر
بان يستأجر بالاجرة غلاما ليسوقها الوكالة صحيحة ولم يحك خلافا وذكر في كتاب
الاقتضاء ان المستأجر اذا لم يملك الدابة من الاجرة التي لي عليك ان الوكالة
صحيحة كذا في ذخيرة رجال قال لا ضرر وكلي فلا بد بقبض ماله عليك من الدين لا يجاوز
اما ان يصدق المديون او يكذبه او يسكت ان صدقه يحرم علي ان يدفعه اليه وليس
له ان يسكت بغير ذلك وان كذبه او سكت لا يحرم علي دفعه لك لو دفعه
مع هذا ثم اراد ان يسكت لئلا يسلم به بعد ذلك ثم ان جاء الموكل ان اقر بالوكالة مضى
الامر كذا في الخلاصة وان سجد الوكالة واراد ان يرجع واراد علم الغريم فادعى
الغريم علي الطالب توكيل القاضى وبرهن او استخلف مع التوكيل فان نكل برهني
الغريم وان حلف واخذ المال من الغريم فليس للغريم ان يقضي الوكيل ولكن يسقط
الموضوع ان يفي هكذا في الكافي وان استهلكه بضمن مشد وان هلك في يده ان صدقه
لا يرجع عليه وان صدقه وشتر طاعه الفها ان كذبه او سكت فانه يرجع وليس له ان
يرجع علي الوكيل ثانيا ولو اراد الغريم ان يحلف بالعه ما وكله كان له ذلك وان دفع عن سكرت
ليس له ان يحلف الطالب الا اذا عاد الي التصديق وان دفع عن جحود ليس له ان يحلف الطالب
سوا عاد الي التصديق او لم يعد لكنه يرجع علي الوكيل والوكيل ان يحلف الغريم في الجحود والسكو
بالله ما تعلم انه وكله ان حلف معني الامر وان نكل الا ضمان علي الوكيل وان شالم يحلف الغريم ولكن
يحلف الطالب بالله ما وكله فان حلف استقر لعين علي الوكيل وان نكل يرجع الوكيل علي الطالب
هذا اذا ادعى انه وكيل فان قال لم بوكلي ولكن ادفع الدين الي فانه يسمى برقبتي وعلي ضمان
ليس له ان يدفع الدين وان دفع ماضيا منا ولا يرجع علي المدفوع اليه وان شرط عليه الفها ان
كذا في الخلاصة ولو لم تجز الموكل ولم يعرف محوده حتى توفي ثورته الغريم فقال الغريم للوكيل ان
صاحب المال لم يكن وكله وقصرت وارثا له فابما مقامه كان له نكرك فانما الذي ايضا
واضمنك المالا لا يتوكله ذلك فان اراد الغريم بيمين الوكيل بالله لتدرك فلا لا يكون

له ذلك

له ذلك فان اقر الوكيل عند الفها ان فلا تالم بوكله بشي صح اقراره وكان للغريم ان يعينه
المال وان قال الغريم انا اقيم البينة علي ان فلا تالم بوكله بالخصوص او علي اقرار الوكيل
بذلك قبلت بيته هكذا في المحيط وان وهبه الموكل للغريم وهو قائم في يد الوكيل اخذه
منه في الوجهه كما لانه ملكه وان كان هاهنا ضمنه الا في صورة وهو ما اذا صدقه في الوكالة
هكذا في التبيين ولومات الموكل ثورته الغريم ورجل اخر يضمن فاجزا
في نصف الاجنبي كالحواب فاما اذا حضر الطالب ومجد الوكالة فلما حذر نصف الدين
من الغريم ويرجع بذلك علي الوكيل والحواب في نصف الغريم ما ذكرنا في المار ولو كان
هو الدارث وحده لا يرجع علي الوكيل الا اذا كان المال قابما في يد الوكيل فباخذه منه فان
ادعى الوكيل هلاكه ولا يفي ذلك الا بقوله وادعي الغريم انه لم يهلك كان له ان يحلف الوكيل
فان حلف برهني وان نكل لزمه ذلك النصف ولو لم يمت الموكل ولم يجب المال من الغريم
ولكن حضر ومجد الوكالة ولم يقدم الغريم الي القاضي حتى مات والغريم وارثه او وهب
المال منه فقام الغريم بينة عند القاضي علي جحود الموكل الوكالة لا يقبل ذلك منه ولا يكون
له حق يقضي الوكيل فان وجد شيئا دفع الي الوكيل قابما في يده يعينه كان له ان ياخذ منه
فان كان الموكل محمدا وكالة في مجلس القاضي فلم يقبل القاضي له علي الغريم بشي حتى مات
كان للغريم ان يرجع علي الوكيل وعليه رده علي الغريم ان كان قابما ورد فتمت ان كان هالكا
وان مات الموكل بعد ذلك ثورته الغريم او وهب الي الغريم او ابراه منه كان للغريم
ان ياخذ الوكيل بالمال كان قبل موته ولكنه يحلف الغريم بالله ما تعلم ان الطالب
وكله يقبض المال ولو كان الغريم صدق الوكيل في دعوية الوكالة وضمنه ودفع اليه
المال ثم حضر الموكل يرجع ومجد الوكالة وحلف وقضى القاضي له علي الغريم بما لزم
ما تا الموكل قبل ان ياخذ من الغريم ثورته الغريم او وهب المال من الغريم لا يرجع علي
الوكيل بشي ولو كان اخذ المال من الغريم حين حضر ورجع به الغريم علي الوكيل يحلف الوكالة
ثم مات الموكل وورثه الغريم فلو وكيل ان يرجع فباخذ من ميراث الموكل مثل ما عزمه
الغريم ولو ورثه رجلان احدهما الغريم كان للوكيل ان ياخذ من حصته الغريم من الميراث
مثل ما عزمه الوكيل ولو لم يمت الطالب وبقي المسئلة كالحاكم وهب الطالب للغريم
الفان وهب الف التي اخذها من الغريم رجع علي الغريم بما ادي وان وهب الف اخر
لا يرجع علي الغريم بشي ولومات الطالب واومى للغريم بالف دفعه يرجع علي الغريم هكذا
في المحيط ومن وكله فباخذ من الغريم ما لزمه وادعي الغريم ان طاحا المال قد استوفى فانه
يدفع المال الي الوكيل ويستمع ر المال فيستخلفه ولا يستحق الوكيل كذا في السراج الوهاج
واذا وكل رجلا يقبض ماله علي فلا تالم الموكل قبضه بغير ذلك ثم الوكيل خاص الغريم
فاذبحي الغريم فقبضه ما كان عليه ومجد الوكيل ولا يضمنه للغريم علي ذلك واحذر
الوكيل منه جميع المال ثم حضر الموكل فقام الغريم بينة بالنف فله ان ياخذ الطالب
بذلك الا ان يكون ذلك قابما بضمنه في يد الوكيل فباخذ من الوكيل وان كان قد ضاع في يد
الوكالة او قال الوكيل قد دفعته الي الطالب كان له مطالبة الطالب كذلك ان اقر الطالب
انه قد كان قبضه وان كان قد وكله فقبضه حقته رجع علي الوكيل بذلك ان اقام بينة
ان قضى الطالب قبل وكاله ولا شيء علي الطالب في قولهم وان اقر الطالب بذلك لم يرجع علي

عليه احمه / لان يكون ذلك الملاك بعينه في يد الوكيل فيرده عليه اذا اكله فقبض
 ماله على فلان وقد كان قبض من قبل والمسئلة بحالها رجع به
 ان شاء علي الطالب وان شاء علي الوكيل بالتقصير ان يقبضه من المحتال عليه ولا من
 المحيل فان تولى ماله وعاد العتق على المحيل فالوكيل على الطالب وكذا لو اشترى
 الموكل بالمال عبدا من المطلوب فاستحق في يده او رده فقبض بغير التقبض
 او بغير قبض قبل القبض او بجوارح الوكيل على وكالته وكذا لو قبض الراحم فوجدها
 ريوفا كذا في البحر الرائق احد ربي الوكيل اذا اكل اجنيا بقبض نفسه فقبض صح حتى
 لو هلك في يد الوكيل يهلك من ماله الامر ولكن اذا كان قايما فله شريك الاخرى ان
 يثبت ركه كما لو قبض احد ربي الدين نفسه وهلك في يده كان الهالك من نفسه ولو
 كان قايما فله شريك ان يثبت ركه فيما قبض كذا في المحيط الوكيل يقبض من رجل اذا وجب
 عليه من جنس الدين للمطلوب وقبض المقتضية كذا في الخلاصة رجل وكل رجل
 باقتضا ديونه وحسن العزم وكيل غاصها ومخاضها فقبض الوكيل غاصها لموكله
 ثم اخرجته عن الحبس واحذمته كقبض نفسه ثم مات الوكيل فاراد صاحب
 المال ان ياخذ الكفيل كان له ان يطلب من القاضي حتى يومر الكفيل باحضار نفسه
 المكحول عنه كذا في فتاوى قاضي خان رجل له رجل الف درهم وقال من له
 الالف لمن عليه الالف ادفعه الي فلان ثم قال من له الالف لا تدفعها اليه فقال
 من عليه الالف قد كنت دفعت اليه وصدقه المدفوع اليه فهو جائز والغريم يرى
 كذا في المحيط رجل له رجل درهم فقال لغيره خذ زكاة مالي من الدين الذي
 لي علي فلان فاخذ المأمور مكان الدرهم الذي تأخير لم يحضر ولو قال صاحب
 الدين وهنت منك الدراهم التي لي علي فلان فاقبضها منه فقبض مكانها وتأخير
 كذا في فتاوى قاضي خان فقبض رجل له علي رجل دين فقبض
 الي المدبون رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي عليه كان قبض به مع رسول الامر
 فهو من ماله الامر كذا في فتاوى قاضي خان قال للمدبون ابعث به مع فلان
 او ارسله به مع ابني او قال مع انك او مع غلام او مع غلامك ففعل المدبون
 فضايع منه فهو من ماله المطلوب لانه رسول المطلوب وقوله ابعث به مع فلان ليس
 توكيلا ولو قال ادفع الي ابني او ابنتي او غلاما من ياتيني به ففعل
 توكيلا فضايع من الطالب كذا في الذخيرة رجل له رجل مائة درهم فارسل
 اليه ليقبض منه المائة فمروا به المطلوب ما بين يديه ففعل ففعلها الرسول
 فضايع فلما علم المطلوب كنه هو ولاشيء على الرسول وان دفع اليه مائة اخرى
 ففعلها الرسول فهو حاض من المائة ويرى المطلوب عند المائة كذا في المحيط ولو قال
 ادفع الي رسول فلان الالف التي علي عليك فقال الذي عليه الدين قد دفعت ففعل
 الرسول فقال قبضت الالف فضايعت وكذا هو الموكل في الدفع والقبض يرا
 الغريم كذا في المحيط ولو ارسله رسول الي رجل يستقره فقال الرسول قبضت
 وهلك في يدي صدق ولاشيء عليه والظاهر ان علي المستقر كذا في التاتارخانية ولو بعث
 رسولا الي بزاز ان ابعث الي بئوب كذا وكذا بئوب كذا وكذا فبعت اليه البزاز رسوله

علي قول الحكم فصل

او مع غيره

او مع غيره فضايع الثوب قبل ان يصل الي الامر وتصادقوا على ذلك واقروا به فلا
 ضمان علي الرسول في شيء وان بعث البزاز مع رسول الامر فالظاهر ان الامر وان كان رسول
 الثوب فاذا وصل الثوب الي الامر يكون ضامنا ولو ان رجلا بعث الي رجل بكتابه
 مع رسول ان ابعث الي ثوب كذا بئوب كذا ففعل وبعث به مع الذي اتاه بالكتاب
 لم يكن من ماله الامر حتى يصل اليه وكذا القرض والاقتضا في هذا الامر رسول رسول
 بالكتاب قال لاخر وكنتك حضرني وادري رسالتك وقال ان المرسل يقول
 ابعث الي ثوب كذا بئوب كذا او بين منه ففعلته فانكر المرسل وصول الثوب اليه
 والوكيل يقول اوصلت قال الشيخ ابو بكر محمد بن الفضل ان اقر المرسل بقبض
 الثوب منه وانكر الوصول اليه بقبض المرسل فقيمة الثوب وانكر قبض الرسول
 فالقول قوله ولا ضمان عليه عليه رجل جالي رجل برسالة من اخوان يدفع اليه خمسمائة
 فقال لا ادفع حتى التي الامر فيا مري بنفسه ثم قال للرسول قد لقبته فمري يدفعها
 اليك ثم امتنع عن الاذ او قال لاني عن الوقوع ليعودك قال له ان يمتنع الا ان يكون
 المال دينيا عليه للامر فلا يصدق في النبي عن ذلك كذا في فتاوى قاضي خان
فصل اذا اكل انسانا بقبض دين عليه فهو جائز ويرجع الوكيل
 علي الامر بما يورده فاما اذا قال لغيره اطعم عن كفارة يميني او ادركتني لم يرجع عليه الا ان
 يقول علي ان ضامن كفارة يميني واذا قال لغيره ادفع فلانا الف درهم فضاله ولم
 يقل عني وقال اقبض فلانا الف درهم ولم يقل عني ولا علي اني ضامن او علي انك علي
 فدفعها كما مور الي فلان ان كان المأمور بشي كالامر او كان خليطه ونفسه الخليط ان
 يكون المأمور في السوق سبها اخذوا عطا وبيتها مواضعة علي انه مني جاز رسوله او بئوب
 يبيع منه او يقبض منه فانه يرجع علي الامر بالاجماع وكذا اذا كان المأمور
 بعض من في عيال الامر او كان المأمور محوله الامر يرجع علي الامر بالاجماع وان لم
 يقل علي اني ضامن اعتبر بالعرف وان لم يوجر شي من هذه لا يرجع علي الامر عند
 اني حشنة وفجر رجلا انه كذا في الذخيرة اذا قال لغيره اتد فلانا عن الف درهم
 او اقبض او ادفع او اعطيه وذكر عني كذا وكذا قال الامر ادعني زكاة مالي او قال
 اقم عني عشرة مسكيني او تصدق عني بعشرة دراهم علي المسكيني او قال هب فلانا
 عني الف درهم ففعل لا يرجع علي الامر لا بشرط او بالظن هكذا في المحيط ولو قال
 اقبض عني هذه الالف فلا او فلا في ايها فقبض فهو جائز كذا في المحيط ولو قال
 بقبض ديني فمالي الوكيل وزعم فضايع وصدقه موكله في فمالي طالبه وكيله برد ما قبضه لاجله
 قال الموكل اخاف ان يحفر الوالي ويترك قبضه وكيله ويأخذه مني ثانيا لا يلتفت الي قول
 الموكل ويومر بالخروج عن حق وكيله برد ما قبضه لاجله قال الموكل اخاف ان يحضر الدين
 ويترك قبضه وكيله ويأخذه مني ثانيا لا يلتفت الي قول الموكل ويومر بالخروج عن حق وكيله
 فاذا حضر الدين واخذ من الموكل يرجع علي الوكيل بما دفعه اليه وان كان صدقه في القضا
 كذا في البحر الرائق ولو ان الامر محض القضا فاقام المأمور بيمينه علي القضا ليرجع
 بذلك علي الامر ورت الدين غايب قبلت بيمينه حتى لو حضر وانكر وانكر
 القضا لا يلتفت الي انكاره كذا في المحيط ولا يجوز ان يكون الواحد وكيله للمطلوب

علي قول الحكم فصل

لم يكن له قبض الولد وثمنه الستان بمنزلة الولد ولو كان المستودع باع الثمن في روس
 النخل بامر رب الارض لم يكن له وكيل ان يقبضه وكذلك لو كان الجارية كذا في البحر الرقيق
 واذا وكله بقبضه وديعة له عند رجل فقبضها الموكل ثم استودعها اياه ثانيا لم يكن
 وكلا يقبضها علم بذلك او يعلم وكذلك لو قبضها الوكيل اولا ودفعها الى الموكل
 ثم استودعها الاول لم يكن للوكيل ان يقبضها منه فلو رب الوديعة ان يقبضها
 شافا فمن الوكيل لم يرجع على المستودع وان ضمن المستودع رجوع علي الوكيل
 وهذا اذا لم يصدقه علم انه وكيل في المرة الثانية كذا في المبسوط وكل يقبض مكمل
 او موزون وديعة فاستهلكه رجل وقبض المستودع مثله ياخذ الوكيل استئجارا
 كذا في محط السرحني ولو وكل رجله بقبض الوديعة في اليوم فله ان يقبضه غدا ولو وكله
 ان يقبضه عند البس له ان يقبض اليوم وكذا لو قال قبضها الساعة فله ان يقبض
 بعد الساعة ولو قال قبضها بحجر من فلان فقبضها وهو غير حاضر جاز وكذا
 لو قال قبضها بشهود كان له ان يقبض بغير شهود بخلاف ما لو قال لا تقبضها الا بحضور
 من فلان حيث لا يملك ان يقبض بغير محضر كذا في الفصول العارضة رجل قال انا وكيل
 فلان بقبض الوديعة منك فصدقه المدعي عليه في الوكالة والوديعة ثم ابي ان يدفع
 لم يجز كذا في السراجية اذا قبض رجل وديعة رجل قتال رب الوديعة ما وكلته وخلت
 على ذلك وضمن ماله المستودع رجوع على القابض ان كان قائما بعينه وان قال قد
 هلك مني او قال دفعته الى الموكل ان صدقه المستودع بالوكالة لم يرجع عليه بشي
 وان كذبه او لم يصدقه ولم تكذبه او صدقه وضمنه المالك كان له ان يقبضه واذا لم يوصر
 بالتسليم ومع هذا سلم واراد استردادها بعدما دفعها اليه لم يملك ذلك لكونه ساعيا
 في نقص ما تم من جهته ولو هلك الوديعة عنده فبما منع قبض لا يضمن وكان ينبغي
 التضمن لان المنع من وكيل المودع في زعمه بمنزلة المنع من المودع هكذا في الشهادة
 رجل استودع رجلا متاعا ثم وكل رجلا بقبضه فدفع المستودع الى الوكيل غير متاع
 الموكل فدفعه الوكيل الى الموكل فهلك عنده فضمنه على الموكل كذا في الزخيرة واذا وكل
 رجلا بقبض دابة استعارها من رجل فقبضها الوكيل وركبها فهو ضامن ولا يرجع
 به على موكله لانه في الركوب ما كان عاملا له ولا ما موردا من جهته قالوا وهذا اذا كانت
 الدابة بحيث تتقاد المستوي من غير ركوب فان كانت لا تتقاد الا بالركوب فتوصار رابيا
 بركوبه كذا في المبسوط وان كان للركوب في يد رجل وديعة في المودع ارجح حب الوديعة
 فقال له اقبل ودينتك فضا فلان من حقه الذي عليك فانه سيجز قبضه لذلك ففعل
 المديون ذلك وجعلها فضا فلان بدينه وامر المودع بقبضها لصاحب الدين ثم قدم
 الطالب واجاز ذلك وقال صاحب الوديعة للمودع لا تدفعها الى الطالب ولا تقبضها له
 صح فيه اذا لم يكن المودع قبضها لصاحب الدين وان كان المودع قبضها لصاحب الدين
 صارت لصاحب الدين للطالب قبضها من المودع كذا في فتاوى قاضي خان ولو دفع المودع
 الوديعة الى رجل واراد ان يدفعها اليه بامر صاحب الوديعة وانكر صاحب الوديعة الامر
 قال قول قوله مع يمينه انه لم يأسره بذلك كذا في البدعي وكله بدفع عبده الى فلان فاته فقال
 ان فلانا استودعك هذا فقبل ثم رده على الوكيل ثم هلك عنده فلو رب البذل ان يضمن اياها سا

ولو قال

ولو قال الوكيل ان فلانا امر ان تستخدمه وتدفعه الى فلان ففعل هلك لم يضمن الوكيل
 لانه لم يوجد من الوكيل الا مجرد القول كذا في الفروع من غير اخذ البذل
 لا يوجب ضمانا على الفاعل والمستخدم بعضه لانه استخدم عبده غيره بغير امره كذا في المحط
 فصل في الوكيل بالعلم لا يكون وكيل بالخصوصة وليس له ان يوكل اخر بالعلم
 فان وكله بالعلم الوكيل الثاني فان كانت الدراهم من ماله الامر رجوع بها وان كان دفع المال
 من عنده لم يلزم الموكل الا في شي وجاز العلم على الوكيل الاول وهو مستطوع وكذا لو وكل
 اثنين بالعلم ففعل احدهما بما له دون ماله الموكل جاز وذلك عليه وهو مستطوع فيه وكذا لو وكل
 لو وكله ان يعلم بالدرهم ويعين المال ففعل بالدين او مائة دينار ونقده من ماله
 او صالح على شي من الفروص والمكيل او الموزون من عنده ففعل جاز ولا يرجع على الموكل
 بشي ولو صالحه على اقل من الدرهم وضمنه جاز على الموكل وكذا لو صالحه الوكيل في جنس ما اسره
 بالعلم او وصحه جاز على الوكيل دون الموكل كذا في الجاوي اذا وكل الرجل رجلا ان يعلم
 عنه رجلا ادعى عليه شي من عني او دين وان يعلم في ذلك برابع فصالحه الوكيل على مائة
 درهم فهو جاز والمالك على الامر دون الوكيل كذا في المبسوط الوكيل بالعلم من جانب المدعي
 عليه اذا ضمن بدل الصلح او ضمانا وبك الصلح الى ماله حتى لو بدله الصلح لو ادعى يرجع بما ادعى
 الى الموكل وان كان الضمان بغير امر الامر الوكيل بالعلم عن دم العمد من جانب المطلوب بمنزلة
 الوكيل بشر النفس ان صالحه على بدل هو متلف قيمة النفس واقل من قيمة النفس واكثر مقدار
 ما يتقرب الناس فيه يجوز بالاخلاف وان صالحه على بدل اقل من قيمة النفس مقدارها لا يتقرب
 الناس فيه ففعل الخلاف كذا في المحط واذا وكل بالعلم عن دم عمد ادعى عليه ففعل على ابي حنيفة
 كان مما يوجب في الرية جاز ذلك على الموكل ولو زاد على قدر الدية مما لا يتقرب الناس في مثله
 وضمن ذلك جاز عليه دون الامر ولو وكل الطالب بالعلم ففعل على جنس من اجناس
 الرية جاز فان صلح على اقل من الرية جاز على الطالب في قول ابي حنيفة وعندها كما يجوز
 الا اذا نقص بقدر ما يتقرب الناس في مثله كذا في الجاوي ولو وكله ان يصلح على كرحضة
 فصالحه على كرحضة ولا هم جاز على الوكيل دون الامر ولو وكله على عبد بعينه فصالحه
 على اية الوكيل جاز عليه ان يضمن او يدفع ولا يجوز على الموكل ولو وكله المدعي ان يصلح
 على بيت من هذه الدار بعينه فصالحه عليه وعلى بيت اخر فهو جاز لانه زاده جنس
 ولو وكله ان يصلح عن هذا البيت بمائة درهم فصالحه عن بيت اخر والوكيل من
 جانب المدعي عليه جاز في حصة ذلك البيت كذا في المبسوط ولو امره ان يصلح على كرحضة
 بعينه فصالحه على غيره من صنفه احوط منه وضمنه جاز على الوكيل دون الموكل ولو صلحه
 على كرحضة وسط ولم يضمنه وانكر الذي دفع اليه وسطا جاز على الموكل استحقاقا
 واذا وكله ان يصلح في دعوى دار ولم يسمع له شيا فصالحه على مال كثير وضمنه فهو لازم للوكيل
 ليظهر في ذلك فان زاد قدر ما يتقرب الناس في مثله جاز على الموكل وان زاد على ذلك لم يجز
 على رب الدار كذا في الجاوي فان كان الوكيل وكيل المدعي فصالحه على شي يسير فهو جاز على
 المدعي في قول ابي حنيفة وفي قول ابي يوسف ومحمد لا يجوز الا ان يحط عنه فيما يتقرب الناس في مثله
 وان لم يعرف المدعي فالصلح جاز على كل حال بغيره اذا كان الخصم منكرا ولا حاجة للمدعي كرا
 في المبسوط واذا اقر وكيل المطلوب بالدم عند القاضي ان الطالب يطالب موكله بحق جاز اقراره

على قول الحكم فصل

عليه قياسا وفي الاستحسان يجوز وكذلك اذا اشتري شيئا وطعن فيه بالعيب ووكلا رجلا
 بالصلح عن العيب فاقر الوكيل ان المشتري بطل العيب ورضي به لا يجوز اقراره على الموكل ولو
 صلح وكيل المطلوب على عبد المطلوب ولم يكن المطلوب سمي شيا جازا والمطلوب بالخيار ان شا
 اعطى عين العبد وان شا اعطى قيمته وكذلك على عيني الا مثله له وان صلحه على عيني له مثل
 فان شا المطلوب اعطى عينه وان شا ادعي مثله واذا ادعي رجل عينا في يدي رجل فوكل الموكل
 عليه رجلا بالصلح مع المزعى وامره بالضم ان فضله على مال موكل ومن فهو للوكيل
 على الموكل موطلا ولو صلح على مال حال فلو وكيل على الموكل كذلك وله ان يطل على الموكل قبل
 ان يورده واذا صلح الوكيل الطالب على مال على الموكل دون الوكيل ولو ان الطالب
 وكل وكيل بالصلح والقبض فله القبض ولو وكل الطالب رجلا بصلح المطلوب
 والمطلوب وكل رجلا بصلح الطالب فالتقى الوكيلان واصطلى جاز ولو كان
 دم الخطابين ورثة فوكل احدهم بالصلح في حصته فصالح على درهم فقتلها
 فليسا برهم ان يشاركون فيما قبض بالحصر ولو هلك المال في الخطا في يد الوكيل
 فهو كماله في يد الوكيل ولا يقضي الوكيل لهم وهم ان ياخذوا الموكل بخصم
 لانه كانه فقتله واذا قضى بالاتيل في الورثة فوكل الطالب وكيل بقبضها فقتلها
 وانفق عليها فهو مستبرع في الانفاق واذا قضى بالدية من جنس فقبض الوكيل
 من جنس اخر لم يحرك ان الخلاف كذا في المحيط واذا وكل المطلوب رجلا بالقبض
 فلا يبي الوكيل المال عند نفسه لم يرجع به على الموكل واذا دفع المطلب الدية
 درهم الى رجلين وقال ادياها عني فصالح الطالب من المال على دنانير وعروض
 فهو جائز ولو قبضا الدرهم غير الذي اعطاهما في القياس مردان دراهمه وفي الاستحسان
 لما ادله مثل تلك الدراهم هلكا في المسوط واذا وكل رجلا بالصلح في شجرة ادعت عليه
 وامره ان يقبض مصلحه عليه فصالح الوكيل على اكثر من خمسها فان كانت الشجرة خطا
 جاز وخمسها بية وبطل الفضل ولو كانت عمدا جازت الزيادة بقدر ما يتفان الناس فيه
 وان كانت الزيادة بحيث لا يتفان فيها لم يجز بالايجاع فان مات المستجوع بطل القتل
 في الوجهين على قياس قولنا في حصة فان كان الوكيل صالحا عن الكفاية ثم تيسر من الشجرة
 بطل غنده وان مات بالصلح جاز على الوكيل خلاصة ان ضمن وكيل الخم المستجوع عن الموصية
 اذا حط بثلثي حصة فان كان قدر ما يتفان فيه يجوز ايجاعا وان كان قدر ما لا يتفان
 الناس فيه لم يجز وان كان هذا الوكيل صالحا منها ومن جرح اخر مثلهما جاز على الموكل
 نصفها اذا استويا رشاها فان اختلف الارش لم يمسح به اذا قسم البطل عليها والزيادة
 على الوكيل اذا ضمن كذا في المحيط واذا وكله بالصلح في موضحة وما يحد منها فصالح عن
 موضحة من وما يحد منها ومن جاز على الوكيل النصف وعلى الموكل النصف سواء مات
 او عاش كذا في المسوط واذا وكل الرجل رجلا بالصلح في شجرة يدعي قبله وان يقبض البطل
 فصالح على وصيف نفي عينية او عشرة من الغنم او على جنس من الابل فهو جائز وعلى
 الوكيل من ذلك وسطا لو كان الموكل صالحا بنفسه ولو وكل المطلوب وكيل بالصلح في موضحة
 عمدا فصالح الوكيل على خدمة عبد الموكل عشر سنين فالصلح جائز ولو صلح على جمر او خنزير
 فهو عفو ولا شيء عليه الشاج والاعلى الوكيل ولو قال الوكيل صالحا على هذا العبد وعلى هذا الخن

فاذا جاز خمر او عبد حر فعلى الوكيل ارش الشجرة ولو صلحه على عشرين فاذا احدثها
 حر فليس للمصالح غير العبد الباقي في قولنا في حصة رحمه الله ولو صلحه على عشرين فاذا هو
 موبدا ومكاتب فاذا هي ام ولد ضمن الوكيل تسليمه فقتله فقتله في ماله ويرجع بها
 على الموكل كذا في المسوط واذا اشترى رجلان موضحة فوكل وكيل بصلح عنها فقتل عن
 احدهما على يده درهم جاز وعلى الآخر نصف الارش وان صلح عن احدهما بعينه ولم يقن
 جاز والبيان الله وكذلك اذا اشترى رجلين ووكلا وكيل بالصلح عنها فصالح عن احدهما بعينه جاز
 وان صلح عن احدهما ولم يقن جاز والبيان الله واذا اشترى حرو وعبد رجلا موضحة فوكل الحر
 وموكل العبد فصالح عنها على حصة على الوكيل نصفها وعلى الحر نصفها وان كانت قيمة
 العبد خمسين كذا في المحيط ولو قتل رجل حرا وعبد فوكل موكل العبد وولي الحر رجلا بصلح
 مع القاتل فان كانا غمدا فقيمة العبد خمسين والصلح وقع على حرو عشر ان درهم يقسم
 البطل بينهما يقرب فيه ورثة الحر بعشرة الا ان درهم ويقرب فيه الوكيل بخمسة فيصير
 على احد وعشرين ولو كان كلاما حط الورثة الحر بها عشرة الا ان درهم والباقي يكون
 لموكل العبد ولو كان قتل العبد قتل الحر حط الورثة الحرة الحرة الا ان درهم والباقي يكون
 درهم والباقي لموكل العبد ولو كان قتل الحر حط الورثة الحرة الحرة الا ان درهم والباقي يكون
 فيما اذا كانا غمدا في المسوط ولو قتل عبد خطا فوكل موكل رجلا بالصلح
 عنه فصالح على عشرة الا ان درهم جاز ويرد الموكل عشرة ولو قبضت حرة
 العبد فصالح عنها على عشرة الا ان درهم جاز عندنا في يوم رحمه الله ولو كان
 مكان نقي العبد موضحة فصالح عنها على الف درهم جاز عندنا في يوم ولو صلح
 عنها على عشرة الا ان درهم تقبض منها احد عشر درهم عنده وعند محمد
 رحمه الله لا يجب في نقي العبد الا خمسة الا ان درهم غير خمسة درهم ولا يجب
 في الموضحة الا خمسة درهم غير نصف درهم كذا في المحيط واذا وكل المكاتب
 بالصلح عنه جازا دعيت عليه او على عبده الحر رد في الرق ثم صلح الوكيل وهو
 كالمعسر ومن يرد الصلح فانه لا يجوز على المكاتب في رقبته لو صلح لنفسه
 بغير اذن فيكون الوكيل مطالب بالمال لانه قد ضمن ويرجع به على المكاتب اذا التفتق
 كذا في المسوط ولوقال وكلت بشيعة ولم يزد على هو اقليس له ان
 يملك عنها ولا ان يمتد ولا ان يجام فيها ولو اضرار شيئا تاما فان كانت الشجرة
 خطا في الاستحسان يجوز ولو كانت على الشجرة عمدا فليس له قبض ارشها كذا
 في المحيط ولوقال المستجوع ما صنعت في شجرة من شيء فهو في حل فصالح
 عليها جواز ذلك استحسانا ولو ابراه منها لم تجز ووقال ما صنعت
 فيها من شيء فهو جائز اجزوت البراة والصلح وعينه كذا في المسوط
 الباطن الثامن في توكيل الرجلين اذا قتل رجلين
 فليس لاحدهما ان يتصرف فيما وكلا فيه دون الآخر هذا اذا وكلهما بكلام واحد
 بان قال وكلتكم ببيع عبدي هذا امنا اذا وكلهما بكلامين بان وكل احدهما
 ببيعه ثم وكل اخر ايضا قالها باع جاز كذا في السراج الوهاج وكل رجلا ان
 يزوجه امرأة وكل اخر يزوجه كل واحد منهما امرأة فاذا هما احسان

عليه قول المصنف

باب
في قولكم الباسع

بالبيع فكذلك بالتسليم فان قالوا فلا يستقرض منك ودفع اليه الرهن فقال
احدهما امرنا المرسل ان يجعل مسلطا على بيعه والاخر سكت يصير مسلطا لان الاحد
الرسولين التفرع بالبيع فينفذ بالتسليم على البيع هكذا في محيط السرخسي
الباب التاسع فيما يخرج به الوكيل عن الوكالة منه ان
يقرب الموكل نفسه فيما وكل به قبل تقرب الوكيل نحو ما اذا وكله ببيع عبده فباعه
الموكل او عتقه او دبره او كاتبه وكذا اذا استحق او كان حرا الاصل كذا في البداية
ولو وهب او صدق او وطي واستولد فالوكيل يخرج عن الوكالة ولو وطي ولم يستولد واستخدم
او اذن له في التجارة كان على الوكالة رهنا واجرا وسلم ذكر في ظاهر الرواية انه يخرج عن الوكالة
وان باع الاقرب او الوكيل العزم رد عليه بالبيع بقضا فان للوكيل ان يبيع وان باعه الموكل
واشترط الخيار لنفسه ثلاثة ايام ثم نقض فالوكيل ان يبيع وان كان الموكل مختارا في الرجوع
كان الخيار له كذا في المحيط ولو وكله ان يفتق عبده او يكاتبه ثم باع المولى فقد خرج الوكيل
من الوكالة فان رجع الى ملكه المولى فان كان رجوعه بسبب هو فسخ البيع من الاصل فقد
عاد اليه قديم ملكه فكان الوكيل على كالتة وان كان بسبب هو فسخ البيع من وجه كالدرد
بالبيع بعد القبض بغير قضا او بالوكالة او بالمرات لم تعد الوكالة ولو اسره اهل الحرب
فاختاره داهم ثم رجع الى الموكل بملك جديد بان اشتراه منهم لم تعد الوكالة ولو اخذ
المشتري منهم او ممن وقع في سهمه من الفانيين فهو على كالتة ولو وكله ان يفتق امته
ثم اعتقها المولى فارتدت عن حقت بدار الحرب فاستردت وملكها المولى لم يخرج عن الوكيل
فهي كذا في المسوط ولو وكله ان يهب عبده فوهبه الموكل بنفسه ثم رجع في هبه لا يعود
الوكالة حتى يملك الوكيل ان يهبه وتذكر لو وكله بشرا ثم اشتراه بنفسه في البيع
رجل امر رجلا بشرا حنطة بعينها او ببيعها فحلت دقيقا او سوقا خرج عن
الوكالة كذا في الخلاصة ولو امره بشرا دار بعينها وهي ارض ببيت فاشتراه
الوكيل لم يخرج فان كانت مبنية فزاد فيها حائطا او حصنها او طينها لزم الامر وكذلك
الوكالة بالبيع ولو قال اشتر لي هذه الارض البعنا وهذا القواح او قال له بعه فيفوس
خللا او شجر او بني دارا او حاما او طائرا او جعلها بستانا لا يجوز ذلك على الامر في البيع
والشراء وكذا لو زرع حنطة او عرس كرم كذا في محيط السرخسي ولو دفع اليه مالا
ليقتني عنه دينه ثم فقاه الامر بنفسه ثم فقاه الوكيل فان كان لا يعلم بما فعله الموكل
فلا ضمان عليه ويرجع الموكل على رب الدين بما قضى من الوكيل وان كان عالما بذلك فهو
ضامن والقول قول الوكيل مع نفسه في انه لم يكن عالما كذا في الحاوي ولو وكله بان يكاتب
عبده فكاتبه ثم عجز لم يكن له ان يكاتبه مرة ثانية وكذا لو وكله ان يزوجه امرأة
فزوجها وبانها لم يكن للوكيل ان يزوجه مرة اخرى كذا في البداية ولو تزوج الموكل
ام تلك المرأة او اذا تزوج محرم منها او ربا سولها فقضى الوكيل كذا في الخلاصة
وكذا لو امره بخلع امراته ثم خلعها لان المختلفة لا تخيل الحالم كذا في البداية ولو وكله
ان يزوجه امرأة بعينها ثم ان الموكل تزوج تلك المرأة بنفسه ثم طلقها ثم تزوجه الوكيل
اباه لم يخرج وكذا امرأة رجلا ان يزوجه من رجل ثم المرأة تزوجت بنفسها فقد خرج
الوكيل عن الوكالة علم او لم يعلم كذا في المحيط وكذا رجلا ان يطلق امراته ثم طلق الموكل امراته

بابنا

بابنا اورجها وانقضت عدتها فطلقها الوكيل لا يقع وكذا لو تزوجها الموكل بعد ذلك
لم يكن للوكيل ان يطلقها ولو كان الزوج طلقها واحدة بعد التوكيل ثم طلقها الوكيل في العدة
وقع طلاقه عليه كذا في قنوي قاضي خان اذا وكله ان يطلقها ثم خالفها الزوج يقع طلاق
الوكيل ما دام في العدة لان طلاق الزوج يقع عليها في هذه الحالة فيبقى الوكيل على
وكالتة هكذا في التبيين ولو وكله اخر بالرهن ثم رهنه الموكل بنفسه ثم ائتمنه بالرهن
الوكيل ولو وكله اخر بالرهن والا ولا قد رهنه فاقبل الاول كان للثاني ان يرهن لانه
لما وكله بالرهن بعد ما رهن الاول فقد وكله بالرهن بعد التملك دلالة بخلاف ما اذا لم يكن
الاول قد رهنه فوكله اخر ثم رهنه الاول لان الامر الثاني بالرهن صحيح للحال فصار الوكيلان
بالرهن فاباها رهن جائز هكذا في محيط السرخسي الوكيل اذا التزكا اذا ادى بعد ما ادى
الموكل بنفسه ضمن عند ان حنطة علم الوكيل بذلك او لم يعلم وعند هذا ان علم بذلك
ضمن وان لم يعلم لا يضمن كذا في المحيط ومنه عزل الموكل اياه ولصحة العزل شرطان
احدهما علم الوكيل به لان العزل فسخ لا عقد فلا يلزم حكمه الا بعد العلم به كالفسخ
فاذا عزل وهو حاضرا فعزل وكذا لو كان غائبا فكتب اليه كتابا بالعزل فخلعه الكتاب
وعلم بما فيه العزل وكذلك لو كان ارسل اليه رسولا فخلعه الرسالة وقال ان فلانا ارسلني
اليك ويؤول اني عزلتك عن الوكالة فانه يفعل كان ارسله عدلا او غير عدل
حرا او عبدا صغيرا او كبيرا بعد ان بلغ الرسالة على الوجه الذي قلنا وان لم يكتب اليه
كتابا ولا ارسل رسولا ولكنه اخبره بالعزل رجلا نعدلا كانا او غير عدلين او رجلا
واحد عدل بفعل في قوله جميعا سواء صدقه الوكيل او لم يصدق اذا ظهر صدق
الخبر لان خبر الواحد مقبول في المعاملات وان لم يكن عدلا وان اخبره واحد غير
عدله فان صدقه بفعله بالا حرام فانه كذبه لا يفرض وان ظهر صدق الخبر في قول ابي حنيفة
وعندها بفعله اذا صدق ظهر صدق الخبر وان كذبه وان عزله الموكل واشهد على عزله
وهو غائب ولم يخبره بالعهول احد لا ينفذ ويكون تقربه قبل العلم بعد العزل
كقربه قبل العزل في جميع الاحكام والثاني ان لا يتعلق بالوكالة حق النكاح ما اذا تعلق
بها حق النكاح فلا يقع العزل بغير رضى صاحب الحق كمن رهن ماله وسلط على
البيع عند حل الاجل ثم عزله الرهن المسلط على البيع لا يقع عزله وكذلك اذا وكل
المدعي عليه وكيل بالخصومة مع المدعي بالتاس المدعي ففعله المدعي عليه بغير حصة
المدعي لا يفعله كذا في البداية رجل امر رجلا ببيع عبده ثم اخرج من الوكالة وهو
لا يعلم فباع العبد وقبض الثمن فملك في يده ومات المند في يده ايضا قبل التسليم
كان للمشتري ان يبرج على الوكيل ويرجع الوكيل على الامر وكذا لو كان مولى العبد
باعه او دبره او عتقه ولم يعلم به الوكيل وكذا لو استحق العبد وتبين انه كان حرا الاصل
كذا في الحاوي وكذا رجلا ببيع عبي من اعيان ماله ثم اراد اخرج من الوكالة فله ذلك
الا اذا تعلق به حق الوكيل نحو ان امره ان يبيع ويسوق في الدين من ثمنه كذا في الذخيرة
واذا عزله الوكيل حال عينة الخصم فاما ان يكون الوكيل وكيل الطالب وفي هذا
الوجه العزل صحيح وان كان الطالب غائبا والتاس اما من الطالب والف من هذا
الوجه ان كان الوكيل وقت التوكيل غائبا ولم يعلم بالوكيل صح عزله على كل حال وان كان

الوكيل حاضر وقت التوكيل غائبا لكن قد علم بالوكالة ولم يرد لها فان كانت بالتفاس الطالب
لا يقع عزله حال غيبه الطالب ويصح حال حضرته رضى به الطالب او سخط وان كان التوكيل
بالتفاس القاصي حال غيبه الطالب فعزله بحضرة القاضي فصح وان كان الطالب غائبا وان عزله
بحضرة الطالب صح القول ايضا كذا في المحيط رجل اراد سفر فطلب امراته ان يوكل ويكلا بطلاقها
ان لم يجرى الي وقت كذا فعزل ثم كتب الي الوكيل بان قد خرجت من الوكالة هل يقع عزله قال
نعم يجرى بحجوز عزله وقال محمد بن سنان لا يقع عزله كذا في محيط السرخسي وسنه
موت الموت لان التوكيل بامر الموكل وقد بطلت اهلية الامر بالموت فتبطل الوكالة عند الوكيل
بموته او لا كذا في البدائع ولو مات الطالب ولم يعلم المطلوب فدفع المال الي الوكيل لا يبرأ وله ان
يسترده ولو علم بموته ليس له ان يقضي الوكيل ليس له ان يقضي الوكيل لو ضاع عنده كذا
في الخلاصة باعه جائدا بوكالة ثم مات موكله لا يقع عزله بموته الوكيل والبيع الجائز هو بيع الوفا
كذا في البحر الرائق ولو وكل رجلا بالصلح في شجرة ادعيت قبله ثم مات الموكل بطلت الوكالة
فان صالح الوكيل ومن جاز عليه في ماله خاصة وان لم يمت الموكل ومات الطالب فصالح
الوكيل وورثة الطالب جاز لا يورثه الطالب بعد موته يقومون مقامه في المطالبة كذا في المحيط
ومنه جنونه جنونا مطبقا لانه مبطل لاهلية الامر هكذا في البدائع وحده الجنون المطبق
شهر عند ابو يوسف وعند محمد حول كامل وهو الصحيح كذا في الكافي قالوا وماذا كثر في الجنون
المطبق محمد بن عمار ما اذا كانت الوكالة غير لازمة بحيث يملك الموكل عزله في كل ساعة
كالوكيل بخصومة من جانب الطالب واما اذا كانت الوكالة لازمة بحيث لا يملك الموكل عزله
كالمدرازا سلط على بيع الرهن وكان التسليم مشروطا في عقد الرهن لا يقع عزل الوكيل
بجنون الموكل وان كان مطبقا واما اذا جاز الوكيل فان جن جنونا مطبقا وصار
محالا لا يقع الانابة والبيع والشرا يخرج عن الوكالة حتى لو باع او اشترى بالبحر والاما
اذا كان يقع الانابة والبيع والشرا بان كان جنونه في شيء اخر فانه سمي وكلا ولا يقع
خاذا باع واشترى في غير محله الاصل انه يجوز قالوا وماذا كثر في الاصل فتجوز على ما زاد ارض
الموكل بذلك فاما اذا لم يرض بذلك لا يجوز بغيره على الموكل هكذا في المحيط ومنه لحاقه
في دار الحرب من يرد اهله الى حنفية وعندها لا يخرج به الوكيل عن الوكالة وان كان
الموكل امراة فارتدت قالوا وكيل على وكالة حتى يموت او تلحق بدار الحرب اجماعا
لان ردة المرأة لا تمنع تعاقبها كذا في البدائع فان قال الوكيل فعزله في حياته
فما كان من بيع او شراء او قاضي دين او قضا فهو مصدق في كل شيء مستهلك ولا يصدق
في القيام بعينه ولو قال قصبت دنانير من فلان لم يصدق على ذلك الابينة
وان كان قايما بعينه كذا في الكاوي وان قال قد قصبت المال الذي اعطيتني فلا
وقد كانت امرته بذلك فهو مصدق اذا كان لا غير فله ان يفسد كذا في المحيط وفي الوكالة
من اهل الكفر ولو وكل رجلا ان يزوجه هذه المرأة فارتدت وفجعت بدار الحرب
والعباد والمسلمين ثم سببت فزوجه الوكيل من موكله جاز كذا في فتاوى قاضي
خان ولو وكل الرجل ان يشترى له اجارية بعينه ثم ارتد احرها وحقق بالدار فخر
اشترى الوكيل لزم الوكيل بصفها والموكل الثاني نفسه فان قال لورثة المرء اشترى
قبل ان يرد صاحبها وكذا هم الوكيل قالوا قوله مع يمينه ولو كان الوكيل تقدم مال

المرتد

المرتد كان القول قول الورثة فان اقام البينة فالبينة بينة الورثة ولو قال الوكيل
اشترى منها قبل حاقه بالدار وكذا في الورثة قالوا قول الوكيل اذا كان المال مرفوعا
اليه وهو ليس بيمين مال قائم في يده او يدعيه وان لم يكن المال مرفوعا اليه
فالقول قول الورثة وكذلك ان كان المال المرفوع اليه بيمينه في يده او في يد البايع كذا
في المحيط ومنه يحجز الموكل والمحجز عليه بان وكل المالك رجلا فخر الموكل وكذا اذا
وكل المادون ايسانا في عليه بطلت اهلية امره بالتصرف في امواله فبطلت الوكالة
كذا في البدائع ولو وكل المالك ثم عجز او اذون في عليه تبطل الوكالة علم
الوكيل او لم يعلم وفي المستصفى الوكالة اما تبطل بالفسخ والاحراز اذ كان وكيله بالبيع
والشرا اما اذا كان التوكيل بالتفاس او بقضا الدين فلا تبطل كذا في المستراج
الوهاج ومنه افتراق التزويك وان لم يعلم به الوكيل لانه عزل حكمي والعزل
الحكمي لا يستلزم فيه العلم هكذا في التبيين ومنه موت الوكيل وجنونه المطبق
وان لم يرد اكره من يرد لم يحزله التفريق الا ان يعود مسلم الا ان امره قبل
الحكم بالحاقه بدار الحرب موقوف فان عاد مسلما زال التوقف وصار كانه لم يرتد
اصلا وان حكم بالحاقه بدار الحرب ثم عاد مسلما هل يعود الوكالة قال ابو يوسف
لا يعود وقال محمد بن قيس يعود واما الموكل اذا ارتد وحقق بدار الحرب ثم عاد مسلما لا يعود
الوكالة في ظاهر الرواية كذا في البدائع ولو وكل مسلم مسلما بالطلاق واراد الوكيل
وحتى بدار الحرب ثم جاء مسلما كان عليه وكالة كذا في الحاوي ومنه هلاك العبد الذي
وكل بعه او باعت او بعتته او بتدبيره او بكتلاته وخود ذلك لان القرف في الحمل
لا يتصور وهو هلاك كذا في البدائع ومنه تميز الموكل به وكل بيع الكفري الذي هو
في تحلة فلان او شرا الكفري الذي في تحلة فلان فصار الكفري بفسا او رطبا او قرا
بطلت الوكالة لتغير الاسم وكذلك الشرا اذا صار رطبا بطلت في البيع والشرا
واذا صار رطبا بفسا بطلت الوكالة فيما صار رطبا في البيع والشرا ولم تبطل
فيما بقي بفسا الا اذا كان الذي صار رطبا شيئا قريبا لم يفسد او ثلاثة ففسد
بشيء الوكالة في الكل والرطب اذا صار رطبا لم تبطل الوكالة في البيع والشرا استثنى
تحلل في العبد اذا صار رطبا والفسا الصغير اذا صار كبيرا لا تبطل الوكالة في البيع
والشرا كذا في المحيط ولو امره ببيع بيمين او شرا به فخرج منه فزارج او بيع طلوع
فصار رطبا او بيع عصير او عنب فصار خلا او ريبا لزمه عصير او بيع لبن فصار
زبد او شحنا خرج الوكيل من الوكالة وذكر ابن سنان عن محمد بن ابي يعقوب علي
انه بالخيار ثلاثة ايام فخرج العنب منه في الثلاث بطل البيع ابو سنان عن ابي
يوسف لو امره بفسا لبن حليب بعينه ففسد ثم اشترى لم يحجز على الموكل وان لم يفسد
خكيا جاز لا يفسد اسم اللبن ولو امره ببيع لبن حليب بعينه ففسد ثم اشترى
جاز لان الحمل الذي وكله كسبه لم يستهلك الا المعقود من البيع ففسد الثمن
كذا في محيط السرخسي واذا وكل الذي ذميا بفسا ففسد رطبا خلاه ان
تقبضه كذا في الحاوي وكذلك المسلم بيوكل المسلم بفسا بفسا بعينه ففسد
العصير خلاه ان يقبضه ولم يذكر ما اذا صار حمر او نبيذ انه ان يقبضه كذا

ولو دفع اليه دينارا بشري له ثوبا فاشترى به ثوبا من عند نفسه جاز الشراء للمورد والدينا
له كذا في محيط السرحني ولو اشترى به ثوبا ثوبا من عند نفسه جاز الشراء للمورد والدينا
للموكل ديناره للموكل كذا في الخلاصة للموكل بالثمن اذا اشترى وتقدم الثمن من مال نفسه
وتقدم المشتري ودفعه الى الامر واخذ منه ثمنه ثم استحق المشتري من يد الامر فارد
الامر ان يرجع بالثمن على المشتري قبل ان يقبض المشتري الثمن من البايع فليس له ذلك
ولو لم يكن الامر قد تقدم الثمن كان للموكل ان يأخذه به فاذا قبضه من البايع رد عليه
رجل امر رجلا ان يشتري له ثوبا بمسمى يدرهم دفعها اليه فاشترى الموكل ذلك
وتقدم له الامر ثم ان البايع رد تلك الدراهم على الموكل وقال انها زبوف وتقدمه الموكل
او كذبه وانكر الامر ان يكون دراهمه فان الموكل ان يرد ذلك على الامر والتولق بالبايع
في ذلك ولا وكذلك الدنانير وليس العوض كذا هكذا في المحيط رجل في هذه عبدة
لانسان وكل صاحب البدر جلا ان يشتري هذا العبد من مولاه فقال الموكل بعد
ذلك اشترى وتقدم الثمن من مالي وصدمه الموكل بوسر الموكل باءا الثمن الى الموكل
ولا يلتفت الى قوله اني اخاف ان ينجي صاحب العبد ويترك البيع ويسير العبد مني
كذا في الدخيل رجل بعت امته لرجل فوكلها الزوج رجلا يشتري له امراته من مولاه
فاشترىها الموكل فان لم يكن الزوج دخل بها بطل النكاح وسقط المهر عن الزوج
لان هذه فريضة جات من قبل ماله المهر فيبطل المهر هذا اذا علم المولى ان الموكل
يشتريها لزوجها ولو باعها المولى من رجل ثم ان الزوج اشترىها من الثاني قبل الدخول
بها كان على الزوج نصف مهرها لمولاه الاول لان الفريضة ما جات من قبل من قبل
من له المهر فهذا اذا اقر المولى ان المشتري كان وكيله من قبل زوجها او عرف ذلك
بالينة فان لم يعرف وكالته الابا قول الموكل بعد الشراء ان القول قول البايع مع ميمه على
العلم الا ان يتم الزوج البينة على الوكيلة رجل امر رجلا ان يشتري له عبدا فلان بقيد المأمور
صح هذا التوكيل فان اشترى الموكل كان العبد المشتري للموكل وعلى الموكل المأمور
قيمة عبده كذا في فتاوي قاضي خان رجل اشترى عبدا واشهد قبل الشراء وبيده امة
اشترى لفلان بامره ثم شهد انه اشترى لفلان الاخر بامره وماله ثم حضر الاخر ولم يحضر
الاول فعني بالعقده والاول على حجة فان اجابوا عنه فعني له به وكذلك لو كان على الامر
الاول فهو كذا في المحيط ولو وكله ان يشتري له جارية بكذا فاشترى جارية فاستفت
لا يضمن الموكل وان اشترى جارية وطهرها فاحد حزن الموكل كذا في فتاوي قاضي خان لو وكله
ان يشتري له دقعا ودفع اليه الدراهم فاشترى الموكل رجلا فورا فلان هذا دقيق فاشترى
ذلك منه على انه دقيق ودفع الثمن فلو كان من لما دفع وكذا ما جال فيه ان لم يعلم
كذا في المحيط اذا وكل الرجل رجلا ان يشتري له كرا حنطة فاشترى له فاستأجره بغير
فحمله عليه فان وكله ان يشتري له حنطة او طعمعا في ثوب المهر الذي لها فيه
فالقيا سوان يكون متبرعا في الثقل ولا يرجع بالاجر وفي الاستحسان لا يصير متبرعا منا
ويرجع بالكر وان وكله ان يشتري له حنطة في قرية من قري المهر الذي لها فيه
يصير الموكل متبرعا ولا يرجع بالكر القياس واستحسانا وان وكله ان يشتري له حنطة
في مفر اخر يصير متبرعا ايضا قياسا واستحسانا وان كان الامر وكله بان يشتري

له طعاما

له طعاما وان استأجره له بغير ابد لهم ونصف فان الامر على المستأجر ولو كان
استأجره بغير ابد لهم كاسره جاز على الامر ولم يكن له ان يجيب الطعام بالاجر
كما كان له ان يجيب الطعام بالكر هكذا في الدخيلة وكله فاشترى جارية بعينها
فاشترىها لنفسه ووطها لا يجد ولا يثبت النسب ويكون الامنة وولدها للامر
ولم يذكر هل يلزم العتق قال مستأجرا منظر ان كان قبل احدث الحبس للثمن
فانه يفرم العتق وان كان بعد احدث الحبس عند ابي حنيفة رحمه الله لا يلزمه
العتق وعند محمد رحمه الله يقسم الثمن على الجارية وان اشترى بها اصاب العتق فمقتضا
وما اصاب الجارية بقي كذا في محيط السرحني ولو امره ان يشتري له عبدا بالثمن
درهم فاشترىه بالثمن الى العتق وما تالبس في يد الموكل كان على الموكل القيمة ثم
رجع ما ضمن من القيمة على الامر وان كان اكثر من الف ولو لم يمت العتق حتى
اعتقه الموكل صح وتواعته الموكل لا يرجع فلو ان هذا الموكل اشترى بالف وعشرة
الى العتق وباقي السبعة جالها لا يرجع ما ضمن من القيمة على الامر لان لم يصدر
مشتريا لنفسه حتى لو اعتقه الموكل قبل ان يموت لم يصح ولو اعتقه الموكل
صح كذا في المحيط في فصل التوكيل بالبيع رجل فكل رجل بان يشتري له غلاما
بالف درهم فاشترى الموكل بالف غلاما يساوي الفاعل ان التوكيل بالمسار
ثلاثة ايام كم ترا جعت قيمة الغلام الى خمسة مائة فاختر الموكل الغلام كذا
الغلام للموكل في قوله محمدا وكذا في قياس قول ابي حنيفة رحمه الله كذا في فتاوي
قاضي خان رجل اشترى عبدا فام ينفذ الثمن حتى وكله وكيله بعتقه فاعتقه
الموكل لم يضمن كذا في محيط السرحني في باب ما يضمن بعا الموكل وما لا يضمن
في المشتري رواية بشر عن ابي يوسف رجل وكل رجلا ان يشتري له شيئا مسمى وبين
حسبه وضمنه من عبده او دار او فرس او مائة شاة ذلك وكان في ملكه الاقصر
من ذلك يوم امر فباعه ثم اشترى المأمور للمأمور لا يجوز ولو كان في ملك المأمور
فباعه ثم اشترى المأمور فباعه ثم اشترى المأمور في المحيط في الرابع عشر وكل رجلا ان يشتري
له عبدا فلان بالثمن درهم فاشترى الموكل اليه فباع منه البيع قال ابو عبد الله
من فلان يبيع الموكل بالثمن درهم فقال الموكل قلت لا يلزم العتق للموكل والصحيح ان الموكل
يصير ففعلوا قيمته المستوفى اجازة الموكل كذا في المحيط في فصل المشتريات
وكله بشر جارية وبعث حسنها دون الثمن فاشترى امة وارسلها اليه فوطها الامر
فعلقت منه فقال الموكل ما اشترتها لك قال قول قوله ونبت النسب من الامر
ولا ينفقه الاستئلاذ هكذا في محيط السرحني في باب ما يضمن ما يصدق فيه الموكل
وما لا يصدق امر رجلا ان يشتري له كرا حنطة بائة درهم من ماله ففعل ولم يدر على الامر
فرفع الامر الى القاضي فالتقي بيمينه ووضع الثمن على يدي المأمور ودفعه عنده للامر
ولا يدفع اليه فضا بالثمن الذي اشترى به الكرا في المحيط امر رجلا بان يشتري له كرا
من طعام بائة درهم ففعل المأمور ذلك وادى المائة ثم ان المأمور دفع الى البايع حسي
درهما على ان زاده البايع كرا من طعام ففعل ذلك قالوا الكرا الاول يكون للامر
والكر الزايد يكون للمأمور ويضمن المأمور الامر خمسة وعشرين درهما كذا في فتاوي

فأضي خان وإذا وكله أن يأخذ له دراهم في طعام مسمى فأخذها الوكيل ثم دفعها إلى
الموكل فالطعام على الوكيل وللوكيل على الموكل درهم قرص كذا في النهاية إذا كان
للرجل عدل رطل قال رجلين أبيع باعه هو جابر فأبها جابر باع جابر كذلك إذا
قال إن ياعه أحد هذين الرجلين فهو جابر فأبها باع كان جابر ولو قال وكنت
هذا وهذا أبيع هذا وهذا أبيع هذا فأبها جابر استحق ما ههنا في الجملة
في فضل التوكيل بالجمع ولو لو قال من باعني عبدي هذا فقد أجرته فليست
هو وكيل كذا في التاتارخانية ناقلا عن القنابية ومن قال لرجل بعني هذا
العبد فلان فباعه ثم أنكر أن يكون فلان أمره فأنه فلا يأخذ له لأن قوله
السابق أقرار منه بالوكالة فإن قال لم أمره لم يكن له إلا أن يسلمه المشتري
إليه فيكون بيعا بالتفاهل كذا في السراج الوهاج قال لبيد أو كاتبة أو اعتقه
فأي ذلك هذا التوكيل جائز والأصل أن كل ما يجوز تملكه بالشرع وينبغي في المجهول
لأن العقد في المجهول لا ينفذ فأيده وكله بأن يبيع عبده هذا وهذا أو وكله أن يزوج
هذه وهذه فباعهما معا بمن واحد أو بمنين مختلفين أو زوجهما معا
أيجوز في أحدهما لأن المعتود عليه مجهول جهالة بوقوعها في المنارعة
ولم يطلق أحدي أمرائه أو بعت أحدهما فطلقها واعتقها معا
على مال أو غير مال يجوز في أحدهما والخيار إلى الموكل لأنه صح تملكهما
بالشرط فيضع تملكهما بشرط البيان وكذلك الحكم لو وكله أن يخالف أحدي
أمرائه هذه أو هذه ففعلها معا بغير مال أو بدين وقبلا يجوز الخلع
في أحدهما ويجوز الزوج على البيان ولو قال كاتب عبدي هذا وهذا وكاتبتهما
معا لم يجوز أن جعل النجوم واحدة وإن لم يجعل اختار أيها كذا في محيط السرخسي
في باب الوكالة بالعتق رجلا أن شهدا بعت عبدا فتردهما القاطن لثمة ثم المولى
وكل أحدهما يبيع العبد فباع من صاحبه صح وبعث العبد على المشتري والبايع
ضامن للثمن للأمر والمشتري بري عن الثمن ههنا في حنفية ومحمد رحمهما الله
وإن باع من رجل آخر صح ويقبض الثمن ولا يفتق فإن صدقة المشتري بعد
ما قبض البايع الثمن صحت البراءة وعتق العبد ويقبض البايع من ماله للمشتري
ولو صدقه قبل القبض بري المشتري ويقبض البايع للأمر عنده كذا في محيط
السرخسي في باب ما يضمن به الوكيل وما لا يضمن وكل رجل يبيع عبده من نفسه
بأن يدفع إلى العطاء أو إلى الحصاد أو إلى أي تدبير فقبض العبد جاز وعتق العبد
والألف إلى ذلك الأجل والمولى هو الذي يملك القبض من العبد كذا في المحيط وإذا باع الوكيل
العبد ثم قتله المولى بطل البيع لأن الوكيل يملك البيع وعلى هذا الوقف المولى يده
كان للمشتري أن يأخذ نصف الثمن إن شاكر لو باعه نفسه كذا في المسبوط ولو باع
الوكيل العبد ثم فطم الوكيل يده قبل قبض المشتري فإن شاكري الثمن كله وبأجر
العبد وضمن الوكيل نصف ثمنه وإن شاكخ البيع يضمن الوكيل للأمر نصف
القيمة ويباع الوكيل بنصف القيمة ويتصدق بالفضل كذا في محيط السرخسي
وكل رجل يبيع عبده بالثمن يدفعه فقبض الثمن وسلم العبد إلى المشتري

ثم أن

ثم أن الوكيل زاد للمشتري دار جاز وكانت الدار والعبد للمشتري ويكون الوكيل
مشتريا في الزيادة وكان للتفويض أن يأخذ الدار بحصتها من الألف أن استحققت
الوارث للمشتري على الوكيل بحصة الدار من الألف وأبهرج الوكيل على الموكل
شيء وإن استحق العبد رجع الوكيل بجميع الألف من الموكل ثم يدفع الوكيل إلى
المشتري بحصة العبد فيبقى حصة الدار للوكيل الوكيل بالبيع إذا باع ثم اشتراه
لنفسه من المشتري بعد القتب ثم استحق البيع برجوع الوكيل على المشتري
ثم المشتري يرجع على الوكيل ثم الوكيل على الموكل كذا في فتاوى قاضي خان
الوكيل بالبيع إذا قال بعت من رجل لا أعرفه وسلمته إليه ولم أقدر عليه
يضمن الوكيل الوكيل بالبيع إذا دفع البيع إلى رجل لبيع منه على من أحب
فهرب بذلك الرجل ودفع بالبيع أو هلك في يده فالوكيل ضامن كذا في خزانة
المفتي وهو الأصح قال رضي الله عنه وكان والذي يقول إذا كان الذي دفعه
إليه ثقة لا يضمن كذا في الظهيرية رجل دفع إلى رجل طستًا فأمره أن يبيعه
فكسره الوكيل ثم باعه فإن كان كسرا يضمن للأمر على الوكيل بالكتفان
فبيعه جاز وإن كان كسرا ثوبا أو غطاء الطست وخذ قيمته فبيعه
على الموكل بأجل كذا في خزانة المفتين الوكيل يبيع الثوب إذا سلم الثوب
إلى الكفاة ربيعته فقصه فهو ضامن فإن رجع الثوب إلى الوكيل بري
عن الضمان حتى لو هلك بعد ذلك لا يضمن سيبه ولو باع الوكيل بعد ذلك
جاز كذا في المحيط رجل دفع إلى رجل ثوبا وقال بعه لي فباعه ولم يقبض الثمن
حتى لم يأمروا قال قد بعت ثوبك من فلان وأنا أقضيك عنه فقصاه عنه
من الثوب فهو متطوع ولا يرجع على المشتري بشي ولو كان قال أقضيك
عنه على أن يكون المال الذي على المشتري كذا لم يجوز يرجع الوكيل على
الموكل بالاعطاء عطاءه وكان المال على المشتري على حاله فيضمنه منه الوكيل
ويؤفعه إلى الأمر ولو أن الوكيل باع من صاحبه الثوب عرضا بزيادة ثم ورن
تلك الدراهم التي له على المشتري الثوب ثم قال له اجعل هذه الدراهم فقصا صا
بما لك على فلان ولم يقل على أن مالك على فلان في هذا جاز وهو مودى عن
فلان متطوع كذا في الذخيرة الوكيل يبيع الحارثة إذا باعها بالدرهم كالأمر
به وتبايعها فادعى المشتري بعد ذلك أنه اشتراها على أنها كاتبة أو حارثة
أو على أنها بكرة ولم يجدها كذلك وكذبه البايع وصدقه الأمر لم ينفذ البيع
بأقوال الأمر ولو ادعى المشتري أن البايع شرط له الخيار أو قربة الأمر قضى
القاضي برد الحارثة على الأمر وأخذ المشتري الثمن من الأمر وكذا لو لم يقبض
المشتري الحارثة حتى وخذها ثوبا قال المشتري بشرطي البايع أنها بكرة فوجدها
ثوبا فلا حاجة في فيها وقد نفقت البيع وكذبه البايع فيها ادعى من الشرط
وصدقه الأمر فالأمرية للأمر يقضى له بها ويأخذ المشتري الثمن من الأمر
وكذا لو ادعى قبل القبض أنه شرط لها خيارا أو كاتبة ولم يجدها كذلك كذا
في المحيط ولو وكله يبيع عدل رطل فباعه وقبضه المشتري ثم رده على البايع

فإن كان المشتري قد قبض الثمن من البايع ثم اشتراه لنفسه من المشتري بعد القتب ثم استحق البيع برجوع الوكيل على المشتري ثم المشتري يرجع على الوكيل ثم الوكيل على الموكل كذا في فتاوى قاضي خان

بخلاف الروية فقال الامر ليس هذا عدلي فالقول قول الوكيل ولو باع الوكيل منه
 ثوبا ولم يبع ماسواه جاز في قولنا في حنفية ولم يجوز عندنا ان كان يضر ذلك بالعدل
 كذا في الميسر الوكيل اذا دفع ثمنه الى انسان لا صلاحها بامر الموكل ونسي
 من دفعها اليه لا يضمن هكذا في الظهيرية رجل دفع الى رجل عشرة دراهم
 وامره ان يتصدق بها فانفقها الوكيل ثم تصدق عن الامر عشرة دراهم
 من ماله لا يجوز ويكون ضامنا للعشرة ولو كانت الدراهم قايمة فامسكها
 الوكيل فتصدق من عنده بعشرة جاز استحسانا ويكون العشرة له دفع
 الى رجل مالا وامره ان يتصدق بذلك المال فتصدق الوكيل على اربك
 جاز في قولهم رجل امر وكيله ان يتصدق على فلان بكذا فقبر من الخطئة
 التي بدا لوكيله وامر فلان ذلك الوكيل ببيع الخطئة فباعها بتوفيق البيع
 على اجازة الموكل ولا يصح توكيل فلان اياه بالبيع ان الصفقة لا تملك
 قيل التفت كذا في قتادي قاضي كان اذا قال لغيره انتقل على فانفق رجوع على
 الامر وان لم يشترط الرجوع وكذلك اذا قال انتقل على اولادي فانفق
 كانه ان يرجع عليه وان لم يشترط وفي نوادر ابن سبعة عن محمد بن امر
 رجل ان يتفق على اهل كل عشرة دراهم فقال انتقت وكذا في الامر
 فاراد المأمور من الامر حلفه القاضي بالتمسك على اهل كل شهر
 كذا في المحيط الوكيل بالاستعانة قال قد قضيت التامه وقال المقرض
 قد دفعته اليه وانتم الموكل قال محمد بن قول الموكل قال ابو يوسف القول قول
 الوكيل وكذا بان يكاتب عبده ويقضي بدل الكتابة فقال الوكيل قد فعلت
 وانكر الموكل ذلك قال محمد بن قول الوكيل في الكتابة لانه لا منفعة فيها ولا يسمع
 في قضيه بدل الكتابة لانهم فيه ولو كانت في يد ابي ت الكتابة فتحت
 بدل الكتابة ودفع اليك فهو مصدق لانه امين كذا في محيط السرخسي في باب
 الوكيل مع الموكل اذا اختلفا مريض دنا موته فوكلا رجلا وقال له اذهب هذه
 الدراهم ودفعها الى ابني واخي ولم يبين شيئا غير هذا فوكلا رجلا له ان
 يدفع ذلك الى الورثة وانما يدفع الى الورثة كذا في خزائن الحنفية وفي المنتقى امره
 ان يقبض من مديونه القاضي تصدق فتصدق بالف ليرجع على المدين جاز
 استحسانا كذا في البيهقي روي المعلي عن ابي يوسف في رجل دفع الى رجل عبدا
 ليعتقه فلم يعتقه حتى سال مولاه العبد فجد ان يكون دفع اليه العبد ثم اعتقه
 فاعتقه باطل كذا في الظهيرية اكثر من جاز لا وحمل الجولات عليها الى بلخ وامر
 الجاهل بان يسلمها الى وكيله ويقبض الثمن منه فقيل وكيله الجولات وادي
 بعض الكرا وامتنع عن اذا الباقي ان كان لصاحب الجولات دين على الوكيل
 وهو مقرر بالدين والامر يقبض الكرا اجبر على دفع الباقي وان انكر الامر
 فلما لم ان يحلفه بالله ما يعلم انه امره بالقبض وان لم يكن له دين لا يجبر كذا في خزائن
 الحنفية الوكيل بعد ما قبل الوكالة اذا قال لغت بوكيلي باذا وقال ان ابري من
 هذه الوكالة او قال كذا اقدم بوكيلي وكان ذلك محصرا من الموكل لا يخرج من

الوكالة كذا في الظهيرية كتاب الدعوى وهو مشتق على ابواب
 الباب الاول في تفسيرها شرعا وكنها وشروط جوازها وحكمها وانواعها
 ومعرفة المدعي من المدعى عليه اما تفسيرها شرعا وهو كنهها فهي اضافة الشيء الى نفسه حالة
 المنازعة بان يقول هذا لي هذا في محيط السرخسي اما شرطا صحته فثلاثة عقل
 المدعي والمدعى عليه فلا يصح دعوى المنيون والصبي الذي لا يعقل حتى لا يلزم الجواب
 ولا يسمع البينة ومنه خطرة الخصم فلا يسمع الدعوى والبينة الا على خصم حاضر
 الا اذا التمس بذلك كتابا حكما للقضا به فيجب القاضي اليه فليكتب الى القاضي
 القاضي في يده مما سمعه من الدعوى والشهادة ليقضي عليه هكذا في السابق
 ومنه ان يكون المدعي به شيئا معلوما وان به حكم في المطلوب حتى لو كان المدعي
 به محجولا ولا يلزم على المطلوب شي خوان يدعي انه وكيل هذا الخصم الحاضر في امر
 من الامور وانكر الاخر فان القاضي لا يسمع دعواه هكذا في النهاية ومنه
 مجلس القضا فالدعوى في غير مجلس القضا لا تصح حتى لا يسمع على المدعي عليه جوابه
 هكذا في الكافي ومنه ان لا يكون بلسانه عيالا لم يكن له عذر الا اذا رضى المدعي عليه
 بلسان غيره عندنا في حنفية وعندنا ليس بشرط حتى لو وكل المدعي رجلا بالخصومة
 من غير عذر ولم يرض به المدعي عليه لا يصح دعواه عنده حتى لا يلزم الجواب ولا يسمع
 البينة وعندنا تصح حتى يلزم وتسمع هكذا في البدائع ان كان المدعي عاجزا عن
 الدعوى عن ظهر القلب تكتب دعواه في صحيفة ويدعي منها فتسمع ولو كان
 لسانه غير لسان القاضي باخذ من رجلا كذا في فتاوي قاضي خان ومنه عدم
 التناقض في الدعوى الا في السبب والحكمة وهو ان لا يسبق منه ما يناقض
 دعواه كذا في قولنا بالملك له ثم ادعى الشرا منه قبله لا يبره او مطلقة كذا في البحر
 الرائق ومنه ان يكون المدعي يجتهد التوبن حتى لو قال لمن لا يولد مثله
 لمثله هذا ابني لا يسمع دعواه كذا في البدائع اما حكمها فاستحقاق الجواب على
 الخصم نعم او لا فان اقررت المدعي به وان انكر يقول القاضي للمدعي الكذب فينة فان
 قال لا يقول لكن يمينه ولو سكت المدعي عليه ولم يجبه بلاء ونعم فالقاضي يجعله
 منكرا حتى لو اقام المدعي البينة لستم كذا في محيط السرخسي اما انواعها
 فثلاثة دعوى صحيحة ودعوى فاسدة فالصحيحة ما يتعلق بها احكامها
 وهو حقها والخصم والمطالبة بالمجواب وجوب الجواب واليمين والاثبات
 بالبينة ولزوم اجفارا للمدعي والفاسدة مما لا يتعلق بها الاحكام هكذا في الكافي
 ولو كانت الدعوى غير صحيحة فادعى المدعي عليه في ان المدين من البحر والرفع هل
 يسمع منه وهل يمكن اثبات دفعه من غير تصحيح الدعوى اختلف المشايخ فيه وفي كتاب
 الرجوع عن الشهادة ما يدل على ان مدعي الرفع يطالب بتصحيح الدعوى ثم
 اثبات الدعوى وهو الصحيح كذا في محيط السرخسي اما معرفة للمدعي من المدعى عليه
 فهي ان المدعي من الجبر على الخصومة اذا انكره والمدعي عليه من جبر على
 الخصومة وهذا احد عام صحيح وقال محمد رحمه الله في الاصل المدعي عليه هو
 المنكر وهذا صحيح لكن الشان في معرفته والتوجه بالثقة عند الحزاق من اصحابنا

على قولنا لا يسمع كتاب الدعوى
 وهو اول النصف الثاني

على قول المصنف
في الدعوى

رحمهم الله لان الاعتبار للمعانى دون الصور والمباين كان المودع اذا قال ردت
الوديعة قال قوله مع اليمين وان كان مرعيا للرؤية لانه ينكر الضمان هكذا
في الهداية **الباب الثاني فيما يقع به الدعوى وما يقع به**
في البيع وفيه ثلاثة فصول **الفصل الاول** في ما يتعلق بالدين وان كان
المرعي به ديناً ذكرناه بطالبه هكذا في الكافي الدعوى فيه الايديان القدر
والجنس والصفة هكذا في فتاوى قاضي خان وان كان مكيفاً فاما بيع الدعوى
الا ذكر المرعي جنسه انه حنطة او شير فان ذكرناه حنطة يذكر نوعها انه سفينة
او برية حربية او برية او ربيعية وصفتها كندم سفينة او كنوم سرخه وانما
جودة او وسطه او ردية وقدرها بالكيل فيقول كذا قفيزاً ويذكر بقية كذا
لان القصر ان نتفوت في ذاتها كذا في الذخيرة ويذكر سبب الوجوب كذا
في المحيط قالوا دعي عشرة اقترعة حنطة ديناً عليه ولم يذكر ياي سبب انتم كذا
في المحيط ويذكر سبب الوجوب كذا في المحيط في حرانة القنيد ويذكر في السلم
تسليم صحتة ولو قال بسبب السلم صحه ولم يبين شريط صحتة السلم كان القاطن
الامام يمسى الاسلام محمود الاورجندى يعني بصحته وغيره من المشايخ
لا يفتون بصحتها وفي دعوى البيع بان لا ينسب بيع صحه تحت الدعوى
بلا خلاف وعلى هذا كل سبب له شريط كثيرة لا بد من تعداد الشريط لصفة
الدعوى عن عامة المشايخ وان لم يكن له شريط كثيرة يكتب قوله بسبب
صحه كذا في الظهيرية ويذكر في الغرض القنيد وصرف المستوفى ذلك الى حاجة
نفسه لم يصر ذلك ديناً عليه بالاجماع وكذلك في دعوى القرض انه اقترضه
كذا من مال ثقب كذا في الذخيرة قال **مصدر الاسلام** لا يشترط بيان مكان الايضا
في الغرض وتعيين مكان المتد كذا في الوجيز للمرددي راجعاً على اخر ما لا لب
حسلي كما بيان ايضاً ان است ذكر هذا السبب ليس يصح لان الحساب ليس
سبب لوجوب المال كذا في الخلاصة وان كان وزناً فاما بيع الدعوى اذا بين الجنس
بان قال ذهب او فضة فان قال ذهب فان كان مضموناً بقول كذا ديناراً ويذكر
نوعه انه بخاري الفرب او نيسابوري الفرب او ما شبه ذلك هكذا في المحيط في دعوى
الدائنية بدون قول ده دهم او ده في كذا في الخلاصة قالوا ينبغي ان يذكر وصفته
انه جيد او وسط او ردي كذا في المحيط وهذا هو الدعوى ان كانت خبيثة البيع
فلا حاجة الى ذكر الصفة اذا كان في البلا نقد واحرم معروف الا اذا كان قد مضى من وقت
البيع الى وقت الخصومة زمان طويلاً حيث لا يعلم تعدد البلدي ذلك الوقت فحينئذ لا بد
من بيان تعدد البلدي في ذلك الوقت كيف كان وبيان صفتها بحيث يقع المعرفة من كل وجه
كذا في الذخيرة ان كان في البلد فتود بمختلفة والكل في الراجح على السواء ولا صرف للسفن
على البعض يجوز البيع ويبيع المشتري البايع اي التقرين بشا الا ان في الدعوى
يؤتى اخرها وان كان الكلي الراجح على السواء للبعض صرف على البعض كما كانت
الخطريفة والعدلية في ديوان قبل هذا لا يجوز البيع الايديانه وكذا لا يقع الدعوى
من غير بيان كذا في المحيط وان كان احد التقرين اروج ولا خلاف في هذا

وينهر

وينصرف الى الارواح ورايت بخط الاستروشن واذا كان في البلد فتودوا حراً اروج
لا يقع الدعوى ما لم يبين كذا في الفصول العامة وان كان الدعوى بسبب الغرض
والاستفلا ك فلا بد من بيان الصفة على كل حال كذا في النهاية وان ذكر كذا ديناراً
نيسابوري منتقداً ولم يذكر الجيد فقد اختلف المشايخ فيه وقال بعضهم
لا حاجة الى ذكر الجيد مع ذلك وهو الصحيح ولو ذكر الجيد ولم يذكر المستفد
قال دعوى صحيحة هكذا في المحيط وعند ذكر النيسابوري او البخاري لا حاجة الى ذكر
الاجم لان النيسابوري والبخاري لا يكون الا اجم ولا بد من ذكر الجيد وعليه عامة
المشايخ وفي فتاوى النسخ اذا ذكر اجم خالصاً ولم يذكر الجيد كفاً ولا بد من ذكر
انه من ضرب اي وال عند بعض المشايخ وبعض مشايخنا لم يشترطوا ذكره وان
اوسع والاول احوط كذا في الذخيرة وان لم يكن الذهب مضموناً بل
في الدعوى كذا ديناراً وانما يذكر كذا مثلاً فان كان خالصاً من الفس يترك ذلك وان كان
فيه غش ذكر غش له في اوله هشتي او ما شبه ذلك كذا في الظهيرية وان كان
المرعي به نقرة وكانت مضمونة ذكر نوعها وهو ما يقتضيه اليه وصفته ايها
جيدة او وسطه او ردية ويذكر قدرها ان كان ادرها وزن سبعة كذا في المحيط وان
كان المرعي به دراهم مضمونة والفس فيها غالب ان كان تمامها وزناً يذكر
نوعها وصفته ومقدار وزنها وان كان تمامها يذكر عدد دراهمها كذا
في الظهيرية وان كانت غير مضمونة بلا غش يذكرها خالصاً ونوعها
كقولهم نقرة فريخ او الروس او الطغاج وصفته ايها جيدة او ردية
وقيل اذا ذكر ايها طماجية مثلاً لا حاجة الى ذكر الجودة والرداة
ولا يلتزم مجرد قوله ايها نقرة بصفها لم يذكر نقرة طماجية وكل جمعة
كذا في الوجيز للمرددي ويذكر قدرها كذا درهما كذا في المحيط لو ادعي الخطة
او الشعر بالامانة فالحقار للفتوى ان يمسى المرعي غش دعواه فان ادعي
بسبب الغرض ولا يستفلا ك لا يفتى بالصفة وان ادعي بسبب بيع عين مسق
اعيان ماله الخطة في الذمة او بسبب السلم يعني بالصفة هكذا في الذخيرة
وان ادعي مكيلة حتى مع الدعوى بلا خلاف واقام السنة على اقرار المرعي
بالخطة او الشعر ولم يذكر الصفة في اقراره قبلت السنة في حق الخبر على الا اذا
في المحيط في الازهر والمج يعبر العرف كذا في الفصول العامة اذا ادعي الرقيق
بالقصر لا يقع ومي ذكر كوزن حتى صحت دعواه لا بد ان يذكر خشكاً او ردياً
ويذكر مع ذلك بجنه او باجنه والجودة والوساطة والرداة هكذا في الظهيرية
واذا ادعي على اخر ما به عدالة غصبا وهي منقطعة عن ايدي الناس يوم الدعوى
فينبغي ان يدعي قيمته غير ان تغداني حنقه رحمه الله يعبر القيمة يوم الدعوى
والخصومة وعند اي يوم رحمه الله يوم القصب وعند محمد رحمه الله يوم
الانقطاع ولا بد من بيان سبب وجوب الدراهم في هذه الصورة كذا في الذخيرة
وفي دعوى الدين على الميت اذا ذكرناه مات قبل ادائنا من هذا الدين وخلف
من التركة في يدها ولا الورثة ما يفي بقضا هذا الدين وزيادة ولم يذكر انواع

الورثة تنقسم فيما عليه الغنوي لكن لا يحكم بأداء الدين على الوارث عالم يصل اليه
 التركة فان انكر وصول التركة اليه وادانته لانه لا يتمكن من ذلك الا بذكر
 اعيان التركة علم وجه يحصل به الاعلام كذا في الوحي للكردي في الفصل الثاني
 عشر من كتاب الدعوي وفي الدين لو ادعى المدين ان له ثمن كذا من الدراهم اليه او قضي
 فلان دينه بغير امره صح الدعوي وحلف ولو ادعى عليه فرض الف درهم
 وقال وصل اليك لبيد فلان وهو مالي لا يسمع دعواه كما في العرف كذا في الخلاصة
 وفي دعوي المال بسبب الكفالة لا بد من بيان السبب وكذا يذكر قبول المكفول
 له في مجلسها اما لو قال قبلها في مجلسه لا يسمع وكذا لو ادعت المرأة نفوقا
 زوجها علم ورثته ما لا يسمع بلا بيان السبب قالوا في دعوي لزوم المال بسبب
 البيع والاحارة ونحوها من التعريفات لان يدان بقول كان ذلك بالطرح وحال
 ثبوت تعريفاته له عليه ليعم دعوي الوجوب كذا في الوحي للكردي وفي دعوي
 من اللجارة المعسوخة يموت الاجر اذا كانت الاجرة دراهم او عدلية ينبغي ان
 يذكر كذا دراهم كذا عدلية راجحة من وقت العقد الى وقت الفسخ كذا في الذخيرة
 رجل ادعى على اخيه عشرة دراهم عند القاضي وقال لي عليه عشرة دراهم ولم يزد علي
 هذا اختلف المتأخر فيه قال بعضهم الدعوي صحيحة وقال بعضهم لا تصح
 عالم يقل للقاضي مائة حتى يعطيني هذا في النوازل وقال ابو نصر رحمه
 الله تصح انما يستلم ببيع الدعوي كذا في الخلاصة اذا ادعى على اخر من مبيع
 مقبوض ولم يكن المبيع او محدود ولم يجده يجوز وهو الاصح وكذا في دعوي
 مال اللجارة المعسوخة لا يشترط تحديد المستاجر ولو ادعى على اخر ان
 استأجره لم يدرى كلفه عين معين مسماة ووصفه كل شهر بكذا وقد حفظه مدة
 كذا فواجب عليه ادا الاجرة المستوطنة ولم يحضر ذلك العين مجلس الدعوي
 ينبغي ان يسمع الدعوي ولو ادعى من مبيع غير مقبوض لا بد من احضار
 المبيع مجلس القضا حتى ثبت البيع عند القاضي كذا في خزانة المفتين
 رجل ادعى على غيره ان وصفي باع من اقسامي منك كذا في حال صفري
 بكذا وكذا وان مات قبل استيفاء ثمن من الثمن فادفع اليه فقد قبض
 لا يسمع هذه الدعوي لان بعد موت الوصي حتى قبض ثمن ما باع الوصي يكون لوارثه
 او لوصيه فان لم يكن له وصي او وارث فالقاضي ينصب له وصيا قال رضي الله
 عنه قلبي قول من يقول من المسابح في الوكيل بالبيع اذا مات قبل قبض الثمن
 فحق القبض يتقبل الي الموكل ينبغي ان يقال ههنا حق القبض يتقبل الي الصبي
 بعد بلوغ الصبي وبيع الدعوي كذا في المحيط الفصل الثاني
 الثاني في ما يتعلق بدعوي الثمن المنقول ان كان العين الذي يدعيه قايما
 حاضرا في المجلس لا بد ان يشتر اليه باليد فيقول هذا العيني والاشارة بالرأس
 لا يمكن الا اذا علم باثارة الاشارة الي العين المدعي هكذا في فتاوي قاضي خان
 ان كان المدعي به عينا في يد المدعي عليه كمن احضرها ليشير اليها بالدعوي كما
 في السهلات والاستحالات كذا في الكافي قال ستمس الائمة الخواص ومن المتقولا

وفي قول المصنف الفصل الثاني

ما لا يمكن

ما لا يمكن احضاره عند القاضي كالصبرة من الطعام والقطيع من الغنم
 فالقاضي فيه بالخيار ان يحضر ذلك الموضع لو تيسر له ذلك والا فان كان ما
 بالاستحالات يثبت حليفته الي ذلك الموضع كذا في المحيط وفي دعوي
 احضار المدعي لا بد ان يقول لازم علي هذا المدعي عليه احضار المدعي ان كان
 منكرا لا يبرهن عليه لانه اذا لم يكن منكرا وكان مقبولا يلزم الاحضار بل ياحظه
 المقر له كذا في الوحي للكردي ادعى عينا في يد رجل فاداه حاضره
 مجلسا القضا فانكر المدعي عليه ان يكون في يده فجاء المدعي بشك هذين
 شهد ان هذا العيني كان في يد المدعي عليه قبل هذا التاريخ بسنة يسمع
 ويحضر المدعي عليه على احضاره كذا في خزانة المفتين ان وقع الدعوي
 في غنى غائب لا يدرى مكانه بان ادعى رجل على رجل انه غصب منه
 ثوبا او جارية ولا يدرى انه قايما او هالك ان بين الجنس والصفة والقيمة
 فدعواه مسموعة وبسته مقبولة وان لم يبين القيمة اشار في عامة الكتب
 انها مسموعة كذا في الظهيرية وان كان المدعي به هالك لا يسمع الدعوي الا بشان
 جنسه وسنه وصفته وحليته وقيمته لانه لا يصير معلوما الا بذكر هذه الاشياء
 وشرط الحذف بيان القيمة وبعض الفقهاء لا يشترطون بيان القيمة كذا في محيط
 السرحي في باب شرط الدعوي والخصوصية من كتاب ادب القاضي قال القيمة
 اولا للثبوت بشرط مع بيان القيمة ذكر الذكورة واللائحة كذا في الكافي
 ولا يشترط ذكر اللون والنسب في دعوي الدابة حتى لو ادعى انه غصب منه
 حمارا وذكر نسبه واقام البينة على دفع دعواه واحضر المدعي عليه حمارا قال
 المدعي هذا الذي ادعيتنه وزعم الشهود كذا ايضا فطر واذا ادين بشيئا
 على خلاف ما قالوا بان ذكر الشهود بانه مستوف الاذن وهذا الحار غير مستوف
 الاذن قالوا لا يمنع هذا التفاضل المدعي ولا يكون هذا خلافا في شهادتهم كذا في الفصول
 العمانية في باب التبع الامام الاجل ظهير الدين ادعى على رجل انه غصب
 منه غلاما تركيا وبين صفاته وطلب احضار الغلام فلم احضر الغلام كان
 بعض صفاته على خلاف ما ذكره المدعي فادعى انه له واقام البينة قال رحمه
 الله ان قال المدعي هذا الغلام هو الذي ارعبته لا نسمع دعواه اذا كانت
 الصفات مما لا يحتمل التغير والتبدل وان قال المدعي بكذا احضر الغلام
 هو عبدي ولم يزد على ذلك نسمع دعواه ونقبل بسته كذا في فتاوي قاضي خان
 رجل ادعى اعيانا مختلفة الجنس والنوع والصفة وذكر قيمة الكل جملة ولم يذكر
 قيمة كل عين على حدة ببيع الدعوي ولا يشترط التفصيل وهو الصحيح كذا في خزانة
 المفتين وهكذا في فتاوي قاضي خان اذا ادعى على اخر ان دينا ريسب الاستفاد
 اعيانا لا بد وان يبين قيمتها في موضع الاستفاد وكذا لا بد وان يبين الاعيان
 كان منها ما يكون مثليا ومنها ما يكون من ذوات القيمة كذا في الفصول العمانية ورجل
 يفت عا منه الي رفايد تلمذه ليصلحه فانكر الرافق قبض العائمة والتلميذ
 مات او غاب فادعى صاحب العائمة اليه ملكي وصليت اليك يد فلان لا يسمع

هذه الدعوى الا اذا قال استهلكتها وادعى القيمة عليه ولو قال بعثت اليك تسع
كذا في الخلاصة وان ادعى عينا قايما بشير والاحتياج الي ذكر الاوصاف والوزن والنوع وان
دينيا في اوانه لا بد من بيان قدره ونوعه وصفته فيقول كذا انما طافية اسفن ويذكر
الجودة والوسط وان بعد انظر عهنا يدي الناس في السوق الذي يباع فيه يقول
له الخاتم ما ترمي ان قال العنب لا يصفى الى دعواه وان قال قيمته باصرة بذكر السبب
لانه ان ثمن مبيع البع بالانقطاع عن ايدي الناس كما في الوراثة وانما نروا ان
سبب السلم والا استهلاك او الفرض لا يسقط بل يطالب بالقيمة اذا كان لا ينظر اوانه
كذا قال الامام عليه السلام كذا في الوجيز للكردي وان ادعى نوعين من العنب بان ادعى
الف من العنب الغلاي والورخي الحلو الوسط لا بد وان يقول من الغلاي كذا
والورخي كذا كذا في المحيط ولو ادعى وقرر مان او سفر جل يذكروا الوزن ويذكران
جلاوا وما تفتن صغيرا وكبير وفي دعوى السلم لا بد من بيان السبب كذا في الخلاصة فان
بين انه يدعي سبب انه جعل مثالا لمبيع يبيع اذا بين اوصافه وموصفه هكذا
في الوجيز للكردي ولو ادعى على رجل مائة عام من الكمل لا يبيع الامويان السبب
لان في السلم في الخبر اختلاف وفي الاستقراض ايضا كذلك وفي الاستهلاك يجب القيمة
وان بين انه ثمن السلم مع الدعوى ولكن ينبغي ان يذكر في الدعوى الكمل المتخذ من
الدين الفصيل او غير الفصيل وكذا ينبغي ان يذكر انه يبيع الوجه او من غير الوجه
وكذا ينبغي ان يذكر ان علي وجهه سمى حتى يقع الدعوى كذا في الظهيرية ودعوى
الجرح انما تقطعه لا يبيع وان كان من ذوات الامثال لعدم وجوب رد مثله لا تقطعه
فله ان يطالبه بقيمته يوم الخصومة كذا في الوجيز للكردي وفي دعوى الرهن واشهاد
ان كان الدعوى بسبب البيع يحتاج الى الاحضار للاشارة اليه وان كان بسبب الاستهلاك
او بسبب الفرض او بسبب التمسك لا يحتاج الى الاحضار كذا في خزائن المفتين اذا ادعى دياجا
عليه بيان ولم يذكر وزنه فان كانت الدياج عينا بشرط احضاره والاشارة اليه وعند
ثم كان الاجابة الي بيان الوزن وسابرا وصافه وان كان دينيا بان كان مسلما فيه فيه اختلاف
المساج في انه هل يشترط ذكر الوزن ام لا فقامتهم على انه يشترط وهو الصحيح كذا في ذخيرة
وقد ادعى في جناء في الزمة مهران فارسية حركه فافتوا بالصحة ليس فيه اثر من
الجهالة والجهالة في باب المهر تمتع الزوج في الزمة كذا في المحيط وذكر الفقهاء ادعى
زندقا طوله بذر عان خوارزم كذا وشهد بذلك فتدفع بحضرة الزندقا فانما هو
ازيد او انقص بطلت الشهادة والدعوى كما اذا خالف سن الدابة الدعوى والشهادة
وذكرنا ايضا ادعى حديد او ادعى انه عشرة امنا فاذا هو عشرة او ثمانية تعطل الدعوى
والشهادة لان الوزن في المشار اليه كذا في الوجيز للكردي وفي دعوى القطن لا بد وان
بين القطن النيران او البهني او الحاجر كذا في خزائن المفتين ولا يشترط ان يجعل
من كذا امنا من كذا امنا من الجاهل عليه الفتوى كذا في الوجيز للكردي وفي دعوى
القميص اذا بين نوعه وجمسه وصفته وقيمتها لا بد وان يذكر ويبين انه يارائة خربان يزر
كذا في خزائن المفتين وفي دعوى خرق الثوب وخرج الناية لا يشترط اخضر الثوب والناية
لان الدعوى به في الحقيقة الجزء الغابت من الثوب والناية كذا في الخلاصة اذا ادعى جوهرا

لا بد من ذكر الوزن اذا كان غاليا وكان المرعي عليه منكرا كون ذلك في يده كذا في السراجية هـ
وفي الاول لو يذكر وزنه وصفه ووزنه كذا في خزائن المفتين وفي دعوى عدد من الابرة
والمسيلة لا بد من بيان السبب لانه ان عينا يلزم احضاره وان دينيا ان بسبب السلم
او بجمله ثمن مبيع لا بد من بيان النوع والصفة لارتفاع الجهالة ولا يجب المثل فيهما
من الاستهلاك كذا فيهما في بيان ولا يجب ان بالقرض لعدم جواز قرضهما كذا في الوجيز
للكردي ادعى كذا امنا من كذا لا بد وان يذكر الجيد او الوسط او الردي ويذكر حاضرك
او سوده او كوفته ولو ادعى قدر من التوتيا ينبغي ان يذكر في دعواه كوفته اونا كوفته
وبدون ان يبيع الدعوى كذا في خزائن المفتين ادعى طاحونة في يدي رجل وبين حدود
الطاحونة وذكر الادوات الثابتة في الطاحونة الا انه لم يسم الادوات ولم يذكر كيفيتها
فتدقيل لا يبيع الدعوى وهو الاصح هكذا في المحيط وفي فتاوى رشيد الدين ينبغي ان يكون
لفظة الدعوى في دعوى بالورقة ان يحدد كذا قيمته كذا فامر به ليعضه لا قيم عليه
السنة على انه ملكي ان كان منكرا وان كان مقرا فامر به بالتخمين حتى ارفع ولا يقول فامر به
بالرد كذا في الفصول العمانية وفي دعوى الورقة لا بد من ذكر موضع الايداع انه
في مصر سوا كان له حمل وموتة او لم يكن وفي دعوى الغصب اذا لم يكن له
خبر فهو لا يشترط ذكر موضع الغصب كذا في الخلاصة ادعى عليه غصب
خريطة وبين الشرايط لا بد من ذكر مكان الغصب كذا في الوجيز للكردي
وفي غصب غير المثل واستهلاكه ينبغي ان يبين قيمته يوم الغصب في ظاهر
الرواية كذا في الفصول العمانية وفي دعوى التجار لا بد من بيان انواع التجر
وتحديد مبالغه وبيان الامتعة والحيوانات وبيان قيمتها ليعلم ان الصلح لم
يقع على ازيد من حصته فان التركة لواتلفها ليعن الورثة ثم صلح مع غيره
المتلف على ازيد من قيمتها لا يبيع عندها كما في مسألة الصلح بعد الغصب
والاتلاف على ازيد من قيمته كذا في الوجيز للكردي لو ادعى على غيره
انه باع عينا مشتركا بيني وبينه وانني قد اجزت البيع حين وصل الي خبر البيع
فواجب عليه تسليم نصف الثمن الي لا يبيع هذه الدعوى ما لم يذكر في الدعوى
ان هذا العين كان قايما في يد المشتري وقت الاطارة ولا بد من ذكر رواج
التمن وقت الاجارة وكذا لا بد من ان يذكر قبض البائع الثمن من المشتري وبسال
القاضي الموعى ان العين كان مشتركة بينكم شركة عقد فان قال شركة ملك لا بد
من ذكر هذه الشروط وان قال شركة عقد لا حاجة الي قيام العين وقت
الاجارة ولكن يشترط قبض الثمن لبيع مطالبته باء نصف الثمن كذا في الفصول
العمانية وفي دعوى مال الشركة لسبب الموت عن تجهيل لا بد وان يبين
ان مات مجهلا لمال الشركة ام مات مجهلا للمشتري بمال الشركة لان مال
الشركة مضمون بالمثل والمشتري مضمون بالقيمة ولا يجب ذكر المطالبة بالرد
والتسليم لان الواجب على المودع التخلية كذا في خزائن المفتين وفي دعوى الصناعة
والورقة كسب الموت مجهلا لا بد وان يبين قيمته يوم الموت وكذا في دعوى مال
المضاربة اذا مات المضارب مجهلا لا بد وان يبين ان مال المضاربة يوم مات مجهلا انما

او عرض كذا في الفصول العادية لو ادعى علي اخر انه قبض منه كذا قبض حيلة امانة
فواجب عليه ردها ان كان قايمة وان كانت هالكة او مستهلكة فرد مثلها ينبغي
ان يقول ان كانت قايمة فعليه التخلية وان كانت هالكة ينبغي ان يقول هالكة
بعد الجود وان كانت مستهلكة ينبغي ان يقول من جهة كذا في الخلاصة اذا ادعى
انه قبض مني بجهة السوم كذا اريد تحت طوله كذا وعرضه كذا او قبضه كذا فواجب
عليه تسليم غيبه ان كان قايما وتسليم قبضه ان كان هالكا فهذه الدعوى لا يقع ما لم
يقبل قبض مني بجهة السوم ليستبرك كذا اذا رضى كذا في الفصول العادية لو ادعى
الراهن تسليم الرهن على المهر فله بيعه كذا في المهر ان مونة ردا لم هو على الراهن
فعلني هذا لو طالبه الراهن بالرد والتسليم ببيع وقيل مونة ردا لم هو على الراهن
فعلني هذا ينبغي ان يبيع دعوى الرد والتسليم على الراهن كالمستبرك كذا في المهر في شرح
الكاظم كذا في خزانة المفتين رجل باع غنما من الاعيان وهو عبد بحضرة مولاه
ثم ان المولى ادعى البيع التي باعها العبد لنفسه فان كان العبد مالا لا يبيع
دعوى المولى وان كان محجورا عليه يبيع كذا في الظهيرية ادعى انه كان مكرها على البيع
واراد استرداده لا يبيع ما لم يقبل باعه وسلمه وهو مكره على كل واحد منهما ولو كان
التمن مقبولا ينبغي ان يذكر وقبض الثمن ايضا مكرها وبوجه على كل واحد ادعى المكره
انه ملكه وفي بدلتين ينبغي حق لا يبيع الا بحسب لان بيع المكره اذا اتصل به القبض
ثبت الملك فعلى هذا لو ادعى الباع الفاسد الذي انقبض به القبض انه ملكه وفي
المشتري يفرق لا يبيع الدعوى كذا في الوجيز للكروري وفي قضاوي رشيد الدين رحمه الله
في دعوى البيع الاكراه على البيع لا حاجة اليه في بيع المكره كذا لو ادعى ما لا نسب السمانه
لا حاجة اليه في بيع العوان وهو الاصح كذا في الفصول العادية في المشتري رجل ادعى على آخر
انه امر فلا حاجتي اخذ منه كذا ان كان الامر سلطانا لا يبيع الدعوى فالدعوى صحيحة وان
كان غير سلطان لم يكن على الامر شي كذا في الخلاصة وان ادعى الظاهر على المأمور فان
كان الامر سلطانا لا يبيع الدعوى على المأمور وان لم يكن سلطانا يبيع الدعوى على
المأمور ومجرد امر الامام كراه كذا في خزانة المفتين وفي دعوى السمانه لا حاجة
اليذكر اسم قايض المال ونسبه لكن معنى السمانه اما لو قال قال فلان عن كذا مورا
تاريخ كذا مورا ظاهرا لم يرد هذا الا يبيع الدعوى وكذا لو ادعى انه اخسره
فلان ينبغي حق كذا في الخلاصة ادعى على انسان انه احسرتني كذا لشيء آتكم معايت
كرو معايتا صاحب سلطان بناحق ان يبيع مدعي بسبب معايتا ابن مدعي عليه ابن
مستور ما لم يوصف هذه الدعوى والشهادة صحيحة وان لم يذكر او قايض المال
على التقين ولا بد من تفسير السمانه لينظر انه هل يوجد المال عليه فانه يجوز
انه يبيع الى اصحاب السلطان وقال له عليه حق واجب فامره بالادفع اليه فطلبوه
بالادوا واخذوا الحبل منه وهذه السمانه لا تكون موجبة للضمان لانها كذا في حق
وكذا كذا ادعى وقال انه يبيع الى امرائه فاحضه السلطان واخذ منه المال بهذا
السبب لا يكون موجبا للضمان لانه كذا هو صدق وهو قاصد للحسنة في هذا
فلا يكون هذه السمانه موجبة للضمان والموجب للضمان ان ياتي بعلام كذا يكون

ذلك

ذلك سببا لا خذ المال منه ولا يكون قصده اقامة الحسنة كالوقا عند السلطان ان
فلا نا وجوده الا وقد وجد المال فلهذا هو واجب للضمان لان السلطان ظاهر باخذ المال
منه بهذا السبب كذا في خزانة المفتين ولو ادعى انه ارشى منه لا يقع ايضا بدون التقيد
فان فسر على الوجيز والافلا كذا في الخلاصة الفصل الثالث
فما يتعلق بالعتق ان كان المدعي به عتقا ذكر حردودها الاربع واسما اصحابها ونسبهم
الي الجمل كذا في الاختيار شرح المختار ولا بد من ذكر الجمل عند اي حيلة رحمه الله هو
الصحيح كذا في السراج الوهاج هذا اذا لم يشتر الرجل فان استمر فلا حاجة الي ذكر الاب والجد
الاجل كذا في الوجيز للكروري ذكر الشيخ الامام الفقيه الحاكم ابو نصر احمد بن محمد هـ
السمري قاضي في شروطه اذا وقع الدعوى في العتق لا بد من ذكر البقرة التي فيها العتق ثم
من ذكر المجلة ثم من ذكر السكة فبدا هو ان يبيد او لا يذكر النورة ثم المجلة ثم بالسكة اختيارا
لقول محمد رحمه الله فان لم يذهب عنه ان يبيد بالاعم ثم ينزل من الاعم الى الاخصر وقال
ابوزيد البغدادي يبيد بالاحض ثم بالاعم فيقول دار في سكة كذا في مجلة كذا لكون ما قاله
محمد بن الحسن رحمه الله حسن كذا في الفصول العادية وذكر انه في يد المدعي عليه
ولا ثبت اليد في العتق بتصادق المدعي والمدعي عليه انه في يده بل ثبت بالنية او علم
القاضي في الصحيح كذا في الكافي فذكر انه يطالب به لان المطالبة حق فلا يصدق بل من
طلبه ولا نه يجتهد ان يكون موهوبا في يده او محبوبا بالثمن في يده وبالمطالبة يزول
يزول هذا الاختلاف وعن هذا قالوا في المتقول حب ان يقول في يده فغير حق كذا
في الهداية قال جماعة من اهل الشروط ينبغي ان يذكر في الحدود الزيد دار فلان ولا يذكر
دار فلان وعندنا كذا الاطمين على السوا ابا ذكر فهو حسن كذا في المحيط ولو ذكر الحدود
الثلاثة وسكت عن الرابع لا يضر وان لم يسكت ولكنه اخطا في الرابع لا يضر حتى لو قال المدعي
عليه ليس هذا الحدود في يدي او قال ليس علي تسليم هذا الحدود فانه يبيد جمل عليه هذه
الخصومة وان قال المدعي عليه هذا الحدود في يدي غير انك اخطا لا يلتفت اليه الا اذا
لوا فاعلى الخطا فحينئذ ثبتت الخصومة كذا في قضاوي قاضيان اذا ادعى دارا وذكر ان
احد حردودها دار زيد ثم ادعى ثانيا وذكر هذا الحد دار عمرو لا يقبل وان كان المدعي عليه
يصدق انه غلط او لا ادعى على غيره ما وبين حدوده وار حردودها روم بعض يوسه
زرع من احمد بن يوسف است ايشان يوسه زرع من احمد بن عمر فوسه انهم
خمين دعوى كرد وكولها ن بابت كواهي دادند وقاضي حكم كرد اين حكم در حق ابن
رزكه درست مدعي عليه است لا يبيع چون بعض حردود را غلط گفته اند ولا يجوز
للمدعي ان يصر فيه هكذا في خزانة المفتين وكذا ذكر في الحد الرابع لزيت الرقيق
او الزقاق واليه المدخل او البان فذلك لا يكفي لان في الارقة كثرة فلا بد من ان ينسبها
الى ما يعرف به وان كانت لا تنسب اليه يبيد رقيقة بالجملة او بالقرية او الناحية
ليقع بذلك نوع معرفة كذا في الفصول العادية وهكذا في الوجيز للكروري وان
ذكر حردوب لا يفي في ظاهر الرواية عند اصحابنا وان ذكر ثلاثة حدود كفاه وكيف
حكم بالحد الرابع في هذه قال الكافي رحمه الله في وقفه جعل الحد الرابع يازا
الثالث حتى يترتب اليه الحد الاول كذا في المحيط اذا كان الحد الرابع لزيت ملك

علي قول الم الفصل الثالث

رجلين لكل واحد منها ارض علي حدة اولين ارض فلان ومسجد فقال المدعي الحد الرابع
لزيق ارض فلان ولم يذكر الجار الاضرا والمسد بيع وقيل الصبح ان لا يصح دعواه في هذين
الفصلين هكذا في الفصول العائدة كذا في حد ود وارض حرة ووجهها متصل
ملك المدعي هل يحتاج الى ذكر الفاصل قبله يحتاج وان كان متصلا بملك المدعي عليه يحتاج
الي ذكر الفاصل وقيل ان كان المدعي به ارضا فكلها جواب وان كان بيتا او مسترا او دارا
فلا حاجة الي ذكر الفاصل والحد فاصل كذا في المحيط في كتاب الشهادات والشجرة لا تفصل
فاصلا اما المتشابه فاصلا ولا شجرة اذا كان محيطا بجميع المدعي بها تفصل فاصلا
كذا في الخلاصة والطريق يصلح حدا والحاجة فيه الى بيان القول والارض علي الاصح
والشجر يصلح حدا والاصح انه يصلح كالحندق كذا في خزائنه المتشابه وهل يشترط ذكر
طول الشجر وعرضه الاصح انه لا يشترط كذا في خزائنه المتشابه واذا جعل الحد طريق العامة
لا يشترط ان يذكر طريق القوية او طريق البلدة كذا في المحيط في كتاب الشهادات
وفي ظاهر المذهب ان الصور يصلح حدا كذا في الفصول العائدة وهو الاصح كذا في خزائنه المتشابه
الاختلاف والمقبرة لو روي به تصلح حدا والا كذا في الوجيز للكردي اذا ادعي عتمة دبره
ارض وبين حدود التسعة دون الواحدة ان كانت تلك الارض الواحدة في وسط هذه
الارض فقد دخلت في الحد فيجوز ان يقضي بالجملة عند ظهور الحاجة وان كانت هذه الواحدة
علي طرف فدون ذكر الحد لا يصير متعلوما فلا يجوز القضاء بها كذا في خزائنه المتشابه
وهكذا في الوجيز للكردي ولو قال لزيق ارض الوقت لا بد وان بين المعرف ولو
قال لزيق ارض الملك بين اسم امير المملكة ونسبه ان كان الامير شاعرا كذا في الخلاصة
في كتاب الشهادات واذا ذكر في الحد لزيق ارض ورثة فلان لا يصح كذا في الوجيز للكردي
ولا يتخطى لوقت به اذا كتب لزيق دار من تركه فلان يصح ويصلح حدا وهذا في غاية الحسن
ولو ذكر في الحد لزيق ارض ميان دهي فذلك لا يكفي فاذا جعل احده وده ارض لا بد ان يري ما اكملها
لاكتفي ما لم يقل هي في يد فلان حتى يحصل المعرفة اذا ذكر الحد لزيق ارض الملك يصح
وان لم يذكر ارضا في يد من لكن يشترط ان يقول والفاصل بينهما كذا في الفصول العائدة
وفي اشترط حدود المستشفيات والطريق والمقبرة والحياض اختلاف المشايخ فمنهم من
شترط ذلك ومنهم من لم يشترط ولا بد من تحديد المستشفى بحيث يقع به الامتياز وما لا يكون
في زماننا في تحديد المستشفيات ان حدودها الاربع لزيق ارض دخلت في هذه الدعوي او في هذا
البيع لا يصح لانه يقع به الامتياز فيذكر في تحديد فخر بقوله هذا المستشفى بحيث يقع به
التميز كذا في خزائنه المتشابه وكان ظهور اريد المرعي ان يقول اذا كانت المقبرة تلالا لا يحتاج
الي ذكر حدودها وان لم يكن تلالا يحتاج كذا في الفصول العائدة قال الامام الشيخ الشيخ
الامام السرخسي كان يشترط في استئصال المساحد والمقابر والحياض وطرق العامة ونحوها
في شر القربة العامة ان يذكر حدود هذه الاشياء ونحوها طولها وعرضها وكان يرد الحياض
والسجلات والعمائر التي كان فيها استئصال هذه الاشياء مطلقا من غير يقي الحدود
وقال الامام الشيخ السيد الامام الامام ابو شجاع لا يشترط ذكر الحدود كعهده الاشياء
قال فنفق هذا تشبيها للاسراع على المسلمين كذا في الخلاصة وما لا يكون في زماننا وقد عرف
المتأقن ان هذا ان جميع ما ورد عليه الشر واصطفاه علماء فقهنا سترزله بعض مشايخنا

وهو المختار

وهو المختار لان المبيع لا يصير به معلوما لفاضي عند الشهادة فلا بد من التبيين كذا
في الفصول العائدة رجل ادعى دارا في يد رجل فقال له القاضي هل تعرف حدود الدار
قال لا ثم ادعاه وبين الحدود لا تتم اما اذا قال لا اعرف اسألي صاحب الحدود ثم ذكر
في المرة الثانية نعم ولا حاجة الي التوفيق كذا في الخلاصة ولو انه قال لا اعرف الحدود
ثم ذكر الحد بعد ذلك وقال عنت بتولي لا اعرف الحدود لا اعرف اسألي صاحب الحدود
فقل ذلك منه وستمع دعواه كذا في تزخدة رجل ادعى محرودا وذكر حدودها وقال
في ثمنها وفيها اثني اربعون الحدود بثلث الحدود ولكنها خالية عن الاشجار لا يبطل
الدعوي وكذا لو ذكر مكان الاشجار الحيطان ولو كان المدعي قال في ثمنها ليس فيها
شجر ولا حائط فاذا فيها اشجار عظيمة لا يتصور حدودها ليد الدعوي الا ان حدودها
بواقف الحدود التي ذكر بطل دعواه ولو ادعي ارضا ذكر حدودها وقال هي عشر دبره
ارض او عشر جربت فكانت اكثر من ذلك او اقل الا ان الحدود واقعت دعوي المدعي
لان هذا خلاف جمل التوفيق وهي غير محتاج اليه كذا في فتاوي قاضي خان اذا ادعي
محرودا في موضع كذا وبين الحدود ولم يبين ان الحدود تكم ارض او دار وشبهه المهور
كذلك هل يسمي الدعوي والشهادة حكمي فتوي ستمس الاية المخرجة لا يصح الدعوي
والشهادة وحكمي فتوي ستمس الاسلام الا ورجندي ان المدعي اذا يري المهر والمجمل
والموضع والحدود يصح الدعوي ولا يوجب ترك بيان الحدود وهو جهالة في المدعي
وكان ظهير العيين المرحوم في كتب في جواب الفتوي ولو سمع قاضي هذه الدعوي يجوز
وتصل ذلك لصر والقرينة والمجمل ليس بلام وذكروا شيئا الذين ان لا بد ان يكتب
بأي قرية بأي موضع لم يقع الجهالة وذكر ايضا اذا كتب صلا الضبعة لا بد ان يكتب
بأي قرية هي وبأي موضع لانه وان بين الحدود كذا في الموضع والمجمل في باقية
قلت واختلافات اهل الشروط انه يترك من الاعم الي الاخص او من الاخص الي الاعم
اجمع علي شرطه البان كذا في الفصول العائدة اذا ادعي مسكنا في دار رجل لا بد وان
يبين مسكنا ما اعطى او ما اوصو كذا في خلاصة المفتي وينبغي ان يبين موضع مسكنا
المما انه في مقدم البيت او في موضعه كذا في المحيط رجل ادعي تجري ميا في ارض رجل او طريقا
في دار رجل ذكر في بعض الروايات انه لا يصح دعواه ولا تقبل الشهادة الا بعد بيان الموضع
والطول والعرض وذكر في الاصل انه يصح دعواه ويقبل الشهادة كذا في فتاوي قاضي خان
في فصل من المسألة الباطلة من كتاب الشهادات اذا ادعي على اخوانه شق في ارضه
تضار شق وساق فيه المما الى ارضه لا بد وان يبين ارض التي شق فيها وان يبين موضع
النهار من الجانب الايمن من هذه الارض او من الجانب الايسر ويبين قدر طول النهر
وعرضه ويبين عمقه فاذا بين ذلك ان اقر المدعي عليه بذلك لزمه وان اقر خلفه بالبد
ما حدث في زمن هذا الرجل فهذا النهر الذي يدعي وكذا الوادي انه بين في ارضه
بنا لا يلتفت الي دعواه حتى يبين الارض ويبين البناء طولها وعرضها وانما من الخشب
او من الحجر وكذا اذا ادعي غير النهر في ارضه فهو علي ما ذكره فان بين المدعي
ذلك ان اقر المدعي عليه امر بفتح البناء والشجر وان اقر خلفه بالله ما ثبت هذا
البناء وما عرست هذا الشجر في ارض هذا الرجل فان لم يرد في البناء والشجر

كذا في الفصول العمانية اذا ادعى على اخر ثلاثة اسهم من عشرة اسهم من دار وقال
هذه الاسهم الثلاثة من العشرة الاسهم من الوار المخرودة ملكي وحي وفي يد
هذا المدعي عليه بغير حق ولم يذكر ان جميع هذه الدار في يده وكذلك
يشبه الشهود ان جميع هذه الدار في يد هذا المدعي عليه فلهذا الدعوي
وهذه الشهادة مقبولة كذا في المحيط وفي دعوي عصب نصف الدار شايبا
هل يشترط ان يبين كونه جميع الدار في يد المدعي عليه اختلف المشايخ فيه
قال بعضهم يشترط لان عصب نصف الدار شايبا لا يكون الا يكون كل الدار
في يده وقال بعضهم عصب نصف الدار شايبا يشترط ان يكون الدار في يد
زحلتين ففصله من يد احدهما يكون عصب نصف الدار شايبا كذا في الفصول
العمانية ادعى انه له بسبب وقوعه في حصة ابدان به كذا في القصة كانت
بالفناء او بالرضا كذا في الوجيز للكردي باع دار غيره وسلمها الى المشتري وجا
المالك قاضي الدار علي البايع هل يقع الدعوي بنظر ان ارا داحد الدار لا يقع وان
اراد التفريق بالفصل فلي الخلاف المشهور ان العصب في العقار هل يحقق موجبا
للضم وان وجوب الضمان بالبيع والتبليغ روايتان عن ابي حنيفة رحمه الله كذا
في المحيط والاصح ان العقار يضمن بالبيع والتبليغ كذا في الفصول العمانية
في الفصل الثاني والثلاثين وان اراد اجرة البيع واخذ الثمن ببيع دعواه كذا
في المحيط ادعى دارا من شركته من تركه والده انه اشتراها من والده في ميراثه
وانكر باقية الورثة ذلك فتدقيق لا يقع هذه الدعوي وقيل ينبغي ان يقع
كذا في الوجيز رجل باع عقارا وابنه وامراته او بعضهما قاربة حاضرا بغير
وقوع القبض بينهما ونقرة المشتري زمانا ثم ان الحاضر عند البيع ادعى على المشتري
انه ملكه ولم يكن ملكا لبايع وقت البيع اتفق المتأخرون من مشايخ تهر قند
على انه لا يقع هذه الدعوي ويجعل سكوتة كالاقتراح بالاقرار ان ملك البايع وكذا
ومشايخ بخاري افتوا بصحة هذه الدعوي قال الصدر الشهيد
في دقائمه ان نظر المتقي في المدعي وافي بما هو الاصول كانا حسن وان لم يمكنه ذلك
يعني يقول مشايخ بخاري فان كان الحاضر عند البيع جالي المشتري وتقاضاه الثمن
بان بفضله البايع اليه لا يقع دعواه بعد ذلك الملك لنفسه ويعبر بحيز البيع بتقاض
الثمن فلا يقع بعد ذلك دعواه الملك كذا في المحيط رجل ادعى دارا في يد رجل فقال
اشترت من وصيكي في صغر في بيع اذا ذكر اسم الوصي ونسبه وكذا لو قال
اشترت من وصيكي اما لو قال اشترت من وصي منكم لا يقع كذا في الخلاصة رجل ادعى دارا
في يد انسان وقال في دعواه هذه الدار كانت لابي فلان مات وتركها ميراثا
لي ولا حتى فلانة لا وارث له غيرنا وترك دوابا وثيابا فقصت الميراث ووفقت
هذه الدار في نصيب القسمة واليوم جميع هذه الدار ملكي بهذا السبب وفي يد
هذا الغير حتى قد دعواه صحيحة ولكن لا بد وان يقول واخذت اخي نصيبها
من تلك الاموال حتى يقع منه مطالبة المدعي عليه بتسليم كل الدار اليه ولو كان
قال في دعواه مات ابي وتركها ميراثا لي ولا حتى ثمانية اخي اقرت بجميعها لاني قد

في اقارها

في اقارها حتى عن شيخ الاسلام الاورجندي رحمه الله انه قال دعواه صحيحة
فلا يصح انه لا يقع دعواه في الثالث كذا في المحيط في فصل القضاة في الموارث
من كتاب النكاحات سئل الامام ستمس الاسلام الاورجندي عن ادعي علي
اخر عينا وقال كان هذا ملك ابي مات وتركه ميراثا لي ولفلان وسمي عدد الورثة
الا انه لم يبين حصة نفسه هذه الدعوي صحيحة منه ولكن اقال اليه المطالبة بالتسليم
لا بد وان يبين حصته ولو كان بين عدد الورثة بان قال ما قاي وترك هذا الفاسق
ميراثا لي ولجميع سواي وحتى منه كذا وطالبته بتسليم ذلك لا يقع منه الدعوي
ولا بد من بيان عدد الورثة كذا في الوجيز اذا ادعى الرجل دارا ميراثا من ابيه وامه ولم
يذكر اسم المورث ونسبه حكم عن شيخ الاسلام الاورجندي انه لا يقع دعواه كذا في المحيط
وفصل القضاة في الموارث لو ادعى عينا في يد انسان انه له لما ان صاحب الدار اقر
به له وادعى عليه ذراهم وقال في دعواه له عليه الف درهم لما اقر به اقرت بها
له او قال ابتداء ان هذا الرجل ان هذا العبي لي واقرت له عليه كذا من الدراهم
لا يقع هذه الدعوي على قولنا مائة المشايخ كذا في خزنة المفتين نقلنا عن الوجيز
ذكر الصدر الشهيد في الباب الثاني والخمسين من شرح ادب القاضي المدعي لو ادعى
انه اقرت هذا الشيء في يده بالتسليم الي ولم يدع انه ملكي فامة القضاة على انه
ليسمع وبإيمانه بالتسليم اليه هكذا في الفصول العمانية اجمعوا على انه لو قال هذا
العبي ملكي وهكذا اقره صاحب الدار وقال له عليه كذا وهكذا اقره المدعي عليه
انه يقع الدعوي ويسمع البينة على اقارها كذا في الوجيز وفي هذه الفتوة
لو انكر هل يحلف على اقارها الفتوي على انه لا يحلف على الاقرار وانما يحلف على
المالك كذا في الفصول العمانية وكذا لا يقع دعوي المال بسبب الاقرار لا يصح
دعوي النكاح ايضا بسبب الاقرار كذا في خزنة المفتين ولو قال في الدعوي
ان صاحب الدار قال هذا العبي لي يسمع ذلك منه لان هذه دعوي الهبة
والهبة بسبب الملك كذا في الوجيز اختلفوا هل يقع دعوي الاقرار
من طرف الدفع حتى لو اقام المدعي عليه بينة ان المدعي اقرت له على
المدعي عليه واقام بينة ان المدعي اقرت ان هذا ملك هذا المدعي عليه هل
تقبل عاينهم على انه يقع دعوي الاقرار من طرف الدفع هكذا في الفصول
العمانية الباب الثاني والثلاثين في المحرم وفيه ثلاثة فصول
الفصل الاول في الاستخلاف وانكول الاستخلاف يحتاج الى معرفة
اليمين وتفسيرها وركبها وشروطها وحكمها اما تفسيرها فاليمين عبارة عن
القوة والقدرة ومعنى القدرة هو ان يتقوى الخالف في نكارة بان يدفع دعوي
المدعي لحي او ما ركبها فذكر اسم الله تعالى مقدورا ما خروا ما شرطها انكار
المنكر واما حكمها انقطاع الخصومة وانفعال المشاورة منها حتى لا يسمع
دعوي المدعي بعد ذلك اذا لم يكن له بينة قال الحسن بن زياد عن ابي حنيفة
رضه الله اذا شك الرجل فيما يدعي عليه فنبغي له ان يرضي خصمه ولا يتجمل
بيمينه ويصلحه وان كان في شبهة بنظر ان كان الكير لايه ان دعواه حتى فلا

على قول المصنف الثاني في اليمين

يسعه ان يحلف وان كان الكبر رايه ان دعواه باطل يسعه ان يحلف هكذا في محط
المرحبي الاستحلال في يجري في الدعوى الصالحة دون فاسدتها كذا في الفصول
العادية الدعوى سال المدعي عليه عنها فان اقر وانكر فبرهن المدعي قضي عليه
والحلف والاحلف بطلية كذا في كذا الرقاق اذا توجهت اليه على المبكر ان
شا حلفا ان كان صادقا وان شافري بسنه بالمال كذا في محط المرحبي لو حلف
بطلب المدعي بسنه بان يدعي القاضى من غير استحلاف القاضى فهذا التمس
بالحلف لان التحليف حق القاضى كذا في القصة وهكذا في البحر الرائق قال
ابو يوسف رحمه الله اربعة اشياء يستحلف القاضى الحضم قبل ان يسأل المدعى
ذكر الشفع اذا طلب من القاضى ان يفتي بالسنة بملكه بالله لقد طلبت الشفع
حيث علمت بالشرا وان لم يطلب المشتري ذلك وعنده ابي حنيفة ومحمد رحمهما
الله لا يستحلف الثاني البكر اذا بلغت فاخترت الفرقة وطلبت التفريق من
القاضى فيستحلف بالله لقد اخترت الفرقة حتى بلغت وان لم يدعه الزوج الثالث
المشتري اذا اراد الرجوع بالعبد يحلفه القاضى انك لم تعرض بالعبد ولا عرضت
على البيع منذ رايته الرابع المرأة اذا سالت من القاضى ان يفرض لها النفقة
في مال الزوج القاضى يحلف بالله ما اعطاك نفقتك حتى خرج ويجب
ان يكون مسيلة النفقة في قولهم جميعا كذا في الفصول العادية وفي الاستحقاق
يحلف المسخف بالله ما كنت ولا وهيت ولا تصدقت عند ابي يوسف وعندها
لا يحلف بدون طلب الحضم هكذا في الخلاصة والوجه للمردى وجميعوا
علي ان من ادعى ديناً على مكيته يحلف من غير طلب الوصي والوارث بالله
ما استوفيت دينك من المدين المبت ولا من احد اياه اليك عنه ولا يقضي
لكن قابض بآخر ولا ابراته منه ولا شيا منه ولا احلت بذلك ولا بشي
منه على احد ولا هكذا به ولا ينبغي منه رهن كذا في الخلاصة لا يحلف مع
وجود البرهان الا في مساقط الاول يحلف مرعي الدين على المبت اذا برهن
ولا حضورية لدعوى الدين بل في كل موضع يدعي حقا في الزكاة واشته بالينة
فانه يحلف من غير طلب حقه انه ما استوفى حقه وهو مثل حقوق الدفاني
يحلف من غير دعوى الثاني المسخف للبيع بالينة المسخف عليه
تحليف بالله ما باعه ولا وهبه ولا تصدق به ولا حرجت العبي من ملكه
الثالث يحلف مدعي الايق مع البينة بالله انه باق على ملكه الى الان
لم يخرج ببيع ولا هبة كذا في البحر الرائق واذا قال المدعي في شهود حضور
في المصرو طلب حلفه لم يحلف عند ابي حنيفة ولكن يقال حضم اعطه كقبلا
تفكك ثلاثة ايام ليلا يقبض فيسقط حقه المدعي ويجب ان يكون الكفيل ثقة
معروف الدار حتى يحصل فائدة بالتكفيل كذا في الثاني وان قال او قال شهودي
عيب او مرضي خلف المدعي عليه وقال مشاجرا اذا قال المدعي شهودي عيب
او مرضي انما يحلف المدعي عليه اذا لعن القاضى امينا من امانته الى محلة الشهود
الذين ساهم المدعي حتى يسأل عن الشهود فان اخرجوا لم يعب او مرضي خلفه

اما بدون

اما بدون ذلك لا يحلف على قول من لا يري الاستحلاف اذا كان له بينة حاضرة
في المعركة في المحبط واذا نكل المدعي عليه عن البي قضي بالمال للمدعي على المدعي عليه
نسب النكول عندنا ولا بد ان يكون النكول في مجلس القضاء هكذا في الثاني ولا يبرد
اليمن على المدعي كذا في الهداية ويستغنى للقاضي ان يقول له انما عرض عليك اليمن
ثلاث مرات فان حلفت والا فقصت عليك بما ادعي فاذا كرر العرض عليه ثلاث
مرات قضي عليه بالنكول كذا في الثاني وهذا التكرار ذكره الحضا في زيادة الاحتياط
والمباقة في بلاد العذر كما في المذهب انه لو قضى بالنكول بعد العرض مرة جاز هو الصحيح
والاول اولى كذا في الهداية ولو عرض عليه اليمن ثلاث مرات في ما يحلف وقضي عليه
بالنكول ثم قال انما احلف لا يلتفت اليه ولو قال انا احلف قبل ان يقضي عليه بتلك
منه ويستترط ان يكون القضاء على فور النكول عند بعض المشايخ وغير قول الحضا
لا يشترط وعليه الفتوى كذا في الفصول العادية ولو ان القاضى عرض عليه اليمن
في المرة الاولى فقال لا احلف ولا تعرض عليه في المرة الثانية قال احلف فاراد ان
يحلفه فقال له قل بالله تعالى فقال لا احلف ثم عرض عليه اليمن ثانيا فقال لا احلف
فان القاضى يقضي عليه ويجب كل ذلك عليه ولو ان المدعي عليه بعد عرض القاضى عليه
اليمن مرتين استعمله ثلاثة ايام ثم جاء بعد ثلاثة ايام وقال لا احلف فان القاضي
لا يقضي عليه حتى تكمل ثلاثة ويستقبل عليه اليمن ثلاث مرات ولا يقضي
نكوله قبل الاستمالة كذا في فتاوى قاضي خان ثم ان النكول قد يكون حقيقا كقوله
لا احلف وقد يكون حكما بان سكت وحكمه حكم الاول كما علم انه لا فسخه من طرش
وخبر هو الصحيح كذا في الثاني ولو سأل القاضى عن دعواه فسكت ولم يحسم
وكما كالمه القاضى قضي له بحقه والقاضي يامر المدعي ان يأخذ منه كقبلا حتى يسأل
عن قصته وحاله قبل به افة تمنع السمع والكلام فان طرأ له افاقة به واعاده
الي مجلس القاضى فادعي وهو سالت فالقاضي يعرض عليه اليمن ثلاثا فيقضي
عليه بالنكول ولو قال لا اقر ولا انكر لا يحلفه وبحسه عند ابي حنيفة رحمه الله وعندها
يجعل منكر كذا في محبط السمع حتى وان علم القاضي ان بلسانه افة بان علم انه اخرس
بامر ان يجب بالاشارة ويعمل به بالاشارة بالاقراء ثم الاقرار وان اشار بالانكار وعرض
عليه اليمن فان انكاره الاجابة كان يمنا وان اشار بالا لا يكون نكولا فيقضي عليه بالنكول
كذا في الخبر ان ادعى رجل على امرأة انه تزوجها وانكرت المرأة ذلك او ادعت المرأة
النكاح وانكر الرجل او ادعى الرجل بعد الطلاق وانتقضا العدة انه كان راجعها في العدة وانكرت
المرأة او ادعت المرأة ذلك وانكر الزوج او ادعى الزوج بعد انقضاء مدة الاملا انه كان
في البها في العدة وانكرت المرأة او ادعت المرأة ذلك وانكر الزوج او ادعى على مجهول
انه عبده او ادعى المجهول عليه ذلك واختصا على هذا الوجه في ما القفاة او وما
المولاة او ادعى على رجل ان المدعي عليه ولده او والده او ادعت المرأة على مولاها انها
ولدت منه هذا الولد او ادعت انها ولدت منه فسلما وقد مات الولد وانما ولد له عند
ابي حنيفة رحمه الله لا يستحلف المنكر في هذه المسائل السبع وعندها يستحلف وانما
نكل يقضي بالنكول كذا في النهاية وكذلك لو كانت الدعوى في الرضا بالنكاح او في الامر بالنكاح

أنظر

علي قول المعص الفصل الثاني

وله اشارة مع وفقة يومر بالاشارة لم يجب وبما مل معه كما يفصل مع الاخر كما في الخبر
 اذا ادعى ديناً ولم يذكر له سبباً على الحاصل بالله ما عليه ولا قبلك هذا
 المال الذي ادعاه وهو كذا او كذا ولا شيء منه وكذا اذا ادعاه ملكاً او حقاً في عاين
 حاضراً مطلقاً ولم يذكر له سبباً على الحاصل فحلف بالله ما هذا العيني لفلان
 ابن فلان ولا شيء منه في حق الملك والحق احصاها كذا في المحرط وان ادعى عليه
 بسبب الغرض او بسبب الشراء او ادعى ملكاً بسبب البيع او الهبة او ادعى غصباً
 او عارية يستحق عليه حاصلاً الدعوى في ظاهر رواية اصحابنا رحمهم الله ولا يستحق
 على السبب حتى لا يستحق ما استقرضت منه هذا المال ما غصبت ما اودعك
 ما اشتريت منه هذا العيني وكذا ما كتبت منه هذا المبرع سوا عرض المبرع عليه او لم
 يعرض الا انما سوي الوديعة بحلفه بالله ما له عليك ولا قبلك للمال الذي يدعي
 ولا شيء منه وفي الوديعة بحلفه بالله ليس بي يدك هذه الوديعة التي يدعي ولا شيء
 منه ولا له قبلك حتى منه لان المدعي لو كان استهلك الوديعة او دل سارقاً عليها
 لا يكون في يده ويكون منها ما لها فحلف على نحو ما قلنا كذا في فتاوي قاضي خان
 ثم التفت على الحاصل هو الاصل عند ابن حنيفة ومحمد اذا كان شيئاً يرتفع بواقع
 واذا كان فيه ترك النظر للمدعي فحلف على السبب اجماعاً وذلك بان له
 تدعى مستوفية نفقة والزوجه من لا يراها او ادعى شفعة بالحوار والمشتري ممن
 لا يراها بان كان شافعياً كذا في الكافي وعن ابي يوسف ان المدعي اذا ادعى مالا مطلقاً
 حلف على المال وان ادعى مالا بسبب حلف على المال بذلك السبب بالله
 ما استقرضت منه هذا المال او بالله ما غصبت منه هذا المال او نحو ذلك
 الا ان يعرض المدعي عليه للقاضي فيقول لا تخلفني على هذا الوجه فان الرجل قد
 يستقرض مالا ثم لا يكون ذلك المال عليه عند الدعوى بان رده او ابراه منه فاذا عرض
 على هذا الوجه حلف بحلفه على الحاصل وبه اخذ قيس المشايخ وقال سفيان
 الا يمين الحاكمين ينظر في جواب المدعي عليه ودعوى المدعي انكر المدعي عليه
 الاستقراض والغصب فقال ما استقرضت منه شيئاً ولا غصبت منه شيئاً بخلاف
 علي السبب بالله ما استقرضت وان قال المدعي عليه في الجواب ليس لي على هذا المال
 الذي يدعي ولا شيء منه حلف على الحاصل بالله ما له عليك ولا قبلك هذا
 المال الذي يدعي ولا شيء منه قال رحمه الله وهذا هو احسن الاقاويل عندنا
 وعليه اكثر القضاة رحمهم الله كذا في فتاوي قاضي خان وان كان سبباً لا يرتفع بواقع
 فالتحليف على السبب بالاجماع كالعبد المسلم اذا ادعى العتيق على مولاه بخلاف الامه
 والعبد الكافر لانه يتكرر الرق عليها بالردة والحق وعليه بنقض العهد والحقاق
 ولا تنكر على المسلم كذا في الهداية المشتري اذا ادعى الشراء فان ذكر نقد الثمن لم يحلف
 المدعي عليه بالله ما هذا العبد ملك المدعي ولا شيء منه بالسبب الذي ادعاه ولا يحلف
 بالله ما هذا العبد رقيق المشتري هذه المسألة ما ثبتت كذا في الفصول العادية وان شأنا
 بحلفه بالله ما ينكر وبين هذا بيع قائم الساعة فيما ادعى او قال بالله ما هذه
 انما رتب هذه الساعة بما ادعى من الثمن او بالله ما هذا البيع الذي ادعى عليك

في هذه الدار كما في الساعه بهذا الثمن على ما ادعى وان شأنا حلفه ما عليك تسليم
 هذه الصبغة اليه بهذا البيع الذي يدعي سوا عرض المدعي عليه القاضي اولى بقرينة هذا
 في شرح ادى القاضي للحلف وان لم يذكر المشتري نقد الثمن يقال له اخضر الثمن
 فان اخضر الثمن يستحلف القاضي بالله ما عليك قبض هذا الثمن وتسليم هذا
 العبد من الوجه الذي ادعى وان شأنا حلفه بالله ما ينكر وبين هذا سرقاً يبرئ
 الساعة كذا في الفصول العادية وكذا ادعى البائع البيع وانكر المشتري ان ادعى له
 سلم المبيع ولم يقبض الثمن يحلف المشتري بالله ما قبلك هذه الدار والتمنح وان ادعى
 ان لم يسلم المبيع ولم يقبض الثمن يحلفه بالله ما هذه الدار لك ولا الثمن الذي سماه
 عليك كذا في محيط السير حتى ويستحلفه على العيني والثمن جميعاً كما في دعوى الشراء
 كذا في الفصول العادية ويستحلف في النكاح ما ينكر كما في قائم في كذا
 في الهداية اذا دعت النكاح والصدوق في ظاهر الرواية عنها يحلف على
 الحاصل بالله ما هذه امرتك بهذا النكاح الذي تدعي وتلكها عليك هذا الصداق
 الذي ادعت وهو كذا وكذا ولا شيء منه وان كان المدعي هذا الرجل ليستحلف
 المرأة بالله ما هذا زوجك على ما تدعي كذا في فتاوي قاضي خان ادعت على زوجها
 فطلقة رجعية يحلف بالله ما هي طالق منك الساعة ودعت البائن فبني
 طاهر الرواية بالله ما هي بائن منك الساعة بواحدة او ثلاث على حسب
 الدعوى او بانه ما طلقته البائن او الثلاث في هذا النكاح المدعي ولا يحلف
 ما طلقته ثلاثاً مطلقاً كذا في الوخير للمكر دعي وكذا كذا لم تدع المرأة ذلك
 ولكن شهر عند القاضي ساكناً وهو واحد او حياً عنة من العساق بذلك لان
 حرمة العرج حق الشرع فكان على القاضي الاحتياط في مثله بالاستحلاف
 كذا في المحيط ادعت انها سائلة الطلاق فتألفها امرتك بيدك فاختارت
 بذلك التقوية نفسها وحرمت عليه فانكر الزوج الامر والاختيار لا يحلف
 على الحاصل بخلاف ويحلف على السبب ويحلف طاقه له ويحلف بالله
 ما جعلت امرها به ما منذ اخر تزوج تزوجت بعد سواها الطلاق ولا
 علمت انها اختارت نفسها بذلك التقوية في مجلس التقوية كذا في الوخير
 للمكر دعي وان اقرب الامر وانكر اختارها نفسها بحلف الزوج بالله ما فعلت
 انها اختارت نفسها في مجلس الامر الذي ادعت وان اقرب الاختيار وانكر
 الامر تحلف بالله ما جعلت امر امرتك هذه بيدها فلو ان اختار نفسها
 في ذلك المجلس كذا في الفصول العادية امرأة ادعت على زوجها انه ال منها
 ومضت مدة الابلا ووقفت الفرقة بينا وطلبت من القاضي بحلفه وقالت
 للقاضي انه من يري ان المؤي يوقف بعد الاربعة الا شهر فيحلف انها ليست
 بباين منه ولا يحث بحلفه القاضي على السبب بالله ما قلت لها والله
 لا افتر بك من كذا على ما ادعت وان ذكر عيا اليمين ابانها منه بتطبيق
 نظرهما وان كان فيه احتمال الضرب بالزوج كذا في محيط السير حتى فان اقر
 الزوج بالابلا فادعى انه فالبها في المرة وانكرت هي البها في المرة والقول

قولها مع اليمين وتختلف على الحاصل عند محمد رحمه الله فتختلف بالله ليست بامارة
 له اليوم باليمين الذي يدعي ولا تخلف بالله لم يبي اليك قبل معنى الاربعة الا شهر قال والا حوط
 علي قوله ان يرد في اليمين فتختلف بالله لم يبي اليك في الاربعة الا شهر في النكاح الذي يدعيه
 الزوج كذا في المحيط لو اختلفت من زوجها بغيرها ومحمد الزوج والقول قوله وتختلف
 على الحاصل على الاظهر وعند أبي يوسف علي السبك في خزانة المفتين امرأة ادعت
 علي زوجها انه حلف بطلاقها ثلاثا ان لا يدخل هذه الدار فانه قد دخلها بعد اليمين
 ان اقرب اليه والدخول جميعا فتدفع بالطلاق وان انكر اليمين والدخول في ظاهر الرواية
 يخلف علي الحاصل بانه مله هذه المرأة بيمين منك بثلاث فطلقات كما ادعت وان
 اقرب اليه وانكر اليمين بالدخول بعد اليمين بخلاف بالله ما دخلت هذه الدار
 بعد ما حلفت بطلاقها وان اقرب بالدخول في ذلك الزمان وانكر اليمين يخلت بالله
 ما حلفت بطلاقها ثلاثا ان لا يدخل الدار قبل ان يدخلها كذا في فتاوي قاضي خان وكذلك
 علي هذا الفتاوى اذا ادعي المدة والامه علي المولى انه حلف بطلاقها ثلاثا ان لا يدخل هذه
 الدار وانه دخلها الا ان يعرف المولى والزوجة في ذلك بشي فيستخلف بالله ما هذه المرأة
 طالق منك ثلاثا بهذه اليمين التي ادعت ولا هذه الامه خيرة بالادعت من يميك فاذا
 حلف علي ذلك فتدفع اليه غير ما يرد كذا في شرح ادب القاضي للحضاني لو ادعي الي
 او دعت عندك كذا فتدفع او دعت مع فلان اخر فلا رد كله اليك بخلاف المدعي عليه
 بانه ان رد اليك ليس بواجب عليك فاذا حلف ان تدفع كذا في خزانة المفتين
 عقيب جارية وغيبتها فبرهن المالك علي انه غضب منه جارية فانه يحبس بها
 حتي تنجي بها ويرد لها علي المالك وهذه الدعوي صحيحة مع قيام الجملة للضرورة
 وان لم يكن للمالك بينة بجلته بالله ما لهذا عليك جارية ولا قيمتها وهو كذا درهما
 والا قل من ذلك كذا في الوجهين للكردي وفي الاجارة والمزارعة والمعاملة بخلاف
 بالله ما بينك وبينه اجارة في هذه الدار قيمة او مزارعة في الارض قائمة لازمة اليوم
 الي الوقت الذي ادعاه بهذا الاجر الذي سماه كذا في محيط الشرح وان ادعي المدعي
 اجرة الدار ومحمد المدعي عليه يستخلف القاضي بالله ماله فذلك هذا الاجر الذي سمي
 من اجارة هذه الدار لهذا الوقت الذي ادعي انه اجرها منك قالوا وان شا القاضي حلفه
 بالله ماله فذلك هذا الاجر الذي سمي بهذا السبب الذي ادعاه او من هذا الوجه الذي
 ادعاه كذا في المحيط لو ادعي الكفالة بمالا او بغيره حلف عليه حاصلا الدعوي ولكن انما يخلفه
 او ادعي كفالة صحيحة معجزة او معلنة بشرط متعارف وذكر ان الكفالة باذنه او ذكر
 اجازته لتلك الكفالة في مجلس تلك الكفالة اما بدون ذلك لا يكون مريعا كفالة صحيحة
 فلا ترتب عليه التخلف واذا حلفه بخلافه بالله ماله فذلك هذه الالة بسبب هذه الكفالة
 التي تدعيها حتي لا يتناول كفالة اخرى وكذا اذا كانت كفالة بغير حلفه بالله ماله فذلك
 هذا الثوب بسبب هذه الكفالة وفي النفس يقول بالله ماله فذلك يشتم نفس فلان بسبب
 هذه الكفالة التي يدعيها كذا في الفصول العارضية لو ان رجلا ادعي علي رجل انه اشترى
 دارا بحسب داري واني شفعيها بداري واراد استخلفه القاضي علي السبب
 بالله ما اشتريت هذه الدار التي سماها وحدودها كذا وكذا ولا شيامن وان اقرب المدعي عليه

بعتة

بالشرا

بالشرا والجوار الا انه يقول الشفع لم يطلب الشفعة حين علم بالشرا وقال الشفع
 لا بل طلبت والقول قول الشفع مع اليمين واذا كان القول قول الشفع مع اليمين اذا طلب
 المشتري من القاضي يمين الشفع فان القاضي يخلفه بالله لقد طلبت شفعة هذه الدار حين
 بافك شرا هكذا شهدت علي ذلك بحضرة احد المتبايعين او الدار هكذا ذكر في كتاب الاستخلاف
 لكن هذا التمايم يتم اذا ادعي المشتري انه باعه الشرا وهو بين ملام من الناس اما ان المر
 كان عنده من اشهره لم يتطل شفعته بترك الاشياء والتمال فاذا بذلك حلفه بالله
 لقد طلبت الشفعة حين علمت بالشرا او خرجت الي الشهود حين قدرت وطلبتها بحضرة
 احدا المتبايعين او الدار واشهدت علي ذلك واذا ادعي الشفع انه باعه الحبر لم يلا
 وانه طلب الشفعة واشهدت عليها حين اصبح حلفه القاضي بالله ما بافك الا في الوقت
 الذي يدعي وقد طلبت الشفعة واشهدت علي ذلك حين اصبحت كذا في المحيط والمخيرة
 بخلاف البورغ في حق اختيارها بنفسها بئزلة الشفع في طلب الشفعة ولا يستخلف
 علي اختيارها نفسها نظرا لاختلاف الشفع علي طلب الشفعة فان قلت للمخاض
 قد اخترت نفسي حين بافك او قلت حين بافك طلبت الشفعة العشرة قبل توليها
 مع اليمين وان قلت بافك امس وطلبت العشرة فلا يتقبل قولها ويحتاج الي اقامة البينة
 والجواب في الشفعة هكذا الا ان الشفع طلبت حين علمت بالقول قوله ولو كانت
 علمت امس وطلبت كلف اقامة البينة ولا يتقبل قوله هكذا في الفصول العارضية وان
 ادعي علي رجل انه كسر ابريقا من العقصة واحضر الابريق او ادعي انه صب الحام في طعامه
 وافسده ان اقرب المدعي عليه بذلك يحضر صاحب الابريق والطعام انما استهلكه كذا ذكر
 ولا شمله وان شادفع له الابريق والطعام وصحته قيمة الابريق من خلاف الحنسي
 وصحته مثل ذلك الطعام وليس له نقيرين المتقضان فان انكر المدعي عليه حلفه القاضي
 علي قيمة الابريق وعلي مثل الطعام فان قال المدعي ان هذا المدعي عليه ممن يقول لا يجب
 الضمان وانما يجب التقضان فان القاضي يخلفه علي السبب بالله ما فعلت حامي ادعاه المدعي
 كذا في فتاوي قاضي خان ولو ان رجلا ادعي علي رجل انه خرق ثوبه واحضر الثوب الي القاضي
 معه واراد استخلافه فان القاضي لا يخلفه علي السبب بالله ما خرق ثوبه لكن يتطل القاضي
 في الخرق لان من الخرق ما يوجب التقضان من غير حيا ويحوان يكون الخرق بسبب
 حتي اوجب التقضان من غير حيا يقوم الثوب صحيحا ويقوم متخرقا فيصنعه ذلك
 التقضان ويخلفه علي الحاصل بانه ماله عليك هذا التقضى من الداهم التي ادعي فان
 حلف بري وان تلك الزمة ذلك هذا ان كان الثوب حاضرا وان لم يكن حاضرا فما المدعي
 فقال ان هذا خرق ثوبك فان القاضي يقول له كم نفق هذا الخرق ثوبك سمع حتي
 ا حلفه لك عليه هذا اذا كان الخرق بسبب كذا في شرح ادب القاضي للحضاني وهو الصحيح
 هكذا في المحيط وان كان الخرق فاحشا يوجب جميع قيمة الثوب فان القاضي يخلفه علي
 السبب بالله ما فعلت كذا وكذا ادعاه المدعي متفسرا فطر المدعي وان كان قيمته
 اضرار بالمدعي عليه هكذا في شرح ادب القاضي للحضاني للصدر الشهيد ولو ان رجلا
 ادعي انه هدم حائطه او كسره وبني قدر الحائط وموضعه وبين التقضان وطلب
 التقضان حلفه القاضي علي الحاصل بالله ماله عليك هذا التقضى من الداهم ولا شيء

منها كذا في فتاوي قاضي خان هكذا ذكر الحنفية وقال سمس الامية الحلواني
ينبغي للقاضي ان يجلفه على السب ولا يجلفه على الحاصل هو الصحيح كذا في المحيط وان
ادعى رجل على رجل انه ذبح شاة او ثبارة او فتاعه عبيده فقامت من عنده ذلك
او عينا دابة له او جني على شيء من ماله فنقض ذلك الشيء وليس ذلك بحاضر فان
القاضي يقول كم نقصان ذلك فاذ عرض ذلك حلفه على الحاصل ولا يجلفه على السب
اضرار بالمدعي عليه وليس في التحليف على الحاصل اضرار بالمدعي هكذا في شرح
ادب القاضي للحنافى رجل ادعى على رجل انه وضع على حائطه خشبا او اجري
على سطحه متا او في داره مبرا او ادعى انه فتح في حائطه بابا او بني على حائطه بناء
او ادعى انه رمى الزنا او الزبل في ارضه او دابة ميتة في ارضه او عرس شجرة
او ما يكون فيه فساد الارض فضا حب الارض يحتاج الى دفعه وتقله ونقصه دعواه
بان بين طول الحائط وعرضه وموضعه وبين الارض بذكر الحدود وموضعها فاذا صح
دعواه وانكر المدعي عليه يستخلف على السب ولو كان صاحب الحائط هو المدعي فقدم
صاحب الحائط الى القاضي وقال كان لي على حائط هذا الرجل خشب فوقه او قلعة لا عبده
وان صاحب الحائط متعني عن ذلك لا يسع دعواه مالم يسمع ونقصه الدعوي
بان بين موضع الخشب وان له حق وضع خشبة او خشبتين او ما تشاء ذلك
وبين غلط الخشب وخفتها فاذا صح الدعوي وانكر المدعي عليه يجلفه القاضي على
الحاصل بالمدعي ما لهذا في هذه الحائط وضع الخشب الذي يدعي وهو كذا وكذا في موضع كذا
من الحائط في مقدم البيت او موخره حق واحب له فاذا انكر الزعم القاضي حقه ولو ادعى
رجل على غيره انه حفر في ارضه حفرة اضر ذلك بارضه وطلب النقض فان بين موضع
الارض وحدودها ومقدار الحفرة والنقصان بجلفه القاضي على الحاصل بالمدعي ماله
عليك هذا الحق الذي يدعيه ولا يجلفه على السب كذا في فتاوي قاضي خان وان ادعى
مسيل متا او طريقا في دار رجل بجلفه على الحاصل بالمدعي ماله هذا الحق الذي ادعاه
في هذه الدار التي في يده كذا في محيط السرخسي اذا ادعى رجل على رجل انه قتل بنيا
له عمدا او عبدا او وليا بالمدعي نفسه او ادعى القصاص لنفسه او ادعى انه قطع
يده عمدا او قطع يدا بن صغير له عمدا او ادعى سبعة او جراحة يجب فيها القصاص وانكر
المدعي عليه كان له ان يستخلف في كيفية التحليف في القتل روايتان في رواية
يستخلف على الحاصل بالمدعي ماله عليك دم ابنه فلان ولادم عبده فلان ولادم ولته
ولا قبلك حق نسب هذا الدم الذي يدعي وفي رواية يجلف على السب بالمدعي
ما قتل فلان بن فلان ولي هذا عمدا وفيما سوي القتل من القطع والشدة ويخونك
يجلف على الحاصل بالمدعي عليك قطع هذه اليد والذراع فذلك حق بمسبها وكذلك في الشجج
والجراحات التي يجب فيها القصاص فان حلف بري وان تكلم بالقتل ينقض عليه بالدية
عند ابو يوسف ومحمد رحمهما الله وعند ابو حنيفة رحمه الله يجلس حتى يجلف او يقر
كذا في فتاوي قاضي خان وان ادعى انه قتل ابنه خطأ او وليا له خطأ او قطع يده خطأ او شجج
خطأ او ادعى عليه شيئا يجب عليه فيه دية او ارش يستخلفه بالمدعي ماله فلان عليك هذا
الحق الذي ادعى من هذا الوجه الذي ادعى ولا شيء منه ويسمي الدية والارش عند

اليامين

اليامين وقال ابو يوسف رحمه الله كل حق يجب على غير المدعي عليه مثل القتل
خطأ والحياة التي يجب بها الارش فانه يستخلف بالمدعي ما قتل ابن فلان
وحق الشجة بالمدعي ما شجج هذه الشجة وكل جناية يجب بها الارش والدية
عليه يستخلف على الحاصل كذا في شرح ادب القاضي للمصنف لا يشهد وان كان
دعوي الجناية على العبد فان كانت في النفس وكانت عمدا فالحصن في ذلك العبد
فيستخلف العبد وان كانت خطأ فالحصن هو المولى فكان اليامين عليه ولكن
جلف على العلم وان كانت فيما دون النفس والحصن في ذلك المولى عمدا كانت
او خطأ فيحلف المولى ولكن جلف على العلم هكذا في المحيط ان وقع الدعوي
على فعل المدعي عليه من كل وجه بان ادعى عليه انك سرق هذا العبد مني او
او غصبت يستخلف على الثبات وان وقع الدعوي على فعل الغير من كل وجه
يجلف على العلم حتى لو ادعى المدعي دينا على ميت بحضرة وارثه بسبب
الا يستخلف او ادعى ان ابائك سرق هذا العبد مني او غصبه منه جلف
الوارث على العلم حتى لو ادعى وهذا مذهبنا كذا في الذخيرة قال الحلواني
هذا الاصل مستقيم في المسائل كلها الا في الدعي فانه اذا ادعى المشتري
ان العبد اتي وخوفا كان فارد المشتري تحليف البائع فانه يجلفه على الثبات
مع انه فعل غيره وانما كان كذا كذا لا بالبائع من تسليم المبيع بما عمن العيوب
فالتحليف يرجع الى ما ضمن بنفسه فيحلف على الثبات ولا بد ان يكون الحلف
على فعل الغير على العلم اذا قال المشتري لا علم لي بذلك واما اذا ادعى العلم
فيحلف على الثبات الا يري ان المدعي اذا قال ان الودعة قبضها صاحبها
يجلف على الثبات وكذا الوكيل بالبيع اذا ادعى فنقض الموكل الثمن فانه يجلف
على الثبات بادعائه العلم بذلك كذا في التبيين وان وقع الدعوي على فعل المدعي
عليه من وجه وعلى فعل غيره من وجه بان قال اشترت مبيعا استأجرت متني
استقرضت متني يجلف على الثبات كذا في المحيط لو ان رجلا قدم رجلا الى القاضي
قائل يا ابا هذا توفي ولي عليه الف درهم فانه ينبغي للقاضي ان يسأل المدعي عليه
هل مات ابوه فان قال نعم سأل عن دعوي الرجل على ابيه فان اقر له بالدين على ابيه
يستوفي الدين من نصيبه وان انكر فاقام المدعي البينة على ذلك نقض
ويقتض بالدين ويستوفي من التركة لامن نصيب هذا الوارث وان لم يكن
له بينة على ذلك وارا داسخلاف هذا الابن يستخلف على العلم وهو قول
علمنا بان جلف بالمدعي ما تعلم ان فلان ابن فلان هذا علم ابيك هذا
الحال الذي ادعاه وهو الف درهم ولا شيء منه فان حلف انثني وان لكل
يستوفي الدين من نصيبه فان قال لم يصل الي من مبرك ان سني ان صدقه
المدعي فلا شيء له وان كذبه بجلفه على الثبات بالمدعي ما وصل اليه من مال
ابيه هذه الاثني ولا شيء منها فان نكل لزوم القضا وان حلف لا شيء عليه
هذا اذا حلفه على الدين او لا علم على الوصول فان حلفه على الوصول ولم
يكن المدعي حلفه على الدين فاراد ان يجلفه على الدين فقل لا الابن ليس على

بمن كان القاضي لا يقبل قوله ويجعله على العلم وإذا اراد ان يجعله على الدين أولا
 فقال لا ينبغي ان يجعل على الدين من غير ان يثبت على ديني فان صدق المدعي ومع هذا
 اراد استخلافه على الدين فله ذلك وان كذبه واراد استخلافه على الدين والوصول
 جميعا احتلف المشايخ فيه وقالوا عاينه يحلف مرتين مرة على الوصول على التثبات
 ومرة على العلم بالدين هذا اذا اقر وقال نعم اما اذا انكر ان يكون ابوه مات واراد
 القرض استخلافه على ذلك فقامت مشايخنا على انه يحلف مرتين مرة على
 الموت على العلم ومرة على الوصول على التثبات فان نكل حتى ثبت الموت
 يحلف على الدين على علمه فان حلف لم يكن عليه شيء وان نكل ثلثه هكذا في شرح
 ابن القاضى للحصاف في المصدر الشهيد رجل ادعى عينا في يدي رجل واراد استخلاف
 المدعي عليه فان قال المدعي عليه العيني في يدي بيمينه وعالم القاضي بذلك ولم
 يقر المدعي بذلك ولم يقر ولكن اقام المدعي عليه بيينة على ذلك ففي هذه
 الوجوه كلها الخلف على العلم يحلف المدعي عليه بالله ما تعلم ان عليك تسليم هذا
 العيني الى هذا العيني الى هذا المدعي وان لم يعلم القاضي حقيقة الحال ولا اقر المدعي
 بذلك ولا اقام المدعي عليه بيينة على ذلك فالقاضي يحلفه البيينة فان طلب المدعي
 عليه من القاضي ان يحلف المدعي ما وصل اليه من جهة الميراث فالقاضي يحلفه
 على ان علم بالله ما تعلم انه وصل اليه بالميراث فان حلف المدعي على ذلك اثنى الوصول
 الى المدعي عليه بجهة الميراث فيستخلف حفيد البيينة وان نكل صار مستدالا
 وصل اليه من جهة الميراث فيحلف المدعي عليه حينئذ على العلم هكذا في المحيط
 وان قال المدعي عليه وصل العيني الى يدي بالشرا او بالهبة او بالصدقة من جهة
 فلان يحلف على التثبات بالله ما عليك تسليم هذا العيني الى هذا المدعي وان كان
 المدعي عليه يدعي لنفسه مطلقا ملكا مطلقا يحلف على التثبات ايضا كذا في الذخيرة
 رجل في يده عبد جازل وادعاه واقام البيينة انه عبده والذي في يده العبد
 يدعي انه اشتراه من رجل اخر وسلم الى المدعي المبيع فعلى ظاهر الرواية يحلف
 المدعي على الحاصل بالله ما هذا العيني لذي اليد هكذا في المحيط رجل اشترى من رجل
 جارية او غيرها ثم ادعى رجل عليه انه اشترىها من البايع قبل ان يشتريها منه
 فانه يحلف صاحب البعد على علمه على السبب بالله ما اشترى هذا الرجل اشترىها
 من البايع قبل ان يشتريها هذا مستدالا في محيط السرحي عن المدعي على القاضي
 وقال الرجل قد يشتري شيئا ثم يتفقد البيع شيئا باقالة او غيره والبيينة
 ان يقر بخلافه ان يلزمه شيء فالقاضي يحلف المدعي عليه بالله ما يعلم ان يشتريها
 شرا قايما الساعة في هذه الجارية حكمي عن القاضي الامام كثر الاسلام على
 السعدي رحمه الله انه قال تمام النظر في ان يجعله بالله ما هذا الشيء لهذا
 المدعي من الوجه الذي يدعي ثم ما ذكرنا ثانيا على قوله ان يقر بيمينه الله
 كما على ظاهر الرواية فالخلف على الحاضل على كماله على ما مر كذا
 في المحيط لو كان الرهن في يد المدين فالتقاضي بل اخره فطالبه المدين بالدين

هنا

ان

امر بدفع

امر بدفع مدين المال الى المدين فان ادعى الراهن هلاكه وانكروا المدين حلف على التثبات
 بالله ما هلك ولو كانا وضعي الرهن على يدي عدل واختلفا في الهلاك حلف المدين
 على العلم كذا في الفصول في القامدية او دعي دابة عند رجل فركبها المستودع ثم هلك
 الدابة فقال المستودع هلكت بعد ما نزلت عنكم وقال المودع لا بل هلكت قبل النزول
 فالقول قول المودع موبين ثم كيف يستخلف المودع قال ولعلك على العلم بالله ما تعلم
 انها هلكت بعد النزول كذا في محيط السرحي اذا اشترى الرجلان على ان ما اشترى بكذا
 اليوم او هذا الشهر او هذه السنة وحضا صفا من التجارة وقتا اولم يوقتا هذه
 الشركة جارية فان قال احدهما اشترت متاعا فهلك واراد ان يبيع شريكه بنصف
 الثمن ونكر الشريك الشرا فالقول قول الشريك مع يمينه فيحلف مستدالا بالله ما تعلم
 انه اشترى ذلك المتاع وكان الحاكم ابو محمد رحمه الله يقول يجب ان يزداد على هذا الخلف
 بالله ما تعلم انه اشترى ذلك المتاع على شركته كذا في المحيط ثم في كل موضع وجب اليمين
 فيه على التثبات يحلف على العلم لا يكون مقبلا حتى لا يتخفى عليه بالتكول ولا يستقط
 اليمين عنه وفي كل موضع وجب اليمين فيه على العلم في التثبات يعتبر اليمين
 حتى يستقط اليمين عنه ويقتضى عليه اذا نكل لان الحلف على التثبات كذا فيعتبر مطلقا
 بخلاف العكس كذا في التبيين الفصل الثالث فيمن
 يتوجه عليه اليمين ومن لا يتوجه ومن يحل له الاقدام على اليمين ومن لا يحل رجل ادعى
 على رجل ان المدعي عليه زوج ابنته فلانة منه وهي صغيرة فانكر الاب وطالب المدعي يمينه
 ان كانت الابنة صغيرة وقت الخصومة لا يستخلف الاب عند الكل ويستخلف المرأة
 على دعواه عندها كذا في فتاوى قاضي خان ولو ادعى على رجل انه زوج ابنته منه
 يستخلف المولي عندها وان كانت كبيرة كذا في الفصول القامدية ادعى على اخره الا واقام
 البيينة فقال المدعي عليه للقاضي حلف المدعي انه محقق وحلفه ان شهوده شهيد واحد
 بالحق لا يحلف وكذا في كل موضع كان يحلف في الشرح ولو اراد ان يحلف الشاهد بالله لقد
 شهد بالحق لا يحلف كذا في الخلاصة ولو قال المدعي عليه اني شاهد مقترامه است
 يشر ازيني كواهي كذا ابن محمد وملك منست واراد تخلف الشاهد والمدعي لا يحلف
 وكذا الشاهد اذا انكر الشهادته لا يجعله القاضي وكذا لو قال ابن شاهد ابن محمد و
 اراد عوي كذا است بر من يشر ازيني كواهي واراد تخلف الشاهد والمدعي لا يحلف
 وكذا لو طلب المدعي من القاضي ان يحلف المدعي عليه كذا ابن سو كذا راسن خوردي
 لا يحلف القاضي في ذلك هكذا في حزانة المفتين لا يمين على الاب فيما يدعي على
 ابنه الصغير كذا في محيط السرحي لو ادعى صبي في يد رجل انه له وقال
 ذوالبيد هي لابني الصغير فلان لا يستخلف المدعي عليه ولو استخلف فكل لا يصح
 تكوله فان قال المدعي ان هذا استهلكه داري باقراره لولده الصغير فيصير
 صامنا عند التكول فغيرها لا يستخلف وعلى قوله بعد رحمه الله يستخلف لان
 عند محمد القطار يميني بالفصل وقال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل
 باقراره لولده الصغير لا يستقط عنه اليمين وقال القاضي الامام ابو علي السفي
 اذا اقر لابي سقط عنه اليمين سواء كان الصغير اباه او غيره ولو قال المدعي

عدم
 على قول الحكم الفصل الثالث

عليه هذه الدار لا بني الكبير القاب فلان فهذا وما لو اقر بذكر لاجنب سوا
لا يسقط عنه الميراث فان حلف فكل يدفع الدار الى المدعي فان حضر القاب
بعد ذلك وصرفه كان له ان ياجد الدار لسبق اقراره وكذلك في الاقرار للزوجة
الصغير عند من لا يسقط عنه الميراث بحلف فان نكل يدفع الدار الى المدعي
واذا بلغ الصغير دعاه يدفع اليه هكذا في فتاوى قاضي خان ادعي الشفعة
بالجوار فقال القاضي للمدعي عليه ما ذا تقول فيما ادعي فقال هذه الدار لابني هذا
الطفل صحيح اقراره فان قال الشيع للقاتل حلف بالله ما انا شفيها فانه للحلفه
وان اراد الشيع ان يقيم السنة على الشرا كان الاب خصما ويسم السنة عليه كذا
في الفصول لا كذا دية كذا ادعي عندا في يد غيره فقال صاحب التدايه لفلان
القاب او دعيه ولم يقم سنة علي ما ادعي حتى صار خصما للمدعي كان المدعي ان
يستخلفه علي دعواه فان حلف برى عن الخصومة وان نكل قضى ما ادعاه المدعي
فان جاء المقر الاول كان له ان ياخذ الصدم من المدعي ثم يقال للمدعي انت علي خصومتك
مع الاول فان اقام سنة له اخذه منه وان لم يكن له سنة علي ذلك استخلف الاول
فان حلف برى عن خصومة المدعي وان نكل قضى عليه بالعبد للمدعي هذا اذا اقر به الاول
ونكل للمدعي بعد ذلك ولم يقل شي حتى استخلفه للمدعي ونكل وقضى به للمدعي ثم اقر
به للمدعي ثم اقر به للغير كما يقع اقراره ولا يضمن لذلك الغير شي كذا في المحيط
في يده جارية يقول او دعيها فلان القاب وبرهن فقال المدعي يا عني او دعيها
تعد الادعاء منك وانكره المدعي عليه حلف بالله ما عني او دعيها منك كذا في الجيز
للكرد ربي الصبي اذا كان محمورا ان لم يكن للمدعي سنة لا يكون له حق احضاره الي باب القاب
لان ما يوجه بحلف الميراث كانه لو نكل لا يفيق عليه بنكوله فان كان له سنة وهو يدعي
عليه الاستفلاك كان له حق احضاره لان الصبي يواخذ بافعاله والشهود يحتاجون
الي الاشارة اليه لكن يحضر معه ابوه حتى اذا الزم الصبي شيابومر الاب بالا دعيه من مال
كذا في محيط السرحين الصبي لما دون بحلف كالبالغ وبه ناخذ وكذا المكاتب والعبد التاجر
والعبد المحجور كالمأذون في انه يحلف ثم ان كان المال واجبا لسبب الاستفلاك يباع فيه
وان كان مالا لا يواخذ به الا بعد الفتق كدين النكاح بلا اذن المولى والكنانة كذلك يحلف
فان حلف برى وان نكل او اقر فبعد الفتق هكذا في الوجيز للكردي اختلاف

في الصك

في الصك وان الذي باسمه المال وكلني بنفسي هذا المال والخصومة فيه ان صدقه المدعي
عليه فها دعي يوم يدفع المال اليه ولم يكن ذلك فعلى القاب حتى لو حضر القاب
وانكر ذلك اجزا المال من المدعي عليه ويرجع علي الاخر كذا في فتاوى قاضي خان وان جحد
الدعوى كلها فقال المدعي للقاضي حلفه ان فان القاضي يكلف المدعي اقامة السنة
علي ما ادعي من اقرار الرجل بالمال ومن ثوبه اياه بيقين ذلك المال والشرط اقامة
السنة علي انه وكيل فلان ثبت كونه خصما فان اقام ثبت كونه خصما فبعد ذلك ان اقام
السنة علي المال تقبل وباجد المدعي المال ويكون هذا قضا على القاب حتى لو جحد وانكر
ذلك لم يكن له ان ياخذ ماله من المدعي عليه وان لم يكن سنة علي المال واراد استخلاقه
فان القاضي يحلفه بالله ما فلان بن فلان الفلاني ولا باسم علي هذا المال الذي سماه
فلان ابن فلان وهو الف درهم ولا اقل منها وان لم يكن للمدعي سنة علي التوكيل
وقال القاضي ان هذا المدعي عليه يعلم ان فلانا الذي باسمه المال قد وكلني بقتض
هذا المال فاستخلفه لي علي ذلك يحلفه بالله ما تعلم ان فلانا ابن فلان الفلاني وكله
علي ما ادعي فان حلف انكر الامر وان نكل صار خصما بالوكالة منكرا للمال واقام
المدعي السنة علي اقرار القاب له بالمال ولم يكن له سنة علي التوكيل فلا خصومه
منها فان طلب من القاضي ان يحلفه حلفه كقلنا فان حلف انكر الامر وان نكل
صار خصما بالوكالة منكرا للمال ولو اقر بالوكالة صرحا ادعي ضمن النكول
وانكر المال صار المدعي خصما في حق استخلافه علي المال واخذ ماله منه ولم يصر
خصما في حق الخصومة حتى لو اراد المدعي اقامة السنة علي المدعي عليه بالمال قيل
ان يحلف علي المال او بعد ما حلف لا يسمع ونظر هذا ما قاله اصحابنا لو ان رجلا
ادعي ان رجلا يتا له فلان سنة فلان الفلاني وكله بطلب كل حق له علي هذا
الرجل وان له عليه الف درهم فادعي المدعي عليه بالوكالة وانكر المال فقال المدعي المدعي
ان اقم السنة ان هذا المال عليه لم يكن خصما في ذلك وان اقر ربي امره القاضي برفعه
اليه وان لم يقر واراد استخلافه حلفه فان حال القاب بعد ذلك وانكر الوكالة فالقول
قوله كذا هم من اوتوا اذا اقر بالمال وجحد الوكالة فان اقام السنة علي الوكالة صار خصما
مطلقا ويومر بتسليم المال اليه وان لم يكن له سنة واراد استخلافه حلفه علي ما قلنا
فان حلف انكر الامر وان نكل ثبتت الوكالة لكن في حق اخذ ماله منه لا في حق الخصومة
والقضاء علي القاب هكذا في شرح ادب القاضي للحصاف للصد والشهد
اذا وكل الرجل رجلا لطلب شفعته فادعي المشتري علي الوكيل ان موكله قد سلمه
الشفعة وطلب القاضي ان يحلف الوكيل فالقاضي لا يحلفه وان ادعي تسليم الوكيل
ان ادعي تسليمه في غير مجلس الحكم لا يحلف الوكيل وان ادعي تسليمه في مجلس الحكم
وانكر الوكيل فقل قود اجنبه وان يكون رجلا الله يستخلف وعند محمد رحمه الله
لا يستخلف كذا في المحيط في كل موضع لو اقر لزمه في ذلك يستخلف الا في ثلاث مسائل
منها الوكيل بالشر اذا اقر جحد في المشتري عينا فان ادان بريد بالعبد واراد البائع
ان يحلفه بالله ما يعلم ان الموكل رضي بالعبد لا يحلف وان اقر الوكيل لزمه ذلك
ويقبل حق الرد التاكيد لو ادعي علي الامر صاه لا يحلف وان اقر لزمه

منه

الثالثة الوكيل يقضي الدين الادعي المديون ان الموكل ابراه عن الدين وطلب يمين
الوكيل على العلم لا يجانف وان اقره لزمه كذا في الخلاصة اذا ادعي مسلم على ذمي حنفر
بصحة نصح وادانته لغيره وان ادعي عليه استهلك حنفر لا يجانف كذا في خزائن
المفتين ادعي عليه لغيره الا وانكر المدعي عليه ذلك ثم ادعي عليه في مجلس اخر انكر
استهلك مني هذا المال وهت مفترا بالمال والمدعي عليه ينكر المال والاستهلاك
يجانف على المال دفعا الاستهلاك لان بالاستهلاك يصير مفترا لاقرار حجة المدعي والمدعي
عليه لا يجانف على حجة المدعي فانه لا يجانف بالله ما لا مدعي بنية والاصل في جنس هذه
المسائل ان الانسان انما يستعان على حق حقه او على سبب حقه وانه قول ابي يوسف
اما لا يجانف على حجة حقه هكذا في الزخيرة ادعي على رجل بالاجرة الشراكة وحجته
المدعي عليه ذلك ثم ان المدعي عليه قال كان في يدي من مال كذا وكذا حكم الشراكة
ولكن قد دفعته اليك فانكر المدعي الدفع والفتن ان كان المدعي عليه انكر الشراكة
وكون المال في يده اصلا بان قال لم يكن بيني وبينك شراكة قط وما قبضت منك شيئا
بحكم الشراكة لا يجانف المدعي على الفتن وان قال المدعي عليه وقت الانكار ليس في يدي
شي من مال الشراكة يجانف المدعي كذا في الفصول العارضة لو ادعي المضارب اقرارا لشريك
دفع المال وانكر رب المال او الشريك الفتن يجانف للمضارب والشريك الذي كان المال
في يده وادعي المدعي بما التزم وانكر البايع فالقاضي انما يجانف اذا طلب المشتري
بمينه ولو حلف القاض من غير طلبه ثم اراد المشتري تخلفه بانياله ذلك ثم اذا حلف
البايع ان لم يستوف الثمن وقال المشتري انما ابيع بالنية على الايفاء فالقاضي لا يحرم المشتري
على اذا المال بل يمهله ثلاثة ايام بشرط ان يدعي حقه من الشهود اما اذا قال شهودي
عقب يقض عليه بالمال ولا يملك يمهله كذا في خزينة المفتين اذا ادعي مال الشراكة والمضارب
او الوديعة فقال راسا بدينه ام يقبل قوله مع مينه ولو حلف رب المال او المودع او الشريك
الاخر بياضته ام لا يقبل ذلك ولو ادعي القرض او من البيع فقال راسا بدينه ام يقبل قوله
مع المدين ولو حلف رب المال او المودع او الشريك الاخر بياضته ام لا يقبل ذلك ولو ادعي
القرض او من البيع فقال راسا بدينه ام لا يقبل قوله ويقتضي من البايع والقرض ان لا
يقض في الحاضر بل ان في كل موضع كان المال مائة في يده فالتقوى قوله في الدفع مع
اليمين وكذا البينة يثبت وان كان المال مضروبا عليه فالنية بنية على الايفاء ولا يكون
التقوى قوله مع المدين كذا في الفصول العارضة لو ان رجلا ادعي على رجل انه استهلك
ماله وطلب التخليق من القاضي لا يجانف وكذا الوكيل كانه هذا شريك وقد خان في السرخ
ولا ادري قدره لا يثبت اليه وكذا الوكيل لا يثبت ان فلانا ابن فلان او صلي ولا ادري
قدره وادانته يجانف الوارث لا يحسم القاضي الي ذلك وكذا المديون اذا قال قضيت
بعض ديني ولا ادري كم قضيت او قال نسيت قدره وادانته يجانف الطالب لا يثبت اليه
قال شمس الامة الخواص الجاهلة كما نمنع قبول البينة تمنع قبول الاستخلاف ايضا
الا اذا اتم القاضي وصي التمس اوقم الوقت ولا يدعي عليه شيئا معلوما فانما يجانف
نظر الوقت والتمس كذا في فتاوى قاضي خان رجل ادعي من لا في يد رجل انه ملكه
عصبة منه وان ذلك ملكه وهو يمينه عن ذلك فقال المدعي عليه انه وقف على

جهة معلومة صار وقفا وعليه اليمن للمدعي ان حلف برئ وان نكل يضمن قيمته
ولا بدفع الميزان اليه وكذا الوكيل المدعي عليه البينة على انه وقف على جهة معلومة ولم
يذكر واقعه لا يدفع عنه اليمن وصار وقفا بقراره والبينة فضل لا يحتاج اليها هذا
اذا قال هو وقف واما اذا قال وقفته على جهة معلومة وادان المدعي ان يجانف
يجانف عند محمد رحمه الله خلافا لهما ولو اراد ان يجانف التامع لياخذ له لا يجانف
بالاتفاق والفتوي على قول محمد رحمه الله كذا في الخلاصة اذا ادعي رجل على رجل
انه عقيب منه ثوبا واقرا فاصب بذلك ثم اختلفا في قيمته فقال المفضو
منه كان قيمة ثوبي ما يقو قال القاصب ما ادري ما كانت قيمته ولكن علمت ان قيمته
لم تكن مائة قال قول القاصب مع مينه وبورس بالبيان وان لم يبين جاك القاصب
على ما ادعاه المفضو منه ذكر في كتاب الاستحلاف ان المفضو منه يجانف ان
قيمة الثوب مائة كذا في المحيط البايح اذا اقر يقض الثمن ثم قال لم اقبض وادان
استحلاف المشتري يصدق ويجانف استحلافا عند ابي يوسف رحمه الله وعندهما
لا يجانف قياسا وهو حسن مسال احد محققه البينة رجل
اقر ببيع داره ثم قال اقرت بالبيع لكنني ما بايت وطلب بمنه الثالثة اذا اقر
المشتري يقض المبيع ثم قال لم اقبض البينة الرابعة اذا قال المديون اقرت يقض
الدين ولكنني ما قبضت الحاشية الوهاب اذا قال اقرت بالهبة ولكنني ما وهبت
وطلب يمين الموهوب له الكل على هذا الخلاف وعن محمد رحمه الله انه رجح الي قول
ابي يوسف رحمه الله قال الامام السرخسي الاحتياط في الاخذ بقول ابي يوسف
رحمه الله ومساخنا اخذوا بقوله فيما يتعلق بالقضا كذا في الخلاصة في تحت باب
ادب القاضي في باب اليمين رب الدين اذا اقر يقض الدين من المديون واشهد
عليه ثم انكر القرض قارا تخلف المديون فعلى قول ابي حنيفة ومحمد رحمه الله
التامع لا يجانف وعلى قول ابي يوسف رحمه الله يجانف هكذا في المحيط اذا اقر رجل
اني وهبت هذا المبنى لفلان وقضه مني ثم ادعي انه لم يقضه مني واني اقرت
بالقضاء كذا وطلب يمين الموهوب له ذكر الشيخ الامام المعروف نحو اخر زاده
في المنارعة انه لا يجانف الموهوب له في قول ابي حنيفة ومحمد رحمه الله ويجانف
في قول ابي يوسف رحمه الله وكذا في كل موضع اذا ادعي انه كان كذا فيما اقر كذا في فتاوى
قاضي خان رجل اخرج صكا باقرار رجل قتال المقتول اقرت كن بهذا المال الا انكر
ردت اقراره يجانف المقتول كذا في المحيط في فصل المتفرقات ادعي على وارث
رجل مالا طخرج صكا باقرار المورث بالمال فادعي الوارث ان المقتول رد اقراره وطلب
يماني المدعي كانه انما يجانف كذا في خزينة المفتين فان مات المورث ادعي ورثته انه كان
اقر تلجته تجانف المورث بالله لقد اقرت ان اقرارا صحيحا كذا اجاب الزعفراني
وان مات المورث المقتول هل يجانف وارثه كذا ذكر في بعض تعليقات بعض
الخارجيين انه يجانف الوارث على العلم وسقط والدي رحمه الله وثمة انه
لا يجانف وهو من المسائل التي يجانف المورث ولا يجانف الوارث كما اذا ادعي
المودع رد الوديعة او هلاكها ومات قبل ان يجانف لا يجانف وارثه نفس عليه في الجائع

اختلاف المشايخ بعضهم قالوا لا يستخلف وبعضهم قالوا يستخلف فان حلف لا يقتضيه
المرة بعد ذلك وان نكل يستخلف المرة جيبه فان نكلت ففي النكاح الثاني
وبطل النكاح الاول كذا في المحيط ولو انكرت دعواها فحلفها لا حلفها بعينه على قول
ابي يوسف ومحمد رحمهما الله فنكحت وفقى بهاله للحلف للاخر في قولهم كذا في فتاوي
قاضي خان استرعي حارثة وقتا بعضا ثم زدت على البايع بالعب بالنكاح ثم حلف
البايع وقال زدت علي وفقى جلي ان اقر المشتري الزمة وضمن البايع نفقته ان
العب الاول وان انكرت نكاحها النساء فان حلف جلي حلف المشتري بالله ما حدث
عنون هذا الحلف انه حلف اندفع وان نكل ان شا البايع امسكها ولا شئ له على المشتري
وان شارد نفقته العيب الاول كذا في الخواصة وان قال المشتري للقاضي فذكان
هذا الحلف عند البايع يستخلف البايع قالوا ينبغي ان يحلف بالله لقد سلمتها بحكم
هذا البيع وما بها هذا العيب قالوا ولو كانت الجارية في يد المشتري في حصر البايع
في العيب فلما حكم الحاكم بردها على البايع ايها صلي وهذا الحلف حادث عند المشتري
وقال المشتري لا يكون عندك فان القاضي حلف البايع على ذلك والحلف المشتري
هكذا في المحيط رجل توجه عليه الميراث فقال ان المديني قد حلفني في هذه الدعوى
عند قاضي بلوكا وطلب مني المديني على ذلك حلفه القاضي بالله ما حلفته فان
نكل لا يكون له ان يحلف المديني عليه وان حلف كان له ان يحلف المديني عليه على المال
كذا في فتاوي قاضي خان لو ادعى المديني عليه انه ابراني عن هذه الدعوى وقال للقاضي
حلفه ان لم يبرئني عن هذه الدعوى لا يحلفه القاضي وتبالي له اوجب خصمك ثم ادع
عليه ما شئت وهذا خلاف ما لو قال ابراني عن هذه الدعوى فانه يحلف ومن
المشايخ من قال الصحيح انه يحلف المديني على دعوى البراءة عن الدعوى كالحلف
على دعوى الخلف وانك مال يمسك الامة الكواين وعليه قضاء زمانا كذا في القصول
المعدية رجل ادعى على رجل مالا فقال المديني عليه ان المديني ابراني عن هذه الدعوى
فتوهم الحاكم انه هذا اقرار من المديني عليه بالمال فحلف المديني على البراءة فحلف
المديني عليه بكونه على المال لا قال الحصاص رحمه الله وهكذا قال الشيخ الامام
ابوبكر محمد بن الفضل ان المديني عليه يحلف وقوله ابراني المديني عن الدعوى لا يكون
اقرارا بالمال وكان الواجب على القاضي ان يسأل المديني الكسبة على المال فان اقام البينة على
المال يحلف المديني بكونه على البراءة وان لم يكن للمديني شئ على المال يحلف المديني عليه
او لا على دعواه المال ودعواه البراءة لا يكون اقرارا بالمال فان حلف المديني عليه ترك وان نكل
حلف المديني على البراءة قال المتقنون من اصحابنا رحمهم الله ودعوى البراءة عن الدعوى
لا يكون اقرارا هذا اصح قال الشيخ الامام الاجل السيد طاهر الدين رحمه الله ينبغي ان يحلف
المديني او لا على البراءة هكذا في فتاوي قاضي خان اذا توجه الميراث على الورثة ضمن فبين
الواحد منهم لا يتوب عن الباقي حتى يستخلف الكل واذا توجه الميراث على غيرهم فاستخلف
الواحد منهم كاستخلاف الكل وصورة رجل ادعى على الميت حقا وتوجه الميراث
على الورثة يستخلف جميع الورثة ولا يكفي يمين واحد منهم فان كان في الورثة صغيرا وغائبا
وقد ادعى على الميت حتى يحلف الباقي المحضور ويؤخر الصغير حتى يدرن والغائب حتى

يقدم

يقدم ثم يحلفان ولو ادعى الورثة على رجل حقا للميت واستخلفه واحد منهم لم
يكن للبينة ان يستخلفوه كذا في محيط السرحس لو ادعى احد شركي العنان او احد
شركي المفاوضة حقا على رجل لشركة وحلف المديني عليه لا يفيك للشركي الاخران يحلفنه
كذا في المحيط ولو ادعى رجل على احد لشركي حقا من شركتهما فله ان يحلفهما جميعا
كذا في محيط السرحس ولو ادعى جماعة اشترى على رجل وحلفه اقدم كان للبينة
المذهب ان يحلفوه كذا في خزائن المتين روي ابن ساعدة عن محمد بن رجل تزوج
امراة وابنتها في عقد بن ثم قال لا ادري احبهما الاولي فانه يحلف لكل واحد
منهما بالله ما تزوجتها قبل صاحبتها والقاضي اشترى ابنتها وشاوان شرا اقرع بينهما
فان حلف احدهما ثبت نكاح الاخرى وان نكل للاولي لم يمته وبطل نكاح الاخرى
اذ ادعت كل واحدة منهما ان نكاحها كان اول كذا في محيط السرحس رجل وهب ارضا
من ميراث ابيه وسلمها الي الموهوب له ثم جاءت امراة الميت فادعت على الموهوب
له ان الارض ارضها فانهم قسموا الميراث بعد ما وهب لك الارض فوفقت في قسمي وادعى
الموهوب له ان الارض ارضه فانهم نواصبوا قبل الهبة وقد وقعت الارض كذا في الخواصة
لوقا لي عليك الف درهم فقال المديني عليه ان حلفت انها لك على اديتها اليك فحلف
فاذا الهه هل له ان يسترها منه بعد ذلك ان دفعها اليه على الشط الذي شرط الا ان له ان
يستردها منه كذا في خزائن المتين رجل في يديه سلعة لا يعلم احد قيمتها حقا جاز رجل
وادعى فيها دعوى وسع الذي في يديه ان يحلفه الله بالله ماله فيها حق ولو كان المديني
مع المديني عليه رضا على دعوى المديني على درهم ثم ان المديني عليه محقق المديني فبنته
لا يسمع ان حلف ماله قبله حق حتى يعلم ان لا حق له في ذلك الشئ وانما حال الرجل عثر بها
من غمها يبيع على رجل بالي درهم ثم ان المحتمل له قدم المحيل الي القاضي وهو لا يبري ان الحوالة
توجب براءة الاصيل وذلك قبل ان يحلف المحتمل عليه وقبل ان يغلس حل للمحيل ان يحلف
ماله عليه حق اذ كان من رأي المحيل ان الحوالة توجب براءة الاصيل وان قضى
للمحتمل له بطلالة المحيل وجعل الحوالة بمنزلة الكفالة ثم اراد المحيل ان يحلف على براءة نفسه
لا يسمع ذلك كذا في المحيط رجل عليه دين لرجل ورهن ثيابا له في ثوبين فانكر الرجل
الرهن وحلف ان المديني عليه وهو الرهن ان يحلف بالله ماله على هذا الدين الذي
يدعى كذا في فتاوي قاضي خان استقرض منه مائة ورهن عنده رهنا وخاف الضمان
ان اقر بالدين وانكر المديني يقول للقاضي سلمه هذه المائة التي تدعى رهنا ام لا
فان اقر بالرهن اقره هو بالمائة وان انكر الرهن حلفه بانه لا دين عليك بلا رهن
بها عنده فيمكنه الحلف بلا حنث كذا في الوجيز للكردي رجل ادعى على رجل
الف درهم والمديني عليه يعلم انها مائة فخاف انه لو اقر بالالف وادعى لاجل
فانكر لاجل ويطلبه بالالف حالة فمكنه له في ذلك ان يقول للقاضي سلمه انها مائة
او مائة فان ساله فقال هو حالة وطلب مني المديني عليه كان المديني عليه ان يحلف بالله
ماله على هذه الف التي يدعى ولو حلف بالله ماله على ادا هذه الف التي تدعى
كان صادقا في يمينه ولو كان عليه الف حالة وهو محسرا لا يسمع ان يحلف بانه
ماله على هذه الف التي تدعى حتى لو حلف بالطلاق ليس له على هذه الف وهو

معسر يقع الطلاق كذا في قناني قاضي خان رجل في يديه دارين ثم ان طابفة منها
 له يعلم مقدارها ولم يعلم قاضي رجل لنفسه فيها خطا معلوما بان ادعى الثلث او الربع
 فقال المدعي عليه القاضي انما انما الذي فيها خطا ولا ادري مقدار حقه فادفع اليه ما حجب
 لا ينبغي للقاضي ان يتعرض لتركه بشئ ولكن بجانب المدعي عليه ما ادعى المدعي فان
 نكل فقد صار مستدرا وبازلا بذكر القدر واما ما كان فهو حجة وان حلف على ذلك المتدار
 المعين فالقاضي ليسكن المدعي مع المدعي عليه في الدار باقراره ان له فيها خطا كذا
 في المحيط الباني **الترابع في الخالف اذا اختلف المتبايعان**
 في قدر الثمن او المبيع بان ادعى المشتري بمسئله وادعى البائع اكثر منه واعترف للمبايع
 بقدر من المبيع وادعى المشتري اكثر منه او اختلف الزوجان في المهر فادعى الزوج
 انه تزوجته كالف وقات تزوجتني بالثمن فاجابها اقام السنة قضيه وان اقام ما السنة
 فالسنة الثابتة المستتة للزيادة او لي ولو كان الاختلاف في الثمن والمبيع جميعا بان
 ادعى البائع اكثر مما يدعيه المشتري من الثمن وبيعه المشتري او لي في المبيع وان لم يكن
 لكل واحد منهما بيعة قبل المشتري اما ان يصرح في الثمن الذي ادعاه البائع والاختلاف
 المبيع وقيل للبائع اما ان يسلم ما ادعاه المشتري من المبيع والاختلاف المبيع فان لم يترافيا
 استخلف القاضي كل واحد منهما على دعوى الاخر ويبدأ به المشتري في المبيع وهو
 المروي عن ابي حنيفة وابي يوسف وهو قول محمد ورفعهما الله وهذا اذا كان بيع عيس
 بدين فان كان بيع عيس بدين او ثمن بدين بقا القاضى بهما ايها كذا في الكافي وصحة
 التمين ان يخالف البائع بالثمن ما يبايعه بالكف ويخلف المشتري بالله ما اشترى بالثمن
 وهو الاصح هكذا في الهداية كان حلفا فسخ القاضي البيع بينهما ان طلبا او طلبا احدهما
 وهو الصحيح وانما نكل عن التمين لم يرد دعوى الاخر هكذا في الكافي وان لم يكن اختلافهما
 في البذل مقصودا بل كان في ضمن شئ اخر نحو ان يشتري الرجل من اخر ثوبا في رزق
 ووزنه مائة رطل ثم جاء لوزن ثوبه على صاحبه ووزنه عشرين فقال البائع
 ليس هذا رزقي وقال المشتري هو رزقي قال قول المشتري يسمى لكل رطل ثمانا ولم
 يسلم هكذا في التبيين ولا يخالف ان اختلفا في الاجل سواء كان في أصله وفي قدره وكذا اذا اختلفا
 في شرط الخيار اما في أصله وموته وكذا اذا اختلفا في بعض الثمن والمبيع وفي الخطا والابرا
 او مكان تسليم المسلم فيه وحلف المنكر منهما في تلك الصور كذا في شرح ابي المكارم للفتاوى
 وان اختلفا في كل البيع لم يخالفا والقول لمنكر العقد كذا في الكافي اذا اختلفا في جنس العقد
 بان ادعى احدهما البيع والاخر الهبة او في جنس الثمن بان ادعى احدهما الرزاق والاخر
 الدنانير كرمحمد رحمه الله في الجامع وقال لا يخالفا قال مستأجنا المذکور في الجامع
 قولهما فانما عند محمد رحمه الله يخالفا وهو الصحيح كذا في محيط السرحسي ان هلك المبيع
 ثم اختلفا لم يخالفا عند ابي حنيفة وابي يوسف رحمه الله والقول قول المشتري وكذا اذا خرج
 المبيع عن ملكه او صار حال لا يتدر على رده بالبائع وهذا اذا كان الثمن دينارا فان كان عينا
 يخالفا ان لم يرد مثل الحال ان كان له مثل او قيمته ان لم يكن له مثل كذا في الهداية رجل
 اشترى عبدا بدين صنفه واحدة وقبضها فأتى اخوها واختلفا في الثمن قال ابو حنيفة
 رحمه الله القول قول المشتري مع البائع الا ان يشاء البائع ان ياخذ الجوه ولا يشي له واختلف

علي قول الحكم الباب الرابع

المشايخ

المشايخ في قوله ولا يشي له وقال بعضهم اراد به ان لا ياخذ من ثمن الميت زيادة على اقرب
 المشتري وهو الصحيح ويكفي في الاستشانة منصرف الى التالفا والى عيني المشتري قال
 بعضهم بانه منصرف الى التالفا معناه لا يخالفا الا ان يشاء البائع اخذ الجوه فخالفا
 لا يخالفا صرح في كل المعقود عليه كذا في شرح الجامع الصغير وهو الاظهر كذا في محيط السرحسي
 وفي الكفاية هو قول عامة المشايخ كذا في شرح ابي المكارم لمختصر الوقاية وقال بعضهم بان
 منصرف الى عيني المشتري معناه القول قول المشتري مع ماله الا ان يشاء البائع اخذ الجوه
 فخالفا لا يخالفا المشتري وهو الصحيح لان المذكورين من المشتري لا يترك التالفا والاستشانة
 ينصرف الى المذكور كذا في شرح الجامع الصغير وكذا اشترى عبدا فباع نصفه بعد القبض ثم اختلف
 البائع الاول مع المشتري الاول في ثمن العبد فعند ابي حنيفة رحمه الله لم يخالفا والقول قول
 المشتري مع ماله وعند ابي يوسف رحمه الله يخالفا في النصف الذي بقي على ملك المشتري
 ان رضى بالبائع بقوله هذا النصف وعند محمد رحمه الله يخالفا في الكل وانما يخالفا
 المشتري على البائع نصف قيمة العبد ويرد النصف الذي بقي على ملكه ان قبله البائع وان
 ابي يعيب الشركة رد قيمة هذا النصف ايضا كذا في الكافي ومن اشترى جارية وقبضها
 ثم تقابلها ثم اختلفا في الثمن فخالفا يخالفا ويبيع الاول ولو قبض البائع المبيع بعد
 الاقالة فلا يخالف عند ابي حنيفة وابي يوسف رحمه الله كذا في الهداية رجل اسلم الى رجل
 عشرة دراهم في كسر حنطة ثم تقابلها ثم اختلفا في راس المال قال قول المولى ولا يعود
 السلام كذا في شرح الجامع الصغير اشترى عبدا بدين صنفه او صنفين احدهما بالدين
 حال والاخر بالدين فوجد احداهما ثيابا وقال المشتري من المردود جاك وقال
 البائع موجد قال قول للبائع ولم يخالفا وكذا لو اشترى بدين في صنفه وقبضها وقات
 احداهما بدين ورد والاخر بدين واختلفا في قيمة المردود والقول للبائع ولم يخالفا ولو كان
 من احداهما درهم ومن الاخر دنانير وقبضها البائع واختلفا في من البائع يرد احداهما
 بالبائع فقال المشتري بدين درهم فرد البائع وقال البائع على عكسه والقول للمشتري
 مع ماله ان مات ولا يتيه لكان خلاقا كمد رحمه الله فان كانا قايمين يخالفا ولا يجمع وكذا اذا
 اختلفا في الصنفه فادعى البائع انما دال الثمن وادعى المشتري ثمنه والقول للمشتري
 كذا في الكافي لو اختلفا في عينه الثمن ودينه فادعى احدهما ان الثمن عين وادعى الاخر
 انه دين فان كان مروي العين هو البائع كذا قال بعت مثل جارية بهذه بهدك هذا المشتري
 يدعي الكا بدينه وليتول اشترت مثلك بالدين درهم فان كانت الجارية قائمة بخالفا وشرادا
 وان كانت هلكة عند المشتري سقط التالفا عند البائع والقول للمشتري وعند محمد
 رحمه الله يخالفا ولو كان المدعي للعين هو المشتري وهو يقول اشترت جارية بدينك بخلاص
 هذا وقال البائع بعتك مثلك بالدين درهم او بدينه فان كانت الجارية قائمة بخالفا وشرادا
 وان كانت هلكة فكذا يخالفا وشرادا القيمة في قولهم جميعا كذا في شرح الطحاوي في كتاب البيوع
 اشترى امه فماتت بعد القبض فقال المشتري اشترتها بالدين وهذا الوصف وقيمتها خمسين
 وقال البائع بعتها بالدين والقول للمشتري في ثلثي الجارية انما اشترتها بالدين مع ماله وخالفا
 في ثلثها وهو حصه الوصف ويحلف كل منهما على جملتها حلف المشتري بالله ما اشترتها
 بالدين ويحلف البائع بالله ما بعتها بالدين وهذا الوصف واذا اختلفا عن المشتري ثلث

قعدة الجارية مع الالف واخذ الوصف وعند محمد رحمه الله تعالى فان في الكل كذا في محط
 العرس حتى ولو ادعى البائع له باع الامة بالث ولف الوصف وادعى المشتري انه اشتراها النسي
 وهلك الامة في يد المشتري فالقول للمشتري مع ميمنه ولم يتجافا في شي من الامة وكذا لو
 كان مكان الوصف مكمل او موزون بعينه كذا في الكافي وان ادعى البائع البيع بالنسي والمشتري
 بمائة دينار ووصف بالقول للمشتري مع ميمنه في حصة مائة دينار اذا خست الجارية
 عليها وعلى الوصف وتجا لان في حصة الوصف ويفرم قيمته مع المائة دينار رادعي
 المشتري بالث ومائة دينار والبائع بالنسي والقول للمشتري مع ميمنه وكذا اذا خست الجارية
 شيئا مكمل او موزون او معدودا غير عينه فهو بمنزلة الثمن وما كان معينا فهو مبيع
 فيجوز البائع في قدره بالا لاجع كذا في محيط السرخس عبد قطعه عند البائع فقال قطعه
 المشتري قبل البيع لي عليه نصف القيمة وكذا الثمن وقال المشتري قطعه البائع بعد البيع
 ولي الخيار ان شئت اخذته بنصف الثمن وان شئت تركته ولا يثبت لها تجافا فان حلفا
 اخذه المشتري بكل الثمن شتمه او تركه وان برهنا فالبيعة لمشتريه وان اتفقا فان طعه
 بايعه او مشريه او اجنبي وادعاه البائع قبل البيع والمشتري بعده والقول والبيعة لمشتريه
 كذا في الكافي لو قال البائع للجارية التي بعته ملك هذا الرجل وكلني ببيعها قال المقر له بعتهما
 منك بمائة دينار وقبضتها ثم بعتهما لنفسك فالجارية للمشتري فان كانت الجارية غير مروفة
 للمقر له يتجافا ويبدأ بيمين المقر فان حلفا غرم المقر قيمتها وان كانت الجارية معروفة
 للمقر له فالصحيح انه يحلف المقر دون المقر له وقد نرى محمد عليه في اخره الباب ولم يفهم
 المقر قيمتها وحذا الثمن ان شاء ولا فهو موقوف في يد البائع على تصديق المقر له فثبت
 عادلي بقضائه باخذه وان كانت الجارية هالكة فالقيمة لازمة للمقر له مجهولة كانت او معروفة
 كذا في محيط السرخس ولو كانتها واعقها او ديرها واستودعها ثم خالفها ضمن المقر
 قيمتها لو كانت مجهولة وان كانت معروفة لا يضمن في الوجوه كلها وبسط الكتابات بعجزها عن
 الادا وتعتق بموت المقر لو كانت ام ولد ولا تثق بموت المقر له وبائتمات لو كانت مدبرة
 بنزعم كل واحد منهما وتوقف الاول لو كانت محررة بنفي كل واحد منهما ولو كانت وديعة
 وامرنا ببيعها ومات ضمن المقر قيمتها بكل حال لانه اعترف بالتعدي وهو تسليم الوديعة
 الي الغير كذا في الكافي وان اختلفا في الاحارة قبل استيفاء المقتود عليه تجافا ونرا اذا وقع الاختلاف
 في الاحارة قبل يمين المستاجر وان دفع في المنفعة بدائمين الواجب ان يملك لزوم دعوي صاحبه
 وايضا اقام البيعة قبلت بيته ولو اقامها فيه الواجب ان يملك الاختلاف في الاجرة وان
 كان في المنة فعينه المستاجر ولو كان فيها قبلت بيته كل واحد فيما يدعيه من الفضل
 نحو ان يدعي هذا اشهر او عشرة او المستاجر شهرين خمسة ينفي شهرين وعشرة وان
 اختلفا بعد الاستيفاء تجافا وكان القول قول المستاجر وان اختلفا بعد استيفاء بعض المقتود
 عليه تجافا وفتح العقد فيما بقي وكان القول في الماضي قول المستاجر كذا في الهداية اذا اختلفا
 المولى والمكات في قدر يد الاكتفاء لم يتجافا عندنا في حصة رحمه الله والقول للبيد مع ميمنه
 وقلا يتجافا ويبيع الكتابة كذا في الكافي وان اقام احدهما بيته بتقبل بيته وان اقام البيته
 كانت بيته المولى او لا لانه اذا ادعى قدرها اقام البيته عليه يعتق كذا في التبيين اذا اختلف
 الزوجان في المهر فادعى الزوج انه تزوجها بالث وقالت تزوجني بالنسي فافهم اقام البيته

تفہیل

تقبل بيته فان اقام البيعة فالبيعة بين المرأة اذا كان مهر مثلها اقل مما ادعته
وان لم يكن لها بيعة كما لو اعطت له حنيفة رحمه الله ولا يفسخ النكاح ولكن يحكم بمهر
المثل فان كان مثل ما اعترف به الزوج او اقل فقص بما قال الزوج وان كان مهر المثل
مثل ما ادعته المرأة او اكثر فقص بما ادعته المرأة وان كان مهر مثلها اكثر مما اعترف
بها الزوج واقل مما اعترف به المرأة او اكثر فقص بما ادعته المرأة وان كان مهر مثلها
اكثر مما اعترف به الزوج واقل مما اعترف به المرأة فقص بما ادعته المرأة ذكر الخائف
اولا ثم الخاتم هو قول الكرخي كذا في الهداية وما في قول الرارمي فلا تخلف الا في وجه
واحد وهو ما اذا لم يكن مهر المثل شافها الا حزمها وفيما عداه فالقول قوله بيمينه
اذا كان مهر المثل مثل ما يقوله او اقل وقولها مع يمينها اذا كان مثل ما ادعته
او اكثر قال في النهاية وهذا هو الاصح وذكر في بعض الشروح قالوا ان قول الكرخي
هو الصحيح كذا في الفتاوى وبدايه الزوج عندتي حنيفة ومحمد رحمه الله ولولا ان
الزوج النكاح على هذا العبد والمراة تدعيه على هذه الجارية فهي كالمسئلة المتقدمة
الا ان قيمة الجارية اذا كانت مثل مهر المثل يكون لها قيمتها دون غيرها كذا في الهداية

الباب في اخص فمين يصلح خصما غيره ومن لا يصلح فمين

يشترط حضرته ومن لا يشترط السماع الدعوي فيما يحدث بعد الدعوي قبل القضا يشترط
حضره الراهن والرهني في دعوي عيني رهني والغارية والاجارة كالرهن واما حضره المزارع
هل هو شرط في دعوي الضمان ان كان البذر من المزارع فهو كالمستاجر يشترط حضوره
وان لم يكن البذر منه ان ثبت الزرع فذلك وان لم يثبت لا يشترط هذا في دعوي المثل
المطلق اما اذا ادعي على اخر غصب ضيعته وانما في يد المزارع لا يشترط حضره المزارع
لانه يدعي عليه فقل ولو كانت الدار في يد البايع بعد البيع وحاصرت واستحققتها
لا يقضي بالدار له الا محضرة البايع والمستتر كذا في الخلاصة المشتري سرقا سدا
يصلح خصما للمدعي اذا قطع البيع وقبل الغصب فالمحضر هو البايع وحده لو اشترى
شيا يشترط الحار فادعاء اخر يشترط حضره البايع والمشتري عندا في حنيفة رحمه
الله والمشتري بالبيع الباطل لا يكون خصما للمشتري كذا في الفصول العا دية الفصل
الثالث رجل في يدية جارية ادعي رجل انه فلا ن ابي فلا ن الغائب كان شركي بشركة
غان في الف شيئا وان الغائب اشترى هذه الجارية بمال مشترك بينك وبين فلان
الغائب فنصفتها لك ونصفها فلان الغائب الا ان فلان الغائب اشترى هذه الجارية
بمال مشترك امرني ان اذهب بالجارية الي بغداد واسمها قال الشيخ الامام الاجل ظهر
الدين ليس للمدعي ان يمنعه من ان يذهب بها الي بغداد قال وكذا لو كان الغائب مضافا
وكل من كان له حق التصرف وان كانت الشركة بينهما شركة ملك لا شركة عقد كان له ان
يمنعه عن المسافرة بها وعن التصرف فيها كذا في فتاوى فاضل خان رجل استاجر ثلاث
دواب ثم ان رب الدواب اجرة دابة من غيره واغار اخرى وذهب اخرها وباع فوجد
المستاجر الدواب في ايديهم فان باع من عذر فبمنه جاز ان باع من غير عذر
كان للمستاجر ان يأخذها فاذا اخذها كان المشتري بالخيار ان يصابر حتى يتقضى مدة
الاجارة ثم يأخذها وان شافخ البيع وان وهبها رب الدابة من غيره واغارها واوجرها

معالي قولا الحمد البديع الخامس

فان كانت الاجارة الاول معروفة فله ان يسترد من ايديهم وان لم يكن للاجارة الاولى
معرفة وارا داقامة البيعة فان كانت الدابة في يد الموهوب له فله ان يقيم البيعة في ايديها
وان كان الواهب غايبا فاذا اخذها ومضت مدة الاجارة فليس للموهوب له ان ياخذها
وكذلك اذا كانت في يد المشتري فالمشتري ختم فله ان يقيم البيعة عليه وان كانت في يد المستر
او المستأجر فادان ان يقيم البيعة عليها والاجارة والاعارة من الثاني ظاهرة او لا تكن
ظاهرة واقام المستر والمستأجر الثاني بيعة على العارية والاجارة ودب الدابة لحايب
فلا يقبل بيعة المستأجر عليها هكذا في الفصول العارضة استأجر دابة وقبضها وغاب
المالك فادعي اخر ان اجارته كانت اسبق منه وبرهن افي في الاسلام البردوي بان
يقبل وهذا اقرب الى الصواب وقيل لا يتصحب خصما بلا دعوى الفعل عليه بان يقول
كان سلمها الي وانت قبضتها مني اما لو قال سلمها اليك بالاجارة المتأخرة مني
الا لا يقبل وبه افي الامام طهري الذي قال السر حرم البيع عدم الانتصاب
كالمستعير من المالك وكذا في دعوى الرهن والاعارة لا يصح المستأجر خصما والمشتري
والموهوب له ببيع خصما لكل واحد واليه مال او بكر رجه الله كذا في الوجيز للكردي
اد ادعي رجل دار في يدي رجل اياها في جاري اخرينها فلان وادعي ذوالبيد اياها في جاري
اخرينها فلان اخر يسمع دعوى المدعي وتثبت صاحب البيعة خصما بخلاف ما اذا
ادعي المدعي المالك المطلق وصاحب اليد ادعي الاجارة وان ادعي المستأجر بغير
حضرة الاخر يسمع دعواه كذا في المحيط ادعي ان هذه الدار كانت لفلان القاي
وذا اليد اشتراها منه وقبضها وانما تنفعها اطلب الشفعة وذوالبيد يقول هي داري
لم اشتريها من احد اوقال دارك بعتي من فلان ولم تسلمها وانما اطلب الشفعة لا يقبل
عند الامام ومحمد رجه الله حتى يحضر البايع في الفصل الثاني والامام الثاني رجه
الله جعل ذالبيد خصما وحكم عليه بالشفعة وجعله حاكما بالشفعة على
البايع والمشتري واخذ الثمن ووضع على يدي عدل وان كان المشتري حاضرا
ينكح الشرا محمد رجه الله حكم بالشفعة بالشفعة وجعل العدة على المشتري ودفع
الثمن اليه كذا في الوجيز للكردي الوكيل يشتر الدار اذا اشترى الدار وقبضها
الشفيع وارا ان ياخذ الدار من يد الوكيل كان له ان ياخذها ولا يشترط حضرة
الوكيل ولو كان المشتري وهو الوكيل لم ياخذ الدار فالشفيع الا ياخذها الا بحضرة الوكيل
ووكيله وبحضرة البايع او وكيله فكل هذا اذا استحق المشتري من يد الوكيل
بالشرا لا يشترط حضرة الوكيل للفضائه المستحق ويكتفي بحضرة الوكيل كذا في الفصول
العارضة اخر دارة وسلمها ثم غصبها من المستأجر غاصب لا يصح دعوى المالك
على القاي بلا حضور المستأجر كذا في الوجيز للكردي لو اشترى دارا ولم يقبضها
حتى غصبها رجل من البايع ان كان المشتري نقدا الثمن او كان الثمن موحلا فالخصم
هو المشتري والا فالخصم هو البايع كذا في الفصول العارضة باع البايع المبيع من اخر
قبل نقدا المشتري الثمن فتي ظاهرا رواية يسمع دعوى الاول على الثاني لانه يدعي
المالك لنفسه وذالبيد يرضه لكن بدون تسليم الثمن لا ياخذ من يدري البيد
كذا في الوجيز للكردي رجل اشترى من اخر جارية بثلث درهم ولم يقبضها وقبضها

غير اذن البايع وباعها من رجل اخر بثلث دينار وتقابضا وغاب المشتري الاول
وحضر بايعه وارا داسر داهما من يدي المشتري الثاني فان اخر المشتري الثاني ان الامر
كما كان وصف البايع الاول كان للبايع الاول ان يستردها من المشتري الثاني وان كذب المشتري
الثاني البايع الاول او قال ادري حق ما قاله البايع الاول او باطل فلا حضرة بيعة حتى يحضر
المشتري الاول كذا في المحيط ادعي على رجل انه فقاع عن عبده والعبود المذبح لا يسمع الدعوى
والبيعة الا حضرة العبد ولو لم يكن العبد حيا يسمع ويقضي بارش العين كذا في محيط السرخسي
واذا كان العبد صغيرا لا يعبر عن نفسه فالقاضي يقضي بالارش للمدعي على العاقبة ولا يشترط
حضرة العبد ولو ان المدعي عليه اقراره فقا عن العبد وانه عبده هذا المدعي والعبدة غاب
فانه يقضي بارش العبد له كذا في المحيط ولو اقام البيعة انه فقاع عن برذون له تقبل وارا
البرذون للقاضي ليس بشرط لصحة الدعوى حتى لو كان حاضرا لحيب اراة القاضي انه فقاع عنه
ام لا فان جال الرجل بالبرذون مفتوح العين وقال البرذون له لم يقض له بالارش الا انه
بيعة يقيمها على المالك وان المدعي عليه فقاع عنه وهو يومئذ لم يجنب باخذ ارش العين
فان اقام صاحب البرذون بيعة انه له وان القاضي فقاع عنه وهو عليه واقام المدعي الاول
البيعة على نفسه وان ذالبيد فقاع عنه فيكون بيعة اولي كذا في محيط السرخسي لو ادعي جرحا
في دابة او جرحا في ثوب لا يشترط اخضرار الدابة والثوب لسمع هذه البيعة كذا في خزنة
المفتين رجل هلك وترك ثلاثة الاف درهم وترك طرنا واحدا فقام رجل البيعة ان
الميت اوصى له بثلث ماله ومحمد الوارث ذلك فالقاضي يسمع بيعة الميت او وارثه ويقضي
بوصيته فان دفع الوارث الثلث الى الموصي له ثم جرحا جرحا فقام بيعة ان الميت اوصى
له بثلث ماله وقد غاب الوارث واحضر الموصي له الى القاضي فالقاضي يجعل الموصي له خصما
وليسمع بيعة عليه ويأمره ان يدفع نصف ما في يده الى المدعي الثاني فان لم يكن عند
الاول شي بان هلك ما في يده او استهلكه وهو مقدم فاحضر الثاني الوارث وارا ان ياخذ
منه نصف ما في يده فحضر الوارث وصيته لم يكن الثاني اعارة البيعة على الوارث وكان
للموصي له الثاني ان ياخذ من الوارث خمس ما في يده ثم الثاني مع الوارث يتبعان الاول
ويحضران منه نصف ما اخذوا اذا ذلك اقتسماه على خمسة سهم للموصي له الثاني
واربعة اسهم للوارث والحضرة الى القاضي الذي قضى للاول والي قاضي اخر سوا ولو
كان الموصي له الاول هو القاي واحضر الثاني الوارث فالقاضي يقضي على الوارث ويكون
القضا على الوارث قضى على الموصي له الاول فان كان القاضي قضى بوصية الاول ولم يدفع اليه
شئ حتى خاصه الثاني والوارث غاب فان خاصه الى ذلك القاضي بعينه جعله خصما
وان خصمه الى قاضي اخر لم يجعله خصما ولو كان الموصي الاول شيئا فالوارث خصم للموصي
وان خاصه الثاني الى قاضي اخر هذا كله اذا اقر الموصي له الاول بان المال الذي في يده
بحكم الوصية من الميت او كان ذلك معلوما للقاضي اما ان لم يكن شي من ذلك والاول يقول
هذا مالي ورثته من ابي والميت ما اوصى لي بشئ وما اخذت من ماله شيئا فانه يكون
خصما للموصي له الثاني فان قال هذا المال وديعة عندي من جهة فلان الميت الذي
يدعي الثاني الوصية من جهته او قال غصبته منه فلا حضرة بيعة بيعة وان قال هو
وديعة من جهة رجل اخر غير الموصي او قال غصبته فهو خصم الا ان يقيم بيعة على ما قال كذا

في المحطار رجل هلك وترك مالا وورثا واحدا واثامات ولم يدع وارثا ووصي له
الف درهم دين فقبض القاض له علي الوارث ودفع اليه الف درهم وعاب الوارث مخضر
عنهم اخر الميت وادعى عليه الف درهم فان الضرم الاول لا يكون خضما للغيرم الثاني
ولو كان الضرم الاول هو الغائب فاحضر الثاني وارث الميت كان خضما له ثم اذا قضى
القاضي علي الوارث وقد توفي ما اخذ الوارث جميع الغريم الثاني علي الضرم الاول
فاخذ منه نصف ما قبض ثم تبعا الوارث بما بقي له ولو لم يكن الاول غريبا وكان موصي له
بالثلث وقبضه وعاب الوارث فاقام رجل البيعة ان له علي الميت دينيا فالموصي له ليس خضم
له كذا في الذخيرة رجل اقام بيعة علي وارث ميت انه او ماله هذه الجارية تبعتها
وهي ثلث ماله وقضى القاض بذلك ودفعها اليه وعاب الوارث ثم اقام اخر البيعة علي
الموصي له ان الميت اوصي له بها فان ذكر وارثا فقبض القاض بكل الجارية للثاني وان لم
يذكر وارثا فقبض بيعة للثاني ويكون هذا قضا علي الوارث عاب او خضر حتى ان
الموصي له الاول لو ابطال حقه كان كل الجارية للثاني فان دفع القاض الجارية الى الاول ثم عاب
الموصي له وحضر الوارث لم ينتصب لوارث خضما للموصي له الاخر خضمه الي القاض الاول
او الي غيره فان كان القاض قبض الاول بالجارية فلم يدفعها اليه حتى خاض الثاني الوارث
فان خاضه فيها الي القاض الاول لم يجعله خضما ثم القاض اذا سمع بيعة الثاني علي الوارث
في هذا الفصل قضى للثاني نصف الجارية سواء شهد به عليه الرجوع عن الاداء او لم يشهدوا
علي الرجوع فاذا حضر الاول فان عاد الثاني البيعة علي الرجوع اخذ الكل والا اخذ نصفها
وان اقام الاول بيعة ان الميت اوصي له بثلث ماله ودفعه القاض اليه ثم اقام الثاني
البيعة علي الاول ان الميت رجع عن الوضعة الاولى ووصى بثلث ماله للثاني فالقاضي
ياخذ الثلث من الاول ويدفعه الي الثاني ولو كان الوارث هو المحضر فقبض القاض بالوصية
الثانية دون الرجوع عن الوضعة الاولى ولو كان الاول موصي له بعبد تبينه والعمد مرفوع
اليه بقضا القاض ثم اقام اخر البيعة علي الموصي له ان الميت اوصي له بمائة من ماله فالموصي
له بالعبد لا يكون خضما له ولو حضر الوارث وعاب الموصي له الاول كان لوارث خضما للثاني كذا
في المحيط رجل له علي رجل الف درهم فرض او عصب او دية وهي قائمة بعينها في يد الغائب
فلو دفع فاقام رجل البيعة ان صاحب المال توفي لكنه يقول بالمال لا يدري امان او لم يمت
لم يجعل القاض بيعة خضومة حتى يحضر وارثا او وصيا فان قال الذي في يده المال هذا ملكي
وليس عندي من مال الميت شي صار خضما للمدعي وقضى له بثلث ما بقي يد المدعي عليه
الا ان يقيم المدعي بيعة ان الميت ترك الف درهم غيبه هذا الاثافي وان الوارث قبضه ذلك فحينئذ
يقضى القاض للموصي له بكل هذه الاف ولو حضر الوارث بعد ذلك وقال لم اقبض من
مال الميت شي لم يلتفت الي قوله ولو كان مكان الموصي له غريم يدعي دينيا علي الميت لم يكن
الذي قبله المال خضما سواء كان صاحب اليد مقرا بالمال او جاحدا فان اقام هذا
المدعي بيعة ان فلانا مات ولم يدع وارثا ولا وصيا فقبض القاض بيعة ولم ينتصب
علي الدين وامر الذي قبله المال بقضا الدين الي الضرم ان كان الذي قبله المال مقرا بذلك
هكذا

هكذا

هكذا في الذخيرة ولو ان الموصي له اقام البيعة ان فلانا مات ولم يدع وارثا ووصي له
بالالف التي قبل فلان ودية او عصب او قال له اليهودي لا تعلم له وارثا والذي
قبله المال مقرا بالمال الذي قبله فالقاض يقضي بالمال للموصي له كذا في المحيط والخضر في ثبوت
الوصية وارث الميت او موصي له او غريم له للميت عليه دين او غريم له علي الميت دين
كذا في النصول العاديه رجل مات وله اثنان احدهما غائب فادعى الحاضر ان له علي ابيه الف
درهم دين ولا مال للميت غير الف درهم علي رجل فاني اقبل البيعة الا ان الحاضر في اثبات
الدين علي الاحبيبي ولا اتبع بيعة علي ابيه دينه ولا افضل له من الف التي وقضيت
علي الاحبيبي بشي فاوقف الف حتى يجي الاخ كذا في المحيط ادعي دارا في يدي رجل ات
فلان الغائب اشتراها منك لا خفي وحدد واليد البيعة تبعتها المدعي عليه وكذلك
لو كان المشتري حاضرا بكذا السرا وهذا منزلة من ادعي دارا في يدي رجل وقال
اشترتها من فلان وكان فلان اشتراها منك وذكر في دعوى المشتري قال ابو يوسف رحمه
الله لو قال ذواليد قد كنت بعثتها من فلان الذي تزعم انك وكنت بالشر الك وفلان غائب
فلا خضومة بينه وبين ذلي اليد وكذلك لو قال كنت بعثتها من فلان الذي تزعم
انك اشترتها منه وهي في يدي حتى يدفع الثمن او قال او بعثتها فلا خضومة
بينهما كذا في النصول العاديه رجل جاء بصكر باسم غيره علي رجل الى ذلك الرجل وقال
هذا المال الذي في هذا الصكر باسم فلان عليك قد اقر به فلان لي بولي البيعة علي ذلك
فان انكر المدعي غلبته ان يكون لفلان الغائب عليه شي فهو خضم يقبل بيعة هذا المدعي
عليه ويقضي له بالمال وان اقر بالمال للرجل يقبل الذي الصكر باسمه لا يقبل بيعة
هذا علي الغائب الذي الصكر باسمه حتى يحضر كذا في خزانة المفتين عن ابن
سبيعة عن محمد رحمه الله في رجل امر رجلا ان يشتري له عشرة دنانير بمانعة
درهم ففعل ذلك وقضى الدنانير ودفع الدراهم فجارحل وادعي الدنانير فالمشتري
خضمه له ولا اقبل بيعة المشتري ان فلانا امسره واشترى هذه الدنانير له وان
اقر مواعي الدنانير بذلك لم يجعل بيعة خضومة كذا في المحيط رجل ادعي علي
رجل انه باع هذا العبد بالف درهم فاني امرمولا له فلان وهو ايضا مائة
في يدي فاني المدعي عليه بعتي بغير امر صاحبه فاني جعله خضما واخضني
عليه بدفع العبد الي المشتري كذا في الذخيرة رجل ادعي مملوكا وزعم انه
له وقال ليس هو اليوم في يدي وقال المملوك انما مملوك فلان القايك
فان جاء المملوك بيعة علي ما ذكر فلا خضومة بينه وبين المدعي وان لم يقر علي ذلك
بيعة قبلت بيعة المدعي عليه وقضيت به عليه فان جاء الغيب فقبض ذلكم بكنه علي
العبد سلفا فان اقام بيعة قبلت بيعة ويقضي له بالعبد علي المفق له الاول كذا في المحيط
لو ان رجلا ادعي عبدا في يدي عبدا وادعي عليه دينيا وادعي شيئا من ماله فحققه
الا ان يقر المدعي انه يجوز عليه فلا جعل بيعة خضومة كذا في الذخيرة وفي المشتري
دار في يدي رجل ادعي رجل اخر فلان وان فلانا ذلك كان زهني عندي هذه الدار
بالالف التي لي عليه من زهره ودفعها الي وقضيتها منه ثم انه بعد ذلك استعارها
منه فاعترضا اياه واقام البيعة علي ذلك وزب الدار غائب واقام الذي في يديه

الدار البينة ان الدار داره اشتراها من الغائب الذي يدعي المدعي انه
رهنها او قال اشترتها منه منذ عشرة ايام قال مدعي الرهن يستحقها وليس لمدعي
الشرا ان يتنقص البيع اذا كان البايع غائبا وكذا لو ادعى الاستيجار مكان الرهن
ولو كان مكان الرهن والمستاجر رجل يدعي ملك الدار ويقول اشتريتها من
الغائب من شهر قبل شراذي ابو فحوصم يعقله بالدار وينقص البيع الثاني
ويؤخذ الثمن من المدعي ويكون امانة عنده وكسب الدار اذا كان لم يشهد
شهود المدعي ان البايع قبض منه الثمن كذا في فتاوي قاضي خان قال هشام
سالت محمدا رحمه الله عن رجل قال اشترت من رجل جارية وتنته الثمن
وقبعت الجارية واستحقها من انسان بسنة وقبض القاضي بها المستحق
فاحضرت الذي باعها فقال البايع لي البينة علي ان الذي استحقها منك باعها
او اقربها لي قال القاضي بخير المشتري ان شاؤ ولي الخصومة بنفسه وان شاذها
وبرجع بالثمن علي البايع وان قال المشتري ائت امرى وبلي البايع الخصومة
بنفسه ليس له ذلك كذا في الذخيرة رجل ادعى علي اخر عبدا بعينه واقام
البينة فزكوا ولم يذكروا حتى اقر ذوالبيدانه حر او باعه من غيره او هبه
لا يصح العتق في حق المدعي اذ التصرفات في حق المقر فضيحت حتى لو لم
يظهر عدالة الشهود يجعل اقراره وكذا لو اقام شاهدا واحدا تنصرف المدعي
عليه هذه التصرفات لم يحرف في حق المدعي كذا في الشاهدين ولو لم يباشر المدعي غل
هذه التصرفات ولكنه اقر بالعبد المدعي به للمدعي بعد ما اقام المدعي البينة
قال القاضي يعرض عليه بالاقرار باللسنة ذكر في الاقضية انه يقضي بالاقرار في الجاهل
الكبير قال يقضي بالسنة كذا في الخلاصة رجل ادعى عينا بيد رجل انه له وانكر
المدعي عليه فقبل ان يقم المدعي البينة علي دعواه باع المدعي عليه العين من رجل
واشهد عليه فلما اقام المدعي البينة بعد ذلك علي ما ادعى وقبض القاضي بالعين
اقام ذلك المشتري البينة علي المقر له ان العين له وفي يده فغير حتى فتقن له ثمر
ان المقر له الثاني وهو المشتري بانعمه من بايعه او هبه له جاز ويؤد العين
اليه وهذه حيلة يفعلها الناس لدفع الظالم الا انه انما يصح هذه الحيلة اذا لم
يدع الشرا من المقر عليه الاول وانما ادعى ملكا مطلقا ما اذا ادعى الشرا
منه لا يسمع دعوى المشتري كذا في فتاوي قاضي خان في الاقضية رجل ادعى نصف
دار في يد رجل فاقوله المدعي عليه ولم يدفع اليه وطالب وحضر رجل اخر
وادعى هذا النصف فاقوله لا يكون حضرا ولو غاب المقر له وحضر المقر
هو خصم كذا في الخلاصة رجل اقر بدار في يده انها لفلان سمي رجلا غائبا
عينة منقطعة وانه امر فلانا ان يحفظها علي المقر له ثم ان ذلك الرجل جعلها
علي يدي وقدمات فالجمل بغيره يكون خصم لكل من ادعاه الا ان يقم البينة
عليه ان الغائب فلان ابن فلان واشتوا معرفته دفعها الي الميت الذي دفعها
الي هذا الذي في يده وغاب كذا اقام علي ذلك بسنة فلا خصومة بينه وبين
المدعي قال ولا اجمل وصيا الا فيها خاصة في قول محمد رحمه الله واما في قياس

قول

قول الي حنيفة ينبغي ان يكون وصيا في كل شيء رجل ادعى ان له علي فلان الف درهم
وانه مات قبل ان يودعها اليه وان له في يدي من ماله الف درهم وطالبه ببقية الدين
من ذلك المال قال القاضي لا يسمع دعواه ولا يقبل بيته ولو طلب من القاضي ان يحلف
المدعي عليه قال القاضي لا يحلف كذا في المحط اذا استحق مال المضاربة وفيها ربع فالحصم
في قدر الربع المضارب ولا يشترط حصة رب المال فيه وان لم يكن فيه ربع فرب المال
كذا في الوجيز للكردي قال هشام سالت محمدا يقول في رجل وثب علي طريق
من طرق المسلمين فادفع من اذنه ثم خرج ودفعه الي انسان فاحل الطريق
وحاصوه فاقام الذي في يده بسنة كذا في يدي من قبل فلان وكلمه ودفعه اليه
قال ان كان طريقا مما تشكك ولا يعلم انه طريق الا بسنة فلا خصومة بينهما
حتى يحضر الواقع وان كان مما لا يشكك فهو خصم كذا في الذخيرة ابراهيم في نوادره
عن محمد رحمه الله تعالى رجلا عتق عبدا او مات الرجل في رجل ادعى انه
ابن الرجل الميت الذي اعتق وليس للميت وصي هل يكون هذا العتق حضا قال
ان كان اعتقه في حالة المرض يكون حضا وان كان اعتقه في حالة الصحة لا يكون حضا
كذا في المحط رجل اشترى من اخر عبدا ولم يتقارضا حتى ادعاه رجل
والمدعي مقرب لبيع فاحضر البايع والمشتري عند الحاكم وقال لا سبني واشتغلها
الحاكم فحلف البايع ونكح المشتري فان المشتري يوجب الرهن كذا في اداة سيد العبد
للمدعي وان حلف المشتري ونكح البايع فعلي البايع جميع قيمته للمدعي الا ان يحضر
البيع ويرضي بالثمن كذا في الذخيرة رجل في يده دار وهو مقرب لها فلان مات
وتركها ميراثا وسمي الورثة وبعضهم غيب وادعى الشرا من الغيب حقوقهم
وسال ان يترك ذلك في يده الى ان يحضر ولم انكره في يده فان احضر بسنة علي الشرا
سمعت شهادتهم ولكن لا يثبت البيع ولا اقضي علي الغائب ولكن انكر في يده
واستوثق كقتلا حتى يقدم الغائب فيستأنف الخصومة معه كذا في المحط
رجل وكل رجلين خصومة رجل فاقام المدعي علي احدهما شاهدا واحدا
وعلي الاخر شاهدا اخر قال هو جائز وكذلك لو اقام علي الوكيل
شاهدا واحدا وعلي الموكل شاهدا وكذلك لو اقام علي الشاهد وعلي
الورثة بعد موته شاهدا كذا في الذخيرة هشام عن محمد رحمه الله تعالى
في رجل في يده دار قال صاحب الدار لرجل هذه الدار لك ورثتها
من اخي فلان وقال المقر له لا بل هذه لرجل اخر ورثتها من اخيه
فتقن به للمقر له الا حرا اذا كان كلام المقر له موصولا فان غاب المقر له الاول
وحال المقر له الاخر الي الذي الدار في يده واقام البينة عليه باقراره للغائب
وباقرار الغائب له لا يقبل بسنة كذا في المحط لو اشترى شيئا بمئة او ذم
او حم او خنزير وقبض المشتري ثم استحقه انسان بالسنة ففي الشرا
بالمئة والدم لا يثبت المشتري حضا ولا يسمع البينة عليه كذا في الفصول
الغاذية وفي الشرا بالخمر والخنزير يكون المشتري حضا ويسمع البينة عليه
كذا في المحط قال محمد رحمه الله في الجاهل مع رجل اشترى من اخر برقي فضة

بدنيا رين وقبض الابريق وتقد حيا را واحدا ثم تفرقا قتل ان ينفذ الدنيا والاخر
حيث قصد القتل في نصف الابريق ما يتعدى الفساد الى النصف الاخر فان حضر
رجل بعد ما غاب تابع الابريق وادعى ان نصف الابريق له كان المشتري خصما له
فلو حضر البايع بعد ما قام المستحق البينة على النصف وقضى القاضي بالنصف له
رد المشتري على البايع ربع الابريق ورد البايع على المشتري نصف الدنيا حصته
ما يستحق مما هو مملوك بالنسبة الصحيحة ولا يثبت للمشتري الخيار وان صار البايع
شريكا في الابريق وكذا لو اشترى من رجل عبدا نصفه واحدة نصفه بائة دينار
حالة ونصفه بائة قتيارا الى العطا فقبض المشتري العبد وغاب البايع فحضر رجل
واقام البينة ان له نصف العبد هكذا في الذخيرة لو باع النصف وودعه النصف وغاب
فاذبح رجل النصف لم يكن المشتري خصما ولو باع رجل النصف وودعه اخر النصف
ثم استحق النصف فقبض له بربع العبد وهو نصف المشتري ويرجع المشتري على البايع
بنصف الثمن كذا في محط السرحني لو ان رجلا اشترى من رجل نصف عبدا ثم اشترى منه
نصفه الاخر احدثا صحيحا والاخر فاسدا وكانا صحين او كانا فاسدين ثم جاز رجل وادعى
عليه نصف العبد واقام البينة فالمشتري خصم له ويقضى القاضي عليه بالنصف الذي
ورد عليه البيع الثاني ولو كان البيع الاول صحيحا والبيع الثاني ممتنع او دم او حرم لم يكن
بينهما خصوصية حتى يحضر البايع لان المشتري بدم او حرم او ممتنع غير مملوك بالاتفاق
كذا في المحيط اذا ادعى على امرأة انها امته وهي تحت زوجها الزوج غاب فدعواه صحيحة
ولا تشتط حضرة الزوج كذا في الذخيرة رجل ادعى على رجل انه قطع يد عبده خطأ
وله عليه نصف قيمته خمسمائة او ادعى انه زوج امته فثلاثة منه وله عليه النهر والعبد
والامة حيان غائبان فقال المدعي عليه نعم لكن لا اعطيك الارش والمهر مخافة ان يحضر
العبد والامة فينكران الملك كذا في محطناي قال القاضي يلزمه الارش والمهر باقراره وكذلك
الجوان فيما اذا كان المهر عرضا من العروضة وان كان له عبدا ودعيه الفادهم عند هذا الرجل
او عصمه منه او كان من قرض او بيع فاقترده المالك ان الذي دفع للبيه المال عبدا
هذا الرجل وصدقه المقر له لا يسيل للمقر له على ذلك وكذلك لو قال الذي يدينه
المالك ان المال هذا الرجل فخصمه منه عبده وصدقه اليه وصدقه بذلك المقر له وكذلك
ان اقر ان فلانا امر عبده ببيع امته له فباعها ولم يقبض الثمن وصدقه رب العبد بذلك
لم يجبر على دفع الثمن الى المولى هذا كله اذا كان المالك غائبا في يد المقر فان كان مستهلكا فلا مقر
له ان يأخذ بذلك فان قدم الغائب وانكر ان يكون عبدا فلان او ان يكون عصب من فلان
سلك القول قوله فله ان يقبض المقر مثلا الى الذي اقر يقبضه ثم هل يرجع المقر على المقر
له فقيما اذا اخذ المقر له من المقر الارش والمهر مع قدم الغائب وانكر ان يكون المقر له ببيع
وقبضه لا يرجع هكذا في المحيط ولو قال المقر في جميع هذه المسائل ما ادري الغائب
هو عبد كذا لم لا يقبل بينة المولى ان الغائب عبدا ولا يقبض له على المقر بشي حتى يحضر
العبد ولا يستخاف المدعي عليه على ما ادعى من ملك الغائب ويستخاف في الحياصة
والمهر بالله ماله فذلك ما يدعى من الحياصة والمهر ولا يستخاف من المال في شي لان يدعى المدعي
ان العبد اخذ ماله فاقترضه هذا وان اخذ القاضي فاعتقبه هذا منه فاستهلكه فان ادعى

هذا

هذا وقال المدعي عليه فاقترضني فلان او قد عصب من فلان القافاستهلكه وما
ادري هو عبده هذا ام ليس فانه يستخاف ماله قبله هذا الذي يدعى فان قال
رجل اخر هذه الالة التي في يدي لكر لا يعبثها من عبدا وان عبدا لكر اولان
عبدا او دعيتها وقال المولى الالفلي ولم تقبضه من عبدي فانه ياخذها الا ان
يقبض المقر بينة على العصب والوديعة فان لم يكن له بينة وقبض المولى المال ثم حضر
المقر فانكر ان يكون عبدا للمقر له ولم يكن للمولى بينة ضمن المقر للعبد ان كان اقر
بالعصب وان كان اقر بالوديعة لم يقبض شي في قول ابن يوسف وقال محمد يقبض في الوجهين
جميعا وان كان الذي في يديه المال قال هذه الالة او دعيتها عبدا او عصبها
منه وهو كذا لان مال عبدا لكر فان المولى ياخذها بعد ملحقات بالله تعالى ما يعلم ان
فلانا وودعه اوانه عصبها من فلان فان قدم الغائب وانكر ان يكون عبدا فلان فانه
ياخذ الالة من المولى ويقال للمولى اقم البينة بحق ان كان كذا ولا يقبض المقر شيئا
ولو قال المقر هذه الالة لغيرك فلان في يدي عصب او وديعة وقال المولى فلان غوي
وهذه الالفلي لم ياخذها منه ولم يكن عليه سبيل الا ان يقبض البينة وان ادعى رجل قبل
رجل مهرامة او حياصة على عبده او وديعة لغيره في يديها وعصبها او غير ذلك
فاذبح ان العبد قد مات وصدقه المدعي عليه فقبض بذلك البينة فان قال المدعي
عليه على العبد دين لم يلتفت الي ذلك وكذلك ان لم يقبض المدعي عليه بشي من ذلك كانت
واقام المولى البينة على ذلك كذا في محطناي جامع الكثير في باب ما يكون الرجل فيه
خصما عن عبده رجل في يديه مال قال رجل لصاحب اليد عصبني عبدا
هذا المال فلو وعظما اياك وقال صاحب اليد صدقت لك انه لا ردها عليك
لا يباخا فان يجد العبد ان يكون عبدا لم يلتفت الي قوله ويجبر على دفع الالة اليه
فاذا دفعه اليه ثم حضر الغائب فانكر ان يكون عبدا للمقر كان القول قوله وقضى القاضي
له بالمال الذي اخذه المقر له ان وجدته قايما الا ان تقبض المقر له للمالك مال
وان كان المقر له استهلك ذلك المال الذي اخذه قايما والغائب ان يقبض المقر الذي كان
المال في يديه كان له ذلك ولو قال المقر هذا المال او دعيتها عبدي فلان ولا ادري اهو
لك ام لا فاقام المدعي بينة ان المال ماله فالقاضي يقبض منه هذه البينة ويدفع المال
الى المقر حضر الغائب وانكر ان يكون عبدا للمقر اخذ ماله ويقال للمدعي اعد بينة
ولا فلا حق لك وان قال المقر وهو الذي في يديه المال هذا المال لكر او دعيتها فلان
وفلان ليس بعبدي فاقام المدعي بينة ان فلانا عبدا لم يكن بينهما خصوصية ولم
يقبض بينة كذا في المحيط رجل ادعى على عبدا حياصة او رجع ومولى العبد
غائب فان كان العبد مازونا بقض له بالرجوع وان كان محجورا لا يقبض له بالرجوع
مالم يحضر المولى فان قال العبد انا محجور وقال الوهاب لا بل انت مازون
فالقول قول الوهاب مع بينة وان اقام العبد بينة انه محجور لا يقبض بينة فان كان
المولى حاضرا والعبد غائب فان كان الموهوب في يد العبد لم يكن المولى خصما وان كان
في يد المولى فهو خصم كذا في خزائن المقنين وان قال او دعيتها هذه الحياصة عبدي
فلان ولا ادري او هبتها ام لا فاقام المدعي بينة على الحياصة والمولى خصم فاذا

فرض القاضي بالجارية الواهب فقبضها الواهب وزادت في يدها في يد الواهب
ثم حضر الموهوب له وانكر ان يكون عندها فلو قوله وكان له ان ياخذ الجارية ثم ليس
للمواهب ان يرجع في الهبة فان كانت الجارية قد ماتت في يد الواهب كان الموهوب له
الخيار ان يشأ من المودع وان شا من الواهب قيمتها فان ضمن الواهب لا يرجع على المودع
بما ضمن وان ضمن المودع لا يرجع على الواهب بما ضمن ايضا فان قال المولي قد علمت انك
وهنتي الذي اودعني الا انه ليس بعبد لي وادعني بنية علي ان فلانا الغائب عبده لا يقبل
هذه البينة ان كان العبد حيا وان قال الواهب ليست بنية وطلب من المودع بانه
ان الغائب ليس بعبد له استعمله القاضي فان حلف بري عن الخصومة وان نكر لزومه
الخصومة ولو اقام المدعي بنية علي اقرار المولي ان فلانا عبده يقبل بنية وقضى
بالرجوع وان اقام المدعي بنية علي ان الغائب عبده هذا الرجل وانه قد مات قبلت
بنية وصار ذواليد خصما له وان اقام المدعي بنية علي ان الغائب كان عبده وانه
قد باعه من فلان بالف درهم وقبضه فلان منه لم يقبل بنية ولا يرجع في الهبة
وان اقام بنية علي اقرار المولي في يده الجارية انه قد باع فلان الغائب من فلان
ولم يبع البينة علي اقراره ان الغائب عبده فالقاضي لا يقبل هذه البينة فلا يجعل الذي
في يده خصما كذا في المحيط رجل في يده عبد يقر بالرق فادعي العبد ان فلانا الغائب
اشتراه من مولا هذا بالف ونقده الثمن لا يقبل قوله وان ادعى ان فلانا الغائب
اشتراه من مولا ووكله بالخصومة ويقضي نفسه من صاحب اليد قبلت بنية
لان العبد يصلح خصما في قبض نفسه ولو قال العبد كنت عبد الفلاني فاعني منك
بالف درهم وكنني بقبض الثمن وادعني بنية علي ذلك قبلت بنية الا ان المولا ان
يمنعه من الخصومة وان لم يمنعه فالكال جارية وله ان يقبض الثمن ويرى منه
المولي ولو قال انا عبد فلان قد وكنني بخصومتك في قبض وادعني بنية قبلت
بنية كذا في فتاوي قاضي خان **باب السادس** في يد يد
نه دعوى المدعي ولا يدفع به رجل ادعي علي رجل حقا او مالا وادعني بنية فقال
المدعي عليه لي عن دعواه امله القاضي الى المجلس الثاني ولا يقضي عليه
وكلاهما هو الا يكون اقرارا منه للمدعي قال تولا رضي الله عنه وبني القاضي ان
يساله عن الدفع ان كان صحيحا امله القاضي وان كان فاسدا لا يمله ولا يلتفت ه
اليه كذا في فتاوي قاضي خان ادعي رجل عن رجل ادعي له فقال ذواليد هو فلان
الغائب وديعة عندي او جارية او اجارة او رهن او غصب وادعني بنية او اقام
ذواليد بنية ان المدعي اقراره فلان ان دفعته خصومة المدعي عنه وقال ابو يوسف رحمه
الله ان كان ذواليد ضالكا ندفع بنية عنه الخصومة اذا اقام البينة وان كان مفروضا
بالجمل لم يدفع الخصومة عنه باقامة البينة رجع اليه حين ابتلى بالنقص وعرف
احوال الناس فقال المختار من الناس قد ياخذ مال انسان غصباً ثم يدفع
سرا الي من يريد ان يغيب عن البلدة حتى يودعه بشهادة الشهود حتى
اذا جاء المالك وادان بنبئت ملكه فيقيم ذواليد بنية علي ان فلانا اودعه فيسقط
حقه ويدفع خصومة المالك كذا في الكافي وان لم يبع البينة فهو خصم في ظاهر

وعلي قول المحم الباجي السامي

الرواية عن اصحابنا رحمهم الله كذا في المحيط في النوع الاول من الفصل الثالث والعشرين
فلو قضى القاضي للمدعي وحضر الغائب وادعني بنية علي انه ملكه دفعه صاحب اليد
وديعة فالقاضي يقضي للمدعي هكذا في المحيط في النوع الثاني فيما يدعي المدعي
مع دعوى الملك المطلق ففلان القاضي لم يقض للمدعي بنية حتى حضر المفسر
له وصدق صاحب اليد فيما قال ودفع العبد الى المقر له وفق القاضي للمدعي بالعبد
يتلك البينة كان هذا فصاعداً ما حب اليه فان اقام المقر له بنية علي المدعي انه عبده
كان اودعه من صاحب اليد قبلت بنية ونقض بالعبد له وبطلت بنية المدعي
هكذا ذكر محمد في الجامع وحكي القاضي ابو الهيثم عن القضاة الثلاثة ان ما ذكر
في الجواب ليس بصحيح والصحيح انه يقضي بالعبد بين الذي حضر وبين المدعي
نصفان قال القاضي ابو الهيثم ان ابن سماعة كتب الي محمد في هذه المسئلة
فكتب الي محمد رحمه الله ان يقضي بالعبد بينهما ثم اذا اقام المقر له بنية علي دعواه
وبطلت بنية المدعي فالقاضي يقول للمدعي اعد يستل علي الذي حضر والا فلا حق
لك كذا في المحيط في النوع الذي بعد النوع الثاني من هذا الفصل اذا قال شهود
ذي اليد اودعه رجل لا يعرف اتصالا فالقاضي لا يقبل شهادتهم ولا يدفع خصومة
المدعي عن صاحب اليد بالاجماع كذا في الكافي وان قالوا تعرف المودع بوجهه ولا تعرفه
باسم ونسبه جازت شهادتهم في قول ابن حنيفة وابي يوسف رحمه الله كذا في فتاوي
قاضي خان في فصل الدور والاراضي ولو قال سيد شهود المدعي عليه تعرف المودع
باسم ونسبه ولا تعرفه بوجهه فهذا الفصل لم يذكره محمد وقد اختلف
المشايخ فيه بعضهم قالوا لا يدفع الخصومة عن ذي اليد وبعضهم قالوا
تدفع وهكذا ذكر في الاقضية ان القاضي يسأل المدعي هل هو بهذا الاسم والنسب
فان قال لا يظهر انه غير المودع كذا في المحيط وقال محمد لا بد في المعرفة من الطرق
الثلاث وتقول الائمة علي قول محمد كذا في الوجهين للمكرري ولو قال الذي في يده
اودعني فلان لرجل معروف وشهد شهوده ان رجلا اودعه اياه قالوا لا يقبل هذه
الشهادة كذا في المحيط ولو قال الذي في يده اودعني رجلا اعرفه فشهد الشهود
انه اودعه رجل وهذا لا يعرف انه كان الذي في يده حضر المدعي كذا في فتاوي قاضي خان
في فصل الدور ولو قال الذي في يده اودعني رجلا لا اعرفه وقال الشهود اودعه
فلان بن فلان ذكر الحفاف في ادب القاضي ان القاضي لا يقبل هذه الشهادة ولا يدفع
الخصومة عن ذي اليد كذا في الذخيرة ولو اقر المودع ان رجلا دفعه اليه والمدعي
لا يعرفه فلا خصومة بينهما وكذا لو شهد شهود ذي اليد علي اقرار المدعي انه دفعه
اليه رجل لا يعرفه فالقاضي لا يجعل خصما كذا في حذائفة المفتين ولو قال الشهود
اودعه من تعرفه بالطرق الثلاث لكن لا نقوله ولا نشهد به لا يدفع ولو يرضى انه
دفع اليه رجل يعرفه ولكن لا ينصوا علي انه ملكه المودع يدفع ولو قال اودعه
فلان لكوني لا تدري من ذلك الشيء او قال كان المدعي هذا في يد فلان الغائب لكن لا تدري
ادفعه اليه ام لا او قال ذواليد هو دفعه الي يده كذا في الوجهين للمكرري لو شهد
شهود المدعي عليه ان المدعي اقراره ان هذا فلان الغائب وقال اودعني فلان الغائب

او شهد الشهود على اقرار المدعي بذلك ولم يقل صاحب اليد هو فلان الغائب
او دعني قالوا يدفع عنه الخصومة وكذا لو اقر المدعي عند القاضي ان فلان
الغائب دفعه اليه فانه يدفع عنه الخصومة عن ذي اليد هكذا في قاضي خان ولو اقر
المدعي انها كانت في يد فلان ولا ادري ارفعها الى هذا ام لا وذا اليد يقول دفعها الى فلان
فلا خصومة بينهما في خزانة المفتين شهد الشهود على اقرار المدعي انها كانت في يد فلان
ولا ادري ارفعها الى فلان ام لا فلا خصومة بينهما ولو شهد شهود صاحب اليد انها
لفلان ولم يشهدوا ان فلانا اودعها اياه قال القاضي لا يقبل هذه الشهادة ولا يدفع
الخصومة عنه ولو اقام المدعي بينة على سبيل دفع بينة صاحب اليد ان صاحب
الياد اعطاها لنفسه لم يقبل من صاحب اليد بينة على الابداع اصلها كذا في المحيط
طوقا لو اقر فلان الدار فلان الغائب اسكنه فيها واشهدنا على ذلك والدار في يد
الغائب يومئذ وقالوا كانت في يد الساكن او قالوا لا ندري في يد من كانت الدار
يومئذ لكن تعلم ان اليوم في يد الساكن او لم يذكر وان الدار في يد من كانت يومئذ
تقبل وتنفذ كذا في الوجيز للردري وان قالوا كانت في يد ثالث يومئذ لا يدفع
الخصومة كما لو شهدوا انها سكنها فلان الا انه سلمها اليه رجل اخر كذا في محيط
السر حسي ولو برهن المدعي ان الدار يومئذ شهدها كانت في يد غير الساكن والمستكن
وهو فلان لا تقبل ولو حضر فلان هذا او برهن على ذلك الوجه ايضا لا تقبل عندهما
خلافا للثاني رحمه الله كذا في الوجيز للردري ولو قال المدعي عليه نصف الدار
لي ونصفها وديعة فلان واقام البينة على ذلك ان دفعت الخصومة في الكذا في القيا
شرح المختار لو ادعي ذواليد وديعة ولم يكتف اثباتها حتى قضى القاضي للمدعي نفذ
فصله ولو اراد ان يقيم بعد ذلك بينة على الابداع لا تقبل بينة فلو قدم الغائب
فهو على محضه ولو لم يقر ذواليد بينة على ما ادعي من الابداع حتى صار خصما واقام
المدعي شاهدا واحدا او شاهدين ولكنه لم يقض القاضي بينهما ثم وجد ذواليد بينة على
الابداع تقبل بينته لانه ظهر انه ليس خصمه قبل ان يحسم القضا كذا في جامع الاسما
رحمه الله كذا في القصول العبادية رجل ادعي دارا في يدي رجل فقال ذواليد
ان فلانا اودعها فقال المدعي قد كان فلان اودعها لكنه ذهبها منك بعد
ذلك او باعها فالتجني يستخلف المدعي عليها وذهبها له ولا باعها منه فان
نكل عن البين جعل خصما له فيها كذا في محيط السرخسي ولو اقام المدعي بينة
ان فلانا باعها من الذي في يده يقبل ويحمل المدعي عليه خصما ولو ادعي المدعي
عليه الوديعة ولم يقر بينة وطلب المدعي ثمنه ان ذلك الرجل اودعها اياه يحلفه
القاضي بالله لقد اودعها اياه ويحلف على التات لا عمل العلم وان كان على فضل القير
لكن كما به وهو القبول فيحلف على التات كذا في القصول العبادية رجل في يديه وديعة
لرجل جار رجل ادعي انه وكيل لودع نقضها واقام على ذلك بينة واقام الذي في يده
الوديعة بينة ان الودع قد اخرج هذا من المظنة الوكالة فقلت بينته وكذا اذا اقام
بينته ان شهود الوكيل عبيد كذا في المحيط ادعي على اخر دار فقال ذواليد اياه وديعة
من فلان في يدي واقام البينة عليه حتى ان دفعت عنه الخصومة ثم حضر الغائب

وسلمها

وسلمها ذواليد اليه واعاد المدعي الدعوى في الدار فاجاب اليهوديعة في يدي من فلان
واقام البينة عليه قال يدفع عنه الخصومة ايضا كما في الاستدكنا في محيط السرخسي رجل
ادعي دارا في يدي رجل واقر ذواليد انها كانت للمدعي ثم قال بعد ذلك انها لفلان
او دعنيها او قال على القلب بان يد بالابداع ثم شى بالاثار ان اقام البينة على الابداع ان دفعت
عنه الخصومة وان لم يكن له بينة ان يد بالاثار للمدعي وثني بالابداع يومئذ لا تسلم
الى المدعي فان حضر الغائب وصدقه لا يترج الدار من يد المدعي لان حقه كان اسبق
لكن يقال للمقر له ان البينة ان الدار كلها لك وان يد بالابداع وثني بالاثار يومئذ
بتسليم الدار الى المدعي لانه ثبت حق المدعي وحق الغائب هو هو لانه صدق المدعي
وعسى كذبه الغائب وعلى تقدير التكرير لا يثبت حق الغائب ولو لم يقر البينة على
الابداع ولكن علم القاضي ان الغائب اودعها اياه لم يحمل بينها خصومة وكذا لو اقر
المدعي بذلك ولو علم القاضي انها للمدعي واقام الذي في يديه البينة ان فلانا الغائب
اودعها لخصومة بينهما حتى يحضر الغائب ولو علم القاضي ان الغائب عصبها
من المدعي واودع ذواليد فانه ياخذها من ذي اليد وسلم الى المدعي وذكر في باب اليه
ان ذواليد لو قال اودعها الغائب ولم يكن له بينة يحلف ان خلف بي وان نكل لزمه
ولو جال المقر له الاول كان له ان ياخذ من المدعي ثم يقال للمقر له الثاني انت على خصومتك
مع المقر له الاول ان اقام الاول البينة اخذه وان لم يكن له بينة ان حلف بي وان نكل
لزمه كذا في المحيط وان قال المدعي عليه انتعت من الغائب فهو خصم كذا في الهداية
دار في يد رجل ادعها اخر ملكا مطلقا او شر منة منة او شفعة فيها فقال
ذواليد كانت لي بعثها من فلان اودعها له وسلمها فادعنيها لا يدفع الخصومة
الا اي صدقة المدعي فيها يقول او علم القاضي بذلك فحينئذ يدفع عنه الخصومة
فان لم يكن شي من ذلك ولكن اقام ذواليد بينة على البيع لا تقبل فان قضى عليه حضر
الغائب واقام بينة على شرايه من ذي اليد لا تقبل وتقبل على المنقول للملك المطلق
صار هو مع المدعي كخارجين اقام البينة فان برهن الغائب على الشرا من ذي
اليد من شهر تقبل في ابطال بينة الخارج ويقال للمدعي اعد الشهود على المقر له
ان شئت ولو قال كانت في يد فلان ولكن لم ادر دفع اليه ام لا وقال ذواليد
دفع الي فلان فلا خصومة كذا في الكافي رجل ادعي عبدا في يد رجل انه له فطوب
بالبينة فاما اقام من علم القاضي باع الذي في يده العبد من ثالث وتقاينا
ثم اودعه المشتري عند البائع فغاب ثم جاء المدعي بالبينة فان علم القاضي
ما صنع ذواليد واقر به المدعي لا يسمع بينة المدعي على صاحب اليد وان لم
يعلم به القاضي ولا اقر به المدعي سمعت بينة المدعي ولا يسمع بينة ذي اليد
على ما صنع الا اذا اقام البينة على اقرار المدعي بذلك فيقبل بينته ويدفع
عنه خصومة المدعي والقيمة اذا اتصل بها القرض والصدقة في هذا
ممن لة البيع كذا في قاضي خان في فضل دعوى المنقول كذا ادعي الدار
واقام شاهدا واحدا ثم قاما من عند القاضي ومكثا زمانا ثم تقدمتا الى
القاضي وجا المدعي بشاهدا اخر واقام صاحب اليد بينة على انه باع الدار من فلان

بعد ما قاما من عند القاضي وقال وهما منه وسلمها اليه فان اقر المدعي بذلك
او علم القاضي به واقام ذوالدينه على اقرار المدعي بذلك فلا خصومة بينهما
وان لم يكن شيء من ذلك فاقام ذوالدينه على ما صنع القاضي لا يسمع بينته ولا يدفع
الخصومة عنه ولو كان المدعي حين ادعى الدار اقام كشاهدتين فقد لا يقبل ان يقضي
القاضي بالدار للمدعي فاما من عند القاضي فمكتاز ما نأتم تقدمنا عند القاضي وادعى
صاحب الدار انه باع الدار من فلان بعد ما قاما من عند القاضي ووجهه له وسلمها اليه
ثم ان فلانا اودع عنها وغاب اقرار المدعي بذلك او علم القاضي به فانه لا يدفع الخصومة
من ذوالدينه كذا في المحيط في الفصل الثاني والعشرين في بيان من يصلح خصما لغیره
رجل ادعى عبدا في يد رجل واقام البينة واقام المدعي عليه البينة ان المدعي باتعه
من فلان الغائب بطل دعواه وكذا لو قال بعت من فلان وفلان باعه مني ولم
يكن ثبات مع فلان منه هكذا في الخلاصة في دعوي المرات اذا قام المدعي عليه
بينة على اقراره بالبيع من فلان او على اقراره انه ملك فلان تقبل كذا في الفصل العاشر
ادعى دارا في يدي رجل وقال المدعي عليه في دفع دعوي المدعي استترتها من فلان
وانت اجرت هذا البيع فكذا لا يتكون اقرارا بالملك للمدعي عليه بينة على اقراره
بالبيع من فلان او على اقراره انه ملك فلان ولا يكون دفعا لدعوي المدعي كذا في المحيط
لو ان رجلا ادعى دارا في يد رجل انها له واقام البينة فاقام الذي في يده الدار هذه
الدار لفلان الغائب استترها من المدعي وولاني فيها ذكر في المشتري بينة دسى
اليد ويحتمل وكذا لو ادفع عنه الخصومة والزم الغائب الشراء كذا في فتاوى قضى
حقن رجل في يده دار استترها وطلب الشفع السبعة فقال المشتري استترتها
لفلان واقام بينة ان فلانا وكله بشراها منسوبة قال لا قبل بينة كذا في المحيط في الفصل
الثاني والعشرين في بيان من يصلح خصما لغیره وان دفع الرغوى في اليه يده هلا كذا
واقام المدعي عليه بينة انه كان عندي وديته او رهنا او مضاربة او شركة لا يقبل
بينة المدعي عليه ثم اذا قضى بالقيمة المدعي واخذ القيمة من المدعي عليه فاذا حضر الغائب
وضعت المدعي فيما لا فتنى الوديعة والرهن والاجارة والمضاربة والشركة يرجع
المدعي عليه عن الغائب بما ضمن ولا يرجع المستقر والغائب والسارق بما ضمن
على الغائب وان كون صاحب الدار الغائب في اقراره انه وصل اليه من جهة من
الوجوه التي ذكرنا فلا رجوع له ما لم يتم البينة على ما ادعاه من الاجارة والرهن
والوديعة والشركة والمضاربة وادان البينة على الذي بقى من يده واقام
المدعي عليه بينة على هذه الوجوه فان الجواب فيه كالجواب في الموت فاذا عاد
العبد من الاياق ففي فصل الوديعة والرهن والاجارة والشركة والمضاربة
يعود على ملك الغائب وفي فصل السرقة والغصب والعارية يعود على ملك الذي
كان في يده وان الفان اقتصر عليه كذا في خزانة المفتين ولو كان العبد قاتما وذهب
عنه واخذ ريشها واقام البينة انها جارية وولت في ملكه واقام ذوالدينه البينة
على الوديعة قبل الولادة فانه يقضي للمدعي قيمة الجارية وما يقضي في الولد بشي
حتى يحضر الغائب كذا في محيط السر حسي ادعى عبدا في يدي رجل فقال المدعي عليه

هذا العبد وديته في يدي من جهة فلان فقال المدعي سلم العبد الي واحضر فلانا حتى
اقام البينة عليه فدفع العبد اليه وذهب ليحي فلان فأت العبد في يدي المدعي ثم حيا
فلان واقام بينة انه عبده كان اودعه صا حيا البند واقام المدعي بينة انه عبده والبينة
بينة فلان ولو كان العبد حيا يوم المدعي بدفع العبد الي فلان المقر له ويقال للمدعي افسم
البينة عليه كذا في المحيط افسم في يد رجل فقتلها عبدا فدفعها واقام رجل البينة ان الامر
كانت له واقام ذوالدينه البينة على الوديعة فتصل للمدعي ان طلب العبد فلا خصومة
لك وان طلبت البينة فلك الخصومة كذا في الكافي واقاضي القاضي بقيمة الجارية
على ذي اليد واخذها المدعي من ذي اليد ثم حضر الغائب واقربا الوديعة اخذ العبد
من ذي اليد ورجع ذوالدينه على الغائب بما ضمن للمدعي من قيمة الجارية ولو ان الجارية
لم يقتلها العبد ولكن قطع يدها ودفع العبد باليد لم يكن بينهما الخصومة بينة خصومة
حتى يحضر الغائب لا في الجارية ولا في العبد كذا في المحيط وان ادعى الفعل على ذي
اليد بان قال غصبته مني او جرتها مني او هبتها او زعمي ذوالدينها وديته او عارية
ووجه من جهة فلان واقام البينة على ذلك لا يدفع عنه الخصومة فان حضر المقر له
واقام البينة على ذلك قبلت بينة كذا في محيط السر حسي رجل ادعى دارا في يد رجل
انها له اغتصبها منه الذي في يده وقال المدعي عليه ملك والذي وديته في يدي لا يدفع
عنه الخصومة فان اقام المدعي البينة على ما ادعاه ثم احكاما م المدعي عليه البينة
انها ملك والده استترها من المدعي قالوا لا تقبل بينة المدعي عليه كذا في فتاوى قضى كان
وان قال المدعي سرقة مني او سرق مني لا يدفع الخصومة وان اقام ذوالدينه البينة على
الوديعة فاقض عليه ثم حضر الغائب واقام البينة على الملك تقبل كذا في الكافي وفيما اذا قال
سرق مني القيات ان يدفع الخصومة عن صاحب اليد اذا اقام البينة على ما ادعى
وهو قول محمد رحمه الله وفي الاستحسان لا يدفع وهو قول ابي حنيفة وابي يوسف
صهما انه كذا في المحيط ولو ادعى عبدا او له غصبها واخذ مني فاقام ذوالدينه البينة على
انه وصل اليه من جهة الغائب فتدفع عنه بالا طاع كذا في القول العام ربه عبدا في يدي
رجل اقام البينة انه عبدا الذي في يده وانه اغتصبه واقام صاحب اليد البينة
انه عبدا فلان اودعه باه والقاضي يقضي بعتا العبد ولا يدفع الخصومة عن دعوي
اليد با اقام من البينة كذا في الخيرة فلو قضى عليه ثم حضر الغائب وادعى لا يلتفت
اليه لثبانا القضا عليها كذا في الكافي وهكذا في محيط السر حسي والمحيط فيقال حرة
في فصل دعوي العتق عبدا ادعى على رجل انه كان ملكه وانه اغتصبه فقال المولى حين اعتقته
لم يكن ملكا لانه بعت منه فلان ثم استترته منه واقام البينة على بيعه قبل الاعتراف
لا يقبل بينة ولو كان المولى قال لا اعتقته قبل ان استترتك وقال العبد لا بد اعترفتني
بعد ما استترتني فالقول قول العبد كذا في المحيط وان ادعى على ذي اليد فاعلام بينة احكامه
بان ادعى الشرا منه بالف ولم يذكر انه تقدم الثمن ولا يقضي منه فاقام الذي في يده
البينة انه لفلان الغائب اودعته او غصبته منه لا يدفع عنه الخصومة في قولهم
وان ادعى عليه عتقا انتهى احكامه بان ادعى انه استترى منه هذه الدار او هذا
العبد وثقه الثمن وقضى منه المبيع ثم اقام المدعي عليه البينة انه لفلان الغائب

او دعيه اختلافه قال بعضهم يدفع عنه الخصومة وهو المصير هكذا في فتاوى
قاضي خان في فصل دعوى الدور والاراضي عدي في يد رجل ادعاه وقال اشترته
من ذي اليد واقام البينة واقام ذو اليد البينة ان فلانا او دعيه لا يدفع الخصومة
عنه قالوا لم يقض القاضي بالمديد المدعي حتى حضر القايب وصرف ذو اليد سلم القاضي
العبد الى المقر له ثم يقضى بالعبد المدعي الشرا ولا يكلفه اعادة البينة على المقر له
وان اقام رب العبد البينة انه غيره وانما ادعاه ولم يقل او دعيه قبيلت وبطلت
بينة المدعي فلما اقام رب العبد البينة انه غيره ثم ادعاه مدعي العبد البينة على رب العبد ان
العبد كان لذي اليد وانما اشتراه منه بكذا وتقدم الثمن ان اعادة البينة بعد ما يقضى لرب
العبد لا يقبل بينه وان كان قبل ان يقضى تقبل كذا في الخلاصة ولو كان مدعي الشرا اقام
شاهدا واحدا على الشرا من ذي اليد فاقض صاحب اليد ان العبد لفلان القايب او دعيه
قبل ان يقضى شاهدا اخر حضر فلان وصرف صاحب اليد في اقراره تسليم العبد
الى الذي حضر ثم ان المدعي اقام شاهدا اخر على الشرا قضى بالعبد له ولا يكلف اعادة الشا
هدا على الذي حضر ويكون المقتضى عليه صاحب اليد لا الذي حضر كذا في المحيط مدعي الشرا
اذا لم يتم البينة على ذي اليد حتى اقر ذو اليد ان فلان القايب ثم حضر المقر له وصرفه
ودفع العبد اليه ثم اقام مدعي الشرا البينة على المقر له وقضى به كان المقتضى على المقر له كذا
في الخلاصة اذا ادعي ثوبا في يدي رجل انه ثوبه سرقة منه فلان القايب واقام على ذلك بينة
واقام الذي في يديه بينه انه وديعة عنده من فلان القايب لا يدفع الخصومة عن ذي اليد
ويقضى بالشوب للمدعي وهذا استحسن كذا في الذخيرة رجل ادعي ثوبا في يدي رجل
انه ثوبه عنده من فلان القايب واقام على ذلك بينة وقال صاحب اليد فلان ذلك
او دعيه فلا خصومة بينهما وان لم يتصاحب البينة على الابداع كذا في المحيط لو ادعي
شرا من فلان وقال ذو اليد او دعيه فلان ذلكا تدفع الخصومة بتوبله بغير
بينة الا ان يتم المدعي البينة ان فلانا وكله يقضه فان طلب المدعي بينه على ما ادعي من الابداع
حلف على التثبت ولو قال ذو اليد او دعيه وكيله لا يصدق الا بينة كذا في الكافي ولو
شهدوا ان عمر او دعيه اياه وقالوا لا ندري من دفعها الى عمر وقال ذو اليد دفعها
عبد الله لا خصومة بينهما ولا يمين على ذي اليد ولو قالوا دفعها عبد الله الى عمر ولكن
لا ندري من دفعها الى ذي اليد وقال ذو اليد دفعها الى عمر لا يدفع عنه الخصومة
فان قال ذو اليد حلف المدعي ما دفعها الى عمر وحلف على العلم ولو قال المدعي
للقاضي حلف ذو اليد او دعيه اياه عمر وحلف على التثبت كذا في الخلاصة ولو ان العبد
اقام البينة ان فلانا اعتقه واقام صاحب اليد البينة ان فلانا ذلكا او دعيه يقبل وبطل
بينة العبد ولا يحال بينه وبين العبد قاسا ويجاز استحسننا وبوخد من العبد كفضل نفسه
استثنى قاضي لا يهرّب قاذو حضر فان اعاد البينة عتق والا فهو عبد كذا في محيط
السرخسي وكذا لو اقام ذو اليد البينة ان فلانا اخر او دعيه اياه كذا في الخلاصة
لو ادعي العبد انه حر الاصل قال نقول للعبد فان اقام ذو اليد البينة على الملك
وايداعه تقبل وان اقام على ايداعه محسب لا تقبل بخلاف الدار فان تهرن على
الملك والابداع ويهرن العبد على حرية الاصل حبيل بينهما بلفيل كذا في الكافي

عبد

عبد في يد رجل ادعي رجل انه قتل وليلاه خطا واقام ذو اليد البينة ان العبد لفلان
او دعيه اندفعت عنه الخصومة كذا في الخلاصة ادعي على رجل اني اشترت منك هذا
العبد بكذا او البايع محمد البيع فاقام المدعي البينة على الشرا فقال البايع في دفع دعواه
انك قد زدت على هذا العبد بالعب واقام على ذلك بينة مع منه دعوى هذا الرفع
وسمعت بينه عليه كذا في المحيط رجل ادعي على خزانة باعة جارية فقال لم ابها منك
قط فاقام المشتري البينة على الشرا فقال البايع في دفع دعواه انك قد زدت فوجد بها
اصبعان ابدة واراد ردها واقام البايع البينة انه بري اليه من كل عيب لم يقبل بينة البايع
وذكر الحرافة هذه المسئلة في احواد القاضي وقال على قول اني يوسف رحمه الله تقبل
بينته كذا في شرح الجامع للعبد والشهيد حسام الدين في تحباب القضا ادعي على اخر محذورا
في يده وقال هذا ملكي باع ابي منك حالما كنت وقال ذو اليد باعه مني حال صغيرك والقول
قولا المدعي كذا في الفصول العاديه اشترى دارا لانه الصغير من نفسه واشتهد على ذلك شهودا
وكبر الابن ولم يعلم بما صنع الابن ثم ان الاب باع تلك الدار من رجل وسلكها اليه ثم ان الابن
استأجر الدار من المشتري ثم علم بما صنع الاب باع الدار على المشتري وقال ان ابي
كان اشترى هذه الدار من نفسه لي في صغيري واهلها ملكي واقام على ذلك بينة فقال المدعي
عليه في دفع دعوى المدعي انك متناقض في هذه الدعوى لان استسجرك الدار مني
اقرار بان الدار ليست لك فدعواك بعد ذلك الدار لنفسك يكون تناقضا فهداه
المسئلة صارت واقعة الفتوى وقد اختلفت احوية المفتين في هذا والصحيح ان
هذا لا يصلح دفعا لدعوى المدعي ودعوى المدعي صحيحة وان ثبت التناقض الا ان هذا
تناقض قيمه طريقه طريق الحفا كذا في الذخيرة ادعي دارا بسبب الشرا من فلان
قال المدعي عليه اني اشترت من فلان ذلكا ايضا واقام بينة وتاريخ الخراج اسبق
فقال المدعي عليه ان دعواك باطل لان في التاريخ الذي اشترت هذه الدار من فلان كانت
رهنا عند فلان ولم يرض بشارك وجاز شراحي لانه كان بعد ما فكل الرهن فاقام البينة
لا يصح هذا الرفع كذا في الفصول العاديه ولو كان المدعي ادعي هذا العبد كان لفلان رهنه
بكذا عندي وقضته واقام البينة واقام المدعي عليه في دفع دعواه انه اشترته منه وتقدمت
اليمين كان ذلك دفعا لدعوى الرهن كذا في فتاوى قاضي خان في باب اليمين في مجموع النوازل
رجل ادعي على اخر انه اشترى مني جارية وصفتها كذا كذا درهمها وقبضها واستهلكها
ودحب غلبه اذ هذا الثمن الي وقد اقر بذلك وشهد الشهود على المدعي عليه بذلك بعد
انكاره فقال المدعي عليه في دفع دعوى المدعي انك مبطل في دعوى الاستهلاك لان الجارية
قايمة وهي في يدي فلان واقام شهودا وشهدوا ان اتيها حية قايمة
في يدي كذا هل يصح ذلك دفعا لدعوى المدعي كذا في الذخيرة ادعي دارا في يد رجل
شرا من رجل اخر شرا بطله فقال المدعي عليه في دفع دعوى المدعي اني كنت اشترت
هذه الدار من هذا المدعي فقال المدعي في دفع دعوى المدعي عليه فقلنا البيع الذي جدي
بين وبين بيني وبين هذا المدعي عليه فهداه دفع محجج وكذلك لو كان المدعي من
الايداع ادعي الدار على صاحب اليد ملكا مطلقا وقال المدعي عليه في دفع دعواه
اني كنت اشترت هذه الدار من هذا المدعي فقال المدعي في دفع دعوى المدعي عليه

كنا

قد كنا اقلنا البيع الذي جرى بينه وبين المدعي عليه كان هذا دفعا صحيحا وكذلك اذا قل
المدعي في دفع دعوى المدعي عليه انك قد اقررت انك ما اشتريتها من كان هذا دفعا
صحيحا كذا في المحيط رجل ادعى على دار في يد رجل انما له فقال المدعي عليه اشتريتها
من المدعي ولي بيته على ذلك قال محمد رحمه الله في الاستحسان بانك في يد المدعي عليه
ويؤخذ منه كقولنا ويؤخذ من ثلاثة ايام فان اقام السنة على ما ادعى والافق عليه هكذا
في فتاوى قاضي خان ادعى دار في يد رجل فقال المدعي عليه في دفع دعواه انك اقررت
فقل هذا انك بقت هذا الدار مني واراد ان يخلص المدعي فله ذلك ولو اقام السنة على اقرار
المدعي بذلك قبلت بيته وان دفع دعوى المدعي كذا في الذخيرة ادعى دارا انما ملكي
لا في اشتريتها من فلان فقال له واليد لا لي ملكي لاني اشتريتها من فلان ذلك انك
فقال المدعي جري الضم بينكم لذلك البيع ثم اشتريتها من فلان بعد ذلك واقام
السنة تسع ولو كان في القول بشرط القبض بعد الضم لعمدة البيع اذا ادعى على
في يد رجل اني اشتريته من فلان منذ سنة ايام وقال له واليد لا لي هو ملكي اشتريته
من ذلك الذي يدعي الشراء منذ عشرة ايام واقام السنة يكون الاستحسان في
فلو ان من يدعي البيع تاريخ لاحق يقول ان يملك معه في التاريخ السابق كان ملكية
والاخر يملك كان له ان يخلصه كذا في الفصول الفادية يبرهن على ان هذا ارث له عن
اسمه فبرهن المطلق على اقراره بحاله حياته انه لاحق له فيه او برهن على اقرار المدعي
حاله حياته او بعد مائة ان لم يكن لايه بطل دعوى المدعي وبرهانه وكذا لو برهن
المطلوب على اقرار المدعي قبل دعواه انه ليس له او ما كانت له او كان اقراره لاحق
له فيه وهناك من يدعي بطلت بيته المدعي وان لم يكن من يدعيه هنا لا يتطرك كذا
في الوجيز يلكر دري ادعى دار ميراثا عن ابيه فقال المدعي عليه ان اباك باعها من فلان
حاله حياته وصحته بكذا وانني اشتريتها من فلان واقام السنة فقد قيل بطل وهو
الاصح هكذا في الفصول الفادية ادعى عليه دار في يده ارثا او هبة فبرهن المدعي
عليه على انه اشتراها منه وبرهن المدعي على ان السنة صح دفع كذا في الوجيز
لكر دري دار في يد رجل جارية ادعى ان اياه مات وترك هذه الدار ميراثا له
واقام سنة شهدها وان اياه مات وهذه الدار في يده واخذ هذا الرجل هذه الدار
من تركته بعد وفاته واخذها بعد وفاته او اخذها من ان هذا المدعي في حال حياته
واقام ذوالبيد السنة ان الوارث او اياه اقر ان الدار لبيته له قال القاضي بطل دفع الدار
الى الوارث هكذا في المحيط رجل ادعى على رجل انه كان لاسمه مات وتركها ميراثا
له وقال له واليد او دعني ابوك ولا اذرتي مات ابوك او لم تمت ذكر في المنتقى
انه لا يدفع عنه الخصومة كذا في المنتقى في فتاوى قاضي خان رجل ادعى على اخيه
صنع قفلا الضيقة كانت لفلان مات وتركها ميراثا لاخته فلانة ثم ماتت
فلانة فلانا وارثها واقام السنة تسع فقال المدعي عليه في الدفع ان فلانة ماتت قبل
فلان مورثها صح الدفع كذا في الخلاصة ادعت امرأة على زوجها المهر والميراث
فقال الوارث في دفع دعواها انا اباها قد حررها على نفسه قبل موته بسنتين
وقالت هي في دفع دعواها ان الزوج اخو في مرض الموت اني حلال عليه فهذا دفع صحيح

كذا في المحيط

كذا في المحيط امرأة ادعت على ولد رجل ميت انها كانت امرأة ابيه مات وهي في
نكاحه وطلبت الميراث فجاء الابن فاقامت البيعة على نكاحها ثم ان الابن
اقام البيعة ان اياه كان طلقها ثلاثا وانقضت عدتها قبل موتها فاختلعا
فيه والصحيح انها تقبل بيعة الابن فان كان الابن حين ادعت المرأة ذلك
قال انه لم يكن تزوجها او لم تكن زوجة له قط ثم اقامت البيعة على الطلاق
لا تقبل بيعة كذا في فتاوى قاضي خان ادعى على غيره انه كان لاجب
عليك كذا وكذا من المال وانه قد مات قبل استيفاشي من ذلك وصار
جميع ذلك ميراثا لي لاني وارثه لا وارث له غيره فقال المدعي عليه
الدين الذي تدعيه قد كان لابيكي على بحكم الكفالة عن فلان وفلان
ذلك قديدي جميع ذلك الى ابيكي في حال حياته وقد صدقه مدعي الدين
ان الدين كان بحكم الكفالة عن فلان وفلان ذلك قديدي جميع ذلك
الى ابيكي الا انه انكر ادخلات ذلك اليه فاقام المدعي عليه بيعة على دعواه
وهذا دفع صحيح لدعوى المدعي وكذا لو قال المدعي عليه في هذه الصورة
افرجني ابوك عن الكفالة في حياته او قال اخ رجعتني عن الكفالة بعد موت
ابيكي واقام بيعة على ما ادعى بين دفع دعوى المدعي كذا في المحيط ادعى على
غيره انه كان لاجب عليك كذا وكذا مات ابي قبل ان يقبض شيئا من ذلك
وصار جميع ذلك ميراثا لي من جهة ابي لاني لا وارث لابي غيره فقال
المدعي عليه في دفع دعواه ان اباك قد اخل فلانا بما كان له على وقد قبلت
الموالة ورفعت جميع ذلك الى المختار له وصدقه المختار له في ذلك كله
لا يدفع الخصومة عن المدعي ما لم يقم البيعة على الموالة فاذا اقام البيعة
على الموالة بين دفع دعوى المدعي عنه وخصومته كذا في الذخيرة رجل ادعى
على اخيه ان ينادي مال الاجارة الغسوقة بحكم الارث من ابيه فقال المدعي
عليه في الدفع انه اقربان اياه استوفى مني هذا المال واقراره بعد موت
ابيه واقام البيعة فشهد الشهود انه اقر ان اياه استوفى ولم يذكر او
انه اقر بعد الموت تسع كذا في الخلاصة ادعى في تركه امرأة ميراثا وقالت
كانت امرأة لي يوم موتها فبرهن الوارث ان الزوج قال لو كانت المرأة المتوفاة
امراة لو ورثت منها يصح الدفع ولو قالوا كان طلقها لا يصح الدفع لاحتمال
ان يكون رجعي او به لا يتقطع الزوجية فيرث كذا في الوجيز للكر دري
وهكذا في الخلاصة امرأة ادعت المهر المسمى على زوجها وقال الزوج في
الدفع انها اقرت ان النكاح كان بغير المهر فالدفع صحيح كذا في الخلاصة
ادعى رجل دار في يد امرأة ابيه انها تركت ابيه وقالت المرأة هذه الدار تركت
ايك الا ان القاضي باعها مني بمهرى وانتهى من غير كان ذلك دفعا لدعوى
المدعي وهو الابن لو اثبت ذلك بالبيعة كذا في المحيط رجل مات وترك مالا
وبنتا فاقام رجل البيعة انه كان عبده فاعتقه وان ولأه له واقامت البنت
البيعة انه كان ميراثا لابي في ولاه الاصل ان البيعة بيعة البنت كذا في

فتاوى قاضي فانت رجل مات وترك ابنتين صغيرتين ولكل ابن قيم على حدة وفي
يد احد القيمين دار يزعم انها دار الصغير الذي في ولايته ادعى عليه قيم الصغير
الاضرار الدار التي في يديك نصفها ملك الصغير الذي انا قيمه بسبب ان
ان هذه الدار كانت كلها ملكا لوالد الصغير بن مات وتركها ميراثا للصغيرين
فادفع الى نصفها لا حفظه لاجل الصغير الذي انا قيمه فاقام القيم المدعى
عليه بيعة ان والد الصغير بن قد كان اقرب في حال حياته ان كل هذه
الدار ملك الصغير الذي في ولايته يندفع عنه دعوى القيم المدعى
فان اقام القيم المدعى بيعة لدفع دعوى القيم المدعى عليه وقال انك
ادعيت قبل هذا نصف هذه الدار لاجل الصغير الذي في ولايتك اذ لا يتقدم
عن ابيه والان تدعى كلها للصغير الذي في ولايتك بجهة اخرى اندفع
دعوى القيم المدعى عليه لمكان التناقص كذا في الذخيرة سبل نجم الدين
السنفي رحمه الله عن ادعى ميراث ميت لعضوة بنوة العم واقام البيعة
على النسب بذكر الاسامي الى الجد فاقام ميراثه النسب والميراث بيعة ان
جد الميت فلان وهو غير اثبت المدعى هل يندفع هذا دعوى المدعى وبينة قال
ان وقع القضا وبيعة المدعى والقضا ماض ولا يبطل بيعة المدعى بهذا ولا يندفع
دعواه وان لم يقع القضا بيعة المدعى فالقاضي لا يقضي باحد البيعتين لمكان التعار
كذا في المحيط ولو ادعى ميراثا عن رجل وذكر انه ابن عم الميت لايقبل بيعة
المدعى عليه الا اذا اقام المدعى البيعة ان قاضيها قضى بطلبات نسب امه من
فلان اخر غير الذي ادعاه المدعى كذا في فتاوى قاضي خان رجل ادعى على اخر
دار بالارث من ابيه فاصطلم على حال مقتدر وشرا دعوى المدعى عليه ان ما بيع اشترى
تلك من ابيك لايصح كذا في الخلاصة ادعى كرماني يد رجل ميراثا عن جده ابيه
وقال انا محمد واسم ابي حرة وابوها محمد بن الحارث بن سادع فاقام المدعى
عليه بيعة ان المدعى كان زعم قبل هذا انه ابن عايشة بنت علي بن الحسين
وكان شمس الاسلام الاوزجندى رحمه الله يغني في جنس هذه انه لا يندفع
دعوى المدعى ولا يقبل بيعة المدعى عليه على ما ادعاه وتابعه في ذلك بعض
الشافعية في زمانه وبه كان يغني ظهير الدين الرغيشاني وهو اصواب عندنا
هكذا في الفصول النعمانية والمحيط والذخيرة وعلى هذا ادعى رجل على
رجل انه كان لابي علي بن القاسم بن محمد علي كذا وكذا من المال وانه مات
قبل استيفاء شيء من ذلك وصار ملكا له عليك ميراثا قال المدعى
عليه انه مبطل في هذه الدعوى لانه زعم ان والد القاسم محمد والد القاسم
احد لا يكون هذا دفع دعوى المدعى على ما اقتضت شمس الاسلام وبعض شافعية
زمانه فلا يقبل بيعة المدعى عليه في ذلك والسبيلة كانت واقعة الفتوى
كذا في المحيط ادعى على اخيه شركة في دار في يده بحق الميراث عن ابيه
وانكر المدعى عليه دعواه وقال لم يكن لابي في هذه الدار حق ثم ادعى المدعى
عليه انه كان اشترى هذه الدار من ابيه وادعى ان اياه قد اقر له بها فدعواه

محكمة

صحيحة وبينة سموعة وان قال لم يكن لابي قط او قال لم يكن لابي فيها حق
قط لم يسمع دعواه الشرا من ابيه كذا في الذخيرة اذا ادعى دارا في يد رجل ميراثا
عن ابيه فقال المدعى عليه في دفع دعوى المدعى اشترى هذه الدار في حال
صغرك باطلاق القاضي وهذا دفع صحيح اذا ثبت ان البيع كان لحاجة الصغير
اول اقتضاد بيت الميت كذا في المحيط ادعى دارا فقال المدعى عليه اشترى
هذه الدار من وصييك في حال صغرك بكذا ولم يسمع الوصي او قال ان فلانا باع مني
هذه الدار باطلاق القاضي في حال صغرك ولم يسمع القاضي هل يسمع وهل
يكون دفعا فيه اختلاف الشافعية والوسعي والشافعية جاز بالاتفاق
كذا في الفصول العمادية اذا قال المدعى في دعوى الميراث لا وارث له غيري
فقال المدعى عليه في دفع دعواه انك اخا واختا وقد قلت لا وارث
له غيري حكم فتوى القاضي الاسلام شمس الاسلام الاوزجندى رحمه
الله ان المدعى لو اقر بذلك يبطل المدعى والشهادة جميعا وما لو اراد
المدعى عليه اثباته بالبيعة لايصح بيعة وفي كتاب الجنائيات انه تنبع
كذا في الذخيرة وفي فتاوى رشيد الدين ادعى دارا ميراثا عن ابيه واقام
بيعة واقام المدعى عليه بيعة ان اباك اقرب حال حياته انها ملكي يسمع هذا
الدفع فلو اقام المدعى بيعة انك اقررت ان هذه الدار ملك ابي وحقة
يقبل هذا الدفع ايضا وقد تعارض الدعوى فيقبل بيعة الارث بلا
معارض فلو ان المدعى عليه ذكر التنازع في اقرار المورث والمدعى
لم يذكر التنازع في اقرار المدعى عليه تقبل بيعة المدعى كذا في الفصول
العمادية رجل ادعى محمدا في يد رجل ميراثا عن ابيه له ولاخيه
الغائب فلان فقال المدعى عليه في دفع دعوى المدعى ان مورثك فلانا
قد اقر في حياته ان هذا الميراث ملكي فقد قيل هذا دفع وهو الاصح
هكذا في الذخيرة وان حضر الاخ وادعى في دعوى المدعى عليه الدفع على
اخيه وقال ان المدعى عليه اقرب بموت ابينا ان هذا الميراث ودركة ابينا
فمداد دفع لدعوى المدعى عليه ولو كان المدعى عليه من الابناء لم يدع اقرار
المورث يكون الميراث له انما ادعى اقرار المورث المدعى يكون الميراث للمدعى
عليه فالجواب فيه على الخلاف ايضا على قول بعض الشافعية هذا دفع وعلى قول
بعضهم يجب ان يكون السبيلة على التفصيل ان قال انك اقررت يكون الميراث
ملكيا وانما صدقتك يسمع الدفع وان لم يقبل وانما صدقتك لم يسمع وان حضر الاخ
الغائب وادعى ان المدعى عليه قد اقرب بموت ابينا ان هذا الميراث ودركة ابينا
لا يسمع منه هذا الدفع هكذا في المحيط ادعت امرأة انها ابنة هذا الميت
وان لها في تركته كذا وكذا فقال ورثة الميت انت مبطل في هذه الدعوى
لما انك قد اقررت بموت هذا الميت وقلت بنده ابن مودة يودم ويبراز
ادكره است لا يسمع هذا الدفع كذا في الذخيرة رجل ادعى ضيعة في يدي رجل
انك اشتريتها مني وكنت مكرها على البيع والتسليم اقام على ذلك بيعة واراد

ملك

استرداد الضيعة فقال المدعى عليه كان الامر كما قلت الا ان بعد ما زال الاكراه
بعت هذا المبيع متى بكذا عن طوع ورضا واقام على ذلك بيعة فالتاضي
يقضي ببيعة المدعى عليه ويندفع دعوى المدعى حتى لا يكون للبائع حق الاسترداد
كذا في المحيط رجل ادعى على اخر ضيعة بسبب الشراصة وقال في اخره وهكذا
اقر المدعى عليه بالمبيع منه واقام المدعى عليه البيعة انه كان مكرها في الاقرار
بالمبيع لا يبيع الدفع كذا في الخلاصة وبه كان يفتي الامام ظهير الدين الرغيني
رحمه الله وكان يقول يحتمل انه كان طائعا في البيع مكرها في الاقرار والاقرار بالمبيع
مكرها لا يوجب خلا في البيع طائعا متى لو اقام البيعة على كونه مكرها في البيع
والاقرار جميعا كان الدفع صحيحا كذا في المحيط اذا ادعى الاكراه على البيع والتسليم
فقال المشتري في دفع دعواه انك اخذت الثمن مني طائعا وادعى الاكراه
على الهبة فقال الموهوب له في دفع دعواه انك اخذت عوض هبتك مني
طائعا وهذا دفع صحيح وهكذا في الأخيرة وفي مجموع النوازل سيل شيخ الاسلام
عطاف حمزة السفدي رحمه الله عن رجل اثبت على رجل بالبيعة انما اقر له
بكذا طائعا واقام المدعى عليه في دفع ذلك بيعة ان اقراره ذلك كان باكراه
هل يكون ذلك دفعا لبيعة المدعى قال نعم وبيعة الاكراه اولى بالقول كذا في
المحيط رجل ادعى على اخر ديننا شرقا وهكذا اقر فقال المدعى عليه كنت مكرها
في الاقرار صحيح الدفع ولا يشترط ذكر اسم المكره ونسبه كذا في الخلاصة لو ادعى الاقرار
طائعا فاقام المدعى عليه البيعة انه كان ذلك الاقرار بهذا التاريخ عن اكره
فالببيعة بيعة المدعى عليه وان لم يورثا او ارضا على التفاوت فالبيعة للمدعى
كذا في التاتارخانية فاقلا عن الناصر ورجل ادعى على اخر الف درهم بسبب
الكفالة عن فلان بامر او بغير امره في الاصيل وقال في الدفع هذا المال
غير واجب على وكنت مكرها في الاقرار لا يسمع هذا الدفع اما ادى الكفيل
ان الاصيل ادعى هذا المال وابراه المدعى كذا في الخلاصة كفيل عن اخر
بالف يدعيها ثم اقام الكفيل البيعة ان الف التي ادعاه على المكفول عنه
تمت فخر لم يقبل ذلك من الكفيل وان اقام البيعة على اقرار المكفول له بذلك
والمكفول له يحسد ذلك لا يقبل بيعة ولو اراد ان يجلف الطالب لا يلمت
اليه ولو كان الكفيل ادى المال واراد ان يرجع على المكفول عنه والطالب
غايب فقال المكفول كان المال قمارا وتمت خراوميته او ما اشبه ذلك
واراد ان يقيم البيعة على الكفيل لا يقبل بيعة ويومر باء المال الكفيل
ويقال له اطلب خصمك وخاصة فان حضر الطالب قبل ان يات المال
من الكفيل فاقتر الطالب عند القضا ان المال كان تمت خراومته او ما اشبه
ذلك برى الاصيل والكفيل جميعا كذا في الفصول العبادية اذ قال المدعى
عليه في دعوى الدين انا ارجى بالدفع فقال له القاضي الدفع يكون بالابرا
وبالاينا فابهما تدعى قال كليهما هل يكون هذا اثنا قضا حك عن الشيخ
الامام نجم الدين النسي ان لا يكون تناقضا اذا وفق بين وجه التوفيق وجه

التوفيق

التوفيق ان يقول ادعيت بعضه وابرأني عن بعضه او يقول ادعيت
الكل فخير من فتشفت اليه فابرأني ان يقول كان ابرأني ثم جدد ابرا
فان وفت وقيل لا يكون مستاقضا ولا يبطل دعواه وان لم يوفق كذا في
الإخيرة اذا ادعت المهر المسمى على ورثة زوجها واقامت على ذلك بيعة
وقالت الورثة في دفع دعواها انك كنت قد اقررت ان النكاح كان بغير
تسمية وان الواجب مهر المثل والان تدعى المسمى وبينهما تناقض فقد
قيل انه ليس بدفع وهو الاصح هكذا في المحيط وفي فتاوى رشيد الدين
ادعت المهر على ورثة زوجها وادعت الورثة الخلع بعد اقرار اصل النكاح
لا يسمع كذا في الفصول العبادية رجل ادعى على اخر الف درهم فقال المدعى
عليه ما كان بك على شيء قطا او ليس بك على شيء قط فاقام المدعى البيعة
على المال فادعى المدعى عليه الاينا والابرا تسمع فلو اقام البيعة يثبت ولو
قال ما كان بك على شيء قط ولا اعرفك قط وباقي المسئلة على طائعا لا يسمع
الدفع وروى القندوري عن اصحابنا انه يسمع كذا في الخلاصة ادعى على غيره
دينا فانظر المدعى عليه ذلك فاقام المدعى بيعة على انك استمهلتنى هذا
المال منذ عشرة ايام وذلك اقرار منك بهذا المال عليك وقال المدعى عليه
في دفع دعواه انك ابرأتني عن هذا المال منذ عشرة ايام فاقام على
ذلك بيعة فهذا لا يكون دفعا كذا في المحيط ادعى على اخر عشرة دنانير فقال
المدعى عليه في الدفع انه قال في جزسه دينار ورواسني نيت لا يسمع
هذا الدفع كذا في الخلاصة رجل ادعى على اخر مائة درهم فقال المدعى عليه
دفعت اليك منها خمسين درهما وانظر المدعى قبض ذلك منه فاقام
المدعى عليه البيعة انه دفع الى المدعى خمسين درهما فانه لا يكون دفعا
ما لم يشهدوا انه دفع اليه او قضى هذا الخمسين الذي يدعى كذا في
جواهر الفتاوى اذ قال المدعى عليه ان ما تدعى على مال القمار او تمن
المحمد يسمع ولو اقام البيعة تقبل كذا في الخلاصة ادعى على غيره كذا اذا
دينار او دراهم فادعى المدعى عليه الاينا وجاهشهود وشهد وان المدعى
عليه دفع هذا المال كذا اذا درهما من الدراهم ولكن لا تدري باي جهة
دفع هل يقبل القاضي هذه الشهادة وهل يندفع بها دعوى المدعى
عن بعض مشتايها انه يقبل ويندفع بها دعوى المدعى وهو الاشبه
والاقر ب الى الصواب هكذا في المحيط رجل ادعى على رجل الف درهم
فقال المدعى عليه قد قضاها في سوق سموتند وطول بالبيعة فقال
لا بيعة لي على ذلك ثم قال بعد ذلك قد قبضتها في قرية كذا فاقام البيعة
على ذلك تقبل بيعة كذا في فتاوى قاضي خان رجل ادعى على رجل مالا وقال
المدعى عليه في دفع دعوى المدعى انه ابرأني عن هذه الدعوى فاقام على
ذلك بيعة فادعى ثانيا ان المدعى عليه قد كان اقر بالمال بعد ابرأني اياه
هل يسمع دفع الدفع قيل ان قال المدعى عليه ابرأتني عن هذه الدعوى

وقبلت الابرا وقال صدقة في ذلك لا يبيع منه دفع الدفيع يعني دعوى الاداء
وان لم يكن قال قبلت الابرا يبيع منه دفع الدفيع كذا في الظهيرية برهن
عليه انه دفع اليه عشرة فقال دفعت له الى الادفع الى فلان فدفعته يبيع
الدفع كذا في الوجيز المذكور في ادعي على اخر جنسين دينار فقال المدعي
عليه في الدفع ان المدعي قد اقر انه دفع اليه العد الى لكل دينار خمسين
ومن اخذت الخط بالادنا يبيع مع الدفع وكذا لو قال ابرأني عن الدعوى
كلما في سنة كذا يبيع الدفع كذا في المحيط ادعي دينار في تركته فقال الوارث
لم يخلف تركته فبرهن المدعي ان عينا من الاعيان التي في يده من التركة
فبرهن ان اياه باعه من رجل غائب يبيع دفع وان لم يذكر اسم المشتري
ونسبه كذا في الوجيز المذكور في رجل ادعي دينار في تركته ميت واقام
البينة ثم ان وارثا اخر غير الذي اقيمت عليه البينة صالح المدعي على
بعض ما ادعي بان ادعي مائة دينار والصلح على عشرين فلما طالبه
ببذل الصلح اتى بالدفع فقال انا اقيم البينة ان مورثي او قال هذا المال
ودعوا لباطل فلم يقع صحيحا ان كان مدعي الا بغير المصالح يبيع الدفع
اما لو اراد هذا المصالح الذي يقيم البينة على هذا الدفع لا يبيع كذا في
الخلاصة رجل ادعى ضرورة الميت وادعي ان له على الميت خمسين درهما
وكان الميت اقر له بمخسرين درهما في حياته دينارا لما قام وصي الميت
بعتبة ان المدعي هذا اقران له على الميت هذا الخمسين لانه كان باع منه
مائة درهم له على ثالث قالوا تقبل ببيعة الوصي ويكون ذلك دفعا لبيعة
المدعي كذا في فتاوى قاضي خان رجل ادعي على غيره ان اياه اوصى له
بثلث ماله وانكر المدعي عليه الوصية فاقام المدعي بيعة على دعواه فقال
المدعي عليه في دفع دعواه ان ابي قد كان رجوع عن هذه الوصية في حياته
او قال في حياته رجعت عن كل وصية او وصيت بها قيل يسمع وهو
الصحيح وكذا لو اقام البينة على ان الاب يجهه الوصية في حياته
كان هذا دفعا ما ذكره كذا في المبسوط وذكر في الجامع ان جهود الوصية
لا يكون رجوعا قيل في المسئلة روايتان وقيل ما ذكر في الجامع قياص
وما ذكر في المبسوط استحسنات هكذا في المحيط ادعي في تركته ميت وصية
لابنه الصغير بثلث ماله واقام البينة على ورثة الميت وقضى القاضي
بالوصية لابنه ثلث الورثة اقاموا البينة على المدعي بطريق الدفع انه
قد كان اقر قبل الحكم ان على الميت دينار مستغفر قال تركته كان هذا دفعا
صحيحا ويبطل حكم القاضي وسجل كذا في الذخيرة رجل ادعى لابنه ابنة
بثلث ماله واحدها صغير والاخر كبير وابوها حي ثم مات الوصي فادعي
ابو الصغير على وارث الوصي لاجل ابنة الصغير الوصية من جهة الميت
وادعي الكبير لنفسه الوصية من جهة الميت وانكر الوارث وصيتهما
وقال في دفع دعواهما ان هذا الكبير قد اقر بعد موت الميت ان الميت ما وصي

ويشئ وكذلك ابو الصغير اقران الميت ما وصي لابنه الصغير بشئ هل
يكون هذا دفعا قد قيل هذا ليس بدفع اصلا وهو الاظهر والاشبه
بالفقه كذا في المحيط اذا ادعي التنازع في دابة فقال المدعي عليه في دفع دعوى
المدعي انك مبطل في هذه الدعوى لما انك اقرت انك اشتريت هذه الدابة
من فلان فمد دفع لدعوى المدعي كذا في الذخيرة رجل ادعي على اخيه
استاجر من فلان حدودا اجارة طويلة وقبضة وبين حدوده واجره من الدعوى
عليه مقاطعة بعد القبض وذكر الشرايط وطلب منه مال الاجارة قال
المستاجر المقاطع في الدفع انا اشتريت هذا الحدود من الاجر وقد يبيع
بعض المدعة وسقط الاجر لا يستحق يبيع هذا الدفع ببيعة الاجر وهو المتعار
هكذا في الخلاصة وقد دعوى الكرم لواقام المدعي عليه بيعة ان المدعي اجره
نفسه من ليجل في الكرم يكون دفعا ويكون اقرارا من المدعي انه
ليس ملكه وكذا لو اقام بيعة ان المدعي استاجر من هذه الدار واخذ
هذه الارض مزارعة او اقام بيعة انه قال لي ابن خاذه راجع اجاره ده
قا بكريم او انه قال ابن ذر راجع بوز كرى ده يكون دفعا ويكون اقرارا
انه لا ملك للمدعي فيه كذا في الفصول العبادية ذكر ابن سماعة رجل
ادعي على رجل انه اخذ منه مالا وهو كذا او كذا او وصفه بما يعرف فاقام
المدعي عليه بيعة ان المدعي اقران هذا المال المسمى المغر اخذ منه
فلان اخر والمدعي ينكر قلبيس هذا با بطلان لدعوى المدعي ولا الذاب
البينة ولو ان المدعي عليه اقام البينة ان هذا المدعي اقران فلانا وكيل
هذا المدعي عليه اخذ منه هذا المال وهذا البطلان لدعوى المدعي والذاب
لبينة قالوا والمراد من مسألة الوكيل ان لا يكون الموكل وهو المدعي
عليه ذ اسلطان اما اذا كان ذ اسلطان كان الضمان فيه على الموكل
وهو المدعي عليه والمراد من الوكالة المذكورة فيه الامر لا حقيقة الوكالة
كذا في الذخيرة رجل ادعي على اخيه انه ضرب بطن امرأته وماتت بضربة
فقال المدعي عليه في الدفع انها خرجت الى السوق بعد الضرب لا يبيع
الدفع اما لو اقام البينة انها ماتت بعد الضرب يبيع ولو اقام البينة
هذا على الصحة والاخر على الموت بالضرب فبيعتة الصمة او كذا في
الخلاصة ادعي على اخيه انه نكز ابنة ومات من نكزه واقام على ذلك بيعة
واقام الضارب بيعة ان اياه قد صغ من نكزه وبري من ضربه فقد
قيل هذا دفع صحيح لدعوى المدعي وقيل يجب ان يكون الجواب فيه
على التفصيل ان كان المدعي ادعي انه نكزه ومات من نكزه فبطلت الكفارة
وشهوده شهده وكذلك فمد دفع لدعوى المدعي وان كان انه ادعي
انه نكزه ومات من نكزه فمد لا يكون دفعا لدعوى المدعي ويقضى
عليه بالضمان كذا في المحيط ادعي على اخيه انه نكزته العلى فقال المدعي
عليه في الدفع انه لم يكن له السن العلى لا يبيع هذا الدفع كذا في الخلاصة

واذا ادعى على رجل عينا في يديه ملكا مطلقا واقام البيينة فقال المدعى
عليه في دفع دعوى المدعى هذا العين ملكي ايها المدعى اشتريته هذا
العين مني ثم اقلنا البيعة واليوم هذا العين ملكي فاقام على ذلك بيينة
فقد البين بدفع لان المدعى ادعى الملك المطلق وفي مثل هذه البيينة بيينة
الخارج كذا في المحيط رجل احضر مملوكا وادعى انه له وانه تمرد عنه وقد
المملوك انا عبد فلان الغائب ذكر في المستقى ان العبد اذا جاء بيينة
على ما ذكر لم يجعل بيينة وبيعت المدعى فصحة وان لم يقيم البيينة على
ذلك يسمع بيينة المدعى ويقضى له فان احضر الغائب المقر له بعد ذلك
لا يسبيل على العبد الا ان يقيم البيينة ان العبد له ويقبل بيينة ويقضى
بالعبد له على التقضى له الاول كذا في فتاوى قاضي خان رجل ادعى على اخراية
من ماله من ذهب السهم بسبب صحيح فقال المدعى عليه في دفع دعواه انه
سبطل في هذه الدعوى لاني قد كنت اعطيت عوض هذا الذهب دينار
من الذهب الاخر الجيد البخاري الضرب ثم البين بدفع ما لم يعلم بسبب
وجوب الذهب لجواز ان الذهب قد وجب بسبب السلم فاذا اخذ عوضه
دينارا فقد استبدل بالمسلم فيه واستبدل بالمسلم فيه قبل القبض لا يجوز
وان كان الذهب مبيعا بان اشترى مقدارا معين من الذهب فاذا اعطاه
عوض ذلك من الذهب وهو قايما بيمينه كان بائعا المبيع قبل القبض
وانه لا يجوز فلا يبيع الدفع ايضا كذا في المحيط رجل جعل امرأته بيدها
على انه ان لم يصل اليها النفقة في وقت كذا فامرها بيدها في تطليقه
فقال الزوج وصلت النفقة اليها قالت في الدفع انه اقرا انه لم يصل اليها
يسمع اما لو قالت انه اقرا انه لم يدفع لا يسمع كذا في الخلاصة في فتاوى
الغنى رحمه الله سبيل عن ادعى على اخراية وهنت منك كذا عينا سماه
وصفوه بكذا وطلب منه احضار الرهن ليقضى ماله عليه من الدين
ويرد الرهن عليه والمدعى عليه ينكر الرهن والارتهان فجا المدعى بشهادة
على الرهن وجا المدعى عليه بشاهدين شهدا ان المدعى عليه اشترى هذا
العين من هذا المدعى بكذا او نقده الثمن وقبض المشتري بتسليمه هذا
دفع لدعوى المدعى ويقضى بيمينته صاحب البيد لان بيئته اكثر اشياء قالان
المشتري الكرم الرهن كذا في المحيط رجل اخذ دابة رجل وهلك في
يده فجا الذي كانت الدابة في يده الى القاضي وادعى على الذي اخذ الدابة
من يده انه اخذ دابتي بغير حق وهلك في يده واقام الاخذ بيينة ان
اخذتها بحق لما ان الدابة ملكي وكانت في يد صاحب البيد بغير حق فهذا
دفع صحيح ولو كانت الدابة قايمة في يد الاخذ فادعى الذي في يده على نحو
ما بينا واقام الاخذ بيئته انه اخذها لانها ملكه قبلت بيئته كذا في
الذخيرة امرأة ادعت على زوجها انها محرمة عليه بالطلاق الثلاث
واقامت على ذلك بيئته فقال الزوج في دفع دعواه انها اقترت انها

اعترضت بعد الطلاق الثلاث وتزوجت بزوجه اخرود خل بها زوجها الثاني ثم طلقها
وانقضت عدتها ثم تزوجها وهي حلال له اليوم هل يبيع هذا دفعا والصحيح
ان دعوى الدفع على هذا الوجه صحيح هكذا في المحيط لو ادعى نكاح امرأة
واقام البيينة فاقامت هي بيئته على وجه الدفع انه خالها فهذا دفع ان لم
يوقت او وقت احد هادون الاخر وان وقتا وتاريخ الخلع اسبق فهذا البين
بدفع وبيئته المرأة مردودة ولو ادعى نكاح امرأة وهي تدعى اقرار المدعى
بمهرتها فهذا دفع صحيح وكذا لو ادعت النكاح وادعى هو الخلع فهذا دفع
ولو ادعى وادعت هي انها مسكوبة فلان الغائب فهذا البين بدفع كذا في
الفصول العراية لو ادعت امرأة على رجل نكاحا فقتل الرجل لا نكاح
بيد وبدينتك فلما اقامت المرأة البيينة على النكاح اقام هو البيينة
على انها اختلعت منه يقبل بيئته كذا في فتاوى قاضي خان ادعت
النكاح وانكر الزوج النكاح اصلا فاقامت بيئته وقضى بالنكاح ثم ادعى
الزوج بعد ذلك انه خالها هل يندفع دعوى المرأة اجاب رج لا يندفع
لان الزوج منقض كذا في الفصول العراية رجل اشترى عبدا وقبضه
فاستحقه انسان بالملك المطلق بالبيئته كان له ان يرجع بالثمن على بايعه
فان رجع تقبل ان يقضى القاضي له بالثمن على بايعه اقام البايع البيئته
انه له لا يسمع دعوى البايع وان اقام البايع بيئته على انه كان اشتراه من البائع
شرا بعه من المشتري او اقام البايع البيئته على النكاح ينظر ان اقام البيئته
على المستحق قبلت بيئته ويبطل قضاء القاضي للمستحق وان اقام البايع
بذلك بيئته على المشتري ان اقامها بعد ما قضى القاضي عليه بالثمن للمشتري
لا يقبل هذه البيئته وان اقامها بعد ما رجع المشتري على البايع وله يقض
القاضي له بالثمن قبلت بيئته البايع كذا في فتاوى قاضي خان القاضي
اذا فرض النفقة على الزوج قاله الزوج انها على حرام وقت الفرض لا يسمع هذا
الدفع ولو ادعى الخلع على المهر ونفقة العدة يسمع كذا في الخلاصة اذا اقر
غير مجلس القاضي ان هذا العين ملكه بسبب الشراء من فلان ثم ادعاه
عند القاضي ملكا مطلقا فقال المدعى عليه للقاضي في دفع دعواه انه
اقر مرة ان هذا العين ملكه بسبب الشراء من فلان فهذا دفع صحيح
لو اثبت ذلك عند القاضي بالبيئته يندفع دعوى المدعى كذا في المحيط
رجل ادعى عينا في يد انسان عند القاضي ملكا بسبب له يملكه اثباته
فباع المدعى عليه ذلك العين من رجل وسلم اليه ومضى على ذلك زمان ثم
ادعى المدعى ادعى ذلك العين على المشتري عند ذلك القاضي او قاض اخر ملكا
مطلقا فقال المشتري في دفع دعواه انه سبطل في هذه الدعوى لانه ادعى
هذا العين على بايعه بسبب الشراء والان يدعيه ملكا مطلقا فهذا دفع صحيح
كذا في الذخيرة ادعى عينا في يد انسان ملكا مطلقا وادعى المدعى عليه
في دفع دعواه انه كانه ادعى هذا العين قبل هذا بسبب فقال المدعى

انا ادعيه الان بذلك السبب ايضا وتركت دعوى الملك المطلق يسمع دعوا
 ثانيا ويبتل دفع المدعي عليه كذا في الفصول العاديه في دعوى الشفعة
 لو اقام المشتري البيعة ان الملك الذي يستحق به الشفعة مملوك فلا
 لا يسمع ولو اقام البيعة انه اقدارها فلا تسمع كذا في الخلاصة رجل
 ادعى دارا نهاله وان مورث المدعي عليه كان احدث يده عليها بغير
 حق ثمرات وتركها في يد وارثه هذا اقام البيعة على ما ادعاه فاقام
 المدعي عليه البيعة ان مورثه فلانا كان اشتراها من المدعي بكذا يبيع
 باتا وتقا بثمرات مورث فورثها منه فادعى المدعي لدفع دعوى
 المدعي عليه ان مورث المدعي عليه كان اقران البيع الذي جرى بينه وبين
 المدعي هذا كان بيع وفاء اذا رد على الثمن يجب على ردها اليه واقام
 البيعة على ذلك قال الشيخ الاجل ظهير الدين رحمه الله لا يسمع منه هذا
 الدفع كذا في فتاوى قاضي طاب الاستيحاب والاستشهاد يكون اقرارا
 بالملك للبائع على الاصح وفي الزيادات لا يكون اقرارا وهو الصحيح كذا
 في غرانة المفتين وفي زيادات القاضي علا الدين الصحيح رواية الجامع
 والاقسام على الاستشهاد والاستيحاب والاستيلاء والاستيلاء اقرار
 بانه لا ملك له فيه باتفاق الروايات كذا في الفصول العاديه ادعى عينا في
 يد انسان انه ملك وقد اقر صاحب اليد بذلك فاقام المدعي عليه البيعة
 انه استوهب هذا العين متى يكون دفعا له دعوى المدعي كذا في المحيط ذكر في
 الجامع اذا اقام الشهود عليه البيعة ان المدعي ساومه بالمدعي به قبل دعواه
 قبلت بيئته وبطلت بيعة المدعي لان الاستيلاء اقرار بالملك للبائع واقرار
 من الساوم ان لا ملك له فيما ساومه كذا في فتاوى قاضي طاب ولو ادعى
 المدعي التوفيق وقال كان ملك لكنه قبضه مني ولم يدفع الي فاشترته منه
 لا يسمع هذا من المدعي كذا في غرانة المفتين فلان المدعي بعد بيعة المدعي
 عليه على هذا الوجه اقام البيعة ان صاحب اليد استام من المدعي قبلت هذه
 البيعة ويبطل الدفع الاول لان في رواية الجامع الاستيلاء اقرار بالملك
 للمستام منه فكان المدعي بهذا الدفع مدعي اقرار صاحب اليد انما ملك
 المدعي والتناقض يبطل بتمديد الخصم هذا اذا ربح كل واحد منهما
 لاقراره تاريخا فان لم يورخا فكل ذلك يندفع اقرار كل واحد منهما باقرار صاحبه
 فبقيت بيعة المدعي على المدك المطلق وعلى الرواية التي جعل الاستيلاء
 اقرارا بان لا ملك له فكل ذلك يصح هذا الدفع لان اقرار ذي اليد بان لا ملك
 له فكل ذلك يصح هذا الدفع لان اقرار ذي اليد بان لا ملك له وبشرائه يدعي
 الملك لنفسه يكون اقرارا بالملك للمدعي كذا في فتاوى قاضي طاب والاستشهاد
 من غير المدعي عليه في كونه اقرارا بانه لا ملك للمدعي نظير الاستشهاد من
 المدعي عليه حتى لو اقام المدعي عليه بيعة ان المدعي اشترى هذا العين
 من فلان يكون دفعا كذا في الفصول العاديه استغار من رجل ثوبا ثم اقام

البيعة انه لابنه الصغير ذكر ابو يوسف رحمه الله في الامالي انه يسمع دعواه
 ويقتل بيئته قال المؤلف وهذا على الرواية التي لم يكن الاستغارة اقرارا
 بالملك له وانما يكون اقرارا بان لا ملك للمشتري كذا في فتاوى قاضي طاب
 اذا ادعى بخلافه يد رجل فقال المدعي عليه في دفع دعواه انه استشترى
 ثوبا هذا الرجل هو هذا ليس يدفع كذا في الخيرة وفي دعوى العقار اذا
 ادعى المدعي عليه مرة او مرتين ثم قال ان الارض التي في يدي ليست
 على هذا الحد ولا يصح منه هذا الدفع كذا في غرانة المفتين ادعى محدودا
 في يدي رجل وبيعه حدودها فقال المدعي عليه اين محدودك مدعى دعوى
 سيكنه باين حدودك منست وحق منست فاعاد المدعي دعواه ثانيا في مجلس
 اخر يمين تلك الحدود فقال المدعي عليه در حدود خطا كره واين محدودك وردت
 منست به اين حدودك منست كره فاعاد المدعي دعواه ثالثا في مجلس
 اخر فقال المدعي عليه اين محدودك فودعوى سيكن بخلاف فوجهه بودى بيئت
 ازانك دعوى سيكردى ومن ازان فلان هزبه ام هل يكون هذا دفعا لدفع المدعي
 فقيل لا ويقتض كلامه الثالث بخلافه الثاني واعتبر كلامه الثاني لتقتض كلامه
 الثالث وان لم يعتبر في حق دفع دعوى المدعي كذا في المحيط استغار من افراد
 وهكك الدابة تحت المستعير وانكروا الدابة الا عاوه وصالحه المستعير على مال
 جاوز اقام المستعير بعد ذلك بيعة على العارية وقال انها تقصت قبلت بيئته
 ويبطل الصلح وان اراد استخلاف المعير على ذلك فله ذلك وذكر في التتقى مسائل
 يدل على عدم القبول ومن جملة ذلك رجل ادعى دارا في يد رجل ميراثا عن ابيه ثم
 اصطلحا على شئ ثمران المدعي عليه اقام بيعة على انه كان اشترى هذه الدار
 من ابي هذا المدعي لا يقبل بيئته كذا في الخيرة في المشتق اذا صالح المدعي
 عليه في دعوى الثوب على عشرة دراهم ثمران المدعي عليه ان بعد ذلك بيئته
 يشهدون على اقرار المدعي بان لا حق له في ذلك الثوب ان شهدوا على اقراره
 بذلك قبل الصلح فالسهادة باطله والصلح جائز ولو اقام المدعي عليه
 البيعة على اقراره بعد الصلح بانه لم يكن له في الثوب حق ابطلت الصلح
 فان كان القاضي قد علم بان الرجل قد كان اقر عنده ان الثوب ليس له
 قبل الصلح ابطال الصلح وعلم للقاضي ههنا بمنزلة الاقرار بعد الصلح
 اذا كان انما ادعاه بملك واحد بان اقر عنده القاضي بان هذا الثوب
 لم يكن له قط ولم يرثه من ابيه ثم جاء بعد ذلك فادعى انه ورثه من ابيه
 وان ادعى بملك غير الورثة فصالحه عليه لم يبطل الصلح بذلك
 الاقرار كذا في الخلاصة رجل ادعى على رجل الف درهم فقال المدعي عليه
 ما كان لك على الف قط وقد كنت ادعيت على هذا الف امس ودفعتهما
 اليك فقال المدعي عليه الف درهم ما قبضت منك شيئا فصالحه من
 دعواه على خمسين درهم ثمران المدعي عليه اقام البيعة بعد ذلك فشهدوا
 انهم راوا المدعي عليه دفع الف درهم الى المدعي امس الف درهم لا يلتفت الى شهادتهم

قال حاشية وقام بيئته انه
 كان اشترى الدار فلان وقام
 كان اشترى الدار فلان وقام

لأنه صلحه كان افتداعا عن اليمين ولو كان المدعى عليه قال للمدعى حين ادعى
صدقت كان ذلك على الف درهم الا ان قضيت كما اسس فقال المدعى ما قضيت
فدفع عليه الف او صلحه من الالف على خمسينية ثم ان المدعى عليه اقام البيينة
فشهد الشهود انه دفع اليه اسس الف درهم جازت شرعا دتم وبطل الصلح
ويرجع على المدعى بما اخذ منه ثانيا لان في هذه الصورة لما ادعى القضا قبل
الصلح كان اليمين على المدعى ولم يكن الصلح من المدعى افتداعا عن اليمين كذا
في فتاوى قاضي خان الوكيل يقبض المال اذا التفت الوكالة بالبيينة وقضى
القاضي بوكالته ثم ان المطلوب ادعى ان الطالب قد مات قبل دعواه
وليس له حق القبض فهذا دفع صحيح ان اقام البيينة يندفع به دعوى
المدعى كذا في الفصول العارضية رجل ادعى على رجل ان فلان بن فلان عندك
كذا وكذا وانه صبي وجعل القاضي فلان بن فلان وصيا لهذا الصبي وهذا
الصبي في ولاية هذا القاضي ثم ان فلان بن فلان وكلني بقبض مال الصغير
هذا اسس وذاك كذا وكذا وقضى القاضي بوكالته المدعى بشرائطه وقبض
المدعى المال ثم ان هذا المدعى عليه بعد ذلك يوما ادعى على هذا الوكيل ان هذا
الصبي فلان بن فلان قد ادركه وكلني بقبض ماله منك ايها الوكيل عن
الوصي فقال الوكيل عن الوصي بعثت المال الى الوصي هل يصدق فقد
قيل لا يصدق كذا في المحيط فانوت استحق من يد رجل بالبيينة ورجع
المستحق عليه على بايعه بثمنه بالبيينة فاقام بايعه بيئته بحضوره
وبحضره المستحق ان المستحق اقرب هذا الحائوت كان ملك ابي
مات وتركه ميراثا لا وارث له غيري ولان ابي قال في حياته وصحته
ان جميع هذا الحائوت ملكي بسبب صحيح وانه في يده بحكم الاجارة
لا ملك له فيه وقد كنت صدقة في هذا الاقرار شرعية بعد ذلك
من المستحق عليه هذا وان قضى القاضي للمستحق وقع باطلا فهذا
دفع صحيح ولو ان البايع لم يقل هذا او انما قال ان المستحق قد كان
قال قبل دعوى الحائوت التي في يد فلان منك فلان بن فلان والان
يدعى الحائوت لنفسه وهذا تناقض فهذا دفع لدعوى المدعى كذا في
الذخيرة باب العبد اذا طلب الثمن من المشتري فقال المشتري انك مبطل
في هذه الدعوى لانك بعثت الحرفانك طفت وقلت ان اشتريته عبد فهو
حر شرعيا فبعت هذا العبد بعد بيعك وعنت عليك وبعته متى فهذا دفع
صحيح لو اثبتت بالبيينة وكذلك لو قال طفت وقلت كل عبد اشتريته فهو
حر شرعيا فبعت هذا العبد بعد اليمين حتى عنت عليك ثم بعت متى
وكذلك لو قال اعنتت هذا العبد قبل ان تبيعه متى فهذا كله دفع صحيح
ذكر الفصل الاخير في الزيادات من غير ذكر خلاف وذكر الفصل الاخير
في موضع اخر عن ابي يوسف رحمه الله وعن ابي حنيفة رحمه الله ان
بيئته المشتري لا تقبل على البايع بذلك حتى لا يستر المشتري الثمن من

الباع لكن يعلق العبد على المشتري لا قراره بذلك كذا في المحيط الباب
المسابع فيما يكون جوابا من المدعى عليه وما لا يكون وجعل ادعى ضيعة في يد رجل
انه ملكه فقال المدعى عليه تأمل كتم ونكاه كتم فهذا ليس بجواب ويجبر
القاضي على الجواب كذا في المحيط اذا قال به يعين او قال مرا علم نيست او
قال لا ادري اهو ملك ام لا او قال ابن مرعاه حق من است او تراو
روي حق نيست فار كل ليس بجواب كذا في الخلاصة ولو قال لا ادري
اهو ملك هذا المدعى فهذا ليس بجواب ويجبر القاضي على الجواب
فان لم يجب يجعله منكرا ويسمع البيينة عليه كذا في المحيط وان قال
المدعى عليه ابن محمد او ابن سيرة في نيست او قال بتو تسليم
كروني نيست فعند بعضهم هذا جواب وهو الاصح هكذا في الذخيرة
ادعى ضيعة في يدي رجلين فقال دوي تراوسه تيرازين ضياع منك
ما است ودر دست ما است ويك يتر منك فلان غائب است ودر
دست ما است است فهذا جواب تام ولكن لا يندفع الخصومة
عنه من السهم الاضرمالم يقيما بيئته على الوديعة على ما عرف
كذا في المحيط وفي دعوى العتق اذا قال هذا المجرود ملكي ولم يقل
في يد المدعى عليه لا يلزم المدعى الجواب واذا قال هو وني يد هذا المدعى
عليه فقال المدعى عليه للمدعى ابن محمد منك تو نيست فهذا
على وجهين اما ان قال در دست من است ومنك تو نيست فهذا جواب
وان لم يقل در دست من است فقد قيل انه جواب وهو الاشبه هكذا
في الذخيرة ادعى دارا في يدي رجل انها داره غصبها ذوالبيد منه فقال
ذوالبيد جعلك ابن خانه در دست من است بسبي شرعي ومرا باين
مدعى سيرة في نيست فهذا جواب تام في حق ان كان الغصب غير تام
في حق الملك كذا في المحيط ادعى متزلا في يد رجل فقال المدعى عليه ملك
عرصة منك منست لا يكون جوابا ما لم يقل ابن عرصة منست وكذا
اذا قال الشهود العرصة ملكه لا يكفي ما لم يقولوا هذه العرصة ملكه كذا في
الوجيز لا كروني رجل ادعى دارا في يدي رجل فقال المدعى انها دارى ثم
قال انها وقف فهذا جواب تام يقبل بيئته المدعى عليه وكذلك لو قال
في الايتداع هذه الدار وقف وفي يدي بمكر التولية فهذا جواب تام كذا
في المحيط وفي دعوى الدين اذا قال المدعى عليه مرا بتو جيزي دادني
نيست فعند بعضهم هو جواب وهو الاشبه ولو قال في دعوى الدين
مرا علم نيست مرا غير نيست فهذا ليس بجواب هكذا في الوجيز واذا قال
في دعوى الدين بسبب البيع او ما اشبه ذلك مرا ابن مبلغ يدين سبب
دادني نيست فهذا ليس بجواب هكذا قيل وقد قيل هذا انكار لاصل
الدين فيكون خصما في اصل الدين كذا في المحيط ولو ادعى وارث رب
المال على المضارب عند القاضى فاجاب المضارب وقال مرا بدني دعوى

له ويملكه بوي ومولان يعنى بقية الورثة ويخبري داد في بيست نهج اجوا
كافه وليس القاضى ان يجبره على بيان ذلك فان اقاموا بيعة ان مورثهم دفع اليهم
مال المضاربة كذا وان قبض ذلك لا يلزمه وكلاهما ليس كالمودع والمستفيع
والمتاجر والوكيل والمستفيع الا اذا ادعى شيئا يجب به الضمان كذا في
المستفيع ادعى تكا ح امراة فقالت من ذنبت اين مدعى نيم فان اشارت اليه
نجواب والا فلا في قول وقيل جواب كذا في الوجيز للكردي ادعى عشرة
دنانير معجلا لا بيعة فقال الزوج انجه بوده است دادم هذا الا يكون جوابا
لادعى المدعى لانه يدعى عليه القدر بكن القاضى ان يقوله للزوج اقم البيعة
على ما ادعى فاذا اقام البيعة لا بد وان يبيعه قدر الودى ليصح الشهادة
وكذا لو ادعى ثمن الثمن المبيع فقال انجه بوده است دادم فكذلك الجواب
ايضا كذا في الفصول العاديه الباب الثامن فيما يقع به التناقض
في الدعوى وما لا يقع متى ثبت عند الحاكم تعارض من القولين المتضادين
المتناقضين من المدعى في الدعوى منع استماع الدعوى كذا في محيط
السرخصى التناقض كما يمنع صحة الدعوى لنفسه يمنع صحة الدعوى
لغيره فثبت اقرب عين لغيره فكلا لا يملك ان يدعيه لنفسه لا يملك
ان يدعيه لغيره بوصاية او وكالة وهذا اذا وجد منه ما يكون اقرا
بالمعك له اما اذا ابراء عن جميع الادعاى ثم ادعى عليه ما لا يجبه
الوكالة من رجل او وصاية منه يسمع كذا في خزانة المفتين ادعى
عينا في يدى انسا له انه له ثم ادعى بعد ذلك انه لفلان وكله
بالخصومة فيه واقام البيعة على ذلك قبلت بيئته ولا يصير متناقضا
ولو ادعى اولاه لفلان وكله بالخصومة فيه ثم ادعى انه له واقام البيعة
على ذلك يصير متناقضا ولا يقبل بيئته الا ان يوفق فيقول كاذن لفلان
وكلني بالخصومة ثم اشترى بيعة منه بعد ذلك واقام على ذلك بيعة فحينئذ
يقبل بيئته كذا في الظهيرية ادعى انه لفلان وكله بالخصومة ثم
ادعى انه لفلان اخر وكله بالخصومة لا يقبل الا اذا وفاق وقال كانت
لفلان الاول فكان وكلني ثم باعه من الثاني وكلني الثاني ايضا
والنذاول ممكن بان غاب عن المجلس وجاء بعد مدة وبرهن على
ذلك على ما نص عليه المحمدي في الجامع كذا في الوجيز للكردي والدين
في هذا نظير العين كذا في الظهيرية الوكيل بالخصومة على اقر على موكل
في غير مجلس القضا ان قبض دينه وانه لا حق لو كله عليه ثم ادعى
عليه دين الموكله لم يقبل دعواه كذا في محيط السرخصى اذا دفع الوصى
الى البيتم ماله بعد البلوغ فاشهد الابن على نفسه انه قبض منه
جميع ما كان في يده من تركته والده ولم يبق له من تركته والده عنده منه
قليل ولا كثيرا الا وقد استوفاه ثم ادعى بعد ذلك في يد الوصى شيئا وقال
هو من تركته والدي واقام البيعة قبلت بيئته ولو اقر الوصى انه استوفى جميع

ما كان لليت على الناس ثم ادعى رجل ديناً للميت يسمع دعواه كما لو اقر
به الوارث ثم ادعى ديناً للميت هكذا في فتاوى قاضى خان لوقال هذا
العبد لفلان ثم اقام البيعة انه اشترى منه بالف ولم يوقت سمعت
ولو قال هو لفلان اشترى بيعة منه اسن موصولا واقام بيعة قبلت
اسن حسنا وان قال موصولا بان قال هو لفلان وسكت ثم قال
اشترى بيعة منه اسن لا يقبل قوله كذا في محيط السرخصى رجل اقر
ان هذا العبد لفلان ثم سكت متداروا يمكنه الشرا منه ثم اقام
البيعة على الشرا من فلان ولم يوقت الشهود وقتا قبلت بيئته وكذا
لو اقر ان هذا العبد لفلان لا حق لي فيه ثم سكت حينئذ ثم ادعى
انه اشتراه منه واقام البيعة ان وقت الشهود انه اشتراه بعد
الاقرار قبلت والا لا وكذا لو اقر ان هذا العبد كان لفلان لا حق لي
فيه ثم اقام الشهود انه اشتراه منه ان وقت الشهود وقتا بعد
الاقرار جاز والا فلا كذا في الفصول العاديه في الاملا عن محمد رحمه
الله ثوب في يد رجل اقر انه لفلان ثم قال بعد ما سكت بعتة منه
بماية دينار وقاب فلان هو لي من غير البيع قبلت بيئته وان لم يكن
اقراره كذا بالبيعة ولو كان المقر وصل كلامه فقال هذا فلان بعتة
منه بماية دينار قبل قوله ولم يخرج من يده الا بما قال كذا في المحيط
عن محمد رحمه الله في رجل في يده دار فاقتر رجل ان هذه الدار لي
في يده انا بعتها منه بالف درهم موصولا باقراره وانكر صاحب اليد
الشرا وقال الدار لي فاقام المقر البيعة ان الدار داره تقبل بيئته
وان قال ذلك موصولا لا يقبل بيئته بل ان الدار له كذا في محيط
السرخصى رجل اقر عند القاضى ان هذا العبد او الدار لفلان غير
ذى اليد ثم اقام البيعة انه له اشتراه من الذى في يده قبل اقراره
ولا تقبل بيئته كذا في فتاوى قاضى خان لوقال هذا فلان لا حق
لي فيه او قال كان لفلان لا حق لي فيه ثم اقام بيعة بعد حين على
الشرا منه لا تقبل حتى لو وقت الشهود بعده قبلت كذا في محيط
السرخصى رجل قال لغيره هذا العبد بك وقال المقر له ليس هو
لم ثم قال هو لي ذرني الاصل انه لم يكن له ولو اقام البيعة لم تقبل
بيئته كذا في فتاوى قاضى خان لوقال لا علمي حقا لا اعلم لي حجة
ثم ادعى حقا ارجا بحجة قبل منه كذا في محيط السرخصى اذا قال
ذو اليد ليس هذا لي او ليس ملكي او لا حق لي فيه او ما كان لي او نحو
ذلك ولا سنازع حينئذ ما قاله ثم ادعى ذلك احد فقال ذو اليد هو لي
مع ذلك منه والقول قوله ولو كان لدى منازع يدعى ذلك حينئذ ما قال
هذه الالفاظ التي ذكرنا فاعلم رواية الجامع يكون هذا اقرارا منه
بالمعك المنازع وهو في باب من القضا في اخر الجامع وعلى رواية

الامد لا يكون اقرا ابا لهك المناوع لك القاضي يسأل ذال اليد هو من يدعي
فان اقرب امره بالتسليم اليه وان انكر باسرا المدعي باقامة البيعة عليه
ولو اقر بما ذكرنا غير ذى اليد ذكر شيخ الاسلام في شرح الجامع في باب
القضا ان قوله ليس هذا اسد كالى او ما كان لي يمنع من الدعوى بعد
ذلك للثنا قض وانما لم يمنع ذال اليد على ما سلف قيام اليد والذكور في
شرح الجامع ادعى دارا في يد رجل واقام المدعي عليه بيعة على اقرا الذي
ان الدار ليست ملكا لا وانما كانت له انه دفعت بيعة المدعي كذا في
الفصول العبادية لوقال الزوج ليس هذا الولد مني ونفاه قتلنا
على نفى الولد وانقطع نسب منه ثم قال هو ابني يصدق كذا في
محيط السرخسي وفي الجامع اقرا الوارث بان العين هذا الم يكن لورثة
بل كانت عنده وديعة لفلان ثم برهن انه كان لورثة اخذه منه بعد
موته او حال حياته رد ال وارث ان امينا حتى يقدم المودع ولا جعل
في يدي عدل هذا اذا اقرب لمعلوم املا اذا قال ليس هذا الشيء
لورثة ثم ادعى انه لورثته دفع الى الوارث بعد القتلوم اذا لم يحضر
له مطالب كذا في الوجيز للكروري ذكر هشام عن محمد رحمه الله
وجعل قال ما بال ربي حق في دارا وارض ثم ادعى واقام البيعة
في دار في يدي انسان بالري انما له قال تقبل وان قال ليس
له بالري في رستاق كذا في يد فلان ولو لا راض ولا حق ولا دعوى
ثم اقام البيعة ان له في يديه في ذك الرستاق حقا في دارا وارض
لم تقبل الا ان يقيم البيعة انه اخذه بعد الاقرا كذا في محيط السرخسي
لو قال ما لي في يد فلان دار ولا حق ولم ينسب الى رستاق ولا قرية
ثم ادعى ان له قبله حقا بالري في رستاق او قرية لا تقبل بيئته
كذا في فتاوى قاضي خان في نوادر هشام قال سالت محمد رحمه
الله عن رجل قال لاحق لي في هذه الدار ولا خصومة ولا طلبة ثم جازم
انه وكيل فلان في دعوى هذه الدار قبل ذلك منه كذا في المحيط
ادعى عليه امر شركة فيما في يده بحق الورثة من ابيه فانكر المدعي
عليه وقال لم يكن لابي فيما حق ثم ادعى عليه انه كان اشتراها
من ابيه وادعى ان اياه كان اقرا لها فدعواه صحيحة وبيئته
مسموعة لانه يمكنه ان يقول لم يكن لابي بعد ما اشتريتها من فان
كان قال لم يكن لابي قط لم تنسج دعواه الشرائ من ابيه لان فيه
تناقضا وتنسج دعوى اقرا ابيه له به لانه لا تناقض فيه كذا في الفتاوى
الصغرى ادعى على اخرا له في يده كذا كذا من مال الشركة فانكر المدعي عليه
الشركة ثم ان المدعي عليه ادعى دفع ذلك المال الى المدعي فان كان انكر الشركة
املا بان قال لم يكن بيئنا شركة املا وما دفعت الى شي من المال لا يسمع
دعوى دفع المال لكان التناقض وان انكر الشركة والمال في الحال بان قال

لاشركة بيننا وليس لك في يدي مال الشركة يسمع منه دعوى دفع المال ولا تناقض
هنا كذا في المحيط اذا ادعى على غيره انه اخوه وادعى عليه النفقة فقال له
المدعي عليه هو ليس باخي ثم مات المدعي فما المدعي عليه يطلب الميراث وقال
هو اخي لا يقبل ذلك منه ولو كان مكان دعوى الاخوة دعوى البهنة او دعوى
الابوة يقبل ذلك منه ويقضى له بالميراث كذا في الفتاوى الصغرى لو ادعى
انما له اشتراها من ابي ذى اليد فقال ذال اليد ما كان لابي فيها حق
فلما اقام المدعي البيعة على ابيها اشتراها من الميت وهو يملكها اقام ذو
اليد البيعة انه كان اشتراها من ابيه قبلت بيئته ولو قال ذال اليد هذه
الدار ما كانت لابي قط ولم يكن له فيها حق قط فلما اقام المدعي البيعة
على ما ادعاه اقام ذال اليد البيعة انه اشتراها من ابيه في صحة لا تقبل
بيئته وان اقام البيعة ان اياه اقرا في صحته انما له قبلت بيئته
كذا في فتاوى قاضي خان ادعى على رجل الف درهم فقال لم يكن لك على
شي قط ثم اقام المدعي البيعة واقام المدعي عليه البيعة انه قد قضى
تقبل منه ولو قال لم يكن بيئتي وبينك معاملة وشي لا يقبل بيئته على القضا
وقال ابو يوسف ان قال لم يجز بيئتي وبينك معاملة ولكن اخبرني شهودي
هو لا انه ادعى على حقا ثم قال اشهدوا ان قد ابرأته ولم يجز بيئتي وبينه
معاملة قبل ذلك منه كذا في محيط السرخسي وقال المدعي عليه او لم
يكن له على شي قط ولا اعرفه فلما اقام المدعي البيعة على المال اقام هو
البيعة على القضا لا يقبل بيئته في ظاهر الرواية كذا في فتاوى قاضي خان
لو ادعى على رجل انه باع منه هذه الجارية بالث درهم وقال ذال اليد لم ابيعها
منك قط فلما اقام المدعي البيعة على الشراء قضى له بذلك وجدها امينا
زايدة واراد ان يرد لها على المقتضى عليه قال المقتضى عليه انه يرد الى
من كل عيب بها لا يقبل بيئته كذا في الفصول العبادية ولو ادعت امرأة
على رجل زكاهما فقال الرجل لا نكاح بيئتي ويحك فلما اقامت المرأة البيعة
على النكاح اقام هو البيعة على انها اختلعت منه يقبل بيئته وان قال
الرجل في انكاه لم يكن بيئنا نكاح قط او قال ما تزوجتها قط فلما اقامت
المرأة البيعة على النكاح اقام هو البيعة على انها اختلعت منه قاله رضي
الله عنه ينبغي ان يكون هذه المسئلة وسيلة البيع سوا وثمة فظاهر الرواية
لا تقبل البيعة على البراءة من العيب فكذلك الخلع عند ثلث الطلاق طلاق
والطلاق يقتضي سابقة النكاح وكان هو في دعواه الطلاق متناقضا فلا
يسمع هكذا في فتاوى قاضي خان امرأة ادعت على رجل انه تزوجها وانكر
الرجل ذلك ثم ادعى تزوجها واقام البيعة تقبل كذا في محيط السرخسي
لو اقامت المرأة بيعة على الطلاق ثلثا بعد ما اختلعت نفسها لها ان تنكر
بذل الخلع وان كانت متناقضة وكذا في الزوج اذا قاسمها امراته
ميراثها واقرا لالاخ انه وارثها ثم اقام الاخ بيعة ان الزوج كان طلقها

ثلاثا قبلت بيعته ويرجع الاخ على الزوج بما اخذ من الميراث وكذلك الكتابة
اذا ادعت بدل الكتابة ثم اقامت بيعة على اعتاق الكولى اياها قبل الكتابة
تقبل وكذا العبد وكذا المرأة اذا اقامت ورثة زوجها الميراث وكلهم
كبار وقد افروا النهار وجته ثم وجدوا شهودا ان زوجها كان مطلقا ثلاثا
في صحته فانهم يرجعون عليها بما اخذت من الميراث كذا في الفصول العادية
قوم ورثوا دارا من ابيهم واقتسموها برضاهم فادعى بعضهم ان اباها كان
تصدق بطائفة منها معلومة عليه او ادعى ذلك لابي له صغير وقال
مايت ابي فورثتها منه واقام على ذلك بيعته فدعواه باطله وبيعته
مردودة ولو كان ادعى دينيا على ابيه مع دعواه وبيعته على ذلك كذا في
الذخيرة اذا اقتسم القوم دارا والمرأة مقرة بذلك واصحابها الثلث
ف عزل لها طائفة من الارض ثم ادعت ان مدها اياها في صحته
او ادعت انها اشترتها منه بعد اقامتها لا تقبل بيعتها وكذلك اذا اقتسموا
ارضا فاصاب كل انسان طائفة بجميع ميراثه عن ابيه ثم ادعى احدهم
في قسم الارض ان او خلا ورثه هو الذي بناه او غرسه واقام البيعة
على ذلك لا تقبل كذا في فتاوى قاضي خان اذا اقر احد الورثة ان هذا
المحدود ميراث عن ابينا ثم ادعى انه وصية عن ابي لابي فلان
واقام البيعة قيل لا تقبل بيعته ويكون مناقضا وهو الاظهر ههنا في
الظهيرية لو ان رجلا اقر ان فلانا مات وترك هذه الارض وهذه الدار
ميراثا ثم بعد ذلك ادعى ان الميت اوصى له بالثلث تقبل بيعته واقرا
السابق لا يجزى من دعوى الوصية وكذا الوادعى دينيا قبل الميت وكذلك
ورثة اقر واجمع ان هذه الموضع ميراث بيننا عن ابينا ثم ادعى
احدهم ان ثلث هذه الموضع وصية من ابي لابي الصغير فلان واقام
البيعة تقبل بيعته كذا في فتاوى قاضي خان استأجر من اخر محمدا
اجارة طويلة مرسومة واجره من غير مقاطعة واقرا المستأجر الثاني
بالقبض ثم ان المستأجر الاول مع المستأجر الثاني فسما الاجارة
الثانية بينهما وطالب المستأجر الاول المستأجر الثاني بحال المقاطعة
فقال المستأجر الثاني ان هذا المحدود كان في يدي الاجر الاول من يوم
الاجارة الثانية الى هذا اليوم ولم يجب على حال المقاطعة واقام البيعة
الصحيح انه لا يصح دعواه ولا تقبل بيعته لكأن التناقض ولو اقام
المستأجر الاول بيعة على ان الثاني قد قبض المستأجر ولقام الثاني
بيعة على انها كانت في يدي الاول تمام المدة فبيعة الاول أولى سيل نجم الدين
النسفي عن رجل ادعى دينيا في تركة ميت ومصدق الوارث في ذلك
ومضت له ايفا الدين ثم ادعى هذا الوارث بعد ذلك ان الميت قد كان قد قضى
المال في حياته واراد اثبات ذلك بالبيعة قال لا يصح دعواه ولا يصح بيعته
هكذا في المحيط الشيخ الامام ظهير الدين سيل رحمه الله عن خلع امراته وقال في

مجلسه امره ان يدين خانه لهيج حيز نيت ثم ادعى شيئا من متاع البيت
واقتضه قال ان كان المدعى يقول كان هذا في البيت وقت الاقرار
لا يصح دعواه وان قال لم يكن هذا في البيت وقت الاقرار يسمع
دعواه ذكر في الجامع رجل قال ما في يدي من قليل او كثير او عبد او متاع
فلان صح اقراره انه حال المقر له لياخذ عبده من يد المقر واختلفا فقال
المقر له كان في يدك وقت الاقرار فهو لي وقال المقر لابل ملكك هذا بعد
الاقرار كان القول قول المقر الا ان يقيم المقر له البيعة انه كان في يد
المقر وقت الاقرار وذكر في الاقرار ساير اوقاف ورواية الجامع رجل قال
ما في حائوتي فلان ثم بعد ايام ادعى شيئا مما في الحائوت انه وضعه في
الحائوت بعد الاقرار صدق وذكر في بعض الروايات انه لا يصدق قال رضى
الله عنه وهذه الرواية تخالف رواية الجامع قالوا ان اول الرواية الثانية
اذا ادعى بعد الاقرار في مدة لا يمكن ادخاله في الحائوت في تلك المدة
يتعين وفي سبيل الجامع اذا ادعى المقر صدق المدعى في زمان لا يتصور
حدوثه فيه لا يقبل قوله ملكته بعد الاقرار كذا في فتاوى قاضي خان
وان ادعى انه لم يزل يملك شيئا يسمع دعواه اذا لم يكن دعواه في المجلس قال
رضى الله عنه ذكر في الجامع الكبير رجل قال لا حق لي قبل فلان او قال في
يد فلان ثم ادعى ان اقام البيعة على عبده في يد المقر له ان غصبه منه وعل
دين حادث بعد الاقرار او ادعى عليه دينيا لا يقبل بيعته حتى يثبت
الشهود انه غصبه بعد الاقرار وعلى دين حادث بعد الاقرار وكذا لو
كتب الرجل براءة لرجل انه لا حق لي قبلك في عبك ولا دين ولا شرائم
اقام البيعة على شرا عبدا من الذي ابراه او على قرض الف درهم لا يقبل
الابتداء بعد الاقرار قال رضى الله عنه فعلى هذا ينبغي ان يسمع
دعوى الزوج بعد الاقرار الا ان يدعى ان هذا المتاع لم يكن في البيت
وقت الاقرار واما اذا ادعى مطلقا انه لم يسمع دعواه كذا في
فتاوى قاضي خان اذا اقر المدعى عليه وقال جميع ما في يدي من
قليل ولا كثير فلان ثم ادعى ملكا اياها وحضر فلان لياخذ ما في يده
فادعى عبدا مما في يده انه ملكه بعد اقراره وقال المدعى كان هذا
العبد في يدك يوم الاقرار فالقول قول المدعى عليه والعبد عبده الا ان
يقيم المدعى بيعة انه كان في يده يوم الاقرار كذا في الفصول العادية
رجل اقر ان فلان على الف درهم ثم قال بعد ذلك قضيتها اياه قبل
ان اقر بها واقام البيعة على ذلك لم اقبل بيعته ولو ادعى انه قضاه قبل
الاقرار موصولا باقراره تقبل بيعته استحبنا هذا في المحيط في
فصل التناقض في الدعوى والشهادة لو قال كانت له على الف درهم
ثم قال قضيتها اياه قبل الاقرار موصولا او مفصلا واقام البيعة
عليه قبلت بيعته كذا في الذخيرة في فصل التناقض في الدعوى

منها شئ وتقبل دعواه ويبيته كذا في محيط السرخسي العبد الماذون اذا اشترى
عبد او قبضه ثم اقر ان هذا العبد الذي اشتراه من فلان قد كان فلانا اعتقه
قبل ان يبيعه منه فاشتراه وهو حر وانكر البايع ذلك فان العبد مملوك له
على حاله ولا يصدق الماذون فيما اقر به على البايع ولو كان العبد الماذون له
يقرب ذلك وانما اقر ان البايع كان باع هذا العبد من فلان قبل ان يبيعه
منى وصدقه فلان في ذلك وكذا به البايع فان الماذون لا يصدق فيما ادعى
على البايع حتى لا يسترد الثمن من البايع ويصدق في حق نفسه حتى يور
بدفع العبد الى فلان وان اقر البايع بما ادعاه الماذون رجع الماذون على
البايع بالثمن وكذا لو اقام الماذون البيينة على ملاذعي على البايع او على
الماذون البايع على ما ادعى ودخل رجع الماذون على البايع بالثمن فقد
جمع محرمه الله بين ثلاثة فصول اقرار البايع بما ادعاه الماذون
واقامة الماذون البيينة على البايع وتحليف الماذون البايع على ما ادعاه
واجاب في الكل ان الماذون يرجع على البايع بالثمن وهذه الجواب ظاهر في
فصل الاقرار اما مشكل في فصل اقامة البيينة وفي تحليف البايع وكان
ينبغي ان لا يسمح البيينة من الماذون على ما ادعى ولا يكون له حق تحليف
البايع على ما ادعى وقد وضع محرمه الله هذه المسئلة في الزيادات والجامع
في الحدود ذكر ان المشتري لو اقام البيينة على ما ادعى من بيع البايع المبيع
من غيره قبل ان يبيعه منه ان لا يسمح دعواه ولو اراد ان يحلف البايع
على ذلك ليس له ذلك من شايئنا من لم يصح ما ذكر في الماذون ومنهم
من سمحه واختلفوا في جبايئهم قال بعضهم في المسئلة ورايتان على
رواية الزيادات والجامع لا يسمح البيينة ولا يحلف البايع وعلى رواية
الماذون يسمح البيينة ويحلف البايع وقال بعضهم ما ذكر في الزيادات
والجامع قياس وما ذكر في الماذون استحسن كذا في المحيط بجل قدم
بلدة واستأجر دارا فقبل له هذه دارا بيك وتركتها ميرا ثا بك فقال طاعت
اعلم ذلك فادعى الدار لنفسه لا يسمح دعواه بعد ذلك لكان التناقض كذا
في الذخيرة وآر في يد رجل قال له رجل ادفع الى هذه الدار اسكنها فاني ان
يدفع فادعى السائل انها له يسمح دعواه وكذا لو قال اعطني هذه الدابة
اركبها او قال ناولني هذا الثوب البسمه ولو قال اسكني هذه او اعرفني
هذه الدار او هذه الدابة او هذا الثوب ثم ادعاه بعد ذلك لا يسمح دعواه
كذا في فتاوى قاضي خان في نوادر هشام قال سالت محمدا رحمه الله عن تزوج
امراة فادعى انه اشتراها من يملكها قال لا تقبل بيئته على ذلك حتى
يشهدوا انه اشتراها من فلان بعد التزوج وهو يملكها كذا في المحيط في المستق
بشرع ابن يوسف رحمه الله شاهدان شهدا على رجل انه طلق امراته
ثلاثا وانفذ القاضي شهادتهم ثم ادعى احد الشاهدين انها امراته تزوجها
قبل الذي طلقها وله على ذلك بيينة والمرأة تتخذ لا يقبل ذلك من كذا

لوم يكونا شهد انهما امراته وشهد ابنه طلق هذه ثلاثا وكذا في العتق
والبيع وغير ذلك اذا جحد البايع دعوى الشاهد وقال المتاع له وكذا اذا
قال الشاهد نحن امرناه بالبيع سوا كان البايع باع له البيع او كان المشتري
باعه المشتري وشهد افراد الحاكم شهادتهما ثم ادعياه لانفسهما فليس لها
في ذلك دعوى فان لم يشهدوا عليه عند الحاكم كان شهادتهما البايعة وعتما على
الشرايين غيرا قمارا بملكهم فان هذين لا يقبلان دعوى وفيه ايضا عند محمد
وحمدا سمع رجل شهد على رجل انه طلق هذه المرأة ولم يشهد انهما امراته
واجاز القاضي شهادته ثم ادعى الشاهد انهما امراته وقال انما اعرفها
ولم اكن دخلت بها قبلت بيئته وكذا لو شهدا على اقرار المرأة انهما امراته
ولم يشهدا انهما امراته واجاز القاضي عليهما اقرارهما وجعلها امراته
ثم اقام الشاهد بيئته اذ تزوجها من دسته وان لم اعرفها قبلت
بيئته ويبطل قولنا القاضي ويردها على الشاهد فصار مسيلة الطلاق
مختلفة بين ابن يوسف ومحمد وحمدا الله كذا في الذخيرة ادعى عينا
في يدي رجل ملكا مطلقا ثم ادعاه في وقت اخر على ذلك الرجل عند
ذلك القاضي لا يصح دعواه كذا في المحيط وعليه الفتوى هكذا في القصور
العادية لو ادعى المتاع لولا في دابة ثم ادعى بعد ذلك بسبب عند ذلك
القاضي كذا في المحيط ورجل ادعى على اخر نصف دار معين ثم ادعى بعد
ذلك جميع الدار لا يسمح وعلى القلب يسمح كذا في الخلاصة والصواب ان
يسمح في الوجهين جميعا الا اذا كان قال وقت دعوى النصف لا يقبل
سوى النصف في لا يسمح دعواه جميعا كذا في المحيط لو ادعى دلو اني يد
رجل بسبب الشرا وظهر ان الدار المدعاه يوم الدعوى لم تكن في يدي المدعى
عليه بل في يد غيره ثم ان هذا المدعى ادعى هذه الدار في مجلس اخر على
صاحب اليد ملكا مطلقا قيل لا يسمح وهو الاصح وهذا اذا ادعى الشرا لولا
ولم يذكر القبض ولو ادعى الشرا مع القبض او لا ثم ادعى بعد ذلك على ذلك الرجل
عند ذلك القاضي ملكا مطلقا هل يسمح قبل يعنى ان يكون فيه اختلاف
الشايع كما اذا ادعى الشرا مع القبض وشهد الشهود بالملك المطلق فيه
اختلاف الشايع هكذا في القصور العادية دار في يدي رجل يزعم انه
اشترانا من رجل فجار رجل وادعى عند غير القاضي انها داره تصدق بها
على الذي باعها من ذي اليد ثم رجع المدعى الذي في يديه الدار الى القاضي
بعد شهر او سنة وادعى انها داره اشترانا من الذي زعم ذو اليد انه
اشترانا منه فان ذكر تاريخ الشرا قبل تاريخ الصدقة لا يقبل شهادته
شهوده وان ذكر تاريخ الشرا بعد تاريخ الصدقة قبلت شهادته هكذا
ذكر في الاقضية واذا لم يذكر التاريخ يقبل شهادة الشهود قال محمد رحمه
الله ولا اباي قال في الصدقة قبضته او لم اقبض قال محمد رحمه الله لو
كان ادعى الصدقة بعد تاريخ الشرا لا يرجع بالقصة على البايع هكذا في

ينبغي ان لا يصح دعواه الشاهد
تخلو سائر ادعى المتاع المطلق
الا ان ادعاه بعد ذلك بسبب عند
عند ذلك القاضي

الذخيرة والمحيط في فصل الشا قف بين الدعوى والشهادة لو ادعى دارا
شرا من ابيه ثم ادعى الميراث يسمع ولو ادعى اولا بسبب الارث ثم ادعى
الشرا لا يقبل ويثبت التناقض كذا في خزائنة المفتين ادعت المرأة
مهر المثل ثم ادعت بعد ذلك المسمى يسمع دعواها الثاني ولو ادعت المسمى
اولا ثم ادعت مهر المثل لا يسمع دعواها الثاني كذا في المحيط امرأة
تطالب زوجها بمهرها فقال الزوج مرة او فيتها ومرة قال اديت الى ابيها
قالوا الا يكون منافقا كذا في الفصول الاستروشنية واقعة الفتوى
بردى زنى راك خدست او سيكر بشوهرى دار بعد اذان دعوى سيكره
ان زن در نکاح من بوده است ومن طلاق نداده ام هل يسمع ذلك منه
ينبغي ان لا يسمع التناقض الظاهر قال الاستروشنى كذا في الفصول
العمادية امرأة باعت كرا فادعى ابنها وهو غير بالغ ان المهر له ورثة من
ابيه وصدقته امه البايعة وزعت انها لم تكن وصية له قالوا ان كانت
ادعت وقت البيع انها وصية المصغر لا يقبل قولها بعد ذلك انها
لم تكن وصية له او كانت عليها قيمة المبيع للمصغر باقرارها وانفسها
انها استملكت بالمبيع والتسليم ولا يسمع بيعة الغلام الا باذن من له
ولاية عليه كذا في فتاوى قاضى فان اذا كانت الدار في يدي رجل جا
وجل وادعى انها داره ورثها من ابيه منذ ستة اقام البيعة انه
انداشراها من الدار في يديه منذ سنتين والمدعى يدعى ذلك
فالقاضى لا يقبل هذه الشهادة ولا يقضى بالدار المدعى فان وفق
المدعى فقال كشت اشتريتها منذ سنتين من ذى اليد كما شهد
الشهود ثم بعتهما من ابي ورثتهما من ابي منذ ستة فشهد الشهود
بذلك قبلت شهادتهم وقضى بالدار له وكذلك اذا ادعى هبة ارضه
مكان الشرا كان الجواب فيه كالجواب فيما اذا ادعى الشرا هكذا في المحيط
في فصل التناقض بين الدعوى والشهادة لو ادعى الصدقة منذ
سنة ثم ادعى الشرا منه منذ شهرين وادعى البيعة لا تقبل الا اذا
وفق فقال تصدق على وقبضته ثم وصل الى بسبب من الاسباب
فجحد في الصدقة فاشتريتها وبين ان الصدقة هي السبب والشرا
كان تخليصا لذلك كذا في الخلاصة ولو ادعى الصدقة منذ ستة فشهد
شهوده انه اشتراه منه منذ شهر لا تقبل الا ان يوفق فيقول تصدق
به على منذ ستة وقبضته ثم وصل اليه بسبب وجحد الصدقة
فاشتريتها منه منذ شهر فاذا وفق وان ثبت بالبيعة قبلت بيئته
كذا في فتاوى قاضى فان في باب من يكذب الشاهد واذا ادعى دارا
في يدي رجل انه وهبها له وان لم يتصدق بها عليه وادعى الشاهد
على الصدقة وقال لم يهبها قط وقد ادعى الهبة عند القاضى فهذا
اكذاب منه الشاهد به فلا يقبل وكذا لو ادعى انها ميراث لم يشترها

نظا ثم جابده بك فقال له بشر اولم ارثها قط في ايشاهد بينه على الشرا منذ ستة
فهو باطل وان ادعاهما قهبة ولم يقبل لم يتصدق بها على قط ثم جابده بك بشهر
على الصدقة وقال لا يجد في الهبة سالت ان يتصدق بها على ففعل اجزته هذا
وكذا لو قال ورثتها ثم قال جحد في الميراث فاشتريتها من ابيها ثم ادعى
الشرا وهذا بخلاف ما لو ادعى الشرا ولو لا ثم جابدها بشهرين يشهد ان ابنه ورثه
من ابيه كذا في البسوط ولو ادعى انها له ورثها من ابيه ثم ادعى هو مع اخر
انها ورثها من ابيه واقام البيعة على ذلك تقبل كذا في الخلاصة حتى
له عقار مورثة ادعى بعد بلوغه عقارا من عقاراته على رجل ان وصيه
باعه مكرها وسلم مكرها فاراد استرداده من يد المشتري ثم ادعى
مرة اخرى ذلك العقار ان وصيه باعه بغير قاضى فالتقاضى يسمع منه
الدعوى الثانية كذا في الذخيرة رجل اشترى من رجل عبدا ثم ان البايع
ادعى انه كان فضوليا في هذا المبيع واراد استرداده منه يد المشتري
وانكر المشتري ذلك او ادعى المشتري ان البايع كان فضوليا في هذا المبيع
واذا استرداده الثمن لا يسمع دعواه وان اراد ان يقيم بيعة على ما ادعى
من كونه فضوليا في هذا المبيع لا تسمع بيئته وكذا ان لم يكن بيعة واراد
ان يحلفه مناعه على ما ادعى من كونه فضوليا في المبيع ليس له ذلك
كذا في المحيط ادعى عليه انها له ثم ادعى انها وقف عليه تسمع
ولو ادعى اولا الوقف ثم ادعى لنفسه لا تسمع كذا في الزهير للمرد
رجل باع ضيعة ثم اقام البيعة انه كان وقف عليه وعلى اولاده
قال لا تسمع التناقض وان اراد ان يحلف المدعى عليه ليس له ذلك
وان اقام البيعة تقبل بيئته وقد قيل القول بعدم القبول اصول واحوط
هكذا في محيط السرخسي وفي الاجناس مشترى الارض اذا اقران الارض
المشترى مقبرة او مسجد وانفذ القاضى اقراره بحضور من يخاصمه
ثم اقام المشتري البيعة على البايع ليرجع بالثمن عليه قبلت بيئته كذا
في المحيط ولو ادعى المشتري على بايعه ان الارض التي بيعت من وقف
على مسجد كذا تقبل ويثبت على البايع عند الفقهاء ان جعفر قال
الفقيه ابو الليث رحمه الله وبه تاخذ وقيل لا تقبل والاول اصح كذا
الفصول العمادية لو ادعى ما لا بسبب الشركة في يده ثم ادعى ذلك
دنيا عليه تسمع وعلى العكس لا تسمع لان مال الشركة قد يصير دينا
بالجحد والدين لا يصير شركة كذا في الفصول الاستروشنية رجل ادعى
على اخوانه كان لفلان عليك كذا وكذا او قد مات فلان وصار ماله عليك
ميراثا فقال المدعى عليه انا او فيتها هذا المال المدعى وذهب لياتي بالبيعة
فلم يات ثم ان المدعى اعاد دعواه فانها في مجلس اخر فقال المدعى لا علم
له بوراثة سمع ذلك منه كذا في المحيط في الفصل العمادية عشر
كتاب الدعوى رجل ادعى على امرأة انه تزوجها وانكرت ثم مات الرجل

فكانت تدعى ميراثه فلما الميراث كذا في المحيط في الفصل التاسع في دعوى
الميراث ولو كانت المرأة ادعت النكاح فانكر الرجل ثمرات فطلب الرجل
ميراثها وزعم انه كان تزوجها كانت له الميراث هكذا روى عن ابي يوسف في
النواذر كذا في فتاوى قاضي خان ولو ان امرأة ادعت على زوجها انه طلقها
ثلاثا وانكر الزوج ذلك ثمرات الزوج فطلبت ميراثها منه قال لم ادونها
ملك وكذلك ان كانت الذببت نفسها وزعمت انه لم يطلقها قبل موته كذا
في المحيط رجل في يده بملوك ادعاه رجل انه مملوكه والذي في يده يجمد
وادعاه لنفسه في لغة القاضى ما هو هذا المدعى فاجبه ان يجلف وقضى
القاضى عليه بنكوله فقال الذي في يده قد كنت اشتريت منه قبل
الخصومة واقام على ذلك بيينة قبلت بيئته وقضى له به ولا يكون اباه اليمين
الذابا للشهود الشرا ولو اقام بيينة على انه له ولد في ملكي ثمر اقام بيينة ابي
اشترت من فلان اخر سوى المدعى لا تقبل منه البيينة هكذا في الذخيرة في
نواذر عيسى بن ابيات ثلاثة نفر اقاموا بيينة على رجل بمال فقبله من ميراثهم
عن ابيهم وقضى القاضي به لهم ثمران اقدمهم قال بعد ذلك مال في هذا المال
الذي قضى لثامه على فلان من حق وامنا هذا لاخوى قال لا يبطل بهذا القول
عن القاضي عليه شي الا ان يقول ما كان لي املا في هذا المال شي وما هو الا
لاخوى في يبطل حقه عن القاضي عليه ولو قال قبل ان يقضى القاضي له
بالمال مالي في هذا المال حق وما هو الا لاخوى يسأل عن ذلك باي وجه
صار لها دونك وامنا اذ عيتتم من ميراث ابيكم فان جابوهم يكون له فيه
من قوله مخرج قبل منه وان قال هذا القول ثمرات وقضى القاضي به
للاخوين بالثلثين وثرك نصيب الغير ولو كان الذببت اقاموا البيينة هم
الذين قالوا ثلوا معا ملكتهم ولم يدعوا المال عليه من الميراث ولكن من
شي باعوه له ثمر قال اقدمهم ما المال الا لخير من مالي فيه حق كان المال
كله لخير من ولم يبطل عن المدعى عليه شي كذا في المحيط في الفصل العشرين
فيما يبطل به دعوى المدعى من قوله او فعله الباب التاسع
في دعوى الرجلين وفيه فصول الفصل الاول في دعوى المالك المطلق
في الاعيان قال محمد رحمه الله في الاصل اذا ادعى رجل دارا في يد
رجل او عقارا اخر او منفولا واقاما البيينة تقضى بيئته الخارج عند
عليان الثلاثة هذا اذا لم يذكر تاريخا فاما اذا ذكر تاريخا فان كان
تاريخها على السوا فذلك الجواب انه يقضى للخارج منها وان ارخا
وتاريخ احد هما سبق فعلى قول ابي حنيفة رحمه الله وعلى قول ابي
يوسف الاخر يقضى لاسبقهما تاريخا واذا ارخا اقدمهما ولم يورخ
الاخر فعلى قول ابي حنيفة رحمه الله وعلى قول ابي يوسف الاخر يقضى
لاسبقهما تاريخا واذا يقضى للخارج هكذا في المحيط دار في يد رجل
ادعى على رجل انها داره ملكها منذ ستة واقام صاحب اليد بيينة انه

اشتراها

اشتراها من فلان منذ سنتين وهو يملكها او قبضها تقضى بها المدعى
الخارج كذا في الظهيرية اذا ادعى الخارج انه عبده كاشبه على الف
درهم واقام على ذلك بيينة واقام ذواليد بيينة انه عبده كاشبه
على الف درهم قال جعلته مكاتبيا يميز ما يودى اليها جميعا كذا
في الذخيرة لو ادعى احد هما انه دبره وهو يملكه واقام على ذلك
بيينة وادعى الاخر انه كاشبه وهو يملكه كان بيينة المدعى اول كذا
في المحيط اذا ادعى عياسا ملكا مطلقا وكان في يد ثالث ولم يورخا او تاريخا
واحد اخر يبيد بها نصفان هكذا في الخلاصة وان ارخا واحدهما سبق في
ظواهر الرواية عن ابي حنيفة وابي يوسف الاخر ومحمد الاول يقضى
لاسبقهما وان ارخا احدهما واطلق الاخر في ظواهر الرواية عن ابي حنيفة
يقضى بينهما هو الصحيح واختلفت الروايات عن صاحبها قال الامام
المعروف بنحو اخر زاده ان الصحيح على قول ابي يوسف رحمه الله الاول
ومحمد رحمه الله الاخير يقضى بينهما نصفان كما قال ابو حنيفة رحمه
الله كذا في فتاوى قاضي خان دار او منفول في يد رجلين واقام كل
واحد منهما بيينة على ما ادعى ان لم يورخا او تاريخا فمخبرا على السوا
يقضى بينهما نصفان وان ارخا وتاريخ احد هما سبق فعلى قول ابي حنيفة
رحمه الله وهو قول ابي يوسف اخر او قول محمد رحمه الله ولا يقضى لاسبقهما
تاريخا وان ارخا احدهما ولم يورخ الاخر فعلى قول ابي حنيفة رحمه الله يقضى
بمن يميز ما يملكه عندهما على القول الذي لا يميز تاريخا وعلى القول الذي
يعتبر تاريخا يقضى للمورخ عند ابي يوسف وغير المورخ عند محمد
لان غير المورخ اسبقهما تاريخا هكذا في المحيط عبد في يد رجل اقام
رجل البيينة انه عبده غصبه ذواليد منه او قال استأجره ذواليد
منه او استعاده او ارثته منه واقام ذواليد بيينة على ملكه اعتقه
او دبره او كانت امته اقام ذواليد بيينة انه استنولها كانت بيينة
الخارج اولي وقضى له بالعبد كذا في الذخيرة في الفصل الثاني عشر
في دعوى النكاح رجل في يده دار واقام رجل اجنبي عليه البيينة
انها داره واقام رجل اخر البيينة انها داره غصبها منه هذا المدعى الاخر
فانه يقضى بالدار للمشهد له بالغصب وكذلك لو كان مكان دعوى الغصب
دعوى الايداع كذا في المحيط ادعى بكر بيتا هو في يده سعد وزيد وبرهن
انه له وكل واحد منهما برهن انه له فتمصفه ليكر وتمصفه لهما ولو ادعى
بكر الغصب او الوديعة على سعد فبرهنه لزيد وما يبق ليكر والاصل ان الخارجين
اذا تنازعا في عين رادى احدهما الغصب على صاحبه وبرهنا فالقاضي
يقضى بيئته مدعى الغصب ولا يقضى بيئته المدعى عليه الغصب كذا
لهما ولو ادعى بكر الغصب على سعيد وسعيد عليه وادعى زيد ملكا مطلقا
فتمصفه ليكر وتمصفه لهما ولو ادعى بكر على سعيد وسعيد على زيد وادعى

زيد ملكا مطلقا فزعم زهير وما بقي له بكر ولو ادعى بكر على سعيد وسعيد على
زيد وزيد على بكر فله زيد النصف الذي في يد سعيد وبكر النصف الذي
في يد زيد ولو ادعى النصف على بكر وهو على سعيد فله زيد النصف على
الذي في يد سعيد وما في يد زيد بين بكر وسعيد كذا في الكافي ولو اقام
سعيد بيته انها دار غصبها من زيد واقام زيد بيته انها دار غصبها
من سعيد واقام بكر البيته انها دار غصبها من سعيد وزيد فله بكر
نصف الدار والنصف الاخر بين سعيد وزيد ونصفان هكذا في المحيط ط
الفصل الثاني في دعوى الزيد في الاعيان بسبب الارث والشر او
المسبة او ما شبه ذلك ذكر في يدي رجل ادعى ان فلانا كل واحد منهما يدعي
انها داره ورثها من ابيه فلان واقام على ذلك بيته فان لم يورخا او رخوا
وتاريخهما على السوا يقضى بالدار بينهما وان ارخا وتاريخ احداهما سبق
على قول ابن حنيفة اخر على ما ذكر في المنتقى وهو قول ابن يوسف رحمه
الله اخر على ما ذكر في الاصل وهو قول محمد رحمه الله ولا على ما رواه ابن
سماقة عنه يقضى لاسبقهما تاريخا هكذا في الذخيرة وكذا ان ارخا سدا
المورثين يقضى لاسبقهما تاريخا بالاجماع هكذا في الخلاصة وان ارخ
احدهما ولم يورخ الاخر وقضى بينهما نصفين اجماعا كذا في الكافي ولو كان
في يد احدهما فهو للخارج الا اذا كان تاريخ ذي اليد اسبق فهو اول
عند ابن حنيفة وابن يوسف رحمه الله وعند محمد رحمه الله يقضى به للخارج
وان ارخ احدهما ولم يورخ الاخر فهو للخارج بالاجماع وان كان في ايديهما
فهي بينهما نصفان بالاجماع الا اذا كان تاريخ احداهما اسبق فهو اول
كذا في الخلاصة ان ادعى الشرا كل واحد منهما من رجل اخر انه اشتراها
من فلان وهو مملوك واقام اخر بيته انه اشتراها من فلان اخر
وهو مملوك فان القاضي يقضى بينهما كذا في فتاوى قاضي خان سوا
ارخا على السوا ولم يورخا هكذا في المحيط وان وقتا فصاحب الوقت
الاول اول في ظاهر الرواية وان ارخ احدهما دون الاخر يقضى بينهما
انتقا كذا في فتاوى قاضي خان وان ادعى الشرا من واحد ولم يورخا
او ارخا تاريخا واحدا فهو بينهما نصفان كذا في الكافي ويجوز كل واحد
منهما ان رضي احدهما وابن الاخر بعد ما خيرا القاضي وقضى لكل
واحد منهما بالنصف فليس للذي رضي به الا النصف كذا في المحيط
ارخا واحدهما اسبق تاريخا يقضى لاسبقهما تاريخا انتقا وان ارخ
احدهما ولم يورخ الاخر فهو للمورخ انتقا وان كان العين في ايديهما
فهي بينهما الا اذا ارخا وتاريخ احداهما اسبق فحينئذ يقضى لاسبقهما
تاريخا وان كان في يد احدهما فهو لذي اليد سوا الرخ او لم يورخ الا اذا ارخا
وتاريخ الخارج اسبق فيقضى به للخارج كذا في الكافي رجل في يديه
دار وعبد اقام رجلان كل واحد منهما البيته انه اشترى منه الدار بالعبد

الذي في يديه وصاحب اليد يتكرد عواها فان القاضي يقضى بالدار بينهما
ويقضى بالعبد بينهما ولهما الخيار فان اختارا الدار اخذ الدار بينهما
والعبد بينهما وان اختارا العبد اخذ العبد بينهما وقيمة العبد بينهما
وان اراد احدهما ان ياتخذ كل الدار بعد ما قضى القاضي بينهما ليس
له ذلك كذا في فتاوى قاضي خان وان كانت الدار في ايدي المدعيين
والباقي بحاله فكذا الجواب وان كان في يد احد المدعيين والباقي بحاله
قضى بالدار لصاحب اليد ولا يكون له الخيار ويكون كل العبد للاخر كذا في
المحيط ولو لم يكن الدار في يده ولكن شهوده شهدوا له بقبض الدار وقضى
القاضي له بالدار كذا في فتاوى قاضي خان ولو قال المدعي عليه لصاحب
اليدين عوض الدار لم يسلم له بل استحق بيته الخصم الاخر فان ارجع
عليك بالدار لا يلتفت اليه لان العبد استحق باليس حجة في حق
صاحب اليد لرجح بيته صاحب اليد على بيته الاخر فلم يظهر الاستحقاق
في حق صاحب اليد وصار كما لو استحق عليه باقراره هذه اذا ادعى
الشرا مطلقا فاما اذا ادعى الشرا مورخا واقاما البيته على ذلك
وتاريخ احدهما اسبق وقضى لاسبقهما تاريخا سوا كانت الدار في
يد المدعي عليه او في ايديهما او في يد احدهما ايها كان ويقضى بالعبد
بالعبد للاخر كذا في المحيط وان ارخ احدهما دون الاخر والداعى
عليه يقضى للمورخ بالدار والعبد للاخر وان كان لاحدهما تاريخ والاخر
قبض معاينة او شهود به فهو اول كذا في الكافي وان شهد شهود الذي
لم يورخ على اقرار البايع بالشرا والقبض وقضى لصاحب التاريخ ولو كان
لاحد منهما قبض وشهوده ولا اخر معاينة فالذي له قبض معاينة اول كذا
في المحيط ولو كانت الدار في ايديهما تاريخ احدهما واطلق الاخر وقضى
بالدار والعبد بينهما كذا في الكافي وان شهد شهود كل واحد منهما على
الشرا والقبض معاينة او على اقرار البايع بالقبض وادعى احدهما ولم
يورخ الاخران كانت الدار في يد البايع فصاحب التاريخ اول وان
كانت الدار في يدي الذي لم يورخ شهوده فهو اول بحكم القبض المعائن
وان كانت الدار في يدي المشتريين واقاما البيته على الشرا والقبض
معاينة او على اقرار البايع بالقبض وادعى شهود احدهما دون الاخر
قضى بالدار بينهما نصفين والعبد لهما ايضا ويجوز ان ايضا قال محمد
رحمه الله وتاريخ القبض في هذه المجزئة تاريخ الشراعتي لو كانت الدار
في يد البايع وشهد شهود كل واحد من المدعيين على الشرا والقبض
وارخا القبض دون الشرا وتاريخ احدهما اسبق كان صاحب القبض السابق
اولا وكذا ان كانت الدار في يد صاحب الوقت اللاحق قضى بها لصاحب
الوقت السابق وان ارخ احدهما في القبض دون الاخر والداعى في يد
البايع قضى لصاحب التاريخ وان كانت الدار في يدي الذي لم يورخ فهو

اول هذا كله اذا كان العبد في يد المدعى عليه فاما اذا كان العبد في يد المدعي
والدار في يد المدعى عليه والباقي بحاله فالدار والعبد بينهما وبين المدعي ان كان
امضيا للعقد فالدار بينهما وان اختار فسخ العقد كان العبد بينهما
نصفين ولا يفرم المدعى عليه قيمة العبد بينهما كذا في المحيط عبيد في يدي
رجل اقام رجل البيعة انه باعه من الذي في يديه بالف درهم ورجل من
هم وهو يملكه واقام رجل اخر البيعة انه باعه من الذي في يديه بالف
درهم وختمه وهو يملكه والذي في يديه ينكر دعواه قال ابو يوسف
رحمه الله يرد العبد على المدعين نصفين ونصف الذي في يديه لكل
واحد منهما نصف قيمته وكذا لو اقام كل واحد منهما البيعة انه باعه
من الذي في يديه ببيع فاسد كذا في فتاوى قاضي خان وان مات
العبد في يد المشتري فعليه قيمتان كذا في المحيط وهذا اذا اقام
البيعة على اقرار الذي في يديه بذلك وان اقام كل واحد منهما البيعة
على معاينة البيع وقبض العبد فان كان العبد قائما اخذ العبد بينهما
نصفين ولا شيء لهما غير ذلك وان كان العبد مستورا كانهما
ياخذان قيمة واحدة بينهما ولا شيء لهما غير ذلك كذا في فتاوى قاضي
خان عبيد في يدي رجل ادعاه رجلان اقام كل واحد منهما البيعة انه
باعه من الذي في يديه بما يشاء على ان المشتري بالخيار فيه وقتا معلوما
والذي في يديه ينكر دعواه ويدين عليه لنفسه فالذي في يديه العبد
بالخيار فيه فعه اليه ما يشاء وعليه ثمنه للاخر كذا في الظهيرية عبيد
في يدي رجل اقام رجلان كل واحد منهما بيعة انه عبيده باعه اياه على
انه بالحيا وثلاثة ايام فان امضيا البيع او امضى احدها ورضي به الاخر
لزم المشتري ولكل واحد منهما الف درهم وان امضى احدهما البيع ونقض
الاخر فالمخير نصف الثمن وللناقض كل العبد وان لم يمضيا البيع اخذ
العبد نصفين ولا شيء على المشتري وان لم يقيما البيعة وضد قمار ذي اليد
ولا يعلم ايها اول ان امضيا البيع اخذ كل واحد منهما الف درهم وان لم يمضيا
البيع ومضت المدة اخذ العبد بينهما نصفين وغرم المشتري لكل واحد
منهما نصف قيمته وان امضى احدهما ولم يمضه الاخر باخذ المميز الالف
كلها وباخذ الابي العبد كله كذا في محيط السرخسي في نوادر هشام
قال سالت محمد رحمه الله عن غلام في يدي رجل ادعى رجل انه اشتراه
من صاحب اليد بالف درهم منذ ستة واقام رجل اخر بيعة انه اشتراه
من صاحب اليد بما يشاء بينا منذ خمسة اشهر وصاحب اليد يقول بعت
من صاحب الماية فقضى القاضي بالغلام لصاحب الالف فلم الغلام
اليه ثم وجد المشتري به عيبا ورده على القاضي عليه فوضا وصاحب
الماية وقال اني اخذ الغلام لانك اقررت ببيعه مني وصاحب اليد يابى
ويقول القاضي فسخ العقد بينك وبينك لا يلتفت الى قول صاحب

الغلام ولا يكون القضاء بالغلام لصاحب الالف فسخا للبيع بما يشاء ويكون
لصاحب الماية ان ياتى بالغلام باقرار البايع انه باعه منه ولم يبيعه من
ذلك وان قال البايع لصاحب الماية هذا الغلام وابي هو فلا يبيع ان يخرجه
وان قال صاحب الماية حين قضي القاضي بالغلام لصاحب الالف وقام
من مجلس القاضي قد فسخ البيع بينك لم يكن فسخا الا ان يقول البايع
اجبتك الى ذلك وان يفسخ القاضي العقد بينهما كذا في المحيط اذا ادعى
الخارج وذو اليد تلقى اليك بسبب من جهة واحدة ازها وتاريخها
على السوا ولم يورخا وارخ احدها فذو اليد اول وان ارخا وتاريخ
احدهما سبق كان اسبقهما تاريخا اول هكذا في الذخيرة اذا كانت الدار
في يدي رجل وادعى انه اشتري هذه الدار من زيد واقام على ذلك
بيعة وذو اليد اقام بيعة انه اشتراها من زيد والمدعى هو الاول
اي تاريخ الخارج اول فانه يقضى بها للخارج فاذا قضى بالشراء الخارج
فان ثبت تعدد الثمن عند القاضي باقرار البايع او بمعاينة القاضي
فانه يسلم المدا الى الخارج ولا يكون لذو اليد ان يجلس الدار حتى
يسوي ما نقد للبايع وان لم يثبت تعدد واحد منهما الثمن باقرار البايع
او بمعاينة فان القاضي لا يسلم الدار الى الخارج حتى يستوفي الثمن
منه وان ثبت تعدد احدهما عند القاضي اما باقرار البايع او بمعاينة
فان ثبت تعدد الاخر الخارج فانه يسلم الدار اليه ولا يكون لذو اليد
شي وان ثبت تعدد ذي اليد بالاقرار او بمعاينة ولم يثبت تعدد الخارج
فان القاضي لا يسلم الدار اليه حتى يستوفي منه الثمن فان كان
التمثيلات من جنسيتين مختلفتين فان القاضي لا يعطى ذي اليد شيئا
مما قبض من الخارج لان البايع لو كان حاضرا لم يكن له ان ياخذ ذلك
بغير رضى البايع فكذا اذا كان غائبا لا يكون للقاضي ان يعطيه وان
كان من جنس واحد فانه يعطيه مما قبض تمام حقه ثم ان فضل شي
اسكن على البايع وان بقي من دين ذي اليد شي اتبع البايع اذا حضر
اذا ثبت تعدد ذي اليد باقرار البايع عند القاضي او بمعاينة واما
اذا اراد ذو اليد ان يقيم البيعة على تعدد الثمن للبايع فانه لا يبيع بيعة
ولو كانت الدار في يدي ذي اليد بهيمة او صدقة او بيع ولم يتعد الثمن
فاقام هذا بيعة انه اشتراها من زيد قبله قضيت بالدار للخارج
فادفعها اليه واخذت منه الثمن للبايع ولا اعطى ذي اليد من ذلك
شيئا هكذا في المحيط في الفصل الخامس في دعوى البيع والشراء
وان ادعى تلقى اليك من جهة اثبت فانه يقضى للخارج هكذا في
المحيط والذخيرة اذا ادعى صاحب اليد تلقى اليك من جهة واحد لم يورخا
او ارخا وتاريخها على السوا وارخ احدها دون الاخر يقضى بالدار
بينهما وان ارخا وتاريخ احدهما سبق يقضى لا سبقهما تاريخا وان

ادعى ملك من جهة اثنين فكذا في التفصيل هكذا في الأخيرة
الخارج وذو اليد اذا ادعى الشرائع اثنين واراد في تاريخ احدى جهات
بان ادعى المدعى انه اشترىها من زيد منذ سنة واقام البيعة واقام
ذو اليد البيعة انه اشترىها من عمرو منذ سنة واكثر ولا يحفظون فالبيعة
بيعة المدعى وكذا اذا شهد شهود المدعى عليه انه اشترىها من فلان منذ سنة
او سنتين وشكوا في الزيادة يقضى للخارج كذا في الفصول العادية دار
في يد رجل ادعى خارج انه اشترىها من ذي اليد وادعى ذو اليد انه اشترىها
من الخارج واقام البيعة ولا تاريخ معها تميزت البيعتان سوا شهدوا
بالقبض ولم يشهدوا وترك الدار في يد ذي اليد بغير قضا وهذا عند ابي
حنيفة وابي يوسف رحمهما الله ثم لو شهد البيعتان على نقد الثمن يقع
القائمة عندها وان لم يشهدوا فالقصاص مذهب محمد لوجوب الثمن
عنده كذا في الكافي فان وقتت البيعتان في العقار ولم يثبتا قبضا وقت
الخارج اسبق يقضى لصاحب اليد عند ابي حنيفة وابي يوسف
رحمهما الله وان ثبتا قبضا يقضى لصاحب اليد ولله كان وقت
صاحب اليد اسبق يقضى للخارج في الوجهين هكذا في الهداية دار
في يد رجل اقام رجل البيعة انها داره باعها من ذي اليد بالف درهم
واقام ذو اليد بيعة انها داره باعها من هذا المدعى بالف درهم فعلى
قياس قول ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله انها تميزت البيعتان
كذا في المحيط دار في يد زيد برهن عمرو على انه باعها من بكر بالف وبرهن
بكر على انه باعها من عمرو بمائة دينار ومحمد زيد ذلك كله يقضى بالدار
بيعت المدعيين ولا يقضى بشئ من التثنية كذا في الكافي دار في يد
رجل يسمى محمد اقام خارج يسمى بكر البيعة على الشرائع هذه المرأة
بالف واقامت المرأة البيعة على الشرائع بكر بالف واقام ذو اليد البيعة على
الشرائع بكر ولم يذكر والقبض والتاريخ فبيعتة محمد مقبولة ويقضى
بالشرائع من بكر وبيعتة بكر والمرأة باطلتان عند ابي حنيفة وابي يوسف
ولو كانت في يد بكر والسبيلة بحالها فالجواب عندها لو كانت في يد محمد ولو
كانت الدار في يد المرأة لا يقضى بشئ عندها وترك الدار في يد هذا هكذا
في محيط السرخسي واذا شهدوا بالعقد والقبض وكانت الدار في يد
محمد وباقي السبيلة بحالها فعند ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله يقضى
بشرا محمد وتمايزت بيعة بكر والمرأة وهكذا الجواب فيما اذا كانت الدار
في يد بكر واما اذا كانت في يد المرأة فعلى قولها يقبل بيعة بكر ومحمد ولا يقبل
بيعتة المرأة هكذا في المحيط حتى يده عبد اقام مكان البيعة انه عبده
باعه من هذه المرأة بالف واقامت المرأة البيعة على البيع من المكاتب عشرة
اكرار حنطة واقام الحر البيعة انه اشترى من المكاتب بهذا الوصف
ولم يذكر والقبض فعند ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله يقضى

به المحرور يبطل بيعة المرأة والمكاتب ولو كان العبد في يد المكاتب يقضى
بشرا المحرور عندها وكذلك عند محمد رحمه الله وان كان في يد المرأة لا يقضى
بشئ عندها هكذا في محيط السرخسي واذا شهدوا بالعقد والقبض
والعبد في يد المحرور على قول ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله
بيعتة المرأة والمكاتب باطلتان وبيعتة المحرور على المكاتب مقبولة وان
كان العبد في يد المكاتب وباقي السبيلة بحالها فعلى قولها بيعة المكاتب
على المرأة باطلتان وبيعتة المرأة على المكاتب وبيعتة المحرور على المكاتب جائزتان
هكذا في المحيط ولو كان المحرور يدعى البيع من المكاتب بمائة دينار والسبيلة
بحالها وهو في يد المحرور ولم يذكر والقبض يقضى ببيع المحرور عندها وكذلك
عند محمد رحمه الله ولو كان في يد المكاتب كذلك عندها وان كان في يد المرأة
قضى ببيع المحرور المكاتب ولو ذكر والقبض والمبيع في يد المحرور يقضى
ببيعه من المكاتب ويسلم اليه عندها ولو كان في يد المكاتب كذلك
عندها وان كان في يد المرأة يترك العبد في يدها وتمايزت بيعة المرأة
والمكاتب ويقضى للمحرور المكاتب بالثمن عندها هكذا في محيط السرخسي
رجلان ادعى نكاح امرأة واقاما البيعة لا يقضى لواحد منهما الا اذا قررت
المرأة لاحدها وهذا اذا لم يورخا او ارفقا تاريخا واحدا وان ارفقا وتاريخ
احدها اسبق فهو اولى وان كان تاريخهما سوا ولا حدهما يدعى له وان
ارخ احدهما دون الآخر فصاحب التاريخ اولى وان كان لاحدهما تاريخ
وللاخر يد فصاحب اليد اولى وان اقرت لاحدهما ولا اخر تاريخ فهو للذي
اقرت له وهذا كله في حال حياة المرأة اما بعد نفقاتها ان كان تاريخ احدها
اسبق يقضى له وان كان تاريخهما سوا او لم يورخا يقضى بالنكاح
بينهما وعلى كل واحد منهما نصف المهر وبرتات ميراث زوج واحد فان
جات بولد يثبت النسب بينهما ويرث من كل واحد منهما ميراث ابن
كامل وهما يرتان من الابن ميراث اب واحد كذا في الخلاصة الخارج
مع ذي اليد اذا اقاما البيعة على النكاح مطلقة من غير تاريخ يقضى
بيعتة صاحب اليد ولو كان القاضي يقضى للخارج بيعتة ثم اقام
صاحب اليد بيعة هل يقضى بيعتة صاحب اليد فيه اختلاف
الشايخ رحمهم الله وعلى قول من يسمع بيعة ذي اليد لو اقام الخارج
بعد ذلك بيعة على ان تزوجها قبل صاحب اليد يقضى للخارج هكذا
في الفصول العادية ادعى نكاح امرأة وهي في يد اخر فاقرت المرأة
ثم ادعى ثم اقاما البيعة بدون التاريخ قال بعض مشايخنا يقضى
للخارج بحكم الاقرار وقان بعضهم يقضى لصاحب اليد كذا في الفصول
الاسترشادية لو ادعى نكاح امرأة وهي ليست في يد احد فاقرت
لاحد فاقرت للمقر له فان اقام الاخر بعد ذلك بيعة على النكاح فصاحب
البيعة اولى ولو اقاما البيعة بعد ما اقرت لاحدهما فان وقتا فالاول اولى

وان لم يوقتا فالذي زكيت بيئته اولى وان لم ترك بيئتهما اوزكيتا فعند بعض
الشافعية رج يعقضي للذي اقربت له بالنكاح سابقا وهو الاقرب وعند
بعضهم لا يقضي لواحد واليه اشار في ادب القاضى في باب الشهادة على
النكاح كذا في الفصول العبادية ولو اذ عيان نكاح امرأة وهي ليست في يد
احدهما واقاما للبيئتين من غير تاويل وسيلت المرأة عن ذلك فلم تقصر
لاحد منهما حتى تها نزلت البيئتان ثم اقام احدهما البيئته على اقرارها له
بالنكاح يقضي له بالنكاح كما لو اقربت لاحدهما بالنكاح بعد ما اقاما البيئتين
عيانا ولو اذ عيان نكاح امرأة وهي تتحد وليست في يد احدهما فاقام احدهما
البيئته على النكاح فاقام الاخر البيئته على النكاح وعلى اقرار المرأة بالنكاح لا يخرج
بيئته من يد اقرارها بالنكاح كذا في الفصول الاستروشنية ولو اقاما
البيئتين فانت احدهما فاقربت المرأة بنكاح الميت صح اقرارها ويقضى لها
لها بالمهر والميراث وكذا لو اقاما البيئتين على النكاح والدخول فاقربت المرأة
لاحد منهما انه دخل بها اولا فهو اولى وان لم تقصر فرق بينهما وكان على كل
واحد منهما بالدخول الاقل من المسمى ومن مهر المثل كذا في فتاوى قاضى
خان ولو تغردا احدهما بالدعوى والمرأة تتحد فاقام البيئتين وتقضى بها القاضى
ثم ادعى اخر واقام البيئته على مثل ذلك لا يحكم بها الا ان يوقت شهود
الثاني سابقا وكذا اذا كانت المرأة في يد الزوج ورجلها ظاهرا لا تقبل
بيئته الخارج الاعلى وجه السبق كذا في الهداية ولو شهد شهود احد
مدعى النكاح انه دخل بها كان هو اولى وان كانت المرأة في بيت احدهما
او شهد شهود احدهما بالدخول واقام الاخر البيئته انه تزوجها قبله كان
هو اولى ولو ان احتسب ادعت كل واحدة منهما على رجل واحد انه تزوجها
وهو يتحد فاقامت احدهما البيئته على اقراره انه تزوجها بالثبوت درهم
واقامت الاخرى البيئته على اقراره انه تزوجها وهو يتحد فاقامت احدهما
بماية دينار ودخل بها فعادت البيئتان فان القاضى يفرق بينهما ويقضى
لكل واحدة منهما بالمال الذي شهد الشهود على اقراره استسنا وان
اقامت احدهما البيئته على اقراره بالدخول بها بالنكاح ولم تقم الاخرى
البيئته على اقراره بالدخول بها ولكنها اقامت على النكاح وهو ينكر الكل
فان القاضى يقضى للمدخول بها بصحة نكاحها وبالمهر الذي شهد الشهود
به لان المدخول دليل على سبق نكاحها ولو لم يقم كل واحدة منهما البيئته على
اقراره بالدخول بها فلا على المدخول اصلا فرق بينه وبينها ويقضى بنصف
المال بينهما المدعى الدرهم بربع الدراهم ولمعية الدنانير بربع الدنانير
كذا في فتاوى قاضى خان امرأة قالت تزوجت زيد بعد ما تزوجت عمرا
والزوجان يدعيان النكاح فهي امرأة زيد عند ابي يوسف رحمه الله عليه
الفتوى هكذا في الفصول العبادية وهو الصحيح لان قولها تزوجت زيدا
اقرار منها بالنكاح فصح الاقرار منها فهي تزيد بقولها بعد ما تزوجت عمرا

ابطال

ابطال اقرارها الاول ولا تملك هكذا في محيط السرخسى لو ان امرأة اقام
عليها رجلان كل واحد منهما بيئته انها اقربت انها امرأة اقلعت منه
بالثبوت درهم ولم يوقتا فعليها ان تؤدى المثل واحد منهما ماله وان
وقتا لزما مال الوقت الاول ويبطل عنها مال الوقت الاخر الا ان
يكون بينهما وقت ينقض في مثله العدة وتتزوج فيلزمها المالا ان
جميعا وان لم يدخل بها احدهما لزم المالا جميعا وقتا اولم يوقتا كذا
في المحيط في دعوى فتاوى نجم الدين السرخسى رج ادعى على امرأة
انها امرأة له وحلاله وهي تدعى انها كانت امراته لكن طلقها وانقضت
عدتها وتزوجت بهذا الزوج الثاني وهي في يده ويدعى الثاني انه
تزوجها ويذكر نكاح الاول وطلاقه تكلف المرأة اقامة البيئتين على الطلاق
فان عجزت عن اقامة البيئتين حلف الزوج الاول على الطلاق وفرق بينهما
وبين الزوج الثاني كذا في الفصول العبادية وهل تزوج امرأة نكح قال
لها كان بك زوج قبلى فلان وقد طلقك وانقضت عدتك وتزوجتك
وقالت ما طلقك الاول لا يفرق بينهما فان حضد الغائب بعد ذلك وانكر
الطلاق وفرق بينهما وهي للاول وان اقر الاول بالنكاح والطلاق وكذا في
المرأة في الطلاق واقام عليها وتعتد من الاول من هذا الوقت ويفرق
بينهما وبين الاخر وان صدقت المرأة في جميع ما قال كانت امرأة الاخر
وان انكرت ما اقر به الاول من النكاح والطلاق فهي امرأة الاخر كذا في
فتاوى قاضى خان ولو قال الزوج كان بك زوج قبلى وطلقك وانقضت
عدتك وانكرت الطلاق فجارجل وادعى ان ذلك الزوج وانكره الثاني
كذا في محيط السرخسى في كتاب النكاح رجل تزوج امرأة ثم جاز رجل
وادعى انها امراته فقال المدعى عليه كانت امراتك لكن طلقتها
منذ سنتين وانقضت عدتها ثم تزوجتها وانكر المدعى الطلاق يوم
بال تسليم الى المدعى ولو قال بل طلقتها لكن تزوجتها بعد ذلك ومدعى
عليه بازحوا زسنت وبرا منكراست تتركه في يد المدعى عليه ولو ان
المدعى انكر الطلاق واقام المدعى عليه بيئته انه طلقها منذ سنتين وان
تزوجتها وحكم القاضى بالطلاق كانت عدتها من وقت الطلاق
كذا في الفصول الاستروشنية امرأة في دار رجل يدعى انها امراته
وخارج يد عيها وهي تصدقه فعلى قول ابي يوسف القول قول من
هي فيه داره كذا في الفصول العبادية برهن على انها متكوتة وفتى في
اليد بغير حق وذو اليد قال زوجتي والمرأة تصدق ذال اليد يحكم بالنكاح
للخارج وان برهن ذال اليد على النكاح بلا تاريخ فبيئته اولى كذا في
الرجع المذكور في رجل قال لامرأة زوجنيك ابوك ولست متغيرة
وقالت بل زوجنيك وانا كبيرة فلم ارضى كان القول قولها والبيئتين
بيئته الزوج كذا في فتاوى قاضى خان وهذا في المحيط البالغة

اذا قامت البيعة على رد النكاح بعد البلوغ والزواج اقام البيعة انها سكنت
 بعد بلوغها تقبل بيعة ما كذا في الفصول الاسترشادية اذا تنازع الزوجان
 بعد الولادة في صحة النكاح وفساده فادعى الزوج الفساد وادعت المرأة
 الصحة واقاما البيعة يقبل بيعة من يدعي الفساد ومنه قبلنا بيعة على
 الفساد سقطت نفقة العدة ونسب الولد ثابت كغير ما كان كذا
 في الفصول العمدية رجل وامرأة في ايديهما دار اقامت المرأة البيعة
 ان الدار لها وان الرجل عبد لها واقام الرجل البيعة ان الدار له والمرأة
 زوجة تزوجها على الف درهم ودفع اليها ولم يقيم البيعة انه حر فانه يقضي
 بانه حر ويقضى بالدار للمرأة ولو لم يكن لها بيعة كان الدار للزوج كذا في
 فتاوى قاضي خان روى بشر عن ابي يوسف رحمه الله في رجل
 وامرأة اختلفا في متاع من متاع النساء فقامت المرأة بيعة ان
 المتاع متاعها وان الرجل عبد لها واقام الرجل بيعة ان المتاع له وان
 المرأة امراته تزوجها على الف وتقدمها فان الرجل يقضي به عبدا
 للمرأة ويقضى بالمتاع لها فان شهد شهود الرجل انه حر الاصل قضى
 بانها امراته ويقضى بالمتاع له هكذا ذكر وعلى قياس سيرة الدار
 ينبغي ان يقضى بالمتاع لها ولو اختلفا في ذلك وذلك المتاع في يد
 المرأة ومثل ذلك في يد الرجل يقضى بالنكاح ويعتق الرجل ويقضى
 بما في يده كل واحد منهما الاخر متاع النساء كان او متاع الرجال او متاعهما واذا
 كان المتاع في يد احداهما خاصة دون الاخر فالبيعة بيعة المدعى هكذا
 في الذخيرة وذكر ابن شجاع في النوادر لو اقام الرجل البيعة ان الدار له
 والمرأة امراته واقامت المرأة البيعة ان الدار لها والرجل عبد لها وليس
 الدار في يدها فالدار بينهما نصفان وان كانت في يد احداهما ترك ويحكم
 لكل واحد منهما بالحرية في يده ولا يقبل بيعة احداهما على صاحبه بالرق
 قال رضي الله عنه وينبغي ان الدار اذا كانت في يد احداهما يقضى بيعة
 الخارج لان بيعة صاحب اليد في الملك المطلق لا يباين بيعة الخارج
 كذا في فتاوى قاضي خان روى عن ابي يوسف رحمه الله واقام رجل
 اخر بيعة انها امراته واقامت المرأة البيعة عليهما انها عبدان لها
 فالقياس ان يقبل بيعة المرأة عليهما وان لم يقم كل واحد منهما
 البيعة لا يخلف ولا يقضى بالنكاح كذا في جوابه الفتاوى اذا تزوج
 عبد الرجل حرة ثم ادعى ان الولي لم ياذن له بالنكاح وقالت المرأة قد
 اذن له يفرق بينهما ولا يصدق في ابطال النكاح ويبرسه السادة
 ان دخل بها ولها النفقة ما اذا كانت في العدة وان لم يدخل بها يبرسه
 نصف المهر وكذا في اقال لا ادري اذن لي او لم ياذن كذا في الفصول
 العمدية ومما يتصل بذلك ما قيل رجل ادعى على امرأة انه تزوجها
 واقام على ذلك بيعة واقامت المرأة بيعة على رجل اخر انه تزوجها وهو

ما دار المرأة ويكون الرجل عبد لها
 ولو اقام الرجل بيعة انه حر الاصل
 والسيرة بما لها فان المرأة امراته
 ويقضى به

يكره ذلك فالبيعة بيعة الرجل كذا في الذخيرة رجل اقام البيعة على المرأة
 انه تزوجها واقامت عليه اختها بيعة انه تزوجها قال ابو حنيفة
 رحمه الله يقبل بيعة الرجل ولا تقبل بيعة المرأة ولو وقت بيعة المرأة
 ولم يوقت بيعة الرجل جاز دعوى الرجل ويثبت نكاح المرأة التي
 يدعى الرجل ويبطل نكاح المدعية ولها على الزوج نصف المهر كذا في
 فتاوى قاضي خان روى عن ابي يوسف رحمه الله واقام البيعة واقامت
 هي بيعة ان اختها امرأة المدعى وهو بينكم نكاحه ويقول ما له بزوجتي
 فان القاضي يقضى بنكاح الشاهدة للمدعى ولا يقضى بنكاح الغائبة
 عند ابي حنيفة وكذا لو اقامت الشاهدة البيعة على اقرار المدعى
 بنكاح الغائبة وقال لا يتوقف القاضي ولا يقضى بنكاح الشاهدة
 كذا في الفصول العمدية لو ادعى نكاح امرأة واقام البيعة فادعت
 المرأة انه تزوج بها او با بنتها فهذا او سالوا دعت المرأة نكاحه
 الاصل سوا عند ابي حنيفة رحمه الله ولو اقامت الشاهدة بيعة انه
 تزوج بها ودخل بها او قبلها او مسها بشهوة او نظر اليه فرجها بشهوة
 ففرق القاضي بين الشاهدة وبين المدعى ولا يقضى بنكاح الغائبة
 هكذا في الفصول الاسترشادية رجل له ابنتان صغيرى وامرأة واقام
 رجل بيعة على هذا الرجل انه تزوج ابنته الكبرى سنة واقام الاب بيعة
 انه تزوج ابنته الصغرى من هذا الرجل فالبيعة بيعة الزوج كذا في
 المحيط لو قالت امرأة تزوجت هذا الرجل اسى ثم قالت تزوجت هذا
 الرجل الاخر منذ سنة فيمضى للذي اقرت بنكاحه اسى ولو شهد الشهود
 على اقرارها جميعا وهي تجحد قال ابو يوسف رحمه الله اسال الشهود
 بايها بدأت وافضى به ولو قالت تزوجتها جميعا هذا اسى وهذا منذ
 سنة كانت امرأة صاحب الاسب كذا في فتاوى قاضي خان لو ادعى
 نكاح امرأة فانكرت واقرت بالنكاح لرجل حاضر وصدقها المقر له فان
 المدعى يحتاج الى اقامة البيعة فان اقام البيعة وثبت يحتاج المخر
 له الى اقامة البيعة على هذا المدعى بحضرة هذه المرأة واذا اقام
 المقر له البيعة بعد اقامة البيعة من المدعى صار المقر له اول
 بالبيعة والاقرار كذا في الفصول العمدية روى ابن سماعة عن
 محمد رحمه الله لو اقام رجل بيعة على امرأة انه تزوجها على الف درهم
 واقامت المرأة بيعة انه تزوجها على مائة دينار واقام ابوها وهو
 عبد الزوج انه تزوجها على رقبة واقامت امها وهي امه الزوج
 بيعة انه تزوجها على رقبتها فالبيعة بيعة الاب والام والنكاح
 جاز على نصف رقبتها وان كان القاضي قضى للمرأة بما يسهل
 دينار ثم ادعى الاب والسيرة بما لها قضى بان الاب صدقها ويعتق
 من مالها ويبطل القضا الاول ولو اقام الزوج البيعة له تزوجها على

ابيهما وصدقته الاب في ذلك فقضى القاضى به ثم اقامت البيعة انه كان
تزوجها على مائة دينار يقبل بيعتها ويقضى لها مائة دينار وعق الاب
من مال الزوج والولاد ولو اقام الاب البيعة انه تزوجها على رقبته
والمرأة تدعى مهرها مائة دينار والزوج يدعى الف درهم حكم ببيعة الالف
واعق من ماله ابنته ثم لو اقامت ام المراءة البيعة انه تزوجها على
رقبتها لا تقبل كذا في محيط السرخصى اذا ادعت اختا له على رجل
واقامت كل واحدة منهما البيعة انه تزوجها او لا كان ذلك الى الزوج
اذا صدق واحدة منهما انها كانت او لا امراته تبطل بيعة الاخرى ولا
شيء لها من المهر ان لم يكن دخل بها وان قال الزوج لم اتزوج واحدة
منهما او قال تزوجتهما جميعا ولا ادري الاول منهما قال في الكتاب فرق
بيعه وبينهما وعليه نصف المهر بينهما ان لم يكن دخل بواحدة منهما
قالوا هذا اذا قال تزوجتهما ولا ادري الاول منهما اما اذا قال لم
اتزوج واحدة منهما ينبغي ان لا يجب شيء والاصح ان هذا الجواب
في الفصلين سواء كذا في فتاوى قاضى خان لو ادعت المرأة النكاح
على رجل فافكر الزوج ثم تصادقا على ان النكاح كان لا يثبت النكاح
لان في الابتداء الوضاد قاله ساذن وشوبه لا يثبت النكاح كذا في
الفصول الاستروشنية برهنها عليها بالنكاح فقالت لي زوج افرد هو
فلان بن فلان في بلد كذا يحكم للمهر له ولا يلتفت الى اقرارها كذا
في الوجيز للكردي ولو ادعى نكاح امرأة وانكرت ونكح لم تقرب رجل
اخر ثم اقرت ببيع يدي القاضى في مجلس اخر لهذا المدعى
يصح اقرارها ويسمع ذلك ولو اقرت لرجل اخر ثم لهذا المدعى
لا يسمع اقرارها لهذا المدعى كذا في الفصول العمادية امرأة ادعت
على رجل انه تزوجها فقال الرجل ما فعلت ثم قال بل فقلت فهذا
جائز كذا في المحيط امرأة ادعت على رجل انه تزوجها فانكر الرجل
نظر ادعى الرجل النكاح بعد ذلك واقام البيعة قبلت بيعة رجل
ادعى على امرأة انه تزوجها بالالف درهم فانكرت واقام البيعة على
انه تزوجها بالالف درهم تقبل ويقضى بالنكاح بالغيب وكذا لو اقام
البيعة انه تزوجها على هذا العبد قبلت بيعة كذا في فتاوى
قاضى خان ادعى عليها نكاحا فقالت كنت زوجته لكن اخبرت
بوفاته فاعتددت وتزوجت بهذا انهى فوجه المدعى ولو قالت انا
امرأة هذا اولئك كنت لهذا المدعى او لا وسأقت القصة هي امرأة
الثاني كذا في الوجيز للكردي يوم الموت لا يدخل تحت القضاء حتى
لو ادعى رجل ان اباه مات في يوم كذا وقضى به ثم ادعت امرأة على
هذا الميت انه كان تزوجها بعد ذلك التاريخ بيوم يسمع ويقضى
بالنكاح ويوم القتل يدخل تحت القضاء حتى لو ادعى على اخر انه قتل

اباه يوم كذا وقضى به ثم ادعت امرأة بعد هذا التاريخ بيوم ان اباه
تزوجها لا يسمع كذا في الفصول العمادية ادعى على امرأة نكاحا وقال
ان زوجك فلان طلقك وانقضت عدتك وانا تزوجتك فقالت المرأة
ما طلقك فلان واقام المدعى البيعة على طلاق الزوج الاول لا تقبل
فان حضر الزوج واقام البيعة على طلاقه تقبل ثم ينظر ان اقام
البيعة على الزوج بعد انقضت العدة يثبت النكاح كذا في الفصول
الاستروشنية ولو برهنها على نتاج دابة وارضا قضي له وافق
بعضها تاريخه ولا فرق في ذلك بين ان يكون في ايديهما او في يد
احدهما او في يد ثالث لان المعنى لا يختلف بخلاف ما اذا كانت
الدعوى في النكاح من غير تاريخ حيث يحكم بها الذي اليدان
كانت في يد احدهما او طهما ان كانت في ايديهما او في يد ثالث
وان اشكل من الدابة في موافقة احد التاريخين يقضى طهما
وهذا اذا كانا خارجيين بان كانت الدابة في يد ثالث وكذا اذا كانت
في ايديهما كذا في التبيين واذا علم ان سن الدابة مخالف لاحد
الوقتتين وهو مشكل في الوقت الاخر قضي بالدابة لصاحب الوقت
الذي اشتهر كل سن الدابة عليه وان اخرج احدهما ولم يورخ الاخر
وكان سن الدابة مشكلا قضي بينهما ان كانا خارجيين وتترك
في ايديهما ان كانت في ايديهما هكذا في المحيط وان كانت في
يد احدهما قضي بها لصاحب اليد وان خالف سن الدابة
التاريخيين بطلت البيعتان فيترك في يد من كانت في يده كذا
في التبيين قال عمدة المشايخ وهو الصحيح هكذا في المحيط والاصح
انهما لا يبطلان بل يقضى بهما بينهما ان كانا خارجيين او كانت في ايديهما
وان كانت في يد احدهما يقضى بها الذي اليد كذا في التبيين سواء اقام
صاحب اليد البيعة على دعواه قبل القضاء بها للخارج او بعده كذا في
المحيط لو اقام الخارج البيعة انه عبده اشتراه من فلان وانه ولد
في ملك بايعه واقام ذواليد البيعة انه عبده اشتراه من فلان
اخر وانه ولد في ملكه قضي به لذى اليد وكذلك لو اقام الخارج البيعة
على نتاج بايعه واقام ذواليد البيعة على النتاج في ملكه فيبيته
ذى اليد اولى وكذلك لو اقام البيعة على وارثه او وصيه انه هبة
مقبوضة من رجل وانه ولد في ملك ذلك الرجل كذا في البسوط شاة
في يد رجل اقام رجل البيعة انها شاة ولدته في ملكه واقام
صاحب اليد البيعة انها شاة تملكها من جهة فلان وانها ولدت
في ملك فلان ذلك الذي تملكها منه قضي بها لصاحب اليد كذا في الذخيرة
ذكر في الاصل ان القاضى ليقض القضاء على الثاني ويقضى به الاول
وهو الصحيح هكذا في المحيط ولو اقام احدهما البيعة على النكح والاخر

على التنازع فصاحب التنازع احق ايها كان وكذا لو كان الدعوى بين ظاهرين
فبيته التنازع احق ولو قضى بالتنازع لذي اليد ثم اقام ثالث البيته
على التنازع يقضى له الا ان يعيد ذوال اليد البيته على التنازع كذا في
الكافي فان لم يقدر ذوال اليد على اعادة البيته وقضى القاضى بالعبد
لثالث ثم حضر ذوال اليد بيته ان العبد عيده ولد في ملكه فله
به له وان لم يعيد ذوال اليد بيته ولدت حضرة رابع واقام بيته انه عيده
ولد في ملكه فان القاضى يقول لثالث اعد بيته على انه عيده
ولد في ملكه بمحض من الرابع فان احضرها كان هو احق بالعبد
من الرابع فان حضر المدعى الاول واقام البيته انه عيده ولد في
ملكه لم تقبل بيته لانه قضى عليه بعد مرة فلا تقبل بيته على
احد بعد ذلك وهذا قول ابي يوسف ومحمد رحمهما الله وهو قياس
قول ابي حنيفة رحمه الله هكذا في المحيط رجل في يده عبد اقام
رجل بيته انه عيده ولد في ملكه واقام رجل اخر بيته بمثل ذلك وقضى
القاضى بالعبد بينهما نصفين ثم جاء ثالث واقام بيته بمثل ذلك
يقضى بالعبد له ان لم يعيد القاضى لها البيته انه عيدها ولد في
ملكها فان اهاد ذلك احد هادون الاخر قضى بالنصف الذي
في يده الذي اعاد بيته له ولم يقبل فيه بيته الثالث ويقضى
لثالث على القاضى له الا في الذي لم يعيد البيته بالنصف الذي
في يده ولا شركة فيه مع الثالث الذي اعاد بيته فاد وجد
الحق في عليه الاول وهو الذي كان العبد في يده بيته ان العبد
ملكه وله في ملكها واقامها عند القاضى قضى القاضى بالعبد
لانه اقام يومه بيته على ذلك كان هو اولي فكذا اذا اقام
بيته بعد ذلك كذا في الدخيرة لو ادعى ذوال اليد والخارج المالك
المطلق وبرهنا وقضى على ذوال اليد بالملك ثم ان ذوال اليد القاضى
عليه لو اقام البيته على التنازع تقبل ويتقضى به القضا الاول
كذا في الكافي عبيد في يده رجل اقام البيته انه عيده اعقته
وهو يملكه واقام رجل اخر البيته انه عيده ولد في ملكه فان
الولادة اولي كذا في فتاوى قاضى فان الخارج وذوال اليد اذا
اقاما البيته على تنازع العبد والخارج يدعى الاعتاق ايضا فهو
اولي وكذا في لو ادعى عيا وهو في يد ثالث واحدهما يدعى الاعتاق
ايضا لان بيته التنازع مع العتق اكثر اثباتا لانها اثبتت
اولية على وجه لا يستحق عليه املا وبيته ذوال اليد اثبتت
الملك على وجه يتصور استحقاق ذلك عليه كذا في محيط الرضى
ولو ادعى الخارج التدبير مع التنازع وادعى صاحب اليد التنازع
لا غير في هذا الوجه اختلفت الروايات ذكر في رواية ابي سليمان

انه يقضى للخارج وجعله بمنزلة العتاق وذكر في رواية ابي حنيفة انه يقضى
لذي اليد وجعله بمنزلة العتاق كذا في المحيط لو ادعى الخارج التدبير والاستيلاء
مع التنازع ايضا وذوال اليد مع التنازع عتقا باتا فهو اولي ولو ادعى ذوال اليد التدبير
او الاستيلاء مع التنازع والخارج ادعى عتقا باتا فالخارج اولي كذا في المحيط
السريضي اذا ادعى ذوال اليد التنازع وادعى الخارج انه ملكه غصبه منه
ذوال اليد كانت بيته الخارج اولي وكذا اذا ادعى ذوال اليد التنازع وادعى
الخارج انه ملكه اجمعه او ادعى منه او اعاده منه كانت بيته الخارج اولي
كذا في المحيط امة في يده رجل اقام رجل بيته ان قاضى بلدة كذا اقضى
لها على هذا الرجل الذي في يده واقام ذوال اليد بيته انها امته ولدت
في ملكه وان شهد شهود المدعى انه قضى بها بشهادة شهود شاهدوا عند
انداشترها من ذي اليد او وهبها ذوال اليد منه او تصدق بها ذوال اليد
عليه او شهد والانه قضى بها لهذا المدعى ولم يبينوا سبب القضا
بمضى القاضى ذلك القضا ايضا ويدفعها الى المدعى وان شهد والانه
قضى بها في شهادة شهود شاهدوا عند انه اهداها وانما نتجت عنه
فالقاضى يحضى ذلك القضا ايضا عند ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما
الله وعند محمد رحمه الله ينقضه وان شهد والانه القاضى بلدة كذا اقر
عندنا انه قضى للمدعى بهذه الجارية بشهادة شهود شاهدوا عند انها
له او انها نتجت عنه ذكر شيخ الاسلام رحمه الله ان القاضى الثاني
ينقض ذلك بالايجاب هكذا في الدخيرة اذا كانت الجارية في يده رجل اقام
رجل البيته استقاضى بلدة كذا قضى له بها على ذوال اليد هذا ولم يبينوا سبب
سبب القضا واقام رجل اخر بيته على التنازع فصاحب القضا اولي وان
اقام الاول بيته ان قاضى بلدة كذا قضى له بها بشهادة شهود شاهدوا عند
انها له واقام الاخر بيته على التنازع فصاحب القضا اولي عندهما وعند
محمد رحمه الله صاحب التنازع اولي كذا في المحيط اذا اقام الخارج بيته على
ان هذه امته ولدت لهذا العبد في ملكي واقام ذوال اليد بيته على مثل
ذلك فانه يقضى بها للمدعى لانها ادعى في الامه ملكا سلقا فيقضى
بها للمدعى ثم يستحق العبد تبعها كذا في الفصول العمادية اذا اقام المدعى
البيته على الشاة التي هي في يد المدعى عليه انها شاة وانما جرد هذا المدعى
في ملكه منها واقام ذوال اليد بيته على مثل ذلك قضى بالشاة والصورة للمدعى
كذا في الدخيرة لو ان عبيد في يد رجل اقام هو البيته انه عيده ولد في ملكه
من امته وعبيده واقام خارج البيته على مثل ذلك يقضى بالعبد لذي
اليده كذا في فتاوى قاضى فان ويكيه ابن امته وعبيده ولا يكون ابن
امة الاخر وعبيده فقد قضى بالعبد لصاحب اليد في الملك والنسب
جميعا كذا في المحيط عبيد في يد رجل اقام رجل البيته انه عيده ولد في
ملكه من امته هذه ومن عبيده هذا واقام رجل اخر البيته على مثل ذلك

فانه يقضى بالعبد بين الخارجين نصفين ويكون الابن من العبد والامتنين جميعا
كذا في فتاوى قاضي خان عبيد في يدي رجل اقام بيته انه عبيده ولد في ملكه
ولم يموأله واقام رجل بيته انه عبيده ولد في ملكه من امته فانه يقضى
بالعبد الذي امة في يده فان اقام صاحب اليد بيته على انه عبيده ولد في
ملكه من امته هذه غير امته اخرى فقف به لدى اليد كذا في المحيط في الكبرى
رجلان في يد كل واحد منهما شاة اقام كل واحد منهما البيعة ان الشاة التي في
يد صاحبه شاته ولدت من شاته التي في يده ذكر في دعوى الاصل بيتهما
تقبل ويقضى لكل واحد منهما بالشاة التي في يده صاحبه والفتوى على هذا
هكذا في الضمرات وانما تقبل البيعتان اذا كان انسان الشاة مشككة
ويحتمل ان يكون كل واحد منهما انما للاخرى بمراي العين وانما اذا كانت
احدهما لا تملك اما للاخرى فلا تقبل ولو اقام بيعة على ان الشاة التي
في يده شاته ولدت في ملكه وان شاة صاحبه له ولدت شاة عنده
واقام الاخر على مثله قضى لكل واحد بالشاة التي في يده كذا في محيط
السرخسي كل سبب لا يتكرر فهو في معنى التنازع وذلك كالفسخ في
الثياب التي لا تنسج الامرة كنسج الثياب القطنية وغزل القطن
وحلب اللبن واتخاذ الجبن واللبن والمرعى وجوز الصوف وان كانت
سببا يتكرر لا يكون في معنى التنازع فيقضيه به للخارج بمنزلة المذك
المطلق وهو مثل الجز والبنا والغرس وزراعة الحنطة والحبوب فان
اشكل يرجع الى اهل الخبرة كذا في الكافي اذا ادعى ثوبا في يده رجل امة
ملكه نسجه هو او ادعى رجل سيف في يده رجل امة سيفه ضربه
واقام عليه بيعة واقام صاحب اليد بيعة على مثل ذلك ان كان يعلم
قطعا ان هذا الثوب وهذا المنسل لا ينسج ولا يضرب الامرة واحدة
قضى ببيعة صاحب اليد وان كان يعلم قطعا ان هذا الثوب وهذا المنسل
ينسج ويضرب مرة بعد اخرى فانه يقضى ببيعة الخارج وان اشكل
على القاضي ذلك سال اهل العلم عن ذلك يريد به العدل منهم وبني
الحكم على قوطهم الواحد منهم يكتفي والاثبات احوط وان اختلفوا اهل العلم
بذلك فيما بينهم حتى بقي مشكلا فقيهم روايات في رواية يقضى للخارج
هكذا في المحيط وكذا اذا اختلف اهل الصناعة كذا في الوجيز
للردى لو تنازعته امراتان في غزل قطن كل واحدة منهما تدعى انها
غزلته فانه يقضى بهما للتي الغزل في يدها كذا في فتاوى قاضي خان
لو كان مكانه غزل صوف فالخارجة اولى كذا في الظهيرية ولو تنازعا
في ثوب هو في يده احدهما اقام احدهما البيعة انه نسج نصفه واقام
الذي في يده انه نسج نصفه قال محمد رحمه الله ان كان يعرف
النصفان فلكل واحد منهما النصف الذي نسجه وان لم يعرف فلكل
للخارج كذا في فتاوى قاضي خان اذا ادعى صوف في يده رجل امة صوفه

جزء من غنمه واقام على ذلك بيعة فاقام صاحب اليد البيعة على مثل
ذلك قضى بها لصاحب اليد كذا في الذخيرة اذا ادعى سمنا او زيتا
او دهنه قسم في يده رجل امة له عصه وسلاطه واقام على ذلك بيعة
واقام صاحب اليد بيعة على مثل ذلك قضى لصاحب اليد وكذا
الذبيحة والسويق كذا في المحيط اذا تنازعا في جبن فاقام الخارج
وذا اليد كل واحد منهما بيعة انه جبنه صنع في ملكه فهو لدى
اليده وكذا اذا اقام كل واحد منهما البيعة ان اللبن حلب في يده وفي
ملكه قضى لدى اليد كذا في الكافي لو اقام كل واحد منهما بيعة ان اللبن
الذي صنع منه هذا الجبن كان له يقضى للخارج ولو اقام كل واحد منهما
البيعة ان اللبن حلب من شاته وفي ملكه وصنع منه هذا الجبن
فانه يقضى بالجبن لدى اليد ولو اقام كل واحد منهما بيعة ان الشاة التي
حلب منها اللبن الذي صنع منه هذا الجبن ملكه قضى به للمدعى
ولو اقام كل واحد منهما بيعة ان الشاة التي حلب منها اللبن الذي
صنع منه هذا الجبن ولدت من شاته قضى بالجبن لدى اليد كذا
في المحيط لو قال المدعى هذا الجبن لي صنعت من لبن شاتي هذه واقام
الخارج البيعة على مثل ذلك فانه يقضى بالشاة للخارج كذا في فتاوى
قاضي خان لو ادعى عليا امة له صاحبه في ملكه لم يكن هذا دعوى التنازع
وكذا لو ادعى غنطة انها له فروعها بنفسه كذا في الظهيرية اذا كانت
الدار في يده رجل امة رجل اخر بيعة انها دار جده اختلطت وساق
الميراث حتى انتمى اليه واقام صاحب اليد بيعة على مثل ذلك فانه يقضى
بالدار للمدعى كذا في المحيط اذا كانت الارض والتخيل في يده رجل فاقام
اخر البيعة انه ارضه وتخله وانه غرس هذا النخل فيها واقام ذو اليد
البيعة على مثل ذلك يقضى به للمدعى وكذا الدوم والشجر كذا في الكافي
لو كان في الارض زرع واقام كل واحد من صاحب اليد والمدعى بيعة ان
الارض له والزرع له زرع عمق في الارض والزرع للخارج هكذا في المحيط
وكذا ان اختلفا في البنا وادعى كل واحد ان بني على ارضه كذا في
محيط السرخسي اذا كانت قبا مشحونة في يده رجل فاقام رجل البيعة
انه له قطعة وحشاه وغطاه في ملكه واقام ذو اليد البيعة على مثل
ذلك فانه يقضى به للمدعى كذا في المبسوط وكذا ان الجبة المشحونة والغرد
وكل ما يقطع من الثياب والبسط والاماط والوسايد وكذا ان الثوب
المصبوغ بالعمق او الزعفران والورس اذا اقام الخارج وذا اليد كل
واحد منهما البيعة انه له صبغه في ملكه كذا في الظهيرية جلد في يده
اقام اخر البيعة انه جلد له صبغه في ملكه واقام ذو اليد البيعة على مثله
فهو لدى اليد كذا في محيط السرخسي اذا كانت الشاة المسلوقة في يده
رجل امة جلد ارضه ارضه وسلاحها واقام على ذلك بيعة واقام

صاحب اليد بيعة على ذلك قضى بها للخارج كذا في المحيط لو اقام كل واحد
منهما البيعة ان الشاة شاة تحت عنده في ملكه ذبحها وسلمها وان لم يجلها
وراسها وسقطها يقضى بالكل للذي الشاة في يده كذا في المحيط
لو اختلفت ذوا اليد وخارج في حجر مشوي او في سمكة مشوي كل واحد منهما
يدعي انه شواه في يده فانه يقضى به للمدعي وكذا في المصحف كل واحد منهما
اقام البيعة ان المصحف كتبه في ملكه فانه يقضى به للمدعي لان الكتابة
ما يتكرر يكتب ثم يكتسب كذا في فتاوى قاضي خان وان كان كوز
صغرا او فلسا او انية من حديد او صغرا او نحاس او شبه او رصاص او
صراعين من ساج او الاقداح او تابوتا او سريرا او حجلة او قبة او
خفا او قلانس يقضى به للخارج ان كان يباع وان كان لا يباع يقضى له
اليده كذا في الخلاصة واذا ادعى لسان في يده رجل ان له من ربي في ملكه
واقام عليه البيعة واقام صاحب اليد البيعة على مثل ذلك وقضى بالخارج
وان كان مقام اللين اجرا او عصيا او نورة يقضى لصاحب اليد كذا في المحيط
شاة مسلوقة في يد رجل وجلدها وسقطها في يد اخر فاقام الذي الشاة في
يده ان الشاة والسقط والجلد كله واقام الذي في يده السقط
والجلد على مثله يقضى لكل واحد منهما في يده كذا في محيط السرخسي
ان كان في يد رجل حمام او دجاج او طير مما يفرخ اقام رجل بيعة ان له
فرخ في ملكه واقام صاحب اليد البيعة على مثل ذلك وقضى اصحاب
اليده كذا في الذخيرة لو اقام المدعي البيعة ان البيضة التي فرخت
هذه الدجاجة منها كانت له لم يقص له بالدجاجة ولكن يقضى على
صاحب الدجاجة ببيضة مثلهما لصاحبها كذا في المحيط باقت
الدجاجة المفصولة بيضتين فخصمت الدجاجة احدهما وخرج
فرخ وخصمت الغاصب الاخرى تحت دجاجة اخرى فالدجاجة وفرخها
الذي خصمته للمفصولة منه والفرخ الذي خصمت الغاصب له كذا في
محيط السرخسي العمود وورق الشجر وثمره الشجر عزلة التناج وغصن
الشجر والخنطة ليس بمنزلة التناج حتى لو اقام المدعي بيعة ان هذا
العمود صوف شاة وهذه الثمرة وهذه الورق من شجرة وهذه الغصن
من نخلة وهذه الخنطة من حنطة بذرها في ارضه واقام صاحب اليد
البيعة على مثل هذا ففي الغصن والخنطة يقضى للمدعي والصوف
والثمر والورق يقضى لصاحب اليد كذا في المحيط لو ادعى ثوبا في يد
رجل ان له ثوبا فاقام البيعة والشهود يشهدوا انه ثوبه ولم يشهدوا
انه ثوبه فانه يقضى به للمدعي وكذا لو شهدوا في دابة انها تحت عنده
او في امه انها ولدت عنده ولم يشهدوا انها له لا يقضى به للمدعي وكذا لو
شهدوا انها ابنة امته وكذا لو شهدوا على ثوب انه غزل من قطن فلان
لا يقضى به فلان كذا في فتاوى قاضي خان لو شهدوا انه غزل هذا من

قطن

قطن فلان وهو يملكه ونسج فعلى الغاصب قطن مثله والثوب الغاصب
الا ان يقول اليك انا امرته بالغزل والنسج فياخذ هبته كذا في محيط
السرخسي اذا شهدوا ان هذه الثمرة جذ من نخيل هذا المدعي قضى بالثمر
للمدعي كذا في المحيط لو شهدوا ان هذه الخنطة من ذرع كان في ارض فلان
او هذه الزبيب من كرم كان في ارض فلان لا يقضى به لفلان ولو اقر
الذي في يده بانه يؤخذ باقراره ولو شهدوا ان هذه العبد ولدت
امته فلان كان العبد لصاحب الامه ولو شهدوا ان هذه الخنطة من
ذرع هذا الرجل يقضى به لصاحب الذرع وكذا لو شهدوا ان هذا الزبيب
من كرم فلان يقضى بالزبيب لفلان كذا في فتاوى قاضي خان لو
شهدوا ان فلانا طعن هذا الدقيق من حنطة فلان وهو يملكها قضى
عليه بحنطة مثله وان قال رب الخنطة انا امرته اخذ الدقيق كذا في
المبسوط ثوب مصبوغ بالعصفر في يد رجل شهد الشهود ان
هذا العصفر الذي في هذا الثوب لهذا المدعي صبيع هذا الثوب به
ورب الصبيع يدعي على رب الثوب انه هو الذي صبغه ورب الثوب
يحدد ذلك بالقول قوله رب الثوب كذا في المحيط امته في يد رجل
واقتنفا في يد رجل اخر ادعى رجل انها امته واقام البيعة فقضى
له بالجارية لا يكون لهذا المدعي ان ياخذها بعتها وان استحق الجارية
ملكها مطلقا ولو كانت البيعة في يد المدعي عليه كان له ان ياخذ
البيعة مع الجارية ولو اقام رجل البيعة على نخل في يد رجل وثمر
هذا النخل في يد غيره فقضى له بالنخل فانه ياخذ الثمر ايضا ولا
يشبه الثمر الولد كذا في فتاوى قاضي خان قال هشام سالت
محمد اوهامه عن ارض مزروعة حنطة اقام اخر بيعة ان الارض
له وقالت البيعة لا تدري لمن الذرع قال اذ لم يعلم الزرع قال ذرع
يبيع الارض قلت فان اقام الذي في يده الارض بيعة انه هو الذي ذرع
ايجعل له الذرع قال نعم قلت فان كان الذرع محصودا او كدسا والظهور لم يشهدوا
بالذرع لاحد قال الذرع لمن في يده الارض كذا في المحيط ان اقام الخارج البيعة
على المالك المطلق وصاحب اليد بيعة على الشرايين كان صاحب اليد اولى كذا
في الهداية اذا ادعى احدهما العبة مع القبض والاخر الشرايين جهة واحد
والعين في يد ثالث ولم يورخا او ارضا وتاريخيهما على السوا فالشرايين وان
ادخ احدهما ولم يورخ الاخر فالورخ ايها كان اولى ولو ارضا وتاريخ احدهما سبق
فراوله وان كانت العين في يد احدهما فهو اولى الا ان يورخا وتاريخ الخارج
اسبق فحينئذ يقضى بالخارج وان كانت في ايديهما فهو بينهما الا ان يورخا
وتاريخ احدهما سبق فحينئذ يقضى لاسبقهما تاريخا والجواب في الصدقة مع
القبض والشرايين اجتماعا كالجواب في الهبة والقبض مع الشرايين كذا في
المحيط لو ادعى احدهما الشرايين زيد بالف وادعى اخر ان فلانا اقر وهبها

له وقبضها منه والعين في يد ثالث ففنى بينهما وكذا اذا ادعى ثالثا ميراثا
عن ابيه وادعى رابع صدقة من اخر ففنى بينهما رابع ولو كان العين في
يد احد هما يقضى للخارج الا في اسبق التاريخ فهو للاسبق وان كانت في
ايديهما يقضى بينهما الا في اسبق التاريخ فهو له وهذا اذا كان المدعى
بهما لا يقسم كالعبد والداية اما فيما يقسم كالأرثاء يقضى للمدعى
الشرا وكذا في محيط السرخصي والصحيح ان الشارع الذي يحتمل القسمة
والذي لا يحتمل القسمة في ذلك على السواء كذا في المحيط والذخيرة ودعوى
الهبة والصدقة مع القبض فيها مستويات وهذا فيما لا يحتمل القسمة
من غير خلاف واختلفوا فيما يحتمل القسمة والاصح انه لا يصح وهذا
اذا لم يوقت البيعتان ولم يكن مع واحد منهما قبض واما اذا وقتا فصاحب
الوقت الاقدم اولى وان لم يوقتا ومع احدهما قبض كان هو اولى وكذا اذا
وقت صاحب كذا في التبيين وان وقت بيعة احدهما فصاحب الوقت
اولى كذا في المحيط وجلا ادعيا عينيا في يد اخر فادعى احدهما الشرايين
زيد وقبضه واقام البيعة ولم يورخا او ارخا على السواء فالشرا اولى
فاذا ارخا احدهما دون الآخر فالورخ اولى ايها كان وان ارخا وتاريخ احدهما
اسبق فهو اولى وان كان العين في يد احدهما فهو اولى الا ان يورخا
وتاريخ الخارج اسبق في يقضى للخارج كذا في الفصول العادية لو
ادعى احدهما رهنا وقبضا والاخر هبة وقبضا من صاحب اليد واقام
البيعة ولم يكن مع واحد منهما تاريخ ولا قبض كان الرهن اولى وهذا
استحسن كذا في التبيين وهذا اذا كان دعواه من واحد اما اذا
كان من اثنين فهما سواء كذا في السراج الوهاج فان تزج احدهما
بالتاريخ او سبقه او باليد يقضى له به كذا في الفصول العادية هذا اذا
لم يكن الهبة بشرط العوض واما اذا كان بشرط العوض فهو اولى هكذا في
السراج الوهاج اذا ادعى احدهما شرا العبد وادعت المرأة تزوجها عليه
فهما سواء يقضى بالعبد بينهما نصفين هذا اذا لم يورخا او ارخا وتاريخها
على السواء وهذا قول ابي يوسف رحمه الله وعند محمد الشرا اولى
واما اذا ارخا وتاريخ احدهما اسبق فالاسبق اولى هكذا في نهاية البيان
ثم عند ابي يوسف رحمه الله للمرأة نصف العين ونصف قيمتها
على الزوج والمشتري نصف العين ويرجع بنصف الثمن ان شئ وان
شافسح البيع وعند محمد رحمه الله لها على الزوج قيمة العين هكذا
في التبيين واذا اجتمع النكاح والهبة او الرهن او الصدقة فالنكاح
اولى كذا في المحيط شهد شاهدان بالقرض وشاهدان بالمضاربة
فالبيعة المدعى القرض كذا في محيط السرخصي مسايل متفرقة في
المتفق دار في يد رجل اقام بيعة ان كانت ادعت هذه الدار وان
صاحب اليد صالح في منها على مائة درهم واقام الذي في يده الدار انه

ابراه

ابراه من حقه من دعواه في هذه الدار فبيعتة السليح اولى كذا في الذخيرة ورجل
ادعى امة في يده ورجل انه اشترىها من صاحب اليد بالف درهم وانته
اعتقها واقام على ذلك بيعة واقام اخر بيعة انه اشترىها من صاحب اليد
بالف درهم ولم يذكر الاعتناق فصاحب الحق اولى ولم يذكر ما اذا كان مدعى
الشرا وقبض العبد فلو كان قبض العبد كان هو اولى هكذا في المحيط ورجل له
عبد اقام العبد بيعة ان المولى اعتقه او دبره واقام ورجل اخر بيعة ان المولى
باع العبد منه بالف درهم فان لم يكن المشتري قبض العبد منه فبيعتة العبد
اولى وان كان المشتري قبض العبد فبيعتة المشتري اولى واذا ارخا وتاريخ احدهما
اسبق يقضى لاسبقهما تاريخا هكذا في الذخيرة لو ادعت انها ولعت من
مولاها واقامت على ذلك بيعة واقام ورجل اخر بيعة انه اشترىها من مولاها
فبيعتة الامة اولى سواء كانت في قبض المشتري او لم تكن في قبضه ولو وقت
بيعة المشتري وقتا قبل الجبل بثلاث سنين كانت بيعة المشتري اولى
كذا في المحيط امة في يد رجل اقام البيعة انه دبرها وهو يملكها واقام
اخر البيعة انها ولدت منه وهو يملكها واقام اخر على مثل ذلك فهي
للذي في يده كذا في فتاوى قاضي خان واذا اقام عبد البيعة ان
فلانا اعتقه وفلان ينكر او يقر واقام اخر البيعة انه عبده فقضى
به للذي اقام البيعة انه عبده وكذا لو شهد والانه اعتقه وهو في يده
وكذا لو شهد والانه كان في يده اسلم لم تقبل هذه الشهادة كذا في البيوع
وان شهد شهود العبد ان فلانا اعتقه وهو يملكه وشهد شهود الاخر انه
عبده فقضى ببيعة العتق كذا في المحيط ولو ان المولى اقام بيعة انه عبده
اعتقه واقام رجل اخر بيعة انه عبده فقضى ببيعة العتق وكذا لو
اقام العبد بيعة ان فلانا دبره وهو يملكه واقام رجل اخر بيعة انه عبده
فقضى ببيعة العتق كذا لو اقام المولى بنفسه بيعة انه عبده دبره واقام
الاخر بيعة انه عبده يقضى ببيعة المولى كذا في الذخيرة ولو اقام العبد
بيعة ان فلانا كاتبه وهو يملكه واقام اخر بيعة انه عبده يقضى للذي
اقام البيعة انه عبده ولو اقام الذي في يده بيعة انه مملكه كاتبه واقام
الاخر بيعة انه عبده قضى للذي اقام البيعة انه عبده هكذا في المحيط
عبد في يد رجل اقام رجل البيعة انه اعتقه واقام اخر البيعة انه مملوك لاصل
وانته والاه وعاقده فصاحب المولاة اولى كذا في الذخيرة عبد في يد رجل
اقام الذي في يده البيعة انه اعتقه وهو يملكه واقام اخر البيعة انه
اعتقه وهو يملكه فان صدق العبد احدهما فبيعتة اولى وان كذبهما
يقضى بولاية بينهما نصفين كذا في فتاوى قاضي خان ولو اقام كل واحد
منهما بيعة انه اعتقه على الف درهم وهو يملكه لم يثبت له تصديق
العبد وكذا بيه وقضى بولاية بينهما ولكل واحد منهما عليه الف درهم
وان ذكر احد البيعتين مالا ولم يذكر الاخرى فالبيعة بيعة الذي يدعى

الماله ولولاه له ولا ابا له صدقة العبد او كذبه كذا في الذخيرة وفي نوادر ابن
سماعة عن محمد بن عيسى بن ابيه رجل في يديه عبد ادعى ابن له واقام بيته ان اياه
تصدق بن عليه وهو صغير في عياله واقام العبد بيته ان الاب قد اعتقه
قال اقبل بيته العتق ولو شهدوا انه قد صدق به او وهبه لابنه الكبير
هذه او قبضه وعما ينزوا قبضه اياه ويشهد شهود العبد انه اعتقه ولم يؤتمروا
اجزت الصدقة وابطلت العتق وفي المنتقى ورجل شهد على رجل انه
اعتق غلامه وهو مريض وقال الوارث كان يهدى حين دخل عليه
الشهود ولم يقر الوارث بالاعتق وقال القول قول الوارث حتى يشهد
الشهود انه كان صحيح العقل ولو اقر الوارث بالعتق الا انه ادعى انه
كان يهدى قال القول قول الغلام وهو صحيح يقيم الوارث البيعة انه يهدى
كذا في المحيط رجل اعتق امته وطها ولد فقالت اعتقتني قبل الولادة
والولد هو وقال المولى لا بل اعتقتك بعد الولادة والولد عبد ذكر
في العيون ان الولد اذا كان في يدها كان القول قولها وقال ابو يوسف
رحم الله ان كان الولد في ايدهما فذلك يكون القول قولها وان اقام
البيعة فبيعتها اولى وكذا في الكتابة وما في التدبير فالقول قول
المولى في المنتقى عن محمد بن عيسى ان كان الولد يعبر عن نفسه فالقول
قوله وان كان لا يعبر فالقول لمن هو في يديه وان اقام البيعة فبيعتها
اولى كذا في الكتابة ولو اعتق جارية ثم اختلفا بعد حين في ولدها فقالت
ولدت بعد عتقي فاخذته مني وقال المولى ولدت قبل العتق فاخذته
منك والولد لا يعبر فعلى المولى ان يرد له الى الام وكذا في الكتابة وفي
المدة وام الولد القول قول المولى كذا في فتاوى قاضي خان غلام في
يدي رجل يدعى الحرية وقال ذو اليد هو غلامي فان كان لا يعبر فالقول
لذو اليد لانه كالمتاع وان كان يعبر عن نفسه او بالغافل القول لغلام
وان برهن على الرق والحرية فبيعة الغلام اولى كذا في الوجيز للكردي
رجل قدم ببلدة ومعه رجال ونساء وصبيان يخدمونه وهو في يده فادعى
انهم ارقاؤه وادعوا انهم احرار قال القول قولهم ما لم يقر والتمس بملك بكلام
او يبيع او يقوم له بيعة عليهم قال وان كانوا من الهند او السند او الترك
او الروم هكذا ذكرنا ويليها اذا اجابهم غير مقهورين اما اذا كانوا مقهورين
من جهة فلا يقبل قولهم انهم احرار كذا في المحيط اذعى رجل حرية
الاصل ولم يذكر اسم امه واسم ابيه ولا حرية لها جاز كذا في الذخيرة
ما ت الرجل وعليه ديون ولم يترك الا حارية وفي حجرها ولد فادعت انها
ام ولد وان هذا من الميت لا يقبل قولها من غير بيعة تقوم على اقرار
المولى في حياته انها ام ولد ولو شهدته الورثة انها ام ولد الميت قبلت
شهادتهم ولا سبيل للفرع ما عليها كذا في المحيط ورجلان اقاما البيعة على
عبد في يده رجل يدعى كل واحد انه اودعه فاقرا لهما فلا يتجزأ اما ان

اقر

اقر بعد ما اقاما البيعة او قبل اقامتهما البيعة او بعد ما اقام كل واحد شاهدا
واحد او بعد ما اقام احدهما شاهدين فان اقر بعد السماع قبل القضاء بالبيعة
دفع اليه وان عدلت البيعتان فهو بينهما ولا يبطل بيعة المقرن واما
اذا اقر لاحدهما قبل اقامة البيعة ثم اقاما البيعة يقضى لغير المقر له
واما اذا اقام كل واحد شاهدا واحدا ثم اقر لاحدهما دفع اليه وقيل للاخر
اقر شاهدا اخر فان اقام يقضى له وان لم يقض حتى جاء المقر له شاهد
اخر يقضى بينهما وان لم يقض حتى اعاد الخارج شاهده الاول او اقام
شاهدين مستقلين يقضى بكلمه له فان اقام المقر شاهده الاول
وشاهدا اخر على الخارج قبل ان يقضى للخارج او بعده لا يسمع منه ولو
قال غير المقر مات شاهدا الاول او غاب قيل له مات باخر فيقضى
له بالعبد الا ان يقيم المقر له شاهد اخر او شاهدين مستقلين فيكون
بينهما وفي رواية او يقيم شاهدين مستقلين فيكون العبد كله له
وان لم يقر ذواليد لاحدهما حتى يقضى به بينهما ثم اقام احدهما البيعة
لن العبد له لا يسمع وان لم يترك بيعة لاحدهما ولم يقم حتى قضى للاخر
ثم اعاد الاخر البيعة العادلة على ان العبد له قضى له على المقضى له
اما اذا اقام احدهما البيعة ولم يقيم الاخر وافرذ واليد لغير القيم يدفع
اليه ويقضى ببيعة غير المقر له من غير ان يكلف اعادتها ويكون
قضا على المقر ون المقر له حتى لو اقام المقر البيعة انه عبده او دعى
ذاليد يقضى له وان لم يقض له حتى اعاد غير المقر له شهوده بطلت
بيعة المقر له ويقضى بالعبد للاخر هكذا في محيط السرخسي دار في
يدي رجل ادعاه رجلان كل واحد منهما يدعى انها داره اجرها بين
الذي في يديه شهر بعشرة دراهم واقام على ذلك بيعة والزم في
يديه الدار قد سكنه شهر او هو جاهد دعوا لهما فانهما يخذلان
الدار بينهما اذ صفات وياخذان عشرة دراهم ويكون بينهما نصفان
ايضا كذا في المحيط في نوادر بشر عن ابي يوسف رحمه الله رجل
اشترى من رجل عبدا لو قبضه وتقدم الثمن ثم اقر بعد ذلك
للبايع وقال هذا العبد لفلان واراد البايع ان يقبضه فقال
العبد عبدي وقال المقر انما بعثتك العبد بالف درهم قال قولك
قال وتنفك رجل اقر بعد لرجل امين واقرا المقر له بالعبد اليوم
للمقر الاول وقال له الثاني العبد عبدي وقال المقر الثاني انما اقرت
بذلك لان بعثته منك اليوم وانما وصل الي من قبلك قال قولك
ولا ياخذ الا بالثمن كذا في الذخيرة في نوادر هشام رجل في يديه ثوب
قال له رجل بعثتك هذا الثوب بخمسين درهما وقال صاحب اليد
وهبت له قال قولك قوله ولا يلزمه الخمسون هكذا في المحيط الفصل
الثالث في دعوى القوم والرهط ودعواهم مختلفة اذا كانت دار

في يدي رجل ادعاهما اثنتان احدهما جميعها والاخر نصفها واقاما البيعة فلصاحب
الجميع ثلاثة ارباعها ولصاحب النصف ربعها عند اب حنيقة رحمه الله وقال
هي بينهما اثلاثا كذا في الهداية وان لم يكن لهما بيعة حلف على دعوى كل
واحد منهما فان حلف برى عن خصومه وترك الدار في يده كما كانت هكذا
في المحيط واذا كانت الدار في يدي رجلين احدهما يدعي النصف والاخر يدعي
الجميع وان لم يكن لهما بيعة فانه لا عين على مدعي الجميع وحلف مدعي النصف
فان حلف يترك الدار في ايديهما نصفين وان نكل يقضى له وان اقاما
جميعا البيعة يقضى بجميع الدار لمدعي الجميع نصفها بالبيعة ونصفها
بالاقرار كذا في شرح الطحاوي وفي نوادر هشام قال سمعت محمد بن ابراهيم
يقول في دار في يدي اخوين ادعى احدهما كل الدار وادعى الاخر ان ميراث
بينهما من ايديهما قال للذي ادعى كلها ثلاثة ارباع الدار والنصف الذي
في يدي ونصف ما في يدي اخيه وللآخر ربعها فان اقاما البيعة على
ما ادعيا صار النصف الذي في يد مدعي الكل ميراثا فيكون لمدعي ذلك
ذلك النصف بينهما نصفان ويصير النصف الذي في يد مدعي الميراث
للاخر فيكون لمدعي الكل ثلاثة ارباع الدار ولمدعي الميراث ربعها فان
جا انسان اخر واقام البيعة انما دارة فاستحقها ثم وهبها لمدعي الجميع
فلا شيء لاهيه فيها وان وهبها لمدعي الميراث اخذ اخوه نصفها كذا في
المحيط ولو شهد شهود مدعي الميراث ان الدار بيعة وبيعت مدعي
الجميع نصفين اشترى باها من فلان بينهما نصفين وشهد شهود الاخر
على الجميع فالدار بينهما نصفين كذا في محيط السرخسي في باب الرجلين
يقيم البيعة على شيء في ايديهما ادعى رجل ادعى رجل جميعها والاخر
ثلثيها والاخر نصفها واقاما البيعة فعند اب حنيقة رحمه الله لصاحب
الجميع سبعة من اثني عشر ولصاحب الثلثين ثلاثة ولصاحب النصف
سيمان على طريق النازعة وعندهما يقسم الدار بينهما على ثلاثة عشر بطريق
العول والاضاربة لصاحب الجميع ستة ولصاحب الثلثين اربعة ولصاحب
النصف ثلاثة ولو كانت الدار في ايديهم ولا بيعة لهم حلف كل واحد منهم
على دعوى صاحبه فان حلفوا قال الدار بينهم اثلاثا وان حلف صاحب الجميع
ونكلا قال الدار لصاحب الجميع وان حلف صاحب الثلثين ونكلا اخذ سدسها
من صاحب الجميع وسدسها من صاحب النصف مع ما في يده وهو الثلث
وان حلف صاحب النصف ونكلا فله ما في يده وبأخذ نصف سدس من
من صاحب الجميع ونصف سدس من صاحب الثلثين هذا اذا حلف واحد
ونكلا اثنتان ولو حلف اثنتان ونكل واحد فان حلف مدعي الجميع ومدعي
الثلثين ونكل مدعي النصف يقسم ما في يده على النازعة ارباعا عند اب
حنيقة رحمه الله وعندهما يقسم اثلاثا ثلثاه لمدعي الجميع وثلثه لمدعي
الثلثين على سبيل العول والاضاربة ولو حلف مدعي الكل ومدعي النصف

ونظر

ونكل مدعي الثلثين يقسم ما في يده على ثمانية اسهم سهم لمدعي النصف
وسبعة لمدعي الكل عندوه وعندهما يقسم ارباعا خمسة لمدعي النصف
واربعة لاهيه لمدعي الكل ولو حلف مدعي النصف ومدعي الثلثين
ونكل مدعي الجميع فما في يده يقسم على اربعة اسهم سهم لمدعي النصف
وسهمان لمدعي الثلثين ويبقى لمدعي الكل سهم بلا منازعة وهذا كله
اذا لم يكن لهما بيعة او نكلوا فاما اذا اقاموا جميعا البيعة او نكلوا جميعا
فلصاحب النصف الثلث ولصاحب الثلثين والرابع ولصاحب الكل
خمس عشرة من اربعة وعشرين وهذا قول اب حنيقة رحمه الله وعندهما
يقسم على ساية وثمانيت سهم لصاحب النصف سبعة وعشرين ولصاحب
الثلثين خمسون ولصاحب الجميع المائة وثلاثة اسهم هكذا في
محيط السرخسي ولو كانت الدار في يد ثلاثة فادعى ادهم النصف
والاخر الثلث والاخر السدس وجد بعضهم دعوى البعض فان
في يد كل واحد منهم الثلث فالثلث الذي في يد مدعي السدس
نصفه له والنصف الاخر موقوف عنده فان قامت البيعة
لصاحب النصف اخذ من يد كل واحد من صاحبيه نصف سدس
الدار كذا في البسيط وادعى رجل منها منزلا وفي يدي رجل اخر
سهما منزلا اخر ادعى لهما ان جميع الدار له وادعى الاخر ان بينهما
نصفان ولا بيعة لهما حلف كل واحد منهما على دعوى صاحبه فان حلفا
قال المنزل الذي في يد مدعي الجميع يترك في يده ويقضى له بنصف
المنزل الذي في يد مدعي النصف في يده على حاله ويقضى بالساحة
بينهما ويتصرفان فيها على السواء وان اقاما البيعة في هذه الصورة
قبلت بيعة كل واحد منهما على ما في يد صاحبه كذا في المحيط لو كان في يدهما
بيت وفي يد الاخر بيوت والساحة في ايديها وكل واحد منهما يدعي الجميع ولم
يكن لهما بيعة وحلفا يترك لكل واحد منهما ما في يده والساحة بينهما وان اقاما
جميعا البيعة يقضى ما في يد هذا والاخر وما في يد الاخر لهذا والساحة بينهما
نصفان كذا في شرح الطحاوي وادرسفلها في يد احدهما وعلوها في يد الاخر
وطريق العلو في الساحة فادعى كل واحد الدار له فالدار لصاحب السفلى
الا العلوي وطريقه كذا في محيط السرخسي ولو كان العلوي في يد احدهما والسفلى
في يد الاخر والساحة في ايديها ولم يكن لهما بيعة وحلفا وكل واحد يدعي
الجميع فيترك السفلى في يد صاحب السفلى والعلوي في يد صاحب العلوي
والساحة لصاحب السفلى ولصاحب العلوي حق الميراث رواية وفي رواية
اخرى الساحة بينهما نصفان وان اقاما البيعة يقضى بالسفلى
لصاحب العلوي وبالعلوي لصاحب السفلى والساحة للذي قضى له
بالسفل كذا في شرح الطحاوي ورجل اقام بيعة على دار في يدي رجل
انما له واقام الاخر البيعة انما له ولصاحب اليد اشترى باها من فلان

وقد ضاعها منه وهو يملكها فانه يقضى بالدار بيت المدعيين اثلاثا ثلثاها للمدعي
الجميع وثلثها للمدعي النصف لنفسه ولو ادعى اجنبى انهما كماله وادعى
اخر صاحب البيوت اياه مات وتركها بيته وبيعت اخيه صاحب اليد واقاما
البيته على ما ادعى يقضى للاجنبى بثلاثة ارباعها وللادعى بربعها كذا
في محيط السرخسي فان اراد ذوالبيوت يدخل مع اخيه في الربع الذي
صار له وقال له قد اقررت ان النصف الذي اصاب ابانا من هذه الدار
يعنى وبينيكم نصفان فما ورد عليه الاستحقاق يكون مستحقا لكل
وما بقى يبقى على الكل فليس له ذلك كذا في المحيط ولو كان الذي في يديه
الدار اقراره ورثها من ابيه بعد ما انكر الوراثه وبعد ما اقاما البيته
فالجواب فيه كالجواب فيما اذا لم يقرب بالوراثه سواء يقضى بثلاثه
ارباع الدار للاجنبى وبربعها لادعى ذى اليد وان كان اقرار ذى اليد
بالوراثه قبل اقامتهما البيته ثم اقاما البيته يقضى بكل الدار للاجنبى
كذا في الذخيرة ولو كان ذوالبيوت من الابتداء ادعى ان هذه الدار كانت
لابيه مات وتركها ميراثا بينه وبين اخيه فلان واخوه غاييب
فاقام الاجنبى البيته على انهما داره ورثها من ابيه وقضى القاضى
بالدار للاجنبى بميراثه ثم حضر اخو ذى اليد واقام البيته ان الدار
كانت لابيه فلان مات وتركها ميراثا بينه وبين اخيه ذى اليد
فان القاضى لا يقبل بيته وان كان اقرار ذى اليد ان الدار ميراث
بينه وبين اخيه الغاييب فلان بعد ما اقام الاجنبى عليه البيته
انها داره ورثها من ابيه وقضى القاضى عليه للاجنبى بكل الدار
ثم حضر اخو ذى اليد واقام البيته على ان الدار كانت لابيه مات
وتركها ميراثا بينه وبين اخيه قبل القاضى بيته كذا في المحيط
الفصل الرابع في تنازع الايدي اذا تنازع رجلان في دار يدعى كل واحد
منهما انها في يده وان عرف القاضى كون الدار في يد احدهما جعله صاحب
اليد وان لم يعرف كونها في يد احدهما وعرف انها ليست في يد ثالث
وكل واحد منهما مدعى ومدعى عليه فان اقام البيته على اليد ففى الدار
لها ويجعل الدار في ايديهما فلو وجدها في يد ثالثة ينزعها من يده
عند طلبها وقبل ذلك لا ينزعها من يد ثالث وان قامت لاحدهما بيته
قضى باليد له وان لم يكن لها بيته ولا لاحدهما جعل كل واحد منهما
على صاحبه فان خلفا برى كل واحد عن دعوى صاحبه وبوقف القاضى
الدار الى ان يظهر حقيقة الحال ولا يجعلها في يد واحد منهما وان نكل احدهما
عن اليمين وحلف الاخر لم يجعلها للقاضى في يد الخالف ولكن يمنع الناكل
من ان يتعرض للدار وان وجد القاضى الدار في يد الثالث لا ينزعها من
يد الثالث هكذا في المحيط اذا تعلق رجلان بيمين واقاما البيته على اليد
حتى جعلاه في ايديهما لواقام لاحدهما بيته ان العين ملكه قضى له

بالنصف

بالنصف الذي في يده صاحبه وترك النصف الذي في يده على حاله هكذا ذكر
في بعض المواضع وذكر في بعض المواضع اذا اقاما البيته على اليد ثم اقام
احدهما بيته ان العين له قضى بكلمه له كذا في الذخيرة ذكر محمد رحمه الله في
السير لولف سلبا خرج من دار الحرب ومعه مستامن وفي يدها بغل عليه
مال كل واحد منهما يقول هو مالى وفي يدي فقامت لاحدهما بيته من السلبين
فان القاضى يقضى بالمال لمن اقام البيته كذا في فتاوى قاضى خان في
كتاب الاقضية اذا تنازع اثنتان في دار كل واحد يدعى انها في يده واقام
البيته على ذلك ثم ان احدهما قال انا اقيم البيته على ما هو اجد من
هذا انا اقيم البيته على ان ابي مات وترك هذا العين ميراثا لولا وارث
له غيري واقام البيته على ذلك تقبل فيكون ذلك قضا على الذي
خاصه وقوله في الكتاب انا اقيم البيته على ما هو اجد من هذا
اعراض من بيته التي اقام قبل ذلك حتى يرصير خارجا فتقبل
بيته على المدعى كذا في المحيط سبل الشيخ الامام فخر الدين الرغيباني
رحمه الله عن رجلين اختصما في دار احدهما يدعى انها ملكه وفي يده
والاخر انها في يده وانه احق بهما من غيره لما انها كانت اجارة في
يده من جهة فلان وقد مات فلان وهو ممبوسة في يده بمال الاجارة
قال يجعل الدار في ايديهما وبعض مشايخ زمانه رحمه الله افتى بان
الدار يجعل في يد مدعى الاجارة كذا في الظهيرية في كتاب الاقضية
اذا تنازع رجلان في دار كل واحد منهما يدعى انها في يده فاقام احدهما
بيته انهم راوا دواجه وعلما به يدخلونها ويخرجون منها فالقاضى
لا يقضى باليد للذى شهد الشهود بما وصفنا له حتى يقولوا كالموا
سكانا فيها فاذا قالوا ذلك قضيت بانها في يد صاحب الغلمان والدوا
كذا في المحيط ابن سماعة عن محمد رحمه الله في اجرة او غنصه تنازع
فيها فريقان كل فريق يدعى انها له وفي يديه وشهد اليهود لاحد
الفريقين انها في يديه او للفريقين انها في ايديهما فان لم يسألهم
القاضى عن تفسير ذلك ولم يزيدوا على ما ذكرناه مستقيم
وان سألهم عن تفسير ذلك فهو اوثق واحسن ثم بين ما يعرف
به اليد على الغنصة والاجرة فقال في الغنصة اذا كان يقطع
الاشجار ويبيعها او يبتاع بها متعة يقرب منها وقال في الاجرة اذا
كان يقطع القصب ويأخذها للمصرف الى حاجة نفسه او للبيع او
ما شبه ذلك كذا في الظهيرية اذا اختصم رجلان في عيده وكل واحد
منهما يقول هو عيده وهو في ايديهما فان كان العبد صغيرا لا يعبر عن
نفسه فالقاضى لا يقضى لواحد منهما بالملك ما لم يقيم البيته لكن
يجعله في ايديهما فان كان العلام كبيرا يتكلم ويعقل ما يقول او
صغيرا يعبر عن نفسه فقال انا هو فالقول قوله ولا يقضى للقاضى

لها بشئ الا بالملك ولا باليد ما يقيم البيعة على ذلك ولو قال انا عبد احد
لم يصدق وهو عبد لها هكذا في المحيط ولو قال انا عبد لخلات لغيري
اليه وهو يعبر عن نفسه فقال الذي في يده انه عبدى فهو عبد للذي
في يده كذا في الكافي واذا كان العبد في يدي رجل وهو لا يعبر عن نفسه
وقال صاحب اليد انه عبدى قال قول قوله يقتضى بالملك فان كبر الغلام
وقال لنا هو الاصل لا يصدق الا بحجة لانه يريد ابطال مدعى جري القضا
به وكذلك اذا قال ان القبط هذا لقوله انا حر فان اقام ذوا اليد بيعة
انه عبده واقام العبد بيعة انه حر الاصل في بيعة العبد اولى كذا في
الذخيرة سئل الشيخ القاضي الامام شمس الدين محمود الاوزجندى عن ضياع
في يده رجل اثبت رجل اخر يده عليها بطريق التغلب فاقام الذي
كان الضياع في يده بيعة على التغلب ان الضياع ملكه وانه اخذ
من يده بطريق التغلب قال قبلت بيعة وفضى بالضياع له
وانتزع من يد المتغلب وسلم اليه ولو لم يكن له بيعة واراد تخليف
المتغلب بانه ما كان هذا الضياع في يده هذا المدعى وما اخذت منه
بطريق التغلب قال له ذلك وكذلك لو ادعى على المتغلب اقاربه
ان كان في يده واراد ان يحلف على ذلك قال له ذلك كذا في المحيط
وفي فوايد شمس الاسلام ولو اقام البيعة ان هذا المحدود في يده منذ
عشر سنين وانه اخذ من اليد عليها يقتضى له باليد ويأمره القاضي
بال تسليم اليه لكن لا يصير المدعى عليه مقضيا عليه حتى لو اقام البيعة
بعد ذلك انه ملكه تقبل ولو اقام البيعة ان هذا المحدود كان في يده
منذ عشر سنين او لم يقل عشر سنين لا يستحق بهذا شئ وعنه ابو
يوسف وجه الله يقبل هذه الشهادة واجمعوا انهم لو شهدوا على اقرار
المدعى عليه انها كانت في يده اسى يأمره القاضي بالرد اليه وكذا لو
شهدوا ان المدعى عليه اخذه من المدعى كذا في الخلاصة في واقعات
الناظر اذا اقام البيعة على عبد في يدي رجل انه كان عبده وانه كان
في يده منذ سنة حتى اعتصبه هذا الذي هو في يده واقام ذوا اليد
البيعة انه عبده منذ عشر سنين ستة فموت في يده كذا في المحيط وفي
العيون تنازع في شئ فاقام احداهما البيعة انه كان في يده منذ شهر
واقام الاخر بيعة انه في يده الساعة اقتره القاضي في يد مدعى الساعة
لان يد الاخر مستقيمة واليد المنقضية لا عبرة لها عند ابي حنيفة ومحمد
ولو اقام احداهما بيعة انه في يده منذ شهر واقام الاخر بيعة انه في يده
منذ خمسة قضى به لمدعى الجمعة كذا في المحيط رجل في يده ارض
لغيره اجريها فقال رب الارض اجريتها بامري والاجر لي وقال الاجر
غصبتها منك فاجريتها فالاجر لي كان القول لرب الارض ولو كان الاجر بين
في الارض شراجرها فقال رب الارض امرتك ان تنبت فيها ثم تاجرها

وقال ذوا اليد غصبتها منك وبنيت شراجرتها فانه يقسم الاجر على الارض
وهي مبنية وعلى الارض وهي غير مبنية فما اصاب البناء يكون للاجر
وما اصاب الارض يكون لصاحب الارض وان قال رب الارض غصبتها
منى مبنية كان القول قوله وان اقام البيعة كانت بيعة الغاصب
اولى كذا في فتاوى قاضي خان ولو قال لغيره غصبت منك الغا
وراحت فيها عشرة الاف وقال المقر له بل امرتك به فالقول للمقر له
ولو قال المقر له بل غصبت الالف والعشرة الالف فالقول للمقر
ولو قال غصبت منك ثوبا وقطعتة وخطة لغير امرتك وقال المقر
له بل غصبتني القميص او قال بل امرتك بخياطته فالقول للمقر له
كذا في المحيط بعث القصار اربع قطع من اكره اس الى صاحبها يريد
تكميله في اليه بثلاثة قطع وقال القصار دفعت لك اربعا وقال
التلميذ دفعت ولم تعده على يقال لصاحب الثوب صدق من شئت
ان صدق الرسول برى وتوجه الحلف على القصار وان نذر لزمه الاضمان
وان حلف برى ولم يقصار على صاحب الثوب اليمين على الاجران حلف
برى من الاجر يمسك ذلك الثوب وكذا اذا صدق القصار برى ولزم
الحلف على الرسول ويجب عليه اجر القصار اذا حلف على ذلك او صدقه
صاحب الثوب كذا في الوجيز للمردى هايط لرجل ولما اشتجار على ضفة نهر
فثبت من عروقها في الجانب الاخر من النهر اشجار ورجل اخر في ذلك
الجانب الاخر كرم وبين الكرم والنهر طريق فادعى صاحب الكرم الاشجار
وادعى الاخر وقال انها من عروق اشجارى ان علم انها من عروق اشجاره
فهي اصحاب الاشجار وان لم يعرف ذلك ولا يعرف لها غارس فبذره اشجار
لا مال لها فلا يستحق احد لها كذا في الخلاصة ولو ثبت زرع في ارض
انسان بلا انبات احد فلصاحب الارض بخلاف الصيد يدخل في
ارض انسان حيث يكون للاخذ كذا في الوجيز للمردى اذا ادعى على
اخر عرصه كذا بالميراث وقضى القاضي للمدعى بالعرصة بيعة اقامها
شرا خلت القضى له بالعرصة والمقضى عليه بالعرصة في الاشجار والسكنى
ولا بيعة لواحد منها فقبل القول قول المقضى عليه بالعرصة وقبل القول
قول المقضى له بالعرصة كذا في المحيط وفي الجامع الصغير نهر لرجل الى
جنبه سناة وارض لرجل خلف السناة تلتوقها وليست السناة في
احدها بان لم يكن لاحدها عليه غرس ولا طين ملق لصاحب النهر وادعى
صاحب الارض السناة وادعاهما صاحب النهر ايضا في صاحب
الارض عند ابي حنيفة رحمه الله وقال لصاحب النهر حري الملق طينه
وغير ذلك كالمشى ونحوه وثمة تطرف في موضعين احدهما انه اذا كان
على السناة اشجار ولا يدعى من غرسها فعنده الاشجار لرب الارض
وعندها لرب النهر وثانيهما ان ولاية الغرس على السناة لرب الارض

عنده وعندهما الرب والنهر والحق الطيب قيل هو على الخلاف وقيل ان الرب النهر
ذلك ما لم يفتش وهو الصحيح وان اراد ان يمر عليه صاحب النهر فليلبس
له ذلك عنده والاشبه ان لا يمنع اذا لم يكن فيه ضرر قال الفقهاء ابو جعفر
اخذ بقوله في الغرس ويقولها في القنا الطيب كذا في الكافي في كتاب
احياء الموات لو جابا للتراب والطيب ووضع في ارض رجل او نهره فهو
لصاحب الارض والنهر كذا في الخلاصة والجمع في الطاهونة من دقاق الطين
لصاحب الطاهونة والاصح انه لمن سبقته يده اليه كذا الحكم في كماله لا يكون
من اجزاء الارض كالرماد والسرقيت اهل سكة يرمون بالرماد والسرقيت واجتمع
فيها سباطة لمن سبقته يده اليه وكذا من بني مريط او اصطبل لا يجتمع فيه
الدواب واجتمع فيه من السرقيت فهي لمن اخذه وقيل العبرة لاعداد المكان
في ذلك ومثله يحكى عن الامام الثاني في المنشور في الولايه ثم اذا انصب في
حجره فاخذه احدان كان ذيله وحجره لذلك يسترده من الاخذ والا لا اذا
سبق اهراره تناول الاخذ بان جمع المبسوط في ذيله بعد وقوع المنشور
فيه على قصد الاهرار ويؤيده ما ذكر في الفتاوى اهرار فابلاغ الساهر
بحاله ويتفرغ فيه فالسبب لمن سبقته يده اليه الا اذا كان الواجد اراد ان
يجمع فيه الروث والبعر فيكون له كذا في الوجيز للكردي رجل مات وترك
بنتا واختا متاعا فقالت البنت المتاع كل مالي وقد كان اشتراها الاب
لمن مالي بامر والاخ يقول الاستمعة كلها للميت فالقول قول الاخ
كذا في الذخيرة لو تنازعوا في دابة او قميص واحد هما رايتها اولاه
والاخر متعلق بلهاها او بكه فالراكب واللابس اولي في كون ذاليد كذا في الكافي
واذا كان احدهما راكباً في السروج والاخر رديفه فالراكب اولي بخلاف ما اذا
كانا راكبين حيث يكون بينهما كذا في الهداية لو كان احدهما يقود الدابة
والاخر يسوقها قضى بالدابة للقائد فاذا كان احدهما مسكاً بالجام
الدابة والاخر متعلقاً بذنبها قال مشايخنا ينبغي ان يقضى
لذي هو مسك بالجامها كذا في المحيط اذا تنازعوا في بعير وعليه
حمل واحد فصاحب الحمل اولي كذا في الهداية دابة تنازع فيها
رجلان لا احدهما عليها حمل ولا اخر كوز معلق او مخللة معلقة فصاحب
الحمل اولي كذا في الكافي رجل يقود قطارا من الابل وعلى بعير منها
رجل راكب وادعى الراكب والقائد كل واحد منهما البعير كلها وقال
ان كانت على البعير حولة فلراكب فالابل كلها للراكب والقائد ايجرون كانت
البعير اعمرا فلراكب البعير الذي هو عليه والباقي للقائد كذا في الذخيرة
هشام عن محمد بن قطار ابل على البعير الاول رجل راكب وعلى وسطها رجل وعلى
اخرها رجل فادعى كل واحد منهم القطار كله فلكل واحد البعير الذي هو
راكبه وما بين البعير الاول والوسط الاول وما بين الوسط والاخر بين
الاول والوسط نصفان وليس للاخر الا ما ركب فيه فان قامت له ربيبة فما

ركبه كل واحد منهم بين الاخرين نصفان والذي بين الاوسط والاخر نصفه للاخر
ونصفه بين الاول والاوسط نصفان كذا في محيط السرخسي اذا كان
ثوب في يد رجل وطرف منه في يد اخر فهو بينهما نصفان كذا في الهداية
في القنودى لو ان غياطاً محيط ثوباً في دار رجل وتنازعوا في الثوب فالقول
قول صاحب الدار كذا في المحيط لو اختلف الحياط ورب الثوب فقال رب الثوب
انا خطته وقال الحياط لابل انا خطته ان كان الثوب في يد الحياط كان القول
قوله وعلى صاحبه الاجرة له وان كان في يد المالك فالقول له وان كان في
ايديهما فالقول للحياط مع يمينه وعلى صاحبه الثوب الاجرة كذا في محيط
السرخسي استأجر ببيع البراء الحياط طقة الثوب فادعى الاجير ان الثوب
الذي في يده له والمستأجر ان له ان كان في هاتفت المستأجر فهو له
يخلفه وان كان في المحللة او في منزل الاجير فالقول للاجير حراً كان او عبداً
ما دون ما كانتا كذا في الوجيز للكردي ذكر في الماذون الكبير لو اجر
عبده من قصار او خزاز او نحوه فوجد المولى معه متاعاً في طريق
فاختلف فيه هو والمستأجر قال ابو يوسف رحمه الله ان كان ذلك
المتاع من صناعة المستأجر فالقول له وان لم يكن من صناعته فالقول
للمولى وان كان في منزل المستأجر فالقول للمستأجر في الوجهين كذا في
محيط السرخسي رجل خرج من دار رجل وعلى عنقه متاع فراه قوم
فشهدوا ان اراه هذا اخرج من هذه الدار وهذا المتاع على عنقه
وقال صاحب الدار المتاع له والمخرج يدعى ذلك لنفسه ان كان الحال
من يعرف ببيع مثل هذا المتاع بان كان بزازاً او صاحب خز فهو للحال وان
كان لا يعرف فهو لصاحب البيت كذا في الواقيات الحسابية في نوادر
ابن سماعه عن ابي يوسف رحمه الله رجل دخل في دار رجل فوجد
معه مال فقال رب الدار هذا مالي اخذته من منزل قال ابو حنيفة
رحمه الله القول قول رب الدار ولا يصدق الداخل في شيء ما خلا ثيابه
التي عليه ان كانت الثياب مما يلبس وقال ابو يوسف ان كان الداخل
رجلاً يعرف بصناعة شيء من الاشياء بان كان حمالاً يحمل الزيت فدخل
وعلى رقبته زق فربيت او كانت مما يبيع الجبن ويطوف بالمتاع في
الاسواق فالقول قوله ولا يصدق رب الدار عليه كذا في المحيط روى
هشام عن محمد بن حماد قال لو ان كنانة في منزل رجل وعلى عنق الكنانة
قطيفة او نحوها فادعى كل واحد منهما في لصاحب المنزل كذا في
محيط السرخسي فقال عليه كارة وهو في دار رجل فادعى صاحب
الدار ان الكارة له وقال الحمال لابل ملكي فالقول قول الحمال اذا كان
الحمال يحمل البر والكارة مما تحمل كذا في الواقيات الحسابية لو تنازعوا
في بساط واحد هما جالس عليه والاخر متعلق به او كانا جالسين
عليه فهو بينهما لا على طريق القضا كذا في العناية دار فيها رجلان

قواعد ان وكل واحد يدعيها لنفسه فانه لا يقضى بينهما كذا في المحيط ان ادعى رجل السفينة وهو راكبها والاخر ممسك بسكانها واخر يخدم فيها والاخر يخدمها كذا في محيط السرخسي عبد يوسف عنقه دره يساوي بدرة والعبد في بيت معسر لا يملك الا عصيرا ادعى مالك العبدان الدرة له ومالك المنزل انهما له فالبقول لمالك العبد كذا في الوجيز للردري رجلان في سفينة وفي السفينة دقيق فادعى كل واحد منهما السفينة وما فيها واحد هما معروف ببيع الدقيق والاخر ملاح معروف فالدقيق للذي هو معروف ببيعه والسفينة للملاح عن ابي يوسف رحمه الله رجل اصطاد طائرا في دار رجل فان اتفقا على ان يملك الا باحة فهو للمصايد اصطاده من الجو او على الشجر وان اقتلعا فقال رب الدار كنت اصطادته قبلك او ورثته وانكر المصايد فان كان اخذه من الجو فهو له وان كان اخذه من داره او شجره فالبقول قول صاحب الدار كذا في محيط السرخسي اذا باع مستاجر الحانوت سكي الحانوت من رجل وقبضه من المشتري فاجاب صاحب الحانوت واستحق السكي من يد المشتري فان كان السكي متصلا بين الحانوت وهو ليس من الات صناعة المستاجر فالبقول قول صاحب الحانوت مع يمينه واذا حلف رجوع المشتري على المستاجر بمن السكي وان كان من الات صناعة المستاجر فالبقول قول المستاجر ولا سبيل لصاحب الحانوت على السكي كذا في المحيط الباهي العاشري دعوى الحايط اذا كان حايط بين دارين يدعيه صاحبهما ان كان متصلا بينهما اتصال تربيعة او اتصال ملازقة فهو بينهما الاستواء في اليد الثابتة على الحايط وان كان اتصال احدهما اتصال تربيعة واتصال الاخر اتصال ملازقة فصاحب التربيعة اولى لان له مع الاتصال نوع استعمال وان كان متصلا بينهما اتصال تربيعة او ملازقة وليس للاخر اتصال فصاحب الاتصال اولى وان كان لاحدهما اتصال والاخر عليه جذوع فان كان اتصاله اتصال تربيعة فالحايط لصاحب الاتصال ويكون لصاحب الجذوع موضع جذوعه وان كان لاحدهما اتصال ملازقة والاخر عليه جذوع فصاحب الجذوع اولى وصورة اتصال التربيعة مدخلية اللين بمعنى على بعض ان كان الحايط من مدر او اجر وهو ان يكون اتصال كل واحد من الحايطين متداخلا على الحايط الاخر وان يكون الحايط من خشب ان يكون راس ساجه احدهما مركبا من ساجه الاخر فاما اذا تقب الحايط وادخل لا يكون تربيعة وعن ابي الحسن الكرخي اتصال التربيعة ان يكون الحايط المتنازع فيه طرفاه موصولا بالحايطين والحايطان موصولان بحايط الدار واما اذا كان الاتصال من جانب فصاحب الجذوع اولى وذكر الطحاوي اذا كان متصلا من جانب واحد يفتح به التربيعة قالوا والصحيح رواية الطحاوي كذا في محيط

وان اقتلعا في هذه من الجو والجار فالبقول قول صاحب الدار

السرخسي

السرخسي وان لم يكن متصلا بينهما ولم يكن لها عليه شيء من الجذوع وغيرها فانه يقضى بالحايط بينهما اذا عرف كونه في ايديهما قضا وتزك وان لم يعرف كونه في ايديهما وادعى كل واحد منهما انه ملكه وفي يديه يجعل في ايديهما هكذا في المحيط وان كان لاحدهما عليه هراوى او بوارى ولا شيء للاخر فهو بينهما كذا في فتاوى قاضي خان واذا كان لها عليه هراوى او بوارى يقضى بالحايط بينهما كذا في المحيط في كتاب الحايطات وان كان لاحدهما عليه جذع واحد والاخر عليه هراوى او بوارى ولا شيء للاخر فهو لصاحب الجذوع كذا في فتاوى قاضي خان فاذا كان لاحدهما عليه جذوع والاخر هراوى يقضى به لصاحب الجذوع ولكن لا يومر بنزع الهراوى كذا في محيط السرخسي وان كان لاحدهما عليه جذوع والاخر عليه سترة او حايط فالحايط المتنازع فيه وهو الاسفل لصاحب الجذوع والسترة لصاحب السترة ولا يومر صاحب السترة برفع السترة الا ان يثبت مدعى الحايط استحقاق الحايط باليمين فحينئذ يومر صاحب السترة برفعها كذا في فتاوى قاضي خان ولو تنازعا في الحايط والسترة جميعا فهما لصاحب الجذوع كذا في محيط السرخسي وان كان لاحدهما عليه سترة والاخر هراوى فالحايط لصاحب السترة كذا في المحيط وان كان لاحد المدعيين على الحايط المتنازع فيه اذرع من لبن او اجر فهو بمنزلة السترة كذا في فتاوى قاضي خان فاذا كان لاحدهما على الحايط عشر خشبات وللاخر ثلاث خشبات فصاعد الى العشرة فالحايط بينهما هذا هو جواب ظاهر الرواية وهو الصحيح هكذا في المحيط ولو كان لاحدهما عليه جذع او جذعان دون الثلاث وللآخر ثلاثة اذراع او اكثر ذكر في النوازل ان الحايط يكون لصاحب الثلث ولصاحب ما دون الثلث موضع جذوعه قال وهذا المستحسن وهو قول ابي حنيفة وابي يوسف رحمه الله اخرا قال ابو يوسف القياس ان يكون الحايط بينهما نصفين وبه كان ابو حنيفة رحمه الله يقول ولا يشر رجعا الى الاستحسان وذكر شمس الائمة السرخسي في دعوى الاصل اذا كان لاحدهما عليه عشر خشبات وللآخر عليه خشبة فلكل واحد منهما ما تحت خشبته ولا يكون الحايط بينهما نصفين وانما استحسن هذا في الخشبة والخشبيتين وهكذا ذكر في صلح الاصل وذكر في كتاب الاقراء ان الحايط كله لصاحب عشرة خشبات الا موضع الخشبة فانه لصاحبها لا يومر هو برفع الخشبة قال شمس الائمة السرخسي لم يذكر في الكتاب حكم ما بين الخشبات انه لا يملك يقضى به من اصحابها من قال يقضى بالملك بينهما على احد عشر سهما عشرة اسهم لصاحب العشر الخشبات وسهم لصاحب الخشبة الواحدة حكم ما بين الخشبات حكم ما تحت كل خشبة من الحايط حتى لو انهدم الحايط يقسمان ارضه والترهم على انه يقضى لصاحب العشر الخشبات الا موضع الخشبة الواحدة

فان ذلك الوضع يكون ملكا لصاحب الخشبة الواحدة عند الكثرة قال
رحمه الله وهو الصحيح هكذا في فتاوى قاضي خان واذا كان الحائط طويلا
وكل منهما منفرد ببعض الحائط بالاتصال ووضع الجذوع فتقضى لكل واحد
منهما بما يوازي ساحة من الحائط ولا ينظر الى عدد الجذوع وبه كان يفتى
القاضي عبد الله الضبي واما ما بينهما من الفضل فيقضى بينهما كذا في
محيط السرخسي قال الامام الاسيحي في شرح الطحاوي ان كان وجه
الحائط الى احداهما وظهره الى اخر قال ابو حنيفة رحمه الله يقضى بالحائط
بينهما ولا يقضى لمن اليه وجه الحائط وقال لا يقضى بالحائط لمن اليه وجه
الحائط اذا جعل وجه البناء بيني واما اذا جعل الوجه بعد البناء
بالنقش والتطيين فلا يستحق به الحائط في قوطه جميعا كذا في
غاية البيان شرح الهداية خص بين دارين قطعة الى احدى الدارين
كل واحد من صاحبي الدارين يدعى النقص قال ابو حنيفة رحمه الله
يقضى بالنقص بينهما نصفين وقال صاحباه يقضى به لمن اليه القطع
كذا في فتاوى قاضي خان لو تنازعنا في باب مغلق على حائط بين دارين
والعلق الى احداهما قال ابو حنيفة رحمه الله يقضى بالعلق والباب
بينهما وقال لا يقضى بالباب لمن اليه العلق ولو كان للباب علقان
من الجانبين جميعا يقضى بالباب بينهما بالاجماع كذا في غاية البيان
شرح الهداية اذا كان الحائط بين رجلين فاقام رجل البيت على
احدهما انما قران الحائط له قضيت له بحصة من الحائط كذا في
المبسوط جذوع شاخصه الى دار رجل ليس له ان يجعل عليها كنيها الا
الا برضا صاحب الدار وليس لصاحب الدار قطعها اذا امكن البناء عليها
وان لم يمكن البناء عليها بان كانت جذوعا صغارا او جذعا واحدا ينظر ان
ان كانت قطعها يضر ببقية الجذوع ويضعها لاي ملك القطع وان لم يضر
بها يملكها بالقطع ولو اراد صاحب الدار ان يعلق على اطراف هذه الجذوع
شيا ليس له ذلك كذا في محيط السرخسي جدارين اثنين لها عليه حولة
غير ان حولة احداهما ثقيل فالعمارة بينهما نصفان ولو كان لاحدهما عليه
حولة وليس للاخر عليه حولة والجدار مشترك بينهما قال الفقيه ابو
الليث رحمه الله للاخران يضع عليه مثل حولة صاحبه ان كان الحائط
يحتل ذلك الا ترى ان اصحابنا قالوا في كتاب الصلح لو كان جذوع احداهما
اكثر فلاخران يزيد في جذوعه ان كان يحتل ذلك ولم يذكر وانه قد يميز
او يثبت كذا في الخلاصة في باب الحيطان ان لم يكن لها عليه خشبة فاراد
احدهما ان يضع عليه خشبا له ذلك وليس للاخران يمنع ويقال له
منع انت مثل ذلك ان شئت كذا في الفصول العمارة لو كان لاحدهما
عليه جذوع وليس للاخر عليه جذوع فاراد ان يضع والجدار لا يحتل جذوع
اثنين وهما متران بان الحائط مشترك بينهما يقال لصاحب الجذوع ان

شئت فادفع ذلك عن الحائط لتستوى بهما حبل وان شئت فخط عنه بقدر
ما يمكن لشريكك من الحمل كذا في الخلاصة جدارين واحداهما عليه بنا فاراد
ان يحول جذوعه الى موضع اخر قال ان كان يحول من الايمن الى الايسر ومن
الايسر الى الايمن ليس له ذلك وان اراد ان يسفل الجذوع فلا بأس به
وان اراد ان يجعله ارفع عما كان لا يكون له ذلك كذا في فتاوى قاضي
خان حائط بينهما وكان لكل واحد جذوع فللذي هو صاحب السفلى ان
يرفعها بمقدار صاحب الاعلى ان لم يضر بالحائط ولو اراد احدهما ان يرفع جذوعه
من الحائط له ذلك سواء لم يكن في نزع من ضرر بالحائط هكذا في الفصول العمارة
اذا كان جذوع احداهما مرتفعة وجذوع الاخر متسفلة فاراد ان ينقب
الحائط ليتنزل فيه الخشب هل له ذلك قيل ليس له ذلك وكان ابو
عبد الله الجرجاني يفتي بان له ذلك وقيل ينظر ان كان ذلك مما
يوجب فيه وهما لم يكن له ذلك وان كان مما لا يدخل فيه وهما لم
ذلك كذا في محيط السرخسي جدارين رجلين اراد احدهما ان يزيد
في البناء لا يكون له ذلك الا باذن الشريك اضر الشريك بذلك ولم
يضر كذا في فتاوى قاضي خان قال ابو القاسم حائط بين رجلين
انهدم جانب منه فظهر انه ذو طاقين متلازقين فزيد احدهما ان
يرفع جداره ويزعم ان الجدار الباقي يكفيه للمسترف فيما بينهما ويزعم
الاخران الجدار اذ بقي ذائق واحد بين وينهدم فان سبق منها
ان الحائط بينهما قبل ان يبنين انهما حيطان فكل الحائط بينهما
وليس لاحدهما ان يحدث في ذلك شيا بغير اذن شريكه وان اقر
ان كل حائط لصاحبه فلكل واحد منهما ان يحدث فيه ما اهب كذا في
الفتاوى الصغرى في كتاب الحيطان جدارين اثنين وثقن واراد
احدهما ان يصلح وابي الاخر يبنيه ان يقول له ارفع حولتك بغد
لا ان ارفعه في وقت كذا او يشرده على ذلك فان فعل فيها وان لم
يفعل فله ان يرفع الجدار فان سقطت حولته لا يضمن كذا في
الخلاصة وعن الشيخ الامام ابو القاسم جدارين رجلين لاحدهما
عليه حولة وليس للاخر على حولة في ان الجدار الى الذي لا حولة له فاشهد
على صاحب الحولة فلم يرفعه مع امكان الرفع بعد الاشهاد حتى
انهدم وافسد شيا قال اذا ثبت الاشهاد وكان مخوفا وقت الاشهاد
يضمن المشهود عليه نصف قيمة ما افسد من سقوطه هكذا في فتاوى
قاضي خان قال ابو القاسم حائط بين رجلين لاحدهما عليه حولة
ولاخر عليه سقف بيته فهدم الحائط من اسفله ورفعا اعلاه
بالاساطين ثم اتفقا جريعا حتى بنيا فلما بلغ البناء موضع سقف هذا
ابى صاحب السقف ان يبنى بعد ذلك لا يجبران ينفق فيما جاوز ذلك
كذا في الفتاوى الصغرى في كتاب الحيطان رجل له بيت وحائط هذا

البيت بينه وبين جاره فإراد صاحب البيت ان يبنى فوق بيته غرفة ولا يضع خشبة على هذا الحائط قال ابو القاسم ان يبنى في حد نفسه من غير ان يكون معتدا على الحائط المشترك لم يكن للجار منعه كذا في فتاوى قاضي خان قال صاحب حيطان رجل له ساباط احد طرفي جذوع هذا السباط على حائط دار رجل فتنازعا في حق وضع الجذوع فقال صاحب الدار جذوعك على حائطك بغير حق فارتفع جذوعك عنه وقال صاحب الساباط هذا الجذوع على حائطك بحق واجب ذكر صاحب كتاب الحيطان الشيخ التفتي ان القاضي يأمره برفع جذوعه قال الصدر الشهيد وبه يغني وان تنازعا في الحائط يغني بالحائط لصاحب الدار في ظاهر هذه المسائل ان الحائط متصل بمدك صاحب الدار وبالانتقال ينسب اليك ولكن هذا اذا كان الاتصال اتصال تبيع اما اذا كان شجرة فإراد صاحب العيال ان يبنيه وابى الاخر قال بعضهم لا يجبر الابي وقال الفقهاء ابو الليث في زماننا يجبر لانه لا بد ان يكون بينهما سترقة قال مولانا وينبغي ان يكون الجواب على التفصيل ان كان اصل الجدار يحتمل القسمة بحيث يمكن لكل واحد منهما ان يبنى في نصيبه سترقة لا يجبر الابي على البناء وان كان اصل الحائط لا يحتمل القسمة على هذا الوجه يومر الابي بالبناء كذا في فتاوى قاضي خان اذا كان الحائط بين رجلين فانهدم فإراد احدهما قسمة عرصته الحائط وابى الاخر وإراد احدهما ان يبنى ابتداء بدون طلب القسمة وابى الاخر فان لم يكن عليه حولة اصلا وطلب احدهما قسمة عرصته الحائط وابى الاخر ذكر في بعض المواضع مطلقا انه لا يجبر وبه اخذ بعض المشايخ وبعض مشايخنا قالوا ان كان القاضي لا يرى القسمة الا بالاقتراع لا يقسم واما اذا كان لا يرى القسمة بدون الاقتراع فانه يقسم بينهما اذا كانت العرصه عريضة بحيث لو قسمت اصلا كل واحد منهما ما يمكن ان يبنى فيه ويجعل نصيب كل واحد منهما ما يلي داره تنمي بالمنفعة عليهما وقال بعضهم اذا كانت العرصه عريضة فالقاضي يجبر الابي على القسمة على كل حال واليه اشارة الخصاص وعليه الفتوى واما اذا اراد احدهما ان يبنى ابتداء بدون طلب القسمة وابى الاخر فان كان عرصته الحائط عريضة بحيث لو قسمت اصلا كل واحد منهما ما يمكن ان يبنى فيه حائط لنفسه لا يجبر وان كانت غير عريضة فقد اختلف المشايخ قال بعضهم يجبر واليه مال الشيخ الامام الجليل ابو بكر محمد بن الفضل والشيخ الامام الاجل شمس الائمة وهو الاشبه ولو لم يكن شئ من ذلك لم يكن بغير الحائط بغير اذن شريكه هل يرجع على صاحبه بشئ اختلف المشايخ فيه قال بعضهم لا يرجع على كل حال وهكذا ذكر في كتاب الاقضية وهكذا ذكر الفقهاء ابو الليث في النوازل عن اصحابنا وقال بعضهم ان كانت عرصته الحائط عريضة على ما بينا لا يرجع

انصال ملازمة فصل الساباط
اول هذه في الحائط في كتاب الحيطان
دار بين دارين انهدم ولا حدق
بنات وضع

وان كانت غير عريضة يرجع واذا كان على الحائط حولة فلا كانت لها عليه جذوع فطلب احدهما قسمة عرصته الحائط فالجواب فيه انه لا يقسم عرصته الحائط الا عن تراض منهما وان كانت العرصه عريضة على التفسير الذي الذي قلنا واذا اراد احدهما البناء وابى الاخر ذلك ذكر شمس الائمة السرخسي رحمه الله انه يجبر من غير تفصيل وعليه الفتوى واذا بنى احدهما بغير اذن صاحبه بعض مشايخنا قالوا ان كانت عريضة الحائط عريضة على التفسير الذي قلنا لا يرجع اليه على شريكه ويكون مستطوعا هكذا ذكر الخصاص في نفقاته وبعض مشايخنا قالوا لا يكون مستطوعا واليه اشارة في كتاب الاقضية وهكذا روى ابن سماعة رحمه الله في نواده وهو الاصح هكذا في المحيط وان كان بناءه باذنه ليس له ان يمنعه لكن يرجع عليه بنصف ما اتفق كذا في فتاوى قاضي خان واذا كان لاحدهما عليه حولة فطلب هو القسمة وابى الاخر يجبر الابي اذا كانت العرصه عريضة على التفسير الذي بيناه وهو الصحيح وعليه الفتوى واذا اراد الذي له الحولة البناء وابى الاخر فالصحيح انه يجبر عليه واذا بنى الذي له عليه حولة فالصحيح انه يرجع وان بناءه الاخر وعرصته الحائط عريضة على التفسير الذي قلنا صار مستطوعا ثمر في كل موضع لم يكن الباني مستطوعا كما اذا كان له اولها وعليه حولة كان للثاني ان يمنع صاحبه عن الانتفاع الى ان يرد عليه ما اتفق او قيمة البناء على حسب ما اختلفوا فيه فان قال صاحبه ان لا انتفع بالبنى هل يرجع الثاني عليه اختلف المشايخ فيه بعضهم قالوا لا يرجع واليه مال القاضي الامام ابو عبد الله الدامغانى في شرح كتاب الحيطان والشيخ الامام المعروف بخوارزمي في شرح كتاب المزارعة وبعضهم قالوا يرجع واليه مال الشيخ الامام الجليل ابو بكر محمد بن الفضل وهو اختيار الصدر الشهيد عى ثم ارجع بما اذا يرجع ذكر الفاضل الاسيحي في شرح مختصر الطحاوى في كتاب الصلح في سبيل العلو والسفل ان صاحب العلو يرجع على صاحب السفلى بقيمة السفلى مبنيا لا بما اتفق وهكذا ذكر الشيخ الامام في شرح كتاب المزارعة وذكر في فتاوى الفضلى في الحائط المشترك انه يرجع بنصف ما اتفق وفي العلو والسفل يرجع على صاحب السفلى واستحسن بعض المتأخرين من مشايخنا فقالوا ان بنى بامر القاضي رجح بما اتفق وان بنى بغير امر القاضي يرجع بقيمة البناء ثمر في الموضع الذي يرجع بقيمة البناء يرجع بقيمة البناء يوم الرجوع فقد قيل يوم الرجوع وبه كان يغني القاضي الامام ابو عبد الله الدامغانى وقيل يوم البناء وبه كان يغني الصدر الشهيد حسام الدين هذا الذي ذكرنا اذا انهدم الحائط وان هدم ما فلهذا الجواب

اني الوجوه كلها وان هدم احدها اجبر على البناء هكذا في المحيط في صلح النوازل
 جدار بين اثنين ولكل واحد منهما عليه حمل فان هدم واحد هدم الغايب فبناءه
 الاخران بناءه بتقضى الحائط الاول فهو متطوع وليس له ان يمنع الاخرين
 الحمل وان بناءه بطلب او خشب من قبل نفسه لم يكن للذي لم يبن بيت ان يحمل
 عليه حتى يودي نصف قيمته كذا في الخلاصة وفي فتاوى الفضل اذا
 اذا اراد احدهما تقضى جدار مشترك وابى الاخر فقال له صاحبه انا اضمن
 لك كل ما يهدم من بناءك فضمن له ذلك ثم تقضى الجدار باذن شريكه
 لم يلزمه من ضمانات ما يهدم من منزله المضمون له شيء كما لو قال فضمنت
 لك ما يهدم من ما لك كذا في الفتاوى الصغرى في كتاب الحيطان
 دار بين رجلين اهدم واحد الجدار بين غايب فبنى الحاضر في ملكه جدار
 من حطب وترك موضع الحائط على طاله فقدم الغايب فادان يدين
 الحائط في الموضع القديم ومنعه الاخر قال الفقهاء ابو بكر رحمه الله
 ان اراد الذي قدم ان يبنى على طرف موضع الحائط مما يليه جدار وان
 جعل ساحة اسب الحائط الى جانب نفسه ليس له ذلك وان اراد
 ان يبنى الحائط كما كان اودق منه ويترك الفضل من الجانبين سوا
 له ذلك كذا في فتاوى قاضي خان جدار بين رجلين اهدم
 فاستعدى احدهما الى السلطان لئلا يمس صاحبه ان يبنى فامر السلطان
 ببناء برضى المستعدى ان يبنى الجدار على ان يأخذ الاخر منها جميعا
 فبنى كان له ان يأخذ الاخر من صاحبه الكريم كذا في الفصول العبادية
 وفي الاقضية حائط مشترك بين اثنين اراد احدهما تقضى الحائط وابى
 الشريك الاخران كان بحال لا يخاف منه السقوط لا يجبر وان كان بحيث
 يخاف عن الامام ابي بكر محمد بن الفضل رحمه الله انه يجبر فان هدم اراد
 احدهما ان يبنى وابى الاخران كان اسب الحائط عريضا يمكنه ان يبنى
 حائطاً في نصيبه بعد القسمة لا يجبر الشريك وان كان لا يمكن يجبر كذا
 على عن الامام ابي بكر محمد بن الفضل وعليه الفتوى وتفسير الخبر انه ان لم
 يوافق الشريك فهو يتفق في العمارة ويرجع على الشريك بنصف
 ما اتفق ان كان اسب الحائط لا يقبل القسمة كذا في الخلاصة لو هدم
 جدار بينهما ثم بناء احدهما بتفقتة والاخر لا يعطيه التفقة ويقول
 انا لا اضع على الجدار حمولة فله ان يرجع على شريكه بنصف ما اتفق
 وان لم يضع غير البان المحولة كذا في الفتاوى الصغرى ان خاف وقوع
 الحائط وهدم احدهما لا يجبر الشريك على البناء وان كان الحائط صحيحا
 فهدم احدهما باذن الشريك لا شك انه يجبر الهادم على البناء اذا اراد
 الاخر البناء كما لو هدم ما وان هدم بغير اذن الشريك ان لم يكن للتراب
 قيمة ولا يزداد الارض قيمة ببناء الحائط فانه يضم قيمة نصيب شريكه
 من الحائط بالغة ما بلغت وان كان للتراب قيمة يرفع قيمة التراب من

نصيب شريكه الا ان يختاران يترك التراب عليه ويضمنه قيمة نصيبه
 فحينئذ لا يرفع منه قدر قيمة نصيبه من التراب وان كانت الارض تزداد
 قيمة ببناء الحائط يقوم الحائط بأرضه وبناءه ثم يرفع عنه قدر الارض بدون
 البناء فيضمن نصيب الشريك ما بقي من بناءه كذا في الخلاصة جدار
 بين رجلين لكل واحد منهما عليه حمولات فوهن الجدار فرفع احدهما
 وبناءه بماله نفسه وسنح الاخر عن وضع الحمولات على ما كان عليه في القديم
 قال الفقهاء ابو بكر الاسكاف ينظر ان كان عرض موضع الجدار مجال
 لو قسم بينهما اصاف كل واحد منهما موضع يمكنه ان يبنى عليه حائطاً
 يحتمل حمولاته على ما كان عليه في الاصل كان البان متبرعا في البناء ليس
 له ان يمنع صاحبه من وضع الحمولات على هذا الجدار وان كان مجال لو
 قسم لا يصيبه ذلك لا يكون متبرعا ولو ان يمنع شريكه عن وضع الحمولات
 على هذا الجدار حتى يضم له نصف ما اتفق في البناء قال الشيخ
 الامام ابو بكر محمد بن الفضل البخاري رحمه الله يرجع عليه بنصف
 ما اتفق ان بناءه بامر القاضي بنصف قيمة البناءات بناءه بغير
 امر القاضي كذا في فتاوى قاضي خان في شروط النوازل قال
 ابو بكر رحمه الله في جدار بين رجلين بيت احدهما اسفل وبيت
 الاخر على قدر ذراع او ذراعين فان هدم فقال صاحب الاعلى لصاحب
 الاسفل ابنى لي جدار ثم يبنى جميعا ليس له ذلك بل يبنيان جميعا
 من اسفله الى اعلاه قال الفقهاء ابو الليث ان كان بيت احدهما
 اسفل بأربعة اذرع او نحو ذلك مقدار ما يمكن ان يتخذ بيتا فاصلا
 على صاحب الاسفل حتى ينزلي الى موضع البيت الاخر لانه بمنزلة الحائطين
 من اسفل وعلو وقيل يبنيان الكل وهو قول ابي القاسم ثم يرجع وقال
 الهيثم ملكه عليه ثم بعد ذلك يشتركان كذا في الفصول العبادية
 صاحب الاسفل لو اراد ان يهدم اسفله ليس له ذلك وان كان اسفل
 خالص ملكه حتى لو باع الاسفل كان الثمن كله له كذا في المحيط في كتاب
 الحيطان علو لرجل وسفل لاخر ليس لصاحب الاسفل ان يثد وتدا
 ولا ان ينقب كوة بغير رضى صاحب العلو عند ابي حنيفة ورواه
 انه رقا لا يصنع فيه ما لا يضر بالعلو هكذا في الكافي في باب متفرقات
 كتاب ادب القاضي علو لرجل وسفل لاخر قال ابو حنيفة رحمه
 الله ليس لصاحب العلو ان يبنى في العلو بنا او يتد وتدا الارضا
 صاحب الاسفل والختار الفتوى انه ان اضر بالاسفل يمنع وان لم
 يضر لا يمنع وعند الاشتباه والاشكال يمنع كذا في فتاوى قاضي
 خان في باب الحيطان ان هدم الاسفل والعلو لا يجبر صاحب الاسفل
 على البناء ولصاحب العلو بنا الاسفل ويمنع صاحبه من السكنى حتى
 يعطيه قيمته فاذا ادى اليه قيمة البناء يملك البناء عليه وعن الطحاوي

حتى يعطيه ما اتفق في السفلى واستحسن بعض المتأخرين وقالوا ان
 بنى بامر القاضي رجع بها اتفق وان بنى بغير امره يرجع بقيمة البناء
 وعليه الفتوى كذا في محيط السرخسي ثم اذا كان لصاحب العلو ان يمنع
 السفلى عن الانتفاع بسفله حتى يرجع عليه بقيمة البناء على ظاهر الرواية
 واستنع صاحب السفلى عن ادلة القنينة لا يجبر عليه كذا في المحيط وان كان
 صاحب السفلى هو الذي هدمه كلف اعادته بخلاف ما اذا هدم اجنبى السفلى
 لا يجبر على البناء بل يضمن قيمته صاحب العلو والسفلى اذا اختصما في
 الجذوع السفلى او الهراوى والبوارى والطين والارج فهو لصاحب السفلى
 ولصاحب العلو الوطا والقرار على ذلك فان تنازعا في السقف وفي الحائط
 الذى فوق السقف اختلف المشايخ فيه قيل يكون لصاحب السفلى وقيل
 لا يحكم بالحائط لصاحب السفلى وبه يفتى ولو كان في السفلى روشن ولصاحب
 العلو عليه طريق فاختصما في روشن كان لصاحب السفلى ولصاحب العلو
 عليه طريق ومرو كذا في محيط السرخسي ثلاثة نفر رجل سفلى ولاخر
 عليه علو ولاخر على العلو علو فانهم الكلى فقال كل واحد منهم لصاحب
 السفلى لك والعلو فان كان لواحد منهم بيعة يقضى ببيئته وان كان
 لاثنين منهم بيعة يقضى ببيئتهما ويقضى بالعلو حصته الارض بينهما
 نصفان وان لم يكن لواحد منهم بيعة اصلا يخلف كل واحد منهم لصاحبه
 ثم تكلوا في كيفية الاستخلاف قال صاحب كتاب الحائطان يخلف كل
 واحد منهم بالهدم الذى لاله الا هو ما يجب عليك ببناء هذا السفلى الذى
 لهذا بنا علوه عليه وقال غيره من اصحابنا رحمه الله يخلف بالهدم الذى
 لاله الا هو ان هذه الارض ليست بمالك لك ولا يجب عليك بناها قال
 المصدر الشهيد رحمه الله وبهذا يفتى والصحيح عنده ما ذكره الامام العتباتى
 انه يخلف كل واحد على دعوى الاخر ما له قبل حق بناء العلو على سفلى لو
 بنى فاذا اختلفوا يقال لكل واحد منهم ان شيئت ان تبنى السفلى فان
 وتبنى عليه ما ادعيت عليه من العلو وتمنع صاحبك من الانتفاع به
 الى ان يدفع لك ما اتفقت وان شيئت فدع هكذا في الفصول العبادية
 الباب الحادى عشر في دعوى الطريق والمسيل لو ادعى على اخر حق
 المرور ورقبة الطريق في داره قال قول قول صاحب الدار ولو اقام المدعى
 البيعة انه كان يمر في هذه الدار ثم يستحق بهذا شيئا كذا في الخلاصة
 ولو شهد السهود ان له طريقا في هذه الدار جازت شهادتهم وان لم يجدوا
 الطريق قال شمس الاية الحلواي ذكر في بعض الروايات انها لم تقبل
 ما لم يبين موضع الطريق انه في مقدم الدار وفي موضعها ويذكر طول الطريق
 وعرضه قال وهو الصحيح وما ذكر في بعض الروايات انه يقبل وان لم يجدوا
 الطريق فحمول على ما اذا شهدوا على اقرار المدعى عليه بالطريق وذكر شمس
 الاية السرخسي الصحيح انها تقبل وان لم يذكر موضع الطريق ومقداره

لان الجهالة انما تمنع قبول الشهادة اذا تعذر القضاء بها والله لا يتعذر
 فان عرض الباب العظمى يجعل حكما بمعرفة الطريق هكذا في فتاوى
 قاضى خان في باب البيعة والاصح ان هذه الشهادة مقبولة على كل
 حال كذا في المحيط ولو شهد وان اياه مات وترك هذا الطريق ميراثا له جازت
 شهادتهم كذا في فتاوى قاضى خان اذا كان له باب مفتوح من داره على
 حائطه في زقاق انكر اهل الزقاق ان يكون له حق المرور في زقاقهم فلم
 منعه الا ان تقوم بيعة على ان له طريقا ثابتا فيها كذا في المحيط اذا كان
 الميزاب منظوبا الى دار رجل واختلفا في حق اجرا الى واسالته فان كان
 في مال عدم جريان الى لا يستحق اجرا الى واسالته الا ببيئته هكذا في
 محيط السرخسي وليس لصاحب الدار ايضا ان يقطع الميزاب كذا في
 المحيط وحكى الفقيه ابو الليث انهم استحسنوا ان الميزاب اذا كان قديما
 وكان تقويم السطح الى داره وعلم ان التقويم قديم وليس بمحدث
 ان يجعل له حق التسييل وان اختلفا في حال جريان الماء قبل القول لصاحب
 الميزاب ويستحق اجرا الى وقيل لا يستحق فان اقام البيعة على ان له
 حق السيل ويبينوا انه لا الطريق من هذا الميزاب فهو للطرفين
 له ان يسيل ما لا اغتسال والوضو فيه وان يبينوا انه لا الاغتسال
 او الوضو فهو له ذلك وليس له ان يسيل ما للطرفين وان قالوا
 له فيها حق سيل ما ولم يبينوا الماء الطر وغيره صح والقول لرب
 الدار مع بيئته انه لا الطريق او لا الوضو او الغسالة وقال بعض
 مشايخنا لا يقبل هذه الشهادة في المسيل وفي الطريق يقبل كذا
 في محيط السرخسي ولو لم يكن للمدعى بيعة اصلا استخلف صاحب
 الدار ويقضى فيه بالنكول كذا في الحلوى في نوادر ههنا قال سالت
 محمدا عن رجل ادعى على رجل ان يجري ما به في بستانه ولم يكن الا جارا
 يوم اختصما فشهد شاهدان انه كان جاريا الى بستان هذا المس
 قال كان ابو يوسف يجيز هذه الشهادة وكان ابو حنيفة لا يجيزها
 ما لم يشهد والى بالملك او الحق وهو قول محمد ولو شهدوا على اقرار
 المدعى عليه فذلك جاز في قولهم جميعا كذا في المحيط لو ادعى رجل
 قبل اخرنا وقا موضوعا على نهره هذا المس جا السيل وقلعه اس ورمى
 به قال محمد رحمه الله اذا شهدوا بذلك امرونا باعادة المناوقة كما كانت
 فان اراد ان يجري الى فتمنع صاحب النهر وجحد ان يكون له فيها حق
 اجرا الى قال له ان يمنعه حتى يقيم البيعة ان يجري ما به فيها قيل لمحمد
 فما منعته اذن قال يستاجر صاحب النهر ان يشا بجر الى فيه وذلك
 جاز كذا في الظهيرية ثم في ارض رجل يسيل فيه الى فاختلغا في
 ذلك فالقول قول صاحب الى الا ان يقيم صاحب الارض بيعة ان النهر
 ملكه وكذا ان لم يكن جاريا وقت الخصومة الا انه علم انه كان يجري

الى ارض هذا الرجل قبل ذلك كان القول قول صاحب الماء ويقضى له بالنهر
الا ان يقيم صاحب الارض بيئته ان النهر من ملكه واذا لم يكن الماء جاريا الى
ارض هذا الرجل وقت الخصومة ولم يعلم بجر يائه الى ارضه قبل ذلك
فانه يقضى لصاحب الارض بالنهر الا ان يقيم صاحب النهر بيئته ان النهر
ملكه هكذا في المحيط في المتفق قال هشام سالت محمد بن عيسى عن رجل
الشرب لاهل قري لا يحمون حبسه قوم من اهل النهر عن الاسفلين
وقالوا هولنا وفي ايدينا وقال الذين هم في اسفل النهر هولنا كله ولا
حق لكم فيه قال اذا كان النهر يجري الى الاسفلين يوم يختصمون ترك
على طاله يجري وشربهم جميعا منه كما كان وليس للاعلى ان يسدوه عنهم
وان كان الماء متقطعا عن الاسفلين يوم يختصمون لكن علم انه كان
يجري الى الاسفلين فيما مضى وان اهل الاعلى يحمون عندهم واقام
اهل الاسفل بيئته ان النهر كان يجري اليهم وان اهل الاعلى حبسوه
عنهم امر اهل الاعلى بازالة الحبس عنهم كذا في الذخيرة دأب في سكة
غير نافذة وفي السكة نهر اراد صاحب الدار ان يدخل الماء في داره
ويجري الى بستانه فلجبر ان ان يمنعه وله ان يمنع الجيران مثل
ذلك ومن اجرى قبل ذلك واقرا انه احدثه فلم يمنع وان كان
ذلك قديما لم يمنع كذا في خزائن الغنيين دار بين ورثة اقربهم
ان لفلان فيها طريقا نويسيل ما لم يكن له ان يمر او يسيل حتى يتفقوا
ولكن يقسم الدار فاذا قسمت ان وقع الطريق والمسيل المقربة في
نصيب المقر فله الاسالة والاستطراق وان وقع في نصيب الساكن
يضرب المقر له بقيمة الطريق والمسيل في حصص المقر والمقر حصته سوى
قيمة الطريق والمسيل فيكون بينهما على ذلك لانه اقله بحق المرور
وتسهيل الماء الى القرية الطريق حتى لو اقرب قرية الطريق في يضرب المقر
له بقدر ذرعان الطريق والمقر بقدر ذرعان نصيب سوى ذرعان
الطريق ويجب ان يكون هذا على قولهما واما على قول محمد يجب ان يضرب
المقر بنصف قيمة الطريق والمسيل والمقر بجميع قيمة نصيبه الا
قدر قيمة نصف الطريق والمسيل كذا في محيط السرخسي واذا كان
مسيل ما في دار رجل في قناة فاراد صاحب القناة ان يجعل ميزابا
فليس له الا برضا صاحب الدار ولو كان ميزابا فاراد ان يجعله قناة فان
كان في ذلك ضرر على صاحب الدار بان احتاج الى سد حافتي الدار ليجعل
قناة فليس له ذلك الا برضا صاحب الدار وان لم يكن في ذلك ضرر على
صاحب الدار بان لم يحتج الى ذلك بان كان ميزاب عريضا فله ذلك وذكر
الكرخي انه اذا نساوى الامران في الضرر فله ان يجعل القناة ميزابا
والميزاب قناة ومن المتأخرين من قال ما ذكر محمد في الكتاب محمول
على ما اذا كان له حق السيل لا غير فاما اذا كانت البقعة التي يسيل

فيها الماء ملكه فله ان يتصرف فيها بما شا قالك في الكتاب وان كان الميزاب
على الهواء فليس له ان يجعله قناة ولم يفصل بينهما اذا كان لصاحب
الارض فيه ضرر ولم يكن لو اراد ان يجعل ميزابا اطول من ميزابه
او اعرض او اقصر لو اراد ان يسيل ما سطح اخر في ذلك الميزاب ليس
لذلك الا برضا اهل الدار كذا في المحيط لو اراد اهل الدار ان يبنوا حاربا
ليس سدوا مسيله او ارادوا ان يتقلوا الميزاب من موضعه او يرفعوا
او يسفلوه لم يكن لهم ذلك ولو بنى اهل الدار بنا ليسيل ميزابه على
ظلمه لهم ذلك كذا في البدائع لو كان له طريق في دار رجل اراد اهل
الدار ان يبنوا في ساحة الدار ما يقطع طريقه لم يكن لهم ذلك
ويمنع ان يتركوا في ساحة الدار عرض باب الدار كذا في الخلاصة
ذكر في المتفق عن محمد بن قنادة جارية مختلف بعض ابارها في دار رجل
في ساحة داره او في ارض رجل عليها حاريط محيط قاضي صاحب
القناة فله ابارها وادعى صاحب الدار والارض ذلك اما ما كان في
داره فله صاحب الدار واما ما في الارض فله لصاحب القناة اذا لم يعلم
في يد من هو فان كان صاحب الارض قد زرعها وحصد زرعها قال هي
للذي زرعها لانه اذا زرعها فقد صارت في يده كذا في الحاوي ورجل
له قناة خالصة عليها اشجار لقوم اراد صاحب القناة ان يعصرف قناة
من هذا النهر ويجعل له موضع اخر ليس له ذلك ولو باع صاحب القناة
كان لصاحب الشجرة شفعة جوار كذا في الفصول العمانية في الفصل
الرابع والثلاثين الباب الثاني عشر في دعوى الدين اذا اراد
المرأة اثبات بقية مهرها على الزوج فله ذلك وان لم يكن لها حق
المطالبة ببقية المهر في الحال وكذلك من له الدين الموجل اذا اراد
اثباته فله ذلك وان لم يكن لتنف المطالبة في الحال كذا في المحيط
امرأة ادعت مهرها على وارث زوجها اكثر من مهر مثلها ان كان الوارث
مقرا بالكلع يقول له القاضي ان كان مهرها كذا اكثر من مهر مثلها
فان قال الوارث لا يقول القاضي ان كان كذا ايدى مهره او الاول
لكنه اكثر من مهر مثلها ان قال لا يقول له القاضي ان كان كذا الى ان
يأتي القاضي على مقدار مهر المثل فبعد ذلك اذا قال الوارث لا الزمه
القاضي مقدار مهر المثل ويجلفه على الزيادة هذا اذا كان القاضي
يعرف مقدار مهر مثلها فان كان لا يعرف بامر اساء بالسؤال عنه
يعلم او يظنهما القامة البيئته على ما تدعى كذا في فتاوى قاضي خان
ادعت المرأة المهر في تركة الزوج فانكرت الورثة النكاح فقامت
بيئته على كليهما اثبتت كلاهما فلو اقامت الورثة بيئته على انها ابوات
الزوج عن المهر قبل موته لا يقبل للمتناقض كذا في الفصول العمانية
في الفصل الرابع عشر امرأة ادعت على حاضر انه كان على زوجها

فلان بن فلان بقية المهر كذا وانك ضمنت لي ذلك عنه ان حرمت عليه
 بثلاث تطبيقات وان احرمتك ضمانك هذا لنفسه وانه حرمت على
 نفسه بثلاث تطبيقات فصادت بقية المهر واجبة لي عليك بسبب
 ضمانك هذا بوقوع الفرقة وتطالبه بالاداء فيقر المدعي عليه بالامان
 ويترك العلم بوقوع الحرمة الغليظة فتشهد الشهود بوقوع الحرمة الغليظة
 بحكم القاضي بالمال على الحاضر بوقوع الحرمة على الزوج الغائب كذا في
 خزانة المفتين قال هشام في نوادره قلت لمجد في رجل لي عليه الف
 درهم وللرجل على امرأة الف درهم فخاصما فيه فاقامت المرأة شاهدين
 وانا غائب ان اقررت ان الدرهم الذي على هذا الرجل الذي يطالبها
 سلكها هذه المرأة لاشي لي فيها وانما هي باسمي من ثمن عبد بعته
 لها والرجل الذي يطالب المرأة مقر بان لي عليه الف درهم او منكر
 فاقامت المرأة بيعة ان لي عليه الف درهم وانا اقررت ان سلكها
 لها وان سعى في ذلك عارية قال محمد رحمه الله هذا امر جائز والشهادة
 قاطعة كذا في المحيط اثبات الدين على الميت بمحضرة الوارث او الوصي
 يجز وان لم يكن في ايديهما شي من التركة كذا في الفصول العمدية
 في الفصل الثاني والعشرين رجل ادعى ديناً على ميت بمحضرة
 احد الورثة فاقر هذا الوارث مع اقراره ويلزمه جميع ذلك في
 حصته من الميراث وقال شمس الائمة هذا اذا قضى القاضي على
 هذا الوارث باقراره اما بمجرد اقراره لا يلزمه الدين في نصيبه كذا
 في فتاوى الغضنلي اذا ادعى بعض الورثة على مورثة ديناً وصدة
 بعض الورثة وكذبه البعض قال يستوفي الدين من نصيب من صدقة
 بعد ان يطرح نصيب المدعي من ذلك الدين كذا في المحيط لو ادعى على
 الميت ديناً بمحضرة احد الورثة يثبت الدين في حق الكل وكذا لو ادعى
 احد الورثة ديناً على انسان للميت واقام بيعة يثبت الدين في حق
 الكل ويدفع الى الحاضر نصيبه مشاعاً ولا يدفع الى الحاضر نصيب
 الغائبين ويترك في يده وقال ابو وضع على يد عدل وصاحب اليد
 لو كان مقراً لا يؤخذ نصيب الغائب من يده اجماعاً هذا في العقار
 وفي المتقول يؤمن على يد عدل ان كان منكراً وان كان مقراً
 يترك في يده واذا حضر الغائب لا يحتاج الى اعادة البيعة على الاصح
 كذا في خزانة المفتين وفي كتاب الاقضية رجل ادعى على رجل انه
 له على فلان الف درهم وان فلان امر هذا ان يدفع اليه هذا الف
 الوديعه التي عنده له ومجد المودع الامر بذلك فاقام المدعي بيعة
 على الف الوديعه والامر بالدفع وقضى القاضي عليه فانه يكون قضا
 على الغائب وينتصب الحاضر خصماً عن المحيط لو ان رجلاً مات وعليه
 دين وترك الف درهم وترك ابناً فقال الابن هذا الف وديعه كانت

الغائب كذا في

عنه ان فلان وجا فلان يدعي ذلك فصدقه غرضاً للميت في ذلك وقالوا الف فلان
 او كذبوه وقالوا الف للميت ولم يصدقه ولم يكذبوه وقالوا لا ندري لمن هي فان
 القاضي يقضي للغرض الف للميت ولا يجعل المدعي الوديعه تكن في الوجه الاول
 وهو ما اذا صدقه غرضاً للميت اذا قضى بها القاضي اياهم يرجع المودع ويأخذها منهم
 باقرارهم انما له هذا الاخر وكذا في اجماع وقال الف لابي او لم يقربه ولم
 يبعد وقال لا ادري لمن هي فمداو الاول سوا فان اراد مدعي الوديعه استخلاف
 الابن في الوجه الثاني وهو ما اذا اجمد فلا يمين عليه واذا عرفت الجواب في الوديعه
 فكذا الجواب في المضاربة والبضاعة والعارية والاجارة والرهن اذا كان في
 يد الميت عين واقر واشي من هذا كذا في شرح ادب القاضي للمخمس
 وفي الفصل الثالث والسبعين اذا ادعى ديناً على ميت والورثة الكبار
 غيب والمغيب حاضراً فللقاضي ان ينصب عن هذا الصغير ولا يدعي
 عليه فاذا قضى على الوكيل يكون قضا على جميع الورثة كذا في رشيد
 الدين قلت غير ان الغريم يستوفي دينه من نصيب الحاضر اذا لم يقدر
 على نصيب الكبار فاذا حضر الكبار يرجع بذلك عليهم كذا في الفصول
 العمدية ولو كان الوارث الحاضر كبيراً فاقر الوارث بالدين على مورثة فاراد الطالب
 ان يقيم البيعة عليه مع اقراره ليكون حقه في جميع التركة فان القاضي يقبل
 بيئته على المقر ويكون ذلك قضا على الكل وكذا لو ادعى على ميت فاقر الوصي
 بالدين فاراد الداعي ان يقيم البيعة عليه بالدين كان له ذلك وكذا لو اقام على
 الوكيل بالخصومة بعد الاقرار كذا في فتاوى قاضي خان اذا ادعى ديناً على الميت
 واقر كل الورثة فاراد الطالب اقامة البيعة يقبل لانه يحتاج الى اثبات الدين
 في حقهم وفي حق غيرهم لانه ربما يكون للميت غريم اخر فيحضر ودينه ظاهر
 ودين المغيب باقرار الورثة لا يظهر في ذلك الغريم فيحتاج الى اثبات الدين
 بالبيعة وكذا اذا اقر جميع الورثة بالوصية فاقام البيعة تقبل ايضاً كذا في
 الفصول العمدية ورجل ادعى على غائب ديناً بمحضرة رجل يدعي انه وكيل الغائب
 في الخصومة فاقر المدعي عليه بالوكالة لم يصح اقراره حتى لو اقام المدعي
 بيعة بالدين على الغائب لم يقبل بيئته وكذا لو ادعى على ميت بمحضرة رجل يدعي
 انه وصي الميت فاقر المدعي عليه بالوصاية كذا في فتاوى قاضي خان اذا
 حضر الوكيل وادعى انه وكيل فلان بن فلان الغائب وكله بقبض الدين
 الذي له قبلك وبقبض العين التي له في يدك وديعه وصدقه المدعي
 عليه بجميع ذلك فانه يوم يدفع الدين ولا يوم يدفع العين الوديعه
 واذا حضر الوصي وقال ان فلان بن فلان توفي وارصى الى بقبض الدين
 له في ذمة هذا الرجل وبقبض العين التي له في يده وصدقه صاحب
 الدين انه يوم يتسلم العين والدين اليه جميعاً كذا في شرح ادب
 القاضي للمخمس ولو اقام البيعة على مديون يدونه لا يقبل ولا يملك
 اخذ الدين منه اما اذا ثبت الدين في تركته عند القاضي واقر رجل

عند القاضي ان للميت عليه دين كذا يامر به بالدفع الى رب الدين وفي العيون
قضى هذا الذي عليه للميت الف درهم الالف الذي على الميت وللميت وصي
بغير امره قال محمد ان كان قال حيث قضى هذا الالف الذي لفلان على الميت
من الالف الذي على الميت جاز وان لم يقل ذلك تكن قضاه الالف على الميت
فهو متبرع كذا في الخلاصة اذا كانت الورثة معقار او كسار او قرا كسار بالدين
على الاب يحتاج الغريم الى اقامة البيينة ليثبت دينه في حق المعقار كذا
في الفصول العمدية رجل ادعى دينه على ميت بمحضرة وارثه وقال ان الميت
قد خلف من التركة من نفسه هذا الدين في يد الوارث ما به وقال الدين
واقام بيينة على ذلك لا شك ان هذا القدر يكفي لامر الوارث باحضار هذا
المال حتى يشهد الشهود بمحضرة المال ان هذا مال الميت ولو اتقن بهذا
القدر للقضاء على الوارث كان جائزا كذا في فتاوى قاضي خان برهن على
دين على الميت وعلى وفاة التركة لا بد من بيان التركة فلو كان عقارا لاد
من بيان ماله وان ادعى اقرار الورثة بالوفا لا يحتاج الى بيان التركة
والامح انه يقبل بلا بيان التركة وعليه الفتوى واستوفى وبرهن على الوفا
وبين التركة ثم برهن غريم اخر لا يحتاج الى اثبات التركة والوفا بلا
خلاف وان انكر الوارث دين الغريم الثاني وضدقه الغريم الاول
بشراؤه الاول لاقراره بالشركة كذا في الوجيز المذكور في لو ان رجلا توفي
في قوم الى القاضي وقالوا ان فلانا توفي ولنا عليه اموال وقد ترك
اموالا وورثته على ماله ولهم يعرفون ويسالون القاضي ان يامر
بجعل التركة موقوفة حتى يشهدوا عنده حقوقهم فانه لا يجب للقاضي
ان يتعرض للورثة بما في ايديهم فان قالوا لنا شهود حضور نقيمها في
اخر المجلس او في المجلس الثاني والوارث من يخاف عليه الاتلاف
والاسراف او اشترى ان فلانا مات غراما او عرف القاضي لهولا المدعين
بالصلاح او مال قلبه الى انهم صادقون والوارث مما يخاف عليه الاتلاف
والاسراف في الاستحسان لا بأس بان يقفه اياما وكذا سبيل من ادعى
وصية من الميت كذا في شرح ادب القاضي للمصنف اذا كان بين ثلاثة
مشاركين على انسان فخاب اثبات وحضر الثالث وطلب نصيبه بغير
المديون على الدفع كذا في الفصول العمدية في الفصل الرابع لو ان رجلا
قدم رجلا الى القاضي وقال ان ابني فلانا مات ولم يترك وارثا غيري وله
على هذا كذا من المال فان القاضي يسال المدعى عليه عن ذلك فان
اقر بجميع ما ادعى مع اقراره وامر بتسليم الدين والعين فاما اذا انكر
فان اقام المدعى بيينة قبلت بيئته وللمدعى عليه بتسليم الدين والعين
جميعا وان لم يكن للمدعى بيينة واراد ان يحلف المدعى عليه على ما ادعى
ذكر المصنف انه روي عن بعض اصحابنا انه لا يحلف قال المصنف
فيها قول اخر يحلف هكذا في المحيط رب الدين اذا اقام البيينة على ان

الورثة

الورثة باعوا عبد من التركة والتركة مستغرقة فقالت الورثة ان
ابانا باع هذا العبد حال حياته واخذ الثمن واقاموا البيينة فبيته
رب الدين اولى كذا في غرانة المفتين التركة اذا كانت مستغرقة
بالدين في غريم اخر واذا اثبات دينه بالبيينة فاما تقبل بيئته على
الوارث لا على غريم اخر وتكون لا يحلف الوارث هذا هو المذكور في ساير
الكتب ولم يذكر في شيء من الكتب انه هل يصح اقرار هذا الوارث في حق
نفسه حتى لو ظهر للميت مال اخر يستوفي دين هذا الغريم من نصيب
الوارث المقر ينبغي ان يصح ولكن لا يحلف لهذه الفائدة الموهومة كذا
في المحيط ذكر في فتاوى رشيد الدين ان التركة اذا كانت مستغرقة
والغريم اثبت الدين على واحد من الورثة يبيع الحاضر نصيبه ويقضى
ما حصته من الدين وليس له ولاية بيع نصيب غيره ليقضى الدين
ولو كانت التركة مستغرقة لا يبيعه الا برضا الغرماء كذا في الفصول
العمدية لو كانت التركة ثلاثة الاف والدين الف وقد قسمت بين
ثلاثة بنين ياخذ رب الدين من كل واحد منهم ثلث الالف لو ظهرهم
جملة عند القاضي اما اذا ظهر باحدهم فانه ياخذ منه جميع ما في
يده كذا في غرانة المفتين وللورثة حق استخلاص التركة بقضاء
الدين وكذا الاحد الورثة اذا امتنع الباقيون ولو امتنع الكل عن الاستخلاص
وعن قضاء الدين لا يجبرون ولكن القاضي ينصب وصيا كذا في
الخلاصة ادعى على واحد من ورثة ميت ديننا واثبته والتركة في يد
اجنبى فللمدعى عليه ان يطلب التركة بين الاجنبى كذا في القنية
رجل مات في بلدة وماله وتركته حيث توفي وورثته في بلدة اخرى
وادعى قوم حقوقا واموالا فان كان البلد الذي فيه الورثة منقطعا
عن هذه البلدة جعل له القاضي وصيا فيثبتوا ديونهم عليه وان لم
يكن منقطعا لم يجعل القاضي له وصيا لكن يسمع شهود المدعيين
ويكتب لهم بما سمع عنده من امورهم الى قاضي بلد فيه الورثة ليقضى
لهم ثم يكتب ذلك القاضي الى الكاتب ليسلم التركة اليهم كذا في
السراجية في متفرقات كتاب الدعوى ان لم يكن الميت او وصي الى
رجل وكان ورثته معقار وليس فيهم من يقوم بحجته ينبغي للقاضي
ان يجعل لهم وصيا يقوم بامرهم فان اثبت الغرماء حقوقهم بمحض
من هذا الوصي وسالوا القاضي ان يامر به بدفعه اليهم من مال
الميت فينبغي للقاضي ان يستحلف كل واحد منهم قبل ان يدفع اليهم
شيئا باسمه ما قبضت شيئا من هذا المال الذي ثبت لك من فلان
ولا من اجداده اليك عنه ولا قبض ذلك قابض باموك ولا امراته
منه ولا من شيء منه ولا اهل بذك ولا بشي منه فلان الميت ولا
ارتقت بذك ولا بشي منه رهنا من فلان وان لم يدع الوصي ذلك فاذا

حلف امر بالدفع اليه وان ذلك لم يحكم له بشئ ولم يامر بالدفع وكذلك ان مات
رجل ولم يوص الى احد ولم يخلف وارثا وادعى عليه قوم مالا وحقوقا فان
القاضي يجعل له وصيا شرعي يدعوهم ببيناتهم على ما يدعون بمحض من
هذا الوصي فاذا ثبت الحق حلف المدعى على الوجه الذي مر كذا في شرح ادب
القاضي للخصاف وبرهن على ان له كذا على الميت يحلف على انه ما استوفى
فلا شيئا منه وان لم يدع الورثة الاستيفاء في الفتاوى وان ابى الورثة
التحليف كذا في الوجيز المذكور في لو ان رجلا من رجل الف درهم شريكا
فيه والديون يجحد الدين فحضر لحدوها واقام البيعة على دينها والشريك
الاخر غائب ذكر في المنتقى ان على قول اب حنيفة يقضى للحاضر خمسة مائة
واذا حضر الغائب كلف باعادة البيعة ولا يجعل الحاضر خضعا للغائب
في وجه من الوجوه الا ان يكون الالف ميراثا بينهما من شخص واحد وان حضر
الغائب ولم يتقدم على اعادة البيعة دخل مع شريكه في الخمسة التي قبض الشريك
كذا في فتاوى قاضي خان رجل ادعى على رجلين مالا في صك واقام البيعة
واحداهما حاضر والاخر غائب والحاضر يجحد يقضى على الحاضر بنصف المال على
الختار الا ان يكون لغيره عن الغائب بامر فانه يقضى عليه بجميع المال كذا
في خزائن المفتين رجل ادعى دينه على رجل وكل المدعى عليه رجلين
فاقام المدعى شاهدا على احد الوكيلين وشاهد على الوكيل الاخر جاز وكذا لو
اقام شاهدا على الموكل وشاهدا على الوكيل او اقام على المدعى عليه شاهدا
وعلى وصيه او وارثه شاهدا او كان للميت وصيان فاقام المدعى على
احدهما شاهدا وعلى الاخر شاهدا اجاز كذا في فتاوى قاضي خان الوصي
اذا ادعى دينه في التركة والقاضي ينصب وصيا ليرد على عليه كذا في
الذمومول العبادية رجل مات وترك ابنتين فادعى احداهما ان لاهيها هذا
الرجل الف درهم من ثمن بيع وادعى الاخر انه كان من قرض واقام كل واحد
منهما البيعة على ما ادعى فانه يقضى لكل واحد منهما بنصف المائة وليس
لاحداهما ان يشارك صاحبه فيما قبض كذا في فتاوى قاضي خان في فصل
فيما يتعلق بالنكاح والمهر من كتاب الدعوى في كتاب الاملا عن محمد
رحمه الله فبين ههنا وترك مالا في يد رجل من دراهم او دنانير او عقار
او رقيقا او غير ذلك فادعى رجل ان ذلك الدين له او دعه الميت او غصبه
منه الميت وصدقه الذي في يديه المال بذلك وبانه لا يعلم الميت ترك
مغارا او ترك وارثا غائبا فان القاضي لا يدفع الى المدعى شيئا باقرار
الذي في يديه ويجعل في بيت المال بعد التلوم والانتظار كذا في الفصول
العادية اذا ادعى بعض الختمين من الورثة دينه على الميت واقام بيعة
تقبل ويتنقض القسمة ولم يكن القسمة ابراعا عن الدين بخلاف ما لو ادعى
عميان اعيان التركة حيث لا يقبل دعواه كذا في الصغيرى الباب
الثالث عشر في دعوى الوكالة والكفالة والحوالة رجل من وكلا باب

القاضي

القاضي ادعى قبل القاضي على رجل انه وكيل من جهة فلان بن فلان
الغائب باثبات حقوقه وديونه على الناس والغائب على هذا عشرة
دراهم قرض مره حتى يسلم الى فلان يحضر على المدعى عليه لكن وكيل اخر
من وكلا باب القاضي بحضرة المدعى عليه اجاب وقال ان موكل
يقول ليس على هذه العشرة وليس لي علم بهذه الوكالة فاقام الوكيل
الوكيل شاهدين على التوكيل وطلب الحكم من القاضي فقضى القاضي
بثبوت وكالة المدعى عليه سألت لم يجب اصلا وتوكيل الوكيل من
المدعى عليه ليس بثابت هل يصح هذا الحكم وهل يثبت التوكيل قيل
لا وبه كان يعني الاسام ظهير الدين وهي واقعة العامة فلتحفظ
كذا في المحيط رجل ادعى انه وكيل فلان باستيفاء الدين من رجل
واحضره مجلس الحكم فادعى المديون الا بر او الا ينفق قال الوكيل عزلي
الموكل ان كان التوكيل بالتماس الخصم لا تسمع هذه الدعوى لانه
لا يملك عزله وان كان التوكيل بغير التماس من جهة تسمع ولكن
انما يثبت اذا اقام البيعة على العزل اما بدون البيعة فلا ولو لم يقل
لهكذا او لكنه قال لست بوكيل وصدقه الخصم لا يصح واثر هذا انه
لو صالح مع الخصم ثم قال لست بوكيل واراد استرداد ما دفع وصدقه
الخصم لا يسمع كذا في الخلاصة وكله يقبض دينه او وديعته وصدقه
المودع او الغريم ومع ذلك برهن الوكيل على وكالة له ذلك وفادته
تظهر فيما اذا حكم بوكالته على هذا الحاضر بالبيعة ثم احضر خصما اخر
لا يحتاج الى اعادة البيعة على المحضر الثاني وكذا لو برهن بوكالته على
هذا الحق ثم غاب الوكيل وحضر الموكل او وكيل اخر له في طلب هذا الحق
لا يحتاج الى اعادة التماس وكذا لو برهن شاهدا فردا على الغريم وفردا
على غريم له اخر او وارث له اخر كذا في الوجيز المذكور في رجل حضر مجلس
القضاء وكل رجلا يقبض كل حق له يتجارا والخصومة وليس متهما احد
للموكل قبله حق فان القاضي يعرف الموكل باسمه ونسبه قبل وكالته
حتى اذا حضر الوكيل بعد غيبة الموكل رجلا يدعى الموكل عليه حقا يسمع
خصومته ولا يكلف اقامة البيعة على الوكالة وان كان القاضي لا يعرف
الموكل باسمه ونسبه لا يقبل وكالته فان قال الموكل انا اقيم البيعة على
ابن فلان بن فلان ليقضى بوكالتي هذه لهذا الرجل فالقاضي لا يسمع
البيعة كذا في الفتاوى والصغرى رجل قدم رجلا الى القاضي وقال
ان فلان بن فلان على هذا الف درهم وقد وكلني بالخصومة فيها وفي
كل حق له ويقبضه واقام البيعة على ذلك جملة قال ابو حنيفة رحمه
الله لا قبل البيعة على المال حتى يقيم البيعة على الوكالة وان اقام
البيعة على الوكالة والدين جملة يقضى بالوكالة ويعيد البيعة على
الدين وقال محمد رحمه الله اذا اقام البيعة على الكل يقضى بالكل ولا يحتاج

الى اعادة البيعة وهذا المستحسن ومحمد رحمه اخذ بالاستحسنان لما جرت عليه الناس
والفتوى على قوله وعلى هذا الخلاف الوصي اذا اقام البيعة على الدين والوصاية
جملة والوارث اذا اقام البيعة على النسب وموت المودع والدين كذا في
فتاوى قاضي خان رجل اقام البيعة على رجل ان فلان بن فلان وكل
وفلان بن فلان يقبض المال الذي له عليه فيجوز الغريم الدين
والوكالة او محمد الوكالة خاصة فاقام الوكيل البيعة على الوكالة والدين
جملة هل يقبض بوكالاتهما وبالدين عند محمد رحمه الله تقبل ويقبض
وعندهما لا واذا ثبت لم يكن له ان يقبض حتى يحضر الغائب ومثله لو
اقام هذا الوكيل البيعة ان صاحب المال وكله وفلان الغائب بمضمونة
مع فلان او يقبض الدين واجاز ما صنع كل واحد منهما فانه يقبض بوكالة
الحاضر دون الغائب والوصي لو اقام البيعة ان فلانا اوصى اليه والى
فلان الغائب عندهما يقبض بوصايته وبوصاية الغائب وعذابي
يوسف يقبض بوصايته وعده كذا في الخلاصة لو اقام الوكيل بيعة
على الوكالة تقبل ان يزكي الشهود اقام البيعة على الحق على الغريم شفع
ويقبض به اذا زكيت بيعة الوكالة ويثبت الوكالة سابقا عليه
ويصير وكيلاني حق جميع اهل البلد اذا كانت الوكالة عامة وكذا
الوصي والوارث اقام بيعة على الوصاية والوراثة وقبل ان تترك
اقام البيعة على الحق ثم زكيت صح وان لم تترك بيعة الوكالة والوصاية
بطلت بيعة الحق كذا في التاتارخانية ناقلا عن العتائبة ادعى على
اخر الكفالة بماله للاجارة معلقة بالفسخ وقال ان قد فسخت
الاجارة ولو سدد المال واقام على ذلك بيعة والاخر غائب قبلت بيعة
ويكون ذلك قضا على الاجرة وانتصب الكفيل خصما عنه واذا ادعى
الكفيل رجع على الاجران كانت الكفالة بامره وان كانت بغير امره
لا يرجع عليه فان حضر الاجر قبل ان ياخذ المدعي من الكفيل شيئا وان
الفسخ لم يلبثت الى انكاره وكان الفسخ ماضيا كذا في المحيط برهن
ان له على الغائب الفاء وهذا الكفيل عنه ان ادعى كفالة مبرمة بان قال
الكفيل تلذلت بكل ما لك على فلان ولى عليه الف وذکر شهوده مثل
ذلك ونصوا على قبولها قضي بها على الحاضر والغائب وله مطالبة ايها
شاول لا يحتاج الى اعادة البيعة بعد حضور الاصل وان فسر الكفالة
وقال كفلت بالف على الغائب ان قال كانت بامره وبرهن حكمها
عليها كما مر وان لم يذكر الامر وبرهن فعلى الكفيل خاصة فاذا حضر الغائب
لا بد من اعادة البيعة كذا في الوجيز للكردي ادعى على اخوانه كفل له
انه ان مات فلان جهلا لوديعتي وهي كذا فخصماها على وهي مات فلان
جهلا لوديعتي واقام البيعة عليه هل يسمع هذه الدعوى فقد قيل
يسمع وفي دعوى الكفالة لا بد وان يقول وانا اخرجت كفالتك مجلس

الكفالة

الكفالة وبه كان يفتي الشيخ الامام فلهي الدين وقد قيل لا يشترط ذلك ودعوى
الكفالة يتضمن ذكر الاجارة كدعوى البيع يتضمن ذكر الشرائك في المحيط
لو اقام على الحاضر بيعة ان له عليه وعلى فلان الغائب الف ذره وان
الحاضر كفل عن الغائب بامره يقبض عليهما بالالف ولو ادعى ان الغائب
كفيل عن الحاضر لا يقبض الا بنصيب الحاضر ولو اقام بيعة على ان كل
واحد كفيل عن صاحبه ثبتت على الحاضر الخمساية بالاصالة والخمساية
بالكفالة وثبتت على الغائب الخمساية بالاصالة لا غير والحاصل ان الكفالة
على الغائب لا يثبت والاصالة تثبت اذا ثبتت الكفالة على الحاضر عن
الغائب بامره واما بغير امره فلا كذا في التاتارخانية ناقلا عن العتائبة
باع منها متاعا بالف وكفل كل منهما عن الاخر بامره فلقى احدهما وبرهن
عليه يحكم بالالف عليه نصفها اصالة ونصفها كفالة وان لم يستوف
منه شيئا حتى تفي المشتري الاخر له المطالبة منه بلا اعادة البيعة كذا
في الوجيز للكردي رجل ادعى على اخوانه كفل له وهو وفلان الغائب
عن رجل بالف درهم وكل واحد منهما كفيل عن صاحبه واقام البيعة
فانه يقبض له على الحاضر بالف وياخذ به ايها شافان وجد الغائب
لا يحتاج الى اعادة البيعة كذا في الخلاصة برهن على انه كفيل له عن
فلان بالف وحكم به واذا الكفيل عن الكفالة ثم علم فساد الدعوى
والحكم واراد اعادة الدعوى على هذا الكفيل على وجه الصحة لا يبيع كذا في
الوجيز للكردي امرأة ادعت على رجل انه كفل لها بدينا من صداقتها
الذي لها على زوجها فلان معلقا بالفرقة وقد تحققت لان الزوج
لان الزوج جعل الامر بيدي متى غاب عن شهر او قد غاب شهرا
فطلقت نفسها في مجلس فاقامت البيعة على الغيبة والامر
والطلاق بمحضرة الكفيل تقبل وان كان الزوج غائبا ينتصب
الكفيل خصما عن الزوج كذا في الخلاصة اشترى عبد بالف درهم
وقبض العبد باذن الباي وطالب الباي الثمن فقال المشتري قد
كنت احلته على فلان وفلان غائب واقام على ذلك بيعة قبلت
ويتعدى ذلك الى الغائب وفي مثل هذا ينتصب الحاضر خصما
عن الغائب كذا في المحيط الماس الرابع عشر في دعوى النسب
وفيها خمسة عشر فصلا الفصل الاول في مراتب النسب واحكامها
وبيان انواع الدعوة لتبوت النسب مراتب ثلاثة اعدادها النكاح
الصحيح وما هو في معناه من النكاح الفاسد والحكم فيه انه
يثبت من غير دعوة ولا يفتى بمجرد النفي واما ما يفتى باللعان
في النكاح الصحيح دون الفاسد كذا في النظرية وكذا ان يفتى
بالم يقرب بنسبه صريحا او يظهر منه ما يكون اعترافا من قبول
تمنيية او شر امتناع الولادة او تطاول المدة مع العلم بالولادة او يقع

الاستغناء عن نفيه او يقع فيه حكم لا يقبل النقض والابطال متى وجد كما
اذا اجنب هذا الولد جنابة وقضى القاضي على عاقلة الاب بالارش
لا يستطيع نفي هذا الولد لانه وقع فيه حكم لا يقبل النقض والبطولات
والرجوع في معرفة تطاول المدة والعرف والعادة فاذا مضى من المدة
ما ينبغي فيها الولد عادة ولم ينف فليس له ان ينفيه بعد ذلك هذا
رواية عن ابي حنيفة رحمه الله وروى عنه رواية اخرى ان يقول
ذلك الى راي القاضي وعن ابي يوسف ومحمد رحمهما الله انهما قدرا المدة
الطويلة بالاربعة فبعد الاربعة لا يصح النفي هكذا في المحيط اذا نفي
الرجل ولدا مرات بعد مامات او كان حيا فانت قبل اللعان فهو ابنه
لا يستطيع ان ينفيه وكذلك لو قتل الولد كذا في المبسوط وروى عن
ابي يوسف رحمه الله رجل جات امراته بولد فنفاه ولم يلاعنها حتى
قدفها اجنب بالولد فحد يثبت النسب ولا تلاعن بينهما كذا في
المحيط المرتبة الثانية ام الولد والحكم فيها ان نسب ولدها يثبت
بدون الدعوة اذا كانت بحال يحمل للمول وطهرها اما اذا كانت بحال لا يحمل
للمول وطهرها لا يثبت نسب ولدها بدون الدعوة الا يرى انه لو
كانت المولى ثم جات بولد لا يثبت النسب من المول بدون الدعوة
وللمول ان ينفيه اذا لم تتطاول المدة مع العلم بالولادة ولم يقرب
مديحا ولم يقع الاستغناء عن نفيه ولم يقع فيه حكم لا يقبل النقض
والابطال كذا في المحيط امه لرجل ولدت فلم ينفع حق مامات الولد
فهو لازم له لا يستطيع ان ينفيه وتاويل هذه السلسلة في ام الولد
وكذلك ان جن جنابة فقضى القاضي به على عاقلة لا يستطيع
نفيه بعد ذلك وكذلك لو جن عليه فحكمه فيه بقصاص او ارش
كذا في المبسوط ولم يذكر في ام الولد ما اذا قبل التهنئة ولا شك انه
يكون اقرا فقد ذكر في الفتاوى انه لو هني المول بولدا لامة
فمسكت يكون اقرا باقبال التهنئة اذا زوج الرجل ام ولده
من رجل ومات عنها زوجها او طلقها وانقضت عدتها ثم جات
بولد لسنة اشهر منذ انقضت فهو ابن المول وله ان ينفيه مالم
ما لم يوجد منه احد الاسباب التي ذكرنا واذا حرم المول ام ولده
على نفسه او علف ان لا يقربها فجات بولد لزمه مالم ينفع ذكر
ابن سماعة في نواحه عن ابي يوسف ومحمد رحمهما الله ام ولد
قبلت ابن سيدها فاعنتها مولاهما فجات بولد لم يلزمه الا ان ينجي
به لاقل من ستة اشهر منذ حرمت على سيدها كذا في محيط السرخسي
لو كانت ام الولد المسلم مجوسية او مرتدة لم يلزمه ولدها الا ان
يدعيه او جات به لاقل من ستة اشهر بعد الردة كذا في المبسوط
لو حرمت بالمحيط او النفا من او الا حرام او الصوم فان نسب

ولدها

ولدها يثبت منه ولو تزوجها المول ثم جات بولد فالولد من الزوج
وان ادعاه المول لم يثبت نسب منه وكذلك لو كان النكاح فاسدا
ودخل بها هكذا في الحاوي ام الولد الجارية التي استولدها الرجل
ملك اليمين او استولدها ملك النكاح ثم اشترىها بعد ذلك او ملكها
بسبب اخر او استولدها بالشبهة ثم اشترىها بعد ذلك او ملكها بسبب
اخر واذا اسقطت امه الرجل سقطت استقبات خلقه او بعض خلقه
تصير ام ولد وان لم يستثن شي من خلقه لا تصير ام ولد له قال ابو
يوسف رحمه الله اذا اقر الرجل ان جاريته هذه قد اسقطت منه هذا
اقرانها ام ولد له كذا في المحيط ولو اقرت امه قد ولدت منه او اسقطت
منه سقطت استقبات الخلق ثم ولدت بعد ذلك لسنة اشهر وهو غايبه
او مريض فانه يثبت النسب منه مالم ينفع فان نفاه يمتنع بمجرد نفيه
عندنا كذا في المبسوط امه بين شريكين جات بولد فادعياه يثبت النسب
منها فولدت اخر لا يلزمها الا بالدعوة وان ادعاه احداهما يلزمه ويضمن
عندهما خمسة شريكة من الام والولد وعند ابي حنيفة لا كذا في
محيط السرخسي المرتبة الثالثة الامه والحكم فيها ان نسب
ولدها بعد الولادة لا يثبت بدون دعوة المول ويستوى في ذلك
ان يدعي المول نسب ولدها بعد الولادة او يدعي نسبه وهو في
بطونها بان قال هذا الحمل الذي في بطن امي هذه مني او قال هذا
الولد الذي في بطن هذه مني في الاصل رجل له امه حامل قاله
ان كان حملها غلاما فهو مني وان كانت جارية فهو من فلان او قال
فليس مني فولدت غلاما وجارية لاقل من ستة اشهر يثبت
نسبهما منه كذا في المحيط رجل عالج جارية فيما دون الفرج فانزل
فاخذت الجارية ماء في شئ فاستد غلته فرجها فغلقت عن ابي
حنيفة ان الولد ولده وتصير الجارية ام ولد له كذا في فتاوى
قاضي خان الامه اذا جات بولد فهني المول فسكت لا يكون قبول
كذا في الاخيرة ولو قبل المول التهنئة كان اعترافا كذا في المحيط
لو حضر المول امته ووطيها فجات بولد يستحب له ان يدعيه لان
الظاهر انه منه ولكن لا يثبت النسب مالم يدعي وهذا اذا لم يعلم
حقيقته انه منه فاذا علم انه منه يجب ان يدعي ولا ينكر ولا يمتنع
وان لم يحضرها فله ان ينكر كذا في محيط السرخسي روى ابراهيم
عن محمد بن رجل وطى جارية له ولم يمتنعها بيتا ولم يحضرها قال
قال ابو حنيفة رحمه الله له ان ينفي ولدها ويبيعها فاما في قول
فاحب ان يعتق ولدها او يمتنع منها فاذا مات اعتقها كذا في المحيط
امه ولدت فادعت ان مولاهما قد اقر به ومحمد المولى وشهد عليه
شاهد انه اقرب بذلك وشهد اخر انه ولد على فراشه لم يقبل شهادتها

كذا في الميسوط وان اتفق الشاهدان على اقرار الولي انها ولدت منه قبلت
شهادتهما وكذلك اذا شهدا على نفس الولادة على فراشه كذا في المحيط
ولو كان الولي ذميا والامة مسلمة فشهادة ذميا عليه بذلك جاز
فان كان الولي هو المدعى والامة واحدة لم يجز شهادته الذميين عليها
وتأويل هذه المسئلة انها تتحد المملوكية للمولى فانها اذا كانت تقرر
بذلك يتفرد الولي بدعوة نسب ولدها ولا عبرة لتكذيبها ولو كانا
مسلمين وشهد على الدعوة ابو المولى وحده لم يجز الشهادة وان
شهد بذلك ابنا المولى جازت الشهادة اذا كان المولى باحدا ذلك
كذا في الميسوط الدعوة ثلاثة انواع دعوة استيلاء ودعوة تحرير وهي
دعوة الملك ودعوة شبهة الملك اما دعوة الاستيلاء ان يدعى نسب
ولد اصل علوقه يعلم انه كان في ملكه وتصح في الملك وغير الملك وتنتقل
الى وقت العلوق وتوجب فسخ ما جرى من العقود اذا كان الولد
محل النسب وفسخ العقد فيه ويجعل معترفه باوطى الجارية مستقدا
الى وقت العلوق وامومية الولد تتبع لثبوت النسب في الولد واما
دعوة التحرير ان يدعى نسب ولد لم يكن علوقه في ملك وانها
تصح في الملك لا في غير الملك ولا تجعل معترفه باوطى ولا توجب
فسخ العقد فيه وفي كل موضع امكن اثبات الحق تصح والا فلا
حتى لو اشترى جارية حاملا ثم ادعى المشتري الولد كانت هذه دعوة
تحرير واما دعوة شبهة الملك ان يدعى ولد جارية ابنه كذا في
محيط السرخسي وشرط صحتهما ان يكون للاب تاويل ملك في
جارية ابنه من وقت العلوق الى وقت الدعوة ولا يثبته الخلف
ارضا من وقت العلوق الى وقت الدعوة وان يكون الجارية محل
النقل من ملك الى ملك كذا في المحيط ثم اذا اجتمعت الدعوات
فدعوة الاستيلاء اول من دعوة التحرير وان سميتا دعوة التحرير
في اول ودعوة التحرير اول من دعوة شبهة الملك ودعوة
صاحب النكاح اول من الكل فاسدا كان النكاح او صحى كذا في
محيط السرخسي الفصل الثاني في دعوة البايع والمشتري
باع امته فولدت عند المشتري فان جاءت بالولد لا قبل من ستة اشهر
من وقت البيع وادعى البايع الولد او شهد شاهدان على اقرار
البايع به يثبت نسبه منه فتصير الجارية ام ولد له ويقتض
البيع ويرد الثمن على المشتري هكذا في محيط السرخسي وان ادعاه
المشتري صحت دعوته ويثبت النسب منه وصارت الجارية ام
ولد له وكانت دعوة المشتري دعوة تحرير حتى لو كان المشتري ولا
على الولد كذا في المحيط ولو ادعاه معا فدعوة البايع اول وان ادعاه
على التعاقب السابق منهما اول ايها كان هكذا في محيط السرخسي

وان جاءت بالولد لستة اشهر فصاعدا ما بينهما وبين سنتين من وقت البيع
وقد علم ذلك فان ادعى البايع نسب الولد وحده لا يصح دعوته الا بتصديق
المشتري وان ادعاه المشتري وحده صحت دعوته ويجب ان يكون دعوته
دعوة استيلاء حتى كان الولد من الاصل ولا يكون للمشتري ولا كذا في المحيط
وان ادعياه معا او متعاقبا يصح دعوة المشتري دون البايع وان جاءت
بالولد لا اثر من سنتين لا يصح دعوة البايع الا بتصديق المشتري فان
صدقه المشتري يثبت منه النسب ولا يقتض البيع ولا تصير الجارية
ام ولد له ويبقى الولد ملكا للمشتري هكذا في محيط السرخسي وان ادعاه
المشتري وحده صحت دعوته وكانت دعوته دعوة استيلاء وكذا في
المحيط وان ادعياه معا او متعاقبا يصح دعوة المشتري وهذا كله
اذا علم مدة الولادة واما اذا لم يعلم مدة الولادة بعد البيع فان اختلفا
في المدة لا تصح دعوة البايع الا بتصديق المشتري وتصح دعوة المشتري
وان ادعياه معا لا تصح دعوة واحد منهما وان سبق المشتري صحت
دعوته وان سبق البايع لا يصح دعوة واحد منهما سوا كان البايع ذميا
او مكاتب والمشتري حرا او مسلمان ادعى البايع قبل الولادة يكون موقفا
فالبيع قبل حيا فينفذ ولو لم يكن اصل الحمل عند البايع بان كان اشترىها
حيا لم يباع لا يصح دعوته والقول للبايع ان الحمل عنده كذا في محيط السرخسي
لو قبلت امته في ملك رجل فباعها فولدت في يد المشتري با قبل من ستة
اشهر منذ باعها فادعى البايع الولد وقد اعترف المشتري الام فهو ابنة
ويحكم بحريتها ولا يصح في حق الام حتى لا تصير ام ولد ولو كان المشتري
اعترف الولد لا يصح دعوته لا في حق الولد ولا في حق الام ونها اذا اعترف
الام برده عليه حصته من الثمن عندها وعنده برده كل الثمن في المصح
وذكر في الميسود برده حصته من الثمن لا حصتها بالاتفاق هكذا في
الكافي ولو دبرها او استولدها ثم ادعى البايع الولد يجب عليه حصة
الولد من الثمن ولا يرد حصته الا بطلا فانه يرد له لا تصح دعوته هكذا
في محيط السرخسي ولو ماتت الام ثم ادعى البايع نسب الولد صح دعوته
ويرد البايع جميع الثمن في قول ابي حنيفة رحمه الله ولو كان المشتري
باع الام او دبرها او استولدها او اجرها او كانتا ابطلت جميع ذلك وردتها
على البايع كذا في الميسوط ولو ماتت الولد في يد المشتري او قبل واخذ
قيمتها فدعاه البايع فدعوته باطلة وكذلك لو كان المشتري اخبر
الولد عن ملكه فاعترف الذي صار له او دبره او مات عنده ولو باعه
المشتري او دبره او اجرها او كانتا بطلت ذلك ويثبت النسب
كذا في الحاموي ولو قطعت يد الولد فاخذ المشتري قيمته
ثم ادعاه البايع صح دعوته فكن الارش يبقى سائلا للمشتري فيرد
الجارية مع ولدها على البايع بجميع الثمن الا حصته اليد وكذلك لو كان

القطع في الام كذا في الميسوط ولو فقيت عينا فدفعة المشتري واخذ قيمته
صحت الدعوى ويرد الثمن ويرجع اليان على المشتري بالقيمة ولا ارش على الجاني
عند ابي حنيفة رحمه الله كذا في المحيط السرخسي اذا جعلت الامة عند
رجل فباعها وقبض الثمن فولدت عند المشتري لاقبل من ستة اشهر
فادعاه البايع وكذبه المشتري ثم قتل الولد بعد ذلك او قطعت يده عدا او
فعل فعل الجاني في ذلك ما عليه في الجنائية على الاحرار وان كانت الجنائية على
الام كان على الجاني ما في الجنائية على امهات الاولاد ولو جنى الولد كانت جنائيه
كجنائيه المروج جنائيه امه كجنائيه ام الولد وان لم يكن القاضي قفص وان كانت
الجنائيه سرها قبل الدعوى فهي على البايع دون المشتري وهو مختار ان كان عالما
بها كذا في الحاوي اذا اولدت الجارية البيعة في يد المشتري ولدا لاقبل من
سنة اشهر وكبر ابنها وولده ابن عند المشتري ثم مات الابن الاول ثم
ان البايع ادعى الولد الثاني لا تصح دعوى وولد الملاعة اذا كبر وولد
له ولد ثم مات الولد المفق وبقي ابنه فادعاه الملاعة عن صحت دعوى
هكذا في المحيط الامة المشتراة اذا جاءت بولد لاقبل من ستة اشهر من
وقت الشراء فشهد شاهدان ان البايع ادعى بنسب الولد حين ولدوا وان
البايع ان كان المشتري يدعي ذلك فالشهادة مقبولة وان كان المشتري
لا يدعي ذلك فان كان الولد انثى فكذلك الجواب تقبل الشهادة وان كان
الولد ذكرا فكذلك الجواب عند ابي يوسف رحمه الله تقبل هذه الشهادة
واما على قول ابي حنيفة رحمه الله كان ينبغي ان لا تقبل هذه الشهادة لاني
حق الاول لان الشهادة على عتق العبد عنده بدو الدعوى غير مقبولة ولا في
حق الجاني لان حق الجارية في هذا الباب تبع والى هذا مال بعض مشايخنا
وبعضهم قالوا لا بل هذه الشهادة مقبولة عند ابي حنيفة رحمه الله ايضا
لانها وان قامت على عتق العبد الا انها تضمنت حرمة الفرج حتى لو
كانت الام ميتة لا تقبل هذه عنده والى هذا مال شيخ الاسلام العزوف
بحواهر زاده وقال بعضهم لا بل هذه الشهادة مقبولة عند ابي حنيفة
وان كانت الام ميتة اذ ليس المقصود عتق الولد وانما المقصود ثبوت
النسب والعتق بنا عليه ويجوز ان يثبت النسب بالشهادة من
غير دعوى والى هذا مال شمس الائمة الحلواني هكذا في الذخيرة اذا قبلت
الامة عند رجل فباعها ثم ادعى الحبل قبل ان تلد وقال المشتري ليس
لها حبل واراها النساء فقلن هي حبل فاني لا اجيز دعوى في ذلك
حتى تضع الامة وكذا ان صدقة المشتري في الحبل ولكنه يقول
ليس منك فادع لا يصدق في الدعوى حتى تضع فان جاءت به لاقبل
من ستة اشهر فهو ابنه وان جاءت لا تقبل من ستة اشهر لم يصدق
عليه كذا في الحاوي فان ولدت لاقبل من ستة اشهر من وقت البيع
فقال المشتري اصل الحبل لم يكن في ملك انما اشتريتها وهو حامل

وقال البايع لا بل اصل الحبل كان في ملكي فالقول قول البايع فان اقام
جميعا البيينة فالبيينة بيينة البايع ولا شك في هذا على قول ابي يوسف
رحمه الله واختلف الشايخ على قول محمد رحمه الله منهم من قال قوله هذا
ومنهم من قال على قوله البيينة بيينة المشتري واصل هذا فيما اذا اختلفنا
في تاريخ الشراء وقد ولدت الجارية في يد المشتري بعد البيع بيوم وادعاه
البايع فقال المشتري لم تحبل عندك وانما اشتريتها قبل ان بعثتها
منى منذ شهر وقال البايع لا بل اشتريتها منذ ستة فالحق قول
البايع فان اقام جميعا البيينة فالبيينة بيينة البايع عند ابي يوسف وعند
محمد البيينة بيينة المشتري كذا في المحيط اذا باع امته فولدت عند المشتري
فقال البايع بعثتها منك منذ شهر والولد منى وقال المشتري بعثتها
منى لا تقبل من ستة اشهر والولد ليس منك فالحق قول المشتري بالاتفاق
فان اقام البيينة فالبيينة للمشتري ايضا عند ابي يوسف وعند
محمد البيينة للبايع كذا في الكافي رجل اشترى جارية فظهر بها حبل بعد
ايام فخاصم البايع فقال له البايع اسكها عندك فان ثبت فهو منى
وامر غلامه بان يرد الثمن الى المشتري ويقبض الجارية منه فاسقطت
الجارية سقطا مستعين الخلق بعد هذا القول لاقبل من اربعة اشهر
وهو مائة وعشرون يوما كان الولد منه وعليه رد وكانت الجارية
ام ولده فترد كذا في الواقعات المسامحة اذا اولدت الجارية
المبيعة بنتا لاقبل من ستة اشهر من وقت البيع ثم ولدت البنت
ابنا فاعتق المشتري ابن البنت ثم ادعى البايع بنسب البنت
فانه تصح دعوى واذا صحت دعوى في حق البنت صحت في حق
ابنها حتى يبطل عتق المشتري كذا في المحيط وكذا ان كانت الامة
ولدت ابنة كذا في الميسوط ولو ولدت بنتا عند البايع ثم البنت ابنا
ثم باع الابن فاعتقه المشتري ثم ادعى البايع البنت بطل البيع
والعتق ولو باع البنت واعتق المشتري ثم ادعى البايع البنت لا تقع
ويعتق ابن البنت الذي عنده وان لم يثبت النسب منه هكذا في محيط
السرخسي اذا جعلت الامة فولدت في يد مولايها ثم باعها فزوجهها
المشتري من عده فولدت له ولدا ثم ماتت العبد عنها فاستولدها
المشتري ثم ادعى البايع الولد الذي عنده يثبت نسبه منه ويرد اليه
ابن العبد بمحضته من الثمن ولو لم يستولد المشتري الامة كان جميعا
مرد ودين عليه ويعتبر في الانقسام قيمتها وقت البيع وقيمة الولد
الثاني وقت الانقسام ويعتق بموت البايع من جميع ماله فان ادعى
البايع ابن العبد انه ابنه عتق عليه ولم يثبت نسبه منه كذا في
الميسوط لو باعها وهو حبل فولدت عند المشتري بعد البيع بيوم
ثم ولدت اخر بعد ذلك بسنة من غير زوج فادعى البايع والمشتري معا

الولدين فيما لبنا البايع ولو بدأ المشتري فادعى الولد الثاني جعلته ابنه
وجعلتها ام ولده فان ادعى البايع بعد ذلك الولد الاول اثبت نسبه
منه بجمته من الثمن فان لم يدع واحد منهما شيئا حتى ادعى البايع الولد
الثاني خاصة لم يصدق وكذا ان مات الاول ثم ادعاها البايع كذا
في الحاوي قال محمد رحمه الله في الجامع رجل له هاربية فخلت فباعها
من رجل فولدت في يد المشتري ولدا فادعى الولد ابو البايع وكذبه
المشتري ومدد البايع او كذبه فدعوته باطلة ولا يثبت نسب الولد منه
وان صدقه المشتري وكذبه البايع صحت دعوته ولكن لا يبرأ المشتري
عن الثمن بتصديقه ابا البايع في دعوته ولا يضمن ابو البايع شيئا
من قيمة الهاربية للبايع وليس للمشتري على ابي البايع شيء من قيمة
الهاربية ولا من قيمة الولد ولو صدقاه جميعا صادت الهاربية ام ولده وثبت
نسب الولد منه ورجع المشتري بالثمن على البايع وضمن الاب قيمة الهاربية
للبايع كذا في المحيط اسوة ولدت ولدين في بطن واحد فباع الولد الاخرها
فادعى ابو البايع الولدين وكذبه البايع والمشتري صحت الدعوة
وثبت نسب الولدين وعقن ما في يد الابن بغير قيمة وما في يد
المشتري عبد بحاله كذا في محيط السرخسي فان كان باع الهاربية
مع احد الولدين ثم ان ابا للبايع ادعى نسب الولدين جميعا وكذبه
المشتري والبايع فعلى قول محمد رحمه الله دعوة الاب الولدين نسبا
ولا تصح دعوته في حق الولدين حرية فلا يحكم بحرية الولد المبيع بل يكون
عبد للمشتري والولد الباقي يكون حرا بالقيمة وان صدقه المشتري
وكذبه البايع فالجاربية تصير ام ولده بلا خلاف وعليه قيمتها للابن
ويثبت نسب الولدين منه بلا خلاف ويصير الولد المبيع حرا بغير
قيمة بلا خلاف واما الولد الباقي فهو حر بالقيمة وعلى الاب عند ابي يوسف
رحمه الله وعند محمد رحمه الله هو حر بغير قيمة ولو ان البايع صدق ولده
فيما ادعى وكذب المشتري ثبت نسب الولدين من ابي البايع في قول
ابي يوسف رحمه الله وعند محمد رحمه الله هو حر بغير قيمة ولو ان البايع
صدق والده فيما ادعى وكذب المشتري ثبت نسب الولدين من ابي البايع
في قول ابي يوسف رحمه الله وعلى قول محمد رحمه الله ينبغي ان لا يثبت
نسب الولدين والصحيح انه قول الكل ثم ان محمد رحمه الله ذكر في الكتاب
حكم الولد في هذا الفصل ولم يذكر حكم الام وكان القاضي الامام ابو هازم
والقاضي الامام ابو الهيثم يقولان على قياس قول ابي يوسف ومحمد رحمه
الله يضمن البايع قيمة الهاربية ام ولد للمدعي وهو الاب ويضمن الاب للبايع
وهو ابنه قيمتها ثلثة قال اكثر مشايخنا لا يضمن احد هاتين الاب والاب
لصاحبه شيئا بالاتفاق هكذا في المحيط اذا ولدت الامة البيعة ولدين
في بطن واحد لاقل من ستة اشهر فادعى البايع احدها صحت دعوته

380
وثبت نسبها منه ويبطل ما جرى فيه من العقود من عتق وبيع وكذلك
ان مات باحدهما لاقل من ستة اشهر وبالاخر لاكثر ولو ادعاها المشتري
اولا ثم البايع لم يصدق البايع وهما ابنا المشتري ولو جنى على احدهما
واخذ المشتري الارش ثم ادعاها البايع مع الارش والكتب للمشتري
ولو قتل احدهما واخذ المشتري قيمته كانت قيمة المقتول لورثته ولا يتحول
الى الدية ولو اعققت المشتري احدهما ثم قتل وترك ميراثا واخذ
المشتري دية وارثه بالولا ثم ادعاها البايع تصح ويأخذ الدية
والميراث من المشتري ويبطل الولد كذا في محيط السرخسي واذا ولدت
الامة عند رجل ولدين في بطن واحد فباع احدهما وادعى المشتري
الولد الذي اشتراه انه ابنه صحت دعوته ويثبت نسب الولدين منه
ولا يعتق الولد الاخر ولا تصير الهاربية ام ولده كذا في المحيط باع
احد التوامين وادعى بنسب الاخر يثبت نسبهما ولو كان اعتق مشتريه
بطل عتقه هذا اذا كان اصل العلق في ملكه وان لم يكن اصل العلق
في ملك البايع والمسيلة بحالها يثبت نسب الولدين من البايع
ايضا ويعتق الذي عند البايع على البايع ولا يبطل عتق المشتري
في الذي عنده ولا يبطل بيعه كذا في الحاوي رجل اشترى عبدا
توامين ولدا في ملك غيره فباع احدهما ثم ادعى نسبهما ثبت نسبهما
منه ولكن لا يتحقق البيع في الاخر وكذلك لو ادعاها المشتري
يثبت نسبهما منه والذي عند البايع يبيعه مملوكا له كما كان كذا
في المبسوط رجل له جاربية خلعت عنده فولدت ابنا ذكرا عنده فزوجه
امة فولدت له ابنا ثم باع المولود هذا الابن واعتقه المشتري ثم
ادعى البايع نسب المولود الاكبر يثبت نسبهما ويبطل العتق والبيع
ويضمن الثمن وان لم يكن البايع ادعى نسب المولود الاكبر لكن ادعى
نسب المولود الثاني لا يسمع دعواه كذا في التتارخانية ناقلا عن الخزانة
اذا اشترى الرجل امة وولدها واشترىها وهي حامل ثم باعها ثم
اشترىها من ذلك الرجل او من غيره وادعى ولدها فدعوته جائزة
اذا كان الولد في ملكه يوم يده عليه ولا يفسخ شيء من البيوع والعقود
التي جرت قبيح وفي امة ولو كان اصل الحمل عنده بطلت بذلك
البيوع والعقود كلها كذا في الحاوي اشترى عبدا واشترى ابوه
انها وهما توامان فادعى احدهما من في يده يثبت نسبهما منه وعق
الذي في يده الاخر بالقراءة كذا في محيط السرخسي ولو اشترى
جاربية على انه بالخيار فيها ثلاثا فولدت عنده في الثالث ولدا فادعا
المشتري صحت دعوته ولو كان الخيار للبايع فادعى المشتري الولد
فالبايع على خياره فان اجاز البيع يثبت النسب من المشتري كما لو
جدد الدعوة بعد الاجارة وان تغض البايع البيع بطلت دعوة

المشتري كذا في الميسوط اذا اخذ الرجل اسنين من رجل على اية بالخيار ياخذ
ايتما شيا بالعد درهم ويرد الاخرى فولدتا عبده واقرانه منه الا انه لم يبيع
التي وطبها او لا فاقضاه صحيح في ولد احدى بهما وهي التي تناوطها البيع
ويتعين باختيار المشتري فيومر بالبيان مادام حيا فان مات قبل
البيان فالبيان الى الورثة فان قالت الورثة انه ابانا وطى هذه
الجارية او لا فان ثبت نسب ولد هذه من الميت ويرث معهم وتغير
هي ام ولد للميت وتعتق بموته وعلى الورثة ثمن هذه للبائع ويودون
ذلك من تركته الميت ويردون الامة الاخرى على البائع مع عقربها
فتكون امة البائع ما لو حصل هذا البيان من الميت وان قال بعض الورثة
ان ابانا وطى هذه او لا وقال بعض الورثة لا بل وطى هذه الاخرى او لا
كانت التي قال لها بعض الورثة اولا هي التي وطبها الميت اولا متعينة
للاستيلاء وترد الاخرى وان اتفقت الورثة انهم لا يدرون التي وطبها
الميت او لا فانه لا يثبت نسب واحد من الولدين من الميت ولكن
يعتق نصف كل واحد من الولدين ونصف كل واحدة من الجاريتين
وسعت كل واحدة من الجاريتين وكل واحد من الولدين في نصف
القيمة وردت الورثة على البائع نصف ثمن كل واحدة من الجاريتين
ونصف العقرب من التركة فان لم يمت المشتري ادعى نسب الولدين
وادعى البائع نسب الولدين ايضا فهذا على وجهين الاول ان يكون
الدعوة من البائع بعد دعوة المشتري وفي هذا الوجه يصح دعوة
البائع في الولد الذي يرد عليه وفي امه كيف ما جازت اب الولدين لاقل من
ستة اشهر من وقت البيع او ستة اشهر وان ادعىها جميعا ان
جاءت بالولد ستة اشهر فدعوة البائع صحيحة فيما صار له ولا تصح
دعوته فيما صار للمشتري وان جاءت بالولد لاقل من ستة اشهر فدعوة
البائع اولى في الولدين كذا في المحيط باع ام ولده والمشتري يعلم انها ام
ولد للبائع فجات بولد فادعاه المشتري لا تصح ويكون ابن البائع وان
نفاه يثبت من المشتري استخسانا ويكون للبائع بمنزلة امة وكذا
لو لم يعلم المشتري بانها ام ولد البائع الا ان الولد يكون حرا اذا نفاه البائع
وادعاه المشتري كذا في محيط السرخسي الفصل الثالث في دعوة
الرجل ولد جارية ابنة ولدت امة رجل فادعى ابوه الولد ولم يكن اصل الحمل
عند ابنته وكذبها الابن لم يجز دعوته الا ان يصدق الولي فيصح دعواه
ولا يملك الجارية كما اذا ادعاه اجنبى ويعتق على الولي وكذا لو ادعى
ولده برة ابنته او ولده ام ولده المنفى من جهة الاب او ولد مكاتبته الذي
ولدت في الكسابة او قبلها لا تصح دعواه الا بتصديق الابن كذا في محيط
السرخسي اذا اشترى الابن امة حاملا وباعها قبل ان تلد ثم ولدت
وادعاه ابو البائع لم تصح دعوته هكذا في الميسوط جارية لرجل جات

في ملكه فباعها وهي حامل وقبضها المشتري ثم اشترى لها البائع
فوضعت حملها في يده لاقل من ستة اشهر فادعاه ابو البائع الاول
وكذبها ابنته في ذلك كانت دعوة الاب باطلة ولو صدقه الابن
كانت الجارية ام ولده بالقيمة وثبت نسب الولد ويكون حرا بغير
قيمة وتوان المشتري لم يبيعها من البائع ولكنه رد لها بعيب
بقضاء القاضي او بغير قضا القاضي او بخيار الشرط او بخيار الروية
او كان البيع فاسدا او قد قبضها المشتري فرد لها على البائع بحكم
فساد البيع ثم ان اب البائع ادعى الولد فهذا او الاول سواء كذا في
المحيط اذا كان لرجل امة قد وطبها ثم ولدت بعد ذلك فادعاه
ابوه جازت دعوته كذا في الحاوي اذا قال الاب ونعت على جارية
ابنته وانا اعلم انها على حرام تصح دعوته ويثبت نسب الولد كما
لو لم يعلم كذا في المحيط اذا ادعى ولد جارية ابنته وضمن قيمته
للابن ثم استحقها رجل فانه ياخذها وعقربها وقيمة ولدها من
الاب ثم يرجع الاب على الابن بما اخذ منه من قيمة الجارية كذا في
الذخيرة ولو كان الابن ادعى الولد ثم ادعى الاب او ادعياه معا
قال ابن اولى هكذا في الساج الوهاج ان ادعى ولد جارية ابنته
والابن حرام والاب عبد او مكاتب او كافرا لم يصح دعوته ولو
كان الاب مسلما والابن كافرا صححت دعوته وهو الصحيح ولو كانا
جميعا من اهل الذمة وملكها مختلفت جازت دعوة الاب فيه
كذا في الميسوط اذا حبلت جارية الرجل في ملكه وادعت ولدا فادعاه
الحمد والوالد هي حقيقة واعتبارا بان كان الوالد حرا مسلما فدعوة
الحمد باطلة فان كان الوالد نصرانيا والحمد مسلما او كان
الاب عبد او مكاتب والحمد مسلما والحمد حريص صححت دعوة الحمد ولو كان
الاب مرتدا والحمد مسلما فدعوة الحمد موقوفة عند
ابن حنيفة اذا سلم الاب بطلت دعوته وان مات او قتل على
درته صححت دعوته وان كانوا جميعا حرا او اسلمين ثم مات
الاب والجارية حامل فوضعت حملها لاقل من ستة اشهر منذ
مات الاب فادعاه الحمد لم يصح دعوته وكذلك لو كان الاب نصرانيا
والحمد مسلما ثم اسلم الاب والجارية حامل فوضعت
حملها لاقل من ستة اشهر كان دعوة الحمد باطلة وكذا لو كان الولد
مكاتب فادعى بدل الكسابة فعتق قبل دعوة الحمد او كان عبدا
فاعتق قبل دعوة الحمد كانت دعوة الحمد باطلة كذا في المحيط لو كان
الاب معتقها من حيث الدلق الى حيث الدعوة فدعوة الحمد مقبولة
فان افاق المعتوه ثم ادعى الحمد فدعوته باطلة كذا في الحاوي وان لم
يردع الحمد الولد عتق افاق الاب واما ادعاه الاب بعد افاق في الاستمنا

تصح دعوته هكذا في المحيط الفصل الرابع في دعوة ولد الجارية المشتركة
إذا كانت الأمة بين رجلين في ملكها وولدت فادعاهما بيمين
النسب وصارت الجارية أم ولد له ويملك نصيب الشريك بالقيمة مورا
كان أو معسرا ويضمن نصف العقر ولم يضمن من قيمة الولد شيئا إذا
في الحامى فإن قال المدعى لصاحبه إن هذه الجارية قد ولدت منك
ولدا أو أدامتته قبل أن تلد منى وصارت أم ولد لك وصدقه صاحبه
في ذلك وكذبته الجارية فإنها لا يصدقان على الجارية وهى ولدها حتى
لا يبطل ما ثبت لها من الحقوق من جهة المدعى ولا يبطل الضمان من
المدعى ولكن يضمن المقر نصف قيمتها أم ولد ومن شأينها من قال هذا
توطأها ما على قول أبي حنيفة رحمه الله لا يضمن المقر للمقر له شيئا وقيل
لأبلى هو توطأ جميعا والأول أشبه وأقرب إلى الصواب فإن التثبت
للشريك كنت اعتقتهما أنت قبل هذا وصدقه الشريك في ذلك فالأمة تحقق
والضمان على الواطئ في نصف قيمتها ولا في نصف عقرها جارية بين اثنين
قال أهدى هذه أم ولدى وأم ولدك أو قال أم ولدنا فإن صدقه صاحبه
في ذلك صارت الجارية أم ولدها ولا ضمان لواحد منهما على الآخر كالأود عياله
معا وإن كذبها صاحبه في ذلك فضمن المقر لشريكه نصف قيمتها مورا كان
أو معسرا وضمن أيضا نصف العقر لشريكه ثم يكون نصف الجارية أم ولد
للمقر ونصفها موقوف بمنزلة أم الولد فإت عاد الشريك إلى التصديق صارت
أم ولد بينهما ويرد ما أخذ من الضمان وإن لم يرد إلى المصدق فضمنها أم
أم ولد للمقر ونصفها موقوف بمنزلة أم الولد يخدم المقر يوما ويوقف يوما
فإن مات أحدهما ففي فصل التصديق عتقت أيها مات ولا سعة عليها
للحي في قول أبي حنيفة رحمه الله وعندهما عليها السعاية وفي فصل التوكيد
كذلك تعتق أيها شا ولا سعاية عليها للذكر وإن مات المذكر عتقت ولا سعاية
عليها للمقر عند أبي حنيفة رحمه الله خلافا لما في المحيط ولو كانت الجارية
بين ثلاثة أو أربعة أو خمسة فدعوه معا فهو بينهم جميعا كانت نسبة منهم
والجارية أم ولد لهم عند أبي حنيفة رحمه الله وقال أبو يوسف لا يثبت
من أكثر من اثنين وقال محمد لا يثبت من أكثر من ثلاثة كذا في البدائع
وإذا كانت الأنصبا مختلفة فالحكم في حق الولد أما الاستيلاء فيثبت
في حق كل واحد حصته كذا في الحامى دعوة الولد إذا اعتذر باعتبارها
دعوة الاستيلاء يعتد بدعوة التحرير قاله محمد في الزيادات جارية بين
رجلين ولدت لستة أشهر فصاعدا منذ ملكها ثم جات بولد آخر بعد ذلك
لستة أشهر فصاعدا منذ ولدت الولد الأول فقال أحد المولىين الأصغر
أبى والأكبر أبى شريك فإن صدقه شريكه يثبت نسب الولد الأصغر
من مدعى الأصغر ويصير الجارية أم ولد لمدعى الأصغر وضمن مدعى الأصغر

لشريكه نصف قيمة الجارية مورا كان أو معسرا وضمن نصف عقرها أيضا
ولا يضمن من قيمة الولد شيئا ويثبت نسب ولد الأكبر من مدعى الأكبر
ويصير مدعى الأكبر معقرا للأكبر وهو مشترك بينهما وعلى مدعى الأكبر
نصف قيمة الأكبر لشريكه إن كان مورا وإن كان معسرا على الأكبر في
نصف قيمته ولا يصير الجارية أم ولد له الأكبر ويضمن مدعى الأكبر نصف
العقر لمدعى الأصغر هذا إذا صدقه شريكه فإما إذا كذبها فالجواب في حق
مدعى الأصغر ما ذكرنا ولا يثبت نسب الأكبر من واحد منهما ولكن يعتق
الأكبر ويكون حكمه حكم عبد مشترك بين اثنين شهد أحدهما على صاحبه
بالتعتق وصاحبه منكر هذا الذي ذكرنا كله إذا قال أحد المولىين للأصغر أبى
والأكبر أبى شريك فإما إذا قال الأكبر أبى شريك والأصغر أبى فإن صدقه
شريكه في ذلك يثبت نسب الأكبر من الشريك المصدق وصارت الجارية
أم ولد له وضمن مدعى الأصغر نصف قيمتها ونصف عقرها مورا كان
أو معسرا ولا يضمن من قيمة الولد شيئا وفي الاستحسان يثبت نسب
الأصغر من مدعى الأصغر ويضمن مدعى الأصغر قيمة الأصغر لشريكه
وجميع عقرها وذكر في كتاب الدعوى أنه يضمن نصف العقر وإذا
كذب شريكه يثبت نسب الولد الأصغر من مدعى الأصغر وصارت
الجارية أم ولد له وضمن لشريكه نصف قيمتها ونصف عقرها
ولا يضمن من قيمة الولد شيئا ولا يثبت نسب الأكبر من الشريك هكذا
في المحيط وجلان اشترى جارية فولدت لستة أشهر فادعى أحدها
الولد والآخر الأم فالمدعى دعوة صاحب الولد والجارية أم ولد له والولد
هو ويضمن نصف العقر لشريكه ونصف قيمة الجارية ولو ولدت
بعد الشرا أقل من ستة أشهر والسبيلة بحالها صحت دعوة كل
واحد ومدعى الأم لا يضمن لشريكه ولا تنسحق له الأمة عند أبي حنيفة
رحمه الله وعندهما يضمن نصف قيمتها إن كان مورا ويسمى
فيه إن كان معسرا ولا يضمن نصف العقر ولا يضمن مدعى الأول
للثاني قيمة الولد ولا قيمة الجارية ولا عقرها فإن ولدت الجارية بنتا لستة
أشهر من وقت الشرا ثم البت ولد إذا دعى أحدهما الولد الأول والآخر
الثاني معا والجدة حية أو ميتة صحت دعوة كل واحد فصارت الجدّة
أم ولد الأول وعليه نصف قيمتها ونصف عقرها ولا يلزمه قيمة الولد
ويضمن مدعى الأصغر نصف عقرها وهو الأصغر ويضمن مدعى الأكبر
نصف قيمة الجدّة ونصف عقرها ولا يضمن شيئا من قيمة الأكبر فإن كانت
الجدّة قتلت قبل الدعوة فآخذ قيمتها بينهما نصفان ثم ادعى المولىين
من قيمة الجدّة شيئا ويضمن مدعى الأكبر للآخر عقر الجدّة بالأقرار
بالوطئ ولا يضمن من قيمة الأم شيئا عند أبي حنيفة رحمه الله وعندهما
نصف قيمة الأم إن كان مورا ومدعى الأصغر لا ضمان عليه والولد

الأكبر الذي ادعيه ولا تصير ام ولد الثاني ولو ولدت الجدة ولد الاقل من ستة
اشهر والنسالة بحالها بطلت دعوة الكبرى وصحت دعوة الصغرى وانما ام ولد
له ويضمن نصف قيمة الكبرى لشريكه ونصف عقرها ومدعى الكبرى يضمن
نصف قيمة الجدة لشريكه وصارت ام ولد ان كانت حية ولا تصير ان
كانت ميتة كذا في محيط السرخسي رجلان اشترى جارية فولدت في ملكها
ولد الاقل من ستة اشهر فادعى الولد احداهما صحت دعوته وكانت الجارية
ام ولده ويضمن لشريكه نصف قيمتها يوم ادعى الولد موسرا كان ام موسرا
ولا يضمن لشريكه شيئا من عقرها والجواب في الولد كالجواب في العبد اذا
كان بين اثنين اعتقه احدهما كذا في المحيط اذا كانت الجارية بين رجلين
فجات بولدين فادعى كل واحد احد الولدين فان جات في بطن واحد فادعى
احدهما الاكبر والاخر الاصغر وخرج الكلام منهما جميعا معا يثبت النسب
منهما جميعا فاما اذا سبق احدهما بالدعوة يثبت نسب الولدين منه
واعتقا وصارت الجارية ام ولده ويغرم نصف قيمة الجارية ونصف
العقر لصاحبه ولو ولد بين في بطنين مختلفين فادعى احدهما الاكبر
والاخر الاصغر وخرج الكلام منهما معا يثبت نسب الاكبر من مدعى
الاكبر وعتق وصارت الجارية ام ولده ويغرم نصف قيمة الجارية ومدعى
الاصغر مع نصف العقر ويثبت نسب الاصغر من مدعى الاصغر وفي
الاستحسان يغرم العقر لمدعى الاكبر هذا اذا خرج الكلام منهما معا ولو
ولد ادعى الاكبر او لا يثبت نسب الاكبر وعتق وصارت الجارية ام ولده ويغرم
للاخر نصف قيمة الجارية مع نصف العقر فبعد ذلك لو ادعى الاخر الاصغر
فقد ادعى ولدا ام ولد الغير فيحتاج الى تصديقه فلو صدقه يثبت النسب
ويكون كام الولد وان كذب لا يثبت النسب ولو ادعى احدهما ادعى الاصغر
او لا عتق الاصغر ويثبت نسب منه وصارت الجارية ام ولده ويغرم
نصف قيمة الجارية للاخر مع نصف العقر والاكبر رقيق بينهما واذا
ادعى الاخر الاكبر بعد ذلك صار كعبد بين اثنين اعتقه احدهما
عتق نصيبه ويثبت نسب منه والاخر بالافران شاعنق وان
شاعنق استسقى وان شاعنق المعتق ان كان موسرا وان كان
معسرا فله الخيار بين السراية والعتق عند ابي حنيفة وعنده
وعندهما ان كان موسرا فله الضمان وان كان معسرا اذله السعاية
لا غير هكذا في شرح الطحاوي رجل مات وترك ابنتين وجارية فظهر
بما قبل فاحدهما ادعى ان الحمل من ابيه وادعى الاخر ان الحمل منه
وكادت الدعوى بينهما معا فالحمل من الذي ادعاه لنفسه ويغرم الذي
ادعاه لنفسه نصف قيمتها ونصف عقرها لشريكه وكذا ان كان
الذي ادعاه لنفسه سبق بالدعوة فان كان الذي ادعى الحمل للاب
بدا بالاقرار لم يثبت من الاب بقوله ولكن يعتق عليه نصيبه من

الام وما هو في بطنها كذا في المبسوط لا يضمن المدعى لاقبه شيئا من الام ولا
من الولد كذا في المحيط ويجوز دعوة الاخر ويثبت نسب الولد منه ولا يضمن
من قيمة الام شيئا ويضمن نصف عقرها ان طلب ذلك اخوه كذا في
المبسوط امة بيت رجلين ملك احدهما نصيبه منذ شهر والاخر
منذ ستة اشهر فجات بولد فادعيه فهو لا قدمها ملكا ويضمن نصف
قيمتها ونصف العقر ولم يذكر في الكتاب ان يضمن ويضمن ان
يضمن للبايع الا صاحبه وعلى البايع ان يرد جميع الثمن الى صاحب
الثمن الا قال مشايخنا ينبغي ان يضمن جميع العقر لصاحبه لانه
ظهر انه اقربوطى ام ولد لصاحبه كذا في محيط السرخسي هذا اذا علم
الى ذلك الاول من الملك الاخر فاما اذا لم يعلم يثبت نسب الولد منها وتقرير
الجارية ام ولدها ولا عتق على واحد منهما لصاحبه ويضمنان نصف
العقر للبايع والى هذا مال شيخ الاسلام وبعض مشايخنا قالوا
لا عتق على واحد منهما اصلا والى هذا مال شمس الائمة السرخسي والاول
اشبه بالمولد اصحابنا هكذا في المحيط امة بين رجل وصغير ولدت
فادعى الرجل وابو الصغير يثبت من صاحب الرقبة كذا في محيط
السرخسي امة بين رجلين جات بولد فادعاه احدهما في مرض موته
صحت دعوته ويثبت نسب الولد منه وتقرير الجارية ام ولده وتعتق
من جميع المال اذا مات وهذا اذا كان الولد ظاهرا اما اذا لم يكن ظاهرا
تعتق من الثلث كذا في المحيط لو كانت الجارية بين رجل وابيه فولدت
فادعيه معا جعلته ابن الاب استحسانا وضمنته نصف قيمة الام
ونصف عقرها وضمنت الابن نصف العقر ايضا فيكون قسما منا
وكذلك الجد ابوالاب اذا كان الاب ميتا واما الاغ والعمر والاهنبي
فهم كلهم سواء كذا في الحاوي ولو كان بين الجد والحاذية جارية فادعيه
جميعا والاب قايض يثبت النسب منهما جميعا كذا في شرح الطحاوي
ابن سماعة عن محمد في رجل وطى جارية مشتركة بين ابنه وبين اخيه
فولدت قال عليه نصف قيمة الام للابن وعليه للآخر نصف قيمتها
ونصف عقرها كذا في المحيط روى عن ابي يوسف وعندهما في
جارية بين رجل وابنه وجده جات بولد ادعوا جميعا معا فالجد
اول وعليهما مهر تام للجد اذا صدقهما الجد انهما وطئها فان لم
يصدقهما فلا شيء عليهما ولا يجل هذه الجارية للجد وان كذبها في
في الوطى فليس هذا كالابن اذا ادعى انه وطى جارية اميه وكذبه
الاب فانها لا تقدم عليه كذا في الحاوي الامة اذا كانت بين مكاتب
وهو فولدت فادعى الى كانت نسب الولد حتى يثبت نسب الولد
منه ضمن نصف قيمة الجارية ونصف عقرها لشريكه واذا
كانت بين حرة وعبد تاجر وولدت ولدا فادعى العبد نسب هذا

الولد حتى ثبت نسب الولد منه لا يضمن العبد من قيمة الجارية لشريكه شيئا
كذا في المحيط ولو كانت بينه حر ومكاتب فالحر أولى كذا في الحاوي جارية
بين مسلم وذمي ولدت فادعيها فهو ابن المسلم عندنا فان كان الذي
قد اسلم ثمرجات الامه بولد فادعيها فهو ابنها بغير ثمنه سواء كان
العراق بالجارية قبل اسلام الذي او بعده واذا كانت الامه بين مسلمين فارتد
احدها ثمرجات بولد فادعيها فهو ابن المسلم منهما علقت قبل ارتداد الاخر او
بعده واذا صار المسلم اولى بالولد صارت الجارية ام ولد له وضمن المرتد مثل
قيمتها ويتقاصبان في العقر كذا في المحيط ولو كانت بين مسلم وذمي ثمر
ارتد المسلم ثمر دعيها فهو ابن المرتد وهي ام ولد له ويضمن نصف قيمتها
ونصف عقرها ويضمن الذي له نصف العقر وان سبق احد الشريكين
بالدعوة في هذه الفصول كلها فهو اولى كايضا من كان كذا في الحاوي امه
بين مسلم ومرتد فادعيها ثبت من المسلم كذا في محيط السرخسي ولو كانت
بين مجوسي وكتابي في الاستحسان يثبت الكتابي كذا في شرح الطحاوي
امه بين مسلم وذمي ومكاتب ومدبر وعبد فادعوا فالحر المسلم اولى وعلى
كل واحد العقر بمحضه الشراك كذا في محيط السرخسي اذا كانت الامه
بين مجوسي حر وبين مكاتب مسلم جات بولد فادعيها فهو ابن المجوسي
كذا في المحيط امه لذمي باع نصفها من مسلم ثمر ولدت لاقل من ستة
اشهر فادعيها فهو ابن الذي ويبطل البيع كذا في المبسوط اذا كانت
الامه بين رجلين فعلمت ثمر باع احدها نصيبه من صاحبه ثمر
وضعت لاقل من ستة اشهر فادعاه المشتري ثبت نسبه منه
وبطل البيع واسترد الثمن ويغرم حصه البايع من قيمتها وعقرها
وكذلك لو كانت البايع هو الذي ادعاه كذا في الحاوي ولو ادعيها فهو ابنها
هكذا في المحيط الفصل الخامس في دعوة الخارج وذمي اليد ودعوة
الخارجين صغير لا يتكلم في يد رجل يدعيه انه ابنه يثبت النسب منه
استحسانا اذا لم يعبر عن نفسه وان ادعاه اخرا انه ابنه ثبت نسبه
مدقه ذولي يد او كذبه استحسانا لا قياسا ولو ادعيها ذولي يد ورجلا
فذل اليد اولى ولو سبق احدها بالدعوة فهو للسابق كذا في محيط السرخسي
قال محمد رحمه الله في الاصل لو ان حرا مسلما في يديه غلام يدعي انه
ابنه جاسم حر او ذمي او عبيد واقام بيته انه ابنه ولا بيته لصاحب
اليد يقضي بنسبه من المدعي ذكر شيخ الاسلام يكون الولد حرا في ذلك
كله وذكر تميم الايمه الحلواني ويكون العبد حرا الا في العبد خاصه
وهو الاشبه كذا في المحيط الخارج وذولي يد واقام البيته على البنوة
فذل اليد اولى كذا في محيط السرخسي وان اقام كل واحد من الخارج
وذمي اليد البيته انه ابنه من امراته هذه وقضى بنسبه من ذي اليد
ومن امراته وان محمد بن علي بن ابي طالب لو وجد الاب وادعت الام

هكذا في المبسوط اذا كان الصبي في يد رجل اقام رجل البيته انه ابنه
ولد من امته هذه منذ اثنى عشر سنة اشهر واقام الذي في يديه بيته
انه ابنه من امته هذه منذ سنة والاصبي مشكل السن فالبيته بيته
الذي في يديه كذا في المحيط زوجان رفيعان في ايديهما صبي يقيمان
البيته انه ابنهما واقام حر ذمي او مسلم انه ابنه من امراته الحرة هذه
يقضى للحر كذا في محيط السرخسي لو كان الصبي في يد رجل فاقام
رجل البيته انه ابنه من امراته هذه وهما حران واقام ذولي اليد البيته انه ابنه
ولم ينسبه الى امه فانه يقضى به للمدعي وكذلك اذا كانت الام هي المدعية
كذا في المبسوط صبي في يد ذمي اقام مسلم بيته من المسلمين او اهل الذمة
انه ابنه ولا على فراشه واقام ذمي من اهل الذمة البيته على مثل هذا يقضى
للمسلم وان كان شهود الذي مسلمين يقضى له دون المسلم كذا في محيط
السرخسي قال محمد رحمه الله امه لها ابناء والامه مع احد ولديها في يد
رجل والولد جميعا للذي في يديه الامه سواء ولد في بطن واحد او في
بطنين مختلفين وآد ادعى كل واحد منهما الامه مع الولد الذي في يديه
لا غير ان ولدتها في بطن واحد فخذ الاول سواء ولدتها في بطنين
فان لم يعلم الاكبر من الاصغر قضى بالامه الذي في يديه ويقضى لكل واحد
منهما بالولد الذي في يديه واما اذا علم الاكبر من الاصغر والاكبر في يد الذي
الامه في يديه فانه يقضى له بالامه والولد الاكبر ولا يقضى له بالولد
الاصغر وان كان الاكبر في يد الذي ليست الامه في يديه فانه يقضى
لكل واحد منهما بالولد الذي في يديه واما الامه فقد ذكر في الكتاب انه
يقضى بها للخارج الذي الاكبر في يديه هكذا في المحيط غلام وامه في يد رجل
فاقام اخر البيته ان هذه الامه امته ولدت هذا الغلام على فراشه فبيته
ذمي اليد اولى وهذا اذا كان الغلام صغيرا او كبيرا او صدق الذي اليد فان
كان كبيرا يدعي انه ابن الاخر فاني اقضي بالغلام والامه للمدعي كذا في المبسوط
في باب الولد والتمهاده عليها قال محمد رحمه الله حرة لها ابن ولها في يد
رجل اقام رجل اخر بيته انه تزوجها وانما ولدت منه هذا الولد على فراشه
واقام ذولي اليد بيته على ذلك فانه يقضى بالولد الذي اليد سواء ادعى
الغلام انه ابن ذمي اليد او ابن الخارج ولو كان الذي لها في يديه من اهل الذمة
وشهوده مسلمون والذي يدعيه مسلم وشهوده مسلمون والمرأة من اهل
الذمة قضيت بالمرأة والولد الذي لها في يديه وان كانت المرأة مسلمة
في هذه الصورة يقضى بالمرأة والولد للمدعي سواء كان شهود ذي اليد
مسلمين او كافران اهل الذمة كذا في المحيط ولو اقام البيته انه تزوجها
في وقت واقام ذولي اليد البيته على وقت دونه فاني اقضي بها للمدعي كذا
في المبسوط ولو اقام ذولي اليد بيته انها امراته تزوجها ولدت هذا الولد

منه على فراشه واقام اخر بيته انها امته ولدت هذا الغلام في ملكه على فراشه
فانه يقضى بالولد للزوج وبذلك الامة للمدعى وكان الولد مع الامة مملوكين
له الا ان الولد يعتق باقرار المدعى وتصير الجارية ام ولد له باقراره
ايضا قال الا ان يشهد شهود المدعى انها غرته من نفسها بان زوجته
نفسها على انها حرة فحينئذ يكون الولد حرا بالقيمة كذا في المحيط لو ان
رجلا في يديه امته ولدا فاقام اخر البيته انها امته ابية ولدت هذا
الغلام على فراشه ابية وابوه ميت وشهد اخرون انها امته للذي في
يديه ولدت الولد في ملكه وعلى فراشه وانما ابنة قضيت بالولد لميت
الذي ليس في يديه وجعلت الامة حرة وولاه للميت ولا يقضى للذي
هو في يديه بشي من ذلك كذا في الحاوي لو كان الصبي في يد رجل فاقامت
امراة البيته انها ابنتها قضيت بالنسب منها وان كان ذواليد يديده
شتر يقضى له به ولو لم تقم المرأة الامراة واحدة وشهدت انها ولدت
فان كان ذواليد يدعى انه ابنه او عبده لم يقضى للمرأة بشي وان
كان الذي في يديه لا يدعى فاني اقضى به للمرأة بشهادة امراة واحدة
وهذا المستحسن كذا في المبسوط صبي في يدي امراة ادعت امراة
اخرى انه ابنها واقامت على ذلك امراة واقامت المرأة التي في يديها
امراة انه ابنها يقضى التي في يديها ولو شهد لكل واحد منهما رجلا
يقضى للخارجة كذا في المحيط صبي في يد رجل لا يدعيه فاقامت امراة
البيته انه ابنها ولدت واقام رجل بيته انه ابنه ولد على فراشه
ولم يسموا امه جعلته ابن الرجل والمرأة وكذلك لو كان في يد المرأة
ومن ضرورته القضا بالفراش بينهما كذا في المبسوط قال ابو حنيفة
رحم الله خارجا ان اقام كل واحد البيته انه ابنه ولد على فراشه من
امراة هذه جعل ابن الرجل والمرأتين وقال لا يجعل ابن الرجلين لا غير كذا
في محيط السرخسي قال محمد رحم الله صبي في يد رجل خارجا وان ادعى
كل واحد منهما انه ابنه واقاما على ذلك بيته قضى بنسبه منهما وان
وقعت احدى البيتين وقتا قبل الاخرى ينظر الى سن الصبي
فان كان موافقا لاحد الوقتين محال للوقت الاخر يقضى للذي
كان وقت موافقا لسن الصبي وان كان مخالفا لاهل الوقتين
يتعين مشكلا للوقت الاخر يقضى للمشكلا وان كان مشكلا للوقتين
نحو ان شهدا احد الفريقين انه ابن تسع سنين وهو يصلح ابن
تسع سنين وابن عشر سنين فعلى قول ابي يوسف ومحمد هما
الله يسبقهما اعتبار التاريخ ويقضى بينهما بالاتفاق الوايات
وذكر شمس الامة الحواشي في شرحه واما على قول ابي حنيفة رحمه
الله ذكر في عامة الوايات انه يقضى بينهما قال وهو الصحيح هذا
في المحيط لقيط ادعاء رجلان اقام احدهما البيته انه ابنه واقام

الاخر البيته انه بنته فاذا هو فثنى فان كان يقول من مبال الرجال
فهو مدعى الابن وان كان يقول من مبال الجارية فهو مدعى البنت
فان بال منهما فالحكم للاسبق فان بال منهما معا ولم يسبق احدهما
قال ابو حنيفة رحمه الله لا علم لي بذلك فيقضى بينهما وقال لا يقضى
باكثرهما بولا وان كان يخرج منهما على السوا فهو مشكلا بالاتفاق كذا
في شرح المنظومة لو ادعى عبد مسلم انه ابنه ولد على فراشه من هذه
الامة وادعى ذي انه ابنه ولد على فراشه من امراة هذه فقضى للمهر
الذي كذا في المبسوط صبي في يدي رجل يدعى بنسبه خارجا وادعى
مسلم والاخر مدعى واقام كل واحد منهما بيته من السليم انه ابنه يقضى
بالنسب من المسلم وترجع المسلم على الذي يحكم الاسلام كذا في المحيط
لو ادعى يهودي ونصراني ومجوسي واقام كل واحد منهم البيته قضيت
لليهودي والنصراني كذا في المبسوط صبي في يدي رجل ادعاه حرم مسلم
انه ابنه من هذه المرأة وادعاه عبد او مكاتب انه ابنه من هذه
المرأة فقضى للمهر ولو ادعاه عبد انه ابنه ولد على فراشه من هذه
الامة وادعاه مكاتب انه ابنه ولد من هذه المكاتبه قضى للمكاتب
كذا في المحيط الفصل السادس في دعوة الزوجين والولد في ايديهما
او في يد احدهما اذا كان الصبي في يد الرجل وامراة فادعى الرجل انه
ابنه من غيرها وادعت المرأة انه ابنها من غيره فهو بينهما جيبا
هذا اذا كان النكاح بينهما ظاهرا وان لم يكن النكاح ظاهرا بينهما
يقضى بالنكاح بينهما كذا في شرح الطحاوي ولو كان الولد في يد
الزوج فقال الزوج هذا ابني من امراة اخرى وقالت المرأة هذا
ابني منك فالقول قول الزوج ولو كان الولد في يد المرأة فقالت المرأة
هذا ابني من زوج اخر كان لي قبلك وقال الزوج هذا ابني منك
فالقول قول الزوج ايضا كذا في الذخيرة ولو ادعى الزوج اولا ابنة
ابنه من غيرها وهو في يديه يثبت النسب منه من غيرها فبعد
ذلك اذا ادعت المرأة لا يثبت النسب منها وان ادعت المرأة اولا
انه ابنها من غيره وهو في يديها فادعى الرجل انه ابنه من غيرها بعد
ذلك فان كان بينهما نكاح ظاهرا لا يقبل قولها فهو ابنها وان لم يكن
بينهما نكاح ظاهرا فالقول قولها ويثبت نسبه منه اذا صدقها
ذلك الرجل هذا اذا كان الغلام لا يعبر عن نفسه اما اذا كان يعبر
عن نفسه وليس هناك رق ظاهرا فالقول قول الغلام ايها صدقه
يثبت نسبه منه بتصديقه كذا في السراج الوهاج ادعت على زوجها
ان هذا اولد لي منك والولد في يديها وشهدت امراة على الولادة ولذا
الزوج قال محمد رحمه الله اذا الزمها كذا في الوجيز للمرددي امراة
لها زوج ادعت صبيها انه ابنها منه وانكر الزوج ذلك لم يبع دعوتها

حتى تشهد امرأة على الولادة وان كانت معتدة وادعت النسب على الزوج
احتاجت الى حجة تامة عندها بن حنييفة رحمه الله وان لم تكن معتدة
ولامتكومة يثبت النسب من غير حجة ولو صدق الزوج فهو ابنهما
وان لم تشهد امرأة على الولادة هكذا في شرع الجامع الصغير للمصدر
الشهميد حسام الدين لو كان الزوج يدعي الولد وكذبت امرأة وبرهن
امرأة على الولادة ثمر يصدق الزوج وانما يثبت بشهادة القابلة اذا
ادعت المرأة الولادة كذا في الوجيز المذكور في مسمى في يد رجل وامرأة
ادعت المرأة انه ابنها من الرجل وادعى الرجل انه ابنه من غيرها فهو
ابن الرجل دون المرأة فان جاءت المرأة بأمرأة تشهد لها على الولادة
كان ابنها منه وكانت زوجته بهذه الشهادة ولو كان الصبي في يد الرجل
دونها والمرأة امرأة والمسيلة بما لها فقامت المرأة امرأة تشهد لها على
الولادة فانه لا يكون ابنها منه ويكون ابن الرجل كذا في محيط السرخسي
اذا تضاد الرجل والمرأة الحرة على ولد في يد احدهما انه ابنها فهو ابنهما
والمرأة امرأة الرجل فان كانت المرأة لا يعرف انها حرة قالت انا ام ولدك
وهذا ابني منك وقال الرجل لا وانت امرأتني فبنو ابني ولكنهما اقرت
له بالرق وهو كذبهما في ذلك فلم يثبت الرق عليها وهو قد ادعى عليها
النكاح وهي قد كذبت فلا يكون بينهما نكاح وكذلك لو ادعت انها زوجة
وقال الرجل هي ام ولدي فهذا الاول سواء كذا في المبسوط ولو قال الرجل
للرأة هذا ابني منك من نكاح جابر وقال الرجل هذا ابني منك من نكاح
فاسد فهو ابنهما ويكون القول قول من يدعي الجواز كذا في المحيط فان كان
الزوج من فاسد يسأل ليحبر عن وجه الفساد ويفرق بينهما ويكون
تفريقا بالطلاق في حق المهر حتى يلزم منه المهر والتفقة وان كان
المدعي الفساد المرأة لا يفرق كذا في محيط السرخسي الفصل
السايع في دعوة نسب ولد امة الغير بحكم النكاح رجل في يده امة له
منها ولد فاقام البيينة ان هذه الامة لزيد هذا زوجها من قبل ولدت
منه هذا الابن واقام زيد البيينة ان الامة التي في يده زوجها من
ولدت له هذا الابن الا غير يقضي لكل واحد بالاب الذي في يده وتوقف
الامة في يد ذي اليد لا يطاها احدها وابها ماتت عمقت بموتة كذا
في محيط السرخسي جارية في يد رجل مع الولد فادعى رجل ان ذا اليد
زوجها منه وولدت وادعى ذواليد ان هذه الجارية في يد المدعي زوجها
منى والولد حتى يثبت نسبه منها وعنتق ويتوقف حكم الجارية لا يطاها
احدها فاذا ماتت احدها عمقت الجارية كذا في التاتارخانية ناقلان
الحرانة اذا كانت الامة في يد رجل وفي يده ولد لها وادعى رجل انه
تزوجها بغير اذن مولاهما فولدت له على فراشه هذا الولد الذي في
يد مولاهما بعد ما تزوجها بسنة اشهر واقام البيينة على ذلك واقام

المولى البيينة انه ابنه ولد على فراشه من امة هذه فاقضى بالولد
لزوج وان ثبت نسبه منه واعتقه باقرار المولى واجعل الامة بمنزلة ام الولد
اذا مات المولى عمقت كذا في الحاوي امة في يد رجل ولدت فادعى ولدها
وقال لرجل اخر هي استك زوجتنيها وصدقه الاخر ولا يعرف ان اصلها
كان للاخر فالولد حرة ثابت النسب من ذي اليد وامه ام ولد له لكن ضمن
قيمتها للمقر ولو عرف ان اصلها كان للمقر لم يثبت النسب منه وكانا
مملوكين له وان كان الاصل لا يعرف لهذا فاقبال هذا بعثها وقال الاخر
ان الولد ولد زوجتي ضمن ابو الولد قيمتها ولا يضمن العقر وكذا في
قال ابو الولد بعثني هذه الجارية وقال الاخر بل زوجتك فهذا الاول
سواء وان كان يعرف ان الاصل لهذا فانه ياخذ الام ودولها مملوكين
في جميع ذلك ما خلا خصلته واحدة وهي ان يقر بانه باعها منه فيمنع
لا سييل له عليها ولا يضمن ابو الولد القيمة في هذا الفصل ولكن عليه العقر
وكانت بمنزلة ام الولد موقوفة كذا في المبسوط قال محمد رحمه الله اذا
ادعى الرجل امة في يد رجل انه تزوجها وانها ولدت منه هذا الولد
وقال المولى بعثتها بالف درهم وهذا الولد منك قال هذا الولد ثابت
النسب من المستولد ويعتق الولد وتضمير الجارية ام ولد له وتكون
موقوفة لا تتحد واحد منهما ولا يجل للزوج غشيانها وكذا في لاجل المولى
غشيانها وعلى الزوج المهر قضاهما التمن وان كان المستولد ادعى الشرا
والمولى ادعى انه زوجها منه وباقي المسيلة بما لها فالولد ثابت النسب منه
والجارية مع الولد رقيقين للمولى ولا يجل للمستولد وطبها ويجل للمولى وطبها
كذا في المحيط الفصل الثامن في دعوة الولد من الزنا وما في حكمه اذا زن
رجل بامرأة فجات بولد فادعاه الزان لم يثبت نسبه منه وامه دعوة المرأة
فيثبت نسبه منها وكذا في لو ادعى رجل عبدا صبييا في يد رجل انه
ابنه من الزنا لم يثبت نسبه منه كذا في المولى او صدقه ولو ملك الولد
بوجه من الوجوه عنتق عليه فان ملك امه لم تضرم ولد كذا في البدائع
وكذا في اذا قال المدعي هذا ابني من فجور او قال فخرت بها فولدت هذا
الولد او قال هذا ابني من غير رشدة وكذا في ان كان هذا الولد لابن
المدعي او لخاله او لرجل ذي رحم محرم من المدعي لا يثبت نسبه من المدعي
اذا قال هو من زني ولا يعتق هذا الولد على هؤلاء وهذا بخلاف ما اذا كان
الولد لابن المدعي فانه يثبت نسب الولد منه وان قال من زني كذا في
المحيط ولو قال المدعي هو ابني وهو غير الاب ولم يقل من الزنا ثم ادعى
يثبت النسب ويعتق وكذا في لو قال هو ابني من نكاح فاسد او ادعى
شبهة او قال احلها لي المولى وكذا في لم يثبت النسب ما دام عبد الغير
فاذا ملكه المدعي يثبت النسب وعنتق عليه وان ملك الام تضمر ام ولد
له كذا في الحاوي رجل اقر انه زني بامرأة حرة وان هذا الولد ابنه من الزنا

ومدقته الزاة فان النسب لا يثبت من واحد منهما فان شهدته القابلة
بذلك يثبت نسب الولد من المرأة دون الرجل كذا في المبسوط واذا اقر
الرجل بالزنا بامرأة حرة او امته وان هذا الولد منها من الزنا او لدعت المرأة
نكاحا جازيا او فاسدا فانه لا يثبت النسب من الرجل وان ملكه ولكن
يعتق عليه اذا ملكه ولا هو عليه وعليه العقر وكذلك اذا قامت شاهدا
واحد لا يثبت النسب من الرجل وان كان الشاهد عدلا وعليه العقر
وعليه العدة في الفصلين كذا في الذخيرة ولو ادعى صبيا في يد امرأة
فقال هو ابني من الزنا وقالت المرأة هو من النكاح لم يثبت النسب
وان قال بعد ذلك من نكاح يثبت النسب وكذلك لو ادعى الرجل
النكاح وادعت المرأة انه من الزنا لم يثبت النسب فان عادت الى
التصديق يثبت نسبه منه كذا في الحاوي وان ادعى الرجل النكاح
وادعت هي انه من الزنا فلو كان الولد في يد الرجل يثبت النسب منه وان
كان في يد المرأة لم يثبت نسبه واذا ملكه يثبت النسب وان ملك
امه صارت ام ولد له ولا احد وعليه العقر وعليها العدة كذا في محيط
الرضي اذا اقام الرجل شاهدا او اذاع النكاح لا يثبت النسب من
الرجل اذا كان الولد في يد المرأة وكذلك اذا اقام شاهدين غيرهما
لم يزكيا او كانا محدودين في قذف او اعنيين فان لا اثبت النسب وادجب
المهر والعدة وهكذا في المحيط واذا كان للرجل امرأة ولدت على فراشه
ولدا فقال الزوج زنيته بها وولدت هذا الولد منه ومدقته المرأة
في ذلك فان نسب الولد يثبت منه كذا في الذخيرة اذا ولدت امرأة
الرجل على فراشه وقال الزوج زني بك ولدت وهذا الولد منه ومدقته
المرأة واقر فلان بذلك فان نسب الولد ثابت من الزوج كذا في المبسوط
الفصل التاسع في دعوة المولى ولد امته قال محمد رحمه الله اذا زوج
الرجل امته من عبده فجات بولد لستة اشهر فصاعدا فهو ابن الزوج
وان نفاه الزوج لم ينتف منه فان ادعاه المولى وقال هذا ابني لم يجز
دعوته ولم يثبت نسب الولد منه ولكن يعتق الولد باقراره وتصير
الجارية ام ولد له واذا قال في سبيلتنا هذا ولدي من هذه الجارية من
الزنا لا نصير الجارية ام ولد له هذا اذا جات بالولد لستة اشهر من وقت
النكاح ولو جات به لاقل من ستة اشهر من وقت النكاح لم يثبت نسبه
من الزوج فان ادعاه المولى يثبت نسبه منه ويجكم بفساد النكاح
هكذا في المحيط لو كان زوج امته من عبد غيره باذن مولاه او من
مرفجات بولد لستة اشهر فصاعدا فدعاه المولى ومدقته الزوج او
كذب به فهو ابن الزوج ولكن يعتق على المولى باقراره انه ابنه ولم يثبت
النسب ويكون امه بمنزلة ام ولد له كذا في المبسوط وهل يجكم بفساد
النكاح ان كذبه الزوج لا شك انه لا يجكم بفساد النكاح واما اذا صدقه

قال بعضهم يجكم بفساد النكاح ومنهم من قال لا يجكم بفساد النكاح الا اذا
كان الزوج اقرب الولد من المولى جلت منه قبل النكاح فحينئذ يجكم بفساد
النكاح واذا زوج الرجل امته من رجل ثم باعها فوجبات بولد لستة اشهر
فصاعدا من وقت النكاح ولا قل من ستة اشهر من وقت بيعها المولى
فادعاه المولى فانه لا يصدق في حق النسب ولا يعتق الولد ولا يقتض
البيع والولد اب الزوج على حاله وان ادعاه المشتري لا يصح دعوته
في حق النسب ولكن يعتق الولد وتصير الجارية ام ولد له كذا في المحيط
اذا تزوجت امته رجل بغير اذنه ثم ولدت لستة اشهر فدعاه الزوج
والمولى فهو ابن الزوج ويعتق بدعوى المولى وكذلك ام ولد الرجل تزوجت
بغير اذنه ودخل بها الزوج فجات بولد لستة اشهر فدعاه او نكحها
او ادعاه احداهما ونفاه الاخر فهو ابن الزوج على كل الاخوان كذا في
الحاوي اقام مولى الامت بيعة على ولده ولدت له من امته على فراشه
وادعى اخرا انه تزوجها بغير اذن مولاه فولدت على فراشه هذا الولد
الذي في يد المولى يقتض بالولد للزوج ويعتق الولد باقرار المولى للمحال
ويعتق امه اذا مات المولى كذا في محيط السرخسي قال محمد رحمه الله
رجل له امته لها ولاد قد ولدتهم في بطون مختلفة من غير زوج فقال المولى
في محنته احدها ولا ابني فداع المولى عيا يجبر على البيان فان مات قبل
البيان اجتمعوا على ان النسب لا يثبت حتى لا يرث واحد منهم من
الميت واجمعوا على ان ام الاولاد تعتق وكل من يعتق من الاولاد اختلفوا
فيه قال ابو حنيفة رحمه الله يعتق من كل واحد منهم ثلثه ويسمى
في ثلثي قيمته وقال محمد رحمه الله يعتق الاصغر كله ويعتق من الاوسط
نصفه وسعى في نصف قيمته ويعتق من الاكبر ثلثه ويسمى في
ثلثي قيمته وكذا يقول ابو يوسف في الكتاب وعلى ان الفقهاء اذا
حامد العياضي كان يروي عن ابي يوسف رحمه الله قال ما تيقنت
بعقده عتق كله كما قال محمد ومالك اتيقن بعقده فان قول فيه مثل
قول ابي حنيفة فعلى هذا يعتق الاصغر كله على قوله ويعتق من
الاوسط والاكبر من كل واحد ثلثه كذا في المحيط اذا ولدت امته ولدا
من غير زوج ولم يدعه المولى حتى لم يولد له ولد من امته للمولى ثم
مات الابن الاول ثم ادعى المولى احدهما فقال احدهما ابني
يعتق الميت وابنه فانه يعتق الاسفل كله على اختلاف الاصحاب
وتشعر امه في نصف قيمتها وكذلك الجدة تسمى في نصف قيمتها
كذا في المبسوط امته في يد رجل ولدت بنتا وولدت ابنتها بنتا فقال
المولى في محنته احدي هولا الثلاثة ولدي ومات قبل ان يبيعه
فانه تعتق السفلى كلها وكذلك الوسطي تعتق كلها واما العليا
تعتق نصفها وسعت في نصف قيمتها كذا في المحيط امته ولدت ابنا

من غير زوج ثم ولدت بنتين في بطن اخر من غير زوج ثم ولدت ابنا اخر
من غير زوج ثم نظر المولى الى الغلام الاكبر واحدى التواخين فقال في
صحته احد هذين ولدى ثمرات قبل البيان لم يثبت نسب واحد
منهما ويعتق نصف الاكبر ويسمى في نصف قيمته ويعتق من
كل جارية نصفها ويسمى في الباقي ويعتق الابن الاصغر كله ويعتق
امه وهذا قول ابي حنيفة رحمه الله اما على قولها فتعتقانه جميعا
ولو نظر الى الاكبر والاصغر فقال احد هما ابني عتق من الاكبر نصفه
ومن الاصغر نصفه وتعتق امهم ويعتق نصف الابنتين ونسبهما
في نصف قيمتهما عند ابي حنيفة رحمه الله وعندهما يعتق نصف
الاكبر ويسمى في نصفه ويعتق الاصغر كله ويعتق نصف البنتين
كذا في محيط السرخسي رجل مات وترك امه لها ثلاثة اولاد وقد
ولدتهم في بطون مختلفة فاقامت الامة شاهدين ان الميت اقرا
هذا الولد الاكبر ولده من هذه فهو امته والاوسط والاصغر
بمترلة امهم قالت قال الشهود نشهد انه اقرا بهذا الولد الاكبر انه ولده
قبل ان تلد هذين فيما ابناه ايضا وقال محمد اذا جاءت بولادة اقرار
المولى بالاكبر لستة اشهر فصاعدا الزمه الولد وان جاءت به لاقل من
سنة اشهر لم يلزمه كذا في محيط السرخسي في باب البعثة على
دعوى النسب اذا كان للرجل منكوبة حرة وامة جاءت كل
واحدة منهما بغلام ثمرات منكوبة والامة فقال الرجل احدهما
ابني ولا اعرف من هو فانه لا يثبت نسب واحد منهما منه لكن
يعتق من كل واحد منهما نصفه كذا في المحيط وكذا في رجل له
عبدان فقال احدهما ابني او قال هذا لم يثبت نسب واحد
منهما ولكن يعتق احدهما بغير عينة فيشيع العتق فيهما
عند قوت البيان السابق بالموت كذا في المبسوط امة ولدت
اولادا في بطون مختلفة فتشهد ثلاثة نفر على اقرار المولى
شهادتهم انها حرة ولدت الاكبر اقرا المولى انه ابنه وشهد
الثاني انها حرة ولدت الثاني اقرا المولى انه ابنه وشهد الثالث
انه اقرا بالثاني والمولى يجمع جميع ذلك قال محمد رحمه الله الولد الاكبر
عنده سباع الثاني حكمه حكم ام الولد وان لم يثبت نسبه ويثبت
نسب الولد الثالث الا ان ينفيه هكذا في فتاوى قاضي خان
الفصل العاشر في دعوى الرجل بعد الاقرار انه لفلان اذا كانت
الامة في يد رجل ولدت غلاما فاقر مولى الامة ان هذا الغلام
من زوج جرائعها اياه ثم ادعاه بعد ذلك لنفسه ان
صدقه المقر له في ذلك لا يصح دعوى المولى لنفسه بعد ذلك ولكن
يعتق الغلام عليه باقراره وكذا اذا لم يصدق المقر له في ذلك ولم

يلزم

يكذب به بل سكت لا يصح دعوى امه الا اذا كان المقر له غالبا او يحتاج لم يحل
تصديقه ولا تكذيبه لا يصح دعوى المولى واما اذا كذب المقر في اقراره ثم ادعى
المولى لنفسه قال ابو حنيفة رحمه الله لا يصح دعوى كذا في الذخيرة ولو لم
يقر المولى بشي من ذلك لكن اجنبى قال هذا الولد ابن المولى فانكره المولى ثم اشتراه
الاجنبى او ورثه فادعى انه ابنه عتق ولم يثبت نسبه منه في قول ابي حنيفة
رحمه الله كذا في المبسوط اذا ادعت امرأة على رجل انه تزوجها وان هذا
الصبي الذي في يديها ابنها منه والزوج يحد ذلك وشهد رجلان على الزوج
بما ادعت المرأة ورد القاضي بشهادتهما بسبب من الاسباب شران احد
الشاهدين ادعى ذلك الصبي لنفسه لا تصح دعوى عند ابي حنيفة
رحمه الله هكذا في الذخيرة ولو شهدت امرأة على صبي انه ابن هذه المرأة
ولم تقبل شهادتهما بالنسب شرادعت الشاهدة ان الصبي ابنها
واقامت على ذلك شاهدين لم يقبل ذلك منها ولو كبر الصبي
وادعى انه ابنها واقام على ذلك شاهدين قضى القاضي بنسبه منها
منها كذا في المبسوط اذا ادعى رجل نسب صبي في يد امرأة والمرأة تقار
واقام الرجل شاهدين ولم يقض القاضي بشهادتهما ثم احده
الشاهدين ادعى ان هذا الصبي ابنه وان هذه المرأة امراته واقام
على ذلك شاهدين فالقاضي لا يقبل شهادتهما وان ادعت المرأة
انه ابنها من هذا الرجل وانه زوجها واقامت على ذلك شاهدين سمعت
بينهما كذا في المحيط لو ادعى الرجلان محبيا في يد امرأة كل واحد منهما يقول هو
ابني منها بنكاح وهي تنكر شرادعت المرأة على اخرانه تزوجها وهذا الصبي
لها منه وشهد لها بذلك الرجلان المدعيان للصبي شرادعت شهادتهما
وكذلك صبي في يد امرأة شهد رجل انه ابن فلان ورد القاضي بشهادة
شهر شهيد هو واخرانه ابن رجل اخر لم تقبل هذه الشهادة كذا في
المبسوط اذا اقرا انه ولد مكاتبة من زوج ثم ادعاه لم يصدق
ولكنه يعتق وكذلك ولد المدبرة وام الولد كذا في الحاوي اذا كان
لرجل جارية حامل فاقران حملها من زوج قد مات شرادعى انه منه
فولدت لاقل من ستة اشهر فانه يعتق ولا يثبت نسبه منه ولو
سكت المولى بعد اقراره الاول ستة اشهر قال في حامل متى فولدت ولدا
لاقل من ستة اشهر من وقت الاقرار الاخر فهو ابن المولى ثابت
النسب منه كذا في المحيط ولو اقرا انه زوج امه رجلا غيبا وهو
حي لم يثبت شرادعت بولده بعد قوله لستة اشهر فادعاه المولى لم
يصدق كذا في المبسوط اذا كانت الجارية بين رجلين جاءت بولد
فقال احدهما انه ابن صاحبي وقال الاخر انه ابن صاحبي شر
ادعى احدهما انه ابنه ان ادعى الثاني لا يصح دعوى بلا خلاف
ولو ادعاه الاول فعلى قول ابي حنيفة رحمه الله لا تصح دعوى

خلافا لها وعق الزاد بتصاد قهرا على هريته ويكون الجارية ام ولد موقوفة
ايها مات عمقت كذا في الزخيرة الفصل الحادي عشر في تحصيل النسب
على الغير وما يناسب ذلك اذا اراد رجل ان يثبت نسبه من ابيه
وابوه ميت فان القاضي لا يسمع من شهوده الا على خصم وهو
دارت الميت او غريم للميت عليه حق او رجل له على الميت حق او موصى
له فاذا حضر رجلا وادعى عليه فقال لابي والمودعي عليه لذلك الحق
مقر به او جاهد له فله ان يثبت نسبه وبسمع القاضي من شهوده
محصنة ذلك الرجل هكذا في شرح ادب القاضي للمصنف رجل ادعى
على اخوانه اخوه لابي وامه ان ادعى بسببها الميراث او النفقة يسمع
الدعوى ويقضى بانه اخوه وكان ذلك قضا على جميع الاخوة والورثة
وان لم يدع بسببها مالا لا يمكن اثبات الاخوة ولو ادعى عليه انه
اخوه لا يسمع وكذا لو ادعى انه ابن ابنة والابن غائب او ميت وكذا لو
ادعى انه جده ابوابيه والاب غائب او ميت فان ادعى بسببها مالا من
النفقة وغيره فحينئذ ينتقص خصما عن الغائب كذا في غرانة المفتين
ادعى على رجل انه عمه او ادعى على امرأة انها اخته او عمة ولم يدع ميراثا ولا حقا
لم تسمع كذا في السراجية لو ادعى على رجل انه ابوه او ادعى على رجل انه ابنه او
ادعى على امرأة انها زوجته او ادعت امرأة على رجل انه زوجها او ادعى
العبد على عربه انه اعتقه وهو نوله او ادعى العبد ان هذا كان عبدا
له وانه اعتقه او ادعى ولا المولات والذي ادعى قبله ينكر فاقام
الدعوى البيينة تقبل سوا ادعى بسبب هذه الاشياء مالا او لم يدع كذا في
الخلاصة لو ادعت امرأة ان هذا الرجل ابنها او كان هو المدعى انها
فاقام المدعى منهما البيينة على دعواه فان القاضي يقبل ذلك منه
ويثبت نسبه منه هكذا ذكر صاحب الكتاب هذا وهكذا ذكر محمد في
الجامع وما ذكر محمد في الجامع استحسان هكذا في شرح ادب القاضي للمصنف
ولو ان صبيا في يد رجل لا يعرف عن نفسه وزعم الرجل الذي في يديه انه
التقطه واقامت المرأة الحرة الاصل بيينة انه اخوها لابيها وامها
جعلته اخاها وقضيت بيينتهما ودفعته اليها وكذلك لو كان الذي في
يديه يدعى انه عبده وباقي السبيلة بحالها قضيت بانه اخوها وقضيت
بعتقه اذا ادعت على الرجل انه ابن ابنتها فمذا او ما لو ادعت الاخوة سوا
فان ادعت مع ذلك حقا مستحقا قبلت البيينة وما لا فلا رجل مات
وترك مالا ثلاثة اعقوه وترك دارا فاقام مواليه البيينة انهم اعتقوه
لا وارث له غيرهم وقضى القاضي بالدار بينهم اثلاثا ثمرات واحد
من الموال فاقام رجل البيينة انه اخوه لابي وامه لا وارث له غيره
يعني اخا للميت الثاني وقضى القاضي له بنصيبه ودفعه اليه غير
مقسوم فباع الاخ ذلك من رجل ويسلم الى المشتري ثمن المشتري

ادع ما اشترى من رجل وغاب المشتري فجار رجل واقام بيينة محضرة اخي
الميت الاخوانه ابن الميت الاخر وارثه لا وارث له غيره وصدقه في ذلك
الشريكان في الدار فاقضى بقضى بنصيب الابن وهل يقضى للابن
بالتلث الذي قضى به للاخ من تركته الميت الاخوان كان القاضي الذي
وقع عنده دعوى الابن هو القاضي الذي قضى للاخ بسبب الميت قضى
للابن بذلك وان كان القاضي الذي وقع عنده خصومة الابن غير
القاضي الذي قضى للاخ بنصيب الميت لا يقضى للابن وتاويل هذه
المسئلة ان القاضي الثاني عرف كون الودع مودعا بالمعينة بان كان
ابدا مع المشتري منه بمعينة القاضي الثاني او بيينة اقامها الودع
اما اذا لم يعرف القاضي الثاني كونه مودعا فاقضى القاضي للابن
بنصيب الاخ لا يدخل الابن في نصيب الشريكين المصدقين
فان حضر المشتري بعد ذلك اخذ القاضي الثاني نصيب الميت
من المشتري ودفعه الى الابن هكذا ذكر محمد رحمه الله في الكتاب
قالوا تاويل هذا اذا اعد الابن البيينة على المشتري او يقر المشتري
انه اشترى هذا من اخي الميت وان الاخ كان ورثه من الميت اما
بدون ذلك لا يقضى له القاضي بنصيب الميت هكذا في المحيط
في المنتقى رجل زعم ادعى على رجل انه ابوه ليقرض له النفقة
على ذلك الرجل فاقام الزم البيينة على ذلك واقام المدعى عليه بيينة
على رجل اخر انه ابو الزم وذلك الرجل ينكر والزمن ايضا ينكر
فالبيينة بيينة الزمن ويثبت نسبه من الذي اقام عليه البيينة
بالنسب ويفرض عليه النفقة ولا يلتفت الى بيينة الاخر كذا
في الزخيرة وفي بعض الفتاوى مجهول النسب اذا ادعى على رجل
ان ابنك وصدقه المدعى عليه يثبت النسب منه وان كذبه في
دعواه فان اقام بيينة انه ابنه يثبت النسب منه والا فلا فان
اقام المدعى عليه بيينة ان هذا المدعى ابن فلان اخريطل بيينة الابن
ويكن لا يقضى بنسبه من فلان اخريفلان في بعض الفتاوى يخالف
ما ذكر في المنتقى هكذا في المحيط رجل اقام بيينة ان هذا ابني من
فلانة البيينة ولا في ميراثها حق واقام الابن البيينة انه ابن رجل اخر
من امراته والاخر ينكر يحكم بيينة مدعى الميراث ويثبت نسب الولد منه هكذا
في محيط السرخسي لو ان رجلا سمع رجلا يدعى على غلام موصرا انه ابنه ليثبت
نسبه منه ويفرض له النفقة عليه واقام على ذلك بيينة والغلام يحيد
ذلك واقام الغلام بيينة انه ابن فلان يسمى رجلا اخر وفلان يحيد فالبيينة
بيينة الاب وقضى له على الغلام بالنفقة ويطل بيينة الغلام على الاخر كذا
في الزخيرة غلامان تزادان مات احداهما عن مال والاخر من محتاج
فجار رجل وادعى انه ابوهما لياخذ الميراث وادعى الزمن على اخوانه ابوهما

وطلب منه نفقته وبرهنا معا حكم بنسب الغلامين من الابوين بلا ترجيح كذا
 في الوجيز المذكور ولو اقامت على رجل انه عمها تزيد النفقة واقام الم
 على اخرا هذا اخوها برى العمر من النفقة ويغرض على الاخ ان شا كذا
 في التاتارخانية ناقلا عن العتائبة غلام / حنبل / اقام البيعة على رجل
 وامرته انه ابنهما واقام رجل اخرا امراته البيعة ان الغلام ابنها فبيعة
 الغلام اول ويثبت نسبه من الذين ادعاهم وكذلك لو كان الغلام نصرانيا
 واقام بيعة مسلمة على نصراني ونصرانية انه ابنهما واقام مسلم مسلمة
 بيعة على ذلك فبيعة الغلام اول ويترجح من بيعة مدعي الاسلام ولو كانت
 بيعة الغلام نصرانيا فبيعة المسلم اول ويخير الغلام على الاسلام كذا في
 محيط السرخسي هذا اذا كان الابوان مسلمين في الاصل او كانا كافرين
 في الاصل الا انهما اسلما والغلام مغير لكن لا يقبل ان ابى الاسلام هكذا
 في المحيط اذا ادعى الغلام انه ابن فلان ولد على فراشه من امته فلانة
 وذلك الرجل يقول هو عبيدي من امي زوجها عبيدي فلانا والعبيدي
 يدعي ذلك فهو ابن العبد ولو ادعى الولد انه ابن العبد واقام البيعة وادعى
 الولد انه ابنه جعلته ابن العبد واعنته كذا في الحاوي ولو اقام العبد
 البيعة انه ابنه من هذه الامة وهي زوجته واقام الولد البيعة انه ابنه
 منها فالبيعة بيعة العبد الا انه يعتق باقرار الولد وتفسير الجارية بمنزلة
 ام الولد كذا في المبسوط واذا كان العبد ميتا وكان حيا الا انه لا يدعي
 نسب الغلام ولا يدعي النكاح ومولى الامة ايضا ميت وانما يدعي ورثة
 الميت ويقبضون البيعة على ذلك يقضى بنسب الغلام من مولى الغلام
 ويرث مع ساير ورثته هكذا في المحيط ولو ان رجلا مات وترك مالا فاقام
 الغلام البيعة انه ابن الميت من امته فلانة ولدته في ملكه واقرب ذلك واقام
 رجل البيعة ان الغلام عبده وامه امته زوجها من عبده فلانا ولدت
 هذا الغلام على فراشه والعبيدي يدعي قضيت للعبد بالنسب وقضيت
 بالام ان كانت حية للمدعي كذا في المبسوط وان كان العبد ميتا وكان
 حيا الا انه انكر النكاح فان نسب الغلام يثبت من الميت الذي اقام
 الغلام البيعة انه ابنه ويرث منه ويقضى بالامة للميت وتفسير ام
 ولده ويحكم بعقبتها بموته كذا في المحيط الفصل الثاني عشر في
 نسب ولد المطلقة والعتدة عن الوفاة واذا اطلق الرجل امراته
 وكان الطلاق رجعيا فجات بولدين لاقل من سنتين بيوم ولم تقر
 بالقضا العدة فنفي احدهما عين ولدت ثم ولدت الثاني فها ابناه
 ولا حد عليه ولا لعان وان جات به لاكثر من سنتين فنفيها مجزى
 اللعان بينهما ويقطع نسب الولدين عنه وان كان نفى الاول منها
 ثم اقرب الثاني فها ابناه وعليه الحد وان جات باحد الولدين لاقل من
 سنتين وبالاخر لاكثر من سنتين فعلى قول ابي حنيفة رحمه الله

وابي يوسف رحمه الله هذا الفصل الاول سوا واذا كان الطلاق باينا
 او ثلاثا فان جات بهما لاقل من سنتين فعليه الحد بالنفي وهما ابناه
 وان جات بهما لاكثر من سنتين لم يثبت نسبهما منه وان نفاها فلا حد
 عليه ولا لعان وان جات باحد هما لاقل من سنتين بيوم وبالاخر لاكثر
 من سنتين بيوم فعند ابي حنيفة وابي يوسف رحمه الله هذا الفصل
 سوا هكذا في المبسوط اذا اطلق الرجل امراته واحدة باينة وقد دخل بها
 ثم تزوجها ثانيا فجات بولد لاقل من ستة اشهر من وقت النكاح
 الثاني فنفاه فانه يلاعن بينهما ويفرق بينهما والولد ثابت
 النسب من الاب وان جات به لستة اشهر فصاعدا فانه يلاعن
 ويقطع نسب الولد كذا في المحيط معتدة تزوجت بافرد دخل بها
 وفارق بينهما فجات بولد يتصور ان يكون بينهما فهو من الاول قيل
 هذا قول ابي حنيفة رحمه الله واما على قولها يثبت النسب من الثاني
 وان لم يتصور من الاول فهو من الثاني وان لم يتصور منها لا يحمل
 منها بان جات بولد لاكثر من سنتين منذ طلقها الاول ولاقل من
 ستة اشهر منذ دخل بها الثاني وحكم ام الولد اذا جات بولد
 لستين او اكثر لحكم المرة والكبيرة المعتدة عن وفاة يثبت نسب
 ولدها الى سنتين والصغيرة المعتدة عن الوفاة ان جات بولد
 بعد انقضاء عدة الوفاة لاقل من ستة اشهر يثبت النسب
 كذا في محيط السرخسي رجل تزوج امه فطلقها ثم اشترىها
 فجات بولد لاقل من ستة اشهر من وقت الشراء يلزمه وان جات
 لستة اشهر من وقت الشراء يلزمه هذا اذا كان الطلاق واحدا
 فان كان طلقها ثنتين يثبت النسب الى سنتين من وقت الطلاق كذا
 في فتاوى قاضي خان الفصل الثالث عشر في نفى احد الابوين الولد
 وادعاه الاخر اياه اذا تزوج الرجل امرأة وجات بولد لستة اشهر
 منذ تزوج والزوجان حيران مسلمان فادعى احدهما انه ابنه ولزمه
 الاخر فهو ابنه منها وكذلك لو قال الزوج هذا الولد كان منك من زوج
 قبل وقالت المرأة بل هو منك فهو ولد هذا الزوج ولا لعان بينهما
 ولا حد على الزوج كذا في المحيط ولو قال الزوج ولدته من زني فان صدقته
 المرأة بذلك فهو ابنه وان انكرت ذلك وجب اللعان بينهما
 ويقطع النسب عنه باللعان كذا في المبسوط اذا ولدت المرأة ولدين
 في بطن واحد واقرب الاول منهما ونفي الاخر فها ابناه ويلاعن بينهما
 لقطع النكاح فان كان نفى الاول منها ثم اقرب الثاني جلد الم وكانا
 ابنيين واذا تزوج الرجل امرأة وجات بولدين فنفاها الزوج
 وقضى القاضي باللعان فجات احد الولدين قبل اللعان فها ابنا
 الزوج ويلاعن لقطع النكاح وكذلك لو لم يمت واحد من الولدين

ذلك مات الزوج اذ المراه قبل اللعان فالولد ان ثابت النسب منهما ولو كان لو
 التعاضد عند القاضي الا ان القاضي لم يفرق بينهما ولم يلزم الولد امه حتى
 مات الزوج اذ المراه فالولد ان ثابت النسب منهما واذا ولدت ولدا
 فنفاه الزوج ولا عن القاضي بينهما وفرق بينهما والزم الولد امه ثم ولدت
 ولدا اخر في ذلك البطن فان الولدين يلزمان الاب كذا في المحيط ولو كانت
 ولدت وله من قوامين فعلم اهدها ونفاه ولا عن والزم القاضي امه
 وفرق بينهما ثم علم بالاخر فمما ابناءه فان علم بالثاني قبل ان يفرق
 القاضي بينهما فنفاه اعاد اللعان والزم الولدين الام كذا في
 المبسوط واذا اذنب الملاعن نفسه وادعى نسب الولد بعد ما فرق
 القاضي بينهما والزم الولد امه ان كان الولد حيا يثبت نسب
 الولد منه ويقام عليه الحد سواء كانت المراه حية او ميتة كذا في المحيط
 وان كان الولد قد مات وترك ميراثا ثم ادعاه الاب لم يصدق عليه
 الا ان يكون ترك ابن الملاعنة ولذا ذكرنا وان ثبت فيمنه يصدق الاب
 فاذا صح الاقرار بضرر الحد واخذ الميراث ولو كانت النخبة ابنة فماتت
 عن ابن ثمر اذنب الملاعن نفسه لم يصدق ولم يرث في قول ابي
 حنيفة وفي قولها يصدق ويضرب الحد ويرث كذا في المبسوط واذا
 لاعن الرجل بجارية والزمها الام ثم اراد ابن الملاعن ان يتزوجها
 لم يكن له ذلك ويفرق بينهما وكذا الملاعن نفسه لو ادعى انه لم يدخل
 بالام وتزوج بالبيت يفرق بينهما كذا في المحيط اذا اعتق ام ولده
 ثم تزوجها فجات بولد لستة اشهر فصاعدا فان نفاه لاعن ولزم
 الولد امه وان جات به لاقل من ستة اشهر منذ تزوجها لاعن ولزم
 الولد اباه وتاويل هذه السلسلة اذا كان لاقل من ستين مذاعتقها
 حتى يثبت النسب من المولى كذا في المبسوط اذا كانت منكوبة الرجل
 امه جات بولد فان جات به لاقل من ستة اشهر من وقت النكاح
 ان ادعاه الزوج لا يثبت نسبه الا بتصديق المولى وان نفاه لا يلزم
 به لستة اشهر فصاعدا من وقت النكاح يثبت نسب الولد منه
 ادعاه ولم يدع وان نفاه لا تلاعن بينهما ولا يفتق نسب الولد
 ولا حد عليه وان كان المولى اعتق الامه ثم جات بولد ان جات
 به لاقل من ستة اشهر من وقت العتق فان ادعى الزوج الولد
 يثبت نسب الولد من الزوج اختارت زوجها او نفسها قبل الدعوة
 او بعد الدعوة وان نفى الزوج الولد فان اختارت زوجها فنسب
 الولد ثابت منه ويقتل اعنان لقطع النكاح وان اختارت نفسها
 فان كان ذلك قبل نفى الولد ثم نفى الزوج الولد فنسب الولد
 ثابت من الزوج ولا يلان ويجب الحد على الزوج وان اختارت
 نفسها بعد النفي قبل اقامة اللعان فالولد ثابت النسب من الزوج

ولا لعان ولا حد ايضا هذا اذا جات بالولد لاقل من ستة اشهر من وقت
 العتق فاما اذا جات بالولد لستة اشهر فصاعدا من وقت العتق وان
 ادعى الزوج الولد فالولد ثابت النسب منه ولا حد ولا لعان في الوجوه
 كلها وان نفاه فان اختارت زوجها فانها يقتل اعنان وهل يقطع
 نسب الولد في الاستحسان يقطع وان اختارت نفسها قبل نفى الولد
 فان الولد ثابت النسب من الزوج ولا لعان ذلك يجب الحد وان اختارت
 نفسها بعد العتق قبل اقامة اللعان فالولد ثابت النسب من الزوج
 ولا لعان ولا حد هكذا في المحيط ولو اشترى الزوج فجات بولد لاقل من
 ستة اشهر من وقت الشراء فنفاه لا يبيع نفيه ويلزمه الولد وان
 جات به لستة اشهر فصاعدا فنفاه يفتق بمجرى النفي ولا يلزمه
 ان يقربه هكذا في محيط السرخسي رجل تحت امه اشترىها من
 مولاه فاعتقها ثم جات بالولد فان جات بالولد لاقل من ستة
 اشهر من وقت العتق فان ادعاه يثبت نسبه منه سواء كانت
 مدخولا بها او لم تكن وصارت الجارية ام ولده وانما اذا نفاه الزوج
 ان جات به لاقل من ستة اشهر من وقت الشراء لا يفتق نسب
 ولا لعان بينهما ويجب حد القذف وان جات به لستة اشهر من
 وقت الشراء فان نسب الولد لا يثبت منه ولا لعان ولا حد على الزوج
 وان جات بالولد لستة اشهر فصاعدا الى ستين من وقت العتق
 فان ادعى الزوج نسب الولد يثبت نسبه منه سواء كانت المراه
 مدخولا بها او غير مدخول بها وان نفاه فان كانت المراه غير مدخول
 بها لا يثبت النسب منه عندهم جميعا وان كانت المراه مدخولا
 بها ونفاه او لم ينف ولم يدع بل سكنت اختلفوا فيه قال ابو يوسف
 لا يثبت نسب من الزوج ولا يضرب الحد اذا نفى وقبل محمد رحمه
 الله يثبت النسب من الزوج ويضرب الحد اذا نفى وان جات
 بالولد لاكثر من ستين من وقت العتق ان ادعاه الزوج يثبت نسبه
 منه وان نفاه لا يثبت نسبه منه عندهم ولو باعها من غيره ثم جات
 بالولد لاقل من ستة اشهر من وقت شرائها يثبت نسب
 منه ادعاه او سكنت وبطل البيع ويجب على الزوج رد الثمن وان نفاه
 لا يفتق نسبه ايضا وان جات بالولد لستة اشهر فقط منذ اشترىها
 الزوج وادعاه الزوج فالجواب فيه كالجواب فيما اذا جات بالولد لاقل
 من ستة اشهر منذ اشترى الزوج واذا جات بالولد لاكثر من
 ستة اشهر منذ اشترى الزوج ان جات به لاقل من ستة اشهر منذ
 بيع الزوج وادعاه يثبت نسب الولد منه من غير تصديق المشتري
 وبطل البيع وان نفاه الزوج في هذه الصورة لا يثبت نسبه
 وبقي البيع على حاله وان جات بالولد لستة اشهر فصاعدا الى

سنتين من وقت بيع الزوج وادعاه فان كانت المرأة غير مدخول بها
لا يثبت نسب الا بتصديق المشتري واذا صدقه المشتري حتى يثبت
النسب بطل البيع وان كانت المرأة مدخولا بها وباقي السيلة بما لها
كان ابو يوسف يقول ولا تصح دعوته من غير تصديق المشتري وهو
قول محمد رحمه الله هذا اذا ادعاه وان نفاه لا يثبت نسبهم عندهم جميعا
وان جات بالولد لاكثر من سنتين من وقت البيع ان ادعاه الزوج لا يثبت
نسبه الا بتصديق المشتري عندهم جميعا وان نفاه لا يثبت نسب
عندهم جميعا هكذا في المحيط ولو كان المشتري الاخر قد اعترف الولد
ثم ادعاه المشتري الاول فان جات به لستة اشهر فصاعدا بعد
الشرا الاول لم يلزمه وان جات به لاقل من ستة اشهر يصح دعوته
ويبطل البيع ويقتض العتق وكذلك لو اعترف المشتري الاخر الام مع
الولد يبطل البيع والعتق فيها هكذا في محيط السرخسي وان لم يكن
المشتري اعترف الولد لكن اعترف الام فان جات به لاقل من ستة
اشهر منذ اشترى الزوج صححت دعوته في حق الام والولد جميعا
وان جات به لستة اشهر فصاعدا منذ اشترى الزوج فان كان
لاقل من ستة اشهر منذ باعها لا يثبت النسب الا بالدعوة واذا
ادعى صححت دعوته في حق الولد ولم تصح دعوته في حق الام وان جات
بالولد لاكثر من ستة اشهر منذ باعها الزوج فانه لا يصح دعوته الا
بتصديق المشتري عند اب يوسف رحمه الله في الاخر وعند محمد
يصح دعوته الى سنتين من غير تصديق المشتري اذا كانت مدخولا
بها وهو قول اب يوسف الاول وان جات به لاكثر من سنتين
منذ اشترى بها فسوا جات به لاقل من سنتين او لاكثر من سنتين
منذ باعها الزوج لا يصح دعوة الزوج الا بتصديق المشتري الا انه
ان جات بالولد لسنتين من وقت البيع وصدقه المشتري يثبت
البيع وان جات بالولد لاكثر من سنتين من وقت البيع لا يثبت
البيع هكذا في المحيط رجل طلق امراته تطليقة باينة وهي
امته ثم اعتقت فان جات بالولد الى سنتين من وقت الطلاق
والنسب ثابت من الزوج لا ينفى بنفيه ويضرب الحد ولا
الولد لو الى الام ولومات الاب جات بالولد باينة وبين سنتين
وقد اعتقت بعده بيوم فالولد ثابت النسب والولد لو الى الام
كذا في المبسوط اذا كانت امرأة الرجل امته فولدت منه ولدا
فاشترى الزوج واعتمقها وتزوجها ثم ولدت ولدا اخر لستة
اشهر فصاعدا منذ تزوجها فنفاه لاعتن القاضى بينهما ولزم
الولد امه وان ولدت به لاقل من ستة اشهر منذ تزوجها اخرا
ولا اكثر من ستة اشهر منذ اشترىها لم يلزم ولا ولد اباه ولو

جات بالولد لاقل من ستة اشهر منذ اشترىها لاعتن القاضى بينهما ولزم الولد
امه ويضرب الحد اذا كانت ام الولد مسلمة ولو صدقت المرأة ان الولد ليس
منه لم يصدق على الولد كذا في المحيط ولو تزوجها الزمها الولد ما بينهما
وبين سنتين من وقت العتق فان نفاه ضرب الحد كذا في المبسوط
الفصل الرابع عشر في دعوة العبد التاجر او الكاتب اذا اشترى
العبد الماذون امته فوطيها فولدت فادعى ولدها ثبت نسب منه
ويمك العبد بيع الولد والام هكذا في المحيط ولو زوج الولد هذه الامه من عبده
صح النكاح كما لو تزوج امته اخرى ويثبت النسب منه اذا ولدت وكذلك
لو تزوجها بغير اذن المولى يثبت نسب الولد منه اذا اقربه كذا في المبسوط
المآذون اذا كان مديونا فاشترى امته ووطيها فولدت له ولدا وادعى نسب
الولد وكذبه مولاه صححت دعوته ويثبت نسب الولد منه وكذلك اذا ادعى
ان المولى احلها له وكذبه المولى كذا في المحيط ان ادعى ولدا من امته لولاها
لم تكن من تجارتها فادعى ان مولاها احلها او زوجها اياه فان كذبه المولى في
ذلك لم يثبت النسب منه الا انه اذا اعترف في ذلك يثبت النسب منه في
دعوة النكاح قياسا واستحسانا وفي دعوى الاطلاق استحسانا فان صدق
المولى عبده في ذلك يثبت النسب منه الا ان في دعوى النكاح يحتاج الى
التصديق خاصة وفي دعوى الاطلاق يحتاج الى التصديق في شئ من
انه احلها وانها ولدت منه كذا في المبسوط ولو ادعى ولدا من امته لغير مولاها
بنكاح فاسد او جازم وصدقه مولاها يثبت نسب منه كذا في الحاوي
عبد ادعى لغيره انه ابنه من زوجته هذه الامه وصدقته الامه وقال
المولى هو عبدي فهو عبده وابنه في قول اب يوسف وقال محمد حم
الله هو ابنها وهو هو وقول محمد اظهر كذا في محيط السرخسي في
المتفق في عبد ادعى لغيره انه ابنه من امراته هذه وهي امته ثبت
نسبه من العبد ويكون حرا ولا يكون ابن امراته كذا في المحيط في المتفرقا
واذا ولدت امته الكاتب ولدا فادعى الكاتب نسب منه صححت دعوته ويستوي
ان صدق المولى الكاتب في دعوته او كذبه فيها وبصير هذا الولد مكاتب لا يبيع
الا بن ولا الام هكذا في المحيط في فصل دعوى النسب لو ادعى الكاتب
ولدا من امرأة حرة بنكاح جازم او فاسد وصدقته المرأة كان ابنه هكذا
في الحاوي ولو ادعى الكاتب ولدا من امته رجل بنكاح او ذلك وكذبه الرجل لم
يصدق الكاتب كالحرا اذا ادعاه فان عتق في ذلك يوما ثبت نسب
منه هكذا في المبسوط اذا اشترى الكاتب امته فولدت عنده ولدا
لاقل من ستة اشهر فادعى الولد صححت دعوته ويبرء اليه مع امه كذا
في المبسوط ولو ادعاه العبد وباقي السيلة بما لها لا يصح دعوته كذا
في المحيط وان وطى الكاتب امته ابنه وهو حرا ومكاتب بعقد على
عدة لم يثبت اذا كذبه الا بن كذا في المبسوط فان عتق الكاتب

فادعاه الكاتب صححت دعوته ولو كان
الكاتب عبدا من ذوات النسخ دعوته كذا في
المحيط واذا باع الكاتب امته فولدت
لاقل من ستة اشهر صححت

دمك هذا الابن يوما من الدهر مع الجارية يثبت نسب الولد منه وصارت
الجارية ام ولد له وان كان الابن قد ولد للكاتب في حال مكاتبته او كان
الكاتب قد اشتراه فولدت امه هذا الابن ولدا وادعاه الكاتب محنت
دعوتك وصارت الامه ام ولد له ولا يضمن مهر او لا قيمتها لان نسب الولد
المولود في الكتابة والولد المشتري بمنزلة نسب حتى ينفذ تصرفه فيه
كذا في المحيط ولوا دعي ولد مكاتبته يثبت نسبه منه صدقته ام لا
ولا ضمان على الولي من قيمة الولد وعليه العقران جات بالولد لا تترن
سنة اشهر من يوم كاتب وان جات به لاقل من ستة اشهر فلا عقر
عليه كذا في الحاوي وتخبر المكاتبه فان شات محنت في الكتابة
وان شات فسخت كذا في المحيط وان كان لها زوج وصدق الزوج
بعثت الولد ولا يثبت النسب كذا في المحيط السرخسي وآد دعي
ولامة مكاتبته لا يصح دعوتك الا بتصديق المكاتبه وهذا جواز ظاهر
الرواية فاذا صدقت المكاتبه ثبت نسبه منه وكان الولد حرا
بالقيمة يفرم المولى قيمة الولد للمكاتبه ويغرم عقرها للمكاتبه ايضا
وتعتبر قيمة الولد يوم ولادة الولد هذا اذا جات الامه بالولد ستة اشهر
منذ اشترتها المكاتبه فاما اذا جات بالولد لاقل من ستة اشهر منذ
اشترتها فادعاه المولى لا يصح دعوتك ولا يثبت النسب بدون تصديق
المكاتبه واذا صدقت المكاتبه عتق يثبت النسب كان عبدا على حاله
هكذا في المحيط قال محمد رحمه الله لو اشترى الكاتب عبدا صغيرا
فادعاه المولى لم يجز دعواه فان صدقه الكاتب يثبت النسب ولم
يعتق كذا في الحاوي رجل اشترى عبدا وكانته ثوران المكاتب كانت
اسقه ثم ولدت المكاتبه فادعاه مولى الكاتب فان صدقته المكاتبه
فالنسب منه ويجب العقر لها ان ولدت لاكثر من ستة اشهر من
وقت كذا بينهما وان ولدت لاقل من ستة اشهر فالعقر للكاتب ثم هذا الولد
يكون مكاتبته مع امه فان ادت الام بدل الكتابة عتقت وعتق
الولد معها تتبعها وان عجزت ردت اخذ المولى لها بالقيمة ولا يحتاج
الى تصديق المكاتب وان ثبت الحق له لوجود التصديق يوم الدعوة من
اليه التصديق ويعتبر قيمة الولد يوم عجز المكاتبه ولو كذبته المكاتبه
وصدقه الكاتب لا يثبت النسب ويكون الولد مكاتبته مع امه ان
ادت بدل الكتابة عتقا وان عجزت فردت في الرق يثبت النسب
من المولى وكان الولد حرا بالقيمة عينا منه ان ولدت لاقل من ستة اشهر
منذ كوثبت يعتبر قيمة الولد يوم الولادة وان جات به لستة اشهر
منذ كوثبت يعتبر قيمة الولد يوم الولادة وان جات به لستة اشهر
منذ كوثبت يعتبر قيمة الولد يوم العجز وان كذا لا يثبت نسب الولد
ويكون الولد مع الام مكاتبته للكاتب ان ادت بدل الكتابة عتقا وان

عجزت صار امه مملوكين للكاتب ولا يثبت النسب وان صدقاه يثبت النسب من
المولى فان جات بالولد لاقل من ستة اشهر منذ كاتبه الكاتب كاتب
العلوق في ملك الكاتب كالمولود حرا بالقيمة وقيمة الولد للكاتب ويعتبر
قيمة يوم الولادة وان جات به لستة اشهر منذ كاتبها المكاتبه فالولد
مكاتب بعد هاهنا است مكاتبه لم تعجز بعد فان عجزت ياخذ المولى الولد
بالقيمة يوم العجز فيما اذا صدقه الكاتب وكذبته المكاتبه حتى لو لم
يثبت النسب ولم تعجز المكاتبه بعد ذلك ولكن ادعى الكاتب بدل الكتابة
وعتق فان كانت المكاتبه جات بالولد لاقل من ستة اشهر منذ
كوثبت ثبت النسب من المولى ويكون حرا بالقيمة ويكون ذلك الكاتب
هذا اذا كان الولد صغيرا لا يعبر عن نفسه وان كان قد كبر ثم ادعى المولى
ابنه وصدق المولى الكاتب فالولد حر ورجع في حق النسب الى قول الولد
وان جات بالولد لاكثر من ستة اشهر منذ كوثبت لا يعتق الولد بل يكون
مكاتبته مع امه ولا يثبت نسبه من المولى ايضا فان عجزت المكاتبه بعد
ذلك وردت في الرق كان الولد حرا بالقيمة ثابت النسب من المولى
وان لم تعجز ولكن ادت بدل الكتابة عتقت وعتق الولد معها ولا يثبت
نسب من المولى الا انه اذا كبر الابن وصدق المولى في ذلك فحينئذ يثبت
نسبه من المولى بتصديقه فلا يلزمه القيمة هكذا في المحيط وآد دعي
المكاتب الاول وعتق ثم جات المكاتبه بولد لاقل من ستة اشهر
من وقت العتق ولستة اشهر من وقت الكتابة كان الجواب كما
اذا ولدت قبل عتق المكاتب وان ولدت لستة اشهر فصاعدا منذ
عتق ان زعم المولى انه ولد بوطى بعد العتق لم يثبت نسبه وان
وجد التصديق فكان زانيا اما اذا ادعى النكاح بعد عتق المكاتب
فان صدقته المكاتبه يثبت شبهة النكاح فيثبت النسب ولا
يعتق الولد وان صدقه الكاتب الحر في النكاح وكذبته المكاتبه
لا يثبت النسب الا اذا عجزت وردت في الرق فينفذ اقرار المولى
وهو الكاتب الحر عليها بالنكاح ويثبت النسب ولا يعتق الولد
وان ادعى انه ولد بوطى كان قبل العتق لم يصدق فان صدقاه
ثبت نسب الولد ولا يعتق الولد فان ادت عتقت مع ولدها وان
عجزت اخذ المولى الولد حرا بالقيمة وان صدقته المكاتبه وكذبته المكاتبه
الحر يثبت النسب والولد رقيقا فان عجزت فهي وولدها مملوكان
المكاتب الاول وان صدقه الكاتب الحر ان وطى المولى كان قبل العتق
وكذبته المكاتبه لا يثبت النسب الا اذا عجزت فيعتق المولى بالقيمة
يوم العجز وكذلك اذا لم يؤد المكاتب الاول الكتابة تكن مات عن وفاء
فاديت كتابته ثم عجزت المكاتبه فالولد حرا بالقيمة والام مملوكة
لورثة المكاتب كذا في شرع الزيادات للمعاني الفصل الخامس عشر

فان كان المقتول لا يشترط المدعى في القربى ولا لفظ الشهادة

في المتفرقات اذا مات الرجل وترك امرأة وام ولد واقر الوارث انها ولدت هذا الغلام من الميت فان لم يكن هناك للمقتول ما يثبت نسب الغلام من الميت ويرث ولا يشترط العدد باتفاق الروايات ولا يشترط العدالة باتفاق الروايات وهل يشترط لفظ الشهادة فيه روايتان كذا في المحيط رجل مات عن امر ولد فجات بولد ما بينه وبين سفتين فنفاه الورثة لم يثبت النسب في قول اب حنيفة من الميت ولم يرث منه بشهادة القابلة ما لم يشهد به شاهدان الا ان يكون الولي قد اقر بها قبل موته وحينئذ يثبت النسب بشهادة القابلة وان اقر به الورثة فاقرارهم كاقرار الميت كذا في المبسوط رجل في يديه امه فوطيها وولدت منه ولدا فادعى ولدها ثم قالت كانت هي ام ولد فلان فزوجهما فولدت لي هذا الولد وصدقه فلان في ذلك فان صدقتهما الامة في ذلك او كذبتهما ولكن رجعت الى تعدد بقرتها قبل نفاس القاضى بكونها ام ولد للمقر في ام ولد للمقر له ويكون حكم ولدها كحكمها فيعتق اذا مات المقر له فان كبر الولد بعد ذلك وكذبها فيما اقرت لم يلغى التأكيد به ولو لم تصدق الجارية المقر له تكذبه حتى ماتت صدق المقر والمقر له حتى كان الولد عبد المقر فان كبر الولد وانكر ان يكون عبد المقر لم يلغى التأكيد الى انكاره وان كذبتهما الامة وثبتت على ذلك فالقاضى يجعلها ام ولد للمقر وعلى المقر قيمتها ام ولد للمقر له قيل هذا على قوطيها ام على قول اب حنيفة لاضمان على المقر ولا عقول المقر له على المقر وان كذبتهما فلم يقض القاضى بشي حتى ماتت توفى امر الولد حتى يكبر فان كبر وصدق المقر فيما اقر كان عبد المقر له وامه ام ولد للمقر له وان مضى على التأكيد جعله القاضى حرا من جهة المقر وامه ام ولد وان كانت الام حية والغلام يعبر عن نفسه فصدق الام المقر فكذا به الغلام فالغلام حر والجارية ام ولد للمقر وكذلك ان كذبت الام المقر وصدقته الغلام في جميع ما وصفت كذا في المحيط رجل مات وترك ابنا فجات امرأة وادعت انه ابنها من الميت فصدقته الغلام واقامت البيعة على ذلك فان القاضى يقضى بنسبه منها ويقضى بالزوجهية وترث من الميت كذا في شرح الطحاوي الرازي اذا ادعتا نسب ولد واقامت كل واحدة منهما رجلين او رجلا ورايتين فعلى قول اب يوسف ومحمد رجهما الله لا يثبت نسب من واحدة منهما وعلى قول اب حنيفة رجهما الله يثبت نسب من واحدة منهما كل واحدة منهما امرأة واحدة ذكر في رواية اب سليمان انه لا يقضى لواحدة منهما بهذه الحجة عند اب حنيفة رجهما الله وذكر في رواية اب حنيفة انه يقضى بالولد بينهما ولو لم يكن لواحدة منهما حجة لا يقضى بنسب الولد منهما بلا خلاف قال في مجموع النوازل ولو كان احد الولدين ذكرا والاخر انثى ادعت كل واحدة منهما الابن ونفت الابنة يوزن بينهما فيجعل

الابن

الابن الذي لبنها اتحل له كذا في المحيط واذا ولدت امه الرجل فادعاه اخر انه ابنه من نكاح بشبهة وانكره الولي لم يصدق على ذلك وكذلك الم والمال وسائر القرايات فان ملكه يوما وقد ادعاه من جهة نكاح صحيح او فاسد او من جهة ملك ثبت نسب منه وكذلك لو ادعى انه ابنه ولم يذكر انه تزوجها ولو ملك امه معه او دونه صارت ام ولد له وان ملك الولد ابو المدعى وهو يحد مقالة ابنه لم يثبت نسب من الابن ولا يعتق كذا في المبسوط اذا ولدت جارية الرجل ولدا وادعى ابنه نسب هذا الولد لا يصح دعوته الا بتصديق من الاب وكذلك لو ادعى الابن انه تزوجها لا يصدق الا بتصديق الاب فان اقام الابن بيعة على التزويج برضا الاب او بغير رضاه فان نسب الولد يثبت منه ويعتق كذا في المحيط اذا اعتق عبد صغيرا ثم ادعى انه ابنه صح وله عنده اولا ولو كان كبيرا ينظر ان يجد يبطل اقراره والا فهو جاز كذا في التاتارخانية رجل اعتق جارية ولها ولد ثم ادعى ولدها بعد ما اعتقها قال يلزمه وعليها العدة كذا في المحيط عبد صغير بين رجلين اعتقه احدهما ثم ادعاه الاخر انه ابنه صححت دعوته عند اب حنيفة رجه الله ويكون مول لها ان كان دعوة المدعى دعوة تحرير بان لم يكن في ملكه وان كانت دعوته دعوة استيلاء بان كان العلق في ملكه فالعق ناقص الولد ولا ولا للمدعى فاما على قولهما يعتق العبد كله على المعتق والاخر ادعى نسب حر صغير ليس له نسب معروف فنقض دعوته استحسانا هذا اذا ادعى الاخر نسبهم فاما اذا ادعاه المعتق فعلى قول اب حنيفة رجه الله لا يصح دعوته الا بتصديق الاخر وعندهما تصح دعوته استحسانا واذا كان الولد كبيرا يعبر عن نفسه فان اقر بذلك ثبت نسب من المدعى وان جحد لم تصح دعوة المعتق وتصح دعوة الاخر وهذا قول اب حنيفة رجه الله وعلى قوطيها لا يصح دعوى احدهما الا بتصديقه كذا في الاخرية لو كانت ولدان توامان فاعتق احدهما فادعى يثبت نسبهما ويبطل المعتق كذا في التاتارخانية ابن سماعة في نوادره رجل اعتق جارية وتزوجت زوجا وجات بولد لاقل من ستة اشهر منذ تزوجها فادعاه الزوج والسيد قال ايهاا صدقته فهو ابنه فان صدقت الزوج وادعى نكاحا فاسدا او وطيا بشبهة لزمه ذلك وكذلك السيد ليس له دعواه بدون تصديقها كذا في المحيط بنى الى امرأة زوجها فاعتدت ونكحت وولدت في الزوج الاول حيا فالولد من الاول كيف ما كان عند اب حنيفة رجه الله وقال ابو يوسف ان كان من وقت نكاح الثاني الى وقت الولادة اقل من ستة اشهر فالولد الاول وان كان اكثر من ستة اشهر فهو من الثاني وقال

محمد رحمه الله ان كان من وقت ابتدا وطى الزوج الثاني الى وقت الولادة
اقل من السنتين فالولاد من الاول وان كان اكثر من سنتين فهو من الثاني
كذا في الكافي قال ابو الليث في شرحه في دعوى الميسوط وقول محمد
رحمه الله اصح وبه نأخذ كذا في النصول الحماوية وروى ابو عصفرة
سعد بن معاذ عن اسمعيل بن حماد عن عبد الكريم الجرجاني رحمه
الله عن ابي حنيفة رحمه الله انه رجع عن هذا القول وقال الاولاد
للتاني كذا في المحيط رجل غاب عن امراته وهي بكر ابنة عشرين
مثلا فتزوجت وجاءت بالاولاد قال ابو حنيفة الاولاد للزوج في
الاول حتى جاز للزوج الثاني دفع الزكاة الى هؤلاء ويجوز شهادتهم
له وقال عبد الكريم الجرجاني عن ابي حنيفة رحمه الله ان الاولاد
للزوج الثاني ورجع الى هذا القول وعليه القوي كذا في الواقعات
الجابية واجمعوا على ان المرأة ترد على الاول كذا في الذخيرة ولو سببت
المرأة فتزوجها رجل من اهل الحرب وولدت اولادا فهو على هذا
الخلافاً هكذا في الميسوط وعلى هذا الخلاف اذا ادعت المرأة طلاقاً
واعتمدت فتزوجت ومحمد زوجها الاول كذا في محيط السرخسي وفي
مجموع النوازل سيل نجم الدين النسي عن تزوج امرأة صغيرة بتزويج
ابنها ثم مات الاب والزوج غائب فكبرت البنت وتزوجت برجل
اخر فحضر الغائب وادعاهما فانكرت ولم يكن له بيعة فلم يقض
له بها الثاني فولدت منه بنتاً وللزوج الاول ابن من امرأة اخرى
هل يجوز النكاح بين هذا الابن وهذه البنت قال ان كان في
حال الصغير لا يجوز لان في زعم ابيه ان ام البنت زوجته والبنت
ولدت على فراشه فهي بمنته وآما اذا لم يولد وهو يتزوج البنت
بنفسه ينبغي ان يجوز لان اقرار الاب لم ينفذ على غيره كذا في
النصول الحماوية اذا تزوج الرجل امرأة رجل وولدت ولداً فدعى
احدهما ان النكاح كان منذ شهر وادعى الاخر انه كان منذ سنة
فالقول قول من يدعى النكاح منذ سنة ويحكم باتبات النسب
منهما فان تضاد قاعلي انه تزوجها منذ سنة قبلت بيعة هكذا في
الذخيرة رجل قال في مرضه هذا الغلام ابني من احدى هاتين
الجاريتين ثم مات قال محمد رحمه الله يعتق الغلام من جميع المال
ويبني كل في نصف قيمتهما ويحقق نصفهما من الثلث كذا في المحيط
رجل اقر بان هذا الصبي ابنه من امته وهذه ثمرات فاقام اخوته
البيعة ان اباهم تزوج امته من هذا العبد قبل ولادته بثلاث سنين
فولدت هذا على فراش العبد والامته يكران لا تقبل بيعة كذا في
محيط السرخسي واذا كان الغلام والامته يدعيان ذلك تقبل بيعة لانهما
هذه البيعة يثبتان الحق لانفسهما وهو النكاح على البيت ويعتق الغلام

ونصير الجارية ام ولد له فبعد ذلك ان كان هذا الاقرار من المولى في
محنته يعتبر العتق من جميع المال وان كان في مرضه يعتبر من
الثلث وكذلك اذا ادعى الغلام ذلك تقبل البيعة ايضاً ويكون الجواب
فيه كالجواب فيما اذا ادعى الغلام والامته جميعاً ذلك هكذا في المحيط
ولو ادعت الام النكاح او ادعاه الغلام قبلت بيعة التزويج لانها
تكون للاتبات فان النسب من حق الغلام فاذا اثبتت بالبيعة من العبد
كان مثبتاً حق نفسه فيثبت النكاح بينهما وبين العبد وذلك حقها
كذا في الميسوط ولو كان العبد غائباً حال ما اقامت الورثة البيعة
يوقف حكم هذه البيعة حتى يحضر العبد كذا في المحيط اذا ولدت
امراة الرجل ولداً او ادعت انه ابنها منه والزوج يحيد ذلك فشهد
على الزوج ابنه او اخوه انه اقراؤه ابنته قبلت الشهادة كذا في الذخيرة
ولو شهد على اقرار الزوج بذلك ابو المرأة او جدها لا تقبل شهادته
ادعت المرأة او محمدت وكذلك لو شهد بذلك ابو الزوج او جده لم
تقبل شهادتهم ادعى الزوج او محمد كذا في المحيط الباب الخامس
عشر في دعوى الاستحقاق وما هو في معنى الاستحقاق اذا ادعى
المشتري استحقاق المشتري على البايع واراد الرجوع على البايع بالثمن لابد
وان يفسر الاستحقاق ويبين سببه ثم اذا بين سبب الاستحقاق
ومع ذلك وانكر البايع البيع منه واقام المشتري البيعة على البيع
قبلت بيعة وكان له الرجوع بالثمن ولا يشترط حضرة المشتري لسماع
هذه البيعة عند بعض الشايخ وبه كان يفتي ظهير الدين الرغيناني
رحمه الله بل اذا فكر شيته وصفاته وذكر مقدار الثمن كفاه ثم اذا
قبل بيعة المشتري ورجع المشتري على البايع بالثمن بقضا القاضي
واراد البايع ان يرجع على بايعه بالثمن كان له ذلك كذا في الذخيرة ولو
ابرا البايع المشتري من الثمن او وهبه منه ثم استحق البيع من
يدي المشتري لا يرجع على بايعه بشي وكذلك بقية الباعة لا يرجع
بعضهم على البعض كذا في النصول الحماوية واذا استحق البيع
من يدي المشتري وهو لم يود الثمن او ادى بعضه يجبر على ادا الثمن
في الفصل الاول وعلى ادا الباقي في الفصل الثاني يجوز ان القاضي
عسى ان لا يقضي ببيعة المستحق او يجبر المستحق البيع كذا في المحيط
المشتري اذا اراد الرجوع على البايع فوعده دفع الثمن ان صدقه في
الاستحقاق وقبل السجل يجبر على دفع الثمن وان لم يقرب الاستحقاق
لكن وعده ثم خالف لا يجبر كذا في الخلاصة اذا رجع المشتري على بايعه
ومالجه البايع على شي قليل كان المشتري ان يرجع على بايعه بجميع
الثمن كذا في المحيط رجل اشترى من اخيه ارباعاً وبقاها ثم
استحق نصف الدار كان مشتري الدار بالخيار ان شاء اخذ نصف

الدار بنصف العبد وان شاترك ولا يكون لمشتري العبد الخيار وان
تفرقت الصفتان عليه وتقيب الباقي بعيب الشركة وعلى هذا اذا
استحق نصف العبد دون نصف الدار لا خيار لمشتري الدار وان
استحق نصف العبد ونصف الدار ذكر في الكتاب ان كل واحد من
المشتريين بالخيار ان شا اخذ وان شاترك ولم يبيع قدر ما اخذ
وقدر المتزك من اصحابها من قال كل واحد منهما بالخيار ان شا
اخذ البايع الربع بالربع وان شاترك وبعض اصحابنا قالوا كل واحد
منهما بالخيار ان شا اخذ النصف بالنصف وان شاترك وان لم يميز
واحد منهما شيئا حتى اجاز المستحق لنصف العبد او سلم ذلك النصف
الى مشتري العبد بمسبة او صدقة يبطل خيار مشتري العبد ويكون
الخيار لمشتري الدار هكذا في المحيط اشترى من اخر عبد او باعه من
غيره ثمان المشتري الاول اشتراه ثانيا ثم استحق من يده رجع
هو على البايع الاول هكذا حكى فتوى شمس الاسلام محمود الازجني
رحمه الله وهذا الجواب انما يستقيم على الرواية التي يقول فيها ان
القضا بالملك المستحق يوجب انفساخ البياعات كلها اعم
فلاهر الرواية والقضا بالملك المستحق لا يوجب انفساخ البياعات
فيبقى بيع المشتري الاول وشراؤه ثانيا على حالهما فلا يكون له
الرجوع على البايع الاول ولكن هو يرجع على البايع ثم يرجع
عليه ثم هو يرجع على البايع الاول كذا في الفصول العرادية
اشترى من اخذ ارا وقبضها واستحققت من يده فقال المستحق
للمشتري خذ الثمن الذي دفعته الى البايع منى فاخذ ثم اراد
المستحق ان يسترد ما دفع من المشتري هل له ذلك فقد قيل
يجب ان لا يكون له ذلك على الرواية التي يقول فيها ان بقضا
القاضي بالملك المستحق ينفسخ البياعات وعلى ظاهر الرواية
له ان يسترد ذلك ولو ان المشتري رجع على البايع وطالبه بالثمن
فقال المستحق للمشتري خذ الثمن منى فاخذ ثم اراد المستحق
ان يسترد منه ليس له ذلك باتفاق الرواية كذا في الذخيرة
قال محمود في الزيادات رجل اشترى من رجل عبد او قبضه وضمن
رجل للمشتري ما ادركه من درك في العبد ثم باعه المشتري من
غيره وسأله النية ثم باعه المشتري الثاني من رجل اخر وسأله
اليه ثم استحقه مستحق من يده المشتري الاخر بالبيعة وقضى
القاضي بذلك يكون ذلك قضا على المشتري الاخر وعلى الباعة
اجمع حتى لو اقام المشتري الاخر او واحد من الباعة بيعة على
المستحق بالملك المطلق لا تقبل بيعة وكان لكل واحد من المشتريين
ان يرجع على البايع بالثمن من غير ان يحتاج الى اعادة البيعة ولكن

انما يرجع كل مشتري على بايعه اذا رجع عليه مشتريه حتى لا يكون للمشتري
الاوسط ان يرجع على بايعه قبل ان يرجع عليه المشتري الاخر ولا يكون
للمشتري الاول ان يرجع على بايعه قبل ان يرجع عليه المشتري الاوسط
وكذلك لا يكون للمشتري الاول ان يضمن الكفيل بالدركه ما لم يرجع عليه
وهو يحتاج كل مشتري الى اقامة البيعة على الرجوع اذا اراد الرجوع
على بايعه ينظر ان لم يعلم القاضي بالرجوع عليه بان كان الرجوع
عند قاض اخر يحتاج وان علم القاضي بذلك بان كان الرجوع عند
هذا القاضي لا يحتاج ولو ان العبد لم يستحق ولكن اقام العبد البيعة
على المشتري الاخر على حرية الاصل وقضى القاضي بهارجع كل واحد
منهم على بايعه بالثمن قبل ان يرجع على مشتريه وكذلك المشتري
الاول يرجع على الكفيل قبل ان يرجع عليه ولو لم يقيم العبد البيعة
على حرية الاصل ولكن اقام بيعة انه كان عبد الفلان منذ سنة
اعتقه او اقام رجل بيعة ان العبد كان له منذ سنة اعتقه
وقضى القاضي بذلك وكان تاريخ العتق قبل البياعات كلها
يرجع كل مشتري على بايعه قبل ان يرجع عليه وكذلك اذا لم
يعرف التاريخ وتلك لو اقام العبد البيعة انه كان عبد الفلان منذ
سنة دبره واقام رجل بيعة على ذلك او كانت جارية اقامت بيعة انها
كانت لفلان منذ سنة استولدها واقام رجلا بيعة على ذلك وكان
تاريخ هذه الاسباب قبل تاريخ البياعات كلها او لم يعرف التاريخ اصلا
وقضى القاضي بذلك فهذا وما لو اقامت البيعة على حرية الاصل
او على العتق سوا يرجع كل واحد من مشتريه قبل ان يرجع عليه
واقامت البيعة على العتق والتدبير والاستيلاء بتاريخ بعد تاريخ
البياعات كلها بان اقام العبد ادا جارية بيعة على المشتري الاخر واقام
فلان ادا جارية فلان اعتقه او استولدها بعد شراء المشتري الاخر واقام
رجل بيعة على ذلك وقضى القاضي بذلك كان هذا والقضا بالملك
المطلق سوا ولو كان تاريخ العتق من العبد بين البياعات حتى وقع
بعضها قبل العتق وبعضها بعد العتق فما كان قبل لا يرجع فيه كل مشتري
على بايعه قبل ان يرجع عليه وما كان بعد العتق يرجع فيه كل مشتري
على بايعه قبل ان يرجع عليه اعتبارا للبعض بالكل كذا في المحيط
قال محمود في الزيادات رجل اشترى من اخر جارية وقبضها ثم جا
مستحق واستحقها ببيعة يرجع المشتري بالثمن على البايع هكذا
في الذخيرة لو اقر المشتري المستحق او استخلف فنكل وقضى به
للمستحق ثم اراد ان يرجع على بايعه ليس له ذلك ولو اقام البيعة
على اقرار البايع انه المستحق رجع عليه ولو لم يكن له بيعة اراد
ان يخلعه ما اقرب للمستحق يخلع كذا في الخلاصة فان نكل رد

الثمن كذا في الوجيز المذكور في قان قال المشتري بعد ما اقرا وتكل انا اقيم
 البيعة على ان الجارية ملك المستحق يريد به الرجوع بالثمن على البايع لايبيع
 بيئته ولو لم يستحق الجارية احد ولكن ادعت انها حرة الاصل فاقتر
 المشتري بذلك او ابي اليمين وقضى القاضي بحريتها لا يرجع بالثمن
 على البايع فان حضر البايع وانكر ما قاله المشتري فقال المشتري انا
 اقيم البيعة على البايع انها حرة الاصل قبلت بيئته ولو ادعى المستحق
 على المشتري انها جارية وانه اعتمها او دبرها او استولدها وافر
 المشتري بذلك او تكل لا يرجع المشتري بالثمن على البايع فان اقام
 المشتري بيئته على البايع بذلك لا يرجع على البايع ينظر ان شئت
 بيئته بعثت مطلق او بعثت مودع بتاريخ قبل الشرا قبلت ويرجع
 بالثمن وانما اذا شهدوا بعثت مودع بتاريخ بعد الشرا لا تقبل بيئته
 كذا في الذخيرة قال محمد في الزيادات امة في يد عبد الله فقال ابراهيم
 الحمد يا محمد الامة التي في يد عبد الله كانت امتي بعثتها منك بالف درهم
 وسلمتها اليك ولم تنقد الثمن الا ان عبد الله غلب عليك وغصبها
 منك وصدقه محمد في ذلك كله وعبد الله ينكر ذلك كله ويقول
 الجارية جارية قال قول في الجارية قول عبد الله ويقضى بالثمن
 لا ابراهيم على محمد هكذا في المحيط فلو استخفها رجل من عبد الله بيئته
 على التنازع او سلقا لم يرجع محمد على ابراهيم بشئ وان اقام محمد البيعة
 على المستحق انها امة اشترها من ابراهيم وهو عيها وهو قبضها
 قضى له بها وان اعاد المستحق بيئته التنازع على محمد قضى له بها
 على محمد ويرجع محمد بالثمن على ابراهيم كذا في المحيط السرخسي ولو لم
 يستحق الجارية احد ولكن اقامت الجارية البيعة على عبد الله انها
 حرة الاصل وقضى القاضي بحريتها يرجع محمد بالثمن على ابراهيم
 وكذلك لو اقامت البيعة على عبد الله انها كانت امة اعتمها او
 دبرها او استولدها وقضى القاضي بذلك يرجع محمد بالثمن على
 ابراهيم وهذا اذا اقامت البيعة على الاعتاق والنذير والاستيلاء
 من غير تاريخ فاما اذا ارخت بان اقامت البيعة على ان عبد الله يملكها
 منذ سنة واعتمها او دبرها او استولدها وقضى القاضي بذلك
 ينظر الى تاريخ العقد الذي كان بين ابراهيم ومحمد فان كان
 منذ سنة او اقل من ذلك يرجع محمد بالثمن على ابراهيم ولو ان
 الجارية اقامت البيعة على عبد الله انه كانتها وقضى القاضي
 بذلك لا يرجع محمد بالثمن على ابراهيم الا اذا ادت بدل الكتابة
 وعققت فحينئذ يرجع محمد بالثمن على ابراهيم هكذا في المحيط وان
 اقر عبد الله انه اشترها من محمد بمائة دينار وقبضها وتقدم الثمن
 وصدقه محمد في ذلك ان تصادقا عليه ثم استخفت الجارية من يد عبد الله

يرجع عبد الله بالثمن على محمد ويرجع محمد بالثمن على ابراهيم وان تصادقا
 عليه بعد ما استخفت الجارية من يد عبد الله يرجع عبد الله بالثمن على
 محمد ولا يرجع محمد بالثمن على ابراهيم وكذا ان اقر عبد الله بالشرا من محمد
 ومحمد كان غاييا او حاضرا فلم يصدقه ولم يكذب به حتى استخفت الجارية
 من يد عبد الله ثم صدقه محمد فيما قال فان قال محمد انا اقيم البيعة
 على ابراهيم ان عبد الله اشترها مني يريد به الرجوع بالثمن على
 ابراهيم قبلت بيئته وكذلك لو اقام محمد بيئته انه صدقه عبد الله
 في دعواه الشرا منه قبل استحقاق الجارية من يد عبد الله قبلت
 بيئته ويرجع محمد بالثمن على ابراهيم ولو تصادق محمد وعبد الله على
 ان محمد اوهب الجارية من عبد الله وسلمها اليه او على ان محمد انصرف
 بالجارية على عبد الله وسلمها اليه ففي الوجه الثاني والثالث لا يرجع
 محمد بالثمن على ابراهيم وفي الوجه الاول يرجع على ابراهيم كذا في الذخيرة
 رجل اشترى امة بالف درهم ونقد الثمن ولم يقبضها حتى اقام رجل
 البيعة لانها امة والمشتري والبايع حاضرا فنقض القاضي
 للمستحق ثم ادعى البايع او المشتري ان البايع كان اشترها
 من هذا المستحق قبل ان يبيعها من المشتري واتام البيعة
 قبلت بيئته ولو قال المشتري للقاضي بعد الاستحقاق قبل البايع
 ليسلم البيع الى والا فانقض البيع بيئته فالقاضي ينقض
 البيع ويرجع المشتري على البايع بالثمن فلو فسخ القاضي البيع
 بينهما ثمران البايع وجد بيئته انه كان اشترى الامة من المستحق
 ففسخ البيع على حاله لنفاذ الفسخ ظاهره وباطنه فان المراد
 احداهما ان يجيز البيع ليس له ذلك فان كان المشتري قبض الامة
 من البايع ثم استخفت من يد المشتري واخذت من يده ويرجع
 المشتري على البايع بالثمن ثم وجد البايع بيئته على الشرا من المستحق
 فاقامها على المستحق وقضى بالامتنع للبايع فاراد البايع ان يلزم البيع
 المشتري له ذلك عندهما وعلى قياس قول ابي حنيفة ليس له ذلك
 ولا يعود البيع وهذا اذا قضى القاضي للمشتري بالثمن على البايع ثم
 اقام البايع البيعة لما اذا اقام البايع البيعة على الشرا من المستحق
 قبل ان يقضى المشتري عليه بالثمن رجعت الجارية الى المشتري
 فلو قضى القاضي على البايع بالثمن ثم اقام البايع البيعة فعلى ما مر
 من الخلاف فلو اراد المشتري اخذ الجارية واستمع البايع لا يجبر
 ولو اراد البايع ان يلزمه له ذلك فلو لم يخالفه المشتري البايع ولكن
 طلب منه الثمن فاعطاه او قبل الفسخ ثم اقام البايع بيئته على
 الشرا من المستحق وقضى بالجارية له ليس لاحدهما ان يلزم صاحبه
 الجارية ولو لم يتم البايع البيعة على الشرا من المستحق ولكن اقام البيعة

على انها نتجت عنده فمذا او مالوا اقام البيعة على الشرائع المستحق هو اذا
في الخلاصة اشترى جارية فولدت او شجرة فثمرت والثمار عليها واستحقها
رجل بالبيعة والولد في يد المشتري يتبعهما الولد والثره وهل يشترط
الحكم بالولد والثره معصودا اختلف فيه قبل القضاة بالاصل
قضا بالفرع وقال الامم لا بد من القضا بالفرع ايضا كما اذا لم يكن الفرع
في يده وكان في يد اخرون كانت ولدت من المشتري فهو حر بالقيمة
يوم الخصومة ويرجع على البايع ولومات الولد لاشي على وان قتل واخذ
منه عشرة الاف غرم قيمته لا غير وان مات ونزك ما لا كثيرا فكله للمشتري
ولا يفرم البايع شيئا وعليه العقر ولو اكتسبت الجارية او ذهب لها ياقدها
المستحق مع الاكساب ولا يرجع على البايع الا بالثمن كذا في الوجيز المذكور
رجل اشترى من اخر كرم او اشترى الارض والتخيل جميعا وقبضها ثم
استحق العروة وحدها كان للمشتري ان يرد الاشجار على البايع ويرجع عليه
بجميع الثمن كذا في الذخيرة اشترى فرياس مع السرج واستحق الرجوع بكل
الثمن وان استحق بلا سرج رجع بالحصه وكذا الوضاعت السرج وان كان
السرج قائما واراد المشتري رد السرج وان يرجع بكل الثمن وادى
البايع قبوله فله ذلك كذا في الوجيز المذكور رجل اشترى ارضا
فغرس فيها شجرا فنبت الشجر ثم استحق الارض يقال للمشتري
اقلع الشجر فان كان قلعه يضر بالارض يقال للمستحق ان
تثبت تدفع اليه قيمة الشجر مقلوعا ويكون الشجر له وان شئت
فهره حتى يقطع الشجر ويضمن لك نقصان ارضك فان امره بقطع
الشجر وقطع المشتري ثم ظفر بالبايع بعد القلع فان المشتري يرجع على
البايع بالثمن ولا يرجع بقيمة الشجر ولا بما ضمن من نقصان الارض وان
اختار المستحق ان يدفع الى المشتري قيمة الشجر مقلوعا ويمسك
الشجر واعطاه القيمة ثم ظفر المشتري بالبايع فانه يرجع على
البايع بالثمن ولا يرجع بقيمة الشجر ولا يكون المستحق ان يرجع على
البايع ولا على المشتري بنقصان الارض وهذا كله قول ابي حنيفة
وابي يوسف وعهما انه وان لم يستحق الارض حتى اثر الشجر بلغ
الثر او لم يبلغ حتى جاستحق بقيمة الشجر ثابتة في الارض ويسلم
الشجر قائمة الى البايع ولا يرجع على البايع بقيمة الثمر ويحرم المشتري
على قطع الثمر بلع الثمر ولم يبلغ ويحرم البايع على قطع الثمر كذا في تنازع
قاضي طائفة احوال البايع رجلا على المشتري بالثمن وادعى المشتري
الثمن الى المختار له ثم استحق الدار من يد المشتري فالمشتري
على من يرجع بالثمن ذكر في مجموع النوازل عن الشيخ الامام شيخ
الاسلام السفدي ان المشتري يرجع على البايع قبيل له فان لم يظفر
المشتري بالبايع هل يرجع على المختار له قال لا وفي الجمع ان المشتري

بالخيار

بالخيار ان شارجع على القابض وان شارجع على الامر واذا اشترى شيئا من
الوكيل فاستحق من يده المشتري فعند الاستحقاق يرجع المشتري
بالثمن على الوكيل ان كان المشتري دفع الثمن الى الوكيل وان كان دفع
الى الوكيل يقال للوكيل طالب الوكيل بالثمن وغده وادفعه الى المشتري
كذا في الذخيرة وفي مجموع النوازل يبيع جارية رجلين في جارية
ثم استحققت الجارية بالقضا وطلب المشتري الثمن من البايع
وقبض ثم ظهر فساد القضا بفتوى الامة واخذ البايع الجارية
من المستحق ليس للمستحق عليه ان يسترد تلك الجارية كذا في
الخلاصة اشترى من اخر قرا طيس بثمن معلوم واعطى المشتري
هما راعينا في ثمن القرا طيس بسبعين قيمته اربعون فعند
استحقاق القرا طيس يرجع المشتري على بايعه بسبعين كذا في
الفتاوى العبادية رجل اشترى من رجل جارية وقبضها ثم رجا
رجل وادعاهما واقر المشتري انها للمدعي وصندوق البايع المشتري
في انها لهذه المدعي واراد المشتري ان يرجع على البايع بالثمن
فقال البايع للمشتري انها كانت هي للمدعي لانك وهبتها له
فالقول قوله ولا يرجع عليه المشتري بالثمن كذا في الذخيرة وان
استحق بشهادة شاة فدين وقد عد لها الشهود عليه قال ابو
يوسف رحمه الله اسال عن الشاهدين فان عدل ارجع الشهود عليه
على بايعه بالثمن وان لم يعد لا فان يقضى على الشهود عليه لنقد عليه
اياهما ولا يرجع هو بالثمن على بايعه وهو بمنزلة الاقرار كذا في
الفصول العبادية قال محمد في الجامع الكبير رجل اشترى من اخر
عبدا بالف درهم وكفل عن المشتري بالثمن لفيل باع المشتري
ونقد الكفيل للبايع الثمن ثم غاب الكفيل واستحق العبد من
يد المشتري او وجد حرا او مكانبا او مدبرا او كانت جارية فوجد لها
ام الولد فاراد المشتري ان يرجع على البايع بالثمن قال ينظر ان
كان الكفيل قد رجع على المشتري بما نقده للبايع كان للمشتري ان
يرجع على البايع وان كان الكفيل لم يرجع على المشتري بما نقده للبايع
لا يكون للمشتري ان يرجع على البايع ثم اذا حضر الكفيل فان شارجع
على البايع بما نقده وان شارجع على المشتري فان اخذ من البايع لم يرجع
البايع على المشتري وان اخذ من المشتري يرجع المشتري على البايع
وان اراد المشتري بعد ما حضر الكفيل اتباع البايع وذلك قبل ان
يختار الكفيل اتباع المشتري ليس له ذلك ولو لم يكن كفاية وكان
امرا بقضا الثمن وباقي المسئلة بما لها كان هذا بمنزلة الكفاية في
جميع ما وصفتنا ولو لم يكن شي مما ذكرنا من الاسباب في فصل
الكفاية ولكن مات العبد قبل القبض وكان الكفيل قد نقد الثمن

وعاب كان المشتري ان يرجع على البايع بالثمن سواء رجع الكفيل على المشتري بما
نقد اوله يرجع فان حضر الكفيل في فصل موت العبد او كان الكفيل
هافرا لم يكن الكفيل ان يرجع على البايع بالثمن ولو لم يمت العبد وتكون
الفسخ البيع فيما بينهما بسبب من الاسباب فان كان الانفساخ
بسبب هو فسخ من كل وجه نحو الرد بالعيب بعد القبض بقضا او قبل
القبض بقضا او بغير قضا او الرد بخيار الروية كان الجواب فيه كالجواب
فيما اذا مات العبد قبل القبض وكذا لو كان المشتري امره غيره ان
ينقد الثمن عنه فتقد ثمرات العبد في يد البايع قبل التسليم الى المشتري
فان المشتري هو الذي يرجع على البايع بالثمن في الاحوال كلها وان
كانت الكفالة بغير امر المشتري ثرا انفسخ البيع فيما بينهما من
كل وجه كان الكفيل ان يرجع على البايع بالثمن وليس الكفيل على
المشتري سبيل وان انفسخ البيع بينهما بسبب هو فسخ فيما
بين المتعاقدين عقد جديد في حق الثالث نحو الرد بالعيب بعد
القبض بغير قضا ونحو الاقالة لا يكون للكفيل ان يرجع على
البايع بشئ ويكون حق القبض للمشتري ويكون المقبوض للكفيل ولو
المشتري ولو لم يكن كفاالة ولكن تقدر رجل الثمن عن المشتري وبغير
امره كان الجواب فيه في جميع ما وصفنا نظير الجواب في الكفاالة
اذا كانت بغير امر المشتري ولو كانت الكفاالة بامر المشتري فصالح
الكفيل البايع عن الثمن على خمسين دينارا كان الكفيل ان يرجع على المشتري
بالدراهم دون الدنانير فان استحق العبد والكفيل غايب ثمر حضر كان
لن اتباع البايع بالدنانير ولا سبيل للكفيل على المشتري ويستوى في
هذا ان يكون الاستحقاق في المجلس او بعد الافتراق عن المجلس
وكذا لو ان البايع باع الكفيل الدراهم التي كفل بها عن المشتري
بالدنانير ثرا استحق العبد وبطل البيع واراد محمد رحمه الله بهذه
التسوية بين البيع والصلح والتسوية بينهما بعد الافتراق عن المجلس
فاما اذا استحق العبد وهما في المجلس بعد لا يبطل البيع ويبطل الصلح
ولو لم يستحق العبد ولكنه مات في يد البايع وقد كان باع الكفيل من
البايع بالدراهم خمسين دينارا وقبضها منه البايع وان المشتري
ان يرجع على البايع بالف ولا سبيل للكفيل على البايع وكذا لو كان
الكفيل صالحا البايع على خمسين دينارا وفي الصلح للبايع الخيار ان
تشارد خمسين دينارا وان شارد الف درهم وفي البيع يرد الف
درهم من غير خيار ثرا في الصلح ان اختار البايع رد الدراهم فالمشتري
هو الذي يستوفيه وان اختار رد الدنانير فالكفيل هو الذي يقبض
ذلك ولا سبيل للكفيل على المشتري ولو كان المشتري امر رجلا ان
يقضى عنه الثمن من غير كفاالة فباع المأمور من البايع خمسين

دينارا بالثمن يجوز وكذا لو صالح المأمور البايع من الثمن على خمسين دينارا
ولو كان الكفيل كفل عن المشتري بالثمن بغير امره ثرا ان الكفيل صالح مع
البايع على خمسين دينارا او باع منه خمسين دينارا بالثمن ثمر مات
العبد قبل القبض او استحق فلا سبيل للمشتري على البايع ولكن
الكفيل يرجع على البايع ويتخير البايع في الصلح بين اعطاء الدراهم وبين
اعطاء الدنانير وفي البيع لا يتخير ولو لم يكن كفاالة ولا امر بقضا الدين
ولكن جاستر عاوباع دنانيره من بايع العبد بالثمن الذي له على المشتري
او صالح معه من الثمن على دنانيره فالبيع باطل على كل حال واما الصلح
فان كان بشرط ان يكون الثمن الذي على المشتري للمتمتع يكون باطلا وان
كان الصلح بشرط براءة المشتري عن الثمن كان الصلح جائزا وان اطلق
الصلح اطلاقا لم يصحح بالا بر ولا بالتعليك يجوز فان استحق العبد كان
على البايع رد الدنانير على الصالح وان مات العبد كان للبايع الخيار ان
تشارد الدنانير على الكفيل وان شارد عليه الدراهم هكذا في المحيط
ولو كفل بجيد وتقد بنهرجة رجع بالجيد على المشتري وان استحق اتبع
البايع او المشتري بالنهرجة وان كفل بنهرجة وتقد جيا دارجع بالنهرجة
ولو استحق اتبع البايع بالجيد او المشتري بالنهرجة ورجع المشتري على
البايع بالجيد كذا في الكافي ولو لم يستحق العبد ولكن مات في يد البايع
قبل القبض وقد كان الكفيل ادى انقص مما التزم فلا سبيل للكفيل
على البايع ولكن يرجع على المشتري بالف درهم بنهرجة ولو كان الكفيل
ادى اجود مما التزم ثمر مات العبد في يد البايع لم يكن للكفيل على البايع
سبيل ولكن يرجع الكفيل على المشتري بما كفل عنه ويرجع المشتري على
البايع بمثل الدراهم التي اعطى الكفيل البايع وهو الجياذ ولو كان المشتري
امر رجلا ان يتقد عنه الثمن من غير كفاالة فتقد المأمور ففضل ما امر
به لم يرجع على الامر الا بمثل ما امر به وان نقده اrody ما امر به يرجع
بمثل الودي فان استحق العبد بخير المأمور بين اتباع البايع وبين اتباع
المشتري فان رجع على البايع رجع بمثل المقبوض وان رجع على المشتري
يرجع بالودي ان كان الودي اrody ما امره وان كان اجود رجع بما
امر به ثرا المشتري يرجع على البايع بمثل ما اخذ من المأمور ولو لم
يستحق العبد ولكنه مات قبل القبض فلا سبيل للمأمور على
البايع ولكن يرجع على المشتري بما ادى وان كان الودي اrody
ما امره وان كان اجود يرجع بما امره كذا في المحيط من ضمن الثمن
المشتري عند الشرا مطلقا بظهور الاستحقاق جاز لئن اذا اخذ
الاستحقاق من يد المشتري بالقبض فانما يرجع على الكفيل بعد وجوب
الثمن على البايع وانما يجب الثمن على البايع بفسخ البيع وذلك
بان يرجع عليه ويقضى به القاضي ويفسخ العقد ويجب الثمن

على البايع فيكون الخيار للمشتري ان شاء اخذ من الكفيل وان شاء اخذ من البايع
 فان اخذ من الكفيل وكانت الكفالة بغير الامر لا يرجع على البايع لكن
 البايع بعد الاستحقاق والقبض عليه يرجع هو على بايعه كذا في
 الفصول العبادية ان دفع المدعى الى المدعى عليه شيئا واخذ الدار
 ثم استحق المدعى لا يرجع الدافع بما دفع كذا في الوهيز المذكور
 في دعوى الصلح لو صالحه من الدنانير على دراهم وقبضها ثم استحققت
 بعد التفريق رجع بالدنانير كذا في الفصول العبادية وان صالح من
 ما ية على نصفها فاستحق البذل رجع بمثلها ولا يرجع بجميع الدين
 الاول كذا في الوهيز المذكور في دعوى الصلح لو صالح من الدراهم
 على كرجطة جاز فان استحق الكرا ووجد به عيبا فرده يرجع الى
 اصل حقه وهو ما عليه من الدراهم كذا في الفصول العبادية
 السادس عشر في دعوى الغرور اذا اشترى الرجل
 امته شرا فاسد او جاز او ملكها بهيبة او صدقة او وصية فولدت
 له اولادا ثم استحقها رجل فانه يقضى للمستحق بالجارية واولادها الا
 اذا ثبت غرور المستولد ولا بد ان يكون من البيعة على الشرا والهبية
 او ما اشبه ذلك فاقام بيعة على ذلك ثبت غرور المستولد فيقضى
 القاضى للمستحق بالجارية وبقية الولد وبعقرها ايضا ولا يرجع
 المشتري على ملكها بالعقر بايضا كان او راهبا عندنا وهل يرجع
 بقيمة الولد ففي فصل الشرا يرجع وفي فصل الهبة وتطاييرها
 لا يرجع كذا في المحيط ويعتبر قيمة يوم الخصومة ومن مات من الاولاد
 قبل الخصومة لا يضمن المستولد من قيمته شيئا كذا في الذخيرة والفرو
 ان يشتري رجل امته او يتملكها بسبب من اسباب الملك كالحبة
 والوصية والصدقة فيستولد بها ثم يظهر بالبيعة انها عند الغير
 فالولد في هذه السبل حر بالقيمة كذا في الكافي امه انت رجلا فاحتره
 انها حرة فتزوجها على ذلك فولدت ولدا اشترى اقام مولاها البيعة انها
 امته وقضى بهالة فانه يقضى بالولد ايضا لمولى الجارية الا ان
 يقيم الزوج بيعة انه تزوجها على انها حرة فان اقام البيعة على
 هذا فقد ثبت سبب حرية الاولاد وهو الغرور فكان الولد
 حرا لا سبيلا عليه وعلى ابيه قيمته دينيا في ماله حال وقت القضا
 به كذا في المبسوط ومن قتل من الاولاد خطأ فعلى الاب بدية
 وقبضها فانه يقضى عليه بقيمة يوم القتل واذا كان لم يقبض
 شيئا من دية الولد لا يقضى عليه بقيمة الولد وان قبض من الدية
 قدر قيمة الولد فانه يقضى عليه بقيمة الولد هكذا في المحيط وان
 كان للولد ولد يجوز دية وميراثه مع الاب فخرج من الدية شي
 مثل القيمة او دونها قضيت على الاب مثل ذلك في ماله ولا

اقضى به في الدية ولا في تركة الاب كذا في الجاوي ولو قتل الاب بغرم قيمته
 كذا في الهداية وان مات المستولد وعليه ديون كان المستحق اسوة لغيره
 ولا يكون ولا الولد لمولى الجارية وان عتق رقيقا في حق مولى الجارية لانه
 انما اعتبر رقيقا في حق المستحق لتمكن ايجاب الضمان على المستولد وهو
 حر في حق ما سواه من الاحكام وعن هذا قلنا ان للمستحق ان يضمن
 المستولد قيمة الولد وان كان المستحق دار حرم محرم من الولد ولا يجعل حرا
 من جهة المستحق بالمقاربة حتى لا يضمن المستولد قيمة الولد وان كان
 هكذا في المحيط وان لم يكن للاب بيعة انه تزوجها على انها حرة فطلب
 بيعت المستحق على علمه علفته على علمه على ذلك كذا في المبسوط
 اذا اخبر الرجل غيره عن امرأة انها حرة وتزوجها ذلك الغير على انها
 حرة وولدت له ولد ثم استحقها رجل وجعل القاضى الولد حرا بالقيمة
 ان زوجها النحر على انها حرة فالمستولد يرجع بقيمة الولد على النحر واذا لم
 يكن النحر زوجها منه ولكن المرأة زوجت نفسها على انها حرة فالمستولد
 يرجع عليها بقيمة الولد بعد العتق هكذا في الذخيرة اذا غوت الامة
 من نفسها رجلا فاحتره انها امه لهذا الرجل فاشترىها منه فاستولد
 ثم استحق رجعا ابوا الولد بالثمن وقيمة الولد على البايع دون الامة
 كذا في المبسوط اذا اشترى جارية وقبضها وابعها من غيره فولدت
 من الثاني ثم استحققت الجارية فان المشتري الثاني يرجع الثمن
 على بايعه وبقيمة الولد والمبايع الثاني لا يرجع على البايع الاول
 بقيمة الولد في قول ابى حنيفة رحمه الله كذا في فتاوى قاضي خان
 اذا اشترى الرجلان جارية ثرايا اعهدها وهب نصيبه من شريكه
 فولدت له اولادا واستحقها رجل واخذها وقيمة الاولاد رجع
 المستولد بنصف الثمن ونصف قيمة الولد على بايعه ولا يرجع على
 الواهب بشي ويرجع الواهب على بايعه بنصف الثمن ولا يرجع
 عليه بشي من قيمة الاولاد كذا في الذخيرة ولو كانت امته بين
 رجلين فجات بولد فادعاه اعهدها وغرم نصف قيمتها ونصف
 عقرها ونصف عقرها لشريكه ثم استحقها رجل فعلى بها وقيمة
 الولد والعقر للمستحق ثم يرجع على البايع بنصف الثمن ونصف
 القيمة ويرجع على شريكه بما اعطاه من نصف قيمتها ونصف عقرها
 ولا يرجع على شريكه بشي من قيمة الولد ويرجع الشريك على بايعه
 بنصف الثمن كذا في المبسوط رجلا اشترى امته من وصي
 يتيم فاستولدها اعهدها ثم استحققت الجارية كان الولد حرا
 بالقيمة ويرجع المستولد على الوصي بنصف قيمة الولد ولا يرجع
 بنصف قيمة الباقي من الولد على شريكه وان صار مشتريا
 النصف الباقي من شريكه ثم يرجع الوصي بذلك في ماله

اليتيم وكذلك الجواب فيما اذا كان البايع اباً للمعسر فهو الوصي في حكم الرجوع
في مال المعسر على السواء وكذلك الجواب فيما اذا كان البايع وكيلًا أو مستنصفاً
كان له الرجوع بما لحقه من الهبة على من وقع البيع له وكذلك اذا كان البايع
مضارباً ولم يكن في الجارية فضل ربح يرجع بجميع ما لزمه من قيمة الولد على رب المال
فاما اذا كان في الجارية فضل فاما يرجع على رب المال من قيمة الولد بقدر راس
المال وعصيته من الوبح كذا في المحيط وكذا في امه رجل ثم استحققت فقال الواطي
اشترى ثمن فلان وصدقه فلان ولم يصدقها المستحق بكون ولده عبد بعد
ما يملك المستحق انه لا يعلم انه اشتراها من فلان ولو اقر المستحق وانكر البايع
فالولد هو وعلى الاب القيمة ولا رجوع على البايع ولو اقر به المستحق دونها
عقق الولد باقراره بلا قيمة كذا في محيط السرخسي اذا تزوج المكاتب
او العبد امرأة حرة باذن مولاه فولدت له ثم استحققت وقضى بها المستحق
فالولد رقيق في قول ابي حنيفة وابي يوسف الاخر وكذلك صار المكاتب
مغروباً بالشر كذا في المبسوط اذا اشترى ام ولد لرجل او مدبرة او
مكاتبه من اجنبي ووقع عليها فجات بولد فان على المستول قيمة الولد
والعقر لولي المدبرة ولو لم يولد له الولد وعليه قيمة الولد والعقر للمكاتب كذا
في المحيط مكاتبه زوجت نفسها من رجل على انها حرة فظهر انها مكاتبه
فان المستول يضمن للمكاتبه في قول ابي يوسف الاخر كذا في الزخيرة
مكاتب او عبد ما ذوت باع امه فاستولدها المشتري ثم استحققت رجع
ابو الولد بقيمة الولد على بايعه كذا في المبسوط الوارث يرجع على باييع
الورث بقيمة الولد اذا استحققت من يده بعد ما استولدها والوصي
له بالجارية لا يرجع بقيمة الولد على باييع الوصي ولا يرد عليه بالعيب
اذا استولدها ثم استحققت كذا في الخلاصة اذا اقر المريض في مرضه الذي
مات فيه ان هذه الجارية لفلان وديعة عنده فوطى الوارث الامه بعد
سوته وقد علم الوارث باقرار الورث فولدت منه ثم استحقها رجل فانه
يقضى للمستحق بالجارية وبالولد كذا في الزخيرة رجل ورث امه من ابيه
فاستولدها ثم استحققت كان الولد حراً بالقيمة ثم يرجع بالثمن وبقيمة
الولد على باييع الورث بخلاف الوصي له اذا استولدها ثم استحققت حيث
لا يرجع على باييع الوصي مات رجل وترك ابناً وجارية وعليه دين محيط
فوطىها ابنه فولدت منه بيعت الجارية في الدين ويضمن الابن قيمة
ولدها وعقرها للفرما كذا في محيط السرخسي ولو جاز رجل واذا م بينه
انها له قضى له بالجارية وبالعقر بقيمة الولد كذا في المحيط ولو كان الدين
غير محيط يضمن قيمتها وعقرها ويقضى منه الدين وما بقى ميراث
ولا يضمن قيمة الولد وهذا اذا كان الدين مثل قيمتها او اكثر فان كان
اقل من قيمتها يضمن بقدر الدين ويغرم العقر كذا في محيط السرخسي
رجل اشترى جارية مضمومة وهو يعلم ان البايع غاصب او تزوج امرأة

اخيرة

اخيرة انها حرة وهو يعلم انها كاذبة فاستولدها كان الولد رقيقاً كذا في
المبسوط ولو اشترىها وهو يعلم انها لغيره فقال البايع ان صاحبها وكلني
بيعيها او مات واوصى الي فباعها منه على ذلك فاستولدها ثم حضر
المالك وانكر الوكالة فله ان يأخذها وقيمة الولد ثم يرجع المشتري
على البايع بالثمن وبما غرم من قيمة الولد كذا في الزخيرة لو وكل رجلاً ان
يشترى له جارية فاشترىها وتقد الثمن من مال الموكل فاستولدها
الموكل ثم استحققت اخذها المستحق واخذ قيمة الولد وعقر الجارية
من المستولد لمن الوكيل ويرجع المستولد وهو الموكل بالثمن وقيمة
الولد على البايع والوكيل هو الذي يلي الخصومة في ذلك مع البايع فان
انكر البايع البيع من المستولد وقال لم يشتريها مني واقام المستولد
ببينة ان فلاناً اشترى هذه الجارية من هذا الرجل باسمي وتقد
الثمن من مالي صار المشتري مغروباً من جهة البايع وكان له الرجوع
على البايع بالثمن وقيمة الولد والوكيل هو الذي يلي الخصومة في
ذلك ومع البايع وان شهد شهود المستولد على الشراء ولم يشهدوا على
ان المستولد امر المشتري بذلك وانما شهدوا ان المشتري اقرانه
اشترى فلان بامرهم فان شهد الشهود ان المشتري اقرانه اشترى فلان
بامرهم فان شهد الشهود ان المشتري اقر قبل الشراء وفي حالة
يشترىها فلان يصير المستولد مغروباً من جهة البايع وكان له الرجوع
بقيمة الولد على البايع وان شهد الشهود ان المشتري اقر بعد الشراء
انه اشترى فلان لا يكون للمستولد الرجوع على البايع بالثمن وبقيمة
الولد هكذا في المحيط رجل دفع الى رجل الف درهم مضاربة بالنصف
فاشترى بها جارية تتساوى التي درهم فاستولدها المضارب ثم استحققت
فالولد حراً بالقيمة ثم يرجع المضارب على البايع بالثمن فيكون على المضاربة
كما كان ويرجع عليه ايضاً ببيع قيمة الولد ويكون له ذلك خاصة ولا يكون
على المضاربة ولو لم يكن في الام فضل اخذ المستحق الولد مع الامر ولم
يثبت نسبه من المضارب وان كان رب المال هو الذي استولدها
فان لم يكن فيها فضل كان الولد حراً وعليه قيمته للمستحق ويرجع على
الباييع بالثمن وقيمة الولد والذي يلي خصومة الباييع في ذلك المضارب
فيكون الثمن على المضاربة وقيمة الولد لرب المال وان كانت الجارية
تساوى الفيت فالرجوع على الباييع بثلاثة ارباع قيمة الولد ويرجع بالثمن
فيكون على المضاربة كذا في المبسوط رجل امر رجلاً بشراء جارية فاشترى
له جارية ثم ان الامر وهبها فولدت له ولداً ثم استحققت فاخذت
الجارية وعقرها وقيمة ولدها فان الواطي لا يرجع على الباييع بشيء لانه
مشتري لغيره كذا في محيط السرخسي رجل اشترى امه واعتقها وزوجها
من رجل ولم يخبر الزوج انها حرة ولا انها امه الا ان الزوج علم بشراء

الزوج واعتاقه اياها ثم وطبها الزوج فولدت ولدا ثم استحققت فحل الزوج
للمستحق عقرها وقيمة ولدها ثم لا يرجع الزوج على الزوج بقيمة الولد كذا في
الذخيرة لشرى جارية واستولدها ثم اشتراها عتقا ثم تزوجها فاستولدها
ثم استحققت واخذها المستحق وعقرها وقيمة الولد يرجع المستول
على الابيع بقيمة الولد الاول دون الثاني ثم المستول يضمن عقرا
واحد كذا في محيط السرخسي اذا ادعى على رجل مالا فصالحا منه
على جارية بعينها وقيمتها واستولدها ثم جاسقها واستحققت
ياخذها وعقرها وقيمة ولدها وقت الخصومة فان كانت قد ماتت
قبل ان يقضى عليه بقيمة فلا يقضى عليه بقيمة الولد ثم ينظر
ان كان الصالح عن اقرار رجوع بما ادعى وبما ضمن من قيمة الولد ولا
يرجع بالعقري الفصول كلها وتوكله يكون للمدعي مالا ولكن ادعى قصاصا
في نفس او في ماله ونها فصالح معه على جارية فاستولدها ثم استحققت
الجارية فان كان الصالح عن اقرار فلا يبطل الصالح بالاستحقاق ولكنه
يرجع على المدعي عليه بقيمة الجارية وبما ضمن من قيمة الولد ولا يرجع
بالعقروا ان كان الصالح عن انكاره وسكوت ثم اقام البيعة على
دعواه او حلفه ونكل كذلك يرجع بقيمة الجارية وبما ضمن من قيمة
الولد فان حلفه وحلف لا يرجع بشيء كذا في شرح الطحاوي ادعى
جارية في يد رجل فصالحه على جارية اخرى عن سكوت او انكار واستول
كل واحد منهما جاريته فاستحققت التي في يد المدعي فاخذها وعقرها
وقيمة ولدها يرجع في دعواه ولا يرجع بقيمة الولد الا اذا اقام البيعة
على حقه فحينئذ يرجع بقيمة الجارية التي ادعاها وبقيمة الولد ايضا
وان استحققت التي استولدها المدعي عليه فاخذها وعقرها
وقيمة ولدها يرجع المستول بقيمة الجارية الاخرى على المدعي ولم يرجع
بقيمة الولد كذا في محيط السرخسي ولو اصرط على ان يدفع المدعي
الى المدعي عليه جارية اخرى وياخذ المدعي من المدعي عليه الجارية التي
وقع فيها الدعوى فاستولدها كل واحد منهما الجارية التي اخذها ثم
استحققت احدهما الجاريةين رجوع المستحق عليه على صاحبه بقيمة الجارية
التي اخذها منه وبقيمة الولد التي ضمنها المستحق كذا في الذخيرة وكذا
الغرور والمعتري يستويان في اثبات النسب من المستول والمجربة
بالقيمة وانما يفتقران في رجوع المستول بالقيمة على ملك الجارية
ففي الغرور يرجع وفي ولد المعتري لا يرجع هكذا في محيط السرخسي
واهل الذمة والمسلمون سوا في الغرور كذا في محيط العباسي
السابع عشر في التفرقات اذا قال في دعوى البتة هذه البتة ولم
يقبل ولا على فراشها فبذلك الدعوى صحيحة واذا اقام البيعة سمعت
بيئته وقضى بدينوته كذا في محيط رجل ادعى شيئا في دينه وقال

هو ملكي وقال ان صاحب اليد احدث يده عليه بغير حق وقالوا لا يكون هذه
دعوى الغصب على ذي اليد وكذا لو قال المدعي في دعواه هذا ملكي كان في يدي
وان صاحب اليد احدث يده عليه بغير حق ولو قال هو ملكي وكان في يدي الي
ان احدث المدعي عليه يده عليه بغير حق يكون هذه دعوى الغصب على ذي
اليد كذا في فتاوى قاضي خان الرعوى في عتق الامنة وفي الطلاقات
الثلاث وفي الطلاق البات ليس بشرط لصحة القضاء والسيلة معروفة
قالوا كذلك في الطلاق الرجعي الدعوى لا يكون شرطا لصحته لان حكمه
مرة الفرج بعد انقضاء العدة وانما حق الله تعالى ايضا كذا في المحيط
ان ادعى ماله وقد بين احداهما على الوجه المعلوم وليس بين الاخرين
الشهود على ذلك لا يقضى بالمالين ولو شهد الشهود على المال المعلوم صح لنا
في جواهر الفتاوى ادعى على اخر ملكية جهاد في يده فقال المدعي هذا
الجار ملكي لان اشتريته من فلان بكذا وفي يده بغير حقه فواجب
عليك تسليمه الي فانه لا يسمع منه هذه الدعوى كذا في الذخيرة قال
خلف بن ابوب سالت شدا اعم من مات وترك مائة درهم فاقام
رجل البيعة بمائة درهم على الميت وقضى القاضي له بها ثم جادل
اخر وادعى مائة على الميت وانكرت الورثة ذلك ولا يبيته المدعي
فاقر الذي قضى له بالمائة لهذا المدعي الذي انكرت الورثة له
ما حكم هذه المسئلة قال الماية التي اخذها القاضي له تكون بينهما
نصفان قال خلف وبه اخذ والمسئلة مسطورة في الكتب كذا
في المحيط رجل ادعى انه جري بيمين وبدينك مصالحة شرعية صحيحة
على ارضه كذا فان ادعيت عليك واقام البيعة على الصالح الصحيح واقام المدعي
عليه البيعة على صالح فاسد فالبيعة على الصالح الصحيح مقبولة كذا في
جواهر الفتاوى رجل مات وترك ثلاثة اعمد قيمتهم على السوا لاما
له غيرهم وترك ابنا لا وارث له سوله فاقام رجل بيعة ان الميت اوصى
له بعبد هذ يقال له سوله وانكر الوارث ذلك وقال وانما اوصى لهذا
الرجل الاخر بعبد هذ الذي يقال له بديع وصدة المقر له بذلك
فالقاضي يقضى لصاحب البيعة بسالم ولا يقضى للمقر له من بديع بشي
ولو اشترى الوارث سالما بديع جاز الشراء وكذلك لو اشترى بالذ درهم
نعم في الفصل الاول يضمن الوارث قيمة بديع المقر له بديع ولا في
الفصل الثاني يوم بتسليم بديع الى المقر له رجل مات وترك عبدا قيمته
الف درهم لاما له غيره فاقام الوارث ان الميت اوصى بهذا العبد
فلان واني اجزت وصيته بعد موته واقام رجل بيعة ان له على الميت
الف درهم ومحمد الوارث دينه فان القاضي يبيع العبد بالدين
ويقضى الدين من ثمنه وان اشترى الوارث العبد او رجع العبد
بهمية او وصية او ميراث فاراد المقر له ان ياخذ من الوارث باقراره

له بالوصية لا سبيل له عليه ولو ظهر ان الشهود على الدين كانوا عبيدا فالتا
لا يبطل البيع ولكن يدفع الثمن الى الموصى له ولو ان الغريم مات بعد
ما قبض الثمن ورثته وارث الميت الاول فان ورث تلك الالف بعينها
فالمقر له ان ياخذها وان ورث مالا اخر غير تلك الالف يباع منه بقدر
الف درهم ويدفع ذلك الى المقر له ولو لم يرثه وارث الميت ولكن اوصى
الميت للمقر بتلك الالف بعينها كان على الوارث ان يرد لها على المقر
له وان كان اوصى له بمال اخر يعطى من ذلك للمقر له قدر الف درهم
ولو لم يكن شئ من ذلك ولكن وهب الغريم للمقر تلك الالف
بعينها او مالا اخرى ان كانت الهبة في حال المرض فالجواب فيها
كالجواب في الوصية وان كانت الهبة في حال الصحة ان كان
الموهوب تلك الالف بعينها امر بالتسليم الى المقر له وان كان
الموهوب مالا اخرى لا يومر بالتسليم الى المقر له ولو ان القاضي
لم يبيع العبد من الاجنبي بالدين لكن اعطاه الغريم يدينه فقال
هذا العبد يبيع بك بدينك او قال جعلته بك بدينك فاخذه الغريم
على هذا اثران الوارث اشتراه منه او وهبه الغريم له او تصدق
به عليه فلا سبيل للمقر له على العبد ولو ان القاضي لم يبيع العبد
من الغريم ولكن جعله صالحا للغريم من ماله بان قال هذا العبد
صالح لك من مالي وسلم اليه ثم وصل العبد الى الوارث يومنا
من الدهر يومر الوارث بتسليمه الى الموصى له المقر له وهكذا
في المحيط مات وترك ثلاثة اعباد قيمتهم سوا فلما قر الوارث لرجل
بعبد بعينه وصية وصدقه المقر له وقامت بيعة انه اوصى بهذا
العبد الاخر الاخر ومجده الوارث فاعتق المقر له عبده فان اعتقه
قبل القضاء بالبيعة نفذ عتقه فان قضى ببيعة الاخر عوم المعتق
قيمة ما اعتق الوارث وان اعتقه بعد القضاء لم ينفذ فان ملك
الوارث العبد الشهود يومر بتسليم المقر له الى المقر له ولا ينفذ اعتاقه
هكذا في محيط السرخسي في نوادر ابن سماعة عن محمد بن رجل مات وترك
ابنتين ودارين فادعى رجل احدى الدارين انه غصبها ابوها وحلفها
على ذلك فحلف احداهما ونكل الاخر عن اليمين فاذا قضى للمدعى بنصف
الدار حصته الذي نكل عن اليمين ويبيع المدعى حصته الناكل عن اليمين
من الدار الاخرى فياخذ من ذلك نصف قيمة الدار التي ادعاهها ولو لم يدع
المدعى غصبا وادعى ان الدار له لم يكن له على الناكل ضمان نصف
الاخر كذا في المحيط عن الاسام ان الدار اذا كانت في يد ورثة واحد
فما يادى رجل انه اشترى نصيبه الغائب منه وبرهن عليه ان
كان باقي الورثة مقرين بحصة الغائب لا يقبل وان كانوا منكرين
يقبل ويثبت الشرا على الغائب حتى لو دسروا انكر لا يلتفت الى انكاره

كذا

كذا في الوجيز المذكور في ادب ارباب الرجل جارية من رجل شرعها المشتري ولا يدري اين
هو فرفع الامر الى القاضي وطلب منه ان يبيع الجارية ويوفى ثمنه فان القاضي
لا يجيبه الى ذلك قبل اقامة البيعة فان اقام البيعة على ذلك ذكر ان القاضي
يبيع الجارية على المشتري ويثقل الثمن على البايع واستوثق من البايع بكفيل
ثقة ثم ان كان فيه وضعية فعلى المشتري وان كان فيه فضل فلمشتري
ثم وضع المسألة في الجارية ولم يضع في الدار ويجب ان يقال بلفظ في الدار
لا يتعوض القاضي لذلك ولا يبيع الدار وان كان يعرف مكان المشتري
فانه ليس للقاضي ان يبيع الجارية وان اقام البايع البيعة على ذلك وهذا
اذا جاز المشتري واقر بذلك فاما اذا انكر الشرا احتاج البايع الى اقامة
البيعة على المشتري ثانيا كذا في المحيط رجل ادعى على اخو دار في يده
وقال ملكي رهنا ابى منك فانكر فشهد وان هذه الدار ملكه وفي
يد فلان بغير حق تقبل وصار يده بغير حق لما انكر الرهن كذا في الخلاصة
ادعى عليه دارا انها ملكي رهنتها من والدك فلان بن فلان بكذا
شتمت والدك وتركها في يدك فعليك ان تقترض الدين مني
وسلم الدار لك فانكر وشهد الشهود على وقعه دعواه ولكن زادوا
فيه واليوم ملك هذا الدار وحقق وفي يد المدعى عليه هذا بغير
حق تقبل هذه الشهادة كذا في القنية اذا ادعى جارية في يد انسان
انها ملكه وفي يد هذا بغير حق فدعواه صحيحة وان لم يقبل في دعواه
انها كانت ملكي يوم ما اخذ صاحب اليد مني واذا ادعى انه غصب مني
هذه الجارية فدعواه صحيحة وان لم يقبل ملكي ولو اقام البيعة على ان
صاحب اليد غصبها منه والقاضي يأمر صاحب اليد بالرد عليه ولا يقضى
له بالملك كذا في المحيط رجل في يده دار اشترىها رجل من غير ذي اليد
بعبد وسلم العبد اليه ثم خاصم المشتري صاحب اليد في الدار واخذها
منه بمهمة او صدقة او شرا او ودیعة او غصب او ما شبه ذلك فليس
له على العبد سبيل فان جاء صاحب اليد واسترد الدار من يد المشتري بان
كان في يد المشتري بسبب الغصب او بسبب الوديعة فالمشتري يرجع
على البايع بالعبد ولو كان مكان الدار جارية اشترىها بالعبد فوصلت الى
يد المشتري بسبب من الاسباب التي ذكرنا ثم هلك في يده لا يكون
له على العبد سبيل الا في صورة وهو ان الجارية لو كانت غصبا في يد المشتري
وهذا في اليد وضمنه قيمتها بحكم الغصب كان له ان يرجع على البايع بالعبد
وكذلك لو كانت الجارية غصبا في يد المشتري فابقت فيا صاحب اليد وضمن
المشتري قيمتها ورجع المشتري بالعبد على البايع فان عادت من الاباق
على ملك الغاصب وهو المشتري عرف ذلك من مذهبنا والعبد سائر
لشتره الجارية لا سبيل لبايع الجارية عليه كذا في الذخيرة في فصل دعوى
البيع والشرا رجل اشترى من اخو دارا بعبد والدار في يده غير البايع

وصاحب اليد يدعى انما له فخاصه المشتري صاحب اليد فلم يقض له بشي وطلب
المشتري من القاضي ان يفسخ العقد بينهما اجابه الى ذلك فان فسخ العقد
بينهما وامر البايع برد العبد على المشتري ثم وصل الدار الى يد المشتري يومان
الدهر بسبب من الاسباب فالفسخ ما من حتى لا يوم من المشتري برد العبد على
البايع وهل يوم من المشتري بتسليم الدار الى البايع ينظر ان كان المشتري مخرج
بالاقرار له وقت الشرا يوم وان لم يصرح بالاقرار له ذكره من ان لا يوم كذا
في المحيط في الفصل الخامس في دعوى البيع والشرا ارض في يد رجل ادعى
رجل ان هذه الارض وقف من جهة فلان على جهة معلومة وانه متولى
ذلك الوقف وذكر الشرايط وان ثبت بالبينة وقضى القاضي بالقضية
بشراها رجل وادعى ان هذه الارض ملكه وحقق يسمع كذا في الخلاصة
في فصل دعوى الصياح والاقرار سبيل نجم الدين النسفي عن رجل
ادعى ارضاً في يدي رجل انها ملكه وفي يده هذا المدعى عليه بينة بنير
حق فقال المدعى عليه هي ليست بملكى انما هي وقف على كذا او انا
متوليا فطلب القاضي من المدعى عليه بينة على ما قال ولم يمكنه
اقامة البينة على ما قال فامر القاضي المدعى عليه بتسليم الارض
الى المدعى لتكون في يده الى ان يقيم البينة على ما قال كل ذلك خطأ
ليس ينبغي للقاضي ان يطلب البينة من المدعى عليه وبينة على
ذلك على المدعى عليه مقبولة لانه متولى في زعمه والمتولى خصم لمن
يدعى اليك لنفسه في الوقف كذا في المحيط في المنتقى رجل في
يديه دارا دعاتها رجل انها داره اشتراها من الذي في يديه بالف
درهم وادعى الذي في يديه انها داره اشتراها من المدعى بالف درهم
ولا بينة لها فان الدار للذي في يديه فان انكر انك المقاله وشهد
اقرارها بذلك شهود وكل واحد منهما يدعى الدار لنفسه ويشكر تلك المقالة
التي شهدت الشهود عليها فان الدار للمتكلم الاول وهو الخارج كذا في الذخيرة
قال هشام سالت محمدا عن رجل في يده دارا دعاتها رجل وقدم صاحب
اليد الى القاضي فاقدم صاحب اليد انه اشترى هذه الدار من هذا المدعى
وادعى ان له بينة هل يوم من صاحب اليد بتسليم الدار الى المدعى بحكم هذا
الاقرار قال اما في القياس فنعم لكن ادعى الدار في يده استحسانا واخذ منه
كفيل او وجهه الى ثلاثة ايام فان حضر بينة والا قضيت عليه كذا في
المحيط في المنتقى رجل ادعى على رجل ان قد بعته هذه الطيلسان
الذي عليك بكذا وانكر الذي عليه ذلك الطيلسان وقال الطيلسان
لي واناك انت اودعتك فردتها على يدي كل واحد منهما على دعوى صاحبه
ويورد الطيلسان على الذي ادعى البيع ويبعد في البيعة بالمدعى عليه كذا في
الذخيرة في كتاب الرقيات ابن سماعة كتب الى محمد بن الحسن في رجل
ادعى عبدا في يدي رجل واقام بينة ان هذا العبد كان لفلان بن فلان

سرى رجلا غايبا وان فلانا اقرانه لهذا المدعى والذي في يديه العبد ينكر
دعواه ويدعى رقية العبد والمدعى يقول صدق الشهود وقد اقر له فلان
بالعبد ولكن ملكته من جهة اخرى بمسبة او صدقة او شرا منه قال
محمد لا يستحق بهذا شيئا حتى يقيم البينة على هبة وقبض او شرا بتمن
معلوم فاذا اقام البينة على ذلك نقد القاضي الثمن وقضى له بالعبد
وكذلك ان قال المدعى صدق الشهود ولم يزد على ذلك ولم يدع هبة ولا
شرا ولو كان المقرها ضرا والعبد في يده فقال المدعى قد كان هذا
الغلام لهذا الذي في يدي وقد اقر له به فقال الذي في يديه صدق
لم يسمع المقر له بذلك شيئا حتى يقر له بمسبة وقبض او اشته
ذلك كذا في المحيط رجل ادعى عبدا في يدي رجل وقال بعته هذا العبد
بالف درهم ونقد تك الثمن فانكر المدعى عليه البيع وقبض الثمن
فشهد المدعى شاهدا ان على اقرار البايع بالبيع وقبض الثمن وقال
لانعرف العبد ولكن قال لنا عبدي زيد وشهد شاهدا ان اقرار
ان هذا العبد اسمه زيد او اقرار البايع ان اسمه زيد فانه لا يتم البيع
بهذه الشهادة ويجلف البايع فان حلف يرد الثمن وان نكل البايع
عن البيعة لم يمس البايع بذكوره وان شهد شاهدا ان البايع اقر
انه باعه عبده زيد الولد فنسبوا الى شى يعرف به من عمل او صناعة
او علية او عيب ووافق ذلك هذا العبد قال هذه والاول في القياس
سواء الا ان استحسن اذا نسبوه الى معروف ان اجيزه وكذلك في
الامة كذا في فتاوى قاضي خان في فصل من لا يقبل شهادة للثمة
ولو شهد على اقراره بالعبد بعينه وسميا ووصفا وقالوا انما يوسيد
وسى لنا ولكن لانعرف اليوم بعينه فهذا باطل من قبل انها شهدا
على معرفة ثم شهدا بشهادتهما كذا في المحيط في نواذر بشرع ابن يوسف
ادعى على رجل انه تصدق بهذه الدار عليه وقبضها او اشتراها منه
بالف درهم وقبضها او وهبها منه على عوض الف وقبضها وانكر صاحب
اليد ذلك فاقام المدعى بينة ان صاحب اليد اقر بهذه الدار على هذا
المدعى قال اقبل ذلك واجعلها للمدعى وبعد ذلك ان ادعى صاحب
الدار الثمن او العوض الذي اقر له به فدعه اليه وان لم يدع ذلك فلا
حق له فيه كذا في الذخيرة واذا قال المدعى عليه هذه الضيقة
ليست في يدي وادعى المدعى ان يجعله على اليد له ذلك حتى يصير مقرا
باليد ثم اذا صار مقرا باليد يجعله القاضي باسمه ماله على هذا المدعى
حتى يصير مقرا له بالمدعى واذا صار مقرا له بالمدعى بترك المقر كذا في
المحيط وآن ادعى انه اشترى دارا من هذا الرجل او قرية او ضيعة ولم
يجد ذلك فاقام المدعى عليه له بذلك وانفق على حده ذلك فانه القاضي
يحكم له بذلك على المدعى عليه باقراره وان اقر بالشرا واقتلنا في الحد وقال

المدعى هذه حدودها وقاب المدعى عليه لابل هذه حدودها والتي اقربها للمدعى
 عليه اقل مما ادعى وليس المشتري بمشهور تعرفت حدوده فانها يتخالفات
 ويترادان وكذلك لو شهد شهود على اقرارها بالشر او لم يسميا حدودا ان
 اتفقا على حدودا نقد ذلك عليهما وان اختلفا في الحدود وليس للمشتري
 شهود يعرفون الحدود تخالف على ذلك وتساو في البيع واذا تخالفا لا ينقض
 القاضي البيع بينهما حتى يسالا القاضي فان اب المشتري اخذ ذلك
 على ما قال البايع ولم يرجع الى تصديق البايع وطلب البايع نقض ذلك
 فان القاضي ينظر في ذلك فيثبت ان كان للمشتري حجة يثبت بها
 دعواه والا نقض البيع وكذلك لو اضر المشتري كتابا شرابا بحصة
 كتبه على البايع فشهدت الشهود على اقرارها جميعا بذلك الشر او فيه
 تسمية الحدود فان القاضي يلزم البايع ذلك وياخذه بتسليمه الى
 المشتري فان اختلفا في الحدود تخالف وتساو في البيع الا ان ياتي
 المشتري ببينة تشهد على الحدود التي يدعى فان اتى على ذلك ببينة
 الزم القاضي البايع ما شهدت به الشهود واخذه بتسليمه الى المشتري
 كذا في شرح ادب القاضي للمصنف اذ ادعى دارا في يدي رجل انما داره
 اشتراها من صاحب اليد قبل هذا بتاريخ شهر وانكر المدعى عليه دعواه
 فاقام المدعى ببينة على دعواه فقال المدعى عليه ان دار كانت لالا في
 كنت بعثتا قبل هذا من امرات بتاريخ ثلاثة اشهر وصدقت امرأة
 المدعى عليه في ذلك وقالت قد كنت اشتريت هذه الدار من هذا
 المدعى عليه قبل هذا بثلاثة اشهر واقامت ببينة على دعواه على
 المدعى وكان ذلك قبل الفضا بالدار للمدعى فاقاضي لا يقبل بيمينتها
 ولو اقامت المرأة البينة بذلك على زوجها قبلت بيمينتها وقضى بالدار
 لها وان اقرار الزوج لها بذلك كذا في المحيط وفي فتاوى ابى الليث رجل
 في يديه نصف دار جاد رجل وادعى انه وقف هذه الدار وكانت له يوم
 وقفها وشهد الشهود بوقفية جميعها قبلت شهادتهم كذا في الذخيرة
 رجل زوج ابنة امرأة وصى لها منزلا وباعها عنها ببيعها فاشترت ان
 هذا الرجل مات وادعى ورثته ان اباهم باع هذا المنزل من فلان قبل
 ان يسميه لها فانهم لا يصدقون على ذلك والمنزل لها وعلى فلان ان
 يقيم البينة على شرائه بتاريخ قبل تاريخ شراء المرأة ولا يقبل شهادة
 الورثة في ذلك كذا في المحيط صدرة زوجها ابوها مات الزوج فجات
 تدعى الميراث ان قالت كنت امرت الاب بالنكاح يثبت النكاح وورثت
 وان قالت لم اكن امرت ابى بالنكاح وكفى ببلعنى النكاح فاجرت كاذبها
 البينة وكذلك هذا في البيع كذا في فتاوى قاضي خان اذا اقام المدعى
 ببينة على ان قاضي يلد كذا فلان قضى له على هذا الرجل بالف درهم واقام
 المدعى عليه ببينة ان ذلك القاضي قضى له بالبراة عن هذه الالف

فالقاضي يقضي بالبينة التي قاست على البراة ولا يقضي ببينة المدعى كذا
 في المحيط امرأة مع رجل في بيته يطاها ولها منه اولاد ثم انكرت ان
 تكون امراته قال ابو يوسف اذا اقرت ان هذا الولد ولد لها منه فهي
 امراته وان لم يكن بينهما ولد كان القول قولها وان كانت معه على هذه
 الحالة كذا في فتاوى قاضي خلت ولو ان رجلا ادعى نصف دار في يدي رجل
 وقضى له بما ادعى بالبينة وله هذا المدعى اخوان كل واحد منهما يدعى
 بعد ذلك ان له نصف الدار ان قضى الاول ما ادعى وقضى بالدار بين
 اخويه نصفان وان لم يقبض الاول ما ادعى قضى بينهم بالدار ثلثا
 كذا في المحيط رجل مات وترك ابنتين فادعى احدهما على رجل ان لابيها
 عليه الف درهم قرض واقام على ذلك ببينة وادعى الاخر على ذلك الرجل بعينه
 ان لابيها عليه الف درهم ثمن جارية باعها منه واقام على ذلك ببينة وتصادقا
 على انه ليس للاب عليه الا الالف يقضى لكل واحد منهما خمسمائة واذا
 استوفى احدهما خمسمائة لا يشاكره الاخر فيها كذا في الذخيرة المحبوس
 بالدين اذا اقام ببينة انه معسرفا قام رب الدين ببينة انه موسر فاقاضي
 يقبل ببينة رب الدين وان لم يبينوا مقدارا حتى يخله في السجن
 لبينة رب الدين كذا في المحيط كتاب **باب** الاقرار هذا الكتاب يشتمل
 على ابواب **الباب الاول** في بيان معناه شرعا وركنه وشرط جوازه
 وحكمه الاقرار اخبار عن ثبوت الحق للغير على نفسه كذا في الكافي
 وآثار كنهه فقوله لفلان على كذا او ما يشبهه لانه يقوم ظهور الحق
 وانكشافه حتى لا يبيع بشرط الخيار فيه بان اقرب دين او بيع على انه
 بالخيار ثلاثة ايام فالحيار باطل وان صدقه العقل والمال لازم كذا في
 محيط السرخسي وآما شرطه فالعقل والبلوغ بلا خلاف واما الحرية فهي
 شرط في بعض الاشياء دون البعض كذا في النهاية حتى لو اقر العبد المحرور
 بالمال لا ينفذ في حق المولى ولو اقر بالقصاص يبيع كذا في محيط السرخسي
 ويتأخر اقراره بالمال الى ما بعد العتق وكذا الاما دون له يتأخر اقراره
 بما ليس من باب التجارة كما قراره بالهر بوطى امرأة تزوجها بغير
 اذن مولاه وكذا اذا اقر بجنابية موجهة للمال لا يلزمه بخلاف ما اذا اقر
 بالحدود والقصاص كذا في التبيين وكذا الرضا والطوع شرط حتى
 لا يبيع اقرار المكره كذا في النهاية واقرار السكران بطريق محظور
 صحيح الا في حد الزنا وشرب الخمر لا يقبل الرجوع وان كان بطريق مباح
 لا كذا في البحر الرائق وشرط جوازه على الخصوص كون المقر به ما يجب
 تسليمه الى المقر له اما تسليم عينه كما لو اقر ببيع في يده او تسليم
 مثله كما لو اقر بدين في الذمة فلما ان كان المقر به بحيث لا يجب
 تسليمه الى المقر له فان الاقرار به لا يجوز كما لو اقر انه باع من فلان
 شيئا او استاجر منه عقيرا او اشترى منه عبدا بشي او غصب منه

كفامن تواب او هبة من حنطة كان باطلا حتى لا يجبر على البيات كذا في
 المحيط وحكمه ظهور المقر به لا ثبوت ابتداء كذا في الكافي وهذا قلنا
 ان الاقرار بالخمر للمسلم يصح ولو كان تمليكاً لا يصح وكذلك لا يصح الاقرار
 بالطلاق والعناق مع الاكراه والانشاء يصح مع الاكراه كذا في المحيط
 ولو اقر بغيره بماله والمقر له يعلم انه كاذب في اقراره لا يجز له ديانته
 الا ان يسلمه بطيب من نفسه فيكون هبة منه ابتداء كذا في القنية
 وانما يعتبر الاقرار اظهره في حق ملكية المقر به حتى يحكم بملكيتها للمقر
 له بنفس الاقرار ولا يتوقف على تصديق المقر له لو رد الاقرار
 بعد ذلك ثم الاقرار انما يبطل برد المقر له اذا كان المقر له بالرد يبطل
 حق نفسه خاصة اما اذا كان يبطل حق غيره لا يعمل رده كما اذا اقر
 الرجل ان يبعث هذا العبد من فلان بكذا فرد المقر له اقراره وقال
 ما اشتريت منك شيئا ثم قال بعد ذلك اشتريت فقال البايع
 ما بعتك لزم البايع البيع بما سعى لانه جحد البيع بعد اتمامه وجود
 احد المتعاقدين لا يضر حتى ان المشتري متى قال ما اشتريت ومدة
 البايع وقال نعم ما اشتريت ثم قال لا بل اشتريت لا يثبت الشراوان
 اقام البيعة على ذلك لان الفسخ يترجم بوجودها ثم في كل موضع بطل
 الاقرار برد المقر له لو اعاد المقر ذلك الاقرار فصدقه المقر له كان
 للمقر له ان يأخذه باقراره وهذا استحسنه هكذا في المحيط الباب
 الثاني في بيات ما يكون اقراراً او ما لا يكون رجل قال فلان على مائة
 درهم او قبلي مائة درهم فهو اقرار بالدين ولا يصدق انها وديعة
 الا اذا قال موصولاً كذا في فتاوى قاضي خات وان قال عندي فهذا
 اقرار بالوديعة وكذلك لو قال معي او في يدي او بيدي او كيسي او صندوق
 فهذا كله اقرار بالوديعة كذا في المبسوط ولو قال له عندي مائة درهم
 وديعة قرض او بضاعة قرض او مضاربة قرض او قال وديعة دين
 او دين وديعة فمى قرض ودين كذا في محيط السرخسي ورجل قال
 فلان عندي الف درهم عارية كان اقراراً بالقرض وكذلك كل ما يكا
 ويوزن لان اعادة ما لا يمكن الانتفاع الا باتلافه يكون قرضاً كذا في
 فتاوى قاضي خات وفي فتاوى النسفي اذا قال مرا فلان ده دم
 دادني است قال لا يلزمه شيء ما لم يقل هو على او في رقبتي او
 ذمتي او هودين واجب او حق لازم كذا في الظهيرية ولو قال له
 الف درهم في مالي او دراهمي هذه فهو اقرار بتمران كان متميزاً فهو
 وديعة والا فشرقة فان عين المقر له الغا في ماله وقال المقر له تلك
 الالف هذه فهل يكون رد الاقراره قيل يكون رد او قيل لا يبطل اقراره
 بالشركة لانه ليس من ضرورة دعوى الالف بعينها رد الاقرار بالشركة
 يجوز ان يكون مشتركاً كما اقر به ثم اقتسمها فيكون هذا منه دعوى

القنية فانه حلف الاخر ولم يثبت القسمة بقى الاقرار بالشركة على حاله ولو عين
 المقر الفاسد ماله وانكر المقر له فالقول قوله كذا في محيط السرخسي ولو قال
 له من مالي الف درهم هذه هبة حتى لا يجبر على دفعها اليه وليس باقرار ولو
 قال هذه الالف بك كان اقراراً ولم يكن هبة من جهته حتى يجبر على التسليم كذا
 في المحيط وان قال له من مالي الف درهم لا حق لي فيها فهذا اقرار بالدين كذا
 في المبسوط امرأة قالت لزوجها هرجه مرامى ما شئت ان يوافقني لا يكون اقراراً
 بقبض المهر كذا انقل عن الصدر الشهيدي وقيل يكون اقراراً كذا في الخلاصة ولو قال
 هذا الثوب او الدار عارية لفلان او قال من فلان اوفان بملكه يملكه او في
 ملكه او من ملكه او بغيره او في ميراثه او بغيره او من قبله فهو اقرار كذا في
 محيط السرخسي ولو قال في الثوب والدابة عارية عندي لحق فلان لا يكون
 اقراراً وكذلك لو قال هذه الالف مضاربة عندي بحق فلان لم يكن اقراراً بخلاف
 ما لو اقر بالقرض بحق فلان فانه يكون اقراراً ولو قال هذه الدراهم عندي
 عارية لحق فلان فهذا اقرار له بها كذا في المبسوط ولو قال عارية عندي
 على يدي فلان او قال لفلان على الف لمصته او لشركته او بشركته او من
 شركته او لاجره او باجره او من اجره او من بضاعته او ببضاعته فهو اقرار
 كذا في محيط السرخسي وان قال لفلان على كرهنطة من سلم او بسلم او
 بسلف او من ثمن لزمه ذلك وعلى هذا الوفاق له على مائة درهم من ثمن
 بيع او بيع او قبل بيع او قبل بيع او من قبل اجارة او لاجارة او باجارة
 او بكفالة او بكفالة او على كفالة لزمه كذا في المبسوط في باب الاستقنا
 وفي فتاوى ابي الليث اذا قال اين خير فلان راست اوفان تراست
 يكون اقراراً ولو قال اين خير فلان را اوفان ترا فمذه هبة ولو قال
 اين خير فلان است فمذه اقرار كذا في الظهيرية ورجل قال لا يه
 الصغير اين مال ترا كرم او بنا تو كرم يكون تمليكاً قال الشيخ الاسلام الاجل
 الاستاذ ظهير الدين بنام تو كرم لا يكون تمليكاً ولا اقراراً رجل قال داري هذه
 لولدي الاما غير يكون باطلا لانها هبة فاذا لم يبيعه الاولاد كان باطلا وان
 قال هذه الدار للاصغر من ولدي فهو اقرار وهي لثلاثة من اصغرهم وكذا
 لو قال ثلث داري هذه لفلان كانت هبة ولو قال ثلث هذه الدار لفلان
 يكون اقراراً كذا في فتاوى قاضي خات ورجل قال افقضي الالف الذي
 عليك فقال نعم فقد اقر بها وكذلك اذا قال سأعطيها او غدا اعطيها او
 سون اعطيها وكذلك اذا قال فاقعد فاترنها فانتقدتها فاقبضها او لم
 يقل اقعدها فاقبضها او اتزنها او انتقدتها او اخذها بخلاف ما اذا قال اتزنها
 او انتقدتها او اخذتها الا يكون اقراراً هكذا في المبسوط ولو قال لم يقل بعد
 اوفان غدا اوفان ليست بمهية او مبسرة اليوم او قال ما التزمت تقاضا
 بها فكلها اقرار هكذا في محيط السرخسي ولو قال ليس بيوم عندي او
 قال اهلني فيها كذا او اخرها عنى او نفسي فيها او تيراث منى او اديتني

بشي مجهول الجنس والقدر فيكون بغير اعل بياينه واذا بينه جلت الطالب ما قبضه
ويجلب المطلوب ما عليه غير هذا هكذا في المبسوط في باب اقرار الرجل في
نصيبه اذا ادعى على بعض الورثة ديناً على الميت فقال المدعي عليه
دروست من اذ فرقه جيزي نبيست فهذا لا يكون اقراراً بالتركة لذا
في المحيط ولو ادعى رجل ارضاً في يدي رجل فقال المدعي عليه للمدعي
نراجز ازميت زميت ويكرهست فهذا اقرار من المدعي عليه كذا في الظهيرية
رجل ادعى على اخوانه قبض منه كذا درهمها بغير حق فقال المدعي عليه
ما قبضت بغير حق لا يكون اقراراً ولو قال دفعته الي اخيك بائع فهو
اقرار وعليه اثبات الامر كذا في الخلاصة اذا ادعى على عشرة دراهم
فقال المدعي عليه ازمين هلمه مراينخ درم داد نبيست فهذا اقرار بالشرقة
كذا في الظهيرية في المتفق اذا قال لغيره لي عليك الف درهم فقال لهما
خسماية منها فلا او قال اسما خسماية منها فلا عرفها فقد اقر بخسماية ولو
قال اسما خسماية فلا ولم يقل منها فهذا ليس باقرار كذا في المحيط قال
لعليك الف فقال الحق والصدق او اليقين او قال عفا او صدقا او يقينا
او قال الحق الحق او الصدق الصدق او اليقين اليقين او عفا حقاً او
صدقاً صدقاً او يقيناً يقيناً او قال البر الحق او الحق البر الى اخره فهو اقرار
ولو قال الحق حق او الصدق صدق او اليقين يقين وكذا لفظ البر مفرداً
بان قال البر او بر او قال مكرراً غير مستقيم الى الحق واليقين او الصدق
بان قال البر البر او بر او لا يكون اقراراً وكذلك لفظ الصلاح مفرداً او
مقرراً بالحق او الصدق لا يكون اقراراً في المتفرقات هكذا في الكافي
ولو قال لي عليك الف درهم فقال المدعي عليه مع مائة دينار قال الفقيه
ابوبكر الاسكاف لا يكون اقراراً وقال الفقيه ابو الليث رحمه الله ان صدقه
في الدنانير مع اقراره بالمائة وان كذبه في الدنانير مع اقراره بالدرهم
كذا في الظهيرية ولو قال لغيره اقرضتك مائة درهم فقال ما استقرضت
من احد سواك ومن احد غيرك او من اعدائك او قال لا استقرض من احد
بعدك لم يكن اقراراً هكذا في فتاوى قاضي خان وفي الاصل اذا قال لغيره
اقرضتك مائة درهم فقال لا اعود بعد ذلك يكون اقراراً بخلاف ما اذا قال
لا اعود حيث لا يكون اقراراً ولو قال لغيره غصبت مائة درهم
فقال لم اغصبك الا هذه المائة كان اقراراً وكذلك اذا قال لم اغصبك
سوى هذه المائة او غير هذه المائة وكذلك لو قال لم اغصبك بعد
هذه المائة شيئاً او قال لم اغصبك مع هذه المائة شيئاً او قال قبل
هذه المائة شيئاً كان اقراراً بغصب المائة وكذلك لا اغصب احداً
بعدك او لم اغصب احداً بعدك كذا في المحيط ولو قال ما لي على الا
مائة درهم او سوى مائة درهم او اكثر من مائة درهم كان اقراراً بالمائة
ولو قال ما لي على اكثر من مائة درهم ولا اقل لم يكن اقراراً هكذا في

وكذا اذا قال ازمين هلمه مراينخ درم
ما قبضت ولو قال يبخ درم باقى
مانده است لا يكون اقراراً بالشرقة

فتاوى

فتاوى قاضي خان ولو قال ما لي على اكثر من مائة درهم ولا اقل من مائة درهم
قيل لا يكون اقراراً كما اذا اننى الاقل مطلقاً وقيل يكون اقراراً بما يتوهم
الاصح كذا في محيط السرخسي ولو قال الاخر انما لي على مائة درهم فهذا
اقرار بالمائة ولو قال ليس على مائة درهم فلم يقر له بشي كذا في المبسوط
ولو ان رجلاً قال لقسم اقسام هذه الدار ثلثا لفلان وثلثا لفلان
فلان اخر لم يكن ذلك اقراراً للاخرين بثلثي الدار حتى يقول لفلان
ثلثها ولفلان ثلثها كذا في الظهيرية ولو قال لفلان على الف درهم
فيما اعلم اوفى علي او فيما علمت قال ابو حنيفة ومحمد رحمهما الله هذا
باطل كله وقال ابو يوسف رحمه الله هو اقرار صحيح وابعوا عاينه
لو قال علمت ان لفلان على الف درهم او قال لفلان على الف
درهم وقد علمت ذلك ان ذلك اقرار صحيح كذا في الاخيرة ولو قال له على
الف درهم فيما اظن او فيما ظننت او فيما احسب او فيما ارى او فيما
رايت فهو باطل كذا في المبسوط ولو قال له على الف درهم في شهادة
فلان او في علم فلان لا يلزمه شي ولو قال بشهادة فلان او بعلم فلان
كان اقراراً ولو قال في قول فلان او بقوله لا يلزمه شي كذا في فتاوى
قاضي خان ولو قال له على الف درهم في حساب او حساب فلان او
بحساب او في كتاب او في كتاب فلان او بكتاب فلان كان باطلاً
ولو قال في حكمك او بحكم فلان او في حكمك او بحكم فلان كان باطلاً
على الف درهم في كتاب او بكتاب او قال لفلان على الف درهم في حساب
او من حساب او بحساب كان اقراراً هكذا في المحيط ولو قال بسجل
او في سجل او بكتاب او في كتاب بدين ودينه او من حساب بدين
وبدينه كل ذلك اقرار كذا في فتاوى قاضي خان ولو قال له على منك
بالف درهم او كتاب او حساب بالف يلزمه المال وكذا لو قال له على
الف درهم من شركة بدين ودينه او من تجارة بدين ودينه او من خلطة
لزمه الالف كذا في خزائن المفتيين ولو قال له على الف درهم في قضا
فلان وهو قاض او في قضا فلان الفقيه او بفتيا له او في قضا لم
يلزمه شي فان قال بقضا فلان وفلان قاض يلزمه المال وان لم يكن
فلان قاضياً فقال الطالب حاكمه اليه فقفى لي عليه لزمه المال
وان تضاد قاض على انه لم يحاكمه اليه لم يلزمه شي وان قال لفلان على الف
درهم في ذكره او بذكره لم يلزمه شي كذا في المبسوط اذا اقر الرجل فقال
لفلان على الف ان شاء الله تعالى قال ابو حنيفة رحمه الله اقرار باطل وهذا
استحسان كذا في المحيط ولو قال غصبت هذا العبد ان شاء الله لم
يلزمه شي كذا في الخلاصة ولو كتب عليه ذك حق لفلان على كذا او امله
الى كذا ومن قام بذكر هذا الحق فهو ولي ما فيه ان شاء الله تعالى لا يلزمه
ما في الصدق في قول ابي حنيفة قيساً وعندنا يلزمه استحساناً

هكذا في البسوط لو قال غصبتك هذا العبد اسما ان شأنا الله فالقرار باطل عند
 محمد والاستثناء صحيح كذا في المحيط وهو ظاهر الرواية هكذا في محيط السرخسي
 اذا قال لفلان على الف درهم ان شأنا فلان كان الاقرار باطلا شافيا
 وكذلك كل اقرار علق بالشروط نحو قوله ان دخلت الدار وامطرت السماء
 او هبت الريح او ان قضى الله او ان اراده او رضيه او اخبه او قدره او
 يسره او ان بشرت بكذا فهذا كله مبطل للاقرار اذا كانت
 موصولا كذا في التبيين ولو قال له على الف درهم الا ان يبدولي او الا
 ان اري غير ذلك فالقرار باطل سواء ابداه او مات قبل ان يبدوله
 او اري غير ذلك ولو قال له على الف درهم ان حل متاعى الى منزلي
 بالبصرة ففعل ذلك وقد كانت حاضر ايسم هذه المقالة فهو جاز
 والمال واجب وكذلك لو قال بك على الف درهم ان حملت هذا
 المتاع الى بيتي فهو استيجار كذا في البسوط ولو قال اشترى هذا
 ان له على الف درهم ان مت فهو عليه ان مات او عاش وكذا لو قال
 على الف درهم اذا جارس الشهر او اذا افطر الناس او الى الفطر
 او الى الاضحية كذا في التبيين وفي المتن عن ابي يوسف دعم
 الله اذا قاله اذا قدم فلان او قال ان قدم فله على الف درهم فهذا
 باطل ولو قال بك على الف درهم اذا قدم فلان فهذا جائز اذا كان
 الطالب يدعى ان له على القادم الف درهم وانته كفل بما عليه اذا قدم
 كذا في المحيط رجل قال لفلان على الف درهم ان حلف او على ان يحلف
 او اذا حلف او متى حلف او حين حلف او مع يمينه او في يمينه او بعد
 يمينه فحلف فلان على ذلك وحده المقر المان لم يرض بالان كذا في
 البسوط رجل قال لغيره ابتع مني عبدي هذا او قال استاجره مني
 او قال امرتك داري هذه فقال نعم قال قوله نعم اقرار له بالملك
 وكذا قوله ادفع الى غلة عبدي هذا واعطاني ثوب عبدي هذا فقال
 نعم فقد اقر بالثوب والعبد له كذا في فتاوى قاضي خان ولو قال ادفع
 باب داري بهذه او حصص داري هذه او قال سرج داري هذه او
 الجم بخلى هذا واعطاني سرج بخلى هذا او لجام بخلى هذا فقال نعم
 فهذا اقرار ولو قال لا في جميع ذلك لا يكون اقرارا كذا في القهيريته لو
 قال لي عليك الف درهم فقال نعم يكون اقرارا وكذا ثوب في يده فقال
 وهب لي فلان فقال نعم او قال صدق او قال اعمل او قال ذلك
 بالغارسية فهو اقرار كذا في محيط السرخسي لو قيل له اهل فلان
 عليك كذا فامس براسه بنعم لا يكون اقرارا كذا في التبيين ولو قال
 لغيره اخبر فلانا او اعلمه او قل له او اشهد او بشره ان له على الف
 درهم كان اقرارا وكذا لو قال اخبر فلانا ان عليك الف درهم او اعلم
 فلانا او اشهد له عليك بالف درهم او اقول له فقال نعم فهذا كله

اقرار هكذا في المحيط لو قال لا فلا تشهد لفلان على ما لى شأنا الله لا يكون
 اقرارا وكذلك لو قال ما فلان على شى فلا تخبره بان له على الف او
 قال لا تغفل ان له على الف درهم لا يكون اقرارا ولو قال ابتد الا تخبر
 فلانا ان له على الف درهم كان اقرارا وذكر الناطقي في اجناسه عن
 الكرخي انه قال لا تخبر كقوله لا تشهد لا يكون اقرارا في الجاهل جميعا
 والصحيح هو الفرق بينهما كذا في محيط السرخسي ولو قال التمه
 ان طلقتهما اكنتموها طلاقا اياها فهذا اقرار بخلاف قوله لا تخبروهما
 ان طلقتهما ولو قال التمهها طلاقا لم يكن طلاقا كذا في الاخير
 اذا قال الرجل جميع ما في يدي من قليل او كثير من عبدي او غيره فلان
 فهذا الاقرار صحيح فان حضر فلان لياخذ ما في يده المقر فاختلنا في
 عبدي في يديه فقال فلان كان في يديك يوم اقررت فهو وقاب
 المقر لم يكن هذا في يدي يوم اقررت وانما تملكته بعد ذلك فالقول
 قول المقر الا ان يقيم المقر له يمينه انه كان في يده يوم اقر فيمنع يقضي
 للمقر له كذا في المحيط رجل قال جميع ما في يدي او جميع ما يعرف لي
 او جميع ما ينبغي لي فهو لفلان فهذا اقرار كذا في الخلاصة ولو قال
 جميع مالي او جميع ما املكه فلان فهو لهبة لا يجوز الا بالتسليم ولا
 يجبر على ذلك ولو قال جميع ما في بيتي لفلان كان اقرارا كذا في
 فتاوى قاضي خان واذا اقر الاجير ان ما في يده من قليل او كثير
 من تجارة او متاع او مال عين او دين فهو لفلان وقال اذا اجير
 له فيه فهو جاز وما كان في يده يرضى من شى فهو لفلان كله لا حق
 للاجير فيه غير ان استحسن الطعام والكسوة فاجعلها للاجير ولو
 قال اقر الاجير ان ما في يده من تجارة كذا فهو لفلان كان ما في يدي
 من تلك التجارة وقت اقراره لفلان وما كان في يديه من غير تلك
 التجارة فليس لفلان منه شى والقول في بيان قول المقر وكذلك
 ما كان في يديه من تلك التجارة فادعى انه اصابه بعد اقراره فالقول
 فيه قوله مع يمينه واذا اقر الاجير ان ما في يده من تجارة او مال لفلان
 وفي يده موكوك ومال عين فهو كله لفلان ولو قال اقر ان ما في يده من
 طعام لفلان وفي يده حنطة وشعير وسهم وتبر لم يكن من ذلك لفلان
 الا الحنطة ولو لم يكن في يده من الحنطة شى فلا شى للمقر له كذا في
 البسوط فكتاب اقرار المحجور والمملوك اقرارا بقتة من صفة جميع ما في
 منزله من الغرض والاوان وغير ذلك مما يقع عليه اسم الملك من
 صنوف الاموال كلها وله في الرسايق دواب وعلمان وهو ساكن في
 البلد قال يقع اقراره على ما في منزله الذي هو ساكن فيه وما كان فيه
 من الدواب يبعثها الى الباقورة بالنهار ويرجع الى منزله ذلك بالليل
 يدخل تحت الاقرار وكذلك العبيد الذين يخرجون بالنهار في حوائجهم

ويأبون بالليل الى منزله يدخلون تحت الاقار وما سوى ذلك لا يدخل
 كذا في الظهيرية رجل اقرني صحتة بدنه وعقله ان جميع ما هو داخل في
 منزله لامرأت غير ما عليه من الثياب وتوفي الرجل وترك ابنا شرا
 ادعى الابن ان ذلك من تركه ابيه فكل شئ علت المرأة انه صار
 لها بتلك الزوج اياها ببيع صحيح او بهبة صحيحة او كان لها عليه
 مهر فمضى في سعة من سعة والاحتجاج بهذا الاقرار وما لم يكن لها
 ملك لا يصير لها بهذا الاقرار فيما بينها وبين الله تعالى وهو تركه
 المتوفى واما في الحكم فلما شهدت الشهود على ذلك الاقرار وجب
 القضاء بما كان في الدار يوم الاقرار كذا في الخلاصة اذا قال لامرأت
 هذا البيت وما اخلق عليه بابي وفي البيت متاع فلما البيت
 والمتاع بخلاف ما لو كان مكان الاقرار ببيع بهذا اللفظ حيث
 لا يدخل المتاع في البيع ويصير كأنه قال بعثك البيت بحقوقه
 ولو اختلف ما والدة ثم قال لها جميع ما في يدي من المال
 فهو لك ثم مات والوال الذي اقرقايه بعينه فهو لها وان كان
 الابن استهلك ذلك وهو ما لا يكال ولا يوزن وقد نكح دراههم
 ودنانيرهم من سعة ان يتناول من الدراهم والدنانير مقدار
 ما استهلك بعد قوله جميع ما في يدي من المال فهو لك لان ذلك
 صار بمنزلة الصلح فيما لا يستلزم بطل الصلح وعاد الدين كما كان
 كذا في الذخيرة اذا اقر بحيايط الرجل ثم قال عييت البنادون
 الارض لم يصدق ويقضى عليه بالحيايط بارضه وكذلك لو اقر
 بالاسطوانة المبنى بالاجر فاما اذا كانت الاسطوانة من خشب
 فلم يقر له المحتشبه دون الارض فان كان يستطيع رفعها بغير
 ضرر اخذها المقر وان كان لا يوافق الا بضر ضمن المقر قيمتها
 للطالب كذا في البسوط ولو قال بنا هذه الدار لفلان لا يقضى له بما تحته
 من الارض كذا في الظهيرية اذا اقر بتخله او شجرة في بستانه او ارضه
 دخلت الشجرة والتخله باصلها من الارض ولم يذكر مقدار ما يدخل من
 الارض وشارف في موضع اخر ان لا يدخل ما بازاها حتى لو
 قلع الشجرة ونبتت في موضع قلحها اخرى كانت للمقر وهذا
 فصل اختلف فيه المشايخ قال بعضهم يدخل موضع عروقها
 الكبرى التي هي شبه الجذع اما موضع ما ينشعب من العروق الكبيرة
 فلا يدخل وبعضهم قال لا يدخل فيه من الارض مقدار ما يكون فيه
 من العروق التي لا تبقى تلك التخله بدونها والزيادة على ذلك لا يدخل
 وقال بعضهم يدخل مقدار ما يأخذ ظل التخله من الارض اذا قامت
 الشمس في كبد السماء والباقي لا يدخل وقال بعضهم يدخل مقدار غلط
 التخله وقت الاقرار كذا في المحيط اذا قال التمر الذي في هذه التخله

لفلان لا يصير مقراله بالتخله ولو قال الزرع الذي في هذه الارض لفلان
 فان له الزرع دون الارض كذا في الذخيرة ولو قال هذا الكر لفلان
 فله الكر بارضه وجميع ما فيه من الاشجار والزرع والبناء ولو
 قال هذه الارض لفلان وتخلها لي او قال هذه الارض لفلان الا
 تخلها فان الارض مع التخل لفلان وكذلك اذا قال هذه التخل
 باسمي لفلان وعمرتها لي فان التخل مع الثمرة لفلان كذا في
 المحيط رجل قال هذه الارض لفلان وفيها زرع كانت الارض
 لفلان بزروعها ولو اقام المقر بيته ان الزرع له قبل القضاء او بعده
 يقبل بيته ولو كان في الارض شجرة وتخل فكذا ان كان له لو اقام
 البيته ان الشجرة له لا يقبل بيته الا ان يقول مقر الارض له شجرة
 وشجرها لي فيمنع لا يقضى بالشجرة للمقر كذا في الواقيات
 المسامية عن محمد اذا قال هذه الدار لفلان يدخل البناء وفيه كذا في
 وكذلك اذا قال ارض هذه الدار لفلان يدخل البناء وفيه كذا في
 الذخيرة ومن اقر لغيره بخاتم فله الحلقة والغصن ومن اقر بسيف
 لزمه النصل والجفن والحرابيل ومن اقر بحجلة لزمه العميدان
 والكسوة كذا في الزكاة في يده قال هذه الدار لفلان الابيتا
 معلوما او جزا شايها فانه له فهو على ما قال ولو قال هذا البيت
 لي او قال ولكن هذا لي فكلها لفلان ولو قال هذه الدار لفلان وهذا
 البيت لغيري كما قال هكذا في محيط السرخى ولو قال هذه الدار
 لفلان وبنائها لي او قال هذه الارض لفلان وتخلها لي او التخل باسمي
 لفلان والتمرة لي كان الكل للمقر ولا يصدق المقر الابجة هكذا في
 فتاوى قاضي خان ولو قال هذه الدار لفلان الابنا فانه له لم يصدق
 على البناء وعلى هذا الوقال هذا البستان لفلان الا تخله بغير اصولها
 فانها لي او قال هذه الحجة لفلان الابنا فانه له وهذا السيف
 لفلان الا حليته فانها لي وهذا الخاتم لفلان الا فصه فانه لي او
 هذه الحلقة لفلان الا فصه فانه لي كذا في البسوط وان قال
 بنائها لي والعروة لفلان فهو كما قال كذا في الكنز اذا قال بنا هذه
 الدار وارضها لفلان وارضها لفلان وبنائها لي كان البناء
 والارض للمقر وان قال ارضها لي وبنائها لفلان كان الارض
 له وبنائها لفلان وان قال ارضها لفلان وبنائها لغيري كان الارض
 والبناء للمقر الاول وان قال بناها لفلان وارضها لفلان اخر
 كان كما قال هكذا في المحيط وفي المتن اذا قال لغيري هذا
 الخاتم وفصه لك وهذه المنطقة لي وحليتها لك وهذا السيف
 لي وحليته لك وهذه الحجة لي وبنائها لك وقاب المقر الكل لي
 قالون ما اقر به المقر فبعد ذلك ينتظر ان لم يكن في نزع المقر فتر

للقريبي من القربى النزع والدفع الى القبر له وان كان في التزوع ضرر وادب القبر
ان يعطيه قيمة ما اقربه فله ذلك وهذا كله قول ابي حنيفة وابي
يوسف رحمهما الله كذا في الذخيرة اذا دلت الجارية في يدي رجل ثم
قال الجارية لفلان والولد لفلان فهو كما قال وعلى هذا اوله ساير الحيوانات
والثمار المجذوبة من الاشجار كذا في المبسوط في باب الاقرار يقبض
شي من ملك الانسان والاستئثار في الاقرار ولو كان في يده مذكور
فيه متاع فقال المصدوق لفلان والتاع لي لو قال هذه الدار لفلان
وما فيها من التاع لي كان القول قوله كذا في فتاوى قاضي خان اذا قال
هذا الكيس لفلان فهو لفلان بما فيه من الدراهم وان قال اردت
به الخزقة دون الدراهم لم يصدق وكذلك اذا قال هذه القومرة لفلان
في القبر له بما فيها من التمر وكذلك اذا قال هذا الدار لفلان وهو
دون فيه خل او قال هذا الجراب لفلان وفيه متاع هروي او قال هذا
الجراب لفلان وفيه دقيق او قال هذا الجوالق لفلان وفيه حنطة
وقال عنيت نفس الجراب او نفس الجوالق صدق وانما يقع هذا على
ما يصنع الناس ويعاملون به ولو نظر الى وقت سمن وقال هذا الزق
لفلان فهو على الظرف بعينه ولو قال تبين هذه الحنطة لفلان فالتب
لفلان ولو قال حنطت هذا السنبل لفلان ذله الحنطة والسنبل ولو
قال طهارة هذا القبا لفلان فالقبا كله لفلان ولو قال بطانة هذا
القبا لفلان والقبا كله فهو من لبطة عن محمد اذا قال هذه الراوية
لفلان وفيها ما كان الى القبر له ولم يكن له الراوية كذا في المحيط ولو
قال هذه الحنطة من زرع كان في ارض فلان او من زرع حصه من ارضه
فهو اقرار بالحنطة وكذا الوقال هذا الزبيب من ثمر فلان او هذا التمر
من ثمر فلان كذا في فتاوى قاضي خان واذا قال هذا الصوف الذي
في يدي من غنم فلان او قال هذا اللبنة الذي في يدي من غنم فلان
او قال ذلك السمك ارجى فهذا اقرار كذا في المحيط وهكذا في تناوي
قاضي خان وكذلك اولاد الحيوان كله ما خلا الرقيق كذا في المحيط
ولو اقران فلا تاذرع هذه الارض اوبنى هذه الدار او عرس هذا
الكرم وذلك كله في يد المقر فادعي القبر له انما له وقال المقر
كل ذلك لي وانما استعنت بك ففعلت او فعلت باجر فالقول المقر
كذا في الكافي ولو قال له قيق هذا من طحين فلان لا يكون اقرار كذا
في الخلاصة ولو قال غصبتك كذا وكذا فهو اقرار بخصبها فاذا قال
غصبت عبد او جارية كان اقرار بخصبها وكذلك لو قال كذا مع كذا
نحو ان يقول دابة مع سرجهما وكذلك لو قال كذا بكذا نحو ان يقول
غصبت فرسا بلجها عبد ايمند يله فهو اقرار بخصبها وكذلك لو قال
كذا فكذا نحو ان يقول غصبت عبد ايجارية وكذلك لو قال كذا وعليه

كذا نحو ان يقول غصبت دابة وعليها سرجهما وان قال كذا من كذا ان كان
غصبتة سند بلا من غلامه سرجهما من دابته كان اقرارا بالغصب في
الاول خاصة وكذلك لو قال كذا على كذا نحو غصبتة كذا فاعلى جاره ولو قال
كذا في كذا فان كان الثاني مما يكون وعاللا ولا لزمه نحو ثوب في سند
وطعام في سفينة وما اشبه ذلك وكذلك قرا في قوسرة او عنطة في
جوالق وان كان الثاني مما لا يكون وعلى الاول نحو قوله غصبتك درهما في
درهم لم يلزمه الثاني وان كان الثاني مما يكون الاول وسقطه نحو ان يقول
غصبتك ثوبا في عشرة اثواب لم يلزمه الاثواب واحد في قول ابي يوسف
وهو قول ابي حنيفة رحمه الله ويلزمه في قول محمد احد عشر ثوبا كذا
في المبسوط ولو قال غصبتك كرابا في عشرة اثواب لم يلزمه عند محمد
يلزمه الاول كذا في محيط السرخسي ولو قال غصبتك طعاما في بيت
كان هذا بمنزلة قوله طعاما في سفينة فيكون اقرارا بغصب البيت
والطعام الا ان الطعام يدخل في ضمانه بالغصب والبيت لا يدخل في ضمانه
في قول ابي حنيفة وابي يوسف الا خروا ان قال لم احول الطعام من
موضع لم يصدق في ذلك كذا في المبسوط ولو اقر بدابة في اصطبل
لزمته الدابة فقط كذا في الكنز اذا قال لفلان على عشرة دراهم
في عشرة دراهم ان قال المقر عنيت بغى مع او قال عنيت الواو
فعليه عشرون درهما وان قال عنيت به على لزمه عشرة وان قال
عنيت به العشر لزمه عشرة عند علمائنا وكذلك اذا نوى حقيقة
كلمة في وهي الظرفية يلزمه عشرة كذا في المحيط ولو قال له على درهم
في قفيز حنطة لزمه الدرهم والقفيز باطل ولو قال له على قفيز
حنطة في درهم لزمه القفيز وبطل الدرهم وكذلك لو قال له على
فرق زيت في عشرة نخاتيم حنطة لزمه الزيت والحنطة باطل
كذا في غاية البيان ولو قال عشرة دراهم في عشرون اير يلزمه عشرة
دراهم ويبطل اخر كلامه الا ان يقول عنيت الى العود فلزمه كذا في تناوي
قاضي خان اقران عليه خمسة دراهم في ثوب يهودي يلزمه الخمسة فان
قال بعد ذلك الثوب اليهودي هو الدين والخمسة الدراهم اسلمها اليه
فيه فهذا بيان كمن فيه تغير فلا يصح مفصولا الا ان يصدق الطالب
في ذلك فان صدقه قلنا الحق لا بعد ولها فيثبت ما تصادقا وان
جمده كان للمقران يخلفه فاذا لطف كان له ان يافق المقر بخمسة دراهم
كما اقربه كذا في المبسوط ولو قال غصبت منه خمسة دراهم في ثوب
يلزمه الخمسة مع الثوب كذا في محيط السرخسي ولو قال على درهم
مع درهم او معه درهم لزمه كذا في غاية البيان شرع الموادة
لو قال على درهم قبل درهم يلزمه درهم واحد ولو قال قبله درهم
فعليه درهما ولو قال درهم بعد درهم او بعده درهم يلزمه درهما

وكذا لو سمي احد هما دينارا او قنينة من خطاة كذا في المبسوط وهكذا في قضا
قاضي خان ولو قال درهم درهم او قال درهم درهم درهم درهم درهم درهم
ولو قال درهم درهم درهم درهم درهم درهم درهم درهم درهم درهم درهم درهم
درهم على درهم درهم درهم درهم درهم درهم درهم درهم درهم درهم درهم
ثلاثة وكذا في العكس كذا في الذخيرة ولو قال على درهم وعلى درهم
يلزمه درهمان كذا في فتاوى قاضي خان ولو قال له على درهم بدرهم
لزمه درهم كذا في غايه البيان شرح الهداية ولو قال لفلان على
مع كل درهم درهم او قال لفلان على درهم مع كل درهم يلزمه درهمان
ولو نظر الى عشرة دراهم بعينها وقال لفلان على مع كل درهم من
هذه الدراهم درهم يلزمه عشرون ولو نظر الى عشرة دراهم
بعينها وقال لفلان على مع كل درهم من هذه الدراهم يلزمه احد
عشر درهما ولو قال على كل درهم من الدراهم يلزمه ثلاثة دراهم
في قول ابي يوسف ومحمد رحمهما الله وفي قياس قول ابي حنيفة
رحمه الله يلزمه عشرة رجل قال لفلان على فوق درهم يلزمه درهما
كذا في فتاوى قاضي خان الاقرار بالكتابة على وجه منها ان يكتب
على وجه لا يكون مستبيناً بان كتب على الله او على ابي او على الجمد
لا يجب به شيء فان اشهد عليه ومعنى قوله اشهد ان يقول لجماعة
اشهدوا على هذا او لم يقرأ عليهم ذلك اما اذا قرأ عليهم ذلك يلزمه
ذلك وهل لمن سمع ان يشهد عليه بذلك هكذا في الذخيرة ومنها
ان يكتب على وجه يكون مستبيناً وانه على وجه منها كتاب الرسالة
وهو ان يكتب على بياض ويصدره بالضميمة ثم يولد عاشر مبيع
المقصود فيكتب ان بك على الف درهم من قبل كذا يكون اقراراً استجراً
ويجوز لمن عليه كتابته ان يشهد عليه بذلك بشرط ان يعرف الشاهد
ما كتب اشهد على ذلك او لم يشهد هكذا في المحيط ولو كتب رسالة
من فلان الى فلان اما بعد فانك كتبت الى ان في قيمت بك من فلان
الف درهم لمن ضمن لك الف انما ضمننت بك خمماية وعند رجلا
شهد انما بعد ثم يحى فتشهد بذلك عليه لزمه وان لم يقل لها اشهدوا
اختصاصاً كذا في الطلاق والعقاق وكل حق يثبت مع الشبهات كذا في
المبسوط ان كتب على وجه الرسالة في ثياب او خرقة او نحوها لم يكن ذلك
اقراراً ولا يجمل له ان يشهد واعليه بذلك المال الا ان يقول اشهد واعلى
هذا المال كذا في فتاوى قاضي خان ولو كتب رسالة من فلان الى فلان
اما بعد فانك كتبت الى ان في قيمت بك من فلان الف درهم لمن ضمن لك
الف انما ضمننت بك خمماية وعند رجلا شهد انما كتبت ثم يحى فتشهد
بذلك عليه لزمه وان لم يقل لها اشهدوا ولا اختصا وكذلك الطلاق والعقاق
وكل حق يثبت مع الشبهات كذا في المبسوط ان كتب على وجه الرسالة في

قارب او خرقة او نحوها لم يكن ذلك اقراراً ولا يجمل له ان يشهد واعليه بذلك
المال الا ان يقول اشهد واعلى هذا المال كذا في فتاوى قاضي خان ولو كتب غير
مرسوم على القراطيس مستبيناً ان لفلان عليه حق كذا لا يجوز الا اذا
قال اشهدوا بما كتبت فيجوز له ان يشهد واذا في محيط السرخسي
ومنها كتاب صدك اذا كتب الرجل ذكر حق على نفسه بشهادة قوم او
كتب وصية ثم قال اشهدوا بهذا لفلان على ولم يقرأ عليهم الصدك
ولم يقره عليه فهذا ايجاب اذ اكتب بين ايديهم بيده او املا على
انسان وان لم يحضر واكتابته ولا املا له لم يجز مثلاً فتم كذا في
المبسوط وان كتب الصدك بنفسه بين قوم ولم يقرأ عليهم ولم يقل
اشهد واعلى ما ذكر في الكتاب ان لا يكون اقراراً حق لا يجمل له
ان يشهد واعليه بذلك المال وقال القاضي الامام ابو علي النسفي
رحم ان كان المكتوب مضمراً مرسوماً نحو ان يكتب لسواك الرحمن الرحيم
هذه اقر فلان بن فلان على نفسه لفلان بالف درهم وعلم الشاهد
بما فيه وسعه ان يشهد عليه بالمكتوب وان لم يقرأ عليهم ولم يشهد
ولو انه كتب الصدك وقرا على الشهود هل له ان يشهد وبذلك المال
وان لم يقل اشهدوا كذا في فتاوى قاضي خان ولو ان غير الكاتب قرا
عليه ان يكتب بين يدي الشهود وقال الكاتب اشهد واعلى بما فيه كان
اقراراً وان لم يقل اشهدوا الا يكون اقراراً كذا في خزائن المفتين رجل
كتب على نفسه مكالاً عند قوم ثم قال اختصوا علي ولم يقل اشهدوا
عليه لم يكن ذلك اقراراً ولا يجمل له ان يشهد واعليه بذلك المال
وكذا لو قال الشهود تشهد عليكم بهذا فقال اختصوا علي ولو قالوا
انتم هذا الصدك فقال اشهد واعليه كان اقراراً هل له ان يشهدوا
عليه كذا في فتاوى قاضي خان ولو قال للصدك اكتب لفلان خطاً
اقراراً بالف درهم على يكون اقراراً ويجمل للصدك ان يشهد بالمال وكذا لو
قال للصدك اكتب له خط يبيع هذه الدار بكذا وكتب الصدك اولى يكتب
فهو اقرار بالبيع وكذا لو قال له اكتب لامرأتى طلاقاً ولو قال للصدك
تأنيلاً اكتب لها طلاقاً يكون اقراراً بتطليقة واحدة وهذا للقاضي
كذا في الخلاصة رجل قرا على رجل مكالاً وقال له اشهد عليك بهذا
المال الذي في الصدك فقال نعم كان ذلك اقراراً هل له ان يشهد عليه
كذا في فتاوى قاضي خان ومنها كتاب حساب وهو ما يكتبه التجار
في محاسنهم ودفاتر حسابهم كذا في المحيط لو كتب في صحيفة حساب
ان لفلان على الف درهم وشهد شاهدان حضرا ذلك او اقر هو
عند الحاكم به لم يلزمه لم يلزمه الا ان يقول اشهد واعلى به كذا في
المبسوط ومن المتأخرين من قال اذا كان في روزنامه ان لفلان
على كذا وكذا فانه بعد مرسوم ولا يكون الا شهدا عليه شرطاً كذا في المحيط

ولوقول وجدت في كتاب ان لفلان على الف درهم او قال وجدت في ذل
 او في حساب او بخطي او قال كتبت بيدي ان لفلان على الف درهم فهذا
 كله باطل كذا في الظهيرية وجماعة من ائمة بلخ قالوا في ياد كاد الباعة
 ان ما يد جده فيه مكتوب بخط البياع فهو لازم عليه فعلى هذا اذا قال
 البياع وجدت في ياد كاري بخطي وكتبت في ياد كاري بيدي ان
 لفلان على الف درهم كان هذا اقرا من ان ياد كاد في الميسوط
 والظهيرية خط المراف والبياع والسماح رجة وان لم يكن معنونا
 لعرف ظاهريين الناس وكذلك ما يكتب الناس فيما بينهم يجب ان
 يكون حجة لمكان العرف كذا في التلخيص الذخيرة لو ادعى رجل مالا فقال
 المدعى عليه كل ما يوجد في تذكرة المدعي بخطي فقد التزمته لم يكن ذلك
 اقرا كذا في فرائد المختارين الماس الثالث في تكرار الاقرار
 رجل اقر على نفسه بما يده درهم واشهد شاهدين ثم اقر له بمائة
 درهم في موطن اخر واشهد شاهدين فقال المقر هي مائة وقال
 الطالب هي مائتان وهذه السيلة على وجوه امات اضاف اقراره
 الى سبب والسبب واحد او مختلف او لا يضيف الى سبب فان
 اضاف الى سبب بان قال له على الف درهم بمن هذا العبد ثم اقر بعد
 ذلك في ذلك المجلس او في مجلس اخر ان عليه لفلان الف درهم بمن
 هذا العبد والعبد واحد ففي هذا الوجه لا يلزمه الامال واحد على
 كل حال في قوله جميعا وان كان السبب مختلفا بان قال لفلان
 على الف درهم بمن هذه الجارية ثم قال لفلان على الف درهم بمن
 هذا العبد وفي هذا الوجه يلزمه الامال ان في قوله سواء اقر بذلك في
 موطن واحد او موطنين وان لم يضيف الاقرار الى سبب تكن عقد
 على نفسه بالمال مسكا فان كان الصك واحد كان المال واحد اعند
 الكل وان عقد على نفسه مسكين كل صك بالف درهم واشهد على
 ذلك لزمه الامال على كل حال واختلاف الصك يكون بمنزلة اختلاف
 السبب وان لم يعقد مسكا ولكنه اقر مسكافا فان كان اقراره الاول
 عند غير القاضي بمصر شاهدين واقراره الثاني عند القاضي
 يلزمه مال واحد هكذا في فتاوى قاضي خان وكذا ان اقر ولا عند
 القاضي ثم اقر في مجلس اخر قاذر بالف وادعى الطالب المالكين
 والمطلوب يدعي له مال واحد كان القول قول المطلوب وان كان
 الاقراران عند غير القاضي او كان الاقرار الاول عند القاضي والثاني
 عند غيره فان كان اشهد على كل اقرار شاهدا واحدا فالان واحد عند
 الكل لان ذلك في موطن او موطنين وان اشهد على اقراره الاول شاهدا
 واحدا وعلى الثاني شاهدين او اكثر في مجلس اخر على قول ابي
 يوسف ومحمد رحمهما الله كذا في الامال واحد ولاقتلاف الشايع في قول

عند غير القاضي كذا في الخلاصة وذا
 اقرارا عند القاضي بالف واشتد القاضي
 ذلك في دعيانه ثم اعاده الى القاضي في
 مجلس اخر

ابن حنيفة رحمه الله والظاهر ان عنده يكون المال واحد ايضا هكذا في
 فتاوى قاضي خان وان اشهد على اقراره الاول شاهدين واشهد على
 اقراره الثاني في موطن اخر شاهدين فعند ابي يوسف ومحمد رحمهما
 الله المال واحد سواء اشهد على الاقرار الثاني الشاهدين الاولين او
 غيرهما وعند ابي حنيفة رحمه الله ان اشهد الشاهدين الاولين فالان
 واحد وان اشهد غيرهما يلزمه الامال ان في ظاهر الرواية هكذا ذكر
 المحقق وذكر ابو ماصد على عكس هذا هكذا في محيط السرخسي وان
 كان الاقراران في موطن واحد فعند ابي يوسف ومحمد يكون المال
 واحدا بكل حال واما عند ابي حنيفة اذا اشهد على الاقرار الاول
 شاهدين ثم اشهد على الاقرار الثاني شاهدا واحدا او اكثر ففيه
 قياس واستحسان فالقياس على قوله ان يكون المال مثني واستحسن
 وقول المال واحد واليه ذهب الامام السرخسي هكذا في شرح ادب
 القاضي للمصدر الشهيد حسام الدين وان جاب شاهدين على اقراره
 بالف ثم جاب شاهدين اخرين على اقراره بالف ولا يدري ان ذلك كان
 في موطن او في موطنين ونسب الشهود ذلك فيما مالان الا ان يعلم انه
 كان في موطن واحد كذا في فتاوى قاضي خان وفي نوادر ابي سماعة عن
 ابي يوسف رجل ادعى على رجل الف درهم ومائة دينار وكانت
 الالف بعكك قد كتبت عليه وكتب فيه ان لاشي عليه غيرها والوقت
 واحد اول وقت فيها فالمال كله لازم كذا في المحيط ان شهد شاهدا
 على الف سود وشاهدان على الف بيض فيما مالان ولو اقر بالف
 درهم ومائة دينار في موطن ثم اقر في هذا الموطن في هذا
 المجلس بالف درهم ذكر في اختلاف زفر ويعقوب انه يلزمه
 الف درهم ومائة دينار في قول ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما
 الله كذا في فتاوى قاضي خان وفي نوادر هشام عن محمد اذا شهد
 رجل شاهدين على نفسه ارجل بالف درهم الى شهر واشهد اخرين
 على نفسه بالف درهم الى شهرين فيما مالان لا اختلاف الاجلين
 كذا في المحيط وكذا ان رجلا اقر وقال قتلت عبد الفلان وسمي او
 لم يسم او قال ابن فلان او اخوه وسماء او لم يسم ثم اقر بمثل ذلك
 مرة اخرى فقال الطالب قتلت ل عبد بن اوابنيث او اخوين فهذا
 اقرار يقتل عبد واحد وابن واحد واخ واحد الا ان يكون المطلوب
 سمي اسمين مختلفين فيجوز لزمه اثبات قال القاضي الامام
 ابو الحسن على ابن الحسين السرخسي رحمهم الله يجوز ان يكون هذه
 السائل ايضا على الاختلاف ويجوز ان يكون على الاتفاق اذا كان
 في موضع وهو الصحيح كذا في شرح ادب القاضي للمصدر الشهيد
 حسام الدين الباسم الرابع في بيان من يصح له الاقرار ومن لا

يصح ومن يبيع منه الاقرار من اقرب حمل او لجل وبيت سببا صالما مع الاقرار
والا لا اذا اقر بحمل امته او حمل شاة لرجل مع اقراره ولزمه واذا اقر
لحمل فلانة بالف درهم فمذا على ثلاثة اوجه احدها ان يبين سببا
صالما بان قال اوصى له فلانة او مات ابوه فورثته فاستندت به فمذا الاقرار
صحح ولزمه المال ثم جازت به حياتي مدة يعلم انه كان قايما وقت الاقرار
لزمه بان وضعت لاقول من ستة اشهر منذ مات المورث والموصى
وان وضعت لأكثر من ستة اشهر لم يستحق شيئا الا ان تكون المرأة
معتدة فحينئذ اذا اولدت لاقول من سنتين حتى يحكم بقوت الغيب
كان ذلك حكما بوجوده في البطن حين مات المورث والموصى وان ولدت
ميتا فالل مال مرد ود على ورثة الموصى والمورث ولو ولدت ولد ميتا
فالل بينهما فان كان احدهما ذكرا والاخر انثى ففي الوصية يقسم بينهما
نصفين وفي الميراث يقسم بينهما للذكر مثل حظ الانثيين وتأتيها ان
يبيع سببا مستحيلا بان يقول اقرضني الف درهم او باع مني شيئا
بالف درهم فمذا الاقرار باطل ولا يلزمه شيء وثالثها ان يبيع الاقرار
فانه لا يبيع عند ابي يوسف رحمه الله وعند محمد يبيع كذا في الكافي
واذا اقر الرجل لصبي صغير لقيط او غير لقيط بدين مائة درهم فهو لازم
وكذلك لو قال اقرضني المصبي والمصب بحيث لا يتكلم ولا يقرض
فالل لازم وعلى هذا القول اودعني هذا المصبي هذا العبد او امارته
او اجرني او اقر بذك لجنون فاقراه باصل المال صحيح والسبب
باطل كذا في المبسوط وتعلل يكون العبد مضمونا على المقر لم يذكر محمد
رحمه الله هذا في الكتاب قال مشايخنا رحمهم الله ويجب ان لا
يكون العبد مضمونا عليه في كل موضع لو اقر به للبايع لا يضمن
وفي كل موضع لو اقر به للبايع كان مضمونا عليه فكذا اذا اقر لصبي
هكذا قالوا كذا في الذخيرة ولو اقر ان كفل لهذا المصبي عن فلانة
بالف درهم والمصب لا يتكلم ولا يعقل فالكفالة باطلة الا ان يقبل عنه
ولي له ولا ية التجارة على المصبي عند ابي حنيفة ومحمد رحمهما
الله وعلى قول ابي يوسف رحمه الله يجوز ان لم يقبل عنه وليه وان
خطبه من ولد التصرف في النفس لاني المال كالاخ والعلم فان الكفالة
منعقدة موقوفة على الاجازة فان ادرك المصبي ورضي بها جازت
فان رجع الكفيل عنها صح رجوعه هكذا في المحيط ولو اقر انه كفل
عن هذا اللقيط لفلان بمائة درهم واللقيط لا يتكلم جاز على الكفيل
ولم يلزم المصبي شيء كذا في المبسوط اذا اقر المصبي بالاذن في
التجارة بدين لرجل يبيع اقراره بما كان من دين التجارة ولم يصح
اقراره بما ليس من دين التجارة وكذلك اقراره بالوديعة والتجارة
جائز وكذلك اقراره بالغصب وكذلك اقراره ببيع سلعة باعها

جائز

جائز وكذلك الاقرار بعبد في يديه منه صحيح سواء كان العبد من تجارة
اولم يكن من تجارته بان ورث من ابيه ولا يجوز اقراره بالهرم والجنائنة
والكفالة كذا في الذخيرة اقرار المصبي المجور عليه والمعتوه والمضى
عليه والناسير باطل بمقتضى ما يترتب من فاتهم كذا في محيط السرفس
واقترار السكران جائز بالمعقود كلها الا بالحدود والجنائنة لله تعالى
والردة بمقتضى ما يترتب من تصرفات يتخذ من السكران كما يتخذ من
من الصالح كذا في الكافي واقترار الاخرى اذا كانت يكتب ويعقل
جائز في القصاص وحقوق الناس ما خلا الحدود كذا في الحاوي
ولو اقر الحر العبد تاجرا او مجورا عليه بدين او عين او اراد مولاه اخذه
من المقر في حال غيبة العبد لم يكن له ذلك ولو اقر المجور بدين
فاقر العبد انها لغيره فان كان ما ذونا جاز اقراره وان كان مجورا
عليه فاقتراره بها لغيره باطل كذا في المبسوط اذا اقر العبد المجور
بدين عذوله وليان فعلى احداهما لم يكن للاخر مال في عتقه ولو اقر
بسرقته لا يجب في مثله القطع كان اقراره باطلا في حق المولى كذا
في الحاوي واقترار العبد التاجر للاجنبي بدين او وديعة او غصب
او بيع او اجارة جائز وان كان عليه دين يحيط بقيمته وساقى يده
وان اقر بمولاه بدين عليه او وديعة في يده وعليه دين مستغرق
لم يجز اقراره ولا يجوز اقرار العبد التاجر للاجنبي بجنائنة ليس
فيها قصاص واذا اقر بقتل عذبا جاز اقراره وعليه القصاص
وكذلك اذا اقر على نفسه بسبب موجب للمجد كالغذف والوزن
وشرب الخمر كذا في المبسوط ولو اقر بسرقته يجب فيها القطع ولا يجب
فهو مصدق على ذلك كذا في الحاوي ولا يجوز اقراره بمهر امراته ولا
بكنائنه بنفس ولا بهمال ولا يعتق عبده ولا بمكاتبة ولا تدبير
واذا اقر بمكاح امرأة جاز اقراره غير ان المولى له ان يفرق بينهما
كذا في المبسوط واقترار العبد التاجر بالطلاق جائز لان اقرار العبد
المجور بالطلاق جائز لان العبد في حق الطلاق بمنزلة الحر فاقترار
الماذون اول كذا في المحيط ولو اقر العبد التاجر انه اقتضد امرأة
باصبعه امته كانت او حرة لم يلزمه شيء في قول ابي حنيفة ومحمد
رحمهما الله ويلزمه ذلك في قول ابي يوسف ولو اقر بدين ويحسب
وانه قد اقتضها لم يلزمه مهر او اعدة منها في قول ابي حنيفة
ومحمد رحمهما الله حتى يعتق وقال ابو يوسف في الحرة كذا في الجواب
فاما اذا كانت امته فان كان المولى زوجها لم يلزمه شيء حتى يعتق
وان لم يكن المولى زوجها فهو مواخذ بالمهر في الحال وان كانت الامته
ثيبا لم يلزمه شيء حتى يعتق كذا في المبسوط ولو اقر باقتصاص
الامة الشتراة ثم يملكها العتق في مواضع المحال كذا في محيط

السرخسي ولو اقرانه وطى صبيته بعد رقة فاذهب عذرتها فانها هالمة
يلزمه شيء حتى يعتق في قول ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله هكذا اقال في
نسخ ابي سليمان وفي نسخ ابي حفص قال في قول ابي حنيفة وابي
يوسف ومحمد رحمهم الله وكذلك لو اقرانه وطى امته بشبهة فاذهب
عذرتها وافضاها بغير اذن مولاهما في قول ابي حنيفة ومحمد رحمهما
الله وفي قول ابي يوسف ان كان البول لا يستمسك لا يلزمه شيء
لاني الكمال ولا بعد العتق وان كان البول يستمسك قال في نسخ
ابي سليمان يصدق في المهر ويكون ديناً عليه اليوم لا يصدق
في الافضاء وفي نسخ ابي حفص قال ان كان البول يستمسك
لا يصدق في المهر فلا يكون ديناً عليه وما ذكره في نسخ ابي سليمان
اشبه بالعصاة هكذا في البسوط واذا كان العبد بين رجلين
اذن له احداهما في التجارة فاقر العبد بدين لزمه في حصة الاذن
وجميع ما يجوز اقرار العبد التاجر فيه فانه يجوز اقراره في
حصة الذي اذن له وجميع ما لهذا العبد من ماله فدينه اوله
واذا قضى الدين كان الباقي بين المولين نصفه الا ان يعلم انه
من غير تجارة من هبة او صدقة او نحو ذلك فيكون نصفه للذي
لم ياذن قبل وقضا الدين ولو اقره العبد بدين فهو بين المولين
ولا يستحق احداهما المال كله بالاذن كذا في الحاوي واذا اقر المالك
بدين عليه لم يجر اوجه من ثمن مبيع او قرض او غصب فهو لازم له
فان عجز لم يبطل ذلك عنه واقرار المالك بالحد ودجايز وان اقر بمهر
من كالح لم يلزمه الا على قول ابي يوسف رحمه الله اذا اقر بالحد
فانه يلزمه وكذلك لو اقرانه انقض امرأة باصبعه مرة او امة
او صبيته فله ان يلزمه في قول ابي يوسف وفي قول ابي حنيفة
ومحمد هذا بمنزلة الاقرار بالجناية واقرار المالك كاتب بالجناية صحيح
في حال قيام الكتابة فان عجز قبل ان يودي بطل في قول ابي حنيفة
رحمه الله وجاز في قول محمد رحمه الله واذا قضى عليه بدين ضايق
بخطا بعد ما اقر به فادى بعضه ثم عجز بطل عنه ما بقى عند ابي حنيفة
رحمه الله وعلى قول ابي يوسف ومحمد رحمهما الله لا يملك ما اذا
عجز قبل ان يقتضى به عليه كذا في البسوط اذا اقر القاضى على
هر شراقة المحجور عليه بدين او غصب او بيع او عتق او طلاق
او نسب او قذف او زنى فهو ككل سوا جاز عليه والحجر على المراهق
في قول ابي حنيفة وابي يوسف الاول ثم رجع ابو يوسف وقال
الحجر جاز وهو قول محمد وقال لا يجوز اقراره بدين ولا بيع وكل شيء
يبطل في المحزل فهو في الحجر باطل وكل شيء يجوز عليه في المحزل فهو
في الحجر جاز عليه كذا في الحاوي الباب الخامس عشر في الاقرار

للجهول وعلى الجهول وبالجهول وبالجهول لو كان المقر له مجهولاً لا يلزمه
سوا تنقاضت الجهالة بان قال على الف لو اقر من الناس وتعالى
اولم تنقاضت بان قال على الف لا عهدين هكذا ذكره شمس الائمة
وذكر شيخ الاسلام في مبسوطه والناطش في واقعة انها اذا
تنقاضت لا يجوز وان لم تنقاض جاز وفي مثله يوم بالقدرة
ولا يجبر على البيان لان المقر له اذا انتقاع الاخذ من المقر واسطلي
بينهما امكن دعواها فيصح اقراره قال في الكافي وهو الاصح
هكذا في التبيين لو قال لفلان على عشرة دراهم او لفلان
على درهم لم يلزمه شيء كذا في محيط السرخسي اذا اقرانه غصب هذا
العبد من هذا او هذا او كل واحد منهما يدعيه لنفسه كان الاقرار
قاسداً حتى لا يجبر على البيان وطى ان يصطلي فنياخذ العبد من
المقر وان لم يصطلي يستخلف لكل واحد منهما بالله ما هذا العبد
لهذا او لا لهذا الم يذكر انه يستخلف لكل واحد منهما بجملة يمين
واحد او لكل واحد منهما يميناً على عدة وقد اختلف الشايخ فيه
بعضهم قالوا يحلف لكل واحد منهما يميناً على عدة ويبيد القاضى
بينهم ايها شأ وان شأ اقرع بينهما واذا حلف لكل واحد
منهما لا يخلو من ثلاثة اوجه احدها ان يحلف لاحدهما وينكح
للاخر وفي هذا الوجه يقتضى جميع العبد الذي نكل له ولا يقتضى
للمذى حلف له بشئ وان نكل له يقتضى بالعبد وقيمة العبد
بينهما نصفين سوا نكل له بجملة بان حلفه القاضى لها
يميناوا احد او نكل لها او مع التعاقب بان حلف لكل واحد منهما
يمينا على عدة فاما اذا حلف لها فتعبر عن دعوى كل واحد
منهما فان اراد ان يصطلي فنياخذ العبد منه فانه يكون لها
ذلك في قول ابي يوسف الاول وهو قول محمد رحمه الله ثم رجع
ابو يوسف عن هذا وقال لا يجوز اصطلاحهما بعد الحلف كذا
في المحيط ولو قال لفلان على الف درهم ولفلان على مائة دينار ولفلان
قال الف للاول وللآخرين ان يصطلي في المائة دينار ولو قال
لفلان على مائة دينار ولفلان على كرسطة او لفلان كرسطين
قاله نائير الاول ثابتة ولا شيء للآخرين ولكن لكل واحد منهما ان
يحلفه على ما يدعيه عليه كذا في المبسوط ولو قال لفلان على
مائة درهم ولفلان او لفلان فللأول عليه نصف المائة والنصف
الثاني يحلف لكل واحد من الآخرين عليه الا ان يصطلي عليه
فيكون بينهما نصفين ولو قال لفلان على مائة درهم ولفلان
ولفلان فالنصف للثالث والنصف الباقي بين الاولين على
ما وصفت كذا في الحاوي قال لفلان على مائة درهم ولفلان او

فلان وفلان فلان اول الثالث وللرابع الثالث ويحلف للثاني والثالث الا ان
نصطحا كذا في محيط السرخسي وان قال فلان على مائة درهم والافلا
ففي قول ابي يوسف رحمه الله هذا مثل قوله فلان او فلان وفي قول محمد
رحمه الله الالف للاول ولا شيء للثاني كذا في المبسوط لو كان المقر عليه
مجهولا بان قال لك على احدنا الف درهم لا يصح كذا في التبيين لو قال على
عشرة او على عبيد فلان وليس على عبده دين لزم احدها وعليه
ان يبين وان كان على العبد دين محيط بقيمته لم يلزمه فان قضى
دينه يوما من دهره لزم الاقرار كذا في محيط السرخسي كما يصح
الاقرار بالعلوم يجمع بالمجهول كذا في المحيط ان قال فلان على شيء
لزمه ان يبين ما له قيمة فاذا بين غير ذلك يكون رجوعا والقول
قوله مع يمينه ان ادعى المقر له اكثر من ذلك وكذا اذا قال فلان
على حق كذا في الهداية اذا قال فلان على حق ثم قال انما عنت
به حق الاسلام ان قال ذلك مدفولا لا يصح وان قال موصولا يصح
واذا قال فلان على عبيد فلان حق كانت هذا اقرارا بالدين على
عبده حق اذا ادعى المقر له شركته في العبد وانكر المقر له القول
قول المقر مع يمينه بخلاف ما لو قال فلان حق في عبيد كان اقرارا ببعض
العبد له حتى لو قال المقر يمينه به الدين لا يصدق كذا في الذخيرة ولو قال
فلان حق في عبيد هذا او امتي هذه فادعى الطالب حقا في الذمة
حلف المقر عليه فان حلف فلا حوله فيها ولا في العبد فان ادعى فيها
يقربط يفتة من ايها شاك ذلك اذا ادعى احدها كذا في محيط
السرخسي اذا اقرانه غصب من فلان شيئا ولم يبين فانه يصح
اقراره ويومر المقر بالبيان فاذا بين ما هو مال متقوم نحو الدراهم
والدنانير وما اشبهها فان صدقه المقر له ولم يدع عليه زيادة كان على
المقر تسليم ما بين لا غير وان صدقه لكن ادعى عليه الزيادة يلزمه
تسليم ما بين ويكون القول قول المنكر للزيادة مع يمينه وان كذب
فيما بين وادعى شيئا اخر بطل اقراره بالتكذيب وكان القول قول
المقر فيما ادعى عليه هكذا في المحيط واذا بين ما ليس بمال ان
صدقه المقر له فيما بين لم يكن عليه شيء اخر سواء بين ما يقصد
بالغصب بان قال غصبته منه امراته او ولده الصغير او لابان
قال غصبته منه كفا من ثراب او حبة حنطة او سمسم وان كذب
رادى عليه غصب مال متقوم هل يصدق المقر فيما بين ان بين ما يقصد
بالغصب لا يصدق بلا خلاف بين المشايخ وان بين ما يقصد بالغصب
الا انه ليس بمال متقوم اختلف فيه عامة مشايخنا يقولون انه
لا يصح بيانه ويكون مجرا على ان يبين شيئا هو مال متقوم وهو
الاصح هكذا في غاية البيان شرح الهداية واذا اقر فلان عنه ودعيته

ولم يبين ما هي فاقرب من شيء فهو مصدق فيه بعد ان يكون ما بين شيئا
يعصده بالايدي اعوان ادعى المقر له شيئا اخر فعل المقر له يمين وكذا لو
اقر بثوب ودعيته وجابه معينا واقرانه حدث به عنده هذا العيب فلا
ضمان عليه في ذلك واذا انكر صاحبه ان يكون استودع فالجواب
فيه كذا في كذا في المبسوط ولو اقرانه غصب من فلان عبدا صح
اقراره ويومر بالبيان فاذا بين وقال العبد الذي غصبته هذا
وهو عبد جدد او سطا اوردى وصدقه المقر في ذلك اخذ ذلك وان
كذب فيما بين وادعى عليه عبد اخر كانت القول قول المقرع اليمن
فيما ادعى المقر له وبطل اقرار المقر فيما اقر به المقر له هذا اذا كان
العبد قايما وان كان مستهلكا فالقول في مقداره القيمة قول المقر كذا
في الذخيرة اذا اقرانه غصب شاة او بغير او ثوبا صح اقراره ويرجع
في البيات اليه كذا في المحيط ولو اقرانه غصب دلا فالحق قول
انها هي هذه او انها في بلد اخر ولو قال هي هذه الدار التي في يدي
هذا الرجل والدي في يديه الدار منكر ذلك لم يضمن المقر شيئا ولم
يؤخذ بغير تلك الدار في قول ابي حنيفة وابي يوسف ورحمهما
الله الاخرين قوله الاول وهو قول محمد وضمن المقر قيمة تلك
الدار مع يمينه كذا في الحاوي ولو قال غصبته هذه الامنة او هذا
العبد فادعاهما جميعا المقر له فانه يقال للغاصب اقربا بهما
شئت واحلف على الاخر فاذا اقر باحدهما خرج به عنه عمدة ذلك
الاقرار وصدقه المقر له في ذلك حين ادعاهما جميعا فبأخذ المقر له
ذلك الذي عينه ويقتدعواه الاخر فيكون القول قول المنكر
مع يمينه وان ادعى المقر له احداهما بعينه لم يستحق ذلك اذا زعم
المقران المضمون هو الاخر ويقتدعوى المقر له للاخر عليه
وهو جاعد بالقول قوله مع يمينه كذا في المبسوط لو قال على
قفيز حنطة نسي بقفيز البلد وكذا في الاوقار والامسا ولو قال فلان
على مائة درهم فهو على وزن بلده ان كانه سبعة فسبعة ولا يصدق
على النقصان الا اذا وصل بان يقول مائة درهم مثاقيل او مائة وزن
خسة فيكون على ما قاله فاذا كان اقراره بالكوفة فالمقر له فيها
الدراهم وزن سبعة وان كان نقد البلد مختلفا فان كان نقد
منها بعينه غالبا ينصرف الاقرار اليه وان استوت المنقود في
في الواج ينصرف الى اقله ولو قال له على درهم صغير او كان
درهم او دينير او تغير او درهم كبير فكله على التام الا اذا بين
موصولا كذا في محيط السرخسي ولو قال وهو يبخد او فلان
على درهم طبرية فعليه درهم طبرية ولكن بوزن بغداد وكذا لو
اذا قال وهو يبخد او فلان على كرسطة فموصولة فعليه كرسطة

موصلة بين كليل بعد اذ كذا في المحيط ولو قال على درهم فعلية ثلاثة
 درهم وكذا لو قال له على درهما ت فعلية ثلاثة درهم كذا في
 البسوط ولو قال له على درهم كثيرة او دنانير كثيرة لزمه عشرة درهم
 وعشرة دنانير في قياس قول ابي حنيفة رحمه الله وعندهما ما يتا
 درهم ومن الدنانير عشرون كذا في محيط السرخسي اذا قال على ثياب
 كثيرة او صايف كثيرة فعنده عشرة وعندهما يلزمه ما يساوي
 ما بين درهم وان قال غصبت ابل كثيرة او بقرة كثيرة او غنما كثيرة
 ينصرف الى اقل نصاب يؤخذ منه ما هو من جنسه عندها وهو
 خمسة وعشرون من الابل والثلاثون من البقر والاربعون من الغنم
 وعنده يرجع الى بيان المقركذا في التبيين ولو قال لغلان على الثا درهم
 فعلية عشرة درهم وقال ما يتا ولو قال لغلان على شئ من الدرهم
 او شئ من درهم فعلية ثلاثة درهم كذا في خزانة التبيين روى
 ابن سماعة عن ابي يوسف انه اذا قال له على درهم مضاعفة فعلية
 ستة درهم ولو قال درهم اضعا فاضاعفة يلزمه ثمانية عشر
 دوها وكذا اذا عكس بان قال على درهم مضاعفة اضعا فكذا
 في التبيين ولو قال له على عشرة درهم واضعا فاضاعفة يلزمه
 ثمانون دوها كذا في محيط السرخسي ولو قال كذا درهم درهم
 كذا في الكنز والهداية وذكر في البيهقي والذخيرة وغيرهما يلزمه
 درهمان لان كناية عن العدد واقل العدد اثنتان كذا في التبيين
 وهكذا في فتاوى قاضي خان ولو قال كذا كذا درهم لزمه احدى عشر
 ولو قال كذا كذا درهم لزمه احدى وعشرون دوها وكذا الدنانير والمكيل
 والموزون ولو قال كذا او كذا مختلفا من حنطة لزمه احدى عشر مختلفا
 ولو قال على كذا كذا درهم وكذا كذا دينار يلزمه من كل واحد احدى
 عشر ولو قال كذا كذا دينار ودرهما لزمه من كل واحد نصف
 احدى عشر كذا في فتاوى قاضي خان ولو قلت كذا اغير او فاخذ
 عشرون ان قلت بالواو فمائة واحد وعشرون وان ربع يزداد عليها
 الف كذا في الهداية ولو خمس بالواو يبين ان يزداد عشرة الاف
 ولو سدس يزداد مائة الف ولو سبع تزداد الف الف وعلى هذا الكلام زاد
 عليه معطوفا بالواو وزيد عليه ما هرت العادة به الى ما لا يتناهى كذا
 في التبيين وهذا كله اذا ذكر الدرهم بالنصب فان ذكره بالخفض
 بان قال كذا درهم روى عن محمد انه يلزمه مائة درهم كذا في محيط
 السرخسي ولو قال لغلان على مال فاقوله قوله في القدر ويقبل قوله
 قوله في القليل والكثير الا انه لا يصدق في اقل من درهم ولو قال له
 على مال عظيم من الدرهم لزمه يصدق في اقل من مائة درهم وهذا
 قول ابي يوسف ومحمد فان قال من الدنانير فالتقدير فيها بالعشرون

وفي الابل بخمس وعشرين وفي غير مال الزكاة بقيمة النصاب هكذا
 في الكافي وعن ابي حنيفة رحمه الله انه لا يصدق في اقل من عشرة
 درهم وعنده مثل قوطم كذا في التبيين وقال شمس الائمة السرخسي
 الصحيح من قول ابي حنيفة رحمه الله انه يبيح على حال المقر في الفقر
 والغنى لان الفقير يستعظم القليل والغنى لا يستعظم كذا في فتاوى
 قاضي خان هذا كله اذا قال مال عظيم من الدرهم فان لم يقل من
 الدرهم صدق في كل جنس ذكركذا في العناية ولو قال اموال عظام
 فالتقدير بثلاثة نصاب من في سماعة حتى لو قال من الدرهم كانت
 ستمائة درهم كذا في الكافي ولو قال على مال نفيس او عظيم او كريم
 يلزمه ما يتا ولو قال لغلان على مال كثير ذكر الناطق انه يلزمه
 ما يتا درهم في قول ابي حنيفة الا ان يقرر اكثر من ذلك وباقول من
 ما يتا درهم لا يقبل قوله وقال ابي يوسف لا يصدق في اقل من
 عشرة وقال محمد يلزمه ما يتا كذا في فتاوى قاضي خان ولو قال
 الوف درهم فثلاثة الاف ولو قال الوف كثيرة فعشرة الاف
 وكذا في الفلوس والدنانير كذا في المحيط وفي التتقي لو قال على
 مال لا قليل ولا كثير فعلية ما يتا درهم كذا في الخلاصة ولو قال على
 مال قليل لزمه درهم واحد كذا في فتاوى قاضي خان ولو قال له
 على زها الف درهم او عظم الف درهم او قريب من الف درهم
 فخذ اكله اقرا بخسماية وزيادة شئ وكذلك هذا في الغصب والوديعة
 وكذلك هذا في الكيل والوزن والنياب كذا في الذخيرة عن محمد اذا
 قال لغلان على غير الف فعلية الغان ولو قال غير الفين فعلية
 اربعة الاف ولو قال غير درهم فعلية درهمان ولو قال غير درهمين
 فعلية اربعة كذا في الحاوي ولو قال حنطة كثيرة فعندها على
 خمسة اوسق وقيل على قول ابي حنيفة يكون البيهات اليه بعد
 ان يبين اكثر من ربع الها شمي وهو الصاع وذكر في بعض الروايات
 الحنطة الكثيرة عشرة اقفزة وكذا كل ما يكال ويوزن ولو قال
 على اقفزة حنطة يلزمه ثلاثة اقفزة ولو قال اقفزة كثيرة
 فعشرة كذا في فتاوى قاضي خان لو قال لغلان على عشرة درهم
 ونيف فالبيان في النيف البية فان فسره باقل من درهم جاز كذا
 في التبيين ولو قال على بضع وخمسون دوها فالبضع ثلاثة
 نصابا وليس له ان ينقص من الثلاثة كذا في محيط السرخسي
 ولو قال له على مائة درهم فعلية مائة درهم ودرهم عندنا
 وكذا لو قال مائة ودينار او مائة وقفيز حنطة فذكر شيان
 المكيل او الموزون كذا في البسوط ولو قال عشرة درهم ودانق
 او قيراط فهو من الفضة كذا في التبيين ولو قال لغلان على عشرة

ونايبر وداثق اوقال وقيباط فالدائق والقيباط من الذهب كذا في المحيط
 اوقال على ما يتاثر من ذهب وفضة او كذا حنطة وشعير فعليه من
 كل واحد منهما النصف وكذا في لوسى اجناسا ثلاثة فعليه من كل
 واحد الثلث كذا في الجاوى واوقال مائة وعبد اوقال مائة وشاة او
 مائة وثوب او مائة وثوبان فالقول في بيان المايه قوله كذا في الذخيرة
 ولو قال مائة وثلاثة اثواب فالكل من الثياب كذا في المبسوط اذا
 قال لفلان جز من دارى قال به البيان وله ان يقربا شاو كذا في
 الشقص والنصيب والطائفة والقطعة واما السهم فهو عند
 ابي حنيفة السدس وعندهما يومر بالبيان كذا في المحيط وكذا اقر
 الرجل بشاة في غنمه مع اقاربه فاذا ادعى المقر له شاة بعينها فان
 ساعده المقر على ذلك اخذها وان اى ذلك لم ياخذها الا باقامة
 البينة او بنكول المدعى عليه بعد استخلافه فان ادعى المقر له
 شاة بغير عينها اعطاه المقر شاة شاة من غنمه وان حلف
 المقر على كل من لم يقبل ذلك منه ويحبر على ان يعطيه شاة منها
 وان لم يعين واحد منهما شاة منها وقال لا يردى او رجوع المقر
 عن اقراره وحده فهو شريك به حتى اذا كانت الغنم عشرة اقله
 عشر كل شاة وان ماتت شاة منها ذهبت من مالها وان ولدت
 شاة منها كان لها جميعا على ذلك الحساب واذا اجمعت المقر اصلا وضيع
 الغنم فهو ضمان لنصيب المقر له حتى اذا هلكت شاة منها ضمن
 مقدار نصيبه منها وهو العشر فان مات المقر فورشته في ذلك
 بمنزلة الا انهم يستخلفون على العلم وانواع الحيوان والوقيق
 والعروض في مثل الغنم كذا في المبسوط قال له في دواهي هذه عشرة
 وهم مائة وفيها نفقص وكبارهم من الكبار ووزن سبعة ولا يصدق
 انها من النقص وان كان فيها زيوف فقال منها صدق كذا في محيط
 السرخسى واوقال له في طعامي هذا كذا حنطة فاذا اطعمته لا يبلغ
 كذا فهو له كله ولا يضمن الزيادة ويستخلف المقر ما استهلك من
 ذلك الطعام شيئا ولو كان الطعام كراويا فبها فهو له كله وان كان
 ازيد من الكراوية منه كذا في المحيط له من دارى ما بين هذا
 المحيط الى هذا المحيط له ما بينهما فقط كذا في الكثر واوقال له على
 من درهم الى عشرة اوقال ما بين درهم الى عشرة لزمه تسعة عند
 ابي حنيفة رحمه الله وقال يلزمه العشر كذا في الكاوى واوقال له
 على ما بين كذا شعير الى كذا حنطة فعليه في قول ابي حنيفة رحمه الله
 كذا شعير وكذا حنطة الا فقير حنطة وعند ابي يوسف ومحمد رحمهما الله
 يلزمه الكراوى واوقال على ما بين عشرة دراهم الى عشرة دنانير فعند
 ابي حنيفة رحمه الله يلزمه الدراهم وتسعة دنانير وعندهما يلزمه

عشرة دراهم وعشرة دنانير وكذا في لوقال ما بين عشرة دنانير الى عشرة
 دراهم فعليه الدراهم وتسعة دنانير في قياس قول ابي حنيفة رحمه
 الله ووقع في بعض نسخ ابي حنيفة يلزمه الدراهم في هذا الفصل ان
 عليه عشرة دنانير وتسعة دراهم وهو ظاهر عند ابي حنيفة رحمه
 الله ولكن الاصح هو الاول وقوله من كذا الى كذا بمخولته قوله ما بين كذا الى
 كذا في جميع ما ذكرنا كذا في المبسوط يشترع ابي يوسف اذ قال الرجل
 لفلان على ما بين شاة الى بقرة فاذا باها حنيفة رحمه الله قال ليس عليه
 شي سواء كان بعينه او بغير عينه وقال ابي يوسف رحمه الله ان كان بعينه
 فلا شيء عليه وان كان بغير عينه فما عليه واوقال ما بين درهم درهم
 فعليه في قول ابي حنيفة رحمه الله درهم وقال ابي يوسف رحمه الله يلزمه درهمان
 كذا في المحيط الباب السادس في اقرار المريض وان قاله المريض
 مرض الموت من لا يخرج الى خوايج نفسه وهو الاصح كذا في خزانة الفقهاء
 عدم مرض الموت تكلموا فيه والخشا والمفتون انه اذا كان الغالب منه الموت
 كان مرض الموت سواء كان ماله في مرضه او لم يكن كذا في المبسوط ان
 واقرار المريض لو ارشده لا يجوز الا باجازة بقية الورثة فان كان للمقر له
 وارث المريض وقت الاقرار وبقي وارثا لغيره ان مات المريض فالأقرار
 باطل وان كان المقر له وارثا وقت الاقرار وبقي من ان يكون وارثا
 بعد الاقرار وبقي كذا في بعض ما تبادر اقراره عليه وليس له ان
 ثم حدث له ابن وبقي هذا الابن حيا الى ان مات المريض فالأقرار باطل
 وهكذا في المحيط ولو اقر لمن لم يكن وارثا وقت الاقرار ثم صار وارثا
 له بسبب قايمة وقت الاقرار نحو ان اقر لاخ له وله ابن مات الابن ثم
 مات المريض لا يصح اقراره ولو اقر لمن لا يكون وارثا ثم صار وارثا
 له بسبب حادث بان اقر لاخيه ثم تزوجها ثم مات مع اقراره
 كذا في فتاوى قاضي خان وان كان وارثا وقت الاقرار ثم خرج
 من ان يكون وارثا ثم صار وارثا وذلك نحو ان اقر لاخ له ثم ابنته وانقضت
 عدتها ثم تزوجها ثم مات او كان والرجلا فاقوله تقتض بعد ما مر من
 ثم فسحا ثم عقد اثانيا ثم مات من مرضه ففي هذا الوجه خلاف فقال
 محمد رحمه الله قياسا وما قال ابي يوسف رحمه الله استحسانا كذا في المحيط
 ولو ان مريضا اقر لابنه بدين وابنه عبد ثم اعترف بدينات الاب وهو
 من ورثته فاقضاه بالدينين جائزا وان كان العبد تاجرا وعليه دين والمسيلة
 بحالها فالأقرار باطل ولو اقر المريض لابنه وهو مكاتب ثم مات الاب والابن
 مكاتب على حاله فاقضاه له جائزا وان اعترف المكاتب قبل موت الاب لم يجز
 اقراره له كذا في المبسوط اقرار المكاتب المريض لابنه المحرمين ثم
 مات لاعتق وفا او ترك وفا بالدين دون الكاتبة جائزا وان ترك
 وفا بها فاقضاه باطل كذا في محيط السرخسى فاذا اقر المريض بدين

الاقرار جائز وقت ابي يوسف
 رحمه الله الاقرار باطل قالوا
 قال محمد رحمه الله

الالف درهم فان هذه الالف تقسم بينهم بالتخصيص كذا في المحيط واذا
 اقر المريض ان على ابيه ديناً فلان وفي يده دار لابييه وعلى المريض
 دين معروف في الصحة فان دينه الذي في الصحة اولى فان فضل شيء
 كان في دين ابيه ولو كان اقر بدين في صحة بعد موت ابيه كان دين
 ابيه احق بدين من غرض الابن كذا في الحاوي وجعل قال لفلان على ابي
 الف درهم ومجد ذلك المقر عليه بغير من المقر ومات الجاهل والمقر وارثه
 وعلى المقر دين في الصحة بغير من مقرات وتزل الفان ورثته عن الجاهل فان
 غرض المقر في صحة احق بغيره الالف من غرض الجاهل كذا في المبسوط
 لو اشترى عبداً في صحته بغيره فاحسب على ابيه بالخيار ثلاثة ايام
 ثم مرض في مدة الخيار فاجاز او سكت حتى مضت المدة ثم مات
 المريض كانت الحجة من الثلث كذا في خزائن المفتين وجعل اقر
 في مرضه بارض في يده ارضا وقف ان اقر بوقف من قبل نفسه
 كانت الثلث كذا لو اقر المريض بغيره عبداً او اقر انه تصدق به على
 فلان وان اقر بوقف من جهة غيره ان صدقة ذلك الغير او صدقة ورثته
 جاز في الكل وان اقر بوقف ولم يبين انه منه او من غيره فهو من الثلث
 مريض اقر لو ارثه ولا جنبي بدين فاقراؤه باطل تصادق في الشركة
 او تكاذه في قول ابي حنيفة وابي يوسف وعمرهما الله وقال محمد رحمه
 الله اقرار الاجنبي بقدر نصيبه جائز اذ باء في الشركة او انكر
 الاجنبي الشركة كذا في فتاوى قاضي خات وكذا كذا في الوارث في
 الشركة وصدقة الاجنبي قيل يجب ان يكون على الخلاف والاصح انه
 لا يجوز بالاتفاق كذا في محيط السرخسي فان صدقهما المقر في نفق
 الشركة وقال لم يكن مشتركاً وانما اقرت بالشركة كذا في مخير يبيع
 الاقرار للاجنبي هكذا في المحيط ولو اقر المريض ان لفلان قبله حقاً
 فصدقه بما قاله ثم مات المريض فان ابا حنيفة قال يصدق
 الطالب ما بينه وبين الثلث واستحسن ذلك فان ادعى اكثر من
 ذلك حلف الورثة على علمه فاذا اخلوا بهذا الثلث فان اقر المريض بدين
 سمي مع ذلك كانه الدين السمي اولى بما ترك كله كذا في الحاوي ولم يقر بين
 واوصى بثلث ماله لرجل فالوصية المسماة اولى ويقال للورثة اقر والي في
 الثلثين ما شئتم ويقال للموصي له بالثلث اقر له في الثلث بما شئت فاي
 الغريقين اقر بشيء يؤخذ به ويجلف على الباقي كذا في المحيط مريض
 اقر لو ارثه بدين فقال ليس لي بل لفلان وصدقه فلان ثم مات سلم
 العبد للاجنبي وغرم الوارث قيمته ورفع خطبه وكذا لو اقر الوارث لو ارث
 اخر سلم العبد للثاني ووجب على الاول قيمته وصانعت ميراثاً وللأول
 والثنى منها نصيب ولو كان على الميت دين محيط بماله يفرم كل القيمة
 ولا يسقط حصته اذ كذا في الكافي مريض وهب عبداً له ليعض ورثته ولا

مال له سوى هذا العبد وقبض الوهوب له ثمران الوهوب له اقران
 المريض قد كان اقر قبل ان يهبه مائة العبد لهذا الوارث والاخر اقران
 كان وهب قبل هذا من هذا الوارث الاخر وصدقه الاخر في ذلك فللثاني
 ان ياخذ العبد من الاول فلو اخذ الثاني العبد من الاول مات المريض من
 مرضه ذلك فان كان قايماً يؤخذ من الثاني ويصير ميراثاً للورثة الميت
 ويقسم بينهم على فرايض الله تعالى وكذلك لو كان الثاني غير الوارث وعلى
 الميت دين محيط بماله فان للمرء ان ياخذ والعبد من يده ولو كان العبد
 قد مات في يد الوارث الثاني فان الغرض بالخيار في هذه الصورة وباق
 الورثة في الصورة الاولى ان شاءوا ضمنوا الوارث الاول قيمة العبد وان
 شاءوا ضمنوا الثاني والثاني لا يرجع على الاول وان ضمنوا الاول فالاول
 لا يرجع على الثاني هكذا ذكر في عامة روايات هذا الكتاب وذكر في
 بعض الروايات انه يرجع وقالوا وهذا الخيار لم يبقية الورثة انما يبيح
 اذا لم يوجد منهم تصديق ولا تكذيب واما اذا وجد منهم التصديق
 يكون لهم قسمة من الثاني واما اذا وجد منهم التكذيب يكون لهم
 قسمة الاول هذا اذا صدق المقر الثاني المقر له الاول واما اذا كذب
 وقال العبد عبدي ولا اعرف ما يقول فان العبد يسلم للثاني هذا اذا
 كان الاول قبض العبد من المريض ثم اقر به للثاني وكذلك لو ان الاول
 لم يقبض العبد من المريض حتى اقران المريض قد كان اقر به
 للثاني قبل هذا فان صدق الثاني وقبض العبد من المريض
 ثم مات المريض وعليه ديون كثيرة والعبد قايماً في يد الثاني
 اخذ العبد منه وقسم بين الغرما وان لم يكن العبد قايماً في يده
 فللغرماء خيار القسمة وان شاءوا ضمنوا الاول وان شاءوا ضمنوا
 الثاني وان لم يكن على المريض دين فلهما في الورثة حق اخذ العبد
 ان كان قايماً وخيار القسمة ان كان هالكا هكذا في المحيط اذا
 اقر المريض باستيفاد دين وجب له على غيره فان كان الدين وجب
 بدلا عما هو مال بان اقرض او باع حتى وجب الثمن في ذمة المشتري
 ومثل الغرض في ذمة الغريم او وجب بدلا عما ليس بمال كالمهر وبدل
 الخلع واشياء ذلك فان وجب الدين للمريض بدلا عما هو له من الغريم اجنبي
 مع اقراره بالاستيفاء اذا كان الوجود في حالة الصحة سواء كان عليه دين
 الصحة او لم يكن وان كان الزوج في حالة المرض لا يصح الاقرار بالاستيفاء
 في حق غريم الصحة اذا كان عليه دين الصحة هكذا في الأخيرة وهذا اذا
 علم وهو في حالة الصحة بالبيينة او بالعاينة فاما اذا لم يعلم فمردود في
 حالة الصحة الا بقول المريض وقول من دأب معه بان قال المريض لرجل
 بعيتك قد كنت بعتك هذا العبد في صحتي بكذا او انت قبضت العبد وانا
 استوفيت الثمن وصدقه في ذلك المشتري ولا يعرف ذلك الا بقولها فان

كان العبد قايما في يد المشتري او في يد البايع وقت الاقرار او كان هالكا
وقت الاقرار ولا يدري انه هلك في حالة المرض او حالة الصحة ففي
هذه الوجوه كلها لا يصح اقرار المريض بالاستيفاء اذا كذب في ذلك
غرم الصحة وان علم ان العبد هلك في حالة الصحة مع اقراره بالاستيفاء
وان كان واجبا على وارثه واقربا بالاستيفاء لا يصح اقراره سواء وجب في
حالة المرض او في حالة الصحة وسواء كان عليه ديون الصحة او لم يكن
واذا وجب الدين بدلا عما ليس بمال والغريم اجنبى فاقربا بالاستيفاء
في حالة المرض مع الاقرار وسواء وجب هذا الدين في حالة الصحة
او في حالة المرض وسواء كان عليه ديون الصحة او لم تكن واذا
وجب الدين بدلا عما ليس بمال والغريم وارث لا يصح اقرار المريض
بالاستيفاء سواء وجب هذا الدين في حالة المرض او في حالة الصحة
هكذا في المحيط واذا اقر المريض المديون انه قبض من وارثه
ودعيته وكانت له عنده او عارية او مضاربة فهو مصدق في
ذلك كذا في البسوط ولو اقر المريض بالرجوع في هبة فهو مصدق
وبرى الموهوب له وكذلك لو اقر باسترداد المبيع في البيع الفاسد
او باسترداد المضمون والرهن يصح وان كان عليه دين الصحة
ولو اقر بقبضه من الوارث في جميع ذلك لم يصدق كذا في محيط
السرخسي قال محمد في الجامع اذا اوجب لرجل على رجل دين الف
دوهر في صحة فلما مرض وب الدين اقر بالالف في يديه انها ودعيته
عنوه لغريمه او لكاتبه وهو مثل الالف الواجب للمريض ثم مات
المريض وعليه ديون الصحة وغرم المريض محمد وبنه ما اقر به المريض
مصدق فيما اقر ويكون الالف الودعيته قصاصا بالدين ويعتق الكاتب
ولو اقر بالف درهم ودعيته هي ايجود من الالف الواجب للمريض مع
الاقرار وان قال المقر له انه استرد الجياد واعطى مثل عقده لم يكن
له ذلك لعدم صحة الاقرار بالزيادة ولو اقر بالف ديون في يديه انها
ودعيته عنده له والدين حيا لا يصح اقراره وقسمت هذه
الدراهم بين الغرماء ومما اخذ الغريم والكاتب بما عليهما وكذلك
لو اقر بما يتدين به في يديه انها ودعيته عنده لكاتبه او يدري
لغريمه او اقربا بولاية في يديه ثم مات وذلك في يد بين قايصر
بعبية او لا يدري ما فعل بالجارية فان اقراره باطل فان قال المريض
اخدت هذه الدراهم الالف النهرجة من غريمي او قال من مكاتبتي
تضالحتي او قال اخدت هذه الدنانير تضالحتي او هذه الجارية
شراحتي ان كذبه الغريم والكاتب وقال لا دينه علينا وهذه
الاموال اموالنا بطل اقرار المريض وبقي المقر به حقا لغرم المريض
يقسم بينهم بالمصنف والدين على الكاتب والغريم على هاله وان

مصدق

صدق الغريم او الكاتب المريض فيما اقر ففي الجارية والدنانير ينظر ان كان
قيمة الجارية والدنانير مثل الدين الذي للمريض على الكاتب والغريم او
اكثر مع الاقرار وان كانت القيمة اقل من دين المريض بان كانت القيمة
خمسمائة ودين المريض الف درهم ففي الجارية يقال للغريم والكاتب
ان المريض خاب بقدر خمسمائة والمجبرة لا تصح من المريض المديون فان
شئت فانقض البيع وانتهى حقه بخمسمائة وان شئت فانقض البيع
وخذ الجارية وادما عليك في الدراهم النهرجة لا يخير الكاتب لو الغريم
بين ان ياخذ النهرجة ويبرء الجياد وبين ان يترك الزيف ويضمن الجودة
وتكن ياخذ النهرجة ويبرء الجياد وكذا في الجياد ما اذا كان قيمة
الدنانير اقل من الدين هل يخير الكاتب ذلك الفقيه ابو بكر البجلي
رحمه الله انه يخير وهو الاصح فان اخذ الكاتب او الغريم النقص
وجب رد الجارية والدنانير عليه هكذا في المحيط ان اقر العبد
الشاهر بقبض دين كان له على مولاه فان لم يكن عليه دين جاز وان
كان عليه دين لم يجز اقراره بذلك وكذلك اذا اقر بقبض دين
من مولاه وهو مريض ثم مات وعليه دين والمولى وارثه فاقرار
باطل وان لم يكن عليه دين وكان له على مولاه طعام ومكاتبته
دراهم فاقربا باستيفاء الطعام ثم مات وترك وفاقا فان لم يكن له
وارث سوى المولى فالاقرار صحيح وان كان وارثه غير المولى فهو
مصدق في ذلك ايضا ولو كان عليه دين محيط بماله لم يصدق على
ذلك كذا في البسوط ولو اقر رجل لمريض انه قتل عبده او قطع
يده ثم اقر المريض بالاستيفاء مع وكذا لو كان الجاني قتل العبد
عمدا في مرض المولى ثم صالحه المولى على مال واقر بقبض بدل
الصالح جاز كذا في الحاوي اذا اقرت الربيضة باستيفاء مهرها من
الزوج وعليها دين الصحة ثم ماتت من مرضها قبل ان يطلق
الزوج فانه لا يصح اقرارها ويومس الزوج ببرد المهر فيكون دين
الفرء بالمحصن وان كان الزوج طلقها قبل الدخول ثم اقرت
باستيفاء المهر ثم ماتت من مرضها مع اقرارها فان قال الزوج
انا اقر ببيع الفرء بنصف المهر لم يكن له ذلك كذا في الذخيرة فان
بقي شيء من مالها بعد قضاء ديون غرمها الصحة رجع فيما بقى
بنصف المهر ولو كان الزوج دخل بها ثم طلقها طلاقا بائنا او
رجعيا فمضت واقرت بالاستيفاء ثم ماتت فان ماتت بعد
انقضاء العدة فاقرارها باستيغاف منه صحيح وان ماتت قبل
انقضاء العدة ولا يصح اقرارها ومضى لم يصح اقرارها باستيغاف
المهر في هذه الوجوه يستوفى اصحاب ديون الصحة ديونهم فان
قتل شيء ينظر الى المهر والى ميراثه عنها فيسلم له الاقل من

ذلك كذا في المحيط ولو فلع امرأته في مرضه على جعل وانقضت عدتها فاقتر
 باستيفاءه منها وليس عليه دين في المصة ولا في المرض كان مصدق كذا
 في المبسوط مريض عليه ديون المصة فمضب رجل منه عبدا في مرضه
 قامت العبد في يديه او ابق وقضى القاضي للمريض على الغاصب بالقيمة
 فاقتر المريض باستيفاءها من الغاصب لا يصدق الا ببينة فلو كانت
 الغصب في حال صحة المصوب منه ثم مرض والعبد قايما بعينه
 في يد الغاصب ثم ابق او مات وقضى القاضي عليه بالقيمة ثم اقر
 المريض باستيفاء تلك القيمة ان كان العبد ميتا ولم يعد من الاباق كان
 مضمنا بمنزلة دين ويجب له في المصة وان كان العبد قد عاد من الاباق
 لا يصح اقراره ولو كان الغصب والقضا بالخصان جميعا في حالة الصحة
 واقرار المصوب منه باستيفاء الضمان في حالة المرض مصدق في
 ذلك كذا في المحيط من يبيع باع عبدا قيمته الف بالفين لا مال له غيره
 وعليه ديون كثيرة في المصة فاقتر باستيفاء الثمن ثم مات لم يصح
 اقراره بشئ في قول ابي يوسف ويجوز المشتري في دفع الثمن مرة
 اخرى او في نقض البيع فان اعتاد دفع الثمن فهو لغرماء المصة
 وقال محمد رحمه الله المريض المريض مصدق فيما زاد من الثمن على
 قيمة العبد ويجوز المشتري ببيع ان يدفع الباقي او ينقض البيع
 ويباع العبد للغرماء ولم يذكر قول ابي حنيفة رحمه الله وذكر مشايخنا
 رحمه الله قوله مع قول ابي يوسف رحمه الله كذا في التخرير شرح الجامع
 الكبير رجل باع عبده في مصة من رجل وقبضه المشتري فخرج البايع
 وعليه ديون المصة واقر باستيفاء ذلك حتى لو صح اقراره في حق
 غيره المصة ثم مات من مرضه ووجد المشتري بالعبد عيبا وقلبه
 ذنون ورده بقضا القاضي فليس للمشتري ان يشارك غرضا الميت في
 سائر اموال الميت ولكن له حبس العبد الى ان يستوفي الثمن ويباع
 العبد ويكون المشتري اذن بالثمن من غرضا الميت ثم اذا بيع العبد
 صرف ثمنه الى المشتري فان فضل شئ فالفضل لسائر غرضا الميت
 وان نقص الثمن عن حق المشتري فلا شئ له حتى يستوفي غرضا
 الميت ويونهم من سائر اموال الميت وان بقى شئ من حقوقهم اخذه
 المشتري ولو ان المشتري لم يجهش العبد بخرقه بل دفعه الى المريض حال
 حياته او الى طبيب بعد موته بقضا القاضي بطل تقدمه ولكن
 لا يبطل حقه في استيفاء الثمن كذا في المحيط اذا دفع المريض الى
 وارثه ذراعا لم يقضها اخرجهما من غرمائه فقال الوارث قد دفعها
 اليه وكذبه الغريم فاقتر مصدق في براءة نفسه صدوق المريض
 او كذبه ولا يصدق على ابطال حق الغريم وان وكله بقبض دين له على
 اجنبى فقال قد قبضته ودفعته اليه فهو مصدق والمطلوب بوى واذا

وكله يبيع متاع ضاع له ولاديه عليه فباع بقيته بشهادة الشهود ثم قال
 في حياته او بعد موته قد قبضت الثمن ودفعته اليه اوضاع فهو مصدق
 في ذلك وان قال بعت المتاع واستوفيت الثمن وضاع فان كان المتاع مستهلكا
 ولم يعرف الذم اشتراه فهو مصدق كان المريض حيا او ميتا وان كان
 المتاع قايما والذي اشتراه مغرورا فمضرا بذلك وليس على المريض دين
 فالوارث مصدق ايضا اذا كان المورث حيا وان كان على المريض دين
 لم يصدق الوارث على ذلك وان صدقه المريض فيه وان كان ميتا
 حين اقر الوارث بذلك لم يصح اقراره كذا في المحيط المبسوط ورجل له على
 رجل القدر درهم دين واحد ورثته كفيل به او كان الدين على الوارث
 ورجل اجنبى كفيل به بامر الوارث او بغير امره فمرض رب الدين واقر
 باستيفاء الدين من احداهما بطل اقراره فاما اذا مرض الاجنبى من
 غير قبض فان كان اميلا لا يصح وان كان كفيل لا يصح من الثلث
 فان كان للميت مال يخرج ذلك من ثلثه فهو صحيح ولا سبيل علم
 الكفيل والدين على الوارث على حاله وان لم يكن للميت مال غيره يصح
 من ثلثه وللورثة الخيار في ثلث الالف ان شاؤوا اخذوا من الاصيل
 وان شاؤوا اخذوا من الكفيل والثلث الباقي يؤخذ من الاصيل
 لا غير ولو ابر الوارث لا يصح كيف ما كان ولو اقر انه قبض من
 اجنبى فطوى به عن الوارث او تحول له اجنبى منه او وكل رجلا
 ببيع عبده فباعه من ايمت الامر ثم مرض الاخر فاقتر قبض الثمن
 من ايمت او اقر الوكيل بقبضه ودفعه الى الوكيل لم يصدق فان
 كان المريض هو الوكيل والامر صحيح فهو مصدق وان جحد الامر
 فان كان المشتري وارثا طاهرا وهما مريضان لا يصدق الوكيل وان
 كان وارث الوكيل دون الامر فان اقرانه قبض ودفعه الى الامر
 او هلك في يده يصدق فان اقر قبضه فقط لا يصدق ولو ان
 الكفيل اقال المريض بالدين على غيره وقبل المريض والميتا عليه
 ثم مات ان كانت الحوالة مطلقة لا يجوز وان كانت الحوالة بشرط
 براءة الكفيل دون الاصيل فان كان الكفيل هو الوارث لا يصح ايضا
 وان كان الكفيل اجنبيا يصح من الثلث فكان للورثة الخيار ان
 شاؤوا اجازوا الحوالة وان شاؤوا نقضوا فان اجازوا ان شاؤوا اخذوا
 الدية من الميتا عليه وان شاؤوا اخذوا من الاصيل الوارث وان لم
 يجهزوا فان كان للميت مال يخرج ذلك من الثلث فكذلك وان لم
 يكن للميت مال غير الالف فهو صحيح في ثلثه وللورثة الخيار ان
 شاؤوا اخذوا الميتا عليه بالثلث والكفيل بالثلثين وان شاؤوا
 اخذوا كل الدين من الوارث ولو ان المريض لم يقر بالاستيفاء ولم يبرأ
 الكفيل ولم يجل ولكن اقر بالف درهم او مائة دينار او جارية في يده

انها وديعة او غصب مكفيل والذي اقرب قايمة بعينه او لا يدري ما فعل
فاقراره باطل فان لم يعلم بعينه ما مات مجهلا يجب الضمان عليه فيصير
قضايا بالدين فان كان قايما كان للكفيل ان يأخذ ذلك فيبيعهما فينتقل
الى قضا الدين الذي يحصل به البراءة للوارث من غير الحاجة الى قضا الدين
بعين من اعيان ماله وكذا ان اقرب هذا كله للاصيل كذا في التحرير
شرح الجامع الكبير وجل كاتب عبده في مرضه وليس له مال غيره ثم
اقربا سقيفا بعد المكتوبة جاز من الثلث ويسعى الكاتب في ثلثي
قيمتها كذا في فتاوى قاضي خان وكلم يقربا سقيفا بعد المكتوبة
وتن اقربا لال في يده او ما يقدريه او جارية انها وديعة لهذا
الكاتب او دعها اياه بعد المكتوبة ثم مات فانه يجوز اقراره بتقدر
الثلث كذا في المحيط وجل او دع اياه الف درهم بمعاينة الشهود في
موت موت الاب او صحت فلما حضره الموت اقراره استعملها فانا
ان يقرانه استعملك الوديعة وثبت على ذلك حتى مات فليعتبر ما رآه
الوديعة دين الاب في ماله ولا يكون هذا اقرارا للدين لوارثه واما ان
يحمد الوديعة او يقرانه استعملها ثم قال ضاعت الوديعة من اوردتها
عاصا عنها فيجوز لا يلتفت الى قوله ويجب عليه الضمان وان حلف
واما ان يقول ضاعت الوديعة من اوردتها على طول باليمين اقر
بالاستملاك او نكل عن اليمين فيجوز بطلان حلفه الضمان ولا يوظف
تركه كذا في التحرير شرح الجامع الكبير للحصيري قال محمد رحمه الله
رجل له ثلاثة بنين وفي يده دار فحضره الموت فقال اشترت هذه
الدار من ابني هذا ومن هذا الاجنبي بالف درهم وقبضتها منهما
ولم ادفع اليهما شيئا من الثمن وصدقاه على ما اقررت الشركة ثم مات
والدار شفعين والابن الاخر ان يكران جميع ذلك هذا الاقرار
باطل واذا بطل الاقرار فضعم الله اربيع البنيين اثلاثا لكل ابن الثلث
فان حضر الشفعين اخذ الثلث الذي في يد الاب المقول بثلث الثمن
ويقسم ثلث الثمن بين الاب المقول وبين الاجنبي فصان فان
كان الاب المقول ورث مالا اخر يضم ذلك الى ما وصل من ثمن الدار
ويكون الحصة بين الابن وبين الاجنبي حتى يصل الى كل واحد منهما
تمام الخمسة فان كان كذا بين الاجنبي في الشركة بان قال لاجنبي بعث
نصف الدار مني بخمسة فاما النصف الاخر فلا ادري لمن كان
ولم يكن بيني وبين الابن شركة وصدق الابن اياه فيما اقر من
الشركة فعلى قول ابي حنيفة وابي يوسف هذا والاقرار سوا
ياخذ الشفعين ثلث الدار بثلث الثمن ويكون ثلث الثمن بين الابن
وبين الاجنبي وصان واما على قول محمد ياخذ الشفعين ثلثا كل الدار
ولو كان الابن اياه وصدق الغريب فعلى قول ابي حنيفة وابي يوسف

رحمها الله اقرارا للدين باطل ايضا غير ان الشفعين ياخذ من الابن المقر
له سدس الدار بسدس الثمن اما على قول محمد رحمه الله الاقرار في حق
الاجنبي صحيح فيقتضي بيع الاجنبي بنصف الدار من المدين فياخذ
الشفيع ذلك بالشفعة والنصف الاخر يقسم بين البنيين اثلاثا لكل
ابن ثلث النصف وهو سدس الكل ولا يأخذ الشفعين من الابن المقر
له في هذه المسئلة شيئا كذا في المحيط لو اقر مريض بمائة درهم لامرأة
طلقتها بسواها مهرها وقد استوفت مهرها فمات بعد العدة وترك
اخا وصريتهما وانما بعينه درهما لها كله وان مات قبل مضي العدة لها
خمس دراهم عن الاربعين كذا في الكافي ولو كان الزوج ترك مائة
اربعين درهما فمات قبل ان يبعث اربعون درهما ولم يترك مالا اخر فان مات
الزوج قبل ان تقضى العدة فليغير المصلحة عن هذا الثوب واما المطلقة
لا تستحق عين الثوب فيبيع ثمن الثوب بخمسة دراهم فيجعل
لها ذلك الا ان ترضى تأخذ ثمن هذا الثوب واما المطلقة لا تستحق
عين الثوب فيبيع ثمن الثوب بخمسة دراهم فيجعل لها ذلك
الا ان ترضى ان تأخذ ثمن الثوب بمقتضا وان مات الزوج بعد
انقضاء العدة ببيع الثوب ويصرف الثمن كله اليها كذا في
المحيط وجل حضره الموت وله اخ لاب وام وامرأة فماتت ان
يطلتها ثلثا فافعل ثلثا لهما بمائة درهم وقد كانت استوفت
مهرها وامرأة رجل بثلث ماله ثم مات وترك ستين درهما فان مات
بعد انقضاء العدة اخذت جميع الستين درهما وان مات قبل انقضاء
عدتها فالوصي له الثلث عشرون درهما وان كان الدين مقدما على
الوصية ثم للمرأة ربع ما بقي وهو عشرة بقى للاخ ثلثون ولو ترك
مكان الستين ثوبا يساوي ستين درهما وقد مات قبل انقضاء عدتها
فالوصي له ثلث الثوب وبيع ما بقي للمرأة الا ان تأخذه بمقتضا وما
بقى للاخ ولو مات بعد انقضاء عدتها ببيع الثوب للمرأة الا ان تأخذه
بمقتضا ولا شيء للوصي له ولو كان اقرب مع ذلك الاجنبي بدين والمسئلة
بمقتضا فان مات بعد انقضاء عدتها فالمرأة تحاصد الاجنبي فيما ترك
الميت حتى يستوفيا دينهما فان بقى شيء اخذ الوصي له بثلث
ذلك وما بقي للاخ وان مات قبل انقضاء عدتها بدأ بدين الاجنبي
فان فصل شيء اخذ الوصي له بثلث ما بقي ثم يعطى للمرأة الاقل من
ربع ما بقي وما اقر لها به وما بقي فهو للاخ كذا في التحرير شرح الجامع
الكبير للحصيري كاتب عبده على الف فاقدر لولاه بالف ولاجنبي
بالف في مرضه وفي يده الف فقضاها من المكتوبة ثم مات ولا مال له
غيره مات عرا ويكون ثلث هذه الالف لولاه وثلثه للاجنبي ولو
قضاها المولى من الدين اولم يقض بها ومات عنها فالاجنبي احق بها

الا ان المكاتب عبد لانه مات ولم يترك وقابا لكتابة فيفسخ الكتابة بالعجز ولا
يجب للمولى في عبده دين في بطل كذا في محيط السرخسي ولو ترك المكاتب ابنا
وله في مكاتبته فالاجنبى اخذ بهذه الالف من المولى ويبيع المولى ابن
المكاتب بالكتابة والدين ولو كان المكاتب قد قضاها المولى من الدين المقر
به قبل الموت ثمرات وترك ابنا مولودا في كتابته كان الاجنبى اخذ بالالف
ايضا ويبيع المولى ابن المكاتب بالدين والكتابة واذا ادعى الابن المكاتبه
والدين الذي على الاب لا يتقضى القضاء الى الاجنبى وان صارت الديون
مستوية في القوة كذا في المحيط وجعل كاتب عبد له على الف درهم في
صحته واقرضه رجل اجنبى الف في صحته ثمر مرض المكاتب فاقرضه
المولى الفانما بينة الشهود فسقط منه وفي يده الف درهم فقضاها
المولى من القرض ثم سلت فالمولى اخذ بها وان لم يترك مالا اخر كذا في
التحريم شرح الجامع الكبير للمصيرى مكاتب له على مولاه دين في حالة
الصحة فاقرضه مرضه الله قد استوفى ماله على مولاه وعليه دين
الصحة ثمرات ولم يدع مالا لم يصدق على ذلك كذا في المحيط مكاتب
سريعى اقرضه بالف ثمرات وترك الف والعلمية الكتابة فالاجنبى
ادى من الكتابة كذا في محيط السرخسي ولو اقرض مرضه للمولى بالف
قرض واقرضه اجنبى بمثل ذلك او بغيره بالاجنبى ثمرات وترك الف درهم
بدا بدين الاجنبى ثم ياخذ المولى الالف الاخرى من الكتابة وعق
المكاتب في اخر جز من اجزائ حياته وبطل الالف الف المولى يجمعه
الدين وان تركه ففضل على الف درهم اخذه المولى من الالف التي
اقرض بها ان لم يكن وان ثابرت كانت للمكاتب عصمة وان كان المولى
وارثا بطل الاقرار له والفضل بين المولى وصاحب القرض ان كان له
وان لم يكن فهو للمولى بالعصمة كذا في التحريم شرح الجامع الكبير للمصيرى
ولو كان في يد المكاتب حين مرض مائة دينار وفاقر بها وديعة عنده لقوله
ثم اقرضه اجنبى بدين الف درهم ثمرات وترك الف درهم والمائة دينار
التي اقرضها مولاه فانه يبيع ابدا الاجنبى فيصرف الالف اليه والدنانير
تباع فيقضى من ذلك او لا يبدل بالكتابة فان فضل شئ كان الفاضل
للمولى بحكم الاقرار الا ان يكون المولى من ورقة المكاتب فيمنه يكون الفضل
ميراثا كذا في المحيط ولو كاتب عبده على الف درهم واقرضه المولى الف في
صحته ثمرات المكاتب وترك الف واولاد او اقرضه من امرأة حرة يقضى
للمولى بالالف من الكتابة ويقضى بدفعه ويحق ولا الاولاد به فان قال
المولى اجعل الالف من القرض او من القرض والكتابة لم ينفذ الى ذلك
وان ترك اكثر من الف اخذ المولى الف من بدل الكتابة وياخذ الفضل من
الدين الذي اقرضه فان فضل من دينه شئ يصرف الى اولاده الا اقرض
كذا في التحريم شرح الجامع الكبير للمصيرى كاتب على الف وله ابان حران

واقرضه بها بدين الف والمولى بدين الف ومات عن الفين اخذها المولى
وان ترك اقل من الفين بدين الف الابن كذا في محيط السرخسي اذا اقرض الوريض
في مرضه الذي مات فيه بالف درهم بدين الفين الف نقطة على ثمرات
ولامال له غير ذلك فان صدقه الورثة فيما قال فانه لا يصير ميراثا
بينهم ويتصدقون بها وان كذب الورثة فان على قول ابن يوسف
يصح اقراره بقدر الثلث ويتصدق به ولا يصح اقراره في حق الثلثين
فيكون ثلثا الالف ميراثا بين الورثة وقاب كذا في المحيط اقرار المريض
اصلا ويكون الكل ميراثا بينهم كذا في المحيط وان مات وترك ثلاثة
بنين وله على احد الف درهم فاقرض مرضه بقبضه وصدقه الابن
الغريم فانه وكذا في الثلث بدين الفين الغريم من ثلثه وثلث
المصدق وغرم ثلث الثلث وان ترك البيت اخر واقسموا بينهم اثلاثا
الثلث الكذب وبقي ثلثان للمصدق والغريم فياخذ الابن الغريم
ثلثا بحكم دينه بقي ثلث اخر فيفسخ بينهما نصفين ولو اقرض في
مرضه انه باع عبده بمثل القيمة في صحته من ابنة فلان وقبض
ثمته وان تقف في حاجته وسلم العبد اليه ثمر او دعه اليه ثمرات
وصدقه الابن العبد فانه وكذا في الثلث بطل في ثلث المكون
عند ابن حنيفة رحمه الله وصح في ثلثه وغيره ان امضى اخذ ثلثه
ورجع بثلث الثمن ونصيب نفسه ونصيب المصدق من الثمن
وان فسخ صا والعبد بينهم اثلاثا ورجع المقول بثلث الثمن في
نصيبه ونصيب المصدق من العبد ومن مال اقرضه كان بثلث
ماله اخر وعنده لا يتقضى البيع لكنه يدفع ثلث الثمن كذا
في الكافي وان كان في البيع حياياة بان كان قيمة العبد الفين وقد
اقرضه ابنه باع هذا العبد في صحته من ابنة هذا الف درهم وباقي السيلة
بحالها فعلى قياس قوله ابن حنيفة رحمه الله هذا او الاول سنوا فاما على قولها
فالحياة وصية ولا وصية للمواريث الا باجادة باقي الورثة واولاها من الاجازة
من الكذب لا يسلم للاجن المشتري العبد المشتري بالثمن الذي تقاضاه الشراة
فيكون له الخيار ان شاء فسخ العقد وان شاء امضى فان اختار الامضاء لم يفسخ
الثمن الى تمام القيمة في نصيب المكذب ود اللوصية في حقه فيفسخ المشتري
ثلثا الالفين المكذب نصف ذلك حصته من الحياياة ونصف ذلك
حصته من الثمن ثم يرجع المشتري بنصف ما فسخ وذلك ثلث الالف
في نصيبه ونصيب المصدق من الالف المتروكة وان فسخ العقد
ورد العبد صا للعبد ميراثا بين البنين الثلاثة اثلاثا ويرجع الابن
المشتري بجميع الثمن في نصيبه ونصيب المصدق فان قال المشتري
انا انقض البيع في حصته المكذب فامته كان له ذلك واذا فسخ
البيع في نصيب المكذب رجع بثلث الثمن في نصيبه ونصيب الابن

المصدق كذا في المحيط الماسح السابغ في اقرار الوارث بعد موت
المورث رجل مات وترك الف درهم واربعا فقال الابن في كلام موصول
لهذا اعلى اب الف درهم ولله الف درهم فالالف بينهما نصفان
ولو اقر الاول وسكت ثانيا قريلثان فالاول احق بالالف فاذا دفع
الالف الى الاول بقضا لم يضمن للثاني شيئا وان دفعها بغير قضا
ضمن خمسمائة للثاني ولو قال في كلام موصول هذه الف وديعة
لهذا او لهذا الاخر على اب الف درهم دين كان صاحب الوديعة احق
بالالف ولو قال لفلان على اب الف درهم وهذه الف وديعة تخاصا
فيه كذا في المحيط لو قال له رجل هذه الف التي تركها الميت
وديعة لي وقال الاخر لي على اب الف درهم دين فقال الوارث صدقتها
قال ابو حنيفة رحمه الله يصح الاقراران جميعا ويكون الالف بينهما
نصفين وقال ابو يوسف ومحمد بان الالف كلها لصاحب الوديعة
ولا يصح الاقرار للثاني كذا في المحيط لو قال لفلان على اب الف دين
ودفعها اليه بقضا ثانيا قريلثان الف اخرى على اب الف لم يضمن له
شيئا من ذلك عند محمد ولو دفع الف بغير قضا يضمن للثاني
خمس مائة ولو قال لفلان على الف لفلان فدفع الى الاول بقضا
لم يضمن للثاني شيئا وبغير قضا ضمن للثاني مثلها كذا في محيط السرخسي
اذا مات وترك ابنيين والفين فاخذ كل واحد منهما الفاشترى ادى
رجل على ابنيهما الف درهم وادعى ايضا الف درهم فاقرا جميعا
لاحد منهما واقرا احدهما للاخر ووجهه وكان الاقراران معا فانه الذي
انفق عليه ياخذ من كل واحد منهما خمسمائة ياخذ الاخر من الذي اقر
له ما بقي في يده وهو خمسمائة ولو لم يبق شيئا منها شيئا حتى غاب الذي
اقر له جميعا وجا الذي اقر له الواحد وقدمه الى الحاكم فقال له على الميت
الف درهم وقد اقر بها هذا الوارث لي فصدقه الابن واخبر القاضي
بما اقر به لغيره فان القاضي يقضى عليه بالالف كلها فان جا
الاخر وقدم اخاه قضى له عليه بالالف التي في يده كلها ولا يرجع
واحد من الاخوين على اخيه بشئ وكذا لو كان الذي اقر له جميعا
قدم الذي اقر له واحد قضى له عليه بالالف التي في يده فان
جا الاخر وقدم اخاه قضى له عليه بالالف التي في يده ولا يرجع
واحد من الاخوين على صاحبه بشئ وكذا لو كان الميراث ثلثا وناظر او شيئا
ما يكال او يوزن والدين مثله كذا في الحاوي ورجل مات وترك عبدتين
قيمة كل واحدة منهما الف درهم وترك ابنتين فاقتسما واحدة كل واحد
منهما عبدا ثانيا قررا جميعا اباهما اعتق احد العبدتين بعينه وهو
الذي في يده الا صغر منهما في صحته واقرا الاكبر ان اباه اعتق العبد الذي
في يده في صحته وجميع ذلك منهما معا فلهما حران وضمن الاكبر للاصغر

نصف

نصف قيمة العبد الذي في يده وكذا في الاقرار بالوديعة في العبدتين
بان اقرارا بحددهما بعينهم اية وديعة فلان واقرا الاخر بها في يده اية
وديعة لفلان فخذ او الاقرار بالعق سوا ولو كانت التركة التي
درهم واقتسماها او اخذ كل واحد منهما الفاشترى اقر احدهما لرجلين
بدون خمسمائة على ابنييه وقضى القاضي بها عليه ثانيا قررا جميعا
ان على ابنيهما الرجل الف درهم دين فانه يقضى بها عليهما اثلا ولو
كان الاول اقر بالالف ودفعها بقضا قاض ثانيا قررا جميعا بالالف الثانية قضى
بالالف كلها مما في يد الجاهد والمقر الاول لا يصير ضامنا شيئا ولو كانا اقرارا ولا
رجل بدون مائة درهم ثانيا قررا مدتها لاخر بدون مائة درهم فالماية الاولى
عليهما نصفان فان اخذ المتفق عليه المائة من احدهما رجع على اخيه
ببعضها ولو بدا احدهما فاقرا لرجل بمائة درهم ثانيا قررا بعد ذلك للاخر
بماية درهم فالاول ياخذ من المقر مائة درهم مما في يده والمائة
التي هي حق المتفق عليه في مالها على تسعة عشر سهما فان اخذ
المائة من احدهما رجع على صاحبه بحصته منها وكذا لو كان الاقرار
منهما جميعا معا فالماية التي اقر بها احدهما عليه في نصيبه فاقسمة
والماية الاخرى عليهما على تسعة عشر سهما كذا في المحيط ترك ثلاثة
بنين وثلاثة الاف درهم فاقتسموها فادعى احدى ابنيهم ثلثا حصة
الاف درهم فصدقه الاكبر فيها والاوسط في الالفين والاصغر في
الالف ياخذ منهم الف اثلا والفان الاوسط والاكبر نصفين ومن
الاكبر ما بقي في يده عند اب يوسف وعند محمد ياخذ من الاكبر
الف ومن الاوسط الف ومن الاصغر ثلث الفه هذا اذا القيم
جميعا واما اذا القيم متفرقا فان لقي الاوسط ووجهه او لا ياخذ منه
الالف وان لقي الاوسط بعده ياخذ منه الالف التي في يده وكذا لو
لولي الاكبر بعده ياخذ منه ما في يده كله ولم يذكر في الكتاب ان
الاوسط والاصغر هل يرجعان على المقر بشئ قالوا يجب ان يرجع
الاصغر بثلث الالف على المقر باثنا عشر سهما فاما الاوسط لا يرجع بشئ
عند محمد وعند اب يوسف يرجع عليه بسدس الالف هذا اذا لقي
الاصغر او لا فان لقي الاكبر او لا ياخذ الف ومن الاوسط بعده ياخذ
الف ومن الاصغر ثلث ما في يده اذا كان مقر ابا ان اخويه اقرارا
بالزيادة على الالف فان محمد الاصغر اقرارها له بالزيادة كلها خذ منه
شيئا ثم الاكبر لا يرجع على الاوسط بشئ وكذا الاوسط عند محمد وعند
اب يوسف يرجع بزيادة سدس الالف ويرجع الاوسط على الاكبر
بسدس الالف فان لقي الاوسط او لا ياخذ الف فان لقي الاكبر
بعده فكلما ذكرنا اذ به اذا اقر الاكبر اقرارا فان لقي الاكبر
بعده ياخذ الف كذا في محيط السرخسي رجل مات وترك ابنتين

لا وارث له غيرها وترك الف درهم على رجل فقال الغريم قد قبض الميث
منى جسماني حال حياته وصدة اعد الابنين في ذلك وكذب الاخر
فان المكذب ان ياخذ من الغريم شيئا ولو ادعى الغريم ان الميث قبض
منه جميع الالف فصدة اعد الابنين في ذلك وكذب الاخر فاما المكذب
ان ياخذ من الغريم جسمانية وليس المصدق ان يرجع على الغريم بشي
وللغريم ان يحلف المكذب بانه ما تعلم ان اياك قبض منى جميع
الالف فان حلف الجاحد واخذ من الغريم جسمانية وترك الميث الف
درهم اخرى سوى هذه واقتسم الالف بينهما فاما للغريم
ان يرجع على المصدق وياخذ منه الجسمانية التي ورثها كذا في المحيط
اذ ايسر وترك ابناء الف درهم فادعى رجل على الميث الف درهم وصدة
الابن ودفع اليه بقضا او بغير قضا ثم ادعى رجل اخر على الميث دين
الف درهم وكذب الابن وصدة الغريم الاول وانكر الثاني دين الغريم
الاول لم يلتفت الى انكاره ويقتسم الالف بينهما وكذا لو اقر الغريم
الثاني لغريم ثالث فان الغريم الثالث ياخذ نصف ما في يده كذا في
الحاوي الباب الثامن في الاختلاف الواقع بين المقر والمقر له
رجل قال لا اخراخذت منك الف او دية والف اغضب فضاءت الوديعة
وهذه الالف غصب وقال المقر له لابل هلك الغصب وبقيت الوديعة
كان القول قول المقر له ياخذ هذه الدراهم ويغرم المقر الاخرى ولذا
لو قال المقر له لابل غصبته الالفين كان الجواب كذا وكذا لو قال المقر
او ذهبت الف اغضبت منك الفاهة وهكذبت الوديعة وبقي الغصب
وقال المقر له بل هلك الغصب كان القول قوله المقر ياخذ المقر له
الالف ولا يضمه شيئا كذا في فتاوى قاضي خان رجل قال لا اخر
اخفت منك الف درهم ودية فهاكذبت وقال صاحب المال لابل اخذتها
غصبا ضمن المقر له اقر بسبب الضمان وهو الاخذ ثم ادعى ما يوجب
البرائة عنه وهو الاذن بالاخذ والاخر يكره كان القول قوله مع عيب
وجوب الضمان على المقر باقوانه الا ان ينكل الخصم عن اليمين وان
قال اعطينت الف درهم ودية فهاكذبت وقال صاحب المال بل اخذت
غصبا لم يضم المقر له ما اقر بسبب الضمان بل اقر بالاعطائه وهو
فعل المقر له فلا يكون سبب الضمان على المقر الا انه يدعى عليه سبب
الضمان وهو الغصب فكان القول لمنكره مع اليمين الا ان ينكل المقر
عن اليمين فحينئذ يلزمه المال كذا في الكافي لو استأجر دابة من
الي الحيرة والاخرى الى القادسية وهي البعير الحيرة فحمل عليها
الى القادسية فتعقت احداهما في القادسية فقال المالك تعقت
النق استأجرتها الى الحيرة وعليك ضمانها وقال المستأجر لابل تعقت
النق استأجرتها الى القادسية فالقول قول المالك ويضمن المستأجر

كذا في التحرير شرح الجامع الكبير المحمدي لوقال اقرضتك الف درهم ثم
اخذتها منك يجب على المقر منها اليه كذا في التبيين واذا اقر الرجل انه
اقتضى من رجل الف درهم كانت له عليه وتبصرها فقال فلان اخذت
منك هذه الدراهم ولم يكن لك على شيء ورده على قاضه يجبر على ان يرد المال
بعد ان يحلف انه ما كان له على شيء وكذا لو اقر انه قبض من
فلان الف درهم كانت ودية له عنده او هبة او هبة او هبة او هبة او هبة
بل هي ما لي قبضته منى فله ان يرد كذا في المبسوط ولو قال قبضت
منك الف درهم بوكالة فلان وقد كانت لفلان عليك اوقال وهبتها
لفلان فاسرى بقبضها فقبضتها له ودفعها اليه فالمقر ضامن كذا في
الحيوط لو قال اسكت يدي فلانا هذا امر اقرضته منتهى ردة اليه الى
واذنى الساكن المبيت انه له فالقول قول صاحب البيت استأجرنا
وعلى الساكن المبيت في قول ابي حنيفة رحمه الله وقال ابو يوسف
ومحمد رحمهما الله القول قول الساكن وهو القياس وعلى هذه الخلاف
لو قال هذه الدابة لي اعرتها فلانا ثم قبضتها منه او هذه الناقة لي
اعرتها فلانا ثم قبضتها منه واذا اقر الرجل ان فلانا الخياط خاط
قبضه هذا بنصف درهم وقبض منه الثوب وقال الخياط هو قبض
اعرته فالقول قوله كالقول في الاول وكذا في الثوب اسم الى الضياغ
كذا في المبسوط وان لم يقل في مسيلة الخياط وغيرها وقبضته منه
لا يرد اتفاقا كذا في محيط السرخسي ولو كان الثوب معروفا لم يرد
او الدابة او الدار فقال اعرتها فلانا وقبضته منه كان القول قوله
كذا في المبسوط ولو قال وضعت ثوب في بيت فلان ثم اخذتها
لم يضم عند ابي حنيفة وعندهما يضمن كذا في محيط السرخسي
قال الخياط هذا الثوب لفلان سلمه الى فلان فادعيا فهو المقر
اولا ولا يضمن للثان شيئا عند ابي حنيفة وعندهما ضامن كذا في محيط
السرخسي في باب الاقرار بحال دفع اليه فلان وهو لاخر رجلا قال لا اخر
اخفت منك هذا الثوب عارية وقال لا اخر اخذت منك بيعة فالقول
قول الاخذ وهذا اذا لم يلبس له اما اذا لبس وهكذبت فيضمن كذا في
الخلاصة ولو قال لا اخر اخذت منك هذه الدراهم ودية وقال لا اخر
اخذتها منى قرضا فالقول قول المقر كذا في نزاهة المفتين ولو قال
اقرضت الف درهم وقال لا اخر غصبته منى فالقرض من لفلان غيرها
ان كانت قايمة بعينها فالمقر له ان ياخذها كذا في الحاوي اذا قال
الرجل لغريم اعرتني هذه الدابة التي في يدي وقال صاحب الدابة
ما اعرتك وكذبت غصبته فان لم يكن المستعير وكبها فالقول قوله
ولا ضمان وان كان المستعير قد كرها فوضاين وكذا اذا قال دفعتها
الى عارية او اعطيتها عارية فلا ضمان عليه وقال ابو حنيفة رحمه الله

ان كان اخذتها عارية منك وجهه الاخر فهو ضامن كذا في المحيط وجعل قال
 لا غصب منك الف درهم ورجعت فيها عشرة الاف درهم وقال المقر
 قد امرتك به قال قول قول المصوب منه ولو قال لا بل غصبتني عشرة
 الاف كلها القول قول الغاصب كذا في الخلاصة قال لغيره هذه الالف
 وديعة بك عندي وقال المقر له ليست بوديعة ولي عليك الف من
 قرض لو تمن بيع ثم جحد المقر الدين والوديعة واراد المقر له ان ياخذ
 الوديعة قضا عن الدين الذي يدعي لم يكن له ذلك لان اقراره بالوديعة
 بطل بالرد ولو قال المقر له ليست بوديعة ولكن اقرضتكها ببيعها
 وجحد المقر القرض كان المقر له ان ياخذ الالف ببيعها الا ان يصدق
 المقر في القرض فيمينه لا يكون للمقر له ان ياخذ الالف ببيعها كذا في
 فتاوى قاض خات ولو اقرض بالالف قرض او غصب وادعى ثمن او
 قال ثمن عبيد وادعى ثمن امتة لزمه كذا في الكافي اذا قال لفلان
 الف درهم من ثمن متاع فقال فلان ما كان لي عليه قط الف
 من ثمن متاع لكن لي عليه الف من قرض كان له الالف ولو قال
 ما كان لي عليه قط من ثمن متاع وسكت ثمر ادعى الالف انها
 قرض لا يصدق كذا في المحيط واذا اقر الرجل لفلان على الف درهم
 من ثمن متاع باعشيه الا ان لم اقبضه فانه لا يصدق في قول ابي
 حنيفة رحمه الله وصل ام فصل صدقة المقر له في الهبة او كذا به
 وقال ابو يوسف وجحد رهما الله بانه يصدق اذا وصل صدقة
 المقر له في الهبة او كذا به واذا فصل ان كذب المقر له في الهبة بان
 قال لي عليك الف من قرض فانه لا يصدق المقر في قوله لم اقبض
 ويلزمه المال عنه هما ولما اذا صدقه في الهبة بان قال لي عليك
 الف درهم من ثمن متاع بعته وقبضت مني والمقر يقول له
 اقبضت مفصولا عن اقراره كان ابو يوسف وجحد الله يقول اولا
 بانه لا يصدق كما لو كذبه في الهبة ثم رجع وقال يصدق وصل او
 فصل وبه قال محمد رحمه الله كذا في الذخيرة ولو قال لفلان على
 الف درهم من ثمن هذا العبد وكان العبد في يد المقر فان
 صدقه المقر له فيما اقر لزمه الف درهم وان قال المقر له هذا العبد
 عبيدي وانما بعتهك عبيدا غيره واخذ العبد منه فانه لا يلزمه شيء
 ولو قال العبد عبيدك وانما بعتهك عبيدا غيره وقبضته ولي عليك
 الف درهم ثمنه فانه يلزمه الف درهم هكذا في المحيط ولو قال لفلان
 على الف درهم من ثمن هذا العبد الذي هو في يد المقر فانه اقر
 الطالب سلمه له واخذه بالمال وان قال العبد عبيدك لم ابعهك انما
 بعتهك غيره فالمال لازم له كذا في المبسوط وان قال العبد عبيدي
 ما بعتهك فحكمه ان لا يلزم المقر شيء له في الهبة اية ولو قال العبد

عبيدي

عبيدي

عبيدي ما بعته منك انما بعتهك غيره لم يكره له عليه شيء وقد ذكر في اخر
 هذا الكتاب ان ابا حنيفة رحمه الله قال يخلع كليل واحد منها على دعوى
 صاحبه وهو قولنا كذا في المبسوط وهو العييج كذا في فتاوى قاض خات
 واذا اتى الخابط مال كذا في الهبة والكا في وان كان العبد في يد ثلث
 ان صدقة المقر له وامكنه تسليمه لزمه المال والا فلا كذا في الخلاصة
 ولو قال اقبضت منه شيئا بالف درهم الا ان لم اقبضه فالقول قوله بالاجماع
 كذا في الكافي لو اقرانه باع عبيده هذان ثلث وادعى ثمنه بقبضه المثل
 وخمسه كان له ذلك وكان القول له اذا انكر المقر له كذا في التبيين
 رجل قال لفلان على الف درهم ثمن امر او خنزير يزرعه المالا ولا يصدق
 في السبب لانه كذا به المدعي في السبب وصل ذلك او فصل في قول ابي
 حنيفة رحمه الله وكذا لو قال على الف درهم من المتاركة لاني قاضي
 خان وان صدقة الطلاق في ذلك فانه لا يلزمه شيء في قولهم جميعا
 كذا في الذخيرة ولو قال لفلان على الف درهم من امر او خنزير يزرعه المالا
 له ولو قال لفلان على الف درهم من امر او خنزير يزرعه المالا فلا
 شيء عليه وان كذب به لزم كذا في التبيين ولو قال له على الف من
 ثمن متاع او قال اقرضتني الف درهم قال هو زيوف او يجره
 او مستوفى او رصاص او قال الا انها زيوف او قال لفلان على الف
 درهم زيوف من ثمن متاع وقال المقر له جيا د لزمه الجيا د منه ابي
 حنيفة وصل ام فصل وقال ان وصل صدقة وان فصل لا يصدق
 ولو قال لفلان على الف درهم زيوف وامرنيك البيع والقرض قليل
 يصدق اجماعا اذا وصل وقيل هو على الخلاف ايضا كذا في الكافي
 واذا اقر بالمال غصبا او وديعة وقال له نهرجة او زيوف صدق
 وصل ام فصل ولو قال في الغصب والوديعة الا انها مستوفى او
 رصاص خات قال مفصولا صدق وان قال مفصولا لم يصدق كذا في
 المبسوط وان قال لفلان على الف درهم من ثمن متاع او قال اقرضتني
 فلان الف درهم او قال اودعني او قال غصبت الف درهم ثم قال
 الاخر انه يتقصد كذا اصدق ان وصل والا فلا ولو كان الفصل لضرورة
 انقطاع فهو وصل كذا في الكافي وبه يفتي كذا في الذخيرة رجل قال
 قد قبضت من فلان الف ثم قال هو زيوف قبل قوله ولو قال
 هو مستوفى لا يقبل وان مات المقر قبل ان يقول شيئا فقال وارثه
 هو زيوف لا يصدق كذا في الظهيرية وفي المضاربة والغصب اذا مات
 المقر فقال وارثه هو زيوف لا يصدق كذا في المحيط وكذا في هذا
 في الوديعة كذا في الظهيرية اقر بقبضه غصبا اية عما الشركة وقال
 هو زيوف صدق وصل ام فصل والمشتري بصفه ان شا وان شا
 اتبع المطلوب بالحياد فان قال مفصولا هو رصاص لم يصدق والمشتري

فصلها جيبا او لو قال موصولا يصدق ولا شيء للشريك كذا في محيط السرخس
وفي دعوى الزيادة اذا قال قبضت حتى فللشريك ان يأخذ منه نصف
الجيبا كذا في المحيط ولو قال له على كره حنطة من ثمن بيع او قرض ثم قال هو
ذو القول قوله في ذلك وصل ام فصل وكذلك سائر الموزونات والكيلات
على هذا او كذا في كره حنطة غصب او ودیعة ثم قال هو ردی قال قول
قوله كذا في كره حنطة قد اصابه الماء وغبت فقال هذا الذي غصبته
او اودعته قال قول في ذلك وكذلك لو قال استودعني عبد اشرقا
بعيد معيب فقال هو هذا القول قوله في ذلك كذا في المبسوط ولو اقر
لخلاف عليه عشرة اقل من قرض او ثمن مبيع ثم قال هو من القلوس
الكاسدة لم يصدق وكذلك ان وصل في قول ابي حنيفة رحمه الله
وقال ابو يوسف ومحمد يصدق في القرض اذا وصل وعليه ما قال وما
في البيع ففي قول ابي يوسف الا قبل لا يصدق وفي قول محمد يصدق اذا
وصل وعليه قيمة المبيع ولو قال غصبته عشرة اقل من ثم قال
هي من القلوس الكاسدة كان مصدقا وكذلك الوديعة كذا في الحاوي
اذا اقر بقبض راس مال السلم ثم ادعى ان هذا زيف ان كان اقر بقبض
المبطل او اقر بقبض حقه او باستيفار راس المال او باستيفان
الدراهم او بقبض حقه راس المال لا يقبل قوله انها كانت زيوفا وان
كان اقر بقبض الدراهم فقول مقبول في دعوى الزيادة استحسانا
كذلك في الظهيرية ومن اقر بدين موهل فصدق المقر له في الدين
وكذا في الساجيل لزمه الدين حالا واستخلف المقر له على الاجل
كذا في الكافي ولو قال فلان على عشرة مثاقيل فضة ثم قال
هو سودا او قال فلان على الف درهم ثم قال هي من ضرب كذا
لنوع من الدراهم او قال من نقد بلد كذا ان قال على من غصب فانه
يصدق عندهم جميعا وصل ام فصل ولو قال من قرض او ثمن مبيع
ان كان ما من نقد البلد فانه يكون مصدقا عند جميعا وان وصل ذكر
يكن نقد البلد ان فصل لا يصدق عند جميعا وان وصل ذكر
ان يصدق ولم يمكن فيه خلافا من مستأجر ان قال ما ذكر في
الكتاب قول ابي يوسف ومحمد وما على قول ابي حنيفة رحمه الله
لا يصدق ومنهم من قال ما ذكر في الكتاب قول محمد جميعا كذا في
الذخيرة ولو قال اسلمت الى عشرة في كره حنطة وقال لشر اقتبضا
وقال رب السلم لا بل قبضتها ان قال السلم اليه ذلك موصولا يصدق
قياسا واستحسانا وان وصل في الاستحسان لا يصدق ويلزم السلم
فيه كذا في فتاوى قاضي غار ولو قال فلان عندي وديعة الف درهم
او على الف درهم قرض ثم قال لم اقتبضا فمضيا كذا في الخلاصة لو قال
اعطيتني الف او اقرضتني الف او اسلفتني الف اشرقا لم اقتبض ان

قال ذلك موصولا يصدق قياسا واستحسانا وان قال ذلك مفعولا لا يصدق
استحسانا ولو قال نقدتني الف او قال دفعت الى الف او قال لم اقتبضا
لا يصدق في قول ابي يوسف وقال محمد رحمه الله يصدق اذا وصل
كذا في فتاوى قاضي غار اذا قال اقرضتني الف درهم ولم تدفعها الى
وقال ذلك مفعولا لا يصدق وهو ضمان وان كان كلامه موصولا قال قول
قوله وكذلك اذا قال اعطيتني واسلفتني لم تدفع الى ووصل كلامه
ولو قال دفعت الى الف او نقدتني الف اشرقا لم اقتبضا قال ابو يوسف
لا يصدق وهو ضمان وقال محمد القبول قوله ولا ضمان عليه ولو قال
قبضت منك الف او اخذت منك الف اشرقا لم تدفعني هي اذهب
بها لا يصدق وهو ضمان كذا في المحيط وجعل قال فلان على مائة
درهم عدد اشرقا بعد ذلك هي وزن خمسة او ستة وكان الاقرار
منه باكوفة فعلية مائة درهم وزن سبعة ولا يصدق على البقش
الا ان يبيع الوزن موصولا بكلامه كذا في المبسوط ثم اذا ذكر
ذلك مفعولا وكان وزنه دراهم بل هو سبعة حق لم يصح بيعه
يلزمه مائة درهم بوزن سبعة باعتبار الوزن لا باعتبار العدد
هنا اذا كان وزنه مائة بوزن سبعة ولكن عدد خسون يخرج
عن العهدة كذا في المحيط وان كان في البلد يتبايعون على دراهم
معروفة والوزن بينهم يتقصد من وزن سبعة صدق في ذلك
وان ادعى وزنا دون المتعارف في ذلك البلد لم يصدق الا اذا ذكره
موصولا بكلامه وان كان في البلد نقود مختلفة فان كان الغالب
منها نقد البعينة ينصرف مطلق الاقرار اليه وان لم يكن البعينة
غالب على البعينة ينصرف اقراره على اقل ذلك ولو قال باكوفة
له على مائة درهم مبيع عدد اشرقا هو تنقص وانما لم يصدق
ولو قال له على مائة درهم اسلمتني بديعة عدد اشرقا لم يثبت هذا
الضمان فعليه مائة درهم وزن سبعة من الاسهم بديعة كذا في
المبسوط الباب التاسع في الاقرار باخذ الشيء من مكان
لو اقرانه اخذ ثوبا من دار بينه وبين اخر فادعى الشريك نصف
الثوب وانكر المقر والقول للمقر ولو كان مستأجرا او مستغفرا فيها
كان القول قوله كذا في محيط السرخس وجعل قال قد قبضت
من بيت فلان مائة درهم ثم قال هو لي او هو لفلان اخر فانه
يقضي بالمائة لصاحب البيت ويغرم المقر مثل الذي اقرانه
له وكذا لو قال قبضت من صندوق فلان او ليس فلان الف
درهم او من سقيا فلان ثوبا او من قريفة فلان كره حنطة او من
تخيل فلان كره ثوبا او من زرع فلان كره حنطة كل ذلك يكون بمنزلة اقراره
بالقبض من يده كذا في فتاوى قاضي غار ولو قال قبضت من ارض فلان

عدلان وظن وقال انما مروت فيها مارا فترلتها او معي احوال من وظن فانه
 يقضى بالزنى لصاحب الارض الا ان يقيم البيعة انه كان مارا فيها وكذا
 اذا كان فيه طريق معروف للعامة كذا في المحيط واذا اقرانه اخذ
 سرها كان على اية فلان او بما او هبلا وادعى ذلك رب الدابة ففنى
 له به وكذا لو قال اخذت حنطة كانت على دابة او طعما كان في
 هو الق فلان ففنى له به وكذا لو اقرانه اخذ بطانة جبهة او ستر
 بابه ولو اقرانه اخذ شيئا من هاهم فلان فلا ضمان عليه وكذا في المسجد
 الجامع والخان والارض ينزل لها الناس ويضعون فيها الامنعة وكل
 موضع يكون للعامة ولو اقرانه اخذ ثوبا من طريق فلان او قنا فلان
 فلا شيء عليه ولو اقرانه اخذ من اجير فلان فانه للاجير دون الاستاذ
 ولو اقرانه وضع ثوبه في بيت فلان ثم اخذ لم يضمن في قول ابي
 حنيفة وان ادعاه رب البيت ويضمن في قول ابي يوسف ومحمد
 رحمهما الله كذا في الحاوي ولو قال اخذت من دار فلان ما يتي درهم
 ثم قال كنت فيها ساكنا او كانت الدار في يدي باجارة لا يصدق
 وان اقام البيعة ان الدار كانت في يده باجارة يبرى عن الضمان كذا
 في فتاوى قاضي خان ولو اقرانه احتقر ارض فلان واستخرج منها
 الف درهم فادعاه صاحب الارض وقال المستخرج ههنا قال قول
 صاحب الارض وكذا لو شهد شاهدان على رجل انه اقران فلان
 واحتقر فيها واستخرج منها الف درهم وزن سبعة وادعاه هارب
 الارض ومحمد المشهود عليه العدل واقر بالعدل وادعاه بالنقص فهو
 لرب الارض وكذا لو شهد الله اخذ كذا من داره او منزله او هانوته
 او دها من قارورة او سمنا من زقة فهو ضمان لذلك كله ولو اقرانه
 ركب دابة فلان واخذها فلان فهو ضمان لها هو يبردها وقاويله
 عندي اذا اقر بالركوب والنقل كذا في المحيط الباب العاشر
 في الخيار والاستقنا والرجوع اذا اقر الرجل ان فلان على الف درهم
 على ان بالخيار ثلاثة ايام او اقل او اكثر فان المال يلزمه والخيار باطل
 صدقة الطالب في الخيار او كذا به هذا اذا شرط الخيار لنفسه فاما
 اذا شرط الخيار للغير له يذكر محمد رحمه الله هذا الفصل من الاصل
 قال ابو بنبغي ان لا يثبت له الخيار كذا في المحيط رجل اقر لرجل
 بدين من قرض او غصب او ودعية قايمة او مستهلكة على ان بالخيار
 فيه ثلاثة ايام فالأقرار جائز والخيار باطل صدقة صاحبه او كذا به
 وان اقر بدين من ثمن بيع على ان بالخيار ثلاثة ايام فانه هناك
 يثبت الخيار اذا صدقه صاحبه وان كذبه صاحبه لم يثبت الخيار
 كذا في المبسوط وان كان الخيار من جانب المقر له او المقر له ان لم
 يصدق المقر في الخيار لا يثبت له الخيار وان كذبه المقر له في الخيار

فأراد

فأراد هو ان يقيم بيعة على الخيار لم يذكر محمد رحمه الله هذا الفصل من الاصل
 قال ابو بنبغي ان لا يسمع بيعة كذا في المحيط واذا اقر بالدين من كفالة على
 اشتراط الخيار مدة معلومة طويلة او قصيرة وصدقه المقر له فهو كذا قال
 والخيار له الى اخر المدة وان كذبه المقر له في الخيار لم يصدقه
 على شرط الخيار كذا في غاية البيان شرح الهداية استقنا الكل من الكل
 باطل واستقنا القليل من الكثير صحيح بلا خلاف واستقنا الكثير من القليل
 صحيح في ظاهر الرواية واستقنا خلاف الجنس لا يجوز قياسا وهو قول محمد
 في الاستقنا وهو قول ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله ان كان بين
 المستقني والمستقنى منه موافقة في الوجوب في الذمة في عقود المعاوضات
 بان كان كل واحد منهما يجب في عقود التجارات في الذمة حال او موطا يصح
 الاستقنا حتى لو قال لفلان على الف درهم الادينار او قال الارض حنطة
 او الا عشرة اقلس كان الاستقنا جائزا بطرح قدر قيمة المستقنى من
 المستقنى منه وان لم يكن بينهما موافقة في الوجوب في الذمة في عقود
 التجارات حال او موطا او كان يجب موطا لا حال لا يصح الاستقنا حتى لو قال
 لفلان على الف درهم ولفلان على مائة دينار الا قيراطا كان الاستقنا من
 الاخير كذا في المبسوط وفي المستقنى قال ابو يوسف اذا اقر بشئ بعينه واستقنى
 غيره من صنفه او من غير صنفه فلا استقنا باطل كذا في المحيط ومن اقر بالدين
 واستقنى شيئا ولم يبين ان المستقنى من اى المالين فان كان المقر له
 في المالين واحدا كما اذا قال لفلان على الف درهم ومائة دينار والادرها
 ففى الاستقنا يصيرت الاستقنا الى المال الاول اذا كان المستقنى من
 من جنسه المال الاول وان كان المقر له رجلا فلا استقنا يصرف الى المال
 الثاني وان لم يكن المستقنى من جنس المال الثاني كما اذا قال لفلان
 على الف درهم ولفلان اخر على مائة دينار والادرها وهذا كله قول ابي
 حنيفة وابي يوسف هكذا في الذخيرة وكذا قال لفلان على الف درهم
 ولفلان مائة دينار الادرها من الالف كان كما قال كذا في الحاوي ولو
 قال لفلان على الف درهم الالف او خمسين ذكر في رواية ابي سليمان
 انه عليه تسع مائة وخمسين قالوا وهو الاصح هكذا في الذخيرة ولو
 قال لفلان على الف درهم ومائة دينار الالف درهم وعشرة دنانير
 فانما عليه تسع مائة درهم وتسعون دينار كذا في المحيط الحسن بن زياد
 في كتاب الاختلاف رجل قال لغيره بك على الف درهم الالف وخمسة وخمسة
 قال ابو يوسف عليه جميع الالف ولو قال بك على خمسمائة وخمسمائة الالف
 خمسمائة فلا استقنا جائز وعليه خمسمائة والاستقنا من الخمسمائة يتبعها
 كذا في الذخيرة وفي نوادر هشام عن محمد بن رجل قال لغيره بك على الف
 درهم وضع الالف درهم نهجه ان في قيا من قول ابي يوسف ينظر كم
 سوى النهجه بالدينانير فان يسوى كل مائة منها ربعه دنانير ينظر كم

الاثر ان اقران الاخر انما لا يثبت
 كذا في كذا في المحيط وكذا في كذا في
 الف درهم

يسوي الاربعة الدنانير بالوضع فان كان يسوي ثمانين فعلية تسعماية
وعشرون وضحا وقال محمد رحمه الله فاما في قوله يلزمه الالف الوضع كلها
ولو قال له على الف درهم غلة الاماية وضع فعلية تسعماية غلة في قوله
جميعا كذا في المحيط لوقال لغلان على الف درهم الاماية درهم وعشرة
دنانيرا لا قيراطا فالستقنى مائة وعشرة دنانير غير قيراط يطرح ذلك
من الدنانير هكذا في محيط السرخسي ولو قال له على الف درهم ومايتا
دينار الالف درهم كان الاستقنى باطلا ولو قال لغلان على كرهنطة
وكر شعير الاكرهنطة وقغير شعير فاستقنى فغير الشعير جازوا استقنا
كرهنطة باطل في قول ابي يوسف ومحمد رحمه الله وفي قول ابي حنيفة
يلزمه الكرات ولو قال لغلان على الف درهم ولغلان مايتا دينار الالف
درهم كان الاستقنى مجازا من المال الاخير كذا في الحاوي ولو قال
لغلان على عشرة يا فلان الادرها هذا عند ابي حنيفة على وجهين ان
كان المنادي به هو المقرض لان الخطاب يتوجه اليه وان كان غير
المقرض لم يصح الاستقنى هكذا في الجوهرة النيرة ولو قال لغلان على الف
درهم استغفر الله الاماية درهم فالاستقنى باطل كذا في الحاوي وكذلك
اذا ذكر بين المستقنى والمستقنى منه تمليلا او تكبيرا او تسجيلا كذا في
البسوط ولو قال لغلان على مائة درهم فاشهدوا على ذلك الا عشرة
درهم فالاستقنى باطل ولو قال لغلان على الف درهم الا عشرة درهم
قضيتها اياه لا يصح الاستقنى وكانت عليه الالف كلها ولو قال الا عشرة
درهم وقد قضيتها اياه فعلية الالف الا عشرة ولو قال على الف
درهم الادرها قضيتها اياه كان الاستقنى صحيحا كذا في المحيط ولو
قال له على درهم غير دانيق من ثمن بقل قد قضيتها اياه ففي رواية ابي
حفص عليه درهم الادانقا وهو الاصح كذا في محيط السرخسي ولو قال
لغلان على درهم غير دانيق بالنصب يلزمه خمسة دنانق ولو قال غير
دانيق بالرفع يلزمه درهم ولو قال له على عشرة درهم غير درهمين
بالنصب يلزمه ثمانية ولو قال غير درهمين بالرفع يلزمه عشرة كذا
في الظهيرية ولو قال لغلان على عشرة الادرها يلزمه ثمانية درهم
ولو قال الادرها يلزمه عشرة درهم كذا في نزاهة المفتين ولو قال
على مايتد درهم الا قليلا فعلية احد وخمسون وكذلك لو قال الاشيا
وعن ابي يوسف اذا قال لغلان على عشرة درهم الا بعضها فهو
بمخرقة قوله الاشيا كذا في الظهيرية ولو قال ما في هذه النكيس من الادرها
في لغلان الالف درهم فانها في ان كان فيه الف درهم وزيادة فالزيادة
للمقرض والالف المقرضت الزيادة او كثر ثمن وان كان فيه الف درهم لا غير
او كان فيه الالف قالوا درهم كلها المقرض كذا في خزائن المفتين في المقرض
قال لغلان على دينار الاماية درهم فالاستقنى باطل ولو قال له على درهم

قاضي

الارطل

الارطل زيت او قربة ما فيعطى هذا درهم الارطل زيت او قربة ما كذا في محيط
السرخسي ولو قال له على عشرة ارطل زيت الارطل سمن كان الاستقنا
باطلا وكذلك لو قال له على عشرة ارطل سمن الارطها او على كرهنطة
الاخسة ارطل من زيت كذا في المحيط رجل قال لغلان على عشرة درهم
جيدا الاخسة زيونا قال ابو يوسف يلزمه عشرة جيا و يرجع المقر
على المقر له بخسة زيوف قال ابو يوسف وفي قياس قول ابي حنيفة
يجب على المقر خمسة جيا ويصير المستقنى عن العشرة خمسة جيا
فلا يلزمه الاخسة ولو قال لغلان على عشرة درهم الاخسة
ستوقه يلزمه عشرة جيا و يطرح منها قيمة خمسة ستوقه في
قولهم ولو قال لغلان على عشرة الاخسة ستوقه كان عليه خمسة
ستوقه وما بقي بعد الاستقنا يكون من الستوقه كذا في فتاوى
قاضي خان ولو قال له على عشرة درهم الا غير خمسة الا غير اربعة
الا غير ثلاثة الا غير اثنين الا غير واحد يلزمه اربعة درهم ولو قال
له على عشرة درهم الا غير اربعة الى اخر ما ذكرناه يلزمه ستة درهم
ولو قال له على عشرة درهم الا غير اثنين الا غير واحد يلزمه ثمانية
درهم كذا في الظهيرية فان استقنى بعد الاستقنا فالاستقنا الاول
نفي والثاني ايجاب مثل قوله لغلان على عشرة الا تسعة الا ثمانية
فانه يلزمه تسعة ولو قال عشرة الا ثلاثة الادرها يلزمه ثمانية ولو
قال عشرة الا سبعة الاخسة الا ثلاثة فانك تجعل المستقنى
الاخير وهو درهم مستقنى ما يلزمه وهو ثلاثة يبقى درهمان ثم تستقنيها
ما يلزمها وهو خمسة يبقى ثلاثة ثم تستقني الثلاثة ما يلزمها وهو
سبعة تبقى ستة وهو ثابت باقراره وفيه وجه اخر وهو ان تأخذ
ما اقربه يمينك والاستقنا الاول بيمينك والاستقنا الثاني
بيمينك وعلى هذا الى اخر الاستقنات فالاجتمع في يسارك اسقطها
في يمينك فابقي فهو المقرض وقال بعضهم اذا قال بالاستقنا بعد
الاستقنا والثاني مستغرق مع الاول وبطل الثاني كما اذا قال له
على عشرة الاخسة الا عشرة يلزمه خمسة وان كان الاول مستغرقا
دون الثاني كما اذا قال عشرة الا عشرة الا اربعة ففيه ثلاثة او وجه
اخرها يلزمه عشرة ويبطل الاستقنا الاول لاستغراقه ويبطل
الثاني لان من باطل والثاني يلزمه اربعة ويصح الاستقنا ان جميعا
لان الكلام انما ينضم باقره قالوا وهذا القيس والثالث يلزمه ستة
لان الاستقنا الاول باطل والثاني يرجع الى اول الكلام وهذا ضعيف
وهذا كله اذا لم يكن في الاستقنا اية عطف اما اذا كان بان قال عشرة
الاخسة والا ثلاثة او عشرة الاخسة وثلاثة فهي اجبا مستقنيات
من العشرة فلا يلزمه الادرها فان كان العددان جميعا لوجهها

استقر قايان قال عشرة الاسبعة وثلاثة قال بعضهم يلزم عشرة لان
الواحد جعتهما فيقتضي الاستقرا فكانه قال عشرة الا عشرة وقال
بعضهم يلزمه ثلاثة لان الواحد مع استثنائه فان قال له على درهم ودرهم
و درهم الادرها و درهمها يلزمه ثلاثة وكذا اذا قال ثلاثة الادرها
و درهمها و درهمها وكذا اذا قال ثلاثة الادرها و درهمها يلزمه ثلاثة ايضا
ولو قال عشرة الا خمسة او ستة يلزمه اربعة ولو قال له على درهم درهم
درهم لزموا واحد وكذا الكوكبة الف مرة بغير الواو وكذا في السواج الوهاج
ولو قال لفلان على غير درهم يلزمه درهمان كانه قال درهم وغيره مثله
ولو قال لفلان على غير الف درهم يلزمه الفان اذا قال الرجل هذه الدار
لفلان الا نصيبا منها فانها لفلان فان وصل كلامه بان قال لفلان
تسعة اعشارها مثلا ولهذا عشرها فهو جائز كما قال وان لم يصل فليست
اجيز قوله بعد ذلك فيها ويقال للمقر له بالدار اقرار صاحب النصيب بما
شئت وسم ما هو كذا في المحيط ولو قال هذا العبد الذي في يدي
وديعة لفلان الا نصفه فانه لفلان كان كما قال وكذا لو قال هذا
العبد ان لفلان الا هذه افانه لفلان ولو قال هذا العبد لفلان وهذه العبد
لفلان المقر له الاول الا الاول فانه لم يقبل قوله ولا يصدق وكانا جميعا
لفلان ولو قال هذا العبد لفلان الا انه لفلان عندي وديعة كان للاول
ويغرم للثاني قيمته ولو قال هذا العبد لفلان وهذا العبد لفلان الا
نصف الاول فانه لفلان والا نصف الاخر فانه لفلان كان جائزا على
ما قال وكذا في هذه الخطة والشعير والذهب والفضة والدرهم
والعرض كذا في المبسوط اذا قال لفلان على الف لابل خمسمية فعليه الف
ولو قال له على درهم ابيض لابل اسود فعليه افضلها وكذا في الجيد والرد
الاصل ان كلمة لابل اذا دخلت بين مقدارين فان كان المقر له اثنين
لزمه المائت جميعا اتحاد الجنس او اختلاف وان كان المقر له واحدا ان
كان الجنس مختلفا لزمه المائت ايضا وان كان الجنس متحدا لزمه
اكثر المائتين وافضلها كذا في الظهيرية ولو قال لفلان على مختوم من
دقيق ودي لابل من حواري فهو حواري وفي مخرج الشافعي عن الحسن
ابن زياد في كتاب الاختلاف اذا قال لفلان على دقيق حواري لابل
فسكار لزمه الحواري ولو قال كرخطة لابل كود دقيق لزمه الكرا كذا في
المحيط ولو قال له على رطل من بنفسج لابل من غير لزمه جميعا
وكذا لو قال له على رطل من سم السم لابل من سم السم فعليه
الرطلان كذا في المبسوط ولو قال لفلان على الف درهم لابل لفلان لزمه
المائتان وكذا لو كان الثاني مكاتب الاول او عبدا او اذونا او يوتا
وان لم يكن العبد منه يونا لزمه الف واحدة استثنائا كذا في محيط
السرخسي ولو قال لفلان على الف درهم ثمن جارية باعنيها لابل باعنيها

فلان بالف درهم فعليه لكل واحد منهما الف الا ان يقر الثاني انها
للاول فيكون عليه الف واحد للاول استثنائا كذا في الحواري لو قال
هذا العبد لفلان ثمن قال لفلان يقضي للاول فان دفع الى الاول بغير
قضا شئت قيمته للاخر وان دفع بقضا لا يضمن كذا في محيط السرخسي
ولو قال غصبت هذا العبد من فلان لابل من فلان فالعبد للاول
وللثاني قيمته سواء دفعه الى الاول بقضا او بغير قضا وكذلك الوديعة
والعارية وهو قول محمد رحمه الله فاما عند ابي يوسف في الوديعة
والعارية ان دفع الى الاول بقضا القاضى له يضمن للثاني شيئا وان
دفع بغير قضا فهو ضامن للثاني كذا في المبسوط ابن سماعة عن ابي
يوسف اذا قال هذه الف او د عنهما فلان لابل فلان والاول غائب
فاخذه الثاني ثمنه من الاول فان اخذ مثلها من المقر لم يرجع المقر بها
على المدفوع اليه وان اخذها من المدفوع اليه رجع المدفوع اليه بمثلها
على المقر كذا في المحيط رجل في يده الف فقال هي لفلان لابل فلان
فهي للاول كذا في محيط السرخسي ولو قال هذه الدار لفلان ثمن قال
بعد ذلك لابل قال لفلان هي للاول وليست للاخر شئ وكذا لو قال
الدار لفلان ثمن قال بعد ذلك له ولفلان اولي ولفلان فالدار كلها للاول
وان قال ابتدا انهما لفلان وفلان فوصل المنطق فهو بينهما نصفان
كذا في المبسوط في باب الاقرار بقبض شئ من ماله انسان والاستئنا
بالاقرار ابن سماعة عن محمد بن رجل في يديه عبد قال هذا العبد مضاربة
لفلان عندي ثمن قال دفع الى خمسمية فاشترت بها هذا العبد وقال
المقر له بل دفعت اليك هذا العبد فالقول قول المقر له والعبد له
وكذا في العقار والعروض وما يملك ويوزن وغير ذلك كذا في المحيط
ولو قال غصبت فلانا ما ياتي درهم ومائة دينار وكرخطة لابل فلانا
لزمه لكل واحد منهما كله ولو كانت بعينها فهي للاول ومثلها للثاني
كذا في النبيين ولو قال غصبت فلانا الف درهم وفلانا مائة دينار
وفلانا كرخطة لابل فلانا فانه يفرم للرابع مالا قريب للثالث كذا في
محيط السرخسي ولو ان رجلا له على رجل عشرة دراهم ببيض وعشرة
دراهم سود فقال رب الدين اقتضيت منك درهما اسود لابل ابيض
او على العكس فقال الدينون وقد اقتضاهما مني فاقضاه درهم
ابيض ولو كان الدين عشرة دراهم وعشرة دراهم فقال رب الدين
اقتضيت منك دينار لابل درهما وقال الدينون لابل اقتضيت درهما
او دينار لزمه اقتضاهما كذا في المحيط ولو كان عليه مائة درهم في صد
ومائة في صد اخر فقال اقتضيت منك عشرة من هذا الصد لابل
من هذا الصد في عشرة واحدة يجعلها من ايها شاء الذي قضاه
كذا في المبسوط ولو كان لرجل على رجل مائة درهم وعلى رجل اخر مائة

درهم اخرى وكل واحد منهما كغليل عن صاحبه وكل مال في صدك على عدة
او كانا في صدك واحد فقال رب الدين قبضت من هذا عشرة لابل من
هذا يلزمه لكل واحد منهما عشرة وكذا لو كظلا عن رجل واحد لرجل
واحد فقال رب الدين قبضت عشرة من هذا الكفيل لابل من هذا
الكفيل لزمه كذا في المحيط ولو كان لرجل على اخرا الف درهم فقال
الطالب دفعت الى منها مائة درهم بيدك ثم قال لابل ارسلت الى
بها مع فلان غلامك فانها مائة واحدة لا يلزمه الثمن ولو كان بها
فقال قد قبضت منك مائة لابل من كفيلك لزمه لكل واحد منهما مائة درهم
فان اراد ان يستخلف كل واحد منهما لم يكن عليهما يجب كذا في الحاوي قال
قبضت منك مائة فقال الطالب صدقت وقد دخل هذا في هذه المائة كاذ
القول لمع ميمنه وقيل لو كان قال الطالب عشرة بغيره او لا يلزمه
الا المائة اما مع الواو يلزمه العطف مع المائة وقيل لا يلزمه الا مائة
في الوجهين وهو الصحيح كذا في محيط السرخسي رجل اشترى من
اخر متاعا فقال الباي قبضت الثمن من المشتري ثم قال بعد ذلك
كان له على الف درهم فقال صفت بها لم يصدق ولو قال قد استوفيت
منك الثمن ثم قال بعد ذلك قاصصتكم به صدق وكذلك لو قال
قد برئت لهما ولو قدم ذكر القصاص فقال قد قاصصتكم بالدين
الذي كان لك على ثمن ما اشتريت به مني ثم قال بعد ذلك وقد
قبضت منك صدق في ذلك وعلى هذا اذا قال قبضت منك
الثمن لابل قاصصتكم به من دين كان لك على صدق كذا في المحيط
الباب الحادي عشر في اقرار الرجل بما وصل اليه من
رجل لا خروا قراره الى على اخر لغيره اذا قال دفع الى هذه فلان
وهي لغلات اخرفان اقرار الدافع انها مملوكة للثاني وادعى الاذن
بالدفع من جهة صدقة الثاني فيه يدفع المقر الى ايها شا
وان كذب الثاني في الامر لا يدفع الى الدافع ولا يضمن المقر للدافع
شيئا واما اذا ادعى واحد منكم لنفسه في الدافع ولا يضمن
للتاني فاذا ارده الى الدافع برى مال كما او غير ما لك كذا في محيط
السرخسي رجل في يده الف درهم قال هذه الف لغلات دفعها
الى فلان فان اقر الدافع ان الف لغلات وهو كان مأمورا من جهة
بالدفع الى المقر فان الف يكون للاول وان انكر الدافع ذلك كله
وادعى الف لنفسه دفع الى الاول دون الثاني وهل يضمن
للتاني ان دفع بغير قضا يضمن بعد ان يجلف الثاني بانه ما كنت
مأمورا بالدفع من جهة الاول فخلف فاما اذا وكل فلا يضمن للتاني
شيئا واما اذا دفع بقضا على قول ابي يوسف لا يضمن وعلى قول

محمد يضمن كذا في المحيط رجل في يده امة فقال هي لغلات استوفيت منها
ثم قال بل لغلات اودعنيها وهي له فيقضي بها للاول كذا في محيط
السرخسي في نوادر ابن سماعة عن محمد بن ابي رباح في يديه الف
درهم ثم قال هذه الف لغلات هذا اودعنيها فلان فقال المقر له
له غصبتها مني قال قان ادفعها الى المقر فان جاء المودع بعد ذلك
وانكر ان يكون المقر له ضمن المقر الف اخرى للمودع ولا يرجع على
المقر بشي كذا في المحيط ولو قال هذه الف لغلات اقرضنيها فلان
اخر وادعها كلاهما فهي للاول وللقرض عليه الف درهم كذا في الخلاصة
اذا كان في يده عبد فقال هو لغلات باعنيها فلان اخر فادع كل واحد
منها ما اقر به فالعبد المقر له ويدفعه اليه اذا له لم ياذن الاخر
في بيعه ويقضي بالثمن للبائع عليه كذا في المبسوط في المتفق عيسى
ابن ابيات عن محمد بن رجل في يده مال قال دفعه الى فلان مضاربة
بالنصف وفلان غايب ثم قال بعد ذلك قد كنت ابطلت فيما كنت
اقررت به فلان فلان من هذا المال ليس له منه شيء انما هو لغلات
اخر دفعه الى مضاربة بالنصف والمقر له الاخر حاضر فقال صدقت
اناد فعتة اليك فاشتره وبع فاشترى به ورجع عليه ثم حضر الاول
قال لالاول ما المضاربة وما كان من الراجح فهو بين المقر والمقر الاول
نصفان ولا شيء للمقر له الثاني ولكن يضمن المقر للثاني ما لامشله قال
والذي ذكر في المضاربة كذلك في الودعة اذا قال هذه الف
ودعة لفلان وفلان غايب ثم قال ابطلت فيما اقررت به وديعة
لفلان اخر فهدمك المال عنده فهو من للثاني ولا يضمن للاول كذا
في المحيط لو قال هذه الف لغلات ارسلها الى مع فلان وديعة وادعها
فهي للاول الا ان يقول ليست لي والدافع وليس للرسول استرداذه
العبيد اذا كان الرسل غايبا كذا في محيط السرخسي لو قال هذه الامة
لفلان ارسلها الى مع فلان قال ابو يوسف يرد هاهنا المقر ويضمن
المقر قيمتها للدافع ان ادعاهما الدافع لنفسه ودفعها المقر الى الاول
بغير قضا وان دفعها بقضا لا يضمن وفي قياس قول ابي حنيفة
لا يضمن للدافع شيئا كذا في فتاوى قاضي خان اذا اقر ان هذا العبد
الذي في يديه لغلات غصبه فلان المقر له من فلان اخر فانه يقضي
به المقر له الاول ولا يقضي بالمقصود منه عليه بشي من العبد سوا
دفع الى الاول بقضا او بغير قضا كذا في المحيط لو قال هذا الصبي ابن
فلان غصبت من فلان اخر وادعى ابو الصبي انه ابنه وادعى المقصود
منه انه عبده قضى به للاول وهو ثابت بالنسب منه وكذلك لو قال
هذا الصبي ابن فلان ارسل به الى مع فلان كان الابن للاول اذا ادعاه
دون الرسول هكذا في المبسوط خياط في يده ثوب اقر ان الثوب الذي

في يده فلان وخلفه اليه فلان اخر وكل واحد منهما يدعيه والثوب الذي
اقرله اول مرة وكذلك كل عامل كالمصباح والقصار والصابغ لا يضمن للثان
شيئا في قول ابن حنيفة كذا في فتاوى قاضي خان ولو قال هذا الثوب
سأله ال فلان ليتخلع قميصا وهو لفلان وادعيه فهو الذي سلمه اليه وليس
للمثاني شيء كذا في الحاوي ولو قال استعرت هذا الثوب من فلان فبعته الى
مع فلان فهو للمعير ولو قال فلان اتى بهذا الثوب عادية من فلانة وادعيه
فهو للرسول كذا في محيط السرخسي في الاصل اذا كان لرجل الف درهم
دين في منك باسمه فاقرا الطالب ان ما في هذا الصك لفلان فهو جائز
ويكون حق القبض للوكيل ولا يكون للموكل حق القبض الا بتوكيل من
جهة المقر وذكر في الاقضية المنسوبة الى هذه الكوفة ان المقر له حق
قبض الدين بدون توكيل من جهة المقر ولو اذنا في الاصل ان حق
القبض للوكيل دون الموكل فذلك محمول على ما اذا اقر المقر له ان
المقر باشر سبب الدين باذنه وتوكيل منه وما اذا انكر ان يكون
اذن له في مباشرة سبب الدين كان حق القبض للمقر له دون المقر
كذا في المحيط واذا اقر ان الدين الذي له على فلان لفلان وكان المقر
على فلان ما يقدّر درهم من صدقة وعشرة وناظر من صدقة فقال المقر انما
عنيت الدراهم خاصة وادعاهما المقر له فلهما جميعا المقر له ولو قال
المقر ليك المقر له ان يتقاضى المال من الغريم فان صدقة الغريم
بانه قد اقرله بذلك لم يجز على دفعه اليه وان دفعه اليه الغريم يرى
ولو كان لرجل على رجل الف درهم فاقرا ان نصفها لفلان فهو جائز
والمقر هو الذي يتقاضى ويعطى المقر له نصف ما يخرج منه فان
ادعى المقر له الغنيان على المقر وقال ادعية بغير امرى وقال المقر
لم اذنه ذلك فالقول قول المقر ولا ضمان عليه وان ادعى انه اذنه
باذنه فهو ضامن له بعد ان يحلف المقر له ما اذن له في ذلك وكذلك
لو كان هذا في سلم او بيع او غصب شيء من الكيل والوزن كذا في
الحاوي ولو اقر ان الوديعه التي عند فلان لفلان فهو جائز وليس
للمقر له ان ياخذها من المستودع ولكن المقر ياخذها فبذرها
اليه وان دفعها المستودع الى المقر له يرى وان كانت له عنده
ودائع فقال عنيت بعضها لم يصدق فان قال فلان ما استودعني
المقر شيئا وقال المقر له استودعها اليه بغير امرى فالمقر ضامن
لها بعد ان يحلف المقر له ما امره بذلك وان اقر بالامر وقد استودع
قد رددها الى المقر او قال دفعنها الى المقر او قال ضاعنت
فالقول في ذلك قوله مع يمينه ولكن الذي يلي خصوصية في ذلك
واستحلف المقر اذا كان اودعه باذن المقر له كذا في المبسوط الباب
الثاني عشر في اسناد الاقرار الى حال ينافي صحته وثبوت حكمه رجل

اقر انه كاتب اقر وهو صبي لفلان بالف درهم وقال الطالب بل اقررت
بما لي بعد البلوغ فالقول قول المقر مع يمينه وكذلك لو قال اقررت له بها
في حالة مؤمى وكذلك لو قال اقررت بها قبل ان اخلق لو قال اقررت له
وانا ذاهب العقل من برسام او لم فان كان يعرف انه كان اصبا لم
يلزمه شيء وان كان لا يعرف ان ذلك اصبا به كان ضامنا للمالك كذا في
المبسوط ولو قال تزوجتك وانا صبي وقالت المرأة لا بل تزوجتني وانت
بالغ فالقول قول الزوج واذا قال الزوج لامرأته تزوجتني وانا مجوسى
وقالت المرأة لا بل تزوجتني وانت مسلم فالقول قول المرأة هكذا في
المحيط واذا اقرت المرأة انما تزوجت هذا الرجل وهي امية وقد كانت
امية فاعتقت وقال الزوج تزوجتها بعد العتق او قبله فهو مسودا
والنكاح جائز في قوطه ولو كانت مجوسية فاستلمت ثم اقرت انها
تزوجته وهي مجوسية وقال الرجل تزوجتها بعد الاسلام فالقول
قوله ولو قال تزوجتني وانت صبي او في النكاح او قالت تزوجتك
وابا مغلوبا على عقله وقد عرف ذلك منها فالقول قوطها كذا في الحاوي
اقر احداهما ان النكاح كان في عدة الغير او في نكاح الغير او بغير شهود
او تزوجها وتحت اربع نسوة او اخبرها في نكاحه او في عدته لا يقبل
قول من يدعى هذه الروايع فان كان الزوج هو الذي يدعى ذلك يفرق
بينهما باقراره كذا في فتاوى قاضي خان ولو اقرانه كاتبه وهو صبي
فقال الكاتب بل كاتبتي وانت رجل فالقول قول المولى كذا في
المبسوط ولو قال اخذت منك وانا صبي او ذاهب العقل يلزمه
في الحالين كذا في محيط السرخسي واذا اقر الرجل الحر ان اقرت لفلان
في دار الاسلام بالف درهم حيث دخلها بايمان فان المان يلزمه وكذلك لو
قال دخل فلان المسلم علينا في دار الحرب فاقدرت له ذلك كان المان
لزاما وكذلك اذا قال اقررت له بالف وانا في دار الحرب وهو في دار
الاسلام فانه هذا يلزمه كذا في المحيط ولو قال الحر او العبد اقررت له
بالف والمقر له عبد يلزمه كذا في محيط السرخسي واذا اقر الحربى
المستامن في دار الاسلام بدين مسلم فهو لازم له فان اذنت
في دار الحرب وقال المسلم في دار الاسلام فالتدين لازم عليه سواء قال
ذلك وهو لا باقراره او مفصلا وكذلك لو اقر بدينك مستامن مثله او
لذمى وكذلك لو اقر بشئ بعينه في بدينه انه له واقرار المستامن بالنكاح
والطلاق والعتاق والولد والجراحات وحد القذف والاجارة والكفالة
وما اشبه ذلك جائز كذا في المبسوط ولو ان رجلا اعتق عبده فقال
له بعد ذلك قطعت يدك وانت عبدى وقال العبد نعلت بعد العتق
فقل قول ابن حنيفة وابن يوسف القول قول العبد والمولى ضامن
وكذا اذا سلم الحربى او صار ذميا فقال رجل مسلم قطعت يدك وانت

حرب في دار الحرب اخذت من ماله كذا وانت حرب في دار الحرب وقال
الحرب فعلت ما فعلت بعد ما اسلمت او صرت ذميا في دار الاسلام
فالقول قول الحرب عندها والسلم ضامن وكذا اذا اسلم الحرب
فقال لرجل مسلم قطعت يدك اخذت ماله وانما حرب في دار
الحرب وقال السلم فعلت ما فعلت في دار الاسلام بعد ما اسلمت
فالقول قول السلم والحرب ضامن على قوطها واجمعوا على ان المال لو
كان قائما في يد المقر في هذه المسائل ان القول قول المقر ويؤمر المقر
برده عليه واجمعوا على انه قال لجارية بعد ما اعتقها وطعتك قبل
العتق وقالت لابل بعد ما اعتقتك ان القول قول الولي ولا ضمان
عليه واجمعوا على انه اذا قال لعبد بعد ما اعتقه اخذت منك
ضريبة كل شهر وانت عبدي وقال العبد لابل اخذت بعد العتق
ان القول قول الولي ولا ضمان عليه واجمعوا على ان من اعتق عبدا
له فقال العبد لرجل قطعت يدك وانت عبد وقال ذلك الرجل
لا بل بعد ما اعتقتك ان القول قول المقر ولا ضمان عليه هكذا في
المحيط ولوا عتقتك انت ثم قال اخذت منك هذا الولد قبل العتق
وقالت لابل بعد ما يرد عليها وهو حر ولو لم يقل اخذته منك لا يرد
ولو قال اعتقتك بعد ما ولدته وقالت لابل قبله فalcول لمن الولد
في يده وكذا في النكاح وقال ابو يوسف في الامالي ولو كان
الولد في ايديهما جميعا فalcول قوطها ولو كان لهما بيعة فالبيعة
يلينتها وانما في التديين فalcول قول الولي كذا في محيط السرخسي
ولو ان رجلا اعتق عبدا فاقترع رجل انه اخذ منه الف وهو عبد وقال
العبد اخذت منه بعد العتق فalcول قول العبد وكذا لو كانت له
ثمن جري هذا الاقرار والاختلاف ولو باعه ثم اقر رجل انه غصب منه
ما يترد درهم وهو عبد مولاه الاول وقال مولاه الاخر بل غصبته وهو
عبد فالحال للاخر وكذا في الجراحات كذا في الحاوي واقرانه فقا
عين فلان عدا ثم ذهبت عين الفاني بعد ذلك وقال العقوة
عينه فقات عينه وعينه ذاهب فalcول قول العقوة عينه كذا
في المبسوط ولو قال قتلت وليه خطأ وانما عبد وقال الخصم بل بعد
العتق فلا شيء عليه كذا في محيط السرخسي واذا اقر احد المتقاضي
ان على صاحبه دينا قبل الشركة لفلان وانكر صاحبه وادعى الطالب ان
هذا الدين كان في الشركة لزمهما جميعا ولو اقران ذلك عليه دون
شريكه قبل الشركة وادعى الطالب في الشركة فالحال لزم له
ولشريكه وان تضاد قرا ان الدين كان قبل الشركة لم يوجب واحد
منهما دين صاحبه واذا مات احدى او تفرقا ثم اقر احدهما بدين
عليهما في الشركة لزمه خاصة كذا في الحاوي ولو اقر مسلم لذي بحر

او خنزير

او خنزير في يده جازا اقراره وكذا لو اقر الذي به السلم بعينها وان اقر
لذي بحر او خنزير مستهلك لزمه يزره شي وان اقر لها لذي بحر
او خنزير مستهلك لزمه قيمتها واذا اسلم الذي فاقترع في انه استهلك
له خنزيرا بعد اسلامه وقال السلم استهلكته قبل اسلامي فهو
ضامن لقيمتها في قول ابن حنيفة وابن يوسف وجهها الله وفي قول
محمد لا ضمان عليه وكذا لو ان ذميا اقر بخمر استهلكها فقال استهلكتها
وانما حرب او قال استهلكتها وانت حرب وقد علم كونه حربيا من قبل
فهو على الخلاف الذي بيناه هكذا في المبسوط الباب الثالث
عشر فيما يكون اقرارا بالشركة وما لا يكون وفي الاقرار فيما يكون
مستركا بينه وبين غيره والاقرار على نفسه وعلى غيره والاقرار
بشيء لنفسه ولغيره لو ان رجلا في يده عبد فقال لفلان في
هذا العبد شرك ذلك النصف في قول ابن يوسف وقال محمد رحمه
الله القول قول المقر بينات مقدار ما اقربه واتقوا انه لو قال
فلان شريك في هذا العبد او هذا العبد مشترك بيني وبين
فلان او هو ولي له كان بينهما نصيبان وان وصل الكلام فقال هو
شريك فيه بالعشرة فalcول قوله وكذا لو قال هذا العبد لي
ولفلان في الثلثان ولفلان الثلث واذا اقران لفلان ولفلان
معهم شركا في هذا فلهن بينهم اثلاثا في قول ابن يوسف وعند محمد
البيان فيه الى المقر كذا في المبسوط ابن سماعية عن محمد في رجل
قال لفلان الرجل في هذا العبد الف درهم والعبد عبد المقر قال
لهذا اعندي على ان ذلك دين في رقبته الا ان يكون فيه كلام يدل
على انه شريك في رقبته بالف درهم بان يقول اشتريت هذا العبد
ولله الف درهم ولفلان الف درهم في هذا الثوب الذي درهم ولم
يكن هناك ما يدل على الشركة في الرقبة فهذا ليس بشركة انما
له على ان له فيه الف درهم مضروبة ولو قال في هذا البرذون
الف درهم فهذا ليس له وجه غير الشركة فهي على الشركة كذا في
المحيط اقر احد الشريكين في الدار ببيت بعينه الاخر لم يصح الاقرار
للمالك ويقسم فان وقع في نصيبه يسلمه وان وقع البيت في
نصيب شريكه يقسم نصيب المقر بينه وبين المقر له على قدر
حقهما يضرب المقر له بجميع ذراعان البيت والمقر بنصف باقي
الدار سوى البيت وكذا لو اقر بطريق وحائط معلوم وهذا
عندها وعند محمد يضرب المقر له بنصف اذرع البيت والمقر
بنصف باقي الدار حتى لو كانت الدار مائة ذراع والبيت عشرة
اذرع فعندها يضرب المقر له بعشرة اذرع والمقر بخمسة واربعين
ذراعا فيكون بينهما على احد عشر سهما المقر له وتسعة للمقر

وعند محمد يضرب المقر له خمسة اذرع والمقر خمسة واربعين فيكون له
عشر نصيب المقر وكذلك على هذه الواو هي احد الشريكين في الدار بيت
بعينه لاخر شرط كذا في محيط السطح واذ كان حمام بين رجلين
فاقرأ أحدهما ان البيت الاوسط منه لرجل لم يجز ذلك والمقر له ان يضمن
المقر نصف قيمة البيت ولو اقر له بنصف الحمام او ثلثه كان اقراره
جائزا كذا في المبسوط ولو ان سبعة بين رجلين حلته فضا اقرارهما
ان عليته لرجل لم يجز ذلك على شريكه وضمن المقر نصف قيمة
الحلثة مصوغة من الذهب وكذلك لو اقر بجذع من سقف بيت
مشارك لثالث ضمن نصف قيمة الجذع المقر له وكذلك لو اقر باجر من
حائط بينهما او بعود من قبة او بلوع من باب كذا في الحاوي ولو كان
عدل زطي بين رجلين فاقرأ أحدهما بثوب بعينه منه لرجل كان نصيبه
من ذلك المقر له كذا في المبسوط وكذلك الرقيق والحياوان كذا في
الحاوي دار بيت رجلين فقال أحدهما عشر جميع الدار من نصيب
لفلان فهو جائز فجعلنا الدار على عشرة في يد المقر خمسة وقد اقر لفلان
من نصيبه بعشر جميع الدار وذلك سهم ما في يد المقر فيكون المقر
له سهم والمقر اربعة مما في يده ولو قال ربع جميع هذه الدار له
والباقي بيننا وجه شريكه فتعطينه بقسم بينه وبين المقر له
على خمسة له ثلاثة والمقر له سهمان كذا في محيط السطح
ولو كانت دار بين رجلين فاقرأ أحدهما بيت بعينه لرجل وانكر
شريكه ولاقر شريكه ببيت اخر وانكر صاحبه ذلك فالدار
تقسم بينهما نصفين وايهما وقع البيت الذي اقر به في نصيبه
سلك الى المقر وان لم يقع في نصيبه ما اصابه بينه وبين
المقر له على البيت وعلى نصف ما بقي من الدار بعد البيت كذا في
المبسوط دار بين رجلين اقر أحدهما ارضا بينهما وبين فلان
اثلاثا واقر الاخر ارضا بينهما وبين هذا المقر له وبين اخر ارضا
فانما يسمى الذي اقر له متعق عليه والذي اقر له اخرها مجزوا
والذي اقر لها مقر وشريكه مكد بافتقار على قول ابي يوسف رحمه
الله يات المتعق عليه الى المقر عليه فيأخذ منه ربع ما في يده ويضفه
الى ما في يد المكذب فيقسمهما بين نصفين وما بقي في يد المقر
يكون بينه وبين المجزؤ نصفين واما على قول محمد رحمه الله المتعق
عليه يأخذ من المقر خمس ما في يده والباقي كما قال ابو يوسف رحمه
الله كذا في التحرير شرح الجامع الكبير وكوان طريقا لقوم عليها
باب منصوب اقر واحد منهم بطريق فيه لرجل لم يجز اقراره على
شركاويه ولم يكن المقر له ان يرضى حتى يقسموها فان وقع موضع
الطريق في قسمة المقر جاز ذلك عليه وان وقع في نصيب غيره

كان المقر له ان يقاسم المقر خمسة ذلك الطريق فيها اصابه كذا في
الحاوي ثم بين ثلاثة اقرارا أحدهم بعشر النهر لاخر فمدا على وجهين
ان اقر له بعشر النهر وان الباقي بينهما اثلاثا فالثالث الذي في يده
بينه وبين المقر له على اربعة المقر له واحد وان كان يدعي لنفسه
ثلث جميع النهر فاني يده بينهما على ثلاثة عشر ثلثة المقر له وعشرة
للمقر كذا في محيط السطح وكذلك لو كانت عين او دكة بين ثلاثة
نفر كذا في المبسوط في نوادر ابن سماعة عن ابي يوسف رحمه الله رجلان
في ايديهما دار شتد كل واحد منهما على صاحبه انه اقر لهذا المدعى
بنصف الدار فان المدعى يأخذ نصف الدار منهما كذا في المحيط واذ
اقر الرجل ان هذا العبد الذي في يده بينه وبين فلان ثم قال بعد
هو بيني وبين فلان اخر فاحموه الى القاضي فانه يقتضي الاول
بنصفه والثاني بربعه والثالث بثلثه ويبقى في يد المقر الثلث
وكذلك لو اقر بهما على بيت هو وارثه كذا في الحاوي كسب في يد
رجل وفيه الف درهم فاقرأ أحدهما لاجنبي بنصفه فان قال نصفه
نك وسكت وانكر الاخر المقر له ثلثا ما في يد المقر وان قال
نصفه نك ونصفه بيني وبين شريكك فكذلك وان قال هذا
الكسب بيني وبينك نصفان فاني يده بينهما نصفان هكذا
في محيط السطح ولو قال أحدهما لثالث له نصفه ولنصفه
وقال الاخر له ثلثه ولثلاثاه وصدق الاول اخذ من الثاني
ثلث ما في يده وضم الى ما في يد الاول وقاسمه نصفين وقال
محمد يأخذ خمس ما في يده ويضم الى ما في يد الاول ويقاسمه
نصفين ولو ادعى الكل أخذ المقر له من كل واحد ما اقر به عند ابي
يوسف رحمه الله وعند محمد يأخذ من المقر بالثالث خمس ما في يده
ومن المقر بالنصف خمس ما في يده وهذا في الكافي ولو اقر أحدهما
ان فلان الثلث ولثلاثان وقال الاخر له الثلثان ولثالث
وزعم فلان ان الكسب له اخذ من المقر بالثالث خمس ما في يده ومن
المقر بالثلثين ثلاثة اقسام ما في يده وهذا اذا كذا المقر له
فان صدقتهما بما اخذ من المقر بالثلثين ثلاثة اقسام ما في يده
فيضم الى ما في يد الاخر فيقسمانه اثلاثا المقر له ثلثه كذا في
محيط السطح كسب في ايدي ثلاثة اقرارا أحدهم لشريكه ثلاثة
اربعة وله الربع والاخر اقرارا المقر له خمسة الاسداس وله
السدس والمقر له يدعى الكل اخذ من كل واحد ما اقر به وعند محمد
يأخذ من المقر ثلثة الارباع خمس ما في يده ومن الاخر ثلاثة
اقسام ما في يده كذا في الكافي ولو اقر أحدهما لفلان لاجنبي
ثلثه ولثلاثاه وقال الاخر له نصفه ولنصفه وقال الاخر

له ثلثاه ولي ثلثه وقال الاجنبي بل لي كله اخذ من القدر بالثلث سبع ماني
يده ومن القدر بالنصف سبعة ماني يده ومن القدر بالثلثين ثلاثة اسباع
ماني يده وثلث سبعة كذا في محيط السرفسي كليس في يد رجل فيه
الف درهم اقرانه بيته وبين ثلاث نصفان ودفع النصف اليه ثم
اقران الكيس بيته وبين رجل اخر نصفان فهذا على وجهين اما
ان دفع النصف الى الاول بقضا القاضي او بغير قضا القاضي ففي
الوجه الاول يدفع الى الثاني نصف ما بقي في يده وهو ربع الكيس
وفي الوجه الثاني يدفع اليه النصف الذي في يده وهذا كله قول
علمائنا الثلاثة وهم الله ولولم يقر الثاني بالنصف ولكن اقره بالثلث
وقال الكيس بيني وبينك وبين الاول اثلاثا ولذبه الثاني بالاول
فان كان دفع الى الاول بقضا فانه يدفع الى الثاني نصف ما في يده
وان كان الدفع الى الاول لا بقضا يدفع الى الثاني ثلث جميع المال وان
كان دفع النصف الى الاول بغير قضا والثلث الى الثاني بقضا ثم
اقرانه شريكهم بالربع ولذبه الاول والثاني بالثلث وكذبه
الثالث بالاولين فانه يدفع الى الثالث سدس جميع المال وثلث
سدسه وان كان دفع الى الاولين بغير قضا يدفع السدس الذي
في يده الى الثالث ويغرم له نصف السدس من ماله حتى يكون له
ربع الكيس ولو دفع الى الاول النصف بقضا والربع الى الثاني
بقضا ثم اقر الثالث يدفع اليه نصف ما بقي في يده وهو
الثلث ولو دفع النصف الى الاول بقضا والربع الى الثاني بغير قضا
والثلث الى الثاني بقضا ثم اقر الثالث صدقه بالاول وكذبه الثاني والثاني
كذبه بهما فان الثالث ياخذ من القدر نصف ما في يده فيضم
الى ماني يد الاول فيقسمانه نصفين في قياس قول ابي حنيفة
يوسف رحمه الله وقال محمد رحمه الله وهو رواية ابي حنيفة رحمه
الله ياخذ منه ثلث ما في يده ثم يمنع كما قال ابو يوسف ولو كان
دفع الثلث الى الثاني بغير قضا ايضا ثم اقر الثالث والمسيلة
بما لها ذكر في الكتاب ان الثالث ياخذ من القدر من جميع المال وهو
ثلاثة ارباع ما في يده فيضمه الى ماني يد الاول فيقسمانه نصفين
وذكر ابو بكر الجصاص عن ابي سعيد البرقي رحمه الله انه قال
لهذا قول ابي يوسف رحمه الله اما على قياس قول محمد رحمه الله
ياخذ منه عشر جميع المال وهو ثلاثة اقسام ما في يده ويضمه الى
ماني يد الاول فيقسمانه نصفين واذا دفع القدر بالنصف الى
الاول بغير قضا ثم اقر الثاني والثالث معا صدقه الاول في
الثالث ولذبه في الثاني اخذ الثالث ربع ما في يد القدر فيضم الى

ماني يد الاول فيقسمانه نصفين وهذا قول ابي يوسف رحمه الله
وعند محمد رحمه الله ياخذ الثالث خمس ما في يده وياخذ الثاني من
القدر وهو الذي لم يصدقه الاول ربع جميع المال كذا في التمهيد شرح
الجامع الكبير للحصيري اذا قال لفلان على وعلى فلان الف درهم
بمجهده الاخر لزم القدر نصفه وكذلك لو اقر بمثل في عارية او قرض
او مضاربة او قتل خطأ او جراحة عمد او خطا وان سمي اثنين معه
لزمه الثلث وكذلك لو سمي فيمن سمي عبد المحجور عليه او صبيا او
او هربيا او ميتا او رجلا لا يعرف فعلى القدر حصته على عددتهم كذا
في الحاوي ولو قال لفلان عليا الف درهم ولم يسم معه احدا ثم
قال عنيت سني فلانا وغلانا وادعى الطالب ان المال كله عليه قال مال
كله عليه وكذلك لو قال لفلان عليا واشار الى نفسه واخرين معه
يلزمه المال كله ولو قال لفلان عليا جميعا الف درهم او قال عليا
كلنا واشار بيده الى نفسه والى قوم معه لزمه حصته من الالف
يقسم الالف عليهم على عدد رؤسهم لو قال لفلان على رجل مثالي
درهم لم يلزمه شيء وكذلك لو قال على رجلين مثالي في المحيط ولو
قال يا فلان لكم على الف درهم يلزمه المال كله وكذلك لو قال اشتد
يا فلان لكم على الف درهم ولو قال يا فلان لكم على الف درهم كان لفلان
منها النصف كذا في محيط السرفسي لو قال اقرنا فلان الف
درهم او استودعنا او اعاننا او غصبنا منه لزمه جميع المال
ولا يصدق على انه اؤاذه غيره معه ولو قال قضيت ومعي فلان
من فلان غايه درهم لزمه النصف بخلاف ما لو قال ومعي فلان
جالس كذا في المبسوط ولو اقرانه قطع يد فلان فهو فلان عدا
ومحمد فلان ذلك وادعى الطالب انه المقر وحده لم يلزمه شيء
في القياس ولكن اندع القياس وتجعل عليه نصفان بين اليد
كذا في الحاوي لو مات رجل وترك اخوين واقرا احدهما باخ وانكر
الاخر فان المقر يعطى الاخر المقر له نصف ما في يده في قول علمائنا
كذا في الفتاوى الصغرى في كتاب الدعوى ولو قال ما عندي
ارث من ابي لي ولهذا هو اخي فانكر المقر بنوة المقر وقال
انا ابن البيت او قال لرجل ما انت آخيتك وهي زوجتي وتركك
هذا المال لبرائتي بيني وبينك فقال هو كله لي لانك لست بزوجة
ففي المسيلة الاول نصف المال المقر له وفي المسيلة الثانية
ياخذ الاخر كل المال عند ابي حنيفة ومحمد وعند ابي يوسف نصف
المال كذا في الكافي المرأة اذا اقرت انها ورثت من الزوج ثم اتت
لاخر الزوج فقال الاخر انا اخ وانت لست بامراته قال مال كله للاخر
في قول محمد وزفر رحمه الله وقال ابو يوسف للمرأة الربع والباقي

الا ان كذا في الدنيا والى العبد كثر ابن سماعة الى محمد بن رجل قال لرجلين
 لكما على الف درهم من ثمن عبد يفتان به جميعا فصدقه اهداهما وقال
 الاخرى عليك خمسمائة درهم قرضا واقرضتها لاشركة لاحد مني
 فيه فقال محمد ما في قياس قول ابي حنيفة وابي يوسف ينبغي ان
 ان لا يقبض واحده منهما شيئا الا شاركة الاخر وما في قول فاقبضه
 اهداهما لا يشرك الاخر فيه اذا اذبح ان يكون شريكا فيه رجل قال
 لرجلين غصبت من ابيي الف درهم ولا وارث له غيرهما فصدقه
 اهداهما في ذلك وقال الاخرى عليك خمسمائة درهم قرضا اقرضتها
 ولم تقبض من ابي شيئا قال محمد لا ياخذ احدهما شيئا الا شاركة اخوه
 فيه كذا في المحيط الباب الرابع عشر فيما يكون اقرارا بالابرا
 وما لا يكون وفي الابرا صريحا اذا اقر الرجل انه لا حق له قبل فلان دخل
 تحت البراة كل حق هو مال وما ليس بمال كالكوالة بالنفس والنفاس
 وعد القذف وما هو دين وجب بدلا عما هو مال كالشئ والاجرة
 او وجب بدلا عما ليس بمال كالهر وارث الجنامة وما هو عين مضومة
 كالغصب او امانة كالوديعة والعارية والاجارة ولو قال لا حق
 لي على فلان فانه يقبض ولو المضمون فلا يقبض ولو امانة ولو قال
 لا حق لي عند فلان فانه يقبض ولو امانة ولا يقبض ولو المضمون
 هكذا في المحيط قال هو يرى من مالى عليه يقبض ولو الدين واذا
 قال من مالى عنده يقبض ولو ماله امانة ولا يقبض ولو ما املكه
 غصب او مضمون واذا قال يرى من مالى قبله يرى من الضمان
 والامانة فان ادعى الطالب بعد ذلك عليه حقا لم يقبل بيئته
 عليه حتى يشهدوا انه بعد البراة او يوقف او قتا بعدها هكذا
 في محيط السرخسي وان لم يورخ بل ابرم الدعوى ابراما فاقبض
 ان لا يسمع دعواه وفي الاستحسان لا يقبل بيئته هكذا في المحيط
 لو قال لا دين لي على احد ثم ادعى على رجل ديناصح وفي نوادر رستم
 عن محمد لو قال كل من لي عليه دين فهو يبرئ منه لا يبرأ غرساه من
 ديونه الا ان يقصد احدا بعينه فيقول هذا يبرئ مالى عليه او قبيلة
 فلان وهم يحصون وكذلك لو قال استوفيت جميع مالى على الناس من الدين
 لا يصح كذا في محيط السرخسي ولو اقران فلانا قد برئ من حقه قبله ثم
 قال انما برئ من بعض حقه لا يصدق على ذلك وكذلك لو قال هو يرى
 من الذي قبله او من مالى قبله او من ديني عليه او من حقه عليه
 ومن يدخل في البراة من الحقوق الكفالة والجنابة التي فيها قودا وارث
 لان ذلك من حقوقه كذا في المحيط ولو قال الطالب قد برئت من ديني
 على فلان او هو في حل مالى عليه كانت هذه براة للمطوب وكذلك لو قال
 وهبت الذي لي عليه منه فهو يبرئ من ذلك فان كان حاضرا فقال لا قبل

الحرة او غايبا قبله فقال لا قبل فلانا عليه وان مات قبل ان يرد فهو
 يرى كذا في الحاوي واذا اقر الطالب ان فلانا قد برئ الى مالى عليه فهذا
 اقرار بالغيب كذا في المحيط ولو اقرانه ليس له مع فلان شئ كان
 هذا براة عن الامانات لاهن الدين كذا في المحيط وان اقرانه لاحده
 قبل فلان فله ان يدعى سرقة فيها قطع وان قال لا ارش لي قبل فلان
 فليس له ان يدعى دية خطأ ولا صلحا ولا كفالة بدية ولو قال لا براة
 لي قبل فلان يقبض ولو براة الخطا والعهد جميعا ولا يقبض ولو القتل كذا
 في محيط السرخسي واذا اقرانه لا يقبض له قبل فلان فله ان يدعى
 الخطا او الحد ولو اقرت انه لا براة له خطأ قبل فلان فله ان يدعى
 العهد كان فيه قصاص او لم يكن كذا في المحيط ولو اقرانه لاهم له
 قبل فلان فليس له ان يدعى دم عمد ولا خطأ وله ان يدعى ما دون
 الدم كذا في الحاوي ولو اقرانه لا حق له قبل فلان ثم ادعى قبله مد
 قذف او سرقة لم تقبل بيئته على ذلك الا ان يشهدوا انه فعل
 ذلك بعد البراة كذا في المحيط ولو قال انه يرى من قذفه ابرام
 ثم طلب بعده فله ذلك ولو قال هو يرى من السرقة التي ادعت
 قبله لاهنات عليه ولا قطع كذا في محيط السرخسي واذا قال
 الرجل لا حق لي على فلان فيما اعلم ثم اقام البيئته ان له عليه
 حقا سمي قبلت بيئته وليست هذه البراة يشي وكذلك لو
 قال في على او في يفتان او في ظني او في رأي او فيما ارى او فيما
 اظن او فيما احب او في حساب او في كتابي ولو قال فقلت له
 لا حق لي على فلان او استيقنت لم اقبل منه بيئته كذا في الحاوي
 لو قال ليست من فلان في شئ ثم اقام البيئته على ماله قبل هذا
 القول قبلت بيئته وهذا القول باطل وكذلك لو قال برئت من
 فلان او قال برئ مني لم يكن هذا براة من حق لواحد منهما قبل صاحبه
 كذا في المحيط لو قال ليست من الدار التي في يده في شئ لم يقبل بيئته الا
 ان يدعى حقا طارئا بعد البراة فيقبل بيئته عليه كذا في المحيط لو
 قال خرجت من هذه الدار لم يكن اقرارا بشئ وان قال قد خرجت منها
 على مائة درهم او مائة درهم وقبضتها كانه اقرارا بان لا حق له فيها
 وعلى هذا الحيوان والعروض والديت فان انكره واليد ذلك وقال هي
 له وقد اخذت مني مائة درهم غصبا حلف على ذلك ويسترد المائة
 اذا حلف ان يكون المقر على خصوصته كذا في المحيط لو قال انما برئ
 من هذا العبد ثم ادعاه واقام البيئته لم تقبل وكذا اذا قال خرجت من
 هذا العبد او قال خرج هذا العبد من ملكي او قال عن يدي ثم ادعاه
 واقام البيئته لم تقبل كذا في المحيط لو قال هذا العبد بك فقال هو ليس
 لي ثم قال بلى هو لم يكن له وكذلك لو اقام البيئته عليه لم تقبل بيئته كذا

في البسوط لو قال لفلان على الف فقال فلان مالي عليك شي برئت اقرارا
فان اعاد الاقرار فقال المقر له اجل يلزمه كذا في محيط السرخسي لو اقر
ان هذه الجارية لفلان غصبتها اياه فقال فلان ليست هذه لي بطل
اقراره فان اعاد الاقرار فادعاه المقر له دفعت اليه كذا في البسوط
ذكر بشر ابن الوليد عن ابي يوسف رجل قال لرجل ابرأتك مالي عليك
فقال الرجل مجيبا انك على الف درهم فقال الاول صدقة يلزمه
الالف قياسا ويبرأ منه استحقاقا كذا في محيط السرخسي رجل جالس
على رجل بالف درهم ورجل الطالب يشاهد به بالبراة عن الف درهم فان
كان المال مورخا والبراة كذا فان كان تاريخ البراة بعد تاريخ المال يقضي
بالبراة وان كان تاريخ صدق المال بعد تاريخ البراة يقضي بالمال وان لم
يكن احدهما مورخا يعمل بالبراة وكذا لو كان تاريخهما سواء وان كان صدق
المال مورخا والبراة غير مورخة او على العكس يومر بالبراة ولو كان لرجل
على رجل مكان كل صدق بالف وتاريخ الصكين مختلف في يد الطالب
براة عن الف درهم في صدق وبراة عن خمسمائة في صدق فقال له
الطالب كان لك على الف درهم وقد اخذتني الف وخمسمائة وقال
الطالب كان لي عليك الفان ولم اقبض منك شي فان الطالب يبرأ
عن الف وخمسمائة ويرجع الطالب بخمسمائة تمام الالف كذا في
فتاوى قاضي حاتم وسميت صل بذلك قال في المجموع دار في يد
رجل اقراره فان هذه الدار لفلان لا حق لي فيها فقال المقر له ما كانت
هذه الدار لي قط ولكنها الغلابة يريد به رجلا ثالثا او صدقة الثالث
في ذلك فان القاضي يقضي بالدار للثالث هذا اذا قال المقر له الاول
ولكنها الغلابة موصولا بقوله ما كانت هذه الدار لي قط وما اذا قال
ذلك مفعولا فلا يملكه في المحيط رجل اقر له انسان بالدين فاقر المقر
له ان الدين لفلان وصدقه فلان صحيح ويكون حق القبض للاول
دون الثاني ولو ادعى الثاني برى كذا في فتاوى قاضي خان ولو قال
الالف التي لي على فلان هي لفلان وليست لي فقال فلان مالي
لي على فلان لا يبرأ من عليه المال ولو قال المقر له مالي على فلان شي برى
منه كذا في محيط السرخسي هشام عن محمد رجل في يديه الف درهم قال
الرجل هذه الالف ورثتها عن اخي وقال المقر له هي لفلان لا لرجل الاخر
ورثتها عن اخيه قال يدفع الالف الى المقر له الا اذا كان الكلام موصولا
كذا في المحيط الباب الخامس عشر في الاقرار بالصلح واذا
اقر الرجل ان لفلان عليه الف درهم تلجئة فقال الطالب بل هو حق
فان كان المقر له لم يقربا به تلجئة قال لا اؤم على المقر الا ان يصدق
المقر له بذلك فلو لم يلزمه شي وكذا لو قال اشهد وان لفلان على
الف درهم زورا وباطلا وكذا با فقال فلان صدق في جميع ما قاله لم

يلزمه شي فان قال صدق في المال وكذب في قوله زورا وباطلا اخذته
بالالف وعلى هذا الواقعة باع داره من فلان بالف درهم تلجئة لزما
المقر البيع اذ الكذب في قوله تلجئة وان صدقه في جميع ما قال فهو
باطل وان قال صدق فهو باطل ايضا لان مطلق التصديق ينصرف
الى تصديق جميع ما اقر به اذ لم يخص منه شيئا هكذا في البسوط
اذا قال الرجل لا حق لي عليك فاشهد لي عليك بالف درهم فقال
الاخر نعم لا حق لك علي ثم اشهد له بالف درهم والشهود يسمعون
ذلك كله فهذا باطل لا يلزمه شي ولا يسمع للشهود ان يشهدوا عليه
ولو قال اشهد لي عليك بالف على انها باطل او على انك برى ففعل لم
يكن عليه منها شي كذا في المحيط واذا قال الرجل للمرأة اني اريد ان اشهد
ان اتزوجك بالف درهم تزوجها باطلا وتلجئة فقالت المرأة نعم افعل
على هذا الوجه وحضر الشهود هذه المقالة ثم اشهد انه قد تزوجها بالف
درهم ورضيت بذلك قال الكاج طائر وكذا في الطلاق والعتاق على
مال وغيره مال والخلع والمال واجب فيما يسمى فيه المال واما الكتابة
على هذا الوجه باطلة بمنزلة البيع كذا في الحاوي ولو قال لاسرة اني
اسيرك الف درهم في السروا ظهر في العلانية الفيا واشهدا على ذلك
قاله لهما الف درهم ولو تواضعا على ان المهر في السر الف درهم وانها
يظهر ان العقد بما فيه دينار سمعه ففعل ذلك فلها مهر مثلها ولو كان
هذا في البيع في الالف وماية دينار في القياس البيع باطل وفي الاستحسان
البيع صحيح ولو كان هذا في الالف والالف في البيع فقال ابو يوسف
رحم الله فيما اعلم عند ابي حنيفة رحمه الله البيع بالفين وهذا
رواه المصنف عن ابي يوسف عن ابي حنيفة رحمه الله وروى عن
محمد رحمه الله في املاية عن ابي حنيفة رحمه الله البيع صحيح
بالف درهم وهو قوطها كذا في البسوط الباب السادس عشر
في الاقرار بالنكاح والطلاق والرق رجل اقر انه تزوج فلانة بالف
درهم في صحة او مرض ثم جده وصدفته في حياته او بعد موته
فموجاز ولها اليراث والمهر الا ان يكون فيه فضل على مهر مثلها فيبطل
الفضل اذا كان في المرض ولو اقرت المرأة في صحة او مرض بانها تزوجت
فلانا بكذا ثم جده فان صدقها الزوج في حياتها ثبت النكاح وان
صدقها بعد موتها لم يثبت النكاح في قول ابي حنيفة رحمه الله ولا يبرأ
للزوج منها وقاب ابو يوسف ومحمد رحمه الله يثبت النكاح كذا في البسوط
ولو قال تزوجت فلانة وقلت ان شأني هذا ليس باقرار بالنكاح بل
انكار له حتى لو قالت هي ذلك وكذا في الطلاق والعتاق بان قال
طلقتك وقلت ان شأني هذا او اعتقتك وقلت ان شأني هذا ولو قال

لها الماتزوجك اسن او ليس تزوجتك اسن او اما تزوجتك اسن فقالت
بلى فهذا اقرار مني بالنكاح بناء على ان كلمة الاستئمان اذا دخلت على
النفي كانت بمعنى الاثبات فصارت كانه قال لها تزوجتك فقالت بلى
كذا في المحيط ولوقال ليس قد طلقتك اسن فقالت بلى فهذا اقرار
بالطلاق كذا في محيط السرخسي ولوقال تزوجتك اسن فقالت لا
شك قالت بلى فقال الزوج لالزسه النكاح ولوقال لها الم اطلقك اسن
اما طلقتك اسن فهذا اقرار منه بالنكاح والطلاق جميعا ولوقال
هل طلقتك اسن وهذا اقرار بالنكاح وليس باقرار بالطلاق كذا في
المحيط امرأة قالت لرجل طلقني فهذا اقرار بالنكاح وكذلك لو
قالت اخلعني بالف درهم وكذلك لو قالت طلقني اسن بالف درهم
او قالت خالعتني اسن بالف درهم او انت مني مظاهر او مول
كذا في المبسوط ولوقال لها اناسك مول او مظاهر كان اقرارا بالنكاح
ولوقال انت على كظهر امي لم يكن اقرارا كذا في الحاوي ولوقال الرجل
اخلى مني بمال كان هذا اقرارا منه لزوجها كذا في المبسوط
لوقالت المرأة طلقني فقال الرجل اختاري او قال لها امرك
بيدك في الطلاق او لم يقل من الطلاق فهذا من الرجل اقراره
بالنكاح واذا قال في هذا الكلام ابتداء وقال في الطلاق كان اقرارا
بالنكاح واذا لم يقل في الطلاق لا يكون اقرارا بالنكاح هكذا في المحيط
لوقال الرجل لامرأة انت طالق وهذا اقرار بالنكاح ولوقال والله
لا اقربك لا يكون اقرارا بالنكاح وكذلك لو قال انت على حرام او
بايت او بنة الا ان يكون قاله في جواب سؤال الطلاق كذا في محيط
السرخسي ولوقال لامرأة حرة هذا ابني منك فقالت نعم فهذا اقرار
بالنكاح وكذلك اذا قال لها هذا ابنتا فقالت نعم ولو كانت المرأة التي
قال لها هذه المقالة ابنة لا يكون هذا اقرارا بالنكاح هكذا في المحيط اذا اقر
انه طلقها منذ ثلاثة اشهر فان كان تزوجها منذ شهر لم يقع عليها شيء
وان كان تزوجها منذ اربعة اشهر وقع الطلاق عليها الا انما ان صدقته
في الاستناد فعدتها من حين وقع الطلاق وان كذبت في الاستناد فعدتها
من وقت اقرار الزوج به كذا في المبسوط لو اقر بعد الدخول انه كان طلقها
قبل ان يدخل بها وقد سمي لها مهر فان الطلاق واقع ولها نصف المسمى
باقراره بالطلاق قبل الدخول ومهر المثل بالدخول بعد الطلاق كذا
في المحيط امرأة اقرت ان فلانا وطبها بنكاح او مدك وهو محجود ثم
تزوجت ابن الرجل او اباه لا يعرف بينهما وكذلك لو ادعت ان زوجها
طلقها وهو يقول طلقتك واحدة ثم تزوجها قبل التزوج بغيره جاز
وكذلك لو اقرت انها ارضعت صبيا ثم كبر فتزوجها او تزوج ابنتها
لم يفرق وينبغي له ان لا يقرب واحدة منهما وكل اقرار يكون من

ثلاثة اشهر

المرأة في هذا الم يقتضيه النكاح وان كان من قبل الزوج فادعى
ان هذه اخوته لا يبيد وامر وثبت على ذلك ثم تزوجها فرقت بينهما
والزمنه نصف المهر كذا في محيط السرخسي لو اقرت انها كان طلقها
ثلاثا ثم تزوجها قبل ان تنكح زوجها غيره وقالت هي ما طلقني
او تزوجت غيرك ودخل بي فانه يفرق بينهما وعليه نصف المهر
لها قبل الدخول وكله ونفقة العدة بعد الدخول كذا في المبسوط لو ان
المجهولة اقرت انها ابنة اب زوجها وصدقها ابو الزوج وكذبها الزوج
فالقاضي يفرق بينهما ولو ان اختين معروفتين انهما اختان وهما
توأم تزوج رجل احداهما فاقرت الاخرى انها ابنة اب زوجها
وصدقة المقر له بذلك وكذبها اختها وزوج اخنها فالقاضي يفرق
بين اختها وبين الزوج كذا في المحيط رجل له امه اقرت انها وطبها
فاشترها ابوه او ابنته لم يجز له ان يقربها وكذلك لو اقر بذلك
بعدها وطبها الاب او الابن يصدق ان كان ما موافقا عليه استحسانا
ولو اقرت وطبها في ملكه يصدق اعتقها فتزوجها ابنة لا يصدق الاب
ويجوز النكاح قيا سا ويفرق بينهما استحسانا كذا في محيط السرخسي
اذا اقرت المرأة انها امه فلان ولا يعرف حالها في الرق والحرية فانه
يصح اقرارها وتضمير امه للمقر له يصنع بها ما يصنع بامه ظاهرة
يدل على ان المقر له وان علم انها كاذبة في اقرارها انها ضمير امه لا
يستترها ويستترها ويستتر شهابا وشهابا خنا قالوا الامع ان يقسم
فيقال انما يملك التصرف فيما اذا علم انها صادقة فيما تقول اما اذا
علم انها كاذبة لا يجز له التصرف وكذلك الرجل اذا كان مجهول الحال
في الرق والحرية اذا اقر بالرق لانسائه وصدقته المقر له في اقراره
فانه يصح اقراره وكذلك صبي او صبية يعقل ويحكم اذا اقر بالرق
ولغيره صح اقراره وصار عبدا او امته للمقر له اذا صدقته في اقراره
والجواب في اللقيط كالجواب في مجهول الحال في الرق والحرية وهذا
اذا لم يعرف حرية بنوع دليل فاما اذا عرف حرية بدليل بان عرف
ان ابويه حرا الاصل او ثبت حرية بالشهرة فالقاضي لا يصدق
في اقراره ولا يجعله مملوكا للمقر له وكذلك اذا كان القاضي قاضي عليه
بحكم من احكام الامراء بان جنى او جنى عليه وقضى القاضي بارس
الاحرار لا يصدق في اقراره بالرق وكذلك اذا عرف كونه معتق رجل
فاقر بالرق لانسائه لا يصح اقراره وان اقر المعتق بذلك وصدقته اجزت
اقراره هكذا في المحيط رجل تزوج امرأة لا يعرف امره امرأة فالنكاح
جائز بناء على ظاهر حرية ولو ولدت اولادا ثم اقرت بالرق لرجل وصدقها
المقر له ومجد الزوج صدق في حقها حتى صارت امه له وما لماله
ولا تصدق في حق الزوج حتى لا يبطل النكاح لعدم الاذن من الولد وليس

المقرله ان يمنهما من زوجها وله ان يمنع المقرله عن استجدانها كذا في التحرير
شرح الجامع الكبير فان اعطاها الزوج المهر قبل اقرارها برى وبعد اقرارها
لا يبرأ ولو لم يمت قبله او بعده لا قل من ستة اشهر فهو حر فان ولدت لاكثر
فمنه ابي يوسف هو عبد خلا فالجهد وطلعتي ثنتان وعدتها هيضتان
بالاجماع فان كان طلقها قبل اقرارها ثنتين يملك الرجعة وله عليها
الثالثة فان اعتقها المقرله فلا خيار لها وان كان الزوج اني فاقرة
بالرق قبل ان ينقضي شهران فايلانها شهران وان اقرت بعد انقضا
شهرين فايلانها اربعة اشهر كذا في محيط السرخسي وان جنى عليها
فارش الامة للمقرله وان جنت خير المقربين الدخ والغدا كذا في
الكافي لو طلقها الزوج بتطليقتين وهو لا يعلم باقرارها يملك عليها
الرجعة ولو علم لا يملك وهو الصحيح وكذلك لو وكل رجلا بان يطلقها
ثنتين ثم اقرت بالرق بالرق فعلم الزوج لم يعزل الوكيل حتى طلقها
ثنتين بامت منه وان لم يعلم او علم ولم يقدر على عزل الوكيل يملك
مراجعتها هكذا في محيط السرخسي لو طلقها الزوج واحدة فغنى
من عدتها حيضة ثم اقرت بالرق كانت عدتها حيضتان ولو اقرت
بالرق بعد ما حاضت حيضتين كانت عدتها ثلاث حيض ولو ان الزوج
انى منها فغنى شهر ثم الى شهر فغنى شهر ثم اقرت بالرق فمدة
الايل الاول اربعة اشهر ومدة الايل الثاني شهران فاذا مضى
شهر من وقت الاقرار تطلق بالايل الثاني وسبق مدة الايل الثاني
مدة الايل الاول وكذلك لو انى منها ثم قال اذا مضى شهران فانه
لا اقربك فلما مضى شهران اقرت بالرق كان مدة الايل الاول اربعة
اشهر ومدة الايل الثاني شهران فاذا مضى شهران بعد الاقرار بانه
بتطليقتين يحكم بالايلين كذا في المحيط ولو قال لها اذا قلت الدار
اذا اكلت فلانا واذا اعليت الظهرا ولذا جاز اس الشرافات طالق
ثنتين ثم اقرت بالرق ثم وجد الشرط طلقت ثنتين ومثل الزوج رجعتها
لان الرجوع عن التعليق لا يصح فلا يمكنه التدارك وانما علق بشرط الرجعة
فلو مرست مائة غليظة يقتضرون بقولها وكذلك لو جعل امرها بيدها
في تطليقتين او بيدها جنبى ثم اقرت بالرق لان التقييد لا يضر
لا يقبل الرجوع فلا يمكنه التدارك كذا في التحرير شرح الجامع الكبير لو علق
طلاقا ثنتين بفعلها فاقرت بالرق ثم فعلت ذلك طلقت ثنتين ولم
تخرم عليه ولو كان علق بفعله نفسه ففعل بعد ما اقرت بالرق حرمت
عليه قال في الكتاب سوا كان فعلا له منه بد او لا بد منه مثل كلام الاب
وصلاة الظهر وما اشبه ذلك كذا في المحيط لو ان رجلا جهول الاصل له اولاد
واهمات اولاد مدبرون ومكاتبون فاقرب بالرق لرجل جاز ذلك في نفسه
وساله ولا يصدق على اولادهم ماتم ومدبريه ومكاتبيه كذا في التحرير شرح

الجامع الكبير في المتن عبد الله لرجل انا ابن امك وهذه امراتك ولدت
فمصدق وتكنى حوسا ولدت الاحرا فالقول قوله ولا يكون عبد المكد في المحيط
ولو ان امرأة مجهولة الحال في يدها ابن صغير من فجور فاقرت انها امه فلان
وان ابنها عبد له فهي مصدقة على نفسها وان كان الابن يعبر عن نفسه
فقال انا حر كان القول قوله وكذلك رجل وامرأة مجهولان لها ولد صغير
اقرارا بالرق لرجل على انفسهما وابنهما جاز وان قال انتم مملوكان فلان وابنهما
هذا مملوك فلان اخر وكذا بهما مولاها في الابن فالابن عبد له منهما كذا في
التحرير شرح الجامع الكبير رجل اعتق عبد له ثم اقر انه عبد فلان وصدقه
فلان يصير رقيقا اذ الله يحكم القاضي بعتقه بخلاف ما اذا اقر بعد
ما غنى القاضي بعتقه لا يصح ولو قال لامرأته عبدك فقال لا ثم
قال بلى يكون عبد له كذا في محيط السرخسي ولو قال ذواليد لرجل
هو عبدك يا فلان فقال لا ثم قال هو عبدى فقال ذواليد هو عبدى
فهو عبد لذى اليد ولو قال الذى في يدي عبد هو عبدك يا فلان فقال فلان
بل هو عبدك ثم قال بل هو عبدى وجاب بالبينة انه له لم تقبل بيئته وكذلك
لو اقر ان هذا العبد فلان ثم بالبينة انه له لم تقبل بيئته كذا في المحيط
وسكوت العبد عند تصرف المولى فيه ينظر ان كانا تصرفا يشتركون فيه المهر
والمملوك كالاجارة والمكاح والخدمة لا يكون اقرارا بالرق وان كان تصرفا
يختص به المملوك كالبيع والتسليم والهبة والرهن مع القبض ودفعه
بالجناية فالسكوت عن الرد عنه يكون اقرارا بالرق وسكوت العبد على
سوم البيع لا يكون اقرارا بالرق وان كان تصرفا يختص به المملوك كالبيع
والتسليم والهبة والرهن مع القبض ودفعه بالجناية فالسكوت عن
الرد عنه يكون اقرارا بالرق وسكوت العبد على سوم البيع لا يكون
اقرارا بالرق اما اذا باعه ولم يسلم وهو ساكت هل يكون اقرارا بالرق
اختلفوا فيه قيل يكون اقرارا وقال المتأخرون من اصحابنا لا يكون
اقرارا بالرق هكذا في محيط السرخسي لو ان رجلا ادعى على امته انها
امته وادعت الامته انه عبد لها ولا يعرف اصلها وليس واحد منها
في يد صاحبه ومصدق كل واحد منهما صاحبه في دعواه معا فذلك
باطل وان كان اقرارا بها قبل الاقرار بالرق اقرارا بمملوك لا اول
اذا صدقه ثانيا فان صدقه القرفى ذلك كان عبد له وان لم يصدقه
ولم يكذب لم يكن واحدا منها مملوكا لا اخر كذا في التحرير شرح الجامع الكبير
اذا قال اعتقني فهو اقرار بالرق وكذلك اذا قال اعتقني امي وكذا
قولك هذا اعتقني اقرارا بالرق كذا في المحيط قال محمد رحمه الله رجل
لا يعرف له نسب وله ابن حر فاشترى المجهول عبدا واعتقه ثم اقر
بالرق لانسات وصدقه المقرله وجمعه لجمعته مع اقراره في حق نفسه
حتى صار رقيقا للمقرله ولا يصح التبرك في حق المعتق حتى لا يبطل

عقته فلومات المعتق وترك مالا فإله لمول المعتق وهو المقر له ان لم يكن له
عصبة فان كان للميت عصبة نحو الابن او الاخ او الاعم فهو لاحق باليراث
من المقر له وان لم يكن للميت الابنة فلها النصف والباقي للمعتق بالولاء ثم
يصير المقر له باقراره ولو لم يمت المعتق لكنه جنى جناية يسعى فيها
ولا يعقلها احد واقتل المشايخ وهمم الله انه يسعى في قيمته او في
دية المقتول قال بعضهم في قيمته وقال بعضهم يسعى في الدية قال
الجمهور الشهيد رحمه الله وهو الاصح واليه مال النكاحي حكى عنه المصنف
كذا في التحرير شرح الجامع الكبير وان جنى عليه فهو كالجناية على المملوك كذا في
محيط السرخسي ولو ان المقر له بالرق اعقب المقر له مات المعتق الاول
فإله للمقر له وكذا لو كان المقر له من الاب اذا كان حيا لاحق للاب في
تركته معتقه فلومات المقر لا يترك ابنا اخر اثم مات المعتق الاول
ولم يترك عصبة فيرثه الابن المقر للمقر له وكذا لو كان عصبة سوى
الابن كان المال له كذا في التحرير شرح الجامع الكبير الباب
السابع عشر في الاقرار بالنسب واسم الولد والعق والكتابة والتدبير
يصح اقرار الرجل بالولد بشرط ان يكون المقر له بحال يولد مثله وان لا يكون
المقر له ثابت النسب من غيره وان يصدق المقر له المقر في اقراره
اذا كان له عبارة صحيحة وبالولد اذا كان المقر له مثله وان لا يكون
المقر ثابت النسب من غيره وان يصدق المقر له المقر في اقراره
اذا كان له عبارة صحيحة وبالمرأة اذا صدقته وكانت خالصة عن
زوج وعدة وان لا يكون تحت المقر اخوها ولا اربع سواها وبالولي
بان اقرار هذا معتق او اقراران هذا معتق اذا صدقه المقر له وان لا
يكون للمعتق في الصورة الاولى والمعتق في الصورة الثانية ولا ثابتهما
من الغير ولا يصح اقراره بما عدا هؤلاء الاغ والعم والحال ومن استهم
وتفسير صحة الاقرار من ذكرنا اعتبار الاقرار فيما يلزم المقر والمقر له
من الحقوق وفيما يلزم غيرهما حتى انه اذا اقر بالاب مثلا فالابن المقر
له يرث مع ساير ورثة المقر من المقر وان جدد ساير الورثة فنسبه
ويرث من اب المقر وهو المقر له وان جدد النسب وتفسير عدم
صحة الاقرار عن ذكرنا عدم اعتبار اقراره فيما يلزم غير المقر والمقر له من
الحقوق اما فيما يلزمها من الحقوق فاقاراه صحيح معتبر حتى ان من
اقر مثلا باخ وله ورثة سواي جدد ورثة اخوته فبات المقر لا يرث الاغ مع ساير
ورثته وكذلك لا يرث من اب المقر اذا كان الاب يحمد نسبه اما يستحق
المنفعة على المقر حال حياته واقرار المرأة يصح بثلاثة بالوالد والزوج
والولد ولا يصح بالابن قال بعض مشايخنا ما ذكر ان اقرار المرأة بالاب
لا يصح محمول على ما اذا كان لها زوج معروف فاما اذا لم يكن لها زوج معروف
فيصح ان يصح اقرارها كذا في المحيط رجل ملك عبدا في صحته واقرب

ايضا

مرضه انه ابنه ومثله يولد مثله وليس له نسب معروف فهو ابنه ويعتق
ويرث ولا يسعى في شيء وان لم يكن مال غيره وكان عليه دين يبيح قيمته
وكذلك اذا ملك معه امه وقد ملكها في حالة الصحة لا سعاية على الام
هذه اذا ملك العبد وحده او مع امه في حالة الصحة فإله امك العبد في
مرضه واقرب نسبه يثبت نسب ايضا وعقب عليه كذا في الذخيرة فان لم
يكن للمريض مال اخر يخرج العبد من ثلثه يجب عليه السعاية ثم في ام
قد يسعى ذكر ان على قول ابن حنيفة يسعى في ثلثي قيمته وعندهما
يسعى في جميع قيمته الا قدر ما يخصه من الميراث فان ذلك يخرج عنه
وان كان للمريض مال اخر يخرج العبد من ثلث ماله فعلى قول طائفة من العبد
منه ويسعى في قيمته الا قدر ما يصيبه من الميراث وعلى قول ابن حنيفة
رحم الله يورث ولا يسعى في شيء من قيمته واما الجارية فانما تعتق
بموتها ولا سعاية عليها وان ملكها في حالة المرض عندهم فهذا الجاني
عبد صغير لا يعبر عن نفسه بين اثنين اشترياه فقال احدهما هو ابني
وابنك او قال ابنك وابني او قال ابنك فان ذكره موضوعا يثبت نسبه
من المقر صدقه شريكه او كذبه وان فصل بان قال ابني وسكت ثم
قال وابنك نفذ على المقر وهو ابنك وسكت ثم قال وابني فان
صدقته شريكه يثبت نسبه من الشريك وان كذبه شريك لم
يثبت نسبه من الشريك وهل يثبت من المقر عند ابن حنيفة
رحم الله لا يثبت وعندهما يثبت وان قال المقر بعد مقالة المقر
فيما اذا فصل هو ابني وابنك او قال ابنك وابني او ابني يثبت نسبه منه
لان هذا منه تصديق واقرار وان قال المقر له هو ابنك دون ابني وابنك
وسكت ثم قال ابني لم يثبت نسبه منه فلا يثبت من واحد منهما
عند ابن حنيفة رحمه الله كذا في شرح الزيلعاتي وان كان كاهنا
او صغيرا يعبر عن نفسه فان كان مقر بالرق لها فهو الذي لا يعبر عن نفسه
سوا وان لم يقر بالرق لها يرجع في ذلك الى قوله فان اقراره ابنه المقر
فهو ابن المقر وان اقراره ابن المقر فهو ابن المقر وان لم يقر نسبه
منها لم يثبت نسبه من واحد منهما كذا في المحيط جارية بين رجلين
جاءت بولد فقال احدهما هو ابني وابنك او ابني وابني فان
صدقته شريكه يثبت نسبه من المقر وصارت الجارية ام ولده تبعا
للنسب ويثبت نصف قيمتها للشريك مورا كان او معسرا فلا يضمن
قيمة الولد ونصف العقر ونصف العقر قصاص وان كذب شريك
فالجواب كذا في الا ان ههنا يجب للشريك على المستولد نصف العقر
ولم يجب للمستولد على شريكه نصف العقر كذا في شرح الزيلعاتي
للعتابي وجلان اشترى غلاما من السوق وكان عبد الرجل ولد
عنده فقال احدهما له ما حبه هذا ابني وابنك او قال هو ابني وابني

او قال هو ابننا جنيبا فقال صاحبه صدقت او قال كذبت فتواين المقرولا
يرجع فيه الى قول الغلام وان كان يعبر عن نفسه فبعد ذلك ان صدقه
شريكه فلا ضمان عليه في الولد اصلا وان كذب كان حكم الولد حكم عبيدين
اشتبعت اعنتقه احدهما وان قال الشريك هو ابنك دون فعل قول ابي
صنيقة لا يضمن المقر لشريكه شيئا ولكن يسمى المعنوق له في قيمته
وعندها يضمن المقر ان كان موصرا اذا في المحيط رجلا ان اشتريا عبدا
فادعاه احدهما ثم شهد على صاحبه انه كان اعنتقه قبل ان يدعيه
وصدقه صاحبه سقط الضمان عن المقر بصدق صاحبه كذا في شرح
الزيادات للعتاب جارية بين رجلين ادعى احدهما انها ام ولده وقال
شريكه كنت اعنتقتها قبل ان تقر بهذا او كذبه المقر بالجارية فالجارية
ام ولد للمقر وضمن المقر لشريكه نصف قيمتها كذا في المحيط جارية بين
رجلين ولدت في ملكهما فادعى احدهما الولد والاخر الام والولد مخا واقر
انه كان اعنتقها يثبت نسب الولد من مدعى الولد وامه ام ولد له لان
دعوة الولد دعوة الاستيلاء فيستند الى اول العلوق ودعوة الام دعوة
مخبر فيقتصر على وقت الدعوة فكان السابق اولى ويضمن لشريكه
نصف قيمتها وان زعم الشريك انه لا ضمان له حيث زعم انها بنت
او محنته ويضمن نصف عقرها لاقراره بالوطى ولا يضمن من قيمة
الولد شيئا لعلوقه فرائد الاصل كذا في شرح الزيادات للعتاب استولدها
ثم اقر انها الغلات زوجها منه وصدقته هي والغلام مملوك للمقر
ولا يلتفت الى تكذيب الغلام اذا بلغ وكذا ان اذالم تغل شيئا حتى
مائت فان كذبت الجارية لم يصدق ويقضى عليها بقيمتها المقر
له ولا يقضى بالعقر وان مائت قبل التصديق والتكذيب صدق
ويكون الابن عبد للمقر له فلوانكزت ومائت قبل الحكم بشي لا يقضى
بشي حتى يكبر الغلام فاذا كبر والقول له ولو كانت الام هية والغلام
يعبر عن نفسه فصدقته وكذب الغلام او على عكسه عتق الغلام
والام ام ولد للمقر ويضمن قيمتها كذا في محيط السرخسي قال محمد
رحمه الله رجل له عبد ولعبد ابن ولابن عبد ابان ولد ابن
بطنين وكلهم يولد مثلهم لمثل المولى فقال المولى في صحته اهدم ولده
يوم بالبيان ما دام هيا ففى ابيهم بيت ثبت بنسبه منه وعتق ما بعد
وان مات قبل البيان فالعبد يسمى في ثلاثة ارباع قيمته وابنه في
ثلاثي قيمته وكل واحد من الاصغرين في ربع قيمته كذا في التحرير
شرح الجامع الكبير رجل له عبد ولعبد ابان ولد ابني بطنين مختلفين
ولكل ابن ابن فم خمسة وكل واحد منهم يولد مثله للمولى فقال
المولى في صحته اهدم ولا ولدي ثم مات المولى قبل البيان فانه
يعتق من الاول خمسة ويسمى في اربعة اخماسه واما الاوسطان

يعتق

يعتق من كل واحد منهما ربعه ويسمى في ثلاثة ارباعه واما الاوسطان
فيعتق من كل واحد منهما ثلثاه كذا في المحيط ولو كان العبيد سبعة بان
كان لكل واحد من الاصغرين ابن قال احمد رحمه الله فعددها وهو الاصح
على قوله ابي حنيفة رحمه الله يعتق من الاول سبعة ويسمى في ستة ارباع
قيمته ويعتق من كل واحد من ابنيه سبعة ويسمى في خمسة ارباع
قيمته ويعتق من كل واحد من ابني الابنين خمسة ويسمى في اربعة
اخماسه ويعتق من كل واحد من الاصغرين خمسة اثمانه ويسمى في
ثلاثة اثمان قيمته كذا في التحرير شرح الجامع الكبير عبيد بين رجلين قال
احدهما لصاحبه اعنتقناه او قال اعنتقته انا وانك او قال اعنتقه انت
وانا وصدقه صاحبه وذلك كله عتق العبد عنهما وصار مولى لها وان كذبه
صاحبه عتق على القربا قراره وصار كعبد مشترك بين اثنين اعنتقه احدهما
فيكون للشريك خيارا ثلثة عند ابي حنيفة رحمه الله وعندهما يتعين
الضمان ان كان المقر موصرا والسعاية ان كان معسرا وولاء نصيب المقر
المقر له ولا نصيب شريكه موقوف فان عاد الى التصديق رد ما اخذ
من الضمان او السعاية وثبت الولاة كذا في المحيط اذا اقر الرجل انه
اعتق عبده هذا المس وهو كاذب عتق في الغضا ولم يعتق فيما
بينه وبين الله تعالى كذا في المبسوط ولو قال اعنتقتك امس وقلت
ان شاء الله لم يعتق وكذا لو قال اعنتقتك امس وانما اشتراه اليوم
وكذا لو قال اعنتقتك قبل ان اشتريتك كذا في الحاوي ولو قال اعنتقتك
ان دخلت الدار لم يعتق حتى يدخل ولو قال جعلت امرك في يدك في
العتق امس فلم تعتق نفسك وقال العبد بل اعنتقت نفسي لم
يعتق كذا في محيط السرخسي ولو قال اعنتقتك على مال وقال العبد اعنتقتي
بغير مال فالقول قوله العبد ولو قال اعنتقتك على مال امس فلم تقبل
فقال العبد بل قبلت او قال اعنتقتي بغير شيء فالقول قوله المولى كذا
في المبسوط اقرا انه اعنتق عبده هذا الابل هذا عتقا كذا في محيط السرخسي
لو قال كاتبك ولم يسم بالابن وقال العبد على خمسة اربعة فانه يبيعه في
قول ابي حنيفة رحمه الله ان يصدق العبد ولا يصدق عندها كذا في
الحاوي ولو قال كاتبك امس على الف درهم فلم تقبل الكتابة وقال
العبد بل قتلتها فالقول قوله العبد ولو اقرا انه كاتب عبده هذا على
الف درهم لا بل هذا الوادعى كل واحد منهما الكتابة جاز ذلك كذا في
المبسوط ولو اقرا انه كاتب عبدا قبل ان يملكه او انه كاتبه امس وانما
اشتراه اليوم لم يبيع ولو اقرا انه كاتبه امس وقال ان شاء الله فالقول
قوله ولو قال استثنيت الخيل لنفسى وقال الكاتب لم يكت في خيار
فان كتابة جائزة ولا يصدق المولى على شرط الخيار وكذا لو بيع في جميع
هذه الوجوه كذا في الحاوي وجر جارية ثم اقر انها كانت مدبرة الاخر

غصبها منه لم يصدق على الجارية ويضمن قيمتها واستخدمها ووطئها فضاوفي
الديانة لا يفعل ان كان كما يقول وان قتلها اجنبى فعليه القود للمقرو ولو
قتلها المقر له فعليه القود قياسا ولا قود عليه استحقاقا لاذ ان محيط
السرخصى جارية بين رجلين قال احدهما لصاحبه دبرتها انا فانت
او قال دبرتها انت وانا او قال دبرناها فان صدقة صاحبه في ذلك هي
مدبرة لها وان كذبه صاحبه في ذلك صارت بمنزلة جارية بين رجلين
دبرها احدهما والحكم ثمة ان عند اب حنيفة رحمه الله للشرىك خيار
خمسنة ان شاد بر نصيبه وان شاترك نصيبه على حاله وان شاد من
المدبر ان كان موسرا وان شاد استسمى الجارية ان كان المدبر محسرا
وان شاد اعتق نصيبه فان ضمن المقر كانت الجارية نصفها مدبرة
للمقر والنصف الاخر موقوف فتخدم المقر يوما وتوقف يوما فان عاد
الشريك الى تصديق المقر صارت مدبرة بينهما ورد على المقر ما اخذ من
العتاق وان لم يرجع الى تصديقه حتى مات احدهما ولم يكن لهما مال
سوى الجارية فان مات المقر وصدقته الجارية فيما قال سمعت في
ثلثي نصف قيمتها الورثة المقر واما اذا كذبت الجارية المقر فيما اقر فانها
تسمى للمقر في جميع قيمتها وان كذبت الجارية فيما اقر فانها تسمى للمقر
في نصف قيمتها وذلك قيمة حصته ولم تستع في غير ذلك ولما اذا ماتا
جميعا لمدها قبل الاخر فان مات المقر ولا شرا منكر والجارية صدقت
المقر فيما اقر فحكر السيلة قبل موت المنكر ان يمتق النصف الذي
هو حصته المقر ويلزمها السعاية في ثلثي ذلك النصف واذا مات
المنكر بعد ذلك وجب عليها السعاية في نصيب المنكر المقر واذا وجبت
السعاية في نصيب المنكر المقر صارت له ثركة المقر واذا تركت
المقر واذا ازداد ثركة المقر ازداد الثلث فيسلم لها ثلث جميع الرقبة
والسمى في ثلثي جميع الرقبة وان كذبت الجارية كذبت المقر فيما اقر
فكذلك الجواب تسمى في ثلثي قيمتها وان مات المنكر او لام المقر
والجارية صدقت المقر فيما اقر مشايخنا ذكروا انه يلزمها السعاية
في كل قيمتها وان كانت الجارية كذبت المقر فيما اقر فتقول ذكر محمد
رحم الله هذه السيلة قبل موت المقران يلزمها السعاية في نصيب المقر لا غير
ولم يذكر حكمها بعد موت المقر ومشايخنا ذكروا انه يلزمها السعاية في كل
قيمتها لانها السعاية في كل القيمة قبل موت المقر فلا يتعين موت
المقر بعد ذلك هذا كله ببيان مذهبي حنيفة واما بيان مذهبي
يوسف ومحمد رحمهما الله فتصير كل مدبرة باقرار المقر بعد ذلك ان صدق
الشريك المقر في مدبرة بينهما ولا ضمان على المقر وان كذبه ضمن المقر
نصف قيمتها للشريك موسرا كان او محسرا ويكون نصفها مدبرة للمقر
والنصف الاخر موقوف الا ان يعود الشريك الى تصديق المقر فان عاد

صارت مدبرة بينهما ورد الشريك ما اخذ من المقر وان لم يعود حتى مات المقر
سمعت في ثلثي نصف قيمتها الورثة المقر ليس عليها غير ذلك للمال صدقت
الجارية المقر وكذا بينة وباقي السيلة بعد هذا على مذهبي ما بيناه
لا ب حنيفة رحمه الله كذا في المحيط الباني الثامن عشر في الاقرار
بالبيع والشرا والاقرار بالعيب في البيع لو قال رجل بعثك عبدي هذا
اسم فلان تقبل وقال المشتري قد قبلت قال قول له وكذا لو قال
المشتري اشتريت منك هذا فلان تقبل فقال البايع بلى قد قبلت
قال قول له لان البايع ينتظم بفعله ما جعلا كذا في المحيط اذ اقر الرجل
انه باع عبده هذا من فلان وقبض الثمن منه ولم يسمه فهو جائز
ولو سمي واقرا انه قبضه كان هذا الجوز ولو سمي ثمنا وقال لم اقبضه
وقال المشتري قد قبضته قال قول البايع مع يمينه والبيعة على
المشتري كذا في المبسوط اقرانه باع دارا منه ولم يسمها ثم جده قال الاقرار
باطل وكذا ان سمي البيع ولم يسم ثمنا فان عدد الدار وسمى الثمن يلزمه
وان جده ذلك البايع ولا يعرف الشهود الحدود بعد ان تقوم البيعة
على معرفة الحدود كذا في محيط السرخسي ولو اقرانه باع عبده من فلان
ولم يسم العبد ثم جده فهذا الاقرار باطل وكذا ان اقرانه باع عبده
من فلان غير ان الشهود لم يعرفوه بعينه كذا في المبسوط لو اقرانه باع
عبده منه ولم يسم الثمن فقال المشتري اشتريت منه بكذا بمشايخنا
فجحد البايع ان يكون باعه بشي حلف البايع على دعوى المشتري ولا
يلزمه البيع بالاقرار الاول وكذلك لو كان المشتري بداليا لا اقرار على هذا
الوجه كذا في المحيط اذ اقرانه باع هذا العبد من فلان بالف درهم
فقال فلان ما اشتريته منك بشي ثم قال بلى قد ابتعته منك بالف
درهم وقال البايع ما بعته قال قول المشتري وله ان ياخذ به بالثمن
ولو كان حين جحد المشتري الشرا قال البايع صدقت لم تشتره ثم
قال المشتري بعد ذلك قد اشتريته لم يلزمه البيع ولم تقبل منه
بيعة على ذلك الا ان يصدق البايع على ما يدعي من الشرا بعد ذلك
فحينئذ تصادقهم على الشرا بمنزلة البيع المستقبل كذا في المبسوط
اقرانه باع هذا العبد من فلان لابل من فلان فهو باطل ويجلعه كل
واحد منهما ان ادعاه بيمين مسمى كذا في محيط السرخسي ولو اقران
هذا العبد الذي في يديه عبد فلان اشتريته منه بالف درهم وتقدم
اليمين ثم قال بعد ذلك اشتريته من فلان اخرا بحسبة درهم وتقدم
اليمين فان اقام البيعة على ذلك كله فهو جائز وعليه الثمن الاول والثمن
الاخر هذا اذا اقام البيعة على البيعتين فقط دون تعد الثمنين واما
اذا اقام البيعة على تعد الثمنين فلا شيء عليه لو اخذ منهما واذا لم يقم
بيعة على ذلك فالعبد للاول ولو كان جحد البيع وان صدقه الثاني في

ذلك فله الثمن غسماية وان جحد البيع ضمن المقر قيمة العبد فلهذا في
المبسوط في باب اقرار الرجل في نفسه ولو اقام البيعة على الاول ولم يقر
على الاخر وصدقه الاخر بالبيع كان الجواب فيه كالجواب فيما لو ثبتت
البيعتان جميعا بالبيعة كذا في المحيط لو اقر انه باعه منه بالف درهم
وقال المشتري اشتريت غسماية بخمسة وصدقه نصف العبد من ماله المشتري
فعل قول اي غسماية رحمه الله القول قول المشتري سوارضى البايع باسترداد
ما بقي اوله من وعلى قول اي يوسف رحمه الله القول في الثمن قول المشتري
مع يمينه الا ان يرضى البايع ان ياخذ ما بقي منه ويبيع المشتري بمحصة
ما خرج من ملكه على قول المشتري فيمنع يجرى التحالف واما على قول محمد
رحمه الله يتحالفان ويقران قيمة العبد الا ان يشا البايع ان ياخذ ما بقي
من العبد وقيمة ما استرد المشتري كذا في المبسوط في المتن رجل اشترى
جارية وقبضها ثم اقر المشتري انها لهذا المدعي وصدقه البايع فاراد
المشتري ان يرجع عليه بالثمن فقال البايع انما كانت للمدعي لانك
وهبتها له كان القول قوله كذا في محيط السرخسي قال محمد رحمه الله رجل
اشترى من رجل جارية بيعة فاسدا وقبضها المشتري فحضر البايع يريد
استردادها فقال المشتري وهبتها من فلان وقبضها ثم ادعها
عنده وانكر البايع لم يقبل قوله وللبايع ان ياخذها فان اقام المشتري
بيعة على ما ادعى لا تقبل ولو علم القاضي بما ادعاه المشتري او صدقه
البايع او اقام البيعة على اقرار البايع او حلفه المشتري فنكل اندفعت
بالخصومة عنه ويغرم قيمتها للبايع ولو لم يقر البيعة على ما ذكرنا واستردوها
البايع فحضر الغائب وانكر ما ادعاه المشتري سلمت الجارية للبايع وان اقر
بما قاله المشتري لخذ الجارية من البايع ويغرم المشتري قيمتها ولو قال
المشتري وهبتها لفلان وقبضها ثم ادعها فحضرها او ادبرها او
استولدها فحجج البايع ذلك فلا سبيل له عليها وياخذ قيمتها وتكون موقوفة
الولا وتغير مديرة موقوفة او ام وله موقوفة تحقق موت الوهوب له
فان حضر وصدق المشتري في ذلك كله اخذ الجارية وكانت مديرة
او ام وله له كما قال المشتري وان حضر وادعى الهبة وانكر الاعتاق
وغيره في امه وله ان ياخذها من المشتري ولو قال المشتري ان
الوهوب له كانتا وكذب البايع كان له ان ياخذها وتكون في يده حتى
يحضر الوهوب له فان حضر وكذب المشتري في ذلك كله سلمت الجارية
للبايع الا اذا قامت الجارية البيعة انه قد كان باعها وان المشتري
كانت غسماية فيمنع يرضى بكتابتها وان صدقه في الهبة وكذب بالكتابة
اخذها وكانت امه له وان صدقه في ذلك كله اخذها من البايع وكانت
كما قال المشتري ويغرم قيمتها فان كان البايع عيب ردت عليه باعها
او ادبرها او اعتمتها كان ذلك باطلا اذ اصدق الغائب المشتري في

البيع او الهبة وبينه فيما اذا كذب به كذا في التحرير شرح الجامع الكبير الوكيل
بالبيع اذا اقر بالبيع مع اقراره في حق الموكل سواء كان الثمن قايما او هالكا
ولو اقر الموكل ان الوكيل باعه من فلان بالف وصدقه فلان في ذلك والوكيل
يجحد فالعبد لفلان بالف والعمدة على الموكل دون الوكيل كذا في المحيط
اذا دفع رجل الى رجل عبدا وامراة ان يبيعه بثمن مائة الامر واقر الوكيل
انه باعه بالف درهم وقبضه فان كان العبد قايما لم يصدق الوكيل وان
كان مستقرا كاصدق كذا في المبسوط العبد لرجل اجنبي فاسترد المشتري
للعبد فقال رب العبد للبائع ان اموتك بالبيع في الثمن وقال الوكيل
لم تأمرني بالثمن وكن القيمة فالقول لرب العبد وكذلك ان كان العبد
قايما كذا في محيط السرخسي ولو لم يأمره بذلك ولكنه اجاز البيع فان كان
العبد قايما بعينه جاز وان كان مستقرا كالمجبر وان قطع يده ثم اجاز
البيع فالارش للمشتري وان لم يجز البيع فالارش لرب العبد كذا في
المبسوط وان اقر رب العبد انه اجاز البيع بعد ما وقع بيوم وانكر المشتري
فالقول لرب العبد ولا يمين عليه وان كان العبد ميتا فالقول للمشتري
مع يمينه كذا في محيط السرخسي رجل وكل رجلا يبيع جارية له فسلمها اليه
ثم جاء الموكل يريد استردادها فقال الوكيل قد بعته من فلان بالف درهم
وقبضها وقبضت الثمن وهو هذا ثم ادعها وكذب الوكيل لم يقبل
قوله وردت على الموكل ولا يقبل بيعة بيعة الوكيل على ما ادعى فان حضر
المقره وانكر سلمت الجارية للموكل وان ادعى ما اقر به الوكيل اخذ الجارية
من الموكل وياخذ الموكل الثمن من الوكيل ان كان قايما في يده وان هلك
في يده لاضمان عليه وان لم يقتر الوكيل بقبض الثمن فالقول قوله
ويُدفع المقر له الثمن وياخذ الجارية وكذلك الجارية الماسورة اذا اشترها
سلم بالغواجرها الى دار الاسلام فجاء اليك القديم لياخذها من المشتري
بالثمن فقال وهبتها من فلان وقبضها مني ثم ادعها وعاب لم
يقبل قوله ويقضى بها اليك القديم ولا تقبل بيعة المشتري على ما ادعى
فان حضر المقره وانكر ذلك سلمت الجارية للموكل القديم بالثمن وان
ادعى ما اقر به المشتري اخذ الجارية من الموكل القديم واخذ الموكل منه بالقيمة
ورد المشتري الثمن على اليك القديم وعلى هذا الوهوب من رجل شيئا
وسلمه اليه ثم اراد الرجوع فقال الوهوب له وهبتها من فلان وسلمت
اليه ثم ادعني يوم بالتسليم اليه فان كذبه فيما ادعى فالرجوع ماض
وان صدقه يوم الواهب بالتسليم اليه وكذا الوادعي انه اخوه او عوصه
او غيره مما يمنع الرجوع كان له ان يرجع كذا في التحرير شرح الجامع الكبير
لو امر رجلا بشرا عبد بعينه فاقرا الوكيل ان قد اشترى هذا العبد بالثمن
الذي سماه له وجده الامر فان ابا غسماية رحمه الله قال ان كان دفع
الامر الثمن الى الوكيل فهو مصدق وان لم يكن دفع الثمن اليه لم يصدق

قد اشترى بثلث درهم وادعى في ذلك البايع
وجده الامر فالقول قوله الامر لوكيل
بشرا عبد بعينه وسمى نفسه وصفت
وتصدق فاقرا الوكيل انه قد اشترى

وقالا اذا كان العبد قايما بعينه وكان مثله يشتري بذلك الثمن فالقول قول
الوكيل ولو كان الامر قد مات ثم اقر الوكيل بشرا هذا العبد فان كان الثمن في
يده بعينه او في يد البايع او كان الامر لم يدفع الثمن اليه لم يصدق الوكيل
في قول الباع حنيئة رحمه الله على الامر ويلزم البايع الوكيل ويجلف الورثة
على علمهم وان كان قد استهلك البايع الثمن فالقول قول الوكيل ويلزم البايع
الميت كذا في الحاموي قال محمد رحمه الله رجل امر رجلا ان يشتري له جارية
فلان بالف درهم فقال نعم فاشترىها فقبضها او لم يقبضها حتى قال
اشتريتها بالف وخمسماية وصرت مخالفا للجارية له وقول الامر اشتريتها
بالف والجارية منك وصدق البايع الامر فالقول قول البايع والامر ان يقبض
الثمن فيعطى الامر الف درهم الى البايع وياخذ الجارية فان اراد المشتري ان
يجلف البايع على ما ادعى ليس له ذلك وان اراد ان يجلف الامر له ذلك فانه
جلف اخذ الجارية واعطى البايع الثمن والعمدة بينه وبين البايع ولا يرجع
بشي من العمدة على المأمور وان نكل صارت الجارية للمشتري ويرد المشتري
الى البايع الف درهم وياخذ الجارية فان رجع البايع الى تصديقها فخصما
ولم يذكر في الكتاب ان البايع لو اراد ان يطالب الامر بالف درهم هل له ذلك له الحكم
المعصوم عن تركه والخافي لا امام له في الخصومة فذهبوا الى انه ان له ذلك وهو الجاني
ان شاطا لب المشتري بذلك وان شاطا لب الامر وقال عامة المشايخ ليس له ذلك وكذا
لو قال المشتري اشترتها بمائة دينار والمسالمة بها لكان الخراب في هذه المسئلة لا لبس
الا في سواها لا في فصل واحد وهو ان في الاول اذا اخذ الامر الجارية ولو كان الف
الى البايع ثم استخلفه المشتري ونكل باخذها فاشترى الجارية من امر مجانا فبشرش
في التماس وفي الاستحسان باخذها بما ادعى من الف وكان الامر حق حبسها عن
المشتري الى ان يعود اليه الباه الاغوي في هذه المسئلة باخذها بما ادعى في قبلا
واستحسانا هذا اذا اقر المشتري اما اذا انكره فله الامر اشترى بها الف درهم
البايع كان القول قول البايع والعمدة على الامر فلو قال البايع انما استخلف
المشتري يا الله ما اشترى للامر له ذلك فان حلف فلا يتر عليه وان نكل لم يتر له
فيؤدي الثمن ويرجع فيه على الامر او يرجع عليه قيل لا اذا وان كان قد اقر انه
لاحق له قبل الامر حنيئة الشراك وفكر في هذه المسئلة استخلاها البايع للمشتري
ولم يذكر في مسئلة الخلاف بالكثره والخلاف بنقايير الجس من مشاييرهم الله
من قال لا يستخلف ثمة ومنهم من قال هناك ايضا يستخلف اذا حلف الامر بالعلم
انه اشترى بالف وخمسماية او بمائة جنيها ولو كان البايع في هذه الوجوه قبض
الثمن ثم قال كان الثمن الف او مائة جنيها لا يثبت في قول من يطل قوله بقي
الخلاف بين الامر والمأمور فالمأمور يدعي انه اشترى لنفسه والامر يدعي انه اشترى
له فكان القول قول المأمور مع بینه فان حلف ثبت الشراء لنفسه وان نكل ثبت
الشراء للمأمور هذا اذا صدق الامر وان صدق المأمور وقد سمي الامر الثمن اولم
يسم فاشترى فقال اشتريت بالف وقال الامر اشتريت بخمسماية وهذا البايع المأمور

قل

قول المأمور مع بینه كذا في تحرير شايخ الجامع الكبير اذا اقر البايع انه باع هذا
العبد من هذا وبه هذا العيب وادعيان المشتري ايراده منه فعليه البيعة فان لم يكن
له بيعة استخلف المشتري ما ايراده وما عرض على بيع من ذراه ولا رضى به وخرج
من محله وان حلف رده عليه وان ادعى المشتري انه اشتراه وبه هذا العيب
وهو عيب يبرئ مثله وجحد البايع ذلك واقر انه باعه وبه عيب لم يسم
لم يلزمه بهذا الاقرار شي كذا في الحاموي واذا اقر البايع بالمشتري عيبا متروكا له
حيث لا يبيح له اشترائه اقرانه باع هذا العبد وبه قرحة ولم يسم له ولم يسم لها
ثم جاء المشتري بالعبد وبه قرحة واراد ان يردده وقال هي تلك القرحة التي اقرت
بها وقال البايع التي اقرت بها قد لالت وعنده قرحة اخرى حدثت في بطنه فالتزم
قول البايع مع بینه وعلى المشتري البيعة فالقول قوله وكذلك ان سأل البايع نوعا
من العيوب صدقه انه قد ذهب وهذا غيره اذا كان مما يبرأ ويذهب كذا في المبسوط
فلا يكون للمشتري حق الرد البيعة يقيها ان هذا العيب عيب ذلك العيب ويكون
بين اقران البايع وبينها مسانعة لا يتوهم زوال القرحة باثرها في تلك المدة والقرحة
بالجارية الا هذه فحينئذ كان القول قول المشتري وله ان يرد البايع على البايع كذا
في المحيطة اقر البايع انه باع وبه حرق في المشتري بحرق فقال البايع ليس هذا اذ
لا يصدق ولو قال زاد وكان صغيرا صدق ولو كان به حرق غير ذلك فقال البايع بعتك
وبه هذا ولم يكن الاخر به فالقول قول البايع مع بینه كذا في المبسوط ولو كان
البايع اثنتين واقر احداهما ببيع وسماه وحجما لاخر كان للمشتري ان
يرد على المحدودون الاخر فان كان البايع واحدا وله شريك معاوض فحجده
البايع العيب واقر به شريكه كان للمشتري ان يرد كذا في المبسوط ولو كان
ان شاء وعلى الشريك المضربا للعيب وان شارب على البايع كذا في المبسوط
وان كان الشريك شريكه عمن لم يكن للمشتري ان يرد به باقراره وكذلك ان كان
اذا باع خادما من المضاربة فاقر برب المال وهو الذي باع فاقرا المشتري بالعيب
لم يكن للمشتري ان يرد بها على المضارب ببدل ذلك لو كان رب المال هو الذي باع به
فاقر المضارب بالعيب وكذلك الوكيل اذا باع واقر الموكل بالعيب لم يلزم الوكيل ولا الامر
من ذلك شي ولو اقر الوكيل بالعيب وحجدا الامر كان للمشتري ان يرد به على الوكيل ولكن
في حقه دون الامر الا ان يكون عيبا لا يحدث مثله فحينئذ يرد به على الامر باقرار
الوكيل لكن يتيقن ان العيب كان موجودا عند الامر وان كان العيب حدث مثله
فان اقام الوكيل البيعة على انه كان عند الامر رده عليه وان لم يكن له بيعة
استخلف الامر على دعواه فان نكل رده عليه وان حلف فهو لازم للوكيل
وفي شريك العنان لو اقر البايع منها بالعيب وحجده شريكه رده عليه ولزمها
جميعا وكذلك المضارب اذا اقر بالعيب لزمه ولزم رب المال كذا في المبسوط
لو ان رجلا اشترى من رجل سلعة وباعها من غيره فطعن فيها المشتري
الاخر ببيع ردها على المشتري الاول ان ردها بغير نقصا لا يكون للمشتري
الاول ان يجامع بابعه في ذلك العيب وان ردها بغير نقصا قاض في هذا على وجوه ثلاثة

الاول اذا رجعها باقراره بالغيب بان اقتر هذا الغيب ثم ابي القبول
وقضي للتأخير عليه بالرد وانه علي وجهه ان لم يسبق منه جحود هذا
الغيب فصا قبل لاقراره بالغيب بان لم يقبل قبل لاقراره بالغيب بفتحها
وبانها هذا الغيب كان له ان يجا صم بايعة ويرد عليه اذا اقام البينة
ان هذا الغيب كان عند وقت المشترا وان سبق منه جحود هذا الغيب فصا
قبل لاقراره بالغيب لا يكون له ان يجا صم بايعة الوجه الثاني اذا رد عليه
بتكوله وفي هذا الوجه ان لم يسبق منه جحود هذا الغيب فصا بان سكت
حالة الدعوي ولم يقبل شيئا فعرض عليه اليقين فابي فرد عليه بالبينة
كان له ان يجا صم بايعة وان سبق الجحود ولا يكون له ان يجا صم بايعة الوجه الثالث
اذا رد عليه بالبينة وفي هذا الوجه ان لم يسبق منه جحود هذا الغيب فصا بان
سكت حتي قامت عليه البينة كان له ان يجا صم بايعة وان سبق منه جحود هذا
الغيب فصا فهذا علي وجهه ان اقام المشتري الاخر بينة ان البائع الثاني
جاء بها هذا الغيب لم يكن له خاصة بايعة وان اقام بينة ان هذا الغيب
كان بها يوم جاءها البائع الاول كان له خاصة بايعة هكذا ذكر في بعض الروايات
فيل هو قوله ابي يوسف رحمه الله وذكر في بعض الروايات ليس له خاصة قبل هو
قوله محمد رحمه الله كذا في المحيط في الفصل الثاني من العشرين في اقرار الوكيل
والوصي بالقبض اذا ائتم دارا ثم اقراره باعها وبينها هذا الغيب كصدع في
حائط يخاف منه او كسبر في جذع او في باب ردت عليه بذلك وكذا لو باع
ارضا فيها نخيل فاقر بعيب ينقص الثمن في نخلة او شجرة وكذا لو اشترى ثياب
من العروضة الجوان يقر البائع بعيب ينقص الثمن لو اقراره باعها قطع اليد
فجاربه بالمشتري وهو ما قطع اليد لم يكن له ان يرد ولكنه يرجع بتقصان
العيب في يده واحدة واذا كان للعبد اصبح زابدة فلم يشتري ان يرد بها
ان اقربه البائع اياها نكلا لان يثبت البائع سبها ما نعام الرد وليس يثري في
هذه الموضع في الخصومة في العيب حفره العبد وعيبتها اذا كان البائع
مفرا بوجود العيب به في الحال كذا في المبسوط قال محمد رحمه الله اذا قال
لجارية يا سارقة او يا ابنة او يا زانية او يا عجوبة نثر بها ثم وجد بها
المشتري هذه العيوب فارد ان يرد بالغيب فقال البائع حدث عندك
فالتقول قوله فان اقام المشتري البينة علي ما كان من قول البائع لا يقبل
ذلك وليس له ان يرد ها وكذا لو اقام البينة اليه قالها قبل البيع هذه
الخبث او هذه السارقة او هذه المجنونة فعلت كذا وكذا كذا في التحرير
شرح الجامع الكبير ولو قال هذه السارقة او هذه ابنة او هذه ابنة
السرخسي ولو شهدوا انه قال هذه السارقة او هذه ابنة او هذه ابنة
او هذه المجنونة ولم يقر بالفعل او هذه سارقة او هذه ابنة او زانية
او مجنونة فلم يشتري ان يرد بهذه الشهادة كذا في التحرير بشرح الجامع
الكبير ولو قال لا من تعاطا او لا منته با حرقه او قال هذه الطالعة او هذه

الحقة

الحقة فعلت كذا يكون ايقاعا واقرارا وان كان مقرونا بالفصل او على وجه الابد
كذا في محيط السرخسي **الباب التاسع عشر في اقرار المضار**
والشريك اقرار المضارب بدوين في المضاربة جائزة علي رب المال اذا كان مال
المضاربة في يده ولا يجوز اذا لم يكن مال المضاربة في يده ويجوز اقرار المضارب
بالدخول علي رب المال اذا كان له المضاربة في يده لمن لا يقبل شهادة غيره بدوين
وجوب بسبب تجارة دخلت تحت شركتها بالاجماع ويلزمه رد لصاحبه
واقرار احد المتضاربين لمن لا يقبل شهادة غيره ابي حنيفة اصلا
لا يحق شريكه ولا في حق نفسه كذا في المحيط واذا كان مع الرجل العا درهم
مضاربة فاقر فيها بدوين ومحمد رب المال جازا اقراره فيها وكذلك ان اقر
فيها يا جارا جيرا ودانية او حائوث فان كان قد دفعها الي رب المال فقال هذا
من راسي ما لك فاقبضه ثم اقر بعد ذلك ببعض ما ذكرنا لم يصدق كذا في
الحاوي واذا اقر لرجل فقال هذه الالف مضاربة عنده لفلان بالنصف
ثم قال بعد ذلك هي مضاربة لفلان الاخر بالنصف وادعاهما كل واحد من
الرجلين اليه له مضاربة بالنصف ثم عمل المضارب ورجح فيها فاعلي قول
ابي يوسف يدفع الي الاول الف درهم ونصف الترخ ويضمن الثاني
الف درهم ولا نرح له وعلي قول محمد رحمه الله يضمن لكل واحد منهما الف
درهم لان كل واحد منهما يدل بكون الترخ للعامل ويتصدق فيها كذا في
المحيط واذا اقر المضارب ان هذا المال مضاربة لفلان وفلان وصدقاه
ثم قال بعد ذلك مفصولا لاهدهما الثلثان ولا حرا لثلث لم يصدق وهو
بينهما نصفان كذا في المبسوط عدي في يده فقال هو مضاربة لفلان
معي بالنصف ثم باعه بالغبن وقال كان راس المال الفاق وقال رب العبد
دفعنا اليك العبد بعينه مضاربة والمضاربة فاسدة وكذا جارا مثل
والثمن كله في القول لرب العبد كذا في المحيط السرخسي ولو اقر المضارب ان
يألف في يديهما انه مضاربة لفلان وصدقهما في ذلك ثم اقر رب المال لاهدهما
بثلث الترخ ولا حرا بربعه فالقول قوله كذا في المبسوط اقر بمضاربة
لرجل ولم يسمها فالقول له فيما سمي ولو رثته ان مات كذا في محيط السرخسي
لعاقبة المضارب بزوج الف درهم في المال ثم قال غلظت اماهي جسمانية
درهم لم يصدق وهو صان من المال اقربه من المال وان بقي في يده شيء من المال
فقال هذا ربح وقد دفعنا راسا لمان الي رب المال وكذا به رب المال
فالقول قوله رب المال ولكن يجلف رب المال بدعوي المضارب فان حلف
بأنه ما في يده بحساب راسه كذا في المبسوط اقر رب المال بعيب فيما باعه
المضارب ليس للمشتري رده علي المضارب وان اقر البائع لزمه ما اذا في محيط
السرخسي اذا قال الرجل فلان شريك في مضاربة فقال فلان نعم او اجل
او قال صدق او قال كذا قال لو قال هو صادق فهذا كله سواء وهو شريك في
كل ما لعين او دين او رقيق او عقار او غير ذلك مما في يد كل واحد منهما وكان

بينهما بضمان الاطعام مثل كل واحد منهما وكسوته اهاله فلذلك لم يفي
بده استحقاقا وكذا لا لم ولد احدهما او مدينته فاما اذا كان لاحد منكما
فكفالتية قبل اقراره فاعليه من بدل الكتاب يكون بينهما وكذلك لو قال هو
معاوضني في الشركة واقام معاوضته في الشركة كذا في المبسوط اذا اقر
احدا لم تعاوضني بما دخل تحت المعاوضة وهو جائز عليه وعلى شريكه
صدقة سطره في ذلك او كذبه والاقرار بطلان الدين داخل تحت المعاوضة
فان اقر احد المتعاوضين بدين في الشركة وقال شريكه هذا واجب
عليه قبل المعاوضة وانه عليه خاصة وقال المقر لا بل بعد
المعاوضة فالقول قول المقر مع يمينه واذا اقر احد من الشريكين العناية
بدين دخل تحت تجارته ما لا يصح على شريكه اذا كذبه الشريك فان اقر
بدين تولي مياشرة سببه بغيره بواحد جميع ذلك ولا يرجع على
شريكه يميني وان اقر بدين تولي مياشرة سببه بواحد بغيره
ما اقر به ولا يجرى له من بطلان اقرار بدين تولي شريكه مياشرة سببه
بغيره لا يلزمه شي وهو كذا في المحيط اقرار شريك العناية على شريكه في
بيع او شراء شي قائم بعينه جائز وله على شريكه حصته وان اقر شريك شي
مستعمل يكون عنه ديناً عليه دون شريكه كذا في محيط السرخسي لو اقر
المتعاوضين بكفالة في حصته او مرضه بواحد بغيره وبه وهذا اذا كانت
الكفالة بامر لمكفول عنه فاما اذا كفل بغير امره فانه يلزمه خاصة
في قولنا لكل وهو الصحيح ولو اقر الصحيح من المتعاوضين بدين لموارث
شريكه لمريض لزم الصحيح كله دون المريض كذا في خلاصة المفتين
اذا اقر احد المتعاوضين انه كفل عن صاحبه بمهرق نفقة زوجته
او خبالية لزمه وازم صاحبه ايضا في قوله اي حنفية رحمه الله وقال
ابو يوسف ومحمد رحمه الله بلزمه ولا يلزم صاحبه كذا في المبسوط
اذا كان الرجلان متعاوضين فاقرار احدهما بشركة رجل اخر معهما وانكر
الاخر ذكر في الكتاب ان اقراره جائز عليهما او ما في ايديهما يصبر
مشارك بينهما وبين الثالث شركة مكد ولا يثبت بينهما شركة معاوضة
ولا شركة عنان ولو قال فلان شريكنا شركة عنان او قال شركة معاوضة
وكذبه صاحبه فان الثالث يصبر بشريكنا شركة عنان لا شريكنا شركة
معاوضة كذا في المحيط اذا اقر الرجل اخر بالشركة معاوضة وانكر الاخر ذلك
فلا يثبت لواحد منهما في يدي صاحبه وان قال الاخر انا شريكك فيما
في يديك غير معاوضة وليست شريكك فيما في يدي كان القول قوله بعد ان
يختلف كذا في الحادي وكذا اقر احد بعد ما دون له شريكه معاوضة
او اقره لكاتب فصدقه في ذلك لم يثبت المعاوضة بينهما ولكن ما في ايديهما
يكون بينهما بضمين ولا يجوز اقرار واحد منهما على صاحبه بدين او نفقة
وعلى هذا لو اقر لصديقي باجر بالمعاوضة او اقر لصديق بالتاجر لصديقي اجر

فما في

فما في ايديهما بينهما ولكن لا يثبت المعاوضة بينهما كذا في المبسوط اقر لصديقي
لا يتكلم بشركة المعاوضة وصدقه بوجه فما في ايدي الرجل بينهما بضمين
ولا يثبت معاوضة وضمين ولم يصبرها في يد الصديق مشتركا بينهما كذا في محيط
السرخسي واذا اقر اذمي للمعاوضة او للمساكنة او للمساكنة لذي يراعي قوله
اي حنفية ومحمد رحمه الله لا يكونان متعاوضين ولكن ما في ايديهما يكون
بينهما بضمين هكذا في المبسوط اذا قال فلان شريكك ولم يرد على هذا
يرجع في الجبان اليه واي شي بين كان نصدقه فانه يعان يكون شيئا يثبت
فيه الشركة كذا في المحيط قال انت شريكك في التجارات فما في ايديهما
من متاع التجارات بينهما وكذا لك لهما ولا يرد ولا يدخل السكن
والخادم والكسوة والاطعام كذا في محيط السرخسي ان قال انا شريك
فلان في كل قبيل وكثير وصدقه فلات في ذلك صار ما في يد كل واحد
منهما وقت الاقرار وعرف انه مال التجارة كالذهب والفضة يكون
بينهما لا يرجع في بيان ذلك الي احد وما عرف انه ليس من مال التجارة
لي نحو السكن وما اشبه ذلك من الاموال التي هي مشغولة بالحاجة
الاصلية لا يكون للتجارة وان علم وجوده في يد كل واحد منهما وقت
الاقرار وما عدا الذهب والفضة مما لا يكون مشغولا بالحاجة الا
الاصلية فان القول في انه للتجارة او ليس للتجارة قول من في يده كذا
في المحيط قال هو شريكك فيما في هذا الخانوت ثم قال دخلت الخانوت
الزطي بعد الاقرار بصدقه وهو عليه لشركة وفي رواية يغفل قوله
ومن اصحابنا من وقف بين الروايتين فقال ان كان الخانوت مغلقة يوم
الاقرار الي يوم الغفل لا يغفل قوله ولا يغفل قوله كذا في محيط السرخسي
ولو اقر فقال فلان شريكك فيما في هذا الخانوت فان جميع ما في الخانوت
يصير مشتركا بينهما وان تنازعا في متاع فقال ادخلت هذا في الخانوت
بعد الاقرار وقال المقر لا بل كان موجودا وقت الاقرار واختلقت
الروايات في هذا الفصل ذكر في رواية اي سليمان وقال القول قول
المقر له ويكون بينهما وذكر في رواية اي حفص القول قول المقر ويكون
لصاحبه وان تعقت الروايات كلها فيها اذا قال فلان شريكك فيما في يدي
من مال التجارة ثم ادعى المقر في بعض ما في يده انه لم يكن موجودا وقت اقرار
في يده انما اصاب بعد اقراره وقال لا ضرر لكان موجودا في يدي وقت
الاقرار ان القول قول المقر كذا في المحيط لو قال فلان شريكك في الطحن
وفي يدي المقر جميع ما يل ومتاع الطمانين فادعى المقر له الشركة في ذلك
كله فالقول قول المقر وكذا لك كل عام في يد حانون وفيه متاع فافر
انه شريكك لفلان في عمل كذا اخبرنا شريكك في العمل دون المتاع ولو قال
هو شريكك في هذا الخانوت في عمل كذا وكل شي في ذلك الخانوت من عمل
او متاع ذلك العمل فهو بينهما ولو كان الخانوت وحا فيه في ايديهما فقال

احدها شريك في عقد كذا فاما المتاع فهو لي وقال الآخر بل المتاع بينهما فلهما
كذا في المسوط قال فلان شريك في كل ما اشترت من رطل وفي يده وفي يده
عبدان ثم قال اشترت احدهما او ورثت الآخر فالقول كذا في محيط السرخسي
ولو قال هو شريك في كل رطل عندي للتجارة ثم قال اشترت احدهما
وورثت الآخر فالقول كذا من خاص مالي لغير التجارة فالقول قوله ولو
اقر له في يده للتجارة ثم قال هذا من خاصه مالي ثم يصدق كذا في المسوط
ولو قال هو شريك في كل رطل قدم لي من الهوان اس ثمانين ثمانين قدما
وقال احدهما بضاعة فكلها عليا لشركه ولا يصح اقراره الا بما خص به فندفع
فصبيه الى المقر له بالبرضا عنه ونضمن له نصف قيمة هذا العقد اذا دفع
النصف الى شريكه بغير قبض كذا في محيط السرخسي واذا قال فلان شريك
في هذا الدين الذي علي فلان فقال المقر له انت اذنت لغيري
اذني ولم يكن بيني وبينه شريك فاني كان المقر هو الذي باع المبيع
فهو صانع نصف قيمة المتاع وان قال في ذكر الحف انه باع المتاع
فقال لم ابعه انا ولكن بعناه جميعا وكتب الصك باسمي بالقول
قوله وان اراد المقر له ان يضمن الذي عليه الصك نصف قيمة
المتاع لو قال قبضت متاعا بغير اذني وقال الذي عليه الصك
ما اشترت منك شيئا وانما باعني المتاع الذي لك باسمه فلا فائدة
عليه ولكن المالك الذي في الصك بينهما وحقق المطالبة لمن
باسم الصك كذا في المسوط قال فلان شريك في كل تجارة وصدة
الاخر ثمرات احوها عن مال فقال ورثته هذا مال استغاده لامن
الشركة فالقول لهم وان افروا انه كان في يده يوم اقرهم من الشركة
كذا في محيط السرخسي وان كان للميت صك باسمه على رجل مال فانحه
قبلا لاقرارا لشركة فهو من الشركة بينهما وان كان نازح الصك بعد
الاقرار لشركة والقول قوله لو ثبت انه ليس من الشركة كذا في المسوط

الباب العشرون في اقرار الوصي بالقض قال محمد
رحم الله اذا اقر وصي لميت انه قد استوفى جميع ما للميت علي فلان بن
فلان ولم يسمهم هكذا قال بعد ذلك اما قبضت منه مائة وقال الغزير
كان لفلان علي الوارث وهم وقد قبضها الوصي بن امها وان كان الدين
عاجيا بادائه الميت واقر الوصي او لا يستعها جميع ما عليه ثم قال وفي
مائة معصولة عن اقراره ثم اقر الغريم بعد فلان الدين الذي كان عليه
الف درهم وقد استوفى منه الف درهم والغريم يروي عن الف حتى لم يكن
للوصي ان يتبعه بشي والقول قوله الوصي مع كمينه انه قبض مائة ولا يصدق
الغريم علي الوصي حتى لا يضمن تسعائة للوارث بسبب الجور فان قامت الميت
بينة علي ان الدين علي الغريم كان الف درهم وان اقام الوارث البينة او غيره
الميت كان الغريم يري عن جميع الف حتى لم يكن للوصي ان يتبع الغريم تسعائة

ويضمن الوصي

ويضمن الوصي تسعائة للورثة واذا اقر الغريم او لا ان الدين الغريم
ثم اقر الوصي انه الذي استوفى جميع ما عليه ثم قال وهي مائة مفصولة عن اقراره
يكون الغريم يري عن جميع الف حتى لم يكن للوصي ان يتبع الغريم تسعائة
باقرار الوصي ويضمن الوصي تسعائة للورثة بالجور هذا الذي ذكرنا بالشارح
الوصي وهي مائة مفصولة عن اقراره واما اذا قال موصولا بان قال استوفيت
جميع ما للميت علي فلان وهي مائة وقال الغريم لايل كان الف درهم فالوصي
يصدق في هذا البيان حتى كان الوصي ان يتبع الغريم بتسعائة والمكاتب
فيما اذا اقر الغريم او لا يدين الغريم ثم قال الوصي استوفيت جميع
ما عليه وهي مائة كالجواب فيما اذا اقر الوصي بالاستيفاء او لا هذا اذ
وجب الدين بادائه الميت فاما اذا وجب الدين بادائه الوصي ان اقر الوصي
بالاستيفاء او لا ثم قال مفصولة وهي مائة ثم اقر الغريم ان الدين كان الف
ببرار الغريم من جميع ما عليه ولا يضمن الوصي شيئا للورثة بقول الغريم
واذا قامت البينة علي ان الدين كان الف درهم يكون الغريم يري عن
جميع الدين باقرار الوصي ويضمن الوصي للورثة تسعائة اما الجور اول
املاية وان اقر الغريم او لا بالدين ثم قال الوصي استوفيت جميع ما عليه
ثم قال وهي مائة مفصولة عن اقراره يكون الغريم يري عن جميع ما عليه
لاقرار الوصي ويضمن الوصي للورثة تسعائة وان قال مفصولة بان قال
استوفيت جميع ما عليه وهي مائة ثم قال لا الغريم كان الدين علي
الف درهم وقد قبضتها فان الغريم يكون يري عن جميع ما عليه حتى
لا يكون الوصي ان يتبعه بشي ولا يضمن الوصي للورثة الاقرارا اقر
الوصي بالاستيفاء واذا اقر الغريم او لا بالدين ثم قال الوصي
استوفيت جميع ما عليه وهي مائة فالغريم يكون يري عن جميع الف
ويضمن الوصي للورثة تسعائة هكذا في المحيط باع مالا للورثة فاشهد
انه استوفى جميع ثمنه وهو مائة فقال لايل كان مائة وخمسين فالقول
للوصي ولا يضمن الغريم وكذا الوصي شيئا ولو اقر الوصي انه استوفى مائة
وهو جميع الثمن وقال المشتري الثمن مائة وخمسون فالقول فيرض
الخمسين الفضل وكذلك لو باع مال نفسه كذا في محيط السرخسي ولو اقر
الوصي انه قد استوفى جميع ما للميت علي فلان وهو مائة درهم فقامت
البينة انه كان له عليه ما يتبادر وهم فان الغريم يري عن المائة الغاضلة
ولا يصدق الوصي علي ابطالها كذا في المسوط اذا اقر الوصي انه استوفى
ما لفلان الميت ثم فلان ودعيه او مضاربة او شركة او بضاعة
او عارية ثم قال بعد ذلك اما قبضت منه مائة فان اقر الوصي بالاستيفاء
او لا ثم قال بعد ذلك قبضت مائة وقال المطلوب كان الف درهم وقد
قبضها فان الوصي لا يضمن اكثر مما اقر قبضه ويكونا المطلوب يري عن
الجميع كما في الدين وان اقام البينة انه كان عندا المطلوب الف درهم فان

فأرثته والذي في يده من المال يقول إن الميت عبد وكذب كل واحد منهما صا
 فان المال للموتى دون الابن كذا في المحيط كذا في النسخ الخايب وانه مات وهو
 وارثه ولا وارث له غيره / وادعى ابنه ابنه وابوه او امه او مولاة اعتقه او كانت
 امرأة فادعت ابها بعت الميت اي خالته او بنت اخيه وقالت لا وارث له غيري
 وادعى اخوان الميت وصي له جميع المال او ثلث المال وصدقها ذ واليه وقال
 لا ادعي الميت وارث غير كما لم يكن للموتى وصية شي يحكم هذا الاقرار
 ولا يدفع القاضي المال للميت كذا في المحيط كذا في كتاب الدعوى والزواج
 ومولى المولاة او من المولى كذا في المحيط كذا في المال في يده ان
 صاحب المال مات وان لهذا الرجل عليه العاسا له القاضي ان ترك وارثا
 فان قال نعم لم يجعل بينهما خصوصية وان قال لا تاتي القاضي في ذلك فان
 لم يجز وارث جعل للميت وصيا فان ثبت له بدفعه الي الغير ولا
 جعله في بيت المال كذا في مختصر الجامع الصغير في كتاب الوصايا
 اقول في يده مال لرجل مات صاحب المال وادعى الذي في يده المال ان كذا
 الميت لهذا بجميع هذا المال او فاعيا ايضا انه اوصى لهذا الرجل الاخر
 بجميع هذا المال وقال ذلك الرجل ان الميت اوصى لي بجميع هذا المال
 وادعى ايضا انه اوصى لهذا الرجل الاخر بجميع هذا المال وقال ذلك الرجل
 ان الميت اوصى لي بجميع هذا المال وما اوصى لك بشي قلما بينهما
 ولو ان الرجل الذي في يده المال قال ان الميت اوصى لهذا بجميع ماله
 وادعى ايضا ان هذا اخوه لبيته وامه ووارثه لا وارث له غيره فادعى
 بينهما فان ثلث المال لصاحب الوصية والثلثان للاخ ولو قال
 الذي في يده المال ان الميت اوصى لهذا بجميع ماله وقال ايضا
 ان الميت اقر ان هذا ابنه او ابوه او مولاة معي عن اقره ومولى
 مولاة وارثه لا وارث له غيره فادعى المال كله للوارث المقر له والمولى كذا
 في المحيط لو ادعى رجل انه له علي صاحب المال العدة وهو ماله مات
 وصدق له الذي قبله المال لم يبلغني الي ذلك حتى يحضر عارثه فان
 اقر العزم والمدعي به لا وارث للميت تاتي القاضي في ذلك ثم جعل للميت
 وصيا بقبض المال الذي قبله ثم يقال للميت عي القدر لبيته على
 حقل فان اقامها فحق له فان جاء صاحب المال بخيار والقاضي القضا
 في ذلك وان كان مستهلكا وكان اصله دينيا فله صاحب المال ان
 يقضي الذي كان المال قبله وان كان اصله عسقا فان شاع ضمن
 القايض وان كان اصله ودبعة فالضمان على القايض في قولنا في
 يوسف رحمه الله وقال محمد رحمه الله لو ادعى عدي بغير القايض
 وان كان المال وصل الذي في يده من قبل ابنته او في يده فالايمان
 عليه والاضمان على القايض فان لم يجز صاحب المال حيا وحضر
 وارثه ومحمد الدين فالقضا ما من كذا في مختصر الجامع الكبير في كتاب

الوصايا ولو كان الذي في يده المال قال ان الميت اوصى لهذا بجميع ماله
 لكن لعلان من فلان علي الميت دين كذا او كذا او صدقة المقر له بالدين
 او الموصي يدعي الوصاية ويترك الدين وقد اقره جميعا ان الميت لم يدع
 وارثا فان القاضي يتلوم في ذلك ما نائم يقول لصاحب الدين اقم
 البينة علي دينك فان لم يكن له بينة استخلفا الموصي له علي علمه
 ما يعلم هذا الدين لهذا علي الميت فان حلفا اعطاه المال ولم يعط القدر
 شيئا ولو ان الذي في يده المال قال للميت اوصى لهذا بجميع المال ولا
 ادري ان تركه وارثا ام لا فقال له الموصي له اعطني فانه علي كل حال
 ترك وارثا او لم يتركه فالقاضي لا يدفع اليه شيئا كذا في المحيط ولو ان
 الذي قبله المال قال للقاضي هذا المال لرجل مات ولم يدع وارثا
 تاتي القاضي في ذلك واخذ كفيلا بنفسه وان حضر الوارث او موصيه
 ولا اخذ المال وجعله في بيت المال فان قسمه بين المسلمين ثم جاء صاحب
 المال حيا وكان المال دينيا علي العزم عوض العزم من بيت المال وان
 كان عسقا وصاحبه بالخيار ان يشا من الذي كان في يده وان شأخذ
 مثله من بيت المال وان اخذ من العاصب رجع في بيت المال وان كان
 ودبعة ولا ضمان علي المستودع في قولنا في يوسف في قولنا في يوسف
 رحمه الله وقال محمد رحمه الله هو عدي بتركه العصب وان كان الذي
 في يده المال وصيا في المال فلا ضمان عليه ويعبر من صاحبه من بيت
 المال وان لم يات صيا صاحب المال حيا او حيا دابته فلا ضمان علي الذي
 كان المال قبله في شي من ذلك ويعوض الابن من بيت المال كذا في
 مختصر الجامع الكبير في كتاب الوصايا **الباب الثاني**
 والعشرون في الاقرار بالقتل والجناية اذا اقر الرجل بقتل رجل
 حيا وقامت البينة به علي اخر او علي ادعي ذلك كله فعلي المقر بصف
 الدية ولا شيء علي الاخر وعلي هذا اذا اقر اخرها بالقتل عدا وقعت
 البينة علي اخرها بقتل ذلك والولي ادعى القتل عدا كان له ان يقتل المقر
 وليس له ان يقتل الاخر ولو ان الولي في فصل الخطاء ادعى الحكي علي المقر
 وجبت الدية بكماله في ماله ولو ادعى القتل كله علي المشهود عليه
 الدية علي ما قبلته كذا في المحيط ولو اقر رجل انه قتل فلانا عدا
 واقر الاخر بقتل ذلك وقال الولي قتلتما جميعا كان له ان يقتلها
 كذا في المبسوط كذا في شهاب علي رجل انه قتل هذا الرجل وشهد
 رجلان انه علي رجل انه قتل هذا الرجل وقال الولي قتلتما جميعا لم يكن
 له ان يقتل واحدا منهما كذا في المحيط ولو قال لاحدهما انت قتلته كان
 له ان يقتله ولو قال لهما صدقتما جميعا في قتلكما ليس له ان يقتل
 واحدا منهما كذا في المبسوط ولو اقر بالجناية ثانيا للملك لغيره في عديم وفي القدر
 فان صدقه المقر له في الملك والجناية جميعا يقال للمقر له ادفع العبد او اذنه

وان كذبه فيها لا يكون المغر فختا باللفظ وان صدقه فيها الملك وكذبه في الجنا
صاذا المغر فختا باللفظ ولو اقربا للملك او لانه في الجناية ان صدقه فيها فاختار
هو المغر له وان كذبه فيها فاختار هو المغر وان صدقه فيها الملك وكذبه في
الجناية هدر في الجناية وكذلك ان كان العبد بمجمل لا يدري ان له للمغر او لغيره
فاقرب بالجناية او لا ثم بالملك او بالملك ولا ثم بالجناية ولو قال كنت بعته من
فلان قبل الجناية وصدقه فلان بغير المشتري بها لرفع والغدا كذا في
محيط السرخسي في كتاب الجنايات **الياء** الثالث والعشرون
في المتفرقات ابن سينا عن علي بن يوسف رحمه الله اذا قال الرجل لورثة فلان
علي الف درهم هديتهم علي الميراث ويدخل فيه اهل ولوقال لولد فلان
علي الف فهو يديهم بالسوية ولا يدخل فيه اهل كذا في المحيط رجل قال امرأته
اني تزوجتك وانا صبي لم يفرق بينهما لم يبال هل اجاز والدك فان قيل الا قبل
له هل اجزت بعد يلوغك فان قال لا قيل له هل تجيز ان قال فان قال لا
يفرق بينهما كذا في الوقعات الحسامية في نوح رهنشام عن محمد رحمه الله
اذا اقر رجل لفلان علي الف درهم من ميراث فلان فان اقر للمقر له علي
قال المقر اخذها ورثة فلان من المقر وان اكره المقر له ذكر فلا سبل لورثة
فلان علي احد كذا في المحيط في الفصل الحادي عشر من اقرار عبيد قتل رجلا
خطاء ولم يعلم مولاة حتى اقر انه باعه من فلان وسلمه اليه ثم اودع
وكذبه في الجناية لا يتقبل قوله ولا يثبت وبومر بن سليم العبد الذي اقر
او الغدا فان دفع ثم حضر الغائب فان كذبه فالدفع ماض وان صدقه
له ان باخفا لعبد ويجزم صاحب العبد الغيبة لو في الجناية وان قال
بعث وانا اعلم بالجناية فلا سبل لو في الجناية علي العبد وعليه الدية
كذبه المغر له او صدقه كذا في المغر بغير شراح الجنا مع التكبير ان سماعه عن
محمد رجل قال لهذا علي مثل ما لهذا علي ولم يكن اقر الاخر بشي في مجلسه
ذلك ولا تقدم هذا الكلام بشي يدل علي ما للاخر عليه فانه يجر لكل احد
منها بما شاء فان اقام الاخر البينة ان لم عليه الف درهم ثم يستحق
هذا الف او كان للمقر ان يقر له بما شاء وفي نوادر سماعه عن محمد
اذا قال لهذا علي الف درهم مثل ما لهذا علي دينار فلان اول عليه
الف درهم ولذا اني عليه دينار ولو قال لهذا علي الف درهم وسكنت
ثم قال ولهذا علي مثل ما لهذا فان لكل واحد منهما علي الف درهم
اذا كان ذلك في مجلس واحد وكلام واحد كذا في المحيط رجل اقر بعبد
رجل انه لفلان ومحمد الذي في يده ثم قال للمقر ان اشتره فهو خير
ثم اشتراه فانه فلم يقر له وان يد وقال هو خير ثم قال هو لفلان ثم اشتراه
فمؤخر وان اقر لرجل ثم اقر انه لا خير ثم اشتراه فانه يقتضي به الاول
ولو امره رجل بعد الاقرارين بشي به لم يقر ثم اشتراه كان الاثر اخيره
كذا في محيط السرخسي في المتشبهين بالوليد عن علي بن يوسف رحمه الله

رجل

رجل قال لفلان عندي الف درهم وديعة ثم قال ضاع عن قبل اقر
لا يصدق وهو ضا من ولو قال كان له عندي وديعة فضا عن فالتوك
قوله ولو قال له عندي الف درهم وديعة ضاعت ووصل الكلام صدق
استحسننا وكذلك اذا قال وقد ضاعت امر كذا في المحيط لو اقر ان لفلان
عليه ثوبا هرويا فاحجار به من ثوب هرويا صدق بعد ان يحلف
قيل لهذا علي قول محمد واما عندي اي يوسف رحمه الله بين علي بن سفيان
اقراره اليه توسط الامام انه يقولهم جميعا وكذلك لو قال لعلي ثوب
ولم يسم جنسه فاي ثوب جائز بحسنه قيل منه اللبس والحديد فيه
مساوي ولا يترك حتى يعطى ثوبا كذا في المبسوط في اقرار الرجل باختار
السبب واذا اقر لرجل ان لفلان عليه دابة او رصا او غلاما او شيئا فافان
هذا اقرارا بالعصب فيومر رد العين ان كان في يده وان عجز عن رده
فعلي قوله اي حنيفة واي يوسف لا حولا بغير الغيبة وعلي قول علي بن يوسف
الاول وهو قول محمد رحمه الله يضمن كذا في المحيط في الفصل السادس
في الاقرار علي نفسه بالحيوان وغير ذلك اذا اقر ان لفلان عليه عبد
او اديع ذلك فلان قال ابو يوسف انه يلزمه عبد وسط او قبة عبد وسط
وقال محمد رحمه الله بان القول قوله في العبد وفي قيمته وكذلك علي بقدر
الاختلاف اذا قال ان لفلان علي شاة او بقرة او بغير كذا في الذخيرة
واذا قال علي عبيد قرصن فعليه قيمة عبيد والقول فيها قوله مع
بمينه كذا في المبسوط ولو اقر علي نفسه بدابة كان عليه قيمة ايا الدواب
شاء وان جاز بدابة وقال هي هي كان القول قوله ان جاز بغير شاة او
بغير دابة او جاز او بغير ولا يتقبل قوله في غير ذلك كذا في فتاوي قاضي
خان في فصل ما يكون اقرارا بشي او بنسبين وفي كتاب العدل
اذا قال لفلان علي درهم فلوس فلان عليه فلوسا يساوي درهما
وكذلك لو قال لفلان علي دينار درهم درهم فعليه درهم فساوي
دينارا ولو قال لفلان علي درهم فلوس فلان عليه فلوسا يساوي درهما
فبعت منه فلوسا يدرهم ويكون يباي الفلوسا لبيها سهاكم وفي المتن
اذا قال لفلان علي درهم فبعت فعليه درهم فبعت يساوي درهما كذا في
المحيط اقر له بحق في دابة او رصا او ملك او شراد بيبي ويحلف علي فضل
يديه الخصم وان اقر ان يسمي يقول له الغاصي انصا او قلت او ربحي
يصل الي معناه يعلم في العرف انه لا يجحد اقل منه فيلزمه ثم يستحلف علي
الزيادة فان قال حقه فيها هذا الجزع او باب المركب او المتبايع فحق او
الشيء حقه الزرعة او السكنى بالاجارة لا يصدق الا اذا وصل بعلامه كذا
في محيط السرخسي لو قال لفلان علي دين واي ان يبين فالغاصي يسمي
لما لدين درجة فدرجة حتى يتهي الي اقل ما يطلق عليه اسم الدين
بحكم العرف فان اقر بذلك والاكرمه ذلك المعداد ويحلف علي الزيادة كذا

في المحيط لو قال هذا العبد لعلائ ان اشترينه منه فوصل باقراره او قام
البينة على الشراء قبلت بيننا ما سخنا ان لو قال بعد ما سكت اشترينه منه
قبل الاقرار وهبه لي او تصدق به علي لم تقبل بيننا على ذلك كذا في المحيط
في باب اقرار الرجل في حبيه في المنتقى بشرع ابن يوسف اذا قال اخي
علي الف درهم ولم يسمه فهو باطل ولو سماه وله اخ علي ذلك الاسم لم يسمه
ولو قال لا بني ولم يسمه فهو باطل ولو سماه ولما بن علي ذلك الاسم لم يسمه
ولو قال لا بني ولم يسمه ولما بن معروف فقال لا بني اخر وايا لا عنيث فالقول
قوله واما سماه لم يكن له ان يصير فيه الي غيره قال وكل شيء من هذا القبول اتفق
عليه اسماء عمر وعمر وسالم وسالم فالقرار بالدين باطل والطلاق العناق
يقعان وله ان يبين كذا في المحيط الاصل متى ذكر مقدار واصافه الي من
من المال كجمله لنصف من كل واحد منها الا انما صافا المقدار اليها بالسوية
فيوزع عليها بالسوية كالوا صاف الي رجلين بالسوية كان بينهما بالثلاثة
والسواوة في الاضافة يقتضي التوزيع على سبيل السوية لو قال استوي
عشرة اثنان هروية ومروية كان من كل واحد النصف كذا في محيط
السرخسي اذا قال ان لعلائ علي ما بيني مثقال ذهب وفضة فان
عليه من كل واحد منها النصف وليس المقر ان يجعل الفضة اكثر
والقول قول المقر في الجهد من ذكر والردي كذا في المحيط اذا قال
لعلائ عدي الف درهم فترض وديعه فهو صافا من النصف فملا النصف
الاخر وديعه وكذلك لو قال له فتلي الف درهم مضاربة فترض فملا
الكلام فقال ثلثاية منها فترض وسعياية مضاربة كان القول قوله
وان فضل الكلام كان عليه من كل واحد النصف كذا في الحاوي قال كذا
عدي الف درهم هبة ووديعة فكلها ووديعة كذا في محيط السرخسي
ولو قال او دعي ثلاثة اثنان رطي ويهودي بلرمه رطي ويهودي
فالبيان في الثالث ان شاء جعله رطيا وان شاء جعله يهوديا
مع يمينه كذا في فتاوي قاضي خان ولو قال عليه فغير من خنطة وشعر
الارباعا فله ثلاثة ارباع فغير من كل واحد النصف هكذا في محيط
السرخسي لو قال علي كرخنطة وشعر ويسمى كان اثنان بلرمه من كل
واحد ثلث كذا في فتاوي قاضي خان لو قال لعلائ علي نصف درهم
ودينار وثوب فعليه نصف كل واحد منهم وكذلك لو قال علي نصف
كرخنطة وكرشعر وكوتير وكذلك لو قال علي نصف هذا العبد وهذه
الامة ولو قال له علي نصف هذا الكرخنطة وكرشعر فعليه من الشعر
كذلك ولو قال لو قال عنيث فلان نصف عنيث وهذه الامة وكذلك لو
قال لنصف درهم وهذا الدنيا كذا في محيط السرخسي وفي الجامع الصغير
دخل مات ونكر عنيثا فقال العبد للوارث اعطني ابوك وقال رجل اخر
لي علي ابوك الف درهم دين فقال الوارث تصدقتما فعلي قول ابني خنيثه

رحمته

وحدة الله الذي لو سقي العبد في قيمته وقال الاستعانة عليه كذا في المحيط
قال محمد رحمه الله رجل له غلام والاخر جارية فتشترى كل واحد منهما علي صاحبه
انه اعتق مملوكه وكذبه صاحبه ثم ان كل واحد منهما اشترى مملوك صاحبه مملوكه
بمملوكه جاز الشراء واعتق كل واحد منهما علي من اشتراه فبينا ولم يقض ويضمن كل واحد
منها لصاحبه قيمة ما اشترى فان كانت قيمتها علي السواء وقعت المقاصة ولم يرجع
احدهما علي صاحبه بشيء وان كانت قيمة احدهما اكثر يرجع علي صاحبه بالفضل وكذلك
لو شترى كل واحد منهما علي صاحبه قبل البيع انه دبر مملوكه بفعل عتق كل واحد منهما
يموت بايعة لا يموت المشتري ويتوقف الاول ولو شترى كل واحد منهما علي صاحبه
ان المملوك الذي في يده لعلائ وهو رجل معروف وكذب كل واحد منهما صاحبه
ثم اشترى كل واحد منهما مملوك صاحبه بمملوكه فالبيع جائز ويرد كل واحد منهما
ما اشترى الي المقر له وهذا اذا صدقه المقر له واما اذا كذبه لا يومر بالتسليم
ولا يقض كل واحد منهما لصاحبه قيمة ما اشترى ولا يرجع احدهما علي صاحبه
بقية ما باعه ولو شترى احدهما علي صاحبه انه دبر مملوكه وتشترى الاخر عليه
ان الذي في يده ملك فلان وفلان بدعيه وكذب كل واحد منهما صاحبه ثم
تبايعا المقر له باخذ المقر له من مشتريه والذي اقترى لتدبير يصيروا اشتراه
مدبرا موقوف الاول والبيع جائز بينهما ولا يرجع احدهما علي صاحبه بشيء ولو
شترى كل واحد منهما علي صاحبه انه كان مملوكه ثم تبايعا وارفعوا الي القاضي
فان انكر المملوك ان الكتابة بقبامرتوقين وحكم بحواز البيع مطلقا وان
ادعى الكتابة فان القاضي يسأل العلامين البينة علي الكتابة فلو قام كل
واحد منهما البينة يقتضي كتابته ويغسخ البيع وان لم يكن له البينة حلف
كل واحد من البايعين للعبد الذي باعه بالله ما كاتبه فان حلف جان البيع
وكان يعمل واحد منهما عيدا الذي اشتراه وان نكلا يقتضي كتابة كل واحد
منها ويغسخ البيع ولو شترى احدهما علي صاحبه بالتدبير وتشترى الاخر
عليه بالكتابة ثم تبايعا فالذي شترى بالتدبير يصير الذي اشتراه مدبرا من
ماله وليعتق يموت بايعة باقراره ولا يرد موقوف والذي اشتراه بالكتابة
فما اشتراه يكون مملوكا عند فسخ الكتابة بخلاف البايع اذا لم يكن له بينة ولا
يرجع احدهما علي صاحبه بشيء وان نكل البايع يرد العبد علي بايعة ويغسخ البيع
كذا في التحرير شرح الجامع الكبير في باب الاقرار بها البيع في فساد او غير فساد
كتاب الصلح وهو مشتمل على احدى وعشرون بابا بالباب الاول
في تفسيره شرعا وهو انه عقد وضع لرفع المنازعة بالتراضي هكذا في النهاية واما
دكنه فالاصح بطلان القول فيما يتفق بالتعيين كذا في المعنى شرح الهداية فاذا
وقع الدعوي فيما يتعين بالتعيين فقال المدعي عليه للمدعي صلح كن ارضي مدعي
بامن يدرهم كذا فهو مدعي فقال المدعي فقلت لا يتم الصلح ما لم يثل الطالب
فتدلت وكذلك اذا وقع الدعوي فيما لا يتعين بالتعيين نحو الدراهم والدرايم
وطلب الصلح علي جنس اخر فاما اذا وقع الدعوي في الدراهم والدرايم

رحمته

وطلب الصالح منه على ذلك الجنس بيمين الصالح بقول المدعي فقلت ولا يحتاج الي
قبول المدعي عليه لأن هذا طلب اسقاط بعض الحق والاستقاط بيمين بالمسقط
كذا في الخبر لا يحتاج اليه والقبول هو ان يقول المدعي عليه صا لخصم من كذا
علي كذا ومنعوا كذا علي كذا ويقولوا لخصم كذا او صليت او ما بعد
علي قبوله ورضاه كذا في الباع رجل ادعي علي اخر شيئا فقال المدعي عليه
برجدين فصل كردم فقال كذا يكون صلحا علي فلكا المبلغ كذا في جواهر
الفتاوي واما حكمه فوقع الملك في اليد وثبت الملك في المصالح عنه ان
كان ما يحتاج اليه التملك كالمال ووقع اليد في اليد المدعي عليه ان كان
لا يحتاج اليه التملك كالغصا من هذا اذا كان الصالح علي الاقرار وفي الصالح
علي الاقرار وثبت الملك في اليد المدعي ووقع اليد المدعي عليه
من الدعوي سواء كان المصالح عنه مالا او لم يكن كذا في محيط السرخسي
واما شرائطه فأنواع ومنها ان يكون المصالح عما قلنا لا يصح صلحا للمجنون
والصبي الذي لا يعقل هكذا في الباع وصلاح السكون جائز كذا في السراجية
ومنها ان لا يكون المصالح بالصالح علي الصغير فان كان المدعي بيمين
وما اعطى من المال مثلا الحق المدعي ومن يادة يتعاقب في مثلها فالصالح
جائز وان لم يكن له مينة لا يجوز ولو صالح من مال نفسه جاز ومنها ان
يكون المصالح علي الصغير من يملك التصرف في ماله كالأب والجد والوصي
ومنها ان لا يكون مرتبا عند اي حنيفة وعندهما صلحه نافذ علي ان
تصرفات المرتبة موقوفة عبده وعندهما نافذة وصلاح المرتبة جائز للاطلاق
هكذا في الباع واما البلوغ والحرية فليس بشرط فصلا الصالح من الصبي المأذون
ان نفع وعري عنه الصبر ومن العبد المأذون اذا كان له فيه شفعة لكن
لا يملك الصالح علي حط بعض الحق اذا كان له مينة ويمتلكه لتأجيل مطلقا
وحط بعض الثمن للعيب ومن المكاتب هكذا في العز ومنها ان يكون
المصالح عليه مالا معلوما ان كان يحتاج اليه فبمنته وان كان لا يحتاج اليه فبمن
فشرطه ان يكون المصالح عليه مالا سواء كان معلوما او مجهولا هكذا في المحيط
واذا ادعي غير مالا في يدي رجل كالأرض والحد وغيره وادعي عليه
او بعضه والمدعي عليه مقربه او جاحدا وساكت وان كان الذي وقع عليه
الصالح ذراهم بغير غيرها فالشرط فيه بيان مقدارها وبيع علي الجهاد
من تغلبا لبلد فان كان في البلد تغور محتاجة بفتح علي الخائب منها
وان لم يكن لبعضها غلبة علي البعض لا يجوز الصالح مالا بين تغذ منها
مع بيان القدر ويجوز الصالح عليها حالة وموجلة وقبض ما وقع عليه
الصالح في المجلس قبل الاقرار بيمين بشرط وان كانت مينة جاز
الصالح ولا يحتاج الي بيان القدر والوصف ولا يتعلق العقد بغيرها
حق ان المدعي عليه لو اراد ان يجبرها او يعطيها مدعي مثلها كان له ذلك
ولو هلكت في يده قبل التسليم اليها مدعيها واستحققت لا يبطل العقد

وعليه

وعليه تسليم مثلها وان اختلفا في قدرها ووصفها بعد الهلاك فانها انما
وتلاد ان الصالح وكذا اذا وقع الصالح علي الدنانير في جيب ما ذكرنا ولو صالح من
دعوا صلي كيلي كالحنطة والشعير او ورقي كالحديد والصفر ان كان معينا
وامثاله العقد اليه وهو حاصرا وغايب بعد ان كان ذلك في يده
المدعي عليه صح الصالح وبيع ذلك علي ما سمي من الكلي والوزن وانما اشار
اليه ولم يسم الكيل والوزن جاز ويتعقب من ذلك في الغنم فان ضرب الاجل
في الحنطة اذا كان بعينها كان ذلك باطلا وهذا لا يصح ذكره شيخ الاسلام
خا هزادة في باب الثاني وان كان موضوعا في الزمة فالشرط فيه بيان
القدر والوصف وبيان الاجل فيه ليس بشرط كذا في ذكره شيخ الاسلام خا
زاده ولو بين الاجل جاز ويثبت الاجل ولو صالح علي ثياب فان كانت معينة
جازا للصالح والشرط فيه الاشارة لا غير وان كانت غير معينة لا يجوز الصالح حتى
ياتي بجميع شرائط السلم ولو صالح من دعواه علي حيوان او علي ما لا يجوز
فيه السلم لهما الله ولا يصح الصالح الا ان يكون معينة كذا في شرح الطحاوي
ومثلا ان يكون المال المصالح عليه متقوما فلا يصح الصالح علي الجز والخزير
من المسلم وكذا اذا صالح علي دن من خل فاذا هو حرمه منها ان يكون
ملوكا للمصالح حتى انه اذا صالح علي مال ثم استحق من بيا المدعي لم يفسد الصالح
هكذا في الباع ومنها ان يكون المصالح عنه مما لا يجوز الاعتناء به عنه
مالا او غير مال نحو الغصا من مجهولا كان او معلوما هكذا في المحيط ومنها
ان يكون المصالح عنه حق العبد لاحق العبد اياه سواء كان مالا عينا او دينا
او حقا ليس بمال عبي ولا دين حتى لا يصح الصالح من حد الزنا والسرقة
وشرب الخمر وان اخذ دينا او سارقا من غيره او شاربا خمر فصالحه علي
مال ان لا يبا فعه الي ولي الامر كذا في الباع ولو اخذ سارقا فحذره
بعد ما اخرج السرقة من الدار فصالحه السارق علي مال معلوم حتى كف
عنه لا يجب المالا علي السارق ويبرأ من الخصومة اذا دفع السرقة الي
صاحبها ولو كان هذا الصالح بعد ما رفع الي القاضي ان كان ذلك بلغظ العفو
لا يصح العفو بالاتفاق وان كان بلغظ الهبة واليرة عندنا يستغنى القطع
هكذا في فتاوي قاضي خان وان كان لا يجوز الاعتناء به كحق الشفعة
وحده القذف والكفالة بالنفس لا يجوز الصالح عنه كذا في محيط السرخسي
ان وقع الصالح في حد القذف قبل ان يرفع الي القاضي لا يجب بدل الصالح
ويستغنى الحد وان صالح فيه بعد الترافع الي القاضي لا يجب البدل ولا يستغنى
الحد كذا في السراج الوهاج ولو صالح شاهد ابريد ان يشهد عليه علي مال
علي ان لا يشهد عليه وهو باطل لان الصالح عن حقوق الله باطل ويجب عليه
رد ما اخذ ويجوز الصالح عن التعزير هكذا في الباع الذي استقر عليه
فتوي آية خواص ان الصالح عن دعوي فاسد لا يمكن تصحيحه لا ببيع والذي يمكن

نضحيه كما اذا ترك ذكره وحدا وغلط في احد الحد ودبيع كذا في الوجيز الكودي
واما انواعه بحسب المدعي عليه فتلاثة هكذا في النهاية صلح مع اقرار صلح
مع سكوت وهو ان لا يقر المدعي عليه ولا ينكره وصلح مع انكاره وكل ذلك جاز
فان وقع الصلح عن اقرار اعتبر فيه ما يعتبر في البياعات ان وقع عن مال
بمال فيجزي فيه الشفعة اذا كان عقارا او برضا العيب ويثبت فيه جاز
الرؤية والشرط ويفسد جهالة البدل دون جهالة المصالح عنه ويشرط
الغدر في تسليم البدل كذا في الهداية ولو كانا تغدين لها حكم الصرف
حتى لو لم يقبض المصالح عليه في المجلس يبطل الصلح كذا في التهذيب
وان وقع عن مال بمنافع بجنبر لا جاز ان يشرط ان يثبت فيها
وببطل الصلح يموت احدهما في المدة كذا في الهداية حتى لو صلح علي
سكني بيت بعينه في مدة معلومة جاز فان قال ابدأ وحتي يموت
لا يجوز كذا في المحيط وان كان المدعي منفعة فان كانت المنفعتان
من جنس مختلفين كما اذا صلح من سكني دار علي خدمة عبد
يجوز بالاجماع وان كانتا من جنس واحد لا يجوز عندنا كذا في البدائع
والصلح عن السكوت والانتكار في حق المدعي عليه لاقتداء اليه
وقطع الخصومة وفي حق المدعي لمعها المفاوضة كذا في الهداية
واما انواعه بحسب المصالح عليه والمصالح عنه فاربعة لانها ما ان يقع
عن معلوم علي معلوم بان يدعي المدعي حقا معلوما في دار في يدي
رجل فصالحه المدعي عليه علي مال معلوم وانه جاز وانما نحن مجبول
علي مجهول وانه علي وجهي ان كان لا يحتاج فيه الي التسليم والتسليم
بان ادعي رجل حقا في دار في يدي رجل ولم يسمه وادعي المدعي عليه
حقا في ارض في يدي المدعي ولم يسمه فاصطحا علي ان يترك كل واحد
منهما دعواه قبل صاحبه فانه جاز وان كان يحتاج فيه الي التسليم
والتسليم بان اصطحا علي ان يدفع احدهما عن نفسه مالا ولم يسمه
علي ان يتركه الاخر دعواه او علي ان يسلم اليه بما ادعاه فانه لا يجوز
وانما نحن مجبول علي معلوم وانه علي وجهي ايضا ان كان المصالح عنه
بحيث يحتاج الي تسليمه لا يجوز كما لو ادعي حقا في دار في يدي رجل
ولم يسمه فاصطحا علي ان يعطيه المدعي مالا معلوما ليسلم المدعي
عليه للمدعي ما ادعاه فانه لا يجوز وان كان المصالح عنه بحيث يحتاج
الي تسليمه بان اصطحا في هذه الصورة علي ان يعطيه المدعي عليه
مالا معلوما للمدعي لترك المدعي دعواه فهو جاز وانما نحن مجبول
مجهول فانه علي وجهي ايضا ان كان يحتاج فيه الي التسليم والتسليم
لا يجوز وان كان لا يحتاج الي التسليم والتسليم يجوز والحاصل في ذلك ان المصالح
لا يفسد العقد لعينها بل لغيرها وهو المصلحة المصلحة من التسليم
والتسليم في كل موضع لا يحتاج فيه الي التسليم والتسليم فالحال فيه
لا نقضي

لا نقضي الي هذه المنازعة فلا تنح جواز الصلح وفي كل موضع يحتاج فيه
الي التسليم والتسليم فالحال فيه لا نقضي الي مثل هذه المنازعة فيمنع
جواز الصلح هكذا في النهاية اذا وقع الصلح علي دين فحكمه حكم الثمن
في البيع وان وقع علي عين فحكمه حكم البيع فما يصلح ثمنه في البيع او مبيعا
يصلح بدلا في الصلح وبالا فلا كذا في المحيط الباب الثاني
في الصلح في الدين وفيما يتعلق به من شرط قبض بدل الصلح في المجلس
وغيره رجل علي اخر الف درهم فصالحه عنها علي خمسمائة يجوز كذا
في الفتاوى والصرف اذا كان له الف سود فصالحه علي خمسمائة
بيضاء لم يجز بخلاف ما اذا كان له بيضاء فصالحه علي ما دون ذلك من
السود جاز هكذا في غاية البيان شرح الهداية لو كانت مائة درهم
سود فصالحه منها علي خمسين غلة حاله او الي اجل جاز هكذا في
المبسوط لو كان لرجل قبل رجل الف درهم غلة فصالحه منها علي خمسين
غلة ونقدتها اياه في المجلس لا يجوز فيقول ابي حنيفة ومحمد رضيهما
الله وابي يوسف المذرك في فتاوي قاضي خان لو كان علي الف
درهم غلة فصالحه منها علي الف درهم نجية حاله فان قبض قبل
ان يتفرقا جاز وان تفرقا قبل القبض بطل وان جعل لها اجلا بطل
كذا في المبسوط ان وقع الصلح عن درهم في الزمة علي دنانير او عكسه
بشرط قبض البدل وان وقع عن الدنانير في الزمة علي دنانير اقل منها
لا يشرط قبضه وان وقع عن مائة درهم في الزمة علي عشرة
درهم الي شهر جاز كذا في الوجيز للكردي اذا كان عليه الف درهم
سود حاله فصالحه علي الف درهم نجية حاله جاز اذا نقد الضية في
المجلس كذا في الذخيرة ولو كانت الحياض الحاله فصالحه علي الف درهم
موجلة جاز الا ان اصل المالا اذا كان قرصا فصالحه الي اجل لا يقع تاجيل
كذا في فتاوي قاضي خان واذا كان علي الف درهم نجية موجلة
فصالحه عليها الف سود حاله فانه لا يجوز كذا في الذخيرة لو كانت له الف
موجلة فصالحه علي خمسمائة حاله لا يجوز كذا في الهداية لو كان لرجل
علي رجل الف درهم فقة بيضا فصالحه علي خمسمائة درهم بتر سود
الي اجل جاز وان صلح علي خمسمائة درهم موزنة ووزن سبعة
الي اجل لا يجوز فالحاصل انه اذا صلح علي جود من خفة وانقص قدرا من
حقه جاز كذا في فتاوي قاضي خان لو كان لرجل علي رجل مائة درهم حانية
دنانير فصالحه من ذلك علي خمسين درهم وعشر دنانير الي شهر فهو جاز
وكذلك لو صلح من ذلك علي خمسين حاله او الي اجل فهو جاز وكذلك لو صلح
علي خمسين درهم فقة بيضا بتر حاله او الي اجل كذا في المبسوط قال
شيخ الاسلام قباويل للتسليم اذا كان التبر مثل ما عليه في الجودة او دونه
اما اذا كان التبر اجودها عليه لم يجز كذا في الذخيرة لو كانت له عليه مائة درهم

بحبة وعشرة دنانير فصالحه من علي خمسين درهما سودا حالقا والي
 اجل فهو جازي هكذا في المسوط لو كان عليه مائة درهم وعشرة دنانير
 فصالحه منها علي مائة درهم وعشرة دراهم والي اجل لا يجوز ان يصلح عليها
 او دفعها اليه فهو جازي وان قبض عشرة دراهم قبل ان يتفرقا وينتبت المائة
 فهو جازي كذلك في المحيط رجل له علي رجل الف درهم لا يعلم وزنها فصالح منها
 علي ثوب او عرق بعينه جازي وان صلحه علي درهم معلومة يجوز ان يجازي
 وكذا اذا جعلها اجلا جازي ويجعل ابل عن البعض وتاجلا للباقي هكذا في
 فتاوي قاضي خان رجل له علي آخر الف درهم معلومة الوزن فقضاه
 درهم بمولدة الوزن لا يجوز ولو اعطاه علي وجه الصلح يجوز ويجعل علي
 انه اقل كذا في الخلاصة له عليه الف فصالحه علي مائة الي شهر وعلي ما يتي
 ان لم يطمه الي شهر لا يصح كذا في لوجيز الكوردي ادعي علي آخر كذا دنانير
 فانكر فصالحا علي دنانير معلومة بعضه محمل وبعضه موجد فانه يصح
 كذا في جواهر الفتاوي اذا ادعي رجل علي رجل الف درهم فصالحه منها
 علي الطعام في الذمة موجد او غير موجد ولو قاتل البعض فهو باطل
 واذا وقع الصلح من الدراهم التي فيها الذمة علي كرحضة بعينها
 وتفرقا قبل ان يقبض الكرحضة ولو وقع الصلح من كرحضة في ذمة
 علي عشرة دراهم فان قبض العشرة قبل ان يتفرقا جازي وان تفرقا
 قبل قبض العشرة بطل كذا في الذخيرة ولو صلحه من كرحضة فوض علي
 عشرة دراهم وقبض خمسة ثم افرقا بقي الصلح في نصف الكرحضة
 ما قبض ويبطل في النصف بحساب ما بقي وان صلحه علي كرحضة بعينه
 ثم تفرقا قبل القبض فهو جازي ولو كان الشعيير بعينه فان تناقضا
 قبل ان يتفرقا جازي وان تفرقا قبل ان يقبض فسد كذا في المسوط اذا كان
 عليه كرحضة فصالحه علي نصف كرحضة ونصف كرحضة بغير عينه
 الي اجل لم يجز الحنطة عليه حاله ولو لم يضر بكذا جازي او كان الشعيير
 قابلا بعينه فالحنطة بغير عينها كان جازيا وكذا اذا كان الشعيير بغير
 وقد قبض في المجلس جازي وكذلك لو كانت الحنطة الي اجل ونصف كرحضة
 شعيير حاله بغير عينها فان تفرقا ورضع اليه الحنطة ولم يدفع اليه الشعيير
 فالصلح فاسد علي حصته الشعيير كذا في المحيط اذا كان له علي آخر علي عشرة
 دراهم وعشرة افرق وهو حنطة فصالحه علي احد عشر درهما وفارقه
 قبل القبض انتقض الصلح بعد درهم واحد اذا في السراجية ولو كان
 لرجلي علي رجل كرحضة قرص فصالحه احداهما علي عشرة دراهم من
 حصته فهو جازي ويدفع الي شريكه اشياء ربح الكروان سداد خمسة
 دراهم كذا في المسوط رجلان لهما علي رجل الف درهم ان لم يكن الدين
 واجبا لعقد احداهما ورثا دينا موجد من رجل فصالحه احداهما علي
 مائة معلقة علي ان اخر عنه ما بقي من حصته وهو اربعة دراهم الي سنة

فالمائة

فالمائة المقبوضة تكون بينهما وتاخير حصته وذلك اذ يعاين باطل في قول ابي
 حنيفة رحمه الله حتي لو قبض الشريك الاخر شيئا كان للآخر ان يشاركه في
 القبول وعلي قول ابي يوسف ومحمد رحمه الله تأخير في حصته جازي وان كان
 دينها جازيا باذاتة احداهما بان كانا شريكين شركة عنان فان اخر
 الذي ولي الاذاتة مع تاجيله في جميع الدين وان اخر الذي لم يباشر الاذاتة
 لا يصح تأخير في حصته علي قول ابي حنيفة وعلي قولها يصح وان كانا متعاونين
 فاجل احدهما دينها كان من المضاومة مع تاجيله عند الكل ايها اجل كذا
 في فتاوي قاضي خان اذا كان الدين بين شريكين فصالح احداهما من نصيبه
 علي ثوب فشرطه بالخيار ان شاء اخر منه نصف الثمن الا ان يقين له
 شريكه ربع الدين وان شئت انتج عنه ربع نصف الدين ولو استوفى نصيبه
 او نصف نصيبه من الدين فشرطه ان يشاركه فيما قبض ثم يرجعان علي
 الغرم بالباقي كذا في الكافي ولو كان لرجلين علي رجل الف درهم غيبه
 فصالح احدهما من نصيبه علي خمسة زبوف او علي خمسة مائة سودا كان
 لشريكه ان ياخذ منه نصفها كذا في المسوط وكذا ان المال لرجلين
 عليه احدهما دراهم وللآخر دنانير فصالحه علي مائة درهم فهو جازي ويقسم
 المائة بينهما علي قدر قيمة الدراهم والدنانير فما اصاب الدنانير فهو
 صرق ويشترط القبض في المجلس وما اصاب الدراهم فهو استيفاء للبعض
 واستقاط للباقي كذا في الحاوي ادعي رجل علي رجلين الف درهم دين
 فصالحه علي مائة دينا راي اجل لا يجوز سوا دفع الصلح عن قرار او نكاح
 وكذلك لو صلحا علي طعام في الذمة الي اجل والي غير اجل فانه لا يجوز كذا في
 المحيط اذا كان لرجل علي رجل الف درهم فصالحه منه علي عبد بعينه فهو
 جازي وللعبد المطالب يجوز فيه عتقه ولا يجوز فيه عتق المطلوب وان مات
 في بدا المطالب قبل ان يقبضه الطالب مات من ماله المطلوب ويرجع
 الطالب بالدين وكذا كل شيء بعينه لا يبطله افرقا بها قبل القبض كذا في
 المسوط وان صلحه عن الف علي عبد ثم تصادقا ان لا شيء عليه فالدفع عليه
 بالخيار ان شاء ردا لعبد وان شاء اعطاه العا طمسك العبد كذا في محيط
 السرخسي صلح من الف علي مائة علي ان يبيع به ثوبا لا يصح كذا في الجيز
 للكردي لو ادعي دينها علي رجل او اصطالحا علي دار علي ان يسكنها الذي
 عليه الدين سنة ثم يبيعها الي المدي لا يجوز وكذا اذا ادعي دينها علي
 رجل ثم صلحه عنه علي عبد لم يجز ثم يخدم العبد المدي عليه سنة كان
 فاسدا كذا في المحيط له علي اخر مائة دينار ونيسابورية فصالحه علي مائة
 دينار وتفرقا قبل القبض فالصالح ان لا يشترط القبض ولا يبطل الصلح
 ولو كان علي القلب يشترط قبض بدل الصلح بخلاف هكذا في الذخيرة سيكر
 حرم الدين السخي عن ادعي علي رجل الف درهم من الدراهم التي لا قضة
 فيها وصالحه علي مائة درهم عطر بعينه فتفرقا قبل القبض خال يبطل الصلح

وهذا الجواب مستقيم فيما اذا وقع الدعوي في الولاية في الذمة
فاما اذا وقع في ذمة معينة يجوز كذا في المحيط من عليه الدين الموجب فان بقي
المال قبل الاجل ثم استحق المتيقن او وجد زيوفا او بهرجة او سرقه
فرد معاد المال موجلا وكذا لو باعه به عبدا او صالحه على عبده وقبض
العبد فاستحق او ظهر حرا او رده بعيب بمقتضا قاض عاد المال موجلا
وان طلب ان يقبل الصلح على ما كان قبل الصلح او رده بعيب بغير قضا
كان المال موجلا وان لم يسلم الاجل في الاقالة والرد بالعيب بغير قضا
فالل حال كذا في فتاوي قاضي خان اذا كان لرجل علي رجل اخر حصة من
فصلحه من ذلك على كسب غير ودفعه اليه فوجد المدعي بالشعير شيئا
فرد به بعد ما فرقا ان لم يسند له في مجلس الرد بطل الصلح عندهم جميعا وان
استند له اخري في مجلس الرد فكذلك عندنا في حنفية رحمه الله وعندنا
الصلح على حاله وعلى هذا الاختلاف كل معدي بطل بالافتراق من غير قبض
اذا تفرقا ثم وجد بالغيوض عيبا ورد به كالصرفه السلم كذا في المحيط
ولو ادعي على رجل لغا وانكر المدعي عليه فارد ان يصلحه على مائة فقال
المدعي صا حكتك على مائة درهم من الالف التي عليك وايرتك عن النسيئة
جاز وببر المدعي عليه عن الباقي في قضا وديانة وان قال صا حكتك من الالف
عليما بية ولم يغفل وايرتك عن الباقي يري المطلوب عن الباقي قضا لادبائه
كذا في الفتاوي الظاهرية ولو كان المطلوب قضي الالف فانكر الطالب قضاة
فصلحه المطلوب على مائة درهم جاز قضا ولا عمل للطالب ان يأخذ منه
المائة اذا كان يعلم بالقضا كذا في فتاوي قاضي خان اذا كان لرجل علي رجل
الف درهم وديان من ثمن بيع الباجل فصالحه الطالب عليا ان اعطاه كغيلة واخر
عنه ستة بعد الاجل فهو جاز وهذا جواب الاستحسان وكذلك لو كان
معه كغيل فصالحه عليا ان يري هذا الكغيل وعليه ان يدخل معه رجلا
اخر في الكغال له وعليه ان اخر عنه بعد الاجل شر او جاز ولو صالحه
عليان يحمل له نصف المال عليان يوجر عنه ما بقي ستة بعد الاجل
كان فاسدا ولو اخر منه الطالب ستة بعد الاجل من غير صلح كان ذلك جائزا
كذا في المحيط من له علي اخر الف درهم فقال ادفع الي غدا من اخصما بية
عليانك يري من الغنفل ففعل وهو يري فان لم يدفع اليه خصما بية غدا
عاد الالف عندنا في حنفية ومحمد رحمه الله كذا في الكافي لو قال حططت
عنك خصما بية عليان تنقذ لي خصما بية ولم يعرف ذلك وقتا اذا قبل
الغريم ذلك يري عن خصما بية اعطاه الباقي ولم يعطه ولو قال حططت عنك
خصما بية عليان تنقذ لي اليوم خصما بية فان لم تنقذ فالل عليك على حاله
قبل الغريم ان نقذ اخصما بية اليوم يري من الباقي وان لم ينقذ في اليوم
لا يبرأ في قولهم ولو قال حططت عنك خصما بية عليان تنقذ لي الباقي اليوم
ولم يرد علي ذلك ففعل الغريم قال ابو حنيفة ومحمد رحمه الله ان نقذ في اليوم

يوري

يوري عن الباقي وان لم ينقذ لا يبرأ كذا في فتاوي قاضي خان اذا قال ابرأتك
عن خصما بية من الالف عليان تعطيني اخصما بية غدا فلا يبرأ فيه واقطع اعطي
الخصما بية او لم يعط كذا في الفتاوي لو كان لرجل علي رجل اخر درهم فصالح
معه على خصما بية عليان يعطيه لياه ولم يعرف ذلك لادبائه اخصما بية وقتا اذا لم
جائز ويكون منه حظا لخصما بية انما قبضه ولو قال صا حكتك على خصما بية
عليان تعطيني اخصما بية اليوم فان لم تعطيني فلا الف عليك على حاله وان
اعطاه فالصلح ماض وان لم يعطه حتى مضى اليوم فلا الف عليه ولو قال صا حكتك
من الالف علي خصما بية عليان تعطيني اليوم ولم يقبل فان لم تعطيني اليوم فالل
عليك طي اعطاه خصما بية اليوم يري عن اخصما بية بالاجماع وان لم
يعطه حتى مضى اليوم عاد جميع الالف في قول ابو حنيفة ومحمد رحمه الله
هكذا في شرح الطحاوي لو قال صا حكتك من الالف علي خصما بية قد فها
الي غدا وانت يري من الغنفل عليك ان لم تدفعها غدا فالل عليك
علي حاله فان نقذ خصما بية بغير الابرار ماضيا وان لم ينقذ بطل الابرار
بالاجماع كذا في الكافي اذا قال ادلي خصما بية عليانك يري من الغنفل ولم
يقوت للادبائه وقتا يصح الابرار ولا يعود المدين هكذا في الهداية لو قال
حططت عنك خصما بية ان نقذ لي خصما بية لا يصح لخط في قولهم جميعا
نقذ او لم ينقذ وكذا لو قال للغريم ادلي لك غنفل ادلي صا حكتك الي من اخصما
او صا حكتك او قال ان دفعتم الي خصما بية فانت يري عن الباقي وهذا
كله باطل لا يبرأ اعم الباقي وان ادعي اليه خصما بية فخط الصلح او لم يبرأ
كذا في المحيط يري ان خط احد الشريكين ان كان المصالح عاقد جاز خطه
خط الكل او بعضه في قول ابو حنيفة ومحمد رحمه الله وبعضه يوجب
شريكه لخطه الخط وان لم يكن المصالح عاقد جاز الخط في خصمه عنده
الكل وفي خصم صاحبه لا يجوز عند الكل في فتاوي قاضي خان
الباب الثالث في الصلح عن المهر والنكاح والخلع والطلاق
والنقعة والسكنى رجل تزوج امرأة علي خادما حرا على خطاة
بغير اجازة فان سببت له الجور والفساد على بنتي من الكليل والموزون
ان كانا بعينه مجوزا كان يبرأ عنه وان كان من حلال المجوز وان كان
حالا ان نقذ في المجلس جاز وان لم ينقذ في المجلس لا يجوز وانما جازها
من الخادم علي ذراهم تسببت جاز والصلح لها على خادم بعينه وذراهم
مع ذلك ذراهم مسماة كان جائزا فانما على عرض بعينه وقبضه
ما يبرأ ثم طلقها قبل الدخول بها كانت المرأة بالخيار ان تقاتل ردت اليه
من نصف قيمته الخادم والخصما بية ردتا اليه نصف العرض الذي اخذت
ولو اشترقت بها العرض فانما تعطيني نصف قيمته الخادم من غير خيار
واذا صالحته علي ذراهم طلقها تدر عليه نصف ما قبضت وكذا لو اعطاه
خادما وسطا ثم طلقها قبل الدخول بها ردت عليه نصف ما قبضت من غير خيار

هكذا في المحيط اذا تزوج امرأة على بيت وخادم بقرصا لها من البيت
على ثياب هروية الى اجل لم يجز فان منا لها من البيت والخادم على
درهم او دينار الى اجل فهو جائز كذا في المبسوط ولا يجوز اكثر من قبة البيت
والخادم كذا في التتار عاصمة نافلة عن العتابة اذا تزوج امرأة على مائة
درهم صا لها من ذلك على طعام بعينه فهو جائز وان كان بغير
عينه ان كان موحلا لا يجوز فاعطها كذا حال ذكره لا يجوز ايضا فاذا
تزوجها على كوحنة بقرصا لها من ذلك على كوحنة بقرصا بغير عينه فهو جائز
وان كان بغير عينه ان كان الشعيير موحلا لا يجوز وان كان حاله ان عقد
في المجلس فالصالح صحيح على جواب الاستحسان او على احد القولين
وان تفرقا قبل الغيب بطل الصالح ولو ادعى على امرأة انه تزوجها وهي
تكره فصالحته على مائة درهم على ان تربي من تزوجها الذي ادعى
جاءه اذ قبله كذا في اقام المدة بعد ذلك على السكاح لا يقبل بيته
وكذا لو قبلت اعطيتك مائة درهم على مباراة كان جائزا وكذلك
لو قبلت اعطيتك مائة درهم على ان تربي من دعواك ولو قال اعطيتك
مائة درهم على ان لا تكاح بيبي وببيك ذكر في صحيح الاسلام على قول
ابي حنيفة رحمه الله الصالح صحيح وعلى قولهما لا يصح ولو قال اعطيتك
مائة على ان تقول لم اتزوجك فبطل كذا في المحيط دعوت المرأة ان
زوجها طلقها ثلاثا وانكر الزوج فصالحها على مائة درهم على ان تربي
من الدعوى لا يصح وللزوج ان يرجع عليها بما اعطاها من البذل وتكون
المرأة على دعواها وكذلك لو ادعت تطليقة او تطليقت او طلقا كذا
في خلاصة المغنين اذا طلق الرجل امراته قبل ان يدخل بها ثم اختلف
فقالت الزوج مهرها خمسمائة وقالت المرأة مهرها الف درهم فاصطلمها
على ثمانية من نصف المهر وهو جازم ولو قال الزوج لما فوضت لك المهر
وانما لك المنة فاصطلمها على ان يسلم لها المنة على ان ابرأه من دعواها
فما جازم فان اقامت بعد ذلك بيته ان مهرها كان ثمانية فقبل بيته
ولو كان الزوج قد اعطاها المهر ثم طلقها قبل الدخول بها وطالبها
فوق النصف عليه واختلف في النصف فقال الزوج ان النصف ثلاثمائة
وقالت المرأة مائتين فاصطلمها على مائتين وخمسين وهو جائز كذا في المحيط
لو ادعت المرأة على زوجها طلاقا كذا فصالحها على مائة درهم على ان
يطلقها بائنا وهو جائز وكذلك لو قالت على ان تفرق بيها الطلاق الذي
ادعيت وهو صحيح وكذا تزوجا بقران اقامت بيته على ذلك فبطلت دعائه
طاهر ثلاثا او واحدة بائنة رجعت عليه بالحق الذي عطيتة كذا في
المبسوط ثم روي عن ديكوي وادعوي كولا وصالح كولا على ان يخلع
سرا لا دعوي بمالك لا يجوز هذا الصالح كذا في خزانة المغنين في المشتري بشر
عن ابي يوسف امرأة ادعت على رجل انها امراته وان لها عليه العذر درهم

من مهرها وان هذا الصبي ابنه منها ووجد الرجل ذلك كله بقرصا لها على
مائة درهم يدعيها اليها على ان ابرأه من جميع هذه الدعا ويطلبها الزوج
عن ثني ثم قامت البينة له على جميع ما ادعت فان النكاح ثابت والنسب
ثابت والصالح عن المهر جائز والمائة الدرهم سالمة لها وهي صلح من الاقارب
ادعتهم وهذا استحسان ولو ادعت نكاحا بغيره ولم تدع مهر فاصالحها
على مائة درهم ثم جز الصلح ولو صالحها على مائة درهم على ان ابرأه من دعوى
النكاح وعليها مائة درهم الزوج من ذلك وليست في مدعية قبله مهر ولا نفقة
لم جز الصلح ويرجع في المائة النكاح عطاها ولا يسبيل للزوج على المرأة في
النكاح من قبله فبطلت دعواها وكان هذا بمنزلة خلع ولو ادعت علم نفقة
ونكاحا فصالحها على مائة درهم على ان يبار بها فالصلح جائز والمائة الدرهم
لنفقة ولا يرجع الزوج عليها بشي ولا تكاح بينهما كذا في المحيط الصلح
من النفقة ان كان على ثني يجوز للفاضي تقدير النفقة بكذا فقد
والطعام بعينه تقدير النفقة ولا يعتبر معاوضة وان دفع الصلح
على ثني لا يجوز تقدير النفقة ولا يعتبر معاوضة وان دفع الصلح
ونصير مبرية زوجها عن النفقة بما اخذت من البذل كذا في محيط
السرخصي اذا صالح الرجل امراته ولم يدخل بها على ان يطلقها على ان
تزوج ولدته ثني حتى تمطه وعلى ان ابرأها من ثوب بعينه فقبضت المرافعة
هكته فاستهلكته وارضعت الصبي سنة ثم مات الصبي رقيمة الثوب للمهر
سواء وان الزوج يرجع عليها بنصف قيمة الثوب وربع قيمة الرضاع ولو كانت
المرأة زانية مع ذلك شاة قيمتها مثل قيمة الرضاع الثوب وربع قيمة الرضاع وثلث
للمشاة ولو استحققت الشاة مع ذلك يرجع عليها بثلاثة ارباع قيمة الثوب وربع
قيمة الرضاع ويرجع بنصف قيمة المشاة وان استحق الثوب لم يستحق الشاة والمسئلة
حاليا فان المرأة ترجع على الرجل بنصف المشاة وبأجر مثلها في نصف السنة التي ارضعت
ويرجع عليها الرجل بربع قيمة الرضاع كذا في المبسوط لو صالحت امرأة زوجها على
ثلاثة دراهم من نفقتها كل شهر فبقي شهر اخذت للشهر الماضي ولو صالحها مرة ثانية
بعد ما صالحها على ثلاثة دراهم من نفقتها كل شهر فبقي شهر فبقي الشهر عليه على ثلاثة
محائيم وبقية بعينها صا للصالح كذا في خزانة المغنين وان صالحته من الداهم
على محائيم وبقية بعينه قبل مضي الشهر يجوز وبعد مضي الشهر لا يجوز كذا في محيط
السرخصي اذا صالحت المرأة زوجها من نفقتها على ثلاثة دراهم في كل شهر ثم قال
الزوج لا اطيع ذلك فذلك لازم له الا ان تربي المرأة او الفاضي او يرضعها فبقيها
دون ذلك وان قالت المرأة لا يكفي هذا الا ان تربيها او يرضعها او كان سورا
ولو قدر الفاضي نفقتها في كل شهر فبقي شهر فبقي الشهر عليه على ثلاثة
لا يكفيها ويطلب بها كفايتها وكذلك هذا الحكم في نفقة الاقارب ولو اعطاها كغنيلا
ينفق كل شهر فعلى الكفيل نفقة شهر واحد فان قال الكفيل ما عشت او ما دنا من انة
فهو كذا وان مات الزوج وقد بقي لها على الزوج نفقة من هذا الصالح في المحيط

كذا في المبسوط ولو صالح امرأته من نفقتها سنة على حيوان أو ثوب سيجسه
جاء مولا ولا خلاف ما لو صالحها بعد الغرض أو بعد تراخيها عن النفقة
لا يجوز كذا في محيط السرخسي ولو صالحته عن أجر رضاع الصبي بعد البسوة
كان جازما لم يمس لها أن تصالح بما ثبت لها من دراهم لأجره على طعام وغيره
عينه كذا في المبسوط رجل صالح امرأته المطلقة من نفقتها على دراهم
معلومة على أن لا يربدها عليها حتى تنقضي عدتها وعدتها بالاشهر جاز ذلك
وان كانت عدتها بالخمس لا يجوز لأن الخمس غير معلوم وقد بحثت في ذلك
في شهرين وقد لا يثبت عشرة أشهر كذا في فتاوى قاضي خان لو صالحت
مع الزوج من نفقتها ما دامت زوجته له على ما لا يجوز كذا في محيط
السرخسي لو كانت امرأة مكاتبه أو أمه قد بعها المولى بيتا فصالحها
عليه دراهم مسماة من الكسوة والنفقة لكل سنة جاز ذلك وكذلك لو صالح
مولى الأمة فلم يكن يوارها المولى بيتا لم يحضر هذا الصلح وكذلك كانت
المائة صغيرة لا يستطع الزوج أن يغيرها فصالح أباهما على نفقتها لا يجوز أن
كانت كبيرة والزوج صغير فصالح أبوه على النفقة وصحت جازا وذا صالح
المكاتب امرأته على نفقة كل شهر جاز لا يجوز صلحه في سائر الحقوق
المستحقة عليه وكذلك لعبدا المحجور والتاجر بصالح امرأته على نفقتها
كذا في المبسوط رجل صالح امرأته من نفقتها سنة على ثوب أو جوفية نصته
منه واستحق الثوب رجعت بالنفقة أن فوضت له فغيره رجعت
بقية الثوب كذا في محيط السرخسي إذا كان لرجل امرأتان أحدهما أمة قد
قولهما بيتا فصالح المرأة على نفقة مسماة كل شهر وصالح الأمة على نفقة أكثر
منها ولو جازا بذلك لو كانت أحدهما ذمية فصالحها على أكثر من نفقة
المسئلة وإذا صالح الغني امرأته على نفقة كثيرة في الشهر لم يلزمه النفقة
مثلا كذا في المبسوط لو صالح عن نفقة المحارم ثم ادعى الأسماء وصدق
وبطل الصلح كذا في التاتارخانية فاعلم أن العتبية إذا صالح الرجل بعض
محارمه عن النفقة وهو غير له بحبر على عطائه أن أقروا أنه محتاج
فإن لم يعرف حاله وادعى أنه غير فالقول قوله وبطل عنه ما صالح
عليه إلا أن يقوم ببينة أنه ميسر فيقضي بالصالح عليه ونفقة الولد
الصغير كنفقة الزوجة من حيث أنه ليس بشرط لوجوبها فالصلح فيه
يكون ما ضبا إن كان الوالد محتاجا فإن كان صالحا على أكثر من نفقتهم
بما يتغايين الناس فيه أبطلت الفصل عنه فكذلك الصلح في الكسوة
للحاجة والمعتبر فيه الكفاية كالنفقة ولو صالح امرأته من كسوتها
على دية يهودي ولم يسم طوله وعرضه ورفقته جاز ذلك وكذلك كسوة
الغريبة ولو صالح رجل خاه وهو صبي بالغ على دراهم مسماة لنفقة
وكسوته كل شهر لم يجز ذلك ولم يجز عليه كذا في المبسوط أن صالحت المبانة
زوجها عن سكنها على دراهم لا يجوز كذا في فتاوى قاضي خان إذا صالح المرأة

من نفقتها

من نفقتها وكسوتها العشر سنين على وصيف وسط إلى شهر أو لم يجعل لها جلا
وهو جاز كذا في المبسوط **الفصل الرابع في الصلح في الوديعة**
والهبة والاختارة والمصارفة والرهن إن صالح صاحب الوديعة على شيء فإن
ادعى صاحب المال الإبداع وقال المستودع ما أودعني شيئا ثم صلحه على
شيء معلوم جاز الصلح في قولهم وإن ادعى صاحب المال الوديعة وطالبه بالرد
فأخذ المستودع بالوديعة وسكت ولم يقل شيئا وصاحب المال يدعي عليه
الاستهلاك ثم صالحه على شيء معلوم جاز الصلح في قولهم وإن ادعى عليه
الاستهلاك المودع يدعي الرد والهلاك ثم صالحه على شيء فاختلعا في قول
أبي حنيفة والصحيح أنه لا يجوز هذا الصلح في قوله وهو قول أبي يوسف رحمه
الأول وعليه الفتوى هكذا في فتاوى قاضي خان ثم إن عامة المشايخ
لم يفرقوا بين ما إذا قال المالك ولا استهلكتها فقال المودع بعد ذلك صالحت
أوردت وبني ما إذا قال المودع أو لصاعته أو ردته وقال المالك بعد ذلك
استهلكتها كذا في المحيط وجمعوا على أنه لو صالح بعد ما حلف المستودع
أنه رد أو هلك لا يجوز الصلح إنما الخلاف فيها إذا كان الصلح قبل يمين المودع
وإذا ادعى المودع الرد والهلاك وصاحب المال لا يصدقه في فكر ولا يكفيه
بل سكت ذكرنا خير حجة الله أنه لا يجوز هذا الصلح في قول أبي يوسف الأول
ويجوز في قول محمد رحمه الله ولو ادعى صاحب المال الاستهلاك والمودع لم
يصدقه في ذلك ولم يكفه فعله على شيء ذكرنا أنه يجوز هذا الصلح في قولهم
فإن اختلفا بعد ذلك فقال المودع كنت قلت قبل الصلح أنها هلك
أوردتها فلم يجمع الصلح في قول أبي حنيفة رحمه الله فإن قال صاحب المال
ما قلت ذلك كان القول قول صاحب المال ولا يبطل الصلح كذا في فتاوى
قاضي خان إن أنكر المستعير لعارية أصلا ثم صالح صاحبا الصلح وإن أقرب العارية
ولم يدع الرد ولا الهلاك والمالك يدعي الاستهلاك جمع الصلح وإن ادعى الهلاك للمالك
يدعي الاستهلاك على خلاف ذلك للجواب في المصارفة وكل مال أصله
أمانة هكذا في المحيط وإن كانت الوديعة قايمة بيمينها وهي ما يتأدروهم
وصلحه من على مائة درهم بعد أن أراد أن كان له جزا إذا قامت البينة على
الوديعة وإن لم يغم ببينة وكان المودع متكررا فالصلح جاز كذا في الطهري
ولا يجز للمودع الفصل فيما بينه وبين الله تعالى كذا في المحيط ولو صالحه
على عرصن تجاز الصلح مطلقا ولو صالحه على عشرة دنانير فإن صالحه
وهو جاز للوديعة فالصلح صحيح إذا تفرقا بعد قبض الدنانير سواء كانت
الدراهم حاضرة في مجلس الصلح أو غائبة عن مجلس الصلح أما إذا كان
المودع مقررا للوديعة أن كانت الوديعة حاضرة في مجلس الصلح جاز
إذا جرد المودع القبض وقبض المالك الدنانير في ذلك المجلس وإن لم يرد
المودع القبض فالصلح باطل وإن كانت الوديعة غائبة عن مجلس الصلح
فالصلح باطل كذا في الخلاصة امرأة استودعت رجلا وديعة كانت عند

لغيرها ثم قبضتها منه ثم استودعتها اخره قبضتها منه ايها فقدرت متاعا منها
فقال قد ذهب بينكم فلا ادري من اصنعه وقال لا اندري ما كان في وعاءك غير انك قد
التي اقلعت من عندك ووردناه عليك فصالحها من ذلك على ما كان في صانعه لصاحب
المتاع والصالح بينهما وبينها جازم على قيمته المتاع لا يخلو من وجهه ما ان
كان بعد ما ضمنها المالك قيمة المتاع وفي هذا الوجه يجوز الصلح على يد لكان سوا
كان مثل قيمة المتاع وفي هذا الوجه يجوز الصلح على يد لكان مثل قيمة المتاع او اقل
واما ان كان قبل ان يقبضها المالك قيمة المتاع ففي هذا الوجه ان صلت ببدل
مثل قيمة المتاع او اقل قدرها بغيرها من الناس فيه فالصلح جائز وبطلان ضمان
المتاع حتى لو اقام صاحبا لمتاع بينة بعد ذلك على ما ادعى من المتاع لم يكن
لها على المورد عيب سبيل وان صلت ببدل هو اقل من قيمة المتاع قدر ما يتفق
الناس فيه لا يجوز الصلح ولما كان المتاع ان شأ من المارة قيمة المتاع وان شأ
ضمن المورد عيب ان قامت له بينة على المتاع فان ضمن المورد عيب رجوع المارة
بما دفع اليها وان ضمن المارة نفذ الصلح عليها كما في الذخيرة ان ادعى عينا
في يدي انسان فقال ذبي البذل هذا ودبعة فلان الحق فيه او دعيه فصالحه
بعد اقامة البينة او قبله صلح الصلح ولا يرجع على المصالح عنه كذا في الحصول
العارية وان كانت الداية قد نفقت تحت المستعير ثم انكر رب الداية العارية
وصالح المستعير على ما جاز فان اقام المستعير بعد ذلك بينة على العارية
وقال لا نفقت بطل الصلح لان اراد استخلاصه على ذلك فله ذلك كذا في
الحديث ومن استعار داية اليه وقت فعطيت فقال المستعير نفقت تحتني
وكذبه ربه الداية وهو مقرها عارية فادعى المستعير عنه ومالك
صلح لم يجز وكذلك لو قال المستعير دفعها اليك كذا في خزانة الخبز ولو
ان المضارب جحد المضاربة ثم اقر بها او اقر بها ثم جحد بها ثم صالح من ذلك
على مال جازوا فان كان المضارب جحد المضاربة وبن على رجل ماله من
المضاربة فصالحه عينا اخره عنه جاز وان حط عنه بعينه جاز ومن
ما حطه عنه لرب المال ولو كان الحط بعيب في مبيع او صالحه من العيب على
دراهم يد لها جاز ذلك على رب المال ولو صالح عينا اخذ بالدين كنبلا على ان يله
الذي عليه الاصل واحتال به فهو جائز كما في المبسوط اذا ادعى رجل على رجل انه
وهب هذا العبد له وقبضه والعبد في يده العواهب والعواهب مجزئة كذا
فاصلحها على ان يكون نصف العبد المدعي ونصف العبد المدعي عليه
جاز هذا الصلح فان اقام المدعي بينة بعد هذا بينة على العينة والعين لا يقبل
بينة حتى لا يأخذ من المدعي عليه النصف الذي بقي في يده فان شرطه مع
ذكر احداهما على الاخر دراهم فهو جائز وان اصلحها ان يكون جميع العبد
لا حدها ويعطي صاحبه دراهم كان جائزا ايضا واذا ادعى المرء له العبد
واقر انه لم يقبضه وجحد العواهب فاصلحها على ان يكون العبد بينهما
نصفين فالصلح باطل وان شرط مع هذا لاحدهما ان شرط الآخر الاخر

علي

علي العواهب لا يجوز ان شرط الآخر ان يهبه علي الموهوب له يجوز وان اصلحها
ان يكون العبد سائما للاحدهما ويوقع هو الي صاحبه كذا درهما ان شرط ان يكون
الدرهم على العواهب كذا للاحدهما وان شرط الآخر ان يهبه علي الموهوب له كان جائزا
هكذا في المحيط اسراة وهبت ارضا للاحدين احدهما اب وام والاخر لا يقبل
نورثها احوها لابيها وامها وقال فلان لم يدة كانت غير جائزة وادعى الاخر
جوازها في قول بعض الفقهاء ان اصلحها بينهما على صلح في ماله الا ان شرط
والام فادار ورثته باطل كذلك لصلح عبد خاضع بولي صلح العينة باطله
فانه يبطله في قول من يرى بطله للعينة باطله ويجعلها مباحة في قول
من يجبر العينة بطل الصلح ويجعلها هبة بينهما نصفين ولو كانت وهبتها
كلها للاح لا يغيره لم يقبضها في حيازة المخت في خاصه احوه فيها فقال انما لم يجز
ذلك لانها لم تقبضها وقال الاخر صدقت لم يقبضها ولكن لا اودها حتى يقضي القائل
علي يدك فاصلحها مسافعا علي صلح فهو باطل سوا اصلحها علي لنا صفة او على اقل
من ذلك كذا في المبسوط لو ادعى انه وهب له نصف هذه الدار شأعا
ولم يقبضه منه وجحد العواهب ثم اصلحها على ان يسلم له ربع الدار بقدر رهم
جائز كما في الحادي اذا كانت الدار في يد رجل فادعى ان فلانا تصدق بها عليه
فانه قبضها وقال فلان يل وهبها لك وانا اريد الرجوع فيها فاصلحها على ما ينة
درهم علي ان يسلم له الدار بصدقة فهو جائز ولا رجوع فيها بعد ذلك فان اقر
الذي في يده انها هبة بعد الصلح او جحد رب الدار الهبة والصدقة جميعا
فبطل الصلح فهو علي ما ذكرنا وكذلك لو اصلحها علي ان تكون الدار بينهما بالسوية
علي ان رد الذي في يده الدار مائة درهم فالصلح جائز لا يبطله معيب
الشروع كذا في المبسوط استاجر رجلا على حنطة بعينها فصالحه علي درهم
لا يجوز ان الحنطة اذا كانت معينة فهي مبيعة وبيع المبيع المنقول قبل القبض
لا يجوز كذا في محيط السرخسي اذا استاجر من اخر دارا او خنطها في ايامه فقال
الاجر اجر ثلثي شهرين بعشرة دراهم وقال المستاجر لا يل اجر ثلثي ثلاثة اشهر
بعشرة دراهم فاصلحها على ان يسكنها شهرين ونصفا بعشرة دراهم
وقال المستاجر لا يل اجر ثلثي ثلاثة اشهر بعشرة دراهم فاصلحها على ان يسكنها
ولو اصلحها على سكني ثلاثة اشهر علي ان زاده الاجر رهم كان هذا جائزا
ايضا ولو اصلحها على سكني ثلاثة اشهر علي ان زاده فغير بعينه او بغير عينة بعد
ان يكون موصوفا في الدعة كان جائزا ولو اصلحها على سكني هذه الدار شهرين
علي ان زاده الاجر سكني بيت اخر من دار اخرى هذا جائز ايضا
والاصل في حيس هذه المسايل ان ينظر في الزيادة ان كانت مجهولة لا يجوز سواء
كانت الزيادة من جانب الاجر او من جانب المستاجر حتى لو اصلحها على سكني
الثلاثة اشهر علي ان زاده المستاجر وكوب دابة مجهولة او اصلحها على سكني
شهرين علي ان زاده الاجر سكني بيت مجهول لا يجوز وان كانت سكني الزيادة
معلومه فان كانت من جانب الاجر جازت سواء كانت الزيادة من جنس ما اجر

او من خلاف جنس ما اجر وان كانت من جانب المستاجر ان كانت من جنس ما استاجر لا يجوز
وان كانت من خلاف جنس ما اجر ولو لم يصطحا على سكني الاثني عشر الثلاثة بعشرة عليا
اعطاه المستاجر ايضا بعين مجازا سكنيا كذا في التناثر خانية لو اصطاح الاجر
والمستاجر على مدة من السكني على ان يعطيه هذا الفيل بغيره في ذلك الكيل
فهو جاز وان كان الكيل غايبا فالصالح مردود وان اشترط على ان يزيده
مع السكني ركوب دابة الى موضع كذا اجاز وكذا لو زاده خدمته هذا
شهر او لو زاده المستاجر سكني دار مرفوعة شغل يحجز هكذا في ما لم يسطو
لو استاجر دابة الى مكان معلوم باجر مسمي فادعي رب الدابة اجر اكثر من
ذلك وحججه المستاجر موضع العدم من ذلك فاصطحا على الموضع الذي عينه
الدابة بالاجر الذي ادعاه المستاجر فهذا الصالح جاز ولو وجد المستاجر
الاجرة اصلا ودعاها رب الدابة فاصطحا على ان يتركها المستاجر المبتدئ
على اجر درهم فهو جاز ولو ادعي انه استكره هذه الدابة بالاجر في حمل
عليها ثقله لم يفسد دية خمسة فحجج ذلك رب الدابة فاصطحا على ان يتركها
هو بنفسه لا يفسد دية سبعة فهو جاز كذا في التناثر خانية اذا ادعي رجل
عبدا في يده رجل انه رهنه اياه بمائة درهم كانت له عليه فقال الذي
في يده العبد العبد عدي واما يده في عليك فاصطحا على ان يتركه
المرتهن من المائة لقي ادعي عليه ويتركه خمسة ويتركه لم دعي
المضوعة في العبد فهذا الصالح جاز وان اقرا المرتهن بعد هذا الصلح
ان العبد كان رهنا في يده لا ينتقض الصلح ولو كان العبد في يد المرتهن
فقال رهنه مني بمائة في عليك وقال المرتهن لك علي مائة الا اني ما رهن
العبد ملك فاصطحا على ان زاده المرتهن خمسة درهما فترضا على ان يكون
العبد رهنا بمائة والخمسين فهذا الصلح جاز ويصير العبد رهنا لمالكين
بالمائة والخمسين وان اصطحا على ان يهب منه المرتهن خمسين درهما على ان
يجعل المرتهن العبد رهنا بمائة فان هذا الصلح فاسد والمرتهن ان يرجع
في هبته والمرتهن ان يرجع في رهنه ولو اصطحا على ان يتركه المرتهن عن
خمسين من المائة على ان يجعل المرتهن رهنا بالخمسين الباقية فهذا
جاز ولو ادعي المرتهن ثوبا في يده المرتهن انه رهنه اياه بعشرة دراهم
اقضه اياه او اقرا له لم يقبض الرهن وقال المرتهن لك علي عشرة دراهم
الا اني لم اركه فاصطحا على ان يحيط المرتهن عنه درهما لرهنه المرتهن
الثوب فهو جاز وكذلك لو اصطحا على ان يقضه المرتهن درهما لجعل الثوب
رهنا عنه فهو جاز وكذلك لو اصطحا على ان يتركه المرتهن اياه ليجب عنه درهما
ويقضه درهما جعلا بين الخط والزيادة فانه جاز ايضا فان لم يدفع لثوب
وبدله في امساكه فله ذلك لان الخط لا يثبت كذا في المحيط ولو رهن ثوبا
بمائة درهم وقيمة الرهن ما يتا درهم وثلاثة المرتهن هكذا الرهن وقال المرتهن
ما هكذا فاصطحا على ان يترك المرتهن عليه خمسين درهما وابراه عن الباقي كان

باطلا

ما خلا في قول لي يوسف وكذا الجواب اذا ادعي المرتهن رد الرهن على المرتهن
واتركه المرتهن ولو ان المرتهن ادعي عليه الاستهلاك فلم يتركه المرتهن ولم يترك
فاصطحا على ان يتركه المرتهن في قولهم كذا في تناوي فاضي خان اذا كانت قيمة
الرهن مائة في درهم والدين مائة فقرا المرتهن بعينه على ان يتركه المرتهن
ثم اصرح على ان الصلح ولو اقر المرتهن انه باع المتاع بمائة درهم بكذا المرتهن
وقال المرتهن ما وكلتكم بالبيع ثم اصرح على ان ابراه من المائة وزاد له
المرتهن خمسين درهما جاز فان ظهر المتاع عن المرتهن فالصلح ماض ولو كان
المرتهن باع المتاع ثم مات المرتهن فصالح الورثة على ان يتركه وعلى ان يترك
عليهم خمسين درهما فهو جاز وان جاء اخر فقال المرتهن لي فصالح المرتهن
على عشرة فهو جاز ايضا كذا في ما لم يسطو لو ان المرتهن مات فادعي رجل
ان المتاع له وانه كان اعاره لمرتهن فاصطحا على ان اقرا المرتهن بكذا
المرتهن لا يصرفه على وثقه المرتهن كذا في المحيط **الباب**
الخامس في الصلح في العصب والسفقة والاكراه والهدية ادعي عصب
على انسان ثم صالحه على مال جاز الصلح كذا في ما لم يسطو غضب ثوبا
قيمة مائة فان تلغه فصالحه منه على ان يتركه مائة جاز وقال لا يبطل الفضل
عليه قيمته بما لا يتعاقب فيه والصحيح مذهب ابي حنيفة رحمه الله كذا في خاتمة
الختار ان اذا كان المصوب عبدا فابقضه وهدى في يده فصالحه على ان يتركه
من قيمته جاز عند ابي حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد يبطل العصب على
قيمة بما لا يتعاقب الناس فيه ومنه ما بينا من قال الخلف فيما اذا ابقا العبد
واما اذا كان مسنعا فصالحه على ان يتركه لا يجوز عند ابي حنيفة والصحيح ان الخلف
فيها جميعا كذا ذكره في الحديث فاقضه في شرح الجامع الصغير وعلى هذا
الخلاف اذا عصب عبدا فهدى في يده فصالحه على مال ثم اقام العاصب
البينة على ان قيمته اقل مما صالحه عليه لم يقبل بيته في قول ابي حنيفة
وقال ابو يوسف ومحمد يقبل بيته ويبر ذيادة القيمة على العاصب هكذا
في غاية البيان نلج الهدية اجمعوا على انه لو صالحه على عمن جاز سوا كان
كثيرا لقيمة او قليل لقيمة واجمعوا على انه لو قضي القاضي بالقيمة ثم صالحه
على اكثر من قيمته لا يجوز كذا في الخلاصة قال محمد رحمه الله اذا ابقا المصوب
فصالحه مولاة على دراهم مسماة حالة او الى اجل جاز ولو صالحه عن العبد
الابق على مكبل وموزون ان كان بعينه او بغير عينه ولكن قرضه في المجلس جاز
وان كان بغير عينه ولم يقضه في المجلس لا يجوز كذا لو كان مستهلكا خفيفة
ولو كان العبد قاضيا لم يقضه في يده فصالحه على شي ما ذكرنا بعينه او بغير عينه
حالا كان او جازا وكان كالبيع ولو اختلف العاصب والمصوب منه فقال
احدهما هي ابعه وقال الاخر هي حاضرة كان القول قول العاصب فان قال هي
في يدي جاز الصلح على جميع ما ذكرنا حالا كان او موحلا وان قال هي باقية جاز
الصلح على المرتهن حالة كانت او موحلة وعلى المكبل والموزون جاز الصلح حالا

ولا يجوز موجلا كذا في المحيط واذا غضب ثوبا من رجل فاستهلكه اخر عند الغاصب فصالح صاخب الثوب الاول على اقل من قيمته فهو جائز ويرجع الاول على المستهلك بقيمته ويتصدق بالفضل وان لم يصالح الاول ولكنه صالح الثاني على اقل من قيمته عايز ويكون براءة الاول ولا ينصرف الاخر شي وان يوتي ما على الاخر لم يكن له ان يرجع على الاول بشي كذا في الحاوي لو غضب كرجلة فحطه فلم يصالحه على رايهم مسماة حالة او موجلة واكثر قاييم بعبء جاز الصلح وكذلك لو صلح على ذهب مسمى حالا او موجلا وكذا الصلح على سائر الازنيات ولو صلح على كيلي موجلا لا يجوز سواء صلح على حنطة او غيرها وان كان اكثر من شراها فصالحه على رايهم او دنا بغيره كان الى اجل لا يجوز وان كان حالا وفي حقه فالصلح جائز وان افرقا قبل الغضب بطل الصلح وان حاله على مكبل او موزون ان كان حالا وقبضه جاز وان كان الى اجل ان كان الصلح عليه سوي الحنطة لا يجوز وان كان المصالح عليه الحنطة جاز وان حاله على كرو نصف كرو كان باطل سواء كان الكرو قايما او مستهلكا كان الربا كذا في المحيط ولو غضب كرجلة وكثر شعير فاستهلكها ثم صلح على كرجل شعير الى اجل على ان ابراه من الحنطة فهو جائز وكذلك اذا كان احد قايما فصالحه عليه على ان ابراه من المستهلك كذا في المسبوط في المنتقى رجل غضب عروضا وحنطة وشعير او صلح لمقصوب منه على العذر رهم الى سنة قال حصه الحنطة والشعير من الالف باطلا ان كان ذلك مستهلكا ويجوز الصلح في حصته العروضا وان كان قال الغاصب ولم يكن الحنطة مستهلكا وقال المقصوب عنهما كانت مستهلكة فالقول قول الغاصب كذا في المحيط ولو غضب مائة درهم وعشرة دنانير فاستهلكها ثم صلح معها على كرجلة بعينه ثم استحقها كلها ووجد به عبيا فرده رجع بالدرهم والدنانير وان صلح على شعير دهرها حالها او موجلة فهو جائز وان استحققت بعد ما قبضها او وجدها زبورا ستوفقة رجع بمنتهى ولم ينتقض الصلح وكذلك لو صلح على وزن خمسين درهما فحصة ثير وكذلك غضب مائة مثقال فحصة ثير وعشرة دنانير فحطه على وزن خمسين درهما فحصة ثير حالة او موجلة فهو جائز اذا كانت الدرهم مثلا لفحصة في الموزنة وان كانت خيرا منها لم تجز كذا في المسبوط اذا غضب كرجلة ثم صلح على نصف كرجلة فان كان الكرا المقصوب معينا فصالحه على نصف ذلك كرا لا يجوز الصلح سواء كان الغاصب مغفرا بالغصب او كان جاحدا واصلح على نصف كرا اخر جاز الصلح مغفرا كان او جاحدا الا انه لا يطيب له الغضل فيما بينه وبين الله تعالى اذا كان الكرا قايما في يد حقيقته ويزل الرد على المقصوب عنه وان كان الكرا المقصوب حاضرا ان كان الغاصب جاحدا للصلح فصلح على نصف الكرا المقصوب او على نصف كرا اخر يجوز الصلح في الحكم ولكن بغير فيما بينه وبين الله تعالى ان يرد النصف الباقي على المقصوب منه وان كان مغفرا بالغصب لا يجوز الصلح على نصف الكرا المقصوب او على نصف كرا اخر

استحسان

استحسانا ولو كان صالحا على ثوب ودفعه اليه جاز حاضرا كان الكرا المقصوب او غاييا مغفرا كان الغاصب او جاحدا والذي ذكرنا من الجواب في الحنطة فهو الجواب في سائر الكمالات وكل ما يجزئ للقيمة كالموز ومكات والعديد من المتعارفة وان كان المقصوب سنيا لا يجزئ للقيمة بان كان عبدا او دابة او امة فصالح المقصوب منه الغاصب على نصفه ان كان مغفرا لا شك انه لا يجوز الصلح وان كان حاضرا فان كان الغاصب مغفرا بالغصب لا يجوز الصلح ايضا وان كان جاحدا ذكر انه لا يجوز الصلح هكذا في المحيط رجل غضب من رجل العا او خفاها وغيبها وصلحها لما لك على خمسية وصلحها لما لك على خمسية فاعطاها الغاصب من تلك الالف او من غيرها جاز الصلح فصلا وكان على الغاصب فيما بينه وبين الله تعالى ان يرد الباقي وان كانت الدرهم في يد الغاصب بحيث يبرأها المالك فان كان الغاصب جاحدا فكذا في الجواب فان وحيدا المقصوب منه بعينه بعد ذلك فاقا ما ينبغي له بعينه ماله فان كان مغفرا بالغصب الدرهم كاهرة في يد غيره المقصوب منه على خذوها منه فصالحه على نصفها على ان ابراه من الباقي فهو في الغنياس مثل الاول يجوز الصلح قصار وفي الاستحسان لا يجوز وعليه ان يرد على المقصوب منه كذا في قايها وحيا قاضي خان اذا غضب الرجل عبدا او ثوبا او ما اشبهه من رجلين واستهلكه ثم صلح احدهما من نصيبه على درهم او دنانير وقبضها فهو جائز ويشار كذا في الاخر فيما قبض ولا يكون للمصالح الخباريين ان يعطيه ما قبضه ويبي ان يعطيه غيره واذا وقع الصلح على عرض واخذنا الاخر تضمن للمصالح كان للمصالح الخيار ان شاء اعصاه نصف ما قبضه وان شاء اعطاه ربع الدين وان كان العرض قايما صلح احدهما الغاصب عن نصيبه فان كان العرض في يد الغاصب فجاهل بحيث يبراه المالك والغاصب مغفرا بالغصب لا يكون للمساكن حق للمشاركة مع المصالح في المقبوض وان كان العرض غاييا لا يعرف المالك مكانه والغاصب الباقي بحالة فالمساكن ان يشاركه المصالح في المقبوض وان كان العرض قايما في يد الغاصب مبراه المالك الا ان الغاصب جاحد بالغصب ذكر في الاصل انه ليس للمساكن حق في المشاركة مع المصالح في المقبوض قالوا ما ذكر محمد في الاصل قول محمد رحمه الله فقد روي ابن سماعة عن ابي يوسف رحمه الله ان للمساكن حقا لمشاركة مع المصالح في المقبوض قال شيخ الاسلام ويجب ان يكون على هذا الخلاف ما اذا كان غاييا بحيث لا يعرف المالك مكانه الا ان الغاصب يعرف مكانه كذا في المحيط رجل استهلك على رجل انا فحصة وقضي الغاصب عليه بالقيمة فافترقا قبل قبض القيمة لا يطل القضا عندنا وكذا لو اصطحا على القيمة من غير قضا وافترقا قبل القبض وكذا لو استهلك ثير فحصة او درهم فصالحه على اقل منها الى اجل جاز عندنا كذا في قايها قاضي خان لو استهلك ثير فحصة او درهم فصالحه على عشرة دراهم مثلا الى اجل كذا في خزانة المفتين وفي نوارد بن سماعة عن محمد بن عبد الله بن منصور عن فحصة فوضعه في بينه ثم اغنيه المالك فصالحه منه على مثل وزنه من الغضة او على

ذهب ثم فادفه قبل ان يعطيه لم يطل الصلح وفيه ايضا رجل غصب طوقا
قيمة مائة دينار وضع من الغاصب وصالحه صاحب الطوق على خمس دينار
فخرجوا بقران وحده الغاصب كان رب الطوق يشركا فيه له نصفه ولو كان الغاصب
صالحا رب الطوق على ما ذكرنا والطوق عنده لم يحجز الصلح وفيما ايضا عن ابي
برسعة رحمه الله رجل غصب من اخر قلب فضة وصالحه بعد ما غيبه على اكثر
من قيمته لا يجوز ان استهلكه الغاصب ورصمها لمغضوب منه ان يأخذ مثل وزن
القلب فضة فضة تير وبراءة عن العمل كما ذكرنا في المحيطة اسكاف سرف
من حادثة خفاف لا قوام صلح الاسكاف مع السارق فان كان المسروق قائما بعينه
لم يحجز الصلح الا باجازه اربابها وان كان مستهلكا حاز من غير اجازة اربابها
بعد ان يكون الصلح على وجه الهم وان لا يكون فيه طرح كثير من القيمة كذا في خزائنة
المفتين رجل اترهم سرقة وحبس فادعوا عليه فقوم فصالحهم ثم اخرجوا ففقدوا
انما صلحت كخوفه على نفسه فالوا ان كان في حبس الغاصب فالصلح جائز وان كان
في حبس الولا لا يصح كذا في الظهيرية دفع اليه اخذ بضاعة فقطع عليه الطريق
فلخذ ما له ووضاعة الدافع فصالح المستضعف اللص ويقول انما صلحت عن مالي
والبضع يقول انما صلحت عن بضاعتني فان كان وقت العتق سمي الدافع انه من
جملة ما وجب عليه فهو من الجميع على قدر ملاكهم وان كان سمي شيئا فهو من ذلك
الشي لا بد خلفه غيره وان ايسر ما لم يفسر فان كان اللص حاضرا فالقول قوله
عن ابي مال اذ لم يكن في ذلك ذكر الصلح وان كان غائبا لا يقدّر عليه النقص
المبضع والمستضعف ان لم يسم عما دفع فهو من الجميع كذا في خزائنة المفتين صلح
المكره لا يجوز كذا في السراجية اذ كان المدعي رجلا فأكراه السلطان الذي عليه
علي صلح احد في صلح ما جيب الصلح مع من اكراهه على الصلح معه وحده لا يفر
كذا في المسبوط فقوم دخلوا على رجل يتألبلا وبنوا لوشتر واعليه سلاحا وهو
حتى صلح رجلا عن دعوا على شي واكرهوه على قرار ارباب ففعلوا والوا في قبال
قوله ابي حنيفة يجوز الصلح والاقترار والبراءة لا يكره الا لا يكون الا من السلطان
وعندهما فيتحقق الاكراه من كل متطلب فيقدر على تحقيق ما اوعده والفتوي
علي قولها وان لم يشتر واهل الصلح وضربوه فان كان فكدها لا اركان في متناق
لا يلحقه العتق كان الصلح والاقترار باطلا وان لم يشتر واهل الصلح والزوج اذا
هدد امراته لتصلح من الصداق على شئ او ليشتره وهو بمنزلة الاجنبي وانهددها
بالطلاق او بالتزويج عليها او بالتسريح لم يكن ذلكا كراهة كذا في قنانيه قاضي
البياض **الساد في صلح العال** اذا دفع الرجل الى القصار ثوبا
ليغصم فمرقا القصار يدقه فصالحه رب الثوب على دراهم مساة لكونه الثوب
للصغار ولها اخذ رب الثوب ثوبه فالصلح جائز حال كانت الدراهم او موحلا
وكذلك اذا صلح على دنانير وان دفع الصلح على مكبل او موزون فان كان
الكيل والموزون بعينه جاز الصلح سواء وقع الصلح على ان يكون الثوب لرب الثوب
او للقصار وان كان المكبل او الموزون في القيمة ان وقع الصلح على ان يكون الثوب

للقصار

للقصار فالصلح جائز في كل موضع الثوب باطل فيها يحسن قبة الخرق وان وقع الصلح
علي ان يكون الثوب لرب الثوب لا يجوز هكذا في الذخيرة ولما قال القصار قد دفعت
اليك الثوب ومحمد رب الثوب ذكر فصالحه على صلح لم يحجز الصلح على قول ابي حنيفة
ولا يجب للقصار الاجر وعلي قول محمد يجوز الصلح وكذا علي قول ابي يوسف الا ان هذا
في المحيطة ولو ادعى القصار انه دفع الثوب الي رب الثوب وطلب الاجر وكذا في الثوب
فصلحه من الاجر على نفسه جاز وكذا العاقر يغنيها الثوب فادعوا له او فاه الاجر
وانكر القصار فاصطفا على نصف الاجر جاز كذا في الخلاصة ادعي الاجر المشترك
ان العين قد هلكت عنده ثم صلح عليه دراهم فغلب في قول ابي حنيفة للاجر
المشترك امين فلا يصح الصلح بعد قوله فقد هلك العين كما في المودع وعنده
صان من صلح كما في الغاصب والراعي ان كان اجير ومشتكر فهو كالقصار
وان كان اجير خاص فهو اجير واحد وهو امين بلا خلا وكان الجواب فيه الجواب
في المودع كذا في الذخيرة دفع عزلا الي حائك فحالفه الحائك شرطه بان امره
ان يتبع له ثوبا سبعا في ربع فتغصم وتسج خمس في اربع او زاد علي
ما شرط كان لصاحب الغزل الحيا ان يشا اخذ الثوب واعطاه اجر مثله
وان شأ ترك الثوب عليه وضمنه غزلا مثل غزله وهي معد وقتها كان صلح
علي ان يترك الثوب علي الحائك علي ان يعطيه الحائك دراهم مساة الي اجل
ذكر في الكتاب ان لا يجوز هذا الصلح قالوا تا وبله اذا ترك صاحب الغزل الثوب
علي الحائك وضمنه غزلا مثل غزله ثم صلح به بعد ذلك علي دراهم الي اجل
لان الغزل دين في ذمة الحائك فادعوا صاحب الحائك من ذلك علي دراهم الي اجل كان
ذلك دينيا دين هو وحده اما اذا اختار ما اذا اختار صاحب الغزل
اخذ الثوب ثم صلح الحائك علي ان يكون الثوب للحائك بدراهم معلومة الي
اجل كان جائزا كذا في قنانيه قاضي خان وان صلح علي ان يأخذ الثوب ويغصم
بعض الثوب ويجط عنه بعضه جاز كذا في المبسوط اذا وقع الي صباغ ثوب الصغر
بغير عصفر يد رهم فغصم الثوب بغير عصفر حتى ثبت لرب الثوب الحيا من
بين ان يأخذ ثوبه واعطاه درهما وما زاد القغير الاخر فيه وبين ان يترك
ثوبه علي الصباغ وضمنه قبة ثوبه ليس فصالحه رب الثوب علي ان يأخذ
الثوب علي تغير حنطة بغير اجازة صلح من الاجر وما زاد القغير
الثاني في ثوبه او صلح عما زاد القغير الثاني في ثوبه ان صلح
علي تغير حنطة الي اجل لم يذكر محمد في الكتاب وقد اختلف
المشايخ فيه قالوا لا يجوز ولو صلح علي تغير عصفر ان كان بعينه
يجوز وان كان بغير عينه لا يجوز كذا في المحيطة ولو صلح الصباغ علي دراهم
علي اجل جاز وكذلك اذا صلح له علي قيراط ذهب جاز اذا قبضه الذي صلح
الجلس وان لم يقبض او اخل به وان كان فيه ما زاد القغير الاخر
في الثوب قيراط ذهب او اكثر يجوز هذا الصلح بطريق محيط الاجر والثاني
فيما زاد القغير فيه وان كان قيمة ذلك كدرون قيراط ذهب لم يحجز

قصبها

جيل

الصالح هكذا في المسبوط الياس **السابع في الصالح في البيع والسلم**
لوما عمنه عبد بالعد درهم سود ثم صلحه على الغا ومائة زعفران وشهرجه حاله
ادام لجل كان ذلك بالطلاو كذا لو صلحه على شي كال او يوزن بغير عيبه لم يحز كذا
في المسبوط لو اشترى رجل شيا فادعى كذا لشي او شغف صامته رجل فصلحه المشتري
صح ولو اراد ان يرجع بفكره على باععه لا يقدر كذا في الفصول العادية مسيل الحسن
ابن علي عمن ادعى عليا خرفسا دافيا لبيع بوق قبض المبيع ولم يتهيا الما قلة البينة
فصول بينهما عن دعوى عليا لفساد عليا دنا بغير هل يصح الصالح قبال لا قيل ولورجل
بينة بعد الصالح هل يسمع البينة قبال نعم كذا في التا ارجانية ما قلنا البينة
اذا ادعى علي رجل الف درهم ثم خلاه ببيعها اياه ببيعافا شتهلك لخر
فصلحه على خصما بوق ففعل دعيها الطالب ان قبضها كانت الف درهم وادعى
المطلوب ان قيمتها اربع مائة فالصالح جاز كذا في المسبوط ولو كان رب السلم واجرا
وصالح مع السلم اليه عن المسلم ففعل علي راس المال جاز كذا في السراج الوهاج ويكون
الصالح من السلم على جنس اخر سوى راس المال كذا في المسبوط لو كان عليه الف
درهم وكسر سلمه صلحه على مائة جاز كذا في اليد ابيع قال ابو حنيفة لا باس
بان يصالح الرجل في السلم على ان ياخذ نصف راس ماله ونصف سلمه بعينه
فاذا كان لرجل علي رجل ثوب هرري سلم فصلحه على نصف راس المال على ان
يعطيه نصف السلم حتى جاز الصالح فجاره المسلم اليه نصف ثوب مقطوع لم
يجز علي اخذها وان شئت قبل ذلك منه وان شئت لم يخل حتى ياتي به ثوب صحيح
كذا في المحيط لو كان السلم الي اجل فصلحه على ان ياخذ نصف راس المال ونياقضة
نصف السلم ويجعل له نصف السلم قبل الاجل جاز النقص في نقص راس المال
ولم يحل التجمل كذا في المسبوط اذا سلم الي رجل في كرج حنطة وجعل اجله الي
شهر واسلم الي ذلك الرجل اجلا في كرج شعير وجعل اجله شهرين فمضى شهر من وقت
العقد وجعل الحنطة فصلحه على ان ياخذ الحنطة ويبي في اجل الشعير
كان جازيلا ولو صلحه على ان يوزن الحنطة ويجعل الشعير لا يجوز كذا في المحيط
فلو جعل اجل السلم فرب عليه من راس المال شيا على ان يوزن شعرا جاز قيل
يجوز ان يوزن شعرا لاجل شرط التاجيل فلا وجه رواية الكتاب وهو العرق بين
هذه وبين ما اذا كان السلم موحلا فخط عنه المسلم اليه درهمان
ليزيد في اجل شهر لا يجوز ان اقتضى راس المال معتبر فيقضي المسلم
فيه لا منها بجريا ن محري واحد فيحق القين حال قيام السلم حتى لا يجوز
المستبدل بهما لما فيه من تعويتا القين ثم لو قبض بعض المسلم فيه والسلم
حال لم يوجله في الباقي جاز فكذا لو قبض بعض راس المال معتبر فيقضي المسلم
فيه لم يوجله فيما عليه من السلم فيه يجوز اعتبار الاحدهما بالآخر ولو قبض بعض
المسلم فيه والسلم موحل لم يزد في اجل الباقي لا يجوز فكذا اذا قبض بعض راس المال
ليزيد في الاجل كذا في محيط السرخسي ان كان السلم كرج حنطة فصالحه على نصف كرج حنطة
عليان ابراهه منها عا ثني فهو جازيلا لو كان السلم كرج حنطة جاز فصلحه على
كرج حنطة

علي كرج حنطة ردية فهو جازيلا لو كان السلم كرج حنطة ردية فصالحه على كرج حنطة
جوز لا يجوز في قولنا ي يوسف الا وهو قول محمد كذا في المحيط اذا كان السلم
حنطة ورأس المال مائة درهم فصلحه من السلم على ان يوزن عليه ما يتي درهم او مائة
درهم او خمسين درهم كان بالطلاو اما اذا قال صلحتك من السلم على مائة
من راس المال كان جازيلا كذا اذا قال صلحتك من السلم على خمسين درهم من راس
مالك كذا في الخيرة وان قال صلحتك على ما يتي درهم من راس المال لا يجوز الا زيادة
وبقي الا قاله بقدر راس المال هكذا ذكر شيخ الاسلام واشيا وشمس الهمة الشرحي
الي انه يبطل الا قاله في هذا الوجه اصله هكذا في المحيط نقالا لعلوم راس المال
عرضه لك اوباه قبل ان يقبضه من السلم اليه ثمنته ولو وهب من رب
المال بغير عوض لا يضمن استخسا فكذا في محيط السرخسي اذا سلم درهم معدود
في كرج حنطة الي اجل ثم اصطلحا بعد زمان علي ان زاده المسلم المينصف كرج حنطة
الي جلك لاجل لم يجز بالاجماع ثم اذا لم يجز فعلى المسلم البيان ببرد ثلث راس المال
الي رب السلم وعليه كرتام عنده وقالة ببرد شيا وعليه كرتام كذا في المحصر شرح
المنطومة سلم ثوبا في كرج حنطة ثم المسلم اليه بعد ما قبض الثوب سلم ذلك
الثوب الي اخر ثم ان المسلم اليه الاول صلح مع رب السلم الا ولعلي راس المال
ان كان هذا الصالح بعد ما عاد الثوب من السلم اليه اكلنا في السلم اليه الاول
فان عاد اليه بسبب هو فسخ من كل وجه كوال رد بخيار وروية او عيب بقضاء
او افتراق عن المجلس قبل قبض راس المال في السلم الثاني كان عليا المسلم
اليه الاول رد عين الثوب الي رب السلم الاول وليس له رد الغيبة وكذا اذا
كان رد الثوب عن موكل المسلم اليه بطريق الهبة فعاد اليه بالرجوع في
الهبة سوا كان الرجوع بقضاء او بغير قضاء وان عاد اليه بسبب هو ملك من راس
من كل وجه نحو الشط والهبة والميراث فحق رب السلم الاول في قيمة الثوب كذا في
عبته فان اصطلحا على اخذ عين الثوب ان كان هذا الاصطلاح قبل ان يقضي
القاضي عليه بقيمة الثوب لا يجوز قياسا ويجوز استخسانا وان كان بعد
ما قضى القاضي عليه بالقيمة لا يجوز قياسا سوا هل يجوز استخسانا فيها خلاف
المشايع وان عاد اليه بسبب يشبه الفسخ والتلك عوا لاقالة والرد بالعيب
غير قضى فحق رب السلم الاول في قيمة الثوب لا في عبته فان اصطلحا على اخذ
عين الثوب ان كان الاصطلاح قبل قضى القاضي عليه بقيمة الثوب لا يجوز قياسا
يجوز استخسانا وان كان بعد ذلك لا يجوز قياسا سوا لا استخسانا وان كان الصالح
من المسلم اليه الاول قبل ان يعود اليه الثوب من السلم اليه الثاني يقر عاد
اليه الثوب فان عاد بعد ما قضى القاضي على السلم اليه الاول بقيمة الثوب
لا يجوز اصطلحا على اخذ العين باي سبب عاد اليه الثوب الا انه ان رد
عليه بالعيب نقضا القاضي فانه يرد الثوب على رب السلم اليه باخر من قيمة
وان عاد اليه الثوب قبل قضى القاضي عليه بقيمة الثوب ان عاد بسبب هو
فسخ من كل وجه يرد الثوب على رب السلم الاول وان عاد بسبب يشبه التلك

والغنى فان عليه تيقن الثوب لرب السلم الاول وان اصطالحا على اخذ العبي
ففيه اختلاف المشايخ هكذا في المحيط ولا يجوز صلاح احدهما في السلم على اخذ نصيبه
من راس المال عند اي حنيفة ومحمد رحمه الله ويتوقف على اجازة شريكه
فان رد بطل اصله وتنجي المسلم فيه بينهما على حاله وان اجازة تغذ عليهما فيكون نصف
راس المال بينهما وباقي الطعام بينهما وقال ابو يوسف جاز الصلح ولم ينصف راس
المال وصاحبه ان شافا شأركه فياقتض وان شافا اتبع المطلوب بنصيبه الا اذا
توي عليه ف يرجع على شريكه كذا في الاختيار بشرط المختار هذا اذا كان راس
المال مخلوطا وان لم يخلط ويتكفل واراد حلهما على حدة اختلصوا فيه فقال
بعضهم يجوز عندهما ايضا وقال بعضهم هذه الصورة ايضا على الخلاف وهو
الصحيح كذا في التبيين وهكذا في الكا في اذا كان للمتعاضين سلم على رجل
فصالحا لحدودهما على راس المال جاز وكذلك شريكا للعنان كذا في المبسوط قال
اذا كان لرجل على رجل كوصلة سلم ودية كغيل فصالح الكفيل لرب السلم
على راس المال فعلى قول اي حنيفة ومحمد الصلح يكون موقوفاً على
اجازة المسلم اليه ان اجاز جاز وصار حق رب السلم في راس المال وانما بطل
بطل وتنجي حق رب السلم في الطعام وكذلك ان كان الكفيل يغير راس السلم
اليه فصالح رب السلم فهو على هذا الخلاف وكذلك الاجني اذا صالح على راس
المال وضمن المال لعكنا في المحيط ولو صالح الكفيل الطالب على طعام من
حبس السلم الا انه دون السلم في الجودة جاز ويرجع هو على المسلم اليه
بالحديد كذا في فتاوى قاضي خان ولو وهب الطالب الكفيل كله كان
لكفيل ان يرجع بذلك على المكفول عنه ولو صالح الكفيل الطالب من السلم
على ثوب او على شيء من التزج لا يجوز بخلاف ما لو صالح الكفيل المسلم
اليه على شيء اخر سوى السلم كان حايثا ثم الكفيل بالسلم اذا صالح المطلوب
على غير حبس السلم بغيره المطلوب عن دين الكفيل ولا يبرأ عن دين الطالب
وبعد ذلك ينظر ان ادعى الكفيل الطعام الى الطعام الطالب بغيرا جميعا
وان رجع الطالب على المطلوب واخذ منه الطعام كان له ان يرجع على
الكفيل وكان الكفيل الجبار واشتاء او فاه الطعام السلم وان شاور
عليه عبي ما اخذ هكذا في المحيط ولو صالح الكفيل رب السلم على ان يريده
درهما في راس المال وقبضه لا يجوز كذا في محيط السرخسي اذا صالح الكفيل
على ان زاد المسلم اليه مختم حنطة في السلم لم يجز كذا في المحيط ولو زاده
رب السلم درهما على ان زاده كغيل مختم حنطة لم يجز كذا في المبسوط
اذا جاز الكفيل بان تقص مما كغيل في المكيلات والذرعيات الى رب السلم فقال
خذه هذا وارده عليك درهما لا يجوز من المسلم اليه عن اي حنيفة ومحمد
الله فكذا من الكفيل وان اتى باجود مما كغله وقال خذه هذا وزدني درهما
فانه لا يجوز لاني الذرعيات ولا في المكيلات وان كان هذا في الذرعيات
يجوز من المسلم اليه هكذا في المحيط ولو افاه الكفيل السلم في غير الموضع

الذي

الذي شرط قبلك كان له ان يرجع على الاصيل في موضع الشرط كذا في المبسوط
ولو كان الكفيل صالحا الطالب على ان يعطيه الطعام في غير موضع الشرط يعطيه اجر
الحل في موضع الشرط لم يجز ويرد الطالب الطعام ولا يخرج منه فيه الطعام في موضع
الشرط ولو كان المشروط ابقا الطعام في السواد فصالح الطالب الكفيل على ان
يعطيه اياه بالكو فقه على ان يعطيه الطالب بذلك كذا وكذا درهما لم يجز وان كان
الكفيل او فاه الطعام بالكو فقه من غير شرط يرجع على الاصيل بالطعام في السواد
لا بالكو فقه كذا في المحيط لو امر رجل رجلا فاصلا في كحطة ثم صالح الذي هو السلم
على راس المال جاز عليه ويصح كذا امثله للامري قول اي حنيفة ومحمد رحمه
الله وكذلك اذا ابدى طريقا للصالح كذا في المبسوط وان ادعى رجل قبل رجل ما يقدره
وكحطة سلم فصالح من ذلك على عشرين دينارا فان كان راس المال السلم
درهما بطل الصلح بينهما يخص المائة والسلم جميعا سوا ان فرقاً قبل لوانير
او بعده وان كان راس المال السلم دنانير ان كان راس المال خمسة دنانير وقد
شرط في الصلح بان يكون بأثر السلم خمسة دنانير وقد عشرين دينارا او نقد
حصته المائة كان الصلح جائزا في الكل واما اذا لم يجعل خمسة دنانير ياراد السلم
هل يجوز الصلح فيما لكل اذا نقدا لعشرين لم يذكر محمد هذا في كتاب وقد
اختلف المشايخ فيه كان الفقهاء ابو جعفر الهندي يقول بانه لا يجوز
والنقهاء ابو بكر البجلي استاذ الفقيه ابو جعفر يقول بانه لا يجوز ويجعل ما يخص
السلم من الصلح اقاله للسلم استحسانا بمقتضى راس المال هكذا في المحيط واذا
اسلم الدميان الى ذي في خمر ثم اسلم احدهما بطلب حصته من السلم ورجع اليه
براس ماله فان صالح من راس ماله على طعام بعينه او الى اجل لم يجز ولو توي
مال المقر في السلم كان له ان يشترط السلم فيما قبض من راس المال ولو اسلم
مضراي خمر الى مضراي في حنطة وقبض المضراي اسلم احدهما لم يتقص السلم ولو سلم السلم
منه على راس ماله لم يجز واذا اسلم مضراي خمر بغير خمر وقبض المضراي واستهلك
ثم اسلم احدهما انتقص السلم وعليه قيمة الخمر بغير كذا في المبسوط **باب**
الثامن في الخيار في الصلح وفي الصلح عن العيب اذا ادعى رجل على رجل مائة درهم
فصلحه عنها على عبء شرط الخيار للمدعي نحو لنفسه ثلاثة ايام فالصلح جائز والخيار
جائز ويستوي ان يكون المدعي عليه مخر او متكررا في المحيط واذا كان لرجل
على رجل الف درهم فصالحه منها على عبء على ان زاده المدعي عشرة دنانير الى
شتر واشترط الخيار وهذا صحيح فان استوجب العقد بغير المطلوب من الف وصارت
الدنانير على الطالب الى شهر من يوم استوجب العقد هكذا في المبسوط واذا كان
لرجل على رجل عشرة دنانير فصالحه على ثوب واشترط المطلوب لنفسه الخيار
ثلاثة ايام ودفع الى الطالب الثوب فملك الثوب عندا الطالب قبل الثلاثة
منه من يقبضه ودنانير على صاحبه وان كان الخيار بشرط الطار والملك
في يوم يملك الخيار فانه يملك مضمونا عليه بالثمن ولو لم يملك الثوب وكذا يملك
الذي له الخيار ثم الصلح كذا في المحيط لو كان لرجل على رجل دين فصلحه على مائة

واشترط الخيار ثلاثا فمضت الثلاث ثم ادعى صاحب الخيار الفسخ في الثلاث
لم يصدق الا بينة فان اقام بينة على الفسخ واقام الخريصة انه قد
امضى الصلح في الثلاث اخذت بينة الفسخ وان اختلفا في الثلاث فالقول
فالقول قول الذي له الخيار انه قد فسخ والبيينة بينة الاخر كالميسر
اذا كان الدين لرجلين على رجل فصلحها المطلوب على عبد وشرط الخيار
لها ثم ان احدهما رضى بالعقد وادى الاخر فسخ العقد عند اي حصة ليس له
الفسخ وعندها له ذلك وان كان الدين لواحد على رجلين فصالحاه على
عبد وشرط الخيار فيه شرط للطالب واجاز الصلح في حقه احدهما وفسخ
في حق الاخر لا شك ان علي قولها يجوز وعن اي حصة رحمة الله روايتان
في رواية يجوز الفسخ في حق الاخر وفي رواية لا يجوز وان كان الخيار للمطلوبين
فاجاز احدهما الصلح ولم يجز الاخر كالمسئلة على اختلاف وعند اي حصة
رحمة الله يجوز الصلح في الكل وعندهما يجوز في حصة المميز ولا يجوز في حصة الاخر
كذا في المحيط وفي الصلح على انكار اذا اشترط المدي عليه الخيار ففسخ
العقد بخياره فالدعي يعود على دعواه ولا يكون ما صنع المدي عليه اقرارا
منه كذا في المبسوط صالحه على من لم يبره فلم الخيار اذا اذنا في السراجية
اذا ادعى رجل قبل رجل دعوى فصالحه المدي عليه منها على عدد رطلين
لم يبره ثم ان المدي صالح على هذا العدد رجلا اخر ادعى قبله دعوى فقبضه
الاخر ولم يبره فلا ضمان برده على الثاني ولم يكن الثاني ان يبرده على
الاول سواء قبله الثاني بقبضه او بغير قبضه ولو كان مكانا لروية
خيار العيب ورد الاثر العدل على الثاني بالعيب بقبضه كان الثاني
ان يبرده على الاول كذا في المحيط خيار العيب يثبت في الصلح عن
دعوى المال حتى لو ادعى دينيا وصالحه على عبد وادى المصالح ان يبرده
بالعيب فله ذلك والحكم فيه كالحكم فيما لم يبيع اذ ارده بالقبضه كان ضمانا
للمصلح وكان للذي رد عليه ان يرد على بائعه ولو رد عليه بغير قبضه
كان بمنزلة بيع منقلا ولم يكن له ان يبرده على بائعه الاول كذا في الفصول
الحادية وفي حكم الرد بالعيب المصالح عليه كما لم يبيع يرد بالعيب اليسير
والخاشر ويرجع في الدعوى ان كان رده بحكم او غير حكم كذا في المبسوط
لو وجد بائعا ففسخ عليه الصلح عيبا فلم يقدري رده بغير الكمال او بغير الزيادة
او اقل لنقصان في يد المدي فانه يرجع على المدي عليه حصة العيب
فان كان الصلح عن اقرار رجوع حصة العيب على المدي عليه في المدعا وان
كان عن تكرار رجوع حصة العيب على المدي عليه في دعواه فان اقام البينة
او خلعه فنكلا استحق حصة العيب منه فان خلعه في حقه فلا شيء كذا في
السراج الوهاج واذا ادعى رجل دارا في يدي رجل فصالحه منها على عبد
فاستحق العبد رجوع المدي على دعواه هذا اذا لم يجز المستحق الصلح
اما اذا اجاز له جاز وسلم العبد للمدي فخرج المستحق بقيمة العبد على
المدي عليه ولو استحق نصف العبد فالمدي بالخيار ان يشار في النصف

الباقى

الباقى وعاد في نصف الدعوى وان شاردا العبد وعاد على جميع الدعوى هذا
اذا كان ما وقع عليه الصلح عيبا واما اذا كان دينيا كالدراهم والكنبي
والدرهمين بغير عيبا او ثياب موصوفة مرجلة لا يبطل الصلح بالاستحقاق
لكنه يرجع بمثله كذا في خزانة المفتين رجل اشترى من اخر عبدا بالقرهم
وتقا بضاعة وجده عيبا فالترا البايع كون العيب عند او اقر فصالحه
على رده حاله او مرجلة جاز فان صالحه على رده فانه يبره بشرط التقاض
كذا في الخلاصة وان صالحه من العيب على ثوب بعينه فهو جاز وان صالحه
على حنطة بعينها جاز وان تفرق قبل القبض وان كان بغير عيبه فان كان
موجلا فانه لا يجوز وان كان حالان كان قبض الحنطة قبل ان يتفرقا حان
وان لم يقبض حتى تفرقا بطل الصلح وكذلك لو كان العبد قد حدث
به عيب لا يستخرج ان يبرده او مات عند المشتري او اعتقه قبل ان يعلم بالعيب
ثم بالعيب ووقع الصلح من العيب جاز الصلح ولو قتل المشتري ثم اطلع على
عيبه ودفع الصلح عن العيب لا يجوز الصلح والاصل في جنس هذه المسائل
انه ما يجب تفرد الرد على المشتري ولكن ليس له الرجوع بنقصان العيب اذا
وقع الصلح عن العيب لا يجوز لان وجه الاول دفع الصلح على حقوق المشتري
وفي الوجه الثاني وقع الصلح على حقوق المشتري ولو اعتقه بعد ما علم
بالعيب ثم صالح عن العيب لا يجوز كذا في لومعه صنفه علميا لبيع بعد ما علم بالعيب
ثم صالحه عن العيب لا يجوز اذا اشترى الرجل عبدا بالغ درهم وقبضه ثم باعه
من غيره ثم اطلع على عيب المشتري الاول فصالحه البايع الاول على درهم فانه لا يجوز
كذا في المحيط ولو مات العبد في يد المشتري الثاني ثم علم الثاني بالعيب يرجع
على بائعه وهو المشتري الاول بنقصان العيب وليس له ان يرجع على بائعه
الاول بذلك لنقصان عند اي حصة رحمة الله ولو صالحه لا يجوز صلح فغيرها
له ان يرجع به عليه ولو صالحه يجوز صلح كذا في الفصول الحادية لو ان رجلا
اشترى ثوبا فقطعه فبصا خطاه ثم باعه بغير خصله ولم يبعه حتى اطلع على عيب
وكان البيع بعد ظهور العيب بقرصالحه من العيب على درهم كان جازا اذا
ضيغه بصنع ثم باعه او لم يبعه حتى بجماله من العيب ولو قطعه ولم يخطه
حتى باعه ثم صالحه من العيب لم يبعه والسوا بمنزلة القطع المفرد عليه عند
اي حصة رحمة الله وعندهما بمنزلة القطع مع الخلطة كذا في المحيط لو صالحه من
العيب على ركوب دابة في حواجه شرعا جاز قالوا تاويله اذا اشترط ركوبه
في المصر ما اذا اشترط ركوبه خارج المصر او اطلق لا يجوز كذا في الخيرة لو اشترى ثوبا
من امرأة فظهر به عيب فبصا خطاه من ذلك على ان تتروجه كان النكاح جازا وان كان هذا
اقرارا منها بالعيب فان كان يبلغ ارض العيب عشرة دراهم فهو مهرها
وان كان اقل من ذلك يكمل لها عشرة دراهم كذا في السراج الوهاج اذا اشترى
دابة فلم يقبضها حتى صالح البايع على من يبي على ان يبراه من كل عيب ثم حدث
به عيب لم يكن للمشتري ان يبردها به في قولنا يبره الله وقال محمد

له ان يرددها كذا في الحايي لو صالح علي ضرب من العيوب فقال اصالحكم من الشراج
او القروح او الخطف فهو جانيب وهو يري من ذلك الصنف خاصا فان ظهر
عيب غيره كان له ان يجا صم فيه ولو لم يظهر المشتري بعيب ولكن البايح خاف
من ذلك فصالح المشتري من كل عيب علي شي ودفعه اليه فالصالح جانيب
كذا في السراج الوهاج لو صالحه من الخمسة والعشرين من الخمسة الحوائث
عليه راقم مسماة كان جانيبا وهذا للغة عبارة عن عيوب اصطلح عليها
اهل الكوفة في الدواب في زمن ابي حنيفة رحمه الله فان ابي ليلى كان يقول
لا يجوز الابدان وتسمية العيب فتطر الخاسون وجمعوا العيوب التي تكون
في الدابة فبلغ ذلك خمسة وعشرين ثم ظهر لهم بعد ذلك خمسة اخرى
فسموها الخمسة المحدثات وكانوا يسمون ذلك كله عند بيع الدواب بخروا عن قول
ابي ليلى فانه كان قاضيا كذا في الظاهر به طعن المشتري بعيب في عين دابة
اشترها فصالح من عيبها علي حشبي ولم يسم العيب جاز كذا في عيب السرج حشبي
رجلا شريفة خمسة وتسعين وتقا ايضا طعن المشتري فيها بعيب ثم اصطلحوا
عليه بقولها البايح ورد عليه تسعة واربعين دينار فان اقر البايح العيب
كان عنده فخلية رد الدينار لبايحيو كذا ان كان عيبا يعلم انه لا يجوز تسليمه
بدل المشتري وان قال لم يكن عندي او لم يرد لم يكره ويحدث مثله في جازلي
جاز له الدينار لبايحي وهذا عندها وعندها يبيع يوسف رحمه الله جازلي لوجده
كذا في الخلاصة ولو كان البايح اخذ من المشتري ثوبا وقبض منه السلعة علي ان
يورد عليه الثمن كان الرد جانيبا وهل يطيب للبايح الثوب الذي اخذ من
المشتري ثوبا وقبض منه السلعة علي ان يرد عليه الثمن كان الرد جانيبا وهل يطيب
للبايح الثوب الذي اخذه من المشتري ان كان البايح مقرا بالعيب فالثوب
لا يطيب للبايح عند ابي حنيفة رحمه الله ويلزم الرد علي المشتري وان كان جازلا
للبيع ولا عيب عيب لا يحدث مثله فكذا في الجواب وان كان يحدث مثله فانه
لا يجب علي البايح رد الثوب كذا في المحيط ولو اشترى دابة وتقا ايضا طعن فيها
بعيب وجده البايح ثم صالحه علي ان قبل الدابة وثوبا معا علي ان يرد عليه
الثمن فهو جانيب وان استحق الثوب رجع حصته من الثمن وهو قد لا لعيبات
استحققت الدابة كان للمشتري ان ياخذ الثوب من البايح لان الصلح والبيع
كانا باطلين كذا في الحايي اذا وجد البايح عيبا وصالحه علي مال فقبضه المشتري
ثم رجه به عيبا اخر له ان يرد مع ما قبض من بدل الصلح كذا في القصول
العامة اذا اشترى امة فوجدها متكوحة فاراد ان يرددها علي البايح فصالحه
البايح علي ردهم ثم طلقها الزوج طلاقا بايا كان علي المشتري رد الدرهم
كذا في الذخيرة اذا اشترى من اخر ثوبا فقطعه قيصا ولم يخطه ثم وجد
به عيبا اقر البايح انه كان عنده فصالحه البايح علي ان قبل البايح الثوب
وخط المشتري عنه من الثمن مقدار درهمين كان جانيبا ويجعل ما اخبئ
عند البايح من الثمن بمقابلة ما انتقص بفعل المشتري كذا في المحيط رجل اشترى

امة

امة فوجدها متكوحة فاراد ان يرددها علي البايح فصالحه البايح علي ردهم
ثم طلقها الزوج طلاقا بايا كان علي المشتري رد الدرهم كذا في الذخيرة اذا اشترى
من اخر ثوبا فقطعه قيصا ولم يخطه ثم وجد به عيبا اقر البايح انه كان عنده
البايح فصالحه البايح علي ان قبل البايح الثوب وخط المشتري عنه من الثمن
مقدار درهمين كان جانيبا ويجعل ما اخبئ عند البايح من الثمن بمقابلة
ما انتقص بفعل المشتري كذا في المحيط رجل اشترى امة متعاقبا وطعن
المشتري بعيب فاصطلحوا علي ان يخط كل واحد منهما عشرة دراهم وياخذها
رجل اجنبي رضى بذلك واخذها ورا المحيط فالبايح من الاجنبي جانيب وخط
المشتري ايضا جانيب وخط البايح لاجنبي ان شأنا اخذ الجارية بثمانية
وتسعين وان شأنا ترك كذا في الخلاصة اذا اشترى امة بالف درهم وتقا ايضا
ثم باعها من اخرها لغير درهم وتقا ايضا ثم طعن المشتري الاخر بعيب
فاصطلحوا علي ان ردها المشتري الاخر علي البايح الاول فالف وحسمانية
فهو جانيب وهو يبيع مبتدأ وليس علي البايح الثاني من ذلك شي كذا في المسرطنة
لو ان رجلا اشترى من رجل ثوبا بعشرة دراهم وتقا ايضا طعن المشتري
بعيب وجده البايح فدخل رجل فيهما بينهما علي ان ياخذ الثوب بثمانية وعشرين
ان خط البايح الاول عن البايح الثاني درهما من الثمن فان هذا جانيب ويكون
الثوب للمشتري ببيعان ثمانية فان وجده الرجل بالثوب عيبا اخر رده علي
المشتري الاول وهل للمشتري الاول ان يرد علي بايعة فهذا علي وجهين
ان قبله بغير قضا لا يكون له الرد علي بايعة وان قبله بقبضا كان له ان يجا صم
هكذا في المحيط لو اشترى رجل ثوبا بعشرة دراهم وتقا ايضا فسلمه للمشتري
الي قصار فقصره وجابه مخترا فقالا للمشتري با ادري ان كان ذلك عند
البايح او عند القصار فاصطلحوا علي ان يقبل المشتري الثوب ويخط علي البايح
درهما ويرد عليه القصار ودهما وياخذ منه القصار ارجع فهو جانيب وكذلك
لو كان هذا الصلح علي ان يقبله البايح فهو جانيب ولو لم يقبله جازلا واراد الحق
في ذلك قبل المشتري ادعي علي ايهما شئت فان ادعي علي البايح يري القصار
يا قبل المشتري ان العيب كان في الثوب قبل ان يسلمه الي القصار وان ادعي علي
القصار يري البايح يا قبل ان العيب حدث عند القصار وكذلك لو كان هذا مع
صباغ صبغه بمصر فاصطلحوا علي ان ياخذ الثوب جانيب تسعة دراهم
علي ان يخط البايح عن المشتري الاول ودهما ويرد الصباغ عليه دراهم ايضا
فهو جانيب كذا في المبسوط لو ان رجلا مر رجلا فاشتاها له امة وتقا ايضا طعن الامر
فيها بعيب فصالح البايح الامر من العيب علي شي من غير حضور المشتري كان الصلح
باطلا في التماس ولكن استحسن فاجيزه كذا في الحايي وان امره ببيع عبد فطعن
المشتري بعيب فصالحه الامر علي ان يقبل السلعة علي ان يخط عنه من
الثمن شيئا او علي ان اخر عنه ثمن وابدل البايح فهو جانيب وكذلك لو اشترى امر
بالبيع والامر بالشرا فاصطلحوا من العيب علي ان قبل منه المتاع علي ان يخط عنه

من الشئ طائفة واخر عنه ما بقي الى اجل مسمى من وجوب كذا في الميسوط
اذ اشترى الرجل عبدا بدين مسمى فقتل ايضا ثم طعن بعيب وزعم ان الباع قد
دلس له فصالحه فصالحه الباع على ان يخط عنه من الثمن طائفة على ان يبراه
عن كل عيب واقام رجل بيته انه كان امره ان يشتري هذا العبد له وقال
لا ارضى بصالحه فان الصالح يلزم المشتري ولا يلزم الامر كذا في الميسوط واشترى
جارية فولدت عبدا لمشتري ثم وجدها عور او اقر الباع ان يبراه له
فصالحه على ان يبردها ولدها وزيادة ثوب على ان يبردها لغيره
فهو جازي وكذا في بقية نكاح الدار وزيادة ثوبا هكذا في الميسوط
ادعي عيبا في جارية اشترىها وانكر الباع واصطالحا على مال على ان يبر
المشتري الباع من ذلك العيب ثم طهره لم يكن بها عيب وكان ولكنه
قد ادان فلنبايع ان يستر ويدل الصالح كذا في العصور العارضة والمشتري
اذا طعن بعيب في عيب الدابة فصالحه على ان يخط عنه درهما ثم ذهب
اليه من بعد ذلك رد البطل ونطل الصالح وكذا الصالح في دعوى جمل البيع
اذا بان بعد الصالح عدم الحمل برده البطل وكذا اذا ادعي على انسان
مالا وصالحه على مال بخربا للحق على انسان اخر برده البطل كذا في الجير
الكردي رجل اشترى جارية وقبضها فلم يخلص عنده فادان بردها
بالعيب يكون بها منقطة الدم فصالحه مع الباع بشئ ثم حاضرت
هل له ان يستر ومع ما دفع فقال نعم بستره ذلك كذا في ثلثا نار خائنه
فاقتله عنه البيعة لو اشترى بكر حنطة وبكر حنطة وتقا ايضا ثم وجد احداهما مبيعا فصالحه
الاخر على درهم او على ثمن حنطة او غير شئ غير ما اذا اختلف النوعان بان اشترى
كر حنطة بكر شئ فبذل الصالح جازي في هذا الفصل لو صالح عليا لدرهم الى اجل فان
كان صاحب الحنطة هو الذي طعن بعيب والشئ غير قيم بعينه فهو جازي وان كان
مستهلكا لم يجز كذا في الميسوط واشترى رجلان شيئا فوجدوا به عيبا فصالحا احدهما في
حصته وليس الاخر ان يجازي مع عنده اي حنطة ثم رجعا الله تعالى وعندهما الاخر على حصته
لان عنده اي حنطة رجعا الله لواءه احداهما عن حصته بطل حنط الاخر فالحق لها
كذا في محبط السرخسي اذا اشترى ثوبين كل واحد بمسروراهم وقبضها ثم وجد
باحداهما عيبا فصالح عليا ببرده بالعيب عليا بزيادته في ثمن الاخر درهما فالرجازي
وزيادة الدرهم بطلته في قول اي حنطة ومعه رجعا الله كذا في الحاوي لو اشترى جارية
بالعقد وهم وقضا ايضا فوجدوا عور او اقر الباع بذلك فصالحه منه على عيب وقبضه
فوجدوا عيبا فصالحه منه على عشرة دراهم جازي وان استحققت الجارية رجوع
محضتها عن الثمن وهو النصف ولو اقامت البيعة انها حرة والعبد واخذ الالف
هكذا في الميسوط اذا باع المالك جارية وطعن المشتري فيها بعيب فصالحه على ان
يخط عنه شيئا من الثمن فانه يجوز ان يستحسن ان يخط عنه الثمن للعيب ان كان يخط
مثل نقصان العيب او اكثر بحيث يتعاقب الناس في مثله او اقل فانه يجوز عندهم
جميعا اما اذا كان اكثر من نقصان العيب بحيث لا يتعاقب الناس في مثله يكون المسئلة

علي

علي الاختلاف يجوز عند اي حنطة رجعا الله ولا يجوز عندهما كذا في الميسوط
الباب التاسع في الصلح عن دعوى الرق والحرية اذا ادعي رجل على رجل
مجهول النسب انه عبده فانكر المدعي عليه ثم صالحه المدعي عليه من ذلك على ما يشترط
فدفعه اليه حتى يكف عن هذه الدعوى فالصلح جائز فان اقام المدعي البيعة
بعد ذلك لانه عبده لم يقبل بيعة في ابيات الرق ويقبل في حق استحقاق الولاء
ويبرون البيعة الولاء ولو اخذ المدعي منه كعيليا لما لصحت الكفالة كذا في المحيط
ولو قال جارية انت امي وقالت بل انا حرة فصالحها من فلكه على مائة درهم
فهو جازي فان اقامت البيعة انها امها كانت امته اعتقها عام او ليل او ارضا
حرة الاصل من المولى او من العوب حرة الا بيمين رجعت بالمال فبقي عليه ولو اقامت
البيعة انها كانت امه لخلان واعتقها عام او ليل امر قتل ذلك منها ولم يرجع بالمائة
كذا في الميسوط وان كان مكان الامة عبدا فاقام العبد بعد الصلح بيعة على
حرية الاصل وعليه ان المدعي اعتقه وهو يملك عام او ليل ان كان الصلح مع العبد عن انكار
فتلت بيعة العبد ورجع بالعبد لئلا ياتي المولى عند رجوعه جيبا وان كان مع انكار العبد
بالرق للمدعي ثم اقام البيعة على ما قلنا واراد ان يرجع على المولى بما اخذ منه من
المال فكذا الجواب على قول اي يوسف ومعه رجعا الله لان البيعة على عتق
العبد يقبل من غير دعوى عندهما فالما قضية في الدعوى لا تمنع قبول البيعة كما
في الامة ومنع اي حنطة رجعه الله يجب ان لا تقبل لانه من اقرض في الدعوى فاشترى
نفع صحة الدعوى فقبل البيعة من غير دعوى والبيعة على عتق العبد قبل
من غير دعوى عنده هكذا في المحيط ولو اقام المدعي عليه البيعة فانه كان عبدا
خلان اعتقه العام الاول والمسالة تجازيها لم تقبل كذا في المحيط السرخسي
واذا ادعي العبد ان مولاه اعتقه فصالحه مولاه على مائة درهم فالعبد على ان
يبريه من هذه الدعوى فالصلح باطل ومثلي اقام العبد البيعة على عتقه
عتق والامة في هذا كالعبد كذا في الميسوط واما الولد والمدين ادعيا
العتق على مولاهما وصالحهما المولى على مال بعطيه اياهما ليلكفا عن الدعوى
فهذا الصلح باطل وكذا لو ادعيا امومية الولد والتميز وصالحهما المولى
على مال بعطيهما ليلكفا عن الدعوى هكذا في المحيط لو ادعي العبد على مولاه ان اقام
صحيحا يجزىه فصالح العبد على ما يشترط درهم على ان امضي العتق فهو جازي فان وجد
العبد بيعة انه اعتقه قبل ذلك رجعه على مولاه بما اعطاه كذا في الميسوط اذا ادعي
المالك على مولاه انه اعتقه وكان ذلك قبل ان يودي شيئا فصالحه مولاه على ان
يخط عنه النصف من المكاتبه وادعي النصف وهذا الصلح جائز كذا في المحيط ثم ان
اقام البيعة انه كان اعتقه قبل ذلك فالصلح باطل هكذا في الميسوط **الباب العاشر**
في الصلح في العقار وما يتعلق به اذا ادعي دارا في يدي رجل فاصطالحا
عليه بيت معلوم من الدار فان وقع الصلح على بيت معلوم من دار اخرى يملكه عليه
فهو جازي وكذلك ان وقع الصلح على بيت معلوم من الدار التي فيها الدعوى وهل
يسح دعواه بعد ذلك وهل يقبل بيعة على ياتي الدار فبها اذا وقع الصلح على بيت

معلوم من هذه الدار ذكر شيخ الاسلام في شرحه انه لا يبيع وعوايه وهو ظاهر الرواية
وروي ابن سماعه عن محمد بن سنان انه يبيع وهكذا كان يفتي الشيخ الامام ظهير الدين في الفتا
الروايات عليها ان المدعي عليه لما قرب الدار للمدعي عليه يوم يتسلم بالدار التي هكذا
في المحيط رجل ادعي حقا في دار في يدي رجل ولم يسمه وصالحه على بيت معلوم
من هذه الدار ومن دار له اخرى جاز وان صالحه على بيت معلوم من الدار التي
ادعي فيها الحق ثم اقام المدعي بينة ان جميع الدار له لياخذ الباقي في ظاهر الرواية
لا تغتبل ببيتته وروي بن سماعه عن محمد بن محمد سمعنا نقبل ويقضي به جميع الدار
ولو ان المدعي لم يغتبل لبيتته لكن المدعي عليه اقرب الدار للمدعي صح اقرب الرواية
بتمسك الدار الى المدعي كذا في الظهيرية لو ادعي اذ رعا سماء من دار رجل
فصالحه المدعي عليه على دار لهم سماء جاز عندها لكل ولو صالحه على نصيب
المدعي عليه من دار في يد رجل مقدر بذلك ان كان المدعي يعلم بنصيب المدعي
عليه من ذلك جاز عندهم جميعا لانه لو اشترى نصيبا من دار واشترى يعلم
مقدار النصيب جاز وان كان المشتري لا يعلم مقدار نصيب البايع والبايع يعلم
اعا البايع والمشتري لا يعلم ان لا يجوز في قول ابي حنيفة كذا في الصلح وعنه يروى
يجوز الباع فكذلك الصلح كذا في فتاوي قاضي خان ادعي دار في يدي رجل
وانكر المدعي عليه فصالحه المدعي عليه دار لهم ثم اقرب المدعي عليه دارا للمدعي عليه
بنقص صلح وقال انما صالحه لا جاز انما ركك ليس له ان ينقص الصلح كذا في
المحيط لو ادعي في دار رجل حقا فصالحه من ذلك على مسيل ما ادعي ان يضع على
حائط منها كذا جاز عما كان ذلك فليطال ان لم يوقت لذكر وقتا وان وقتنا
لذلك وقتنا معلوما سنة واكثر اختلف فيه المتأخر قالوا لكر في حجه الله
يجوز هذا الصلح وقال الفقهاء ابو جعفر رحمه الله لا يجوز هذا الصلح ولو ادعي
في دار من رجل حقا فصالحه على شرب نهر شراب لا يجوز ولو صالحه على عشر
في دار من رجل جاز اعتبار الصلح بالبيع كذا في فتاوي قاضي خان وادعي عليه
طريق الدار المدعى ان لمراد بالطريق في رغبة الطريق لا يشك في جواز الصلح
وان ارد به المرفيد روايتان فقياسا على بيع الممر فان في بيع الممر روايتان
وعلى الرواية التي جوزه يفرق في مقدار ممر رجل واحد هكذا في المحيط
لو ادعي في بيت رجل حقا فصالحه المدعي عليه من ذلك على ان يبيت على سطحه
سنة ذكر في الكتاب انه يجوز وقال بعض المتأخرين هذا اذا كان السطح مجبرا
فان لم يكن مجبرا لا يجوز الصلح لا يجوز اجارة السطح وقال بعضهم يجوز الصلح
على كل حال كذا في الظهيرية لو كان بيت في يد رجل فادعي رجل فيه دعوى
فاصلح على ان يكون البيت احدهما وسطه والاخر لم يجز اذا لم يكن عليه بناء
فان كان عليه بناء فاصلح على ان يكون احدهما العلوي والاخر السفلي كما اذا
في الحاوي ادعي دارا فصالحه المدعي عليه على خدمة عبده سنة جاز وله ان
يجزى بالعبد الى اهله قال الشيخ الامام الاجل شمس الاميرة الحلواني لم يرد بقوله
يجزى بالعبد الى اهله ان يسافر بها او اذ بها ان يخرج الى اهله في القرية او في البلدة

وكان الشيخ

وكان الشيخ الامام شمس الاميرة السرخسي يقول لصاحب الخدمة ههنا ان يسافر
بالعبد ولصاحب الخدمة ان يواجر هذا العبد للخدمة كذا في المحيط لو ادعي رجل
حقا في دار في يدي رجل فصالحه على سكني بيت معين من هذه الدار اذ قال
حتى يموت لا يجوز كذا في فتاوي قاضي خان اذا ادعي رجل دار في يدي رجل
فصالحه المدعي عليه سكني بيت معين من هذه الدار مدة معلومة حتى
جاز هذا الصلح ثم ان المدعي صالح مع المدعي عليه من سكني البيت الذي وقع
فيه على دار لهم سماء يجوز كذا في المحيط ادعي دارا في يدي رجل واصطلم
علي ان يسكنها صاحب البيت سنة ثم يدفعها الى المدعي يجوز وكذلك اذا اصطلم
علي ان يسكنها المدعي سنة ثم يدفعها الى صاحب البيت جاز واذا ادعي
علي رجل بنا واصطلم علي دار علي ان يسكنها الذي عليه الدين سنة ثم يسلمها الى المدعي
لا يجوز كذا في الذخيرة لو ادعي ارض في يد رجل انما له فاصطلم علي ان يزرعها الذي في يده
خمس سنين علي ان يكون رتبة الارض للمدعي جاز ذلك كذا في فتاوي قاضي خان اذا ادعي
رجل حقا في دار فصالحه الذي في يدي رجل علي عبد الي اجل او علي شيء من الموازي اجل فان
الصلح فاسد سواء كان الصلح عن اقتدار او عن انكار وبعد هذا ان قال المدعي عليه
في وقت الصلح صالحا لخصمك من حقلك او من نصيبك كان هذا اقربا منه فاذا فسد
الصلح يقال له بين لما اقررت للمدعي وان قال كان صالحا لخصمك عن دعواك لا يكون
اقتدارا كذا في المحيط لو اشترى دارا فاختصها مسجدا ثم ادعي رجل فيها دعوى
فصلح الذي يجهلها مسجدا او اذن المسجد بين اظهر لهم جاز الصلح كذا في الرواية
المغتنيين اذا كان دار في يدي ثلاث فيغري في يد كل واحد منهم منزلا منها واخذها
على حالها واقتسمها فيها فلكل واحد منهم ما في يده والساحنة بينهم ان لا تأخذ
اصطلموا قيل ان يفتي بينهم علي ان لثلاث نصف الساحة ولكل واحد من الاخرين
ربعا منها وجاز كذلك اذا اشترى اربعة لنفسه نصف المتر الذي يجهلها صاحب
جاز كذا في المبسوط اذا كانت الدار في يدي رجلين واختصما فيها وكل واحد منهما
يدعيها فانه يفتي بينهما نصفان فضا ترك فان اصطلما فيها قيل النصفان علي
ان لا يحدوا الثلثين والاخر لثلاث كان ذلك جائزا كذا في المحيط لو كانت الدار
في يدي رجلين متها منزل وفي يدي اخر منزل وقال احدهما الدار بيني وبينك
نصفين وقال الاخر لهما كاهما في فلندي ادعي جميعها ما في يده ونصف ما في
يد صاحبه والساحنة بينهما نصفان اصطلموا قيل النصفان علي ان يكون الدار
بينهما نصفان او عليا لثلاث او لثلاثين فهو جائز وكذلك لو اصطلموا بعد النصفان
فهو جائز لو كان احدهما نازلا في منزل من الدار والاخر في علو ذلك المنزل وادعي كل واحد
منهما جميعها فلكل واحد منهما ما في يده والساحنة بينهما نصفان فان اصطلموا قيل النصفان
او بغيره وعلي ان لصاحب السفلى العلوي ونصف الساحة ولصاحب العلوي السفلى
ونصف الساحة جاز كذا في المبسوط اختصم رجلان في حائط فاصلحا ان يكونا صليبا
لاحداهما والاخر موضع جزوعه وانه بيني عليه حائط معلوما وحمل جزوعا معلوما
لا يجوز كذا في محيط السرخسي اذا اختصم رجلان في حائط فاصلحا علي ان يهدماه

وكان محوفا وان يعيناه علي ان لا حدهما ثلثه وللآخر ثلثه والنفقة عليها
علي قدر ذلك وعلي ان يجلا عليه من الخبز بقدر ذلك ونحو جانيه كذا في الحاي
لو ادعي في علو رجل حقا فصالحه علي بيت معين من هذا العلو او علي بيت
معين من علو اخر فهو جانيه لا نه صالحه من المحمول علي معلوم كذا في فتاوي قاضي خان
اذا ادعي رجل بناء دار في يد رجل فصالحه من بنائها علي دارهم مسماة في الصلح
حايه كذا في لو ادعي نصف ثمنها والآخر نصف لغيره بان كانا معا صديقين فبنيا
بجلا من لو ادعي بد شاة او عينا في عبود فصالحه عنه فانه لا يجوز كذا في المحيط لكان
رجلين اذ هما دارا في يد رجل وقال ورثناها معا بيننا وجهها الرجل ثم صالح
احدهما من حصته من هذه الدعوي علي ما ية درهم واداد شريكه في ثمنه
في هذه المائة لم يكن له ذلك وليس للاخر ان يأخذ منها لدار شيئا الا ان يقبل البيعة
ولو صالح احدهما من جميع دعواها علي ما ية درهم وصنعه تسليم اخيه
فان سلم الاخر ذلك له جاز واخذ نصف المائة وان لم يجز فهو علي دعواه ورد الصلح علي
الذي في يديه الدار نصف المائة كذا في المبسوط لو ان رجلين في يد رجل واحد
دار فادعي كل واحد منهما في دار صاحبه حقا فاصطفاهما من ذلك علي ان يسكن
كل واحد منهما لصاحبه ما في يده بغير شبهة ولا اقرا فهو جانيه كذا في المبسوط
اذا ادعي الرجل دارا في يد رجل فصالحه منها علي دارهم مسماة علي
ان يزيده الاخر كرحطة فان وقع الصلح علي ان يترك الدار علي الذي عليه
وكانت الدارهم والكر من عندها المدعي عليه ان كان الكري عينه لا شكا ان الصلح
حايه بان لم يكن بعينه وكان في الدار ان كانا كرا موصوفا فانه جديا ووسط
او دعي كان الصلح جانيه ايضا سواء كانا كرا جارا او موصوفا وان لم يكن الكري في الدار
موصوفا كان الصلح في جميع الدار باطلا وذلك ان الكري من عندها المدعي عليه ان كان
الكر بعينه كان الصلح جانيه لكل وان كان بغير عينه في الدار لزمه ان كان موصوفا
فوجد في ذلك جميع شرائط السلم بالاتفاق بان كان الكري موصوفا وبني مكان الاتفاقي
حصته اكثر من الدار كان الصلح فيها لكل جانا اذ لا يجوز الدار كل في مجلس الصلح
او ما يجسد الكري ان تفرق قبل قبض الدار هكلا بطل الصلح في حصته الكري ان لم يوجد
في الكري جميع شرائط السلم بالاتفاق بان لم يبين مكان الاتفاقي او لم يبين حصته الكري
من الدار لهم فعلي قولنا اني حنيف ففقد الصلح في الكل عمل الدارهم او لم يعمل
وعندنا ان عمل راس المال جاز العقد في الكل وان لم يعمل الدارهم فقد بطل الصلح في حصته
الكر لا غير بان لم يضرب الاجل في الكري فانه نجسد حصته الكري من الدارهم عند جميعا
وهل نجسد حصته العقد فيما يخص الدار او المسئلة علي اختلاف في قولها يجوز اذا
كان الكري موصوفا وعلي قولنا اني حنيف لا يجوز ان كان الكري من عندها المدعي عليه والدور اع
من عندها المدعي ان كان الكري بعينه جاز الصلح في الكل وان كان موصوفا في الدار فكل باب
فيه علي التفصيل الذي ذكرنا فيما اذا كان الكري من عندها المدعي والدور اع من عندها
المدعي عليه هذا الذي ذكرنا اذا وقع الصلح علي ان يترك المدعي دعواه فاما اذا
وقع الصلح علي ان يترك المدعي الدار من المدعي عليه والمسئلة بجارها فان كان الكري

والدراهم

والدراهم من عند المدعي والجواب في الوجوه كلها في هذا الفصل الجواب
في الفصل الاول ثم هذا الذي ذكرنا اذا كان الاجل مصر ويا في جميع اكثر فاما اذا
كان مصر ويا في البعض ان كان الموصل من كذا قدر السلم جاز الصلح في الكل ومصر فالجواب
من الكري ليدلواهم بالخلاف ما يخص من الدار حينا لا يجوز العقد او الصلح المدعي
عليه من الدار علي حيوان بعينه علي ان يزيده المدعي كرحطة جديدة في الدار
ولم يكن موصوفا لا يجوز ويجب ان يجوز وان لم يكن الكري بعينه بعد ان يكون موصوفا
لان التكليف في الدار موقوف على غير الدارهم والدراهم من الاعيان بغير ثمنها
والشرايين ليس بعقود جانيه بعد ان يكون موصوفا لكان او موصوفا هكلا في
المحيط واذا صالح من دعواه في دار علي كرحطة ووسط ثم صلح من ذلك الكري علي
كشعير بغير عينه جاز كذا في المبسوط في باب الخيار في الصلح اذا وقع الصلح من
دعوي الدار علي دارهم فاقترقا قبل قبض يد الا الصلح لا يثبت ففقد الصلح كذا في المحيط
واذا صالح الرجل من دعواه في دار لم يباينها التهود ولا عوفوا الحد وداو صالح من
دعواه في دار بغير عينها ثم خاصه في دار وزعم من انهما لم يباينها التهود عنها وقال
المدعي عليه هكلا في ذلك بخلافه ونزاد الصلح وعاد في الدعوي كذا في المبسوط
رجل ادعي في حايه رجل موصوع جرح او ادعي في داره طريقا او مسيلا ماء في المدعي
ثم صلح علي دارهم مسماة في حايه بطلان الصلح عن المحمول علي معلوم كذا في فتاوي
قاضي خان رجل له باب او كوة فخاصه جاره وصالح جاره علي دارهم مسماة
يدفعها الي الجار ليركها لكوة ولا يبيعهها كان ذلك باطلا وكذا لو كان بينهما علي
ان يأخذ صاحب الكوة دارهم معلومة لبسدا لكوة والباب كان باطلا كذا
في الظهيرية رجل اشترى من اخر صبيغة ثم انما لبايع باقر من رجل اخر ثوان
المشترى الثاني خذ الصبيغة فادار الاول ان يخاصه فقال الثاني صاحبني
علي ما ن معلوم وان ترك الصبيغة في يدي ففعل فهذا اصلح جانيه ويصير
الصبيغة ومنك الثاني من حدة الاول ليس له ان يبيعهها اعطاه علي هذا
الشروط كذا في حرة المغن بن لوان رجلا ادعي زرع في ارض رجل فصالحه
صاحبه ارض من من ذلك علي دارهم مسماة فالصلح جانيه ولو كانت ارض رجلين
ويزاد فيهما فادعاه رجل فحدها وصالحها احد علي ان اعطاه ما ية درهم
علي ان يعمل نصف الزرع للمدعي علي فان كان الزرع من دارهم كان الصلح جانيه
فان كان غير مدرك فانه لا يجوز الصلح الا برضا صاحبه وهذا بخلاف لو صلح
علي ان يعمل له نصف الارض مع الزرع علي ما ية درهم كان جانيه ولو كان
الزرع كله لوالد بخلافه ان كان المدعي فاعطاه المدعي دارهم علي ان يعمل له نصف الارض
مع الزرع علي ما ية درهم الزرع من غير ارض ان كان مدركا فانه يجوز وان كان
غير مدرك فانه لا يجوز هكلا في المحيط لو ان ثمر ارض قوم فاصطفاها علي كربة
او عصبه بمسئلة او فسطح عليهما يكون النفقة عليهم بحصصهم
فهذا جانيه كذا في المبسوط رجل له طلبة او كسيف شارب في الطريق اعظم فخاصه
اسنان في دفعها فصالحه صاحبا الطلبة علي دارهم معلومة فليترك الطلبة في موصوفا

لا يجوز هذا الصلح وكان لهذا الصلح وغيره من عرض الناس ان يحاصروا في روقها سوا
 كانت الظلة قديمة او جديدة او لا يعرف حالها فان حاصره الامام فخصه عليه ان
 يعطي صاحب الظلة ما لا يعلم ما عليه ان يترك الظلة في موضعها فان كانت حديثة
 راي الامام مصلحة المسلمين في ان يأخذ ما لا يضره في بيت مال المسلمين
 جاز ذلك اذا كانت الظلة لا تنصرف العامة كذا في الظاهرة وان كان المحاصر
 دفع المال لرفع الظلة جاز ان كانت قديمة وان كانت حادثة لا يجوز وهو الصحيح
 وان كان لا يعلم حالها فاعطاه المحاصر ولا هم ليطرحها لا يجوز ولو صاح رب الظلة
 علي ان يعطي دراهم الي المحاصر لرفع الظلة يجوز كيف كانت هكذا في عبط السرخي
 وان كانت الظلة على طريق خاص في سكة غير نافذة فان وقع الصلح علي ان يأخذ
 المحاصر دراهم مساهمة من صاحب الظلة ويترك الظلة لا يجوز اذا كانت الظلة
 قديمة وان كانت حادثة بشر ان لم يكن المحاصر من اهل تلك السكة وليس له حق
 المرور تحت الظلة يتوقف الصلح على جازة من له حق المرور واما اذا كان
 المحاصر من اهل تلك السكة ان اضاف الصلح الي جميع الظلة فالصلح يصح في حصته
 ويتوقف في حصته شركا به فان اجاز شركا وجاز الصلح في الكل وان ايجز ارضاه
 ورفع الظلة لا شك ان الصلح يطل في حصته شركا به حتى كان صاحب الظلة
 ان يجمع علي المحاصر حصته شركا به ان كان دفع البع جميع بدل الصلح وهو جاز
 خصته خلتل المشايخ فيه والاصح انه لا يرجع عليه واما اذا كان الصلح مضافا
 الي نصيب محاصرة فانه يجوز الصلح بعد ذلك بشر ان يترك الشراكا الظلة
 سلم له جميع البديل وان رفعوا الظلة ليرجع صاحب الظلة علي المحاصر
 جميع البديل فالمسبل علي الاختلاف وان كان لا يجوز في حال الظلة لا يجوز الصلح
 واما اذا وقع الصلح علي الطرح والرفع ان وقع الصلح علي ان يأخذ المحاصر دراهم ويرفع
 الظلة فهو جاز بشر ان كل حاد وان وقع الصلح علي ان يأخذ صاحب الظلة من المحاصر
 دلاهم ويرفع الظلة جاز ان كانت الظلة قديمة وكذا اذا كانت حديثة او
 لا يدري حالها كذا في المحيط وهو الصحيح هكذا في فتاوي قاضي خان اذا كان
 لاشان تخلت في ملكه فخرج سفعها الي دار جاره فادار الجار قطع السفع فصاح
 رب الظلة علي دراهم مساهمة علي ان يترك الظلة فان ذلك لا يجوز وان وقع الصلح
 عند القطع فان لم يعط صاحب الظلة جازة دراهم لم يقطع كان جازا ولو اعطى الجار
 دراهم لصاحب الظلة لم يقطع كان الصلح باطلا هكذا في المحيط رجل جلي تخلص في دار
 باصليها ووجد المدعي عليه ثم صلحه علي ان ما يخرج من عشرها العام يكون المدعي
 لا يجوز ذلك لان هذا صلح وقع علي معدوم مجهول يحتاج فيه الي التسليم كذا في الظاهر
 او في الحاجة في يدي رجل حقا فصاح به علي ان يسلم صيد المدعي
 ستة فان لم يكن الصيدا الذي في الحاجة مملوكا للمدعي عليه لا يجوز الصلح على الحال
 وان كان مملوكا بان كان اخذه وارسله في الحاجة ان كان بحيث يمكنه الاخذ من
 غير اصطلاح لا يجوز الصلح وان كان بحيث لا يمكنه الاخذ الا باصطلاح لا يجوز
 الصلح كذا في المحيط في متفرقات الصلح رجل اشترى دارا لها شفعين وصالح

الشفيع

الشفيع علي ان يعطي الشفعين دراهم مساهمة ليسلم الشفعين الشفعة بطلت
 لشفيعه ولا يجب المال وان كان اخذ المال وده علي الشفعين كذا في فتاوي قاضي
 خان ولو صلح المشتري مع الشفعين علي ان اعطاه الدار وشاركه الشفعين علي النصف شيئا
 معلوما فهو جاز كذا في المحيط وان صلح علي ان يأخذ نصف المشتري او ثلثه
 او ربعه علي ان يسلم الشفعة في الباقي كان جازا فان وجد هذا الاصطلاح منها
 بعد تارك حق الشفعين بطلب الموائمة وطلب الاستهاد فانه يصير اخذ الشفعين
 بالشفعة حجة لا يجزى فيها اخذ الشفعة من غير اخرى وبغير مسلم الشفعة
 في النصف حجة لو كان هذا الشفعين شركا في المبيع وفي الطريق كان الجاز ان
 يأخذ النصف الذي لم يأخذه هذا الشفعين بالشفعة وان كان هذا الاصطلاح
 قبل وجود الطلب من الشفعين فانه يصير اخذ النصف بشر ان يسلم الشفعة
 فيما اخذ الشفعة هكذا في المحيط لو صلح المشتري الشفعين علي ان يسلم الشفعة
 علي بيت من الدار حصته من النصف والصلح باطل وحق الشفعة باق وهذا
 ان كان الصلح صورا كذا حقه بالطلب واما قبل الطلب بطلت الشفعة كذا في
 محيط السرخي اذا ادعي الرجل شفعة في دار فخصه المشتري علي ان يسلم
 له دار اخرى بعد دراهم مساهمة علي ان يسلم له الشفعة فهذا لا يجوز كذا
 في المحيط اشترى عمارا من المحاصر رجل في شقص منها وطلب الشفعة فيها بقي
 فضله علي نصف الدار بنصف النصف علي ان يبرأ من الدار ويجاز ولو صلح
 علي نصف دار اخرى علي هذا الوجه لا يجوز كذا في محيط السرخي اشترى ارضا
 فسلم للشفيع الشفعة ثم ان الشفعين عدا التسليم فضله علي المشتري علي
 ان اعطاه نصف الارض بنصف النصف جاز ويكون تبعا مبنيا وكذا الوفاق الشفعين
 بعد الطلب ثم ان المشتري صالح ورثة الشفعين علي نصف الدار بنصف النصف
 جاز ويكون تبعا مبنيا وكذا الوفاق الشفعين بعد الطلب ثم ان المشتري صالح
 صالح ورثة الشفعين علي نصف الدار بنصف النصف جاز ويكون تبعا مبنيا ولو مات
 المشتري فصالح ورثة الشفعين علي ان يعطوا له نصف الدار بنصف النصف جاز
 ويكون اخذ الشفعة تبعا مبنيا كذا في فتاوي قاضي خان اذا اختصم في
 الشفعة شركا وجاز فاصطلاح علي ان يأخذها بينهما نصفين ويسلمها لهما
 المشتري عي جاز كذا في الفتاوى الباب الحادي عشر في الصلح في البيوع
 ادعي علي احراما لا فانكرا اصطلاحا علي ان يحلف المدعي عليه وهو يبرأ من المال
 يحلف المدعي عليه فالصلح باطل والمدعي علي دعواه ان اقام البيعة اخذ
 بها وان لم يجر بيعة وادان يستحلها ان لم يكن الاستحلاف الاول عند
 القاضي يستحلها القاضي ثانيا وان كان الاستحلاف الاول عند القاضي يحلف
 ثانيا كذا في العنصول للعادية ان اصطلاحا علي انه ان حلف فهو يبرأ من الخصومة
 الي ان يجد البيعة يحلف هل يبرأ من الخصومة الي ان يجد البيعة اختلعا المشايخ
 منهم من قال لا يبرأ من الخصومة وهو الاصح حتي كان له استحلاف مرة اخرى
 عند القاضي كذا في الذخيرة ان اصطلاحا علي ان يحلف المدعي علي دعواه علي انه

ان حلف فالدعي عليه ضمانا لها فحلف المدعي على ذلك فالحال المدعي عليه ان يضمن
له شيئا او يطيبه لم يلزمه شي والصلح باطل وكذلك لو اصطحا على ان يحلف الطالب
والمطلوب ثم يكون عليه نصف ما ادعي فهو باطل وانما اصطحا على ان يحلف
الطالب اليوم على ما يدعي فان حلف ولم يحلف فلا حلفه وفي اليوم قبل الحلف
فهو على دعواه والصلح باطل وكذلك لو اصطحا على ان يحلف المطلوب وان لم يحلف
المطلوب فهو ضمانا من المال او قال فالمدعي عليه او فقد اقر بالمال كذا في الميسر
اذا ادعي رجل على رجل ما لا او ما سواه فانكر ولم يكن عليه بيينة فطلب بمينه
فاوجب القاضي ذلك عليه فصالح المدعي ان لا يستحلف على
ذلك فالصلح جائز وهو يرد كبري من البيينة وكذلك لو قال صاحب كس من البيينة
التي وجبت لك او قال اقرت ببيت منك بمبيتك بكذا فرفعي الاخرين بكذا جاز
الصلح ولو اشترى بمينه بكذا او باعها منه المدعي لم يجز كذا في السراج الوهاج
اذا اصطحا على ان يحلف الطالب بعتق او طلاق او بيمين موكره فان
حلف على ذلك فالمدعي عليه فانه لا يلزم المطلوب بذلك شي ولا يلزم الطالب
الطلاق والعتاق الا ان يقوم للمطلوب بيينة انه افاه هذا المال او ابراه
عنه فحينئذ يفتق عبده وتطلق امراته لانه ثبت خصته المدعي بالبيينة
العادلة ولو اصطحا على ان يحلف الطالب والمطلوب ونصف المال على المدعي
عليه او على ان يحلف الطالب اليوم او المطلوب اليوم على انه ان لم يحلف اليوم
فالمدعي عليه او على ان يحلف الطالب اليوم ان ما ياحظه حق فالصلح في الكل باطل
لانه على خلاف الشرع كذا في الوجيز للكردي وكذلك ان اصطحا على ان يحلف
المطلوب بما عليه ان يري من هذا الدعوي اذا حلف فحلف فانه لا يبرأ ولا يقع
طلاق ولا عتاق الا ان يقيم المدعي البيينة على ما ادعي من الحق بفتح الطلاق
والعتاق لان حنفتا المطلوب ثبت بالشهادة العادلة كذا في المحجب ط

الباب الثاني عشر في الصلح عن الدماء والجراحات يجوز الصلح عن
جناية العمد والصلح الخطا في النفس وما دونها الا انه لو صلح في العمد على اكثر من الدية
جاز كذا في الاختيار شرح المختار ويكون المال خلاصا على الجاني في ماله وولاه القاتل
كذا في الحايي وفي الخطا لو صلح على اكثر من الدية لا يجوز كذا في الاختيار شرح المختار
وهذا اذا صلح على احد متعاد به الدية اما اذا صلح على غير ذلك جازت الزيادة
الا انه يشترط الغيب في المجلس كمال يكون اقترافا عن دين يدين اذا قضى القاضي
عليه بالدية بما يغير فصالح القاتل الذي عن مائة يعبر على اكثر من مائة يتفرغ
ولي عند دفع ذلك لغير جاز ان صلح بشي من الابل على شي من الكيل او الموزون
سواء الدراهم والدنانير الى اجل لم يجز لانه عاوض دينا يدين وان صلح من الابل
على مثل قيمة الابل او اكثر من ذلك بما يتغابن الناس فيه فهو جائز وما اشتهر
فيه من اجز وان قضى القاضي عليه بالدية او الدنانير فصالح القاتل على طعام
او شعير او ابل او بقر مما ليس عنده لم يجز وان دفعه اليه قبل ان يفارقه لان بيع
ما ليس عند الانسان لا يجوز الا في السلم واذا قضى القاضي ابلا او بقر او صلح من ذلك

على شي

على شي من الطعام او غيره وليس عنده ثم دفعه اليه قبل ان يفارقه فهو جائز
فان لم يدفع اليه الطعام او الشعير حتى يفارقه لم يجز كذا في السراج الوهاج ولو
صلح غير الجاني على اكثر من الدية ومن بطلت الزيادة ولو صلح على جنس اخر
ولو قضى عليه بالدية او صلح على الجاني دينار وقضيت في المجلس جاز ولو صلح قبل
ان يقضي بشي على ما يتجرب ابل بغير اعيانها فالواجب مائة على الانسان الواجب
في الدية وان كانت بغير اعيانها فالواجب مائة منها والحياة الجاني الطالب فان
كان في الابل نقصان من الانسان الواجب في الدية كان للطالب ان يرد
الصلح كذا في الحايي رجل قتل رجلا عمدا وقتل اخر خطأ ثم صلح اولاهما
على دينين فالصلح جائز ولصاحب الخطا الدية وما بقي فلصاحب العمد ولو صلح
اولاهما على دينين او اقل منها كان بينهما نقصان كذا في محيط السروري يدل
الصلح في دم العمد جاز عدي المهر لكل جريته تملت في المهر تتحل لهما وما يمنع
محنة النسبة يمنع وجوبه في الصلح وعندهما فساد النسبة يستحق القود وجب
بدل النفس وهو الدية نحو ان يصالح على ثوب كالجيب مائة المثل في النكاح الا
انهما يفتقران من وجه وهو انه اذا تزوج على غير محرم لم يملك ولو صلح
عن دم العمد على غير ما يجب شي كذا في الكافي وفي الخطا يجب الدية كذا في
الاختيار شرح المختار ولو صلح عن قطع اليد على غير محرم لا يجوز التيمم
وكذا يصح العفو ولا يرجع المقطوعة بده على القاطع بشي ولو كان القطع خطأ
وباقي المسئلة جاز لها والمقطوعة بده ان يرجع على القاطع بالدية ولو وقع
الصلح على غير هذا وما لو وقع على غير محرم كذا في المحيط ولو صلح بعفو
عن دم علي عفو عن دم اخر جاز كالملع كذا في الاختيار شرح المختار جرح
رجلا عمدا وفضل منه لا يجز ما ان يري او مات منها فان صلح من الجراحه
او من الضربة او من الضربة او من الشجة او من القطع او من اليد او من الجناية
لا يبرأ من الصلح ان يري بحيث بقي له اثر وان يري بحيث لم يبق له اثر
وان يري بحيث بطل الصلح فاما اذا مات من ذلك بطل الصلح عند ي حينئذ روى
الله ووجب الدية خلافا لها وان صلح عن اشياء الخمسة وما يحدث منها
فالصلح جائز ان مات منها واما اذا يري منها ذكر ههنا ان الصلح جائز وذكر
في الروايات رجلا شج رجلا موصحة فوكل انسانا لم يصلح عن الشجة
وما يحدث منها الى النفس فان مات كان الصلح عن النفس وان يري بحيث
نسعة اعمش او مال ونصف عشره ويسلم للمشتوج نصف عشر المال فقال
عمامة مشايخنا اختلاف اختلاف الوضوح فان الوضع ثمة انه صلح عن الجراحه
ولم يحدث منها الى النفس وهو معلوم فامكن فسمته اليد على القاتل والحادث
جميعا وههنا صلح عن الجراحه وما يحدث منها وهو مجهول فتحدث وقد لا يحدث
واذا حدث لا يبرأ يري قد يحدث فتعذر فسمته اليد على القاتل والحادث
فصار اليد كله باقيا القاتل واما اذا صلح عن الجناية يجوز الصلح في الضرب
كلها الا اذا يري بحيث لم يبق له اثر كذا في محيط السروري اذا كانت الجناية عمدا

فصل في الجروح الخارج على يد سببه وهو مريض وقت الموت وقت الصلح
قال الصلح وان كانت الجرح خطا فصلح وهو مريض وقت الصلح مرض الموت
وحط عن اليد يعتبر ذلك من الثلث ثم هذه الوصية تصح للعاقلة لا للقاتل
وان كانت الدية تجب على القاتل ولا للعاقلة فتجوز عنه كذا في المحيط
اذا صلح المريض من دم عدله على الفحالة ثم اخرها بعد الصلح سنة جاز
التأخير من الثلث كذا في المبسوط اذا قطع الرجل اصبع رجله او خطا فصلح
منها على مال ثم شلت اخرى بجرحها فصلح القاطع ان شرا فمقتضى قول ابي
حسبة رحمه الله ولا شيء عليه عندها كذا في الحاوي رجل قتل عمه او اباه
فصلح احدهما من حصته على ما يشاء من جوارحه ولا شركة لاجنه فيها ولو كان
القتل خطا فصالحا احدهما على ما كان لشريكه ان يشركه في ذلك لان مقتضى
المصلح ان يعطيه ربع الارش هكذا في المبسوط اذا صلح على وصيف
من دم العبد فهو جاز ويصرف اليه الوسط ولو صلح على عبد لعين فوجد
العبد جاز كان على القاتل الدية ولو وقع الاختلاف بين القاتل وبين
ولي القاتل فقال القاتل صلحتك هي هذا العبد وقال ولي القاتل لا بل
على هذا العبد فان الصلح جاز والقول قول القاتل مع مبينة هكذا في
المحيط صلح من دم عدله على عبد بن فطران احدهما حرقا لعبد كل الحق
منه ابي حنيفة رحمه الله وعند ابي يوسف رحمه الله لعبد وقية
الحرق لو كان عبدا وعند محمد رحمه الله له العبد ونظام الرش من الدراهم
كذا في لو صلح من دم عدله على سكي دارا وحذفت عنه سنة جاز
وان كان صالحا عليه ايدا او على ما في بطن امته او على علة تخره سنين
معلومة ايدا لم تجز كذا في النهاية لو صلح من دم العبد على ما في بطن
غنه او على ما في جوفه او على ما في بطنه عشر سنين لم تجز ويجوز الدية
على القاتل كذا في المحيط لو صلح على ما في بطنه من ثم جاز في المبسوط
لو صلح ولي القاتل على ان يحمله على هذا الدم على ان يعفو
القاتل عن دم وجب له على دم اخر فهو جاز وهذا الصلح في الحقيقة
عفو بغير بدل ثم ان عفا القاتل عن الدم الذي وجب له فلا رجوع
ولي القاتل عليه بشي وان لم يعفو فهو على وجهه ان كان القصاص الذي
وجب للقاتل قريب العاقل بيه او ابنه او من اظهرهما رجح العاقل على
القاتل بالدية وان كان القصاص الذي وجب للقاتل على اجنبى لا يكون
للعاقل ان يرجع على القاتل بشي كذا في المحيط في المتقاضي سماعة عن ابي
يوسف قال في رجل قطع يمين رجله فصالحه المقطوع يده على ان يقطع
بسا القاطع فقطعه فمذا اعفوه عن الاول ولا شيء على قاطع اليسار ولا شيء
على قاطع اليمين وان اختصما قبل ان يقطع يساره وقد صلح على ذلك وليس
له ان يقطع يساره ولكن رجوع دية مبينة وان صلح على ان يقطع يده القاطع
ورجله او يقاتل عبدا القاطع ان يقطع يده ورجله رجوع عليه دية رجله
وان قتل

وان قتل عبده فله عليه قيمة عبده متعاضدة منها يد يده ويتراد ان الفضل
ولو صلح على ان يقطع يده هذا العبد على ان يقتل عبدا ففعل بغير دية
بدا الحدا آخر وقيمة عبده ويرجع المقطوعة يده على القاطع دية كذا في المحيط
السرخي ولو صلح على ان يقطع رجله فمذا اعفوه عاذا ولو كان القاتل خطا
كان عليه الدية كذا في المبسوط لو صلح من قطع اليد عمه او اباه على ان يقطع رجله
فان الصلح باطل ولا يرجع عليه بشي وقد وقع العموي انا هكذا ذكر في عمامة
روايات هذا الكتاب وذكر في بعض روايات هذا الكتاب انه يرجع بالارش
ولو كان القاطع خطا رجوع يدية اليه على الروايات كلها وكذلك لو صلح من
دم العبد على كذا كذا مثقال ذهب وقضنة فهو جاز وعليه من كل واحد
منها النصف هكذا في المحيط لو كان قتل عددا فصلح عنه رجل على الف درهم
ولم يضره لم يكن عليه شي وان كان القاتل هو الذي امر بذلك كان النبل على
القاتل ولو صلح عنه على عبده ولم يضر له ولم يضر له ففان استحقا التسليم
يرجع عليه بشي ولكن يرجع على القاتل بغيره ان كان امره بذلك وان كان القاطع
تبيع بالصلح عليه وضعت لخلاصه ثم استخف رجوع عليه بغيره كذا في المبسوط
لو صلح العصفوري عن دم العبد على الف درهم وضعت له فاستخف في الفرجع
ولي القاتل عتله على المصلح ثم العصفوري اذا ضمن بدلا الصلح وادي لا يرجع
بدل على القاتل وان كان القاتل امره بالصلح ولم ير بالصلح ولم ير بالقاتل
فضمن وادى كان لعان يرجع بما ضمن على القاتل هكذا في المحيط فقتل العبد ولو
رجلاه وامر مولاي العبد والحر رجلا ان تصالح عنهما فصالح عنهما بالفيكون عليها
نصفان وذكر في بعض الروايات وكذلك لو كان القاتل خطا كذا في محيط السرخي
اذا قتل العبد رجلا عمدا وله وليان فصالح مولا احدهما من نصيبه من الدم على
العبد لقاتل فالصلح جاز ويقال للذي صار له العبد دفع نصفه لي بشرط
اوافده بنصف الدية على ان يسلم كذا العبد ولو سلم صلح على عبدا آخر
مع ذلك لم يكن فيه العبد الاخر حرق ولو صلح على نصف العبد لقاتل جاز وصار
العبد بين المولى والمصالح نصفين ثم انقلب نصيب الاخر ما واستحق نصفه
شاهدا من العبد في النصفين جميعا فيدفعان نصفه الى المولى الا ان يقدرا منه
نصفه لدية ولو صلح على دراهم او على شي من المكبل والموزون حال او موجد
فهو جاز ولا حرج للاخر في ذلك ولكن يبيع العبد لقاتل حتى يدفع اليه مولا نصفه
او يقدريه بنصف الدية والامة والمذرة وام الولد في الصلح من قتل العبد سوا
كذا في المبسوط اذا قتل العبد الما دون له رجلاه لم تجز صلحه عن نفسه
وان قتل عبده رجلاه فصلح عنه جاز لكذا في القاتل العبد رجلا
خطا فصلح المولى بعضا وتبى الدم من ذلك على قاتل من الدية او على عروض
او على شي من الجوارح مبينة فهو جاز ولا شيء ان يشتركه في ذلك الما كذا في
المبسوط عدا قطع يمين رجله فمذا اعفوه المولى بقضا او بغير قضا فاعتقل المقتول
ديه ثم مات من القطع فالعبد صلح بالجناية وان كان لم يعتقه رد على المولى ثم مال

للاوليا اقلوه او اعفوا عنه كذا في شرح الجامع الصغير للصدر الشهيد في باب خيانة
العبيد اذا قتلته الامة رجلا خطا وله وليان ثم ولدته الامة ابنه فصالح المولى احد
العولين عليهما دفع اليهما الامة نصف من الدية فهو جانيب ولا خير علي المولى خمسة
الاقاقون لهم فلو صالحه علي ان دفع اليه ثلث الامة نصفه من الدية كان جانيبا ويرفع
اليه ثلثه نصف الامة او يقدّم به نصف الدية فلم يجعل اختياره في المرفوع في بعض
اختياره في الكل في رواية هذا الكتاب وفي رواية الجامع في العتق في المرفوع قال اختياره
الدفع في نصيب احدهما يكون اختيارا في نصيبهما كما في العتق في الرواية لا صح
وتناوينا ذكره هنا ان احدهما صالحه علي ثلث الامة وذلك من حقه فمن جهة المولى
ان يقول للاخر انما اخترت الدفع في نصيبه انه يجوز بدون حقه فانت لا ترى
بذلك فلا يلزم من ذلك تسليم جميع حقه اليك من الامة ولكن في الخيار في نصيبك
حينئذ كان صالح احدهما علي نصف الامة كان اختيارا لاهله الدفع في نصيب الاخر
كذا في المسوط ان قتل المولى قتيلا علي الفصاح عن مولاة بالغه درهم وهي قيمته
قد ذكر جانيبا وان قتل المولى بعد ذلك قتيلا ولا يلزم له قيمته الاخرى وان كان
للاول خطأ فصالح مولاة عنه بالغ درهم وهي قيمته ثم قتل المولى قتيلا الاخر فانا لو
لا جنى قيمة اخرى بل يشترك الثاني الاول في القيمة هكذا في المحيط اذا قتل المولى رجلا
خطا ونفعا علي اخر خطا فعلي مولاة قيمته بينهما اثلاثا فان صالح المولى صاحب
العين علي مائة درهم وقيمة ستماية وقيمة ثمانية ولم يجره عن المائة الاخرى
فانها يغشيان بينهما هذه المائة اثلاثا علي قدر حقه فان ابراه عن المائة الاخرى
بعد الغشوة ولا يتغير تلك الغشوة وان صالح علي مائة وابراهيم عاقي قبل القبض
والغشوة فهذه المائة تقسم بينهما اقسام اربعة صاحب العين واربعه اخرى
لعلي الدم وان قبض المائة ثم ابراه عن المائة الاخرى قبل الغشوة فغير قول ابي يوسف
وهو انه تقسم هذه المائة بينهما اثلاثا ثم رجح فقال لصاحب العين خمس الغشوة
وهو قول محمد رحمه الله هكذا في المسبوط اذا قتل المولى رجلا خطا ونفعا علي
اخر فصالح المولى علي عبيد دفعه اليهما فهو جانيب فان اختلفا فقال كل واحد منهما
انا صاحب الدم ولا يثبت لواحد منهما فالعبد بينهما نصفان فان قال مولى المولى
لصاحبها انت ولي القتيل وقال الاخر انت صاحب العين فالقول قوله مع ميمته
كذا في المحيط اذا قتل المولى قتيلا بعد فاقترار جانيبا فاقترار ثلث فان صالح مولاة عنه
احد في الدم علي ثوب فهو جانيب ولا خير نصف قيمة المولى ان قامت له
بينة او اقترار المولى بذلك وان لم يغم له بينة لم يكن له شيء وكذا في المسبوط اذا جرح
الرجل مائة جراحة فصالحه علي ان اختلعت منه فذلك الجراحة كانت عمدا
وقد اختلعت علي الجراحة لا يبرأ فان برأه من الجراحة فالخلع جانيب والتسمية جانيبة
ويكون ارشها بدل الخلع ويكون الطلاق بائنا سوا وقع الطلاق بلفظ الخلع او جرح
اللفظ وهذا كله اذا برأت من الجراحة ونفي لها اثر واما اذا برئت ولم يقبلها اثر
ينبع الطلاق مجانا احتملا يجب عليها رد المهر الي الزوج وان سمى في الخلع الجراحة
هذا اذا برئت فاما اذا ماتت من تلك الجراحة فالخلع جانيب والتسمية باطلا عند

ابي

ابي حنيفة رحمه الله فاذا بطلت التسمية عند ابي حنيفة رحمه الله فاقياس
ان يجب التصاص وفي الاستحسان يجب الدية في ما ان الزوج ثم ينظر ان وقع
الطلاق بلفظ الخلع يكون بائنا وان وقع بلفظ الصريح يكون رجعيًا واما علي
قول ابي يوسف ومحمد رحمه الله فان الخلع يقع مجانا حتى لا يجب علي الزوج
الدية ويكون عفواً وينظر الي الطلاق ان وقع بلفظ الخلع يكون بائنا وان
وقع بالصريح ذكر في رواية ابي سليمان انه يكون رجعيًا وذكر في رواية ابي حنيفة
انه يكون بائنا هذا الذي ذكرنا اذا خالعهما علي الجراحة لا غير فاما اذا خالعهما علي
الجراحة وما يحدث منها فالجواب فيه عند الكل كالجواب فيما اذا خالعهما علي
الجراحة لا يبرأ عندهما هذا الذي ذكرنا اذا كانت الجراحة عمداً وان كانت الجراحة
خطا ان خالعهما علي الجراحة لا يبرأ وقد برأ عن ذلك وقد يقبلها اثر فالخلع
جانيب والتسمية جانيبة ويكون الواقع بائنا وان برأت ولم يقبلها اثر وقع
الطلاق مجانا ولا يلزمها رد المهر وان ماتت من ذلك فالجواب فيه عند ابي حنيفة
كالجواب فيما اذا برئت من الجراحة ولم يقبلها اثر فاما علي قول ابي يوسف
ومحمد رحمه الله فالخلع جانيب والتسمية جانيبة ولو خالعهما علي الجراحة وما يحدث
منها والجراحة خطا اذا ماتت من ذلك كانت التسمية صحيحة ويكون الطلاق
بائنا باللفظ الخلع او بلفظ الصريح ويرفع عن العاقلة ويعتبر ذلك من ثلث المال
ان اختلعت بعد ما صارت صاحبة فراش عند بعض المشايخ واختلعت
والطالب من تلك الجراحة الموت فان خرج جميع بدل الخلع من ثلث مالها كان
وصية للعاقلة فجازت وان كان لا يخرج من جميع بدل الخلع من ثلث مالها
فيقتدر ما يخرج من الثلث برفع عن العاقلة ويوردون الباقي الي يورثتها ويعتبر
من جميع المال ان اختلعت قبل ان تصير صاحبة فراش عند بعض المشايخ ولم يكن
العالم عن تلك الجراحة الموت عند بعض المشايخ وكل جواب جوفه فيما اذا خالعهما
علي الجراحة فهو الجواب فيما اذا خالعهما علي الصرية والشجة او علي القطع او علي البدن
وان خالعهما علي الجناية فالجواب فيه كالجواب فيما اذا خالعهما علي الصرية والشجة
الجراحة وما يحدث منها واذا جرح الرجل امرأته فصالحها علي ان تطلقها
ولا حدة علي ان عفت له عن ذلك كله فالجواب فيه كالجواب فيما اذا خالعهما علي الجراحة
وما يحدث منها كذا في المحيط اذا جرح الرجل امرأة رجلا خطا فصالحها زوجها علي
ان تطلقها واخبر علي ان عفت له عن ذلك كله ثم ماتت منه فالعفو من الثلث
والطلاق بائن وان كان عمداً فهو جانيب كله والطلاق رجعي ولو ضرب رجل سن
امرأة فصالحها من الجناية علي ان تطلقها واحدة فهو جانيب والطلاق بائن
وان اسودت السن او سقطت او سقطت من ذلك سن اخر فغلاشي عليه
كذا في المسبوط اذا قتل المالك رجلا عمداً فصالح المالك من ذلك علي مائة درهم
فالصالح جانيب فان عتق بعد ادم بدل الصلح والصلح ما من والاذا ما قرأ عتق
قبل ادم بدل الصلح فكما عتق يطالب بالبدل من ساعته وان عجز بعد ادم بدل
الصلح فالصلح ما من والاذا ما قرأ عتق قبل الاطلاق فانه لا يطالب عتقاً بعتق وهذا

قول أبي حنيفة رحمه الله وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله بطلان المولى في
الحال فيقال له أما إن نذفع العبد ونعديه وإن وقع الصلح على ذراهم أو طعام
بعينه أو غير بعينه فافترقا من غير قبض فالصلح على حاله فإن كفل عن
المكاتب كغيبيل ببدل الصلح وببدل الصلح دين فالكفالة جائزة وكذلك لو كان
بدل الصلح مينا بأن كان عبدا أو ثوبا بعينه هكذا في المحيط وإن كان الذي
صالح به عليه عبد وكفله كغيبيل فأت العبد قبل أن يذفعه كان لولي الدم أن
يضمن الكفيل قيمته فإن شأ رجوع بهذه القيمة على المكاتب وإذا كان العبد
قائما فله أن يبيعه قبل قبضه كذا في المبسوط لو أن مكاتباً قتل رجلاً عمراً
فقامت عليه بينة بذلك فصالح من دمه على مال لئلا يجل كان جانيه في المحيط
لو أن المكاتب صالح عن الدم على مال وجعل في الذمة فالقتل ثابت بما تراه أو
بالبينة وكفل إنسان بالبدل ثم عجز المكاتب ورد في الرق لم يكن للمصالح أن
يلخذ المكاتب حتى يعترف والمصالح أن يأخذ المكاتب قبل عتقه المكاتب كذا في
فتاوى قاضي خان إذا قتل المكاتب رجلاً عملاً وله وليان فصالح أحدهما على عاقبة
درهم وأداها إليه ثم عجز ورد في الرق ثم جاء الولي الآخر فانه يقضي له على المكاتب
بنصف قيمته للآخر فإن صالحه للآخر من ذلك على شيء بعينه جاز ولكن يجوز
تفرقه فيه مثل القبض وإن صالحه على شيء بغير بعينه ونزحاً قبل القبض
بطل الصلح ولو صالحه على طعام بعينه أكثر من نصف قيمته جاز وكذلك العرض
ولو صالحه على ذراهم أو دنائير أكثر من نصف قيمته لم يجز من ثلثة ما لو صالح
من الدين على أكثر من قدره من جنسه ولو كفل له رجل بنصف القيمة جاز
فإن صالحه الكفيل على طعام أو ثياب جاز ويرجع الكفيل على المكاتب بنصف
القيمة ولو أعطاه المكاتب رهناً بنصف القيمة فهو كالمدين وفيه وفاء
بنصف القيمة فهو عا فيه وإن كان فيه فصل بطل الفصل كذا في المبسوط

الباب الثالث عشر في الصلح في العطاء إذا كان في الديون
عطاء مكتوب باسم رجل فثأره فيه أخيراً دعي به له فصالحه المدعي عليه
عليه ذراهم أو دنائير حالية أو إلى أجل فالصلح باطل وكذلك لو صالحه شيء بعينه
فهو باطل كذا في المبسوط والعطاء في الديون مات عن اثنين فابنهما فاصطفا
عليه أن يكتب في الديون باسم أحدهما رباحاً هذا العطاء لا أثر له من العطاء
ويبدله من كان له العطاء ما لا معلوماً فالصلح باطل ويرد بدل الصلح والعطاء
الذي جعله الإمام العطاء له كذا في الجوز الكري (إذا ماتت المرأة فتنازع
رجلان في عطاءها ولا دعي كل منهما منها أمه أو اخته فاصطفا على أن يكتب
العطاء أحدهما باسم الآخر على أن يعطاه الآخر على ذلك جعله فإلصاحب
الاسم ويرجع فيها أعطاهما عليه وكذلك لو اصطفا على أن يكتب العطاء باسم أحدهما
عليه أن ما خرج منه فهو بينهما فصحت فهذا باطل وهو صاحب الاسم ولو كان
للرأة ابنها كتبت آخرها على عطاءها في امره ابنها فصالح الآخر على ذراهم
مسماة أو عرض بعينه على أن يسلم العطاء للاخ لم يجز ما أخذ من ذراهم وما خرج

من العطاء

من العطاء والرزق فهو الذي يثبت اسمه في الديون وكذلك لو كان الذي كتب
اسمه اجنبي ليس بعينه وبين المرأة قترية وإذا ماتت المرأة ولها ولد فورث
الإمام عطاءها ولدها على أن يكون بعينه على المورث وهو مستقيم فأن قال
يقترعون عليها فابيهم خرج اسمه أثبت عليه فإذا أخذوا من الذي فزع
في ذلك جعله لغيره ووفات أصحاب رجلاً ذياً وفي عطاءيه فالحق عليه
ولده على الديون على أن ما خرج منها من شيء فهو بين ولده هذا وبقي
أخبار صفات والعطاء لصاحب الاسم لثبت في الديون والشروط باطل
ولو بعث رجل رجلاً يلا مكانه في الاسم فجعل له جعلاً فخرج البديل في ذلك فحياها
عنايم فالسهم يكون للبديل ويؤخذ ما أخذ من الجعل وكذلك لو كان سائر
أشهر معلومة بذراهم مسماة يخرج منه ويعت لم يجز ذلك هكذا في المبسوط

الباب الرابع عشر في الصلح عن الغير بما يصح صلح العتق
إذا كان رجل بالغاً فلا يصح صلح العتق لما دون والصحيح كذا في البياض رجل
ادعي على رجل حقاً فصالح رجل اجنبي فإن ادعي فأنكر المدعي عليه فصالح
الاجنبي فإن قال الاجنبي للمدعي صلح فلا فاعى وعواك على الف درهم فقال
فقال المدعي صلحاً مستوفياً فالصلح عليه جاز فالمدعي عليه أن اجاز ويجزئه
المال وإن رد بطل ويجزى الاجنبي من البين وإن قال صالحتك من دعواك على
فلان على الف درهم اختلف فيه المشايخ قال بعضهم هذا الأول وسواهم قال
بعضهم هذا بمنزلة قوله صالحتك من دعواك على فلان على الف درهم ولو قال
صالحتك على الف درهم أو قال صالح فلاناً على الف من مالي أو قال على الف
عليه أي ضامن في هذه الوجوه الثلاثة ينفذ الصلح على الاجنبي ويلزمه المال
ولا يرجع بذلك على المدعي عليه هذا الذي ذكرنا إذا كان المدعي عليه منكراً
وصالح العتق بغير امره فإن صالح بامرره وهو منكراً فإن قال المأمور للمدين
صلح فلاناً من دعواك على الف درهم نفذ الصلح على المدعي عليه ويجب المال
على المدعي عليه ويجزى المأمور من البين وإن قال المأمور للمدعي صالحتك
على الف درهم اختلف المشايخ فيه على نحو ما قلنا هكذا في فتاوى قاضي خان
وإن قال صالحتك بغير الصلح على المدعي عليه إلا أن البديل على المصالح وكذلك
الجواب إذا قال صالح فلاناً على الف من مالي هكذا في المحيط وإن قال صالح فلاناً
عليه الف درهم على أي ضامن نفذ الصلح على المدعي عليه والمدعي عليه
بالحياة وإن شأ طاب المدعي عليه بالبطل حكم العقد وإن شأ طاب المصالح
بحكم كفاية هذا كله إذا كان المدعي عليه منكراً وإن كان مقرباً لدين وصالح الاجنبي
بغير امره فإن قال الاجنبي صالح فلاناً على الف درهم ينفذ الصلح على الجارة
المدعي عليه وإن قال صالحتك اختلف المشايخ على الوجه الذي ذكرنا وإن
قال صالحتك على الف درهم ينفذ الصلح على الاجنبي ويلزمه المال لا يرجع
على المدعي عليه وإن قال صالح فلاناً على أي ضامن ينفذ ذلك على الجارة
المدعي عليه هذا إذا كان المدعي عليه مقرباً لدين والاجنبي غير مأمور بالصلح

من الدراهم لا يجوز وكذا اذا كان اقل من نصيبه قال الحاكم ابو الفضل انما يبطل
الصالح على مثل نصيبه من الدراهم وعلى اقل منه حال التصا دونا ما حاله
المنكره فالصالح جائز وان لم يعلم مقدار نصيبه من الدراهم في التركة لم يجز
الصالح وان صرح على عروص او دنائير جاز وان قل وان كانت التركة دنائير
وعروصا فصالح على الدناير وهو على التفصيل الذي قلنا في الدراهم
وان صرح على دراهم جاز على كل حال هكذا في المحيط وان كانت التركة
ذهب او فضة وغيرهما فصالحه على فضة او ذهب فلا بد ان يكون المعطي
اكثر من نصيبه من هذا الجنس ولا بد من التقابض فيما يقابل نصيبه من الذهب
والفضة ولو كان بدل الصالح عرضا صحيحا مطلقا لغوات الربا ولو كانت التركة
دراهم ودناير وبطل الصالح دراهم ودناير ايضا صحيح الصالح كيف ما كان
ولكن يشترط التقابض كما في الكافي ولو صالح من نصيبه من العروص
والعقار خاصة او من بعض الاميان دون البعض جاز هكذا في فتاوي
قاضي خان ولو لم يكن في التركة دين واعيانها غير معلومة فالصالح على
المكبل والموزون قبل الجوز قبل الجوز ولو كانت التركة غير المكبل والموزون
كالمنايا غير معلومة الاصح انه يجوز كذا في الهداية اذا صاححت عن
ثمنها وصداقتها والورثة يغرون بنكاحها فان كان في التركة دين على الناس
فصولحت عنه لكل عليا ن يكون نصيبها من الدين للورثة او صولحت عن
التركة ولم ينطقوا بشيئا غيرها كان الصالح باطلا فان طلبوا الجوز هذا الصالح
على ان يكون نصيبها من الدين للوارثين ولو كان دين على المرأة عينا
من اعيان الوارث بمقدار نصيبها من الدين ثم تجل الوارث على عزم لم يمت
بخصتها من الدين ثم لم يمت دون عقد الصالح من غير ان يكون ذلك شرطا
في الصالح كذا في الظهيرية واذا صالحوها على ان تأخذوا من الدين
وتترك خصتها في سائر اموالها كان باطلا وان لم يدخلوا الدين في الصالح صح
الصالح عن باقي التركة ونفي الدين على العتق من عليا فربما يصح الله سبحانه وتعالى
ببهم هكذا في المحيط اذا صاحبت من ثمنها وصداقتها على دراهم معلومة
ولم يكن في التركة دين ظاهر ولا عقد حتى جاز الصالح ثم ظهر للميت دين لم
يعلم به الورثة او ظهر فيها عيب لم يعلم به الوارثين هل يكون الدين العيني
داخل في الصالح اختلفوا فيه قال بعضهم لا يكون داخل ويكون حكم الدين
والعيني جميعا الورثة على حساب موارثتهم وقال بعضهم يكون
داخل في الصالح فهل هذا القول ان ظهر للميت دين فسد الصلح ويجعل
كان هذا الدين كان ظاهرا وقت الصلح وعلى قول من يقول لا يدخل في الصلح
يكون ذلك الدين والعين عينا الورثة ولا يبطل الصلح هكذا في فتاوي قاضي خان
ان كان عليه دين فصولحت المرأة عن ثمنها على شي لا يجوز هذا الصلح لان الدين
في التركة وان دخل بمنع جواز التمر فغان طلبوا الجوز فطريق ذلك ان يضمن
الوارث دين الميت بشرط ان لا يرجع في التركة او يضمن اجيب بشرط براءة الميت

او يودوا

او يودوا ومن الميت من مال اخر ثم صالحوها عن ثمنها او صدرا قرا على عروصا قلنا وان لم يضمن
الوارث ولكن عزوا عينا فيه لدي الميت وفاد ثم صلحوها في الباقي على عروصا قلنا جاز فاذا جاز
عزم الميت فستهم وصلحهم قبل ان يصلح اليه حقه كان له ان يرجع عن ذلك كذا في الظهيرية
امراة صالح من ميراث زوجها على مال معلوم ثم ظهر على الميت دين بثلث ما حصنها على
التركة ويؤخذ من بدل الصلح كذا في الفصول العادية اذا ماتت المرأة وترك زوجها
واختها فصالح الاخ الزوج من ميراثها اجمع على دراهم مسماة ومتاع من متاع المرأة
وسمي بذلك ثم اختلف في ذلك ان اختلفا في اصل الصلح انه كان او لم يكن بخلاف
مسكر الصلح وان اختلفا على الصلح والمعقود عليه وادعى المصالح انه نصيب منه
ما وقع عليه الصلح بعد ما قبضته وانكر صاحبها فالقول قول صاحبه مع
يمينه ولا يثبت العان ويترادفان وان اختلفا في صفته ان اختلفا في صفته
العين فالقول قول المنكر ولا يثبت العان وان كان في الذمة بغير العان ويترادفان الصلح
ان قامت احداهما بيمين فثبت بيمين ولو اقاما البينة فالبينة بيمين من ثبتت
الزيادة ولو قال الزوج نلأخ صالحا حثك على هذا المتاع الا انك غيرته وقطعته الا
انك غيرته وقطعته وقال الا لم اقبل ذلك فالقول قول الاخ مع يمينه كذا في المحيط
يكفي ان ورثة غائب است حاضران من ميت را تحارج كرو وندان كان التحارج على
مالهم على ان نصيبها للحاضرين جاز ولو كان على بعض التركة على ان يبيعي الكل
على التركة يكون موقفا على اجازة الغائب وقضاء القاضي كذا في الفصول العادية
رجل مات وترك ابنين وعليه دين والميت ارض وله دين دواهم معلومة على
رجل فصالح احد الابنين الاخر على دراهم معلومة على ان يكون الصباغ له وعلى ان ارادهم
التي هي دين لا يهرم على حاله بينهما وعلى ان الدين الذي علي ايها هو صا من كذا كذا
وهو كذا درهم ذكر عن ابي يوسف رحمه الله في الامالي ان الصلح جائز وان لم يهرم على
الميت من الدين بطل الصلح كذا في فتاوي قاضي خان ادعى لدين في التركة على واحد
من الورثة وانكر الوارث فصالح على مال من التركة وضمن كذا كذا في ورثة وان اراد
وان تقابل مال كذا من التركة دارهم فواحد فافصا من مع هذا الصلح كذا في
الفصول العادية رجل مات وترك ابنين وادعى رجل علي ايها مائة درهم
واقبله احد الابنين وقال انا ادفع اليك حصتي من ذلك وروي خمسة وعشرين علي ان تأخذه
ببقية الدين قال ابو حنيفة رحمه الله هذا باطلا وله ان يأخذه ببقية الدين قال
ابو يوسف رحمه الله لا يأخذه بنفي وبأخذه ببقية الدين فان نوي ما على
الاخر او جده الدين رجوع على اخيه ببقية الدين وكذا كان الاخر غائبا فله
ان يأخذ الحاضر جميع الدين فالصلح باطل كذا في محيط السرخسي اذا كان الدارين
ورثة وهي في ايديهم جميعا ادعى رجل بينهما حقا وبعضهم حاضر وبعضهم غائب
فصالح الحاضر هذا المدعيان وقع الصلح عن جميع ما ادعاهما في يد هذا المصالح
وما في يد اصحابه فهو الصلح جائز ويرى هو واصحابه عن دعوى المدعي والرجوع
المصالح على اصحابه بشي وان صالحه غاي يده لا غير صح الصلح ايضا وكان المدعي على
دعواه فيها في يد اصحابه وان وقع الصلح عن اقرار بان صدق الحاكم في جميع ما ادعى

ثم صالح فان وقع الصالح عما في يده ويد صاحبه يجوز الصلح ويصير المصالح
مستغنيا من المدعي ما في يده ويد صاحبه يزعمها فان امكنه اخذ ما اشترى مما في
يد صاحبه بان حذر قد صاحبه في اقراره للمدعي لاخبار المصالح وانما فكر احكامه
حقا للمدعي فالمشترى بالخيار ان يفسخ الصلح ويرجع عليه جميع البدل وان شا
مزيدا لي ان يتمكن من الاخذ بنوع حجة هكذا ذكر شيخ الاسلام خواجه نصير زاده وذكر
شمس الامة السرخسي في هذه الصورة ان المصالح يرجع على المدعي حصته شركاية
التي لم يسلم له ولا يرجع حصته نفسه وكذلك لو صالح الحاضر المدعي على ان يصير
حظه له وان صالح الحاضر عما في يده لاغير يسلم له ما في يده ولا خيار له هكذا
في المحيط ادعي على بعض الورثة شيئا على الميت فصالح هذا الوارث وبعض الورثة
غائب فخصه لغائب ولم يجز الصلح فان اثبت المدعي بالميتة وادعى هذا الوارث
بدل الصلح من التركة بامر ائتماني صح الصلح وان ادعى من مال نفسه بامر
القاضي له ان يرجع عليهم ولو دفع من التركة من غير قضاء القاضي كان للغائب
ان لا يجز وبسبب رد بغير حصته ولو دفع من مال نفسه لا يرجع على الغائب
كذا في الفصول العبادية ولوان رجلين ادعى ادا في يدي رجل وارضا
وقلاهي ميراث ورثاها من ابين او جد لها الرجل ثم صالح احدهما من حصته
من هذه الدعوى على ما ية درهم فادى بشر بكمه ان يشتركه في هذه المائة
لم يكن له ذلك ولو كان صالح احدهما من جميع دعواها على ما ية درهم وضمن
للمدعي عليه تسليم نصيب اخيه فان صاحبه بالخيار ان يشترس لم يذكر
واحد نصف المائة وان شام يسلم له فذكر فان سلم جاز الصلح في الكل وكان
بدل الصلح بينهما وان لم يسلم بطل الصلح ونصيب الذي لم يسلم كذا للمدعي
على دعواه في نصيبه وسلم للمصالح نصف المائة وهي المدعى عليه بالخيار
بين ان يفسخ الصلح في نصيب المصالح وبين ان يفسخ ذكر في الزيادة من مسئلة
تشبه هذه المسئلة فقال لوان عبد ابن رجلين باع احدهما جميع العبد
من رجل ومن المشتري تسليم نصيب صاحبه فلم يسلم صاحبه البيع في نصيبه
قال المشتري يتخير في نصيب البايع على قول اي يوسف رحمه الله ان شأنا حيازه
وان شأنا فسخ وعلى قول محمد رحمه الله لا خيار ولا فرق بين العبد والدار فاذا كان
مسئلة العبد على الخلاف فكنا مسئلة الدار يجب ان يكون على الخلاف هكذا
في المحيط اذا ادعى الوارث الكبير قبل الوصي ميراثا من صامت ورفيقه امتعة
فجده ثم صالحه من جميع ذلك على عبد او ثوب معلوم جاز وكذلك لو قال احدى
متكسبين يدي كذا في المسوط اذ ادعى اقرارا قبل وصيتها عينا ودنيا
فصالح الوصي احدهما من غير اقرار اقرارا لاخر ان يرجع على الوصي حصته لم يكن
له ذلك وان اراد الاخر الذي لم يصالح معه الوصي ان يشترك اخاه فيما اخذ
من الوصي فان كان قايما في يد الوصي لا يكون له ان يشترك اخاه فيما قبض من الوصي
وان كان مستهلكا حيا وجب ذلك شيئا على الوصي وصار مشتركا بينهما في الاخر
ان يشتركه كان له ذلك ١٢ انه ان كان بدل الصلح عرضا فان المصالح يتخير وان كان

بدل

بدل الصلح والهم وكان الدين مائة درهم وقد صالحه على خمس مائة درهمها
لا يتخير المصالح ولكن يعطيه ربع الدين وذلك خمسة وعشرون فان كانت الورثة
صغارا وكبارا فصالح الوصي لكبارهم ودعواهم ودعوى الصغار جميعا على راسهم
مسماة وقبضها الكبار وانفقوا على الصغار حصتهم من ذلك فانه لا يجوز على الصغار
ثم قال وللصغار ان يرجعوا حصتهم على الوصي فلم يقل يرجعون عليه حصتهم في
دعواهم ام يرجعون حصتهم من بدل الصلح والجواب فيه على التفصيل ان ينفوا
فاجاز هذا الصلح رجوعا على الوصي حصتهم من بدل الصلح ان شأوا وكان للوصي
ان يرجع بدل ذلك على الكبار ولم يكن لهم ان يرجعوا على الكبار الصغار بشي وان انفقوا
ذلك عليهم وان ردوا الصلح رجوعا في الدعوى وكان للوصي ان يرجع على الكبار
بما دفع اليهم من حصتهم ولا يرجع الكبار على الصغار بشي وان انفقوا ذلك غلبتهم
هكذا في المحيط رجل مات وترك له درهمين لرجلين لكل واحد منهما على الميت
الف درهم حصصا لهما وصالح الوارث على ما ية واخذها ثم حضر الاخر فانه
ياخذ الحصة الباقية التي في يد الوارث ونصف الحصة التي اخذها
المصالح فيكون للثاني ثلاثة ارباع الف وللأول الربع ولوان الاول حين
حضر قبضه القايمة بخمس مائة ثم حضر الاخر فانه لا يكون للاخر الا الحصة الباقية
الباقية في يد الوارث كذا في الخبر رجل وامرأة له رجل بعد او دار وترك اثنا
وبنتا فصالها الموصي له من العبد على مائة درهم وان كانت المائة من مال
الميراث فالعبد بينهما اثلاثا وان كانت المائة من مالها غير الميراث فالعبد
بينهما نصفان لانه معاوضة بينهما كذا في محيط السرخسي واذا اقر الوصي ان
عنده للميت الف درهم وللميت ابنتان ثم صالح احدهما من حصته على ان يعاينه
درهم من مال الوصي لم يجز وكذلك لو كان مع الف مائة ولو كان الوصي مستهلكا
جاء الصلح على ان يعاينه كذا في المسوط رجل مات وادعى بنتا مائة درهم ترك
وصية صغارا وكبارا فصالح بعض الورثة الموصي له من الوصية عليه درهم
معلومة على ان يسلم لهذا الوارث حصة الموصي له فهذا او مال الصلح بمقتضى الورثة
البعض سوا فان لم يكن في التركة دين ولا شيء من النفود يجوز الصلح وان كان فيها
دين على رجل لا يجوز وان كان في التركة تعد فان كان ثلث التعد مثل بدل الصلح
او اكثر لا يجوز وان كان بدل الصلح اكثر من ثلث التعد جازا فاقبض الموصي له
بدل الصلح قبل الاختراق وان اقر فاقبض الغيبض قبل النقد كذا في فتاوى
فاخيه خان لو كان الميراث بين اربعة نفر وارثان كبيران وارثان صغيران
وله وصي موصي له فاجتمعوا او مطاعوا على ان يوفوا ذلك قيمة عدل فباينهم
ثم قسموا الارث بين الكبيرين حديثا يعينه وشيا بالوارث الكبير الاخر حلي
بعينه ومساغ ورفيق وللوارثين الصغيرين وللوصي له مثل ذلك فهو جاز
الا ان ما يخص الحلي من الحلي صرف وما يخص المساع والعروض يكون مباينة فان
نفر فاقبض الغيبض بطل الصلح فيما يخص الحلي ولم يبطل فيما يخص المساع والصلح
في حصته الحلي لا يوجب فساد الصلح في حصته المساع كذا في المحيط لو صالح الورثة

منه الوصية قبل موت الموصي لم يجز كذا في خزانة المغنيت الابان كان عبدا
او مائنا والصبي حر لا يجوز صلحه عليه وكذلك الاب الكافر اذا كان له ابن مسلم
لا يجوز صلحه عليه والكثير المعنوه والمجنون بمنزلة الصغير سواء بلغ مغنيا ثم جن
او بلغ مجنونا عندنا كذا في المحيط اذا كان للصبي دين علمي اخر فصالحه الاب
عليه مال قليل ولا يبيته له ولا هن منك للدين جاز وان كان الدين ظاهرا ببيته
او اقرارا وصالحه علي ما يتعين الناس في مثل ما جاز وان حط مقدار ما يتقن
الناس في مثله فان كان الدين وجب بمبايعة الاب جاز على نفسه وضمن
قدرا للدين وان لم يكن وجوبه بمبايعة الاب لم يجز كذا في السراجية وصي
ادعي على رجل العال للدين لم يبيته له فصالحه بخمسة عن الالف في انكار ثم وجد
بيته عا دلة فله ان يحلها على الالف وكذا اذا وجد الصبي بيته بعد البيع
وليس لها ان تحلها كذا في القنية اذا كان للصبي دارا بعد ادعي رجل
فيه دعوي فصالحه ابو الصبي فله على الصبي ان كان للمدعي بيته عادلة
جائز للصالح يورث ان يكون بمثل القنية وياكثر مقدار ما يتعين الناس
فيه وان لم يكن للمدعي بيته احدا وكان له بيته غير عا دلة لا يجوز الصلح
وان كان شهوده مستورين قال بعض مشايخنا لا يجوز الصلح وقال بعضهم
يجوز الصلح على قول ابي حنيفة رحمه الله تعالى جواز الحكم بطاهر العدالة
وقال بعضهم اذا كان شهودا للمدعي مستورين ينبغي للابان بصلح المدعي
عليه لشروط وان كان الاب صالحا من حال نفسه جاز الصلح على كل حال كذا في
الذخيرة ان كانت الورثة كلهم صغارا فصالح الوصي كصلح الاب ووقع الدعوي
لهم او عليهم كانت الدعوي في العقار او المنقول اما اذا كانت الورثة كبارا كلهم
وهو حضور فصالح عليهم فانه لا يجوز صلحه سواء وقع الصلح في دعوي عليهم
ادعي دعوي لهم وقع الدعوي في العقار او في المنقول كان علي ذلك بيته عادلة
او لم تكن كذا في المحيط وان كانوا غيبا كلهم ان وقع الصلح في الدعوي عليهم فانه
لا يجوز سواء كان للمدعي بيته او لم تكن كانت الدعوي في العقار او في المنقول وان
وقع الصلح في الدعوي لهم ان وقع الصلح في العقار فانه لا ينفذ صلحه عليهم
من غير اجازتهم على كل حال وان وقع الدعوي في المنقول ان كان لهم على ذلك
بيته فانه يجوز صلحه عليهم اذا كان ما اخذ من بدل الصلح مثل قبة ما ادعي
لهم او قال بحيث يتعين الناس في مثله وان كان بحيث يتعين الناس في مثله
فانه لا يجوز وان لم يكن لهم بيته يجوز كيفما كان كذا في التاثير حاشية واما
اذا كانت الورثة صغارا وكبارا ان كان الكبار حضورا وقد وقع الصلح في الدعوي
عليهم فانه لا يجوز في حصة الكبار عندهم جميعا وقع الدعوي في العقار او في المنقول
كانت للمدعي بيته علي ذلك ولم تكن ويجوز في حصة الصغار اذا لم يكن عليهم ضرر
في ذلك وان وقع الصلح في الدعوي لهما ان وقع الدعوي في المنقول فانه يجوز صلحه
عليه الصغار والكبار اذا لم يكن في ذلك عليهم ضرر ولا يجوز اذا كان في ذلك عليهم ضرر
سواء كانت لهم بيته عادلة علي ذلك ولم يكن عند ابي حنيفة وعندهما يجوز في حصة

الصغار

الصغار اذا لم يكن عليهم ضرر واما في حصة الكبار فانه لا يجوز سواء كان عليهم في ذلك
ضررا ولم يكن وان كان الكبار غيبا ان وقع الصلح في الدعوي عليهم فانه يجوز بحصة
الصغار اذا لم يكن عليهم في ذلك ضرر ولا يجوز بحصة الكبار ان عليهم في ذلك ضرر ولم يكن
سواء كان للمدعي بيته او لم تكن وقع الدعوي في العقار او في المنقول عندهم جميعا
وان وقع الصلح في الدعوي لهم ان وقع الدعوي في المنقول فانه يجوز صلحه على الصغار
والكبار في قول ابي حنيفة رحمه الله اذا لم يكن عليهم في ذلك ضرر وان كان عليهم
في ذلك ضرر فانه لا يجوز سواء كان لهم بيته او لم تكن وعليه قولهما يجوز في حصة الصغار
اذا لم يكن عليهم في ذلك ضرر ولا يجوز في حصة الكبار ان عليهم في ذلك ضرر ولا لم
يكن ولا لغيره عدم الاب ووصي بيته الاب كذا في المحيط وكذلك وصي الجد لا يجوز
صلحه الا ان وصي الصبي ولا عند هذا في المبسوط صلح وصي الام ووصي العم ووصي
الاخ مثل صلح وصي الاب في تركه العم والام والاخ ان وقع الدعوي للصغير ما خلا
العقار فاما ما كان موروثا للصغير من حصة غيره ولا فلا يجوز صلحه وصيهم هكذا
في الذخيرة اذا ادعي رجل على الميت دينا فصالحه الوصي من مال يقيم على شي فانه
لا يجوز اذا لم يكن للمدعي بيته وكذلك ان قضاه بغير صلح من مال الميت لم يجز وكات
الورثة بالخيار ان شاءوا ضمنوا الوصي وان شاءوا ضمنوا المقتضي وان ضمنوا المقتضي
لا يرجع ما ضمن على احد وان ضمنوا الوصي فالوصي يرجع على المقتضي سواء كان
ما قبض المقتضي قايما في يده او ما كان كذا في المحيط لو صلح الوصي عن حق يدعي لسان
علي الميت او علي الصغير ان كان للمدعي بيته علي وعوله او علم القاي في ذلك ان كان
قضي بذلك جاز الصلح ان لم يكن كذلك لا يجوز كذا في الفصول للامامية لو صلح الاب
او الوصي عن دم عدو وجب للصبي على ما جاز الا اذا كان علي اقل من الدية كذا في
التنذيب اذا اوصي الرجل بخدمة عبده سنة لرجل وهو يخرج من ثلثه فصالحه
الوارث من الخدمة علي وراهم او علي سكتي بيت او علي خدمة خادم اخر او علي
ركوب دابة او علي ليس ثوب ثمر او هيا ينر استخسانا وكذلك لو فعل وملي عارث
الصغير فان مات العبد الموصي بخدمته بعد ما قبض الموصي له ما صالحه عليه
فهو جائز وان صالحه علي ثوب فحديه حيبا كان له ان يبرده ويرجع في الخدمة
وليس له بيع الثوب قيل ان يقبضه ولو صالحه عليه وراهم كان له ان يشتري بها
ثوبا قيل ان يقبضها ولو ان العارث اشتري منه الخدمة ببعض ما كونه لم يجز
ولو قال اعطيك هذه الدار لم يكن حذمتك او عوضا عن حذمتك او يد لا من
حذمتك او مقاضاة حذمتك او علي ان تترك حذمتك كان جائزا ولو قال اهب
لك هذه الدار لم يكن حذمتك ان تهب لي حذمتك كان جائزا اذا قبض الدار لم يكن
الوارث اشترى فصالحه احداهما علي عشرة وراهم علي ان جعل له خدمة لهذا الخادم
خاصة دون شريكه لم يجز وانما استخسانا اذا كان لهما الورثة ولو باع الورثة العبد
فاجاز صاحب الخدمة البيع بطلت خدمته ولم يكن له في الثمن حق وكذا لو دفع
مجانبة برضي صاحب الخدمة جاز ولو قتل العبد خطار واخذوا قيمته كان عليهم
ان يشتروا بها عبدا فيخدم صاحب الخدمة ولو صالحه عليه وراهم سماعة او طعام اخرجت

ذلك بطريق اسقاط الحق بعوض ولو قطعت احدي يدي العبد فاحذوا
ارثها فهو مع العبد يثبت فيه حق الموصي له بالحكمة اعتبارا بالبدل والظرف
بدل النفس فانما صلتها امرها على عشرة دراهم على ان يسلم بغيرها العبد
اجزت ذلك بطريق اسقاط الحق بعوض كذا في الميسوط اذا وصي لرجل يسكن
داره ومات الموصي فصالح الوارث الموصي له على دراهم سماه جاز وكذا لو
صالحه على يسكنه ارض اخرى او على خدمته عبيد سنين معلومة ولو صالحه
على يسكنه دار اخرى او على خدمته عبيد مدة حياته لا يجوز ثم في الفصل الاول
اذا مات العبد المصالح عليه قبل المدة او اتمدت من الدار المصالح عليها قبل
مضي المدة يثبت حق المصالح ويغور حق الموصي له في حصة سكني الدار التي اوصي
له يسكنها او كذا في الجواب فيما اذا وصي بخدمته عبيد لرجل وصالحه الوارث
على خدمته عبيد اخرين معلومة او صالحه على يسكنه دار سنين معلومة
ثم مات العبد المصالح عليه قبل مضي المدة ثم في مسئلة الوصية يسكني الدار
اذا دعا وحق الموصي له في يسكنه الدار كذا ان كان وصية بالسكني الى ان
يموت قلنا ان يسكنها حتى يموت قالوا وهذا الجواب محمول عليها اذا مات العبد
المصالح عليه او اتمدت الدار المصالح عليها قبل استيفائها من المدة متاعا متعة
فاما اذا مات العبد المصالح عليه بعد استيفائها من خدمته فانما يعود حق الموصي
له في السكني بحسب ما بقي ويبان ذلك انه اذا صالحه على خدمته عبيد
سنة فاستخرج الموصي له ستة اشهر ثم مات العبد فانما يعود حق الموصي
له بالسكني وسكني نصف المهر فيسكن الموصي له يوما والورثة يوما وان
كان وصية الموصي له بالسكني سنة ومات العبد المصالح عليه بعد ستة
اشهر فان الموصي له بالسكني في يسكنه نصف المهر فيسكن الدار الموصي به
نصف السنة هكذا في المحيط لو اوصي له بما في صندوق ثمنه فصالحه الورثة
عليه لين اقل منه او اكثر لم يجوز ان صالحه على دراهم جاز وكذا الصوف على
هذا كذا في الحاوي اذا اوصي لرجل بغلة عبيد لرجل ومات الموصي ثم ان
الوارث صالح الموصي له على دراهم سماه يجوز وان كانت غلته اكثر من ذلك
ولما وصي له بغلة العبد ايداف صالحه الورثة على مثل غلته شهر واحد وسي
ذلك يجوز وان لم يسلم ذلك فلا يجوز ولو صالحه واحدا الورثة عليا ان يكونا غلته
له خاصة لا يجوز كذا في المحيط لو استأجر احد الورثة منه العبد مدة معلومة
جاز كما لو استأجر غير الورثة لا في الموصي له بالخدمة والسكني هكذا
في الميسوط واذا اوصي بغلة غلته ايداف ان الموصي له صالح مع الوارث على
دراهم مسماة وكان ذلك قبل خروج الثمن وجاز وان كان قد خرج ثم عام
تحت فصالحه بعد ما خرجت وبلغت من الغلة الخارجة ومن كل غلة يخرج في
المستقبل من هذه الغلة ايداف هو جاز واذا جاز هذا الصالح كيف ينقسم
البديل على الموجود وعلى ما يجدت لم يذكر محمد هذا الفصل في الكتاب وقد اختلف
المشايرون فيه كانا الغنبة ابو بكر محمد بن ابراهيم الميدا يقول ينقسم بدل

الصالح

الصالح على ثلثة الموجوده الحال وعلى ما يخرج في المستقبل نصفان نصفه بارال ثلثة
الموجوده الحال ونصفه ما زاد ما يخرج في المستقبل وكان الغنبة ابو جعفر الصنف
يقول ينقسم بدل الصالح على ثلثة الموجوده الحال وعلى ما يخرج في المستقبل على
قدر قيمتها فان كانت قيمة الموجوده الذي يخرج على السواء ينقسم البديل عليها
نصفان وان كانت اثلاثا ينقسم عليها اثلاثا وافية هذا الاختلاف انما ظهر فيما
اذا صالحه على عبيد مثلا ثم استحق نصف العبد من بدل الموصي له فعلى قول
الغنبة محمد بن ابراهيم يرجع الموصي له بنصف ثلثة الموجوده ونصف ما يخرج
في المستقبل وعلى قول الغنبة ابو جعفر ان كانت قيمتها على السواء فكذلك
الكراب وان كانت قيمتها اثلاثا يرجع بحسب ذلك وجه ما ذكر الغنبة ابو بكر
محمد بن ابراهيم ان قيمة ما يخرج في المستقبل مما لا يمكن معرفته في الحال لانه قد
يجري غنبا لمستقبل منها شي وقد لا يجري وقد يربح الخارج في المستقبل على الموجود
في الحال وقد ينتقص عنه مجعلا مثل الموجوده في الحال لانه هو العبد
ووجه ما ذهب اليه الغنبة ابو جعفر ان قيمة ما يخرج في المستقبل مما يمكن
معرفة الحال ما لا ينظر اليه ان هذه الغلته ولها غلته ايدافكم تشتري عن
ولا غلته لها ثم ايدافكم تشتري فان كان يشتري ولها غلته يالف واحسب اليه
ويشتري ولا غلته لها يالف علم ان قيمة الغلته التي يخرج حسابها ثم ينظر الي
قيمة الغلته الموجودة فان كانت حسابية علم ان قيمتها على السواء وان كانت
قيمة الموجوده ما يثبت وحسب علم ان قيمتها اثلاثا فارجع بحسب ذلك
هكذا في المحيط قال الغنبة ابو جعفر هكذا الجواب متى وقع الصالح عن مسيل
الماء او عن موضع الجوز ينظر الي الداركم تشتري ثم وليس لها مسيل وتشتري
ولها مسيل فالفضل بينهما يكون قيمة المسيل هكذا في المحيط لسر خسي ولو كانت الوصية
بغلة غلته يعينها ايداف صالحه الورثة بعد ما خرج ثمنها وبلغت منها ومن
كل غلته يخرج ايداف على حصة وقبضها جاز ولو صالحه على حصة سنه لم يخرج
هكذا في المحيط ولو صالحه على شيء من الموزون نسبته جاز ولو صالحه على شيء
لم يخرج حتى يعلم ان الثمن اكثر مما في روس الغنبل وان صالحه من غلته هذا
التخيل على غلته لخبيل خرايبا او سنين معلومة لم يخرج كذا في الميسوط لرجل اوصي
بغلة تخر لرجل ثلاث سنين قال الخيل يخرج من ثلثه وليس فيها ثم فصالح صنف
الوصية الورثة من وصيته على دراهم مسماة وقبضها منهم على ان يسلم لهم وصية
من هذه الغلته وابداهم منها ولم يخرج الخيل شيئا نكلا لسنين الثلاث واخرجت
من الغلته اكثر مما اعطون فالصالح باطل فنياسا ولكني استحسن ان اجيز الصالح
كذا في الفصول العاديه اذا اوصي لرجل لغيره بما في بطن امته وهي حامله
ومات الموصي فصالح الوارث الموصي له على دراهم مسماة ودفعها اليه وهو جاز
بطريق اسقاط الحق الموصي به لا بطريق التملك ولو صالح احد الورثة عليا ان يكون
له خاصة لم يخرج بخلاف ما اذا صالح عليا ان يكون ذلك لجميع الورثة او صالح مطلقا
ولو صالح عن الورثة غيرهم او غيرهم ايدافهم الميدا يقول ينقسم بدل

بما في بطن امته فصالحه والورثة علي ما في بطن جارية اخرى لم يجز كذا في الميسر
لوا وصي له بما في بطن امته فوقع الصالح علي دراهم مائة ثم ولدت الجارية
غلاما ميتا فالصالح باطل ولو ضرب انسان بطنها فالتقت جنينا ميتا كان
الارش للورثة والصالح جائز كذا في الحاوي ولو مضت ستان قتل ان تلد
ميتا كان الصالح باطلا كذا في الميسر اذا اوصي رجل لما في بطن فلانة قال
درهم فصالح ابوا الحبل من الوصية علي صالح لا يجوز وكذلك لو صالحت ام الحبل
عن الوصية علي صالح لا يجوز كذا في المحيط لوا وصي لمصبي بما في بطن امته
اولعنه ففصل ابوه او وصي الورثة علي دراهم جاز وكذلك لو كانت الوصية
للمحائب فصالح وان اوصي بشي لما في بطن فلانة وكان الحبل عبدا فصالح مولا
عنه لا يجوز فان صالح مولا الحبل بعد موت الميراث علي صالح ثم اعتق المولي
الامة الحامل وعتق ما في بطنها ثم ولدت غلاما فالغلام حر ولا وصية له الوصية
لمولاه ولا يجوز الصالح ايضا وكذلك لو باع الامة وكذلك لو بر ما في بطنها ولو كان
العصبي حيا يوم اعتق المولي الامة والولد اذ اعتق الامة دون الولد علم
حات الموصي كان الوصية للغلام دون المولي هكذا في الميسر
الباب السابع عشر في صلح اهل الذمة والخز في صلح جاز
بين المسلمين جاز فيما بين اهل الذمة وما لا يجوز بين المسلمين لا يجوز بين اهل
الذمة ما خلا خصلته واحد فهو الصالح علي الخبز والخزير فان جاز الصلح عليهما
فما بينهما كذا في المحيط لو اشترى ذمي من ذمي عشرة دراهم بدرهم وتقاضا
ثم اصطفا علي ان يرد عليه من العشرة خمسة فان كانت العشرة قايمة بعينها
لم يجز لعين الربا وان كانت مستهلكة جاز الصلح بطريق الاسقاط واذا غصب
نصراني خنزيرا صالحه علي ثمن من المكيل او الموزون سوي الدرهم والذانيير
فان كان الخنزير قايما بعينه فالصالح جائز سواء كان الصالح عليه موصوفا في الذمة
حالا او ابل او ان كان الخنزير مستهلكا لم يجز الصلح اذ الصلح علي مكيل او موزون بغير
عينه وان كان بعينه او بغير عينه حالا وبنصفه فيما يجلس فلهما يجوز وللهما
علي درهم او دينار او ابل او جانيير ولو كان الخنزير قايما بعينه فصالحه علي خنزير ابي
اجل لم يجز وان كان قايما بين يديها لم يجز كذا في الميسر ولو ان حربيا غصب من
حربيا مالا او مستهلكا او لم يستهلكه ثم صالحه لم يجز عندهما خلافا لابي يوسف وكذلك
المسلم اذا جاز له الذي اسلم هناك لم يزل عال حزبي او غصب منه مالا ثم اصطفا
والمستصوب قايما او مستهلك لا يجوز عندهما خلافا لابي يوسف هكذا في محيط السرخسي
وكذلك لو غصب حزبي من مسلم هناك لم يجز الصلح هناك هكذا في الثاني خاتمه
ناقلنا عن القنابية ولو غصب رجل من غلام المسلمين من اهل الحرب في دار الحرب
شيئا فاصطفا من ذلك علي صالح لم يجز في قول جميعنا ولو ادان احدنا صاحبه دينها
نفر صالحه علي ان حط عنه بعضه واخر بعضه فلهما اسلم الحربي من وجاز كذا في الميسر
اذا اسلم الحربيان في دار الحرب ثم غصب احدهما من صاحبه شيئا اوجزه جراحة
نفر صالحه من ذلك علي صالح لم ينجح ان يجوز الصلح في قول اي حنفية رحمه الله وهو قول

محمد رحمه الله وهو قولنا في الحاوي اذا ادان الحربي في دار الحرب دينها نفر صالحه
علي ان حط عنه بعضه واخر بعضه في دار الحرب ومنه مستانما الي دار الاسلام
فان ادان المسلم ان يباخذها بالدين ويرجع فيها حط عنه لم يواخذ بها عليه الا ان يعطيه
اياها ولم يرجع فيها حط عنه وكذلك لو كان الحربي هو الطالب للمسلم وهذا قول
اي حنفية ومحمد رحمه الله ولو كانت هذه المعاملة بين حربيين فخرجا
بما مان لم يقضي القاض في ارجع منها علي صاحبه بشي واما اذا اسلمنا او صارا
ذمة فبقضي القاض في ذلك وينفذ الحط والناخير الذي كان بينهما يترك
الصلح ويجبر المطلوب علي ما ياتي عليه بعد حل الاجل واذا دخل الحربي دار
الاسلام بامان وادان او استدان او غصب او غصب منه ثم صالح علي حط
او تاخير فهو جائز سواء كانت هذه المعاملة مع مسلم او مستانما من داره او
من دار الحربي وكذا لو حلف بدارها ثم عادا مستانما من ذلك الصلح فاذ عليهما
هكذا في الميسر **الباب الثامن عشر في بينة بقتل المدعي**
او المدعي عليه او الصالح لم يصب ان كان عبدا بعد الصلح يريه وان ابطاله لو اقام
المدعي البينة فلهما الصلح لا يسمع بينته الا اذا ظهر يريه للصالح عيب واقل المدعي
عليه فاقام البينة ليردها لعيب فيسمع بينته كذا في لهما يعهشام عن
محمد لو اقام المدعي عليه البينة ان المدعي قد قتل الصالح او قبل قبض بدله
ليس له علي فلان شي فالصالح ماض وان اقام البينة انه اقربك بعد الصلح
بطل الصلح وان كان القاض يعلم بان الرجل كان اقربك قتل الصالح بانه ليس عليه
شي بطل الصلح وعلم القاض في هذا بمنزلة الاقرار بعد الصلح هكذا في محيط السرخسي
او مدعي عليه القاض في موضوع علي شي ثم برهن المدعي عليه بالايضا والايضا لا يقتل
وان ادعي عليه القاض في القضا او لا يرد فصوله علي شي ثم برهن المدعي عليه علي
احدهما بقبول يريه لكذا في الجوزي لقردي لو ادعي دار في يدي رجل فطلعه
علي الف درهم علي ان يسلمها ذا البيعة اقام ذو البيعة البينة لهما له او كانت فلان
اشترى اها منه او كانت لايه فلان مات وتركها ميراثا له فليست له ان يرجع في القاض
ولو اقام البينة فاشترى اها من الطالب قبل الصلح قبلت بينته وبطل الصلح
ولو اقيم البينة علي الشراء ولو اقام البينة علي صالح صالحه علي دار قبل هذا
انصبت الصلح الاول وبطلت الثاني كذا في محيط السرخسي قال كل صلح وقع بعد
صلح فالاول صحيح والثاني باطل وكذلك الصلح وقع بعد الشراء فهو باطل وان كان
شري بعد شري بعد شري فالشراء الثاني احق وان كان صلحا ثم بينت شري
بعد ذلك جزا الشراء وبطل الصلح كذا في المحيط ادعي دار في يدي رجل
فادعي المدعي عليه الصلح قبل ذلك ولم ينجح علي ذلك بينة وقضى القاض بالدار
للمدعي وادعها المدعي عن رجل ثم ادان المدعي عليه الدار اذ ان يخلعه المدعي الله
ما صالحته عن دعواك في هذه الدار قبل هذه الدعوى فله ذلك فادخله وتكل
عن البينة كان المدعي خيرا وان شئنا الجاز البيع واخر الثمن وان شئنا منه كذا في
الذخيرة او ادعي دار في يدي رجل ارثا عن ابيه ثم اصطفا علي شي ثم ادان المدعي

عليه اقام بيته انه كان اشترى العار من اب هذا المدعي حال حياته او اقام بيته
انه كان اشترىها من فلان وفلان كان اشترىها من اب هذا المدعي لا يقبل بيته كذا في
المحيط لو ادعي عليه الف الف ودارا فصلحه من دعواه على مائة درهم ثم اقر المدعي
بان احدها كانت للمدعي عليه فالصالح جانيه عن ابائه ولا يرجع المدعي عليه شي
وكذا لو اقام المدعي البيته بعد الصلح على الف الف ودارا جميعا فالالف باطله
وكان علي حقه في الدار بخلاف ما لو ادعي عبدا واحدة فصالح منها علي حال اقام
البيته عليها صح وها للمدعي ولو ادعي عليه الف درهم ودارا فصلحه من
ذكر علي الف درهم ثم اقام البيته على نصف الف ونصف الدار لم يكن له منها
شي ولو اقام البيته على الف درهم ونصف الدار كانت الف فضايا للف
ولخذ نصف الدار ولو استخف الدار من يدعي عليه لم يرجع على الف شي
كذا في محيط السرخسي اذا ادعي رجل دارا في يد رجل فصلحه المدعي عليه
علي عبدا وقيضه وادام العبد البيته انه حرقه فضايا للقاضي بحريته بطل
الصالح وكذا لو اقام البيته انه مديون ومكانت امانة فقامت بيته
انها ام ولد وانها مكاتبه او مديرة وقبل القاضي ببيته بطل الصلح كذا في المحيط
قال ابو يوسف رجل له علي رجل الف درهم وادام الطالب البيته انه
صلحه منها على مائة فقط كانت بيته المدة او لم يكن كذا في محيط السرخسي المديون
بالالف يرضى علي ان الطالب صالحني علي ارجاءه علي ان اود بها المديون اني
اليا في وقال الطالب ابرأتك عن خمسمائة وصالحني علي خمسمائة ورضيها
ودقتا وقتا واحدا اذ وقتين او لم يوقتا فالبيته المطلوب في جميع ذلك كذا في
الوجيز والكردي لو كان الدعوي بياهم من ذوات الامثال نحو كخرطة او كرسير
فصلحه علي نصفه ثم اقام المدعي البيته علي ان جميع ذلك له ابيع دعواه
ولا يبيع بيته كذا في المحيط ولو ادعي قبل رجل دارا والعقد درهم فصالحه علي حتما
ونصف الدار ثم اقام البيته علي خمسمائة والدار لا يقضي له بشي من الف
ويقضي ببغية الدار فان اقام البيته علي جميع الدار وثلت الخمسمائة لا يقضي
له بشي كذا في المحيط السرخسي الصلح اذا وقع علي قيمته استهلك عليه دارا او ثيابا
ثم اقام المستهلك البيته ان البيته كانت اقل من الذي وقع عليه الصلح الا ان
فاحش فالبيته غير مقبولة عنده وعند غيرها مقبولة كذا في التانار خاتمة الادبي
رجل في دار رجل دعوي فاقام الذي في يد رجل دارا شاهد علي انه صالحه
علي شي فرضي به منه ودفعه اليه فهو جائز وان لم يسم بمقدار ما وقع عليه
الصلح وكذلك لو سمي احدها دارا ولم يسم الاخر شيئا وشهدا جميعا لثبوت
جميع ما صالح عليه فهو جائز ولو شهد صاحب الدار والمدعي الطالب الصلح وجار شاهدان
فشهد احدهما علي دارا لم يسمه وشهد الاخر علي شي وغير سمي او نكر جميعا تشبیهة
البدل لم يقبل للشهادة فان شهدا شاهد علي صلح بمائة علي دارا ثم شهدا
وشهد الاخر علي الاقرار بذلك فهو جائز كذا في المسوط واذا ادعي رجل في دار رجل
دعوي فاختلف الشاهدان في مقدار المسمى شهد احدهما انه صالحه على مائة وشهد

الآخر

الاخر علي مائة وخمسين فان كان المدعي للصلح في الدار قبلت هذه الشهادة
اذا كان المدعي يدعي اكثر مما ثبت وان كان المدعي هو المدعي عليه الدار لا يقبل هذه
الشهادة سواء شهد بالقبض علي المدعي ولم يشهد هكذا في المحيط الباس
التاسع عشر في مسائل الصلح المتعلقة بالاقراء او الادعي رجل علي رجل الف درهم
فانكر ثم صلحه من ذلك علي ان ياعه بالالف التبادعي عليه عبدا لم يوجب بيو بغير مقر
بالدين حتي يصير مقر بالدين حقيقا استحق العبد او وجد بالعبد فزده فانه يرجع
عليه بالالف واذا قال حاكمتك عن الف التي اوعيت علي هذا العبد فانه لا يصير
مقرا بالالف حتي لو استحق العبد المصلح عليه او وجد عينا فزده فانه لا يرجع عليه
بالالف وانما يرجع بالدعوي في الف هكذا في المحيط لاصطلاح الرجلان علي ان يسلم
احدهما للاخر دارا ويسلم الاخر له عبدا لم يكن هكذا هذا اقرار او كذا لاصطلاح
علي ان يسلم احدهما هذا العبد للاخر علي ان ابراه الاخر من الدين الذي له عليه لم
يكن هذا اقرارا منه بالعبد ولو اصرطح علي ان يبري فلان من هذه الدار ويتركها
من العبد فهو صلح وليس باقرار وكذا لو اصرطح علي ان يخرج احدهما من هذه الدار
وسلمها للاخر فخرج الاخر من هذه الدار وسلمها له كان هذا جائزا ولم يكن اقرارا
ولا اقرارا او ابراهما استحق منها علي حجة باقي الباقي كان قبل الصلح كذا في المسوط صالح
عن دعواه حقا لدار علي عبدا عين الي اجل او موصوف في الذمة لم يحز ثم ان صالحه
من حقه فقتا قريبا لحقه له والقول في بيان الحق له لانه الجمل وان صلح عن دعوي
الحق لم يكن اقرارا كذا في الوجيز والكردي رجل ادعي علي رجل حقه في يده فأنكر فصار
علي حال لا يقضي له بالعين فانه يجوز ويكون في حقه المتيكرا ليس وفي حقه المدعي
كأثر زيادة في الثمن هكذا في الاختيار شرح المختار واذا ادعي رجل علي امرأة انه تزوجها
بحوت ذلك فصالحها على مائة درهم علي ان يقر له بذلك فاقترت فذلك جائز والمال لازم
فان كان محض من الشراء ويسعها المقتا م معه وان لم يكن محض من الشراء لا يسعها
المقام معه فيما بينها وبين دارا اذا علمت انه لم يكن بينهما نكاح كذا في المحيط لو ادعي
علي رجل الف فاقباله المدعي قول بالالف علي ان احط منك مائة فاقتر حاز للوط
كذا في الظهيرية رجل ادعي علي رجل دما او جراحة فان ادعي عبدا وانكر المدعي عليه
فصالحه المدعي علي ان ياخذ المدعي عليه مائة درهم ويقر بذلك كان الصلح الاقرار
ياطلان لم يوجب هذا الاقرار وان ادعي م خطا او جراحة فخطا فذلك الجواب هكذا في مختار
فاضي خان لو ادعي قبل رجل حذا في قد فنه وصالحه علي مائة درهم علي ان يقر بذلك فالصلح
ولا اقرار باطل ولو صالحه المدعي عليه علي مائة درهم علي ان ابراه من ذلك لم يجوز وان كان في
الحق علي اقراره في الفصل الاول فشهدا ففجائة ولو ادعي عليه شرب خمر او زني فصلحه
علي مائة درهم علي ان يقر بذلك ولو ادعي عليه سرقة متاع فصلحه المدعي عليه علي
مائة درهم علي ان ابراه من السرقة حاز كذا في المسوط رجل ادعي علي رجل سرقة متاع ثم
فصالحه المدعي عليه مائة درهم علي ان ابراه بيطيه المدعي بيطيه المدعي عليه ان يقر بالسرقة
بالسرقة ففعل فان كانت السرقة عروضا وهي قايمة بعينها حاز الصلح ونفي السرقة
ملك المدعي بالماية التي دفعها اليه السارق وان كانت حقة ملكة لا يجوز الصلح وان

كانت دنانير وكوفي الكفاح لئلا يجوز الصلح سواء كانت قائمة أو لم تكن قالوا وبيل
ذلك ما إذا لم يعلم مقدار الدار لهم المسروقة أما إذا علمت كانت ما بين جاز إذا قبض
الماني في المجلس وإن كانت ذهباً فصالح على الدار لهم يجوز له سوا كانت السرقة
قائمة أو مستهلكة لكن التاويل عندنا أن ذلك إذا علم وزن الذهب ما إذا لم يعلم
فلا يجوز هكذا في الظاهرية إذا اختصم رجلان في دار وهي في يدي أحدهما وأصلها
عليه أن يترك كل واحد من صاحبه بالنصف منها فليأخذ كل واحد نصفها
عليه أن اقتراحه في الآخر سبب معلوم وأما الآخر فيغني الدار وهو جاز وإن
استحق البيت الذي وقع عليه الصلح كان للمدعي أن يرجع في دعواه ببيعة الدار
وكذلك لو صلح على عبد علياً أن اقترا المدعيان الدار الذي في يده كان الصلح جائزاً
وإذا استحق العبد رجوع المدعي في دعواه كالأول وقع الصلح على هذا الوجه
من غير اقتراح كل في المحيط **الباب العشرون في الصور**
الحادثة بعد الصلح والتمتع في بدل الصلح لو صلح من دار على خدمة عبد سنة
أو سكتي دار وكل ما جاز أخيراً ثم جاز له حكم الجارة حتى ييطان موت أحدهما بالخز
المدعي أو ورثته الدار إن كان عن اقتراح في الدار رجوع إلى الخصومة وإن استوفى
بعض المنفعة ثم مات أحدهما أخذ بقدر من الدار في الاقتراح وفي الاقتراح رجوع
بقدر من الخصومة كذا في التفسير لو مات العبد والدابة قبل استيفاء
شيء من المنفعة بطل الصلح وعاد المدعي إلى دعواه وإن مات بعد استيفاء
النصف جاز الصلح في النصف وبطل في النصف وعاد المدعي إلى نصف الدار
والاجماع ولو صلح بالخدمة أن يولج كذا في محيط السرخسي ولو استأجر المالك
لم يجز عند محمد رحمه الله كذا في المحيط لو صلح من دعواه في دار على خدمة عبد
سنة فإن اعتقه المالك عتق ثم إن العبد كان له أن يشأ خدمه وإن شأه
فإن كان خدمه لا يبطل الصلح وإن كان لا يخدمه يبطل ورجع إلى دعواه فيما بقي ولا
يضمن المعتق شيئاً لصاحب الخدمة وإن اعتقه صاحب الخدمة لا يعتق إذا قتله
صاحب العبد لا يضمن كما لو اعتقه ويضمن الصلح فيما لم يستوف من المنفعة
وإن قتله صاحب الخدمة يلزمه القيمة ويستغفر الصلح عند محمد رحمه الله وكذلك
لو قتله أجنبي خطأ وأخذ قيمته لا يستغفر عند أبي يوسف ولو أخطأ من
شأه اشتري بالقيمة عينا أخر بخدمة سنة وإن شأه عاد إلى دعواه وعند محمد
يستغفر الصلح وعاد إلى دعواه هكذا في محيط السرخسي ولو كان رب العبد
باع العبد المصالح على خدمته من رجل لم يجز بعده ولو باع المدعي العبد لاجوز
بيعه كما لا يجوز اعتاقه هكذا في المحيط لا يجوز التمتع في بدل الصلح قبل القبض
في نوعي الصلح إذا كان منعقلاً فلا يجوز للمدعي بيعه وهبته وكذا إن كان عقلاً
يجوز عتاقه ببيعة رحمه الله وأبي يوسف رحمه الله كذا في البيهقي إذا ادعى داراً في
رجل فضلها المدعي عليه على ثياب أو حيوان بعينه أو مكيل أو موزون بعينه وأراد
المدعي أن يبيع ذلك قبل القبض لا يجوز وإن كان المكيل والموزون في الدار لا يستبدل
به قبل القبض إلا أنه إذا وقع الاستبدال عن المكيل والموزون في الدار على بعينه
ونفقا

وتقرر فامتنع غير قبض المبيع الصلح وإن كان يغير عنه يبطل الصلح ذكره محمد رحمه الله
في الأصل كذا في المحيط سألته عن دم عبد علي بن عبد جاز ببيعة قبل القبض ولو صلح من
دار على عبد لا يجوز له بيع المبيع قبل القبض كذا في محيط السرخسي لو ادعى داراً
في يدي رجل صلحاً فبطل من ذلك على عبد بن قريش البعدها وما في الأخير من كذا في
باب خيار الشراء والعبد الذي قبضه وعاد في دعواه وإن شأه استغفر ورجع في حقه
العبد الميت في دعواه كذا في المحيط لو ادعى رجل حقاً في أرض في يدي رجل
فصلح من ذلك على أرض أخرى ففرقت الأرض التي وقع الصلح عليها قبل القبض
كان للمدعي بالخيار إن شأه أنقص الصلح ورجع في أرضه إن كان الصلح عن قرار ورجع
في دعواه في الأرض إن كان عن انكار وإن شأه ونزح إلى أن ينصب المانع فإن
اختار النزح فإن حدث العرق نقصاً في الأرض جاز له أن يبيع الأرض التي وقع الصلح عليها
أو اقترا وإن لم يحدث العرق نقصاً لا خيار له وإن عرفت الأرض التي وقع الصلح عليها
أن وقع الصلح عنها عن اقتراح وقد حدث العرق نقصاً في الأرض فإن حصل
العرق بعد ما ذهب العرق المصالح إلى الأرض ويمكن من قبضه فإنه لا خيار له وإن
حدث قبل أن يذهب إلى الأرض ويمكن من قبضه بغيره وإن وقع الصلح عن
انكار لا خيار له سواء تمكن من قبضه أو لم يتمكن وهذا عند جمهور جرحها في المحيط
أبي سامة عن محمد رحمه الله رجل ادعى داراً في يدي رجل فصلح عليه ألف
وخدمة عبد سنة فقبض العبد إلا ألف ثم مات العبد قبل أن يخدمه
قال أبو داود علي دعواه فإن أقام الشبهة على حقه فسحقه على ألف وقيمة
الخدمة فالأصل أن لا يجز الصلح إلا باليد وما أصاب الخدمة فهو للمدعي وإن لم
يتم سنة سلب له ألف وبطلت حصة الخدمة وصلح كذا في محيط السرخسي
إذا كان التسليم عن قرار واستحق بعض المصالح عنه رجوع المدعي عليه ببيعة ذلك
من العوض وإذا استحق كل المصالح عنه عن قرار ورجع المدعي عليه ببيعة كل العوض
ثم يرجع بالخصومة على المستحق إن شأه وإن استحق بعض المصالح عنه ثلثاً أو ربعاً
أو نحو ذلك رجوع بالخصومة في ذلك العذر على المستحق هكذا في غاية البيان ولو وقع الصلح
عن انكار أو سكوت فاستحق المستحق من غيره رد المدعي بدل الصلح على المدعي عليه
وخاصم المدعي مع المستحق وإن استحق بعضه رد خصمته ورجع المدعي بالخصومة
في ذلك لقد كذا في الكافي رجل ادعى نصف دار في يدي أسنان ففصلح الذي في
يده علي دواهم حساة ودفع الدار لهم اليه ثم استحق نصف الدار فادعى نصفها
شأه فإن قال المدعي للنصف لي والنصف الآخر للمدعي عليه ببيعة المدعي عليه
علي المدعي بنصف البذل ولو قال النصف لي والآخر للمدعي عليه ببيعة المدعي عليه
النصف لي وسكت عن استحق نصف الدار شيئاً ببيعة المدعي عليه المدعي عليه
شيء من البذل وإن قال المدعي للنصف لي والنصف الآخر لفلان آخر المدعي
عليه ثم سألته المدعي عليه فاستحق نصف الدار لا يرجع المدعي عليه المدعي
شيء من البذل وإن كان المدعي ادعى نصفاً معيناً فصالح المدعي عليه ثم استحق
النصف الذي كان يدهه المدعي فرجع المدعي عليه ببيعة البذل على المدعي فاستحق

النصف الاخر لا يرجع بشي وان استحق نصف شاي من الدار يرجع المدعي عليه
بنصف البعل علي المدعي هكذا في قناوي قاضي خان وان ادعي خفي دار له
ببينة فصالحه علي ولا يقره ودفعها اليه ثم استحق بعض الدار لم يرد شي من
العروض فلعل دعواه بنافي دون ما استحق ولو استحق كل الدار من يد المدعي
عليه له ان يرجع بدراعه كذا في الكافي رجل ادعي نصف دار ونصف دار
في يدي رجل ولم يقبل في النصف الاخر شيئا فافترق الذي ادار في يده كماله
منها علي ما به درهم ثم ادعي رجل اخر نصفها ولم يقبل في النصف الاخر
شيئا فافترق المدعي عليه له بذلك ايضا ثم صالح المدعي عليه مع الثاني ايضا علي
درهم سماه ودفعها اليه ثم استحق نصف الدار لم يرجع الفقيه عليه
عليها بشي وان استحق ثلاثة ارباع الدار يرجع عليها بنصف ما اخذ وكذلك
لو لم يقبل المدعي عليه المدعي الثاني بشي حتى قام المدعي الثاني ببينة على ادعي
وقضى القضاة في له بنصف الدار ثم صالحه المتقضي له من ذلك علي درهم معلومة
وكان ذلك قبل ان يتقضي المتقضي له ما تقضي له به ثم استحق نصف الدار لهم
وقضى القضاة للمستحق فالمدعي عليه لا يرجع علي المدعي الاول ولا علي الثاني
بشي منها ما صالحها عليه ولو ان المتقضي له بالنصف الثاني قبض
ما قبض له به ثم اشترى المتقضي عليه من المتقضي له ما قبض له به ثم استحق
نصف الدار يرجع المتقضي عليه علي المصالح الاول وعلي المستحق الاول بنصف
ما اعطاها هكذا في المحيط اذا ادعي رجل دارا في يدي رجل فصالحه منها
علي مائة فاستحق العبد رجوع المدعي عليه دعواه هذا اذا لم يجز المستحق
الصالح اما اذا جازها جاز وسلم العبد للمدعي ويرجع المستحق بقية العبد
علي المدعي عليه وان لم يجز ولا خلاصا للصالح ويرجع المدعي عليه دعواه فان
العلم من افترق المدعي بما ادعاه وان كان عن انكار وسكوت رجوع المدعي عليه دعواه فان
نصف العبد فالمدعي بالخيار ان يشار في النصف الباقي وعاد في نصف المدعي وان شأنا
ردا العبد وعاد علي جميع الدعوي هكذا في شرح الطحاوي اذا استحق بدل الصلح في المجلس
او بعد الافتراق عن المجلس ووجد سقفة او رصا صا او زبوا او بنهرجة فان
وقع الصلح عن جنس حقه بان ادعي الف درهم ووقع الصلح علي مائة درهم فالمدعي
يرجع بمثل بدل الصلح وذلك مائة من الجيا ولا يرجع باصل ودعواه وان وقع الصلح علي
خلاف جنس حقه بان ادعي مائة دينار ووقع الصلح علي مائة درهم فهذا الصلح معاوضة
فيرجع بمثل بدل الصلح ان وقع الاستحقاق في المجلس وان وقع بعد الافتراق عن المجلس
يرجع باصل الدعوي كذا في الدخيرة لو كان عليه كرسطة فصالحه من ذلك علي كرسية
ودفعه اليه ونظر قائم استحق كرسية ثم استحق الصلح واذا بطل الصلح رجوع
بالصلح حقه وهو كرسطة وان ورد الاستحقاق وها في المجلس بعد فانه يرجع عليه
الصلح مثله ويكون الصلح ما ضيق كذا في المحيط ولو صلح من الدار لم يقبل
وقبضها ثم استحق يرجع بالدار التي كان في الحادي رجل ادعي رجل الف درهم
ودار فصالحه المدعي عليه علي مائة دينار ثم استحق الدار من يد المدعي عليه

لم يرجع

لم يرجع علي المدعي بشي ولو ان رجلا ادعي في دار في يدي رجل خفا فطلعه من ذلك
عليه عدي مائة درهم كان ذلك جازا فان استحق العبد يتم يرجع المدعي في دعواه فانه
يقر في قيمته العبد فان كانت قيمته مائة درهم انتقص الصلح في الثلثين وبني
في الثلث ويرجع بنافي دعواه وان كانت قيمته مائة درهم انتقص الصلح في النصف
ويرجع في نصف المدعي ولو ان المدعي اعطي ثوبا للمدعي في يده الدار والمبلة
بجارا ثم استحق العبد وقيمة العبد مائة فانه يرجع المدعي علي المدعي عليه بنصف
الثوب وبنصف المدعي وان استحق الثوب من يد المدعي عليه فانه يرجع المدعي عليه
علي المدعي بنصف العبد وبنصف المائة ان كانت قيمة العبد مائة درهم فان وقع
الاختلاف بين المدعي والمدعي عليه في قدر الحقة الذي ادعاه المدعي في الدار فقال
المدعي كان حق في الدار نصفها وقيمة الدار مثل ما بقي درهم فحق من ذلك مائة
والثوب مائة فيقسم حق في الدار والثوب علي العبد والمائة نصفان فانما اذا
استحق الثوب كان له الرجوع علي بنصف ما اعطيت من العبد والمائة وقال للمدعي
لا بل حقك في الدار عشرها وقيمة عشرها عشر ودرهم وقيمة الثوب مائة وقد
انقسم ذلك علي العبد والمائة اسداسا فصا واربعا والثوب خمسة اسداس
العبد والمائة فاذا استحق الثوب كان له الرجوع بحصة اسداس ما اعطيتك
من العبد والمائة فاذا اختلفا علي هذا الوجه كان القول قول المدعي عليه
مع بينه ويرجع علي المدعي خمسة اسداس العبد والمائة كذا في المحيط
ولو لم يسم مهراني املا العقد لكنه صالحا من مهرها علي ان يجعل العبد مهنرا
لها او فرضه لها بعد النكاح ثم استحق العبد رجعت بالقيمة في الاف اذا
نزوها علي الف ثم صالحا من الف علي عده فاستحق العبد فانها
رجعت علي الف بالالف هكذا في المحيط ولو كان للمدعي دارا فصالحه علي دار
وبني كل واحد منها ابنا فالدار كالأمة والبنان كالولد في الترام السلامة
والحكم في رجوع كل واحد منهما علي صاحبه بقيمة بنائه عند الاستحقاق كما في تمام
الولد اختلفا في ساحتها يدعي كل واحد منهما له في يد لم يقبل لاجدهما بمثل
ولا بد الا ببينة فان سلم احد علي صاحبه بعد وقبضه وبني الآخر وسكن
فما استحق العبد او وجد حرا بطل الصلح ويعود كل واحد منهما اليه ودعواه وليس له
ان ينقص شيا ساحتها ولا ان يمنعه من السكني حيث يثبت بالبينة ولو اشترى
منه بعد فبني وسكن ثم اشترى علي تقضا لينا كذا في الكافي الباب
الحادي والعشرون في المتفرقات الامام والشافعي اذا صالح شارب الخمر
علي ان يأخذ منه بالاول ويمنعه لا يصح الصلح ويرد المال علي شارب الخمر سواء
كان قبل الرفع او بعده كذا في قناوي قاضي خان لو قد في امراته بالزنا حتى
وجب اللعان ثم صالحها علي ما لا عليا لانطاليه باللعان كان بالاولا وعرفها
بعد الرفع باطل وقيل جائز كذا في المنقول العادية رجل زنا بامرأة رجل علم
الزوج واراد حدها فصالحها معا واحد ها علي درهم معلومة او شيئا اخر
علي ان ينفق عنها كان باطلا لا يجب المال وعقوبه باطل سواء كان قبل الرفع او

بعد كذا في فتاوي قاضي خان لو كانت المرأة المزني بها هي التي صالحته
عليه ولا يقر أخذ منها حنك او دفعها اليه فهو باطل لكل واحد منهما ان يرجع
بما له الذي دفعه هكذا في المبسوط لا ينبغي للقاضي ان يباشر الصلح بنفسه
بل يوصي حكما في غيره من المتوسطين وسبيل القضاة ان لا يباشر في
الصلح بل يرد الخصوم الي الصلح مرتين او ثلاثا اذا كان بر جولا اصطلاح
بينهم بان كانوا يميلون الي الصلح ولا يطلبون العضا لا محالة فاما اذا
طلبوا العضا لا محالة فليصلح ان كان وجه العضا ملتبسا غير مستبين
للقاضي بدهم الي الصلح واما اذا كان وجه العضا مستبينا فان وقعت
الخصومة بين اجنبيين يفتي بينهم ولا يردهم الي الصلح حتى ابوران وقعت
الخصومة بين اهل قبيلتين او بين المحارم يردهم الي الصلح مرتين او
ثلاثا وان ابوالصلح كذا في الذخيرة لو صالح من الدعوى في الغنم على نصف
الغنم عليا في المطلوب الاولاد كلها ستة لا يجوز وكذلك لو شرط الاولاد
كلها للمطالب ولو صالح في صوفها علي ان يجز من ساعتها جاز عند القاضي
رحمه الله خلافا لما قيل عند ابي يوسف انما يجوز اذا صالح علي صوفها
وان صالح علي صوف غيرها لا يجوز كذا في محيط السرخسي في باب الصلح
الناسد ولو صالح علي الدين الذي في ضمة او علي الولد الذي في بطنة لا يجوز
بالاتفاق كذا في المحيط لو ادعي في عيده دعوى فصالحه من ذلك تخاتير فليق
معه من دقيقت هذه الحظوة او علي اوطال من ثم شاة حية لم يجز وكذلك لو
صالح علي عيده ان يغفر له في المبسوط في باب الصلح الناسد لو ادعي لسان
علي انسان مالا او حقنا في شيء صالحه علي لفتين انه لم يكن عليه ذلك المالا
وذلك الحق لم يكن ثابتا كان للمدعي عليه حق استرداد ذلك المالا هكذا في خزانة
الفتاوي اذا قال المدعي بعد ما صالح مع المدعي عليه فاحضنه بدل الشك
الصلح ان كنت صبطا في الدعوى كان للمدعي عليه ان يرجع عليه بما اخذ
من بدل الصلح كذا في المحيط اذا ادعي علي انسان مالا وصالحه علي ماله ثم بان
الحق علي انسان اخر يرد البذل كذا في الوجيز بلكر دعي ادعي علي اخر ان له
خسب دينا في يده ماله الشركة وعليه خمسون دينا اقرضنا والمدعي عليه
منه ماله الشركة ثم اصطاحا علي خمسين دينا لا يصح الصلح في حصنة الشركة
ويصح في حصنة القرض وان انكرا المدعي عليه ماله الشركة ثم اصطاحا فالصلح
جائز في حصنة القرض والشركة جميعا كذا في الذخيرة المطلوب اذا انصاه
حقه وانكرا الطالب ثم صالحه بما لجاز الصلح في الظاهر وفيما بينه وبين القضاة
لاجل الطالب اخذ مال الصلح كذا في التاثيرا خاتمة فاعلم ان المستحب
ان لا يلتزم الدار في يدي رجل فادعيان فلا تصدق بها عليه وفيضها
وقال قلاوي وهبها لك ولانا اريد الرجوع فيها فاصطاحا علي مائة درهم علي
ان يسلم له الدار بصدقة فهو جائز ولا يستطاع الرجوع فيها بعد الصلح وكذا لو
اقر الدعي في يده الدار ساهبة واراها لو اذهب ان يرجع فيها صلحه علي ما يكره

حتى يسلم له الدار جاز واذا وجد رب الدار المصيبة والصدقة واخذ طره
فصالحه الذي في يده علي ثوب علي ان يسلم له الدار ما ادعي من الصدقة
جاز واذا اصطاحا علي ان يكون الدار بينهما بالسوية نصفان علي ان يرد كل
في يده الدار مائة درهم فالصلح جائز فان كان في يدي رجل عيده فادعي
رجل له تصدق عليه وقيضه وحده الذي في يده العبد ذلك واقتد به
منه الذي في يده العبد بثوب قد دفعه اليه وصالحه علي ان يري من
دعواه في هذا العبد فهو جائز كذا في المحيط صالح عن العشرة بالخمسة
ثم نقصنا الصلح لا يستفصل الصلح كذا في القنية في ثوب اورين ساعة عن
ابي يوسف في رجل باع عيده بالف درهم وقبض الثمن ولم يدع العبد وضمن
رجل المشتري بتسليمه وطالب المشتري العبد فصالح الضامن المشتري
علي ان يرد علي المشتري الثمن قال هو جائز للبائع الثمن الذي قبض
والعبد للضامن قال ابي يري ان رجلا لو ادعي علي رجل له باع عيده هذا
بالف درهم وانكر ذلك العبد الذي في يده فصالحه علي ان يدعوه علي ان يرد عليه
الثمن وقبضه ثم اقر المدعي عليه بالبائع والعبد له والثمن الذي قبض كذا
في المحيط لو صالح من الدين علي عيده وهو مقربه وقيضه لم يكن له ان يسعه
مراجه علي الدين كذا في المبسوط في باب الجوارح الصلح له علي اخر الف دفع
المديون اليه نصفها من جهة الصلح ولا يلغط بالصلح ثم اراد الاسترداد له فذلك ان
كان اعطاه من قبله لا يسترد كذا في الوجيز للكر دعي في الصلح على اشيا
التي ليست بمالا كالفيل والغنم اذا صالح علي مال عليا في يده من الكفالة فالصلح
بالحل وهل يبطل الكفالة فيه روايتان في رواية يسقط هكذا في البدايع
وبه يعني كذا في الذخيرة **كتاب المضاربة** ويشتمل علي
ثلاثة وعشرين بابا **الاول** في تفسيرها وركنها وشرائها وحكمها
اما تفسيرها شرعا فهي عبارة عن عقد علي شركة في الترخيم مال من احد الجانبين
والعمل من الجانب الاخر حتى لو شرط الترخيم كله لرب المالا كان بغضاه ولو شرط
كله للمضارب كان قرضا هكذا في الكافي فلو قبض المضارب المالا علي هذا
الشرط فخرج او وضع او هلك المالا بعد ما قبضه المضارب قبل ان يعمل به
كان النسخ للمضارب والوضعية والهلاك عليه كذا في المحيط وما ذكرها قلاوي
يجاب فالاجاب والفتوة وذلك بالغاطة تدل عليها هو لفظ المضاربة
والمقارضة والمعاملة وما يودي معاني هذه الالفاظ بان يقول رب المالا
خذ هذا المالا مضاربة علي ان مازق الله واطعم الله تعالى عنه من ربح فهو
بيننا علي كذا من نصف او ربع او ثلث او غير ذلك من الاجزاء المعروفة وكذا
اذا قال مقارضة او معاملة ويقول المضارب اخذت او وضيت او قبضت
او غردت بكم الركن بيننا كذا في البدايع ولو قال خذ هذه الالفاظ عمل بها بالنصف
او بالثلث او بالاعشار او قال خذ هذه الالف وابتع بها متاعا ما كان لك من
فصل فلكا النصف ولم يرد علي هذا شيئا او قال خذ هذا المالا علي النصف

او بالنصف ولم ينز علي هذا جازت استخسانا واما لوقال اعلم بها علي
ان ما ذكر قال الله تعالى او ما كان من فضل وهو بيننا جازت المضاربة تبا سوا استخسانا
هكذا في المحيط ولو قال جازت هذه الالف تشتري بها هر ويا بالنصف او قال تشتري
وتبعا بالنصف فهذا فاسد وما اشترى بها يكون لرب المال والمضارب اجر
مثلها فيما اشترى وله ان يبيع ما اشترى الا بامر رب المال فان باع بغير امره
فحكمه كحكم بيع العنقولي لا يجوز الا باجارة اما لكان قلنا ما باع ولم يقدّر علي
المشتري منه رده فهو صانع من القيمة حين باع والثمن الذي باع به المضارب
فان كان فيه فضل علي القيمة التي غرم ببيعته ان ينصفه فيه فادحا ووزرب
المال ببيع المضارب فان كان المبيع قائما بعينه نفذ ببيعته وكذلك ان كان ايدري
انه قائم ام هكذا والثمن لرب المال طبيب لا يتصدق عنه شي كما لو كان امرقا بالبيع
في الدنيا وان علم هلاكه عند الاجازة واجازته باطلة فادحا بطلة الاجازة كان
المضارب صانعا للقيمة يوم باعه والثمن له يتصدق بها الفضل ان كان فيه ربح ولا
هكذا في الميسوط ولو قال جازت هذه الالف مضاربة فاشترى بها هر ويا بالنصف
او قال فبقا بالنصف هل يجوز مضاربة ام لا رواية لها في الكتب وكان الفقيه
ابو بكر محمد بن عبد الله الباغي يقول بانه يجب ان لا يجوز المضاربة بثلثي الخبز
اما شرابطها المصححة فكثيرة كذا في النهاية ومنها ان يكون راس المال دراهم
ودنانير عند ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله وعند محمد رحمهما الله او فلان
راي حنيفة اذا كان راس المال مضاربة ما سوى الدرهم والدنانير والعلوس
الراية ثم يجوز المضاربة اجماعا فان كان راس المال المضاربة فلوسا رايحة لا يجوز
علي قولها وعلي قول محمد رحمهما الله يجوز هكذا في المحيط والفتوي هي انه يجوز كذا في
الثان اربعة اقل من الكبري لا يجوز بالذهب والفضة اذا لم تكن مضاربة
في رواية الاصل كذا في فتاوي قاضي خان وفي الكبري في المضاربة في التبر واثبات
في كل موضع بروج التبر وراج الاثبات يجوز المضاربة هكذا في الثان اربعة اقل من
والميسوط والبدائع ويجوز بالدرهم البهجة والبروق ولا يجوز بالسوق
فان كانت السوق تروج فهي كالعلوس كذا في فتاوي قاضي خان لو دفع اليه
عمرا او عبدا فقال بعه واقتضى ثمنه فادحا به مضاربة فباعه ببداهم
او دنانير وقصوف في اجازت المضاربة كذا في محيط السرخسي ولو باع العبد بانه
دفعه وقيمة الف درهم وعمله في مضاربة جازة في المائة عند ابي حنيفة
رحمهما الله كذا في الميسوط ولو باعه بمكيل وموزون جاز عند ابي حنيفة وتكون
المضاربة فاسدة لا يفسخ بالمكيل والموزون كذا في المحيط ولو قال جاز
عندي مضاربة علي ان راس مالي قيمته فالمضاربة فاسدة كذا في محيط السرخسي
ولو قال اشترى عبدا نسبية ثم بعه وعمله بتمنه مضاربة فاشتراه ثرا بعه بقدر
ثم عمل مضاربة جاز كذا في محيط السرخسي ومنها ان يكون راس المال معلوما
عند العقد حتى يقع في المنازعة في الثاني والعلية اما بالنسبة او بالاشارة
فقد ذكر محمد رحمه الله اذا دفع الرجل درهم مضاربة لا يدري واحدهما ما وزنها
فهو جائز

فهو جائز وان لم يوجد نسيئة راسا لما لو قت العقد فقد وحذف الاشارة الى
راس المال وقت العقد هكذا في المحيط ويكون القول بقدرها وصفتها قول المختار
مع مبيته كذا في فتاوي قاضي خان ومنها ان يكون راس المال عين لا دينارا
فالمضاربة بالدينون لا يجوز حتى ان من كان له علي اجر الف درهم فامر باجر
الدين ان يعمل بمضاربة لا يجوز المضاربة كذا في النهاية وهذا باجماع كذا في محيط
السرخسي فلو اشترى المديون بعد ذلك وباع وزج او خسر كان الزج له والخسر ان
عليه وكان الدين علي حاله لرب الدين هذا قول ابي حنيفة رحمه الله وعندهما
ما باع واشترى يكون جازا علي صاحب الدين فالزج والخسران عليه وكان المديون
يرى بين الدين وله اجر فعمله علي ربي الدين كذا في المحيط لو كان علي ثا ثلث
فتا له اقتصن مالي علي فلان فاعمله مضاربة جاز كذا في الكافي اذا كان اجر
علي اخر الف درهم دين فقال لا خرافة في ديني من فلان واعمله مضاربة
فتبعض بعضها وعمله فيه لا يجوز وكذا اذا قال اقتصن ديني لتعلمه مضاربة
او تفعل هكذا في المحيط ولو قال رب المال للغاصب او المستودع والمستضعف
اعمل بما في يدك مضاربة بالنصف جاز عند ابي يوسف والحسن رحمه الله
كذا في محيط السرخسي في فتاوي رشيد الدين لو قال المديون ادفع الدين
الذي عليك الي فلان ليشترى فلان كذا ويبيع علي ان ما يحصل من الزج بيننا
فصتان فدفع مع ذلك مضاربة كذا في العنقولي العاوية ومنها ان يكون
المال مسليا الي المضارب بكذا لرب المال فيه فان شرط ان يعمل رب المال مع
المضارب بنفسه المضاربة سواء كان المال عاقدا او غير عاقد كالا بوالوصي
اذا دفع مال الصغير مضاربة وشرط عمل الصغير كذا في الكافي ثم اجر مثل
المضاربة في عمله علي الاب والوصي بوريان ذلك من مال الاب كذا في الميسوط ولو
دفع احد المتغا وضرب او احدى يتركلي لعنان مالا مضاربة وشرط عمل بريكه
لا يفسخ كذا في الحاوي ولو وكل رجلا لبيع ماله مضاربة ودفع الدكيل وشرط عمله نفسه
مع المضارب وشيئا معلوما لنفسه من الزج كان ذلك فاسدا كذا في فتاوي قاضي
خان ما اذا لم يكن العاقد مالكا وشرط عمله مع المضارب فان كان العاقد من يجوز
له ان ياخذ مال مضاربة بنفسه كالا بوالوصي اذا دفع مال الصغير مضاربة
وشرط عمله نفسه مع المضارب يجوز من الزج جازت المضاربة وان كان العاقد
من لا يجوز له ان ياخذ مال مضاربة فشرط عمله نفسه مع المضارب وشيئا معلوما
لنفسه من الزج كذا في فتاوي رشيد الدين فتاوي قاضي خان ما اذا لم يكن العاقد مالكا
وشرط عمله مع المضارب بنفسه العقد كالمادون يدفع مالا مضاربة ويشترط عمله
المادون مع المضارب وان شرط عمله مولا مع المضارب ولا دين عليه فالمضاربة فاسدة
وان كان عليه دين جازت المضاربة في قول ابي حنيفة رحمه الله كذا في المحيط
والكاظم اذا دفع ماله مضاربة وشرط عمله مولا معه لا لنفسه مطلقا
لانه كالا جني سواء كان عليه دين او لم يكن كذا في التبيين فان عجز قبل العمل
ولا دين عليه فسدت المضاربة فان اشترى بعد ذلك وباعا وزجها فالزج كله

لرب المال ولا اجر للمضارب في عمله ولو اشترى بالمال جارية ثم عجز المكاتب
 فباعها الجارية بغير اقرار ثم باعها لغيره فان المولى يستوفى
 منها راس ماله وما ففيه فهو بمنزلة ما اشترى كذا في الميسر كودفع العامضارية
 فقال اعمل فيه بملكك فان للمضارب ان يدفعها الى غيره مضاربة فان دفعها بشرط
 ان يعمل المضارب الاول مع الثاني او بشرط عجز رب المال مع الثاني كانت المضاربة
 الثانية فاسدة ويكون الزم بين المضارب الاول وبين رب المال على ما شرط في
 المضاربة الاولى ولا اجر لرب المال وان عمل رب المال كذا في فناء وفي قاضي خان
 ولا اجر لرب المال كذا في محيط السرخسي ومنها ان يكون نصيب المضارب
 من الزم معلوما على وجه لا ينقطع به لشركة في الزم كذا في المحيط فان
 قال علي ان كذا من الزم مائة درهم او بشرط مع النصف او الثلث عشرة دراهم
 او ربع المضاربة كذا في محيط السرخسي ولو بشرط للمضاربة ربع نصف مال
 او ربع ثلث المال كانت المضاربة جائزة ولو بشرط لاحد من المضارب درهم
 لا يصح من راس مال جاز ولو بشرط لاحد من المضارب هذه المائة بعينها او ربع
 هذا النصف بعينه من المال فسدت واذا اشترط لاحد من المضارب نصف
 الزم الا عشرة دراهم وثلث الزم الخمسة دراهم فسدت المضاربة
 كذا في المحيط ومنها ان يكون المشروط للمضارب ميسر وكما من الزم الا من
 لا يسر لمال لوصته او من الزم فسدت المضاربة كذا في محيط السرخسي
 واما الشروط العاسدة فترها ما يبطل المضاربة ومنها ما لا يبطلها
 وينتقل بنفسها اذا قال رب المال للمضارب لك ثلث الزم وعشرة دراهم
 في كل شهر غلبت فيها المضاربة فالمضاربة جائزة والشروط كلها كذا في
 النهاية فان عمل على هذا الشرط فزح والزم على ما شرط ولا اجر للمضارب
 في ذلك وكذلك ان اشترط ذلك لاجر لعمد له يعمل معه في المضاربة او لبيت
 بينه وبينه وبسبب فالزم على ما اشترط ولا اجر لعمد المضاربة بالبيت
 ولو كان العبد الذي اشترط له الاجر عليه دين او كان مكاتب المضارب
 او ولده او والده فهو جازي على ما اشترط ولله في عملها بالمال مع المضارب
 من نصول عشرة دراهم كل شهر على ما اشترط ولو اشترط ان يعمل لعمد
 رب المال مع المضارب بعلين للعبد اجر عشرة دراهم كل شهر ما عمل معه فهذا
 شرط فاسد وهو للزم بينهما على الشرط ولو كان عبيد رب المال عليه دين
 فاشترط له اجر عشرة دراهم كل شهر او اشترط ذلك لكانت المضاربة
 جازية كذا في الميسر ولو دفع العامضارية بالضعف على ان يوقع في المال
 ارضه اليه بوزن عاشر او على ان يسكن داره ستة فاشترط باطل
 والمضاربة جائزة ولو كان المضارب هو الذي شرط عليه ان يدفع رضاه
 بوزن رب المال سنة او يدفع داره لرب المال يسكنها ستة فسدت المضاربة
 كذا في النهاية عن ابي يوسف رحمه الله فبين دفع ما للمضاربة على ان يسبغ
 المضارب في دار رب المال او دار المضارب كان جائزة ولو شرط ان يسكن

المضارب

المضارب دار رب المال او دار المضارب فهذا لا يجوز كذا في المحيط
 قال القوي في كتابه كل شرط بوجوبها الى الزم او قطع الشركة في الزم موجب
 فساد المضاربة وما لا يوجب شيئا من ذلك لا يوجب فسادها كوان بشرط
 ان يكون الوضعة عليها كذا في الجرح اما حكمها انه لا امر وعمل الشرع
 في العمل وكيل وان الزم فهو شرط واذا فسدت فهو اجبر واذا خالف فهو
 عاصب وان الحل بعده هكذا في الكافي المضارب اذا عمل في المضاربة الغا
 ورجح يكون جميع الزم لرب المال والمضارب اجبر مثله فيما عمل لا يزداد على المسمى في قول ابي
 يوسف رحمه الله وان لم يبرح المضارب كان له اجر مثله ايضا ولو كانت المضاربة
 صحيحة فلم يبرح المضارب لا يثيبه ولو هلك المال في المضاربة الفاسدة عند المضارب
 لا يضمن المضارب كذا في ختاري قاضي خان ولما اجر مثله فيما عمل كذا في الميسر
العام الثاني فيما يجوز من المضاربة من غير ثمن الزم فيها نصا
 وما لا يجوز وما يجوز من الشروط فيها وما لا يجوز لو قال رب المال للمضارب عليك ان
 ما رزق الله تعالى من الزم يكون بيننا جازي ويكون الزم بينهما على السواء كذا في
 ختاري قاضي خان ولو دفع اليه الف مضاربة درهم مضاربة علي انما مشركان
 في الزم ولم يبين مقدار ذلك فالمضاربة جائزة لان مطلق الشركة يقتضي المساواة
 وكذا في دفع اليه مائة او قال اعمل بها بشرط كذا ولم يزد على هذا المضاربة جائزة
 والزم بينهما نصفان ولو قال علي ان للمضارب شركا والشركة عند ابي
 يوسف رحمه الله واحد فهو بينهما نصفان وقال محمد رحمه الله المضاربة فاسدة
 كذا في الخيرية ومن دفع الى غيره الف درهم مضاربة على مثل ما شرط فلان لفلان
 من الزم وان عمل رب المال والمضارب بما شرط فلان لفلان من الزم يجوز المضاربة
 وان لم يعمل تجوز وكذا اذا عمل احدهما وجعل الآخر هكذا في المحيط ولو دفع اليه مضاربة
 على ان يعطي المضارب رب المال ما شام من الزم او على ان يعطي رب المال ما شام
 الزم فهذا مضاربة فاسدة كذا في الميسر ولو قال علي ان للمضارب ثلث الزم
 او سدسه اذ قال علي ان لرب المال ثلث الزم او سدسه فالمضاربة فاسدة
 لانه شرط له احدا النصيب كذا في محيط السرخسي اذا دفع الرجل الى غيره الف
 درهم مضاربة على ان للمضارب نصف الزم او ثلثه ولم يفر من جانب رب المال
 فالمضاربة جائزة والمضارب ما شرط له ما لباقي لرب المال ولو قال علي ان لرب المال
 نصفه او ثلثه ولم يبين للمضارب شيئا ففي الاستحسان يجوز ويكون للمضارب الباقي
 بعد نصيب رب المال هكذا في المحيط ولو قال رب المال للمضارب جعلي ان لي نصف
 الزم وكذا ثلثه كان للمضارب ثلث الزم وباقي لرب المال كذا في ختاري قاضي خان
 اذا شرط في المضاربة بعض الزم لبعض المضارب ورب المال فان شرط عمل الجاني
 فالمضاربة جائزة والشرط جازي ويصير رب المال واقفا للمال مضاربة جازية
 لم يشترط عمل الاجنبي فالمضاربة جائزة والشرط غير جازي ويجعل المشرط للاجنبي
 كالمساكنة عنه فيكون لرب المال ان شرط بعض الزم لعمد رب المال او لعمد
 المضارب فان شرط عمل العبد فالمضاربة جائزة والشرط جازي على كل حال وان لم

سنة

يشترط على العبد ان لم يكن عليهما العبد وبين صح الشرط سواء كان بمقتضى
او عيب المال وان كان على العبد دين فان كان عيبا لمضارب فعلي قول الي
حقيقة رجه الله لا يجمع الشرط ويكون هذا الشرط كالمسكوت عنه ويكون
لرب المال عندهما يجمع الشرط ويجب الوفاء به فان كان عيبا لمضارب
فالمشروط يكون لرب المال بخلافه وان شرط بعضا لزوج لبعض من القبل
شهادة المضارب له او ثبوتها لرب المال له بخلافه وان شرط بعضا لزوج لبعض من القبل
ومن اشترطهم فالجواب فيما اذا شرط بعض الزوج الاجنبي وان
شرط بعض الزوج لنفسه او للمضارب او لغيره من ربح المال
فهو جائز يكون المشروط له هكذا في المحيط لشرط ذلك للمساكين او للرجل
او في الرقاب لم يصرح الشرط لهم فصار كالمسكوت فيكون لرب المال كذا
في محيط السرخسي لو دفع اليه الف درهم مضاربة على ان تلتك الزرع
للمضارب وتلتك لرب المال وتلتك لمن شاء المضارب فالتلثان من الزرع
لرب المال والشرط باطل ولو قال له تلتك الزرع لمن شاء لرب المال فهو
والمسكوت عنه سواء فيكون لرب المال كذا في المبسوط لو دفع رجلان
الف مضاربة عليهما للمضارب تلتك ربحها وتلتك الباقي لهما والتلثان
للاخر فعلم المضاربون فالتلث للمضارب وما بقي بينهما نصفان ولو شرط
المضارب ان التلث ثلثا من حصنة احدهما والتلث من حصنة الاخر يجمع
وما بين يمين صاحبي المال علي اثني عشر شهرا خمسة اسهم من شرط من دونه
الثلاثين وسبعة للاخر كذا في محيط السرخسي لو دفع رجلان الى رجلين الف
درهم وقال لهما نصف الزرع بينهما فالتلثان من التلثان وتلتك من نصيب
احدهما صاحبي المال وتلتك من نصيب الاخر فالتلثان تلتك ثلثا
ذلك من نصيب احدهما صاحبي المال وهو الذي اعطى له تلتك نصيبه وتلتك ذلك
من نصيب الاخر والنصف الاخر بين صاحبي المال نصفان فعمل اوركا فبين
الزوج بين المضاربين عليهما اشتراطا والنصف الاخر بين صاحبي المال علي ستة
اسهم للذي يشترط للمضارب ثلثي النصف من نصيبه من ذلك اربعة اسهم
والاخر خمسة كذا في المبسوط دفع السرخسي ان المضارب تلتك الزرع على ان
يخلط بالف من ماله فيعمل بينهما فخلطهما وعمل وزرع وهو علي الشرط فربح الزوج
المضارب له خاصة والتلثان له من النصف الاخر حكم عمله في مال الدافع ولو
كان الدافع بشرط لنفسه ثلثي الزرع وللعامل ثلثه فالزوج بينهما علي قدر ما لهما
لان الدافع شرط ان يكون ربح ماله كله وهو نصف الزرع فيكون هذا ايضا
مبتدئا لمضاربة كذا في محيط السرخسي ولو دفع اليه الف درهم مضاربة
علي ان يخلطها بالف من قبله ويعمل بينهما جميعا علي ان للمضارب ثلثي الزرع
نصف ذلك من ربح الف صاحبه ونصفه من ربح الف خاصة وعلي ان يتي من
الزوج للدافع فهذا جائز للمضارب ثلثا الزرع علي ما اشتراطا والتلث لرب المال
ولو دفع اليه الف درهم علي ان يخلطها بالف من قبله علي ان الزوج غير نصفان
فهذا

فهذا جائز فان كان الدافع شرط لنفسه ثلاثة ارباع الزرع وللعامل ربعه فالزوج
بينهما التلثا علي قدر ما لهما كذا في المبسوط دفع اليه الف وقال ان اشترى به برأفك
النصف وان اشترى بغيره فقلت له الزرع وان اشترى بغيره فقلت له الثلث صح
وما اشترى استحقا لشرطه فان اشترى بغيره لم يملك بعد شرائه لغيره
الشركة والعقد عليه ولو شرط عليا ان يكون له النصفه علي المضارب اذا ربح
اليه السفر بطل الشرط وجازت كذا في الوجيز لذكر دري ناعلا عن المنتقى وقال
له ان عملت في مصر فلك الثلث وان سافرت فلك النصف فاشترى في مصر
وباع في السفر قال محمد المضاربة عليا لشرائه فان اشترى في مصر فله ما شرط
في مصر سواء باعه في مصر او غيره وان عمل ببعض المال في السفر وبالبعض
في الحضر فربح كل واحد علي ما شرط دفع اليه رجلين مضاربة علي ان احدهما
ثلث الزرع والباقي لرب المال وعليه اجر مثل الاخر فالمضاربة فاسدة
ببها وبين الاخر دون الاول لان المفسد وهو عدم الشركة في الزرع وجد
في حقه خاصة ولا ينفرد احدهما بالتصرف الا لاذك بالتصرف لهما فقام كذا
في محيط السرخسي الياف القالت في الرجل يدفع المال بعينه
مضاربة وبعضه لا اذا دفع اليه رجل الف درهم فقال لنصفها فربح من عليك
ونصفها معك مضاربة بالنصف فاحذرها علي ذلك وهو جائز علي ما سمي
كذا في الذخيرة فان هلك المال قبل ان يعمل به فهو من نصفه ولو غل
به فربح فكان نصف الزرع للعامل ونصفه علي ما شرط في المضاربة بينهما
وان قسم المضارب المال بعد ما عمل به او قبل ان يعمل به بغير محض من ربح
المال فقسمة بالحلقة لان الواحد لا ينفرد بالنصفه فان هلك احد المتقسمين
قبل ان يفتن ربح المال نصيبه هلك من ماله جميعا وان لم يهلك حتي
حضر ربح المال فاجاز الغنمة بان تبين نصيبه فالغنمة جائزة وان لم تبين
رب المال نصيبه الذي حصل له حتي هلك ربحه ينصف نصيب المضارب
ولو كان هلك نصيب المضارب لم يرجع المضارب في نصيب ربح المال بشي
وان هلك النصيبان جميعا بعد ما شرط ربح المال بالنصفه ربح ربح المال
علي المضارب بنصف ما صار للمضارب ولرب المال علي المضارب مقرر حصة
علي حالها كذا في المبسوط ولو قال خذ هذه الف علي ان نصفها قرص من عليك
وعلي ان تغل بالنصف الاخر مضاربة علي ان الزرع كله لي فانه يجوز ويكره لانه
قرص من جزئها كذا في المحيط والذخيرة وهكذا في المبسوط ومحيط السرخسي
فان عدم هذا فربح او وضع فالزوج والوصيعة بينهما نصفان كذا في المبسوط
ولو قال خذ هذه الف علي ان نصفها قرص من عليك وعلي ان تغل بالنصف الاخر
مضاربة علي ان الزرع كله لي فانه يجوز ويكره لانه قرص من جزئها كذا في المحيط
والذخيرة وهكذا في المبسوط ومحيط السرخسي فان عمل مع هذا فربح او وضع
فالزوج والوصيعة بينهما نصفان كذا في المبسوط ولو قال خذ هذه الف
علي ان نصفها قرص من عليك ونصفها مضاربة تغل فيه بالنصف فهو جائز ولو قال

علي ان نصف المصاربة بالنصف ونصفها هبة للمصارب ونصفها المصارب
علي ذلك في خمسة اقسام في هذه الهبة فاسقة والمصاربة جائرة فان هلك
المال في المصارب قبل ان يعمل له او بعد عمله فانه ضامن لنصف
المال حصه الهبة كذا في المحيط ولا يوجد رعاية في اكتساب الهبة العاسرة
مصفوفة الا في بقا ولو ربح نصف المصارب حصه الهبة للمصارب والنصف
علي ما شرط في المصاربة والوضيعة عليهما نصفان لم يكران حصه
الهبة عن المصارب هل تطيب للمصارب قال ابو جعفر لا تطيب عندنا في حصة
ومحمد رحمه الله وينصف بها وقال الفقيه ابو اسحاق الحافظ تطيب
له بل جامع طيبت فيهما كذا في محيط السرخسي ولو سمي نصفها بضاعة
ونصفها مصاربة بالنصف فهو جائز وان هلك المال قبل العمل او بعده
فالمدان علي رب المال وان ربح فلرب المال الثلاثة ارباع المصارب
وربح المصارب كذا في الزحيرة ولو وقع علي ان نصفها وديعة في يد المصارب
ونصفها مصاربة بالنصف فهو جائز علي ما سمي بان تفرق في جميع المال كان
صانعا للنصف حصه الوديعة وربع ذلك للنصف له وعليه وصيعة
كذا في المبسوط فان قسم المصارب المال نصفين ثم عمل باحدا النصفين
علي المصاربة ووضع فالوضيعة عليه وعلي رب المال نصفان وان ربح
فالزح بينهما نصفان الا ان كان من حصه الوديعة من المصارب ينصف
به المصارب في قول ابي حنيفة ومحمد رحمه الله كذا في المحيط ومنها
فتصل بهذا الباب وله دفع الي رجل جراب هروي فباع نصفه منه
بخمسة ثم امره ان يبيع النصف الباقي ويعمل بالثلثين كله مصاربة
فان شرط علي ان المصارب بينهما نصفان فالزح والوضيعة نصفان
في قياس قول ابي حنيفة وفي قياس قولهما لرب المال ثلاثة ارباع المصارب
وللمصارب ربعه والوضيعة كل علي رب المال وان كان خلط المالين فليس
له اجر مثل عمله في النصف الذي فسدت وان لم يخلط احدهما بالآخر فله اجر
مثل عمله فيما فسدت فيه المصاربة وان شرط ان يكون للمصارب ثلثي
المصارب ولرب المال الثلثة فالزح بينهما علي ما شرط في قياس قول ابي حنيفة
والوضيعة عليهما نصفان وما عدها فله المصارب ثلث المصارب والمال ثلثا
واذا شرط لرب المال ثلثي المصارب والمصارب ثلثه فله المصارب بينهما نصفان
وعندها للمصارب سدس المصارب والباقي لرب المال هكذا في محيط السرخسي
اذا دفع الرجل الي رجل جراب هروي فباع نصفه منه بخمسة ثم امره بان
يبيع النصف الباقي ويعمل بالثلثين كله مصاربة فله ان ما رزق الله تعالى في
ذلك من شيء فهو بينهما نصفان فباع المصارب نصف الجراب بخمسة ثم عمل
بها وبا الخمسة التي عمل بها فالزح والوضيعة نصفان في قول ابي حنيفة
رحمه الله كذا في المبسوط وفي قول ابي يوسف ومحمد رحمه الله لرب المال ثلاثة ارباع
المصارب والمصارب ربع والوضيعة كلها علي رب المال كذا في المحيط ولو كان رب المال

امره

امره ان يعمل بالمالين مصاربة علي ان للمصارب ثلثي المصارب فله ان كان للمصارب
ثلثا المصارب كذا في المبسوط وان وضع كالتا للوضيعة عليها انصافا هذا علي قياس قول
ابي حنيفة رحمه الله وعلي قول ابي يوسف ومحمد رحمه الله للمصارب ثلث المصارب
ان عمل في المالين وربع المصارب ثلثا المصارب والوضيعة كلها علي رب المال هكذا
في المحيط ولو كان رب المال اشترط لنفسه الثلثين من المصارب والمصارب الثلث
والمسطل مجاليها كان المصارب بينهما نصفان والوضيعة عليهما نصفان كذا في
المبسوط هذا علي قول ابي حنيفة رحمه الله وعلي قولهما لرب المال خمسة
اسداس المصارب والمصارب السدس هكذا في المحيط وهل يستحق علي رب المال
لجرح مثل عمله في النصف الذي فسدت المصاربة فيه ينظر ان خلط المالين
فليس له اجر مثل عمله وان لم يخلط احدهما بالآخر فله اجر مثل عمله فيما
فسدت فيه المصاربة كذا في محيط السرخسي **الباب الرابع**
فيما يملك المصارب من التصرفات وما لا يملك الاصل ان ما يفعل المصارب
ثلاثة انواع نوع يملكه بمطلق المصاربة وهو ما يكون من باب المصاربة وتاويلها
ومن جملة التوكيد بالبيع والشراء الحادثة والرهن والارزاق والاحارة
والاستجارة والابداع والابضاع والمسافرة ونوع لا يملكه بمطلق العقد
ويملكه اذا قبل له العمل برباكه وهو ما يثبت ان يلحق به نيلحق به عند
وجود الدلالة وذلك مثل دفع المال مصاربة او شركة الي غيره وخلق مال
المصاربة بماله او مال غيره ونوع لا يملكه لا بمطلق العقد ولا بقوله عمل
برابك الا ان ينصر عليه رب المال وهو الاستدانة وهو ان يشتري بالدرهم
والدينار بعد ما اشتري بدينار او بالسلعة وما اشبه ذلك واخذ السباغ
وكذا اطباءها والعنف بالبيع غير مال واكتناية والاقراض والهبة والصدقة
هكذا في المهداية يجوز للمصارب ان يبيع بالنقد والتسبيبة كذا في الكافي
وان باع عليها من مال المصاربة واخر الثمن جائز علي رب المال ولا يضمن شيئا
كذا في غاية البيان وان خط شيئا بعيب مثلهما يخط التجار في مثل ذلك
العيب او يتفان به الناس فذلك جائز لانه من صنيع التجار ولو حوط عنه
شيئا فاحتسب ادر خط بعيب جائز ذلك علي المصارب خاصة في قول ابي حنيفة
ومحمد رحمه الله وهو صانع كذا لرب المال وما قبضه من الثمن فله به
منه وعليه المصاربة خاصة ورأس المال في ذلك لذي قبضه من المشتري
كذا في المبسوط وله ان يشتري دابة للركوب وليس له ان يشتري سفينة
للركوب وله ان يشتري بها وله ان يباذن لعبد المصاربة في التجارة في الثمن
من الرواية كذا في الكافي وليس علي هذا المملوك عمدة شيء ما باع وانما العمد
علي المصارب كذا في المحيط في المتفرقات ويملكه لما دون من حذته من المتفرقات
ما يملكه لمصارب دون ما لا يملكه فان اشتري العبد عبدا من تجارته فحبي
لا يدفعه ولا يعده به حتي يجضر المصارب ورب المال وان لحق عبدا من المصاربة
دين كان للمصارب ان يبيعه فيه سواء كان المولى حاصرا او غائبا ولورهن

المضاربة العبد بدبته لم يحز سوا كان فيه فضل او لان الرهن انما
دين يحكم او ليس له ان يقضي دينه من مال المضاربة كذا في محيط السرخسي
فان رهنه بدبته من المضاربة وفيه فضل او ليس فيه فضل فان رهنه جائز
ولو لم يرهه ولكن العبد استهلك مالا لرجل او قتل دابة فباعه للمضارب
في ذلك دون حصوله من المال او دفعه اليه بدبته او قضي الدين عنه من
مال المضاربة فذلك جائز كذا في الميسر ولو احتال بالتخلف على الايسر
ولا عسر حاز كذا في الكافي وليس له ان يزوج عبدا او امه من مال المضاربة
كذا في محيط السرخسي ان دفع المضارب او شيئا منه الى رب المال بصفة
فاشترى رب المال وبيع في مضاربة بحاجها او بعده رب المال معينا للمضارب
في العمل ويستوي في هذا ان يكون مال المضاربة ناقضا او صار عرضا وان كان
رب المال اخذ مال المضارب من منزله المضارب فبقي من غير امر المضارب وبيع
واشترى به ان كان راس المال ناقضا فهو نقص للمضاربة وان صار راس المال
عرضا لا يكون نقصا للمضارب اذا كان مال المضاربة عرضا وبيع رب المال العرض
بالقي درهم وراس المال كان العبد درهم ثم اشترى بالالفين عرضا
اخر بربا وي اربعة الاف درهم فالعرضا لمشتري يكون لرب المال
وصلة المضارب خمسية كذا في المحيط وكودفع المضارب مال لرب المال
مضاربة لا يصح المضاربة الثانية ولا لنفسه المضاربة الاولى عندنا ويكون
الزوج بينهما على ما شرط في المضاربة الاولى كذا في الكافي اذا باع رب المال
مال المضاربة من المضارب او باعها لمضارب من رب المال فهو جائز سواء
كان في مال فضل على راس المال او لم يكن غير انه متى باع رب المال من
المضارب بطلت المضاربة ومضى باع المضارب من رب المال لم تبطل للمضاربة
ويكون رب المال بالخيار ان يشاء دفع الثمن الى المضارب ويثبت للمضاربة
وان كشأ امسك الثمن ونقص المضاربة كذا في المحيط وكذا ان يحتاج
او صا بغيره او يشتري ببعض المال طعاما ليزرعها كذا في الحاوي
ولو استأجر ارضا بغيره على ان يفرس فيها شجرا وارطابا فقل ذلك
من المضاربة فهو جائز والوضعية على رب المال حال الزوج على ما اشترط
كذا في الميسر ولو اخذ خلا او شجرا وارطابا معا لم ينفق عليه
من مال المضاربة لا يجوز ويضمن ما انفق من مال المضاربة وان كان قال
له اعمل بملك كذا في محيط السرخسي ولو اخذ ارضا من زرع واستبها بطعام
اشترى ببعض مال المضاربة يجوز ان قال له اعمل بملك وان كان البذر
والبقر من قبل رب الارض والعمل على المضارب فما حصل يكون للمضارب كذا
في خزانة المختارين وكذا لو كان شرط البقر على المضارب كذا في الحاوي
ولو دفع ارضا بغيره ارضا من زرع جاز سوا قال له رب المال اعمل بملك
او لم يفعل كذا في المحيط ولا ينبغي للمضارب ولا لرب المال ان يباخا ربة
اشترى بها المضاربة كان فيها فضل على راس المال ولم يكن ولا يغنيها ولا يمسها

كذا

كذا في الميسر وان ادن له رب المال في وطرها فكل ذلك لا يجز له وطرها ولا واطيها
كذا في المحيط ولو زوجها رب المال من المضارب فان كان فيها فضل فالحكم بالحل
فيثبت على المضاربة كما كانت وان لم يكن فيها فضل جاز الحكم كما لو زوجها
من اجبي كذا في الميسر وليس للمضارب ان يشتري من يثبت على رب المال
لقلبة او يبيع وكذا لم يجز له ان يشتري من يثبت عليه ان كان في مال الزوج فان
اشترى من يثبت على رب المال او من يثبت عليه صار مشترقا لنفسه دون
المضاربة وضمن ان نقدا الثمن من مال المضاربة وان لم يظهر في مال الزوج حاز
ان يشتري من يثبت عليه فان زادت قيمته فان زادت قيمته بعد الشراء حتى ظهر
الزوج عتق خطه منه ولم يضمن لرب المال شيئا وسعى العبد في قيمة نصيبه
المال لو اشترى من نصفه مال المضاربة ولا فضل فيه ونصفه بماله صح عليه ما
كذا في الكافي والمضارب في المضاربة المطلقة ان سافر بماله المضاربة في ارضه
الكاهن براء بحرا وليس له ان يسافر سوا محظوظا لغيره لئلا ينس عنه في قولهم
وهو الصحيح كذا في تنبيه قاضيه فان وقفا وبي اي البيت اذا دفع رجل الخمر
العذر هو مضاربة ولم يقل له اعمل بملك الا ان معاملته للخمر في تلك البلاد
ان المضارب يتجملطون وارباب الاموال لا ينفونهم عن ذلك فعلم في ذلك
عليه خلاف الناس ان اغلب المغاير يجهلون في مثل هذا خوفا من الايض
ويكون الامر في ذلك محمولا على ما قلناه فوه كذا في المحيط اذا دفع الرجل للمضارب
او الى العبد المحمور عليه مال المضاربة فاشترى به فرج او وضع بغيره ذن والاصبي
وموئى العبد جاز على رب المال والزوج بينهما على ما اشترط في العدة في البيع
والشراء على رب المال ثم لا يثبت العدة اليه لاصبي وان كره ويثبت للعبد
اذا اعتقه ولو مات العبد في عمل المضاربة وقتل لاصبي وهو في عمل المضاربة
بعد ما ربح فان موئى العبد يضمن رب المال فدية عبده يوم يموت في مال مضاربة
بامره فاذا ضمن قيمته فهو ذلك لوقت ملكه بالضايف جميع ما ربح العبد لرب
المال دون موئى العبد واما لاصبي فعمله ما قلناه القاتل لدية وان ستراد
ورثته لاصبي خذوا عاقلة رب المال ثم يرجع ما قلناه القاتل على ما قلناه
ثم يسلم لورثة لاصبي حصته من الزوج كذا في الميسر ولو اشترى المضارب
خمرا او خنزيرا او عدرا او ام ولد او مكانا من راس المال علم او لم يعلم كذا
في محيط السرخسي لو اشترى ببيعها فاشترى مما يملكه فلا فيض فليس يخالف
وما اشترى فان علم المضاربة لان الامر بالتصرف عام يدخل فيه الاصحاح
والفاسد كذا في المحيط وان اشترى بمشينا مما ينبغي للناس ان يكون مخافا
قال له رب الناس اعمل فيه بملك او لم يقل ولو باع مال المضاربة بما لا ينبغي
فيه للناس او باع بغيره فجاز عندنا في حقيقة ربه الله خلافا لصاحبه
كذا في خزانة المختارين اذا اشترى المضارب او باع على بغيره بملكها ودمه
يسب القزاة او الزوجة او ملك كذا في الميسر وعبد له لم يكون فان كان البيع والشراء
بمثل القيمة جاز عندهم جميعا وان كان لا يثبتان الناس بملكه عندهم جميعا

وان كان ما يتغابن الناس في مثله لم يحز عندنا اي حبيفة وعندها يجوز
 الامن مكانته وعنده المديون هكذا في المحيط اقتر المصارف بدرب في المضاربة
 لمن لا يقبل شهادته له او مكانته ادعبد وعلمه دين اول الزمة في بال خاصة
 عندنا حبيفة رحمه الله اما اقتر لعبد ولا دين عليه فانه لا يلزمه وعنده ما يجوز
 اقتر لهم الا لعبد او مكانته هكذا في محيط السرخسي هذا اذا لم يكن في حال المضاربة
 فضل فاما اذا كان فيه فصل يبيع اقتر له ولا في حصة نفس عليه في المضاربة الصغيرة
 كذا في المحيط في المتفرقات اذا اشترى المصارف بال المصارف جارية فاشترى
 ثم يبيعها بالف درهم فلم ينفذ شتمها حتى اشتراها لنفسه بحسبان لم يحز وكذلك
 لو اشترى لها رب المال لنفسه بحسبان لم يحز وكذلك لو كان المصارف
 ياعها بالعين وفتن الثمن الادريها لشرها المصارف لنفسه واشترى لها
 رب المال لنفسه ما قل من الثمن الاول وكذلك لو اشترى لها ابن احدتها او ابوه
 او عبده او مكانته في قولنا في حبيفة رحمه الله وفي قولنا ما شترها ولا جانيه
 الا المكاتب العبد ولو وكل المصارف ابنه بشترها او ابن رب المال لم يحز
 الشر في قولنا في حبيفة رحمه الله للوكيل ولا للوكيل ولو وكل المصارف رب المال
 ان يشترى له او وكل رب المال المصارف بذلك لم يحز كذا في المبسوط بشرين
 غياث عن ابي يوسف رجليان دفعا الي رجل الف درهم مضاربة بالنصف
 ومنها معن الشركة فالشرف الكيس الذي فيه الدرهم واختلف بدل درهم
 المصارف من غير فعله فله ان يشترى بغيره ولا ضمان عليه والشركة بينهما
 ثابتة وليس له ان يحضر نفسه ببيع شي من ذلك المتاع ولا يشترى بشئ منه
 شي لنفسه ومن صاحبه لو كان قبل ان يشترى بالمال شيئا اشترى
 للمضاربة متاعا بالف درهم واشترى ثم نذرها من المال ثم اشترى لنفسه
 متاعا بالف درهم ونذرها من هذا كذا في المحيط اذا اشترى المصارف
 مال المضاربة جارية ثم اشترى بعد ذلك انه اشترى لها لنفسه شرا مستقبلا
 بمثل ذلك المال او يبيع وكان رب المال اذا لم يعمل فيه بداريه او لم ياذن
 فان شتره لنفسه باطل ولا ينبغي له ان يطأها وهي عليا المضاربة
 علي حالي كذا في المبسوط وقول محمد انه اشترى بها لنفسه محتمل وجهين
 احدهما ان يشترى جارية للمضاربة من نفسه لنفسه بمثل الثمن الاول او يبيع
 او حبيفة والثاني ان يشترى الجارية ثانيا من البايع الاول لنفسه بمثل
 الثمن الاول او يكثر او يوصية فان اراد به الوجه الاول فانه لا يجوز شراء
 اشترى بمثل الثمن الاول او يكثر او ياكل ان الواحد لا يلي العقد من الجانبين
 في البيع والشراء الا بتم مال وله على المتعاقب الوصي في مال التيميم
 عني الاختلاف وان اراد به الوجه الثاني فعليه ما عليه اشارة محمد لا يجوز
 لان محاربه الله لم يفصل كذا في المحيط وان كان حين اشترى لها مال المضاربة
 اشترى به بغيره لنفسه فان كان رب المال اذا لم يذك ذلك جانيه
 وما اشترى فهو له وهو ضامن لرب المال ما نذر وان كان رب المال لم ياذن
 له

له في ذلك فالجارية علي المضاربة الا ان يكون رب المال حاضرا فقال عند حفرته
 ابي اشترى بغيره بالنفس كذا في المحيط قال محمد رحمه الله في الزيادة ان اذ قال الرجل
 لغيره خذ هذه المصارف فخذها المصارف واشترى جارية للمضاربة بالف
 درهم جبارا كما اقتضاه مطلق تسمية الدرهم ثم نظر الي الدرهم فاذاهم بغيره
 او يوفى فان لم يعلم بالمشا راليه وقت الدفع والخذاء وعلم به احد هادون الاخر
 او علم الا انه لم يعلم كل واحد منهما بعلم صاحبه بحال المشا راليه فالشرا جانيه
 علي المضاربة فبعد ذلك ان اعطى المصارف بايع الجارية لتلك الدرهم وتجوز بها
 البايع فلا رجوع للمصارف علي رب المال بشي ويكون راس المال الذي يوفى
 وان لم يتجوز بها البايع وردها علي المصارف علي رب المال ويخرج علي رب المال
 بالبيد ويكون راس مال المضاربة الجبار فان كان المصارف نظر الي الدرهم
 قبل الشراء وعلم انها يوفى فاشترى بها جارية نفذا لشرا علي المضاربة
 وكان راس المال الذي يوفى ولو كانت الدرهم البقي فبعضها المصارف مستوقة
 او صاها فاشترى المصارف جارية بالف درهم جبارا فبقي لرب المال ولا
 يكون للمضاربة في الوجوه الثلاثة التي ذكرناها وللمصارف اجر مثله علم
 ولو كانت الدرهم جبارا الا ان تصد عن المسمي بان كانت خمسمية مثلا فاشترى
 المصارف جارية بالف درهم فنصف الجارية للمضاربة ونصفه لرب المال
 في الوجوه الثلاثة فاذا باع المصارف هذه الجارية بعد ذلك ونجح فنصف
 الثمن يكون لرب المال وما النصف الاخر فيمنه في صته راس مال والمباقي
 ربح يتكون بينهما علي الشرط وليس للمصارف اجر المثل فيما اشترى لرب
 المال ولو كانت المصارف ورب المال لا يعلمان يكون الدرهم زيوفا مستوقة
 اذا قصته ويعلم كل واحد منهما بعلم صاحبه بذلك فالمضاربة تتعلق بالمشا
 اليه فان كانت الدرهم زيوفا او بغيره جارة فاشترى بها جارية فالشرا
 للمضاربة ولو اشترى بالجبار بغيره بغيره لنفسه وان كانت الدرهم
 مستوقة او صاها فاشترى بها شي كان لرب المال وكان للمصارف اجر مثل
 عمله فان كانت الدرهم ناقصة فالمضاربة عمل ما فيص حتى لو اشترى جارية
 بالف درهم والمقيوض خمسمية فنصف الجارية علي المضاربة والنصف للمصارف
 كذا في الذخيرة واذا اشترى المصارف مال متاعا ثم قال المصارف انا احسكه
 حتى اجدر كما كثيرا واراد رب المال ببيعه فهذا علي وجهين اما ان يكون في حال المضاربة
 فضلا ان يكون كان راس مال العا وشرى بها متاعا ليساوي الفين او لم يكن
 في حال المضاربة ففصل بان كان اشترى بها متاعا ليساوي الغاف في الوجهين
 جميعا لم يكن للمصارف حق مساكن المتاع من غير رضى رب المال الا ان يعطي
 رب المال راس المال ان لم يكن فيه فضل او راس مال وحصته من الزجر ان كان
 فيه فضيلة لمحق مساكنه فاذا لم يعط رب المال ذلك لم يكن له حق مساكنه
 هل يحرم علي البيع فان كان في المال فضل يبيع المصارف علي ببيعه الا ان يقول
 لرب المال اذا اعطيك راس مالك وحصتك من الزجر ان كان في المتاع فضل

او يقول اعطيكك راس المال ان لم يكن في المتاع ففضل واذا اختار ذلك فخير
عليه البيع وتجبر رب المال على قبول ذلك وان لم يكن في المال فضل لا يجبر على البيع
وقال الرب المال المتاع كله خالص ملكك فاما ان تاخذه براس مأكلا
تتبعه حتى تصل الي براس ما كذا في المحيط وكل ما جاز للمصارف في المضاربة
الصحيحة من شراء او بيع او اجارة او بضاعة او غير ذلك فهو جاز له في المضاربة
القاسية ولا ضمان على المصارف وكذلك لو قال يعمل براك جاز له ما يجوز للمضاربة
الصحيحة كذا في القبول العاديه الباي **المحاسب في دفع**
المال مضاربة الى رجلين اذا دفع رجل الي رجل الف درهم مضاربة كالتق
فاشترى بها عبدان وبها الذي درهم وفتنناه فباعه احدهما بغير امر صاحبه
يعرض بيسا وبها الذي درهم وفتنناه فباعه احدهما بغير امر صاحبه يعرض
بيسا وبها لغا واجاز ذلك رب المال فذلك مما يجوز في المضاربة العادل
قيمة العبد العا درهم الف من ذلك ياخذ رب المال براس ماله والف
اخرى يريه ياخذ رب المال النصفه ونصفه بين المصارف بين من طرح عن العمل
مقدار نصيبه من الزم وذلك ربع الف ويقدم ماسوي فذلك هو حق المضاربة
الاخر ربع الف رب المال فلا يمنع لاجل منعه واجازة رب المال في حصته ولو
كان المصارف باع العبد بالذي درهم واجاز ذلك رب المال جاز على المصارف
واضمان عليه البايح ويؤخذ من المشتري في الغان فيكون ذلك على المضاربة
بغيره ما لو باعاه جيعا ولو كان المصارف باع العبد باقل من القين بقليل او
كثيرا بقتان فيه واجاز ذلك رب المال فاجازته بالهنة ولو كان رب المال هو
الذي باعه واجاز احدا لمعنا ربيعتان كان باعه بمثل القيمة فهو جاز وان
باعه بدون القيمة بقليل او كثير لم يجز حتى يجزيه جميعا ولو كان احدا لمصارف
باع العبد بغيره ما ذكرنا من لثمن فاجازته المصارف الاخرى لم يجز رب المال فاجاز
ان كان باعهما قل من قيمتهما يتغلب الناس فيه وان كان باعهما بن الناس فيه
لم يجز في قول ابي يوسف ومحمد ربحها الله وهو جاز في قول ابي حنيفة ربحه
الله بميزلة ما لو كان باعهما جميعا كذا في المسوط دفع الف الى رجلين مضاربة
بالنصف وقالوا لا يكره ان يقر واحد بها بالبيع والشرايان عمل احدهما
بنصف راس المال جيزا موصاه حبه موصاه ما لئلا النصف كذا في محيط السرخسي
وما حصل ينصفه من الزم له وينصرف بالفضل لحصوله له بسبب حرام كذا
في المسوط وان عمل احدهما باذن الاخر فيضمن وبما خذ رب المال راس ماله
سهما النصف من كل واحد منهما وما بقي في يد العاقل من ربح فهو بين رب المال
والمصارف بين على شرطهم فان نوي باع على المصارف المخالفة اخذ جميع راس ماله
من المصارف الموافقة وان بقي ربح ياخذ رب المال النصفه وبما خذ المصارف الموافقة
ربعه والربح الباقي الذي هو نصيب المخالفة ينظر فيه ان كان مثل ما عليه
بحسب ما عليه من نصيبه من الزم وان كان نصيبه من الزم اكثر مما عليه
بحسب ما عليه من نصيبه من الزم ويعطى له الباقي من الزم الي تمام نصيبه من الزم

وان

وان كان اقل مما عليه بحسب قدر نصيبه ما عليه ويرد الباقي اذا اسروا
ان كان راس المال الف درهم وفي يد المصارف الموافقة الف وخمسة الف
ربح وخمسة راس مال وخمسة الف درهم وفي يد المصارف الموافقة الف وخمسة الف
راس ماله الف درهم وفي يد المصارف الموافقة الف وخمسة الف درهم وفي يد
المخالفة فيضم له الف فيكون بينهم اربا عشرين الف ربح المصارف
الموافقة وسهم للمخالفة فظهر ان نصيب المخالفة من الزم ما يتان وخمسون
وعليه من الذين خمسة الف فيحسب بما عليه من الذين قدر نصيبه من الزم
وذلك ما يتان وخمسون ويرد ما يتان وخمسون اذا اسروا ان كان في يد المصارف
الموافقة الف درهم وخمسة الف فيضم اليها خمسة الف التي على المخالفة فيضم
الربح كله الذي درهم فيكون نصيب المخالفة من الزم خمسة الف وانه مثل
ما عليه فلا يلزمه رد شي وان كان في يد المصارف الموافقة ثلاثة الاف
فالزخم العا درهم فيضم اليها الف من المصارف منه ربحه وذلك ستاة وخمسة
وعشرون فيحسب ما عليه وهو خمسة الف من نصيبه من الزم فيرد عليه
من الزم مائة وخمسة وعشرون تمام حصته والباقي من الزم يكون بين رب
المال والمصارف الموافقة اثنان على قدر حصته كذا في محيط السرخسي
ولو لم يهلك ما في يد المخالفة ولكن هلك ما في يد العاقل ما موصاه حبه
فان رب المال يضمن المصارف المخالفة نصف راس ماله ليس له غير ذلك
ولو كان حين قبض الف مضاربة اقتضاها ان يضمن فاشترى احدهما
بنصف الما كذا عند ان جاز موصاه حبه شراؤه لم يكن العبد من المضاربة باجازه
ولو اشترى جميعا بالف عند انهما باع احدهما بثلث معلوم واجاز موصاه حبه
جاز وكذلك لو اجازة رب المال كذا في المسبوط اشترى عدا فباعه
احدهما بغيره او جازة فاجاز موصاه حبه لم يجز فباسا واجاز استحسانا
ولو لم يجز موصاه حبه حتى قبض المشتري العبد او الجارية وباعه بالف ثم اجاز
لم يجز ويرد العبد على المضاربة ويكون في ايديهما او يضمن قيمة الجارية والرض
له ثمنه ولو لم يجز موصاه حبه بيع العبد بالجارية او العرض فاجاز رب المال جاز
البيع وضمن بايع العبد قيمة العبد لرب المال وما اشترى فهو له ويضمن كله
المصارف كذا في محيط السرخسي وان اذنع احدهما بعض المال بغير امر صاحبه
فاشترى (المستبضع وباع ورجع او وضع فربح ذلك المصارف الذي اذنع ووصيفته
عليه ولرب المال يضمن انهما المستبضع ويرجع به المستبضع على الامر وان كان المصارف
الامر وان منعه لم يرجع عليه المستبضع بشي فان اذن كل واحد من المصارف موصاه حبه في ان
يبيع ما شانه المال فابضع احدهما رجلا وابضع الاخر رجلا فذلك جاز عليه وعلى بلال
وان باع المصارف باع عدا من رجل فكل واحد منهما ان يضمن نصف الثمن من المشتري
وان لم ياذن له بغيره فلا يضمن اكثر من نصف الثمن لان باذن له بشره في ذلك
فهو جاز لوقال له بغيره وقع الما له اليها مضاربة لا يتصفعا المال فابضعاه فموصاه
صاحبه ان لو ان ابضعاه رب المال فهو جاز على المضاربة كذا في المسبوط

الباب السادس فيما يشترط على المضارب من الشروط
الامكان ان رب المال متى بشرط على المضارب مراعاة ما لو فاه واذ لم يف به صار غاليا
وعاملا بغير امره وان كان شرط لا قابلية فيه لرب المال فانه لا يصح له ان يبيع ما استوفى
عنه كذا في المحيط ان خص له رب المال الشراء في بلد بعينه او في سلعة بعينه بالتقيد
به ولا يجوز له ان يبيعها في غيره من بلدان بلده او في غيره من سلع بلده
فان اخرج الى غير ذلك البلد فاشترى ضمن وكان ذلك له وله ربحه وعليه وجبته
وان لم يشتري حتى رده الى البلد الذي عينه يري من الضمان ورجع المال مضاربة
عليه حاله وكذا اذا اشترى ببعضه في المصر ورد بعضه كان المردود وبعضه
والمشتري في المصر على المضاربة كذا في الكافي وان كان اشترى بنصفه لئلا
شيئا خارج الكوفة وبالنصف يبعها رجع الى الكوفة فما اشترى خارج الكوفة
ضمنه والمشتري للمضارب له ربحه وعليه وصيبته وما رجع به الى الكوفة
يهود الى المضاربة قال في الاصل في هذه المسئلة ينصرف بالرجوع عند
اي جنبته ومحمد رحمه الله كذا في المحيط ولو شرط ان يعمل في سوق الكوفة فعل
في مكان اخر يجوز استحسانا ولو قال لا يعمل الا في السوق فعل في غيره يضمن
كذا في محيط السرخسي وما يجنبه التقيد من الاعاظ ستة دفعت اليك المال
مضاربة على ان تعمل به بالكوفة وتعمل به بالكوفة او تعمل بالكوفة محزوما او مفرقا
او اعمل به بالكوفة او لا تدفع اليك مضاربة على ان تعمل بها بالنصف بالكوفة
وما يجنبه التقيد من الاعاظ ستة دفعت اليك المال مضاربة على ان يعمل به بقطر
دفعت اليك مضاربة بالنصف او اعمل بالكوفة او لا اعمل بالضاربة ان رب المال يبي ذكر
مغيب المضاربة لا يمكن التلغظ به ابتداء ويمكن جعله مبيها على ما قبله يجعل مبيها
عليه كما في الاعاظ الستة وان استقام الابتداء لا يبي على ما قبله ويجعل مبتدئا كافي
اللفظين الاخيرين وجنبه يكون الزيادة مشروطة وكان له ان يعمل بالكوفة وغيرها كذا
في الكافي وفي القدر والبراءة وقع له ما دفعه فقال خذ هذه الف مضاربة بالنصف
علي ان تشتري بها الطعام فهذا على الحنطة ودفعها وكذا قال خذ هذه الف
مضاربة بالنصف فاشترى الطعام او قال خذ هذه الف مضاربة بالنصف
فتشتري بها الطعام او قال في الطعام مع هذه الف تغيب وتغيب المضاربة
بالطعام حتى لو اشترى بها غير الطعام بغير مخالفة ما قاله ولو ان اشتري
بها الطعام في المصر وغيره ويبعث في الطعام لان التخصيص ثبت من وجه
واحد في غير ذلك من المكان واشباهه يبي على العموم ولو قال خذ هذه الف
واشتر بها الطعام او اشتر بها الطعام فله ان يشتري الطعام وغيره وكان
قوله واشتر اشتر مشروطة هكذا في المحيط اذا دفعه اليه مضاربة على ان يشتري
بها الطعام خاصة فله ان يشتري لنفسه دابة اذا خرج في الطعام خاصة كما
يشتري الطعام وله ان يشتري دابة بربها اذا سافر كما يشتري التاجر ولما اشترى
ايضا حوله جعلها الطعام اذا لم يحد الكرا او يكون الشراء او دفع في ذلك من الكرا كذا في
المبسوط في باب ما يجوز المضارب ولا يشتري سبعة محال فيها الطعام الا ان يكون

في

في بلد اعتاد التجار فيه ذلك فان كانت المضاربة عامة جاز شرا السخينة ايضا كذا في
محيط السرخسي ولما ان يشتري ببيعته شيئا يجوز فيه الطعام او يبيعه فيه كذا في المبسوط
اذا دفع اليه الف درهم مضاربة في الرقيق فليس له ان يشتري به غير الرقيق ولو ان يشتري
الرقيق في المصر الذي دفع المال اليه فيه وفي غيره وله ان يبيع في الرقيق ايضا وله ان يشتري
دواب الحل الرقيق وكذا كذا ان يشتري ببعض المال طعاما او كسوة للرقيق كذا في المحيط
لو قال علي ان يشتري به من فلان وبيع منه مع التقيد وليس له ان يشتري وبيع
من غيره كذا في الكافي ولو دفعه اليه مضاربة على ان يشتري به من اهل الكوفة وبيع
فاشترى بوباع ما الكوفة من رجل ليس من اهل الكوفة فهو جائز وكذا لو دفعه اليه مضاربة
في الصرف على ان يشتري من الصيارفة وبيع كان له ان يشتري من غير الصيارفة ما دله
من الصرف كذا في المبسوط وان دعت المضاربة وقتا بعينه بتقيد به حتى يبطل
العقد بعينه كذا في الكافي ومن دفع الى غيره الف درهم مضاربة على ان يشتري
بالنقد وبيع به فليس له ان يشتري وبيع الا بالنقد كذا في المحيط ولو امره ان
يبيع بالنسيئة ولا يبيع بالنقد فباع بالنقد فهو جائز قالوا وهذا اذا باعه بالنقد
يمثل قيمته اذا اكثر او مثل ما سمي له من الثمن فان كان يدون فلك فهو مخالف
كذا في المبسوط لو قال لا تبعه يا كذا من الف مائة بالكر حارة خيرة لصاحبه كذا
في الحاشية لو كانت المضاربة مطلقة فباعها رب المال بعد عقدا مضاربة نحو
ان قال له لا تبع بالنسيئة ولا تشتري دقيقا ولا طعاما ولا تشتر من فلان ولا تشتر
فان كان التخصيص قبل ان يعمل المضاربة او بعد ما عمل فاشترى وبيع وقتي
الثمن وصار للمال فاضا جاز تخصيصه وان كان بعد ما عمل وصار للمال عرضيا
لا يصح وكذا لو رماه عن السفر فعليه الرجوع اليه التي يمكن السفر في المضاربة المطلقة
ان كان المال عرضيا لا يبيع منه كذا في فتاوي قاضي خان فاذا اشترى بعض
المال شيئا ثم قال لا تعمل به الا في الحنطة لم يكن له ان يشتري بالباقي الا الحنطة
فاذا باع ذلك الشيء صار نقدا يشتريه الا الحنطة كذا في الحاشية اذا دفع اليه
مالا مضاربة على ان يشتري به الثياب وبيع فاسم الثياب اسم جنس في حق
بني آدم فله ان يشتري به ما شاء من تلك كل الخز والحريز والغزوث ثياب العطن
والكتان والاكسية والاحياء ثياب والحب السنة وكذا ذلك ولو دفعه على ان
يشتري به البرقليس لما تشتري ثياب الخز والحريز والحب السنة والاكسية
شيئا وانما يشتري ثياب العطن والكتان فقط كذا في المبسوط في باب شراء
المضارب وبيعه **الباب السابع** في المضارب بغير رب اذا دفع
المضارب المال مضاربة بغير اذن رب المال لم يضمن بالرفع مالم يفرق الثاني
وهذا ظاهر الرواية كذا في التبيين ثم رب المال بالخيار ان شاء ضمن اول
داسر ماله وان شاء ضمن الثاني فان ضمن الاول وصحت المضاربة بين الاول والثاني
والزوج بينهما على ما شرطوا وان ضمن الثاني رجع على الاول بالصان ويصح
المضاربة والزوج بين المضاربين على ما شرطوا وصيب الزوج الثاني ولا
يلحق الاول كذا في الكافي وان اختار رب المال ان يأخذ من الزوج الذي

المضارب الاخر حصته التي اشترط عليها المضارب الاول ولا يصح واحد منها شيئا وليس
له فلك كذا في المبسوط وهذا اذا كانت المضاربتان صحيحتين كذا في التبيين وكذا كانت
المضاربة الاولى خاسرة والثانية جارية فلا ضمان على واحد منهما ولا يرجع كل واحد الى المال
والمضارب الاول اجر مثله وللتاني على الاول مثلها بشرط من الزبح ولو كانت الاولى
جارية والثانية خاسرة فلا ضمان على واحد منهما وللتاني على الاول اجر المثل
وللاول ما بشرطه له من الزبح وكذا اذا كانتا خاسرتين لم يضمن واحد منهما
كذا في المحامي ولو استهلك المضارب الاخر المال او هبته كان الضمان على الاخر
خاصة دون الاول لانه في مباشرة هذا الفعل مخالف لما امر به الاول فيقتصر
حكمه عليه بخلاف ما اذا عمل بالمال لانه في مباشرة العمل بمنزلة امر بالمضارب
الاول ولهذا كان له ان يضمن اياهما سواء كان في المبسوط ولو عصب المال من المضارب
الثاني فحاصب قبل ان يعمل الثاني المضاربة فلا ضمان على واحد من المضاربين
والضمان على الحاصب خاصة كذا في الذخيرة ولو انبض المضارب الثاني مع رجل
يشترى به ويبيع ثلث المال ان يضمن ماله اجمالا ثلثة ثلثه والربع الحاصل بين
المضاربين على الشرط والوصية على المضارب الاول ولا يرجع لرب المال فان ضمن المضارب
الاول حصته المضاربة الثانية وان ضمن الثاني يرجع به على الاول وان ضمن المستضعف
رجع به على المضارب الثاني ويرجع به الثاني على المضارب الاول كذا في المبسوط وجعل
دفع اليه غيره مالا مضاربة وقال لما عمل فيه برأيك علمان ما وراى الله تعالى من الزبح
يكون بينهما او قال يكون بينهما نصفان فدفع الاول الى غيره مضاربة وشرط للتاني
ثلث الزبح جاز ويكون للتاني ثلث الزبح وثلث المال نصف الزبح والمضارب الاول سيد
الزبح وان شرط الاول للتاني نصف الزبح كان نصف الزبح للمضارب الثاني
والنصف لرب المال ولا شيء الاول ولو شرط الاول للتاني ثلث الزبح كان الزبح
بين المضاربين الثاني ورب المال نصفين ويجزم الاول للتاني مثل سدس الزبح
كذا في تناوي قاضي خان ولو قال رب المال للاول ما ربح في هذا من شيء فهو بيننا
نصفان وقال علمان ما نادى لك من فضل الزبح او قال علمان ما كسبت فيه من كسب
او قال علمان ما ربح في الله فبشيء او قال علمان ما اصاب لك فيه من ربح فهو
بيننا نصفان ولو قال له عمل فيه برأيك ودفعه الى اخر مضاربة بالنصف
او بثلثي الزبح او بخمسة اسداس الزبح كان كله صحيحا وللتاني من الزبح جميع بشرط
له والباقي بين الاول ورب المال نصفان كذا في المبسوط وفي المنتقى يشترط
الولي من اي يمصرفه الله ويحل دفعه الى رجل الف درهم مضاربة بالنصف
وامره ان يعمل فيه برأيك فدفعه المضارب الى اخر مضاربة وقال ما ربح في الله
فهو بيني وبينك فنصف الزبح لرب المال والنصف الاخر للمضاربين لكل واحد
منها نصفه كذا في المحيط اذا دفع الرجل الى رجل الف درهم مضاربة وقال له عمل
برأيك فدفع المضارب الى غيره مضاربة وقال له عمل برأيك كان للتاني ان يدفع الى الثاني
مضاربة وكان المضارب الثاني في هذا مثل الاول كذا في الذخيرة ولو كان الاول قد دفع الى
الثاني مضاربة ولم يقل له عمل فيه برأيك فليس للتاني ان يدفع مضاربة كذا في المحيط

اذا

اذا دفع الرجل مالا مضاربة بالنصف فلم يقل له عمل فيه برأيك فليس للتاني ان يدفع
فدفعه المضارب الى اخر مضاربة بالتلف ولم يقل له عمل فيه برأيك فدفعه للتاني
الى اخر مضاربة بالسدس فعل فيه ربح او وضع فالمضارب الاول برعي من الضمان
ورب المال بالخيار ان يشأ فثبت الثاني راس ماله وان شأ صعد الثالث فادخل الثاني
لم يرجع على احد منهما وان ضمن الثالث رجع على الثاني والثاني على الثالث بشرط
ولو كان المضارب الاول حبيب دفع المال مضاربة الى الثاني بالتلف قال له عمل فيه
برأيك فدفعه الثاني الى الثالث مضاربة بالسدس فربح او وضع فربح المال ان
يضمن اي الثلاثة ثلثا فان ضمن الثالث رجع على الثاني ويرجع الثاني على الاول
وان ضمن الثاني رجع على الاول وان ضمن الاول لم يرجع على احد منهما ممن لم يستقر
المالك للاول وصحت المضاربتان جميعا الثانية والثالثة والوصية على
الاول واما الزبح فله المضارب الاخر السدس من سدسه وللتاني سدسه وللأول
ثلثا الزبح كذا في المبسوط والمضارب ان يشأ رك غير شركة عنان ويضم الزبح بينهما
على الشرط واذ قسم الزبح بينهما يكون مال المضاربة مع حصص المضاربين
الزبح فيستوفي منه رب المال راس ماله وما فضل يكون بينهما على الشرط هكذا
في التبعات ولو كان المضارب الاول دفع المال الى رجل مضاربة على ان للمضارب
من الزبح مائة درهم فعل به فربح او وضع او توفي المال بعد
ما عمل به فلا ضمان لرب المال والوصية عليه والنوع من ماله وللعامل اجر
مثله على المضارب الاول ويرجع به الاول على رب المال وان كان فيه ربح فانه
يعطي اجر مثل العامل والامن المال ثم الزبح بين رب المال والمضاربين الاول
على الشرط ولو كان رب المال شرط للمضارب الاول من الزبح مائة درهم ولم
يقبل له العمل برأيك فدفعه المضارب الى اخر مضاربة بالنصف فعمل فلا ضمان
على المضاربين في الوصية والتوفي ثم الزبح كله لرب المال ههنا وعليه اجر مثل
المضارب الاول وعلى المضارب الاول للمضارب الاخر مثل نصف الزبح الذي دفعه
في الملك ماله خاصة كذا في المبسوط **الباب الثامن في المراجعة**
والتولية والمضاربة وفيه ثلاثة فصول الفصل الاول في بيع المضاربين
او تولية عليهما لغيرهما او غيرهما قال محمد رحمه الله في الجامع الصغير اذا باع المضارب
المحتاج مراجعة بعد ما انتفى حسب ما انتفى على المتاع من الخلل وغيره لحسب
ما انتفى على نفسه في كسوته وطعامه وركوبه ودرهمنه وغسل ثيابه وما لا بد
منه والاصل الفقهي في ذلك ان كل ما يوجب زيادة في العين حقيقة او حكما
فهو ليس بمراجعة والمال فيضم اليه وكل ما لا يوجب زيادة في العين حقيقة او حكما
فهو ليس بمراجعة والمال لا يضم اليه اذا وجب الضم للمضارب عند
بيعته مراجعة قام على يده الخلل عن الكسب كذا في المحيط ولو اشترى المضارب
متاعا بالف درهم ورقيه بالقي درهم ثم قال للمشتري متاعا ببيع مراجعة على نفسه
فان بين المشتري كسبه فهو جائز لا بأس به وان لم يعلم المشتري كسبه فالبيع
قاسد فاذا علم بالعدم كسبه فهو بالخيار ان شاء تركه وان شاء اخذه فان قبضه

ثم علم ما رغبه فوضي به فوضاه بالحل وعليه ثبتته والتولية في هذا المراجعة فان كان
المضارب ولاه رجلا برفقه ولا يعلم المشتري ببارقه ثم باعه المضارب بعد ذلك من اخر
بيعه صحيحا فان لم يكن الاول فقبضه وكذلك لو كان الاول علم برفقه فسكت حتى
باعه المضارب من اخر بيعة صحيحا فان رغبه الاول بعد ما علم برفقه ثم باعه
المضارب بعد ذلك من اخر بيعة صحيحا فان لم يكن الاول فقبضه وكذلك لو كان الاول
علم برفقه فسكت حتى باعه المضارب من اخر بيعة صحيحا فان رغبه الاول بعد ما علم
برفقه ثم باعه المضارب من اخر بيعة صحيحا فالبيع الثاني باطل ولو كان الاول قبض
المتاع من المضارب في هذه الوجوه ثم باعه المضارب من اخر كان البيع الثاني باطلا
وان علم الاول بما قد قبض البيع ثم بخر البيع الثاني ايضا ولو كان المضارب اشتري
المتاع بالغ ثم قال لرجل ابيعك هذا المتاع مراعاة بركة مائة علي الغي درهم
ولم يسم رخصا ولا غيره فاشتراه ثم علم ان المضارب كاف اشتراه لالف درهم فالبيع
لانم بالغي درهم ومائة درهم ولا باس للمضارب بما صنع كذا في المسوط لوقال
يفتك هذا بركة لدرهم درهم يكونان ثلثين ثلثين ولو قال بركة عشرة ولو قال بركة
الدرهم درهم يكونان ثلثين ثلثين ولو قال بركة عشرة خمسة عشر يكونان ثلثين
خمس عشرة وعشرين فيا ساء في الاستحسان يكون خمسة عشر وكذا لو قال بركة عشرة
لحده عشر ونصف كان الربح درهما ونصفا ولو قال بركة عشرة عشرة أو خمسة
أو خمسة وعشرة كان الثمن خمسة وعشرين كذا في محبطين السرخسي لو اشتري
ثوبا بعشرة دراهم من مال المضاربة وان قبضه عند حتمية ومائة
دراهم ثم باعه بوضعه الدرهم درهما كان الثمن خمسة دراهم ولو قال بوضعه
الدرهم درهم كان الثمن عليه ثلاثة دراهم ولو قال بوضعه الدرهم
نصف درهم كان الثمن ستة دراهم وثلاثين وكذلك لو قال بوضعه المشرق
خمس عشرة ولو اشتري المضارب عبدا وقبضه ثم باعه بحار فهو قبضه ووقع العبد
لم يكن له ان يبيع الجارية مراعاة علي الثمن والتولية الا من الذي يملك العبد ولو كان
الذي اشتري العبد باعه من رجل اخر ورغبه وسلم ثم باعه المضارب الجارية مراعاة
او تولية كان باطلا ولو باع المضارب الجارية من الموهوب له الغلام مراعاة او تولية
جاء ذلك ولو باع المضارب الجارية من رجل لا يملك العبد بركة عشرة دراهم علي المال
فاجاز رب العبد البيع جاز ثم الجارية تكون للمشتري من المضارب وبأخذ المضارب
الغلام وبأخذ من المشتري منه الجارية بركة عشرة دراهم ويرجع موليا للغلام علي
المشتري بقيمة الغلام ولو كان في الجارية المضارب جارية من المضاربة فباعها بغير علم
وقبضها ثم ان المضارب باع الغلام من صاحب الجارية بركة عشرة دراهم عشر
كان البيع صحيحا ولو باع الغلام من رب الجارية بوضعه عشرة دراهم عشر كان البيع
جائزا ولو اشتري من الجارية عشرة اجزا من احد عشر جزا ولو قال ابيعك هذا الغلام
بركة عشرة دراهم كان جائزا وبأخذ الجارية وعشرة دراهم ولو قال ابيعك بوضعه
عشرة دراهم من راس المال كذا في البيع باطلا هكذا في المسوط لو كان راس المال الغا
نيسابورية فاشترى بوضعه عشرة دراهم ثم باعه بالهم مائة فيقال اشتريته بالنيسابورية

وابيعك

وابيعك بمائة مائة فعلي المشتري ان يبيعها بوضعه مائة مائة مائة مائة ولو قال بركة
العشرة احد عشر كان الثمن والربح نيسابورية فاشترى بوضعه مائة مائة مائة مائة كان
المائة نيسابورية كذا في محبطين السرخسي واذا دفع مائة مائة مائة الي رجل
فاشترى بها جارية وقبضها وباعها بغير علم ونفع ايضا فزادت الجارية في يد
المشتري او ولدت ثم باع المضارب الغلام من رب الجارية بركة مائة درهم وهو
لا يعلم بالولادة فان كانت الزيادة في اليد ان اخذ الجارية ومائة درهم وان كانت
ولدت فان شئ المضارب اخذ الجارية ومائة وان شئ انقص البيع ولا يسلل علي
الولد والتولية في هذا المراجعة وان كانت المضاربة الف درهم فاشترى بها جارية
وباعها بالفسخ فحماية ثم اشتراها بالفسخ باعها مراعاة علي الف درهم عندها وعند
اي حبيقة درهمه علي حماية ولو كان باعها بالف درهم وكذا حنطة قوسط او بالف
درهم ودينار ثم اشتراها بالف درهم لم يبعها مراعاة عند اي حبيقة درهمه ان لم يكن
باعها بمائة دينار وقبضها اكثر من الف درهم ثم اشتراها بالف درهم لم يبعها
مراعاة في قبض مائة دينار حبيقة درهمه ولو كان المضارب باع الجارية بشي
من الكليل والوزن او بغير من قيمة اكثر من الف درهم ثم اشتراها بالف درهم
فلما ان يبيعها مراعاة علي الف كذا في المسوط الفصل الثاني في المراجعة
من المضارب اورب المال اذا اشتري من رب المال اورب المال اشتري من
المضارب وادان ببيع مراعاة فانه يبيع مراعاة علي اقل الثمن وحصصة
المضارب من الربح كذا في الثاني وخاصة ما قلنا في الاستحسان في رجهه اذ دفع
الي رجل الف درهم مضاربة فاشترى رب المال عبدا بحماية فباعه للمضارب
بالف فان المضارب يبيع بوضعه مراعاة علي حماية الا اذا بين الامر علي وجهه فبيعه
كذلك كذا في البداهة وان اشتري المضارب عبدا بالف وباعه من رب المال
بالفسخ ما يثبت باع عبدا بالمال مراعاة بالف ومائة كذا في الثاني ولو كان رب المال
اشترى العبد بالف فباعه من المضارب بحماية درهم من المضاربة فباعه
المضارب مراعاة علي حماية بركة افي المسوط لو اشتري من رب المال بحماية وباعه
من المضارب بالف ومائة فانه يبيعه مراعاة علي حماية وخسبي ولو اشتراه
المضارب بثمانية ياعه مراعاة علي حماية لا يحسب المضارب شي من حصته نفسه
حتى يكون ما نقدا اكثر من الف فينسب من حصته نفسه ما زاد علي الف وعلي هذا القياس
يجري المساءل كذا في الحاوي ولو اشتراه رب المال بالف وقيمة الغان ثم باعه من
المضارب بالغني بعد ما عمل من المضارب في الف المضاربة ورجح فيها الغان فانه
يبيعه مراعاة علي الف كذا في محبطين السرخسي ولو كان رب المال اشتراه بالف
وقبضه الغان فباعه من المضارب بالغني فانه يبيعه مراعاة علي الف كذا
باعه المضارب مراعاة علي الف وان كان اشتراه رب المال بحماية وقيمة
الف فباعه من المضارب بالغني باعها المضارب مراعاة علي حماية كذا في
المسوط لو كان العبد يساوي الف وخمسمائة الف فاشتراه رب المال بالف فباعه
من المضارب بالف يبيعها المضارب مراعاة علي الف وما يثبت رخصته كذا في محبطين

السرخسي

ولو كان رب المال اشتراه بالغين وقبضه الف فباعه من المضاربين بالغين باعه
المضاربين مراجه على الف كذا في المبسوط اشترى المضارب عبدًا بحسابه قيمته
الف فباعه من رب المال بالف فانه يبيعه مراجه على خمسمائة كذا في
مخطط السرخسي ولو دفع الى رجل الف درهم مضاربين نصفه فاشترى
المضاربين بها عبدًا فباعه من رب المال بالف فانه يبيعه مراجه
على الف وخمسمائة ولو كان المضارب اشترى العبد بحسابه من المضاربة
فباعه من رب المال بالف فانه يبيعه مراجه على الف وخمسمائة النسخ الذي
اشترى به المضارب وخمسمائة ربح المضارب ويطرح منه خمسمائة وربع رب
المال وخمسمائة ايضا بما يكل به راس المال وان كان بقي من المضاربة خمسمائة
في يد المضارب لم يحسب به في ثمن هذا العبد ويسنوي ان كان قيمة
العبد اقل من ذلك واكثر في هذا الوجه كذا في المبسوط اشترى المضارب
عبدًا بالف قيمته الفان ثم باعه بالف من رب المال فانه يبيعه مراجه
على الف هكذا في مخطط السرخسي ولو اشترى المضارب بالف عبدًا فباعه
من رب المال بالغين ثم ان رب المال باعه من اجنيب بمائة وثلاثة
الاف ثم اشتراه المضارب من الاجنيب بالغين لم يملك ان يبيعه مراجه
على الفين كذا في الحاوي ولو كان المضارب باع العبد من رب المال الف وخمسمائة
ثم باعه رب المال من اجنيب بالف وستماية ثم عمل المضارب بالف خمسمائة
حتى صار الفين فاشترى بها العبد من اجنيب فانه يبيعه مراجه
في قولهما على الفين وهو ظاهر اما في قياس قول ابي حنيفة رحمه الله فانه
مراجه على الف واربعماية كذا في المبسوط اشتراه المضارب بالف ولاه
رب المال ثم باعه رب المال من اجنيب مراجه بالف وخمسمائة ثم اشتراه
المضارب مراجه بالغين ثم ربح رب المال عن الاجنيب ثلاثماية وهو المحسب
بخط الاجنيب من المضارب الخمس وهكذا روي عنه وبيعه مراجه على الفين
عند ابي حنيفة رحمه الله ان يبين وعندهما يبيعه مراجه على الفين وستماية
لان ما حيط به من المال عن الاجنيب يقسم على ربح وعلى راس المال اثلاثا ثلثاه
من راس المال والثلث من ربح فيكون المحسب من ربح ما بين ربحي الرباية
ثم يجب على الاجنيب ان يحيط عن المضارب مثله فخط الاجنيب عن الثمن
اربعمائة ثم يطرح انهما عن ثمن المضارب ربح رب المال وذلك اربعماية فاخرج
اربعمائة من الف وستماية يبقى الف وما يتاخر هكذا في مخطط السرخسي
ولو كان المضارب يحيط عن رب المال من الثمن الذي يلا به العقد ما بين
درهم فان ربح المال يحيط المائتين وحضرها من ربح وهي مائة درهم عن الاجنيب
ثم يحيط الاجنيب عن المضارب الثلاثماية وحضرها من ربح وهي مائة فيبقى العبد
في يد المضارب بالف وستماية يشتره من الاجنيب فان اراد ان يبيعه مراجه
باعه في قول ابي حنيفة رحمه الله مائة مراجه على الف وما بين ويحدها يبيعه
مراجه على الف وستماية كذا في المبسوط **الفصل الثالث في المراجه بين**

المضاربين

المضاربين قال محمد في الاصل اذا دفع الرجل الى رجل الف درهم مضاربة بالنصف
ودفع الى اخر الف درهم مضاربة بالنصف فاشترى احد المضاربين عبدًا بحسابه
من المضاربة فباعه من المضارب الآخر بالف فاراد الثاني ان يبيعه مراجه يبيعه
على اقل الثمن ولو باعه الاول من الثاني بالغين الف الف المضاربة والف
من مال نفسه فان الثاني يبيعه مراجه على الف وما بين وخمسين
لان الثاني اشترى نصفه لنفسه وفذ كان الاول اشترى ذلك النصف
بما بين وخمسين كذا في الباع لودفع الى رجل الف درهم مضاربة
بالنصف ثم دفع الى اخر الف درهم مضاربة بالنصف فعمل الاخر بالمال
حق مضاربين فاشترى الاول بالف المضاربة عبدًا وباعه من الاخر
بالغين المتبين في يده وقيمتها الفاد درهم فان الثاني يبيعه مراجه
على الف وخمسمائة ولو كان الاول اشتراه بخمسمائة من المضاربة وخمسمائة
من المضاربة والمسألة بحالها باعه الاخر مراجه على الف وثلاثماية وثلاث
وثلاثين وثلاث ولو كان الاول اشتراه بالف المضاربة وخمسمائة من ماله
كان الاخر يبيعه انهما مراجه على الف وثلاثماية وثلاثين وثلاث
كذا في المبسوط لودفع الى احدهما الف والى الاخر الفين فاشترى مضارب
الف عبدًا وباعه من صاحب الف الفين بالغين فباعه مراجه على الف
وخمسمائة ولو كان الاول اشتراه بخمسمائة باعه الثاني مراجه على الف ولو
اشترى الاول بالف المضاربة ثم باعه من الثاني ثلاثماية الفان على المضاربة
والف من ماله باعه مراجه على الفين وسدس الف ولو كان الاول اشتراه
بخمسمائة من المضاربة فالمسألة بحالها باعه الثاني مراجه على الف
وحسنة اسداس الف كذا في مخطط السرخسي ولودفع الى رجل الف درهم مضاربة
والى اخر الف درهم مضاربة فاشترى الاول عبدًا بالف من ماله وخمسمائة من
المضاربة ثم باعه من الاخر ثلاثماية الفان الف من ماله والى المضاربة فان
الاخر يبيعه مراجه على الفين وستماية وستة وستين درهما وثلثم درهم
هكذا في المبسوط ولو اشتراه الاول بالف المضاربة وخمسمائة من ماله ثم باعه
من الثاني بالف المضاربة والف من ماله باعه مراجه على الفين وخمسمائة
كذا في مخطط السرخسي واذا دفع الى رجل الف درهم مضاربة بالنصف
ودفع الى اخر الف درهم مضاربة بالنصف فاشترى الاول حمارية بالف
من ماله وخمسمائة من المضاربة وباعها من الاخر ثلاثماية الف درهم
الف من المضاربة والغين من ماله فانه يبيعه مراجه على الفين وثمان
مائة وثلاثة وثلاثين وثلاث فاذ قبض الفين اخذ لنفسه من الفين
حصه التي درهم وكان ما بقي من المضاربة فان كان الثمن الذي باعها
به اربعة الاف درهم كان له خمسة من ذلك اثني عشر حمارا من سبعة
عشرة والباقي يكون من المضاربة كذا في المبسوط ولو اشترى عبدًا بالف
المضاربة وخمسمائة من ماله وباعه من الثاني ثلاثماية الفان الف المضاربة

والتي من ماله باعه على الغيب وثلاثي الف وهو الفصح كذا في محيط السرخسي
الباب التاسع في الاستدانة على المضاربة لو كان رب المال اذن
له في الاستدانة نقول ان الغيب عليه نصفين ولو عرفه وقبضه والدين سوا كان على
المضارب نصف قبضته لان الاذن بالاستدانة عقد اخر وهو شركة الوجه وان
الرجح الحاصل من حال المضاربة على ما شرطوا وما حصل بالاستدانة ان كان مطلقا
يقضي للنسائي سوا كان الرجح في المضاربة نصفين او ثلثا لانه لا يعلق الرجح
بالاخر كذا في المحيط رجل دفع الي رجل الف مضاربة لم يكن للمضارب ان يشتري شيئا
للمضاربة ما كثر من ذلك قال له رب المال اعمل فيه براك او لم يقل
فان اشترى سلعة فاكتر من الف كانت حصة الف مضاربة وما زاد فهو مضارب
له رجح عليه ووضيعة ومثل الزيادة عليه خاصة ولا يضمن المضارب
بدون الخطأ كذا في فتننا وفي قاضي خايم ولو اشترى بالف المضاربة سلعة لم يملك
ان يشتري بعد ذلك شيئا ولو كان راس المال دراهم فاشترى بغيره لاثان كالمكيل
والموزون وعينه كان مشتركا لنفسه لانه اشترى بغيره مال المضاربة فكان استدلته
على المضاربة ولو كان راس المال دراهم فاشترى بالدرناير او بالدينير فاشترى بالدرهم
فان على المضاربة استحسانا لانه كمنس واحد في حق الثمنية وفي حق المضاربة
كذا في محيط السرخسي وكذا اذا اشترى بالطوس على قول من يجوز المضاربة
بها وكذا اذا اشترى بالبيض وفي بدء السواد وبالصحاح وفي بدء المكسورة كذا في
المحامي ولو اشترى بغير ذهب او فضة موصوفة يجوز ان يكون ثمنها كان مشتركا
لنفسه واذا كانت المضاربة العود درهم واشترى بمائة دينار وقبضه لوناير
اكثر من الف جاز على المضاربة حصة العود ولم يفضل للمضارب وكان شركا
في المضاربة ولو كانت قيمة الدناير الف فاشترى بالدناير بنوع من المضاربة
ثم قلت الدناير قبل ان يبيعه فصار الف حصة في هذه وصيغة دخلت
على المال فاشترى بالف ذهباً وبيعه ثم يبيع المتاع فينقله بقيمة الذهب
كذا في المحيط اذا كانت المضاربة الف درهم فاشترى عليها جارية بخمسة
كروضة وسط وقبض الجارية وهلك الف درهم عن المضاربة فالمضارب
مشتري الجارية لنفسه وعليه ثمنها ولا ضمان عليه في المضاربة ولو كان اشتراها
بخمسين دينارا فقيمتها ولم يبق ثمن حتى صارت الف درهم رجع على رب المال
بخمسين دينارا استحسانا فبغير طيرها ببيع الجارية فاذابا بها بعد ذلك ثلاثة
الاف او اقل او اكثر استوفى برب المال الف درهم وخمسين دينارا او اياها في
رجح بينهما وكذلك لو كان راس المال نفق مبيت المال فاشترى الجارية بالف غلة
كذا في الميسوط ولو اشترى بالاولاد بخمسة لم يملك ان يشتري بعد ذلك البقرة
خمس مائة وكذلك كل دين يلقاها لان قدر المستحق يخرج من المضاربة وكذلك
لو كان في بدءه جارية او عرض فاشترى المضاربة لبيع العروص فهو ديني ثمنه
منها لم يجوز سوا كان الثمن حالا او موقلا ولو باع ما في يده قبل مجيء اجل لم ينتفع
به لكان الشراء حين العقد وقع له فلا ينقل للمضاربة كذا في محيط السرخسي

لوياع المضارب واشترى وتضمن في مال المضاربة فحصل في يده صنف من الاموال
من المكبل والموزون والعدد وغير ذلك من سائر الاموال ولم يكن في يده درهم
ولا دنانير ولا طوس فليس له ان يشتري متاعا بغيره ليس في يده مثله من جنسه
وصفته وقدره بان اشترى بغيره بكرة حصة موصوفة فان اشترى بغيره حصة
فان اشترى بغيره حصة وسط وفي يده الوسط وبكر حصة وفي يده الجيرة حصة وان كان
في يده احوالها اشترى به او ادون لم يكن للمضاربة وكان للمضارب ان يشتري البائع
اشترى حصة نسبية وفي يده حصة جاز كذا في محيط السرخسي لو كان امره ان
يعمل في المضاربة بداريه فاشترى بها شيئا ثم صيغها بغيره من عنده فهو شرك في الثمن
بما زاد الصغر فيها واصل الثياب على المضاربة والصبيغ فيه ملك للمضارب خاصة
كذا في الميسوط ولو صيغها من ماله يصيغ بغيره منها ولم يغفل لما عمل فيه براك فهو
صانع للثياب ورب المال بالخيار ان شاء اخذ الثياب واعطاه زيادة الصبيغ
وان شأ منه فبما يشاء بيبض كذا في الغصب ان لم يكن فيه فضل على راس المال
فان باعها قبل ان يجتاز ثوبا مسادمة او مريحة جاز ويرى عن الصانع فيقسم
الثلث في المسادمة على قيمة الثياب بغير موصوفة وعليها زاد الصبيغ فيها فيكون حصة
الصبيغ للمضارب وحصة الثياب على المضاربة يسوئو منه رب المال والباقي ربح وحي
المريحة فيقسم الثلث على ما اشترى به المضارب الثياب وعلى قيمة الصبيغ بربم صبيغ وان
كان فيه فضل لرب اشترى الثياب بالعين وهي نسائية الغيب حتى اشتراها ان شاء
ضمنه ثلاثة ارباع قيمته بغيره وان شأ اخذ ثلثه ان باعه واعطاه ما زاد الصبيغ في ثلثه
ارباعه وان هلك الثمن فبغيره لا يضمن شيئا كذا في محيط السرخسي وان كان صبيغ اسود
فغيره الجواب فيه الجواب فيها صبيغ احمر وعند اي حصة رجع له السواد في الثوب
نقصان فهو بمنزلة الحذر القصار في انه اخصه للمضارب من الثمن ولا ضمان عليه
والاصح ان هذا في ثياب ينقص السواد من قيمتها فاما في ثياب يزيد السواد في قيمتها
فهو بمنزلة الصبيغ اصفر واحمر كذا في الميسوط لو اشترى ثيابا بجميع مال المضاربة
ثم استاجر على عملها وقصارها او قتلها او فعل ذلك من ماله فهو منطوع لانه يصير
مستدينا على المضاربة وهو لا يملك ذلك ولا ضمان عليه قال له اعمل براك او لم يقل كذا
في محيط السرخسي كذا ان اذا المضارب من ماله في ثمن ما اشتراه من حال
المضاربة فهو منطوع منه ويلزم الزيادة عليه في ماله دون مال المضاربة
وبيعه مريحة على ثمن دون الزيادة كذا في المال في دوان المضارب لم يصبيغ
الثياب ولا تضرها بمائة درهم من عنده وذلك يزيد فيها او ينقص منها فلا ضمان
عليه في ذلك ان زادت او نقصت فان باعها بربح او وصيغة فهو منيرع فيها عزم
من مال نفسه في قصارها قبل هذا على قولها فاما عند اي حصة رجع له السواد في ثياب
ان يكون الجواب في هذا الجواب في مسئلة الكرا لان مونة القصار في حريم الرسم
بالحافة براس المال بمنزلة الكرا كذا في الميسوط في المنتقى رجل دفع الي رجل الف
درهم مضاربة فاشترى بغيره مائة درهم والمال عنده على حاله ثم اشترى بالف
كاه طما وحله في السفينة فهو منطوع في الكرا ولو كان اشترى بغيره ثوبا طما

درهما كذا في الميسوط **الباب العاشر** في خيار العيب وخيار
الروبة من دفع الى اخذ الف درهم مضاربة واشترى بها عبدان شرط من
المضارب بعيب في العبد كان الخصم في ذلك هو المضارب دون رب المال واذا
اقام البينة ان هذا العيب كان عند البائع فانه يرد له عليه فان ادعى
البائع الرضا على المضارب فانه يستخلف المضارب على ذكر بالله ما رضى
بهذا ولا عرضت على بيع فان اقر المضارب بانه قد رضى بالعيب وابراه منه
او عرضه على بيع من ذاه فانه لا يرد له عليه بايعه كما لو قيل له ان اذ لم يكن
الرد على بايعه فانه يكون ما اشترى به على المضاربة ولا يلزم المضارب وذكر
في كتاب الوكالة في الوكيل الخاص انه اذا رضى بالعيب ان كان قبل القبض
يلزم الموكل وان كان قبيل القبض يلزم الوكيل الا ان يشاء الموكل ان يأخذه
معيبا وفي المضارب لم يقصص بينا الا اذا رضى بالعيب قبل القبض وبعد
فمن استأجنا من قال الجواب في المضارب كالجواب في الوكيل الخاص ومنهم
من يقول المضارب اذا رضى بالعيب فانه لا يلزمه وانما يلزم المضاربة
سواء رضى بالعيب قبل القبض وبعد ولا خلاف في الوكيل الخاص فانما كان
بعد القبض يلزمه وان ادعى البائع الرضا على رب المال واكثر المضارب
واذا ان يستخلف رب المال والمضارب على ذلك فانه لا يستخلف المضارب
ولا رب المال كذا في المحيط ولو اشترى المضارب عبدا لم يرد وقدره رب
المال فلم يضارب ان يرد به بخيار الروبة ولو رآه المضارب ثم اشتراه لم
يكن له احد من خيار وان لم يرد به رب المال ولو كان رب المال قد علم انه عور
قبل ان يشتريه المضارب فاشتراه المضارب وهو لا يعلم به فله ان يرد به
بالعيب والوكيل يشترى عبدا بغير علمه بالف درهم بمنزلة المضارب في بيع
ما ذكرنا ولو دفع الى رجل مالا مضاربة على ان يشتري به عبد فلان بعينه
ثم يبيعه فاشتراه المضارب ولم يرد وقدره رب المال فلا خيار للمضارب فيه
وكذلك لو كان المضارب رآه واخبر به رب المال فله ان يرد به في هذا الحكم ولو
كان العبد عور وقد علم به احداهما لم يكن للمضارب ان يرد به وكذلك لو قيل
بشراء عبد بعينه اذا اشتراه وقد كان الامر رآه او علم بعينه فليس للوكيل
ان يرد به كذا في الميسوط اذا باع المضارب عبدا من المضاربة وطعن المشتري
فيه بعيب بعد ما قبضه والعيب جدد مثله فاقرا المضارب بانه كان عور
ورده عليه القاصي يا قوراه او قبله المضارب بنفسه بغير قضاء او استقال
المشتري فاقاله فذلكها بزعلي رب المال ولو لم يقر المضارب بالعيب بل انكر
ثم صالح المشتري من العيب على شي ان كان قيمة المصالح عليه مثل حصة العيب
من الثمن واكثر بحيث يتعاقب الناس في مثله يجوز وان كان بحيث لا يتعاقب
الناس في مثله لا يجوز ذكر المسئلة في كتاب من غير مسئلة ذكر خلاف فقيل
هذا الجواب على قولنا واما على قولنا في حقيقته رده الله يجوز على كل حال وقبل ما ذكرنا
قولا لكل كذا في الذخيرة **الباب الحادي عشر** في دفع المالكين مضاربة

علي

على الترادف وخطا احدها بالآخر في خط مال المضاربة بغيره قال محمد بن
ومن دفع اليه الف درهم مضاربة بالنصف ثم دفع اليها الف درهم اخرى مضاربة
بالنصف ايضا فخطا المضارب الاول بالف الثانية والاصل في حقه هذه
المسايل ان المضارب متى خطا مال رب المال بمال لا يقضى ومضى
خطا مال المضاربة بمال نفسه او بمال غيره يقضى وهذه المسئلة في الماخذ
على ثلاثة اوجه اما ان قال رب المال في كل واحد من المضاربين ما عمل
فيه بما يملكه ولم يقل ذلك فيها او قال له ذلك في احدهما دون الاخرى واما
ان خطا المضارب مال المضاربة الاولى بالثانية قبل ان يبرح فيها او بعد
ما ربح فيها او بعد ما ربح في احدهما دون الاخرى فان قال له رب المال في
المضاربين جميعا عمل فيه بما يملكه فخطا احدهما بالآخرى فانه لا يقضى
ولما من المالكين سواء خطا في مالين او يبرح في مالين او يبرح في مالين او بعد
ما ربح في احدهما دون الاخرى ولم يقل له في المضاربين جميعا عمل
فيها بما يملكه فان خطا احدا مالين بالآخر قبل ان يبرح في واحد منهما فانه
لا يقضى شيئا وان خطا بعد ما ربح في مالين فانه يقضى المالكين حصة
رب المال من ربح المالين قبل الخطا واعتبر ما لو خطا المضاربة بمال خاص
لنفسه وهناك يقضى المالين جميعا ويقضى حصة رب المال من ربح المالين
فكذا اذا خطا بمال مشترك بينه وبين رب المال واما اذا خطا في احد
المالين دون الاخر فانه يقضى المال الذي لا يبرح فيه ولا يقضى المال الذي يبرح
فان قال كذا عمل بما يملكه المضاربة الاولى ولم يقل له فذلك في الثانية فخطا
المضاربة الاولى بالثانية فالمسئلة لا تخلو عن اربعة اوجه اما ان خطا احد
المالين بالآخر قبل ان يبرح في احدا للمالين او بعد ما ربح في مالين او بعد ما ربح
في مال الاول ولم يبرح في مال الثانية او بعد ما ربح في مال الثانية ولم يبرح في مال
الاول وفي وجهين منها يقضى مال الثانية الذي لم يقل له رب المال عمل فيه بما يملكه
احدها اذا خطا احد المالين بالآخر بعد ما ربح في مالين والوجه الثاني اذا خطا احد
بالآخر وقد ربح في مال الاول الذي قال له فيه عمل بما يملكه لا يقضى مال الاول ويقضى
مال الثانية وفي وجهين منها لا يقضى مال الاول ولا الثانية احدها اذا
خطا احد المالين بالآخر قبل ان يبرح في واحد من المالين وكذلك ان ربح في مال
الثانية الذي لم يقل له فيه عمل بما يملكه ولم يبرح في مال الاول الذي قال له فيه
اعمل بما يملكه وهو الوجه الثاني ان قال له في المضاربة الثانية اعمل بما يملكه ولم
يقبل ذلك في الاول فالمسئلة لا تخلو عن اربعة اوجه ايضا على ما بينا في الوجهين
منها واما اذا خطا احد المالين بالآخر بعد ما ربح في مالين وفي مال الثانية الذي
قال له فيه عمل بما يملكه ولم يبرح في مال الاول الذي لم يقل له اعمل بما يملكه يقضى
مال الاول ولا يقضى مال الثانية وفي وجهين منها وهو ما اذا خطا احد المالين
بالآخر قبل ان يبرح في مالين او يبرح في مال الاول ولم يبرح في مال الثانية فانه
لا يقضى شيئا لمال الاول ولمال الثانية كذا في المحيط اذا دفع الرجل الى الرجل

مالا مضاربة ولم يخل له العمل فيه براك فذبح المضارب المال الى رجل وقال له
اخلط ما لك هذا او يال هذا ثم اعمل بها جميعا فاخذوه الرجل منه فلم يخلط
حتى صناع من يده فلامان عليا المضارب ولا عليا الذي اخذ منه انه بمنزلة
الودعة في يده مالم يخلط والمضاربة مطلقا العقد بمكة لا بداع والاضاع
فلا يصير هو بالدفع مخالفا ولا العاقبة بمجرد العقد ومنه غاصبا مالم يخلط
كذا في المبسوط دفع العام مضاربة بالنصف والغاية الثلث ولم يقل فيها
اعمل براك فخلطها المضارب قبل العمل ثم عمل فلا ضمان وتغشيان نصف
الربح نصفين ونصفه اثلاثا ولو ربح في احد هاهنا ومنع في الاخر قبل الخلط
لا يدخل في الوضعية المال الذي فيه الترخ لا منها مضاربة وان خلطها
بعد ذلك صار مالا الذي وضع فيه ولا ايضا المال الذي وضع فيه
فان ربح في المال الذي فيه وضعية فهو المضارب يتصدق به عند الوضعية
ومحدرهما الله كذا في محيط السرخسي اذا دفع الى رجل الف درهم مضاربة
بالنصف يعمل فيها براك فربح الغاية دفع رب المال الى اخر الف اخرى مضاربة
بالنصف يعمل فيها براك فربح الغاية دفع رب المال الى اخرى مضاربة بالنصف
يعمل فيها براك فذبح المضارب الاول والغاية الى رجل بالثلث يعمل فيها براك
ودفع المضارب الثاني الى الف هذا الرجل ايضا مضاربة بالثلث يعمل فيها براك
فخلط الف بالغير فلامان عليه فان ربح على ذلك كله الغاية استكملت لنفسه
وقسم للثلثين الباقيين المضاربة الاولى والثانية باعتبار ما دفع اليه من المال
فاذا اخذ صاحب الفين ثلثين من ذلك دفع الى رب المال راس ماله الف
درهم وما بقي فرب المال نصف ما كان ربح المضارب الاول وحكم حسابا بنصف
ذلك المضاربين رب المال ايضا ثلاثة ارباع ما كان ربح الربح الثاني وربح المضارب
وبما اخذ المضارب الاخر من المضارب ان ثلثي ثلث المضارب دفع الى رب المال راس
ماله ويقاسم الربح ارباعا ثلاثة ارباعه لرب المال واربعة له ولو كان المضارب
الاول لم يربح شيئا لم يدفع الى المضاربة بالثلث واصره ان يعمل فيها براك فعمل
فربح الغاية دفع اليه المضارب الثاني الف الف فربح مضاربة بالثلث
وامره ان يعمل فيها براك فخلطها بالغير ثم عمل فربح الغاية فان الربح على ثلاثة
والوضعية على ثلاثة فحسابه المال فنصيب الف ثلث الربح وبما اخذ المضارب
الاخر حصة من ذلك ثلث ثلثه فخذ رب المال منه راس ماله الف واقتسم
ما بقي بينهما الرب المال ثلاثة ارباعه والمضارب ربعه فما اصابه الفين من
الربح وهذا ثلثان من ثلث المضارب الاخر منه ومن الف التي بقي ربح الف
الاول ثلثه ورد ما بقي على المضارب الاول وبما اخذ منه رب المال راس ماله ثلاثة
ارباع ما بقي بعد من الربح والمضارب ربعه هكذا في المبسوط ولو دفع اليه الف
مضاربة بالنصف ليعمل فيه براك فعمل فيه ربح الغاية دفعه الغاية مضاربة
بالثلث ليعمل فيه براك فخلط حصة من هذه الف على المضاربة الاولى فعمله
بعد الخلط الف فله الربح المال الاول وصار كانه لم يربح وقال محدره الله

الالف

الالف بيهلك من ذلك كله بالحساب حتى يكون اربعة اخاسه من المال الاول
وحسب من المال الثاني كذا في الكافي وان لم يهلك حتى عمل وقدر ربح العالم حتى
هذا الربح من المضاربة الاخيرة واربعة اخاسه من الاولى كذا في محيط السرخسي
ولو دفع اليه الف درهم مضاربة فاشترى المضارب بها وبها لعنه ماله جارية
ثم خلط الفين فقل ان ينفقهها بعدا لشرا ثم فقهها فلامان عليه فان ياعها
بعد ذلك وقبض الثمن مختلفا فلامان عليه فيه وله ان يشتري بالثمن
بعد ذلك ويبيع فيكون نصفه على المضاربة حصة ما اشترى من الجارية بمال
المضاربة ونصفه للمضارب حصة ما اشترى من ماله ففسد وان قسم المضارب
بغير محضر من رب المال فحصة بالاملة ولو ان المضارب جمل هذا المال المضاربة
خلطها بالغير من ماله قبل ان يشتري بها ثم اشترى بها كان مشتركا بنفسه
وهو من مال المضاربة ولو كان خلطها بالمال بعد ما اشترى به ثم لم ينفقه
حتى صناع في يده كان صانعا لا على المضارب حتى يدفعه من ماله الى البائع والربح
على رب المال بشرا واذا قبض الجارية كان نصفها على المضاربة ونصفها للمضارب
كذا في المبسوط وان تقضت المضاربة لان شرط قيام المضاربة ان يكون
لناس مال مائة عمدة كذا في محيط السرخسي ولو كان المضارب اشترى مع
رجل بالف المضاربة وبالف من عند ذلك الرجل جارية دفعا الفين قبل
ان يخلطها ثم قبض الجارية فنصفها على المضاربة ونصفها لذكر الرجل
فان ياعا يثن واحد وقبض الثمن مختلفا فهو جارية فلامان عليه المضارب
فان قاسم المضارب ذلك الرجل لثمن فهو جارية على رب المال فان خلط
مال المضاربة بمال ذلك الرجل بعد القصة فالمضارب صان من المضاربة
وان شارك المضارب بمال المضاربة يادون رب المال ثم قال المضارب للمضارب
قد قاسمتك الذي في يدي من المضاربة وكديه الاخر فاعول قول الشريك
مع يمينه كذا في المبسوط قال محمد بن الجاهل رجل دفع الى رجل مائة دينار فبشرها
الف وحسابة وقال له اعمل بها وبالف من ماله فان الربح بينهما نصفان
فهذا جائز ولو لا هذا الشرط كان الربح بينهما ارباعا على قدر المالين فاذا
شرطوا المضاربة صار كان صاحب الدنانير شرط له سدس ربحه فربح ذلك
مضاربة بسدس الربح وهذا وان خرج بمخرج الشركة يكون المال مشروطا
من الجانبين الا انه لا يمكن بيعها شركة لا بشرائها العمل على المدفوع اليه المال
وفي الشركة يكون العمل مشروطا عليها وكان هذا شركة صورة ومضاربة معنى
وافيد قول صاحب الدنانير لعنه ما نكل انتفاع المضارب بماله نفسه ولما
صار هذا مضاربة في حق الدنانير بشرط تسليمها واحصاها فان هلك احد المالين
فقد الشرا هلك من مال صاحبه غير انه هلك الدنانير بطلت المضاربة وان
هلك الدنانير هلك المضاربة على حالها فان انقضت قيمة الدنانير فصار الف
درهم ثم اشترى المضارب بها وبالف من ماله جارية ثم قام بالف ربح كان ربح
كل واحد منها حصة غير ان الحصة التي هي ربح الدنانير حصة اسداسها

لصاحب الدنانير وسدسها لصاحب الدراهم على ما شرطوا والخماسة التي
 هي يدع الدنانير لصاحب الدراهم خاصة ولو اشترى المضارب بكل ماله سلعة
 على حدة ثم باع ما اشترى بالدراهم فحالفه بربح فيه وباع ما اشترى بالدنانير
 فربح فيه خسارة فله من هذا الربح سدس ما حالفه بشرط ولو كان ربح فيما
 اشترى بالدراهم خسارة ولم يربح فيما اشترى بالدنانير شيئا فالربح كله
 لصاحب الدراهم ولو كانت الدنانير نقصت قيمتها فصار خسارها بما عايناه
 فاشترى المضارب بها عبدا فحسبته اشباع العبد للمضارب واربعة اشباعه
 بحالها لمضاربه فان باع المضارب العبد وربح فيه اخذ كل واحد منهما راس
 ماله واخذ المضارب خمسة اشباع الربح حصته لاسم ماله فيكون له خاصة
 واربعة اشباع الربح حصته المشتري بالدنانير فيكون مقسوما بينهما اسداسا
 بالشرط الذي شرط في العقد ولو ان العبد لم يبعه المضارب حتى صار
 قيمة الدنانير للقائم بألف وثلاثة آلاف درهم فقسما الثلث على تسعة اجزئهم
 خمسة اشباعه وهي الف وستماية وست وستون وثلاثون حصته المضاف
 فيكون له الف من ذلك لاسم ماله والباقي ربح فيكون له خاصة واربعة
 اشباع الثلث وذلك الف وثلثمائة وثلاثون وثلاثون حصته المضاربة
 الف درهم من ذلك يؤخذ لراس المال والباقي ربح فيقسم بينهما اسداسا
 هكذا في المحيط **المال** **الثلث عشر في نفقة المضارب** اذا
 عمل المضارب في المصروف فليست نفقته في المال وان شافه فطعامه وشرابه
 وتسويته وركوبه معتادا شرا وكرا في مال المضارب فلو لم يربح في ذلك
 بعد ما قدم مصر في المضاربة ولو كان حري وجه دون السفر لكان
 بحيث بعد ثم يروح فيبيت باهله فهو منزلة السوقي في المصروف لكان
 بحيث لا يبيت باهله فنفقته في مال المضاربة كذا في الهداية والنفقة
 هي ما يصرف اليها الحاجة الدائمة وهما الطعام والمشرب والكسوة وفلش
 ثيابه ولبه والركوب وعلف دابته كذا في محيط السرخسي ومن ذلك غسل
 ثيابه والذهن في موضع يحتاج اليه كالحمام واحة الحمام والخلق وانما
 يطلق في جميع ذلك بالمعروف حتى يضمن الغنل ان جازم هكذا في
 الكافي وروي عن ابي يوسف انه سئل عن المحرم فقال كما كان ياكل كذا
 في الذهب فاما الدوا والحمامة والكلب وحوذك في ماله خاصة دون
 مال المضاربة وكذلك جارية العوطي والخدم لا يجنس بتمتها في
 المضاربة ولو استأجر جيرا لخدمة في سفره وفي مصر الذي اتاه فحجر
 له ويطبخ ويجسل ثيابه ويعمل له مالا بدله منه احتسب للملك على
 المضاربة وكذلك لو كان معه غلمان لم يعملون في المال كانوا يترتب
 ونفقته في مال المضاربة وكذلك لو كان للمضارب دواب يحمل عليها اشباع
 المضارب لكان من الامصار وان علفها على المضاربة ما دام في حمل
 هكذا في المبسوط لقوله رب المال لعلها تهاود وانه في السفر لا تقصد

المضاربة

المضاربة ونفقة عائلته ودوابه عليه وذلك حال المضاربة فان اتفق المضارب على ضم
 اذن رب المال من ماله كذا في محيط السرخسي واذا صار ضارفا وان ربح في المال كذا
 يربى براس المال باخذ رب المال راس المال كله وما يربى من الربح يربى بهم على ما شرطوا
 فلا اصحاب المضارب من الربح فانه يجنس نصيبه من الربح بما عليه فان كان نصيبه من
 الربح اقل مما ضمن رد الزيادة وان كان نصيبه من الربح اكثر اخذ الزيادة التي اقام نصيبه
 من الربح وان كان رب المال امرها لنفقة على رفقته ودوابه حسب ذلك من رب المال كذا
 في المحيط وان كان وان كان اسرف فيما اتفق على الرقيق فاما نصيبه لراس ماله من ذلك
 نفقة مثل كذا في المبسوط وسئل للنفقة ان يجنس من الربح ان كان وان لم يكن في
 من ماله لانه النفقة تجزئها في الاصل في الهلاك لا تجزئها في الاصل في الربح كذا في المحيط
 فان اتفق المضارب من مال نفسه او استدان على المضاربة بربح في مال المضاربة
 بذلك ويبرأ براس المال ثم يثني بالنفقة ثم يثني بالربح وان هلك مال المضاربة لم
 يرجع على رب المال بشئ كذا في الذخيرة فان اتفق من مال المضاربة شيئا على نفسه
 قبل ان يبتدئ فانه يبتدئ في رب المال لاسم ماله بكل له كذا في محيط السرخسي
 اذا استأجر دابة ليحمل عليها اشباع المضاربة او اشترى دابة لالمضاربة وصاع
 المال قليل ان ينفق دابة يرجع بذلك على رب المال هكنا في المبسوط ولو اشترى
 طعامه وتسويته ودهنه او استأجر ما يركب عليه فباع المال لا يرجع بذلك على
 رب المال كذا في محيط السرخسي لو كان له اهل بالكوفة واهل باليمامة ووطنه
 فيها جميعا فخرج بالمال من الكوفة ليحضر فيه باليمامة فانه ينفق من مال المضاربة
 في طريقه فاذا دخل اليمامة كانت نفقته على نفسه مادام بها فاذا خرج منها واجعا
 الى الكوفة اتفق من مال المضاربة في سفره ولو كان له اهل بالمضارب بالكوفة واهل
 واهل بالمضارب باليمامة فخرج بالمال الى اليمامة مع رب المال ليحضر فيه فنفقته
 في طريقه وبالبيع وفي رعيه الى الكوفة من مال المضاربة كذا في المبسوط فاذا
 الرجل الى يمينه الف درهم مضاربة دهايا بالكوفة وليست الكوفة وطن المضارب
 فنفقة المضارب مادام بالكوفة على نفسه فاذا سافر عا الى المضاربة ثم عاد
 الى الكوفة في حماره كان نفقته في مال المضاربة مادام بالكوفة وكانت الكوفة
 وغيرها من البلدان سوا في حقه كذا في المحيط وان تزوج امرأة فيها واخذها ووطنا زالت
 نفقته عن مال المضاربة كذا في المبسوط فاذا خرج المضارب بالمال الى مصر من المصارف
 يشتري به متاعا وشيئا من اصناف التجارة فانه ينفق في ذلك المصارف يشتري شيئا حتى يرجع
 بالمال الى مصر وقد اتفق من المال فان نفقة النفقة تكون في مال المضاربة كذا في المحيط
 واذا دفع الى رجل مال مضاربة وامره بان يعمل فيه يربى به فبيع المضارب الجاهل مضاربة
 مسافرا لخراب المال اليه مصر يشتري ويبيع فنفقته على المضاربة لانه يترتب المضارب
 الاول كذا في المبسوط ولو يربى المضارب الإقامة في مصر من المصارف فنفقته في مال المضاربة
 واغلبه ينفقته عن مال المضاربة باقامته في مصر او في مصر يتخذ دارا إقامة كذا في
 الذخيرة لو ائتمر المضارب مع رجل لم يكن المستثمر نفقة في مال المضاربة ولا نفقة
 المضارب مع رب المال قبل به فهو على المضاربة والربح بينهما على الشرط والنفقة لرب المال

علم المصارعة كذا في الميسوط المصارعة كذا سافر مال المصارعة وما لم يفسد بوزع
التفتة على المالين سوا خايط الماين اوله يخط قال له رب المال اعمل فيه براك اوله
يقبل له ذلك والسفر وما دون السفر ذلك سوا اذا كان لا يثبت في اهله كذا في فتاوى
قاضي خان وكذلك لو سافر على رجلين لم يثبت في اهله كذا في فتاوى
لحد المالين بضاعة فتفتة في المصارعة الا ان يتفرع العمل في البضاعة فيفتق
من مال نفسه دون البضاعة **باب** في يكون صاحبها اذا كان له كذا في محيط السرخسي
قال محمد رحمه الله في الزيادة رجل دفع الى رجل الماد وهو مصارعة بالرفق فاشترى
المصارع جارية فتشاور في الذي درهم واخذت الجارية الى الفتنة فان الفتنة
تكون على رب المال ولا يجعل على المصارع نفقة حصته وهو ظاهر الرواية وروي
الحسن عن ابي حنيفة ان الفتنة على رب المال والمصارع على نفسه فذكرها هكذا
في المحيط لولا شري بالمعيارية تشاوي النعم والحاصل من مذهب ابي حنيفة
وابي يوسف رحمه الله ان الفتنة عليها قال محمد رحمه الله الفتنة على رب المال
وعلى الفتنة الاختلاف اذا انقضت الجارية وروى في الخلاف في العمل بالخلاف في الفتنة
عند ابي حنيفة رحمه الله يخرج العبد من المصارعة ويحرم كل واحد منهما على ان
يعطي حصته من الجمل وروي عن ابي يوسف رحمه الله انه لا يختص بالجمل
في بيع المراجعة ويختص به في باب المصارع ورب المال فان كان هناك ربح للجمل
فالجمل فيه والا فهو ضبعة في راس المال كذا في المحاوي وهكذا في المحيطين اذ في
مصر ولا شري شيئا فأت رب المال وهو لا يعلم فاني بما ملك من متاع مصر اخر فتفتة
المصارع في مال نفسه وهو مناس لما هلك في الطريق وان سلم المتاع عازا لبيع
لقبائها في حق البيع كذا في الوجه للكرور ويؤيد ان المصارع يخرج بالمتاع من ذلك المهر
قبل موت رب المال لم يكن عليه ضمان وكان نفقته في سفره حتى يترتب الي مصر ويبيع
المتاع على المال كذا في الميسوط لو كان المصارع في الطريق فتهناه رب المال يركب
عن السفر او مات فله ان يتوجه به الى اي مصر احب وكان نفقته في مال المصارعة
فاما اذا كان مال المصارعة ناصنا فهو في مصر وفي الطريق فخرج الى غير مصر وب
المال يضمن كذا في محيط السرخسي ولو كان رب المال مات والمصارع بمصر من
الامصارع مصر وبالمال يضمن كذا في محيط السرخسي ولو كان رب المال مات
والمصارع بمصر من الامصارع غير مصر وبالمال المصارعة متاع في يده فخرج بها
الى مصر وبالمال غير المستحسن الا ضمان عليه ونفقته حتى يبالغ مصر وبالمال
على المصارعة وكذلك لو كان رب المال هيا فارسل البير سولا ينهاه عن الشراء
والبيع وفي يده متاع فخرج بها الى مصر وبالمال فاني الاضنه ما هلك من المتاع في سفره
ولا جعل نفقته في مال المستحسن او لو كانت المصارعة في يده دراهم او دراهم
فأت رب المال والمصارع في مصر اخر لو كان رب المال هيا فارسل البير سولا ينهاه
عن الشراء والبيع فاقبل المصارع بالمال الى مصر وبالمال فذلك في الطريق فلا
ضمان عليه فان سلم حتى قدم وقد انفق منه على نفسه في سفره فهو من المصارعة
كذا في الميسوط ان كان مال المصارعة ناصنا وهو في مصر وفي الطريق فخرج الى غير مصر

المال يضمن كذا في محيط السرخسي اذا اشترى بالمال المصارعة وبالف من عنده
عبد فانفق عليه فهو مقطوع وان دفع الاموال العاصي فاعره بالنفقة عليه
فانفق فهو عليه على قدر وسيله قال ابو يوسف وهذه فتنة من
القاضي بين المصارع وبين رب المال حكم بالنفقة كذا في الحاوي وبكل مصارعة
خاسرة لا نفقة للمصارع وبها على **باب** في المصارعة فان انفق على نفسه من المال
حسب من اجر مثل عمله واخذ بما زاد عليه ان كان ما انفق منه اكثر من اجر
المثل كذا في الميسوط **باب** في المصارعة لو اعطى المصارع بمصر لرب المال
وفي كتابية وفي دعوة تسبوا لوجارية المصارعة لو اعطى المصارع بمصر لرب المال
فلا يخلو ما ان لا يرجع في مال المصارعة او فيه ربح ولا فضل في قيمته العبد على
راس المال وفيه فضل فان لم يكن ربح في المصارعة لا يجمع عتقه فلو اعطته
المال يجمع ويكون مستورا ربحا له فاما اذا كان في المصارعة ربح ولا فضل
في قيمة العبد فان اشترى عبد بحسابة وهو يساوي الغاوارس المال الف
فاعتقه المصارع لا يجمع الا ان مال المصارعة متي كان جنسين مختلفين
وفي كل واحد مثل راس المال فانه يعتبر كل واحد من المالين مشغولا براس المال
كانه ليس مع غيره والا يعتبر براس المال شايها فيها هكذا في محيط السرخسي
ولو كان رب المال هو الذي اعطى العبد جازا عتاقه ومصارعة مستور فيها
راس مال له بتامة بقي حسمية ويحتمل ان يكون بين المصارع وبينه نصفين
كذا في المحيط وان كان في قيمة العبد فضل بان اشترى المصارع بحسابة عيدا
يساوي النعم فاعتقه جازا عتاقه في اربع كذا في محيط السرخسي فيستوفي
وجب المال الحسمية القائمة في يد المصارع براس المال واذا استوفاهما براس
المال صار للملوك المصارع من العبد قدر حسمية وخسبته درهما فحدث
للمصارع زيادة ملك في العبد لم يكن يوم اعتق ولا يعتق ما حدث له من
الزيادة في العبد فتقول ان المصارع متي كان موثرا فلو مال جارات
ثلاث ان شأنت المصارع العا وما يثبت وخسبته درهما كان للمصارع
ان يرجع على العبد بالف وخسامة انشاء ويكون الاول كله للمصارع وان شأه
رب المال استثنى العبد في الف وما يثبت وخسبته للمصارع ان يستثنى
العبد في ما يثبت وخسبته ان شأه وان شأه اعتق هذا العبد من العبد ويكون
الاول بينهما على ثمانية اسهم خستما سهم لرب المال وثلثة اسهم للمصارع
وان شأه رب المال اعتق نصيبه وعند ذلك يعتق من العبد خستما سهم ويبي
للمصارع خيار في سهم واحد وهو ما حدث له من الزيادة بعد العتق فان شأه
اعتق وان شأه استثنى واي ذكر فعل كان الاول بينهما على ثمانية اسهم وان
كان المصارع بمصر فلو مال جارات ان شأه استثنى العبد في الف وما يثبت
وخسبته وان شأه اعتق هذا العبد من العبد ويكون للمصارع الخيار فيحدث
للمصارع الزيادة ويكون الاول بينهما على ثمانية اسهم من الوجه الذي ذكرنا وهذا
كله قول ابي حنيفة رحمه الله فاما على قول ابي يوسف رحمه الله ما اعتق

بته

المضارب العبد والرب ملكه عتق كله على رب المال والمضارب ثم يستوفى
رب المال الحصة بطلان ثلثه في يد المعنا وتبرأ من ماله ثم يضمن المضارب
ان كان موسرا الف وما يبين وخمس من ولا يرجع به المضارب على العبد وان
كان معسرا فان رب المال يستنسيح العبد في الف وما يبين وخمس ويكون
الولاة للمضارب هكذا في المحيط لو اشترى المضارب بالمال المضاربة
عبد من كل واحد منها يساوي الف فاعتقها المضارب فعتقه باطل
عندنا وان زاد في قيمتها بعد ذلك كان العتق باطلا ايضا كذا في المسوط
ولو اعتقها رب المال في نظر ان كان اعتقها معا عتقا وضمن للمضارب
حسابه موسرا كان او معسرا ولا سعاية على العبد وان اعتقا حدها
بعد صاحبه عتق الاول كله وولاة له ويعتق من الثاني نصفه كذا
في محيط السرخس وان اشترى عبد من بالعد درهم قيمة احدى الف درهم
وقبلة الاخر الفاد درهم نظر ان المضارب اعتقها معا فعتقها وهو موسر ففعل
قولا في حنيفة رحمه الله لا يجمع اعتاق العبد الذي قيمته الف درهم ويجمع
اعتاقه فبيع العبد الذي قيمته الفاد درهم فانه يفتق حصة المضاربة فيه ويبي
العبد الذي قيمته الف درهم على المضاربة فاذا اراد رب المال ان يستوفي
رأسه كله يبيعه المضارب فيستوفي ثمنه رب المال فيصير العبد الذي
قيمتها الفان فان غل عن الشغل وكان ربحا كله بينهما نصفان فعتق
المضارب عينا لرب المال نصفه وهو موسر فبيعت لرب المال حبات
ثلاث حبات في حنيفة رحمه الله ان شأ صنف المضارب العاد درهم ثم يرجع
المضارب على العبد ان شأ بالف وحسابه يكون الولاة كله للمضارب
وان اختار سعاية العبد يستنسيح في نصف قيمته ويستنسيح المضارب
العبد في حسابيه في الربح الذي ملكه بعد ما استوفي رب المال رأسه ماله
ولا يستنسيح في الربح الذي كان ملكا له يوم العتق ويكون الولاة بينهما نصفين
وان اختار الاعتاق فان للمضارب ان يستنسيح العبد في الربح الذي ملكه بعد
استيفاء رأس المال وان شأ اعتق فربا ما فعل كان الولاة بينهما نصفان وان
كان المضارب معسرا فكذا في جميع ما ذكرنا الا انه يثبت لرب المال الخيار ان
الاخير ان لا الف هكذا في المحيط ولعمري يعتق المضارب واعتقها رب المال
في كلمة واحدة فالعبد الذي قيمته الف حرض ماله رب المال ولا سعاية عليه
واما العبد الذي قيمته الفان فثلاثة ارباعه ماله رب المال والارباع
الساقي كان رب المال موسرا والمضارب في قولنا في حنيفة رحمه الله الخيار
ان شأ اعتق فكذا لربح وان شأ استنسيح العبد فيه وان شأ ضمن رب المال
ويرجع به رب المال على العبد وان كان معسرا فان شأ ما عتق وان شأ استنسيح
وهذا ظاهر وضمن المضارب انهما رب المال تمام حصته من الربح وذكر
حسابه موسرا كان او معسرا ثم رب المال لا يرجع على العبد بما ضمن للمضارب
من هذه الحصة الا في كذا في المسوط وان اعتقها رب المال متفرقا فان اعتق

اولا

اولا او علي فان علي قولنا في حنيفة رحمه الله يعتق من الاول ثلثة ارباعه
ولا يعتق ربحه ويعتق من الذي قيمته الف وقت الاعتاق النصف ثم للمضارب
خيارات ثلاث في العبد ان كان رب المال موسرا ان شأ ضمنه ربح قيمته
الاول ونصف قيمة الثاني وان شأ اعتق ربح الاول ونصف الثاني وان شأ
استنسيح العبد الاول في ربحه والثاني في نصفه فان اختار ضمن رب المال
يرجع على العبد للربح قيمته وعلي الثاني نصف قيمته ومضى ربحه بذكر عليها
كان ولا وهاكله لرب المال وان اختار المضارب السعاية او الاعتاق يكون لرب العبد
الاول بينهما علي اربعة اسهم ثلثة ارباعه لرب المال وربعه للمضارب وولا العبد
الثاني بينهما نصفان وان اعتق العبد الا في اوله انقول علي قولنا في حنيفة
رحمه الله استنسيح العبد الا في اوله اعتق كله من غير سعاية وحين اعتق الا في
عتق منه نصفه فيكون الجواب فيه كالجواب في عبد مشترك بين اثنين
اعتق احدهما هكذا في المحيط ولو اشترى بالالف عبد من كل واحد من مالا
يساوي الف فاعتقها المضارب معا او احدهما قبل صاحبه ثم فقتا رب
المال عبي احدهما او قطع يده فقتلها وصنوفيا نصف رأسه ثم ظهر
الفضل في العبد الاخر لا ان العتق الذي كان من المضارب فيلذلك فيه
باطل وان اعتقها المضارب بعد ذلك لم يجز عتقه في المحي عليه انه افضل
فيه عما بقي من رأسه ماله واما العبد الاخر فيعتق منه ربحه ونصف الفضل
عليه ما بقي من رأسه ماله فيه ثم يباع المحي عليه فبذبح الى رب المال تمام
رأسه ماله ويضمن المضارب ان كان موسرا لرب المال نصف قيمة العبد
الذي جاز عتقه فيه لانه ظهر ان جميع ربح وان نصفه لرب المال فيضمن
المضارب له فلكذا ان العتق ويرجع به على العبد ويرجع عليه ايضا
بما يبين وخمس من درهم في قيا قولنا في حنيفة رحمه الله كذا في المسوط
اذا كانت المضارب عبدا او امة من المضاربة فان كانت القيمة مثل رأس المال
فانه لا يجوز كتابته واذا اديها العبد المالك ثلثة لا يعتق ويكوى ما اديها كناية
على المضاربة وان كان في القيمة فضل على رأس المال فان كانت القيمة الف درهم
وكا ينسحب الفين ورأسه ماله الف درهم فانه تصح كتابته في حصته وهو الربح
عندنا في حنيفة رحمه الله ولا يجمع الكناية فيها كان منه نصيب رب المال الا ان لرب
المال ينقص الكناية فان لم ينقص كناية حقا ادي العبد جميع بدل الكناية
فانه يعتق حصته المضارب عندنا في حنيفة رحمه الله لا غير وهذا يعتق الكل
وما بقيه المضارب من الكناية فانه يسلم لربح ذلك وثلاثة ارباع الكناية تكون
على المضاربة عندهم جميعا واذا اعتق حصته المضارب انتفعت المضاربة من
فيستوفي رب المال رأسه ماله من ثلثة ارباع الكناية فيبي حسابيه والعبد كله
ويحافىكون الحسابية بينهما نصفين والعبد بين مائة نصفين فقد جرد المضارب
من زيادة شراكة بقدر الربح لم يكن له يوم الاعتاق ولا يعتق هذا العتق علي
قولا في حنيفة رحمه الله علي ما عرف ويكون لرب المال في نصيبه عندنا في حنيفة

رحمه الله خيرات ثلاثة ان كان المضارب موسرا هكذا في المحرط وان
 مات ولم ير هذا المكتوب فثبوت تركه اقل من ثمانية آلاف مائة عيدا وبطلت الكتابة
 لا يثبت ما عدا ذلك لان ما هو ملكه وهو ربع الكسبة لا يفي بذلك الكتابة فيستوفي
 رب المال مما تركه راس مال له العاد درهم والباقي بينهما نصفان وان تركه
 ثمانية آلاف فقد ماتت عين وفاد ويحقق فيها هذا المضارب من ذلك لا يفي ويقيم الرب
 الغاوضمانية فتمت ثلاثة ارباع العبد انه بقي ذلك على ملك المولى وقد افسد المصا
 المضارب فبعضه يكون الستة الاف الباقي من الكسب بين المضارب ورب المال فبعض
 وان ترك المكتوب نسخة الاف اخذ المضارب الذي درهم بدل الكتابة فتمت حصة
 كذا في محبط السرخسي وبأخذ ايضا الاف الزائدة بحق الارشاد الاول له انه عتقه
 عليه لانه ملكها الصان فان كانت قيمته يوم كاتب العاقر اربعة ارباعه فتمت
 الكتابة وان كانت قيمته يوم الكتابة الفين ثم انتقصت ثم ادي او مات
 فالحساب فيه كما في المسئلة الاولى لان الربح كان ملكه فنخذ الكتابة فيها لان
 المكتوب جئت قيمته يوم الاداء فيفارق الاولي في وقت الصان كذا في محبط
 السرخسي اذا عتق المضارب عيدا من المضاربة قيمته مثل راس مال او اقل على
 الخد درهم وان عتقه باطل كما لو عتقه بغير مال وان كانت قيمة العبد اكثر
 من راس المال باثلاث التي درهم ورأس مال الف درهم فاعتق المضارب
 على الخد درهم عتق من العبد نصيب المضارب خاصة عند ابي حنيفة
 وعند ابي يعقوب جميع العبد وسلم للمضارب من بدل العتق حصته وهو الربح
 وثانيه يسلم للعبد فلا يكون على المضاربة عتقه قالوا هذا اذا قال المضارب
 للعبد اعتقتك على الخد درهم وقيل العبد ذكر حتى صار حرا بنفس
 القبول او مكانا حتى يكون ما اكتسبه بعد ذلك كسب مكاتب او كسب
 حره يكون فاما اذا قال المضارب للعبد ان ادبت الي القين فانت حر
 فادى العبد الخد درهم وعتق حصته المضارب من العبد قاله جميع ما اخذ
 من العبد يكون على المضاربة لانه كسب عبدا المضارب فبأخذ رب المال من
 ذلك راس ماله والباقي يرجح فيكون بينهما على ما اشترط هكذا في المحبط ان كان
 مع المضارب العاقر بالنصف واشترى المضارب به امه فبعضها الف فوطيها
 المضارب فلو تولد لساوي الف فادى المضارب ثلثها فبعضها الف فوطيها
 الف او حصتها بالمضارب موسرا فان ثلثها راس مال استنسخ الغلام في الفوطي
 وضممت له ان شاء عتقه واذا قضى رب المال الف درهم من الغلام ضمها المضارب
 نصف قيمته لامة موسرا كانت وموسرا هكذا في الكافي واذا دفع الرجل الى الرجل الف درهم
 مضاربة بالنصف واشترى به لاجارية تساوي الف فولدت ولدا يساوي الف فادى
 المضارب فدعوتها طلق وهو من العاقر الجارية ولما ان بيع الجارية وولدها فقد
 انهم الحواشي من اوهه على التقسيم فان كانت حات بالولد من فاشترىها الاقل من
 ستة اشهر فله ان يبيعهما ولكن لا يزوجها العتق وان كانت حات به اكثر من ستة
 اشهر فعليه العتق ولما ان يبيعهما ما لم يستوف رب المال منه عتقها فان استوفى عتقها

وهو

وهو مائة درهم صحة دعوتها وثبت نسب الولد منه وصارت الجارية بتمام ولد شرعي
 لرب المال من قيمة الجارية شعبة تمام راس ماله وحسين درهمان بتمامه موسرا
 كان او موسرا او لا الولد فهو ربح كله ويعتق نصيب المضارب منه وهو النصف
 ويسمي في نصف قيمته لرب المال ولا ضمان على المضارب في ذلك وان كان موسرا
 فان لم يبع واحدا منها ولم ينفذ فرب المال عتقها حتى لا دت الجارية فمضارب
 فتساوي الفين فتمت ام ولد للمضارب وعليه قيمة ثلاثة ارباعه موسرا فان او
 موسرا او لا الولد فهو رقيق على حاله ما لم يود ما عليه من قيمة الام او يأخذ رب
 المال شيئا من العتق وله ان يبيعه فان لم يبعه حتى صار يساوي الفين فانه
 يبيع من المضارب ويعتق منه ربحه كذا في المبسوط ولا ضمان على المضارب
 في الولد انما على الولد السعاية وان كان المضارب موسرا واذا عتق من الولد
 ربحه عن ابي حنيفة رحمه الله وعندها كله فرب المال بأخذ الف درهم
 من المضارب راس مال اذا كان المضارب موسرا من سعاية الولد واذا استوفى
 ذلك من المضارب فما بقي من قيمة الجارية وعتقها على المضارب يكون ربحا
 وبقي الولد كله ربحا فما بقي من قيمة الام والعتق يكون ربحا يخص به رب المال
 وان كان العتق مائة درهم جعل ذلك كله لرب المال فيؤدي المضارب ذلك الى
 رب المال فالخالص ان المضارب في هذه الصور يفتن لرب المال تمام قيمة
 الجارية الف درهم وعتقها مائة درهم فيصير رب المال مستوفيا من ذلك الف
 درهم راس ماله ويصير مستوفيا الف الف ومائة ربحا ثم يجعل للمضارب من الولد
 مثل ما استوفى من الربح وذلك الف ومائة فبعضه من الولد بقدر الف ومائة
 حصته المضارب فبعضه على المضارب من غير سعاية بقي من الولد سعاية ربحا
 فيكون ربحي رب المال والمضارب نصفان فله مضارب من ذلك اربعمائة وخمسون
 فبعضه من الولد بقدر اربعمائة وخمسين من غير سعاية وذلك عشر الولد وربع
 لان قيمته الفان وعشر الفين مائتان ويسمي الولد في اربعمائة وخمسين درهما
 لرب المال لان ادي الولد ذلك الى رب المال عتق كله وكان لرب المال من الولد
 عشرا وربع عشروه والمضارب تسعة اعشاره وثلاثة ارباع عشروه عند ابي
 حنيفة رحمه الله وعلى قولهما الاول كله للمضارب هكذا في المحبط ولو كان للمضارب
 معسرا لا يقد على الاداء فادى رب المال ان يستوفي الجارية بقي راس ماله وحصته
 من الربح لم يكن له ذلك وان اراد ان يبيعه الولد كان له ذلك في الف وحصته الف
 درهم راس ماله وخصامة حصته من الربح في الولد ثم لرب المال ثلاثة ارباع
 ولما الولد كذا في المبسوط وبقي على المضارب نصف قيمته الجارية ونصف العتق
 يودي ذلك حتى يسري ان ادي الولد السعاية ثم اراد ان يرجع على المضارب لم يكن
 له ذلك كذا في المحبط ولو كانت الجارية تساوي الف فادى ولدا يساوي الف
 فادى المضارب فتمت رب المال العتق وهو مائة درهم واخذها صارت
 الجارية ام ولد للمضارب ويعتق الولد ويثبت نسب موثقتا المضارب من قيمة
 الام تسعة مائة وخمسين درهما شعبة باقية من راس مال وخمسون حصته لرب المال

من المائة التي يبيع في الجارية فاذا اقتضى ربا مال عتق نصفه والرب المصارف
ويسمي في نصف قيمته قرب المال ولا يبين ما نصفان وان كان المصارف
مفسرا وقد احبب العتق قرب المال ان يستعجل الولد بشهاده فيهم بقية
راس مال ثم المائة الباقية منه ربح فيسعي قرب المال في نصفها ويكون
لرب المال من الولد تسعة اعشار ونصف عشر ويكون له نصف قيمة الام
وبها علي المصارف في قولنا اي حصة ربحه الله كذا في الميسر ومنه في اخر
العاد دهم مصارفة بالنصف فاشترى بها جارية ثمانية وخمسة اشهر ولدت
ولدا يساوي العاقا دعاه رب المال فانتكاه بنده وتصر الجارية ام ولد له والفرم
للمصارف شيئا من قيمة الجارية ولكن الولد لا من العتق وكذلك لو كان الولد
يساوي وبها الفين ولو كانت الام شيئا وبها الفين فادعاه رب المال صحت
دعوته وصارت الجارية ام ولد له وبقيت نسب الولد منه وعزم رب
المال ربح قيمة الجارية للمصارف موسرا كان او مفسرا ولم يبين من قيمة
الولد شيئا وعزم ممن عقر الجارية للمصارف ولو كان المصارف به هو الذي وطئ
الجارية وقيمتها الفان فجات بولد فادعاه المصارف بعد موته وقيمته
الفان الجارية تصير ام ولد له وبقيت قيمة ثلاثة ارباعها لرب المال وثلاثة
اثلث العقر موسرا كان او مفسرا ولم يبين لولد فيه شيئا ويكون الولد عيدا
للمصارف في بيعه المصارف لا يثبت نسبته منه فاذا اقتضى رب المال ما وجب
عليه المصارف من قيمة الجارية وثلاثة اثمان عقر الجارية يثبت نسب الولد
ويعتق بنصفه ويسمي في نصفه قيمته قرب المال موسرا كان او مفسرا ولا الولد
بينها نصفان في قولنا اي حصة ربحه الله في قولها الولد له المصارف كذا في المحيط
الباب الرابع عشر في هلاك مال المصارفة قبل الشراء وبعد
اذا هلك مال المصارفة قبل التصرف فيه بطلت المصارفة والقول فيها لهلاك
قود المصارف مع يمينه لو اشترى المصارف راسا لاداعاه واعطاه رجلا
فاستملكه لم يكن له ان يشتري بها جارية ذواه الحسن عن اي حصة ربحه
الله كذا في محيط السر حسي روي عن محمد بن ابي اسحاق ان المصارف اذا اقرضا
رجلا فان رجعت اليه الدراهم بعينها رجعت على المصارف بغير ان اخذ منها
لم يرجع كذا في الخبر وان كان مع المصارف الف واشترى به عبد فله بطلت
حقه لهلك الف يدفع اليه رب المال الف اخرجه واذا دفع اليه الف اخرجه
قبل لدفع اليه البايع له ان يرجع على رب المال ثم وثم راس المال جميع ما دفع
كفا في الكافي ولو ان المصارف اذا اراد ان يبيعه من يبيعه ذلك فاما يبيعه
مراجعة على الفان بين الامر على وجهه واراد ان يبيعه مراجعة على الحل
فله ذلك كذا في المحيط ولو كان اشترى جارية فلم يبيها حتى ادعى المصارف انه
قد بعت لبايع الثمن وعقد البايع ذلك وحلف فان المصارف يرجع على رب المال
بالف اخرجه فيبذلها اليه البايع وبما اخذ الجارية فتكون على المصارفة واذا اقتضا
المصارفة اخذ رب المال راس مال الف الذي دفعه كذا في الميسر وطئ باب المراجعة في
المصارفة

المصارفة ومن دفع الي غيره الف دهم مصارفة بالنصف فاشترى بها
جارية فبعت نصف الف قبل ان يتقدها فقال رب المال ضاع مال قبل ان يشتري
الجارية واما اشترى بها بنفسك وقال المصارف لا بل ضاع المال بعد ما اشترى بها
فانما يريد ان اخذك بالثمن ولا يعلم متى ضاع المال فالقول لرب المال وان اطلبها
البينة فالبينة سببة المصارف ولو كان وليا للمال قال للمصارف قد اشترى بها
قبل ضياع المال فوقع الشراء على المصارفة وقال المصارف اشترى بها بعد ما ضاع
المال ووقع الشراء على المصارف فقول المصارف كذا في المحيط ولو لم يثبت الف
ولم يتقدها في ثمن الجارية ولكنه اشترى بها جارية اخرى على المصارفة وقال
ابيهما فانخذ الثمن الاول فاما اشترى بها الجارية الاخيرة لنفسه ولا يكون من
المصارفة ولو اشترى بها الجارية التي قبض جارية اخرى حار وكان على المصارفة
كذا في الميسر ولو اشترى بالالف جارية ثمانية وسبع الفين فبعت قبل العقد
عزم رب المال الا يملكها كذا في الحاوي ولو اشترى المصارف جارية فبعتها لغيره
بامه ثمانية الفان فبعتها لغيره واشترى بها المصارف فبعتها لغيره
من قيمة التي اشترى بها حصة بية وانباي على رب المال ولو كانت قبل التي
اشترى بها الفاد الامم التي كانت عنده فبعتها الفان فبعت لرب المال اشترى
بالف قبل وان اشترى حتى جاز هذا الشراء من المصارف فبعتها لغيره اشترى بها
ثم هلك رجع على رب المال كذا في المحيط واذا كانت مع المصارف الف والنصف
فاشترى المصارف به بيا وباعه بالعين ثم اشترى بالالفين عيدا ولم يتقده
الالفين حتى ضاع الفان في يده بعزم رب المال الف وخمسة الفين والمصارف
حسابة ويكون رب العبد للمصارف وثلاثة ارباعه للمصارف ورأس المال الفين
وخمسة الفين ولا يبيع العبد مراجعة على الفين فان باع العبد باربعة
الفين ربح المصارف وثلاثة ارباعه للمصارف برفع راس المال وذلك
الفان وخمسة الفين ويبقي خمسة الفين المصارف ورب المال كذا في الكافي
ولو علي بالمصارفة حتى ملأ الف درهم ثم اشترى بها جارية فبعتها لغيره
وقبضها فملك ذلك كله عنده معا فلي المصارف الف درهم من الجارية وثم
علي رب المال بثلاثة ارباعها كذا في الميسر واشترى بالالف المصارفة جارية
فبعتها لغيره ولم يتقده الثمن حتى باعها بالعين وقبض الثمن ولم يبيع الجارية
فملك كله فاما لا يخلو من اربعة اوجه اما ان هلك الاموال كلها معا وهلك
الف الاول او لا ثم هلك الجارية والمال الثاني وهي الفان معا او متعاقبا
او هلك الجارية ولا ثم المالا ان معا او متعاقبا او هلك المالا الثاني ولا ثم
هلك الجارية والمالا الاول معا او متعاقبا اما اذا هلك الاموال كلها معا فثلاثة
الاف الثاني بايع الجارية واليمين لثمنها ورجع على رب المال بالعين وخمسة الفين
او الف الاول ثم هلك الجارية والمالا الثاني معا او متعاقبا فان ثلثة الاف كلها علي
رب المال واما اذا هلك الجارية او لا ثم المالا ان معا او متعاقبا فلي رب المال الفان
وخمسة الفين وعلي المصارف خمسمائة وكذلك لو هلك المالا الاخر او لا ثم الجارية والمالا الاول

كذا في عجب السرخسي ولو دفع الي رجل الف درهم مضاربة بالنصف واشترى
بها جارية متساوي الغافق مضاربة الجارية وانفق الف درهم حتى باعها بالعين فبقيتها
ولم يدفع الجارية حتى اشتري بالعين جارية متساوي الغافق فبقيتها ولم يدفع
الغلاف ففعلت الدراهم كلها والجارية ان جميعا فعلى المضارب ان يورثها اليهم
حتى لا ياتي الي بايع الجارية الا ولم ينفذ الف درهم ويرد على مشتري الجارية
الاولى ما يفيض منه من ثمنها وذلك الف درهم لانفسها لبيعها بالملك قبل
التسليم والى بايع الجارية الثانية الي درهم ثمنها ثم يرجع على ربا مال من هذا الجارية
باربعة الاف درهم الف من الجارية الاولى والف خمسمية ما يفيض من ثمن الجارية الاولى
بعد بيعها والف خمسمية من ثمن الجارية الثانية ولو هلك الف الاولى ثم هلك ما بقي معها
رجع على ربا مال باربعة الاف درهم وكذلك لو هلك الجارية الاولى ولا الهلك الثاني
اولا ثم هلك ما بقي من الاول والى الكل ما بقي المقيس هلكا في الميسر ولو اشترى
بالنصف مضاربة متساوي الغافق فبقيها ولم ينفذ الف درهم واشترى بالجارية عمدا
فيما دعي العين وقبضه ولم يدفع الجارية ثم اشتري بالعمد جارية وبسببها ثلاثة
لاف درهم وقبضه ولم يدفع الجارية ثم اشتري بالعمد جارية وبسببها ثلاثة
اوجه او هلك الاول كله ما بقي المضارب ستمائة الف منها ثمن الجارية والعان
قيمة العبد وثلاثة الاف قيمة الجارية يرجع على ربا مال منها مائة الف وخمسمية ويرد من
ماله الف وخمسمية وان هلك الاول لا الف ولا ثمن الباقي معا رجع المضارب على ربا مال
خمسة الاف وخمسمية وادي من ماله خمسمية وان هلك العبد ولا ثمن الباقي معا رجع على
المال باربعة الاف وخمسمية وكذلك لو هلك الجارية ولا ثمن الباقي معا وان هلك الجارية ولا
ثمن الباقي معا رجع على ربا مال باربعة الاف وخمسمية وكذلك لو هلك الجارية وبسببها
ولو اشترى بالالف جارية متساوي الغافق فبقيها ثم اشتري بالجارية ثمن متساوي
كل واحدة منها الغافق فبقيها ثم هلك الجارية ورأس المال الاول معا فعلى المضارب
ثمن الجارية الاولى الف درهم والثاني قيمة الجارية ثمن الاخرين ويرجع جميع ذلك
على ربا مال بخلاف ما لو كانت اشترى بالجارية الاولى جارية متساوي الغافق فبقيها
ففعلت الجارية ثمان ورأس المال معا فان على المضارب ثلاثة الاف درهم العان
الجارية الاولى والعان قيمة الجارية الثانية ويرجع على ربا مال بالعين وخمسمية
وكذلك لو هلك احدي الجاريتين او لا ثم هلك ما بقي معا ولو هلك الاول
اولا ثم هلك ما بقي معا رجع بالثلاثة الاف كلها على ربا مال كذا في الميسر ولو دفع الي
رجل الف درهم مضاربة بالنصف واشترى بها جارية متساوي الغافق فبقيها ثم
باعها بالعين درهم وقبض الثمن ولم يدفع الجارية ثم اشتري بالعين جارية بالالف
وهي في بدء جارية متساوي اربعة الاف وقبضها ثم دفع رأس المال الاول الي صاحب
الجارية الاول ودفع الالف الي الذي اشترى منه الجارية الأخيرة فان لم ينفذ الف
الاولى حتى هلك وباع الجارية الأخيرة ستة الاف درهم كان له من ثمنها الف درهم
حصته ثلثها الذي كان اشترى لنفسه ويكون اربعة الاف درهم على المضارب ويورث
منها الف درهم الذي اشترى بالالف درهم ثم باعها بالالف درهم من الباقي

وما بقي

وما بقي وهو الف درهم من مضاربة بالنصف واشترى
الالف درهم الجارية الأخيرة حتى ضاعها والميسر محال فان لم ينفذ الف درهم
من ثمن الجارية الأخيرة ولا يفي فيه كذا في الميسر وفي موارد ربا مال متساوي
يوسف درهم المضارب اذا اشترى بالالف المضاربة متساوي قبضه ولم ينفذ
الالف حتى هلك فاباه البايع منه لم يكن للمضارب ان يرجع على ربا مال شي
والمتنازع على المضاربة كذا في المحيط لو عمل بالمضاربة حتى صار ثمنها الف
منها دين والعان عيني في بدء فاشترى بها ثمن الف من الجارية فلم يفيها
حتى هلك الفان فانه يرجع بثلاثة ارباعها على ربا مال واذل الجارية
كان له ربعها من غير المضاربة فان هلك الجارية في بدء ثم خرج الدين بعد ذلك
كان كله لرب المال لانه دونه رأس المال فتراس ما له الفان وخمسمية ولا يرجع
المضارب في هاتين الفين كذا في الميسر وما هلك من مال المضاربة
فهو من الزرع دون رأس المال كذا في الكافي **الباب الخامس عشر**
في جرد المضارب مال المضارب بقعنا في يوسف رجعا معا اذا قال المضارب لرب المال
لم تدفع الي شيئا ثم قال قد دفعت الي الف مضاربة فهو من مال قال ولا يشتري
برباع الجود فهو من ثمنه وان اشترى بعد ذلك اقرارا فالفان يكون ثمنه
لنفسه وفي الاستحسان يكون على المضاربة ويراد من الضمان كذا في المحيط ومن عده
في المضارب اذا قال دفعه الف رأس المال وهذه الخمسمية دمج وسكت ثم قال علي دين
لفلان قيل قوله قال الحسن ان كان وصل قبل وان فصل لم ينفذ هذا قياسا على قول
ابي حنيفة رجعا كذا في المحيط ولو دفع اليه درهم مضاربة بالنصف ففعل المضارب
انه قد ربح فيها الف وجا بالعين ثم انه جرد فقال له اربح فيها الا خمسمية ففعلت الفان
في يده وقامت البينة على قراره بما قال من الزرع فانه يضمن الخمسمية لغيره
من الزرع فباخذها ربا مال من رأس المال ولا يضمن شيئا غيرها ولو كان ان يكون
ربح في المال شيئا والميسر محال فان دفع الف درهم كلها فباخذها ربا مال من رأس
ماله ولا ضمان عليه في رأس المال كذا في الميسر في باب قبضة المضارب على ربا مال
والمضارب لو قال المضارب لرب المال دفعت اليك رأس المال والذي في يدي ربح ثم قال
ثم قال ليرد دفع ولكنه هلك فهو من كذا في المحيط **الباب السادس**
عشر في قبضة الزرع اصل ان قبضة الزرع قبل قبض ربا مال رأس مال موقوف ان قبض
رأس المال صحت القبضة وان لم يقبض رطلت كذا في محيط السرخسي قال محمد رحمه الله
اذا عمل المضارب بماله المضاربة فربح الغا فاقبضها الزرع وماله المضارب يقبضها الغا
عليه فاخذ ربا مال من الزرع خمسمية والمضارب خمسمية ثم ضاع ما اعد له رأس المال في
بعد المضارب قبل العمل او بعد فان قبضها باطله والخمسمية التي اخذها ربا مال
بحسب من رأس المال ويورث المضارب الخمسمية التي اخذها لنفسه من الزرع
الي ربا مال ان كانت خلية بعينها وان هلك في بدء ربحها على ربا مال حتى يتم
لرب المال رأس مال الف التي هلك في بدء المضارب هي الزرع كذا في المحيط
ولو كان الزرع العين فاخذ كل واحد الخاضع للزراع ثم ضاع رأس المال الغا التي

يقع رب المال رأس ماله ويضمن له المضارب نصف الألف التي أخذها وإن
استوفى رأس ماله ثم اقتسم الربح ثم دفع رب المال الألف التي قبضها برأس ماله
إلى المضارب وقال عمل على المضاربة التي كانت فان ربح أو وضع لا ينتفع من القسمة
الأولى لأن هذه مضاربة مستأنفة والمضاربة الأولى انتهت فبأنها انتهت اقتسما
وإنما يريد بقوله على المضاربة التي كانت أي على الشطر الذي كان في الأولى
هكذا في محيط السرخسي لو اقتسما الربح وفسخا المضاربة ثم عقدا ثانيا
فهلك المال بعد ذلك لم يتراد الربح الأول وهذه هي الحيلة فيها لتخاف
المضارب أن يسترد منه الربح بعد الغصة بسبب هلاك ما بقي في يده من
رأس المال كذا في التبيين ومن دفع إلى المضارب رأس ماله بالصف
فربح المضارب العبد درهم ثم اقتسموا فربح المضارب إلى رب المال رأس ماله
العبد درهم فاحتمل المضارب حصته من الربح العبد درهم ويقتب حصته من الربح
فلم يأخذها حتى ماتت في يده المضارب فالة التي ضاعت في يده ضاعت عنهما
جميعا وما بقي في يده المضارب يبيئ بينهما فربح عليه رب المال بصفها وذلك
ضمنانية هذا إذا ضاعت الألف التي هي حصته رب المال أما إذا ضاعت الألف
التي هي حصته المضارب بعد ما قبضها المضارب لنفسه فإن القسمة لا تنتفع
ويكون ما هلك حصته المضارب وما بقي حصته رب المال يأخذه رب المال كذا
في المحيط فإن كان المضارب قاسم رب المال وأخذ حصته ولم يقبض رب المال
حصته حتى مات ما قبضه المضارب لنفسه وما بقي فإن الذي لم يقبضه
رب المال بهلك من حالها وأصبح رب المال المضارب يبيئ مينا فذلك ويضم
المضارب لرب المال نصف الربح الذي كان قبضه لنفسه وكان مستوفيا إلى
بالقبض فهلك مضمونا عليه وقد ثبت أنه جبر الربح فربح نصفه لرب المال
كذا في المسبوط دفع مضاربة بالنصف واشتري به وبيع ذبح أو لا واشتري
عرضا ولم يبيع حتى زاد رب المال له في الربح شيئا أو عطفه ربح بعد ذلك جاز يقتسم
عليه حصل الربح قبله أو بعده ولو اقتسما ثم زاد أحدهما أو عطف فذلك ومن محله
رحمة الله عليه يجوز العطف من رب المال المضارب دون الزيادة كذا في محيط السرخسي
إذا أخذ رب المال من المضارب مثل العشرة والخمسين والمضارب يعمل
بجنيته المال ولو كان المضارب كلما دفع إلى رب المال شيئا قال هذا ربح يكون
ذكر ربحا ولا يقبل قدره بعد ذلك الجمل ربح وما آخره من كان من رأس المال
كذا في فتاوى قاضي خان دفع إلى رجل العامة مضاربة فربح فيها الفاق قال لرب
المال ادفع إلى رأس المال وما بقي فهو لك يجوز فكذا إذا كان الملاقاة بما يعينه لهما
هبة مجهولة وإن كان مستهلكا فهو زيادة له مما كان عليه وهي جائزة كذا في محيط
السرخسي **باب** المضاربة في البيع والشراء **المضاربة** هي التي يقع فيها اختلاف
رب المال وبين المضاربين هذا الباب يشتمل على خمسة أنواع من المضاربة الأولى
فيما إذا اختلفا في مشتري المضاربة هل هو المضاربة من دفع إلى المضارب
درهم مضاربة بالنصف فاشترى عبا بالدرهم ولم يخل عند الشراء أنه

اشتراه

اشتراه المضاربة فلما قبضه قال اشتريته وأما النوع الثاني يكون على المضاربة وكذا
رب المال فقال اشتريته لنفسك هل يصدق المضارب فيما قال فهذا المسئلة
لا تختلف من أربعة أوجه أما أن يكون مال المضاربة والعبد قايما وقت اقتدار
المضارب أوه كاناها لكيت أو كان العبد قايما ومال المضاربة لها كذا أو كان مال
المضاربة قايما والعبد لها كذا فبيئ لوجه الأول القول قول المضارب مع يمينه
فإن هلك مال المضاربة في يده قبل التسليم إلى البايع فإنه يرجع على رب المال
بيمينه وبسببه إلى البايع وفي الوجه الثاني لا يصدق المضارب من غير يمينه
ويضمن المضارب للبايع الف درهم ولا يرجع على رب المال بشيء وكذا لو كان
الثالث وفي الوجه الرابع ذكر أن المضارب يعبد في رب المال في حق تسليم
ما في يده من رأس مال المضاربة إلى البايع وإذا هلك في يده وأراد أن يرجع على
رب المال فالف آخره أنه لا يكون مصدقا كذا في المحيط ولو كان المضارب اشترى
العبد فالف المضاربة ثم نقد ثمنه من حال نفسه وقال اشتريته لنفسه
وكذا به رب المال فالقول قول رب المال ويأخذ المضارب الف المضاربة
قضا صابما إذاه ولو كان اشترى العبد بالف درهم ولم يسم مضاربة ولا
غيرها ثم قال اشتريته لنفسه فالقول قوله كذا في المسبوط في باب شراء
المضارب ويبيع حوان التقال أنه لم يحضر للمضاربة بيمينه وقت الشراء فقول
إبي يوسف رحمه الله يحكم التقال أن تقدم من مال المضاربة كان الشراء
للمضاربة وإن تقدم من ماله كان الشراء له وعند محمد يكون الشراء واقعا
للمضارب وتقدم من ماله أو من مال المضاربة كما في التوكيل الخاص على ما عرف
في كتاب البيوع كذا في المحيط اشترى عبدا بالف درهم ثم اشترى أخرا
بالف درهم فقال بيمينه على المضاربة ولم يقدما لما بعد فان صدقه
فيها فلا قول على المضاربة دون الثاني وكذلك أن كذبه فيها أو صدقه في الأول
وكذبه في الثاني فاما إذا صدقه في الثاني دون الأول فالقول لرب المال
والعبد الثاني للمضاربة ولو اشترى لهما صفقة واحدة كل واحد بالثمن قال
نوبت أن يكون كل واحد منهما بالف المضاربة فان صدقه فيها كان نصف
كل واحد على المضاربة والباقي المضارب وكذلك أن كذبه فيها وإن صدقه في أحد
بيمينه فقال اشترى هذا للمضاربة كان للمضاربة هكذا في محيط السرخسي
ولو قال المضارب اشترى بها بالعن عندي والعن المضاربة فقال لرب المال اشترى
هذا بعينيه بالف المضاربة فالقول قول المضارب ونصف العبد على المضارب
ونصفها للمضارب كذا في المسبوط النوع الثاني فيما إذا اختلفا في العموم والمخصوص
في المضاربة واختلفا في المخصوص لو ادعى المضارب للعموم في كل تجارة وادعى رب
المخصوص فالقول للمضارب كذا في المحيط كذا في المضارب ورب المال إذا اختلفا فقال
المضارب دفعت إلى مال مضاربة بالنصف ولم قسم شيئا وقال لرب المال إنما اذنت
لك في البيع والقي الطعام أن كان قبل التفريق فالقول لرب المال ويجعل الشارب
المال للعموم بهما عن التفريق ولا يكون للمضارب التفريق في العموم وأما إذا كان

هذا الاختلاف في بعد التصرف فالقول قول المضارب مع مبيته استحقاقا
وعلى رب المال البينة وبه (خذ علما) وثالثا كذا في المحيط وان كان رب المال
بدعي العموم فالقول قوله قناسا واستحقاقا كذا في الذخيرة ولو اقام البينة
فيها اذا ادعى احدهما العموم والاخر المخصوص ان وقتت البيتان وقتا احديهما قبل
الاخر فانه يغضي ببينة الذي يثبت اخر الامر وان لم يوقت البيتان وقتا
او وقتت الوقتين على السواء او وقتت احديهما ولم يوقت الاخر ولم يعلم
الاول من الاخر فانه يغضي ببينة الذي يدعي المخصوص هكذا ذكر في الاصل
وفيما لا بد من اقام البينة والمضارب يدعي العموم فان نص يهودا ناطقه
مضاربة في كل غارة فالبينة ببيته وان لم يثبت وانما الحرف فالبينة ببيته
رب المال كذا في المحيط وكذا اذا اختلفا في المنع من السفر كذا في الحاوي واذا
اتفقا على المخصوص واختلفا في النوع الذي وقع منه المخصوص بعد ما تصرف
المضارب في المال واقاما جميعا البينة فالجواب فيه على التفصيل الذي ذكرنا
في ا اذا اختلفا في العموم والمخصوص اذا اقاما جميعا البينة ان وقتت البيتان
وقتا احديهما قبل الاخر فانه يعمل به ويكون اخرهما ناسخا للاول وان لم يعلم
الاول من الاخر وان وقتت على السواء ولم يوقت او وقتت احديهما دون الاخر
كان بيته المضارب اولى بالقبول كذا في المحيط عن ابي يوسف اذا قال
المضارب امرتني ان اخرج الى جميع البلدان او قال لم تأمرني بشي وقال
رب المال امرتك ان تخرج الى البصرة وحدها فالقول قول المضارب ولو قال
المضارب امرتني ان اخرج الى البصرة والكوفة وقال رب المال الى البصرة
وحدها فالقول قول رب المال كذا في الذخيرة لو قال المضارب امرتني ان اخرج
الى البصرة وقال رب المال امرتك ان اخرج الى البصرة والمضارب كذا في محيط السرخسي
النوع الثالث في اختلافها في مقدار الزرع المشروط للمضارب وفي مقدار
سائر المال وفي اختلافها في جهة قبض المال اذا دفع الرجل الى رجل الف درهم
مضاربة ورزح فيها الف درهم ثم اختلفا فقال المضارب بشرطت لي نصف
الرزح وقال رب المال بشرطت لك ثلث الرزح فالقول قول رب المال وان اقام
جميعا البينة فالبينة ببيته المضارب كذا في المحيط واذا اختلفا في الرزح فقال
رب المال بشرطت لك الثلث وقال المضارب بشرطت لي النصف نظر هلك
المال في يد المضارب فان المضارب يضمن السدس من الرزح ويؤدى الى رب
المال من ماله خاصة ولا ضمان عليه فيها سوى ذلك كذا في الحاوي واذا قال المضارب
شرطت لي نصف الرزح او قال ثلثه وقال رب المال بشرطت لك مائة من الرزح
او قال لها شرطت شيئا لك وفسدت المضاربة وبك اجر مثل عمك فالقول
قول رب المال مع مبيته وكذلك اذا قال المضارب بشرطت لي نصف الرزح
وقال رب المال بشرطت لك ثلث الرزح الا عشرة فالقول قول رب المال فان
اقاما جميعا البينة فيهما تبين المسيلتين فالبينة ببيته المضارب كذا في
الذخيرة ولو كان المضارب بشرطت لي ثلث الرزح وقال رب المال بشرطت

لك

ه كذا ثلث الرزح وزربا دة عشرة دراهم وبك على اجر مثل عمك فان القول قول
المضارب وله ثلث الرزح ولا يصدق رب المال على ما ادعى من العساة واذا
قاما جميعا البينة على ما ادعيا كانت البينة ببيته رب المال كذا في المحيط
لو وضع في المال فقال رب المال بشرطت لك نصف الرزح وقال المضارب
شرطتني مائة درهم او دفعته الى مضاربة ولم تشرط لي شيئا فلي اجر مثل
فالقول قول رب المال فان اقام رب المال البينة انه شرط له نصف الرزح وقام
المضارب البينة انه لم يشرط له شيئا فالبينة ببيته رب المال وان كان
اقام المضارب البينة انه شرط له رزح مائة درهم واقام رب المال البينة
انه شرط له نصف الرزح فالبينة ببيته المضارب كذا في المسوط مضارب
معه الغان فقال لرب المال دفعت الي الغان تحت الغا وقال رب المال
بل دفعت اليك الغان مضاربة فالقول للمضارب واذا اختلف رب المال
والمضارب في راس المال والرزح فقال رب المال سائر مال الغان وشرطت
لك ثلث الرزح وقال المضارب راس المال الف وشرطت لي النصف
فالقول للمضارب في قدر راس المال ولرب المال في شرط له من الرزح واياها
اقام البينة على ما ادعى من الفصل قبلت ببيته هكذا في الحاوي وان اقام
البينة فالبينة ببيته رب المال في مقدار راس المال من راس المال
ويأخذ الاثني عشر ماله وان كان المال ثلاثة الاف كانت البينة ببيته
المضارب فيها ادعى من الرزح حتى ان الف الف العاضلة عند الغان بينهما
نصفان كذا في المسوط فان جاء المضارب بثلاثة الاف فقال لفراس
المال والف رزح والف وديعة اخرى ومضاربة اخرى او مضاربة واحدة
لاخر او على دين والقول والوديعة والشركة والبضاعة والدين والقول للمضارب
في الاثني عشر ماله كذا في البياع واذا ادعى رب المال البضاعة وادعى المضارب
مضاربة صحيحة او فاسدة فالقول قول رب المال وكذا لو ادعى رب المال
المضاربة او البضاعة وادعى في يديه الما انه اقترضني واذا الرزح كله
فالقول قول رب المال والبينة ببيته المضارب كذا في الذخيرة واذا دفع
الرجل الى رجل الى مال او دفع فيه رزح فقال العامل اقترضتني هذا المال فقال
الدفع دفعت اليك بضاعة او مضاربة ثلث او قال مضاربة ولم اسمك شيئا
او قال سميتك مائة درهم من الرزح فالقول قول رب المال وان كان اقر
بالبضاعة فلا شيء للعامل وان كان اقر له رزح انثالث اعطاه ذلك وان اقر بمضاربة
فاسدة لمطاه اجر مثله كذا في المسوط وان اقاما جميعا البينة فالبينة ببيته
المضارب كذا في البياع فان هلك المال في يد المضارب بعد ما قال للعامل هو
قرض وقال رب المال انه بضاعة او مضاربة صحيحة او فاسدة يضمن الاصل
والرزح لا اذا قال رب المال دفعت اليه مضاربة بالثلث فانه لا يضمن الا
ما ولد الثلث لو قال رب المال هو قرض وادعى الغايب المضاربة فان كان
بعد ما تصرف فالقول لرب المال والمضارب مائة وان كان لم يتصرف فالقول

قوله ولا ضمان عليه كذا في محيط السرخسي وانما اقاما جميعا البينة عليها اذ
فالبينة بينة رب المال في الوجهين جميعا صانع المال قبل العمل وبه وتكون
المضارب ضامنا كذا في المحيط لوقال المضارب دفعته الى مضاربة وقد ضاع
المال قبل ان يعمل به وقال رب المال اخذته غصبا فلا ضمان علي المضارب
فان كان عمله ثم صانع فهو ضامن للمال فان اقاما البينة فالبينة بينة
المضارب في الوجهين ووقال المضارب اخذت منك هذا المال مضاربة
فصاع قبل ان يعمل به او بعد ما عملت وقال رب المال اخذته مني غصبا
فالقول قول رب المضارب من ان في الوجهين كذا في محيط السرخسي والمتقي
عن محمد رحمه الله اذ قال العامل اخذت منك غصبا لرب لي بالصان وقال
رب المال انما اضعه لك لتعمل به فالقول قول رب المال والبينة بينة ايضا فلو
اقام رب المال بينة على اقرار العامل انما اخذ بضاعة واقام العامل بينة
على اقرار رب المال ان اخذ غصبا فالبينة بينة صاحب المال وهذا اذا لم
يعلم اي الاقرارين اول فان علم فالبينة بينة صاحب الاقرار الثاني كذا في المحيط
النوع الرابع في اختلافهما في وصول رأس المال الي رب المال قبل اقتسامها
الربح او بعده قال محمد رحمه الله ومن دفع الى اخر العن درهم مضاربة
فالنصف فربح فيها العاقل لرب المال قد دفعنا ليك رأس المال العن درهم
ويثبت هذه الاقرار بحا وقال رب المال لهما فربحناك شيئا فالقول قول
رب المال مع بينة فيجوز بان الله ما قبضت رأس المال من المضارب فاذا
حللنا هذا الاقرار بينة برأس ماله ولا يثبت ظر اليه استخلاص المضارب ثم
يستخلف المضارب بالله ما استهلكته ولا ضيعته فانه حلف برمي على الضمان
ولم يثبت قبض رب المال وان لكل المضارب من البين فقد اقران رأس
المال كان عمده وقد جده فصار رأس المال وظهر ان مال المضاربة
العن درهمين والفقيرين فباخذ رب المال الالف العن برأس ماله فيكون
الالف الذي علي المضارب ربحا فربح رب المال علي المضارب خمسمائة
درهم حصته من الدرهم الربح كذا في المحيط ولو ان المضارب سحبا راد رب
المال استخلافا قال لهما دفعها اليك ولكنها صاعقت مني وحلف علي ذلك فانه
يغرم نصفه لرب المال ولو اقاما البينة فالبينة بينة المضارب ولو اقام
المضارب البينة ان رب المال اقرانه قبض رأس ماله العن درهم واقام
المال البينة علي اقرار المضارب ان رب المال اقرانه قبض رأس ماله العن
درهم واقام فيقبض من رأس ماله شيئا فان لم يعلم اي الاقرارين اول
فالبينة بينة المضارب وان علم ايها اول فالبينة بينة الذي اقر الاقرار كذا في
المسبوط وان اقتسم المضارب رب المال واخرها واخفكل واحد منها حصته
ثم اختلفا فقال المضارب قد كنت دفعت رأس المال الي رب المال وهو يتكبر فالقول
قوله ولا يكون اقراره بخمسة الربح اقرارا بقبض رأس المال وقوله في الكتاب القول
قول رب المال يعني فيما يدعي المضارب علي رب المال من خلو من خمسمائة التي قبضها
لنفسه

لنفسه فاعلم في حق بركة المضارب عن ضمان رأس المال فالقول قول المضارب قالوا
يجوز لكل واحد منهما انما اختلفا فتقي الضمان من المضارب وان بقي قبض رب المال
رأس المال بخلفه ايضا فان العا من مال المضاربة فذهلكت فبصرها الهلاك الي
الربح مكان ما قبضه رب المال من الخمسمائة من رأس المال والخمسمائة التي
قبضها المضارب من رأس المال ايضا فيرد عليه رب المال ان كانت قائمة وان كانت
هالكة عنهما لرب المال حتي يتم له رأس المال هكذا في المحيط ولو اقاما
البينة كانت البينة بينة المضارب كذا في فتاوى قاضي خان النوع الخامس
في اختلاف المضاربين او احدهما مع رب المال اذا دفع الرجل الي رجلين مالا مضاربة
بالتصديق جاء ثلاثة الاف درهم فقال رب المال كان رأس مالي العن الربح
الغا وصدقه احد المضاربين وقال الاخر كان رأس المال الغا والربح الغا درهم
فان رب المال باخذ الف درهم من رأس ماله من بيد المضاربين ويبقي في يده
واخذ منهما الف درهم فباخذ رب المال خمسمائة من الف الذي صدقه بحساب
رأس ماله ويقاسم الاخر خمسمائة ما في يده اثنان لاني رب المال يزعم ان هذه
الخمسمائة من رأس ماله ايضا ومن في يده يتكبر ويقول هو ربح وحق رب المال فيه
نصف حقيقيان فحق رب المال في نصف الربح وحق كل واحد من المضاربين في ربع الربح
فلهذا يقياس خمسمائة اثنان لثلاث لرب المال باخذها بحساب رأس ماله من جهة
فيخرج في يده الف وثمانمائة وثلاثة وثلاثون وثلاثون فيقسمون الالف الباقية
ربما بينهم اربعا لعنه صدم في يد رب المال خمسمائة من الربح في يد الذي صدقه
ما بينا ونهضون فيجمع ذلك فباخذ من رب المال ما بقي من رأس ماله على ان تقا
عليه والباقي من الربح الذي في ايديهم ما بينهما اثنان هكذا في المسبوط دفع الي
رجلين الف مضارب يقبل النصف فباوا بالعين خمسمائة قبض والالف وخمسمائة سود
فقال لهما درهمي الخمسمائة البيض وود بعة لغلان عندنا او يقول هي دين له او يقول
ملكه والخمسمائة السود ربح وقال الاخر الالف كل ربح فربها علي وجهه ما ان كان
المال في ايديهم اوكله في يدها منكرا او كله في يدها مخرا والبيض في يدها منكرا والباقي
في يدها مقدر وعلي عكسه فان كان في ايديهم باخذ رب المال رأس المال الغا
من السود وباخذ المخزلة نصف البيض الذي في يدها لمخرو يقسم ما في يدها منكرا
من البيض بينه وبين رب المال اثنان اسما لرب المال وسهم المضارب يسهم
الخمسمائة اربعا نصفه لرب المال ولكل مضارب ربع وكذا كان المال كله
في يدها منكرا وما اذا كان كله في يدها المقتر يدفع الخمسمائة البيض اليه المقتر له
ويدفع الغا الي صاحبه المال ويقسم خمسمائة اربعا واذا كانت البيض
في يدها منكرا المقتر يقول لم يودعني بل اودع صاحبي باخذ رب المال رأس ماله
والباقي يقسم علي اربعة اسهم ثم يدفع المقتر سهمه من البيض اليه المقتر وان كان
البيض كله في يدها المقتر اخذها المقتر كذا في محيط السرخسي واذا دفع الي
رجلين الف درهم مضاربة بالنصف وادعها ان يعمل في ذلك مالا فباخذ
بالف درهم في ايديهم جميعا فقال لهما درهمي الف منها رأس المال وخمسمائة ربح

ويثبت المضارب لاس مال رب المال ولو لم يحدد فيه المضارب ولكنه قال
كذبت بل هو انبي فتوان المضارب حرم من ماله وبضمن لاس مال الرب
المالك ولو كان يساوي العا وقال رب المال هو انبي وكذبه المضارب
فتوان حرم من ماله ولو صدقه المضارب كان ابن رب المال وهو عبيد
للمضارب وهو ضامن لاس مال الرب المال ولعلم بصدق المضارب
ولكنه قال كذبت ولكنه انبي فتوان رب المال حرم من قتله ولا ضمان لو احدث
منها علي ما حبه ولو لم يقول ذلك حتى صار قيمته الي درهم فقال رب
المال هو انبي وقال المضارب كذبت ثبتت تشبه منه وعققت ثلاثة ارباعه والقرار
بالخيار في الدرع ولو صدقه المضارب بما قال فهو رب ابن المثل رب المال وهي
عبد المضارب ويكون ضامنا لرب المال لاس ماله ولو لم يصدق رب المال
ولكنه قال كذبت بل هو انبي فتوان المضارب لاس ماله وعققت ثلاثة ارباعه من
قبله ثم المضارب ادعي بنسبه وهو ثابت بالنسب من رب المال فلا يثبت بنسبه
منه ولكنه صار كالمعتق لنصيبه فلا ضمان لو احدث منها علي ما حبه وكان
ولاده يجرها ارباعا كذا في المسبوط النوع الثاني في المتفرقات من
هذا الباب في نوادر ابن سماعه عن ابي يوسف رحمه الله اذ قال المضارب
اعطينني الف درهم فاعطى او بنهرجه مضاربة صحيحة وقال رب المال
اعطينتك جياحا فان كان المضارب لم يعمل بها في مثل لو دجعة فيصدق
المضارب وصل وفصل وفي المستوفى لا يصدق الا اذا وصل وان كان
عمل بها لم يصدق علي كزبيق والبنهرجة وهو علي الجياح وفيها ايضا
عن محمد رحمه الله في مضارب في يده مال لرجل يعمل به في المضاربة فاقتر
المضارب ان الالف الي علي فلات باسمي لرب المال وكانت المضاربة
بالف درهم فقال المضارب بعد ذلك لرب المال ان في يدي خمسة من
المضاربة والالف لبقا فترت هي المضاربة وقال رب المال الالف خاصة
لبست من المضاربة والقول لرب المال وان كان المضارب وصل اقراره
به كد صدق كذا في المحيط اذ ادفع الي رجل الف درهم مضاربة بالنصف
واشهد عليه في العلانية انها قرض بينو تغني بذلك حتمية المضارب
في حفظ المال مخافة ان يأخذه رب المال بالقرض ففعل المضارب بالمال
وربح ا ورضع فان تصادقا ان القرض كان تلججته في الظاهر وان الثابت
في الباطن هي المضاربة كان كما تصادقا وان اختلفا في ذلك فقال رب المال
كان القرض حقيقة ولم يكن تلججته وكان فقام المضارب لادب ان القرض تلججته
والثابت في الحقيقة المضاربة واقام المضارب بنسبه علي ما قال فمذا وما لو تصادقا
ان القرض كان تلججته سواء الثابت في الحقيقة المضاربة واقام المضارب بنسبه علي ما قال
كذا في الذخيرة وان شهد شاهدان بالمضاربة وشاهدان بالقرض ولو يفسر شيئا غير
ذلك فالسنة بينية الذي يدعي القرض كذا في المسبوط في اخراي شركة المضارب
وان شهد شهود المضاربة ان القرض كان تلججته وان الثابت حقيقة المضاربة

فتشادتهم

فتشادتهم اولي كذا في الذخيرة واذا اقرب المال للمضارب بسدس الزرع وقال
المضارب لي نصف الزرع واقام شاهدين فشهدا احدهما انه شرط له ثلث الزرع
وشهد الاخر انه شرط له نصف الزرع والشهادة بالملء في قول ابي حنيفة وكان للمضارب
ما اقربه رب المال وهو السدس وفي قول ابي يوسف ومحمد رحمه الله الشهادته
جائز فعلي ثلث الزرع للمضارب ولو كان ادعي المضارب نصف الزرع فتشادهم شاهد
علي نصف الزرع وشهد له اثنان رب المال بشرط ثلثي الزرع والشهادة بالملء في قول
جميعا كذا في المسبوط في باب الشهادة ولو قال رب المال انما دفعتا اليك من مال ابنتي
حق كان القول لقوله اقام المضارب شاهدين شهد احدهما انه شرط للمضارب
حاشي درهم وشهد الاخر انه شرط له مائة ان كان المضارب يدعي المائة لا تقبل
هذه الشهادة ولا يكون له ربح ولا اجرا لمثل وان ادعي ما يتينها مسبوطة على اختلاف
لا تقبل عنده وعندهما تقبل علي المائة ويقضي له باجر المثل كذا في المحيط ولو ادعي المضارب
انه شرط مائة وخمسين وشهد له شاهدا وشاهد بمائة فلم اجر منكم عندهم
جميعا كذا في المسبوط ومن دفع الي رجلين الف درهم مضاربة فعلا بها ورجعا
ربحها فادعي احدهما ان رب المال شرط لها نصف الزرع وادعي المضارب الاخر انه شرط
لها ثلث الزرع وادعي رب المال انه شرط لها مائة من الزرع حقي كان القول قول
رب المال فان اقام شاهدين شهد احدهما بنصف الزرع والاخر ثلث الزرع فان
قيام قول ابي حنيفة رحمه الله لا يقبل هذه الشهادة ويكون لها اجر مثل عملها باقراو
رب المال كما لو لم يقبل البينة اصلا وما في قولها فان ادعي النصف يكون له من
الزرع وليس له اجر مثل عمله والذي يدعي ثلثه اجر مثل عمله باقراو رب
المال كذا في المحيط الباب الثاني من عشر في عزل المضارب وامتناعه
عن التقاضي وبطلان المضاربة بموت رب المال علم المضارب بذلك ولم يعلم
حتى لا يملك الشرا بعد ذلك بمال المضاربة ولا يملك لسفره كذا في فتاوي
قاضي خات وبطلان تجمؤن احدهما اذا كان مطبعا ولو ارتد رب المال فباع
المضارب واشترى بالمال بعد الردة فذلك كله موقوف في قول ابي حنيفة
رحمه الله ان رجع اليه الاسلام بعد ذلك بعد ذلك والتفتت ردة بالعدم في جميع
احكام المضاربة وكذلك تلحق به ان الحرب ثم عاد مسلما قبل ان يحكم بالمقامة دار
الحرب علي الردة التي بشرط حكم الحاكم بالحكم بموته وصبر ورثة ميراثا فان مات او
قتل علي الردة او لحق بدار الحرب وقضي القاضي بالمقامة بطلت المضاربة من يوم
ارتد علي اصل ابي حنيفة رحمه الله كذا في البدايع واذا دفع الي رجل مال المضاربة
بالنصف فارتد المضارب او دفع اليه بعد ما ارتد ثم اشترى وباع فربح او ربح
ثم قتل علي ردة او مات او لحق بدار الحرب جاز جميع ما فعل من ذلك والزرع بينهما
علي ما بشرط والعهد في جميع ما باع واشترى علي رب المال في قول ابي حنيفة
رحمه الله وفي قول ابي يوسف ومحمد رحمه الله حاله في المنقرض بعد الردة كما له
قبل الردة فالعهد في عليه ويرجع بذلك علي رب المال كذا في المسبوط ولو مات
المضارب وقتل او لحق بدار الحرب بطلت المضاربة فان لحق وباع واشترى

هناك ثم رجع مسلما فله جميع ما اشتري وما ع في دار الحرب ولا ضمان عليه في شيء
من ذلك واما ان زاد المرأة وعدم ارتدادها سوا في قولهم جميعا كانا لهما
او كانت هي العاملة والمضاربة صحبة علي حالها حتى تموت او تلحق كذا
في الحاوي فان عزل رب المال المضارب ولم يعلم بعزله حينما اشتري وبلغ نفقه
حايته وينعزل بعزله بعزله وان علم بعزله والمال عروضا فله ان يبيعها
ولا يمنعه العزل عن ذلك ثم لا يجوز ان يشتري بثمنها شيئا اخر ولو كان المضاربة
من جنس راس المال لم يحزله ان ينفق فيه وان لم يكن من جنس راس المال
بان كان دراهم وراس المال دنانير او بالعكس لم ان يبيعها بجنس راس المال
استحسانا واعني هذا موقوف رب المال فالجواب فيه كالجواب فيما لو كان مال
المضاربة دنانير وراس المال دراهم فيحل منه من كل وجه
حتى لو اشتري بالطلوس عوجا لم يحز على رب المال ولا يجعل منه عاهة
من وجه شتراد من وجه حق لوياع الطلوس بالدراهم يجوز كذا في المحيط
لوصف المضارب وصار مال المضاربة دينيا على الناس واستنع المضارب عن
التقاضي فله ان يبيع في المال ربحا كان له ان يمتنع عن التقاضي بدل يومه بالتقاضي
ليصير المال لخاصة كذا في فتاوي قاضي خان وعلم بهذا كل وكيل بالبيع فاستنع
عن التقاضي لا يجبر على التقاضي ولكن يجبر على ان يجيل رب المال بالثمن
على المشتري وكذا المستنضع كذا في الكافي قاسم الذي يبيع بالاجر كالبيع والمسا
ولا بد من ان يجبر على الاستنضاع ويجعل مثله الاجارة الصحيحة بحكم العادة
كذا في محيط السرخسي واذا صار مال المضاربة دينيا على الناس فله ان يبيع في المال
عن التقاضي وقال انا اتقاضي بخافة ان ياكل المضارب ما كان في مال
ربح والتقاضي يكون للمضارب وان لم يكن فيه ربح فله ان يبيع عن التقاضي
ويجبر المضارب على ان يجيل رب المال على الغرماء كذا في فتاوي قاضي خان ثم
ان كان في مال المضاربة ربح واجبر المضارب على التقاضي هل يكون نفقته
حاله التقاضي في مال المضاربة ان كان الدين في مصر المضارب فلا وان كان في مصر
اخرى فان نفقته سفره ونفقته ذلك المهر ما دام في التقاضي في مال المضاربة وان طال
لا في العربي في مصر المضارب فلا وان كان في مصر اخر فان نفقته سفره ونفقته
ذلك المهر سفر المضارب ومقامه حتى انتهت النفقة على جميع الدين فان فضل
على الدين حسب له النفقة مقفلا والدين وان زاد على ذلك يكون على المضارب
كذا في المحيط **الباب التاسع عشر في موت المضارب واقراره في**
المرض اذ مات المضارب وعليه دين ومال المضاربة في يده موقوف هو ودراهم
وكان راس المال دراهم يدا رب المال قبل الغرماء باخذ راس المال كالميسر
وهل باخذ الربح ان كان الربح ظاهرا وقدره وصولا للمضارب كان لرب المال
ان ياخذ نصيبه من الربح قبل الغرماء ثم ما بقي من حصص المضارب من الربح يكون
بين غرماء كذا في المحيط فان قال ورثه المضارب والغرماء الذي على
المضارب من المضاربة وكذا بهم رب المال فالقول قول رب المال مع يمينه على علمه

وان كانت

وان كانت المضاربة حين مات المضارب عروضا او دنانير واراد رب المال ان يبيعها
مرا بعة لم يكن له ذلك والذي يلي بيعها وصيها المضارب فان لم يكن له وصي جعل
التقاضي له وصيا يبيعها فتبيع في راس المال راس ماله وحصته من الربح ويعطى
حصته المضارب من الربح غرماءه وقال في المضاربة الصغيرة يبيعها وصي الميت
ورب المال وما ذكره من الصح كذا في الميسر فان اراد رب المال ان ياخذ من الربح
يغذ راس المال وحصته من الربح فاعطاه الوصي ذلك وهو جائز كذا في المحيط
وان كانت المضاربة لا تعرف بعينها فرب المال اسوة للغرماء في جميع تركته كذا
في محيط السرخسي ومن دفع الى اخر الغرماء درهم مضاربة بالنصف فاقرب المضارب
عند موته انه باع في المال واشتري في ربح الغرماء مات المضارب والمضاربة
غير معروفة والمضارب ماله فيه وفاء بالمضاربة وبالربح فان رب المال ياخذ
من مال المضارب راس ماله الغا ولا يبي له من الربح ولو اقر المضارب انه قبض
الربح حتى يثبت يده على الربح يصير ضامنا حصته من الربح ولو ان المضارب
قال في مرضه قد تركت في المضاربة الغا وصلت الي فضاء المال كله وكذا به
رب المال وقال لا يل عنك وقد صرت ضامنا بالحدود فالقول قول المضارب
مع يمينه وان مات قبل الاستسقاء فانه يستخلف الورثة على العلم فان جلعوا
يربعوا وان نكل واحد منهم عن البين لزمه راس المال وحصته رب المال من الربح
من نصيبه خاصة وكذلك اذا قال المضارب في مرضه قد دفعت راس
المال الي رب المال وحصته من الربح وكذا به رب المال فان القول قول المضارب
مع يمينه ولا ضمان عليه وان مات المضارب قبل ان يستخلف فله ان يبيع في المال ان
يستخلف الورثة على ما بين في الفصل الاول الا ان هذا في الغا الفصل الاول
في شيء وهو ان ما في يد المضارب من حصته من الربح في يده فان رب المال ياخذ
منه راس ماله فان بقي شيء اقتسمه بينه ما على ما شرط فان كان على المضارب
دين يجبر بحاله وحصته المضارب من الربح غير معروفة وقد علم ان المضارب قد دفع
الغرماء ووصلت اليه فان رب المال بما صر الغرماء بما في يده المضارب من
الربح ولا يجبرهم بمقتضى راس ماله وحصته من الربح كذا في المحيط لو اقر المضارب
عند موته وعليه دين يجبر بماله انه ربح في مال الغرماء درهم وان المضاربة
والربح دين على فله ان ياخذ الغرماء بذلك فلا حق لرب المال فيما ترك
المضارب ولكن ينتع رب المال المديون براس ماله فباخذه وباخذ نصف ما بقي
انها حصته من الربح واقتسم نصفه غرماء المضارب مع ماله وان قال غرماء
المضارب ان المضارب لم يربح في المال شيئا وليس الدين الذي على فله ان
من المضاربة كان ذلكا لرب المال مع سائر تركته بين الغرماء ورب المال بالخصص
يضر رب المال براس ماله ولا يضر بشي من الربح كذا في الميسر وهذا اذا
كانت المضاربة معروفة في الصحة الا انه لا يعرف مال المضاربة الا بقوله وما
اذا كانت غير معروفة ولم تعرف الا باقراره فانه لا يضر براس المال مع غرماء الصحة
كذا في المحيط واما قال هذه الالف مضاربة لعلان عندي ولعلان عندي ببيعة

كذا ولعلنا نكذ ان الدين يدي بالمصارفة وان لم يقر بها بعينها كان اجمع
ما للمصارف بين صاحب الدين وصاحب الوديعة وصاحب المصارفة
بالمصنع كفا في المسوط لوقال لعلنا الف مصارفة وهي في هذه الصدقة
ولعلنا الف علي فلم يوجد في الصدوق وفي غيره فالتركة بين رب المال والعزم
بالحصنة وان وجد في الصدوق الف كان هو ولي وان وجد في الصدوق
الفان فرب المال الف خاصة والثانية بين العزم ما مختلفه كانت
اللعان او غير مختلفه فان علم ان المصارف هو الذي يخلط المال بغير
امر رب المال كان بينهم بالمصنع في قول اي حبيفة رجعت عنده وعندنا
فصغر رب المال ونصحه لغيره كذا في محيط السرخسي لوقال لعلنا
عندي الف درهم مصارفة وهي التي علي فلان ولعلنا علي الف درهم
ولما مال له غيره فذلك الدين لرب المال ولوقال المصارف في مفرقة بمصارفة
بعينها ثم اقترن بعينها ووديعة لاخر ثم اقترن بين ما في يدي بالمصارفة
وبتخاص صاحب الوديعة والدين فمما نحن نكرته كذا في المسوط دفع الى جليل
العام مصارفة فان اخذها فقال الاخر هكذا المال صدق في نصيبه وكان
نصيب الاخر دينيا في ذمته وتركته فان علم ان الميت اودع نصيبه صاحب يده
في الكل ولوقال دفعت ذلك الى صاحبي كالمصدق فاعبى به وكان ديني في
مال صاحبه كذا في محيط السرخسي **الباب العشرون**
في جناية عمدا بمصارفة والجناية عليه من دفع الغام مصارفة بالنصف
واشترى بها عمدا بيساويها لغا في عند خطا فانه ليس للمصارف ان
يدفع ولا ان يقرى من مال المصارفة وان كان مع العبد مال آخر للمصارفة فان
فداه المصارف مال كان متطوعا لا يرجع به في مال المصارفة وبني العبد
علي المصارفة كما لو فداه اجنبي وهذا خلاف ما لو كان للمصارف شريكه
في العبد فاختر العبد فانه يبطل المصارفة ولو كانا حاضرين فقال لرب
المال دفعه او فداه فاذا اختار احدهما انتفعت المصارفة فان اراد رب
المال دفعه فقال المصارف انا اقره حتى يبني علي المصارفة فابعد حتى
ارتج فيه ليس لرب المال الدفع وما اذا كان المصارف قايما لم يكن لرب المال
ان يدفع وانما له ان يعزدي هكذا في المحيط لو كان مال المصارفة الف واشترى
عمدا فقيمة العان محبة جناية خطا لا يخاطب المصارف بالدفع والعذر اذا
كان رب المال غايبا وليس اصحاب الجناية علي المصارف ولا علي الغلام سبيل
لانهم ان يستولوا من الغلام يكفيل الي ان يقدم المولي وكذا لا يخاطب المولي
بالدفع اذا كان المصارف غايبا وليس لاحدهما ان يلجأ في حق محض اجمع فان
قدري كان متطوعا في العذر فاذا حضر دفعا او فداه فان دفعا فليس ما غي
وان فداه كان العذر عليها او باعها وخرج العبد من المصارفة وهذا قول اي حبيفة
ومحمد رحمه الله فان اختار احدهما الدفع والاخر العذر فلها فكذا في البذبح
قال محمد رحمه الله في الاصل اذا دفع الغام مصارفة واشترى بها عمدا

يساوي

يساوي الغا واقل من ذلك واكثر فادعيا وكما التبتل على العبد انه قتل
ايامهم عمدا ومحمد العبد ذلك فاقلم او كيا القتل عليه بينه بذكر فان كانت
الاعمال والمصارف حاضرين فان البينة على العبد فمؤنة فاما اذا كانا غايين
اولا حدهما فمؤنة اي حصص لا يسع بينهما على العبد ولم يجد فيه خلافا في
سرواية اي ساجيا ن عند اي حبيفة ومحمد لا يقبل البينة على العبد في
كلا ما غايين واخذها ومحمد اي يوسف رحمه الله يقبل لنا في المحيط واختلف
ان العبد لو اقر بالقتل عمدا فانه يقتل عليه بالقود حضا ولم يجد في لوقال
العبد لو اقر بالقتل عمدا فانه يقتل عليه بالمقتول ولبان فغني احدهما
فان حق الولي الاخر باطل وكذا لو كان المصارف صدقة والعبد كله مشغور
بباس المال فان المصارف فيه كالاجنبي ما كان في العبد فضل وفقد صدقة
المصارف نظر الى حصته من الفضل فقبل له اذ دفع نصف حصته الى الولي
الذي لم يعف او فداه فاذا اختار احدهما بطلت المصارفة فبأخذ رب المال
من العبد قدر باس ماله وحصته من الربح وبأخذ المصارف نصف حصته
الذي هي هكذا في المسوط فاما اذا كذبه المصارف وصدقه رب المال
فهذا علي وجهين اما ان يكون قيمة العبد مثل باس مال او اقل وان كانت
الغا واقل او كانت اكثر فان كانت العين في الوجه الاول يصح تصديقي رب المال
ونقيال له اذ دفع نصف العبد بالجناية او فداه بنصف الدية فان اختار الدفع
بطلت المصارفة في النصف وبقي في النصف وكذلك اذا اختار العذر وفقد نصف
العبد بنصف الدية واذا بنى النصف الباقي علي المصارفة اذا تم في اللسان
فيه ورشح واراد ان يشتراكم بأخذ رب المال باس ماله من الباقي ان كانت قيمة
العبد العادرهم بأخذ رب المال نصف باس المال من الباقي وان كان قيمة العبد
اقل من الف بان كانت ستمائة صار يدفع النصف ستمائة وثلاثمائة باس المال
وبني حصة في ستمائة من باس المال وبني حصة في ستمائة من باس المال في
من الباقي ستمائة تمام باس ماله ثم ما بقي يكون ربحا في ستمائة باس ماله
وفي الوجه الثاني يصدق رب المال على حصته فيقال له اذ دفع نصف حصته
وهو ثلاثة اثمان العبد او فداه بنصف الدية وانما اختار بطلت المصارفة
هكذا في المحيط لو اشترى بمال المصارف عمدا فقتله رجل عمدا فان كان فيه
فضل لا قصاص فيه وبوخذ قيمته في ثلاث سنين ويكون علي المصارفة وان
لم يكن فيه فضل يقر ان كان في يدي المصارف مال آخر من المصارفة سري العبد
فلا قصاص فيه فان لم يكن في يدي المصارف مال اخر يجب القصاص للمولى كذا في
محيط السرخسي فان صاحبه علي العادرهم كانت لرب المال من باس ماله
وان صاحبه علي لغيرهم استوفى رب المال من ذلك باس ماله وما بقي بمنزلة
الربح بينهما علي ما اشترط كذا في المسوط لو كان في يدي المصارف عمدا في قيمة
كل واحد منها الف فقتل احدهما عمدا لم يكن قصاص ويجب القيمة كذا في الحاوي
الباب الحادي والعشرون في الشفعة والمصارفة

إذا دفع الرجل إلى الرجل الف درهم مضاربة فاشترى المضاربة بها دار
شراوي النعا أو اقل وأكثر ورب المال شفعها بعد له وله أن يأخذها
بالشفعة من المضاربة ويدفع إليه الثمن فيكون على المضاربة ويدفع إليه الثمن
فيكون على المضاربة ولو اشترى المضاربة دارا ببعض المضاربة ثم اشترى
رب المال دارا لنفسه إلى جنبها فلم يضارب أن يأخذها بالشفعة بما بقي
من مال المضاربة كذا في المبسوط ولو باع المضارب دارا من المضاربة ورب
المال شفعها فلا شفعة له سواء كان في الدار ربح أو لم يكن ولو باع رب المال
دارا لنفسه والمضارب شفعها بدار من المضاربة فإن كان في يده المضارب
من مال المضاربة ما به وفاء ثبتت الدار لم يجب الشفعة وإن لم يكن في
يده وقابض الدار فإن لم يكن في دار المضاربة ربح ولا شفعة وإن كان في داره ربح
فلمضارب أن يأخذها لنفسه كذا في المحيط لو أن جنينا اشترى دارا إلى
جنب دارا للمضاربة فإن كان في يده المضارب وقابض الدار لم يكن له أن يأخذها بالشفعة
المضارب بقوان سلم الشفعة بطلت وليس لرب المال أن يأخذها لنفسه
وإن لم يكن في يده وفاء فإن كان في الدار ربح فاشفعة للمضارب ولرب المال
جميعا فإن سلم أحدهما فلا خسران يأخذها جميعا لنفسه بالشفعة
وإن لم يكن في الدار ربح فالشفعة لرب المال خاصة كذا في النبايع ولو لم يعلم
المضارب بالشفعة حتى تنافضا المضاربة واقتسما الدار لرب المال والمضارب
على قدر رأس المال والربح ثم أراد أن يأخذ الدار المبيعة بالشفعة لأفها
فلها ذلك فإن طلبها جميعا فهي بينهما حصتان وإيهما أسلم أخذ الآخر
الدار كلها وإذا دفع الرجل إلى رجل مالا مضاربة فاشترى به دارا ورب
المال شفعها فله أن يأخذ حصته أحداهما بالشفعة دون حصته الآخر
وكذلك لو كان الشفع اجنينا ولو كان المضارب واحدا وأراد الشفع
أن يأخذ بعض الدار بالشفعة لم يكن له ذلك سواء كان الشفع رب المال
أو اجنينا وإذا دفع الرجل إلى رجل مالا مضاربة فاشترى به دارا واحد
صاحب المال شفعها فله أن يأخذ بعضا بالشفعة وليس له أن يأخذ
أن يأخذها كلها أو يدفع وأما حيث الشفعة للمضاربة فيسلم أحد المضاربين
الشفعة لم يكن للأخر أن يأخذها وإن كان لرب المال الف درهم فاشترى
بها المضارب دارا شراوي النعا أو اقل وأكثر وشفعها رب المال بدارا لاجنبي
أيضا شفعها بدار له إحدى فلها أن يأخذ الدار نصفين فإن سلم رب المال
الشفعة وأراد لاجنبي أن يأخذها للقباس أن يأخذ لاجنبي ينفذ الدار
بالشفعة وليس له غير ذلك وفي الاستحسان للاجنبي أن يأخذ الدار كلها
أو يدفع كذا في المحيط **باب الثاني في العشر** وفي المضاربة
بين أهل الإسلام والكفر إذا دفع المسلم إلى نصراني مالا مضاربة بالشفعة
فهو جائز له أن يكرهه فإن اشترى به دارا فاشترى به دارا مضاربة فيقول
أي حصة ربحه الله ونسبي المسلم أن يتصدق بحصته من الربح وعندهما تصرفه

في الحرب

في الحرب والخبر لا يجوز على المضاربة فإن اشترى حصة شفعة فيه مال المضاربة
فهو مخالف ضامن عند نفسه جيعا وإن اشترى فاشترى به درهمين بدرهم كان البيع
قاسدا ولكن لا يصبر ضامنا لمال المضاربة والربح جيعا على الشرط والقباس
مان يأخذ المسلم مال النصراني مضاربة ولا يكره له ذلك فإن اشترى به حصة
أو خيرا أو مائة ونقد مالا المضاربة فهو ضامن ضامن فإن ربح في ذلك
الربح على من أخذ منه أن كان يعرفه وإن كان لا يعرفه فله أن يتصدق به ولا يبطل
رب المال النصراني منه شيئا ولو دفع المسلم مالا مضاربة إلى مسلم
ونصراني جاز من غير كراهة كذا في المبسوط في باب شراء المضارب وهسته
وأما أن يردا لمرة وعدم أن يردا لها سواء في قولهم جميعا كان المال لها أو
كانت هي العاملة وهو المضاربة صححة على حالها حتى تنوت أو يلحق كذا
في المحيط وإذا دخل الحرب لاجنبا بامان ودفع إليه مسلم مالا مضاربة بالشفعة
فأدفعه الحرب مسلما ثم رجع إلى دار الحرب ثم دخل إليها بعد ذلك بامان
وأخذ المال من المسلم ودفع فاشترى به وباع ونوعا مل لنفسه ويضمن لرب
المال رأس ماله ولو أن الحرب دخل بامال دار الحرب فاشترى به وباع
هناك فله ولا ضمان عليه لأنه صار مستوليا على المال حين دخل دار
الحرب بخبر أذن رب المال وإن كان رب المال أذن له في أن يدخل دار الحرب
فيشترى به ويبيع هناك فأي استحسن أن أجبر ذلك على المضاربة وأجعل
الربح بينهما على ما اشترط أن أسلم أهل الدار ورجع المضارب إلى دار الإسلام
مسلم أو معاهدا وبامان كذا في المبسوط وإن استولى عليه المسلمون في
دار الحرب يكون رأس المال وحصته من المال من الربح لرب المال والباقي
لجميع المسلمين كذا في محيط السرخسي وإذا دخل الحربيان دارا إسلام
بامان فدفع أحدهما إلى صاحبه مالا مضاربة بالشفعة ثم دخل أحدهما دار
الحرب لم يشفع للمضاربة كذا في المبسوط ولو دفع حربي إلى مسلم مالا مضاربة
ثم دخل المسلم دار الحرب بأذن رب المال فهو على المضاربة كذا في خبر المغتنيين
ولو دفع أحد الحربين إلى صاحبه مالا مضاربة على أن له من الربح مائة درهم
فالمضاربة قاسدة وهما في ذلك عترة المسلمين والذميب وفلا لزموا
أحياهم الإسلام فيها يرجع إلى المعاملات حين دخلوا دارا بامان للتجارة
وكذلك حكم المسلمين في المضاربة القاسدة في دار الحرب ودار الإسلام
سواء كان في المبسوط ولو دخل مسلم أو دمي دارا الحرب فدفع إليه حربي أو دفع
إلى حربي مالا مضاربة بربح مائة جاز كذا في خبر أئمة المغتنيين فإن لم يكن في المال
من الربح الأمانة فهي له وإن كان أقل من مائة فذلك له وليس على رب
المال شيء آخر كذا في الحاوي وأما دفع المسلم المستامن في دار الحرب مالا
مضاربة إلى رجل فدا سلم هناك ولم يهاجر إليها بربح مائة درهم وأخذ
منه بذلك جاز على ما اشترط في قول أبي حنيفة ربحه الله وفي قول أبي
يوسف ومحمد ربحها الله المضاربة قاسدة كذا في المبسوط

الباب الثالث والعشرون في المتعزقات ولودفع

الباب الثالث والعشرون في المتعزقات ولودفع
 الباع لغيرهم مضاربة عليا بشرط يبرها الثياب ويقتطعها بيده يجب عليها
 عليا ان ما رزق الله في ذلك من شيء فهو بينهما نصفان فهو جائز علي
 ما اشترط لان العمل بشرط عليه مما يصنع التجار على قصد غفيل
 الزبح وكذلك لو قال له عليا ان يشتريك بما الجوز والادم ويجزها
 خفا فاولدلاء وروايا بيده فاجبر اليه فكل هذا من صنيع التجار فهو شرط
 علي المضاربة كذا في المبسوط في باب شراء المضارب لو دفع اليه لودهم
 عليا ان يشتري ويشتري عليا ان ما رزق الله تعالى من شيء فهو بينهما
 نصفان فان المضاربة لا يجوز وان كانت الاجارة علي الاحتطاب ولا
 الاحتشاش جائز كذا في المحيط واذا دفع في مرضه الف درهم مضاربة
 بالنصف ففعل المضارب ورزح العاقبة مات رب المال من مرضه فكل واحد
 مثل المضارب اقل مما شرط له من الزبح فباعل وعلي رب المال دين عيط
 بماله فله مضارب نصف الزبح بيده قبل دين المربي ولو لم يكن
 سمي بالمضارب ربحا كان له اجر مثل عمله وذكره بين علي المربي كذا
 كتاب البراءة في مضارب به مع الغرماء وفي تركة ولا حق له في شيء من
 الزبح لو دفع الصبح الف درهم مضاربة اليه فربى عليا المضارب عشر
 الزبح واجر مثله خمسينه فزبح العاقبة مات من مرضه وعليه دين كثير
 فله مضارب عشر الزبح لا يزد عليه كذا في المبسوط في باب شراء المضارب
 وبيعه واذا استاجر رجل عشرة اشهر باجر معلوم ليشترى له البرحاز
 فان دفع اليه في مدة ما مضاربة بالنصف ففعل ورزح فيه فعند اي
 يوسف رحمه الله المال كله لرب المال ولم لا جبر المضارب وفان لم يصف
 الزبح وسقط اجر هذه المدة كما لو دفع اليه غير المستاجر من المضاربة
 فانها تقع وسقط اجر هذه المدة فمكة المضاربة كذا في الكافي ولو كان
 الاجير منع اليه مال ما مضاربة بعمل به علي النصف جاز والاجير
 علي الاجارة والمستاجر علي المضاربة فان استضع رب المال الاجير مال
 المضاربة بشرط يبره ويبيع علي المضاربة فتيقنه الاجير فاشترى به
 وبيع فهو جائز علي ما اشترط في المضاربة والاجر علي حاله كذا في المبسوط
 في باب شروط المضاربة ومن دفع اليه الف درهم مضاربة وقال
 هذه مضاربة عندك بشرط فاذا مضى الشهر فهو فرض فهو كذا فاداه
 مخبر الشهر وهي عنده ورق كانت فرضا يعني اذا قبضها وان كانت عرضا
 لم تكن فرضا حتي يبيعه فبيعه ورقا فيكون فرضا عنده كذا في المحيط
 ولو اقترضه شهر ثم يبيع مضاربة لم يكن مضاربة كذا في التاتارخانية
 فاقلاهن العناويع العتائية في نوادر بشرع عن اي يوسف رحمه الله عند
 الف درهم مضاربة فقال لرب المال اقترضني ففعل وهي فاجبة بعينها
 كما اشترى بها قال اذا قبضها المضارب بيده او صدوقه او كبسه ورضيها

في جراح

في جراح نفسه في فرض عليه كذا في المحيط وجعل دفع اليه غيره ما لا مضاربة
 ثم ان المضارب يشاير كرجل اخر يدبر لهم من غير مال المضاربة ثم اشترى
 المضارب وشركه بمصير من شركتهما ثم جاء المضارب بدقيق من المضاربة
 فاحتج منه ومن العصور فاحيا حب حصة الدقيق فهو علي المضاربة وما اصاب
 حصة العصور فهو بين المضارب وبين الشريك كذا في المال اذ كان رب
 المال قال له عمل فبني يدرك فان لم يكن قال ذلك له وفعل المضارب فكل
 بغير اذن الشريك فاعلا فكل للمضارب وهو من مثل الدقيق
 المال ومثل حصة الشريكين العصور لا يشركه وان كان رب المال اذن له
 في ذلك والشريك له اذن فاعلا فكل للمضارب يكون للمضاربة بينه وبين الشريك
 ويغوص من لرب المال مثل الدقيق كذا في فتاوي قاضيه ان اذا دفع الي
 رجل فلو سا مضاربة بالنصف فلم يشترط شيئا حتي كسدت فكل الغلوس
 فاحدث فلو من واحد غيرهما فسدت المضاربة فان اشترى بها المضارب
 بعد ذلك فربح او وضع فهو لرب المال والمضارب اجر مثل عمله فباعل
 ولو لم تكن حصة اشترى بها المضارب ثوب المضارب ودفعها وقبض
 الثوب ثم كسدت فالمضاربة جارية علي حالها وان باع الثوب بدله
 او غير ذلك فهو علي المضاربة فان ربح ربحا واراد الغنمة اخذ رب المال
 قبة فلو يسه يوم كسدت ثم الباقي بينهما علي الشرط كذا في المبسوط في
 باب المضاربة بالعروض وفي نوادر المعالي عن اي يوسف رحمه الله
 رجل دفع اليه رجل الف درهم مضاربة بطبرستان وهي طرية بخر
 التقيا بعد اذ قال يكون لرب المال قبة الطرية بطبرستان يوم
 تختمان كذا في المحيط واذا ربح المضارب في المال ربحا فاقدره ويراس
 المال ثم قال قد خلطت مال المضاربة بما لي قبل فاعل واربح لم يصدق
 فان هلك المال في يده بعد ذلك ضمن راس المال لرب المال وحصله من الزبح
 كذا في المبسوط وفي نوادر بشرع عن اي يوسف رحمه الله رجل دفع اليه رجل الف
 درهم مضاربة بالنصف بشرط يبره ويبيع وبشراير وعمل يبره فاشترى
 بها وبالف من عنده متاعا ولم يخلط المالين ثم اراد ان يبيع حصته او حصته
 المضاربة خاصة ليس ذلك من قبل ان الشركة وقعت في البيع فلم يكن لواحد
 منها ان يخص نفسه كذا في المحيط ومن كتاب المضاربة الصغيرة قال
 اذا اشترى المضارب بالمال وهو الف درهم خاد مائة هلك الف
 فوجع بمثلها علي رب المال ونفذها ثم باع الخادم بثلاثة آلاف درهم
 فاشترى بها متاعا فهو لرب المال فكل ان ينفذها فانه يرجع علي رب المال بالذي
 وخسايته ويرد من عنده خمسينه فان باع المتاع بعد ذلك بعشرة الاف
 كان للمضارب سدس الثمن والباقي علي المضاربة يسكن في مال
 ما عزم في المرات وذلك الربعة الاف وخمسينه والباقي ربح بينهما كذا في المبسوط
 وفي نوادر دين سماعة عن اي يوسف رحمه الله رجل دفع اليه رجل الف درهم

مضاربة بالنصف فاشترى المضارب بها وباع ورجح حتى صار ثلاثة آلاف درهم ثم اشترى بالثلاثة آلاف ثلاثة أعشار قيمة كل واحد منهم الف والبقية المائتين حتى صار كل واحد من المضاربين رأس المال ويكون رأس المال أربعة آلاف درهم ولو كان رأس المال اشترى عبدا بالف فاشترى منه المضارب بالف في يديه من المضاربة وليس في يديه غيرها فصار غنمه قبل ان ينفذها رب المال فلا عزم على المضارب بإحضار العبد بغيره ثم يكون على المضاربة ورأس المال لغيره العنان كذا في المحيط وإذا اشترى المضارب بها بالثلاثة آلاف جاريين فاشترى بها واحد منها ألف درهم ثم باع أحدهما بالف والآخر بمائة بالحب وبقية المشتري ثم لغيره المضارب وقال زدي في ثمنها فزادها مائة درهم وبقية المضارب بمائة ثمنها فتوزع على ثمنها كما حصل الثمن إذا سمي بمائة ثمنها مائة وبقية ثمنها سواها لو كان المشتري طعن فيها ببيع فصار للمضارب على أن يحكم من اثنين مائة درهم ثم وجد المشتري بالثمن اشتراها بالف درهم عيبا ردها بالف غير ثلاثة وثلاثين وثلاث ولو كان المضارب اشترى الجارين من المشتري بربحهما بقدر درهم على ما باعها به ثم وجد أحدهما عيبا ردها بثمنها وحصلت من الربح إذا فتن على اثنين ولو كان المشتري اشترى أحدا الجارين بالف والآخر بمائة بالحب ثم أراد أن يبيعها من عشرين ثلاثة آلاف درهم فله ذلك وإن باع كل واحد منهما على قدر ربحه على ثمنها جاز عند أبي حنيفة رحمه الله وأبي يوسف فإن زاد في ثمنها ما يزيد درهم وأراد أن يبيعها من ربحه باعها جميعا على ثلاثة آلاف درهم ومائة درهم وإن أراد أن يبيع أحدهما من ربحه على قدر ربحه لم يكن له ذلك كما لو كان ثمنها اثنين واحد له أن يبيعها جميعا من ربحه على اثنين وثلاثين ولو لم يكن له أن يبيعها من ربحه على اثنين حصتها من اثنين كذا في المحيط في باب المضاربة ببيع المتاع ثم يشتري لنفسه كل باقل من ذلك وفي المشتري رجل دفع الميرجل ألف درهم مضاربة بالنصف فاشترى المضارب بها عبدا يساوي الف درهم فزادها ربحا مال أن يبيع إلا بالتدفع فان باع المضارب الثلاثة أرباعه بالتدفع لم يكن له أن يبيع الربح بالنسبة حتى يفيض ثمن الثلاثة الأرباع ويوفي من ذلك رأس ماله ورجحه ثم يبيع بعد ذلك الربح بالنسبة إن أحب كذا في المحيط واشترى بالف المضارب بغيره لا يبيعها من ربحه على الكلف عالم بين هكذا في المحيط رجل دفع إلى رجل عرضا مضاربة فادعى المضارب بعد ذلك وقال ردوني العرض عليك قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله يكون القول قوله ذلك كذا في فتاوى قاضي خان هشام سمعت أبا يوسف رحمه الله قال ليس للمضارب أن يشتري على المضاربة إلا بالعين منها حتى أنه إذا باع متاعا المضاربة ثم اشترى على ذلك لم يربح على المضاربة لم يجز على المضاربة وإن اشترى غلاما فزاد حرا فمن كذا في المحيط وإذا دفع المالك مال المضاربة بالنصف أو أقل أو أكثر أو أخذ مالا مضاربة فهو جازير وكذلك العبد المأذون له في التجارة وكذلك العبيد المأذون له في التجارة وإن دفعه لصبي بغير إذن أبيه أو وصيه وهو غير

مأذون

مأذون له في التجارة فعمل به المضارب فهو ضامن له ومالك المصنوع بالخان والربح له وينصفه به كذا في المحيط ولو اشترى المضارب بغيره بمال المضاربة فاعطاه رب المال دقيقا آخر وقال له اخلط بهما الدقيق على سبيل ما نوالا منعا فخلط ثم باع الكل قالوا مضارب فخلط ما بال المضاربة يكون على ما اشترط في عقد المضاربة وإما مضارب ثمن الدقيق الآخر فله يكون لرب المال بربحه وعليه وصنيعته والمضارب أجر مثله فيما يفرق في ذلك من بعبه هكذا قال الغنبيه أبو بكر الباقلي رحمه الله وقال الغنبيه أبو الليث رحمه الله أنه إنما يكون للمضارب أجر مثله إذا لم يخلط الدقيق بمال المضاربة أما إذا خلط فلا أجر له لأنه عمل في شئ هو مشترك فيه كذا في فتاوى قاضي خان بشرى الوليد عن أبي يوسف رحمه الله اشترى المضارب بمال المضاربة جارية وفيها فضل على رأس المال ثم أن المضارب استولدها ثم استحققت وأخذ منه بمغفرتها وقيمة ولدها لم يرجع المضارب على أبيه بقية الولد كذا في المحيط قال أبو يوسف رحمه الله إذا عمل الوصي في مال الميت فوضع ورجح فيه فقال عملت به مضاربة فهو مصدق في حال الوصية دون الربح لأن يشهد قيل العمل ولو قال استغرضت لا يصدق فحينئذ يشهد قبله إن كان فيه ربح ولو كان فيه وصية ضمن وكذلك لو دفعه إلى رجل عمل به ثم قال دفعته قرضا عليه أو قال قرضا علي وصدقته أو جمل ولو قال دفعته مضاربة أو بضاعه وصدقته الرجل فيه فإن كان فيه وصية فلا ضمان وإن كان فيه ربح يكون كله للميتيم إلا أن يشهد قبل دفعه كذا في المحيط السرخسي روي الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله أنه إذا كانت المضاربة دنانير فأودعها المضارب عند صبي فخلطها الصبي بماله بغير أمره ثم اشترى المضارب منها عبدا نائير فهو بالخالف كذا في المحيط ومن سجد رحمه الله فبين دفع إلى عبد مالا مضاربة والعبد مأذون له في التجارة فاشترى بنفسه بالمضاربة جارية فباعها بمائة وباع ورأس المال لرب المال وكذلك لو اشترى نفسه وأبىه وأمر أنه بالمضاربة كذا في المحيط في نواوين جماعة عن أبي يوسف رحمه الله رجل دفع ألف درهم مضاربة بالنصف فاشترى المضارب بها جارية وباعها من رب المال بالعين ثم أتت المضارب اشتراها منه بالهدرهم ومائة فالجارية على المضاربة ولا يكون هذا نقضا للمضاربة وللمضارب فيها مائة خاصة كذا في المحيط ولو اشترى وباع بالف المضاربة حتى صار في يده الفاد درهم فاشترى بها جارية وبيعها ثم باعها بأربعة آلاف درهم بنسبة سنة وبقية يوم باعها بالف درهم وأكثر أو أقل فدفعها إلى المشتري ثم هلكت الألفان أو بياض قبل أن يبيعها بها باع الجارية الأولى فانه يرجع بالف وخمس ما يده على رب المال فيودعها مع خمسين من ماله إلى باع الجارية فادخر حصة الأربعة الألف كان للمضارب ربحها

من غير المضاربة ويأخذ رب المال من الثلاثة ارباع راس مال الغنم
وخمسانية كذا في المبسوط اشترى بماله المضارب جارية نسا وبه الغنم فحال
الحول فلا مال له غير ذلك فعلى رب المال زكاة ثلاثة ارباع الجارية وعلى
المضارب زكاة الربع وان كان اشترى جارين كل واحد نسا وبه الغنم
فعلى رب المال زكاة ثلاثة ارباع الجارين ولاة زكاة على المضارب
زكاة الربع وان كان اشترى جارين كل واحد نسا وبه الغنم فعلى رب
المال زكاة ثلاثة ارباع الجارين ولاة زكاة على المضارب وهذا قول الجمهور
رحمه الله خاصة ولو اشترى بها جارية نسا وبه الغنم فخصت من عيب
او سر حتى صار نسا وبه الغنم اذ ادت فحال الحول من يوم اشترى حتى
نسا وبه الغنم فلا زكاة على المضارب وعلى رب المال زكاة ثلاثة ارباعها
ولو صار نسا فبها زكاة الالف فبها الزكاة ولو اشترى بها حنة وشعر او
ابلا وغنم كل جنس يساوي الغنم لم يكن على المضارب زكاة ولو كان جنسا
واحدا يجب كذا في محيط السرخسي اذا اراد رب المال ان يكون حال المضاربة
دينا على المضاربة ويحصل له منفعة الاسترباح قالوا يقرضه المال من
المضارب ويسلم له ثم يأخذ منه مضاربة ثم يبيع المضارب بعد
ذلك فيعمل فيه المضارب كذا في فتاوى قاضي خان اذا بيع الرجل مال
ابنه الصغير مضاربة بالنصف او بالثلث او اكثر فهو جائز وكذلك لو اخذ
لنفسه مضاربة ولو اخذ الاب لابنه الصغير مال رجل مضاربة بالنصف
عليه ان يعمل به الاب للابن فعل به بغيره فزج فالزج بين رب المال
والاب نصفان والابن للابن من ذلك ولو كان مثله يشترى ويبيع فاحره
كما الاب عليه ان يشترى به العلاء ويبيع والزج نصفان فالمضاربة
جائزة والزج بين رب المال والاب نصفان وكذلك لو عمل به الاب والابن
يا مروه وان كان الاب لم يأمره بالعمل فهو من المال والزج له بغيره
به والوصي في جميع ذلك بمنزلة الاب كذا في المبسوط واذا باع رب المال
المضاربة بمثل القيمة او اكثرها زفان باع ما قل من قيمته لا يجوز سوا كان
بما يتعاقبان الناس فيه ولا يتعاقبان الا ان يجزئه المضارب وكذا اذا كان المضارب
اشترى فباع احدها باذن رب المال لم يجز الا بمثل القيمة او اكثر الا ان يجزئهم
بجزء المضارب الاخر كذا في الحاوي مضارب تربح فانما مع ثلاثة من قبايه
فخرج المضارب مع اثنين منهم وبقي الرابع في المحبرة ثم خرج الرابع وترك الباب
غير مغلق وهناك ما لا مضارب قالوا ان كان الرابع يعتمد عليه في حفظ
المتاع لا يضمن المضارب ويضمن الرابع وان كان لا يعتمد عليه يضمن المضارب
كذا في فتاوى قاضي خان فاذا وضع الي رجل لعد درهم مضاربة على
ان ما يشترى بها من الهدى خاصة فالزج بينهما نصفان وما يشترى بها
من النيسابوري فالزج كله لرب المال وما يشترى بها من الزطبي فالزج كله
للمضارب وهو على ما سمي فان كان اشترى من الهروي فهو على المضاربة كما شرطوا

وان

وان اشترى بها النيسابوري فهو مضاربة في يده والزج لرب المال الوضعية
عليه وان اشترى به الزطبي فالزج لرب المال فرب عليه والزج له والوضعية
عليه كذا في المبسوط من المضارب على السلطان فذبح عليه شيئا ليكلف
عنه يضمن وان اخذها كلها الاضمان عليه كما اذا عصب منه البعض يضمن
كذا في محيط السرخسي اذا مضاربه على العاشري مال المضاربة واخر
به واخذ منه العشر فلا ضمان على المضارب فيها اخذ منه العاشري وان كان
هو الذي اعطى العاشري يضمن لزام العاشري له فهو ضامن لما اعطى وكذلك
ان صاعقه شيئا من المال حتى كلف عنه فهو ضامن لما اعطى قال الشيخ
المام الاجل الجواب في زماننا بخلاف هذا ولا ضمان على المضارب فيما
يعطيه من حال المضاربة الى شاطر طبع فيه وقصد اخذ بطريق الغصب
وكذلك الوصي اذا صاع من مال الميت كذا في المبسوط **كتاب**
الوديعه وهو مشتق من الوديعه وهو ما يودع عند الامين
في نفسه ابداعا والوديعه وركتها وتشرطها وحكمها اما نفسه فمستعارة
فلا بداع هو شريط الغنم على حفظ ماله والوديعه ما يترك عند الامين
كذا في الكنز واما ركبتها فتقول اودع او دعتك هذا المال او ما يقوم مقامه
من الاقوال والافعال والقبول من المودع بالقبول والفعل او بالقبول فقط
هكذا في التبيين والوديعه تارة تكون بحسب الايجاب والقبول وتارة
بالدلالة فالصريح قوله او دعتك وقوله الاخر قلت واليتم في حفظ
الا يترك ويترك بالايجاب وحده في حق الامانة حتى لو قال للغاصب
او دعتك المصوب يري عن الطمان وان لم يغفل فاما وجوب الحفظ فيلزم
عليه المودع فلا بد من قبوله والدلالة اذا وضع عنده متاعا ولم يغفل شيئا اذ قال
هذا ووديعه عندك وسكت الاخر صار مودعا حتى لو غاب الاخر فغاب
من اذنه ابداعا وتقول عرفا كذا في خزائن المغنيين واما شرطها فانواع
منها كون المال قابلا لثبات اليد عليه حتى لو ادع الايق والجهل للعد
هو في الهواء لمال الساقط في البحر لا يصح كذا في البحر الدقيق ومنها
مغل المودع فلا يصح ابداع من الممنون والصبي الذي لا يعقل واما بلوغه
فليس بشرط عندنا حتى يصح ابداع من الصبي المأذون وكذا جريته ليست
بشرط فبذلك العبد المأذون ومنها غفل المودع فلا يصح قبول الوديعه
من الممنون والصبي الذي لا يعقل واما بلوغه فليس بشرط حتى يصح
قبول الوديعه من الصبي المأذون واما الصبي المجنون عليه فليس يصح
قبول الوديعه منه وكذلك جريته المودع ليست بشرط لصحة العقد حتى
يصح القبول من العبد المأذون ويترتب عليه احكام العقد واما العبد
المجور فلا يصح منه القبول كذا في البدايع واما حكمها فوجوب الحفظ
على المودع وصبر وزج المال امانه في يده ووجوب ادايه عند طلب
ماله كذا في التبيين والوديعه لا تودع ولا تغار ولا تؤاجر ولا ترهن

وان فعل مشا منها صنت كذا في البحر الرائق وضع في بيته شيئا غير امره
فلم يحفظه حتى صاعته لا يقين لعدم التزام الحفظ وضع عند اخر شيئا
وقال احفظه فصاعا على صوته وقال لا احفظه فصاعا وقال في المحيط
لا يقين لعدم التزام الحفظ كذا في الوجيز للكردي لو قام واحد من اهل
المجلس وترك كتابه او ساعه فاليافون مردعون فيه حتى لو تركوا
وهذا هو حال الكمل حافظون فان قام واحد بعدوا واحدا فالحق ان على
اخرهم لا يقين الاخر حافظا كذا في محيط السرخسي من ترك باب حائوته
مفتوحا فقام واحد ثم واحد فصاعا ما صاعا على اخرهم كذا في المحيط
في رجل يدبره ثوب قال له رجل اعطيه هذا الثوب فامطاه اياه كان هذا على
الوديعه كذا في الظهيرية في قنا وفي اهل سرقند رجل دخل بديته
خانا وقال لصاحب الخان ابن اراد لها فقال هنا فربطها وذهب
ثم رجع فلم يجد دابته فقال لصاحب الخان ان صاحبك اخرج الدابة
ليست بها لم يكن له صاحب فصاحب الخان صاعا من كذا في المحيط واذا
دخل رجل الحمام وقال لصاحب الحمام ثمة فوضع فدخل الحمام ثم خرج
رجل اخر وذهب بشيائه فصاحب الحمام صاعا من وان وضع الثياب
بمراي من صاحب الحمام ولم يخل شيئا وفي المسيلة عاها فان لم يكن الحمام
ثيابي وهو الذي يعقل له بالفارسية جامه دار فالصانع على صاحب
الحمام وان كان له ثيابي وهو حاضر فالصانع على الثيابي ومن صاحب
الحمام الا اذا نص على استخفاف صاحب الحمام بان قال لصاحب الحمام ابن
اضع الثياب فحينئذ يجب الضمان على صاحب الحمام وان كان له ثيابي
وهو حاضر كذا في الظهيرية وان كان الثيابي غائبا ويضع الثياب بمراي
بمراي العبد من صاحب الحمام كان استخفافا من صاحب الحمام حينئذ
يقض صاحب المال بالتضييع كذا في قنا وفي قاضي دخل الحمام ووضع
الثياب وصاحب الحمام حاضر فخرج اخر من الحمام وليس بها وصاحب الحمام
لم يد رايها ثيابه ام لا ثم خرج صاحب الثياب وقال هذه ليست ثيابي
وقال الحمامي فخرج رجل من الحمام وليس الثياب فظننت انها ثيابي فظننت
صاحب الحمام لانه ترك الحفظه كذا في خزانة المفتين وفي عصب فتاوي
ابي الليث رجل دخل الحمام ووضع ثيابه بمراي عين صاحب الحمام ثم خرج
فوجد صاحب الحمام نائما وقد سرق ثيابه فانه قام قاعدا فلاحظ ان وان
وضع جنبه على الارض فوجد من كذا في المحيط وفي مجموع النوازل امرأة
خرجت الى الحمام ودفعنا الغنائة الى صغيرة وقال ادفعها الي بنيت وهي
في الحمام فلما وجدت اليها قالت لعل البنت اسلاي من انا واحملها الي غلات
فانكسرت ان كانت امرة في عيال امرة لا تقين وان كانت في بيت زوجها
ان اعارتها الام فكذلك وكذا لو كانت حبي على راسك وان بعثت الي البنت فحفظ
صنت اذ انقيتها عن بصرها كذا في الخلاصة **الباب الثاني**

في حفظ

في حفظ الوديعه بيد الغير والموذع ان يدفع الوديعه الي من كان في عياله
كان المدفوع اليه زوجته او ولده او وليه اذ لم يكن متزجيا ومنه على
الوديعه هكذا في قنا وفي قاضي خان وقال بكر صاعا له عياله ان يضمنها
عند من في عياله كذا في الوجيز للكردي وتغيب من في عياله في هذا الحكم
ان يسكن معه سواء كان في نفعته او لا كذا في الفتاوى والصغري وهكذا
في قنا وفي قاضي خان والعبدة في هذا الباب للمساكنة الا في حق الزوجية
والابن الصغير والعبد فالابن الصغير اذا لم يكن في عياله قد دفع اليه
لا يقين ولكن يشترط ان يكون الصغير قادرا على الحفظ والزوج اذا كان
يسكن في محلة والمرأة تسكن في محلة اخرى ولا ينفق عليها زوجها
قد دفع الوديعه اليها فلا ضمان عليه والعبد اذا لم يكن في عياله بمنزلة
الابن الصغير هكذا في الظهيرية الموذع اذا دفعها الي عبده او اجيره
مشاهرة او مسامحة ساكنة معه او الي ابنه الكبير في عياله او اليه
الذي في عياله لا يقين كذا في الفتاوى والغيابية والابن والكبير اذا لم
يكن في عياله قد دفع اليه كذا في المحيط والا يضمن الا اذا كان في عياله
كونهما في عياله كذا في الخلاصة وهذا الذي ذكرنا فيما اذا دفع عنده شيئا
ولم يهره صاحب الوديعه حفظها من في عياله اما اذا اراد ان يتركه
ودفعها الي بعض من رها عنه فصاعته الوديعه ينظر ان كان الموذع
يجد بدا من دفعها اليه صنت وان كان لا يجد بدا من ذلك ودفعها اليه
وصاعته لا يقين وهذا اذا اودع عند رجل حائوته ومراه ان يسلمها
الي امراته وهو لا يجد بدا من ذلك قيسا له الدابة اليها فصاعته عند لها
قائه لا يقين كذا في المضرات ويقض بدفعها الي من جري عليه النفعه
كل شهر ولا يساكنه ويسمى اجر حوازم ولا جبر الذي يعمل من الاموال
مباومة كذا في الفتاوى والغيابية ذكر الامام الترمذي ذكر الامام الحارثي
عن محمد بن حماد دفع الوديعه الي وكيله وهو ليس في عياله او
دفع الي امين من اعيانه من يثق به في ماله وليس في عياله انه لا يقين
لانه لما كان موثوقا به في ماله فكذا في الوديعه ثم قال وعليه الغنوي كذا
في الرافعي سوفي قام من الحائوت للصلاة وفي الحائوت وداع فقامت
الوديعه لم يقين صاحب الحائوت لانه ما فقد خيراته فلم يكن مضيقا
ولم يكن هذا حقه ايداع الوديعه بل هو حافظ بنفسه في حائوته وحائوته
محرم كذا في قنا وفي قاضي خان ولو دفع الي شريك له معا ومن او عيان او عبد
ما دون له في التجار او عبد معتزل عن منزله فصاع له يقين وكذلك الصغير
اذا كان خيرا يضمن نوصع عند احد همل الوديعه توصفها في كيسه او في صندوق
وامر سريكة يحفظها في الخليل ليس فصاع له يقين كذا في محيط السرخسي ولو كان
للرجل امرتان وكلوا احد فيهما ابن من غيره ليسكن معهما في عياله
لا يقين كذا في الظهيرية الموذع اذا اخاف على الوديعه الفرق فنقلها الي خبيته
اخرى لم يقين كذا في السراجيه وان اخرجها عن جده عند الضرر ولم يرد

ن

الحري في داره فخاف عليها الحرق او كان الوديعه معه في سفينة فلقها
غرق او خرج اللصوص وخاف عليها او ما اشبه ذلك فذفرها الي غيره لا يكون
صنا منا كذا في حقتنا وبيع قاني خات قال النبي الامام المعروف بنحو اهرارده ان
لحاط الحرقه الغالب وكان له داره فصار لها جاره لا يضمن وان لم يكن لحاط
ضمن واشترط هذا الشرط في القنوي اخف وانظر هكذا في القياثيه
هذا اذا كان الدفع لصور وفيه وان كان الدفع لغيره فمهلك في يد
الشاخي ان هلك قبل ان يشارك الاول الثاني فلا ضمان على احد الاطلاق
وان هلك بعد ما شارك الاول الثاني فالاول ضمان بلا خلاف واما الثاني
ففيه خلاف على قولنا وعلى قولنا في حقيقه لا يضمن كذا في المحيط فان
صن الاول يرجع على الشاخي وان صن الثاني يرجع على الاول هكذا في
المضار ولو استندك الثاني الوديعه ضمن بالاجماع ويكون صاحب الوديعه
بالحيث ان شئ ضمن الاول والثاني فان صن الاول يرجع على الثاني وان
صن الثاني لا يرجع على الاول كذا في السراج الوهاج ولو ادعى المودع دفع
الوديعه الي اجنبى لصورة بان اذني الله وقع الحريق في بيته ذكر القدر
انه لا يصدق في البيه في قولنا في يوسف رحمه الله وهو قولنا في
حقيقه رحمه الله كذا في الظهيره وفي الزاد وهو الصحيح كذا في التاثيرا
وذكر في المستفي ان علم انه قد احترق بيته قبل قوله وان لم يعلم لم
يقبل قوله الا بيته كذا في المحيط واجمع ان يودع الغاصب يضمن
اذا هلك الوديعه في بيته والمقصود منه بالخيار بين ان يضمن الغاصب
ولا يرجع على المودع بما ضمن ويب ان يضمن المودع ويرجع المودع بما ضمن
على الغاصب كذا في شرح الطحاوي قال في الجامع اكبر اذا اودع عند عبد
محمود دفع العبد الوديعه الي عبد مثله فذلك عندنا في حقيقه رحمه الله
يضمن الاول بعد العتق او يضمن الثاني في الحال والاصح ان الثاني لا يضمن
انما عندنا في حقيقه رحمه الله وعبد اي يوسف رحمه الله يضمن ابها شأ
في الحال ان يده العتق في الاول ولو اودع عند ثالث مثله فعندنا في
حقيقه رحمه الله لا ضمان على الاول والثالث وله ان يضمن الثاني في الحال
وعندنا في يوسف رحمه الله ان يضمن ايهم شأ في الحال كذا في السراج
المودع اذا دفع الوديعه الي امراته ثم طلقتها وانقضت عدتها فلم يسترد منها حتى هلك
في يد ما هل يضمن قال بعض المتأخرين يضمن الله يجب عليه الاسترداد كما ذكر
محمد رحمه الله في الوديعه الاصل اذا وقع الحريق في دار المودع فدفع الوديعه
الي اجنبى لا يضمن فلو دفع من ذلك ولم يسترد ما حجب هلك في يد الاجنبى يضمن
كذا في مسيئتنا وهكذا الجواب صاحب المحيط رحمه الله وقال قاضي خان لا يضمن
كذا في الفصول العاديه في الترييد ولما اخرجها من يده الي يد غيره او امر
غيره باستبدالها او بغيرها او ادعى انه كان با ذك المودع لم يصدق على ذلك
وله ان يحلف المودع وفي السفيا في ان كانت الوديعه في بيت المودع واستحفظ
المودع الوديعه في بيته فغيره بان ترك الوديعه والغير في بيته وخرج

هو بنفسه من كذا في التاثيرا خانيه المودع اذا حفظ الوديعه في حزن
غيره ليس فيه ما له يضمن واذا استاجر حزنه لنفسه وحفظ فيه الوديعه
لا يضمن وان لم يكن فيه ما له هكذا في خزانه المفتين واذا دفع المودع
عند موته الوديعه الي جاره وليس بجفته عند الوفاة احد من عياله
فلا ضمان عليه كذا في الملتقط المودع اذا اجر بيتا من داره من رجل
ودفع الوديعه الي هذا المستأجر ان كان لكل واحد منهما معلق على حدة
يضمن وان لم يكن وكل واحد منهما يدخل على الآخر من غير حشمه لا يضمن كذا
في الخلاصه وعندك امراته او عبده في حانوته لا يضمن ان كانا اميين
ولا يضمن كذا في الوحيه كذا في ريبا ولو اجلس المولى عبده في حانوته وفيه
ودائع فسرقتم ثم وجد المولى بعضها في يد عبده وقد تلف البعض
فياح المولى الغلام فان كان للمودع بيته على ذلك فهو بالخيار ان شاء اجاز
البيع واخذ الثمن وان شاء نقض البيع وباعه في دينه وان لم يكن له بيته
فله ان يحلف مولاة على علمه فان حلف لم يثبت وان نكل فهو على وجه
ان اقر المشتري كان هذا وما لو شئت بالبيته سوادا انكر ليس له ان ينقض
البيع بل يلحق الثمن من المولى كذا في خزانه المفتين الوالي اذا جبر خفته
لخص البهرد ومنعه عند صبر في فضاء ان وضع باسم حضر النهر وباسم
الوالي منعه ما لم يجمع وان وضع باسم الرجل لذي اخذه منه ضاع من مال
الرجل خاصة كذا في الملتقط **الباب الثالث** في شروط وجوب
اعتبارها في الوديعه وما لا يجب ولو قال (حفظها في هذا البيت فحفظها
في بيت اخر من تلك الدار لم يضمن وهذا استحسان والقياس ان يضمن
وكذا لو قال صنع في هذا البيت محطها ولا تضعه في هذا البيت
في دار واحدة فهو على ما قدمنا من القياس والاستحسان قال في السراج
وهذا اذا لم يكن البيت الذي حفظها فيه انقص حرزا من البيت الذي امره
بالحفظ فيه ما لو كان البيت الثاني نقص حرزا من الاول ضمن ولو قال
صنعها في كيسك هذا فوضعتها في غيره لم يضمن كذا في السراج الوهاج وان
قال صنع في كيسك فوضعه في الصندوق لا يضمن كذا في الفصول العاديه
ولو قال احفظها في كيسك ولا تحفظها في صندوقك او قال احفظها في صندوق
ولا تحفظها في البيت فحفظ في البيت لا يضمن كذا في شرح الجامع الصغير لقاضي
خان وان قال احباها في هذه خباها في دار اخرى في تلك المحلة فهو ضامن
وان كانت الثانية احذر من الاولى هكذا ذكر شيخ الاسلام في شرح كتاب الوديعه
وكذا اذا قال احباها في هذه الدار ولا تحباها في دار اخرى في دار اخرى في شرح
الطحاوي اذا كانت الدار التي خباها فيها في هذه الدار ولا تحباها في دار اخرى في
خباها في دار اخرى وفي شرح الطحاوي اذا كانت الدار التي خباها فيها في الدار
الاخرى في الحزم على السواء او كانت التي خباها فيها في حزم فلا ضمان عليه سواء
عن الحياض فيها او لم يبرهنه كذا في المحيط ولو قال احفظها في هذه البلده ولا تحفظها

كذا في القسبة المودع اذا وضع الوديعه في الحياطة فسرق الوديعه
 من كذا في المحيط دفن في مكان ان اعلم بعلامه لا يضمن ولا الضم في المفا
 يضمن بكل حال كذا في الوجيز للوديعه ولو توجهت المصروف نحو المودع
 فدفن الوديعه حتى لو خد من يده وفرض خوفهم ثم رجع فلم يظفر بالمال
 الذي دفن الوديعه فيه ان امكنه ان يجعل له علاقه فلم يجعله حتى وان
 لم يمكنه فلكل ان امكنه المودع في اقرب الاوقات بعد انقطاع الخوف
 فلم يعد ثم جاول بجده الوديعه كان من امنا كذا في الظهيريه وان كان رب
 الوديعه معه يدعي ان حمله فلما توجهت السرقة قال له رب الوديعه
 ادفعها قد فنيها ثم ذهب السرقة وذهبوا ايضا بعد ذلك وذهبوا وان
 ذهب السرقة ثم حضر فلم يجدوا المدفون لا يمكن ان المودع لا يكون
 صامنا في هذه الصور حيث دفن بامر المالك واما اذا كان المودع وحده
 والمسئلة بحالها فالجواب فيها على التفصيل ان ذهب السرقة ولو تمكن
 المودع من رفع الوديعه فلم يرفعها وتركه مع الامكان فهو صامن واما
 اذا مكنت السرقة ثمة ولم يمكنه القرار ثمة لخوفه فذهب ثم جاز فلم
 يجد فنيها لم يضمن ان جاز على قدر ما اسكنه وذلك الخوف فلم يضمن
 صامنا وان اخبر مع الامكان كان صامنا كذا في المحيط المودع اذا وضع الوديعه
 في بيت خراب في زمان الغنمة فان وضعها على الارض يضمن وان جعلها تحت
 التراب لا يضمن كذا في خزانة الخنثيين اودع عنده خزانة ثم طهرها منه
 فقال لا ادري كيف ضاعت قبل ان يضمن هو الاصح هكذا في جواهر الاطلا
 دفع الى رجل غفلة ليدفعها اليها فاستبان ليصلحها فدفعها وتسمى لا يضمن كذا
 في الوجيز للوديعه دفع الى مرأه فقمة ليسبق اما فتعاقل عنها
 فصاع لا يضمن كذا في القسبة قال خلعت ما لتاسد اعن له على اخر درهم
 فدفع المطلوب اليه الطالب درهمين او درهمين او درهمين وقال خذ درهمك
 فضاغ له درهمان قبل ان يعين دهما قال هل لك على المطلوب والمطالب
 درهمين وقال له حين دفع اليه الدرهم الاول هذا حقك فهو مستوفى فاحسب
 عليه الدرهم الاول هذا حقك فهو مستوفى ولا ضمان عليه الدرهم الاخر
 كذا في التاتار خاضعة في عصب قناوي اي الملبث دهما لله دفع الى اخر
 عشرة دراهم وقال خمسة منها هبة لك وخمسة وديعتك فاستهلك
 القابض منها خمسة وهلكت الخمسة الباقية ضمن سبعة ونصف لان
 الهبة فاسدة لانها هبة المشاع والمقبوض بحكم الهبة الفاسدة مضمون
 والخمسة التي هلكت نصفها امانة ونصفها مضمون فيجب ضمان نصفها
 وذلك درهمان ونصف والخمسة التي اسهلها كذا في مضمون ما استهلك
 فيضمن سبعة دراهم ونصف قال لو قال ثلاثة من هذه العشرة كذا البيعة
 الباقية سلمها الى فلان وهلكت الدراهم في الطريق فيضمن الثلاثة لانها
 كانت هبة فاسدة ولو كان فلكه وضعية من الملبث لم يضمن شي لان وصية الشاع

جائزة

جائزة ولا يضمن السبعة في المسيلتين جميعا كذا في المحيط ولو دفع اليه عشرة
 وقال خمسة منها لك وخمسة سلمها الى فلان فهلكتها لدراهم يضمن الخمسة
 الهبة ولا يضمن الخمسة الباقية ولو عطاها خمسة خمسة على حدة علم ان له
 خمسة منها ولم يبين ايها فخلطها القابض يضمن الخمسة الهبة ولا يضمن
 كذا في المحيط السرخسي الوديعه اذا اسدتها الغارة وفدا طلع المودع
 على ثقب الغارة انك خسرنا فيها ان هنا ثقب الغارة ايضا ان عليه
 طين لم يجز بعد ما طلع عليه ولم يسد بضمن كذا في الفصول العارضة
 وذكر السيد الامام ابو القاسم رحمه الله ان الانسان اذا اسودع عنده
 ما يقع فيه السوس في زمان الصبيغ علم بربدها بالهوا حتى وقع فيه
 السوس ونسبوا بضمن كذا في الظهيرية وفي قناوي اي الملبث اذا كان
 الوديعه متبعا بحاف عليه العساة وصاحب الوديعه غائب فان رفع امر
 الى القاضى حتى يبيعه جاز وهو الاولي وان لم يرفع حتى فسدت
 الاضمان عليه لانه حفظ الوديعه عليها امر به كذا في المحيط وان لم يكن
 في البلد قاضيا مرها وحفظ غيرها لصاحبها كذا في السراج الوهاج
 اذا اضاعه نجسا وقرض فاداره حرق فان فلا ضمان عليه كذا في الحاوي
 للفتاوى يملوا جتمع البان الوديعه او ثمرتها في المصهر ولم يرفع حتى فسدت
 او كان في المغارة ولم يبيع حتى فسدت لا يضمن هكذا في التاتار شيئا ودرعه
 حيوانا وغاب في قلب البانها ففقدت فسادها وهو في المصهر فباع تغيرا مر
 القاضى ضمن واما مرة لا يضمن واما اذا كان في المغارة فانه يجوز بيعه كذا
 في محيط السرخسي الخفاف اذا ترك الخفا الذي دفع اليه ليصلح في
 الحانوت فسرق لبلا ان كان فيه حافظ او في السوق خارس لا يضمن وكان
 الشيخ الامام طهر الدين المرقيني في بيعي بعدم الضمان وان لم يكن
 فيه حافظ ولا في السوق خارس وقد قيل بعينه في العرف وان كان الخوا
 يتركون الحوانيت من غير حافظ ولا خارس فلا ضمان عليه وان كان بخلافه
 ضمن عليه القنوي كذا في النياينة وكذلك قبل لو ترك باب الدكان مفتوحا
 وكان في موضع فلكه عرفهم وعادتهم لا ضمان وفي بخار اجري على العرف بترك
 باب الدكان مفتوحا باليوم ونفليق شي على باب الدكان كذا في المسئلة وانشاه
 ذلك والرواية محفوظة فيها اذا ترك الحانوت الذي يبيع بعضه
 والعرف في بيت الطراز ولم يكن هناك حافظ ولا خارس في السوق لا يضمن
 الاضمان على الحانوت كذا في الدخيرة خفاف خرج الى القرى فخر الخفاف
 فدفع اليه خفوض مع زحله في دار جلد دخله ليل فسرقت فان كان الخاف
 دارا للسكنى بما يظن كان لا يضمن ولو وضع في دار رجل لا يمكنه هو في تلك
 الدار ضمن كذا في جواهر الفتاوى والامساك اذا اخذ خفا او حشايا بصلحه
 فليبيعه الامساك ضمن مادام لا يبيعه فاذا اقرعها ثم صاع لا كذا في الملتقط
 اخر سرق الوديعه من باب المودع وباب الدار مفتوح والمودع غاب

عن الدار قال محمد بن سلمة رحمه الله كان صا من قبل لو ان صاحب الدار
دخل كرمقا وستانة وهو من لادق بالدار قال ان لم يكن في الدار احد في موضع
يسمى الحس اخاف ان يكون صا من لادق بالدار قال ابو نصر رحمه الله اذا لم يكن على الباب
فترقت منه الودبعة لا يصح فيها اذا كان في الدار حافظ كذا في فتاوى قاضي خان
اذا ربط دابة الودبعة على باب داره وتركها ودخل الدار فصنعت ان كان
حجب بها فلا ضمان وان كان بحيث لا يراها فان كان في المصر فهو ضمان وان
كان في القرية فلا ضمان وان كان ربطها في الكرم او على يد من لم يطمع وذهب قيل ان
غابت عنه بصر فهو ضمان وخيل يعتبر العرف في هذا واحسن اسم هو كذا في
الظهيرية وتوجد جوار الودبعة في الكرم ان كان الكرم محيطا برفع بحيث لا يرى
الما را في الكرم واعلنا لبا لا يضمن وان لم يكن له حاربها وكان لكنه غير
رفيع ينظر ان نام المودع ووقع حنجه على الارض يضمن ان ضاعت الدابة وان نام
قاعدا لا يضمن وفي السحر لا يضمن وان قام مضطجعا كذا في الخلاصة او دعه
سكينا فجعلها في ساق خفه لا يضمن ان لم يصر في الحفظ كذا في الغنية
المودع اذا جعل دراهم الودبعة في الحفظ لا يضمن فقد عر من المضاعف السقوط
عند الركوب عليها لدابة ولا كذا اذا جعلها في الحفظ ليسرى وقيل اذا كان على كذا
كذا في خزانة المغنيتين اذا ربط دراهم الودبعة في طرف كذا او جعلها او جعلها
في الذيل او في طرف العمامة فلا ضمان وكذا لو شدد دراهم الودبعة
على سديله ووضع في كفة فسرقته منه فلا ضمان كذا في المحيط دفع الكرم ذهب
لجملتها لانه في كفة كعادة التجار فسقطت حلقه لا يضمن كذا في الغنية واذا
كانت الودبعة ذهبها او فضة فتعال قد جعلتها في الكرم ضمان لان عليه
كذا في الملتقط مودع جعل دراهم الودبعة في موضع يحفظ مال نفسه وهو
حبيه وقال بعضهم هذا اذا لم يزل يحمله اما اذا زال يحمله بحيث لا يمكنه حفظ
ماله يصير ضمانا لانه يحفظ بنفسه حبيه مضطجعا او مودعا غيره
كذا في فتاوى قاضي خان وان ظن انه جعلها في حبيه فاذا لم يزل يحمله
فعلية الضمان كذا في المحيط ولو وضعها في كيسه او شدّها على ثلثة فصامت
لا يضمن كذا في خزانة المغنيتين المودع اذا جعل خاتم الودبعة في السفر او في السفر
يضمن ضمانا لانه جعلها في الوسيط والسبابة او لا يضمن وعليه
الفتوى كذا في جواهر الاحكام وان تختم به وعليه خاتم في ذلك لا يصح لا يضمن
وذكر محمد رحمه الله ايضا ان بعض مشايخنا رحمهم الله قالوا اذا تختم وجعل
القسم مما يلي الكف لا يضمن كذا في الذخيرة ولو كان المودع امرأة فبما يصح
ليسته تضمن كذا في القصول العمانية في فتاوى اهل سمرقند امره ان يثبت
صبيحة من بنات فاشترت بشي فوفقت الصبيحة في المالا فان علمها بفرق
بين هذا وبين العصب هكذا ذكر المسئلة في فتاوى ابي الليث وفي الجواب نوع
نظر وينبغي ان يقال ان لم تقب عن بصرها فلا ضمان وان غابت عن بصرها
من ضمانة كذا في المحيط ومن اودع صبيها وودبعة فهلك في يده فلا ضمان عليه

بالاجماع

بالاجماع وان استهلكها ان كان مازوا له في التجارة ضمنها لاجماع وان كان
محمورا عليه الا انه قبل الودبعة باذن وليه فانه يضمن ايضا بالاجماع وان
قبل باذن وليه ضمان عليه عند ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله لا في الحال
وبعد الادراك وقال ابو يوسف رحمه الله يضمن في الحال كذا في السراج
الوهاج واذا كانت الودبعة عبدا فقتله الصبي كانت قيمته على عاقلة
في قولهم جميعا وان حجب عليه فيما دون النفس كان ارشده على عاقلة
الصبي ان بلغ خمسية او اكثر وان كان دونها كان في مال الصبي في قولهم
جميعا كذا في السراج الوهاج وان اودع طعاما فاكله لم يضمن كذا في خزانة
المغنيتين في كتاب الحيايات ولو اودع عند العبد وودبعة فهلكته عنده
فلا ضمان عليه بالاتفاق كذا في جواهر الاحكام وان استهلكها ان كان مازوا
او محمورا وقيضها بغير اذن مولاه لم يضمن في الحال ويضمنها بعد القنفذ
اذا كان عا قلابا لغا عندهما وقال ابو يوسف رحمه الله يضمنها في الحال
وباع غيرها كذا في الجوهر من النيرة وان كانت الودبعة عبدا وقتله العبد
المحمور فان كان عبدا قتل العبد كذا في السراج الوهاج والودبعة لو كانت
عبد المحمي عليه في النفس او فيما دون النفس يواخذ مولاه بين الدرع
والعداوي ويضمن للمال وكذا في خزانة المغنيتين وام الولد والمهر بغير
العبد في جميع ما ذكره لانها اذا ائتمت عليه الضمان سعيا في ذلك كذا في
السراج الوهاج ولو اودع رجلا شيئا فاستهلكه ابن له صغيرا وعبد له فعلى
المستهلك ضمانه في الحال كذا في المبسوط والمكاتب يضمن في الحال باسرها لا كذا
الودبعة كذا في الغنا واما الغنا شية وان نام المودع وجعل الودبعة تحت
داسه او تحت حنجه فصامت فلا ضمان عليه وكذا اذا وضعها بين يديه وهو
الصحيح والله مال يضمن الامة السرخسي قالوا انما لا يجب الضمان في العصل
الثاني اذا نام قاعدا اما اذا نام مضطجعا فعليه الضمان وهذا اذا كانت في
الحضر اما اذا كان في السفر فلا ضمان نام قاعدا او مضطجعا كذا في المحيط
سئل ابي القاسم عن جفيل ثياب الودبعة على وابنته فتر عن دابته في بعض
الطريق ووضع الثياب تحت حنبيه ونام عليه فسرق الثياب قال ان
اماد به الترفق يضمن وان اراد بها الحفظ لم يضمن وان كان مكان الثياب
كيس فيه دراهم لم يضمن كذا في الحاوي للفتاوى وفي شرح ابي ذر وقع
الحريق في بيت المودع فتركها مع امكان الدفع الي غيره او الى مكان اخر حتى
احترقت يضمن كذا في الترقا شية وان سرق الودبعة عند المودع ولم يسرق
معه مال اخر للمودع لم يضمن عند كذا في الكافي وفي الجامع الا صفر سئل ابو
القاسم عن بنات وودبعة فرفعها رجل فلم يمنع المودع ان امكنه منعها
ودفعه فلم يفعل فهو ضمان وان لم يمكنه ذلك لما انه يخاف دمار ثلثة وضربه
فلا ضمان كذا في المحيط المودع اذا دل انسا فاعلم اخذ الودبعة انما يضمن اذا لم
يبيع الملول عليه من الاخذ حالة الاخذ اما اذا منع لا يضمن كذا في الخلاصة

والمودع اذا فتح باب الاصطبل او حل قيد العبد يضمن كذا في العنود العارضة
سجل عن مودع وضع الودبعة في حجرته في خان وفيه صحن اقوام فربط
سلسلة بابها بحبلها ولم يقفله ولم يعلقه وخرج فسرفت الودبعة
هل يضمن قالان عدس هذا الربط في مثل هذا الموضع توثيقا لم يضمن
وان عدس قال يضمن كذا في فتاوي النسفي رجل وضع عند رجل وديعة ووضعها
المودع في خانوته وذهب الي الجمعة وترك باب الخانوت مفتوحا واجلس
صبي صغيرا ليحفظ خانوته وذهبت الودبعة من الخانوت قال الشيخ
الامام ابو بكر محمد بن الفضل ان كان الصبي من يصبط الاشياء ويحفظها
لم يضمن المودع وان كان ممن لا يصبط ضمن قال القاضي الامام علي السفي
لم يضمن على كل حال لانه ترك الودبعة في حجرته فلم يضمن كذا في فتاوي
قاضي خان غاب المودع وترك مفتاحه عند غيره فلم يرجع لم يجد
الودبعة في مكانه لا يضمن لدفع المفتاح الي غيره كذا في الوجيز للكردي
رجل اودع عند خاني ثيابا فوضعتها الغامبي في خانوته وكان السلطان
ياخذ الناس بما في كل شهر جعله وطبعة عليهم فاخذ السلطان ثياب
الودبعة من جده العظيمة ورهها عند غيره فسرفت قالوا ان كان الغامبي
لا يقدر على منع السلطان من دفعها لا يضمن ويضمن المورثين فيجب صاحب
التوثيق ان شاخص السلطان وان شاخص المورثين كذا في فتاوي قاضي
خان اودع عامل الوالي مالا فوضعه في بيته فادام السلطان ثقل المتعة
وترك الودبعة وتركه توارى بها غير على بيته والودبعة يضمن وان ترك بعض
امتعة في بيته كذا في الغنية وسئل عما لدين عن عنده وديعة انسان
وهي ثياب ملفوفة في لحاف فوضعتها تحت راس صبيغله في الليل كالرسادة
ثم ردها على صاحبها فقال صاحبها كانت كذا وكذا ثوبا وقد ذهب بعضها
قال ما لم يثبت انها كانت كذا وكذا وقد ضاع منها كذا انك لا تلبسها تحت راس
الصبيغ لا يمكن ايجاب الضمان وبعد ما ثبت ذلك لا يمكن ايجاب الضمان بمجرد
الموضع تحت راس الصبيغ مادام المودع حاضر فاذا غاب الا ان يصبر
صامنا كذا في المحيط اودع عند رجل زبيلا فيه الات الخاريس فخرج
واسترده وادعيا انه كان فيه قدوم قد ذهب منه فقال المودع فبعت منك
الزنبيل ولا ادري ما فيه لاصمان عليه ولا يمين عليه ايضا وكذا اذا اودع
دراهم في كيس ولم يزن على المودع ثم ادعيا انه اكثر من ذلك فلا يمين عليه
الا ان يدعي عليه ولا يمين عليه ايضا وكذا اذا اودع دراهم الفحل وهو النضيج
اول الحياكة كذا في خزانة المختصين المودع اذا اخذ وديعة رجل اخر من المودع
وترك وديعته يضمن المودع ان غاب وان لم يكن عالما ان حافضه حقه
ام حقا الغير كذا في جواهر الفتاوي امرأة غسلت ثوب رجل بالبحر وعلقت
على خص سطحي التفتيف وطرف من الثوب من الجانب الاخر فضاغ ضمنت كذا في
الخلاصة امرأة غسلت ثياب الناس ووضعت الثياب على سطحي الجفان كان

للسطح

للسطح خص لا يضمن وقيل وان لم يكن الخص مرتفعا يضمن كذا في العنود
العادية رجل في يد مال انسان فقال له سلطان جابر ان لم تدفع الي هذا
المال جيسنتك ثم راو من بك من جا او اطوف بك في الناس لا يجوز له ان يرفع يده
دفع موضوعا من وان قال له اقطع يدك او قطع يديك خمسين سوطا فلاحان عليه
هكذا في فتاوي قاضي خان سلطان هدد المودع باتلافه ماله ان لم يدفع
اليه الودبعة فدفعها اليه ضمن ان يتجمل قدر الكفاية وان اخذ ماله فليس
معدوم لان عليه كذا في خزانة المختصين المودع اذا قرار من مصحف
الودبعة وهلك حاله القارية لا يضمن وكذا الحكم في الرهن كذا في جواهر الاطلي
ولو اودعه قراطيس فوضعتها في الصندوق وقائم وضع فوقه ما يشترطه فتقاطر
الماء عليها فهلكت لا يضمن كذا في الغنية ولو قال ذهبت الودبعة ولا ادري
كيف ذهبت الودبعة ولا ادري كيف ذهبت اختلف المتأخرون والاصح
انه لا يضمن ولو قال البعت الودبعة وضمنت ثمنها لا يضمن مالم يقبل دفعها
اليه كذا في الخلاصة ولو قال للمالك ذهبت الودبعة او بعثتها مني وانكر رب
الودبعة ثم هلكت لا يضمن كذا في العنود العادية وضع طستنا عند غيره فوضع
فوضع المودع الطست على راس التنوري بيته فوقع عليه شيئا فكسر ان كان
وضعه على راس التنوري ليطي به التنور يضمن وان كان وضعه كما يوضع
في العادة لاجل التغطية لا يضمن كذا في الخلاصة اودع عند رجل طبعا
فوضع المودع الطبق على راس الحب فضاغ ان كان الوضع على وجه
الاستعمال لا يضمن وطريق مصرفه ذلك ان ينظر ان كان في الحب شيء خا من ماء
والدقيق او نحو ذلك فيغطي راس الحب لاجله كان استغالا وان كان الحب
خاليا او كان فيه شيء لا يغطي راس الحب لاجله لم يكن استغالا لئلا في المحيط
اذا سقط من يد المودع شيء فاسد الودبعة ضمن المودع والموقع اذا اشتد
على نفسه انه اخذ الودبعة فوضعا بغير محضر من رب المال فلا ضمان عليه الا ان
يجري المودع كذا في الخلاصة الودبعة اذا كانت قرا ما فاحدها المودع ومعه
بها فضمن بها التزج واعادتها اليها الحان الذي كانت فيه من البيت لا يضمن
الضمان لا ينظم بوجوده القصدي تركه التقدي كذا في خزانة المختصين وفي
الصبر وفيه وضع امانة قال امانت من يرست هركه خواهي يرست فبعت
علي يد امانت وهلك في يده قال يضمن وقيل لا يضمن لان قوله يرست هركه
خواهي معلوم والامر عام بخلاف قوله ابعث علي يد رجل هذا يضمن انه مجهول
فلا يصح الامر كذا في التاتارخانية وفي فتاوي النسفي طمان خرج من الطاحونة ليظفر
المطاسرقت الحسنة ان ترك الباب مفتوحا وبعد من الطاحونة ضمن كذا في
الخلاصة خلاف مسئلة الخان وهي خان فيها منازل ولكل منزل مقفل فخرج
مقفل وترك الباب مفتوحا فحارسا رقا واخذ من ثياب اليعن كذا في وجيز
الكردي العتبة الودبعة اذا صاب من مرض او جرح فامر المودع انسانا
بعلابها فعطيت فصاحبها بالخيار ان شاخص المودع او المالح فان ضمن المودع

لا يرجع علي احد وان صحت المعالج ان علم انها ليست له لا يرجع عليه وان لم يعلم
انها لغيره او ظن بها له رجع عليه كذا في الجوهرة النيرة وفي فتاوى النسخي ان
كان بغيره لما لم يكن في يده الا كما فيفتي في الداعي اليه السرح ففان لا يضمن هو ولا
الداعي والغير المستعار والمستاجر علي هذا قال رحمه الله وقد اضطرت
الروايات من المشايخ في هذه المسئلة فيفتي بهر فالان المودع يحفظه
الودبعة كما يحفظها لنفسه وهو يحفظ بقرته في السرح فكذا لغير
الودبعة ولو تركه لغيره يرضي ففان اختلما مستأجر فيه قال رحمه الله
والفتوى علي انه لا يضمن كذا في الخلاصة في كتاب المزارعة في الفصل
السادس في الضمان اودع شاة فدفعها مع غنمه اليه ليعتق عسرفت
الغنم يضمن اذا لم يكن الداعي خاصا للمودع كذا في الغنمة رجل دفع حمارا اليه
فغاب الحمار فقال المودع لصاحب الحمار خذ حماري وانتفع به حتى اترد
عليك حمارك ففان في يده ثم ان المودع رد حماره لا يضمن لانه ما ذون
بالغنم كذا في الخلاصة المودع اذا جرد الثمار من تحيل الودبعة فلا ضمان
عليه استحسننا اذا جره كما يجزه غيره ولم يتمكن فيه نقص من عمله
فان تمكن نقص من عمله فهو ضمان كذا في الذخيرة فاذا تعدي المودع
في الودبعة بان كانت دابة فزكيتها او ثوبا فلبسه او عيدا فاستخدمه
او اودعها عند غيره ثم ازال التعدي فردها الي يده زال الضمان وهذا
اذا كان الركوب ولا يستخدام واللبس لم ينفصها اما اذا انفصها ضمن
كذا في الجوهرة النيرة فالخاسر ان المودع اذا خالف في الودبعة ثم عاد الي
الوافق بما يبرأ عن الضمان اذا صدقه المالك في العود وان كذبه لا يبرأ
الا ان يقيم البينة علي العود اليه الوفاق وهكذا ذكر شيخ الاسلام ابو بكر
في شرح كتاب الودبعة ورايت في موضع اخر المودع اذا خالف ثم عاد
الي الوفاق وكذبه المودع فالقول قول المودع كذا في العنقود للعدالة والوجمل
الحمل علي الودبعة من حيث ثم هلك من ذلك ضمن والولد للمالك كذا في محيط
السرخسي المودع اذا لبس ثوب الودبعة يوما فترع ناديا لبسه ثانيا فتلط
الثوب في خلاله ضمن كذا في جواهر الاطلاق ليس ثوب الودبعة قد دخل
المشرعة ليخوض الماقتنغ الثوب ووضع علي لواح المشرعة فلما انفس
سرق الثوب لا يضمن كذا في خزانة المختارين وقيل فيه نظر بدليل مسئلة المحرم
فان المحرم اذا لبس المحيط ثم ترعه ثم لبسه ثانيا ان ترعه علي فصد للباس
بجدا حذرا وان ترعه لا يفي هذا العصد بفتد الجدا فعلي هذا ينبغي ان
لا يبرأ كذا في الظهيرة وضع ثيابا مع ثيابه في ضفة الزرود دخل لا غشال
وليس ثيابه ونسي الودبعة او سرقته حين انفس في الماء يضمن كذا في جيز
الكردوي عن ابن سامة عن محمد بن محمد اودع رجلا الف درهم فاشترى
بها ودفعا ثم استردوها هبة او شرا وردها الي موضعها فصاعته لا يضمن
كذا في خزانة المختارين وعن روي عن محمد رحمه الله اذا قضاه عنده

بامر

بامر صاحب الودبعة فوجدها زبوا فزدها علي المودع فهل كانت ضمن
كذا في الظهيرة اذا كان عند رجل وودبعة دراهم او دنانير او شيئا من الكيل
او الموزون وانفق شيئا منها في حاجته حتى صار طامنا لما انفق لا يصير
ضامنا لما بقي وان جاء بمثلها انفق فحاط بالباقي صار ضامنا لكل وهذا اذا لم
يجعل علي هاله علامة حين خلطه بما له الودبعة اما اذا جعل بحيث يتلقى
التبر لا يضمن اما انفق كذا في الذخيرة فان افتى بانه صار ضامنا لها
كلما فباع الودبعة ثم جاء رب الودبعة فضمنه انما يوافق في ثمنه ففصل منه
فانه بطيب لمحضته ما خلطه بها وينصف بدهنه الثاني من الودبعة في قول
ابي حنيفة ومحمد وهذا اذا كانت الودبعة شيئا يباع فان كانت دراهم والظري
بها ينظر ان اشترى بها بعضها ونقدتها لا يطيب له الفضل ايضا وان اشترى
بها ما تولا ونقدتها لم يجز ان ياكل ذكرا قبل اداء الضمان ولو اشترى بدرهم
مطلقة ثم نقدتها الدرهم حل له ان يتنفع بها كذا في المبسوط فان اخذ بعضها
علي بنية الانفاق ولم ينقرها حتى خلطها بالباقي ثم هلك كله لا ضمان عليه كذا
في جامع المفريات ان اودعه كيسا مشدودا فخله المستودع او صدق فقامت فلا
ضمان التعلو ما اخذ منه شيئا حتى يصنع لاصناف عليه هكذا في البداية وقد قال
اصحابنا اذا خرج الودبعة لينقرها والثوب يلبسه فهذا فلا ضمان عليه كذا في
شرح الخدوري الشيخ ابي نصر احمد بن محمد البغدادي المودع اذا خلط الودبعة
بما له او يودع بغيره في حيث لا يبرأ من كذا في السراجية الخطط عليا ريعا وجه
احدها خلط بطريق المجاورة مع ثوب الودبعة كذا في الدرهم البين مع الدرهم
السود وخط الذهب والفضة من هذا الاقطر مقلدا لاجماع ولو هلك قبل التميز
هلك ما تملكه الوفاة ففصل الخط والثوب لا يقطع مقلدا لاجماع ولو هلك قبل التميز
كخط الحنطة بالشعر وبهذا ينقطع حقا لما لك في بعض الروايات كذا في المحضرات
وهو الصحيح هكذا في الجوهرة النيرة والثالث خلط بطريق الممازجة للمجنس
بالمجنس كخلط دهن اللوز بدهن اللوز ولا يطريق الممازجة كخلط الحنطة بالقمح
والدراهم البيض بالدراهم البيض وبهذا ينقطع حقا لما لك عند ابي حنيفة رحمه الله
لتعذر ابعال العين حقة اليه وقال هو بخير ان شاشا ركه في المخلوط وان شاشه
متملكه في المصبرات وعرف الخلاق تظهر فيما اذا ابرأ الخالط فعند ابي حنيفة
لا يتي له علي المخلوط سبيل وعندها بالبراء ينقطع خيرة الضمان فيعين الشركة
في المخلوط وهذا اذا خلط الدراهم بغيره ذنه فاما اذا خلطها باذنه فيجوز ابي
حنيفة رحمه الله لا يضمن بل ينقطع حقا لما لك بكل حال وعن ابي يوسف
رحمه الله انه جعل الاقل تابعا للاكثر وقال محمد رحمه الله يشاركه بكل حال
وكذا ابو يوسف رحمه الله في كل ما يبيع خلطه بمجنسه يعتبر الاكثر وابو حنيفة
رحمه الله يقول بانقطاع حقا لما لك في كل واحد وجهه ان بالشركة في الكل
كذا في الكافي ولو خلطت العنقود والاداب صار من المايعات لانه ما يبيع
حنيفة عند الخلط يكون علي الخلاق المذكور كذا في التبيين وفي الفتاوى وما

المتأينة ولو كان عند حنطة وشعير واحد فخلطها ضمنها كذا في
التأينة وان كان الذي خلطها الوديعه احد من ههنا عباله كزوجته
وابنه ولاصان عليه والصان على الخالط وقال ابو حنيفة لا سيد للمودع
والمودع عليه العيب اذا خلطها الغير ويضمن الخالط وقال ابو يوسف ومحمد
المشترضا ضمن الخالط وان شئ اخذ العيب وكانا شريكين سواء كان الخالط ضميرا
او كبرا كذا في السراج الوهاج حل كان اوعيدا كذا في الخيرة وقد قالوا انه
لا يسع الخالط اكل هذا الدنا نير حتى يوردي مثلها الي اربابها وان غاب الذي
خلطها بحيث لا يغدر عليه فان تضرعا علي ان ياخذها احدها ويدفع
قيمة مال الاخر جاز وان ابيا ذلك وانفردا فاشيع ذكر مباحاها
ضرب كل واحد منها في ثلثي حصته فان كان المخلوط حنطة وشعير اضرب
صاحب الحنطة بقيمة الحنطة وخلوطه وضرب صاحب الشعير بقيمة الشعير
غير مخلوط كذا في السراج الوهاج وان اختلفت بماله من غير فعله فهو شريك
لصاحبه فان انشقا لكيس في صندوقه فاختلطت يد رافعه فلاصان عليه
وهما فيه شريكان وان هلك بعضهما هلك ماله جميعا ويضمن ليا في بينهما
علي قدر ما كان لكل واحد منهما فاذا كان لهما في الاخر الاخران فيقسم
ابا في بينهما اثلاثا قال الولوالجي في فتاواه هذا اذا كانت الدراهم صحاحا
او مكسرة فان كانت دراهم احدها صحاحا ودراهم الاخر مكسرة لا يثبت
الشركة بينهما بل يميز مال كل واحد منها فيبرقع الي المودع ماله ويسكن المودع
مال نفسه وان كان مال احدها دراهم صحاحا جبا وادها بعض الدردي
ودراهم الاخر صحاحا وادها بعض الجبا يثبت الشركة بين المالكين ثم
يكف بقسمان ان تصادقا ان ثلثيها لجدها جبا وثلثه ردي وثلثي
مال الاخر ردي وثلثه جيد يقسمان الجبا من المال المختلط اثلاثا
والردي اثلاثا علي قدر ما كان لكل واحد منها وان لم يتصادقا ان كان لا يعرف
وادعي كل واحد منهما ان ثلثي ماله جبا وثلثه ردي ومال صاحبه ثلثاه
ردي وثلثه جيد ياخذ كل واحد منهما ثلث الجبا والتمها اتفاقا علي انه
كان لكل واحد منهما ثلث الجبا فيها خزان ذلك واختلغا في الثلث الاخر
ادعي كل واحد منهما لنفسه وهكذا تلت في يد كل واحد منهما نصف
هذا الثلث وهو سدس الكل فيكون القول قول كل واحد منهما فيما في يده
وحلف كل واحد منهما علي دعوي صاحبه وان حلف سريعا عن الدعوي
وترك المال فيما بيدهما كان وان تلاقى في لكل واحد منهما نصف الثلث
وهو سدس الكل في يد صاحبه وكذلك ان قامت لهما جيفة البنية وان حلف
احدهما وفك الاخر ردي الخالف ويرد الناكل نصف الثلث وهو سدس الكل الذي
في يده الي صاحبه كذا في غايه البيان فان كان المخلوطان احدهما حنطة والاخر
شعير فان لهما ان يتعاقبا علي شئ فان لم يتعاقبا علي شئ يقوم المخلوط وضرب
صاحب الحنطة بقيمة الحنطة فخلوطا بالشعير وضرب صاحب الشعير بقيمة الشعير

غير مخلوطا الحنطة كذا في الجامع الباق الخامس في تحميل الوديعه
لومات المودع ولم يعرف الوديعه فهو دين في تركته يساوي دين الصحة كذا في الله
هذا اذا ما تعلم مال الوديعه اما اذا عرف الوديعه والمودع يعلم انه
يعرف ففات ولم يبين لا يضمن كذا في الفصول العاديه فلو قال الوارث انا علمت
الوديعه وانكر الطالب ان فسر الوديعه وقال كانت كذا وكذا واذا علمتها وقد
هككت صدق هذا وما لو كانت الوديعه عنده فقال هككت سواء الا في حصلة
وهو ان الوارث اذا دل السارق علي الوديعه لا يضمن والمودع اذا دل ضمن كذا
في الخلاصة اذا اختلف الطالب وورثة المودع فقال المودع مات مجهلا وقال
ورثة المودع كانت قايمة بعينها يوم مات المودع وكانت معروفة ثم هككت
بعد موته فالقول قول الطالب هو الصحيح ولو قال ورثته قد راى الوديعه في
حياته لم يقبل منهم الا بينة والضمان واجب في ماله فان اقام الورثة البينة
ان المودع قال في حياته رددها يقبل واذ مات المودع مجهلا وادعي الوارث
الصبيح حال حياته لا يقبل قوله لوارث كذا في الفصول العاديه ولومات
المستودع لم يمت ولكن حين جفونا مطيعا وله اموال فطلبت الوديعه فلم
توجد وقد ببسوا من ان يرجع اليه عقله كانت دين عليه في ماله ويجعل
القاضي له ولها بعينها من ماله رباخذها ضمنيا ثقة من الذي يدفع اليه
كذا في الخيرة فان افاق بعد ذلك وادعي انه ردها اليه او ضاع عنه
او قال لا ادري ما حالها لم يجلف عليها ويرجع بماله كذا في البنا بيع فان كان
قد دفعها الي امراته ثم ماتت اخذت المرأة بها فان قالت صاعنت او
سرفت فالقول لها مع يمينها ولا شيء علي احد وان قالت قد رددها علي
قبل موته فالقول لها مع يمينها وصارف دينها ورثت المرأة من الزوج كذا
في محيط السرخسي وان لم يعلم انه دفعها الي امراته لا يقوله بان قبل له
قبل ان يموت ما فعلت يالك التي اودعها فلان فقال دفعها الي امراتي
ثم ماتت ثم سبيلت المرأة فانكرت ان يكون دفعها اليها فانها تخلف ولا شيء
عليها وان كان الميت ترك مالا في دين فيها ورثت المرأة منها كذا في محيط
اذا قال المضارب اودعت مال المضاربة فلان الصبر في مخرجات فلا شيء
عليه ولا علي ورثته فان قال الصبر في ما اودعني مشيا كان القول قوله
مع يمينه ولا شيء عليه ولا علي ورثته الميت كذا في خزانة المغنين ولومات
الصبر في قبل ان يقول شيئا لا يعلم ان المضارب دفعها الي الصبر في بقوله
لا يصدق علي الصبر في كذا في الخلاصة وان كان دفعها الي الصبر في يمينه
او اقرار من الصبر في ثم مات المضارب ثم مات الصبر في كان دينها في
مال الصبر في ولا شيء علي المستودع كذا في التا تاريخية وان مات المضارب
والصبر في فقال الصبر في رددها عليه في حياته كان القول قوله
وحلف ولاصان عليه ولا علي الميت كذا في محيط الامانات تنقلب
مضمونه بالموت اذا لم يبين الا في ثلاث مسائل احديها متولي او قافا اذ مات

ولا يعرف غرضها التي اخذوها ولم يبين لاضان عليه الثانية اذا خرج
السلطان اليها لغزو وغنواها وودع بعض الغنيمة عند بعض الغائبين
وماتوا وبينهم عندهم اودع لاضان عليه الثالثة احدى المتغاضين
اذا مات وفي يده مال لشركته ولم يبين لاضان عليه كذا في الصغير
القاضي اذا قبض اموال البنائين ومات ولم يبين فهذا اعني وجوب
ان وصعها في بيته ولا يدري ابن المال ضمن وان دفعها اليه فم
يدري اليه من دفعها فلا ضمان كذا في الذخيرة لو قال القاضي ضاع المال
عندي او انفقته علي البتيم اضمن عليه ولو مات قبل بيان السبب
ضمن كذا في البنائين في ذواتهم وحياتهم وفي يده مال البتيم ولا يدري
ابن المال ولم يبين ضمن فلك في تركته وان عرف انه دفعها اليه فليس
ولا يدري اليه من دفعه لم يضمن لان له ان يحفظ مال البتيم بغية وفيه خوار
ابن يستتم عن محمد رحمه الله لو قال ضاع مال البتيم عندي او انفقته عليه
لم يضمن ولو مات قبل بيان ضمن كذا في محبط السرخسي سكر كان
سكر كذا معاً وضاع اودع رجل احدى فوات المودع بل بيان ضمنا ولو قال
شركتي احي ضاعت في يد شريكه حال حياته لم يصدق هكذا في الذخيرة
وذكر في المستقفي قال محمد رحمه الله فان قبض العتق ورهمل لصبي في كيس
والف لغيره لصبي في كيس وانفق احد الكيسين ولا يدري ايها الباقي
فالالف الباقي بينهما نصفان فاذا كبر كان لكل واحد منهما ان يدعي علي
صاحبه ما اتفق عليه ويجلفه كذا في محبط السرخسي من كان في يده الف
درهم فحضر رجلان كل واحد يدعي انه اودعها باه وقال المودع اودعها
احدكما ولا ادري ايكما هو فامدعيان اذا اصطالحا فيما بينهما علي ان ياخذ
تلك الف بينهما فان لها ذلك وليس للمودع الامتناع عن تسليم الف
اليها وبعد هذا الاصطلاح ليس لها الي الاستخلاف سبيل لا يبين لها علي
المودع وما اذا لم يصطالحا ولكن كل واحد منهما يدعي ان الف له خاصة
وان ادخلها من المودع ليس لها ذلك ولكل واحد منهما ان يستخلف المودع
فاما ان يجلف لها او يتكللها او يجلف لهما ويتكلل لهما فالحلف لها قد تم
دعواها وليس لها الي الاصطلاح واخذ الف بغيرها سبيل بعد الاستخلاف
في قول ابي يوسف وقال محمد لهما ان يصطالحا بعد الاستخلاف علي اخذ الف
بينهما وهذا اذا حلف لهما واذا نكل لهما عن البين يقضي بالف بينهما وبين
القاضي بينهما وان نكل احدهما وحلف للآخر يقضي بالف للذي نكل له عن
البين خاصة ولا ينبغي للذي حلف له منها كذا في غاية البيان وينبغي للقاضي
ان لا يقضي بالكلول الاول حتي يطلع الثاني ليظهر له وجه الحكم فلو قضى الثاني
للاول حبي فكل مع انه ليس له ذلك لا يصدق قضاه وحيث لو حلفه للثاني بعد
فنكل يكون الف بينهما ويغيرم القاضي لهما كذا في الكافي وهو اختيارنا
هكذا في غاية البيان ثم لا يجلف المدعي عليه للثاني بعد القضاء عليه الاول

مقتصر

مقتصر علي قوله ما هذا العبد لي بالاجماع وهل يحلف اذا ضم اليه القيمة
بان يقال له بالله مال هذا عليك هذا العبد واقتنته وهو كذا وكذا الف
حينه قيل ينبغي ان يحلف عند محمد رحمه الله خلافا لابي يوسف رحمه الله كذا
في التبيين وان ادعي كل واحد منهما الوديعة في هذا العبد فاقر به لاحدهما
ودفع اليه فعند ابي يوسف ليس للاخر ان يستخلفه وعند محمد رحمه الله
يستخلف كذا في الكافي وفي فتاوى القضاة ولو ادعي كل واحد منهما مال
الف طيدري مال من ههنا فلا ضرورة لها حتي يدعيها فان ادعي كل واحد
ان القام مال حلف المودع لكل واحد فان حلف لهما اخذ القام ولا سبيل لهما
عليه وان نكل لهما اخذهما ولكل واحد منهما اية اخرى كذا في ثنائيات رجا
وان اودع جارية فمات المستودع ولم يبينها ثم رادها حية بعد موته فلا ضمان
علي المستودع وان لم يردها حية بعد موته فلا ضمان ورضته قدرها عليه او
ما نت في حياته او هربت لا يبين قولهم في شيء من ذلك لانهم يدفعون عن
انفسهم الضمان ويضمن المودع بقبضها يوم القبض كذا في المحيط فان تغيرت
قيمتها بزيادة او نقصان كانت قيمتها اخرها وادها حية رينا في ما لم يضمن
قيمتها عما كانت او زادت وكذا الجواب في العارية كذا في البنائين
صبي يغفل لبيع والشراء مجبور عليه او دعه وحيل الف درهم فادرك ومات
ولم يدبر ما حال الوديعة فلا ضمان في ماله الا ان يشهد الشهود ان ادرك
وهي في يده فحينئذ يضمن بالموت عن عهده كذا في الظهيرية والحكم في المعنوة
تغير الحكم في العبي اذا اقامت عتقها ولم يور ما حال الوديعة لاضان في ماله الا ان
يشهد الشهود انه اقام وهو في يده وان كان له مبيع ما ذوقه في التجارة والمالة
بحال المعنوة من الوديعة وان لم يشهد الشهود ان ادركه وهي في يده وتلك الحكم
في المعنوة اذا كان ما ذوقه في التجارة كذا في الذخيرة ولو ان مبيعا مهورا عليه
اودعه رجل مالا ثم اغتفقه المولي ثم مات ولم يبين الوديعة فالوديعة دين
في ماله سواء شهد الشهود بقبض الوديعة في يده بعد العتق او لم يشهدوا وان
مات وهو عتق فلا شيء علي ماله الا ان يعرف الوديعة بقبضها فترد علي صاحبه
كذا في الظهيرية وان اذن له المولي في التجارة بعد الاستتوي وعث مات فلا ضمان
عليه الا ان يشهد الشهود انها كانت في يده بعد الاذن فاذا شهد الشهود بذلك ثم
مات وترك مالا فالوديعة في ذلك مال كذا في المحيط ولو ادع بليها او عتقها
وعاب ومات المودع ثم تقدم المودع بعد مدة يعلم ان تلك الوديعة لا تبقي لتلك
المدة فهي دين في ماله لم يست لانه لا يعلم حالها ولعل المودع اتلفها كذا في الفصول
العامية وان اقام ورثتها المودع البينة انه ذاب او فسد في حال الحياة فلا ضمان
في تركته المودع كذا في المتنقطة واذا مات الرجل وعليه دين وعنده وديعة ومضارة
وبضاعة فان عرفت باعيانها فسيم مال بينهما بالخصص والمحاب الوديعة والمضارة
والبضاعة بمنزلة الغرما عندها كذا في المبسوط اليها **السادس**
في طلب الوديعة والامر بالرفع الي الغير اذا طلب الوديعة ثم قال لطلبها غدا



بنة

ثم قال في العدة من خاتمة يسألان قال لصاحبه قبل فوليها عدا
بعض وان قال لصاحبه بعدة لا للتناقض في الاول دون الثاني كذا في العدة
العادية فان طلبها صاحبها فبشرها عنه وهو قد روي عن النبي صلى الله عليه وآله
لم يقدر على تسليمها حال ما طلبها بان يكون في موضع فليقدر في الحال على ذلك
فانه لا يضمنها كذا في السراج الوهاج اذا طلبها المالك فقال لا يقدر على احضار
الساعة فتركه المالك فذهب ان كان من رضى لا يضمن وان كان من غير رضى ضمن
وان كان الطالب وكيل المالك ضمن كذا في الوجيز للكردي ولولا ان رضى الوديع
للمودع اجل الى الوديع التي عندك فغدا لما فعل ولم يحلها اليه اليوم حتى
مصر اليوم وهكذا عنده بعد ذلك لا يضمن كذا في فتاوى الفقيه ان طلبها صاحبها
فجاءها ضمن ان اقام المودع عليه شبهة بعد الجحد كذا في الشايع فان عادى
الاعتراق ولم يبرأ من الضمان الا بالتسليم اليها صاحبها هكذا في خزانة المختارين
وان جحد الوديع بحظر المودع او بحظر وكيله ضمن وان جحدتها بغير حفرتها
قال ابو يوسف رحمه الله لا ضمان وبه فاحذر كذا في الشايع وفي الاجابة للمودع
انما تضمنها الجحد او انقلها من موضعها الذي كانت فيه حال انكاره وهلك
فان لم ينقلها وهلك لا يضمن وفيما كنت في اذا كانت الوديع ادا لعارية مما
يجوز ضمن بالجحد وان لم يحول كذا في الوجيز للكردي وهكذا في الحلاصة
اذا جحد الوديع في وجه المالك لا يضمن لطلب من المالك بان قال المالك مال
وديعي لتسكده على الحفظ فقال ليس لك عندي وديعه لا يضمن في قول ابي
يوسف رحمه الله كذا في غايته الشايع انكرها في وجه العدة وحكت عما في النكاح
ان اقرهم هلك لا يضمن كذا في الوجيز للكردي اذا غاب المودع وطلبت المرأة
لغائب فغشقة من الوديع فجحد الوديع فماتت ما اقرها وقال قد ماتت كان ضمانا
وكذا في وجه الايمان اذ اجمع اوليا الايمان والجيران وقالوا للموصي اتفق
بما عداك على هؤلاء الاطفال من مالهم فجحد وقال ما لهم في يدي شي ثم اقر
بشي وقال قد صاع هذا المالك كان ضمانا كذا في فتاوى قاضي خان انكرها ثم
اقرها بغيرها او اقرها وقال ما لكها دعيها وديعه عندك فصاعنت ان تركها عند
وهو قادر على حفظها واخذها ان يشا فهو بريء وان لا يقدر على حفظها فهو على
الضمان الاول هكذا لو قال له اعمل به ضمانا وهذا كله في المنقول وفي الغار
لا يضمن عند الامام والثاني وقال الحلو ان يجر فيه دوا بينان عن الامام ويضمن
المشايخ على انه يضمن في الغار بالجحد كما في الوجيز للكردي وسئل
عن مودع قال له رجل لوديعه اذا طلب احب فترجى الوديع عليه فلما طالب
اخره منه فقال اعطاني بعد ساعة لا دفعه اليه فلما دعا اليه قال انه كان هلك
فقال يضمن للتناقض كذا في الحاوي والغتاي المودع اذا طلب الوديع
في ايام الغشقة فقال المودع لا اصل اليها الساعة فاعبر على ذلك الناحية وقال
المودع اعبر على الوديع ايضا قال ابو بكر رحمه الله ان لم يقدر المودع على ردها
لبعد ما اولى بصف الوقت فلا ضمان والقول قوله فيه ولا يضمن كذا في الفصول

العادية

العادية ولو قال ادفع الي ابي او الي ابنك يا نبي بها ففعل فضاء كان من
ملا الطالب كذا في التنازع خاتمة ولو قال لصاحب الوديع المودع ادفع الوديع
الي عيالي هذا وطلب غلامه تلك الوديع فلم يدفع اليه بغير ضمانا كذا في خزانة
المختارين قال صاحب الوديع للمودع في السر من اخبرك بعلامة كذا فدفعها
اليه فجار رجل ودفع له رسول المودع ولي يملك العلامة فلم يصدر المودع
ولم يدفعها اليه حتى هلك فلا ضمان كذا في الحاوي رسول المودع طلبها فقال
لا ادفع الا الي الذي جاز بها فصرف يضمن عنده الثاني وفي ظاهر المذهب
كذا في الوجيز للكردي رجل بعث ثوبا الي الغصار على يدي تلميذه ثم
بعث الي الغصار فقال لا دفع الي من جارك به ان كان الذي جارك به الي الغصار
لم يقدر هذا ثوب فلان بعثه اليك لا يضمن الغصار لا دفع اليه وان قال هذا
ثوب فلان بعثه اليك فان كان الذي جارك به بالثوب متصرفا في امور وكذا الذين
وهو الاوجه وان لم يكن متصرفا في اموره يضمن هكذا في التمهيدية وهكذا دفع
الي رجل الف درهم وقال له ادفعها الي فلان بالبري ثم مات الدافع فدفع
المودع المال الي رجل ليدفعها الي فلان بالبري فاحذرها في الطريق فلامنات
علي المودع ولو كان الدافع حيا ضمن المودع الا ان يكون الاخر في عياله فلا
ضمان عليه كذا في فتاوى قاضي خان اعطاه الغا وقال ادفعوها اليوم الا ان
فلم يدفعها اليه في اليوم وضاع لا يضمن لانه لا يجب عليه ذلك كذا في الوجيز
للكردي سئل عن بلدي ترك عمامته عند فروي لخوف الطريق وقال له
اذا بعثت اليك من يفيض عمامتي فادفعها اليه فلم يدفع الي من جاد بطلبها وليق
الخروفي العامة يتنفس بعد ايام ووضعها في بيت صدق لم يفرق العامة
هل يضمن قال نعم لانه بالمنع صا وبما صا الا اذا اذنب الرسول انه رسول او قال
لا اعلم انك رسول لانه لا يكون ما نعا بعد الطلب كذا في الحاوي والغتاي
قال للمودع ادفعها الي ابي وكلامي شئت فطلبها احد وكلامي فلم يعطه
ليعيها الي وكيل اخر فانه يضمن بالمنع من احد وكلامي كذا في الوجيز للكردي
وسئل عن المودع اذا وكل رجلا بقبض وديعه فمحص من المودع فانتهى
فانتهى اليه الوكيل بعد ايام وطالبه بالدفع اليه فامتنع ثم هلك ذلك الشيء
هل يضمن فقال نعم قبل له وهل يفتقر الحال بين التوكيل بمحض منه
وبين التوكيل في حال عيبه فصدق في التوكيل في حال عيبه فقال نعم هكذا
نصر عليه في الجامع كذا في التنازع خاتمة دفع عينا الي رجل وامره ان يدفعه
الي فلان فاداه وقال ان فلانا استودعك هذا فقبله ثم رده على الوكيل فهلك
فلما كان يضمن ابرها كذا في الفصول العادية رجل اودع مكا عند رجل
وامره ان يدفع اليك ان يدفع العتيم انما الي صاحب المال قبل
مضي ثلاثة اشهر فجار الطالب بريحان يسترد الصك ان كان المنوسط
يعلم يقينا ان العتيم دفع المال الذي في الصك يملكه الي الطالب لا يدفع اليه
الي الطالب سواء دفعه قبل مضي المدة او بعد هالان في دفعه الي الطالب اعانة له

علي الظلم كذا في الذخيرة ولو اودعت المرأة كتاب وصيتها رجل لا يحضر روحها
وامرته بان يسلمها الي زوجها بعد وفاتها فماتت من مرضها وارادت ان
تأخذ كتاب فان كان الكتاب اقرار بالزوج بمالك او بغيره من غيره
ان يمنع وان كان القوطاس ملكا لها كذا في خزانة المختارين العبد اذا
استودع رجلا ودبعة ثم غاب لم يكن للمولى ان يأخذ الدبعة قاضا كان العبد
او محجورا كان علي العبد دين او لم يكن هذا اذا لم يعلم ان الدبعة كسب
العبد اما اذا علم انه كسب العبد فلم يولي حق اخذ كذا في الذخيرة عبد
محجور او ما دون مدعيه او غير مدعيه اودع رجلا مالا وما في ليس
للمولى ان يسترد الا اذا علم انه مال للمولى فانه يسترد كذا في الصغير
ذكر في ودبعة النكاح في ان العبد المحجور اذا اودع انسانا شيئا لم يولاه
فطلبه فنع فهلك في يده ابيضته انه ليس لمولاه ولا به استرداد فملك
وفي رواية رحمه الله امة او عبد استترى بمسألة كسبه في بيت
مولاه فاودعه انسانا فذعه لم يملك فطلبه مولاه فنع المودع او اطلبه
حتى هلك في يده ضمن لان العبد ملك للمولى ودفع الابداع بغير اذنه
فكان المودع غاصبا كذا في الغنا وعبد الغنا ثيبه وسب على عبيداني
بوقوع من حنطة الي بيت انسان نورب البيت غاصب ضلله الي امرأة
رب البيت وقال هو ودبعة مولاي فلان بعثه الي زوجك وعام
فلما حضر رب البيت اخبرته المرأة بذلك فلامها بالقبول فارسل الي حويل
ذلك العبد ان احمل بعث من حمل هذا الوقف اليك فاني لا قبل فاجاب انه
يكون عندك ايا ما تفرأ حمله ولا تدفع ذلك الي عبيدي فطلب المولى فقال
لا ادفع الا الي العبد الذي حمله الي ثم سرق مع متاع رب البيت اخرا غير
عليه هل يصح رب البيت ان ينع عن رسول مولاي العبد امر لا فقال ان
كان الرجل صدق العبد انه حمله بمولاه ضمن بالبيع وان لم يصدق
او قال لا ادري اهو لمولاه بعثه به علي يدي او هو في يد العبد بطريقها
عصب او ودبعة من غيره وتوقف في الرد ليعلم ذلك لم يصح ما لم ينع
كذا في فتاوي النسفي الباب السابع في رد الدبعة اذا
اتي بالدبعة ووضعتها في منزل المودع فضاقت كمن المستودع وكذا
لو دفعها الي ابن المودع او الي عبده او الي احد من عيال المودع ضمن
وكان القاضى لا سام ابو عامر العامري اخطي به وقال المودع اذا اراد
الدبعة الي من في عياله لا يخلن وقال المتأخرون يصح وعليه القوي
كذا في جواهر الاحكام واذا ردها بيد من في عياله فلا ضمان كذا في التاتار
المودع بعثها علي يدي ابنه الذي ليس في عياله ان كان بالعا من والا
لان الصغير وان لم يكن في عياله فهو في ولايته وتديره اليه فالرد علي يده
كالرد علي يد عبده الذي جره من غيره كذا في وجيز الكردى قالوا اذا كان
الابن غير بالغ انما لا يضمن بالرد عليه اذا كان بفعل الخط ويجوز الاستيلاء

اذا كان لا يحفظ موصيا من كذا في المحيط اذا قال المودع المستودع لصاحب الدبعة
بعثت بها اليك مع رسول وسمي بعض من في عياله بان قال له مع امي
او قال مع عبيدي او ما اشبه ذلك كان القول قوله كذا في التاتار حاشية
ولو قال ردوها بيد اخي او بيد احد من عيالي وانكروا ذلك صاحب المال فهو
ضامن الا ان يفتد رب الدبعة او يبيعهم المودع ببينة علي ذلك كذا في
المحيط مودع العاصب اذا ودا الموصوب علي العاصب ببراءة ضمان
كذا في الذخيرة المودع اذا رد الدبعة الي المودع ثم حاشية مستحق واستحق
الدبعة لاضان علي المودع فرق بين هاتين ما اذا امر المودع المودع
ان يرد فها الي رسول فذعه وهلك في يد الرسول ثم حاشية مستحق ويستحقها
فان المستحق بالخيار ان يشا ضمن المودع وان شأ ضمن رسول له وان شاء
ضمن المودع هكذا في الصغير علي المودع ولا بد من حاشية ولا ما به يحفظها
ايضا حتي يعلم بموته ووارثه كذا في الوجيز للكردي ولا يتصدق بها
بخلاف النقطة كذا في الغنا وي الغنا ثيبه ولا ضمان رب الدبعة قالوا
خصم في طلب الدبعة كذا في الميسوط فان مات ولم يكن عليه دين
مستقر فمرو علي الورثة وان كان يدرع الي وصية كذا في الوجيز للكردي
المودع اذا دفع الدبعة الي وارث المودع وفيما تركه دين يضمن للمقرض
ولا يبرأ بالرد علي كوارث كذا في خزانة المختارين الباب الثامن
في اذا كان صاحب الدبعة او المستودع غير واحد واذا استودع رجلا
رجلا ودبعة من دواهم او دوا نبر او ثياب او دواب او عبيد ثم حضر احدها
ولم يبق حقه منه لم يكن ذلك حاشية يحتمل ولو حاشية الي القاضى لم يامر به يدفع
نصيبه اليه في قوله لا يضمنه رحمه الله وقاله يامر به بان يضمن ذلك ويدفع
نصيبه اليه ولا يكون قسمته جائزة علي العاصب كذا في الميسورة وفي الحاشية
الصغير ثلاثة استودعوا رجلا ثيابا ثلثان فليس للماض ان يأخذ نصيبه
عنده وقال له ذلك ومن المشايخ رحمه الله من قال لا اختلاف فيها هو
من ذوات الامثال وفيما هو من ذوات القيم سواء والصحيح ان الاختلاف
فيما هو من ذوات الامثال كالمكبلات والموزونات وفيما عداها من الثياب
والدواب والعبيد فليس للماض ان يأخذ نصيبه بالاجماع كذا في الكافي فان
دفع اليه نصيبه فهلك في يده ثم حضر الاخر فله ان يأخذ ما بقي في يد المودع
فان هلك ما في يده المودع هلك ما في يده بالاجماع كذا في النبايع ولو هلك المقبوض
في يد القاضى فليس له ان يشا ركة القاضى فيها بقي كذا في غاية البيان
وفي المتن لو دفع المودع الي الحاضر نصفها ثم هلك ما بقي وحضر العاصب
قال ابو يوسف رحمه الله ان كان الدرع بقصا فلا ضمان علي احد وان كان
يغير فقصا فلا ضمان الذي حضر ائتمن البائع بنصف ما دفع ويرجع به الدافع
علي القاضى وان شاء اخذ من القاضى نصف ما قبض كذا في الذخيرة ولو كان
احد المودعين قد بقي في يد كذا شي من الدبعة كان له ان يخلع علي ذلك بلا

خلاف فابوجهة ربه وان كان لا يرى حق استرداد الوديعة احدها
بى حق لا يتخلل لاحدهما رجلا من بينهما الف درهم وحنها عند احدهما
ثم قال لاحدهما لصاحبك نصيبك منها فاخذ وصناع النصف الباقي والنصف
الذي اخذ صاحبك يكون بينهما لانه لا يكون مقاسا لنفسه فان كان حناع
النصف الذي اخذ سلم الباقي للشريك كذا في المحيط ورجلان اودعا الف
ثم قال احدهما ارفع اليك يميني ما بيننا وقال ما بيننا الى ما دون النصف ففعل
ثم صاعت اليمين سلم الما خوذا لاخذ حتى لا يرجع شريكه بشي عليه ولو قال
له ارفع النصف اليه ثم صناع النصف الباقي رجع الاخر على شريكه
بنصف ما اخذ كذا في القنا وحي النباشية ولو قال ارفع اليه حصته
فدفع فهو من حصته حتى لو هلك الباقي لا يرجع عليه شريكه بشي كذا
في المحيط ورجلان اودعا رجلا الف درهم فمات المستودع وترك ابنا
فاذعن احد الرجلين ان الابن استهلك الوديعة بعد موت ابيه وقال
الاخر لا ارفع يميني الا الذي اذعن علي الابن الاستهلاك ففعل ابراهم
من صحبت زعم ان اياه مات وتركها قايمة بعينها فاستهلكها ابوه وادى
الصان على الابن فصدق في حق الاب ولما صدق في حق الاب حتى
لا يقضي على الابن بشي كذا في التنا ورجانية واما الاخر فله حسنة ودين
في مال الميت لو خرد التجهيل في حقه ولا يتواركه صاحبه فيها كذا في المحيط
ثلاثة اودعوا رجلا مالا وقالوا لا ندفع الما لذي واحد منا حتى يجمع وقد نصيب
احدهم قال محمد رحمه الله في الغنياس يكون ما تناوبه قال ابو حنيفة رحمه
الله وفي الاستحسان لا يضمن وهو قول ابو يوسف رحمه الله كذا في فتاوى
قاضي خان فان اراد المودع ان يخرج من الصان فاحبلة له في ذلك ان يقول
للمضار الذي يطلبه بعد ما دفع اليه الاول احضر خنك حتى دفعه اليك والآخر
بالدفع اليه كذا في التنا ورجانية ولو اودع عند رجلين شيئا ما يقسم لم يجز ان يدفع
احدهما نصيبه اليه الاخر سوراقتسماها ثم سلمه الي صاحبه او لم يقسمها
كذا في المضرات ويقسمانه فيحفظ كل واحد منهما نصيبه وان كان مما لا يقسم
جاء ان يحفظه احدهما باذن الاخر وهذا قول ابو حنيفة وعندهما احدهما
ان يحفظه باذن الاخر كذا في الجوهرة النيرة واذا كانت الوديعة عند رجلين
من ثياب او غيرها فاقسمها وجعل كل واحد منهما نصيبا في بيته فله
احد النصفين او كلاهما فلا ضمان عليهما وان ترك احدهما الوديعة عند صاحبه
ان كان شيئا لا يحتمل القسمة لا ضمان وان كان شيئا يحتمل القسمة اجمعوا
علي ان المودع اليه لا يضمن واما الدافع فغدا خلعوا فيه قال ابو حنيفة
رحمه الله يضمن نصف الوديعة وقال الايمن شيئا كذا في المحيط ولو اودع عند
اثنين عبدا او نحو ذلك مما لا يقسم فنهيا عليا يكون عند احدهما شرا وعند
الاخر شرا لم يضمن كذا في السراجية ولو نهيا بيما يقسم فقبض احدهما ضمن
المسلم النصف وقال الايمن ان لا يضمن القايض انما كذا في السراجية

لمتراشي

لمتراشي اودع رجلا ثيابا اخذها نصفه لا يقبل شهادة الباي مع اخر انه مكر المدعي انه
يرد نقصه كذا في التنا ورجل استودع رجلا ثيابا فاحدها نصفها الذي
في يده فوضع عليها المشيمة فولدت له ثم جاسدها قال ياخذها وعقرها وفعلها لولد
ثم رد قيمة الولد كدعها الولد في جبر نقصان الولادة به فان لم يكن في قيمة الولد وفاء
بالنقصان اخذ تمام ذلك من المشتري ثم يرجع المشتري على الباي بالثمن ونصف
قيمة الولد وان سلبه رجل الحادية ضمن الباي نصف النقصان وان لم يعلم ان الحادية
لهذا الذي حضر لا يقبل المستودع لم يقبل منها وانهما في ذلك ولكن الحار ينام له
لا يشتري باعقدا انظر ويضمن لك نصف قيمتها ونصف عقرها فبذرة المستودع
كما هو الحكم وجارية مشتركة بين شريكين يستولدها احدهما كذا في المحيط
الباب التاسع في الاختلاف الواقع في الوديعة والشهادة فيها في التتبي
دع عن ابى يوسف رحمه الله رجل اذع على رجل وديعة وحدها المودع واقام المدعي
ببيت علي دعواه واقام المودع ببيت علي كدعي انه قاله مالي علم فلان شي قال ان كان
مدعي الوديعة يدعي ان الوديعة قايمة بعينها عند المودع فله البراءة لا يتطالع
كذا في المحيط اذا قام رب الوديعة المستعدي الايداع بعد ما حو المودع واقام المودع
ببيت علي الصباغ فان جحد المودع الايداع بان يقول للمودع لم يودعني وفي هذا
الوجه المودع صانع وبيته علي الصباغ مردودة سواء شهد الشهود علي
الصباغ قبل الجحد او بعد الجحد وان جحد المودع بان قال ليس بك مدعي
وديعة ثم اقام ببيت علي الصباغ ان اقام ببيت علي الصباغ بعد الجحد فهو صانع
وان اقام ببيت علي الصباغ قبل الجحد فلا ضمان وان اقام ببيت علي الصباغ
مطلقا ولم يفر مالا قبل الجحد ولما بعد الجحد فهو صانع من ثيابا لغيره اذا قال
المودع للقاضي خلعا المودع ما هلك قبل الجحد ويحلفه القاضي ويحلفه علي العلم
كذا في الذخيرة ثم ادعيا نهروها بعد ذلك واقام البينة فقلت وان اقام البينة
انه ردّها فقلت الجحد وقال غلطت في الجحد او نسيت او ظننت اني دفعته وانصاوت
في قولك لم تستودعني فقلت ببيت ايضا في قياس قول ابو حنيفة وابي يوسف
رضي الله عنه كذا في الخلاصة ولو طلب الوديعة فقال ما اودعني ثم ادعيا الرد
او الهلاك لا يصدق ولو قال ليس له علي ثم ادعيا الرد والهلاك يسمع كذا في خزانة
المختين رجل اذع رجلا عبدا وحده المودع ومات في يده ثم اقام المودع ببيت
علي ايداع وعلي قيمته يوم الجحد فقبض علي المودع ببيت يوم الجحد ولو اذع
لغيره ببيت يوم الجحد ولكن علمنا قيمته يوم الايداع وهي كذا فقبض الغاير علي
المودع ببيت يوم القبض حكم الايداع كذا في الذخيرة اذا قال المودع قد
اعطيتكها ثم قال بعد ايام لم اعطكها ولكنها ضاعت فهو صانع ولا يصدق فيما
قال وفي الخاتمة وهو الصحيح كذا في التنا ورجانية ولو قال المودع انها قد ضاعت
ثم قال بعد ذلك لم كنت ردّها اليك لكن اوهنت لم يصدق وهو صانع كذا في الباي
ولو قال المودع صاعت الوديعة منذ عشرة ايام فاقام المدعي ببيتها انها في يده
منذ يومين فقال المودع وجدتها ثم صاعت قبل من كذا في المحيط فان قال

حين جوعهم ليس عندى وديعة ثم قال وجديتها فقلت فحين كذا في غايته البيان
 رجل قال لعل عندى الف درهم وديعة ثم قال بعد ذلك قد ضاعت قبل
 ان اذرى ونوصا من و لو قال كانت له عندى الف درهم وصاعدا في القول
 قوله ولا ضا من و لو قال له عندى الف درهم وديعة قد ضاعت ووصل
 الكلام صدقا مستحبا فاوصار فقد بر هذه المسئلة كانت له عندى الف
 درهم فصاعدا كذا في التاخر خاتمة اذا قال ذهب الوديعة ولا اذرى
 كيف ذهب فالتقول قوله مع مبيته واما ان عليه ربه اخذ كذا في المنقط
 ولو قال له عندى ولا اذرى كيف ذهب فالتقول قوله مع مبيته ولا اذرى عليه
 ومع فالتقول كذا في المنقط ولو قال اخذت الف درهم والمبيته انه لا يضمن كذا في
 التاخر والبيان ولو قال ذهب الوديعة من منزله ولم يذهب من ماله
 شي يتحمل قوله مع مبيته كذا في خزانة المختارين وسيل عن قوم ذموا
 الى رجل دراهم ليدفع الخراج من قبلهم فاخذوا درهم وسددها على عندى ووضع
 في كفه ودخل في سجد فذهب الدرهم منه ولا اذرى كيف ذهب منه وهم
 لا يصدقونه قال لا يتحمل قوله ماله بل يدين لها جديتها في الحادى والعتا اوى
 رجل دفع رجلا عتيا فادعى المستودع هلاكه وكذبه المودع وارا تخليصه فكل
 من يدين فكلوه من البراءة يكون اقرا لا يبين العيين ويجيب الى ان يظهرها
 او يثبت انما لم يبق كذا في حوال الميراث العتيا ويكره ان اخذت منك الف
 درهم وديعة فضا من وقال اخر اخذتها فضا من الميراث ولو قال دفعها
 اليها واودعني وقال اخر اخذتها فضا من لا يضمن كذا في الخلاصة اختلعا
 فقال المودع كانت وديعة وقال المودع يلزم صلا لا يضمن كذا في الجيز والكر وري
 وان قال المستودع قد ضاع بعضها او اقرضتني البعض فالتقول قول المستودع
 في معذره مع مبيته كذا في البنا بيع او دعه الى درهم وقرضه العا فاعطاه
 المودع العام اختلعا فقال المودع هذا فضا من وديعة صاعدا لوديعة صدق
 مع مبيته كذا في محيط السرخسي ولو قال له عندى الف درهم وديعة ودفعها
 الى وقال الميراث كذب وهي لي القول قول الميراث كذا في الخلاصة اذا اختلعا
 فقال المودع هلك قال ودونها اليك وقال المالك بل استهلكنا قال القول
 قول المودع وكذا اذا قال المودع استهلك من غير اذنى وقال المالك المالك
 بل استهلكنا انت او غيرك يا امرئ كان القول قول المودع كذا في العيا بيع اذا اختلعا
 الطالب وورث المودع فقال الطالب فمات ولم يدين فصارت دينا
 له في ماله وقالت الورثة كانت قايمة بعينها بغير ما مات المودع وكذا تنعير
 ثم هلك بعد موته فالتقول الطالب هو الصحيح كذا في الخيرة ويجيب
 القان في ماله لم يمت كذا في فتاوى قاضي حاكم ولو قال ورثته فله الوديعة
 في حياته لم يتحمل منهم الابينة والضمان واجب في ماله لانه مات مجلدا فان
 قام الورثة البينة ان المودع قال في حياته قد ردتها فتقبل واذا مات
 واذا مات المودع مجلدا وادعى الوارث الصباغ حال حياته فالتقول قول الوارث

كذا

كذا في الفصول العادية في الحادى مع ولو قال المستودع لصاحب الماله قد قبضت
 بعض وديعتك ثم مات المستودع ولا اذرى الباقي وقال صاحب الماله ان قبضت بشا
 دقا لورثة الماله المستودع قد قبضت فتسامة وبقي ما به اصدق الورثة ويقال
 لصاحب الماله لا يدين له شي من ماله ولا يضمن ما قبضت منه
 ما قالت الورثة لان اقرا المستودع بقض صاحب الوديعة بعض الوديعة جاز
 يكونه موثقا من حياته ولهذا لو اقر ان صاحب الوديعة قبض جميع الوديعة
 صح اقراره منها اذ لم يتم وقع الخلاف بينه وبين ورثة المستودع في مقدار
 المقبوض لانه لم يقبض شي مجهول فكان هو المجهول فيكون القول قوله في البيان
 كذا في محيط فان قال قبضت ما به وقالت الورثة تسامة فالتقول للمالك
 مع مبيته انه يتكدر الزيادة كذا في الحادى ولو قال صاحب الماله في حياته المستودع
 او بعد موته قد قبضت بعض وديعتي كان القول قوله في الميراث مع مبيته
 وان قال في حياته دفعت الوديعة الى صاحبها الاستبا انقضت في حياته او
 استهلكته فالتقول قوله ثم مفعلا ربه مع مبيته كذا في البنا بيع ولو قال
 بعد موت المودع ردتها على الوصي كان القول قوله مع الميراث ولا يضمن كذا في
 فتاوى قاضي خان ولو قبض من المودع وهلك فالتقول للمالك بل يضمن الميراث
 فقال المودع قد رده علي وهلك عندى وقال المالك بل يملك عند القول
 قوله كذا في التاخر خاتمة اذا قال المودع او دعتها عندا حتمي ثم ردها على فملك
 عندى والمودع يملكه في ذلك القول قول المودع ويضمن المودع لانه قد قبض
 الحان عليه ثم يدعى الميراث فلا يصدق الابينة في قبضها على ما اذرى وخير
 لا يضمن لانه اشتهر بالبينة ارتفاع سبب وجوب الضمان وكذلك لو قال
 قبضت بها اليك على بنى خبي والمودع يتكدر ذلك القول قول المودع في الفصول
 العادية رجل اودع رجلا وديعة فضا من الميراث الوديعة ثم قدم الطالب
 الوديعة فقال المودع امرتني ان اعرضها على اهلك وولدت وقد انقضت اعلمهم
 ورب الوديعة يقول لم امرك بذلك فالتقول قول رب الوديعة والمودع ضامن
 كذا في المحيط وكذلك لو ادعى ماله ان يرضى بها على المساكين او يهبها للغلا
 كذا في المسوط المودع اذا قضى دين المودع من ماله الوديعة قبضت وان كان الدين
 من جنس الوديعة وقبل القبض هو المختار عند البعض كذا في خزانة المختارين
 مستودع قال للمالك امرتني ان ادفع الوديعة الى فلان وكذبه المالك ضمن الا
 ببينة او باليمين كذا في محيط السرخسي اذا امر صاحب الوديعة المودع بما لوقع
 الى رجل بعين مفعلا دفعها اليه وقال ذلك الرجل لم اقبضها منك وقال رب
 الوديعة لم يدفع اليها بها المودع فالتقول قول المودع في حق بطلته عن الضمان
 لا يحق بجانب الخان على المدفوع اليه كذا في الظاهرية رجل دفع رجلا الف
 درهم ثم قال ابي امرت فلانا بقبضها منك ثم هبته عن ذلك فقال المودع
 فلان اتاخي ودفعها اليه وقال فلان لم اتها ولم اقبضها منه فان المستودع
 يبرئ منها كذا في المحيط رجل قام بالبينة على مودع ان صاحب الوديعة قد

ما يقر به

نفيس الودبعة منه وقت لذك وقتا ثم ان المودع اقام البيعة انما صاحب
 الودبعة اخرجه من الوكالة قبلت بيئته وكذا لو اقام البيعة ان شرب
 الوكالة عبدا قبلت بيئته كذا في قننا وبه قاضي خان واذا قال رب الودبعة
 او دعتك عبدا وامته وقال المودع ما اوردتني الامنة وقد هلكت فاقام رب
 الودبعة بيئته على ما ادعى ضمن المستودع قيمته العبد قال شيخ الاسلام
 انما يقبل القاضي شهادتهم ويقضي بقيمة العبد اذا وصفوا العبد
 وبنيو القاضي والقاضي يعرف مقدار قيمة مثل ذلك العبد وان لم يعرف
 سأل المدعي حقي بقيمة البيعة على مقدار قيمة العبد وما اذا لم يصفوا
 العبد وانما شهدوا انه اودعه عبدا والقاضي لا يقبل شهادتهم كذا في المحيط
 ولو اودعه رجل امته واخر عبدا ثم ادعى كل واحد ان العبد له والامنة لآخر
 وقال المودع ما اودعها لغيري الا هذه الامنة حلف ما اودعه كل واحد الا نصف
 الامنة وفي قننا وبه قاضي خان اودع احدهما عبدا والاخر حاربه ثم ادعى كل واحد
 العلام لنفسه وانكر كل واحد ان يكون اودع الحاربه واقر المودع بالحاربه
 لاحدهما بعبئته وصدقه المقر وقال المودع لا ادري ايكما اودع عندني
 العلام واعلم ان احدهما اودعه لكن لا اعرف ما كان منكما يدفع الحاربه اليها المقر
 والعلام لهما جميعا ثم جلف المودع لكل واحد منهما انه لم يودع عنده العلام
 ثم يضمن لهما قيمة العلام بينهما نصفان كذا في التاتار خانية رجل في يده
 امته والاعاد هم فقال له رجلان كل واحد منهما له اودعته هذه فقال المودع
 لا ادري لا يكمل هذه واي ان يجلفها فالالف والامنة بينهما نصفان وعلمية
 قيمة امته والاعاد خبر بينهما كذا في محيط السرخسي اذا قال المودع للمودع وهبت
 الي الودبعة او بغيرها مني وانكر رب الودبعة ثم هلكت لا يضمن المودع كذا في
 الخلاصة اودع رجل جلا د راهم تجار رجل وقال ارسلني اليك صاحب
 الودبعة لتدفعها الي فدفعها اليه فماتت عنده ثم جاء صاحبها وانكر ذلك
 فالستودع ضامن فان صدق المودع في كونه رسولا ولم يشترط عليه الضمان
 لا يرجع وان كذبه في كونه رسولا مع هذا دفع او لم يدفع لم يصدق ولم يكذب
 مع هذا دفع او صدقه ودفع اليه على الضمان يرجع ومعني الضمان هنا ان
 يقول المودع للرسول انا اعلم انك رسول ولكن لا امن ان يجزر لما لك وعجده الرسالة
 ويضمنني قبل انت ضامن لي بما تاخذ مني فان قال نعم حصلت لك الفالة بدت
 مضاف الي سبب الوجوب وانما يرجع المودع على وكيله بحكم الرسالة
 كذا في المحيط لوقا ان ردتها اليك على يدي او على يد من في عيالي وكذا المودع
 قال لقول المودع مع بيئته كذا في المحيط الفصول العاديه سئل عن اودع
 عنده اباي صفر ثم استردها بعد زمان فرد اليه سنة فقال لما لك كانت
 سبعة فابن السابح فقال لا ادري اودعني سنة او سبعة فلا ادري
 ضامعت او لم تكن عندي وتارة يقول لا ادري هل جاني من عندك رسول
 فاستردها وعلها اليك لم لا اهل بيته قال لا انه لم يقر باصاغت فلا يوافق

كذا

كذا في قننا وبه القضي رجل له عند رجل الف درهم وبيعة وله على المودع
 الف درهم فدفع المودع اليه الف درهم ثم اختلغا بعد ذلك بايام فقال
 رب المال اخذت الودبعة والدين عليك على حاله وقال المودع بل اعطيتك
 القرض وقد صاعته الودبعة قال لقول قول المودع لانه لا يعرف اختلافهما
 في الف المردودة لانه اوصفت الي المالك اي شيء كان وانما اختلافهما في الف
 اليها كذا في المالك يدعي فيها الاخذ قرضا والمدعي عليه يدعي الاخذ وبيعة
 وفي هذا القول قول مدعي الودبعة كذا في المحيط **باب**
 العاشر في المنعقات الودبعة عبدا وامته فقتل المودع يقتصر في
 العمد وفي الخطا يدفع ويغدي وان كانت ام ولد او مدبر اعزم المولى للقيمة
 او دعني فلان بل فلان فهو للمدعي كذا في التاتار خانية رجل له على رجل
 دين ما به عا درهم فقال جعلتها قصاصا بدينه ان كانت الدار في يديه
 او قريبة منه بحيث يغدر على قيمتها جاز وصارت قصاصا وان لم تكن قريبة
 منه لا يكون قصاصا ما لم يرجع اليها كذا في الخلاصة واذا جحد المستودع ما عنده
 من الودبعة ثم اودع من ماله عند المودع مثل ذلك وسعه امساكه قصاصا
 بما ذهبت عليه بضمن وبيعة وكذلك ان كان المال دينا عليه وانكره ثم
 اودعه مثله فاما اذا اودعه شيان غير جنس حقه لم يسعه امساكه عنده
 كذا في اليسوط وفي الاول اذا حلف بجلف ليس لك على شيء ولا يجلف ما اودعني
 كذا في التاتار خانية اذا كان لرجل الف درهم وبيعة عند انسان وبلاخر
 على المودع الف دين غصا حب الدين وهو الغريم ان ياخذ تلك الودبعة من
 المودع افاظروا ان لم يكن للمودع ان يدفع الف الي الغريم كذا في مشاهير ان
 اذا اودع عند رجل عبدا ثم ان المودع وهب العبد للمستودع والعبد
 ليس بحاضر فعليه المستودع جاز ويتوب قبض الودبعة عن قبضها لهية
 ويصير المستودع قابضا للعبد بنفسه الية حتى لو مات العبد قبل ان يفتد
 الموهوب لغيبه قبضا بهلك من ماله الموهوب له حينئذ لم يرجع كان الكفن
 عليه فان استخف رجل فهو بالخيار ان شاء من الاولين وان شاف من الموهوب
 له فان كان الموهوب له فوجد فيه قبضا قبل ان يضمنه المستودع لا يرجع
 بما ضمن على المودع وان لم يجد فيه قبضا قبل ان يرجع هكذا في الاخبار
 وفي المتن عن ابي يوسف رحمه الله رواية ابن سماعه في رجل عند الف درهم
 وبيعة لرجل فقال هي قصاص بما لك على بان كان للمودع على صاحب الف درهم
 فلم يرجع الي ماله ليقبضها حتى صاعته فهي من مال المودع ما لم يقبضها املا
 هذه المسئلة ان قبض الودبعة بالتوب من قبض الضمان والقبض بمنه التوفيق
 والاقتضا قبض ضمان كذا في المحيط ائلف الودبعة انسان للمودع ان يخاصم
 ويغرمه القيمة كذا في الوجيز للكردي واذا كان عند رجل وبيعة او اراه
 او بصاعه فقصها عند رجل فهو خصمه فيها عندنا كذا في اليسوط اودع رجلا
 حاربه فقصها منه رجل فابتنع من دين الغاصب كان للمودع ان يضمن الغاصب

القيمة فكذا وبغير قضا ويكون القيمة امانة في يد المودع فان ظهرت الجارية فقلوبها
الخيار ان سنا اخذ الجارية وان سنا اخذ القيمة فان اخذ الجارية يرجع القاصب
عليها المودع بما اخذ منه ان كانت قائمة ويمثلها ان كانت هالكة فان كانت هالكة حتى
منع المودع مثلا يرجع بها على المالك فان كان المودع اقربا فبعض القيمة من القاصب
ولم يعلم ذلك الا بقوله يرجع القاصب من القيمة فان ظهرت الجارية واخذ المودع
كان له ذلك يرجع القاصب على المودع بالقيمة التي اخذها منه ان كانت قائمة
ومثلها ان كانت هالكة ولا يرجع المودع على المولى هنا بالحقة من العدة كذا في الخبر
رجل اودع ودبعة عند رجل فضاغت فلما طلبها صاحبها ادعى بها هلكته وانكر
الملك فخلع المودع عليها ذلك الودبعة فخلع عن المبيت فاعطى مائة دينار الى المالك
ثم ظهرت الودبعة في يد اخر فاراد المستودع ان يجامعها وبأخذ من يظن ان دفع المائة
يقول ايها كان فان كان رب الودبعة فان كانت قيمة الودبعة مائة واقام البينة
عليه فان الخاصة الى المستودع لكن المستودع اذا استردها من صاحب البدان
ببرتها الى رب الودبعة وبأخذ المائة منه لانه ما كان واصحابا بان يتكلم بهذا
القدر وان كان المستودع قال كانت قيمتها مائة وحلف على ذلك فالخصومة الى رب
الودبعة كذا في حوالها لغنا ويكفي انفع على الودبعة حال غيبة المالك فيغير من
القاضي كان منبرها كذا في السراجية وان رفع الامر الى القاضي ساله القاضي
السبب على كون العينة ودبعة عنده وعلى كون المالك غائبا فاذا اقام بيته
على ذلك ان كانت الودبعة شيئا يمكن ان يواجر وينفق عليه من غلبتها امره
القاضي بذلك وان كانت الودبعة شيئا لا يمكن ان يواجره القاضي بامره وان
ينفق عليه من ماله يوما او يومين او ثلاثة ارجح ان يحضر المالك ولا يامره بالاتفاق
من زيادة على ذلك بل بامره بالبيع والمساك التمن كذا في المحيط والمنازل ان
القاضي بفعلها لودبعة طاهرا صالح وانظر في حق صاحبها وان كان القاضي امر
بالبيع في اول الوهلة كان جائزا وما اتفق المودع على الودبعة بامر القاضي
منودين على صاحبها يرجع به عليه اذا حضر غير ان في الدابة يرجع بقدر قيمة
الدابة لا بزيادة على ذلك وفي العبد يرجع بالزيادة على قيمة كذا في المحيط
رجل استقر من رجل خمسين درهما فاعطاه فلطاسين واخذ العشرة
لبردها فهلك في الطريق فيض من خمسة اسداس العشرة لان ذلك القدر
فرض والتبا في ودبعة كذا في السراج الوهاج وهو الاصح هكذا في التنازخا
وكذا لو هلك البان فيض من خمسة اسداسه كذا في فتاوى قاضي خان له على
اخر خمسون ولا سوي فلطاسين فلما علم احد عشرية الرد فهلك
يض من خمسة اسداس العشرة لان ذلك القدر فرض والتبا في امانة كذا في
الوجه للكر ورجا استقر من رجل عشرين فاعطاه مائة فقال خذ منها عشرين
فرضا والتبا في عندك ودبعة ففعل ثلثا عاد العشرة التي اخذها في المائة
ثم دفع اليه رب المال اربعين درهما فقال اخطأ ببتك الدراهم ففعل في مائة
الدراهم كذا لا يضمن الاربعين ومن يغنيها كذا في خزانة المعتنين ولو اعطاه

عشرة

عشرة وقال خمسة فوض ودبعة فلو ضاعت ضمن الخمسة التي
دون الودبعة كذا في التنازخا ثمانية هشتاد عن محمد رحمه الله رجل له على رجل
العد درهمين اعطاه العين وقال العن منها قرضا من حفتك والى يكون ودبعة
فقبضها وضاعت قال هو قرضا من حفتك ولا يضمن شيئا كذا في المحيط لودع اليه
العد درهمين فبشرى ويبيع لوب المال يا جرح في كل شهر عشرة دراهم فان ولم يد
ما فعل وقد تركه فبشرى وبنيا باصا ركله ديبا في مال المبيت وكذا ارضه دفعها
من اربعة واليد منها ومن احدها فان المزارع والزرع قد اضر وحصد ولم يد
يهدم مائة قال محمد رحمه الله قيمة الزرع يوم مات ومثل الطعام الذي كان في
يده يوم مات صار ديبا في مال المبيت كذا في لينا بيع رجل اودع عند انسان الف
درهم ثم ان صاحب الودبعة اقربا الودبعة من الذي في يد رجل قال ابو حنيفة
رحمه الله لا يخرج الف من الودبعة حتى يصير في يد المستودع حتى لو هلك قبل
ان يصل يد له لا يضمن وكذا في كل ما كان اصلا مائة وكذا لودع المودع
لصاحبها ايدن لي ان اشترى لصاحبها بالودبعة شيئا وبيع لانه موطن كذا في فتاوى
قاضي خان ابراهيم بن رستم عن محمد رحمه الله رجل له على رجل مائة درهم
فدفع المطلوب الى طالبها بيدي درهم وقال هذا مالك في رها فاحذرها
فضاغت ولاخذ لا يعلم كم هي مال ابو حنيفة رحمه الله لا يضمنه وقال ابو يوسف
ومحمد عليه مائة درهم كذا في المحيط يعتد به رجل الف درهم فضاغت ليشترى
بها متاعا فدفع المبعوث اليه العالي سمسار واشترى متاعا ثم بعث الى صاحبه
فأصيب المتاع في الطريق لا يضمن ولو لم يقبل صاحب الف ان رها بضاعة والمسئلة
على لا يضمن الا ان يكون السمسار اشترى بمحضه كذا في الطبرية سئل عن رجل
النسي رحا به عن رجل اراد ان يخرج من تركستان الى سمرقند فابضعه رجل
مالا ليشترى له شيئا فذهب واشترى ثوبا لم يتهبها الرجوع عن سرعة فبعثت
مالا لبضاعة مع بعض امواله على يدي رجل الى تركستان لم يصل الى صاحب
البضاعة فلما نزل بلدة في الطريق اخذوا اليه ثوبا ليلدة هذا الما لظلمته
هذه بضاعة المستضع قال نعم كذا في اصول الاستروشتي رحمه الله رجل مات عليه
دين وترك الف درهم وترك ابنا فقال الابن هذه الف ودبعة كانت
عند ابني فلان وجا فلان يدعي ذلك وصدقه غرما لم يمت في ذلك وقالوا الف
لعلان فان القاضي يفتي للفرما بالالف فضاغت عن الميت ولا يجعلها للمدعي
الودبعة لكن القاضي اذا قضى بها ديون الفرما يرجع المودع في اخذها
منهم باقرارهم انما له والجواب في المضاربة والبضاعة والعارية والاجارة
والرهن كالودبعة كذا في خزانة المعتنين اذا اودع وعاب فاقام اية بيته
ان اياه مات لا وارث له غيره واخذ الودبعة ثم حيا ايوحيها يضمن الابن
او الشاهد يضمن المودع ولو كان غصبا يضمن كل واحد منهم كذا في
الغصول العادية رجل غاب فمات امرأته الى القاضي واحضرت والدته
زوجها وادعت ان القاضي ودبعة في يداييه وطلبنا للثقة من ذلك المال

قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل ان كان في يد ولد الزوج درهم
او ما يصلح لنفقة الزوجات من الطعام والكسوة والاب مقربان ذلك
كان للمرأة ان تطالبه وللقاضي ان يامر بدفع ذلك اليها وليس للاب ان يدفع
ذلك بخبر امر القاضى فان دفع بغير امره كان مسلما وان اكره الاب كون
ذلك المالك في يد كان القول قوله ولا يمين له عليه وان لم تكن الودبعة
ما يصلح لنفقة الزوجات فلا خصومة بينهما ولو كان للعايب دين على
رجل والعزم مقربا للمال والنكاح فالدين بمنزلة الودبعة كذا في فتاوى قاضي
خان رجل اودع عند رجل خمسين درهم فانفق ثلثها في ثمانية دراهم بين خلق
انه لم يحبس شيئا من الودبعة فالقول قوله ولا تخش كذا في الخلاصة
وان كانت الودبعة امة فوطئها المودع فولدت والولد مملوك لصاحبها
الاصل وعلى المودع الحد ولا يثبت نسب الولد منه الا ان يدعي بشبهة نكاح
او بشبهة خفية فيسقط الحد عنه ويحرم المقر للشبهة كذا في المسبوط ولو كان
الودبعة جارية فزوجه المستودع فالتكاح فاسد ولو دخل بها فالمقر لها
ولو اكرهها فالتكاح له فلو ورثها المستودع ثم استخففت لا يضمن كذا في محيط
السرخسي فان كانت الودبعة جارية فزوجه المستودع من رجله واخذت منها
ونقصتها الولادة ثم جاسدها له ان ياخذها وولدها وله ان يفسد التكاح
واذا فسد التكاح اخذها عقرها ويضمن المستودع نقصان الولادة ان كانت
تفحصها ولم يكن في الولد وفا بها وان كان في الولد وفا بها يجبر المقتصران
بالولد وان كان نقصانها من غير الولادة من شيئا حدثه الزوج من جماعها
فالمستودع ضامن لذلك ولو كان المستودع استخففت الولد ضمن قبل الولد كذا في
المسبوط المودع اذا باع الودبعة وسلمها اليه المشتري وضمن المالك المودع نفذ بيعه
في ظاهر الوراية كذا في الزخيرة الودبعة اذا كانت سيعة فادام المودع اخذها لغير
به رجل بغير حق وتحقق ذلك المودع له ان يمتنع من الرد اليه كذا في محيط الاطلافي
سبيل قاضي بروج الدين عن اودع عند رجل خطفنا له ومات المودع هل للورثة
ان يطالبوا بذلك الخط فان جبر القاضى بتسليم الخط اليهم اودع مكا وعرف ادا
بعض الحق وما في الخط ليسوا فكرت الورثة قبض الودبعة على المودع الصلح
كذا في ثنائنا راجع سبيل ابو بكر عن حاكم خزا لغدرهم وانكر المودع اخذ
المدعي عليه الف درهم ووضع في يدها شيئا حتى ياتي المدعي بالبينة فلم يات
بالبينة فلم يات بالبينة واسترد المدعي عليه الف درهم ولي ان يرد عليه ثم غدا
عليه لتاخيته وذهبوا بالاعلى يضمن قال ان وضع المدعي والمدعي عليه
عنده فلا يضمن الا ليس له ان يدفع اليها حوها وان كان صاحب المال وضعه
في يده لم يمنع عنه كذا في الفتاوى والفتاوى ولا يملك له عند رجل ودية فقال الرب المودع
المودع الودبعة دفعت الودبعة اليك بمكة يوم كذا واقام رب الودبعة ببينة
ان المودع في اليوم الذي ادعى الدفع بمكة كان بالكوفة لم يحضر هذه البينة
ولو اقام البينة على قرار المودع انه كان بالكوفة في ذلك اليوم قبلت الشهادته

كذا

كذا في الزخيرة اودعه بقرعة وقال له ان ارسلت شيئا اليك المدعي العلف فاذهب
بغير ايضا فذهب به اذون شيئا فضاغت لا يضمن كذا في الغيبة عصب فرسا
من عمره فقال المصوب منه اي اودعه ففرس على يده فلا يضمن العاصب ثم
هتك العرس في يده بغير صنعة قبل ان يطالب المصوب منه لا يضمن كذا في جواهر
الاطلافي رجل دفع بضاعة من كرمات اليه اصغرهم فرجع عن البضاعة في يده
الي كرمات وقال تركت البضاعة في كرمات لا يضمن كذا في جواهر الفتاوى الودبعة
مسا فوطئ بالكلون جملة وبز لوان ويرتجلون كذا ومع واحد منهم ودية للفتى
خاطها في قبايه فترك القبا عدا صاحبها فضاغت لا يضمن وكذا المستضع اذا ذهب
الي الحمام وترك البضاعة في قبا فخطبه للدرهم ويكون معه اربعة نفر بالكلون
ويبايون جميعا وقد ترك القبا ثم حضروا القبا قد تغصوا اخذوا الدرهم لا يضمن
المستضع كذا في جواهر الاطلافي مودع ما كذا كفت من بياغ مبروم وديعت
نراخنا هم سايه خويين فلان منهم ما كذا كفت من بياغ مبروم وديعت
وديعت بلان هم سايه خويين فوفته وبخا نه خويين بذرنا وديعت لدا نه او
غايب سندا وان دارشود مودع اول يالي ما يد كفاشود كذا في الزخيرة
ولو كان عنده كتاب ودية فوجد فيه خطا بكرة ان يصلح ما ذكره فذكر
صاحبه كذا في الفتاوى اودع عند رجل صبعة والصك ليس باسمه ثم
جاء الذي الصك باسمه وادعي تلك الصبعة والمشهد الذين بذلوا خطوطهم
ابوان يتيه واحتي به وخطوطهم فالقاضي بامر المودع حتى يبرهم الصك كذا
خطوطهم ولا يدفع الصك الي المدعي وعليه الفتوى القباثية دفع الي رجل مالا
لشتره على العرس فان كان المدفوع درهم ليس له ان يحبس لنفسه شيئا
ولو شتره بنفسه ليس له ان يلقط منه كذا في محيط السرخسي وكذا ليس له ان
يدفع الي غيره ليشتره هكذا في السراج الوهاج المامور بغير السكر ليس له ان يحبس
لنفسه شيئا فلا يدفع لغيره ان يشر ولا يلقط عنه ما يكره الاسكاف قال الصدر
الشهد يقول اي يكره اخذوا عليه الفتوى كذا في الفتاوى القباثية عرس
بان في دار رجل ليس له وارث معروف وخلف شيئا بسيرا بساوي خمسة
ديارهم ويحوها وصاحبها لدار فخير فلان ياخذها لنفسه كذا في المحصورة
البيرة رجل له على رجل الف درهم فقال البيرت بها مع فلان فضاغت من يده
الرسول فضاغت من مالا المدعيون كذا في المحيط مونة الرد على المالك لا على المودع كذا
في السراجية ان نقلها في بلد من بلد في عملة كانت مونة الرد على صاحبها
بالانفاق كذا في الفتاوى القباثية واذا سأل رجل الودبعة في الموضع الذي يجوز
له السفر ما يكون الاجرة على المالك كذا في السراج الوهاج اودعه اجناسا وغايب
ومات ولم يجد المودع وارثا له سوى بنت ابنة المراهقة بعذر في دفع اليها اذا كانت
تقدر على الحفظ كذا في القنية في كتاب العارية وسئل عن امة اشترت سواربها
بمال كسسته في بيت مولاهما فادعتهما امرأة فقبضت تلك المرأة ولم يكن ذلك
بأذن سواي الجارية فهلك الودبعة هل تضمن فقال نعم لان ذلك عند المولي

فلا يبدع بغير اذنه فصار له غاصبة كذا في القفا وفي السغبة ولودع المودع
 الوديعه بالخبر اذن المالك لا يغير اذنه فاجاز المالك خرج المودع من البين كذا في
 الخلاصه وكذا في العاريه وهو مشتق على تسعة اشواحب
الباب الاول في تفسيرها شرعا وركتها وشرايطها وانواعها وحكمها
 اما تفسيرها شرعا وهي تملك المنافع بغير عوض وهذا قول الجي بكر الرازي
 وهامة اصحابنا وهو الصحيح هكذا في السراج الوهاج واما ركنها فهو كسباب
 من العبر ما المعتبر من المستعير وليس بشرط عندنا فاننا الثلاثة مستحسنا
 ولا يجب هو ان يقول اعترتك هذا الشيء ومحتك هذا الثوب او هذه الدار
 او قال هو كمنحة او اطمعك هذه الارض كمنحة او اخدمك هذا العبد
 او صحتك على هذه الدابة اذ لم ينو بها الهبة او داري لك سكني او داري لك
 عمري سكني كذا في البنايع والاصل في هذا انه اذا اصاب هذه الالفاظ الى
 ما يمكن الانتفاع به مع بقا عينه فهو تملك للمنفعة دون العين واذا
 اصابه الى ما لا ينتفع الا باستهلاك عينه فهو تملك للعين فيكون مريضيا
 هكذا في السراج الوهاج واما شرطايطها فانواع منها المقتل فلا حظ للخلقة
 من الحيوان والصبي الذي لا يعقل واما المملوك فليس بشرط حتى تصح
 الاعارة من الصبي لما دون ومنها القنص من المستعير ومنها ان يكون
 المستعار حيا بملك لا يتنازع به يدون استهلاكه فان لم يكن فلا تنفع
 امارته كذا في البنايع قال الحاكم الشريفي في الكافي عارية الدار لهم
 والروايات في القنص ترضف وكذلك كل ما ياكل ويورثنا او بعدد مثل الجوز
 والبعض وكذلك الاقطان والاصوف والابر ليسم والمسك والكافور وسائر
 متاع العطر والصبا ولة التي لا تنفع الاجارة على حيا فمما فرض وهذا اذا
 اطلق العارية فاما اذا بين الهبة كما اذا استعار الدار لهم والروايات في عارية
 بها مبلغا او يزين بها دكانا او يجهل بها او يعبر ذلك مما لا يتخلل به عينها
 لا يكون فرضا بل يكون عارية تملك بها المنفعة المسماة دون غيرها ولا يجوز
 له الانتفاع على وجه اخر غير ما سماه كذا في عارية البيان اذا استعار
 انية يجهل بها او سيفا محلي او سكنيا محليا ومنطقة مفضضة او خاتما
 لم يكن شئ من هذا فرضا كذا في الكافي ولوقنا لا اخرا غير تلك هذه القصعة
 من الثريد فاحذوها واكرا عليه مثلها او قيمتها وهو فرض الا اذا كان بينهما
 ميا سطة حتى يكون فلك حلاله الا باحة كذا في الخلاصه في العيون استعار
 من اخر رقة يرفع بها فيصه او خشبة يداخلها في بنائه او جوه فهو من لان
 هذا ليس بعارية بل هو فرض وهذا اذا لم يقل لاردها عليك فهو عارية كذا
 في المحيط واما انواعها فاربعة احدها ان تكون مطلقة في الوقت والانتفاع
 وحكمه ان المستعير ان يستفيع بها ياي نوع شئ او في وقت شئ والثاني ان يكون
 مقيدة فيها فلا يتجاوز ما سماها المحب الا اذا كان خلافا لخير والثالث ان
 تكون مقيدة في حق الوقت مطلقة في الانتفاع والرابع عكسه فلا ينفرد

ماسبي له المحب هكذا في السراج الوهاج واما حكمها وهو ملك المنفعة للمستعير
 بغير عوض او ما هو ملحق بالمنفعة عرفا وعادة عنونا كذا في البنايع والعارية
 امانة ان هلك من غير تعد لم يضمنها ولو شرط الضمان في العارية هل يجمع
 فالشايح مختلفون فيه وفي خلاصته العتاي ورجل قال لا خرا عوي فان صاع
 فاناله ضامن قال لا يضمن وفي شرح الطحاوي ولو تعد يضمن بالاجماع يحولن
 يحمل عليها ما يعلم انها لا تحمل مثله وكذلك اذا استعملها لثبلا او مزارعا لا يستعمل
 فيها الدواب في العرف والعادة فعطيت ضمن قيمتها كذا في غاية البيان
الباب الثاني في الالفاظ التي يستعمل بها العارية وما لا يستعمل
 بها العارية العارية تنعقد بلفظ التملك كذا في الظهيرية فلو قال ملكك منقعة
 هذه الدار شهر او لم يقل شهر اي غير عوض كانت امانة كذا في فتاوي قاضي خان
 ولوقنا جعلت لك سكني داري لهذه شهر او قال داري لك سكني او قال
 عمري لك سكني كانت عارية هكذا في الظهيرية ونصح بئو كذا فرضت هذا
 التوب تلبسه يوما او فرضت هذه الدار تسكنه سنة هكذا في التاثيرات
 ولوقنا حلتك عليها في سبيل الله وهو امانة هكذا في فتاوي قاضي خان
 ولوقنا له اوي لك هبة سكني او سكني هبة فهي عارية كذا في الهداية
 في كتاب الهبة ولوقنا داري لك دخل سكني صدقة او صدقة عارية
 او عارية هبة فهذا كله عارية كذا في الكافي في كتاب الهبة ولوقنا عارية
 لك رقي او حبس فهو عارية عندنا في حنيفة ومحمد رحمهما الله وعسايا يوسف
 رحمه الله هبة وقوله او حبس باطل كذا في البنايع ولوقنا داري رقي
 لك او حبس لك كانت عارية بالاجماع كذا في البنايع في الهبة دفعت اليك
 هذا الحمار لتستعمله وتقلعه من عندك فهو امانة كذا في الغنية وقوله
 اطعك هذه الجوز عارية الا ان يريد به الهبة كذا في الترتيبات اذ قال
 لا خرا غير تلك هذه الدار شهر اي غير شئ ولم يقل شهر الا يكون عارية وفي هبة
 شيخ الاسلام وقد قيل خلافة كذا في لخيرة رجل استعار من رجل شئ فسكت
 الحاكم ذكر خمس الامية السرخسيان الاعارة لا تثبت بالسكوت كذا في الظهيرية
 واذا استعار ارضا لبني وسبكن واد اخرج فالسكوت الرب الارض والرب الارض
 اجر مثلها مقدار السكني والبناء المستعير كذا في محيط السرخسي استعار
 دابة عدا الى الببل فاجابه صاحب العاية بنعم ثم استعارها عدا اخر الى الببل
 فاجابه بنعم فان الحق يكون للسابق منها وان استعار ارضا في لهما جميعا
 كذا في خزانة الفتاوي **الباب الثالث** في التقرات التي
 يملكها المستعير في المستعار والتي لا يملك ليس للمستعير ان يوجر المستعار
 من غيره وان كانت الاعارة تملكها عندنا كذا في الظهيرية فان اجر فعطى
 ضمن حين سلمه اليه المستاجر كذا في الكافي وكان الاجراء وبقيده في قول
 اي حنيفة رحمه الله كذا في المحيط وان شئ المحير ضمن المستاجر فان ضمن
 المستعير لا يرجع عليها المستاجر وان ضمن المستاجر يرجع على المجر اذا لم يعلم انه

كان عارية في يده وان علم يكونها عارية في يده لم يرجع عليه كذا في الكافي
ولا يريهن كالوديعه كذا في التبيين واختلفا في المشايخ في الابعاد قال بعضهم
لا يمكن الابعاد وهو الصحيح هكذا في شرح الجامع الصغير لقاضي خان والاصح
ان كذا ان يودع وعليه الغنوي كذا في الفتاوي الغياثية وهذا الاختلاف
بينهم فيما يمكن الابعاد اما في الابعاد لا يمكن الابعاد بالاعتقاد كذا في
الذخيرة وله ان يعبره غيره سواء كان شيئا يتعاقب كذا في الانتفاع
به او لا يتعاقب وتكون اذا كانت الابعاد مطلقة لم يثبت شرط على المستعمل الانتفاع
بها بنفسه فاما اذا شرط عليه ذلك فلما لم يعبره الا بتعاقب الناس في الانتفاع
به دون ما يتعاقب وتكون فيه كذا في خزائن المختارين مثال هذا استقار
من اخر ثوبا ليهلبسه بنفسه او دابة لم يركبها بنفسه وليس له لباس
غيره ولا اركاب غيره ولو استقار دابة ليهلبسها بنفسه فله ان يلبسها
من شاء كذا في الظاهر يده ولو استقار ثوبا للباس ولم يلبس الالباس ودابة
للكركوب ولم يركب لركاب فله لباس غيره وركاب غيره كذا في الظاهرية
فان لبس او ركب بنفسه فارد ان يعبره من غيره او اركب غيره او لا يركب
ازاد ان يركب او يلبس بنفسه فقد اختلفوا فيه والاصح انه لا يمكن ذلك
ولو فعله ضمن كذا في الكافي استقار دابة لم يركبها بنفسه فركبها واراد في
غيره فعطيت يضمن نصف القيمة كذا في غاية البيان هذا اذا ارد في رجلا
فان ارد في صبيبا يضمن قدر الثقل هذا اذا كانت الدابة تطبق حملها
فان كانت لا تطبق يضمن جميع القيمة كذا في شرح الجامع الصغير لقاضي خان
للمستعمل ان يركبها الدابة في الدابة المستعمارة كذا في المحيط استقار كتابا
للقراءة فوجد في الكتاب خطأ وان علم ان صاحب الكتاب يكره اصلاحه
بغيره ان لا يصلحه والا فان اصلاحه جاز ولو لم يفعل لا تضر عليه كذا في خزائن
المختارين في المنتقى ببلهيم عن محمد بن جعفر قال لو رجل اعرض عن كتابه فمحق
او قال في فريسيه قال له فريسيه ان اهاب واجابا فبصير رابع من اسخ
وكذا كسك عارية تكون في المصر عول شيع الحجازة واشباهها وهذا استخسان
اخذ به علماء وفاقدا في المحيط ومن اي يوسف رحمه الله واذا استقار دابة ولم يركب
لها موضع ليس له ان يخرج بها من المصر هكذا في فتاوي قاضي خان في فتاوى
مستند الدين رحمه الله لو استقار دابة شتر او ثور على المصر وكذا في عارية
الحمار واشجاره وكذا الموصى له بالخدمة فهو على المصر كذا في العنود العارية
استقار دابة للحمل فله ان يركبها كالاجارة كذا في القنية المباد

الابعاد في خلاف المستعمل استقار من اخر دابة ليجعل عليها شيئا يحمل عليها غير
فكذلك هذه المسئلة على اربعة اوجه ان حمل عليها غير ما ساء المالك لانه على مثل
ما ساء المالك في المصر على الدابة من خمسة على استقارها ليجعل عليها عشرة
مخاتيم من هذه الحنطة تحمل عليها عشرة مخاتيم من حنطة اخرى و ليجعل عليها
حنطة غيره لاصحان عليه واذا خالف في الجنس بان استقارها ليجعل عليها

عشرة

عشرة اقنوز حنطة تحمل عليها عشرة اقنوز شعير فذلك فلاحان عليه
استخسانا دابة اذا حمل عليها اكثر من عشرة مخاتيم من الشعير لانه في الوزن مثل
الحنطة وذكر الشيخ الامام الزاهد وشيخ الاسلام رحمه الله ايضا استخسانا
دابة اذا حمل عليها اكثر من عشرة مخاتيم من الشعير لانه في الوزن
وهذا اصح واذا خالف الى ما هو صوابا لدابة بان استقارها ليجعل عليها
حنطة تحمل عليها اجرة او حديد او لبنا مثل وزر الحنطة فهو ضامن
وكذا اذا حمل في هذه الصور قطنا او طبيا او خطبا او ثورا او كان خالف
في الغدران استقارها ليجعل عليها عشرة مخاتيم حنطة تحمل عليها
خمس عشرة مخاتيم فذلك الدابة يضمن ثلث قيمتها وهذا بخلاف استقار
ثورا ليطحن به عشرة مخاتيم وطحن احد عشر حيث يضمن جميع قيمتها لدابة
وهذا اذا كانت الدابة تطبق خمسة عشر مخاتيم فان كانت لا تطبق بعشر
متلفا لها يضمن جميع قيمتها الدابة هكذا في المحيط والذخيرة واذا استقار
دابة مطلقا والمستعمل يحمل عليها ولو حمل عليها ما لا تطبق فوطئت ضمن
وكذا اذا استعملها اليه لنيل من غير حمل فادخل واعلمها الاضمان عليه كذا في اي
مكان استعمل وفي اي زمان او في اي حال كذا في الملتقط استقار دابة ليجعل عليها
حنطة فيعت المستعمل الدابة مع وكيله ليجعل عليها حنطة تحمل وكيله طعاما فضمن
لم يضمن نص عليه في كتاب الشركة وهذا عجيب هكذا في الصور ولو كانت متباعدة
بالمكان فحكم بالمطابقة الا من خصت المكان فلو جاز فذلك المكان او خالف
بضمن وان كان هذا المكان اقرب من المكان المأذون كذا في الوجيز الكروري
فان استقار دابة في موضع ساء فشا رما في غير طريق فذلك الموضع فان كان
ذلك الطريق يسلك فيها اليه ذلك الموضع في العادة لم يضمن وان عطيت فيه وان كان
الطريق لا يسلك فيها اليه ذلك الموضع في العادة لم يضمن وان عطيت فيه وان كان
الطريق لا يسلك فيها اليه ذلك الموضع في العادة لم يضمن وان عطيت فيه وان كان
الوجه استقار دابة في موضع يسلك بها طريقا ليس بالجادة فعطيت ضمن ولو
عبر طريقا فسدك طريقا فسدك طريقا اخر ان كانت سواها يضمن وان كان بعد
او غير مسلوكتين وكذا اذا كانت لتعارفات في الامن حتى ان الطريق الذي
سلك فيه ادم يكن اما يضمن كذا في خزائن المختارين رجل استقار من اخر
حمارا تابك سيوي باب اورده سبعة وسبعة وورد بثلاث دفعات وكان الحمار
معيوبا فرده كما كان فبات الحمار في بدا المالك ان لم يجرد في يده لم يستعبر
نواحدة عيب لا يضمن كذا في جواب هذا الفتاوى وفي فتاوى الديار في مردعي
خري بما رويته خواسست نا از موضعي باركرد و هذه كفت كه ز ثابت ان چهار
روز مدار چهار روز تلافى خريبار زرده روز داشت خرد اين خبر زده
قيمت کدام روز با صامن سود قال روز بيجم از وقت عارية كذا في العنود
العمادية واذا استقارها ليجعلها في حاجة اليها حية مسباة من المواشي في
الكوفة واخرها الى الغرات ليسيقيها والناحية التي استقارها اليها من غير

ذكما كان فيمكثت فموضعا من لها كذا في المسوط استعار ثوبا لغيره
له وعينه لا رجل عكرب ايضا اخري فغطب الثور يضمن لان الاراضى تختلف
في الكراب سهولة وصعوبة وكذا العوامسكا الثوري بيته ولم يكن حتى عطف
ضمن ايضا كذا في الصغر استعار دابة لي كان كذا اذا انصبا لا غير فحاور بها
عنه فخر عاد اليه فهو في الحيات عليه حتى يرد هاهنا لما لا يك بلا خلاف فان
استعارها اذا هبا وجا بيا ثم عاد اليها لوقاف يبرك الموضع مطلقا وهو الاصح
وهو المختار هكذا في الغنا ويما الغياثية ولو استعارها ليحمل عليها
كذا من الحنطة اليها ليلد وهلك الحنطة في الطريق فلما نبركها
الي البلد وفي العود ايضا الي منزل المعير كذا في الغنية ولو استعار فرسا
ليركها الي موضع كذا فركها واراد معه اخرا فليست جنيبا لانها
عليه في الجنيب ولكن ان انتقصت الام بسبب ذلك فعليه نصف من
التقصان وهذا اذا كان العرس بحال يمكن ان يركب لاشان واما اذا كان
لا يمكن فهو تلافيف من جميع التقصيات كذا في العصور العاديه
ولو استعارت ملاءة المصيبة من حرجين فيها الي مكان اخر فتعزفت
فمن كذا في الغنية بيكي عاريت خواست كه دريا غكار كنز معير مستغير
واكفت كه دريا غملزار ويا خود بيار فتركه وسرق يضمن كذا في خزانة
المغنيين استعار مترليدي مبطحة قد فيها وفرغ ثم اعادها من غيره
فضاع يضمن لما كذا في الغنية الباب **الخامس**
في تنصيص العارية وما يضمنه المستغير وما لا يضمن قال محمد رحمه الله
الاصل اذا كان الرجل على دابة يا جارة او عارية فترل عنها فيما سكر ورجل
فيما سكر ليصلي فغلب عنها فمكثت فموضعا من من المنيا فمكثت من قال
اذا لم يربطها بشي ما اذا ربطها بشي فلا فهو من ومنهم من قال هو من على كذا
والطلاق محرم الله في كتاب يدل عليه وبكان يغني نفسه لانه لا يرضى
رحمه الله كذا في الذخيرة ولو دخل المستغير الحبل في بيته ونزك الدابة المستعارة
في السكة فمكثت فموضعا من سوار ربطها او لم يربطها لانه لا يرضى عن بصر
فقد صبر باحق لو نضروا لانه اذا دخل المسجد والنبيت والدابة لا تغيب
عن بصره لا يحب الصان وعليه العتوي كذا في خزانة المغنيين لو
كان يصلي في المحراب فترل عن الدابة واستكرها فانفلتت منه فلا ضمان
عليه وهذه المسئلة دليل على ان المعير ان لا يغيبها عن بصر كذا في
الظهيرية رجل استعار دابة ليشبع جنازة الي موضع كذا فلما انتهى الي
المقبرة دفنها الي اسنان ورجل يصلي فترقت الدابة قال محمد رحمه الله لا يكون
ضامنا كذا في فتاوي قاضي خان وصار الحنطة بنفسه في هذا الوقت مستثنى
عن العقد كذا في ثنائيا رخصة جعل الدابة المستعارة في المربط وجعل تحت
الباب خشب حتى لا يخرج فسرقت لا يضمن كذا في الوجيز للكردي رجل
استعار دابة من رجل ليان يغيره ثوبا يوما ثم جاء ليستغير ثوره وكان الرجل

غايبا

غايبا فاستعار من امراته فدفعته اليه فذهب به الي ارضه فضاع ضمن
كذا في المحيط طلب من رجل ثورا عارية فقال له المعير اعطيك عذرا فلما كان
الغد احذا المستغير الثور يغير ذنقه واستعمله فغطب الثور في يده ذكر
في فتاوي ياي الليث ان عليه ضمان وفي مجموع النوازل انه لا ضمان عليه
كذا في الذخيرة ولو استعار رجل واستعمله ثم تركه في المسرح للرجل فضاع
ان علم ان صاحبه يرضى بكون البقر في المسرح وحين لا يضمن وان لم يعلم
بذلك ضمن كذا في فتاوي قاضي خان وذكر السيد الامام ابو القاسم رحمه الله
في كتاب خلاصة المعنى استعار دابة واستعملها الي الظاهر ثم تركها في الخلية
فاكلها الذئب ضمن وان كانت الحياثة مسرح هذا البقر للمعير وكان الخبير
رضي بكونه فيها ويان يرضى فيها وحده لا يضمن كذا في العصور العاديه
ولو استعار رجلا الي موضع كذا في خزانة في الطريق لصومنا قد هب واخذ
لا ضمان عليه اذا كان لا يسلكون مثل هذا الطريق كذا في المتنقظ استعار رجلا
فخرج في العمل لا يضمن كذا في الغنية لوربطها لمار المستعار عليها الشجر في الحبل
الذي عليه فوقع الحبل في عنقه وتحت ومات لا يضمن كذا في الخلاصة
استعار ثوبا واستعمله ثم فرغ ولم يحمل الحبل عن الثور فذهب البقر الي المسرح
فصار الحبل في عنقه فشده ومات ضمن كذا في خزانة الغنا وي رجل استعار
من رجل دابة فنام المستغير في المعارة ويقويها في يده فحار اسنان وقطع اللقود
وذهب بالدابة لاصان عليه ولو مدد المقود من يده فاحرق الدابة وهو المستعير
بذلك ضمن قال الصدر الشهيد ويجب ان يكون تاديلها اذا نام مضطجعا اما اذا
نام جالسا فلا قالوا بما يضمن بالنوم مضطجعا اكلان في الحضر اما اذا كان في
السفر فلا كذا في الظهيرية اذا استعار دابة يوما او يومين فاذا مضت المدة
لم يرد هاهنا مكان الدابة حتى عطبت ضمن قيمتها على وجه هلك كذا في الاصل
من مشايخنا من قال بان هذا اذا انتفع بها بعد الوقت فان لم ينتفع بها
لم يضمن وهو المختار فلا فرق بين ان يكون العارية موقوفة نصا او دلالة
حتى قبل ان من استعاره وما يكرس خطبا وكسره وامسكه حتى هلكت عنده
ضمن هكنا في الغنا وي الغياثية ستوري عاريت خواست وكس فرستاردا
ان ترد معيرها در مامور ستوريل در راه يرنشست وهلك يضمن المامور ولا
يرجع علي الامر اذا لم يكن مامورا من جهته وهذا اذا كانت تنقاد من غير
ركوب فان كانت لا تنقاد لا يركوب لا يضمن كذا في العصور العاديه
سئل قاضي يدبج الدين استعار رجلا تاخارا رد فاعطاه الاجير تاخارا رجلا
وذهب به وغاب قال لولم يكن الاجير معتمدا يضمن المستعير وقال القاضي
جال الدين ان كان الاجير مباحا ومدة وقال القاضي يدبج الدين رحمه الله لا
كذا في الثنائيا رخصة ان ارسل رجلا ليستغير له دابة الي موضع سماه فجاء الرسول
فقال لصاحب الدابة يقول كذا فلان اعزني الي موضع سماه الرسول غير الموضع
الذي سماه الرسول فدفعها اليه ثم ان المرسل بعاه من الموضع الذي بعاه

وسار بها الي الموضع الذي سماه الرسول فغطت فيه فلامنا نعلمه لانه
فقدنا وله الاذن فان كتبها الي الموضع الذي سماه المرسل فغطت ضمن
قيمتها لانه قصد ميا حافصا ب محظوظا ولا يرجع بما ضمن علي الرسول لانه
ضمن بجانبه فان كان الموضع الذي سماه المرسل في طريق الموضع الذي سماه
الرسول لصاحب الدابة مثل ان يقول له قل لعليان بجبري دابة الي الحق
فيقول الرسول لصاحب الدابة يقول لك فلان اعزني دابة الي سهم فبذرها
اليه فيركبها المرسل الي الحق فتمط فلامنا نعلمه لان الحق في طريق سهم
وقد حصل الاذن فيه فلهذا الجيوش كذا في السراج الوهاج رجل استغار
من اخو دابة علي ان يذهب بها حيث شاء ولم يسم مكانا ولا وقتا ولا يحمل
بها قد ذهب بها المستعير الي الجيرة او مسكها بالكلوفة شرا فحمل عليها فغطت
الدابة لا يضمن في شيء من ذلك كذا في فتاوي قاضي خان استغار دابة وبعث
غلامه الي المعير ليأتي بها اليه فلخذ الغلام من المعير ليأتي بها الي مولاه
فحمل الغلام بالدابة قبل ان يأتي بها اليه وهلك من عمله يضمن العبد
ويكون في رقبته ببيع فيه في الحال كذا في الفصول العارضية يمت الرجل
اجيره الي رجل يستعيره دابة فاعارها وعليها غابا انه فسقطت الدابة
ان سقطت الدابة بعنف اجيره فوضا من ولا فلامنا نعلمه كذا في المحيط
رجل استغار دابة في الرستاق الي بلد فلما اتى البلد لم يتوقف له الرجوع
الي الرستاق فوضع الحمار في يد رجل يذهب بها الي الرستاق ويسلم الي صاحبه
فهذا الحمار في الطريق قالوا ان كان بشرط في الاعارة ان يركب المستعير نفسه
كان من ماله دفع الي غيره ولو استغار مطلقا لا يكون ماله كذا في فتاوي
قاضي خان ولو استغار ثورا ليجعله فقربه مع ثور ريسا ويضمن قيمته فغطت
الثور المستغار وكان الناس يفعلون مثل ذلك لم يضمن وان كانوا لا يفعلون
مثله ضمن كذا في البيايع استغار دابة متوجها يعني حاملا فان رقت من
غير عنقه واستقطت الولد لا يضمن ولو كسرها بالجمام او فقا عينيها بالضراب
يضمن كذا في خزانة الغناوي استغار حمارا فقال حماره ان في الاصطبل
خذ احدهما ايها شئت فذهب باحدهما لا يضمن له هلكه لو قال خذ احدهما
واذهب به والباقي بحاله يضمن كذا في خزانة المفتي عار دابة ليجعل عليها
وقال خذ عذاره ولم تحمله فانه لا يضمن له الهلكة فلما مضى ساعة خفي عذاره
فاسترع في المشي فسقط وانكسر رجله يضمن كذا في الوجيز للكردي قال
اعرت دابة او ثوب هذا الغلان ولم يكن حاضرا ولم يسمع قحا وذهب بعض
الاذا سمع هذا ورسوله او اجيره فصولي فذم مع قال ينبغي ان لا يضمن ان كان عدا
عند ابي حنيفة رحمه الله كذا في ثا ثا ر خانية رجل مستقر من اخو ثورا يعني
استغار له يستعمل يوما فيعبر بقر ثوره ايضا فهلك الثور في الاستعمال لا يكون ضامنا
كذا في خزانة الغناوي قروي استقر من ثورا فاعار عليه الا تترك لا يضمن كذا في
المسقط رجل محمول استغار دابة فاعارها من عبد محمول مثله فاستهلكه اهل ثلثي

عبد

للحال

للحال كذا في السراجية واذا عار عبد محمول عليه عبد مثله دابة فركبها فهلكت
خنة ثم استحق رجل فله البيض ايمها بشا فان غفل الراكب لم يرجع علي المعير
وان ضمن المعير رجوع به مولاه في رغبة الراكب وكذلك ان كانت الدابة للمعير
فله ان يضمن الراكب كذا في المسقط العبد المحمول لو استغار شيئا واستهلكه بواحد
بعدها لم يضمن استغار دابة واوقعها في مدة الاستغار لم يضمن به اقربا بذكر النفل
والقنيد بذكر البيت وحماله الله وبه لخذ حسام الذي حمله له كذا في السراجية
رجل استغار دابة ذهب فقلدها حبيبيا فسرقت فان كان الضمير مضبوط
حفظ ما عليه لا يضمن ولا يضمن كذا في محيط السرخسي ولو زلقا المستعير
في السراويل فحرق لم يضمن كذا في البيايع وفي فتاوي الديباري اذا
انتقص عين المستغار في حالة الاستعمال لا يجاب العنان بسبب النقصان
اذا استغله استغلا لعمودا كذا في الفصول العارضية ولو استغار ثورا
ليسطه فوقع عليه من بدع شي او عثر فوقع عليه فحرق لا يكون ضامنا
كذا في فتاوي قاضي خان استغار ثورا للادب ويقال بالعارسية
خوارم فضاء لا يضمن المستعير اذا لم يترك حفظه كذا في الجيرة وفي الجماع
الامر امرأة استقادت مائة فوضعتها طبا داخل الدار وانما مضمون
فصعدت السطح فلما نزلت لم تجد الملاء قبل الاضامن عليها وفيل هي ضامنة
كذا في المحيط رجل استغار من امرأة شيئا ما كان ملك الزوج فاعارته فهلك
ان كان شيئا في داخل البيت وما يكون في ايديهم هادة الاضامن علي احدا ما في
الثور والغرس يضمن المستعير والمرأة كذا في الخلاصة اذا وضع المستعير
المستغاريين بديه ونام قاعدا الاضامن عليه وان نام مضطجعا وهو في المص
يضمن والا فلا كذا في خزانة المفتي قالوا لو وضع المستغار تحت راسه او
جنبه ونام مضطجعا لم يضمن كذا في الفتاوي الغناوية رجل استغار من رجل
مرا لبيسي به ارضه ففزع الباب به ونام مضطجعا ووضع تحت راسه كاهن
عمارة اهل الرستاق فسرق منه وفقت هذه الواقعة بيجارا واقتوا انه لا يضمن
كذا في الظهيرية اذا وضع العارضية ثم قام وتركها ناسيا فضاغت ضمن كذا في
السراجية رجل فضل الحرام فسقط قصعة الحامي من يده وانكسرت في الحرام
الحام فكسر كوز الفخاري من يده قال ابو بكر البجلي لا يكون ضامنا ففيل هذا
اذا لم يكن من سوا مساكه يكون ضامنا كذا في فتاوي قاضي خان اذا ركب دابة
غيره ولم يجزها من موضعها حتي عقرها اخرها فالحمان علي الذي عقرها ووالذي
ذكرها هلكا في الخلاصة رجل اعار شيئا وبشرط ان يكون مصفونا لا يكون مصفونا
هكذا ذكر وهو الصحيح كذا في جواهر الفتاوي قال اخر اعزني ثوبك فان
ضام فاني ضامن فضاء لا يضمن كذا في الوجيز للكردي اعار فرسا او سيفا
لبقا تال فلف لا يضمن كذا في ثا ثا ر خانية ولو استغار من رجل سلاحا لقتل
به فضرر بالسيف فالقطع نصفين او طعن بالرمح فانكسر فلامنا نعلمه وان
ضربه بجرام هو ضامن كذا في المسقط استغار فذرا لغسل الثياب ولم يسلمه

ختمه سرق ليلتين كذا في الوجيز المذكور في صبي استعار من صبي شيئا كما تقدم نحوه
 فاعطاه وذلك الخيل لغيره لدا فاعطاه فذلك فذلك ان كان الصبي الاول ما ذوقا له على
 الثاني وانما يجب عليه الاول لانه اذا كان ما ذوقا له فاعطاه وكان الهلاك بتسليمه
 ولو كان ذلك الشيء الاول لا يضمن ولو كان الاول محمورا عليه يضمن هذا اذا دفع
 ويضمن الثاني لاخذ كذا في خزانة الخفيف استعاره فاعطاه فاعطاه في الخطر
 شديد رهيتم ونهر فيكر كرفت ومعه انيزر وما تكسر يضمن كذا في القنية
 وبه آفتي القاضي جمال الدين وقال القاضي بديع الكروني معتاد بوجه است
 فلا كذا في التا تاريخا منه اعلم من اخر شيئا وهكذا في هذا المستعير استحققه
 مستحق فله للمبار يضمن ايها الشافعي ان ضمن المغير طلب له ان يرجع على
 المستعير ولو كان ضمن المستعير فكذا لا يرجع على المغير لان المستعير في التبع
 عامل لنفسه فاعلم ان ضمن سبب عمل عمله لنفسه لا يرجع على غيره كذا في المحيط
 ولو استعاره لاد او فسطاطا وهو في المرفق فاعطاه لا يضمن ولو استقر سيفا
 او ثوبا او علة فاعطاه يضمن كذا في الفصول العارضة رجل يبعث رسولا الى
 رجل يستعير منه متاعا فذهب الرسول فلم يجد صاحب المتاع ومثله او وجد
 المتاع في منزله فاعطاه وجابه له المستعير ولم يقل له شيئا وصناع في يد المستعير
 ولصاحب المتاع ان يضمن الرسول وله ان يضمن المستعير وايضا فاعطاه
 ان يرجع على الاخر كذا في جواهر الفناوي ولو استعاره قدر الطبخ فاعطاه فيها
 مرققة وقطع لمن الكانون مع المرققة او اخر جرها من البيت فوفقت من يده فاعطاه
 فالصحيح انه لا يضمن خلاف الحال كذا اذا نزل كذا في القنية الباقية
 السادس في رد العارية ولو رد العارية مع عبده او اجيره مشاهير او سائمة
 اسبائمة او مع عبدا العبر لاجيره وصناع لم يضمن كذا في الترتيب اذ ردوها
 مع اجير يضمن كذا في الهداية ولتردها على عبده صاحب الدابة عند يقوم
 عليها ويتعاهد بها بر عن الحنان كذا واذا رد به ضمان الرد لافان العين
 ولو هلك الدابة بعد ذلك في يده العبد لا يضمن ضمان العين قال في الهداية
 السرخسي رحمه الله وهذا استحسان والقياس ان يضمن كذا في الترتيب وكلم
 يحصل محله رحمه الله في الكتاب بين عبده الذي يقوم على الدابة والذي لا يقوم عليها
 ووضع المسئلة في الاصل في العبد الذي يقوم عليها وحال يرد عن الحنان
 فلا جمل ذلك قال المشايخ رحمهم الله اذ ورد في عبده الذي لا يقوم عليه
 وجب ان لا يبرأ عن ضمان وقال الخليل لا سالم على الرد وي رحمه الله والصحيح
 انما سئل الذي لا يقوم على الدابة قد يخذلها في بعض الاوقات كذا في غناية
 البيان فان رد المستعير لدابة مع علامه فمقرها القلاء فهو ضمان قيمتها ما عدا في
 ذلك او يودي عنه مولا كذا في المبسوط ولو ردوها المغير او سربطه ففقدت
 القياس ان يضمن وفي الاستحسان لا يضمن هذا في عا وضم وعلى هذا الرواية عن ضمان
 الرد وقيل ان كان المرط خارج الدار لا يبر الا ان الماهر ان لا يكون هناك لا حافظ
 ولو ردوها الى ارضه لا يبر لان المغير لا يضمن بارضه كذا في الترتيب وكذا كانت

عقد

عقد جوهرا او شيئا نفيسا فرده الى عبده المغير او اجيره يضمن كذا في الوجيز
 المذكور وفي البيضة وسيل الذي يمن استعاره فاعطاه الى سبب
 المغير فقال للمستعير ضعه في هذه الحانث فوقع من يده فانكسر من غير
 تعشير منه فقال لا يضمن كذا في التا تاريخا منه ولو رد الثوب المستعار
 فلم يجد المغير ولا من في عياله فاعطاه المغير لا يضمن ولو وجد من
 في عياله ولم يرد يضمن كذا في القنية الباقية السابع في الرد
 العارية وما يمتنع من استرداها والمغير ان يرجع فيها اطلق ووقت كذا في الوجيز
 المذكور ويروى لو استعاره ارضا لم يرد بها لم يضمن حتى يعبده الزرع استحقاقا
 وقت او لم يوقت كذا في نهائيه معلومة فيترك باجرا لمثل ان يبره من ارضه
 كذا في التبيين فاذا استحققت الزرع ذكر في بعض روايات المبسوط ان صاحب
 الارض باخذ الارض مع الاجر ولم يذكر هذه في بعض الروايات وكان القنية
 ابو اسحاق الحافظ رحمه الله يقول انما يجب الاجر لصاحب الارض اذا ارض
 منه صاحب الارض ان العا في فاما بدون ذلك فلا يجب الاجر فان ارضه
 ان يكون الارض في يده باجرا لمثل وكذا فاعطاه الزرع ايضا واذا ان يضمن بظا
 قيمة الزرع وقال زرعي متصل بارتكك قاشه الصبي بكونك فلي ان اضحك
 قيمته لم يرد كذا في المسئلة في الاصل وذكر في المستعير في موضع ان له ذلك
 الا ان يرضى به لارضه ان يترك الزرع في ارضه حتى يستقصه وذلك منه وفاد
 بالشرط الذي شرط في عقد العارية فلا يرد به شيئا اخر وقال في موضع اخر ليس
 للزارع ان يضمن رد الارض قيمة الزرع كذا في المحيط لزاراد رب الارض يعطيه
 يدره ونفخته وبأخذ الارض مع الزرع منه ورضي المستعير به وذلك قبل خروج
 الزرع لا يجوز فان كان بعد جحر هو المختار كذا في القنية الباقية اذا استعار
 من اخر ارضا لبي في ارضه او يبر من فيها ثم يرد المالك ان يخرج له فذلك سوار
 كانت العارية مطلقة او موقته غير انها ان كانت مطلقة له ان يجبر المستعير
 على قلع الغرس ونقص البناء اذا قلح ونقص لا يضمن المغير شيئا من قيمته
 الغرس والبناء كذا في الهداية فان كانت الارض يحال لنقص يملك ان رضى
 المغير بالنقص فله ان يطلب المستعير ان يضمن المغير قيمة البناء والغرس
 متلوعا فانه لا يجبر على ذلك ويكلفه على القلع فان لم يرض ان يستره الارض
 ناقصة من له قيمة البناء والغرس فله ان يطلب المستعير ان يضمن المغير
 المستعير هكذا في المضرات وان كانت موقته فاحرجه قبل الوقت لم يكن له
 ان يخرج له ولا يجبر على التقص والقلع والمستعير بالخيار ان شاء ضمن صاحب
 الارض قيمة غرسه وبنائه قائما مبنيا وتركه كذا عليه ويملك صاحب الارض
 البناء والغرس بكون الضمان وان شأنا اخذ غرسه وبنائه ولا شيء على صاحب
 الارض وانما يثبت خيار التقص والقلع للمستعير اذا لم يكن التقص مقر ارض
 فان كان مضمنا بها فاجبار للمالك كذا في الهداية ان شأنا انظر الى مضى لدره فيجبره

المطلوع

عليها الملع أو يفرم له قيمة البناء والغرس مقلوعا ان كانت الارض تنقص
بالقلع وان شئت فقل له قيمة البناء كما هو مبني وقيمة الغرس ثابتا فيكون
البناء والغرس له وليس له غير ذلك كذا في البناء بيع هذا اذا اراد صاحبها
الارض اخراجه قبل الوقت وان مضى فصاحب الارض يطلع عليها الاشجار
والبناء ولا يضمن شيئا منها الا ان يضر القلع الارض فينبغي لصاحب الارض
تتملك البناء ولا يضر ارضه بالضرر ويقتصر في الضمان قيمة مقلوع الاشجار والمحيط
اذا اضر من ارضه او اضر له ان يضي فيها شيئا ففعل ثم حاسن في استحقاق
الارض قبل مضي المدة وتضمن لبناء المستعير فليس على المغير قيمة البناء
للمستعير سواء كانت العارية مؤقتة او مطلقة وذكر المحقق في شروطه
بما اذا كانت العارية مؤقتة فاستحقاق الارض قبل مضي الوقت ان على
قول ابي حنيفة والي يوسف رخصا الله يضمن المغير له قيمة البناء فابو
حنيفة والي يوسف رخصا الله يضمن المغير له قيمة البناء فابو
سرياني العارية المؤقتة بئنا اذا كان نقصان البناء المعير وبئنا اذا كان
نقصان البناء المستحق ومحمد رخصا الله يضمن المغير له قيمة البناء فابو
اذا كان النقصان منه ولم يوجب القيمة على المغير اذا كان النقصان من المغير
كذا في الدخيرة في التوارل استعار من رجل دارا وبني فيها حايطة بالتراب
ونجاها بالعارسية ياخسنة واستاجر المغير بمشرين درهما وكان ذلك
بغير اذن رب الدار ثم اراد صاحب الدار يسترد الدار منه فليس للمستعير
ان يرجع بما انفق له ففعل بغير اذنه وهل له ان يتغصن الحايطة ان كان قد
بناه من تراب صاحب الدار فليس له فذلك كذا في المحيط رجل قال لغيره ابن
في ارضي هذه لنفسك علي ان اتركها في يديك ابدأ او قال لي وقت كذا فان لم
اتركها فانا صانع لك ما تشفقني بنايك ويكون البناء لي فاذا اخرج من الارض
يضمن قيمة البناء والغرس ويكون جميع ذلك لصاحب الارض كذا في مقتضى
خان استعار ارضا لبنى وبسكن واذا اخرج فالبناء لرب الارض ولرب الارض
اجرم مثلها مقدارا للسكنى والبناء للمستعير كذا في المحيط لرجسي واذا طرب
المغير العارية فمنها المستعير عنه فهو صانع وان لم ينعده ولكن قال لصاحبه
دعه عندي الى عند وفارده عليك فوضي بذلك ثم صاع لا ضمان عليه كذا في المحيط
طلبها فقال نعم ادفع ومضى ثم خرجت هلك ان كان عاجزا وقت الطلب ثم ارد
لا يضمن كذا وان كان قادرا انصرح المغير لكراهة والسعي طيحي الامساك
وامساك يضمن وكذا ان سكنت وان صرح بالرضا بان قال لا بأس لا يضمن وان لم
يطلب وهو لم يرد حتى صاع ان كانت العارية مطلقة لا يضمن وان قيد
بوقت ومضى الوقت ولم يرد هضم استعار كتابا ففزع فحما ما كره فلم يخرجه
بالضياع ان لم يكن ايسا وجوده الاضمان وان ايسا من وجوده يضمن وقال الكندي
الشديد هذا التضمين خلاف ظاهر الرواية فانه اذا وعد الرد ثم ادعى الضياع

يضمن

يضمن للثنا ففان اذا كان دعوى الضياع قبل الوعد وبه يعني كذا في الوجيز للكردي
رجل استعار من رجل لمة لوضع ابنه فارضعت له فلما صار الصبي فافادها لاسنها
قال له المغير اردو عليا يعني ليس له ذلك وله اجر مثل امته الى ان يظم الصبي
كذا في خزنة المفتين واذا استعار من اخير قاقا وجعل فيها شيئا فاحذر في
الصحة فليبين له ان باخذ الرقا قوله اجر مثلها الى موضع يحرقها رقا قاقا
فيجوز ربيته كذا في المحيط ولو استعار من رجل ربا لم يقر عليه فاعادها ربعة
اشهر ثم لقيه بعد شهرين في بلاد المسلمين فاذا اخذه كان له فذلك وان لقيه
في بلاد الشرك في موضع لا يقدر عليه كذا في التلويح ان لا يدفعه
الربو وعلى المستعير اجر مثل الغرس من الموضع الذي طلب صاحبه الى ادنى
المواضع الذي يجد فيه الركوب بكرة او شرا كذا في الطهيرة البياض
الثامن في الاختلاف العاقل في هذا الباب والشهادة فيه قال محمد رحمه الله
في الامل استعار من رجل دابة ليركبها الى حمام اعين فيا وزر بها حمام اعين
ثم رجع الى حمام اعين او الى الكوفة والدابة على حمارها ثم عطيت الدابة فقال
رب الدابة فذخا الفت ولم تردّها الى الموضع الذي اذنت لك فقال المستعير
قد خالفت بها ثم رجعت بها الى الموضع الذي اذنت لي فلا ضمان عليهما القول
قول رب الدابة والمستعير ضمان فان اقام البينة انه قد ردّها الى الكوفة
او الى الموضع الذي اخذها البينة ثم نفقت بعد ما ردّها قال هو ضمان لها
حتى يدفعها اليها صاهبا وتاويله انه استعار اليه فذلك لكان ذاهبا
لا جاييا ومثلي كان كذلك كان صاهبا فاما اذا كان ذاهبا وجاييا فانه يبرأ
عن الضمان لانه عاد اليه الوفاق والعقد قائم ببراءة عن الضمان كذا في المحيط
فان اقام صاحب الدابة البينة لانه عطيت تحت في الموضع الذي عجاوز
ونفدت فيه واقام المستعير لبينة انه ردّها اليها صاهبا اخذ ببينة صاحب
الدابة كذا في السراج الوهاج واذا نفقت الدابة تحت المستعير ثم اقام
رجل لبينة انها دابته يعطيني لعاني بالملك ولا يسال البينة ان لم يبع ولم
يهرب فان ادعى ذلك الذي اراد ان يضمنه او قل له اذن لي في عاريتها
يخلف علي ذلك فان نكل كان تكوله كاداره فلا يضمن المستحق احدا وان
خلف كان له ان يضمن ايها شاء فان ضمن المغير لم يرجع على المستعير
وان ضمن المستعير لم يرجع على المغير ايضا لانه ضمن بفعل يشرم بنفسه
كذا في المبسوط اذا قال اعزني دابتك وهلكك وقال لما لك عصبتها مني فقال
فلا ضمان عليه ان لم يكن ركبها فان كان قد ركبها فهو ضمان من اذ قال اعزني قال
اجرتكها وقد ركبها وهلكك من ركوبه فالقول قول الراكب ولا ضمان عليه كذا
في المحيط اذا اختلف المغير والمستعير في الايام او في المكان او في الحمل في العارية
فالقول قول رب الدابة مع بينة ولو تصرف في المستعير وادعى ان المغير اذن
له ومحمد المغير ضمن للمستعير الا اذا قام ببينة عليه اذن كذا في القول العارية
واذا قال المستعير في محنته او مرضه قد هلكك مني العارية والقول قوله مع بينة

كذا في المبسوط وفي المنتقى وحل قال غيره اعترني هذه الدار وهذه الارض
لا ينها او اعترني ما يدور اليها من الغل والشجر ففرسها هذا الغل وبينها هذنا
وقال للمعبر اعترني الدار والارض وفيها هذا البنا والاعراس فانقول قول
المعبر وان اقاما البينة فالبينة بينة المعبر ايضا كذا في المحيط جاز رجل
الي المستعبر فقال اني استعرت الدابة التي عندك من فلان ما لكها وامرني
ان اقيمها منك فصدقه ودفعها اليه فهلك عندك ثم انكر المعبر انكره
امر بذلك فالمستعبر صام ولا يرجع علي الذي قبضه منه وان كان قد
كذبه او لم يصدقه ولم يكد به او صدق بشرط عليه الصناك فانه يرجع عليه
كذا في خزانة المفتين وان كان الذي جاء قبض المارية منه خادما للمعبر
وانكر مولاه ان يكون امر بذلك فالاعيان علي المستعبر كذا في المبسوط
رجلان يسكنان في بيت واحد كل واحد في زاوية فاستعار احدهما من
صاحبه شيئا وطلب المعبر بالرد فقا لا المستعبر وصدقه في الطاق الذي
في زاويةك وانكر المعبر كان كان البيت في ايديها الا ان عليه كذا في محيط
الشرعي الباب التاسع في المتفرقات ومرونة رد المارية علي
المستعبر والرد بغيره علي المودع والمستاجر والمضروب علي الفاضل والمهرن
علي المهرن والاصل ان مرونة الرد علي من وقع له القبض لا يخرج بالرضا
كذا في الكافي قال محمد رحمه الله في الكتاب نفقة المسافر وعليه المستعبر
قال القاضي ابو علي النسفي حاكما عن استاذنا المستعبر لا يجبر علي الاتفاق
عليه المارية لانه لا روم في المارية ولكن يقال للمستعبر ان لا يحلف بالرضا
فان شئت فقل نفق يحصل لكل المتعة وان شئت فقل بذلك منه اما ان يجبر
عليه اتفاق فلا كذا في الخبرين علما الدابة علي المستعبر سواء كانت المارية
مطلقة او مقيدة ونفقة العبد كذلك اما كسوته فعلي المعبر كذا في خزانة المفتين
قال اخر جرد عبيدي واستعمله واستخدمه من غير ان يستعيره المدفوع اليه
فنفقة هذا العبد علي مولاه كذا في الوجيز للكردي وقص التكفيل برطمانية
والمضروب ولو توكل بالرد لا يجبر لو كفل علي النفل اليه فله ان يرد فعد اليه حيث
يجده كذا في الكافي رجل دخل كرم صديق له وتناول شيئا بغير اذنه ان علم ان صاحب
الكرم لو علم لا يباي به فان حوان لا يكون به يأس كذا في الخلاصة اذا استعار
ارضا لبيضا وللزارعة بكنب المستعبر انكيا طعنني ارضك وهذا عبيدي جنيقة
رحمه الله وفا لا انك اعترني كذا في التبيين وفي الشوب والدار بكتب قدامتي
اجماعا ولا بكنب البستاني واسكنني هكذا في الكافي وفي الجامع الاصغر ارض
بين جماعة اذن واحد منهم للباقي ان يبنيوا فيه قصورا فينوا ثم اراد اذن
اي يهدم بناء قصورها كان لهم منه وله ان ياخذهم برفع قصورها اذا العارية
لا تكون ازمة كذا في الحاوي للفتاوي ذكره في الاية في اول شرح الوكالة ان اب
يعبر ولده هلك له ان يعبر مال ولده بعضا متاخرا من متاخرا قال العال ذلك
وعامة المسايح علي انه ليس له ذلك كذا في المحيط فان فعل وهكذا كان صامنا

والصبي

والصبي الماذون اذا اعاره له صحت الامارة كذا في فتاوي قاضي خان وفي شرح
سورة الحاوي للقاضي ان يعبر بال البتيم كذا في المنتقى العبد الماذون بملك
الامارة كذا في السراجية استعار الرصي دابة لعمل الصبي ولم يرددها بالليل حتى
هلكت قاله في علمي الصبي دون العبر قال ومن الله عنه واهلها عجيبة كذا
في القنية وقد كثر في العدة ولو استعار الوصي بقم رجل ليعمل بها اعمال
البتيم في اونها المحلة الذي ذكره حتى صار عسبا وعطيت الدابة قاله في مال
البتيم في حبيب المفتي سئل يرهبان الدين طست عارية خواسست
طست ذات درة دويا جامه سويد مقيد شود بصبي اب داسشت
وبه من جامه شستن باي قال ينبغي ان يتوقف وبه اني قاضي يدع
الدين ومعناه يكبار وفتوي قاضي جمال الدين غلامه كذا في التاثير الثانية
امارة الخزانة الشايع في كذا كان في التي جمل لنفسه او لا يجملها من شريك
او اجني وكذا امارة النبي من اثنين رجل او فصل بالتصنيف او بالاثلاث
كذا في القنية مات المعبر او المستعبر رد العارية كذا في محيط الشرعي استعار
سهما ان استعار ليعبر والي دار الحرب لا يجز وان استعار ليرمي الهد في كذا في
الناظر الثانية اراد ان يستدس بحرق غيره ان استاذنه له ذلك وان اعلم فذلك
ان لم يبره وان لم يفعل شيئا ذلك ان كان بينهما انسياط فلا بأس به ايضا
وان لم يكن احبا ان لا يفعل ذلك كذا في الوجيز للكردي دفع اليه رجل دابة
لبنفقا علي الفقر ليس له ان ياخذ منه لنفسه وان كان فقيرا كذا في التاثير
الناظر الثانية رجل رهن عند رجل خاتما وقال للدين تحت تحت فهلك الخاتم
لا يهلك بالدين ويكون الدين علي حاله لانه صار عارية ولو حتم ثم اخرج الخاتم
من يده اصبغه ثم هلك بهلك بالدين لانه عارده هنا قالوا هذا اذا امره
ان يجتم في خضر فان امره ان يجتم في السبابة فهلك حاله التتم بهلك
بالدين ولو امره ان يجتم به في الخضر وحمل العوض من جانب الكف فحلف العوض
من الخارج علي ظاهر الاصبح كان اعاره وهو ما لو امره بان يجتم به في الخضر
ولم يامر به ان يجعل العوض في جانب الكف سواء ويكون اعاره هو الطمحي كذا
في فتاوي قاضي خان فخذ من الاصل لو رهن عينا قيمته العاد بالف ثم
استعاره لراهن ثم رده عليه وقيمة حسابة فهلك بهلك بجمع الدين
بغير قيمة في الرهن يوم القبض الاول ولو كان مكانه عصب فعلي الغا
قيمة حين عصب ثانيا كذا في الفصول العارية استغارة الشيء للرهن من
غير جانية وانه معروف والاستغارة ليو اجر غيره جانية كذا في المحيط وفي الفتاوي
عن ابي يوسف صبي استقرض من اخر كرسية عينة واستهلكها المستقرض
ثم قضاه جيدا قال ان قال المرفوض كانت حنطه جيدة فصدق المستقرض
ورد عليه جيبا ثم تصاد فانه كانت عينة فله ان يرجع بما قضاه وان لم
يقبل شيئا لكن قضاه جيدا جاز كذا في الحاوي للفتاوي وفي الجامع الاصغر كان
لرجل علي اخر فغير حنطة به فاشترى منها ايضا فغير حنطة معينة ثم دفع

المجلس مع قبضه ومملكه قياسا واستخفا فاولوهم من الغنص بعد الاستلاب
قبضه لاني المجلس ولا بعد الافتراق عن المجلس وان لم ياذن له بالغنص من محالومه
عنه ان قبضه في المجلس مع قبضه استخفا لاقبسا وان قبضه بعد الافتراق
عن المجلس لا يصح قبضه قياسا واستخفا لاولوهم من الغنص عابا فذهب
ان كان القبض باذن الوالد استخفا لاقبسا وان كان بغير اذنه لا يجوز
قياسا واستخفا هكذا في الخبر وهو لا خلاف في صحة فاسده وخلي بين
الفرس والموهوب له فقبض الموهوب له لا يجوز كذا في جواهر الاحلاطي
لو ذهب شيئا حاضرا من رجل فقال الموهوب له قبضه صار قابضا عند
محمد خلا لابي يوسف كذا في السراجية وفي البقالي عن ابي يوسف رحمه الله
اذا قال قبضه فقال قبضت والموهوب حاضر جازا اذ لم يبرح الموهوب له
قبل قوله قبضت ولا يلزم قوله قبضت واذا لم يقل قبضه فاما الغنص ان
ينقله فاذا لم يقل قبضت لم يجز وان نقل الا ان يكون الهبة ميسرا لانه
كذا في المحيط لو قال لرجل هب لي هذا العبد فقال لا اؤخذ به هبت للهبة
كذا في لينا بيع قال لا اؤخذ به لعل الف درهم على اي صانع لها فعمل
الماوردي ذكر قبض الموهوب منه كانت الهبة جازية والامر من اللدافع
ويكون الواهب في الحقيقة هو الامر دون الماوردي حتى كان الرجوع في الهبة
للامر دون الماوردي كذا في جواهر الاحلاطي ولو قال اخر علي وجه المراح هب لي هذا
فقال هبت وقال اخر قبضت وسلم اليه جازية الهبة كذا في الظهيرية ولو
قال هبت منك هذا العبد والعبد حاضر قبضه جازت وان لم يقل
قبضت كذا في المنتقى ولو كان العبد غائبا فقال هبت منك عدي فلانا
فاذهب واقبضه قبضه جاز وان لم يقل قبضت وبه ناخذ كذا في الحاوي
للغناوي ولو قال هو لك ان شئت فوقع اليه فقال شئت عن الثاني
رح انه يجوز كذا في الوجيز للذكر دري اذا ذهب غلامه من رجل والغلام
حضره لم يقل الواهب اقبضه فذهب الواهب وتركه الغلام فليس له
ان يقبضه حتى يأمره يقبضه كذا في المحيط ولو ذهب لرجل غلاما فقبضه
الموهوب له خيره هبه الواهب لرجل اخر ثم امرها بالقبض فقبضه فهو الثاني
وكذا لو سار الاول بالقبض فقبضه كان بالمال كذا في خزانة المفتين وفي بيوع الصواني
لو اشترى عديا لم يقبضه حتى وهبه من رجل ورصته وامره يقبضه قبضه
جاز كذا في الخلاصة ولا يجوز هبة العبد المادون فاذ اجاز مولا له وادب عليه
جاز وان كان عليه دين لم يجز ذلك وان اجاز له المولى والعمر كذا في المبسوط
قال اخر هبت لك خيبر من هذه الصيرة فاكنت الموهوب له بخبر الواهب
لم يجز ولو قال هبت لك من هذه الصيرة فقبضت فاكنت له جاز كذا في السراجية
ولو ذهب لرجل شيئا في هبة وق مقفل ودفع اليه الصند وقلم يكن قبضا
وان كان الصند وق مفتوحا كان قبضا كذا في محيط السرخسي واذا كانت العين
الموهوبة في بيت الموهوب له ودبعة او عارية او امانة ملكها بالهبة والقبول

وان

وان لم يجد فيها فقبض كذا في الكافي ولو روي عن المستاجر من المستاجر المعسوب من
الماوردي جازي عن الصانع كذا في محيط السرخسي ولو كانت مضمونة في يده بالقبض
او المثل كالمقوض على يوم البيع فذهب له صح ويثبت الملك بمجرد القبض كذا في الكافي
ولو كان الموهوب موهوبا في يوم ذكر في الجامع لا يصير قابضا ويثبت قبض الزهن
عن قبض الهبة واذا صحت الهبة بالقبض يظل الزهن في حيز الزهن بدنه
عليه الزهن كذا في البدائع وتفسير القبض المستأنف ان يرجع اليه الموضع الذي
فيه العين ويصح وقت يتكمن فيه من قبضها كذا في المستصفي شرح النافع والاصل
انه متى تجاوز القبضات ثاب احدتها عن الاخر واذا اختلفا ثاب القبضون
عن غير المضمون ولا يتوب غير المضمون عن المضمون كذا في الموهوب من التبرقة استورد
احاه عبيد الاثر او متاعا او دارا او دابة ثم قال وهبت لك وديعتي وهي في الموضع
بعور اذا قال قبضت ولو ذهب عيدا لا خبير وقبضه في المجلس او بعد ما مره
بالقبض بقبضه شرط القبض في الاول دون الثاني كذا في القنية وهبت المشاع
بنا يحتمل القسمة لا يجوز سولا كانت من شرك او من غير شرك ولو قبضها اهل البيعة
الملك كرخيام الدين رحمه الله في كتاب الواقعات ان المختار لانه لا يغير وذكر
في موضع اخر انه لا يغير الملك ملكا فاسدا وبه يعني كذا في السراجية ويشترط
في صحة هبة المشاع الذي لا يحتمل القسمة ان يكون قد راى معلوما حتى لو وهبت نصيبه
من عده ولم يعلم به لم يجز لانها جازية لا تجوز هبة المشاع كذا في البحر الرائق
واذا علم الموهوب له نصيب الواهب ينبغي ان يجوز عند ابي حنيفة وعندهما
لا يجوز هكذا في محيط السرخسي هبة المشاع فيها يحتمل القسمة من رجلين او من
جماعة صحيحة عندهما فاسد عن عدي الامام وليست بباطلة حتى يغيرها الملك
بالقبض كذا في جواهر الاحلاطي ذكر الامور التي يغيرها اذا وهبت من رجلين ما يحتمل
القسمة حتى فسدت الهبة عديا ثم قبضت اثبت الملك ملكا فاسدا قال وبه يعني
كذا في الغناوي والعيانية لو اثبت الملك للموهوب بالقبض هو المختار هكذا في
الغصول العامة والشيوع من الطرفين فيما يحتمل القسمة مانع جواز الهبة بالاجماع
واما الشيوع من طرف الموهوب له مانع جواز الهبة عند ابي حنيفة رحمه الله
خلا ما راها كذا في المحيط ولو ذهب ان كان من قبضه لا يجوز بالاجماع كالصدق
وان كان تخيير عهده لرجل واحد منها ان يصرفها او اياهم فقال وهبت سكر اوهب
عليها التفاضل فقال لهما ثلثها قال ابو حنيفة رحمه الله لا يجوز فيها الغصول لثلاثة
وقال محمد بن كوفى الثلاثة وقال ابو يوسف يجوز في فصلين وهما اذا وهب لهما
او نصيبين ولا يجوز عليا التفاضل وفيما ذكر في قال ابن سماعه عن ابي يوسف اذا قال
لرجلين وهبت لهما هذه الدار نصفها ونصفها لانه وهبها جملة
وفسرها اقبضته الجملة عن الحكم بعد وقوع الهبة ولو قال وهبت لك نصفها
ولم يرها نصفها لم يجز لانه اقرها حدا لم يصرف عن الاخر بنفس العقد فوق العقد
مشاعا ولو قال وهبت لك هذه الدار ثلثها لهما لهما لم يجز عند
ابي يوسف وجاز عند محمد فالتق ابو حنيفة وابو يوسف علي فساد هذا العقد

من اصلين مختلفين اما ابو حنيفة فافسد لوجود الاشاعة في القين وانما
ابو يوسف فقال لما خالف نصيب ما دل على ان العقد لاحدهما غير العقد الاخر
فصار كانه افرده بالمقدول ان القين شرط في الهبة كالذهب كذا في السراج الوهاج
والفسد هو الشروع للفقار لا الشروع الطاريئ كما اذا وهب ثم رجع في بعض
الشايخ بخلاف الوهب فان الشروع الطاريئ مفسد كذا في شرح الوقاية
لو وهب متاعا فيما يقسم ثم افرزه وسلمه صح هكذا في السراج الوهاج
ولو وهب نصف داره لرجل وسلمها اليه ثم وهب نصفها الاخر لرجل اخر لم يجر
شي من ذلك وان لم يسلم النصف الاول حتى وهب النصف الثاني للشايخ
ثم سلم الدار اليها جازت الهبة لهما عند ابو يوسف ومحمد رحمهما الله بمنزلة
ما لو وهب لهما حلة كذا في المبسوط ولو وهب ردها صححان رجلين اختلفوا
فيه والصحيح انه يجوز ولا يشترط الصحيح قالوا ينبغي ان يكون بمنزلة الورع الصحيح
كذا في فتاوي قاضي خان لو وهب بعض درهم من اسنان جاز كذا في الصغرى
رجل معه درهمان قال لرجل وهبت منك درهمها قال وان كان الدرهمان
مستويين في الوزن والجودة لا يجوز وان كانا متغايرين جاز لان في الوجه الاول
تناولت احدهما وفي الوجه الثاني تناولت وزن درهم منها وهو متاع لا يحتمل
القسمه رجلا اعطى رجلا درهمين وقال نصفها لك وفي الوزن والجودة سواء
عن ابو حنيفة فتوجه انه قال لم يجر وان كان اثنان واجودا وادري يجوز
يكون متاعا لا يحتمل القسمه وان قلنا وهبت لك ثلثها وها في الوزن والجودة
سواء ودفعها اليه جاز وان قال احدهما لك هبة لم يجر كانا سواء ومختلفين
كذا في فتاوي قاضي خان في فتاوي اهو وقيل يستل قاضي يدعي الدين عن
قال لذي رحم عزم بكهرايين بنح دينا رتد او سورا وي اذ اذخت فقبلت القين
باز كرفت قال لم يصح الهبة كذا في التناظر خاتبة رجل دفع الي رجل تسعة دراهم
وقال ثلاثة قضاء من حنك وثلاثة هبة كذا وثلاثة صدقة فضاء الكل ضمن ثلاثة
الهبة لانها هبة فاسد ولا يضمن ثلاثة الصدقة لان صدقة المشاع جائرة الا في رايه
كذا في حنيفة السرخسي واذا وهب الرجل لرجل نصف عبدا وثلثه وسلمه جاز كذا في
المحيط قال ولو وهب رجل لرجلين نصف عبد بن او نصف ثوبين مختلفين او
نصف عشرة اثواب مختلفة رطل وهرق ومروى ويحوز ذلك جاز وكذا الدواب
المختلفة على هذا فان كان ذلك من نوع واحد لم يجر هبته الا مقسوما كذا في المبسوط
واذا وهب نصيبا له في حائط او طريق او حمام وسبي وسطه على القين فهو جائز
كما لو وهب بينا له لاخر مع حدوده وحقوقه مقسوما مغرغا فقبضه لموهو
له باذن الواهب لكن من البيت مشترك بينهما وبين اخر جاز كذا في جواهر الخلاف
رجل دفع ثوبين الي رجل وقال ايها مشيت حنك والآخر ثوبان فان بيننا الذي له
قبل ان يفرق الحياز ولا فلا كذا في السراجية قال عبد ما دون عليه دين كثير
وهبة مولا لرجل لم يجر هبته والدين في رقبته بلاء فبطل لان يورث عنه مولا
الدين في يديه ومعني قوله لا يجوز ان الهبة لانتم والفرمان ان يبطلوا هبته فان
ذهب

ذهب الموهوب له بالعبد ولم يفرق عليه فلا فرما ان باخذوا الواهب بقبضه
يوم وهب كذا في المبسوط والهبة الخامسة مصنوعة بالقين نص في المضاربة
انه اذا كان دفع الى اخر المتأوقال نصف المضاربة ونصف الهبة لك فملكته لان
في يده من المضاربة حصنة الهبة كذا في الفتاوى الغبائية رجل اعطى رجل نصف
دار هبة له والنصف الاخر صدقة عليه وقيل لكل الرجل ونصفها فهو جائز وله
ان يرجع في النصف الذي سماه هبة كذا في الطهارة ولو وهب نصف الدار نصفه
وسلم ثم ان الواهب باع ما وهب او تصرفه ذكر في وقت الاصل انه يجوز بيعه
كذا في فتاوي قاضي خان ونص في الاصل انه لو وهب نصف داره فمات ولم يزل
اليه فباعها الموهوب لم يجر ويصح في الفتاوى انه هو المختار كذا في الوجيز
للكردري عبد بن رجلين وهب احدهما لهذا العبد متاعا فان كان الموهوب
مما يحتمل القسمه لا يصح احدا وان كان مما لا يحتمل القسمه يصح في نصيب صاحبه
لان هبة متاع لا يحتمل القسمه كذا في حنيفة السرخسي في الفتاوى الغبائية
ولو وهب الحرقي المستامن المسلم وعاد الي دار الحرب ثم عاد جاز القسمه لهما
ولو كان عليه مالان مختلفان وهبته احدهما مع والبيها ان الهبة كذا في التناظر
ولو وهب دار فيها متاع الواهب وسلم الدار اليه او يسلمها مع المتاع لم يجر الحيلة
فيه ان يودع المتاع ولا عند الموهوب لم يجز لي بيته وبيته ثم يسلم الدار
اليه فيصح الهبة ويكسبه ولو وهب المتاع دون الدار وحلي بيته وبيته
صح وان وهب له الدار والمتاع جميعا وحلي بيته وبينهما صح فيها جميعا كذا
في الجوهرة النيرة وان فرق في التسليم نحو ان يهب احدهما وسلم ثم وهب
الاخر وسلم ان قدم هبة الدار فالهبة في الدار لا تصح وفي المتاع يصح وان قدم
هبة المتاع فالهبة صح فيها جميعا ولو وهب الارض دون الزرع او الزرع
دون الارض او الشجر دون الثمر او الثمر دون الشجر وحلي بيته وبين ذلك
لم يصح الهبة في الوجهين لان كل واحد منهما متصل صاحبه اذ ان جاز يجر نصفها
متملة هبة المتاع فيما يحتمل القسمه ولو وهب كل واحد منهما على حدة في اذا
وهب الارض ثم الزرع او الزرع ثم الارض ان جمع في التسليم جازت الهبة فيها
جميعا وان فرق في التسليم لا يجوز الهبة فيها انما قدم كذا في السراج الوهاج لو
وهب الدار لم يسلم حتى وهب المتاع وسلمها جازت الهبة فرما اذا وهب
الحبوب والمواضع ولم يسلم حتى وهب الطعام وسلم حلة جازت الهبة في الكل
كذا في المحيط ولو وهبته فارغا وسلم مستغولا لم يبيع ولا يصح قوله قبضت او سلمت
ابنك اذا كان الواهب فيها واهله او متاعه كذا في التناظر خاتبة هبة اشغل
يجوز هبة المشغول لا يجوز والاصل في جنس هذه المسائل ان اشغف مال
الموهوب يملك الواهب بهن تمام الهبة لان القين شرط واما اشغف مال ملك
الواهب بالموهوب فلا يبيع تمام الهبة مثلا له وهب حيا يا فيه طعام لا يجوز
ولو وهب طعاما في حيا جاز وعلى هذا نظا يره كذا في الفصول العبادية
رجل وهب امة لرجل وسلمها اليه وغلبها حلي وثبها جاز الهبة وكذا الصدقة

ويكونه الثوب والحلي للواهب لا للموهوب له المتصدق عليه لكان العرف
والعادة قال رضي الله تعالى عنه فان كان الثوب عليها قد روي يستعور منها ينبغي ان
يكون ذلك للموهوب له ولو وهب الحلي الذي عليها الجارية والثوب ولم يهب الجارية
لم يجر له حتى يبرعه ويدفع الثوب والحلي الى الموهوب له كذا في فتاوى مفتي خان
اذا وصفت طابة وعليها سرج او طام دون السرج واللجام وسلمها اليه فالهبة
تامة ولو وهب السرج واللجام دون السرج واللجام دون الدابة فالهبة غير
تامة كذا في المحيط ولو وهب الدابة وعليها عمل لم يجر ولو وهب العمل على الدابة
وسلمها معها جاز وكذا لو وهب الماء في العجوة مجوز ولو وهب العجوة
دون الماء لم يجر كذا في محيط السرخسي وهبت جارية من زوجها وهي سائكة
فيها مع الزوج جاز كذا في الوحيه فكر دري وفي المتن عن ابي يوسف رحمه
الله لا يجوز للرجل ان يهب لامرأته وان وهب له زوجها او اجنبي بارها
وهراسا كان وكذلك للولد الكبير كذا في الاخيرة ولو وهب زرعاً في ارض او
شراعي شجيرة وحلبة في سيف او بناء دار او فخر من هبة وامره بلصاد
والجواز والزرع والنقص والتكيل وفعل صحيح استحسنه ويجعل كانه هبة بعد
الجواز والخصاص وكونها وان لم ياذن له بالقبض وفعل صحيح كذا في الحاشي
ولو كان الدار في يده بلجارية فوهب له الدار جاز كذا في التاتار خانية ولو وهب
داراً من اعمامها وسلمها ثم استحق المتاع فصحته الهبة في الدار كذا في اشتغال
الموهوب بملك غير الواهب هل يمنع تمام الهبة ذكر صاحب المحيط الاول من هبة
الزباد ان الله لا يمنع فانه قال لو اعار داره من انسان ثم استعير غضب من امواله وضع
في الدار ثم وهب الميراث الدار من المستعير صحته الهبة في الدار وكذا لو اعار الميراث
هو الذي غضب المتاع ووضع في الدار ثم وهب الدار من المستعير كانت الهبة
تامة وان يبيع ان الدار مشغولة بما يهب الموهوب المالك لم تكن مشغولة بما يهب
وهو مانع من تمام الهبة كذا في الفصول العاوية لو اودعه المتاع والدار ثم وهب
الدار صحته الهبة فان هذا المتاع لم يحول ثم جاز مستحق واستحق المتاع كان
له ان يضمن الموهوب له وذكر ابن رستم ان هذا قول محمد رحمه الله ما في قول ابي
يوسف رحمه الله لو استحق ولادة منها يبطل الهبة في الدار كذا في التاتار خانية
ولو وهب جوارها فيه من المتاع وسلمها الى الموهوب له او وهب جوارها فيه
من الطعام ثم استحق المتاع والطعام كانت الهبة تامة في الجراب والحوال كذا في المحيط
وكذا لو وهب جوارها فيه من المتاع وحلي بينا لكل ثم استحق الجوارح صحته
الهبة فيما كان كذا في فتاوى قاضي خان وهبت دار وفيها متاع وسلم الكل
فاستحق المتاع لا يبطل الهبة في الدار وان هب المتاع ثم استحق وقد عوفيه
الموهوب له او لا فان المستحق ضمن الموهوب له وان شاء ضمن الواهب قيل
هذا قول محمد رحمه الله فاما عندها ما لم ينقل ايضاً وقيل هذا قولهم جميعاً وهو الصحيح
كذا في محيط السرخسي ولو وهب داراً للرجل فبيعها ثم استحق بعضها بطلت الهبة
كذا في لسانه ينع ولو وهب ارضاً بما فيها من الزرع وسلمها او وهب شجيرة لايامها ثم

وسلمها

وسلمها ثم استحق الزرع والتريدون التجليل والارض ما التجليل كذا في المحيط وهبت
ارضاً وزرعاً فيها استحقه وسلم ثم استحقه استحق احداهما يبطل الهبة في الاخر كذا
في محيط السرخسي ولو وهب سقينة فيها طعامه بطعامها ثم استحق الطعام بطلت
الهبة في قول ابي يوسف رحمه الله قال ابن رستم وهذا قول ابي حنيفة رحمه الله
وقال محمد رحمه الله لا يبطل في السقينة كذا في فتاوى قاضي خان ولو قال لغيره
وهبت لك هذين البتين واحداً ما شغول لا يجوز الهبة في واحد منهما ولو قال
وهبت لك هذا البيت وحصتي من هذا البيت الاخر جازت الهبة كذا في خزانة
المفتين في الفتاوى والنباشية ولو وهب داره لامرأته ولما في بطنها او تصديق
عليها لم يجر ولو وهب لحي وميت او باطحا زكاه لحي كذا في التاتار خانية
وان وهبها واستثنى ما في بطنها جازت الهبة في الام والولد والاستثناء باطل
كذا في المسوط ولو اعتق ما في بطن جارية ثم وهب الجارية جازت الهبة
في الام وذكر في عناق الاصل لو دبر ما في بطنها ثم وهب الام لم يجر قيل فيها روايات
في رواية لا يجوز الهبة في الاعتاق والتدبير جميعاً وقيل جازت الهبة فيها والصحيح
هو الفرق بين الاعتاق والتدبير في الاعتاق يجوز وفي التدبير لا يجوز كذا في
فتاوى قاضي خان رجل ضل لؤلؤة فزهبا الاخر وسلطه على طلبها ونقصها
متي وجدها قال ابو يوسف رحمه الله هذه هبة فاسدة لانها هبة على خطر
كذا في الظهيرية اذا وهب مال المصارية للمصاريب وبعضها على اناس وبعضها
في يده جازت الهبة فيما يده واما ما كان على الناس فان قال اقبضها فهو جاز
وان كان في المال ربح فلا يجوز كذا في المحيط احد الشريكين اذا قال لشريكه
وهبت لك حصتي من الزرع قالوا ان كان المال قايماً لا يجمع لكونها هبة المستناع
فيقسم وان كان الشريك استهلك المال صحته الهبة لكونها استخاطا حينئذ كذا
في الظهيرية الباب الثالث فيما ينقل بالتجليل ولو قال لآخر ان
في حل ما اكلت من مالي فله ان يأكل الا اذا قامت مائة لتعاق كذا في المنتظر ورجل
قال لآخر من اكل من مالي فهو حل الفروع عليها انه جاز كذا في السراجية عن ابن
مقاتل يمين له شجرة فقال من اكل منها فهو في حل لاس ان يأكل منها الغني والفقير
هذا هو المختار كذا في الفتاوى والنباشية قال لآخر حللي من كل حبة هو لك علي
فعل ولا بد له ان كان صاحب الحق عالماً به بري حلاً وديانة وان لم يكن عالماً به
بري حلاً بالاجماع واحاد جازة فعند ابي يوسف رحمه الله يبطل وعليه الفروع كذا
في الخلاصة دفع الى اخو شيا ليطعمه ماله ثم استحل صاحبه وكان بعلبة طين انه
لا يمكنه تبره فحمله في حل وسعة ثم وجد ذلك وعرفه برودة كذا في الغنية ولو قال
لآخر انت في حل من مالي حيث ما احببت فخذ منه ما شئت عن ابي يوسف رحمه الله
ان هذا على الدراهم والدنانير جازة ولو اخذ من ارضه او شجرة فأكتمه او لوز
او حلب بقره او غنم لا يحل له ذلك كذا في الظهيرية ولو اخذ فأكتمه او بلا او غنم
لا يحل كذا في الخلاصة ورجل قال ائمت لفلان ان يأكل من مالي والمباح له لم يعلم
بذلك لا يباح له الاكل كذا في محيط السرخسي فان قال فلان من ذلك بالجهل فانه تناول

حرا ما ولا يسعه ذلك ما لم يعلم بالاذن والاباحة كذا في التاتارخانية رجل له علي
اخر دين ولم يعلم بجميع المال فغلب المديون ابراهيم مما لك علي فقالت المديون
ابراهيم قال نصيب لا يبعد ما يتوهم ان له عليه وقال محمد بن مسلمة
رحمه الله يبرأ من الكل قال القاضي في القضا كما قال ابن مسلمة وفي حكم
الاخر كما قال نصيب كذا في الذخيرة قال الاخر ان في حل مما اكلت من مالي
او اخذت او اعطيت حل له الاكل ولم يجله الاخذ ولا اعطا كذا في السراج الوهاج
قال جعلت في حل الساعة او في الدنيا يري في الساعات كلها والدارين كذا
في الوجيز للكردي والخالصة وبقوله لا خاصك ولا عليك مالي قبلت قال
هذا شي وحقق عليه علي حمله كذا في الحاوي والمفتا وي وسبل ابو القاسم
عمن ثبت دابته لعله فلخذها انسان واصطفا لمن تكون قال لمن سبها
وان قال من شاء فلها خذها فان لم يعمل ذكر يقوم معينين او لم يعمل
ذلك اصلها لانه علي سكرها جبرها وله ان ياخذها من ابن وجدها وفي
التقاوي ذكر المسئلة مطلقة من غير تفصيل يري ما اذا قال ذلك القول
او قال مطلق كذا في المحيط ولو سبب دابته وقال لا حاجة لي بها او لم يعمل
هي لمن اخذها فلخذها انسان لا تكون له ولو ارسل طيرا مملوكا فامسك
الطير من له سبب الدابة قالوا في الطير لا ينبغي ان يربطها اذا كان وحشي
الاصل اذا لم يعمل هي لمن اخذها كذا في فتاوى عياضي خان رجل سبب دابته
فامسكها انسان ثم جاء صاحبها واراد اخذها واقروا قال قلت حين خلعت
سبلها من اخذ فمولا وانكر فاقبنت عليه البيعة او استخلف فعمل يري للاخذ
سوا كان حاضر سمع هذه المقالة او غاب فبلغ الخبر كذا في الخلاصة سبل ابو
يكر من دمي ثوبه لا يجوز ان ياخذ احد حتى يقول حتى رماه من اراد ان
ياخذ فليأخذ وفي الواقعات ممن رفع عينا فزعم الراجع ان الملقى قال اخذها
فهي له واقام البيعة عليه وحلف الموعى فاقبنته يكون للاخذ وان كان الملقى
غير حاضر لكن اخبر بما قال الملقى وسعه ان ياخذها بالخبر كذا في الحاوي والمفتاوي
وفي العيون ولوان رجلا غصب من رجل دارا او درهما وهي في يده الغاصب فقال
المغصوب من انت منها في حل فانه يبرأ من عاينها وهو علي حالها للمغصوب
منه كذا في التاتارخانية غصب عينا محملة ما لك من كل حق فوله قبله قال البيعة
بالحمل ليقع علي ما هو واجب في الزمة لا علي عيني قايم كذا في العتبة وعن محمد
رحمه الله اذا كان لرجل علي اخر مال فقال قد خلعت لك قال البيعة هروية وان
قال خلعتك منه فهو يبرأ كذا في الذخيرة لوقال تراحل كدرم وله عليه دين يبرأ
المديون ولو قال لهم عويمان خود تراحل كدرم يبرأ غرامه ولا يبرأ من هذا
مال الاجارة الطويلة كذا في الخلاصة وفي نوادر هشتاد رحمه الله في سرقه
الدابة في الخان اذا ذهب صاحبها فري لغير اخذها ولا يكون صاحب الخان ولي
بها كذا في التاتارخانية اذا ذهب للصغير شيئا من المأكول قال محمد رحمه
الله يبرأ لوالديه ان باكل منه وقال اكثر شايخ نجار رحمه الله لا يجزى كذا في السراج

واكثر

والشايخ نجار رحمه الله يبرأ كذا في حواشي الاخلاص اهدي للصغير العواكه
يجل لوالديه اكلها لان الاهداء اليها وذكر الصبي لا يقتصر في الهدية ولو ان رجل اخذ
وليمة للحنان واهدى بها النوا من اخذها المشايخ ومنهم من قال بعضهم
هي للوالدين وقال بعضهم اذا قالوا للولد فهي له فانه لم يقولوا شيئا في الولد
قال القاضي ابو الليث رحمه الله ان كانت الهدية من الصبي للصبي فكل ثياب
الصبي او شيئا من ثياب الصبيان فهو للصبي وان كانت الهدية من رجل
او قاتل او شيئا من متاع البيت او الحيوان فانه اهداه احد من اهل البيت
الاب او من معارفه فهي للولد اذا اتى رجل من رجل من الحنات فاهدي
الناس هدايا ومنعوا بين يدي الولد فمسوا قال المهدى هذا للولد
اولم يعمل فان كان الهدية تعلق للولد مثل ثياب الصبي او شيئا من متاع
الصبيان مثل الصولجان والكرع فهو للصبي لان هذا تملك للصبي عادة
وان كانت الهدية لا تعلق للصبي عادة كالدراهم والونان في نظر الحي
المهدى فان كان من اقارب الاب او معارفه فهو لاب وان كان من اقارب
الام او معارفها فهو لام لان التملك هنا من الام عرفا وهناك من الاب
فقط ان يقول علي العرق حتى لو وجد سبب او وجه يستدل به علي غير
ما قلنا فيمنع علي ذلك وكذلك اذا اتخذ وليمة لرفاق ابنته فاهدي
الناس هدايا فهو علي ما ذكرنا من التقسيم وهذا كله اذا لم يعمل المهدى شيئا
ونقد الرجوع الي قوله اما اذا قال اهديت للاب او للام او للزوج او للمرأة
فالقول للمهدى كذا في الظهيرية رجل قدم من السفر وجاه بهدايا الي من
نقل عنه وقال له اقسم هذه الاشياء بيني واولادك وبين امرأتك وبين
نفسك فان كان المهدى قايما يرجع في البيات اليه وان لم يكن قايما فما
يصالح للنساء فهو لامرأة وما يصالح من الصغار من الاناث فهي لمن وما يصالح
للصغار من الذكور فهو لهم وما يصالح له من اولادها فان كان يصالح للرجال والنساء
جميعا في نظر المهدى ان كان من اقارب الرجل او معارفه فله وان كان
من اقارب المرأة او معارفها فلها فاذا التقويل علي العادة هكذا في المحيط
رجل بعث اليه بهدية في انا او طرف فان كان ثريدا او حوه يباح له ان
ياكلها في ذلك لانه ما دون في ذلك دلالة لانه اذا جعله في انا اخر ذهبت
لذته وان كان شي من العواكه او نحوها ان كان بينها انيساب يباح له ايضا
والا فلا يتقال اذا بعث اليه بهدية في طرف او انا ومن العادة رد الطرف
والا نام يملك الطرف والا انا وكذلك في الغصاع والحراي وما استنبه ذلك وان كان
من العادة ان لا يرد الطرف كقولنا صرا لغير الطرف هدية ايضا لا يلزمه رده
ثم اذا لم يكن الطرف هدية كان امانة في يد المهدى وليس له ان يستعمله في
غير الهدية وله ان ياكل الهدية فيها فلا تقتض العادة تعريضه فاقبنت
تقريبه وتحويله عنه لزمه تعريضه كذا في السراج الوهاج سبل ابو القاسم
عن قوم جالس علي خوان وتناولوا شيئا من علي خوان اخر ومن هو ليس علي

سهم بخيرهم قال ليس لهم ذلك ولو حاول من بعده علي خوانه لا بأس قال الفقيه
هذا فتاوى وفي الاستحسان أن كل من كان في نكاح الصياغة إذا اعطاه جازر
وبه أخذ كذا في الحواشي للفتاوى ولو قال لا خير أدخل كرمي وحذ من العيب
ولم يرد علي هذا فالاحتياط ياخذ منه شيعة كذا في فتاوى العياشي
والفتاوى صنف من البهاج منسوب كذا في المحيط صبي اهدى وقال أن أبي
أرسل اليك هذه الهدية بجل له المتناول إلا أن يقع في قلبه أنه كاذب
كذا في المستطاف قال أبو يوسف رحمه الله لو اشتري ثوبا فان رجلا يقبل
حتى يقول أنت في محل أو هو لك كذا في الحواشي للفتاوى ولو قال
الويل لا أسلم من ثن أول ما لك فقال الأمر أنت في محل من تناولك
من ما لم يردهم إلى ما يردهم فدخل في ذلك ليس له أن يباخذ جملة
ما يرد أو حسيب ولما أن تناول من ماله من ما لم يرد والمشتري وبطلان
ما يرد كذا في المستطاف رجل اهدى إلى مقربه شيئا فان كان لم يرد اليه
شيئا قبل أن يستقرضه كره القبول كذا في السراجية بغيره بين اثنين
ثمن شيئا علي أن تكون عند كل واحد خمسة عشر يوما بجانب ليعتقها
ثم هذه شهادة بالطلقة ولا يجل ففعل الدين أحدها وأن جعل في حل إلا أن يستهلك صاحب
الفضل ففعله ثم جعله في حل فحينئذ يجل لأن الأول هبة المشاع فيما
يجعل الغيبة فلم يجز والثاني هبة الدين وإن يجوز وإن كان شاعا
كذا في الفتاوى الحادية انتهت وسادة كرسيا لعروس وباعها بجل كانت
وصفت للزينة كذا في الغيبة في الفتاوى فيل لصاحب الحق أن يخرجك
مات ولم يترك شيئا فقال فهو في حل فانه يرد وعليه هذا لو قبل كذا فقال هو
يرعى ثم تبيين بخلافه فانه يرد ولو قال فهو يرد لا يرد كذا في التاتارخانية
ولو بعث إلى غيره سعة طاهرة بقران أنه من بقر ابن المهدي الصغير
لا يجوز ولا يملكه الأب بالعلاج حتى صار للدين سقراط وكذا لو عوضه المهدي
اليه كذا في الغيبة الباب الرابع في هبة الدين من عليه
لدين هبة الدين من عليه الدين جائزة قياسا واستحسانا وهبة الدين من غير
من عليه الدين جائزة إذا مره بقبضه استحسانا كذا في التاتارخانية هبة
الدين من عليه الدين وأبراهم بنهم من غير قبول من المدبون ويريد بوجه فكره
عمامة المشايخ وهو المختار كذا في جواهر الاختلاط وهذا إذا لم يكن الدين
بدل للصرف فاما إذا كان بدل للصرف فابراهم بنهم الدين منه أو هبة من يتوقف
قبوله فان قبله يرد وإن لم يقبل لا يرد وفي سائر المدبون يرد قبل أو لم يقبل
إلا أنه يريد الهبة ولا يرد في سائر المدبون هذا كله في حق الأصيل أما هبة
الدين من الكفيل وأبراهم بنهم الدين فالهبة منه لا تتم بدون القبول ويرد بالرد
وأبراهم بنهم من غير قبول ولا يرد بالرد وإن وهب الدين الذي علم الأصيل وأبراهم
مات قبل الرد فهو يرد كذا لو كان حبيبا فابراهم منه وجعله في حل منه فهو
جائز أن رد الوارث هذا الأبراهم يجعل رده ويقضي بالمال وهذا قول أبي يوسف

رحمهم الله وقال محمد بن عبد الله لا يعمل رده والبراءة ما حبة علي حالها كذا في الذخيرة
لأبي القاسم الأصيل عن الدين أو وهب الدين منه أن قيل يرد الأصيل
والكفيل وإن لم يقبل لا يرد كذا في الخلاصة رجل عذب دين فأت قيل القضا
فوهب صاحب الدين لوارث المدبون صح سواء كانت التركة مستغرقة
أو لم تكن كذا في فتاوى قاضي خان ولورد الوارث في الهبة من تركه لرد خلافا
لحمد ولو وهب ليعين الوارثه فالهبة الكلام ولو أريد الوارثه صح أيضا كذا
في وجيز الكردن وفي فتاوى أهو ولو أريد الوارثه من الدين
صح في نصيبه وفي الخزانة عطفان يكون الموت فيها بمنزلة القبول في
العقود هبة الدين من المدبون إذا لم يقبله حتى مات المدبون الرضينة
إذا لم يقبله الموصي له حتى مات الوصي بحسب الهدية والوصية وفي الفتاوى
العياشي لو وهب الدين لابن من عليه الدين وهو صغير لم يجز كذا في
التاتارخانية ولو قال له العزيم أريد عياني عما لك علي فقال قد أريدك من
ديني عليك فقال لا أقبل فهو يرد كذا في الخلاصة وهب أحد الورثة
حصته من الدين للمدبون قبل الغيبة وفي التركة نفوذ وعروض صح
استحسانا كالصالح قال رحمه الله عده وهبة حصته من الدين لو ارثا وغيره
يصح فيها لا يجل الغيبة ولا يقع فيها كذا في الغيبة وفي فتاوى أهو
ولو قبض المال من المدبون ثم قال له وامي كم مرابوذه استبتتو بخشيدم
صحت الهبة وكان المدبون أن يرجع علي رب المال بما دفع اليه رب الدين كذا
في التاتارخانية وهب رب الدين من المدبون فلم يقبل ولم يرد حتى تم رقنا
عن المجلس فما بعد بأم ورده اختلف فيه والصحاح أنه لا يرد كذا في
الجواهر الاختلاط وهل يشترط لعملة الرد مجلس الأبرار اختلف المشايخ
وهمهم الله فيه كذا في التاتارخانية ذكر في الماذون الكبير في باب هبة العبد
التاجر من له دين علي عبد رجل فوهبه لمولاه صح سواء كان علي العبد دين
مستغرق أو لم يكن وهل يرد بطل المولى قبل بانه يرد إذا جاء هو المختار كذا
في الفتاوى العياشي إذا كان الدين بين شركتي فوهب أحدها نصيبه من
المدبون صح وإن وهب نصف الدين مطلقا ينفذ في الربع كالوهاب
نصف العبد المشترك كذا في الصغرى من عليه الدين إذا وهب مالا
من رب الدين يملك رب الدين بالهبة لا بالدين كذا في المحيط رجل قال
لحائنه وهبت مالي عليك فقالا المكاتب لا يقبل عتق المكاتب والمال دين عليه
كذا في السراج الوهاج وفي فتاوى أهو سبل يرهات الدين ممن مات مقلسا
وعليه دين فتنزع استأف بفضا دينه هل يسقط دينه قال لا الاستقاط
الساقط لا ينفذ لأنه سقط بموته مقلسا ولا يجل الحق المطالبة في الآخرة كذا
في التاتارخانية سبل أيضا عن المستأجر إذا مات حتى انقضت الأجرة فقال
ورثة المستأجر للأجر ما أدين خاتمه يردا رشديم هل يرد عن مال الأجرة
قال لا يرد سبل يسقط إذا قال عند الغير إذا دكن كودن ابن عزم لأفقال الوارث

للواهب ان يرجع في الهبة لان النكاح بعد الهبة لا يمنع الرجوع كذا في فتاوى
قاضي خان ومنها الغزاليه سواء كان الغريب مستكنا او كافرا كذا في الشافعي
وكما يرجع في الهبة من المخرج بالقرابة كالآباء والأهاليات فان علوا والاولاد
وان سفلوا واولاد البنين والبنات في ذلك سواء وكذا الاخوة والاهوات
والاعمام والعجات والمحرمية بالسبب لا بالقرابة لا يمنع الرجوع كالآباء والاهاليات
والاخوة والاهوات من الرضاغ وكذا المحرمية بالمصاهرة كاهليات النساء
والزواجر والارواح البنين والبنات كذا في خزانة المفتين قال حري
وقيل علي بن ابي طالب وله عمودنا الخ مسلم فذهب لحدوها لصاحبه شيئا وقيل
فلا يرجع له فيه فان لم يغني عن الموهوب له حتى يرجع الي دار الحرب بطلت
الهبة وان كان الحرب اذن للمسلم في قبضه وقبضه بعد رجوعه الي دار الحرب
لان استحسانا وبما القيا لا يجوز كذا في المسوط وهب لو قيل اخيه لا يرجع
لان الملك والعقد ونحوها فيه بخلاف ما اذا وهب لغيره خيه ولو كان الوكيل
الهبة ومثلها للوكيل كذا في الغنينة واذا وهب عبد لاهله ولا يجزي
وقبضه فله ان يرجع في نصيب الاهلي اعتبارا للقبض بالكل كذا في المسوط
رحمة هب دارا في الموهوب له في بيت الصنيعة التي تسمى بالفارسية
كاشانه فتقول الخبز كان للواهب ان يرجع وهبه وكذا الوبي اريا اي معلقا
كذا في الظهيرية ولو وهب له حمله فحمله مستكنا او وهب له بيتا فحمله حيا ما
فان كان النسا عليا لم يرد فيه شيئا فلان يرجع وان كان له فيه شيئا
او علق عليه بابا او حصصه واصلحه وطبسه فليس له ان يرجع فيه كذا في
المسوط وان هدم في البناء رجوع في الارض ولو استهلك البعض لكان يرجع في
الباقى كذا في الرجعي للكردي رجل وهب دارا لرجل فحضرها او طبسها
او خر فيها بالذهب والمخدر فحضرها فمستلا او لمنا فبنا في طابغة منها
سقا فلا رجوع في شيء من ذلك عندنا والخرقة التذهيب هكذا في الظهيرية
وان وهب له دارا فيها عا على غير ذلك لبنا وتركه بعثا على حاله لم
يكن له الرجوع في شيء منها كذا في المسوط ان وهب لآخر ارضا بها قايست
الموهوب له فيها حبة منها فحلا او بني بناء او دكانا وكان ذلك بعد زيادة
فيها فليس له ان يرجع في شيء منها فان كان لا بعد زيادة او بعد نقصانها
فانه لا يمنع الرجوع حتى لو بني دكانا صغيرا بحيث لا بعد زيادة او لا بعد
به وان كانت الارض عظيمة لا بعد ذلك زيادة في الكل وانما بعد زيادة في
تلك القطعة فله ان يرجع في غيرها كذا في الكافي ولو كانت الزيادة بتافه من
يعود حق الرجوع كذا في التاتارخانية وانما في نصونها في مقسوم يرجع في الباقي
وان لم يبع شيئا منها له ان يرجع في نصفها لان له ان يرجع في كل ما فكذا في نصفها
بطريقا لا يملكه في الموهوب لغيره واذا كانت الهبة دارا فهدم بناءها كان له
ان يرجع في الارض كذا في المسوط وان كانت الهبة دارا فهدم بناءها كان له ان
يرجع في الباقي كذا في الاستهلاك بعض الهبة يسقط حق الرجوع في المستهلك يعني

في القام

في القام كذا في غايه البيان واذا وهب دارا فخرج في بعض الاصل الهبة في الباقي كذا في
التاتارخانية داوي العبد المرفق او المخرج حتى يرك او كان له ارض فبيع او ارض وطل
الرجوع كذا في الخلاصة ولو مرض عند فداؤه فانه لا يمنع كذا في البحر الطيق وهب
عبد احد بوه الموهوب له القطع الرجوع وان كان له فهدم ورجعه وتبقا فله الرجوع
ولو نالت الرقبة عن ملكه عا دالية بالفسخ وقلوا هب الرجوع ولو حيا العبد على الرقبة
له فلو وهب الرجوع والجنابة باطله هكذا في محيط السرخسي ولو وهب له موصفا
فشب وكبر ثم صار شيخا فارد الرجوع وقبضه الساعنة اقل من قبضه حين
وهب فليس له ذلك لانه حين زاد سقط الرجوع فلا يعود بعد ذلك كذا في السراج
الوهاج ولو كانت خبيفا فمن اود بها فحسن لا يرجع فيه كذا في خزانة المفتين
ولو كان طويل فوهب فان زاد طوله وهذا الطول لغصان وكان اسم له نقص
شبهه ولا يبريد خبرا فلو وهب الرجوع فيه كذا في محيط السرخسي رجل اشترى
عبد او قبضه ثم وهبه لاسنان وسلم ثم رجع في الهبة بغير قبضه ثم وجد له العبد
عبيلا كان له ان يرد عليه با بعه جلال الرجوع في هذه بغير قبضه بتملة الرجوع تنقلا
القاضي كذا في فتاوى قاضي خان واذا وهب العبد المربون من صاحب دينه بطل
دينه وكذا لو كان علي العبد جنابة خطا فوهبه لولي الجنابة بطلت الجنابة ويكون
للواهب ان يرجع في هبته استحسانا واذا رجع في هبته لا يعود الدين والجنابة
في قول محمد ورواية من ابي حنيفة وفي القياس لا يصح رجوعه في الهبة وهو رواية
الحسن عن ابو حنيفة والاحلي عن ابي يوسف وهبته ام عن محمد وفي الاستقسان
يهجم رجوعه كذا في فتاوى قاضي خان وفي الزيا دافعي له علي ما لو وصية
دين وهب الوصي المملوك للوصي ثم اراد الرجوع في هبته عن محمد بن
ليس له ذلك وفي ظاهر الرواية يرجع كذا في الخلاصة ورجل وهب عبد
لرجلي فله ان يرجع في نصيب احدهما وكذا لو كان رجل نصيب احد هاهب ونصيب
لآخر فهدم كان له ان يرجع في الهبة كذا في المسوط ورجلان وهبا عبد الرجل وسلا
ثم اراد احدهما ان يرجع بحصته والآخر غائب كان له ذلك كذا في فتاوى قاضي
خان ولو وهب من غير جاربه فعلمها الموهوب له القرآن والكتابة والاسط
ليس للواهب ان يرجع فيها هو المختار كذا في المضرات ولو وهب حارسه
في دار الحرب فخرجها الموهوب له الي دار السلام ليس له الرجوع كذا في
البحر الطيق ولو ولد له الهبة فولد كان للواهب ان يرجع في الام المخل وقال ابو
يوسف رحمه الله لا يرجع فيها حتى يستغني الولد عنها ثم يرجع في الام دون الولد
كذا في الظهيرية قال بشرق قلت وان اختصموا في الرجوع والولد صغير وقد
كان البطل القاضي له في الام قال له الرجوع فيها كذا في الحاوي للفتاوى ولو اراد
الهبة في بدنها خيرا ثم ذهبت الزيادة كان للواهب ان يرجع في هبته كذا في
الظهيرية وهب لرجل جاربه فان للواهب ان يرجع في الجاربه دون ولدها وكذا
في جميع الحيوانا فتولتها ووجير ذلك كذا في الهبة ساج واذا اراد الواهب الرجوع
وهي حياي فان كانت قد ارادت خيرا فليس له ان يرجع فيها وان كانت قد ارادت

شرا فله ان يرجع فيها والجوارح في هذا مختلف فمن اذا حلت سميت
ومن لو نها فلان فكر زيادة في غيرها فيمنع الرجوع ومن اذا حلت اصغر
لو نها ورق سا قريبا فيكون ذلك نقصا في الالهة الواهب من الرجوع كذا في السير
ولو ذهب امة فثبت وكثير لا يرجع وكذا في جميع الجواهر كذا في محيط السر
وان ذهب جارية حاملا او بهيمة حاملا ترجع فيها قبل الوضع ان كان في
قبل ان يمضي مدة يعلم فيها زيادة الحمل جائز ولا فلا وان ذهب له بيضا فصار
فرو خاليس له ان يرجع في ذلك كذا في الجوهر من النيرة اذا ذهب امة
لزوجها بطل النكاح فان رجع في الهبة صح رجوعه ولا يعود النكاح
كما لا يعود الدين والختابة كذا في خزانة المفتين وفتاوى قاضي خان
اذا ذهب المتكوجة لزوجها حتى غسدا النكاح ثم رجع الواهب يعود النكاح
ذكره الصدر الشهيد رحمه الله في الخلافيات ذكره محمد رحمه الله في الكتب
في موضع ان بالرجوع في الهبة يعود الى الواهب قديم ملكه والمراد من العود
الي قديم ملكه فيما يستقبل لا فيما مضى لا تزنيان من ذهب مالا الزكاة من رجل قتل
الموت وسلم له اليه ثم يرجع في الهبة بعد الحول لا يجب على الواهب زكاة ما مضى
فلم يجعل قديم ملكه عابدا اليه في حق زكاة ما مضى وكذا من ذهب من اخر
دارا وسلمها الي الواهب له ثم بيعت داره بغيرها ثم رجع الواهب فيها لم يكن
للوالب ان ياخذها بالشفعة ولو عاد اليه قديم ملكه فيما مضى وجعل كان
الدار لم تزل عن ملكه لكان له الاخذ بالشفعة كذا في الزخيرة وان ذهبت
له جارية فوطيها الواهب له قال بعضهم له ان يرجع فيها ما لم يتحل وهو
الاصح هكذا في الجوهر من النيرة ولو ذهب لاختيه وهو عبد لغيره فلان
يرجع ولو ذهب لعبد اختيه فله الرجوع عند ابي حنيفة وعند ثمالا لرجوع
ولو كانا جميعا دارهم محرم من الواهب قال الفقيه ابو جعفر الهذلي
ليس له ان يرجع في ثوبه ملكه في محيط السر خشي هو الصحيح هكذا في فتاوى
قاضي خان ولو ذهب للمكاتب وهو خورم محرم منه فان كان ادبيا المكاتب
فعتق لم يرجع وان عجز فعند محمد رحمه الله لا يرجع وعند ابي يوسف
رحمه الله يرجع ولو كان المكاتب اجنبيا ومولاه فوجب الواهب ان يعتق
المكاتب يرجع وان عجز فكذلك عند ابي حنيفة رحمه الله كذا في محيط السر خشي
رجل ذهب احد رجل جارية فقبضها ثم اراد الواهب ان يرجع فيها والمولى
غائب فان كان المولى في يد المولى ليس له ان يرجع فيها وان كان في يد العبد فان
فان كان العبد ماذن له في التجارة فله ان يرجع كذا في خزانة المفتين وان كان
محجورا عليه لم يكن له ذلك حتى يحضر المولى وان قال العبد انا محجور وقال الواهب
انت ماذون ولي ان يرجع بها قتل حصن ومولاك فالقول قول الواهب مع
بيته قالوا وهذا استحسنان والقياس ان يكون القول قول العبد ثم انما
حلقت الواهب على العالم ولو اقام العبد بيته انه محجور لا يتقبل بيته هذا
كله اذا كان المولى غائبا والعبد حاضر فان حضر المولى غلب العبد فاد الواهب

ان يرجع في هبته فان كان الواهب في يد العبد لم يكن المولى خصما فان قال المولى او عني
هذه الجارية فبعت فلان ولا ادري او هب اليه ام لا فقام المدعي بيته على الهبة
فالمولى خصم واذا قضى القاضي بالجارية للواهب فقبضها الواهب فزاد في يدها
في يد الواهب ثم حضر الواهب له وانكر ان يكون عبدا فالقول قوله وكان له
ان ياخذ الجارية ليس للواهب ان يرجع في الهبة وان كانت الجارية قد ماتت
في يد الواهب كان الواهب له الخيار ان يشا ضمن الواهب قبضها وان شاء
ضمن المودع فان ضمن الواهب لا يرجع على المودع بما ضمن وان ضمن المودع لا يرجع
على الواهب بما ضمنه بضمنا وجب الضمان في الكتاب على المودع ولم يجز فيه
خلافا وذكر الكرخي انه قال قول محمد رحمه الله فاما عند ابي يوسف رحمه الله فيمن
وان قال المولى قد عتقت انكر وهبها للذي ادعى الا انه ليس بعبد لله استخلفه
القاضي فان حلف برى من الخصومة وان كل لزمته الخصومة ولو اقام المدعي
بيته على قول المولى ان خلافا عتق يعقل بيته وقضى بالرجوع ولو اقام
المدعي بيته على ان الغائب كان عبدا هذا الرجل وانه قد مات قبلت بيته
ومار ذوا ليد خصما وان اقام للمدعي بيته على ان الغائب كان عبدا وانه
قد مات من فلان قاله حريز وفتنه فلان منه بالغ درهم قبل
بيته وان اقام المدعي بيته على ان المولى الذي في يده الجارية انه قد
باع فلان الغائب من فلان ولم يغم الغيب على قول المولى ان الغائب عبده
فالقاضي لا يتقبل هذه البيته ولا يتحل الذي في يده خصما كذا في الزخيرة
ولو ذهب كريبا سا فقصره الواهب له لا يرجع لانه زيادة متصلة وشقة
متقومة ولو غسله يرجع كذا في محيط السر خشي وان قبله لا يرجع اذا كان
يزيد بذلك في الثمن كذا في الوجيز للكر دري ولو نعت المصنف بالمعروف
فلا رجوع كذا في خزانة المفتين وان ذهب له حديد اوفر منه سيفا
او غلا فشححه لم يكن له ان يرجع في يمين من فلك كذا في الميسوط ولو ذهب
خلقة فركب فيها فصلا ان كان لا يمكن نزعها الا بقصر لا يرجع وان امكن نزعها
بلا من يرجع وان ذهب له فريقة فكتفت فها سوز او بعض سوز يرجع
لانه يزيد يرد في ثمنه وان قطعه مصفا وكتف لا يرجع لان كتف المصنف
يزيد في الثمن وان كانت دافعة ثم كتف بها ثمنها او حديثا او شعرا
ان كان يزيد في ثمنه لا يرجع وان كان نقص يرجع كذا في محيط السر خشي ذهب
له امرأة فصقلها فله الرجوع كذا في الغنية ولو خد السكين لا يرجع كذا في
الوجيز للكر دري وهكذا في المحيط ولو ذهب له سيفا فحمله سكتا او كسره
محمل منه سيفا آخر لم يرجع فيه كذا في المحيط ولو ذهب لرجل اجنعا فاكسرها
الموهوب له وجعلها خطبا او ذهب له لبنا فحمله طبا فله ان يرجع فيها
وان اعاده لبنا لم يرجع فيه كذا في الهداية ولو ذهب له ثوبا فلبسه بالمال
لا يرجع كذا في محيط السر خشي ولو ذهب له شوبعا فلبسه بالمال فله الرجوع كما
اذا ذهب له حنطة فلبس بالمال كذا في الجوهر من النيرة ولو ذهب له خيما فحمله خلا

والنجح المطبوع من ماء العنب الذي ذهب ثلثاه وبقى ثلثه ثم يصب عليه
من الماء مقدار ذهب منه ثم يطبخ اذني طنجرة ثم يترك حتى يشد ويقذف
بالزبد وهو مغرب واصله بخته كذا في خزانة الغنيين رجل وهب مثاه
او بدت او بقره فاوجبه الموهوب له للاخبة او هدي او جمل صيد او ذر
او قلدا لينة او البقر او اوجبه انطوما فلو اهاب ان يرجع في الروايات الظاهر
وعن ابي يوسف رحمه الله لا يرجع كذا في عيط السرخسي ولو وهب له مثاه
فذكر باله ان يرجع فيها وهذا بخلاف ولو ضحي بها او ذبحها في هديا لمعة
لم يكن لان يرجع فيها في قول ابي يوسف رحمه الله وقال محمد رحمه الله يرجع
فيها ويجزيه الاضحية والمستغفر والنبص على قول ابي حنيفة رحمه الله والخلف
المشايخ يرجع الله فيه قال بعضهم انه لقول محمد رحمه الله وهو الصحيح كذا
في المحيط ولو وهب دورها ثم استقر من الموهوب له فاقربها ياه جاز
وليس للواهب ان يرجع انما كذا في خزانة الغنيين رجل وهب لرجل
دورا فقبضها الموهوب له وجعله صدقة لله تعالى فلو اهاب ان يرجع
فيها لم يقبضه المصدق عليه كذا في المسطور رجل وهب ديناره
عليه لم يرجع وهب له ثم في ثمنه في ثمنه بالقبض فقبض كان له الرجوع
كذا في السراجية رجل وهب شجرة واذن له بقطعهما فقطعهما وانفق في
القطع كان للواهب ان يرجع فيه ولو وهب شجرة باصلها فقطعهما للوهب
لم كان للواهب ان يرجع فيها وفي مكانها من الارض فهو له كما في الرجوع
التحريم فلو ايا او جد وعا لا يرجع الواهب فيه وروى انه يرجع في الجرد
كما اذا جعل الخطباء فانه يرجع في الخطب كذا في فتاوى قاضي خان اذا وهب
الرجل عبدا من رجل ثم ان الموهوب له وهب ذكرا لغيره من رجل اخر
بعضه فقبضه وقبضه الموهوب له الثاني لا يكون للواهب الاول عسل الاعلى
الواهب الثاني ولا على كذا الموهوب له الثاني ولكن يرجع الواهب الثاني في
هبة ما يشاء ثم يرجع الواهب الاول على الواهب الثاني كذا في الخيرة
ولو قبض الى الواهب الثاني فقبضه او صدقة او ارث او وصية او شئ اخر
او ما اشبه ذلك لم يكن للواهب الاول ان يرجع فيه كذا في المحيط لو وهب
له الموهوب من اخر فزده المشتري بغيره ليس للواهب ان يرجع كذا في شرح
مجمع البحرين وفي السقيا في ولو وهب ما عتق او باع او تصدق او اخر من
او ادفع او اعان فذلك منه فانه لا يرجع الموهوب له والمصدق عليه
بما ضمنه على العاصب ويرجع المستاجر والمودع والمرتهن بالقيمة عليه ويرجع
المشتري بالثمن عليه ولا يرجع السارق من العاصب ولا عاصب العاصب
كذا في التاثيرا حانية لا خلاف فيها ان الرجوع في الهبة يقبض العاصب فحق
في الرجوع بالتراخي فسايل اصحابنا ان عليا قد ضحك ايضا كالرجوع بالقبض
ظاهره قالوا يصح الرجوع في المشاع الذي يمتثل الغيبة ولو كان هبة مستدا لم يصح
مع الشباع وكذا لا يقبض على القبض ولو كان هبة مستدا تؤلف هبته
علي

على القبض وكذا الوهب لاشنان شيئا وهبه الموهوب له الا ان ثم رجع الثاني
في هبته كان الاول ان يرجع ولو كان هبة مستدا لم يكن له الرجوع فكذا في
الرجوع بغير قبض فسخ فاذا انسخ بالرجوع بما د الموهوب اليه فديم ملكه وملكه
الواهب وان لم يقبضه لان القبض انما يعتبر في انتقال لا في عود ملكه قد يرجع
والموهوب بعد الرجوع يكون امانة في يد الموهوب له حتى لو هلك لا يقبض ولو لم يزل
عليه الرجوع فاقبض القاصد فيه ولكن الموهوب له وهب الموهوب الواهب وفيه الواهب
الاول لا يملكه حتى يقبضه واذا قبضه كان بمنزلة الرجوع بالتراخي او يقبضه
القاضي وليس للموهوب له ان يرجع فيه كذا في البدائع ابي ساجدة عن ابي يوسف
عن ابي يوسف رحمه الله ويجوز ان يعرف الموهوب له في الهبة ما لم يحكم القاضي بقبضها
فاذا حكم بالقبض فقبضه وكذا في قول محمد ولو قبضه رحمه الله كذا في المحيط وان مات
في يد الموهوب له قبل ان يقبضه الواهب بعد ما قبض القاضي به لم يكن الواهب
ان يقبضه الا ان يكون من بعد القبض وقد طلب منه الواهب ولو لم ير الهبة
بعد الرجوع ولم يحكم به الحاكم حتى وهب الموهوب له الهبة من الواهب فقبضه
الواهب فهو بمنزلة ردده او رد الحاكم كذا في الخيرة واذا قبض القاضي بالمال
الرجوع كذا في ما نفع الموهوب له الرجوع كذا في المحيط اذا وهب من الفقير شيئا لا يملك
الرجوع وقيل هذا اذا روي الصدقة كذا في السراجية وهب شيئا لرجل ثم
قال الواهب اسقطت حتى في الرجوع لا يسقط حقه كذا في جواهر الاحكام ولو
صاحبه من حق الرجوع على شيء فانه يصح ويكون عوضا عن الهبة ويسقط
حق الرجوع كذا في جواهر الفتاوى رجل وضع عبدا او علف فقبضه لاله الرجوع
بخلاف ما اذا علف عبدا للتبديل كذا في السراجية ويستوي في الهبة حكم
الرجوع ان كان الموهوب له مسلما او كافرا كذا في المسطور سئل عن رجل دفع
خسرة فداير اليها مائة بنته الصغيرة وقال جعلها لهما انما راد اباها يرجع
واخذ تلكا لداير قال ليس له ذلك لانه هبة للصغير وقال غيره من الفقهاء
له ذلك انه لو قبض كما اذا قال اشترى لي جهازا كذا في فتاوى ابي الفتح محمد بن محمود
ابن الحسين الاستروسي الباب السادس في الهبة للصغير
ولو وهب رجل شيئا لولده في الهبة واراد تفصيل البعض على البعض في ذلك
لا روية لهذا في الاصل عن اصحابنا وروى عن ابي حنيفة رحمه الله انه لا بأس
به اذا لم يقصد به الاضرار سوى بينهم يعطيه الابنة مثل ما يعطى الابن وعليه
الفتوى هكذا في فتاوى قاضي خان وهو المختار كذا في الظهيرية رجل
وهب في محنة كل المال لولد جاز في القضا ويكون انما فيها صنع كذا في فتاوى
قاضي خان وان كان في ولده فاسق لا ينبغي ان يعطيه اكثر من قوته
كبل لا يعبر بمعناه في المعصية كذا في خزانة الغنيين ولو كان ولده فاسقا
فاذا كان يعرف ماله الى وجوه الخير ويحرمه عن الميراث فهذا خير من تركه كذا
في خزانة الغنيين في الخلاصة ولو كان الولد مشغولا بالعلم لا بالكسب فلا
باسان يفضل له على غيره كذا في القضا وهبة الاب لطفله ثم بالعقود لا فوق في ذلك

ببها اذا كان في يده او في يد مودعها ما اذا كان في يدها الغاصب او في يد
المودع او في يد المستاجر حيث لا يجوز الهبة لعدم قبضه وكذا لو وهبته امه
وهو في يدها او الاب ميت وليس له وصي وكذا كل من يملكه كذا في التبيين وهكذا
في الكافي واذا ارسل غلامه في حاجة ثم وهب له الصغير تحت الهبة فلو لم يرح
الصغير حتى مات (الولد) فالصغير لا يورثه ولا يورثه من بعده كذا في الذخيرة
اذا وهب الابن الى دار الحرب لابنه الصغير لا يجوز ولو كان في دار الاسلام يجوز
فانما كذا في الصغير ولو ربا عنه سبعا فاسد وسلمه اليه او باعه بشرط الحبس
للمشتري ثم وهب له الصغير لم يجز كذا في المبسوط والصدقة في هذا كالهبة
كذا في الكافي وصحي البتيم اذا وهب عبده للصغير وللصغير عليه فصححت
الزينة وبسقط دينه فان اراد الواهب ان يرجع في هبته كان له ذلك في
ظاهر الرواية كذا في فتاوى قاضي خان الاب اذا وهب عبدا لابنه الصغير ثم مات
الميت ثم استحق رجل الميراث وصلى الاب فالاب لا يرجع على كل حال وان تمت
الابن بعد الميراث ان جرد الابن فيه قبضا بعد الميراث لا يرجع على الاب الصغير وان لم
يجرد يرجع كذا في الذخيرة الاب اذا وهب داره من ابنه الصغير وهو اهل الواهب
فلا يجوز زوالها بخود به وعليها الفتوى كذا في فتاوى عيال غيبة وفي المتن
عن محمد رحمه الله رجل وهب دار لابنه الصغير فيها سكن يجرها لا يجوز
ولو كان بغير اجار وكان هو فيها يعني الواهب فالهبة جائزة وعن ابي يوسف
رحمه الله رواية ان سماعة لو وهب لابنه الصغير دارا وهو ساكن فيها يعني
الواهب لا يجوز ما هو رواية عن ابي حنيفة رحمه الله كذا في الذخيرة والمحيط ولو وهب
دار لابنه الصغير ثم اشترى بها دارا اخرى فاذا ثابته لابنه الصغير كذا في المنتقى
رجل يصدق عليها بنه الصغير دارا والاب ساكنها اجاز عند ابي يوسف وعليه
الفتوى كذا في السيراجية الحسن بن زياد عن ابي حنيفة رحمه الله في رجل
مصدق بداره على ابنه الصغير له فيها متاع او كان فيها ساكن بغير اجارة
الصدقة فان كانت في يدي رجل باجارة لم يجز الصدقة فتورث جواربه فما للصدقة
فيما اذا كان فيها ساكن باجارة وبغير اجارة فله جواربه فما الهبة وجوابه في
الصدقة فيما اذا كان هو الساكن او كان فيها متاعه مخالف جوابه في الهبة
فالرواية عنه في الهبة اذا كان الواهب في الدار وكان فيها متاع الواهب انه
لا يجوز وكما ان الهبة تقتصر الى القبض والصدقة تقتصر الى القبض فيكون
في المسئلة رواية ان عنه كذا في المحيط والذخيرة تصدق بارض مارة من
روى علي بن ابي بصير ان كان الزوج له جازان كان بغيره باجارة لا كذا في الوجيز
للكردي قال صاحب كتاب الاحكام كتب الخطير الدين في رجل له ارض مارة
ببذر في يده مزارع وهما ارض من ولده الصغير مع حصته من الارض هل تقع
وهل ينفق الحال بينهما اذ ارضي الارض بالهبة وببها اذا لم يرش اجاب ابي الهبة
كذا في فتاوى ابي الفتح محمد بن محمود بن الحسين الاستر وشي قال لولده الصغير
نصف هذه الارض فاخذت منها لا تعبير ملكا له كذا في الغيبة واذا وهب لابنه كتب

به على شريكه فاما لم يقبض لا يملكه ولو دفع اليه ابنته ما لا تنصرف فيه الابن يكون
لها ان لا اذ ادلت ولالة عليا تنعك كذا في المنتقى رجل دفع اليه ابنته في هبة
فلا تنصرف فيه ففعل وكذا في كذا في الاب ان اعطاه هبة فالكل له وان دفع
اليه لا يملك فيه بلاب وهو ميراث كذا في جواهر الفتاوى رجل اخذ لولده او
لبنته شيئا ثم اراد ان يدفع اليه ولده الاخر او تليده الاخر ليس له ذلك
الا اذا بين وقت الاتحاد انها عارية كذا في السيراجية اشترى قطعة من
الصغير صاروا هبا بالقطع مسلما اليه قبل الخطبة ولو كان كبير الميراث مسلما
اليه لا يملك الخطبة والتسليم ولو قال اشترى هذا صار ملكا له كذا في الغيبة
قال ابو القاسم ولو جهزت المرأة لولدها الذي في بطنها شيئا فوُلدت وان
وُجِع الولد على الشباب فالشباب ميراث قال الغيبة وعند ابي القاسم ان الشاب
لهما مال ثم اعز المرأة انها جعلت ملكا للصبي الا ترى انه لو كان الصبي قد ار
عشر سنين او نحو ذلك فيسقط كل ليلة فمراشوا وبسقطت عليه ما حقه او
خالفه لم يصل الولد مال ثم قل هذا له كذلك فهذا وليس لهذا ميراثه شيئا ليدن
قال ابو القاسم لو جهزت ابنته في حال صغرها او حال كبرها لكن سلمه اليها
فانه يكون لها اذا كان ذلك في هبة كذا في السيراجية بيع امرأة لها مهر على زوجها
وهبت المهر لابنتها الصغرى الذي هو من هذا الزوج الصحيح انه لا تصح هذه الهبة
الا اذا وهب وسلطت ولدها على الصبي فيجوز وبغيره لم يملك لملك الولد
اذا قبض كذا في فتاوى قاضي خان الموهوب له ان كان من اهل القبض
فحق القبض اليه وان كان الموهوب له صغيرا او مجنونا فحق القبض الولد
ولو لم يولد او وصي ابيه ثم جوده ثم وصيه ثم وصي وصيه ثم القبض ومن
نصبه لقا في سوا كان الصغير في عياله واحدا منهم او لم يكن كذا في غيبة
فلو ان الاب او وصيه والحيد ابوالاب او وصيه عاب غيبة منقطعة
جاز قبضه الذي يتلوه في الولاية كذا في الخلاصة واما غير الاب والجد والجد
والام وسائر القربايات ففي الاستقسان يملكون قبض الهبة اذا كان الصغير
في عيالههم وكذلك وصي هو لا يملك استقسانا اذا كان في عياله وكذلك الاجني
الذي يعول البتيم وليس للبتيم احد سواه جاز لم قبض الهبة استقسانا
وبينوني في هذه المسئلة اذا كان الصبي يملك القبض ولا يفعل وهذا
كله اذا كان الاب ميتا او حيا عابا غيبة منقطعة فاما اذا كان حيا
حاضر او الصبي في عياله هو لا يملك لم يذكر هذا الفصل في الكتب نصا
الا انه ذكر في الاجني اذا كان يعول البتيم وليس لهذا البتيم احد سواه
جاز قبض الهبة عليه وهذا الشرط يقتضي ان لا يصح قبضه هو لا اذا كان الاب
حاضر وذكر في الجارية انه لا يملك القبض على الصغير اذا كان الاب حيا ولم يفصل بين ما اذا
كان الصغير في عياله او لم يكن فظاهر الاطلاق يقتضي ان لا يصح كذا في الذخيرة فان كان
الصغير في حجر العم وعياله فوجب للصغير هبة ووصي الاب حاضر فقبض العم
قبل لا يجوز قبضه وان قبض الاخ او العم او الام والصغير في عياله اجني لم يجوز قبض

ذلك الاجنبي الذي الصغير في عياله جاز كذا في قضاياه قاضي حان والصغيرة
التي تجاس مثلها وهي في عياله الزوج اذا قبضت هي او الزوج جاز القبط من شرط
في قبض الزوج على زوجته الصغيرة اذا كان يجامع مثلها فان اجامعها من قال اذا
كان لا يجامع مثلها لا يصح قبض الزوج عليها والصحيح اذا كان يجامعها من قال اذا
مثلها لا يصح قبض الزوج عليها ولكن يقبض من الولي عليها هكذا في الفخوة ولو
كانت الصغيرة في عياله الجدا والام والام والتم فوجب لها هبة لتفصل
الزوج كذا في التاتارخانية وان ادرت لم يجز قبض الاب والزوج عليها
الا بادرها كذا في الجوهرة الصغيرة صغيرة في عياله اجنبي عاها بها ابوها
والاب عاها فقبض الاجنبي لها صحيح دون قبض الاخ كذا في السراجة ولو كان
في عياله الجدا والام والام او الزوج فوجب له هبة فقبض الهبة من كان الصغير
في عياله والاب حاضر اختلف المشايخ فيه والصحيح الجواز هكذا في الرجيز
لذكره في هذا القول علمنا ان الثلاثة رخصهم اليك في الخبر وان كان
لا يخل لم يجز كذا في السراج الوهاج فيقول الهبة من العبيد صحيح اذا تمشت
الهبة منقضة في حق الصغير اما اذا كان فيها من العبيد لا يصح حتى انه اذا
وهب رجل لصبي عبيدا لم يولدوا في دار قبل ان كان يشتر عبيده ذلك بشي
فانه يبيع قبوله ولا يرد وان كان لا يشتره منه بشي ويلزمه مونة النقل
ونقطة العبد فانه يرد فكذلك رد الهبة من العبيد الذي يبيع عن نفسه
صحيح كذا في الخبر وذكرنا ان الوهاب والابن له اخوها كبر والابن
صغير وقبض الكبير منها باطلا وهو الصحيح لان هبة الصغير منقضة
حال مباشر الهبة لتمام قبض الاب تمام قبضه رهبة الكبير
محتاج الى قبول فتبطل هبة الصغير فتكن الشبوع والحيلة ان يسلم
الدار الى الكبير ويهداها من كذا في الرجيز للكفر في كل ما يستخلص به
عن الحرام او يتوصل به عن الحرام او يتوصل به الى الحلال من الخيل فهو حسن
والصدق على الصغيرين كبر على الاجنبيين كذا في التاتارخانية السراج
السابع في حكم العوض في الهبة العوض نوعان من اخرج عن العقد ومشروط
في العقد اما العوض المتأخر عن العقد فالكلام فيه في موضعين احدهما
في بيان شرط جواز هذا التقويض وجبره في الثاني عوضا والثاني في بيان
ماهية هذا التقويض اما الاول فله شرط ثلاثة الاول مقابلة العوض
بالهبة وهو ان يكون التقويض بلفظ يدل على المقابلة كقوله يقول هذا
عوض عن هبتك او بدل عن هبتك او مكان هبتك او هكذا عن هبتك
او تصدقت بهذا بدل عن هبتك او كافاك وجازيتك او ايتيتك او ما يجرى
هذا الجري عني لو وهب انسان شيئا وقبض منه الموهوب له ثم انا الموهوب له
ايضا وهب شيئا للواهب ولم يقل عوض عن هبتك وكذا ما ذكرنا ان يكون عوضا
بل كان هبة مستحقة لكل واحد من الحق الرجوع والتاخير ان لا يكون التقويض
في العقد مملوكا بذلك العقد حتى لو عوض الموهوب له بعض الموهوب ببيع

ولا يكون

ولا يكون عوضا وان كان الموهوب قد تغير عن حاله تغيرا يبيع الرجوع فان
بعض الموهوب بكونه عوضا عما لبا في هبة الواهب شيئا واحدا او شيئين في عقد
واحد واما اذا وهب شيئين في عقدين فموضوعا جديهما عند الاختلاف
فيه قال ابو حنيفة ومحمد يكون عوضا ولو وهب له شيئا ونقص في ما لم يبيع
الصدق من الهبة فلا ت عوضا بالاجماع والثالث سلامته العوض للواهب
فان لم يسلم بان استحق من يده لم يكن عوضا وله ان يرجع في الهبة ان كان
الموهوب قائما بعينه لم يملك ولم يرد وخبرنا ان الموهوب قد يبيع الرجوع فان
كان قد هلك واستهلك الموهوب له لم يضمن له الموهوب له واستهلك قبل التقويض
وكذا اذا زاد خيرا لم يضمن كما قبل العوض كذا في البدائع وان استحق بعض العوض
فان بقي منه فموضوع عن الهبة كلها وان شيئا ما بقي في يده من العوض ورجع
بالهبة كلها ان كانت قائمة لم يخرج من مكر الموهوب له ولم يرد في بدنها
كذا في السراج الوهاج واما سلامة العوض وهو الموهوب للموهوب بشرط
التقويض حتى لو استحق الموهوب كان له ان يرجع في عوض ولو استحق
نصف الموهوب فله الموهوب له ان يرجع في نصف العوض ان كان الموهوب
سماحتا في الهبة سواء اذا العوض او نقص في لسفرا وفلا بد في ذلك ان نقص
فيه كان له ان يأخذ نصفه ونصف النقصان كذا في البدائع وان قال ارد
ما بقي من الهبة وارجع في العوض كله لم يكن له ذلك وان كان العوض
مستلزما من قبض العوض بقدر ما وجب الرجوع للموهوب له به من العوض
كذا في السراج الوهاج واذا استحق كل الهبة والعوض مستهلك يضمن
كل قيمة العوض كذا ذكر في الاصل من غير خلاف كذا في البدائع هذا اذا كان
الموهوب او العوض شيئا لا يحل الهبة فاستحق بعضه فاما اذا كان سما
يحل الهبة فاستحق بعض احد هاتين العوض ان كان هو المستحق وكذا
يطلب الهبة ان كانت هبة مستحقة واذا اطلب العوض رجع في الهبة واذا اطلت
الهبة يرجع في العوض هكذا في السراج الوهاج الثاني بيان ماهية التقويض
المتأخر عن الهبة هبة مستحقة لا خلاف بيننا صهايا يصح ببيع الهبة ويطلب
بما يطل به الهبة لا بما لبا في استقلا الرجوع على معنى انه يملك حقا الرجوع
في الاول ولا يثبت في الثانية علمنا فيها وادركه وهو في حكم هبة مستحقة ولو وجد
الموهوب له بالموهوب عينا فاحتسا لم يكن له ان يرد ويرجع في العوض وكذلك
الواهب اذا وجد بالعوض عينا لم يكن له ان يرد العوض ويرجع في الهبة فاذا
قبض الواهب العوض فليس لكل واحد منهما ان يرجع على صاحبه فيما ملكه سواء
تخصص الموهوب له او اجنبي او الموهوب له او غيرا مرد كذا في البدائع
ويستلزم شرط الهبة في العوض بعد الهبة من القبض والحيازة والافراز
كذا في خلا نقا الغنيتين ولا يكون في معقب المعاوضة ابتداء وانها لا يثبت
الشفع الشفعة ولا للموهوب له الرد بالعيب كذا في محيط السر خشي
والنوع الثاني العوض المشروط في عقد الهبة وان كان الهبة بشرط العوض

شروطها شرائط الهبة فيما لا يندرج تحتها لا يصح في المشاع الذي يحتمل التسمية
والاشتيت بها الملك قبل القبض وكل واحد منهما ان يرد بالعيب ما قبضت الاصل
بشروط العوض بمثل الهبة بشرط العوض وهذا استحسنات والمقاييس ان
يكون الهبة بشرط بيعها ابتعا واشتيا كذا في فتاوى قاضي خان وهب ما اقل
من رجلين بشرط عوض العاد وهو ينقلب بيعا جديدا ابتعا ان يتاين
كذا في الغنية ولو عوض عن جميع الهبة قليلا كان العوض او كثيرا فانه يمتنع
الرجوع ولو عوض عن بعضها الهبة عن ملكه فله الرجوع فيما لا يقص منه
وليس له الرجوع فيما عوض كذا في شرح الطحاوي اذا تصدق الموهوب له
عليه الواهب بصدقة او حلة او اعرم فقال هذا عوض من هبة كذا كذا
في الصغر عرجون نفوس الاضيء هو كان باهر الموهوب له او بغيره
وليس للاضيء العوض ان يرجع على الموهوب له سواء عوض بامر او بغير
امر الا ان يقول الموهوب له عوض فلانا عني عليا في صام وهو كالمقال
هب لفلان عبيدك هذا عني فان المامور لا يرجع على الامر الا ان يقول الامر
عليا في صام من هبة في فتاوى قاضي خان ولا يعمل في جنس هذه المسائل
ان كل ما يطالب به الانسان بالحبس والملازمة يكون الاحرار اذ به سببا
للرجوع الا بشرط من غير اشتراط الصان ولا ما لا يطلب به الانسان
بالحس والملازمة لا يكون الاحرار اذ به سببا للرجوع الا بشرط الصان
كذا في الظاهر يقولوه هب له هبة فعوضه عوضا على غير شرط فقضيه
ثم استحق العوض فله ان يرجع في الهبة فاقية في ملك الموهوب له ولم ترد
ولم يحدث فيها ما يمنع الرجوع كذا في السراج الوهاج واذا استحق العوض وقدر اذ
الهبة لم يرجع كذا في الخلاصة وان كانت الهبة قد هلك او استهلكها
الموهوب لم يقصرها في قولهم جميعا كذا في السراج الوهاج ولو هب لرجل
العاد وهم فعوضه الموهوب له ودفعها من ثلثها له لا هم لم يكن ذلك عوضا
وكان له ان يرجع في هبته وكذا لو كانت الهبة دارا فعوضه بيتا سدا كذا في
فتاوى قاضي خان وفي الفتاوى العنا بيه قوله وهب داره بشرط عوض
وقيمة الف الف فباعها بالقبيل فقبل فخذها الشفع بالعين
وبدفع الموهوب له للعاهب ما بشرط او قيمته ولو حضر الشفع بعد ما دفع
المشروط اليه الواهب اخذها به كذا في التاتارخانية رجل وهب لرجل ثوبا رخصه
وذاهم وسلم الكل اليه ثم عوضه الثوب او الدار لم يكن عوضا عندنا استحسناتنا
كذا في فتاوى قاضي خان ولو هب له حنطة وطحن بعضها وعوض دقيقا
من ثلث الحنطة كان عوضا وكذلك لو هب ثوبا وصنع منها ثوبا بمعوض
او خاطه فقبضه وعوضه اياه لان عوضا وكذلك لو هب له سويقا قلت
بعضه وعوضه كذا في الذخيرة ولو هب نصر في سلسل فموضه بالمسلم حرا
او خسر لم يكن ذلك عوضا وللنصر ان يرجع في الهبة وكذا لرجل اذا عوض
العاهب شاة مسلوخة ثم ظهر انها هبة رجوع الواهب في هبته كذا في فتاوى

قاضي

قاضي خان وهب لرجل ثوبا بغيره وسلم اليه واخرى برب الثوب الهبة
جازت من مالكه فله ان يرجع فيه مالم يعوضه الموهوب له او لم يكن دارا رجوع
منه وان عوض الرجل الذي وهب له او كان بينهما قرابة لم يمنع فذلك رتب
الثوب من الرجوع كذا في المسبوط عبادون له في التجارة وهب لرجل الهبة
وعوضه الموهوب له من هبته فكل واحد منهما ان يرجع في الذي وهب له او كان
بينهما قرابة لم يمنع فذلك رتب الثوب من الرجوع كذا في المسبوط عبادون
له في التجارة وهب لرجل هبة وعوضه الموهوب له من هبته فكل واحد منهما
ان يرجع في الذي له والهبة باطله وكذلك لو اهدى الصغير اذ وهب من مال
الصغير شيئا وعوضه الموهوب له كذا في المحيط الصغير اذ وهب من مال الصغير
شيئا وعوضه الموهوب له كذا في المحيط الصغير اذ وهب من مال الصغير
له ايصاح انه عوضه عن هبة باطله كذا في فتاوى قاضي خان اذ وهب الصغير
هبة فعوضه الاب الاب عن مال الصغير لم يجز فعوضه وان كانت
الهبة بشرط العوض كذا في الجوهر الدرة ومن وهب لرجل جان من فقلت
واحد منهما في يد الموهوب له فعوضه الولد من مال الموهوب له ان يرجع فيها كذا في
السراج الوهاج مريض وهب لصبي عينا يساويها الف والمان له غيره
فعوضه الصبي منه وقضيه المريض ثم مات والعوض عنه فاف كان الف
مثل ثاخي فبته العبد اذ كثر فادبته ما فيه وان كانت فبته العوض نصف
قيمة الهبة مرجع وقيمة الواهب في سدر من الهبة وان كان العوض سطا
في اصل الهبة فان شئ الموهوب له وداله الهبة كلها واخذ العوض وان شئ
رد سدر من الهبة واستكمل الباقي كذا في المسبوط الباب الثامن
في حكم الشرط في الهبة في الدار التي من اي يوسف جدا بعد اذ قال
لغيره هذا العبي لك ان شئت ودفعه اليه فقال شئت بجوز ومن بعد
رفعه اليه في التارخانية فقال صاحب التارخانية هو كذا ان ذكر وقال
اذا كان غدا فهو جاني بخلاف دخول الدار كذا في الذخيرة لو وهب غلاما
او شيئا عني ان الموهوب له بالخيار ثلاثة ايام ان اجاز قبل الاخرى جاز
وان لم يجز حتى اقرق لم يجز ولو وهب شيئا على ان الواهب بالخيار ثلاثة
ايام صحت الهبة وبطل الخيار لان الهبة عقد غير لازم فلا يصح فيها شرط
الخيار كذا في فتاوى قاضي خان رجل له عيني اخر له في درهم فقال اذ اجاز
غدا فلا لك او قال انت بريعتها او قال اذ اذيت الي نصف مال فانت
بري من النصف الباقي او قال فذلك النصف الباقي فهو باطل كذا في الجامع
الصغير وفي الفتاوى العنا بيه اذ قال ابراهيم عليا ان تغلق عبيدك او قال
انت بري عليا ان تغتعه يا بري اي اياك فقال قبيلت او اعتقت له ببراءة
عن الدين كذا في التاتارخانية في فتاوى ابي القاسم سبيل ابو بكر عن رجل
قال لا خرا برك عن الحقة الذي لي عليك عليا في بالخيار قال لا خرا برك
والخيار باطل لا يبري اياه ولو وهب له شيئا عليا به بالخيار جازت الهبة وبطل

الحيار والبراءة اولى كذا في المحيط في المستقي من سماعة عن محمد بن عيسى عن رجل قال
لغيره وهبت لك هذه الامعة علي ان تقوضني الف درهم فوقع اليه الامعة وطلبها
وولدت له غلاما فادفع العوض الذي شرطوا والغريم كذا في الخيرة قال القاضي
جميعا اذ مهبت هبة بشرط فشرطها شرط فاسد فالهبة جائزة بشرط باطل كمن وهبت
لرجل امعة واشترط عليه ان لا يبيعها او بشرط عليه ان يتخذهام ولد او ان يتبعها من فلان
او بشرط عليه ان يورثها او بشرط عليه ان لا يورثها او بشرط عليه ان لا يورثها من فلان
واذ هبت لرجل امعة علي ان يورثها عليه او علي ان يعقنها او علي ان يستوليها او هبت
او هبت لعدا له او بشرط عليه ان يورثها او بشرط عليه ان لا يورثها او بشرط عليه ان لا يورثها
فالهبة جائزة بشرط باطل كذا في الكافي والاصل في هذا ان كل عقد من شرطه
القيض فان الشرط لا يفسد كالهبة والرهن كذا في السراج الوهاج وجلة ما لا يبيع
تقليد في الشوط ويطل بالشرط الفاسدة ثلاثة عشر شيئا لا يبيع والعتقة والامارة
والرجعة والصالح عن مال ولا يورث عن الدين والحج على ما اذون وعن الوكيل في رواية
شرح الطحاوي ويؤخذ في ايجاب الاعسار في الشرط والموازنة والحاملة والاقرار
والوقوف في رواية وما لا يطل بشرط الفاسدة ستة وعشرون الطلاق
والكساح والبيع والرهن والعقود والوصية والوصية والوصية
والشركة والمضاربة والعقود والامارة والتحكيم عند محمد بن عيسى والوكالة
والحوالة والاقالة والنسب واذن العبد في التجارة ودعوة الولد والصالح عن
دم العهد والحمل حتى يخرجها الغضاض حاله او مولا وجنابة الغضب والدية
والطارية اذا صحت فيها رجل بشرط فيها الفاقة او حوالة والاقالة والنسب لان
التقيد في التجارة ودعوة الولد والصالح والعقود والدية والنسب والدية
بالشرط وتقليد الرد في انا بشرط بالشرط وعزل القاضى والكتاب لا يبيع
تقليد بالشرط ولا اصفافه ولكن لا يطل بالشرط ويطل الشرط وكذا المحيد
على الماذون وكذا الهبة والعتقة والكتابة بشرط متعارف وغير متعارف
يبيع ويطل الشرط وما يبيع اصفافه الى زمان في المستقبل اربعة عشر
الاجارة وضيعة والمزاينة والمعاملة والمضاربة والوكالة والوكالة والوكالة
والوصية والعقود والامارة والطلاق والعقود والوقف وما لا يبيع اصفافه
الى زمان في المستقبل تسعة البيع واجازة وضعة والعتقة والشركة
والهبة والكساح والرجعة والصالح عن مال ولا يورث عن الدين هكذا في الفصول
الاسنة وشبهة رجل وهبت لآخر ارضا علي ان ما يخرج منها من زرع يلقف
الموهوب له ذلك علي لو اصب قال لا يورث القاسم الصفا وان كان في الارض كرام
واشجارا لجازت الهبة ويطل الشرط فان كانت الارض فلاحا للهبة فاسدة
كذا في فتاوى قاضي خان ولو كان الموهوب كراما بشرط ان يبيع عليه من ثم
يبيع الهبة ويطل الشرط كذا في محيط السراج وفي الاستيعاب رجل وهبت لرجل
هبة او تصدق عليه بصدقة علي ان يورثها او يورثها او يورثها او يورثها
او يورثها او يورثها او يورثها او يورثها او يورثها او يورثها او يورثها او يورثها

وفي المستقي امرأة قالت لزوجها تصدق عليك بالامعة التي عليك علي ان لا تشتر
علي اوقالت علي ان لا تزوج فتقبل ثم تزوج او بشرط فلا رجوع في الامعة فاعلم
وهبت مهرها لزوجها علي ان يجعل امر كل امرأة تزوجها عليها بيدها ولم يقبل
الزوج فالتحليل ان الهبة تفسد بلا قبول المديون وان قيل ان جعل امرها بيدها
فلا يبرأ من حاض وان لم يجعل فالتحليل لله يعود المهر وكذا لو ابرأت علي ان لا يبيعها
ولا يورثها او يورثها كذا فان لم يكن هذا شرطا في الهبة لا يعود المهر هكذا في الخبر
للكردي في الخلاصة قالت لزوجها تركت مهرتي عليك ان جعلت امرتي
بيدي ففعل ذلك ففهرها علي حاله ما لم تطلق نفسها لانها جعلت المهر
عوضا علي ان الامر بالبيد وهو لا يبيع عوضا كذا في المضاراة امرأة قالت لزوجها
وهبت مهرتي لك لم تطلبي فقبل الزوج ذلك ثم طلقها بعد ذلك قال القاضي
ابوكري السكاكي واما القاسم الصفا للهبة فاسدة لان هذا تقليد الهبة بالشرط
بخلاف ما لو قالت وهبت لك مهرتي علي ان لا تطلبي فقبل صحت الهبة لان هذا
تقليد الهبة بالقبول فاذا قبلت الهبة والامارة والموازنة والموازنة وقيل مهرها
علي حاله ان طلقها والعتقة علي هذا القول وان من مهرها الزوج بعد ما قبل الشرط
ان مهرها بغير حق يعود المهر وان من مهرها الزوج ثانيا فمستحق عليه الامور
المهر هكذا في الظهيرية وفتاوى قاضي خان وسبيل ابو بكر عن امرأة قالت
لزوجها اتخذ الولية قبل جهازي فافترقه فافتق من مهرها قال يكون كما
قالت له كذا في الحاوي للفتاوى اذا قال لرجل امراته ابريني عن المهر حتى
اهب لك كذا امر كذا فابراة ثم ابري الزوج ان يهرها قال نصير يعود المهر عليه
كما كان وقد كفي كتاب الحج امرأة تركت مهرها علي زوجها علي ان يحج بها فلم
يحج قال محمد بن عقال رحمه الله ان المهر يعود عليه علي حاله قال القاضي السكاكي
رحمه الله في واقعة المختار للفتوى ما قاله نصير ومحمد بن عقال رحمه الله
ان المهر يعود كذا في المضاراة امرأة قالت لزوجها تركت مهرتي عنك كذا
فانكشت معي وانكيت فقد وهبت لك الحايطة الذي في مكان كذا فقلت معها
زمان ثم طلقها فالتحليل على خمسة وجوه الاول اذا كانت عتقة منها
كعتقة للمال ففي هذا الوجه لا يكون الحايطة للزوج لا يكون الحايطة الوجه
الثاني ان وهبت له وسلمت اليه وعتدها ان يمكث معها وسلمت اليه وقبل
الزوج ففي هذا الوجه الحايطة للزوج وان لم يسلم الحايطة اليه الزوج لا يكون الحايطة
الوجه الثالث اذا وهبت علي بشرط ان يمكث معها وسلمت اليه وقبل الزوج ففي
هذا الوجه الحايطة للزوج وهكذا ذكر الشيخ ابو القاسم رحمه الله وعلي قول
نصير ومحمد بن عقال رحمه الله وهو المختار لا يكون الحايطة للزوج الوجه الرابع
اذا قالت وهبت لك ان مكثت معي ففي هذا الوجه لا يكون الحايطة للزوج الوجه
الخامس اذا ما لم تكن علي ان يمكث معها ان الحايطة هبة ففي هذا الوجه لا يكون الحايطة
للزوج كذا في المحيط امرأة وهبت مهرها لزوجها بالقطع لها في كل حول ثوبين مرتين
وقبل الزوج ذلك ففصل حوالة ولم يقطع قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل ان كان

ذلك شرط في المهر فمهرها عليه على حالها وان لم يكن شرط في المهرية سقط مهرها
ولا يعود ذلك بعد ذلك ولو كانت الوهبية من مهرها على ان يحسن اليها فلم يحسن اليها
كانت المهرية باطله كذا في فتاوى عيني خات اسرة قالته ووجهها كذا في فتاوى عيني
حكم من يمارى ان لا يطلقها الا ببرأ من المهر كذا في الظاهر براءة وهدت مهرها
من زوجها على ان يسكنها او يطلقها فقبل الزوج وكذا قال الشيخ ابو بكر محمد بن الفضل
رحمه الله ان لم تكن وقت للمساك وقتا لا يعود مهرها على الزوج وان وقتت
وقتا فطلقها قبل ذلك الوقت كان المهر عليه على حاله فقبل اذا لم توفت له وقتا
كانت مهرها ان يسكنها ما عاش قال في المهرية لان العبرة بالطلاق لا بغيره
وهبت مهرها من زوجها على ان لا يطلقها فقبل الزوج قال خلف رحمه الله في
المهرية طلقها او لم يطلقها فقتا ووجهها خات وسبيل ابو جعفر رحمه الله عن
منع امرائه عن المسكن اليها ابو يربها وهي مريضة فقال ان وهبت مهرها فقبلت
اليها ابو بكر فقال للمرأة اجعل ثم قدمها اليها الشهود فوهبت بعقد مهرها وادت
بالفهر الى الفهر اذ اوعده ذلك بعد ذلك لم يبعثها اليها ابو يربها وسبقها قال المهرية
باطلة قال الفقيه رحمه الله لانها بمنزلة المهرية كذا في الفتاوى
امرأة قالت لزوجها المهرية ان كنت من مرضك هذا فانت في حل من مريء او
قالت مريء بعد ذلك صدقة فهو باطل لانها مخاطرة وتعلق كذا في الظاهر براءة مريئة
قالت لزوجها ان كنت من مرضي هذا فمريء عليك صدقة فهو باطل لانها مخاطرة
وتعلق كذا في الظاهر براءة مريئة قالت لزوجها ان هبت من مرضي هذا فمريء
عليك صدقة او فانت في حل من مريء فانت من ذلك المهر من فقولها باطل والمهر
عليها الزوج كذا في فتاوى الفقيه المهرية اذا ارادت ان يزوجها الذي طلقها فقال
لها المطلق لا اترى رجل حتى يهبني ما لك فوهبت مهرها على ان يزوجها ثم اتيها
بغير مهرها فلهما ق على الزوج تزوجها او لم يزوجها لانها جعلت المال على نفسها
عوضا عن النكاح وفي النكاح عوض لا يكون على المرأة كذا في فتاوى عيني خات
ولو ابي الا على ما عند امرائهم فقال له ابراهيم بن المهر فاصطبح معك فابراة
فقبل يراة لان ابراهيم لا يتزوج الا على ما في القنية ولو قال لم يبرأه ان لم تقف
عليك عليك حتى تموت فانت في حل فهو باطل كذا في البحر الرافعي ولو قال رب الدين
اذا مت فانت في حل فهو جائز كذا في فتاوى عيني خات ولو قال ان مت فانت
بري من ذلك لا يبرأ وهو مخاطرة كقولنا ان وطلت اذا فانت بري ما لي عليك ابراهيم
كذا في الوجيز المذكور في ابراهيم بن الدين ليصلح مهره عند السلطان لا يبرأ
وهو رشوة كذا في القنية الباب التاسع في اختلاف الواهب للمهر
له والشهادة في ذلك عيني يري رجل جارا لرجل وادعي ان صاحب اليد وهبه منه
وسلمه اليه ووجد صاحب اليد كذا في المدعي بينت به شهادت عليا قرار الواهب
بالمهرية والقين كان ابو حنيفة رحمه الله لا يقول لا تقتل هذه الشهادة
ثم رجع فقال فقبل وهو قول ابو يوسف ومحمد رحمهما الله وعلى هذا الخلاف الرهن
والصدقة ولو كان هذا الاختلاف بين الشاهدين يمنع قبول الشهادة بلا خلاف بان

شهد

شهد احد الشاهدين على معاينة القين وشهد الآخر على اقرار الواهب
فذلك ولو كان العيني يد الموهوب له فشهد الشهود على اقرار الواهب
يا القين جازت الشهادة على قوله الاول والاخر كذا في الخبر قوله ان الواهب
اقره بك عند القاضي والعيني يد الموهوب له كذا في المسئلة منها
فلم يكره لا يثبت في حقه الله قول اول واخر وكذا في كتاب الاقرار قوله
الاول قال مشايخنا رحمهم الله ما ذكره هنا اصح كذا في المحيط واذا استوفى
الرجل حيا ونبعة ثم وهبها له ثم شهد فشهد بذلك عليه شاهدان
ولم يشهد ابا القين وموجبا يري ان جارا لرجل ان يكون في يد رجل يوهب
وقد شهد من الشهود على المهرية ولم يشهد واعلى معاينة القين واعلى
اقرار الواهب والمهرية في يد الموهوب له يوم عقدهم اليها القاضي فذلك
جائز اذا كان الواهب حيا فان كان ميتا فشهد بها ومنها باطله كذا في المسئلة
وقال عيني لرجل ما عاينته قال انما كنت استودعكك فاقول قول صاحب
المتاع مع يمينه واذا خلف احدا لمتاع وان وجدها كذا فان كان ذلك بعد
ما ادعى المستودع المهرية فالمستودع ضامن لقينه وان كان الهالك قبل
دعوى المهرية ولا ضمان كذا في المحيط وهبت لرجل عبيد او فنيضة الموهوب له
ثم جاز رجل ما قام ببيعة انه كان اشتراه من الواهب قبل المهرية والقين
بطلت المهرية وان لم يشهد واعلى اشتراه قبل المهرية اما شهد ولا يبرأ الشراء
من المهر ولو لم يوهب له ذلك كان ارجح فهو الشراء بشر او حصة وان كان
من العيني يد الواهب فاقام الموهوب البيعة انه وهبه له وقبضه
مقبول الشراء واقام المشتري البيعة انه اشتراه قبل المهرية وقبضه
منه فالحق لصاحب الشراء كذا في الخبر في المشتري بشر عن ابي يوسف
رحمه الله انيقا الواهب الموهوب له ان المهرية كانت بشرط العوض وكل خلقا
في عهد العوض فقال الواهب العوض الف فقال الموهوب له خمسة دنانير والفقير
لم يقبض بعد والموهوب قام ببيعة فلو اهاب الخيار ان شاق قبض حسابة وان
شازج في المهرية وان كان الموهوب مستحقا لرجوع ببيعة ان شازج في
اصل العوض فقال الموهوب له الواهب ما شرط لك الف فمضى اصدافا فقول قوله
ويكون الواهب الرجوع ان كان الموهوب قايما وان كان مستهلكا فلا شيء على الموهوب
له ولكن جاز الموهوب له من اعلى دعوى الواهب بالله ما شرط العوض بريد
به اذا كان الموهوب مستهلكا كذا في المحيط رجل في يديه دار قال لرجل اخر فخذت
بيها علي وادنتني في قبضها وقبضها فقال المصدق لا يل كانت جيبته في يدي
وقبضتها بغير ذني كان القول للمصدق عليه ولو ادعي رجل عبيد في يديه
ورغمه انه كان وهبة للذي في يديه وكان العبد غائبا عنها فقبضه الموهوب له
بغير ذنه وقال الموهوب له وهبته لي وقبضته باذنه كذا في القول للموهوب له
وان قال الموهوب له عبيد وهبته لي كان في ماله لا يحضرنا فامرني بقبضه
فقبضته انصدق كذا في فتاوى عيني خات في المشتري اذا اراد الواهب الرجوع

في الهمية ولا في الموهوب له انها هلكة فالقول قول الموهوب ولا يمين
عليه فان عجز الواهب شيئا وقال هذا هو الهمية خلف الموهوب عليه كذا
في المحيط وكذا قال الزوج وهبت مهرها في عتقها وقالت المورثة ان مهرها
فالقول قول الزوج كذا في حرائر الموهوب اختار الموهوب له المورثة مع
وارث اخر ان الهمية كانت في الصحة او المرض والقول قول الموهوب له المورثة مع
المريض فانها تستحق بعد الموت واختلف فيه والقول قول الموهوب له المورثة مع
وقيل لقول الموهوب له المرض لانه يترك الزوج العقد والملك كذا في الغيبة في
باب الموهوب له والمهورات في الهمية رجل اشترى عتقا ووقع اليها امراته
واستغلتها ثم ماتت واختلف الزوج وورثتها انها هبتا وعارية فالقول
قول الزوج مع الهمية لانه وضع اليها العتق ووقع اليها امراته كذا في حرائر
العتق وقيل لقول الموهوب له في صحة في حياته والعتق في عتقه في
الهمية والقول قول الموهوب له في الصحة وادخل الواهب الموهوب في
الهمية فقال الموهوب له انا اخوك او قال عوصتك ولما قصدت بيعه على
وكذا في الواهب والقول قول الواهب كذا ان كانت الهمية جارية فقال
وهبتا لي وهي صغيرة فكبرت فخذني وادخلت جارية فقال
قول الواهب وهذا استعسان والقياس ان يكون القول قول الموهوب له
كذا في المحيط وكذا في حرائر الموهوب له الموهوب له الموهوب له
له انه يمين عتقه كذا في الواهب والقول قول الواهب عندنا كذا في الكافي
ولو كان الموهوب ارضا ومنايا او شجر او سواها متولدة وهو متولد
او ثوب او صبيغ او محيطا فقال الموهوب وهبتا لي وهي متولد
فيكون عتقهما او قال وهبتا لي وهو غير متولد او غير محيط وغير متولد
قلت انا وصيغته وخطته انا وقال الواهب لا يورثت كذا في القول قول
الموهوب له وكذا اذا اختلفا في بقاء الدار وحلية السيف كذا في المحيط
في المتن بين جماعة عن محمد رحمه الله في رجل وهبت رجل وعتقها
الموهوب له واولدها ثم اقام الواهب بيعة ان كان وورثها قبل ان يهرما
قال باخذها وادخل عتقها وقيمة اولادها وكذا لو كانت الواهب اقامت
الامة بيعة ان الواهب قد كان وورثها قبل ان يهرما من هذا الرجل كذا في
الحجرات سما قلنا كذا في المحيط وفي العتق وفي العتابة ولو استولدها الموهوب
له فاقامت الجارية بيعة ان الواهب كان وورثها اخذها الواهب عتقها
وقيمه ولدها والولد حر فالعتبة كذا في التا قار خاتبة رجل وهبت عبدان
بيعا دون المولى وسلم ثم ادعى مولا انه عبد واقام البيعة وقضى القاضي
له ثم اجاز المولى هبة العبد ذكر المصنف رحمه الله انه لا يجوز اجازته في قول
ابي حنيفة رحمه الله وهذا على رواية التي رويت عن ابي حنيفة رحمه الله ان
قضى القاضي المستحق يكون فسخا للعقد اما في ظاهر الرواية
لا يكون

كذا
لا يكون فسخا ذكر شمس الامة الحلواني رحمه الله واذا لم تنسخ البيع بالاستحقاق
لا ينسخ الامة فيبيع اجازة المسفق والعتوي في البيع على ظاهر الرواية قال
لا ركنت هبت في الف درهم ثم قال بعد ما سكت لم اقبضها فالقول
قوله وعليه القتوي كذا في حوائر الموهوب له ولو وهبت المرأة شيئا لزوجها
وارثت اياه استكملت في الهمية شمع وعواها كذا في قنات قاضي حات
امرأة وهبت مهرها من الزوج وقالت انا مديونة ثم قالت بعد ذلك لم
اكن مديونة وكذبت نفسها ان كان قد بها قدر المديونات في ذلك الوقت
او كان بها علامة المديونات لا يصدق انها لم تكن مديونة وان لم تكن كذا كان
القول قولها كذا في حرائر العتق وفي في البقال ويجوز الرجوع فيما وهب
للعبد بغيبة المولى ان كان ما ذوقه له ويصدق الواهب انه ما ذوق
ولا تقبل بيعة العبد على انه مجبور الا ان يكون على اقرار الواهب ويجوز
الواهب عند عدم البيعة على علم ولو غاب العبد والهمية فيه فلا
حصوله مع المولى وان كانت في يده فهو الخصم اذا صدقته او قامت عليه
البيعة كذا في المحيط رجل قال لغيره وهبت لك هذا العبد اسلم لم تقبل
كذلك القول قول الواهب كذا في قنات قاضي حات **الباب العاشر**
في هبة المريض قال في الاصل ولا يجوز هبة المريض ولا صدقة قبل الموت
فاذا قضت جازت من الثلث واذا مات الواهب قبل التسليم بطلت
يجب ان يعلم بان هبة المريض هبة عقد وليست بعصبة واعتبارها
من ثلث ما كان لها وصية ولكن لان حق المريض الورثة يتعلق بما له
المريض وقد نزع بالهمية قبل ان يرضى بغيره فاجعل الشرع له وهو الثلث
واذا كان هذا النصف هبة عقد شرط له سائر شرط الهمية ومن حله شرطها
قصن الموهوب له قبل موت الواهب كذا في المحيط ان كانت الهمية دارا
فقبضها ثم مات ولا مال له غير هاجز الهمية في ثلثها وورثها الثلث الى
الورثة وكذا كذا ما يرضى وما لا يرضى كذا في الميسوط مريض وهبت لرجل
جارية فوطئها الموهوب له ثم مات الواهب وعليه دين مستحق ترد
الهمية ويجب على الموهوب له العتق هو المختار كذا في حوائر الموهوب له
وروي الاوطي الواهب المريض الامة لم يثبت النسب وعليه العتق
للموهوب له وله ثلث الامة وثلث الولد وباتية الورثة الواهب ولو قطع
الواهب بعدها في وجوب الارش روايتان كذا في التا قار خاتبة ان كانت
الهمية كذا في الموهوب له ثم مات المريض ولا مال له غير هاجز الموهوب
له ثلثا فبها للورثة لا ترد الكتابة وان قضى القاضي عليه ثلثي قيمتها
ثم عجزت الحاتبة لم يكن للورثة ثلثها سبيل وان عجزت قبل القضا واخذوا
ثلثها او كذا ان كانتا بعد موت المريض فالجواب على ما تقدم من ان يقطع القاضي
ثلثها للورثة وان اعتقها الموهوب له بعد ذلك كذا في الميسوط في العتق وروي
العتا ببيع ولو وهبت المريض عتقا وهو جريح ماله بشرط ان يكون له عوض قيمته

مثل ثلثي المية او اكثر جاز وان كان اقل فالموهوب له ان شاء اكل
الثلثي وان شاء رد جميع المية واخذ عوضه وكذا اذا عوضه من غير
شرط كذا في التاتار جاز ان يرضى وصية امر عبد او سلمه اليه ثم الموهوب
له قتل الواهب عمدا او خطأ فانه يرد العبد الي وريثة الواهب كذا في
الغنية رجل وهب لرجل عبدا في مرضه وقيته الى درهم وسلمه
اليه ولا مال له غيره ثم ان العبد قتل الواهب يقال للموهوب ان دفع
اطفه فان اختار العدا فداؤه بعشرة الاف وان اختار الدفع دفعه
ولا شيء عليه ان المولى يتخلص عن عبده الجارية يدفع الجاني نصف
الدم على وجه رد المية ونصفه على وجه الدفع بالجناية هكذا في شرع
المبسوط مريض وهب عبده ولا مال له غيره فباعه الموهوب لم مات
المريض صح نظره ومن ثلثي قيمته لو رثته هكذا في السراجية
مريض وهب عبده لرجل وعليه دين بسيط بقيته ولا مال له غير
العبد فاعتقه الموهوب له فبطل موت الواهب جاز ولو اعتقه بعد
موته يجوز كذا في الظهيرية مريض وهب لمريض عبدا وسلمه اليه
فاعتقه وليس لواحد منهما مال غيره ثم مات الواهب ثم مات الموهوب
له فان العبد يسعي في ثلثي قيمته لو رثته الواهب ويسعي في ثلثي
ثلثي الباقي لو رثته الموهوب له وان كان على الموهوب له دين
الى درهم وقيته لغيره لغيره يسعي العبد في قيمته يرضى فيه
عزما الموهوب له بدنيهم وورثته الواهب بثلثي قيمة العبد هكذا
في المبسوط ولو وهب المريض دارا قيمتها ثلث مائة على نعيمه عبدا
فتمتعا به وتعا بها فالتشريع ان يأخذها بقيمة العبد فان مات وابي
الورثة الا جازة خيرا الشفع كالموهوب له اي يردا الشفع ثلث الدار
اقل الدار واخذ عبده وان لم يكن العوض مشروطا اخذ بالشفعة
كذا في الكافي مريض وهب عبدا قيمته ثلث مائة لرجل صحيح على ان يعوضه
عينا قيمته مائة ولما بضم مات المريض من ذلك المرض ولا مال له غير
العبد وابي الورثة ان يجبر او ما صنع الواهب كان للموهوب الجمار
ان شاء تقصا لمية ورد الموهوب كله واخذ عوضه وان شاء ردت
العبد الموهوب على الورثة وسلم ثلثاه له ولم يأخذ من العوض شيئا وان
قال الموهوب له ان يرد العوض فكذا لو زاد من الجارية على الثلث لم يكن
له ذلك كذا في خزانة المختارين اذا وهب المريض شيئا لا يخرج من ثلث
يرد الموهوب له ما زاد على الثلث من غير خيار وفيه البيع بغير المشوري
كذا في الصغير ولو وهب المريض كثر قيمته ثلث مائة على ان يعوضه
الصحيح كثر ثمنه او مائة وتقطعت اوصافه ولم يجز الورثة رد كذا في
واخذ كثر نفسه او رد نصف الكثر واخذ نصف كثر ولو لم يشترط العوض ان شاء
رد المية واخذ العوض وان شاء وثلثها ولا يرجع بثلثي كذا في الكافي مريض له

عبد

عبد يساوي خمسة الاف درهم وهبه لرجل وقضيه الموهوب له ولا مال
له غيره ثم ان العبد قتل المريض خطأ فانه يقال للموهوب له ارفعها او
افده فان اختار العدا فداؤه بالدية وسلم له العبد كله لان الدية بد القس
الواهب بمائة مال خلفه فثبت به انما له خمسة عشر الف وقيمة العبد
خمس الاف فهو خارج من ثلثه فله واربعة المية في جميعه واذا ظهر
نفوذ المية في جميع العبد طرما ان عليه الموهوب له الدية كاملة للورثة
بلخيار فان كان يساوي سبعة الاف درهم واختار العدا فانه يرد على
ورثة الواهب ربعه ويغدي ما بقي ثلثا ثلث اربع الدية كذا في المبسوط
وهو القيون هشام عن محمد رحمه الله رجل وهب عبدا في مرضه لرجل
لعلى العبد الى درهم ثم مات الواهب ولا مال له غيره رجع الما للورثة
ثلث المملوك وبطل الدين وهو قول ابي حنيفة ومحمد وابي يوسف رحمه الله
ثم رجع ابو يوسف رحمه الله قال لعبد ثلثا الدين فان وهب الرجل في
مرضه مائة مائة ولا يثبت على هذا الغلام دين قال فان صح فهو جابر
وان مات نصار للورثة عا ددينه كذا في التاتار جازية واذا رجع
الواهب في هيبته والموهوب له مريض وقد كانت المية في الصحة
فان كان يقضا قاضا والرجوع فيه صحيح ولا سبيل لغيره الموهوب له
وورثته بعد موته على الواهب وان كان ذلك بغير قضا قاضي كان
رد المريض له حين طلب الواهب الرجوع فيها بمائة هبة جديدة من
المريض فيكون من الثلث ان لم يكن عليه دين وان كان عليه دين يحيط به
ابطال ذلك الرجوع وردت المية الى تركه الميت كذا في المبسوط مريض وهب
جارية لمريض فزدها الموهوب له على الواهب بهية منه فهو جابر وليس
لورثة الموهوب له ان يرجعوا في شي مما وهب فعدا اعتبر الرجوع في هذه
المسئلة فسخا من كل وجه وانه يوافق رواية ابي حنيفة رحمه الله عن محمد
رحمه الله كذا في الظهيرية مريض وهب مائة مائة تقضيته فاعتقته
ثم مات المريض فالتقضا فاذ ويصف القيمة كذا في خزانة المختارين مريضة
وهبت صداقها من زوجها وانا يراى ان من يهرق مرضها صح وان ماتت من
ذلك المرض وان كانت مريضة غير مرض الموت فكذلك الجواب وان كانت
مريضة مرض الموت لا يصح الا باجازه الورثة وتكلموا في حد مرض الموت
والخيار للفقهاء انه اذا كان الغالب منه الموت كان مرض الموت سواء كانت
صاحبة العداش او لم تكن كذا في المختارين قال ابو الليث رحمه الله هو ان يقدر
ان يصلي قايما وهو احب وبه نأخذ كذا في الجوزية مريضة وهبت لها
من زوجها ثم ماتت قال الفقهاء ابو جعفر ان كانت عند المية تتوكلها
وترجع من غير معيب على القيام فهي بمنزلة الصحيح تصح هبتها كذا في قنات
قاضي خان والمقعد والمفلوج والاششل المسلول ان تطاول ذلك ولم يخف
منه الموت فثبت من كل المال كذا في التبيين في كتاب الوصايا والمرأة اذا اخذها

الطلق فما فعلته في تلك الحالة يعتبر من الثلث فان سلمت جاز ما فعله
من ذلك كله كذا في الجوهر في النكاح ولو وهبت المرأة مهرها من الزوج في حالة
الطلاق ما تمت في النكاح لم يصح كذا في السراجية وهبت مهرها من زوجها
في مهر من موزنها وما ت زوجها قبل ان يلا دعوى لها عليه لعنفه الا ان ما لم تمت
فاذا ماتت منه فلور لغيرها دعوى مهرها كذا في الغنية مريض مريض الموت
طلق امرأته ثلاثا وبيع منها مائة وذهب زواجها وادعى لها بالطلاق
ثم مات وهي في العدة فالوصية والعتبة المذهب الثن على قول من اجاز البيع
بالطلاق فان اجازها بغير العدة فقد اعلى وجه من ان قالوا ان اجازها ما امر به
الميت جازت الوصية ويطلق الهبة وان قالوا ان اجازها ما فعل الميت جازت
الوصية والتمس في جميعا كذا في خزانة المختارين اذا وهب المولى من ام ولد
وصيته اذ اذا اوصى له بعد الموت يصح كذا في حواشي الغنى وي
الباب الحادي عشر في المنفقات في جميع النوازل والحوادث
لرجل شيئا من ماله الموهوب له ثم اختلسه منه الواهب واستهلكه
غير قوته الموصوب له ولو وهب لرجل شاة وقبضها الموهوب له ثم ذبحها
الواهب بغير امره او وهب له بقر يابسة فطعمها بغير امره ففي الشاة ياخذ الموهوب
للمذبحاة والمذبحاة فلا يقرم الواهب له شيئا وفي البقر ياخذ الموهوب له الثوب
ويقرم الواهب له ما بين القطع والصحة كذا في المحيط وفي فتاوى اهورا على
اخر ما في مفسر من درهما مائة حاد ومسئول لم يوجب فوهب رجل الدين للمدين
حسب فتلك الموهوب ينفق الى الحال ام الى الموجل اقول في الامام الاجل هان
الدين المرفضا في رحمه الله بانه ينفق الى الماه وبه اقول في يد يد الدين
رحمه الله كذا في التارخانية المرفضة اذا قالت ليس لي على زوجي صداق الا بغير
عنفها كذا في خزانة الغناوي وسئل على السعدي عن قال لامرأته هب
لي جميع املاكك فقالت وهبت هل يدخل فيه المهر ام لا فقال لا كذا في التارخانية
التارخانية رجل حقرا بنته بماله ووجه الابنة مع الجهار الى زوجها فان
الابنة فارعت ابنته كان عارية وزوجها يدعي الملك اغتلفوا فيه قال بعضهم
القول قول الزوج والبينة على الاب وبه قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل
رحمه الله وقال بعضهم القول قول الابنة لانه هو الدافع والمملك قال رضي الله عنه
وبينني ان يكون الجواب على التفصيل ان كان الاب من الكرام والاسترا في لا يقبل
قول الاب لان ماله بائع عن الاعا رة وان كان من اوساط الناس يكون القول قول
الاب لانه هو الدافع وليس يكذب فيمالك من حيث الظاهر كذا في فتاوى وقامه خان
اعطى لزوجته مائة دينار ليبتدئ بها ثيابا وتلبسها عنده فذفعتها هي للمعاملة
لما كانت ترفع لزوجها وقامه الحاجة الى النفقة وشيا اخر وهو ينفق على
عيا له ليس لها ان ترجع بذكر عليه كذا في الغنية امرأة قالت لم يكن لي على زوجي
شي هو ايسر المهر ولو جعلت زوجها في حل براء الزوج عن المهر كذا في خزانة الغناوي

قالها

قال لها وهي لا تعلم العربية فوثقته وهبت مهرها منك فقال لا يصح خلاف
الطلاق والعتاق ولهذا لو اكد على المهرية فوهب لا يصح كذا في الوجيز للكردي
ولو وهبت المرأة شيئا لزوجها وادعت انه استكرهها في الهبة يسمع دعواها
كذا في فتاوى قاضي خان واذا ارادت المرأة ان تنهب مهرها لم ينعقد
المهر على الزوج فتصلح عن المهر على القول او على التوب ولا تنزل هبة من الزوج
نم رأت ذلك الشيء فزوجه بخيار لروية عاد المهر على الزوج ولو ماتت لزوج
العقد وطلعت حيا لروية كذا في خزانة الغناوي واذا ارادت المرأة ان تنهب
مهرها لزوجها ان ماتت وان لا تموت ينعقد في ذمتها ينعقد ان تستر عيني
زوجها فوفاي جدي بل مهرها ان ماتت بطل الخيار وان عاشت تزد الثوب
بخيار لروية كذا في حسب الغني هبة المهر من الزوج الميت يصح استحسانا
كذا في السراجية واليهت لو وهبت مهرها من ابنتها ان امرته بالقبض
صح كذا في الخلاصة قال في الاصل الوكيل في باب الهبة في معنى الرسول
حي يجهل لعنفه هو الموكل دون الوكيل وفيما الى الوكيل بالهبة يوكيل
بالنسيان والوكيل بالتسليم ان يوكيل غيره بخلاف الوكيل بالقبض كذا في
المحيط وفي الفتاوى العنابية ولو وكل الواهب رجلا بالتسليم ووكيل
الموهوب له رجلا بالقبض وغاها يصح التسليم من الوكيل وان امتنع وكيل
الواهب حاصره وكيل الموهوب له وينفذ احد وكيلي التسليم بغير خلاف
وكيل القبض لا ينفذ احدهما كذا في التارخانية في فصل ما يجوز من
الهبة وما لا يجوز ولعنفه على مفسر في الغيرة على طبع ان يزوجها بعد
عدتها فان ابنت زوجها فلن شرط في الانفاق التزوج يرجع بما انفق والا
فلا يصح ان لا يرجع كذا قال الصدر الشهيد رحمه الله وقال الاستاذ قاضي
خان الاصم انه يرجع عليها زوجت نفسها او لم تزوج لانهما رشوة ولو اكلت
معه لا يرجع بشي وكذا في الغنية وسئل ابو القاسم عن امرش بكه بان يدفع
ماله الى ولده على وجه الهبة وكتب اليه كتاب بذلك وامتنع الشريك عن الاداء
هل لابن الخصومة معه قال هذا شئ لا يجب بعد ولا يجب له الا بالقبض
فليس لابن الخصومة في ذلك قال الغني رحمه الله ولو لم يكن على وجه
الهبة فلا ين ان يجازم اذا كان غفرا بالمال الوكيل كذا في الفتاوى
امير وهب جارية لرجل فاحترق الجارية فاحترقها كانت لتاجر قتل في غير واستولى
عليها ونفذ اوليها الايدي والموهوب له لا يجد ورثة المقتول وهو يعلم انه
خلاها منعت ولو امتسكها رعا ينع في قننة فله ان يرفع الامر الى القاضي
ليبيعها للغايب من ذي اليد حتى اذا ظهر المالك كان له على ذي اليد ثمن
كذا في جواب الفتاوى وفي فتاوى ابي الفضل سئل عن رجل وهب لرجل
انثى كانت في يده مائة مائة وبعها بيه كانت في يده مائة مائة فقال ابو
حنيفة وابو يعقوب سفرهما مائة خصومته مع الموهوب له دون الواهب
وقال محمد رحمه الله ان اراد ارضا فكذا وان اراد ارضا القبة حيث

استهلكها بهية كان له ان يجامع الواهب كذا في الحواشي للفتاوى او
غيره دفع اليه سمحت اصلاح المهر فاصح ثم تقدم بربو ما دفع اليه كذا في القنية
المستحقان بدفع كل واحد منهما نصفا حبه شيئا من ريشة لا يثبت الملك
الملك فيها وللدافع استرادها خطب امرأة في بيت اخيه فاجاب ان يدفعها
حتى يدفع اليه دراهم فذفع وتزوجها برجع ما دفع لانها ريشة كذا في القنية
اذا دفع الرشوة لدفع الجور عن نفسه او احد من اهل بيته لم يثبت له اذ جاز
ملك دار الحرب لرسول ملك دار الاسلام جارية فهي له ولو اهدى ملك العدو
الى امره لملكه وفي جميع العسك كذا في السرا جبهة وسيل ابن مقاتل عما
يريد في ابوالصبي في العلم او الي المودب فيها ليرى وافي المهر جاز وفي العبد
قال اذا لم يسأل ولم يلج عليه في ذلك ولا باس به كذا في الحواشي للفتاوى
وسيل الخلو في عمن علق كوزة او وضعه في سطحه وامطر السحاب وامتلأ
الكلوز من المطر فجاء انسان واخذ ذلك الكوز مع انما همل لصاحب الكوز ان
يسير ذلك الكوز مع انما فقال نعم قال قد صرته نعالا عنه وجوابه في الكوز
ما لا اشكال فيه اما في النافا انه ينظر ان كان اعمد لذلك حينئذ يسره
وان لم يسره لذلك لا يسره كذا في التا تاريخا نية وقبول الهبة والصدقة
عليه القنية اليها المنتقط ونقصه حيا بنر اسفنا كذا في المنتقط لاقط
في يده منتقط ثقله وينفق عليه وليس له هذا الصغير احد سواه جاز
للأجنبي ان يقتضيه ما وهب من الصغير وان كان الصغير من اهل ان يقتضيه
بنفسه وله هذا الاجبي ان يسلمه لتعليم الاعمال وليس له ان يخرجه من بيته
منه نص عليه السر حسي في كتاب الهبة كذا في الصغير وسيل علي ابن
احد ربه الله عن رجل دخل الحمام وقد دفع اليه صاحب الحمام الاجرة فاعترف
من الاقامة باناء دفعه اليه صاحب الحمام كما هو العادة في بلدنا هل يصير ذلك
المالك للمفترق ام يكون ذلك لصاحب الحمام ويكون منه ايا حة للداخلين
فقال الصادق عليه من غير ولكن ما صار من ملكه كذا في التا تاريخا نية دفع
اليها جنية عينا لارادة الزنا فان قال دفعت اليك كذا في بلدنا لطلب وان
وهي لارادة الزنا وهي قائمة فلما ستر حادة ولا فلا كذا في القنية وفي فوايد
شمس الاسلام اذا خوف امراته بالضرر حتى وهبت مهرها لا يصح ذلك قلدا
عليها الصرب كذا في الخلاصة وسيل والدي عن خاتم زوجته وادها لفر
والشتم حتى وهبت الصداق منه ولم يمض منها هل لها حق الرجوع فقال
هذه البراة باطله كذا في التا تاريخا نية في فتاوى النسفي سبل بحم الدين
عن امرأة اعطت زوجها ما لا يسر له ليتوسع بالتعرف فيه للمعبشة وظفر
بالزوج بعض عرق من الزوج واستولى على ذلك المال هل للمرأة ان تأخذ ذلك
المال من ذلك العزم قال ان كانت وهبت من الزوج او قرصت منه فلا
وان كانت اعطته لغيره فبهم على ملكها فلها ذلك كذا في المحيط هبة المبادون
الارض جارية كذا في الدخيرة ويدخل في هبة الارض ما يدخل في بيعها من الاشياء

والاشجار

والاشجار من غير ذكر وكذا في الصلح عليا من اوعنها تدخل ولا يدخل الزرع في
الصلح من غير ذكر قال لو كان الصلح في الزرع يدخل في الارض ولا في الارز والعي
من غير ذكر ولا يدخل في البيع والعتبة والوصية والاجارة والسكاج والوقف
والهبة والصدقة وفي النكاح بالملك المطلق ولا يدخل التار والاوراق المقومة
في هبة الاشجار بغير ذكر فادام لم يذكر وفيها سبل حمر وورق فسد من الهبة
لا الهبة بغير تمام التسليم كذا في القنية في القنية سبل والدي عن رجل قال
لاخر وهبت ادفع اليه اصطبلك حتى يكون فيه حايين فدفعها له لم يكن
السرقي قال لصاحب الدابة قال رضي الله تعالى عنه ولقد اجاب به
علي بن الحسين السعدي وسيل على مرة اخرى فقال لهوا في الحاشي
سواء كان عاصبا للاصطبل او مستغنيا او عاصبا للدابة او مستغنيا
لها الا ان يكون جعل ذلك موصفا موصوفا او قال صاحب الاصطبل صاحب
الدابة ادفع له دابته حتى يثبت في اصطبله فحينئذ يكون لصاحب الاصطبل
كذا في التا تاريخا نية في فتاوى النسفي رجل قال لامرأة بعت بدي
الشهود عقر الله لك حيت وهبت لي المهر الذي تك علي فقال لاري بخشيد
فقال الشهود هل نضرب علي هبتك فقالت هرا رثن كواه با شيد فقال
يعرف الرد والتصدق في اثنا كلامها فيجعل علي ما ترون كذا في الدخيرة
وفي جامع الفتاوى عن عبد بن بون وهبت قارا دارا لغرض الهبة فلفقها
ذلك فلو فدي الواهب او الموهوب له قبل النقض بعت الهبة وكذا في الصدقة
في بيع المولي عن غيره كذلك ولو اخلت الهبة بطل حقه الا ان يفتقر العبد ولو
اوصى بالعبد لرجل ثم مات ليس للمرء ما نقض الوصية بل يباع العبد في
بده ولو فاضل لثمن عن الدين فالفضل للموهوب له وفيها الصدقة والهبة لا يكون
الفضل للموهوب له والمتصدق عليه كذا في التا تاريخا نية وسيل ابو بكر
عن هبة العلم العبد اما ذون مال دفعه مولا او من كسبه قال ان كان يعلم
انه لم يبع مولا كره ذلك فلا يعمل له ذلك ولا فلا باس به كذا في الحواشي للفتاوى
قار المكاتبة وهبت منك يدك الكتاب فقال المكاتبة لا اقبل بمقتا المكاتبة المال
دين علمه كذا في الوجع للكردي اقراته وهبت من فلان دارا كان هذا اقرارا
صحيحا وفي العتابة الاقرار الهبة لا يكون اقرارا بالقين هو الاصح كذا في حمر
الاخلاط وفي الجامع لا يصح خلاف عن محمد ربه الله انه قال فبين وهبت لرجل حلة
وهي قائمة لا يكون قابضا لاحتج بقطعهها ويسلمها اليه وفي التثراء اذا خلى بينه
وبينها صار قابضا كذا في الدخيرة وهذا لزمه في حكم الهبة من تركة المسلمين
لانهم التزموا احكام الاسلام فيما يرجع اليها المعاملات الا انه لا يجوز المعاوضة بالخير
عن الهبة فيما بين المسلم والذمي سواء كان المسلم هو المعوض بالخير او الذمي ان
صار بالخير خلا في هذا القابض لم يقر عوضا ويرده الي صاحبها ويجوز المعاوضة
بالخير والخير فيما بين الذميين كما يجوزنا بتد الكيا بعة ولا يجوز بالمينة والدم
كذا في الميسر وهبت الميراث للشرقي والشرقي له علمان يعوض له حمر فذلك

يا مل كذا في محبط السرخس مسلم ذهب لمرته هبة نفوسه منها المرتد ثم قتل
أو قتل بعد الحرب جازت الهبة ولم يجر نفوسه عند أبي حنيفة رحمه الله وفي
قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله لا نفوس من يبيع كسائر نفقاته إلا أن ينفذ
أبي يوسف رحمه الله كل من يبيع ماله وعمره ومجده لغيره من ثلثه
بغيره سائر نفقات المرتد على وجه التبرع فإن كان المرتد هو الواهب
وفد موصنه الموهوب له من هبته ثم قتل أو قتل بعد الحرب صبر
هبة إلى ورثته ويرد عوضه إلى صاحبه إن كان قابلا وإن كان قد
استهلكه كان ذلك ديناً في ماله لا يرتد سوا كان الآخر علم بالمرتد
أو لم يعلم وإذا ذهب الحربي المستامن هبة مسلم أو فريها له مسلم
فقتلها ثم رجع إلى دار الحرب ثم عاد مستامناً فلكل واحد منها أن يرجع
في هبته وأن سبي وأخذت الهبة منهم بكن للواهب أن يرجع فيها وأن
خسر قبل القسمة وأن وقع الحربي في سهم رجل فاعتقه وصلته كالهبة
التي بشره أو غيره لم يكن للواهب أن يرجع فيها وإن كان الحربي هو
الواهب فسبي ووقع في سهم رجل لم يكن له أن يرجع في هبته وكذلك
وكذلك أن اعتق لا يستطيع الرجوع فيها كذا في المسوط نظراً في ذهب مسلم
شيئاً نفوسه خزانة الرجوع في هبته كذا في محبط السرخس قال حنيفة ذهب
الحربي هبة ثم أسلم أهل الدار وأسلم جميعاً وخرج إلى دار الإسلام فله أن
يرجع في هبته فإن كان عوضه من هبته لم يكن له أن يرجع فيها كذا في المسوط
وفي الأئمة سبل عمر النسي عن (مراولاده) أن يفتنوا أرضه التي يحتاجها
كذا أئمة وأراد به التملك فافتنوها وترأصوا على ذلك هل يثبت لهم الملك
أم يحتاج فيها إلى أن يقول لهم الأب ملككم هذه الأرض أو يقول لكل واحد
سهم ملككم هذا النصيب المعترف قال الأئمة سبل عنها الحسن فقال لا يثبت
الملك لهم بالقسمة كذا في التنازع خاتمة في الفصل السادس في الهبة
من الصغير سئل عن امرأة باعت كلباً من زوجها وأحالت بالعتق
لأنها الصغيرة بطريق الإنعام والصلوة فيات الابن فلم يكن الثمن
أجاب يكون كمال المرأة ولا يكون ميراثاً كذا في فتاوى أبي الفتح محمد بن محمود
ابن حبيب لا ستر ويشتري رجل وابنه في المفازة ومعه من المأما يلقى
أحدهما من أحق بالمأما قال الابن أحق به لأن الأب لو كان أحق لكان
علي الابن أن يستغيا به وإن سقي أباه مات هو من أعطش فكون هذا
منه أعانة علي قتل نفسه وإن شرب هو لم يعن الأب علي قتل نفسه
فصار هذا كرجلين لهدما قتل نفسه والآخر قتل غيره فقاتل نفسه
اعظم أم قال عليه السلام من قتل نفسه كد بصداء يوم القيامة وفي
به تملك أحد بعة بجارية بطن نفسه والوكا الضرب بالسكين وأصله لو جأ
كذا في المحبط قال رضي الله تعالى عنه لما سأله عن كتيب قصة أبي السلطان
وسأل عنه تملك أرضاً بحدود فامر السلطان بالتوقيع فكاتب السلطان

علي

علي طوال القصة أن جعلت الأرض ملكاً له هل نصير ملكاً أم يحتاج إلى القبول
من السلطان في تملك واحد فانه يملك يحتاج إلى القبول في المحبط هذا
هو القياس لكن لما تعدد الوصول إليه أقيم السؤال بالقسمة مقام المحض
وقوله فإذا امره بذلك وأخذ منه التوقيع يملك كذا في جواب العتق وفي
قال محمد رحمه الله في السيرة الكبرى إذا قسم الإمام العتق في أرض الحرب
بين العائدين أو باعها من قوم من التجار فخلوا معه فالحقهم العتق وعجزوا
من أخرجها إلى دار الإسلام فإدا المشترون والذين وقع ذلك في سبيلهم
أن يلقوا بالمتاع ليخرجوه فربوا به ثم بدلهم فقالوا من أخذ من ذلك شيئاً
فهو له فأخذ ذلك قوام من المسلمين ضار فلكل لهم حين أخذوا من المسلمين
وأخرجوا إلى دار الإسلام لم يجر جواز عمل محمد رحمه الله فقال إن هذا
بغير الهبة منهم كذا في لخيرته وذكر في كتاب الصبي حديثاً يدل على أن
الهبة مشتركة بين جلسائه وبين المهدى إليه قال الطحاوي إذا كانت
الهبة لا تحتل القسمة كالنوب أو ما لا يוכל في الحال كاللحم ونحوه لم يعمل
لأصحابه منه شيئاً وإن كانت الهبة لا تحتل القسمة وهو مهيأ للكل
للحال يجعل لأصحابه من ذلك حظاً ويملكه بقية لأهله كذا في التنازع وفيه
رجل مات فبعث رجل إلى ابنه الميت بنوب ليعتقه فيه هل يملكه ابن
حتى يكون له أن يكتف به في غيره ويمسكه لنفسه إن كان الميت من
غيره يكتف به لغيره أو رجع فإن الابن لا يملكه ولو كتفه في غيره وجب
عليه رده على صاحبه وإن لم يكن كذلك جاز للابن أن يصر في حيث
أحب كذا في السراج الوهاج إذا ذهب الأب لطفله داراً لم يصر في حدها
وحقوقها وكانت الدار وديعة عند آخر وقت الهبة والمودع ساكنه
ملك الصغير بالعقد الصدقة وفي هذا مثل الهبة كذا في جواب هـ
الأحاطي المأدب الثاني عشر في الصدقة الصدقة بمنزلة الهبة
في المشاع وغير المشاع وحاجتها إلى العتق إلا أنه لا رجوع في الصدقة إذا
تمت ويستوي إن تصدق على عبي أو فقير في أنه لا رجوع فيها ومن أعتقها
رحمهم الله من يقول الصدقة على لغني والهبة سوا كذا في المسوط إذا تصدق
على رجل دار ليس له أن يرجع سوا كان التصديق عليه فقيراً أو عتق كذا
في المضرات ولودفع إلى رجل ثوباً بنية الصدقة فأخذه المدفوع إليه فحان
أنه وديعة أو عارية فرد على المدفع لأجل المدافع أخذه لأنه قد زال
عن ملكه حين قبضه الرجل فإن أخذه لزمه رده كذا في السراج الوهاج
الهبة لا تقع إلا بقول بالقول واستحسن في حصة الصدقة من غير بقول
بالقول لحرمان العادة في كافة الأعرصا بالتصدق على الفقير من غير
أظهار القول بالقول كذا في القسمة والصدقة الفاسدة كالهبة فأنشد
كذا في الجيز للكردي لو تصدق على عبيد جاز في رواية عن أبي حنيفة
رحمه الله وهو قولها ولو تصدق على فقير جاز بالأجماع كذا في السراج الوهاج ولو

تصدق قطعة بقره على فقير من الجاران اتفاقا كذا في التهذيب رجل ذهب لمساكين
هبة ودفعها اليهم لم يرجع فيها استخفا في القياس يرجع كذا في المسبوط واذا
سأبلا او محتاجا على وجه الحاجة قول نعم على الصدقة فلا رجوع فيه استخفا
كذا في الصدقة على كل ذي يد في الصدقة قال الله تعالى ان تصدق هذه الدراهم
فتصدق بغيرها قال فقير رحمه الله جاز وان لم تصدق حتى هلك الدراهم في يد
فلا شيء عليه كذا في فتاوى قاضي خان وفي الفتاوى سيال بن سلمة عمر تصدق على
امراة وهي مسرقة غير ان لها زوجا مرسرا قال ان كان الزوج يوسع عليها
النفقة فهي مسرقة غنا الزوج كذا في الفتاوى للحاوي للفتاوى في المنتقى ابراهيم
محمد رحمه الله رجل تصدق على رجل بصدقة وسلمها اليه ثم استخفا به
الصدقة فاقالة لم يخرج حتى يقبض لانها هبة مستقلة وكذا كذا الهبة
اذا كانت لزيد مخرج وقال كل شيء لا يفسخا لقاضي اذا اختصما اليه وهذا
حكمه وكل شيء فسخه القاضي اذا اختصما اليه فاقالة الموصوب له فهو مال
للغائب وان لم يقبض يجب ان يعلم بان الصدقة لا تغفل اقامة الفسخ
بجعل اقاله الصدقة بملكها مستدا وطنة مستدا كذا في المحيط قال ابو
يوسف رحمه الله لو تناقضا الصدقة فمات المتصدق عليه قيل ان
يقبضها المتصدق فان المناقضة باطلة ولو كان ذلك في هبة كانت المناقضة
جائزة كذا في البحر الرائي عن ابي يوسف رحمه الله لو غطي رجل دارا
علي ان نصفها صدقة عليه ونصفها هبة ونقص الرجل فله ان يرجع في
نصف الهبة لان كل نصف على حدة ولا شوب لا يمنع الرجوع كذا في المحيط
الشرعي ان تصدق بداره على امراته وعلى ما في بطنها وهي حامل لم يخرج
من الصدقة ولو قال تصدقت عليك وعلى غلامي او قال عليك وعلى غلمي
هذه الدار لم يخرج ولو قال تصدقت عليك وعلى الرجل الذي في هذا البيت
وليس فيه احد ما هذا بمنزلة رجل قال تصدقت بهذه الدار على بني النصار
الثلاثة وهو بطن ائمه احياء وكان بعضهم ميتا وهو بالصدقة باطلة
ولو قال هذا وهو بطن ائمه مات منهم جازية الصدقة وكلها للميت وشار
اليان الاجاب اذا وقع لمن يملكه او لمن لا يملكه بوجه من الوجوه كان الاجاب بكالم
لم يملك ومنه فلك ان يملكه لسبب اصدقا فيكون الاجاب واذا وقع الاجاب
لشخصين كل واحد من يملك بوجه من الوجوه فالاجاب يكون لهما وعندك
بمكنك الشوب من احد الجانبين فبفتح جواز الاجاب على قول من يرى الشوب
من احد الجانبين ما نفاه كذا في المحيط واذا تصدق على رجل بصدقة وسلمها
اليه ثم مات المتصدق عليه والمتصدق وارثه فوريث تلك الصدقة فلا يأس
عليه في الاصابة منها كذا في الظهيرية اما قال جعلت علة دار عينة صدقة
في المساكين او قال دار عينة صدقة في المساكين فادام حيا بوطر التصديق
واذا مات قبل تنعبد الصدقة فالدار والعلة ميراث عنه كذا في الصدقة
وان كان حيا وتصديق بغيرها اجزاه كذا في المسبوط ومن قال ما لي مال ولا مال
في المساكين او قال دار عينة صدقة في المساكين صدقة فهو عليه الزكاة

ويدخل

ويدخل فيه جنس ما يجب فيه الزكاة وهي السوايم والتقدان وعدو
التجار فسوايل بلغت نصبا اول مبلغ قدر النصاب وسواك ان عليه دين مستوف
اول يكن عليه دين ويدخل فيه الارض العشرية عند ابي يوسف وعند محمد الكل
ولا يدخل الارض الحرجية ولا يدخل الرقيق للمخدمة ولا العقار واثاث المنازل
ونائب البذل وسلاح الاستعمال ويخوذلك مما ليس من اموال الزكاة ومن شاعنا
من قال في قوله ما املك او جميع ما املك في المساكين صدقة يجب عليها ان تصدق
بجميع ما يملك قياسا واستحسانا وانما الغنياس والاستحسان في قوله مالي
صدقة او جميع مالي صدقة والصحيح هو الاول لانها يستعملان استعمالا واحدا
كذا في التبيين في مسائل يفتي في كتاب ادب القاضي وميسك من ذلك قوله فاذا
اصاب شيئا بعد ذلك تصدق بما استك ولم يبين في كتاب مختار ما يستلزم ذلك
بختلف بقلعة مباله وكثرة وقيل ان كان محترفا بمسك فوت يوم وان كان
صاحب غلة امسك فوت شهر وان كان صاحب صناع امسك فوت سنة كذا في
المسبوط وكذا في الاجناس قال محمد رحمه الله لو قال مالي في المساكين صدقة
وله دراهم عليها لئلا يلبس التصديق بها وقال ابو يوسف رحمه الله
لو قال مالي في المساكين صدقة وله ديون ولا يتيه فيه ودخل فيه ارض العشر
دون الخراج وقال محمد رحمه الله لا يتصدق بها جميعا ولو حلفا ان يتصدق
بما يملك دخل ذلك كله ومساكنه وخادمه ونشابهه ومناخ البيت كذا في
النسايين ولو قال مالي صدقة في المساكين ان فعلت كذا افعل قال ابو حنيفة
رحمه الله لا يدخل الا الصامت واسوال التجارة ولا يدخل على الناس كذا في المنقط
قال الحسن بن علي اذا قال الله علي ان الله علي مالي او جميع مالي يدخل في مالك
وقت الكفر فيجب ان يهدى ذلك كله الا في قوله فاذا استخفا ما لا احر
الهدى مثله كذا في السراج العهاج ولو قال الله علي ان تصدق بهذا
الثوب فعليه ان يتصدق بغيره ومساكنه ولو ان يتصدق بغيره
كذا عن خلف والغنية وكذا الواو صي بالتصدق بغيره الثوب كذا في المنقط
وكذا هلال بن يحيى في وقفه لو قال ارضي صدقة في المساكين لانها ميراث
ولو قال ارضي هذه وابنا دارها ولم يجد دها نصيب صدقة لان الارض ائمة
صارت معلومة وكذلك لو جرد دها ولم يتسرا لهما بالتحديد صارت
معلومة فاستغنى عن الشارة ويكون هذا صدقة التملك صدقة موقوفة
كذا في محيط الشرعي وفي فتاوى الصوري جلد في رجل عسكرة وقال
تصدق بها علي فلان الفقير فتصدق بعشرة من عتق نفسه وامسك تلك العشرة
قال القاضي بن عبد البر بن عيسى بالاتفاق رجل دفع الي رجل عشرة دراهم وامانة من
حنطة وقال ارفع الي فلان الفقير ودفع الي غيره في الحادى اياه ليضن وقال الطبري
الدين رحمه الله يضمن ان المفسود انتقام مريضات الله تعالى وقد وجد في حق فقير
كذا في الفتاوى راجانية محتاج معه رالهم والاتفاق عليه نفسه افضل من التصديق
عليه الفقير وان اثارهم على نفسه فهو افضل بشرط ان يعلم من نفسه حسن الصبر

علي الشدة وان خاف ان لا يصبر يتفق علي نفسه كذا في المتن وسيل
بعضهم عن التصديق علي الكذب نسألون الناس ان يحلفوا ويحلفون اسرافا قال
ما لم يظهر كذا ما تصديق عليه يتفق في المعصية او هو عني لاداس التقد
وعليه وهو ما جوريما من سد حلة كذا في الحوافر بللقتنا وبما الصبي
اذ تصدق بما له ياذن الاب لا يصح كذا في السراجية ذكر في المتن عن
ابي يوسف رحمه الله اذ تصدق بعبد ابق له علي ابنه الصغير لا يجوز
وروي المعلي عنه انه يجوز فحصل عنده ما يثبت كذا في الظاهر من رجل
في يده دار تصدق بها علي ولده الصغير ولم يقل قبضتها له ثم خرج
من يده فبلغ الصبي واقام البينة علي قول الاب فالدار له كذا في المتن
التصدق بشئ العبد علي المحتاجين او فحصل من الاعناق كذا في السراجية
رجل تصدق علي الميت او دعي له فانه يصل الثواب الي الميت اذا جعل
ثواب عمله لغيره من المؤمنين جائز كذا في السراجية تصدق علي فقير
طازجة علي طن انه فليس له ان يسترد هاهنا قال القاضي
عبد الجليل ان كان قال ملكك منه فليس احقر ظر انه طازجة له ان
يسترد وان قال ملكك هذا لا يسترد قال سيف السابلي لا يسترد في حاله
كذا في الغنية رجل اخرج الدراهم من الكيس او من الجيب ليدفعه
الي مسكين ثم بدا له فلم يدفع فلا يثني عليه من حيث الحكم كذا في السراجية
ولو تصدق بامنة ودفعها وعليها ثياب او حلي جائز ويكون الثوب والحي
الذي تصدق بها كذا في فصول الفقهاء والمفتين وقال محمد بن سفيان قال
لا خير كل منفعة تصدق الي من مالك فعلي ان تصدق به فان وهب له شيا
وجب عليه ان يتصدق به وان اذن له ان يأكل من طعامه فانه لا يجل ان
يتصدق به وان اذن له ان يأكل من طعامه فانه لا يجل ان يتصدق به كذا في
الفتاوي للفتاوي وعن الحسن البصري فيمن يخرج كسرة الي مسكين فلم يجد
قال يصفه بخي تحي اخرفا في كل اطعم مثله قال ابو الهيثم التميمي مثله وقال
عاصم الشعبي هو بالحب ان شاف ضاها وان شاف لبقها بالاجرة الصرفة
لا بالقبض وقال مجاهد من اخرج صدقة فهو بالخيار ان شاف ضي وان شاف
لم يرض وعن عطاء مثله قال الفقيه ابو الليث رحمه الله وهو لما خذ كذا في
المحيط اختلفوا في التصديق علي سائل المسجد قالوا لا ينبغي ان يتصدق علي
السائل في المسجد الجامع ان ذلك اعانة علي اذى الناس وعن حنبل وروى
رحم الله قال لو كنت فاضيا لم اقبل شراقة من تصدق علي سائل المسجد
وعن ابي بكر بن اسما عول النزاهة رحمه الله قال هذا فلس واحد حجاج
الي سبعين فلسا ليكون مثلك السبعين كفارة عن العلس الواحد لكن
يتصدق قبل ان يدخل المسجد وبعد ما خرج منه كذا في فتاوي القاضي خان
وفي حديث الناصري اذا قال السائل يحق الله او يحق محمد صلى الله عليه وسلم
ان تعطيني كذا لا يجب عليه في الحكم ولا احسن في المروءة ان يعطيه وعن ابن المباركة

قال

قال يعطيه اذا سال سائلا بل هو فيه لا يعطيه ان لا يعطيه كذا في التاتار خانية
كتاب الاجارة وهذه مشتمل علي اثنتين وثلاثين بابا
الباب الاول في تفسير الاجارة وذكرها والفاظها وشرايطها
وبياتان اولها وحكمها وكيفية انعقادها وصفتها اما تفسير شرعا فهي
عقد علي المنافع بعين كذا في الهياكل واما ذكرها فالاجابة والقبول
بالالفاظ الموصوفة وعقد الاجارة اما بيان الفاظها فتقول الاجارة انما
تتخذ بلفظين بعين ما عن المانع نحو ان يقول احدهما اجرت هذا
الدار ويقول الاخر قبلت او استاجرت وتتخذ بلفظين احدهما يعبر
به عن المستقبل نحو اجرتي فيقول الآخر اجرت كذا في النهاية وذكر
شمس الامة الحلواني في شرح كتاب الصلح ان الاجارة تتخذ بلفظ
الهيئة والصلح وذكر شمس الامة السرخسي والاجارة تتخذ بلفظ الامار
واذا وهب منفعة الدار من آخر شهر بعشرة دراهم او امانة عينا بعشرة
دراهم حكمها بطاهر الدماس عن ابي حنيفة رحمه الله انه لا يلزمه قبل
استيفاء المنفعة وبعد استيفاء المنفعة يعتبر الاجارة كذا في الظاهرية
في باب العتقة من هيئة الاصل اذا قال دار عبيد هذه لك هيئة اجارة كل شهر
بدرهم او قال اجارة كل شهر بدرهم او قال اجارة هيئة في اجارة في الوجهين
لم يذكر في الكتاب ان هذه الاجارة هل تكون لازمة كذا في الخصاين رحمه الله
لأنه لو كانت لازمة حتى كان لكل واحد منهما ان يرجع عنها قبل القبض ويكون
لكل واحد منهما ان يفسخ قبل القبض واذا سكتها يجب عليه اجزا مثل كذا في
المحيط لو قال ملكتك منفعة داري هذه شهر ايكذا كانت الاجارة حايقة
ولو قال اجرتك منفعة هذه الدار شهر ايكذا يجوز علي الاصح كذا في حاشية
المفتين وذكر في كتاب الصلح رجل ادعي شقضا من دار فالتكرار مدعي عليه
فصلحه علي سكتي بيت معلوم من هذه الدار بعشرين دينار فلوان
المدعي بخر هذا البيت من الذي صلحه جائز في قول ابي يوسف رحمه الله ولا يجوز
في قول محمد رحمه الله كذا في فتاوي قاضي خان ولولا المدعي هذا السكتي بعبا
من رجل لم يجز بعض شيا بخره الله قال ابو الهيثم بن عيسى السكتي ترك التوثيق
وقال بعضهم لا يجوز بيع السكتي وان كان موقفا كذا في الاجابة واذا قال لغيره
بيعت سكتك منافع هذه الدار كل شهر ايكذا او هذا الشهر ايكذا ذكر في العيون ان
الاجارة فاسدة كذا في النهاية ذكر شمس الامة الحلواني ان في انعقاد الاجارة
بلفظ البيع اختلاف المشايخ والاطهار انما تتخذ بلفظ البيع اذا وجد
التوثيق كذا في العتابة رجل قال لغيره اشتريت منك حذمة عبدك
هذا شهر ايكذا كانت اجارة فاسدة كذا في فتاوي قاضي خان عن محمد رحمه
الله اعطيتك هذا العبد سنة بخدمك بكذا اجارة ويكون اجارة كذا في الخلاصة
وتتخذ الاجارة بالظاهر بياضه فبما ذكر محمد رحمه الله في اجارات الاصل في باب اجارة
الثياب اذا استاجر رجل من اخر قد ورثه غيرا عينا بها لا يجوز المتفاوت بين

بها التقدر من حيث الصغر والكبر فان حار بقدر وقيلها المستاجر وعلى الكراء
الاول حار ويكون هذا الحارة مستحقة بالتقاطي كذا في الظهيرية ولا ينفذ
الحارة الطويلة بالتقاطي ولا يتولى من كروى وكروى وقال الآخر كروى وان
كان مرادها الحارة كذا في الخلاصة وفي التسمية سالت ابا يوسف رحمه الله
عن الرجل يدخل للسعيبة او يحتم او يقتصد او يدخل الحرام او يشرب الماء
من السقي ثم يدفع الحارة وثمان المار فقال يجوز استئجاره ولا يحتاج الى
العقد قبل ذلك كذا في تاتارخانية قاله الاخر هذه الدار يدور في سنة
هل رصينه فقال نعم ودفع اليه المفتاح وفي اجارة بعت منك عبدك
بمبلغ مائة سنة وقبل هو اجارة كذا في الغنية رجل ذهب الى الصقال
ليكتسب له صكة الاجارة الطويلة لم يرد له مع رجل وبين الحرد ورومال
الاجارة وامر بالصقال بالكتابة وتبين ايام الفسخ اخرج كل سنة فكتب
الصقال عطف الامر والمستاجر والخصم وكسبوا التزادة ولكن لم يجر بينهما
زيادة علي هذا العقد الاجارة بينهما كذا في الخلاصة اذا اضاف الاجارة
الى وقت في المستقبل بان قال اجري لك دارى هذه عند او ما اشبهه
فانه حار فلو اراد تقضها قبل مجي ذلك الوقت فمن حردا سقيه
روايتان في رواية فقال لا يجمع التقض وفي رواية قال لا يجمع كذا في المحيط
رجل قال لغيره اجريه فاجريه هذه عند ابد رهم ثم اجريها اليوم من غيره
الى ثلاثة ايام فحار بالقد واداد المستاجر الاول ان يفسخ الاجارة الثانية
فيه رواية ثالثة عن صاحبنا في رواية للاول ان يفسخ الاجارة الثانية
وبما اخذ نصبر وفي رواية ليس له ان يفسخ وبه اخذ القضاة ابو
جعفر والغنية ما يوافق البيت وشمس الائمة الحلواني وهو قول عيسى بن ابيان
وعليه الفتوى وكذلك شمس الائمة السرخسي رحمه الله الاصح عندي ان الاجارة
المضافة لازمة قبل وقتها فلا يلزم بطلان الثانية في حق الاول اذا كانت الاولى مضافة
الى العدة ثم اجريه من غيره اجارة فاجارة ولو كانت الاجارة مضافة الى العدة لم يجر من غيره
ذكر في المتن في رواية ثالثة في رواية قال ليس للاجران مجي قبل مجي الوقت
وفي رواية قال اذا باع او وهب قبل مجي الوقت جاز ما صنع والفتوى على انه يفسخ البيع
ويبطل الاجارة المضافة وهو مذهبنا شمس الائمة الحلواني ثم اذا نفذ بيعه فان رد عليه
بعبث بفسخه او رجع في المدة قبل مجي وقت الاجارة عادت الاجارة على حالها وان عادت
عند مستقبل لا يعود الاجارة كذا في فتاوى قاضي خان في فتاوى قاضي خان في الفتاوى اذا اقله اجارة اذا
جار اس لم يفسخ فقد اجريه هذه الدار والجار العقد ففسخ هذه الدار مجرى وان كان
في غلبتي كذا في المحيط وبه يفتي كذا في الغنية قال القضاة وغيرهم من الاوقات فقال
شمس الائمة السرخسي رحمه الله قال بعض اصحابنا رحمه الله انما فسخ البيع في الشهر وغير
ذلك من الاوقات صحيح وفيما سبق الفسخ مجرى الشهر وغير ذلك لا يفسخ على قول كذا
في فتاوى قاضي خان والحرد اذا قال بعت نفسي شرا بك العمل كذا هو اجارة محبة
كذا في الظهيرية وهكذا في الخلاصة وعن ابي يوسف رجل دفع ثوبا الى رجل لبيعه

عليان

عليان ما زاد علي كذا قوله قال هذا علي حرة الاجارة وهذه اجارة واسدق
ووضع الثوب من يده ضمن كذا في المحيط واما شرطها انواع بعضها شرط التقا
وبعضها شرط النفاذ وبعضها شرط الصحة وبعضها شرط اللزوم اما شرط التقا
فمنها العقد حتى لا يفسد الاجارة من المحرم والصبي الذي لا يعقل واما البيوع
فليس من شرطها ولا من شرط النفاذ عند فسخه اذا الصبي العاقل والجار
ماله او نفسه فان كان ما ذونا ينفذ وان كان محجورا انفق على اجارة المولى
عندنا وكذا الواجر للصبي المحجور نفسه وسلم وعمل وسلم العمل يستحق الاجر
فكون الاجر له وكذا حرة العاقل ليست بشرط لان عقد الاجارة ولا نفاذه عندنا
في عقد عقد المملوك ان كان ما ذونا وينفق على اجارة المولى ان كان محجورا
وكذا سلم من العمل في اجارة نفسه او اجارة ماله المولى يجب الاجر له المسمى ويكون الاجر
للمولى ولو هكذا الصبي او العبد في بدا مستاجر ضمن لانه صار غاصبا من حيث
استقارها من غير ان يكون المولى والولي ولا يجب الاجر له لو قتل العبد والصبي خطا فعلى
عاقله الدية او القمعة وعليه الاجر للمالك ان يوجروا بفساد او ما يكون العاقد
طابا حار كذا عامدا فليس بشرط لان عقد هذا العقد ولا نفاذه عندنا كذا في
شرائط الصحة والسلامة ليس بشرط اصلا فيجوز الاجارة والاستجار من المسلم والذمي
والخروج والمستأمن واما حلق العاقد عن الدرة اذا كان ذكرا فشرط في قول ابي حنيفة
وعندها ليس بشرط ومنها للملك والولاية فلا يفسد اجارة العصور لعدم الملك
والولاية لكنه يفسد موثوقا فله اجارة المالك عن ذكرا ومنها قيام المصروف عليه
فاذا اجر العصور فاجاز المالك للعقد بفساد المصروف لم يجر اجارة وكانت
الخرج للعاقد لان المنافع المصروف عليها قد اقدمت واجازة الوكيل نافذة لو جرد
الولاية وكذا في الاجارة من الاب او الصبي والقاضي واجبة نافذة لو جرد الولاية
عن الفروع ولا يجوز غير الاب ووصيه والمجد ووصيه من سائر ذوي الرحم
المحرم اذا كان له اخدم من ذكرنا ولم يبلغ الصبي في هذا كله قبل انقضائه المدة
فله الخيار ان يشأ من الاجارة وان شاء الفسخ ومنها تسليم المستاجر واجارة
المنازل وكهوها اذا كان العقد مطلقا من غير شرط التخييل عندنا حيث انقضت
المدة من غير تسليم المستاجر لا يستحق شيئا من الاجر ولو مضى بعض المدة ثم سلم
فلا جرم له فيها مفيد ومنها ان يكون العقد مطلقا عن شرط الخيار فان كان فيه
خيار لا يفسد في مدة الخيار واما شرط الصحة منها رضا المتعاقدين ومنها ان يكون
العقد عليه وهو المنفعة معلوما علميا يمنع المنازعة فان كان مجهولا اجاله معصية
الى المنازعة يمنع صحة العقد لا فلا منه لبيان محل المنفعة حتى لو قال اجريه
هايتي الدار او احد هذين العبدان او استاجر احد هذين الصبيان لم يصح
العقد ومنها بيان المدة في الدور والمنازل والكوايت في استجار الطير واما بيان
ما يستاجر له في اجارة المنازل فليس بشرط حتى لو استاجر شيئا من ذلك ولم يتم العمل
فيه جاز واما في اجارة الارض فلا بد من بيان ما يستاجر له واما في اجارة الارض فلا بد
من بيان ما يستاجر له وفي اجارة الدواب من بيان المدة او المكان ومن بيان ما يستاجر له

من الخلل والركوب ومنها ما يات العمل في استئجار الصبيان وكذا ما يات المعونة فيه
في الاجرة المشتركة بالامتنان في التعيين او بيان الجنس والنوع والعدد والصفة
في ثوب القصار والخطاط وبيان الجنس والعدد في اجارة الراعي من الخيل والابل
والبر والتمه وعندها وما في حق الاجير الخاص فلا يشترط بيان العمل فيه ونوعه
وقدره ومدة عمله وانما يشترط بيان المدة فقط وبيان المدة في استئجار الظير بشرط
المواريء منزله استئجار العبد للخدمة ومنها ان يكون مفقودا واستئجار حنيفة
او شرط فلا يجوز استئجار الا بلفظ ولا الاستئجار على الخاص لان استئجار على
منفعة غير مفقود وفي الاستئجار شرطان لا يكون العمل المستأجر
له فرضا ولا واجبا على الاجير قبل الاجارة فان فرضا او واجبا قبلها لم يصح
ومنها ان يكون المنفعة مقصودة معتادا استئجارها بعد الاجارة ولا
يجري بها التفاضل بين الناس فلا يجوز استئجار الاستئجار لتخصيص الثياب عليها
ومنها ان يكون مفقودا او المواجه اذا كان مفقودا فان لم يكن في حقيقته فلا يصح
اجارته ومنها ان يكون الاجرة معلومة ومنها ان لا يكون الاجرة منقوعة هي
جنس التمرد عليه كاجارة السككي والسككي والخدمة بالخدمة ومنها
خلو الركن عن شرط لا يقتضيه العقد ولا يلزمه والشرط للزوم فنحن
ان يكون العقد صحيحا ومنها ان لا يكون بالاستأجر عيب في وقت العقد
وقد ان الغرض محل الانتفاع به فان كان لم يلزم العقد ومنها ان يكون المستأجر
مؤثرا المستأجر فيها سلامة المستأجر عن حدوث عيب به محل الانتفاع فان
حدث عيبه محل الانتفاع به لم يفسد العقد لان ما فيها عدم حدوث عيب
بلعدا لمتعاقبين وبالمستأجر حتى لو حدث باحدها او بالمستأجر عيب لا يفسد
العقد الا وما فيها عيب العبد المستأجر حتى لو احرر رجل عبدا سنة ولم
مضى سنة اشترى عتقه فهو بالاجارة ان شاء مضي على الاجارة وان شاذف
ومنها يلزم العبد المستأجر اجرة ابوه او وصي جده او القاضى واجبة هكذا
في الديات وما يات انواعها فنقول انها نوعان نوع يرد على منافع الاعيان
كاستئجار الدور والارض والذواب والاشباب وما اشبه ذلك ونوع
يرد على العمل كاستئجار الخراف في تداعمال كالقصار والخطاط وما اشبه ذلك
كذا في المحيط ما حكاه فوقيه الملك في الدولين ساعة فساعة الا بشرط
فجعل الاجرة واما كونه انعقادها فالاجارة عندنا تنعقد فيما بين المتعاققين
للحال وتنعقد ساعة فساعة في حق الحكم وهذا الملك على حسب حدوث المنفعة
كذا في محيط السرخسي واما صفتها فهو عقد لان اذا كانت صفة عريضة جبار
الشرط والعيب والردية عند عامة العلماء وهكذا في الديات وما صح ان يكون
تتم في البيع كالنفوذ والمكبل والموزون صح ان يكون اجرة في الاجارة ولا يصح
تتم في اجرة ايضا كالايمان مثل العبد والاشباب كذا في التكا في ان كانت
الاجرة دراهم او دنانير فلا بد من بيان القدر انه كذا وبيان الصفة انه جبار
وردي وينع على نقد البلد ان كان في البلد نقد واحد كذا في النهاية وان كان
في البلد

في البلد نفوذ مختلفه فان كانت في الراج على السواء ولا فضل للبعض على البعض
فالعقد جائز ويطلب المستأجر ان يتقود بقاء وان كانت الاجرة مجهولة كذا هذه
الجملة لا تنفي اليها المصارعة وان كانت النفوذ في الراج على السواء والبعض
مصرف على البعض فالعقد فاسد وان كان احدهما اروح فالعقد جائز
ويشترط الي اروح وان كان الاخر فعمل عليه حكم العرف هكذا في المحيط وان
كانت الاجرة تليبا او زنيا او عدد ما متقاربا يشترط فيه بيان القدر والصفة
وان كان خله مائة يشترط فيه بيان موضع الايقاع عند ايقاعه وعندها
لا يشترط ولا يحتاج الي بيان الاجل وان بين صار موصلا كالتمن في المبيع وان كانت
عروضها او شيئا يشترط فيه بيان القدر والصفة والاحل لها لا يشترط في
الخدمة الا سلفا في رعي فيه شرط ان لا يسلم وان كانت من العبد والحر
وساير الحيوانات فلا بد فيها من ان تكون معينة مشابها لغيرها وان كانت
منفعة فهي على وجهين ان كانت من خلاف الجنس كالتسكي بالركوب والذراعة
بالليس ويحذو كذا الاجارة جارية وكذا كذا استأجر دارا بخدمه عبيد فهو
جائز واما اذا قيلت كذا اذا استأجر دارا بسكنى دارا اخرى او ركوب دابة
بركوب دابة اخرى او دارا بدار من بزارا اخرى او اجرة فاسدة لان
الجنس بالغير له بغير التساكن في السراج الوهاج واذا كان للاجرة عمل
وفوتة ولم يبين موضع الايقاع فاسدة في قياسية قولنا في حقيقته رطله
وعندها لا تنفسد ويدفع حيث الارض والدار وفي حمله حيث ما وجب له
يعني كلما حل من المسافة بخذ حصته من الاجرة وفي العمل حيث يوفيه العمل
فان طال فيه في موضع اخر لم يكلف بل يسفر ثقتا به لوفيه في موضعه فان لم يكن
لها حل مائة اخذ به حيث شاء كذا في محيط السرخسي في نوادر بشر عن ابي يوسف
رحمه الله اذا كانت الاجرة فلسا ففي ارضه قبل القبض فلا جبر العلق لغير
وان كسده فغلبه ثمة المفقود عليه وكذا كذا في يكال او يوزن مما ينقطع اذا
استأجر شيئا منه وجعل اجله قبل انقطاعه فهو مثل العلق كذا في المحيط
لواستأجر عبدا بخدمته فاسد امته فهذا فاسد لانما دال الجنس كذا في السراج
الوهاج ولو اطلق لغيره لاجاز لاختلاف الجنس كذا في التا قارحانية
وفي تناهي ابي الليث رحمه الله لا خير في معاوضة الثيران بالثيران ولا كذا لغيرها
استبدل المنفعة بمنفعة من جنسها ثم اذا قيلت المنفعة بمنفعة كانت
من جنسها حتى فسد العقد واستوفى في الاجر المنفعة كان عليه اجر المثل وظاهر
الرواية ان كان عبدا واحدا بين اثنين فتمها بيا بخدم احداهما ولم يخدم الاخر
فلا اجر له وقال ابو الحسن رحمه الله في جامعة اذا كان عبدا واحدا بين اثنين
احداهما نصيبه من صاحب له بخدمته ثم ارضى ان يصوبه بنصيبه مع هذا
شرطا فانه لا يجوز في العبد الواحد وانما يجوز في العبد المختلفين اذا كان
في عبدين كذا في المحيط **المادة الثانية** في بيان انه متى جرت
وما يتعلق به من الملك وغيره الاجر لا يملك بنفس العقد ولا يجب تسليمه عند

عينا كان او دينا كذا في الكافي هكذا ذكر محمد رحمه الله في الجامع في كتاب
القرى وعامة المشايخ رحمه الله تعالى انما الصحيح هكذا في النهاية ثم كذا في
بأحد مائة ثلاثة اما بشرط التخييل او بالتخييل او باستيفاء العقود فكله
كذا فادرجها هذه الاشياء الثلاثة فانه يمكنه كذا في شرح الطحاوي وفيما
يجب الاجرة باستيفاء المنافع يجب بالتكليف من استيفاء المنافع اذا كانت الاجرة
صحيحة حتي ان من استأجر دارا او حائرا فامدة معلومة ولم يسكن فيها في تلك
المدة مع تمكنه من ذلك يجب الاجرة كذا في المحيط فان عرض في المدة ما يمنع استعمال
كما اذا عصب الدار من المستأجر وعرفت الارض المستأجرة او انقطع عنها
الشرب او مرض العبد او ابق سقطت الاجرة بعد ذلك كذا في محيط السرخسي
وهو يفسخ الاجرة قال صاحب الهداية يتفق وقال القاضى في الدية في قتله
والعصاة لا تستغن كذا في النسيب ولو اجر دارا وسلمها اليه فارغا الا انما
كان مستغفلا يستأجر الاجر او سلم اليه جميع الدار ثم تفرغ منها من غير
بده ورفع عن كذا اجرة بحصة البيت وبشرط التمكن من استيفاء التمكن من
استيفاء المنافع في المدة التي ورد عليها العقد في المكان الذي اضيف اليه
العقد كذا في الخلاصة واما اذا لم يتمكن من الاستيفاء اصلا او تمكن من الاستيفاء
في المدة في غير المكان الذي اضيف اليه العقد او تمكن من الاستيفاء المكان
الذي اضيف اليه العقد خارج المدة لا يجب الاجر حتي ان من استأجر دارا
يوما لاجل التكرم فحسبها المستأجر في منزله ولم يركبها حتي يوم فان
فان استأجرها للركوب خارج المصر الى مكان معلوم لا يجب الاجر اذا حبسها
في المصر وان ذهب بالداية الى ذلك المكان في اليوم لم يركب يجب الاجر وان
ذهب اليه ذلك المكان خارج المصر بعد يوم بالداية لا يجب الاجر وان تمكن
من الاستيفاء في المكان الذي اضيف اليه العقد لا يمكن بعد مضي المدة كذا في
الذخيرة وانه قال له المالك دونك المنزل فاسكنه الا انه لم يفتح الباب فاستأجر
وقال المستأجر بعد المدة لم اسكنه ان قد رجلي الفتح بالامانة بلزمت الاجرة اقل
وليس للمؤجر ان يخرج ويقول هلاك كسرت العلق ودخلت المنزل معلومة ثم الاجر
لومعجلة طال به بها وله حبس الدار لاستيفائها وان موجلة اما لم يمض المدة
ولو موجلة يجب اذا عصى الجرم لو اخل وان غفرت الاجارة بعد ما فيه من المؤجر
الاجر خط من الاجرة قد استوفى من المنفعة ورد الباقي الى المستأجر كذا في الجيز
للكردي ولرب الدار ولا يطلب الاجر كل يوم وللغضا والمخاطب جدا الفراغ
من عمله واذا عمل في بيت المستأجر ولم يفرغ من العمل لا يستحق شيئا من الاجر علي
ما ذكره صاحب الهداية والتجريد وذكر في المبسوط وشرح الجامع الصغير فخر
الاسلام وقاضيه ان انما اذا اخطا البعض في بيت المستأجر يجب الاجر بحسبه
هكذا في النسيب انما استأجر ليحمله الي موضع كذا يحمله بعض الطريق شرط اليه
بالجرعة انما جعله ذلك وكان عليه ان يعطيه حصته من الاجر ولكنه يحجر
عليه ان يحمل اليها المكان الذي شرط فاذا حمل يسوي جميع الاجرة ولو استأجر ليحمل

حمله

حمله من مكان الى مكان فخل نصفه وطلب حصته من الاجر في ظاهر
الرواية انه ان يطا ليه الاجر بعد انما حمل وعبر علي الباقي ويطا الباقي من
الاجرة هكذا في شرح الطحاوي ولو عمل الاجرة اليه الدار لا يمكن الاسترداد
ولو كانت الاجرة عينا واما رها او اودعها اليه الدار فهو كالتخييل ولا يمكن
الاجرة بشرط التخييل في الاجارة المضافة وتلك بالتخييل كذا في العناية
وفي فتاوى اهلها قال الاخرين يسوي سريره رايتا بدروا وخرج بكذا فاجل
فلا اهي خير هل يجب الاجرة قال لا عندنا في يوسف رحمه الله وعند محمد رحمه
الله كذا ان علم انه خرج في الاقله الاجرا عام له اجرة او ارضي فزرعها ولم
يحصد ها ولم يدرك الزرع ولم ياجد من الاجر شيئا حتي مات لورثته
ان يطلبوا ذلك من المتولي بقدر ما لزم لهم اقله كذا في التناظر خاتمة
ولو استأجر حليا مني به عمر وسنة عشرة ايام وفرض الحلي ولم يدين
الغرض قال يلزم الاجرة في محيط السرخسي وعن محمد بن يوسف في نوادر هشام
قال سالت محمد رحمه الله من اكثر في محلا ليركبه اليه كذا في خلاصة في اهل من غير
عذر ولم يركبه فلا اجرة له لعدم التمكن من استيفاء المنفعة في مكان الاستيفاء وهو
ضامن للمحمل انما يركب في ذلك لو استأجر قريبا ليلبس اليه كذا وكذا
لو استأجر المحمل من الركب اليه كذا في الذخيرة وفي الاجارة العاسدة بشرط
حقيقة استيفاء المنفعة لوجوب الاجر وبعد ما وجد الاستيفاء حقيقة
كذا يجب الاجرة اذا وجد التسليم الى المستأجر من جهة المؤجر اما اذا لم يوجد
التسليم لا يجب الاجر باندهما ذكر في الجامع رجال اشترى من اخر عبد اخي امره
من البائع شررا كانت الاجارة باطله فان استعمله البائع حكم الاجارة اليه
الحركة انما المحل يستل علي من اجده من اشترى من اخر شجرة فامدة من كذا
في موضعها خمس سنين وان زادت الشجرة في تلك المدة ثم اراد ان يخلها
فقال صاحب الارض ادفع الي اجرة هذه المدة هل له ذلك فقال لا اجرة له
في تلك المدة كذا في التناظر خاتمة رجل استأجر قريبا ليلبس اليه ويذهب
الي مكان كذا فلبسه في منزله ولم يذهب الي ذلك المكان قال القاضي ابو بكر البجلي
رحمه الله لا اجرة عليه في هذا من قال القاضي ابو الليث رحمه الله في
عليه الاجر ولا يكون مخالفا لان الاجر مقابل باللبس لا بالذهاب قال القاضي فخر
الدين رحمه الله ان كان ليس التوب في بيته مثل اللبس في ذلك المكان في الضرر
بالتوب او دونه فالجواب كما قال القاضي ابو الليث رحمه الله والا فالحال ابو
بكر رحمه الله كذا في كبرى القصار اذا انكر ان يكون عنده ثوب هذا الرجل ثم اخر
وقد قصصه قبل الجود قال له الاجر وان قصصه بما يحول الاجر له كذا في خزانة المفتين
وفيها لصباح ان يصنع قبل الجود الاجر لزم وان صنع بعد الجود فربما التوب بالخيار
ان شئ اخذ التوب واعطاه ما اراد ان يصنع فيه وان شئ ترك التوب وضمن فيه
ثوب ابيض وفيه لصباح ان تسج قبل الجود الاجر لزم وان صنع بعد الجود التوب لصباح
وعليه غرضه كذا في الخلاصة ولو استأجر دارا في ثوب انكر في نصف الطريق

قال ابو يوسف رحمه الله بالزعة الاجر قبل الانكار ولا يلزمه بعد الانكار
وقال محمد بن عيسى رحمه الله لا يفسد عليه الاجر لانه ليس بالمواجر ان يأخذ من الدابة
يخضعها للطريق فيسقي في يده بحكم الاجارة كذا في محيط السرخسي ولو استاجر
عبد امير فوفقه فله ما مضى نصف السنة صجدا اجارة وادماه لنفسه
وفي هذا اليوم الجود العان فصنت السنة وقيمة الف ثم مات العبد
في هذا المستاجر وقيمة الف وروى هشام عن محمد بن حمرها الله ان عليا لاجر
ولحقه في العبد بعد سنة كذا في الطبرية قال هشام سالت محمد بن ابي
اجتهع الامر في النضات قال محمد لم يحقها فسر هشام ذلك فقال الامر وجب
لاستعماله العبد في السنة والاضات وجب بعد مضي السنة لان بعد
مضي السنة وجب عليه رد العبد على المالك ولم يرد فوجب الضمان
ولا يختلف سبب وجوبها واختلاف الزمان فكيف يظهر الاجتماع وعلى
قياس قولنا في يوسف رحمه الله ينبغي ان يلزمه الاجر قبل الانكار
ويستفط عنه الاجر بعد الانكار كذا في المحيط كل صانع ليس يصنع ما
قائم في العبد كالحمار والملاح والفتال لا يكون له حصص العبد بالاجر بالاجماع
كذا في الدخيرة ومن اعلمه ان في العبد يجتس العبد بالاجر الا اذا كان موحلة
وللمستاجر ومن خلق الشجر وكسر المطبوكل من عمار العبد فله شئ اخر حيث
لو فعله العاصب ذلك ملكا لبايع جيسا العبد وهذا كلامه اذا عمل في دكانه ولو في
بيت المستاجر لا يملك الجيس كذا في الوجيز يذكر ويؤمل العتصا اذا قصر الثوب
فان ظهر ثوبه في الثوب باستعمال المستاجر كان له حق الجيس وان لم يكن لغيره اثر
الا انما الذي اختلفوا فيه في الاصح ان له حق الجيس بكل حال كذا في النهاية
عم الذي له حق الجيس اذا جيس وملك الشئ في يده في سنة لا يضمن ولا يكون له الاجر
ايضا وهذا عندنا بحقيقة رحمه الله كذا في شرح الطحاوي ولو ملك العبد
في يد الاجير من غير صفة ومن غير ان يجسسه بالاجر فان كان له ثوب في العبد
كما في الحياط والصباغ سقط الاجر وان لم يكن له ثوب في العبد كما في الحمار
لا يستفط الاجر كذا في المحيط فان جيس العبد من ليس له حق الجيس وهلك
ضربا من العصب والمواجر غير ان شئ منه فيمنها ميمولا لا يعطاه اجرها
وان شئ منه فيمنها غير معمول ولا يعطيه الاجر كذا في المضرات اذا قال صاحب
الثوب للمستاجر اذهب بالثوب الى منزلك حتى اخرجنا من الجمعة فرتبنا في
واو فر عليك اجرك فاختلس الثوب من يد الخايك في الوجهة قال العفقيه
الويكنا الباني رحمه الله ان كان الخايك دفع الثوب الى صاحبه او ملكه من الاخذ
شرفه الى الخايك لم يوف له الاجر يكون الثوب رهنا فاذا هلك هلك بالاجر
وان كان صاحب الثوب دفع اليه الثوب على وجه الوديعة لا يضمن الخايك
فيكون اجره على صاحب الثوب على حاله ولو سلفه الخايك بالاجر قبل الدفع
اختلف فيه العلماء فان اخطأ على يدي كان حصصا كذا في فتاوى قاضي خان
ولو كان الاجر قحنا فامره بالامساك لم يوف الاجر فملك من عبيد الا ان يخطأ على

المعاش

المعاش مسئلة المستاجر يجب ان يكون هذه المسئلة على الفصل العينا
كذا في المحيط جازا بك عمل فورا لرجل فعلق الاخر به بالاجر والي الخايك ان يرفع
حق يلخذ الاجر فيمنه ومن مد صاحبه لاضان على الخايك ان يخرق من مدها
فعلى الخايك نصف الاضان كذا في المعنول الجارية والميمولا اذا اخرج
ما امر ببيعها من الثياب وامسكها من صاحب الثياب القوي حتى ينفذ
الاجر فيسرق منه الثمن لا يضمن في قولهم وكذا في صاحب الحولة اذا قال للمالك
امسك الحولة حتى اعطيك الاخر فيسرق الحولة لا يضمن الجاهل في قولهم لانه
ليس لفعل السوا ولا في العين ومن الاثر لعله في العين لا يملك الجيس بالاجر
فيكون اما نة في يده ولا يكون رهنا كذا في فتاوى قاضي خان اذا استاجر الرجل
من اخرا ايد بن كات المستاجر على الاجر يجوز وكذا لو استاجر عبد ايد بن كات
للمستاجر على الاجر يجوز فان غلبت الاجارة فادام المستاجر ان يجس المستاجر
بالدين السابق كان له ذلك كذا في المحيط استاجر داما من مد بوبه وقامر بعض
الدين بالاجر فاذا انقضت المدة ليس له ان يجس الدار مما في من دينة ولو
سكنها بعد مضي المدة لا اجر عليه فيما سكن بعد مضي المدة كذا في الفتاوى الكبرى
اذا اجر دارة ومجمل الاجرة فلم يسلم اليه المستاجر حتى مات الاجر فالفقد العتد
لا يكون للمستاجر ولاية الجيس ليس في الاجر الموحلة كذا في لثان رخانه وفي
الخلاصة الاجارة الماسدة للمستاجر حق الجيس لا يستفاد الاجرة الموحلة كذا
في الخلاصة ذكر الخاتم استاجر عبد الخدمة مدة معلومة وعمل الاجرة ثم مات
الموحد كان للمستاجر ان يجس العبد حتى يرد حصته ما بقي من المدة من الاجر
عليه وان مات العبد في يده ولم يكن عليه فيه ضمان ويرجع بالاجر فباخره هكذا
في المحيط

المعاش

المعاش مسئلة المستاجر يجب ان يكون هذه المسئلة على الفصل العينا
يبيع العتد على مدة معلومة ففترت المدة كالبيع وعوه او طالت كالسنة كذا في
المضرات ويعتبر ابتداء المدة بما سمي وان لم يسم شيئا من وقت الذي استاجرها
كذا في الكافي لو اجد دارة شهر او شهرين ثم اجرها من اخر شهر صفر والعقد
في المحرم فانه يسلم الدار ولا لصاحب المحرم فاذا انسخ سلمها اليه الذي استاجر
في صفر كذا في السراج الوهاج ولو اجر دارة شهر او شهرين معلومة فان وقع
العقد في غرة الشهر يقع عليه الاهلة بلا خلاف حتى اذا انقضا الشهر يوما كان
عليه كمال الاجرة وان وقع بعد مضي الشهر ففي اجارة الشهر يقع على ثلاثين يوما
بالاجماع واما في اجارة الشهرين ففيها وايتان عن ابي حنيفة رحمه الله وفي رواية
اعتبر الشهرين كلها بالايام وفي رواية اخرى تكيل هذا الشهر بالايام من الشهر
الاخر والباقي بالاهلة كذا في المدايع وان وقعت الاجارة على كل شهر وكان ذلك في
وسط الشهر يعتبر الشهر الذي يلي العقد بالايام وكذا كل شهر بعد ذلك بخلاف
كذا في المحيط فان استاجرها سنة مستعجلة وذلك حين يعمل المدايع يعتبر
السنة بالاهلة اثني عشر شهرا وان كان في بعض الشهر يعتبر السنة بالايام
ثلاثا وستين يوما في قولنا بحقيقة رحمه الله وهو رواية عن ابي يوسف رحمه الله

وهو رواية عن ابي يوسف رحمه الله وعند محمد بن احمد بن يوسف بن شهر بن ابي
واحد عشر شهرا بالاهلية وهو رواية عن ابي يوسف كذا في المسند
وان لغير ذلك كل شهر يدور مع العقد في شهر واحد وفيه ثمانية اشهر
واذا من الشهر الاول فكل واحد منها لا يتغير الاجارة لا في العقد
الصحيح ولا في غيره من الشهرين في كل واحد من الرواية لكل منهما الخيار في البلية
الاولى من الشهرين الدخول ويومها هكذا في الكافي والفتاوى على ظاهر الرواية
هكذا في فتاوى قاض خان لو فسح في انشاء الشهر لم يفسح وقبل يفسح
به اذا خرج الشهر ويصكان يقول محمد بن يونس فلو قال في انشاء الشهر
ففتح من الشهر يفسح اذا اقبل الشهر بلا شريطة ولو قدم اجرة شهرين
او ثلاثا فوقف من الاجرة فلا يكون له واحد منها الفسخ في قدر العمل اجرة
كذا في التبيين ولو فسح احدها الاجارة لغير محضر ما فيه قيل لا يصح عند
ابن حنيفة ومحمد رحمه الله وقبل لا يصح في قولهم جبعك في محيط الكسري
ولو قال اجرة هذه الدار سنة كل شهر يدور بها لا اجاع لان المدة معلومة
والاجرة معلومة فيجوز فلا يتكلم احدها الفسخ قبل تمام السنة من غير عذر
كذا في البداهة وان استأجر دارا سنة بعشرة دراهم مع وان لم يسمي
فقط كل شهر من الاجرة لان المدة معلومة كذا في الكافي رجل استأجر حبرا
يوما ليعمل له كذا قالوا ان كان العرف انهم يعملون من طلوع الشمس الى العصر
ويوم على ذلك وان كان العرف انهم يعملون من طلوع الشمس الى العصر
فهو على ذلك وان كان العرف مشتملا على طلوع الشمس الى غروب الشمس
لذلك اليوم كذا في فتاوى قاضي خان وخذ منه الاجرة في البيت ان يقوم وقت
الصبح فيسرع السراج ياتي بالصباح لسجود ان كان يريد الصوم وايضا
ويجوز للمالي ان يلوته وايضا في النار في الشتاء بالعادة والعشي وعمر خليه
وجميع بيته الى ان ينام وغير ذلك كذا في خزانة الفتاوى ولو استأجره
للكوب يوم كان له ان يركبها من طلوع الفجر الثاني الى غروب الشمس ولو
استأجره ليلا فانه يركبها عند غروب الشمس ويردها عند طلوع الفجر الثاني كذا
في خزانة التفتيش وان تكاثر دابة بها لم يذكر هذا في الكتاب قال بعضهم
يركبها من طلوع الشمس الى غروب الشمس لان النهار اسم للبياض وقال بعضهم هذا اذا كان
من اهل اللغة يعرفون بين اليوم والنهار ما العوام فلا يعرفون بين ذلك فيكون
الجواب فيه كالجواب في اليوم كذا في فتاوى قاضي خان وكذا في دابة من العدة
الى العشي ويردها بعد زوال الشمس قالوا هذا في عرفهم وفي عرفنا الاجارة
لا تنقضي برفا لك النفس وانما تنقضي بغروب الشمس لان اسم العشاء في عرفنا انما
يطلق على ما بعد غروب الشمس وكذا كذا قال بالعارضة من خبر يدورهم
كذلك في تاشا عكاه وهذا الى غروب الشمس في عرفنا كذا في المحيط استأجر حبرا
ليعمل له عشرة ايام بيتا وال الذي يليه ولو قال عشرة ايام في النصف لا يصح لانه
مجهول عالم يعل عشرة ايام من اول شهر كذا في الكافي في سبيل ابو بكر عن

اعطي

اعطي حلالا درهمين ليعمل له يومين قبل يوما واشتد من العمل في اليوم الثاني
قال ان سمي له عملا جازيت وتجبر على العمل فان مضى لا يطلب منه العمل بعد مضى
اليومين ولو قال مع نسبية العمل يومين من الايام فصدقت الاجارة وله اجر
مثله ان عمل كذا في الحمار والمقناوي في فتاوى القاضي الفاضل رحمه الله استأجر
رجلا يوما ليعمل كذا فقبله ان يعمل فكل العمل الى تمام المدة ولا يشغل بشي اخر
سوى المكتوبة وفي فتاوى اهل سمرقند فذا قال بعض من استأجر حبرا رحمه الله
ان له ان يودع في السبينة ايضاً وانفقوا له لا يودي بغلا وفيه الفتوى
كذا في الذخيرة وفي غريب الرواية قال ابو علي لرد قاق رحمه الله المستأجر
لا يمنع الاجرة في المصر من اتيان الجمعة وسقط من الاجرة بقدر اشتغاله
بذلك ان كان بعيدا وان كان قريبا لم يحيط عنه شيء من الاجرة فان كان بعيدا
فاشتغل قدر ربع النهار حط عنه ربع الاجرة وان قال لا اجبر خط من الربع
مقدرا اشتغالي بالصلاة لم يكن له ذلك ثم قال لا يجزى ان لا يجزى من الربع
اشتغاله بالصلاة كذا في المحيط استأجر حبرا ليعمل له كذا لا يدخل
يوم الجمعة للعرف وان بداه من صلاة الجهر كذا في فتاوى القاضي الفاضل
بحار يوما الى الليل فمروا اخوان يستأجر له دابة يدورهم فاعتد ان عمل
اندا حبرا لا يجزى ان لم يعلم لا بأس وينقص من اجرة الحمار قدر ما لا لا ان
يجعله في حل كذا في الوجيز للكردي واذا وجد الاجرة مكان اخر في الاول
من حبة الطعام او غيره كان الاول يبدونهم والثاني يبدونهم ان يعمل
لغيره وان كان يدفعه مائة درهم كذا في التاثير حاشية الما
الرابع في تصرف الاجرة اذا اقبل المواجه المستأجر من الاجرة او وهبها
منه او تصدق بها عليه وكان ذلك قبل استيفاء المنفعة ولم يشترط تحصيل
الاجرة في العقد ثم يجزي في قول ابي يوسف رحمه الله عينا كانت الاجرة او دينها
والاجارة عليها لا تنتفع وقال محمد رحمه الله ان كانت الاجرة دينيا جاز ذكر قبل
المستأجر ولم يقبل ولا ينتفع بالاجارة وان كانت عينا فله بها منه وكان
ذلك قبل ان يتقاضي فان قبل الهبة يبطل الاجارة وان رد الهبة لم يبطل
وعادت الاجارة على حالها كذا في المحيط ولو ابراه عن الاجرة او وهبه منه
فان كان دينيا وشتر التجبيل صح بالاجاع والعقد يحال له ولو ابراه عن الكل
الا درهمين صح بالاجاع لانه بمنزلة الحط ولو كانت الاجرة عينا لا يصح الا برأه كذا
في العنابية فان كانت هذه التفرقة من المواجه بعد استيفاء المنفعة جازت
بلا خلاف كذا في المحيط ذكر ابو الليث رحمه الله في نوازل علوه وهب المواجه اجر
ومضان هل يجوز قال علي قول محمد رحمه الله ان استأجر سنة يجوز وان
استأجر شاهرة يجوز اذا دخل رمضان ولا يجوز قبله كذا في محيط السرخسي
وبه نأخذ كذا في الوجيز للكردي ولو مضى من السنة دفعها ثم ابراه عن
جميع الاجرة او وهبه منه فانه يبرأ عن الكل في قول محمد رحمه الله ولم يأت في
رحمه الله يجوز ابراه عن النصف ولا يجوز عن النصف كذا في محيط السرخسي

ذكر الحالم الشريد رحمه الله في المستفي رجل اجر ارضه من رجل بور اهل معلومة
وقنع الآخر فلم يزرع المستاجر ارض حتى وهب الاجر المستاجر دفعه
البيعت المتفق على الاجارة بوجه من الوجوه كان للمستاجر ان يرجع على الاجارة
اعطاء من الاجل المدة ما مضى من السنة والارض في يد المستاجر ولو ذهب
لغيره قبل القبض لم يرجع مئتي كذا في المحيط ولو اشتريها او اجارها من المستاجر عنها
من الامانة في قولهم جميعا وبذلك العقد في الاجارة دينيا في الدفعة ويقع
المقاصد بين الطرفين في الاجارة كذا في الدخيرة وان تعذر ابقاء العمل عليه
بالدراهم دون المتاع كذا في محيط السرخسي لو كانت الاجارة دراها فخذها
وغيرها او رتبها او عوضا اخر جاز كذا في العتابة واذ انصار الاجارة المستاجر
بالاجرة قلدها بالدرهم فان كان ذلك بعد استيفاء المصلحة او كان شرط
التجديد في الاجارة حتى وجب الاجرة جاز في المصارفة اجاعا وان كان قبل استيفاء
المصلحة في الاجارة في التجديد في الاجارة على الخلاف في قول ابي يوسف الاول
وهو قول محمد رحمه الله في قوله الاخر الصنف باطل اذا افترا قبل ايقاع
العمل وهذه اذا كانت الاجارة دينيا فاما اذا كانت الاجارة عينية كانت
تفرق بعينها فاعطاء المستاجر مكانه وذا يزرع لا يجوز سوا كان قبل استيفاء
المصلحة او بعدها وسواء كان قبل اشتراط التجديد او بعده في الاصل اذا وقعت
المصارفة بالاجرة وقد عقد عقد الاجارة على حمل شي بعينه بعشرة دراهم
فان قيل ان يحمل شي او بعد ما سار في بعض الطريق يترد عليه نصف الاجر
وذلك حسنة وذا هم وهذا انما يتاخي على قول ابي يوسف الاول وهو قول محمد
رحمه الله واما على قوله الاخر الصنف لم يجمع ولم يقع المقاصة ولم يرض المستاجر
موقفا الاخر فان مات الحالم قبل ان يحمل شي كان على ورثته ان يرضي المستاجر
على المستاجر لان الحالم قبضه بحكم صرف فاسد ولا شيء لورثة الحالم من الاجر
وان مات في نصف الطريق فان ورثة العال نزلوا الدار على المستاجر لورثة
الحالم على المستاجر هكذا في المحيط ولو اجرد داره من رجل فامى سنة
مدراهم معلومة ثم استقر من رجل من ربا الدار اجري من ربا فامر العال
ان يعطيه فلك فكان الرجل يشترى من العال الدقيق والزيت وغير ذلك
حتى استوفى اجر الشهرين وهو جازي وليس العال على المستقر في شيء ولكنه فرض
لرب الدار على المستقر في منزله ما لو فطن بنفسه ثم اقرضه منه كذا في
المبسوط ولو اشتري المستقر من العال بالاجرة دينيا فانه يجوز اذا اشتري
الربا بعد وجوب الاجر بان مضت المدة او شرط التجديد عند جميعا وان
لم يكن وجب الاجر فان كان قبل مضي المدة واشترط التجديد فعلى قول ابي
يوسف الاول وهو قول محمد رحمه الله يجوز وعلى قول ابي يوسف الثاني يجوز
ولو كان للعال على الرجل المستقر من دينان واجل البيت عشرة دراهم
حمل شهر فخير فامر رب البيت العال ان يدفع هو من الشهرين الى هذا
الرجل فوضا عليه ورضي بذلك فهو جازي فان قاضه بالدين الذي له عليه اخذ

بالفضل

ما الفضل حوايج فقال في جازي لان المقاصة في الجنس المختلف انما لا يجوز اذا لم يجد
للمرض على المقاصة فاما اذا وجد جازي الا ان يكون حرا فثم هذا العرف حصنة ما وجب من
لغيره كمنه جميعا فاما حصنة ما لم يجب من الجوز وهو الشرا الثاني يجب ان يكون المسئلة
على الا لا يجوز عند محمد وهو قول ابي يوسف الاول ولا يجوز في قول الاخر في لو باشر
المقرض العرف جازي لم يجب بعد وهو الشرا الثاني ثم قال وليس هذا العرف فيما بين
البيت والمستقر من كمنه في غيبة بين المستقر والعال في هكذا في المحيط ولو كان رب
البيت اقضى الدراهم على ان يرض عليه دينيا بعشرة دراهم لم يجوز ان الحاله على هذا
الوجه بالدراهم قضاة لادنيا فانما المقرض على المستقر عشرة دراهم وان كان
اقرضه اجر الشراين قبل ان يسكن شيئا وامره ان يجعله وطايت نفس العال في ذلك
واذا حاه به وبقيا اوزيتا او دينيا بعشرة دراهم منها ثم مات رب البيت قبل السكني
او اهدم البيت او استحق لم يرجع العال على المستقر في شيء ولكن يرجع على
البيت بالدراهم ويرجع رب البيت على المستقر في الدراهم كذا في المسبوط ثم اجمع
بعشرتين على رب البيت في قوله ابي يوسف الاول وهو قول محمد واما قول ابي
يوسف اخر ااما كانت حصنة المحوايج يرجع عليه بالدراهم فاما ما يخص الدار
فانه لا يرجع على رب البيت بالدراهم ولكن يرجع على المستقر في اخذ منه الدار
لا يفتخه بحكم صرف فاسد كذا في المحيط ولو اشترا دارا وسكن فاستحققت
فلا فقه للاجرة في عقد في غير الاية طرانا المواجه كان عاصبا للدار التي لغيرها كذا في
محيط السرخسي ولو اشترا بيتا بثوب فاجره يدراهم اكثر من قيمته الثوب طاب له
الفضل وكذلك كل اختلاف الجنس فيه حتى لو اشترا ثوبا بثوب دراهم واجريه بدار
طاب له الفضل لانه لا يظهر الفضل بين الدنانير والدراهم الا بالتقويم كذا في المسبوط
ولعان رب البيت اذا التجديد الاجر كله قبل الهلاك في المستاجر يعطيه فانه يحبر
المستاجر على ان يعطيه بقدر ما يسكن فاما حصنة ما لم يسكن لا يجبر على ابقائه كذا في
المحيط واذ اجرد داره من رجل ثوبا بثوب بعينه فاسكنه لم يكن له ان يبيع الثوب من
المستاجر ولا من غيره قبل القبض وكذلك كل شيء بعينه من العروضة والحيوان
والمكبل والمزود ويتردد ذهب والعقنة كذا في المسبوط وان كانت الاجرة
شيا من المكبل والمزود يغير بعينه فوضو فلا يابى ان يبيعه من المستاجر قبل
ان يقبضه وهذا اذا وجبت بالاستيفاء او باشتراط التجديد كذا في المحيط فان ابتاع
بشيء بعينه جاز فقبضه في المجلس ولم يقبضه وان ابتاع منه شيئا بغير عينه
فلا يجازيه حتى يقبض منه فان فارقه قبل ان يقبضه انقص الباع وليس له ان
يبيعه من غيره فان بيع الدين من غير من عليه الدين لا يجوز كذا في المسبوط
واذا اشترا دارا بعينه بعينه سئقا عتق رب الدار العبد قبل ان يقبض
العبد من المستاجر وقبل ان يسلم الدار الى المستاجر فعتقه باطل لان الاجرة لا يملك
الا باستيفاء المنافع او بالتجديد او باشتراط التجديد ولم يوجد شيء من ذلك وان كان
رب الدار قبضه قبض العبد الا انه لم يسلم الدار الى المستاجر بعد حتى عتق العبد
جاز اعتاقه كذا في المحيط فان قبض الدار وتحت السكني فلا شيء عليه وان الفسخ

المعتد باستحقاق الدار وموت أحدها أو عزق الدار أو إعدام التمكن من الانتفاع
بالهدم فعلى المعتق قيمة العبد ولو لم يقبض العبد حتى سكن الدار بشره انظر
اعتقا جميعا العبد وهو في يد المستاجر فانه يجوز اعتق رب الدار بقدر أجره أو شرا
يجوز اعتقا المستاجر فيما بقي منه وينتقض الجارة فيما بقي كذا في المبسوط
وكذا سكن المستاجر في غيبة المدة يجب اجرا مثل كذا في المتأبية ولو استكمل
السكن قبل قبض العبد فمات العبد أو استحق كان عليه اجرا مثلها بالعاما بل
وفي الجارة الفاسدة يجب اجرا مثل الجارة ومن به المسمى كذا في عبطا لرخسي
وكذا إذا رده بخيار عيب أو روية وقد سكن المستاجر الدار يجب اجرا مثل انفسا
من الأصل كذا في المتأبية ولو كان المستاجر دفع العبد ولم يسكن الدار حتى
اعتقه فعنتقه باطل لأن العبد خرج من ملكه بالنسليم إلى رب الدار فأنما
اعتق مالا يملكه كذا في المبسوط ولو سكن المستاجر الدار بشره أو هلك العبد بعد
ذلك في يد المستاجر قبل التسليم إلى رب الدار فإن علي المستاجر اجرا مثل الدار يعني
بحصة الشراء خلاف ما إذا كانت الجارة فاسدة من الأبدان فانه لا بد من اجرا
المثل على ما يحضر المشر من قيمة العبد كذا في المحيط ولو قبض الأجر بغير إذن
المستاجر وهو عيب أو ببيعة ثم مضت المدة نفذ البيع ولو انقضت الجارة جمع
المستاجر على المير ببيعة ذلك العيب ولو كانت الجارة عيبا فحله فاعتقه
الأجر ومات في يده ثم انقضت الجارة وجمع المستاجر ببيعة وان مضى
نصف المدة ثم انقضت رجع بنصف قيمة كذا في المتأبية رجل آخر وار
بعبد بعينه ستة فسكن المستاجر شره وأولم يدفع العبد حتى اعتقه
صح لعتاقه وكان على المستاجر للشراء لماضي اجرا مثلها بالعاما بل وينتقض
الجارة فيما بقي وكذا لو استاجر دارا بعين فسكن الدار ولم يسلم العيب حتى
هلك عليه اجرا مثلها بالعاما بل كذا في فتاوى قاضي خان **باب**
الخامس في الخيار في الجارة والأجرة والشروط فيها استاجر عليا بالخيار ثلاثة أيام
يجوز وعليه كذا في الخلاف كذا في الوجيز للكروري ويعتبر استاء مدة من وقت الجارة
كذا في السراج الوهاج ولو شرط ثلاثة فسكن في مدة الخيار وسقط الخيار ولو أنتم
التم بالسكري كذا في كذا سكن بحكم الجارة وأول المدة من وقت سقوط
الخيار كذا في الوجيز للكروري يجوز أن كان الخيار لرب الدار فسكن فيها فلا أجر
ويضمن ما استدم بسكنها كذا في المتأبية وان كان بعد الجارة لزم الأجر
كذا في الوجيز للكروري وخيار الدرية ثابت في المستاجر وروية الدار كروية المتلعب
كذا في الوجيز للكروري وأذا تكاثر دار له بها فلها الخيار إذا رها ولو كان رها
قبل ذلك فلا خيار له فيها إلا أن يكون انهدم منها شيء بغيره السكني فحينئذ يغير
بالقبض كذا في المبسوط ذكر الصدر الشهيد رحمه الله في الفتاوى والصوري
إذا استاجر الرجل رجلا تابست ديك روتين بسايد ببدل معلوم ففعل ذلك
بالعشرة واستمتع عن الباقي قال أن كان قد رآه العدة ووقت الاستئجار تجبر
عليه الباقي وإن لم يره لم يجبر وأصل هذه المسئلة ما ذكره محمد رحمه الله في الأجالات

ان عند شارط فصار عليا ان يقصر له عشرة أو ثواب سيد لمعلوم ولم يره الثياب ولم
يكن عنده كان فاسد لو ان ابراه الثياب كان جابذا كذا في الخيرة وإذا سمي له
جنسا من الثياب ذكره شيخ الاسلام خواهر فله في شرحه ان هذا نظير
ما لم يره يعني يكون فاسدا وذكره شمس الائمة السرخسي رحمه الله في شرحه انه
إذا بالغ في بيان الصفة علي وجه يصير مقدارا عليه عما معلوما من زيادة
الثياب سواء بجواز يكون قول شمس الائمة السرخسي رحمه الله في مسئلة
العقد والزيد بن يحيى قوله في القصار حينئذ من عند الفتوى كذا في المحسوط
وفي نوادر ابن سماعه عن أبي يوسف رحمه الله قضا شارطه رجل علي أن
يقصر له ثوبا مريديا بدينهم فرفض به القصار فلما رآي القصار الثوب قال لا أرضي
به فله ذلك قال وكذلك الخيار والأصل فيها أن كل عمل يختلف في نفسه اختلاف
المحل يثبت فيه خيار الدرية عند روية المحل وكل عمل لا يختلف باختلاف المحل
لا يثبت فيه خيار الدرية عند روية المحل والقصار يختلف باختلاف
وكذا تلك الحاجة فلاجل في ذلك أن خيار الدرية فيها قال ثمة ولو استاجر
رجلا ليكتل له لرحضة فلما رآي الخبطة قال لا أرضي به فليس له ذلك
وكذلك لو استاجر رجلا ليحجم له بدينهم فرفض به فلما كشف عن ظهره
قال لا أرضي به فليس له ذلك لأن العمل ههنا لا يختلف كذا في الخيرة
استاجر رجلا ليحجم له كذا من القطن أو يقصر له ثوبا وليس عند الخمر
ثوب ولا قطن لا يجوز وان كان عنده ولم يره الأجر فلا خيار الدرية
في الثياب لا في القطن كذا في خيرة الفتاوى وفي نوادر هشام عن
محمد رحمه الله رجل استاجر غلاما سنة بدار له فاستعمل الغلام ولضمت
السنة ونظر اجرا للغلام إلى الدار ولم يكن رها فقال لا حاجة لي فيها
قال لذلك وله أجر مثل غلامه كذا في المحيط رجل استاجر كراما لم يره وقد كان
بائع صاحب الكرم استاجر قبل الجارة حتى مضت الجارة كان للمستاجر خيار
الدوية في الكرم ولو قصر في الكرم بقرف الملاك بطل خيار الدرية كذا في
الخيرة فلما كمل الثمار من تلكا لكرم لا بطل خيار الدرية لأننا نعرف في المشتري
دون المستاجر كذا في فتاوى قاضي خان ويثبت خيار العيب في الجارة كما في
البيع إلا أن في الجارة ينفرد المستاجر بالرد قبل القبض وبعد القبض وفي
البيع ينفرد المشتري بالرد قبل القبض وبعد القبض بخلاف الجارة أو الرضا
كذا في المحيط استاجر دارا وقبضها ثم وجد بها عيبا بغير السكني كالتمسار
الجذوع وما به ههنا البهالة الخيار وإن حدث عيب بعد قبضه فليس فيها
برو هالاه عقد بردي علي المنفعة قد وثق العيب قبل الاستيفاء كذا في
وقت العقد كذا في الوجيز للكروري وعن ابن أبي عمير عن محمد رحمه الله رجل
قال لعنه استاجر ثوبا اليوم علي أن ينقل هذا الثوب إلى موضع كذا وذلك لا ينقل
الأجرا يوم كذا قال ههنا اليوم ولا يكون علي العمل فالأصل أن المستاجر حتى
جمع بين العمل وبين الأصالة إلى الزمان في العقد وشكل العمل ما يقدر

عندهم جميعا وان ذكروا الوقت والعمل كذا في الذخيرة رجل دفع الى حييا طوبى المقطع
ويحيطه فيمسا على ان يعبر منه في يومه هذا او اكثر من رجل ابلا الى مكة علي
ان يدخلها الي عشرين ليلة كل يوم عشرين يوما ولم يزد علي ذلك وروي عن محمد
عن ابي حنيفة انه يجوز هذه الاجارة فان وفي بالشرط كان له المسمى وان لم يقد
كان له اجر المثل لا يزد علي المسمى وهو قول ابي يوسف ومحمد وعن ابي يوسف
اذا استاجر دابة من رجل بامانة ولم يزد كرشيا الا يجوز ذلك في قول ابي حنيفة
وجوز عندها ولو قال للمخاطب استاجر منك اليوم لتخبط هذا الغنم بدرهم
او قال استاجر منك اليوم لتخبط هذا الغنم الدقيق بدرهم لا يجوز في قول ابي
حنيفة ويجوز عندها وقال الكوفي المسمى في المسئلة اختلاف الروايتين عن
ابي حنيفة والصحيح ان في المسئلة من ابي حنيفة روايتين والهي من مذهبه
ان الاجارة فاسدة فعدم العمل واخر اذا ذكر الامر بعد الوقت والعمل اما اذا ذكر
الوقت او لا ثم الاجر ثم العمل بعد ذلك العمل ولا ثم الاجر ثم الوقت لا يفسد
العقد هكذا في فتاوى قاضي خان ومضى فسدت الاجارة ان كان فسادها جازما
المسمى من الاجر لعدم المشبهة بغير اجرا المثل بالعام بلع كما لو استاجر دارا
او خانوقا سنة بمانية درهم علي ان يرد بها المستاجر كان علي المستاجر ان يرد
بالعام بلع لانه شرط المدة علي المستاجر صراحة المدة من الاجر فيصير الاجر
مجهولا اما اذا كان فساد الاجارة بحكم شرط فاسد كان له اجر المثل ولا يبرأ
علي المسمى هكذا في الظهيرية قال في الاصل ايضا واذا دفع الرجل مائة الى حاكم
ليعلمه الشيخ وشرط عليه ان يجد قدي ثلاثة اشهر يكرها وكذا هذا لا يجوز وكان
يبيح ان يجوز هذا العقد علي قولها وان لم يكن التجدد في رصمه والاصل عند
ابي حنيفة رحمه الله انه اذا جرح بينا الوقت والعمل في عقد الاجارة واما يفسد
العقد اذا ذكر كل واحد منها علي وجه يصح مفعولا وعليه حالة انفراد الوقت والعمل
اما اذا ذكر العمل علي وجه لا يجوز افراد العقد عليه لا يفسد العقد بانه في ذلك
في اخر باب اجارة البناء اذا تقرر رجل جلا بوا الى الليل لبيح له بالخص والاجر
جاز بلا خلاف وان جمع بين الوقت والعمل لانه ما ذكر العمل علي وجه يجوز افراد العقد
عليه بان بين سقلا لا لئلا لا يجوز الاجارة عنده ابي حنيفة رحمه الله كذا في المحيط قال
الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله الاصل في جنس هذه المسائل انه اذا استأجر
اسما ليعمل فان كان عملا لو اراد الاجير ان يخذ في العمل للمحال يقد عليه صحت الاجارة
ذكر في ذلك وقت اوله يذكو حوان يقول استاجر منك لتخبط عشرين مائة من الخبز
يوزن جازان كان المستاجر في ذلك الوقت يملك الا لا الخبز كالدقيق بخود ذلك وان لم يبين
مقدار العمل لكنه ذكر ذلك وقتا فقال استاجر منك لتخبط في اليوم الى الليل بدرهم
جازا لهما ولو قال يدين ده درهم موار من باركن جاز ايضا بين ذلك وقتا
وهو علي وجهين ان ذكر الوقت او لا ثم الاجر بان قال استاجر منك اليوم بدرهم علي
ان تدر هذا الكدس جاز لانه استاجر به كعمل معلوم وانما ذكر الاجر بعد بيان
العمل فلا يغير وان ذكر الاجرة او لا ثم العمل بان قال استاجر منك بدرهم اليوم علي

ان تدر

ان تدر هذا الكدس لا يجوز لانه العقد وقع علي الاجرة او لا وانما يحتاج الي ذكر الاجرة
بعد بيان العمل فاذا كان العمل معدوما او مجهولا صار ذكر الوقت بعد بيان العمل لا يحتاج
اي علي شرط ان يعمل اليوم ولم تخبر فلم يكن ذكر الوقت لوقوع العقد علي المسئلة ولا يجوز
كذا في فتاوى قاضي خان **المسئلة** المسئلة في اجارة المستاجر اصل
عندها ان المستاجر يملك الاجارة فيما انتفا وتبنا في الانتفا عنه كذا في المحيط ومن استاجر
شيئا فان كان متعقلا فانه لا يجوز له ان يواجره قبل القبض وان كان غير متعقلا فارد ان
يواجره قبل القبض فعند ابي حنيفة وابي يوسف رويهما انه يجوز منعه من دفعه وحل
لا يجوز كما في البيع ومثل ان الاجارة لا يجوز بالانتفاق وفي البيع احتمال في كذا في شرح الطحاوي
واذا استاجر دابة او قضايا ثم اجرها فانه يجوز ان اجرها بغير ما استاجر بها او اقل وان
اجرها باكثر مما استاجر بها فهي جائزة ايضا الا ان كان كانت الاجرة في الثانية من جنس
الاجر الاول فان الزيادة لا تطيب له وينتقص منها وان كانت من خلاف اجنسها
طابت له الزيادة ولو اراد في الدار زيادة كما لو وند في الدار او جرح في الدار او طبا
او صالح انوارها او شيئا من جوانبها طابت له الزيادة وانما التمس فانه لا يكون
تم زيادة وله ان يواجرها من شيئا الا الحداد والقصار والطمان وما اشبه ذلك ما يجر
في البيت ولو هو كذا في السراج الوهاج ولو اخرج ما استاجر شيئا من ماله
ما يجوز ان يعقد عليه عقد الاجارة طابت له الزيادة هكذا في المحيط وذكر
المصنف في كتاب الجبل انه اذا كان المستاجر دابة فمكنها من التراب ثم اجرها
باكثر مما استاجر لا يطيب له الزيادة وان اجرها باكثر مما استاجر وقال في عقد الاجارة
عليه ان ليس له ان يطيب له الفضل كذا في الذخيرة وذكر شيخ الاسلام في شرح كتاب الجبل
وان كان المستاجر رضيا فعلى راس السنة قد ذكر زيادة ويطيب له الفضل وان كره
ان يواجره في المصاف رجة ربه انما زيادة في وجب طيبة الفضل فان القاضي الاظم
ابو علي النسفي رحمه الله اجابنا في هذا فيردون بعضهم يعودون هذه الزيادة
وقال في تفسيره المستاجر اجرا للمالك اليها وتسهل العمل فيها فكان ذلك زيادة وبعضهم
لا يعدون هذا زيادة في نواذر بشرع عن ابي يوسف رحمه الله اذا استاجر رجل
بشئ صنفته واجرة فاد في احد هاستيا وفي بعض النسخ واصح في اخرها شيا
له ان يواجرها باكثر مما استاجر بها ولو كانت الصنفته متفرقة فليس له ان
يواجرها باكثر مما استاجر بها ولو كانت الصنفته كذا في المحيط وكان الامام
ابو علي النسفي يكره ان استأجره من الغير يصح وقال الامام الخوازمي وروي عن محمد
عن الاجارة من المالك لا يجوز مطلقا يملك الثالث او لا وبقا العامة المشايخ
وهو الصحيح وعليه الفتوى كذا في الوجيز بل ذكر في وهل يسقط الاخر من المستاجر
الاول ان كان الاجر قبض الدار من المستاجر عند الاجارة الثانية يسقط الاخر
وان لم يقبض الا يسقط كذا في فتاوى قاضي خان ثم اذا كانت الصنف من جاهل بكون
ذلك فعلى العقد الاول فيه اختلاف المشايخ رحمه الله والصحيح ان العقد ينقض
ذكر الطحاوي كذا في السراج الوهاج وذكر الخوازمي المستاجر اذا اجر المستاجر من الواجر

قبل ان يتفسخ الاول انه غير صحيح لان الثاني فاسد والفاقد لا يغير عليه وضع
الصحيح والعامة على انه لا يتفسخ الا انما اذا ادا ما على ذلك حتى تمت الاجارة بطلت الاول
لان الثانية العاصبة للاولي بل ان المتافع تحددت ساعة وساعة وعلى حسب حاجتها
يتفق التسليم الى المستاجر فما اذا استاجر المالك منه ثانيا واسترده منه فذلك
يمتنع عن تسليم المنفعة لادثة الى المستاجر فاذا ادا ما الى المصفي المدة على ذلك
فقد مضت قبل التمكن من الاستيفاء فيفسخ الاول ويمن ورع حقه لو اراد المستاجر الاول يسترده
بعد مضي بعض المدة ساعة بقية المدة ليسكنه بقية المدة فله ذلك لان العقد الاول
انما يتفسخ في قدر المنفعة التي تلفت وفي حاله فيما بقي كذا في الوجيز للكرور فان
سكنه الاجر حكم هذه الاجارة لا اجر عليه كذا في الحاوي للقناوي ولو ان المستاجر ازال
المستاجر من المالك لا يستقط عنه الاجر بخلاف بيعنا المتنازع رحمهم الله كذا في المحيط
ولو اجرها المستاجر من اب ربه او ابنا او ابنة او مكاتبه او عبده او مدبره او غيره من اهل بيته
الاجارة الاولى باقيا تقا والروايات وان لم يكن على العبد ومن لا يجوز ان سلط له ان يتفسخ
الاجارة الاولى كذا في التاتار خاتمة ولو استاجر رجلا ثم دفعها الى اجرة من رعايته
كان البعير من قبل رب الارض لا يجوز لان ذلك يقتضي الاجارة في ظاهر الرواية وان كان
البدن من قبل المستاجر لان الاجر في الفضل الاول يصير مستاجر في الفصل
الثاني يصير اجرا كذا في الظهيرية المستاجر اذا استاجر صاحب الارض ببيع في هذه
الارض ببيع معلوم جاز كذا في فتاوى قاضي خان وفي نوادر ابن سلقه عن محمد
رحمهما الله رجل استاجر من اخو دار او من صاورة او من صاورة المستاجر فيها بناء ثم اجرها
من الاجراء واعارها من كان هذا نقض الاجارة الاولى في فصل الاجارة في نوادر
ابن جماعة رحمه الله رب الدار حصه بناء المستاجر من الاجر قال الحاكم الشهيد رحمه الله
وفي هذه المسئلة دليل على جواز الاجارة البناء وحده العاصب اذا اخرج المصنف
من غيره ثم ان المستاجر اجرة من العاصب واخذ منه الاجر كان للعاصب ان
يسترده منه ما دفع اليه من الاجر كذا في المحيط اخرج العاصب ثم اجاره المالك بعد
مدة فالاجر السابق على الاجارة للعاصب لانه العاقد وبعد الاجارة للمالك
لان العاصب فصولها ولو لم يجز حتى تمت المدة فكلها للعاصب كما لو اجر
المولي عبده سنة ثم اعتقه في خلال السنة واجاز العبد الاجارة فالماضي للمولي
والآتي للمعتق وذكر القنوني رحمه الله ان الاجارة كسائر العقود وان اجار
ميتا استيفاء من المنفعة فالاجر للميت وان بعد استيفائها لم تقتر ولا اجر
للعاقدين بعد انقضاء المدة فالاجر لماضي والآتي عندنا لثاني المالك وما ذكرنا
اولا قول محمد رحمه الله كذا في الوجيز للكرور ولو اجر العاصب سبعا ومضت
السبعة ثم ادعى المالك في كسب اجرت عبده لا يقبل قوله الابينة ولو قال كنت
امرته فقبل كذا في التاتار خاتمة المستاجر اجارة فانسخ اذا اجر من غير اجارة
صحيحة جاز كذا في الصغرى وفيها المصنف هو الصحيح وفي السراجية وبه في
ظهير الدين المرغيب عند محمد كذا في التاتار خاتمة ثم على قول من يقول بان المستاجر
اجارة فاشدء بطلان بوجاهة من غيره اجارة صحيحة اذا اجر كان الاول لا يتفسخ الثاني

كما اذا اشترى عبدا فاشدء فاسدا او اجره من غيره اجارة جائرة المستاجر اذا استاجر
من غيره او دفع اليه غيره مزارعة ثم ان المستاجر الاول فسخ العقد الاول هل يتفسخ به
المقعد الثاني اختلف المشايخ رحمهم الله فيه والعديد انه يتفسخ اخذت المدة او لم
اختلفت كذا في المحيط ونفسها اتحاد المدة ان يكون ايام الفسخ في الثاني ايام
الفسخ في الاول كذا في الصغرى استاجر من غيره موقعا اجارة طويلة ثم المستاجر
اجر من عبدا لاجرة فان كان بعد اذن مولى العبد لم يحسب على المستاجر ما اخذ من
العبد من راس ماله وما اذا كان العبد استاجر ما اذن المولى فقد توقف فيه
الشيخ الامام والصحیح ان يقال استجار العبد باذن المولى كاستجار المولى
بنفسه كذا في جواهر الاطلاق لو لم يكن عبده مديونا كذا في الكبري رجل دارم
كل شهر درهم وسلم ثم باعها من غيره وكان المشتري يبيعها خذ اجرا لدار من هذا
المستاجر ومضى على ذلك زمان وكان المشتري وعدا لبايع انه اذا رد عليه الثمن
يرد داره عليه ويجب ما قبض من المستاجر من ثمن الدار وجا اليايع بالدار لهم
ولادان يجعل الاجر محسوبا من الثمن قالوا لما طلب المشتري الاجر من المستاجر
كان هذا اجارة مستغنية فيكون الماخوذ من المستاجر ملكا للمشتري لانه وجب
بقيده وليس للبايع ان يجعل ذلك من الثمن وما قل للمشتري للبايع انه يجب
ما قبض من المستاجر من ثمن الدار عند رد الدار عند فسخه وعده كان جازا ولا فلا
يلزمه الوفا بالمواعد وان كانا شرطيا في البيع ذلك كان مفسدا للبيع كذا في الظهير
وفي الايام انما استاجر خيمة المدة لمان بوجاهة من غيره لان هذا مما لا يجتمع الناس
فيه بمنزلة البيت وان اخذها مطبخا ضمن الادا كان معدا لذكر الخيمة المسج كذا
في التاتار خاتمة الباع الثامن في انعقاد الاجارة بغير لفظ الحكم
بنقا الاجارة وانعقادها مع وجود ما يثبتها استاجر رجل الدار ثم افسخه بغير
لا اجر عليه في الشرح الثاني هذا جواب الكتاب ورد في عن احكامنا يجب وعن الكرمي
ومحمد بن مسلمة انما يثبتان بين الراعي وبين المولى للاستقلال وغير المعد للاستقلال
من غير تفصيل بين الدار والحام والارض قال السيد الشهيد رحمه الله في خزانة
القنوني اذا سكن الرجل في دار رجل استأجره من غيره عقد فان كان له دار عند الاستقلال
عجب الاجر وان لا يمكن معه الاستقلال لا يجب الاجر الا اذا بقا ماله صاحبه المالك الاجر
وسكن بعد ما تقام ماله لان سكنه حينئذ يكون رعايا لاجر قالوا في المعد للاستقلال
انما يجب الاجر على الساكن اعلم انك على وجه الاجارة عرف ذلك منه بطريق الدلالة انما اذا
سكن بتاويل عقد او بتاويل ملك كمينته او بما يثبت بين رجلين سكنه احدهما فيجب
الاجر على الساكن وان كان ذلك معدا للاستقلال كذا في المحيط خان نزل فيه رجل فانه
يكون باجر ولا يصدق انه سكن بغير اجرة كذا قال محمد بن مسلمة وابو حنيفة رحمهم
الله وبما اخذ القنينة ابو بكر والغنية ابو الليث رحمه الله قالوا في رجلين سكنه الله
قالوا في رجلين سكنه الله القنوني على انه ساكن باجر الا اذا عرف خلافه بقربة
خون يكون الساكن معروفا بالظلم والعصب او كان صاحبه جيش يعلم منه
انه لا يستاجر مسكنا كذا في المحرر في خواص يستعمله يمكن واحد في خاتمة

منها قال محمد بن ابي سلمة يجب اجرا لمثل وان ادعى العصب لا يصدق اذا كان مقفرا
بالمالك للملك وادعى الملك لا يلزم الاجر فان برهن المالك عليه وكذا لو دخل الحام
وادعى الموقوف له عصب لا يسمع كذا في الوحي لا يرد ويوان كان المستقل الصغير
ينظر اليه اجرا لمثل وفي ضمان النقصان فانه ما كان انظر اليه صغير يجب مقصود
يعمل في القصار ذلك لوجوبها اجارا بغيرها منهم فعمل بها بقران وبقارط
صاحب الاجار يشي بان لم يكن معروفا عند من عمل عليها او ادعى الاجر
فلا اجر عليه اذا عمل بلا اذن رب الاجار ولو كان معروفا عند من عمل
عليها وادعى الاجر فلا اجر عليه اذا عمل بلا اذن رب الاجار ولو كان معروفا عند من
ان من شاع عمل عليها وادى الاجر فلا اجر عليه اذا عمل بلا اذن رب الاجار ولو
كان معروفا عند من ان من شاع عمل عليها وادى الاجر فلا اجر عليه اذا عمل بلا اذن رب
اجر معروفا عند من ذلك ولا اجر عليه كذا في المكي غير استاجرها سنة باجر معلوم
فكتمها ثم سكنها سنة اخرى وادى الاجر ليس له ان يسرد هذا الاجر قال
روى الله عنه والخرج على اصولنا ليعتق ان يكون له ولاية الاستاذ اذا
اذا لم تكن الدار مقفلة كذا في الغنية وفي المنتقى عن محمد بن عبد الله بن
صاحب الدار اذا قال للغاصب هذه دار عي فخرج منها فان تزلزلت يمينه
يكفي ان يحدها الغاصب ثم اقام انما لك عليه الجبنة بعد ان تزلزلت يمينه
مقفرا بالدار والدمعي وبات في المسيلة بجانها كان سكناه رضى بالاجارة ويجوز الاجر
كذا في المحيط لو اكره في دار سنة في اربعين يوما انقضت المستحق له رب
الدار ان غلبتها اليوم والافق عليه كل يوم يدرهم فلم يدر في زمانا المستكر
مغير لم يدر بالدار سنة ما سمي من الاجر قال هشام لم يدر في زمانا المستكر
ما سمي من الاجر سنة ما سمي من الاجر قال هشام لم يدر في زمانا المستكر
اليوم في الوقت والاحاطة بعد ذلك بما قال كل يوم كذا في جزالة المفتين رجل
استاجر خادما ثوبا كل شهر ثلثة دراهم فلما مضى شهر ان قال له صاحب الخادوة
ان رصيت كل شهر خمسة دراهم والافق الخادوة ولم يقل المستاجر شيئا ولكنه
سكن فيه بلذته كل شهر خمسة دراهم لانه لما سكن في ذلك رضى بذلك ولو قال
المستاجر لا ارضى بخمسة وسكن لا يلزمه الاجر الا في كذا في رضى فاحس حان
او ان يجر عالا ما قال صاحب القلام هو المستكرين وقاله المستاجر
بجشنة مما فترق على ذلك فانه يكون المستكرين ولو قال المستاجر لرجل بعشرة
وقبض القلام والصحيح انه يجب الاجر له في جميع ما سمي به المستاجر كذا في القلام
رجل قال لرجل اجرك هذه الدار بعشرة الف درهم كل شهر حاشية درهم قال
يقع الاجارة على الاقل وما بين قال في الغنية هذا هو المستكرين ان يكون
الاجارة كل شهر حاشية اما اذا قلنا في الغنية لا يلزمه الا في رضى قال في الغنية
المستكرين فلو ادعى الاجر له قصير في المبيع وادعى المستاجر القليل في المستكرين
قول الاجر كذا في الخلاصة ولو سكن الدار بعشرة الف درهم وقال هو ملكي قال
عصير ما اذ قال عارضة وهي ليست بمسجلة ثم قيمت عليه البيعة فلا اجر له عليه

من اجب محمد بن قول بن يوسف رحمه الله لانه غاصب وعنده محمد رحمه الله شيئا اخر
لانه ثبت ان الدار كانت في يده باجر ولو كان مكان الدار دابة او عين اخر والمساكنة
بحارها كان الرضى على المستاجر بعد انقضت المدة ويضمن لو هلك قبل الرضى غاصب
برحمه ولو رضى وارث المستاجر يكون على الاجارة او طلب منه الاجر فيمكن يجب
الاجر والقول قول من يريد ان يبقا الاجارة من المورثة او العزم ما كذا في ثنائيا
قال لغيره بكم نواجر هذه الدار في شهر افقال يد رضى فقال المستاجر
لا يلزمهم وقتلها ورضيها الشهر فالتصحيح انه يجب درهم كذا في حواجر
الاخلاص الراعي اذا كان يزعم الغنم كل شهر باجر مسمى فقال له صاحب
الغنم لا ارضى عنك بعد هذا الا ان تعطيني كل يوم درهم فلم يقبل صاحب
الغنم شيئا وترك الغنم عنده كان عليه كل يوم درهم كذا في جزالة المفتين
قال الراعي لا ارضى عنك الا ان تعطيني يوما درهم فلم يقبل صاحب الغنم
شيئا وترك غنما يجب كل يوم درهم وكذا في اجارة الدور كذا في المحيط
رجل استاجر اجير ليخدمه كل شهر ثلثة دراهم مات المستاجر فقال الوصي للاجير
اعمل بمالك علي ما كنت تعمل فاني لا احبس عنك الاجر فاني علي ذلك ايام ثمر
باع الوصي الضبعة فقال المشتري اعلم بمالك فاني لا احبس عنك الاجر
فقد رما عمل الاجير في حيان الا انك تحبس الاجر في تركته ومن حين قال
له الوصي اعلم بمالك يجب علي الوصي ومن حين قال المشتري اعلم بمالك
يجب علي المشتري الا ان الواجب في تركته الميت المحمي لوجود النسبة منه
والواجب علي الوصي وعلي المشتري اجرا لمثل اذا لم يعلم بمقدار المشروط
من الميت اما اذا علم ذلك عاراه ان يعمل على ذلك بشرط فليهبها المحمي
كذا في المحيط رجل استاجر من رجل حمارا بعشرة دراهم فباعها بربوي
فقال المكاري في الطريق اذا طلب الكل حمارا فقال المستاجر يا فارس
حيان كنتم كذا فخرجوا في هذا وهذا حماره ولا يلزمه بذلك شي وكذا في الاستر
في الاجر واجاب بذلك كذا في الذخيرة قال في الاصل واذا استاجر دابة الى مكان
معي فأت صاحب الدابة في وسط الطريق كان المستكرين ان يركب الدابة
الي المكان المسمى بالاجر وانما لا تنقض ان الحال حاله العذر والاجارة تنقض ابتداء
بالعذر فان من استاجر سفينة شهر فمضت المدة والمستاجر في وسط البحر
فانه تنقض بينهما اجارة مبتدأة والان يبيح حاله العذر ان اولى وبيان
العذر انه يخاف على نفسه وماله لانه لا يجد دابة اخرى في وسط القارة
ولا يكون قاصد لرفع الامر اليه فيبواجر له دابة منه ثانيا حتى قال مستاجرهم
لوجودة دابة اخرى عمل عليها ستاعة تنقض الاجارة وكذا لو كان الموت في موضع
قمة قاصد تنقض الاجارة ثم اذرك المستكرين الدابة الي ذلك المكان وانفق عليها
في الطريق كان مستكرين لا يرجع علي ورثة المكاري بذلك كذا في الذخيرة
واذا انفق بامر القاصد وانبت ذلك بالبينة يرجع هكذا في الخلاصة اذا كان المستكر
استاجر رجلا يقوم علي الدابة كان اجرا علي المستكرين ولا يرجع بذلك علي ورثة

الكار عظم اذا وصل الى ذلك المكان دفع الامر الى الحاكم ليقضي بما هو الاصل لثمة
 الميت فان راي القاضي لصالح في ان يواجر منه ثانيا بان عرفنا المستأجر ثمة
 استأجره لدية قويا حتى عرف ان العلة يوصلون اليه بما لهم من اجير
 منه فعلم ان رايه لصالح في بيع الدابة بان انهم المستأجر ورأي الزايرة
 منعجة ظاهر فاعلم ان الورثة لا يوصلون اليه من مالهم وان وصلوا لمحقهم
 ضرر عظيم يبيع الدابة ويكون ببيع حفظ المال على الغايب لا يخاف على الغايب
 وان كان المستأجر قد عمل الاجر الى راي الدابة وفسخ القاضي الاجارة وباع
 الدابة فادعيا المستأجره كذا في القاضي باجره باقامة البينة على دعواه بحسب
 القاضي وصيا على الميت حتى يبيع البينة كذا في المحيط ذكر محمد رحمه الله في السير
 الكبير وسيلة السفينة اذا انقضت مدة الاجارة والسفينة في وسط البحر
 وسيلة الزقا لذي فيه الزيت اذا انقضت مدة الاجارة في المارة ولا يجد
 المستأجر سفينة اخرى او زقا اخر ولا يجد البحر من وفجرهم امام
 ان الامام يحل ذلك للمستأجر كل يوم يكذب شرطان يكون هذه الاجارة من الامام
 وقد ذكرنا ان سماعه في هذه المسئلة من محمد رحمه الله ولم يشترط
 ان يكون المواجر هو الامام بل شرط ان يكون هو المستأجر استأجره هذه البينة
 كل يوم يكذب او يواجره من ذلك اجابا به ورفاهه فان ابي الاجير بعد ذلك ان
 يعطيه السفينة او الزقا استعان المستأجر باعوانه ورفاهه حتى يترك
 السفينة فانزق عليه الى ان يجد سفينة اخرى ورفاهه بهذا المسئلة
 تبين ان من سكن دار غيره لا يجب الاجر اذا كان صاحب الدار ياي ذلك وان كانت
 الدار مودة للاستغلال اذا استأجره ساكن بنفسه فيقول استأجره كل شهر
 بكذا ثم ليس في وسيلة السفينة والزقا اختلا في الروايتين وما ذكر في السير
 محمول على اذا ضل الامام وما ذكر في نوادر من سماعه محمول على اذا ضل الامام
 لم يجز الامام كذا في الذخيرة رجل استأجر ارضا فزرع فيها ثم مات المستأجر
 قبل انقضاء مدة الاجارة كان علي ورثته ما سمي من الاجر الى ان يدرك الزرع من
 الاجارة كما تنقص بالاعداد التي بالاعداد وكذا لو مات المواجر وبقي المستأجر
 يبيع الاجارة الى ان يدرك الزرع واذا انقضت مدة الاجارة والزرع بقى في
 القناس يوم المستأجر يطلع الزرع وفي الاستحسان يقال له ان شئت فقلع
 الزرع في الحال وان شئت فانزكه في الارض الى ان يدرك وعبدك لعل الارض
 اجير مثل الارض كذا في فتاوي قاضي حان وفي الاصل اذا انقضت مدة الاجارة
 وفي الارض رطبة قلعت وفي المنتهي اذا انقضت مدة الاجارة وفي الارض
 طاب ترك فيها باجر مثلها حتى يجز وهو عليا ولجزرة تدرك بعد انقضاء
 الاجارة وقال في الموت اذا مات المواجر وفي الارض طاب ترك بالمسح حتى يجز
 ومن هذا الجنس اذا استأجر من اخر زقا وجعل فيها خلا تم انقضت الاجارة
 في القصر جعل باجر مثله الى موضع يجد فيه زقا ولو مات المواجر قبل انقضاء مدة
 الاجارة جعل باجر مثله كذا في الاجارة الاولى كذا في المحيط ولو استأجر ارضا سنة

فزرعها

فزرعها ثم اشترها المستأجر مع رجل اخر انقضت الاجارة وبترك الزرع في
 الارض حتى يستخمد ويكون للمشتريك على صاحب الزرع مثل نصف اجر الارض
 كذا في خزانة المفتين وعن ابي يوسف رحمه الله لو انقضت المدة والزرع
 لم يجز بيعه فاختصا فنقضت الاجارة وردت الارض الى صاحبها وان خرج
 بعد ذلك زرعها باجر الى المستأجر ولو انقضت والزرع بقى لم يجز بيعه
 حتى يستخمد بحسب من الاجر بحسب مالك ولا يتصدق النازع بالفصل وكذا
 ان اختصا فيه استحسن ان يترك باجر للمثل كذا في التمر فاشي ولو خرج
 الزرع بعد انقضت المدة تصدق به فان زرع فيها المواجر ايضا ثم خرج
 الزرع وتصادقا انها سوف انصفان وان كان احدهما غالبا فهو لصاحب
 الغالب ويضمن الآخر مثل ما له كذا في العنابية استأجر ارضا وغرس فيها
 اشجارا ثم انقضت وقتها فعلى المواجر قيمة الاشجار مغلوقة والعلم ان ثوب
 الارض ان يطالب المستأجر بتعريض ارضه اذا كان فيها غرس بخلاف ما لو كان
 فيها زرع حيث يتركها باجر وليس ثوب الارض ان يترك الاشجار على الغارس
 بالارض اذا لم يكن في قلعها ضرر فاحش في الارض كذا في المحيط فان كان في قلع
 الاشجار ضرر فاحش في الارض فحينئذ كان لغار يترك الاشجار وعليه قيمتها
 مغلوقة دفعا للضرر عن نفسه كذا في خزانة المفتين استأجر من اخر
 حانوتا ووضع فيه حيا بخل فا انقضت مدة الاجارة والمستأجر ياي
 لتفريق الحانوت فان كان الخلل بلغ مبلغا لا ينسد بالتحويل يومريا بالتحويل
 وان كان لا ينسد لا يومريا بالتحويل وينال للمستأجر ان شئت فزع الحانوت
 وان شئت فاستأجره منه الى وقت ادراكه والمراد بقوله استأجره منه
 الحكم باجره لمثل عليه الاستحسان لا يبدل مسمى ولو مات المواجر والمسا
 قبل انقضت المدة ولم يتيسر لتفريق عجب المسمى استحسانا والقياس ان يجب
 اجرا لمثل كما بعد انقضت المدة كذا في المحيط واذا انقضت مدة الاجارة ورب
 الدار غلب فسكن المستأجر بعد ذلك سنة لا يلزمه الكراء لهذا السنة لانه لم
 يسكنها في وجهه الاجارة وكذا لو انقضت المدة والمستأجر غايب والدار في
 يد اموات لان المرأة لم تسكنها باجر كذا في فتاوي قاضي وفي الامالي عن محمد رحمه الله
 رجل استأجر ارضا يداهم معلومة سنة وزرعها ثم مات المواجر قبل ان
 يستخمد الزرع واختار المستأجر المضي عليه الاجارة حتى يستخمد الزرع
 وباجر كمثل قال لا يبرأ التكفيل من اجرا ما بقي الى ان يستخمد الزرع في كل عام
 بمات الاجر ولكن مات المستأجر واخا ورثته ترك الزرع في الارض حتى
 يستخمد لم يبرأ التكفيل من كذا لانه قال المواجر لا ارض لان يكون الاجر
 على ورثة الميت ليس له فكذلك لو انقضت السنة ثم مات المستأجر والزرع
 بقى واختار ورثته ترك الزرع اجرا لمثل فالاجر عليهم ومالهم دون مال
 الميت كذا في المحيط المستأجر ارضا فزرع فيها زرعها ثم انقضت
 عقد الاجارة والزرع فعل هل يترك الارض في يد المستأجر باجر ام لمثل

ان الطير يرضع الصبي في منزله لانه اذا كان في المحيط وطعام
الطير وكسوتها على الطير اذا لم يشترطوا في عقد الاجارة عليها المستاجر كذا في الخلا
ولوضع الصبي في يدها او وقع في اوسر من حبل الصبي او ثيابه شي لم
نقض الطير شيئا كذا في المبسوط ثم اذا استاجرها بالذرا لم يلازم من بيان
قدرها وصفتها وان استاجرها بمكيل او موزون فلا يلزم بيان قدره وصفه
واذا استاجرها بنسبة جبره بشرط فيه جميع شرائط السلم كذا في المحيط فان
سبي الطعام دراهم ووصف حبس الكسوة وذرعها فهو جائز بالاجماع
ولغيره ينسبه الطعام دراهم ان جعل الاجرة دراهم ثم يدفع الطعام
مكائلا ولو سبي الطعام ويمن قدره جاز ايضا ولا يشترط تاجيله ويشترط
بيان مكان الايقاع عند اي حنيفة رحمه الله تعالى خلافا لما كذا في السراج
الوهاج ويجب عليه القيام بامر الصبي في ايصاله من رضاء كذا في محيط
الرخي ونفسل ثيابه من بوله ونجاسته لا تحت الدرن والوسية وهو الاصح كذا في
جواهر الخلاطه عليها غسل الصبي واصلاح دهنه كذا في خبثا وي قاضي خان
وعليها ان تصالح طعام الصبي ان تمضغ له الطعام ولا تاكل شيئا بنفسه لئلا
يضر به وعليها ايضا طبخ طعامه كذا في السراج الوهاج فلو مرض الصبي فما
يعالج به الصبيان من التبخان والذهن وهو على الطير محرم عرف ديارهم
اما في عرف ديارنا فهو على اهل الصبي وعليه الفتوى كذا في جواهر الاطلا
فان كان الصبي ياكل الطعام فعلى الطير ان تشتري الطعام وذلك كذا
عليها اهله وعليها ان تقبضه كذا في غايه البيان والاصل ان الاجارة اذا
وقعت على عمل وكل ما كان من توابع ذلك العمل ولم يشترط ذلك على الجير في
الاجارة والمراجع فيه الى العرف كذا في المحيط كس على الطير من اعمال ابوي الصبي
شي الا ان تقتصر ولا تترك الصبي وحيدا كذا في العتابة وليس للطير ولا
لمستضع ان يرضع هذه الاجارة الا بعد عذر والعذر اهل الصبيان لا باخذ
لبنها او يتغيا بل ان المقصود لا يحصل مقي كانت هذه الحالة وكذلك اذا كانت
وكذلك اذا مرضت وكذلك اذا كانت سارقة وكذلك اذا كانت فاحرة بين جوارها
وهنا خلاف ما اذا كانت كاذبة لان كرها في عتقادها واذا استاجر الرجل طيرا
بشرطها كالفوق او مجنونة او حقا كان له ان يرضع الاجارة كذا في الطير بربية
والعذر من جانب الطير ان تمرص مرضا لا يشترط فيه معه الارضاع الا بمسقة
تأحقها وكذلك اذا جيلت كذا في الذخيرة وان كان اهل الصبي يودونها
بالسنة كغوا وان ساءوا الخلافة معها كغوا عنها فان لم يلقوا عنها كان لها ان ترضع
كذا في المبسوط واذا لم تكن معروفه بالطورة وهي من يعاين عليها طها الفسخ
خلاف ما اذا كانت تعرف بذلك ومعني قوله ان تعرف بذلك ان تكون هذه اولي
اجارة منها كذا في المصنفات وتنعخ ان لم تعلم بمسقة الظاهر ثم علمت هكذا في
العتابة قد قالوا في الطير اذا كانت هي من يشترط الارضاع فلا عليها ان يرضعوا
لهم يعبرون به وكذا اذا امتنع هي من الرضاع فلها ذلك اذا كانت فتشبه كذا

في الجوهرة

في الجوهرة النبوة وان كان الصبي قد اغتربا ولا ياخذ من غيرها وهي لا تعرف بالطورة
كان لها الفسخ ايضا كذا في الرواية وروي عن ابي يوسف رحمه الله انه ليس لها الفسخ
اذا كان يجان على الصبي من ذلك قال الشيخ الامام شمس الامية الحلو ايجز رحمه الله الاعتماد
عليه رواية ابي يوسف رحمه الله وثنا وبيل هذا اذا كان الصبي يعالج بالغذاء من العائيد
ولا لمن وغير ذلك مما يعالج به الصبيان او ياخذ من الغير نوع حيلة اما اذا كان
لا يعالج بالغذاء ولا ياخذ من غيرها فاجوب محمد بن جواب ابي يوسف رحمه الله وعليه
الفتوى كذا في المحيط فان كان له زوج فاجرت نفسها للطورة بغير اذن ولا لزوم
ان يبطل عقد الاجارة قيل هذا اذا كان الزوج من يشبه ان تكون امراته
ظهورا وان كان له زوج معروف فاجرت نفسها للطارة بغير اذن الزوج فله الزوج
حق الفسخ سواء كان من يشبه ان تكون زوجته ظهرا لولا وهو الصحيح وان كان
زوجها محرم ولا يعرف انها امراته لا بقولها فليس له ان ينقض الاجارة هكذا
في الذخيرة الطير اذا كان له زوج معروف وقد استوجرت شهرا فانقض شهر
والصبي لا ياخذ من غيرها ان كانت اجرت نفسها بغير اذن الزوج فله الزوج
ان يبايه وان خيف موت الصبي وان كانت اجرت نفسها باذن الزوج فليس
للزوج ان يبيعها اذا كان الصبي لا ياخذ من غيرها وبه يفتي كذا في جواهر
الاخلاط وفي العيون وان كان الزوج قد سلم الاجارة واراد اهل الصبي
ان يمنعه من غشائها فحقه الحبل وان يضر ذلك بصيهم فلم ينفعه عن
ذلك في منزله وان لغيرها في منزله فله ان يفسخها ولا يسع للطير ان تمنعه
عن ذلك كذا في الخلف الذخيرة وهم ان يمنعوها اقرباها عن المكث في منزله
كذا في الطير بربية وهم منها من ذبارة الاقارب ولما رتبهم اباها اذا خسر الصبي
وان لم يضر فلا كذا في محيط الرخي ولا يسع للطير ان تطعم احدا من طعامهم
بغير امرهم وان زادها احدا من ولدها فلم ينفعه من الكهنة عندها
كذا في المبسوط وكل ما يضر بالصبي فهو الخرج عن منزل الصبي زمانا كثيرا او ما
اشبهه فلم ينفعه من غيرها عنه وما لا يضر بالصبي فليس له منعه عنه لما جتها
الى ذلك بصيرة ذلك العذر المستثنى من الاجارة كاقفات الصلاة وخوها ومعني
قوله وكل ما يضر بالصبي لا محالة واما ما كان فيه وهو الضرر فليس له منعه
عنه كذا في المحيط ولومات الصبي والطير انتقضت الاجارة كذا في محيط الرخي
وفي الاصل اذا استاجر الرجل طيرا لولده الصغير فمات الرجل انتقضت اجارة الطير
وكان القبيح ابو بكر البجلي رحمه الله يقول انما يبطل اجارة الطير بموت الاب اذا كان
للصبي مال اما اذا لم يكن له مال يبطل بموت الاب ومنهم من قال لا يل في الحالين
جميعا لا يبطل الاجارة بموت الاب واطلاق محمد رحمه الله فيها كتاب يدل عليه
نشر قال محمد رحمه الله في كتابه يدل عليه واحد الطير في ميراث الصبي قيل
اراد به اجرا ما يستقبل من المدة بعد موت الاب اما ما وجب من الاجر حال حياة
الاب يستوفى من جميع التركة وقيل لكل يستوفى من نصيب الصغير وهو الصحيح
وفي التوار لا استاجر الرجل طيرا لمزمن ابنه الصغير فلما ارضعته شهرا مات

ايو الصغير فقالت عمة الصغير ارضعني حتى اعطيك الاجر فان رضعته شهر
قال ان لم يكن للصبي مال حين استاجرها الاب فمن يوم مات الاب اجر علي
العمة ثم ينظر ان كانت وصية للصغير رجعت بذلك في مال الصغير والا فلا
وان كان للصبي مال يوم استاجرها الاب فالاجر كله في مال الصغير كذا في
الدخيرة ولو لم يكن للصغير مال حين استاجرها الاب ثم اصاب الصغير
ملا سبيل والدي رحمه الله من هذه السبل قال قيل اجر ما مضى على الاب
واجر ما بقي في مال الصغير كذا في الظهيرية واذا استاجر الرجل طيرا وترضع
صبيين مات احدهما فانه يدفع عنه نصف الاجر وليس لاب الصبيين
اقامة صبي اخر مقام الصبي كذا في المحيط ولو استاجر واظيرين ترضعان
صبي واحد فمات واحد جاز ويتوزع الاجر بينهما علي لبيها فان كان لبيها واحد
فلا جري بينهما نصفان وان كان متفان فحسب ذلك فان ماتت احدهما
بطل العقد في حقها العوائد المعقود عليه ولا جري في حقها من الاجر كذا
في المسوط وليس للظير ان تأخذ صبي اخر فترضعه مع الاول فان اخذت
صبي اخر فارضعته مع الاول فقد اسأت وانما ان كانت قد ارضت بالصبي
كذا في ليايح ولها الاجر كاملا عليا لغريتي ولا تصدق بشي منه كذا في خزانة
المفتيين والاجر طبيب لها ولا ينقص من الاجر الاول وان ارضعت ولده في
المدة المشهورة المشروطة ويخرج من الاجر بقدر ما تخلعت كذا في العتابة
واذا دفع الظير الصبي اليها خادمتها رضعته فلها الاجر كاملا استخسا
فاذا شرط عليها الارضاع ينقصها فدفعته اليها ومثا حتى ارضعت فالصبي
لها لا تستحق الاجر هكذا في الدخيرة والوجه انها تستحق كذا في الفتاوى
الصغرى ولو ارضعته هو لا ثم يبيع لبيها فارضعت حادتها حولها فليها
الاجر كاملا وكذلك لو كانت ترضعه هي وخادمتها فليها الاجر كاملا ولا شيء لها
ولو يبيع لبيها فاستاجر ظيرا كان عليها الاجر بالمشروط ولها الاجر كاملا
استخسا فانما في الغنا سلا اجرا وتصدق بالفضل كذا في المسوط وان ارضعت
بلبن الشاة وقلته بطعام حيا نقصت المدة فلا اجرا وان محدث الظير ذكروا ان
ما ارضعته بلبن لها يم وانما ارضعته بلبن في القول فليها مع مبيها استخسا
وان اقام اهل الصبي بيبة علي ما ادعوه فلا اجرا قال الشيخ الامام في
الامة الحواشي رحمه الله وتاويل المسئلة انهم شئوا انها ارضعته بلبن الشاة
وما ارضعته بلبن نفسها اما لو اكتفى يقولون ما ارضعته بلبن نفسها لا تقبل
شهادتهم لان هذه شهادة قامت علي النفي مقصودا بخلاف الفصل الاول لان
هناك النفي دخل في ضمن الاثبات وان اقامت البيبة اخذت بيبة الظير كذا في
الدخيرة واذا استاجر الاب ام الصغير لارضاعه ان استاجرها لخال خيام الكلاع
يمان نفسه لا يجوز وكذا لا يجوز استجارها لاجور خادمتها ومديرها ولو
استاجر مكا نية لها جاز وان استاجرها بمال الصغير روي ابن سامة عن محمد
انه يجوز هذا اذا استاجرها حال الغنم النكاح واما اذا استاجرها بعد الطلاق فان

كان

كان الطلاق رجعي لا يجوز وان كان الطلاق باينا فبقي ظاهر الرواية يجوز
هذا اذا استاجر لارضاع ولده منها ولو استاجر لارضاع ولده من غيرها يجوز
هكذا في المحيط ولو استاجرها بعد انقضاء العدة لارضاع ولده منها جاز وان تزوجها
بعد ذلك قبل انقضاء مدة الاجارة قال والدي رحمه الله لا رواية لهذه المسئلة
وسالت الشيخ الامام الاجل طهيرا لدي المرحوم في رحمه الله قال لا يطل الاجارة
كذا في الظهيرية ولو استاجر امه او ابنته او اخته ترضع صبيها كان جاز وعليه
الاجر وكذا في كل خادما محرم منه كذا في المسوط واذا التقت لبيها فاستاجر له
ظيرا فلا اجر عليه وهو مستطوع المتفق في حل استاجر امه لترضع ولده منها من مال
الصبي وهو جاز كذا في محيط السرخسي ويجب رضاء البتيم علي من يحيا بعتقه عليه
وان كان البتيم لا وارث له ولم يتطوع عليه احد بشي فرضاعه علي بيت المال
فان استاجر الاب الظير ولده وامت الام ان تسلمه وقالت ترضعه الظير
عندي قيل لا اب استاجر من ترضعه عند كذا في السراج الوهاج وفي فتاوى
اهل سمرقند اذا استاجر ظيرا لترضع ولده سنة بماية درهم علي انه ان مات الصبي
قبل ذلك بالدرهم كله للظير وهذا شرط بنفسه الاجارة فان مات الصبي قبل
ذلك فلها بقدر ما ارضعت اجرا مثلها ونزد البقية اليها كذا في الدخيرة
رجل استاجر ظيرا سنة بماية درهم علي ان يكون كل الاجر عقابا للشهر الاول
وما بعده الي تمام السنة ترضع بغير اجر فارضعت شهرين ونصفا فان الصبي
قالوا يقيم اجرا مثلها سنة علي الشهرين فما اصاب شهرين ونصفا كان لها
ذلك ونزد ليايح لان هذه اجارة فاسد وكان لها اجر المثل كذا في الدخيرة
المسمى من ذلك كذا في فتاوى قاضي خان ولا مند الما ذونة ان توارث بغيرها ظيرا
او امته لانها من الكسب وكذا المكاتب والعبد المأذون ان يوارث امته فان
عبد المكاتب انتفعت عند محمد رحمه الله وعند اي يوسف رحمه الله لا تستغفر ولو
استاجر المكاتبه ظيرا ثم عجزت انتفعت كذا في العتابة ولا يأس للسلة بان
ترضع ولد الكافر واجر كذا في فتاوى قاضي خان ولا يأس بان يبين اجرا المسلم الظير
الكافرة او التي ولدت من العجور كذا في المسوط ولو استاجر شاة لترضع حديا
او صبي لا يجوز كذا في السراج الوهاج الباب الحادي عشر في استجار
الخادمة قال علماء فارجهم الله بكونه رجلان بينا جرحه او امة يستخدمها وخال
بها لان الخلو بالاجنبية منهي عنها كذا في الظهيرية جرحه اجرت نفسها ذاعبال
لا يأس وكره له ان يخلو بها قال الخرقاني رحمه الله هذا تاويل ما جاء في الاصل
وبه يفتي هكذا في الكبري قال ابو حنيفة رحمه الله اذا استاجر الرجل امرأة لتخدمه
كل شهر واجر سبب لا يجوز كما لو استاجر لها العمل من اعمال البيت من الخبز والطبخ وارضاع
ولده منها ولو استاجرها لتخدمه فيا ليس من جسد خدمتها البيت كذا في دوايد
وما اشبه ذلك يجوز لان ذلك غير مستحق عليها كذا في المحيط ولو كانت الاممة المرأة امة
جاز كذا في الخلاصة وفي الصغير فيه استاجر امراته لتخدمه خيرا فلا لاكل لا يجوز والبيع
جاز كذا في التاثيرا ولو استاجر المرأة زوجها الذي هو الغنم فهو جاز وله

ان يفتخر بها ولا يجد منها في ظاهر الرواية وروي ابن عمه سعد بن معاذ الرزقي
عن ابي جعفر انه باطل وهكذا كذا في حصر وجه ظاهر الرواية ان
خدمته غير مستحقة عليه وخالفه من قوله في حصة الاجارة بهذا الاعتبار
ولو وجد منها استحقاق الاجرة في محبطا لغيره في حصة الاجارة لا يخلط
ولو استاجر ابوه لم يجز حين كانا او عبيد بن لغيره او كافرت وله الاجرة اذا
عمل لا ينقص الاجرة في حصة الاجرة لغيره من المسمى كذا في محبطا لغيره
وان استاجره جده او جدته للمخدمة لا يجوز ولو وجد من ذلك المسمى وسهوي
في ذلك ان يكون الابن حرا او عبيدا مسمى او كافرا كذا في المحبط ولو استاجر
ابنه او المرأة ابنا لجدتها في بيتها لم يجز ولا يجب الاجرة لخدمته الا اذا كان
حرا او كافرا كذا في الخلاصة وان كان الابن حرا فاستاجر احد ابوين لغيره
غنا له واستاجره لغيره لخدمته فانه يجوز كذا في الدخيرة وفي الفتا
امراة قالت لزوجه ان تزوج لي علي ان يترك علي الف درهم فزوجه الزوج رجلها
الي ان قالت لا اريد الزيادة فالاجارة باطله وهذا الجواب بوافق رواية
ابن عصة وخالف ظاهر الرواية كذا في الفتا راجعة وكذا في استحقاق الاجرة
فيها في الاجرة وسائر العزابات ومن استاجر غنما منهم الله من قال اذا استاجر
عمه للمخدمة والعلم اكبر واستاجر اخاه الاكبر للمخدمة لا يجوز كذا في المحبط
المسلم اذا اجر نفسه من كافر لخدمته جاز وبكره قال الفضلي لا يجوز في الخدمة
وما فيه الاذلال بخلاف الزراعة والسقي كذا في الخلاصة اذا استاجر
عبد لخدمته في الشهرين شهر اربعة دراهم وشهر خمسة دراهم وشهر اربعة
والاول حرا باربعة حتى لو عمل في الاول دون الثاني استحقاق اربعة دراهم
ولو عمل في الثاني دون الاول استحقاق خمسة دراهم كذا في شرح المصنف الصغير
لخسام الدين وان استاجر ثلاثة اشهر شهرين بدرهم وشهر اربعة فالثالث
الاولان بدرهم كذا في المبسوط ومن استاجر عبيدا للمخدمة فليس له ان يسافر
به الا ان يشترط ذلك في هذا استاجر عبيدا للمخدمة فليس له ان يسافر
كان على يقينية السفر فغيره اختلافا في المشايخ رضيهم الله واما اذا كان مسافرا
واستاجره فله ان يسافر به كذا في الجوهرة النيرة اذا استاجر عبيدا بالكوفة
ليستخدمه ولم يبيع مكانا للمخدمة كان له ان يستخدمه بالكوفة وليس له
ان يستخدمه خارج الكوفة لان الاستخدام بالكوفة ثابت بدلالة الحال فيعتبر
بما لو ثبت نصا فان سافر به ضمن هكذا ذكر محمد المسيلة في اجازات الاصل
وذكر في صلح الاصل ان من ادعى دالا وصالحه المدي عليه على خدمة عبده سنة
او لما ان يخرج بالعبد الي اهله قال الشيخ الامام شمس ائمة الحلواني في شرح
كتاب الصلح لم يرد بقوله له ان يخرج بالعبد الي اهله ان يسافر به وانما اراد
به الي اهله في الغري وضمنية البلية وكان الشيخ الامام شمس ائمة الحلواني
يفرق بين الصلح لصاحب الخدمة ان يسافر به للعبد وليس للمستاجر ان يسافر
بالعبد المستاجر للمخدمة كذا في المحبط وقال محمد رحمه الله وليس للمستاجر ان يبيع

الغلام

الغلام كذا في الظهيرية ولو دفع المستاجر الاجر الى العبد وكان العبد هو العاقد
فقد يري من الاجرة ان لم يكن عاقدا لا يبرأ وان حصل الرد الى من يده بغير المولي
من حيث الحكم كذا في الدخيرة والمستاجر ان يكلف العبد المستاجر كل شيء من خدمة
البيت وبما مع ان يغسل ثوبه وان يجيط ويغفر ويحفر اذا كان بحسن ذلك
ويكلف دابته ويترك مئاعه من ظهره او يري اليه ويحلب شاة ويهتني
له من البيرو ليس له ان يفعد حياطا ولا في صناعة من الصناعات وان كان
حاذقا في ذلك وليس عليه المستاجر طعمه الا ان ينطوع بذلك او يكون فيه
عرف ظاهر وله ان يامر بخدمته اضبا فله ان يوزع اجرة من غيره للخدمة
وان تزوج المستاجر امرأ ففعل احد هني وعيا لغيره ذلك وكذلك للمرأة
ان كانت هي المستجرة فزوجت ففعلت اخذت من زوجها ذلك كذا في المبسوط
وفي المنتقى رواية ابراهيم بن محمد رحمه الله رجل اجر عبيدا له سنة ثم ان العبد
اقام البيعة ان المولى كان اعتقه ففعل الاجارة فالاجارة للعبد ولو قال
العبد اني حر وقد فسخت الاجارة ولم يكن له بيعة ودفع القاضى الي مولاه
والجيرة المولى علي العمل فقام بيعة انه حر وان المولى اعتقه ففعل الاجارة فلا
اجر للعبد ولا للمولى ولو لم يفعل ففعلت الاجارة كان الاجر للعبد لو كان
غير بالغ فادعي العتق وقد اجمع المولى وقال قد فسخت ثم عمل بها في المسئلة
عالمها فالاجرة لغيره وهذا من زلة اللقيط في حرج رجل اجر كذا في الدخيرة
لو اجر عبده سنة فلما مضت سنة اشترى عبده ففعلت الاجارة فان شاعني علي
الاجارة وان شاعني بطل العقد فباني وسقط عن المستاجر الاجرة في النسخ
وكان اجر ماضي للمولى كذا في البداية وهذا اذا لم يكن على العبد بن وان كان
صره للغير ما به فافضل يكون للمولى هكذا في العتابة وان اجاز ومضي
عليه الاجارة فلا جيرة فيما يستقبل الي تمام السنة تكون للعبد فان اختار
الاجارة لم يكن له ان يفتقها بعد ذلك وفيض الاجرة كلها للمولى وليس للعبد
ان يفتق من الاجرة الا ان كان من المولى هذا اذا لم يكن المستاجر عيلا اجرة ولا
شروط المولى عليه التخييل فان كان على شرط عليه التخييل فاعتق العبد فاختار
المضي عليه الاجارة فلا اجر له كذا للمولى وان اختار الفسخ بطلت الاجرة للمستاجر
سواء كان المولى اجره بنفسه او اذن للعبد ان ياجر نفسه سنة فاجر ثم
اعتقه المولى في نصف المدة الا ان قبض الاجرة ههنا الي العبد ولو كان العبد
محمولا واجر نفسه بغير اذن مولاه فاعتقه المولى في المدة فالاخبار له كذا في البداية
وان اجر العبد نفسه بغير اذن المولى ان سلم من العمل يصح ويجب الاجر ويغفر
وليس للمستاجر ان يبيع في الاجرة منه ولو عتق لا خيار له لانه باشر بنفسه ولا يجب
بعد العتق فله بائنا في الروايات وان هنك من العمل قبل ان يعتق لغيره اجارة
ومن المستاجر في عتق المولى ولا اجر له كذا في العتابة استاجر عبيدا فاشترى او قبضه
ثم جاز العبد والعبد ابق او مري ففعل المستاجر ابق او مري من حين قبضه فقال
المولى لم يكن ذلك لا قبل هذا بساعة فالقول للمستاجر ولو لم يكن حينئذ ابقا او مري

الغلام

فالقول المولود كذا في التفرقة رجل غصب عبدا فاجر العبد نفسه وسلم من العمل يصح
 الاجارة فمجرد العبد فيمن الاجارة فان قبض العبد ثم اخذ الغاصب منه الاجر
 واكمله فلا ضمان عليه وقال ابو يوسف ومحمد ربهما الله هو ضامن ولو وجد المولى الاجر
 قايما اخذ منه بالاجارة كذا فيهما الجامع الصغير المكاتب اذا اجر عده ثم عجز لا يبطل الاجارة عند
 ابو يوسف ويبطل عند محمد ولو استاجر المكاتب عبدا ثم عجز تبطل الاجارة في قولهم ولو لم يملك
 المكاتب وعقب بقيت الاجارة عند الكل كذا في فتاوي قاضي خان ولو اجر العبد عبد الله
 ثم استخف واحدا من الحق الاجارة فان كانت الاجارة قبل استيفاء المنفعة جاز وكان الاجر
 لما ذكر وان اجاز بعد استيفاء المنفعة لا يعتبر الاجارة ولا يجوز للعاقدة ان اجاز في
 بعض المدة فاجر ما مضى وما بقي للمالك في قول ابو يوسف رحمه الله وقال محمد رحمه الله
 وما بقي للمالك كذا في التكملة والاب والجد ابو الاب او وصيها اذا اجر الصغير في عمل
 من الاعمال التي يغدر عليها الصغير جاز ولا ولاية للمجدع قيام الاب ووصيها الاب مقدم
 على الجد فان لم يكن الصغير اب ولا جد ابوالاب ولا وصيها فاجر وهو محرم
 من الصغير وكان الصغير في حجره جاز وان كان الصغير في حجر ذي رحم محرم
 فاجر وهو محرم اخر هو اقرب من الذي كان في حجره عوان يكون في حجر المفاخر
 انه جاز في قول ابو يوسف رحمه الله ولا يجوز في قول محمد رحمه الله وان اجاز ولو
 رضم محرم هو في حجره ليعتد به ان يتفق الاجر على الصغير اذا لم يكن ولاية المتصرف
 في ما له كذا لو وهب للصغير مال كان لصاحب الحجر ان يقبض المنة وليس له ان يتفقها
 على الصغير كذا في فتاوي قاضي خان وفي الغنينة ولا يتفق عليه الاب والجد وقيل
 يجوز ان يتفق ما لا بد للصغير منه وان كان الخلق القاضى يجوز مطلقا كذا في التكملة
 والاب والجد ووصيها اجارة عبد الصغير وعقاره اما ولا ضمان هو في حجره لا يجره عبد
 وعن محمد استخفاف ان يجره عبده وكذا استحسن ان يتفق على الصغير لا بد له
 منه قال استاذن رحمه الله وبه يعني هكذا في التكملة والاب والجد والوصي
 بمكان يوجر البنين في قول ابو حنيفة رحمه الله ولا يجره عبد وقال محمد رحمه الله
 بوجر عبده ايضا لان من ملك التفرقة عليه من عبده هكذا في السراج الراجح
 اذا اجر الصبي ابوه او وصيها بيه او جده او الغاصب او وصيه فبلغ في المدة الاجارة له
 هكذا في اليد ابيع اذا اجر ولده الصغير بالمنفعة والكتاب له سنة ومضت
 السنة فقال للاب ان يطالبه باجر مثله لان الاجارة وقعت فاسدة وما وقع للصبي
 فهو متبرع وفي الفتاوي له ان يطالب اكثر من مقدار جماعة خرج نكروه بائنا كذا في
 التكملة واما في القاضى خان يسرد التوسيع على اجل لمثل وهو الاصول لانه
 ما اعطاه ممانا كذا في الغنينة في باب مسائل متفرقة في الاجارة العائمة بين
 صغير ليس له اب ولا ام ولا هم استعمله اقربا به بقرا ذك القاضى بغير اجارة
 وعشر سنين فله بعد البلوغ ان يطالبهم باجر مثله فيها كذا في الغنينة في باب كذا
 في الغنينة في باب بقاء الاجارة ولو استاجر نفسه او عبده لعمل البيت لم يجز كذا في
 المسوط وهو الصحيح هكذا في جواهر الاحاطة المحيطة ولو استاجر الوصي البيت
 او عبده بماله نفسه لم يعمل له قال يبيح ان يجوز عند ابو حنيفة وفي يوسف رحمه الله

الاجراء فان باخرة لا يتعلم الناس في مثله كذا في الكبري ولو كان وصيا لليتيم
 فاستاجر لاحدهما مال الاخر لا يجوز كما لو باع مال احدهما من الاخر كذا في فتاوي قاضي
 خان والاب اذا استاجر الصغير لنفسه فلا شك في جواز هذه الاجارة كذا في التكملة
 اما الاب اذا اجر نفسه للصغير او اجر ماله للصغير او استاجر ماله للصغير لنفسه
 جاز كذا في فتاوي قاضي خان الصبي المحمور اذا اجر نفسه لم يجز وكذا العبد
 المحمور اذا اجر نفسه لم يجز فان عمل فان سلم من العمل ففي الاستحسان يجز الاجر
 المسمى وان هلك من العمل ان كان صبيبا فعليه ما قلته المستاجر بنيه وعليه الاجر
 فيما قبل الهلاك وان كان عبدا فعليه المستاجر قيمته ولا اجر عليه فيما عمل له
 والعبد هكذا في المحيط ولو استاجر القاضى خيرا ليعمل لليتيم يجوز باجرا كمثل
 وان زاد عليه اجرا لمثل لا يجب الربا ولو فعل من بعد اذ الزيادة في ماله ولو اجر طائر
 للصبي او عبده باقل من اجرا لمثل لا يجوز ولو سكن المستاجر عبدا لمثل بالغامد
 ولو سكن داره انسانا غصبا لا يجب الاجر وقيل يبطل الى نقصان الدار والاجر كمثل
 قايها كان خيرا للصبي يجب ذلك كذا في المتاجرة رجل فقير صبيبا مع رجل يعمل
 له فآخذ له هذا الرجل كسوة ثم بدا للصبي ان لا يعمل معه قال ان كانا عطاء كرا
 والصبي هو الذي تكلف الحياطة لم يكن للرجل عليه كسوة سبل لانه انقطع حقه
 بالحياطة كذا في فتاوي قاضي خان **الباب الثاني عشر في صفة تسليم**
 الاجارة اذ وقع عقد الاجارة صبيبا على مدة او مسافة وجب تسليم ما وقع عليه دايما
 مدة الاجارة كذا في المحيط وتسلم الموقوف واليه في الاجارة فهو التكملة في الاستفاضة
 وذلك بتسليم المحل اليه لا يمنع الاستفاضة فان عجز عن بعض المدة ما يمنع انتفاع
 كالموعدة الدار من المستاجر وعرفت الارض المستأجرة او تقطع عنها الشرب
 او من العبد ما ابق سقطت الاجرة بعد ذلك كذا في محيط السر حسي تسليم المفتاح
 في المصير التحلية بنيه وبين الدار تسليم الدار حتى يجب الاجرة بمقابلة طائر
 يستلم وتسليم المفتاح في السواد ليس بتسليم الدار وان حضر المصير المفتاح في يده كذا
 في الغنينة اجبر من اخرجا نونا ودفع اليه المفتاح فلم يقدر المستاجر على فتحه وقيل
 للمفتاح ايا ما في وحده فان لم يكن فتح الحايوت بهذا المفتاح فعليه اجرا ما مضى
 وان كان لم يكن فتحه به لم يجب الاجر كذا في الاخيرة ولو كان يجره لغيره في الدار
 سكان في حلي بنيه وبين المنزل فلما جازر اس الشرط لم يجر فقال ما سكنته حال
 بيه وبين التروك فيه فلان السكان لا يسكن مقره بلدا واجله فانه حكم الحال
 فان كان المستاجر فيه في الحال لا اجر عليه وان كان الغاصب فيه فلا اجر عليه
 والقول فيه قوله وان لم يكن في المنزل ساكن في الحال في المستاجر فطامن للاجر
 كذا في المسوط قال في المتن في عن ابو يوسف رحمه الله المستاجر اذا اجار بالعبد
 المستاجر مريضا او كان قد ايق واقام رب العبد بنيه انه كان عمل كذا وكذا واقام
 المستاجر بنيه انه كان ابن يوسف او كان مريضا فالبينة بنيه رب العبد
 كذا في المحيط ولو كانت الدار مشغولة بمحتاج الاجر والارض مزرعة فالصبي انه
 يصح تكن لا يجب الاجر مالم يسلم قارفا او يسع ذلك من ولو فرغ الدار وسلم لغيره

ولرسلم كل الدار الا بيتنا مشغولا بمتاعه سقط الاجر بحصته ولما اخرجنا من الدار
لنفرق الصفقة عليه فان فرغ البيت قبل الفسخ لم يمتد الاجار وكذا في العتامة
اذا اهدم بيت منها او جابطنها وسكن المستاجر فيها لباقي لا يسقط شرط الاجر
كذا في التنازل خاتمة الباب الثالث عشر في المسائل التي تتعلق
بمرد المستاجر على الملك قال محمد رحمه الله في الاصل وليس على المستاجر رد ما استاجر
عليه لما كان له وعليه لذي الاجر ان يقبض من مترك المستاجر وليس هذا كالعارة
كذا في الذخيرة قال محمد رحمه الله في الاصل اذا استاجر الرجل رجلا يطحن عليه
شرا باجر عسي فحمله اليه فموت الردي على ربه الرجاء والمصر وغيره لم يرد في ذلك
سوا في القياس في الاجارة والمارة قيمة الاجارة مونة الردي على ربه المال
وفي العارية يجب مونة الردي على المستعير فاما اذا حصل الاخراج بغير اذن
المالك فمونة الردي على ربه المال وفي العارية يجب مونة الردي على المستعير
فاما اذا حصل الاخراج بغير اذن ربه المال فمونة الردي على ربه المال وفي
العارية يجب مونة الردي على المستعير فاما اذا حصل الاخراج بغير اذن ربه
المال فمونة الردي على الذي اخرج به مستعيرا كان او مستاجرا كذا في المحيط
الردي في الاجير المشترك كالحق والعصار والصباغ والشمع والساج على الاجير
لان الردي يقبض القبض فاما يجب عليه ان كان منفعة القبض له ومنفعة
القبض في هذه المواضع للاجير لان للاجير عينا وهو الاجر ولرب الثوب
المنفعة والعين خير من المنفعة فكان الردي عليه بخلاف ما لو اجره على اداة
وفرغ المستاجر فانه يجب الردي على مالكه لان ثمة للمستاجر منفعة وللاجر
عينا كذا في الذخيرة في احكام الاجير الخاص والمشارك استاجر دابة بركبها
في حوائج في المصر وتماثلها في وقت فليس عليه تسليمها الي صاحبا
وعلى الذي اجرها ان يقبض من منزل المستاجر حتى لو استكراها ما فهلكت في
بيرة لم يقبض لسوالة ذلك منه المواجه ولم يطلب لانه لا يلزمه الرد الي بيته بعد
الطلب فانه يمكن مقدمات في الامسالك فلا يقبض فان كان استاجرها من موضع
سمى في المصر فاعبأ وحاميا فان على المستاجر ان ياتي بها ذلك الموضع الذي يتفق
فيه لان الرد واجب عليه بل الاجل المسافة التي تتناول العقد لان عقد الاجارة
لا ينفذ في احوالها الى ذلك الموضع فان حلها اليه فموتها حتى عطيت من قيمتها
لان مقدمات في حلها الي غير موضع العقد فان قال المستاجر ان كان هذا الموضع الذي
موضع كذا فارجع الي منزلي فليس على المستاجر ردوها الي منزل المواجه لانه لما عاد
الي مترك العقد انقضت مدة الاجارة فبغيب امانة كذا في البياع فلو ان
المستاجر ساق الدابة ليردها على المواجه في منزله مع انه ليس عليه الرد
وهلكت في الطريق امان عليه ولو ذهب اليه فموتها فموتها فموتها فموتها
بالدابة ليردها على مالكها فموتها في الطريق كان عليه الصمان في جميع الاجاز
من البلدة غاصبا كذا في المحيط عن ابي يوسف رحمه الله فبين استاجر دابة من مصر
مصريا مصر فموتها في بيته فموتها قال ان امسكها معادرا ما يمسك الناس

ليهيوا

ليهيوا امورهم فلا ضمان ولا اجر ثابت وان امسكها اكثر من ذلك خرجت من الاجارة
وهي مفقودة عند وعن محمد رحمه الله انه قال بالضمان من غير التفصيل كذا في الذخيرة
وفيما كنت في استاجرة امة ورد بها الي منزل المواجه وادخلها من طرفها فزبطها او غلق
عليها فلا ضمان اذا هلكت او منعت كل شيء يفعل بها صاحبها اذ ردت عليها فاذا
مقلد المستاجر بطل ولولا ذلك لادار صاحبها او ادخلها من طرفها ولم يرد لها ولم يعلق
عليها فهو ضمان اذا هلكت او منعت كذا في المحيط الباب الرابع عشر
في تجديد الاجارة بعد صحتها والزيادة فيها واذا زاد الاجر او المستاجر في المعقود
عليه او في المعقود به ان كانت الزيادة مجهولة لا يجوز الزيادة سواء كانت
من الاجر او من المستاجر وان كانت معلومة ان كانت من جانب الاجر يجوز سواء كانت
من جنس ما اجرا ومن خلافه من الاجر وان كانت من جانب المستاجر
ان كانت من جنس ما استاجر لا يجوز وان كانت من خلافه من جنس ما استاجر يجوز كذا
في الذخيرة المستاجر اذا زاد في الاجر بعد ما مضى بعض المدة لا يقع الزيادة
ويجب الحط كذا في التنازل خاتمة الباب الخامس عشر في تجديد الاجارة
او ان كان رخصة فزاد رجل المواجه فاجر المواجه منه فذهب المستاجر الاول
فزاد كذا في التنازل خاتمة الباب الخامس عشر في تجديد الاجارة
تجديد الثانية وذكر هذه المسئلة عن ابي يوسف رحمه الله ووضعها فيها اذا زاد
المستاجر الاول على المستاجر الثاني في الاجر وسلم ربه الدار الاولى بهذه الزيادة
وبالاجل الاول وذكر ان الاجارة الاولى لا تنتقض بهذه الزيادة زادها في الاجر
وحاصل الجواب ان صاحب الدار اذا جدد الاجارة تنتقض الاول وليوا ذالم عهد
لا ينتقض الاول ويكون الثانية من زيادة كذا في المحيط وسئل عن عصب دار اثم
اجرها ثم اشتراها ابو اجرها ثانيا قال الاجارة ماضية وان استقبلها فهو افضل
واطي كذا في المحاور والمقتاوي ولا بأس باستجارتها في السنة الاولى في طوول المدة
وقصيرها بعد ان تكون معلومة كذا اذا استاجرها عشر سنين او اكثر هذا اذا
كانت مملوكة واما اذا كانت الارض موقوفة فاستاجرها من الموقوف في طوول
المدة ان كان السعد محاله لم يرد ولم ينتقض فانه يجوز عن محمد رحمه الله
استاجر رجل اشترى ليعمل له عماله في بحر معلوم ثم امره في خلال الشهر بعمل
اجر مسمى بدينهم مثلا فالاجارة الثانية فاصحة فالاجارة الاولى بالغدر الذي
دخل في الاجارة الثانية حتى لا يكون له الاجران بل يرفع عنه حصته في ذلك الغدر
فاذا فرغ من العمل الثاني لزمه اجرة ذلك درهم وبعود الاجارة الاولى كذا في المحيط
الباب الخامس عشر في بيان ما يجوز من الاجارة وما لا يجوز ويشتمل على
اربعة فصول **الفصل الاول** فيما ينسب المقدم فيه الفساد وقد يكون
لها القدر العمل بان لا يعيب عمل العمل وقد يكون قدر المنفعة بان لا يمتد المدة
وقد يكون لهما المدة وقد يكون بشرط فاسد في العقد فحق العقد فاسد
يجب فيه اجرا لئلا لا يزداد على المسمى ان سمي في العقد معلوما وان لم يسم
يجب اجرا مثل ما غام بالغ وفيما لا يلحق لا يجب الاجر والعيب غير مضمون في هذا المستاجر

سوال كانت صحيحة او فاسدة او باطله هكذا في العتابة سئل عن قال لا خير
اجرك هذه الدار حلا ودها وحقوقها بكذا درها موصوفا بصفة كذا الى عشرة
اشهر كذا من سنة كذا على ان تشككها بنفسك استثبت وذكر شرابط العتابة هل
يصح هذه الاجارة فقال لا لانه لم يبين اولا المدة فكانت مجهولة فلا بد من ان يبين
من وقت كذا او من هذه الساعة الى وقت كذا التصحيح المدة معلومة كذا في قنار
النسبي ولا بد في اجارة الارض ان يبين ما يستاجر له من الزراعة والغرس
والبناء وغير ذلك فان لم يبين كانت الاجارة فاسدة الا اذا جعل له ان ينفع به ما
سمن به كذا في الجارية لو لم يبين الزرع فيها ولم يخلع على ان يزرع فيها ما تشا
فسدت الاجارة كذا في اجارة التبنين وفي اجارة الدواب لا بد من بيان المدة
او المكان فان لم يبين احدها فسدت ولا بد ايضا من بيان ما يستاجر له من الحمل
والركوب وما يجعل عليه من تركها وفيما استجر الالعبد المذمة والثوب للبلد القدر
للطبخ لا بد من بيان المدة وان اختصما حين وقعت الاجارة في هذه الاشياء قبل
ان يزرع او يبنى او يغرس او يجعل على الدابة او تركها او قبل ان يلبس الثوب يطبخ
في القدر فان العتابة في بيع الاجارة فان زرع الارض وحمل على الدابة ولبس الثوب
وطبخ في القدر ففست المدة فله ما سمن استجره انا ولو نسخ القام في اجارة ثم زرع
او جعل او لبس لا يجب شي هكذا في الجارية ولو استاجر دابة للركوب ولم يبين الركوب
او ارضه ولم يبين ارضها او اي شيء يزرعها فان عين ذلك قبل الفسخ صار جارية كذا
في العتابة ولو استاجر ارضها ليرزعا حنطة فزرعها بطرية صنف ما نقصها والا لم
له كذا في الجارية اذا استاجر دابة لم يخل عليها كذا كذا من الدقيق والسويق وما يطبخها
من الخبز والزيت وما يعلق بها من المعاليق من الطرية وما يشبهها ولم يبين شيئا
من ذلك وهو فاسد وثباتا وفي الاستحسان يجوز كذا في المحيط ولو اكره في محلا الى مكة
يجوز جليط بوطا او د ثولايد وان يري الرجلين انه مقصود ولا حاجة الى بيان
الوطي والدر لانه نفع وان اختلف في وقت الخروج بعينه وقت خروج القافلة واليقت
الي من يريد الخروج قبل وقته بايام كثيرة يريد تطويل السفر على صاحبه وتكثير
الموتة وكذا لا يثبت الي قول الحارثي اذا ذكر وقتا جازا فوفت وقت الجاهل بالاول
شرطا بثلثي الجريان على موجب شرطه والاباس بان يسلف بكر امكة قبل ايام الحج بشهر
او ستة لانه في معنى اجارة مصافقة كذا في العتابة ولو تكرار في محلا ولا ملة وشروط محلا
معلوما عليها لزم المدة في كل من ذلك الحمل ونقص من الكيل والوزن كان له ان يتم فكل
في كل من ذلك خاسبا وجابيا وليس للمحال ان يبيع من ذلك بخلاف الحمل فانه اذا شرط
ففيه استثنائين معلومين على ان لا يجلع فيهما الا برضا الحال لان الضرر على الدابة
يختلف باختلاف الركاب كذا في المسوط ولو بيع وزن المعاليق والهدايا كان
الحبل المينا واما اذا احتياط في ذلك فينبغي ان لا يبيع الكل بمحل فربما يبيع من معاليق او لا يبيع
من المعاليق بل يبيع من ذلك بكتل في الكتاب ان المعاليق قد لا يوطي والوتر والعرب يبيع
والادام يبيع والخيمة والعتبة فان ذلك واثق وانما يكتسب الكتاب على اثنى الوجوه
وان اشترط عليه عتبة الاجير هو جازي وفي تفسير عتبة الاجير قولان احدهما ان الشا

يترك

يترك في كل يوم عند الصباح والمساء وذلك معلوم في ترك اجيره في ذلك الوقت
ذلك عتبة الاجير والثاني ان يترك اجيره في مرحلة فرسخا او نحوها هو مستعار
على ختية خلف الحمل ويبيع ذلك عتبة الاجير وفي كتاب الشروط قال ابو يوسف
وعدهما ربه نزيان بثلثة من هذا يا امكة كذا وكذا ما كذا في المسوط استاجر
بلا او جارا ليجعل عليها الحنطة ولم يبين مقدار الحنطة ولا اشار اليها لا يجوز عند
البعث وعند البعض يجوز فيمنع الى المعتاد وهذا اظهر وعليه الفتوى كذا في جواهر
الا خلاط ولو استاجر دابة او عينا اخر ولم يبينها في العقد لم يجز الا اذا عين وقبل المتاجر
جاء كذا في العتابة العتابة استاجر دابة الى سمرقند يجوز لانه اسم لمين المدة والي محلا
لا يجوز لانه من كرسنه الى دورب والمختار للفتوى انه يجوز لانه يرا دبه عند اجارة المدة
عرف كذا في جواهر الا خلاط تكاري دابة الى فارس فالاجارة فاسدة لان فارس وخراسان
وفلورزم وشام وخرغانه وسغد وما وراء النهر والمهند والمطاط والدرشت والروم
والبناسم والولاية وبانج وهراة واورجند اسم المدة وفي كل موضع هو اسم الولاية
اذا بلغ الادني له اجدا المثل لا يتجاوز عن المسمى في كل موضع هو اسم الولاية اذا وصل
البلد بغير اسم الولاية الى منزله كذا في الرجاء المذكور في ولو استاجر دابة لم يبين عليها
كل شهر بعشرة ولم يسم ما يطحن ولم يبين جازو يطحن عليها ما هو مستعار فوان جازو
الحوض ولو لم يفكر المدة ولم يسم ما يطحن لا يجوز ولو قال يطحن عليها كل يوم عشرة
افترحت خط فجاز فان وجدها لا تظن ذلك فله الخبر كذا في العتابة راجع استاجر
دابة لم يبين كل يوم بدرهم ويبيع ما يطحن من الحنطة والشعير ونحو ذلك في الكتاب
ان يجوز وان لم يبين مقدار ما يطحن وهكذا قال بعض المشايخ قال الشيخ الامام
ابو بكر المر وفكوا هراة لا بد من بيان مقدار ما يطحن كل يوم وعليه الفتوى كذا في
الظهرين في وقتناوي قاضي خات اذا استاجر رجلا لبيع له بكذا او يشتري له بكذا او يملكه
فان باع وفيه الثمن فهو ما نة كذا في العتابة وان ذكر ذلك وقتا فان ذكر الوقت
اولا فلا حرج بان قال لما استاجر نكلا ليعوم بدرهم على ان يبيع كذا او يشتري حيا
وان ذكر الامرة اولا ثم الوقت بان قال استاجر نكلا ليعوم بدرهم على ان يبيع ويشترى
لا يجوز اذا فسدت الاجارة وعمل وانما العمل كان لما جرم مثله على ما هو العرف في اهل
ذلك العمل وذكر محمد رحمه الله الجبل في استيجار السمار وقال يامره ان يشترى له شيئا
معلوما او يبيع ولا يذكوله اجلا ثم يواسيه اما هبة او جرة للعمل فيجوز ذلك لمساس
الحاجة من زيادة دجلة استاجر الا او بيتا ولم يسم الذي يريد بها له ففي الاستحسان
لأنفسه كذا في المحيط واخذ السمار اجرو مثله هل يطيب له ذلك تكلموا فيه قال الشيخ
الامام المعروف بخواهر زادة رحمه الله بطيب له ذلك وهكذا عن غيره والي اشار
محمد رحمه الله في الكتاب هكذا في فتاوي قاضي خات المستاجر في الاجارة العاسدة
فانه لا يضمن كذا في الاجارة الصحيحة وسئل الحسن بن علي المرغيناني عن عمله
تقتل لثياب ونقشه بدم الشاة المختلط مع النقش الاسود ولا يصح في هذا
العمل شي غير لدم ولا خذ اجم هذا العمل بطيب له هذه الاجرة فقال نعم كذا
في التاخر جازية اذا استاجر نكلا ليعوم بدرهم على ان يبيع كذا او يشتري له بكذا او يملكه

او استاجر مسبل ما وليسيل ما ميثابه فيه او استاجر ميثا ليسيل فيه عسالة
او بالوعة ليجيب فيها بوله والنجاسات لايجوز كذا في المحيط للاستاجر بالوعة
ليجيب فيها وصنوا لايجوز كذا في الظهيرية وروي عن محمد رحمه الله اذا استاجر موضع
ارض معروفا ليسيل ما ميثابه فيه لانه لما عيّن الموضع زالت الجهالة كذا في محيط
السرخسي ولايجوز اجارة ماء في نهر او قناة او بئر او استاجر النهر او القناة مع
الماء لم يجز ايضا لان فيه استهلاك استهلاك العين اصله والغرض في الجواز
لعموم الكلوي ولو استاجر ارضاً مع الماء لايجوز بتبعاتها في التهذيب ولو استاجر
علق من ليسيل عليه لم يجز عنه اي حنيفة رحمه الله خلافا لما لان ارض
العلو منزلة ارض السفل ولو استاجر ارضاً ليسيل عليها عليه جاز وان
كان قدرا لتجار مجزولا فكذا كذا في محيط السرخسي ولو استاجر طريقاً بين مدينتين
الناس ذكر في الاصل عداي حنيفة لايجوز وعندهما لايجوز وفي العمود اختار
فولها كذا في الخلاصة ولو استاجر علو منزلي لم يجز فيه الي مسكنه لم يجز في قوله
اي حنيفة رحمه الله وعندهما كذا الشيخ الامام الزاهد احمد الطواويسي رحمه الله
بينهم ان لايجوز هذه الاجارة اجماعاً كذا في المحيط ولو استاجر طريقاً بين مدينتين
شهر او ليضيق متاعه عليه اختلج المشايخ فيه اختلاف في نسخ الاصل ذكر في
بعضها انه لايجوز وفي بعضها انه لايجوز وهو الصحيح لان المعقود عليه معلوم كذا
في البداية ولو استاجر سفل وقتاً معلوماً ليسيل عليه علواً جاز كذا في فتاوي
قاضي خان وفي الجامع الاصغر خلف عن محمد رحمه الله انه قال لا بأس بالاستاجر
ان يبني بيتاً او رباطاً في الدار المستاجرة اذ كان لايجز بالدار قال ابو الليث
الكبيرويه يوجب كذا في الحاوي للفتاوي ولو استاجر موضع ارض مدة معلومة
السلح مدة معلومة ثم يسيل فيها الما جاز ارضه من اخر ليكري المستاجر
فيها انرا او اخرج حياطاً ليسيل عليه المستاجر بنا ويضع عليه خشبة فان الاجارة
لايجوز في جميع ذلك كذا في الصغرى ولو استاجر ميثا ليسيل فيه في داره كل شهر باجر
معلوم جاز ولو كان الميثا بركباً في حياط الما جاز لايجوز كذا في الظهيرية ولايجوز
اجارة الامام والانهار للسمكة وغيره فلايجوز اجارة المرقعي لم يرد به اجارة الاراضي
فان اجارة الاراضي جازية وانما اراد به اجارة الكلاء والمجلبه في جوارها ان يستاجر ميثا
من الارض ليضرم فيه قسطاً او ليحمله حظيرة لغنمه فيصح الاجارة ويسمى
صاحب المرقعي له الانتفاع بالمرعي كذا في المحيط وفي جامع الفتاوي قوله ان يبيع من
بديلان بدخل هذه الارض كذا في التاتار خانية ولو استاجر مرقعي يبيع بعبينه ورماه
في تلك السنة لم يضر مرقعي بدخله عديد كان كذا الما جاز قسطاً غنمه او باعه جاز
ذلك ويضمن قيمته كذا في المسبوط في كتاب الشرب ولواجر بكرة ودلوا وجلافتي
بها غنمه فهو فاسد للميثا الا ان يسمي وقتاً فيجوز كذا في المسبوط في كتاب الاجارة
ولو استاجر حياطاً لبيع عليه جزوا او ستره او كرة لايجوز كذا في فتاوي قاضي
خان واذا استاجر موضعاً معلوماً للبيت فيها (او تاد يصلح عليها الا بريسيم ليسيل
بعضه او يبيعها لايجوز كذا ذكره بعض مشايخنا رحمه الله لان هذا السبع من
اجارات

اجارات الناس وفي عرف ديارنا ينبغي ان يجوز كذا ذكره بعض مشايخنا رحمه الله
لان الناس تعاملوا ذلك في الفصولين جميعاً وفي نوادر هشام استاجر وندابو تديه
جاز فمناه ميثا من ذكرت قاجانه يرد ويرد بها خاتمه خود سخت كذا في الفتاوى
يبيع استجاراً لو تدا الذي يصلح عليها الا بريسيم استاجر وندابو التعليق المتاع لايجوز
كذا في الوجيز للكر دري ولايجوز اجارة الشجرة عليها ان الثمر المستاجر وكذلك لو
استاجر بقر او شاة ليكون الدين او الولد له كذا في محيط السرخسي ذكر الكري في
في مختصره ان من استاجر حياً او شجرة ليسيل عليه ثباته لايجوز وفي المنتقى
اذا استاجر الرجل سطحاً الخفيف ثباته عليه جاز كذا في المحيط ولو استاجر شجرة
ليسيل عليه ثباته لايجوز وفي المنتقى اذا استاجر الرجل سطحاً الخفيف ثباته عليه
جاز كذا في المحيط ولو استاجر شجرة ليسيل عليه لايجوز كذا في فتاوي قاضي
خان واذا تكاري دابة اليه فاعلى له ان يطلع اليها فله ما يرضى من الاجر
فلا اجارة فاسدة لجهالة البذل وكذلك اذا استاجر بها حكة او حيك صاحب
الدابة فان قال رصاي عشر دن لا يرد على عشر من ينفق عن عشرين كذا في
المحيط تكاري دابة بمثل ما تكاري به اصحابه وان لم يكن ما تكاري به اصحابه
مثل هذه الدابة معلوماً بل مختلفاً فسدت ولو كان معلوماً بان كان عشرة
لا يرد ولا ينقص وعلم ذلك جاز وان كان مختلفاً بان كان مثل هذه الدابة مختلفاً
باختلاف الاحوال قد يكون عشرة او اقل او اكثر يلزم الوسط نظر المجازين
كذا في الوجيز يذكر في الفصل الثاني في انفسد العقد فيه ما كان الشرط
والجارة فيفسد بها الشروط الذي لا يقتضيها العقد كما اذا شرط على الاجير
المخاص صان ما تلف بفعله او غير فعله او على الاجير المشترك ان ياتلف
غير فعله على قوله اي حنيفة رحمه الله اما اذا شرط على الاجير ان ياتلف
كما اذا شرط على الاجير المشترك صان ما تلف بفعله لا يفسد العقد كذا في
الجوهرة النيرة ولو استاجر عبداً شراً على ان يرضى او مرضى المستاجر
يحل من الشره الثاني بقدره فهو فاسد كذا في محيط السرخسي رجل استاجر
عبداً كل شهر ياتلف على ان يكون طعامه عليه المستاجر ودابة على ان يكون
علفها على المستاجر ذكر في الكتاب انه لايجوز قال الغنيمة ابو الليث رحمه الله في
الدابة ناخذ بقوله المتقدمين اما في زماننا فالحديث ياكل من مال المستاجر
عادة كذا في الظهيرية وكل اجارة له فيها رزق او علف فهي فاسدة الا في سنة
استجار لظهير طعامها وكسوتها كذا في المسبوط شارب من رجل يبيتاً شهر
بعشرة دراهم عليه ان ياتلف سكته يوماً ثم جرح عليه عشرة دراهم كانت الاجارة
فاسدة واذا تكاري دابة على ان ياتلفها كذا في المسبوط ركب هو مسموع وهذا فاسد
ايضاً لجهالة المعقود عليه كذا في المحيط ولو استاجر داراً باجرة معلومة وشرط
الاخر تطبيقاً لا يتعلق باب عليها او ادخال خيل في سقها على المستاجر
فلا اجارة فاسدة وكذا اذا اجرا رصا وشرط كوي نهريها اخر يبرها او ميثا
عليها كذا في البداية وكتاب تكاري دابة اليه فاعلى له ان يطلع اليها فله ما يرضى من الاجر

او من فلان شئ اعطاه نصف ذلك فهدا فاسد وعليه اجر مثلها فيا يركب
وان تكرارها الي بعد ادعي ان ان بلغته بعد ذلك اجر عشرة دنانير
والا فلا شيء له فالاجارة فاسدة وعليه اجر مثلها بقدر ما سار عليها كذا في
الميسوط اذا شرط المخرج علي المستاجر قال في الكتاب بنسبة العقد من شأنا
من قال ذلك محمول علي خروج القاسمة او علي ان من مصلحة يختلف خراجها
اما اذا كان خراج وطبيعة فيكون الخراج والاجر المسمى سواء والصحيح انه لا يجوز
العقد مطلقا وبه يخفى كثيرا في الصغر لو كانت ارضا عشرية فاجرها وشرط
العشر علي المستاجر جاز في قول ابي يوسف ومحمد رحمهما الله وعلي قول ابي
حنيفة رحمه الله لا يجوز كذا في الذخيرة ولو قال ادخر اجرا ولا اجر عليك فهو
اجارة فاسدة وكذلك اذا شرط في الدابة ان يدا لمن يرجع عن طريقه فيكون عليه
تمام الاجر وشرط ان يدا لمن يرجع عن طريقه فيكون عليه تمام الاجر
وعليه اجر مثلها ركب وكذلك ان شرط العلف علي المستاجر وان لم يعلف
حقيقا فلا ضمان عليه او شرط عليه ان يبر والعين علي الاجر وله حمل
وموت وان لم يكن له حمل وموتة جاز او شرط عليه ان يبر ولا يبيع او شرط عليه
صان العين لو هلكا وتغيب ولا يجوز ان شرط علي البنا ان يدخل في البنا
كذا بعد ان اتيان نفسه او شرط علي الخياط ان يجلب قناره ويبطنه
او يجشوه من عند من لو فعل يجب اجرا لمثل وقية الابيان والظفر والظامة
وهذا بخلاف النفاق والخلاج كذا في العتابة ولو استاجر رجلا ليقطع الاشجار
في قرية بعيدة من المصر علي ان اجرة الذهاب والرجوع يكون علي المستاجر قالوا
ليس علي المستاجر ان يلو ليس علي المستاجر اجرا لذهاب واجرا لرجوع واذا شرط
ذلك علي المستاجر ضمن العقد ويبيح ان يكون الجواب علي التفصيل ان كانت
الاشجار معلومة للمستاجر فكذلك وان لم تكن معلومة للمستاجر لم يذكر الوقت
لوضع الاجارة وان بينا الوقت كان اجرا جدي في ذلك الزمان وكان عليه اجر
ذلك الزمان فيجب عليه المسمى لا غير كذا في فتاوي قاضي خان قال بعد رحمه الله
في الجامع الصغير رجل استاجر ارضا بغير قنارها او بغير قنارها وبغير قنارها اجاز
وان شرط عليه ان يبنها او يبرقها فهو فاسد واختلفوا في تفسيره فالتشبيه
قال بعضهم ان يبرقها مكر وبه قال كذا في تفسيره هكذا هو شرط مخالف للعقد
لانه شرط بعبود منفعة الي رب الارض بعد انتهائها العقد وقال بعضهم تفسير
التشبيه ان يكرها مرتين ثم يبرقها فان كان تفسيره هكذا فالفساد يجتمع
بيد ابره لان في يد ابره يخرج الارض ريعا ما يكرها مرة وكذا في يد ابره يكرها
فيكون هذا الشرط في مثل هذا الموضع شرطا لا يقتضيه العقد ولا جدها فيه
منفعة وهو رب الارض لان منفعة الكراب يتي بمدة الاجارة فيوجب فساد العقد
حتى لو كانت ان يتي لا يفسد العقد واما اذا كان الارض في يد من يحتاج الي تكرار
الكواب فاستشرط التشبيه لا يفسد العقد وكذلك اذا شرط عليه ان يبرقها
فان كان السرقين من عند المستاجر فقد شرط عليه شيئا هو مال فان كان يتي

منفعة

منفعة الي العام القابل لا يفسد العقد كذا في المحيط وذكر خواهر زاده رحمه الله
اذا شرط علي المستاجر ان يبرقها مكر وبه يكراب في مدة الاجارة فاسد فاسد
وهو الصحيح اما اذا شرط ان يبرقها مكر وبه يكراب في مدة الاجارة بالبعد
علي وجهين ان قال اجر تكذا علي ان يكرها بعد انقضاء المدة لا يصح فان اطلق
الكواب اطلاقا ليهرب اليها بعد انقضاء المدة فيجوز لكن هذا خلاف ظاهر
الدواية واستغنى هذه التفاضيل من جهة وهي صحيحة وبه يخفى كذا في النص
واذا شرط كروي الاثرها وعليه المستاجر يفسد العقد ومن شأنا جازها من
فرق بين الجواز واللاثرها وقال اشترط كروي الجواز صحيح والاولا هو كذا في
المحيط واذا تكرار رجل ادرا من رجل سنة يمانية درهم علي ان لا يسكنها فاجر
فاسدة ولو استاجر ادرا او شرط علي المستاجر ان يسكن هو بنفسه ولا يسكن
مع غيره ان الاجارة جازية وللواجر في هذا الشرط منفعة قال شيخ الاسلام
رحمه الله في بشرحه لا بد من التاويل ولا يجي بينهما فرق فنقول تاويل
الصورة الثانية انه لم يكن في الدار يجر لوعة ولا يبر وضوء فان لم يكن فيها
يبر فلا منفعة للمواجر في هذا الشرط لانه ينصرف باسكان غيره اذ كانت
الحالة هذه لان ما يجتمع علي ظاهر الدار فاجر ذكر علي المستاجر وكثرة السكان
لا يوهن البنا فلا يفسد وتاويل الصورة الاولى انه كان في الدار يبر بالوعة وير
وموت واذا كان كذلك كان لرب الدار في هذا الشرط نوع منفعة وانه لا يقتضيه
العقد فوجب فسادها ثم ان فساد الاجارة في الصورة الاولى فسكن فيها
المستاجر عليه اجر لمثل بالعاما بل كذا في المحيط وان جعل اجرا لادرا ان يركب
لهم سنة او بوما فالاجارة فاسدة وعليه اجر مثل الدار ان سكنها ولا اجر له في
الاذان والامانة كذا في الميسوط رجل تكا رعي من رجل دارا كل شهر عشرة علي ان
يتركها هو بنفسه واهله علي ان يبر الدار ويرم ما كان فيها من خراب ويعطي
اجر حارسها فاعا نبت لها من ثابته من جهة السلطان او غيره فالاجارة فاسدة
قالوا وهذا الجواب صحيح في العمارة والنوايب ان العارة علي رب الدار وانما
مجهولة في نفس المفسر وهو بهذا الشرط شارط نفسه شيئا مجهولا فاما اجر
الحارس فهو علي الساكن ولا يكون بهذا الشرط شارط نفسه شيئا مجهولا فلا
يفسد العقد وان لم يسكنها فلا اجر عليه وان سكنها فله اجر مثلها بالعاما بل
لا يجاوز به المسمى المعلوم فالاصل ان العقد اذا فسد مع كون المسمى كله معلوما
لمصنعه حرجب اجر لمثل ولا يبر ادعي المسمى حتى ان المسمى اذا كان خمسة او اجر
المثل عشرة يجب خمسة لا غير واذا فسد العقد طرأ اليه المسمى والفساد المسمى يجب
اجر لمثل بالعاما بل كذا في المسمى اذا كان خمسة واجرا لمثل عشرة يجب عشرة
وكذلك اذا كان بعضه مجهولا وبعضه معلوما كما في مسئلة المرونة والثانية يجب
اجر المثل بالعاما بل كذا في هذا هو الكلام في طرف الزيادة علي المسمى واما الكلام في طرف
النقصان علي المسمى فنقول اذا كان المسمى كله معلوما العقد وفسد العقد بسبب
اخر من الاسباب ينقص عن المسمى حتى انه اذا كان اجر لمثل خمسة والمسمى عشرة

فهذا

حجب خمسة واذا كان المسمى بعينه مجهولا وبعضه معلوما لا يتفهم عن القدر
المعلوم كما في مسألة الثانية والمرمى فانه لا يتفهم عن القدر المعلوم حتى ان
في مسألة الثانية والمرمى اذا كان اجرا مثل خمسة حجب عشر وهو القدر المعلوم
من المسمى كذا في المحيط **الفصل الثالث** في تغير الطمان وما هو في معناه
صورة تغير الطمان ان يستاجر الرجل من اخر ثوبا ليطحن بها الخنطة على ان يكون
لصاحبه تغير من دقيقها او يستاجر سنانا ليطحن له الخنطة بنصف دقيقها او ثلاثة
او ما اشبه ذلك فذلك فاسد والحكمة في ذلك لمن اراد الجواز ان يشترط صاحب
الخنطة تغير من الرقيق الجيد ولم يقل من هذه الخنطة او يشترط ربع هذه
الخنطة من الدقيق الجيد لان الدقيق اذا لم يكن معناه الى خنطة بعينه حجب
في الذمة والاجر كما يجوز ان يكون مثالا لغيره ان يكون ذميا في الذمة ثم اذا
جاء زعمون ان يعطيه ربع دقيق هذه الخنطة ان شا كذا في المحيط ولو استاجر
ان يطحن طعامه بغير من منه او بغيرهم وقغير منه او بغيره مثانه بدرهم
وطمن حراما فهو فاسد كذا في الفتاوية ولو دفع سمسما الى دهان ليعصره على
ان يكون بعضا للحم له لا يجوز كذا في خزانة المختار لا يصح اجارة الرجل ليطحن
بده بعض دقيقه كذا في شرح ابي المكارم اذا استاجر رجلا ليجعل له طعاما يتغير
منه او استاجر رجلا ليجعل عليه طعاما يتغير منه فانه لا يجوز وان حله فله اجر
مثله ولا يجازي ولا اجر تغير اجلا فاما لو استاجر ليجعل نصف طعامه بالنصف للاخر
حيث لا يحب الاجر وهذا بخلاف ما لو اشتركا في الاحتطاب واحتطب احدهما وجمعه
الاخر فانه يجب الاجر بالغاما بلع محمد رحمه الله كذا في الكافي ثم اصله وان
متي جعل استاجر المحمل كله لنفسه وشروطه الاجر من المحمل فسدت الاجرة
فاذا عمل الاجر استحق الاجر ومتي جعل المحمل بعضه والباقي اجرة بطلت الاجرة
وان عمل يستحق شيئا كذا في التبيين ولو استاجر رجلا ليجني هذا القطن
بعشرة اشيا من هذا القطن لا يجوز ولو قال بعشرة اشيا من القطن ولم
يقول من هذا القطن جاز كذا في فتاوي قاضي خان دفع مثالا الى ما يتك
لبنه في بالنصف من الثوب لصاحب القمل وشا في بلع جوز طهارة الامارة
لما كان الضرورة والتعامل والمصالح جوابا لكتاب الله في حق تغير الطمان
ولما يكمل اجرا مثله لا يجازي به قيمة المسمى كذا في شرح الجامع الصغير لقاضي
خان ولو تكا ربيع على ما ذوقا وغير ما ذوقا بنصف ما يكسبه على هذه الدابة
فلا اجارة فاسدة وله اجر مثله فيما عمل له ان كان حاد ذوقا واستاجر من مولاه
وان كان غير ما ذوقا ولم يستاجر من مولاه فان عطي المعلوم كان حاد ذوقا
لغيره ولا اجر عليه وان سأل فغلبه الاجر استحقا كذا في المبسوط دفع ارضه
لغيره شجرة اعلى ان يكون الارض والشجر بينهما نصفان لم يجز والشجر لرب
الارض وعليه قيمة الشجر واجرا يحمل ولا يورق بضاعه ولو كانا اكلا الغلة حسب من
اجرا الفارس بما اكل كذا في محيط السرخسي واذا دفع الرجل الى رجل غلة ليجعل
عليها ربيعاً جازما على ان ما رزق الله من شيء فهو بينهما فان اجر العامل الدابة

من الناس

من الناس واخذ الاجر كان الاجر كله لرب الدابة وللعامل اجر مثل عمله وان
كان لا يجر اجرا لدابة من الناس وانما يتفهم الاعمال من الناس بنصف عمل الدابة فذلك
فان الاجر يكون للعامل وعلى العامل اجر مثل الدابة هكذا في المحيط واذا دفع
الرجل الى رجل ربيعاً ليعمل به الماء ويبيع على ان ما رزق الله تعالى في ذلك من شيء
فهو بينهما نصفين فهذا فاسد وبعد هذا نقول اذا استعمل البعير والراوية
في باع المالكان الثلث كله للعامل وعلى العامل اجر مثل البعير والراوية وهكذا
اذا اعطاه مشككة ليصيدها على ان ما صاد من شيء فهو بينهما فما اعتاد يكون
للصايد وعليه اجر مثل المشككة كذا في الاخير واذا تكا ربي الرجل بعيراً
ليحمل عليها استعانة بنفسه ويبيعها من الناس على ان يكون لغير البعير نصف
ما يحصل بتجارته فهذا فاسد وجميع ما اكتسب المستكره فهو له وعليه صاحب
البعير اجر مثل عمله كذا في التا تاريخية واذا دفع الرجل الى الرجل بيتا لبيع
فيه البر على ان ما رزق الله تعالى في ذلك من شيء فهو بينهما نصفان فحين
البيت وبيع فيه البر فاصاب ما افاق جميع ذلك لصاحب البر ولو اصاب
البيت على غير اجر مثل البيت ولو كان صاحب البيت دفع اليه البيت لغير
وبياع فيه البر على ان ما رزق الله تعالى من شيء فهو بينهما نصفان فهذا فاسد
فاذا اجر البيت واخذ اخر كان الاجر كله لصاحب البيت فاذا استوفى عمله
كان على رب البيت اجر مثل عمله كذا في المحيط ولما قال استاجر تكمل يوم بدرهم
فما تصيد فبينما هو فاسد وما صاده فليس تاجر وللعامل اجر مثل عمله ولو
استاجر عبداً بنصف درهم ما يتجر او رجلا بغير غنما بدينها او ببيع من لغيرها او
لم يجز ويجوز اجرا مثل كذا في التا تاريخية دفع بغرة الى رجل ان يعملها
وما يكون من اللبن والسمن بينهما النصف فاجارة فاسدة وعلى صاحب
البقرة للرجل اجر قتيامه وقيمة غلبه ان اعلمها من غلبه هو ملكه لاسر حيا
في المرعي لم يجر وكل اللبن ان قاما وان اتلف فامثل الى صاحبها لان اللبن مثل
وان اتلف من اللبن مصلحاً فهو للمخذوب ومن مثل اللبن لا تقطاع حقا المالك
بالصناعة والحيلة وجواز ان يبيع نصف البقرة منه بثلث وبيريه عنه ثم
يامره يا تحاخذ اللبن والمصلح فيكون بينهما وكذا لو دفع الى رجل ان يكون
البيت بينهما او يدرا الغنم على ان يكون الا بربيع بينهما لا يجوز والحارث
كله لصاحب الحاج والمدر كذا في لوجير للكر دريملوا ان المدفوع اليه
دفع البقرة او الداجية الى رجل اخر والنصف فذلك في يد فالدفع الى الاول
صالح فلوان المدفوع اليه بعث البقرة الى السدح ولا مان لما كان يعرف كذا
في المحيط دفع يد فيل على ان يكون النصف فاما حرج الدودة قال الشريك
اكثرها تلك فقال صاحب البقرة دفع اليه قيمة البقرة وانما يري من الدود
والشريك كان كاذبا في كل ما قاله فاعلى كاه لصاحب البقرة وعليه اجر مثله
لشريكه في قيامه عليها وعليه قيمة ورق العرضا كذا في لوجير للكر دريملوا
من اخر دروا لغيره اذ يبيع الداجية فاسكها حتى يخرج الغنم او القطر الغنم

من يكون الفرج والفيلق حكم عن شمس الامية المألو نيا انه قال لا يخرج بنفسه
وهو لصاحبه والميلة في جيش هذه المسألة ان يبيع صاحبه البيضة نصف
البيضة وصاحب الدجاجة نصف الدجاجة من المدفوع اليه وبيرل عن
ثمن ما انتزعت عنك من الخا رج يجرها كذا في المحيط رجل كره في مصر اخر
قال لا خرا ذهب اليه وهذا المال فاقتضت ذلك منه فلكه عشرة دراهم من تلك
الدراهم فذهب واخذ عجب اجلا مثل واشترط العشرة مما يقبض بشرط فاسد
لانه في معنى تغير المحل كذا في جواهر الفتاوي وان استاجر ليجل له كذا ولم يذكر
الاجر فاستاجر علي دم او علم مسبة لزم اجرا مثل ما يلغ وكذا اذا جعل
عددا من الدراهم لاجرا ولم يبين وزرها وفي البلد نفود مختلفات وان
غلب واحد يصرف اليه كذا في الوجيز للكر دري رجل استاجر رجلا ليحصد
له قصبا في حجة عليا ان يعطيه له خمس جزوات من هذا القصب ليجوز ولو
قال استاجر تلك عليا ان تحصد هذه الحجة خمس جزوات من القصب ليجوز الاجارة
استاجر تلك عليا ان تحصد هذه الحجة خمس جزوات من القصب ليجوز الاجارة
لها لانه الجزوات ما كذا في فتاوي قاضي خان **الفصل الرابع في فساد**
الاجارة اذا كان المستاجر مشغولا بغير استاجار بيتا هو مشغول باستعة الاجر
ذكرنا في حق من روية عن ابي حنيفة رحمه الله انه يجوز وبومر بالتقريع
والنسيب وقيل بالفتوى الا ان يكون في التفرغ ضرر فاحش هكذا في فتاوي
قاضي خان فان مضى من مدة الاجارة قبل ان يجتمعا ثم قلع الزرع فالمستاجر
بالحياء ان يشار قبضها ودفع عنه اجرا ما لم يقبض وان شأ تركه بخلاف
ما لو استاجر دارا ليسكنها ومنعه الموارع عنها لسكني في بعض المدة يلزمه
العقد في الباقي ولا خيار له كذا في محيط السرخسي ولو استاجر ارضا فارتبطه
سنة فلا اجارة فاسدة عند ابي حنيفة وابي يوسف رويهما فان قلع ربا ارضا
الرطوبة وقال للمستاجر ان قبض الارض بغيرها فهو جائز وان اختصا قبل ذلك فاطل
الحاكم الاجارة ثم قلع الرطوبة بعد ذلك لم يصح الا باستئناف وان مضى من مدة الاجارة
يوم او يومان قبل ان يجتمعا ثم قلع الرطوبة والمستاجر بالخيار ان يشار قبضها
عليه تلك الاجارة ويخرج عنه اجرا ما لم يقبض وان شأ ولو يقبض كذا في السراج
الوهاج ثم الزرع اذ لم يدرك فاراد حيازا الاجارة في الارض فالميلة في ذلك ان
يدفع الزرع اليه معاملة ان كان الزرع لرب الارض عليا ان يعمل المدفوع اليه
في ذلك بنفسه واخراجه واعوانه عليا ان يزرعها الله تعالى من الغلة فهو بينهما
علي ما يدرهم من ذلك للدا فغ وتسهة وتسعون بسا للمدفع اليه ثم ياذن
لما دفع ان يصرف السهم الذي له الي موه هدم الصبغة والي يتي اراد
ثم يواجر ارضا من حننه وان كان الزرع لغير رب الارض بغيره في بيع ارض
منه بعد مضى السنة التي فيها الزرع فيجوز ويصير الاجارة حقة في وقتي
المستقبل وكذلك الحلية في الشجر والكرم يدفع الشجر والكرم معاملة كذا في المحيط
وحيلة اخرى ان كان الزرع لرب الارض ان يبيع الزرع منه بثمن معلوم ويتقاسما

ثم يواجر

ثم يواجر الارض منه وان كان لغيره يواجر بعد مضى المدة ولو اجر مع هذا بدو
الميلة ثم سلم بعد ما دفع وحصد ينقلب جاز هكذا في الخلاصة رجل ارض
بعضها بزرعة وبعضها فارغة ففي المزروعة فاسدة وفي الفارغة انضاء
فاسدة لغسا دها كذا في جواهر الفتاوي وفي فتاوي العنبري في من استاجر
ضبا عا بعضها بزرعة وبعضها فارغة قال يجوز في الفارغة دون المشغولة
واذا اختلفا فالقول للمواجر كذا في المحيط ولا يجوز استيجار الارض السبعة
والنزة وهي لا تصلح للزراعة لان منفعة الزراعة لا يتصور جدوها منها
عادة هكذا في البدايع ولو اشترى رجل قصبلا لمقطع والمقطع العقد
حيث مع الشرا ثم استاجر ارضا مدة معلومة لئلا يترك القصبيل جاز فان تركه
هذا المستاجر حتى يبلغ الزرع يجب الاجر للبايع وطابت الزيادة له لصحة
الاجارة ولو كان المشتري بالتفصيل استاجر ارضا الى ان يدركه لم يتركه مدة
معلومة فلا اجارة فاسدة طهالة المدة فان تركه في ارض حتى ادرك لزمه اجر
المثل بخلاف التخييل حيث لا يجب الاجر هناك لصلاقا ويطيب له من الزرع بقدر
المن وما بقي غرم من الاجر ويتصدق بالفضل هذا الذي ذكرنا قبلا من فتاوي
حنيفة ومحمد رويهما الله اما علي قوله ابي يوسف يطييب له الزيادة في الوجه طهالا
كذا في الخبر وكذا في الشريفة ثم في تحمل ثم استاجر التخلية ليعقبها بغيرها لانها
ليست من اجارات الناس كذا في المحيط وبمجموع الاجران كان تقدره ويطيب له
ما زاد في الباقي كذا في الخبر ولو اشترى غرة في تحمل ثم استاجر ارضا بدون التخلية
لم يجز لان التخليل حليل بيبه وبينها لثروا انه ملكا للمواجر والمستاجر مشغول بملك
المواجر وكذلك اذا اشترى اطراف الرطبة دون اصلها ثم استاجر ارضا لبايا الرطبة
لا يجوز لان اصل الرطبة علي ملك الاجر فقد حال بيبه وبينها المستاجر ملك الاجر ولو
اشترى تخلية فيها ثم يخلها ثم استاجر ارضا ليعقبها بغيرها لزمه الاجر ولو
ياصلها ليعقبها ثم استاجر ارضا ليعقبها بغيرها لزمه الاجر ولو استاجر ارضا ليعقبها
في المحيط البتة سبل الذي من رجل استاجر من رجل ارضا ليعقبها بغيرها لزمه الاجر
وعند هاتين التراب والسرقف املاها ولم يبين المدة ولا ثمن السرقف من ارض
هل يصح هذا الاستيجار بهذا القدر فقال لا يصح قبل له لو ان المستاجر انفق فيها دفع
الغالبين البذر وما يحتاج اليه في ذلك ثم يبيع ان ذلك لا يجوز شيئا فاسد هل
يلغو نفقته ام لا ان يضمن رب الارض فقال نعم ولا يضمن له ربا ارضا قبل لو لم يكن
له التصرف في الشتر هل له بدعي التلاف البقطين وفساد ما اصاب فقال له بد
علي التلاف البقطين فاما افساد ما اصاب فسقه وتحيث فلا يمكن من كذا ذلك
كذا في الثاني راجية استاجر مشتري العبد البايع قبل قبضه شهر ايدهم
لتعليم الحيلة والمحبا طه جاز وله الاجران علم وان مات في بدا البايع قبل الشهر
او بعده مات من مال البايع ولا يكون هذا قبضا وكذا لو كان ثوبا فاستاجر
نفسه له او خياطه جاز وان هلك فان كان نقصه القطع او الغسل صار قابضا
بملكه من المشتري والا فلا بايع ولو استاجر المشتري ليعقب له كذا في الاجارة

فاسدة لان حفظ علي البائع حقي يسلم الي المشتري وكذا لو استاجر لراهن لم يرض
لحفظ الرهن ولو استاجر لتعليم علي جاز وكذا لو استاجر انما لك العاصم على التفصيل
المذكور في القنية الباب السادس عشر في مسائل الشيوخ
في الجارة والاستيجار على الطاعات والمعاصي ولا فعالة لمباحة اجارة المشاع فيما
ينقسم وفيما لا ينقسم فاسدة في قولنا اي حصة وعلمها الفتوى كذا في صاوي عقدين
حان وعندها يجوز بشرط بيان نصيبه وان لم يبين نصيبه وان لم يبين نصيبه
لا يجوز في الصبي وفي المعقود الفتوى في اجارة المشاع علي قولها كذا في السبب
وصورته اجارة نصيبا من حارة وحصة من دار مشتركة من غير الشريك ولو اجار
نصف عبد او نصف دار كذا في جوارها الا خلاط واجمعوا لاجر من شريك يجوز
سواء كان مشاعا بجزء الغنة او لا يجزى لسوا اجر كل نصيب منها وبعبارة كذا في
المكسبة والتبوع الطاري لا يفسد اجارها كما لو اجار كل واحد ثم نقاسها في نصفها
او مات احدها او استحق بعضها بغيره في الباقي في النصاب والصغر في الطريق
جوازها في المشاع ان يلحقها حكم حاكم نصيبه متفق عليه او حكم ان يقدرا للموافقة
الي القاضية ويعقد العقد في الكل او لا ثم يفسخ في نصفه او ريعه بقدره
اتفق عليه العاقدان فيجوز كذا في المضرات ولو اجارة من رجلين يجوز وكل واحد
من المستاجرين يملك منفعة النصف متساويا كذا في الكافي ولو اجار البناي دون
الارض لا يجوز وقد روي في النوادر انه يجوز قال القاضية الامام الاجل ابو علي النسفي
يه كان يفتي بشتين وكذا لو كان البناي ملكا والعرضة وقفًا فاجار البناي لا يجوز
لان في جميعه الشايع وقيل يجوز ولو اجار لدار وبيت منها في الجارة الغير حازت
الاجارة فيها ولها البيت ونحوه كذا في النسخ الالهة الحلواني رحمه الله ولو كان البناء
لرجل والعرضة لآخر اجار صاحب البناء لانه صاحب العرضة اختل الشايع
وهمهم الله فيه قال والفتوى علي انه يجوز ولو اجار من صاحب العرضة لاشكال
انه يجوز ولو استاجر العرضة دون البناء ويجوز كذا في الخلاصة في النتيجة سبل
الحسن بن علي بن محمد قال لا خلاف في منع هذه الدار شاعا وهذه الدار العارة
بما اهل يصح في العارة امر لا يصح فيها فقد يصح في العارة كذا في التاثيرات
في الاصل لا يجوز الاستيجار على الطاعات لتعليم القرآن والعقود والاذان والتدبير
والتدريس والحج والعمرة ولا يجب الاجر كذا في الخلاصة في الاستيجار علي بناء
المسجد والرباطات والعتا طبر كذا في البيايع ويجوز الاستيجار علي تعليم
اللغة والادب باجماع كذا في السراج الوهاج ومشايخ يابح رحمه الله جواز
الاستيجار علي تعليم القرآن اذا ضرب لذلك مدة واقتوا بوجوب المسمى وعند علم
الاستيجار اصلا وعند الاستيجار بدون المدة افنوا بوجوب اجر المثل كذا في
المحيط وقد استحسنوا اجر والد الصبي علي البر المرسومة وكان الشيخ الامام
ابو بكر محمد بن الفضل يقول اجر المستاجر علي دفع الاجرة ونحوه بها قال في يفتي
وكذا اجواز الاستيجار علي تعليم الفقه ونحوه واختار الفتوى في زماننا قولها واد
كذا في الفتاوى النبائية ولو استاجر لتعليم ولده اكتابة او النجوم والطب والخيبر

جاز

جاز بالاتفاق وفي فتاوى العظمى لو استاجر المعلم علي حفظ الغيبات او
تعليم الخط او له جاز ولو بشرط عليه ان يحذف في الاصل انه فاسد
هم وفي الشروط لو دفع اليه او علامة ليعلم الحساب لا يجوز ولو بشرط عليه
صم ان يقوم عليه في تعليم هذه الاشياء يجوز وفي الشروط ان يخضع في حرمه الله
اذا استاجر رجلا يعلم ولده حرفة من الحرف فان بين المدة بان استاجر مثرا
مثلا ليعلم هذا العمل ويصح العقد وينعقد علي المدة حتي يستحق المعلم لاجر
بتسليم النفس علم او لم يعلم وان لم يبين المدة ينعقد فاسدا لو علمه يستحق
اجر المثل والافلا فالحاصل ان فيه روايتين واختارا انه يجوز وهكذا في المضار
دفع اليه لرجل يعلم حرفة كذا ويجزى له الا ان نصف عام لا يجوز وان عد
يجب اجر المثل كذا في الوجيز للمكرري رجل استاجر رجلا يعلم ابنا لدية
خمس في عرض السنة هل يجب شي اجرة حواهد يدري او يرضى
بدهد كذا في جوارها الفتاوى وفي الفتاوى استاجر موديا مشاهرة
كل شهر فبشعة ديا هم يعلم الصبيين احدهما الادب والاخر القرآن فقال
تعليم القرآن ليس من حرفتي فاستاجر معلما يعلمون الناس اعطاه
مناجيري ففعل ذلك فادوا والد الصبي ان يجعل لاجر سنة فالا لاديب
اجر الحكم عادة كل شهر نصف درهم ودرهم فالا لاديب ما تفعل قال في فتاوى
من تكيله اياه بدلك ليجزى اجر قدر ما يستحق المعلم لذي ضم اليه الصبي كذا
في الحاوي للفتاوى وادى استاجر المعلم باجر معلوم ولم يبين عدد
الصبيان يجوز كذا في المنقطة وختلوا في الاستيجار علي قراءة القرآن علي اعتبار
مدة معلومة وقال بعضهم يجوز وهذا المختار كذا في السراج الوهاج رجل دفع اليه
الصغير الي استاذة ليعلم حرفة كذا في اربع سنين بشرط ان لا يلو حيسه
فقبل اربع سنين فلا استاذ عليه مائة درهم فحيسه بعد سنين لا يلزمه المائة
تكن لاجر مثل ثقله كذا في جوارها الفتاوى فتاوى اهو يفتي نصيبه الي معلم
ويبعث اليه اشياء كثيرة فعلم شرا فغاب هل لا يجب للصبي ان ياخذ ما اعطاه
قال لو بعث ذلك لاجر لا يكون فاصلا عن اجره الشهر ياخذ كذا في التاثيرات
ولو استاجر كذا ليعلم فيها شعر اكان او فقرا او غير ذلك لا يجوز ولا اجر له وان
قراره وكذا جارة المصحف وكان هذا كله نظير من استاجر كذا ليعلم له يابه
فينظر فيه للاستنباط من غير ان يدخلها واستيجار سناجر ما يجازي السطر الي
وجهه فيستأنس بذلك واستاجر حيا ملوا من الما البين في اذاسوي عما منه
فهدا كله باطل لاجر عليه يحكم هذه العقود فكذلك فيما سبق كذا في المسوط
ولو استاجر رجلا ليكتب له مصحفا او شئرا وبين الخط جاز وقد ذكر الشيخ الامام
المعروف بن جوارها انه لا يكره ذلك كذا في فتاوى قاضي خان ولو استاجر قلمي ليلت
بها نبيي لذلك وقتا صحت الاجارة والافلا كذا في خزانة المفتين وصي او
مؤلي اجر منزل البيت والوقف بدون اجر المثل قال بعضهم يجعل كذا جارة
فاسدة فيجب اجر المثل قبل النقصا فتاوى يهدا قال نعم وبعضهم جعل المستاجر

لو كان هذا الاول من قديمه ووزجها بالهند به واجر مثله له واجب حقد عناية
وعلمه قال ايها اللبيب رحمة الله هذا هو القياس ولا يجب الاستحسان اذا تركه
وبعدنا فقه وهو موافق لقوله يعقوب رحمة الله هو المختار هكذا في الفتاوى والكبرى
الدلالة في الكلام انما يستوجب الجبر وبه يغني الفصلي في قناره وغيره من مشايخ
زما نساكوا ليعتقوا بوجوب اجراء مثل ربه يعني كذا في جواز الاحتياط للدلالة في
البيع اذ اخذ الدلالة بغيره لبيع بغيرها بسبب من الاسباب سلمت له الدلالة
كالخياط اذا خطب ثم فتنه صاحب الثوب كذا في خزانة المفتين استأجره
ليقطع له اليوم حاجا ففعل لاشي عليه والحاج لما مورق قال يعقوب رحمة الله استأجره
عن استأجره ليجتنب له الياء لئلا قال ان سمي بوجوب ما جاز والخطيب يستأجر
ولو قال هذا الخطيب فالا حارة فاسدة والخطيب يستأجر وعليه اجر مثله ولو كان
يا نسان يجتنب له ويخطا له قال الخطيب والصبي للعامل وكذا حذرية
القائض قال استاذنا رحمه الله ويتبع في الاحتياط ولا احتشاش وتوطع الشوك
والخاصة ويستعملون بالناس في الاحتياط ولا احتشاش وتوطع الشوك
والحاج واتخذ الحجر فيثبت الملك الاعوان فيها ولا يعلم الكل بها فيفتقرونها
فيل استئجارها بغير عفا فلا اذن فيجب عليهم مثله او يفتقرونها وهم لا يشعرون
لواستأجره لصبي له او لغيره له واستأجره للمصومة او لتقاضي له بغيره
لغني الدن لا يجوز فان فعل بجب اجرا لمثل ولو ذكر مرة يجوز في جميع
ذلك وتقدر فاعين الصبي لا يجوز وان ذكر مرة وان استأجره لغني العين
يجوز لا في رواية عن محمد رحمه الله كذا في الغنا بية عن محمد بن قيس قال غيره
اقتل هذا الذئب وهذا الاسد وكذا في الذئب والاسد صبي فله اجر
مثله لا يجاوز به درهما والصبي المستأجر كذا في عبط السخسي وفي الاصل
استأجره لبيبي له حاجا بالاجر والحصى وسمي كذا كذا اجر من هذه الاجرات
وكذا كذا من الحصى ولم يسم الطول والعرض كانت الاجارة فاسدة فيها سا
صحيحة استحسانا ولو سمي كذا كذا اعدا من الاجرة او اللينة ولم يسم المثلين
ولم يسم اياه ان كان مملوكا اهل تلك البلدة واحدا وكان لهم ملايين مختلفة
الان غالب مملوك على مملوك واحد جاز في الاجارة فاستحسانا وان كان مملوكا منهم
مختلفة ولم يسم استعمال واحد منهم كانت الاجارة فاسدة كذا في الذخيرة
استأجره لبيبي له حاجا بالاجر والحصى ما علم طوله وعرضه جاز كذا في عبط
السرخسي لو استأجره لغيره بغيره او سردا بالايديان بسبب للوضع وطول البير
وعمقه ودوره وفي السرخس بغير طوله وعرضه وعمقه كذا في الغنا بية وكذا
استأجره لغيره بغيره في داره وسمي عمقه وسفنها حتى جاز في الاجارة فلما حضر
بعضها وجد جبالا شديدة عملا واشد مونة فان كان يقدّر على حفرها بالالة التي
حفر بها الابار لانه يلجأ من يادة مشقة ونصب فانه يحفر على العمل وان كان
لا يقدّر

لا يقدّر على حفرها بالالة التي يحفر بها الابار لا يجبر عليه وهل يستحق الاجر
يقدر ما عمل لم يذكر محمد رحمه الله هذه المسئلة في الكتاب وحكي فتوى شمس
الامية الموزجندى انه يستحق اذا كان يعمل في ملكه مستأجر خلاف ما اذا كان
يعمل في غير ملكه كذا في المحيط ولو حفر بعضها فوجدها خوة من حيث يخاف عليه
التلف لم يحضر كذا في شرح الطحاوي وان شرط عليه ان كل ذراع في طين او سمكة
يديرهم وكل ذراع في جبل يديرهم وكل ذراع في الماء مثلاثة وبين مقدار طول
البير عشرة مثالا فوجا بركذا في الذخيرة فلو حفر بعضها واراد ان يأخذ حصتها
من الاجرة ان كان في ملكه مستأجر فله ذلك وكما حفر شيئا صار مسلما الي
المستأجر حتى لو اراد البير فادخل السيل والخرج فيها التراب وسواها
مع الارض لا يسقط شي من اجرتها وان كان في ملك غيره ليس للاجير
ان يجال به بالاجرة ما لم يفرغ من الحفر ويسلمها اليه حتى لو اراد ان يملكه
بقيل التسليم بالتالي يستحق الاجرة كذا في التبايع وان لم يكن في ملكه ب
فالتسليم بالتالية ولو حفر بعضه فاستأجره ان لا يسلم حتى يتركه كذا في
الغنا بية ولو استأجره لغيره بغيره في داره فظهر الماء في البير قبل ان يبلغ
المنزلة الذي يشترط عليه فان امكنه الحفر في الماء بالالة التي يحفر بها الايار
اجر على الحفر وان احتج الى اتخاذ التاخي لا يجبر عليه كذا في الذخيرة والنهر
والقناة والسرداب والوعاء اذا ظهر الماء فيه قبل ان يبلغ ما يشترط عليه
فان كان لا يستطاع الحفر معه فهذا عذر كذا في المسوط رجل استأجر حفارا
لحفره حوضا عشرة في عشرة فبشرة دياره حفره وبين عمقه خفر خمسة
في خمسة كان عليه رفع الاجر كذا في الظهيرية ولو استأجره لغيره بغيره
او قناة فاره مفتوحا ومعه من حفرها وسمي له لم يكن له في الارض من حفرها بغيره
وان اشترط طينها بالاجر والحصى من عفا لا يجبره فاسد وان شرط الاجر والحصى
من عفا مستأجر ولم يسم عدد الاجر وهو في الغنا بية فاسد وفي الاستحسان جاز
عليه ما يعمل الناس وان سمي عدد الاجر وكيل الحصى وعدد الطين وطوله في التبايع
منوا وثقلاته عن المنازعة بعد كذا في المسوط وان استأجره لغيره بغيره
الطول والعرض والعق في القياس لا يجوز وفي الاستحسان يجوز يقع على الوسط مما يعمل
الناس كذا في التاخي خايبه وان وصفه له موصفا فوجد حفرها في ملكه فلما حفر
ذراعا وجد جبالا جبر على ان يحفر ان كان ذلك ما يحفر الناس وان لم يسم له الحد
والشقاه هو على عادة اهل تلك الساحة فان كان بالكوقة فمعه علمه على
الحد وان كان في بلد علمه على الشقة فله الشق كذا في المسوط وفي التاخي
سئل عن اجرا لغيره يكون من جميع المال قال هو بمنزلة الكفن من جميع المال
كذا في التاخي خايبه في البير رجل استأجر حفارا يحلون حنارة او يفسلون
ميتها ان كان في موضع لا يجود من يفسله غيرها ولا ومن يملك غيرها ولا
فلا اجر لهم وان كان ثمة اناس فلا اجر ولا حفار على هذا وفي موضع لا اجر لهم

لو اخذوا الاجر لا يطيب لهم كذا في الخلاصة واذا استاجر الرجل رجلا ليجعله قبرا
 فحفره في ارضه فدفن فيه انسان قبل ان ياتي المستاجر بحماره فان كان ذلك في ملك المستاجر
 فله الاجر وان كان في غير ملكه فلا اجر له كذا في الذخيرة وان جاهد المستاجر في الاجر
 بينه وبين القبر فانها بعد ذلك اودفنها فيه انسانا اخر فله الاجر كما لا لانه قد
 سلم المعقود عليه الى صاحبه وان دفن فيه المستاجر ميتة ثم قال للاجير حث
 التراب عليه فاجب الاجير في القياس لا يلزمه ذلك ولكن انظر الى ما يصنع اهل
 تلك البلاد فان كان الاجير هو الذي يجمع التراب اجبره على ذلك وكذلك
 يعمل بالكوفة وان كان الاجير لم يعمل فكل في تلك البلدة لم اجبره عليه وان
 اراد اهل الميت ان يكون للاجير هو الذي يجمع الميت في حفره وهو ينصب
 عليه اللبن لم يجبر الاجير على ذلك كذا في المبسوط ولو استاجر ليجعله قبرا
 ولم يسم في اي المقابر جاز استحقاقا ويصرف الى المكان الذي يدفن فيه اهل
 تلك البلد موافق ما قاله مستأجرنا رحمه الله هذا الجواب تباعا على عرف اهل
 الكوفة فان لكل محلة مفرقة خاصة بدفن موتاهم فيها ولا يتقلون موتاهم
 اليها فان محلة اخرى اما في ديارنا فيقتل الموتى من محلة الى مقابر محلة اخرى
 فلا بد من تشييد المكان حتى لو كان موضع الحفر في غير مقبره اهل تلك البلدة
 او تلك الناحية فلا اجر له الا ان يدفنوا في حفره فحينئذ يستحب الاجر
 وان ارادوا منه تطيب القبر او تحميمه فليس ذلك عليه كذا في المبسوط
 اذا وضعوا له موضع الحفر القبر فحفر في موضع اخر ان شاء اجاز للوفاق في
 الاصل وان شاتركه في خلاف في الوصف وان علموا بعد ما دفنوا الميت في
 رصا كذا في الخلاصة وان استقبل الحفر فحفر البير او القبر حفرة لا يزداد
 في اجره كذا في النقص من اجرة بسبب لبن المكان كذا في خزانة المفتين فصل
 في المتفرقات **واذا اخذ الرجل مشرعة على شاطئ العراق ليستقي**
 منها السقاوي وباحد منه الاجر فان بني على ملكه ان اجرها منهم للاستسقا
 ليجزوا لغيره ملكه لان الاجارة دفعت على استئلاك العين مقصودا وان
 اجرها لغيره فيها السقاويون ويضعون العرب فيها ويضعون الدواب فيها
 جاز ما اذا بني المشرعة على ملك العامة ثم اجرها من السقاويين لا يجوز سواهم
 منهم للاستسقا واجرها منهم لغيرهم موافقا ويضعوا القرب كذا في الذخيرة
 ولا يجوز اجارة الدار لهم والدنانير ولا يتر لها وكذا يتر الخاسر والصارم الاستجار
 للمكبلات او الموزونات لانه لا يمكن الانتفاع بها لغيره لا يملكها ولا يملكها
 تحت الاجارة المنفعة لا للمعين حتى لو استأجر الدارهم والدنانير ليعبر بها
 او حطة ليعبر سكبلا او وزنا ليعبر به ارطالا وامانا وقتنا معلوما ذكر في الاصل
 انه يجوز وكذا الكرهي انه لا يجوز لفقد شرط اخر وهو كون المنفعة مقصودا كذا
 في البدائع ولو استأجر الدار لهم او الحطة يوما مطلقا ولم يبين لما اذا استأجر
 لم يذكر هذه المسئلة في الاصل قال شيخ الاسلام المعروف بخواله زاده رحمه
 الله ولقائل ان يقول يجوز وجعل ملكا انتفاع بها وزنا احب الاجارة لفقد وتعايل

ان يقول

ان يقول يجوز وجعل ملكا انتفاعا واليه مال الكرهي كذا في المحيط واليجوز استجار
 الدارهم والدنانير ليعبر بها كذا في المسك والعود وغيرهما من الثمرات
 للمسلم لانها ليست بمنفعة مقصودة كذا في البدائع اذا استأجر من يترها بها
 يجوز لانها بمنفعة كذا في القنا ويمنع العنانية استأجر من يترها بها من اليوم
 اليه دليل قال السرخسي رحمه الله يجب الاجر وقال الحنفية فان كان له قيمة وسيتا
 عادة يجب والاولى حل لبعض كلام شمس الامة عليه وقيل يجب على كل حال كذا
 في الوجيز المذكور في المعقود اذا استأجر من يترها بها فلا اجارة فاسد لانها
 دفعت على لعبها والدين كله للبيان وعليه قيمة التراب ان كان ثمة قيمة واجر
 مثل الارض وان لم يكن للتراب قيمة في ذلك الموضع او كان في دفع التراب منفعة
 الارض فلا ينبغي عليه كذا في الذخيرة وان انتفعت الارض ضمن نقصانها
 ونيجل اجرا لمثل في نقصانها والا فلا شيء عليه كذا في الوجيز المذكور في ربا الاستسقا
 القنا في رجل استسقا القضا من واحد ودعا الشيخ العام الاجل نفس الامة
 السرخسي ان لم يبين لذلك وقتا لا يصح وان استأجر لاستسقا القضا من اول الحدود
 او قطع البدا وليقوم عليه في مجلس القضا بشرط ما جرم معلوم جازت الاجارة لان
 المعقود عليه عند بيان المدة منافع في تلك المدة فكان له ان يصرف تلك
 المنافع الى ما يحل له من اقامة الحد ودفعه ذلك ما اذا استأجر لذلك ولم يبين
 المدة فان المعقود عليه مجهول لا يدري ان يقيم فيقع فاذ افسدت الاجارة وفعل
 شيئا من ذلك كان له اجرا لمثل كذا في قنا وي قاضي خان ولو استصحبه عليا
 يجعل له رزقا كل شهر فهو جاز ما ان يترها بها بطيه فالعقد جاز لان المعقود
 عليه منافع وهو معلوم وان لم يبين مقدار ذلك فهو في هذا كالعقار في القنا في
 ان باخذ رزقا بقدر كفايته من بيت المال فكذلك من يتوب عن القنا في شيء
 من عمله وكذا في قسام القنا في اذا استأجر ليقسم كل شهر اجرا مسمى فهو جاز كذا
 في المبسوط وان استأجر من لم يقصا من رجل البيت من له فلا اجر له وذكر في السير الكبير
 انه لا يجوز عند اي حصة فاني يوسف وعبد محمد رحمه الله يجوز وكذا العام اذا استأجر
 رجلا ليعمل من دنا او ساري او استسقا القضا من في النفس لم يجز عند خلاف الحد
 ولو استأجر لاستسقا القضا من في دونه النفس كقطع اليد جاز لان الاجار كذا في محيط
 السرخسي ويجوز الاستسقا عليه لذكاة لان المقصود منها قطع الوداج دون افاق الروح
 وذلك بقدر عليه فاستسقا القضا من في دونه النفس كذا في السراج الوهاج
 احبها لمسكدا اذا قال مسلم اودي ان قتلت ذكرا لغارس فلك ماية درهم فقتله
 شيء له لان هذا باب الجهاد والطاعة فلا يستحب الاجر وقال محمد رحمه الله
 ان قال ذلك لذي لذي يجب الاجر ولو كانا قتلي فقتلنا الا من قطع راسهم
 فله عشرة دراهم جاز لان هذا العمل ليس بجهاد وكذا في قنا وي قاضي خان
 وهكذا في الصغرى كذا محمد رحمه الله اذا قتل ربيها القوم فقال الا من قطع راسه
 حتى ينضب فيه معلوم ان ويهم فقتل فيعرفون فله كذا فذهب رجل جاز راسه
 فلا شيء له اذا كان المشركون قد تخووا من ذلك المكان ولا يحتاج في الجي براسه الرئيس الى

القتال ولو كان الامير عينا واحدا من اهل العسكر فقال ان جيتني براسه او
قاله الامير طاعة باعيا منهم ايكم جاني براسه فله كذا ارجل براسه فله ارجل
المثل ولا كان امير العسكر للمسلمين في دار الحرب وقد قاموا على مطويع ليس
بها رجال يتكلمون وانما كان فيها النساء والصبيان والاموال فقال الامير من حفظ
هذه المطورة الدليلة حتى يصبح فلعل واحد حفظها فقوم حتى اصبحوا فلكل رجل
منهم مائة مائة الامام وبعض مشا جنار صرهم الله قالوا في مسئلة حفظ
الحصن الاجارة لا تتعد حيث لا يطلب فوما معينين وانما ثبت في الزمان الثاني
حين يشتغل الحافظ ويوصي به الامام فهو معنى الاجارة في النفاذ وفكر جابر
كذا في ثقاتنا راجعة من منكر له شيء فقال من ولي عليه فله كذا فله واحد
لا يستحق شيئا وان قال ذلك لو اخذ فله هربا للامام وكذلك وان مشى معه
حتى ارشده فله اجر مثل قال في السير الكبير قال الامير من دلتنا الى
موضع كذا فله كذا بجمع ويتبعه الاجير بال دلالة فوجب الاجير كذا في الوجيز
للمكرور رجل استاجر كلبا معلما ليصيد لا يجب الاجور كذا البازي وفي بعض
الروايات اذا استاجر الكلب او البازي وبين ذلك وقتا معلوما يجوز انما
لا يجوز له ان يبيع بده وقتا معلوما ولو استاجر سور البازي الفارة في بيته
وكثيرا لمتنفي انه لا يجوز له لو استاجر كلبا ليجري دارة قالوا لا يجوز ذلك طرأ استاجر
فوط لكفس البست قال مولانا رضي الله عنه ينبغي ان يجوز اذا بين المدة
لان العتد جيز وبعل بالصرب بخلافه لسور كذا في فتاوى قاضي خان
قال في المتنفي اذا استاجر ديك ليصنع له بخر وذكورة اصلا فقال كل شيء من هذا
يكون من غير فعل احد لا يستطيع الانسان ان يخرجه حتى يفعل فلا يجوز البيع
والاجارة كذا في المحيط ولا يجوز اخذ عصب القيس وهو ان يوجد محلا يبرو
عليه الا ناسا عصب هو الاجرة التي تؤخذ على ضرب العمل كذا في السراج الوهاج
ولو استاجر ثوبا بالبيس في داره لا يجلس عليها ولا ينام ولكن يجعله بالبحر
وكذا لو استاجر دابة ليجيها جنيبة كذا في الطبرية استاجر دابة ليربطها
عليها به ليرى الناس انه له فرسا او اربعة يضعها في بيته يضعها في جنيبة فلا جاز
فاسد ولا اجير له الا اذا كان الذي يبيئنا جرحه يكون ان يستاجر حتى يتفق به كذا في
الخلاصة وفي المتنفي استاجر قيسا او كسنا لدلالة لبسوق بها لغنم لا يجوز
اكد في المحيط وهكذا في فتاوى قاضي خان لو استاجر رصا ليرى عنده القصيل
او شاة ليجز صوفها فهو فاسد كله وعليه قيمة الصوف والقصيل لانه ملك الاجير
وقد استوفاه بعقد فله سد بخلاف ما اذا استاجر الارض ليرى على الكل حيث
لا يجوز له الا لانه مباح كذا في العتابة وفي المتنفي استاجر سيفا مثل الثقله
او استاجر قوسا شرا ليرى عنده يحسن كذا في المحيط استاجر رصا ليرى فيه
الشبكة وقت يجوز كذا في الوجيز للمكرور يامر به ليجي دابة فقه من الصفر
المقصود بكذا من الاجر ففعل وهو يعلم انه عاصب فله الاجر كذا في العتابة
السارق اذا له اصب استاجر ليجل المروى او المقصود ليجز لان ثقل مال الغير

معصية

معصية كذا في محيط السرخسي **الباب السابع عشر فيما يجب على**
المستاجر فيما يجب على الاجير قال نفقة المستاجر على الاجير سواء كان ثوبا لاجر عينا
او نفقة كذا في المحيط وعلف الدابة المستاجر وسقيها على الوجيز
لانها ملكه فان علفها المستاجر غيرها ذنبه في وقت طوع او بخر به على المجر كذا
في الوجيز البيرة وفي اجارة الدار عجارة الدار وتطيينها واصلاح البئر وما كان
منه لبنا ويكون على صاحب الدار وكذلك كل شيء تركها ليجلها السكنى يكون على رب
الدار فان ابي صاحب الدار ان يفعل ذلك كان للمستاجر ان يخرج منها الا ان يكون
استاجرها وهي كذلك وفذلها ليجب فيكون لصاحبها العيب وفي عمدة القناعة
لا وحدا لرب السقي رحمه الله رجل استاجر بيتا وشحنه ثيابا وكفا لثامنا من
السقف لاجير صاحب البيت على اصلاح سقفه لان الانسان لا يجير على اصلاح
ملكه كذا في الطبرية ولو استاجرها ولا حاجة فيها او في سطحها تلج وعلمه فلا
خيار له كذا في القنية واصلاح بين الماء والبالوعة والمكره على ربه لدار فلا جبر
على ذلك وان كان اختلا من فعل المستاجر وان قالوا في المستاجر اذا تقصت مدة
الاجارة وفي الدار تراب من كسبه فعليه ان يرفعه لانه حدث بفعله فصار كتراب
وضعه فيها وان كان امتلا خلاها وجرها من فعله فالتقاسم ان يكون عليه ثقله
ان حدث بفعله فيلزمه ثقله كالكناسة والروما الا انهم استحسنوا وجعلوا
ثقل ذلك على صاحب الدار ليعرفه العادة بين الناس ان ملكا من مغيبا في الارض
فثقله على صاحب الدار فلو اذ لك على العادة وانما اصل المستاجر شيئا من ذلك
ليجنب له بما اتفق وكان متبرعا هكذا في البدايع زجاج الكوة واصلاح العلم على
الاجر وفي رفع التلج اختلاف المشايخ رحمه الله والمختين والمختين في العرف كذا في القنية
كري انما اصل المستاجر على الاجير كذا في خزانة العتابة ويدا اذا استاجر دارا فيها
ببرياء كان له ان يسخي من ماء البئر للوضوء وغيره من غير ان صاحب الدار ان
له حقا من ماء البئر قبل الاجارة عليها علم فبعد اجارة او لم يذ ان وقعت في البئر فارجع
او ثقله رافقة فليس على واحد منها اصلاحه كذا في الدخيرة وفي اجارة الخام ثقل الروما
والسريقين والقرنح مومع الغسالة يكون على المستاجر سواء كان السيل ظاهرا او مستغفرا
فان شرط ذلك على المجر في اجارة فسدت المجارة وان شرط على المستاجر جازا فالحال
والشرط فان انكر المستاجر ان يكون الروما من فعله كان القول قوله كذا في فتاوى
قاضي خان وجعل اكثر من حار فاعبى في الطريق فامرا اكثر من حار لان يتفق على
الحار ففعل الماموران علم الماموران الحار لغير الماموران يرجع على احديهما انفق لانه
متبرع وان لم يعلم الماموران الحار لغير الماموران يرجع على الامر ولم يفعل الامر
على اني ضامن كذا في خزانة المختين ومثل هذا الفصل فصل التراب
والاصل فيها ان الاجارة اذا وقعت على عمل فكل ما كان من توابيع ذلك العمل ولم
يشترط ذلك في الاجارة على الاجير فالمرجع فيها العرف كذا في المحيط وفي نسج
الثوب الرقيق يكون على صاحب الثوب كذا في فتاوى قاضي خان اذا استاجر
حنطا ليجي ثوبا كان السلك والايقة على الحنط وهذا في عرفنا

السكك على صاحب الثوب لو كان الثوب حريرا فلا يرسم الذي يجا ط به الثوب
 يكون على صاحب الثوب وفي استيجار اللبائن الممنوعين على اللبان والذباب
 على الاستاجر الجاهل والخروج من الثوب يكون على الجاهل وجعل المرقعة في القصاص
 على الجاهل اذا استوجرت طبع عرسا ووليمة وان استوجرت طبع قدر خاص لا يكون
 ذلك على الجاهل هكذا في قناري قاضي خان واذا انكار عداية العمل ففي الكاف والحبال
 والجوالق يعتبر العرف وكذا اذا انكار رها للركوب ففي اللجام والسرور يعتبر العرف
 ايضا كذا في المحيط استاجرة دابة التي سرق قنار واليه بخاري فاذا دخل المخاريق ليلدة
 يجب عليه ان ياتي الى بيت المستاجر شخصيا كذا في خزانة القناري
 ولو تكاثر دابة ليجل عليها صاحب الدابة فانزال الحذر عن الدابة يكون
 على المخاريق ودخل الحبل في المتزل لا يكون عليه الا ان يكون ذلك في موضع يكون
 ذلك عليه في غير موضع كذا في خزانة المفتحين وادخل الحبل في المتزل لا يكون عليه
 يكون على الجاهل ولا يكون عليه ان يصعد به الى السطح والفرقة الا ان يشترط
 ذلك عليه وكذا اصيبا لطعام في الخشبة لا يكون عليه الا بالشرط كذا في قناري
 قاضي خان وكذا لو لم يثبت رجه الله في النوازل وكذا كرمي نهر حيا الماء على
 الموجر لانه لا يمكن الانتفاع بالرجي الا بالماء والماء لا يجوز الا كرمي النهر الا ان يكون
 بشرط كرمي على المستاجر كذا في محيط السرخسي ولو استاجر حور واما فان شرط
 عليه الحير واللبان فان شرط الحير جاز بشرط اشتراط البان فاسد كذا في خزانة
 المفتحين وسئل محمد رحمه الله عن استاجر قصار النقص لم الثوب فعلى من
 يجب حمل الثياب قال استحسن ان يكون حمل الثياب على القصار الا ان يكون
 القصار وفدا مشروط على رب الثياب كذا في محيط السرخسي وان استاجر الجاهل ليجل
 حنطة على ظهره او على وارب المستاجر فالحبل والجوالق يكون على المستاجر
 وقال الغنيمي ابو الليث في عرضنا الجوالق يكون على صاحب الحبل في الاحوال
 كلها الا يشترط ذلك على الجاهل والحبل على الجاهل لان الحبل يكون احصاءا لثمة الحبل
 عن الوقوع ولو ان رجلا استاجر حرا لا ليجل له الاحوال بل لموضع كذا في المحيط كذا في
 ذلك لموضع تزل في دار حرا تزل الاحوال في موضع من الدار ثم وزنها عليها جرها
 وسلمها الله فلم ير جرها صاحبها ابانما تم اختصموا في جرها ذلكا لموضع ورب الدار
 يطالب الحال بالكره قالوا ان كان احدهما استاجر خر في ذلكا لموضع الاحوال فيه
 كان انكره على من استاجر وان وضع الاحوال من غير ان يستاجر احدهما ذلكا
 الموضع فالكرا بعد الوزن والتسليم يكون على صاحب الاحوال وقبل ذلك يكون
 على الجاهل وان طلب صاحب الاحوال من الجاهل ان يزين ثانيا لا يجبر عليه كذا في قناري
 قاضي خان وسئل ابو بكر رحمه الله عن اجرة الكتاب على من يجب قال على البايع
 ووزن الثمن على المشتري كذا في الجواليق لقناري وسئل ابو بكر رحمه الله عن
 رجل باع العنب في الكرم على من قطع العنب ووزنه قال اذا باع بميزانة
 فالقطع والجرح على المشتري واذا باع بميزانة فعلى البايع الا ان يحتال البايع ان
 لا يجب عليه الوزن فيقول انما بالوزن كذا اما ان يصدقه المشتري فلا يكفه

الوزن واما ان يكذبه فيكلفه وزنه كذا في لسان تاريخا نية وسئل ابو القاسم عن
 استقرض من اخر مخنوم حنطة فاستاجر من اخر من اجله على من يجب الكرا
 قال على المقرض الا اذا قال له المستقرض استاجر لي من اجله فاجره على المقرض
 وله الرجوع على المقرض بذلك كذا في الحاوي والقناري وسئل ابو بكر رحمه الله عن
 عن حال ونف في الطريق اياها حتى لازم صاحب الاحوال اجرا وعية اجرا كثيرا
 على من يكون اجرة الا وعية قال صان الحال في دفعه في الطريق فالحال فاصبا
 وعليه رد ما قبض من الاجر من هذا اليها كذا الاحوال واجرا وعية على صاحب
 الاحوال كذا في لسان تاريخا نية **الباب الثامن عشر في الاجارة**
 التي تجرى بين الشريكين واستيجار الاجير بين في العيون رجال بين ما طعام استاجر
 احدهما من صاحبه دابة ليجل نصيبه من الطعام الى مكان كذا او الطعام على غير
 مقسوم فحمل كل الطعام الى ذلكا لمكان لا لاجر له ولو كان احدهما سفيل فغادر
 ينقل الطعام الى بلد فقال احدهما للذي له السفينة اجري نصف سفينة
 احمل عليها حصتي من الطعام وحصتي منه في نصف سفينة ففعل جاز كذا
 اذا اراد ان يطعماه واهلها رجي فاستاجر احدهما نصف الرجي التي تتركه
 ولو قال استاجرت منك عيالا ليجل هذا الطعام الذي بيننا لم يحز وكذا لو
 استاجر للمحفظ قال محمل كل شيء استاجر احدهما من صاحبه فما يكون منه
 عمل ولا اجر له مثل الدابة ولحمين يكون وكل شيء ليس يكون بينهما عمل استاجر
 احدهما من صاحبه من جاز ينقل الجوالق وغيره قال ابو الليث هذا خلاف رواية
 المبسوط فانه قال في كتاب المضاربة لو استاجر من صاحبه بيتا او حانوتا ليجب
 الاجر وكذا العتد وري رحمه الله ان كل شيء لا يستحق به الاجر الا بايقاع العمل
 في العيون المشتركة فاذا استاجر احدا لشريكين اخر لم يحز مثل ان يستاجر
 لينقل الطعام بنفسه او بعلامة او بدابة او بقصارة الثوب وكل ما لا يستحق
 الاجر بغير ايقاع العمل في المال المشتركة فالاجرة جائزة مثل ان يستاجر منه دابة
 ليجر منه الطعام او سفينة او حوالق او حاقيل فخر الدين قاضي خان القناري
 على ما ذكر في العيون والعتد كذا في الحاوي وكذا في سماعه استاجر
 رجلين حملان له هذه الخشبة المعتبرة بدورهم فحملها احدهما فله نصف درهم وهو
 متطوع اذا لم يكونا شريكين فمثل ذلك في العمل والعمل كذلك لو استاجرهما الشاهدا حابط
 او حزين بدورهما لشريكين في العمل يجب الاجر كله ويكون بينهما الشريكين ويصير
 حال احدهما بحكم المشتركة كعلمها كذا في محيط السرخسي ولو استاجر رصيب شريكه من
 العبد ليجل طلبة الثياب جاز كذا في محيط السرخسي وفيما اصل اذا استاجر الرجل
 قوما يجفرون له سدا با اجارة صحيحة ففعلوا الا ان بعضهم عمل اكثر مما عمل الاخر كان
 الاجر مقسوما بينهم على عدد الروع وسوا اذا استاجر دابة ليجل ليجل ليجل
 محتوما من الحنطة لم يكن له ان يجمل على احدهما اكثر من العشرة فلو عمل على واحد
 اكثر من العشرة فانه يقسم الاجر على ما على قدر اجره مثلها لان التفاوت بين
 الدابة بين تفاوت فاحش يختلف الاجر مثله والتفاوت بين الاجر في عمل واحد

تفاوت بغير فلا يعتبر قال بعض مشايخنا ربه الله هذا اذا لم يكن التفاوت
بين الاحرار في العمل في هذه الصورة تفاوت فاحشا اما اذا خفى التفاوت لا يفسد
الاجر على عدد الروس كما في مسئلة الدابتين وان لم يعمل احدهما المروا وعدة
اخرى لم يكن بينهما شركة مان لم يشتركا في تغيب هذا العمل سقط حصص
اجر المريض وان اشتركا في تغيب هذا العمل يجب كل الاجر وتكون حصص المرحي
له ويقتضى وجبا للبيت حان ان اجرا حدها ان لا عمله من اخر ثم اشتركا
فان كانت الاجارة على كل شهر بحسب الاجر في الشهر الاول ولا يجب بعد ذلك لان
في الشهر الاول الشركة طرأت على الاجارة العسجة فلا ينظر لها وفي الشهر
الثاني الشركة سبقت الاجارة فبعت العقد لها فلا يجب الاجر وان اجرها
عشر سنين فالاجر واجب عليه في ذلك كله لان الاجارة قد صنعت في كل احدى
المسألة فلا يبطل بالحرمان للشركة عليها وعن محمد بن مسلمة الشركة تهيب
الاجارة بصورة ما يعمل منه رجل استاجر من اخر جارية ثم اشتركا في عمل ولان
ذلك في الحانوت ويقول محمد بن مسلمة يعني وسقط الاجر اذا علم انه لم
يسلم العقود عليه كذا في المحيط اجرت دارها من زوجها وسكنها هاجبها
ذكرها انه لا اجر له وهو منزلة استبجارها للطبخ او الخبز وينبغي ان يجوز
قال قاضي حان رحمه الله الفتوى على انه لا يصح كذا في الكبري وفي اخرها اجارة
الدور من اجارات الاصل اذا تكرر في داره او اقام معه ربه لدارها
اليها خول الشرف وقال المستاجرة اعطيك الاجر لا تملك لم يخل بين ربه لداره عليه
من الاجر بحسب ما كان في يد اعتبار البعض بالكل كذا في المحيط طه
الباب التاسع عشر في الاصل ان الاجارة في فسخ الاجارة بالعدول
وبيان ما يصلح عدلا وما لا يصلح وفيما يكون فسخا وفيما لا يكون فسخا بالعدول
وما لا يكون فسخا الاصل ان الاجارة متى وقعت على استئجار البيت بغير عوض
لا استئجار بغير عوض على استئجاره العاغد والجير وكرب الارض في المزارعة اما كان
البدن من قبله فله ان يفسخ الاجارة والمزارعة بغير عذر ويجوز على هذا الاصل
جواب كثير من الواقعات بحسب ان يفسخ كذا في الغنية الاجارة تنقضي بالاعتذار
عندنا وذلك على وجوه اما ان يكون من احد العاقدين او من قبل المعقود عليه
واذا تحقق العدول في بعض الروايات ان الاجارة لا تنقضي بغير عذر وبعضها
تنقضي ومشايخنا وقعوا في الاول ان كانت الاجارة لغرض فلم يفسخ كذا الغرض لا وكان
عذر ينهيه من الجري على موجب العقد شرعا بغير عذر الاجارة من غير نقص كما لو
استاجر انسانا لقطع يد عده ووقع الاكله او قطع السن عند الوجع فبطلت الاكله
ولا الوجع تنقضي الاجارة لانه لا يمكنه الاجارة على موجب العقد شرعا وان استاجر
داية بعينها اليه فبطل عزمه له او طلب عينا بغيره ففسخ العزم وعاد العبد
من الايات بغير نقص الاجارة لانهما وقعت لغرض وقد فوات ذلك الغرض وكذا لو طرد في
سنة داره خلافا استاجره جلا لهدم البناء ثم طرد لانه ليس في البناء خلل واستاجر طبخا
لوليته العرس فماتت العروس بطلت الاجارة كذا في فتاوى قاضي وكل عذر لا يمنع
المضي

المضي في وجوب العقد شرعا ولكن يلحقه نفع ضرر يحتاج فيه الى الفسخ كذا
في الدخيرة واذا تحقق العدول وحسب الحاجة الى النقص هل يتغير وصاحب العذر
بالنقص او يحتاج الى القضا او الرضا اختلعت الروايات فيه والصحيح ان العذر
اذا كان ظاهرا يتغير وان كان مستترا لا يتغير وكذا في فتاوى قاضي حان العيب
حدث بالعيب المستاجر فان كان عيبا لا يؤثر في اختلاف المنافع كما لو كان من
فلانة اذا دبرت والدار اذا تهدم بعض بناها او سقط حائط جدار السكني
فلا يستجر لغيره فان شأ استوفى المنفعة مع العيب ويلزمه جميع البدل
وان شأ نقص العقد كذا في محيط الرخصي فان بقي الاجر الحائط ففسخ
المستاجر العقد لم يكن للمستاجر حق الفسخ لزوال العيب كالرخصي على العبد
قبل الفسخ واذا اراد المستاجر فسخ العقد قبل ارتفاع العار فبطلت له
الفسخ بخرق ربه لداره فان كان غايبا لم يسلم ان يفسخ ولو خرج حال غيبته اجر
فعله لاجر كالرخصي ان العقد باق وهو ممكن من استيفاء المنفعة مع التغير
كذا في الكبري وان تهدم الدار كلها فله الفسخ من غير خسر ربه لداره كذا في
لا تفسخ لان الانتفاع بالعرضة ممكن اليه ذهب خواهر زاده وفي اجارة
تفسخ لامية رحمة الله اذا تهدمت الدار كلها الصبيح انه لا يفسخ لكن سقط
الاجر منه ففسخ او لم يفسخ كذا في الصغير اذا تهدمت الدار وسكن في العرصة
لا يجب الاجر ولو تهدم بيت منها وسكن في الباقي لا يفسخ طه من الاجر
وكذا العاقدان في ثلاث بيوت فاداهم بيتان يجب ان يفسخوا لا يفسخ
شي من الاجر هكذا في محيط الرخصي الموجه ان نقص الدار الموجه المستاجر
برضا المستاجر او بغير رضاه كان للمستاجر ان يفسخ الاجارة فلا يفتقر
الاجارة بغير فسخ ويسقط الاجر عن المستاجر وهو كما لو غصبه عاصب
كان له ان يفسخ الاجارة ولا يلزمه الاجر ولا يفتقر الاجارة اليه اشار في الاصل
وعن محمد اذا تهدمت الدار المستاجرة وبناها الاجر فاداه المستاجر ان سكن
بقية المدة لم يكن للاجر ان ينهيه اراد بذلك اذا بغير الاجر قبل ان يفسخ المستاجر
الاجارة كذا في فتاوى قاضي حان وقال محمد رحمه الله في السفينة اذا
نقصت وصارت الواح فخر كبرها لم يفسخ على تسليمها لان العقد قد انفسخ
بهلاك السفينة فافلا ما اذا عيبوت صارت سفينة اخرى الا يبرأ انا العاقد
اذا عصب الا لو اخرج ففسخا سفينة فملك كذا في محيط الرخصي وروي في
الاصول اذا خرج المستاجر عن الدار بعد سقوط عنه الاجر وفي رواية اذا
لا يسقط الا اذا سكن الاجر لداره فيكون رضا بالفسخ كذا في الغنية استاجر
دارا فهدم بعضها والاجر غايب او فسد ولا يجوز مجلس القاضي لا يفسخ
ويجب القضي ويلا عنه بغير فسخ كذا في الغنية ولو اراد ربه العبد
ان يساق لا يكون ذلك عذرا في فسخ الاجارة كذا في المحيط واذا اجر عقابا
ثم ساق فليس بعذر اذا استاجر بكنه استبجارا لمنفعة بعد غيبته حي
لو اراد المستاجر السفر فهو عذر لانه من المنع من السفر والزام الاجر

بدون السكنى والانتجاع وفي ذكر من رهن كذا في السراح الوهاج وليس
للموحدان بفسخ الاجارة اذ وجد زيادة على الجدة التي اجري بها لو كان
امعنا فالكذا في غايقة لبيان واذا اراد ان يتنقل الى حرفة اخرى مثل ان يترك
التجارة ويأخذ في الزراعة او استأجر لعضد الزراعة فتركها واخذ في التجارة
فهو عذر كذا في البنا ببيع استأجر حانوقا بقدر في السوق ثم كسب في السوق
حقا يمكنه التجارة فله فسخ الاجارة لانه عذر كذا في الغيبة اكثر من ابدل
من الكوفة الى بغداد ثم بدا له ان يكرري بخلاف ليس بعذر اما لو اشترى
بغير او دابة فهو عذر كذا في الكري ولو استأجر دابة الى بغداد ثم بدله
ان يفتقد عن السفر واكثر ابلد للمعثر بدله ان لا ينج عامه ذلك او مرض
وعجز عن السفر كان عذرا كذا في قناوي قاضي خان وان اتهم من منزل
المواجد لم يكن له منزل اخر فادان يسكنه لم يكن له ان يتنقل الاجارة
وكذلك ان اراد التحول من المصر الى مصر اخرى المنزل مع نفسه فلا يلحقه ضرر في
ما التزمه بالعقد وان كان هذا بيتا في السوق ببيع فيه ويشتري فالحق المستأجر
دين او فليس مقام من السوق فهذا عذر له ان يتنقل الاجارة وكذلك
اذا اراد التحول من بلد الى بلد كان قال رب البيت انه يتنقل ولا يريد الخروج
حلف القاضي المستأجر على ذلك وكذلك ان اراد التحول من مكان الى مكان
الى تجارة اخرى فهذا عذر كذا في المبسط استأجر حانوقا ليعمل فيه عملا ثم
اراد ان يتنقل عن تلك الصيغة الى صيغة اخرى فان نقضا له ان يعمل الصيغة
الثانية في ذلك الحانوق ليس له ان يتنقل ولا فله ان يتنقل لانه تحقق العذر
كذا في الكري وان وجد بيتا هو رخص من علم بكن عذرا وكذلك لو اشترى
منه فادان التحول اليه ولو استأجر دابة بعينها الى بغداد فبدل للمستأجر
ان لا يخرج فهذا عذر ولو قال رب الدابة انه يتنقل فالتسليم للقاضي ان يقول
له اصبر فان خرج فقد الدابة معه لان المعقود عليه خطوات الدابة
فاذا قادها معه فقد تمكن من استيفاء المعقود عليه فيلزمه الاجرة وان
لم يركب ولو مرضه او لزمه عزم او خاف امرا او عثرت الدابة او اصابها شئ
لا يستطيع ان يركب معه فيعفى هذا عيب في المعقود عليه وبمضرة عذر المستأجر
في التعلق عن الخروج وان عزم لصاحب الدابة مرض لا يستطيع الشخص مع
ذاته لم يتنقل الاجارة وكذلك لو حسمه عن ماله كذا في المبسط رجل
استأجر رجلا ليذهب بحمولته الى موضع كذا فلما سار بعض الطريق فبدل له ان
لا يذهب ويترك الاجارة وطلب من الاجير نصف الاجرة قال ان كان
النصف الثاني من الطريق مثل الاول فما لسهولة او الصعوبة كان له ذلك
والا يسير بعد ذلك كذا في قناوي قاضي خان اجارة ثم اراد ان يتنقل اجارة
وبيعها لانه لا نفقة له ولها له فله ذلك كذا في الكري واذا لم يجد الاجير دينا
قادر لاداءه الا من ثمنه لاداء المستأجر او من ثمنه العبد المستأجر
فهذا عذر في فسخ الاجارة ويبقى للاجر ان يدفع الامر الى القاضي بفسخ العقد

وليس

وليس للاجر ان يفسخ العقد بنفسه كذا في المحيط ولو باع المستأجر لغيره دينه
لم يفسخ ما لم يدفع الى القاض عليه الفتوى كذا في السراجية ثم اذ دفع الامر
الى القاضي طلب القاضي ان يدفع الاجارة فالقاضي لا يتنقلها وان طلبها
القاضي ان يبيع المستأجر بنفسه او بامر الاجير وعنه ان يبيع اجارته للقاضي
الي ذلك فادان دفع الامر الى القاضي واشتد لبايع الدين يا لبيته فالقاضي
يبيعها لبيعه ويتنقل ذلك ففسخ الاجارة فباخذ الثمن من المشتري وبسطة
الي الاجير ان يبيع القاضيه البيع فالاجرة واجبة على المستأجر وكون الاجير
ويكون طبقا له وكذلك لو ان الاجير باع الدار بنفسه فقل ان يتنقل الى
القاضي فقل المستأجر حبل لدا رحتي يتنقل القاضيه الاجارة فباخذ
البيع ويتنقل هذا اذا كان على الاجير طاهر معلوما للقاضي واما اذا لم
يكن طاهرا لم يعرف او اعترف باقتله الاجر وصدقه وصدقه المخرقة في اقراره
وكذا المستأجر فقل قول اي حنيفة رحمه الله سمعت الارض وتفتت الاجارة وعلي
قول لا يباع الارض ولا يتنقل الاجارة كذا في المحيط واذا باع القاضيه بدين المستأجر
من ثمنها فافعل للمعثر ما حقي لو لم يكن في الثمن فقل ان يفسخ ويعد الفسخ ان يحبس الدار
حتى يصل اليها عمل وقيل بطلان السكنى في الدار لان الاجارة ان له في السكنى طلقا
ما لم يصل الاجير اليه ولو هلكت زمان الجبس فكلما مائة بخلاف الرهن ولو مات الاجير وعليه
ديون والمستأجر احق به من المعر كما هو في الرهن ولو كان ارضا وذر بها المعر لعذر
الدين حتى يدركه لزرع ويخرج الاجر من السجن اليه ان يدركه ولم يعلم المشتري
ان الدار مستأجرة ليس له ان يفسخ الشراء ويصير حقة تنقضي مدة الاجارة ولو باعها
لآخر بغير اذن المستأجر ورد المستأجر لبيع هل يفسخ البيع اختلفا المستأجر رحم
الله فيه والاصح انه لا يفسخ ليس له ان يفسخ ولو باعها با ذمة المستأجر لفسخ الاجارة
ولو حبسها فان رضي بالتسليم ثم رجع على الاجير يعيب بقضا لا يعود الاجارة كذا في الغنانية
ولو ان المستأجر احتاج الى ما اراد الاجارة بسبب العجز عن التكسب او الفقر او المرض ليس له
ان يفسخ الاجارة كذا في الخلاصة ومن اجير عذر ثم باعه فليس بعذر في فسخ الاجارة لانه
عليه في ابقاء العقد لا فسخ التزمه عفا العقد وهو المخر على نفسه من المخر في المستأجر
الجماع المدة كذا في النهاية لو اراد ان يبيع المنزل الذي اجره لزرع طهره في بيع المنزل
لم يكن له ان يفسخ الاجارة كذا في قناوي قاضي خان رجل استأجر عيدا لثلاثة اشهر بمائة
درهم ورطل من خمر وتقاضى ثرا اراد الاجير ان يتنقل عفا عفا فيكم الفساد فله ذلك
كذا في التناظر حانية خياط استأجر غلاما ليجبط معه فادان ومنه وقام عن السوق
فهو عذر لاجرة عن المحي او انتقله الى بحر اخر لانه يقدر على استئجاره في الحياطة
في ناحية من حانوق عمله الاجر كذا في التمر قاضي واذا استأجر انسانا ليعمل شيئا با
له او ليجبط او ليقطع فبصله او ليني بيتا له او ليزرع ارضا له ببدل ثم بدله
لا يفعل كان ذلك عذرا وكذلك اذا استأجر لغيره لغيره وكذا اذا استأجر المحي بمائة
والفصد ولو امتنع الاجير عن العمل في هذه الصور عجز عليه ولا تنفسخ الاجارة
كذا في المحيط واذا استأجر رطبا فغلب عليها الرمل وصارت سجة بطل الاجارة

كذا في قاضي خان فلو غلب عليها الماء واصابها نزع حيث لا يغدر على الزرع
فهذا عذر في لولا لولا قطع ما به نبت له حقا الفسخ وان كان في الارض زرع
بترك الارض في يده يا جبر المثل حتى يترك الزرع فان سقاها فهو رضاء هكنا في
الخلاصة استاجرا رضاء ليرعها ثم اراد ان يزرع ارضا اخرى ليرعها عذر في لولا
استاجرا في قرية ثم يدا اليه ان يترك ويترك في قرية اخرى ان كان بينهما مسيرة
سفر فله ذلك وان كان اقل فلا ان صادف السفر في كثير من الاحكام كالانتقال
من محلة الى محلة كذا في الترتيب والى اخره من المستاجر وغيره من الفرائع فان
كان من يزرع بنفسه يكون عذرا وان كان من لا يزرع بنفسه لا يكون عذرا كذا
في خزانة الغنيمة وان استاجر عبد للمخدمة فزرعها له كان للمستاجر ان يفسخ
الاجارة وان رضى المستاجر بذلك ليس للاجر ان يفسخ كذا في قاضي خان فان
وان ابقا لعبد المستاجر فهو عذر وان لم يفسخ حتى عاد من الاباق سقط من الاجر
بغيره وبقي العبد لان ما في الباقي كذا في محيط السرخسي وكان سارقا للمسته
ان يفسخ الاجارة وليس لولي العبد فسخها هكنا في المبسوط وان كان العبد غير خاذق
للعمل الذي استاجر عليه فهذا لا يكون عذرا للمستاجر في فسخ الاجارة فان كان عمله
ناسدا كانه الخبار كذا في المحيط واذا وقعت الاجارة على دواب بعينها لم يلزم المتاع
فما انت تحت الاجارة بخلاف ما اذا وقعت على دواب لا بعينها كالحمل المتاع وسلم
الاجارة فانت لا يفسخ العقد وعليها الاجارة ان ياتي بغير ذلك كذا في الذخيرة
وان اجرد اية بعينها فمضت الدابة كذا في عذرا وان اجر بغير عينها فمضت
دابته لم يكن عذرا كذا في قاضي خان ولو مات المستاجر في بعض الطريق
عليه من الاجر بحسب ما سافر في بيطل بحسب ما بقي كذا في الخلاصة قاله
عن ابي جعفر رحمه الله في امرأة ولدت يوم الخميس قبل ان تطوف فاجل حال ان يعتم
معها قاله عذرا وان قصص الاجارة لانها لا تقدر على الخروج مع ترك الطواف ولكن
الزام الحال ان يعتم مدة النفاس ولو كانت ولدت قبل فمضت وقفت من مدة
النفاس كدة الحيض واقل اجر الجال على المقام معها كذا في السراج والهاج اذا استاجر
استاذ البعيل هذا العمل في هذه السنة فمضت نصف السنة فلم يعلم شيئا فلما
ان يفسخ ما دأب رواية في هذا كذا في الشيخ الامام الاسجاني رحمه الله فانتبها
ايضا كذا في الصغري وان اشتري شيئا واخره من غيره ثم اطلع عليه عيب به فله ان
يرده بالعيب ويفسخ الاجارة كذا في المحيط وفي الخبر يد او اجر نفسه في عمل او امر
ثم بدا له ان يترك العمل لم يكن له ذلك وان كان ذلك العمل ليس من عمله وهو ما
يمكن له الفسخ كذا في الخلاصة وهكنا في المحيط واذا اجر قاتل امرأة نفسها
بما يباع به كان له ان يخرجها من تلك الاجارة كذا في قاضي خان
واذا اتخض الماء عن الرخا فان كان النقصان فاحش ففسخ حقا الفسخ
وان كان عن غير فاحش فليس له حقا الفسخ قال العذري رحمه الله اذا صار
يطحن اقل من نصف طحنه ونقصان فاحش وفي واقفا فالتا طحن اقل الماء
ويروى رجا ويطن على نصف ما كان يطحن فليس مستاجر رده ايضا ولو لم يرد

حتى

حتى طحن كان هذا رضى منه وليس له ان يرد الرخي بعد ذلك واذا انقطع الماء
عن الرخا في بعض المدة عوان يستاجر رجاء ماء كل شهر رجا حرم سمي فاقطع الماء عنها
في بعض الشهر فلم يعمل فليس مستاجر الخبار هكنا في الاصل فان لم يفسخ حتى عاد الماء
لزمته الاجارة فيما بقي من الشهر لولا الوجوب للفسخ ويرفع عن الاجر بحسب
القطع من الماء في الشهر حتى اذا انقطع الماء عشرة ايام لم يفسخ حصة عشرة
ايام من الشهر وهكنا في المسمى كالشيخ الاسلام وهو الاصح هكنا في الذخيرة
رجل استاجر بيتا فيه رخي وذكر بكل حق هو له لا يدخل فيه الرخي والموجبان يرفع
الرخي فان استاجر رجا لرجي والمجرب فله حقوق الرخي فان انقطع الماء ولم يرد رده حتى
مضت السنة وان كان البيت لا يفتتح به يدون الرخي بحسب الاجر عليها ويسقط
حصة المجرب ويلزم حصة البيت وان لم يكن البيت منتفعا به الا منفعة الرخي
لاش على المستاجر وان لم يرد البيت كذا في قاضي خان وفي نوادر من عاقد
عن محمد بن احمد رحمه الله رجل استاجر رجاء ماء دأبها وبقيها والماء رثما تقطع الماء عنها
فهذا عذر قالوا لو استاجرها والماء منقطع عنها وقالوا انما صرف ما يزرعها ليا
وكان ذلك بلا حضور ولا مونة لزمه الاجر صرف الماء الباقى لم يعرف وان سمي ذلك وحضر
شرا من منزله الى منزله رجا ومزجه فقال له في جفها كان له ان يترك الاجارة وان
حضر واجرها لما شهد له ان يصير فالي رعه ويترك الاجارة لمن يكن له ذلك ويلزمه الاجر
فان جاء من ذلك امر فبغيره من رعيه يذهب فيه رعيه ويصرفه الى ان يقطع
الماء منه جعل هذا عذرا له ان يترك الاجارة كذا في المحيط رجل استاجر رضاء
فاقطع الماء ان كانت الارض تنسقيها النهر او الماء المطر ولكن انقطع المطر الاجر
عليه وان استاجر رضاء فمضت قبل ان يزرعها فمضت المدة فلا اجر عليه الا لو
غصبتا بما صبا وان زرعا فاصاب الزرع افة فهلك الزرع او عرفت جيدا للزرع
ولم ينبت عن محله في رواية كان عليه الاجر كما لو منعه في رواية اذا استاجر رضاء
فزرعها ففعل ما رها او انقطع فله ان يجامع الاجر الى لقاضي حتى يترك الارض في يده
ياجر المثل اليه ان يترك الزرع فان سقي زرعه بعد ذلك لم يكن له ان يفتقن الاجارة
والخيار للفقهاء انه ان يترك الزرع لم يكن عليه ما مضى من المدة بعد ذلك الزرع
اجرا الا اذا كان هكنا من ان يزرع مثل ذلك من ربا الارض واقل من ربا من الاول وان
اختلف الزرع ونقصت غلته كان عليه الاجر كاملا وان لم يسعه اذا كان لم يرفع
الي الحاكم كذا في قاضي خان وهكنا في المحيط وان انقطع الماء فان امكنه الزرع
فمضت الا لا يكون عذرا وان لم يكن يكون عذرا وان لم يفسخ حتى مضت المدة فلا
اجر وان لم يفسخ وسقاها سقط حقا الفسخ وان كان الماء يكفي لبعضه ولا لبعض
فله الخيار واذا مضى لزمه الاجر في حصة ما صار روبا من الارض كذا في العناينة
واذا قطع الاجر شجرة من اشجار الضياع المستاجر ففسخ حقا الفسخ ان كان
الشجرة مقصودة كذا في الذخيرة وفي قاضي خان هو سبل القاضي عبيد الدين رحمه الله
اذن المستاجر الاجر بسبب اشجار الضيعة قال لا يفسخ الاجارة وسبل ايضا قيل للمستاجر
ان يترك المستاجر بعشرة فقال لا شتر بيننا بعشرة فقال لا يبيع ابيهم بعشرة فقال

اشترى بها تسعة فقال البائع ابعتها بعشرة فقال ذلك لا يكون فمضى وسئل ايضا
استاجر دارا باجرة معلومة وسكن عدة ثم ذهب خوفا من عسكر خوارزم فاجار
المالك غيره بعد ما كان اخذ الاجر للمحل من الاول فاستاجر الاول له
ان يخرج الثاني ويأخذ الاجر بخلاف ما سكن قال نعم ان تركها لا يبي وجبه الفسخ
ولما اجارها لغيره وان لم يخرج فصاحب الدار يماصب ولا اجرة له ولا شيء يستجر
كذا في التناظر خاتمة رجل استاجر عمدا من رجل كل شهر يدورهم مثلا فربما بعد
ولم يغيره بمثل ما كان يعمل الا انه قد يعمل على ما دون العمل الذي كان يعمل في الحق
فله ان ينقض الاجارة وان لم ينقضها حتى مضى الشهر لزومه الاجر وان مرض مرضا
لا يقدر على شيء من العمل فلا اجر عليه كذا في الخبر رجل استاجر رجلا ليجرف له
بيل في موضع ارضه اياه واداره قدر استأثرتها وشترط عليها ان يجرفها عشرة
اذرع كل ذراع كذلك يخفر منها اذرع ثمانية فانه يقوم ما هو يقوم ما بقي من
يخسر الاجر على التجهيز فيعطى حصة ما حفر لا في كل ذراع منها شيئا في اسفلها
واعلاها ومعنى هذا انه ينظر الى قيمة ذراع من الاعلى والى قيمة ذراع من
الاسفل لان في الاعلى الحفر يكون ارحض وفي الاسفل الحفر يكون اعلى فلا بد من الجمع
بين التجهيز لتحقيق معنى العمل ثم اذا ظهر قيمة العمل وقيمة الاسفل جعل
كل ذراع منها فيكون كل ذراع من الارض يكون وكل حصة من التجهيز كذا في
المحيط وفي العيون اذا استاجر من اخر ارضها وزرعها لم يجد ما يسقيها فليس
الزرع قال بل كان استاجرها غيره وشرب ولم ينقطع ما في النهر الذي يروي منه
السقي فخلبه الاجر وان انقطع كان له الخيار وان استاجرها بشربها فانقطع الشرب
عنها في يوم فسد الزرع من يوم انقطاع الشرب فالاجر عنه ساقط كذا في
الكبرى وهكذا في المحيطين استاجر ارضا للزراعة فحرب النهر اعظم وعجز عن
السقي كان له ان يفسخ الاجارة وان لم يفسخ حتى مضت المدة كان عليه اجرها
اذا كان محال يمكنه ان يجتال بحيلة فيزرع فيها شيئا وان كان لا يقدر على ذلك
بوجه من الوجوه فلا اجر عليه ولو لم ينقطع الماء ولكن سأل فيها حتى عجز عن الزراعة
فلا اجر عليه كذا في فتاوى قاضي خان استاجر ارضا من ارضي الخليل فزرعها فلم
يمطر عامه ولم ينبت حتى مضت السنة ثم امطر ونبت وذكر ابن سماعه عن محمد
ان الزرع كله للمستاجر وليس عليه كذا الارض ولا نقصان منها قال استاذنا رحمه
الله اورد به انه ليس عليه كذا الارض فيما قيل النبات لما بعد ما بنيت يجب ان
يسنن في الزرع في الارض بما هو المثل كذا في الكبرى في المستغنى لو لم يطر ولم يجز الزرع
في تلك السنة ظاهرا مضت السنة خرج الزرع هو للزارع وينبغي في الغسل وان
قال روي الارض انا اقلعه له ذلك كذا في الخلاصة في فتاوى ابي الليث رحمه الله
رجل استاجر طاحونتين جالما في موضع يكون الحفر على المواجه اربعة فاحاط النهر
اكثر مما وصل الى الجبل لا يعمل الا احدى الرحبتين فان كان محال لوصف انما ايهما جيبا
عملنا قضا فله الخيار بخلاف ما هو المقصود بالعقد وعليه اجرها ان لم
يفسخ لتكتمه من الانتفاع بها وان كان محال لوصف انما عليها ايهما لم يجل فعليه

اجر احديهما ان لم يفسخ لتكتمه من الانتفاع بهما وان كان محال لوصف انما ايهما
لم يجل فعليه اجر احديهما ان لم يفسخ فان تناوت احدهما فعليه اجر اكثرهما
اذا كان كل كذا يكفيها وان كان في موضع يكون محالما مستاجر فعليه الاجر كما لا كذا
في المحيط ولو استاجر خيرة وانكسر وقادها فالاجر واجب وليس للمستاجر
حق الفسخ لاجله ولو انقطع الاطباء فلا اجر كذا في الخبر استاجر جارا ليجرف
له هذا الغزل وانه ينقطع فلا يمكنه الحول الامانة طويلة فله الفسخ اذا كان
الانتفاع فحسنا كذا في الغنبة ولو اظهر المستاجر في الدار شيئا من اعمال الشرب
الحول كل الرضا والرضا والعلامة فانه يومر بالمعروف وليس للاجر ولا للمجير ان
يجزوه من الدار وكذلك لو اتيته داره ما وى للصوم كذا في خزانة المفتين استاجر
من اخر خانة سنة وكهر الخانوت الى مسجد فصنت سنة وفترسق من الخانوت
من جانب المسجد في هذه المدة ثلاث مرات هل للمستاجر ان يفسخ العقد فقد
مبطل له فذلك كذا في الخبر ولو استاجر جارا ليوط العمل في العدا كذا في
الطير وخو فطر ذلك اليوم بعد ما خرج الاجر الى العدا لاجر له هكذا كان
بقي ظهيرا لدي المرغباني كذا في ثنائيا رخانه سئل شمس الامية رحمه الله عن
من استاجر جارا في قرية مدة معلومة فنفر الناس ودفع الجلاء ومضت مدة الاجارة
هل يجب له ان يفسخ العقد ان لم يستطع الترفق بالحام ولا واجب كذا في اسلام السعدي
بالاعطاء ولو يفسخ الناس وذهب البعض بعب الاجر كذا في الخبر كذا في خبر
وامتناع امر تمنع المساكين معه ليس بعذر كذا في الغنبة كل من له عقد
الاجارة اذا مات يفسخ الاجارة بموته ومن لم يقع له العقد يفسخ الاجارة بموته
وان كان عاقدا يريد الولي والاب والوصي وكذلك المتولي فخر الوقف اذا عقد ثم مات
كذا في الخبر والقاضي بواجب ومات لا يفسخ الاجارة هكذا في الخلاصة المستاجر
اذا سكن بعد فسخ الاجارة يتاويل ان له حق الحبس يستولي الاجر الذي اعطاه عليه
الاجرة هكذا في الخلاصة المستاجر اذا سكن بعد فسخ الاجارة يتاويل ان له حق
الحبس اذا كانت مدة للاستغلال في المختار وكذا في الوقف على المختار سكن
المستاجر بعد موته الواجب المختار للفتوى جواب الكتاب وهو عدم الاجر فطلب
الاجرا ما اذا سكن بعد طلب الاجر يلزم ولا فرق بين المعد للاستقلال وغيره
وانما الفرق بين ابتداء الطلب وفي المحيط الصحيح ولزوم الاجر ان معدا بكل حال
هكذا في الوجيز يذكر دري وان مات الغنولي في الاجارة ان مات قبل الاجارة
يحل العقد وان مات بعدها لا يبطل كذا في خزانة المفتين بشرط لصحة اجارة
الغنولي فيما اربعة اشيا العاقدان والمالك والعقد عليه فان كان الثمن عرضا
شروط قيامه ايضا فتخير خسة في هذه الصورة كذا في الصغرى ولا يبطل الاجارة
يكون الاجر والمستاجر كذا في الظهيرية واذا اراد الاجر والمستاجر والعباد بالله
ولحقه دار الحرب وقضى القاضي بالحق بطلت الاجارة وانما ومسلماني دار
الاسلام في عدة الاجارة عادت الاجارة كذا في خزانة المفتين اذا اجر رجلا
دار من رجل ثم مات احد العاقدين تبطل في نصيبه عندنا وتبقى في نصيب باقي

عليها حالها وكذلك لو استأجر رجلان من رجل دارا فأتى أحدهما مستأجر من فان
رضي الوارث بالبقاء على العقد ورضي العقد أيضا جاز كفا في البيع رجلان
استأجر من رجل دارا فأتى أحدهما مستأجر من لا يبطل الأجرة في حقهما ويبي
عليها حالها ولا يفسخ إلا من عذرهما أما الربيع الحاصل على نصف الأرض للمستأجر
وهو له نصيبه من الأجر والربيع الحاصل على النصف الآخر فلورثة المستأجر
وعليهم تسليم الأجر من التركة والأجرة لا يفسخ بموته إذا كان الزرع قائما في
الأرض حتى يفسخ في الربيع ويترك في يد ورثته بالأجر المسمى لا بأجر المثل فيترك
الزرع هكذا ذكر وهو الصحيح وهو بخلاف ما انتقضت المدة وفيها زرع فإنه يترك
في يد ياجر المثل كذا في جواهر هذا لاختلاف ما ذكره المستأجر العيني المستأجر
بمباشرة أهية أو نحو ذلك بطلت الأجرة كذا في اختاري قاضي خان ولو قال
للمستأجر ببيع المستأجر فلا يفسخ لا يفسخ ما لم يفسخ كذا في الغنية وحكي عن
بعض المشايخ رحمه الله أن الأجر إذا قال للمستأجر ببيع المستأجر من فلان
فباع من غيره جاز ولو كان مكان الأجرة رهنا ففقد الرهن للمرتهن ببيع
الرهن من فلان فباع من غيره لا يجوز كذا في ذخيرة المستأجر
إذا طلب مال الأجرة في الأجرة الطويلة فقال الأجر ببيع الأجرة وقال بالعارية
هلا فلا بد لهم أو قال زمان ده يفسخ الأجرة وإن لم يفسخ قال
وهو الله هكذا أفقني الشيخ الإمام ظهيرا كذا في المرغيبا في لوقا قال الأجر
روايات لا يفسخ ولو قال روايات لا يفسخ ولو قال ليس
لي مال فلو حصل لي أرفع اليك لا يفسخ الأجرة إذا أدى بعض مال
الأجرة من غير طلب في الأجرة الطويلة لا يفسخ الأجرة ما لم يرد
كل المال كذا اختار الصدرا الشهيد وبعض المشايخ اعتبروا الأكثر وقال
القاضي الإمام الأجل الاستاذ إذا دفع البعض بدلالة الفسخ ولو يترك
الفسخ يفسخ في الكل فلهذا كان المال أو كثيرا قال في المجهول أن أحد من
غير دلالة تدل على الفسخ لا يفسخ ما لم يفسخ الكل هذا أقول لبعض المشايخ
وبه أفقني الإمام الأجل ظهيرا كذا في خلاصة الفتاوى في الأجرة قال
المستأجر للأجر لا يفسخ دارا مستأجر من فروعش أجر كفت هلا يفسخ
الأجرة وكذا لو قال الأجر من خاتمه راينم فروعش مستأجر كفت هلا ولو قال
المستأجر للأجر من خاتمه راينم فروعش فروعش مستأجر كفت هلا ولو قال
وقاضي خان لا يفسخ وقال القاضي ببيع الدين يفسخ فب رزق يفسخ ولو
قال للمستأجر من خاتمه راينم فروعش فروعش مستأجر كفت هلا في الغنية
قال الأجر من الأجرة فقد كن فقال هلا قال يفسخ ولو قال مال الأجرة خود
بكره مخرج مبيشود فقال نوداني قال ببيع الدين رحمه الله أن يوفي الفسخ
يفسخ ولا فلا كذا في التاثير خاتمه ولو قال للأجر المستأجر من الأجرة هو
بكره فقال هلا يفسخ الأجرة كالأجر إذا قال هذا بعد طلب المستأجر وبما في
القاضي جلال الدين وأفي قاضي خان أنه لا يفسخ بخلاف طلب المستأجر كذا في الفصول

العاوية

العاوية قال رسول الموهب للمستأجر أجر لو كفت كمال الأجرة في حوز
تقال للمستأجر هلا يفسخ الأجرة كذا في الغنية ولو كان الأجر واحد يفسخ
مع أحدهما الفسخ في حصته دون الآخر وكذا لو كانت أحدهما قال في المجهول
لودفع المفتاح إلى أحدهما وقيل هلا يفسخ في حقه يفسخ وإذا بعث أحدهما
المستأجر إلى الآخر فقال الأجر ببيع ففسخ است بيات بكره في المأجرات
قال الأجر قد انتقضت الدلالة لا يفسخ الأجرة كذا في الخلاصة وإذا قال المستأجر
للاجر عند الفسخ فسخت الأجرة في المأجرات الذي استأجرته منك ففسخ
وان لم يذكر حدود المستأجر ولا أضاف المستأجر إلى الأجر وكذا إذا قال الأجر
للمستأجر فسخت الأجرة في المأجرات الذي استأجرته منك ففسخ كذا في ذخيرة
ومن أجروا ثم باعها قبل انقضاء مدة الأجرة فإن البيع جائز فيها بغير البيع
والمشتري حتى ان المدة لو انقضت كان البيع لازما للمشتري وليس ان يفسخ
من الأخذ إلا طالب المشتري البائع بالتسليم قبل انقضاء مدة الأجرة فلم
يمكنه وفسخ القاضي العدة ببيعها فإنه لا يعود جازيا لمضي المدة كذا في شرح
اللمحامي وان أجاز للمستأجر البيع بعد البيع في حق الكل ولكن لا يفسخ العدة
عن بيا المستأجر أن يصل إليه مال وان رضي بالبائع فاعتبر بصفاءه بالبائع
لفسخ الأجرة لا لا يتراجع من يده وعن بعض مشايخنا رحمه الله إن الأجر
إذا باع المستأجر بغير رضا المستأجر وسلم ثم أجاز للمستأجر البيع والتسليم بطل
حقه في الحبس ولو أجاز البائع دون التسليم لا يبطل حقه في الحبس وإذا
باع الأجر للمستأجر بغير رضا المستأجر فسخت الأجرة وتفسخ العقد
أو انتهت المدة والزرع يغفل وقد صار يحال يجوز بيعه بلا خلاف أو كان
محال في جواز بيعه بخلاف المشايخ رحمه الله فهو للمستأجر فلو أبرأ المستأجر
الأجر عن جميع الخصومات والدعوى ثم أدرك الزرع ورفع الأجر العلة
فما المستأجر وادعى العلة لنفسه وخاصة الأجر فيها هل يصح دعواه هل
يسمح خصومه ففسخ قيل ينبغي أن يسمح لأن العلة حصلت بعد الأبرأ ولو
كان الأجر قد رفع العلة ثم ان المستأجر أبرأه عن الخصومات والدعوى
ثم ادعى العلة بعد ذلك لا يسمح دعواه كذا في المحيط فلو باع المستأجر بغير رضا
ثم انفسخ ثم ان المشتري أبرأ المستأجر عن الأجر بغير رضا المستأجر ففسخ
لا يعود الأجرة ولا يشك وان كان الردي في الفسخ هل يعود الأجرة صادرة
واقعة القنوي أخيرا القاضي الإمام الذرنجري رحمه الله أنه لا يعود قال
رحمه الله أفقني عدي شيخ الأسلام عبد الرشيد بن الحسين أنه لا يعود كذا في
الخلاصة أرهن دارا واستأجره هلا ببيعها سنة ثم فسخها لدي قبل السنة
تفسخ الأجرة في الدهليس أو قضى الدين بصفاءه وعليه كره منه كذا
في الغنية وإذا ذكر في ملك الطويلة وكل منها ولاية الفسخ في مدة
الخباء بصفة صاحبه وعقبه قال القاضي الإمام أبو علي وغيره أن العقد
فاسد بخلاف الشرط حكم الشرع وقال القاضي رحمه الله لا يفسد العقد لأن

مدة الجوار غير داخل في العقد فذلك كل واحد منكم لا يحكم ملك الجوار
وقد وجدنا رواية عن محمد بن عيسى انه لا يفسد العقد كذا في الجوار كذا في
في فتاوى الهوقال القاضي بدع الدين رحمه الله فحاشا الجارة وقضى بعض
مال الجارة واجل في البعض قال جاز وسئل القاضي جلال الدين رحمه الله باع
الاجر المستاجر فلما بلغ الخبر الي المستاجر حياء الي المشتري وقال سمعت كه ابن
خاتمه راكه دار جارة منست ثوبجدي من زمان ده قاما مال اجارة حاصل
كفهم فلاقني بالفسخ ونعا ذالبيع كذا في التا قار خاتمة اجر الوقف
عشر سنين ثم مات بعد خمس وانتقل الي مصر اخر انتقضت الاجارة ويرجع
ما بقي من الاجر في شركة الميت كذا في القنية العبد الماذون له اذا اجر نفسه
ثم جهر عليه بالوحي لا يطل الاجارة في قول محمد رحمه الله كذا في الظاهر رحمه
الباب العشر في اجارة الثياب والامتنعة
والجلي والقسطا وما اشهرها اذا استاجرت المرأة درعا لتلبسه اجاما
معلومة ببدل معلوم فهو جاز فلها ان تلبسه الزمان كله من الليل وله
والجرم ولا تلبس فيها بيت ذلك اذا كان الثوب ثوب صباغة وتخل وان لم يكن ثوب
ثوب صباغة وتخل بل كان ثوب بدله ومهنة كان لها ان تلبس اللباس في
كل ما ثم خرج على ثوب الصباغة فقال اذا لبسته الليل كله فخرق فان خرق
فيما الليل فبها ضمانته وان خرق في غير الليل بان خرق في العقد فلا ضمان
وان صارت محتاجة باللبس في كل الليل وليس لها ان تنام في ثوب الصباغة
في الزمان فان نامت فيه وخرقا لثوب من ذلك فهي ضامنة له وليس عليها
اجر في تلك الساعة التي خرق فيها لانها كانت عاصية حال لبسها بامته ولا اجر
عليها العاصي وعليها اجر ما قبله وما بعده لانها لما انتهرت فقد تركت التحل وعقد
الاجارة باقية فتعذر امينة وطريق معرفة اجرة تلك الساعة الرجوع اليه يعرف
الساعات حتى يتيسر الاجر عليها لساعات وبغير فدية تلك الساعة من الاجر اذا كان
الثوب ثوب صباغة فاما اذا كان ثوب بدله كان لها اللبس حلة النوم هكذا في
المحيط ولوا استاجر المحرر يخرج يخرج به يوما بدينهم فلبسته في بيتها فاعلها الاجر وكذلك
قد لم تلبس ولم يخرج وكذلك لو اصابه قرض فارا وخرق فارا وخمس سوس ولو امرت
خاوتها او ابنتها فلبسته فخرق كانت ضامنة لا لو لبسته اجنبية ولا اجر عليها
كذا في المبسوط ولو لبسته جواربها فخرق فلا ضمان عليها كذا في محيط الرخصي
ولو استاجرت ثوبا يخرج يخرج به يوما بدينهم وصاع الثوب منها في اليوم فلا اجر عليها
وان اختلفا في الصباغ فقال رب الثوب لم يضع في اليوم وقال تهيل ليل فباع في اليوم فانه
يحكم الحال ان كان في بيدها وقت المنازعة فالقول قول رب الثوب مع مبيته وان لم يكن في يدها
وقت المنازعة فالقول قولها هذا اذا صاع ثم وجد وان لم يوجد لم يكن محرم حمله
هذا الفصل في الكتاب وبهني ان يكون القول قولها هذا اذا صاع ثم وجد وان لم يوجد
ايضا وان سرقة الثوب منها فلا ضمان ولو خرق الثوب من لبسها فلا ضمان عليها وان

حصل

حصل اليه لا كمن ينفذها كذا في الذخيرة ولو استاجر ثوبا مدة معلومة
فليس له ان يلبس غيره للثمن في اللبس وغيره في اللبس المعتاد في الزمان واول
الليل الي وقت النوم واخرها عند القيام لا ينام فيه بالليل ان فصل وخرق
ضمن وان جبن جاز وقت لبسه يري عن الضمان وان كان ثوبا ينام فيه في الليل
يجوز ان ينام فيه ويجوز ان يناديه لانه ليس ولا يجوز الاسرار به ويقضي
ان يخرق ولو لبس عنده بغير اذنه فالضمان على العبد يتعلق برقبته ولو استاجر
للمخرج فلبسه في بيته او اسكه ولم يلبس ايضاً ولا يجب الاجر وعلى العكس
يقضي ولو استاجر للبس كل شهر يدرهم فلبس في البيت سنين فطليح كل شهر
درهم الي ان يعلم انه لو لبسه يخرق في تلك المدة ولو استاجر ثوبا ينام فيه بالليل
عليه ان ينام به لم يدره فلم يدره عشرة ايام فعليه اجر كل يوم استحسنانا
ولكي كان ثوب القسطا والحقية والقنية كالثوب عند اي يوسف رحمه الله
وعند محمد رحمه الله كالبيت ولو استاجر قنية لبسها في بيته فنصبتها في العمل
ضمن وليس له ان يعطيها غيره بعار او يحرقه كالثوب عند اي يوسف رحمه الله كذا في
القنية رجل استاجر من اخر قسطا وقضى كان له ان يجره من غيره كما في
الدار كذا في فتاوى قاضيها ولو استاجر قنية لبسها في بيته وبيت فيها
شرا او حيا يرد ان لم يسم لبيوت التي ينصبها فيها فالعقد جائز ايضا وان سمي
بيتا فنصبها في غيره شرا او حيا يرد ان لم يسم لبيوت التي ينصبها فيها فالعقد جائز
ايضا وان سمي بيتا فسمي فنصبها في غيره شرا او حيا يرد وعليه الاجر فان نصبها
في الشمس او لظرو كان عليها في ذلك ضرر فموصا من لما اصابها من ذلك وان سلمت القنية
كان عليها الجمل استحسننا فاكفا في المبسوط ولو شرط ان ينصبها في دار ونصبها
في دار اخر من قبيلتها اخرى ولكن في ذلك المصير فلا ضمان فان اخرجها الي العمل والى السواد
ولا اجر عليه سلمت القنية او هلكت ولو استاجر قسطا يخرج به الي مكة ليستظل به فانه
يجوز له ان يستظل به لنفسه ولغيره لعدم تفاوت الناس فيه فان اسرج في الخيمة او في
القسطا او القنية او على به فتدليل فافسد فلا ضمان عليه وان اتخذ فيه مطفا فهو ضامن
لانه صنع ما لا يصنع الناس عادة الا ان يكون بعد ذلك العمل كذا في المحيط ولو استاجر قسطا
يخرج به الي سفر ذاهبا وجابيا ويخرج به ويخرج في يوم كذا وهو جائز وان لم يبين معنى يخرج فان
لم يكن محروم الحاج وقت معلوم بحيث لا يتقدم خروجه عليه ولا يتأخره اجارة فاسد
قبا ساوا استحسننا وان كان محروم وقت معلوم بحيث لا يتقدم ولا يتأخره اجارة جائز
استحسننا كذا في الذخيرة وان خرق القسطا من غير عتف ولا خلاف فلا ضمان وان
لم يخرق ولكن قال المستاجر لما استحل تحتها ولم اضر به وفقد ذهب به الي مكة فعليه
الاجر ولو قطع اطنا به او تكسر عموده فلم يستطع نصبه فلا اجر عليه ولو اختلف
فيه فله راعا علي وجهين اما ان اختلفا في مقدار الانقطاع مع انقطاعه على اصل الانقطاع
وفي هذا الوجه نقول نقول المستاجر وان اختلفا في اصل انقطاع ذكر شيخ الاسلام في شرح
المنهاج كذا فان كان المستاجر اخذ اطنا من عند نفسه او عمودا من عند نفسه
ونصبه حتى يرجع فعليه الاجر كله كذا في المحيط ولو تكسر لاؤا ولا عبرة به لان الاوقاد

تكون من المتاجر عادة الا اذا كان حديدا فهو العود وله اجر مخرج مع نفسه ولم ينسب
مع الخان بحسب الاجر كذا في العتامة واذا اوقونا في الفسطاط لان كالسراج ان اوقد مثل
ما يوقد الناس عرفا عادة في الفسطاط فاضد الفسطاط او احرق الفسطاط فلامان
وان جاوز المقارف فهو صان فيه ذكر ينظر ان افسد كله بحيث لا يتفقد به من قيمة
الكل ولا اجر عليه وان افسد بوجهه لزمه ضمان النقصان وعليه الاجر كذا اذا كان قد
اتفقد بالماضي وان لم ينسب شي منه وسلم وكان جاوز المعتاد فالمسئلة على الغيباس
والاستحسان القياس ان لا يحب الاجر وفي الاستحسان يجب ان شرط ريب الفسطاط
على المستاجر ان لا يوقد فيه ولا يسرج فيه ففعل فهو صان وعليه الاجر كذا اذا سلم
الفسطاط كذا في المحيط واذا استاجر تركيبة بالكوفة كل شهر باجر معلوم يوقد فيها
وينبت فهو جابر ولا ضمان عليه ان احترقت من الوقود فان ايات بها عجزه او صبغه
فلامان وان تكا ريب فسطاطا يخرج منه الى مكة فخالصه بالكوفة حتى يرجع فهو صان واذا اكر
عليه والقول قولهم مبيته باسما اخرج به وكذا لو قام بالكوفة ولم يخرج ولم يرفع
المسطاط الى صاحبه فهو مثل الاول وكذا لو خرج ودفع المسطاط الى علامه قتالا ففهم
المسطاط فابى ان يقبله يري المستاجر والرجل من الضمان ولا اجر عليه هكذا في المبسوط
قال ولو كان المستاجر دفع المسطاط الى رجل اجنبى ليدفعه الى صاحب الفسطاط
فدفعه الى ذلك الرجل الى صاحبه فقد يري جابجا وان ابي صاحب الفسطاط ان يقبله
فليس له ذلك فان هلك المسطاط عند هذا الرجل قبل ان يحمله الى صاحبه فذكر ان
عليه قول ابي يوسف ومحمد هما الله صاحب الفسطاط فابى ان يشاء المستاجر
وان شأنته ذلك الرجل ولم يترك قول ابي حنيفة فخرجه اعتدالاً وبينه على قولنا ان يقال
ان كان المستاجر دفع المسطاط الى ذلك الرجل قبل ان يبيعه للمستاجر غاصبا فان
امسك المسطاط قدر ما امسكها الناس الى ان يرحل وسبوعا اسابه اذا كانت
هذه الايام على الثاني ومن مذهب ابي حنيفة رحمه الله ان المودع الثاني لا يضمن
انما يضمن المودع الاول فاما اذا امسك المستاجر الفسطاط زيادة على ما يمسكه الناس
حتى يصير غاصبا صامنا له ثم دفع اليه الثاني فخرج المالك ان شأنته الاول وان شأنته الثاني
فان حتم المستاجر فالمستاجر لا يرجع على ذلك الرجل وان خفف ذلك الرجل يرجع على المستاجر
كذا في المحيط وان ذهب بالفسطاط الى مكة ورجع به فقال المودع المستاجر احد الى منزل
لي طيس له ذلك على المستاجر وكنته على ريب المتاع وان لم يخرج بالفسطاط وظل
بالكوفة فغضبه وسقط عن الاجر والمودة على المستاجر كذا في المبسوط قتالا او خيعة
رحمه الله استاجر الرجلان احدهما بصري والاخر كوفي فسطاطا من الكوفة
الي مكة فاهبا وجابيا باجر معلوم وذهبا به الى مكة واختلعا فقال البصري
انما يريد ان اتي البصر فقال الكوفي اني اريد ان ارجع الي الكوفة واراد كل واحد
ان يذهب بالفسطاط الي حيث قصد وان ذهب البصري بالفسطاط الي بصرة
ان ذهب به بغير امر صاحبه فالبصري صان للفسطاط كله ولا ضمان على الكوفي
وليس عليها اجر الرجعة واذا ذهب بمكسر الكوفي فالبصري صان لجميع الفسطاط
بامر

والكوفي

والكوفي يضمن نصيبه وهو النصف ولا اجر عليها وذهب الكوفي الى كوفة ان ذهب بغير
امر البصري فانه يضمن نصف الفسطاط وهو نصيب البصري والجنبة نصيبه وعليه نصف
الكر في الرجعة ولا يجب على البصري شي في الرجعة ولذا ذهب به الى كوفة بامر البصري فلامان
عليه البصري في نصيبه على قول محمد رحمه الله سواء اعاره نصيبه او اودعه بان قال اتفقد به
بوجاهة يوثق به وحفظا به بوجاهة في يوثق واماني قول ابي يوسف رحمه الله فكذا في الجواب
ان اودعه لمن الكوفي وان كان اعاره نصيبه من الكوفي او اوجره بامر البصري
نصيبه لان امسك الكوفي كامساكه وان كان اعاره منه لا اجر على البصري لانه صار عاقلا
وان ارتفع الى القامي وقصر عليه الغضه واختصما في ذلك فان القامي ان شاء بالثقت
اليها قال اما لم يخبها ببيتة على ذلك وان شأ القامي صدق فيها فالاثم هو بالخيار
ان شأنته ذلك في ايديها وان شأنته فسخ الاجارة فان راعى القاضي النظر للغائب في
فسخ الاجارة بعد هذا بوجاهة نصيب البصري من الكوفي ان رغب في اجارة نصيب البصري
حتى يعمل الى الغائب عن الفسطاط مع الاجر ويكون هذا اولى من الاجارة من غيره وكذا
هذه الاجارة عندهم جميعا وان اجر المستأجر وان لم يربح الكوفي في اجارة ذلك
بواجره من غيره وان وجد ويجوز هذه الاجارة وان اجر المستأجر وان لم يجد احد اتواجر
نصيبه بوجاهة نصيب البصري من الكوفي ان ربه ثقة حتى يصل الي المالك وان شأ
ترك ذلك في ايديها هكذا في المحيط فتاوى المسطاط الى مكة ذاهبا وجابيا
فخالصه مكة فعليه الكد اذ اذهبها وعليه قيمة المسطاط يوم حلفه والفسطاط
له فان لم يجتصمها حتى حج من قابل ورجع بالفسطاط فلا اجر عليه في الرجعة كذا في محيط
البرخية وذكر عن الحسن رحمه الله انه قال لا بأس بان يستاجر الرجل حلي الذهب
يا لذهب وحلي العنقة بالمنفعة ربه فاخذ كذا في المبسوط اذا استاجر دار فيها
صفا ح ذهب يد ذهب فانه يجوز هكذا في المحيط ولو استاجر تحليا معلوما بوجاهة
الي اللبل بعد لم معلوم لتلبسه فحسنته اكثر من يوم وليلة صارت غاصبة قالوا
وهذا اذا حسنته بعد الطيب او حسنته مستغلة فاما اذا حسنته للحفاظ لا نصيب
غاصبة قبل الطيب والحاصل بين الامساك للحفاظ وبين الامساك للاستعمال
انه اذا امسكه لم يضمن في موضع يمسك للاستعمال فيه فواستعمال وان امسكه في موضع
لا يمسك فيه للاستعمال فهو حفظ فعليه هذا اذا استوفرت باحاطة او تحللتا لسوار
او نغم بالقبض او وضع العامة على لعا تق فمدا كله حفظ وليس باستعمال
وان البسنته غيرها في ذلك اليوم فممت فممت الاجارة لان الناس يتبعون في
لبس التحلي كذا في الأصول العادية وان استأجرته كل يوم باجر مسمي بحسنته
شرا ثم جات به فغيرها اجر كل يوم بحسنته وان استأجرته كل يوم باجر مسمي
بحسنته شرا ثم جات به فغيرها اجر كل يوم بحسنته وان استأجرته بوجاهة الى اللبل
فان بدلها بحسنته كل يوم فبذلك الاجر فلم تزد عشرة ايام فالاجارة على هذا الشرط فيما
عدا اليوم فاسدة قياسا وفي الاستحسان يجوز كذا في الجاهلية وكل مستاجر عن
اوجوه او متاع او دارا فاسد ذلك بحيث لا يمكن الانتفاع به سقط الاجر ويجب
احرقا انتفع به فان اختلفا في فساده في الزمان المأضي في جميع المدة يحكم الحال

والقول فيها لما في قول من شهد له الحال وان كان سالما في الحال وانفق على صاحبه
في بعض المدة واختلغا في بعضا رة فالقول قول المستاجر مع مبيته لا تسبكه
بعض الاجر كذا في العتباتية **المباح** الحادي والعشرون
في اجارة البوجد فيها تسليم المعقود عليه الي المستاجر جرد في الخياط
قوب الخياطه فقطع الخياط ومات قبل الخياطه قال ابو سليمان الجوزجاني
رحمه الله له اجر القطع وهو الصحيح كذا في الظاهر فقال القاضي في الدرر وعليه
التوقيه كذا في كبرى وعن ابي يوسف رحمه الله بين استاجر دابة يذهب
بها الي منزله ويتركها الي موضع قد سماه فدفعها اليه وذهب بها الي موضع لم يسمه
ذلك فدفعها عليه من الاجر بحسب ما ذهب الي منزله وفي رواية اخرى علقه
عن محمد في خياط خياط ثوب رجل باجر فقتله رجل قبل ان يفتنه ربا الثوب فلا اجر
للخياط ولا اجر للخياط عليه ان يعيد العمل لانه لما جهر بحكم العقل الذي جري بينهما
فذلك العقد فكذا ترى تمام العمل وان كان الخياط هو الذي فتنه فغلبه ان
يعيد العمل لان الخياط لما فتن الثوب فقد نقص عمله وضار كان لم يكن وكذلك
الاسكافي وكذلك الحارثي اذا حمل في بعض الطريق فخوفوه فرجع وانما اذا حمل
الي الموضع الاول لا اجر له كذا ذكر في الفتاوي ولم يذكر الجوزجاني في كبرى كذا في
المسئلة المتقدمة ومسئلة السفينة التي بعد هذا وكذا كذا الملاح اذا حمل
الطعام الي الموضع المسمى في العقد فخر ببتل الرح السفينة وردتها الي مكان
العقد فلا اجر للملاح ان لم يكن الذي اكثر يسمعه لان العمل لم يكن سلسا اليه
وان كان معه غلبه اكثر لان العمل صار سلسا اليه وان كان الملاح هو الذي
ردت السفينة اجره عليه لاعادة الي الموضع المشرط وان كان الموضع الذي
رجعت اليه السفينة لا يقدر رب الطعام علي قبضه فيمنعه فيمنعه الملاح ان يسلمه
في موضع يقدر رب الطعام علي قبضه فيه ويكفي له اجر مثل ما سار وان قال
الذي اكثر في السفينة بعد ما ردتها للرجح كذا في سفينتك انا اكثر في
غيرها فله ذكر رواه هشام كذا في الخبر ولو اكثر في بئرا الي موضع معلوم
فركبه فلما سار بعض الطريق فخر به فرده الي موضعه فغلبه الاجر بقدر ما سار
فان قال المستاجر للقاضي مرصا حيا بغل فلبس الغنم الي حيث استاجر ثم رده
عليه الذي سار وطنه عليه قال لان سار الاجر فعل ذلك ولا يقبل للمستاجر
الي فلكا لكان الذي بلغت ثم هو جلد من منه الي حيث استاجرته وهكذا رواه
هشام عن محمد رحمه الله قال وعلي هذا السفينة كذا في المحيط وان استاجر
اليحيى يعبا له فمات بعضهم في بابتي فله اجره بحسبه قال القاضي ابو جعفر
الهمدواني هذا اذا كان عبدا له معلوم حتى يكون الاجر مقابلا لبحلهم
وان كانا غير معلومين يجب الاجر له كذا في التبيين وهكذا في الكافي والهداية
ولو ذهب ولم يجل احدا منهم ولم يستخرج شيئا كذا في التاتارخانية
وان استاجر له ذهب بكتابه الي فلان فمجي بجوابه فذهب بالكتاب فوجد
فلانا فمات فترك الكتاب مة او مرقه ولم يرد كان له اجر له ذهب في قوله انه لم
ينقص

لم ينقص عليه وقيل اذا مرقه بغيره لا يجب الاجر له اذا ترك الكتاب لم
ينقص بالكتاب وارثا المكتوب فيحصل له العرض بخلاف ما اذا مرقه هكذا في
قنا ويخاف في حان ولو استاجر له ذهب بكتابه فلان لم يرقه ويحي بجوابه فذهب
موجود فلا فمات فترك الكتاب للرجع عندهما وقال محمد له اجر له ذهب وان لم
يرد الكتاب بكتبه دفعه الي وارثه او وصية يجب الاجر والاجماع ولم يذكروا اذا
وجد فلان غلبا فترك الكتاب هناك ورجع من مشايخنا من قال هذا علي الاختلاف
الذي ذكرنا ومنهم من قال هنا يجب اجر له ذهب بالانفاق هذا اذا شرط عليه
الاجر بالمحاب لم يرد كذا في الكتاب فيقول اذا لم يشترط وترك الكتاب شيئا حتى يصل
اليه اذا حضر ان كان في الميراث او لم يورثه ان كان ميتا فانه يستحق الاجر ولا
وجده ففزع الكتاب اليه فلم يبق احق به عا من غير جواب له الاجر فلا لانه اني
بما وسعه ولو لم يجد ووجده لكن لم يدفع الكتاب اليه بل رده بالكتاب لا اجر له
وقال محمد رحمه الله له اجر له ذهب ولو شئ الكتاب لهننا لا يستحق لغيره
بالاجماع كذا في الخلاصة واجمعوا عليها انه لو ذهب الي فلان بالبرقة ولم يذهب
بالكتاب انه لا اجر له وفيما اذا شرط عليه المجي بجوابه وان في الجواب فله الاجر كما لا
كذا في المكي استاجر رجلا لتبلغ رسالته الي فلان فوجد ميتا او غائبا
فبلغ الرسالة الي ورثته ان كان ميتا او الي احد لبوصل اليه ان كان غائبا او لم
يلغها الي احد وعاد استحق الاجر بالاجماع كذا في الصغرى واجمعوا عليها بما اذا استاجر
ليه ذهب بطعام الي البرقة الي فلان فذهب ولم يجد فلانا او وجده ولكن يدفع
الطعام اليه بل رده انه لا اجر عليه كذا في الخبر هشام عن محمد رجل كاري سفينة
ليذهب بها الي موضع فجل كذا ويحي به ففقد ذهب بالسفينة فله اجر كذا في ما مر بقله
فرجع قال بل رده كذا في السفينة في الذهاب فارغة وان قال كذا في سفينة كذا في
تحل في طعاما الي ههنا من موضع كذا فلم يجد الطعام فلا شيء له من ذلك كذا في محيط
الرخسي استاجر رجلا وبأ الي بلدة ليحمل عليه من هناك حوله فقال الحارثي ذهب
فما وجدت هناك حولة ان عدته المستكر في فيه لزمه اجر له ذهب وفي مجموع التوازل
استاجر دابة من بغداد ليذهب بها الي المدائن ويحمل عليها طعاما من المدائن فذهب
ولم يجد الطعام بل رده اجر له ذهب في لو استاجرها ليحمل عليها من المدائن ولم يستاجر
من موضع العقد لاجر عليه كذا في الوجيز للكروري استاجر رجلا ليحمل له علفا وطعاما
من مطوقة سماها له فذهب فلم يجد شيئا قسم الاجر علي ذهابه وحولته ورجوعه
وبل رده معذرة ذهابه لان الذهاب كان للمساخر لهننا اذا سمي المطوقة فان لم يسم
ينظر اليه كذا في ذهابه ولا يجاوز به ما سمي له من ذلك يعني من حصة كذا في كبرى
وفي فتاوي العسلي استاجر دابة في المير ليجل الدقيق من الطاحونة او ليجل الحنطة
من قرية كذا فذهب فلم يجد الحنطة فله طحنت او لم يجد الحنطة في القرية فعاد
الي المير ينظر ان كان قال استاجرت منك هذه الدابة من هذه البلدة حتى احمل
الدقيق من طاحونة كذا يجب نصف الاجر اما اذا كان قال استاجرت منك هذه الدابة
يديرهم حتى احمل الدقيق من الطاحونة فهنا لا يجب لغيري له ذهب كذا في المحيط

شبه ما انهم من سكناه عندهم جميعا كذا في المحيط رطلان استاجرا حيا
فيه بافسهما فعل احدهما فاستاجرا كجرا فافعه معه في الخانوت واي الاخر ان يدعه
قال له ان ينفذ في نصيبه من شاة ما لم يدخل على شريكه في نصيبه من شاة
الا انه اذا دخل على شريكه فحينئذ يمنع من ذلك وكذا كانا احدهما اكثر
شاة من الاخر فلما رايا احدهما ان يبي وسط الخانوت حايضا لم يكن له ذلك كذا في
المسوط ولو استاجرا حيا فواضرا فيا بينهما ان يسكن احدهما مقدم الدار والاخر
مؤخرها فهدا امر لا يلزم شيئا وان كان هذا الشرط من الاجر فهدا العقد هكذا
في المتأبئة استاجرا حيا فواضرا مسلا لدرق كذا في ذلك ان لم يضر بالتأبئة وليس استاجرا
الدار المسيلة ان يجعلها اصطيلة كذا في القنية واذا بيع المستاجر ثوبا او كان ثوبا
في الدار المستاجر فاحترق بعض ثوبه الجيران واحترق بعض الدار الا ان عليه كذا
فعل فهدا امر لا يلزم شيئا وان كان هذا الشرط من الاجر فهدا العقد هكذا
الناس من تركه لا احتياطي وضعه او اوقد نار الا بوقد مثله في الثور كان حائما
كذا في المصوب العمادية والظهيرية ومن استاجرا حيا فواضرا فاحترق
الحصايد فاحترق شي في ارض اخرى فلا ضمان عليه لان هذا تنسب ليس مباشر
والضمان في النسب لا يجب بدون البغدي ولم يوجد لا فخر في ملك
ففسه وقال الصدر الشهيد رجل احترق شوكا او ثوبا في ارضه فهدا العقد
بالشرايات الي ارض جاره فاحترق زرعه ان كانت العاقل تبعد من ارض الجار
على وجه لا يصل اليه شاة الناس في الحادة فلا ضمان عليه لان ذلك يفعل
النار وان كانت يغرب ارضه على وجه يصل اليه الناس غاليا فانه يضمن
لان له ان يوقد النار في ارضه ولكن على وجه لا ينفذ من ارضه الي ارض جاره
هكذا في غايبة البيان استاجرا حيا فواضرا فاحترق شاة الجار فاحترق
لجمل عليها شيئا من متاعه مع متاع المستاجر فاحترق شيئا من متاع الجار من ذلك
ومع ذلك لو وضعه وبلغت الدابة ذلك الموضع يجب جميع المسمى بخلاف ما اذا استاجر
دارا وشغل رب الدار بعض متاع نفسه حيث يسفله عن المستاجر من الاجر
بخصته كذا في الصغير في ذكر في شرح الجواهر ان المستاجر ان يعير ويبيع ويؤجر
وكذا المسيلة مطلقا وقابلها اذا كان شيئا لا يتعارف الناس في الانتفاع بها ما اذا
كان شيئا يتعارف الناس في الانتفاع به فليس له ان يوجر حيا من استاجر
حايه ليركبها بنفسه ليس له ان يوجر غيره ولا ان يعيره كذا في الذخيرة ولو قاب
المستاجر بعد السنة ولم يسلم المقتاع الي الاجر فهدا العقد فاحترق شيئا من متاع الجار
ويؤجره من غيره بغير اذن الحاكم كذا في القنية وفي فتاوى اهورستيل القامي بوج
الدين رحمه الله اعطى المستاجر رطلنا القروعة فاحترق المدة التي كانت في هذا العقد
علي من يجب قال لا يجب على المستاجر لانه دخل في حياته لما رهنه واذا وجب الضمان
عند الهلاك لا يجب الاجر وان سلم اليه سلما ولو اخذها منه بغير رضا وجب الاجر
لان له ولاية الاسترداد كذا في التاثير خاتمة الباق

الاحلاطي

للاحلاطي واذا استاجر الرجل حيا ما شهور معلومة باجر معلوم فهو جائز فان كان حيا
للرجل لو حيا للتأبئة وقد حدها جميعا الا ان يبي في الاجارة حيا ما فالتأبئة ان لا يجوز
هذه الاجارة وفي المستحسان يجوز ان يستاجر حيا من الله اذا كان باب الحايين
واحدا والذخيرة حيا اما اذا كان لكل واحد منها باب على حدة لا يجوز للعقد حيا بينهما
كذا في المحيط استاجرا حيا ما يجد وده فدخل في العقد فواضرا من غير ذكر الحق وقبح
بيلما وسيل ما الحام وموضع سرقينه لانه لا يتفق به يدونه وعارنه على صاحب الحام
من الصاروخ وعارة حوضه وسيل ما ثيه وبيره وقدره ولو شرط لهذه الاشياء
على المستاجر عشرة دراهم في كل شهر بمرة مع اخره اذ ان ينفذها عليه
جاز وهو الحيلة ويكون هو تأبئة عنه في الاتفاق كما امر رب الدابة المستاجر ان
ينفق على دابته ببعض الاجر يجوز استحسانا او يقول تركه لغيره من لزم
الحام يجوز ولو قال لا نفقت في مرمته كذا لم يصدق الا بحجة او علف رب الحام
على العاقل كذا في المتأبئة واذا استاجر المستاجر ان ينفذ قوله في ذلك من غير حجة فالحيلة
ان يدفع العشرة الي رب الحام ثم يدفعها رب الحام اليه وذا امره باتفاقها في مرمته
الحام فيكون امبا وحيلة اخرى لا سقاط الحجة على المستاجر ان يجعل مقدار
المدة عدلا حيا يكون القول قول العدل فيما ينفق لان العدل امين كذا في المحيط
ولو جعل رجلا يقضها وينفقها على الحام فقالا المستاجر دفعها اليه وكذا في رب
الحام فان اقر العدل بقبضها برب المستاجر وان كان العدل كفيلا لا اجر كان
مثلا المستاجر غير موثق ولا يصدق كذا في المسوط وان فسده بربا لا يجبر
صاحب الحام على بيعه جميع الما ولكن للمستاجر حق الفسخ كذا في المتأبئة وعلف
الحام ورماه عند مضمرة للمستاجر ويؤمر بالتقيد لو انكسر المستاجر كون
الرماد من فعله فالقول له كذا في محيط السرخسي في اجارة الحام فهدا العقد
والسرقين وتخرج موضع العسيلة يكون على المستاجر سوا كان المسيل طهر
او مسقفا فان شرط ذلك على الاجر في الاجارة فهدا العقد وان شرط على
المستاجر اجارة الاجارة والشرط كذا في فتاوى قاضي خاين ولو شرط عليه رب الحام
كل شهر عشرة طلائق فاجارة فاسد كذا في المسوط ولو احتل ابا الوعة من
حدها المستاجر فعليه الاجر تقريبه كذا في محيط السرخسي واذا استاجر حيا ما شهور
سماة كل شريكها فانه من احدهما قبل قبضتها فله ان يتركها لياقي وان انهدم
بعد قبضتها فالباقي له لازم حصته من الاجر كذا في المسوط اذا استاجر حيا سنة
يكذا فلم يسلم الي المستاجر شي من ثم سلم الباقي وارجى المستاجر فانه يجب على
قبضه كذا في المحيط واذا استاجر حيا واحدا فانه من مضمرة بيت قبل القبض
او بعده فلما ان يتركه كذا في المسوط رجل اجرا حيا سنة ثم ان الاجر اجري ثلثه السنة
من اخر فانه لا يقع الاجارة الثانية حتى يخلص المستاجر بعد انقضاء المدة فانه يقع
اضافة العقد الي زمان لم يات بعد كذا في جواهر الاختار وفي استاجر حيا ما وعده
ليقوم على الحام فانه من الحام بعد قبضتها فله ترك العبد وان هلك العبد فليس له
ترك الحام وان كان استاجر العبد فله تركه كذا في محيط السرخسي رجل

ثم تمسك الطعام فطعمه واكتسب ما لا كان له اكتسب ويصير عاصبا لرضه
فيعتبر فيه احكام العصب فبعض ما انتقص من ارضه كفاصيب الارض
ولكن لا يعنى انما كذا في الدخيرة ركب المستاجر في الطاحونة حبرا او حديدا
او سببا اخر ثم انقضت المدة واراد ان ياخذ ما له فيها ان يامر المواجه على ان
يرفع من الخلة بوجه ويكون له وان يلامره باخذ غير المركب وقيمة المركب كذا في
الوجير المذكور في الباب الرابع والعشرون في الكفالة بالاجر
وبالمعقود عليه قال في مجوز الكفالة والمخالفة في جميع الاجازات بالاجرة
في عا جازها او اجازها سوا كانت الاجرة واجبة وقت الكفالة باستيفاء المنافع او
باستيفاء التجهيل او لم تكن واجبة ويكون على الكفيل مثل ما على الاصيل
ان لم يشترط خلافه في تجهيل وتأجيل وان يعمل الكفيل الاجر لم يرجع على
الاصيل حتى يعمل الاجل كذا في المحيط وليس للكفيل ان ياخذ المستاجر بالاجر حتى
يؤديه ولكن ان لم يمه بمصاحبه فله ان يترك المكفول عنه حتى يملكه او يؤديه
عنه كذا في السبوط ولما اختلف الاجر والكفيل والمستاجر في عقد الاجر فقال
الكفيل هو درهم وقال الاجر هو درهمان وقال المستاجر هو نصف درهم
قال قول المستاجر لا ينافي الزيادة ويوجد الكفيل بدهم ولا يرجع على
المستاجر الا بنصف درهم ولما قاموا جميعا البيعة فالبيعة للاجر كذا في
المحيط ولما قام الطالب ببيعة بلغة ايمها شاكد في الوجير المذكور في وان
كانت الاجرة شيئا عينا كان ثوبا ببيعة وكفل به كفيل فوجاز به ان يهلك
الثوب عنه المستاجر يري الكفيل ويقضي على المستاجر اجرا مثل كذا في المحيط
لو استاجر خياط الخياط له ثوبا وشرط عليه خياطة بنفسه فكفل به استا
ان كفل بتسليم نفس الخياطة صح وان كفل بخياطة لا يجمع خياطة وان اشترط
على خياطة فكل انسان بالخياطة صح فخر في مسيلة الخياط اذا لم يجمع الكفالة
بالخياطة وخاط الكفيل رجع على صاحب الثوب باجر مثل عمله واذا جمعت الكفالة
وخاط الكفيل رجع على المكفول له عنه باجر مثل عمله بالانعاما يلدغ اذا كانت الكفالة
بامره هكذا في المحيط لو استاجر من ابله ابله باجر على ما سمي الي بلد
معلوم وكفل له رجل بالخيل جاز ولو استاجر ابله باجر على ما سمي بالهولة
لم يجر الكفالة كذا في السبوط قال ابو حنيفة رحمه الله اذا عمل المستاجر الاجر
وكفل له اجرا لاجران انتفعت الاجارة فالكفالة جائزة كذا في المحيط
الباب الخامس والعشرون في الاختلاف الواقع بين الاجر والمستاجر
وبين الشاهد بين وهو مشتق على فصول الفصل الاول في الاختلاف
الواقع بين الاجر والمستاجر في البدل وفي المبدل وان اختلفا بعد انعقاد مدة
الاجارة في تسليم ما استاجره في مدة الاجارة فقول المستاجر مع بيعة البيعة
بيعة الاجر ولو اتفقا انه سلم في اول المدة او المسافة واختلفا في حد وثلاثين
فقال المستاجر عرض لي ما منع عن الانتفاع به من عرض او عصب او اياق ومحد
الموخر وكذا فان كان ذلك العارض قايما عند الخصومة فالقول قول المستاجر مع

بعبه

بعبه على علم مولوا اتفقا على حد ومن المنع واختلفا في مدة نفا المانع فالقول
قول المستاجر كذا في المحيط ولو اختلفا في قدر الاجرة قبل القبض او في مدة
الاجارة شيئا كان وينسخ الاجارة كذا في التهذيب اختلفا في معنى المدة فالقول
للمستاجر كذا في الغنية واذا اختلف شاهد الاجارة في مبلغ الاجر المسمى
في العقد والمسمى هو المواجه او المستاجر فشهدا احدهما بمثل ما ادعى المدعي
والاخر باقل او اكثر لا يقبل الشهادته ومن اصحابنا من يقول هذا قبل استيفاء
المنفعة لان الحاجة الى القضا بالعقد ومع اختلاف الشاهدين في القضا
لا يثبت القاضي من ذلك وما بعد استيفاء المنفعة لان الحاجة الى القضا
بالعقد ومع اختلاف المال فينبغي ان يكون على الخلاف عند ابي يوسف
ومحمد يقضي بالافضل كما في دعوى الدين اذا ادعى المدعي ستة وشهد بها احد
الشاهدين والاخر خمسة قال رضي الله عنه والاصح دعوى ان الشهادته لا قبل
عندهم جميعا هي لان الاجرة يدل في عقد المعاوضة كالثمن في البيع فلا بد
ان يكون مكتوبا عند الشاهدين به فيمنع قبول شهادته وان لم يكن له البيعة
وقد نصا دقاعلي الاجارة واختلفا في الاجارة قبل استيفاء المنفعة مخالفا
وتزادا وكذا كانت قضا المستكبري من الكوفة الى بغداد بخمسة وقال
رب الدابة الى الصراة والصراة النصف مخالفا وبعد ما خلفا ان قامت لها
بيعة اخذت بيعة رب الدابة على الاجر وبيعة المستاجر على فصل المصير
على قول ابي حنيفة رحمه الله وكان يقول اولي بغداد اديا ثمنه عشر
ونصف وان اتفقا على المكان واختلفا في جنس الاجر فالبيعة بيعة رب
الدابة وان كان قد ركبها الي بغداد وقال قد اعزني وقال صاحبها اكرهها
مفك يد رهم ونصف القول قول الراكب ولا مان عليه ولا اجرة ان قام الموجه
شاهدين فشهدا احدهما بدرهم والاخر بدرهم ونصف فانه يقضى له بدرهم
كذا في السبوط وكذا لصياغ دفع الثوب اليه فشهد شاهدان به دفع اليه نصفه
احمر وشهد الاخر ليصغره اصغر لا يقبل كذا في المحيط للسرخسي ولو ان رجلا ادعى
قتل رجل انه اكواه دابته بامرها فشهدوا له بعدد دولقاهم على ذلك
البيعة واقام رب الدابته البيعة انه اكواه احد بهما ببيعة الي بغداد بعشرة دراهم
كان ابو حنيفة رحمه الله يقول ولا يانه يقضي باجرة الدابته الي بغداد بخمسة
عشر درهما اذا كان اجرا مثلها على السواد ثم رجع وقال يقضي باجرة الدابته الي
بغداد بعشرة دراهم وهو قول ابي يوسف ومحمد رحمه الله هذا الذي ذكرنا اذا اتفقا
على جنس الاجر ولما اذا اختلفا في جنس الاجر ان قال صاحب الدابة اكرهتك
احد بهما الي بغداد بدينار واقام البيعة على ذلك واقام المستكبري البيعة انما استكرها
جميعا الي بغداد بعشرة دراهم انه يقضي باجرة الدابته الي بغداد بدينار
وبخمسة دراهم اذا كان اجرا مثلها على السواد كذا في المحيط ولو اكرهت احد بهما
بعينها الي المرح والاخر الي العارسية فجاءوا الي القادسية فنقضت احدهما
واختلفا فقال المستكبري انتم نقضت قدا كثرتها الي الحيرة ونقضت عليك القنان

وقال المستكرى هي التي اكرتني بها الى الغارسية والقول قول المكري وضرب
المكري قيمتها كذا في الغارسية وان ادعى المستاجر الاجارة وحدها صاحب الدابة
فشهد شاهدان انه استاجرهما ليركبهما الى بعد ادبشرة وشهد الاخر انه
استاجرهما ليركبهما ويجعل عليهما هذا الشاغ والاستاجر يدعي كذا لم تجز الشهادة
وكذلك ان اختلفا في حركتهما كذا في المسوط رجل ركب سفينة رجل من بني
آمل ثم اختلفا فقال صاحب السفينة للراكب هل كنت الى كذا محنة دراهم
وقال الراكب استاجرني لاجل حفظ السكبان الى آمل فشرع دراهم جلف
كل واحد منهما وليس له الدابة بينهما حدهما الى من الاخر وكان للقاضي
ان يبدأ بايهما شا وان اقرع كان حسنا فان دخلوا الاخر لاحدهما على صاحبه
فان اتاها البينة فالسببة للراكب وهو الملاح وتوفي عليه بالاجر على صاحب
السفينة ولا اجر عليه لصاحب السفينة لانها لما اتاها البينة جعل
كان الامر كما في مثل الاجارة صاحب السفينة من الراكب لانه لا بد للملاح
من ان يكون في السفينة رجل قال الاخر اري اركبتك بغلام من بني بني
دراهم وقال المدعي عليه لا بل استاجرني لابلعه الى فلاه بغلام خمسة دراهم
فانه جلف كل واحد منهما فان جلفا لاجل شي وان اتاها البينة فالسببة
لبينة صاحب البغل لان حفظ البغل واجب على المستاجر فلا يجوز الاجارة على
ذلك كذا في الظهيرية قال المستاجر اكرتني الى الغارسية بدرهم وقال الاخر
الي موضع الاخر وقد ركبا الى الغارسية فلا كرا عليه لانه خالف كذا في السراجية
وان قال المواجه لما اكرتك الدابة الى هذا الموضع وقال الراكب لا بل اكرتني
الدابة وجاورها الموضع فهلكت الدابة فانه يضمن كذا في الذخيرة ولو ركب رجل
دابة رجل الى الحيرة فقال رب الدابة اكرتتها الى الحيرة فماتت فماتت ذلك
وقال الذي ركب اكرتتها او جلف على ذلك وهو يبري من الاجرة فان اقام رب الدابة
شاهدين انه اكرها الى الحيرة بدرهم لم يقضي له عليه بدرهم اذ كان قد ركبها كذا في المسوط
الي الساحين بدرهم ونصف وشهد له شاهدان كذا واخر شهدا انه اكرها
الي الساحين بدرهم فانه يقضي له عليه بدرهم اذ كان قد ركبها كذا في المسوط
فان اقام صاحب الدابة شاهدين فشهد له شاهد بدرهم وشاهد بدرهم
ونصف فانه يقضي له بدرهم واحد ولو كان الاخر يدعي الاجارة بدرهمين فشهد
شاهد بدرهم واحد وشاهد بدرهمين لا يقبل في قول ابي حنيفة رحمه الله كذا
في فتاوى مختار ايمان رجل استاجر دابة ستة دراهم على انهما استاجرهما
احد عشر شهرا بدرهم وشهر اربعة دراهم على الاخر انه اكرها ستة عشر دراهم
واقام كل واحد منهما بينة على ما ادعى روي عن ابي يوسف رحمه الله انه يقضي
ببينة رب الدابة وان اختلفا في هذه الوجوه يبدأ بصفة الاجارة او بعد
ما وصل اليها مكان الذي يدعي اليه الاجارة والقول قول المستاجر مع حجة التماثل
عندهم وان اختلفا في الاجرة جذا نقض بعض المدة او مسير بعض المسافة
فانما يتجلى ان اذا اختلفا في مبلغ الاجارة فما بقي فيكون القول قول المستاجر
في حصة

في حصة ما مضى كذا في الظهيرية وعنه ايضا رجل اقام بينة استاجر هذه الدابة
من هذا الرجل شهرين بعشرة دراهم وقام رب الدابة لابي اكرتتها منه شهر
بعشرة دراهم فاي اقبل بينة رب الدابة على الاخر فاجعلها شهر بعشرة دراهم على
المستاجر في الشهر الثاني خمسة دراهم كذا في المحيط وفي جامع الفتاوى ولو قال
اكرتت هذه الدابة لشهر بعشرة دراهم وقال الاخر استاجرت هذا الشهر وشهر
اخر خمسة في الشهر الاول بحسب عشرة دراهم وطعم وفي الشهر الثاني درهم
ونصف كذا في التاتار خاتمة رجل اقام بينة انه اكرتتها هذا بعشرة دراهم
ثلاثة اشهر كذا اكل شهر ثلاثة دراهم واقام الاخر بينة انه استاجره ستة
اشهر كل شهر بدرهم فغلبه الثلاثة اشهر بعشرة دراهم وثلاثة اشهر
ثلاثة دراهم كذا في محيط السرخسيه شام قال سالت ابا يوسف رحمه الله عن
رجل في يديه دار سكنها شهر اقام رجلان كل واحد منهما بينة انها دار
اكرها منه يعني من صاحب البيت هذا الشهر بعشرة دراهم والذي
في يديه الدار ينكر دعواهما قال ابو يوسف رحمه الله الدارين امد عليين
نصفان ولكل واحد منهما حصة دراهم استخانا والقياس ان يكون لكل
واحد منهما عشرة دراهم كذا في المحيط وفي نوادر هشام عن ابي يوسف رحمه الله
رجل دفع الى جباة ثوبا ثم قال رب الثوب اعطيتك التوبعني اجرة درهم
وقال الجباة لم نسم لي اجره بالقول قول رب الثوب وان قال رب الثوب لم
لم اسم لك اجره وقد اخذته على سبيل الاجرة وقال الجباة سميت لي اجره
فانه جلف رب الثوب وله اجره مثله كذا في الذخيرة ذكر في اصل رجل دفع
الى صباغ ثوبا لصبغه اهر فصبغه اهر على ما وصف له فصبغ ثم اختلفا
في الاجرة فقال الصباغ عماله بدرهم وقال رب الثوب بدان ثوبين فان قامت لها
بينة اخذت بينة الصباغ وان لم تتم لها بينة فاي انظر الى ما زاد العصف
في قيمة الثوب فان كان درهما او اكثر اعطيت به درهما بعد ان جلف الصباغ
ما صبغه بدان ثوبين ولا يزداد عليه وان كان ما زاد في الثوب من العصف اقل من
دنانيرين اعطيت به دنانيرين بعد ان جلف صاحب الثوب ما صبغه لا بدان ثوبين
ولا ينقص عنه وان كان يزيد في الثوب نصف درهم قال اعطيت الصباغ
ذلك بعد ان جلف ما صبغه بدان ثوبين وكذلك كل صبغ له قيمة كذا في البدايع
وان كان الصباغ سوادا فالقول قول رب الثوب مع بينة ولو قال رب الثوب
صبغته لي بغير اجره فالقول قوله وكذلك كل صبغ ينقص الثوب فاما كل صبغ يزيد
في الثوب فقال رب الثوب صبغته لي بغير اجره وقال الصباغ صبغته بدرهم
فغلب كل واحد منهما البين على دعوى صاحبه وليس هذا بخلاف للاختلاف
في بدل العقد ولكن الصباغ يدعي لنفسه درهما على رب الثوب ورب الثوب
منه وعليه اليه ورب الثوب يدعي على الصباغ انه وهب الصباغ منه فقد
تمت الهبة باتصاله بملكه والصباغ منكر لذلك فجلف كل منهما على دعوى صاحبه
ثم رضى رب الثوب ما زاد الصباغ في ثوبه ولا يجاوز به درهما كذا في المسوط اختلفا

فما حصل الاجرة فقال رب الثوب للقصار وعملت لي بغير اجر وقال القصار لا ابل
عملت لك بغير اجر فان اختلفا قبل العمل يتخالفان ويبدأ بيمين المستاجر وان اختلفا
بعد العمل غم من العمل فالقول لرب الثوب وان تصادقا على ما دفع اليه ولم يسم
الاجرة لم يذكر في الكتاب وذكر ابو الليث رحمه الله في عيون المسائل
فيه احوال ثلاث وقال محمد بن محمد بن الله ان اتخذ كفا وان تصادقا على العمل القصار
فانه يجب الاجرة والا فلا وعليه الفتوى هكذا في محيط السرخسي ولو اختلف
القصار وربي الثوب في مقدار الاجرة فان لم يكن اخذ في العمل يتخالفان ولا
وان كان قد فرغ من العمل والقول قول رب الثوب ولو كان الاختلاف بينهما
بعد ما اقام بعض العمل في حصته ما اقام القول قول رب الثوب مع يمينه
وفي حصته ما يتخير لغان اعتبرا للبعث بالكل كذا في الميسر لا اختلفا
في خمس الاجرة لانه داهم او دنا بيمين او في صفته انه جيد او ردي يتخالفان
اذا كان الاختلاف قبل الشروع في العمل وان كانت الاجرة عينا ان اختلفا
في جنسه او في قدره يتخالفان ولو اختلفا في صفته لا يتخالفان والقول
قول المستاجر خلاف ما اذا كانت الاجرة دينيا ولو اختلفا في مقدار المتر
وكاه ذلك قبل استيفاء المنفعة يتخالفان في يمينه لغيره بعد ذلك ان كان
الاختلاف في الاجرة بيمين المستاجر وان كان في الخلاف في المنفعة
ببدا بيمين المواجه ليمينه نكل عن اليمين لزمه دعوى صاحبه وان اقام
البينة فالبينة بيمين المواجه وان كان الخلاف في الاجرة وان كان الخلاف في
المنفعة فالبينة بيمين المستاجر ولو ادعى فضلا يستحقه من الاجرة ادعى
المستاجر فضلا فيا يستحقه من المنفعة فالامر في التخالف فانه اقام البينة
قبلت ببينة كل واحد على الفضل الذي يستحقه وان ادعى الاجرة شبرا
عشرة والمستاجر شبرا في خمسة واقاما البينة بيمينه يشترط ان يشترط
وان لم يكن للاحد منهما بينة وقد استوفى بيمينه المنفعة فالقول قول المستاجر
فيما مضى مع يمينه ويتخالفان ويمنع العقد فيما يتخي وان كان اختلافهما
في الاجرة في نوعين بان ادعى احدهما داهم والاخر دنا بيمين والامر في التخالف
والقول لغانة احدهما البينة على ما بينا وان اقام البينة فالبينة بيمين
الاجر وان اختلفا في المدة مع ذلك وفي المسافة بان قال المواجه اجر ثوبك
الي القصار دينارا وقال المستاجر بل لي الكوفة بعشرة داهم واقاما البينة
مهي الى الكوفة بدينار وخمسة داهم كذا في المحيط وان اختلفا في جنس
فقال المواجه اجر ثوبك الدابة الي القصار دينارا وقال المستاجر بل لي الكوفة
بعشرة داهم انها يتخالفان وايها نكل لزمه دعوى الآخر وايها
اقام البينة قبلت وان اقام البينة فانه يقضي الى الكوفة بدينار وخمسة
داهم اذا كان القصار على النصف من بغداد الى الكوفة يقضي الى القصر بدينار
ببينة الاجر ومن القصار الى الكوفة بحسبه داهم ببينة المستاجر كذا في شوا
قاضي خان وان اختلفا في الاجرة المدة جميعا او في الاجر والمسافة جميعا

فقال

فقال الاجر اجر ثوبك الي القصار بعشرة داهم وقال المستاجر بل لي الكوفة بحسبه داهم
فانما يتخالفان وان اختلفا فسخ العقد بينهما وايها اقام البينة قبلت ببينة وان
اقام يقضي بالبينة جميعا يقضي بزيادة الاجر بيمينه الاجر بيمينه المدة
والمسافة ببينة المستاجر وايها يبدأ الدعوى يجلب صاحبه او لا كذا في خلاصة
المفتين قلنا ابو يوسف رحمه الله رجل دفع الى حذو لغانة ليخضعها فقال لغانة
امرني بدينارين وقال الاخر امرتك بدينارين بيطران كان يستطيع ان يترعها من غير ضرر
فالقول قول لغانة ويترعها وان كان لا يستطيع ان يترعها الا بضرر فله اجران الدينين
كذا في محيط السرخسي ولو اختلف الحياط ورب الثوب فقال رب الثوب امرتك ان
تقطع خيا و قد خطته قميصا وقال الحياط لا بل امرتك ان اقطعه قميصا والقول
قول رب الثوب مع يمينه وهو الحياط ان شا اخذ القمص واعطاه لغيره وان شا
ضمه قيمة ثوبه غير مقطوع كذا في الظاهر وقال شيخ الاسلام علا الدين الاسجاني
في شرح الكافي وان اقام البينة ببينة الحياط ولو اختلفا لصباغ ورب الثوب
فقال رب الثوب امرتك بالعصر فقال لصباغ بالدينارين فالقول قول رب الثوب
في قولهم جميعا كذا في البداية دفع لبيصغ بغير عصر فقال صيفته بغير
وقال رب الثوب ببيع بغير بغير هذا الصفة فان قالوا مثل هذا الصبح قد
يكون ببيع بغير فاقول لرب الثوب والبينة للصباغ كذا في محيط السرخسي في الاجل
الامر لول امرهما ان يطلع سنة فقلع ثم اختلفا قال امرتك ان تقطع غير هذا
السن وقال الحياط بل امرتك بقطع هذا القول قوله لا امره ولو قطع ما امره كذا سن
اخر منصل بهذا السن فاقطعت لا يثبت كذا في الخلاصة ولو امره ان يقطع
شيئا من جسده او يقطع حته ثم اختلفا فالقول للمستاجر مع يمينه ان الامر يستفاد
من قوله هكذا في محيط السرخسي قال ولودفع الى ثوبان بدينارين عليه قطنا وامر
ان يري من عنده ما اري وقد دفع عشرة اساتير فقال رب الثوب دفعت خمسة عشر
اساتير او لم تكن ان تزيد فلم تزد الا خمسة وقال لغانة دفعت ابي عشرة وامرني
ان ازيد عشرة وقد زدت القول قول لغانة وعلي صاحب القنا ان يدفع اليه عشرة
اساتير من قطن ولو اختلفا في امره ايضا فقال لصاحب الثوب دفعت اليك خمسة
عشر وامرتك ان تزيد خمسة عشر وقال لغانة دفعت ابي عشرة وامرني ان ازيد
عشرة فزدت فصاحب الثوب بالحياط ان شا صدقه ودفع اليه عشرة اساتير
وان شا احدثه ثوبه ومثل عشرة اساتير وكان الثوب للغانة كذا في المحيط اعطي
حياط ثوبا ليقطع خيا محشوا ودفع اليه لبطانة والعطن فقطع وخاطه
وحشاه وانتفع على العمل والاجر عن رب الثوب بغير لبطانة ليست بطانق
فالقول للحياط مع يمينه ان هذه لبطانة فلو حلف نكز لبطانة لرب الثوب
ويصعق ان ياخذها ويبيعها كذا في الكري ولو دفع الى قصار ثوبا ليقطع بدينارين
فاعطاه القصار ثوبا وقال هذا ثوبك فقال لصاحب الثوب ليس هذا ثوبك كان
القول قول القصار في قول لبيصغ رحمه الله كذا في فتاوى قاضي خان ولا اجر
للقصار كذا في الخلاصة وكذلك لو كان لالقصار دينارين في ثوب عند لبيصغ رحمه الله

فالبينة

لانه ادين علي قوله كذا كل اجير مشترك والقنوي علي قوله كذا في فتاوي
قاضي خان فان قال رب الثوب هذا ثوبي ولم امرك بعصره والذي دفعته اليك
لتعصره غير هذا الثوب فانه ياخذ الثوب ولا يجز عليه ولو كان هذا في القطع
والجباطة لم ياخذ لكن يجز الجباطة قيمته ويترك علي الجباطة ولم يثبت هذا الجبار
في القصار ولم يكن هكذا لكنه جاز القصار فقال قمرته ولمسكته وعليك الاجر
وقال رب الثوب لم تعصره انت ولكني انا قصرته عندك او في بيتك او قال قمر
علامي هذا عندك لا يصدر قمره من الثوب والقول قول القصار وكذا ما اشته
هذا من الاعمال اذا كان في يد صاحب العمل اذا اختلفا فان كان خارجا في يد
المالك القول قوله فان طلب القصار عيبه لم اخلقه ما قصره ولكن اخلقه
ما له عليك كذا من قصارة هذا الثوب كذا في الخلاصة ولو ان القصار اعطاه ثوبا
فقال هذا ثوبك وهو يتركه واخذ ثوبي ان يكون عوضا عن ثوبه قال مجمره
لانه لا يسهه ان يلبس الثوب ولا ان يبيع الا ان يتولى القصار اخذ ثوبه
عن ثوبي فيقول القصار نعم كذا في فتاوي قاضي خان من الفتاوي وارسل
صاحب الكرايس الي القصار رسولا يسر شيئا به الاربع فلما اتى به فاذا هو
ثلاثة قال القصار دفعت اليه اربعة وقال الرسول دفع الي ولم يخال قال سياب
صاحب الثوب اياه صدق يدعي عن خصوصته وانه يبيع كذب عن خلف بري
وانما يري ما اذني فان صدق القصار وجب اجر الثوب الرابع وان كذبه وحلف
القصار وظل القصار علي صاحب الثوب اليين علي الاجر وان حلف بري عن حصه
الاجر حصه الثوب الرابع كذا في الفتاوي والمفتاوي في منقولات قنا وبلادي
كاذبي واجامه وسيم طاد كذا قصارتي كفي هم درو زدي نكر درواشت
جند اتمك هلا كه شد تخار مناسن شود ولو اختلفا فقال رب الثوب يدان
شرط داوه ام كه ده روز انما مكني وقد انقصت المدة ثم هلك الثوب
ولي عليك الصان وقال القصار لا بل دفعت الي مطلقا لا قصر ولم يمين مدع
فالقول لمن كانت واقعة القنوي يميني ان يكون القول القصار لانه يكر
الشروط ثم اذ شرط علي ان يفرغ اليوم او نحو من العمل ولم يفرغ منه وقصر
بعيابه لم هل يجب الاجر كانت واقعة القنوي ايضا ويبيغي ان لا يجب الاجر لانه لم
يقع عقد الاجارة بدليل وجوب الصانع علي تقدير الهلاك كذا في القصول العاديه ولا يظن
حالا متاعا ليعمل من موضع الي موضع ثم اختلفا فقال رب المتاع هذا ليس متاعي وقال
الحال هو متاعك فالقول قول الحال مع مبيته لانه امين ولا يكون علي امر اجرا الا ان
يصدره وياخذ لانه لم يعرف باستيفاء المتاع وكذا الوجه طعاما فقال لالحا هذا طعامك
بعينه وقال رب الطعام كان طعامي اجور من هذا فانه يجهل ان يكون القول قول
رب الطعام ويجهل الاجر ويجهل ان يكون القول قول الحال وياخذ الاجر وان كان
نوعين مختلفين بان حابه شعير وقال رب الطعام كان طعامي حنطة لم يجب الاجر
حتى يصفه كذا في محيط السرخسي رجل ساجر حلالا ليجل متاعه الي بلد كذا او
يسلمه الي السمسار فسلمه ووزن فقال السمسار للحال ووزن الحولة انقص ما كتبت

ما كتبت في البار جاعه او في البار راجعه وانا لا اعطيك من الاجر بقدر النقصان ثم
اختلفا بعد ذلك فقال السمسار او في كل الاجر وقال الحال ما استوفيت القول قول
الحال ولا خصوصية لكل واحد منهما قبل صاحبه انما الخصوصية بين الحال في صاحب الحولة
كذا في الخلاصة وفي المبين عن محمد رحمه الله في دفع الي ملاح اكر حنطة ان
يجل كذا يكد انما يبلغ موضع الشرط قال رب الطعام انقص طعامي وقزك لعل الملاح
وقال الملاح لم ينقص فالقول لصاحب الطعام ويقال لصاحب الطعام كله حتى ياخذ
منك من كل كذا راسي ولو طلب الصان من الملاح وقد كان دفع الاجر والقول
للملاح ان الطعام واخر ويقال لصاحب الطعام كله حتى تنقصه ما تنقص من طعامك
ثم قال هنا يقال لصاحب الطعام كله حتى تنقصه ما تنقص من الطعام كما هو
ظاهر اللفظ فان كان المراد الاول فظاهر علي قوله الكل وان كان المراد الثاني
فعلي قوله اي حنطة رحمه الله ليس لصاحب الطعام تضمن الملاح الا كتابه او
تخصيصه وعليه القنوي كذا في المفترقات الفصل الثاني في اذا اختلف الاجر
والاستاجر في وجود العيب بالاجر الموجد اذا وجد بالاجر عيبا او اراد ان يبرده
علي المستاجر ان كان دينيا بان كانت الاجرة دراهم او دنانير او مكيلا او موزونا
في الذمة سوي الدولهم والدنانير او عينا كثيرا بعينه او حنطة فان عذر
المستاجر ان له ان يبرده عليها المستاجر سوا كانت الاجرة دينيا او عينا وان كذب المستاجر
وقال ما اعطيتك هذا ان كانت الاجرة دينيا ولم يكن اقرا الموجد يقبض الجباد ولا
بالاستيفاء انما اقر يقبض الدراهم لا غير القياس ان يكون القول قول المردود وعليه
وهو المستاجر في الاستحسان يكون القول قول المردود مع مبيته وهو الموجد اذا اقر
يقبض الجباد بان قال قبضت الجباد او قال قبضت الاجر واستوفيت فله ان يصدر
واينقل بينة الموجد على ذلك هكذا في المحيط ولو كان الاجر ثوبا بعينه فقبضه
ثم جابرده بعيب فقال المستاجر ليس هذا ثوبي فالقول قول المستاجر فان اقام
دب الدابة لبينة علي العيب برده سوا كانت العيب بسيرا او فاحشا ثم يفسخ
المقبر برده لغوات القنوي المستحق بالعقد فاحضه قيمة السكني وهو اجر
مثل الدار وان كان حدث به عيب لم يستطع رده رجوع حصه العيب من اجر مثل الدار
كذا في الميسوط ولو استاجر فامي من رجل بيتا فباع فيه زنا فانه يخرج منه واختلفا
فيما فيه من الدخول واشباهه فقال رب البيت كان هذا في بيتي بعين استاجرته
وقال المستاجر لا بل قال حديثه فالقياس ان يكون القول قول رب الدابة مع
مبيته وفي الاستحسان القول قول المستاجر وهكذا الجواب في الطمان وسائر
الصناع اذا اختلفا فيما يجد منه الصانع في العرف والعادة دون الاجر فالمسئلة علي
القياس والاستحسان والحاصل في جنس هذه المسائل ان كل شيء يحدثة
المستاجر عادة لحاجته اليه فالقول قول المستاجر ولو اختلف رب الدار الساجر
في بئله الدار غير ما ذكرنا او في باب او في حشبة ادخلها في السقف فقال رب الدار
انا اجرتك وهذا فيها وقال المستاجر انا احدثت فان القول قول رب الدار
مع مبيته كذا في المحيط والاجر المعروف والعلق والميراث الظاهر ان رب الدار

هو الذي يتخذ ذلك وما كان في الدارين لمن موضوع أو أجزا أو حص أو حدة
أدب أو موضوع هو المستأجر فان قاما البينة في كل شيء جعلنا القول فيه قول المستأجر
فالبينة بينة رب الدار لو كان فيها دارين من مكان منظومة أو بالوعة محمودة فقال
المستأجر أنا أحدثتها أو أفا أطلعها فالقول قول رب الدار وكذلك الخوض السيرة
والخشب المبني في البناء والدراج والمراد من الدراج ما يكون ميبنا فاما ما يكون
موضوعا فيه كالسلم فالقول قول المستأجر كذا في المسبوط فلو أقر رب الدار
أن المستأجر جصها أو فترتها بالأجر أو ركب فيها بابا أو غلقا فللمستأجر
قلعه وان أضرب القلع بالدار فعلى رب الدار قيمته يوم الخصومة كذا في
الخلاصة وان اختلفا في الانون من بناء فالقول للمستأجر لان الظاهر أن
المستأجر هو الذي بناه لحاجته البينة كذا في محيط السرخسي ولو كان في الدار
كوارات تخللها ما ت فذلك كله للمستأجر كما استأجر الموضوع كذا في المسبوط
ولو خرج المستأجر من الدار ثم اختلفا فيها في الدار كما كان مركبا نحو الباب
والسريز وغلف الباب والقول قول رب الدار وما كان مفصولا نحو العرش
والاداري والخشب الموضوع فالقول فيه قول المستأجر كذا في الغنابية
الانبي احد مصر اعني ليا ب ا ذ كان موضوعا والآخر مركبا او لوح يعلم انه سقط
من السقف فهو للأجير في الثنور يعتبر العرف ولو انه دهم بيت من الدار
فاختلفا في نقضه فان كان يعرف انه من بيت انه دهم فهو لرب الدار وان لم
يعرف فذلك وقال المستأجر هو لي فالقول قول رب الدار امره بالبناء
في الدار على ان يحسبه له من الاجر فانفق على البناء واختلفا في مقدار النقطة
فالقول قول رب الدار والبينة بينة المستأجر وكذلك لو قال رب الدار لم
تب أو ببيت بغيره ذني فالقول قول رب الدار كذا في المسبوط قالوا هذا اذا كان
مشكلا لخالس ان اختلفا في ذلك اهل الصناعة فثقل بعضهم كما يقول رب البيت
انه يذهب في نقطة مثل هذا البناء قدر ما يدعيه رب البيت وقال بعضهم لا بل
يذهب قدر ما يقول المستأجر حتى تغد معرفة قوله أحدهما من جهة الغير
فينبغي حينئذ لدعوى ولا تكاد والمستأجر يدعي زيادة أو نقصا ورب الدار
يتكبر فيكون القول قوله فاما اذ جمع اهل تلك الصناعة على قول أحدهما
فالقول قوله كذا في المحيط ولو كان على باب منها ممران احدهما ساقط والآخر
معلق بالباب واختلفا في الساقط فالقول قول رب الدار اذا عرف انه أخوه
وان كان منقولا فالقول قول المستأجر في المنقول ولو كان بيتا سقطه مصر
جذوع مصر ففسط جذوع منها وكان مطروحا في البيت واختلف رب الدار والمستأجر
والمستأجر فيه فقال رب الدار هو لسقف هذا البيت وقال المستأجر هو لي
ونبي ان تصاويره موافق لتصاوير البيت فان القول في ذلك قول رب الدار مع
بينة وان كان منقولا كذا في الخبر وأذا تكا ربي منزلا من رجل في الدار وفي الدار
ساكن كل شهر يدريهم فادخله في الدار وخلي بينه وبين المنزل وقال اسكنه فاما
باسا الشتر طلب رب المنزل الاجر فقال المستأجر ما سكته حال بيني وبين المنزل

وقال اسكنه

وقال اسكنه فلما حاربا الشتر طلب رب المنزل الاجر فقال المستأجر ما سكته
حال بيني وبين المنزل فيه الذي كان يسكن في الدار أو غاصب ولا بينة له بذلك
والساكن مغربتك أو جاحدا بليتفت الي قول الساكن واذا لم يقبل قول الساكن
بقي الاختلاف بين الاجر والمستأجر فيه نظر في ذلك ان كان المستأجر هو الساكن في الدار
حالة المنازعة فالقول قول رب الدار وعليه الاجر وان كان الساكن في المنزل غير
غير المستأجر فالقول قول المستأجر ولا اجر عليه رجل تكا ربي من رجل بيتا كل شهر
يدريهم فلما جازا سا الشتر طلب رب البيت اجر البيت فقال المستأجر انما اعرضتني
أو اسكنتني بغير اجر وصاحب البيت يتكدر ذلك ولا بينة له بما قال القول قول الساكن
مع بينة وان اقاما جميعا البينة والبينة بينة صاحب المنزل وكذلك اذا قال
الساكن الدار لعلان وكلني بالقيام عليها فالقول قول الساكن ويكون خصما
للمدعي وان قال المستأجر انك وصيت لي المنزل فلا اجر لك وقال الاجر لرب الدار
فالقول قول المستأجر في الاجر وان اقاما جميعا البينة بينة المستأجر هو هو
له وهذا كله اذا لم يكن اقرا الساكن باصل الكرامة ادعي البينة او الدار بغيره اصدق
وعليه الاجر الا ان يقيم بينة للمستأجر خيرا والروية ان لم يكن رأي المستأجر فان
اختلفا فقال صاحب الدار فقد كنت رايت وقال المستأجر امره بالقول قوله
فادخله ان لم يبرها ردها الا ان تقوم بينة فانه قد ردها كذا في المحيط
ولو استأجر دارا شرا ثم ادعيها مستأجرا في الاجر يا عمر منه بعد الاجر
وانكرا لا جرم مضت المدة بعد ذلك قالوا الاجارة تكون لان مدة فيها مضى لانها
تصادق على الاجارة والبيع لم يثبت كذا في فتاوى قاضي خان رجل تكا ربي
من لامي رجل على ان اجيره ان يكفيه وعياله نفقتهم وموتهم ما دام في الدار
فلا جارة فاسدة فان سكن كان عليه اجر مثل كما في سائر الاجارات الفاسدة
فان قال المستأجر انفقته على عيالك قال صاحب المنزل لم تنفق فالقول
قول صاحب المنزل وان اقاما البينة فالقول بالبينة بينة المستأجر
رجل تكا ربي دارا شرا بعشرة دنانير فسكنها يوما او يومين ثم تحول الى دار
اخرى كان للاجير ان يطالبه بالجره جميع الشتر فان قال انما استأجرتها يوما
واحدا فالقول قوله وان اقاما البينة فالبينة بينة المستأجر في الاجرة
واذا استأجر من اخر دارا شرا يدريهم فسكنها شتر بن فعلية حيا الشتر الاول
دون الثاني فان انه دهم شيء من سكنها في الشتر الثاني يضمن ولا ضمان في الشتر
من سكنها في الشتر الاول فان اختلفا فيها انه دهم فقال المستأجر انما انه دهم من
سكنها في الشتر الاول وصاحب الدار يقول انما انه دهم من سكنها في الشتر الثاني
فعليكما الثمان فالقول قول المستأجر مع بينة والبينة بينة صاحب الدار كذا
في المحيط وان زاد على الشتر الاول يوما او يومين فقال المستأجر انما انه دهم في
الشتر الاول فالقول قوله انه غاصب هكذا في المسبوط تكا ربي بيتا او دارا على ان يسكنها
شرا فاعطاه صاحب المنزل المقاع فاما مضى الشتر يطالبه رب المنزل بالاجر فقال
المستأجر لم اقدر على فتحه وقال الاجر لرب الدار قد رقت على فتحه وسكنت ولا بينة لهما

فانه ينظر اليها المحتاج الذي دفع اليه الحال ان كان محتاجا ليلام الخلق يمكن فتح الباب به
فالقول قول رب الدار ولا يصدق المستاجر في قوله لم ائذ ولم يفتح له وان كان مدفع
من المحتاج ليلام الخلق ولا يمكن فتح الباب به فالقول قول المستاجر ووجه يقيني وان
اقاما البينة فالبينة بينة رب الدار وان كان المفتاح مفتاحا ليلام الخلق كذا في جرح
الاخلاق اخر داره ستة فلما انقضت اخذ الدار وكسرها وسكنها فقال المستاجر كانت في دارهم
فكسرتها ورمتها ولو صدقه رب الدار في ذلك ضمنها وان انكره فالقول له مع يمينه كذا في
الكبرى واذا استاجر الرجل من دار حراما مدة معلومة ثم اختلفنا في ذلك الحرام
انه لصاحب الحرام او للمستاجر فالقول قول صاحب الحرام ولو انقضت مدة
الحجارة وفيها الحرام رفا فكثير من رفقين كثير فقال رب الحرام السرقة في قوله المستاجر
هو لي وانما اتقله فالقول قول المستاجر اذ لم يعرف كونه للمدعي في يد صاحب
الحرام قبل هذا فاما الرد فان كان ذلك من عمل المستاجر وكان مقرا بذلك فعليه
ان يتقبله فان حجما ان يكون من عمله فالقول قوله كذا في المحيط ولا تستأجر
المراة فليأمل معلوما لتلبسه بوما الى الليل وهو جاز فان البينة غير هاهنا في
ذلك اليوم فهي ضامنة ولا اجر عليها وان اختلفا فقال رب الحامي البينة
وقال لابل البينة غيري دكر ان القول قول صاحب الحامي يعني هذا انها
اختلفنا في الاجر فقال صاحب الحامي البينة بنفسك فعليك الاجر وقالت
المراة البينة غيري فلا اجر علي قالوا فيجب ان يكون الجواب فيه على قياس
ما حكى في الدار ان يحكم الحال ان كان في يده وقت المفاضلة فالقول قولها
فان هلك الحامي كان لرب الحامي ان يجدتها ويضمنها ولا اجر له كما لو ثبت الايباس
مما بينه وان كذبها فقد ابرأها من الخاف ثم يكون القول قول صاحب الحامي اذا اختلف
رب الدابة والمستاجر ولم يركب بعد فقال المستاجر اكره بئيب من الكوفة الى بغداد
مسترة وقال لرب الدابة بل اكرهتك من الكوفة بعشرة دراهم الى قصر والعصر
هو المتصف ان لم يعم لاحدها بينة فانها بئيبا فان وبتر اذ ان فاما ما احدثها
بينة فانه يقضي ببينة وان اقاما جميعا البينة كان ابو حنيفة رحمه الله ولا يقول لي
بعد اذ خمسة عشر درهما ثم رجع وقال يقضي لي بعد اذ بعشرة دراهم وهو قول ابي يوسف
ومحمد رحمه الله كذا في المحيط وان استاجر الدابة الى مكان معلوم ولم يسم ما يحمي عليها
فان اختلفوا ردتها لاجارة وان حمل عليها او ركها الي ذلك المكان فعليه اسمي شخصاسا
وكذلك لو استاجر عبدا ولم يسم ما استأجره كذا في الميسوط واذا استاجر الرجل من ارض
ودفعها اليه بغير سرج ولا لجام وقال كوني عروبا ولا اكرهك سرج ولا لجام وقال المستاجر
سرج ولا لجام كان القول قول صاحب الدابة كذا في المحيط اذا نكاري ثلاث دواب من
بغداد الى مدينة الري باعياها كانت لاجارة جارية واذا جازت لاجارة لوان المكارم
يا مع هذه الدواب من غيره او هب ونصدا واذا جازت لاجارة او دفعها للمستاجر وجده
الدواب في غيره فارد ان يعطى البينة على اجارته هل يقبل بينة وهذا على وجهين
اما ان يكون المكارم حرا وعائيا فان كان المكارم حرا فانه يقبل بينة عليه وان كان يقرب
انظر هاهنا فيه واذا سمعت بينة المستاجر وكان المكارم عبيدا لم يسمع غير ان كان باعه بعد

بان كان عليه دين قاذح لم يكن المستاجر من سبل الدابة وان كان باعها بغير
عذر كان المستاجر حقا بها اليان يقتضي مدة اجارته وان كان لغيره او هب
او تصدق كان المستاجر حقا بها اليان يستوفي اجارته ثم يجوز هذه المقرات
ويكون الجواب بحرف هذه المقرات كالجواب فيما اذا باعه بغير عذر هذا الذي ذكرنا
اذا كان المكارم عبيدا فاما اذا كان عابيا فان بيعه المستاجر يقبل اذا كان الذي
في يده الدابة مشترى او متصدقا عليه او موهوبا له لانه يدعي الملك نفسه فيما في
يده فيصحب خصما لكل من يدعي حقا في يده وبعد هذا ان كان باعها المكارم يبيع
فلا سبل المعالي الدابة وان كان باعه بغير عذر او هب ونصدا كان المستاجر
احق به اليان يستوفي الاجارة فاما اذا كان الذي في يده الدابة مستأجرا او متغيرا
او موهوبا وقد صدقه المستكرى فيما قال لا يقبل بينة عليه ثم يقول في الكتاب
والمستاجر احق بها حتى يستوفي اجارته ولم يذكر ان المستاجر الاول احق بها امر
الثاني ويجب ان يكون المستاجر الثاني احق بها بخلاف اذا كان المكارم حرا وذكر
شيخ الاسلام المعروف بظاهر زادة المسئلة على هذا الوجه فلم يجعل المستاجر الثاني
خصما للمستاجر الاول وذكر شيخ الاسلام الزاهد احمد الطراوي وصيحا شيخ الاسلام
علي بن ابي طالب ان بينة المستاجر على صاحب اليد اذا كان مستأجرا مقبولة وجعل خصما
له وقرنا بين المستاجر وبين المستغير والودع كذا في الخيرة ولو استكرى الدابة فقال
لما المكارم استكرى غلاما يتبعك وتبيع الدابة طمطقت وتفتق الدابة من الكراجا وذكر
فان اعطي الغلام نفقة ونفقة الدابة فسرقت منه اذ اقر صاحب الدابة بذلك يري
المستكرى وان اختلفنا في الامر باستكرى الغلام او في الامر بدفع النفقة الى الغلام
كان القول قول صاحب الدابة كذا في الظهيرية وعليها المستكرى البينة انه استاجر
الغلام وان كان المستكرى وكيلها لاستيجار فان قام البينة على انما استاجر الغلام
بعد هذا او اقر الغلام انه فبئس منه النفقة الا انه صانع او سرق منه فكل المكارم
كان القول قوله لانه لما ثبت استيجار الغلام صار الغلام وكيل من جهة المكارم
يقضي ما عليه من اذكار النفقة والوكيل يقضي الدين اذا قال فنضت
وهلك عند يدي كان القول قوله فكذا في الخيرة فان اقر صاحب الدابة
بدفع النفقة الى الغلام وانكر الدفع فافقر الغلام اما اعطاه قبل قول الغلام كذا في
الظهيرية رجل استاجر دابة ذاهبا وجايبا فاما المكارم في الطريق فان لاجارة
لا تنقض فان استاجر رجلا حتى يقوم على الدابة حاز وكان اجره عليه المستكرى ولا يرجع
بذلك على الورثة فان اختلفت الورثة والمستكرى فمقتل الورثة اما اجره ابونا
هذه الدابة على ان مونة الدابة عليك وانكر المستكرى ذلك فالقول قوله وان اقاما
بينة فالبينة ببينة الورثة واذا استاجر رجلا دابة من رجلين ذاهبا وجايبا الي
بعد اذ فقال احدهما كرىها بعشرة دراهم وقال الاخر خمسة عشر فانه اختلفا قبل
استيفائك استيفاء المفقود عليه وليست له بينة والمستاجر يكذب كل واحد
منها ويدعي الاجارة بخمسة فانه يجب التالف فيصيب كل واحد منهما فاذا اختلفا فعول
فصح القاضي لعقد في جميع الدابة كما في بيع العبيد وان كان المستاجر يصد ولأحد

فكنا نشاء اجر ذلك النصف من شريكه على سبيل التفرع وفي الكتاب يقول انما انشا القاضي
يكري الدابة كلها من الذي يرجع الى بعدد ومعناه انما انشا القاضي ان النصف الذي كان
لصاحب الدابة من الذي يريد الرجوع الى بعدد ويقرر الكرا في النصف الذي كان له وان
شاء اكثر من نصفها من اخر فكريا بها جميعا او على سبيل التفرع كما كانا يفعلان مع الاول
ثم لم يذكر في الكتاب انه اذا لم يرجع من يكرى ذلك النصف هل لما لم يرجع ذلك
النصف من الذي يريد الرجوع الى بعدد وذكر في مواضع اخر انه ان شافل
ذلك فيكون النصف في يد من لا يودعته والنصف بالاجارة فيركب يوما ويترك
يوما وهذا الاطلاق على قولهما اما على قول ابي حنيفة رحمه الله اجارة النصف
من رجل لا يجوز ان كان الشيوع كذا في المحيط وفي نوادر ابن سميعة وهشام
عن محمد بن حماد عن رجل اخر دار من رجل يدور لهم معلومة فاستحق رجل
بالسنة فوال كنت دفعتها الي الاجر واخرته ان يوجرها فالاجر في قول
الاخر كنت غصبتها منه واجرتها فالاجر في قول رسل الدار وبأخذ
الاخر وان اقام الاجر بيعة على ما ادعي من الغصب لا يغفل بيعة وان
اقام بيعة على قرارا مستحق بما ادعي من الغصب تغفل بيعة وكانت
الاجرة له ولو كان الاخر يبا في الارض بئنا واجرها مبنية فحقا رطل الارض
امرتك ان تنبي وتواجر وقال الاخر غصبتك وبنيتها واجرتها قال يقسم
الاجر على قبة الارض غير مبنية وعلى البنا والاصاب الارض فيقول رب
الارض وما اصاب البنا فهو لصاحب البنا كذا في الخبر وقال ابو بكر
استأجر دابة وذهب الى سمرقند فاجار رجل وادعاه لنفسه ولم يصدق
انه مستأجر واستحق عليه هل للاجر ان يرجع على يايه فقل لا والله
اشترى في ابواب اثنان من الزبائن فانه قال جارية في يد عبد الله فقال
ابلهم محمد هذه الجارية بعناها منك وسلمها اليك وقد غصبها عبد الله
وصدقه محمد ولا يرأى منهم ان باخر الاثنان من محمد ولو استحق انسان الجارية
بالبيعة من عبد الله ليس لمحمد ان يرجع على ابيه ليعلم فان كان الذي
الدابة ادعي فعلا على الذي في يده الدابة بان قال هذه الدابة ملكي
غصبتها حتى يتغصب هو حصا ويسمى عليه البيعة ويكون للاخر خول الاجرة
على يايه واذا ادعي على اخر استأجر هذه الدابة في يدك من فلان
بنا ربح كذا فقل ان شئت اجرها هل يتغصب صاحبها ليدفعها اليه في حق
اثبات الاجارة عليه حتى لو اقام بيعة على الاجارة هل يسقط بيعة وعمل هذا
على وجهين اما ان ادعي على صاحب البنا فقل بان قال استأجر هذه
الدابة من فلان وقبضتها فاخذتها حتى يدفع حق او غصبتها من يسقط بيعة واذا
ادعا الاستأجر من فلان فقل ان استأجرها من فلان وسلم اليك ولم تدفع
فعلا اسمع بيعة كذا في المحيط المستأجر اذا ادعاه استأجر الارض وهي
فارغة وادعي المجرى بها كانت مشغولة من روعة بعين الحال ان كان الارض
فارغة فالقول قول المستأجر وان كانت مشغولة فالقول للاجر وهو المختار

كذا في

كذا في خزانة المختارين باع الدال ضبعة رجل بامر فقل صاحب الضبعة بعها
بغير اجر وقال الدال بل باخر فان كان هذا الدال معروفا بان يبيع اموال الناس
بالجر يصدق اكثر على دعواه ويجب له المثل كذا في جواهر الاطلاعي ولو قال
الراعي خفت الموت فذكرها فانكر لما كذا فالقول له وعلى الراعي البيعة كذا في جواهر
الرجوع للمكرور وفي نوادر صاحب المحيط اختار الراعي مع المالك فقال الراعي
ذكرها وهي البيعة وقال المالك وعجزها وهي حية فالقول قول الراعي في صيد
النوازل اما الاصحى اذا قال دعت شائك وهي بيعة هل يكون مثل الراعي قال
ينبغي ان يكون مثله حتى يكون القول قوله مع بيعة وهكذا قال بعض الفقهاء
ورحمهم الله لان في ضمانه مشككا بخلاف ما اذا قال دعت شائك باذ نكر وانكر
المالك الا ان حيث يكون القول قول المالك ولو قال الراعي فذكرها وهي
لانها مريضة وقال صاحبها ما يمرضها فقول ربا الشاة فودعها الراعي
كذا في الفصول العارضة دفع الاجر الى المجرى ومات بعد شهرين فطالبه
الورثة باجر عشرة اشهر وقال المجرى اجرتها بهذه الاجرة شهرين واكثر
السكنى ببيعة السككنى السنة وقالت الورثة بل اجرتها سنة فالقول للمجرى
لان ملك الاجرة وادعت الورثة ابطال ملكه كذا في الغيبة **باب**
السادس والعشرون في استئجار الدواب للركوب ويجوز استئجار الدواب
للكركوب والحمل فان اطلق الركوب جاز ان يركب من شاة كذا في الهداية اذا كنت
او اركب واحد ليس له ان يركب غيره كذا في الكافي فان ركبها المستأجر او غيره بعد
ما تعين ركبها فعطيت ضمن قيمتها كذا في المجلد في النيرة فان قال عني ان يركبها
فلان فاركبها بغيره فعطيت ضمن كذا في الكافي اذا نكر من رجل بلا مسمومة بغير
عينها من كوفة لا يمكنه الا اجارة جارية قال الشيخ الامام خواجه زاده ليس بفسيد
المسئلة انه استأجر ابلا بغير عينها لان استئجار ابل بغير عينها لا يجوز بل هو المعقود
عليه بل يفسر بها ان يتقبل المكارى المحل فيقول له المستكرى احملني الى مكة
يكذا فيكون المعقود عليه المحل في ذمة المكارى وان كان معلوم والابل التي جرحا لانه
الابل لا تجوز فساد الاجارة كذا في الحياط والغصارة وما اشبه ذلك قال القم
الشهيد وحين نعت بالجواز كما ذكر في الكتاب وتفسير ذلك ما قلنا وصار ذلك
معتادا ولعلم يكن كذا لا يجوز به كذا في المحيط ولو استأجر دابة في موضع معلوم
فلما سار بعض الدابة الطريق تحت الدابة وصعدت عن السير فان كان المستأجر
استأجر الدابة بعينها كان للمستأجر الخيار ان شاء غصص الاجارة وان شاء ترضى الجان
ينوي الدابة وليس له ان يطالبه بدابة اخرى وان كان المستأجر فكريا جولة
بغير عينها ليجل الى ذلك المكان فاذا صنعت الاولى كان له ان يطالبه بدابة اخرى
كذا في خزانة المختارين في جامع الغناوي ولو استأجر دابة الى مكان معلوم ولم
ينفذها الي ذلك المكان وقد استعملها فلا يجر عليه ولو انفذ الي ذلك المكان وجب
الاجر ركب اوله يركب وهذا اذا انفذها الي ذلك المكان من الموضع الذي استأجر
الدابة ولو مكث بغير ان مكث مثل ما يكون انظر اخرج وج العاقلة فعليه

الاجر لذهابها الى ذلك المكان ركب اول ركب ولو مكث كثيرا فمقدار ما لا يمكث
في انتظار القافلة وقد تغرر عليهم الفتن فلا يرفع بها الخرج فلا يجب الاجر
كذا في التناثر خاتمة رجل استاجر دابة يوما وانتفع بها فيه واستكمل تلك الليلة
وقد رجع بطنها وانكسرت فتركها في الدار التي هي بها وهي دار غيره فمكثت بهن
كذا في جوارها لغنا ويؤدفع المكارم الدابة الى المكارم لا يجب عليه ان
يبحث تلميذ او غلامه وعن محمد رحمه الله انه يجب كذا في الغنابة وفي
الصم فية استاجر دابة بعينها لخدمته المكارم على غير ما قال استاجر
ويكون منبرعا كذا في التناثر خاتمة ولو تكاثر في الغنابة الى جميع وجهي
فتبكتان بالكوفة ولم يسمها في القليلين هي والى الكناسه ولم يسمها في الكناسه
هي الطاهره او الباطنة فعليه اجر مثلها ومثله بخلاف اذا تكاثرها الى المسيلة
ولم يسمها في السهلين هي سهيلة قوت او سهيلة اصبر او تكاثرها الى
خنيوب ولم يسمها في القريتين والسهيله ركبستان وسهيله الاخير ذكر
سمرقند كذا في الظهيرية استاجر دابة من خوارزم الى بخارا بعشرين دينارا
ولم يسمها في القند ولا الوزن فالعقير نقد حوارزم ووزنه كان المقد فيه
كذا في القسبة تكاثر دابة يار نقد راسهم الى مكان كذا على ان يرجع اليوم ولم
يرجع اليه ايام ولم يجب عليه درهان لانه مخالف في الرجوع كذا في الجير لذكره
اذا استاجر غير الى مكة فعد على الذهاب دون الحج وفي الغنابة في الذهاب
والجركنا في الذخير وفي قناويها هو استاجر دابة لخدمته ما يما من من الحطة وضت
فلم تطلق اخصيه في حمل عليها هل يرجع عليها المكارم كحصة ذكر قال القاصي يدور
لانهم من يذكرون كذا في التناثر خاتمة واذا تكاثر في دابة من احدى الدواب الى الجوان
فان كانت في الجوان دابة في الجوان لم يسمها في الجوان وان كانت في غير
لم يسمها في الجوان ركب اجر مثلها واذا اعتار للعقد العاسد بالحقا يركب في المسوط
ولو تكاثر في دابة رجلان صفة واحدة فيسهم الاجر على اجر مثلها لا على قدر حملها وكذا
اذا استاجر غلامين في الحياطة وكحوة كذا في الغنابة واذا تكاثر في قوم مشاة ابل على ان
المكارم يحمل عليه من عرض منهم او من اعلمها منهم فهذا سدد ولو شرط عليه
عقبة الاجير ونفسه ان يركب واحد منهم ثم يترك ثم يركب الاخر ثم يترك لذكره جابر
كذا في الخلاصة واذا اجر الرجل دابة الى الحياطة او الى الحياطة فله الاجر والوا انما
لا يجوز في الحياطة في بلد اهلها جباة اهلها بعينه والآخر في قرية كان
في بلاد محمد رحمه الله جباة اهلها بعينه والآخر في قرية ولا يدري الى
ابنها اجرا ما اذا كانت جباة واحدة يبعث ويجوز الاجارة على واحد ومن ذلك
الحياطة وفي الحياطة انما لا يجوز اذا كان المصلح اثنين او ثلاثة ولا يدري الى ايها اجر
اما اذا كان المصلح واحدا او اكثر لانه يعلم انه الى ايها اجر ويجوز كذا في الذخير
وان استاجر دابة ليسبح عليها رجلا او اثنين عليها رجلا لا يجوز كذا ان يسبح بها
معلوما هكذا في الظهيرية اذا استاجر من رجل دابة كل شهر بعشرة دينارات في بلد
من لبل او انها حاجة وكما فان كان سمي بالكوفة فاحبته من اجيرها فخير وان لم

يسم مكانا معلوما لا يجوز كذا في المحيط وان تكاثرها من بلد الى كوفة ليركبها فله ان
يبليح عليها منزله بالكوفة استحسننا وفي القياس ليس له ذلك وكذلك لو استاجر
ليعمل غير الحياطة فان خط المتاع فيها حبة من الكوفة وقال هذا مكر لي فاذا هو قاطن
فاذا كان يحمله ثانيا الى منزله فليس له ذلك وكذلك لو تكاثر في دار من الكوفة بركبه
الى الحيرة ذاهبا وجابيا فله ان يبليح عليه الى اهلها بالكوفة اذا رجع كما لو تكاثر في
من الكوفة الى الحيرة واذا تكاثر في دار من الكوفة من موضع كانت فيه الدار الى الكناسه
ذاهبا وجابيا فله ان يبليح في رجوعه الى اهلها لم يكن له ذلك انما ان يرجع الى
الموضع الذي تكاثر فيه (الدابة كذا في المسوط وفي المنتقى تكاثر في دار من الكوفة
عشرين يوما الى موضع كذا واذا دخل المكارم في خمسة وعشرين يوما قال بخط
عنه من الاجر بحسب ذلك وهذا يستقيم على قول ابي يوسف ومحمد ومهما
اسمها على قول ابي حنيفة رحمه الله ينبغي ان يفسد الاجارة كذا في الخلاصة
وان تكاثرها من الكوفة الى بغداد فله ان يدخل بغداد في يومين فله عشرة
والا فله درهم فعند ابي حنيفة رحمه الله النعمية الاولى هي خمسة والثانية خمسة
وعند هارون السعديان كذا في المسوط ولو اكتر من بل من كوفة الى مكة للحج
ذاهبا وجابيا كان له ان يركب يوم التروية ويوم عرفة ويوم النحر وثلاثة ايام
الشرع كذا في خزانة المختار ولو اكتر من الدابة رجلان جات احدها في بعض الطريق
اجرا للمكرم على ان يركب الذي يريد السير نصفه غير نصف الاجر ولما حمل مع
مثل الذي مات ولو استاجر دابة لخدمته ليجلهم فيها فوات بعضهم حمل الباقين
يحصنهم ولما كان يحمل مثل من مات واكثر ما اضر الباقين في سيرهم المشروط ان قال
احدهم اقره فان كان في بعض الدواب جبر الى ان ينتهي الى قربة العران كذا في
الغنابة رجل استاجر بعير من الكوفة الى مكة ذاهبا وجابيا فماتت بعيره في
المناسك وانما عليه من الاجر بحسب ذلك فان العقد فيها بقي قد بطلت بموتها فسط
من الاجر بحسبه ويجب في تركته بحسب ما استوفى ثم بين فقال يلزمه ما ذكرنا
خمس عشرة ونصف وبطلت عنه اربعة اشبار ونصف وهذه مسيلة
محبية قال شمس الامة السرخسي رحمه الله وبيان يخرج هذه المسيلة من الكوفة
الى مكة سبعة وعشرين من حلة فذلك الذهاب والاياب كذلك وقضا المناسك
يكون في ستة ايام في يوم التروية يخرج المكي وفي يوم عرفة يخرج الى عرفات
وفي يوم النحر الى مكة لطواف الزيارة وثلاثة ايام بعد الرمي وبحسب
كل يوم من حلة فاذا جمعت ذلك كله كان سنين مرحلة كل ستة من ذلك عشرة
فاذا مات بعد قضاء المناسك والرجوع الى مكة فقد تغرر عليه ثلاثة وثلاثون
جرا من الاجر سبعة وعشرون جزا للذهاب الى مكة وستة اجزا للقضاء المناسك
وذلك خمسة عشر ونصف عشر كل عشر سنة قال شمس الامة رحمه الله والشرط
المسير على المنيعة فمردا وثلاثة مراحل فان من الكوفة الى مكة على طريق المدينة
ثلاثين مرحلة فان كان شرط ذلك في الذهاب يكون القسمة على ثلاث وستين
جزا من الاجر ثلاثون للذهاب وستة للقضاء والمناسك فان كان شرط المسير

على المدنية في الايات فعليه ثلاثة وثلاثون جزءا من ثلاثة وستين جزءا من
الاجر للذهب سبعة وعشرون جزءا ولفضة الناسك ستة اجزاء وان كان
الشروط بينهما ان الذهب من طريق المدنية والاياب كذلك فالقسم على
ستة وستين جزءا وانما يتفرق ستة وثلاثون جزءا للذهب ثلاثون وفضة
الناسك ستة فحصل ما يتفرق عليه ستة اجزاء من احدى عشر جزءا من الاجر
ولم يمتد السهولة والوعورة في المراحل الخمسة اكلا علمها ان ذلك لا يمكن
ضبطه والوعورة الصعوبة هذه مسيلة بمجنن بها من يتجر في علم العقدة هكذا
يكني واليكن استاذها لتفخظ بها الذين المرغيبا في كذا في الظهيرة ولو اراد المتكبر
ان ينصب على الحمل كنسبها وقبة لا يملك ذلك ولا يمكن ان يبدل من جنسها ما هو اعظم منها
وان كان دونها او مثلهما جاز ولو اراد الكار عيان سيجد لا يغير مثل الاول جاز ولو اكمل العمل
فيه فوكي على الامانة بحسب الاحكام والاهل بالمال فانفق للكتبة على الدابة بلير الحاق
او بلير نصيبه الحاق يرجع بما انفق على صاحب الدابة لا يصدق في الاتفاق الا بيمينه كذا
في العتابة واذ كان في الرجل دابة من رجل على ان يركب مع فلان فيبشعه الى مكان معلوم
حتى جازت الاجارة فبشرها من الغدا الى انتصاف النهار ثم بعد الرجل ان لا يخرج فرد الدابة
عنه الظاهر ولا اجر هل يضمن هذا الجنس ان حبسها قدر ما يحبس الناس لا يتطاول
ذلك الرجل لا يضمن وان كان اكثر من ذلك يضمن كذا في الدخيرة واذ استأجر دابة للحمل
فلم ان يركبها واذ استأجرها للركوب لم يكن لما في حمل عليها واذ حمل عليها لا يستحق الاجر
وفي النفا لما اذا استأجر دابة يحمل عليها فحمل رجل عليها لا يضمن كذا في المحبوس رجل تكاري
دابة الى بغدا على ان يخطيه الاجر اذ رجوع من بغدا لم يكن لصاحب الدابة ان يطالبه
بالكل لان لم يرجع من بغدا وهذا مشكل لانه لا يدري بمقات رجوعه من بغدا وكان
الاصل مجهولا فان مات المستأجر فبغدا لان ما خفص صاحب الدابة اجر الذهب
من تركته كذا في الظهيرة **الباب السابع والعشرون في مسائل**
الصان بالتحلاف والاستعمال والقباع والتلف وغير ذلك استأجر دابة الى موضع
كذا فركبها في المصرو لم يذهب الي ذلك الموضع يضمن ولو كان هذا في الثوب لا كذا في
السل اجنية ومن حمل دابة استأجرها ليركبها في المصرو لم يخرج عليها ثم ردها في وقت
اليوم الى مصر بل عن العنان كذا في ثا ثا ر خانية استأجر دابة ليجل عليها بشعير
كيا لا حملوا فحمل عليها او امثل كيلة فعليه قيمة الدابة ان هلك ولا اجر عليه
في قولهم جيب لان الحنطة اقل من الشعير وهي اصلب واستلها بها ما من الشعير
فصار كذا الرجل عليها اجارة او حديدا بخلاف ما لو استأجرها ليجل عليها بعشرة ففقره
من شعير فحمل عليها احدى عشر ففقر من شعير حيث يضمن جزءا من احدى عشر جزءا
من قيمتها اذا كانت الدابة تقوي على حمل ذلك لان المحمول من جنس المسمى ولو سمي عشرة
افقره من حنطة فحمل عليها عشرة افقره من شعير وفي الاسميان لا يضمن ولو سمي حنطة
وزن الحمل عليها شعير امثل وزن الحنطة لا يضمن اذا حملها وزن المحمول عن موضع الحمل
من الدابة وان سمي شعير فحمل عليها وزن الشعير حنطة من والاهل المسمى
حتى كان في موضع الحمل والمحمول ايضا في موضع الحمل وقد استويا وزنا الا ان المحمول
ياخذ

ياخذ من موضع الحمل اقل ما ياخذ المسمى لان المحمول جيب يكون اخر الدابة
من المسمى كما لو سمي حنطة وشعير فحمل عليها حديدا وخمرا مثل وزن المسمى وان كان
المحمول ياخذ من موضع الحمل اكثر ما ياخذ المسمى لا يضمن انما سمي على الدابة فلا
فلا يضمن بالتحلاف اليه الا اذا جاوز المحمول عن موضع الحمل كما لو سمي حنطة فحمل
بوزنها حطبا او ثوبا او قطنا بحيث جاوز موضع الحمل ويمنع بعني كما في الظهيرة
ولو نكلا رها ليجل عليها بشعير اكيدا معلوما فحمل عليها يرا مثل نصف ذلك من البر
قال الامام السرخسي رحمه الله يضمن وقال الامام خوارزمي اده لا يضمن شخصانا
قال الصدر الشهيد رحمه الله في عارية الاصل هو الاصح كذا في الخلاصة ولو استأجر
دابة ليجل عليها بشعير فحمل عليها في احد المحل العتيق حنطة وفي الاخر شعير
فقطعت قال اصحابنا رحمه الله يجب عليه نصف الصان ونصف الاجر كذا في
النبا بيع والاصل ان المستأجر اذا خالف الى مثل المشروط او اخف فلا شيء عليه
لان الرضا با على الضرر من يلاذ في ويمتلك دلالة وان خالف الى ما هو قبيح للضرر
فقطعت الدابة فان كان من خلاف جنس المشروط ضمن الدابة لانه معني في المحمول
ولا اجر عليه وان كان من جنسه ضمن بغد الزيادة وعليه الاجل انما هلك
بغفل ما خذون وغير ما ذون فيضمن على قدرها الا اذا كان قدرا لا يطبق فيضمن
الكل لكونه غير معتاد فلا يكون ما ذون فيه فلهذا يضمن من العطن لانه يحتمل في موضع
واحد من ظهر الدابة والعطف بسبب كذا في اختياره لم يتناول ولا كسبية
داو الطبا لسنة مكان الثوب العرطه ضمن كذا في العتابة كذا في بيعه المحمل
فحمل را ملة يضمن وان حمل رجلا مكان الحمل لا يضمن لانه خف كذا في طي السرخسي
استأجرها ليركبها فركب غيره ثم ركب لا يبرأ من الصان ولو استأجرها
ان يحمل الى موضع كذا فقادها الى هناك ولم يركب ولم يحمل وجب له اجر ولو لم يركب
ولم يحمل يعذر بها لدابة لا يجب الا جركها في ثا ثا ر خانية وان استأجرها
ليركب شرا فاعطاه غيره فركب حو حو فان ولا اجر عليه وان استأجرها كفا
سفل عليه حنطة مثرا من حو حو حنطة وحطة غير سوا المحمول
كذلك كذا في الميسوط واذ استأجر ليجل عليها حمل نفسه فحمل عليها اجر غيره
فلا ضمان ولو استأجر محملا ليركب فليس له ان يحمل غيره كذا في ثا ثا ر خانية
ولو استأجر دابة فحملها لاجلها ثلثيها ولا حو ثلثها فحمل عليها الاول سبعة والثاني
عشرة صف هذا البيعة وثلثا من سبعة عشر لانه لما ذون له خمسة وثلثان
كذا في العتابة واذ استأجر من احدى دابة ليجل عليها عشرة محانم حنطة
فحمل عليها احدى عشر فغنوما فغنمت الدابة من ذلك بعد ما بلغت المكان المشروط
فعليه الا حركا ملا ولا يضمن جزءا من احدى عشر جزءا من قيمة الدابة ولم يملك شيئا
لن يبينها جركا لو اتا وبلا مسيلة من وجهين احدهما اذا كانت الدابة تطيق
حمل ما زاد وكانت تسرع مع الحمل اما اذا كانت لا تطيق يضمن جميع قيمتها على
قياس مسيلة تاتي بعدها والثاني ان يحمل عليها احدى عشر فغنوما فغنمت
واحدة واما اذا حمل عشرة محانم حنطة ثم حمل عليها او غنمت الدابة يضمن قيمتها

تمام هذا اذا حمل الحادي عشر في المكان الذي حمل العشرة اما اذا حمل في مكان
اخر جئنا لك بفتاوى كبريائنا بفتح بقدر الزيادة على قياس سبيلة ثاني بعد
هذا ان شاء الله تعالى كما في المحيط فزاد بين هذه المسئلة وبينها اذا استأجر ثورا
ليطحن بها عشرة مخايم حنطة فطحن احد عشر مخوما وثلث الدابة او استأجرها
ليطحن خبثا فطحن عشرة انتمى العقد فبعضه ذلك هو طحن الحادي عشر
بكون شيئا فشيئا فطحن عشرة انتمى العقد فبعضه ذلك هو طحن الحادي عشر
مخالفة من كل وجه فبعض فبعضها لو طحن عليها فبعضها ابتداءا والآخر يكون
بدفعة واحدة وبعض المحمول ما دون فيه ولا يضمن بقدر كذا في الخبر
قال الامام استأجر دابة ليحمل عليها عشرة مخايم حنطة فطحن احد عشر
فان سلمت عليه تمام الاجر وان تلفت بعد ما بلغت عليه نصف قيمتها
وقام الاجر ويضمن عمدا الثاني كذا في الوجيز للكردي واما استأجرها
ليحمل عليها عشرة مخايم حنطة فطحن خمسة عشر مخوما من الحنطة
وجاءها رسلا فبعضه قبل ان يردده الى صاحبه ان كان الحار يعلم
انه يطحن ذلك كان عليه ثلث القيمة وفي حال الاجر المسمى وان كان لا يطحن
يضمن جميع القيمة ولا يجب الا جركه اني فتاوى قاضي خان ولو امر
المكترى ان يحمل لرب الدابة ان يحملها فحملها وهو يعلم انه زيادة او اقل
لا يضمن المكترى وهذه حيلة كذا في العتابة وان اكثرها ليجعل
عليها عشرة مخايم فطحن في جوارق عشر بن وامر رب الدابة ان يضمن عليها
فطحن ذلك الاضمان وان في المعاصرين مع القيمة ولو كان في عدلين
فحمل كل منها عدلا او حمل المستأجر او لا ثم ركب الدابة الاضمان اضلا ولو
حمل ربا او الاضمان المستأجر نصف القيمة كذا في الوجيز للكردي
استأجر دابة ليركبها الي مكان معلوم فركب وحمل مع نفسه حملا
يضمن قدرا لزيادة ان عطيت الدابة نص في الكتاب وتفسيره ذكر
انه يرجع الي اهل البحر فبما علمهم ان هذا الحمل ثم يزيد على ركوبها فطحن
وهذا اذا لم يركب موضع الحمل بل يكون ركوبه في موضع والحمل في موضع اخر
اما اذا ركب على موضع الحمل من جميع قيمة الدابة فطحن في الصغر واذا استأجر
دابة ليركبها فركب وحمل اخر مع نفسه ان سلمت الدابة فطحن الحركه الاضمان
وان هلك الدابة من ركوبها بعد ما بلغا المكان المشروط فعليه الاجر كله
وضمن نصف قيمة الدابة ويكون ذلك في ذلك الخيار ان شاء الله المستأجر وان
شأنه ذلك الغير وان من المستأجر يرجع على ذلك الغير مستأجر كان او
مستجير وان ضمن ذلك الغير يرجع على المستأجر ان كان ذلك الغير مستأجر
وان كان مستجير لا يرجع عليه ثم في حق الاضمان يستوعب ان يكون ذلك الغير اخر
او اقل والاولا اما يضمن نصف قيمة الدابة اذا كانت الدابة تطبق ركوب اثنين اما
اذا كانت لا تطبق ركوب اثنين يضمن جميع قيمة الدابة ثم ان محمدا رحمه الله اوجب
في هذه المسئلة نصف القيمة مطلقا وذكر في الجامع الصغير ضمن استأجر دابة

الي

الي القادسية بكثرة واعتبر فيها الحرز والظن وفي العقد وري يقول المستأجر
يضن النصف سواء كان الثاقف اقله واقل قال الشيخ الامام التاج محمد بن الاسلام
عليه السلام وري وحاصل ذلك ان يعتبر الحزر والظن قال في الشكوك يعتبر العدد وان
حمل عليها مع نفسه صغيرا لا يمكن استئجار الدابة ولا تصرفها من حساب
ما زاد ثم اذا ركب وحمل عليها مع نفسه حملا انما يضمن بقدر ما زاد اذا ركب
في غير مكان الحمل فاما اذا ركب على مكان الحمل يضمن جميع القيمة تعلي قياس هذه
المسئلة تقول استأجر دابة ليركبها فركبها وحمل عليها ثمانية عشر مخوما فطحن جميع
قيمة الدابة وهذا اذا كانت الدابة تطبق ان يركب عليها مع الحمل اما اذا كانت
لا تطبق ذلك يجب جميع الاضمان في الاحوال كذا في المحيط ولو استأجر دابة
ليركبها فليس من الثياب اكثر ما كان عليه حين استأجرها فان لم يكن ذلك
ما يلبس الناس اذا ركبوا لم يضمن فان كان اكثر من ذلك ضمن بقدر ما زاد كذا
في الميسر رجل استأجر دابة فطحن اليها الدار ساورها الي الدار ودخل اليها ثم خرج
لياسر رايد عليه فخرج من الدار وهرب وخرج الرجل ولم يلقها الاضمان
ما نركب حنطتها كذا في جوارق الاضمان ولو استأجر ليركبها في المصر عشرة ايام
محمسها ولم يركب شيئا فعليه الاجر ولا يضمن ولو حمسها اكثر من عشرة ايام
ولا تجر للزيادة ولو انفق عليها كان متبرعا كذا في التاتار خانية قال محمد بن
في الاصل اذا استأجر دابة ليركب عليها عروسا الي بيت زوجها ليل فان كان العروس
بغيرها وبين المكان فانه يجوز الاجارة وان كان العروس بغير غيرها فلا حرج
فاسانة فان اركب عروسا في الاستحسان يعود العقد جائزا وعليه المسمى
فان حبل الدابة حتى اصبحوا من العقد هل يجب الاجر ان كان استأجر هذه الدابة
لركوب عروس بغيرها في المصر فانه يجب الاجر وان استأجرها لركوب عروس بغيرها
خارج المصر فانه لا يجب الاجر هل يصير صامنا بالحبس ان وقعت الاجارة
على الركوب خارج المصر يصير صامنا بهذا الحبس وان وقعت الاجارة على ان
يركبها في المصر لا يصير صامنا بهذا الحبس وان كان استأجرها لركوب عروس
بغير غيرها فانه يجب الاجر من خمسينها سواء استأجرها لركوب في المصر
او خارج المصر فان استأجر لركوب عروس بغيرها فاركب غيرها صامنا ولا يجب الاجر
سبيل الدابة ام هلك ان كان حمل عروس بغير غيرها لم يضمن كذا في المحيط
فتاوى ليجعل صامنا حمل امرأة ثقبلة لا يضمن ان اسمر الانسان يتناولها وان
كانت ثقبلة بحيث لا تحملها الدابة يضمن لانه يكون انلافا لاهلا كذا في المحيط
للسرحي لو استأجرها ليركبها فاركب حسيبا بتمسك صامنا لكل وكذا اذا لم يتمسك
كذا في العتابة اكثر في دابة ليجعل عليها امرأة فولدت حمل ولدها معها يضمن
بغير الولد وكذلك لو ولدت الباقية حمل ولدها مع المرأة وان كان ولد الباقية
ملك صاحب الدابة كذا في محيط السرحي واذا استأجرها ليركب فاسرحه
يسرع لا يسرع بمثلها الحد وهو صامنا من بقدر ما زاد بانفاق الروايات وان كان
السرح الثاني اخف من الاول او مثله فلا ضمان وان اركبه باقا هو اقل

صنف بقدر الزيادة واذا استاجر عارا با كان ليركبه فترع الاكاف واسرجه
فلاصان ولو استاجر عارا بغير ركبه فخل عليه مكان السرج اكافا وركبه
فهو صانع هكذا ذكر في الجامع الصغير قالوا وهذا قول ابي حنيفة رحمه الله
وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله هو صانع بقدر ما زاد وجهه ذكر في الجامع
الصغير وهذا صحيح انه مخالف في كل صورة ومعني وهذا اذا كانت دابة
لا يؤكف اصلا ولا يؤكف بمثل هذا الاكاف يعني في قولهم جميعا كذا في الحديث
ولو استاجر عارا عذرا با فاسرجه وركبه فهو صانع قال مشايخنا
رحمهم الله اخطا استاجر من موضع الى موضع لا يمكن الركوب اليه الا بسرج فان
استاجر من بلد الى بلد لا يضمن وكذلك لو استاجر ليركب في المصر
والاستاجر من لا يركب في مصر عريانا فلا ضمان وبشيت الاذن في الاسراج
في حقة فلا ضمان فان كان الاستاجر من يركب في مصر عريانا فاعليه الضمان
ثم اخطا من يضمن جميع القبة او بقدر ما زاد لا ذكر لهذه المسئلة في الاصل
قال بعض المشايخ يضمن جميع القبة وهو الصحيح هكذا في المحيط وان
استاجر دابة بغير حزام والجرها او كانت ملجعة فتترع وان يد له بلجام مثله
وركبه لا يضمن وان كانت تركب بغير حزام والجرها بالجام لا يضمن عتقها كان
كان صانعا كذا في خزانة المفتبين واذا كسح الدابة بالجام او بجزءها
الي نفسه بعنف او ضربها فخطبت ضمن عند ابي حنيفة رحمه الله
وعليه الغنوي كذا في الجوهرة النيرة وعن اسماعيل الزاهد قال
لو استاجرها ليركبه فخر بها فانت ان كان يضر بها ياذن صاحبها
واصاب الموضع المعناد لا يضمن اجماعا وان اصاب غير الموضع المعتاد
يضمن بالاجماع الا ان يكون ما ذكروه في ذلك الموضع بعينه كذا في المفردات
فان عتق في السب يضمن اجماعا كذا في العنابية رجل استاجر دابة للركوب
اليها لكوفة فجاوز بها عن الكوفة فخرها ولا يسامح فيها الناس وركب في
نلك الزيادة او لم يركب ذرها الي الكوفة كان عليه الاجر الي الكوفة ويكون
الدابة مضمونة عليه الا جرم لم يرد بها الي صاحبها حق لو هلك فخطرت الكوفة
يضمن قيمتها ولا سقط عنه شيء من الاجر وهذا قول ابي حنيفة رحمه الله الاخر
وهو قول صاحب ربه الله كذا في فتاوى قاضي خان ولو هلك المستاجر
في يد المستاجر فاستحقه رجل فضمن المستاجر قيمة رجع على الاجر عما
ضمن كذا في البيايع جامع الفتاوى اذا استاجر ليحمل عشرة اقدار وجرها
من غيره ليحمل عليها عشرة فغير الحمل فعطيت الدابة بتخيلا لا كذا في المفتبين
فان ضمن انما يجمع على الاول عان ضم الاول لا يرجع على الثاني لانه هو الذي
عمره ولو استاجرها الي يهودان فعطيت الدابة في نصف الطريق الذي في يهودان
بغضم الكرا على السهولة والسهولة لانه رب فرسخ كراهه درهمان كذا في الفتاوى
ولو استاجر دابة بركب الي موضع كذا ذاهبا وجابيا بغير حق فسدت ثروته
واردت عنه يجب اجر مثل الذاهب ونصف اجر مثل الرجوع لان في الرجوع صلاصا

في

في النصف وفي النصف فاسد ولو هلك ضمن نصف قيمة الدابة وان علمه بحسب نك
عما عليه من الاجر كذا في العنابية ولو استاجرها ليركبها الي مكان معين من كذا الي مكان اخر
بضم اذا هلك وان كان الثاني اقرب من الاول كذا في البيايع واذا استاجر دابة ليركبه
في مكان كذا فذهب بها في مكان اخر وسلمت الدابة او هلك ولا اجر عليه ولا اصل
في ضمن هذه المسئلة ان استنفا المعقود عليه بوجوب اجر على المستاجر اذا عتق
المستاجر من استنفا ما هو المعقود عليه اما اذا لم يتمكن فلا اجر له ان استاجر
من اخر ثوبا بعينه ليلبسه وعتب به هذا المستاجر من هذا الاجر ثوبا اخر ثم
ان المستاجر من هذا الاجر ثوبا اخر ثم ان المستاجر ليس بالتوب المعصوب دون التوب
المستاجر فان كان في بيته فانه يجب الاجر على المستاجر في التوب المستاجر وان لم
يكن يتمكن ان يعصب رجل التوب المستاجر من المستاجر لا اجر على المستاجر اصل
كذا في الذخيرة استاجر دابة ليحمل عليها حلا معين الي موضع معين في طريق
معينة او استاجر عارا ليحمل مناعه في طريق بعينه فاحد في طريق اخر
بمسلكه الناس فمهلك او المتاع لم يضمن وابلغ فله الاجر لان الطريقين عالم
يتفاوتا البعد فحينئذ لو اخذ في طريق لا يسلكونه ادهو مخوفه من لان
لان نفسه مغيب وان حمله في البحر ضمن لان الهلاك فيه عايب وان بلغ فله
الاجر ولا عمرة للملا فعمدة حصول المقصود وكذا الخراب في البضاعة كذا في الترتيب
رجل استاجر عارا ليحمل عليه الي المدينة فخل عليه وساقه في طريق المدينة ثم
تخلف في الطريق ليوليا دغايطا واشتغل بالحديث مع غيره فذهب الخمار
وضاع ان لم يصب الخمار من بصره لا يضمن وان عاب ضم كذا في فتاوى قاضي خان
استاجر دابة من القرية الي مصر فبعث صاحب الدابة رجلا مع المستاجر
المبعوث في الطريق بامر من الامور ذهب المستاجر وحده بالداية فصاعقت
في يده لاصان على الرجل المبعوث كذا في خزانة المفتبين وقال ابو يوسف ومحمد
رحمهما الله يضمن استاجر دابة الي مكان بعينه فلما سار يوسف بالطريق ادعاهات
لنفسه ومجدا استجارها وادعاهات حيا يدعي الاجارة فلو تفق من ركوبه
فلا ضمان عليه ولو تفققت قبل الركوب ضمن ولو تفققت المسافة فجا بها لها
عليها صاحبها فلتفت يضمن وذكر المقدوري رحمه الله ان عمدا في يوسف رحمه الله
عليه اجر ما قبل جوده وسقطت عنه اجرة ما بعد جوده وقال محمد رحمه الله
عليه اجرة الجميع كذا في الكري قال واذا عطيت الدابة المستاجر او العبد المستاجر
عند مستاجرهما من غير نقد ولا خلاق ولا جناية فلا ضمان عليه وبطلت الاجارة
لانه فاق المعقود عليه كذا في شرح الطحاوي اذا استاجر دابة ليحمل عليها
الي المدينة ثم حمل عليها في الرجوع فقير من الملح بغير اذن صاحب الدابة
فات فعليه الضمان كذا في المنقط وفي النوازل رجل دفع الي رجل مبرا وامره
ان يكرهه ويشتره له شيئا بالكر ففما ليعبر في يده فباعه واخذ الثمن فمهلك
في الطريق قال الفقهاء ابو جعفر ان باع البعير في موضع لا يقدر على الوصول
الي الحاتم فباعه بالبيع لاصان عليه في البعير لا في شئنه فان كان في موضع

يقدر ان يستطيع اسماكه او يستطيع رده اعني يهتد من لقيته كذا في
الخلاصة وسبب ان اجروا به من اخر ليعمل شيئا معلوما الى مكان معلوم ولم
يذهب هو مع الدابة لكن استأجر رجلا ليدفع الدابة ثم يرجع بها فذاك
لما رجع بها الى مع المبعوضا الى الموضع المقصود ورجعت العير وتخلو هذا
الاجير فاستعمل هذه الدابة اياما في عمل نفسه ثم رجع بها مع غيرها
فاعبر على هذه الدابة هل يقين الاجير قال نعم لانه اجير خالف حين
استعملها فيقطن والاجير خالف ثم عاد الى الوفاق لان المبعوضا في حصة
رجه الله في قوله الاخر وهو قول ابو يوسف محمد رجه الله فان لم يستعملها
لم يقين وان لم يرجع مع العير الاولى لانه قال له مع العير ولم يعمل هذه العير
فوجب اجلاها عليها لملاقته وقد رجع مع العير فلا يقين كذا في فتاوى قاضي
خان النسفي ولو استأجر دابة ليعمل عليها حنطة من موضع معلوم الى
موضع معلوم الى كليل وكان يحمل الحنطة الى منزله وفي التهليل الى موضع الحنطة
فانما يركب الدابة فغطبت بهن قبة الدابة وخيل يقين ان لم يكن العادة
فلو كانت عادتهم الركوب لا يقين وهو المختار عند ابي الليث رحمه الله
كذا في خلاصة المغنين استأجر حمارا يحمل عليه عشرين ذراعا من التراب
الى ارضه بديرهم وله تجار منه لين وكلما عاد حمل عليه وقرا من لين
فان هلك في العود ضمن قيمته ولا اجر وان سلم حتى تم العمل فعليه
تمام الاجر كذا في الوجيز للكردي استأجر حمارا يحمل عليه عشرين ذراعا
من التراب الى ارضه بديرهم وله تجار منه لين وكلما عاد حمل عليه وقرا
من لين كذا في خلاصة المغنين في حمل الحولة الى مكانها وجر حمارا سليما
فضاع قيل رده الى صاحبه نظر الى ما زاد من قيمته من قيمة الحمار وبيد القدر
هكذا في التكريي وسبب ان استأجر حمارا ليعمل عليه السرفيت باجر معلوم
والحمار ضعيف وقال استأجر دابة يغوي على الحمل وقال الاجير يغوي
والحمل عليه مثل فبعث فاصابت رجله افة قال لا يقين كذا في فتاوى
النسفي وفي المنتقى استأجر غلاما شرا بعشرة في الحياطة فاستعمله
في الليل ليلته بعشرة فعطبت في ذلك فليس ذلك لم يعط في ذلك حتى رده
الى الحياطة فعطبت بها فلا ضمان ولا يمشيه هذا ما اذا استأجر دابة الى مكان
معلوم في اوزن ذلك المكان كذا في الزخيرة في فتاوى ابي الليث رجل جاء ببطيخ الى
بيطار وقال انظر فيها فان بها علة ففحص فيها فقال تحت اذنها علة فقال لها قارة
يعني موش فامر صاحب الدابة باخذها فخرج فكذلك صاحب الدابة فانت
الدابة فلا ضمان على البيطار لانه ما ذوى في ذلك كذا في المحيط صم في انتقد
در اهور رجل باجر فاد / فيها زبوني وسنوفة لا يقين الصغير في شيلا لانه لم يملك
حقا على صاحب الدابة او في بعض العمل وهو في البعض غير من
الاجر بحساب ذلك حتى لو كان لكل زبوني فامر بكل الاجور فان كان الزبوني نصفا
فبنت نصف الاجر وبرد الزبوني على الدافع فان انكر الدافع وقال ليس هذا ما اخذ

سني كان القول قول الاخذ مع بيته لانه سكر اخذ غير هذا اذا لم يكن الاخذ
اقربا مستحقا او باسما كذا فان اقرب ذلك سكر اذ ان يرد البعض لعيب
الزيادة وانكر الدافع ان يكون دابة لا يقين قوله كذا في فتاوى قاضي خان
وسبب ان استأجر دابة قال ليك لي حصة ما وبقطه وبعثه بكذا وبجهم
واخطا في بعض النقط ولو اعطاه ابو جعفر رحمه الله لو فعل ذلك في كل مرة
قال دافع بالخيار ان شاء اخذ واعطاه اجر مثله ولا يجاوز به المسمى ان شاء
رجع عليه فاخذ ما اعطاه وان وافقه في البعض دون البعض اعطاه حصة
ما وافق من المسمى وما خالف من المثل كذا في الحاوي ولو امر رجلا بالبضع
توبه بالذعر ان او بالتم نصيبه يصنع من جنس اخر كان الرب الثوب ان يقينه
قيمة توبه ابين ونزل الثوب عليه وان شاء اخذ الثوب واعطاه اجر مثله
لا يزد على المسمى وان نصفه ما امر به الا انه خالف في الوصف بان امره ان
يصنع بريح فقير عصفه فصنع بغير عصفه واقر بذلك رب الثوب
خير رب الثوب ان شاء نزل الثوب عليه وصنع قيمة توبه ابين وان شاء اخذ
الثوب واعطاه ما زاد من العصف فيه مع الاجر المسمى كذا في الطهيري وفتاوى
قاضي خان ولو دفع البهائم وامره ان يبعث اسمه في الغنص فبعث اسم
غيره عمدا وخطا ان شاء صاحب الخاتم ضمنه قيمة الخاتم وان شاء اخذ
مثلا لجر عمله لا يزد على المسمى وكذا اذا دفع الى تجار بابا وامره ان يبعث
كذا فعمل غير ما امره فله الخيار وان وافق امره لا يقين فلا غنى به كذا في
العتابية واخذ امر رجلا ان يجر له بيتا فخضره قال محمد قال محمد اعطاه
ما زاد من الخضر فيه ولا اجر له ولكن يستحق قيمة الصنع الذي يزد في البيت
كذا في النبايع وان امر ان يبعث يابه او جارية او حرفة فغشها اخضر فان شاد
ضمنه وان شاد اخذ واعطاه ما زاد من الصنع فيه ولا اجر له ولو امر بالتجار
ببكاله سمكه بيته فاسمكه وقامه على حاله ثم سقط من غير فعله فله
الاجر ولا ضمان عليه وان سقط كما قام من عمل وتكسرت الحياطة فلا ضمان ولا اجر
كذا في العتابية رجل استأجر رجلا ليرعى بها حنطة فزرعها طيبة ضمن نقصها
ولا اجر عليه كذا في الجامع الصغير ولو قال قطع فبصا فحاطه فبأه وامره
ان يحطه وميلا فحاطه فارسي فان شاد رب الثوب ضمنه قيمة الثوب وترك
الثوب عليه وان شاد اخذ واعطاه اجر مثله لا يزد على المسمى ولو خاطر اربل
انقطع حق المالك الى العمان والصحيح ان له الخيار لانه وافق امره في اصل
الحياطة كذا في العتابية روي هشام عن محمد رجه الله فبمن دفع الى رجل
مقشرا ليعرب له طشتا موصوفا ففرض له كذا قال ان شاء ضمنه مثل
شبهه ويصير لكوزا موصوفا وان شاد اخذ واعطاه اجر مثله لا يزد
به ما سمي كذا في النبايع واذا وقع الى حائك غير البصيص سباعي ارجع فحاكه
اخذ الثوب له الخيار لانه يغير بشرطه وان شاد ترك الثوب عليه وضمنه عزل مثله

والقول قول الحايك في مقدار الثوب من وان شأ أخذ الثوب واعطاه الآخر
لكن في الزيادة لا يعطي بالزيادة شيئا انه شح بغير امره وفي النقصان يعطيه
اخر مثل ما جاء به ولا يرد على المسمى به على حصة من المسمى ونفسه انه
امر صبياني اربع وعشرون ومائة وثمانون ومائة وثمانون ومائة وثمانون
وعشرون قال النقصان بالربع ينقص عن المسمى ربعة فيجب اخرج مثل ما جاء
به ولا يرد به على ثلاثة ارباع المسمى وانما اختلاف في مقدار امره فالقول قول
رب الثوب ويخرج النقصان في الشرط كذا في الغنا بية مريدي ريسان
فريادته حادنا كذا في باقيا فريادته بعض ان ريسان فريادته
وريسان بية حادنا ورد وبيع الثوب وعلم صاحب الثوب بما صنع له الحايك
وحداد ريسان كذا فريادته مثل ريسان حادنا لا يمكن لان الحايك يصير
عاصبا حيث حادنا بغيره الاخر حادنا لا يمكن معه التبريل وكان يمكن
ولكنه بخافة ومشتقة فيصنع فريادته الحايك الرجل ويكون الثوب له كذا في
خرافة المختين دفع الحايك بكونه من الغزل وامره ان يبيع احدها
ارق والاخر اعطى الحايك غلظا ونسجها واحدا فيصنع مثل غزله ونسجه
كذا في الوحي للكردي رجل دفع الى نساج نوعين من الغزل احدهما ارق
من الآخر فريادته كذا في باريك راس صديقي باق وان سطر رايان فريادته
فخلط النساج وبيع احدهما في الآخر صار كذا في النساج بالخلاف وبين
الحايك مثل غزله كذا في الخلاصة في النواز سبل ابو بكر عن اكار قال اصحاب
الصنعة اخبر هذه الخطة الى الصنعة وهذه الخطة رافعة رطب حتى لا يفسد
فتشوف في تلكه نركه حتى يفسد قال ان قبل الاكار من صاحب الصنعة
هذا ولم يفعل حتى يفسد من في الجوز وان كانت خبطة بغيره فتميزها والاعا
له قال الفقيه اذا لم يجد من الرطب مثله فعليه ثمنه وان كان يفسد في
المثل فعليه مثله كذا في الناقار خاتبة ولوجاني خياط ثوب فقال الخياط
انظر الى هذا الثوب ان لغاني فيصبا فاقطعه وحظه بذرهم وقال نعم ثم قال بعد
ان قطعه انه لا يكفك فالحياط من ثمنه ثوب ولو حال انظر الى ثوبي
فيصبا قال نعم قال اقطعه فاذا هو لا يكفيه لم يضمن كذا في السراج الوهاج ولو قال
انظر الى هذا الثوب انك في فيصبا فقال نعم فقال صاحب الثوب فاقطعه وقال اقطعه
اذا لم يقطعه اذا لا يكفيه لا ذكر له هذه المسئلة في الكتب وحكي عن الفقيه
اي بكر الى يحيى رحمه الله انه قال يضمن كذا في الذخيرة اذا دفع الى خياط ثوبا
وقال اقطعه حتى يصيب القدم وكه خمسة اشبار وعرفه كذا في الجاه ناقضا
قال ان كان قد لا يصح ومحوه فليس بشي وان كان اكثر منه وضمنه كذا في الخلاصة
نرك الحايك على الباب ودخل المثل لبا خذ حشيش الحمار وضاع ان لم ينجح
بصر لاصان وان غاب ان موضع الا بعد نصيبها كان كانت المسئلة غير نافذة
او يضمن الغزلي لايضمن وان عد نصيبها ضمن رطب الحمار على بابها ودخل الدار

ليأخذ شيئا

ليأخذ شيئا اذا المسجد فهذا وترك الربط سواء يضمن في المختار ذكره السرخسي
كذا في الوحي للكردي استأجر حمارا ليجل عليه وله حمار اخر فجل عليه ايضا فلما
شار بعض الطريق سقط حماره واشتعل به فذهب الحمار المستأجر وهكذا
كان حال لو اتبع الحمار المستأجر هلك حماره او متاعا يضمن والايضه استأجر
بان البقرة اذا نذت من السرج ونزل الاجير لينا عليها ليل يبيع البقرة فهلك
التي نذت لايضمن قلت في اجازات الذخيرة لو كان المستأجر حمارا واشتعل بحمل
احدها فضاغ لايضمن ان غاب عن بصره وهو ضامن فعليه هذا يضمن لايضمن
في المسئلة السابقة ان غاب عن بصره فملك قنامل عند الفتوى كذا في خرافة
المختين وفي قنابل الاصل استأجر حمارا فضاغ في الطريق فتركه ولم يظلمه
قال ان ذهب الحمار من حيث لا يشعربه وهو حافظ له واذا علم فظلمه ولم
يظلمه ولا ضمان عليه وكذلك لو لم يطلب وكان ابسا من وجوده ولو طلب الغزلي
في حوالى المواضع التي ذهب منه لاصان وان ذهب وهو براء ولم يبعه
فهو ضامن بريدته اذا غاب عن بصره وعليه هذا مستأجر الحمار اذا جاز بالجار
الى الميادن وترك الحمار واشتعل بغيره فضاغ الحمار لايضمن عن بصره فهو
ضامن وان لم يقب عن بصره فلا ضمان عليه كذا في المحيط ولور رطب الحمار على
راي في سكة فاقطعه وليس له منزل في تلك السكة ولا يقرب به ان استأجره
ليركب بنفسه وضاع ضمن ولو استأجر مطلقا ولم يبين من يركبه وهناك
قوم حياهم وليسوا في عيال المستأجر ولا من اجزائه ان لم يستحق لم يضمن
ارضاع وان استخفهم او بعضهم وقيلوا حفظه وكان الاعلى في مثل
ذلك الموضع ان يقوم من يحفظ الدواب فيه لا يكون اصناعة لايضمن وان
كان ذلك عدم وضاع عدم يقوم من يحفظ الدواب اصناعة فمن يعي
اذا لم يستخفهم واما اذا استخفهم وقيلوا حفظه فالضمان على الذي
قتل يحفظ لايضمن المستأجر استأجرها ليركب بنفسه يضمن وان لم يسم
الراكب فلا ضمان كذا في الذخيرة استأجر حمارا فوقعه ليصلي الفجر
فذهب الحمار ابي انتهبه انسان فان رآه ينتهب او يذهب لم يقطع
المصلاة منه كذا في المصنوع الحادية ان اشتغل بالصلاة في الطريق
والحمار يرب يديه وضاع فان غاب عن بصره ولم يقطع الصلاة ولم يبعه
ضمن وان لم ينجح عن بصره حتى ضاع لايضمن كذا في الغنا بية مريدي
وسبل ابو بكر عن امر اخر ان يستكره حمارا ويذهب الى موضع كذا في خرافة
الامر الاخر ففعل لما مورده ذلك وادخل لما مورده في الطريق الحمار في يده فبهم
الاصومر واستولوا على الحمار قال لاصان عليه ان كان الرباط على الطريق الذي
كان من المستأجر عليه وعليه الاجدان كان فرع من استعماله كذا في الحمار استأجر
رجلا ودفع له حمارا وضمن ليشترى شيئا للتجارة في موضع كذا فذهب
ولاخذ الظالم حمارا فله فذهب البعض خلع الحمار ولم يذهب البعض الاخير
من ذهب بعضه استرد والبعض لا فان كان الذين استردوا يلومون الذين

لم يذنبوا من ان كان الذين ذهبوا لا يلبسون ما فيه من ثمن المتاع الايمان وان
توجه الى لقاظة القناع والقي الكاري المتاع وذهب تحاره فاحذ القناع القماش
لا يعلم لولا القناع والحق الاخذ والجار مع القماش لا يفهم وان امكنه القناع مع القماش
والجار وترك القماش بعض كذا في الوجيز الكري رجل استلجودا ليه ذهب بها
الي موضع معلوم فخر ان في الطريق لم يوصف فلم يلتفت الي ذلك وذهب فاحذه
المصون وذهبوا بالداية قال العقيه ابو بكر ان كان الناس يسلكون هذا الطريق
مع هذا الخريد واهم واهم فلابد ان لا يفرحوا من كذا في الظاهرية حجة
اجركم وخذ منهم حمارهم فاسلموا اليه ثم قالوا لولاهم اذهب انت مع
تتبعهم فذهب معهم فقال له المستاجر فقف ههنا مع الحمار حتى اذهب تحار
واحد وخذ الحمار الذي قد ذهب بالجار الايمان علي المتقاهم ان لم يقدر علي الاخذ منه
لانهم امر وبعثاهم ما في يد غيره كذا في خزانة المختارين رجل اكثر حمارا من كس
الي حمارا في الحمار في الطريق وصاحب الحمار كان بخارا فامر المكثري رجلا ان ينفق
علي الحمار في علفه كل يوم مقدرا معلوما وسمي لما لا يجوز ان يصل اليه صاحب
الحمار فاستلج الحمار اياها فالتفت عليه وهناك في يده قالوا ان كان المكثري اكثر
تركيب لغضبه ممن وان اكتمه ولم يسلم الركوب لا يفهم كذا في قناعي حمار
واخذ مع الرجل فوسم الي رجل ليه ذهب به الي قريته ويوصله الي ولده فذهب
به وسار رحلة ثراثة ذهب وسبب الغرس في رباط ومضي وجهه في رجلها
لكل القرية فمر علي الرباط فغرس الغرس فاستلج رجل ليه ذهب به الي تلك القرية
فذهب الاجير بالغرس فملك الغرس في الطريق فضا في الغرس علي من نجب
قال الاشكال ان الاول منا من لتسبه واما مستاجر الاجير الذي ذهب بالغرس
الي غرسه ان كان لم ياخذ الغرس فلابد ان عليه وان اخذه ثم دفعه الي الاجير
فان اشهدا فاما اخذه ليرده علي صاحبه وكان الاجير من في عياله الايمان
ايضا وان تركه لا شهادا واشهدا لكن الاجير لم يكن في عياله ممن واما الاجير
فهو منا من علي كل حال وهذا الجواب في حق الاجير فشكل اذا كان المستاجر
اشهدا علي انه اخذ ليردها علي المالك والاجير في عياله المستاجر وان سلم
الغرس في ذلك الرباط الي ابن اخ صاحب الغرس لا يبرهن عن العيان واذا ضمن
لا يرجع بما ضمن علي مستاجر كذا في المحبط وفي بعض القناع ويخر كرمي ولا يراه
يذكره كبري فرفق وخر لا يذخر او ذخر خسر يذخر فاحذ المصون الحمار
وذهبوا به فلابد ان علي المستكري وكذلك ان كان الكاري مع الحمار لان المستكري
لم يكن معه فذهب الكاري وترك الحمار واخذ المصون الحمار فلابد ان علي
الكاري بقا لولا هذا اذا لم يكن الكاري يحمل المتاع علي دابة اخرى فاما اذا امكنه
فلم يحمل كان عليه الايمان كذا في الذخيرة استلج حمارا وذهب مع حماره الي البلد
فاخذ العوان حماره المملوك فاستلج في ثقله من يده وترك المستاجر وضاع لا يفهم
ان كان لا يعرف العوان في القاضي حمار لا يفهم مطلقا قال القاضي يدي ليد
يضمن كذا في القنية استلج حمارا لينقل التراب من خربة فاخذ في القنية فانه

الحزبة

الخربة وهلك الحمار ان انهدمت من معلومة المستاجر فيمن قيمة الحمار وان انهدمت
من غير معلومة بل لرحاوة فيها ولم يعلم المستاجر به فلابد ان عليه كذا في العنود
العادية رجل استلج حمارا لينقل عليه الشوك فذهب في السكة بها شوكا فبلغ
موضعا ضيقا فحرب الحمار فوقع في النهر مع الحمار واشتغل المستاجر بقطع الحبل فملك
الحمار قالوا ان كان الموضع ضيقا لا تشبه فيه الحمار وعليها احبالها كان ضامنا وان كان
موضعها تشبه فيه الحمار وعليها احبالها او يتجاوز فان عنت عليها المستاجر حتى وثب
الحمار من خربة كان ضامنا وان وقع لافق من يده ونفخه لا يفهم كذا في الظاهرية
استلج حمارا لينقل عليه الحطب من الكرم وكان ينقل عليه الحطب ويوقفه
كما يوقر مثل مضمون الحمار علي حائط ووقع في النهر وهلك ان لم يعنف عليه في الشوك
بل ساق مثل ما يسوق الناس مثله كذا الحمار في تلك الطريق فلابد ان كان
مختلفا فهو ضام من كذا في الذخيرة ولو حمل عليه الحطب الي المرفق فمضمون الحمار
حائطا فوقع في النهر فغطيت فان كان يمر فوق الحطب ساما عاليا لم يفهم وان
كان يعلم انه قلما يعلم ضمن وكذا اذا ساقه علي تنطع ضيقة كذا في القناعة
مستاجر الحمار فبضه وارسله في كرمه مع برذعة فسرقة البرذعة وانزف فيه البرد
ومر من ومات منه في المالك ان كان انكسر حصينا بان يكون له حابل وبيع
لا يبيع بمر الحمار علي الكرم وله باب مغلق فان عدم واحد لم يكن حصينا والبرذعة
مع البرذعة لا يفهم البرذعة والحمار وان كان بحال يفرع مع البرذعة ضمن
قيمة الحمار لا البرذعة وان لم يكن حصينا ويضربه مع البرذعة ضمن بغيره وان
كان بحال يفرع مع البرذعة ضمن قيمة الحمار لا البرذعة وان لم يكن حصينا ويضربه
مع البرذعة ضمن بغيره وان كان بحال لا يضره مع البرذعة ضمن قيمة البرذعة
لا الحمار ويضمن نقصان الحمار الي وقت الرد الي المالك كذا في الوجيز الكري
غضب الحمار المستاجر والمستاجر يقدر ان ياخذ منه بغيره لا يفهم حتى
صاع لم يفهم كذا في القنية ذرع بين ثلاثة حصود وهما استلج حمارا وحدا
من الثلاثة حمارا من رجل لينقل عليه الحصا يد فغضب المستاجر الحمار ودفعه
الي شريكه لينقل عليه الحصا يد فغضب المستاجر الحمار وكان المعتاد
فيما بينهم ان استلج حمارا وحدا من الحمار والبقرة يستعمله هو او شريكه لا يفهم
المستاجر كذا في خزانة المختارين استلج حمارا لينقل به الحمار وكان في عموده
كعب ولم يعلم به المستاجر فورد به وانكسر ان كان يوزن مثل ذلك الحمار
يمثل ذلك القيان بذلك العيب لا يفهم وهذا اذا لم يعلم الاجير
والمستاجر بذلك العيب اما اذا علم فقد اذن له بان يوزن به العذر الذي هو
فيه دون ذلك العيب فاذا وزن ذلك العذر لا يجب العيان كذا في الوجيز
الكري في قال الخوارزمي رحمه الله وبه يعني به كذا في الكبير وفي بيوع المتني
استلج حمارا فاما انقصت مرة الحماره ردها الي المالك فملك في الطريق
لا يفهم وان لم يرد حمارا يضمن كذا في العنود العادية رجلا استلج حمارا فاما
فرع حمله علي الحمار وذهب بها الي بيت صاحبه فزلفه جل الحمار فانكسر لا يفهم

ان كان حارا يطبق ذكر وان كان لا يطبق بضمين كذا في خزائنه الفتاوى استأجر
قدرا للطحخ فطبخ واخذته ليجرحه اليها لكان فأنزل رجله فوقع وانكسر عظم
كالحال اذا انزل رجله فبقي ان لا يضمن كمن استأجر رجلا لللبس وتخرجه فوقع
فيل وهو العجى وكذا في سبيلة القصعة لا يضمن ان سقطت حال الانتجاع
فيها هكذي الغنية رجل استأجر فاسا ودفعه اليه لاجير كبير الخطية
فذهب به لاجير ولا يدرى ان يذهب اذا استأجر لاجير او لا يضمن انما استأجر
ليدفع اليه وعلى القلب يضمن والمختار ان لا يضمن مطلقا كذا في
الخلاصة ولا يصح ان لا يضمن اذا استأجر العباس او العمل لا يجتنب فيه الناس
بالاستعمال لا يضمن الا ان يكون الاجير ضمن كذا في فتاوى قاضي
خان استأجر فاسا الغصاة فاخذته منه لعوان بالحياية ولم يكلطه
بورا هم حقي ضاع له يضمن كذا في الغنية استأجر من رجل وجعله في
الطريق ثم صرف وجهه عن الطريق ودعا لاجير له ولم يرجع عن مكانه
فذلك ثم نظر الي المرفاذا قد ذهب به قال ان كان تحول وجهه لم يطل
حتى لا يضمن به مصيعة المرفاذا ان عليه في ذلك قوله مع يمينه
ان كذبه لاجير وان طال التبعاته فهو ضامن كذا في المحيط واذا استأجر
مرا فعمله في الطريق ثم اخرج من عنده فسرق ان طال الاعراض ضمن وان لم يطل
الاعراض لا يضمن كذا في المتنقطة سمسار باع مالا من بيعة فامسك
الثمن منه بامر صاحبه المحولة فسرق الثمن لامن عليه بالاجماع كذا في
محيط السرخسي الحال اذا جاد بالجل ففعل صاحبه امسكه ففعل عنده
لا ضمان عليه اما الغصاة والمحيط ومن له حقل ليس لا يضمن لاجير
اذا امسكه بامر يبعه لاجير فملك ان قبض لاجير وهو عليها ذكرنا وان لم
يقبض فهو على الاختلاف المعروف كذا في التاتارخانية واذا فسد الغصاة
او بزعج البزغ ولم يتجأ وزا الموضع المعتاد فلا ضمان عليه فيما مطب من
ذلك فان تجأ وزا الموضع المعتاد ضمن وهذا اذا كان البرغ ياؤن صاحب
الدابة اما اذا كان بغيره اذنه فهو ضامن سواء تجأ وزا الموضع المعتاد او لم
يتجأ وكذا في السراج الوهاج اذا جهم الحجام او حق الختان فمات لم يضمن
بخلاف الغصاة لكن هذا اذا لم يتجأ وزا موضع الفعل فان جاور فقطع الحشقة
ذكر في النوادر ان مات عليه رجل نصف بدل النفس وان يرمي فمال بدل النفس
وفي ديات شرح الطحاوي لو قطع الحشقة عليه الغصاة ولو قطع بعض
الحشقة لا قصاص عليه ولم يذكر انه ما اذا جيب عليه وفي الفتاوى الصوري
في كتاب الربا يجب بكونه العبد كذا في الخلاصة ولو استأجر ليقطع
يده او اصبعه او بزعج سنة جاز ولو مات لا يضمن كذا في التاتارخانية
رجل استأجر خيالا ليصنع له طعاما في ليلة فافسد الطعام فاحرقه
او لم يضره كان ضامنا ولو لم يفسد الخيالا شيئا ولكن ربا الدار اشتري
دوية من ماء وامر صاحب البعير فادخلها الدار ففسد البعير فخر على القدر
فكسرهما

فكسرهما وافسد الطعام لا يضمن صاحب البعير شيئا ولا ضمان على الخيالات
فيما افسد وكذا لو فسد البعير على ولا يضمن له ولا يضمن لصاحب الدابة
فقتله لا يضمن صاحب البعير كذا في فتاوى قاضي خان لو انتفع حلقوم
الطاحونة وضاعت الحنطة ضمن الختان كذا في السراجية **المسألة**
الثامن والعشرون في بيان حكم الاجير الخاص والمشارك ولينقل على
فصلين الفصل الاول في بيان الحد الخاص بين الاجير المشترك والخاص
وبيان احكامها اختلفت عبارة المشايخ في الحد الخاص بينهما فبعضهم قالوا
الاجير المشترك من يستحق الاجر بالعمل لا يتسلم نفسه للعمل والاجير
الخاص من يستحق الاجر بتسليم نفسه وعنفيا المدة ولا يشترط العمل
في حقه لاستحقاق الاجر وبعضهم قالوا الاجير المشترك من يتقبل العمل
من غير واحد ولا جبر الخاص من يتقبل العمل من واحد وانما يعرف استحقاق
الاجل بالعمل على العبارة الاولى بان يتناع العقد على العمل كما لو استأجر خيالا
لتيجه لم يضمن الثوب بدرهما واستأجر فاسا لا يضمن له هذا الثوب
بدرهما وانما يعرف استحقاق الاجر بتسليم النفس وعنفيا المدة بان يتناع
العقد على المدة كما لو استأجر كسبا فاشترى المخدمه والاجارة على العمل
اذا كان معلوما صحح بدون بيان المدة ولا جارة على المدة لا يصح البيان
نوع العمل واذا جمع بين العمل وبين المدة ذكر العمل ولا يخوان يستأجر
داعيا مثلا لبر عجله غنا مسماة بدرهم شهر او بعينه هو اجير مشترك الا اذا
صرح في اخر كلامه بما هو حكم لاجير الواحد بان قال علي ان لا تزعمي غم غيري
مع غمي واذا ذكر المدة ولا يخوان يستأجر داعيا شهر لبر عجله غنا مسماة
بدرهم يعتبر هو لاجير واحد ولو لم يصرح في اخر كلامه بما هو حكم
الاجير المشترك فتقول ونزعمي غم غيري مع غمي كذا في الذخيرة
والاوجه ان يقال لاجير المشترك من يكون عقده واراد على عمل معلوم
ببيان عمله والاجير الخاص من يكون العقد واراد على منافع ولا يضر
منافع معلومة لا يذكر المدة او يذكر المسافة كذا في التبيين اجير
الواحد انه امين في قولهم جميعا وان ما هلك من علمه لا ضمان عليه فيه الا اذا كان
فيه والخلاف ان يأمره بعمل فيعمل غيره فبعض ما تولى منه حينئذ كذا في شرح
الطحاوي وحكم الاجير المشترك ان ما هلك في يده من غير صنعه فلا ضمان عليه
في قوله اي حنيفة رحمه الله وهو قول زفر والحسن رحمه الله فانه قياس سواء هلك
بامر يمكن التخرز عنه كالسرقة والغصب او بامر لا يمكن التخرز عنه كالحرق العا
القالب والعاراة الغالية والكابرة وقال ابو يوسف ومحمد رحمه الله ان هلك
بامر يمكن التخرز عنه فهو ضامن وان هلك بامر لا يمكن التخرز عنه فلا ضمان كذا في المحيط
وبعضهم افتوا بالصالح عملا بالقولين والشيخ الامام طهري الدين المرعشياني رحمه
الله يعني بقوله اي حنيفة رحمه الله قال صاحب العدة فقلت له بوماس قال من يبيع
بقي بالصالح هل يجبر الخصم لو انتفع قال كنت بالصالح في الايند اقول وجبت لهذا

وكان القاضي الامام محمد بن حنبل يقول في حنبلة كذا في العصور العادية
وقد ابا ان لا يخذ العتبية في هذه المسئلة بقوله حنبلة وبه في
كذا في التاتارخانية ويقول ما يعني اليوم لتغير احوال الناس وبه يحصل
صيانة اموالهم كذا في التبيين ثم عندهما انما يعني اذا كان المتاع المستاجر
عليه محدثا فيه عمل اما لو اعطاه مفعلا ليعمل به خلافا او سبعا ليعمل به
او سبعا ليعمل به انصافا فصناع المصنف والسيف او السكين فانه لا يضمن
اجاما كذا في السراج الوهاج وفي المنتقى عن ابي يوسف لو دفع اليه مصففا
ينقله باجر ففضاع غلافه لم يضمن وكذلك لو دفع اليه ثوبا ليرفقه في مبدل
فضاع المبدل وكذلك اذا دفع اليه مبدلا ليصالح كفتية فضاع الثوب الذي
يكون فيه البزاق كذا في المحيط وفي الخلاصة الحاشية فان شرط عليه الصمان
في العقد ان شرط عليه ضمان ما هلك في يده بسبب لا يمكن الاحتراز
عنه كالموت فسدت الاجارة في قوله وان شرط عليه ضمان ما هلك
في يده بسبب يمكن الاحتراز عنه كالموت فلو عوضاها فكذا في حنبلة
رحمه الله وعندهما يصح الشرط والعقد كذا في التاتارخانية اذا وجب
الصمان على الاجير المشترك عندهما فان هلك قبل العمل يضمن قيمته غير
محمول ولم يكن له من الاجرة شي وان هلك بعد العمل فصاحبه بالخيار
ان شأضنه قيمة معموله او يعطيه الاجر ويجب الاجرة من الصمان وان شأ
ضمن قيمته غير معمول ولم يكن عليه اجر كذا في السراج الوهاج وما هلك
في يده بعلمه كالتفاد اذا دق الثوب فتخرق او القاه في النورة فاخترق
او الحمال اذا تعثر فهو ضمان عند علماءنا الثلاثة كذا في المحيط حالك
اولم يجال كذا في البها بيع ثم الاجير المشترك انما يضمن بما جنت يده
عندنا اذ كان محل العمل مسلما اليه تسليمه بالتقيل ضمان العقد وكان
مشتريا والمصور مما يجوز ان يضمن بالمقدور في وسع الاجير دفعه كذا
في التاتارخانية ثم اذا وجب الصمان على الاجير المشترك بما جنت يده عند
علمنا الثلاثة كان المستاجر بالخيار ان شأضنه قيمة ثوبه غير معمول
ولا اجر له وان شأضنه قيمة معموله وعليه اجر المثل كذا في الخيرة وفي
التجريد اذا احترق بيت الاجير بسراج ضمن كذا في التاتارخانية ومن
استاجر رجلا على حياطة ثوبه او على قسارة ثوبه فغصبه فغلب في يده
بغير فعله وبغير نفعه فلا ضمان عليه كذا في شرح الطحاوي والاجير
المشترك كالحياطة والقصار مؤنة الرد عليه لا على رب الثوب كذا في خزانة
الفتيحي ولو كان الاجير مشترك في ثوبه وغنم او غيرها للعامة فلا
تلف من سوءه من به بخلاف العادة ضمن قيمته ولو ساق الدواب
على المشركه فازدحموا على القتل فوقع بعضهم بعضا فوقعوا في الماء وعطوا
ضمن قيمته كذا في البها بيع هلك المتاع في يد الاجير المشترك ثم استحق
عليه وصفا لقيمة لا يرجع على المستاجر بها في العارية كذا في القنية الاجير

المشترك

المشرك اذا ساق الدابة فقتل الحوت فقتلت بعضها بعضا او طبت بعضها بعضا
ضمن وان كان اجيرا وجب له ان يضمن قيمته لم يضمن كذا في السراج الوهاج
لحقه الحمان اذا سرق من غلامان عليه انه حافظا للابواب والاموال في
الديار والارباب وكذلك الحارس لا يضمن اذا سرق ليل كذا في المنتقى وفي
الناسخ اذا ترك البقرة في رعي فسرقت لا يضمن كذا في التاتارخانية قال
محمد في الجامع الصغير رجل استاجر حمالا ليحمل له دنانير الغرات الى مكان
معلوم باجر معلوم فوقع الحمال في بعض الطريق فاكسر الدنانير فان شأ
ضمنه قيمته في المكان الذي جله ولا اجر له وان شأضمنه في المكان الذي
اكسره واعطاه من الاجر بحسب ذلك وهذا مذهب علماءنا الثلاثة
رحمهم الله هذا اذا انكسر في وسط الطريق فاما اذا سقط من راسه
رلق رجله او بعد ما انتهى الى المكان المسترطفا انكسر الدنانير فله الاجر
ولا ضمان عليه كذا حكى عن القاضي صاعد انيسا يوري وهذا الذي حكى
عن القاضي صاعد يوافق قول محمد رحمه الله اخر فاما علي قولنا في
يوسف وهو قول محمد ولا فالحال يجب ان يكون منا من هذا اذا حصل
التلف بجناية يده اما اذا حصل لا بجناية يده ان حصل بامر لا يمكن التحرز
عنه لا ضمان عليه بالاجماع وله الاجر وان هلك بامر يمكن التحرز عنه فكذا
عند ابي حنيفة رحمه الله لا ضمان عليه وله الاجر بحسب ذلك وعندهما
يجب الصمان ولما كذا الحياطة لو حصل التلف بجناية يده كذا في الخيرة
فان سرق المتاع من راس الحمال فان كان صاحبه معه فلا ضمان عليه
اجاما وان وجب الصمان على الاجير المشترك وان لم يكن صاحبه معه
فهو ضمان على اصليهما وكذلك انقطاع الحمل الذي يشد به المتار على الحمل
اذا كان انقطاعه في سوفة الدابة فهو ضمان وان كان انقطاعه من
غير سوفة مثل ان يكون الدابة واقفة فتجني رجع فتعمرها فتتفرق من ذلك
فينقطع الحمل فلا ضمان عليه كذا في السراج الوهاج ولو حمل على صاحب
المتاع فانقطع لا يضمن كذا في العتبية استاجر حمارا ليحمل عليها فان
سمن فزعه المالك في الحال حتى يضع على راس الحمال وتخرق لا يضمن كذا
الحال وفي المنتقى ولو وضعه الحمال في الطريق ثم اراد رفعه فاستغان
رب الزرق فذهب اجرة حماره فزعه وتخرق ضمن الحمال لانه صار في ضمانه وان
بلغ منزله صاحب الزرق وانزله الحمال وصاحبه ووقع من ايديهما يضمن
الحمال والقياس ان يضمن النصف وبه اخذ القنية وكثير من المشايخ كذا
في الوجيز للكردي ولو قال له اجل ايها شيت هذا بوزهم وهذا بنصف
درهم فحملها معا فله نصف اجرهما ونصفهما ان هلكا ولو حمل احدهما ولا
اولا فهو متطوع في الباقي ويضمنه ان هلك لانه حمل بغير اذنه ولو استاجر
ليحمل جلود ميتة فذبحها وهلك وانقطع فلا اجر ولا ضمان لانه ليس بمال
ولو استاجر ليحمل هذه الدابة الى فلان فانقطع في نصف الطريق ثم دفع

مثله الى فلان فلا اجر له لانه ملكا با داء الخان كذا في التنازل خاتمه ولو
استأجر له رجل احداهما لانه ان كانا شر يكتن حجب الاجرام لا بينهما
وان لم يكونا شر يكتن فله نصف الاجر لانه في حبل النصف متبرع ولو حصل
الى المكان الذي اشترط فقال له صاحب الحبل امسكه فامسكه
فصاع لم يضمن ونجيب الاجر ولو حسيه لا شئنا الاجر حين طلب
منه من وعداي يوسف رحمه الله انه ليس له ان يطالب بالاجر ما لم يضع
عن راسه ولو حصل الي دار المستاجر وادخله فعثر فسقط او اراد ان يضع
عن راسه فسقط ضمن ولو كسر اسنان اخر لم يضمن هو ويجب له الاجر
كذا في العتابة وفي فتاوى ابي الليث الحال اذا نزل في معارة ولها
له الانتقال فلم يمتثل حتى قسدا لمتاع سرقة او مطر فهو ضمان
وتناوله اذا كانت السرقة او المطر عا لبا كذا في الفصول العاد يمتاخر
لجمل خفية الى مكان فاشقت بنفسها وخرج ما فيها قال ابو بكر
رحمه الله ضمن الحال انقطع حبله وقال ابو الليث رحمه الله في قياس
قوله اي خفية رحمه الله لا يضمن قال في تحرير رحمه الله وعليه
التوقيف وبه نأخذ كذا في الكبر عتق المتقي الحال اذا كان يحملها على عنقه
فعثر واهرق وهذا ضمانا من ولو زحذ الناس حتى
انكسر لا يضمن بالاجماع ولو انه هو الذي زحم الناس حتى انكسر فانه
يضمن وصاحبه بالحيا لان شأضنه وقت انكسر ويحيط عنه من الاجر
بازا ما حصل وان شأضنه قيمة وقت الحبل في ذلك المكان الذي حمله
كذا في الخلاصة المكارمي كان ينقل الدرس من القرية الى المصفر
في الطريق ونام فحرق الكلب الزرق فضا عم الدرس لا يضمن ان نام
خالسا لذا في الغنية السبل ابو حامد عن رجل استاجر تركا لاجل هذا
الدرس من مروا الى بلخ فلما بلغ وسط الطريق كان هناك قنطرة وفيها حجر فلما اراد
ان يبريه البعير سقطت رجله فيه وتلف الدرس وتلك القنطرة ما تشكك
مع هذا الحجر هل يضمن التركان ام لا فقال يجب الضمان عليا لانه كان
يستعمله وسئل عن يوسف بن احمد فاجاب به كذا في التنازل خاتمه
وان غرقت الدابة فسقط المتاع لا يضمن وان عثرت ستوقرب المتاع او
نقوده لم يضمن المكارمي وكذا اذا كان بسوقها ولو كان صاحب المتاع على الدابة
ومتاعه على رواب اخر وهو يسير معها لم يضمن المكارمي وهذا التقسيم على
ابي يوسف رحمه الله ولو حمله على الدابة وصاحب المتاع راكب على الدابة
فغثر وسقط يضمن صاحب الدابة وان لم يكن ركبها لكن يمشي معه ضمن عند
ابي حنيفة ومحمد رحمه الله كذا في العتابة ولو اصابه الشمس او المطر فسد
لا يضمن وغرورها يضمن وكذا لو سرق من ظهرها ولو عليها عيب فساد ربه الدابة
فغثر فذلك العبد لا يضمن لانه في بد نفسه بحمله والمتاع ولو كان العبد
لا يمتسكه ضمن كالثوب والبهيمة اذا هلك بسوق كذا في الوجيز للكر دري

والصحيح

والصحيح ان لا يفرق فلا يضمن العبد بالعقد كالحركة كذا في التنازل خاتمه
قال ابو حنيفة رحمه الله لو كان على الدابة ملك صغير لرب المتاع استاجر
الدابة ليجلها فغرت الدابة فوقها مات الملك وقسدا لملك فانه لا يضمن
الملك ويضمن الحمل وان كان الملاك من جنابة يدرى انما يضمن المتاع
اذا كان العبد بحيث لا يصلح لحفظ المتاع واما اذا كان يصلح لحفظ المتاع
فحينئذ لا يضمن المتاع كذا في المحيط سبيل ابو القاسم عن استاجر ليجل
عصيرا على دابة الى موضع فحمله فحين اراد ان يضعه اخذ احد العديين
ورمي بالحق ما تشق الرق من رصيه من رصيه قال ضمن نقصان الرق
والعصير كذا في الحاوي للفتاوى وفي فتاوى الفضلي رحمه الله اذا دفع حملا
الي حال ليجلها الى موضع كذا وشروط عليه ان يسير ليلاد وصاحب الحمل
معه يسير فان غرقت الدابة مع الحمل ان كان المكارمي ضيق الدابة يتركه
الحفظ ضمن بالاخلاق وان كانت ضاعت من غير نصيبه لم يضمن عند
ابي حنيفة رحمه الله حلا فالها ويهيج ان لا يضمن ان كان ربه المتاع يسير
معه بالاخلاق ولكن المذكور في اول هذا الجنس وشروط المرغيبات
رواية صحيحة في وجوب الضمان ههنا بالاجماع كذا في الفصول العاد جرة
وايضا الملاح ما عرق من موج او ربح او صدم جبل فان غرقت من مده او
معالجته ضمن وان انكسرت فغرت فان كان من عمل الملاح ضمن والاخلا
وان كان ربه المتاع في السفينة او وكيله لا يضمن الملاح الا بالمعوي لان
المتاع في يده ولو كانتا سفينتين وهو في واحدة ومناعه في الاخرى لم
يضمن الملاح شيئا الا بالعدي كذا في الدابتين وكذا لو خرج صاحب المتاع
لصلاة الفريز او الحاجة ولم ينجب عن بصره لم يضمن الملاح الا بالمعوي
ولو بلغت السفينة الى موضع ثم اعمادها للريح والما او عادت الدابة
عن بعض الطريق فان كان صاحب المتاع في السفينة او وكيله الدابة
وجب الاجر ولا يطالب بالعود لان بروجها الزبح الى موضع لا يمكن فيه
فيه فيجبر على عوده بالاجر وان لم يكن صاحب المتاع او وكيله مع المتاع
يجبر على عوده بالاجر الاول كذا في العتابة وان احترقت السفينة
من نار دخلها الملاح الحاجة لم يضمن وان لم يكن فيها ربه المتاع كذا في
التمتقا شيئا استاجر سفينة ليجل عليها امنفة هذه فا دخل الملاح فيها
امنفة اخرى يغبر رعي المستاجر وهي تطبق ذلك وغرقت والمستاجر معها
لا يضمن الملاح كذا في الغنية وسئل علي بن احمد عن ركب سفينة
موفرة حافوا العرق فامسكت سفينتهم على الارض فخرج بعض الركاب
واستاجر دابة سفينة ودخل فيها بعض الركاب وادخلوا بعض الاموال فغروا
دكة مرة اخرى فحقت السفينة وجرت وانغمر في الاحرة فذرا من الدنانير
يكون تلك الاجرة على الذين با شروا العقد ام على جميع الركاب وصاحب
الاحمال وقد كانوا را ضيق بما فعل وليك فقال عليا لعاقدين يجب لاجر

والمرافقة اولي كذا في التاتارخانية وفي المتن لو كانت سفينة كثيرة
وصاحب المتاع والوكيل في احدها فلامتنان على الملاح فيما ذهب من
السفينة التي فيها صاحب المتاع او وكيله وصفت ما سوي يترك قال هذا
كله قول ابي يوسف ومحمد رحمهما الله قال ثمة ولا يبي يوسف رحمه الله
فيما اذا كانت السفينة كثيرة قول اخر فقال اذا كانت السفينة تنزل
معا وتسير معا حتى يكون في رفقة واحدة فلا ضمان على الملاح وان تقدم
بعضها بعضا وكذلك القطار اذا كان عليها حمولة ورب الحمولة على غير
فلا ضمان على الحمال كذا في المحيط مدار سفينة من امنعة الناس وشرها
في الشط لبلا فظهر فيها ثقب وامتلأت ماء وعرفت وهلك الامنة
لا يضمن ان كانت تترك هذه عادة ولو قال مالك الامنة للملاح شد
السفينة ههنا فلم يشد واجبرها حتى عرفت من الملاح يضمن ان كانت
تشد في هذه الحالة كذا في الغيبة تسامح كان ساكتا مع صهره ثم
اكثر في داره وانتقل مع متاعه اليها وترك غزلا هناك فضااع ان لم ينقل
الغزل من حيث كان الي بيت ثان من دار صهره ولا ادعى صهره لم يكن
عليه ضمان في قول ابي حنيفة وفي قولهما يضمن على كل حال كذا في الكبري
وفي التواريخ رجل دفع غزلا الى رجل ليس به كرويا سا فذفع هو الى اخر ليس به
فسرق من يده ان كان الثاني اجيرا الا لا يضمن واحد منها وان كانا ثانيا
اجنيا ضمن الاول دون الاخر وهذا عند ابي حنيفة رحمه الله ومحمد
في الاول ضمان مطلقا وفي الاجنبي ان شئ ضمن الاول وان شئ الآخر
كذا في الخلاصة وفي جامع الفتاوى وكذلك في الصانع اذا دفع الى مثله
كذا في التاتارخانية رجل اخذ غزل انسان ليس به فوضعه في بيت
الاستاذ فغاب عليه يجب عليه الضمان كذا في جواهر الفتاوى
فتسامح ترك الكرويا في بيت الطراز فسرق الكرويا من كان بيت
الطراز حصنها بمسك في مثله هذا المتاع لا يضمن وان كان كالا لم يمسك
فيه مثل هذا المتاع ان كان ارباب الكرويا من رصوا بذلك لا يضمن وان لم
وان لم يبرصوا بذلك ضمن وليس عليه ان يبيت في بيت الطراز لكن اذا علق
الباب في الليل وذهب لا يضمن فلو سرق من بيت الطراز مرة او مرتين
لا يخرج من ان يكون حصنها الا اذا غشى كذا في الخلاصة بافتد كرويا من
راد ركاخانه ما نذر وشك مخافته رقت ودر رايست وذكر في وقت غلبة
السرقة فسرق الكرويا من كان يترك مثل ذلك الكرويا في ذلك المكان في هذا
الزمان لا يضمن ولا يضمن كذا في خزانة الغنيين بافتد كرويا من يافت
ودر خانه زهاد وما كد كد ودر كد ودر دهل يضمن الحادي في قول
من يقول مؤنة الرد على الاجير المشترك يضمن اذا تمكن من الرد ولم يرد على
قول من يقول مؤنة الرد عليه لا يضمن كذا في الفضول العمانية بافتد
كرويا من باقت وحصم لا يفتد كرويا من يرون كرده ايم بيتا تاجر عوي كفت

نزدك

نزدك تويا شد قد ايم وبيد مشد ودر دبر بافتد تا وان دارنا شد
لانه يصير مورد عاقله نردك تويا شد واذا لم يقل نردك تويا شد هلك
بعد ما تم العمل قبل يضمن اذا تمكن من الرد ولم يرد ويضمن اذا
حصى بالامنة لانه لا يجب عليه الرد حينئذ كذا في خزانة الغنيين رجل
دفع الى مساج كرويا سا بعينه مسجوع وبعنه غير مسجوع فسرق ذلك عند
المساج ذكر في النوازل ان علي قول من يضمن الاجير المشترك ما هلك في حده
يضمن صنعه يضمن المساج كل التوب لان المسجوع مع غير المسجوع حكم العمل
كشي واحد ونسج الباي يبره في فتمه ما كان مسجوعا فكان المساج
في الكل اجيرا مشتركاً فيضمن الكل وهذه جملة مسائل التواريخ على قول
ابي يوسف ومحمد رحمهما الله منها هذه ومنها رجل دفع الى خياط كرويا سا
فخاط فبصا ويقتطعة من الكرويا من فسرق قالوا يضمن الخياط ومنها
رجل دفع صرما الى خفاف ليجزله خفا ففصل شي من الصدم فسرق
قالوا يضمن كذا في فتاوى قاضي خان ولو دفع الى جابك ثوبا بعينه
مسجوع وبعنه غير مسجوع ليس بجابك الباي في فسرق فعند ابي حنيفة
رحمه الله لا يضمن شيئا وعند ابي يوسف رحمه الله يضمن غير المسجوع
ولا يضمن المسجوع لانه فيه مودع وعند محمد رحمه الله يضمنها كذا في الفتا
رسميات به بافتد داد وشرط كدود وروايات فتنه هلك التوب بعد
يضمن على ما اختاره شيخ الاسلام الاوزجدي رحمه الله وكذلك
القصار كذا في الفضول العمانية ولو استاجر شهر العمل الحياطة
منواجير وخدم ان استاجر ليجب له ثوبا بعينه في يوم من الشهر
بدرهم جاز ويرفع عنه اهد كل اليوم وهو درهم من اخر ذلك اليوم
الشهر كذا في العتابة جبا الخياط بالتوب اليه ما كد محذبه المالك من
يده وخرق من مداما كد لاهمان وان كان من مديهما ضمن الخياط نصف
تقصان الخرق كذا في الوجيز للكردي سيجل ابو القاسم من قصار
وضع ثوبا على الخشب في الحائوت واقعد ابن اخته حافظا فطر الطرار
التوب قال ان كان بيت الاسفل بحال يغيث عن عين الداخل موضع
التوب فان كان ابن الاخت ضمه اليه امه او ابوه او فخذ الحال عند فوت
ابويه فالضمان على القصار وان كان العبي يغيث براه مع دخوله في ذلك
الموضع فان كان العبي منضم اليه فلا ضمان على واحد مناه وان لم يكن
منضمما لقصار ضمان كذا في الفتاوى والقصار رسام ثياب الناس
الي اجير يجرها في المقصرة ويحفظها فنام المجير ثم عاد بثياب وصناع منها
خمس خنطع ولم يدر كيف ضاعت ومتم صناعت قال ابو جعفر رحمه الله
اذا لم يدر اينها ضاعت في حال يومه فالضمان على القصار دون الاجير
ولو علم اينها ضاعت في يومه فالاجير ضمانا من يترك الحفظ الواجب عليه ولو
شاد صاحب التوب يضمن القصار في اموه بين جميعا قال ابو الليث رحمه الله

بيته

انما قال له ان يضمن القصار لانه كان باخذ في حيلة الاجير المشترك
يقول اي يوسف ويحذر من هاهنا اما في قول اي حنيفة رحمه الله فلا ضمان
على القصار وبما اخذ قال استاذنا رحمه الله وعليه الفتوى هكذا في الكفر
قصارا يتخذون الثياب من الناس فترك احداهما العمل ودفع الثياب
الى الاخر فذهب وصناع شي لا يضمن بالدفع اليه غيره اذ صانع الثياب كان مشتركين
فكان احدهما حذرا كما اخذ صاحبه كذا في خزانة المغنيين وقصارهم
نوب قصارا يبيعونه عند رجل ثم افترقا لروهن وقد اصاب الثوب كحاشية
عند المرتهن فلما نظر اليه صاحبه الثوب كلفا القصار فيظهر ان ثوب
واذ لا النجاسة فامتنع القصار عن ذلك فثنا جبر ونزك الثوب
عند القصار فملك الثوب عنده قالوا ان كانت النجاسة لم تنقص
قيمة الثوب لا شيء على القصار وان كانت النجاسة تنقص قيمة الثوب
لان على القصار ضمان النقصان وبذلك الثوب امانة كذا في قباويج
قاضي خان ذكر في كتاب الحيوان من قباويج الدياري بيرا من رعية
بجازير طارده كفت كه رعيته است كازير بيرا هن را بجمها در بيرا هن
سوخت وكازير فدا شست كه رعيته است يضمن القصار لانه هلك
بفعله والجمل ليس بعذر كذا في الفصول العاديه قصار شمس ثوب
القصار فاخرق كان ضمانا وكذا اذا عمر الثوب فخرق وان فعل
ذلك اجبر القصار فلم يضمن القصار ولا يضمن الاجير ويضمن الاستاذ
كذا في خزانة المغنيين وعن محمد رحمه الله اذا دخل القصار سراجا
في خانوته فاخرق به ثوب بغير فعله ضمن لان هاهنا يمكن الاحتراز
عنه في الجملة واما الا يضمن في الخرق العالبي الذي لا يمكن اطعاره
وهنا قولها فاما عند اي حنيفة رحمه الله فلا يضمن ما هلك بغير
صنعه كذا في الفصول العاديه وتلميذ القصار واجبره الحمار اذا
ادخله في السراج بامر الاستاذ فوقعته مشرارة على ثوب من ثياب
القصار او اصابه دهن السراج لا يضمن الاجير ويكون الضمان على الاستاذ
لانه ادخل السراج لامره يا ذنبه قصار وفعل الاجير كعمل الاستاذ ولو فعل
الاستاذ كان ضمانا كذا في قباويج قاضي خان تلميذ الاجير المشترك
اذا وقع من يده سراج واخرق ثوب من الغصارة قال الضمان على الاستاذ
وان لم يكن ثياب القصار فضمنه الاجير كذا في الخلاصة اطع السراج
في الخانوت وتركه المرحلة في الخانوت وتبقى مشرارة فوقعته على ثوب
رجل واخرق لا يضمن وبه يعني كذا في الوجيز للكردي في التجرى
تلميذ القصار وسائر الصناع واجبرهم الضمان عليهم لا بما بعد وبنه
ويضمن الاستاذ طبرج عليهم كذا في التاثير خاتبة القصار اذا وطئها
في بيت القصار ان كان ثوبا بوطي مثله لا يضمن وان كان من لوطي
بان كان رقيقا يضمن سرا كان ثوب القصار او غيره كذا في الصوري

ولو شرط

ولو شرط الضمان على المشترك انه هلك فثل يضمن اجماعا والفتوى عليها لا
لا اثر له واسترطه وعدمه سواء كذا في الوجيز للكردي ولو جعل شيئا في بيت
الاستاذ يا ذنبه فسقط على ثوب فخرق ان كان من ثياب القصار
لا يضمن الاجير ويضمن الاستاذ وان لم يكن من ثياب القصار فضمن الاجير
كذا في الفصول العاديه وان جعل الاجير شيئا في حوزة استاذة فسقط
فضمنه لم يضمن ولو سقط على وديعة عنده فضمنها كان ضمانا
لها وكذا لو عثر فسقط عليها فان كان بسيطا او وسادة استعار
للبسط فلا ضمان في ذلك على رب البيت ولا على الاجير كذا في المبسوط
ويضمن القصار ما تلف بدفعه المعتاد او اخرق بالثوب في الحياض والتشيس
فرب الثوب ان شئ منه فبينة معولا واعطاه الاجر وان شئ منه غير
معول ولا يضمن الاجير ولو قال لرب الثوب لا يضمن هذا الثوب الذي اوقال
رجل للرجل ايجي قطع هذه الدجاجة فقال فلما يسلم من القطع فقال ان
تخرق او انكسر فلا شيء عليك فذوق الثوب وقطع الدجاجة فخرق الثوب
او انقطع الدجاجة فان كان لا يسلم مثله غايبا فلا يضمن لانه رعيته وان
كان يسلم احياها ضمن كذا في العنابية ولو ان اجيرا لقصار فيها ثوب
من الثياب انفلت منه المدقة فوقعته على ثوب فخرق فان انفلتت
فثل ان تقع على ثوب القصار على الخشبية التي يدق عليها وخرق ثوبا
ان كان من ثياب القصار فلا ضمان عليه واما الضمان على الاستاذ وان
وقع على ثوب ليس من ثياب القصار فان الاجير يضمن واما اذا انفلتت
المدقة بعد ما وقعت على الخشبية التي يدق عليها ثياب القصار
او لم يكن من ثيابه حكمه عن اي بكر لباني رحمه الله انه كان يقول يجب
ان يكون الجواب فيه كالجواب فيما اذا وقعت المدقة ابتداء على هذا
الثوب وقد ذكر الجواب فيه على التفصيل فكذا لك هذا كذا في التاثير
التاثير خاتبة الدجاجة والوثو الجبة ولو اصاب ذلك اثنا فقتله كان
ضمانه على الاجير دون الاستاذ هكذا ذكر في الكتاب وذكر الشيخ المروفي
بحواله رحمه الله هذا في الوجه الاول وهو ما اذا اصاب انسانا قبل ان يقع
المدقة على الخشبية اما في الوجه الثاني وهو ما اذا اصاب المدقة
على الخشبية او لا فكذا الجواب على قول البعض واما على ظاهر الرواية
لا يضمن الا ان هذا غير سديد والصحيح هو الاول كذا في التاثير خاتبة
ولو انكسر شيء من ادوات القصار بعمل التلميذ مما يدق بها ويدق
عليه لا يضمن التلميذ وان كان مما لا يدق به ولا يدق عليه ضمن
التلميذ كذا في الفصول العاديه وقتا وبما قاضي خان ولو دعا رجل
قوما الي منزله فمشوا على بساطه فخرق او جسوا على وسادة
فخرق او كان الضيف متقلدا سيفا فلما جلس شق السيف بساطا
او وسادة فلا ضمان عليه ولو وطئ عليها بنية من اوابه او ثوبا لا يمس

مسألة ولا يعطى وهو من كذا في الميسوط ولو جففت القصار الثوب على جبل
فربما به صولة فخرت لايمان عليه في قول أبي حنيفة رحمه الله وعند
بعض السابغين من كذا في كذا خيرة ولو استغفر القصار من رب
الثوب فوفاه فخرت ولا يعلم من فعل أبي حنيفة فخرت أبي يوسف
النصف وهو الصحيح فخرت في العتابة قال القاصي فخر الدين رحمه الله
عليه السلام لا يضمن إلا بالنصف كذا في الكسبي وإذا لم يخرق الثوب لم يسقط
من الأجر فخرت ما يخصه من عمل المالك ذكر في كتاب الغوايد لصاحب
المجيب أنه يسقط وكذلك لو جاز صاحب الثوب وخاط بعض الثوب في
بم الحياط أو نسج بعض ثوبه في ثوب الساج فإنه يسقط من الأجر حصته
وهو الصحيح هكذا في الأصول العامة وإذا أراد صاحب الثوب أن
يأخذ ثوبه من القصار فيسكن به القصار لاستيفاء الأجر فيجب له صاحب
الثوب فخرت في الثوب كان على القصار ختان نصف الخرق كذا في
التاخر حاشيته وفي القصارين أخرجت به أحدهما فالصان عليها
يأخذ صاحب الثوب إياها فخرت جميع ذلك كذا في خزانة العتايوي
قصار من الثوب بسبب أثر ظهر الثوب قال أبو بصير لا يملك القصار
كذا في الحواشي للعتايوي ذكر في إجازات العودة إذا دفع الثوب إلى القصار
وقال قصوره ولا تنفع من بدل حتى يفرغ منه أو بشرط اليوم أو عدا
فلم يعمل وطالبه صاحب الثوب فخرت فخرت حتى يسرق لا يضمن
فلا يستغنى عنه بخلافه عن القصار إذا سرق عليه أن يفرغ اليوم
من العمل فلم يفرغ وهكذا في الغد هل يضمن إجابات نعم يضمن كذا
في الأصول العامة وفي النوازل سلم ثوبا إلى قصار أو حياط ثم وكل
رجلا بغيره فدفع إليه القصار غير ذلك لثوب لم يدر ذلك بل يثوب
ولا ضمان على الوكيل إذا هلك الثوب في يده ولرب الثوب أن يبيع القصار
بثوبه لهذا إذا كان الثوب المدفوع إلى الوكيل ثوب القصار وأن كان
ثوب غير القصار كان لصاحب الثوب الحياط أن يشا من الوكيل وأن شا من
القصار فإن ضمن القصار في القصار لا يرجع عليه الرسول وإن ضمن الرسول
رجع على القصار لأنه مقرر ومن يضمنه كذا في كذا خيرة القصار لو دفع
إلى صاحب الثوب ثوب غيره فاحضر صاحب الثوب على من كان له كان
صا من كذا في خزانة المفتين ولو دفع القصار ثوب إنسان إلى غيره خطأ
فقطعه وخاطه فرب الثوب يضمن إياها شافا فإن ضمن القاطع لا يرجع
على أحد وإن ضمن القصار رجوع هو على القاطع ثوبه من القصار وكذا لو
دفع القصار ثوب نفسه في الثياب إلى إنسان ولم يعلم فقطعه لاخذ
ضمن لاخذ القصار ثوبه وكذلك كل مودع دفع متاع نفسه مع الودعة
على من أن له ولو قال القصار هذا ثوبك يصدر قانا مني وكذا هذا
في كل خير مشترك وهل محل الانتفاع أن أخذه عوضا عن ثوبه محل لا فلا

ولا أجر عليه

ولا أجر عليه أن أنكر ثوبه وكذلك إذا قال القصار وجوه دفعت الثوب إليك
يصدر عند أبي حنيفة رحمه الله وعندهما لا يصدر في الأمانة كذا في العتابة
ولو ضمن القصار بامر المالك فخرت أن لم يضمن إلا خيرة لا يضمن عند أبي حنيفة
خلافها وإن ضمن فخرت هلك ما منه بالجماع وعند أبي حنيفة رحمه الله
ليس للقصار الخبس فإن حبسه وهلك ضمن كذا في خزانة العتايوي
رجل يبعث ثوبا إلى قصار يبدل تميدته ثم قال للقصار إذا أصحمت
فلا تدفعه لي تلبس في ظمأ صلحه دفعه لي تلبس فذهب التلبس
بالثوب هل يضمن القصار فقال إن كان التلبس حين دفع الثوب
إلى القصار لم يقل له هذا ثوب فلان يبعث به إليك لا يضمن فإن كان
قال ذلك للقصار فإن صدق القصار التلبس ضمن ولا فلا كذا في
المجيب وذكر صاحب المجيب في إجازات ختانه رجل دفع ثوبا إلى قصار
ليقصره فخرت صاحب الثوب بطلب الثوب فقال له القصار دفعت
ثوبك إلى رجل فخرت أنه ثوبه كان القصار صا من كذا في الأصول العامة
وقعت واقعة فخرت ما صورتها قوم من السراق لثوب باب قصار
بالليل وطلب واحد منهم من القصار ما للشراب وقال أنا رجل رستنا في ثوبا
إليها ما حاجة شديدة ربا في السراق فخرت ختموا ففتح القصار الباب
وأخرج الما فجلس طالب الما على العتبة واشتغل بالشراب فخرت
الباقون ودخلوا الحانوت وأخذوا القصار ومن معه وشدوهم وذهبوا
بكرابيس الناس وانفقت أجوبة العتايوي أن هذا لا يكون سرقا
غما لها فحبس العتايوي على القصار وقاسوا هذه المسئلة على مسئلة
ذكرها في شرح العتايوي لو أخرجت حانوت القصار من نار وقع من
السراج أن ذلك لا يعتبر خرقا على الباعين قبل أن يتمكن الطغاة ذلك لو علم
به في الاستداه والخرق الغالب الذي لا يمكن نذركه لو علم في الاستداه والخرق
الغالب الذي لا يمكنه استدراكه لو وقع العلم في الاستداه وهما لم يكن
استدراكه والخرق عنه حتى لو علم به لا يفتح الباب كذا في الخيرة
وفي الخاتمة لو شرط على القصار العمل على وجه لا يخرق مع شرط لا تدرك
مقدور كذا في التاخر حاشيته القصار إذا ليس ثوب القصار
ثم تزعده فخرت بعده لا يضمن وكذلك لا سكا في إذا أخذ حفا ليعمله فلبسه
ضمن ما دام لا يسا فخرت تزعده لا يضمن كذا في الأصول العامة
وإذا دخل رجل الحمام ودفع ثوبا إلى صاحب الحمام واستأجره للمغظ
دا شرط عليه ضمان لما تلف كل الفقيه أبو بكر يقول ضمن الحمامي لجامعا
وكان يثوبه أما لا يضمن إلا خير المشترك عند أبي حنيفة إذا لم يشترط
عليه الضمان أما إذا شرط يضمن وكان الفقيه أبو جعفر سوي بين شرط الضمان
وعدم الشرط وكان يقول بعدم الضمان قال الفقيه أبو الليث ثوبه ناخذ
وعن نفعي به كذا في الخيرة رجل دخل الحمام ودفع ثوبا إلى صاحب الحمام

فصاع لا يضمنه انما عاله انه مودع لان كل الاجر ياراد الانتفاع بالحام
الا ان يشترط الاجر ياراد الحفظ ولو قال الاجر ياراد الحفظ والانتفاع
بالحام فحينئذ يكون على الاختلاف فان دفع اليه من يحفظها جركا لثبات
فعلها الاختلاف كذا في الصغرى دخل الحام وقال للحام ابن الصغرى انني
فاشار صاحب الحام الى موضع فوضع ثم دخل الحام ثم خرج رجل منه
واخذ الثياب فلم يبقه صاحب الحام فلهذا صاحب الثياب ضمن
صاحب الحام هذا قول ابن سدة واني نظرت لديوسي ويقول ابو
القاسم لثان عليه والا فلا مع هكنا في المحبط تام الثبا في فرق
الثياب ان تام قاعد لا يضمن ومضطربا يضمن كذا في الوجيز
للكرد في الثباي اذ اخرج من الحام فصاع ثوبا ان تركه ضابعا
ضمن وان امر الحلاق او الحامي او من في عيالي ان يحفظ لا يضمن
ولو اخرج الثياب بسبب يدي الحامي ولم يغفل بلسانه شيئا وترك عنده
ودخل ثم خرج فلم يجد فان لم يكن للحامي ثيابي يضمن الحامي ما يضمن
المودع لان الوضوع بين يديه استخفاظا وكذا قال محمد بن مسلمة
قال شيخ الاسلام خواجه تاج الدين رحمه الله وبه يعني كذا في الفتاوى
الغنا بية وان كان الحامي شيئا لا انه لم يكن حاضرا وكذا في الجواب
اجبا وان كان حاضرا لا يضمن صاحب الحام كذا في الذخيرة ولو جاز رجل
ووضع ثيابه عند جالس ولم يتقبل الجالس ولم ير عليه ان قال
ان لا تضع عند عيالي عند الهالك (المستعار في كذا في الفتاوى امره وحلت
الحام ووضعت ثيابا في بيت المسلم والحامية تنظر اليها فدخلت الحامية في الحام
بعد المرأة لتخرج اما لتغسل صبيها منها مع صبيها في دهليز الحام يراي منها
فصاع ثياب المرأة قالوا ان غابت الثياب عن عيني الحامية وعن عيني ابنتها
ضمنت الحامية والا فلا تضمن كذا في فتاوى قاضي خان خرج من الحام وقال
كان في كسبي عذراهم فصاع من ان لم يقربه الثباي لاضان عليه وان اقربه ان ترك
صا بيا ضمن وان لم يضمنه ذكرناه في مسئلة القصار كذا في الفصول العبادية
قال محمد رحمه الله في الاصل انراعي اذا كان اجيرا وحده مات من لا ضمان واحد
حتى لا يضمن لا يضمن من الاجر بحسابها وكان الاجران بكلمة رعي اغنام اخر ولو هلك
منها شيء لم يستحق والراعي لم يضمن هذا اذا كان الراعي اجيرا وحده فاما اذا كان اجيرا
مشتركا فانه لا يضمن مائة من الاغنام عندهم جميعا وهذا اذا ثبت الموت من غير مقتضى
او بالبينة فاما اذا ادعى الراعي الموت وحده من الاغنام فعلى قول ابي حنيفة
رحمه الله القول قول الراعي واما عندنا القول قول صاحب الاغنام ولو ساقها
الى الراعي فعطبت منها شاة لا من سباقه بان صعوت الجبل او لكافا مرتفعها
فتردي منه فعطبت فلا ضمان عليه في قول ابي حنيفة رحمه الله وعلى قولهما ضمن
وكذلك لو اردوها لم يستحقها فغرف شاة منها فعلى قول ابي حنيفة رحمه الله كان
وعلى قولها يضمن وكذلك لو اكل منها سبع او سرق منها فاستبدل على الخلافة وساقا

المساوي

وعطبت شاة منها من سباقه بان استعمل عليها فعطرت وانكسر رجلها او انزق
عنقها فليس عليه الضمان عندنا بنا الثلاثة كذا في المحبط ولو اكل الذبيحة الغنم
والراعي عنده ان كان الذبيبة اكثر من واحد لا يضمن لانه كالسرقة الغالبة وان
كان ذبيبا واحدا يضمن كذا في الوجيز للكردي وان ساق البقر فقتلها تحت
فقتل بقرها يضمن في سباقه فان كان البقر اجيرا وحده لرجل لا يضمن وان
كان مشتركا لقوم شيء فهو اجير اجمع يكون ضامنا لما تلف من سباقه كذا في
فتاوى قاضي خان الراعي اذا ضرب شاة فقتلها او كسر رجلها او تلف
شيء منها يضمن قال شيخنا هذا على قول ابي حنيفة اما على قولها
ان من يربها في الموضع المعتاد من باعته ان لا يضمن وقال للمعظم يضمن
بالضرب في الغنم على مولد جميعا كذا في الظهيرية قال ان ضربه بالخشبة
كان ضامنا عند الكل والراعي ان يربي بنفسه واجيره وتلمبه ومن هو
في عياله لو دفع اليه غيرها ولا يحفظه فصاع ضمن كذا في العتابية
وللراعي ان يبعث بالاعنام على يد علامة واجيره او ولده الكبير الذي
في عياله فان هلك في يده حالة الرد فان كان الراعي منفردا فلا ضمان
عليه عند ابي حنيفة رحمه الله على كل حال وعندنا ان هلك بامر يملكه الخمر
عنه يضمن لو رد بنفسه وهلك في يده في حالة الرد وان كان اجيرا
ولا ضمان عليه على كل حال كذا لو رد بنفسه وهلك في يده في حالة الرد
وذلك الشيخ الامام الزاهد اجد الطحاوي يبي ان للاجير المشترك ان يرد
بيد من ليس في عياله وليس للحاكم مهر وبه سوي بينهما
وقال ليس لهما ذلك كذا في المحبط الراعي المشترك اذا خلع الاغنام بعضها بعض
فان كان يمكن التمييز كان يعرف غنم كل واحد فلا ضمان عليه والقول
قول الراعي في تعيين الغنم لكل واحد كان لا يمكن التمييز كان يملك
لا يعرف غنم كل واحد وهو ضامن قيمة الاغنام والقول قول الراعي في مقدار
القيمة ويعتبر قيمة الاغنام يوم الخلط وهذا على قول ابي حنيفة رحمه الله
لا يشك على قولها اختلاف المشايخ رحمهم الله وقال بعضهم يوم الخلط وهو
الصحيح واذا ادعى بعضهم طائفة من الغنم في الراعي يملكها هذه الغنم
غنم هذا لانه يدعي عليه حين لواقربه يملكه فاذا انكر يستعمل فان
حلف يري وان نكل ضمن القيمة لصاحبها كذا في الذخيرة سئل عن خلط
اغنام في قطيع رجل ولقي على ذلك مدقة ورثم صاحب الاغنام انه يحفظ
يعبر اجير قال ان كان الحافظ معروفا انه يحفظ باجير كان القول له وعلى
صاحب الاغنام اجير فحفظه كذا في الفتاوى لوقا في الراعي الموت
على استئانة فوجها لا يضمن كذا استحسن بعض مشايخنا اذا كان بحيث يثق
بموتها موتها اما اذا كان برجي حيا تها ذكر المصدر الشهيد في الابد الاول من
شركة واقعة ان من ذبح ان من ذبح شاة اسنان لا يربي حيا تها يضمن الراعي
لا يضمن وقرئ بين الاجني والراعي والغنم ابو الليث سوي فقال لا يضمن

وعطبت

لا يضمن الراعي النعارة وهو الصحيح كذا في الخلاصة لو راعي وحمل سقطت شاة
استأن وخيف عليها الموت فدعى لا يضمن استحسننا فاد المختار للفتوى انه يضمن
وان اختلف الراعي وصاحب الغنم فقال صاحب الغنم ذبحتها وهي ميتة كان
القول قول الراعي كذا في خزائنة المفتين ولو قال المالك ذبحتها ان لم يكن
في بطنها ولد علم بقتلها فادعى بطنها ولد ضمن كذا في الخلاصة فادعت
بغرة تخاف البقار عليها الموت فدعى لا يضمن ولو لم يبق في بطنها ما نمت
لا يضمن ايضا كذا في السراجيه ولو اراد رب الغنم ان يري في الغنم ما يطبق
الراعي كان له ذلك ولو ان رب الغنم باع نصف غنمه فان استاجر الراعي شاة
عليها ان يري له لم يحط عنه شيء من الاجرة وان استاجره شاة يري له هذه
الغنم باعها ان لم يكن له ان يري فيها بالقياس ولكنه استحسن فقال له
ان يكلفه من ذلك بغرة طاقته ولكن لا يكلفه بأكمله عملا اخر ثم قال لو ولدت
الغنم اما كان عليه ان يري ولادها معها وبينه بالقياس والاستحسان
فيها والفتا ولو لم يستاجر شاة يريها ولكنه دفع اليه غنما سماه علي ان يري له
كل شاة يريها لم يكن له ان يري فيها شاة وان باع طائفة منها فانه يضمنه
من الاجرة بحسب ذلك وان ولدت الغنم لم يكن عليه ان يري ولادها معها
فان اشترط عليه حين دفع الغنم اليه ان يولدها ويرعى ولادها معها فهو
فاسد في القياس ولكنها استحسن ذلك فاجازه والايل والمقر والجيد والخير
والنهيال وجميع ما ذكرنا كالغنم كذا في المسوط وليس للراعي ان يري على شاة
منها بغير امر صاحبها وان فعل ذلك ضمن ما عطي منها ولو ان الراعي لم يفعل
ذلك ولكن للعل الذي في الغنم تربي على واحدة منها فعطيت فلا ضمان على الراعي
في ذلك بالاجماع ان كان الراعي اجيرا خاصا وان كان اجيرا مشتركا فكذلك الفواجب
عند اي حبيفة رحمه الله وعندهما وضامن ولو ولدت واحدة منها وتركها انماها
حتى لا يضيع الباقى فهو في سعة من ذلك ولا ضمان عليه فيما ولدت بالاجماع وان كان
الراعي خاصا وعند اي حبيفة ان كان اجيرا مشترك وان كان ترك حقة ما ولدت
والامين يضمن ترك الحقة اذا ترك بغير عذر وعندهما يضمن لانه ترك الحفظ
بما يمكن الاحتراز عنه ودانبت في بعض النسخ لا ضمان عليه فيما ولدت بالاجماع
من يتبعها لبردها او يبعثه لغير صاحبها يترك ولو تكاثر من يبيع بالواحدة
وهو منطوع ولو تفرقت الغنم والمقر عليه فراقا لم يجرع لوليتها كلها واقبل
على فزقة منها وتركها سوى ذلك فهو في سعة من ذلك ولا ضمان عليه لانه ترك
حفظ البعض بغير عذر على قولها يضمن لانه تغذر بكن الاخترازم في الجملة
كذا في ذخيرة ولو استاجر من يبيع بالنادم هو متبرع كذا في محيط السرخسي
استاجر عيا ولم يبين مكان الراعي فان كان مشتركا جرحاها في موضع فهلك
واحدة منها يفرق او اقتراس سبع ويخو ذلك فقال صاحبها بالاجماع والبينة
بينة الراعي وان كان اجيرا وحدها خلتا كما قلنا فالقول قول صاحبها والى
اقام الراعي البينة فلا ضمان عليه بالاجماع كذا في الفتاوى والفتاوية وادخل

الراعي

الراعي فوجها في غير المكان الذي امره فمطب فهو ضامن ولا اجر له وان
سلبت الغنم القياس ان لا اجر له وفي الاستحسان يجب الاجر كذا في المحيط سيل
بحم الائمة الحكيم سلم افراسه الى الراعي ليعطها مائة معلومة ودفع اليه
اجرة الحفظ والراعي واشتغل الراعي سهره وترك الا فراس فصاعنت فهل
يضمن فقال لا ان كان ذلك متعارفا فيما بين رعاية الحيل ولا ضم كذا في القنية
راعي الرمال اذا توصف رمية ورفع الوصف في غنمها فمطبت فهو
ضامن فان فعل ذلك باذن صاحب الرمية فلا ضمان عليه هكنا ذكر في الاصل
قال بعض مشايخنا رحمه الله هذا اذا كان الراعي اجيرا وحدها ما اذا كان
اجيرا مشترك فهو ضامن وعما منهم على انه لا ضمان عليه على كل حال كذا في
الذخيرة وفي الولوالجية وهذا الصحيح هكنا في التاثيرا خائبة اذا اشترط على
الراعي ضمان ما عطي بغيره جاز ولا يفسد به العقد وان شرط ذلك لغيره
لم يفسد الشرط ولم يفسد العقد هو الصحيح والمختار في الفتوى كذا في
الفتاوى القنانية اذا شرط على الراعي ضمان ما مات منها ان كان الشرط
في العقد يفسد العقد هو الصحيح المختار للفتوى كذا في جواهر الاطلا
ان كان الراعي مشترك بغيره في الجبال فاشترط عليه صاحب الغنم ان ياتيه
بسمه ما يموت منها والا فهو ضامن فهذا الشرط غير معتبر ثم على قولنا
حبيفة رحمه الله القول قول الراعي لم يات بالسمة وعندهما هو ضامن وان
اقي بالسمة الا ان يقيم البينة على الموت ولا يبيع المصدق ان يصدق غنما
مع الراعي حتى يحضر صاحبها فان اخفا المصدق الزكاة من الراعي فلا ضمان
على الراعي في ذلك كذا في المسوط واذا قال رب الغنم للراعي دفعت ابيك
مائة شاة فقال الراعي لا بل تسعون فالقول قول الراعي وان اقاما البينة
فالبينة بينة صاحب الغنم وليس للراعي ان يسوق من البان الغنم وان باكل
كذا في المحيط وفي تخمين خواهر زاده ولا يبيع فان فعله ضمن كذا في التاثيرا
وليس للراعي اذا كان خاصا ان يري غنم غيره باجر فله ان يجر نفسه من غيره
لعل الراعي ومضي على ذلك فهو راجع الى اوليه فله الاجر كما على كل واحد
منها لا يتصدق بشيء من ذلك لانه يترك كذا في الذخيرة وفي الولوالجية بخلاف
ما استاجره يوما للخصا والخدمة فخصد في بعض اليوم او خدم لغيره
لا يستحق الاجر كما لو باع كذا في التاثيرا خائبة قال ولو كان يتطبل بوه او
يومين من الشهر او من سقط الاجر بغيره كذا في الذخيرة وان اشترط عليه
حينما معلوما وسمنا لنفسه وما يفي بعد ذلك للراعي فهو كله فاسد للراعي
ضامن لما اصاب من ذلك لانه اجير مشترك كذا في المسوط قال وان دفع الراعي
غنم رهل الي غيره فاستهلكها المدفع اليه واقر بذلك الراعي فان لصاحب الغنم
ان يضمن الراعي وليس له ان يضمن القايض اذا لم يغير ان المقبوض ملك للراعي
فلم يضمن المدعي ببينة فان اقام المدعي البينة ان حاقه ضمن كل له واقرا القايض
بتكدر ان كان حاقه ضمن قايما ببينة في بين القايض كان المدعي ان با حقة وان

وان كان مستهلكا كان المالك بالخيار ان شاء اخذ القايض وان شاء اضمن
الرأعي كذا في المحيط ولا يقبل قول الرأعي عليه لموقع اليه امكن ان الرأعي اقر
وقت الدفع انها لموقع اليه كذا في العصور العارضية بقارة اهل قرية ولم
مصرى ملحقا بالاستجار لا يمكن النظر الى كل بقرة وضاع بقرة لا يصح كذا في
خزانة المغنين الاجير والمخبط يصح تركه الحفظ وذلك ان يخبى عن
بصر حتى صناع كذا في الغياثية قال عن الائمة (الكرايسى والوحامد لو
قال البقار المسترك لا ادري ان ذهب الثور فهدم اقراره بالتضييع
في زمانا كذا في الغنية وفي المجامع الاصغر سبيل الدجوسي عن البقار
بذل السبع في السكك وارسل كل بقرة في سكة صاحبه ولا يسلمها
الي صاحبه وكذا في المجامع فان صاغت بقرة او شاة فتل ان نقل
الي منزل صاحبه ايضن صناع قال الا صان على البقار والرأعي وقال
يكون محرمه انه اذا لم يعد ذلك خلاصته لم يصح كذا في المجامع
للمقتاوي زعم البقار انه ادخل البقرة في القرية ولم يجد لها صاحبا
فيها ثم وجدت بعد ايام وقد هككت ان اعتاد اهل القرية
ان يكونوا راضين بالادخال في القرية من غير ان يذهب بها الي بيت
كل فالقول للبقار انه ادخلها فيها فان ابيها ان يحلف صنف والا يصح
وكذا لو دخل البقار في مريضها ثم خرج واحده وصناع لا يصح الا اذا
شترط تسليم كل ثور الي صاحبه كذا في الوجيز للكردي بقا شرط علي
احباب بقراي لو ادخلت البقرة القرية في مكان مسمى فانما يري منها
فشرطها يزعمون في علومات بغير خدعهم فاما مثلا الى المكان المسمى
فمنه على الشرط الاول فلا يلزمه تحديه شرط كذا في المجامع بقر الرأعي
اذا ادخلها في القرية كذا في التاتار خانية وفي المنتقى بشرط البقار
على اصحاب البقراي اذا ادخلت البقرة القرية الى موضع مسمى فاذا يري منها
فالشروط جليز وهو يري فان مات بغير رجل منهم فاما مثلا الى موضع البقر
الذي يجمع البقر ثم يخرجها منه على الشرط الاول ولا ينبغي ان يشا رطله لئلا
وان يبعث رجل ببقرة الى ذلك الموضع ولم يبيع بالشرط الذي كان بينه وبين
اهل القرية لم يبر البقار حتى يرد عليه وان كان سمع بالشرط فالشرط
جائزا سخيا قال القاضى فخر الدين رحمه الله والفتوي على ما ذكر في المنتقى
هكذا في الكري وفي النوازل امرأة بعثت ثورا الي بقار ثم جاء الرسول اليه
وقال الثور ليواخذ منه فملك الثور ان قامت لها مبينة فلما ان ترجع على البقار
ولا يرجع البقار على الرسول ان كان يعلم انه (ها) ومع ذلك دفع اليه وان لم يكن
علم بذلك يرجع كذا في المحيط وفي موايد صاحب المحيط طر رجل بعث بقرة الي البقار
على يد رجل مجاز اليه ليقار بهذه البقرة وقال ان جلا ان البعثة اليك هذه
فقال البقار اذهب بها فان لا اخبرها فذهب بها فملكها فالبقار صان
لانه اذا جاء بها الي البقار فاشترى الامر فصار البقار امينا وليس للمودع ان

فقد

يودع

يودع كذا في العصور العارضية اهل قرية دفعوا حرمهم الي رجل لم يبرها فبعثوا
معهم رجلا من القرية فقالوا لا يعرف الرأعي فقال البقار لا يبرها فباع الحمر
حتى اذهب بهذا الحمار طر رجل عليه كذا اذهب بها الحمار ولا يدري ان ذهب
لا يبرها الرجل كذا في العتابة بقر غائب عن الباقورة فوقف الباقورة
في زرع رجل ففسدت الزرع ايضن البقار لا ان يكون الباقورة ارسل
الباقورة في زرع رجل واخرج الباقورة من القرية وهو يد ذهب معها حتى
وقعت الباقورة في الزرع او اتلف مال انسان في سوقها فبعض البقار
كذا في خزانة الفتاوى ان حكمه رمد بزيروا ذراس درامد راجع راسدا
بيرون راند جرها شكت خن الراعي لانه سابعه كذا في العصور العارضية
اهل قرية يرمون رجلا بهم بالثوب فذهبت منها بقرة في ثوبه احدثهم
قال ابراهيم بن يوسف هو صان في قول من يضمن الاجير المسترك
وهو الصحيح ان الفتوي على انه لا يضمن الاجير المسترك الا ما تلف يصيغه
هكذا في الكري وسئل عن اهل قرية اتفقوا على كل واحد منهم
يحفظ يوما سرهم فلما كانت ثوبه احدثهم استاجدا اخر ليحفظها فخرجها
الاجير الى المخارة ودخل في بيت ملاكل فصاع بعضها علم من يجبها منها
فقال ان صناع عند غيبة الاجير فالاجير صان من ترك الحفظ وان صناع
بعد ما عاد اليه من الاكل فلا صان لانه ترك الخلاف بالعود يخرج من الصان
ولا صان على صاحب اليوم بحاله كذا في فتاوى التتسي هذا اذا لم
يشترط عليه الحفظ بنفسه يضمن بالدفع الي عبوه واما يضمن الاجير في هذه
المسئلة اذ لم يترك مع الدواب احدا من اهله اما اذا ترك مع الدواب
حافظا من اهله فلا صان عليه بحاله ايضا كذا في خزانة المغنين بقر
يحفظ يا جوفترك البقر عند رجل يحفظها ورجع هو الي القرية ليخرج منها
منها ما تخلفت والحاجة لنفسه فصاع بعض ملاكان خارجا قالوا ان لم
يكن الما في غيبه صان ولا فلا كذا في فتاوى قاضي خان البقار
اذا ترك الباقورة على يد اجير ليحفظها اهل يكون صان ما قال ان تركها
سوة بسيرة مثلا ان يقول لو ياكل او يتوضا او نحو ذلك لا يضمن لان هذا القدر
عمو كذا في العصور العارضية بقر نترك البقر مع صبي ليحفظها هلكت
بقرة وقت السقي باقة فان كان للصبي قدرة الحفظ لم يضمن وان لم يكن
له قدرة الحفظ فقد ترك بلا حفظ فيضمن كذا في حواهر الفتاوى الباقورة
على قنطرة فوخلت رجل واحدة في الثقب وانكسرت او وقعت بقر في الماء
وغابت وهككت خن البقار وان لم يكن من سوقه اذا امكنه الحفظ كذا
في الوجيز للكردي كواره نا كواره راما ند بدست كسي وكر كرسا له
واحد صان من يودعون بدست عبال جوبش ما ند يودع كواره راضع
ما ند وجاهه رفت وزن وافرستنا دزن فكا ه داشت تابشا نكا ه نيا
نكا ه ويغايب است رندا نكا ه جد وقت غايب نكا ه است يضمن البقار

كذا في خزانة المفتين وان استأجر الحارس واخذ من السوق حل
 للحارس ما اخلعهم اذا استأجره ويبيعهم ويقتد عقد الربيعين عليهم
 وان كرهوا كذا في الظاهرية الفصل الثاني في الموقوفات في النوازل
 دفع سيفا الى مبيعلي ليقتله ودفع الحقن مفسوقا لبعين الحقن
 هكذا في المحيط في فرايدجدي شيخ الاسلام برهان الدين رحمة الله
 معهما الى وراق ليجده فسا فريه واخذت للصوص هل يصن اجاب
 نعم قال عمي نظام الدين وقد اجبت انا انه لا يصن معتدا على طاهر
 العقدا بالموعد كذا في سافريه لا لودبعة لا يصن ولا يقال بانه مودع
 باجره يصن لان الاجر ليس على الحفظ الا انما اشار اليه حقه حسن
 وقال يجب ان يصن لان لودبعة اذا كانت بغير اجرائها لا يصن
 كانه ليس شمة عقد حتى يتعين مكان العقد والحفظ وفي لودبعة
 باجره ما يصن لانه تعين مكان العقد بالحفظ وهو ما امره بالحفظ
 مقصودا وانما امره بالحفظ ضمنا في الاستيجار وفي الاجارة يعتبر
 مكان العقد قلنا ما في ضمنا قلنا يصن كذا في العنقود العامة في
 اعطيه صا بفا ذهبا ليجي سوارا مستوحدا ولم يكن من عمله شيء طول
 الذهب واعطاه من ثمنه فسرق منه فلو اعطاه الاول الثاني بغير
 امر ما كان له ان ياتي اجبره او تليده خبر ما كانه ومن ابها شاعته
 وعند اي حنفية رجع له ضمنا الاول ولو كذا في الثاني انه سرق منه
 بعد عمله لم يصن اما ما دام في عمله فبده بدها ان هكذا في كيري
 الرد في الاجير المشترك كوا العنقود والخيوط والنساج على الاجير وهذا
 مخالف لما لو اجير عمدا او دابة وخرج المستاجر فانه يجب الرد على
 صاحبه الدابة كذا في المحيط بفتح بان اجير مشترك حتى لو ضاع شيء من
 البنيان يصن عندها وهذا اذا ضاع من خارج الحجرة فان ضاع شيء من
 داخل الحجرة بان تعين للصلا يصن على الاصح كذا في خزانة المفتين
 النجاس اجير مشترك حتى لو ضاعت جارية او ضاع علامه منها يصنع
 لا يصن عندها اي حنفية رجع له الله وكذلك الدلال اجير مشترك فلو دفع الدلال
 الثوب الى رجل لبيده ويشتري فذهب بالثوب ولم يظفر به فلا ضمان
 على الدلال ولو كان في يد الدلال ثوب فقال له رجل هذا مالي سرق عني
 فدفع الدلال ذلك اليه من اعطاه فلا ضمان عليه كذا في ذخيرة رجل دفع
 الى صباغ ابريسم البصغف يكداهم قال لا تصنع ابريسم ورده على كذا
 فلم يدفعه ثم هلك لم يصن الصباغ كذا في خزانة المفتين الكمال اذا
 صب الدواء في عيني رجل فذهب صوره ها لا يصن كالحائنان لا اذا غلط
 فان قال دجلان انه ليس باهل وهذا من حرق فعله وقال دجلان هو
 اهل لا يصن وان كان في جانب الكمال واحد في حياضنا اخرضن ربي
 حيايات مجموع النوازل لو قال الرجل للكمال طوبى لاني لا يذهب

لا يصن

كيل

لا يصن كذا في الخلاصة الباب التاسع والعشرون في الاجارة
 في الاجارة اذا وكل الرجل رجلا بان استأجر له دارا بعينه ابدا لمعكوم ففعل
 فالاجر يكاتب الوكيل بالاجرة والوكيل يطالب الموكل وللوكيل ان يطالب
 الموكل بالاجرة وان لم يطالبه الاجر واذا ذهب الاجر الاجر من الوكيل مع الوكيل
 ان يرجع بالاجر على الامر كذا في ذخيرة ولا يصن الوكيل والاجارة الفاسدة او يجازي
 النشل على المستاجر والوكيل بالاجارة الطويلة بطالب بالاجارة عند الفسخ كذا في
 الخلاصة والوكيل بالاجارة اذا استأجر له من الشئ استأجر الاجر لانه ضار واستأجر
 وقيل بغيره او لا يصنع منهم الرجوع والافق بالحوار كذا في جواهر الاختلاف الموكل
 مع المستاجر اذا فسخا ففسخ وهل يرجع المستاجر على الوكيل بالاجارة قال
 الفتاوى الامام بوبع الدين لان الفسخ لم يظفر في حقه فيا لتيمة سبيل عن واحد
 عن رجل اجار رجلا ففسخ ذلك المالك فقال لا اجير هذا العقد ثم قال بعد
 ايام اجرة هل يجوز ان لا يقال ان رده فليس له ان يجيره من بعد قال ربي الله عنه
 هذا ليس بجواب للسؤال والجواب انه هذا رده العقد عنه كذا في التاتارخانية
 الوكيل باستيجار دار بعينه لمعكوم اذا استأجرها خمسة عشر يوما ففعل الموكل
 وقال انما استأجرها لمعكوم فلا اجر على الامر وعلى الوكيل الاجر لو لم يدار رده
 المسئلة وقيل على ان الاجارة لا تتعقد بالشايط كذا في ذخيرة الماس
 الثالثون في الاجارة الطويلة المرسومة بجارا الاجارة الطويلة التي يعقلها
 الناس بجارا انهم يوجرون الدار ولا يرضون ثلاثين سنة منقالية غير ثلاثة
 ايام من اجرة كل سنة ويجعل كل سنة من تسعة وعشرين سنة اجرا قديلا
 ويعتبه الاجر السنة الاخيرة واختلعا في حواضها قبل الاجرة عفا في خمسة
 لان الاجارة واحدة شرط فيها الخيار اكثر من ثلاثة ايام وهذا الخمس
 الاجارة وقيل يجوز عدهم جميعا وهو الصحيح لان هذا ليس بشرط الخيار
 في الخيار قبل هذا استثنى ثلاثة ايام في اجرة كل سنة عن الاجارة على ان
 هذه الايام لم تدخل في الاجارة ولم يثبت حكم الاجارة في هذه الايام الستة
 كذا في محيط السرخسي ثم اختلفوا في استأجر الدار والواجب هذه الاجارة
 انما تعتبر عند واحد او عمودا مختلعا بعضهم قالوا تعتبر عمودا حتى لا تزيد
 مدة الخيار على ثلاثة ايام في عقد واحد فيفسد به العقد عند اي حنفية
 رجع له بعضهم قالوا تعتبر عند واحد لانها لو امتزجا معا عمودا فامسوى
 العقد الاول يكون مضادا وفي الاجارة المضافة لا يملك الاجرة بالتجديد والبال شرط
 والقصور من هذه الاجارة يملك الاجرة كذا في المحيط وغيره الخلاف يظهر فيما اذا
 اجردوا الخيم ثلاث سنين كانت الاجرة في السنة الاولى والثانية اقل من اجرة
 مثلها في الاستيجار والشيخ كان في الاجرة في السنة الثالثة اكثر من اجرة مثلها
 فيفسد الاجارة في السنة الثالثة ويقتدي العنقود على غيرها على قول من
 يجعل العقد واحد او على قول من يجعلها عمودا لا يفسد كذا في خزانة المفتين
 قال صلوات الله على الامام الاجل الشهيد رحمه الله الصحيح عندنا انما تعتبر عمودا في حق

عقد الأخيرة بالتعجيل أو بإشترط التعجيل والحبلة لجواز استئجار الدار
إذا كانت للصغير كجمل الدار أو اجارة بنماة للسنة الأخيرة ويجعل بمقابلة
السنتين المتقدمة ما هو اجر مثله أو أكثر ثم يبرر بوالد الصغير المستاجر
عن اجر السنتين المتقدمة ويصح ايلا به عند بيع حبلة ومجوزهما الله
خلافا لابي يوسف رحمه الله وان اراد ان يصير محجما عليه يلحق به حكم الكاظم
والحبلة في اذا استأجر الاب للصغير عقارا او متبعا عما ان يقال اذا كان
مال الاجارة الف درهم مثلا واجر مثله هذه الدار لكل سنة مائة مئة
بمقابلة عشرين سنة من اويل هذه السنين شي قليل ويجعل بمقابلة
العشر السنين المتأخر الف الاشيا قليلا فيجوز ويجعل المقصود كذا في
الظهير وان كان الف درهم أكثر من اجر مثل العشر سنيين بحسب الايقان
الساكن فيه لا يجوز هذه الاجارة وكما لا يجوز الاجارة الطويلة في العقار
والصباغ يجوز في الدواب والمنازل وكل شي يتفهم به مع بقا عينه
كذا في ثنائيات خاضعة وفيه فتاوى العنصر في الاجارة الطويلة لمالك للحي
لا يجوز كذا في الخلاصة فقال رحمه الله في كتاب الشروط في رجلين
احدهما رجل دارا عشر سنيين يخاف المستأجر ان يخرجها منها فادان
بشئ وثق من ذلك فالحبلة ان يستأجر كل شهر من الشهر الاول
بدرهم والي شهر الثاني بالثلاثة الاخرى فان معظم الاجراء كان الشهر
الاخرى لا يخرج منه من الدار وعن هذه المسئلة استخرجوا الاجارة
الطويلة المرسومة بخارا وجعلوا اجر السنين المتقدمة شيئا خفيا وجعلوا
معظم الاجر للسنة الأخيرة كذا في المحيط وفي العلل الحجة قال ابن تيم
هذه الدار عشر سنيين تكذا غير ثلاثة ايام في كل سنة فهذا جابر
ولو قال عليها بمائة ايام ثلاثة ايام في اخر كل سنة لا يجوز عند أبي حنيفة
رحمه الله كذا في ثنائيات خاضعة في الاجارة الطويلة اذا جعلها ايام الفسخ
في اخر كل سنة ولا اجارة في نصف الشهر عند أبي حنيفة رحمه الله يعتبر
السنة بالايام وعند أبي حنيفة الشهر الاول والاخر بالايام والباقي بالهلال
فاذا كان المحترق السنة بالايام عند أبي حنيفة رحمه الله ولا يعرف كل واحد
منها اخر السنة فالجدة ان يبيع الاجر المستأجر قبل تمام السنة فيردون
المستأجر حتى اخلاها ايام الفسخ يفسخ وجبلة اخرى يفسخ مصافق بعض
المشايخ اقول بغيره بغيره رحمه الله دفع المخرج كذا في الخلاصة
رجل دفع ارضه مزارعة على ان يكون له المزارع من العامل ثم ان صاحب الارض
احد الارض اجارة طويلة من غيره بغير ربحها المزارع لا يجوز لانها مزارعة
اذا كان البذر من العامل كان العامل مستأجر للارض فيصير كايته اجر
ثم اجر من غيره فلا يجوز الثانية وان رضى العامل وهو المزارع بذلك التفتت
الاجارة وينفذ الاجارة الطويلة بخلاف ما اذا اجرت اجرة غيره فوضي به
الاول حيث ينفذ الثانية على المستأجر الاول اذا كان بعد في الاول

وهذا

وهذا لا ينفذ الاجارة على المزارع لان في المزارعة مع الاجارة يختلف المقصود
فلا ينفذ الثانية على الاول كذا في فتاوى قاضي خان ولو قال لغيره اجري
دارك هذه اجارة طويلة بكذا فقال اجرت وامر صاحب الدار الكانت كتابة
العقد فكتب على الرسم ولم يكن بينهما شي اخر ودفع المستأجر مال الاجارة
لا يكون بينهما اجارة ولا يجب الاجر على المستأجر لسكنه الدار وان كانت
الدار معدة للاستغلال كذا في خزائن الغنيين اذا استأجر وقفا من لوقوف
من المتولي مدة طويلة فان كان الواقف شرط ان يوجر أكثر من سنة
يجوز شرطه لا محالة وان كان شرط ان لا يوجر أكثر من سنة يجب مراعاة
شرطه لا محالة ولا يفتى بجواز هذه الاجارة أكثر من سنة الا اذا كان اجارها
أكثر من سنة قاله الفقهاء فحينئذ يوجر أكثر من سنة كذا في ثنائيات خاضعة
وان كان له بيتا طينيا نقل من جماعة من مشايخنا انه لا يجوز أكثر من سنة
واحدة وقال الغنيمة ابو جعفر انا اجوز في ثلاث سنيين ولا اجوز فيها
زا على ذلك والصواب لشهد حسام الدين رحمه الله كان يقول في
الصباغ يفتى بالاجور في ثلاث سنيين الا اذا كانت المصلحة في عدم
الجواز وفي غير الصباغ يفتى بوجوه الجواز فيها زاد على سنة واحدة الا اذا
كانت المصلحة في الجواز وهذا امر يختلف باختلاف الزمان والموضع ثم
اذا استأجر الوقف على الوجه الذي جاز فرخصت اجرتها لا يفسخ الاطراف
واذا اراد اجر مثله بالبيع يفسخ بعض المدة ذكر في فتاوى اهل سمرقند انه
لا يفسخ العقد وذكر في شرح الطحاوي انه يفسخ العقد ويجدد على
ما اراد اذ ابي وقت الفسخ يجب المسمى ما مضى ولو كانت الارض بحالة التملك
فسخ الاجارة فيها بان كان فيها زرع لم يستحق بعد في وقت الزيادة
يجب المسمى بحسب ذلك وبعد الزيادة الى تمام السنة يجب اجرتها
وزيادة الاجر ما انفردت عند الكل ذكر الطحاوي هذه الجملة
في كتاب المزارعة واما في المملك لا يفسخ العقد رخصت اجرتها الا وعلا
يا تفاق الروايات كذا في المحيط رجل اجرت دارا كان والده وقفه على ولاده
انما ما تناسلوا فاجاره هذا الرجل اجارة طويلة وانفق المستأجر في
عمارة هذا الوقف باسم المجران لم يكن للموخر ولا يد في الوقف بان لم يكن
متوليا يكون الموجد غاصبا وكان له على المستأجر الاجر المسمى ويتصدق به
ولا يرجع المستأجر بما انفق في العمارة على المجر ولا على غيره لانه كان متوليا
منطوقا وان كان متوليا كان على المستأجر الاجر المسمى بان كان ذلك
مقدارا لاجر المثل واكثر ويرجع المستأجر في عملة الوقف بما انفق على
العمارة كذا في خزائن الغنيين رجل اجار رضى وقف مدة طويلة مائة
سنة من رجل واقراها بائنا الواحد من المسلمين وان حاكم حكم بيمينه
فكذلك الاجارة صحيحة اذ حكم حاكم بيمينه مع طول المدة ولا يفسخ بيمينه احد
معدا قرارها بان العقد وقع لواحد غير معين ويكون الما خلا لا هذا

ذكر وهذا الصحيح وهذا اما لا خلاف فيه كذا في جواهر القتاوي واداء استاجر
 من اخذ دارا او ارضا مقاطعة مدة قصيرة سنة مثلا ثم ان الاجار حرها
 من غير اجارة طويلة مرسومة لا تشكك في الاجارة الطويلة لا يجوز في
 مدة الاجارة القصيرة وهل يجوز فيها واداءها فمن جعلها عقدا واحدا
 يقول لا يجوز ومن جعلها عقودا متفرقة يقول يجوز كذا في المختار
 من اخر كرم اجارة طويلة وقبضها واخرها من غيره ومقاطعة كل سنة
 اشهر يبدل معلوم فلما دله المستاجر الثاني وجد الاشجار قد احترقت
 من البرد ولم يجد جرح ليرده عليه حتى جلا ايام الفسخ وحضر اكرم وفسخ
 الاجارة فطلب مال المقاطعة ليرد المستاجر الثاني واقتل بعله اذا انشأ
 محترقة سمح عليه وسقط عنه مال المقاطعة اذا لم يعمل في الكرم
 عملا يدل على الرضا ولو كان اجاره حاضرا حتى امكنه الرد لا يستحق مال
 المقاطعة وعليه هذا اذا اجرد ارضه واداء المستاجر مدة تجارة روية
 او عيب ان لم يتمكن الرديان كان المجرى غايبا كان له الرد اذا حضر المجرى
 ولا يجب الاجر اذا لم يكن عمل في الدار عملا يدل على الرضا كذا في المختار
 في المتفرقات الاجارة طويلة اذا باع المستاجر مدة اجارة روية
 بنقد بيعه رديان فالصحيح انه بنقد وهو كما لو اجار اجارة ومضافة
 ثم باع قبل مجيئ وقت الاضافة وكان الشيخ الامام الاجل ظهيرا لرد رده
 انه يقول عنه بما لا ينفذ بيعه وفي ظاهر الرواية ينفذ ببيع كذا في
 قناني قاضي خان اجرد الدار اجارة طويلة خمسة دنائير وقبضها
 وسلم الدار ثم باعها بغير اذن المستاجر خمسة دنائير وقبضها الثمن
 ومات ولا مال له سوى هذه الدار والمستاجر اخرجها واوله ولاية الحبس
 حتى يستوفي مال الاجارة لان بالمولود بطلت الاجارة دون البيع فيمضي
 الدار على ملك المشتري لكنه يجبر ان يشاء ارضي الاجارة وقبض الدار
 اولن شانك وان اجاز بيعها وما مال الاجارة عشرة والثمن خمسة
 للمستاجر اجل خمسة ايام فنية ولاية الحبس ايضا قال القاضي بدع
 الدين رده انه ليس كذلك كذا في الغنية رجل استاجر من اخو دار اجارة
 طويلة بمائة دينار وقيمة الدنار خمسون دينارا فماتت الاجارة ففسخت
 الاجارة بموته ولم يترك ما لا سوى هذه الدار ثم ان ولدته الاجارة
 اجرة هذه الدار من المستاجر بمائة الدنار التي على مودته اجارة طويلة
 ثم انفسخت هذه الاجارة بين وارث الاجرة وبين المستاجر والمستاجر
 لا يرجع على الوارث بمائة الا ان تركه الميراث هذه الدار وقيمة اخسرون
 فيطالبه المستاجر بنقد الخمسين لابل مائة كذا في الذخيرة وفي القتاوي
 الصغري اذا اجرد دارا من رجل اجارة طويلة ثم اجار من اخو اجارة طويلة
 لا يجوز ولا يتعلق جازية بعد ما انفسخت الاولى بفسخها وانه مشكل
 وينبغي ان يكون السيلة على رديان لان في الاجارة الطويلة بعض العقود
 عليه

عليه مصناف وفي نسخة فسخ الاجارة المضافة قبل مجي الوقت المضاف اليه روايتان
 كذا في المختار رجل استاجر دارا اجارة طويلة ثم ان الاجرة تقضى بنارها يرضي
 المستاجر بغير حد دنياها كانت الاجارة باقية ببقا الاصل كذا في الظاهر
 فلو اجار المستاجر المستاجر بالاجارة الطويلة من غيره بين الايام المستأجرة
 في الاجارة الثانية امها اليوم العاشر والحادي عشر والثاني عشر مثلا
 من شهر كذا ويستثنى نصا ليشيخ الدار حل من الايام في العقد الثاني من
 غير الدار كذا في كرم الشهد والسرقي في كتاب الشروط
 وهذا اذا كتب كذا في الاجارة على حدة اما اذا كتب في الذكر الاول او على طاهره
 فذكر فيه سوى الايام المنشئة المذكورة فيه بغير لحوال العقد الثاني هكذا
 في المختار واداء استاجر شيئا اجارة طويلة صح في دين موصوفة وطعناه
 مكان الدنائير دناهم ثم نقضت فاشترى بالاجرة بطلت بالدينار لا بالدرهم ولو كان
 العقد قاسدا وباقي المسألة بحالها بطالب المجرى اعطاء الدرهم كذا في الذخيرة
 واذا عرس الاجر في الارض والكرم في الطويلة للمستاجر الممنوع لانه ليس له ملك
 البذر والتفريق فلو اقلع الاجر انشأ له كسر الاعضاء لا يمكن المستاجر المنع لانها
 هذا البيع بغير حق الثمن لاني حق الشجر ولو احتجب المستاجر ليس له ذلك
 مع انه في بيعة كذا في الوصير للكردي استاجر ارضا اجارة طويلة واشترى
 الاشجار وبيع الاستجار ثم انشأت الاشجار ثم فسخها فالتار على ملك المستاجر
 ولو قطع الاستجار ثم نقضت فاشترى بالاجرة بطلت فاشترى بالاجرة بطلت
 لانه بيع ضروري لحوال الاجارة فلا يثبت عليه احكام البات ولو اقلع
 الاجر اشجار في مدة الاجارة فالصحيح انه اضمن عليه لكن جبر المستاجر
 في الفسخ لانه غيب ولو قطعها المستاجر في مدة الاجارة قال ميرزا الدن
 صاحب المحيطة وقاضي خان والقاضي خان والقاضي بدع الدين رحمهم الله
 لا يضمن القضاة لكنه يجبر الاجر كذا في الغنية استاجر اكرام اجارة طويلة
 فماتت معاملته اليه لاجران كانت طويلة بطريق بيع الاشجار جازية المعاملة
 وان كانت بطريق المعاملة ثم دفعها اليه المالك معاملة لا يجوز كذا في الوصير
 للكردي ولو استاجر كرم المبره وفكان صاحب الكرم باع الاشجار قبل
 الاجارة حتى جمت الاجارة كان للمستاجر خيارا في الرومية في الكرم ولو يقر
 في الكرم يقر المالك بطل خيار الرومية ولو اكل من ثمار الكرم لا يخل خيار
 الرومية كذا في خزانة المغنيين اذا ماتت الاجارة طويلة وعليه ديون
 كان المستاجر يثنى المستاجر احق من شارب الفرم ما لم يرض بالدين كذا في
 قناني قاضي خان الاجارة الطويلة اذا كانت فاسدة بسبب كان على المستاجر
 اجرا مثل لا يرد على المسمى كذا في خزانة المغنيين اذا وهب المستاجر الاجرة
 في الاجارة الطويلة من الاجر قبل الفسخ الاجارة لا يفسخ لان الاجرة صارت
 ملكا للحر بائنا شرط النجيب فلا يفسخ لانه يكون هبة ملكا لاجر من الاجر
 كذا في الصغري استاجر سقانا ليشيخ له سفينة من خشية فجارض

اثني عشر شبرا اجرة معينة فقال السفان ان خشبك لا يصح لهذا العرض
فاذن لي ان ازيد شيئا وانقص فاذن لمان يزيد فاختذه ثلاثة عشر شبرا
بشقي الاخر بالزيادة كذا في الغنية المستلج اجرة طوبلية اذا اجر من غيره او دفع
الي غيره مزارعة عليا ان يكونا لنفسه من قبل العامل ثم ان الاستاجر الاول مع اجرة فاما
الاجارة الاولى هل يبطل الاجارة الثانية والمزارعة اختلعا وفيه والصحيح انها تنفس
سواء اتخذت ايام الفسخ في العقد بين او خلت بمان كان ايام الخيار في الاجارة
الاولى ثلاثة ايام من اخير سنة ثمانين وايام الخيار في الاجارة الثانية كذلك
او علي خلاف ذلك كذا في فتاوي قاضي خان **الباب الحادي**
والثلاثون في الاستصناع والاستعجار علي العمل ويجوز الاستصناع استعجا
لتفصيل الناس وتعارفهم في سائر الاعمال من غير تكليف كذا في محضر الرضي
الاستصناع ان يكون العبد والعلم من الصانع فاما اذا كان العبد من
المستصنع لا من الصانع يكون اجارة ولا يكون استعناعا كذا في المحيط
وفي تحقيق خواهر زاده الاستصناع ان يشتري منه شيئا ويستصنع
البائع فيه مثل ان يشتري الادع وبما مر للبائع ان يتخذ له خطا يصف له
قدوم وعمله فهذا اجارة استعسانا وكذلك كل ما جرت العادة باستصناعه
مثلا بنه الزجاج والححاس والخشب والغدير وغير ذلك من القلنسوة
واشباهاها اذا بيع بصفته وقدم كذا في التاخر خاتبة والاستصناع
بيع هو الاصح والمستصنع بالخيار اذا اراد ولا خيار للصانع هكذا قال ابو
يوسف رحمه الله ولا وعليه الفتوى كذا في الخلاصة ثم اذ رتبته
المستصنع ليس له الرد بعد ذلك للصانع ان يبيعه فقبل ان يرضيه
المستصنع كذا في التهذيب قال محمد بن محمد رحمه الله اذا اسلم الرجل لاجريك
في ثوب من قطن يتسجد له وسبي طوله وعرضه وجنسه ورفعة
والغزل عن الحايك كان استصناعا فالقياس لا يجوز ولكن استحسن
وقال لا يجوز وان ضرب لذلك لجلاب صير سلبا او كذا المسئلة في كتاب المحرر
من غير ذكر الخلاق وذكر في كتاب البيوع من شرح شيخ الاسلام ان الاستصناع
فيما للناس فيه تقابل بصير سلبا يضرب الاجل في قوله اي حينئذ وعند ذلك
لا يصير سلبا وفيما تقابل للناس فيه بصير سلبا وفيما لا تقابل للناس فيه بصير
سلبا يضرب الاجل الاجماع وفي القدر وفي ان ضرب في الاستصناع
اجلا فهو بمنزلة السلم بخلاف قبلي فنقص البنا في المجلس والاجار الاجل
منها في قول اي حينئذ رحمه الله وقال ابو يوسف ومحمد رحمه الله
ليس مسلم من غير قبيل بين ما للناس فيه تقابل وبما لا تقابل
لهم فيه فذكر المسئلة في كتاب الاجارات من غير ذكر لا يجوز
ما ذكره شيخ الاسلام في شرح كتاب البيوع ان ما لا تقابل فيه
يصير الاستصناع سلبا يضرب الاجل بالاجماع كذا في الذخيرة
رجل دفع الي اخر من من الا بر يسلم لغيره البه متور من غدر

نفسه

نفسه وبشجه ويرفع اجرا الفسخ والقاضل بينهما من الصفة من الزرع ان لم يخلط
ونسخ كل واحد مفردا باخذ اجرة مثله والباقي لرب الا بر يسلم وان خلط ونسخ الكل
فجميع ذلك مشترك بينهما من الصفة كما شرط ولا يجب اجرا للمثل لانه عمل في محل مشترك
كذا في جواهر الفتاوى ومورجل مسلم غزلا الي حايك لم يمسح وامرمان يزرع القل
وطلائع عنده وقال فرضني وطلائع غزلك علي ان اعطيك مثله وامرمان يزرع
منه ثوبا علي صفة معلومة بالجرة معلومة فانه جاز استعسانا سوا كان الاستعناع
مشروطا في عقد الاجارة او لم يكن وان قال فرضني وطلائع غزلك علي ان اعطيك
غزلا مثل غزلك فانه جاز ويكون فرضا وان قال فرضني غزلا وسكت فانه يجوز
ايضا ويكون فرضا ثم ان لم يكن مشروطا في عقد الاجارة جازت الاجارة قياسا
واستعسانا وان كان مشروطا فاما مسئلة علي القياس فلا استعسان الذي ذكرنا
كان وقع الاختلاف بين رب الثوب وبين الحايك بعد ما فرغ الحايك من العمل قال
رب الثوب لم تزد فيه شيئا وقال الحايك لا ايل زدت والثوب مستهلك بان باع
صاحبه قبل ان يعلم وزنه فالقول قول رب الثوب مع يمينه علي علمه ما يعلم
ان الحايك زاد في الغزل وعلي الحايك البيعة فان كل رب الثوب عن يمين
يثبت ما ادعاه الحايك فيلزم رب الثوب ذلك وان حلف برعي او بما لا يملك
فان كان الثوب قايما ساقى الكلام فيه بعد هذا ان سئله تعالى وان قال
زد وطلائع غزلك علي ان اعطيك غزل واجركم كذا ودها القياس ان
لا يجوز في الاستعسان يجوز اذا جاز هذا فان اخلافا بعد الغزاع عن الثوب
فقال رب الثوب لم تزد فيه شيئا وقال الحايك زدت فيه ما امرتني ايضا فان
كان مستهلكا ذكر ان القول قول رب الثوب مع يمينه علي علمه وان نكل عن اليمين
ثبت الزيادة وكان عليه جميع ما سأل الحايك بعضه بازال العمل وبعضه ثمن الغزل
وان حلف لم يثبت الزيادة قد ذكر محمد رحمه الله في الكتاب انه يطرح عنه ثمن الغزل
ويلزمه اجر الثوب ومعرفة ذلك وهو ان يقسم المسمي علي اجر مثل عمله فبا امره
وذلك عمله في من ونصف وعلي قيمة الغزل المشروط علي الحايك لانه قابل المسمي
بالغزل وبالعامل في من ونصف لان من ثمن الغزل اعطاه المستاجر ونصف من
اشترى منه بطرح عنه ثمنه وما اصاب العمل وهو اجر الثوب يلزمه حتي
انه ان كان المسمي بثلاثة دراهم بازال الغزل وبازاد العمل وقيمة الغزل
درهم واحد مثل عمله فبا امره دراهم ان المسمي بطرح عنه درهم ثمن الغزل
فيقسم ما بقي من المسمي علي اجر مثل عمله فبا عمله وفيما لم يعمل وبطرح عنه حصه
لجر مثل العمل في الزيادة وكيف يتفرق حصه ما لم يعمل والزيادة من الاجر ما عمل
اختلف فيه المشايخ قال بعضهم يفرق باعتبار الورث ان كان ما دفع اليه من
من غزلك وما شرط عليه نصف من يفسد الباقي من المسمي بعد ثمن الغزل وذلك
درهمان عليهما ثلاثا ثلثاه بازاله ما عمل وثلثه بازاله ما لم يعمل فيطرح عنه ثلث
ولا يعتبر السهولة والصعوبة في العمل بسبب صغر الثوب وكبره وقال بعضهم بانه
ينفر فخر الساقط من القاييم باعتبار السهولة والصعوبة في العمل بسبب صغر

الثوب وكبره وهذا لان العمل قد يسهل عليها كما يك بطول الثوب ويصعب يصنع
فانه متى قصر يحتاج اليه الوصول والى عمل لا يتفق حوالا ويصعب طراحيته الى ذلك مرة
واحدة وهذا النقص وتعتبر فيما بين العلة من هذه الصناعة في زيادة الاجر
بسبب صغر الثوب ونقصانه بسبب الكبر فلا بد من اعتبارها واذا وجبت اعتبارها
وجب ان ينقسم الباقى من المسمى وذلك درهما ان علمي اجر مثل عمله في من واجر
مثل عمله في من ونصف فان كان اجر مثل عمله في من ونصف درهمان ونصف
وفي من درهمان يكون بالثلاثة الزيادة نصف درهم في طرح من درهمين درهم
حصته ما لم يعمل الا ان يكون التفاوت بين القصير والطويل يدرج او لا يدرج
حينئذ لا يكون لهذا التفاوت عير في زيادة الاجر ونقصانه ثم ما اذا يجب
اجرا للمثل والمسمى فعلى قول بعضهم احد المثل لا يجازي حصته من المسمى وعلى
قول بعضهم ان يرضى بالعيب فعليه المسمى وان لم يرضى بالعيب فعليه اجر المثل
لا يجازي حصته من المسمى كما قلنا فيما تقدم من السائل ومجوده الله
ذكر الاجر في هذه المسئلة مطلقا ولم يقله المسمى فيجب كثرها على حسب
ما ذكر في المسئلة الاولى فاما اذا كان لا يعرف مقدار ما دفع اليه صاحب الغزل
فالجواب فيه كالجواب فيما اذا كان لها الكامن اوله الى اخره الا في حكم واحد وهو
انه متى خلف ولم يثبت الزيادة له ان يترك الثوب عليه ويضنه غزلا مثل
غزله فاما اذا كان الثوب قابلا وعرف مقدار ما دفع اليه من الغزل فان
نصا دقا عليها لم يدر ما دفع اليه من فانه يجوز ان الثوب ولا يثبتت اليه قوله
واحد من هاتين وزان فاذ هو واحد لم يثبت الزيادة في هاتين فيكون
القول قول صاحب الثوب من غير هاتين وان كان عنوانه الزيادة من الدقيق
ان لم يدع رب الثوب ان الزيادة من الدقيق وان ادعى ان الزيادة من الدقيق
فانه يجب ان يرضى اهل البحر من تلك الصناعة عنق فان قالوا قد يربحها لا يتفق مثل
هذا فالقول قول صاحب الثوب مع مبيته وان قالوا لا يتفق لا يربح على
هذا القول فصار الظاهر شاهد للمثل فيكون القول قول صاحب الثوب
كلنا فيما لم يدر ما دفع سميما وقال فقشره وربه بنسج وكدرهم كان فاسدا
فان كان قد بنسج معلوما عند التجار جازي خلاف ما لو دفع ثوبا الى صباغ
بنسج حيازان لم يبين قدر العمل كذا في حياضه حتى وان دفع حيازا
الى صباغ بنسج معلوما سميما باجر مسمى فجاز به لو ادعى ما امر به صاحب
الحديد فانه لا خيار لصاحب الحديد وكثير على القول ولو خالفه فيما امر به
فان خالفه من حيث الوصف بان امره ان يصنع له قد وما يصنع للتجار
فصنع له قد وما يصنع لكسر الخطب فصاحب الحديد بالخيار ان يشا من حديد ما مثل
حديده وتركه الغدوم عليه ولا اجر له من ثمن اخذ الغدوم واعطاه الاجر وكذا الحكم
في كل ما سلمه اليه كل صانع ليصنع منه شيئا سماه كالجلد يسلمه الى مسكاف ليصنع
خفين وما اشبه ذلك كذا في خزانة المختارين وسيل عن دفع الى سراج بعض
الات السراج وامره بان ينجح من جابه هذه الالات وبالاخر يحتاج اليها الاتام السراج

من عند

من عند نفسه على ان يدفع اليه اجرة عمله وثمن ما جعله في سرجه من
مال نفسه فعمل السراج فكله ذكر جاعلة ان اجرة عمله وثمنه الالات ثلاثون
درهما فربما لا يريد كل واحد ان ينفق على ما يعطيه هذا فنقد خمسة من ذلك ثم
استولى بعض اهل السلطان ولا تترك على هذا السراج وعيبه بحيث لا يقدر
عليه هل الامران ليجتن السراج قيمة سرجه فقال له ان يسترد ما دفع اليه
لان العمل غير مسلم اليه والالات مسلمة اليه قال ومع هذا اذا فرغ من السراج
فاحصلت الالات بعينها بيمينه وانفقنا ثمنها صبا على ما يعطيه على ذلك فقال
كابتدا ببيع فيجوز كذا في فتاوى الشيخ واذا دفع الرجل جلدا الى مسكاف
واستأجره باجر مسمى على ان يجرد لمخفين وسمي له المخار والصفحة على
التي عمله المسكاف ويبينه من عنده ووصف له البطانة والنعل وهو
حايضا مستحسانا والقياس ان لا يجوز وكان بمنزلة ما لو دفع ثوبا الى خياط
لتجيب طيبة على ان يحشوه ويبيطه من عنده باجر مسمى فانه لا يجوز
ذكر محمد رحمه الله مسئلة الحبة في الاصل على هذا الوجه وفيما كنت في ذكر محمد
رحمه الله مسئلة رجل دفع لي خياط طهارة وقال بطنها لي من عندك فهو جازي
وقامه عليا اشترا حفا وقال للبايع انظر بطنه من عندك فصار في المسئلة
روايتان ولو دفع اليه بطانة وقال ظهرها لي من عندك فهو فاسد باتفاق
الروايات ثم ان محمدا رحمه الله حوز هذا النصف وان لم يرض صاحب الجلد
النعل والبطانة ورضى على النعل ويطانة بليق بملك الحف وكذا اذا امر الرجل
اسكافا بالاجرة على خفيه وبكعبه اربع قطع من مرم يكنا ولم يدر لرجل القطع
فهو جازي مستحسانا وكذا ان يرفع الحرق في الخفاق يجوز من غير ان يرضى اسكاف
الرفاع وفي هذا سماعه بشرط الزيادة في النعل وهكذا في القطع الاربع هكذا
في ترفيع الحرق فاذ اقره رعايتان واذا جازت هذه الاجارة مستحسانا فاذ عمل
الاسكاف ولقي به ان كان عمله صالحا مقداريا لاصدا فيه اجبر صاحب الجلد
على القول علم يكن له خيار فقد اعتبر المتعارفة لا لزوم لاحقية المرافقة
من كل وجه وليس لصاحب الجلد خيارا الروية لا في حق النعل ولا في حق النعل هذا
اذا عمل على مقداريا صالحا فاما اذا افسد بان خالف في صفة ما امر به ذكر
ان صاحب الجلد بالخيار ان يشترك الحف عليه وضمة فلا اجر عليه وان اخذ الحف
اخذ الحف واعطاه الاجر فان ترك الحف عليه وضمة فلا اجر عليه وان اخذ الحف
فانه يعطيه باجر مثل عمله في خزانة الحف غير متعل ثم يعطيه قيمة الجلد
النعل فيه ومعرفة قيمة ما زاد النعل فيه ان يطر الى قيمة الحف مخورا غير متعل
والى قيمة متعلقان كان قيمة غير متعل عشر فقيمة متعلقا عشر علم ان قيمة
ما زاد فيه درهمان فيكون درهمان قدر ما زاد النعل فيه ثم ينظر الى جملته عمله
في خزانة غير متعلق فان كان ثلاثة مثالا يقيم اليه قيمة ما زاد في خزانة ثم
يقابل المسمى فان كان خمسة مثل المسمى واقل من المسمى فلا اسكاف وذكر وان كان
المسمى اقل من خمسة بان كان المسمى اربعة فانه يعطيه اربعة واذ اعطى قيمة ما زاد

التعليل فيه لا يعتبر اجل مثل عمله في خور التعليل وخرق بين هذه المسئلة
ما اذا دفع محرز الاسكاف ليعمله بنقل من عنده ما جرم معلوم حتى لا يات الادارة
استحقاقا للتقامل فتعلمه بنقل لا يفعل به حتى يفسد الحق في تكرار صاحب
الحق اختيارا في هذه المسئلة واختار الاختلاف في عطيته اجرم مثل عمله وقيمة
ما انقل به من التعليل من اجل ان لا يجرى لا يجرى ما سمي وهذا او جرم احد
المثل قيمة ما زاد العمل فيه ولم يوجب عليه قيمة التعليل والبطانة من ايا لا غير
محرز ولا متصل بغيره للاسكاف في الموضع عين ما لا وعمل ثم في احد الموضعين
او جرم قيمة ما زاد العمل فيه وفي الموضع الآخر وجب قيمة التعليل من ايا لا غير
محرز ومن شئت اجزمهم الله من قال لا فرق بين المسيلتين ما ذكر في تلك
المسئلة يكون ذكر في هذه المسئلة ان صاحب الحق اذا اراد ان يعطيه
اجرم مثل عمل في خور الحق والتعليل والبطانة ثم قيمة التعليل والبطانة من ايا لا
فله ذلك كما في تلك المسئلة ومنهم من فرق وقال في مسيلتنا امكن ايجاب قيمة
ما زاد فيه التعليل والبطانة وفي تلك المسئلة لم يمكن ايجاب قيمة ما زاد التعليل فيه
ثم قال محرز الله في المسيلتين جميعا لا يجرى وزنه ما سمي من شئت اجزمهم
الله من قال لا دفعوا لاجل وزنه ما سمي في يخص العمل فاما ما يخص التعليل
فانه يجب ما لهما يبلغ ومنهم من قال بانه لا يجرى وزنه ما سمي في يخص العمل
فاما ما يخص التعليل فانه يجب ما لهما يبلغ ومنهم من قال بانه لا يجرى وزنه ما سمي
في حق التعليل والعمل جميعا كذا في المحيط وكذا اذا دفع الى قلاسي قطعة وامر له
ان يتخذ لعل تسوية ببطانة فهو عليه ما وصفنا فان جابه غير جيد فلا خيار له
الا ان شرط عليه الجيد فينتج كذا في العتائية وانا استصنع الرجل خمر عند
اسكاف فعمله وورغ منه قال الاستصنع هذا ليس على العتاد والخز والتطبيع
الذي امرتك وقال الاسكاف في علم هذا امرتي واد الاسكاف ان يجلف صاحب المال
ليس له ذلك بخلاف الصباغ اذا ادعى ان ما صبغ كان باهره واراد استخلاصه من
الثوب كان له ذلك كذا في الذخيرة ولو دفع الى اسكاف اديم لا يقطع له خمارا
باربعة دراهم تدفعه الى اخر يدبره ان اعطاه واداه من عنده او عمل بعض الثياب
طابت له الزيادة ولا يتصدق بها كذا في التثارة خاتمة ولو ان رجلا دفع خمر الى
رجل ليعمله من عنده باجر مسمى فتعلمه بنقل بنقل مثل الحقاق فهو عليه
وان لم يكن جيدا ولا خيار له وان شرط الجودة فاني بما ينطلق عليه اسم الجيد اجبر
على قبوله ولا خيار له كذا في الذخيرة ولا لو شرط عليه جيرا ففعله بغير جيد
فان شفاعته قيمة الحق وان شئت اخذ الحق واعطاه اجرم مثل عمله وقيمة ما زاد
فيه لا يجرى وزنه ما سمي كذا في اليدايه فان وكل اختلاف في قدر الاجر ان قال
الاسكاف في شرط لي درهما وقال رب الحق شرطت لك حانقين وفقرين وعلى ما
له ولم يختلفا في ذلك واقاما جميعا البينة فالبيضة بينة العامل ولم يذكر الخراج
فيما اذا لم يقيم بها بينة ويجب ان يحكم في ذلك بقيمة التعليل من ايا لا ويجعل القول
قول من يشهد له قيمة التعليل كما في الصبغ وان كانت قيمة التعليل ودرهما في الاسكاف

فالقول

فالقول قوله مع يمينه وان كانت قيمة التعليل تشهد لصاحبه بان كانت دانقني
كما يدعيه صاحب الحق جعل القول قوله مع يمينه ولا يتجالحان وان كانت قيمة
التعليل لا تشهد لاحدهما بان كان نصف درهم فانه يجلف كل واحد منهما على دعوى
صاحبه هذا اذا اختلفا في مقدار الاجر فاما اذا اختلفا في اصل الاجر قال صاحب
الحق علمته لي بغير اجر وقال الاسكاف لا يلزمك ذلك باجر ففعل كل واحد منهما
على دعوى صاحبه فان اختلفا اول بيت واحد من الجرمين ذكر ان صاحب الحق
يغرم قيمة ما زاد العمل فيه ولو قال ولو عمل الحق كله من عنده حتى كان
استحسانا ثم اختلفا قبل القبض في مقدار الاجر ان القول قول الاسكاف
ولا يتجالحان هكذا في الذخيرة قال التجار انهم يثبتون بينة بقومهم للتقوى
فان يقولون تدفعه اليك فريضيا به وقومهم رجل بانفاقهم اولي الصانع فله اجر
مثله وقال ابو حامد وحيي الوبري وهو عن رقة المقوم لا الحكم بغيره فلا يلزمه
تقويمه كذا في الغنية رجل دفع الى صاحب عشرة دراهم فضة وقال زد عليها
درهم يكون قرضا علي وصعد قلبا واجرك درهم فصاعده وجابه محشوا وقال
زدت غيرها درهمين وقال صاحب الغنية لم تزد عليها شيئا فانه يجلف كل واحد
منها فان اختلفا في الصباغ ان شئت ادفع القلب اليه واخذه خمسة دراهم
دراهم اجر العشرة وان شئت ادفع البير عشرة دراهم فضة داخدا القلب لان
الصباغ يدعي علي صاحب الغنية قرض الدرهمين وهو يتكرر صاحب القلب
يدعي علي الصباغ استحقاق القلب بغير شيء وهو يتكرر في جلف كل واحد منهما
كذا في فتاوي قاضي حان دفع مصحفا الى مذهب ليذهب به ذهب من
عنده واداه المذهب انموذجا من الاعتبار والاعماس وروس الاي واطيل
السور فامر به رب المصحف ان يذهب به كذلك باخيرة معلومة لا يجمع كان مقدار
هذه الاشياء محمولة كذا في الغنية وان اشترى ثوبا على ان يجلفه الصباغ
بعشرة فهو قاسد ولو جاهد الى الحداد بنز الكين وتعلم استاجر عليا
بجد وهما له باجر مسمى جاز وان اشترط عليه الشراكين فاداهما اياه
ورضيه ثم اختلفا لكان جانبا استحسن كذا في المبسوط واذا دفع ثوبا
الى صباغ ليصبغه بعصر من عنده وصبغه بما سمي لانه خالف صبغة
ما نعت به فان اشبع لوفصر في الصباغ حتى يغيب الثوب فضا حبه بالخيار
ان شئت انك الثوب عليه وضمنه قيمة ثوبه ابيض وان شئت اخذ الثوب واعطاه
اجر مثل عمله لا يجرى وزنه المسمى كذا في خزانة المغتربين ولو شرط على الخياط
ان يكون كم القميص من عنده كان قاسدا لا يعدم العرف فيه وكذلك لو شرط
على النسا ان يكون الاجر والجير من عنده وكل شيء من هذا الجنس يشترط فيه على
العامل شيئا من قبله بغير عينه وكاسد عاذا علمه فالعمل لصاحب المتاع والمعامل
لغير مثله مع قيمة ما زاد كذا في المبسوط البياض الثاني والثلاثون
في المنقرقات اذا قال الاخر لغيرك دراهم هذه يوما واحدا بكذا والسنة
مجانا او قال لغيرك طرية هذه سنة يوما بكذا ويا في السنة مجانا فبكرنا سنة

كان عليه اجر مثله في يوم واحد ولا شيء له في الباقي كذا في الزخيرة وقاوي
قاوي فان استاجر مسجدة للعمل فقال لا يريد الا بل نعمل في مفسدنا للسجدة
من الخشب ثم تطلب الجيران كان لما طلب له فبنة فبجبا جيرا لمثل ولا الاكدا
في الوجيز للكردي رجل استاجر دابة لمدة معلومة في محلة فتابت المحلة
نا بفتحني هرب الناس ولم يقدرا المستاجر على الانتفاع خوفا على نفسه
من الدابة فلو انما يحب الاجر وهكذا كان افعي والدي رحمه الله كذا في الظهور
الحياطة اذا فرغ من الحياطة وبعث الثوب على يدي ابيه وهو ليس بالغ
قطر الطوار منه في الطريق فان كان الصبي عاقلنا بيا بكنه
حفظه لا يضمن وان لم يكن ضابطا فلا يمكن حفظه ممن كذا في المحيط طرخ الحياطة
نوبا المحيط له قيا اوجبة ولم يشترط له الاجر فلما فرغ منه اعطاه صاحب الثوب
زيادة على اجر مثله قال الغيبة ابي البشير عمدي ان الزيادة حيا برة
في قولهم جيبا وبه يغني هكذا في الكري اذا قال الحمال احمل لي هذا اليه
او قال للمخيط اخطب ان كان الخياط معروفا بانه يجيد باجر والحال كذا
يجب الاجر وما لا فلا كذا في المحيط قال الخياط اخطب باجر فقال لا يريد الاجر
فخاطمه لا يستحق الاجر كذا في الوجيز للكردي اذا دفع الخياط ثوبا فحاطه
ولم يشترط له الاجرة الا اذا قال لا يريد منك الاجرة كذا في السراجية
رجل قرض اشيا ناداهم اودنا ثوبا راوان يسكن دارا المستقر من بيعا اجر
يستاجر القرض من دار المستقر من مدة معلومة سنة او اكثر باجر معين ثم يبيع
من المستقر من ثوبا يسير بثلث الاجر حتى يصير الاجر قرضا صائبا ما باع
من المستقر من كذا في خزانة المفتبين قال رب الدين لديونه اكره في هذه
الارض حجة المراجعة فكلها فله اجر مثله كذا في الغيبة رجل استقر من
رجل داهم ودفع اليها القرض حماره ليستعمله المقرض ويكون عنده اليان يوفي
المستقر من حبه فبعثه المقرض اليه وسلمه اليه فباعه ليعلف غفقه الذي
ضمن المقرض فبنة الحمار كذا في فتاوي قاضي خان لو استقر من رجل داهم
من رجل وقال اسكن جانوبي هذا فان لم ارد عليك داهمك لا اطلبك باجرة
الحايات والاحيرة التي يجب عليك هبة فدفع المقرض الداهم وسكن الخانوت
مدة قال ان كان فكل تركه لاجر عليه مع استقرضه منه المال فالاجرة واجبة
على المقرض يريد به اجرا لمثل وان كان ذكر تركه لاجرة فبئس الاستقرض اضر او بعده
فلا اجر على المقرض والحايات عند معارضة وقبل الصبح انه يجب اجر المثل في
الوجيز كذا في المصبرات قال فقير الدين رحمه الله وعليه الفتوى هكذا في الكري
رجل قرض اشيا ناداهم اودنا ثوبا راوان يسكن دارا المستقر من كل
شهر يداهم قال ابو القاسم رحمه الله ان لم يكن لخير الميراث قيمة ولا يستاجر عادة
لا يجب على المستاجر شي كذا في فتاوي قاضي خان استيجار المقرض على حفظ عين
متفق فبنة ان يد من الاجر كالمستكين والمشط والمعلقة كل شهر بكذا الاتفاق
فيه الائمة المتأخرون فعيل يجوز بالاكرهه منهم الامام بن سلمة والامام الصاحب
الكامل

الكامل مولاد احسام الدين عليا يادي وحيلا لال الدين ابو القاسم محمد بن علي
وصاحب الهداية وقد وقع على الجواز اجرة الائمة ولو جعل المقرض العين
المستاجر في ثوبا لقا المقرض وحفظها معا يجب الاجر وفي الغيبة ولو حفظ
العين مع الثوبا لا اجر له لا يحفظ الثوبا لنفسه لا لغيره والعين هربا ببيع
وقد رايت فتوى الاستاذ في هذه المسئلة بهذه الرواية كذا في الوجيز
للكرد في وكويع المستقر من ثوبا واستاجر عليه حفظ الخطم كذا في حفظ
الخطم لا حيا حقه ولو هلك السكين مثلا واخذها بعد السنة فقال
المقرض هلك بعد السنة وقال المستقر من هلك منذ سنة والقول قول
المستاجر المستقر من انه يتكوز بادة الاجر ولو دفعه الاجر اليه امراته او الي
من في عياله ليحفظ يجب الاجر ولو دفع اليه الاجر في ثوبا واستاجر عليه
لحفظه بنفسه ويدين من ثوبا والشروط جازية ويصير الثاني وكبلايا الحفظ
ولو ان له المستاجر ان ينتفع بها السكين ففعل المقرض لا اجر له زمان
الانتفاع هكذا في الغيبة استقرض من اخر حيا برة دينار وكتب اليه صك
الا فدا ربه هذا المقدار واستاجر المقرض كل شهر بكذا كما هو المعروف كذا
فعل المستقر من قبل قبض المال بخر المقرض لم يدفع الا اربعة وخمسين
دينارا ومن علي ذلك يزور المقرض معترف بجميع ذلك يجب الاجرة
المشروطة كاملة ولم ينقص بنفسه الحسين التي لا يدفع اليه المستقر من
مخلاف ما اذا فني بعض ما لا المقرض مثل النصف ومضت مدة بعد ذلك
فان المقرض لا يملك من المطالبة الاجرة كاملة للمدة التي بعد قضا النصف
المستقر من والمقرض عفا عفا الاجارة المرسومة على حفظ عين كل شهر
لكذا في دكان الصكاك وامره المستقر من بكتابة الوثيقة بالمقرض وبذلك الاجارة
وترك المقرض العين المستاجر على حفظه بعد ما فني منه من المستقر من
عند الكاتب ليكتب ما هيته واوصافه مستقضي في الوثيقة فمن علي
ذلكا شهر ولم يكتف الكاتب بالوثيقة يرفقه من الزمان والعين عنده هل
يجب الاجر بالحفظ لتلك المدة ام لا اجاب بعض الائمة يجب لان المشروط على الاجر
وهو المقرض مطلقا الحفظ وكان له ان يحفظه بيد كل من عنده وقد عتد
هذا الكاتب على ذلك حيث تركه هبة كيف انه يعلم المستاجر ومنه دفع المقرض
العين المستاجر على حفظه اليه من ليس في عياله وامره بالحفظ فحفظه زمانا
يجب له لتلك المدة اجر على المستقر من كذا في خزانة المفتبين استقرضنا
من رجل واستاجر عليه حفظ العين ثم مات احد المستاجر بن اثر بطلت
في حصته وبقيت في فسطح الحياطة للكردي ولو وكل المستقر من
رجلا يستاجر المقرض لحفظ سكينه كل شهر ولم يقل بكذا فاستاجر كل شهر بدينار
لم يحجز عليا لموكل ما لم يفتقير لاجرة او لم يمان يفتقر عليا بارة اجرة شئت والاستاجر
لحفظ سكينه سنة كل شهر بعشرين دينارا ليس له فسخها قبل مضي المدة ولو لم يفتق
صهر لكونه رغبته منقعة الحفظ كاستيجار الحياطة والعقار واللمان بخلاف السكين

اذا حضر من اراد الكسبة اليه ولو استاجر له حفظ السكين كل شهر وكذا فله الفسخ
في اليوم الذي يهل فيه الهلال يحضر الغرض ولو استاجر رجلين او ثلاثا لحفظ
السكين لحفظها احدى فله على كل الاجراء ان كانوا يشركون في تغيب هذا العمل ولا
فمنصبه لمن استاجر رجلين يجلان خشبة الى منزله يدرهم فجارها احدى
كذا في الغنية قال رضي الله عنه الغبن العا حش في الاجارة يدره يارده كذا
في جواهر الفنا وي و اذا استقرض والمنتول الاجل الصغير والوقف وعقد
الاجارة المرسومة هل يتقدي التزامها الى مال الوقف والصغير قال بعضهم ان لم
يحد بياضه يتقدي الى الوقف ومال الصغير كما اذا اتفق بعض مال الوقف
او الصغير على الظالم لتخليص ماله كذا في الوجيز للكردي دفع الى اجارة مال وامر بان
يدفعه اليه فلا غرضه ويعقد له عقد الاجارة المرسومة فذفع الوكيل
المال الى المستقرض وفدا استاجر المستقرض الوكيل على ان يحفظ عينه فله اليه
كل ثمنه اليك ان عمومات المستاجر الوكيل انتفخ الاجارة فيمنه ان من عقده الاجارة
ياق وهو الموكل وهذا لان التوكيل بعقد اجارة من الغرض توكيل بقبول العمل
وهو الحفظ والتوكيل بقبول الاعمال صحيح كذا في خزائنة الغنيين ولو وكله بان
يستقرض ويعقد الاجارة المرسومة على ان يخرج الموكل عن عهده كل ما لم عليه
ففعلا لا جازا استقرض على الوكيل كذا في الوجيز للكردي رجل استاجر من اخر
دارا بابتدائها فلم يسكن احدا من ربه الدار بان يعطيه رجل عشرة دراهم
من اجرة الدار على ان يكون قرضه لرب الدار على القايض ثم انتفخت الاجارة
بينهما بون احدهما لا سبيل للمستاجر على المستقرض فبعضه ذلك ان كان المستاجر
تقدا المستقرض ارضى من اجرة الدار رجوع على الاجرة عما اعطيه وان تقدا ففعل
لم يرجع على الاجرة اعطيه والامثلة ما امره بالاداء ويرجع الاجر على المستقرض
بمثله ما حضر من المستاجر كذا في الزخيرة و اذا وجب للاجر على المستاجر
مالا لقرضه ونحوه فعلا المستاجر للاجر احسب هذا من مال الاجارة وما راسه
فرور وان مال الاجارة فقال الآخر فرور فتم فقدا انتفخ الاجارة بقدر كذا في
الحديث لو كان المستاجر على اجرة دينار والاجرة دراهم فقدا صابحوز وان كان
الجس مختلفا بالترافض كذا في الوجيز للكردي رجل استاجر ارضا موقوفة على
مسجد اجارة شرعية فمروا وحصل له من مالها اكثر من الاجرة ان كانت القي
سماها هي اجرة مثله في وقت العقد طاب له الفل كذا في جواهر الفتاوى جاد
يا مال الى الغرض ليوذبه وينفخ الاجارة المرسومة ويوزي الغرض وكل ينفسه
عليه ان لم يوافقه عدا فطليه الا لغيره بغيره فيوازى ما كلف له او حلق بطلاق
امراته ان لم يؤده اليوم الا لغيره بغيره فيوازى ما كلف له او حلق بطلاق
وقصده الا ان ينصب له وكيل لا يسلم له مال ولا ينفسخ الاجارة ولا يكون كغلا
يا لئلا يطلق امراته فان لم يعلم قصده لا ينصب وكذا مع هذا الوسيلة اليه
ثبتت الاحكام المذكورة وبهذا القضا لكونه محتملا كذا في الوجيز للكردي
سأخذ بين يدي حانوت لرجل في الشارع فاجرهما من رجل سبيح العائنة كل شهر يدرهم

فما يخذ

فما يخذ من الاجرة للعاقدة لانه غاصب قال الغنيمة ابو النيث هذا اذا كان ثمة بنا
او كان لان يذ بك بصير غاصبا وعندي ان الصحيح هو الاول كذا في المحيط وسيل
ستاجر احدث فيها المستاجر بدار او غير سائر انتقضت مدة الاجارة هل يدرم دفع
قال ابو مريد دفع ذلك قلت قيمته او كثر ان لم يخذنا لما كذا القيمة وقيل فان فعل
ياذن لما لك قال وان كان قال وذكر في الشرب ان من رضي باجره عليه الما في ارضه
فاطلق له ذلك ثم بداله له ان يمنع من ذلك لانه غير لازم كذا في النسفي
وفي نوادر من سماعة عن ابي يوسف رحمه الله رجل استاجر من اخر ارضا على
ارها عشرة اجرة لعشرة دراهم فزرعها ثم وجدها خمسة عشر جريبا
او وجدها خمسة اجرة قال فله الاجر الذي سمي ولو قال كل جريب يدرهم
حسب عليه جريب يدرهم كذا في المحيط رجل اجر ارضا من جملة قرية
معلقة متفرقة سها ما ففرض ما قننا منها واحتج الى بقعة زائدة وطلب
ارياها المنفعة فنفقة هذه الارضا المستاجر على الاجل على المستاجر
قال لا يجب عليه النفقة في ملكه وارضه ولا يجب النفقة على المستاجر
ايضا في غير ملكه وارضه ولو كانت قرية منفردة لواحد فاستلجها
منه اخر ففرض ما قننا منها وطلب المستاجر من الاجر نفقة الفتاة ليريد
في ما به اليس له ان يلزمه الا اتفاق لامالة ولكن يظن في النقصان فان
كان نقصنا كثيرا يجب ان يقطع اماكن بعض الارض التي وقعت عليها
الاجارة وان الاجارة تنفسح بقدر ما انقطع الشرب عنه على الرواية التي
اعتمد عليها القدوري في ان يقطع الماء والشرب عن الارض ان ينفخ
الاجارة في تلك الرواية وهو الجواب في ان شا امسك حصته وان شا
فسخ وان كان نقصنا بسيرا يجب يصل الماء الى الارض ولا يقطع عن شي
منه لكن لا ينفخ ولا يشبعه ويدخل فيه ضرر فاحسن وهو الجواب ان شا
فسخ الاجارة وادها وان شا مضى على الاجارة بما سمي من الاجرة هذا هو
الجواب في هذه المسئلة فيما ارشدنا سيدنا واشتدنا انتفخ الاسلام
القاضي نيا الحاي نور الله منحه ووصانا به ولم يذكر في الكتاب ولو
اجر القرية وما قننا منها بسقي في شيا به روز فتنقص وغاذا في عشرة
ينفسخ الاجارة في عشرة اجرة وهو النصف ويتخير فيما ليا في علي قول
استاذي شيخ الاسلام هكذا ذكر وهو الصحيح كذا في جواهر الفتاوى وعبد جيل
استاذي ارضا موقوفة على مصالح مسجد من شواي مسجد سنة بدرهم
معلوم ثم دفع هذه الارض الى ارض الي رجل مزارعة بالنصف على ان
تزرع به بذرا الدافع فلما حصد قال هذا المسجدان الاجر بكن متوليا ولا يصح
الاجارة فتوخذت اعلقة المسجد على عرف اهل القرية ففرضوا منه جيل
فان اقام المستاجر البينة ان الاجر كان متوليا فانه يسترد ما قبض اهل المسجد
فيهم ذلك مع بقية اعلقة وبنيهم وبينه المزارع على الشرط المشروط وعليه
للمسجد الاجر في المسجي وان لم يتخذ على اقا خط البينة على كون الاجر متوليا

يجب عليه ايجار المثل ويسترد ما قبض من اهل المسجد ويعتبر ان على الشرط
كذا في جواهر الفتاوى في شرف الامة الملك والقاضي عبد الجبار استأجر ارضا
وقفا وغير من غيرها وبنائها مضنة سنة الاجارة فلم يستأجران ببيعها باجرا المثل
اذا لم يكن في ذلك ضرر قبل لها ولو ابي الموقوف عليه الا القلع هل لهم ذلك فقال لا
كذا في الغنية قرية فيها ارض سبل اجريها اهل القرية سبني حلوة انك ان
فيه مصلحة القرية فيجوز دفعهم فيها كذا في جواهر الفتاوى ويكره اجارة اراضي
مكنة لغزله عليه السلام من اكل احوال ارضي مكنة فكانا اكل الربا كذا في الكافي
في باب انكلا هبة والاستحسان رجل استأجر ارضا مفردا اكثر مما كان في ملكه
ان لم يرض المالك وفسخ ففسخ في حقه وان لم يفر من المالك لغيره واقر
الاجور عند الحاكم بذلك فلم يستأجران بفسخ بغير ذلك وان لم يفر الاصل لم
يدع المالك شيئا ولا يفر من ولا يمنع من الانتفاع فليس للمستأجر حق
الفسخ في ذلك القدر وان علم انه ملك الغير وكيل السلطان اذا اجر
قرية من رجل اجارة شرعية فزرعها المستأجر ثم زاد ارضي الاخرة
فاخذ منه واجر من اخر لا يجوز الشرا من هذه القرية يعني في غلاتها
وحبوبها انها لان ملك الاول هكذا في جواهر الفتاوى في زراعي بالثلاث
كرب الارض مرارا ثم اجرها مع رب الارض لا تجوز الا ان يرضى المالك من
الاجر يعقده وان لم يستحق شيئا بمجرد ذلك كذا في الغنية عن ابي يوسف
انه اجريه من رجل وسلم له لغيره بقرعة من غير عذر وسلمه اليه المشتري
ومات في يده فليس للمستأجر ان يفسخ المشتري فبنته فالمستأجر في هذا
يخالف الناهن كذا في ذخيرة الجاهل في سماعه عن محمد بن حاتم رجل
اكثر من رجل دار العبد في سنة فسكن المستأجر لدار ثم ناقضه لاجار في العبد
فانه يرد العبد ويعطيه اجر مثل الدار واذا غصب رجل لدار المستأجر من
المستأجر ثم تركها الغاصب فاراد المستأجر ان يمتنع قبضها في يده في المدعى او اراد
الاجران يمتنع عن التسليم فليس للمستأجر ان يمتنع عن القبض في يده في السنة
ولا لاجران يمتنع عن التسليم قال بعض مشايخنا رحمهم الله هذا اذا لم يكن في السنة
وقت يرغب في الاستجارة لاجله ولم يسلم في ذلك الوقت فان المستأجر يتخير في الاصل
اذا استأجر عشرة من الابل الى مكنة بعين بعينه او بغير عينه فان كان العبد
بعينه فالاجارة جائزة وان كان بغير عينه فالاجارة فاسدة ثم اذا كان العبد
بعينه حتى جازت الاجارة وهكذا العبد قبل التسليم بعد ما استوفى العقود
عليه كان عليه استأجر اجرا لمثل مات العبد ولم يمت كذا في المحيط استأجر
مشتري العبد لبايع قبل قبضه من ايدى ربه لتعليم الخير او لخدمة جازوله
لما اهران علم وان مات في يده لبايع قبل الشراء او بعد من مال البايع ولا يكون
هذا قبضا وكذا لو كان ثوبا فاستأجره لغسله او لخدمته جازوا نهلك فان
كان نقصه القطع او الفسل صار قابضا فيه ملك من المشتري ولا يفسد البايع والاستأجر
المشتري يحفظ له كذا نكدا فالاجارة باطلة لانه حفظه على البايع حتى يسلمه الى المشتري

وهن دار غيره وهي معدة للاجارة فبسكنها المرفق لا شيء عليه لانه لم يسكنها
مستأجرا للاجر كما لو سكنها المالك فسكنها المرفق كذا في الغنية استأجر المرفق
لمفظة الرهن لم يجز استأجر المودع للمفظة جاز كذا في السراجية سبل عمل استأجر
دارا مشاهرة وخرج منها وخلفا مرارة ومناعه فيها فارد المودع اجرا جها
وفسخ الاجارة قال ليس له ذلك بغير محض من الخصم والوجه فيه ان يوجر
من اخر في بعض الشهور حتى مضى هذا الشهر فقد انقضت الاجارة الاولى
ودخل الشهر الثاني في اجارة الثاني ثم جرها ويا مرفقا بطلبه الدار وتسليم
الدار الى الثاني كذا في الحاوي للفتاوى رجل تكاري منزلا كل شهر يد له
معلومة فطلق الرجل المشتري المرأة وخرج من المرفق وذهب هل لصاحب
المنزل سبل على المرأة قال لا وليس لصاحب الدار ان يخرج المرأة من المنزل
ا حتى الهلاك فان جاء المهلك والزوج غائب هل لصاحب الدار
ان يفسخ الاجارة ويخرج المرأة من الدار يجب ان تكون السبل على
الاختلاف في قول ابي حنيفة ومحمد رهنها الله ليس له ذلك وعلى قول
ابي يوسف له ذلك كذا في المحيط واذا تكاري منزلا كل شهر يد له على منزله
ولا يتر غير قروض امرأة او امرأتين فلما ان يترها وليس لصاحب الدار
ان ياتي وهذه المسئلة ما ولة وتاويلها ان يكون للمنزل بئر بالوعة
منه ولا يبر وصود كذا في ذخيرة رجل تزوج امرأة وهي في منزل يكراد
فمكت معها سنة فيه ثم طاب صاحب المنزل الكراوقدا خربت المرأة الزوج
ان المنزل معها فكريه او لم يخبره فالاجارة على المرأة دون الرجل فان كان قال
لهما على كذا علي مع نفقتك اجرا لمترك كذا وكذا وضعت لرب المنزل وهو عليه
وان استند له به ولم يضمنه لرب المنزل ثم لم يعطها فله ذلك كذا في المسوط
امرأة سكنت بيت اجرتها بغير رضاها سنة وكانت تتعاقب عليها بالاجرة
فعلها اجرا لمترك كذا في الغنية قال في الاصل ايضا رجلان استأجر منزلا
من رجل كل شهر ودرهم واشترط افعيا بينهما على ان يترلا احداهما في حق الخافو
والاخر في مقدم معلوم بكنه ذلك في اصل الاجارة قال لاجارة جائزة ولكل
واحد منهما ان يرجع عن ذلك ثم ذكر في الكتاب ان الاجارة لا تنفس داخل لم يكن
ذلك في اصل الاجارة ولم يكرانها اذا شرط ذلك في اصل الاجارة هل يفسد الاجارة
قال مشايخنا رحمهم الله ولما قبل ان يقول بان يفسد الاجارة ولما قبل ان
يقول بان يفسد الاجارة كذا في ذخيرة من ترك بين غائب وحاضر
قد قسم فلما كان سبني نصيبه لاجلهم وللغاضي ان يوجر له اذ خيف عليه الخراب
كذا في الوجيز للكردي دار معدة للاجارة صارت ارضين ثلاثة سكنها احدهم
بغير اذن الاخرين مدة لا يجب عليه اجرة كذا في الغنية رجل استأجر حجرة في خان
مدة ووضع فيها متاعه واقفلها وغاب فجاء متعتل الخان وفتح القفل بغير مفتاح
واخرج المتاع منها ووضعها في موضع اخر عشرة ايام ثم اعاد متاعه الى الحجرة
واقفلها وغاب فجاء متعتل الخان وفتح القفل بغير مفتاح واخرج المتاع منها

ودفعه في موضع اخر عشرة ايام ثم اذ ذمتها الى الحجرة واقفلها ومضت
على تلك الحجرة لا يلبس منه الا حرق من وقت اجراء المتاع كذا في الخلاصة في النتيجة
سبل البودرة عن استاجرة دارا فسكنها غاصب في مدة يمكن اخراجه فقال الا
لمرة الغضب وسالت ابا الغنم الكرماني من رجل غصب صفا ودفع الى الصابغ
ليخففه له فمقد يكذ من الاجرة الصانع يعلم انه غاصب هل له الاجرة على الامر قال
نعم قالت له لو غصب صفا واخذت فمقد يكذ من الاجرة المالك هل له ان يخلو فمقد يكذ
له ان يخلو قالت لو غصب صفا وخذت فمقد يكذ من الاجرة المالك فقال له ان يخلو
شيء عند الحنفية ربه الله سبل على بن ابي حمزة الله عن رجل له وكان وذكر
الركن في يد رجل اخر فطلب قوم من المالك ان يوجروا ذلك المالك منهم فقال اوجروا
حكم لانه لا حق لي فيه اليوم لاني اجرت من ذي البودرة فمقد يكذ من المدة ايام
فالحو عليه وقالوا لاجر من انا ندفع ذا البودرة ونخرجه منه واجر من ههنا
افلا ربه ياتي بغير من المدة ايام وهل يصح الاجارة منهم بعد هذه الاقرار فقال
لا يصح فيها بغير من المدة الاولى كذا في التنازح اجرها الغاصب وروى
الى المالك بطيب له لان اخذ الاجرة لاجارة قال ربه الله عنه
فحمل اخذ الاجرة اجارة من غير فصل قال القدرى الاجرة فلا يكون الاجارة
قبل العمل فلان اجارة بعد فلما قد كذا في القنبية في باب الاجارة المصافة
سكن رجل دارا لوقف باهله واولاده وخدمه فاجر مثل عليه ولو غصب
دارا موقوفة للاستغلال او موقوفة للبيتيم واجرها مائة معلومة فاجري
وسكنها المستاجر بلزمه المسمى الاجرة مثل قبل له وهل يلزم الغاصب الاجر
لنظما لدارا فكتب لا ولكن بركة فمقد يكذ من المدة الاولى ثم سبل البودرة المسمى
لما لكاسم بلما قد فعلت العاقبة ولا يطيب له بل بركة عليا لما لك وعنه ابي يوسف
وجه الله يتصدق به كذا في القنبية في باب بئنا الاجارة ولو استاجر مثابة ليربي
العروس قال لا لا يطيب لها الاجرة لان يكون علي وجه الهدية من غير شرط ولا قاض
وقبل ينبغي ان يجوز الاجارة اذا كانت موقوفة او كان العمل معلوما ولم يمتثل التنازل
علي وجه العروس ويطيب لها الاجرة لان تربيها المسمى وما ح كذا في الظهيرة
في الكبري اهل بلدة فمقد يكذ من المدة الاولى فاستاجر وان خذ الاجرة معلومة
ليذهب ويرفع امرهم الى السلطان لا اعظم ليخفف عنهم بعض الحجة واخذ الاجرة
من عامتهم عندهم وتغيرهم فمقد يكذ من المدة الاولى لو ذهب الى بلد السلطان
الا اعظم ليخفف عنهم بعض الحجة واخذ الاجرة بالاصلاح الامر يوما او يومين جازت
الاجارة وان كان بحال لا يحصل ذلك الا بركة فان وقتوا للاجارة وقتا معلوما فالاجارة
جازية والاجرة له وان لم يوافق في فاسدة وله اجر مثله والاجرة عليهم على قدر موافقتهم
وسا فمقد يكذ من المدة الاولى في باب الرشوة من ادب القاضية لانه لا بد من التوفيق وان
كان مدة اصلاح الامر يوما او يومين كذا في المضاربة عن سبل القرية استاجر بعض

بعض

بعض اهل القرية اجروا ليقطع الاحجار ويجوز الجبل ويكسح العين غير بدالما
فالزيادة لجميع اهل القرية وكذا لو جرح عينيا اخرى في حق هذه العين لا بد
في سعة هذه العين وسفها لم يظن زيادة في اجرتها لجميع اهل القرية لا يستحق
المستاجر ولو جرح عينيا اخرى في غير حرم هذه العين فالمدار له كذا في الصغرى
والاجر عليه كذا في الحاوي للفتاوى وليس له ان يجري تلك الزيادة في تاجر
اهل القرية الا بركة اياما بركة بركة بركة بركة بركة بركة بركة بركة بركة بركة
كذا في الصغرى رجل استاجر من رجل عشرة ايام كل يوم بدرهم ثم ان
المستاجر اودع المدة الاجرة خمسة ايام من هذه العشرة كان على المستاجر
اجرة العشرة ايام لان بدل المودع كبد المودع ولو كان لود بركة عارية وبقي السبلة
بحالها ففي وجوب الاجرة في بركة العارية روايتان كذا في الذخيرة وروى بشد
عن ابي يوسف رحمه الله في رجل استاجر رجلا لبيتي له حليها ايا صمعه
وسكن طوله في السما وطوله علي وجه الارض وعرضه علي ان يبنى كل الفاجرة
يكذ او كذا من الجص يكذ او كذا من الدار هو فمقد يكذ في السفل فادخل الف
اجر بالحق المسمى لها ثم مات البنا فان الاجر يقسم على موضع ما بقي
من الحايطة وما بقي في حايطة ما بقي بحصة ما بقي علي القنبية كذا في الحايطة
استاجر رجلا وبنى بها حايطة من تراب كان فيها بئرا موصلا للدار
ثم اود الخرج واراد تخلف الحايطة هل له ذلك ينظر ان كان اتخذ من
التراب لبنا وبنى الحايطة من اللبن فله ذلك وعليه قيمة التراب وان كان
بنى الحايطة من الطين كره باخيه رده باشد فليس له ان يفيض
الحايطة كذا في الذخيرة في الحايطة وعن خمس الامية الا ورجل يبيع قال
الطيان اصلح لي هذه القنات بغير شقة فلما شق في عارته اوداد الخوات
فاصلح الكل فلا شيء له سوى العشرة كذا في القنبية في جامع الفتاوى
ولو استاجر رجلا لبيتي له منارة طوله كذا وعرضه كذا فمقد يكذ من اجرتها
بحسب الاجر بحسابه ولو استاجر رجلا لبيتي له عشرة ايام فمقد يكذ من اجرتها
اذرع ثم قال لا اقدر ان تجعرا القنبية من غير عذر لا بحسبه حتى يجعروا ودفع
الى رجل ما لا يعرف اليه فلان في ممر كذا باجر مائة فقال الرسول دفعت وانكر
الرسول قال ابو يوسف رحمه الله يضمن وقال محمد لا يضمن كذا في التنازح جانية
قال محمد رحمه الله يضمن غصب من اخراجه فاجرها من رجل بعينه فلم
يعلم المالك حتى مضى السنة ثم علم واجازها قال احمد ما معنى من الاجارة
للغاصب وما بقي لرب الارض الي وقت الاجارة ولو لم يجز حتى مضت السنة
قال اجروا للغاصب كذا في الحاوي للفتاوى وفي القدرى لو استاجر من
اخراجه من فانه من اجرتها او غصبت او ما اشبه ذلك فله ان يترك الاجرة
كذا في الحايطة اذا ادعي اثنان عنها احدها اذا ادعي اثنان عنها احدها
بدعي الاجارة والاخر الشرا فاقرا المدعي عليه للمستاجر فاد مدعي الشرا
ان يخلصه علي دعوى الشراء له ذلك ولو ادعيها الاجارة فاقرا مدعيها فاد

الاخران يملغونه ليس له ذلك كذا في الصغر يبيع في البنية سئل عن رجل
عن رجل وقف دارا لاسكني الامام هل له ان يزوجها من غيره فقال ليس له ان
يؤجرها ولا يبيعها ولا يهبها فاجاب به كذا في التنازل خاتبة وكذا في
عبد اعلم انما شاقبضه بالشرابا لغيره وان شاقبضه بغيره بغيره
وهلك عنه بعد الاستيصال من على الاجارة فلو قال اريد ان كان ثمنه
مثل الاجرة او اكثر قبل قوله وان كان الاجرة اكثر لا يصدق ولو لم يستعمل في ذلك
لايمان عليه كذا في تنازل خاتبة وذا اشترى شيئا واخره من غيره قبل القبض
لا يجوز له ان يبيعه وهذا اذا كان منفردا فان كان غفيرا فغفيرا هو على خلاف
في البيع وقيل لا يجوز الاجارة اجماعا كذا في المحط نقيب الحائز غيبا لا يصلح
العمل فاصح المالك يصفه ويترك النصف حتى يفي السنة فعليه اجرة المالك
فالم يرد به لكونه مغيبا وليس له ان يرد النصف دون النصف كذا في القنية
رجل دفع اليه اجرة محبولا لم يبيعها فادكرها فاعطى الف من ثمنها فاعطى
ولما اوفى اجرة المحبوس مستاجر حايوت اقل من وعطاب ليس لا في بيعه ان يرد
والحايوت اليها كذا في بيعها فادكرها فاعطى الف من ثمنها فاعطى
حتى ينتهي المدة فان كان في تصرف المستاجر عليه حب الاجرة تمامها
كذا في جواز القناوي واستاجر رجلا ليجعل له خشبة معينة من كرمية
الي بخار على العجلة فجاء بها على ما قيل له اجرا مثل كذا في الاجرة قال
محمد رحمه الله لو اكره من رجل بلاء على ان يجعل على كل بعير مائة رطل ثم اتاه
الجمل بالبلاء فامر المستكره فحمل وقد اخبره المستكره انه ليس في كل حمل
جمل الا ما يفرط فحمل في ذلك الموضع وقد عطب بعض الابل لانها على المستكره
ولو استاجر دابة شرا ثم بعد الشراء ردها الى الرجل الاخر فحمل ثمنها فاعطى
ولو استاجر طحانا ليطحن له بذرهم فطحن وعجن وخبر واكل ان شاقبضه بالشرابا
وللعامل الاجر وان شاقبضه بالشرابا ولا اجر عليه في ذلك رجلا ان استاجر شيئا
ودفع احدهما الي صاحبه لم يسكنه ولا ضمان عليه اذا كان شيئا لا يجمل القسمة
كذا في الظهيرة رجل يقتل من رجل طعاما على ان يجمعه من موضع الى موضع
يا ثني عشر يوما البوم فجمعه في اكثر من ذلك لا يبرمه الاجر المسمى في كذا في
المثل وهذا يجب ان يكون على قول في حنيفة رجلا له امة على خواتمها فهدى
الاجارة وقعت جائز فيجب الاجر المسمى كذا في الاجرة وفي خاتمة او هو
قال سئل لقناوي يبيع الدين درباغ مستاجر جارها بغير سنت هل المستاجر
ان يأخذها كالحق فقال نعم كذا في التنازل خاتبة لاجرة الاكوي الحاتان
في ما الصبي ان كان له مال ولا اقل على ابيه واجرة القابلة على من دعاها من
احد الزوجين ولا يجبر الزوج عليها استيجار القابلة واجرة سحان سحان القاضي
لا تجب على المحبوس قال الظهير الدين الترمذي قبل في زمانة جرح السحان
تجب على رب الدين لانه يعمل له كذا في القنية وسئل القاضي ببيع الدين
صاحبه لا يرضى اخذ فالترا بذر ما وبذر ارضه بذر هل المستاجر حصة ما يحصل

منها قال لا ولو اخذ كان له ان يأخذ منه او كان قايما وقيمه لو كان هالكا كذا في
التنازل خاتبة استاجر رجلا ليجعل له حيلة له الى موضع كذا في التنازل
نصف الطريق بدا للمالك ان يذهب اليه من اخر فترك الحيلة على المستاجر ثمة
ولم يذهب نصف الاجر قال له ذلك اذا كان الباقي من الطريق مثل الاول في السهولة
هكذا ذكر في القناوي وقد ذكرنا في فصل الاستيصال ان القين في ختمه الاجرة
المراجل لا السهولة والصعوبة فينازل عند القناوي كذا في المحيط وفي مجموع النوار سئل
شمس الاسلام الاورجند من رجل استاجر رجلا ليقول في الدار المطوية ليلته فعمل ونام
في بعض الليل فاحترقت المطوية وما فيها هل يضمن لاجر قال لا قيل له فان اوقد النار
ثابا فيبذل له هل يضمن قال نعم كذا في التنازل خاتبة رجل دفع اليه ارض عشرة امسا من
محاسن واستاجر من يبيع مدنها ليدفعه فصار بعد التدقيق تسعة امسا يجب
عليه اجر عشرة امسا او تسعة امسا فان حب عليه اربعون درهما كما شرط كذا في
المخالصة وفي مجموع النوار رجل يبيع الشيء في السوق فاستوان بواحد
من السوق فباع على بيعه ما عانه ثم طلب منه الاجرة فان العبرة في ذلك لعاداة اهل
السوق فان كانت عادتهم انهم يعلون باجر يجب اجرا مثل ولا فلو ما تواضع
عليه الساسرة من المتأديري ببيع الاشياء فذكر عدوان محض ولا شيء له من سوي
اجرا مثل كذا في الظهيرة وذا استاجر رجلا ليعمل له في هذه الساحة بيتين
ذوي سقفين او ذوي سقف واحد وبين طولهم وعرضهم وما اشبه ذلك ذكر
في قناوي ابي الليث رحمه الله انه لا يجوز بيعي ان يجوز له ان كان بالات المستاجر
للتعامل كذا في المحيط في النوار سئل ابو بكر عن رجل اجروا رجل اذ كان كذا
بوريهم ثم باعها من اخر فكان المستكره يأخذ اجرة الدار من هذا المستاجر
كل شهر فاني على ذلك زمان وقد وعدا لشري البايع ان رد عليه الثمن بوعده عليه
داره ويجب عليه ما اخذ من احد من المستاجر فحق البايع الدارهم فارد ان
يجيب الاجر من ذلك قال لما طلب المشتري الاجر من المستاجر حاز له ذلك اجارة
منه وصار عتله اجارة مستغيلة وجميع ما اخذ من الاجر فهو للمشتري وليس للبائع
من ذلك الاجر فقبل ولا كثير وموافقة ربه الدار منه وعد فان لم يفعل فلا شيء عليه
وان كان الشرطي في البيع فالباع ما سد كذا في التنازل خاتبة وسئل شمس الامة الاورجند
الاورجند من دفع اليه طبيب جارية مريضة وقال عالجها بما لك فابزاد من
قيمتها بسبب الصحة فالزيادة تترك ففعل الطبيب ذلك وبريت الجارية فللطبيب
على المالك اجرة مثل المعالجة وثلث الادوية والنفقة وليس له سوي ذلك في
كذا في المحيط دفع جارية مريضة الي طبيب وقال عالجها فان برأت فما
زاد من قيمتها بالصحة بيننا فعالجها حتى صحت له اجرا مثل وقد رما اتفاق
في ثمن الادوية والطعام والكسوة ولا يملك جيسرها لاستيفاء اجر المثل وقد
ما اتفق في ثمن الادوية والطعام والكسوة ولا يملك جيسرها لاستيفاء اجر المثل
كذا في الوجيز للكردي معكم طبيب من الحبيبات ثمن الحبيب والقصب او شيئا
اخر من مصالح الكسوة واودرهم نفسه او مرفعهما الى حاجة نفسه واشترى بحصيرا

وبعد استعالمهم من حانها دفنوا وجعلها في بيته فله ذلك في جواهر القضاة والصغير يدفع
المعلم غيابة المالون على كل حال في الأصح كذا في الوجيز للكردي قال في كذا في حال الصغار
جميعا في العلم والاستاذ يسلم اليه الجني في صناعة اذا ضربه بغيره فله الجني او وجبه
فما تفتاه واما اذا ضربه باذن الأب او الوصي لم يفتاه وهذا اذا ضربه من جأ
معتدا في ضرب مثله اما اذا لم يكن كذلك ضربه على كل حال كذا في الوجيز في الغيرة
وفي النوازل يسلم من رجل له اجر غير مذكور فهل ان يوديه الجاني منه
بطالة قال لا الا ان يكون ابوه فله ذلك في ذلك وذكر عن خلف بن النوب
انه سلم اليه رجل في السوق فدراي منه بطالته وشكا الرجل الي خلف وقال
اوديه فقال نعم ثم قال له ان يوديه قال الحسن رحمه الله لا يوديه كذا في النوازل
رجل دفع ماله له او اصابه في التساجح واستاجر له لعله عمل السجح فاداه التساجح
انه يسلم العلامة اليه تساجح اخر يعلم له ذلك العمل فقد قيل له ذلك وقيل له ليس
له وهو الأصح كذا في الوجيز لو قال اريد سنانا بكتب لي صكا فقال رجل
ادفع الي سنانا فاني اجد ودفعه اليه وكتبه بنعشه لا يحمل له اخذ ذلك
الشيء كذا في الغيبة وقيل في الصكا كذا في علط في جميع حدوده او في بعضه وان
لم يصبه فلا اجر له وان اصابه فله من الجاني ان يرضى به فله كذا في اجر
مثله كذا في المحيط امر صكا كذا في صكا فله من الجاني ان يرضى به فله كذا في اجر
صحة ولا يفتي على الامر كذا في الغيبة يجوز للمفتي اخذ اجره على كتاب الجواب
دفعه من سوا كذا في تلك البلدة غير ان لم يكن ان الكفاية ليس عليه
لان الواجب اما بالنسبة او بالكتابة ولفظ بعضهم اذا حكم وطالب الحرة
ليكتب شهادته يجوز وكذا المفتي اذا كان في تلك البلدة غيره كذا في فتا
العراق ويجوز للقاضي ان يأخذ الاجر على كنية السجلات والمحاضر
والوثائق وبأخذ قدر ما يجوز اخذه لغيره كذا في المتن في سبل شيخ الاسلام
ابو الحسن السعدي رحمه الله عن معاذ بن اخرج الصكا كذا في فتا الوثيقة
اذا كنت بما يبلغ الغا فيها خمسة دراهم وان يبلغ الغن فيها عشرة
دراهم هكذا الي عشرة الا في حجب خمسون درهما في عشرة الا في
ما زاد في كل الدرهم درهمين الي الخمسين الواجبة في عشرة الا في وان
كانت الوثيقة يا قل من الالفاظ لحققت الوثيقة مثل ما يلحقه بوثيقة
الالف فغيرها خمسة دراهم وان كان ضعف ذلك فغيرها عشرة دراهم
وان كان نصف ذلك فغيرها درهمان ونصف وفي الزيادة والنقصان
عليه اعتبار ذلك قال شيخ الاسلام مهكنا ذكرنا سيدنا الامام الاجل
الزاهد الاستاذ ابو شيخان رحمه الله قال شيخ الاسلام هله اكانه مروي عن
ابي حنيفة ومن اصحابنا المتقدمين رحمه الله كذا في الخبر واما الجراكش
القاضي فوفنا معاذ بن راي القاضي ان يجعله على الخصوم فله ذلك وان جعله
في بيت المال وفيه سعة فله ذلك واخبره هذه الصيغة التي يكتب فيها المدعي
وشهادة الشهود ان راي القاضي ان يطلب ذلك من المدعي فله ذلك لا جعله

في بيت

في بيت المال سبل بعضهم اجرة السجل على من فقال علي المدعي وقال برهان
الدين علي المدعي عليه وقال قاضي خان علي من استاجر الكاتب وان لم يستاجر احد
فعلى الذي اخذ السجل واما اجرة الرجال فعلى من يعملون له وهم المدعون لكنهم يأخذون
في المهر من نصف مدتهم الي دراهم واذا خرجوا الرستاق لا يأخذون لكل فرسخ
اكثر من ثلاثة دراهم او اربعة وذكر بعضهم اجرة الشخص في بيت المال وقيل
على المهر وكذا السارق اذا قطعت يده فاجرة الجلال والدين الذي يحبس بظهور
على السارق كانه السب لو امر القاضي بجلده لزمه المدعي عليه المخرج
المال ويضمن ماله موثقه على المدعي عليه وقيل على المدعي وهو الاصح لكون
ياخذ الاخير من المدعي وكذا التيموث للتقديلات في بعض المواضع ان
القاضي اذا بعث الي المدعي عليه بعلامة ففرضت عليه فامنع واشهر
عليه المدعي على ذلك فاشت عند القاضي يبعث اليه ثانيا ويكون حصة
الرجالة ثانيا على المدعي عليه ولا يكون على المدعي بعد ذلك شي فالحاصل
ان موثقة الرجالة على المدعي في الابتداء فاذا امتنع واخرج اليه ثانيا على
المدعي عليه وكان هذا استخسا مال اليه للرجل الا ان الغا سران يكون
على المدعي في الانتها في الانتها لم يحصل النفع له في الحالين واما الذي يسمي
صاحب المجلس والجوار وهو الذي نصبه القاضي حتى يغفل الناس بين
بيده ويغفلهم ويقعد الشهود ويغفلهم وينزع من سائر الادب فانه يأخذ
من المدعي شيئا كذا في فتاوي الغرب اخرج القسمة على عدد الروي الصغير
والواحد سوا قال ظهير الدين المغربي في الامية الملكية القاضي اذا تولى
قسمة التركة لا اجر له وان لم يكف موثقه من بيت المال وفي المحيط شرح
ابي ذر له الاجر اذا لم يكف موثقه من بيت المال لكن المستحب ان لا يأخذ
قال استاذي رحمه الله وما احاب به ظهير الدين المغربي في شرح الملكية
حسن في هذا الزمان لعساد الفضاة اذ لو طلق لهم في ذلك لا يغفون
بل جازي مثل كذا في الغيبة فمهر رجل استاجر احين من يولاه له عمل الزرافة فيقول
له عبي لاحدهما ثوبين ولاخر ثوبين فاستعمل احدهما غير ما عبي له
فهل ذلك صن المستعمل قيمته وهل يضمن الاخر يا دفع فقد قيل يضمن وهو
الاصح وانه جواب طاهر الرواية وانه كان يغني شمس الامية عن الرجل حسي
وفي مجموع النوازل رجل اودع عند رجل حال من الطعام ففرغ الموضع الموقوف
وجعل فيها طعاما له ثم ان الموضع سأل المودع ان يرد عليه احواله حتى
يحل اليه فله دفع اليه طعام نفسه ولم يعلبه بمحلها المودع على المدعي حتى
ان عاكه كان المودع ان ياخذ طعامه ولا اجر عليه كذا في المحيط متى لم يوقف
او الوصي كذا اجره اليه او الموقوف باقل من اجره من كذا في الانتها بين الناس
قال الشيخ الامام الاجل محمد بن ابي بكر محمد بن الفضل حجب اخرا مثل ما يبالغ
عند بعض علماء النوازل وعليه لقوى الوصايا ان ينفق من مال اليتيم على باب القاضي
في خصوصية كاتب علي الصغير او له قال الشيخ الامام رحمه الله ما اعطى الوصي

سجل

من مال البتيم علي وجه الاجارة لا يضمن مقدار اجرا المثل وما كان علي وجه
الرشوة يكون صا مائة كذا في فتاوي قاضي خان ومن سكن دار الوقف
او البتيم باهلك وابتاعها جيرا المثل علي الرجل المتوفى كذا في الرجز للكردي
مدني اخر دارة باقل من اجرا المثل جازت الاجارة من جميع المال لا يضمن
من الثلث كذا فيم الظهيرية استأجر خانوقا موقفا علي الغنم اولا
ان يبيعي عليه عرفة من ماله وينتفع بها من غير ان يربحي اجرة
الكانت علي قدر ما استأجر فانه لا يطلق له التبا الا ان يربحي اجرة
مخبر يد يبيعي علي قدر ما لا يجافي علي التبا العديم من ضرر وان كان
هذا خانوقا يكون معطلا في اكثر الاوقات واما رعيه المستأجر لاجل
التبا عليه فانه يطلق له ذلك من غير زيادة في الاجر كذا في المحيط لجل
استأجر حجرة موقوفة من اوقاف المسجد فكسرها الحطب بالقدوم
والجيران لا يرضون بذلك والمقوي يرضي به قالوا ان كان في ذلك ضرر
بين بالحجرة مثل من التصار والحداد والمقوي يرضي بها بتلك الاجرة
فالمقوي ان يترك الحجرة في يده الا الخلاف من ذلك الضرر هلاك بناء الوقف
كذا في فتاوي قاضي خان جامع الفتاوي ولو استأجر حمارا كل شهر بعشرة
فاجره شهر اضع سرح المستأجر بعشرين درهما طاب له حصته السرج
كذا في التستار خانوقا رجل استأجر لرجل مائة من رطب الي يلد كذا في
في الطريق وعاد الي خسين فان كان استأجر الدابة لا يسقط شي من الاجرة
وان كان استأجر لرجل مائة من هذا الي يلد كذا يسقط النقصان من الاجرة
كذا في جواهر الفتاوي وعاد رجل دفع لرجل ثلاثة اوقار دهن لبتيم منها صابونا
ويجعل الغلي من عنده وما يحتاج اليها ان يعطيه مائة درهم ففعل الصابون
الدهن وعليه اجر مثل عمل وغرامة ما جعل فيه كذا في الخلاصة ولو استأجر
علما ما شرا يعمل له عملا سمى ثم قال له بلغ هذا الكتاب الموضوع كذا ولك
درهمان لا يكون له اجران ولكن كانه فاستخدمه الاجارة في قدر ما يبلغ
الكتاب وله درهمان واذا بلغ الكتاب ورجع عما دلي الاجارة الاولى ويرفع
عنه من الاجرة بقدر ما يبلغ الكتاب كذا في التناظر راضية استأجر طاحونة
واجرها من غيره فانهم لم يعضها فقال المستأجر الاول والثاني انفق في عمارة
الطاحونة فانفق هذا يرجع بذكر علي المستأجر الاول فان علم الثاني انه مستأجر
وليس بما لا يرجع وان ظنه مالكا جبره واثبات في رواية لا يرجع مال بشرط
الرجوع وفي رواية يرجع بدون الشرط كذا في المحيط مسيل ابو القاسم عن جابر
فيها حجة لرجل وامطبل لآخر ورما يعلق باب الدار ورب الاصطبل والادب
الحجرة ان ينعده هل له ان ينعده قال له ان يعلق الباب في الوقت الذي
يعلق الناس ابوابهم في تلك المحلة كذا في التناظر راضية رجل استأجر موقفا
ليعمل فيه الدباغة والحجير ان ينعونه في ذلك قال انه ضرر عام يار دارة كذا
في جواهر الفتاوي ثلاثة استأجر واعلي عمل الشركة عرضا جدهم وعمل الاجران

ذکر

ذلك العمل فالأجرة بينهم وكانا متطوعين في نصيبه كذا في السراجية مودع أسيا
مرد في الجارية نهاد من أجر كند ما فرستاد من ذلك يجب استأجره
كذا رد كرد و واجب شود و اگر گفته باشد با حركه بهمين اسيا رد كن من
دو واجب شود كذا في التا قارخانه مودع را از غله دارد و كان خويش علمها
كه شده مي بايست و غله دارد و كذا ردن علمه كذا شده ما طالت
ميكرد و چنانند و كان يقاضيه را فعند كرد قاضي و كان مهر كرد و بهرت
كه يرد و كان مهر يرد و فاسد علمه واجب شود باي جواب است كه في جه
غله دارد و قاضي و استواند و كذا و صا مودع عن الانتفاع بالمكان
فسد علمه الجود فيه نظر و الصواب انه يجب الغلة يا فندع شأنه يا فندع
مرد كرد فندع است هر روز بايد كذا معلوم و اين يا فندع شأنه يا فندع
دور و حال و فندع يا فندع ميكرد و مولي سانه را از جهه غله و كان كرو و يرد
چند روز و بد است ترد شأنه و ان حدث كه در وقت مولي بوده است
واجب شود جواب شود است كه اگر يا فندع را فندع مقابل مولي و است
نودن شأنه ان مولي ليست في وفيه نظر و الصواب انه يجب كذا في الخيرة
اذا استأجر ارضا للزراعة فزرع فاصطلمه افة كان عليه اجر ما مضى و سقط
عنه لجر ما بقي من المدة بعد الاصطلام كذا في خزانة المغنين اذا باع الاجر المستأجر
من اجني ثم ان المشتري دفع الثمن اليه المستأجر حدة ما لك الجارية بنظر ان كان
الاجر حاضر كان متطوعا و ان لم يكن متطوع حاضر لا يكون متطوعا كذا في التا قارخانه
العاصب اذا اجار له دارا و العبد ثم قال المصوب منه اذا امرتك بالاجارة فقال
العاصب ما امرتني كان القول قول المصوب عنه ولو اجار العاصب فلما
انقضت مدة الاجارة فقال المصوب منه كنت اجرت عقدة قبل انقضائها
لا يقبل قوله الابينة كذا في فتاوي قاضي خان و لو عصب دارا فاجرها فغير
اشتراها من صاحبها فاجارة ماضية فان استقبلها كان افضل العاصب
اذا اجر من غيره ثم ان المستأجر اجاره من العاصب و اخذ الاجر من العاصب
كان للعاصب ان يسترد الاجر من المستأجر كذا في خزانة المغنين اخذ الاق
رجل اجاره فالاجرة للحاقه و ينصدق بها فان سلمها الاجر مع العبد المملوك
وقال له هذه غلته عندك و قد سلمت اليك و في المولي و جعل له الاكلا استعجلا
لا قياسا كذا في الوجيز للمكردي و جعل اشترى شجرة و قطعها فاستأجر
ارضا لمصنع فيها الاشجار حتى يمين و الارض المستأجر لها طريفي ار من رجل اخر
و اراد شتر في الاشجار ان يمر فيها الارض التي فيها طريقا الى الارض المستأجرة
بحشبه و حمولته و اراد صاحب الارض ان يمنع من ذلك ليس له ان يمنع
كذا في العبط رجل استأجر من اخر غلاما او عرضا و قبضه و اجر من البايع
مدة معلومة باجر معلوم ثم استخف المشتري هل يطالب المشتري بالبايع
باجر ما بقي من المدة فقد قيل ينبغي ان لا يطالب كذا في الخيرة كتاب
المكاتب و فيه تسعة ابواب الباب الاول في تفسير الكتاب و ترتيبها

وشرطها وحكمها اما تفسيرها شرعا فهو تحرير المملوك بدائي الحال ورقية
في المال كذا في التبيين واما حكمها فهو الاجاب من المولي والعتق من المالكات
اما الاجاب منها للفظ الدال على المالكات نحو قول المولي لعبدك كذا
على كذا سواد كوفيه حرفا لتعليق بان يقول علي كذا ان ادبت الى فانت
حرف كذا لوقا للعبد انك حر عني العتق لوقا بها المولى في كل شهر
كذا فصل او قال اذا ادبت الي العتق لوقا بها المولى في كل شهر
او قال جعلت عليك لوقا في شهر تود بها نحو ما كل نجم كذا فانت ادبت
فانت حر وان عجزت فانت رقيق ففعل ويجوز ذلك من الالفاظ الا العبرة
في العتق للمعاني لا الالفاظ واما العتق وهو ان يقول قيلت او وضعت
او ما استبه ذلك واذا وجد الاجاب او القبول فقد تم الركن ثم الحاجة الى
الركن فمن سفت حكم العتق فيه مقصودا لا يتعا كالمولود في الكتابة
والولد المبتدئ في الولاء في البداية ووقا اذا ادبت الى العتق
كل شهر ما فيه فانت حر في رواية ابن جعفر ليست بمكانة اعتباره بالاداء
بدفعة واحدة وهو الاصح هكذا في التبيين واما شرائطها فانواع بعضها
يبرج الى المولى وبعضها يرجع الى الكاتب وبعضها يرجع الى يد الكتابة
وبعضها يرجع الى نفس الركن ثم بعضها شرط انماذ وبعضها شرط الصحة اما
الذي يرجع الى المولى فمنها العقل فان شرط الا يعقد فلا ينعقد المكاتبة
من الصبي الذي لا يعقل والمجنون ومنها الميول وهو شرط انعقاد
حتى ينعقد الكتابة من الصبي العاقل وان كان حراما ذونا في التجارة من قبل
المولى والوصي ومنها الملك والولاية وهذا شرط انعقاد فلا ينعقد المكاتبة
من العتق لانه لا يندم الملك والولاية وينعقد من الوكيل لا نه نائب الموكل
وكذا امن الاب والوصي استخسانا ومنها الرضا وهو من شرائط الصحة فلا
يصح المكاتبة مع الاكراه والهمز والخطا واما الحرية فليست من شرائط
جواز المكاتبة فيصح مكاتبة المكاتب وكذا استلامه فمجهول مكاتبة الذي
عنده الكافر وكذا اذا اتيه بمسلمانا فمكاتبته فهو جائز واما مكاتبة
المرتد فموقوفه عند ابي حنيفة رحمه الله فان قتل او مات على الردة او في
بدا الحرب بطلت وان اسلم تغت وتعتق لهما هي نافذة واما الذي يرجع
اليها لمكاتبة غيرها ان يكون عاقلا وهو من شرائط انعقاد واما الذي يرجع
الي يد الكتابة فمنها ان يكون مالا وهو شرط انعقاد ولا ينعقد المكاتبة
عليها لمكاتبته والدم حتى لا ينعقد وان ادب الا اذا كان قال علي كذا ادبت
الي فانت حر فادي فانه يعقد بالشرط ولا يرجع المولى بقبولته ومنها ان
يكون متقوما وان من شرائط الصحة فلا يصح مكاتبة المسلم عبده المسلم
او الذي على الحر والحرير ولا مكاتبة الذي عليه المسلم على الحر والحرير
وان ادب يعتق وعليه قبة نفسه واما الذي فمجهول مكاتبة عبده الكافر
عليه جزا وخير فان كانت ذمي عبدا كافر فاسلم احدها والكتابة ماضية

وعلي

وعلي العتق قبة الحر ومنها ان يكون معلوم النوع والعتق سوا لان معلوم الصفة
اولا وهو من شرائط انعقاد وان كان مجهول العتق او مجهول النوع لم
ينعقد وان كان معلوم النوع والعقد مجهول الصفة فان المكاتبة اصل
ان الجاهل لا ينعقد منعت جواز الكتابة ولا فلا ومنها ان لا يكون له يد
ملك المولى وهو شرط انعقاد حتى لو كانت عليه عتق من المولى لم يجر
وكذا لو كانت عليه عتق في ايها العبد من اكتسب وقت المكاتبته واما كون العبد
دنيا فهو شرط جواز الكتابة واما الذي يرجع الى نفس الركن فشرط ان
الصحة شرطه عن شرط فاسد وهو الشرط المانع من صحة العقد لادخل
في صلب العقد من العتق فان لم يحل لم ينعقد العقد فان شرط العتق
وان خالفه منعت العقد فكتبه لم يدخل في صلبه بشرط الشرط وبقي العتق
صحيحا هكذا في التبيين واما حكمها من جانب العبد فهو كمال الحر وثبوت
اليد في الحال حتى يكون العبد اخص بنفسه وكسبه وحجب الختان على
المولى بالكتابة عليه وعلى ماله وثبوت حقيقة الحرية بعد الاطراء ومن جانب
المولى ثبوت ولاية الطالبة باليد في الحال وثبوت حقيقة الملك عند
الاداء هكذا في التبيين الكتابة ان كانت حاله والمولى ان يدا المالكات
باليد كما فرغ من العقد وان كانت معلقة من جهة فانما يدا الى جهة
كل نجم عند كل عمل ذلك كذا في الميسر للمولى لا يملك اكساب العبد ولا استبداده
ولا يجب على المولى جرد قفله كذا في خزانة المغنين واذا وطئ المولى
المكاتبه لزمه العتق كذا في الكفاية وفي الكفاية لنفس الامه البهري
حيث ان المولى عليها المكاتبه لا يوجب العتق ولو قتل المكاتبه عتق
تحميه لغو كذا في العيني شرح الهداية واحكام المكاتبه في النكاح
والعدة والاحكام العتق كذا في فتاوى قاضي خان وهي مستحقة لمن
علم فيه خيرا اجماعا اما يتصور سنده في التجارة وفقرته على الاكساب
لان اليد خلا او مخرجا او غير محرم عند كذا في فتاوى قاضي خان وقال
بعضهم لم اراد بها الخبز ان لا يصير مسلما بعد العتق وان كان يرضى فالا فضل
ان لا يكاتبه فلو فعل جاز كذا في التبيين واقرق بين العبد والامه والبير والصغير
فلذا كان يعقل البيع والشراء كذا في الكافي وكل ما يصح مراه في النكاح يصح به الا الكتابة
كذا في فتاوى قاضي خان ولا ينعقد الا اذا اجمع العبد لفاذا اذ عتق وان لم يعقل له
المولى ان ادبته فانت حر كذا في خزانة المغنين ولا يجب جرد شي من عتق الكتابة عن العبد
بل هو مندوب كذا في العيني شرح الهداية واذا اخذ بالكتابة رهنا فيه وقا ففعل
الرهن عتق العبد كذا في الميسر الكتابة على وجهين احدهما ان يكتبه على قسم
دون ماله والثاني ان يكتبه على نفسه وماله وكلاهما جائزان اما الاول ان يقول
كاتبك علي العتق فهو كمال هو في يد قتل هذا فهو ماله وما يكسبه بعد ذلك فهو
له فاذا ادب منه يد لكتابة يسلم له الفصل والثاني ان يكتبه على نفسه
وما لك علي العتق وهم كل ما في يده وما يكسبه في المستقبل فهو له دون ماله سواد

ية

كأنه مال أكثر من بدل الكتابة أو أقل وليس المولى من مال غيره بل الكتابة
وما له هو الذي حصل له من كسبه في التجارة أو وهب له أو تصدق عليه أو اختلعا
في كسبه فالقول للمالك وأما أرضي لها بركة العقب فاما المولى كذا في المصبرات
وتجوز بشرط الجارية في الكتابة كذا في جارية المختار وما يتصل بذلك مما يدل أن كاتبة على
العبد هي ما إذا هاتم استخف من يد المولى فالمالك يتجوز يرجع عليه السيد المالك
مكنا كذا في الميسوط ولو كانت الرجل عيدا له لم يجزوا أو صغيرا لا يبعد مكانته
فإذا كانت فادى البذل عنه رجل فقتل المولى لا يعتق ولما ينسب من المولى لا يملكه
بل لا يعتق ولا يملك العتق ولو قيل عنه رجل كذا في ورثته المولى لم يجز أيضا
وقيل يوقع على أحراره العبد يوقع الميسوط ذكر العتق ورثته لا يوقع
هذا الصريح لأن ظرف العتق المولى إنما يوقع على الأحرار إذا كان له مجز
وقته التصرف والصغير ليس من أهل الأحرار كذا في ما إذا كان العبد
كثيرا غابا فجاء رجل وقيل كذا في ورثته المولى لا يوقع في الأحرار يتوقف
فلو أدى القابل عن العتق المولى ذكر كذا في رجل لا يوقع استخفا
وكذا إذا كان العبد كثير غابا فقتل كذا في ورثته عنه فقتلها إذا
أبى المولى يعتق استخفا وليس القابل استخفا إذا هاتم المولى هذا
إذا أدى الكل فإن أدى البعض فله أن يسترد قبا ساء واستخفا إذا
بلغ العبد فاجاز قبل أن يسترد القابل وليس له أن يسترد بعد ذلك
هكذا في البداية **المسألة الثانية** في الكتابة العاسدة للمولى
أن يردده في الرق ويمنع من الكتابة بغير رضاه وفي الجائز لا يمنع الأوصاف
والعبد أن يبيع في العاسدة والجائز فيما يبيع المولى كذا في شرع
الطحاوي وفيه لو لمع الحجة وما كان يعتق بأداءه إلى الورثة بعد موت
المولى كذا في التتارخانية وإن كانت على غير من عتق أو موزون أو
عمر من فيه وظايق والأظهر هو أن كتابة العتق كذا في فاضل جاز ولو كانت
على ألف وخدمته سنة أو مئتي جاز ولو كانت على ألف وخدمته سنة أو مئتي
جاز ولو كانت على ألف وخدمته سنة أو مئتي جاز ولو كانت على ألف وخدمته سنة أو مئتي
خدمته على ألف وعتق كان قد فتم لم يبق المولى عليه سبيل وإن كان فتمته
أكثر رجوع عليه بالعقل كذا في عتق السرخسي القبة في الكتابة العاسدة إن كانت
من جنس المسمى وإن كانت فاقصة عن المسمى لا يفتقر عن المسمى وإن كانت زائدة
زبدت عليه كذا في شرح الوقاية لو كانت على حقة أو شعير وسعى خذرا معلوما
أن وصف ذلك بصفة بأن يصفه بشرط العبد أو الردي والوسط العتق والعقد
على ذلك الوصف وإن لم يصف فكذلك بصفة آخر فالأوسط كذا في المحيط وإن
كانت على عتق في المالك وهو من كسبه بأن كان مازدا في التجارة فتمته
روايات في رواية يجوز أن يكتب على بدل معلوم بقدر على تسليمه في رواية
لا يجوز كذا في كتابة مال نفسه ولو كانت على درهم في يد العبد يجوز أن يفتق
الروايات لأنها لا تمنع في المعاومات كذا في التبيين رجل كاتبة على جارية

مذموم

ومذموم الذي يخطبها المولى فولدت منه استخفا رجل قال يا أخاه المستخف على
المولى عتقها فتمته ولذا هاتم يرجع المولى بعتقه المولى على المالك لا يرجع
بالعتق كذا في الميسوط ولما استخف العوض ولم يكن مضمنا في العتق على العبد مثله
وإن كان مضمنا في العتق هو عرض وجوز رجوع على العبد بعتقه للمولى قوله
لي يعتقه رجلا لله واري يوسف رجلا لله كذا في القافار جارية فافلا عن
الرجل كذا في كاتبة عتق على ثوب أو دابة أو حيوان أو دار لم يعتق حتى لا يفتق
وان أدى لانه ثوب أو دار أو حيوان مجزول لم يوقع وإن كاتبة على ثوب أو دار
أو عتق جارية أو فرس جازت المالك بعتق على الوسط ولو جاز العبد
بقية الوسط في هذه المواضع تجزى المولى على العتق كذا في البائع والوسط
عتق بغير حصة رجلا لله الذي يفتق أو يفتق درهما وقال أبو يوسف
ومحمد رجلا لله هو على قدره فلا بد للسفر والرجوع ولا يفتق في قيمة الوسط في قيمة
المالك كذا في الذخيرة والصحاح قولها هكذا في الكافي في باب المهر إذا كاتبة على
قيمة نفسها فالكتابة فاسدة فإن أداه عتق ولا شيء عليه غير هاتم القبة
فتسبب نصا دقها على ما أدى بعتقها فإن اختلعا يرجع إلى ثوب أو ثوبين
فإن التفت اثنتان على ثوبين يفتق كذا في ثوبين وإن اختلعا فقوم أحدهما على
والآخر لآل الف وعتق لا يفتق ما لم يولد له فقصي كذا في السراج الوهاج لو قال كاتبتك
وسكت عن ذكر البذل لا يفتق كذا في أصل العتق علمنا سائرهم الله الثلاثة كذا
في المحيط كاتبة على وصفت أبيض فصالح من ذلك على وصفت أبيض أو
خشبين جازا بغيره جاز كذا في الميسوط لو كانت على لؤلؤة أو باقوتة لم يفتق
ولو كانت على حكمة أو حكم نفسه لم يفتق لأن الجاهل لا يفتق من حمة
النوع ولا قدر كذا في البداية وإن كانت على وصفت عطاءه وصفتا وعتقه
ثم أصاب السيد بغيره غيبا فاحتشاده على المالك بعتق عتقه كذا في الميسوط
وإن كاتبة جازت على العتق درهم على كل ولد تكتله فهو للسيد وعلى أن
تخدمه بغير العتق والكتابة فاسدة كذا في خزانة المختار من كتاب علي
دار فسميها أو وصفتها أو علمي أرض لم تجز لأن الدار لا أرض لا يفتق منها في الذمة
في شيء من العتق فاذ لم يبيع الدار فقتل كاتبة على شيء لم يعرف وإذا عتقها
فتق كاتبة على مال يملك ويبا في الذمة كذا في الميسوط إذا كاتبة جارية على
العبد درهم على أن يطأها ما دامت مكاتبة أو على أن يطأها مرة فكتابة فاسدة
فلو أنها أدت الألف عتقت في قول عامة العلماء ثم إذا أدت فعتقت
بشرط أن يفتقها فإن كانت قيمتها ألف درهم فلا شيء للمولى عليها ولا لها على
المولى وإن كانت قيمة الجارية أكثر من العتق المولى عليها بما زاد على الألف
وإن كانت قيمة المكاتبة أقل من الألف ولدت الألف وعتقت هل ترجع على
المولى أم أخذ من الزيادة على قيمتها قال أصحابنا الثلاثة ليس لها أن ترجع
كذا في البداية فإن وطئها السيد ثم أدت الكتابة فعليه عتقها رجل كاتبة
أمة حاملة فاني بطرها أدخل في كتابتها ذكرها ولم يذكر في استثنى ما في بطرها

الحكمة المكتوبة كذا في الميسوط في باب مكانة الامه المامل لو كانت عند
علي دراهم في باب مائة الا انه لو ادى ثلثه دراهم فانه يعتق وعليه ثلثه
كذا في السراجية وان كان في الف درهم فهو يبيعها اليه بخمسة واثني عشر
ان عجزت عن نجم فاعطى مائة درهم سوي الخم فالكفاية فاسد كذا في
الميسوط ولو كان ثلثه علي الف مائة فان عجز عن نجم فالكفاية العاد درهم
فهي فاسدة قالوا الصحيح ان الكفاية الثانية فاسدة دون الاولى عدا في
حين فخره الله كذا في محيط السرخسي وفي النوار لو كانت هذه كتابه واحدة
علي الفعلي ان باخذها بمائة مائة وهي السيد مال الكفاية احدى مائة مائة
وان لم يغبل عادت الكفاية وصارت الا الفديها اهلها كذا في النوار وهذا عند
اي حنفية رحمه الله وعند اهل الجوزان كذا في محيط السرخسي وفي النوار
لو كانت عبده كتابه واحدة واحدة علي الفعلي ان باخذها بمائة مائة وهي السيد
مال الكفاية احدى مائة مائة وان لم يغبل عادت الكفاية وصارت
الا الفديها اهلها كذا في النوار وهذا عند اهل الجوزان كذا في محيط السرخسي
وان كان ثلثها علي الف درهم الي الماعط او لرياس او الي الخصم او الي يهوديك
مالا يعرف من الاجل جازا لاسخسا فان تاجر الماعط فانه يحصل المال اذ
الوقت الذي يخرج الماعط فيه وان لم يغبل الماعط فانه يعتق كذا في الميسوط
ولو كانت علي الف درهم وهي فقيمتها في ليه اربع وعشرون فاعطى الف اخري
بعد العتق كذا في النوار وان قال كان ثلثه علي هذه الف من الدراهم
وهي اخري جازا في الكفاية واذا اوتت غيرها عتقت وكذلك ان قالت
كان ثلثي علي الف درهم علي ما عطيها من مال فلات فاعتق جازا وهذا
الشروط جازا لغيرها كذا في النوار فاشترط فيها الخيار لنفسه او لغيره ذلك
كان ولدت ولدت ثم استغطصا بغير الخيار فانه قال لو لم يكن معها ولدت
المولي قبل استغطصا بالخيار له او ماتت الامه فله الخيار فاشترط
يوت من له كما في البيع ويسمي لولد فيها علمها وان اعتق المولي بغيرها
قبل ان يستغطصا خياره فانه منه فسخ الكفاية كما لو اعتق جميعا واذا اشترت
الكفاية فاعطى السعابة في نصف خبزها في قول اي حنفية رحمه الله
وكذلك لو اعتق السيد ولدها كان هذا فسخا للكفاية وان كان الخيار لغيره
فالولد يعتق باختيار المولي ولا يستغطصا بغيره من العبد كذا في الميسوط لو
كانت امته علي انه بالخيار ثلثة ايام فولدت الامه ولدا فاعطى المولي الولد و
وسله او اعتق جازا فانه وبطلت الكفاية كذا في خزانة المختارين حرمان
عبد في دار الحرب ثم اسلم جميعا او صار ذوي ذمة لغيره ذلك فان خرج
مستأمنين والعبد في يديه علي ان حاله فخاصه في الكفاية ابطلها كذا في
العتق والندب في دار الحرب منهم اذ اخرجوا بامان ولو كانت بغيرهم
العبد حسنا عتق وبطلت عنه الكفاية مسلمة تاجر في دار الحرب كاتب
عبد او اعتقه احدى مائة كان جازا لاسخسا وكذا لو كان العبد

كافرا

كانت امته في دار الحرب وكان ثلثه فاعطى ثلثه علي السلم استخرا
كذا في الميسوط في باب مكانة الميراث والميراث كذا في الرجل عبده وهو خياط
او صانع علي عبده مثله يجعله لغيره ان لا يتبع هذه الكفاية وفي الاستحسان
يفسخ كذا في المحيط وان كانت امته مكانة فاسدة فولدت ولدا ثم اذنا الكفاية
عتق ولدها معها وان ماتت قبل ان تودي فليس علي ولدها ان يسقي شي
قال استخرا في مكانة لاسم فاداه لم يعتق في القياس وفي الاستحسان يعتق
هو طاعة مستند الي حال حياته كذا في الميسوط ولو كانت عبده علي الف درهم
علي ان يوديها الي كاتب الميراث لم يرد له كذا في الكفاية فانه لو كانت علي
الف درهم علي ان يفيضها لرجل عن سيده فالكفاية فاسدة قال والصلح جازا
ايضا وهذا استحسان كذا في الدخيلة رجل كاتب امته وعليها دين فولدت
ولدا وادت المكاتب فخرجت لغيرها فان باخذها الكفاية من السيد فبطلت
قيمة الحادية ويرجعونه بفضله لغيره ان شئوا وعليها الجارية وان شئوا علي
الولد ولكن لا باخذون منه الامه اذ قيمته وان شئوا او حيوا علي الجارية ببيع
او بغيرهم وليس لهم ان يبيعوا المولي قيمته الولد وان ماتت الام بعد اداء الكفاية
فالمولى الولد الاقل قيمته ومن الذي كذا في الميسوط ولو كانت بغيره لا يخرج
من الميراث بشرط باطل والكفاية فاسدة كذا في محيط السرخسي رجل وكل اخر يعتق
عبد فكاية لا يبيع كذا في جواز الفداء وي رجل كاتب عبده لغيره فانه يبيعها
دين مكانة فغاب احداهما ثم جاء العرقا فليس لهم ان يبيعوا المولي قيمته كذا في
الميسوط مرتد كاتب عبد فخرج يدار الحرب بغيره مسلم فان كان وقع المكاتب في
الغاص فخرده في الرق فالكفاية باطلة ولا مولى علي مكانة كذا في الميسوط مرتد كاتب
عبد ثم لحق يدار الحرب بغيره مسلم فان كان وقع المكاتب في الغاص فخرده
في الرق فالكفاية باطلة ولا مولى علي مكانة كذا في الميسوط في كتاب المرتد
ولو كانت علي مائة فولدت ولدا ثم اعتق السيد الام لم يعتق ولدها معها
بخلاف ما اذا كانت علي الف درهم مكانة فاسدة فولدت ولدا ثم اعتق السيد
الام عتق ولدها معها كذا في الميسوط في باب ما لا يجوز من الكفاية العاد
الثالث فاما يجوز للمكاتب ان يفعل ما لا يجوز للمكاتب الكفاية من
الشرع الا ما حرم به العادة كذا في خزانة المختارين يجوز للمكاتب البيع
والشراء والسفر كذا في الكافي وله ان يبيع ثمن ثمنه وواي حنفية كان يفتق
والنسبية في قول اي حنفية رحمه الله وعندهما لا يملك البيع الا بما يتعارفان
في مثله وبالدراهم والدينار والنفق لا بالنسبية وله ان يبيع ويشترى من
مولا الا انه لا يجوز له ان يبيع من مولاه درهما بدينار لانه يفتقها كفاية
صارا حنفيا كما سبب من صارا كذا في الجوزي لما سبب له ان يخطب شي
بعد البيع بغيره اذ عني عليه او يبيع شي ثمن شي فذا اشتراه وليس له ان يخطب
بعد البيع بغيره عيب ولو فعل لم يجر له ان يرد ما اشتري بغيره سوا اشتراه
من اجنبي ومولاة كذا في النوار ويجوز اقراره بالدين والاشهاد كذا في السراجية

واذا سبي المكاتب فاستدان ديناً وهو بمنزلة ما استدان به فجار على الاسك
وان استدان المكاتب وعلمه دينه واستدان في روثه فانه علمه وكنهه بقرارة ثم قتل
على روثه وهو بمنزلة المرحوم حقيقة بما استدان به في حال الاسلام على كماله
ثم ما بقي الذي ادانته في حال روثه فقولوا له حبيبة ومحمد روثها الصبي وما بقي
بعد فصار دينه حلالاً مكاتبته يكون لورثته المسلمين ولذا مكاتبته المولود
في مكاتبته موصية مكاتبته وعقبة ثم حضر عنهما ابين علمه بكنهه انما كان من المولى المقتد
ولكنهم يتبعون الولد بهم كذا في الميسوط ولا يجوز للمولى ان يتزوج امه المكاتب
وان اشترى المكاتب روثه حبيبة حياها هكذا في الكافي في باب الدعوة
وان رهن اذنه رهن او اجارها اجاراً في روثه في الدخيلة ولا يجوز للمكاتب ان
يتزوج ابنته ولا ابنته ويتزوج امه ومكاتبته كذا في البدر اربع ولا يتزوج عبده
ولا يملك به ولو عتق اجار لا يجوز له ان ياجار روثه لا في مال ولا في روثه
بعد العتق اجازت ثلثاً لو كان له يكون تزويجه انما كان في الكافي ولو تزوج المكاتب
امته من عبده في ظاهر الرواية لا يجوز كذا في الغيبة شرح الهداية المكاتبه
اذ تزوجت باذن المولى ثم عتقت كان له ايجار العتق كذا في فتاوى قاض خان
فان تزوجت بغير اذن مولاه لم يعرف بين ما خفي عتقت اذ في الكافي ولا حار
لها كذا في الميسوط قال محمد رحمه الله مكاتب مكاتبته حبيبة من اكسابه من هذا
استحساناً لخدمته على ان روثه من اذ اجازت كتابته المكاتبه المولى كذا في
الثاني مكاتبته في نظر ان كان الاول مكاتبته خال عتق المولى فان الاول مكاتبته
لمولى المكاتب الاممي وان كان حراً فالاول مكاتبته المكاتب الاممي لا مولاه ولا مكاتبته
المولاه للمولى اذ لا يملك المكاتب الاول بعد ذلك وعتق لا يجوز له ان يملك المكاتب الاول
وان عجز الاول ورثته في الرق ولم يرثه الثاني مكاتبته ويورثه الثاني مكاتبته حاله
واذا بقي الثاني مكاتبته بغير ماله المولى على المكاتب حتى لو عتقه فغز عتقه
على المكاتبه ولان الاول لم يعجز ولكن مات قبل الاول ولم يرثه الثاني مكاتبته
انما بعد في هذا على وجهين ان مات الاول وترك ماله الاكثر من سوي ما تركه
على المكاتب الثاني من ثلث المكنانة وبه وقابيل كتابته وفي هذا الوجه
لا يفسخ كتابته فيودي مكاتبته ويجزم بغيره في اخره من احوال حياته
وما بقي يكون لورثته الا حراً وان كان له ورثته حراً وان لم يكن له ورثته
يكون لمولاه ويبقى الثاني مكاتبته على حاله حتى يودي مكاتبته في ورثته المكاتب
الاول ويعتق كذا في ادي وعقبة كان ولا روثه المكاتب الاممي حتى يودي له كونه ورثته
الوجه الثاني اذا مات الاول ولم يرثه الا سوي ما تركه المكاتب الثاني من ثلث المكنانة
وانه لا يحاط ان كان مكاتبته الثاني اقل من مكاتبته الاول ففي هذا الوجه لا يفسخ
مكاتبته الاول ويكون عبداً وسبق الثاني مكاتبته للمولى يودي اليه مكاتبته ويعتق
وان كان مكاتبته الثاني مثل مكاتبته الاول او اكثر منه وهذا الوجه لا يجوز ان
حلت المكاتب الثانية وقت موت الاول في اخره من احوال حياته وما بقي من مكاتبته الثاني
يكون لورثته المكاتب الاول ان كان له ورثته حراً ويكون لورثته الثاني لورثته المكاتب الاول

المولى

لا لمولى المكاتب الاول وان لم يخل المكاتبه الثانية بعد موت المكاتب ان لم يطل
المولى الفسخ من القاض حتى حلت فلجوابه جيمعاً كذا في اقسام الاول وقدر حلت
ما عدا الثاني وقت موت المكاتب من القاض يفسخ كتابته الاول كذا في الجبهات
ادباً جيمعاً معاً مكاتبته ولا للمولى كذا في البدر اربع ومحمد روثها الصبي عن محمد
الله في مكاتبته كانت عبداً لمكاتبته لا على وقد ترك وقال الا انه دين على الناس لم يخرج
الدين حتى ادب لا يفسخ الى ابن الاعلى فانه يعتق مولاه للمولى فان خرج الدين بعد ذلك
وقضى المكاتبه لم يخرج ولا لا يفسخ الى الاعلى وانما يفسخ في المولود والميراث شالي بعد
ادب ان مكاتبته كذا في مكاتبته مكاتبته مكاتبته الاول عجزاً عن حركته لا على الاخر
مكاتبته لا على ابن ولد على المكاتبه عليه ان يسعى فيها على ما يفتقره في ذلك المولى
من مكاتبته الاول وما فضل عنها فهو ميراثه لابن الاول عجزاً عنه ولا لابن الاخر لان الاول
مكاتبته اشترى امراته ولم يكن ولدت منه ثم كانت لها فذلك جاز وما ولدت بعد ذلك
منه وما في المكاتبه لا يفسخ منها فان مكاتبته مكاتبته من عتقها عتقت هي واولادها
واخذوا ولادها ما يورث من ميراثه بعد ادب كذا في عتقها لم يتركها فافا لم يورثها با الحجار
ان يشا وسعيها في بني على الاخر سعيون في اقل من ذلك وان كان مكاتبته المكاتب امراته
ولم تلد منه ثم ولدت بعد ذلك لم يفسخ من ميراثه المولود ولم يترك وقفاً لا يملك الحجار
سعي في ما بقي على ما يفتقره با دابة وان شاع لم يفسخ من ميراثه (ب) في الميسوط
وليس المكاتب ان يملك ولده ولا والديه ولا اصله من كل من لا يجوز له ان يبيعه لا يجوز
له ان يملكه الام ولده كذا في يد اربع مكاتبته حريته ثم وطرها فعتقت منه فان مكاتبته
مكاتبته على المكاتبه وان اختارت ذلك خذت عتقها وان شلت عتقها
فمكون بميراثه ام ولده لا يبيعه كذا في الميسوط المكاتبته حريته فان عتقها عتقت
المولى لم يفسخ كذا في الميسوط حريته من كسب مكاتبته بخلاف ما لو عتق ولدها لان الولد
داخل في كتابته يعتق عتقه ويكون مملوكاً للمولى كذا في ام ولده بطاوه لو سجد بها
فلم تقصر مملوكه للمولى وان مات الولد لم يكن للمكاتب ان يتبعها الا مكاتبته كانت
حريته فتراسنوا للمولى فعتقها المولى فعتقها المولى فعتقها المولى فعتقها المولى فعتقها
اخذ المولى الولد بالقبلة استحساناً والحار يملك مكاتبته بميراثه العتق وروان
كان المكاتب هو الذي وطرها فعتقت ولم يتركها لان لم تلد مكاتبته على المكاتبه وان
كانت ولدت فعتقت فان مكاتبته مكاتبته مكاتبته مكاتبته مكاتبته مكاتبته مكاتبته
وان مكاتبته مكاتبته على مكاتبته ولها ان تتركها لا فيه وقفاً بالمكاتبه ادب مكاتبته وحكم
بحريته وحريته ولده ولم يطل المكاتبه عتقها وان عتقت هي والمولى هو المولى والمولى
فالمكاتب الاول مكاتبته المولى فعتقها المولى فعتقها المولى فعتقها المولى فعتقها
المكاتب مكاتبته الام مملوكه لورثته المكاتب ان كان له ورثته سوي المولى وان لم يكن صارت
للمولى بالارثه وكانت ام ولده كذا في الميسوط واذا اذن لغيره في التجارة جاز وان
استدان لغيره ديناً بدينه فان جاء لغيره مملوكه بطلت العتق بالدين وبما عدا الدين
الان يودي المولى قيمة العتق فان ادب المكاتب دينه حتى لا يبيع العتق بدينه ان
كان عتقاً يملك قيمته فانه لا شك انه يجوز عند هم جيمعاً فان كان ما قد يبيع العتق

بالادب ملكه فيها وصارت ام ولد للذي قسمني في قنبر فان عجزه ورفيقا جبر
المولى علي بيعها كذا في الميسوط الكاتب اذ اشترى جارية فاستراها بحبسة
لم يمتق حل له وطرها فان عجزها المكاتب ورد في الرق مع الجارية فحكم الاسترقاق
علي المولى وان اشترى المكاتب ابتاعه او امه ثم عجزه لا يجب الاسترقاق على المولى
وتحريمها حاصلة عند المكاتب قبل العجز وان اشترى اخيه ثم عجزه المكاتب
يحتسب الاسترقاق في قول ابي حنيفة رحمه الله لانها لا تصير مكاتبه بل هو الام
ولا ينفك المكاتبه اذا عجزت لا يجب الاسترقاق على المولى كذا في قنبر قاضي خان
ولو كانت نصف عبدة ثم اشترى السيد من المكاتب شيئا كان الاسترقاق النصف
وان اشترى المكاتب من مولا عبدا ففي الميسوط جاز شراؤه في الكافي والاشترى
من غيره وفي الغني لا يجوز شراؤه الا في النصف وبالنسبة لا يفتقد في الميسوط
الكتاب الخامس في ولادة المكاتبه من المولى وكان المكاتب المولى له ولد
وعبدية وقد يبره مكاتبته واقرار الكاتب بالمولى او الاجنبي ومكاتبته
المريض ولدت مكاتبته من سيدتها فمضت على كتابتها او عجزت وهي ام ولد
ونسب ولدها ثابت بالدمع ولا يحتاج الى قصد بقولها اللهم امولك له رقبة واذا
مضت على الكتابة اختلفت عقرها من سيدتها واذا مات المولى لم يفتق بالاستيلاء
وسقط عنها مال الكتابة وان ماتت وترك ما لا يورث كتابتها وما يورث ميراثها
عقرا في آخر جوار من اجزا حبايتها وان لم تترك الا فلا سعاية على هذا الولد
لا يفرح وان ولدت ولدا اخر لم يثبت نسبته منه من غير دعوى حرة وطرها
عليه وولد ام الولد ما يثبت نسبته من غير دعوى اذ لم يجرم على المولى وطرها
وان حرم فلا يلزمه حتى اذا عجزت نفسها ولدت بعد ذلك فمذمة يمكن العتق
بعد العجز ثبت نسبته من غير دعوى الا اذا نكحها من كتابها او لادامها ف
الا ولاد ولوم تدعى الولد الثاني وماتت من غير وفاء سعي هذا الولد بعد
الكتابة فلا مكاتبته وانما لو مات المولى بعد ذلك عتق وبطل عنه السعاية
كذا في التبيين واذا ولدت المكاتبه من مولاها ثم اقر المولى بها انة لولده
لم يصدق وان صدقته في ذلك كذا في الميسوط وكذا كات المولى له ولد جاز
فان مات المولى عتقت بالكتابة كذا في الهداية وان كانت ام ولده فجاز
يولد بعد الكتابة لاكثر من مائة سنة ثم مات المولى قبل ان يفرجه لا يلزمه نسب
وان ماتت بعد اقل من سنة ثم اشترى المولى النسب من المولى يثبتها انما يفتق
به قبل الكتابة وهو حر وقد عتقت هي ايضا يموت المولى وان كان حيا فادعاه
فوزا به وان جاز به لاكثر من سنتين فان جئت في كتابتها اجانية سعت
بها وان جاز عليها كان الارش لها وان ماتت وترك ولدا ولدت في المكاتبه من
غير المولى سعي فيها علي امه كذا في الميسوط يضرب في كات ام ولد فادق بعض
الكتابة ثم اسلمت ثم عجزت فردها القاضيا في الرق بوقفي عليها بالقبض فاعتد
بيعه بسبب الاستيلاء فانه لا يحسب بما اخذه السيد عنها من هذه الغنمة
وكذا ان ادته بعد اسلامها كذا في خزانة المفتين واذا كات ام ولد على العذر

او امته

او امته علي الف درهم علي ان رد عليها وصيها وسطا فان كتابة باطله وقول ابي
حنيفة ومحمد رحمهما الله واذا اسلمت ام ولد يضربها كات من قنبر جازت الكتابة
فان عجزت نفسها وردت في الرق ونسبي في قيمتها كذا في الميسوط واذا كانت جازت لانيها
ياقوت علي ملكه كام الولد وان مات المولى ولا مال له غير هذا كانت الجارية بين ان نسبي
في ثلثي قيمتها او جميع مال الكتابة وهذا قول ابي حنيفة رحمه الله هو الصحيح واذا مات
المولى وهي تخرج من الثلث عتقت وسقطت عنها السعاية لاجل كذا في المصنف واذا
كاتب مديونة فولدت ولدا فماتت يسعي الولد فيها عليا فان كانا ولد من فاري
احدهما المال كله من سعاية لم يرجع علي صاحبه بشي وكذا ان كان مديون له جميعا
وكل واحد منهما كغيبيل عن الاخر ثم ماتا وترك احدهما ولدا ولدت في مكاتبته من
خلفه ان يسعي في جميع الكتابة كذا في الميسوط وان دبر مكاتبته صح التدبير ولها
الجارية ان شئت مضت علي الكتابة وان شئت عجزت نفسها وصارت مديونة فان
مضت علي كتابتها ماتت المولى ولا مال له غير هذا فان الجارية ان شئت سعت
في ثلثي مال الكتابة او ثلثي قيمتها بعد ان يبيح نفسه فوجه الله وقال لا نسبي في اقل
سنة والحد في هذا الفصل في الجارية اما المقدرة فتعق عليه كذا في الغني
وفي البزار لا يستعمل ابو بكر من رجل كات عبدا له علي ان المولى بالجارية ثلاثة
ايام ثم يبره ديرة هل يكون فد يبره نقضا للكتابة قال لا ينبغي ان تدبره
نقضا للكتابة لان الرجل كات المديون ويدبر المكاتب فلم يفعل فعلا من
عن الكتابة كذا في التاتارخانية ولو كان عبد من مكاتبته واحد علي الف
درهم وكل واحد منهما كغيبيل من صاحبه ثم دبر احدهما ثم مات المولى وله
مال كثير عتق المديون من ثلثته وسقطت حصته من المكاتبه لوقوع
الاستغناء له عن ادائها كما لو اعنته المولى في حياته واخذ الرق فحصة
الآخر اتمها شيئا وان ادائها الدين رجعها عليه كذا في البزار فاعنته
وان لم يكن لها مال وغيرهما عتق المديون بالثلاث ويسعي فيما يجب
عليه فان كانت قبضة كل واحد منهما ثلثا ثمانية ومكاتبته الف بطلت
حصة المديون من المكاتبه واعتبر قيمته ثلاث مائة لانه اقل المتبعين
من حق المولى هو الاقل فعرفنا ان المال ثمانية قيمة المديون وحصة حصة
الآخر من المكاتبه وذكر ثمان مائة ثلثه وذكروا ثمان وستة وستون وثلاثا
درهم يسلم المديون من قيمته ويسعي فيما بقي وهو ثلاثة وثلاثون وثلث ثم
يخرج المديون ما بقي علي المكاتب لانه كغيبيل ولا يوجد المكاتب بما علي المديون
لانه قد خرج من المكاتبه ولو اعنته السعاية من قبل التدبير والمكاتب
لم يكن كغيبيل عنه بذكر فان كانت قبضة كل واحد منهما الف درهم ومكاتبته الف
درهم فاختار المديون ان يسعي في الكتابة فله ذلك لان ذلك رعايته عليه لم يكن
يركض الكتابة شيئا مولا اذا اختار ذلك سقطت المكاتبه لانه عتق ثلثا
وقيته بالتدبير والوصية كانت له بما هو حق المولى ولهذا يسقط ثلثا المكاتبه ويبي

او امته

للعدثة ثلثا المكاتبة عليها ياخذون بذلك ما يشاء وان اديها المديون على
 الاخر ثلثة ارباع ذلك مقدار حصته وهو صواب وان اديها المكاتبة على
 المديون ربع ذلك وهو مقدار ما بقي من حصته هكذا في الميسوط مكانه قولنا
 ثم ولدنا بنت بنتا ثم اعتقنا المولى الوسطى لعتق السعلي عندي في حقه رحمه
 الله وعمدهما لا تعتق لدا في الكافي مكاتبة ولدت ابنة فكتبت وارثته وحققت
 بالدار ثم اسودت لم تكن فيها فتعيس حتى تتوبوا وتموت كما لو كانت الام في فعلت
 ذلك فان ماتت المكاتبة من غير وفاء فان القاضي يخرج الائمة من العيس
 حتى ينسب في ما على ما مكاتبة ولدت ولد اخر قتلها لو لم تفلحها بمنزلة
 وليس عليه من اجابته شيء ولا جنت الام حيا مائة على انسان ثم ماتت قبل ان ينسب
 عليها شيء يسمى الولد في الجانية والكتابة فان عجزت فان كانت القاضي في
 لولي الجانية لا ينسب لولدت الجانية بعزها في العزوث في حال حياتها قبل قضاء القضي
 ثم ماتت كذا في الميسوط مريض كانت عبده على الف درهم بجوامعها الف
 درهم ولا يخرج من ثلثه فان العبد يجبر ان يتاعل ما زاد من قيمته على
 تلك سال البيت وان سارده في الرق كذا في المحيط واذا كان ثلثا المديون عبده
 على الف الف ليس في قيمته الف ثم مات فلا ماله غيره ولم يجر الورثة خانه
 يودي ثلثي الفين حالا والباقي الى اجله او يرد في قيمته على حصة والباقي
 لخاله محمد رحمه الله يودي ثلثي الف الف حالا والباقي الى اجله او يرد في قيمته عند
 ابي حنيفة في يودي ثلثي الف الف حالا والباقي الى اجله او يرد في قيمته عند
 اجله وان كانت على الف الى سنة وقيمتها الفان ولم يجر الورثة لولي ثلثي
 القيمة حالا او يرد في قيمته في قولهم جميعا كذا في الهداية لو كانت في قيمته
 على الف درهم وقيمتها خمسة مائة ثم اعتقته في مرضه ثم مات ولم يقض شيئا
 فانه يسمى في ثلثي قيمته وكذلك ان وهب له جميع ما عليه من الكتابة
 في مرضه وهو مريض في ثلثي قيمته وعلى قول ابي حنيفة رحمه الله
 اذا كانت في قيمته ثم اعتق في مرضه فهو بالخيار ان يشاء يسمى في ثلثي قيمته وان
 شاء يسمى في ثلثي ما عليه وان كان المولى قد قبض منه قبل ذلك خصاله ثم
 اعتق في مرضه سمي في ثلثي قيمته ولم ينسب له شيء مما ادي قبل ذلك
 وهذا عندنا وكذا عند ابي حنيفة رحمه الله وان اختار وصح الكتابة
 في السعاية في ثلثي قيمته وكذلك ان يهب وان ادي الاما يه درهم ثم اعتقه
 في مرضه او وهب له الباقي يسمى في ثلثي الاما يه كذا في الميسوط واذا كانت الرجل
 عبده في مرضه ما لغيره وهو في قيمته الف درهم ولا ماله غيره ثم اقر في
 حاله في يديه انما يودي ربع هذه المكاتبة او دعها بانه يبيع الكتابة والالف الف درهم
 من حصة من ل الكتابة في المرض وان كانت الكتابة في حال الصحة والالف الف درهم
 بجاها بعينه اقراره من جميع المال ولو اقر بالالف الف درهم بعد الكتابة بكتاب الكتابة
 في حاله الصحة بعينه اقراره من جميع المال فان قال المكاتبة اني اسير واجبار
 واعطيت مثل حقل لم يكن ذلك ولو اقر بالالف الف درهم في يديه انما يودي ربع المكاتبة ويدل

لعمري ان الجانية لا ينسب لولدتها
 في العزوث في حال حياتها قبل قضاء القضي
 ثم ماتت كذا في الميسوط مريض كانت عبده على الف درهم بجوامعها الف

الكتابة

الكتابة الف جبا دلم يصح اقراره اذ كان عليه دين الصحة ويعتبر هذا بين
 عزماء الصحة ويؤخذ المكاتبة بما عليه كذا في المحيط لو كانت رجله في مرضه
 ولا ماله غيره واجاز العزوث في حيا تخطي ان يمتنعوا من الاجازة بعد موته
 كما في ميسوط لو صابا كذا في الميسوط قال محمد رحمه الله في الجامع مكاتبة اقر
 مولاه اقر مولاه في صفة الف درهم وقد كان المولى مكاتبة على الف درهم
 واقر المكاتبة الاجني بالالف درهم في صفة الاجني من مرضه المكاتبة في
 يدك الف درهم فقتلها المولى المولى من المكاتبة ثم مات من ذلك لم يرض عنه
 وليس له مال غيرها فالالف يعتم بها المولى والاجني على ثلاثة اسهم
 سهران للمولى وسهم للاجني ولولدت المكاتبة ادي الف الف للمولى من
 الدين الذي اقر به للمولى في قيمته ثم مات فالاجني احق به في الف
 ويطلق دين المولى ومكاتبة وكذلك لو لم يرض الدين ومات وتركها في
 للاجني ولو ترك المكاتبة ابنا او ابنة في كفايته فالاجني احق بهذا
 الا لغيره للمولى وينزع المولى من المكاتبة بالكتابة والدين لقيامه مقام
 الاب ولو كان المكاتبة قد قضاه المولى من الدين المقربه قبل الموت ثم
 مات وتركها مالا مولودا في كتابته كان للاجني احق بالالف والباقي
 للمولى كات المكاتبة بالدين والمكاتبة واذا ادي الدين المكاتبة
 والدين الذي على الاب لا يفيض القضا للاجني كذا في المحيط
 ولو كانت في مرضه على مكاتبة مثله ثم اقر باسنيها فان كان عليه
 دين يخطيها له لا يصدق في سب الا ان العبد يعتق ويؤخذ بالكتابة
 حوكما لو اعتقه وان لم يكن عليه دين وهو يخرج من ثلث ماله فهو حولا
 شمي عليه وان لم يكن له مال سواه فعليه السعاية في الثلثين في
 المكاتبة للورثة الا ان يكون قيمته اقل فحينئذ يسمى في ثلثي قيمته
 وكذلك لو اقر انه كان مكاتبة في قيمته واسم في وان كانت في قيمته
 ثم اقر في مرضه بالاستيفاء صدق في ذلك بخلاف ما اذا كانت في مرضه كذا
 في الميسوط مكاتبة لغيره على مولاه دين في حال الصحة فاقر في مرضه انه
 قد استقر في ماله على مولاه وعليه دين العمة ثم مات ولم يبع مالا يصدق
 على ذلك رجل كانت عبدا لغيره الف درهم في قيمته ثم ان المكاتبة قد
 في مرضه للاجني بالف درهم ثم مات المكاتبة ولم يترك الا الف فالاجني
 احق بالالف من المولى وان كان المولى دين المولى من الصحة ودين
 الاجني دين المرض بخلاف ما اذا كان دين الصحة لغير المولى حيث كان
 اولى بالقضا من دين المرض كذا في المحيط ولو كانت مكاتبة اقر عند
 موته انه كانت عبده فلانا واسم في لم يجر قوله وكذلك لو كانت في
 مرضه باقل من قيمته لم يجر كذا في الميسوط رجل كانت عبده على الف
 درهم فاقر في مرضه المولى الف درهم وذلك في صفة المكاتبة ثم ماتت المكاتبة
 وتركها لغيره وله اولاد احرار من امرأة حرة فان القاضي يفيض الف

المولى من المكاتبه وليس المولى ان يجعلها من الدين وان كان لها اولاد من امراه هي ممتعة
غيره قال السجود ولا الاولا والاولاد والى المولى ولو ترك اكثر من العبد هم اخذوا المولى ليعقل حتى
تيسر في الالف انما فرضه فان بقي من المولى من المولى في الالف كذا في المحسوط
الفصل السادس من ضمن كتاب عن العبد خرقا للمولى العبد حر كانت
عنده فلا ياعلى العبد من المولى ان ادبته اليك العاقبة حر فكانت المولى على
هذا المحسوط وقيل الرجل ثم ادى الالف فانه يعترف له جودا لشرطه غير قبول
العبد طارزا وتواكف بلغ العبد فقبل صار مكاتباً ولو قال العبد لا اقله اوى
عنه الرجل لذي مكاتبه لا يجوز ان العبد ارتد بوجه ولو ضمت الرجل لم يلزمه
شيء ولو لم يقبل على ان ادبته اليك العاقبة حر فادى الالف يعترف قياسا وفي
الاستحسان يعترف ولو ادى الالف لانه لا يرجع على العبد لانه منتهى كذا
في التبيين وهل له ان يمتنع دما ادى اليها المولى ان اداه بحكم القان يمتنع به
ومع ذلك ان يقول مكاتب عبيدك على الف على اي مما من غير جمع عليه لان
صاته كان باطلا لانه طلاق غير الواجب وان اداه بغير ضمان لا يرجع لانه
منتهى طلاق وبما البعض له ان يرجع سواء ادى بضمان او غير ضمان ولكن
لو ادى المولى على جارية العبد فكلوا لا يرجع لان ثمة حصل مقصود اخر
وهو بقاء العبد من بعض البدل هذا اذا اراد ان يرجع على المولى قبل
اجازة العبد فلو اراد الرجوع بعد اجازة العبد فكلوا ادى بحكم الضمان
يرجع فلو ادى بغير الضمان لا يرجع سواء ادى لكل او البعض كذا في العيني
شرح الهداية وان كانت الحر على عبد لرجل على ان ضمن من المكاتبه لم يحز
لانه لم يحز لبدل فقبل الحر على العبد لا يمكن ايجاب بدل للكتابة على امته
بدل للكتابة على ان يمتنع بقبوله وكذا كان ذلك للمعتد ببدل العبد الحر
وهو صفة اكره لانه لا ولاية للاب على الام في الرام الا لاجل عيبها لما عليه
وهو كالاخيبي في ذلك وكذا عبد عاين له صغير حر واحد مكاتب الالف على
ابنه لم يحز الا ان ادى الالف عنه في الرجوع يعترف استحسانا كذا في المحسوط
ولو كانت العبد الحاضر والعبد الغائب وقبل الحاضر مع العبد عنها استحقاقا
ولها ادى عتقا ويحز المولى على قبوله وان ادى لم يرجع على صاحبها
بشيء وان وهب المولى بدل للكتابة للمحاضر عتقا وان وهبها للغائب لم يعتقا
لانه لا شيء عليه فلم يصح الهبة فان قبل العبد الغائب العبد وتلقوا الكتابة
ازمة للشاهد كما لو لم يقبل وليس المولى ان ياخذ الغائب شيء من البدل
لانه لم يلزم شيئا بل يوقع في العقد كولو المكاتب فان حر المولى العبد الغائب
عتق وسقط عنه خطه من المكاتبه فاذا بطلت حصته لم يعترف الحاضر حتى
يودي حصته وان حر الحاضر عتق وبطل عنه حصته من المكاتبه ويؤدى القاييب
حصته خلافا لارد في الرق كذا في الكافي وان مات الغائب لم يرجع عن الحاضر
شي منه وان مات الحاضر وليس المولى ان يطالب الغائب بشيء من البدل ولكن
قال الغائب انا اودي جميع المكاتبه وجاها وقال المولى لا اقبلها في القياس للمولى

ان

ان يطالب الغائب بشيء من البدل ولكن ان قال الغائب انا اودي جميع المكاتبه
وجاها وقال المولى لا اقبلها في القياس للمولى ان لا يقبل وفي الاستحسان ليس
للمولى ان لا يقبل منه ويعتق ان جباها باذنه هذا الغائب ولكن لا يثبت الاجل في حقه
واذا كان احب فان ادى المولى بيع الغائب لم يكن له ذلك في الاستحسان هكذا في المحسوط
وان كان مكاتبه الامه عن نفسها وعن ابنين صغيرين لها اوى ادى لم يرجع به
وهذا استحسان وانهم ادى يحز المولى على القبول وقيل الاولاد امكنانه ودهم
لا يمتنع ولو اعتق الام بغير علمهم من بدل امكنانه بخصتهم بوجه في الحال يطالب
المولى الام بالبدل ودهم ولو اعتقهم سقطت عنها حضتهم وعليها الباقي على
نحوها ولو امكنه شيئا ليس للمولى ان ياخذ ولا له ان يمتنعهم ولو ابراهم
عن الدين او يهرم لا يصح ولها يصح فتعترف ويعتقون معها كذا في التبيين
رجل مكاتب عبيد على نفسه وولد له الصغير هو جاني فان عجز قبل ادراك
الولد وبعد فردد في الرق كان ذلك رد الولد ايضا فان ادرك وندره فقالوا
بحسبي في المكاتبه لم يثبتت اليهم وكذا لو كانوا ابان الغيب حين عجز الاب وان
مات الاب ولم يقع شيئا سمو في المكاتبه في الجور فان كانوا اصغارا اعتقون
على السعابة ردوا في الرق وان كانوا ابقدر وان علموا فسمي بعضهم
في المكاتبه فاداهم لم يرجع على اخوته فان ظهر للاب مال كان ميراثا بينهم
ولم يكن لهذا ان ياخذ من تركه الاب ما ادى وكان للمولى ان ياخذ كل واحد
من الاولاد بجميع المال لا باعتبار الدين في ذمته ولكن باعتبار ابيه قايم
مقام ابيه وبما هو من حقوق الاب كان قبوله صحيحا في حقه لا ولا ياخذ
كل واحد منهم بجميع المال كانه ليس معه غيره ولهذا الموات بعضهم لا يرجع
عن بيعتهم من المكاتبه كالوكان بعد وما في لا يتدان ان اعتق المولى بعضهم
رفع عنهم حصه قيمه المعتق وان كان فيهم جارية فاستولوها السيد اخذت
عقرها وهي مكاتبه على حالها ليس لها ان تجز نفسها لكان اخوتها الا نزع عنهم
لو ادوا عتقت هي ايضا وان كان الولد كبير راجع كتب على نفسه وعليهم بغير
امرهم وادى امكنانه عتقوا ولم يرجع بشيء منها عليهم كذا في المحسوط ولو كانت عن
عبد لرجل رضيع وقيل عنه اخيبي اخر ورعى المولى لم يحز فان ادى اليه المكاتبه
عتق استحسانا كذا في محبطا لرس خبي رجلا لكل واحد منها عبيد فكانت اباها على
الف درهم كتابة واحدة ان ادبا عتقا وان عجز رد الف الرق قال يكون كل واحد
منها مكاتباً حصته لصاحبه حتى اذا ادى حصته من البدل للمولى لا يعترف كذا في
المحسوط **الباب السابع** في كتابة العبد المشترك عبد بين رجلين
اذن احدهما لصاحبه ان يكاتبه فبنيه بالف درهم ويقبض بدل الكتابة
فكاتب لغد في خطه فقط عند اي حصة رضى الله الان الكتابة تجز عنه
وليس لشرهيكه العتق فان ادى العتق خطه ولا يضمن لشرهيكه لانه يرضاه
ولكن يسجد العبد في نصيب الساكت وان ادى لغيره لالف او كله سلم له وليس
للساكت ان ياخذ منه نصفه لان اذنه لم يقبض من البدل اذن المكاتب بالاداء

ام ولد له من جين علقته من مظهره ايضاً بشر يكة نصف فبشرها يوم علقته
 منه وان لم تعجز فاعنتق الشريك الاخر الابنة بعد ولادتها من الاول واعنتق عند اي حبيفة
 رحمه الله لان نصف الابنة باق على ملكه ما بقيت الكفاية فيها منعت عنقوا ولا سفاية
 عليها وولدها حراً ولا سفاية عليه قول اي حبيفة رجماً له ايضا والمكاتبه باقية
 على جاريةها لتعتق بالاد او تعجز فتكون امة بينهما مكاتبه بينهما مكاتبه بين رجلين
 ولدت فاعنتقا حدها الولد عنتق نصيبه منه وهو على حاله حتى تعجز الام او تعتق
 فان عنتقت عتق معها فان عجزت فقد زالت معنى التبعية وصار الولد لمصوباً
 وهو مشترك بينهما اعنتقا احدها فيكون حكمه حكم العبد المشترك بعنتقه
 احداً لشركيين واذا اختار للتصريف نصيبه نصف فبشره وقت اعنتقا لا وقت
 عجز الام مكاتبه بين رجلين ولدت ابنة فوطيها الابنة فعلقته فولدت منها
 ثم ماتت فلا ابنة حرة لانها كانت ام ولد لها فتعتق بموتها كما لو اعنتقاها وبقيت
 الام على مكاتبها ولز كانت الام هي التي ولدت منها ثم ماتت اعنتقت هي بحكم الاستيلاء
 وعنتق ولدها ايضا وان عجزت ثم ولدت منها بعد ذلك فالولد الاول فبشره كذا في
 المسبوط مكاتب بين رجلين اعنتقه احدهما قال ابو حنيفة رحمه الله امان
 عليه في ذلك لشر يكة موصولة له او موصلة لان نصيب الاخر مكاتب على حاله
 لكون العتق محرراً عند حوان ادعي عنتق والولايت بينهما وان عجز صار كعبد بين اثنين
 اعنتقه احدهما وعلى قولها عنتق والولايت بينهما وان عجز صار كعبد بين اثنين
 دين احدهما صار نصيبه مدمر لشر يكة من حيانا رأت ان كان موصولاً كان
 بمسرة ما ربح حيانا رأت وهذا قول اي حبيفة رحمه الله ولولم يدبره ولكن كان جارياً
 فبشره بولدها احدهما يثبت نسب الولد منه وصار نصيب ام ولد له ثم
 المكاتبه بالحب لان شقات مصت على المكاتبه وان شقات عجزت فبشرها بالانصير
 كل الام ولد له فان مصت على المكاتبه اخذت من عقرها واستعانت به على
 ادائه بغيره لكتابه وان عجزت فبشرها وورث بها لوفاء ما نصيب ام ولد للمستولد
 وبغيره لشر يكة نصف فبشرها لشر يكة مكاتبه ونصف عقرها ولا يفر من
 قبة الاولاد شبا وهذا قول اي حبيفة رحمه الله كذا في البايع رجل
 كاتب جاريتها فان عجزت فبشرها لشر يكة احدها في بايعا ان شبا عجزت
 وكانت ام ولد له وبغيره نصف فبشرها لشر يكة وان شقات مصت
 على كتابتها او اخذت عقرها واذا كانت الرجلان جارين بينهما مكاتب واحدة
 ثم ارثا احدهما عن الاسلام فادته المكاتبه اليها فقتل من رداً قال اعنتق
 وليس ادائها الي المرتد يثبت في قول اي حبيفة رحمه الله ويرجع للورثة
 على الشريك بنصف ما اخذ كما لو كان هو اخذ بنصيبه وحده وهذا الصحيح
 نصيب لشر يكة منها انما لم يثبت من انما لم يثبت لبايعها عجزت
 ردت في الرق بماله مكاتبه ادت نصفها الي المولى ثم عجزت وان
 كاتبها في حالة الردة لم يجر قصه لئلا لكتابه فلو عجز المرتد منها لبايع
 فادته جميع الكفاية الي الشريك الاخر لم يعتق وان ادت لبايع الشريك البايع والورثة

المرتد

المرتد عنتقت اذا كان قد قضي اليها قده كالدوام قد عنتت الكفاية الي الشريك البايع والورثة
 الميث وان عجزت بعد ما ارثت احدها او فداها في الرق ثم قتل المرتد على رده فبشره على
 مكاتبها واذا ارثت الشريك معاً ثم عجزت المكاتبه فداها في الرق فان اسلمها هي امة
 فبشرها وان قتلتها الردة فبشره على مكاتبها واذا كانت المكاتبه بين رجلين فبشر
 فولدت ابنة لهما فداها المولى وطى المكاتبه فعلقته منه ووطى الاخر الام فعلقته
 منه فقالا عن تعجزت فبشرها وكذا لهما والمردان للام ان تعجزت فبشرها لانه تلخاها جنتا
 حرية واما الولد ليس من هذا الخيار في شيء اذا اختارت الام المصوب على الكفاية
 اخذت كل واحد منها عقرها من العاطي وعقل ابنة يكون للام ثم لا لكسب وان عجزت
 كانت كل واحدة منهما ام ولد للذي وطىها وبغيره نصف فبشرها ونصف عقرها
 لشر يكة وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله اذا كانت الرجل نصيبه من عبد غير
 اذن شر يكة فبشر يكة ان يرد ذلك والابنة بعنتق العاطي الا ان يرضى العبد
 ومولاه الذي كان به ان يفتخر الكفاية وهذا قول اي حبيفة رحمه الله ايضا
 كذا في المسبوط الباقى الثاني من عجز المكاتب وموته وموت المولى حياً
 على المولى وحياة المولى وغيره عليه اذا عجز المكاتب عن تحم نظر الحاكم في حاله فان
 كان للمدين بغيره او ما لا يقدم عليه لم يجعل له حيزه وانظر عليه اليوم
 احداً لثلاثة والثلاثة هي المدة التي يصيرت لابل الاعداء فلا يرد عليه فان
 لم يكن له وجه وطلب المولى فبشره وعجزه وفسخ الكفاية وهذا عند اي حبيفة
 ومحمد رحمهما الله كذا في الهداية وهو الصحيح هكذا في المضرات فان اخل
 المكاتب بنجم مودة مولا لا لغير سلطان برصاه فهو جانيه وان لم يرض به العبد
 فلا بد من القضا بالفسخ كذا في الكافي وينفسخ الكفاية بالاقالة وكذا انتسخ
 بفسخ العبد من غير رضاه المولى بان يقول فسخت المكاتبه او كسرتها سوا
 كانت فاسدة او صحيحة والمولى لا يمكنه لفسخ من غير رضاه العبد وهل يفسخ
 بالموت اما يموت المولى فلا تنفسخ بالاجماع لانه ان كان له كسب فهو له الميراث
 ورثة المولى يعتق وان لم يكن في كسب في يودي فيعتق وان عجز عن الكسب
 رد الي الرق كما لو كان المولى حياً واذا مات المولى فادعي المكاتب مكاتبته او بعتبه
 بغيره الي ورثته وعنتق فالولد كور من عصية المولى وان عجز يودي المولى
 ورد الي الرق ككاتبته الورثة كتابة اخري فاذا في اليهم وعنتق فالولا للورثة على
 قدر ما يربونهم اما يموت المكاتب فينظر ان مات عن وقال لا تنفسخ مديناً واموات
 لا عن مائة لا تنفسخ بالاجماع ولا تنفسخ بردة المولى بان كانت مسلمة مدينة
 المولى لا بالانطال يموت المولى حقيقة فبشره حكماً اولى اذ لا تنفسخ كذا في البايع
 وان مات لا عن وقال اولاد فاختلعتوا في بقا الكفاية قال الاسكاف تنفسخ حتى
 لو طوع انسان با دابة لكتابه عنه لا يقبل منه وقال ابو الليث لا تنفسخ
 ما لم يقم من عجزه حتى لو طوع به انسان با دابة لكتابه عنه لا يقبل منه وقال
 ابو الليث لا تنفسخ ما لم يقم من عجزه حتى لو طوع به انسان عنه قبل القضا
 بالفسخ جاز ويحكم بعنتقه في اخر حياته كذا في التبعية وان مات المكاتب وله

بشره

ولم من حرفة فتزك دينا واما المكاتبه فمخفي الولد يعنى به ما على عاقلة
الام لم يكن غفلك فغنا بجزء المكاتب وان اخنص مولد الام ومولده الام في الام
فغني به او بالام فهو قضايا ليجزى كفا في الهداية واذا مات المكاتبه
وقا وعليه دين وله وصايا من نذير وغيره وترك ولد اخر او ولد
في الكتابة من امته يدي من تركته يديون الاجاب ثم يدين المولى كان
ثم بالمكاتبه فان ادبت حكم عريته وانما في سبيل دين اولاده وبطلت
وصاياه لانه ثمع فان مات المكاتب وترك له المولى الف درهم
دين وبطلت كتابته يدي بديل الكتابة استخسانا وفي الغنا من يدي
بالدين وان لم يترك له الا دينا على استبان فاستسقى الولد المولى ديني
الكتابة ولاد يدي على المكاتبه سواها فمخرج عنه وقد اس من الدين يخرج
فانه يرد في الدق كذا في الميسوط وان مات المكاتب وعليه دين وجنازة
وابدا لكتابة ومهر امرأة تزوجها بغير اذن المولى يدي بالدين ثم بالجنازة
ثم بديل الكتابة وبهر امرأة تزوجها بغير اذن المولى يدي بالدين ثم بالكتابة
ثم بديل الكتابة ثم بالهدايا اقوي فالاقوي وكذلك ان لم يترك له
لكن ترك اولاد اولاد فمخفي كتابته سعي الا ولاد في حكمه وصفا
لان ترك ولد يدي كترك مال يودي به كذا في جزلة المغنيين استري
ابنه ثم مات وترك وقا ورثه ابنه وكذا لو كان هو وابنه مكان يدي من
كتابة واجرة ولو مات المكاتب وترك مالا وولد اخر او ولد كونه معه
وولد معه في الكتابة وصفا فالوصي يودي بديل الكتابة من ماله ويعتق
في اخر جزلة من احوال جارية وولد له اولاده ومثل الوصي ببيع العروس والملك
بيع المقار والدرهم والدرهم ولا يترك الولد المولى من الحر فقل اذار
بديل الكتابة كذا في الكافي وما ادي المكاتب من الصدقات وعجز طاب ليد
ولو عجز المكاتب فقل الا ادي المولى يطيب المولى عند محرو وعندي يوسف
لا يطيب والصحيح انه يطيب بالاجاع كذا في التبيين عجز جميع كتابه مولاه
وهو لا يعلم بالجنازة ثم عجز فانه يدفع او يعجز ويترك مكاتبه جني فمخرج
به حق عجز وان قضى عليه في كتابته ثم عجز فهو دين ببيع فيه وهذا قول
اي حنفية ومحمد رحمه الله وهو قول اي يهرس رحمه الله كذا في الجامع
الصغير وان خالف المكاتب عماد م عجز فانه يدفع او يعجز ويترك مكاتبه جني فمخرج
في الرق فالصلح في حق المولى فاسد ولا يورثه الا بعد الفتح عند حنفية
رحمهم وعندهما يورث في الحال وان اقر مكاتبه بانه اقتصر بالاصح حرفة
او صيب فغني ابي حنفية رحمه الله وعندهما يورث هذا اقرار بالجنازة يورث
به مادام مكاتبه فاذ عجز لم يورث به او يورثه مسلم ولده عبد وكاتبه فقتل
الموت بطل عتقه لكتابة مكاتب اذ تركه في الحرب يورثه فمخرج فان
مات ادي بديل الكتابة من ماله وقسم ما بقي بين ورثته فان عاز سلا
يسلم ماله اليه كذا في الكافي واذا قتل عبد المكاتب رجلا خطا قبل المكاتب

ادفعه

ادفعه واخذه بالدية واذا قتل عبده رجلا عجز اظلم اظلم على مال
يودي به مسلم له نفسه كالمحرر فكيف ملك ثم يورثه وان عجز وان جتاسه
جنازة خطا بغيره او وطرها فوالت منه وهو يعلم بالجنازة فقد امتا اختيار
وعليه الارش وان غنقه عبده فمخرج له عبد في قتل مولا على كاحن اخر
في وجوب الغصاص عليه كالمحرر اذ قتل عبده فان مكاتبه بطلت ثم المكاتب
اذا قتل مولا على ثلاثة اوجه ان لم يترك وقا والغصاص واجب للمولى وان
ترك وقا ولم وارث سوى المولى ولا غصاص عليه القاتل لاشتباهه من يستوفيه
وكذلك لو جنتها لم يكن لها استيفاء والغصاص وان قتل ولا وارث له سوى
المولى فعلى قوله اي حنفية واي يهرس رحمه الله يجب الغصاص لمولاه كذا في
الميسوط وان جنتها المكاتب على مولاه او رقيقا المولى كانت جنازة معبرة
وكذلك جنازة المولى على المكاتب او رقيقه كذا في قضا وبيع خاصي حسان
واذا اشتبهك عبد المكاتب مالا فهو دين في عتقه ببيع فيه وادبني عبد
ثم عتق المكاتب فهو على خياره وان عجز فالحيار للمولى وان كان العبد
وامرأته مكاتبين كتابته واحدة فولدت ولدا فقتله المولى فقتله اكثر
من الكتابة فقتله على مولاه في ثلاث سنين فان كانت الكتابة قد حلت
فاصم بها ثم على المولى اذ فضل القيمة الى الام ورجعت الام على الام بالادب
عنه من ذلك وان كانت الكتابة لم تحل اذ بيع المولى القيمة الى الام وان كان
اي مكاتبها فقتله المولى ثم حلت القيمة اقتصر منها بغير الكتابة
ان كانت الكتابة حلت او لم تحل ويودي الى الورثة المولى فضل القيمة والادب
والام حصتها من المكاتبه ثم يقسم ذلك كله بين ورثة الام على قولين اي حنفية
ويروى ابواه معهم واذا جنتها المكاتب خطا فانه يسحب في اقل من قيمته
ومن ارش الجنازة فان جنتها بغيره اذ عجز فمخرج عليه بالاقول والجنازة
المولى بغيره بالجنازة الثانية ايضا الاقل من قيمته ومن ارش الجنازة بغيره
الجنازة الثانية فقل ان يحكم عليه عجز الجنازة الاولى وليس عليه الا
قيمة واحدة عندنا كذا في الميسوط اذ جنتها المكاتب بغيره على قارعة الطريق فوقع
فيها انسان وجب عليه ان يسحب في قيمته وان وجد في داره فقتل اذ قيمته
يهرس وحده القتل فيها الا ان تكون قيمة المكاتب اكثر من الدية ينهض حنفية
عشر في دهرهم من الدية وان جنتها بغيره ثم عجز وان كان قد قضى عليه
بالسجاية فهو دين عليه ببيع بها وان لم يعرض بها عليه خير المولى يدي
الدفع والعدا وان جنتها عليه فالواجب ارش الجنازة وان قتل رجلا عجز
فقتله المولى وان قتل المكاتب او عبده فلا فرق بين القاتل والقاتل
القيمة لا تغدرا بجايب الغصاص وهو المكاتب بمنزلة سائر كسايه وان عجز
فمخرجها باطل وان قتل المولى مكاتبه خطا او عجزا فقتله وقا عليه قيمته
تقصيها كتابته وكذلك لو قتل ابنه وان اقر المكاتب بجنازة خطا او عجزا فلا
غصاص فيه واقراره جانيه مادام مكاتبه وان عجز وادب الرق بطلت عنه فقي

به عليه اولم يفتن وهذا قول في حجة رجه الله وذكر في كتاب الحجابات
ان ابابو سفيان محمد رجه الله قال لا يوجد ما قصي عليه من اخاصة وما اراه قبل
العجز لم يستزده عندهم جميعا كذا في المسوط ويؤخذ الكاتب باسباب الحدود
الحالصة وغيرها نحو الزنا والسرقه والشرب والسكر والعنف ولان
القتل ما خذنها فالكاتب اولم لا يقطع في سرقته من مولاة وكذا لا يقطع
في سرقته من ابن مولاة ولا من امراته مولاة ولا من كل ذي رحم محرم من مولاة
وكذا لو سرق واحد من مولاة الكاتب لا يقطع ولا سرق منها احدهم يقطع
بخصوصه كذا في النعناع فان سرق الكاتب من اجنيب ثم ردي الورق
فاستخره ذلك الرجل لم يقطع وان سرق الكاتب من رجل ولا ذلك الرجل
عليه دين فانه يقطع فان سرق الكاتب سرقا طلبا لمسوقه دينه دينه
فقمي القاطنات يباع له في دينه وهذا في المولى ان يغديه فانه يقطع في القياس
وان سرق الكاتب من مكاتب اخرون لا يقطع كما لو سرق من مولاة وكذا في
من يمكن بين مولاة وبين اخرون فاما المولى بنصيبه منه واذا سرق المولى
من مولاة يبيع مولاة من ماله المصاريح لا يقطع وكذلك لو سرق الكاتب مال رجل
لمولاة عليه مثل ذلك دينه كذا في المسوط وان مات سبيلها كاتبة فقتل له
اد المال الي ورثة المولى على كونه فان حرره عتق وسقط عنه ماله الا ان
وان اعتقه احد الورثة لا ينفذ عتقه كذا في الكافي واذا مات الكاتب من
ولده فجاره رجل يورثه فقال هذه المكاتب فانه يورث منها الكاتبة ثم اثار
الرجل بالورثة لثمة لثمة في حقه فتوفي منها الكاتبة ولكن لا يصدق علي
جاءوا قال ارايت لو قال المولى بنصيبه هذه وورثة عتق المكاتب او اقر
بد من مثل الكاتبة او قال قد كنت استوفيت الكاتبة قبل موته اكان يصدق
في حرة لولا لولده كذا في غير ذلك وغيره وهذا تبين انه ان يترج انسان عنه بنفعا
الدين بعد موته لا يحكم بحريته واذا ترك الكاتب مولاة وليس معها ولد يبيع
في الكاتبة وان معها وليس معها ولد يبيع في الكاتبة وان كان معها ولد سعت
فيها علي الاجل الذي كان للمكاتب صغيرا كان ولدها او كبيرا وان كان ترك مالا
لم يورثه احد له وصار حلالا في قول ابي حنيفة رجه الله وقال ابو يوسف ومحمد رجه
الله حال ام الولد يقيم الولد لها مع الولد في جميع ذلك حتى تنفي في علي الاجل واذا
ترك المكاتب ولد بنولد الكاتبة وعليه دين من مكاتبة شعبة في جميع ذلك فاما
اداه لم يرجع علي صاحبها وانما اعتقه المولى اعتق المولى عتق كالاعتق
في حياة ابيه وفي الاخر ان يسمي في جميع المكاتبة التي بقيت علي الاموال فما
ان يخذلها ايتها شيا ولا يجمع الدين ولا يرجع الذي يورث منها علي صاحبها
كذا في المسوط رجل كاتب عبيد له مكاتبة واحدة ثم ان احدهما عجز ورده
المولى او قدمه الي القاضي ولا يعلم القاضي مكانة الاخر معه فانه لا يرجع رده
ولو مات احدهما جازا فالكاتبة لا تنفخ فان غاب هذا الذي ردي الورق
بسبب عجزه وجاز الاخر واستغنى المولى في تخم وفي تخمين فجزا واذا برده

او القاضي فليس له ذلك ولوان رجلين كاتبا عبيدا مكاتبة واحدة فقال احد
وقدم الشاهد العبد الي القاضي وقد عجزه لا برده في الورق حتى يجمع المولى
جميعا وهذا خلاف رجلين لكل واحد منهما عتق على حدة كاتبا واحدة واحدة
ثم عجز احدهما كان لمولاة ان يفسخ الكتابة وان كان مولى اخرون كذا في المحيط
ولو كان المولى واحدا فانت عن ورثة كان لبعضهم ان برده بعضا القاضي
ولكن لو رده بغير فضا ولم يجمع ذلك منه كذا في المسوط وان كان المكاتب
هو المبت وتترك الولدين ولدا في المكاتبة لم يستطع المولى ان يرد واحد
منها في الورق والاخر عتق بيب كذا في المحيط واذا اشترى المكاتب عبيدا من مولاة
او من غيره فزجده عبيدا له ان برده علي ابيها فان عجز ثم وجد السيد عبيدا
وقد اشتراه المكاتب من غير السيد فليس له ان يرد به بالعيب مكاتب اشترى عبيدا
باعت من سيده ثم عجز فزجده السيد عبيدا لم يستطع رده علي عتقه ولا برده علي
ما يبعه من غيره وكذلك ان مات المكاتب عتق العتق وحده السيد بالعيب عتق له
برده كذا في المسوط اقامت المكاتب عن وفاء فعتقها لسانا لا يجمعها فاما المكاتب
اذا تزوجت مولاة ثم مات المولى لا يفسد النكاح فان مات المكاتب بعد
ذلك ان ترك عتقا لا يبطل النكاح وان لم يترك بطل فان كان ذلك قبل الدخول لا تجب
العدة ولا المهر وان كان بعد الدخول تجب عليها الاعتدال ثلاث حيضات وتجب
المهر وان كان معها وارث اخر كذا في هذا وي قاضي خات واذا ماتت عبيد المكاتب
فاما المكاتب اخف بالصلاة عليه الا انه ان كان حصر مولاة فله ان يغديه
للصلاة عليه كذا في المسوط **الباب التاسع في المنقرا**
المكاتب لا يجنس في دين مولاة في الكتابة وفيما سوي دينه كاتبة قولان
كذا في السراجية في التهمة سبيل عن ابن ابي عمير اشترى عتقا ثم قال للبايع
قد كنت كاتبة فمشتري دينها وانكر البايع ذلك هل يكون العبد مكاتبا
من المشتري فقال لا كذا في التاتارخانية عتق كافر من مسلم وذمى فكانت
الذمة بنصيبه باذن شريكه علي حرة عتق المكاتبة في قول ابي حنيفة رجه
الله ولا يجوز في قول ابي يوسف ومحمد رجه الله ولا يفتن المسلم في ما اخذ
المضاري من الفرس او كاتبة ياذنه او بغير اذنه وان كاتبة جميعا علي حرة مكاتبة
واحدة لم تجز في نصيب واحد منها فان ادي اليها عتق لوجود الشرط
وعليه نصف قيمته للمسلم وللذمي نصفه لغيره ولوان ذميين كاتبا عبيدا
علي حرة ثم اسلم احدهما فلهما جميعا قيمتهما حرة يوم اسلم واذا فطر احدهما
حصته من القيمة كان المقبوض مشتركا بينهما والباقي مشترك بينهما كما لو
قتل احدهما الحرة قبل الاسلام كذا في المسوط رجل كاتب نصف عبد
صار نصفه مكاتبا لا غير فاذا اراد العبد ان يخرج من الحر فليس له ان ينفه
من ذلك اذا اراد ان يستخدمه يوما ويحلي عنه يوما طه ذلك في القياس
وفي الاستحسان لا يضر له في شئ حتى يورث او يبيع كذا في خزائن القتيبي
رجل كاتب نصف امه واستدانته وبنها سعت في جميع الدين فان عجز نكاح جميع

الرجب وزوال المانع وهو حق المكاتب ولا يجوز للمولى ان يترجىها وان اشترى
المكاتب زوجة سيده بنى كاحها وان ولدت لاقبل من ستة اشهر من ملكها المكاتب
ان صدقة ثبتت النسب ولا يعتق الولد ولا يجب العتق وكذا المكاتب اذا اشترى
عبدا او ادعى المولى نسبه وصدقه المكاتب فادعاه سيده المكاتب وحملها بعد
كنايتها ان صدقتم ثبتت نسبه ويجعل عليا منها ولدت منه حكم الكاهم العاسد
ولا يعتق الولد قبل عجزها وعتق بعد العجز بغيره يوم عجزها صدق المكاتب
او كذبه ان ولدت لاقبل من ستة اشهر من كونها كونه فادعاه مولى المكاتب وصدقه
عتق قيمته مذكور ولدت وعجزها المكاتب وان كذبه لا يثبت وان صدقه المكاتب
الا اذا كبر الولد وصدقه وعجزت والمكاتب صدق مكاتب كانت امته وادى
فمعتق فولدت ولدا لاقبل من ستة اشهر من كذا بنها فادعاه مولاه وصدقه ثبت
نسبه وعتقت بغيره يوم الولادة وان ولدت لاقبل من ستة اشهر لا يعتق الولد
لعدم العز ولا اذا عجزت بغيره بغير الولد حيا لا يقيمة وان ولدت لاقبل من ستة
اشهر من كونها ولا قبل منها من عتق فالجواب فيه كالجواب فيها اذا ولدت
قبل عتقه وان ولدت لستة اشهر فصاعدا من عتق وزعم السيد انه ولو لم يوطى
بعده العتق لم يثبت نسبه وان كان فانيا لعدم حق الملك ولما وبه كان الجواب
وان اقاربه تلحقا بعد عتق المكاتب او صدقته المكاتب يثبت النسب
ولا يعتق الولد لو جرد بشبهة الكاهم وتكاتب الولد بها لامة فان عجزت عنها
برقبان وكذا بنته المكاتب لا يثبت النسب الا اذا عجزت وهو مصدق ولا يعتق
الولد وان زعم انه ولد يوطى كان قبل العتق ان صدق فانه يثبت نسبه الولد ولا يعتق
الولد وان عجزت اخذ المولى الولد حيا لا يقيمة وان ادعت عتقت مع ولدها وكذا ان
صدقت وكذا المكاتب الميراث النسب والولد رقيق وان عجزت وان صدقت
المكاتب الحران وطهر المولى كان قبل العتق وكذا بنته المكاتب لا يثبت النسب وبعد
عجزها يثبت ويعتق بغيره يوم عجزها وصادق المكاتب امه المكاتب مكاتبه المكاتب
ملك امه فولدت ولدا فادعاه سيده وصدقه المكاتب يثبت النسب ولا يعتق
الولد فان عجزت ولدت لستة اشهر من ملكه فهو حر بغيره يوم العجز وان
ولدت لستة اشهر من ملكه فهو حر بغيره يوم العجز وان ولدت لاقبل من
ستة اشهر لا يعتق ولو عتق المكاتب قبل عجزها او مات المكاتب عن وفا فادى
فمعتت المكاتبه فالجواب فيه ما ذكرنا فيما اذا لم يعتق وان ولدت لاقبل من ستة اشهر
من ملكها المكاتبه عتق الولد والا ولو عجز المكاتب الاول فالجواب فيه ما ذكرنا فيما
اذا لم يعتق وان ولدت لاقبل من ستة اشهر من ملكها المكاتبه عتق الولد والا ولو عجز
المكاتب الاول قبلها او مات عاجزا صارت دعوتهم كدعوى ولد امه مكاتبه وحكمه قد
مركذا في الكافي جارية بين مكاتب وحر ولدت فادعاه المكاتب فالولد ولده الحار
ام ولده ويضمن نصف عجزها ونصف عتقها للحر يوم عتقت منه ولا يضمن من قيمة
الولد شيئا فان من ذلك ثم عجزت لانت الجارية ولدها الميراث للمولى وان اعطاه
ولم يضمنه شيئا حتى عجزت كان نصف الجارية ونصف الولد لشر يكره الحر وكن عليه

الموجب

الرجل في جميع رقبته بايع في ذلك وكذا ان كانت لشر يكره وكاتبها الجدها
ياذن شر يكره فاسند انت دينا ثم عجزت فالدين في جميع رقبته بايع فيه
كذا في المبسوط وفي نوادر اهل البيت عن محمد بن حنبل ان عبد الله بن عمر
امر صاحب العبد علي بن ابي رهم ثم خط عنه حسابة فبلغ المولى الحار
قال فالكاتبه حسابة ولو كانت تهب له الا لعنه الله الحار المولى فالحسنة
بالحسنة والكتابة بالعكس ان في المبسوط ولو كانت امته عليا انه بالخيار
ثلاثا فولدت في عدة الحبار وماتت وبقي الولد بنى جارية وعقدت الكتابة
عند ابي حنيفة وابي يوسف رحمها الله وله ان يجيزها واذا الحار سبي
الولد علي بن حنيفة امه واذا ادعى عتقت الام في اخر جزء من اجزاء حياتها
كلت ولدها وهذا استحسان كذا في الكافي واذا كانت عتقت على نفسه
واولاده الصغار عليا به بالخيار ثلاثا ايام مات بعض اولاده ثم اجاز
الكتابة لا يسقط عنه شيء من البدل وكذلك لو كانت عتقت له كتابة
واحدة عليا به بالخيار مات احدها ثم اجاز الكتابة فاجاز ولا يسقط
شي من بدل الكتابة ولو كانت امته عليا بالخيار فولدت فاعتق
النسب لو ولد فيه عليا بالخيار وان اجازت الكتابة تغذت ولكن
لا يسقط شيء من البدل ولو كان الخيار للمولى بما عتق الام لا يعتق الولد
معها بخلاف ما اذا كان الخيار لها واعتقها المولى يعتق معها ولدها هكذا
في المبسوط مكاتبان كونتا معا كتابة واحدة في ولدت فادى
معا ثم ماتا عن وفا معا او ميراثا او ميراثا فادى ميراثا وان كانت
كتابتهما متفرقة واديت معا لميراث واحد منها مجهول النسب كاتب عبده
فاشترى المكاتب امته وكاتبها فاقرب مجهول النسب الرق على نفسه
المكاتبه مكاتبه فصدقته صح اقاربه وصار هو مع مكاتبه ملكا مكاتبه
ويثبت كتابتهما حتى يغلق عتق كل واحد اذا اراد صاحبه فان ادعى
معا او حل الختان معا ووقعن الخاصة عتقا ولا ولد احدهما على الاخر
وان تقدم احدهما فله ولا الاخر ولا عليه وان عجزا معا عتق
ومكاتبها وان سبق عجز احدهما عتق الاخر ومكاتبها كذا في الكافي وان مات
المولى عن مكاتبه وله ورثة ذكور وان مات المكاتب عن وفا فانه
توري مكاتبته فيكون ذلك بين جميع ورثة المولى وما فصل عنها فلذلك
منهم دون الاناث ان لم يكن للمكاتب وارث سوى ورثة المولى وكذلك
ان لم يمت المكاتب حتى ادعى المكاتبه اليهم او هو يهربها له او عتقه ثم
مات فميراثه للذكور من ورثة المولى كذا في المبسوط ولدت امه مكاتبه
وقد وحيث في ملكه فادعى سيده نسبه الولد وصدقه المكاتب يثبت
النسب كما اذا ادعى ولدا منه الاجنبي وصدقه الاجنبي وعليه عتقها
وقيمة ولده فيكون حرا لا يقيمة ثابت النسب منه ولم يقر امه ام ولده
وان كذبه المكاتب في النسب لم يثبت ولو ملكه يوم ماتت نسبه من لقيام

نصفه لعقود فان كانت مكانة بينهما وادعي المالكين ولدها جازت الدعوة وهي
بالحياد ان شئت مضت على الكتابة واخذت العقود من المالكين وطبها اياها وان
شئت عجزت وضمن المالكين لشريكه نصف قيمتها ونصف عقدها فان كانا ادعيا
الولد فالدعوة دعوة الحرفان اختارت المضي على الكتابة ثم ماتت الحرسه فاقبيل
الحرف من المالكين عنها وسعت في اقل من حصته المالكين من المالكين ومن
نصف قيمتها وهذا قول محمد فاما عند ابي يوسف رحمه الله تعالى ونصف
وان اختارت العجز سعت في نصف قيمتها ان كان المعتقد معسرا وان كان
موسرا ضمن نصف القيمة للمالكين ثم لا يرجع عليها بما يضمن فان كان المالكين
وطبها او لا فولدت له ثم وطبها الحرف فولدت له فادعيا الولدين معا ولم يعلم
الا بقولهما فولدت لكل واحد منهما له بغير قيمته ويجزم كل واحد منهما بغير قيمته
وبغير كل واحد منهما لها الصداق وهي بالخيار بين العجز والمضي على الكتابة
فان عجزت كانت ام ولد للمخرج خاصة وعليه نصف قيمتها للمالكين وولد
المالكين ثانياً للنسب منه وعليه نصف قيمته للحرفان عجزت وعجز المالكين
معها كان ولد المالكين رقيقا بين مولاه وبين الحرفان كان وطبها المالكين بعد وطب
الحرفين ام ولد للحرف وولده للحرف وولد المالكين بمنزلة امه ان ثبت نسبه من
المالكين وقال محمد رحمه الله استحسن ان اثبت نسبه وهو الحرف بمنزلة امه ان ثبت
نسبه من المالكين وقال محمد رحمه الله استحسن ان اثبت نسبه وهو الحرف بمنزلة
امه كذا في المسوط وان وطبها المالكين امه ابنه والولد حراً ومكانت بعدد في حرة
لم يثبت النسب من المالكين ان تصدق الابن فان عتق المالكين ومك هذا الولد
يوماً من الدهر مع الجارية ثبت نسب الولد منه وصارت الجارية ام ولد له وان كان
الابن قد ولد للمالكين في حال مكانته او كان المالكين قد اشتراه فولدت امه هذا
الولد ولداً وادعاه المالكين بعت دعوته وصارت امه ام ولد له ولا يضمن مهرها
ولا قيمتها كذا في المحيط في باب ثبوت النسب ولا يجوز مكانتها في البطن وان قبلتها
الا بمهرها وكذلك ان تولي فولدت حرة على ما في البطن وضمنه الا ان المولى كان
قال للحرف اذا ادببت المام نوحر فاداه عتق اذ او صنعت لاقول من ست خاشع
حتى يتبين وجوده في البطن يومئذ ثم يرجع صاحب المام له واذا وصل المالكين
هنية او تصدق بصدقة فهو باطل فان عتق بالادارة هنية والصدقة بحيث
كانت وان استهلك الموهوب له او المتصدق عليه فهو صانع بغيره باستدراكه الا
لاحق لم فيه يستوفى ذلك منه المالكين في حال قيام الكتابة وبعد العتق ويستوفى المولى
بعد عجز المالكين بطريق الاولي لان الحق في كسبه خلاصه كذا في المسوط في باب ضمان المالكين
قال محمد رحمه الله في الزيادة ان كان بين المالكين جارية فماتت يولد فادعيا به ثبت
نسبه من المالكين ويصير الولد مكانتها معهما اذ خلا في كتابتها ونسب الجارية بمنزلة ام
الولد يتبع بغيرها الا بمنع ملام ولد الحرفان الذي احدهما بدل الكتابة عتق لوجود شرط
العتق في حقه وهو الاحاد وعتق نصيبه من الولد لثبته له وبني نصيبه الاخر
مكاتباً مع الآخر عند ابي حنيفة رحمه الله ولا ضمان في الولد واما علي قياس قول ابي يوسف

ومحمد

نصيبه

ومحمد رحمه الله اذ ادعي احدهما عتق من الولد عتق الباقى في جميع الاعتقات كل
من غير ضمان ولا ضمان وصارت الجارية كلها ام ولد كذا في بعض هذه الحكم بعض الاخر
ولم يجر من الولد ايضا ولا ضمان في الولد ولا ضمان عليه وصارت الجارية كلها ام ولد
لذي عتق وعليه قيمة نصيبا لصاحبه موسرا كان او معسرا ولو ادعيا احداهما
عجز الآخر بعد ذلك فعلى قول ابي حنيفة رحمه الله عتق نصيب المولى من الولد وصار
نصيب الآخر عبداً تبعاً له وصارت الجارية كلها ام ولد للمولى وضمن المولى نصف قيمة
الجارية لمولي العاجز موسرا كان او معسرا ولا ضمان عليه في الولد لكن يسجد الولد في
نصف قيمته لمولي العاجز ولو لم يعجز الآخر بعد ما ادعي احدهما ولكن ادعي وتفق بذكر
محمد رحمه الله هذا الفصل في الكتاب والمجواب ان علي قيااس قول ابي حنيفة رحمه الله
عتق الولد على المالكين وعلى قيااس قول ابي يوسف ومحمد رحمه الله حين ادعي احد
عتق كل الولد عليه لعدم تجزئ الاعتاق من غير ضمان ولا ضمان وصارت الجارية كلها
ام ولد له فلا يتغير هذا الحكم بعتق الآخر ولو لم يود واحد منهما شيئا حتى عجز احدهما كان
الولد مكاتب مع الذي لم يعجز عنه وهما وهما كذا كان ويضمن المالكين الذي لم يعجز
موسرا كان او معسرا نصف قيمة الولد لمولي المالكين الذي عجز وليريد كذا في الام
في هذا الفصل وينبغي علي قيااس قولها ان نصير ام الولد الذي لم يعجز واما علي قيااس
قول ابي حنيفة رحمه الله ينبغي ان يكون نصف الولد مكانتها مع الذي لم يعجز ونصفه
يكون رقيقاً لمولي الذي عجز اما الجارية فمن منشاها من قال علي قيااس قول ابي
حنيفة رحمه الله نصيب الجارية رقيقاً ام ولد الذي لم يعجز وذكر علي تراخي في سائر
والاخر في ان علي قيااس قول ابي حنيفة رحمه الله يجب ان يكون نصفها ام ولد للمالكين ونصفها
يكون رقيقاً لمولي الذي عجز ولو لم يود واحد منهما ولم يعجز ولكن مات احدهما وترك وراثة
الكتابة وفصلان مولى الموت يستوفى بعدل الكتابة من تركته ويجزم بعتقه في اخر حرة
من اخر حياته ثم عجز في حرة نصيبه رحمه الله بعتق نصف الولد متعلاً بيه والنصف الاخر
يقتضي مكانتها كالمالكين الاخر فان ادعي الاخر عتق وعتق الابن كله ولا يورث اباه الا اول
عند ابي حنيفة رحمه الله وان لم يوردا الاخر ولكن عجز فالابن يستقي في نصف قيمته لمولي
العاجز وحكم بحريته واما الجارية فقد صارت ام ولد للذي مات عن وفاته وحياته
وحريته وعتقت بموت حرة اهل الحكم في ام ولد الحرة نصيب الاخر لا يتركه رقيقاً
فتسبي في نصف قيمتها للمالكين الحي ويحكم بحريتها وهذا كله قيااس قول ابي
حنيفة رحمه الله واما علي قيااس قول ابي يوسف ومحمد رحمه الله اذ ادعيا احدهما
الميت في اخر حرة من اهل حياته تمكينا بحرية الولد كذا في ان يعجز الآخر في نصيب
يسجد الولد في نصف قيمته لمولي العاجز ولا يورث الابن المالكين الميت شيئا كذا في
المحيط احد بين رجلين ادعيا لهما حرة في التجارة فاستدانتهما فماتت كذا في الاخر
نصيبه من ابائهن شريكه فادعيا العزما ان يجيرا ذلك فادعيا حرة وان يعجز لهما
حتى اخلا لمولي الكتابة عتق نصيبه لوجود شرطه وبأخذ العزما نصيبه ما أخذ
لانه اخذ من كسبهما ونصف حصته نصيب الابن وهو مشغول بدعوىهم ثم يرجع
به الذي كانت عليه المالكين امه ما ذونة لهما في التجارة عملها دين فولدت ولداً وكذا

ها

مضى ولدت فالقول قوله العتق او اليد في العتق لم يذكر في الاصل
ما اذا كان الولد في ايديها روي بشري عن ابي يوسف ان القول قول الولي ان اقام
البينة فالبينة بينة المكاتبه كذا في الذخيرة وان ادعى احداهما فسادا في الكتابة
وانكر الاخر فالقول قول المكاتب لان اقرارها على العتق يكون اقرارا بها على
ما يصح العتق ولو اقام البينة كانت البينة بينة من يدعي العتق
ولو كانت اليد على عبد لم يمسسها ثم اختلعا فمعتق باليد واقام الولي بينة
من النصارى لم تغفل بحري دخل دار الاسلام بامان فاشترى عبدا وميا وكاتبه
ثم اختلعا في المكاتبه فاقام الولي البينة من اهل الحرب غنى دخله بامان
لم تغفل بشرا ثم غلب على العبد الذي هكنا في الميسوط وان ولد له ولد من امته
يكتسب عليه وكان كسبه لولده وكذا لو ولد له المكاتبه ولد دخل الولد في كتابتها
فكانت هي احق به وكسبه وان روج امته من عبده فكتبتا فولدت دخل في كتابتها
وكسبه لها ولو قتل هذا الولد يكون قيمته للام دون الاب والاختلاف اذا كان
الكتابة عن انفسها وعن ولدها الصغير فقتل الولد حين يكون قيمته بينهما
ولا يكون الام احق بها كذا في التبيين مكاتب تزوج باذن مولاه امرأة زعمت
انها حرة فولدت منه ثم استخفت فاولادها ميبه لا يخدمها بالقيمة وكذلك العبد
المأذون وهذا قول ابي حنيفة وروي يوسف رحمه الله كذا في الجامع الصغير ولو
تزوج امرأة على انها حرة فبانت امه لم ياذن لها مولاها فالتكا فمفسد ورجح
بالعقربط الحرة الا اذا كانت بكرا فاقصر فانه يزوجها في الحال لانه من جنابة
كذا في الاستراج لوهاج اذا خرج المكاتب على بكرا فاقصر فانه يزوجها في الحال لانه من جنابة
الزنا المحض وهو مخاطب فان دخل في حلك شهرة ولم ينظر فيها المرأة كان عليه
المهر الا انها اذا طارعت منه فعدت رخصت بها خير حقا فبنا حرا في لها بعد العتق
وان لم تطاوعه فلم ينز من بيتا خير حقا فبنا حرا في الحال كذا الوجهي عليها كان
مخاضا بالارش فان قال زوجها فصر وقتها فاما عليه المهر اذا عتق لوجود ما صارتا
بتا خير حقا كذا في الميسوط **كتاب الولاء وهو في الشرع**
عبارة عن قلبية حصلت بسبب العتق او بسبب الموالاة هكنا في غايه البيان
والولاء نوعان ولا عتاقه ويسمى ولا عتاقه وولاء الموالاة هكنا في المهادنة وهو
مشمول على ثلاثة ابواب **الباب الاول في ولا العتاقه وفيه**
فصل ان العتق الاول في سببه وشرايطه وضعفه وحكمه اما سبب شؤته العتق
كذا في اليد ابع هو الصحيح هكنا في الحيز وسوا كان العتق حاصلا بصحة وهو اتم
او ما يجري مجرى العتاق شرعا كشره الغريب وقبول الهبة والصدقة والوصية او
بغير صفة بان وارث قريبه وسوا عتقه لوجه العتق او لوجه الشيطان وسوا عتقه
تطوعا او عن واجب عليه كالعتاق عن كفارة القتل والظاهر والابلا والنذر واليمين
وسوا كان العتاق بغير بدل او ببدل وهو العتاق على مال وسوا كان بغير او مسلما
بشرط او مضافا الى وقت وسوا كان مبرحا او بحري مبرحا او كناية او بحري
بحري ككناية وكذا العتق الحاصل بالتدبير والاستبلا وسوا كان العتق فكل او اني

لوجود

لوجود السبب فيها وسوا كان العتق والمعتق مسلمين او كافرين او كان احدهما مسلما
والاخر كافرا وعلى هذا اذا امر المولى غيره باعتق عبده حال حياته او بعد وفاته والولا
للامر ولو قال الاخر اعتق عبيدك عني على العتق فاعتق فالولا للامر ان العتق
يقع استخسانا ولو قال اعتق عبيدك ولم يغفل شيئا اخر فاعتق فالولا للمامور
ولو قال اعتق عبيدك على اخذهم ولم يغفل شيئا اخر فاعتق بغير عتق على قبول
العبد اذا كان من اهل القبولة فان قيل في مجلس علمه يعتق ويذكر ما مال
والاولا ولو اعتق المسلم زعبا او ذمي مسلما فالولا للمعتق فيها للمعتق عليها له
لا يبرئه لانه لم شرط الارث وهو ان يترك المدة حتى لو اسلم الذمي فيها
قبل موت المعتق بزمانات (المعتق برونه وكذا لو كان للذمي له وهو معتق العبد
المسلم عصية من المسلم يبرء الى بيت المال لو كان مسلم بين مسلم وذمي
فاعتق بزمانات العبد فنصف ولابة للمسلم والنصف الاخر لاقرب عصية
الذمي من المسلمين ان كان له عصية مسلم وان لم يكن يبرء الى بيت المال واما
شرايطها فيعصيه بغير ولا العتاقه وولا ولدا العتاقه ويصنع بعض ولا ولدا
العتاقه اما الذي يبرء جميعا فهو ان لا يكون للعبد المعتق اولد عصية من جهة
النسب فان كان لابنته المعتق اما الذي يصنع ولا ولدا العتاقه فانه ان يكون
الام معتقة فان كانت مملوكة فلا ولا احد عليه ما دامت مملوكة سوا كان اب
حر او مملوكة ومنها ان لا يكون الام حرة اصلية فان كانت فلا ولا احد عليه
ما دامت مملوكة سوا كان الاب حرا او عبي ولدها وان كان الاب معتقا بان كانت
الام معتقة والاب معتقا فالولد يبيع الام في العتاقه ولا ولا لمولى الام ان
لا يكون الاب عريضا فان كان الاب عريضا والام مولاة لغوم فالولد تابع للاب ولا
ولا لا احد عليه ومنها ان لا يكون للاب مولى عريضا فان كان فلا ولا احد عليه لان حكم
حكم العري ومنها ان لا يكون الولد معتقا فان كان لا يكون ولا لمولى الاب
ولا لمولى الام بل يكون ولده من اعتقه واما صفة فمضى ان الارث عند وجود
سبب شؤته وشروطه من طريق التعصيب ويكون المعتق اخر عصبات العتق
معد ما عني ذوي الارحام موعلا اصحاب الغرائض في استحقاق ما فعل عن سببهم
حتى انه لو لم يكن للمعتق وارث اصلا او كان له ذورهم كان كل الولد للمعتق وان
كان له اصحاب الغرائض وان كانوا من جهة الميراث فلهما فلهما فلهما
ومنها انه لا يورث من العتق بعد موته ولا يكون سبيلا للميراث واما
يستحق عصبة المعتق بنفسها وهو المذكور من عصبة لا الافات ولا الذكر
من اصحاب الغرائض ومنها انه لا يورث من العتق على ابطاله حتى لو اعتق
عبد سائبة بان اعتقه وشروطه ان يكون سائبة لا ولا له عليه كان شرطه
بالحال والولا له لعبد ما تم له العلم او اما حكمه فانه ان يورث للمعتق ان العتق
ويرث سال اولاده عند وجود شرط الارث ومنها العتق للتصديق في الشرع والحفظ
ومنها ولابة الانكاح لانه اخر العصبات هكنا في المدايح الفصل الثاني
فمن يستحق الولد ويلحق به اذا كاتب المسلم عبدا كذا في ان المكاتب كاتب

أخذ مسلمة ثم أديها لأول معتق فولد مولاه وإن كان كافرا ولكنه لا يرثه ولا يعقل
عنه حثا بته فإن أدت الأمة فعتقت فولدها المكاتب الكافر فإن ماتت ومهر أبا
للمولى المسلم وإن جنت فعقل جنايتها على عاقلة المولى المسلم كذا في المبسوط وطريق
من يني تغلب اعتق عبد مسلم له ثم مات العبد في رثا العبد لأقرب العصبات
المعتق من المسلمين وعقله على قتيلا المعتق وإن كان المعتق كافرا كذا في الجيز
وجعل كاتب عبده على الفروهي حالة فكاتب العبد أمته على العين ثم وكل العبد
مولاه بقبض الألفين منها على أن الغائرها قصدا له من مكاتبته ففعل ذلك ولده
الأمة للمولى كالأودت إلى المكاتب فعتقت بعتق المكاتب كان ولدها للمولى
وإن كاتب العبد لما دون عبدا بأذن المولى ثم اعتقه مولاه ثم أديها المكاتب
المكاتبه عتق ولده للمولى دون العبد المعتق وهذا بخلاف المكاتب إذا أدي عبده
ما عتق الأول لأنه الثاني مكاتب من جهة الأول باعتبار حق الملك الذي لم يفسد
وقد تغلب بالمعتق حقيقة ذلك المذكور للصبي أن بكاتب عبده بأذن أبيه
أو صبي وليس له أن يعتقه على مال وإذا أدي المكاتب البطلان فله فوله للصبي
لأنه عتق على ملكه كذا في المبسوط وجعل اعتق عبد على أبيه بعتق والنسب
لم يثبت والولد لا يثبت كذا في السراجية حرمي مستان من استقر عبدا مسلما
فأدخله دار الحرب فهو حر من غير أن يضيفه ربه الله ولا يكون ولده للمولى
أدخله في مولاة أبيه حنيفة ربه الله وعلى أبي يوسف ومحمد رحمهما الله أن يعتقه
الذي أدخله فولده له كذا في المبسوط وإن اعتق حر من دار الحرب في دار
الحرب لم ير بغير ذلك مولى له حتى لو حل جامعا من دار الإسلام لا ولده وهذا
قول أبي حنيفة ومحمد ربه الله لأن المعتق عبدها بتمام الكلام لا عتاق وإنما يعتق للقلبة
والعتق الثابت بالقلبة لا بوجوب الولد ولو اعتق مسلم عبدا مسلما أو ذميا في دار
الحرب فولده له لأن اعتقا قوجا بغير الإجماع وإن اعتق عبدا له حربيا في دار الحرب
لا يصير مولاه عن أبي حنيفة وعنه في يوسف يصير مولاه حتى لو أسلم العبد في
دار الحرب وحزبا مسلما إلى دار الإسلام فلا ولا للمعتق على المعتق والمعتق لا يورث من
معتقا عنه أبي حنيفة وعنه في يوسف يرث للمعتق من المعتق وله ولده إذا جاء
مسلمين وإن سبي العبد المعتق كان ملكا للذي سباه في قولهم وعليه هذا يخرج ما إذا دخل
رجل من أهل الحرب دار الإسلام بأمان فاشتري عبدا فأعتقه فخرج إلى دار الحرب فسبي
فاشتراه عبدا المعتق فاعتقه إن كل واحد منهما يكون مولى صاحبه حتى إن أديها مات
ولم ير كسبيته من النسب ورثه صاحبه لوجود سبب الإرث وشروطه وكذا الذي اعتق عبدا
له ذميا أسلم العبد ثم هرب إلى دار الحرب فاعتق فاعتق للمعتق في دار الحرب وسبي
فأسلم فاشتراه العبد الذي كان فعتقه فاعتقه وكل واحد منهما مولى صاحبه
وكذا المرأة إذا اعتقت عبدا لها ثم ارتدت المرأة فعتقت بدار الحرب ثم سببت لغيرها
الذي كانت المرأة اعتقته فاعتقها فإن الرجل مولى المرأة والمرأة مولاة الرجل كذا في
البياض رجل ارتد وعتق بدار الحرب مات مولى له فذا كان اعتقه قبل رتدته فوثر له حال
من رتدته دون النساء ثم رجعا ناسيا أحدا ووجد من مال نفسه في يده ورثته ولم يأخذ

ما وجد

ما وجد من مال مولاه في أبيه وم وكذلك إن كان في دار الإسلام حربيا مات مولاه
المرأة من بني أسد اعتقت عبدا لها في رتبتها أو قبل رتبتها ثم لحقت بدار الحرب
فنسبت فاشتراها رجل من همدان فاعتقها فانه يعقل عن العبد بدار الحرب في قول
أبي يوسف الأول ونزله المرأة إن لم يكن له وارث ثم رجع يعقوب رحمه الله عن
هذا وقال يعقل عنه همدان وهو قول محمد رحمه الله وفيه اعتق عبدا فأسلم العبد
ثم لقن الذي العهد وعتق بدار الحرب فليس للعبد أن يورث أحدا إلا أن الولد
فأثبت عليه لعتقه وأصله حر بيا باعتبار أن صبره وإن تحريرا بموته وإن جني
جنايته لم يعقل عنه بيت المال وكانت عتق في ما له لأنه عتق بدار الحرب بالولاء
ولا ما يعقل بيت المال عن لا عتقه له من المسلمين ولا ورثته كذا في المبسوط
وأذا تزوج عبد رجل أمة لأخرا فاعتق مولى الأمة وهي حامل من العبد فعتقت
وعتق حملها وولد الرجل للمولى الأم لا يثبت له عنه أبدا كذا إذا ولدت ولد أقل من ستة
أشهر أو ولدت ولدين أحدهما لأقل من ستة أشهر لانهما قوامان بعلقان معا فإن
ولدت بعد عتقها أكثر من ستة أشهر وولد مولاه لمولى الأم فانه يعتق لأبي جبر
ولا أبيه وإن نقل من مولى الأم بخلاف ما إذا اعتقت المعتقة عن موت أو طلاق
جاءت بولد لأقل من سنتين حيث يكون الولد مولى لمولى الأم وإن اعتق الأم لتقدر
أصاغة العتق إلى ما يولد الموت والطلاق الباطل من الحرة الوطيد بعد الطلاق
الرجعي لما أنه يصير مرا جعيا بالشك فاستند إلى حالة الكاح فكان الولد موجودا
عند الاعتاق فعتق بمقتضا كذا في الهداية والأصل أن العتق متى قصد
لا يثبت الولد وميتي بغير الشبهة يثبت كذا في الكافي امرأة اشترت
عبدا واعتقه ثم إن هذا العبد المعتق اشتريه عبدا ثم إن العبد الثاني تزوج
معتقه قوم وحدث له من الأولاد فأن ولده الأولاد لمولى الأم فلو أن المعتق اعتق
هذا العبد حرولا ولده بغير جبر المعتق الأولاد كذا في نفسه ثم جرت المرأة ذلك
إلى نفسها فالأب يحرق ولده الولد إلى نفسه وأما العبد هل يحرق ولا حافد ففيه
لها هذا العبد لا يحرق سواء كان الأب حيا أو ميتا وصورة ذلك عبد تزوج معتقة
ثم جرت له من الأولاد ولده العبد أب حيا فاعتق هذا الأب بعد ذلك ونبي هذا
العبد عبدا على حاله ثم مات العبد وهو أب الولد ثم مات الولد ولم ير كذا في
بحر ميثاقه كان عبدا لمولى الأم ولو جني كان عتقه على مولى الأم عتقها علميا
الثلاثون لم يحرق ولا حافده إلى ماله كذا في الخبر فوثر العبد
حرقة فعتقت له أولادها فوثر مولاه مولى الأم فعتق كذا في مولاة
ففي اعتق أبوهم حرولا وهم إلى مولاه كذا في المبسوط معتقة تزوجت عبدا فولدت
منه أولاد فخفي الأولاد فعتقهم على مولاة الأم فانه يعتق العبد حرولا والأولاد
إلى نفسه ثم بعد ما عتقوا أهل يرجعون على أبي عاقلة أبي بعتقوا قال
أبي رجوعون كذا في الجامع الصغير حر جبري كسح معتقة ولم يعتقه أحد فولدت
مولاة ولدها المولى بها وكذا إن كان الأب والجد رجلا وهذا قول أبي حنيفة ومحمد
رحمهما الله كذا في كافي فاجعوا على أنهما لو كانا معتقين أو كان الأب معتقا والأم

سولة مولاة وكان الاب عربي والام معتقة كان الولد تبعا للاب وكذا اذا كان
عربيا او عجميا اذ كان احدهما عجميا والاخر عربيا كذا في التبيين بنطي كافر وزوج
بمعتقة قوم ثم اسلم البيهقي وولي رجلا وعاقده ثم ولدت اولادا قلنا ان معتقة
مجردة لا يملكها غيرها ولا يملكها غيرها ولا يملكها غيرها ولا يملكها غيرها
عندها كذا في الجامع الصغير ان ترك المولى اباه وابنا فميراث المعتقة لابن المعتقة
خاصة عند ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله وهو قول ابي يوسف ومالك الاول
وكذا الاول وكذا الاول للمجددون الا عند ابي حنيفة رحمه الله لانه اقرب
عصبة عنده وكذا الولد لابن المعتقة حتى يرثه دون اخيه وان جني جنابه
فقتله على عاقلة الا في رجل اعترق امه ثم عرقا جميعا لا يدري
ما مات اولام يريث المولى شيئا ولكن ميراثها لا يقرب عصبة المولى ان لم يكن لها وارث
كذا في المسوط لو اعترق رجل عبدا له ثم مات المعتق وترك ابنتين ثم مات
احدا ابنتين وترك ابنا ثم مات العبد المعتق فولد له ابنا لمعتق له عليه لابن
ابنه اذ هو اقرب عصبات بنفسها ولا اصل له بعينه كون المستحق عصبة
يوم موت المعتق لا يوم موت المعتق كذا في البدائع ولو مات الانسان
لحدهما ابن وللاخر ابان ثم مات المعتق فميراث المعتق بينهم لان الاول يصير
ميراثا بين ابني المعتق باليهما في المعتق على حاله ثم يخلعه فيميراثه ميراث
وهو لادعي الغريب اليه على لسواد كذا في المحيط ليس لشيء من الاولاد اولاد
معتقين او ولا معتقة معتقين او ولا مكاتبين او ولا مكاتبين
او ولا مدبرين او ولا مدبرين او ولا مدبرين او ولا مدبرين او ولا مدبرين او
الاول الذي هو محرور معتق معتق فصوره ولا معتق من ان اعتقت عبدا لها
ثم مات المعتق وترك معتقة هذه فولد لها فلو اعترق معتقها عبدا اخر
ومات المعتق الاول ثم الثاني فولد الثاني لها ايضا وهذه صورة معتق للمعتق
وصورة ولا مكاتبين بان قالت امرأة لبيها لبيها على العبد ثم لا تقبل
العبد ذلك فاذا ادعي بعد ذلك كناية يكون ولا له ليرة وصورة ولا مكاتبين
بان كاتب هذا المكاتب عبدا فولد مكاتبها ايضا ان لم يكن المكاتب
الاول وصورة ولا مدبرين بان دبر قرة امرأة عبدا بان قالت له انت حر عن دبر
مبي او بعد موتها او اذا مت وكحه ثم ارثت والعباد ابائهم وكفقت بدار
الحرب وقصية لقاضي يلما قها فاعتق مدبرها ففوجات المرأة الى دار الاسلام ثم مات
المدبر الثاني فولد له مدبره مدبره وصورة ولا معتق من ان زوجت امرأة عبدا لها
معتقة الغير فولدت منه ولدا يثبت نسب الولد منه ويكون حرا تبعا لأمه
ولو الولد لمولها لام يبعثون عنه ويرثون منه فلو ان المرأة اعتقت العبد
حربا عتقها اياه ولا ولده اليه نفسه ثم من نفسه الى مولاه حتى لو مات المعتق
ترك مات ولده وترك معتقا بيه فولد انتقل من مولا امه اليها واذا اعتقت المرأة
عبدا ثم خانت عن زوج وابن ويترك مات المعتق فميراثه لابن المرأة خاصة ويثبت
ان كانت اعتقته يجعل او يعير جعل كذا في المسوط وصورة خير ولا معتق معتق

بان اعتقت

بان اعتقت امرأة عبدا ثم اشترى المعتق عبدا وزوج معتق غيره من عبده فولد
بينهما ولده فولد بينهما هذا الولد لمول امه فلو ان المعتق اعتق عبدا جريا لا اعتاق
ولا ولد معتقة اليه نفسه ثم يرجع منه الى مولاه كذا في العيني يشرح الهداية فان
اشترت اثنان للاب وام اباهما ثم مات الاب ولم يترك عصبة فلا يثبت الثلثان
بالنسب وما بقي البقية بينهما بلا خلاف وان اشترت احدهما اباهما ثم مات الاب ولم يترك
عصبة وترك ابنتيه هاتين فلا يثبت الثلثان بالنسب والتميز اشترت ابنتان
الباقية خاصة بالولاء فان اشترتا اباهما ثم ان احدهما والاب اشترتا اباهما من الاب
ثم مات الاب فان المال بين ابنتين وبين الابن للذكر مثل حظ الانثيين
لانه مات حرا من ابن حر وانتهى حريته فكان الميراث لهما بالقرابة ولا ميراث لولاه
في ذلك فان مات الابن بعد ذلك فلاختص به الثلثان بالنسب والتميز الباقية
نصفه التي اشترتها مع الاب خاصة لان لها نصف ولا الاخر لانه عتق امرأتها
وشراء الاب وما بقي في نفسها نصفان لانها يثبت ان فولد الاب فليس فيها حصته
الاب بين ما نصفين وهو سدر من جميع المال ويخرج المسئلة من اثني عشر للاثنتين
الثلثان لكل واحد منهما اربعة اشهر ونصف الثلث الباقي وذلك سهران للمعني
اشترتها مع الاب بالولاء ونصف الثلث بينهما نصفان وضار للثاني اشترتها
اسهم وللأخرى خمسة اشهر كذا في البدائع ولو كان الاب لبيها فاعتق على
ابنتها اعتقت عبدا ثم مات الاب ثم مات معتق الاب عن الابن لميراثه
كان الميراث للمعتقة كذا في الذخيرة ولو ان امرأة من بني همدان تزوجت
برجل من بني اسد فولدت ولدا ثم اشترت عبدا فالولاء يثبت لها ولدها يكون
تبعا للاب من بني اسد فاذا ماتت ثم ماتت المعتق فميراثه لابن المعتقة وهو الولد الاسدي
ولو جني جنابه تكون على عاقلة من بني همدان فان ميراثه لبيها اسد والعقل على بني
همدان كذا في شرح الطحاوي واذا مات المعتق وترك عصبة لمصبة المعتق فانه
لا يرثه عصبة عصبة المعتق ولا فصبة المعتق بخلاف عصبة المعتق في هذا الحكم
امرأة اعتقت عبدا وماتت المرأة وتركته ابنا ثم رجعا جهدا الابن ثم مات المعتق
فالميراث لابنتها لانه عصبة ولو كان الابن وفدا مات وترك اباه وزوج المعتق ثم مات
المعتق فلا ميراث تزوج المعتقة عصبة ابنه وابنه عصبة المعتقة فهذا عصبة عصبة
المعتقة مع هذا لم يثبت واذا اعتق الرجل عبدا ثم ان العبد اعتق عبدا اخر
ثم ان المعتق الثاني اعتق عبدا ومات المعتق الثالث وترك عصبة للمعتق الاول يرثه
وان كان هذا في صورة عصبة عصبة المعتق ولكن من حيث المعنى ليس كذلك لان المعتق
المولود حرة هذا الميت ويرثه عصبة المعتق الاول والقيامة مقام المعتق الاول
لانه عصبة عصبة المعتق الاول كذا في الذخيرة فاذا مات الرجل وترك الاولاد وارث
له فادعي رجل له وارثا بالولاء وشهد له شاهدان ان كان مولاه وان هذا الرجل مولاه
وارثه فالعامة لا يثبت ميراثها لان المولى لان المولى اسم مشترك وكذا الكاظم
ان هذا مولاه لم يولي عتاقه لان اسم مولى العتاق كذا يثبت ولا الاعلى يثبت ولا اسفل
والاعلى وارث والاسفل ليس وارثا ولو شهد ان هذا المدي اعتق هذا الميت وهو

بملكه وانه وارثه ولا تعلم له وارثا غيره ويعتبر ثلثا وثمها وقضي بالميراث لهذا المدعي
ولو شهد ان هذا المدعي غنقه هذا الميت وهو يملكه وانه وارثه ولا تعلم له وارثا غيره يقول
شهادته في قضية الميراث لهذا المدعي ولو شهد ان الميت كان غنقا لهذا المدعي بالمدعي وهذا
المدعي غنقه فالقاضي يقبل شهادته وقضي بالميراث للمدعي ولو شهد ان اب المدعي
هذا اعتنق اب الميت وهذا وهو يملكه ثم مات المعتنق وترك ابنة هذا المدعي ثم مات
الاب المعتنق وترك ابنة هذا الميت وقد ولد من امرأة حرة قضية بالميراث للمدعي ولو
كان الولد من امه وهذا غنقه مولى لامة كان ميراثه لولم لا لامة ولو شهد امه هذا ولكن
قال لا لم يترك اب هذا المدعي المعتنق ولكن قد علمنا ذلك والقاضي لا يقبل هذه الشهادة لانها
شهد اعلى الولد بالنسبة والشرط في الولد بالاشارة لا تقبل عندنا في حصة ومحمد
رضيها ولو مات رجل فادعي جله ميراثه واقام شهودين انهما اعتنقا هذا الميت
وامها ولدته بعد ذلك بعدة من عبيد فلا ولد له اباه مات عبيدا او مات وهو لا تعلم له
وارثا سوى معتنق امه هذا المدعي قبل القضي شهادته وقضي له بالميراث
فان جاء مولى الاب واقام البينة انه اعتنق الاب قبل ان يموت هذا الولد وهو يملكه
وانه وارثه لا تعلم له وارثا غيره قضية لقاضي بالميراث لمولى الاب لان
مولى الاب حرة ولا الدين البينة اعتراف الاب بعد اعتراف الام وقضي ان
القاضي لخطا في القضي الغنقا بالميراث لمولى الام كذا في المحرط ولو ادعي جله
فلا ربه المعتنق واقام كل واحد منهما بينة جعل ميراثه بينهما ولو وقتا وقتا فاشق
اولي لانه اثبت المعتنق في وقت لا يباين عنه صاحبه ولو كان هذا في ولده المولا لا
كل صاحب الوقت الا خبرا ولي لان ولده المولا لا يحمل النقص فكان عقد الثاني
نقصا لا اول لان شهد سهرود صاحب الوقت للمولا انه كان قد غنق
عنه لانه حينئذ لا يحمل النقص فاشق ولا العتاق فادام رجل البينة
انه اعتنقه وهو يملكه ويعلمون له وارثا سواه فقضي له القضي بميراثه
ولايه ثم اقام اخرا البينة على مثل ذلك لم يقبل لان شهدوا انه اشترى
من الاول فقبل ان يعتنقه ثم اعتنقه وهو يملكه غنقا فصار الاول كذا في البيع
رجل مات فادعي رجل اباه اعتنقه وهو يملكه وانه لا وارث لابي له ولا ميراثا
الميت غيره وجا بانيه اخيه فشهد على ذلك قال لم يجر شهادته لانها يشهد ان
لجدها كذا في المبسوط واذا مات الرجل وترك امه في يدي رجل فادعي جله
وادعي انه اعتنق الميت وهو يملكه وانه وارثه لا وارث له غيره واقام على ذلك
بينة فادام ضد البينة بينة مثل ذلك فقصي المال بينهما فقصان لان كل واحد
منهما بينة بشيئ الولد المقصود في هذه الدعوى واستحقاق المال بيني
عليه والولا ليس شيئا بر دعيه ليد فلا يعتبر احد هاجرا والآخر صاحب
اليد بل كلاهما خارجان فيه فينقض بينهما هكذا في الذخيرة واذا مات الرجل عن
ابن جين ومات فادعي رجل اباه اعتنق هذا الميت وهو يملكه وشهد ابنا الميت
بذلك فادعي جله اخرا اباه اعتنقه وهو يملكه واقرت بينة بملكه خانه بغنقي
بالولا لصاحب الشهادة وان شهد للاخر ابن اخر للميت وامتنان له قضية بالولا

ندرك

بينها

بينها نصفين وان ادعي رجل من المولى على رجل من العرب انه مولى هذا العربي
وان هذا العربي اعتنق اباه وجاء المدعي باخوته لابيهم يشهد ان يدكر والعربي ينكر
فان شهدا في البينة لا يجوز لانها يشهد ان لا يبيها ولا نفوسها لان لها في هذه الشهادة
منفعة فانه ثبت ثبت ولا ابرهم من العربي ثبت ولا هم من العربي ايضا فان
شهد بذلك اجنبيا ان قتلت فشهدا فتراها ولو كان العربي يدعي لولا في هذه الصورة
والابن ينكر فثبت شهادته اخوته واذا مات رجل فاخذ رجل ماله وادعي انه وارثه
لا وارث له غيره قال لا اخذ المال من يده ولا صنعه في بيت المال كذا في المبسوط
وان اقام مسلم شاهدين مسلمين انه اعتنقه وهو يملكه وانه مات وهو مسلم
لا وارث له غيره واقام دعي شاهدين مسلمين انه اعتنق وهو يملكه وانه مات
كافرا لا وارث له غيره فله مسلم نصف الميراث لا قرب الناس عصبته الذي في المبسوط
فان لم يكن له من قبل فله نصف الميراث ان كان كان شهودا الذي يضاري لم يجر
شهادته في قضية المسلم ولكن يقضي بولاية المسلم ويحجب الميراث له كذا في المبسوط
وان كان الشهود من الجاهليين من اهل الذمة فانه يقضي بولاية وميراثه للمسلم
فيحكم بالاموال المختص مسلم ودعي في رجل وهو حي وادعي كل واحد منهما انه
اعتنقه وهو يملكه وارثا وارثا ربح احدهما سبق فاقام على ذلك شهودا من المسلمين
قضي بانيه تاريجا فان كان شهودا الذي من اهل الذمة والعبد المعتنق كافر
قضي ببينة المسلم وان كان الذي سبقها تاريجا وان كان شهودا الذي من اهل الذمة
كذا في المبسوط في يديه عبيد اعتنقه واقام مسلم شاهدين مسلمين انه عبيد
واقام الذي شهد به مسلمين انه اعتنقه وهو يملكه امضيت العتق والولا
للمدعي كما لو كان كل واحد من المدعيين مسلما واذا كان شهودا الذي كافر فقصت
به المسلم وان كان المسلم اقام شاهدين مسلمين انه عبيد دبره او كانت
جارية واقام بينة انه استولد واقام الذي شهد به مسلمين على الملك
والعتق ببينة الدعي ولهم ولو كانت امه في يدي فادعي ولد له ولدا فادعي
رجل اباه امته غنقا هذا منه واقام البينة على ذلك واقام ضد البينة
ابها امته ولدت هذا منه في ملكه وقضيت بها ومولدها المدعي وكذا لو ادعي المدعي
انها امته امرها من ذي اليد او اعارها امته او وهبها امته وسلمها اليه ولو كان
المدعي اقام البينة انها امته ولدت في ملكه فقضيت بها الذي اليد وكذا لو ادعي
ادعي ذي اليد انها امته اعتنقها واقام المدعي البينة انها امته ولدت في ملكه
فبينة العتق والولا لان بينة ثبات حررتها ولا يجوز ان توطا بالملك بعد ما قاتنا البينة على
حررتها ولو شهد شهودا كل واحد منهما مع ذلك القصب على الاخر كان شهودا لعتقا ايضا او ولي
واستحقاق الولاء عليها كذا في المبسوط رجل اشترى عبدا من رجل ثم ان المشتري شهد
ان البايع قد كان اعتنقه قتل ان يبيعه فالعبد حر وولاه موقوف اذا كان البايع
يحب فان صدق البايع المشتري بعد ذلك لزمه الولاء ورد الثمن على المشتري وكذا كان
صدق المشتري ورثة البايع بعد موت البايع وهذا وانما قرا المشتري ان البايع قد كان
دبره فهو موقوف فان مات البايع بعد ذلك غنق العبد فادفع ورثة البايع المشتري

يعتبر قصد بيعهم في حق لزوم الولاء للبائع وفي حق رد الثمن استخسانا عديد بين
رجلين شهد كل واحد منهما على صاحبه بالعقد يخرج من الرق إلى الحرية
بالسعاية ويستقبلها مؤسرين كما أو مسررين أو كان أحدهما مؤسرا والآخر سوا
وتكون الولاء بينهما وهذا قول أبي حنيفة رحمه الله وعلى قولها العبد حر ولو أؤده
موقوف بينهما أمة بين رجلين شهد كل واحد منهما أنها ولدت من صاحبه وحاجبه
بتكرافان الجارية تكون أم ولد له موقوفا وإذا مات أحدهما عتقت ويكون
ولدها موقوفا بلا خلاف كذا في المحيط أمة لرجل معد وفقدانها له ولدت
من آخر فقال رب الأمة بعثتها بالفاء وقال الآخر لرجل زوجتنيها والولد
حد وولده موقوف لأن مولد الأمة بنغي ولده عن نفسه ويقول هر حر
الأصل علف في ملك ابنه والجارية موقوفة بمنزلة الولد لا يطأها واحد
منها ولا يستخذمها ولا يستغلها وولدها موقوف لأن كل واحد منهما بنغيه
عن نفسه وباخذ البائع الفهر من أبي الولد قصاصا من الثمن كذا في
المسوط ولذا أقر الرجل أن أياه عتق عبده في عرضها وصحبته ولا
وارث له غيره فولده موقوف في الغنايس ولا يحدق علي أبي في الاستخسان
يكون الولد لابن ولا يكون موقوفا ولم يذكر محمد رحمه الله هذا النصف
هو حصنة المستسبي المستسبي وولده النصف الذي هو نصف حصنة المقر البت
كما لو كان النكاحه وأقر أن الأب اعتقه وعندها ولا والنصف الذي هو
حصنة الميت وولده حصنة المستسبي موقوف وفي كل موضع يتوقف الولد إذا مات
المعتق فميراثه بوضع في بيت المال وعقده على نفسه لا يعقل عنه بيت المال
كذا في المحيط وإن اشترت ثلاث بنات باهنت ثم ماتت آخرهن أحداهن
وتركت مولها مائة ثم مات الأب فأنه يكون لها الثلثا حالها العز وتلك الثلث
بالولاد ويبقى ثلث الثلث بالولاد للثلاث المبتة بعبود الأب يكون لها ثلثا
ثلث الثلث وتلك الثلث لولدي أمها يحتاج إلى حساب ثلث الثلث الثلث
وأقله سبعة وعشرون فستة وعشرون للثلاثين وولد أحدهما مائة المبتة كذا في
في خزانة الفتيين **باب الثاني في ولاد المولاة وفيه فصلان**
الفصل الأول في سبب نبوته وشرايطه وحكمه وصفة السبب بيان
صفة الحكم أما سبب نبوته الإيجاب والقول هو أن يقول الذي أسلم
عليه يدي أسنان له أو غيره أنت مولائي أو أنت وتقول عني أو جنت فيقول
فبليت أو يقول له أو ليتك فيقول قلنت سوا كان الذي أسلم عليه يدي أو الآخر
وهذا قول عامة العلماء حتى لو أسلم على عبد أسنان ولم يولد فولاؤه موقوف
وعند طائفة من العلماء ولو أسلم على يد رجل ولدي غيره فهو مولد الذي أسلم عليه عاتق
العلماء ولو أسلم على يدي رجل أو غيره وهو مولد الذي أسلم عليه عاتق العلماء وهو الصحيح
وأما شرائطه فمنها عقل العاقدين وأما البلوغ وتوسط الأعضاء في الإيجاب
فلا ينعقد الإيجاب من الصبي وإن كان عاقلا حتى لو أسلم الصبي لعاقله وولاه
لم يجز وإن أدان له أياه الكافر لا يثبت لأنه لا ولاية للأب الكافر على ولده المسلم

فكان

فكان أدانه وعدم الأذن بمنزلة واحدة ولهذا يجوز سائر عقود بآذنه كالبيع وكحوله
وأما من جانب العتق فهو شرط النفاذ حتى ولو ألبس صبييا فقبل الصبي يعتقه موقوفا
عليه أجازة أبيه أو وصيه فإن أجاز جاز وكذا لو ألبس رجل عبدا فقبل العبد توقف
عليه أجازة المولى فإذا أجاز جاز لأن في العبد أجازة المولى فالولاء من المولى في الصبي
إذا أجاز الأب أو الوصي يكون الولاء من الصبي ولو ألبس رجل مكاتب أجاز وكان
المولى موقوفا المكاتب لأن قبول المكاتب صحيح إلا أن الولاء يكون للمولى إذا مكاتب
ليس من أهل الولاد ومنها أن لا يكون للعاقدة رضى وهذا إن لم يكن من أجازة
من يقره فإن كان لم يصح العقد وإذا كان لم يزوج أو زوجة يصح العقد ويعلى
بغيره وأما في المولى ومنها أن لا يكون من العرب حتى ولو ألبس رجل مكاتب من غير
قبيلته لم يكن مولاة ولكن ينسب إلى عشيرته وهم يعقلون عنه وكذا لو
والت امرأة من العرب رجلا من غير قبيلتها ومنها أن لا يكون من مولى إلى العرب
لأن مولاها منهم هكذا في البياع ومنها أن لا يكون معتقا ومنها أن يكون يعقل
عنه غيره ومنها أن يشترط المهرات والعقل كذا في السراج الوهاج وإن
شرط المهرات كان كذلك ويتوارثان من الجانيين والاسلام عليه ليس بشرط لو كان
مجهول النسب بشرط الصحة عقد المولاة هكذا في الكافي وأما الاسلام فليس بشرط
لهذا العقد فيجوز مولاة الذي الذي والذمي المسلم والمسلم الذي وكذا
الذكورة ليست بشرط فيجوز مولاة الرجل امرأة والمرأة رجلا وكذا إذا أسلم
حتى لو أسلم حر في مولى أسلم في جوار الحرب أو دار الاسلام فهو مولاة كذا في البياع
أما حكمه فهو أن يثبت بها الأرش إذا مات وأن يعقل عنه إذا جني ويدخل فيه
أولاده الصغار ومن يولد له بعد عقد المولاة كذا في التبيين وأما صفة
العقد فهو عقد جائز غير لازم وأما صفة الحكم فهو أن الولاء ثابت بهذا
العقد لا يجزئ التملك بالبيع والهبة والصدقة والوصية لأنه ليس بمال
حتى لو باع رجل مولاة أو عتاقه بعبده قبضه ثم اعتقه كان عتاقه
جائزا ولو باع المولى ولده من آخر أو هبه لا يكون بيعا ولا هبة لكنه يقضى
للمولاد الأول ومولاة لهذا الثاني كذا في البياع والمولى إن يمتثل بولاه في غيره
مالم يعقل عنه لأن العقد غير لازم كالوصية وأما ينعقد العقد بحضرة وكذا
للعلمي أن يبرأ من ولاد المسلم إذا كان بمحض مته وإن ألبس لاسفل رجلا آخر
كان ذلك نكاحا للعقد مع الأول وإن لم يكن بمحض مته وأذا عتق عنه لم يكن
له أن يتحول عنه بولاه إلى غيره وكذا لا يتحول ولولده بوجوه الجناية من أبيه
وكذا لا يعقل من ولده لم يكن لكل واحد منهما أن يتحول لأن الأب مع الابن كشخص
واحد في حكم الولاء كذا في الكافي **الفصل الثاني في سبب نبوته وشرايطه**
يلحق به إذا أسلم الرجل على يدي رجل وعاقده عقد المولاة ولولده ابن من امرأة
أسلمت على يد الآخر والله فولاة الولد لمولى الأب وكذا كذا أن كانت أسلمت
ووالته وهي حبيلى ثم ولدت بعد ذلك فإن ولاد المولى الأب وهذا خلاف ولاد
العنقاة فإنها إذا اعتقت وهي حبيلى ثم ولدت بعد ذلك فإن ولاد المولى يكون لمولى

الام ولو كان لها اولاد وصغار ولدوا قبل الاسلام فاسلم الاب علي يدي رجل
 واولاه ثم اسلمت المرأة علي يدي رجل وولته فان اولادها اولاد الاب بالاجماع
 قال واذا اسلمت المرأة من اهل الذمة علي يدي رجل وولها ولد صغير وولته
 فان اولادها اولاد ولدها مولاهما عندي حنيفة رحمه الله وعندهما رضيهما الله
 ولا رها مولاهما اما ولاء ولدها ليس بمولاهما كذا في الذخيرة واذا اسلم الرجل
 علي يدي رجل وولاه ولد ابن كثير فاسلم الابن علي يدي رجل اخر وولاه ايضا
 فولد كل واحد منهما للذي وولاه وان اسلم الابن ولم يولد له احد فاولاده موقوف
 ولا يكون مولاه مولاه مولاه الاب ولا يكون غنما علي نفسه غنما علي
 الابن كذا في المحيط ذمي اسلم ولم يولد له احد ثم اسلم اخر علي يدي وولاه
 فهو مولاه وان اسلم ذمي علي يدي حر في فانه لا يكون مولاه وان اسلم الحر في
 بعد ذلك كذا في المبسوط حر في رجل دار الاسلام بامان فاسلم علي يدي رجل
 وولاه ثم دخل ابوه بامان فاسلم علي يدي رجل وولاه فان ولد كل واحد
 منهما للذي وولاه ولا يحزر الاب الولد الي نفسه واذا دخل حر في دار
 الاسلام بامان واسلم وولاه رجلا ثم اسرا بولده هذا الحر في ذلك اسلم
 فاعترف فانه بحر ولا الولد حر في كان ولا الولد لعنقا الاب واذا اسلم حر في
 في دار الحرب علي يدي رجل مسلم وولاه هناك وولاه في دار الاسلام فهو حر في
 سبي ابنه واعترف لم بحر ولا الاب الي نفسه وان سبي ابوه واعترف بحر ولا الاب
 الي نفسه ولو ان رجلا من اهل الذمة اعتنق عبدا ثم ان اهل الذمة غنما لهدم
 فحق بدار الحرب فاحد اسم لوصار عبدا لرجل ولد وصنفته ان يولد رجلا
 لم يكن له ذلك فان اعترف مولاه من الدهر فانه يبرئ ان ما شوان حربي
 حنيفة يبعد ذلك عقل عن نفسه ولا يجعل عنه مولاه هكذا ذكر في عامة
 الروايات وفي بعض الروايات قال يبرئ ويجعل عنه وهو الصحيح
 هكذا في المحيط ولو اسلم رجل من نصاري العرب علي يدي رجل من غير
 قبيلته وولاه لم يكن مولاه ولكن ينسب الي عشيرته واصله ثم يعقرون
 عنه ويبرئون وكذلك المرأة كذا في المبسوط ولو اسلم علي يدي رجل وولاه
 بعد ما وولاه في كفر مسلما كان ولاءه للثاني الذمي اسلم علي يدي وولاه
 بعد الاسلام ولا يكون مولاه للذي وولاه قبل الاسلام كذا في التناخا حنيفة

الباب الثالث في المتفرقات

اعلان في فلان من مولاة فلان وصديقة فلان في ذلك فانه يصير مولاه
 يعقل عنه ويبرئه وكذا اذا اقر له مولاه فلان وصديقة فلان في ذلك يصير
 مولاه فلان اعلان وان كان للمرا اولاد كبار كذا في الاب اقر وقالوا ابونا مولاه
 فلان اخر فالاب مصدق علي نفسه والاولاد مصدقون علي انفسهم الا الاولاد
 اذا كانوا كبارا فالاب لا يملك من اشرع عقد الولاء عليهم فلا يملك الاقرار به
 عليهم وبه خارق ما اذا كان الاولاد صغار لان الاب يملك ما شرع بمقتضى
 الولاء عليهم اذا كانوا صغارا فيملك الاقرار به عليهم واذا كان للرجل امرأة

وهي ام الاولاد فقالت المرأة انا مولاة عتاقة فلان فصدقها فلان في
 ذلك وقال للرجل انا مولاه عتاقة فلان اخر وصديقة فلان الاخر فان كل
 واحد منها يكون مصدقا في اخيه ويكون ولا الولد لمولاه الاب كذا في الذخيرة
 ولو ان امرأة مولاة عتاقة معروفة لها زوج مولاه عتاقة ولدت امرأة
 ولدت فقالت المرأة ولدت بعد عتقي خمسة اشهر وولاه مولاه وقال الزوج
 ولدت بعد عتقك بستة اشهر وولاه مولاه والقول قول الزوج كذا في المحيط
 فان قالت امرأة رجلا مولدت ولدا لا يعرف له اب يدخل في ولايتها وكذا ان
 اقرت امرأة امرأها مولاة فلان وفي يد لها طفل لا يعرف ابوه يصح اقرارها عليها
 وعلي ولدها بصير لان مولاه فلان وهذا عند ابي حنيفة رحمه الله قال
 لا يثبت ولا ولدها من مولاهما في الصور ثبوت كذا في الكافي واذا كان الرجل
 من العرب لم يزوج ولا يعرف ولدت منه اولاد ثم ادعت انها مولاة
 اعترف فلان وصديقها فلان بذلك فانها مصدقة في حق نفسها ولا تصدق
 علي ولدها وان كذب فلان في العتق وقال هي امي ومي اعترفنا فانها امته
 لانها اقرت علي نفسها بالرق له ثم ادعت الحرية عليه فنصدقها اقرت
 ولا تصدق فيها ادعت ولا تصدق علي الولد الموجود في البطن وقت اقرار
 فاما الولد الذي يحدث بعد ذلك فانها تصدق عليه عند ابي يوسف
 رحمه الله حتى يحدث رفيقا ولا تصدق عند محمد رحمه الله حتى يحول
 كذا في الذخيرة واذا اقر الرجل فقال انا مولاه فلان وقولت انا عتقاني
 فاقربه احدهما وانكر الاخر فهو عتق عبد يبي الشر يكتسب بعتقها احدهما
 واذا قال انا مولاه فلان اعترفني ثم قال لا بل انا مولاه فلان الا بعد ذلك
 اعترفني هو وادعيها جميعا فهو مولاه الاول وان قال اعترفني فلان
 او فلان وكل واحد منهما ادعي انه هو المقتنف لا يلزم العبد شي فان اقر
 لاحدهما بعينه بعد ذلك واخبره فافترقا بغير مولاه المقتنف فمقتنف
 من قال ما ذكر في كتابنا انما اذا اقر بعد ذلك لغيره فافترقا بغيره
 يكون قوله اما علي قول ابي حنيفة رحمه الله لا يجوز اقراره ومنهم من قال
 هذا قول الكل كذا في المحيط واذا اقر الرجل ابوه مولاه امراة اعترفني وقال المرأة
 لم اعترفك ولكن اسلمت علي يدي والبنين فهو مولاهما وان اقر الرجل عليها
 الي غيرها في ذمها فقول ابي حنيفة رحمه الله ليس له ذلك وعلي قياس
 قولها له ذلك وانما قولنا اسلمت علي يديها وولاهما وقتها هي فدا عتقك
 فهو مولاهما ولما ان يحول بالولاء الي غيرها واذا اقر الرجل ان فلان اعترفني
 وانكر فلان ذلك وقال ما اعترفك ولا اعترفك ثم ان المقتنف اقرت فلان الاخر
 اعترفنا به لا يصح اقراره عند ابي حنيفة رحمه الله ولا يصير مولاه الثاني
 وعند من يصح اقراره الثاني اذا صدق الثاني في ذلك اذا ادعي رجل ولده
 رجل بعد مولاه ابي اعترفني اياك وصديقة الولد في ذلك يثبت الولاء له ولو كان
 للبنين اولاد كبار وصديقة بعض الاولاد الذين صدقوه يكون مولاه فان

بخنا

كان المدعي اثنين فصدق بعضا الاولاد احدها وصدق الباقيون الاخر
مكل فربعضهم يكون مولى للذي صدقه كذا في المحيط وان ادعى رجل على
رجل اني كنت عبدا له وانما عتقتني وقال المدعي عليه انت عندى
انت حر الاصل وما كنت عبدا لي قط وما امتعتك واداد استخلافه لا يستحق
عندى حبيبة لان الاختلاف بيننا والاولاد لا ينفق العتق لانهما متصادقان
عليهما العتق ولا استخلاف في الاولاد عندى حبيبة رحمه الله تعالى الاختلاف
وكذا اذا ادعى رجل على ورثة حر ميت مات وترك ابنة وما او قال
اني كنت اعتقت الميت ولم ينصف الميراث معك بسبب الاولاد وقالت
ان اباهما حر لا يستحق على الاولاد ويستحق على المال بالمال والله
لم يخاف من هذا المدعي في ميراث ابك حقا واولادك الموالاة في هذا اولاد
العتاق لا يستحق عليه عندى حبيبة رحمه الله خلافا لهما فان عادت
المدعي عليها الى تصديق المدعي بعد ما انكرت دعواه وهو مولا ولا يكون
انكارها نقصا للولاء كذا في الخبر واذا ادعى رجل من الموالى على
عربي انه مولا اعتقه والعربي غائب ثم بدا للمدعي فادعى ذلك على آخر
واراد استخلافه لا يستحق على ذلك عندى حبيبة رحمه الله خلافا لهما
فان عادت المدعي عليها الى تصديق المدعي بعد ما انكرت دعواه وهو مولا
ولا يكون انكارها نقصا للولاء كذا في الخبر واذا ادعى رجل من الموالى على عربي
انه مولا اعتقه والعربي غائب ثم بدا للمدعي فادعى ذلك على آخر واراد
استخلافه لا يستحق على ذلك عندى حبيبة رحمه الله ولواقر المدعي عليه الثاني
بما ادعاه لم يكن مولى للمدعي عليه الثاني عندى حبيبة رحمه الله وعندى
رحمه الله الامر كونه موقوف ان قدم الغائب وحرق المدعي فيها ادعاه
لا يثبت الولاء من الثاني وان كذب بيمين الولاء من الثاني كذا في المحيط
كتاب الاكراه وبه الباب الثاني **الاول** في تفسيره
شرعا وانواعه وشروطه وحكمه وبيان بعض المسائل اما تفسيره في الشرع فهو
اسم لفعل بضم الهمزة ويعبر عنه في معنى به رضاه كذا في الكافي واما انواعه
فالاكراه في الأصل اصابه على نوعين اما ان كان ملجيا او غير ملجيا فاكراه
الملجى هو الاكراه بغير تلف النفس او بوجع شديد تلحق عضو من الاعضاء
والاكراه الذي هو غير ملجى هو الاكراه بالحبس والتعذيب واما شرطه
فان يكون الاكراه من السلطان عندى حبيبة رحمه الله وعندى اهلنا من غير
السلطان ما يجي من السلطان ما يجي من السلطان فهو اكراه صحيح
شروطه كذا في النهاية وعليه الفتوى فان غاب المكره عن بحر المكره
يترك الاكراه ونفس الامر من السلطان من غير يترك الاكراه
وعندى اهلنا ان كان المأمور يعلم انه لو لم يفعل لم يفعل السلطان كان
امره اكراه كذا في فتاوى قاضي خان وفي فتاوى اهلنا هو كذا في الاموال
الاكراه من غير السلطان اما يتحقق بالاجماع اذ لا يمكن بالاستعانة من

غيره

غيره اما اذا تمكن فهو على الاختلاف عندى حبيبة رحمه الله لا يتحقق عندى
يتحقق كذا في التاتارخانية ويخبر في الاكراه معنى في الاكراه المكره ومعنى المكره
ومعنى فيها المصليه ومعنى فيها المكره به فالمعنى فيها المكره بمعنى من الاجماع
ما هو دونه فانه اذا لم يكن مكرها من ذلك فاكراهه هذا بان وفي المكره فليعتبر
ان يصير خافيا على نفسه من جهة المكره في اجماع مله ودينه عاجلا لا بغير
ملجيا محولا ليطع الا باليد كذا في الاكراه به ان يكون متلفا او مكرها او متلفا مضمورا
او موجبا عما يستلزم الرضا باختياره وفي الاكراه عليه ان يكون المكره متلفا
فيل الاكراه اما الحقة او الحقة ادبي اخر الحقة الشرع وحسب اختلاف هذه الاحوال
يختلف الحكم كذا في المبسوط واما حكمه وهو الرخصة فلا يباحة وغيره اثبتت
عند وجود شرطه ولا اصل ان يفرقات المكره كل ما قولنا منعقة عندنا الان لا يمتثل
الفسخ منه كالبيع والاجارة يفسخ ولا يمتثل الفسخ منه كالطلاق والعتاق
والكفاح والتدبير والاستيلاء والتدبير ولا يمتثل كذا في الكافي في من حصل الاكراه
بوجع يفسخ على فعل من الاعمال فكل المكره من المكره في المكره في المكره ان يكون
المكره انه للمكره فصار كان المكره فعله كذا في نفسه وذلك كالاكراه على قتل
اسنان واتفق ماله وفي حصل الاكراه بوجع يفسخ على قول من لا يمتثل
ان كان قولنا لا يستوي فيه الجود والحر لا يمتثل بثبوته بالقول كالطلاق والعتاق
محكمة ان يعتبر المكره انه للمكره في حق الاكراه وينقل الاكراه الى المكره لان
المكره في حق الاكراه يفسخ انه للمكره وفي حق التلف به الذي لا يفسخ له
لغيره يعتبر مقصودا على المكره وان كان قولنا لا يستوي فيه الجود والحر لا
كالبيع والاجارة ولا قران حكم الاكراه فساد ذلك القول وكذا كذا في قولنا
يستوي فيه الجود والحر لا يمتثل بثبوته بالقول كالاكراه فساد
حتى لا يصح ردة المكره والردة يستوي فيها الجود والحر لا يمتثل بثبوته
بالقول حتى ان من قصد ان يفسخ ففعل ان يتركه يكون كذا في المحيط وان حصل
الاكراه بالحبس والتعذيب على فعل من الاعمال فلا حكم له فيجعل كانه فعل
ذلك الفعل بغير اكراه وفي حصل الاكراه بالحبس والتعذيب على فعل من الاعمال
فلا حكم له فيجعل كانه فعل ذلك الفعل بغير اكراه وفي حصل الاكراه بالحبس
والتعذيب على قولنا ان كان قولنا لا يستوي فيه الجود والحر لا يمتثل فساد ذلك
القول وان كان قولنا لا يستوي فيه الجود والحر لا يمتثل فساد ذلك
المكره يفسخ ذلك القول باختياره كذا في النهاية فلو كره على بيع او شراء
او اقرار او اجارة بغير اقرار بغير اقرار وحسب مد يدخير بين ان يفسخ البيع
او يفسخ خلاف ما اذا كره بحسب يوم وفيد يوم او ضرب بجمع سوطا اذا
كان الرجل صاحب منصب يعلم انه يتضرر به تلك فيكون مكرها وقد
ما يكون من الحبس كراهها ما يجي به للاعتناء لم يكن ومن الضرب ما يجي منه الألم
الشديد وليس في ذلك لا يمتثل عليه ولا يمتثل فيه بل يكون مفضيا الى ابي
الامام لانه يختلف باختلاف احوال الناس فمنهم من لا يتضرر الا ضرب سن وقل

وحسن مديون ومنهم من ينظر ربا في شيء كالشرفاء والروم ما يتصورون
بصورة سوط او بغيره اذ به لا سيما في ملأ من الناس او يحضر السلطان
فيثبت في حقه الاكره بمثل ذلك في التبيين واذا اكره علي البيع والتسليم
فباع وسلم فهو بيع مكره وان اكره علي البيع لا غير ضاع وسلم طابعا فهو
ليس ببيع مكره فالاكراه علي البيع لا يكون اكرها علي التسليم فيكون
طابعا في التسليم ويكون ذلكا جازع من البيع وعن هذا قلنا ان الذي ادعى
انه كان مكرها علي البيع واراد استرداد البيع من يده المشتري لا يبيع
دهواه ما لم يدع انه كان مكرها علي التسليم وان كان مكرها علي البيع
والتسليم حتى كان البيع يكره اذ اقتضيه المشتري ملكه ملكا فاسدا
ونقد نظرا انه فيه وبعد ما تم فلو حاصره المكره وان كان قد فاجتهد
التقص بعد وقوعه كان للمكره ان يتخير في دفعه وسبب رد العين حيث جده
وان كان نظرا لا يجفل التقص بعد وقوعه بالاعتقاد التدبير وما اشبهها
لا يكون للمكره نفذه وكان له حق تصديق القيمة فيكون هو بالخيار
ان يشأ من المكره فتمت يوم تسليمه حاله المشتري وان شأ من المشتري
فان اختار تصديق المشتري كان له الخيار لاشخاصه فتمت يوم تبضع
لابوم اعتق وان شأ منه فتمت يوم اعتق هكذا في كل خير ولو اكره
علي البيع وفيض الثمن طوعا كان اجازة لان الغرض طابعا دليل الرضا
وهو الشرط بخلاف ما اكره علي الهبة دون التسليم وسلم حيث يكون
اجازة وان سلم طوعا او اكره فتمت مكرها فليس ذلك باجازة وعليه
رد الثمن وان كان قائما في يده لعسباد العقد بالاكراه وان كان هالكا
لا خد منه شيئا وان فقد المبيع في يده المشتري وهو غير مكره والبائع
مكره من قيمته للبائع والمكره ان يضمن المكره فان ضمت المكره رجع
المكره علي المشتري بالقيمة ولو وضعت المشتري شيئا ملكا للمشتري به
ولا يرجع علي المكره ولو كان المشتري باعه من اخر وباع الاخر من اخر
حتى بدا ولته البياعات نفذ الكل بتصرف الاول وله ان يضمن من شأ من
المشتريين فليهم منه ملكه وحيات البياعات التي بعده وبطل ما قبله
بخلاف ما اذا جاز المكره احده هذه البياعات حيث يجوز الكل ما قبله
وما بعده وما خذ هو الثمن من المشتري الاول كذا في التبيين ولو كان
البائع مكرها والمشتري غير مكره فقال المشتري بعد القرض نقصت البيع
ابيع نقصته وان نقصت قبل القرض مع نقصه ولو كان المشتري مكرها والبائع
غير مكره فلكل واحد منهما حق الفسخ قبل القرض ويبيع القرض يكون الفسخ
الي المشتري دون البائع كذا في فتاوى قاضي خان ولو كان المشتري مكرها
دون البائع فملك المشتري عن المشتري ان هلك من غير نقد هلك امانة
كذا في جواز المغيث ولو اكره السلطان رجلا علي الشراء والقرض ودفع
الثمن والبائع غير مكره فلما اشترى المكره وقبضه اعتقه اوديره او كانت امة

فوطيها

فوطيها اوقلها بشهوة كان اجازة للشراء ولو ان المشتري اشترى ولم يقبض
حتى اعتقه البائع نفذ اعتقه وبطل البيع وان اعتقه المشتري قبل
القبض نفذ اعتقه استحسننا ولو اعتقه معا قبل القبض كانا اعتقا
البائع اولى كذا في المحرر ولو اكره البائع ولم يكره المشتري ولم يقبض
المشتري العبد حتى اعتقه كان اعتقه باطلا فان اجازة البائع بعد
اعتق المشتري جاز البيع لبقا المفقود عليه من الحكم العقد ولم يخرجه العقد
الذي كان من المشتري ولو اعتق جميعا العبد جاز اعتق البائع لان جازة ملك
وانتفعن به البيع ولو كان المشتري قبضه ثم اعتقه اعتقه جميعا اعتق
العبد من المشتري ولو كان جميعا مكرهين علي العقد والتعاقب فمطلوب ذلك
وقال احدهما بعد ذلك قد جازنا البيع كان البائع جازا من قبله وبقي الاخر
علي حاله فان اجاز جميعا بغير اكره جاز البيع ولو لم يجز احدهما اعتق المشتري
العبد جاز اعتقه فان اجاز الاخر بعد ذلك لم ينفذ الي اجازة لتقرر
حان القيمة علي المشتري وفوات محل العقد ابتداء وان لم ينفذ ايضا
فاجاز لحددها البيع بغير اكره والبائع فاسد علي حاله لان بطلان الاكره
في جانب صاحبه كان لفساد البيع وان اعتقاه جميعا معا وقد اجاز احدهما
البيع فان كان العبد غير معتق فنفذ البائع فيه جازا واعتق المشتري
باطل وان اعتقه احدهما ثم اعتقه الاخر فان كان البائع هو الذي اجاز
البيع وفقد اعتقه المشتري قبله فهذا اجازة منها البيع والتسليم
للبيع علي المشتري والعقد لا ينفذ علي المشتري لانه سبق ملكه وان كان البائع
اعتق اولاهما باعتاقه فقد نفذ البيع ونفذ العقد من قبله ولا يعل فيه
اجازة واحدهما ولا اعتاق المشتري بعد ذلك وان كان الذي اجاز اول
مرة المشتري ولم يجزه البائع فاعتق البائع جازا فيه وفقا لنقص البيع به ان
لقد قبل المشتري لا بعده لانه باق علي ملك البائع بعد اجازة المشتري فاعتاق
البائع ما يملكه وينفذ ويتنقض به البيع كذا في الميسر ولو اكره علي بيع
جاريته ولم يسم احد فباعا من اسنان كان فاسدا كذا في فتاوى قاضي خان
ولو اخذوه بالبودية فاكره هو علي اذارها ولم يكره والى جازا بغير بيعها
جازا بغير بيعها ملك والبائع جازا لا يطالب في البيع لان المال لم يحقق بطريق
الاستقراض والاستبها ب من غير بيع الجارية وهذا هو عادة الظن اذ اردوا
ان يصادروا رجلا فحكموا عليه بالمال ولا يكرهون له بيع شيء من ملكه حتى اذا باعه
بنقد بيعه عليه فالحيلة ان ابتلي بملكه ان يقول من اين اودي هذا المال
ولا مال لي فاذا قال لما لظالم بيع جازا بغيره فالا بغير مكرها علي بيعها
فلا ينفذ بغيره كذا في المحرر بل اكره علي شراء جارية بعشرة الاف درهم وقبضها
الف درهم فاشترى اهلها ثمن عشرة الاف او اكره صاحب الجارية علي بيعها بالف
وقبضها عشرة الاف فباعها باقل من الف جازا استحسننا فانه هو قول علمائنا رحمهم الله
ولو اكره علي بيع جارية بالف درهم فباعها بغيره ثمنها الف درهم فسد البيع

صادقنا بأشهر وأولى أكره عليه بالحبس أو القيد لا يسعه ذلك ولصاحب المال ان يضمن المكره كذا في الكافي ولو أكره بوعيد تلف على ان يباخذ مال هذا الرجل وماك هذا الرجل الآخر فلا بأس بان يأخذ مالا أحدهما ثم يباي المالكين أو يبا لأخذ وهذه السبل على وجوه الأول ان يكون صاحب المال والغنا على السواء وأنه على وجهين ان كان المالان في المختار على السواء فلما يأخذ ويتلف مال إيهما شاء وصان ذلك على الذي أكرهه وان تلفه أكثر فضمنه ولا يرجع على الذي أكرهه الوجه الثاني ان يكون لأحدهما حب المال على من الآخر فإنه على وجهين أيضا ان كان المالان في المختار على السواء يتلف مال أكثرهما غنا وكذا ذلك ان كان أحد المالكين أكثر من الآخر فإنه يتلف مال أكثر غنا الوجه الثالث ان يكون فقيرين وهما في المختار على السواء فإن كان المالان في المختار على السواء يتخير في الأخذ وان كان أحدهما أقل يأخذ الأقل وإن كان أحدهما أغنى من الآخر لا يأخذ مال الأقل وأما إذا باخذ مال صاحب على كل حال كذا في المختار ولو ان لصا أكره رجلا بوعيد تلف حتى على رجلا ماله وأكره الآخر مثل ذلك حتى فنيته منه ودفعه فذلك المالك يضمنه فالتأ على الذي أكرهها دون الثاني وكذا لو كان أكره الثاني على فنيته لدفعه إلى الذي أكره فنيته وصانع غيره قيل ان يدفعه إليه فلا ضمان على الثاني إذا احتل به لأنه ما أخذ عليه فلهما ليأبوا وما أخذوا لأبى ود على صاحبه إلا أن يكره دفعه كذا في الميسوط ولو أكره صاحب المال على ان يهبه لصاحبه وأكره الآخر على ان يهبه لأمته ولقضيها بوعيد تلف فإن قال الثاني ففنيتهما على ان يكون في يدي مثل الورق فقول قولهم مع مذهبهم وان قال الأخذ على الهبة لئلا كان لرب المال ان يضمنه ان يضمنه ان يضمنه وان يضمنه المكره فان ضمن المكره رجع على الموهوب لم يكره في استا رطانية ولو ان لصا أكره رجلا بالحبس على ان يودع ماله عند هذا الرجل فودعه فذلك عند المستودع وهو غير مكره لم يضمن المستودع ولا المكره شيئا فان أكره بوعيد تلف فلو لم يملك المال ان يضمن المستودع وان شئنا المكره وإيهما ضمن لم يرجع على شيء وكذا في الميسوط في باب المكره على الوعد ولو أكره على بيع عبده وأكره المشتري على شراؤه وأكرهها على الثاني ففنيته فذلك الثمن والعبد غنما حتى يضمنه ففنيته العبد للبائع وصان الثمن للمشتري على الذي أكرهها لا يملك واحد منهما ما لم يجر على دفع ماله إلى الآخر من جهة فان أراد أحدهما ان يضمن صاحبه سبيل كل واحد منهما ففنيته على أي وجه فنيته فإنه قال ففنيته على البيع الذي أكرهها على طيب يكون في مالا ذكر جميعا فابيع جائز ولا ضمان على المكره فيه وان قال ففنيته مكرهها الأولى على صاحبها ففنيته من ماله طيبا وحلف كل واحد منهما لصاحبه على ذلك لم يكرهوا أحدهما على صاحبه ماله وان حلف أحدهما أو أي الآخر ان يضمن المكره الذي حلفه ففنيته الذي لم يملكه ففنيته فان كان الذي يباي المير هو الذي قبض العبد ضمن البائع ففنيته إيهما شاء فان ضمنها المكره رجع على المشتري وان ضمنها المشتري

لم يرجع

لم يرجع على المكره ولم يرجع على البائع بالثمن أيضا وان كان المشتري حله حلفوا أي البائع اليقين فلا ضمان في العبد على من أخذه وأما الثمن فان شئنا المشتري ففنيته للمكره وان شئنا البائع فان ضمن البائع لم يرجع على المكره وان ضمن المكره رجع به على البائع كذا في الميسوط في الأكره على دفع المال لظنه وان أكره على قتل غيره يقتل لم يرجع ولم يسعه ان يعد عليه ويحسب حتى يقتل فان قتل كان أثما والقصاص على المكره ان كان عند أي حبيقة ومجور رجلا إيهما شاء في الكافي ولو كان المأمور مختار العقل أو صياحيب القصاص على المكره الأمر كذا في العبد يشرح الهداية إذا أكره الرجل عبده قيدا وحبس على قتل مسلم ففنيته لا يصح الأكره وعلى القاتل القصاص في قولهم كذا في فتاوي قاضي خان إذا أكره السلطان رجلا بالقتل على ان يقطع بنفسه وسعطان يقطع يوم ان شئنا فان قطع بغيره ثم خاصه المكره في ذلك فعلى المكره الفود ولو أكرهه بالقتل على ان يقتل نفسه لا شيء على المكره كذا في المختار ولو قال السلطان لرجل ألق نفسك في هذا النار ولا تقطنك ان ينفذ ان كان النار قد نجوتها وقد لا ينجو وسعة ان يلقى نفسه فيها فان التي ومات كان على الأمر القصاص في قول أبي حنيفة ومحمد رخصا الله وان كانت النار بحيث لا ينجو منها لكن له في القاتل النفس قليل لا ضمان له ان يلقى فيها ففنيته بان هذا قول أبي يوسف فان التي ضمن فيها ففنيته كان على الأمر القصاص في قول أبي حنيفة ومحمد رخصا الله في قول أبي يوسف تخيل الدية في مال الأمر ولا قصاص ولا يقتل هذا الميت وان لم يكن في القاتل النفس قليل راحة ولا ينجو منها لا يسعها ان يلقى نفسه فيها ففنيته صدر دمه في قولهم كذا في فتاوي قاضي خان ولو قال السلطان لرجل ألق نفسك في هذا الماء ولا تقطنك ان كان يعلم انه لا ينجو لا يسعه ان يفعل وان فعل يهدر دمه وان كان فيه ادعى راحة يسعه حلك عن أي حبيقة رخص الله في القاتل الأمر بنفسه وقال أبو يوسف رخصا الله دية من عمل الأمر في ماله ولا قصاص وقال محمد رخصا الله عليه القصاص وعن أبي يوسف رخصا الله الذي رخصا مثل قوله محمد رخصا الله كذا في فتاوي قاضي خان ولو قال له لقطع عن يدك ولا قطعها أنا لا يسعه ان يقطع يد نفسه ولو قطع هدر يده ولو قال له لقطع عن نفسك بالسيف أو لا تقطنك بالسيف أو ذكر طاله نوعا من القتل هو شدة ما أمروا له ان يفعل بنفسه وسعه ان يقتل نفسه بالسيف أو لا يقتل نفسه بالسيف وجب القصاص على المكره كذا في المختار ولو قال السلطان لرجل ألق نفسك في النار ففنيته لا تقطنك ولا لاقتل نفسك كذا في الفتاوى راحة لا يسعه الا التي فان التي ففنيته صدر دمه وان كان له في راحة يسعه ان يلقى نفسه في فتاوى قاضي حنيفة رخصا الله فان التي نفسه ففنيته كذا في الفتاوى الأمر في قول صاحبيه لا يسعه ان يلقى نفسه

فان فعل فملك كان على الامر القصاص وهي فرع مسيلة القتل بالقتل
وعندنا في حبيقة رحمه الله لا يوجب القصاص وعندها يوجب فعل الامر
كفعل الامر والقاء الامر عندنا في حبيقة رحمه الله لا يوجب القصاص ويقتل الدية
وعندها يوجب القصاص وعندها يوجب فعل الامر في رواية على الامر
الدية في حاله وان كان نجاف منه الهلاك ويرجوا النجاة والتمتع بعينه
فملك كانت الدية على غايلة الامر في قولهم لا يملك القتل كذا في
فتاوى قاضي خان ولو قال السلطان لرجل قطع يد فلان ولا
لاقتلك وسعد ان يقطع يد فلان ولذا قطع كان القصاص على الامر
في قول ابي حنيفة ومحمد رحمه الله كذا في المحيط ولو اكره يوسع تلف
ليتفرق بالسطر وليقتل هذا الرجل المسلم كان في سبعة تنكروا بالله
اذا كان قلبه مطمئنا بالامان ولا سعة القتل وان صبر على ذلك
حتى قتل كان العظم للاجر وان ابي الكفر وقتل فلان رجل قال عباس
ان يقتل به وفي الاستحسان ان لا يقتل به اذا لم يكن عالما ان الكفر
سعة في هذا الوجه ولكن يجب الدية في حاله في ثلاث سنين
فاما اذا علم ان الكفر سعة ومع هذا قتل ذلك الرجل لم ينكر محمد
رحمه الله هذا الفصل في الاصل واكثر من شأنا على انه يلزم
العود كذا في الخبر ولو قيل له لبا كانت هذه المبتة او يقتل
هذا الرجل المسلم فانه ينبغي له ان ياكل المبتة ولا يقتل الرجل
وان لم ياكلها حتى قتل اثم وهو اثم اذا كان يعلم ان اكل المبتة يباح عند
الضرورة وان لم ياكل المبتة وقتل المسلم وعليه العود ولا يشترط محمد
رحمه الله في مسيلة المبتة لاجاب العود ان يعلم انه يسعة اكل المبتة
وعامة مشايخنا قالوا في مسيلة المبتة عيب العود على المكره على كمال
علم ان اكل المبتة يسعة ولم يعلم كذا في المحيط ولو اكره على ان يقتل
مسلم او يترك ليس له ان يفعل احد كذا لان قتل المسلم والزنا لا يباح
عند الضرورة فان رجع فباع فباعا ولا يباح استحسانا وعليه مهرها وان
قتل المسلم بقتل الامر ولو كان الاكره في هذه المسائل بحسب او قيدا او
حلقا فلا يكون اكرها فان قتل المسلم بقتل القاطع فصا ولا يقتل
الامر لعدم الاكره ولو اكره الرجل على ان يقتل فلا المسلم او يترك مال
الغير كان له ان لا يخذل مال الغير ولا ينفقه سوا كان ذلك المال اقل من الدية
او اكثر لان تلف مال الغير مخرج وليس يباح فان قتل بترك المسلم ولم يتلف
مال الغير بقتل القاطع لان التلف مال الغير مخرج وقتل المسلم ليس مخرج
وان تلف مال الغير بقتل الامر كذا في فتاوى قاضي خان وان اكره
حتى قتل فباع فباعا ولو اكره بوعيد يقتل على ان يقتل عليه هذا ويكلف مال
هنا ولم يقتل احد من اهل البيت فقتل كان في سعة من ذلك وان استهلك ماله
ولم يقتل عبدا وهو حسن وكان ضمان المال على المكره وان قتل العبد لم يترك

المال

المال جنوا ثم ولم يكن على الذي اكرهه قود ولا ضمان لان هذا قتل طابع
لانه كان يتخلص باستهلاك المال وهو مباح له شرعا كذا في المحيط ولو اكرهه
بوعيد قتل على ان يقتل احد عبده هذين واحدهما اقل فبعت الاخر فقتل
احدهما كان له ان يقتل المكره كذا في المحيط ولو اكرهه على ان يقتل احد
هذين الرجلين عدا كان العود على المكره الامر كذا في الظهيرية ولو اكرهه
على ان يضرب احد عبده بوعيد سوط ففعل ذلك باحدهما فباعت منه عوم
المكره اقل القيمين وان كان الذي بقي اقل ما قيمته كذا في المحيط ولو اكره
على ان يستهلك المال او يضرب العبد مائة سوط ولا يباح باستهلاك
المال وماله على المكره الامر سواء كان العبد والمال للمكره او لغيره فان
ضرب عبده فمات لم يكن على المكره الامر ضمان كذا في الظهيرية ولو اكره
بوعيد قتل على ان يقتل عبده هذا او يقتل العبد الذي اكرهه او يقتل
ابنه او قالا يقتل عبدا هذا الاخر واقتل اباك لم يسعه ان يقتل عبده
الذي اكرهه على قتله فان قتل عبده فلا شيء على المكره سواء الادب كذا في
الميسوط وكذلك لو اكرهه على ان يستهلك ما لهذا الرجل او يقتل اباه
فاستهلك ضمه ولم يرجع به على المكره الا انه لا يباح في هذا الاستهلاك
ولو لم يستهلك المال حتى قتل الرجل اباه لم يكن عليه اثم ان شاء الله تعالى
الا ان يكون شيئا بسيطا فلا يحب ان يترك استهلاكه كذا في الظهيرية
ولو قيل له لتشتري هذا الخمر وتاكل هذه المبتة او لتقتل
ابنك هذا او اباك لم يسعه شرب ولا اكل المبتة لانعدام الضرر
ولو قيل لتقتل ابنك او اباك او ليشترى عبدا كذا في الفروع
فباع فباعا لا يبرقنا شيئا ولكن استحسن فقال البيهقي باطل وكذا التهذيب
بقتل كل ذي رحم محرم ولو قال لختبى اباك في السجن او لتتبع
عن هذا الرجل عبدا كذا هذا باطل فباع فباعا لا يبرقنا شيئا
هذا في كل ذي رحم محرم وفي الاستحسان ذلك كله اكره ولا ينفذ شيء
من التفرقات هكذا في الميسوط ولو اكره بقتل على ان يقتل عبده او يقطع
يده لم يسعه فان فعل باثم ويقتل المكره في القتل ويخفى نصف قيمته
في القطع كذا في محيط السرخسي ولو اكره على ان يقطع يده رجل عبده
فقطع يده ثم قطع رجله بغير اكره فانه لم يقطع من ذلك عيب القصاص
على القاطع والمكره لانه مات بفعلين احدهما انتحل المكره والاخر اقتصر
على القاطع فصارا قابليين له وعندها يوسع رحمه الله عليها الدية
في مالها كذا في التبيين ولو اكرهه على ان يريق خمره السم والعتان
على المكره كذا في جواهر الاطلاعي التجريد ولو اكرهه على قطع يد رجل فقتل
ذلك الرجل فذاذنت لك في القطع فاقطع والاذن غير مكره لم يسعه
ان يقطع وان قطع وهو اثم ولا ضمان على القاطع ولا على الذي اكرهه واذا
وقع اكرهه على القتل فاذا ذن له في ذلك فقتله فهو اثم ولا شيء عليه

هذه

والدية في مال لا مكره في التنازل خاتبة واذا بيعت الخليفة عاملا
على كونه فقال الرجل لتقتلن هذا الرجل بالسيف والاقتلنك لا ينبغي
للمكره المامور ان يقتل ولكن مع هذا اذا قتل فالقول على الامر المكره والمكره
المامور بالقتل لا يتم ويقتل ونزولها دمه ويبيع قتله والمكره الامر
بحرم عن الميراث دون المكره المامور بقتل في خزانة المختارين ولو قال المامور
لتقتلن من يده ولا تقتلنك لا ينبغي ان يفعل ذلك وكذلك لو امره بقطع اصبع
او يجرها وان راي الخليفة ان يغير المكره المامور ويحبسه ففعل كذا في
التنازل خاتبة وان امره العامل ان يجر بسوطا واحدا او امره ان يعلق
راسه وحيثه او ان يغيره وهذه على ذلك في الغل رجوع ان لا يكون
اثما في فعله ولا في تركه وانما علقه بالرجال ان لم يجد في هذا بعينه نصا
والفتوى بالرخصة فيها هو من مظالم العباد لا يراي فلا يجوز فلهذا
علقه بالرقا وان كان هده على ذلك بغير بسوط او حبس او قيد او
حلق راسه وحيثه لا يبيع له ان يقدم عليه شي من الظلم قل ذلك او كثر
ولو اكرهه بوعيد تلف حتى يغيره على مسلم رجوع ان يكون في سعة
منه كذا في الظهيرية ولو اكرهه بوعيد تلف على ان يخذل ما رقت لان
فيه دمه اليه رجوع رجوع ان يكون في سعة من اخذه ودفعه اليه الا ان
فيه على الامر وانما يبيعه هذا ما دام حاضرا عند الامر فان كان يبيعه
ارسله ليعمل مخافا ان يقتله ان ظفر به ان لم يفعل او يفعل ما هده
به لم يعمل به الا فدام على ذلك لان يكون رسول الامر معه على ان يده
عليه ان لم يعمل ولم يعمل ذلك حتى قتله كان في سعة ان شاء الله
ولو كان المكره هده بالمحبس والعيد لم يبيعه الا فدام على ذلك كذا في الميسر
ولو اكرهه على طلاق او عتاق فاعتق او طلق وقع العتق والطلاق يرجع
بقية العبد على المكره موصرا كان او مفسرا ولا سعة على العبد ولا
يرجع المكره على العبد بما ضمن وكذا يرجع بنصف المهر ان كان قبل الزجر
وكان المهر مسمى في العقد وان لم يكن مسمى فيه يرجع عليه بما يلزمه من
المنفعة ونحوه المكره في سبيل العتق خطر به في الاختار في الحرية
فيما ضمنه كذا في اوقار ودفعت ذلك بعقد العبد في الغضا والحق ولا
يقتضي فيه بيبه ويمنه تعالى ولا يضمن المكره له شي ولو قال خطر به في
ذلك فلم ارد ذلك وانما اردت به الانشاء في الحال ولم ارد به شي او لم يخطر
بالي شي عتق قصدا وحدا نذره ويرجع بعقده عليه المكره وعلى هذا
التفاضيل الطلاق كذا في الغنيب وان قال المكره لصاحب العبد
فدخلكم بكذا لا خيار عن العتق فيما مضى كذا في اوقار ودفعت ذلك لاغتقا
مستقبلا فليس كذلك تضمني وقال المكره لا بل اردت به عتقا مستقبلا
وفيما انضمت قيمة العبد والقول قول صاحب العبد والمكره ان يستغله
عليه ما ادعي وان اقرهم المكره الزوج وقال اردت الاخبار بالكتب عن المأخوذ

لا انشاء

لا انشاء وقال الزوج لا بل اردت انشاء الطلاق والقول قول الزوج مع اليقين
كذا في التنازل خاتبة ولو اكره لجعل طلاق امراته او عتق عبده ببيع امراته
او ببيع عبده او ببيع غيرها فطلق الموضو الموضو اليه واعتق يقع الطلاق
والعتاق ويرجع المامور على الامر في الطلاق قبل الدخول بنصف المهر
وبقيته العبد كذا في فتاوى قاضي خان قال محمد رحمه الله لو ان لصا غلبا
اكره رجلا بوعيد تلف على ان يطلق امراته واحدة ولم يدخل بها فطلقها
ثلاثا وعزم لها نصف المهر لا يرجع بذلك على المكره ولو اكره على ان يطلق امراته ثلاثا
ولم يدخل بها فطلقها وعزم لها نصف المهر يرجع عليها المكره بذلك لان المكره
على بيعها الثلاث يكون مكرها على الواحدة واذا اكرهه على ان يعتق نصف
عبده بوعيد تلف فاعتق كل واحد حركه عندهم جميعا ولا يرجع المكره
على المكره بشي عتق في حبيفة رحمه الله وفيها يرجع عليه بقية العبد موصرا
كان او مفسرا ولو اكره على ان يعتق العبد كله فاعتق نصفه كان هذا الاول
سواء في قياس قول ابي يوسف ومحمد رحمه الله يعتق كله ويعزم على المكره
قيمة العبد بماله موصرا كان او مفسرا اما عند ابي حنيفة رحمه الله يعتق
نصف العبد ويبقي النصف رقيقا واذا اعتق نصف العبد يرجع بنصف
قيمه وهو النصف الذي اعتقه من العبد على المكره واما النصف الذي
لم يعتق على قول ابي حنيفة رحمه الله هل يضمن المكره ولا ان كان المكره
موصرا يضمن وان كان مفسرا لم يضمن كذا في المحيط ولو ان مريضا اكره امراته
بوعيد تلف او حبس حتى تشا لما ان يطلقها فطبيقه ببيعة قصدا لقتله
ذلك فطلقها كما صالت ثم مات وهي في العدم ورثته ولو سالت فطلقها
بانيته ففعل ثم مات وهي في العدم لم ترثه كذا في الميسر ولو جعل الزوج
امرها ببيع رجل يتطبيقه ان شاء اكره الزوج ان يامره بتطبيقه احرى
ولم يدخل بها فطلقها شتين لم يضمن المكره كذا في المحيط وكذلك لو طلقها ببيع
التطبيقه التي جعلها الزوج اليه بغير اكره كذا في الميسر ولو طلقها بالتطبيقه
التي اكرهه الزوج عليها من نصف المهر كذا في محيط خسي لا يريها انه لو قال
لامراته ولم يدخل بها انت طالق تطبيقه اذا شئت ثم اكرهه بوعيد ذلك او قبله
عليها ففعل لها انت طالق تطبيقه اذا شئت فقال لها ذلك فطلقت
نفسها التطبيقه شتين جميعا عزم لها الزوج نصف المهر ولم يرجع على المكره
ولو كانت هي المصلحة فاكرهه على ان يطلقها بوعيد تلف ففعل لم يكن لها
عليه شي من المهر ولو كانت اكرهه بالمحبس اخذته بنصف الصداق كذا
في الميسر ولو اكرهت المرأة لتقتل من نذرها تطبيقه بالف درهم
فقتلت يقع تطبيقه رجعية ولا يلزمها المال فلو ان المرأة اجازت الطلاق
بعيد ذلك بالمال الذي اكرهت عليه صح اجازتها في قول ابي حنيفة رحمه
الله ويلزمها المال فلو ان المرأة اجازت الطلاق بعيد ذلك بالمال الذي
اكرهت عليه صح اجازتها في قول ابي حنيفة رحمه الله ويلزمها المال ويحبر

الطلاق بائنا وفي قول محمد رحمه الله الا حارة باطلا والطلاق رجعي وعن
ابي يوسف رحمه الله في رواية كما تلاه محمد رحمه الله وفي رواية
كما قال ابو حنيفة رحمه الله كذا في فتاوى قاضي خان ولا مع ان قوله كقول
ابي حنيفة رحمه الله ولو كان مكان التطبيق خلعا لورد به كان الطلاق
بائنا ولا شيء عليها كذا في الميسوط في باب الاكراه على النكاح والمطلوع ولو اكره
الزوج عليا ان يطلق امراته بالغ درهم واكرهت المرأة عليا ان تقبل فذكر
فعله توفيق الطلاق بغير مال وكذا في هذا في الصالح من العود والعق
عليها الا ان للمولى ان يضمن المكره قيمة عريه ان كان اكرهه بوعيد
قتل وان كان اكرهه بحبس لم يضمن شيئا كذا في الميسوط ولو اكرهته
اعتقت عليا ان تختار نفسها قبل الدخول فلا مهر لها عليا الزوج ولا المولاها
ولا يضمن المكره كذا في محبطا لشرخي ولو اكرهه رجل الزوج بوعيد تلف
علي ان يطلقها واحدة بالغ درهم فطلقها ثلاثا كل واحدة بالغ
فقبلت جميع ذلك طلقت ثلاثا ووجب له عليها ثلاثة الاف درهم
ولها عليه نصف مهرها لو فزع الفرقة قبل الدخول لاسبب مضاف اليها
ولم يرجع عليا المكره بشي وان كان نصف المهر اكثر من ثلاثة الاف لان ما زاد
الزوج من مهرها طابعا كان في تقدير نصف الصدق عليه ولو اكرهه علي
ان يطلقها واحدة بالغ ففعل فقبلت ذلك ووجب له عليها الف درهم
تربط الي نصف مهرها فان كان اكثر من الف درهم ادى الزوج لها الفضل
عليه الف درهم ويرجع به عليا لمكره ان كان اكرهه بوعيد تلف وهذا قول
ابي يوسف رحمه الله واما عند ابو حنيفة رحمه الله لاشي لها عليه
والزوج عليها الف كذا في الميسوط ولو اكرهه عليا ان يعتق عبده عليا
درهم وقبله العبد وقيمته الف والعبد غير يتكسر والعق جازي علي
الامة لم يتجزى مولي العبد فان شتاضن الذي اكرهه فبها العبد ثم خرج
المكره علي العبد عاينة وان شتاضن المولى اخذ العبد بالمائة ورجع عليا المكره
بشعابة تمام القيمة ولو كان اكرهه علي العتق بالغ درهم الي سنة وقيمه
العبد الف فالمولى بالخيار ان شتاضن المكره فبها عبده وان شتاضن
العبد بالغين بعد ما مضت السنة لانه التزم ذلك طوعا وان اختار نصيب
المكره قام المكره مقام المولى في الرجوع علي العبد بالمسي عند حلول
الاجل فاذا اخذ ذلك منه امسك لثما مفدا او ما عزم ففقدت بالفضل
انه فصل له بكسب خبيث وان اختار ابتاع العبد ولا شيء له علي المكرم
بعد ذلك فان كانت الالفان مجزوا فحل خم منها فطلب المولى للعبد بذلك
النجم بغير اكره فهذه امته اخبها لا يتابع العبد ولا ضمان له علي المكره بعد
ذلك كذا في الميسوط عند بين رجلين اكره احدهما حتى اعتقه جازي عنقه ثم
علي قول ابي يوسف رحمه الله العتق لا يتجزى ويعتق العبد كله
والولا وعلي المكره ان كان موسرا ضمان جميع القيمة بينهما نصيبان وان كان

للمعتق

معتق

معتق من نصيب المكره ويسعى العبد في قيمة نصيب الشريك واما علي
قياس قول ابي حنيفة رحمه الله فالمكره ضمان نصيب المكره موسرا كان او معتق
وفي نصيب الساكن ان كان المكره موسرا كان او معتق فالتساكن بالخيار
ان شتاضن اعتق نصيبه وان شتاضن استسعا وان شتاضن المكره قيمة نصيبه فان
ضمنه رجع المكره بما ضمن عليا لعبد واستسعا فيه والولا بين المكره والمكره
مضمان وان كان المكره معتق فله ساكن حق الاستسعا او الاغتيا والولا
بينه وبين المكره مضمان كذا في الظهيرية ولو قتل عبد رجل خطا كره
مولا حتى اعتقه وهو يعلم بالجنابة ضمن المكره قيمته وبلغها المولى بعد دفعها اليه الجنابة
ولو كان الاكره بحبس او قيد يضمن المولى قيمته لو بالجنابة دون الدية ولا يضمن المكره
شئ المولا كذا في محبطا لشرخي ولو كان ايضا اكره رجلا بوعيد تلف علي ان يعتق عبدا
يساوي العدرهم عن رجل بالغ درهم ففعل ذلك وقبل العتق عنه طابعا فالعبد حر
المعتق عنه ثم جازي المعتق العبد بالخيار ان شتاضن قيمة عبده المعتق عنه وان شتاضن
المكره فان ضمن المكره قيمة رجوعه عليا المعتق عنه وبشئ الدلالة وان ضمن المعتق
عنه لم يرجع بها علي المكره ولو اكرهه بحبس كانت له القيمة علي العتق عنه ولا شيء له علي
المكره كذا في الميسوط ولو اكرهه المعتق والعق عنه بوعيد تلفه حتى فعلا ذلك العبد
حر عن المعتق منه المولا لم وضمان العبد علي المكره خاصة لمولى العبد قال شمس
الائمة لشرخي رحمه الله انا هذا بمنزلة ما لو اكره رجلا يبيع عبده من هذا بالغ
ودفعه اليه واكرهه الاخر علي شرايه وقيمته وعتقه بوعيد تلف ففعل ذلك في
هذا الضمان يكون علي المكره خاصة فكل ملك فبا سيق ولو اكرهها علي ذلك بحس
ففعلا ضمن المعتق عنه قيمة المولا ولا ضمان عليا المكره ههنا ولو اكره المولى
بالحس والمعتق عنه بوعيد تلف فالعبد حر عن المعتق عنه ثم المعتق عنه
يضمن الذي اكرهه قيمة العبد كذا في الظهيرية ولو اكرهه العبد علي فبها العتق
بما لم يلبس مشي ويضمن المكره كذا في محبطا لشرخي واذا قال للدخول الغالب
لرجل لا تقتلك او لتعتقن عبداك او لتطلقن امرأتك هذه ايهما شئت ففعل
المكره احدهما ولم يدخل بالمرأة فما باشرنا فذ وبغير المكره الاقل من نصف المهر
ومن قيمة العبد ولو كان الزوج دخل بها لم يجرم المكره له شيئا كذا في الميسوط
وفي التجريم ولو كانت المرأة غير مدخول بها وكان الاكره بحبس او قيد ففعل
احدهما لم يجرم الذي اكره شيئا كذا في الفتاوى حاشية ولو اكره الرجل عليا ان يقول
كل ملك ام لك فبما استغفل فهو حر فقال ذلك ثم ملك عبدا اعتق والبرجع
علي المكره بشي وان ورث عبدا في هذه الصورة عتق ويرجع علي المكره بقيمة
العبد استسعا فلو اكرهه الرجل عليا ان يقول لعبدان شيت فانت او ان دخلت
الدان فانت حر ثم شتاضن العبدان ودخل الدار عتق ويرجع بقيمة العبد علي المكره
ولو اكرهه عليا ان يعلق عتق عبده بفعل نفسه وذلك لفعل امر لا بد له من صلاة
العزف ونحوها او كان فعلا بخلاف تركه الملاك علي نفسه كالاكل والشرب
ففعل ذلك لفعل كان لمان يرجع علي المكره واذا اكرهه عليا ان يعتق عبدا متعاقبا وبشر

او ما اشبه ذلك مما له منة يد لا يرجع على المكره ويكون ذلك عند الاكراه بوعيد
الحبس كذا في فتاوى قاضي خان ولما اكرهه بوعيد تلف على ان ياذن لم يفتقه
فاذن له فيه فاعتقه عتقوا الولد للمولى وضمن المكره قيمة لا يعتبرا وان اعتقه
بما اعتبرا لانه الجارة الى الامر بالعتق حتى لو كان اكرهه على ذلك بحبس لم يفتق
له شيئا كذا في المسوط قال محمد رحمه الله في الاصل ولو ان رجلا اكره بوعيد قتل
او حبس او تعبد او يضر بعتق يتزوج امرأته على عشرة الاف ومهر مثلها الف
درهم كان النكاح جائزا ويكون له من عشرة الاف درهم مهر مثلها الف
درهم وسبيل الفضل كذا في العيني شرح الهداية ولا يرجع الزوج على
المكره شيئا كذا في التاتار حاشية ولو ان المرأة التي اكرهت حتى
تزوجها الزوج على الف درهم ومثلها عشرة الاف فزوجها اولياها هلك فبين
خال النكاح جائزا وان علي المكره ثم هل للمرأة والاوليا الاعتراض على هذا
النكاح فان كان كفوا لها وقد رخصت بالمسمى كان للوليا حقا الاعتراض
عند ابني حنيفة رحمه الله وعند هؤلاء الاصل ولو رخصت نفسها
في الاذن من كفوا مثل من مهر المثل كانت المسيدة على الاخذ وان كان
الزوج غير كفوا لها كان خلا لوليا حقا الاعتراض على هذا النكاح عند جميعا
هذا اذا رخصت بالمسمى ولم يدخل بها الزوج فان لم تر من المسمى ينظر
فان كان الزوج كفوا لها حقا الاعتراض على هذا النكاح بسبب جهات
المهر عند جميعا اذا وضعت الامور الى القاضية بزوجها فيقول له انتم
لها مهرها ولا فرقت بينكما فان انقضت النكاح وان ابي بغير قبضتها ولا يكون
لها مهر وان لم يكن الزوج كفوا لها ولا لوليا حقا الاعتراض على هذا النكاح عند
ابني حنيفة رحمه الله لعدم الكفاة ولتقصان المهر وعندها حقا الاعتراض على ذلك
وللولا عدم الكفاة لا غير هذا كله فيما اذا لم يدخل بها وهي مكرهة
فان كان الزوج كفوا لها فلا اعتراض على هذا النكاح لاحد وان لم يكن كفوا لها
فللاوليا والمرأة حقا الاعتراض بسبب عدم الكفاة واما اذا دخل بها وهي
طابعة فقد رخصت بالمهر المسمى فلا حاجة الى رخصت بالمسمى ايضا
ولو رخصت نفسها فعلى قول ابني حنيفة رحمه الله للاوليا حقا الاعتراض وان كان
الزوج غير كفوا للاوليا حقا الاعتراض عند ابني حنيفة رحمه الله لعدم الكفاة
وتقصان المهر وعندها لعدم الكفاة لا غير هذا خلاصة ما ذكره وشيخ الاسلام
حنابلة زاد كذا في العيني شرح الهداية ولو اكرهه على ان يوكل رجلا بطلاق
امراته التي لم يدخل بها او بعتق عبده ففعل الوكيل والتوكيل جائز استحسانا
والقياس ان لا يقع الوكالة مع الاكراه ثم يرجع المكره على المكره بقيمة العبد
ويخصف المهر استحسانا والقياس ان لا يرجع عليه وعنه الاستحسان ان يرضى الكو
ر والملك اذا باشر التوكيل وكان الزوج العفصوده فيضمن ولا ضمان على التوكيل لانه
لم يوجد عند اكرهه كذا في الكافي وان كان الاكراه بوعيد حبس او قيد فلا ضمان على
المكره كذا في الذخيرة ولو اكرهه بوعيد قتل على ان يوكل هذا ببيع عبده بالف

درهم

درهم واكرهه على دفع العبد اليه لبيعه ففعل ذلك ثم ان الوكيل باع واخذ
الثمن ودفع العبد الى المشتري ففعل ذلك العبد في يد المشتري والوكيل والمشتري
طابعان فمولى العبد بالخيار ان يشا من المكره قيمة العبد واشتاتهما الوكيل
وان شاتهما المشتري فان ضمن المشتري لا يرجع على احد بشي يريد لا يرجع على
احد بشي من ضمان القيمة انما يرجع بالثمن على الوكيل وان اختار تضمين الوكيل
رجع الوكيل على المشتري بالقيمة ولم يرجع على المكره والمشتري ان يرجع على الوكيل
بالثمن فيتقاصان ويقر بان الفضل وان اختار تضمين المكره رجع المكره بما ضمن ان
شاة على المشتري وان شاة على الوكيل ولو كان الاكراه بوعيد حبس او قيد لم يضمن
المكره شيئا وشاة اذا خرج المكره من الوسط ذكر بعد هذا ان المولى ان المولى الجار
ان شاة الوكيل قيمة عبده ورجع الوكيل بما ضمن على المشتري وتقع القاضية
بيد القيمة والثمن وان شاة ضمن المشتري لا يرجع على المشتري بما ضمن على احد
كذا في المسبوط ولو كان المولى والوكيل مكرهين بالقتل كان المولى بالخيار ان شاة
ضمنه المشتري قيمة عبده وان شاة ضمن المكره بالكرهه اياه على التسليم بوعيد
تلف ثم يرجع بها المكره على المشتري ولا ضمان على الوكيل ولو كانا جميعا
مكرهين بالقتل فالضمان على المكره خاصة لان الاطلاق منسوب اليه والرجع
المكره على احد بشي لانهما رواكالا لانه وان كانا مكرهين بالحبس فلا ضمان على
المكره والمولى ان يضمن المشتري قيمة عبده فان ضمن الوكيل بالقيمة رجع على
المشتري لانه قام مقام من ضمنه وان اختار تضمين المشتري فمولى الذي يملك
خصومته دون الوكيل لان الوكيل كان مكرها على البيع والتسليم بالحبس ذلك
ينبغي التماسه العبد بالعتق ولو اكره المولى بالقتل واكره الوكيل والمشتري
بالحبس فلا يلزم ان يضمن قيمته ايهم شاة فان ضمن المشتري لم يرجع على احد بشي
وان ضمن الوكيل كان له ان يرجع على المشتري ولا ينبغي له على المكره وان ضمن
المكره كان له ان يرجع على المشتري بالقيمة التضمن ولا يرجع على الوكيل بشي
ولو اكره المولى والوكيل بالقتل واكره المشتري بالحبس فلا ضمان على الوكيل
وللمولى ان يضمن المكره قيمته ان شاة ويرجع بها المكره على المشتري وان شاة
ضمن المشتري كذا في المسبوط ولو اكره المولى والوكيل القيد والمشتري بالقتل
ضمن الوكيل لا غير هذا اذا كان المشتري مكرها بالقتل على لشرائه وبما انقص
لان قبضته لم يجر مضافا اليه المكره وان كان مكرها عليها فله المولى ان يضمن المكره
ولو اكره المالك والمشتري بالقتل والوكيل بالعتق فان شاة ضمن الوكيل ولا يرجع
على احد وان شاة ضمن المكره ولا يرجع على الوكيل كذا في محيط السرخسي
ولو اكره بالقتل على ان يوكل هذا الرجل بان يهب عبده هذا لهذا الرجل
فوكله بذلك فقبضه الوكيل ودفعه الى الموهوب له ومات في يده والوكيل
والوكيل غير مكرهين فالمولى ان يضمن قيمته ايهم شاة فان شاة ضمن الموهوب
له لم يرجع على احد وان ضمن الوكيل رجع به الوكيل على الموهوب له وان ضمن
المكره رجع المكره ان شاة الموهوب وان شاة على الوكيل ورجع به الوكيل على

الموهوب له ولو كان الاكراه بحبس لم يضمن المكره شيئا وكان للموطلان
يضمن ان يشاء الوكيل وان شئت الموهوب له فان ضمن الوكيل رجع على
الموهوب له كذا في الميسر ولو اكرهه علي ان يبيع ما اكرهه او يشتريه
ولا يبيع الا لنفسه فحجة الوكالة ولو اكرهه كذا في التاثير حاشية
والنذر لا يعمل فيه الاكراه حتى لو اكرهه بوعيد تلف علي ان يرجع على نفسه
صدقة او صوما او حيا او شيئا يتقرب به اليه الله ففعل لزمه ذلك وكذا اكرهه
علي ان يبيع شيئا من ذلك او يغيره لان النذر مما لا ينفك عن الغنى ولا يؤثر فيه
الفسخ بعد وقوعه لا يؤثر فيه الاكراه ولا يرجع علي المكره بما يلزمه من ذلك
وكذا لو اكرهه علي ان يظاها من امر انه كان مظاهرا ولا يظاها حتى يكفر
وكذا الرجعة وكذا الرجعة وكذا النكاح من جانب الزوج طلاقا او بيمين
فلا يؤثر فيه الاكراه ولو كان هو مكرها على النكاح والمراة غير مكرهه لزمها
للعمل كذا في الكافي ولو اكرهه علي ان يجعل امرأته بعيدا لدخولها في الفومرها
اربعة الاف ولم يكره المراة تجاوزا لعل ولا شئ للزوج علي المكره كذا في محيط
السر حش واما وجب علي الرجل كفارة طهارا فاكراهه السلطان علي
علي ان يعترف عن طهاراة فاعترف بها علي وجهين ان كرهه علي اعتناق
عبد بغير عينة فلا ضمان علي المكره لانه اكرهه علي فامة ما هو مريض
عليه اما لو اكرهه علي اعتناق عبد بعينه ذكر شئ لامية السر حش رجه
الله في شرحه مطلقا من غير تفصيل لان علي المكره قيمة العبد ولا يجزي
المكره عن الكفارة لانه في معنى العتق عنق بعوضه وذكر شيخ الاسلام
في شرحه تفصيلا فقال ان كان العبد الذي اكرهه علي تجزيره اخص العبد
وادونهم فبما يجب لا يكون عبد اخص من هذا وادون منه فبما
فلا ضمان علي المكره وان كان غيره اخص منه وادون منه فبما
قيمة ولا يجزيه المكره الكفارة فالحال المكره ان يبيع المكره عن القيمة حتى
يجوز العتق عن الظهار لا يجزيه عن الظهار كما عتق عبده علي مال عن
الكفارة ثم انبأه فان قال الظاهر حين اعتق العبد اعتقته عن الظهار
لا دفع الاكراه لحياله عن الكفارة ولم يكن علي المكره ضمان ولكن لا يبيع
للمراة ان تكن من نفسها كذا في المحيط وان قال اردنا العتق عن الظهار
كما امر به ولم يخطر بها الي غير ذلك لم تجز عن الكفارة وله القيمة عن
المكره ولو اكرهه بحبس او قتل جراه عنه ولا ضمان له كذا في محيط
السر حش ولو اكرهه بوعيد تلف حتى الى امرأته فهو مؤلفان تركها اربعة
اشهر فبانت منه ولم يكن رجل بها وجب عليه نصف المهر ولم يرجع به
علي الذي اكرهه لانه كان منكرها ان يغيرها في المدة فاحل المهر كالارض
بما لزمه من نصف الصداق وان قررها كان عليها الكفارة ولم يرجع علي المكره
بشيء كذا لو اكرهه علي ان يقول ان قررتها فاعيد في حرفان فغيره عتق
عنده ولم يضمن المكره لانه ما حرم علي سبب الاكراه وان تركها فبانت بما لا يلا

فيل

فيل الرجول غرم نصف الصداق ولم يرجع علي المكره شيئا كذا في الميسر
ولو كان مدبرا وكا تمام وله حلف بعتقها فغرب المراة كرهت المكره شيئا فان لم
يغيرها حتى مضت المدة ولم يدخل بها ضمن نصف الصداق ورجع علي المكره
يا اقل منه ومن قيمة من حلف بعتقها استخسنا كذا في محيط السر حش والمكره
علي ان قال ان قررتها فاحل المدة في الميسر كذا في راجعها اربعة اشهر فبانت لم يزل
بها او قررها في الاربعين فبانت منه الصدقة لم يرجع علي المكره شيئا وهو العبد
ظهير ما لو اكرهه علي ان يصدقة ماله في المساكين كذا في الميسر ولو اكرهه
علي كفارة بيمين حنت فيها ومعناه انه اكرهه علي اصد المكره من غير تعيين
نوع من انواع الكفارة فكل نوعا من انواع الكفارة التي جعلها الله تعالى كفارة
اليمن فهو جائز فلا ضمان علي المكره وان اكرهه علي اعتناق عبد بعينه او بغير
عينة فان كان قيمه في العبد مثل ادخا الصدقة والكسوة فهو جائز فلا ضمان
علي المكره وان قيمته في العبد مثل ادخا الصدقة والكسوة فهو جائز
ولا ضمان علي المكره وان كان قيمته في العبد في ادخا الصدقة والكسوة
ضمن المكره قيمة العبد ولا يجزيه عن كفارة اليمن كان كذا في هذه الصورة
بوعيد بحبس او قتل فلا ضمان علي المكره ويجزيه عن الكفارة لو اكرهه علي
الصدقة بوعيد بقتل فان كان قيمة الطعام الذي اكرهه علي التصديق في دين
قيمة ادني ما يجزي في الكسوة والعتق فافه يجزيه عن الكفارة ولا ضمان علي المكره
وان كان يزيد علي ادني ما يجزي في الكسوة والعتق ضمن المكره قيمه ولا يجزيه
عن الكفارة ولا ضمان علي المكره وان كان يزيد علي ادني ما يجزي في الكسوة والعتق
ضمنه المكره قيمه ولا يجزيه عن الكفارة فان قدر علي الذي اخذه منه يسترد ما اخذه
منه وان كان الاكراه في هذه الصورة بوعيد بحبس او قتل فلا ضمان ولكن يرجع علي
الذي اخذه منه ويسترد ما اخذه منه لانه لم يكن راضيا بالتسليم مع العبد والعبد
فان اجازته المصدق بعد ذلك ان كان المال قايما وقت المجازة عمل اجازته وان
كان هالك لا تعمل كذا في المحيط قال كل شيء وجب عليه من يردته او هديا او صدقة
حج فاكراهه علي ان يرضيه ففعل ولم يرضه المكره شيئا بعينه فلا ضمان علي المكره بوجوب
عنه الرجل ما امضاه فان اوجب شيئا بعينه علي نفسه صدقة في المساكين فاكراهه
بحبس او قتل علي ان يصدق بذلك جازما صانع منقول يرجع علي المكره بشيء
وكذلك الاضحية وصدقة الغنم ولو اكرهه علي ما رجع حلف فعلها اجزاه ولم يرجع
علي المكره شيئا ولو قال لله علي هدي اهديه الي بيت الله فاكراهه بالقتل علي ان يهدي
يعمل او يدب بغيرها او يتصدق بها ففعل كان المكره ضامنا لقيمتها ولا يجزيه
مما اوجبه علي نفسه ولو اكرهه علي ادني ما يكون من الهدى في القيمة وغيره
فامضاه لم يرضه المكره شيئا لانه ما رجع علي ما هو الواجب عليه شرعا ولو قال لله
علي عتق رقبة فاكراهه علي ان يعتق عبدا بعينه بعتق فاعتقه ضمن المكره
قيمة ولم يجزيه من النذر وان كان يعلم ان النذر اكرهه علي عتقه
ادني ما يكون من العبد في القيمة لم يكن علي المكره ضمان ولا يجزيه عن العتق

لتبجثنا بوجوب هذا العذر عليه ولو قال الله تعالى ان اتصدق بشئ
هو عي او سروي فاكرهه لمجان يتصدق قيتوب بعينه فتصدق به فانه
ينظر الى الذي يصدق به فان كان العلم بحيا فانه اذ لم يكون من ذلك الجنس
في الخيمة وغيرها غيرها اجزاء ذلك ولا طان على المكروه وان كان غيره اقل
قيمة منه ينظر الى فضل ما بين القيتوب ليجرم ذلك ويجمع الودي في مقدار
الادي مجزيا عن الواجب فاذا قال الله تعالى ان اتصدق بعشرة افقره
حنطت في المساكين فاكرهه بوجوب قتل على ان يتصدق بخمس فافقره
حنطت فيه فافقره بوجوب عشرين افقره حنطت ردية فافقره
فما من من الطعام مثله لان المودي لا يخرج عن جميع الواجبات لغير
بالجودة في الاموال الربوية عند مقابلتها ولا يمكن تجوزها عن
خمس افقره حنطت لان في ذلك من راعي الساذر وعلى ان يصدق
بعشرة افقره ردية ولو ان رجلا له خمس وعشرون بنت حياض
وسط فاكرهه بوجوب قتل على ان يتصدق على المساكين بانه يحاض
جدة عزم المكروه فصل قيمتها على قيمتها لو سب لانه طالع في الزام
هذه الزيادة وفقدان الصدقة عن المتصدق في مقدار الوسط
فلا يجرم المكروه وذلك لان هذا ليس بما لا يمكن تحويره من
كله كفا في المسبوط اذ اكره الرجل على الزنا بامرأة فوجبه بها كان ابو حنيفة
وجهه الله ولا يقول بحب عليه الحد ثم رجع وقال لا حد عليه وهو قولهما
وعب المرأة على الذاني سوا كانت المرأة مكروهة على الزنا او كانت طاهرة
ولا يرجع بما قضى على المكروه لان منفعة الرجل حصل لذاته كما لو اكره على الكراهة
نفسه فاكل ان كان جائعا لا يرجع على المكروه شي وان كان شيطان يرجع
عليه بقيمة الطعام والمرأة اذا اكرهت على الزنا فلا حد عليها والرجل
انما في الاقدام على الزنا لان الزنا من المظالم واما المرأة اذا كانت مكروهة
على الزنا هل لنا ثم ذكر شيخ الاسلام في شرحه في باب الاكرهه على الزنا
ارها ان اكرهت على ان تكون من نفسها فمكتبة فانها فاقروا ان لم تكن هي
من الزنا فادفع بها كما اكرهت عليها وذكره ايضا في الاكرهه اذا اكرهت على الزنا
فمكتبة من نفسها فلا اثم عليها وهذا كله اذا كان الاكرهه بوجوب تلف
فان كان الاكرهه بوجوب سجن او قيد فعلى الرجل الحد لا خلاف واما المرأة
فلا حد عليها ولكن انما اثم لو امتنع المكروه عن الزنا حتى يخل وهو ما جوزه كذا في
الحديث ولو قال الحزبي لرجل مسلم ان دفعته الي هذه الجارية ان يمسها
دفعته اليك ليعتص من المسلم بن عتصم من اسرنا ليجل هذا المسلم ان
يدفع اليها الجارية كذا في خزنة المغنين واذا اكرهه على الردة لم يثبت روجيته
منه فان قامت المرأة فدفعت منك فلا مهر فقد ظهرت ذلك وخالفه مطهرين
بالايمان قال قولنا استحسننا لانه منكر للمعروفة ولو قال الذي اكرهه على الزنا
كله فكفر خطي بي فلو كبرت يا الله ان اخبر عن امر ما ض كذا ولم اكن خطي

كذا

كذا انما مضى بان من امراته حكما ولم يثبت فيما بينه وبين الله تعالى من
اقربا لكفر فيها مضى طابعا ثم قال عني به كذا بالاصدق والقاضي ويصدق
فما بينه وبين الله تعالى ولو قال خطي بي في الاخبار عما مضى وما اردت به الخير
بل اردت به الاشياء كما طلبت مني ففقد اقربا لكفر حقيقة فبين امراته منه
في القضاة فيما بينه وبين الله تعالى ولو قال لم يخط بي الي شي ولكني كفرت
يا الله كفر استقبلا وقلبي بالايمان لم تبين امرته وعلى هذا اذا اكرهه على الصلاة
للصليب وان يسجد للصليب وسب محمد عليه الصلاة والسلام ففعل وقال
خطي بي في الصلاة لله وسب رجلا اخر ويثبت ذلك بان من مكروهة في الحكم
ولم يثبت فيما بينه وبين الله تعالى ولو صلى للصليب وسب محمد النبي صلى الله
عليه وسلم وفو خطي بي في الصلاة لله وسب غير النبي بان امراته
قضا وديانة وان لم يخط بي الي شي وصلى للصليب وسب محمد عليه السلام وقوله
مطهرين بالايمان لم يثبت مكروهة لا قضا ولا ديانة لانه يغيب ما اكرهه عليه
ولم يمكن دفعه من نفسه اذا لم يخط بي الي غيره كذا في الكافي اذا اكرهه على
الحكم عليه بالاسلام ولو اكرهه على الاسلام حثيا سلم ثم رجع عن الاسلام ففعل
لا يقتل هكذا في التبيين وعلى هذا اذا قيل له ان صليت لا تقتلك فخاف
ذهاب الوقت فقام وصلى وهو يعلم ان سبعة تركها ففعل صلي فقتل لم يكن اثم
في ذلك لانه تمسك بالعبودية وكذا كبر صوم ومجان لو قيل له وهو عقيم لان لم
تفطر لم يقتلك فاجري ان يخط حتى يقتل وهو يعلم ان ذلك يسعه مكان ما جوزه
وان افطر وسعه ذلك لان يكون من رغبنا عما فاعلى نفسه ان لم ياكل ولم يشرب
حتى مات وهو يعلم ان ذلك يسعه فحينئذ يكون اثم وكذا لو كان مسافرا
فقام في شهر رمضان فقتل له فقتل له لم يقتلك ولتفطر فاجري ان يخط حتى
قتل وان اثم كذا في المسبوط وعن ابن شجاع رحمه الله قال لو قال اهل البيت
لبي من الانبياء اخذوه ان قلت لست بنبي تركناك وان قلت انا بنبي قتلتك
لا يسعه سوي ان يقول انا نبي الله ورسوله وان قالوا لغيري نبي ان قلت هذا
نبي تركنا نبيك وان قلت هو نبي قتلتنا نبيك له ان يقول لبي بنبي خي
نوفع القتل عن النبي كذا في فتاوى قاضي خان ولو ان محرما قتل له لم يقتلك
او تقتلن هذا الصبي فاجري ان يفعل حتى يقتل كان ما جوزه ان يشا الله تعالى
فان قتل الصبي فلا شيء عليه في القياس ولا عليه لانه امره وفي الاستحسان على
القائل لكفارة اما الاكرهه فلا شيء عليه وان كانا محررين جميعا فعلى كل واحد
منها كفارة ولو توعده بالحبس وهو حر وان قتل الغياص يجب الكفارة على القائل
دون الامر لان قتل الصبي فعل ولا اثر للاكرهه بالحبس في الافعال وفي الاستحسان
على كل واحد منهما الجواز ولو كانا محلا لبي في الحرم وفذتوعده بالقتل كانت الكفارة
على المكروه وان توعده بالحبس كانت الكفارة على القائل خاصة بمرأة فان املك
وبعتره الكفارة في قتل ادمي خطا كذا في المسبوط على اكرهه على ان يجامع امراته
في رمضان بها لا وبكل او يشرب ففعل لا كفارة عليه وعليه القضا كذا في فتاوى قاضي

ولو اكره بالقتل على ان يبرئ لم يبرئ ان يفعل وان فعل وكان محرما فمما اكره
وعليه الكفارة دون الذي اكره ولو اكرهت امرأة محرمة بالقتل على الزنا
وسمها ان تمكن من نفسها ويقتلها او يحرقها او يخنقها الكفارة دون المأثم
ولو لم تفعل حتى تقتل فهي في سعة من ذلك وفي كل موضع من هذه المواضع وجبا
الكفارة على المكر لا يرجع بها على المكره ولو رجع بها على من يقتلها عليه م
ولا يجوز ان يرجع عليه باكثر مما التزمه هكذا في المسوط قال الفقهاء
ابو الليث ان هذا السلطان وصي يتيم يقتل او اتلاف بمؤتمنه ليدفع
ماله اليه ففعل لم يضمن ولو هدره بحبس او قتل ضمن ولو هدره
ياخذ ما لنفسه ان لم يسلم اليه ما لا يتيم ان علم انه ياخذ بعض
ماله ويترك البعض وفي ذلك ما يكفيه لاسبغ النسيئة وان فعل
ذلك ضمن مثله وان خشي ان ياخذ جميع ماله فهو معذور ولا ضمان
عليه ان دفع اليه المال وان اخذ السلطان مال المتيم بنفسه فلا
ضمان على الوصي فيما لو هو وكلها كذا في المنايع ولو قيل لرجل دنانير على مالك
لم يملكك فلم يفعل حتى قتل لم يكن اثما وان دلهم حتى اخذوه فهو له كذا في
المسوط **باب** الثالث في مسائل عمود التلجئة اذا قال
رجل لغيره ان يبعك عمدي هذا تلجئة لامر اخافه وحضر هذه المقالة
شهود فقال له المشتري نعم ثم خرجا الى السوق وبتا بعا وشهدوا على ذلك
فاذا تصادقا بعد البيع انها بئيا البيع امر على تلك المواضعة فالبيع
فاسد بلا خلاف وان تصادقا بعد البيع انها قد كانا عرضا عن تلك
المواضعة قبل هذا البيع وفي هذا الوجه البيع جائز بلا خلاف واذا
تصادقا على المواضعة على التلجئة قبل البيع الا ان احدهما ادعى البناء على
تلك المواضعة وادعى الاخر الامراض عن تلك المواضعة قال ابو حنيفة
رحمه الله البيع جائز والقول قول من يدعي الامراض من تلك المواضعة
لانه يدعي حيازا للعقد وقال ابو يوسف رحمه الله البيع فاسد والقول
قول من يدعي البناء على تلك المواضعة لانه يدعي ما عرف به بالتجارة وعلى
هذا الاختلاف اذا اتفقا على المواضعة ثم قال لم يحط بها الناس وقت
البيع فعلى قول ابو حنيفة رحمه الله البيع جائز وعلى قولها البيع فاسد
والقول قول من يدعي البناء على تلك المواضعة لانه يدعي ما عرف به بالتجارة
وعلى هذا الاختلاف اذا اتفقا على المواضعة ثم قال لا ولو ادعى احدهما
المواضعة على التلجئة وانكر الاخر المواضعة فالقول قول المنكر للمواضعة
فان اقام المدعي المواضعة بالبينة على المواضعة وقال بيننا البيع على تلك
المواضعة ان صدقنا الاخر في البناء فالبيع فاسد وقال الاخر عرضنا
عن تلك المواضعة فالمسئلة على الخلاف على قول ابو حنيفة رحمه الله البيع
جائز وعلى قولها البيع فاسد وان اتفقا على ان لا يبيع بينهما كان تلجئة
ثم اجازة اخذها لم يحزمها جميعا وان اتفقا على ان البيع كان بينهما

تلجئة

تلجئة ثم اجازة اخذها لم يحزمها جميعا وان اتفقا على ان البيع كان بينهما
تلجئة وفيه المشتري العبد من البايع على ذلك واعقبة كان عنقه باطلا
وقد ثبت للبايع الخيار في المسئلة جميعا ولو اتفقا على ان خيارها
شاهدا هذا العبد امن بالعدوهم ولم يكن بينهما بيع ثم اقر بذلك وليس
هذا بيع وان ادعى احدهما ان هذا الاقرار هزل وتلجئة وادعى الاخر انه جد
فا لقول قول المدعي للجد انه يدعي الخيار وعلى الاخر البينة وان قال الاخر
هذا البيع الذي اخبرنا به لا يجوز هذا اذا كان التلجئة في ذات البيع وان كانت التلجئة
في العبد باني توافقا في السر ان التلجئة لا الا انها بينا بمان بالفي درهم في العلا
يكون احد الطرفين سعة فان تصادقا على الامر من تلك المواضعة فالبيع جائز
بالفي درهم وان تصادقا على امرها بئيا على تلك المواضعة فعلى قول ابو يوسف
رحمه الله البيع جائز بالفي درهم وهو احد في الروايتين عن ابي حنيفة
وهما لله وفي رواية اخرى عنه ان البيع فاسد كذا ذكره خمس الامامية السرخسي
في شرحه وان تصادقا على انه لم يحضر بها بئنة وقت المعاقبة فعلى قول ابو يوسف
ومحمد رحمه الله البيع بالف درهم قال خمس الامامية السرخسي وهو احد في الروايتين
عن ابي حنيفة رحمه الله وفي رواية اخرى في الروايتين عنه البيع بالفي درهم وهو رواية
المذكورة في كتاب الاقرار وقال هذه الرواية اصح ولم يذكر شيخ الاسلام
هذا التفصيل في شرحه ولو تصادقا في السر ان يكون التلجئة مائة دينار
وتفاد في العلانية بعشرة الاف درهم انعقد بعشرة الاف درهم وهذا
استحسان والفتاوى ان لا يجوز وان عفا في السر البيع بئنة ثم عفا في
العلانية مرة اخرى فان عفا في العلانية بئنة بئنة عفا به في السر لانه
ما اكثر ما عفا به في السر وان بئيا عفا في السر الف درهم ثم بئيا عفا في العلانية
بالفي درهم ان اشهد ان ما يعقدان في العلانية هزل وسعة فالعقد عقد
السر وان اشهد ان العلانية وكذلك ان عفا في العلانية بئنة بئنة اخبر
قال ابو علي التفصيل الذي قلنا ان اشهد ان ما يعقدان في العلانية هزل
وسعة فالعقد عقد السر وان لم يشهدا على ذلك فالعقد عقد العلانية
ولو قال في السر اني بئيا علانية وهو بيع تلجئة وباطل واجتعا على ذلك
نظر ان احدهما قال علانية وصاحبه ما اقره كذا قلنا كذا وكذا في السر
وقد بدا لي ان اجعله بئيا صريحا وصاحبه بئنة بئنة فلم يقل شيئا حتى بئيا
فالبيع جائز ولو لم يصرح صاحبه بذلك ونفاذا فالبيع فاسد فان قبضه
المشتري عفا فان قال ذلك القول البايع فعقبة جائز وعليه الثمن
وان قال ذلك المشتري فعقبة باطل كذا في المحمل ولو ان رجلا قال لامرأة
ان تزوجكتر وبيها لافقالت المرأة نعم روا فقهما على ذلك الولي ثم تزوجها
كان النكاح جائزا في القضا وفيما بينه وبين زوجة ولو ان رجلا قال لامرأة
وليها ان قال لوليها دوها امي اريد ان تزوج فلانة على الف درهم وشع
بالقن والمهر الف فقال الولي نعم ففعل فزوجها على الف علانية كان النكاح

بئنة

جاءت الصدقات الف درهم اذا انضار قاعا على ما قال في السر او اقامت
به المينة ولو قال المهر مائة دينار ولكن اسمع بعشرة الاف درهم
فانتهى واعلم انه تزوجها في الظاهر على عشرة الاف درهم كان النكاح
مهر مثلها وكذلك لو قال في السر على ان يكون النكاح على مائة دينار
وتزوجها في العلانية ولم يسم لها مهر فله مهر والمثل وان قال عند العقد
عقدنا على ما نزل صنبا به من المهر فله النكاح ما نزل على مائة دينار كذا في
المسوط فان عقد في السر النكاح بالف ثم تنكح في العلانية بالف درهم
ان اشهد ان ما يظهر ان في العلانية سمعة وهزل فالمهر مهر السر
وان لم يشهد ما نزل يظهر ان في العلانية سمعة فالمهر مهر السر
الجواب فيما اذا عقد في العلانية بحسن اخوان ادعي حدها العلانية
واقام عليها المينة وادعي الاخر السر واقام عليه المينة اخذ مينة
العلانية الا ان يشهد الشهود ادعيهم قالوا في السر انما يشهد في
العلانية سمعة فمينة احد مينة السر وابل مينة العلانية واذ اطلق
امراته على مال علي وجعل المهر له واعتق عبده علي فاعلى وجه المهر
وقبلت المرأة او العبد او كانا تواضعا في السر انما يظهر ان هزل
فانطلاق واقع والمال واجب هكذا ذكر محمد رحمه الله في الكتاب ولم
يذكر في الكتاب ان الهزل كان في جانب الزوج والمولي او في جانب
المرأة او العبد او في الجانبين فان كان الهزل في جانب الزوج والمولي
لا تنكح ان لما تنكح على المرأة وعلى العبد متى قبلت ذلك وان كان
في جانب المرأة والعبد او في الجانبين يجب ان تكون المسيلة على الاطلاق
على قول ابي حنيفة رحمه الله لا يجب المال ما لم يوجد من المرأة والعبد
الحياة وعلى قول ابي يوسف ومحمد رحمه الله يجب المال ولا يصح
اشترط الهزل هكذا قال الغنيمة ابو جعفر كذا في المحيط لو طلقها
او اعتقه او صالح من دم العبد على مال في السر ثم طلقها او اعتقه
او صالح في العلانية مرة اخرى ان كان الثاني بحسن الاول لا انفك
ان اشهد ان ما يجب ان في العلانية سمعة وزنا فالبدل المسمى
في السر وان لم يشهد على ذلك فعلى قول ابي يوسف رحمه الله البدل
ما سمي في السر وما على قولهما فقد اختلف المشايخ بعضهم قالوا البدل
ما سمي في العلانية ويجعل الحد لعين زينة في بدل العقد الاول
وقال بعضهم البدل ما سمي في السر وحاصل الخلاف راجع الى ان الزينة
في بدل الطلاق والعناق والصالح من دم العبد هل يصح على قول بعض
المشايخ لا يصح وهو الاصح وان كان الثاني بحسن اخو فكذا الجواب انما يشهد
انها ما سمي ان في العلانية سمعة فالمهر مهر السر كذا في التاتارخانية
واذا تواضع الرجل والمهر لمرأة ان المهر دنائير وتزوجها في العلانية ان
لامهر لان مهرها الدناير التي تواضعا عليها في السر وان تزوجها في العلانية

علي ان

علي ان يكون الدناير مهرها او تزوجها في العلانية وسكت عن المهر انعقد النكاح
بمهر المثل في الوجهين جميعا كذا في المحيط واذا قال امرأته اطلقك على الف درهم ولكن اسمع
بمائة دينار فانه تنكح بالطلاق مائة دينار وان تواضعا انما سمي الدناير لم يسم
وهذا كذا في التاتارخانية الباء الرابع في المنفقات ولو اكره
نوعه تلفا وحسن او قريه علي ان يقر طاقولا يصح اقراره فان اكره بحسن
يوم او قيد يوم او ضرب سوطا على الاقرار بالف فاقترجا فان وقع في قلبه
ان هذا القدر من الحسن والغنيمة كان الاقرار بالطلاق مشكنا هذا
اذا كان الرجل من اوساط الناس وان كان من اشرفهم حيث يستكشف
عن ضرب سوط في المال او قريه وحسن يوم او قريه في مجلس
السلطان فانه يكون مكرها كذا في محيط السرخسي ولو اكره علي ان يقر
بالف درهم فاقتر مائة دينار فبينها القدر هم تلفا لاقرار ولو اكره علي
ان يقر بخلافان بالعتل فخر خمسة مائة لا يصح استفسانا ولا يلزم المال
ولو اقر بما لقي درهم او بالف وخمس مائة لزمه الزيادة على ملك مكرها
فيه هكذا في فتاوى قاضي خان وان اقر له بنصف غيره ما اكرهوه
من المتكبر والموروث فهو طابع فيما اقر به ولو اكرهوه علي ان يقر له
بالف فاقتر له ولعلان الغايب بالف فالاقرار كله باطل في قول ابي حنيفة
وابي يوسف رحمه الله سواء اقر الغايب بالشركة او انكره وقال محمد
رحمه الله ان صدقة الغايب فيما اقر به بطل الاقرار كله وان قال بطل
نصف هذا المال ولا شركة بيني وبين هذا الذي اكرهوه علي الاقرار
لمحازن الاقرار للغايب بنصف المال كذا في المسوط قالوا اذا اكره الرجل
نوعه تلف او غير تلف علي ان يقر بعتق ما من اطلاق او نكاح وهو يقول
لم افعله فاقتر به مكرها فالاقرار باطل والعبد عبد كما كان والمرأة زوجة
كما كانت والاكره ما بحسن والعتل في هذا سؤر وكذلك الاقرار بالرجعة
او التي في الابلا والعفو عن دم العبد فانه لا يصح مع الاكره وكذلك الاقرار
في عبدا بانه اذ في جارية ابنا ام ولد كذا في المسوط في باب الاكره علي
الاقرار في الخبر يدا اذا اكره بهن اب او حيس حتى يقر علي نفسه حوا
قصاص فذلك باطل فان حلي سبيله ثم اخذ بعد ذلك فاقتر به اقرارا استقبلا
اخذ به وان لم يخله ولكن قال لا اخذ باقراره فان شئت فاقتر وان شئت
فلا وهو في بدء علي حاله لم يجر الاقرار وان حلي سبيله ولم يبق اقرار
عن بعض المكره بعث من اخذه ورده فاقترعا اقر به او مرة من غير الاكره
فليس هذا بشي كذا في التاتارخانية ولو اكره علي ان يقر علي نفسه
بقصاص او حد فاقتر لم يلزمه شي فان اقيم عليه باقراره وهو مكره فاقتر
به الا انه لا يمينه عليه لم يفتقر من المكره استفسانا وضمن جميع ذلك في ماله
وان لم يكن معروفا بطلان اقراره من المكره فاقتر به فاقتر به فاقتر به
كذا في محيط السرخسي ولو اكره لغيره بعتق او تلاف ودبعة فاقتر لا يصح

اقراره كذا في قضاوي قاضي خان ولو كان اكرهه على الاقرار باسلام ما ضمنه
فالقرار باطلا وكذلك لو اكرهه بوعيد تلفا وعن تلف علي ان يغربا نه لا فؤده
فمثل هذا الرجل ولا يثبت له عليه به فالقرار باطل فان ادعاه بعود ذكره واقرار
البينة عليه به حكم له بالقول لان ما سبق منه بالعفو قد بطل كان وجوه
كعدمه وكذلك لو اكرهه علي ان يغربا نه لم يتزوج هذه المرأة فانه لا يثبت له
عليها بذلك اذ علي ان هذا ليس بعبء وانه حر الاصل فاقرا
بذلك باطل لان الاقرار دليل على انه كاذب فاما اقره ولا يمنع ذلك قبول
ببينة علي ما يدعي من النكاح والرق بعد ذلك كذا في المسبوط ولو اكرهه علي ان
يجري التفتل بالنفس او بالمال من الكفالة لا يصح ذلك ولو اكرهه الشفيع
علي ان يسيكت عن طلب الشفعة فسكت لا يتطلى شفيعته كذا في
قضاوي قاضي خان ولو اكرهه علي تسليم الشفعة بوعود ما طمها كان
تسليمه باطلا ولو كان الشفيع حين علم بها او اذ ان يتكلم بطلبها اكره
عليها ان لا يتطلى بالطلب بوعود اكره كان علي شفيعته اذ اكرهه علي ان
طلب عند ذلك ولا يطلى شفيعته كذا في الظهيرية واذا ادعت امرأة
عليها زوجها قد فارقوه الرجل وقامت عليها البينة بذلك وركوا في السر
ط العلانية وامر القاضي بالزواج بلا عنها فاي ان يفعل وقال لم قد فارقها
وقد شهدوا علي بالزواج فان القاضي يحرمه عليها للعان بحسبه حتى
يلاعن فان حسمه حتى لا عن او اهد به بالحس حتى لا عن وقال لا شهد
بالله اني لمن الصادقين فيما رتبها به من الزنا قال له اربع مرات ثم قال
ولعنة الله علي ان كنت من الكاذبين فيما رتبها به من الزنا قال فالتقت
المرأة ابنتها وقرق القاضي بينهما ثم ظهر لها الشهود عبيدا ومحدودون
في قد ف او بطلت شهادتهم بوجه من الرجوع فان القاضي يطل للعان
الذي كان بينهما ويبطل امره فقبولها اليه ولو كان القاضي لم يحسمه حتى
يلاعن ولم يهدد بحسب ولكنه قال قد شهدوا عليك بالقذف وقضيت عليك
باللعان فالنصف ولم يرد علي هذا فان النصف الرجل كما وصفت لك فالتقت
المرأة فغرق القاضي بينهما ثم اظهر ان الشهود كانوا عبيدا فابطل شهادتهم
ا فانه يحسم للعان بين الزوج والمرأة ويحسم العزقة ويجعل ابنته من زوجها
كذا في المسبوط وفيما تخالفة ولو اكرهه العان علي قبول الصلح عن دم العبد علي ان
فقبل لم يلز مع المال ويبطل القصاص كذا في التناقار خانية واذا اكرهه علي
العفو عن القصاص فعني بالعفو جاز ولا يثبت للمكره لو لم القصاص شيئا
واذا اكرهه علي ابراء مدعيه فابره فالأصل باطل كذا في المحيط وان اكرهه
الولي والمرأة علي التزوج بغيره فاحشم ثم زال الاكره فوصيت
المرأة ولم ير من الولي فليولي طلب العراف عن داي حشفة رحمه الله وقال
ليس له ذلك كذا في الكافي اذا اكرهه الرجل امراته بضرب متلف للنكاح من الصداق
او نزيه كان اكرها لا يصح صلحها ولا ابرائها في قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله

وان اكره

وان اكره الزوج امراته وهو ذهابا لطلاق اي بالتزوج عليها او بالسري للثلاث
اكرها ولو اكرهت المرأة علي ارضاع صغيره او اكره الرجل علي ان يرضع من امراته
صغيرا ففعل بيبث احكام الرضاع ولو اكره الرجل علي ان يجلفا نه يدخل دار فلان
يخلف به عقد البين حقيقة ودخل كان حاشا وكذا لو اكرهه علي مباشر شرط
الحش فان كان خلف او لان لا يدخل دار فلان او لا يكلم فلان او لا يزوج
علي الدخول والكلام ففعل كان حاشا وكذا لو اكرهه علي مباشر شرط واذا تزوج
الرجل امرأة ولم يدر حالها فاكراهه علي الدخول بها بيبث احكام الدخول من كالم
العقد وجوب العدة وحرمه ففعل بيبثها وغير ذلك كذا في قضاوي قاضي خان
قال ابو بكر لو كان في يد رجل مال لرجل فقال له السلطان ان لم تعطني
المال حبستك شيئا او صرتك سوطا او طوفت بك في البلاد لا يجوز ان يبيع
المال اليه وان فعل ذلك ضمن وان قال اقطع يدك او امرتك فحسمت سوطا
فدفع لامان عليه كذا في النيبا بيع ولو اكرهه علي كل الطعام او ليس الثوب
ففعل حتى يخرق الثوب لا يضمن المكره كذا في التهذيب ولو اكرهته امرأة
لها زوج حر لم يدخل بها فاكراهه بوعيد تلف او حسم علي ان اختارت
نفسها في مجلسها بطل الصداق كالمعنى زوجها وامان علي المكره في ذلك كذا في
الظهيرية ولو ان رجلا استكره امرأة ابنة في امرها بيبثها العساك علي ابية
ولم يدخل بها ابوه كان لها علي الزوج نصف المهر ويرجع بيبثها علي ابية وان كان
الاب قد دخل بها لم يرجع علي الاب يبي وقوله بيبثها العساك ان يكره قصد
افساد النكاح فاما ان لا يكون افساد كذا في المسبوط ولو اكره الرجل ان لا يبيع
عبد من فلات فوهب وسلم وغاب الموهوب لم يبيح لا يقدر عليه كان
للمواهب ان يرجع علي اكره بقبض العبد وكذلك في الصدقة وكذا الرجل اذا
اكره علي بيع عبده وقبضه اليه المشتري ففعل وغاب المشتري بيبث
لا يقدر عليه كان للمكره ان يرجع علي المكره بقبض عبده كذا في قضاوي قاضي
خان ولو اكرهه عليه لغير العان مال فافتر ولا خذ منه المال فغاب الموهوب
بيبث لا يقدر عليه او مات ففلسا كان للمكره ان يرجع بيبث علي المكره كذا
في التناقار خانية واذا اكره الرجل ان يبيع عبده ففعل صح التقاضي ويرجع بيبث
التقاضي علي المكره في الحال واما افساد المولي بيبث المهر ويرجع ورثا المولي
بالمشاي المولي بيبثي ثبت موهب علي الامر ايضا ولو اكرهه علي ان يورع ماله عند فلان
واكرهه المورع علي الخفض صح الا بيعا ويكون امانه عند اخذ وان اكرهه القاضي علي
القبض لبيد فعني اليه الامر المكره فقبضها وحسمت في بدل القاض ان قال القاضي
قبضها حتى ادفعها اليه الامر المكره كما امر به فهو داخل في ضمان وان قال قبضها حتى
اردها اليه انكرها كانت امانته عند وعليه يكون القول قوله وكذا القول في القبة
واذا اكرهه الواهب علي الهبة واكرهه الموهوب له علي القبض فقلع مال عنها الموهوب
له كان القول قوله الموهوب له كذا في قضاوي قاضي خان ولو اكرهه عبد لرجل علي ان
يقبل بيبثه ولاه علي مال يموين ففعل فالعبد موهوب لرجل ويغرم قيمته لصاحبه كذا

في اثنتان خاتمة ولو كان المكره مبيها او معتوها فحكمها في الاكراه حكم البالغ
العاقل ولو كان المكره مبالغا او معتوها له تسليطه ان القاتل هو المكره لا المتكلم
للقتل فتكون الذمة على عاقله المكره في ثلاث سنين ولو اكرهه على قتل
النسبة يعوض لا يرجع وكذا اذا اكرهه على قبول الهبة يعوض تعدله ووهب
وقبض العوض لا يرجع المكره هكذا في فتاوي قاضي خان ولو اكرهه على قتل
مورثه يعرض لقتل فقتل لا يجرم القاتل عن الميراث وله ان يقتل المكره ضار
لمورثه في قوله لا يعرضه ومردعه ما الله بهذا ويدفعه اليه واكرهه الاخر بالحبس على
ما احبس على ان يهرب ما له لهذا ويدفعه اليه واكرهه الاخر بالحبس على
قبوله فقبضه فملك فالصان على القايض ولو اكرهه القايض بوعيد فله على
ذلك لم يضمن القايض ولا المكره شيئا ولو اكرهه الوهاب بتلغوا كره الوهاب
لمحسب كانه لصاحب المال ان يضمن شيئا المكره وان شأ القايض ان
صنعا اكرهه رجح به على القايض كذا في الميسوط ولو تزوج المرأة ودخل بها
ثم اكرهه على طلاقها فطلق وكان الهرب على الزوج ولا يرجع فان كان
النكاح باكثر من مهر مثلاً لا يلزمه الزيادة كذا في فتاوي قاضي خان ولو قال
عبد حر ان دخل هذه الدار فاكرهه بوعيد تلف حتى دخل فانه يتيق
بجلائها اذا حملها دخل الا ان يكون انحال ان صرت في هذه الدار فعبد
لهذا اخر قوله المكره حتى ادخله الدار وهو لا يملك من نفسه شيئا فانه
يعتق لوجود التشوط ولا ضمان على المكره في الوجهين كذا في الميسوط والمرأة
اذا اكرهت على النكاح ففعلت مع النكاح ولا يرجع على المكره وكذا الرجل
اذا اكرهه على بيع عبده بمثل قيمته ففعل لا يرجع كذا في فتاوي قاضي خان
ولو اكرهه على ان قال ان قربتها ففعلت ثلاثا ولم يدخل بها ففعلت
ولزمه مهرها لم يرجع على المكره بشي ولم يقربها حتى بانت بمهرها بعينه
اشترى فعليه نصف الصداق وان لم يرجع به على الذي اكرهه كذا في الميسوط
ولو قال ان تزوجت امرأة ففعلت فاكراهه على ان يتزوج امرأة بمهر
مثلاً اجاز النكاح وطلعت عليه نصف المهر ولا يرجع بذلك على المكره
كذا في فتاوي قاضي خان وان غلب قوم من الخوارج المناولين على ارض
وجري فيها حكمهم ثم اكرهوا رجلاً على شئ او اكرهه قوم من المشركين رجلاً
على شئ وهذا في حق المكره فيما سعه الاقدام عليه ولا يسعه بمنزلة
اكرهه اللصوص فاما ما يضمن فيه اللصوص او يلزمهم بها لغو في جميع
ما ذكرنا فانه لا يجب سجن من ذلك على اهل الحرب ولا على الخوارج المتأولين كما
لو اشترى والا تلاف بايديهم كذا في الميسوط كتاب الحجر
وفي ابواب الباب الاول في تفسيره وبيان اسبابه وتفصيل
مسائل الحجر المتفق عليه اما تفسيره شرعاً فهو المنع من التفرق ولا تفحص
مخصوص وهو المستحق للحجر باي سبب كان قال القزويني اسباب الموجبة
للحجر الصغير والخبون والرق وهذا بالاجماع كذا في العيني شرح الهداية قال ابو حنيفة
رحمهم

رحمهم لا يحجر القاصي على الحر العاقل البالغ الا من يفتدي حرة له العامة وهم
ثلاثة الطبيب المأهل الذي يستقي الناس ما يفرم ويملكه وعنده انه شفا
وداروا الثاني المفتي لما جف وهو الذي يعلم الناس الحيل ويعني عن حمل
والثالث الكاري المغلس وعنده ما حسيه كجوز الحجر ما قال ابو حنيفة ثلاثة
اسباب اقرهم وهم الدين والسفه والغفلة هكذا في فتاوي قاضي خان والكاري
المغلس ان يفتل كذا ونوا حيل لا بل وليس له بل ولا ظهر على علمه ولا على شري
به الدواب فالناس يعبدون عليه ويدعون كذا البصير في قوله اخذ منهم
في حاشيته فاذا جازوا ان الخروج بحسب نفسه فيذهب اموال المسلمين ويراعى
ذلك سبباً لتأخرهم عن الخروج الى الحج والعقود كذا في الذخيرة فلا يصح صرف صبي
الامان وليه ولا تصرف في عبده الا باذن سيده لغيره لحق سيده كذا لا يفتل
منافع ماله ولا يملك رقبته بغير علقا الدين به لان رقبته مملوكة المولى بكنه
اذا اذن فيه التصرف جاز لانه رقبته يفتل حقه كذا في الكافي ولا يجوز قصر الحجر
الغلوب اصلاً ولو اجاز له المولى وان كان بحسب نارة ويعني اخره في حال
اذا فتدك العاقل والمعتوه كالصبي العاقل حتى ترقق فانه وفي رفع التكليف
عنه واختلعه في تفسيره اختلاف كثير واحسن ما قيل فيه هو من كان
قليل الفهم محتلط الكلام فاسد التدبير لانه لا يضر ولا يشتم كما يفعل
المجنون كذا في التبيين وذكر في ما ذون شرح الطحاوي ويجوز اذن الاب
والجد ووصيهما واذن القاصي ووصيه للتصغير في التجارة وعبد الصغير
ولا يجوز اذن الام للصغير واخيه وعنه وخالفه كذا في الفصول العارضية في الفصل
السادس والعشرون في الصبي الذي لا يعقل البيع اذا باع او اشترى فاجازه
المولى لم يصح وان كان يعقل البيع والشراء يعني انه يعقل ان البيع سالب
للملك والمشترا اجازة ويعرف الغيب الصغير من العاقل فاذا تصرف المولى
ان له المصلحة فيه اجازة وان اذن بمثل هذا الصبي بالتصرف فغدره
وسواء كان فيه غيب او لم يكن ولو اذن القاصي للصبي بالتصرف والادب ياي
صح اذا تصرف الابن العاقل ثم اذن له المولى بالتصرف فاجاز ذلك
التصرف بعد كذا في السراجية وهذه العاقل الثلاثة يعني الصغير والمجنون
والرق تزوج الحجر في الاقوال التي تتوعد بين النفع والنقص والبيع والشراء
واما الاقوال التي فيها نفع محض فالصبي فيها كالبالغ ولهذا يصح منه
قبول الهبة والاسلام ولا يتوقف على اذن المولى وكذلك العبد
والمعتوه واماماً به محض ماله والطلاق والعقاق فانه يوجب الاقدام
من الاصل في حق الصغير والمجنون دون العبد ولا يوجب هذه المعاني
الحجر في الاقوال حتى ان ابن جوم لو اتعبل على قارورة انسان فكسر حاجب
عليه العمان في الحال وكذلك العبد والمجنون اذا اتعبل شيئا لزمه العمان
الزمان في الحال واذا كان ذلك الفعل فعلاً بغير علق بغيره في الاشياء
كالحدود والعقاص فيجمل عدم التصرف في ذلك شراً في حق الصغير والمجنون

حتى لا يحب عليها الحد بل لا يزال السرقة وشرب الخمر وقطع الطريق والقصاص
يا القتل هكذا في العيني شرح الهداية وقرار العبد نافذ في حقه نفسه فان
اقر بالسرقة لم يرد عليه غنقه العجز في الحال وصار كالمفسد وانما فرق بينه وبين
اولا قتل من له المال كذا في الاختيار شرح المختار الباب الثاني
في الحجر للمفسد وفيه فصلان الفصل الاول في بيان مسايله المختلف
فيها الاجور الحجر في الحجر العاقل البالغ بسبب السفة والدين والفسق
والغفلة عند اي حنيفة رحمه الله عندهما يجوز لغير العتق وانما يجوز الحجر
عندهما في ذوات لا تصح مع العزل والاكراه كالبيع والجاره والعتبة والصدقة ويحتمل
الفسخ وكل تصرف لا يحتمل الفسخ كالطلاق والعتاق والتكاح لا يجوز الحجر فيه
اجماعا وكذا الاسباب الموجبة للمعقوبة كالحرود والقصاص والسفة هو العمل
بجلاء موجب للشرع وانتاع الهوى ونزك ما يبدل عليه الحجر والسفة
من عاداته التبريد والاسراف في النفقة وان يتصرف تصرفات لا تعرض
او لفرص لا يجرده العفلا من اهل لوبانه عرفت ما مثل الدخ الى العيني
والغائبين وشرا الحامة الطياره يثنى عاك والغنى في التجارات
من غير محنة هكذا في الكافي وتبين المال كما يكون في الشريان جمع اهل
الشرب والفسقة في داره ويطعمهم ويسقيهم ويسرق في النفقة
ويبيع باب الحابرة والعطا عليهم كذا يكون في الخبر بان يسرق جميع
ماله في بيتا المسجد واشباه ذلك في حجر عليه القاضي عندهما هكذا
في الذخيرة ثم لا خلاف عندهما ان الحجر بسبب الدين لا يثبت الا بقضاء
القاضي واخناهما في الحجر بسبب الفساد بالسفة قال ابو يوسف
رحمه الله انه لا يثبت الا بقضاء القاضي ايضا وعند محمد رحمه الله يثبت
بنفسه بالسفة هذا الحجر ولا يتوقف على الغفلة كذا في المحيط المجبور
بسبب السفة اذا اعتق عند او وجت عليه السحابة وادى خاتمة البيع
ما سعى على المولى بعد زوال الحجر والمقضي عليه بالاقلام اذا اعتق
عنده في يده ووجب عليه السمانية فانه يرجع بما سعى على المولى بعد
ذلك الحجر المجبور بالدين ينفذ بقراره الذي كان منه في المال القام حاله
الحجر بعد زواله وينفذ في المال المستحدث في حالة الحجر والمجور بالسفة
لا ينفذ الاقرار الذي كان في المال القام منه في حالة الحجر لا بعد زوال الحجر
وكذا لا ينفذ في حق المال المستحدث في حالة الحجر هكذا في المحيط والولان
قاضي حجر على مفسد مستحق الحجر ثم دفع ذلك الى قاضي آخر فاطلعه ورفع
منه الحجر واجاز ما صنع جازا طلاقه الثاني لانهم يكون ذلك قضاء لعدم
المقضي له والمقضي عليه فينفذ قضاء الثاني وليس للقاضي الثالث ينفذ ذلك
ان ينفذ قضاء الاول بالحجر كذا في فتاوى قاضي خان وبعد هذا لو رفع الى قاضي
ثالث فانه ينفذ قضاء الثاني فانه قضى بفساد مفسد فيه فنفذ الاجماع هذا
اذا اجاز الثاني بغير فاته فاما اذا ابطها الثاني ثم رفع الى ثالث فاجازها ورفع
الى الرابع

الرابع يعني قضاء الثاني باطلا الى التفرقات والحجر عليه فيبطل قضاء الثالث
بالاجاز ينفذ ذلك كذا في المحيط فان رفع من التفرقات من الحجر الى القاضي
الذي حجر عليه قبل الطلاق القاضي الثاني ينفذها وابطلها ثم رفع الى قاضي
اخر فان الثاني ينفذ حجر الاول وقضاه فلو ان الثاني لم ينفذ حجر الاول
واجاز ما صنع المجور ثم دفع الى قاضي ثالث فان الثالث ينفذ حجر الاول
ويرد ما قضى الثاني بالاطلاق لان القاضي الاول حين رفع اليه حجره
وامضاه كان ذلك قضاء منه لوجود المقضي له والمقضي عليه ينفذ
هذا القضاء ولا ينفذ باطل الثاني حجر الاول وعن اي يكون لما في
رحمه الله انه سئل عن مجور عليه وقف صبغة له قال وقعد باطل
الا ان ياذن له القاضي وقال ابو القاسم رحمه الله لا يجوز وقفه وان
اذن له القاضي فيها اقتبنا الصحة الحجر على الحجر البالغ كما هو منه ذهب
ابي يوسف ومحمد عنهما رحمه الله كذا في فتاوى قاضي خان واذا صار السفيه
مصلحة لاله بعد ما كان مفسدا هل يردل الحجر من غير قضاء القاضي
فالمسألة على الاطلاق عند ابي يوسف رحمه الله لا يردل الا بقضاء
القاضي حتى لا ينفذ تصرفاته قبل قضاء القاضي يردل الحجر وعند
محمد رحمه الله يردل الحجر اذا صار مصلحة من غير قضاء القاضي ايضا وعند
ابي يوسف رحمه الله كان لا يثبت الحجر بسبب فساد المال لا بقضاء القاضي
فلم ينفذ الا بقضاء القاضي ايضا وان صار مصلحة لاله كذا في المحيط
البيتيم كذا بلغ باليمن وشرا وماله في يد وصيه ولو لم ينفذ به يدفع اليه
ماله وان بلغ غير ذلك لا يدفع ماله حتى يبلغ حسنا وعشرين سنة
عند ابي حنيفة رحمه الله يدفع اليه ماله يتصرف فيه ماشا وقال
ابي يوسف ومحمد رحمه الله لا يدفع اليه ماله بل يبيع عنه وان بلغ سبعين
سنة او تسعين مالم يونس منه الرشيد وان بلغ البيتيم سبعين سنة
اي حنيفة رحمه الله يدفع اليه ماله يتصرف فيه ماشا وقال ابو يوسف
ومحمد رضيهما الله لا يدفع اليه ماله بل يبيع عنه وان بلغ سبعين سنة
او تسعين مالم يونس منه الرشيد وان بلغ البيتيم سبعين سنة عند ابي حنيفة
رحمهما الله ينفذ بقرائه لان القاضي يبيع من تصرفاته ما كان خير للمجور
بان يرخ فيما يبيع والتمن فاعلم في يده او حوى فيما اشترى فان بلغ البيتيم
مصلحة فاجاز ما له واقر بديون وهيب ونصدق وغير ذلك فسد وصار
بحال يستحق الحجر فما صنع من التفرقات قبل الفساد تكون نافذة وما
صنع بعد ما فسد تكون باطلة عند محمد رحمه الله حتى اذا رفع الى القاضي
بغير ما فعل قبل الفساد ويبطل ما صنع بعد الفساد وعلى قول ابي يوسف
رحمه الله بنفس الفساد لا يصير مجورا مالم يحجر عليه القاضي حتى
لو دفع ذلك الى القاضي حجر عليه ويمنى ما فعل قبل الحجر وهو عند غيره
الحجر بسبب الدين كذا في فتاوى قاضي خان قال محمد رحمه الله المجور منزلة

الصبي الا في اربعة احوال ان تصرف الوصي في مال الصبي جائز وفي المحجور
باطل والثاني ان اشتهق المحجور ونذيره وتطلبه وتكاد جازي
ومن الصبي باطل وان كان المحجور ابنته او اخته الصغيرة لا يجوز
والثالث ان المحجور اذا وصي بوصية جازت وصيته من ثلث ماله
ومن الصبي لا يجوز والرابع جارية المحجور اذا جاءت بولد فادعاه
ثبت نسبه ولا يثبت من الصبي كفاي الظهيرة وان بلغ البتيم
سفيها غير رشيد فغفل ان محجورا لقاضي عليه لا يكون محجورا عندي
يوسف رحمه الله وينفذ بصر فانه وعند محجور رحمه الله يكون محجورا
من غير محجور كذا في فتاوي قاضي حبان ولا يشترط لصحة المحجور من
بريد المحجور عليه بل يصح المحجور اذا كان او غايبا الا ان الغائب لا يحجر
مالم يبلغ ان القاضي يحجر عليه كذا في خزانة المفتين وكذا في قاضي
القاضي عندي يوسف وعند محمد رحمه الله لا يجوز كذا في الكافي قال
فان اشترى هذا المستحق للمحجور شيئا او باعه قد ذكرنا انه لا ينفذ
منه ثم اذا رفع الامر الى القاضي ولا يحلوا ما ان يكون بيع رغبة يكون
فيه توفير النظر والمنفعة على المحجور ولم يكن فان كان بيع رغبة ولم
يقتض الثمن فان القاضي يحجر البيع الا انه ينبغي للقاضي ان يهيئ
المشتري عن دفع الثمن اليه فان اجاز القاضي لبيع رغبته وان
يدفع الثمن اليه فدفعه اليه وهلك في يده لم يبرأ المشتري من
الثمن ويحجر على ان يدفع الثمن اليه مرة اخرى وليس له ان ينفذ
البيع ولا خيار له وان اجاز القاضي البيع مطلقا ولم ينه عن دفع
الثمن اليه فدفع اليه الثمن بجور ويرأى الثمن ولو ان القاضي اجاز
البيع مطلقا ثم قال بعد ذلك نهيت المشتري عن دفع الثمن اليه
فانني باطل حتى لو دفع الثمن اليه جاز وببرأ عنه فان بلغ المشتري
بني القاضي لان لا يجوز له ان يدفع الثمن اليه ويثبت حكم النبي
في حقه باخبار واحد سوا كان عدلا ولم يكن عندهما وعلي قياس
قولي في حصة ربه الله لا يثبت حتى يجبره رجلان او رجل واحد عدل
وان كان قد قبض الثمن وهو قائم في يده وكان النظر في مضاء العقد فان
القاضي يضمنه ويحجزه وهذا كالصبي يبيع ويعلم بما الوصي ثم يبيع الثمن
من هذا المستحق للمحجور حتى يظن ربه في سائر ماله وهذا اذا
كان البيع بيع رغبة اما اذا لم يكن بيع رغبة بان كان فيه محاباة فان القاضي
لا يحجر هذا العقد بل يبطله فان لم يكن قبض الثمن فقد بربا المشتري
عن الثمن واسترد من يده وان قبض الثمن وكان قائما بيمينه رده عليه
هنا كله اذا كان الثمن قائما اما اذا قبض وهلك الثمن في يده
فان القاضي يبرئ عليه هذا العقد ولا يضمنه ثم لا يضمن المحجور المشتري
سببا وان كان المحجور استهلك الثمن ينظر ان كان في البيع محاباة فان القاضي لا يحجر
هذا

هذا العقد ثم ينظر ان استهلكه فيما يحتاج اليه بان انفق على نفسه
او حجة الاسلام او ادى زيادة ماله فان القاضي يعطي الواقع مثله من مال
المحجور ولا فرق بين ان ينفق من مال نفسه او ينفق من مال غيره ثم يعطي المثل
من ماله وان كان بيع رغبة فانه يحجز هذا البيع وان استهلك الثمن فما يحتاج
اليه فان حرقه في حوزة العسا او استهلكه القاضي لا يحجر اليه هذا العقد
سواء كان بيع رغبة او كان فيه محاباة ثم ان من يبيع يوسف رحمه الله يضمن
المحجور مثله المشتري وعند محمد لا يضمن فكل في المحبط ولو ان رجلا
كان ملكا ثم فسد ينفذ ذلك محجور عليه القاضي وقد كان انسان اشترى
منه شيئا فاختلف المحجور والمشتري فقال المشتري اشترى منه شيئا فقال
صالحا وقال المحجور بل اشترى منه مني في حال المحجور والقول قول المحجور
عليه وانما جازا البينة والبينة حجة القاضي في بيعه ولو اطلق عنك قال
الطلق عنه القاضي فقال المشتري اشترى منه بعد ما اطلق عنك قال
المحجور لا بل اشترى منه مني في حال المحجور والقول قول المشتري كذا في الظهور
ولو ان غلاما ادرك مدرك الرجال وهو مصلح لمال فدفع ماله اليه وصيه
او القاضي فباعه من عبده ولم يدفعه اليه ولم ينفذ الثمن
وكان الثمن حالا او موقفا حتى صار فاسدا يستحق المحجور دفع اليه
الغريم المالم عندهما حل ولا يبرأ من الثمن في قول محمد رحمه الله ويرأى
في قول أبي يوسف رحمه الله كذا في المحبط ولو ان رجلا وكل رجلا ببيع عبده
وهو مصلح فباعه ثم صار البائع مفسدا من يستحق المحجور عليه فقبض الثمن
بعد ذلك لم يبرأ المشتري الا ان يوصله القاضي الى الامر فان اوصله يبرأ
المشتري وان لم يوصل الى الامر حتى هلك في يد البائع هلك من مال المشتري
ولا فان علي البائع وكذا في الصبي اذا اذن له ولهم في التجارة فباع ثم جبر عليه
الولي فقبل قبض الثمن فدفع اليه المشتري لم يبرأ كذا في خزانة المفتين
ولو ان الامر امره ببيع العبد والمأمور مفسد ثم مصلح من يستحق المحجور
فباع وقبض الثمن ولا امر يعلم ولا يعلم بعساده جازا بيمينه كذا في
المحبط ولو جبر القاضي على السفينة ثم اذن له ان يبيع شيئا
من ماله ويشترى فباع واشترى جازا وكان اذن القاضي اخراجه من المحجور
ولكن اذا وهب او تصدق لم يحجز ذلك ولو امره القاضي ببيع عبد بعينه
او شرا شي بعينه لم يكن هذا اخراجه من المحجور ان اذن له في شرا العبد
خاصة كان هذا اخلاقا له من المحجور كذا في الظهيرة واذا ادرك البتيم مفسدا
محجورا لقاضي عليه او لم يحجر عليه سال وصيه ان يدفع اليه ماله فدفعه
اليه ففدع في يده وانفقه فالوصي حرام وكذا لو كان الوصي او دعه
المال ابدعا كذا في المسوق ولو ان القاضي امر غلاما قد بلغ مفسدا ببيع
وحجبه القاضي او لم يحجر عليه بان يبيع ماله ويشترى به مع اذنه حتى يباع
واشترى وقبض الثمن كان ذلك جائزا لا خلاف في خلاف الاب والوصي فانه

وجبت السعاية على العبد ولم تجزئه عن الكفارة كما في الظاهر كذا في المحيط فان
صام المسلم احد الشهران فصام مصلحا لم يجز له الا العتق بمنزلة معسر
ايستركذا في المسوط وان اراد حجة الاسلام لم يمنع منها ولا يسم القاصي
النفقة اليه بل يسلمها الي نفقة من الحاج يتفقها عليه في الطريق المعروف
كبلابيدر ولا يسرف ولو اراد حجة واحدة لم يمنع منها استحسانا والقاسي
ان يمنع ولا يمنع من الغران ولا من ان يسوق بدنة كذا في التبيين ثم ان القارن
يلزمه هوي ويجزئه فيها الشاة عنه ما ولكن البدنة فيه او خذل كذا في
المسوط وان جني في احراره بنظر ان كان جنابة يجوز فيه الصوم كقتل الصيد
والخلف من اذني ويجوز ذلك لا يمكن من التكفير بالمال بل يكفر بالصوم وان
كان جنابة لا يجزي فيه الصوم كالحلق من غير من ورق والتطيب وترك الاضحية
فانه يلزمه الدم ولكن لا يمكن من التكفير في الحال بل يجوز بل يوجب الي ان
يعيد مصلحا بمنزلة الفقير الذي لا يجد ما الا او العبد المان وولده في
الا حرام كذا في التبيين ولو جامع امراة بعد ما وقف بعرفة فعليه
بدنة يتاحض الي ان يصير مصلحا وان جامعها قبل ان يقف بعرفة لم
يجب نفقة المضي في احراره ولا يمنع نفقة العود من عام قابل للنفضا
ويمنع من الكفارة والعرة في هذا كالحج ولو ان هذا المحجور عليه فقني
حجة الاسلام الاطراف الزيادة من رجوع اليها هله ولم يطف طوافا فله
فانه يطلق له نفقة الرجوع للطواف ويصنع في الرجوع مثل ما يصنع
في ابتداء الحج ولكن باسرا الذي يلي التفتق عليه ان يتفق عليه واجتماع يوف
بالنيت بحضرة وان طواف جنبا ثم رجوع اليها هله لم يطلق له نفقة الرجوع
للطواف ولكن عليه بدنة لطواف الزيادة وشاة لطواف الصدر يوديها
اذا طاف وانما حصة حجة الاسلام فانه ينبغي الذي اعطى نفقة ما سمعته
في حلاله كذا في المسوط ولو احرمت حجة تطوعا او بغيره تطوعا فانما القاضي
يعطيه النفقة مقدار ما يلقيه كذا في فتاوى قاضي خان ولو ان هذا
المحجور احرمت حجة تطوعا لم يتفق عليه وفي قضايها نفقة السفر ولكن يحمل
له من النفقة ما يكفيه في منزله لا يبرأه على ذلك بل يحتاج اليه في السفر
من زيادة النفقة والراحلة ثم يقال له ان شئت فخرج ما شئت وان كان يور
كثيرا المال وقد كان الحكم يوسع عليه في منزله بذلك وكان فيما يعطيه من
النفقة فضل على قوته فقال انا افكاري بذلك انفق على نفسي بالمعروف
الحلق له ذلك من غير ان يدفع اليه النفقة ولكن يدفع اليه نفقة يتفق عليه
عليها اذ وان لم ينفذ على الخروج ما شئت ومكث حراما وطال به ذلك حتى دخله
من احراره تلك من ورقة يخاف عليه من ذلك حراما او غير ذلك لان اذ جازت
الضرورة ان ينفق عليه من ماله حتى يتخير احراره ويرجع وكذا في احرار
في احرار التطوع لم ينفق المديونة الا ان يشاء ان ينفق فانه من نفقة
وان شئت لا يمنع منه فان لم يكن في نفقة ما ينفذ على ان ينفق كذا في تركه
على حال

على حال

على حاله حتى ياتي الضرر التي وضعت له ثم يبعث يهدي من ماله على ما
ينظر في هذا الي ما يصلح ويصلح ماله كذا في المسوط ولو اوصى بوصية ان كانت
موانفة لوصايا اهل الخير والصالح نحو الوصية بالحج والساكنين او شي من الباب
التي يتفق بها الي الله تعالى يجوز استحسنها وينفذ من ثلث ماله وان كانت مخالفة
لوصايا اهل الخير والصالح لا يجب تنفيذها كذا في فتاوى قاضي خان وفي المتن
قال اذا دفع الوصية الي الورث ما لم يجز ادركه وهو فاسد من حجر عليه كان دفعه
جائزا وهو يري من الصان كذا في المحيط واما الحجر بسبب العسق فعن ذنا
لا يحجر عليا العاسق اذا كان مصلحا لماله والعسق الاصل والطارى سواء
واما الحجر بسبب العقله وهو ان لا يكون مغسلا ولكنه سليم القلب
لا ينفذ الي التفرقات الرجلة وينبغي في التجارات ولا يصير عنها فان
القاضي يحجر علي هذا المغفل عندها كذا في كافي ولو ان صبيها محجورا
استقرض مالا ليعطيه صداق المرأة صح استقرضه فان ابطأ المراه
وصرف المالك في بعض حوائجه لا يواخذ به لا في الحال ولا بعد البلوغ والعبد
المحجور اذا استقرض مالا او استهلكه لا يواخذ به في الحال ولا بعد العتق
ولما ادع الشان عبد المحجور افاقوا المحجور انه استهلكه لا يصدق ولو صار مصلحا
بعد ذلك سبيل عما اقربه فان قال ما اقررت به كان حقا يواخذ به في الحال
وان قال كان باطلا لا يواخذ به كذا في فتاوى قاضي خان ولو ان المحجور عليه سبب
السفاه او دعه رجل مالا فاقرا انه استهلكه لم يجز دفعه على ذلك فان صلح بعد
ذلك سبيل عما تزاره فان اقرا انه استهلكه في حال فساده لم يضمن شيئا في قياس
قوله اي حصة رجه الله لو كان يري المحجور على السفاه وهو قول محمد رحمه
الله لو كان يري المحجور على السفاه وهو قول محمد رحمه الله على قول اي سبب
رجه الله يضمن وان اقرا انه استهلكه في حال صلاحه ضمن ذلك كذا في المحيط
ولو استقرض مالا فانفق عليه بنفسه بنفقة مثله ولم يكن القاضي يتفق عليه
في تلك المدة قضاه من ماله وان كان الفقه باسراف حسب القاضي المتفرق
من ذلك مثل نفقة المحجور عليه في تلك المدة وقضاه من ماله وابطال الزيادة
على ذلك كذا في المسوط ولو ان رجلا ادع هذا السفاه مالا او استهلكه بمحض من
الشهود لا يضمن الا في الحال لا بعد ما صار مصلحا لماله في قياس قول اي حصة رجه
الله لو كان يري المحجور هو قول محمد رحمه الله وعبد اي يوسف رحمه الله يضمن
وكان الجواب فيه كالجواب في صبي المحجور اذا استهلك ما كان ودفعه عنه بمحض من
الشهود فانه يضمن عندهما وضمن عبد اي يوسف رحمه الله هذا اذا كان الوديعة
مالا سوي الغلام والجارية فاما اذا كان غلاما او جارية فغنته خطا كانت قيمته
على عاقلته عندهم جميعا وكذلك لو قطع به الغلام او الجارية بمحض من الشهود فانه
يلزمه ذلك في ماله عندهم جميعا كذا في المحيط فان اقرا المحجور بذلك اقرارا يلزمه اتمام
محجور عليه فان صلح فسيل كان اقربه فان اقربه في حال صلاحه اخذ منه القيمة
من ماله في ثلاث سنين من يوم يقضي عليه كذا في المسوط ولو ان المحجور عليه اقرا ان اخذ

عما

ما رجل يغير ذنه فاستهلكه وصدق رب المال وقد مره الى القاضى فان القاضى
 لا يصدق المحرم عليه بل يظن ان ما يصدق به لا يصدق به الا انه يصدق به
 بعد ما صار معلوما ان المحرم هو لا يستهلكه كان حقا او باطلا فان اقرانه اقربيه
 من لا يشبهه كان حقا او باطلا او بغيره ما اقربيه دينا في ماله وان قال لم يكن
 المحرم ثانيا وكان سبطا في ذلك فانه لا يوافق به ويجب ان يكون الحواجب
 في الصبي المحرم انما اذا اقرنا استهلك ما لا يشبهه في حال الصبي ثم بلغ
 فقال القرض كان حقا او باطلا في ذلك ومثله لو قال لم يكن حقا فانه لا يوافق به
 فان خالدها المال كنت محقا في اقرارك وقال المحرم عليه لم يكن سبطا في
 الاقرار فانقول قول المحرم عليه وعلى رب المال البينة انه استهلكه في حالة
 المسقة اذا اقرانه كان سبطا في اقراره وادعى صاحب المال انه كان حقا
 قال قول قوله ومثله لو قال بعد ذلك فوضعتني والاصبي محرم او اودعتني
 واستهلك ذلك وقال صاحب المال لا بل اودعتك واقرضتك فانت ما دون
 او بالحق ان القول قول رب المال وعلى الصبي البينة فعلى ما ادعاه كذا في المحرم
 ولو ان رجلا اقرض محمدا او اودعه ثم صار مسلما فقال لصاحب المال كنت
 اقرضتني في حال عساري فانعتقها او قال او عتيتني في حال عساري فانعتقها
 وقال صاحب المال ويضمن المحرم كذا في فتاوى قاضي اذ قال رب المال اودعتك
 او اقرضتك في حالة المحرم لا انك استهلك بعد ما صلت وفي عليك ضمان المحرم
 يقول لا بل استهلك في حال العسار او لا فان لك القول قول المحرم وعلى
 رب المال البينة ان كان المال قايما في يده بعد ما صلح كذا في المحرم
الفصل الثاني في معرفة فقه البلوغ بالوعاء الغلام بالاحتلام او الاحمال
 او الاتزال والحارية بالاحتلام او الحيض والحمل كذا في المختار والسن الذي
 يحكم بالبلوغ الغلام والحارية اذا اشتهر بها اليه خمس عشرة سنة الغلام وسبع
 عشر سنة للحارية كذا في الكافي وادعي مرة البلوغ بالاحتلام وعنه في حق
 الغلام اثنتا عشرة سنة وفي حق الحارية تسع سنين ولا يحكم بالبلوغ ان ادعي
 وهو ما دون تسع عشرة سنة في الغلام وتسع سنين في الحارية كذا في المعدين
 فان اخبر به ولم يكن بها الحاض فقبل قولها كما قبل قول المرأة في الحيض فلا قبلنا
 قولها في ذلك صارت احكامها احكام النساء كذا في شرح القدر في الاقطع
 فان حاضت للحارية او احتلم الغلام او اقرضت تلك فاستكمل الغلام تسع عشرة سنة
 والحارية سبع عشرة سنة وادعى منها الرشد واختير وبالحفظ الاموال والصالح
 في دينها دفعت اليها اموالها فان كانا غير مستانسين لم يدفع اليها منه شيء وقال
 ابو يوسف ومحمد رحمهما الله لا تستل ذلك الا اذا اقرضت او احتلمت او اقرضت بالسن
 فانما حكم بالبلوغ عند ادراك السن او بلوغها والاحتلام فان كان رشتا لم يصح
 دفع اليه وان لم يكن بهذه الصفة لم يكن مفسدا ولو صبه للقاضي ان يبيع بالمال عنه
 بالتمام كذا في المحرم وادعى الغلام او الحارية الحكم وان شكل مرة في البلوغ فقال
 قد بلغت فانقول قوله واحكامها احكام النساء كذا في الكافي اذا جاء امره بعد

ما بلغ

ما بلغ مبلغا يتصور منه الاحمال فجات به لدفانه يثبت نسبه ويحكم ببلوغه
 ثبوت نسب الولد كذا في النبايع **العاب** الثالث في المحرم
 بسبب الدين في المحرم بسبب الدين ان يركب المحرم ديون تستقر قاهلها وتزيد على امواله
 وتطلب الغرماء من القاضى ان يحرم عليه حتى لا يرب ماله ولا يصدق به ولا يقر به
 لغريم آخر قال القاضي محرم عليه عند ما او بعلم حرة حقا لا تصح لهبة واصدق
 بعد ذلك وعند اي حبيبة لا يحرم عليه ولا يعمل حرة حقا لا تصح لهبة واصدق
 بعد ذلك وعند اي حبيبة لا يحرم عليه ولا يعمل حرة حقا لا تصح لهبة واصدق
 ولو تزوج المحرم امرأة مع نكاحه فان زاد على مهر مثلها بمقدار مثل المثل يظهر
 في حق الغريم الذي حرم لاجله بما من الغريم في ذلك وما زاد على مهر المثل يظهر
 في حق الغريم الذي حرم لاجله ويظهر في المال الذي حدث له بعد كذا في فتاوى
 قاضي خان ولا يباع على المديون ما لم يقر في قول اي حبيبة رضاء العرو من العقار
 فيه مسوا ولكن بحسبه اياها حتى يبيعه في دينها بقا الحق الغرماء وقال الا يبيع ماله
 ان امتنع من بيعه ومنع من بيعه في غرضه بما يخصه كذا في الكافي لا يجوز للقاضي بيع
 مال المديون بغير علمه الا برضاه وعند المحرم وهذا في المديون الخاص عند الاختلاف
 بين المشايخ رحمهم الله وفي المديون الغائب اختلعا المشايخ رحمهم الله على قولها
 بعضهم قال لا يجوز بيع الغائب عليه اذ اعاد الزوج وطلبنا المرافعة القاضي
 ان يبيع ماله في نفقته اذا غاب لا يبيع عند اي حبيبة رضاء الله وكذلك عند هاتين
 قول بعض المشايخ وان كان مال الغائب شيئا فاختار عليه الفساد ببيع بالاجماع
 وكذلك اذا كان للغائب عيرون وخاف القاضى ان تشتترق قيمة نفقته والقاضي
 يبيعه بالاجماع كذا في الذخيرة ويصح هذا المحرم عند هاتين وان كان المحرم المديون
 غائبا ولكن يشترط على المحرم عليه بيع المحرم حتى ان كل نفر في بشارته بعد
 المحرم قبل العلم به يكون له ما يبيع عندهما وهو قاي من المحرم على العبد المأذون
 من حيث انه لا يعمل بدون علم العبد وكذلك يبيع هذا المحرم قبل الحبس وبعد ذلك بشرط
 يوردي اليه اربال خضر ما يه فالحرم يورث فيه وذلك كالهبة والصدقة وما اشبهه
 واما البيع فان كان بمثل القيمة جاز من هذا المحرم ان يبيع بالعين الا يصح منه سواها
 العين سيرا او احتلا او خيرا لم يشتر بمثل ثلثة العين وبيع العسخ وان يبيع ماله
 من الغريم وجعل الدين بالثلث فصار ما ان كان الغريم واحد جاز ذلك وان كان الغريم
 اثنين فبيع ماله من واحد مما يثل قيمته ببيع كالوابع واجبي بمثل قيمته ولكن المقام
 لا يقع وكذا الوقفي دين بعض الغرماء لا يملك هكذا في المحرم كذا في المحرم عليه القاضي
 بسبب الدين ليستهدا انه قد حرم عليه في ماله ولا يشترط ليس بشرط لهبة المحرم
 وانما احتيج اليه لانه يتعلق بهذا المحرم احكاما وربما يقع التجا حقه فيحتاج اليه
 اثباته فيشهد لبيع الامن عن التماحد وبين سبب المحرم يقول محرم عليه
 بسبب الدين الغلان ابن فلان عليه لال المحرم على قول من يراه جابيا يختلف اسبابه
 وهو باختلاف سببه يختلف في نفسه لان المحرم بسبب اسفه بيع امواله كلها
 والمحرم بسبب الدين يختص بالمال الموجود له في الحال فانما ما يحدث له من المال بالكتب

النفاذ في وقته يبينهم يدور الاختيار واما المديون ففي حال صحة لوائهم
الغرماء على غيره بقضاء الدين باختياره فله ذلك على قدر قضاوي النسبي
فقال رجل عليه الف درهم لثلاثة نفر او احد منهم ضمانا ولا خير لثلاثة
والآخر منهم ما يثبتان وما له ضمانا فاجتمع الغرماء فحسموه يدورهم في
مجلس القضاة وكيف بينهم امولهم بينهم قالوا كان المديون حاضرا وانه
يقضي ديونه بنفسه وله ان يقدم البعض على البعض في القضاة وان
يؤخر البعض على البعض وان كان المديون غائبا والديون ثابتة
عند القضاة فيقسم المال بين الغرماء بالحصة كذا في العيني شرح
الهداية فان اقام المديون العينة على الافلاس فاقام الطالب العينة
على العينة فبينما الطالب اولى ولا حاجة الي بيان ما يشتبه البيان
وفي نسخة الافلاس لا يشترط حضر المديون كذا في الخلاصة في فصل
الحق من كتاب ادب القاضي وينبغي ان يقول الشهود انهم قد
ولا تعلم له مالا ولا عرضا من الغرماء يخرج بعد ذلك من حال الفقر
وعن ابي القاسم الصفي يبغي ان يقول الشهود قد شهدنا انه مغلس
معه لم لا تعلم له مالا سوى كسوته التي عليه وشباب ليل كذا في النهاية
ولو دخل داره لما جده قال في هذا لا يتبعه بل يحبس على باب
داره اليان يخرج وقال في الزيادة اذا لم ياذن له في الدخول يجلس
على باب الدار ويمنعه من الدخول كذا في شرحه ويهرس من جانب اخر
في حق ما هو المقصود من الملازمة وقال في النهاية ليس لصاحب
الحق ان يمنع المذموم ان يدخل في بيته لحائظ او غدا الا اذا اعطاه
العدا او اعد له موصفا اخر لا جلا لحائظ فحينئذ ان يمنع من ذلك
حتى لا يهرس وفيها كان عمل المذموم سقي اما وكو كذا في صاحب
الحق ان يمنع من ذلك ولكن له ان يلمسه او يكرسه ناهية او اجبره او
علامه الا ان كانا نفقة ونفقة عياله واغراه فحينئذ كان له ان يمنع
من ذلك كذا في التبيين وفي الحوادث رجل قضى عليه حق الانسان فامر
بالمال ان يلازم الغريم فقال الغريم لا جالس مع المديون فله ذلك في العيني
شرح الهداية ولو اختار المذموم الجالس والطالب الملازمة فالحق للطالب
الا اذا علم القاضي انه ينفق عليه في الملازمة بان يمنع من دخوله في داره
او يمنع من الدخول فحينئذ يحبس في داره كذا في الكافي ولو كان
المذموم جالسا على المرأة لا يلازمها بما فيها من الخلق الا اجبته ولكن يبعث
امرأة اجبته تلامها كذا في الهداية ومن افلس وعنده متاع الرجل بينه
استأجر منه وصاحب المتاع اسوة للمعزاة فيه صورة رجل اشترى من رجل
شيئا وقبضه فلم يود ثمنه حتى افلس وليس له غير هذا الشيء فادعى البائع
بانه حق من سائر الغرماء وادعى الغرماء النسبية في ثمنه فانه يباع ويحسم
الدين بينهم بالحصة ان كانت الديون كلها حالة وان كان بعضها موقفا

حالا

حالا يقسم الدين بين الغرماء الذين حلت ديونهم ثم حلت اذا حل الاجل سائرهم
اصحاب الديون الوجلة في قبضوا بالحصة واما اذا لم يقبضوا لم يبيع ثم افلس
فصاحب المتاع اولى بثمنه من سائر الغرماء كذا في النسخة هشام عن محمد بن
الله في السعفة الخمر اذا زوج ابنته الصغيرة او اخته الصغيرة لم يحز قال ابن
محمد بن الله عمن لم يوس منه رشدا فلم يحز عليه وماله في يده فباعه
فاضرب كان ابا يوسف قال البيع باطل وكذلك قول محمد بن الله كذا في المحبط
كتاب المأذون وفيما يواب الباب الاول
في تفسير الاذن شرعا وركن موثوق وحكمة اما تفسيره شرعا فهو كذا في
واسقاط الحق والقبول بزمان ولا مكان ولا نوع من التجارة كذا في
التبيين واما ركنه فقوله القائل لعبد اذن لك في التجارة كذا في محيط
السر حسي واما شرطه فهو ان يكون العبد من يعقل التصرف ويقصد
والاذن من يملك التصرف فيها واجارة ورهنا ويحوز ذلك ولا يشترط
ان يكون مالك العبد فحينئذ جاز التصرف الاذن من العبد المأذون والمالك
والشريك معاوضة وعتقا والاب والجور القاصي والعالي واما حكمه
فهو انفسه الشرع في كذا في التبيين لو اذن له يوما او شهرا كان مأذونا
مطلقا ما لم ينهه وكذلك اذن القاصي والوصي لعبد التيمم وكذلك الصبي
الذي يعقل كذا في خلاصة المختارين ثم الاذن بالتصرف اما لا يتخصص هذا
اذا صار في الاذن عبدا محبوسا ما اذا صار في عبدا مأذون لا يتخصص حتى
ان المولى اذا اذن لعبد في التجارة ثم دفع اليه مالا او قال اشترى به الطعام
فاشترى العبد الرقيق يصير مشتريا لنفسه نص عليه محمد بن الله في
المأذون وكان الثمن على المأذون ينقله من مال نفسه دون مال مولاه
وعلى هذا لو اخذ من مولا ليس للمولى ان يبيعه وانما استهلك مال المولى
ولكن يبيع البائع ويأخذه كذا في الخيرة **البايع**
التالي في يكون اذنا في التجارة وما لا يكون والاذن كما ثبت بالصدح
ثبت بالرجل لا تقا اذا باي عبده يبيع ويشتري فسكت يصير مأذونا
سواء كان البيع للمولى ولغيره باعوه او بغيره او فاسدا كذا في خلاصة
المختارين ولو رتب عبده ويبيع ويشتري فسكت ولم ينهه صار مأذونا ولا
يحوز هذا التصرف الذي شاهد المولى الا ان يجوز بالقول سواء كان باع للمولى
او لغيره ويصير مأذونا فيها يتصرف بعد هذا كذا في السراج الوهاج
واذا دفع الرجل الى عبده رجل متاعا وامره ان يبيعه فباي مربي العبد يبيعه
ولم ينهه يصير العبد مأذونا في التجارة يسكون المولى ويجوز بيع المتاع
باي مربي صاحب المتاع ثم في هذه الصورة العدة تكون على العبد وعلى صاحب
المتاع اختلفا المشايخ فيه بعضهم قالوا يجب على صاحب المتاع وبعضهم
قالوا العدة على العبد كذا في المحيط ولورثاه للمولى ولم يره كانت العدة على
صاحب المتاع كذا في المستوط واذا عصى رجل عبدا محبوسا عليه ولا يبيعه للمولى

وحلف العاصب ثم تصرف العبد ومولاه ساكت ثم قامت البيعة فاسترده
لا يصير العبد ما ذونا كذا في المغني وإذا اعتصب العبد من رجل متاعا فباعه
ومولاه ينظر إليه فلم ينهه عنه فهو ذن له في التجارة ولا ينفذ ذلك البيع
سواء بعه بامر المولى أو بغيره كذا في المسبوط ولو اشترى عبد علمه بالخيار
فدله ينصرف فلم ينهه عنه فهو ذن بالبيع لمخفد بن اوافقصة أو لم يقضه
ثم يجبر بحجور من وقت البيع وفي نسخة إذا رآه المشتري بشرط الخيار
له بيع ويشترى فسكت كان ذلك إجازة للبيع فيبطل خياره ويجبر
العبد ما ذونا ولو باع على أنه بالخيار فلا يتصرف فلم ينهه فان لحقه
دين فهو نقص للبيع والا فلا فان تم البيع فهو عليه ثم قبل يصير محجورا
من وقت البيع ولا يصح أنه يجبر محجورا من وقت الإجارة فان كان العبد
الكنسب شيئا فهو المشتري وما الكسب بعد الغنص فذلك طيب له
وقبل الغنص ينقص منه وقيل هذا عندنا وعند أبي حنيفة رحمه
الله الكسب للمبايع كذا في المغني ولو رآه المولى عبدا يشتري شيئا رآه
للمولى أو ذنا ينظر فيه يصير ما ذونا فان نقد الثمن من مال المولى كان
للمولى أن يشتريه وإذا استرد لا يبطل ذلك البيع ولو كان مال المولى مكيلا
أو موزونا فاسترد المولى يبطل البيع أن كان الشراء بكيل أو موزون
لجبنه وإن لم يكن يعينه واسترد المولى لا يبطل البيع كذا في قنوق
قاضي خان ولو رآه عبدا يتزوج أو رآه أمته زوجت نفسها فسكت
فالصحيح أنه لا يصير ما ذونا كذا في المغني فان أذن له أن يباعا جاز
نظره في سائر تصرفات وذلك بأن يقول له أذنت لك في التجارات
ولا يغنيه منوع وكذا إذا كان يلفظ الجمع كذا في الكافي فان أذن له في
نوع منها دون غيره فهو ما ذونا في جميعها وسواء شئ من غيره ذلك النوع
صحيح أو سكت عنه فيكون ما ذونا في التجارات كذا في النهاية ولو
قال لعبده أذني على كل شئ حسنة ودله فهذا الذن له في التجارة وكذلك
إذا قال لعبده إذا أدبت إلى الف درهم فانت حر وكذلك إذا قال
صرت عليك كل شئ كذا أو قال كل جمعة كذا حتى توفيها لا يصير ما ذونا
له في التجارة كذا في المغني ولو قال لعبده افتد نفسك ولا وضيا طار
صيا فاصار ما ذونا في التجارات كلها وإذا قال له أذنت لك في التجارة كذا
في الخزير يصير ما ذونا في التجارات كلها ولو قال لعبده اشتر ثوبا لك
أو امرأه أن يشتري لها لاكل أو خيرا وما أشبه ذلك يصير ما ذونا
استحسانا ويمنع هذا الذن استحسانا إذا والعاصم أنه إذا أذن
له بالتصرف المذكورة مرة بعد أخرى حتى يصلح أن يردده الرجح يجعل
ذلك أذنا وإن أذن له بفقد واحد يعلم أنه ليس مرادا الرجح يجعل
أذنا في التجارة بل بعينه لا يستحق ما عرفوا وفادته حتى لو قال لما اشترى
ثوبا ومعه يصير ما ذونا في التجارة وعلى هذا في ما ذونا في هذا الصبر
ما ذونا

ما ذونا في التجارة ولو قال بيع ثوبي هذا واشترى ثوبه كذا يصير ما ذونا في
التجارة وعن هذا الأصل قلنا إذا قال أذهب إلى فلان وأرجع نفسك فمعي عمل
كذا لا يصير ما ذونا في التجارة ولو قال بيع ثوبي هذا واشترى ثوبه كذا يصير ما ذونا
في التجارة وعن هذا الأصل قلنا إذا قال أذهب إلى فلان وأرجع نفسك فمعي
فم عمل كذا لا يصير ما ذونا في التجارة ولو قال بيع ثوبي هذا واشترى ثوبه كذا يصير ما ذونا
وإذا قال أذهب إلى فلان وأرجع نفسك فمعي عمل كذا لا يصير ما ذونا في التجارة لأنه لم
يتم من يعمل منه فيكون أمرا بالمعاملة مع الناس فيكون أمرا بغيره بخلافه
وفي النوادر جعل مسيلة الإجارة على ثلاثة أوجه أحدها أن قال أخرج نفسك من فلان
لتخدمه وفي هذا الوجه لا يصير ما ذونا في التجارة وأما أن يقول أخرج نفسك
من فلان ولم يرد على هذا الوجه لا يصير ما ذونا في التجارة فهذا في الذخيرة
وفي المغني روي أنما يستعمل لوجه المولى لعمل التجارة صفة وهو أذن ويرجع على
المستاجر ما لحقه من الدين فيا اشترى به المستاجر كذا في التانزها فيه وإذا دفع
إلى عبده رابطة وحار لا يشتريه ولا يبيع له ويجبر أنه يبيع ثوبا فذا ليس بأذن في
التجارة وكذلك الطمان إذا دفع إلى علامه حار لا يشتريه طعما الله لم يملكه فهذا
ليس بأذن في التجارة ولو دفع إليه رابطة وحار أو قال اسق عبيدك هذا وبعده كان
أذنا في التجارة وكذلك لو دفع إليه حار أو قال اسق عبيدك هذا وبعده كان
بأمره يشتري عليه كان أذنا في التجارة وكذلك إذا لم يملك من الناس ولم يبيع شيئا
فهو أذن في التجارة كذا في المحيط ولو قال أعمل في الغنم أو في الخيل أو قال
أخرج نفسك في الغنم أو في الخيل أو قال أعمل في الغنم أو في الخيل أو قال
بعده لا يشتري له ثوبا ولا يبيع له ثوبا ولا يشتري له ثوبا ولا يبيع له ثوبا
كذا في المسبوط لو قال اشتر ثوبا فاقطعه فبصا لا يصير ما ذونا بل يصير
استحسانا للضرورة كذا في المغني الأذن في الإجارة يكون أذنا للتجارة
ولا أذن للتجارة يكون أذنا للإجارة كذا في النسخ الجيدة وإذا أمر الرجل عبده
بقبض علة حار أو امره بقبض كل دين له على الناس أو وكله بالخصومة
في ذلك فليس هذا بأذن له في التجارة وكذلك أن أمره بالقيام على رعي له
أو أرض أو على عماله في بناء دار أو أن يجاسب عماله أو أن يتقاضى دينه
على الناس ويؤدي منه خراج أو يقضى دينه عليه لم يكن هو ما ذونا
له في التجارة بشئ من ذلك كذا في المسبوط إذا قال لعبده لا تملك من التجارة
كان أذنا له وكذلك إذا أذن له أن يخطب كذا في السراجية ولو أمره
بأن يخطب في السوق أو أن يخطب في السوق أو أن يخطب في السوق أو أن يخطب في السوق
من الثمار ويؤدي خراجها كان أذنا له في جميع التجارات كذا في المسبوط
وإذا دفع الرجل عبده مالا أو لا أمره أن يشتري له طعاما فقد ذكر
هذه المسيلة في المأذون في الموضعين ذكر في أحد الموضعين أنه
يصير ما ذونا وذكر في الموضع الآخر أنه لا يصير ما ذونا قال مشايخنا رحمهم الله
قائل ما ذكر أنه يصير ما ذونا أن يكون المال كثيرا بحيث لا ينهي له الشراء

به سيرة واحدة حتى يكون المعروض اليه عفدا واحدا واليه اشار محمد
ربه الله في كتابه فانه نص على المال العظيم في الموضع الذي قال يصير
ما ذوقا في التجارة كذا في المعنى واذا دفع الي علامه مالا واهله ان يخرج
به الى بلد كذا او به فعه الى فلان يشتري به الزم به فعه اليه حتى
يأتي اليه ولا فعه لم يكن هذا اذا قاله في التجارة كذا في الميسر واذا دفع
الي غيره ان ياتي بعتا وامره ان يشتري طعاما فخره فيهما واستاجر
له اخيرا فليكون انهما رها وبسوق زرعها ويوردي حراها فهذا
اذن له في التجارة وقال ابو حنيفة رحمه الله اذا قال لعبد بيع ثوبي
هذا لاجل الخرج والتمنا او قال علي وجه الخرج والتمنا فهذا اذن له في التجارة
على ان ما اذا قال بيع ثوبي من فلان ولم يقل علي وجه التما والزيادة
كذا في المعنى ولو قال قد اذن لك في التجارة يوما واحدا فاذا مضى
يا سيدي يا سيدي ما ذوقا في التجارة كذا في المعنى انما هو عليه في اهل سيرة
ولو قال اذن لك في التجارة في هذا الحانوت كان ما ذوقا في جميع
المواضع وكذلك اذن في يوم او احد ساعة يكون اذنا في جميع الايام
ما لم يخرج عليه في اهل سيرة وكذلك لو قال اذن لك في التجارة في هذا
الشهر واذا مضى هذا الشهر قد حجت عليك فلا تتبع ولا تشتري
بعد ذلك فخره هذا لاجل كذا في الميسر اذا اذن لا في التجارة لا في
وان يعلم الا في وان اذن له بالتجارة مع من في يديه حق بان اذن للعبد
المعصوب في التجارة فان كان العاصب عتقا وله بيتة فانه يملك
بيعه من العاصب وغيره فيملك اذنه في التجارة وان احادوا لانه
للمالك لا يصح الا في التجارة كما لا يملك بيعة كذا في العتق والعتق
ولو ارسل علامة الى اخي من الافاق بما ل عظم يشتري به الزم به عن يمينه
فهذا اذن له في التجارة كذا في الميسر اذا اذن لعبد من يمينه ولم يبيع
لم يكن اذنا كذا في السراية ولو كان العبد لو اذن فكا بشي ففعله هذا
اذنا لبيعه في التجارة ثم عندهما يصير الكل مكانا وعند اي حبيبة رحمه الله
يصير نصفه مكانا وما اكتسب من مال فقصه للمولى باعتبار النص
الذي كان منده وما لم يمتد من دينه كان عليه ان يبيع فيه كذا في الميسر
ولا كان العبد كله لرجل فقال المولى لاهل الشرف اذنا ان يمتد من دينه هذا
بغيره ففعله فلا اذن له في التجارة ثم راه بغيره ففعله
ولم يمتد لا يصير ما ذوقا في التجارة كذا في الخيرة وما يتصل
بهذا العاصب يكون اضافة الاذن اليه الوقت في المستقبل وكذا يجوز
تعلقه بالشروط ولا يجوز تعلقه بالشروط والا ففعله في وقت في المستقبل
كذا في الخيرة اذا قال للعبد اذنا ان يمتد من دينه في التجارة ففعله هذا
له في التجارة اذنا عتق ولو قال لعبد المحرم اذنا ان يمتد من دينه ففعله لا يصح
ولا يصير لعبد محرم اذنا لا يصير ما ذوقا الا بالعلم حتى لو قال المولى

اذنت

اذنت لعبد يبيع في التجارة وهو لا يعلم لا يصير ما ذوقا لو قال يا مولاي
عبد يبيع اذنت له في التجارة ففعله والعبد لا يعلم باذنا المولى يصير ما ذوقا
في رواية كتاب المازون ومن اصحابنا من قال يكون ما ذوقا من غير خلاف
والجواب عليه لا يصح الا اذا علم ما اذا لم يعلم لا يصير محمورا وان محمرا عليه في سيرة
وهو لا يعلم فان اخبره رجلا او رجلا وامراتا عن عدلين او رجلا وامراة
عدله فصار محمورا بالاجماع صدقة او كذبه هكذا في الجواهر النيرة ولو ارسل
المولى اليه رسولا او كتب اليه كتابا فبلغه الرسالة ففعله كذا في سيرة
ما ذوقا كيف ما كان الرسول ولو اخبره قطري من ثلثا نفسه ففعله كذا في
في كتاب الكفالة ان الخبر اذ كان رجلين عدلين او غير عدلين او رجلا
عبد لا يصير ما ذوقا صدق الخبر في ذلك ولم يصدق اذ اظهر صدق الخبر في
بظهر صدق الخبر اذ يحضر المولى بعد ذلك ويقر بالاذن اما لو انكر الاذن
لا يصير ما ذوقا وان كان الذي اخبره طحا غير عدل صدق العبد الخبر
في ذلك يصير ما ذوقا وان كذبه لا يصير ما ذوقا وان اظهر صدق الخبر
اي حبيبة رحمه الله على قولها يصير ما ذوقا اذ اظهر صدق الخبر
وذكر الصدق لشره رحمه الله في العتق والعتق لا يصير ما ذوقا
فان اظهر صدق الخبر ان يحضر المولى بعد ذلك ويقر بالاذن اما لو انكر الاذن
لا يصير ما ذوقا وان كان الذي اخبره طحا غير عدل ان صدق العبد الخبر
في ذلك يصير ما ذوقا وان اظهر صدق الخبر عتق اي حبيبة رحمه الله وعلى
قولها ان العبد يصير ما ذوقا كيف ما كان الخبر كذا في المعنى فرق ابو
حنيفة رحمه الله بين المحرم والاذن عتق لا يثبت المحرم غير الواحد الا ان يكون
المحرم عدلا او اخبره اثنتان ويشيت الاذن بقول العتق في الواحد على كل حال وذكر
الشيخ الامام المعروف بكونه رحمه الله عن الفقهاء ان يكره ان ياتي رحمه الله
انه لا فرق بين الاذن والمحرم انما يصير ما ذوقا اذ كان المحرم صادقا عتق العبد
وكذا المحرم لا يثبت العتق الا ان يكون صادقا عتق العبد العتق على هذا
القول كذا في فتاوى قاضي خان الباب الثالث في بيان ما يملك
العبد وحالا يملك المازون ان يبيع ويشترى بمثل القيمة وينفق على انفاق
الناس وفيه عتق اي حبيبة رحمه الله وينفق على ما لا يجوز
عنه بالعتق الفاضل وهذا لا يصير المازون لعتق جاني العبد المازون
في مرض موته بغيره من جميع المال اذ لم يكن عليه دين فان كان من جميع
ما بقي فان كان الدين محمدا في يده يقال المشتري اذ جميع الماياه والا فافرد
البيع هكذا في الجواهر النيرة وله ان يسل ويقتل السلم كذا في الكافي والعبد
او ياكل غيره بالبيع والشره ينقد او يسل كذا في المعنى يوكيد العبد
الماذون بالخصوص ماله وعليه جانيه كذا في الكافي لو كان الوكيل مولا او
يقتل غيره ماله او يسله عتق او يسله عتق او يسله عتق او يسله عتق
الماذون اذ وكل المولى بالخصوص مع الاجبي جازي سوا كان العبد مدعيا

بن

او مدعا عليه فرق بين هذا وبين ما اذا وكل الاجنبي مولا الماذون حتى
يجامع مع الماذون فانه لا يصح التوكيل حتى لو اقر الموكيل على موكله لا يصح اقراره
سواء كان العبد مدعيا او مدعي عليه فالموكلي يصالح وكذا على الاجنبي
عن عبده كذا في المحيط واقرار وكيله عند القاضي جائز وان انكر مولا او
عن ماله حوائث اقر عند غيره القاضى في عقد مفضحة الي القاضى وادعى
اقراره عند غيره سأل عنه ذلك فان اقر له انه اقرب ذلك قبل ان يتقدم
الجهة الزمه ذلك وان قال اقرت به قبل ان يوكلي وقال الخصم اقرب به بعد
الوكالة الزمه القاضى ذلك وان صدق في حصصه فانه اقر قبل الوكالة
اخرجنا القاضى من الوكالة ولم يقص بذلك لاقراره على الموكل ولو وجد
الوكيل الاقرار لم يستعمل عليه فان اقام الخصم البينة على اقراره
قبل الوكالة او بعد ما اخرجنا القاضى من الوكالة لم يجز اقراره على الموكل
كذا في المسبوط ولو وكل عبدا ماذون حرا ببيع مناعه وباعه من رجل
له على الماذون دين صار قصاصا عندها خلافا لابي يوسف رحمه الله
ولو كان الدين على ما صار قصاصا بدين العبد اتفاقا كذا في المغنى
الماذون اذا توكل من غيره بشراء شئ ان توكل بالشراء بالنقد يجوز التوكيل
استحسانا واذا توكل من غيره بالبيع يصح التوكيل قياسا واستحسانا
حصل التوكيل بالنقد والنسيئة كذا في المحيط واذا باع الماذون جارية
رجل بامر ثم قتلها الامر قبل التسليم بطل فان قتلها الماذون قبل
المولا ادفعه بالجناية اذ ادفه بالجناية كما لو قتلها قبل البيع طريها
فعل كان المشتري بالخيار فان شتا نقص البيع وان شتا اخذ ما قام مقام
الجارية وادى الثمن ولو كان مولا العبد هو الذي قتلها او على العبد
دين او لاديه عليه فعلى عاقلة قيمتها الى ثلاث سنين ويخير المشتري
فان شتا نقص البيع والخيمة للموكل وان شتا لادى الثمن واستوفى قيمتها
من عاقلة الغائل في ثلاث سنين ولو كان الماذون باع جارية ما في يده
من رجل بجارية ثم قتلها العبد قبل ان يسلمها بطل العقد وان العبد
في كسبه كالحري التمر في ملكه فالمبيع في بيعه موقوف على ما يملكه ويسبقه
ان يكون على العبد دين اولم يكن وكذلك ان قتلها المولى ولا دين على العبد
لان كسب العبد خالص ملك المولى والعبد تابع للمولى وان كان على العبد
دين فالمولى ضامن لغيره لان كسبه في هذه الحالة لغرمائه كذا في المسبوط
رجل وكل عبدا ماذون ثانيا بشتري له شيا مائة تمت مسمى ولم يتقدم الثمن
جاز استحسانا فافلو وكله بالشراء من رجل فاشترى فما اشترى يكون
للعبدة لا للمر كذا في قناري قاضي خان ولو كان المولى دفع الى عبده جارية
له ليست بتمت تجارة العبد وامره ببيعها وباعها ولم يغيرها المشتري حتى
قتلها مولى العبد قاله ببيع منقوض وان كان العبد هو الذي قتلها فان اخطا المولى

دفع

دفع العبد الجناية فالشترى بالخيار واذا اخطا العبد انتقض البيع كذا في
المسبوط واذا توكل العبد الماذون عن غيره ببيع عين مباح ثم ان المولى حذر عليه
ثم وجد المشتري عبدا فالخصم هو العبد فان رد عليه العبد ببيعها وباعها اليه
او باقراره بالعيب والعيب لا يحدث مثله ببيع العبد المردود في الثمن هكذا ذكر
في الكفاية وقال فيها اذا رد عليه وهو ماذون ان المطالب يطالب الماذون
بالتن الثمن ثم الماذون يرد العبد المردود وعلى الموكل ويرجع عليه بالثمن
ثم اذا بيع العبد المردود بغيره من ثمنه ثمن المشتري فان نقص عن الثاني
عن الثمن الاول هل يباع فذلك رتبة المحرم ويكون ثمن المحرمين المشتري وبين
عزمه بالخصم فان بقي ثمن من ثمن المشتري فانه يرجع بالتالي على موكل العبد
وكذلك يرجع غرما المحرم على الموكل ما اخذ المشتري من ثمن المحرم كذا في المغنى
واذا كان بين الماذون وبين حرجارية وامره الحري ببيعها فباعها العبد الف درهم
فما اقر العبدان شريكه فدينه من جميع الثمن او نصفه من المشتري وصدق
المشتري وكذا بعد الشريك فاقرا العبد مخرج وبراءة المشتري من نصف الثمن
ثم يملك العبد مخرج الشريك وان خلف اخذ من المشتري نصف الثمن فيكون
بينها نصفين وان يملك من اليدين عزم نصف الثمن فليس يكن وباعه من المشتري
نصف الثمن فيسلم له ولا يدين على المشتري في شئ من ذلك ولو كان الشريك هو الذي
اقر العبد قبض جميع الثمن وصدقه المشتري وكذا بعد العبد ببيعها لمشتري من
نصف الثمن ايضا ولا يدين على المشتري في ذلك ويملك الامر العبد فان يملك الزمه
نصف الثمن لا امر وان خلف ببيع من نصيب الامر واخذ العبد من المشتري
بضعة ثمن لا يثبتا ركه فيه الامر ولو اقر الامر العبد ببيع المشتري من جميع الثمن
اعلانه وهبه له فاقرا ايضا طلبة الثمن على المشتري وكذلك لو اقر العبد
بذلك وانكر الامر ولو كان شريك العبد هو الذي يملك البيع بامر العبد ثم اقر على
العبد بغيره من الثمن او قبض حصته كان ذلك بمنزلة اقرار العبد عليه لو كان
العبد هو الذي يملك البيع ولو اقر العبد ببيع على العبد بالامانة كان باطلا لا يدين
الا ببراءة البينة من العبد وكذا لو اقر العبد على البائع بانه وهبه الثمن اذا اقر المشتري
عنه بقيت دعوى المشتري على البائع الا ببراءة الثمن فيجوز البائع على ذلك وان خلف
اخذ جميع الثمن من المشتري وان يملك ببيع المشتري من جميع الثمن وللعبدة نصف البائع
نصف الثمن في قوله ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله وفي قوله ابي يوسف رحمه الله
من حصته البائع من الثمن خاصة كذا في المسبوط للعبد الماذون ولو رجل اخر على
رجل العا درهم ففعل الشريك العبد قبض نصفه لم يجز الوكالة وما قبض يكون
بينها نصفين وان هلك هلك من مالها ولو وكل شريكه مولا فكذا ذلك حكمه ان لم
يكن على العبد دين وان كان عليه دين جاز كذا في المغنى واذا وجب الماذون
والشريك له على رجل الف درهم ففعل العبد وشريكه بخصومة مولى
العبد وعلى العبد دين او لاديه عليه فاقرا مولى العبد القاضى باستيفائها المال
جاز اقراره عليها وان حجهه فان ادعى الشريك على العبد انه قبض نصيبه فان كان

العبد الامن عليه فان الشريك يرجع في رقبته العبد نصف حصته يساع في ذلك وان كان على العبد دين فلا يسبل له عليه ولا على مولاه حتى يقضى دينه واذا استوفى العبد دينه ووصل شئ يرجع الاجنبي بحصته في ذلك ولو كان الشريك صدق المولى فيما اقر به عليه وكذلك العبد وعليه دين اولاد من عليه دين لم يرجع واحد منها على صاحبه بسبب لو كان الشريك هو الذي وكل العبد بالخصوصية في دينه ولم يوكل المولى بذلك واقر العبد عند القاضي انه لا يؤول الشريك قبل الغريم واقر انما استوفى من الغريم نصيبه ومحمد ذلك الشريك في الغريم من حصته الشريك وينبغي العبد الغريم بنصف الدين لانه يقر في نصيب نفسه بشئ فاذا اخذه من الغريم شاركه الشريك فيه ان كان على العبد دين اولم يكن ولو كان للعبد ولشريكه على رجل العبد وهو مقر من اغباب الغريم وادعى العبدان من بركة فذيقض خضه فاذا ان يرجع عليه بنصفه في الشريك وكل مولى العبد بخصوصية العبد في ذلك وعلى العبد دين اولاد من عليه او وكل الشريك بعض غير ما العبد فاقر لو وكيل الشريك قد استوفى نصيبه من الغريم فاقراره باطل ولا يكون ذكرا في ذلك ولو كان الشريك ادعى على العبد الاستيفاء فوكل العبد بالخصوصية مولاه او بعض من ماله فاقر لو وكيل على العبد الاستيفاء جاز اقراره عليه لانه لا منفعة للمقر في هذا الاقرار بل عليه فيه ضرر واذا حضر الغريم وادعى ان العبد قد قبض ما قال لو وكيل لم يقض في علي ذلك فلهذا كان للعبدان يرجع على الغريم جميع دينه الا ان يكون العبد لاد من عليه والوكيل هو المولى فيصدق على عبده في ذلك هكذا في السقوط على العبد دين فوكل الغريم ابن العبد واباه او عبق اباه او مكانه فاقر لو وكيل يقبض دينه صدق كذا في المغني واذا كان لرجلين على المادون دين الف دين فاذا عجز العبد على احدى ابيه قد استوفى نصيبه ومحمد المدعي عليه فوكل المدعي عليه مولى العبد بذلك فلو وكيل باطل واقرار المولى به باطل سواء كان على العبد دين او لم يكن اذا حضر الغريم الاخر فاذا عجز ما اقر بها المولى على شريكه فاذا ادان باخذه بنصفه لم يكن له ذلك ولو كان احدا الشريكين وكل صاحبه بخصوصية العبد في ذلك فاذا عجز القاضي ان صاحبه قد استوفى من العبد حصته جاز ذلك عليه وعلى شريكه وبطل من الدين خسمائة ثم ما اقر الشريك لو وكيل من ائتمار به بالقبض احدى صاحبه منه نصفه كذا في الميسوط عيب ان يعلم ان المولى لا يبلغ وكيل عن الاجنبي يقبض الدين له من عبده انما في وحي حتى لو اقر المولى انه قبض الدين من عبده لا يصح اقراره ولا يبرر العبد ولذلك لو قبض المولى الدين من المادون بما يمانية الشهود لا يصح قبضه حتى لا يبرر العبد وهذا بخلاف العبد اذا فوكل عن اجنبي يقبض دين له من المولى فصح التوكيل لان العبد فيما قبض من الدين للاجنبي من مولاه عامل لصاحب الدين

وليس

وليس عامل بنفسه لانه لا يبرر نفسه من الدين ولا ملكه واذا اصر العبد وكيل عن الاجنبي يقبض دينه من مولاه لو دفع المولى بعد ذلك دين الاجنبي الى العبد بما يمانية الشهود يبرر المولى عن الدين وكذلك العبد لو اقر انه قبض الدين من الاجنبي وهلك في يده فصح اقراره ويبرر المولى عن دين الاجنبي الا ان العبد يستخلف على ما ذكره من الغبن من المالك فان حلغا العبد يبرر وان تكل لزمه والمال في غنقه يساع فيه الا ان يعديه المولى كذا في الميسوط وجعل له عيان ما ذوات في التجارة على احدى الاجنبي العاد فيم فوكل الاجنبي الاخر يقبضه جازت الوكالة ولو اقر يقبضه يصدق فيه مع جميعه فان تكل عن جميعه لزمه ذلك في غنقه كذا في المغني واذا اذن المادون لعبد في التجارة فخلق كل واحد من دين فوكل بعض غير ما الاول العبد الاخر يقبض دينه فاقر يقبضه جاز اقراره ولو ان بعض غير ما الاخر وكل الاول او مولاه يقبض دينه من الاخر لم يكن وكيل في ذلك ولم يخر قبضه ولو رهن كل واحد من ماله رهنا بدينه ووضعه على يده الاخر فباع الرهنان ورهن الاول يذهب بما فيه ورهن الثاني يذهب من ماله الثاني ولو ان العبد المادون المرهون احوال احد غرامه بدينه على رجل فان كان احواله بماله كان للعبد على المحتال عليه فاحواله فاحواله بالحواله وان لم يكن للعبد مال على المحتال عليه فاحواله جازية فان وكل لظالم يقبض الدين منه العبد ان يمكن عليه اصل الدين او مولاه لم يخر قبضه وان كان وكل يقبضه عند اخره للمولى او مكانه او ابن المولى او عبد للعبد المادون الذي كان عليه م الدين فاقر يقبضه من المحتال عليه جاز اقراره وان كان الدين على المولى فاقر جاز به على رجل ثم ان الغريم وكل عبد للمولى يقبضه فاقر يقبضه من المحتال عليه جاز كذا في الميسوط العبد المحمداذا وكل من يقبضه غيره يبيع عيب من اعيان ماله فذلك جاز باقره جاز بيعه وكان الشئ للامر الا ان العبد لا يذم العبد وتلزم الامر فان عتق العبد رجعت العدة اليه ولو ان العبد لم يعتق حتى وحيدا لمشتري بالمتاع عيبا فالخصم في ذلك مولى لمتاع لا العبد فان اقام المشتري البيعة على العيب ردده على الامر فاخذ الشئ من الامر وان لم تكن له بيعة استحق الامر على علمه بالله ما تعلم ان عبدا لان الغلاب باعه وما به هذا العيب فان خلف يري عن الدعوى وان تكل رد عليه العيب واخذ منه الشئ ولو طعن المشتري بعيب بالمتاع ولكن لم يتم البيعة على العيب حتى عتق العبد فالخصم هو العبد ويعتق المشتري البيعة على العبد ويخلف العبدان لم تكن بيعة وان كان المشتري اقام البيعة على الامر قبل عتق العبد فلم يقض القاضي بها حتى عتق العبد فالخصم هو العبد وقضى القاضي على العبد بترك البيعة ولا يخلف المشتري باعاده البيعة على العبد بعد عتقه وذلك

انما اقام المشتري شاهدا واحدا على امر قبل عتق العبد ثم عتق العبد
ثم يقيم المشتري شاهدا اخر على العبد ولا يكفاهما في الثاني بعد الاول
على العبد ثم اذا غصب العتق في العقد بالعيب ينظر ان كان الامر هو
الذي قبض الثمن من المشتري فالمشتري باخذ الثمن من الامر والطالب
العبد بشي وان كان العبد هو الذي اخذ الثمن من الامر فالمشتري
باخذ الثمن من العبد فان كان الثمن قد هلك في يد العبد ورجع المشتري
عليه بالثمن رجع العبد على الامر كفا في العيب واذا غصب الما دون من
رجل العبد وهم فقير بها منه رجل فهلك عتقه ثم حضر صاحبها فاحتا
صان الاجنبي يري العبد منها فان وكل العبد او مولا به بالقبض من
الاجنبي جائز اختار الوكيل بقبضه وكذلك ان اختار صان العبد
ثم وكل الاجنبي بقبضه جائز ولو وكل المولى بقبضه منه لم يجز توكيل
المولى ولا اختاروا بالقبض ولو وكل المولى بقبضه لم يجز توكيل
نصيبه القيمة ثم وكلوا المولى بقبضه منه لم يجز توكيله ولا اختار
المدير بالقبض وكذلك ان اختاروا ابتاع المدير وكلوا المولى بقبضه منه
لم يجز فان اعتق بعد التذبير لم يلزمه صانته صنتا فاقبض ثوبا
من المدير عن الوكالة الاولى لم يجز قبضه وان وكلوه به بعد العتق
جائز كذا في المستوطول ما يبرهن وغيره من كذا في كذا في كذا في كذا
المادون ان يقبض دين بعض غراميه او يعطيه به رهنا فلا خلاف ان يقبض
فان كان الغريم واحدا فرهنه بدينه رهنا ووضعه على يد المولى فضاغ
من يده ضاغ من مال العبد والدين عليه بحاله ولو وضعه على يد
لما اخر او مكانا او على يده فملك في يده العبد ذهب له من ذلك
لو لم يعرف هلاكه الا يقول العبد كذا في المستوطول للمادون ان يبرهن
ارضه وسيتاجر الاجراء وسيتاجر الارض ويودع الارض رعة وباخذ
الارض رعة كانت التبر منة او من غيره كذا في فتاوي قاضي خان وله
ان يشتري طعاما ويوزعه فيها كذا في التبيين وليس لما يودع
طعاما الى رجل يوزعه ذلك الرجل في ارضه بالنصف كذا في النهاية
وقال ابو يوسف محمد رحمه الله ليس للمادون ان يكفل بكفالة بنفس
او مال سوا كان عليه دين او لم يكن فان اذن له المولى بالكفالة فكفلا
لم يكن عليه دين جائز وان كان عليه دين لا يجوز وكان شمس الامية السرخسي
دعما الله يقول اذا كفل بالمال بغير اذن المولى او باذن المولى وكان عليه
دين لا يواخذه للمال ما يواخذ بعد العتق كذا في كذا في كذا في كذا
العبد باذن مولا له رجل فقال له ان مات فلان ولم يقبض حقه فاما غان
عليه العبد درهم حاله فباعه العتق في العقد فبالعقد في صاحب مال
ويستوفى منه وان مات ولم يقبضه رجع على الغريم الاول بحصة
ما كفل ولو كفل باذن مولا له لنفسه حاله او مولا له ثوبا على المولى جائز وليس

للمكفل

خذ
للمكفل له ان يقبض البيع وينبع العبد في يد المشتري حين وحده فيها
في الكفالة وهذا عيب فبرده المشتري به ان شاء واذا امر عبده ان يكفل
تأخذ على رجل على ان المطلوب انما مات ولم يولد المال في العبد حيا من كان
يا عمه المولى من رب المال جاز والتمن للمولى بفعله ما يشاء وان مات المالك
ولم يقبض دينه رجع الطالب على البايع بدنيه في ثمنه فان كان دينه
اكثر من ثمنه بطل الفصل وان وجد به عيبا فبرده واخذ ثمنه ببيع العبد
له بدنيه وان هلك الثمن عند البايع ثم وجد المشتري به عيبا برده عليه
ان شاء ولم يكن له عليه من الثمن شيء وباع العبد في ثمنه فان قبض
من ثمنه شيئا واخذ من دينه كذا في المغني ويجوز للمادون ان يشرك كثير
شركة عنان وليس له ان يشرك غيره شركة معاوضة ولو فعل ذلك
بعتد عنانا لا معاوضة كذا في المحيط ثم شركة العنان لا تضع منه
اذا اشترك الشريك ان مطلقا من ذكر الشريك بالتقيد والنسبة كذا اشرك
العبد ان المادون لها في التجارة شركة عنان على ان يشترى بالتقيد
او النسبة بينهما لم يجز من ذلك النسبة وجاز التقيد فان اخذ لها المولى ان
في الشركة على الشريك بالتقيد والنسبة ولا يبرهن على ما ذكره في كذا في كذا
لكل واحد من مولا به بالكفالة والتوكيل بالشرك بالنسبة كذا في النهاية فان
اذن له المولى بشركة المعاوضة لا يجوز المعاوضة منه على سبيل العموم في
التجارات كلها واذا لم تجز المعاوضة على العموم بعد اذن المولى فلا يجوز
عليها بخصوص مولا واحدة لم يذكر محمد رحمه الله هذه المسئلة في الكتاب قال شيخ
الاسلام في شرحه ولقائل يقول يجوز ولقائل ان لا يجوز كذا في المحيط
والمادون يملك الاذن في التجارة وكذلك الكاتب والشريك شركة عنان فيها فهو
من شركتهما واختلاف مشايخنا رحمه الله في فصل وهو ان المصارع في نوع خاص
اذا اذن له ليعود من المصارعة في التجارة بان العبد يصير مالا وقاله في المصارعة
كلها في ذلك النوع خاصة قال شمس الامية السرخسي لا يصح عتق من لا يكون له ماله
في التجارات كلها هكذا في الظهيرية وله ان يبيع المالا مصارعة وله ان يبيع
هكذا في المحيط وله ان يبيع في الرهن نفسه وله ان يودع ويبيع مودع وله
ان يبيع او يستعير كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا
وله ان يوجر نفسه بلا خلاف هكذا في المحيط وللعبد المادون ان يواخر منه
ظيما والامة المادون ان يواخر نفسه ظيما كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا
له بيع نفسه ولا رهنا كذا في السراج الوهاج ولا يملك التزوج الا بالذن المولى
فان تزوج امرأة جرة يفرق بينهما وماله من المهر يسب الرجل ولاخذه
بعد العتق كذا في المحيط ولا يزوج مما يملكه فان زوج عبده لم يجز لعلها وان زوج امته
فلذلك لا يجوز ايضا عندنا وقال ابو يوسف رحمه الله يجوز وعلى هذا الخلاف
الصحيح المادون والمصارع وشريك العنان كذا في السراج الوهاج وليس للمادون
ان يكاتب عبده وان كاتبه واجاز مولا له جاز اذ لم يبرهن عليه دين ثم لا سبيل للعبد

على قبض الميراث بل ذلك إلى المولى وإن دفعها إلى المالك إلى العبد لم يبرأ إلا أن
يؤكله المولى بقبضها وكذلك إن لحقه دين بعد إجازة المولى لثبته ولو كان عليه
دين كثير أو قليل فكان ثبته باطلاً وإن إجازة المولى وإن لم يرد المالك ثبته في إجازتها
فإن كان المولى لم يجزها لم يعتق ودرر فبقا الماذون في بيعه في دينه وحرره وما لحقه
منه من الكائنة في دينه وإن كان المولى أجاز للمالك ثبته وأما العبد بقبضها وعلى
العبد بن حبيط بقبضه وعما في يد فادي المالك للملك ثبته فهذا هو الأول سوك
في قبض أسير حبيطه رجلاه وفي قولهم هو حر والمولى منا من يقبضها لغيرها
وكذلك الكائنة التي قبضها المولى بغيره من قبضها إلى لغيرها ولو كان دين
الماذون لا يجبط به وبما له اعتق عندهم جميعاً ثم يضمن قبضه للغير
هكذا في المحيط وأما رأي المالك الميراث إلى المولى قبل الإجازة ثم
إجازة المولى لا يعتق وسلم الميراث من المولى لأنه كسب عبد كذا في التبيين
وليس له أن يعتق عبداً من كسبه على ما قال فإن اعتق على ما لم يره ليس
له ذلك وإجازة المولى بقبضه فإن لم يكن على العبد دين عمل إجازته وقبض
أسير إلى المولى ولو لحق العبد بعد ذلك دين أيسر من قبضه لاعتق إلى دينه
وإن كان على العبد دين أن كان الدين مستقراً لا يعمل إجازة عبد أبي حبيطه
رجلاه عنه وعنهما نخل إجازته وإن لم يكن الدين مستقراً فعمل إجازته عنه
الكل وصفت المولى قبضها لغيرها ولا يسيل للغير ما على العبد كذا في المحيط وأما
أن يصدق بالدرهم والنوب وما أنشده ذلك لا يجوز وما هو بغير شرط
ولا يفر من كان إجازة المولى هذه التبرعات منه فإن لم يكن عليه دين فلا
ياس به وإن كان عليه دين لم يجز من ذلك كذا في المحيط وسوك
القبض بالدرهم والنوب وبالقبض بالقبض بما دون ذلك لو لم يرض على ما دون
الدرهم في كتاب المالك في الأصل يقول أن يصدق وكانت الصدقة
شباباً سوى الطعام شيا سوى الطعام وقد بلغ فيها درهما فصاعداً يجوز
كذا في المحيط ولما لم يتخذ الضيافة البسيطة استحسننا وليس له أن يتخذ
الضيافة العظيمة ثم لا بد من حد فاصل بين العظيمة والبسيطة ويجوز
بحرين سبعة أنه قال على مقدار مال تجارته أن كان مال تجارته مثلاً عشرة
الاف فالتخذ الضيافة مقدار عشرة كان يسيراً وإن كان مال تجارته عشرة
مثلاً فالتخذ الضيافة مقدار الف فذلك يكون كثيراً أعرف هذا هو الكلام
في الضيافة وأما الكلام في الهدية فيقول العبد الماذون بمدك الهدايا
بما لا كولات ولا بمدك الهدايا سواها من الدرهم والدينار قال مشايخنا
وأما بمدك الهدايا لما كولات بمقدار الدعوة من المأكولات هكذا في المحيط
ولا يأس بأجابه دعوة العبد الناحر وإعارة ثوبه وذات يده كذا في المحيط
وأما أن يبيع الميراث لرجل أن هلك شيء من ذلك عنده كان على العبد دين أو لم يكن كذا في
المبسوط ويكره كسوة ثوبه كذا في الخلاصة وعن أبي يوسف رحمه الله أن المجو
عليه إذا دفعه المولى فوفت بومه وقد عاب بعض رعاياه على ذلك الطعام فلا بأس به

بخلاف

بخلاف ما إذا دفعه فوفت شهر ولا بأس للمرأة أن تنصرف من بيت زوجها بشيء
يسير كدعيف وخو به دون استطاع رأي الزوج كذا في المحيط وقال رحمه الله عنه
وفي بعض الماخذ والامتنان لا تكون ماذونة بالتصرف في فتناء في فتناء
خان ماذون الماخذ والتجارة ودفعها ثم وهب الثمن للمشتري أو بقبضه
قبل القبض أو بعده أو خط عنه فذلك باطل وإن كان وهب لغيره الثمن أو خط
قبل القبض أو بعده بغير طعن به المشتري وهما جائز ولو خط جميع الثمن
أو وهبه لم يجز ولو اشتري الماخذ والتجارة وقبضها ثم وهب للبائع الثمن
للعبد فهو جائز وكذلك لو وهب للمولى وخلفه كان بمنزلة هبته لاعتق كان
عليه دين أو لم يكن وإن لم يقبل المولى في هذا الوجه ولم يقبلها العبد في الوجه
الأول كانت الهدية باطلة والمال على العبد فانه ولي البائع الثمن للعبد أو لولاه
فإن انقبضه ثم وجد العبد بالتجارة غيباً لم يكن له أن يردّها وهذا استحسن
وكذلك هذا في كل من كان بغير عيبه وإن كان الثمن عنها بعينه فهو له الماذون
العرض للمشتري قبل أن يقبضه فقبله المشتري والهدية جائزة فإن لم يقبل
المشتري الهدية فالهدية باطلة وإن كانت المشتري وهب بالتجارة قبل أن يقبضها
العبد فقبلها العبد حارساً كان على العبد دين أو لم يكن وكان ذلك في العقد
وإن وهب للمولى فإن لم يكن على العبد دين فهذا نقص صحيح أيضاً وإن كان على
العبد دين فقبلها المولى وقبضها وهذا ليس بنقص للبيع ولو نقضاً ثم وهب
العبد العرض من المشتري فقبل فالهدية باطلة ولو وهب لمشتري بالتجارة
لما دون أو لولاه جازت الهدية على سبيل الميراث المستدام وإن وجد الماذون
بالعرض غيباً ولا بد من علمه فليس له أن يردّها بالعيب وإن كان عليه
دين وقد وهب لمشتري بالتجارة للعبد فذلك وإن كان قد وهبها لولاه
فله أن يردّها العرض بالعيب ومنه قيمة التجارة يوم قبضها كذا في المحيط
وأما إذا رد الرجل لعبد في التجارة فباع العبد الماخذ والتجارة بما في يده بسلام
وتقابضاً ثم جرد بالتجارة غيباً عند المشتري بالتجارة بما في يده بسلام
المشتري أو بغيره الجنب أو كانت ولدت أو ما لو وطها المشتري وهي غيب
أو بكر أو وطها رجل غيباً ثم انشتري بالتجارة وهب الماخذون وإن
مولاه وعليه الماذون دين أو لا دين عليه ثم إن الماخذون بالسلام رأي غيباً فأراد
أن يردّها كان له ذلك كذا في المحيط قال وأما اشتري العبد الماخذون له جارية
من رجل بسلام بما في يده فبعته العبد بسلام وبالعقد بغيره وتقابضاً ثم البائع
وهب الالف التي قبضها العبد الماخذون في التجارة وقبضها
العبد الماخذون ثم إن الماخذون العبد الماخذون أراد ردّها بالتجارة بغير
وجده فيها فليس له أن يردّها وكذلك لو كانت الهدية للمولى ولا دين على
العبد إن كان عليه دين والهدية للمولى كان له أن يردّها بالتجارة بالعيب
ويأخذ من البائع الف درهم وقيمة الغلام فإن أخذ ذلك ثم أهداه لغيره من
الغلمان الذين أروا به أو للمولى أو لورثة المولى لم يرد على البائع شيئاً

مما اخذ منه كذا في الميسر وادان الرجل عبد في التجارة فوجب له على خرا وعبد
او ما تبين من بيع او غصب فاحضر العبد فان لم يدر ما تبين فاستحسن او لو كان العبد صالحا على
ان اخذ منه ثلثا من موقوفه ثلثا وخط ثلثا كان التاجر جازما في الخطا والملا ولو كان
ولو كان المال الذي وجب له قرضا اقترضه فاحضره عن صاحبه كان له ان يرجع
بمعليه ما اكتم في المعنى وان رضي بذلك كان احسن هكذا في المحيط قالوا اذا ادرك
الرجل العبد في التجارة فوجب له ولو رجل اخر عبي اخر الف درهم دين هو فيه ثم كان
فاخر العبد نصيبه منه وقد كان المال حالا فان التاجر باطل في قوله اي حبيفة
رجع الله للمال حال على حاله ما لم يتنصفه احدهما ابها كان يكون مشتركا بينهما وبين
صاحبه وعلى قوله ما التاجر وما اخذ ليا كانت يكون له خاصة لا يشترط ان العبد في ذلك
حتى يجل الاجل كذا في المعنى فاذا حل الاجل كان العبد بالخيار ان يشاء اخذ من شريكه
نصف ما اخذ ثم يتبعان العبد بيمين اليه وان شئت اسلم له المقتضى فاختار
اتباع الباطن بنصيبه في الدين ولو اقرقت في العبد شيئا قبل حل الاجل كان لشريكه
ان ياخذ منه نصيبه وكذلك كان الدين كله موحدا فقتضى احدهما شيئا
منه قبل حله كان للاخر ان يشترط فيه ولو كان الدين خلافا فاحله العبد سنة
ثم يقتضى الشريك حصته ثم ابطال الغريم الاجل الذي اجله العبد موقفا منه قبل
مضيه فقد بطل الاجل ولكن لا سبيل للعبد على ما اقتضى شريكه في قوله اي يوسف
ومحمد رحمهما الله حتى يجل الاجل فاذا حل الاجل شاركه فيها المقتضى ان شاء وان
لم يتفقوا للاجل ولكن الغريم مات قبل حله شاركه العبد شريكه فيها فقتضى
ولو لم يمت ولكنها تناقضا للاجل ثم يقتضى الشريك حقه كان للعبد ان يشترط
ولو كان المال حالا فقتضى الشريك حقه ثم ان العبد اخذ الغريم حقه
وهو يعلم بقبضه او لا يعلم فتاخيرها جائز عندها ولا سبيل لمعلي ما اقتضى
شريكه حتى يجل الاجل فاذا حل الاجل اخذ منه نصف ما اقتضى ان شاء ولو كان
ما لم يجل سنة فقتضى الشريك ما جلا ثم ان العبد اخذ حقه للغريم سنة
اخرى وهو يعلم بقبضه او لا يعلم بقبضه او لا يعلم فتاخيرها جائز عندها
ولا سبيل له على مقتضى شريكه حتى يجلها السنتين جميعا ولو كان المال خلافا
فاخذ الشريك حقه ضده له العبد كان تسليمه جائزا عندهم حتى يتوى
عليه الغريم فان توى ما عليه رجع على شريكه فيشاركه في القرض ولو كان
المال الي سنة فاشترى العبد من الغريم جارية فقتضى الشريك
ان ياخذ العبد بنصف حقه من الدرهم فان اخذ منه نصف نصيبه من
الدرهم ثم وجدا العبد بالجارية عيبا فزدها على البايع فقتضى القاضي عاد المالا
الي اجله واسترد العبد من شريكه ما اخذ منه ولو كان ردها غير قضا او باقالة
لم يرجع على الشريك بشئ مما اعطاه ويكون للعبد ولشريكه على الغريم الحصة
الباقية المجلها والعبد على الغريم خماية حاله وكذلك لو كان العبد اشتري
الجارية من الغريم جميع الا ان الشريك ان ياخذ بنصف الا فلهما طان كان
حيث اقاله البيع او رده لغير قضا شرط عليه البايع ان لا يجل

كان الى اجله كذا في الميسر وادان الرجل عبد في التجارة فوجب له على خرا وعبد
قاسية بالبيع من الثمن في مدة الخيار فزده بالخيار فوجب عليه كذا في الخيار في الميسر
في اقاله البيع بالخيار ان اشترى المالا دون جارية فزاد في يده حقه طار والتمن
اقل من قيمتها لا يتعين الناس في مثله ثم اقالا البيع بينهما جارية في حوله لغيره
وجه الله ولا يجوز في قوله اي يوسف ومحمد رحمهما الله كذا في القاضي ولو اقال البيع
جارية دينها او جارية اخرى او بالقي وزم كانت الاقالة باطلة في قياس
قوله اي حبيفة رحمه الله وعنده اي يوسف ومحمد رحمهما الله هذا احبان
ولو كان المالا دون لم يقتضى الجارية حتى ذهب البايع ثمها ثم تعايلا
قالا قالة باطلة عندهم جميعا وكذلك لو اقاله يثن اخوه في هذه الحالة ولم
يتقايلا البيع ولكنهما في الجارية قبل ان يقتضيا طم برص بها او لم يكونا
فلما ردها لم يبرص بها فقتضى البيع وقد كان ذهب له الثمن فقتضى باطل
كذا في الميسر وفي الاية انما في المشتري باع العبد المالا دون عبيدا في جارية
ثم جازا المولى ثم وجدا المشتري بالعبد عيبا فاحل المولى العبد بالعيب فهو العبد
فان اخذ العبد بالعيب لم يلزمه وان نكل عن العيب فقتضى عليه بالرد
جاز كذا في التناق وخابية واذا باع المالا دون شيئا او اشترى عيتم انما المولى ان
البيع فيه فان كان المالا دون لا دين عليه بوميد فقتضى المولى من ذلك
على عبيد جارية وان كان عليه دين بوميد فهو باطل فاذا كان عليه دين
عند الاقالة فقتضى المولى الدين واذا ردهما العبد من دينهم قبل ان يضيغ
القاضي الاقالة محنت الاقالة وان فسخ القاضي الاقالة فزاد العبد
ثم ابرأ العبد من الدين فالفسخ ما من واذا باع عيتم فقتضى عيتم تعايلا
والعرفان باق والتمن هناك قبل الاقالة او بعد ها فالاقالة ماضية ولو كان
التمن باقيا والعرفان هناك قبل الاقالة او بعد ها فالاقالة باطلة كذا في الميسر
قال محمد رحمه الله اذا باع العبد المالا دون عيتم من كسبه وطعن المشتري
بعيب به بعد ما اقتضيه والعيب بعد شكه في مثله او لا يجزئ مثله وخام
المالا دون في ذلك فقتضى بغير قضا القاضي باليمين ولا يثبت على العيب
فقتضوا لبايعه والبيع منتقض وان لم يقتض حتى يعلمه بقتضا قاض ما
يسببه او بايا يمين او اقرار منه بالعيب كان جازما في البيع منتقضا وان لم
يقتض حتى روعليه بقتضا قاض كذا في المعنى واذا باع المالا دون جارية فالف
وتقايضا ثم قطع المشتري يدها او وطيرها او هبت عيتمها من غير فعل احد
ثم تقايلا البيع ولا يعلم العبد بذلك فهو بالخيار ان يشاء يجلها وان شاورها
ولو كان المولى او القاطع لجنبا فعليه الحفر فوجب عليه العقل والارش
ثم تقايلا البيع والعبد يعلم بذلك ولا يعلم فالاقالة باطلة في قول اي حبيفة
وجه الله صحيحة في قوله اي حبيفة يوسف ومحمد رحمهما الله كذا في الميسر وقال
ولو ان عيتم ما ذواله باع من رجل جارية وفتقرها منه المشتري فوجب لها عيبا
فخاصم العبد فيه الى القاضي واقام البينة ان العيب كان عند المالا دون

فردا العاني الجار يقع على الماذون واخذ منه الثمن ثم ان العبد بعد ذلك وجد
بالجار يفتقها اخذها كان عند المشتري ولم يعلم بها العبد وقت الرد ولا علم للمشتري
بذلك الماذون بالجوار ان شئ انقص الغنم والجار يفتقها على المشتري واخذ
منه الثمن الا حصه مقدار العيب الذي كان عند الماذون وان شاء اجاز
العصم واستكمل الجارية ولم يرجع على المشتري بنقصان العيب الذي كان
عند الماذون بغيره ولا كثيرا في المظني وان لم يرد لها العبد حتى حدث
بها عيب عند المشتري لم يكن له ان يرد لها ولكن يرجع بنقصان العيب الذي
حدث عند المشتري من الثمن كما كان يفعل للمشتري قبل الفسخ او اذ
بها عيبا وقد نصبت عنده فاشترى المشتري باخذها بغيره الذي حدث
عنده لعيب فله ذلك فان اخذها ودفع الثمن اليه العبد يرجع المشتري على
العبد بنقصان العيب الاول من الثمن ولم يكن له ان يرجع بنقصان العيب
الاخر وكذلك كان العيب الاخر جناية من العبد او وطيا وان كانت
جناية من اجني او وطيا فوجب العصم والارش يرجع العبد على المشتري
بنقصان العيب الحادث عند المشتري من الثمن ولم يكن يمكن للمشتري ان
ياخذ الجارية بحديث الزيادة المنقولة في جبا البايح بعد الفسخ
وكي ان حدثت هذه الزيادة عند المشتري ببيع فسخ العقد حقا للشرع فكذلك
حدثت عند البايح بعد الفسخ فاما ان غدر ردها فحينئذ لا يرجع
بجسد العيب ولو كان المشتري راجعا الجارية على العيب فلا بالعيب فقصر العبد
ثم وجد المشتري قد قطع بدنها او وطيا فلم يرد لها عليه بغيره حتى حدث
بها عيب عند العبد فالمشتري بالخيار ان شاء اخذها واعطى العبد جميع
الثمن ثم يرجع المشتري على العبد بنقصان العيب الاول من الثمن وان شاء
دفع العبد بنقصان العيب الذي حدث عنده من الثمن بمبني في الجناية
في الوطي اذا كانت بغير ارضي نقصها الوطي في ما لم يكن فان كان المشتري
وطيا وهي ثيب فلم ينقصها الوطي شيئا لم يرجع العبد على المشتري
بغيره من الثمن ولا من العبد الجارية وان كان اجني فقطع بدنها عند
المشتري او وطيا فوجب العقر ثم ردها القاضى على العبد بالعيب الذي
كان عنده ولم يعلم بما صنع الاجني ثم حدثت الجارية عيب عند العبد
ثم اطاع على ما كان عند المشتري بخلاف الجارية ثم ردها على المشتري وبغيره من الثمن
العيب الذي حدث عند العبد من قيمتها ثم ياخذ العبد الثمن من المشتري
ان كان قد رده اليه ويرجع المشتري على العبد بنقصان العيب الاول وان كان
العيب الذي حدثت بها عند العبد من فعل الاجني فالمشتري بالخيار ان شاء
اخذ ذلك النقصان من يرجع به العبد على الاجني وان شاء اخذه من الاجني فان كان
العبد البايح قتلها او فحلها اجني في يدها العبد فهو سواها ياخذ المشتري من العبد
قيمتها ولا يسبيل له على الاجني ثم يرجع العبد بالقيمة على الاجني بخلاف الجناية
فيما دون النقص وان كان العبد باعها بعد ما قبضها المشتري جارية بغيره كالمسوط

ولرباع

ولرباع الماذون جارية من رجل بجارية فتغابلا ولم يتقابضا حتى ولدت
كل واحدة ولدا قيمته الف وقبض كل واحد من العاخذ كل واحد منها جارية
ودلها فان لم يتقابضا بعد ما تقابلتا في الامتنان واراها هذا الولد
اخذ كل واحد الولد الذي في يده صاحبه ونصف قيمته لانه ولو كانت قيمته
كل واحدة خمسينة اخذ كل واحد الولد الذي في يده صاحبه ونصف قيمته لانه ولو
الولدان دون الاثنين اخذ كل واحد جارية بغيره ولم يتقابضا حتى ولدت
الامتنان واحد الولد فان الذي في يده الولد الذي يدفعه الى صاحبه ياخذ
منه ثلث قيمة الامنة التي هلكت في يده الاخر كذا في المظني ولرباع الماذون
جارية من رجل بالجار درهم وتقابضا ثم تقابلتا فلم يقبض العبد الجارية حتى
قطع رجل يد لها او طيها فنقصها الوطي كان العبد بالخيار ولو اختار اخذها
اشترى الواليها والجارى بالعقد والارش وان نقص الاقالة والعقر والارش للمشتري
ولو كان مكان الاقالة عرضا بغيره كان العبد بالخيار ان شاء اخذ الجارية
من المشتري واشترى الجارية بالارش والارش وان شئ اخذ قيمة الجارية
من المشتري بغير قيمتها او سلم له الجارية وارشها وعقرها للمشتري وكذلك لو
كان قبض الجارية كان العبد بالخيار ان شئ اشترى عاقلة الجارية بغيره وان شئ اشترى
المشتري بغيره بحالة ثم يرجع المشتري على عاقلة الجارية بغيره في ثلاث سنين
وكذلك لو ماتت الجارية بعد الاقالة كان للعبد ان ياخذ من المشتري قيمتها ولو
حدثت بها عيب من قبل المشتري بعد الاقالة عيبا العبد فان شاء منه قيمتها بغيره
منه وان شئ اخذ الجارية ويرجع على المشتري بنقصان العيب ولو كان العيب
احدثه فيها المشتري قبل الاقالة ثم تقابلتا ثم علم العبد بالعيب غير فان
شأ من المشتري قيمتها بغيره وان شئ اخذها بغيره ولا يبيح له غير ذلك ولرباع
العبد ابريق عصابة قيمته مائة درهم فشرقه فانيه وتقابضا ثم تقابلتا واقرقا
قبل القبض فالاقالة منتقضة كذا في المسوط **الباب الرابع**
في مسائل الديون التي تلحق الماذون ونظر في المولى في الماذون المديون بالبيع
والتيير والاعتاق واشباهها اعلم ان الديون على ثلاثة اوجه دين معلق بوقت
انقضاء وهو دين الاسهلاك ودين لا يتعلق بوقت انقضاء وهو دين وجب
بما هو ليس في معنى التجارة كالوطي بالسكاح بغير اذن المولى ودين متعلق بوقت وهو
دين حسب التجارة وبما هو مثلها كالبيع والشراء والتجارة والاستجارة وطى المقصود
والودائع والامانات اذا عجز بها وما يجب من العقر بوطي المشتري بعد الاستحاف
والاستئادة الى الشراء بلحق به كذا في الرضيع كذا في المعدن واذا اذن الرجل
لعبد في التجارة فباع العبد واشترى ولحقه من ذلك دين كغيره فقدم العبد الى
القاضي والمولى حاضر وظلموا ببيعة من المولى فان كان في يد العبد مال حاضر
بني بديونه فانه يقضي ديونه من كسبه ولا يبيع الماذون بدينهم وان لم يكن
في يده مال حاضر الا انه له ما لا غايها بديني فقدمه او دين حال بديني حرجه
فانه لا يجد القاضي في بيعه بل يتلوم ويؤخره لبيع حتى يقدم المال ويجرح الدين

ولم يقدّر مدة التلوم بتقدير من مشايخنا من قال بان تقدير مدة التلوم موكول
الى راي القاضي فان حضرت مدة ووقع في رايه ان مدة التلوم انتهت باع العبد
وان وقع في رايه ان مدة التلوم لم تنته بعد فانه لا يبيعه وقد حكى عن الققيه
ابي بكر بن الحارثي رحمه الله انه كان يقول مدة التلوم موقوفة ثلاثه ايام فان كان
المال الغالب بحيث يقدم المال او يخرج الدين وان كان لا يقدم المال الغالب بعد
تتلموم حتى يقدم المال او يخرج الدين وان كان لا يقدم المال الغالب بعد
مضي ثلاثة ايام فانه يبيعه واذا انقضت مدة التلوم على القولين جميعا
ولم يقدم المال ولم يخرج الدين فان القاضي يبيع العبد بينهم هذا
اذا كان المولى حاضرا فاما اذا كان غائبا فانه لا يبيع العبد حتى يحضر
المولى ثم اذا باع القاضي العبد بحضرة المولى ينقسم ثمنه بين الغرماء بعد
ذلك ينظر ان كان بالثمن وراي بالدينون كلها او في كل واحد منهم تمام حقه
ويصرف الفضل للمولى ان كان ثمنه فضل وان لم يكن بالثمن وقابل الدينون
كلها يصير بكل عزم في الثمن بقدر حقه ولا يسبيل لهم على العبد فيما بقي
دينهم حتى ينفق العبد كذا في الذخيرة فان اشترى العبد مولا
الذي باع عليه القاضي للغرماء يبيعه الغرماء بشي ما بقي من الدين قليل
ولا كثير وان عاد العبد الى ملك من وجب الدين على العبد في ملكه كذا في
المغني ولو كان ينفق الدين حالا وبعضه موقولا فانه يبيعه ويؤلف ما
الحال قدر حصته منه ويمسك حصته اصحاب الاجل الى وقت حلول الاجل
وهذا اذا كان كله ظاهرا ولو كان بعضه ظاهرا وبعضه لم يظهر ولكن سبب
الوجود قد ظهر فالحضور العبد يبيع في الطريق وعليه دين خالف القاضي
يبيعه ويبيع الى العتق قدر حصته وبينه من الثمن وان كان الدين مثل
الثمن دفع كله فيعبد ذلك اذا وقع في اليد وادبته فقلت برجع صاحب الدابة
عليه العتق فما خذ منه قدر حصته من ذلك يصير بهذا بقية الدين الغرماء
يصير دينه فيعتقها ان الثمن بالحصص هكذا في التاثير واخايم ولو طلع بعض
الغرماء من القاضي البقعة والبيع عيب قباعه القاضي المحصور يبيعه جازيا على كل
ثم يدفع القاضي المحصور حصتهم من الثمن ويقيم حصته الغيب فان قال العبد
قل ان يباع ان لغلان علي من المال كذا او صدقها المولى بذلك وكذا به ولا غريب
فقال الغرماء المحصور ليس لغلان عليه قليل ولا كثير وان العبد يكون محصورا
في ذلك فان حضر الغائب وصدق العبد في اقتراعه اخذ حقه وان كذبه قسم ما وقف
له بين المحصور والمحصن كذا في المغني ولو اقر بذلك بعد ما باع القاضي وصدقه
مولا لم يصير قاعا على الغرماء او يدفع جميع الثمن اليها لغرماء المعروفين فان قدم
الغائب وقام السبب على حقه انبج الغرماء حصته ما اخذوا من الثمن وان
اناد القاضي ان يستعطف الغرماء بكفيل حتى يقدم الغائب فالحق الغرماء
ان يعطوا فانهم لا يجبرون على شي من ذلك ولكن اعطوه ذلك وطابت به أنفسهم
جاء فان قدم الغائب وقام السبب على العبد يبيعه قيل البيع في ذلك جائز

ايضا

ايضا انه ان كانوا اعطوا الكفيل وبشئ لحق الغائب بالبيعة كان له ان يباخذ
حصته ان شاء من الغرماء او ان شاء من الكفيل ثم يرجع به الكفيل على الغرماء كذا
في المبسوط ثم القاضي اذا باع العبد للغرماء او باع امين القاضي العبد للغرماء
لا يلحقه العتق حتى لو وجد المشتري بالعرفه او المشتري لا يرد على القاضي
ولا على امينه ولكن القاضي يبيع وصدا لحق يرد عليه وكذلك لو وقع في القاضي
او امينه الثمن من المشتري وضاع من يرد واستحق العبد من يرد المشتري
فالمشتري لا يرجع على القاضي ولا على امينه وانما يرجع على الغرماء فان عتق
العبد بعد ذلك فالغرماء يرجعون بدعوتهم على العبد وهذا ظاهر وهل
يرجعون بما ضاعوا للمشتري من الثمن فلا يكون هذا العتق في شيء من الكتب
وقد اختلف المشايخ فيه والاصح انهم لا يرجعون وقد ذكر شيخ الاسلام خواجه
زاده رحمه الله في شرح كتاب المأذونات ان القاضي اذا امر امينه ببيع العبد
المأذون المدينون يطلب الغرماء ان قال جيلتك اميناني ببيع هذا العبد
لا يلحقه العتق واما اذا قال له ببيع هذا العبد ولم يذكر في بيع هذا العبد
المشايخ رحمهم الله فيه ولا يصح ان لا يلحقه العتق ولا في الذخيرة ثم في فصل
الرد بالعبث اذا نصب القاضي خصما للمشتري ورد المشتري العبد عليه
فالقاضي يامر امينه ببيع العبد ويأمره ان يبيع العبد اذا باعها فاذا
باعه الامين واخذ الثمن بذلك يدين المشتري او لا فيعبد ذلك ينظر ان كان
الثمن الاخر اقل من الثمن الاول عزم الغرماء للمشتري الاول الفضل على
الثمن الاخر واذا قدم الامين ذلك وان كان الثمن الثاني اكثر من الاول اعطى
المشتري حصته وما بقي يكون للغرماء وان انقطع حقه الغرماء عن العبد
بعد البيع كذا في المغني ولو كان العبد حين رد عليه امين القاضي بالعبث
مات في يده قبل ان يبيعه ثانيا فالامين يرجع بالثمن على الغرماء فيما خذ منهم
الثمن ويرده على المشتري كذا في الذخيرة وان كان المولى قد اخذ شيئا
من ذلك من العبد فان لم يكن على العبد دين حالما اخذ المولى ذلك لم يحقه
دين لا يبيع على المولى رد ما اخذ ان كان قايما بعينه وضمانه ان كان اشترى ملكه
كذا في المغني ولو كان المولى اخذ منه العتق درهم فاستهلكه وعليه دين
خمسائة درهم يوفى حقه بعد ذلك دين اخر ياتي على قيمته وعلى
ما قبضه المولى فان المولى يعزم الالف كلها فيكون للغرماء وبيع العبد
ايضا في دينه ولعلم بالحق العتق دين اخر لم يعزم المولى الا نصفه واذا لاق
المأذون دين ياتي على قيمته وهي جميع ما في يده فاخذ منه مولا العتق
بعد ذلك في كل شهر عشرة دراهم حتى اخذ منه ما لا كثيرا فالمقبوض من المولى
للمولى استحقا فالان في اخذ المولى للعلة منفعة للغرماء فانه ينفقته
للاذن بسبب ما يصل اليه من العلة ولو كان فخص كل شهر مائة درهم
كان بالملا وعليه ان يرد ما زاد على علة مثله كذا في المبسوط ويتعلق دين
التجارة بالكسب الحاصل قبل الدين او بعده ويتعلق بما يقبل من الهبة والصدقة

فقبل حقوق الدين اديعه كذا في الكافي ولو اقر العبد المأذون بدين
خمسائة نقرأ استعاده عيدا يساوي الفا فاخذه المولى ثم خفف المأذون
بعد ذلك بدين باقي على قيمته وعلى قيمة ما قبضه المولى فان المقترض
يؤخذ من المولى قبايع ويقسمه ثمة بين سائر العرفاء فان ادى للمولى الدين
الاول ليسلم العبد له لم يسلم ويسمع للآخرين في دينهم وليس للمولى ان
يما حرم ما ادى من الدين الا ان كان له يرد ذلك المولى ولكن الغرم
الا ان ادى العبد من دينهم وليس للمولى ان يما حرم ما ادى من الدين الا ان
فان لم يؤد المولى ولكن الغرم الا ان ادى العبد من دينهم بعد الحق
الدين الاخر يسج العبد الذي قبضه المولى في دين الاخرين
وان كان ادى منه قبل ان يلحقه الدين الاخر يسلم العبد الذي قبضه
المولى له ولو لم يبرئ يجله في الحق الذي الاخر ثم اقر الغرم الاول
انه لم يكن له على المأذون له بالدين دين وان اقر العبد المأذون
له بالدين كان باطلا يسلم العبد الذي قبضه المولى له ولا يتبعه صاحب
الاخر شي منه بخلاف ما اجراه الغرم الاول ولو كان المولى اقر
بالدين الاول كما اقر به العبد ثم قال الغرم لم يكن لي على العبد دين
واقراري لي باطل فان الغرم الاخر ياخذ العبد الذي قبضه المولى
ليباع في دينه كذا في الميسور وكما يباع رقية العبد في دين التجارة يباع
ورقية فيها كان من جنس التجارة قال ابو الحسن خيفة واو يوسف
ومحمد بن محمد الله اذا اذن الرجل لعبد في التجارة في حق من دين تجارة
او محاسب او دبعة محاسب او دابة غرقها او مضاربة او بضاعة او عرق
جمدها او ثوب احرقه او جراحا او مخرجية اشترىها او طهرها استحق
فذلك كله لازم له بولا حقه في الحال ويباع رقية فيه كذا في الميسر قبل
ما ذكر من الجواب في ضمانه عرق الدابة واحراق الثوب محمول على ما اذا اخطأ الثوب
او الدابة ولا حرج في جبرها صبا بالخذ ثم احرق الثوب او عرق الدابة فاما
اخطأ الدابة او احرق الثوب قبل القبض فيبني على قول أبي يوسف رحمه
الله ان لا يواخره في الحال ولا يباع رقية فيه وعلى قول محمد رحمه الله
يجلده به في الحال ويباع رقية فيه كذا في المعنى واذا استغفار من احد دابة
الي مكان معلوم فذهب بها الي مكان اخر حثي صار بالخالف ما يباع
ورقية كذا في الخبر واذا تزوج امرأة ودخل بها ان كان النكاح ياذن
المولى ببيع المدين المهر ثم يشترط لصحة بيع القاض اذا ان الغرم بالبيع واذا
المولى كذا في المعنى واذا اذن الرجل لعبد فحقها دين ثم وهبها هبته
او تصدق عليها بصدقة او كنسب مالا من التجارة او غيرها فغرمها
الحق جميع ذلك من مولاها كذا في الميسور اذا اذن لاستغفار في التجارة ثم ولدت
ولدا هل يسرى الدين الي ولدها حثي يباع بالدين كالا م فهذه هي ارجح
اما ان ولدت بعد ما حقها الدين ولدت قبل ان يلحقها الدين ثم حقها الدين

بعد

بعد ذلك فان ولدت بعد ما حقها الدين فانه يسرى الدين الي ولدها سباع
المولى معها في الدين الا ان يولد بعد ما المولى كذا في المعنى ولو ولدت ولدا عليها
دين ثم حقها دين بعد ذلك استحق كذا في المعنى ما فيها اذا بيعت مولاها
فما حق الدين الاول حاصلة ولو ولدت ولدين احدهما قبل الاخر
بعد الدين الحق الدين الاخر دون الاول كذا في الميسور ولا يتعلق دين العبد
بما دفع اليه المولى لشيء به جلا او كعبه في دينه يتعلق بغيره فان قال المولى
مهر مالي عرقا لشيء به كذا في النكاح جانية واذا دفع الرجل اليه مولا لا
يتعلق به بشيء ودان له في التجارة قبايع واشترى في حقه دين ثم مات
وفي يده مال ولا يعرف مال المولى بعينه فجمع ما في يده العبد في يده
لاشئ للمولى منه الا ان يعرف شي للمولى بعينه فباخذ من الغرم
وكذا لو عرف شي بعينه اشترى به مالا للمولى او باع به مالا للمولى كذا في
الميسور وان اقر العبد في حياته وصحته بعد ملحقه الدين ان هذا
المال الذي في يده مالا للمولى الذي دفعه اليه وقد عرف دفع المالك
الي العبد بعينه اليهود الا انهم لا يعرفون مالا للمولى بعينه لم يكن
اقراره صحيحا ولو كان اقر بذلك لا حثي ببيع اقراره فان اقام المولى بينة
ان هذا المال هو مال الذي دفعه اليه العبد او قرعها العبد بذلك
كان المولى رخص به كذا في المعنى ولو كان على العبد دين حال ودين مؤجل
فقبض المولى من ثمنه الحال ثم حل الاجل منه المولى وسلم للاول ما قبض
وان لم يبعه للاول يبيع للثاني ولو طلب صاحب الحال من القاضي بعه
ضامه لظاهر حصته ودفع الباقي الي المولى حثي بجل الاجل فان هلك
في يده لم يضمن وشارك الثاني الاول في القبض ولو استمر المولى باقبض
او قبضه عن يده حثي لثاني فان توفي ما على المولى مشاركا لثاني الاول
ثم حرجان على الغرم الذي قبضه المولى كذا في النكاح جانية ولو لم يبيع
القاض العبد للغرم ولكن المولى باعاه برضا حثي الدين الحال ببعه
حليته فهو على نصف المقتن صاحب الدين الحال فيسلم للمولى نصف الثمن
فاذا اخذ الدين الاخذ حثي صاحب الدين المولى بضمه لثاني ولا يسل له على الثمن
فان توفي باع المولى من نصف الثمن لم يبرح على الذي اخذ نصف الثمن
يشي واذا باعه المولى بغيره من القاضي والغرم فيبعه باطل فان اذاع البيع
او قبضاه المولى الدين اذ كان في الثمن وقايد يبرهن فاهم بغيره ببيع
كذا في الميسور واذا باع المولى العبد المأذون المديون بغيره من الغرم ما
وسله الي المشتري ثم جمل الغرم باطلون العبد يبرهن فارادوا ان
يفسخوا بيع المولى والبايع والمشتري حاضرا كان للغرم ان يفسخوا البيع
قال مشايخنا هذا اذا كانوا لا يصطلحون الي ديونهم فاما اذا كان يصطلح اليهم
الثمن وفي الثمن وقايد يبرهن فاهم بغيره ببيع فاهم بغيره ببيع فاهم بغيره ببيع
اما البايع واما المشتري فاهم بغيره ببيع فاهم بغيره ببيع فاهم بغيره ببيع

والا

مع الفقه انه ليس للفرع ان يتجاوز النبايع وليس هو العقد نفسه واما اذا كان
المشتري خاصا مع العبد فلا يوجب فسخا ومردا لغيره الا خصوصية له من المشتري
كذا في النبايع ولو ان العبد لم يرد على المشتري وعلى العبد الما ذر في العقد
على النبايع واما ان يفتوا النبايع فبما العبد علمهم ذلك ثم اذا مضى
النبايع فبما العبد فقتلوا بها بينهم الا حصصا يغير لكل واحد جميع دينه
في تلك القيمة واما ان يبيع في العبد ورسم الثمن للفرع ولم يكن للفرع
في العبد سبيل لم يملك العبد كما لو بيع العبد بينهم والفرع اذا يبيع
كان الثمن لهم ويرى النبايع من القيمة فان هناك الثمن في النبايع فيلزم ان
يغير منه الفرع من النبايع هناك من حال الفرع ويرى النبايع من القيمة فاذا
عقبت العبد انتفع به جميع دينهم ولو ان الفرع اجاز والبيع بعد ذلك الثمن
في بيع النبايع صحت اجازة وكان الملاك على الفرع ما هكذا ذكر في ظاهر
الرواية وان اختار بعض الفرع ما من القيمة واختار بعضهم الثمن كان لهم
ذلك ويكون فابعد هذا ان يكون القيمة اكثر من الثمن ويكون الثمن اقل
القيمة فبعضهم من القيمة والمدين اختاروا الثمن فبعضهم من الثمن حتى
لو كانوا القيمة واختاروا احوال ان القيمة له ربع القيمة لا غير والذين
اختاروا الثمن لم يملكوا ثلثه اربع الثمن والباقي للمولى وينبغي ان يبيع في جميع
العبد وهذا بخلاف ما لو كان المشتري والبايع خاصا من النبايع فابعد
في بيع المشتري فاجاز بعضهم البيع وابطل بعضهم كان الاطال الذي يجوز
البيع في شيء من العبد كذا في الحديث قلوان العبد ما قدر على النبايع المشتري
ولم يغير في العبد فانه النبايع ان شئنا وصار النبايع فبما العبد وان
شئنا فاضوا المشتري فاضوا المشتري فبما العبد رجع المشتري بالثمن على
البايع الذي نفعه وان اختار فاضوا المشتري فبما العبد رجع المشتري بالثمن على
وبين المشتري وابها اختار الفرع فاضوا المشتري الا في مودة بحيث لا يرد
الصان اليه انما كذا في المعنى فان اخذ الفرع القيمة من النبايع لم يملك
ثم ظهر العبد فاردوا ان يبايعوا العبد ويردوا القيمة على من اخذوا منه
القيمة ينظر ان اخذ الفرع القيمة بغير ان يضمن بان ادعوا ان قيمة العبد
كفا وانكر الذي اختار الفرع فاضوا المشتري فاضوا المشتري على ما ادعوا من
القيمة واسموا له ويحل للمشتري ان يبيع العبد فان اخذوا القيمة بغير
الصان من ان ادعى الصان ان قيمة العبد كذا ادعى الخصم ان الصان
وخلص على ذلك وان لم يكن للفرع ابينة كان لهم ان يبايعوا العبد ثم اذا اختاروا
اخذوا القيمة من المولى اخذوا القيمة منه ثم ظهر العبد واطلع المشتري على عيب
بالعبد ورد على المولى النبايع بقضا القاضي فالقوله هل يرد العبد على الفرع
بهذا العيب هذا على وجهين الاول اذا لم يكن للمولى النبايع علما بالعيب وقت
بيعه من المشتري وفي هذا الوجه ان كان العيب غيبا لا يحدث مثله وقد رد عليه
بالبيعة ويكوله او فخره من على الفرع وان كان العيب غيبا لا يحدث مثله وقد

(رد عليه)

رد عليه بالعيب او شكوا له رد على الفرع فان رد حكم افواه لا يرد على الفرع
الا ان يقرم البيعة ان هذا العيب كان بالعبد قبل شراء هذا المشتري او سخطهم
على ذلك فتكلموا الوجه الثاني ان يكون للمولى النبايع علما بالعيب وقت البيع
من المشتري وهذا الوجه على قسمين ان كان العبد غيبا فبما العبد
معيبا فليس لما ان يرد العبد على الفرع وان كان العبد غيبا فبما العبد
صحيحا فله ان يرد على الفرع اذا كان العبد غيبا لا يحدث مثله او حدث
الا انه رد عليه بالقيمة او يكوله معيبا في هذه المسئلة ان الفرع طهر الما
اخذ القيمة من المولى قال ان هذا العبد صحيح بعيب كان به وقت بيع
اباه من المشتري فبما العبد فاضوا المشتري فاضوا المشتري فاضوا المشتري
وقالوا لا بل كان العبد صحيحا وقت بيعه اباه من المشتري وانما حدث العيب
في يد المشتري فبما العبد فاضوا المشتري فاضوا المشتري فاضوا المشتري
ما ذكرنا فان كان الفرع اخذوا القيمة من المولى وظهر العبد في يد المشتري
واطلع على عيب فقيم بالعبد فلم يرد على المولى حقا فبما العبد
لغيره لا يكون للمشتري حق الرد على المولى ولكن يرفع عليه بنقصان العيب
واذا رجع المولى بنقصان العيب للمشتري ان يرجع على الفرع ما نقصان
العيب ذكر المسئلة في هذا الكتاب من غير ذلك خلافا لبعض مشايخنا قالوا
هذا قول ابي حنيفة رحمه الله اما على قول ابي يوسف رحمه الله
ان يرجع على الفرع ما نقصان العيب لا او قد يصح على هذا الخلاف في بعض
هذا الكتاب كذا في المحيط ولو عتق المولى فبما العبد فاضوا المشتري فاضوا المشتري
دين او غير عتقه فهو على وجهه انما ان يكون الدين على الما ذر ومن سترقا
او غير مسترق فان كان الدين غير مسترق كان ابي حنيفة رحمه الله يقول اولا
ما خلا ينفذ عتقه رجع وقال بانه ينفذ عتقه وان كان الدين مسترقا
لا ينفذ عتقه لولي عند ابي حنيفة رحمه الله قولوا وحدا وقال ابو يوسف رحمه الله
رحمها الله ينفذ عتقه على كل حال والخلاف بينهم في هذه المسئلة فخرج المسئلة
اخرى وهو ان دين العبد يبيع وتوقع المالك للمولى في اقسامه فعند ابي حنيفة
رحمه الله يبيع اذا كان مسترقا قولوا وحدا وان كان غير مسترق فله فيه
قولان على قوله الاول ويبيع وعلى قوله الاول يبيع وعلى قوله الاخر لا يبيع وعلى قوله
ابي يوسف رحمه الله لا يبيع وان كان مسترقا ولكن يبيع المولى عن المسترق
اذا ثبت هذا فنقول اذا عتق المولى عبدا من كسبه العبد الما ذر ومن عند
ابي حنيفة رحمه الله يبيعان بها بضمن سواء كان موصولا أم مفصلا الا اذا كان المولى
معتقا كان للعزم اتباع العبد المعتق بالقيمة ثم العبد المعتق يرجع ما
اخذ على المعتق وهو المولى بخلاف ما لو عتق الما ذر ومن سترقا فبما العبد
حال عتق المولى فانه لا يرجع بذلك على المولى كذا في المفتي وان عتق عبدا
لم يفتقوا عتق ابي حنيفة رحمه الله يريد به انهم لم يفتقوا في حق العبد
فلم يملك ان يبيعوا او يستقوا او يبيعوا من ثمنهم واما في حق المولى فمهم احرار بالاجماع

حيث ان العزما الواسع او هم من الدين او باعوا لهم من المولى او قصر المولى لهم
ديتهم فانهم احوال واما عتقها بغير عتقه فلهما ويضمن قيمته للعزما
ان كان موسرا او شعورا في قيمته ان كان عسيرا او رجعا اليه فلهما على المولى
كذا في البها بيع وكو كحق العبد المأذون من دين كثير فاعتقه المولى واخذ
ما في يده من المال خاصة ثم اختار ابتاع العبد واخذوا منه الدين
رجع للعبد على المولى فاما المولى الذي اخذ منه ما اذاه من الدين فقيمة
ذلك طين كان قايما في يد المولى انتفعه العبد حتى يستوفيه منه مقدار
ما ادى وما فضل منه فهو للمولى وكذلك لو لم يوف العبد الدين وكان
العزما ابروه منه لم يرجع على المولى بشئ من ذلك المال فكذلك ان كانت
امته فاعتقها واخذ منها ما لها وولدها وارثي يدها او ذكاتها (الدين
لحقها قبل الولادة والجنسية ثم حضر العزما فان المولى يجبر على ان يزوج
اليها ما لا تنقص دينها ولا يجبر على دفع الولد والارث ان كان لم يعتقها
وتكون شفاع فيقتصر من ثمنها ومن ارث العبد الدين وان كان المولى يعتقها
فللعزما ان يرجعوا عليه بغير ثمن بيعا وولدها في دينها لولا ان
من المولى الارث ايضا ثم يشعرون لامة بما بقي من دينهم وان شاؤا اتبعوها
بجميع الدين ونزكوا الشاع المولى بان اتبعوها دينهم واخذوا منها سلم
للمولى ولد لامة وما اخفقت ارثي يدها لم يكن لها ان ترجع على المولى
بالولد والارث كما لا ترجع بغيره نفسها ولها ان ترجع على المولى بما اخذ
من مالها وكذلك لو باعها للعزما ما دينهم وقبض الثمن ثم اعتق المشتري
لجارية ان شا العزما واخذوا الثمن وانفعوا الجارية بما بقي من دينهم وانشا
اتبوها جميع دينهم فان اخذوا فذلك من اسلم للمولى الثمن وكذلك اذا كان
المولى كاتبا باذنى العزما كان لهم ان ياخذوا جميع ما بقي من المولى من المالكات
وليس لهم ان يبرجوا في بشئ من دينهم ما اذنت مكاتبة فان قبض المولى
جميع المالكات وعتقت فالعزما بالخيار ان شاوا واخذوا المالكات من السيد
ثم اتبعوا لامة بما بقي من دينهم وان شاوا اخذوا لامة بجميع امة بجميع
دينهم فان اخذوه منها سلمت المكاتبة للمولى كذا في المسبوط جامع القضاة
عليه اربعة الاف درهم وله متاع قيمته ثلاثة الاف فانك المولى عليه
حكم واعتق العبد والعزما بالخيار ان شاوا وامنوا العتق اربعة
الاف درهم ويرجع على المولى ثلاثة الاف قيمة المتاع وان شاوا وامنوا
المولى اربعة الاف درهم وهو لا يرجع على المعتق بشئ كذا في التاتار خانية
وان وقع الاختلاف بين المولى والعزما فعلا للعزما فاذا اعتقته فلها
عليها القيمة وقال المولى لم اعتقه فالقول قول المولى وبيع العبد للعزما
واقرارهم باعتاق العبد لا يقتضي فداء العبد واذا بقي دينهم على العبد
بعد اقرارهم بالاعتاق ببيع العبد بدوهم ولا يلتفت الى قولهم كذا في
الدفعة العبد المأذون المديون اذا باعه المولى من غير ان العزما فاعتقه

المشتري

المشتري قبل ان يقبضه فانه يفت عتقه ان اجاز العزما البيع او قبض
المولى دين العزما او باعها للعزما العبد عن الدين يفت عتق المشتري
كان اي العزما ان يجبروا البيع واي المولى ان يقبض دينهم فانه يبطل
عتقه وبيع العبد للعزما دينهم واما اذا قبض العبد ثم اعتقه
فانه يفت عتقه واذا اعتق المشتري بعد القبض فالعزما بعد
هذا بالخيار ان شاوا واخذوا البيع واخذوا الثمن وان شاوا وامنوا البيع
القيمة وان امنوا قيمة العبد فبيع المولى بغير وسلم الثمن للمولى كذا في
المحيط ولو لم يفتقه المشتري لكانه طاعة او هبة وسلمه فان تم البيع الاول
ببعض ما وصفت به اجازة او قضاء من اودق الثمن دينه فاخذه
خارجا عن المولى فغير ولو لم يبعه المولى ولكنه وهبه لرجل وسلمه
ثم منه العزما القيمة اخذت القيمة فان رجع في الهبة حكم الوغير
حكم سلم العبد له ولم يكن له على القيمة ولا للعزما على العبد سبيل وان وجدته
عيبا بقبض من القيمة التي عزم بها كان العزما يرد فيا جها القيمة فان كان عتقه
بعد الرجوع في الهبة قبل ان يعلم بالعيب اودى او حدث به عيبا رجع ما بين
العيب والصحة من القيمة والعزما ان يردوا القيمة ويسبقوا العبد في الدين غير
العتق والتغير لا ان يثبتا المولى ان لا يبايهم بالتقصان ويضمن به عيبا
وان كان هذا في جارية فقد وطئت بشبهة فوجب لها العتق لم يكن للمولى عليها
سبيل من اجل الزيادة انما عتقته ولو كان المولى باع عبيدا لمشتري فقبض
العزما المولى ثم وحل المشتري بالعبد عيبا لا يحدث مثله وحدث به عيب
اخر فرجع بقبضان القيمة على البايع لم يكن للبايع ان يرجع على العزما بالقيمة
ولكنه يرجع بحصة العيب من القيمة التي عزم بها للعزما كذا في المسبوط
طاع المأذون شيئا من اكسابه من المولى بمثل قيمة جاز ان كان مديونا وان
لم يكن مديونا لا يجوز ان سلم العبد المبيع الى المولى قبل ان ياخذ الثمن من
المولى لا يسقط الثمن من المولى كذا في المحيط واذا باع من المولى شيئا بقبض
لم يجز عند ابي حنيفة رحمه الله فاحشاشا كان العتق او يسيرا او عتقا جاز البيع
فاحشاشا كان العتق او يسيرا ولكن يجزى المولى ان يبرر على العتق وبين ان يفتق
البيع وهذا الذي ذكرناه قول بعض المشايخ رحمه الله وقيل الصحيح ان قوله
كقولها كذا في الكفاية وان باع من اجنبي وعلمه دين فعلى قول ابي حنيفة
رحمه الله يجوز سوا باع بمثل القيمة او باقل بحيث يتغايها الناس في مثله
او لا يتغايها ولا يجوز من الاجنبي ان يبيع الثمن الى تمام القيمة فالاصل
عند ابي حنيفة رحمه الله في ثمن العبد الاجنبي بثلث العتق ليسير والفاخر
وعلى قول ابي يوسف ومحمد رضي الله عنهما باعه من اجنبي بمثل القيمة او باقل مقدار
ما يتغايها الناس فيه يجوز ولا يجوز للمشتري ان يبيع الثمن الى تمام القيمة كذا في
الفتاوى واذا باع العبد المأذون بعض ما في يديه من تجارة او اشترى شيئا ببعض
الذي من تجارته وجازي في ذلك كان ذلك في مرض موت المولى ثم مات المولى فخر

ذلك فعلى قوله اي خبيثة رضى الله البيع جائز خالي العبد بغيره
الناس في مثله ولا يتعين انفس في مثله ما لم يتجاوز الحماة ثلث
مال المولى فاذا تجاوز ثلث مال المولى فانه خبيث المشتري فان شاع
ما زاد على ثلثه وان شاع نقص البيع ولو بغيره ما زاد على ثلثه خلاف
مال المولى في المولى خبيثا على العبد بغيره ما لم يتجاوز الحماة ثلثه فانه يجوز
عند اي خبيثة رضى الله كيف ما كان جازوا في الحماة ثلث المالا ولم
يتجاوز ثلثه فانه وهو الذي ذكرنا قوله اي خبيثة رضى الله
واما على قوله اي يورثه ويورثه ما لم يتجاوز الحماة ثلثه فانه يجوز
بما يتعين انفس في مثله فانه يجوز ويسلم للمشتري اذا لم يتجاوز ثلث
ماله وان تجاوز ثلثه فانه يجوز للمشتري ان يورثه المولى وان شاع
وحايى حماة يورثه وان شاع ولا يتعين انفس في مثله فانه يجوز
فانه لا يجوز البيع عند ما حاقا قالوا المشتري اذا اودى قدر الحماة
ولا انقص البيع لا يكون له ذلك على قوله هذا الذي ذكرنا طهرا لم يكن
على العبد دين فاما اذا كان على العبد دين مما يطهره فانه يورثه
ولا يجوز فباع او اشترى وحاطا بحماة يسيرة او فاحشة فلكل
فيه عندنا جميعا كالحواب فيها اذا لم يكن على العبد دين كذا في المحرر ولو
كان العبد دين على المولى ولا دين على العبد فانه يورثه ما ان يكون
الدين محيطا بجميع مال المولى او لا يكون محيطا بجميع ماله فان كان محيطا
بجميع مال المولى فباع العبد واشترى وحاطا بالحماة لا تسلم للمشتري
يسيرة كانت او فاحشة الا ان المشتري خيرا اذا كانت الحماة يسيرة
بالايجاع فان شاع نقص البيع وان شاع ادى قدر الحماة كما لو باشر
المولى بنفسه وان كانت الحماة فاحشة فالمسئلة على الخلاف
خير للمشتري عند اي خبيثة رضى الله وعندنا لا يجوز على المشتري
ولو كان على المولى دين لا يحيط بجميع ماله فالباع من الماذون جائز بالحماة
اليسيرة والفاحشة ويسلم ذلك للمشتري ان لم يتجاوز الحماة ثلث ماله
بعدا لدين وان تجاوز ثلث ماله بعدا لدين خيرا للمشتري ويجعل العبد
كبيع المولى وهذا عند اي خبيثة رضى الله وعندنا ان كانت الحماة
يسيرة يجوز البيع والشرا ويسلم للمشتري الحماة ان لم يتجاوز ثلث ماله
بعدا لدين وان تجاوز لم يسلم له وخير وان كانت الحماة فاحشة لا يجوز
المشتري عندنا ولو كان على المولى دين يحيط ببقية العبد وما في يديه
وعلى العبد دين كثير يحيط ببقية العبد وما في يديه فان الحماة لا تسلم للمشتري
يسيرة كانت او فاحشة وخير المشتري ان كانت الحماة يسيرة فعندهم جميعا
وان كانت الحماة فاحشة فكذا الجواب عند اي خبيثة رضى الله خير للمشتري
وعندهم لا يجوز هذا الذي ذكرنا اذا حاطا بالماذون للاجنبي فاما اذا حاطا ببعض
ورثة المولى بان باع من بعض ورثة المولى وحايى وفدوات المولى من ماله ذلك

كان

كان البيع بالخلاعة اي خبيثة رضى الله ولا يجوز الوارث وعندنا البيع جائز
وخير الوارث فيقال ان شئت نقصت البيع وان شئت بلغت الثمن في تمام
قيمة لا يسلم لك شي من الحماة وان كان جرح من ثلث ماله المولى لان خبيثته
الورثة ويستوفى الجواب بان يكون على العبد دين او لا دين على العبد
وكذا يستوفى الجواب بان يكون على المولى دين او لا دين عليه كذا في المغني
وان باعه شيئا مثل القبة او اقل جاز فان سلم البيع اليه قبل فتنقش الثمن
بطل الثمن واذا بطل الثمن صار كانه باع عليه بغير ثمن ولا يجوز البيع براه
بطلان الثمن بطلان تسليمه والمطالبة له والمولى استرجاع البيع كذا في
الموهبة في السيرة وان ختمه في يده حتى يستوفى الثمن جاز كما لو باع من مكانه
كذا في الكافي وان كان الثمن عرضا فله المولى ان يطالب العبد بالعرض الذي
اشتراه منه كذا في المغني ولو باع المولى متاعه من عده بكثر من قيمته
بقليل وكثير فالزيادة لا تسلم للمولى ويكون المولى بالخيار ان يشأ ينقص البيع
وان شأ دخل الفضل عن القبة كذا في الكافي محمدا وروى عليه دين
باع المولى منه ثوبا في يد المولى كان الثمن دين المولى على المصير في الثوب
فيسوفى المولى دينه من ثمنه والفضل للموذي وان كان فيه نقصان بطل ذلك
القدر كذا في الثقات ارحمانية نقلنا عن الايامة ولو كان الدين على العبد لم يكن
وبعضه حاله وبعضه موحل فهو عليه المولى واحدها وسلم ما ليه فليس يملكه
ان ينقص الهبة فان نقصها ببيع العبد فاستوفى الذي نقص الهبة فحقه
من الثمن وما بقي فهو للمولى ولا شيء للموذي هو له على المولى ولا على العبد ولا على
الشريك ولو باع المولى من احداهما بالف درهم وقيمة العاد رهم فابطل الآخر
البيع بعد القبض او قبله ببيع لهما او اقتسم ثمنه ولم يبطل من ثمن المشتري
شيء واذا كان على الماذون دين موحل فباعه المولى من صاحب الدين باقل من
قيمه او باكثر فالثمن للمولى وهو حاق به حتى يجزى الدين فيدفع الثمن
الي العدم فان ثوب الثمن في يد المولى لم يكن للموذي على المولى سبيل
وان كان على العبد دين لاخر مثل دين المشتري لحل من نصف القبة لصاحب
الدين الذي لم يشتر العبد ثم يسلم له ذلك ولا يشتره المشتري منه كان
شريكا في الدين الذي على العبد ولم يكن شريكا ولو شاركه لاخر في نقص
من القبة لم يسلم له ولكنه باع المولى منه ثم ياتي الشريك الاخر فاحذر
ذلك من المولى كذا في الميسوط وليس للموذي ان يبيع العبد الماذون الا ان ياذن
له العرفا في بيعه او يقضيه لدين او يكون العاقبة هو الذي امر ببيع كذا في
التراج الوهاج ولو كان دين العبد موحلا فباعه مولا فله جلول لاجل جائز
بيعه لان جلول الدين الموحل لا يحجر المولى عن بيعه فاذا حل دين العبد ليس
لصاحب الدين ان ينقص البيع ولكن له ان يضمن المولى قيمة العبد كذا في
قناوي فاضى حار وان اتمق المولى العبد الماذون وعليه دين فاعنته
جائز ومن المولى للعرفا قيمته اذا كانت مثل الدين او اقل مما يقضى الدين

العبد به بعد عتقه وان كان له دين اقل من قيمة صف ذلك المقتدر فقط كذا في
الكافي ولو لم يكن عليه دين ولكنه قتل حرا او عبدا فاعتقه المولى فان كان
يعلم بالجنانية فهو مختار للعتق والعتق الدية ان كان المقتول حرا وقيمة
المقتول وقيمة المقتول ان كان عبدا الا ان يزيد على عشرة الاف درهم
فيمسك منها عشرة كذا في الميسوط ولو كان عليه دين بمحطة وجنابا
محطة فاعتقه المولى ولم يعلم به عديم للعتق قيمة كاملة ولا وليا للجنابات
فيمسك كاملة الا اذا زاد على عشرة الاف فتمسك عشرة كذا في التهذيب
واذا اذن للمدبر ولا المولى في التجارة فليحقق كل واحد منها دين فاعتقه
المولى فلا ضمان عليه من الدين ولا من قيمته المدبر وامر المولى كذا في
الكافي وان اعتق المولى جارية المأذون وعليه دين محيط بقيمته
وما في يده فخير الغرماء الدين او ابله الغرماء او بعضهم حتى صار
في قيمة دينه ما في يده فصل عن الدين جازعتق المولى الجارية
ولو اعتق المولى جارية المأذون وعليه دين محيط بطول العتق في قوله
اي بخرقة ثم وطرها المولى بعد ذلك فجازتقها فادعاه فدعوتها جازتق
وهو ضمان قيمتها للغرماء ثم الجارية فخرقة لسقوط حق الغرماء عنها
ولا اعتبار له في المولى لغير الجارية كذا في الميسوط واذا امر المولى بعت
المأذون له المديون فخير المديون جازتقها وليس للغرماء ان ينفذوا بزيور
المولى واذا لم يكن للغرماء ان ينفذوا بزيور المولى كان له الخيار ان يشتروا
صنوا المولى قيمة العبد وان شاءوا استسعوا العبد في ديونهم وادى ذلك
اقتاوا واطل حقهم في الاخر وان صنوا المولى للقيمة فلا يسيل لهم على
العبد حتى يفتق ويبي العبد ما ذروا على حاله وان استسعوا العبد
اخذوا من السعاية ديونهم بكماله او بقي العبد ما ذروا على حاله واذا بقي
المديون ما ذروا على حاله فان اشترى بعد ذلك وباع فخرقه دين كثر كان
لاصحاب هذا الدين ان يبيعوا المدبر واستسعوا بدينهم ولا يسيل لهم
على المولى ولهم استسعاء المدبر بخلاف اصحاب الدين الذين وجب لهم
الدين قبل التدبير فان المولى يضمن لهم القيمة فاذا استسعوا الاخر دون
المدبر في دينهم فادى اليهم سعادته لم يكن للغرماء الاولين الذين صنوا المولى
القيمة من ذلك الا قليل ولا كثيرا وان بقي شيء من السعاية من الغرماء الاخرين يكون
للمولى ولا يكون للغرماء الذين صنوا المولى للقيمة من ذلك الا قليل ولا كثيرا وان قتل
المدبر حتى وجب قيمته فلا شيء للغرماء الاولين من قيمته ويكون القيمة للمدبر ما
الاخرين يستوفون من ذلك ديونهم كذا في الغني والكتاب الصلح المأذون دين ثلاثة
الاف درهم ثلاثة نفوس وقيمة العبد درهم ثم ديرة المولى واختار بعض الغرماء
اتباع المولى بالقيمة وبعضهم استسعوا العبد فذلك لهم فان كان اختيارا
المولى اثنان منهم كان له ثلثا القيمة وسلم للمولى ثلث القيمة ثم العتق
السعاية ان اخذها من العبد قبل ان يخذ الاخوان شيئا من القيمة

لم يكن لها حق المشاركة معه فاقض واذا اراد الذي اختار السعاية ان يخذ المولى
بخصيه لو شارك صاحبه فيما يقتضيان من القيمة لم يكن له ذلك وكذلك الاخران يقتضيان
فان المولى وان اراد ان يسع المدبر بينهما ويضع المولى لم يكن له ما ذلك
ولن يسلم ذلك لهم المولى فان اشترى المدبر بعد ذلك وباع فخرقه دين اخر كل جمع
حسب المدبرين صاحب الدين الذي اختار سعادته ربي اصحاب الدين الذي علم
اخذ ليس لاحد منهم ان يخذ منه شيئا دون صاحبه فان كان الاول الذي
اختار سعادته قبض شيئا من سعادته قبل ان يخرقه الدين الاخر سلم ذلك
كذا في الميسوط ولم يعلم الغرماء بكتابة المولى المأذون حتى ادبها لما ذروا
جميع الكاتبة الى المولى عتق وعلى المولى قيمة العبد كما لو خيرا لعتق بعد
هذا الغرماء بالخيار ان يشاءوا صنوا المولى قيمة العبد واخذوا منه ما
ما اخذ من الكاتبة فيقسمونه بينهم بالمحضر فان فضل شيء من ديونهم
انفقوا العبد بما بقي من دينهم للحاكم وان شاءوا اتبعوا العبد بجميع
ديونهم فان اتبعوا العبد واخذوا منه جميع ديونهم سلم للمولى
قيمة العبد والمكاتبة ايضا والبرجع العبد على مولاه ينس من ذلك
لا تقبل ولا يكثر كذا في الغني ولو كان لبعض العبد ادى بعض الكاتبة
وبقي بعضها ثم جاء الغرماء فامسكهم بطلون الكاتبة فان شاءوا وبيع العبد
لغيرهم بينهم فان لم يطلوا الكاتبة ولكن لم جازوها فاما الكاتبة فمطرة وفاقض
المولى من الكاتبة قبل الاجارة وما بقي فهو بينهم بالمحضر فان كان ياقض
المولى مثل اجارتهم فذلك خير للمولى ثم اجاز الغرماء الكاتبة فاما الكاتبة
جارية ولا يضمن ما قبض من الكاتبة فان اجاز الكاتبة بعضهم واداه بعضهم
لم يخر الكاتبة حتى يجبروها ولو كانت اداوا ذلك كاتبة فاعطاهم المولى منهم
اذا مكاتب لم يكن لهم رد الكاتبة بعد ذلك كذا في المحيط والمولى على ان يستقيم
العبد المأذون اذا كان دينه الى اجل لو كان الدين حالا كان لهم ان يبعوه
من ذلك وكذلك لو اراد ان يسعوا فله ان يبعوه اذا كان الدين موحلا ولو كان
الدين حالا كان لهم ان يبعوه من ذلك وكذلك ان يوجره ويرفعه اذا كان الدين
موحلا وان حل الدين قبل انقضاء مدة الاجارة كان هذا عتقا والغرماء ان
يقتضوا الاجارة فاما الرهن فهو ان من جهة الرهن ولا يثبت للغرماء
بعد حل اجل نقص الرهن كالا يثبت لهم حق نقص البيع الذي نقض من
المولى ولكنهم يضمنون المولى قيمة فاذ ارادوا ان يثبت فاقضه من الرهن
ودفعوا اليهم بري من الضمان وان افترقا بعد ما قضى عليه القاضي ضمان
القيمة فالقيمة عليه والعبد له ولا يسيل للغرماء على العبد ولو ادى المولى
ان يفتكه فخصها لغرماء الدين ليسعوه في دينهم كان لهم ذلك كذا في
الميسوط عتق ما ذروا عليه دين ياعه المولى من رجل واعلمه بالدين للغرماء
ان يردوا البيع وباد يله اذا كانوا لا يصلون الي الثمن اما اذا وصلوا الي
الثمن وليس في البيع مما يباه فليس لهم ان يردوا البيع والبيع صحيح

ان يردوا البيع اذا لم ينف الثمن بدوهم كذا في الجاه الصغير والبيع
باع عبدا المدون وقبضه المشتري ثم غابا البايح لا يكون المشتري
حضا للعن ما اذا اكررا المشتري الدين وهذا عند ابي حنيفة ومحمد
رحمهما الله ولو صدقهم المشتري فيما لم يكن الدين كان للعن ما ان يردوا البيع
ما لا جاع ولو كان البايح حاضرا والمشتري غائبا فلا حضرة بينهما وبين
البايح بالا جاع حتى يحضر المشتري يمكن لهم ان يبيعوا البايح قيمة
ضمنوه القيمة جازا للبيع وكان الثمن للبايح ولو اختاروا الجاه فاحذوا
الثمن كذا في التبيين فاذ لم يكن علي ما ذكروا دين فامر مولاه ان
يكفل عن رجل بالغ فقال العبد للمكفول له ان لم يعطك فلا تأكل
عليه وهو الف وهو علي فالصان جازا بذكره لو قال ان مات فلا
ولم يعطك هذا المال الذي لك عليه فهو علي وهو جازا على ما قال
فان اخرجوا المولى عن ملكه ببيع او هبة ثم مات المكفول عنده قيل
ان يعطى المكفول له حقه فانه المكفول له بضمن المولى الاقل من دينه
ومن قيمته ولا يبطل بيع المولى في العبد ولا هبته وكذلك هذا في ضمان
الدرك لو امر عبده ان يضمن الدرك في دار باع المولى ثم اكل المولى بغير
ثم استحققت الدار فله المشتري ان يضمن المولى الاقل من قيمته ومن الثمن
باعتبار ان له قوت عليه محل حقه فان لم يخرج المولى عن ملكه حتى يخلق
العبد بن عبط برفقته ثم استحققت الدار من بيع المشتري فان العبد
يلزمه ما ضمن مع الدين الذي في عنفه كذا في الميسوط وكذا في الجاه المولى
دركا من عبده الما ذكروا ان لم يكن علي العبد من لا يكون بغيره وان
كان عليه دين فالباع جازا بذكره ان كان الثمن مثل قيمتها او اقل فله الشفع
الشفعة وان كان اكثر من قيمتها فالباع جازا بذكره في حنفية ومحمد
والشفعة بها وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله يبطل للزيادة باخذ
الشفيع بالشفعة ان رضى به المولى كذا في البايح والشفعة للمولى
فيما باع عبده الما ذكروا واشتراه اذ لم يكن عليه دين وكذلك لشفعة
للعبدة فيما باع مولاه واشتراه فان كان علي العبد دين فالشفعة
واحبة لكل واحد منهما في جميع هذه الوجوه الا في وجه واحد وهو اذا
باع العبد دارا باقل من قيمتها بما يتقايين الناس فيها او بغير ذلك لم يكن
للمولى فيها الشفعة ولو باع العبد من مولاه دارا ولا دين عليه واجبي
شفيعها فلا شفعة له فان كان عليه دين وكان البيع مثلا للقيمة او
اكثر فله الشفعة وان باعها باقل من قيمتها فلا شفعة للشفيع فيها
في قول ابي حنيفة رحمه الله وعندهما للشفيع ان ياخذها بقبضتها
او بتركها فان تركها للشفيع اخذها المولى تمام القيمة ان شاكر ابي
الميسوط المولى اذ اذرع عبده الما ذكروا جازا في التاتار خانبه بعد ما ذكروا
له في التجارة اشترى جارية ولا دين عليه فمروها المولى باه جازا وقد خفت

من التجارة

من التجارة وليس له ان يبيعها ولا يتابع العن ما فيها بجمعه من الدين بعد
ذكره فان اشترىها وعليه دين فمروها المولى منه لم يجز لان الدين له
ان يبيعها وبيع ولدها منه ولو قضي دينه بعد التزوج وصار لاد عليه
فهو بمنزلة تركه ولا دين عليه كذا في المغني في المتفرقا واذا اقل الما ذكروا
عن رجل بالغ درهم بامر مولاه ولا دين عليه ثم باعه المولى فلم يكفول
ان ينفق من البيع ولو كانت الكفالة بنفس رجل لم يكن للمكفول له ان
ينقص البيع ولكن يبيع العبد بكفايته حيث كان وهذا عيب فيه
للمشتري ان يرد به ان شأنا ان كانت الكفالة على كعبيل بغيره لطلب
ان لم يعط المطلب بجماعه اليه كذا وكذا لم يكن للمشتري ان يرد به عيب
هذه الكفالة قبل وجوب الشرط فاذ وجب علي العبد لوجود شرطه
رد به المشتري ان لم يكن علم به حين اشتراه فليس له ان يرد به هذا
العيب اذ اذ في الميسوط المولى اذ باع العبد الما ذكروا ان يأتى الفما
جمع وغويا كذا في الثمن والمولى بمنزلة الوكيل حتى لو تولى اثنين على المشتري
كان الثمن التوحي علي العن ما ولو قبضه المولى لثمنه هلك في يده هلك
عليهم اجماعا ولكن لا ينفذ دين العن ما باخذ من العبد اذ اعتق كذا في
التاتار وخانية ولو امر المولى عبده الما ذكروا ان فكل رجل بالغ درهم
عن رجل علي ان العن ما ان مات ولم يدفع المال اليه رب المال فالعبد
ضامن للمال فهو جازا بذكره المولى من رب المال بالف او باقل فبيعه
جازا بذكره لثمنه فبيعه به ما بدا له فان مات المكفول عنه قيل ان
يودي المال كان للذي اشترى العبد من المولى ان يرجع بالثمن على المولى
فياخذ منه قصاص دينه وان كان الثمن هلك من المولى شيئا فله هلك
بعضه اخذ الباقي بدينه والها لك صار كان لم يكن فان هلك الثمن
من المولى ثم وجب للمشتري بالعبد عيبا رده ان شأنا ولم يكن له من الثمن
شيء علي المولى ولكن يباع له العبد المرد وحقي يستوفي من ثمنه الثمن
الذي نقدا البايح فان فضل شيء اخذ هذا الفضل من دينه لا وان نقص
الثمن الاخر عن الثمن الاول لم يكن له علي البايح شيء من النقصان كذا في
الميسوط البايح

باب الخامس في ما يبيع الما ذكروا من حجر رايه
وغير حجر وما يتعلق باقرار الحجر فبأن يعلم بان الاذن يبطل الحجر
ولكن بشرط ان يكون الحجر مثل الاذن حتى انه اذا كان الاذن عاما
بان علم بالاذن لاهل سوقه فاعلم بان الحجر اذا كان عاما بان علم بالحجر ككثر
من اهل السوق ولا يعلم اذا كان دونه بان حجره في بيته او عند رجل واحد
او رجلين او ثلاثة علم العبد بذلك او لم يعلم وان كان الاذن عاما غير
منشئ فيما بين اهل سوقه بان اذن للعبد بمحض من رجل واحد او اثنين
او ثلاثة فاذا حجره بمحض من هؤلاء علم العبد بحجره كذا في المغني وان كان
الاذن محض العبد لا غير حجره كحرق منه بغير حجره وان حجره بغير علمه

لا يجعل حرة واذا اذن لعبيده وعلم العبيد به ثم حرج عليه ولم يعلم العبد
بالحرج على حرة هكذا في الذخيرة ولو حرج عليه في بيته بمحض من اهل سوقه
بحرج كذا في الكافي ولو خرج العبد الى بلد للتجارة فاشترى المولى اهل سوقه
فاشترى منه انه قد حرج عليه والعبد لا يعلم بذلك ثم يكتن هذا حرجا عليه وكذلك
لو كان العبد في المصير ولكنه لم يعلم بالحرج فليس هذا حرجا عليه بل يتعد
نصف مبيع اهل سوقه ومع غيره ما لم يعلم بالحرج فاذا علم العبد بذلك بعد حرجه
او يومين فهو محجور عليه حين علم وما اشترى وباع قبل ان يعلم فهو جائز
كذا في الميسرة ولو اياه المولى يبيع ويشتري بعد ما حرج عليه قبل ان يعلم
العبد فلم يضره ثم علم العبد بالحرج متى ماذا وما استحسننا كذا في المغني
المولى اذا باع العبد المأذون كان له ان يكتن عليه ويبيع ويشتري محجورا على قبل
المسوق وان كان عليه دين لا يصير محجورا قبل قبضه من المشتري وفي
الاول يصير محجورا بنقص البيع هذا اذا كان الدين حالا فان كان دين
العبد موحلا لا يصير المولى عن بيعه كذا في غني قاضي خاتون ولو قبض
المولى العبد المأذون من رجل وقبضه الموصوف له يصير محجورا ولو
رجع فيه لم يمتد لاي عود الا ان وكذا في حرجه صل البيع لو انك لمشتري وجد
فالعبد عيبا ورده بقبضه فاض لا يعود الا ان وان عاد اليه فدرم
ملكه كذا في المحيط واذا باع المولى عبده المأذون له ببيع فاسد المحجور او خسر
وسلما في المشتري فباع واشترى في يده ثم رآه في ابلان هو محجور عليه
وكذلك لو قبضه المشتري بامر البائع بحضرة او بغير حضرة او قبضه بغير
البائع بغير امره ولو قبضه بغير امره فمات فخرقا لم يصير محجورا ولو كان
البيع بمسبقة او دم لم يصير محجورا عليه في جميع هذه الوجوه كذا في الميسرة
ولو باع بيمين صحها على البائع بالخيار ثلاثة ايام فهو على اذنه ما لم ينفذ
البيع لانه لم يزل من ملكه ولو كان الخيار للمشتري فهو حرج كذا في خزانة
المفتين واذا حرج المولى على عبده بمحض من اهل سوقه والعبد غائب
فاشترى المولى اليه رسولا بغيره بالحرج فاخبره بذلك صار العبد محجورا اسوة
بمن الرسول حرا او عيلا حرا او امرأة عدلا او فاسقا وكذلك لو كتبه لغيره كتابا
ورسل اليه الكتاب صار محجورا سواء وصل اليه الكتاب على اي وجه حرا وعبدا
وجرا وصبيا او امرأة عدلا او فاسقا كذا في المغني فان اخبره بذلك رجل
لم يرسله مولا لم يكن محجورا في قبضه قول لي خبيثة رحمه الله حتى يحسره
به رجلان او رجل عدل يبيع فما العبد وقال ابو يوسف رحمه الله من
اخبره بذلك من رجل وامرأة او صبيا صار محجورا عليه مبيعا ان يكون الخرج حقا
كذا في الميسرة ومعني قوله بعد ان يكون الخرج حقا ان يحجى المولى بعد ذلك بغير
بالحرج ما لو انكرا المحجور لا يصير محجورا كذا في المحيط ولو حرج العبد جنونا مطبقا
صار محجورا عليه وان افاق بعد ذلك لا يعود اذنه كذا في السراج الوهاج وان لم
يكن مطبقا بان كان مجنونا لم ينفذ في حرجه ثم اختلفوا في حرجه بعد ان يطبق
قال محمد رحمه الله اذا كان المجنون ذكرا الشرف ليس يطبق وان كان شهرا فصاعدا

هو مطبق ثم رجع فقال سادون السنة ليس يطبق والسنة ولا حرجها فهو
مطبق كذا في المغني وفي الخدي اذا اراد العبد صارا محجورا عليه عند اي خبيثة
رحمه الله وعند ما لا يصير محجورا اقاما اذ لم يكن يدار الحرج صار محجورا عليه وقت الحق
عندها وعند من وقت الاذن ولو لم يدار الحرج لم يصير محجورا اقاما اذ الحق
يدار الحرج صار محجورا عليه وقت الحق عند من وقت الحق عند من وقت الاذن
ولو انمي عليه لم يصير محجورا عليه فاما اذ الحق يدار الحرج كذا في السراج
الوهاج فان اسر بعد ما حرج يدار الحرج واخذ من المشتري والمولى
احق به والدين الذي كان عليه في قول لي خبيثة رحمه الله وقال
ابن ابي كذا في الثقات رخصة واذا ابيع العبد المأذون صار محجورا
عليه عند علمنا بنا الثلاثة رحمهم الله فان عاد العبد من الاياق هل يعود
الاذن لم يدر محمد رحمه الله هذا الفصل في الكتاب بوقفا خاتون المتأخر فيه
والصحيح انه لا يعود كذا في المحيط فان كان العبد باع واشترى في حال اباؤه لم يضره شي
من ذلك فان قال الذي بايع العبد ان العبد لم يكن باقا ولكن ارسل المولى وقال المولى
كان اباؤه قال قول الذي باعه وعلما لولي البينة ان عبده كان اباؤه ولكن ارسله
المولى وانه باع واشترى منه في حال اباؤه وان اقاما البينة والبينة سببا الذي
بايعه وان اتفق المولى والذي بايع العبد على الاياق الا ان الذي بايع العبد قال بعت
منه قبل الاياق وقال المولى بعت منه بعد الاياق قال قول البائع ايضا فان اقاما
البينة فالبينة سببة البائع ايضا كذا في المغني المأذون الا ان الذي بايع العبد
محجورا العبد المأذون اذا اصرح العبد لا يصير محجورا قبل الاصرار بدار الحرج وبعد
محجورا والعبد المأذون اذا اصرح العبد لا يصير محجورا قبل الاصرار بدار الحرج وبعد
الاصرار يصير محجورا وان وجب للعبد في مولا بعبده كذا يعود ما ذونا كذا في
قاضي قاضي خان العبد المأذون اشترى عند اذنه له في التجارة حتى يحل اذنه ثم
انكرا المحجور على احد من ان محجورا الثاني لا يصير حرة سواء كان على الاول دين او لم يكن وان حرج
على العبد الاول لا يشكل الاول يصير محجورا وهل يصير الثاني محجورا لان كان على الاول دين
يصير محجورا وان لم يكن الاول دين لا يصير الثاني محجورا ولعلم يكن شي من ذلك لكن ما قال العبد
الاول والمكاتب وجهه كالحجاب فيما اذ حرج المولى على العبد الاول ولو لم يمتد الاول لم يمتد الثاني
كان ذلك حرجا على العبد سواء كان على الاول دين او لم يكن كذا في المغني ولا يجوز حرجه على المأذون
مكاتبه كذا لا يجوز على ما ذونا عاذا وتعلقا في خزانة المفتين واذا اذن المالك لغيره في التجارة
ثم حرجه عليه دينه ولا يصير عليه دينه ويحرج على العبد وكذلك ان كان المالك مكاتبه من ذلك ومن غير
وقال ابن ولده ولود في المكاتب فان اذن الولد للعبد بعبده في التجارة لم يضره اذنه وكذلك الح
اذا مات وعليه دين وله عيب فاذن له وارثه في التجارة فاذنه باطل فان قضى الوارث الدين لم يضره
لم ينفذ اذنه ايضا فان ابيع اياه من المالك الذي قضى عنه عيبا لم يضره للعبد بعبده وان حاز
ما اشترى من قبل فضا الدين وعنده ولو لم يكن على الميت دين وكان الدين على العبد فان اذن
الوارث له في التجارة جاز وكذا ان كان المكاتب لوارث للعبد الذي تركه ابيه في التجارة
ثم استقر من ماله من اسان فحق في المكاتبه لم يكن اذنه في التجارة صحيحا ولو ذهب رجل لابن

المالك ما لا فتحي به (لكتابة جاز اذنه للعبد في التجارة كذا في الميسر)
ولو اذن العبد للبيوع او لغيره ثم مات او ماله في اخر فونه حجر عليه واذن
القاضي ثم عزله او مات او حوّل منو على اذنه كذا في خزانة المغتربين
وفي التناوي العتبية ولو اذن الاب لعبد بانه يشره الاب او ورثه
بطل الاذن ولا يبطل اذن عبد الصبي باذنه كذا في خزانة المغتربين
وسكت الاب اذا راه يشره اذن كذا في خزانة المغتربين ولو اراد المولي
بشر باع العبد واشترى فان قتل ومات او لحق به دار الحرب وقضي لمحاقة
جميع ما صنع العبد بعد رده المولى بطل وان اسلم قبل ان يلحق بها
او بعد ما لحق قبل قضا القاضي ورجع فذلك كله جائز في قولنا في حنفية
رحم الله وقال ابو يوسف ومحمد بنهما الله جميع ذلك جائز اما صنع
العبد بعد لحاق المولى بدار الحرب فان ذلك يبطل اذا لم يرجع حتى يقضي
القاضي بلحاظ ما هو عليه في كذا في خزانة المغتربين وان رجع قبل ذلك
جاز كذا في الميسر ولو كانت امرأة فانتورت فادونها علمها ذنبا ولو لحقت
بدار الحرب وقضي لمحاقتها فهو حجر على عيدها ولو رجعت قبل قضا القاضي
يلحاقتها فهو على اذنه كذا في خزانة المغتربين واذن المضارب للعبد
من المضاربة في التجارة فهو حجر على رب المال فان حجر عليه رب المال فخرج
باطل كذا في الميسر وان ولدت امة الما ذنوة من مولاها فذلك حجر عليها
ويصن قبيحتها ان ركنها ديوان ولدت من غير مولاها لا تنجز به ثم ينظر
ان انفصل الولد منها وليس عليها دين والولد للمولى حتى لو انفصلها دين بعد
ذلك فلا حق للفرع ما فيه وان ولدت بعد نفوق الزوج فانه يباع في دين
العبد ما لا يدين ثبوت حقهم قبل الولادة دون الذين ثبت حقهم بعد الولادة
كذا في الجوهر النيرة وجارية اذن لها في التجارة واستدانت اكثر من قبيحتها
ثم ديرها المولى في ما اذنت لها على طاعتها والمولى ضامن لغيرها لغيرها
كذا في الجامع الصغير واذن حجر على الما ذن وان اقراره جاز في دينه من
المال عنه اي حنفية رحمه الله ومعناه رحمه الله ومعناه انه يقر بها في يده
انه امانة لغيره او عصب منه او يقر على نفسه في يده وقال الا يصح
اقراره ويؤخذ بهما لعتقها في يده مولا كذا في الكافي واذن حجر لرجل على
عبد الما ذن له في التجارة ثم ان العبد اقر على نفسه فهذا على وجهين
ان لم يكن في يده كسب باذن فانه لا يصح اقراره للمال حتى لا يواخذ به للمال
فان كان عليه دين الاذن او لم يكن عندهم جميعا فاما اذا كان في يده كسب
الاذن فهذا لا تجوز من ثلاثة اوجه اما ان يكون كل واحد على دينه لانه
او كان كله مشغولا بدين الاذن او كان بعضه فارغا عن دين الاذن
وبعضه مشغولا صر اقراره عند اي حنفية رحمه الله بعد الفارغ عن دين
الاذن وهذا كله اذا كان العبد باقيا في ملك الاذن فاما اذا خرج عن ملكه بسبب
من اسباب الملك كالبيع والهبة ونحو ذلك فانه لا يصح اقراره عند نفسه

جميعا

حيثما كان في يده كسب او لم يكن كذا في الميسر ولو كان في يده كسب او لم يكن
ونحو ما ترميه الحسين بن سعيد فانه لا يفتق كذا في الميسر واذن حجر على عبد في يده
العبد درهم فاقضها المولى او العبد انما كانت ودية في يده لثلاث وثلاثين مائة
على ذلك فان اعتقكم بالهبة من ذلك شيء ولو كان عسبا احذ به اذا عتق والوجه على ما في يده
العبد درهم وعليه العبد درهم فان اقران هذه الالف ودية عنده لثلاثين مائة
او قرصه او عصب فلم يصدر على ذلك واخذها صاحب الدين من حقه عتق
العبد كانت الالف ديناً عليه بواجبها ولو حجر عليه وفي يده الف درهم فاقبر
دين الف درهم عليه ثم اقران هذه الالف حنفية رحمه الله لثلاثين مائة
قول اي حنفية رحمه الله صاحب الدين فاذا صرف المال للمقر له بالدين ثم
عتق اربعة صاحب الوديعه ولو كان اقرار الالف حنفية كانت الالف لصاحب الوديعه
كانت الالف لصاحب الوديعه وينبغي صاحب الدين يدينه بعد العتق وفي قول
اي حنفية رحمه الله يوسف ورضي الله عنه اقراره بالوديعه باطل والالف باخذها المولى
ولا ينبغي صاحب الوديعه اذا عتق فاما المقر له بالدين شيعة بعد العتق
بدينه ولا فاقرا اقرارا متصلا فقال لثلاثين مائة الف درهم وهذه الالف ودية
لثلاثين مائة الف بينهما نصفين في قول اي حنفية رحمه الله واذا عتق اخذها بما
بقي لها ولو يدين في هذا الاقرار المتصل بالوديعه كانت الالف لصاحب الوديعه
ولو ادعى جميعا فقال صدقتم كانت الالف بينهما نصفين كذا في الميسر واذن حجر
على عبد الما ذن ثم اذن له من ماله فاقتر في حال اذنه الثاني انه اخرجه الحجر
انفق اعتصب من هذا الرجل للعبد درهم في حال اذنه الاول واستقر من ماله الف
درهم فانه صدقه المقر له في ذلك فان العبد لا يواخذ به للمال او اخرجه بعد
العتق وان كذبه المقر له وقال اي حنفية رحمه الله اقراره بدينه بعد اذنه المقر له
ويواخذ به العبد للمال وهذا بخلاف ما لو اقر الما ذن انه كان عسبا منه الف
درهم في حاله الحجر فانه يواخذ به في الحال صدقه المقر له في ذلك وكذا في كذا في
المغني ولو حجر على عبد وفي يده الف درهم فاقتر لرجل دين الف درهم ودية
الف درهم بين يده صانع المال لم يلحق العبد من ذلك شيء حتى يعتق فاذا عتق
لخذ بالدين دون الوديعه ولو حجر عليه وفي يده الف درهم وعليه دين الف
درهم ثم اذن له فاقتر بدين الف درهم لرجل اخر او وجبت بيعة فالالف
التي في يده لصاحب الدين الاول خاتمة وكذلك ان اقر العبدان هذا الدين
كان في حال الاذن الاول وكذلك ان اقرانها ودية عند رجل او دعها
ايها في حال الاذن الاول فالاول احق بالالف وينبغي صاحب الوديعه العبد
بها في رقبته وعند هذا الالف لم يولد وينبغي بالدين في رقبته جميعا فيه الا ان
يقضي المولى دينه ولو حجر عليه وفي يده الف درهم وعليه خمسة مائة فاقبر
بعد الحجر كانت دين الف درهم ثم اذن له فان اقران تلك الالف التي كانت في
يده ودية او دعها ايها هذا الرجل فانه لا يصدق على الوديعه ولا العتق التي
في يده لصاحب الدين الاول منها خمسة مائة والخمسة مائة الباقية للذي اقر العبد

بالالف وهو مجموع علمه فباخذه وقوبقي عليه من الدين خمسمائة
 فبواخذه بعد العتق فبنوع صاحب الوديعة العبد يورثه كل ما يبيع
 فيه الا ان يعقبه المولى وفي قول ابي يوسف ومحمد وصحها الله خمسمائة من
 الف لصاحب الدين الاول وخمسمائة للمولى ويتبع صاحب الوديعة
 فيه العبد بخمسمائة الف درهم ويطلق من رديته الحماية التي اخذها
 المولى فان هلك بهذه الف خمسمائة في يد العبد كانت الخمسمائة الباقية
 لصاحب الدين خاصة ويلزم رقبته العبد من الوديعة خمسمائة كذا في
 المبسوط واذا اذن العبد في التجارة ثم جره عليه ثم اذن له فاقترعه وكذا انه
 كان استقرض من هذه الف درهم في حال اذنا اول وديعة واستهلكها
 وصدقته بملك المال فانه يواخذه الحال وهذا خلاف ما لو اقرض في حالة الاذن
 بالعرض او باستهلاك الوديعة في حالة الوديعة المحرر وصدقته ريب المال
 حيث لا يواخذه الحال كذا في المفتي واذا اقر العبد المحرر عليه باسهم لال
 الف درهم لرجل لم يواخذه حتى يعتق فاذا اعتق اخذ بذلك وان ضمن
 عنه رجل هذا الذي قبله ليعتق اخذ به الكفيل حالا فان اشتراه صاحب
 الدين فاعتقه وامسكه بطل منه عن العبد ولكنه ياخذ الكفيل بالاقبل
 عن الثمن وما ضمنه ولم يشتره ولكن صاحب موهبه منه وسلمه اليه بطل
 وبطل عنه العبد وعن الكفيل فان رجع في هبته لم يبعه الدين ابدا وهذا قول محمد
 رحمه الله ورواه ابي يوسف رحمه الله بعبود الدين برجوعه في الهبة كذا في
 المبسوط في باب بيع المولى عبدا للماذون واذا اذن الرجل عبدا في التجارة ثم جره عليه
 ثم اذن له وفي يده الف درهم يعلم انها كسب الاذن الاول فاقترانه كانت
 وديعة لغلان او اغتصبها من غلان وكذا في المولى في ذلك فانه يبيع اقراره
 عند ابي حنيفة رحمه الله وعلي قول ابي يوسف ومحمد وصحها الله الا يبيع اقراره كذا
 في المحيط واذا اذن العبد في التجارة ثم جره عليه ثم اذن له وفي يده الف درهم يعلم
 انها كانت في حال الاذن في يده فاقترانه وديعة لغلان فهو مصدق في قول ابي
 حنيفة رحمه الله وكذلك لو اقرض بالف في يده ابنه غصبا من غلان في حالة الاذن
 الاول فهو مصدق في قول ابي حنيفة رحمه الله وكالا يصدق العبد على
 الف وهو للمولى ويتبع المقر له العبد بما اقربه في رقبته فبيعه فيه وكذلك
 لو اقرضها بعد ملكه الدين في الاذن الثاني فالالف للمقر له في قول ابي حنيفة
 رحمه الله وعندنا هي للمولى كذا في المبسوط **الباب السادس**
 في اقرار العبد الماذون له واقرار مولاه واذا اقر العبد بدين فدينه على وجهين
 ان اقر بدين التجارة صح اقراره في حق المولى يواخذه الحال سواء صدق المولى او
 كذبه وان اقر بدين فدينه على وجهين ان اقر بدين التجارة صح اقراره في حق المولى يواخذه
 به الحال سواء صدق المولى او كذبه وان اقر بدين ليس هو من دين التجارة لا يواخذه
 به الحال وان يواخذه بعد العتق قال في الاصل اقر العبد الماذون بدين
 او وديعة صحها او مضاربة او مضاعفة او عارية صحها او دابة عقرها او ثوب

احرق

احرقه او اجر اجيرا او مهر جارية اشتراها ووطئها فاستخفت في يده فذكر كله
 دين يواخذه به الحال قال ما ذكر من الجواب في الاصل محمول على ما اذا اقر بدين لوارث
 بعد القرض حتى يبيع عاصيا بها لا اخذ فيجب الصان من وقت الاخذ وفي ذلك
 الحالة المذون ما لا خلاف اذا اقر قبل القرض او عقر الدابة قبل القرض فانه
 لا يبيع اقراره حتى لا يواخذه به الحال هكذا في المحيط ولو اقرنا فقتض حرة
 او امته بكرا باصبعه فعندهما لا يلزمه في الحال الا ان يصدق المولى وهو اقرار
 بخباية وقال ابو يوسف رحمه الله هو اقرار بالمال ويواخذه في الحال ولو عصب
 جارية بكرا اقتضها باصبعه فان ولد مولاه يضمنه بالعصب قبل اقراره
 لان ضمان العصب من التجارة وان اذ رديضه بالاقتضاء لم يكن له ذلك
 لانه خباية فلا يثبت باقراره ولو عصب جارية بكرا فذهب بها ووطئها
 فان ضمنه المولى فقتض ان الكارة بالعصب فضمنه في الحال وان ضمنه
 بالمولى لم يلزمه حتى يعتق كذا في السراج الوهاج واذا اقر العبد للماذون
 انه اشترى جارية هذا الرجل وفي يده فاقترضا لزمط لعقر كغيره من
 الديون اذا استخفت الجارية ويواخذه في الحال كذا في خزانة المفتين
 وكذا لو عصب جارية بكرا فاقترضا لزمط لعقر كغيره من الديون
 ان يواخذه العبد بعقرها كذا في المبسوط وان اقرنا فقتضاض بالسراج غير
 اذن مولاه لا يلزمه ولو صدق مولاه في الاقتضاء بكناح فاسد يدي
 بدين الغرماء فان بقي شيئا اخذه مولاه لامة من عقرها وعند ابي يوسف
 رحمه الله ينبغي ان يغير بصاحب الجارية مع الغرماء صدقة المولى اذ كذبه
 كذا في المغيرة لو كان العبد اقراره ووطئها بكناح ومحمد للمولى ان يكون اذن
 له في ذلكم يواخذه بالمهر حتى يعتقه كذا في المبسوط العبد الماذون اذا اقر
 لعبد في يديه انه ابن فلان او دعه او قال انه حر لم يملك قط والقول قوله
 في الاصل في جنس هذه المسائل ان الماذون اذا اقر لعبد بحرية طارئة لم يملك
 يده لا يبيع اقراره ومن اقر بحرية الاصل الثابتة بالظاهر صح اقراره وان يكون
 متراجعا بغير اقراره في العبد المقرب اما دات الرق وعلامة وذاك بان اقر
 الماذون بان هذا مملوك ورقيق وصدقة المملوك في تلكا كان من بغير نفسه
 وان كان ما لا يعبر عن نفسه حتى كان القول قول الماذون انه مملوك ثم اقراره
 حرا الاصل فان اقراره بهذا اقرار بحرية طارئة فلا يبيع فاما اذا لم يظهر في العبد المقر
 بعلامة الرق وعلامة فاقتر الماذون انه حر الاصل فهذا اقرار بحرية الاصل
 لا بحرية طارئة فيصح من الماذون وفيها اذا قال هذا العبدان غلان او دعه فلا
 لم يظهر في العبد المقرب اما دات الرق فاذا قال انه ابن فلان او قال انه حر
 الاصل كان هذا اقرار بحرية الاصل فيصح منه كذا في المحيط ولو كان الماذون
 عبدا من رجل وقبضه يحضر من العبد والعبد ساكت ثم اقراره ابن فلان او دانه
 حرا الاصل لم يملك قط لم يصدق كذا في الذخيرة ولو اقر بشي يضمنه في يديه انه غلا
 عصبه منه او دعه اياه وعليه دين كثير يدي بالذي اقر بعبه كذا في المبسوط

ن

واذا اقر العبد لما ذون بدون كثيرة فان العزم يشتركون فيها كان في يده
من اكتسب وفي ثمن رقبته اذ ابيع ولا يكون له التقدم من العزم ما عدا ما عدا
كذا في الذخيرة ولو اشترى الما ذون من رجل عبدا وتعهده الثمن وعليه دين او لا
دين عليه ثم اقر ان البايع اعتق هذا العبد قبل ان يبيعه اياه او انه حر
الاصل وانكر البايع ذلك فالعبد مملوك على حاله وكذلك لو اقر بالتدبير من
البايع او كانت جارية فاقرب ولادتها من البايع فان صدق البايع انتقض
البيع بينهما ورجع بالثمن عليه كذا في الميسوط ولو كان العبد الما ذون
لم يخرجه من ذلك ولكنه اقر ان البايع كان باع هذا العبد من فلان قبل
ان يبيعه مني وصدقه فلان في ذلك فكذبه البايع فان الما ذون لا يصدق
في ادعي على البايع حتى لا يسترد الثمن من البايع ويصدق في حق نفسه حتى
يعود بفتح العبد الى فلان وان اقر البايع بما ادعاه الما ذون رجع للما ذون
على البايع بالثمن وكذلك لو اقام الما ذون البينة على ما ادعي على البايع
او حلف الما ذون البايع على ما ادعي وتكلم رجع الما ذون على البايع بالثمن كذا
في المحيط واذا كان على الما ذون دين فاقرب بشي في يديه انه ودبعت مولاه او ولد
مولاه او لانيه او لعبد له تلج عليه دين او لانيه عليه او لكانت مولاه او لام
ولده فاقرب له مولاه ومكانته وعبد وام ولده باطل فاما اقراره لانيه مولاه
او لانيه فاجاز ولو لم يكن على العبد دين كان اقراره مجازا في ذلك كله وان
لحقه دين لم يملك لا يبطل حكم ذلك الاقرار وان كان اقر بدين واحد منهم
ثم لحقه دين بعد ذلك لم يكن للمقر بشي ان كان هو المولى اذ ام ولده او غيره
الذي لا دين عليه فان كان عليه دين او كان اقر لكانت مولاه او لانيه
ثم لحقه دين اشترى كذا في ذلك واذا اقر الما ذون لانيه وهو حر او لانيه او لوجه
وهي حرة او مكاتبة او لعبد امه وعليه دين او لاديه عليه وعلى الما ذون
دين او لاديه عليه فاقرب له مولاه باطل في قول ابي حنيفة رحمه الله وفي
قولهما اقراره له ولا حاجته ويشتاركون العزم في كسبه واذا كان على العبد
الما ذون دين فاذن الجارية له في التجارة فاحتمل ان اقر العبد لها بالوديعة
في يده صدق على ذلك ويستوي بان كان على الما ذون دين او لم يكن فتكون
هي احق بها من العزم وكذلك ان اقر لها بدين الا ان في الاقرار بالدين هي
تشارك عزم الما ذون في كسبه وفي الاقرار بالعين هي اولى بالعين من عزم
الما ذون هكذا في الميسوط فان اقرت الجارية بالدين او بالعين للعبد علمها
دين لم يجز وان لم يكن علمها دين فاقربها بالعين جاز ولا يجوز وان كان
بعض عزمها الجارية ابا العبد وانيه فاقربها العبد بوديعة او دين والعبد
دين فاقرب مجاز ولو كان بعض عزمها ابا العبد وانيه وعلى العبد دين
او لاديه عليه فاقرب في قتياب في قول ابي حنيفة رحمه الله باطل وهو جاز
ثم قولنا وكذلك لو كان بعض عزمها مكاتبة لانيه العبد الما ذون او لانيه لو كان
بعض عزمها ابا العبد كان اقراره لها جازا كذا في الميسوط واذا طلب العزم

من القاض

من القاض يبيع العبد الما ذون في ديونهم فغلب ان يباع قال ان لغالب الغلب
على كذا وصدقه المولى اذ العزم في ذلك او كذبه فالعبد مملوك في ذلك وساع
العبد ويوفى حصته الغائب وان كان العبد لم يقر بدينك حتى يباعه القاض
ثم اقر بعد ذلك لا يبيع اقراره وان صدق المولى في اقراره ان كان عليه دين آخر
لا يبيع اقراره وان لم يكن عليه دين اخرج اقراره فان قدم القاض في
مسيلتنا ان اقام بينة على حقه يبيع العزم او با خذ منه حصته من الثمن والا
فلا يحله كذا في المغني واذا كان على الما ذون دين كثير فاقرب دين لزمه ذلك
وتخاصوا فيه كذا في الميسوط واذا اقر العبد الما ذون بدون كثيرة كانت عليه
في حالة الحجر من قرض او غضب او وديعة استهلكها او عارية او مضاربة
استهلكها هل يواخذ به للمال فيما اذا اقر بفسب يواخذ به في الحال صدقه
المقر له في امانة الغضب الى حالة الحجر وكذا في الاضافة الى حالة الحجر
فقال لا يلغى عصبه وانما ذون فيه فانه يواخذ في الحال عزمه فيه الا ان
يعذه المولى وفيما اذا اقر بالقرض او باستهلاك الوديعة او العارية
او البضاعة فان كان المقر له صدقة فاضافة الاستهلاك الى حالة الحجر
وفي كونه مودعا مستغبرا في تلك الحالة لا يواخذ به للمال وانما يواخذ به
بعد العتق في قول ابي حنيفة رحمه الله وان كان كذبه المقر في اضافة
الاستهلاك الى حالة الحجر فانه يواخذ به في الحال كذا في المحيط وكذا لصبي
او لغيره الذي يعقل البيع والشراء فاذن له في التجارة فيقر بخودك
كذا في الميسوط اقرار العبد الما ذون بالكفالة بالمال لا يبيع كذا في السراجية
والعبد الما ذون اذا اقر لا يقبل شهادة العبد له لو كان العبد حرا او حرة
اذا اقرها فانه لا يبيع اقراره كذا في قتياب في قاضي خا في الايضاح لو اقر بجنابة
على عبدا وحرا او مملوكا عليه نكاح جازا وفسدا وشبهة فان اقراره
باطل لا يواخذ به حتى يعتقا ما لو اقر بما يوجب القود يصح والمقر له
استيفاءه كذا في المغني بشرح الهداية ولو كان العبد صغيرا او كان صغيرا
حرا او مملوكا فاقرب بعد الاذن انهما قد اقرتا بملك قبل الاذن كان القول
قولهم كذا في الميسوط واذا اقر العبد الما ذون في مريض مولى بدين من عصب
او بيع او قرض او وديعة قايمة بغيرها او مستهلكة او مضاربة قايمة بغيرها
او مستهلكة او غير ذلك من التجارات وهذا دين على المولى بدين جاز
في حقه بحيطه ماله ويرقبته وما في يده فاقرب العبد في مرض مولى بالدين
على نفسه وعلى المولى بدين الصحة لا يصح اذا لم يكن في مال المولى وفي رقبته العبد
وفيما في يده فضل على دين المولى وان كان على المولى بدين فذا قرينه في مرضه فاقرب
العبد على نفسه بالدين في مرض المولى صحيح وان كان في مال المولى وفي رقبته
العبد وفيما في يده فضل على دين المولى صحيح اقرار العبد بدين يدين المولى الفضل
العزم العبد وان كان ماله المولى يبيع العبد وما في يده وقضى به دين المولى ثم
حضر المولى وقد بقي من دين المولى شي بان القاض يفتي من المال الذي حضر ماتي

ما دى المولى بان فعل شي من ذلك نظر القاضى فيما بقي من دين المولى
حيث خذ منه مقدار ثمن العبد وثمن كسبه وخصي من فلك دين العبد كذا في
المحيط وان كان دين العبد اكثر من ذلك فزاد على ثمن العبد وثلثه كسبه من تركه
المولى يكن لوارثه لا حق فيه اعزيم العبد كذا في الميسوط هذا اذا كان على المولى
دين الصحة ولم يكن على العبد دين حتى اقر في مرض المولى دين على نفسه
فاما اذا كان على كل واحد منهما دين وجب في صحة المولى واقر العبد على
نفسه بدين في مرض موت المولى فهذه المسئلة على وجوه اربعة ان يكون
في رتبة العبد وفيما يده فضل عن دين العبد الذي وجب عليه في صحة
المولى ولا يفضل عن دين المولى في هذا الوجه لا يصح اقرار العبد وتبدا من
كسب العبد وما لم يترقبته بدين العبد الذي كان في صحة المولى ثم يقضي
من الفضل دين عن ثمن المولى الوجه الثاني ان يكون في رتبة العبد وفيما يده
فضل عن دين المولى والعبد الذي وجب عليه في صحة المولى وفي هذا الوجه
لا يصح اقرار العبد بدين العبد في مرض موت المولى بدين العبد الذي كان في صحة
دين العبد الذي وجب في حال صحته المولى ثم يبر في الفضل الذي اقر
به العبد في مرض المولى الوجه الثالث ان لا يكون في رتبة العبد وفيما يده
فضل عن دين العبد وفي هذا الوجه لا يصح اقرار العبد هكذا ذكر محمد
رحمه الله وهذه المسئلة في كونها لا تكون على المولى دين وعلى العبد دين
وجب في صحة المولى بحيث يترقبته وفيما يده فاقرا العبد في مرض مولا بدين
قروض او بيع او غير ذلك من انواع التجارات ثمرات المولى مات من ذلك الاثر
فان اقرار العبد صحيح وبيع القاضى رتبة العبد وفيما يده وبعث لثمن
بين عتقا العبد كلهم بالخصص لا يخدم البعض على البعض وكذا لو اقر بشي
في يده بعينه لاسان في مرض موت المولى ولا دين على المولى بجمع اقراره وبيدا
بالغزله بالعين فالعبد يمرض المولى انما يصير محجورا عن الاقرار بالدين والبيع
اذا كان على المولى دين الصحة اما اذا لم يكن على المولى دين الصحة لا يصير محجورا
بمرض المولى عن ذلك كذا في المحيط واذا كان على المولى دين الصحة بحيث يما له
ويرتبه العبد وما في يده واستقرض العبد في مرض المولى من رجل الف درهم
وفيهما معاينة الشهود واشترى شيئا وقبضه معاينة الشهود فمات
المولى فان القاضى يبيع العبد وما في يده وبيدا بدين العبد فان فضل من
ذلك شي يقضي بدين المولى كذا في الغني واذا اذن العبد في التجارة وفيما له
درهم ولا مال له غير العبد فمرض المولى واقر على نفسه بدين الف درهم ثم اقر العبد
على نفسه ايضا بدين الف درهم ثم مات المولى فان القاضى يبيع العبد ولو يقسم
ثم يدين المحجور نصفين ولو كان العبد اقرارا ولا في مرض المولى بدين الف درهم
ثم اقر المولى على نفسه بدين الف درهم ثم مات المولى فان القاضى يبيع العبد
فيخصيه فان فضل شي يكون لعزم المولى كذا في المحيط ولو بدين المولى واقر بدين
الف ثم بالف اقرارا متصلا او منقطعا ثم اقر العبد بدين الف ثم مات المولى فان

الغرماء

الغرماء الثلاثة يتجاسسون في ثمنه فيكون الثمن بينهم اثلاثا وكذا لو كان العبد
اقرارا بالف اقرارا متصلا او منقطعا ثم اقر بجمع ذلك مع عتقا المولى كذا في الميسوط
فان كان المولى اقرارا بالف درهم ثم اقر بالف درهم وكان الاقرار بدين المولى في مرض
ثم اقر العبد بالف درهم والقاضى يبيع العبد وثلثه كسبه من تركه المولى ثم
العبد على ربعة اسهم ولو كان المولى اقرارا بالف درهم في مرضه ثم اقر العبد
على نفسه بالف درهم ثم اقر المولى بالف درهم ثم مات المولى فان القاضى
يقسم ثمن العبد بين عتق المولى وبين عتق العبد بالخصص اثلاثا كذا في
المغني ولو كانت قيمة العبد التي دراهم فاقرا العبد في مرض المولى بدين الف
درهم ثم اقر المولى بدين الف درهم اقرارا العبد بدين الف ثم اشترى العبد عتقا
سيادى الغالب وقبضه معاينة الشهود فمات في يده ثمرات السيد
ولا مال له غير العبد فبيع بالف درهم اقرارا بدين العبد لثمن بينهم ولا شي
فيه لعزم المولى ولو لم يشتر العبد المادون عتقا ولكن المولى هو الذي
اشترى بدين سيادى الغالب وقبضه معاينة الشهود فمات في يده ثمر
مات المولى من مرضه فالمسئلة بحالها وبيع العبد بالف درهم فانه يما له
دين المايح وما بقي بدينه كذا في مرضه عتقا العبد ويستوي ان كان الاذن
في صحة المولى وفي مرضه كذا في الميسوط ولو كانت قيمة العبد التي دراهم
واقر العبد بدين الف على نفسه ثم اقر المولى بدين الف على نفسه ثم مات
المولى فان القاضى يبيع العبد ويعطي عتق العبد الف درهم ثم يعطي عتق المولى
الف الفاقية فان تراجع سعر العبد الى الف وخمسة وبيع القاضى العبد
يعطي عتق العبد الف درهم والباقي لعزم المولى وان تراجع سعر المولى الف درهم
فثنى العبد كله لعزم المولى والعبد ولو كان العبد اقرارا بدين الف درهم ثم اقر المولى
بدين الف درهم على العبد وقيمة العبد الف درهم وقت الاقرار بدين الف درهم تراجع
سعر ثم يبيع العبد بدين الف لثمن بين العتق بين كذا في المحيط وان اقر العبد
بدين الف ثم المولى بالعبد الف الف وقيمة الف درهم بدين الف درهم موت
المولى لم يكن لعزم المولى شي خاص عتقا العبد ولو اقر العبد بالف درهم فتمت
المان ثم المولى بالف درهم العبد بالف فبيع بالف بدين الف لثمن فان
باعه القاضى بالف وخمسة وبيع بدينهم على خمسة لعزم المولى منهم من خمسة وان
بيع بالف لم يكن لعزم المولى شي كذا في المغني ولو بدين العبد فان دين العبد درهم
ثم اقر المولى بدين الف ثم بالف اقرارا متصلا او منقطعا ثم اقر العبد بدين
الف ثم مات المولى فبيع بالف درهم صروف فيه عتقا العبد كل واحد بدينه
وصرف فيه عتقا المولى كلهم بالف ففقط ولو بدين بدين عتقا عتقا عتقا
العبد كل واحد منها بدينهم وصرف بدينهم المولى وعتقا المولى كلهم بخمسة
فيكون الثمن مقسوما بينهم اقسام الكل واحد من عتق العبد وخمسة وثلث
ستة وبعث المولى خمسة وذلك كله معاينة فان اقرت بدينه ذلك ثم خرج بعد
ذلك دين كان للسيد على الناس فخرج منه الف الفان وخمسة فخرج ما

بالت

المولى الحق بذلك ولا حتى لغزما العبد في تركه المولى وهم ما ضربوا مع غزما العبد
في فتنه بغزرا العبد وضمانية فلهذا كانوا الحق بجميع ما خرج منه فان خرج منه
ثلاثة الاخذ غزما المولى من ذلك العبد وسعيماية واخذ غزما العبد
من ذلك ثلثماية فان كان الذي خرج من ذلك العبد وسعيماية ياخذ غزما المولى
من ذلك العبد وسعيماية وحسين واخذ غزما العبد من ذلك حسين
ولو كان العبد لم يغزما الدين الاول والمسيلة بحالها اخذ غزما السيد
جميع ما خرج من دين السيد وهو العان وسعيماية ثم يبيع العبد فان بيع
بالغضرب فيه غزما المولى بما في لهم وعزيم لعبد بجميع دينه وهو الف
فكان الثمن بينهم اسباعا حسنة اسباعه لغزوم العبد وسعيماية لغزما المولى
كذا في الميسوط قال رحمه الله واذا اذن رجل لعبد في التجارة ثم اقر عليه
يد من اكثر من قيمته ولم يكن على العبد دين وكذبه العبد في ذلك لزمه
ذلك كله واذا صح اقرار المولى عليه بالدين كان للغزما الخيار ان يشا ويلتزم
العبد يدينهم وان مشا واستسحقوا وكذلك لو اقر عليه بكفا لزمه
فقال كفت فلان عني بكذا وانكر العبد ذلك لزمه كله كذا في المحيط
ولو اقر عليه المولى عليه بدين عشرة الاف وانكرها عليه العبد فبيع
في الدين واقسم الغزما ثمة فلا يسيل له على العبد عند المشتري فان
اغتفره المشتري بكتف رجح الغزما على العبد بيمينته ولو لم يبيع في الدين حتى
حضره المولى فلفظ الخيار بين تصديق المولى قيمته وبين استسحقا المدين
في جميع دينهم وان اعتقه بعد التذير همتنا اخذوه بيمينته فقط وان
ادى ضمة الاف ثم اعتقه المولى اخذوا منه ايضا قيمته وبطل ما اراد على
ذلك ولو لم يدبره حتى ملصق المولى فاعتقه ثم مات لا مال له غيره فغلبه
ان يبيع في قيمته فباخذه الغزما دون الورثة ثم باخذوا الغزما العبد
بعد ملك ابواب قيمته ولا شيء للورثة ولا الغزما المولى من ذلك وان كان
اقر عليه العبد بالدين في المرض والمسيلة على حالها كانت القيمة الاولى
لغزما المولى من ذلك وان كان اقر عليه العبد بالدين في المرض والمسيلة
على حالها كانت القيمة الاولى لغزما المولى خاصة ثم يمين في قيمته لغزما العبد
خاصة ولو لم يقر عليه بالدين ولكن اقر عليه بيمينته خطا فان يدفعه بها او
يقديه وكذلك لو اقر على امانة في يد العبد او عدي يدينه بدين او حنانية كان
مثل اقراره عليه العبد بذلك فان اعتقه ما بعد ذلك فهو عتق ما ذكرنا من امانة
العبد بعد اقراره عليه بالدين كذا في الميسوط باب اقرار المولى على عبد
لما دون وان اقر عليه بعشرة الاف درهم وقيمة العبد الف درهم وكذبه
العبد ثم ان مولاه اعتقه فالقولي ضل على الغزما ثم يمين المولى بالاعتناق قدر
قيمة العبد ثم ولا يضمن اكثر من العبد هم وان كان ما اقر به على العبد من الدين
اكثر من قيمته فلا ضمان للغزما والعاد هم فكذا ان الغزما وجعوت على العبد
بالغار خري كذا في المحيط ولو كان العبد اقر بالدين ايضا لزمه الدين كله كما لو لم

ن
صان

يرجى الاقرار من المولى به اصلا كذا في الميسوط العبد الماذون اذ باع شيئا
بما في يده في مرض موت المولى ولا دين على المولى في حقه ولا على العبد واذا العبد
يقبض الثمن ولا يعلم ذلك لا يقول صح اقراره وكذلك اذا كان على العبد دين مستقر
او غير مستقر وان كان على المولى دين يجبر بيمينته العبد وبما في يده وانه
لا يصدق العبد في اقراره باستيفاء الثمن اصلا الا بيمينته اذا كان دين المولى
دين الصحة وان كان دين المرض فاقرار العبد لا يستيف في حق براءة المشتري عن
الثمن لا يبيع اما يبيع في حق الاقرار حتى يكون المشتري اسوة للغزما فيما عليه كما لو
اقر المولى بذلك لان يقيم البينة على الاستيفاء كما في حق المولى ولو كان المشتري
من العبد في هذه الصورة لبعض ورثة المولى يوعى العبد دين كثير يجبر بيمينته
ويجبر ما في يده ولا دين على المولى باقراره العبد بيمينته الثمن من ورثته لم يجز
وكذا اذا كان على المولى دين ايضا مع دين العبد لا يبيع اقرار العبد باستيفاء
الثمن كذا في المحيط اذا اقر الماذون في مرض موته بدين او دبعة بيمينته
او عارية او مضاربة او حارة بيمينته او غصب بيمينته او غير ذلك من التجارات
ثم مات من مرضه ذلك فان اقراره بجميع ذلك جازا لم يكن عليه دين
الصحة وان كان عليه دين الصحة لا يبيع اقراره الا بيمينته ففعل عن دين الصحة
فباع ما في يده ودينه بدين الصحة ولو كان الغصب الذي اقر به في المرض
فدعا بيه الشهود وكذلك العارية والوديعة واشباهها فان عرفوا الشهود
عمن الغصب وعمن الوديعة والعارية كان المأزله الحق بالعبد وان كانوا
لا يعرفون عمن الغصب وعمن الوديعة وانما يمينوا الغصب والاعارة والبيع
كان المأزله اسوة للغزما الصحة وكذلك كل دين لزمه في حالة المرض مما يثبت
الشهود كان صاحب دين المرض اسوة لغزما الصحة كذا في المعنى فاذا لم يكن
عليه دين في الصحة فاقر في مرضه على نفسه بدين الف درهم واقر
باستيفاء الف درهم ثم يبيع وجب له في مرضه على رجل المصدق على
قيضه ولكن يقسم ما كان عليه بينه وبين الغزما الاخرين بيمينته واما مرض
الماذون وعليه دين في الصحة فقف بيمينته عن ما يمدون بعض لم يجز كذا
في الميسوط واذا اقر الماذون في مرضه بدين الف درهم بيمينته الف
درهم لرجل اخر ثم مات ولم يمس في يده الا لا لغزما اقر بيمينته وديعة فان
الاف الوديعة تقسم بين صاحب الوديعة وبين الغزما بيمينته كما في المحر
واذا مرض العبد الماذون وعليه دين الصحة وله دين على رجل اخر وجب في
حالة الصحة فاقر باستيفاء ذلك الدين صح اقراره حتى يبرأ من عليه دين
وكذا اذا اقر باستيفاء دين وجب له في حالة الصحة وعليه دين المرض صح
اقراره بالاستيفاء هذا اذا اقر الماذون باستيفاء دين وجب له في حالة
الصحة فاما اذا اقر باستيفاء دين وجب له في حالة المرض ان كان عليه دين
الصحة لا يبيع اقراره بالاستيفاء الا في حق براءة عن دينه ولا في حق اقرار
لديان دين حتى لا يصير اسوة للغزما بالصحة وان كان على الماذون دين المرض لا يبيع

بوجوده لا قرار من المولى به أصلا كذا في المسوط العبد المأذون إذا باع شيئا
في دينه في مرض موته المولى ولا دين على المولى في صحته ولا على العبد وأقر العبد
تغيبه الثمن ولا يعلم ذلك لا يتولى دفع أقراره وكذلك إذا كان على العبد دين مشترى
أو غير مشترى فإن كان على المولى دين يحيط برقبة العبد بما في يده فأفاده
جانه لا يصدق العبد في قراره باستيفاء الثمن أصلا إلا ببينة إذا كان دين المولى
دين الصحة وإن كان دين المرض فأقرار العبد بالاستيفاء في رقبة العبد المشتري
الثنى لا يصح أما يصح في حق الأقرار حتى يكون له الثمن في أسوة العرف ما عليه كالأمر
أقر المولى بذلك لأن بغير البينة على الاستيفاء كما في حق المولى ولو كان المشتري
من العبد في هذه الصورة يرضى ورثة المولى وعلى العبد دين كثير محط بخته
وتجبر ما في يده ولا دين على المولى فأقرار العبد بغير الثمن من ورثة المولى
وكذلك إذا كان على المولى دين أجمع وبينه العبد لا يصح أقرار العبد باستيفاء
الثنى كذا في المحيط إذا أقر المأذون في مرض موته يدين أو ود بغيره بعينها
أو ما يرضى أو مضاربة أو إجارة بعينها أو في صلبه بعينه أو غير ذلك من التمارات
ثم مات من مرضه فذلك فإن أقراره بجميع ذلك جائز إذا لم يكن عليه دين
الصحة وإن كان عليه دين الصحة لا يصح أقراره إلا في فضل عن دين الصحة
فبإجماع بينا بيده وبينه دين الصحة ولو كان العصب الذي أقره في المرض
قد غاب عنه الشهود وكذلك العارية والوديعة وأشياء غيرها فإن غرضه الشهود
عنه العصب وعين الوديعة والعارية كان المقر له أحق بالعين وإن كانوا
لا يقررون عينه المضمون وعين الوديعة والعارية كان أحق وأما ما بين العصب
والإجارة والأبداع كان المقر له أسوة العرفا الصحة وكذلك كل من لزمه في حالة المرض
معاينة الشهود كان صاحب المرض أسوة العرفا الصحة كذا في المغني وإذا لم يكن عليه
دين في الصحة فأقر في مرضه على نفسه مدين ألف درهم وأقر باستيفاء
العبد درهمين مبيع وجب له في مرضه على رجل لم يصدق على
على قبضه ولكن يفتش ما كان عليه بينه وبين المقر ثم الآخر بغيره في المرض
المأذون وعليه ديون الصحة فقبض بعض عزمه به دون بعض لم يكره كذا
في المسوط وإذا أقر المأذون في مرضه مدين ألف درهم فهو ديعة ألف
فدفعه لو لم يخرجه مات وليس في يده إلا ألفا التي أقر بغيره ووديعة فإن أقر
الوديعة فتنقسم بين صاحب الوديعة وبين المقر بغيره نصيبان كما في المحرر
وإذا مرض العبد المأذون وعليه دين الصحة وله دين على رجل آخر وجب له
في حالة الصحة فأقر باستيفاء ذلك الدين جميع أقراره حتى يبرأ من عليه الدين
وكذلك إذا أقر باستيفاء دين وجب له في حالة الصحة وعليه دين المرض مع
أقراره بالاستيفاء هذا إذا أقر المأذون بالاستيفاء دين وجب له في حالة
الصحة كما إذا أقر باستيفاء دين وجب له في حالة المرض أن كان عليه دين
الصحة لا يصح أقراره بالاستيفاء إلا في حق براءته عن الدين ولا في حق أقرار
له بالدين حتى لا يضر أسوة العرفا الصحة وإن كان على المأذون دين المرض

لا يصح أقراره بالاستيفاء إلا في حق براءته عن الدين ولا في حق أقرار له بالدين حتى
لا يضر أسوة العرفا الصحة وإن كان على المأذون دين المرض لا يصح أقراره بالاستيفاء
في حق براءة عزمه حتى لا يضر عزمه عن الدين ولكن يصح في حق الأقرار له بالدين
حتى يصير المقر له بالاستيفاء أسوة العرفا به وفيه عليه قبضه عنه من الدين
الذي عليه مقدار ما يخصه ويؤدي الباقي إلى عزمه كذا في المغني وإذا مرض المأذون
فوجب له على رجل آخر درهمين مبيع أو غيره فأقر باستيفاء ما منه ولا دين على
المأذون ولا مال له غير ذلك الدين ثم أقر بعد ذلك على نفسه مدين ألف درهم مات
فأقراره بالاستيفاء جائز ولو لم يقر بالدين ولكن بمقتضى دين بمعاينة الشهود بطل
أقراره بالاستيفاء لأن ما وجب عليه بالمعاينة من ثلث الدين الظاهر عليه حتى أقر
بالاستيفاء إذا لم يقر في شهادته الشهود فلهذا يبطل أقراره بالاستيفاء كذا في
المسوط ولو باع المولى جارية عبده المأذون ويؤي الثمن فأقر العبد أنه مولاه
يبعها لم يرض المولى بغير ثمن ولو أقر بغير هذا كان ثلث الجارية قائمة ولا يدرى إن
كانت لها ثلثة فالصحيح أنه لا يصدق ولو كذبه العبد ضمن المولى قيمته فإن تبين له قال
لم يرضه ولكن أجرته البيع إن كانت الجارية قائمة جائز ولم يرض المولى ولا لم يكره
وممن ولو جرح عليه ثم قالت العبد كتم أمرته بالبيع لم يقبل وبقي المولى ضامنا
وكذلك لو أقر بعد ما باعها العرفا لم يصح أقراره في المغني وإذا كان على
المأذون كثير فباع جارية له من ابن مولاه أو ابنته أو غيرها وأقر بغيره
عليه دين أو دين عليه أكثر من قيمتها ودفعها إلى المشتري ثم أقر بغيره الثمن منه
جائزا أقراره بذلك إلا في العبد والمكاتب وكيل العبد في ذلك غير أنه العبد ولو كان
ابن العبد حراً فأسره فذلك مال للعبد الذي هو مولاه أو اخته أو مكانا بيبه أو عبده
وعليه دين أو لا دين عليه فأقر العبد المأذون أنه قد قبضه فذلك من المستهلك لا يصدق
على ذلك في قول أبي حنيفة رحمه الله سواء كان على المأذون دين أو لم يكن وهو مصدق
في قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله ولو كان المستهلك أخاه كان أقراره بالقبض
منه جائزا ولا يوجب على الأخ بيعا قرار العبد بالقبض منه كذا في المسوط
ولو أمر مولاه ببيع عبده فباعه ثم أقر أن العبد قبضه من المشتري بمختلف
المولى على ما يقول فإن حلف لم يضمن وإن نكل ضمن الثمن للعبد كذا في المغني
وإذا أذن للعبد في التجارة وقيمتها العبد درهم فادان ألف درهم ثم أقر المولى
عليه مدين ألف درهم وهو محجود ذلك ثم إن المولى اعتقه فالعزم الذي
أدان العبد بالخيار أن يتأمن المولى بقيمة العبد وإن شأ أحد دينه من العبد
فإن قبضه المولى لم يكن للأخر على المولى ولا على العبد ثم إن أختار العزم لأخذ
جسمه من العبد فلم يقر له أن يأخذ المولى بقيمة العبد ولو كان المولى فزر على العبد
دين ألفي درهم ولا دين عليه سواء وجده العبد ثم صار على العبد ألف درهم
فأقر له دينه فإله يباع ويصرف بكل واحد منهما في ثمنه بجميع دينه ولو كان
أقرار العبد ولا يدرى به وكذلك إن بيع بالثمن درهمين من ألفي دينار فبقي ألف
كان الخارج منها للذي أقر له العبد فإن كان العبد أقر بالف ثم أقر المولى بالف

ثم اقر العبد بالاعانة ببيع وبتجارة في ثمنه اللذان اقر له العبدان بقوم
ثمنه شي بعد فضا دبرها كان الذي اقر له المولى ولولم يقر العبد على نفسه بشي
واقر عليه المولى بدين الف درهم ثم بدين الف درهم في كلام منقطع فانه ببيع
فبدا بالاول فان بقي شي كان للثاني فلو كان وصل كلامه فقال لفلان علي
هذا الف درهم ولفلان الف درهم غاصا في ثمنه فان صدق العبد في اخذها
والكلام منقطع ومنقطع خاطا في ثمنه وان صدق في اولها بدينه وهذا
اذا كان اقرار المولى به منقطع فان كان منصلا لخاصا في ثمنه كذا في الميسوط
المولى اذا اقر على غيره بالدين صحيح وان كذب العبد وليس على العبد دين
حتى كان لهم الاستيفاء من العبد بالقيمة من قيمته فان عتق العبد / ايضاً الا
الاقل من قيمته ومن الدين كذا في الميسوط ولو كانت قيمة العبد القادر خمسة
فاقر العبد بدين الف درهم ثم اقر العبد المولى عليه بدين الف درهم ثم اقر
العبد بدين الف درهم ثم ببيع العبد بالدين الف درهم فانه يعزب كل واحد من عزمي
العبد في ثمنه ببيع دينه ويضرب الذي اقر له المولى في ثمنه خمسة اربعة
فكل من الثمن بينهم اربعة اقسام ولولم يقر العبد وعتقه المولى وعتقه الف وخمسة اربعة
كان صامنا له قيمته بالاعتاق فله هذه القيمة بدل مائة الرقبة والثمن
لو بيع العبد فقتسم بينهم اربعة اقسام فيجعل كل واحد من عزمي العبد خمسة
سماية ويرجع كل واحد منها على العبد بما بقي من دينه وهو ربيعة ويرجع الذي
اقر له المولى على العبد بما يتب وان شاد العزماء تركوا المولى فاتبوا العبد
بالثابت من دينهم فان اتبعوه لخدمته العزماء ان اللذان اقر له العبد
جميع دينها الف درهم واخذ منه الذي اقر له المولى خمسة اربعة ثم يرجع على
المولى خمسة اربعة درهم ايضا ولو كانت قيمة العبد الف درهم فاقر العبد
بدين الف درهم ثم اقر المولى عليه بدين الف درهم ثم ازدادت قيمته حتى صار
التي درهم ثم اقر العبد بدين الف درهم ثم ببيعها الف درهم فجميع الثمن للذي اقر
بها العبد خاصة ولو اعتقه المولى بدين قيمته ولو احتار اللذان اقر له العبد
اتبه وابروا من القيمة المولى كان الذي اقر له المولى ان ياخذ المولى بجميع
دينه ولو كانت قيمة العبد الف وخمسة اربعة فاقر عليه المولى بدين الف درهم
في كلام منقطع ثم ببيع العبد بالف فبويج الاولين اثلاثا يضرب فيه الاول
بالف والثاني خمسة اربعة ولو اعتقه المولى وقيمة الف ضمن قيمة الف درهم
ثم يقسم الاولان هذه القيمة بينهما اثلاثا على قدر الثابت من دين كل واحد
سماية ثم يرجع على العبد خمسة اربعة فاقسمها اثلاثا طرطبا او لاخذ العبد
اخذاه بالف درهم مقدار قيمته ويقسمها كذلك اثلاثا على قدر الثابت
من دينها ثم يرجع على المولى بجميع قيمته ايضا ولو كان المولى قد ربح
الدين اقل من مصلها فاشركا في ثمن العبد وان اعتقه المولى فاتبوا المولى
بالقيمة ثم يرجع على العبد بقدر قيمته مما بقي من دينهم وما زاد على ذلك
فوقه ولو كانت قيمة العبد الف درهم فاقر عليه المولى بدين الف درهم ثم اقر

بعد ذلك

بعد ذلك بدين الف درهم اذا دت قيمته حتى صارت الفين ثم اقر عليه بدين
الف ثم ببيع العبد بالف درهم فبويج الاول والاخر نصفان ولا شيء للاوسط
وان ببيع بالفين وخمسة اربعة استوفى الاول والاخر دينها وكان العتق للاوسط
ولو اعتقه المولى وقيمة العان اخذ الاول والاخر قيمته من المولى ولا شيء للاوسط
فان اعتقه وقيمة العان وخمسة اربعة اخذ الاول والاخر من المولى الفين
وكانت الخمسة اربعة الباقية للاوسط باعتبار عزم المولى ولا شيء له على العبد
فان توفي بعض القيمة على المولى كان اثنا وثمانين من نصيب الاوسط خاصة
ولو كانت قيمة العبد الف وخمسة اربعة فاقر عليه المولى بدين الف درهم
بالف ثم بالفين ثم ببيع العبد بثلثة الاف فان الاول يستوفي الف درهم
تمام دينه وكذلك الثاني ويبقى العبد درهم وهي الثلثة فان خرج
من الثمن الف درهم وتوفي الباقي كان ثلثا الف للاول وثلثها
للثاني وينقسمان ما خرج من الثمن على قدر الثابت من دينها فكل واحد
اثنان بينهما حق يستوفي الاول كما دينه العاد درهم ثم يكون الخارج للثاني
حتى يستوفي تمام وان استوفى الثاني جميع دينه ثم خرج شي بعد ذلك
كان لثلاث و لو كان الاقرار كله متصلا كان الخارج بينهم على قدر دينهم
والثاني بينهم جميعا منزلة ما لو حصل الاقرار لهم بكلام ولو كان الاقرار
منقطعاً ثم اقر العبد بعد ذلك بدين الف ثم ببيع بثلثة الاف فان العزم الاول
والذي اقر له العبد ياخذ كل واحد منها جميع دينه وكذلك الثاني الذي اقر له
المولى ياخذ جميع دينه مما بقي من الثمن ولا شيء للثالث فان توفي من الثمن
الف درهم وخارج العان كانا بين الاول والثاني اقر له العبد لخمسة اربعة
خمساه وللذي اقر له العبد خمسة اربعة والثاني الذي اقر له المولى خمسة اربعة
لعهده في التجارة وقيمة الف درهم فاشترى وباع حتى صار في يده الف درهم
ثم اقر العبد بدين الف درهم ثم اقر عليه المولى بالف الف الذي في يده بدين
نصفان ولو كان المولى اقر عليه بالفين معا قسم ثمن العبد وماله بينهما نصفين
ولو كان المال في يد العبد خمسة اربعة فاقر العبد بدين الف اقر عليه المولى بدين
الفين ثم اقر العبد بدين الف لم يضرب الذي اقر له المولى في ثمن العبد كسبه
مع عزمه الخمسة اربعة ولو كان اقرار المولى قبل اقرار العبد بالدين الاول
كان ثمن العبد وماله بينهم اربعة اقسام من ذلك الذي اقر له المولى ولكل
واحد من عزمي العبد سهم كذا في الميسوط **المسابع**
في العبد بين رجلين ياذن له احدهما في التجارة او كلاهما الاصل ان اذن
احد المولىين صحيح في نصيبه من العبد غير صحيح في نصيب صاحبه
واذا صح الاذن في نصيب الاذن دون نصيب الساكت فارد الساكت ان
يعتق الاذن في نصيبه ليس له ذلك ثم قال ويجوز جميع شرائه اياه وبياعه
هكذا ذكر في الكتاب واذا اشترى اياه وبياعه في الكل لمحقه ديون
وفي يده كسب فان كان الدين اما وجب على العبد بسبب الكسب الذي

في يد يان كان كسب غارة وقد لحقه الدين بسبب التجارة ولم يذكر انهما
ان يفرقا الى ارباب من الكسب نصيب الاذن ويعطى النصف الذي ياذن
وفي الاستحسان يصرف الكل الى غار ما به نصيب الاذن ونصيب الساكن على
هذا القياس والاستحسان اذا كان العبد كله محجور او قد اشترى وباع
وحصل في يده كسب بسبب التجارة فان ما في يده من الكسب الذي وجب
الدين بسبب تصرف الى ربه استحسننا وفي القياس لا يصح فكونه كله
للمولى ويتأخر حق الغار الى ما بعد اعتق الخوان كان الكسب مستقدا لا
بالسبب الذي وجب به الدين تصرفا بالدين نصيب الاذن ولا يصرف
نصيب غير الاذن وما اذا لم يعلم حال الكسب الذي حدث بالسبب
الذي وجب به الدين او بسبب اخر غير السبب الذي وجب به الدين
وقد اختلف المولى في ذلك فقال الساكن حصل الكسب الا بالسبب الذي
وجب به الدين بان قال استغاده بالهبة لا بالتجارة وانه يستحسن
نصفان فوق الاذن مع العبد لابل استغاده بالتجارة التي هي سبب
وجوب الدين والكل مصره في الدين والقول قول المولى قياسا وفي الاستحسان
القول قول العبد هكذا في المخرج وان كان في يده مال اصابه من تجارته
فقال الذي لم ياذن له ان اخذ نصف هذا المثل فليس له ذلك ولكن لو لم
من جميع بين الغار فان بقي بعد ذلك شيئا خفي فكل واحد من المولىين نصيبه
وان تلاه الدين على ما ينبغي كانت تلك الزيادة في نصيب الذي اذن له خاصة
من الرقبة وذلك ما اخر به العبد من نصيبه واستلزامه لا غيره ولو استلزمه الاثنية
بينهما كان ذلك في جميع رقبته بمنزلة ما لو استهلكه قبل اخذ احدهما له كذا
في المسبوط واذا كان العبد بين رجلين اذن له احدهما في التجارة واشترى
رباع وماله الذي لم ياذن له يراه ولم يره كذا هذا اذنا له في التجارة فان كان الذي
لم ياذن له اهل سوقه ومنها هم عن ما يعتدوق ان يابعدوه فهو في نصيب
صاحبه ثم رآه بعد ذلك يشتري ويبيع وسكن فالقياس ان يصير نصيبه
ما دون وفي الاستحسان لا يجبر نصيبه ما دون وهذا بخلاف ما لو كان العبد
كله محجور فقد يراه اهل السوق مني عن التجارة كذا في المحيط ولو اذن له لرجل من
ما دون وان سبق هذا السكوت مني عن التجارة كذا في المحيط ولو اذن له لرجل من
في التجارة واتى اهل الاخر الى اهل السوق فها هم عن ما بيعته ثم ان الذي اذن
له اشترى نصيب صاحبه فقد صار العبد محجور اعليه فان راى المشتري يبيع
ويشتري فلم يره منه هذا اذن منه له في التجارة كذا في المسبوط ولو قال احدهما
لشريكه اذن له في نصيبه او في نصيبه ففعل فهو اذن في جميعه كذا في التاخر
ولو كان العبد بين رجلين واخذ احدهما صاحبه في ان يكتسب نصيبه فكانت
منه الاذن من العبد في التجارة ولكن الكتابة تعتد على نصيب المكتسب في قول
اي خفيجه رجما يستحسن ان نصف كسبه للمولى الذي لم يكتسب وكذلك لو وكل
احدهما صاحبه ان يكتسب نصيبه في اكتسبه العبد بعد ذلك يكون نصيبه المكتسب
ونصفه

ونصفه ولو اذن احدهما للعبد في التجارة فالحقه دين ثم اشترى نصيب صاحبه
منه ثم اشترى بغير ذلك وباع والمولى يعلم به فالحقه دين فان الدين الاول والاخر كله
كله في النصف الاول ولو كان يعلم ببعده وشراؤه بعد ما اشترى بنصيب صاحبه
كان هذا اذا فاعله بالنصف الذي اشتراه في التجارة ثم الدين الاول والنصف
لما اول خاصة والدين الاخر في جميع الدين لعبد كذا في المسبوط واذا اذن لعبد
احد ولييه في التجارة فالحقه دين قبل الذي اذنه اذنه ودينه والدينان نصيبه
كذا في السراحيبة ولو كان العبد بين رجلين فكانت احدهما نصيبه فهذا
اذن منه لنصيبه في التجارة والاخران يبطل الكتابة فان لم يصدق في كل واحد
الاخر الكتابة كان ذلك الدين في نصيب الذي كانت خاصة وان لم يبطل
الكتابة حتى رآه يشتري ويبيع فلم يره لم يكن ذلك منه اجازة للكتابة وله
ان يبطل وكان هذا اذا فاعله له في التجارة فان كان المكتاتبة وقد خفا العبدان
يبيع كله في الدين الا ان يبعده مولا كذا في المسبوط شريكان شركة ملك اذا
لعبد هما في التجارة ولوانه كل واحد منهما مائة درهم وادانه اجني مائة درهم
اي باعه كل واحد عينا بالنسبة فيبيع العبد بمائة او مات العبد عن مائة
كان نصيبه للاجني والنصف بينهما كذا في المعني ولو لم يكن اذانه الا احد
المولىين مائة درهم والمائة لمسيلة لهما كانت المائة بينه وبين الاجني
اثنان للمولى الذي اذانه ثلثها وللاجني ثلثاها وهذا عندنا في خفيجه
رجماء به وقال ابو يوسف ومحمد رهما اخاه للمولى رجماء وللاجني ثلثاها
كذا في السراج الوهاج واذا كان رجلان شريكين شركة معاوضة او شركة عمن
وبينهما عديل من شركتهما فاذا اذانه احدهما مائة درهم من شركتهما وادانه
اجني مائة درهم مات العبد وترك مائة او بيع مائة للاجني ثلثاها وللشريك
ثلثها ولو كانت شركتهما شركة عمن والعبد من شركتهما فاذا اذانه مائة درهم
من شركتهما او اذانه اجني مائة درهم كان ثلثا المال للاجني وثلثه بين
المولىين نصيبين ولو كان العبد من شركتهما فاذا اذانه او اذانه احدهما مائة من
شركتهما او اذانه اجني مائة والمسيلة لهما فاما مائة كل للاجني فلا شيء له
من الشريكين ههنا كذا في المسبوط في جامع الفتاوى عند بين رجلين
ما دون له في التجارة ولحقه دين الف درهم نقاب احدهما واخذ العزم الماخر
وباع نصيبه بسبع مائة واخذ درهم اخر وباع نصيبه بخمسة مائة يرد الى صاحب
الدين ثلثاها به تمام دينه بقي ما بينان فيعطى الذي يبيع حصته بسبع مائة حتى
يستويا في العزم كذا في التاخر اذانه او اذن الرجلان لعبد بينهما في التجارة
ثم اذانه احدهما مائة واذا اذانه اجني مائة ثم ان المولى الذي لم يد العبد
شيئا عاقب في حق الاجني فاراد بيع نصيب المولى الذي اذانه العبد في دينه
بيع بخمسين درهم اخرها للاجني كلها فان حضر المولى الاخر فانه يباع نصيبه
للاجني والمولى الذي اذانه فيعتان ذلك نصيبين ولو كان ثلث نصيب
المولى الذي اذانه للعبد في علم المشتري ويبيع نصيب الذي لم يد

يبيع له فان

بحسب دينها او باقل وبالكثير او باقل فان ذلك يقسم بينهما اثلاثا سهمان الاجني
وسم للمولى الذي اراد ان فان اقتسمناه كذلك ثم خرجت الحسوة الاولى
اخذها الاجني كلها وكذلك لو كانت اكثر من خمسين درهما حتى تريد
عن ثلثي المائة فتكون الزيادة للمولى الذي اراد ان ولا يرجع واحد
من الموليين على صاحبه بشي واذا كان العبد بين رجلين فاذا قال
في التجارة ثم ان كل واحد منهما اذانه مائة درهم لرجل اخر يامر صاحبها
واذانه اجني مائة ثم يبيع بمائة درهم فالمائة بين الاجني للموليين
اثلاثا لكل واحد منهم ثلثها ولو كان المال الذي اذانه للمولى لكل واحد
من المال بين المولى الذي اذانه وبين اجني وقدم اذانه للمولى
بمالها فان المائة تنقسم على عشرة اسهم اربعة للاجني الذي اذانه العبد
واربعة للاجنيين اللذين شاركهما الموليان في المائتين لكل واحد منهما
سهمان ولكل واحد من الموليين سهم واحد اذا كان العبد بين رجلين وقبضته
ما يتاخر به فاذانه اجني مائة فخرج العزم وطلب دينه وغاب احد الموليين
فان نصيب الغائب لا يقضي فيه بشي حتى يحضر فان يبيع بمائة درهم
اخذها العزم كلها واذا حضر الغائب كان الذي يبيع نصيبه ان يتيهه
خمسين في نصيبه حتى يبيع فيه او يقضيه ولذلك لو كان العبد قتل
فاخذ الحاضر نصف قيمته كان للعزم ان ياخذ كله ويرجع الماخوذ في
نصيب شركه اذا حضر وقيس كذلك في الميسوط الباب الثامن
في الاختلاف الواقع بين الماذون وبين مولاة بني بني العبد ومولاة
وفي الخصومات التي تقع بين المولى والمولى في بيع العبد ما ذون له مال
فقال المولى هو مالي وقال العبد هو مالي فان كان على العبد دين
فالفول قول العبد وان لم يكن على العبد دين فالفول قول المولى كذا في الاختلاف
فان كان المال في يد العبد وفي يد المولى كان على العبد دين فهو في
ايديهما فيقضي بينهما وان لم يكن على العبد دين فهو في يد المولى فيكون للمولى
وان كان هذا المال في يد العبد وفي يد المولى وفي يد اجني وكل واحد منهم
يدعيه لنفسه ان لم يكن على العبد دين فهو بين المولى والاجني نصيبان
وان كان على العبد دين فالمال بينهما ثلاثا كذا في المغني ولو كان ثوب في
يد جرو وعبد ماذون وكل واحد منهما يدعيه وعظم في يدهما او الاخر
معلق بطرفه فهو بينهما نصيبان كان احدهما مقرر اياه او مرنديا او لاسا
والاخر متعلق به او اذانه فكان احدهما راكبا عليه والاخر متمسكا بالعمام
ففي ذلك كسر اللابس ولو لم يكن هذا لهما وكان الاخر متعلقا بها لا يستحق
الرجوع بتعلقه بها ولو كان هذا لهما ولم يكن الاخر متعلقا بها كان الراكب
اولي فاذا كان احدهما سبب يستحقه عند الانفراد وليس للاخر مثل له
كان هرا او كذا في الميسوط ولو ان عبدا ماذونا او مكانيا او حرا اجتر نفسه
من حياط المحيط معه او ليس له ويشترى وكان في يده الاجر ثوب فقال الاجير
هو لي

هو لي وقال المستاجر ان كان الاجير في جانب المستاجر وفي منزله قال قول
قول المستاجر وان كان الاجير في السكة او في منزله فالفول قول الاجير
ولو كان الاجير لاسا مورا وبات في السكة فالفول قول الاجير ولو كان الاجير
سوا كان في منزله المستاجر وفي السكة حكمي عن الشيخ الامام الجليل في بكر
مخرج الفصل رحمه الله انه كان يقول اذا كان المتنازع فيه شيئا هو من الله
العمل والفول للاجير وان كان الاجير في جانب المستاجر وفي منزله كذا في المغني
ولو كان عبدا محمولا جرح مولا له لعل من الاعمال في يده ثوب فقال المستاجر
هو لي وقال مولا هو لي فالفول قول المستاجر سوا كان الاجير في منزله المستاجر
او في السكة ومعنى المسئلة اذا جرح المولى لعل من الاعمال سوي البيع والشر
حتى يتيه المحمولا اذا جرح للبيع والشر يصير ما ذوننا في التجارة هكذا ذكره
شيخ الاسلام رحمه الله ولو كان المحمولا لاسا للثوب والفول قول المولى وهذا بخلاف
ما لو كان العبد المحمولا لاسا على الذابة ووقع الاختلاف بين المستاجر والمولى
في الذابة حيث كان الفول قول المستاجر كذا في المحيط ولو كان العبد في منزله
سواه وفي يده ثوب فقال المستاجر هو لي وقال المولى هو لي ايه هو للمولى كذا
في الميسوط ولو كان العبد ماذونا في التجارة وفي يد العبد ستاع وهو في منزله مولا
فقال المولى هو لي وقال العبد هو لي فان كان ذلك من تجارة العبد فهو للعبد
وان لم يكن من تجارة العبد فهو للمولى ولم يذكر محمد رحمه الله في الاصل ما اذا كان
المتنازع من تجارتهما وحكي عن الغضيه اي يكر اليها اي يتيه في ان يقضي للمولى لو كان
الماذون لاسا للثوب ولا كس على الذابة ووقع الاختلاف بين المولى والعبد في ذلك
تخبر به للعبد سوا كان من تجارته او لم يكن كذا في المحيط وفي الجامع الصغير رجل
وهب لعبدا سنان هبة ثم اراد الرجوع في الهبة فقال لعبدا انا محمولا ليس لك
ان ترجع علي ما لم يحضر مولاي وقال الواهب بل انت ما ذون فاقام العبد البينة
عليه اقرار الواهب انه محمولا فقبل بيمينته قال محمد رحمه الله العبد اذا باع واشترى
ولم يقل وقت المبايعه اي ما ذون او محمولا فمعه ديون ثم قال المولى لم ياذن
لي مولاي في التجارة وقال العزم لا بد انت ما ذون فالفول قول المولى ما استغنى
واذا جعلت الفول قول العزم وجعلته ما ذون او كان العبد اقربا لاذن
ص حيا في القياس ان لا يبيع ما في يده من الكسب بدينه ما لم يحضر المولى في الاستحسان
بيع كسبه بدينه فان فضل شيء من دينه بعد ما يبيع كسبه لا يبيع رقتة
بذلك قياسا واستحسانا ما لم يحضر المولى ولو ان العزم اقاموا البينة ان
العبد ما ذون له في التجارة والعبد محمولا والمولى غائب خانه لا يقبل بينهم
حتى لا يبيع رقتة العبد بالدين وان اقر العبد بالاذن وبيع الغائب كسبه
وقضي دين العزم ما شجر المولى وانكر لاذن فان الغائب يسأل العزم ما
البينة علي لاذن فان اقاموا بينة عليه ذلك والارد واعني المولى جميع ما اقتضوا
من ثمن كسبه وان ينفق البسوع التي جرت من الغائب هذا اذا ادعى العبد
اي محمولا فان ادعى المشتري ان العبد محمولا عليه وقال لا دفع البينة المبيع لانه

يستأخر حتى اليها بعد العتق ولو قال العبد انا ما ذون والقول في ذلك قول
العبد ولا يمين عليه ويحرم البائع على دفع ما باع من العبد اليه وبأخذ الثمن
من العبد وكذلك لو اشتري رجل من العبد شيئا ثم ان المشتري قال ان العبد كان
محررا وفي العبد انا ما ذون والقول قول العبد لا يمين فان قال المشتري انا اقيم السنة
انه محصور عليه لا يقتل هكذا ذكر في كتابنا بالاولى هذه المسئلة على رايين وعلى
القياس والاستحسان كذا في المغني فان اقر العبد بين يديه القاضى انه كان محورا
عليه وقت البيع فان القاضى بعد البيع فان حضر المولى بعد ذلك وكذب العبد فيما
قال وكنت اذنت العبد في البيع والشراء لا يفتقر لذي جريه من العبد
وبين المشتري فان اجاز المولى بعد ذلك بيع العبد كانتا حارتا باطله
ولو كان القاضى لم يفتقر الى بيع حتى اقر العبد بكونه محورا عليه حتى حضر
المولى اجاز البيع جاز كذا في المحيط ولو كان العبد هو المشتري فحقا لا يباع الا بغير
ابك شيئا لا يكسحح وقال انا ما ذون كان القول قول العبد فان اقام المولى بينه
علي ان العبد اقر انه محور قبل ان يفتقر الى القاضى بعد الشراء لم يقتل
بينته فاذا كان الرجل يشتري ويبيع فالحق ديوون ولا يري كونه حاله
انه عبد او حر ثم قال بعد ذلك انا عبد فقلت فصدقه فقلت في ذلك وقال هو
عبدى وانه محور عليه وقال العزما هو حر فان هذا الرجل يصدق في حق نفسه
حتى يصير عبد الغلان في حق الغلام حتى لا يتأخر ديوونهم الى ما بعد العتق
ثم قال ويباع هذا العبد وبأخذ العزما ديوونهم من ثمنه كذا في المغني واذا
وجب للعبد الما ذون على رجل من بين من يبيعها واجارة او فرضا واستهلك
او كان ارجع عند رجل ودبعت ثم حير عليه المولى فالحصم في ذلك كذا العبد وان دفع
العزم الكد بن الى العبد يري سوا كان على العبد دين او لم يكن وان دفع الى
المولى ان لم يكن على العبد دين يري عن الثمن استحسانا وان كان على العبد دين
لا يبرأ من الثمن كذا في المحيط وان مات العبد بوجاهة عليه كان للمولى ان
يخاصم في ديونه سوا كان على العبد دين او لم يكن وهل له ان يقتضه ديونه
ان لم يكن عليه دين ان يقتضه وان كان عليه دين ليس له ان يقتضه كذا ذكر
المسئلة في ما ذون الاصل وتكر في وكالة الاصل ان له الاصل القرض بعض
مشايخنا قالوا ليس في المسئلة اختلاف رايين فاذا ذكر فيها ما ذون محورا على
ما اذا لم يكن موثوقا به فكن يفتقر على التقاضي وما ذكر فيها وكالة محورا على ما اذا
كان موثوقا به وان لم يمت العبد بعد ما حير عليه المولى يكن ارجعه المولى عن
ملكه فالحصم في ذلك المولى وهل له ان يقتضه المسئلة على التفتيل الذي
ذكرنا فان اعتق المشتري العبد فالحصم فيه هو العبد كذا في المغني واذا اذن
لعبد في التجارة ببيع من رجل عيدا وقضى الرجل سنة العبد ودفع اليه الثمن
ثم ان المولى خرج على عبد فوجد المشتري بالعبد عيبا فالحصم في ذلك العبد
المحور فان اقام المشتري البينة على العبد رد عليه المشتري ان يجلس المشتري
اليان يشترى في الثمن وان لم يكن في يده العبد المحور عليه مال وعليه دين يري بالعبد

المردود

المردود مبيع ويبيعه ثمنه المشتري فان فضل من ثمن العبد المردود شي فهو
لعزما المحور وان نقص شادرا المشتري عزما المحور في رقبته مبيع لهم جميعا
ولو ان المشتري لم يجس العبد المشتري بالثمن بل دفعه الى المحور ثم جاز بعد
ذلك يطلب الثمن فهو اسوة لعزما المحور في رقبته العبد المردود وفي رقبته
المحور ولعلم يكن المشتري بدينه فطلب بيمين المحور حلف القاضى المحور
على الثمنات بالله لقد سلمه بحكم هذا البيع وما به هذا العيب كذا في المحيط
ولو ان العبد المحور لم يتكر العيب بل اقر به بين يدي القاضى فان كان
عيبا لا يحد مثله رده القاضى على المحور وان كان محدثا مثله فالقاضى
لا يرد عليه باقراره لان العبد بعد ما اقر بالعيب لا يبيعه خفيا للمشتري في تمام
المشتري المولى يقيم عليه البينة بالعيب ويرد العبد عليه كذا في المغني
وان لم يكن للمشتري بينته واراد ان يحلف المولى حلفه على العلم فان تكلم
او اقر بعيب رد العبد على المولى بعد ذلك ينظر ان كان العيب عيبا لا يحد
مثله يبيع الرد في حق عزما المحور فان كان عيبا محدثا مثله وكذب
عزما المحور المحور والمولى يبيعا اقراره من العيب بجمع الرد في حقها ودونا الزما
وبيع العبد المردود في دينه واعطى ثمنه المشتري فان فضل شي على ثمنه
الاول كان لعزما المحور كذا في المحيط وان نقص كان التقصان في رقبته
المحور لانه اذا بيع المحور بدينه ثمنه لعزما المحور فان فضل من ثمن المحور
شي بعد قضاء دينه كان الغاضل للمشتري وان لم يفضل فلا شيء للمشتري وان لم
يكن على العبد دين كان ثمن المردود في رقبته المحور والمردود وسيلان فيه
وان حلف المولى على العيب لم يرد العبد فاذا عتق المحور لان رد العبد
عليه كذا في المغني **الباب التاسع في الشهاداة على العبد**
المأذون والمحور والصبي والعتقه العبد الما ذون خصم فيما كان من التجارة
بقتل الشهاداة عليه لا يقتضه حضر المولى كذا في قضاوي قاضي حان
واذا شهد شاهدان على عبد ما ذون بخصم اعتصمه او يور بجهته
استشهدا او شهدا او شهدا عليه باقراره فذلكا وشهدا عليه ببيع او
او اجارة او تكر العبد ذلك ومولا غايب قتلت الشهاداة على العبد
وقضى القاضى عليه بذلك ولو كان مكان العبد الما ذون عبد محور عليه
وشهد شاهدان باستهلاك ماله او بخصم اعتصمه حال عيبه المولى
لا يقتل ثمرادتها ولا يقتضه على العبد بشي قالوا معنى المسئلة ان
الشهاداة لا تقتل في حكم يرجع الى المولى وهو يبيع رقبته العبد اما تقتل في حق
حكم يرجع الى العبد حتى يوافق به بعد العتق كذا يشترط حضر المولى هناك
بشترط حضر الصد كذا في المغني لو شهد الشهود على عبد محور بخصم او
اتلاف ودبعت ان شهدوا بمباينة ذلك بالاقراء تقتل الشهاداة عليه ويقتض
بالعصب اذ حضر المولى في ضمان اتلاف الودعية والمضاربة لا يقتض حتى
يعتق في قول اي حصة رجل من ثمنه كذا في قضاوي قاضي خان وان كان

كذا في قتلي قاضي خان وان كان الشاهدان شهدا على المحور باقراره
فله كمال المولى حاضر او غائب لم يقض عليه شيء من ذلك حتى يعترف فاذا عتق
لزمه ما شهد به ولو شهدوا عليه يقتل رجل عمدا وقد قتل محصن او زنا
او شرب خمر والعبد جاحد لا يقبل هذه الشهادة عند اي حبيفة ومعد
رسمها اسحقا غيبة المولى ولو شهدوا على اقرار العبد بهذه الاشياء حال
غيبة المولى فبما يعمل فيه الرجوع عن الاقرار لا تقبل هذه الشهادة
وبما لا يعمل فيه الرجوع عن الاقرار كالاقتصاص وحده لا تقبل كذا في
المغني والصبي الذي اذن له ايوه في التجارة او وصي ببيع منزله
العبد المأذون تشفع عليه البيعة فيما كان من ضمان التجارة وان كان
الاذن غائبا وكذلك الجواب في المعتوه المأذون كذا في المحيط ولو شهدوا على
صبي مأذون او معتوه مأذون يقتل عمدا وقد قتل خمر او زنا
ففي القذف والشرب والزنا تقبل شهادتهم وان كان الاذن حاضرا وفي
القتل ان كان الاذن حاضرا تقبل شهادتهم وفي بيع بالدية على العاقلة
وان كان غائبا لا تقبل وان كان الشهود شهدوا على اقرار الصبي
او المعتوه ببعض اسباب التهمة كرا لا تقبل الشهادة سواء كان الاذن
حاضرا او غائبا كذا في الذخيرة ولو شهدوا على العبد المأذون بسرقة
عشرة دراهم او اكثر وهو محجود فان كان مولا حاضر اقطع عنهم عندتهم
جميعا وان كان غائبا ضمنوا لبرق قولهم بقطع عمر اي حبيفة ومعد رسمها
السه كذا في المغني ولو شهدوا بسرقة اخل من عشرة تقتل شهادتهم
كان مولا حاضر او غائبا كذا في قضاي خان ولو شهدوا على
اقرار بسرقة عشرة دراهم او اكثر والعبد محجود ففي القاض عليه
بالقائم ولا يقطع وان كان المولى حاضر كذا في المغني ولو شهدوا بسرقة
عشرة دراهم على العبد المحجود وهو محجود لا يقضي حتى يحضر مولا فيقضي
بالقطع ورد العتق ان كانت قائمة ولا يقضي بالقائم ولو شهدوا على اقرار
العبد المحجود بسرقة عشرة دراهم ما القاض حتى لا يقبل هذه البيعة
ولا يقضي عليه بالقطع ولا بالمال ان كان المولى حاضر لبرق قوله لا يقضي
بالما لم يفت المولى حتى لا يتابع رقبته فيه اما باخذ العبد بعد العتق
كذا في المحيط ولا يقبل الشهادة على الصبي المأذون والمعتوه المأذون بسرقة
عشرة دراهم وان كان الاذن غائبا ولا يقبل الشهادة على اقرارها
بالسرقة اصلا كذا في قضاي خان ولو شهدوا على العبد الكافر في التجارة واشتري
خمر او خمر لانه هو جانيه ان كان عليه دين او لم يكن ولو اشترى متبعا او دما
او يبيع كافر او يبيع مولا او يخل ولو شهد عليه كافر ان يعصب او دية
مستهلك او يبيع او اجارة او شهدوا عليه بقراره بملك وهو مولا يكران
ذلك فشهدا في جازية استخسانا وكذلك الصبي الكافر باذن له وصيه المسلم
او حبه ابوابه في التجارة وان كان العبد المأذون مسلما ومولا كافر لم تجز

شهادة

شهادة الكافر على العبد بشيء من ذلك وان لم يكن عليه دين وان
شهد الكافران على العبد المحجود الكافر يعصب ومولا مسلم شهدا فزنا
باجلته فان كان مولا كافر فشهدا فزنا بغيره او اذن المسلم العبد
في الكافرة فشهدا عليه كذا في كفاية خطأ او يغفل عمدا وشرب
خمر او يخل ولو شهدوا عليه في اربعة من الكفارات الزنا وهو مولا يكران
لذلك ولا الشهادة باطله وكذلك لو كان العبد مسلما والمولى كافرا واذا اذن
المسلم العبد الكافر في التجارة فشهدا عليه كذا في كفاية بغيره او يبيع
درهم والعبد يحجوه وفيه الف درهم دين مسلم او كافر فشهدا فزنا عليه
جائزة وان كان صاحب الدين الاول كافر يبيع في الدين وان كان
مسلم يبيع العبد وما في يده في الدين الاول وحتى يستوفي جميع دينه فان
فصل شيء وهو الذي يقره له الكافران ولو ادعى عليه مسلمان كل واحد
منها الف درهم فشهدا لاحدهما مسلمان وشهدا للآخر دينهما كذا في
قضاي خان القاضي يقضي بالدين كله عليه فبيد بالذي شهد له المسلمان
منه فبيد دينه فان بقي شيء وكان الذي شهد له الكافران ولو صدق
العبد الذي شهد له كذا في اشتراك في كسبه ومن رقبته كذا في المسوط
ولو شهد المسلم كذا في كذا مسلمان مختصا ولو كان ارباب الدين
ثلاثة مسلمان وكافر فشهدا لكافر مسلمان ولا احد المسلمين كافران ولا احد مسلمان
فبيع العبد يدين الدين له ببيعة مسلمة ويقسمان نصفين ثم ما خلفه الكافر
بينا صفة مع المسلم الذي له بيعة كاخوة كذا في المغني ثم لا يكون للمسلم ان ياخذ
من يده هذا الذي شهد له الكافر ولو كان احدا الف من مسلمان شهد له كافران الا ان
كافران شهدا لكل واحد منهما كافران يدين من المسلم فان بقي شيء بعد دينه
كان بين الكافرين ولو كان العبد مسلما والمولى كافرا او العبد كافر والمولى مسلمان
شهد له كافران والاخر كافر فشهد له مسلمان والعبد محجود كذا في القاض
ببطل دعوى المسلم الذي شهد له كافران وبيع العبد للآخر في دينه فبينة حقة
فان تبقى شيء من ثمنه فهو المولى وكذلك لو كان العبد محجودا عليه في هذا الفصل
كذا في المسوط وكذلك لو كان المولى مسلما والعبد كافرا محجودا عليه فشهدا عليه
كافران مسلم انه عصب الف درهم وشهد مسلمان لكافر انه عصب الف درهم
ففي كذا في كفاية درهم ثم شهدا كذا مسلم فزنا وبغية دين المسلم على العبد ياخذ
منه بعد العتق كذا في المغني واذا اذن المسلم العبد الكافر فشهدا عليه كذا في
دين الف درهم مسلم او كافر فزنا او عصب وقضي لقاضي بذكر فباع العبد بالف
درهم فقصاها العبد ثم نزل على العبد دين الف درهم كانت عليه قبل ان يباع العبد
العبد فان اقام عليه ذلك شاهد من مسلمين فان القاضى بخله لا لغرم العبد الذي شهد
له الكافران فبذرها اليه هذا العبد الذي شهد له مسلمان ولو كان الثاني كافر اخذ منه
نصف ما اخذ الاول ولو كان الاول كافر وشهدا مسلمانا او كافرا وشهدا
كافرين فانه ياخذ من الاول نصف ما اخذ واذا اذن الرجل العبد الكافر في التجارة فباع واشتري

ثم اسلم فادعوه عليه وجعلان ديننا في احداهما بشاهدين كافرين عليه بالغ
درهم ديني كانت عليه في حال كفره وجايله الاخر فبشاهدين مسلمين عليه مثل ذلك
والموعيان مسلمين الا وكافران والمولى مسلم او كافرا فبشهادة المسلمين جائزة
ولا يشهد الذي شهد له كافرين واذا اذن الرجل العبد الكافر في التجارة وهو مسلم
او ذمي فشهد عليه مسلمان مسلم يدين وشهد عليه ذميان مسلم يدين
وشهد عليه مسلمانان مسلم يدين فان القاصي يبطل شهادته المستلزمين
وتعضي عليه بشهادة الذميين والمسلمين ثم يبيع العبد فبيد يدين
الذي شهد له المسلمان فاذا اخذ المسلم حقه وبقي شيء كان للذي شهد
له الذميان فان بقي شيء بعد دينه كان للمولى وكذلك لو كان المولى حرا
ولو كان المولى وعبد محررين والمسلمين فبشهادتهما في شئ الذي شهد
له المسلمان والذي شهد له الذميان فاف وصل شي من المولى الذي شهد له
الحريان ولو كان افعاب الدين كلهم مستان من مخلصوا جميعا في دينهم ولو
كان المولى مسلما او ذميا والعبد حريا دخل بيمان فاشترى هذا المولى من
مولاه واذا ن له في التجارة والمسيئة بماله لم تجز شهادته الحريين عليه بشي
واذا دخل الحربي دارا بامان ومعه عبد له فاذا ن له في التجارة جاز
شهادته المستلزمين على العبد الذي كاتخو زعلي مولاه كذا في الميسوط ولو
شهد مسلم حريان يدين القصور وهو على عبد تاجر حربي يدخل دارا
بامان وشهد لذي ذميان يدين الف وشهد لحربي مسلم يدين الف
فبيع بالغ يكون بين الحربي والذي نصفين ثم باخفا مسلم نصفه اخذه
الحربي كذا في المعني ولو كانت شروطا لذي حريين وشهدوا مسلم ذميين
والمسيئة بماله كان الثمن بين المسلم والحربي نصفين ثم باخفا الذي
نصف ما اصاب الحربي كذا في الميسوط ولو شهد المسلمان للذي ذميان
الحربي والحريان للمسلم كان بين الذي والحربي نصفين ثم باخفا مسلم
نصف ما اخذه الحربي كذا في المعني واذا اخف العبد دين فقال مولاه هو
محمود عليه وقال العرما هو ما ذون له والقول قول المولى بان جا
بشاهدين على الاذن فشهدا احدهما ان مولاه اذن له في شرا البر وشهد
الاخر ان اذن له في شرا الطعام فشهادتهما جائزة ولو كان الدين من غير هذين
الصنفين فان شهدا احدهما اذن له في شرا البر وشهد الاخر انه رآه يشترى
البر فلم ينهه فشهادتهما باطلة ولو شهدا احدهما انه رآه يشترى البر فلم ينهه
كان الشراء جائزا وكان العبد ما ذون فانه في التجارة كذا في الميسوط
العاشري في البيع الفاسد من العبد الماذون وفي العزور في العبد
الماذون والصبي الماذون قال ابو حنيفة وابو يوسف ومحمد رحمهم الله اذن
الرجل لعبد في التجارة فباع جارية او غلاما او متاعا او غير ذلك ببيع فاسدا
وقبضه لمشتري فاعتق الجارية والغلام او باع ذلك كله فذكر جائزا لمشتري
فعلبه القيمة في ذلك كله وكذلك ما اشترى من جارية او غلام او متاع فشره

فاسدا

فاسدا فقبضه فباعه من غيره جاز واذا اشترى العبد الماذون جارية
او غلاما ببيع فاسدا وقبضه فاعل الغلام او الجارية عند الماذون غلة بالاجر
العبد نفسه او وهب له هبة فقبضها هل يسلم الماذون قال ان تقربوا للماذون
في العبد والجارية بان باع من غيره او هلك عند حقه من القيمة للبايع
فان الغلة تسلم للماذون وان لم يتقرر ملك الغلام والجارية عند بان رد
العبد والجارية لعلي البايع ذكرنا انه نرد الغلة على البايع من شئنا جنا من
قال مما ذكرنا ككتاب انه اذا رد الماذون الجارية او الغلام على البايع نرد
الغلة على البايع على قول ابي يوسف ومحمد رحمهما الله فاما على قول ابي
حنيفة رحمه الله تسلم الغلة للماذون ولا يرد هاهنا على البايع واذا رد الاصل
ورد الغلة مع الاصل الى البايع بل يتصدق البايع بالكسب ان كان البايع حرا
فانه يتصدق بالكسب عندهم جميعا وان كان عبدا ما ذون لا يتصدق بذلك
واذا لم يتصدق بذلك الماذون ذكرنا انه ان كان عليه دين فقضي من ذلك
دين العرما طاب للعرما ذلك وان لم يكن عليه دين واخذه المولى قال ابي
اليمان يتصدق بها الا ان المولى لو كان هو البايع فانه يلزمه التصديق بالغلة
ومتى كان الماذون هو البايع قال يستحب للمولى التصديق ثم هذا الذي
ذكرنا اذا اجر العبد لمشتري نفسه او وهب له هبة حتى كان من كسبه
واما اذا اجر الماذون فان الكسب يسلم للماذون على كل حال كذا في المعني
فكذا اذن الرجل العبد في التجارة فباع العبد جارية ببيع فاسدا
من رجل وقبضها الرجل ثم ان المشتري باعها من غيره ودفعها اليه فان
باعها من الاجنبي ودفعها اليه فان البيع الثاني يكون جائزا ولا يكون
تقصا للبيع الاول حتى يجب للمشتري من الماذون الثمن على المشتري
من الماذون القيمة للماذون سواء كان على العبد دين او لا دين عليه واذا
باعها من العبد الماذون الذي اشترى منه ودفعها اليه كان هذا تقصا
للبيع الاول حتى لا يجب للمشتري على الماذون ثمن ويحل من العمان سوا كان
على الماذون دين او لا دين عليه واذا باعها من مولى الماذون ودفعها الى المولى
فان لم يكن عليه الماذون دين كان تقصا للبيع الاول حتى لا يجب للمشتري
على المولى الثمن ويحل من العمان فاما اذا كان على الماذون دين
فان البيع الثاني يكون جائزا حتى يجب الثمن للمشتري على المولى ويضمن المثل
من الماذون فبما جارية الماذون واذا باع من عبد اخر للمولى ما ذون ودفعها
اليه هل يكون تقصا للبيع الاول فان كان عليها دين كان البيع جائزا
ولا يكون تقصا للبيع الاول وان كان على احد هاهنا دين او على الاخر او على
الثاني خانه لا يكون تقصا ايضا وان لم يكن عليها دين كان تقصا للبيع الاول
مقيد دفعه اليه العبد الثاني الا انه حتى دفعه اليه العبد الثاني يبيع للمشتري
من الماذون عن العمان ما لم يدفعه الي الماذون الاول او الى المولى فان لم يدفع
العبد اخر الجارية الى الماذون ولا الى المولى بغير ما اشترى منها حتى يهلك الجارية

في يد العبد الثاني ضمن المشتري من الماذون قيمة الجار فهو ان يباعها
من الماذون ببيعها صحيحا ولم يبدفها اليه بقي منها هكذا في المحيط والذليلها
من مضارب الماذون فهو جائز وكذلك ان يباعها من مضارب المولى وعلى
العبد دين اولاد بن عليه ولو يباعها من ابن المولى او ابوها ومكانتها وبيعها
من المولى لابن صغير له في عياله فهو كله سواء وكذا لو ان اجنيا وكل المولى
يشترها له فاشترها له او وكل الماذون يشترها لها فاشترها لها كانت
الجارية للامروكان لثمن علي العبد للمشتري ويرجع به العبد علي
الامرو للعبد علي المشتري قيمة الجارية فتكون القيمة فصا صا
بالثمن ويرجع العبد علي الامرو ادي عنه من الثمن ولو كان الماذون
البايع هو الذي وكل اشترها فاشترها من المشتري له ففعل وقبضها
فهو نقص للبائع الخاسر مكانه اشترها لنفسه وان كان المولى هو
الذي امر رجلا يشترها له فهذا ويشتر المولى بنفسه سواء في الفرق
بينهما اذا كان العبد دين اولاد بن عليه وان قتلها الماذون في يد
المشتري فهو نقص للبائع وكذلك لو كان حفر بئر في الطريق فقتل البائع
او بعدت فوفقت الجارية فيها او جردت بها عيب من ذلك ولم ينعها
المشتري يعني ماتت من حفره فهو فسخ للبائع وان كان المولى هو الذي
فعل ذلك ولا دين علي العبد فهو كذلك فان كان عليه دين فالمولى غير
ممكن من استردادها في هذه الحالة فيكون هو كاجنبا خريفا فلم
فعلي ما قلته قيمتها في ثلاث سنين اذا حدث الموت من فعله وان كان
حدث العيب من فعله فالموت من غيره ضمن المشتري قيمتها
مسبب القرض وتقدر الرد عليه ويرجع علي المولى بنقصان
العيب في ما له حال وان وقعت في بئر حفرها الماذون في جاري من عارته
فما ت اوتي بئر حفرها المولى في ملكه لم يكن ذلك نقصا للبائع كذا في المسوط
ومن قال للناس هذا عبيدي وهذا ذنت له في التجارة فباعوه ووجبت
عليه ديون ثم استخفه رجل فان اخرا المستحق انه كان ذن له في التجارة
فان العبد يبي ما ذوقا وبيع في الدين وان انكر الاذن لا يلحق العبد
من الدين شي في الحال الا ان المستحق عليه يعدم الاقل من الدين ومن القيمة
للغير ما حث امرهم بالمبايعه معهم عند ما فاته الي نفسه وقد عزم
ولم يغل عبيدي او لم يغل فباعوه لا يعلم لهم شي لانهم هكذا في شرح
الطحاوي ثم في حكم العرو ولا فرق بين من سمع هذه المقالة وعلم بها وبين من
لم يسمع ولم يعلم اذا كان الامر قال ذلك في عامة اهل السوق ولو ان هذا الرجل
مضى جارا لاهل السوق في غير البر ثم ظهر انه حر او مستحق للذي يابعه
في غير الجار لم يفت المولى الاقل من قيمة ومن الدين وكان قوله في البر لغوا
منه الكلام كذا في المحيط واذا اذن لعبد في التجارة ولم يامر بمبايعته ثم ان
المولى امر رجلا ببعينه او قوما بابعيائهم بمبايعته فباعوه وقوم اخرون

وقد علموا

وقد علموا بامر المولى فاجتمع دين ثم استحق او وجد حرا او مديرا فلذلك لم لهم
المولى بمبايعته عليه الاقل من حصته من قيمة العبد ومن دينهم واما الاخرون
فلا شيء علي المولى من ذلك ولو كان امر قوما بابعيائهم بمبايعته في النجاسة
في غير دين فهو سواء الصان واجبا عليهم علي العار وانما في بيع السوق
مقال بايعوه ولم يغل ببيع عبيدي فاجتمع دين ثم استحق او وجد حرا او مديرا
لم يكن علي المولى من ذلك ولو كان اذن له الي السوق فقال هذا عبيدي فباعوه
وقد اذن له في التجارة فباعوه ثم استحق او وجد حرا والذي امرهم بمبايعته عبيدا ذن
او مكاتب او فبي ما ذون له في التجارة فلا ضمان علي المولى في ذلك ان علم الدين بايعوه
بحال الامور ولم يعلم فان كان الامر مكانا بايعه با حقه الي السوق فقال هذه
احمي بايعوها فقد اذنت لها في التجارة فاجتمع دين ثم علم انها قد ولت في مكانته
فيل ان ياذن لها فليعلم ان يضمن المكاتب الاقل من قيمتها امانة او من سهم كذا
في المسبوط واذا قال اهل السوق هذا عبيدي فباعوه فقد اذنت لهم
في التجارة فباعوه ثم استحق او وجد حرا او مديرا لم يكن علي المولى من ذلك
اذن لهذا العبد في التجارة فقل ان باي الذي كان العبد في يديه فان العبد
يباع فيه الا ان يبعه المولى ولا ضمان علي الامر بالمبايعه وان ظهر انه كان
مديرا للمستحق ما ذون له في التجارة فليعلم ان يضمن الامر باي من قيمته
فتا ومن الدين كذا في المحيط ولو كان عبيدا محبوسا عليه لغيره فاني به هذا
الي السوق وقال لهذا عبيدي فباعوه ثم اذن له مولا في التجارة فليعلم
دين بعد ذلك لم يكن علي الجار ضمان ولو كان حقه دين العبد وهم قبل اذن
مولا له في التجارة والى دين بعد اذ يفتان علي العار الاقل من الدين
الا لو من نصف قيمة العبد واذا اذن الرجل بعبد له في السوق فقال هذا
عبد فلان قد وكلني بان اذن له في التجارة وان امرهم بمبايعته وقد اذنت
له في التجارة فباعوه فاشترى وبيع فليعلم دين ثم حفر مولا وانكر
التوكيل فالوكيل ضمان الاقل من الدين ومن القيمة ولو وجد العبد
حر او استخفه وحل او كان مديرا لمولا فالوكيل ضمان ايضا ويرجع به علي
الموكل ان كان اخذ بالتوكيل الذي ادعاه وان انكر التوكيل لم يرجع عليه شي
الا ان يثبتها بالبينة فان قال هذا عبد ابني وهو صغير في عيالي فليعلم دين
ثم استحق او وجد حرا صان الا ب الاقل من قيمة العبد ومن الدين وكذا لو وص
الرجل الجور فاما الام والاف وما اشبههما فان فعلوا شيئا من ذلك لم يكن عزورا
ولم يلمح ضمان كذا في المسبوط واذا اذن الرجل يبي الي اهل السوق
وقال هذا ابني عبيد فباعوه فقد اذنت له في التجارة والصبي يغل البائع والشر
فباعوه وحقه من ذلك دين ثم ان رجلا قام بينة ان هذا الصبي ابنه
ولم يكن المستحق ذن له في التجارة فانه لا يلزم الصبي شي في الحال ولا بعد
اليوم بخلاف العبد المحبوس حيث يولد حرا فان القول بعبد الفسق الا
ان العبد يبر جميعا علي امر بالمبايعه بدينهم كذا في المحيط ولو اذن يبعه

الى السوق فقال هذا عبيدي وهو مدبر في بيعه فليجده حتى يتم اقامه
رجل السبينة امة مدبر له بطل على المدين الذي يفتق ولا ضمان على
الغار من قيمة رقبته ولا من كسبه ولو قتل المدين فمديني السبينة
ضمن الغار قيمته مدبر العزما ولو اتي بحرية الى السوق فقال هذه
امتي فباعوها فاحفظها ديني بحب برقيتها ثم ولدت ولما فاستحقها
رجل واخذها وولدها ضمن الغار قيمتها يوم استحققت ولو اقام الغار
السبينة على المستحقانة فذا ذن لها في التجار قبل ان يهرهه وبعد
ما عزمهم قتل ان يلحقه دين برقيتها الضمان كذا في الميسوط الباب
الحادي عشر في جنابة العبد الماذون له وجنابة عمنه للجنابة
عليه اذا جنى الماذون عمنه وجنابة عمنه خطا وعليه دين قبل المولاه
ادفعه بالجنابة او اذنه فان اذنه لا يحد افعده العبد من الجنابة
فبقي حق العزما فيه فباع في دينهم وان دفعه بالجنابة بقا ينعط العزما
في ايدي اصحاب الجنابة فباعوه في دينهم الا ان يعديه اوليا الجنابة
كذا في الميسوط ثم اذا بيع العبد للعزما بعد ما دفع اليها وكتب الجنابة
لا يكون لا وكتب الجنابة بعد ذلك ان يرجع على المولي بشي بخلاف ما اذا كانت
الجنابة من الماذون قبل الحوق الدين وبيع العبد للعزما بعد ما دفع اليها وكتب
الجنابة حينئذ يكون لا وكتب الجنابة ان يرجع على المولي بغيره الماذون كذا
في المحيط ولو جنى عمنه من عبيد العبد الماذون فقتل رجلا حرا او عبدا
خطا فانه يجازى العبد الماذون بالدفن او العبد المولى كذا في المغني
واذا كان الماذون جارية من تجارته فقتلت فتبلا خطا فان شاء الماذون
دفعها وان شاء فلاها ان كان عليه دين او لم يكن فان كانت للجنابة نفسها
وقية للبلدية العنود رهن ففداها الماذون بعشرة الاف وهو جازي
في قبضه قول المولى بحسبة رجه الله ولا يجوز في قولها وان كانت للجنابة
عمنه فوجب القصاص عليها فصال الماذون عنها جاز وان كان الماذون
هو القاتل فصالح عن نفسه وعليه دين او ليس عليه دين لم يجز الصلح
كذا في الميسوط واذا ابطال القصاصي صلحه عن نفسه ليس للمولى ان يقتل
ان يقتل العبد ولا يرجع عليه بشي ما صالحه حتى يعترف ذلك كذا في المحيط
ولو قتل العبد رجلا عبدا وعليه دين فصال المولى على ان يجعل العبد لاصحاب
الجنابة يحق لهم لم يجز وليس لهم ان يقتلوه وقد سقط القصاص وبيع في
الدين فان فصل بشي كان لاصحاب الجنابة والا فلا شي لكذا في المغني
ولو كان الماذون دار من تجارته فوجد فيها غنم عليه دين ولا دين عليه
قال دية على عاقلة المولى في قول ابي يوسف عمنه رجه الله وعند ابي
حسبة رجه الله ان لم يكن على العبد دين محبط فذلك وان كان عليه دين
محبط ففي القياس لا شيء على عاقلة المولى ولكن يجازى برفع العبد والعنود
ولكنه استحسن وجعل الدية على عاقلة المولى وفي هذا لو اشره على الماذون

في جاني

في جاني هذه الدار ما يل فلم يفضله حتى وقع على انسان فقتل والدية
على عاقلة المولى وقال هذا عمنه رجه الله القتل بوجوه في هذه الدار ولم يذوقه
قوله ابي حنيفة رجه الله ويقتل هو كذا على جواربه استحسن ان يذوقه
رجه الله وهو عمنه الماذون وقع على دابة فقتلها فان قيمتها في حق العبد
يباع فيه او يهدى كذا في الميسوط وقال ابو حنيفة وابي يوسف ومحمد
رجه الله اذا كان على العبد الماذون له دين فجنى جنابة فباعه مولاه
من اصحاب الدين بدينهم ان كان يعلم بالجنابة فانه يصير مختار الارش
ولان كان لا يعلم بالجنابة فعليه قيمة العبد الا ان يكون الارش اقل من قيمة
العبد قال فان اشبع المولى العنود من العزما حتى حالها اصحاب الجنابة فدفعه
المولى اليها صحاب الجنابة الى قصص قاض والقاضي ان يضمن قيمته للعزما
وفي الاستحسان ان لا يضمن للعزما شيئا واذا جاز الدفع ولم يضمن احسانا
كان للعزما ان يبيعوه بدينهم الا ان يهدى او يحالها لاصحاب الجنابة بالمدين كذا
في المحيط وقال ابو حنيفة وابي يوسف ومحمد رجه الله اذا كان على العبد
الماذون له دين فجنى جنابة فباعه مولاه من اصحاب الدين بدينهم ان
كان يعلم بالجنابة فانه يصير مختار الارش وان كان لا يعلم بالجنابة فعليه
قيمة العبد الا ان يكون الارش اقل من قيمة العبد قال فان اشبع المولى العنود من
العزما حتى حالها اصحاب الجنابة فدفعه المولى اليها صحاب الجنابة فباعه
قاضي القاض ان يضمن قيمته للعزما وفي الاستحسان ان لا يضمن العزما شيئا واذا جاز
الدفع ولم يضمن احسانا ان يبيعوه بدينهم الا ان يهدى او يحالها لاصحاب
الجنابة فانه يبيع كذا في المحيط وقال ابو حنيفة وابي يوسف ومحمد رجه الله ان
حصن العزما وطالبوا البيع بدينهم وهو عند مولاه لم يدفعه بالجنابة ولم
يجوز لاصحاب الجنابة لطلب حقه وقوافل المولى والعزما والجنابة واخيرا
بها القاضيه ببيع العاقلة العبد لاصحاب الدين حتى يحضر اصحاب الجنابة فدفعه
اليهم ويهدى به ثم يباع للعزما بعد ذلك حتى يستوفوا دينهم وان يراى القاضي
ان يبيع العبد للعزما واصحاب الجنابة غيب فالبيع جائز ولا شيء لاصحاب الجنابة
على المولى ولا على العبد وقد بطلت الجنابة كذا في المغني ولا يباعه القاضيه
من اصحاب الدين او من غيرهم ما كثر من الدين اعطي اصحاب الدين دينهم
وان بقي من دينهم شئ على من ذلك اصحاب الجنابة ففقد ريش الجنابة وان كان
ارش الجنابة اكثر من قيمة العبد فان وصل من ارش الجنابة بغير المولى
عقلا ما اذا باع المولى بغير امر القاضي باكثر من قيمة العبد وهو يعلم
بالجنابة بان يباع العبد بحسبة الاف درهم وقيمة القيد والدين الف
درهم اذا قضى دينه العنودهم وبقي في يد المولى اربعة الاف فانه يعطي
لاصحاب الجنابة قدر قيمة العبد الف درهم وان كان ارش الجنابة اكثر من
العنودهم والباقي وذلك ثلاثة الاف درهم يكون للمولى وبخلافه لو كان
صاحب الجنابة خاضرا ودفع العبد للمولى بالجنابة ثم باع القاضي العبد بغير

الرافع الى صاحب الجناية من القضاة وكان الثمن اكثر من دين العبد
وقضى من ذلك دين العبد فان الباقي من الثمن لا يصح له ان يبيع العبد
الباقي اكثر من اربع الجنايات فلا يكون للمولى من ذلك شيء كذا في المحيط قال
ابو حنيفة وابو يوسف فمحمدهما الله اذا كان العبد مازونا في التجارة
فقتله رجل مالا وعليه ثمن القضاة من المولى ولا شيء للعربا مالا كان على العبد
دين ولا دين عليه فان صاحبا القاتل من الدم على ذراهم او ذنانهم او شيء
من العروق قليل او كثير وصالحه جاز فيستوفي من ذلك دينه ثم
وانقلب الغضا من مالا وتعلق حقه العربا بالمال فان كان بدل الصالح
ذراهم او ذنانا او قنطرة من دينهم لا فحسب حقه وان كان غرضا او عبدا
بيعه لهم في دينهم الا انه يضمن المولى بجميع الدين هذا اذا قتل العبد الماذون
عربا وعليه دين او لادب عليه واما اذا لم يقتل العبد الماذون ولكن
قتل عبدا من كسب الماذون فان لم يكن على الماذون دين خلا للمولى فيستوفي
الغضا من ولا يكون للعبد ان يستوفي الغضا من كفا في المغني فان صلح
العبد الماذون عن الغضا من على مال على مع القاتل هل يجوز الصلح
لم يفرق محمد رحمه الله هذا في ظاهر الرواية وحكي عن الفقيه ابي بكر
الباقر رحمه الله انه كان يقول بان يجب ان يكون مسئلة علي روايتين على
قياس الوصيان الوصي اذا صلح عن غضا من وجب لليتيم في النفس فيه
روايتان في رواية لا يكون له ذلك فعلى قياس هذه الرواية يجب ان لا يجوز
الصلح من الماذون وفي رواية اخرى قال فيها الوصي له الصلح فعلى قياس هذه
الرواية يجب ان لا يجوز الصلح من الماذون وفي رواية اخرى قال فيها الوصي
له الصلح فعلى قياس هذه الرواية يجب ان يجوز الصلح من الماذون كذا في
المحيط واما اذا كان على الماذون دين قتل الدين او كثر فانه لا يكون للمولى
ولا للعربا ولا للعبد الغضا من لا على الا نهر دولا على الاجتماع كذا في المغني
وعلى القاتل قيمة المغنول في ماله في ثلاث سنين الا ان يبلغ القيمة عشرة
الا فحينئذ ينقص منها عشرة ويكون ذلك لربما العبد كذا في المبسوط وقال
ابو يوسف فمحمدهما الله اذا جني عبدا رجلا جناية فقتل رجلا خطا فاذن
له مولا به بعد ذلك في التجارة وهو يعلم بالجناية او لا يعلم فاشترى العبد
بعد ذلك وبيع فمحمدهما الله انه لا يكون هذا من المولى اختيار القضاة ويقال
للمولى بعد هذا اما ان تدفع او تغدي فان قدي بالارش لا يصح الجناية بيع
العبد بدين العربا ولم يكن لاحد على المولى سبيل وان لم يبدل الى اصحاب
الجناية كان للعربا ان يتبعوا العبد فيبيعوه بدينهم الا ان يقضي
اصحاب الجناية دين العربا فان قصدا دين العبد او لم يقصدا وبيع العبد
كان لهم ان يرجعوا على المولى بالاقط من قيمة العبد ومن الدين علافا واستخدمه
المولى او هلك من الاستخدام فان المولى لا يصح ان يبيع الجناية شيئا كذا في
المحيط ولو اراه يشتري ويبيع بعد الجناية فلم يهره فسكونه عن النبي صلى الله

المفترج

البصريح بالاذن له والتجارة كذا في المبسوط قال فان كان للمولى اذن له في التجارة
وقبضه اذ دفعه وخفقه دين الف درهم ثم جني جناية فان المولى يبيع عبده
في الجناية فاذا دفع وبيع بدينه العربا لا يكون لاصحاب الجناية ان يرجعوا به
على المولى بقيمة العبد بخلاف لو كانت الجناية سابقة على الدين فانهم يرجعون
على المولى بقيمة العبد كذا في المحيط وان كان خفقه الف درهم فقتل الجناية
والف درهم بعد الجناية وقيمة العبد درهم ثم دفع العبد بالجناية بيع في
الدينين جميعا فان بيع او فداه اصحاب الجناية بالدينين فانهم يرجعون
على المولى بنصف القيمة وهو حصص اصحاب الدين الا خروكا في المبسوط
واذا قتل الماذون او العجز رجلا خطا ثم اقر عليه المولى بدين فانه لا يكون
منه اختيار القضاة وان كان عالما بالجناية وقت الاقرار ويقال للمولى
اما ان تدفع او تغدي فان قدي لاصحاب الجناية بيع العبد بالدينين للعربا
ولا ينبغي لواحد منهما على المولى سبيل وان لم يعده ودفع الى اصحاب الجناية
فان العربا يبيعون العبد بدينهم لان تعديه اصحاب الجناية كذا في
المغني ثم يرجع وفي الجناية على المولى بقيمة كذا في المبسوط ولو كان المولى اقر
عليه بقتل رجل خطا ثم اقر عليه بقتل رجل آخر خطا وكذب او كذب
الجناية الاولى في اقراره بالجناية الثانية فانه يقال للمولى ادفع العبد
الى اولي الجنايتين او اقره بدينهما فان دفع العبد اليهما رجعا وليا الجناية
المولى على المولى بنصف قيمة العبد فرق بين هذا وبين ما اذا كان على
العبد دين معروف او ينسب باقرار المولى بحبيرة فقيته فاقر المولى بالجناية
على العبد او بدين آخر فانه لا يصح اقراره كذا في المحيط ولو قتل العبد
رجلا مالا وعليه دين فصالح المولى صاحب الجناية مالا على رتبة العبد
فان صلحه لا ينفذ على صاحب الدين ولكن ليس لصاحب الدم ان يقتله بعد
ذلك ثم يباع العبد في دينه فان بقي من ثمنه شيء بعد الدين كان لاصحاب
الجناية وان لم يبق من ثمنه شيء فلا شيء لاصحاب الجناية على المولى والعلى
العبد في حال رقة ولا بعد العتق ولو لم يصلح ولكن غني احد ولي الدم
فان المولى يدفع نصفه الى الآخر ويعديه ثم يباع العبد في الدين ولو
اقر العبد انه قتل رجلا مالا عليه دين كان مصداق ما في كذا صدقة المولى وكذا
وان غني احد ولي الجناية بطلت الجناية كلها فيباع في الدين لان تعديه
المولى بجميع الدين فان عفاه وقصدت العبد بالجناية قبل له ادفع النصف
الى الذي لم يعف عنه وان كان كذبه في ذلك فالعبد كله للمولى اذا اقره بالدين
كذا في المبسوط واذا قتل العبد الماذون له في التجارة رجلا وكان عليه دين
فان حض العربا لاصحاب الجناية فان العاقبة يدفعه الى اصحابه ثم يتبعه
اصحاب الدين في يدي اصحاب الجناية فيبيعونه في دينهم فباخذون
قد لم يدين وما فضل من الثمن يكون لاصحاب الجناية هذا اذا حضر جميعا
فان حض اصحاب الجناية او لا كذلك يدفع اليهم ولا يثبت حضور اصحاب الدين

ولو حضر اصحاب الدين او اقل فان علم القاضى بالجنابة فلا يبيع في دينهم
وان لم يعلم فباعه بطل حقه اصحاب الجنابة وان كان علي المولى كذا في شرع الظاهر
ولما وجد المأذون في دار مولاه قتيلا ولا دين عليه قد مدهذرا وان كان
عليه دين كان علي المولى في ماله حالا الاقل من قيمته ومن دينه بمنزلة
ما لو قتل المولى بيده ولو وجد من عبيد المأذون قتيلا في دار
المولى ولا دين علي المأذون قد مدهذرا وان كان علي المأذون دين
يجب طبقته وكسبه فعلي المولى قيمته في ماله في ثلاث سنين في قتل
قول ابي حنيفة رحمه الله وفي قولهما عليه قيمته حالا وان كان الدين
لا يجبه بجميع ذلك كانت القيمة حالة في قولهم جميعا بمنزلة ما لو قتل
المولى بيده كذا في المبسوط استمر العبد والعبد المأذون واخره
ثم ظاهرا لمسلمون عليه واحدة مولاه وكان عليه جنابة او دين كانت
الجنابة والدين وكذلك لو اشتراه رجل واحد مولاه بالثمن وان لم يخرجه
مولاه عما دال الدين دون الجنابة واذا بيع العبد بالدين قيل يعوض لغيره
وفى العبد في سهم من مال بيت المال كما لو كان العبد مريلا او كاتبا
وقيل يعوض كما لو دفع العبد المديون بالجنابة ثم بيع بالدين
ولو اسلم المشركون العبد لهم وبطلت الجنابة دون الدين وكذلك
لو دخل الكافر العبد دارا بامان عاد الدين ولا سبيل لمولاه عليه
ولو اشترى منه مولاه لم يبع بالجنابة وكذا الدين كذا في المغني ولو وجد
المولى قتيلا في دار العبد المأذون كانت دينه المولى علي ما قلته
في ثلاث سنين لو رثته في ثياب قول ابي حنيفة رحمه الله وفي
قولهما دمه بعد ولو وجد العبد قتيلا في دار غيبه ولا دين عليه
قد مدهذرا وان كان عليه دين فعلي المولى الاقل من قيمته ومن دينه
حالا في ماله ما لو وجد قتيلا في دار اخرى للمولى وذكر في المأذون
الصغير ان هذا استحسن سواء كان عليه دين او لم يكن ولو وجد الغريم
الذي له الدين قتيلا في دار العبد المأذون كانت دينه علي ما قلته
مولاه في ثلاث سنين وكذلك لو كان القتل عبدا للغريم كانت قيمته علي
ما قلته المولى في ثلاث سنين عبده في ذلك كعبد غيره واذا اذن المالك
لعبد في التجارة فوجد في دار المأذون قتيلا وعليه دين او لا
دين عليه فعلي المالك قيمته رقبته لا وليا له لقتل في ماله حال بمنزلة
ما لو وجد قتيلا في دار اخرى في كسبه المالك ولو كان الذي وجد
قتيلا في دار اخرى له وابو حنيفة رحمه الله يفرق بين المالك والآخر
فبدل ولو كان المأذون هو الذي وجد قتيلا في داره كان علي المالك
الاقل من قيمته ومن قيمة المأذون في ماله حال للغريم المأخوذ كذا في
المبسوط **السادس** الثاني عشر في الصبي والمعتوق
ياذن له ابوه او وصيه والعاصي في التجارات او ياذنون لعبد لهما

وفي

وفي تصرفها قبل الاذن اذن لصبي يعقل البيع والشراء حتى يتغنى عنه
والنصفان ثلاثة اشخاص ما لم يحضر كالطلاق والعقاق والدية والصدقة
فلا يملك الصبي اذن له المولى وثامع محض كقبول الهبة والصدقة
فيمتلك بغير اذنه وداين بين النفع والصبر كالبيع والشراء واجارة والفلح
فيمتلك بالاذن ولا يملك بدونه وولي له ابوه ثم وصي الاب ثم الجد والاب
ثم وصيه ثم الوالد الغناضي او وصي لقاضي فاما الام او وصي الام فلا يصح
منها الاذن له في التجارة كذا في الكافي ولا يجوز اذن العم والام والجد الشرط
ووالي الذي لم يورث له لغيره كذا في المغني فلا يجوز اذن اخيه وعمته
وخالته هكذا في خزانة المغنيين واذا اذن للصبي في التجارة يصير
هو بمنزلة الحر البائع فيه يدخل تحت الاذن فيجوز له ان يبيع نفسه
وان لم يمتلحها وان يبيع ما ورثه عقدا كان او منفولا كما يجوز ذلك للحر
البائع وليس له ان يكتسب مملوكا له كذا في المحيط في جامع الفتاوى والاب
اذا اذن لابنه في التجارة فاشترى احداهما من صاحبه يجوز وفي
الوصي لا يجوز ان يبايع اذ اذن الرجل لابنه في التجارة وهما صغيران
ثم امر رجلان بشئ من احداهما شيئا للاخر لا يصح اذا كان هو المبيع عنهما
حالا غير من احداهما والاخر بنفسه حيا كذا في التائنا رجابة واذا اشترى
الوصي المأذون عبدا فاذن له في التجارة فهو حايث كذا في المبسوط واذا
باع الصبي شيئا من ماله واشترى لنفسه شيئا قبل الاذن وهو يعقل
البيع والشراء بغير تصرفه عندنا وبغير اجارة المولى وكذلك الصبي
الذي يعقل البيع والشراء اذا توكل عن غيره بالبيع والشراء باع واشترى
حالا عند علماءنا ومهم الله كذا في المحيط ولا يملك المأذون اذنه في قول
ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله وان كان الاب والوصي مملوكا ذلك ولما اخرج
العبد لا يملكه الصبي ولا يملك ابوه ووصيه وكذلك لو كسر الصبي فاجاز
لم يجر وكذلك العتق علي ما لا يصح من الصبي ولا من المولى ولو اجارة الصبي
بعد الكبر لم يجر وكذلك لو فعله اجني علفا ما لو زوج لاجني اجنبا وكان عبدا
فلما اذنه الصبي بعد ما كبر فهو حايث ولا اصل فيه ان كل شيء لا يجوز لاب والوصي
ان يعمله في مال الصبي خاذا فعلة اجني فاجاز له الصبي بعد ما كبر
فاجازته بالملكية وكل شيء كان فعل الاب والوصي حايث فيصير علي الصبي خاذا
فعلة اجني ثم اجارة الصبي بعد ما كبر فهو حايث لان الاجارة في الاتفا
كان للاذن في الاتفا وهذه المنفقات تنفذ في الاستدانة بالاذن ممن
قام رايه مقام راي الصبي فينفذ بالمعارة فما لا تنفذ من ذلك الاذن ومن
الصبي بعد ما كبر لا تنفذ في هذا النظر كذا في المبسوط ليس لوصي الام
ولاية التجارة فيها ورثت عن امه كذا في الدخيرة ولو زوج هذا الصبي
عبدا امته او فعل ذلك ابوه او وصيه لم يجر عندنا وسواء في ذلك
ان كان علي الصبي دين او لم يكن ولو كان للصبي امرأة فخلعها ابوه او اجني

أو طلقها أو اعتق عبده ثم أجاز به الصبي بعد ما كبر فهو باطل وإذا قبل
حين كبر فقد وقع عليها الطلاق الذي أوقع عليها فلا بد وقد افقت على العبد
كلما اعتق الذي أوقعه فلا بد ووقع الطلاق والعتاق كذا في الميسوط وذكر
في المغني لا بد للصبي ملكان في مال الصغير ما يملك العبد المأذون من اتخاذ
الصباقة البسيقة والصدقة كذا في النهاية وأما بيع الصبي وهو يعقل البيع
عبدًا من رجل بالغ درهم وقبض الثمن ودفع العبد منه من رجل المشتري
ما أدركه في الصد من أدرك فاستحق العبد من بعد المشتري فان كان الصبي
مأذونًا وجع المشتري بالثمن أن يستأجر على الصبي وإن استأجر على الكفيل فإن
رجع على الكفيل رجح الكفيل على الصبي إن كان كفل بامرء وإن كان الصبي
محمولًا عليه فالصان عنه باطل إن كان الثمن قد هلك في يده أو استهلكه
وإن كان قابلاً بعينه في يده إحداه المشتري وإن كان الكفيل من المشتري
في أصل الشراء وضحه قبل أن يدفع المشتري الثمن إلى الصبي ثم دفع الثمن
على لسان الكفيل ثم استحق العبد في يده فالصان جائز وبأحد
المشتري الكفيل بالثمن كذا في الميسوط الصبي المأذون إذا باع عبدًا من
أبيه فهو عليم ووجهه أما أن باعه بمثل قيمته أو بأكثر من قيمته فقد يتبعان
الناس في مثله ولا يتبعان الناس في أقل من قيمته بحيث يتبعان
الناس في مثله وفي هذه الوجوه جاز بيعه عندهم جميعاً وأما إذا باعه
بأقل من قيمته بحيث لا يتبعان الناس في مثله فلهذا الوجه خلا
الروايات عن أبي حنيفة رحمه الله ذكر في بعض نسخ المأذون أنه يكون
في قول أبي حنيفة وأبو يوسف ومحمد رحمه الله ما إذا باع من صبي
ذكر أنه لو باع من صبي ذكر أنه لو باع بمثل القيمة أو بأكثر أو بأقل فقد
ما يتبعان الناس فيه ما نه يجوز قالوا ويجب أن يكون الجواب على التفصيل
وعلى الخلاف إن كان للصغير فيه منفعة ظاهرة بأن باع بأكثر من القيمة
مقدار ما لا يتبعان الناس في مثله يجوز في قول أبي حنيفة وأبي يوسف
وصحها الله وإن لم تكن للصغير فيه منفعة ظاهرة بأن باع بمثل قيمته أو أقل
من قيمته بحيث يتبعان الناس في مثله فعلى قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله
لا يجوز كذا لو باع الصبي مالاً الصغير من نفسه وإما على قول أبي حنيفة رحمه الله
يجب أن يكون المسلم على روايتين لهكذا ذكر شيخ الإسلام رحمه الله المسئلة
في شرحه كذا في المغني وأما ما ذكر من أن باع من قيمته مقدار ما لا يتبعان الناس
فيه يجوز عند أبي حنيفة رحمه الله سابقاً لروايات وعنده لا يجوز أن أقل الصبي
بغير الثمن الذي يجب له على أبيه أو على وصيه أو على غيره من الروايات
في هذا الفصل ذكر في بعضها أنه يجوز وذكر في بعضها أنه لا يجوز قال شيخ الإسلام
في شرحه وعبدان يكونان خلافاً للرواية في الإقرار على قول أبي حنيفة رحمه الله
لما على قولها فالإقرار للاب أو الوصي لا يجوز كذا في الذخيرة وفي ظاهر الرواية
لا يجوز إقراره فيها كمنه يجوز فيها وإنه عن أبيه كذا في الميسوط ولا يجوز إقراره

بقبض

بقبض ما له من الوصي ودفع الوطيء ما له إليه بعد الإذن كذا في المحیط
فقبض في المنققات وإذا أقر من التجارة مع إقراره كذا في الذخيرة
في العتابة ولو أذن له الوصي فأقر من علياً به أو أقر بقبضه قبل الإذن
حائلاً للوفى في تركه أبيه يجوز أن يقر به كذا في النكاح وأما جانب الوصي
المأذون والمعتوه المأذون كذا في القربى الغصب أو الاستهلاك طرأه إلى
حالة الحجر بغير خذوله الحال صدقة المقر له في ذلك (وكذا به كما في العبد
وإن قرى بقبض أو ودعة استهلكها في حاله الحجر وكذلك الجواب على ما سبق
رحم الله ومعهما من جهة الله الصدقة المقر له في الإضافة وفيكون مودعا
أبو حنيفة لا الحال ولا بعد المبيع وإن كذب بواحد من الحال كذا في فتاوى
قاضي خان والمعتوه الذي يعقل البيع والشراء بمثل الصبي صبي مأذون
بأذن الأب والوصي والجودون غيرهم وحكم حكم الصبي كذا في خزانة
المغنيين وإن كان المعتوه لا يعقل البيع والشراء فأذن له أبوه أو وصيه
في التجارة لا يصح ولو أذن له المعتوه الذي يعقل البيع والشراء في التجارة
أبيه كان بالحل ولا على هذا لو أذن له أخوه أو محمد أو واحد من أقربائه سوى الأب
والجد فإنه باطل كذا في الميسوط وإذا أذن لابنه أو كبيراً لمعتوه في التجارة فالجواب
فيه كالجواب فيما للصبي إن كان ممن يعقل البيع والشراء أجاز الإذن وإن كان ممن
لا يعقل البيع والشراء يصح الإذن وإن كان ممن لا يعقل البيع والشراء لا يصح الإذن
كذا في الذخيرة وهذا إذا بلغ معنوها ما إذا بلغ عاقلًا ثم عتقه فأذن له الأب
في التجارة هل يصح أن كان الغنيمة أبو بكر الباقى رحمه الله يقول يصح استئساناً
وهو قول علماء بينا الثلاثة رحمه الله وعليه هذا إذا بلغ عاقلًا ثم جبن ولو عتق الأب
أوجبن فإنه لا يثبت للأب ولاية التصرف أما يثبت له ولاية التزوج لا غير هكذا
في الذخيرة وكل من له ولاية التصرف والتجارة في مال الصغير فله ولاية أذنه
في التجارة وكذلك له ولاية أذن عبداً الصغير إذا ثبت له هذا فنقول لا بد الإذن
لعبد ابنه الصغير في التجارة فهو جائز وكذا وصي الأب بعد موت الأب الجدد
بعد موت الأب والجود بعد موت الأب إذا أذنه ولم يكن له وصي من جهة
الأب يصح أذنه وأما إذا كان الأب حياً فإنه لا يصح أذن الجدد وكذلك إن كان
له وصي الأب لا يصح أذن الجدد وهذا عندنا كذا في المغني وإذا أذن العاصي
لعبد ليتيم في التجارة وليس للتيميم وصي الأب جاز أذن العاصي كذا في الذخيرة
ومنه يصح الإقرار الوصي والقاضي حكاه لعبد بن ببايع رقبته في دين التجارة
عندنا ولو أن أمراً ماتت أو وصي أبي رجل وتركته (بنا صغيراً للمسلم الأب
ولا وصي لا بد ولا جد من كذا أمراً لا ميراً لهذا الصغير فإذا كان الوصي لعبد من
عبيده الذي ورثهم من الأم لا يصح كذا في الذخيرة وإن قال القاضي للعبد
اعتمر في الطعام خاصة فاجر في غيره فهو جائز لأنه نائب عن الصبي في ذلك
ولو كان الولي بالقاضي للعبد الجاني في الخاصة كان له أن يجز في جميع العمارات
وكذلك إذا أذن له القاضي في ذلك كذا لو قال له القاضي تجز في البر خاصة

ولا تغدالي غيره فاني قد جرت عليك ان تغدوه الي غيره فهو ما دون
له في جميع التجارات وقوله القاضى بذلك باطل كذا في المسبوط ولو ان العبد تعرف
فالحققة بذلك ديون من التجارة والى اذن له القاضى في ذلك من التجارة التي اذن
له القاضى في ذلك ومن التجارة التي اذن له القاضى في ذلك وخاصة ان ياب
الديون الى القاضى فابطل ديون العبد التي لحقت من تجارة لم ياذن له القاضى
في ذلك فانه لا ينفذ ثم فانه بعد ذلك في ذلك النوع ولو رفع قضاءه بعد ذلك
الى قاض اخر لا يكون لذلك القاضى ان يبطل قضاءه في سائر المجتمعات
وكذلك لو قضى القاضى بحوائض فانه في انواع كلها لا يثبت ديون جميع العبد
فقد قضاه ولا يكون للقاضى اخر بعد ذلك ان يبطله كذا في المحيط ولو كان القاضى
ولو كان القاضى اذن للصبي والعنوة في التجارة ثم عزله القاضى كان الصبي
والعنوة على اذنه كما في المسبوط واذا كان للصغير والعنوة اب او صبي قد
ابوا له ان يبيع القاضى اذن للصبي والعنوة في التجارة فاذن له وايضا بوجه
فاذنه جازي ولو كان ولاية القاضى موقوفة عن ولاية الاب والوصي كذا في المحيط
وجزها عليه ان يصح في حياة القاضى كذا في المعنى وان مات القاضى او عزل ثم جرح
عليه احد من هؤلاء فخرج باطل وكذلك لو جرح عليه ذلك للقاضى بعد عزله
واما الجرح عليه الى القاضى الذي يستغني بعد موته الاول وعزله كذا في
المسبوط وفي قوله لا يملكهم عن محمد رحمه الله اذ اذن القاضى لعبد الصغير
في التجارة ولو وصيها زوجه جازي كذا في التاتار خاتبة اذ اذن القاضى لعبد
الصغير في التجارة ولو وصيها كاره جازي كذا في المعنى وفي ما دون شيخ الاسلام
القاضى اذ اذن للصغير والعنوة اذ عدا الصغير يبيع ويشترى فسكت
لا يكون اذ قاله في التجارة قال والصبي المحجور الذي يبيع والشرا اذا
باع واشترى او اقر او استاجر بوقف ذلك على جازة للمولى ان راي النفع
في الاجارة اجازة وان راي النفع في النقص من نفسه كذا في المحيط واذا
اذن الرجل لابنه في التجارة وهو صغير او معتوه الا انه يعقل البيع والشرا
واذن له وصيه ثم ان الاب او الوصي قد عجزا عن احد هاتين ابيع او اشترا
الاجارة او وديعة في يده او مضاربة في يده او غنم ذلك مما في يده او حياة
فان الاب والوصي لا يصدقان على شيء من ذلك اذ كذا في الصبي والعنوة بخلاف
ما لو اذن لعبد بالدين او الحياة كذا في المعنى ولو اذن الاب والوصي على عبد
ما دون ذلك للصغير في التجارة او ما بالدين او بالحياة كان (مقرره) بالاجارة او اقر
الصبي ما دون او المعتوه على عبد ما دون له في التجارة بالدين او بالحياة
او ببيع في يده كان (مقرره) جازي كذا في المحيط واذا اذن الرجل لابنه
في التجارة ثم جرح عليه مع جرحه اذ كان المحجور مثل الاذن وكنتك الوصي اذن
صغير ثم جرح عليه ببيع جرحه وكذلك القاضى اذ اذن للصغير والعنوة
او لعبد في التجارة ثم جرح عليه مع جرحه اذ كان المحجور مثل الاذن واذا اذن
الرجل لابنه الصغير او لعبد ابنه الصغير في التجارة ثم مات الاب والابن صغير كان

موتة جرح له كذا في الزخيرة ولو اذن الرعي للبيتم او لعبد ثم مات او جرح
الى اخر فموتة جرح عليه واذا اذن القاضى ثم عزله او مات او جرح فهو على
اذنه كذا في خزانة المحنيتين واذا اذن الرجل لعبد ابنه الصغير في التجارة
ثم مات الاب ورث الاب ثم جرح عليه وكذلك لو اشترى الاب من الابن وهو
محجور عليه كذا في المسبوط ولو اذن الاب لعبد ابنه في التجارة فاذن له الاب
في بيعه اذنه وكذلك المعتوه اذ اذن له في الظهيرة وان مات الاب بعد
اذا كان للصبي وافاته العنوة كان الاب عليه اذنه واذا ارتد الاب بعد اذنه
لابنه الصغير في التجارة ثم جرح عليه ثم اسلم جرحه جازي وان قتل علي رده
فذلك جرح ايضا بمنزلة ما لو مات ابنه صغيرا ولو اذن لابنه في التجارة بعد
ردته فباع واشترى وحققه دين ثم جرح عليه ثم اسلم جرحه جازي وان قتل
علي رده فذلك جرح ايضا بمنزلة ما لو مات ابنه صغيرا ولو اذن لابنه في التجارة
بعد ردته فباع واشترى وحققه دين ثم جرح عليه ثم اسلم جرحه ما صنع
الابن من ذلك جازي وان قتل علي رده او مات كان جميع ما صنع الابن من ذلك
باطلا وهما عند جميعا والذي في اذنه لابنه الصغير او المعتوه في التجارة
وهو علي دينه بمنزلة المسلمين في جميع ما ذكرنا ولو كان الولد مسلما اسلام
امه او اسلام نفسه بان عقله فاسلم كان اذن الاب الذي له باطلا فان
اسلم الاب بعد ذلك لم يجز ذلك الاذن كذا في المسبوط **الباب الثالث**
عشر في المتفرقات من فقه مصر وقال القاضي عبد الله فلان فاشترى وبيع
لزمه كل شيء من التجارة والمسئلة علي وجهين احدهما ان يجزى مولاه اذن له
فيصرف استخسانا عدلا كان او غير عدل وثانيهما ان يبيع ويشترى ويجزى
بشيء من القياس فيه ان لا يثبت الاذن وفي الاستخسان يثبت واذا ثبت
انه ما دون محقق فله ولزمته الديون فثبت في من كسبه فان لم يكن
في الكسب وقالم يبيع رغبته حتى يجزى سيده فان حضر مولاه واقر بالاذن
بيعه في الدين وان قال هو محجور فالقول له كذا في الكافي من استاجر عبدا
لعمل التجارة يمتد العبد في حق المستاجر لو كبل حتى يبرأ بحكام الوكالة فيما
بينه وبين المستاجر ولا يبرأ بحكام الاذن بالتجارة حتى يرجع بالعهدة علي
المستاجر وله ان يطالب المستاجر هبل ان يطالب هو الي غيره من الاحكام
ولا يعتبر في حق الوصي عبدا ما دون في التجارة حتى يبرأ بحكام الاذن
بالتجارة في يده وبين المولى كذا في المعنى قال محمد رحمه الله رجل استاجر
من رجل عبدا سنه كل شهر باجر معلوم لبيع له ويشترى ما ياله من
التجارة اجازة وان استاجر شترى العبد للاستاجر وبيع كذا امره
فالحققة ديون كثيرة فالعمر ما لا يطالبون المستاجر ديونهم وانما يطالبون
العبد ويرجع العبد بذلك علي المستاجر قبل ان يدر بنفسه ويعيده فان كان
المستاجر معسرا لا يقد ر علي شيء وليس في يده العبد وكسبه والعبد يباع
ديون العبد الا ان يقد ر المولى فان وراه رجوع بما في يده المستاجر

فالملوك الذي يلي الرجوع على المستاجر لاسيما العبد عليه وانما
 المولى العبد او بيع العبد بالالف درهم ودينار الف درهم او عشرة الاف درهم
 قسم الف بين العبد والمشتري ولا يبيع العبد بغيره في بيعهم
 بعد ما يبيع العبد لهم حتى يعتق العبد فاذا اعتق العبد بغيره في بيعه
 كذا في المحيط قال والمولى ان يرجع على المستاجر يثن العبد وذلك الف
 درهم وبسبب ذلك المولى لا يكون للعبد ما عليه سبيل وينصب القاضي وكذا
 للعبد ما حقه في مال المستاجر بغيره في دينهم وذكر في كتاب المأذون ان
 المولى يخاصم المستاجر ويغيب ذلك منه وبسبب ذلك العبد قال الحاكم عبد
 الرحمن رحمه الله هذا يبين باختلاف في الرواية والمولى هو الذي يخاصم
 كما ذكر في المأذون فانما يمنع من الخصومة فانما ينيب وينصب وكذا كما
 في المعنى فان مات المستاجر قبل ان يغيب شيئا وترك خمسة الاف
 درهم يقسم ذلك بين المولى والعبد ما على عشرة اسهم سهم المولى
 وسبعة اسهم للعبد ولوان العبد لم يبيع بالدين حتى وهب له عبد
 فبها الف درهم والمولى العبد ببيع العبد بدين وسوي
 في الكتاب جينا اكا وهب له عبد بعد ملكه فدين وبينها اذا وهب له
 عبد قبل ان يملكه فدين ثم اذا وجب بيع الموهوب مع المأذون وبها
 يلحق درهم مثلا يقسم ذلك بين العبد والمشتري ويرجع المولى على المستاجر
 بثلث العبد المأذون ولا يرجع ثلث العبد الموهوب وينصب القاضي وكذا
 ليطالب المستاجر بتسعة الاف درهم ثمانية الاف درهم بغيره في بيع العبد
 والاف درهم ثلث العبد الموهوب وبسبب ذلك المولى ولوان المستاجر
 لم يود شيئا من ثلث المأذون وثلث الموهوب وما ينيب من ثلث العبد ما حقه مات
 وترك خمسة الاف درهم يقسم ذلك على عشرة اسهم سهم المولى ثلث العبد
 المأذون والعبد درهم ثلث العبد الموهوب وثمانية الاف درهم فما اصاب ثلث
 العبد المأذون فهو للمولى وما اصاب ثمانية الاف درهم فهو للعبد وكذلك
 ما اصاب ثلث الموهوب فهو للعبد لا يكون للمولى عليه عكس سبيل كذا في المحيط
 ولوان العبد لم يغيب شيئا من دينهم حتى وهبوا ذلك للعبد او يروى
 عنه بعد ما يبيع العبد وقبل ان يباع بعد ما مات المستاجر وقبل ان يموت العبد
 شيء مما كان على المستاجر ويرجع العبد على المستاجر بذلك ان لم يبيع وان يبيع
 فالملوك يرجع على المستاجر بذلك كذا في المعنى ولو كان المستاجر حين استاجر
 استاجره ليشترى له الزحافة ويبيع فاشترى الزحافة فانه حقه
 هو للمستاجر وما كان من وصية فهو على المستاجر ولو اشترى الزحافة
 ورجح فيه فهو للمولى لا يكون للمستاجر من ذلك شيء وما كان من وصية فهو في
 عنقه العبد ببيع فيه ولا يكون على المولى من ذلك شيء كذا في المحيط واذا اشترى
 المأذون من رجل كحطة بساوي حاية درهم ثمانية درهما فاصاب العبد
 فيه ما قبل ان يغيبه فافسد فصار ساراوي ثمانية درهما ثلث البائع

بعد ذلك

بعد ذلك صب فيه ماء فافسد فصار ساراوي ثمانية درهما ثلث البائع
 بالخيار فان اختار اخذ ذلك اخذ بلربعة وستين درهما وان تركه المشتري
 فلا ضمان عليه لما افسد ولو كان البائع هو الذي يصب فيه او لا ثم المشتري
 صب فيه الماء فان المشتري يجبر على قبضه ويؤدي اربعة وستين درهما
 وكذلك هذا الحكم في كل مكيل وموزون ولو كان المبيع عرضا افسد المشتري
 او لا ثم افسده البائع فان شاء المشتري اخذ وسقط عنه من الثمن بحساب
 ما نقصه البائع وان شئت نقص البائع وادى من الثمن بحساب ما نقصه البائع
 كذا البائع كذا في المبسوط قال ولو كان المال للاجنبي على المولى فخره رهنه
 ووضع على يد يمين العبد المأذون له ففادى وذهب بما فيه يري المولى
 من الدين كذا في المعنى واذا اشترى المأذون كونه حريه بعينه بكره يري
 بعينه فصب العبد في الكرا الذي اشترى ماء فافسد ثم حسب البائع
 فيه ما فاسد فهو بالخيار لئن شاء اخذ ودفع الكرا وان شئت نقص
 البائع ولا يرجع واحد منهما على صاحبه بنقصان الكرا لو جهل بهما
 ولوان المشتري صب فيه الماء بعد البائع لزم الكرا جميع الثمن الذي اشتراه
 به وليس له ان يرد به يعيب ان وجد قبل الغيب او بعده بالتعيب
 الحاصل من المشتري بما صب فيه من الماء كذا في المبسوط ولو اشترى اب
 او صبي امه للصغير والمعتوه وهي ذات رحم محرم من الصغير والمعتوه
 لا ينفق عليهما وان ماتت ينفق علي الاب والوصي كذا في الكافي واذا باع
 المأذون من رجل عشرة افقره حنطة وعشرة افقره شعير فقال
 ابيعك هذه العشرة الا فقره حنطة وهذه العشرة الا فقره
 شعير اكل فقير درهم فابيع حيا يرفا ثلثا بضائهم وحدي الحنطة عينا
 ردها بنصف الثمن على حساب كل فقير درهم وكذا لو قال الفقير
 بدهم ولو قال كل فقير منها بدهم وثلاثا بضائهم وحدي الحنطة عينا فانه
 يرد بها على حسب كل فقير منها النصف من الحنطة والنصف من الشعير
 بدهم وذلك بان يقسم جميع الثمن عشرون درهما على قيمة الحنطة وقيمة
 الشعير فان كانت قيمة الحنطة عشرون درهما وقيمة الشعير عشرة
 درهما الحنطة ثلثي الثمن وكذا لو قال الفقير منها بدهم فبها وقل لكل فقير
 منها بدهم فبها وقل لكل فقير منها بدهم ولو قال ابيعك هذه الحنطة وهذه
 الشعير ولم يسم كيلها على فقير بدهم فالبيع فاسد في قولنا ينيب حنطه وحدها
 حتى يعلم الكيل كله فان علمه فهو بالخيار ان شاء اخذ كل فقير كل حنطة
 بدهم وكل فقير شعير بدهم وان شئت ترك وعندهما البيع بخا يترك كل فقير من
 الحنطة بدهم وكل فقير من الشعير بدهم ولو قال لكل فقير منها بدهم
 كان البيع واقعا في قولنا ينيب حنطه وحدها على فقير واحد بنصفه
 من الحنطة ونصفه من الشعير بدهم وفيما اذا عني الفقير الواحد اذا علم
 بكيل ذلك فهو بالخيار ان شاء اخذ كل فقير منها بدهم وان شئت ترك وفي قولنا ينيب

هنا حتى نألف خصا بية دينه مع العبد كذا في المحيط ولو باع الماذون
 او المجرانية بالغ درهم وتعا بضاعته ان البائع ان رد الثمن على المشتري الى
 ثلاثة ايام فلا يبيع بغيرها ثم ان المشتري وطى الجارية او فقا عينها في الايام الثلاثة
 فان رد البائع الثمن على المشتري على المشتري كان له ان يأخذ جاريته ويضمن
 المشتري بالوطي عقرها وفي العقا نصف قيمتها وان مضت الايام الثلاثة
 قبل ان يرد الثمن ثم البيع ولا شيء على المشتري من العقر والارش ولو كان اجنيا
 فعل ذلك ثم رد البائع الثمن في الايام الثلاثة اخذ جاريته ونصف قيمتها
 في فقا العبد ان شئ المشتري يورثه بجمع به المشتري على العاقبة وان شاء من العاقبة
 وفي الوطي ان كانت بكرا او ولد كذا في الجواب وان كانت شيبا لا ينقصها الوطي اخذها
 البائع وان نتج الوطي بعقرها ولا يسيل له على المشتري ولو لم يرد البائع الثمن
 حتى مضت الايام الثلاثة ثم البيع واتباع المشتري العاقبة والوطي بالارش
 والعقر ولو كان البائع هو الذي وطىها فقا عينها فقا العين فقا العين ان
 رد الثمن بعد ذلك ولم يرد وياخذ جاريته ولو فعل ذلك بعد مضى الايام
 الثلاثة ولم يرد الثمن فعليه الارش والعقر والمشتري كذا في الميسوط
 في الجامع المولي اذا اذن لعبد الجاني في التجارة فحقه دين او زهنة او اجره
 لا يبيع بغيرها ولا للعبد كذا في الذخيرة ولو باع العبد جارية من رجل وقبضها
 ذلك الرجل بمصر من الجارية يقول لا يردني ما حلها فادعي رجل انها ابنته
 وصدقه بعد ذلك المشتري والعبد فالجارية بنت الرجل تزد عليه
 ولا ينقصه لبيع وفيما بينهما ولو كان اشتراها من رجل بمصر منها
 وقبضها وهي ساكنة لا يتكررها من رجل وقبضها الثمن ثم ادعي رجل
 اجنيا انها ابنته وصدقه في ذلك الماذون والجارية والمشتري
 فالتكرر في البائع من العبد والجارية حرة بنت الذي ادعاه
 باقرار المشتري ولا يسل البائع الذي كان بين العبد والمشتري
 الاخر وكذلك لو ادعيا المشتري لحرارة الذي ادعاه من العبد كان اعتقها
 قبل ان يبيعها او يبرها او يورث له وصدقه لعبد بذلك فاقرار المشتري
 من العبد يفيك صحيح ونصدها العبد باه بذلك باطل فان كانت اقربا لحرية
 من حرقة موقوفة الاول ولو كان اقربا يبره ولادة في موقوفة على ملك
 المشتري الاخر فاذا مات البائع الاول وعثقت لا يبيع بالثمن على العبد حتى يتيق
 فيرجع به عليه حينئذ كذا لو كان الماذون منكر الجميع الا انه لا يرجع عليه بالثمن
 في هذا الفصل بعد العتق ايضا ولو كان المشتري الاخر ادعيا الذي ادعاه من العبد
 كان كذا قبل ان يبيعها وصدقه الماذون في ذلك وكذا في ادعته امة ذلك لم تكن كاشنة
 وهي امة للمشتري ببيعها ان شاكها في الميسوط **كتاب العصب**
 وهو مشتمل على الاربع عشر بابا **الاول** في تفسير العصب شرطه
 وظاهره ما يلحق بذلك من بيان المتبليات وما يتعلق به اما تفسيره شرعا فهو اخذ مال متقوم
 محترم بغيره ان امتلكه على وجه يبرل به المالك ان كان في يده او يقصره وان لم يكن في يده

كذا في المحيط ومن حال يبيعه ويملكه لم يضمن لانه ليس بعصب ومن منع
 ماله من حفظه ما لم يضمن له فك لم يضمن كذا في المتابعين واما شرطه فمستند
 الى خمسة اركان خمسة اركان الما هو مستند الى خمسة اركان خمسة اركان
 حتى ان عصب العقا لا يكون له عصب الا ان كان فيه ملكه في النهاية
 واما حكمه فالما ثم والمقدم عند العلم وان كان قد ونا العلم بان طرأ
 الما هو فماله او اشترى عصبه بغيره فاستحقاقه فالمعزم ويجب على
 العا صيب رد عصبه على المالك وان عجز عن رد عصبه بهلاكه في يده
 يفعل او يغير فعله فعليه ماله ان كان مثليا كالكيل والموزون
 فان لم يغيره على من له الما لا تقطع من ارضه الما من فعله في يده يوم
 الخصومة فعليه رد عصبه وانه وقال ابو يوسف رده الله يوم
 العصب وقال محمد رده الله يوم التقطاع كذا في الكافي وان عصبه
 مالا قبل له فعليه قيمته يوم العصب بالاجماع كذا في السراج الوهاج
 وحذا لا تقطع ان لا يوجد في السوق الذي يباع فيه وان كان يوجي
 البيوت كذا في القتيب وكثير من المتابعين كذا في القول يقول محروبه
 كذا في بيعتي الصدر الكثير يرد الما لامة والصدر الشهد حسام الدين
 وبعض من المتابعين لا يقول ان يرد عصبه كذا في الكفاية في اخر كتاب
 المصنف ذكر صدر الاسلام ابو بصير في شرح كتاب العصب ليس ككيل
 مثليا ولا كل موزون وانما المثلي من الكيل لانه لا يوزن وانما هو
 متعارف بما هو متعارف فليس بمثلي ذكر صاحب المحيط
 في شرح الجامع الصغير لغيره ان المتعارف كذا من ذوات الامثال
 كالبلا وعديا وورثا والمتعارف كذا من ذوات الغنم وذوات الخراف
 لحداده في الغنم فهو عدوي متعارف وما لا يتعارف له احادها وانما
 تتعارف انواعها كالباذنجان فهو متقارب مثلي فعلى من ادعى هذا
 لبيعي ان يكون البصل والثوم مثليين وصغير البيض وكثيره سوا
 بعد ان يكون من جنس واحد فكذا في الاسلام على الاستصحاب في
 شرحه الصحيح ان الخناس والصغير مثليان والمشمس والخوخ مثليان
 من ذوات الامثال لانهما عدوي متقاربان كذا في العنقود لعماديه
 العتب حيس واحد وانما خنثى انواعه واسماؤه وكذا الزبيب
 كذا في فتاوى كاصبحان في باب الزاد كذا في السبل الكبير من المتابعين
 حسيبة فعليه قيمتها ولم يجعل الحس مثليا لانه موزون لانه متقاربان
 في نفسه متقاربان فاحشاد ان اعتبره في حق جوار السمل كذا
 في الذخيرة والشحم مثلي والعجم مثلي والزباد من ذوات العقب الغزل
 مثلي وكذا المصوغ منه كذا في الغنم في العنقود في الحل والعصر مثليان
 وكذا الدقيق والتمالة والحصى والنور والقطن وغزل الصوف وغزله

والثين جميع انواعه والكتان ولا يرسم والخماس والصفر والخماس والرخام والشمس
والخوبد والحناء والوصفة والرياحين كلها سنة كل ما مثلي والحمد مثلي في قنابون شيد
الدين وفي موضع اخر له قيم في فوايد صاحب الحيط ان السمن من ذوات القيم
عند اي حبيفة ولبي يوسف الكاعدي في الرمان في السفرجل والتفاح والتفند
والبطيخ كلها ما يتفاو وتجاوده فياوي من ذوات القيم والصابون واليسكجين
والكشكر من ذوات القيم وفي فباوي غير شيد الدين كل يوردين اذا اختلطوا
بحيث لا يمكن من التمييز يخرج ذلك عن ان يكون مثلهما ويكون من ذوات القيم وانما
يكون كذلك لان في الاخر والاولى الدهن الكثير والخل ربما يكون في هذا اقل منه
حتى لو كان على السواد انما عني الصابون في كل واحد من واحد من مثله
والسرقين من ذوات القيم وكذا الادم والصور والمخلو وكل ما يقضي كالسباد والاميرة
من ذوات القيم والرياحين القوية والبقول والقضب والخشب من ذوات القيم
واللبن من ذوات الامثال ولما الهمديد وهو بالعارسية جفرا في شينها يكون من
ذوات القيم لكنه يتفاوت في الطبخ والجوعنة وفي بيع وفتاوي القاعني ظهر
الدين السمن مضمون بالقيمة في فبات العروا ان اذا كان مطبوخا لا اجاج وان كان
نفا فذلك هو الصريح كذا في الفصول العادية والسحيم والالية قيمة كذا في
الغنية وفي البر المحلوط والشعير القيمة لا مثله لا مثله في المصداية
ود كرفاضي خان في اول بيوع شرح الجامع المصير ان الخبز من ذوات القيم
في ظاهر الرواية كذا في الفصول العادية في قال رضي الله عنه العليق الشمس
اذا بلغ تسبيها غايه مثلها وقبلها قيم كذا في الغنية وقال بعض المستأخ
دوين ان ذوات قيم است وقال غامقي خان هو مثلي كذا في الفصول العادية
وفي كون الاجرد الدين مثلياروا بنات شين اي حبيفة قد حرم الله كذا في الغنية
والفصول لا يعلم ما ان يكون غير منقول كذا في الارض والطا حور وخواها
او يكون منقول او لا يعلم اما ان يكون مثلهما ككيلي والورق الذي
في شينها صرديعي غير المصنوع من هو العود في المنقار سكالجور
والطوس وما اشبه ذلك من المصنوع الذي لا يتفاوت واما ان يكون غير
المثلي كالحبوا ناث والورعيات والعود في المتفاوت كالبطيخ والرمان
والذي الذي في شينها صرديعي هو المصنوع منها اما اذا كان المصنوع
غير منقول كالدور والعقار والخوايت فانه يدم باقة سلاوية او جاسيل ذهب
بالنوا والاشجار وعلب السيل على الارض فنفقت وغيب تحت الماء فان
عليه عند اي حبيفة ولبي يوسف الاخر كذا في شرح الطماوي وهو الصحيح
هكذا في جواهر الاخلاص وان حدثت هذه الاشياء بفعل احد من الناس فانه
عليه مثلهما عند اي حبيفة ولبي يوسف رخصها اده وان حدثت هذه الاشياء
بفعل احد من الناس الغاصب وسكنها فالصمان عليه بالايجاع في الراد والعجم
قولا في حبيفة ولبي يوسف رخصها اده كذا في المصراة وما نقص من سكنها
وذا عنة منه النقصان كما في الثقل هذا بالاجماع واختلفوا في نصيب النقصان

قال فضيل

[illegible]

6 | 1

حيث يأخذ مع ارض المقطوع لان الادمي يتقي منتفعابه بعد قطع الطرف كذا
 في الهدايا فكذا في الكبري وفي النواذر اذا قطع اذن الدابة او بعض ايقين
 النقصان وجعل قطع الاذن من الدابة نقصا ناسيا وكذا لو قطع ذنبها
 بعض النقصان وعن شيخ رحمه الله انه ان قطع ذنبها را القاصي يضمن
 جميع القيمة وان كان لغيره يضمن النقصان لا غير كذا في الاحكام ولو قطع
 رجل جارا وريده ثم ذبحه صاحبه لاشي لصاحبه على القاطع في قول ابي حنيفة
 رحمه الله كذا في فتاوي قاضي خان ضرب ثور غيره فكسر ضلعه من قيمته
 عند ابي حنيفة رحمه الله وعند بعض النقصان كذا في القيمة لو قطع من
 يذون او يغفل او جاز عليه ربح قيمته وكذا اكل ما يجعل عليه من البعير
 والايل وما لا يجعل عليه ما نقص وقال في الجامع الصغير في غير هذه الامور
 وجوز ربح القيمة وفي عين مثاة الغصاب ما نقصها والحمل والطيور والحيات
 والكلب ما نقصه كذا في الاختيار شرح المختار ولو وقع عيني جارا قال ابو
 حنيفة رحمه الله ان شاء سلم الحية وضمن جميع القيمة وليس له ان يسد
 الحية ويضمن النقصان وهي حسنة الحية العيا كذا في الظهيرية
 اذا سلم المشاة بعين الذبح وجعلها معصوا فضا حيا بالحيات ان شاء
 ترك المذبح وضمنه قيمتها وان شاد اخذ المذبح وضمنه النقصان وعن
 الفقيه ابي جعفر اذا اخذها ليس له ان يضمنه والغنوي على ظاهر الرواية
 هكذا في جواهر الاطلافي ولو ذبح جاز غيره ليس له ان يضمن النقصان ولكن
 له ان يضمن جميع القيمة عند ابي حنيفة رحمه الله وعلى قول محمد رحمه الله
 لا يضمنه يسكه ويضمنه النقصان وان شاد ضمه كذا في القيمة لا يسكه المذبح
 وان قتله قتل لا يضمن له ان يضمنه النقصان كذا في الظهيرية كذا في المصنف كسره
 رجل فان كان من فضة عليه قيمته مصوغا من الذهب وان كان من الذهب
 فغلبه قيمته مصوغا من الفضة كذا في الميسوط ومن عدا على قلب رجل يضمنه
 وكان القلب من فضة كان صاحب القلب يضمنه وان شاد اخذ من شوموا ولا شيء له
 غيره وان شاد ضمه مصوغا من الذهب وان كان ذهبيا فهو بالحيات وان شاد اخذ من شوموا
 ولا شيء له غيره وان شاد ضمه مصوغا من الفضة وان كان ذهبيا فهو بالحيات
 ولو اراد ان يضمنه قيمة النقصان وبأخذ الميسوم فليس له ذلك وبعد
 ما قضى عليه ما لقيمة من خلاف الميسوم لو تفرق فاقبل النقصان من الجانبين
 فانه لا يبطل النقصان لان القيمة قامت مقام العين من الذهب والفضة
 بالصباغة لا يخرجان عن اعتبار الوزن وغيرهما من الحديد والفضة
 في النحاس وغير ذلك قد يخرج بالصباغة عن حد الوزن وقد لا يخرج به الا ان
 لا يخرج عن حد الوزن بالصباغة عموما اذا كان في موضع بيع وزنا ولا يباع عدوا
 فيكون حكمه كالذهب والفضة المصوغ فاذا كسر رجل جارا ورث فيه عينا
 فاحشا او يسيرا يخرج صاحبه بين اخذ الجنبين بغير شي وبين التسليم الي
 الكاينة واختار القيمة من الدراهم والدنانير ولا يكون التقاضي من شرطه بالاجماع

وان كان

وان كان يخرج بالصباغة عن حد الوزن وصار عدوا فان كان الكسر لم يورث فيه
 عينا فاحشا فليس لصاحبه خيار الترك ولكن يحبه لنفسه ويضمنه النقصان
 من جهة القيمة وان كان لا يشم اوردت فيه عينا فاحشا فصاحبه بالحيات ان شاد
 اخذ منه واخذ قيمة النقصان معه وان شاد سلمه الي الكاسر وضمنه قيمته
 صحى غير مكسور كذا في شرح الطحاوي وان اسلم ملكا لسيف المكسور لآخر
 كان عليه جدي مثله كذا في خزانة المغتني وان كسر درهما او دينارا فغلبه
 مثله والمكسور لكاسر قال شيخ الاسلام قال شاد اخذنا درهم الله هذا اذا كان
 المكسور ينقص من حثريه واما اذا كان المكسور لا ينقص من حثريه فليس له الا
 ذلك المكسور وهذا كما قلنا فبين كسر وغيب انسان ليس لصاحبه الا المكسور
 قال شيخ الامامة السرخسي رحمه الله عليه مثله ان شاد صاحبه اخذ ولم
 يرجع عليه بشي سوا النقصان ما لبيته بالكسر ولم ينتقص عصب من آخر
 جارية وكانت عنده حتى صارت عمورة فان لصاحبها ان ياخذها وما انتقص
 وكذا لو عصب غلاما شاد وان كان عنده حتى هرب اخذ صاحبه وما انتقصه
 وهذا اذا كان النقصان يسيرا فان كان فاحشا يخرج لما لكسرين الاخذ ترك
 وعليه الاثر المشايخ ولو عصب صبي فشت عنه او ثبت شعره عنده
 فصار ملحقا اخذ صاحبه ولا يضمن شي ولو عصب جارية ناهضة فان كسر
 ثديها عنده يضمن النقصان ولو عصب غلاما حتى فاضحى ذلك عند الغاصب
 يضمن الغاصب كذا في فتاوي قاضي خان وان حلق جعيف غلام فثبت ولكن لم
 يثبت كما كان لا يضمن شي كذا في محيط السرخسي وان عصب غصنة او ذهبا فخر
 حيا هم او دنانيرا او اينة لم يزل ملكا ملكها عند ابي حنيفة فباخذها ولا شيء للغاصب
 منه ولا يضمنه بعينه شيئا وقال ابو يوسف ومحمد رحمه الله لا يسبيل للمغضوب
 منه على الدلالة والدنانير المزدرة وعليه مثل الفضة التي عصبها
 وملكها الغاصب قال الحنابلة يغلو عصب فضة فضا غرا حيا فان لم يبيده
 ولا يضمن للغاصب شيئا لاجل الصباغة الا اذا جعل الفضة او الذهب وصفا من
 اوصافه لانه بحيث يكون في شرعه مقرر كما اذا جعله عروة مع مرادة او صباغ
 في سقف او ما اشبه ذلك فانه ينقطع يد صاحبه عنها ويضمن الغاصب مثله
 وقت الغصب واما اذا سبى الفضة او الذهب ولم يصبها ولم يجر بها دراهم
 او دنانير بل جعلها صباغ مطولة او مربعة او مربعة لم ينقطع يد صاحبه عنها
 بالاجماع كذا في السراج الوهاج وان عصب دراهم وسبى ولم يجر بها شيئا
 فانه لا ينقطع حقا لما لا يخلو كذا في المحيط ولو عصب فلوسا فضاغ
 بمنها لاصحها الغلوس لانه اخذها عن كونه ثمتا كذا في المحيط للسرخسي
 ولو عصب صغرا وجعله كوزا ينقطع حق المالك وكان الكسري رحمه الله يقول
 هذا اذا كان بعد الصنعة لايبيع وزنا يبغي ان لا ينقطع حقا لما لا يخلو
 حنيفة رحمه الله كذا في التفرق قال الشيخ الامام الاجل شمس الامانة السرخسي
 الصحيح ان الجواب بطلان خلاف التفرق عند ابي حنيفة رحمه الله ونكسر

صب

[illegible]

بیتل

نقل الفرق عن مكانه قال ومن الله عمنه عرف بهذا ان بنفس الغدا المخرج
 اخرج الى الغنية واذا عصب عصبها فطار عنده خرافة ان اجنة مثله
 لتكن في حبيبه وقته ان كان في غير حبيبه واو اراد ان ياخذ الحزب فيضنه
 له ذلك اختلعه المستطاع فيه قال ثم لا تهمه الحواشي والصحيح انه ليس له ذلك
 كما في الحزب لو عصب بلسان فصار محبنا او عينا فصار ربيبا ان شئت فقل
 وان شئت اخذه ولا شيء له من التقصصاته وكذا في جميع التلخيصات هكذا في التلخيص
 ولو عصب رطباً فصار غمراً فالملك بالخيار ان شاء اخذ عينه لا غير وان
 شاقته مثله كذا في خزانة المختارين واذا عصب جلد ميتة وديعه بالاقية
 له فانه ياخذه بما ناطق وديعه بالاقية اخذه واعطاه ما زاد الدماغ فيه كذا في الحزب
 وطريقه ان يقطر هذا الجلد لو كان ذكياً وهو غير مدبوع بكم يشترى من مدبوعاً
 بكم يشترى من حنظل فصل ما بين ما كذا في الذخيرة قال القدر في
 كتابه وهذا اذا اخذ الميتة من رز صاخر اخذ جلدها فاما اذا القي صاحب
 الميتة الميتة في الطريق فاحذر رجل جلدتها وديعه بما لا تهمه له وليس
 لما كتب ان ياخذه ولتطأ صاب ان يجس الجسد حتى يصل اليه فتمسها ولو اراد
 صاحب الجسد ان يترك الجسد على علم الغاصب ويضنه قبة الجسد ليس
 له ذلك فلو كان المقصود جلد ميتة كذا في ذلك قال شياخنا هذا الفرق
 بين جلد الميتة وبين جلد الحي حتى يذهب اليه الحاكم الشهيد والحوار
 فيها الميتة والمذكي واخذ كذا في المختار اذا هلك الجسد في يد الغاصب من
 غير صنع احد فلا ضمان على الغاصب سواء ديفعه بشي له قبة او لا قبة له
 كذا في الذخيرة وان استشهد على الغاصب بجلده لوياعته ان كان ديفعه بشي ولا
 قبة له من قيمته لصاحبه بالاجماع وان كاد يفضله لسفينة ولم يكن لصاحبه
 عليه شيء من الضمان فمقتضى حبيفة رحمه الله كذا في شرح الطحاوي
 لو ان الغاصب جعل هذا الجسد ديناً او ذكراً او قتيلاً او حياً او فريداً لم يكن
 المقصود منه على ذلك سبيل فان كان الجسد ذكياً عليه قبة يوم القصب
 وان كان الجسد جلد ميتة فلا شيء له كذا في النهاية اذا اخذ كذا من طين
 غيره كان الكون له فان قال رب الطين ان امرت بملك فهو رب الطين واذا
 عصب تراباً ولبنه وجعله اسنة فان كان له قبة فهو مثل الخطبة اذا طمها
 وان لم يكن له قبة فهو لعمري عليه من الضمان وفي كل موضع يفتضح ان الملك
 فالمقصود منه احوال تلك الشئ من بين شيا من العرقا حتى يستوفي حقه
 فان ضاع ذلك ضاع من مال الغاصب ولا يكون له ما نزلت الرهن هكذا
 ذكر في المنتقى وفي الحذور يان المقصود منه يكون اسوة للفرق في التلخيص
 ولا يكون اخص شيء من ذلك كذا في المحيط رجل اغتصب عملاً قيمته خمسين
 فحساه فيما مضى وسأوى الف درهم قال صاحبه بالخيار ان شاقته خمسين
 قيمته يوم حساه ودفع اليه العلام وان شئت اخذ العلام ولا شيء له ولا عليه
 كذا في قنات في قاضي خان عصب من اخرج واجبا للكوفا ودرهما عند اسلاف فان

كانت قيمتها بخلاف ما كان ينبغي ان تكون فقاموا من المصنوع منه باخذها وان كانت
قيمتها بخلاف ما كان ينبغي ان تكون فقاموا من المصنوع منه باخذها وان كانت
وان شئت اخذت بقية الكوفة وكل كل الحاد وكل ما له حيل ومودة الي ذلك
التي ذكره المصنف قال وكذلك كل ما يكال ما يوزن مكنه في المحيط ولو غصب ديارهم
او ديارهم فان المالك باخذها منه بحيث يوجد وليس له ان يطالبه بالقيمة
وان اختلفا في السعر ولو غصب عينا فلقبته في بلد اخر والعين في بلد وان
كانت قيمته في كل مكان مثل قيمته في مكان الغصب اذا كثرت المالك ان يخذ
وليس له ان يطالبه بالقيمة وان كانت قيمته في هذا المكان اقل من قيمته
في مكان الغصب فان شئت المالك اخذ الغصب على شئ كان الغصب وان شئت انظر
ولو كانت المصنوع مغليا وهو هكذا كانت قيمته في المكانين سواء او كان
المطالبة اكثر من ذلك المثل وان كان الشعر في هذا المكان اقل من الجوار ان شئت
ج اخذ مثله الى ان وان شئت اخذ قيمته حيث غصب وان شئت انتظر حتى يرجع
الي تلك البلدة فباخذ منه مثله ولو كانت القيمة في مكان المصنوع اكثر
قال الغاصب بالخيار ان يشاء اعطي مثله حيث غاصم وان شئت اخذت قيمته حيث غصب
الا ان يرضى المصنوع به بالناحية وان كانت القيمة في المكانين سواء اخذ المالك
الناحية بالمثل كذا في محيط السر خبيد لو ان المالك وجد الغاصب في بلد الغصب
وقد انتقص سعر العين وانما باخذ العين وليس له ان يطالبه بقيمتها يوم
الغصب كذا في قنا وي قاضي طائ وفيما انتقص غصب من اخر قرا من طائ
بسيا وي مائة ثم صارت سببا وي مائة وخمسين ثم انقطع عنها يد الناس
وعمر ولا يقع وحار لا يقدر على مثله وصار سببا وي ما بين ثم استهلكه
الغاصب فلم يغصب منه ان قيمته ما بقي درهم قيمته يوم استهلكه الغاصب
ولو غصب الكبر وهو سببا وي ما بين ثم صارت قيمته مائة وخمسين ثم انقطع
عن ايدي الناس ثم صارت قيمته ما بين ثم استهلكه الغاصب فلم يغصب منه
ان قيمته قيمته مائة وخمسين ثم صارت مائة وخمسين ثم استهلكه الغاصب فلم يغصب منه
ان قيمته اكثر من ذلك كذا في الذخيرة والذوايد المصنوعة متصلة ومتقطعة
كالولد والدين والصوف والسم والجل لا تكون مفضولة بل بخلافه مائة واكثر
مفضولة عليه الا بالانفاق او منع حتى لو جاز المالك وطلب استرداد الذوايد منه
فمنها عن التسليم بيمين بالايجاع ولو باعها وسلمها الي المشتري ففي المتصلة
بالخيار ان شئت المالك وان شئت المصنوع قيمته يوم البيع والتسليم
وان استهلك الذوايد المتصلة في غير الذوايد الا في المصنوع الزيادة عند
خلافها وهو المصحح هكذا في محيط السر خبيد واذا اراد في يد الغاصب
فلما كان يستزيد من الزيادة وان في غير او بدون وان انتقص ثم هلك عند
من قيمته يوم الغصب عنده لكل وان كان يبي قايما ورواها في ماله ان انتقص
في المدين قيمته وان في السعر لا وان تلحقه بعدا لخصان من قيمته بخلاف
الغصب عند الكل فلما استهلكه بعد الزيادة بان باعه وسلمه الي المشتري

فهلك

فهلك عند المشتري فاما لك بالخيار ان شئت اخذت قيمته يوم الغصب جاز
البيع والتسليم للغاصب او من المشتري قيمته يوم الغصب ويطلب البيع
ولم ان يرجع على الغاصب بالثمن وليس له على الغاصب قيمة يوم التسليم
عند اي حبيفة رحمه الله كذا في وجيز الكردري ولو غصب عينا فبها الف
فان دأبت قيمته بعد الغصب حتى صارت العين ثم قتله انسان كان
المولى بالخيار ان شئت من الغاصب قيمة الغالب يوم غصبه وان شئت من
القائل قيمته يوم قتله العين على العاقلة فان من الغاصب الغاصب
الغاصب على عاقلة المتقاتل بالعين وتصدق بالفضل فان كان العبد
هو الذي قتل نفسه في يد الغاصب فبها الغاصب قيمة الغاصب في يوم
يوم غصبه ولا يضمن قيمته يوم قتل نفسه كذا في السراج الوهاج وان
احرق كدس انسان بيمينه قيمة الجمل ان كان المراد في قيمته في السبل
اذا كان خارجا عليه القيمة واذا كان الخارج اكثر فعليه مثله وعليه في الجمل
القيمة رجل غصب كسيما فذا سمع غيب عليه قيمة الجمل وهو فاضل للزعر
اذا قصده وعليه الي كذا في وجيز الكردري من محمد رحمه الله رجل غصب
من اخر حبة منطة فلاشي على الغاصب لانها لا قيمة لها كذا في الذخيرة
ولو ان رجلا اغصبوا من رجل حبة حبة من الحنطة فباع ذلك فغير حنطة
قالا ليرجع سيف رحمه الله اذا غصب قوم لرجل شيئا قيمة منتهى قيمته
ولو جاز رجل بعد رجل اخرهم شيئا كذا في قنا وي قاضي طائ من الكردري
رحمه الله رجل غصب بيمينه وان تلحقه فعليه مثله وهذا اخر قوله
وكان قوله الاول القيمة كذا في المحيط الغاصب اذا استهلك المصنوع
وهو من ذوات القيم حتى من قيمته فانه ينظر ان كان ذلك الشيء يباع في السوق
بالدراهم في يوم يادله وان كان يباع في الدار فانه ينظر ان كان يباع في الدار
الي القاض فغير عليه بما كان انظر للمصنوع معه كذا في قنا وي قاضي طائ
رجل غصب سائة وطبها ورضي قيمة لينا وان غصب جارية واراضعت ولدا
له لايمن قيمة لينا كذا في الذخيرة وان غصب طائ فستوا او طبخة فان ابا
حبيفة رحمه الله قال لا سبل لصاحبه عليه كذا في السراج الوهاج اذ انزلت
مسلم او مائة وقد وقعت فيه فارة يضمن قيمته والعبد المملوك والباري
المعلم للمسلم اتلعه مسلم بيمين قيمته عندنا السرقة في القاه مسلمو
في ارضه وان تلحقه انسان يضمن قيمته كذا في الوجيز للكردري ولو دخل داره
ياخذ بغير اذنه وليس له ان تلحقه احد لم يكن غاصبا الدار عند اي حبيفة
واي يوسف رحمه الله وكذا لو سكنها كذا في السراج الوهاج رجل اتلف على رجل
احد صراعي بابا واحد وجي خف او مكعب كان المالك ان يسلم الي المضرع الا
وبضمنه قيمته كذا في قنا وي قاضي طائ والخلاصة والجامع الكبير في الكسر
حلقة فاتم بيمين الحلقة لا الغصب كذا في الكردري ولو كسر احدا من صوم منها
ولم يضمن السراج قال وكل شيئين منفردين او شي واحد يخلص بيمينه عن مضر

ورود
وصاع الحش في الحمار ان كان ساق الحش مع الحمار يضمن وان ساق
الحش معه بلا ساقه وصاع لا يضمن الحش كذا في وجبة الكرد في الراعي اذ
قادها قريب من الزرع بحيث لو شئت تناولت من الزرع الراعي كذا في الضو
العادية دابة رجل ذهبت ليلا او بها وبغيره سال صاحبها فاقصد شرا
رجل فاصان عليه عهدنا كذا في محيط السرخسي دفع الى رجل ارضا بذا
وبغرا مزارعة فسلم المزارع البقر الى الراعي فصاعت اثمان عليه ولا علي
الراعي كذا في خزانة المغنيتين رجل اذ سقي ارضه فنع انسان حتى فسد
زرعه لم يضمن كذا في الخلاصة لو وجد دابة في حريقها فخرجها فماتت
يضمن غصب مريضا وشده فيه دابة فخرجها ما لك المريط صار ضامنا
كذا في العنقولة لعماد بقر رجل عليه دين فجاء المديون الى صاحب دينه
ليقتضيه منه فدفع المال الى الطالب لينقذه فملك المال في يد الطالب
هلك من مال المطلب من الدين على حاله لان الطالب وكيل المديون في الاقتاد
فكان يده كيد المديون ولو ان المطلب دفع المال الى الطالب ولم يقبل شيئا
فاخذ منه الطالب ثم دفع الى المديون لينقذه فملك في يد المديون هلك
من مال الطالب لان الطالب اخذ حقه فاذا دفع الى المديون لينقذه
المطلب صار المطلب وكيل الطالب وكان له ملك المطلب بعد ذلك هلك
في يد الطالب كذا في قناوي قاضي خان ولو ولي احد غيره فانت من الجاع
من قنبرها كذا في قناوي خاتبة نافي لا عن العتابة سئور قتلت جارية انسان
لا ضمان على صاحب السمور كذا في المضرات ولو اخذ هذه والقها الى جافا ورجا
واكلتها قالوا ان اخذت برميته من وان اخذت بعد الرمي والقالا يضمن كذا في
في قناوي قاضي خان رجل قتل ذيبا او اسد الرجل لم يضمن وان قتل فردا
فموتها من لان الفرد له قيمة لان الفرد يجتمع في البيت فصار عنزة الكلب
كذا في محيط السرخسي ومن اتلف خيرا او خيرا فان كان اسلم فلا ضمان
على من تلفها سوا كان المتلف مسلما او ذميا وان كان ذمي يملك الضمان
على من تلفها سوا كان المتلف مسلما او ذميا غير ان المتلف ان كان ذميا يجب
عليه مثل الجوفي الخروان كان المتلف مسلما يجب عليه قيمته الجوفي الخروان
يجب القيمة فيها ولو استهلك مسلما او ذمي خسر جلا ذمي ثم اسلم الطالب المطلب
او اسلم جميعا فلا يبرأ المستهلك من الضمان الذي لزمه ولو استهلك ذمي
لذمي حبرا فوجب عليه مثله ثم اسلم الطالب او اسلم جميعا سقط الجوفي
عن ذمته ويرى بالاجماع ولو اسلم المطلب او لا ثم اسلم الطالب بعده او لم
يسلم ففي قول ابي يوسف وهو رواية عن ابي حنيفة براء من الجوفي لا يبرأ
اليه لقيمة وكذلك اسلم بعد القبض هكذا في شرح الطحاوي ومن اتلف
الشااة المذبوحة ترك التسمية عامدا لا يضمن كذا في التنا تار خاتبة
الباب الرابع في كيفية العنان قال ابو يوسف سجد جمل الله رجل
خوف طيلسان الرجل ثم رواه قال اقومه معيضا واقومه مرفوا واقومه فضل

ما بينهما

ما بينهما رجل حفر بئر في ملكه فظفها رجل بئرها قال اقومها بحفورة وغير حفورة
فاقتنه فضل ما بينهما وان طرح فيها ترايا احيى على ان يخرجها وان كانت في العمارة
فان لم يخرجها لما فليس على من ظفها شي وان طرح الماء استحقها لانها بئر عطن فيض
فصل ما بينهما كذا في محيط السرخسي رجل خرق صك رجل او دفع حسابه تكلم
فيما يجب عليه وادفع ما قبل فيه انه يضمن قيمته العنان مكتوب كذا في قناوي قاضي خان
اذا كسر بئر انسان او طنبوره او دفعه او ما اشبه ذلك من الال الملاحه فغلي
قولها الا ان علي قول ابي حنيفة يجب العنان وذكر في الجامع الصغير ان علي
قول ابي حنيفة يضمن الا اذا فعل باذن الامام قال القاضي الامام صدر الاسلام
التتوي علي قولها كثرة العنسا دينا بين الناس وذكر الشيخ الامام في الاسلام
في شرح الجامع الصغير ان قول ابي حنيفة قناوي وقولها استخسان وقال صدر
الاسلام ثم عني ابي حنيفة اذا وجب العنان يجب على وجب الصلاح لغير
التالي علي اولى وجه يمكن الانتفاع بذلك وعليه هذا الخلاف في الرد والنتظر
لانه يمكن ان يجعل هذه الاشياء سجات لوزن وفي العقد وري في مسئلة الطنوب
والبريطانية يضمن قيمته خشبها منقوشة وفيها المستغني لواح كذا في المحيط والذخيرة
والطبل الذي يهرب للصبيان يضمن بالانلاق من غير خلاف كذا في التنا تار خاتبة
قال محمد مسلم اتلف صليبا منقوشا يضمن قيمته غير منقوشة تماثيل وان كان
تماثيل رجال فعليه قيمته منقوشا لان التماثيل في البساط غير محرم لانه نوطا
كذا في محيط السرخسي قال هشام قلت لعماد اذا حرق بابا منقوشا عليه تماثيل
منقوشة قال في قول يضمن قيمته غير منقوشة تماثيل فان كان صاحبه
قطع رؤس التماثيل ضمن قيمته منقوشة تماثيل منقوشة شجر كذا في المحيط
ولو هدم بيتا مصورا بالاصباغ يصور التماثيل من قيمته وقيمة اصباغه
غير مصورا لان التماثيل في البيت منقوشة كذا في السراج الوهاج لو استهلك
انا فضة عليها تماثيل فعليه قيمتها غير مصورة وان لم يكن للتماثيل رؤس
فعليه قيمته مصورة كذا في خزانة المغنيتين ولو قتل جارية مغنية ضمن
قيمتها غير مغنية الا ان يكون العنان بقصا لقيمة فانه يضمنها علي ذلك
لان العنان مغنية فلا يجوز ان يتقدم علي العناصب وان كان ينفقها لقيمة
وهو عيب فيمنع منه في حق العناصب كذا في السراج الوهاج وان كانت الجارية
حسنة الصوت الا انها لا تعني منو علي حسنة الصوت والحامة اذا كانت تفرق
والحامة اذا كانت تفرق فغير قيمتها مقررة والحامة اذا كانت تحيى بعد
لا يعتبر قيمتها علي ذلك والفارس الذي يسبق عليه فهو علي السابق قيمته في الحامة
اذا كانت طائفة بغير قيمتها غير طائفة وكذلك كل شيء يكون بغير تعليم كذا في المحيط والذخيرة
كسنا نظرها اوديا مقابلا لا يضمن بهذه الصفة لانها محرومة غير متقومة كذا في محيط
السرخسي اخرج شجر الحوز جوزا صغارا طيبة فان تلف انسان ذلك الحوزا فضمن
نقصان الشجر لان ذلك الحوزا لا يتوان لم يكن لها قيمة وليس بها حتى لا يضمن بالانلاق
لا علي الشجرة فالتلاوها علي الشجر يمكن نقصانها في تلك الشجرة فيظن ان هذه

الشجرة مع تلك الحوائيات بكم تشتري ويدون تلك الحوائيات بكم تشتري فيمن
فضل ما بينهما وكذلك الشجرة اذا نورت في الربيع فنقصها انسان حتى تكثر
نورها فهو على هذا كذا في الظهيرة واذا كسر فقصنا من شجرة دقمة العنص
قليلة ان شأضه بنقصان الشجرة جميعا والعنص لكاسروا شأضه
بنقصان الشجرة الا قدر العنص والعنص لرب الشجرة كذا في الملتقط
قطع اشجار كرم انسان بطن القبة لانه اكل غير المثل في طريق معرفة
ذلك ان يقوم الكرم مع الاشجار السائبة ويقوم مقطوع الاشجار بفضل
بشرها قيمة الاشجار فبعد ذلك صاحب الكرم بالخيار ان شادق الاشجار
المقطوعة الى القاطع وضه تلك القبة قبة المقطوع وبشرها باقي
قطع شجرة في دار رجل يغير لذه فرب الدار بالخيار ان شادق
الشجرة على القاطع وضه قيمة الشجرة قائمة لانه اكل الشجرة
قائمة وطريق معرفة ذلك ان يقوم الدار مع الشجرة قائمة وتقوم بغير
الشجرة فيمن فضل ما بينهما وان شأ مسك الشجرة وضه قيمة
النقصان قائمة لانه اكل عليه القيام وطريق معرفة ذلك انك اذا رنت
قيمة الشجرة القائمة بالطريق الذي تقدم فيعرف ذلك نظر الى تلك
القبة والى قيمة الشجرة المقطوعة ففضل ما بينهما قيمة نقصان
القطع وان كان قيمتها مقطوعة وغير مقطوعة سواء فلا شيء عليه
هكذا في الكرم رجل قطع شجرة من حبيبة رجل واستهلك الشجرة
فعلبه قبة الحطب هكذا في الفصول العمدية حتى الى راس تنور وقد
يجر يقصب فصب فيه الماء ينظر الى قيمة التنور كذلك الى قيمة
غير مسجور فيمن فضل ما بينهما في واقعات الناطق في راس تنور
انسان حتى يرد فعله قبة الحطب مقدار ما يسجور به التنور ويمكن
ان يقال بكم تشترون التنور المسجور ليشفع به من غير ان يسجور انما فيمن
حلك القدر او يجهن الى الجرة مسجورا وغير مسجور فيمن تقاوت
ما بينهما كذا في المحيط الرجل اذا فتق فبشر انسان ينظر الى قيمته محيطا
وغير محيط فيمن فضل كذا في فتاوي قلبي خان ولو التي غاستفي
ببر خاصة فيمن نقصان دون الترح وفيما لبيد العامة يوم يترجها
كذا في الغنية الماء الخامس في خلط مالى رجلين او مالى غيره
بما له واختلاط احد المالتين بالآخر من غير خلط الغاصب اذا خلط
المغصوب بمال نفسه او بمال غيره فهو على من بين خلطه ما رجة
وخلطه ما رجة اما خلط الما رجة فهو على من بين خلطه لا يمكن التميز
بينهما بالقسمه وخلط يمكن التميز بينهما بالقسمه فما لا يمكن التميز بينهما
بالقسمه فخلط مالى رجلين من النذر ودقيق الحنطة يدقيق
الشعير فخلط مالى من ولا حق للمالك في المخلوط بالاجماع وان لم يكن
التميز بينهما بالقسمه فخلط الجنس بالجنس مثل الحنطة بالحنطة

واللبن

واللبن باللبن فكذا لك عند اي حبيبة وجه الله وعند الله المالك بالخيار
ان شأضه مثل حقه وان شاركه في الخلط واقتسم على قدر حقه واما خلط
الحار رقة فهو على من بين خلطه يمكن التميز بينهما بالقسمه ولا مشقة وخلط لا يمكن
التميز الا بالقسمه ومشقة فان لم يكن التميز بينهما بالقسمه ومشقة بخلط
الدراهم بالدنانير والبعض بالسور لا يبين الخالط ويمر وان لم يكن التميز
الا بالقسمه ومشقة كخلط الحنطة بالشعير ذكر في الكتاب انه يصير الخالط
ولم يفكر الخيار للمالك فصا ثم اختلفوا قيل هذا حق لما في قول اي حبيبة
لا يشترط لان الحنطة لا تخلو عن حبات الشعير فيكون خالط الجنس بالجنس
فيملكه عند وقيل لصاحب الخيار عندهم جميعا وقيل الصحيح انهما لا يشتركان عندهم
جميعا ولو خلط حنطة رجل بشعير وغاب الخالط فان اصاب الما على ان ياخذ
المخلوط احدها ويضمن لصاحبه مثل كيله او قيمته جاز ان المخلوط مشتركة
بينهما ويجوز بيع احد الشريكتين بنصيبه من المخلوط من شريكه وان ابيأ باعاه
واقتسمه فيصير صاحب الحنطة بقيمة حنطة المخلوط والشعير وصاحب
الشعير بقيمة الشعير غير مخلوط بالحنطة كذا في محيط السرخسي في المتن
هشتم عن محمد رحمه الله اذا كان مع رجل سويق ومع آخر سمن او زيت
فاضطربا فاقصب زيت هذا او سمنه في سويق هذا فان صاحب
السويق يضمن لصاحب السمن او الزيت مثل كيل سمنه او زيته كذا في
المحيط ولو اختلط نورة رجل بقيق اخر يغير صنع احد بياع المختلط
ويضرب كل واحد منهما بقيمة مختلطه لان هذا نقصان حصل لا بفعل
احدهما بايجاب الضمان عليه او لم يكن الاخر كذا في فتاوي قلبي خان نص
رد يا علي جيبه من مثل الجيد وان كان قليلا كان شريكا بقدر ما صب
وفي القدر يصب ما في طعام فافسده وزاد في كيله فله لصاحب الطعام
ان يضمنه قيمته قيل ان يجب خيه الما وليس لما ان يضمن لطعاما مثله
وكذلك لو صب ماء في دهن او زيت لان الطعام المثل للدهن الذي يصب
فيه الما ولا مثله فيودم القيمة ولا يجوز ان يغرم مثل كيله قبل صلب الما
لانه لم يكن منه غصب متقدم حتى لو غصب ثم صب عليه لما فعله مثله
كذا في المحيط ولو خلط دراهم جيا دراهاهم زبوا فله من اذ علم ان
في الجيا دزبوا وفي الزبوا جيا دال ان التميز متقدر حقيقة وقسمه
واذا علم انه ليس في الجيا دزبوا ولا في الزبوا جيا د لا يبين لانه يمكن
التميز بين الجيا د والزبوا فلم يكن الخلط استهلاكا كذا في محيط السرخسي
رجل في يديه دراهم ينظر اليها وقع بعضها في دراهم غيره فاختلطت كان
الذي وقع الدراهم من يده غاصبا صامنا وهذه جناية منه وان لم يتعد
كذا في الظهيرة اذا دخلت انزجة رجل في قارورة اخر ينظر اليها كثرها
قيمة فيومر صاحبها بان يدفع قيمة الاخر ولو ادخل رجل انزجة رجل في
قارورة الاخر فيمن قيمة كل واحد منهما لصاحبه ولا خيار لاحد لانه اكلها

ويكون الانتزعة والقارورة لهكذا في محيط السرخسي والبغير اذا انتزع القارورة
وقية اللولوة اكثر كان لصاحب اللولوة ان يدفع البعير قيمة البعير فان كان
ثمن اللولوة شيا يسيرا فلا شيء على صاحب البعير رجل انتزع ردة رجل وامان
فان ترك ما لا اعطى لصاحب ثمن تركته وان لم يدفع ما لا يشق بطنه ولو
انتزع ردة غيره وهو حي بطن قيمتها ولا ينظر ان الى ان يخرج منه شجرة القرع
اذا ثبتت في ملك رجل فصارت في حب رجل اخر وعظم النزاع فتعذر اخراجه
من غير كسر الحب فهي بمنزلة اللولوة اذا انتزعها راجعة بنظر المالكين
يقال لصاحب الاكثر ان شئت اعطيت الاخر قيمة ما لمضيق لك وان
اي بيع الحب عليها ويكون الثمن بينهما كذا في فتاوى قاضي خان واذا كان
للمستاجر حب في دار المستاجرة لا يمكن اخراجه الا بهدم شئ من المحاطة
بنظر اهلها اكثر قيمة ما يهدم من المحاطة يخرج الحب والحب كذا في المحيط
وتوقع درهم اولولوة في محبرة وكان لا يخرج الا بكسرهما ان كان ذلك يجعل
صاحب المحبرة وكان اكثر قيمة من الحب فكسرت ولا عزم على صاحب الشئ
الواقع فيها وان وقع بفعل صاحب الشئ او بغير فعله كسرت ايضا وعلى
صاحب الشئ قيمة المحبرة ان شئنا والاصير حتى تنكسر كذا في الجوهرة البيرة
ولو ادخلت دابة رجل باسها دابة في قدرها لا يمكن الاخراج الا بكسر
كان لصاحب الدابة ان يتكسر لغيره ونظايرها كثيرة لصاحب اكثر
المالكين ان يتكسر الاخر بغيره فان كانت قيمته على السواء يباع عليها وتقسمان
الثمن وعنه اي يوسف رحمه الله لولوة وقعت في دقة رجل ان كان في
قلب الدقيق من راي قلبه وانتظر حتى يباع الدقيق الاول والاوان لم
يكن في قلبه من امرته امرته بغيره قال يشره الله بغيره الذي يطلب
اللؤلؤة كذا في فتاوى قاضي خان رجل اودع رجلا فضيلا واراد ان يودع في بيته
حتى عظم فلما قدر على اخراجه لا يطلع بابه فله ان يعطي قيمة الفصيل
يعوم صاير الفصيل في حد لا يستطيع الخروج من الباب وبذلك الفصيل
دفعه للضرر عن نفسه ان شئنا وان شئنا قلعه بانه ورد الفصيل فالاصير
الشهيد في واقعاته ولا يحب ان يكون تاويل المسئلة اذ كان قيمة ما بهدم
من البيت باخراج الفصيل اكثر من قيمة الفصيل ما اذ كان قيمة الفصيل
اكثر واي المودع قلعه الباب لاخراج الفصيل يجب ان يور صاحب الفصيل
يدفع قيمة ما بهدم الى المودع واخراج الفصيل وفي كتاب الجبهان هذا اذا دخل
المودع الفصيل في بيته ولو استعار المودع بيتا واراد ان يفضيل فيه وعظم
الفصيل وباني المسئلة يحاها يقال لرب الفصيل ان امكنك اخراج الفصيل واخرجه
والا فاحرقه واحمله قطعا قطعها وان كان يخلو ارجاها وان كان ضرر هدم الباب
فاحسنا فالجواب كذا وان كان يسيرا فله ان يفتح الباب ويغرم مقدارا افسد
من الباب وهذا النوع استحسان كذا في المحيط وفي الفتاوى الناطقي جلاله
لكل واحد منهما مثلية فاختار احدهما من مثلية صاحبه ثلجا وجعله في مثلية
نفسه

نفسه

نفسه فهذا على وجهين اما ان اتخذ الماخوذ منه موصعا يجمع فيه الثلج
من غير يحتاج الى الجمع فيه او كان موصعا يجمع فيه الثلج من غير ان يحتاج اليه لجمع فيه
او كان موصعا يجمع فيه الثلج ففي الوجه الاول له ان ياخذ من الثلج وان كان
مختارا لرباخذ قيمته بطلطه ان خلطه بغيره وفي الوجه الثاني المسئلة
على قسمين اما ان اخذ من الحب الذي في حدر صاحبه من الثلجة او اخذ
من الثلجة ففي القسم الاول للذي اخذ وفي القسم الثاني الجواب كذا في
في الوجه الاول كذا في الفتاوى راجعة ومن خلط ما له بما لغيره ضمن الا به
ما دون عليه دين دفع مولاة الغدرهم اليه ليشترى له متاعا فخلط
بما ربه ثم اشترى بجميع ذلك متاعا فالمتاع بينه وبين مولاة ذكوره ابن
سماعه عن محمد بن الله وقال محمد بن رجل دفع الى رجل درهمين ودفع درهمين
لآخر وامره ان يخلطهما ففعل ثم وجد بين يديه درهمين استوفاهما القول قول الامين
فيه انه لم يخلط فان قال الامين لا ادري لمن هذا قال اضمنه الامين فان
خلط بما رها كذا في محيط السرخسي الباب السادس
في استرداد المعصوب من الغاصب وفي بيرة الغاصب به عن الصمان
وما لا يبره قال لك في هذا الحدث المعصوب منه في الغصب حرقا يصير
به غاصبا ان لو وقع في ملك الغير صار مستردا للغصب وبيرة الغاصب
به عن الصمان وذلك كخاير يستند المعصوب ان الغصب اثبات المدعي على
الحمل فاذا احدث حدثا بغيره غاصبا فقد اثبت بده على المملوك وثبت
بد المالك بوجوب سقوط الضمان عن الغاصب سواء عرف ذلك ولم يعرف
لان الحكم يثبت على السب دون العلم ولا يكون الغاصب غاصبا بالغصب
الاول لهذا الا ان يحدث غصبا مستقبلا وكذا لك ان الغاصب كسا الثوب
رب الثوب فليس له حتى تخرق عرفه ولم يعرفه وكذلك اذا المعصوب منه
الي غيب الغاصب واكل ذلك الطعام بعينه وقد عرفه ولم يعرفه بغيره فان
وان كان الغاصب خيرا لدقيقه وشيوي المحرم ثم اطعمه لم يبره عن الصمان لانه
ما اثبت يد على المعصوب في هذه الصورة واذا عورت المعصوبة او سقطت
سرها في يد الغاصب ثم ردها على المالك ثم زال العور ونيت السن في يد
المالك بيري الغاصب عن ضمان ذلك كذا في الذخيرة وان غصب عبدا فغار
في عبته بياض غدره على المالك وضمن الارش خباعه رب العبد فاجب على
البياع في يد المشتري رجع الغاصب على رب العبد بما قبضه من ارش العن
لان الجناية قد زالت كذا في الظهيرية غصب دارا ثم استأجرها من المالك ثم
والدار ليست يحطرتها لا يبره وان كان هو ساكنها فيها وكان قادرا على سكنها
بيري عن الصمان لوجوب الاجرة عليه كذا في وجيزا لكر دري قال محمد بن الله في الجامع
رجل غصب من اخر عبدا ثم استأجر من المعصوب منه مع ويصير المستأجر لغيره
لصالح الهجارة بنفسه لعقد ويبره الغاصب عن الصمان وهذا لان خيف الغاصب
بنوب عن قبضه الاجارة لانه بنوب عن قبضه الشرا فاجب ان يبره عن خيف الاجارة

لانه يهوب عن قبض النشرا فاولي يهوب عن قبض الاجارة فادار صار قابضا
بحكم الاجارة بنصره لعقد صار امينا وارفع الصان فلا يعود الصان الا بمقتضى
مستأنف فان مات العبد في عدة الاجارة ماتت امانته ويجب على الغاصب الاجر
فيما مضى من مدة الاجارة ويستقطب الباقي فان مضت الاجارة والعبد في يده
مضمونا وفي المستقبلي غصب من اخر عيدا فمستأجر من المصوب منه ليعمل
له عملا فاذا اخذ في ذلك العمل برى الغاصب عن الصان لان الاجر قد وجب عليه
كذا في الاخيرة ولو اعاد المالك المصوب على الغاصب لا يبرأ حتى لو هلك
قبل الاستقبال يكون مضمونا على الغاصب اذا قال المالك للمعا صبا او عندك
المصوب ثم هلك في يده يضمن لانه لم يوجد الا براء عن الصان فصار الامر
بالحفظ وعقد الوديعة لا ينافيان فان الغصب هكذا في الغصب للعاقبة
قالوا في المصوب منه اذا روج الاجارة المفضوية يري من ضمانه في الحال
في قبض قول اي يوسف رحمه الله ولم يبرأ في قبض قول اي حنيفة
رحمه الله وهذا فرع على خلافهم في البيع انه هل يصير قابضا بالترجع
ام لا اما لو طهرها الزوج فان الغاصب يبرأ اجماعا كما في السراج الوهاج
ولو كان المصوب منه استأجر الغاصب ليعلم المصوب عملا له اعمال
فذلك جابر وهو في يد الغاصب على فانه ان هلك قبل ان يخذ في ذلك
العمل او بعده ضمن وكذلك لو استأجر لغسل الثوب المصوب المصوب
كذا في المحيط رجل غصب من اخر ثوبا من حنطة ثم دفعه للمصوب
منه وقال اشجه ثم علم به وكذا لو غصب دابة ثم مات المصوب
منه فجارثته واستغفار من الغاصب فاعادها الغاصب اياه فقطت
تحت يدي الغاصب من ماله كما في فتاوي قليني خان الغاصب
اكثر اعم المصوب بامر القاضي يبرأ عن الضمان كما لو باعه بامر ماله
كذا في خزائن المغتربين واذا امر المالك الغاصب ببيع العبد المصوب
صحيح ويصير كليل ولا يخرج عن ماله بغيره الا بالبيع وهذا يخرج عن
ضمانه بغيره بالبيع حتى يهلك العبد قبل التسليم ينقض البيع ولزم
الغاصب ثمة العبد وكذلك المصوب منه اذا باع المصوب بنفسه
فقبل التسليم من المشتري لا يخرج عن ضمان الغاصب ثم الغاصب اذا
باع المصوب بامر المصوب منه وزد المشتري المصوب بالعيب على
الغاصب ان كان الرد قبل القبض وهو في ضمان الغاصب على حاله وان
كان الرد قبل القبض لا يعود مضمونا كذا في الاخيرة ولو امر المالك الغاصب
ان يبيعه بالستان المفضوية فقبل التصفية لا يخرج عن ضمان الغاصب كذا
في الغصول العامة اذا رد الغاصب المصوب على المصوب منه فواربه
الكتاب انه يبرأ مطلقا وقال الشيخ المعروف في كتابه لا اقرار
المسئلة في الحاصل على وجهه ان كان المأخوذ منه كبير ايا لغا فالحواب
ما قال في كتابه وان كان صغيرا ان كان ما ذواتها النجاسة فذلك وان
كان

كان محجورا لان كان صبي لا يعقل القبض والحفظ لا يبرأ عن الصان اذا رده عليه بعد
ما اخذ منه وتقول منه وان رده عليه قبل ان يقول عن مكان الاخذ يبرأ استقسانا وان كان
صبي لا يعقل الحفظ والقبض ففيه اختلاف المشايخ رحمهم الله وفي فتاوي الغصلي انه
يبرأ عن الصان اذا كان الصبي يعقل الاخذ والاعط من غير ذكره الاخذ وان كان لا يعقل الاخذ
والاعط ولا يبرأ من غير تفصيل وفيه ايضا ان كان المصوب دراهم وقداسته ملكها الغاصب
ثم رد مثله بغيره الصبي وهو يعقل براءه اذا كان ما ذواتا وان كان محجورا عليه لا يبرأ
كفا في المحيط غصب سرجا من ظهرا الدابة ثم اعاده اليه بغيرها لا يبرأ عن الصان كذا في
وجيز الكردري غصب خطبا واستأجر المصوب منه بان يطبخ له قديفا وقد
الخطب تحت القدر ولم يشعر به قال مشايخنا رحمهم الله لا رابة لهذا والاصح
انه يبرأ عن الصان كذا في حيوانه الا لاطي حلاله على اخروي فاحذر من ماله مثل
حقه قال الصدر الشهيد رحمه الله المختار انه لا يصير غاصبا لانه اخذ بآذن
الشرع لكن يعصير مضمونا عليه لان هذا طريق قضاء الدين كذا في المحيط ولو
كان على رجل دين فاخذ بغير صاحب الدين من المديون ودفع اليه صاحب الدين
اختلف المشايخ فيه قال نصير بن عبيد رحمه الله يجب قضا صاحب الدين لان
الاخذ بغيره المعين له على اخذ حقه والغتوب على هذا القول هكذا في فتاوي
قاضي خان اخرج خاتمه التام ثم اعاده في النوم براء وان استيقظ ثم نام واعاده
في هذا النوم الثاني لا يبرأ لان في الاول يجب الرضا التام وقد وجد وفي
الثاني يجب على البقطان ولم يوجد والحاصل ان في إعادة المأتم الي اصبح
التام والحال في رجله والفلنسوة الي راسه الاسام الثاني بعينه المأتم في النوم
في ازالة الصان كما ذكرهنا ومحمد رحمه الله بعينه المأتم في المجلس حتى اذا اعاده
ببرأ عن الصان ولو في نوم فخره بخاذا ليعوله عن مكانه فاعادها اليه صبيحه
اي اصبح كان ارجله ازال الصان عنه وان حوله ثم اعاده في تلك الليلة او في غير
الا يبرأ مالم يروه الله حال البقطة كذا في وجيز الكردري اذا ليس ثوب غير يغير
امره حال غيبته ثم رده طمعه الي مكانه بغيره الصان قال مشايخنا رحمهم الله
وهذا اذا ليس كما يلبس الثوب عادة فاما اذا كان قبضا وضعه على عاتقه
ثم اعاده الي مكانه لا يبرأ عن الصان يضمن في قولهم وفي ابن سبابة عن محمد
رحمه الله في رجل اخذ ثوبا من بيته بغير امره فلبسه ثم رده الي بيته
فوضعه فيه فهلك الصان عليه استخسانا وكذلك لو اخذ دابة من مطلقها
بغير امره ثم ردها على موصفها فذهبت فلا ضمان عليه استخسانا فان اخذ
الدابة من بيد المالك غصبا ثم ردها فلم يجد صاحبها ولا خادمه فزبطها في دار
صاحبها على مطلقها فهو ضمان من رض عليه شئس الامية السرخسي رحمه الله
في شرح كتاب العارية كذا في الدخيرة ولو في كيسه الفل خذ رجل بغيرها
ثم ردها المصنف الي الكيس بعد ايام يضمن المصنف المأخوذ المردود لا غير ولا
يبرأ بغيرها الي الكيس كذا في وجيز الكردري في باب وجوب الصان والجار
الغاصب بالمصوب ووضعه في حجر المالك وهو لا يعلم بانه منك فجا لا ضمان فكله

قال الكرخي هذا اذا ظهر ان القيمة اكثر مما قاله العاصب وان كان كما قاله
والسبيل لما لك عليها هكذا في الترتيب في ظاهر الرواية الجواب
وهو الصحيح هكذا في المبسوط واذا جاء المصوب منه يدعي جاريته في
يد العاصب وهو يتكرر فاقام شاهد من شهد احدهما ان جاريته اشتراها
من فلان وشهد الاخر ان جاريته ورثها عن ابيه لم يجز وان شهد احدهما
بالشتر من رجل والاخر بالشتر من رجل اخر وبهينة او صدقة لم يجز
الشهادة وان شهدا انها جاريته عنصها اياه هذا وقد باعها العاصب
من رجل فسلم رب الجارية بالبيع بعد ذلك قال يجوز فان كان العاصب قد قبض
الثلث فملك عنده هلك من مال رب الجارية وكل ما حدث للجارية عند الشتر
من ولما وكسب او ارش حياية وما شأ غيرها هو للمشتري وان لم
يسلم البيع او اخذها اخذ جميع ذلك معها وان اعتقها المشتري بنقد
عنته قبل ان يجزى المالك البيع عندها فان اجاز المصوب منه البيع بعد
ما اعتق المشتري الجارية جاز البيع وفي الاستحسان بنقد عنته وهو
وهو قول ابي حنيفة داي يوسف جميعا الله كذا في المبسوط ولو ان
رجلين اختصا رجلا في جارية فاقام احدهما مدعيين البيعة ان اليد
عصب من هذه الجارية في وقت كذا واقام المدعي الاخر البيعة ان هذا
البيع عصب من هذه الجارية ووقت لذلك وقتا بعد الوقت الاول
قال في الشك في يقين سئل ابي حنيفة رحمه الله عن رجل عصى العاصب فبقيتها
للاول وفي قول ابي يوسف رحمه الله الجارية للولد ويضمن العاصب
للثاني كذا في وقتا وفي خافي خات ادعي علي عمر وانه عصب من جارية فبقيتها
له فقال عمر والجارية التي ادعاهما انما اشترى بها منه براءة درهم واقام
البيعة قبلت بنبه عمر وكذا في جواهر الاخلاص ادعي جارية في يدي
رجل انما المصبر صاحب اليد منه ولم يشهد بشيء من المدعي العاصب
وان شهدوا له بالملك واراد العاصب ان يغضي بالجارية انما اقام
البيعة هل يجلفه بالله ما بعث ولا اذنت له في حاله الا ان يدعي
صاحب اليد شيئا من ذلك عن ابي يوسف رحمه الله انه يجلفه وان لم
يطلب الخصم ليكون احكم للقضا والبرم واجمعوا ان من ادعي ببراءة
التركة فالعاصب يجلفه مع اقامة البيعة انك ما استوفيت الدين ولا
انما انه وان لم يدع الخصم ذلك وهذه المسئلة تشهد لابي يوسف رحمه الله
كذا في المحيط ولو عصب من رجل ثوبا فضمن عنه رجل قيمته واختلفوا في
القيمة فقال الكفيل عشرة وقال للعاصب عشرون وقال المالك لا يكون
فالتقول للكفيل ولا يصحق واحدهما عليه لان المكفول له في عكس الكفيل
زيادة وهو يكره العاصب بغير زيادة عشرة واقراره مقرر في حقه
ولا يصح في حقه غيره فيلزم عشرة اجري دون الكفيل كذا في محيط السرخس
اذا اختلف العاصب والمصوب منه في عصب او في صفته او في قيمته
فالتقول

فالتقول العاصب مع يمينه ولو اقر العاصب في جميع هذه الوجوه بما ادعي المصوب منه
ثم قال قد رددت ذلك عليك اوردت ما لم يمتنع من الزمان او قبضته مني لم يصح علي ذلك
فالتقول قول المصوب منه ان لم يقبض منه ولم يرد عليه مع يمينه الا ان يقبض العاصب
ببينة ولو اقر العاصب انه عصبه ثوبا صحيحا او عبدا صحيحا او ان
المصوب جني عليه واخبر ذلك في العبد بفعله فانه لا يصدق ويضمن المقتضى
العبد والثوب بعد ان يجلف المصوب منه ما فعل فلك كذا في السراج الوهاج
برهن المالك ان قبلة المصوب كذا والعاصب على انها كذا فبطل المالك وعصى في ان
لم يكن للمالك بينة فاراد العاصب ان يبرهن له ذلك برهن المالك بشهادة اخوه
ان قيمة العصب كذا وشهد الاخر على قتر العاصب به لا يقبل كذا في محيط السرخس
ولو قال العاصب رددت المصوب عليك وقال المالك لا بل هلك عندك فالتقول
للمالك كما لو قال اخذت مائة من ثيابي واكرها صاحب المالك ولو اقام العاصب البيعة
ان رد الدابة المصوبة اليها المالك واقام المالك البيعة لانها نفقت من ركوبه او
اتلفها العاصب منها العاصب لانه لا ينافض ولا تنافي بين البيعتين بل وان
ان ردها اليه ثم ركبها بعد الرد ونفقت من ركوبه ولو اقام العاصب البيعة انه
ردها ونفقت عنده واقام المالك البيعة لانها نفقت عند العاصب ولم يشهد
انها نفقت عند العاصب ولم يشهدوا انها نفقت من ركوبه فان عليه كذا
في محيط السرخس ان كان المصوب دارا واقام صاحبها البيعة ان العاصب
هدم الدار واقام العاصب بيعة انه ردها ثم اهدم الدار كانت بيعة صاحبها
اولي كذا في فتاوى قاضي خان واذا اختلف رب الثوب والعاصب في قيمة
الثوب المصوب وقد استملكه العاصب فالبيعة ببيعة رب الثوب لما فيها
من اثبات الزيادة والقول قول العاصب مع يمينه اذا لم يكن لرب الثوب
بيعة لانكاره الزيادة فان اقام العاصب بيعة ان قيمة ثوبه كانت كذا لم
يلتفت اليه ببيعة ولا يسقط اليه يمينه وان لم يكن لواحد منهما البيعة
واراد رب الثوب ان يجلف العاصب على ذلك قال انا اريد اليه على رب
الثوب واعطيه حلف عليه فليس له ذلك وكذا لكان رضى رب الثوب بذلك
وقال انا احلف قتر اضربها علي ما يخالف حكم الشرع يكون لغوا فان جاز العاصب
بثوب رطب فقال هذا الذي عصبته وقال رب الثوب كذا بثوب
هروبي او رومي كان القول قول العاصب مع يمينه ويجلف باسائه ان هذا
ثوبه الذي عصبته اياه هو ما عصبته هرويا ولا مرويا فاذا حلف قضيت
لصاحب الثوب بالثوب وابلت العاصب من دعوى رب الثوب وان دخل عن
اليمن يغضي عليه بما ادعاه المدعي فان شأنا اخذه وان شأنا تركه وان جاز العاصب
بثوب هروبي حلف وقال لهذا الذي عصبته وهو علي حاله وقال رب الثوب
يك كان ثوبه جديد احين عصبته فالتقول قول العاصب مع يمينه وان اقام
البيعة فالبيعة ببيعة الثوب انه عصبته جديد فان لم يتم واحد منها بيعة
وحلف رب الثوب العاصب فاخذ رب الثوب الثوب ثم اقام البيعة انه عصبه

اياها جديدا من الغاصب فصل ما بينهما هكذا ذكر في الاصل قال شمس
رفعه استغنى اذا كان النقصان بسبب ان كان فاحشا فزب الثوب بالخيار
ان سئل احد الثوب وصفت النقصان وان سئل ترك الثوب عليه وصفت قيمته
ثوبه كذا في المحيط توفيه في يد رجل اقام رجل البيعة انه ثوبه غصبه اياه
هذا واقام الذي في يديه الثوب انه وهبه له قال اقمي الذي في يديه
وكذا لو اقام البيعة على البيع مثنى عسيرا وعلى قراره انه ثوبه وان كان
في ايديها جميعا فاقام كل واحد منهما البيعة انه ثوبه غصبه الاخر
اياها قصبت به بينهما نصفت فان اقام رجل البيعة انه ثوبه اسودعه
المسبت الذي هو وارثه واقام اخر البيعة انه ثوبه غصبه اياه المسبت
وقصبت به بينهما نصفت فان اقام رجل البيعة انه ثوبه
استودعه المسبت الذي هو وارثه واقام اخر البيعة انه ثوبه غصبه اياه
المسبت قصبت به بينهما وان جابا البيعة على دراهم بعينها انها مال غصبها
اياها المسبت فوط حقا بها من غرما المسبت كذا في المسبوط ولو ادعى رجل ان
الثوب له وان صاحبا له غصب منه واقام عليه ذلك بيعة واقام رجل اخر
بيعة ان صاحبا له اقر له بهذا الثوب فانه فخصني به للذي اقام البيعة
ان الثوب له كذا في المحيط واذا اقام الرجل الاخر غصبني هذه الجنة المشقة
وقلا الغاصب ما غصبته ولكن غصبته الطهارة فانقول قول الغاصب
مع يمينه ثم اذا حلف بيمينه فبطلت طهارة كذا في المسبوط وان قال غصب
مكة الجنة ثم قال المشقة او البطالة او قال غصبته الخاتم والعصرى وهذه
الدار والبناء وهذه الارض والاشجار لي بصدوق في الكل كذا في الوجه للكردي
وان قال غصبته لفظ ليقرب من قلن ثم قال ولدها في قيل قوله كذا في المحيط
ولو اقام المالك البيعة انه مات الغاصب عند الغاصب واقام الغاصب
البيعة انه مات عند المالك فبيعت الغاصب اولى ولو شهد انه غصبه
العبد ومات عنده وشهد بشهود الغاصب انه مات في يده مولا قتل الغصب
لم يخل هذه الشبهة لان موته في يده مولا قتل الغصب لا يتعلق به حكم
لانه لا يبيد الدواما بعد نفي الغصب وبيعت المولى تثبت الغصب
والصانع فكانت بيعة اولى ولو اقام المالك البيعة ان الغاصب غصبه
يوم النحر بالكوفة واقام الغاصب البيعة انه كان يوم النحر مكة هو العبد
قال صان واجب علي الغاصب كذا في محيط السرخسي وجدا لما ذكره عديم
فاخذ من الغاصب وفي يده مال فقال الغاصب المال مالي وقال ما اكل لا
يل هو ليار ان كان العبد في منزله الغاصب فوجد المال في يده فلو الغاصب
وان لم يكن في منزله فاما المالك العبد كذا في وجه الكرد في بشر عن ابي
يوسف اذا قال غاصب الثوب صفت الثوب ان اذ قال الغاصب ماله
غصبته مضبوغا فالقول قول الغاصب منه وعلى هذا اذا اختلفا في بيتا
الدار وحلية السيف واقاما البيعة فالبيعة بين الغاصب واقتلنا

في متاع

في متاع موضوع في الدار المعصومة او في اجر موضوع فالقول قول الغاصب
والبيعة قبيحة الغاصب منه وجب غصب عبيد رجل وابعده وسلم العبد
قبض الثمن ومات العبد في يده لم يشرى فقال انا امرته بالبيع فالقول قوله
ولو قال له امره ولكن اجرت البيع حين بلغني لم يلتفت الي قوله ولا يبيد
لعلي الثمن الا ان يقيم البيعة انه اجاز البيع قبل موت العبد هشام
في نوادر رسالت محمد بن احمد بن محمد بن رجل تخسوقا وصبا لاشان زينا
او سينا او شيئا من الادوية او الخل وعاشت البيعة ذلك وشهدوا
عليه فقال الحاجب صبيته وهو نجس فذمات فيه فارة فالقول قوله
قلت له فان اتى سوق القصابين وعمل الي طوابيق اللحم فومي بها
واستعملها والاشهود عاينوا ذلك فشهدوا عليه فقال الحاجب في بيعة
قال لا اصدق علي ذلك ويبع الشهود ان يشهدوا انها دكية لانها لا يباع
في السوق لحم بيعة ويباع فيه زيت ومن قد مات فيه الفارة ابراهيم
عن محمد بن ابي اسد رجل اتخذ من طين رجل كينا او جعلا فمولا وعليه قيمة
الطين وان قال رب الطين انا امرته ان يتخذ قال هو لرب الطين
كذا في المحيط غصب جارية ثم امتعتها او دبرها او استولد بها ثم اقرانه غصبها
من قلن وليس للمدعي بيعة صفت قيمتها ولا يبطل ما فعل ولا يضيئ قيمة الولد
فان اقام المدعي البيعة بغيرها او بولدها كذا في محيط السرخسي ورجل
قالا غصبنا من قلن الف درهم وكذا عشرة قصبت عليه جميع الاكاذب في
التاخر خاتمة التاج

الثامن في مكال الغاصب المعصوب
والانتفاع من غصب من اخرها فطبخها وغصب حنطة وطبخها وصار المالك له
وجب عليه القيمة فاكله حلال في قول ابي حنيفة رحمه الله وفي قول ابي يوسف
رحمه الله اكله حرام قيل ان يبر فيه ما خبى في قنا ويأهل سمرقند من غصب
من اخرها ما لم يضره حتى صار بالمضع مسنونا كذا في التلغ انتفاعه حلالا
في قول ابي حنيفة خلافا لابي يوسف ومحمد بن ابي اسد ان شرط الطبيب المالك
بالبدل عند الخسفة وعندها اذا ليدل كذا في المحيط والقوي على قوله
هكذا في الخلاصة وان غصب حنطة فزرعها ثم حاصرها وقدر ذلك الزرع
او فو بقل فغلب حنطة مثل حنطة ولا يبيد له على الزرع عندنا الا ان الطبيب
له الفضل وعليه هذا الوغصب نوي فابنته او نالة فغرسها روي عن ابي يوسف
انه قال في التالة لا يجل له ان يتفع بها حتى يودي الصانع ويحذر الزرع والتواة
له ذلك وفي ظاهر الرواية الجواب في الغصب بسواه وعليه هذا الوغصب بيعة
وحضرها تحت وجاجة حتى افرخت فهذا وسبيلة الزرع سوا كذا في المسبوط
قلع تالة من ارض رجل وعثرها في تلك الارض في ناحية فكبرت كانت الشجرة
للذي عثرها وعليه قيمة التالة يوم قلعها وتو مورا الغاصب بقلع الشجرة
فان كان القلع بضر الارض يعطيه صاحب الارض قيمة الشجرة لكن متلوعة
كذا في الكري رجل قلع تالة من ارض اسنان وانبتا في ارض رجل وكبرت واثمرت

ففي الغاريس ولا يطيب له لانه استغاده بسبب خبيث ولصاحب الارض الثاني
ان يامر بالفلح فان استعمل للغاريس الي الربيع ليقطعها ويغرسها في مكان
اخر فانه لا يهدل الا ان يرضي صاحب الارض ولو اشترى صاحب الارض
فانه يجوز ان يرضي صاحب الارض فانه لا يرضي صاحب الارض الاولي
يؤم قطعها كذا في جوارها هو الغتاري ولوان رجل اخذ شاة لرجل اخير اذنه
فدعها وطبخها وشوا بها كان لصاحبها ان يرضيها لقيمة فان كان صاحبها
غائبا او حاضرا لا يرضيها ان يرضيها لم يرضيها للذي ذبحها وشواها ان ياكلها
ولا يطعم منها احدا ولا يبيع احدا ان ياكل منها حتى يرضيها الذي صنع بها ذلك
فمنها لصاحبها فان ضمه صاحبها فتمت باقتضاها او يبيع قرضا فان
وسعه ان ياكل منها وان يطعم من احب اذا ادبها لقيمة او كانت دينها عليه
وان لم يرضها لقيمة فليصدق بها وان يرضها ان ياكلها لقيمة واراد ان
ياكل اللحم وهو مطبوخ او مشوي لم يكن له ذلك كذا في السراج الوهاج
ولو غصب من اخير عصفرا وبيع به ثوبا او غصب ثوبا وبت به سوفا
لم يبعه ان يبتاع به حتى يرضي صاحبها كذا في المحيط وعن محمد رحمه الله
عصبة عشرة دنانير فالتقي فيها دينارا ثلث اعطى منه رجلا دينارا اخر لا
كذا في التناظر خانية ناقلا عن مجمع جامع الجوامع رجل غصب جارية وعينها
واختلعا في القبة فقال لصاحبها كانت فتمت بها الغني وقال الغاصب تمتمها
الف تخلف علي ذلك فغصبها لغاصبها بالغاصب بالغاصب بالغاصب
يستخذمها ولا يطها ولا يبيعها الا ان يعطيه فتمت باقاة فانما اعتقها الغاصب
بعد لقها بالقيمة الناقصة يجوز اعتقها وعليه تمام القيمة كما لو اعتقها
في الشراء الغاصب كذا في فتاوي قاضي خان وعن ابي يوسف رحمه الله في السيل
يذهب بحسنة الرجل فيقع في ارض رجل فثبتت قال ان كان الحسنة ثمن فان بيع
ما جدد من صاحب الحسنة ويصدق بالفضل ولا شيء عليه من نقصان الارض
كذا في المحيط ولو تزوج امرأة على التوبة لغصب رجل له وطيرها لان التوبة لو
استحق لا يفسخ النكاح كذا في النباهي وكره من دراهم الله في النكاح الصغير
لو اشترى ثوبا لا لغاصب الغاصبة جارية هل يبيع لها لو طيرها لانه لم يكن لها لو طير
لان في السبب نوع خبيث هكذا في الهانية ايراهم عن محمد غصب من اخذ درهم
واشترى بها دنانير لا يبيعه ان يفتق الدنانير لان الدرهم اذا استخفت بعد
ما افترقا انتقمنا لبيع في الدنانير فان قضى على غاصب الدرهم مثل ما حدث
له الدنانير كذا في الدخيرة قالوا الزوج بالدرهم امرأة وسعدان يطها كذا
في السراج الوهاج ولو غصب الغاصب الغاصب يبيعها طما ما يبيعها في الغني
فاكله او وهبه لا يثبت صدق بالزوج اجرا كذا في وجير الكروري اذا انصرف
في الغصب وبيع فهو علي وجوه اما ان يكون يتعين بالتعيين كالغرض والاشيين
كالنقود فان كان مما يتعين لا يجل له التنازل منه قيل ضمان القيمة وبعد
جل الا فيما زاد علي قدر القيمة وهو الزرع فانه لا يطيب له ويتصدق به وان

كان ما لا يتعين فقد قال الكرخي انه علي اربعة اوجه اما ان اشترى اليه
ونقد منه وفي كل ذلك يطيب له الا في الوجه الاول وهو ما اذا اشترى اليه
ونقد منه قال مشايخنا رحمهم الله لا يطيب له بكل حال ان يتناول قبل
ان يقيمه وبعد الصان لا يطيب له بكل حال وهو المختار والمجوز ان يقي
الحامض والمصارفة يدل علي ذلك واختار بعضهم الفتوي علي قول
الكرخي وزماننا لكثرة الحرار وهذا كله علي قولها وعند ابي يوسف
رحمه الله لا يتصدق بشيء منه وهذا الاختلاف بينهم فيها اذ صار
بالثقل من جنس ما ضمن بان ضمن دراهم مثلا وصار في يد من
يدل المضمون دراهم وان كان في يد من يملكه خلافا جنس ما ضمن بان
ضمن دراهم وفي يده بدل له طعام او عروص لا يحب عليه التقدي بالجماع
كذا في التبيين رجل قال اذا تناول فلان من مالي فهو حلال فتناول
فلان من مالي من غير ان يعلم بان حاجته قال نصير من عبيد يبيع
ذلك ولا ضمان عليه فان قال كل انسان تناول مالي فهو حلال قال ابو
نصر بن سلام هو جائز وجعل هذا ابا حنة والابا حنة للمجهول جائرة وعليه
الفتوي ولو قال لا يخرج من مالي ما اكل من مالي فقد جعلتك في حل وهو حلال الي
قولهم جميعا لو قال جميع ما اكل من مالي فقد ابرأتك من جميع ما اكل من مالي
هكذا في فتاوي قاضي خان ولو جعلتك في حل الدنيا او قال جعلتك في
حل الساعة هو في حل في الدنيا وفي الساعات كلها لو قال لا اخلصك
اولا اخلصك مالي فذلك فمدا ليس بشيء كذا في خزائن المفتين واذا اكتسب
المغصوب ثم استرده المالك مع المالك لا يتصدق بالاكسب ولو ضل الغاصب
القيمة عند الهلاك ولا ياق حتى صار الا ياق الكسر له تصدق بالاكسب
كذا في الدخيرة اجر المغصوب فالاجرة له ويتصدق بالاجرة عند بيعها
وعند ابي يوسف الاجرة طيبة كذا في محيط السرخسي وان غصب يد
فاجر واخذ ثمنه فنفق ثمنه الغلة ضمن النقصان فتصدق بالثمن
عند ابي حنيفة ومحمد رحمه الله هكذا في الكافي فان هلك المغصوب
من عمل الغاصب او من غير عمله ضمن المالك قيمته له ان يستعين بالاجر
ثم يتصدق بالباقي ولم يفصل بين ما اذا كان الغاصب غنيا او فقيرا
والصحيح انه انما يجوز اذا كان فقيرا كذا في الخلاصة ولو باقه من اخر واخذ
ثمنه هلك المغصوب في يد المشتري ضمن المالك المشتري القيمة فاذا رد
الرجوع علي الغاصب بالثمن فان كان فقيرا يستعين بالاجرة في ادلائق
وان كان غنيا لا يستعين كذا في محيط السرخسي فخرس شجرة علي صفة
من عام في رجل ليس بشيء يملك في النهر يربد خذه يقطعها فان كان ثمرها اكثر
الناس غله ذلك ولا ولي ان يرفع الامر الي الحاكم حتى يامر بالقطع كذا في
الفتاوي الكبرى غصب حبوبا او ثوبا تجزئه ويرجع بطيب الذبح كذا في وجير
الكروري بيت او حانوت بين شريكين يسكنه احدهما لا يحب عليه

لا حرج وان كان معدا للاستقلال كذا في خزائن الفتيين من العامة مجتهد
 فحق الماحريم النهر حتى صار النهر في أرض رجل فارد الرجل ان ينصب في أرضه
 وحاله ذلك انه ينصب في ملكه ولو اراد ان ينصب في نهر العامة ليس
 له ذلك لان له ينصب في ملكه كذا في الفتاوى الكبري ذكر في فتاوى أبي
 الفضل كروما في نصب دود الغزير بها فالغزير للغاصب فلا شيء
 عليه عند أبي حنيفة رحمه الله وعليه في غير ما عند محمد رحمه الله قال
 رضي الله عنه والفتوى في غير ما ننقل محمد رحمه الله كذا في القنية
 علفه دود الغزير او راق الغزير غصبا تصدق بالفصل على قبة دوده
 يوم بيع الغزير كذا في وجيز الكرومي في المنتقى قال ابو يوسف رحمه الله
 اذا غصب رجل أرضا وبناها حوائث وحامها ومسجدا فلا بأس بالصلاة
 في ذلك المسجد فاما الحمام فلا يدخل ولا يستاجر الحوائث قال فلا بأس بان
 يدخل الحوائث لشتر المتاع قال هشتام وانا اكره الصلاة فيه حتى
 يطيب ذلك اربابه واكره شتر المتاع من أرض غصب او حوائث
 غصب فلا يرى ان يغسل شرا ذة الذي يبيع في حوائث الغصب
 اذا علم ان ذلك غصب كذا في المحيط الباب التاسع
 في الامر بالاتلاف وما ينصل به الجاني اذا امر العوان بالعوان بالخذ
 فغيبه نظرا اعتبار الظاهر لا يجب على الجاني الصمان اما يجب
 على الاخر ولكن باعتبار السقي يجب على الجاني فيتأمل في ذلك عند
 الفتوى قال القاضى الامام محمد بن قاسم فان الفتوى ان لا يخذ
 صا من علي كل حال ثم هل يرجع بذلك على الامر ان كان وقع الخوف
 الي الامر يرجع فان هلك عنده او استهلكه لا يرجع وان اتلفه
 في حاجة الامر بامر فهو بمنزلة المأمور بالانفاق من حال نفسه
 في حاجة الامر قال بعضهم بوجوب الرجوع وهو الاصح وذكر في المحيط
 في مسئلة الجاني والمختار انه لا يجب العنان على الجاني كذا في
 الفصول العاوية الجاني اذا راعى العوان بسبب صاحب الملك ولم يأم
 بشي او الشريك او راعى العوان بسبب الشريك حتى اخذ المالا اخذ من
 بيته رهنا بالملا الذي يطول به لا حل ملكه منافع الرهن فالشريك
 والجاني لا يضمنان بالاشبه انه لم يوجد منها امر ولا عمل كذا في المحيط
 اذا امر لرجل غيرة ان يذبح له هذه الشاة وكانت الشاة لجاره ضمن
 التاجر علم ان الشاة لغير الامر ولم يعمل وهل يرجع بالصمان على الامر
 ان علم ان الشاة لغير الامر حتى علم ان الامر لم يبيع لا يكون له حق الرجوع
 وان لم يعلم حتى ظن صحة الامر يرجع كذا في الذخيرة رجل امر رجلا
 بذبح شاة ملوكة له ثم ان الامر باعها قبل ان يذبحها المأمور ضمن قيمتها
 للمشتري سواء علم بذلك ولم يعلم وليس له ان يرجع على الامر شي علم او لم يعلم
 لان الامر لم يعرف في ذلك كذا في الطهريه في فتاوى البيهقي البيهقي

عن رجل

عن رجل جاء بديانة الى شط نهر ليغسلها وهناك رجل واقف فقال
 الذي يجابا لدية للرجل الواقف دخل هذه الداية النهر فادخلها وغرقت
 الداية وماتت الداية ان كان الماء عالة بعد خل الناس فيه دوا بهم
 فلما حب الداية الحيا وان شأ من السابيس وان شأ من المأمور هكذا
 ذكرهنا وفيه نظر ينبغي ان لا يجب الصمان على الامر وهو السادس فان
 صفت السابيس لا يرجع السابيس على المأمور وان صفت المأمور ان كان
 المأمور لم يعلم ان الامر سابيس الداية حتى ظن صحة الامر يرجع على السابيس
 كذا في المحيط ذكر في غصب العدة من قال لغيره حرق ثوب فلان
 قال الصمان عليا لذي حرق لاهلي الامر الذي يضمن بالامر السلطان
 او المولي اذا امر غيره كذا في الفصول العاوية رجل قال لا حرج ثوبي
 او القعة في الماء ففعل لا يضمن لانه فعل بامر ولكن ما تم كذا في خزائن الفتيين
 رجل قال لا حرج حجري يا با في هذا الحابل ففعل فاذا الحابل لغيره يضمن
 الجاني لانه اتلف ممتلكا لغيره يرجع به عليا الامر ولو قال له احرق في هذا
 الحابل يا با ولم يفعل فاحرق لم يرجع عليه بالصمان وان كان الامر ساكن
 في نكاح لدا او استاجر علي المأمور يرجع بالصمان عليه كذا في المحيط
 السرخسي وفي مروي راكت كذا في خا نه بيرون انداز فاني الرجل
 التراب ثم حضروا المرأة فقال اني وصنعت كذا ذهبا في ذلك التراب
 فلوثت ابه وصنع في التراب ذهبا فالصمان عليا الرجل المأمور الذي اتلف
 التراب كذا في خزائن الفتيين الباب العاشر
 في زلزلة الارض المفصولة غصب من اخر اتلفها فربما وثقت فاصحابها
 ان باخذ الارض بامر الغاصب يقطع الزرع تقريرا للملك وان ايلك بفعل
 فله مفصولة منه ان يفعل بنفسه فان لم يجز المالك حتى يدرى الزرع
 فالزرع للغاصب وهذا معروف ولما كان يرجع على الغاصب بخصان
 الارض ان انتقصت الارض بسبب الزلزلة ثم ان المشايخ رحمهم الله
 اختلفوا في معرفة النقصان قال بعضهم ينظر بمكة اجير قبل الزلزلة
 ويكم بواجبها ففقد او التفاوت بنقصان الارض قال شمس الامة
 رحمه الله وهو الصواب كذا في الذخيرة غصب ارضا فزرعها حنطة فاختفا
 وهي ندر لم يثبت بعد وصاحب الارض بالخيار ان شأوا كرها حتى تثبت
 ثم يقول له اطلع زرعي وان شأ اعطاه ما زاد لغيره فيه فان اختار ادا الصا
 كيف يضمن والمختار انه يضمن قيمة بذره مبدور في أرض غيره وهو ان يقيم الارض
 جديدة بذره لغيره فاطلع اذا ثبت وغير مبدور ففصل ما بينهما
 قيمة بذره مبدور في أرض غيره كذا في الطهريه رجل اتلف في أرض
 نفسه فجاذا حروا التي بذره في تلك الارض وقلب الارض قبل ان يثبت
 بذر صاحب الارض او لم يقلب وسقى الارض حتى ثبت البذر فان الثاني
 لفتاوى عند أبي حنيفة لان حلف الجنس بالجنس عند استهلاك

اقرب الى صم

والاول علميا الثاني قبة بذره ولكن مبدور في ارض نفسه فيقوم الارض
ولا يذرها وتقوم فيها بذره فيرجع بفصل ما بينها فان جاسا حب
البذر الاول وهو صاحب الارض والتي يذره نفسه مرة اخرى
وقلب الارض قبل ان ينبت البذر ولم يقلب وسقى الارض فنبئت
البذر وكلها فجميع ما نبت لصاحب الارض وعليه للفصل مثل بذر
ولكن مبدور في ارض غيره هكذا ذكر في فتاوي الفضلي ولم يشع
الجواب والجواب المتشعب ان العاصب يقضي لصاحب الارض قيمة
بذره مبدور في ارض نفسه ثم يقضي صاحب الارض للعاصب
قيمة الارض البذر من مبدور في ارض نفسه ثم يقضي صاحب الارض
للعاصب قيمة البذر من مبدور في ارض الغير لان الان لا يملك
ورده هناك اذ لم يكن البذر ثابته فاما اذا نبت زرع المالك في جبل
والتي يذره وسقى فان لم يقلب حتى ينبت الثاني فالجواب كما قلنا
ع ان قلب فان كان البذر الثابت اذا قلب نبت مرة اخرى فالجواب
كما قلنا فان كان لا ينبت مرة اخرى فما نبت فهو للعاصب ويقضي
العاصب للمالك قيمة زرع ثابته لان الان لا يملك كذا في الذخيرة
سئل نصيب عن زرع ارض نفسه سأل في اخر فزرعها مشعرا
قال علي صاحب الشعر قيمة بذر مبدور في ارضه فكذلك محمد بن سنان
عن محمد بن الحسن قال لا تقضي له البذر هذا اذا نبت صاحب البر
بقية بذر مبدور فاما اذا لم يبرق يذره ونوبا لغيره ان شئت فقل حتى
ينبت فاذا نبت باخذها بالقلع وان شئت فقل له عنها الفدان واذا
استخذد البذر وحصله فهو بينه ما علي قدر نصيبها كذا في الظهيرية
سئل صاحب المحيط عن عصب ارض وزرع فيها القطن فاما المالك
الملك الارض وزرع فيها ارض هل يقضي المالك للعاصب شيئا اجاب
لا يقضي لانه فعل فعلا لرفع الاثر الجاهل فعلى فعله فكذا في النضر
العمادية التي حب القطن في ارض الغير عصبها ونبت فرباه ما كد
الارض فالجور فقة للعاصب وعليه نقصان الارض لا يكون فتمده
رضابه الا اذا ظهر لانه تمده للعاصب كذا في القنية واقعة الغنوي
زرع ايضا مشرك قبيبه وبين غيره للشريكان يطا ليه بالبرج او بالثلث
بحصة نفسه من الارض كما هو عرف ذلك الموضع اجيب انه لا يملك ذلك
وتكون بذر منه نقصان نصيبه من الارض ان دخل فيها النقصان كذا
في العضول العمادية في الفصل الثاني والثلاثين ارض بين رجلين
زرعها كلها احدهما بغيره لشره قال فمهما كان البذر قد طعم فتراحيا
ان يعطيه الذي لم يزرع الذي زرع نصف بذر ويكون البذر نصفان حار
وان تراخيا لذلك ولم ينبت البذر بعد لم يجز وان كان البذر قد نبت فاد الذي
لم يزرع ان يطلع البذر فان الارض تقسم بينهما نصفين فالصاحب الذي لم يزرع

من الارض

من الارض قلع ما فيها من البذر ويقضي البذر له ما دخل ارضه من نقصان
القلع كذا في فتاوي قاضي خان وعن محمد بن رجلين بينهما ارض فغاب
احدهما فليس بملكه ان يزرع نصف الارض لعلها ارضه العام الثاني ان يزرع
زرع النصف الذي كان زرع كذا ذكرها هنا والغنوي علمي ان علم ان
الزرع ينفع الارض ولا ينقصها فله ان يزرع كلها واذا حضر الغائب فله ان
ينفع بكل الارض مثل تلك المدة لان العاصب رضى الغائب في مثل هذا
ثابت دلالة وان علم ان البذر ينقصها وانترك ينقصها ويزيد قوة طيس
لها فان يزرع فيها شيئا لان الرضا غير ثابت كذا في الظهيرية واستغنى
حدي رحمه الله عن زرع ارض غيره بغير امره فقال مالك الارض لما اذا
زرعت فقال المزارع ادفع الي ما يذرت وكون لك اكارا والزرع بيننا
كما هو الرسم فدفع اليه مثل ذلك البذر وادركه البذر يكون بينهما ام يترك
الكل لاحدهما اجاب يكون الكل لصاحب الارض وللزارع اجر مثله
كذا في العضول العمادية وسئل شيخ الاسلام عطاء بن حمزة عن زرع ارض
انسان بذر نفسه بغير اذن صاحب الارض هل لصاحب الارض ان
يطلب اليه حصته الارض قال نعم ان جري العرف في تلك القرية انهم
يترعون الارض بثلث الخارج او ربعه او نصفه او ثلثي مقدار ما يج
ذلك القدر الذي يجري به العرف وقيل له هل فيه رواية قال نعم في اخر
المزارعة وسئل ابو جعفر عن دفع كرويا معا ملة فاشترى لكرم وكان الدافع
واهل داره يدخلون الكرم وما يكون ويحملون منه والعامل لا يدخل الا قليلا
هل علي الدافع ضمان قال ان اكلوا او حملوا بغير اذن الدافع فلا ضمان عليه
والضمان عليه لذهب اكلوا او حملوا وان كانوا اكلوا باذنه فان كانوا لم يجز فمقتم
عليه فهو ضمان نصيب العامل وضار كانه هو الذي اكل وان كانوا اخذوا باذنه
وهو من لا يلزمه بغيره فلا ضمان عليه فصار كأنه دل على استهلاك مال الغير
كذا في الظهيرية المأذون الحادي عشر ما يلحق
العبد المعضوب فوجب علي العاصب ضمانه قال القدر ويبي في كتابه
عصب من اخر عبدا او جارية فابق فبذل العاصب ولم يكن ان يفتل ذلك
او نبت او سرقت ولم تكن فعلت ذلك قبله فعلى العاصب ما انتقص من
السرقة والا باق وعصب الزنا وكذا ما حدث في بذر العاصب مما ينقص
به القيمة من عور او شلل وما اشبه ذلك كان مضمونا عليه فيقوم العبد
او يقوم وبه العيب فباخذ هو ويرجع بفصل ما بينهما كذا في المحيط اذا عصب
جارية وزري بها ثم ماتت بغير قيمتها ولا احد عليه عندهم جميعا لان صاحب
العصب يخبذ الملك في المعضوب من وقت العصب اما لو زري بها ثم عصبها
وماتت وحين قيمتها علي قول ابي حنيفة ومحمد رحمه الله لا يسقط الحد وعني
قول ابي يوسف رحمه الله يستفك كذا في التاثير خاتمة ولو حن في بذر العاصب ما يضمن
عنها فزدها واد النقصان ثم ذهب الحري اليها من بذر المولى ما اخذت من النقصان

كذا في محيط السر خسي وان جبلت في يد العاصب من الزنا اخذها الاكل
ونقصان ذلك وقال ابو حنيفة يوسف ينظر الى ما نقصه الجبل والى ارض عيب
الزنا فيصنع الاكل ويدخل فيه الاقل وهو استحسنه وعند محمد يصنع الاسن
جميعا وهو القياس فان جبلت من الزنا فولدت زال جعل عيب الجبل
بالولادة وبقي عيب الزنا فان كان عيب الزنا اكثر من عيب الجبل وقدر عيب
العاصب عيب الجبل وجب عليه ان يتم مائة عيب الزنا وان كان عيب الجبل
اكثر فقدر عيب الزنا مستحق وما زاد عليه زال يزوالا والى الجبل
موجب ردها عليه العاصب ولوردها على ما اكلها مل فانت عند من الولادة
وبقي ولدها من جميع قيمتها عيبا بحسبته وقالا لا يصنع الانقصان الجبل
خاصة لومات من الولادة وبقي ولدها من جميع قيمتها يوم الغصب والعجز
النقصان بالولادة عند ابو حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد حمها الله لا يصنع
الامانقصان الجبل ولومات الولد ردها ورد معها ما نقصها الولادة ولا شيء عليه
موت الولد ولومات الام ولدها في يد العاصب قال ابو يوسف يصنع
قيمة الام يوم خبزها ولم يصنع قيمة الولد كذا في لسراج الوهاج رجل غصب
جارية ولقي بها ثم ردها على المولي وظهر رجل عند المولي فولدت عندها لما اكل
وحانت في الولادة او في النكاح سنان على قول ابو حنيفة رجعا لهما كان
ظهور الجبل عند المولي الاقل من سنة الف من وقت رد العاصب ضمن
العاصب قيمتها يوم الغصب بخلاف ما لو في حيرة فجلت وماتت في الولادة
او في النكاح فان ثمة لا يصنع الثاني شيئا كذا في قتادى قاضي خات ولورثت
اورثت في يد العاصب ثم ردها على المالك فمقتطعت عندها وجلدت فمقتطعت
ابو حنيفة رجعا الله يصنع العاصب في هذا الزنا الاكثر ما نقصها الضرب وما نقصها
الزنا وفي قطع السرقة يصنع نصف قيمتها وعندها يصنع نقصان السرقة
والزنا ولا يصنع ما نقصها الجبل كذا في محيط السر خسي ولوردها حاملة على المالك
فجلدت فانت على الجبل يصنع الانقصان بالاجماع كذا في الخلاصة فان كانت
وتت في يد المولي او سرقت ثم غصبها فاخذت عدا الزنا والسرقه فانت من
ذلك فلا ضمان عليه لانها تلغت بسبب كانه في يد المولي وكذا لو جبلت في يد العاصب من
زوج كان له في يد المولي فانت من ذلك وكذلك لو كان المولي احبها ثم غصبها فانت في
يد العاصب من الجبل الا ضمان على العاصب لان التلف بسبب كان في يد المولي فمقتطعت
قتلها في يد العاصب فان كان العاصب غصبها وهي حاملة من المولي فلا ضمان
زوج كان له في يد المولي فانت في يد العاصب من ذلك ثم قيمتها لانها تلغت في يد العاصب
بغير فعل المولي ولا بسبب كان في يده كذا في الجوهرة النيرة ولو غصب جارية مخومة
او حاملة او مربية او محررة فانت من ذلك في يده يصنع قيمتها وما ذكرك العيب
كذا في محيط السر خسي ولو جبلت الجارية في يد العاصب ثم ردها على المولي فانت في
يده من ذلك لحي لم يصنع العاصب الا ما نقصها الجمر في قولهم جميعا كذا في الخلاصة
واذا ابتاع العبد المصوب من يد العاصب فاما ان كان له الجارية فانظر الى طهره وعندها

وان شله

وان شله لم يتنظر وضمن العاصب قيمته ولو ظهر بعد ذلك فانه ينظر ان اخذ صاحب القيمة
التي سماها او رضي بها ما يتصا دفعا عليه واما ابتياع البينة او يتكول العاصب على البينة
فلا سبيل له على العبد عندنا ولو اخذ القيمة بقول العاصب وببينة على ما يدعيه
المالك من الزنا دقة فان المالك بالخيار ان شاء حبس القيمة ورضي بها وسلم العبد
الى العاصب وان شارب القيمة التي اخذها وبسبب العبد وللعاصب ان
حبس العبد حتى ياخذ القيمة ولو باق العبد عند العاصب قبل رد القيمة
عليه فلا يرد القيمة ولكنه ياخذ من العاصب فضل القيمة ان كان في قيمة العبد
فضل على ما اخذ وان لم يكن فيها فضل فلا شيء له سوى القيمة اما حوزة
وروي عن ابي يوسف رحمه الله انه قال اذا ظهر العبد وقيمته مثل ما قال
العاصب فلا خيار للمصوب منه ولا سبيل له على العبد وفي طاهر الرواية
للمالكين غير تفصيل كذا في شرح الطحاوي ولو قتل العبد المصوب في يد العاصب
فتبلا حوا او عيب او جني جناية فيها دون النفس بخير المولي بين الدفع
والعقد وبرجع على العاصب بالاقل من قيمته ومن ارش الجارية وان استهلكه
العبد المصوب مالا وخطب المولي بالبيع والعقد ارجع بالاقل من قيمته ومما
ادعي عتق من الدين وان غصنه وقيمته الف درهم فصار قيمته بعد ذلك التي
درهم ثم قتل قاتل في يد العاصب فالولي بالخيار ان شاء ضمن العاصب
قيمته يوم الغصب الف درهم ويرجع العاصب على قاتله القاتل الذي درهم
ويصدق بالاقل الزايدة وان شاء ضمن القاتل قيمته يوم القتل التي درهم
فلا يرجع القاتل على العاصب شيء ولو قتل العبد نفسه في هذه الصور
ضمن العاصب قيمته يوم الغصب الف درهم ولا يصنع قيمته يوم
القتل كذا في المحيط ولما بق العبد من يد العاصب فاجعل على المولي
عنه ابي يوسف رجعا الله ولا يرجع يوم على العاصب ويرجع عليه بما
نقصه الا باق اذا لم يكن ابق قبل ذلك وقال محمد يرجع المولي بالجمل
على العاصب كذا في البيضاوي **الباب الثاني عشر**
في غاصب العاصب وموقع العاصب ولو غصب رجل المصوب من
العاصب فلا ضمان له ان يصنع الاول والثاني فان ضمن المالك العاصب الاول
برجع الاول على الثاني بما ضمن وان ضمن الثاني لا يرجع على الاول بما ضمن ولو
اختار المالك فضمن احدهما فليس له تصديق الاخر عنده وقال ابو يوسف
له ذلك ما يقبض الضمان منه كذا في محيط السر خسي واذا ضمن المالك احدهما
اما العاصب او غاصب العاصب او مودعه يرضى الاخر عن الضمان كذا في
الخلاصة غاصب العاصب اذا استهلك العاصب فادعي القيمة الى الاول
مدعي عن الضمان وعن ابي يوسف رحمه الله لا يبرأ ولو روي المصوب
على الاول برع عنه الكل كذا في قتادى قاضي خات ولو هلك المصوب في يد
غاصب العاصب فادعي القيمة الى العاصب ببراءة ايضاحا لا يكون للمالك جرح
ان يصنع الثاني لقيام الغيامة مقام العين وهذا اذا كان قبض الاول

معرفة ما باقاة البينة او بتصرف المالك فاما اذا اقر العاصب بذلك فانه
لا يصدق في حق المالك ويصدق في حق نفسه والمالك بالخيار في تضييق
ولو باع عاصب العاصب واخذ الثمن لا يكون للعاصب الاول ان يأخذ الثمن
منه لانه ليس بمالك ولا باب عنه ولا يكون له اجازة البيع كذا في خزانة
المفتبين ونحوه المالك يبي تضييق العاصب ويبي تضييق مودعه لان كل
واحد منهما متعدي في حقه كذا في المحيط ولو اعاد العاصب حذر المالك
فانما من لا يرجع على صاحبه ولو اختلفا استغفر فقرا الضمان عليه
كذا في حيز الكروبي وتوهم العاصب العاصب المصوب من انسان فهو كذا في
بده فضمنه المالك لم يرجع على العاصب كذا في محيط السرخسي ولو باعه
العاصب سلمه فاما المالك بالخيار ان يشا من العاصب وجاه بيعه والثمن
له وان ضمن المشتري رجوع على العاصب ويطل البيع ولا يرجع بما ضمن وان باع
ولم يسلم لا يضمن كذا في حيز الكروبي وفي المشتري ان ساعه عن مجرد
رجعه انه اذا اختار المصوب منه فضمن العاصب الاول ورجع على العاصب
الاول او لم يرجع الا ان العاصب يضمن له بالقيمة على الاول فليس له ان يرجع
عن ذلك ويضمن الثاني وان لم يرجع به الاول ولم يرض العاصب بالقيمة
للمصوب منه على الاول كان له ان يرجع عن ذلك ويضمن الثاني فانما اختار
تضييق الاول فلم يرضه الاول شيئا وهو مودع فالتاضي يامر الاول بضم
ماله عن الثاني ويصدق ذلك في المصوب عنه فان ابي الاول ذلك فهو للعبد
اذا حضرها فبليت منه البينة على العاصب الثاني للعاصب الاول
حتى يوفق ذلك من الثاني فيضمنه المصوب عنه كذا في المحيط وان
اراد المالك ان يضمن احداهما بعض القيمة النصف او الثلث او الربع
كان له ان يضمن الاخر الباقي كذا في الذخيرة في الجامع الكبير رجل غصب
من اخراج ربة قيمتها الف درهم فغصبها من العاصب رجل اخر وقيمتها
بعم العاصب الثاني العبد درهم فابتعت من العاصب غلاما لانيمن
الثاني قيمتها وان لم يضمن المالك الاول فاذا اخذ العاصب الاول
القيمة برعا لثاني عن الصان وتكون القيمة الماخوذة من الثاني مخوذة
على العاصب الاول حتى لو هلك في يد العاصب الاول كان للمصوب
منه ان يضمنه قيمته بالعصبة فاذا حضر المالك كان له الخيار ان يشا اخذ
من العاصب الاول القيمة التي اخذها من العاصب الثاني وتضييق
الجارية مملوكة للعاصب الثاني من جهة المالك وان شأ من الاول قيمتها
ابتداء بالعصبة وتضييق الجارية مملوكة للعاصب الاول من جهة المالك
ثم تضييق العاصب الثاني من جهة العاصب الاول فان كانت قيمة الجارية
يوم العاصب الاول العبد درهم ويظهر العاصب الثاني الذي درهم ثم ائت
من يد الثاني واخذ الاول من الثاني الذي درهم وهلك في يد الاول لم يكن
للمالك ان يضمن الاول الذي درهم وانما يضمن قيمتها يوم العاصب العبد درهم

ولان

ولان الولي جهر والقيمة في يد العاصب الاول قايمة على حالها وقد ظهرت
الجارية فاما المالك بالخيار ان يشا اخذها ربة حينما وجدت وان يشا اخذ
القيمة التي اخذها العاصب الاول قايمة على حالها وقد ظهرت الجارية
فاما المالك بالخيار ان يشا من الثاني وان شأ من العاصب الاول قيمتها يوم
العصبة فان اختار المولى اخذ الجارية رجح العاصب الثاني على العاصب
الاول والقيمة التي اخذها فان كانت القيمة هلك في يد الاول ضمن العاصب
الاول ذلك للعاصب الثاني وان اخذ المولى من العاصب الاول القيمة التي اخذها
من العاصب الثاني سلمت الجارية للعاصب الثاني سلمت الجارية للعاصب
الثاني وان ضمن له المولى العاصب الاول قيمة الجارية يوم العاصب
الاول سلمت القيمة التي اخذها للعاصب الاول الا ان الاول يتصدق بلحد
الافين وهو الفصل عن القيمة التي اداها اليه المالك وهذا قول ابي حنيفة
ومحمد رحمهما الله واما على قول ابي يوسف رحمه الله لا يتصدق بشي بل
يطيب له كذا في المحيط في الكتفحات وفي القتاوي العنايه ولو ولدت
المصوبة في يد العاصب فغصبها اخر ومن الاول قيمة الام رجح الاول
على الثاني بغيرتها وتصدق بقيمة الولد وهذا رواية عن المولى بيمان
الام ولو صالح المصوب منه العاصب باقل من قيمة المصوب رجح الاول
على الثاني بيمان القيمة وتصدق بالعصبة كذا في التتار خانبختن ابن
سما عتامة كتب الي محمد بن الحسن رحمه الله في رجل غصب عن اخيه غلاما
وقتل في يده قتلا خافا فاختار المولى اتباع العاصب بنصف قيمة للعبد حالا
واستاع عاقلة القاتل بنصف القيمة موقلا فاجاب ان له ذلك كذا في المحيط
رجل غصب مالا فغصب منه ذلك المالك عزم المصوب منه فاختار ان يغصب
منه بالخيار ان شأ من الاول وان شأ من الثاني فان ضمن الاول لم يبر الا الثاني
وان ضمن الثاني بطل الاول كذا في الطهريه عصب عبيدا فغصب اخر منه
وابق وقال المالك كانت قيمته الف من غصبته ثم غصبه الثاني
وقيمة الغان وقال العاصب الاول لا يبر غصبته وقيمتها مائة وراى العا
ونصفه عبيدا في القول للمالك في حقه ولو لم يغزل العاصب الاول زاد
عبيدا في القول لعان ظهر وقيمة زائدة فليدرك ان يرد ما اخذ واخذ
عبيده فاذا اختار اخذ العبد فقتله العاصب الثاني بغير ان يشا امضى
النسخ واتبع العاقله وان شأ تغضبه واتبع الاول بغيرته من غصبه
كذا في الكافي وطالعت في بعض كتب الفقه رجل غصب عبيدا فغصبه من
اخر فمات عنه فامولى بالخيار ان شأ من الاول ويبيع الاول الاخر وان شأ
ابى الاول واتبع الاخر بالقيمة ولا شيء له على الاول كذا في الغصول العادية
ولو غصب عبيدا واودعه فابق من يده فاذا كان المالك يضمن المودع ملكه
عاصبه فتغذ عنافه ويرجع المودع على العاصب قبل اداء الضمان بنفسه
ولو عا د العبد من الاياق الي يد المودع للمودع ان يحبس به استيفاء الضمان

ولو هلك في يده قبل منع يديك ما نفع وكذا طرفة وان هلك بعد
 يديك يا القيمة والمرئى والمستاجر في هذا الموضع كذا في الكافي وليس
 لغايب ان يستجدهم او يديك من غيره حتى اختار المولى فان اختار
 اخذ القيمة استأجره لاستبداد ان اختار اخذها بطل ما فعل من
 التصرف الا اذا استأجره لغيره بالنسب استخسانا والولد رفيق كذا في
 التتار يخافه وليس للغايب الثاني ان يبا الجارية حتى يختار المولى اخذ
 القيمة التي اخذها الغايب الا وان كانت الجارية جازية جازت
 حبيته بعد ما اخذ الاول القيمة من الثاني قبل ان يختار المولى شيئا
 من ذلك ثم اختار شيئا من ذلك لا يجزي بذلك الحبيته عن الاستمرار
 ولو كان للغايب الاول اقرب ففرض القيمة من الغايب الثاني
 فهذا وما ثبت اخذ القيمة باقامة البينة سواء عيانا بغيرها
 فرقان وجه اخر ان في هذه الصورة كان للمولى ان يضمن الثاني فيما
 اذنت ذلك بالبينة ليس للمولى نصيب الثاني وكذا في الجواب فيما
 اذا قضى الغايب بالقيمة ثم اقر الغايب بقبض القيمة وكذلك
 لو اقر الاول بقبض الجارية من الثاني واقرها ما تمت غرضه لا يقبل
 قوله حتى لو كان لما كان يضمن الغايب الثاني في هذه الوجوه كلها
 ويرجع الغايب الثاني في هذه الوجوه كلها ويرجع الغايب الثاني
 على الغايب الاول بالقيمة كذا في الخبر الاخيرة غضب فرسا وغضبه
 سنا خرو سرفه حكما لما كان من الغايب الثاني ثم ان الغايب الثاني
 استرده منه بالقيمة ومجرا لما كان من خاصة الثاني ليس له ان
 يخاصه مع الاول عنه لانه لما وصل اليها لما كان فقد يري الاول عنه كذا في
 وجيزا لكردي رجل غضب مالا اخر واخذ منه اخر ليرده على لانك
 فلم يجر صاحبه الطريق لخروجه عن العدة لكن لو تصدق بها
 فزجوا ان صاحبها يبرئ من جواب الصدقة رجل اخبر العبد ب
 المضاربة من بدل الغايب ليردها اليها لما كان لم يحده فهو غايب
 الغايب يرد اليها الغايب الاول ليجري عن العدة ولو ردها اليها الغايب
 الاول هلك في يده فقد خرج غايب الغايب عن العدة كذا في جواهر
 الفناوي وكذا في سماعه عن محمد رحمه الله لو سرق سارق من
 الغايب فزعم الغايب بذلك والمالك غايب فالغايب اخذ المالك
 ويحفظه على الغايب والغايب ان يتصرف في مال الغايب فيما يورث
 الي حفظه لا فيما يرجع اليه اولا حقوقه كوني المالك مضمونا على الغايب
 والسارق من حقوق الغايب فلا يستغنى بالاراء من جهة الغايب
 كذا في محيط السرخسي **الياب** **الثالث** عشر في غضب
 الحر المذنب والمكاتب وام الولد ضد امراه رجل وابنته الصغيرة
 واخرجها من منزل زوجها ادايرها فانه يحبس حتى ياتي بها او يحل عن

حاله

حاله بمن ابي يوسف رحمه الله رجل سرق صبياء سرق من يده ولم
 يستبين له موت ولا قتل الا يضمن ولكنه يحبس حتى ياتي به او يعلم بحاله هكذا
 في المحيط اذا غضب صبياء حر من اهله فمضى فأت في يده فان ابا حنيفة
 رحمه الله قال لا ضمان عليه ولو لم يرض ولم يمت ولكن عقره سبع فقتله
 او هشت محبة فان علي عاقلة الغايب الدية وجملة هذا
 ان الحر لا يضمن بالغضب صغيرا كان او كبيرا لان ضمان الغايب يقتضي
 التملك والحر لا يصلح فيه التملك ويضمن الجناية لان الجناية اتلاف
 فلا ضمان ههنا في ما مات الصغير بسبب لا يختلف باختلاف الاماكن
 فلا ضمان على الغايب وان مات بسبب يختلف باختلاف الاماكن
 فالضمان على عاقلة فان قتله رجل في يده الغايب فان الاوليا ان
 يتبعوا اليها شادا فان شادوا اتبعوا الغايب بالدية وان شادوا اتبعوا
 القاتل فان اتبعوا الغايب رجع على القاتل وان اتبعوا القاتل
 لم يرجع على الغايب وكل هذا على عاقلة لانه ضمان جنابة
 ولو ان الصبي قتل نفسه ووقع او وقع في بئر او سقط عليه حائط
 فان الغايب ضامن وعلي عاقلة الدية ولهم ان يرجعوا
 على عاقلة صاحب الحائط ان تقدم اليه الغايب بنقصه ولو قتل رجل
 عمدا كان اوليا له بالخيار ان شادوا قتلوا القاتل ويرى الغايب ان شادوا
 اتبعوا الغايب بالدية على عاقلة له ويرجع على عاقلة الغايب
 هكذا في السراج الوهاج ولو غضب صغيرا حرقا او احرق ضمان
 ضمان الا اذا مات حنفا نفعه كذا في خزائنة المغتنيين ولو قتل الصبي نفسه
 فدينه على عاقلة الغايب ولا يرجعون اليه على عاقلة الصبي وكذلك
 لو اتقى علي يتي من نفسه من اليد او الرجل وما اشبه ذلك وكذا اذا ركب
 دابة فالتى نفسه من اهلها كلفه قول ابي يوسف رحمه الله وقال
 محمد لا ضمان على الغايب بجنابة الصبي على نفسه كذا في المحيط ولو ان
 الصبي قتل رجلا في يده الغايب فزعمه علي ابيه فضمن عاقلة الصبي
 دية الرجل لم يكن لهم ان يرجعوا على الغايب بشي كذا في السراج
 الوهاج اذا غضب عبدا ومعه مال المولى فانه يصير غايبا للمالك
 حتى لو اتيك العبد ويضمن الغايب المالك وقية العبد من غضب حل
 وعليه ثياب فانه لا يوجب على الغايب ثمن ثيابه لما انه تحت
 يده لما انه لو غضب عبدا وعليه ثياب فانه يجب ضمان الثياب
 كما يجب ضمان عبيته وكان ضمان ثوبه شيئا لثمن عبيته كذا في الفصول
 الحادية ولو كان المضمون بعد اوانق عند الغايب فانه ضمن
 القيمة لان المضمون بالغضب ولكن لا يصير ملكا للغايب حتى لو
 ظهر يده على المولى يسترد منه القيمة ولا يبرئ للغايب حسمه لجل
 القيمة وكذا في شرح الطحاوي رجل غضب عبدا قيمته الف درهم ادت

قيمتها في يده فصارت العين فغصب منها آخر فابق من يده الثاني (أو
مات فاما انك يضمن ايها) فغصب ايها ان يضمن الغاصب الاول
الغاصب الغاصب الغيب فان يضمن الاول الغاصب الاول على الثاني
بالعين وطالب له الاول فوقف الاول الاخر فان ظهر يعود على ملك
المولى ويجب عليه رد الاول على الغاصب الاول ويجب على الغاصب
الاول رد العين الى الثاني ثم انما كان اذا ضمن الاول وعاد المولى الى
يد الثاني يعود ابتاع المولى الاول الاول فقبل الاستيفاء في يده العين
الثاني لا يبرئ من ضمان غصبه حيث اختار المولى يضمن الاول ولم
يجد ثبوت ذلك منع حتى لو طلب المولى ومنعه ثم مات يضمن ان
النسخ من المالك غصب من يد او كذا اذا قتله الثاني خطا فله المولى ان
يرد الف الى الاول ويتبع عاقلة الثاني بالقي درهم ولو لم يضمنوا
المولى الاول شيئا حتى قتله الثاني ثم صنف الاول عاقلة ضمان الحياة
كذا في الكافي وان غصب لم ولد فانت في يده لم يضمنها عمدا اي يضمن
والي حبيفة رجمها الله اذا ماتت خنفت انفسها وان ماتت بغير
ما يضمن به الصبي الحرفان الغاصب يضمن قيمتها حاله في ماله
لانها احق ان يضمن للاولى ان يكون مالا من الصبي وان غصب
مدرة فانت في يده ضمن قيمتها كذا في السراج الوهاج والبر
الباب الرابع عشر في المتفرقات باب اذا باع
الغاصب المقتضوب من رجل واجاز المالك بيعه صحته الاجازة
اذا استجمعت الاجازة بشرطها وهي قيام البايع والمشتري بالمعهود
عليه وان يكون الاجازة قبل الموصومة عند اي حبيفة رجمه الله
ولا يشترط قيام الثمن في ظاهر الرواية اذا كان البيع بالدرهم والدينار
وان كان المالك قد خاصم الغاصب في المقتضوب وطالب من الغاصبان
يقضي له بالملك ثم اجاز البيع فعلى قول ابي حبيفة رجمه الله ايج اجازته
هكذا ذكره شمس الامة الحكواي وشيخ الاسلام خواهر زاده وذكره شمس
الامة السرخسي في شرحه ان الاجازة صحيحة في ظاهر الرواية فان كان
لا يعلم قيام البيع وقت الاجازة ان كان قد باع من يده لم يشترط ذكر
في ظاهر الرواية ان الاجازة صحيحة فان كان الغاصب قد قبض الثمن
فهلك في يده ثم اجاز المالك البيع هلك الثمن على ملك المقتضوب منه
اعتبار الاجازة في لانتها بالاذن في الابتداء وكذا في المحيط ولو ملك
الغاصب المقتضوب من جهة المقتضوب منه بيع ارضية او رث بعد
ما باعه من غيره بطل البيع لغيره ان الملك البات على المالك الموقوف كذا
في الخلاصة واذا قال الرجل لغيره اسلك هذا الطريق فانما من سلك
واخذ الموصوم لا يضمن ولو قال ان كان محوفا لاخذ ما لك ثانا صا من
وباتي المسألة تجالها يضمن وصار الاصل في جسد هذه المسألة ان بالزور
انما يثبت

انما يثبت حق الرجوع للغرور على الغار اذا حصل ذلك في ضمن عقد معارضة
او ضمن الغار الغرور صفة السلامة نصا وكذا اذا قال كل هذا الطعام
فانه طيب فاذا هو مسموم لا يضمن كذا في المحيط رجل حمل على دابة اسنان
بغير اذنه حتى تورم طرا لداية فشقها صاحبا قال لا تغنيها ابوا للثب
وجهه يتلوم ان انزل لاذنان على احد وان انقص فان كان من الشف وكذا
وان كان من الورم يضمن الغاصب وكذا اذا ماتت وان اختلعا والغول
قوله الذي استعمال الدابة مع يمينه ان حلف بري من ضا الدابة ولا يبرأ
عن ضمان التقصير كذا في فتاوي قاضي خان نخلة لرجل في ملكه خر
سفعها الى بئر فاد جارة ان يقطع ذلك ليعبرغ لغواه كانت له ذلك
هكذا ذكره محمد رجمه الله قال لنا لغيره رجمه الله في واقعة طاهر لغو محمد
رجمه الله بغيره ولاية القطع بغير اذن القاضي وقيل هذا على وجهين
ان كان يمكن تفريق الحق بحد السعف الى النخلة والشدة عليها بالحمل ليس
له ان يقطع ولو قطع يضمن ولكن يطلب من صاحب ان يمد السعف
الى النخلة ويثبت عليها بحبله ويلزمه القاضي ذلك ان لم يكن وكذا اذا ملكه
مد بعض السعف الى النخلة والشدة عليها ليس له ان يقطع ذلك البعض
واما اذا لم يكن تفريق الزور الى القطع فالاولى ان يثبت ان صاحب
النخلة حتى يقطع بنفسه او يثبت له بالقطع وان استاذن وابي
يرفع الامر الى القاضي حتى يحبره على القطع فان لم يفعل الجار شيئا
من ذلك ولكن قطع بنفسه ابتداء وان قطع من موضع لا يكون القطع
من موضع اخر اعلى منه واسفل انفع بل لك لا يضمن هكذا ذكره شيخ الاسلام
في كتاب الصلح وذكره شمس الامة الحكواي رجمه الله في شرح كتاب الصلح
ايضا انه اذا اراد القطع فاما يقطع في ملك نفسه ولا يكون له ان يدخل
فحديقة جار حتى يقطعه قال رجمه الله وقد قال شيخنا رجمه الله
انما يكون له القطع من جانب نفسه اذا كان من جانب نفسه
مثل قطعه من جانب صاحبه في الصبر اما اذا كان قطعه
من جانب صاحبه اقل ضررا ليس له ان يقطع ولكن يرجع الامر
الى القاضي ليامره بالقطع فان لم يجرى بيعت القاضي ناسبا حتى
يقطعه من جانب صاحب النخلة ثم في الموضع الذي لا يضمن اخذ
قطع بنفسه لا يرجع على صاحب النخلة بما انفق من مونة القطع
كذا في المحيط اطرا ان خذوع شاة خصه على جدار جاره وهي بحال
لا يتحمل مثله اقطعه صاحب الجدار ليجدوع بان قال ارفعها ولا اقطعه
لا يضمن به رجمه الله وان لم يعلمه يضمن كذا في خزانة المفتين
رجل غصب من اخر ثوبا فقطعه فبصا وخاله فاستحق رجل
الغيب رجع المقتضوب منه بقيمة الثوب على الغاصب وكذلك لو غصب
حنطة وطمحها فاستحق طمحا وقيقر رجع المقتضوب منه على الغاصب

بخطه مثلها وكذلك لو عصب الحافسوا فاستحق الشوا فللعصوب منها ما يرجع
علي الغاصب بقية العلم ولو كان المستحق اقام البيعة ان العلم ان العلم كان له قبل
ان يتنويه او كان الثوب له قبل ان يخطه او كانت الحنطة له قبل ان يخطه لم يرجع
العصوب علي الغاصب كذا في المحيط ومن عصب ثوبا فقطعه ولم يخطه او عصب
شاة فذبحها حتى ينقطع حق المالك ثم استخفا رجل بيرا الغاصب عند الصنان
كذا في الفصول العمدية غلام حمل كوزة ماء لينقل الي بيت مولاه ياذنه فوضع
البيد رجل كوزة ليحملها له من الحوض فغير اذنا الولي ففعلك العبد في الطريق فبين
كل فبقا العبد لان فعله صار باسحا الفعل المولى فيصير كل العبد غاصبا كذا في
خزلة المختارين المسلم يقضي لعصوب موخوذة الحوس واتلافه من الحياتي
به هو الصحيح كذا في جواهر الاطلاعي لو قطع شجرة وقد دخل عروقها تحتها
رجل فغصصها صاحب البناء عن قطع العروق ضمن لصاحب الشجرة بقية عروق
شجره كذا في الملتقط عصب بيهضتين وجعل احدهما تحت دجاجة
وحضنت الاخرى ودجاجة اخرى بنفسيها واخرتها فالفرختان للغاصب
وعليه بيهضتان ولو كانتا مكانه ودجاجة فالتى حصنت بنفسها للزوج
لصاحب البهضة كذا في وجيزا نكر دري ولو كان احدي البهضتين غصبا
والاخرى ودجاجة عند رجل فخصتها ودجاجة فاحرحت فرختين فرخة
الودجاجة لصاحب الودجاجة وفرخة العصب للغاصب وهذا مترلة
فقبري حنطة عند رجل احدها ودجاجة والاخر عصب ففقت الترح
بها والفتها في الارض فنبت في الزرع الذي نبت من الودجاجة لصاحبها
فالزرع الذي نبت من العصب للغاصب ويضمن فقير حنطة للعصوب
منه فان لم يعرف احدا من فختين من الاخرى فالحقول قول للغاصب
انما هي هذه وان قال لا اعرف فالفرختان بينهما وعليها الغاصب بيهضة
كذا في محيط السرخسي الطالم اذا اخذ من مزرعا لميت من مال الميت عليهم
مقبول الميت عليهم بافتة كذا في التناظر حانية قلاصم الرهايم
ان كان غاصب الدار باعها وسلمها ثم اخذ من مزرعة ليس لرب الدار بيعة فاقرار
في حق المشتري باطل ثم لا ضمان علي الغاصب للمالك في قول ابي حنيفة
وابي يوسف ومهما الله الاخر كذا في الميسوق واذا اجار الرجل الحنطة
الي الطمان ووضعا في محن الطاحونة ان يدركها بالليل في بيت الطاحونة
فلم يدخلها حتى تغيب الحجاب طيا لليل وسرقت الحنطة وان كان محن الطاحونة
محوطا بما يرتفع مقدار ما يرتفع الاسام فلامان وان كان بجلافة وجب
الصان كذا في المحيط دفع الي اسكاف خنجره فوضعه الاسكاف في حانوته
الخارج وذهب الي الصلاة وتركه باب حانوته مفتوحا من غير حافض فسرقت
الحفص الاسكاف في لانه مضيق كذا في الكبرى جعل القصار في الثوب الذي دفع
اليه الخبز وان ذهاب الي القصار وسرق الثوب ان الغصبة كابلها لم يديل
علي ما جعل فيه يضمن وان جعل الثوب تحت ابطه ورس الخبز فيه فلامان

كذا في

كذا في وجيزا نكر دري الجال اذا نزل في مضارة ونهبها له الانتقال فلم يفعل
حتى فسد المتاع بمطرا وسرقته في وضاعة وناو يله اذا كانا المطر والسرقه
فالمالك اذا خسر خزانة المختارين لو دفع حائله الي جلال ليحملها الي بلدة فجاء الجلال
الي نهر عظيم وفي النهر جرد كثير يحرك فيها الماء يكون في الشتاء كبا الجال جلا
من الجال الاخر يدخلون الماء عليها ثم الجمل فخرج جمل من الجال من حيران الحمد
فستقط الجمل في الماء ان كان الناس يسلكون في مثل هذا ولا يتكروون
حد الامان عليه كذا في الكبرى ولو جاء الي قطار ابل وجعل بعض الايمن لانه لم
بغصب ابد كذا في الفصول العادية رجل دفع غلامه الي اخر مغيب بالسلسله
وقال له اذهب به الي بيتك مع السلسله فذهب بدون السلسله
فابق العبد الايمن جزعنا بغير اذن صاحبها وجعل صورها ليوذا فاللبر
لانه حصل يصنع فيعد ذلك ينظر ان كان جزا الصوف لا ينقص من
قيمة القتم شيئا فغلبه مثل ذلك الصوف وان كان ينقص فهو بالخيار ان شاء
ضنه مثل ذلك الصوف وان شأضنه النقصان في الغنم هكذا في المحيط
عصب جارية وزوجها ودخل بها فثم ان المالك لم يحضر حتى وجب على الزوج
المعز قال الغاصبي يدفع الدين المقر للمالك بخلاف الاجارة فانه يكون
للفاصب كذا في التناظر حانية ناقلا عن فتاوي الهور رجل عصب من
وجل عبد اوداية وغاب الغصوب منه فطلب الغاصب من القاصمي
ان يغنيه منه الغصوب او ياذن له بالانفاق ليرجع بذلك علي المالك
لا يحجب القاصمي الي ذلك ويتركه عند الغاصب ولنغفقه تكون علي الغاصب
ولو قضي القاصمي بالانفاق علي الغصوب منه لا يجب علي الغصوب منه
شيء وان راي القاصمي ان يبيع العبد والعابدة بان كان الغاصب محوفا
وبمسك الثمن لصاحبه فعلى ذلك كذا في فتاوي قاضي خان ذكر شيخ الاسلام
المعروف بخواله صرنا ده رحمه الله في اخر كتاب العرفه اذا اشترى قلب
فخته بدينا ودفع الدين ولم يقبض القلب حتى جاء اسنان وقبض القلب
ثم اجازا المشتري قبضه ففقد في يده لا يضمن الغاصب كذا في التاخير
رجل له هدف في داره فزعم الي الهدف فجاور سهمه داره فاقصد شيئا في
دار رجل اخر وقتل نفسا كان صامتا ويكون ممان المال في مال الدار مودية
القتل علي عاقلة الراعي كذا في الظهيرية سيكل ابر القاسم ممن مر في قرية
مع وقر من قصب وفدا وقد الصبيان فار في السلكة والقوامها شيئا
في القصب فاخذته النار فدخل الحمار تحت سطح كان فوقه حطب فارت
فارتفعت النار من القصب الي الحطب فالتقا ذلك الحطب الي الحمار فاحترق
الحمار قال ان كان هذا الحطب الذي القى عليه توقد مع القصب فلي
النار وملي الحطب حنا من جميعا كذا في الحاوي للفتاوي بحر في وقع في
محلة تهدم اسنان دار رجل بغير امر صاحبها حتى انقطع الحريق من داره
فموصنا من اكل لم يعمل ذلك يا ذنبا لسلطان لكن لا اثر عليه في ذلك لانه هدم

مكتسبه وبغير اذن من يبي عليه لكن بعجز وهذا نظير المضط
بتنا ولطعام الغير وبغير اذنه كذا في الحية سفيينة حلت عليها احوال فاستقرت
السفيينة على سفين الخراير فرفع رجل بعض الاحمال ليخفف السفيينة فحدا
اسنان وذهب بالاحمال التي اخرجت هل عليا لذيها خرجت فخذها
علي وجهين اما ان لم يحف الغرق فبعض لانه صار غاصبا وان خيف الغرق
فان ذهب به اسنان فبذل ان يامن غرقها لا يضمن وان ذهب بها بعد
ما امن غرقها يضمن كذا في الظهيرية رجل اوقد في تنوره نار الخاقي فيه
من الحطب ما لا يحتمل له التتور فاحرقته ببيتة ونفقت النار الى دبر
جاره فاحرقتهما بعض صاحب التتور كذا في خزانة المغنيين في تبار
النسبي سبل تحت اوقد النار في ملك غيره وبغير اذنه فتعدت الى
حنطة او ثوب اخر من الاموال فاحرقته هل يضمن قال لا ولو احرقته
شيا في المكان الذي اوقد فيه ضمن كذا في العنصول العمادية سبل بمن
حضر في محمدا لغزيرة التي هي مومبيت دواهم خيرة يجار فيها الغلة بغير
اذن احد واوقد فيه النار رجل ليس بها فوقع فيها حمار قال هذا علي
قياس ما قاله اصحابنا ان من حضر يبر اعلى قارعة الطريق فالتقي بها رجل
حميرا فوقع فيها لبيد رجل واصابه الحجر الذي في البيرفحات انا الدية علي
علي الحمار وفي مسبلت تاتي حرق الحمار قال الضمان علي الحمار كذا في الخاوي
وان ادخل في دار رجل بغير مقتلها وفي الدار بغير صاحب الدار فوقع
عليه الغتلم اختلعا فبها قال الغتلم بول البيت رحمه الله وان دخله
باذن صاحب الدار لا يضمن وان دخل بغير اذنه يضمن وبه عليه الغتوم البعير
الغتلم هو الذي سكر من فوط مشوته كذا في الظهيرية وسيل لويبري
عمن سبي ارضه فلم يستوثق في سدها الشغب حتى افسد اما واكثر
جاره فهل عليه ضمان قال ان كان النهر مشتركا فهو ضمان اذا قصر
في سد ثقبه كذا في التا قار خانية اذا غرقت المرأة قطن زوجها ونوع علي
وجوه اما ان اذن لها بالغزل او انها غرقت بالغزل ولم ياذن ولم يبه ذلك
يكن سكت اول يعلم يغزلها فان اذن لها بالغزل فهو علي وجوه اربعة
احدها ان يقول لها اغزلية لي ويقول اغزلية لنفسك او يقول اغزلية
ليكون الثوب لي ولكل اذ قال اغزلية ولم يزد فنجي لوجه الاول وهو ما اذا قال
اغزلية لي كان الغزل للزوج وان كان قال اغزلية لي يا جارك كان الغزل
للزوج وعليه الاجر لسبي المرأة وان لم يذكر الاجر كان الغزل للزوج ولا شيء
عليه لانها متطوع من حيث الظاهر وان اختلعا فقالت المرأة اغزلت
يا جارك للزوج لم يذكر الاجر كان الغزل قول الزوج مع اليمين ولو كان
قال لها اغزلية لنفسك كان الغزل لها ويكون الزوج واهب اللقطن منها
وان اختلعا فقال الزوج انما اذنت لك لتغزلية وقالت المرأة لا بل قلت
اغزلية لنفسك كان الغزل قول الزوج مع اليمين ولو كان الزوج اغزلية يكون
الثوب لي

لي ولك كان الغزل للزوج ولها عليه اجرا مثل لانه استاجرها ببعض الخارج
فيفسد الاجارة ويجب اجرا لمثل كذا لو دفع عدلا اليك ليبيحها بالنصف
فان الثوب يكون لصاحب الغزل وعليه اجرا لمثل ولو كان الزوج قالا لها
اغزلية ولم يذكر شيئا كان الغزل للزوج ولا شيء عليه لانها غرقت بغير ما من
حيث الظاهر هذا كله اذا اذن لها بالغزل وان كان بهاها عن الغزل فمقت
بعد النبي كان الغزل لها وعليه اللزوم مثل قطنه لانها صارت غاصبة
محسنة فملكه فتضمن كمن غصب حنطة فان الدقيق يكون للغاصب
في قول ابي حنيفة وعليه مثل الحنطة وان لم ياذن ولم يبه فغزلت فهو
علي وجهين ان كان الزوج بايع القطن كان الغزل لها وعليه القطن
للزوج لانه يشترى للقطن للتجارة وكان النبي ثابتا من حيث الظاهر
وان لم يكن الزوج بايع القطن فاشترى قطن او جارا الى منزله فغزلت المرأة
كان الغزل للزوج فلا شيء لها من الاجر وذكر هشام في نوادره رجل
غزل قطن غيره فاختلعا فقال لصاحب القطن غزلت يا ذني والغزل
لي وقال الاخر غزلت بغير اذني ترك والغزل لي ولك علي مثل قطنك
كان الغزل قول صاحب القطن كذا في غنا ويغنا ويغنا خا ان العبد
المغصوب اذا مات في يده الغاصب او اقر الغاصب ان كان غصبه من
قال ان يومر بسلام القيمة اليه المقدره فان جاد رجل اخر واقام البيعة
انغصبه وغصبه منه فالتقا حني يغني بالقيمة لصاحب البيعة
فاذا قضى بالقيمة لصاحب البيعة فاحذرها الا شيء للمغزول عليه
الغاصب فان وصلت تلك القيمة بعينها الي الغاصب من جهة المقضي
له بالهبة او بالارث او بالعصبة او بالبيعة يومر بدها الي الغزله
ولو وصل الي الغاصب الغنا حرم من الغضي لم سوى الماخوذ عندها فان
وصل بالهبة او بالبيعة لا يومر بالرد علي المقدره وان وصل بالارث
او بالعصبة يومر كذا في الدخيرة وفي سبيل العيون سلم شقذ في خر
لمسلم لا يضمن الخرو ويضمن الراف الا ان يكون اما ما يري ذلك فحين لا يضمن
لانه مختلف فيه كذا في المحيطة وفي الفتاوي الخلاصة من اراق حور
اهل الذمة وكسر دنانها وشق رقاقها اذا اظهرها فبها بين المسلمين
امرايا المعروف لا مان عليه كذا في التا قار خانية في الفتاوي تشبث
بثوب رجل فحذيه المتشبت من يده ما حيه حتى تحرق يضمن تمام القيمة
وان حذيه ما حيه من يده المتشبت ضمن المتشبت نصف القيمة
كذا في العنصول العمادية ولو جلس رجل علي ثوب رجل وصاحب الثوب
لا يعلم به فقام صاحب الثوب فاشتق لا ثوب من جليوس الجالس كان
علي الجالس نصف ضمان الشق وعن محمد بن عيسى في رواية بعض نقصان
الشق ولا عتاد علي هذا الرواية كذا في فتاوي قاضي خان دفع ثوبا
الي دلال لبيعه فغرض الدلال علي صاحب دكان وترك عنده فهو صاحب

الركان وذهب بالمتاع بيمين الدلال وذكر النفس في قناره عن شيخ الاسلام
ابي الحسن انه لا يضمن وهو الصحيح لان هذا اسلافه منه كذا في المحيط ذكره الفضل
لكن ما يجي رحمه الله في اشارات الجامع ان غصب المتاع لا يتحقق ويكره في القضية
انه يتحقق وعليه الفتوى كذا في وجيز الكردري رجل دخل بيت رجله وادخله صاحب
البيت بالجلوس على وسادة فجلس عليها فاذا تحتها قارورة وخرج وهو لا يعلم بها
فاذا فتت القارورة فذهب الذهب فقامت الدهن ومات ما تحرق من الوسادة
والقارورة خرج على المجلس ولو كانت القارورة تحت ملادة فذهبها فاذن
له بالجلوس على الملادة لا يضمن المجلس قال الفقهاء ابو الليث رحمه الله
في الوسادة لا يضمن عند البعض بها وهو اقرب الى الغالب لا الوسادة
لا يضمن المجلس كما لا يضمن الملادة وعليه الفتوى كذا في قناره في
خلاف ولو اذن بالجلوس على سطح فوقع السطح على ملوك الاند
صحت كذا في الخلاصة واذا كان في يد الدال ثوب ببيعه فظهر انه
مسروق وقد كان رده اليه من دفع اليه فطلب منه المنسروق منه
الثوب فقال الدال ردت اليه من كان دفعه اليه كذا في المحيط وسئل
نجم الدين عن اهل مكنت من الصبيان مع العلم صابهم ببرد وعلمي
الحيدركوة مفتوحة فقالوا العلم لو احدث من الصبيان خذ العنقوبة
التي مع ذلك الصبي وسد بها الكوة لدفع البرد ففعل ثم صاعنا العنقوبة
هل يضمن المعلم او الصبي الذي اخذها قال لا لان جعلها في الكوة وهم
حاضرون ليس بتضييع فلم يضمنوا وسئل ايضا عن قوم يتخذون دسلا
في كرم فجات امرأة لتعيبهم فاخذت فمجانة من غير امر منهم لتتخذ
بها شيئا من العصير وكانت في غابة الحرارة ففرضت لتفجأة على الارض
فانكسرت هل يضمن قال نعم لانها الغنم ولو سقطت لم تضمن وسئل
ايضا عن مات وامه بعد موت جد ابيه فظهرت لغزو فعل القاي
بذلك فقال احضروها حتى قسم بين الورثة فجاوا بها اليه وكانت تطرد
ابا ما حتى بحث امينها لولادة اليه فقال اعطها الى خنيتها فبقي الورثة
فبعثت اليه فلم يرد فبعث الامير الي الورثة فهل للورثة ان يضمنوا
الفتاوى كذا فقال نعم كذا في الظهيرية في مجموع النواز لجارية وافقت
جارية حري فوهنت عذرتها قال محمد بن الحسن عليها صداق مثلها
قال بلغنا ذلك من عمر رضي الله عنه كذا في المحيط عن محمد رحمه الله غصب
ميدا فضمن رجل المصوب منه ان يدفع اليه عدا فان لم يفعل الغاصب
فعلية الغنم وقيمة العبد محسونة درهم او لم يدفع الغاصب اليه عدا لزم
الصان من قيمته خمسون درهما وبطل الغاضل فان اختلفا في قيمة القول
قول المصوب بيمينه بيمينه وبين الف درهم والقول قول
الكفيل فياذا دفع قول ابي حنيفة وابي يوسف رحمه الله فان من ضمن القيمة
وسماها فظهر في ذلك ما ذكرنا في اكثر من قيمة العبد بما يتغابن الناس فيه فذلك
قيمته

قيمته قبل زومه ذلك وان كانت اكثر من قيمة العبد بما يتغابن الناس فيه
بطل الغاضل على ما يتغابن الناس فيه كذا في المحيط غصب ثوبا من
فلبسه فجاره الثوب ثم دونه والغاصب لم يعلم كذا صاحب الثوب فخرق
الثوب لاصناف عليه الغاصب كذا في انتشار خانية ولو قال صاحب الثوب
رد علي ثوبي فمعه ودمنا لا يمد مثله من شدة فخرق لاصناف
علي الغاصب ايضا ولوموه تمام يد الناس عادة فخرق منه ضمن
الغاصب نصف القيمة ولو كان الثوب ملكا لمن ليسه فخرق اشنان
مد اليمين مثله او يمد بمثله فخرق فعلم لما جميع القيمة كذا في الفصول
العادية اذ امر في الدار المصوبة لا يباع فيها وعن سفيان الثوري
رحمه الله انه كان يدخل على صاحب الصواني ويأكل معهم قال الفقهاء
رحمه الله وبه نأخذ كذا في المحيط ولدت المصوبة وكسبت ولعبت
لها وقطعت بدها ووطئت بشبهة فماتت وقضي بالقيمة يوم الغضب
فالولد والهبة والكتيب للمولي والعقد والارسل للغاصب ولو صالح
علي قيمتها بطل قضاء الكل للمولي كذا في انتشار خانية ولو ادخل الحبيب
خسبة في منزله في سكة غير نافذة فاداهلها ان ينعوه من ذلك كان
يضمن على ظهر الرواق وصفا ليس لهم ذلك لانه لا ينصرف في ملكهم الار
يا دخال الدابة وله ذلك وان كان يطر حياضها يضمن ثمنها لزمه
كذا في الفتاوى والكبرى اذا ذم الغاصب على ما صنع ولم يطرها لما كان
قال عثمان رحمه الله امسك المصوب الي ان يطع بحج صاحبها فاذا
فاذا انقطع رجاءه عجي ما حبه نضد فيه ان شأوا الاحسن ان يرفع
ذلك الي الامام نديا ولا يافا احسن ان لا يقطع عليه رايه وقال محمد
رحمه الله في الجامع الصغير رجل غصب عبدا واجرا لعبد نفسه وسلم
عن العمل صحت الاجارة على ما عرف فان اخذ العبد الهجر واخذ الغاصب
الاجور منه واتلفه فمات عند ابي حنيفة رحمه الله وقال لا يجب عليه الفان
وان كان الاجور فاما كان للمالك بالاجماع كذا في المحيط وعن نجم الدين الشافعي
رحمه الله عن استاذة سبيل بمن دفع عمامة مديونة عن راسه رهنها
بدينه واعطاها منذ بلا صغيرا بلغ على راسه وقال اذا جيت بدينه
اردها عليك فمكاه المديون بدينه وقد هلكت العمامة في يد الاخذ
قال نهلك هلاك المرءون لان المصوب لانه اخذها رهنها فتركه
ودها به وصامه بكونها رهنها كذا في الفتاوى والعنابية ما يتغابن
رجل في داراخران كان لجلدها قيمة يخرجها المالك وان لم يكن لجلدها
قيمة يخرجها صاحب الدار وكيل قبض المالك من غريمه الموكل وجعلها
في مخلاة وعلقها على الحمار فهلك الدار لهما لا يضمن لانه صنع بها كما صنع
بماله كذا في الحاوي دابة رجل دخلت في دار غيره فاخرجها على صاحب
الدابة لانها ملكه شغلته دار غيره وكذا لك طائر رجل مات في يده غيره
قيمته

فاخرج الطبري علي صاحب الخير وليس عليه نزع الماكذ في القناوي الكري
وفي القناوي في كتاب العصب اشترى جارية فاستولدها ثم استحققت
فالولد حر الأصل وعليه للمولي قيمة الولد هكذا قضى علي رحمه الله تعالى عنه
بحقرة الصحابة ويعتبر قيمة الولد يوم الخصومة ولو مات الولد وترك ميراثا
فميراثه لأبيه ولا يجب عليه للمولي شيء عصب من آخر جارية وبها من
غيره والمشتري لا يعلم بكونها مفعوبة فوليها المشتري وولدت ولدا
وماتت في يوم ثم أقام العصب بعنه البينة عليها أن الجارية جارية
قلما لك أن ياخذ المشتري بالعقر سواء اختار تضمين البايخ أو تضمين
المشتري وفيه لبيعة ببعاء فإذا وجب العقر ثم هلكت الجارية
أو تغدر ردها بوجه من أوجوه هل يملك العقر فيه روايتان
والعصب نظير البيع الخاسر فيكون في العصب في العقر روايتان
كذا في التنازخانية قال محمد رحمه الله في الجامع رجل عصب من رجل
جارية وعصب آخر من رجل جارية عيدا وتباعا العبد بالجارية ومقتا
ونقايضا ثم بلغ المالك جارية كان باطلا ولو كان مأكلا لرجلين
فبلفها فاجازها كان جازا وصارت الجارية لصاحب العلام والعلام
لصاحب الجارية وعليه ما عصب العلام قيمة العلام لمولاه وعليه
عاصب الجارية قيمة الجارية لمولاه ولو أذن كل واحد من المالكين
في الاندبا أن قال صاحب العلام للذي عصبه اشتريه جارية
فلان فبلا ممي هذا وقال صاحب الجارية لعاصبه اشتريه لاني
بجارية في هذه كان الجواب كذلك رجل عصب من آخر مائة دينار وعصب
آخر من دكلم لرجل الع درهم ثم يتابع العاصبان الدرهم بالدينار
ونقايضا ثم تغرقا ثم حصر المالك جازا جازا في المحيط عصب
يطيعة وقطع فهاش ردة لا ينقطع حقها كذا ولو جعل كل واحد
ينقطع لرواها كذا في الغنية إذا لم يرد غيره بالابقا وقاله
أقتل نفسك ففعل بحب عليه قيمة العبد ولو قال أنتغ مال مولاك
فأنتغ لأبضن كذا في خزانة المغتربين وسئل عن عصب أرطوقرة
أو حنطة وأخذها كشكا هل ينقطع به حق المالك قال لا لأن العبي
المعصوب قائم كالودج شاة وقتلها سخطها لا ينقطع حقها كذا
في العنقولة العادبة أدخل جناسا له في المسجد فغيره أذن خاضه دمه
فأخذ مغناحه وجاز سبل فاهلك بسبب المسجد ويضن كذا في الغنية
روي عن علي بن الجعد كذا في الصحيح قال سمعت علي بن عاصم قال سمعت
سالت أبا حنيفة رحمه الله عن درهم لرجل درهمين لا خرا اختلطت
فبنا عدها درهمين وثني درهم من الثلاثة لا يعرف من أيها هو فقال الدرهم
الباقي بينهما الثلاثة فبلغت بن شيرمة فسالته عنها فقال سألت عنها أحدا
قلت ثم سألت أبا حنيفة رحمه الله فقال إنه قال كل الدرهم الباقي بينهما الثلاثة

قلت

قلت ثم قال خطأ أبو حنيفة رحمه الله لا تأتوا درهم من الدرهمين
الصايعين لصاحب الدرهمين بلا شك والدرهم الثاني من الصايعين يجمل
أنه من الدرهمين ويجمل الدرهم الواحد فالدرهم الباقي بينهما نصفان
فأستحسن جوابه جدا وعرفت أبا حنيفة رحمه الله وقلت له
خولفت في المسئلة فقال العصبك بن شيرمة وقال لك كذا وكذا وذكر
جوابه بعينه فقلت نعم فقال إن الثلاثة لما اختلطت صارت شركة
بينها بحيث لا يتميز فلصاحب الدرهمين ثلاثة أكل درهم ولصاحب
الدرهم ثلث كل درهم فأي درهم ذهب ذهب بحصته فالدرهم الباقي
بينها ثلاثة أكل في الحوكة النيرة رجل عصب عبدا فباعه من رجل
بحسابة إلى سنة والعبد معروف للمعصوب عنه للعاصب أنكر قد
اشترى من ممي هذا العبد بالدرهم حالة فقبطته ممي ثم بعته
هذا الرجل بحسابة درهم إلى سنة والعبد معروف للمعصوب عنه
فقال المعصوب منه للعاصب أنك قد اشتريت منه هذا العبد بالف
بما لدرهم حالة فقبطته ممي ثم بعته هذا الرجل بحسابة درهم
إلى سنة وقال العاصب ما اشتريته منك قط ولكنك امرئتي فبعته
بحسابة درهم إلى سنة يا مكره العبد قائم عند المشتري فالعبد سالم
للمشتري لأنهم اتفقوا على حصة شرايه ولأمان علي العاصب بسبب العصب
لأن تغدر الدرهمي المالك كان لمعني من حخته وهو قرار ببيع من العاصب
ويختلف العاصب بالله ما اشتريته فان حلف لاني عليه وإن شكا كان
عليه الثمن الذي ادعاه المعصوب منه وإن كان العبد قد مات عند
المشتري وباقي المسئلة بما لها فتمها جلف كل واحد منهما علي دعوي
صاحبه فان كان العاصب ذهب هذا العبد من رجل وسلمه اليه ثم
ادعي أنه فعل ذلك يا مكره المعصوب منه فقال المعصوب بعث منك بالف
ثم وهبته فهو علي التعصيل الذي قلنا في البيع ولو كان العاصب ضرب
العبد فقتله ثم قال العاصب ضربت بامر المالك وقال صاحب العبد لا يرضه
منك فضررت منك نفسك جلف العاصب أولا فان نكل لزمه الثمن وان حلف
ضن القيمة لتغدر الدرهمي من حدة العاصب ثم جلف المالك فان نكل طلعت
القيمة وإن حلف فله قيمته علي العاصب وهو نظير الهلاك فيها تقدم كذا
في الميراث سكران لا ينفق نام في الطريق فاخذ رجل ثوبه ليحفظه لا يضر
وان أخذ ثوبه من تحت رأسه وخطمه من أصبعه أو كبسه من وسطه
أو درهما من كده ليحفظه يمين لأنه كان محفوظا بصاحبه كذا في وجير
الكروري رجلا قرأه قطع يد عبد رجل خطاء وكذبه عاقلة المقر
في أخرا ره ثم عصبه رجل من مولاه مات عنده فالمولي بالخيار إن شاء
ضن الجاني قيمته في ماله ثلاث سنين وإن شاء ضن العاصب قيمته
أقطع في ماله حالة وضن الجاني أرش يده وهو نصف قيمته في مال الجاني

وقد كان في قنينة باقره فانه يرجع اليه في الغاصب بقية العبد
اقلع في ماله كذا في حيط غصبا لعبد والمديون ومات من ذلار باب
الديون طالبت بالقيمة كذا في القنينة وسبل ابو حامد عن رجل في ذلار
مرهونة غصبا منه غاصب هل له ان يطالب المديون بالدين فقال ان ينظر
ان اياح له الانتفاع فعصيت في حالة الانتفاع فله ان يطالب المديون بالدين
في غير حاله الانتفاع فهو بمنزلة الهالك كذا في التنازع بينه ولو غصب
من الذي مسلم او سرق منه يعاقب المسلم يوم القيامة ويخاصمه
الذي يوم القيامة استد وطاعة الكافر استد من طاعة المسلم لا الكافر
من اهل النار اربا ويغفر له التخفيف في النار والطلاقات التي له قبل
الناس فلا يرجي عنه ان تركها والمسلم يرجي منه لغفوا واذا خاف الكافر
لا وجه له ان يعطي تخا طاعة المؤمن ولا وجه له ان يوضع على المؤمن
وبال كفره فتعيب العقوبة ولهذا قال خصوصية الدابة على الذي
استد من خصوصية الذي كذا في الكبري وسبل علي بن ابي
عن زعيم القوم اذا اخذهم لباخذ منهم شيئا ظاهرا فاختبئ القوم عن
واحد فاحذ منه دكل الزعيم ذلك كبا بقية ما ظهر القوم جعل يحيل
الرجل عليه لنوم بدلا ما كان اخذ منه وقيل ذلك اخذ منهم ما اخذ منه
على وجه الظاهر ثم تكلم هل عليه رد ما اخذ من القوم فقال نعم كذا في
التنازع بينه وبين حطة وبخبة في خابية وخريفة في خريفة ثم
اختار ان يدفع البحر اشها الخريفة واخطات فدفعنا اليه الربعية ثم ارسل
امراة يتتبع الحرات لتتقل اليه الحطة للبدر ففعلت في بدرها فلم
تنت ثم تبين انها ربعية فنحن ابر الثلاثة سنوات لانه لما اخطات الحقة
صار حقا صنية والبيت والحرات غاصب الغاصب قال رحمه الله هذا
حسن دقيق يجزئ منه كثير من الوقفات كذا في قنينة المنيه وسبل
ابو حامد عن مسافر رجل استعنت على سفينة ليزهيا في بلد ثم مات
ومعه ابنه فاخرج ابنه ذلك الامتعة من تلك السفينة الي سفينة اخرى
ليز هيا يسلمها اليها لورثة واخذ طريقا يسلكه الناس غير الطريق
الذي كان الميت على عزم ان يذهب فيه ثم عرفت السفينة ومات الابن
وماتت الامتعة هل يضمن الابن نصيب سايل لورثة فقال لا وسبل
عنها سرق اخرى فقال ان كان اخر اجها الي سفينة اخرى ومضى بها الي مكان
اخر سوى وطن الورثة ضمن كذا في التنازع بينه وبين المجمع الاصغر دفع هذه
الامتعة اليها احد من الصغار بن بصلها فدفعها الي احد ونسبه لم يضمن كالمدوع
اذا نسبا لود بعة انها في اي موضع ومثله في فتاوى ومعا عدد دفع هذا العنك
الي ساج ولم يضمنه ولم يضمن الي من شئت فدفع وهرب المدفع اليه لا يضمن
وهذا بخلاف امر الموكل بالتكليف وكل احد احبث الا يصح وانما يصح ان لو قال وكل من
شئت وكذا العنيفة اذا قال لولي البلد قلدا لعضا لا يصح ولو قال من شئت

مع كذا

مع كذا في القنينة وسبل يوسف بن محمد عن غاصب بدم علي ما فعل
واراد ان يبردا لالم صاحب ودفع له الباس علي وجود صاحب
مقصود به هذا العين هل يجوز للتفصيل ينتفع بهذا العين فقال
لا يجوز ان يبرده ولا يجوز له الانتفاع وانما يجب عليه رده الي من دفعه
اليه قال رحمه الله انما يجب بهذا الجواب رجلهم كبا يتساهلون
في اموال الناس اما لو سلك الطريقة في معرفتنا لما لك فلم يحكم حكم
اللفظة قبل له اذ لم يجوز الانتفاع به واراد ان يبرده الي الغاصب فلم يجد
الغاصب وهذا العين يملك في الصبي فلا يضمن اليه ان يجد الغاصب
او يرجع الي الغاصب كيف يفعل فقال يسكنه حتى يمكنه حتى اذا خاف
هلا كه باعه وامسك ثم حتى يبرده الي من دفع اليه العين كذا في التنازع
ولو اجل بدل العضو بغير رجوع لا يصح رجوعه عنده في يوسف رحمه الله
كذا في المتفق لومات وترك عينا ودينا وغصبا في ايدي الناس ولم
شئ من ذلك الي الورثة فالغياض ان يكون الثواب بدهلك في الاخر
للورثة لانهم فالغياض ان يكون الثواب بدهلك في الاخر للورثة لانهم
ورثوا منه وفي الاستحسان ان يوري الدين وتم التوي قبل الموت فانما
له ان التوي لا يجري فيه الارث فان توفي بعد ذلك فالثواب للوارث لانه
يجري الارث فيه لغيره وقتا الموت كذا في الفتاوى الغياض مات
من عليه دين نسيه بوجده يوم القيامة ان كان الدين من جهة
التجارة بغير حيا لا يوارثه وان كان الدين من جهة الغضب
يوارثه كذا في الفتاوى الكبري رجل مات ابوه وعليه دين
قد نسيه والابن يعلم به فانه يورثه فان نسي الابن حتى مات هو
ايضا لا يوارثه في الاخرة كذا في الظاهر به سرق ثوبا من ابيه ثم
مات ابوه لم يوارثه في الاخرة لان الدين وهو ممان المسروق
انتقل اليه وانما بالسرق لانه جني على المسروق منه كذا في الفتاوى
الغياض رجل له علي رجل دين فتعاضاه فمعه طما حتى مات
صاحب الدين وانتقل الي الوارث تكلموا فيه قال اكثر المشايخ لا يكون
حق الخصومة الاول لكنا المختار ان الدين للوارث والخصومة في الظلم
بالمنع الاول لا في الدين اذ الدين انتقل الي الوارث كفا في الظاهر بها
رجل له علي رجل دين فبلغه ان المديون قومات فقال جعلته في حل
او قال وهبته ثم طهر انه حي ليس للطالب ان ياخذ لانه وهبه
منه من غير شرط كذا في فتاوى قاضي خان رجل له علي خصم
ومات ولا وارث له يتصدق عن صاحب الحق الميت بعد اذ ذلك
ليكون وديعة عنده فيوصل الي خصمايه يوم الغياض
رجل له علي امرأة حق طله ان يبلان ما ويحاسب معها ويبيع عن ثيابها
لان هذا ليس محرما فان هربت ودخلت خاوة دخلها اذا كان يامن علي

فيه

نفسه وحفظها بعينه بعيدا عنها قطع مال رجل ظمها والا فضل لها حال
ان يجله كذا في خزانة الغنيب بعد من لرجل علي خرا لا يقدر علي استيفاءه كان
اسماء خيرا من ان يدعي عليه ان في الاصل لا تحلب صبا من العذاب في الاحرة
وكان فيه ثواب كذا في الكبري علف التقاش وتفتن في الخاتم اسم غيره
ان لم يكن اصلاحه ضمه عند الثاني وعمد الامام لا يضمن بكل حال
كذا في وجبها لكر دري رجل استاجر رجلين ليجمعاه علفا
لحمار ودفع اليهما حمارين فاخذ متعلبا حمارين ما فقهبا واستردا
منه ثم ان احدهما سلم الحمارين اليه الاخر ورجع ثم ان الاخر ساق
الحمار فهلك فالملك بالحمار ان شاف من الشريك الدافع الي الاخر
وان شاف من سابق الحمار لان الاول مبقد بالدفع الي الاخر
والثاني متعدي بالسوق بدون الاخر كذا في حواصر الغناوي
سجد عن غضب علوا وسفلاما اخر وخربا العلوقا كذا في
علي الغاصب الحجاب ان المالك بالحمار ان شاف من الشريك التفتن علي
الغاصب وضمه القمعة وان شاف احد النقص وضمه بغيره ان
الملك كذا في خناوي لغيره لفتح محمود محمود الحسب الاسترويني
وجعل غضب عجلوا واستهلكه فبسرلين ما قال الغنيب بولكر
الباحي بضم الغاصب قبة العجوز ونقصان الام لمكان الشيب
كذا في فتاوي قاضي خان غضب عبدا فشده بحبل فقتل العبد
نفسه ومات خنقا انغمض الغاصب لانه في ضمانه كذا في الفتاوي
الكبرى رجل باع اثوابا ومات قبل استيفاء الدين ولم يدع وارثا
ظاهر فاخذ السلطان دينه من الغرماء ثم ظهر له وارث كان علي
الغرماء اذ اراد الدين الي الوارث لانه لما ظهر الوارث ظهر له لم يكره
للسلطان حق الاخذ كذا في فتاوي قاضي خان وفي جنيس المنجف
ولوا يهدم جدارا لميت فظهر للميت مال فاخذ القاضي فعلم بذلك الظلمة
فدفع القاضي اليه من كذا في الفتاوي خاينة رجل بعث غلاما صغيرا
في حاجة له بغير اذن اهل الغلام فولي الغلام غلاما بالعبودية وانتهى
اليهم وارثي استطاع بيت فوقع ومات صرا لذي بعثه في حاجته لانه
صاد غاصبا بالاستعمال كذا في فتاوي قاضي خان وسيل شمس الاملا
عن استعمال عبدا لغيره او جارية الغير فابقى حالة الاستعمال قال فهو ضمن
بغيره المصوب اذا البقي من عبدا لغيره ومن استعمل عبدا مشتركا او جارا
مشتركا بعينه وبين غيره بغير اذن شريكه بصبر غاصبا نصيب شريكه
في اجناس الناطقي في استعمال العبد المشترك بغير اذن شريكه واثبات
في رواية نصيبا انه بصبر غاصبا وفي رواية ابن رستم عنه انه بصبر
غاصبا وفي رواية بصبر غاصبا في الروايتين ركوبا وحمل او ودعي
من ماتا من بعض البلاد فتوفي وصورتها رجل كان يكسر الحطب فجاءه غلام

رجل

رجل وقال اعطني القدر والخطب حتي اكسر انما فاني صاحب الخطب
عطبا اخر فكسره الغلام فاصاب بعض ما يكسر من الخطب عيون
الغلام وذهبت عينه فالتفت مشايخا راعيا انه ليكون علي صاحب
الخطب شيكدا في الطريقة جماعة في بيت اسنان اخذوا حذمتهم
مراته ونظر فيه ودفع اليه اخر فنظر فيه ثم صناع لم يضمن احد لوجود
الاذن في مسئلة دالة حتي لو كان شيئا يجري الشئ باستعماله يكون
عصبا دفع فدرم النجار وهو يراه ولم يمنع فاستعمله وانكسر بضم كذا
في الغنية بعث جارية الي نخاس وامره ببيعها فبعثها المرأة النخاس
في حاجة لها فهدى صاحب الجارية ان يضمن المرأة دون النخاس لان النخاس
اجير مشترك والاجر المشترك لا يضمن عند اي حنيفة رحمه الله وكذلك
في دلال الثياب كذا في الكبري في فتاوي ابي الديث جارية جاءت الي النخاس
بغير اذن مولاه وطلبت البيع وذهبت ولا يدري ابن ذهبت وقال
النخاس رد دنها علي المولي والقول قول النخاس ولا ضمان عليه ومعني
ذلك ان النخاس لم يأخذ الجارية ومعني الرد انه امر ياها بالذهاب
الي مولاه المولي وكان النخاس مشترك للغصب اما اذا اخذ النخاس
الجارية من الطريق وذهب بها من منزله مولاه بغير امره ولا يصدق
كذا في المحيط ركب دابة الغيلا باذنه ثم نزل فانت الصبيح انه يضمن
علي قول اي حنيفة رحمه الله حتي يجرها من موضعها ليحقق الغصب
بالنقل ههنا المختار كذا في الغياثية رجل فعد علي ظهر دابة رجل ولم يجرها
ولم يجولها من موضعها حتي جرها رجل اخر وعقر الدابة فالضمان علي
الذي عقر دون الذي ركب اذا لم تهلك من ركوبه وان كان الذي ركب
الدابة جرحها ومنعها من صاحبها فقتل ان يعقروا لم يجرها جرحا اخر وعقرها
فصاحب الدابة ان يضمن ايها شاكرا وكذا اذا دخل الرجل دار اسنان
واخدمتاعا وحده فهو ضامن وان لم يحمله ولم يحدد فلا ضمان عليه
الا ان يهدك بفعله او يخرجك من الدار كذا في فتاوي قاضي خان
ولو دخل ارجل فخرج منها ثوبا فوضعه في منزل اخر فضاغ فيه
الشوب خان كان بين المتزولين في الحرز تقاوت من والا فلا كذا في الكبري
رجل قتل جلا في مفازة ومعه مال فضاغ المال صحن المال كذا ذكر في
العبود واني ظهيرا لدين المرغيباني رحمه الله لا يضمن وبهذا البقي
بقول اي حنيفة رحمه الله كذا في السراجية اصطلح مشترك بين اثنين
لكل واحد منها فبقر دخل احدهما الاصطبل وشد بقر صاحبه كيلا
تضرب بقرته فتحول البقر وتختفط بالحبل وماتت الاضار عليه اذا لم يتفكها
من مكان المكان اخر كذا في خزانة المغنين السلطان اذا اخذ عبدا من ايمان
رجل ورجع عند رجل فهلك عنده المرنين طائعا يضمن ويكون للمالك
خيار بين تصريف السلطان والمرنن وبينني علي هذا الجاني الذي يقال له

بانكلا اذا اخذ شيا وهذا هو طابع يمين وكذا الصراف اذا كان طابعا
 يمين وصار الصراف والحاجي مجروحين في الشهادته كذا في المحيط مقرر
 محلة اذا اخذ شيا وهو طابع يمين يمين فان دفع ورهن عند آخر
 والمرتب طابع فالجواب كما ذكرنا ان المالك بالخيار كذا في الشايات خاتمة
 وفي فتاوي سرقند اذا اخذ القلنسوة من راس رجل ودفعها على
 راس رجل اخر فطرحتها الاخر من راسه فصاعت فان كانت القلنسوة
 يمين يمين صاحبها لم يكن رفعها واخذها فلا ضمان على واحد
 فيها وان كان بخلاف ذلك فصاحب القلنسوة بالخيار ان شاء ضمن
 الاخر وان شاء ضمن الطارح كذا في الذخيرة اذا اصاب رجل فوقع
 قلنسوته بين يديه فخاها رجلان وضعا حيث بناولها
 فسرقنت لا يضمن لانهما بعد في يديه وان خالها اكثر من ذلك و
 فصاعت ان كانت القلنسوة يمين صاحبها وامكنه رفعها
 من ذلك الموضع الا ضمانا على الطارح ولا يضمن كذا في الكبري وفي
 القتاوي فيها ليعود سبيل ابو بكر عن اخذ عن الغفاري كوزا بشرط
 الغفاري او قد حاسق من يده فانكسر فلا ضمان عليه كذا في الحادي
 وفي فتاوي اهل سرقند رجل تقدم الى خراف واخذ منه غصن
 يادنه لينظر فيها فوقع من يده على غصن رات اخر وانكسر الغصن
 فلا ضمان في الماخوذة ويجب الضمان في الباقيات كذا في الطهري
 شريح في الحمام واخذ فخما واعطاها غيره فوقع من يده الثاني
 وانكسرت فلا ضمان على الاول كذا في المحيط دخل رجل على صاحب
 الدكان يادنه فتعلق بثوبه شي مما في دكانه فسقط لا يضمن لكن
 قابله اذ لم يكن السقوط بفعله ومدة وكذلك ان اخذ شيا بغير
 اذنه ما في دكانه لينظر البنية فسقط لا يضمن ويجب ان يضمن اذا
 اخذ يادنه امرض بها او دلا لانه رجل دخل منزل رجل يادنه واخذ خارا
 من بيته بغير اذنه فعلق الخارا ليه فوقع من يده فانكسر فلا ضمان ما لم
 يحجر عنه لانه ما دون فيه دالة لا يري انه لو اخذ كوزا ما يشرطه
 فسقط من يده وانكسر لا ضمان عليه كذا في الكبري في المنتقي رجل عنده
 ودب على رجل وهي ثياب مجمل المودع فيها ثوبا له ثم طلبها صاحب الودعة
 فدفع كلها اليه فضايع ثوب المودع فصاحب الودعة ضامن له قاله ثمة
 كل من اخذ شيا على انه لم يكن له فهو ضامن كذا في المحيط رجل اصاب رجلا
 فشمي الضيف عنده ثوبا فاشتمها المضيف بالثوب فغصب الثوب عما حب
 في الطريق ان غصب في المديونة فلا ضمان على المضيف وان غصب خارج
 المديونة فهو ضامن كذا في خزانة المعتبين فعلق رجل ثوبا له فوقع
 عن المعلق به شي فضايع قالوا يضمن المعلق قال لا يضمن عنه وينبغي ان
 يكون الجواب على التفصيل ان سقط بغير من صاحب المال وصاحب

المال

248

المال بيله ويكفون باخذه لا يكون ضامنا كذا في فتاوي قاضي خان مع
 بعث اليه قصار لياخذ ثوبه فدفع القصار والغلط ثوبا اخر وضايع عند
 الرسول ان كان ثوب القصار لا يضمن وان كان ثوب غيره خيرا لانه يضمن
 القصار والرسول لا يضمن لم يرجع على كذا في وجه الكروري وسبيل
 ابو بكر عن بعثه اليه ما شبعته فركب هو دابة الامر فطبت في الطريق قال
 ان كان بينهما انسا ط فبان بفعله في ماله مثل ذلك لم يضمن وان لم يكن ضمن
 كذا في الحادي اخذ احد الشريكين خارا صاحبه وطحن به بغير اذنه فاكل الخا
 الحنطة في الرحا ومات لم يضمن لوجود الاذن في ذلك دلالة قال رضي الله عنه
 فلم يضمن اذ لا اعتقادنا العرف بخلاف لكن عرف بجوابه هذا ان لا يضمن
 فيما يوجد الاذن دلالة وان وجوه محاذي لو فعل الاب كذا ولده ذلك
 او على العكس او احدا لزوجين كما في الخروجات لا يضمن الاذن دلالة
 ولو ارسل جارية زوجها في شأن نفسه بغير اذنها وانقت لا يضمن
 كذا في الغنية فانفتح فزبه رجلان لم ياخذه لا يضمن وان اخذه
 ثم تركه فان كان المالك حاضرا لا ضمان عليه وان كان غائبا يضمن وكذلك
 اذا رايها وقع من كم انسان كذا في الفصول العادبة ادخل دابته

في داره غيره فاخرجها صاحب الدار فملكته
 لا ضمان عليه كذا في خزانة المعتبين
 وضع ثوبا في دار رجل فري به
 حاكمك غايب يضمن هكذا
 فيما حادي ثم يملط الله
 الكبير الرابع اثبات
 من القتاوي والمحيط
 فتاوي عالم كبير
 وصلى الله على
 سيدنا محمد
 وآله وسلم
 وصلى الله على
 سيدنا محمد
 وآله وسلم



Hacı Beşir Ağa	
Yeni Kayıt No.	
Eski Kayıt No.	330